

٢٢٤٥٦

المستشفى لخدمة المرضى

مطابق بمكتبه
نايف بن نافع
١٤٤٤/٦/١٤

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية الشريعة. قسم الفقه

إظهار الفتاوي في أغوار الحاوي

تأليف: أبي القاسم شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ

دراسة وتحقيق

من أول الكتاب حتى نهاية باب الفرائض

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

ابراهيم بن محمد بن عبد الله التويجري

بإشراف فضيلة الشيخ

أ. د. فيحان بن شالي بن عتيق المطيري

الأستاذ بقسم الفقه والدراسات العليا في كلية الشريعة

المجلد الأول

العام الجامعي ١٤٣١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(٢) .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٣) .

أما بعد :

فإن الاشتغال بالعلم النافع إذا خلصت فيه النيات من أفضل الأعمال الصالحات ، وأجل القربات إلى عالم السر والخفيات ، وهو أولى بما بذل فيه من الأيام والساعات ؛ لما له من أثر يبقى لصاحبه بعد الممات ؛ فلا غرابة أن نجد العلماء فيه تنافسوا ، ولأجله تعبوا ونصبوا ، ولأوقاتهم وأعمارهم أفنوا ، فقد رحلوا في طلبه ومدارسته وتحصيله ثم أنفقوا جهوداً أخرى في تعليمه وتدوينه حتى آتت هذه الجهود ثمارها ، وكثر نفعها والانتفاع بها ، ومن أعظمها نفعاً وأكثرها بركة تلك الثروة الهائلة من المؤلفات والمخطوطات في سائر أنواع المعارف والعلوم ، ولقد حظي الفقه الشافعي بنصيب وافر من تلك الكتب والدراسات إذ انكب أصحابه على دراسته وتأصيله وتفريعه وتوضيحه ، وقد تعددت مسالكهم ، وتنوعت طرائقهم .

(١) سورة آل عمران آية ١٠٢ .

(٢) سورة النساء آية ١ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٧٠ ، ٧١ .

ومن بين تلك المسالك تدوين المختصرات التي تقل ألفاظها وتكثر معانيها تذكراً لأصحابها وتيسيراً لحفظها ، وكتاب الحاوي الصغير لعبد الغفار القزويني المتوفى سنة ٦٦٥هـ أحد تلك المختصرات التي انكب عليها الشافعية حفظاً وشرحاً ومدارسة ؛ ذلك لأنه عُني بتدوين الراجح من الأوجه والأقوال في المذهب الشافعي ، وقد اهتمت بفضل الله إلى هذا الكتاب فعرفت قيمته العلمية ، فرحت أبحث عن شرح له في صفحات الكتب والفهارس التي عنيت بالتراث المخطوط حتى وجدت شرحاً لأحد أعلام الشافعية وفقهائهم ممن عنوا بهذا الكتاب وتصدروا لتدريسه وهو هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ٧٣٨هـ وقد وقع اختياري على هذا الشرح لعدد من الأسباب أجملها فيما يلي :

- ١- قيمة الكتاب المشروح بين كتب الشافعية واهتمامهم به .
- ٢- حجم الكتاب ، فهو متوسط في حجمه مما يرغب طالب العلم في دراسته ليكون ملماً بقدر أكبر منه في الشروح المطولة .
- ٣- منزلة المؤلف العلمية حيث وصفه من ترجموا له ببراعته في الفقه ومعرفته بالمذهب ، بل واشتهرت معرفته بالحاوي الصغير وعنايته به حتى صار فيه إماماً كما حدث بذلك عن نفسه .
- ٤- تعدد نسخ الكتاب واكتماها ، فهناك نسخ كتبت قريباً من عصر المؤلف بخاصة ؛ مما يتيح للطالب إخراج الكتاب كما يريد مؤلفه .
- ٥- رغبتني في الاستفادة من كتب السلف بدراستها وبيان منهجها لإظهار درر الفوائد من خلال معالجة نصوصهم بتحقيقها وإخراجها على الوجه المطلوب ، وذلك بما بذلته من جهد علمي لإظهار العمل بالصورة المرضية إن شاء الله تعالى .
- ٦- رغبتني في مشاركة طلبة العلم والمهتمين بالتراث بإخراج كتب السلف للاستفادة منها والنهل من معينها وذلك بتحقيقها ودراستها دراسة وافية .

خطة البحث :

وتشتمل هذه الرسالة على المقدمة ، وقسمين رئيسيين : قسم دراسي ، وقسم تحقيقي ،

ثم الفهارس .

أما المقدمة فتكون من افتتاحية ثم بيان أسباب اختيار الموضوع ، وخطه البحث ، ومنهج التحقيق .

وأما القسم الدراسي فيشتمل على باين :

الباب الأول : القزويني وكتابه الحاوي الصغير .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالقزويني . وفيه أربعة مباحث :

المبحث الأول : اسمه ونسبه وولادته وأسرته .

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : شيوخه .

المطلب الثاني : تلاميذه .

المبحث الثالث : مؤلفاته .

المبحث الرابع : وفاته وثناء العلماء عليه وفيه مطلبان :

المطلب الأول : وفاته .

المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه .

الفصل الثاني : كتاب الحاوي الصغير . وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى القزويني . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب

المطلب الثاني : توثيق نسبه إلى القزويني

المبحث الثاني : قيمة الكتاب العلمية

المبحث الثالث : المؤلفات حول هذا الكتاب .

وكانت الدراسة في هذا الباب موجزة .

الباب الثاني : البارزي وكتابه إظهار الفتاوى .

وفيه فصلان :

الفصل الأول : التعريف بالبارزي . وفيه تسعة مباحث :

المبحث الأول : عصره من الناحية السياسية والعلمية . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الناحية السياسية ،

المطلب الثاني : الناحية العلمية .

المبحث الثاني : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .

المبحث الثالث : ولادته وأسرته . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ولادته .

المطلب الثاني : أسرته .

المبحث الرابع : شيوخه .

المبحث الخامس : مناصبه ومنزله العلمية . وفيه مطلبان :

المطلب الأول : مناصبه .

المطلب الثاني : منزلته العلمية .

المبحث السادس : تلاميذه .

المبحث السابع : مؤلفاته .

المبحث الثامن : عقيدته وصفاته . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : عقيدته .

المطلب الثاني : صفاته الخلقية .

المطلب الثالث : صفاته الخلقية .

المبحث التاسع : أشعاره ووفاته وما قيل في رثائه . وفيه مطلبان :
المطلب الأول : أشعاره .

المطلب الثاني : وفاته وما قيل في رثائه .

الفصل الثاني : كتاب إظهار الفتاوى . وفيه ستة مباحث :

المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب .

المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى البارزي .

المبحث الثالث : منهج المؤلف في تأليف الكتاب .

المبحث الرابع : مصادر هذا الكتاب .

المبحث الخامس : قيمة الكتاب العلمية .

المبحث السادس : نسخ الكتاب الخطية .

وقد ألفت في هذا الفصل بالعديد من الحقائق الخاصة بهذا الكتاب والإحاطة بمصادره ومنهجه بشكل علمي موثق .

وأما القسم التحقيقي فالمقصود منه إخراج الكتاب في الصورة التي أرادها المؤلف أو أقرب ما تكون إليها على أسس وقواعد التحقيق .

ويتناول التحقيق الجزء الأول من الكتاب من أوله حتى نهاية باب الفرائض .

ثم وضعت فهارس تفصيلية على النحو التالي :

١. فهرس الآيات القرآنية .

٢. فهرس الأحاديث .

٣. فهرس الأعلام .

٤. فهرس الأماكن .

٥. فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات الفقهية .

٦. فهرس المصادر والمراجع .

٧. فهرس الموضوعات .

المنهج الذي سرت عليه في التحقيق :

يتلخص المنهج الذي سرت عليه في تحقيق هذا الكتاب في الأمور الآتية :

- ١- قمت بنسخ المخطوط ، والتزمت في ذلك بما تقتضيه قواعد الرسم الإملائي الحديث .
- ٢- اتخذت النسخة الأحمدية أصلاً ؛ وذلك لما تميزت به من الصفات وأشرت لها بالأصل ، ثم قارنت بينها وبين النسختين الباقيتين مقارنة دقيقة فإن كان الفرق زيادة كلمة في الأصل أثبتها ، وأشرت في الحاشية إلى سقوطها من النسخ الأخرى أو إحداها ، وإن كانت الزيادة كلمتين أو أكثر وضعتها في الأصل بين قوسين هلالين هكذا () ثم أشرت في الحاشية إلى أن ما بين القوسين سقط من النسخة الأخرى أو كليهما .
- وإن كانت الزيادة من غير الأصل فإن رأيت لها محلاً في النص وضعته بين معقوفتين هكذا [] وأشرت في الحاشية إلى تلك الزيادة وقد سلكت نفس المسلك في الفرق بين نسخة الأصل وغيرها .
- وكل هذا في الفروق التي لها شأن ، فإن لم يكن لها شأن أعرضت عنها كبعض فروق الإعجام بالنقط الفوقية أو التحتية ، أو صيغ الترحم والترضي ونحوها .
- ٣- اعتبرت نسخة الظاهرية التي رمزت لها بحرف ظ هي الأصل بعد السقوط الوارد في نسخة الأصل وذلك قبيل كتاب الفرائض .
- ٤- رجعت إلى متن الحاوي عندما كنت أجد اختلافاً بين النسخ في إثبات الميم التي ذكرها الشارح إشارة إلى وجود المسألة في الحاوي ، فإن وجدت المسألة فيه أثبت الميم وإلا حذفها وأشرت إلى ذلك في الحاشية ؛ هذا إذا كانت مثبتة في الأصل وإن كانت مثبتة من غيره وضعتها في النص بين معقوفتين هكذا [م] وأثبت نص الحاوي في الحاشية تأكيداً لوجودها .

- ٥- أثبت نهاية كل لوحة في الأصل في نص المتن بين معقوفتين هكذا [٥] إشارة إلى نهاية اللوحة الخامسة في الأصل ، وأما نهاية لوحات غير الأصل فأشير في النص بخط مائل هكذا / إشارة إلى آخر كلمة في اللوحة ثم أثبت رقمها في الحاشية .
- ٦- إذا اقتضى السياق أو المعنى إضافة كلمة أو تعديل كلمة ليست في النسخ فإنني أضيفها في النص بين معقوفتين وأثبت وجه زيادتها في الحاشية علماً بأن هذا قليل جداً .
- ٧- عزوت الآيات القرآنية التي ذكرها الشارح أو أشار إليها إلى أماكنها في السور وأرقام آياتها .
- ٨- قمت بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة التي ذكرها الشارح أو أشار إليها ، فإن كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما مسنداً اكتفيت بتخريجه منهما أو من أحدهما ، وإن لم يكن كذلك خرجته من مظانه في كتب الحديث الأخرى كالسنن والمسانيد والمصنفات وبينت درجة ذلك الحديث معتمداً في ذلك على الكتب المختصة بذلك حسب الإمكان .
- ٩- حرصت على تخريج السنن القولية التي ذكرها الشارح إذا كانت حديثاً أو أثراً وإلا نهت على من سبقه بذكرها .
- ١٠- شرحت الألفاظ الغريبة ، وكثيراً من المصطلحات الفقهية الواردة في الكتاب ، مما يحتاج إلى بيان معتمداً في ذلك على كتب اللغة ، وكتب الغريب التي ألفت في شرح المصطلحات الفقهية لدى الشافعية .
- ١١- ترجمت للأعلام غير المشهورين ترجمة موجزة وأعقبت الترجمة بذكر مراجع الترجمة لمن أراد التوسع والاطلاع .
- ١٢- قمت بتعريف الأماكن أو البلدان غير المشهورة ذاكراً في نهايتها بعض مراجع التعريف من كتب البلدان القديمة والحديثة غالباً .
- ١٣- ضبطت الألفاظ والكلمات التي تحتل اللبس بالشكل .
- ١٤- قمت في باب الفرائض بوضع جداول في الحاشية لما يصعب فهمه وإدراكه كالتصحيح والمناسخات وميراث الخنثى والحمل وغيرها .

- ١٥- وثقت مسائل الكتاب بقدر الإمكان وقد اتبعت في ذلك المنهج التالي :
- أ- عزوت ما نقله المؤلف من المسائل والعبارات إلى كتب مؤلفيها إن كانت مطبوعة ، فإن لم تكن مطبوعة فإنني أوثقتها من أقرب المصادر إليها قدر المستطاع .
- ب- عند تعدد المصادر الفقهية وغيرها في الحاشية الواحدة التزمت في ترتيبها أقدمية مؤلفيها بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى ، وقد التزمت بهذا إلا ما غفلت عنه .
- ج- لكثرة مسائل هذا الكتاب فقد وثقت مسائل كل فصل في آخره جامعاً بين المصادر المتقدمة والمصادر المتأخرة غالباً وقد أورد أحياناً في ثانيا الفصل بعض مراجع المسألة لأهميتها أو انفصالها عما بعدها .
- د- قمت بتوضيح كثير من مسائل الكتاب معتمداً على تعليلها حسب رأي الشافعية لأجمع بين توضيح العبارة وتعليلها .
- هـ- إذا ذكر المصنف في المسألة وجهين أو قولين فإنني أشير في الحاشية إلى وجه كل واحد منهما ، وإلى الوجه أو القول المعتمد في المذهب عندهم .
- و- بما أن هذا الكتاب وأصله قد عنيا بتحرير المذهب وذكر القول المعتمد في المذهب، فقد تتبعت جميع مسائل الكتاب ، فإن كان الشارح قد وافق المعتمد فأكتفي بما ذكره الشارح ، وإلا بينت المعتمد من المذهب وتوجيه كل واحد منهما حسب الإمكان فإن أخللت بشيء من ذلك فحسبي أنني بذلت مبلغ جهدي .
- ولا يفوتني أن أشير إلى أنني إذا أطلقت ابن حجر فإنني أقصد به ابن حجر الهيثمي صاحب تحفة المحتاج الذي يعتبر قوله عمدة لدى متأخري الشافعية ، وإذا أردت ابن حجر العسقلاني فإنني أذكره واصفاً له بالحافظ ، وإذا أطلقت النهاية فأقصد به نهاية المحتاج للرملي ، وإذا أطلقت الإقناع فمرادي به الإقناع شرح غاية الاختصار للشرييني .
- وأستريح القاريء عذرا في ذكر بعض الصعوبات التي واجهتني أثناء تحقيق هذا الكتاب أجملها فيما يلي :
- ١/ كثرة مسائل الكتاب وفروعه وتفرقها مع التزامي غالبا بتحرير كل مسألة في المذهب

مراجعة كلام كل من الرافعي والنووي وغيرهما مما يتطلب وقتاً وجهداً قد يظهر للقارئ حيناً ويختفي عنه في أكثر الأحيان .

٢/ صعوبة كثير من ألفاظه وكثرة غريبه ، فقد زاد ما شرحته من غريب هذه الرسالة على خمسمائة لفظ ، إضافة إلى اختيار الشارح ألفاظاً لم أجد بغيي في تجلية معناها رغم تنقيي عنها في كتب الغريب والمعاجم والشروح الفقهية الموسعة .

وفي ختام هذه المقدمة فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى على أن وفقني إلى إتمام هذا العمل فسهل الصعب ويسر العسير بفضله ومنه ، وأشكره على جميع نعمه الظاهرة والباطنة ، ثم أشكر والديّ اللذين لم يألوا جهداً في نصحي وإرشادي وكانا سبباً بعد الله عز وجل في مواصلي هذه الدراسة فلهما من الله الأجر والثواب ومني خالص الدعاء بالتوفيق والسداد ، وإطالة العمر مع حسن العمل ، ثم إنني أتقدم بالشكر والامتنان لفضيلة الشيخ فيحان بن شالي بن عتيق المطيري الذي تفضل مشكوراً بالإشراف عليّ في هذه الرسالة فقد أفدت من توجيهاته السديدة وملاحظاته المفيدة والتي كانت نعم العون بعد الله عز وجل في تذليل صعاب البحث والتغلب على مشكلاته ، وقد منحني من وقته وجهده الشيء الكثير فلم يدخر جهداً إلا وبذله بطيب نفس ورحابة صدر فأسأل الله تعالى أن يبارك له في عمره ويجزل له الأجر والثوبة ، كما أشكر فضيلة الشيخين الكريمين الدكتور صالح بن محمد السلطان الأستاذ بقسم الفقه في فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم ، وفضيلة الدكتور نايف بن نافع العمري الأستاذ بقسم الفقه في هذه الجامعة المباركة اللذين تفضلاً بقبول مناقشة هذه الرسالة سائلاً الله عز وجل أن يرزقهما السداد في القول والعمل .

كما لا أنسى كل من أخلص لي في النصيحة أو التوجيه والإرشاد أو أعارني كتاباً ، فأسأل الله تعالى أن يتقبل جهدهم ويشكر سعيهم .

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين .

القسم

الدراسي

الباب الأول: القزويني وكتابه الحاوي الصغير

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالقزويني

الفصل الثاني: كتاب الحاوي الصغير

الفصل الأول: التعريف بالقزويني

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه وولادته وأسرته

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه

المبحث الثالث: مؤلفاته

المبحث الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه

المبحث الأول: اسمه ونسبه وولادته وأسرته^(١)

— اسمه: هو عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار الملقب بنجـم الدين القزويني^(٢) الشافعي^(٣).

ولم أعثـر في الكتب التي وقفت عليها على زيادة في اسمه أو نسبه، كما لم تتعرض لذكر كنيته.

(١) انظر ترجمته في:

- تاريخ الإسلام (١٩٧/٤٩).
- مرآة الجنان (١٦٧/٤).
- طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨).
- طبقات الشافعية للإسنوي (٢١٦/١).
- ذيل طبقات الشافعيين للعبادي (ص ٨٥).
- العقد المذهب (ص ١٦٨).
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٣٧/٢).
- الدرر الكامنة (١٩/٤ في ترجمة ولده).
- شذرات الذهب (٣٢٧/٥).
- كشف الظنون (٦٢٥/١).
- هدية العارفين (٥٨٧/٥).
- الأعلام (٣١/٤).
- معجم المؤلفين (٢٦٧/٥).
- (٢) انظر تاريخ الإسلام (١٩٧/٤٩)، مرآة الجنان (١٦٧/٤)، طبقات الشافعية للإسنوي (٢١٦/١).
- والقزويني نسبة إلى قزوين، إحدى المدائن المشهورة بأصبهان.
- انظر لب الباب في تحرير الأنساب (١٧٩/٢)، معجم البلدان (٣٤٢/٤).
- (٣) انظر تاريخ الإسلام (١٩٧/٤٩)، مرآة الجنان (١٦٧/٤).
- وكتابه الحاوي، وذكره في طبقات الشافعية دالة على انتسابه للمذهب الشافعي.

— أما سنة ولادته: فلم تتعرض لها المصادر أيضاً، لكن ذكرت بعض تلك المصادر أنه قد شاخ^(١)، وبلغ قرابة ثمانين سنة^(٢)، فإذا علمنا — كما سيأتي — أن سنة وفاته هي سنة خمس وستين وستمائة من هجرة المصطفى ﷺ؛ فتكون سنة ولادته قريباً من سنة خمس وثمانين وخمسمائة.

— وأما أسرته: فوالده كان فقيهاً بارعاً كما ذكر ذلك الياضي والعبادي^(٣)، لكن لم أقف له على ترجمة.

وأما ابنه فهو جلال الدين محمد بن عبد الغفار، صنف له والده الحاوي فحفظه، واشتغل على والده، وبرع في الفقه، ودرس وصنف. توفي سنة ٧٠٩ هـ — تسع وسبعمائة، وقد بلغ نحواً من ثمانين سنة^(٤).

(١) انظر العقد المذهب (ص ١٦٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٣٧/٢).

(٢) انظر الدرر الكامنة (١٩/٤).

(٣) انظر مرآة الجنان (١٦٩/٤)، ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين (ص ٨٥).

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٩)، وطبقات الأسنوي (٢١٦/١)، العقد المذهب

(ص ١٦٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢٢٩/٢)، الدرر الكامنة (١٩/٤).

المبحث الثاني: شيوخه وتلاميذه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شيوخه

لقد ضنت المصادر بذكر شيوخ هذا الإمام أو رحلاته، ولم توافينا إلا بذكر إجازة له من عفيفة الفارفانية من أصبهان^(١)، مما يدل على أن له شيوخا في قزوين، وله رحلة إلى أصبهان، لكن لم توافينا بشيء من أسمائهم.

١— وعفيفة الفارفانية هي عفيفة بنت أحمد بن عبد الله بن محمد أم هانيء الفارفانية بفاءين، ولدت سنة ٥١٠ هـ، وهي شيخة صالحة معمرة، محدثة إصبهان، كثيرة الشيوخ، انتهى إليها علو الإسناد، توفيت سنة ٦٠٦ هـ^(٢).

٢— كما سبق أن والده كان فقيها، فلعله قد درس وأخذ عنه.

٣— وذكر القليوبي في حاشيته على شرح المحلي أن النووي أخذ عن الكمال سار، وهو عن الإمام محمد صاحب الشامل الصغير، وهو عن الشيخ عبد الغفار القزويني صاحب الحاوي الصغير، وهو عن الإمام الرافعي ... الخ كلامه^(٣).

وهذا يفيد بأن من شيوخ صاحب الحاوي الإمام الكبير عبد الكريم بن محمد القزويني، وهذا لم أجده عند غيره ممن ترجم لهما، ولكنه يغلب على الظن إذ يبعد عدم سماعه منه مع أنهما من بلدة واحدة، وللرافعي مجالس في التفسير والحديث بجامع قزوين،

(١) انظر تاريخ الإسلام (١٩٨/٤٩)، ذيل تاريخ الإسلام (ص ٢٤٥)، مرآة الجنان (١٦٩/٤)، طبقت الشافعية الكبرى (٢٧٨/٨)، ذيل طبقات الشافعيين (ص ٨٥).

(٢) انظر ترجمتها في: سير أعلام النبلاء (٤٨١/٢١)، العبر (١٤٢/٣)، النجوم الزاهرة (٢٠٠/٦)، شذرات الذهب (١٩/٥).

(٣) انظر حاشية القليوبي (١٥/١).

ثم لا يسمع المترجم له منه مع أنه قد برع وتبحر في المذهب، بل وكتاب الحاوي للمترجم له مختصر من كتاب الرافعي كما سيأتي، وجلُّ ترجيحاته منه، والله أعلم.

والرافعي: هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن الفضل الرافعي، القزويني، الإمام، البارع المتبحر في المذهب. تفقه على والده، وسمع الحديث من جماعة، وكان زاهداً ورعاً متواضعاً، قال الأسنوي: "ظاهر اللسان في تصنيفه، كثير الأدب، شديد الاحتراز في المنقولات، ولا يطلق نقلاً عن أحد غالباً إلا إذا رآه في كلامه، شديد الاحتراز أيضاً في مراتب الترجيح". اهـ — مختصراً، له تصانيف عديدة من أشهرها: شرح الوجيز، المسمى العزيز شرح الوجيز، وربما عرف بالشرح الكبير، وهو الذي لم يصنف في المذهب مثله، كما قال الأسنوي، وقال ابن قاضي شعبة: "... وإليه يرجع عامة الفقهاء من أصحابنا من هذه الأعصار من غالب الأقاليم والأمصار"، ومن تصانيفه المحرر والشرح الصغير وشرح المسند وغيرها، توفي سنة ٦٢٣ هـ، وعمره نحو ست وستين سنة^(١).

المطلب الثاني: تلاميذه

لقد تتلمذ على نجم الدين القزويني عدد من الفقهاء والأعيان، ولكن لم تكن المصادر التي بين أيدينا في ذكر ذلك بأحسن حال من ذكر نشأته، وأسرته، ومكان ولادته، وتاريخها، وشيوخه، فقد أحجمت عن ذكر كثير من ذلك، وبعد البحث والتحري تعرفت على عدد من تلاميذه هم:

(١) انظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات (٢/٢٦٤)، سير أعلام النبلاء (٢٢/٢٥٢)، تاريخ ابن الوردي (٢/١٤٥)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٨١)، طبقات الشافعية للإسنوي (١/٢٨١)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (٢/٧٥)، ديوان الإسلام (٢/٣٢٩).

١- عز الدين الفاروئي:

وهو أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرّج بن أحمد بن سابور أبو العباس الواسطي، ولد سنة ٦١٤ هـ أربع عشرة وستمئة، قرأ القراءات على والده، وسمع ببغداد وواسط وأصفهان ودمشق، وكان شيخ الظاهرية، ومدرس النجيبية، وولي خطابة دمشق، ثم عزل عنها، وكان فقيها إماما عالما متضلعا عابدا زاهدا، توفي بواسط سنة ٦٩٤ هـ^(١).

ذكر تاج الدين السبكي في الطبقات الوسطى — كما نقله عنه محققا الكبرى —: أنه سمع منه الشيخ عز الدين الفاروئي^(٢).

٢- جلال الدين محمد بن عبد الغفار بن عبد الكريم القزويني:

ابن المترجم له، تقدمت ترجمته .

أثبت سماعه عن والده السبكي والأسنوي وابن قاضي شهبة^(٣).

٣- صدر الدين ابن حمويه:

وهو إبراهيم بن محمد أبو الجامع ابن سعد الدين بن المؤيد بن حمويه الجويني الصوفي، شيخ خراسان، ولد سنة ٦٤٤ هـ أربع وأربعين وستمئة، سمع بالشام وبغداد، وله مجاميع وتوالميف، أفاض في ذكر شيوخه ورحلاته الذهبي في ذيله على تاريخ الإسلام، توفي سنة ٧٢٣ هـ ثلاث وعشرين وسبعمئة^(٤).

(١) انظر ترجمته في: ذيل تذكرة الحفاظ (ص ٨٥)، طبقات الأسنوي (١٤٣/٢)، العقد المذهب

(ص ٣٧٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٥٩/٢)، فوات الوفيات (٥٥/١).

(٢) انظر الطبقات الكبرى (٢٧٨/٨).

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٦٥/٩)، طبقات الشافعية للأسنوي (٢١٦/١)، طبقات الشافعية

لابن قاضي شهبة (٢٢٩/٢).

(٤) انظر ترجمته في: ذيل تاريخ الإسلام (ص ٢٤٤)، أعيان العصر (١٢١/١)، الوافي (١٤١/٦)،

طبقات الشافعية للإسنوي (٢١٧/١)، الدرر الكامنة (٦٧/١)، المنهل الصافي (١٥٥/١)، طبقات

الشافعية للإسنوي (٢١٧/١).

أثبت له إجازة من القزويني الذهبي والصفدي وابن الملقن^(١).

٤- علي بن عثمان العفيفي:

لم أقف على ترجمته.

وقد ذكر كل من الذهبي وابن قاضي شهبة^(٢)، أن تاج الدين التبريزي يروي الحاوي عن علي بن عثمان العفيفي عن مصنفه، مما يدل على قراءته، أو سماعه منه.

٥- سعد الدين بيله الجيلي:

لم أقف على ترجمته.

ذكر ابن الملقن^(٣) نقلاً عن الذهبي في سير النبلاء أن من تلاميذ صاحب الحاوي الشيخ سعد الدين بيله الجيلي، ولم أعثر عليه في الكتاب المشار إليه.

٦- محمد صاحب الشامل الصغير:

حيث سبق أن نقلت عن القليوبي أنه ذكر إسناد النووي عن الكمال سلار عن الإمام محمد صاحب الشامل الصغير عن الشيخ عبد الغفار صاحب الحاوي الصغير عن الرافعي.

وصاحب الشامل الصغير لم أقف على مصنفه سوى ما ذكر الذهبي أنه لرجل من فضلاء العجم يقال له كريم الدين القزويني^(٤).

وذكر ابن شهبة^(٥) أنه للقزويني، ولم يفصح عن اسمه.

(١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٢٤٥)، وتاريخ الإسلام (١٩٨/٤٩)، أعيان العصر (١٢٢/١)، العقد المذهب (ص ١٦٨).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٩٣)، طبقات الشافعية (٣/٣٦).

(٣) انظر العقد المذهب (ص ١٦٨).

(٤) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٤١).

(٥) انظر طبقات الشافعية (٢/٢٦٨).

كما ذكر القليوبي أنه للإمام محمد^(١).

وقد شرح هذا الشامل ابن خطيب جبرين، كما ذكره ابن الوردي وابن رافع . وابن قاضي شهبة^(٢).

كما شرح الشامل الصغير قاضي صفد عثمان بن علي الجبلجيوي المتوفى سنة ٧٨٢ هـ^(٣).

(١) انظر حاشية القليوبي (١٥/١).

(٢) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٢/٢)، الوفيات (٢٤٣/١)، طبقات الشافعية (٢٦٨/٢).

(٣) انظر الدرر الكامنة (٤٤٣/٢).

المبحث الثالث: مؤلفاته

لقد صنف القزويني عددا من المصنفات، وهي:

١- الحاوي الصغير:

وسياقي الكلام عليه مفصلا في الفصل الثاني من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

٢- اللباب^(١).

وهو مصنف مختصر في الفقه.

توجد منه نسخة مخطوطة بمكتبة شستربتي برقم ٣١٣٣، وعنهما نسخة مصورة بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى برقم ٣٠٢^(٢)، وسياقي مزيد كلام عليه في الفصل الثاني إن شاء الله تعالى^(٣).

٣- شرح اللباب، والمسمى بالعجاب في شرح اللباب^(٤).

وقد نقل عنه الشارح في باب التيمم كما سياقي^(٥).

وتوجد منه نسخة بالمكتبة الأزهرية برقم ٢٨٧٣/٤٨٣٥٣، وعنهما نسخة مصورة بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى برقم ١٥٩^(٦).

(١) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨)، طبقات الأسنوي (٢١٦/١)، العقد المذهب (ص ١٦٨).

(٢) انظر فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٤٦١).

(٣) انظر ص 31 و 32 .

(٤) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨)، طبقات الأسنوي (٢١٦/١)، العقد المذهب (ص ١٦٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٣٧/٢).

(٥) انظر ص ١٠٥ من القسم التحقيقي .

(٦) انظر فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٣٣١).

٤- جامع المختصرات ومختصر الجوامع:

نسبه إليه الزركلي^(١)، ولم أجد من نسبه له غيره، والذي ذكره أصحاب التراجع أن هذا الكتاب لكamal الدين عمر النشائي^(٢).

٥- كتاب في الحساب^(٣).

(١) نسبه إليه الزركلي في الأعلام (٣١/٤)، وقال: هو مخطوط بالطائف.

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى (١٩/٩)، وطبقات الأستوي (٢٨٦/٢)، وطبقات ابن قاضي شهبة

(٣/١٣)، وكشف الظنون (٥٧٣/١).

(٣) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨)، معجم المؤلفين (٢٦٧/٥).

المبحث الرابع: وفاته وثناء العلماء عليه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وفاته

قال الذهبي: حدثني الفقيه شهاب الدين الواسطي بوفاته في ثامن المحرم من سنة ٦٦٥ هـ خمس وستين وستمائة^(١). اهـ.

وهذا ما عليه غالب الذين ترجموا له^(٢).

وجزم اليافعي^(٣)، والعبادي^(٤)، والأهدل، كما نقله ابن العماد^(٥)، أنه توفي في سنة ٦٦٨ هـ ثمان وستين وستمائة.

المطلب الثاني: ثناء العلماء عليه

ذكر المترجمون له في الثناء عليه ما يدل على فقهه، وعلمه، من ذلك:

ما قاله الذهبي رحمه الله: "العلامة الأوحـد ... كان أحد الأئمة الأعلام"^(٦).

وقال اليافعي: "الفقيه الإمام العلامة البارع المجيد الذي ألين له الفقه، كما ألين لداود الحديد... أحد الأئمة الأعلام وفقهاء الإسلام"^(٧).

(١) تاريخ الإسلام (١٩٨/٤٩).

(٢) انظر مصادر ترجمته.

(٣) انظر مرآة الجنان (١٦٧/٤).

(٤) انظر ذيل طبقات الشافعيين (ص ٨٥).

(٥) انظر شذرات الذهب (٣٢٧/٥).

(٦) تاريخ الإسلام (١٩٨/٤٩).

(٧) مرآة الجنان (١٦٧/٤).

وقال السبكي: "كان أحد الأئمة الأعلام له اليد الطولى في الفقه، والحساب، وحسن الاختصار..."^(١).

وقال ابن الملقن: "العلامة شيخ الشافعية ... كان من كبار علماء قزوين"^(٢).

وقال العبادي: "العلامة الأوحد المفتي، أحد الأئمة الأعلام، وفقهاء الإسلام"^(٣).

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨).

(٢) العقد المذهب (ص ١٦٨).

(٣) ذيل طبقات الشافعيين (ص ٨٥).

الفصل الثاني: كتاب الحاوي الصغير

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبه إلى القزويني

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية

المبحث الثالث: المؤلفات حول هذا الكتاب

المبحث الأول: تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى القزويني
وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب

لقد رسم القزويني كتابه بالحاوي، إذ ورد في مقدمة مؤلفه حيث قال: "فإن هذا الكتاب سميته «الحاوي» لما حوى الفوائد الزوائد، وما في «اللباب»"^(١). وهذا الاسم المجرد عن الوصف أطلقه عليه كثير ممن ذكر الحاوي^(٢)، أو تناوله شرحاً^(٣)، أو نحوه^(٤).

كما أطلقه عليه بعض من ترجم له^(٥).

ولكن الاسم الأشهر والأكثر استعمالاً، هو الحاوي الصغير^(٦).

ولعل ذلك تمييزاً له عن الحاوي الكبير لأبي الحسن الماوردي.

وأما إذا أطلق الحاوي، فإن المراد به يتبين من خلال الكلام، لأن بينهما فرقاً واضحاً إذ أن مؤلف الحاوي الكبير قصد الشرح والبيان والاستيعاب، فهو يعني بفروع المذهب وأوجهه وتفصيلاته، بخلاف هذا الكتاب فإن عنايته بتحرير المذهب، ولذا وسموه بالصغير.

(١) انظر الحاوي الصغير (ل/١/ب).

(٢) انظر مثلاً ذيل تاريخ الإسلام (ص ٢٤٥، ٣٥٤، ٤٣٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/٩، ١٣٠، ٤٠٧، ٤٢٤)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/١٠٣، ١٠٧، ١٣١).

(٣) انظر مقدمة كتاب الشارح ص ١.

(٤) انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية (١/٢٦، ٣٠)، الإرشاد مع اخلاص الناي (١/٢٥، ٢٧).

(٥) انظر مثلاً مرآة الجنان (٤/١٦٧).

(٦) انظر مثلاً طبقات الشافعية الكبرى (٨/١٦٥، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٩٢)، طبقات الشافعية للإسنوي

(١/١٥٤، ١٥٥، ٢١٦، ٣٣١/٢)، العقد المذهب (ص ١٦٨، ٣٨٥، ٤١٥)، طبقات الشافعية

لابن قاضي شهبة (٣/٩٥، ١١٨، ١٣٨).

وعلى كل حال فالذي يظهر لي أن المتأخرين يقصدون به هذا الكتاب لكونه هو الذي عني بتحرير المذهب كما قلنا، والمتأخرون غالباً يحرصون على هذا الأمر، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني: توثيق نسبته إلى القزويني

بالرغم من كثرة تصفحي لكتب التاريخ، والتراجم حول كتاب الحاوي الصغير ومؤلفه، لم أجد أحداً خالف، أو تشكك في نسبته إلى نجم الدين القزويني^(١)، بل أصبح المترجم له يعرف بصاحب الحاوي الصغير^(٢).

وقد ترجم له الأسنوي في باب الحاء تحت اسم صاحب الحاوي الصغير وولده^(٣).

كما أنه ورد اسم الكتاب منسوباً إلى صاحبه في الورقة الأولى من نسخة الحاوي التي اطلعت عليها، وهي نسخة المحمودية، وفيها ترجمته منقولة من طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة، كما جاء في غلاف التعليقة للطاوسي نسخة مكتبة جامع صنعاء.

أضف إلى ذلك أن بعض الشروح جاء فيها منسوباً إلى مصنفه كما في مقدمة ابن المقرئ في شرحه لمختصر الحاوي^(٤)، والأنصاري في شرحه لبهجة الحاوي^(٥).

(١) انظر مصادر ترجمته التي سبقت في أول هذا الباب.

(٢) انظر مثلاً: تاريخ الإسلام (١٩٨/٤٩)، ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٢٧٧/٨)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٣٧/٢).

(٣) انظر طبقات الأسنوي (٢١٦/١).

(٤) انظر اخلاص الناوي (٢٧/١).

(٥) انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية (٢٦/١).

المبحث الثاني: قيمة الكتاب العلمية

كتاب الحاوي الصغير هو كتاب مختصر في فروع الشافعية^(١)، "فتح من الاختصار باباً مغلقاً، وارتقى فيه الرتبة التي لا ترتقى"^(٢)، اكتفى فيه مصنفه من الأقاويل والطرق والوجوه بما عليه معظم الأصحاب^(٣)، "سلك في تصنيفه رحمه الله مسلكاً لم يلحق شأوه فيه أحد من الفضلاء ولا قاربه"^(٤).

وقد عرف صاحب الكتاب بحسن الاختصار، ولذا جاء كتابه الحاوي شاهداً معدلاً بذلك^(٥).

وتظهر أهمية الكتاب فيما يأتي:

أولاً: قلة ألفاظه.

ثانياً: كثرة معانيه.

ثالثاً: كونه في الغالب موافقاً لما هو المعتمد من مذهب الشافعي رحمه الله، إلا في مسائل يسيرة، كما قال الياضي:

نعم لعمرى يسير من مسائله مخالف للصحيح الراجح الشهر^(٦)

وقد جمع ميزات الكتاب الثلاثة ابن الوردي في منظومته، حيث يقول:

(١) انظر كشف الظنون (١/٦٢٥).

(٢) الإرشاد مع إخلاص النواي (١/٢٥).

(٣) انظر مقدمة الحاوي (ل/١ب).

(٤) مرآة الجنان (٤/١٦٩).

(٥) هذا من مجموع كلام السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٨/٢٧٧).

(٦) مرآة الجنان (٤/١٦٨).

وليس في مذهبنا كالحاوي في الجمع والإيجاز والفتاوى^(١)
ولما كان الكتاب بهذا الوصف عكف عليه فقهاء الشافعية شرحاً، ونظماً^(٢)،
بل إن الفقيه ليمدح بمعرفته للحاوي^(٣)، أو حفظه^(٤)، أو استحضاره^(٥)، حتى
بإقراءه، أو تدريسه^(٦).

وأصل الكتاب وهو الحاوي الصغير مختصر لكتاب «اللباب»:
— كما ذكر ذلك الأنصاري في الغرر البهية^(٧).
— وهو مفهوم تعبير المصنف، حيث قال في مقدمة الحاوي: "لما حوى الفوائد
الزوائد وما في اللباب"^(٨).

-
- (١) البهجة الوردية مع الغرر البهية (٢٦/١).
(٢) سيأتي الكلام إن شاء الله تعالى عن المؤلفات حول الحاوي في المبحث الثالث.
(٣) انظر مثلاً ترجمة عبد الوهاب الإخميمي في الطبقات الكبرى (١٢٣/١٠).
وترجمة التاج التبريزي في طبقات الأسنوي (١٥٤/١).
وترجمة عثمان البارزي في طبقات ابن قاضي شعبة (٢٧٠/٢).
(٤) انظر مثلاً ترجمة فخر الدين البارزي في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٥٤).
وترجمة ابن العوينة في أعيان العصر (٣٤٣/٣).
وترجمة إبراهيم بن لاجين في وفيات ابن رافع (١٣٦/١).
وترجمة شهاب الدين الواسطي فيه أيضاً (١٠٢/٢).
وترجمة عفيف اليافعي فيه أيضاً (٣١٤/٢).
(٥) انظر مثلاً ترجمة الحسين بن علي السبكي في الطبقات الكبرى (٤١٢/٩).
(٦) انظر مثلاً ترجمة عمر الخليلي في طبقات ابن قاضي شعبة (١٠٩/٣).
وترجمة عمر بن رسلان فيه أيضاً (٣٨/٤).
وترجمة محمد البرماوي فيه أيضاً (١٠٢/٤).
(٧) انظر الغرر البهية (٣٠٥/٤، ٣٠٦).
(٨) مقدمة الحاوي (ل ١/ب).

وقد قارن شارح الحاوي وهو الطاوسي بين تعبير المصنف في الحاوي، وتعبيره في الباب في عدة مواضع مما يدل على أنه لمصنف واحد^(١)، من ذلك قوله: — "فيكون قوله في الباب كالمحصر ... إلى أن يقول: ويكون قوله في الحاوي وتحلل المحصر ... الخ" كلامه^(٢).

— ومن ذلك قوله: "وقوله في الباب بجدار لا خاص أكثر فائدة من قوله في الحاوي بجدار مشترك ... الخ"^(٣).

وقيل: أصل الحاوي هو الشرح الكبير المعروف بفتح العزيز شرح الوجيز للرافعي، ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في الدرر^(٤)، ونقله محققا مغني المحتاج عن ابن حجر الهيتمي في ذيل تحرير المقال^(٥)، وهو ما يفهم من قصيدة الزملكاني، حيث يقول:

محرم خص بالفتح العزيز ففي تهذيبه المقصد الأسنى لمن قصدا^(٦)

قلت: لعل المصنف اختصر الشرح الكبير في كتابه "اللباب"، ثم اختصر "اللباب" إلى "الحاوي"، كشأن الغزالي حينما اختصر "نهاية المطلب" في كتابه "البسيط"، ثم اختصر "البسيط" إلى "الوسيط"، ثم اختصر "الوسيط" إلى "الوجيز"، ثم اختصر "الوجيز" إلى "الخلاصة"^(٧)، والله تعالى أعلم.

(١) انظر مثلا التعليقة (ل ٧٦، ٧٧، ١٠١، ١٠٤، ١٧١، ١٧٨).

(٢) انظر التعليقة (ل ٧٣).

(٣) انظر التعليقة (ل ١٣٠).

(٤) انظر الدرر الكامنة (١٩/٤)، حيث قال: اختصره من الرافعي الكبير.

(٥) انظر مقدمة مغني المحتاج (٢٧/١).

(٦) انظر تاريخ ابن الوردي (٢٧٣/٢)، أعيان العصر (٦٣٥/٤).

(٧) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٢٢٣/٦)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٩٣/١).

وقد أفاض فقهاء الشافعية في الثناء على هذا الكتاب، وإتقانه، وجودة ترتيبه، من ذلك قول ابن الوردي السابق الذكر:

وليس في مذهبنا كالحاوي في الجمع والإيجاز والفتاوى^(١)

ومن ذلك قول اليافعي: المشتمل على الأسلوب الغريب، والنظم العجيب المطرب في صنعة كل ليب^(٢).

ويقول القونوي: "إن كتاب الحاوي في الفتاوى ... لما كثر الاشتغال به، وحاز من القبول في أكثر البلاد سهما، وتوفرت الدواعي على الاعتناء به حفظا، وفهما..."^(٣).

وذكر كل من الطاوسي، وسبط مصنف الحاوي أن الفقهاء والعلماء في الأمصار قد شغفوا، واهتموا بدراسة هذا الكتاب والعناية به^(٤).

وقال ابن المقرئ: "لم يكن في المذهب مصنف أوجز، ولا أعجز من الحاوي للإمام عبد الغفار القزويني رحمه الله، فإنه كتاب لا ينكر فضله، ولا يختلف اثنان في أنه ما صنف قبله مثله، ولقد أبدع الشيخ في تأليفه، وأغرب في تصنيفه، وترصيعه..."^(٥) الخ كلامه.

ويقول ابن حجر الهيتمي فيما نقله محققا مغني المحتاج: "وكذلك اختصر صاحب الحاوي الصغير الشرح الكبير اختصاراً لم يسبق إليه، فإنه جمع حاصل

(١) البهجة الوردية مع الغرر البهية (٢٦/١).

(٢) مرآة الجنان (١٦٧/٤).

(٣) انظر رسالة الأخ فضيل الأمين السوداني في تحقيقه للجزء الأول من شرح القونوي (ص ١٧١).

(٤) انظر بداية شرح الطاوسي (ل ٢/أ)، وبداية شرح سبط المصنف، كما ذكر في فهرس الفقه الشافعي

في مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى (ص ٣٠١).

(٥) اخلاص الناوي (٢٧/١).

المقصود منه في ورقات، نحو: ثمن جزء من أجزاء العشرة، فأذعن له أهل عصره أنه في باب ما صنف مثله، فأكبّ الناس عليه حفظاً وشروحاً^(١).

ويقول أيضاً — عند قول الإرشاد: "الذي فتح من الاختصار باباً مغلقاً" — :
"فهو — أي الحاوي — علم النظر في ذلك، إذ لم يسبق مؤلفه إلى مثله"^(٢).

ويقول حاجي خليفة: "هو كتاب وجيز اللفظ، بسيط المعاني، محرر المقاصد مهذب المباني، حسن التأليف والترتيب، جيد التفصيل والتبويب، ولذا عكفوا عليه بالشرح والنظم"^(٣).

وقد امتدح الياضي كتاب الحاوي بقصيدتين سمى إحداهما بـ "الحلاب الحالي في مدح الحاوي"
ومن أبياتها:

لله ماذا حوى الحاوي مع الصغر	من الملاح العوالي الخرد الغرر
ألفاظه ومعانيه جلت وعلت	أحلى وأغلى من الحلاب والدرر
كم من صغير كبير القدر مشتهر	وكم كبير صغير غير مشتهر
هو الصغير الكبير القدر كم كتب	قد فاق من كل مبسوط ومختصر

إلى آخر قصيدته التي بلغت ثلاثين بيتاً مذكورة بتمامها في مرآة الجنان^(٤).

قال: ولي فيه قصيدة أخرى دالية عددها كعدد هذه ثلاثون بيتاً^(٥).

(١) مقدمة مغني المحتاج (٢٧/١).

(٢) الإرشاد مع فتح الجواد (١١/١).

(٣) كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٤) انظر مرآة الجنان (١٦٧/٤، ١٦٨).

(٥) المرجع السابق (١٦٩/٤).

المبحث الثالث: المؤلفات حول هذا الكتاب

تبين لنا في المبحث الثاني قيمة كتاب الحاوي الصغير العلمية لدى فقهاء الشافعية، وإضافة إلى ما سبق من عنايتهم بحفظه وتدريسه، فقد عكفوا عليه شرحا واختصارا ونظما^(١)، وجمع بعضهم بينه وبين مختصرين آخرين في فقه الشافعية، هما التنبيه للشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ، والمنهاج للنووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ.

وهذه المختصرات الثلاثة هي أشهر المختصرات في فقه الشافعية، فنجد أن بعض فقهاء الشافعية درس كل كتاب من هذه الثلاثة زمنا معينا^(٢)، ونجد مثلا العراقي جمع نكتا على هذه الثلاثة^(٣).

بينما نجد ابن الملقن أفرد لكل واحد من هذه الثلاثة عدة تصانيف يشرح الكتاب شرحا كبيرا ووسطا وصغيرا، ويفرد لغاته، وأدلته، وتصحيحه، ونحو ذلك^(٤).

ولقد تنوعت الكتب التي ألفت حول الحاوي ما بين شارح، ومختصر، ونظم، وجامع بينه وبين غيره، وغير ذلك.

(١) انظر كلام ابن حجر في ذيل تحرير المقال كما نقله محققا مغني المحتاج (٢٧/١).

(٢) انظر مثلا: ترجمة محمد بن عبد الدائم اليرماوي في طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٢/٤).

وترجمة يحيى القباي في أيضا (١١٢/٤).

وترجمة ابن قاضي شهبة في مقدمة تاريخه (٢٢/٢).

(٣) انظر ترجمة أحمد العراقي في طبقات ابن قاضي شهبة (٨٢/٤).

(٤) انظر ذيل الدرر (ص ١٢٢).

وسأفرد كل نوع منها بقسم حسب ما أمكنني الوقوف عليه من المؤلفات
مراعيًا الترتيب حسب أقدمية الوفاة، وإن لم أحصل له على تاريخ وفاته جعلته
آخرًا.

القسم الأول: شروح الحاوي

- ١- شرح محمد بن علي بن مالك الإربلي الشافعي المتوفى سنة ٦٨٦هـ^(١).
- ٢- شرح ضياء الدين عبد العزيز بن محمد بن علي الطوسي المتوفى سنة ٧٠٦هـ^(٢).
- وقد سمي ابن قاضي شهبة وحاجي خليفة شرحه هذا بـ "المصباح"، وقال
فيه ابن قاضي شهبة: أتى فيه بما يشهد له بالتقدم على من غاب ومن حضر^(٣).
- ٣- شرح الحسن بن شرف شاه الحسيني الاسترأبادي المتوفى سنة
٧١٥هـ^(٤).
- قال ابن قاضي شهبة: في أربع مجلدات فيها اعتراضات على الحاوي حسنة^(٥).
- ٤- وللأسترأبادي المذكور آنفا شرح آخر عليه^(٦).
- ٥- شرح قاضي الموصل كمال الدين أبي المعالي يوسف بن محمد بن موسى
بن يونس بن منعة المتوفى سنة ٧١٦هـ^(٧).

(١) انظر كشف الظنون (٦٢٦/١).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٧٣)، أعيان العصر (١٠٥/٣)، البداية والنهاية (٤٥/١٤).

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٢١٧/٢، ٢١٨)، كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٤) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ١٥٩، ١٦٠)، أعيان العصر (١٩٧/٢).

(٥) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٢١٤/٢).

(٦) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ١٥٩، ١٦٠)، أعيان العصر (١٩٧/٢).

(٧) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٢٣٩/٢)، الدرر الكامنة (٤٧٦/٤).

٦- شرح القاضي علاء الدين علي بن إسماعيل القونوي، المتوفى سنة ٧٢٩هـ^(١).

قال الذهبي: وجود شرح الحاوي في أربع مجلدات^(٢).
وكتابه هذا يقوم بتحقيقه عدد من الزملاء في سلسلة من الرسائل الجامعية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٧- قال حاجي خليفة: "... وعلى شرح القونوي حاشية للشيخ أبي النجا ابن خلف المصري الذي ولد سنة ٨٤٩ هـ، وهو في أربع مجلدات"^(٣).

٨- شرح قاضي حلب فخر الدين عثمان بن كمال الدين محمد البارزي المتوفى سنة ٧٣٠ هـ، وهو في ست مجلدات^(٤).

٩- شرح القاضي هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ.
وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً في الفصل الثاني من الباب الثاني^(٥).

١٠- وله شرح آخر أسماه: "تيسير الفتاوى في تحرير الحاوي"، وسيأتي الكلام عليه أيضاً إن شاء الله^(٦).

وقد كتب عبيد الله بن محمد الإيجي المتوفى سنة ٨٩٤ هـ — كتاباً على التيسير^(١).

(١) انظر أعيان العصر (١٩٠/٣)، طبقات الأسنوي (١٧١/٢).

(٢) ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٣٣).

(٣) كشف الظنون (١/٦٢٥).

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٢٨٣)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٧٠)، ديوان الإسلام (١/٢٣٥).

(٥) انظر ص ١٠٤ وما بعدها.

(٦) انظر ص ٧٦.

- ١١- وللبارزي كتاب ثالث اسمه: "توضيح أو مفتاح الحاوي" ^(٢).
- ١٢- شرح فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة ٧٤٦ هـ —، وهو كبير لكنه لم يكمل ^(٣)، قال حاجي خليفة: سماه "الهادي" ^(٤).
- ١٣- ولتاج الدين علي بن عبد الله التبريزي المتوفى سنة ٧٤٦ هـ حواشي مفيدة على الحاوي ^(٥).
- ١٤- شرح عماد الدين محمد بن إسحاق البلبيسي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ —، ولكنه لم يخرج ^(٦).
- ١٥- شرح كمال الدين أحمد بن عمر بن النشائي المتوفى سنة ٧٥٧ هـ —، وسماه: "كشف غطاء الحاوي" ^(٧).
- ١٦- شرح قطب الدين محمد، وقيل: محمود بن محمد الرازي المعروف بالتحفاني المتوفى سنة ٧٦٦ هـ، في أربع مجلدات، ولم يكمله ^(٨).
- ١٧- شرح عثمان بن عبد الملك الكردي المصري المتوفى سنة ٧٦٧ هـ ^(٩).

(١) انظر الضوء اللامع (١٢٠/٥)، البدر الطالع (٤١١/١).

(٢) ذكر ذلك السبكي في طبقاته الوسطى كما نقله محققا الكرى (٣٨٨/١٠).

وانظر كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٣) انظر طبقات الشافعية الكرى (٨/٩)، العقد المذهب (ص ٤٠٦).

(٤) كشف الظنون (٦٢٦/١).

(٥) انظر تاريخ ابن قاضي شهبة (٤٦٨/٢)، طبقات ابن قاضي شهبة (٣٦/٣)، كشف الظنون

(٦٢٦/١).

(٦) انظر الطبقات الكرى (١٣٠/٩).

(٧) انظر الطبقات الكرى (١٩/٩)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٤/٣).

(٨) انظر طبقات الأسنوي (١٥٥/١)، الوفيات لابن رافع (٣٠٠/٢).

(٩) انظر كشف الظنون (٦٢٦/١).

١٨- تعلية على الحاوي لمحمد بن محمد ابن العراقي الحلبي المتوفى سنة ٧٦٨ هـ^(١).

١٩- شرح بهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ، شرح قطعة منه مبسطة جدا^(٢).

٢٠- شرح القاضي أبي البقاء محمد بن عبد البر القفطي السبكي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ^(٣).

٢١- شرح جمال الدين عبد الله بن محمد ابن الأثير المتوفى سنة ٧٧٨ هـ^(٤).

٢٢- شرح قطب الدين أحمد بن الحسن بن أحمد الفالي المتوفى ٧٧٩ هـ، والمسمى بـ "توضيح الحاوي"^(٥).

٢٣- حاشية الشيخ بدر الدين الحسن بن عمر بن الحسن الحلبي المتوفى سنة ٧٧٩ هـ، وهي حاشية سماها: "التوشيح"، جمع فيها بين توضيح الحاوي لقطب الدين الفالي، وبين زوائد مفيدة من إظهار الفتاوى للبارزي^(٦)، وإظهار الفتاوى هو الذي أقوم بتحقيقه.

٢٤- شرح القاضي بهاء الدين عثمان بن علي بن أبي بكر الجبلجيوي قلضي صفد المتوفى سنة ٧٨٢ هـ^(٧).

(١) انظر الوفيات لابن رافع (٣٢٥/٢)، الدرر (١٩٠/٤).

(٢) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٧٩/٣)، بغية الوعاة (٣٤٣/١).

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (١٢٩/٣)، كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٤) انظر تاريخ ابن قاضي شهبة (٥٢٦/٣).

(٥) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٨٨/٣)، كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٦) انظر المرجعين السابقين.

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤٤٣/٢)، معجم المؤلفين (٢٦٢/٦).

٢٥- شرح سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ، قللى مؤلفه: في جزئين وهو من النفائس^(١).

وقال الحافظ ابن حجر: وهو من محاسن تصانيفه^(٢).

وقال حاجي خليفة: "... ولم يوضع عليه مثله سماه خلاصة الفتاوى في تسهيل أسرار الحاوي^(٣).

٢٦- شرح آخر لآبن الملقن أيضا، لكنه مختصر^(٤)، ولعله هو تحرير الفتاوى الذي توجد منه مصورة بمعهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى^(٥).

٢٧- شرح القاضي شهاب الدين أحمد بن إسماعيل ابن الحسين المتوفى سنة ٨١٥ هـ^(٦).

٢٨- شرح القاضي محمد بن عبد الله بن ظهيرة بن قاسم القرشي المخزومي المتوفى سنة ٨١٧ هـ، وهو قطعة بدأ فيه من البيع إلى الوصايا، وذكر فيه فروعاً كثيرة^(٧).

٢٩- شرح شهاب الدين أحمد بن عبد الله بن بدر الغزي العامري المتوفى سنة ٨٢٢ هـ، في أربع مجلدات^(٨).

(١) العقد المذهب (ص ٤٣٣).

(٢) ذيل الدرر الكامنة (ص ١٢٢).

(٣) كشف الظنون (١/٦٢).

(٤) انظر العقد المذهب (ص ٤٣٤)، ذيل الدرر (١٢٢).

(٥) انظر فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٨٩).

(٦) انظر المنهل الصافي (١/٢٤٣)، الضوء اللامع (١/٢٣٩)، كشف الظنون (١/٦٢٦).

(٧) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٤/٥٦)، إنباء الغمر (٣/٤٦)، الذيل التام على دول الإسلام (١/٤٩٠).

(٨) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٤/٧٩)، المنهل الصافي (١/٣٥٠)، ديوان الإسلام (٣/٣٨١).

٣٠- شرح القاضي محمد بن علي بن محمد الشبي المكي المتوفى سنة ٨٣٧هـ^(١).

٣١- شرح عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري اليمني المتوفى سنة ٨٤٨هـ^(٢).

٣٢- شرح أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم ابن شرف المتوفى سنة ٨٥٢هـ^(٣).

٣٣- شرح محمد بن محمد بن علي الأيوبي المعروف بابن الشماع المتوفى سنة ٨٦٣هـ، وهو لم يكتمل، وإنما هو شرح لقطعة منه^(٤).

٣٤- شرح أبي الفتوح أحمد بن عبد الله بن عبد القادر الشيرازي المتوفى سنة ٨٧١هـ^(٥).

٣٥- شرح القاضي إبراهيم بن محمد المقدسي المعروف بابن أبي شريف المتوفى سنة ٩٢٣هـ^(٦).

٣٦- شرح الشيخ علاء الدين محمد بن أبي بكر الطاوسي المسمى بالعليقة^(٧)، وهو من أوائل شروح الحاوي، وقد نسبته حاجي خليفة إلى مدرس

(١) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٤/١٠٦)، إنباء الغمر (٣/٥٣٠).

(٢) انظر ديوان الإسلام (٤/٣١٨).

(٣) انظر ديوان الإسلام (٣/١٨٨).

(٤) انظر الضوء اللامع (٩/١٤٣)، معجم المؤلفين (١١/٢٤٤).

(٥) انظر الضوء اللامع (١/٣٦٠)، ديوان الإسلام (٣/٢٣١).

(٦) انظر الكواكب السائرة (١/١٠٤)، ديوان الإسلام (٣/١٧٤)، معجم المؤلفين (١/٨٨).

(٧) جاء ذلك في غلاف النسخة الأزهرية لهذا الكتاب، وسماه بذلك حاجي خليفة في كشف الظنون

(١/٦٢٥).

المستنصرية يحيى بن عبد اللطيف القزويني، وقال: فرغ منه سنة ٧٧٥ هـ^(١)، وتبعه عليه صاحب معجم المؤلفين^(٢).

قلت: وهو خطأ، لأن هذا الشرح توجد له نسخة مؤرخة بسنة ٧١١ هـ، وهي نسخة جامع صنعاء، كما توجد له نسخة بالظاهرية مؤرخة بتاريخ ٧٤١ هـ^(٣).

ولأن كلا من القانوني والبارزي استفادا منه في شرحيهما، فالقانوني أخذ ما في التعليقة وزاد عليها^(٤)، والبارزي لخص شرحه من شرح الحاوي الذي هو التعليقة، كما سيأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله^(٥)، وهما قد توفيا قبل هذا التاريخ بزمان طويل.

وقد جاء في بداية النسخة الأزهرية لهذا الكتاب نسبته إلى الشيخ علاء الدين محمد بن أبي بكر محمد بن الطاوسي، وذكر أن من دواعي تأليفه شغف الفقهاء بدراسته، مع عدم وجود شرح له^(٦)، والتاريخ المذكور قد كثرت فيه شروح الحاوي كثرة ظاهرة.

والذي يبدو لي أن المذكور قد توفي في أواخر القرن السابع لما ذكرت، ولأن قطب الدين الشيرازي المتوفى سنة ٧١٠ هـ قد تتلمذ على هذا المذكور^(٧)، والله تعالى أعلم.

(١) كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٢) انظر معجم المؤلفين (٢٠٧/١٣).

(٣) انظر فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٣٠٧، ٣١١).

(٤) انظر مقدمة القانوني (ص ١٧١) من رسالة الأخ فضيل، كشف الظنون (٦٢٥/١).

(٥) انظر ص 109 من هذه الرسالة.

(٦) انظر لوحة رقم ١ من النسخة الأزهرية.

(٧) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ١١٣).

٣٧- شرح سبط المصنف، والذي سماه حاجي خليفة في كشف الظنون محمد أبو عبد الله، وقد سمي شرحه بالكافي، وقيل: بل اسمه الحاوي أيضا^(١).

٣٨- بيان الفتاوى في شرح الحاوي لعثمان بن علي الكوه كيلوني^(٢).

٣٩- ذكر حاجي خليفة أن للمعزي على الحاوي اعتراضات^(٣).

٤٠- أجاب عنها أبو بكر محمد بن السيوطي، وهو والد جلال الدين المعروف - والمتوفى سنة ٨٥٥ هـ^(٤).

القسم الثاني: منظومات الحاوي

نظم بعض الفقهاء كتاب الحاوي نظماً، والذي اطلعت على ذلك منها هي:

١- نظم إسماعيل بن علي بن محمود الأيوبي المعروف بالملك المؤيد صاحب حماة المتوفى سنة ٧٣٢ هـ^(٥)، وقد أجاد في هذا النظم^(٦).

وقد شرح هذا النظم القاضي هبة الله البارزي - صاحب هذا الشرح -، وقد أحسن في هذا الشرح^(٧).

٢- نظم زين الدين عمر بن مظفر المعروف بابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ^(٨).

(١) انظر كشف الظنون (٦٢٥/١)، فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٣٠١، ٤٠٣).

(٢) انظر فهرس الفقه الشافعي بمعهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى (ص ٧١).

(٣) كشف الظنون (٦٢٦/١).

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) انظر تاريخ ابن الوردي (٢٨٧/٢)، أعيان العصر (٥٠٥/١).

(٦) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٧١).

(٧) انظر تاريخ ابن الوردي (٢٨٧/٢)، كشف الظنون (٦٢٧/١).

(٨) انظر أعيان العصر (٦٨٤/٣)، الطبقات الكبرى (٣٧٤/١٠).

وهذه المنظومة في خمسة آلاف ومائتين وأربعة وثمانين بيتاً سماها: "بهجة الحاي" ^(١)، وهذا النظم حسن جداً ^(٢)، ولذا كثرت عليه الشروح ^(٣).

ومن أبرز شروحه:

أ — شرح أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ، سماه: "البهجة المرضية في شرح البهجة الوردية" ^(٤).

ب — شرح القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ^(٥)، وهو مطبوع باسم: "الغرر البهية"، وعليه عدد من الحواشي.

٣ — نظم زين الدين علي بن الحسين بن القاسم، المعروف بابن شيخ العوينة المتوفى سنة ٧٥٥ هـ ^(٦).

٤ — نظم يعقوب بن الشيخ شرف الدين عبد الرحمن الحموي ابن خطيب القلعة المتوفى سنة ٧٧٥ هـ ^(٧).

(١) انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية (٢٧/١، ٢٩).

(٢) انظر الطبقات الكبرى (٣٧٤/١٠).

(٣) انظر كشف الظنون (٦٢٧/١).

(٤) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٨٢/٤)، ديوان الإسلام (٣٧٨/٢، ٣١٥/٣).

(٥) انظر كشف الظنون (٦٢٧/١)، ديوان الإسلام (٣٦٧/٢).

(٦) انظر الوفيات (١٧٧/٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣٥/٣).

(٧) انظر تاريخ ابن قاضي شهبة (٤٤٢/٣).

القسم الثالث: مختصرات الحاوي

١- مختصر جمال الدين عبد الحميد بن عبد الرحمن الجيلوني الشيرازي المتوفى سنة ٧٣١ هـ، وسماه: "بحر الفتاوى في نشر الحاوي"، وقد يسمى: "البحر الصغير"^(١).

٢- اختصر الشيخ عماد الدين محمد بن إسحاق البليسي المتوفى سنة ٧٤٩ هـ كتاب الشفعة من الحاوي^(٢).

٣- مختصر شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمدان الأذرعي المتوفى سنة ٧٨٣ هـ^(٣)، لكن ذكر ابن تغر بردى أنه اختصار للحاوي الكبير^(٤).

والذي يظهر لي أنه اختصار للصغير، لأن المتأخرين إنما اعتنوا بالصغير، ولم يعتنوا بالكتب التي لم تعن بتحرير الخلاف كالحاوي الكبير.

٤- مختصر شرف الدين إسماعيل بن محمد المعروف بابن المقرئ اليميني المتوفى سنة ٨٣٧ هـ، وسماه: "إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي"^(٥)، وهو أشهرها، وله عدد من المنظومات، والشروح^(٦)، ومن أشهر شروحه:
أ - شرح المصنف نفسه في كتاب سماه: "إخلاص الناوي"^(٧).

(١) انظر الطبقات الكبرى (٤٥/١٠)، طبقات الشافعية للإسنوي (١٣٩/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٦٤/٢).

(٢) انظر العقد المذهب (ص ٤٢٩).

(٣) انظر كشف الظنون (٦٢٧/١).

(٤) انظر المنهل الصافي (٢٩٣/١).

(٥) انظر مقدمة مصنفه في اخلاص الناوي (٢٨/١)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٨٥/٤).

(٦) انظر الكواكب السائرة (١٠٤/١، ١١٩، ٣٣/٢)، كشف الظنون (٦٩/١)، ديوان الإسلام (١٤٣/٤).

(٧) انظر مقدمة شرحه المسمى بهذا الاسم (٢٨/١)، وطبقات ابن قاضي شهبة (٨٥/٤).

ب — الشرح الكبير لابن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ — المسمى: "الإمداد"، وله شرح آخر مختصر اسمه: "فتح الجواد في شرح الإرشاد"^(١).

القسم الرابع: المؤلفات التي عنيت بتصحيح الحاوي

١ — تصحيح الحاوي لعثمان بن علي بن عثمان الطائي المعروف بابن خطيب جبرين المتوفى سنة ٧٣٩ هـ^(٢).

٢ — تصحيح الحاوي لمحّب الدين محمود بن علي بن إسماعيل القونوي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ^(٣).

٣ — تصحيح الحاوي لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن الصاحب المتوفى سنة ٧٨٨ هـ^(٤).

٤ — تصحيح الحاوي لسراج الدين عمر بن علي ابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ^(٥).

٥ — تصحيح الحاوي لشهاب الدين أحمد بن حسين الرملي المتوفى سنة ٨٤٤ هـ^(٦).

(١) انظر مقدمة شرحه للإرشاد المعروف بفتح الجواد (٥/١)، الكواكب السائرة (٣/١١١)؛ ديوان الإسلام (٢/٢٠٢)، وقد نسبهما حاجي خليفة في كشف الظنون (١/٦٩)، إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ، وهو خطأ فليصح.

(٢) انظر أعيان العصر (٣/٢٢٣)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٦٨)، المنهل الصافي (٣/٤٢١).

(٣) انظر الطبقات الكبرى (١٠/٣٨٤).

(٤) انظر كشف الظنون (١/٦٢٦).

(٥) انظر العقد المذهب (ص ٤٣٣)، ذيل الدرر الكامنة (ص ١٢٢).

(٦) انظر كشف الظنون (١/٦٢٦).

القسم الخامس: المؤلفات التي عنيت بذكر نكت الحاوي

- ١- نكت عمر بن علي بن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ^(١).
 - ٢- نكت القاضي جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقيني المتوفى سنة ٨٢٤ هـ^(٢).
 - ٣- نكت القاضي ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى سنة ٨٢٦ هـ، وقد عرف كتابه بتحرير الفتاوى على التنبيه والمنهاج والحاوي، جمع فيه نكت النشائي وابن النقيب وابن الملقن، وشحن الكتاب بفوائد الشيخ سراج الدين البلقيني^(٣).
 - ٤- نكت جمال الدين محمد بن أحمد الناشري اليميني المتوفى سنة ٨٧٤ هـ، والمسمى: "إيضاح الفتاوى في النكت المتعلقة بالحاوي"^(٤).
- القسم السادس: الكتب التي عنيت بذكر أدلة الكتاب
- ٥- أدلة الحاوي لعمر بن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ^(٥).
- ولم أطلع على غيره.

(١) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٤/٤٧، ٨٢).

(٢) انظر كشف الظنون (١/٦٢٦).

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٤/٧٢، ٨٢).

(٤) انظر كشف الظنون (١/٦٢٥)، ديوان الإسلام (٤/٣١٤).

(٥) انظر العقد المذهب (ص ٤٣٣)، ذيل الدرر الكامنة (ص ١٢٢).

القسم السابع: من جمع كتابه معتمداً على الحاوي أو جامعاً بينه وبين غيره

١- جامع المختصرات ومختصر الجوامع لكمال الدين أحمد بن عمر النشائي

المتوفى سنة ٧٥٨ هـ، اعتمد فيه على الحاوي الصغير وزاد فيه الخلاف^(١)، وقد شرحه مصنفه^(٢)،

ومن شرحه أيضاً أحمد الطنبذي المتوفى سنة ٨٣٢ هـ^(٣)، وله غير ذلك من الشروح^(٤).

٢- الإبريز في الجمع بين الحاوي والوجيز للنشائي أيضاً^(٥).

٣- زوائد الحاوي على المنهاج لجمال الدين محمد بن أحمد سحمان الشريشي المتوفى سنة ٧٦٩ هـ^(٦).

٤- الأنوار ليوسف بن إبراهيم عز الدين الأردبيلي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ.

وقد جمعه من سبعة كتب منها: الحاوي، والتعليقة^(٧)، والكتاب مطبوع، وعليه عدد من الحواشي، كما أن له حواشي أخرى^(٨).

(١) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٣/٣).

(٢) انظر الطبقات الكبرى (١٩/٩)، العقد المذهب (ص ٤٣١).

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٨٠/٤).

(٤) انظر كشف الظنون (٥٧٣/١).

(٥) انظر الطبقات الكبرى (١٩/٩)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٤/٣).

(٦) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (١١٨/٣).

(٧) انظر مقدمة كتاب الأنوار، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٣٨/٣)، كشف الظنون

(١٩٥/١).

(٨) انظر كشف الظنون (١٩٥/١، ١٩٦).

٥- زوائد الحاوي على المنهاج لابن الملحق المتوفى سنة ٨٠٤ هـ، لكن لم يكمل^(١).

٦- إعلام النبیه مما زاد على المنهاج من الحاوي والبهجة والتنبيه لأبي بكر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد تقي الدين ابن ولي الدين المعروف بابن قاضي عجلون المتوفى سنة ٩٢٨^(٢).

(١) انظر العقد المذهب (ص ٤٣٢).

(٢) انظر الكواكب السائرة (١/١١٥).

الباب الثاني : البارزري وكتابه إظهار الفتاوي

وفيه فصلان:

الفصل الأول: التعريف بالبارزي

الفصل الثاني: كتاب إظهار الفتاوي

الفصل الأول: التعريف بالبارزي

وفيه تسعة مباحث:

المبحث الأول: عصره من الناحية السياسية والعلمية

المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

المبحث الثالث: ولادته وأسرته

المبحث الرابع: شيوخه

المبحث الخامس: مناصبه ومنزله العلمية

المبحث السادس: تلاميذه

المبحث السابع: مؤلفاته

المبحث الثامن: عقيدته وصفاته

المبحث التاسع: أشعاره ووفاته وما قيل في رثائه

المبحث الأول: عصره من الناحية السياسية والعلمية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الناحية السياسية

عاش المؤلف هبة الله البارزي ما بين منتصف القرن السابع حتى منتصف القرن الثامن الهجري تقريبا، وبالتحديد من سنة ٦٤٥ هـ حتى سنة ٧٣٨ هـ، وهذه الفترة كانت من أسوأ الفترات بالنسبة للأمة الإسلامية فهي تموج بالفتن والاضطرابات السياسية المتعددة، والحروب الطاحنة المدمرة، وذلك لأنه لم يكن للمسلمين حاكم واحد يصدر الناس عن رأيه، فقد انقسمت الدولة الإسلامية إلى دول شتى، وتفرقت إلى أحزاب متفرقة يقتل بعضها بعضا، "فلم تكن أيدي بني العباس حاكمة على جميع البلاد كما كانت بنوا أمية قاهرة لجميع البلاد والأقطار والأمصار، وحتى لم يبق مع الخليفة منهم إلا بغداد وبعض بلاد العراق، وذلك لضعف خلافتهم"^(١).

ونتيجة لهذا الضعف والانقسام تبدلت الأحوال وانقلبت الموازين فأصبحت بلاد المسلمين بعد أن كانت فاتحة للبلاد مبشرة بالإسلام شرقا وغربا صارت مغزوة في عقر دارها ومقر خلافتها.

ومن أبرز الأحداث السياسية في هذه الفترة بل وفي فترات التاريخ كله ما فعله المغول بقيادة هولاكو من الأمر الفظيع الذي لم يؤرخ أبشع منه، إذ قتل الخليفة المعتصم بالله ومن معه من سادات العلماء والقضاة والأكابر والرؤساء والأمراء ومالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال والنساء والولدان والمشايخ والكهول والشبان حتى قيل: إنه بلغت القتلى ألفي ألف نفس^(٢).

(١) البداية والنهاية (٢١٨/١٣)، بتصرف.

(٢) انظر المرجع السابق (٢١٤/١٣—٢١٥).

ولم يتوقف هذا الزحف المغولي عند هذا الحد، بل امتد ليعبر الفرات، ويشمل بلاد الشام ويستولي على حران وحلب ويجري عليهم قريبا مما جرى لأهل بغداد، ثم يمتد لدمشق ويسلم صاحب حماة مفاتيحها إلى هولاكو^(١) مما أدى إلى عدم الاستقرار النفسي والخوف الشديد وسفر كثير من أهل الشام إلى مصر، وبعد اتفاق كلمة المسلمين ووحدتهم وجمع صفوفهم وإحاق الهزائم بعدوهم يتراجع أولئك التتر متربصين بالمسلمين الضعف والانقسام ليعاودوا الاستيلاء على الشام فيحاصروا حلب سنة ٦٥٩ هـ ويعزموا على قصد الشام سنة ٦٧٦ هـ ومرة أخرى سنة ٦٧٩ هـ ومرة ثالثة سنة ٦٩٩ هـ ورابعة سنة ٧٠٢ هـ، وتخلل ذلك وقوع معارك سياسية هائلة كمعركة حمص ووقعة قازان وشقحب وغيرها^(٢).

ولم تكن الحروب مقتصرة على التتر بل كانت تمت حروب أخرى مع الصليبيين والروم وثوار المسلمين والبيزنطيين^(٣)، كل ذلك في أزمنة متقاربة.

ومن أبرز الأحداث أيضا في تلك الفترة زوال حكم الأيوبيين بالشام ليحل محله المماليك والذين أعادوا للشام وحدته وحطموا أسطورة الجيش المغولي الذي لا يقهر، وصبوا عليهم الهزائم وأصبحت هذه الدولة الفتية من أعظم القوى في العالم الإسلامي، بسبب قدرتها على إيقاف التقدم المغولي وانتصارها على خصومها^(٤).

وقد شهدت تلك الفترة رموزا من سلاطين المسلمين الذين كانت لهم هيبته ومكانتهم في وقت كان الناس في أشد الحاجة إليهم، ومنهم الظاهر بيبرس^(٥)

(١) انظر تاريخ ابن الوردي (١٩٦/٢-٢٠٠)، البداية والنهاية (٢٣١/١٣-٢٣٢).

(٢) انظر البداية والنهاية (٢٤٣/١٣، ٢٩٠، ٣٠٨، ٣١٢، ١٤، ٨، ٧/٢٤، ٢٤-٢٧).

(٣) انظر البداية والنهاية (٢٩١/١٣، ٣٣٦، ٣٥٤)، ودراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي ومصادره (ص ٣٢٥).

(٤) انظر دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي ومصادره (ص ٣٢٥).

(٥) انظر ترجمته في تاريخ ابن الوردي (٢١٨/٢-٢١٩)، البداية والنهاية (٢٩٠/١٣-٢٩١).

والمصور قلاوون^(١) والأشرف خليل^(٢)، على أن حماة امتد حكم الأيوبيين عليها تحت إشراف المماليك وسيادتهم^(٣)، ومن أبرز ملوك حماة المؤرخ الفقيه عماد الدين إسماعيل بن الأفضل المعروف بالملك المؤيد^(٤).

المطلب الثاني: الحالة العلمية

لم تكن الحياة القتالية والاضطرابات السياسية في هذه الفترة عائقا عن الازدهار العلمي والتقدم الثقافي على أن التتار المغول قد قتلوا كثيرا من العلماء والمدرسين والخطباء والأئمة وحملة القرآن في بغداد، وفعلوا مثل ذلك في حلب، وأتلفوا كما هائلا من الكتب الإسلامية وأحرقوها، ولكن حين نقلب كتب التاريخ والتراجم نجد أن هذا العصر يعتبر من أزهى عصور الإسلام من الناحية العلمية فقد شهد نهضة علمية متميزة في سائر فنون العلم، فقد عاش فيه كوكبة من جهابذة المفسرين والمحدثين والفقهاء والمؤرخين وأساطين الأدب وأرباب اللغة، ومن أبرز هؤلاء المنذري ت ٦٥٦هـ وسبط ابن الجوزي ت ٦٥٦هـ وسلطان العلماء العز بن عبد السلام ت ٦٦٠هـ وأبو شامة ت ٦٦٥هـ وابن عصفور النحوي ت ٦٦٩هـ والقرطبي ت ٦٧١هـ وابن مالك ت ٦٧٢هـ والنووي ت ٦٧٦هـ وابن خلكان ت ٦٨١هـ والبيضاوي ت ٦٨٥هـ وابن نشوان الأديب الكاتب المؤرخ ت ٦٩٢هـ وابن النحاس الأديب النحوي ت ٦٩٨هـ وابن دقيق العيد ت ٧٠٢هـ والدمياطي المحدث ت ٧٠٥هـ وابن الرفعة ت ٧١٠هـ والقطب

(١) انظر ترجمته في تاريخ ابن الوردي (٢/٢٢٨)، البداية والنهاية (١٣/٣٣٦).

(٢) انظر ترجمته في تاريخ ابن الوردي (٢/٢٢٨)، البداية والنهاية (١٣/٣٥٤).

(٣) انظر دراسة وثيقة (ص ٢٧٩).

(٤) انظر ترجمته في تاريخ ابن الوردي (٢/٢٨٧-٢٨٨)، البداية والنهاية (١٤/١٦٦)، ذيل تاريخ

الإسلام (ص ٣٧٠).

اليونيني ت ٧٢٦هـ وابن الزملاكي ت ٧٢٧هـ والملك المؤيد الفقيه المؤرخ
ت ٧٣٢هـ والبرزالي ت ٧٣٩هـ والزنكلوني ت ٧٤٠هـ وأبو حيان ت ٧٤٥هـ
وابن الوردي ت ٧٤٩هـ وابن القيم ت ٧٥١هـ والسمين الحلبي ت ٧٥٦هـ
وجمال الدين ابن هشام ت ٧٦١هـ والصفدي ت ٧٦٤هـ والكتبي ت ٧٦٨هـ
واليافعي ت ٧٦٨هـ وجمال الدين ابن نباتة ت ٧٦٨هـ وابن عقيل ت ٧٦٩هـ
والأسنوي ٧٧٢هـ والسراج الهندي الحنفي ت ٧٧٣هـ وابن كثير ت ٧٧٤هـ
وآل تيمية يتقدمهم شيخ الإسلام إمام ذلك العصر علما وجهادا وورعا المتوفى ستة
٧٢٨هـ وآل السبكي وآل البارزي وغيرهم كثير وكثير.

ويكفي أن تعلم أن معجم شيوخ الحافظ الدمياطي المولود سنة ٦١٣هـ
والمتوفى سنة ٧٠٥هـ بلغ ألفا ومائتين وخمسين نفساً^(١)، وأن عدد مشائخ
البرزالي المولود سنة ٦٦٥هـ والمتوفى سنة ٧٣٩هـ بالسماع أكثر من ألفين
وبالإجازة أكثر من ألف وترجم لهم جميعاً^(٢)، وأن عدد من سمع منهم مؤرخ
الإسلام الذهبي المولود سنة ٦٧٣هـ والمتوفى سنة ٧٤٨هـ قد بلغ مايزيد على
ألف ومائتين^(٣)، مما يدل على الإزدهار العلمي في سائر الأقطار وقد حظيت الشام
بنصيب وافر من هذه النهضة العلمية.

ومما زاد من النشاط العلمي ما قام به سلاطين ذلك العصر من إنشاء الجوامع
والمساجد والمدارس الفقهية والحديثية إلى جانب تلك المدارس المنشأة من قبل
فنشطت الحركة العلمية نشاطا لا نظير له، ومن أبرز تلك المدارس التي أنشأت في
تلك الفترة من قبل السلاطين:

(١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٦٠).

(٢) انظر المرجع السابق (ص ٤٥٤ و ٤٥٥).

(٣) انظر طبقات ابن شهبة (٥٦/٣).

المدرسة الناصرية الجوانية وهي من أحسن المدارس.

المدرسة الناصرية البرانية وقد أنشأها السلطان الأيوبي الملك الناصر صلاح الدين بن العزيز بعد سنة ٦٤٠هـ^(١).

المدرسة الظاهرية الجوانية التي أنشأها الظاهر بيبرس بدمشق سنة ٦٦١هـ^(٢).

المدرسة المنصورية التي أنشأها المنصور قلاوون والتي ليس بديار مصر ولا الشام مثلها ، وفيها دار حديث وعليها أوقاف دارة كثيرة^(٣).

فهكذا نجد أن المؤلف البارزي عاش في وسط علمي وفي فترة زمنية زاخرة بالعلماء والمدرسين وخاصة في الشام ومصر والتي كانت الملجأ الوحيد بعد قدوم التتار إلى الشام واستيلائهم على عدد من مدنها، كل ذلك مكنه من سماع العلم والإقبال عليه بدون ملل ولا فتور وجمع الكتب والعناية بها.

(١) انظر ترجمته وبناءه للمدرستين في البداية والنهاية (١٣/٢٥٣-٢٥٤).

(٢) انظر المرجع السابق (ص ٢٩١)، الدارس (١/٣٤٨).

(٣) انظر البداية والنهاية (١٣/٣٣٦).

المبحث الثاني: اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

— اسمه: هو هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن مسلم بن هبة الله بن حسان بن محمد بن منصور بن أحمد المعروف بابن البارزي الجهني الحموي الشافعي^(١).

(١) انظر ترجمته في:

- معجم شيوخ الذهبي (٣٥٦/٢ — ٣٥٧).
- معجم محدثي الذهبي (ص ٢٩١ — ٢٩٢).
- ذيل العبر له أيضا (ص ١١٠).
- ذيل تاريخ الإسلام له أيضا (ص ٤٣٢ — ٤٣٣).
- معرفة القراء الكبار له أيضا (١٤٨٧/٣).
- دول الإسلام له أيضا (٢٨٣/٢).
- المختصر من أخبار البشر لابن الوردي (٣٠٩/٢ — ٣١٢).
- أعيان العصر وأعوان النصر للصفدي (٥٣٣/٥ — ٥٣٦).
- نكت الهميان في أخبار العميان له أيضا (ص ٣٠٢ — ٣٠٤).
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان للياضي (٢٩٧/٤ — ٢٩٨).
- طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٣٨٧/١٠ — ٣٩١).
- طبقات الشافعية للأسنوي (١٣٥/١).
- البداية والنهاية لابن كثير (١٩٣/١٤).
- الوفيات لابن رافع (٢٢٦/١ — ٢٢٩).
- ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي (ص ١٧٤).
- العقد المذهب لابن الملتن (ص ٤٢٤ — ٤٢٥).
- قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان للقلقشندي (ص ١٨٢ — ١٨٣).
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (٣٥١/٣ — ٣٥٢).
- السلوك لمعرفة دول الملوك للمقريزي (٤٥٧/٢/٢).
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٩٨/٢ — ٢٩٩).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر (٤٠١/٤ — ٤٠٢).

ولم أجد من خالف في هذا النسب سوى ما ذكر الأسنوي من أن اسم والده عبد الرحمن^(١)، لكن الصحيح أنه عبد الرحيم؛ لأن جميع المصادر ذكرت ذلك؛ ولأن في سلالة هذه الأسرة كما سيأتي جمع منهم اسمه عبد الرحيم، وما ذلك إلا تيمناً باسم جدهم هذا.

كما أن بعض المصادر اضطربت في ذكر اسم والد جده هل هو المسلم أم هبة الله، فقد ذكر اليونيني والذهبي في ترجمة جده أنه إبراهيم بن المسلم، ولكنهما ذكرا في ترجمة والده أنه عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم، وتبعهما على هذا الاضطراب بعض المترجمين لهما كما أخذ بكل واحد منهما جماعة^(٢).

— النجوم الزاهرة في ملوك مصر القاهرة لابن تغر بردى (٣١٥/٩).

— الدليل الشافي على المنهل الصافي له أيضاً (٧٦٦/٢).

— طبقات المفسرين للداودي (٣٥٠/٢ — ٣٥١).

— مفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كيري زاده (٣١١/٢).

— شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١١٩/٦).

— ديوان الإسلام للغزي (٢٣٢/١).

— تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (٧/٤).

— البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (٣٢٤/٢).

— هدية العارفين لإسماعيل البغدادي (٥٠٧/٢).

— الأعلام للزركلي (٧٣/٨).

— معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (١٣٩/١٣ — ١٤٠).

(١) انظر طبقات الأسنوي (١٣٤/١).

(٢) انظر ذيل مرآة الزمان (٤٥٧/٢، ٢١٨/٤)، العبر (٣١٩/٣، ٣٥٢)، تاريخ الإسلام مع تعليق

المحقق (٢٧٦/٤٩)، تاريخ ابن الوردي (٣٠٩/٢)، أعيان العصر (٢٢١/١، ٥٣٢/٥)، الوافي

(١٤٦/٦)، فوات الوفيات ٣٠٦/٢، الوفيات (٢٢٧/١)، قلائد الجمان (ص ١٨٢)، غاية النهاية

(٣٥١/٢)، السلوك (٤٥٧/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤)، المنهل الصافي (١٧٦/١، ٢٣٨/٧)،

البدر الطالع (٣٢٤/٢).

والصواب والله أعلم أنه إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله؛ لأن احتمال السقط وارد، ومن زاد يكون معه زيادة علم غالباً، كما أن جل المصادر على أنه هبة الله.

— نسبته:

نسبة البارزي إلى جهينة لأن أصله يرجع إليه، وجهينة هو زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة^(١).
وأما نسبته إلى حماة فلأنها البلدة التي ولد بها، وسكنها بل وصار قاضيها كما سيأتي.

ونسبته إلى الشافعي لانتسابه إلى المذهب الشافعي^(٢).
ولكن الأشهر في نسبته هو ابن البارزي، وكذا والده، وجده، كما سيأتي، وهي نسبة إلى باب أبرز إحدى محال بغداد^(٣).

— كنيته:

وأما كنيته فأبو القاسم^(٤).

— لقبه:

وأما لقبه فهو شرف الدين باتفاق المصادر^(٥)، وهناك ألقاب أخرى هي من قبيل الثناء أتركها لحين ذكر ثناء العلماء عليه.

(١) انظر الأنساب (١٣٤/٢)، اللباب في تهذيب الأنساب (٣١٧/١).

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، طبقات الأسنوي (١٣٥/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٩٨/٢).

(٣) انظر لب اللباب (٩٢/١).

(٤) انظر مثلاً ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، تاريخ ابن الوردي (ص ٣٠٩)، غاية النهاية (٣٥١/٢).

(٥) انظر مثلاً المراجع السابقة.

المبحث الثالث: ولادته وأسرته

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ولادته

اتفقت المصادر التي ذكرت تاريخ ميلاده أنه ولد في سنة ٦٤٥^(١) من هجرة المصطفى ﷺ.

وأما تحديد يوم ميلاده فقد ذكر السبكي، وابن كثير أنه ولد في خامس شهر رمضان^(٢)، وذكر الأسنوي أنه ولد سادس هذا الشهر^(٣).

بينما ذكر الحافظ ابن حجر في الدرر الكامنة أنه ولد في اليوم الخامس والعشرين، وفي بعض النسخ أنه في اليوم الخامس عشر^(٤).

وعلى ذلك تتفق المصادر أنه ولد في شهر رمضان سنة ٦٤٥ هـ.

وأما اليوم فالاختلاف فيه يسير على أن عمر رضا كحالة رجح ما ارتضاه السبكي وابن كثير^(٥).

المطلب الثاني: أسرته

لقد عرفت أسرة البارزي بالعلم والديانة والقضاء والفضل والرئاسة، حتى قلل اليافعي عن المترجم له: "ذا أصل أصيل، ومجد أثيل"^(٦).

(١) انظر مثلاً معرفة القراء (١٤٨٧/٣)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٩٨/٢)،

الدليل الشافي (٧٦٦/٢)، طبقات المفسرين (٣٥٠/٢)، البدر الطالع (٣٢٤/٢).

(٢) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، البداية والنهاية (١٩٣/١٤).

(٣) انظر طبقات الأسنوي (١٣٥/١).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٥) انظر معجم المؤلفين (١٣٩/١٣).

(٦) مرآة الجنان (٢٩٨/٤).

وقال القلقشندي: "لا خفاء أن هذا البيت الكريم بيت علم توارثه الخلف منهم عن السلف كابرا عن كابر، ومنهل فضل يرتوي من ورده الوارد والصادر، وميزة سلف علت همة خلف... الخ كلامه^(١)."

وقال العراقي عن هذه الأسرة: "بيت القضاء والرئاسة"^(٢).

وقال ابن قاضي شعبة: "بيت الرئاسة والعلم"^(٣).

وقال ابن تغر بردى: "بيت العلم والفضل والأدب والرئاسة قديما وحديثا"^(٤).

وإنما اشتهرت هذه الأسرة بهذه الأوصاف لبروز كثير من أفرادها، وتميزهم بالعلم، والقضاء، وقد تحدث القلقشندي عن هذه الأسرة، وبين محاسنها، وذكر كثيرا من أعلامها^(٥)، ومنهم:

١- والد المترجم له، نجم الدين عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله البارزي، كان إماما بارعا في الفقه والأصول أدبيا شاعرا مشاركا في فنون أخرى، ولد سنة ثمان وستمائة، وسمع الحديث واشتغل في فنون العلم، ولي قضاء حماة بعد والده، وكان مشكورا في أحكامه، وافر الديانة، درس وأفق وصنف، توفي وهو متوجه إلى الحج بتبوك سنة ثلاث وثمانين وستمائة ٦٨٣ هـ، وحمل إلى المدينة فدفن بالبقيع^(٦).

(١) قلائد الجمان (ص ١٧٩).

(٢) ذيل العبر للعراقي (١/١١٨).

(٣) طبقات ابن قاضي شعبة (٤/١٠٧).

(٤) المنهل الصافي (٧/٤٢٩).

(٥) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٠-١٨٥).

(٦) انظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان (٤/٢١٨-٢٢٣)، العبر (٣/٣٥٢-٣٥٣)، طبقات الشافعية

للسبكي (٨/١٨٩-١٩٠)، طبقات الأسنوي (١/١٣٤)، فوات الوفيات ٢/٣٠٦، المنهل الصافي

(٧/٢٣٨-٢٤٠).

٢- جده، وهو شمس الدين إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله البارزي، أحد الأئمة الفضلاء، ولد سنة ٥٨٠ هـ ثمانين وخمس مائة، قرأ على الكندي وتفقه على الفخر ابن عساكر، ودرس بالرواحية بدمشق، ثم درس بحمّة، وولي القضاء بحمّة بضع عشرة سنة، وكان فيه دين وورع، وله شعر وفصائل، توفي سنة ٦٦٩ هـ^(١).

٣- أخوه محمد بن عبد الرحيم القاضي كمال الدين أبو عبد الله، ولد سنة ٦٤١ هـ، وكان رجلا جيدا موصوفا بالخير، عنده مروءة وانقطاع، ومن الفقهاء، روى عن جده، ألف كتابا اسمه مفتاح الصحاح، توفي سنة ٦٩٨ هـ^(٢).

٤- عمه أحمد بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم، القاضي شهاب الدين بن قاضي القضاة شمس الدين الحموي الشهير بابن البارزي، كان فقيها رئيسا من بيت علم وفضل، توفي بدمشق سنة ٧٤٤ هـ^(٣).

٥- ابن عمه، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن هبة الله بن المسلم الصدر البارزي، ولد سنة ٦٧٤ هـ، سمع الحديث وتفقه، وأخذ عنه جماعة كابن رافع وابن عبد الهادي، وهو جيد كثير البر والتودد والتواضع، ولي الوزارة بحمّة، ثم تولى نظارة الأوقاف بدمشق، توفي سنة ٧٥٥ هـ^(٤).

(١) انظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان (٤٥٧/٢، ٤٥٨)، العبر (٣١٩/٣)، الوافي (١٤٦/٦)، مرآة الجنان (١٧٠/٤)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٩٨/٢)، المنهل الصافي (١٧٦/١ - ١٧٧).
 (٢) انظر ترجمته في أعيان العصر (٥٠٥/٤)، الوافي (٢٤٨/٣)، قلائد الجمان (ص ١٨١-١٨٢).
 (٣) انظر ترجمته في المنهل الصافي (٢٠٦/١)، الدليل الشافي (٣٤/١).
 (٤) انظر ترجمته في أعيان العصر (٢٢١/١)، الوفيات (١٧٤/٢)، تاريخ ابن قاضي شهبة (٦٤-٦٣/٣)، الدرر الكامنة (١٧٨/١)، الذيل التام (١٤٢/١).

٦- وأما أبناء الشارح فلم أقف على أحد منهم سوى ابنه إبراهيم ، وقد ذكر الصفدي أنه توفي في حياة والده^(١).

٧- حفيد، وهو عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن عبد الرحيم، تفقّه وبرع وتميز وناب في الحكم عن جده، ثم استقل بالقضاء سنة ٨٢٦ هـ، وكان فاضلاً لين الجانب وقوراً، توفي سنة ٧٦٤ هـ، وقيل: سنة ٧٦٥ هـ^(٢).

٨- ابن أخيه المذكور، وهو عثمان بن كمال الدين محمد بن نجم الدين عبد الرحيم أبو عمرو الشافعي قاضي حلب، ابن أخي الشارح، أخذ عن جده وعن عمه وعن ابن النسيب، وناب عن عمه في الحكم بحماة، ثم ولي قضاء حمص، ثم رجع إلى حماة، وولي بها الخطابة ونيابة القضاء، ثم ولي قضاء القضاة في حلب، قال الذهبي: "كان ذا دين وصرامة وجودة سيرة"، من تصانيفه شرح الحاوي في ستة مجلدات، توفي سنة ٧٣٠ هـ^(٣).

٩- ابنه محمد بن عثمان، كان عالماً فاضلاً صدوقاً له اليد الطولى في العربية والحديث والفقه، حفظ الحاوي الصغير والحاجبية، رحل من حلب إلى دمشق، تولى قضاء بعلبك، ثم ولي قضاء حماة وكتابة السر بها، توفي سنة ٧٧٦ هـ^(٤).

(١) انظر أعيان العصر (٥٠/٣).

(٢) انظر ترجمته في ديول العبر للعراقي (١١٨/١ و ١٧٤)، الدرر الكامنة (٣٥٢/٢): الدليل الشافي (٤٠٩/١). المنهل الصافي (٢١٤/٧)، النجوم الزاهرة (٨٤/١١).

(٣) انظر ترجمته في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٥٣ — ٣٥٤)، تاريخ ابن السوردي (٢٨٣/٢)، أعيان العصر (٢٢٩/٣ — ٢٣١). طبقات ابن قاضي شهبة (٢٦٩/٢ — ٢٧٠)، الدرر الكامنة (٤٤٨/٢). المنهل الصافي (٤٢٨/٧ — ٤٢٩)، شذرات الذهب (٩٤/٦).

(٤) انظر ترجمته في فلائد الجمان (ص ١٨٤ — ١٨٥).

١٠- ابن هذا الابن، وهو محمد بن محمد بن عثمان ناصر الدين، المولود سنة ٧٦٩ هـ، وهو كاتب سر مصر، اشتغل بالعلم فحفظ الحاوي الصغير وعدة كتب وكان ذكيا فتخرج في مدة يسيرة، ولي قضاء حماة وكتابة السر بها، ثم ولي قضاء حلب، وله في الأدب اليد الطولى، توفي سنة ٨٢٣ هـ^(١).

١١- ابن هذا المذكور، وهو محمد بن محمد بن محمد بن عثمان كمال الدين أبو المعالي، كاتب السر أيضا بمصر، ولد بحماة سنة ٧٩٦ هـ، وكان إماما عالما، ساعده ذكاؤه واستقامة ذهنه حتى برع في المنطق والمفهوم وصارت له اليد الطولى في النظم والنثر، ولي قضاء دمشق، مات سنة ٨٥٦ هـ^(٢).

١٢- حفيد ناصر الدين، عبد الرحيم بن أحمد بن محمد بن محمد بن عثمان ابن أخي كمال الدين، ممن حج مرارا، ابتنى في بولاق قصرا هائلا، توفي سنة ٨٧٤ هـ عن ست وخمسين سنة^(٣).

(١) انظر ترجمته في طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب (١٠٦/٤-١٠٨)، الضوء اللامع (١٣٧/٩)،

ديوان الإسلام (٢٣٥/١).

(٢) انظر ترجمته في الضوء اللامع (٢٣٦/٩)، شذرات الذهب (٢٩٠/٧)، ديوان الإسلام (٢٣٤/١).

(٣) انظر ترجمته في الذيل التام (٢٣٨/٢)، الضوء اللامع (١٦٨/٤).

المبحث الرابع: شيوخه

لقد سمع البارزي من جمع من الشيوخ، وأجاز له كثير منهم، وتلقى العلوم عن الأئمة الكبار المبرزين في ذلك العصر، وقد صرحت بعض تلك المصادر بذكر بعض شيوخه، وبعض من أجاز له، أذكر منهم من وقفت عليه على حسب وفياتهم، معرجاً على ترجمة يسيرة للشيوخ، مع التنبيه على سماع المصنف منهم، وهم:

١- عبد الله بن محمد بن الحسن بن عبد الله الملقب بنجم الدين، أبو محمد البادراني^(١) البغدادي، ولد سنة ٥٩٤ هـ، وسمع من جماعة، وتفقه وبرع في المذهب، وحدث بأماكن، بنى بدمشق المدرسة الكبيرة المشهورة باسمه: "البادرانية"^(٢)، ثم ولي قضاء بغداد، وتوفي سنة ٦٥٥ هـ^(٣).

ذكر كثير ممن ترجم للبارزي أن البادراني أجازة^(٤) قلت: لعله أجازته في

حفظ القرآن ونحوه.

٢- إبراهيم بن خليل الدمشقي أبو إسحاق الأدمي نجيب الدين، ولد سنة ٥٧٥ هـ، وسمعه أخوه من عبد الرحمن ابن علي الخرفي، ويحيى الثقفي، وجماعة، وحدث بدمشق وحلب، توفي سنة ٦٥٨ هـ^(٥).
وقد ذكر الحافظ ابن حجر سماع البارزي منه^(٦).

(١) البادراني: بالدال المهملة، كما نقله ابن قاضي شهبة عن ابن نقطة، وأبي حامد، وابن الصابوي نسبة إلى بادرايا قرية من أعمال واسط.

انظر معجم البلدان (٣١٦/١)، الأنساب (٢٤٩/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٦/٢).

(٢) انظر الدارس (٢٠٥/١).

(٣) انظر ترجمته في في العبر (٢٧٦/٣)، طبقات السبكي (١٥٩/٨)، طبقات الأسنوي (١٣٢/١)،

البداية والنهاية (٢٠٩/١٣)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٦/٢).

(٤) انظر مثلاً ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، طبقات السبكي (١٥٩/٨).

(٥) انظر ترجمته في العبر (٢٨٩/٣)، شذرات الذهب (٢٩٥/٥).

(٦) انظر الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

٣- عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن عز الدين أبو محمد السلمي، سلطان العلماء، ولد سنة ٥٧٨ هـ، وبرع في المذهب، وفاق فيه الأقران، وجمع بين فنون العلم، ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد، وكان رحمه الله آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر، قال اليونيني: "وشهرته تغني عن الإطناب في وصفه" اهـ، له تصانيف كثيرة منها: القواعد الكبرى والصغرى وتفسير والفتاوى الموصلية وغيرها، توفي سنة ٦٦٠ هـ^(١).

وقد أجاز الشارح كما ذكره الذهبي والصفدي وابن رافع^(٢).

ويظهر أن الشارح - البارزي - رحل إلى مصر سنة ٦٥٧ هـ، عندما قطع التتار الفرات لغزو دمشق وسائر الشام، فجفل كثير من الناس إلى مصر^(٣)، وذلك لأن عز الدين عبد السلام قد سافر إلى مصر سنة ٦٣٨ هـ قبل ولادة البارزي^(٤).

٤- عمر بن أحمد بن هبة الله بن محمد الحلبي أبو القاسم بن العليم الحنفي الأمير الوزير، ولد سنة ٥٨٦ هـ، وسمع الحديث وحدث وتفقه ودرس وصنف، وكان إماماً في فنون كثيرة، وله تصنيف مشهور في تاريخ حلب، توفي بمصر سنة ٦٦٠ هـ، بعد ابن عبد السلام بعشرة أيام^(٥).

(١) انظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان (٧٥/٢)، العبر (٢٩٩/٣)، تاريخ الإسلام (٤١٦/٤٨ - ٤١٨)، طبقات الشافعية للأسنوي (٨٤/٢ - ٨٥)، البداية والنهاية (٢٤٨/١٣ - ٢٤٩)، العقد المذهب (ص ١٥٩ - ١٦٢).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، الوفيات (٢٢٧/١).

(٣) انظر تاريخ ابن الوردي (٢٠٨/٢)، البداية والنهاية (٢٢٨/١٣).

(٤) انظر المرجع السابق (ص ١٦٧).

(٥) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٤٢١/٤٨ - ٤٢٤)، العبر (٣٠٠/٣)، تاريخ ابن الوردي (٢٠٨/٢)، البداية والنهاية (٢٤٩/١٣).

أجاز ابن العديم للبارزي في مصر^(١).

٥- أبو الحسن علي بن شجاع بن سالم بن علي الهاشمي العباسي المصري، المعروف بالكمال الضرير، شيخ القراء وصاحب الشاطبي، ولد سنة ٥٧٢ هـ—، وقرأ القراءات على الشاطبي وغيره، ثم تصدر للإقراء، وانتهت إليه رئاسة الإقراء في وقته، توفي سنة ٦٦١ هـ^(٢).

أجاز للبارزي كما قاله الذهبي والصفدي والياضي وابن الجزري^(٣).

٦- يحيى بن علي بن عبد الله أبو زكريا القرشي المالكي المعروف بـ الرشيد العطار. ولد سنة ٥٨٤ هـ بالقاهرة، طلب علم الحديث بمصر حتى انتهت إليه رئاسة الحديث في عصره، وله من التصانيف تحفة المستزيد في الأحاديث الثمانية الأسانيد، وغرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، ومعجم الشيوخ، توفي سنة ٦٦٢ هـ بالقاهرة^(٤).

وقد أثبت إجازة الشارح منه الذهبي والصفدي والسبكي وابن رافع^(٥).

٧- عبد الكريم بن جمال الدين عبد الصمد بن محمد عماد الدين بن الحرساني، برع وأفق ودرس، وباشر الخطابة بدمشق مدة، وناب في الحكم عن

(١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، الوفيات (١/٢٢٨).

(٢) انظر ترجمته في العبر (٣/٣٠٣)، تاريخ الإسلام (٤٩/٨٣—٨١)، الوافي (٢١/١٥٢)، غاية النهاية (١/٥٤٤).

(٣) انظر معرفة القراء الكبار (٣/١٤٨٧)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، مرآة الجنان (٤/٢٩٧)، غاية النهاية (٢/٣٥١).

(٤) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام (٤٩/١٢٠—١٢١)، تذكرة الحفاظ (٤/١٤٤٢)، ديوان الإسلام (٢/٣٢٥)، معجم المؤلفين (١٣/٢١٣).

(٥) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، طبقات الشافعية الكبرى (١٠/٣٨٧)، الوفيات (١/٢٢٨).

أبيه، وولي مشيخة دار الحديث بالأشرفية بعد ابن الصلاح وبقي بها نحووا من عشرين سنة، توفي في دار الخطابة سنة ٦٦٢ هـ^(١).

ذكر الذهبي والصفدي وابن رافع أنه ممن أجاز للبارزي^(٢).

٨- خالد بن يوسف بن سعد النابلسي زين الدين أبو البقاء، ولد بنابلس سنة ٥٨٥ هـ، وسمع بدمشق وبغداد ودرس بدار الحديث النورية وغيرها، وقد سمع منه النووي وابن دقيق العيد وغيرهما، وكان حسن الأخلاق فكه النفس على طريقة المحدثين، توفي سنة ٦٦٣ هـ^(٣).

أثبت سماع البارزي منه ابن رافع^(٤).

٩- عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، المعروف بأبي شامة، ولد سنة ٥٩٩ هـ، طلب العلم وسمع الحديث، وتفقه على الفخر ابن عساكر وابن عبد السلام والموفق ابن قدامة وغيرهم، برع وتفنن في العلوم، وصنف التصانيف الكثيرة المفيدة، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، وكان متواضعا صاحب عفة ودين وأمانة، توفي ٦٦٥ هـ^(٥).

أجاز البارزي كما ذكره السبكي وابن رافع^(٦).

(١) انظر ترجمته في تاريخ الإسلام (١٠٤/٤٩-١٠٥)، البداية والنهاية (٢٥٧/١٣)، العقد المذهب (ص ١٦٨-١٦٩).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، الوفيات (٢٢٨/١).

(٣) انظر ترجمته في الوافي (٢٨٣/١٣، ٢٨٤)، فوات الوفيات (٤٠٣/١)، طبقات الأسنوي (٢٨٣/٢)، البداية والنهاية (٢٥٩/١٣-٢٦٠)، العقد المذهب (ص ١٦٦).

(٤) انظر الوفيات (٢٢٨/١).

(٥) انظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان (٣٦٧/٢-٣٦٨)، تذكرة الحفاظ (١٤٦٠/٤-١٤٦١)،

الطبقات الكبرى (١٦٥/٨-١٦٨)، البداية والنهاية (٢٦٤/١٣-٢٦٥).

(٦) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، الوفيات (٢٢٨/١).

١٠- إبراهيم بن هبة الله بن المسلم بن هبة الله بن البارزي جد المؤلف، وقد سبقت ترجمته في ذكر أسرة المؤلف^(١).

سمع البارزي من جده الحديث، وتفقه عليه بحماسة^(٢).

١١- محمد بن عبد المنعم بن عمار بن هامل الحرائي أبو عبد الله شمس الدين، المحدث العالم الإمام، اشتغل بالحديث وكتب العالي والنازل، توفي سنة ٦٧١ هـ^(٣).

أثبت سماع البارزي منه الذهبي والصفدي وابن رافع وابن الجزري^(٤).

١٢- محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجبالي، الإمام اللغوي الكبير، ولد سنة ٥٩٨ هـ، أخذ العربية عن غير واحد، وصرف همه إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ الغاية فيه وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، صاحب دين متين وعقل راسخ، وله تصانيف عديدة مشهورة، توفي سنة ٦٧٢ هـ^(٥).

أخذ عنه البارزي النحو، ولازمه وخدمه، وانتفع بعلمه^(٦).

(١) انظر 62.

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، طبقات القراء (ترجمة ١٢٧٦)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، العقد المذهب (ص ٤٢٤).

(٣) انظر ترجمته في ذيل مرآة الزمان (٢٥/٣)، العبر (٣٢٣/٣)، مرآة الجنان (١٧٢/٤).

(٤) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، الوفيات (٢٢٧/١)، غاية النهاية (٣٥١/٢).

(٥) انظر ترجمته في الوافي (١٥٩/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٦٧/٨ - ٦٨)، البدية والنهاية (٢٨٣/١٣)، طبقات الشافعية لابن قاضي شعبة (١٤٩/٢ - ١٥١).

(٦) انظر تاريخ ابن الوردي (٢١٦/٢)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، الوفيات (٢٢٧/١)، طبقات ابن قاضي شعبة (٢٩٨/٢).

١٣- عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله بن البارزي والد المؤلف، سبقت ترجمته^(١).

تفقه ابنه وتخرج عليه^(٢).

١٤- إبراهيم بن عبد الله بن يوسف الأرموي أبو إسحاق الإمام، روى عن الشيخ الموفق وغيره، وكان صالحاً متقناً خيراً، قانتاً لله تعالى، فيه انقطاع وعبادة، وكان محبباً إلى الناس، توفي سنة ٦٩٢ هـ^(٣).

وقد ذكر سماع البارزي منه الذهبي والصفدي وابن رافع^(٤).

١٥- أحمد بن إبراهيم بن عمر بن الفرّج بن سابور الفاروئي عز الدين الواسطي، ولد بواسط سنة ٦١٤ هـ ونشأ بها، وسمع الحديث ورحل فيه، وله اليد الطولى فيه وفي التفسير والفقه والبلاغة وغيرها، وكان ديناً ورعاً زاهداً، قدم دمشق، وتولى الخطابة بها، ويجهات أخرى، حج ثم صار إلى واسط وتوفي بها سنة ٦٩٤ هـ^(٥).

أثبت سماع البارزي منه السبكي وابن رافع وغيرهما^(٦).

(١) انظر 61.

(٢) انظر معجم المحدثين (٢٩٢)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، طبقات

الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، الوفيات (٢٢٧/١)، غاية النهاية (٣٥١/٢).

(٣) انظر ترجمته في العبر (٣٧٨/٣)، فوات الوفيات (٣١/١)، مرآة الجنان (٢٢٠/٤-٢٢١)، البدايات

والنهاية (٣٥٢/١٣-٣٥٣)، شذرات الذهب (٤٢٠/٥).

(٤) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، نكت المميان (ص ٣٠٢)،

الوفيات (٢٢٧/١)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٥) انظر ترجمته في المعجم المختص (ص ١٠-١١)، فوات الوفيات (٥٥/١-٥٦)، طبقات الشافعية

للأسنوي (١٤٣/٢)، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٥٩/٣-١٦٠).

(٦) انظر طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠)، الوفيات (٢٢٧/١)، طبقات الشافعية لابن قاضي

شهبة (٢٩٨/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

١٦- محمد بن أيوب بن عبد القاهر بن بركات بدر الدين أبو عبد الله،

المعروف ببدر الدين التاذفي، قدم إلى دمشق وأم بالربوة، ثم تحول إلى حماة، وكان إماماً في القراءات، توفي سنة ٧٠٥ هـ^(١).

وعليه قرأ البارزي بالسبع القراءات^(٢).

(١) انظر ترجمته في معجم الشيوخ للذهبي (١٧٣/٢-١٧٤)، الوافي (٢/٢٣٩-٢٤٠)، غاية النهاية

(٢/١٠٢-١٠٣)، الدرر الكامنة (٣/٣٩٤).

(٢) انظر معرفة القراء الكبار (٣/١٤٨٧)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، الوفيات (١/٢٢٨)، غاية النهاية

(٢/٣٥١)، الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

المبحث الخامس: مناصبه ومنزلته العلمية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مناصبه

تعين على هبة الله البارزي منصب قاضي القضاة بحماة فقبله، و"كانت مدة ولايته لقضاء حماة أربعين سنة"^(١)، وكانت مباشرته لقضاء حماة بغير معلوم؛ لغناه عنه وما اتخذ درّة ولا مقرعة ولا عزّز أحداً قط هذا "مع نفوذ أحكامه وقبول كلامه والمهابة الوافرة والجلالة الظاهرة"^(٢)، ثم نزل عن وظيفة القضاء لحفيده نجم الدين.

وكان قد عُيّن مرات لقضاء مصر فاستعفى^(٣).

المطلب الثاني: منزلته العلمية

تبوأ البارزي مكانة رفيعة بين علماء عصره بما تميز به من علم واسع ودراية بكثير من الفنون، وخلق عال رفيع، ومصنفات بديعة التأليف، فشهد له كثير من علماء عصره، ومن جاء بعدهم بالعلم، والفضل، والعبادة، والتواضع، وحسن التصنيف، وهذه نبذة من ثناء العلماء عليه وعلى مصنفاته:

أولاً: ثناء العلماء عليه.

ذكر الياضي أنه بلغه أن النووي مدحه وقال: "ما في البلاد أفقه من هذا الشاب".

(١) الدرر الكامنة (٤/٤٠٢).

(٢) تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩).

(٣) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩)، غاية النهاية (٢/٣٥١)، الدرر

الكامنة (٤/٤٠١ — ٤٠٢).

قال الياضي: "وبلغني أيضا أن الشيخ محيي الدين المذكور كان يعرض عليه ما يكتبه في كتاب الروضة"^(١).

وقال البرزالي كما نقله عنه ابن رافع: "كبير الفضيلة، غزير الديانة، من بيت جليل، وسيرته محمودة، وفضيلته وافرة"^(٢).

وقال الذهبي: "عالم وقته، شيخ الإسلام، مفتي الشام، قاضي حماة، صاحب التصانيف، برع في الفقه، وغيره، وشارك في الفضائل، وانتهت إليه الإمامة في زمانه، ورحل إليه، وكان من بحور العلم، قوي الذكاء، مكبا على الطلب، لا يفتر، ولا يمل، مع التصون، والديانة، والفضل، والرزانة، وكان خيرا، متواضعا، عريا عن الكبر، جم المحاسن، كثير الزيارة للصالحين، والخضوع لهم، متين الديانة، حسن المعتقد"^(٣).

وقال: "كان إماما، قدوة، مصنفاً، صاحب فنون، وإكباب على العلم، وصلاح، وتواضع، وخشية، وصحة ذهن، بلغ رتبة الاجتهاد، وتخرج به الأصحاب"^(٤).

وقال أيضاً: "متين الدين، كبير الشأن، عدم النظر، له خبرة تامة بمتون الأحاديث"^(٥).

وكتب الذهبي مليئة بالثناء على البارزي^(٦).

(١) انظر مرآة الجنان (٢٩٨/٤).

(٢) الوفيات (٢٢٩/١).

(٣) ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٢٤، ٤٣٢).

(٤) ذيل العبر (ص ١١٠).

(٥) المعجم المختص (ص ٢٩٢).

(٦) انظر معجم الشيوخ (٣٥٦-٣٥٧)، معرفة القراء الكبار (٢٤٨٧/٣)، دول الإسلام (١٨٣/٢).

وقال ابن الوردي: "علم الأئمة، وعلامة الأمة، تعين عليه القضاء بحماسة فقبله، وتورع لذلك عن معلوم الحكم من بيت المال، فما أكله، بل فرش خدته لخدمة الناس ووضعه.

إلى أن يقول بعد ذكر صفاته الخلقية، والمكارم العامة، والمحبة العظيمة للصالحين، والتواضع الزائد للفقراء والمساكين: وصار كلما علت سننه، لطف فكره، وجاد ذهنه، وشدت الرحال إليه، وصار المعول في الفتاوى عليه"^(١).

وقال الصفدي: "شيخ الإسلام ومفتي الشام، وأحد الأئمة الأعلام ... برع في الفقه وغير ذلك، وتشعبت به في الفضائل الطرق والمسالك، وانتهت إليه الإمامة في زمانه، وتفرد برئاسة العلم في أوانه، وكان بحراً من بحور العلم الزخارة، وحريراً من أحباره الذين توقدوا للهدى مثل الكواكب السيارة ... مكباً على الطلب لا يفتر ولا يني ... هذا مع الصون والرزانة والتواضع الذي زاده رفعة وزانه.

إلى أن يقول: والمحاسن التي ما محاسنها ضوء صباح ولا حوتها الوجوه الصباح"^(٢).

وقال اليافعي: "صاحب السيرة السديدة، والمحاسن الحميدة، والفضائل العديدة ... وكان إماماً، قدوة، مصنفاً، صاحب فنون، وإكباب على العلم، والصلاح، وتواضع حسن، وصحة ذهن، وانتفع به، وأفاد ... ذا أصل أصيل ومجد أثيل، ووصف جميل، يقر له بالفضل كل فضيل"^(٣).

(١) تاريخ ابن الوردي (٣٠٩/٢).

(٢) أعيان العصر (٥٣٢/٥-٥٣٣).

(٣) مرآة الجنان (٢٩٧/٤-٢٩٨).

وقال السبكي: "انتهت إليه مشيخة المذهب ببلاد الشام، وقصد من الأطراف، وكان إماماً عازفاً بالمذهب، وفنون كثيرة"^(١).

وقال الأسنوي: "كان إماماً، راسخاً في العلم، صالحاً، خيراً، محباً للعلم، ونشره، محسناً إلى أهله، له المصنفات العديدة المشهورة، وصارت إليه الرحلة"^(٢).

وقال ابن كثير: "سمع الكثير، وحصل فنوناً كثيرة، وصنف كتباً جما كثيرة، وكان حسن الأخلاق، كثير المحاضرة، حسن الاعتقاد في الصالحين، وكان معظماً عند الناس"^(٣).

وقال العبادي: "انتهت إليه الإمامة في زمانه في الفقه، وشارك في الفضائل، ورحل إليه، وكان مكباً على طلب العلم، لا يفتر ولا يمل، مع الصون، والديانة، والفضل والرزانة، وكان خيراً متواضعاً خالياً من الكبر، جم المحاسن كثير الزيارة للصالحين والخضوع لهم، متين الديانة حسن المعتقد"^(٤).

فهؤلاء عشرة من علماء التاريخ والتراجم والطبقات ممن عاصروا المؤلف، وتلمذ بعضهم عليه شهدوا له بما علموه عنه من علو همته، وحسن سجيته.

وأما من جاء بعدهم فكتبهم مليئة بالثناء عليه، فمن ذلك:

قول ابن الملقن: "الفقيه، الخير، الرحالة، بقية السلف الصالح، وذو القدم الراسخ في العلم، والمصنفات العديدة... وكان محباً للعلم راغباً في نشره حافظاً للفقه محباً للطالبيين"^(٥).

(١) طبقات السبكي (٣٨٧/١٠).

(٢) طبقات الأسنوي (١٣٥/١).

(٣) البداية والنهاية (١٩٣/١٤).

(٤) ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين (ص ١٧٥).

(٥) العقد المذهب (ص ٤٢٤ — ٤٢٥).

وقال القلقشندي: "الذي علا شرفه، وتوالت على الأيام طرفه، ولم ينقطع في زمن من الأزمان من دراري الفضل تحفه، شيخ الإسلام، وإمامه بلا نزاع، ومجتهده المطلق من غير دفاع، إمام طبق الأرض علماً، وتوغل في الفنون فأبعد في مطامح غاياتها المرمى" (١).

وقال ابن الجزري: "مفتي الشام، وشيخ الإسلام، وصاحب التصانيف... برع في الفقه، وغيره، وتقدم في الفضائل، وانفرد بالإمامة، مع الدين، والصيانة، والتواضع، ومحبة الصالحين" (٢).

وقال الحافظ ابن حجر: "اشتغل بالفقه، ففاق الأقران، وحج مرات، وأخذ الناس عنه فأكثرُوا، وأذن لجماعة في الإفتاء، وعظم قدره جداً... وكان عظيم القدر، والجلالة ببلده إلى الغاية، مع التواضع المفرط" (٣).

وقال عمر رضا كحالة: "مفسر، مقرئ، محدث، فقيه، أصولي، نحوي، لغوي، عروضي" (٤).

ثانياً: ثناء العلماء على مصنفاته.

عني البارزي بالكتابة، والتأليف، إضافة إلى دروسه، وتعليمه، وقضائه، فصنف مصنفات عديدة، اشتهرت في حياته، ووصفها مترجموه بإتقانها، وجودتها، وإفادتها، ومن أقوالهم في ذلك:

١— قال ابن الوردي: "قضى شيخوخته في تصنيف الكتب الجياد" (٥).

(١) قلائد الجمان (ص ١٨٢).

(٢) غاية النهاية (٣/٣٥١).

(٣) الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

(٤) معجم المؤلفين (١٣/١٣٩).

(٥) تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩).

وقال أيضا: "واشتهرت مصنفاته في حياته بخلاف العادة، ورزق في تصانيفه وتآليفه السعادة"^(١).

٢— وقال الياضي: "صاحب التصانيف المفيدة"^(٢).

٣— وقال الأسنوي: "له المصنفات المفيدة المشهورة"^(٣).

٤— وقال ابن كثير: "صاحب التصانيف الكثيرة المفيدة في الفنون العديدة، وصنف كتباً جما كثيرة"^(٤).

٥— وقال القلقشندي: "أتى من بديع التصانيف بما بهر العقول، وأثقل بالفوائد كواهلها، فشحنها بنوادير المستبطنات، وغرائب النقول"^(٥).

وهذا الثناء على عموم كتبه، وجميع مصنفاته.

وأما أفراد مصنفاته فقد رأيت مدحا، وثناء على بعض مصنفاته، ومنها:

١— إظهار الفتاوى، وهو كتابنا، وسيأتي الحديث عنه والثناء عليه^(٦).

٢— تيسير الفتاوى، الذي هو عبارة عن مختصر لكتابه إظهار الفتاوى، على نحو الثلث منه، فقد كتب كمال الدين محمد بن علي بن الزملاكاني يطلب من المؤلف هذا الكتاب، ويقول:

يا واحد العصر ثاني الشمس في شرف وثالث العمرين السالفين هدى

(١) المرجع السابق.

(٢) مرآة الجنان (٢٩٧/٤).

(٣) طبقات الأسنوي (١٣٥/١).

(٤) البداية والنهاية (١٩٣/١٤).

(٥) قلائد الجمان (ص ١٨٢).

(٦) انظر ص ١٠٤.

تيسيرك الشامل الحاوي البسيط له
 نهاية لم تنلها غاية أبدا
 محرر خص بالفتح العزيز ففي
 تهذيبه المقصد الأسنى لمن رشد
 وقد سمت همتي أن أصطفيه لها
 وأن أعلمه الأهلين والولدا
 فأنعم به نسخة صحت مقابلة
 ولاح نورك في أثنائها وبدا^(١)
 ويقول أبو المعالي البارزي:

بتيسير جدّي البارزي صحبته
 في عسري قبلا لسان بشير
 لا تحش عسراً وانفسخ فكراً فما
 خابت ظنون مصاحب التيسير^(٢)
 ٣ — تمييز التعجيز، فقد قال فيه القلقشندي: "مختصر نفيس هذب فيه تعجيز
 ابن يونس"^(٣).

٤ — الشريعة في القراءات السبعة، فقد وصفه ابن الجزري بأنه حسن في بابيه
 بديع الترتيب^(٤)، وقال فيه أيضاً: "وَأَلَفَ الشَّرْعَةَ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعَةِ عَلَى طَرِيقٍ لَمْ
 يسبق إليها، فإنه جعلها أصولاً بلا فرش"^(٥).

٥ — أجوبته على أسئلة جمال الدين الأسنوي، فقد ذكر الحافظ ابن حجر أنها
 أجوبة مشهورة^(٦).

(١) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٢٧٣)، أعيان العصر (٤/٦٣٥)، طبقات الأسنوي (١/٣١١).

(٢) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٣).

(٣) انظر المرجع السابق.

(٤) انظر النشر في القراءات العشر (١/٩٦).

(٥) غاية النهاية (٢/٣٥١).

(٦) انظر الدرر الكامنة (٤/٤٠٢).

المبحث السادس: تلاميذه

١- محمد بن عبد الرحمن بن سامة الطائي السوادي الحنبلي، ولد سنة ٦٦٢ هـ، ورحل إلى دمشق ومصر وحلب وبغداد وغيرها، سمع من ابن البخاري وابن أبي عمر والعز الحارثي وخطيب المزة وغيرهم. وكان فصيحاً سريع القراءة حسن الكتابة مشاركاً في عدة فنون متواضعاً عفيفاً، توفي سنة ٧٠٨ هـ، وله سبع وأربعون سنة^(١).

أثبت سماعه من البارزي ابن رافع وابن قاضي شهبة غير أنه تصحفت فيه إلى أبي شامة^(٢).

٢- محمد بن علي بن عبد الواحد كمال الدين الزملكاني، ولد سنة ٦٦٧ هـ، وسمع الكثير من عدة مشايخ، ودرس بمدارس عديدة بدمشق، وولي قضاء حلب، قلل الذهبي: "كان بصيراً بالمذهب وأصوله والعربية ذكياً فطناً مدركاً فقيه النفس، له اليد البيضاء في النظم والنثر". وله تصانيف عديدة منها: شرح قطعة من المنهاج، والبرهان في إعجاز القرآن، ودلائل الإعجاز وغيرها، توفي سنة ٧٢٧ هـ^(٣).

ذكر ابن الوردي وغيره أن الزملكاني كاتب الشارح يطلب منه تيسير الحاوي^(٤).

(١) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١٥٠١/٤، ١٥٠٢)، أعيان العصر (٤٨٩/٤، ٤٩٠)، الدرر الكامنة (٤٩٧/٣)، المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (٣٧٨/٤ - ٣٧٩)، شذرات الذهب (١٧/٦).

(٢) انظر الوفيات (٢٢٨/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢٩٨/٢).

(٣) انظر ترجمته في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٠٨ - ٣٠٩)، أعيان العصر (٦٢٤/٤ - ٦٤٢)، طبقات السبكي (١٩٠/٩ - ٢٠٦)، البداية والنهاية (١٣٦/١٤ - ١٣٧)، الدرر (٧٤/٤ - ٧٦).

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي (٢٧٣/٢)، أعيان العصر (٦٣٥/٤)، طبقات الشافعية الوسطى للسبكي - كما قاله محققا الكبرى - (٢٠٦/٩)، طبقات الأسنوي (٣١١/١).

٣- عثمان بن محمد بن عبد الرحيم أبو عمرو البارزي، ابن أخي الشارح، توفي سنة ٧٣٠هـ، سبقت ترجمته^(١).

أثبت سماعه من عمه الذهبي، والصفدي، وغيرهما^(٢).

٤- محمد بن طغريل بن عبد الله ناصر الدين أبو المعالي الصيرفي الخوارزمي المحدث، سمع الكثير، وأخذ العلم عن أحمد بن أبي طالب الحجار، وابن عساكر، وأبي نصر الشيرازي، وكتب وخرج لجماعة من شيوخه، منهم ابن البارزي، وله أربعون حديثاً منتقاة من كتاب الشفاء، توفي سنة ٧٣٧هـ، وعمره خمس وأربعون سنة تقريباً^(٣).

ذكر ابن رافع، والداودي أنه خرج لابن البارزي مشيخة كبيرة^(٤).

٥- محمد بن قاضي بارين بدر الدين، قال ابن الوردي: كان عارفاً بالحاوي الصغير، ويعرف نحواً وأصولاً، وعنده ديانة وتقشف، توفي في عاشر شوال من سنة ٧٣٨هـ^(٥).

أثبت سماعه ابن الوردي، وقال: كانت بيني وبينه صحبة قديمة في الاشتغال على شيخنا قاضي القضاة شرف الدين ابن البارزي^(٦).

(١) ص 63.

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٣٥٤)، أعيان العصر (٣/٢٣٠)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٦٩)، الدرر الكامنة (٢/٤٤٨)، المنهل الصافي (٧/٤٢٩).

(٣) انظر ترجمته في ذيل العبر (ص ١٠٧)، الوافي بالوفيات (٣/١٧٢)، الوفيات (١/١٤٢)، البداية والنهاية (١٤/١٨٩)، شذرات الذهب (٦/١١٦).

(٤) انظر الوفيات (١/٢٢٨)، طبقات المفسرين (٢/٣٥٠).

(٥) تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٨).

(٦) المرجع السابق.

٦- عثمان بن علي بن عثمان بن إبراهيم بن إسماعيل الطائي الحلبي فخر الدين، المعروف بابن خطيب جبرين^(١)، ولد بالقاهرة في ربيع الأول سنة ٦٦٢ هـ، وكان ذكياً عالماً بالقراءات والفقه والأصول واللغة تولى وكالة بيت المال بحلب، ثم قضاء القضاة بها، وأخذ عنه ابن الوردي، وله تصانيف عديدة، توفي في المحرم سنة ٧٣٩ هـ^(٢).

أثبت سماعه من الشارح الصفدي وابن قاضي شهبة وابن تغربردي^(٣).

٧- القاسم بن محمد بن يوسف علم الدين البرزالي الإشبيلي الحافظ المحدث المشهور. ولد سنة ٦٦٥ هـ، وأكثر من الرحلة والسماع، بلغ عدد مشايخه بالسماع أزيد من ألفين وبالإجازة أكثر من ألف، قال عنه الذهبي: "كان رأساً في صدق اللهجة والأمانة، صاحب سنة واتباع ولزوم للفرائض خيراً متواضعاً"، وأكثر من الثناء عليه وذكر أنه هو الذي حجب إليه علم الحديث، وحدث عنه، وله تصانيف عديدة منها: التاريخ جعله ذيلًا لتاريخ أبي شامة، والمعجم الكبير، توفي بخليص في طريقه للحج في رابع ذي الحجة سنة ٧٣٩ هـ^(٤).

أثبت سماعه من الشارح ابن رافع وابن قاضي شهبة والداودي^(٥).

(١) جبرين قرية من قرى حلب. معجم البلدان (١٠١/٢).

(٢) انظر ترجمته في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٤١)، تاريخ ابن الوردي (٣١٢/٢)، أعيان العصر

(٣/٢٢١-٢٢٢)، الوفيات (٢٤٢/١)، البداية والنهاية (١٩٦/١٤)، طبقات ابن قاضي شهبة

(٢/٢٦٨)، المنهل الصافي (٧/٤١٩-٤٢١)، البدر الطالع (١/٤١٢)، الأعلام (٤/٢١٠).

(٣) انظر أعيان العصر (٣/٢٢٢)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٦٨)، المنهل الصافي (٧/٤٢٠).

(٤) انظر ترجمته في ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٥٤)، تذكرة الحفاظ (٤/١٥٠١)، الوفيات (١/٢٨٩)،

البداية والنهاية (١٩٦/١٤)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٧٩)، شذرات الذهب (٦/١٢٢).

(٥) انظر الوفيات (١/٢٢٨)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٩٨)، طبقات المفسرين (٢/٣٥٠).

٨- علي بن داود بن يحيى بن كامل بن يحيى نجم الدين أبو الحسن القحفازي، ولد سنة ٦٦٨ هـ، أخذ عن مشايخ كثير، وتولى تدريس الركنية ببجل قاسيون، أثنى عليه الصفدي ثناء عاطراً وذكر الصفدي أنه لم يرغب في التأليف إلا أنه جمع منسكاً للحج أفرد فيه أنواع الجنايات، توفي سنة ٧٤٥ هـ^(١).

نقل عنه الصفدي أنه سمع علي البارزي حين قدم دمشق في طريقه للحج مختصر الرعاية^(٢)، وهو من مؤلفات البارزي كما سيأتي.

٩- محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز شمس الدين الفارقي الذهبي الحافظ المحدث الإمام، ولد سنة ٦٧٣ هـ وطلب العلم وأكثر من السماع، وله معجم بأسماء شيوخه، وله التصانيف المشهورة الكثيرة، ذكر منها د. بشار عواد ما يزيد على مائتين كتاباً، وشهرته تغني عن وصفه، توفي سنة ٧٤٨ هـ^(٣).

أثبت الذهبي سماعه من البارزي في عدة مواطن من كتبه كمعجم الشيوخ، ومعجم المحدثين، ومعرفة القراء الكبار^(٤)، كما أثبت سماعه غيره^(٥).

١٠- يوسف بن المظفر بن عمر بن محمد جمال الدين ابن الوردی أخو زين الدين المؤرخ المشهور، وهو أكبر منه سناً، وكان فقيهاً جيداً، تنقل في القضاء بالبلاد الحلبية، توفي في وسط ذي القعدة ٧٤٩ هـ في طاعون حلب، وقد تجاوز عمره سبعين سنة^(٦).

(١) انظر ترجمته في أعيان العصر (٣/٣٥٦ - ٣٧٢)، البداية والنهاية (١٤/٢٢٥).

(٢) انظر أعيان العصر (٣/٣٥٦).

(٣) انظر ترجمته في تاريخ ابن الوردی (٢/٣٣٧)، الوافي بالوفيات (٢/١٦٣)، الوفيات (٢/٥٥)،

البداية والنهاية (١٤/٢٣٦)، شذرات الذهب (٦/١٥٣)، مقدمة سير أعلام النبلاء.

(٤) انظر مثلاً معجم الشيوخ (٢/٣٥٦)، المعجم المختص بالمحدثين (ص ٢٩١)، معرفة القراء الكبار

(٣/١٤٨٧).

(٥) انظر الوفيات (١/٢٢٨)، طبقات ابن قاضي شهبة (٢/٢٩٨).

(٦) انظر ترجمته في أعيان العصر (٥/٦٦٩)، تاريخ ابن قاضي شهبة (٢/٦٥٤ - ٦٥٥).

أثبت سماعه من الشارح الصفدي، وابن قاضي شهبة^(١).

١١- عمر بن المظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس زين الدين المعروف بابن الوردی ولد سنة ٦٩١ هـ، كان فقيهاً أدبياً أكثر من النظم والشعر، وكان ممن لازم الشرف البارزي وتفقه عليه، وقد شاع ذكره، واشتهر بالفضل اسمه، قللى السبكي: شعره أحلى من السكر المكرر، وأغلى قيمة من الجواهر، وله تصانيف عديدة نظماً ونثراً، منها: البهجة الوردية، والتحفة الوردية في نظم اللمعة، وغيرها، توفي بالطاعون في ذي الحجة سنة ٧٤٩ هـ^(٢).

أثبت ابن الوردی سماعه من شيخه في تاريخه في عدة أماكن^(٣)، كما أثبت سماعه منه غيره^(٤).

١٢- علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الأنصاري الخزرجي تقي الدين السبكي، ولد بسبك في مستهل صفر سنة ٦٨٣ هـ، تفقه على والده وابن الرفعة، وأخذ عن مشايخ كثيرين جمع لهم معجماً، تولى قضاء الشام ودرس بدار الحديث الأشرفية، وله مصنفات كثيرة منها: الابتهاج في شرح المنهاج وتكملة المجموع وتفسير القرآن وغيرها، وقد ترجم له ابنه في الطبقات ترجمة حافلة، توفي سنة ٧٥٦ هـ، ودفن بمقابر الصوفية^(٥).

(١) انظر المرجعين السابقين.

(٢) انظر ترجمته في أعيان العصر (٦٧٧/٣-٧٠٦)، طبقات السبكي (٣٧٣/١٠-٣٧٧)، طبقات

ابن قاضي شهبة (٤٥/٣-٤٦)، الدرر الكامنة (١٩٥/٣)، النجوم الزاهرة (٢٤٠/١٠).

(٣) انظر على سبيل المثال (٢١٦/٢، ٢٧٣، ٢٨٧، ٣٠٦، ٣٠٩).

(٤) انظر طبقات السبكي (٣٧٣/١٠)، طبقات ابن قاضي شهبة (٤٥/٣).

(٥) انظر ترجمته في طبقات السبكي (١٣٩/١٠-٣٣٨)، البداية والنهاية (٦٤/١٤)، العقد المذهب

(ص ٤١٣)، طبقات ابن قاضي شهبة (٣٧/٣)، الدرر الكامنة (٦٣/٣).

أثبت سماعه من الشارح الزبيدي في تاج العروس، حيث ذكر عن الشارح أنه من شيوخ تقي الدين السبكي، وآل بيته^(١).

١٣— محمد بن الحسن بن علي بن عمر الأسنوي عماد الدين الأصولي الفقيه، ولد بإسنا سنة ٦٩٥ هـ وتفقّه بها، ثم رحل إلى القاهرة وإلى الشام واستوطن حماة، ثم عاد إلى مصر وناب في الحكم في القاهرة، ومن مصنفاته: حياة القلوب والمعتبر في علم النظر والجدل وشرح المنهاج للبيضاوي ولم يتمه، وله كتاب في الرد على النصارى، توفي بالقاهرة سنة ٧٦٤ هـ^(٢).

أثبت سماعه من البارزي ابن رافع والعراقي وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر وابن العماد^(٣).

١٤— عمر بن عيسى بن عمر الباري، ولد ببارين قرية من حماة سنة ٧٠١ هـ، أخذ عن البارزي وسمع من الحجار، وسكن حلب، وأخذ عنه شمس الدين بن الركن وشمس الدين الببائي، ألف في الفرائض والعربية، وله نظم ونثر. توفي بحلب سنة ٧٦٤ هـ^(٤).

أثبت سماعه من شيخه العراقي، وابن قاضي شهبة، وغيرهما^(٥).

(١) انظر تاج العروس (٧/٤).

(٢) انظر ترجمته في طبقات الأسنوي (٩٠/١ — ٩١)، الوفيات (٢٦١/٢)، ذبول العبر (١٢١/١ — ١٢٢)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٢٠/٣)، الدرر الكامنة (٤٢١/٣)، شذرات الذهب (٢٠٢/٦).

(٣) انظر المراجع السابقة.

(٤) انظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٩/٣)، الدرر الكامنة (١٨٣/٣ — ١٨٤)، النجوم الزاهرة (١٧/١١)، شذرات الذهب (٢٠٢/٦)، معجم المؤلفين (٣٠٤/٧).

(٥) انظر ذبول العبر (١٣٣/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٩/٣)، الدرر الكامنة (١٨٣/٣)، شذرات الذهب (٢٠٢/٦).

١٥- عبد الرحيم بن إبراهيم بن هبة الله البارزي، حفيد المصنف.

تقدمت ترجمته^(١).

أثبت سماعه من جده العراقي والحافظ ابن حجر^(٢).

١٦- محمد بن أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن تقي الدين أبو اليمن العمري

الحرازي المكي، ولد بمكة سنة ٧٠٦ هـ، وسمع بها، وتفقه على والده، ورحل إلى البارزي، وأجازه بالفتوى، توفي سنة ٧٦٥ هـ^(٣).

ذكر إجازة البارزي له بالفتوى والتدريس ابن قاضي شهاب^(٤).

١٧- محمد بن خلف بن كامل بن عطاء الله الغزي، ولد سنة ٧١٦ هـ —

بغزة، وناب في الحكم بدمشق عن القاضي تاج الدين السبكي، ودرس بالناصرية، قال السبكي: "رفيقي في الطلب"، ثم قال: "أما الفقه فلم يكن في عصره أحفظ منه لمذهب الشافعي، وله مع ذلك مشاركة جيدة في الأصول والنحو والحديث"، من تصانيفه: ميدان الفرسان في الفقه، وزيادات المطلب على الرافعي، توفي بدمشق سنة ٧٧٠ هـ^(٥).

أثبت سماعه من البارزي السبكي وابن قاضي شهاب والنعمي وابن العماد^(٦).

(١) ص 63.

(٢) انظر ذيول العبر (١١٨/١)، الدرر الكامنة (٣٥٢/٢).

(٣) انظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شهاب (١١٦/٣)، الدرر الكامنة (٣٤٨/٣)، النجوم الزاهرة (٨٥/١١)، شذرات الذهب (٢٠٥/٦).

(٤) طبقات ابن قاضي شهاب (١١٦/٣)، تاريخ ابن قاضي شهاب (٢٥٤/٣).

(٥) انظر ترجمته في طبقات السبكي (١٥٥/٩ — ١٥٦)، طبقات ابن قاضي شهاب (١٢٢/٣)، الدرر الكامنة (٤٣٢/٣)، شذرات الذهب (٢١٨/٦)، الأعلام (١١٥/٦).

(٦) انظر طبقات السبكي (١٥٥/٩)، طبقات ابن قاضي شهاب (١٢٣/٣)، المدارس (٢٦٣/١)، شذرات الذهب (٢١٨/٦).

١٨- تاج الدين السبكي وهو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ابن تقي الدين ولد سنة ٧٢٧ هـ، سمع بمصر ودمشق، ولازم الذهبي وتخرج به، تولى القضاء ودرس بمصر وبالشام بمدارس عديدة، وحصل فنونا من العلم والفقه والأصول وبرع في الأدب وشارك في العربية، له تصانيف عديدة مشهورة منها طبقات الفقهاء الكبرى والوسطى والصغرى وجمع الجوامع وشرح مختصر ابن الحاجب والقواعد وغيرها، توفي سنة ٧٧١ هـ^(١).

نقل عن البارزي حديثا بالإذن حيث قال: "أخبرنا هبة الله بن عبد الرحيم الفقيه إذنا... الخ سنده"^(٢).

١٩- عبد الرحيم بن الحسن بن علي بن عمر أبو محمد الأسنوي، ولد سنة ٧٠٤ هـ، وقدم القاهرة، وسمع الحديث واشتغل في أنواع من العلوم، وبرع في الفقه والأصول والعربية، ودرس بعدة مدارس، واشتهر حتى صار أحد مشايخ القاهرة، وصنف التصانيف النافعة منها: صحيح التنبيه والتمهيد والتنقيح وطبقات الشافعية والمهمات وغيرها، توفي سنة ٧٧٢ هـ^(٣).

ذكر أنه أجازه الشيخ البارزي حيث قال: وأجازني بالإفتاء إرسالا^(٤).
بل وكتب إليه يسأله عن عدة مسائل عرفت بالفتاوى الحموية^(٥).

(١) انظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة (٣/١٠٤-١٠٦)، الدرر الكامنة (٢/٤٢٥)، ديوان الإسلام (٣/٤٢).

(٢) انظر الطبقات الكبرى (١٠/٣٨٨).

(٣) انظر ترجمته في الوفيات (٢/٣٧٠)، العقد المذهب (ص ٤١٠)، طبقات ابن قاضي شهبة (٣/٩٨-١٠١)، الدرر الكامنة (٢/٣٥٤)، شذرات الذهب (٦/٢٢٣).

(٤) طبقات الشافعية للإسنوي (١/١٣٥).

(٥) انظر فلائد الجمان (ص ١٨٢)، الدرر الكامنة (٤/١٧٦).

٢٠- محمد بن محمد بن عبد الكريم أبو عبد الله البعلبي المعروف بابن الموصلي، ولد ببلبك سنة ٦٩٦ هـ وتعلم بها، ورحل إلى دمشق وحماة، وكان أديباً عالماً بالفقه خطيباً، من شيوخه القطب اليونيني والمسزي والبدر التبريزي وغيرهم، ومن مصنفاته: بهجة المجالس ورونق المجالس والدر المنتظم ونظم المنهاج للنووي وغيرها، توفي بطرابلس سنة ٧٧٤ هـ^(١).

أثبت سماعه من الشارح الصفدي وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر والمقريري وغيرهم^(٢).

٢١- محمد بن يوسف بن صالح شمس الدين أبو عبد الله القفصي المالكي، ولد سنة ٧٠١ هـ، وولي مشيخة الحديث بالسامرية، توفي بدمشق سنة ٧٧٤ هـ^(٣).

أثبت سماعه من البارزي ابن رافع وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر وابن العماد^(٤).

٢٢- محمد بن أحمد بن علي بن الحسن بن جامع أبو المعالي ابن اللبان الدمشقي، ولد سنة ٧١٥ هـ، وأخذ العلم عن سبط ابن العلوس وابن السراج وابن حيان وحدث عن ابن الشحنة، وتصدر للإقراء، توفي سنة ٧٧٦ هـ^(٥).

(١) انظر ترجمته في الوافي (٢٦٢/١)، طبقات ابن قاضي شهبة (١٣٣/٣)، الدرر الكامنة (١٨٨/٤).
المقفي (٥٩/٧).

(٢) انظر المراجع السابقة.

(٣) انظر ترجمته في الوفيات (٣٩٨/٢)، تاريخ ابن قاضي شهبة (٤٢٥/٣)، إنباء الغمر (٥٤/١).
الدرر الكامنة (٢٩٦/٤)، شذرات الذهب (٢٣٦/٦).

(٤) انظر المراجع السابقة.

(٥) انظر ترجمته في غاية النهاية (٧٢/٢)، شذرات الذهب (٢٤٣/٦).

أثبت سماعه من الشارح ابن الجزري^(١).

٢٣- عمر بن إبراهيم بن عبد الله بن عبد الله الحلبي كمال الدين أبو الفضل، ولد في جمادى الآخرة سنة ٧٠٤ هـ بحلب ونشأ بها، وقرأ القراءات على والده، وطلب الحديث، ورحل إلى حماة ودمشق، وسمع من الحجار ومن المزني والذهبي وشيوخ كثيرين، وله ثبت في ثلاثة أجزاء لطاف، وله تصنيف في الفقه، وعناية بالحديث، توفي سنة ٧٧٧ هـ^(٢).

أثبت سماعه من الشارح ابن قاضي شهبة^(٣).

٢٤- أحمد بن الحسن بن أحمد المقدسي. ولد سنة ٧١٤ هـ، وتوفي سنة ٧٨٠ هـ^(٤).

ذكر الحافظ ابن حجر أن له إجازة من الشرف البارزي^(٥).

٢٥- عمر بن عثمان بن هبة الله بن معمر المصري كمال الدين، ولد سنة ٧١١ هـ، وولي قضاء المعرة، ثم حلب، ثم دمشق، حدث عن الحجار، وسمع منه ابن عسائر والبرهان المحدث، توفي سنة ٧٨٣ هـ^(٦).

أثبت سماعه من البارزي العراقي والحافظ ابن حجر^(٧).

(١) انظر النشر في القراءات العشر (٩٦/١)، غاية النهاية (٣٥١/٢).

(٢) انظر ترجمته في طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٨/٣)، الدرر الكامنة (١٤٧/٣)، شذرات الذهب

(٢٥٣/٦)، معجم المؤلفين (٢٧١/٧).

(٣) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (١٠٨/٣).

(٤) انظر ترجمته في الدرر الكامنة (١١٨/١).

(٥) انظر الدرر الكامنة (١١٨/١).

(٦) انظر ترجمته في ذيول العبر للعراقي (٥٣٠/١-٥٣١)، الدرر الكامنة (٢٥٣/٣-٢٥٤).

(٧) انظر المرجعين السابقين.

٢٦- إبراهيم بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد المؤمن التنوخي البعلبي
الدمشقي، ابن الحريري، ولد سنة ٧٠٩ هـ، وقيل: سنة ٧١٠ هـ، من تصانيفه:
المعجم الكبير واللطيف وكتاب العشاريات في الحديث، توفي سنة ٨٠٠ هـ^(١).

أثبت سماعه من الشارح ابن الجزري، والمقريري^(٢).

٢٧- محمد بن عثمان الصرخدي، المعروف بالقاضي تاج الدين الكركي،
ولد سنة عشر وسبعمئة، برع في الفقه وشارك في الأصول والعربية، وولي قضاء
المدينة، مات بمصر^(٣).

أثبت سماعه الحافظ ابن حجر^(٤).

٢٨- فاطمة بنت محمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد المقدسية ثم الصالحية،
أم يوسف سمعت من عدة مشايخ، وقد سمع منها الحافظ ابن حجر، توفيت سنة
٨٠٣ هـ، وقد تجاوزت الثمانين^(٥).

أثبت سماعها من البارزي ابن مفلح والعلمي^(٦).

(١) انظر ترجمته في غاية النهاية (٣٥٢/٢)، المقفى الكبير (٤٤/١)، شذرات الذهب (٢٦٣/٦)، ديوان
الإسلام (٢٢٠/١)، هدية العارفين (١٨/١).

(٢) انظر غاية النهاية (٧/١، ٣٥٢/٢)، المقفى الكبير (٤٤/١).

(٣) انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٤٧/٤).

(٤) انظر المرجع السابق.

(٥) انظر ترجمتها في المقصد الأرشد (٣١٨/٢-٣٢١)، إنباء الغمر (٣١٣/٤)، الضوء اللامع

(١٠٣/١٢)، المنهج الأحمد (١٨٧/٥)، شذرات الذهب (٥٥/٩).

(٦) انظر المقصد الأرشد (٣٢٠/٢)، المنهج الأحمد (١٨٧/٥).

المبحث السابع: مؤلفاته

من خلال دراستي لهذا الإمام ظهر لي ما كان يتمتع به من الشخصية العلمية البارزة، والثقافة الواسعة، مع التبحر في شتى الفنون، كل ذلك أهله لتسطير المؤلفات الكثيرة في الموضوعات المتعددة، لذا نجد كثيراً ممن ترجم له يشير إلى طائفة من آثاره المباركة، وفي هذا المبحث أعرض ما وقفت عليه من مؤلفاته النافعة من خلال كتب التراجم والتاريخ، مع الإشارة إلى المخطوط منها والمطبوع، منقولاً عن الأخ عبد الله بن حامد السليماني^(١):

١- الأساس إلى معرفة إله الناس:

ذكره حاجي خليفة والبغدادى^(٢).

٢- الأحكام على أبواب التنبيه:

ذكره الذهبي والصفدي وابن الجزري والحافظ ابن حجر^(٣).

٣- أسرار التنزيل:

ذكره الصفدي وابن الجزري والبغدادى^(٤).

٤- إظهار الفتاوى من أغوار الحاوي:

(١) انظر مقدمة الأخ عبد الله بن حامد السليماني للفريدة البارزية (ص ٥٥-٦١).

(٢) انظر كشف الظنون (٤/١)، هدية العارفين (٥٠٧/٢).

(٣) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٤) انظر أعيان العصر (٥٣٢/٥)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، هدية العارفين (٥٠٧/٢).

وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عليه مفصلاً إن شاء الله في الفصل الثاني من هذا الباب.

٥- بديع القرآن:

ذكره الذهبي والصفدي والعبادي وابن الجزري^(١).

٦- البستان في تفسير القرآن:

ذكره الذهبي وابن الوردي وابن الجزري والداودي^(٢)، وهو مطبوع^(٣).

٧- تجريد الأصول في أحاديث الرسول:

ذكره البغدادي والزركلي^(٤).

وللكتاب عدة نسخ خطية منها:

أ — النسخة الأولى: في مكتبة كوبرلي، برقم: ٢٥٧.

ب — النسخة الثانية: في المكتبة السلمانية باستامبول برقم: ١٧٣ — ٢٧٧.

ج — النسخة الثالثة: في مكتبة نور عثمانية باستامبول، برقم: ٧١٤، ١٢٠٩.

د — النسخة الرابعة: في مكتبة بوهار بالهند، برقم: ٢٨ — ٢٩^(٥).

٨- تمييز التعجيز:

ذكره ابن الوردي وابن الجزري وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر^(١).
قال القلقشندي: "وهو مختصر نفيس"^(٢).

٩- توثيق عرى الإيمان في تفضيل حبيب الرحمن:

ذكره ابن الوردي والبغدادى^(٣).

وللكتاب عدة نسخ خطية:

أ — النسخة الأولى: في مكتبة برلين الأهلية، برقم: ٢٥٦٩ — ٢٥٧٠.

ب — النسخة الثانية: في المكتبة الوطنية بباريس، برقم: ١٩٧٠.

ج — النسخة الثالثة: في مكتبة داماد زاده باستامبول، برقم: ٣٦٧.

د — النسخة الرابعة: في مكتبة سليم آغا باستامبول، برقم: ٧٨٣ — ٧٨٤.

هـ — النسخة الخامسة: في دار الكتب المصرية، برقم: ١٣٢/٦، ٢٨٢/١.

وله نسخ أخرى^(٤).

١٠- تيسير الفتاوى في تحرير الحاوي:

ذكره ابن الوردي وابن قاضي شهبة وابن تغر بردى^(٥).

وسماه السبكي وابن الملحق بتوضيح الحاوي^(٦).

(١) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، طبقات الشافعية (٢٩٩/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٢) انظر فائد الجمان (ص ١٨٣).

(٣) انظر المعجم المختص بالمحدثين (ص ٢٩١)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، هدية العارفين (٥٠٧/٢).

(٤) انظر تفصيل ذلك في تاريخ الأدب العربي — الملحق — (١٠١/٢).

(٥) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، طبقات الشافعية (٢٩٩/٢)، النجوم الزاهرة (٣١٥/٩).

(٦) انظر الطبقات الوسطى للسبكي — كما نقله محققا الكسرى (٣٨٧/١٠) —، العقد المذهب (ص ٤٢٤).

وللكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية، برقم: ٩٦، فقه شافعي،
لها مصورة عندي.

١١- حل الحاوي:

ذكره اليافعي والشوكاني^(١).

ولعل ذلك شرح ثالث له على الحاوي، وقد رأيت في فهرس المخطوطات
بتركيا أسماء ثلاثة كتب له، مبين فيها بداية كل كتاب، وهو مختلف عن الآخر.

١٢- الدراية في أحكام الرعاية:

ذكره ابن الوردي والبغدادي^(٢).

١٣- الدرة في صفة الحج والعمرة:

ذكره ابن قاضي شعبة والداودي^(٣).

١٤- رموز الكنوز:

ذكره ابن الوردي وابن الملحق والبغدادي والزركلي^(٤).

وله نسخة خطية في مكتبة رامبور بالهند، برقم: ٦٠٨ — ٦٤٦^(٥).

١٥- روضات جنات المحبين في تفسير القرآن المبين:

(١) انظر مرآة الجنان (٢٩٧/٤)، البدر الطالع (٣٢٤/٢)، وعند الشوكاني باسم: توضيح الحاوي.

(٢) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، هدية العارفين (٥٠٧/٢).

(٣) انظر طبقات الشافعية (٢٩٩/٢)، طبقات المفسرين (٣٥١/٢).

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، العقد المذهب (٤٢٤)، هدية العارفين (٥٠٧/٢)، الأعلام

(٧٣/٨).

(٥) انظر تاريخ الأدب العربي — الملحق — (١٠١/٢).

ذكره ابن قاضي شهبة والداودي^(١).

١٨- شرح الحاوي الصغير:

ذكره الذهبي وابن الوردي والصفدي والياضي والسبكي^(٢).

قلت: والظاهر أن المراد به هو أحد مصنفاته حول الحاوي التي سبقت بالأرقام: ٤، ١٠، ١١.

١٩- شرح نظم الحاوي^(٣):

ذكره ابن الوردي وحاجي خليفة، وأشار ابن الوردي إلى أنه يقع في أربع مجلدات، وأنه شرح حسن^(٤).

٢٠- الشريعة في قراءات السبعة:

ذكره الذهبي وابن الوردي والصفدي وابن الجزري والحافظ ابن حجر^(٥).

قال ابن الجزري: على طريق لم يسبق إليها، فإنه جعلها أصولاً بلا فرش^(٦). وللكتاب نسخ خطية:

قلت: والشارح قد شرح نظم الحاوي للملك المؤيد كما سيأتي في رقم ١٩، فلعل الأمر اختلط عليهما، فإنه يستبعد شرحه لكتاب تلميذه والذي نقل منه غالباً.

(١) انظر طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، طبقات المفسرين (٢/٣٥١).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، نكت الهميسان (ص ٣٠٢)، مرآة

الجنان (٤/٢٩٧)، طبقات السبكي (١٠/٣٨٧)، غاية النهاية (٢/٣٥١).

(٣) نظم الحاوي لإسماعيل بن علي الأيوبي، المعروف بالملك المؤيد، كما سبق ذكره في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١٠)، كشف الظنون (١/٦٢٧).

(٥) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، معرفة القراء (٣/١٤٨٧)، تاريخ ابن الوردي (٢/٣١٠)،

أعيان العصر (٥/٥٣٢)، غاية النهاية (٢/٣٥١)، الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

(٦) انظر غاية النهاية (٢/٣٥١).

أ — النسخة الأولى: في المكتبة الأزهرية، برقم: ١٠١/١ (٢٢٢٨٥).

ب — النسخة الثانية: في مكتبة بلدية الاسكندرية، برقم: ٢٧/١

(١/٣٥٧٤ ج).

ج — النسخة الثالثة: في نفس المكتبة، برقم: ٢٧/١ (٣/٣٥٧٤ ج)^(١).

وقد شرح هذا الكتاب محمد القرافاني ت (٩٤٢ هـ)^(٢).

٢١ — كتاب في العروض:

ذكره الذهبي والصفدي والعبادي وابن الجزري^(٣).

٢٢ — العمدة في شرح سقط الزند:

ذكره البغدادي^(٤).

٢٣ — غريب الحديث:

ذكره الذهبي والصفدي والعبادي وابن الجزري وابن قاضي شهبة^(٥).

٢٤ — الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية:

ذكره الذهبي والصفدي وابن الجزري وابن قاضي شهبة والداودي^(٦).

(١) انظر الفهرس الشامل — الحديث وعلومه — (١/٣٢٦ — ٣٢٧).

(٢) انظر الكواكب السائرة (٢/٧٠).

(٣) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، ذيل

طبقات الفقهاء الشافعيين (١٧٤)، غاية النهاية (٢/٣٥١).

(٤) انظر هدية العارفين (٢/٥٠٧).

(٥) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، نكت الهميان (٢/٣٠٢)، ذيل طبقات

الفقهاء الشافعيين (ص ١٧٤)، غاية النهاية (٢/٣٥١)، طبقات الشافعية (٢/٢٩٩).

(٦) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، معرفة القراء (٣/١٤٨٧)، أعيان العصر (٥/٥٣٢)، غاية

النهاية (٢/٣٥١)، طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، طبقات المفسرين (٢/٣٥١).

وقد حققه الأخ عبد الله بن حامد السليمانى في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى عام ١٤١٧ هـ.

٢٥- المبتكر في الجمع بين مسائل المحصول والمختصر:

ذكره ابن قاضي شهبة والداودي^(١).

٢٦- متشابه القرآن:

ذكره الذهبي^(٢).

٢٧- المجتبى في مختصر جامع الأصول:

ذكره ابن الوردي وابن الجزري وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر^(٣).

٢٨- المجتبى في مختصر جامع الأصول:

وهو مختصر آخر.

ذكره ابن الوردي وابن قاضي شهبة والحافظ ابن حجر^(٤).

٢٩- المجرد من مسند الإمام الشافعي:

ذكره ابن الوردي وابن قاضي شهبة والداودي^(٥).

٣٠- مختصر جامع الأصول:

(١) انظر طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، طبقات المفسرين (٢/٣٥١).

(٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣).

(٣) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١٠)، غاية النهاية (٢/٣٥١)، طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

(٤) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١٠)، طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

(٥) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١٠)، طبقات الشافعية (٢/٢٩٩)، طبقات المفسرين (٢/٣٥١).

ذكره الذهبي والصفدي وابن الملتن وابن الجزري والحافظ ابن حجر^(١).
ولعله أحد الكتابين السابقين المتعلقين بجامع الأصول، لأن بعض من ترجموا له
كابن قاضي شعبة، والحافظ ابن حجر، ذكروا أنه اختصر جامع الأصول مرتين^(٢).

٣١- مختصر كتاب التيسير:

ذكره الذهبي وابن الجزري والشوكاني^(٣).

٣٢- المسائل الحموية:

ذكره القلقشندي والحافظ ابن حجر، وهو عبارة عن أسئلة سأل عنها عبد
الرحيم الأسنوي وأجاب عنها البارزي، وهي أجوبة مشهورة^(٤).

٣٣- المغني في مختصر التنبيه:

ذكره الذهبي وابن الوردي والياضي والسبكي وابن الجزري^(٥).

٣٤- مناسك الحج:

ذكره الذهبي والصفدي والعبادي وابن الجزري والحافظ ابن حجر^(٦).

٣٥- المنضد شرح المجرد من مسند الإمام الشافعي:

-
- (١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)،
العقد المذهب (ص ٤٢٤)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).
(٢) انظر طبقات الشافعية (٢٩٩/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).
(٣) انظر معرفة القراء الكبار (١٤٨٧/٣)، غاية النهاية (٣٥١/٢)، البدر الطالع (٣٢٤/٢).
(٤) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤).
(٥) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، مرآة الجنان (١٩٧/٤)،
طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٨/١٠)، غاية النهاية (٣٥١/٢).
(٦) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، غاية
النهاية (٣٥١/٢)، الدرر الكامنة (٤٠١/٤)، ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين (ص ١٧٤).

ذكره ابن الوردي وابن قاضي شهبة والداودي^(١).

٣٦- ناسخ القرآن ومنسوخه:

ذكره الذهبي والصفدي وابن الجزري والعبادي^(٢).

وهو مطبوع، بتحقيق حاتم صالح الضامن، وذلك بمؤسسة الرسالة عام

١٤٠٣ هـ.

٣٧- الوفا في أحاديث المصطفى:

ذكره الذهبي، وابن الوردي، والصفدي، والسبكي، وابن قاضي شهبة^(٣).

(١) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، طبقات الشافعية (٢٩٩/٢)، طبقات المفسرين (٣٥١/٢).
 (٢) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين (ص ١٧٤)، غاية النهاية (٣٥١/٢).
 (٣) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢)، أعيان العصر (٥٣٢/٥)، نكت الهميان (ص ٣٠٢)، طبقات السبكي (٣٨٨/١٠)، طبقات الشافعية (٢٩٩/٢).

المبحث الثامن: عقيدته وصفاته

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عقيدته

ذكر كل من الذهبي والصفدي والعبادي في ترجمة البارزي أنه حسن المعتقد^(١).

كما ذكر الذهبي أنه بقية السلف^(٢).

وذكر أيضا أنه كان لا يرى الخوض في الصفات، ويثني على الطائفتين، وقال:

"فإن الله يأجره على حسن قصده"^(٣).

فهذا ما عثرت عليه من كلام العلماء حول عقيدته.

المطلب الثاني: صفاته الخلقية

ذكر ابن الوردي بعض صفات شيخه قائلا:

"ذو المهابة الوافرة، والجلالة الظاهرة، والوجه البهي الأبيض، المشرب بحمسة،

واللحية الحسنة، التي تملأ صدره، والقامة التامة"^(٤).

وذكر كثير ممن ترجم له أنه قوي الذكاء صحيح الذهن^(٥)، وأنه كف بصره في

آخر عمره^(٦).

(١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، نكت الهميان (ص ٣٠٣)، ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين

(ص ١٧٥).

(٢) انظر معرفة القراء الكبار (٣/١٤٨٧).

(٣) ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، وانظر ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي (ص ١٧٥).

(٤) تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩).

(٥) انظر مثلا ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٢)، ذيل العبر (ص ١١٠)، تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩)،

مرآة الجنان (٤/٢٩٧).

(٦) انظر مثلا معرفة القراء الكبار (٣/١٤٨٧)، تاريخ ابن الوردي (٢/٣٠٩)، نكت الهميان

(ص ٣٠٢-٣٠٣)، طبقات الأسنوي (١/١٣٥).

واستحثة واستنسخه، وقد وقف تلك الكتب، وكانت تساوي يومئذ نحو مائة ألف درهم^(١).

وقد ذكرت طرفا من كلام العلماء حول اتصافه بتلك الصفات، أثناء ذكر ثناء العلماء عليه^(٢)، فلا تحسن الإطالة بإعادة ذكره.

(١) انظر ذيل تاريخ الإسلام (ص ٤٣٣)، تاريخ ابن الوردي (٣٠٩/٢)، أعيان العصر (٥٣٣/٥)،

الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٢) انظر ص 71.

المبحث التاسع: أشعاره ووفاته وما قيل في رثائه

وتحتة مطلبان:

المطلب الأول: أشعاره

قال ابن الوردي: له نظم قليل، فمنه ما كتب به إلى صاحب حماة يدعو به إلى

وليمة:

طعام العرس مندوب إليه وبعض الناس صرح بالوجوب

فجبراً بالتناول منه جرياً على المعهود في جبر القلوب^(١)ومن فصيح كلامه مما يقرأ طرداً وعكساً: "سور حماه برهما محروس"^(٢).

قال الصفدي: "وهذا في غاية الحسن، لأنه فصيح الألفاظ، عذب منسجم،

ليس عليه كلفة"^(٣).

المطلب الثاني: وفاته وما قيل في رثائه

اتفقت مصادر ترجمته أن وفاته كانت في ذي القعدة سنة ثمان وثلاثين

وسبعمائة ٧٣٨هـ^(٤)، وذلك ليلة الأربعاء لعشرين خلت من ذي القعدة^(٥)، بعدأن صلى العشاء والوتر^(٦)، وصلى عليه من الغد، ودفن بمقابر ظبية، بعقبة نقيرين^(٧)،

(١) تاريخ ابن الوردي (٣١١/٢).

(٢) انظر المرجع السابق، أعيان العصر (٥٣٥/٥)، غاية النهاية (٣٥٢/٢)، الدرر الكامنة (٤٠٢/٤).

(٣) أعيان العصر (٥٣٥/٥).

(٤) انظر مثلاً معرفة القراء الكبار (١٤٨٧/٣)، تاريخ ابن الوردي (٣٠٩/٢)، طبقات الأسنوي

(١٣٥/١)، غاية النهاية (١٥٢/٢).

(٥) انظر البداية والنهاية (١٩٣/١٤)، الوفيات (٢٢٦/١)، الدرر (٤٠٢/٤).

(٦) انظر البداية والنهاية (١٩٣/١٤).

(٧) انظر المرجع السابق، الوفيات (٢٢٧/١)، وعقبة نقيرين ظاهر مدينة حماة، انظر ذيل مرآة الزمان

(١٦٩/٤).

وله من العمر ثلاث وتسعون سنة، وشيعه أمم^(١)، بل أغلقت حماة لمشهده^(٢)،
وصلي عليه صلاة الغائب يوم الجمعة بحلب^(٣).

وقد كان من نيته رحمه الله المجاورة في الحرم الشريف، لكن أدركته المنية على
القرب^(٤).

ومما قيل في رثائه الكتاب الذي كتبه ابن الوردي إلى حفيده، وسطره في
تاريخه، وقد اختتمه بنظم في اثنين وثلاثين بيتاً يذكر فيه محاسن شيخه، وأول هذا
النظم:

برغمي أن بيتكم يضام ويعد عنكم القاضي الإمام
سراج للعلوم أضاء دهرها على الدنيا لغيته ظلام^(٥)
وقال فيه أيضاً:

حماة مذ فارقها شيخها قد أعظم العاصي بها الفرية
صرت كمن ينظرها بلقعا أو كالسذي مر على قرية^(٦)

(١) انظر معرفة القراء الكبار (٣/١٤٨٧)، وغاية النهاية (٢/٣٥٢).

(٢) انظر أعيان العصر (٥/٥٣٥)، الدرر الكامنة (٤/٤٠١).

(٣) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١١).

(٤) انظر مرآة الجنان (٤/٢٩٧).

(٥) انظر تاريخ ابن الوردي (٢/٣١١-٣١٢).

(٦) انظر طبقات ابن قاضي شعبة (٢/٢٩٨).

— الثاني: "الميمي"، ولعل هذا هو الذي اشتهر وعرف به فيما بعد، كما قل ابن قاضي شهبة بعد تسميته بإظهار الفتاوى، قال: " ويعرف بالميمي" ^(١)، وذكر تسميته بذلك الحافظ ابن حجر في بعض نسخ الدرر الكامنة ^(٢)، كما سماه بذلك الأنصاري في الغرر البهية ^(٣)، وجاء في فهرس المكتبة السلیمانية المشهور "بشرح الميم"، أو "كتاب الميم" ^(٤).

قلت: والظاهر أن هذا ليس باسم للكتاب، بل هو لقب له عرف به، لأنه جعل قبل كل مسألة من مسائل الحاوي ميمًا.

— الثالث: "المنتهى"، وقد سماه بذلك ابن الملحق ^(٥)، والقلقشندي ^(٦)، والحافظ ابن حجر في الدرر ^(٧).

— الرابع: "توضيح الحاوي" أو "التوضيح الكبير"، سماه بذلك كل من العراقي، كما نقله عنه الكردي في الفوائد المدنية ^(٨)، والأنصاري ^(٩)، والشنشوري ^(١٠).

(١) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢/٢٩٩).

(٢) انظر الدرر الكامنة مع تعليقات المحقق عليه (٤/٤٠٢).

(٣) انظر الغرر البهية (٣/٦١٥).

(٤) انظر فهرس المكتبة السلیمانية (ص ٢٤٩).

(٥) انظر العقد المذهب (ص ٤٢٤).

(٦) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٣).

(٧) انظر الدرر الكامنة (٤/٤٠٢).

(٨) انظر الفوائد المدنية (ص ١٣٧).

(٩) انظر الغرر البهية (٦/٣١٩).

(١٠) انظر فتح القريب المجيب (١/٣٤).

ولعل هذين الأخيرين ليستا تسمية، بل هما لبيان أن المراد به أوسع شـروحـه
كما يفهم من التعبير بالمنتهى، أو التوضيح الكبير.
فيتلخص مما سبق أن الاسم الحقيقي للكتاب هو الأول، وما عداه فهو إما لقب
له، وإما تمييز له عن غيره، والله أعلم.

المبحث الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى البارزي

مما لا شك فيه أن هذا الكتاب — إظهار الفتاوى في أغوار الحاوي — لهبة الله البارزي، ويدل على ذلك عدة أمور:

١— أنه جاء منسوباً إليه في جميع نسخ هذا الكتاب، كما جاء في غلاف نسخة الأصل^(١).

٢— أن غالب من ترجموا له، ذكروا أن له شرحاً على الحاوي، على أن بعضاً منهم نسب هذا الشرح باسمه: إظهار الفتاوى، أو الميمي إليه، كابن الورد^(٢)، وابن قاضي شهبة^(٣)، والحافظ ابن حجر^(٤)، والزركلي^(٥).

٣— أن كثيراً ممن جاء بعده نقل عنه، ونسبه له، ومن نقل عنه ابن الورد^(٦)، وابن المقرئ^(٧)، والأنصاري^(٨)، وابن حجر^(٩)، والرملي^(١٠)، وغيرهم، كما سيأتي لذلك مزيد بيان في ذكر قيمة الكتاب^(١١).

(١) انظر النماذج المصورة في آخر هذه الدراسة.

(٢) انظر تاريخ ابن الورد (٣١٠/٢).

(٣) انظر طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٢٩٩/٢، ٨٨/٣).

(٤) انظر الدرر الكامنة (٤٠١/٤).

(٥) انظر الأعلام (٧٣/٨).

(٦) انظر مثلاً البهجة الوردية مع الغرر البهية (٥٠١/٥، ٥٥٨، ٣٦٢/٦).

(٧) انظر مثلاً اخلاص الناوي (٢٠٦/١، ١٧٠/٢، ٤١٩).

(٨) انظر مثلاً الغرر البهية (٦١٥/٣، ٣٢٥/٥، ٣٥٩)، وأسنى المطالب (٢٥٤/١، ٢٠٠/٢).

(٩) انظر مثلاً تحفة المحتاج (٦٣٤/٥، ٤٥٥/١٣)، وحاشية الإيضاح (ص ٢٦٦).

(١٠) انظر مثلاً نهاية المحتاج (٣٢٥/٣، ٤٤/٤).

(١١) انظر ص ١٢١.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في تأليف الكتاب

قال المؤلف رحمه الله تعالى في مقدمة كتابه هذا بعد افتتاحه بالحمد والثناء على الله، والصلاة على رسوله ﷺ: "فهذا كتاب ذكرت فيه مسائل الحاوي بعبارة متضحة مفصلة منقحة، تحل مشكله، وتبين مجمله، وصرحت بما يدخل في قيوده من المسائل، وبما يخرج منها مع تنبيهات لا يستغنى عنها، لخصته من شرح الحاوي، وكملته، وفصلته، وهذبتة، ورتبته، وأصلحته، وأوضحته، وجعلت قبل كل مسألة من مسائل الحاوي م" (١)، فهذا ملخص لما فعله الشارح في هذا الكتاب.

المراد بشرح الحاوي وطريقة تأليفه:

لم يفصح المؤلف عن شرح الحاوي المقصود بالاختصار، والذي أجزم به أن المراد به هو التعليقة لعلاء الدين محمد بن أبي بكر الطاوسي للأسباب الآتية:

- ١- أن المؤلف نقل عن هذا الشرح، فوجدت ذلك بنصه في التعليقة.
- ٢- وجود التشابه الملحوظ بين عبارات الكتابين وألفاظهما، بل ومعانيهما.
- ٣- أن مفارقة نسخة (ص) من هذا الكتاب عن النسخ الأخرى للكتاب أكثرها منقول بنصه من التعليقة، وقد أشرت إلى طرف منه أثناء التحقيق.
- ٤- أن ابن الوردي ذكر شرح الحاوي مبهماً، فبين الأنصاري أن المراد به التعليقة للطاوسي (٢).

وهذا الكتاب أعني شرح الحاوي المسمى بالتعليقة من أوائل شروح الحاوي الصغير، وقد اعتمد عليه كل من البارزي - كما صرح بذلك -، والقونوي،

(١) انظر ص ١ من هذا الكتاب .

(٢) انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية (٣٧٤/٢).

كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١)، وقد قال الطاوسي في مقدمته لهذا الكتاب:

"إن فقهاء هذا العصر لما شغفوا بدراسة الكتاب الموسوم بالحاوي، وما حواه، وتوغلوا بمذاكرة ما سطره من المتفق، ومرجح المعظم من المختلف، وفتواؤه، ولم يكن له شرح يذلل من اللفظ صعابه، ويكشف عن وجه المعاني نقابه، حملني ذلك على أن أشرح لهم شرحا يبلغون به نهاية المطلب، ويصلون إلى المقصد الأقصى من دراية المذهب"^(٢).

وطريقة شرحه هذا أنه يذكر لفظ الحاوي فيبين معناه، وما يدخل في لفظه، وما يحترز عنه مع حرصه على ربط الألفاظ مع بعضها، وعود الضمائر إلى متعلقاتها، بل قد يذكر إعراب الجمل، وألفاظها، ليفهم مراد المصنف منها مع اعتراضه على تعبيرات المصنف أحيانا.

وكتابه هذا خال عن الدليل والتعليل غالبا، مع عدم تعرضه للخلاف كأصله، فإن عنايته بتحرير المذهب على ما هو الراجح عند معظم الأصحاب، وقد قارن الطاوسي في هذا الكتاب في عدة مواطن بين ألفاظ الحاوي الصغير، واللباب، مما جعلني أرجح أن الحاوي الصغير مختصر لللباب، كما سبق التنويه عليه^(٣).

منهج البارزي في هذا الشرح

وأما كتاب إظهار الفتاوي فإني لما أمعنت النظر فيه، ودرسته، وراجعته المرة تلو المرة، ظهر لي أن منهجه يتلخص فيما يلي:

(١) انظر ص 42.

(٢) انظر شرح الحاوي (لوحة ١/ب).

(٣) انظر ص 31 من هذه الدراسة.

٧- لا يخلو هذا الشرح من اعتراض على المصنف أو تصحيح لكلامه كلما احتاج إلى ذلك، وقد سلك في ذلك مسلكاً متميزاً، فإنه يقرر عبارة الحاوي بأحسن بيان، وكأنه يختارها، وقد يذكر من سبقه إلى ذلك القول أو الوجه، ثم يعلق على تلك المسألة بما يراه مناسباً بعبارات فيها أدب، وتقدير، وذلك في مسائل كثيرة، ومثال ذلك قوله م وكونه معلوم القدر بالوزن أو الكيل في صغير الجرم كالجوز وما دونه كالبنديق والفسق واللوز. ثم قال الشارح مصححاً: ينبغي منع الكيل في الجوز لتجافيه في المكيال، ولأن المختار في باب الربا: أنه إنما يباع بعضه ببعض وزناً لأنه أكبر جرماً من التمر.

ومن ذلك قوله: ومنع الشفيع المشتري رد الشقص بسبب الخيار إن كان الخيار للمشتري وحده، وإن كان للبائع أو لهما يمتنع الأخذ حتى ينقضي الخيار ثم قال الشارح: أطلق في الحاوي أن الشفيع يمنع المشتري من الرد بالخيار، ومقتضاه المنع من الرد إذا كان الخيار لهما أيضاً، والذي يظهر أنه غير مُساعدٍ عليه.

٨- أنه يجمع أحياناً المسائل المتفرقة فيلخصها، ويحملها قبل ذكرها في الحاوي، فإذا ذكرها في الحاوي بينها بالتفصيل كما فعل ذلك في أحكام المستحاضات، وقد يؤخر تلخيص المسائل بعد بيانها، وهذا هو الأغلب مثل تلخيصه ثبوت الخيار للمشتري إن وجد بالأرض المشتراة حجراً مدفوناً، وجناية العبد في الرهن، والقراض للتجارة المؤقتة، وغيرها.

٩- لم يتعرض الشارح لذكر الخلاف بين فقهاء الشافعية إلا في بعض المسائل، لقوة الخلاف فيها، أو لاختياره غير ما ذكره صاحب الحاوي الصغير كذكره الخلاف في مسألة ارتفاع الحدث والخبث بالبخار المرتفع من الماء بالغليان، ومسألة خواص المني في الرجل والمرأة، ووقت صلاة المغرب، وبطلان الصوم بالأكل الكثير ناسياً، وحل الوطء للمشتري إن كان له الخيار، وغيرها.

١٠- استطراده أحيانا في ذكر بعض المعاني اللغوية أو الألفاظ الغريبة أو المشتركة لأكثر من معنى كبيانته للأرت، والألثغ، واللحد، والشق، والمهرطمان، والحمام، والدالية، والحافد، والمخابرة، والكحل، والدعج، وغيرها.

١١- قد يستطرد أيضا في بعض المسائل في غير موطنها لقياس يراه أو لوجود مناسبة تتعلق بما ذكره كقوله في الصوم: "كما لو استؤجر بعد موته من يحج عنه ... الخ"، وقوله في الحج: "ونظيره لو ظن المسافر وجود الماء آخر الوقت فتقدم الصلاة بالتيتم أفضل ... الخ"، وقوله في التحالف: "ونظير المسألة من الصداق ... الخ".

١٢- لم يتعرض الشارح لذكر عدد الشروط أو الأركان أو الواجبات غالباً، بل يذكرها من غير تعداد لها خلاف ما فعل في تيسير الحاوي، فإنه يعتني بحصر هذه الأمور وتعدادها.

١٣- أشار المؤلف كثيراً إلى الأحكام التي سبقت، أو الأحكام الآتية، وقد يحيل كلا منهما على الآخر.

كقوله في التفليس: وإن لم يكن له مال ظاهر فسيأتي حكمه، ثم قال بعد صفحات: وإن كان له مال ظاهر فقد تقدم حكمه.

وكقوله في البيع: وكذا كل ما لا يعد تقصيراً في أخذ الشفعة كالشروع في الصلاة...، ثم قال في الشفعة: فإن في جميع هذه الصور لا تبطل الشفعة بالتأخير، ويبادر الشفيع إلى الطلب كما علم بالبيع.

وكقوله في الوقف: فيصح وقف المدير والمعلق عتقه بصفة لا وقف المستولدة والمكاتب كما سيأتي، ثم قال بعد أسطر قليلة: ولا يصح وقف المستولدة ولا المكاتب كما مر.

وبعد هذا الاستعراض الموجز لمنهج الشارح في هذا الكتاب ظهر لي أن الشارح لما علم قلة ألفاظ الحاوي الصغير وكثرة معانية وصعوبة فهمه — وهو الخبر به والذي كان له عناية فائقة به — عمد إلى إخراج هذا الكتاب بأسلوب ميسر مهذب مرتب مستوعبا جميع مسائله منظوقا ومفهوما وذلك ليكون عوناً لطلبة العلم على فهم مراد صاحب الحاوي من عبارته ، ولم يسلك مسلك كثير من الشراح في استيعاب ذكر مسائله بدلائلها وشرحها وذكر الأوجه والطرق فيها أو نقل كلام الأصحاب في بيان تلك المسألة أو الاعتراض عليها . وعليه فقد جاء شرح البارزي بهذه الصورة خالياً من ذلك كله إلا في مسائل يسيرة صححها وبين وجه الخطأ فيها .

إلا أنه يؤخذ على الشارح في هذا الكتاب عدة مآخذ :

المأخذ الأول : متابعته للمصنف وللرافعي في ذكر هيئات للصلاة أو سنن لا أصل لها من السنة بل هي أقرب إلى البدعة ، فما صححها ولا نبه لها بل أقرها ، ومن ذلك : ذكره استحباب مسح الرقبة في الوضوء ، واستحباب دعاء الأعضاء في الوضوء وجواز التشهد في النوافل في كل ركعة ، وذكر الأدعية التي تقال تحت الميزاب وغيرها .

المأخذ الثاني : خلو كتابه عن ذكر أدلة بنصها مع أنه قد يشير إليها — كما مر ذكر شيء من ذلك فجاء كتابه خالياً من النصوص ، وكان الأجدر به ذكر تلك الأحاديث وبيانها .

المأخذ الثالث : استطراده في ذكر بعض الطرق أو الأمثلة وتفصيلها وكأنه شرح موسع مع أنه أعرض عن ذكر الأدلة وتعليل الأحكام اختصاراً ، ومن أمثلة استطراده بيان كيفية صيام المتحيرة وقضائها ، وطرق استخراج الإقرار بالمحمل حساباً ، وكيفية تصحيح الانكسار في الفرائض .

ثانيا: الأعلام.

الإحالة	العلم
٦٢	— الرافعي
٣٨	— الإمام الجويني
٣٣	— الغزالي
٢٢	— البغوي
٩	— أبو محمد الجويني
٨	— الروياني
٥	— أبو الطيب، والقاضي حسين
٤	— ابن الصباغ
٣	— الشافعي، وابن كج، والصيدلاني، والماوردي، وأبو حامد
٢	— المحاملي، والجرجاني
	— أبو عبيد، والأنخفش، والأزهري، والخطابي،
١	والدارمي، والبيهقي، وابن الحداد، والشيرازي، والشاشي

كما أن المؤلف قد استفاد واقتبس من زيادات النووي في الروضة تارة بالنص، وتارة بالمعنى كما ظهر لي من خلال تحقيقي لهذا الكتاب، ولكن لم يصرح بذلك، ومن أمثلة ذلك:

— قول البارزي في باب الجنائز في تقليم أظافر الميت غير المحرم وأخذ شعر إبطه، وعانته، وشاربه: "وصرح الأكثرون أو كثيرون باستحبابه"، وعبرة النووي: "ولكن صرح الأكثرون أو الكثيرون بخلافه، فقالوا: الجديد: أنه يستحب"، روضة الطالبين (٦٢١/١).

— وقوله في باب الزكاة: "وقال جماعة من العلماء: إن الصاع أربع حفنات بكفيّ رجل معتدل الكفين"، وهو بنصه في روضة الطالبين (١٦٣/٢).

— وقوله في صوم الولي على الميت: "والمشهور في المذهب تصحيح الأول، وهو الجديد، وذهبت جماعة من المحققين إلى تصحيح القدم، وهو الصواب، لصحة الأحاديث فيه"، وهذه عبارة قريبة من نص النووي في روضة الطالبين (٢٤٧/٢).

— وقوله في مسألة من يبيع المراجعة: "والثاني: لا يبطل كمالو غلط في الزيادة، وبه قطع الماوردي والمحاملي والجرجاني والشيخ أبو إسحاق والشاشي وغيرهم"، وعبرة النووي: "وبه قطع المحاملي والجرجاني وصاحب المذهب والشاشي وخلائق"، روضة الطالبين (١٩٢/٣).

— وقوله في باب الرهن في مسألة إبراء الغاصب من ضمان الغصب والمال باق في يده: "واختار الماوردي أن الغاصب يبرأ، وقال صاحباً "الشامل" و"المهذب": وهو ظاهر النص"، وعبرة النووي قريبة منه، انظر روضة الطالبين (٣١٠/٣).

— وقوله في باب التفليس فيمن امتنع من أداء الدين وله مال: "وقال أبو الطيب وغيره: الحاكم بالخيار، إن شاء باع ماله عليه بغير إذنه، وإن شاء أكرهه على بيعه، وعزره بالحبس، وغيره حتى يبيعه"، وهي بحروفها في روضة الطالبين (٣٧٨/٣).

— وقوله في باب العارية فيمن رجع في العارية بعد الحفر وقبل الدفن: "كذا نقله
الرافعي عن المتولي، وهو غلط عليه، فإن المتولي قال: إذا رجع في العارية بعد الحفر
وقبل الدفن غرم لولي الميت مؤنة الحفر، لأن المعير بإذنه له أوقعه في التزام مقصوده
لمصلحة نفسه"، وعبارة النووي قريية منه، انظر روضة الطالبين (٨٢/٤).

المبحث الخامس: قيمة الكتاب العلمية

لكتاب إظهار الفتاوى قيمة علمية متميزة تظهر فيما يلي:

١- أنه شرح لمختصر من أبرز المختصرات المحررة لدى فقهاء الشافعية، كما تبين ذلك فيما سبق^(١).

٢- أن مؤلف هذا الشرح من أكابر فقهاء الشافعية، بل انتهت إليه مشيخة المذهب ببلاد الشام كما يقوله الذهبي، والسبكي^(٢)، وذلك في زمن كان مليئاً بالعلماء والفقهاء، بل قال في حقه الذهبي: "بلغ رتبة الاجتهاد"^(٣).

٣- اعتناء المؤلف المتميز بالكتاب المشروح وهو الحاوي الصغير، وشهادته لنفسه بأنه أتقنه، وأجاده، فقد قال عن نفسه حينما كتب إليه الزملكاني يطلب منه تيسير الفتاوى — كما نقله عنه ابن الوردي —: "سبحان الله لقد كان الشيخ كمال الدين أكبر المنكرين علي في الاعتناء بالحاوي الصغير، ثم لم يتنبه لقدره إلا وقد صرت فيه إماماً"^(٤).

وقال السبكي: "كان لابن البارزي اعتناء تام بالحاوي الصغير"^(٥).

وإضافة إلى ذلك فقد كان تلميذاً للعز الفاروئي، والذي كان تفقه على صاحب الحاوي^(٦)؛ وعلى هذا فيكون البارزي على صلة تامة بالحاوي الصغير وممصنفه، مما يزيد في قيمة الكتاب.

(١) انظر ص 30.

(٢) انظر معرفة القراء الكبار (١٤٨٧/٣)، طبقات الشافعية الكبرى (٣٨٧/١٠).

(٣) ذيل العبر (ص ١١٠).

(٤) تاريخ ابن الوردي (٢٧٣/٢).

(٥) طبقات الشافعية الكبرى (٣٩٠/١٠).

(٦) انظر ص 69 و ص 20.

٤- كون هذا الشرح جاء في حجم ليس بالطويل الممل، ولا القصير المخمل، فقد أتى على جميع مسائل الحاوي منطوقا، ومفهوما^(١).

٥- وصف العلماء لمصنفاته بأنها مفيدة^(٢)، وهذا الكتاب مع شرحه الآخر المسمى بتيسير الفتاوى هما أشهر هذه التصانيف كما قال ابن الوردي^(٣)، وذكر القلقشندي أن هذا الكتاب من أجل المصنفات قدرا، وأقربها مأخذا^(٤).

٦- اشتهار مصنفاته، فقد " اشتهرت مصنفاته في حياته بخلاف العادة، ورزق في تصانيفه وتأليفه السعادة"^(٥)، وإقبال الناس على الكتابين المذكورين خاصة، فقد كتب الحسن بن عمر الحلبي حاشية جمع فيها بين توضيح الحاوي وبين زوائد مفيدة من هذا الكتاب^(٦)، وكتب الإيجي كتابا على التيسير^(٧).

كما كتب كل من الزملكاني، وأبي المعالي البارزي شعرا يمدحان فيه كتاب تيسير الفتاوى^(٨)، وتيسير الفتاوى أخصر من هذا الكتاب، وأقل فائدة، لكونه جاء على نحو ثلث هذا الكتاب، ولم يتناول جميع مسائل الحاوي، منطوقا ومفهوما^(٩)، كما أنه لم يتعرض لتصحيح مسائل الحاوي إلا نادرا، مع أنه أجاد في ترتيبه، واقتباس شروطه، وقيوده، وتعدادها.

(١) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٣).

(٢) انظر ثناء العلماء على مصنفاته ص 75.

(٣) انظر تاريخ ابن الوردي (٣١٠/٢).

(٤) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٣).

(٥) تاريخ ابن الوردي (٣٠٩/٢).

(٦) انظر ص 39.

(٧) انظر ص 38.

(٨) انظر ص 76 و 77.

(٩) انظر قلائد الجمان (ص ١٨٣).

٧- أن شيوخ المذهب المتأخرين والذين صاروا عمدة في تحرير المذهب الشافعي قد نقلوا عن هذا الكتاب، واقتبسوا منه، بل صرح ابن الوردي في منظومته للحاوي المشهورة ببهجة الحاوي - والذي شرحها جمع من المتأخرين كالعراقي، والأنصاري، والشربيني، والرملي^(١) - بأن فيها من زوائد شيخه البارزي^(٢)، والتي هي موجودة في هذا الشرح، وهذا سرد لبعض ما وقفت عليه من زيادات ابن الوردي على الحاوي مما هو موجود في شرح البارزي.

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية في الجزء الأول ص ٩٩، ١٠١، ١٠٥، ١١١، ١١٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٨١، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٦.

والجزء الثالث ص ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٧٩، ٥٣٥، ٥٧٧.

والجزء الرابع ص ٩٨، ١٧٩، ١٨١، ٢٩٤، ٤٧٣، ٥٠١، ٥٥٨، ٥٩٤.

والجزء الخامس ص ١٠١، ١٦١، ٢٤٣، ٤٩٢، ٦٣٨.

والجزء السادس ص ١٧، ١١٠، ١٢٣، ١٥٥، ١٦٤، ٢٠٠، ٢٦٤، ٢٨٣، ٣٦٢، ٤٣٩، ٤٨٨، ٥٣٦^(٣).

وهذه قائمة أخرى لما أمكنني العثور عليه من نقل المتأخرين عن البارزي، أو استفادتهم منه مما هو موجود في هذا الشرح.

(١) انظر كشف الظنون (٦٢٧/١)، تحقيق كتاب ديوان الإسلام (٣٣٦/٢)، مقدمة مغني المحتاج لعلي معوض (٦٧/١).

(٢) يقول في مجته: "وفيه عن قاضي القضاة البارزي شيخي تتمات الجمال البارزي". انظر بهجة الحاوي مع الغرر البهية (٢٨/١).

(٣) اعتمدت في الإحالات في الجزء الأول على الطبعة الأولى، والباقي من الطبعة الأخيرة.

— الزركشي: في الخادم كما نقله عنه الرملي في حاشيته على أسنى المطالب

(٥٢/٢).

— ابن الملقن: في شرح الحاوي، نقله عنه في حواشي الغرر (٣٥٧/٤).

— العراقي: كما نقله عنه في حواشي الغرر (٢٥٤/١)، والفوائد المدنية (ص

١٧٣).

— ابن المقرئ: في اخلاص النواوي (٢٠٦/١، ٣٥/٢، ١٧٠، ٢١٩، ٤١٩،

٤٢٠، ٤٨٠).

— المزجد في العباب كما نقله عنه الرملي (٢١٣/١).

— الأنصاري: في الغرر البهية (١٦٢/١، ١٦٣، ١٧٧، ٢٣١، ٢٤٨، ٤٧٣،

٩٠/٢، ٣٧/٣، ٢٣٧، ٦١٥، ٤١٣/٤، ٤٦٢، ٦١٠، ٥٣/٥، ٣٢٥، ٣٥٩،

٦٤٣، ٣١٩/٦)، وفي أسنى المطالب (١٠٤/١، ٢٤٤، ٢٥٤، ٣٠٢، ٤١٩،

١٥/٢، ٢٠٠، ٤٣١/٤).

— الشمس الرملي: في حاشية أسنى المطالب (١٠٧/١، ٤٦٢، ١٥٨/٢).

— ابن حجر الهيتمي: في تحفة المحتاج (٦٦٣/١، ٣٥٤/٥، ٦٣٤، ٤٥٥/١٣)،

وفي فتح الجواد (٥٩/١، ٤٧٥)، وفي حاشية الإيضاح (ص ١٥٩، ٢٦٦، ٥٢٤).

— الشريبي: في مغني المحتاج (٢٨٧/١، ١١/٢، ٣١٤، ٣٣٨، ١٨٣/٣،

٤٤٠/٦).

— ابن قاسم: في حاشيته على المنهج كما نقله عنه الشبراملسي في حواشيه

على نهاية المحتاج (٢١٥/١).

وفي حاشيته على الغرر (٢٩٧/٣، ٣٨٠/٤).

— الرملي: في نهاية المحتاج (٢١٥/١، ٤٤٩/٢، ١٨٠/٣، ١٩١، ٢٦٠،

٣٢٥، ٣٣٦، ٤٤/٤، ٤١٢، ٤١٩، ٣١٤/٥، ٣٧٥/٨).

— الجمل: في حواشيه على شرح المنهج (٢٤٤/٢).

— المليباري: في فتح المعين (ص ١٦٠، ٣٠١).

— الكردي: في الحواشي المدنية (١٤٩/١).

المبحث السادس: نسخ الكتاب الخطية

بعد البحث والاستقصاء لجمع النسخ الخطية للكتاب، وقفت على أربع نسخ منه حسب علمي، ولم أستطع الحصول إلا على ثلاثة منها، وأما الرابعة وهي النسخة الموجودة في المكتبة السليمانية بالعراق فلم أظفر بها، ولهذا اقتصر في تحقيق الكتاب على الثلاث النسخ الخطية وهي:

١- نسخة المكتبة الأحمدية بتركيا:

الرقم: ٣٩٨٠.

تاريخ النسخ: ٧٣٨هـ.

الناسخ: علي بن المقدسي أو المقدسي.

عدد اللوحات: ١٩٩ لوحة.

مقاس اللوحة: ٢٥,٥ × ١٧.

عدد الأسطر: ٢٣ سطرا.

الخط: نسخي جميل.

الملاحظات: علي بن المقدسي لا أدري هو من إلا أن يكون: علي بن أيوب أبو الحسن، فإنه كتب الكثير من الفقه والعلم بخطه المتقن توفي سنة ٧٤٨هـ^(١).

وقد وجد في أول الجزء الثاني في طرته: (في نوبة الفقير إلى الله تعالى علي بن سيف الأبياري الشافعي).

قلت: والأبياري له ترجمة في ديوان الإسلام (١/٨٨)، والأعلام (٤/٢٩٣)، وقد توفي سنة ٨١٤هـ.

(١) انظر طبقات ابن قاضي شهبة (٣/٣٢).

وفي آخرها سقط يبدأ من قبيل كتاب الفرائض حتى نهاية الفرائض.

وهي نسخة مقابلة ومصححة.

وجاء في آخر الجزء الثاني منها: "ووافق الفراغ من تعليقه على يد العبد الفقير إلى الله تعالى المقر بذنبه الراجي عفو ربه علي بن المقدسي "القدس" في شهور سنة ٧٣٨ أحسن الله بعضها في خير وعافية غفر الله لمن قرأه ودعا لكتابته بالمغفرة ولجميع المسلمين وصلى الله على محمد وآله وحسبنا الله ونعم الوكيل".

ورمزت لها بـ: (الأصل).

٢ — النسخة الظاهرية:

الرقم: ٣٢٥/٤٩.

تاريخ النسخ: يوم الجمعة ٣ محرم ٧٩٤هـ.

الناسخ: سلامة بن أحمد الأذرعي.

عدد الألواح: ١٥٦ لوحة.

عدد الأسطر: ٢٥ سطرا.

الخط: نسخي.

الملاحظات: إن هذه النسخة قوبلت على عدة نسخ منها نسخ معتمدة كما قاله المقابل وعليها مقابلات وتصحيحات، وفي أولها بعض التمليكات، وفيها ورقة بيضاء أشرت لها في كتاب الطهارة.

ورمزت لها بـ: (ظ).

٣- النسخة المصرية:

الرقم: ١ ج ١ ن خ ٤٣٩ ن ع ١٧٨٦٨ ٣٩٨٥٨^(١).

ولم يذكر اسم ناسخه ولا تاريخ النسخ.

الخط: عادي.

الملاحظات: يجدر التنبيه إلى ما فيها من الاختلاف الكبير عن النسخ الأخرى حيث حذف في أكثرها ذكر تصحيح بعض المسائل التي تعرض لها الشارح سواء كان التصحيح من الشارح أو كان التصحيح من غيره، كما حذف في هذه النسخة كثيرا من الخلاف الذي تعرض له الشارح في نسخه الأخرى.

وقد ظهر لي بعد تتبع كثرة تصرف الناسخ فيها حيث إن بعض ما أورده الشلوح على الحاوي في نسخة الأصل و(ظ) قد حذف من هذه النسخة مع نقل بعض المتأخرين هذا الإيراد عن الشارح، وكثيرا ما يعدل من تعبير الشارح في النسخ المشار إليها إلى تعبير الطاوسي في التعليقة كما أشرت إلى طرف منه أثناء التحقيق.

ورمزت لها بـ: (ص).

وقد اعتمدت النسخة الأحمدية أصلا للقسم المحقق، وذلك للأسباب التالية:

١- أنها نسخت في سنة وفاة المؤلف إذ جاء فيها: "ووافق الفراغ من تعليقه

على يد العبد الفقير إلى الله تعالى المقر بذنبه الراجي عفو ربه علي المقدسي

"القدسسي" في شهور سنة ٧٣٨هـ -".

٢- أنها قليلة الأخطاء.

٣- أن ناسخها عرف بإتقانه وجودة خطه واعتنائه بالنسوخ.

وقد اعتمدت بعد السقط الذي حصل في آخر نسخة الأصل قبيل كتاب

الفرائض على النسخة الظاهرية (ظ)، لأنها مقابلة ومصححة.

(١) انظر فهرس دار الكتب العربية (٣/١٩٣)، فهرس دار الكتب الخديوية (١/٤٩٧).

نماذج من

النسخ الخطية

في نسخة النص العتيق
على نسخة الأبيات القليلة



الأول من أظهار الفناوى من سائر الأديان

الحاوي

اللف الشيعى لاهل العلامه مفتى الفرق بوضع الطرق شيعين
استوار الدقائق ومعين معاني الحقائق حجة العالمين وثبات
العالين شيخ الاسلام والمسلمين شرف الدين ابو القاسم
هبة الله بن مولا فاضل القضاة نجل الدين عبد الرحمن بن مولا فاضل
الطهارة شمس الدين ابو هب من البارزى الجصنى اعلاه الله شأنه
عنه واذل من شافه عهه

اذا ما مات ذوعلم وتقوى فقد تلت من الاسلام ثلثة
وموت المالك المالك المولى حكم الحق منقسط وقسمه
وموت الصالح المولى فدى عوانة الملقن نسمة
وموت الفاضل المولى فدى عوانة خصب ونسمة
وموت العار من الكمال فدى شهيدته له في السبع عشرة
فحسبك خمسة شى علم وموت العبد الخفيف والحمد



فور

فيه لكفه موشترط كون التغير الفاجش مخلط فرفع ما فحش تغير
لا مخلط وذلك بان فحش بطول الملك او بما جاوره كالذهب والكا
الصلب موشترط كون المخلط منه مد فرفع ما فحش تغير مخلط
لا بد للماء منه كالطين والطيب والحماه ولا يرفع فاجش التغير
مخلط منه مد كالذوق والاشنان ونحوهما ولا يؤثر التغير
الفاجش بالاوراق المتناثره في الحرفه والرسم من الاشجار التي
على حافات النهر وغيرها بخلاف غير المتناثره هذا عند بعض
الاوراق اما اذا لم يرفع فالتغير بها جفده يكون تغيرا بالمجاور
فلا فرق بين التناثر وغيره وكذلك الا يؤثر التغير بالتراب مروان
طرح في الماء وكذلك التغير بالماء لا يؤثر وان طرح فيه مروك
الماء المنشمس في الظرف للطهارة به ولا فرق بين الذي قصد
الى تشميسه او تشمس بنفسه ولا فرق بين المنشمس الزايل
الحراة وبقاها على احد الوجهن ولا من مغطي الزاير ومكشو
وبكره ما تشمس في البرك والخاص مروا ما بكره اذا كان
الظرف منطبعا كالرصاص والنحاس والحديد والذهب
والفضه بخلاف غيرهم كالظروف الحرفيه والحشيه والحجره
وعنهما ما بكره المنشمس اذا تشمس بقطر حار كالحجاز وغيره
بخلاف الاقطار الباردة وروى الماء المنشمس اذا كان شديدا
الشمونه للطهارة به وكذلك اشديد البروده فصل م
ومنشمس الماء الذي لم يبلغ فلتين وهو القليل او بلغ ولم يتصل
بعضه ببعض بوصول بحس اليه وكذلك المنشمس من الجامد
والمائع القليل او الكثير بوصول بحس اليه مع توسط رطوبه
في الجامد ولا فرق في وصول المنشمس من ما وصل اليه بالقصد

فه

في الكاتبة الصالحة فتقرأ في السيد ومنه خصل
 بالإنعام والاعتناء ومنها عدم حصول الانتفاع
 وعونه أو بالجحيد أو عونه في الصحة خلاف
 له ومنها عدم حصول الانتفاع ببرد القاضي الكاتبة
 الفاسدة فإن السيد إذا طلب من القاضي ما
 بطلانهم ومنها عدم فطره الكاتبة على السيد
 لتبعية ومنها جواز صرف الزكاة إلى الكاتبة
 الرجوع إلى قسمته خلاف الفاسدة ومنها عدم
 الكاتبة في الصحة وعدم الرجوع إلى قسمته
 أنه إذا أختي المسمى إلى السيد عني ويرد
 عند قسمته

رأيت است بول قد ظهر فيه الخطط
 لفت في المال من السيد عني إذا مات
 هنا ولها الذي است به من زنا ونكاح بعد
 السيد وإن ماتت الأم قبل السيد كما هو
 في مات به المديون بعد الذي يموت السيد
 ولذا السيد فانها عني أيضا ولها ما عني
 فلا السيد أيضا كحال الدين إذا أمثل
 لم ولا سبع السيد المستولة ولذا المالك
 فانه بطبيعة فانه لا

كل واحد منهما إن ولد في أوله في مقتولته وأنش كل واحد منهما عن
 سائر الأوله عني بعد موتها ولعن بعضها موت أحدها ووف
 ولا المستولة من عصتي الشريك فانا إن كانا نعشر من بين الانفراد
 في كاتبة لما لا وتبت الولاس عصبة بالنسبة وإنه اعلم أحبا

وإليه المرجع والمآل
 الميراث الذي هذا لهما وما كانا لهندي لولا أنهما أنا الله
 الميراث عهدا في نعمه وكان في من الله الميراث عني عني عني
 الحمد وأصحابه كل ذكر الذكر والورث وعقل عنه الفانور واعني
 لنا والدينا ومشتا حنا ومن إنا وكاتبته والديه وشباب المسلمين
 وانفعا وإياهم هذا الكتاب وأجله خالصا لو حلهن اللهم
 بما علموا وقاعلا وأخبرنا غير وصل على فضل المرتلين وأما
 المصنف محمد المصطفى خير خلقك وعلى له وأصحابه وشباب الصلابة
 أفضا صلواتك وعد حصلا ما نأذا الفضل العظيم بأرجح
 ووافق الصراع من علمته عليه العبد القليل إلى الله تعالى المفضل له
 الرضا عني عني على الذي في شهر سنة ما ن ولسن وتبع ما به
 أحسن الله بعضها في خير وعافه عمر الله له فراده ودعا كاتبة المصنف
 ويصح المسلمين وصل الله له والرحمة الله عليه

١

مستحضرات

٢٢٦٢



مكتبة الظاهرية
دمشق

قال الشيخ الامام العلامة مفتي الفرق موضح الطرق مبين اسرار الدقايق ومعين معاني الحقائق
وجه العالمين وقدره العالمين شيخ الاسلام والمسلمين شرف الدين ابو القاسم هبة الله بن مولانا
قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحمن بن مولانا قاضي القضاة شمس الدين ابراهيم ابن البارز
الجيني اعلاه شانه واذل من شانه امين. الحمد لله على نبيه والصلوة والسلام على خير اصحابه
محمد خاتم الانبياء وعلى آله واصحابه واوليائه اما بعد فهذا كتاب ذكرت فيه مسائل الحكاوي بحان
منهضة مفصلة متفحة محل مشكله وتبين محله وصرحت بما يدخل في قيوده من المسائل وما يخرج
منها مع تنبيهات لا يستغنى عنها لحقته من شرح الحكاوي وكلته وفصلته وهذبت به ورتبته
واصلحه واوضحته وحجته قبل كل مسالة من مسائل الحكاوي وسميته اطهار القنادي من
اغوار الحكاوي ومن الله تعالى استمد الثابيد والتوفيق والتشديد وهو خسي نعم الامام
والاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم باب الطهارات من شل احدث
الحدث رافعه مختصرة الما ان احدث رافعه مختصر فيه فرفع كل واحد من احدث والحدث كلما
سمى بابا اصانه ما البر والعين والمطر والفتاة والبر على اي لون وطعم كان حتى المتعقد منه
بر والمخل اليه البرد والثلج والمستهلك من الخليط فيه خلاف بينه القم فانه لا يتوضا
به في سراعوازا الما وخلاف الزمان في التيمم والمجر في الاستنجاء والادوية في الدباغ
والشعر والرج وتناول الزمان في الارض والتوب المتعبد بالبول ونحوه اذا ذهب اثر
به والبارزة اللبن المجنون بالبول او الما النجس والمختلط بنحو الزبل اذا طهر بها وما الوردة
الشجر والقم واما التجار المرتفع من الما باغليان فلا يرفع في احدى الوجهين وهو ظاهر
البر والثاني يرفع وهو اختيار الروابي في المجره ويشترط في الما لونه ظاهر ابيض فرفع حرم
الخامسة من الما الله راكد او الجاري خلاف الما النجس ويشترط ايضا لونه ما استعمل
فالمستعمل لا يرفع خلاف ما لم يستعمل اصلا لفضل مستعمل الحايض فان للرجل وغيره ان
يتوضا به واما يعتبر في الاستعمال حيث كان الما قليلا عند الاستعمال ولم يكثر بعد
ما يغتسل فيه فاما ان لم يغتسل او بعد بما يستعمل او غير مستعمل كان رافعا واما يعتبر
عدم الاستعمال انما اذا كان الاستعمال في فرض اي فرض فرض من حدث او خبث فرفع
شغل في غير الفرض والمستعمل في سائر الوضوء والغسل ومستونهما ومستون

الغسل
يرفع المستعمل
بدل المسح
في غيرهما
اوامة داو
معناها
ما يلحق الا
مطلقا فلوا
الفرض او
الما القليل
من وجبت
عن محله
بان جاوزا
الملاقاة
ونوا معاه
ويشترط
بحيث يسهل
تغير لونه
ولا يشترط
البلية اي
ما مستعمل
او انصبة
لم يكثر تغيره
م ويشترط
بطول المكث

وللجدة الورثة فيها اربعة ولولم ينكسر سهام الميت الباقي من الملة الاولى على ملة صحت الملتان
 من الملة الاولى ولولم يحج الى العمل الذي ذكرناه ماله زوج واختان اب الملة من سبعة للزوج لا
 وكل واحد من الاثنين اثنان فاذا مات احد الاثنين عن الاخرى وعن بنت كانت الملة من اثنين
 ونصيب الميتة الثانية من الملة الاولى سهران بنفسها وهي اثنان للاخت واحد للميتة
 واحد وقد مكل اختصار الحساب بعد الفراغ من عمل التصحيح وذلك اذا كانت انصبا الورثة لها سها
 فرد القمه الى عدد رؤسهم ولذلك اذا كانت متوافقة بجز صحيح فوخذ ذلكا لوفى من نصيب كل
 واحد منهم وتقيم المال بينهم على ذلك العدد لزوج وبنات وطفة بنين منها ثم مات احد البنين عن
 الباقي فالاولى من ثمانية والثانية من ستة ونصيب الميتة الباقي سهران بواقفان ملة بالنصف فمصر
 نصف ملة في الاولى يكون اربعة وعشرين للزوج منها ملاءة والبنت ثلاثة وكل ابن ستة ولام
 من نصيب الميتة الباقي سهم وراخت سهم وكل اخ سهران فمجموع ما للام اربعة وراخت لذلك
 وكل اخ ثمانية والانصبا متوافقة بالربع فما خذ ربع كل نصيب يبلغ ستة فمقسم المال عليها
 اختصارا اما اذا لم يكن من الانصبا متوافقة او لم يكن في بعضها لم يكن الاختصار ثم النصف
 الاول من اطهار الفتاوى من اسرار حاوي محمد الله تعالى ومنه في يوم الجمعة المبارك الثالث من شهر
 الله المحرم عام اربع وتسعين و سبعمائة احسن الله نصننا خرو عافيه و سلام
 والحمد لله رب العالمين

بلغ مقام دستا في
 وافر انما جامع الدرر الاول
 كلب الحمد سر واحد في
 دي الفقد احدا
 عاتى راجي

[illegible]

الثاني سهمان وان كان سبعة النصف ضرب بنحو سدان في الارب يكون اربعة وعشرين للزوج منها
ثلاثة والبنات ثلثة ولكل ابن ستة وسن فيسب الميراث الثاني سهم والاخت سهم ولكل اخ سهمان لمجموع
مال الام اربعة والاخت كذلك ولكل اخ ثمانية والاصبا متوافقة بالربع فاخذ ربع كل نصيب شلح
سنة فيقسم المال عليها اختصارا اما اذا لم يكن بين الاصبا موافقة ولم يكن لاني بعضها لم يكن

الاختصار باب الوصايا

اما تفتح وصية الحر المكلف فلا تفتح وصية الرقيق فاما كان ومكانا لوصية غير المكلف
محبوا كان له ميراثا او بعنوانا صبييا امثرا او غير ممتن وتفتح وصية السفينة المحجور عليه بالسنة
م وتفتح الوصية لجهة عامة كالنقابة او جماعة قبيلة او ابياء والعلماء والصلحاء وبشئ شرط
ان لا يكون لجهة معينة كما ذكرنا في الوقف م وتفتح الوصية ايضا الموجود م ولا
تفتح لغير سبب ودفع العمل الزوج عند الوصية وذلك ان منصلها المستغنية لا تفسد سنة
اشهر من يوم الوصية والاخر الذي بعده ان فصل لا قبلها من اتصال الا لبدان من فصل بغير
المستغنية لا قبل من اربع سنين غير المستغنية في التي فارتها مستغنية ما قبل الوصية م
وبشئ شرط كون الزوج الوصي له معينا فلا يصح لاحد الشخصين م وبشئ شرط كونه اهلا للملك
عند موت الوصي فلا يصح لغير اهله للملك عند موت الوصي م والذي هو اهل للملك عند موت الوصي كعبد
عتيق ولا فرق بين ان يكون العبد المومي وعتيق بخروج من الفقة او لغيره وعتيق قاله عتيق
طاعت الوصية للسيد قد ذكرنا في باب العبد الاذن انه يجوز قبوله الوصية بغير اذن السيد
م وكذا تفتح الوصية لثلاثة ولحسن لبدان بشرط موت الوصي به الى علقها فلا يطلق له
بشرط القرابة علقها لم م واذا اشترط القربى الى العلق فمعين صرته الى علقها وتولي اتفاق
الوصي فان لم يكن القريب او من امره به من المالك لغيره م وكذا تفتح الوصية لمستجد ولجزبي
م ولزبد م ولتاتل م وتفتح الوصية للوارث عند موت الوصي م ولكن انما تفتح للوارث عند
موت الوصي بشرط اجازة العدة بعد موت الوصي ولو كانت الوصية بالثلث فلا وصى لاجيه الوارث
عند الوصية ثم لا له ان قبل موته لم تتوقف صحة الوصية على اجازة الوارث ولو وصى لاجيه وله ان
فان قبل موته لم تفتح الوصية له الا باجازة وكذلك لا تستحق اجازة الوارث في حياة الوصي

القسم

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

(١) قال الشيخ الإمام العلامة مفتى الفرق موضح الطرق مبين أسرار الدقائق ومعين معاني الحقائق حجة العالمين وقدوة العاملين شيخ الإسلام والمسلمين شرف الدين أبو القاسم هبة الله بن مولانا قاضي القضاة نجم الدين عبد الرحيم بن مولانا قاضي القضاة شمس الدين إبراهيم ابن البارزي الجهني أعلا الله شأنه وأذل من شأنه (٢) آمين (٣)

الحمد لله على نعمائه ، والصلاة والسلام على خير أصفياه محمد خاتم أنبيائه ، وعلى آله وأصحابه وأوليائه ، أما بعد :

فهذا كتاب ذكرت فيه مسائل (الحاوي) بعبارة متضحة مفصلة منقحة ، تحل مشكله ، وتبين مجمله ، وصرحت بما يدخل في قيوده من المسائل ، وبما يخرج منها ، مع تنبيهات لا يستغنى عنها ، لخصته من (شرح الحاوي) (٤) ، وكملته ، وفصلته ، وهذبته ، ورتبته ، وأصلحته ، وأوضحته ، وجعلت قبل كل مسألة من مسائل (الحاوي) م ، وسميته (إظهار الفتاوى من [أغوار] (٥) الحاوي) ومن الله تعالى استمد التأييد والتوفيق والتسديد ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

(١) في (ظ) : " رب يسر واختم بخير يا كريم " .

(٢) في (ص) : " بمحمد وعترته " . وهو توسل لا يجوز لأنه لاحق للخلق على الخالق إلا ما أوجهه على نفسه ولو جاز لفعله الصحابة رضوان الله عليهم ولما عدل عمر رضي الله عنه والصحابة في الاستسقاء عن السؤال بالرسول صلوات الله عليه إلى السؤال بالعباس رضي الله عنه ولعدم المناسبة بين ذلك وبين اجابة الدعاء وإنما هو من الاعتداء في الدعاء .

انظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام ٢٢٣/١ - ٢٢٥ ، شرح الطحاوية ص ٢٣٣ و ٢٣٤ .

(٣) سقط من (ص) .

(٤) المراد بشرح الحاوي هو التعليقة للطاوسي كما بينت ذلك في القسم الدراسي انظر ص 109 .

(٥) في الأصل : " أسرار " ، والصواب : " أغوار " ، كما بينت ذلك في الدراسة .

باب (١) الطهارة^(٢)

م^(٣) مثل الحدث^(٤) الخبث^(٥) ، رافعه منحصر في الماء ، كما أن الحدث رافعه منحصر فيه^(٦) .

(١) الباب : اسم لجملة مخصوصة دالة على معان مخصوصة مشتملة على فصول وفروع ومسائل غالبا وقد يعبر عنها بالكتاب والفصل .

انظر أسنى المطالب ٤/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٦/١ ، إعانة الطالبين ٢٠/١ .

(٢) الطهارة لغة : نقيض النجاسة وهي النظافة والنزاهة ، والتطهر : التزهر والكف عن الإثم وما لا يجمل .

انظر لسان العرب ٥٠٦/٤ ، القاموس ٨٢/٢ .

واصطلاحا : اختلف فقهاء الشافعية في تعريفها نظرا لأن للطهارة إطلاقين شرعيين حقيقيين هما الارتفاع والزوال اللذان هما أثر الرفع والإزالة ، ومجازين هما الرفع والإزالة اللذان هما سبب الارتفاع ، فإطلاق الطهارة عليهما من إطلاق المسبب على السبب ، فمنهم من عرفها بالإطلاق المجازي الذي هو الفعل كالنووي فإنه عرفها برفع حدث أو إزالة نجس وما في معناهما وعلى صورتها .

ومنهم من عرفها بالإطلاق الحقيقي فقال هي زوال المنع المترتب على الحدث والخبث أو الموت .

ومنهم من عرفها بالإطلاقين فحدها بأنها ارتفاع المنع المترتب على الحدث والخبث أو الموت أو الفعل المحصل لذلك أو المكمل له كالتلثيث والوضوء المجدد أو القائم مقامه كالتميم .

انظر النظم المستعذب ٩/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣ ، نهاية المحتاج ٥٩/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٨/١ .

وابتدأ المصنف بالطهارة لكونها أعظم شروط الصلاة التي قدموها على غيرها لأنها أفضل عبادات البدن والشرط مقدم على المشروط طبعا فقدم عليه وضعه .

انظر حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٦/١ ، نهاية المحتاج ٥٨/١ .

(٣) سقط من غير الأصل .

(٤) الحدث : هو أمر اعتباري يقوم بالأعضاء بمنع صحة نحو الصلاة حيث لامرخص ويطلق على الأسباب

المترتب عليها المنع من الصلاة ونحوها ، والمراد به هنا الأول .

انظر فتح الجواد ١٢/١ ، نهاية المحتاج ٦١/١ .

(٥) الخبث : هو المستقذر الذي يمنع الصلاة حيث لامرخص ، أو هو معنى يوصف به الخلل الملاقي لعين من

ذلك مع رطوبة وهو التجسس .

انظر أسنى المطالب ٥/١ ، الغرر البهية المعروف بشرح البهجة ١٤/١ ، فتح الجواد ١٢/١ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٩٢/١ ، الوسيط ٢٩٧/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٧٩/١ .

فيرفع^(١) الحدث والخبث كل ما يسمى ماءً بلا إضافة^(٢)، كماء البئر، والعين، والمطر، والقناة^(٣)، والبحر، على أي لون وطعم كان^(٤)، حتى المنعقد منه الملح، والمنحل إليه البرد، والثلج، والمستهلك من الخليط فيه^(٥)، بخلاف نبذ التمر فإنه لا يتوضأ به في سفر اعواز^(٦) الماء، وبخلاف التراب في التيمم، والحجر في الاستنجاء، والأدوية في الدباغ^(٧)، والشمس والريح وتطاول الزمان في الأرض، أو الثوب المتنجس بالبول ونحوه إذا ذهب أثره بها، والنار في اللبن المعجون بالبول، أو الماء النجس، أو المختلط بنحو الزبل^(٨) إذا طبخ بها، وماء الورد وماء الشجر والتمر^(٩).

= وقد جعل الحدث هنا أصلاً لأنه متفق عليه بين فقهاء الشافعية وقاس عليه الخبث المختلف فيه .

انظر الوسيط ٢٩٧/١، إخلاص الناي ٢٩/١ .

(١) في (ظ) : فيرفع كل واحد من الحدث والخبث .

(٢) وهو ما يعبر عنه بالماء المطلق، والمقصود هنا خلوه عن الإضافة اللازمة .

انظر روضة الطالبين ١١٥/١، إخلاص الناي ٢٩/١، مغني المحتاج ١١٦/١ .

(٣) القناة : مفرد قنوات وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها ويسبح في الأرض .

انظر لسان العرب ٢٠٤/١٥، القاموس المحيط ٣٨٣/٤، معجم لغة الفقهاء ص ٣٣٨ .

(٤) لفظة كان سقط من (ص) .

(٥) والمراد بالمستهلك فيه الخليط : هو الذي لم يغيره ذلك الخليط لاحساس ولا تقديراً .

إعانة الطالبين ٢٧/١ .

(٦) العوز : هو الفقد من عز الشيء فلم يوجد، ويطلق على الحاجة يقال أعوزه الشيء إذا احتاج إليه .

انظر تحرير ألقاظ التنبيه ص ٢٣، المصباح المنير ص ٤٣٧، القاموس ١٩١/٢ .

(٧) الدباغ : هو معالجة الجلد بمواد ليلين ويزول مابه من رطوبة وفتن .

المعجم الوجيز ص ٢٢٠، وانظر التعريفات للجرجاني ص ١٠٣ .

(٨) الزبل : هو السرجين وهو ماتدمل به الأرض وما يخرج ذوات الحوافر وزبل الأرض إذا سمدته .

انظر النظم المستعذب ١٤/١، لسان العرب ٣٠٠/١١ و ٢٠٨/١٣ .

(٩) انظر المياه التي يجوز الوضوء بها في الوسيط ٢٩٧/١، روضة الطالبين ١١٥/١، إخلاص الناي ٢٩/١،

غاية البيان ص ٣٩، مغني المحتاج ١١٦/١ .

والبخار المرتفع من الماء بالغليان لا يرفع في أحد الوجهين^(١) ، وهو ظاهر النص^(٢) .

والثاني يرفع وهو اختيار الروياني^(٣) في (البحر^(٤)) .

م ويشترط في الماء كونه طاهرا^(٥) ، فيرفع حريم النجاسة من الماء الكثير الراكد أو الجاري، بخلاف الماء النجس .

م ويشترط أيضا كونه ما استعمل ، فالمستعمل لا يرفع، بخلاف ما لم يستعمل أصلا كفضل مستعمل الحائض ، فإن للرجل وغيره أن يتوضأ به^(٦) ، م وإنما يعتبر عدم الاستعمال حيث كان الماء قليلا عند الاستعمال ولم يكثر بعد ببلوغه قلتين^(٧) ، فأما إن كثر عنده أو

(١) في (ظ) : وأما البخار المرتفع بالغليان فلا يرفع ... ، وفي (ص) : والبخار المرتفع بالغليان دون بقية العبارة .

(٢) انظر المجموع ٩٨/١ وكلام الأذري في حاشيته على المجموع ، قال النووي رحمه الله قال صاحب البحر قال بعض أصحابنا بخمرسان لفظ الشافعي يقتضي أنه لا تجوز الطهارة به لأنه عرق اهـ وهذا الوجه مال إليه الرافعي في الشرح الصغير حيث حكى عن عامة الأصحاب أنهم منعوا الوضوء به وقالوا يسمى رشحا أو بخارا ولا يسمى ماء مطلقا نقله عنه الأنصاري في الغرر البهية ٥٠/١ .

(٣) الروياني : هو عبد الواحد بن اسماعيل بن أحمد بن محمد أبو المحاسن الروياني الطبري ولد سنة ٤١٥ هـ أخذ عن والده وجدّه برع في المذهب حتى قيل له شافعي زمانه من تصانيفه البحر ، الكافي ، الحلية ، وغيرها توفي سنة ٥٠١ هـ قتله الباطنية لعنهم الله .
انظر طبقات الشافعية لابن شعبة ٢٨٩/١ ، الأعلام ١٢/٦ .

(٤) نقله عنه النووي في المجموع وفي الروضة من زيادته ، وصححه ، واختاره الأذري ، وهو المعتمد من المذهب .

انظر روضة الطالبين ١٢٢/١ ، المجموع ٩٨/١ ، التحقيق ص ٣٤ ، فتاوى النسوي ص ١١ ، فتح الوهاب ٣/١ ، مغني المحتاج ١١٦/١ ، نهاية المحتاج ٦٢/١ ، إعانة الطالبين ٢٧/١ .

(٥) هذا من صفات الماء المطلق ولهذا ذكر المحترقات من الماء المستعمل وغيره .

انظر فتح الجواد ١٣/١ .

(٦) انظر المسألة في الأم ٨/١ ، التبصرة ص ٤٥ ، التنبيه ص ١٤ ، مغني المحتاج ١٢٠/١ .

(٧) القلتين : ثنية قلة وهي الجرة العظيمة سميت بذلك لأن الرجل العظيم يقلها بيديه يعني يرفعها .

انظر النهاية في غريب الحديث ١٠٤/٤ ، المصباح المنير ص ٥١٤ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤ .

بعده بماء مستعمل أو غير مستعمل كان رافعا^(١)، م وإنما يعتبر عدم الاستعمال أيضا إذا كان الاستعمال في فرض أي فرض فرض من حدث أو خبث، فيرفع المستعمل في غير الفرض كالمستعمل في سنن الوضوء والغسل، ومسنونهما، ومسنون^(٢)/ الغسل في الخبث، والمستعمل لا في الفرض ولا في السنة، كالمستعمل في الكرة الرابعة، ولا يرفع المستعمل في فرض طهارة الحدث كالمرة الأولى في غسله ومسحه، وغسل الرأس والخف بدل المسح، أو في فرض طهارة الخبث كالمرات السبع في نجاسة الكلب والخنزير، والأولى في غيرهما، وكذا الثانية والثالثة إذا لم تزل النجاسة، م وفرض الطهارة أيضا كغسل زوجة أو أمة كافرة عن الحيض أو النفاس لحل وطء الزوج أو السيد المسلم، م وكوضوء صبي، وفي معناه وضوء بالغ للنفل، وغسل المجنونة للمسلم، فالمراد من فرض الطهارة مالا بد منه، دون ما يلحق الإثم بتركه^(٣)، م ويعتبر عدم الاستعمال في أي فرض فرض لأداء غير ذلك الفرض المفروض مطلقا، فلو استعمل في فرض لم يؤد به غيره، لا من [١] جنسه ولا من نوعه، سواء كان متصلا بمحل الفرض، أو منفصلا عنه، حتى لا يستعمل المستعمل في الحدث في الخبث، ولا بالعكس^(٤)، ولا يرفع الماء القليل الذي انغمس فيه جنب حدثه الأصغر إن أحدث فيه، ولا حدث غيره بعد نيته^(٥).

(١) انظر المذهب مع المجموع ١٥٦/١، التذكرة ص ٣٦، إخلاص الناوي ٢٩/١، مغني المحتاج ١٢٢/١.

(٢) نهاية الوجه الثالث من (ظ).

(٣) انظر المسائل السابقة في فتح العزيز ١٠٩/١، ١٤٥، المجموع ١٦٠/١، كفاية الأخيار ص ١٩،

إخلاص الناوي ٣٠/١، مغني المحتاج ١٢١/١، غاية البيان ص ٤٤ و ٤٥.

(٤) في حاشية (ظ) عبارة التيسير وهذا الشرط أعني كونه لم يستعمل مادام قليلا يعتبر لأداء غير ذلك الفرض مطلقا ولأداء ذلك الفرض إذا انفصل عن محله دون ما إذا كان متصلا به.

(٥) المنغمس في الماء القليل لرفع جنبته بعد نيته لا يرتفع به حدث نفسه إن أحدث فيه هو ما يحشه الرافعي واعتمده ابن المقرئ في الإرشاد، ولكن المنقول المعتمد ارتفاعه لأن صورة الاستعمال باقية والماء في حال استعماله باق على طهوريته، وأما حدث غيره فلا يرتفع كما ذكره الشارح.

انظر فتح العزيز ١١٧/١، روضة الطالبين ١١٧/١، إخلاص الناوي ٣١/١، فتح الجواد ١٤/١، المنهاج

القيوم ص ٢١، مغني المحتاج ١٢٢/١، حاشية البيهقوري على ابن قاسم ٣١/١ و ٣٢.

م ويعتبر عدم الاستعمال في الفرض المفروض لأداء ذلك الفرض المفروض إذا انفصل فيه عن محله ، دون ما إذا كان متصلا ، فلو لم ينفصل في الوضوء عن الوجه ، وفي الجنابة عن البدن ، بأن جاوز الماء من رأسه إلى قفاه ، رفع المانع عن الباقي ، فلو انغمس جنب في ماء قليل ونوى بأول الملاقاة ارتفعت الجنابة عن جميع بدنه ، كما لو كان الماء واردا عليه ، وكذا لو انغمس فيه جنبان ونويا معا بعد تمام الانغماس فيه أو قبله ولكن عن القدر المتصل بالماء عند النية^(١) .

فصل

م ويشترط في الماء أيضا كونه ما فحش تغييره بما يذكر ، فيرفع ما لم يتغير أصلا ، أو لم يفحش تغييره بحيث يستحدث اسما جديدا أولا يسمى ماء إلا بالإضافة إلى ماء غيره كماء الزعفران ، م ويعتبر تغير لونه ، م أو طعمه ، م أو ريحه ، ويكفي تغير وصف من الأوصاف الثلاثة لزوال الطهورية ، ولا يشترط تغير جميعها ، م ولو كان التغير بفرض مخالف م وسط للماء في وصف من الأوصاف الثلاثة ، أي مخالف كان عند موافقته فيها^(٢) كان التغير الفرضي كالتغير الحسي ، حتى لو صب أو انصب ماء مستعمل على ماء قليل ولم يبلغ قلتين قُدِّر تغير الماء^(٣) مما له طعم أو لون أو رائحة ، وكذا لو صُب أو انصب ماء ورد منقطع الرائحة على ماء قليل أو كثير ، فإذا لم يتغير به مع فرض المخالفة ، أو لم يكثر تغييره به كان رافعا كله ، حتى لو كان معه مالا يكفيه لزمه^(٤) / التكميل بما يستهلك فيه ليكفيه .

(١) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ١ / ١١٤ وما بعدها ، المجموع ١ / ١٦٣-١٦٦ ، روضة الطالبين ١ / ١١٧ ، فتح الجواد ١ / ١٤ ، إغاثة الطالبين ١ / ٢٨ .

(٢) معنى العبارة أنه إذا وافق المغير المخالط للماء في صفاته الثلاثة كماء ورد لرائحة له أو ماء مستعمل يفرض مخالفا وسطا في هذه الصفات الثلاث كلون العصير وطعم الرمان وريح اللاذن وهو اللبان الذكر فتعرض عليه جميع الصفات فإن غير الماء في أحدها سلب الطهورية . انظر حاشية الشرقاوي على التحرير ١ / ٣٥ .

(٣) في (ص) : قدر غير الماء .

(٤) نهاية اللوحة الثانية من (ص) .

م ويشترط كون التغير الفاحش بخليط ، فيرفع ما فحش تغيره لا بخليط ، وذلك بأن يفحش بطول المكث ، أو بما جاوره كالدهن والكافور الصلب^(١) .

م ويشترط كون الخليط منه بدٌّ فيرفع^(٢) / ما فحش تغيره بخليط لا بد للماء منه كالطين والطحلب^(٣) والحمأة^(٤) ، ولا يرفع فاحش التغير بخليط منه بد كالدقيق والإشنان^(٥) ونحوهما ، م ولا يؤثر التغير الفاحش بالأوراق المتناثرة في الخريف أو الربيع من الأشجار التي على حافات النهر وغيرها ، بخلاف غير المتناثرة ، هذا عند تعفن الأوراق ، أما إذا لم تتعفن فالتغير بها حينئذ يكون تغيرا بالمجاور فلا فرق بين المتناثر وغيره ، م وكذا لا يؤثر التغير بالتراب ، م وإن طرح في الماء ، م وكذا التغير بالملح المائي لا يؤثر وإن طرح فيه^(٦) .

م وكره الماء المتشمس^(٧) في الظرف للطهارة به ، ولا فرق بين الذي قصد إلى

(١) احترازاً من الكافور الذي يذوب في الماء ويختلط به فهذا يمنع من استعماله .

انظر روضة الطالبين ١١٩/١ .

(٢) نهاية الوجه الرابع من (ظ) .

(٣) الطحلب : هو شيء أخضر لزج يخلق في الماء الراكد ويعلوه ويكون كالحرق ، وقد يكون في جنبات الماء الجاري .

انظر النظم ١٢ / ١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٥/١/٣ ، المصباح المنير ص ٣٦٩ .

(٤) الحمأة : هو الطين الأسود .

انظر مختار الصحاح ص ١٥٣ ، المصباح المنير ص ١٥٣ ، القاموس ١٣/١ .

(٥) الأشنان : هو شيء من الحمض يغسل به الأيدي ، وفي المعجم الوجيز : شجر ينبت في الأرض الرملية ، يستعمل هو أو رماده في غسل الثياب والأيدي .

انظر لسان العرب ١٨/١٣ ، المعجم الوجيز ص ١٩ ، معجم لغة الفقهاء ص ٥٠ .

(٦) انظر ذكر المخالطات وأحكام كل منها في روضة الطالبين ١١٩/١ وما بعدها ، كفاية الأخيار ص ٢١ ، إخلاص النواي ٣١/١ ، المنهاج القويم ص ١٦ ، الإقناع للشريبي ٩٣/١ ، مغني المحتاج ١١٧/١ ، غاية البيان ص ٤٠ ، الشرقاوي على التحرير ٣٥/١ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ٣٢/١ ، إعانة الطالبين ٢٩/١ .

(٧) في (ظ) : الشمس

تشميسه ، أو تشمس بنفسه ، ولا فرق بين التشمس^(١) الزائل الحرارة وباقيها على أحد الوجهين^(٢) ، ولا بين مغطى الرأس ومكشوفه ، ولا يكره^(٣) ما تشمس في البرك والحياض ، م وإنما يكره إذا كان^(٤) الظرف منطبعاً^(٥) كالرصاص ، والنحاس ، والحديد ، والذهب ، والفضة^(٦) ، بخلاف غيره ، كالظروف الخزفية ، والخشبية ، والحجرية ، وغيرها ، م وإنما يكره المتشمس إذا تشمس بقطر^(٧) حار كالحجاز وغيره ، بخلاف الأقطار الباردة ، م وكره الماء المسخن إذا كان شديد السخونة للطهارة به ، وكذا شديد البرودة^(٨) ^(٩) .

(١) في (ظ) : الشمس وفي (ص) : والمتشمس الزائل الرائحة وباقيها ومغطى الرأس ...

(٢) وهو ماصححه الرافي في شرحه الصغير كما نقله عنه الأذرعى ، ورجح النووي في زيادته على الروضة زوال الكراهية بالتبريد وهو ماعليه جمهور المتأخرين .

انظر المجموع وحاشية الأذرعى عليه ٨٩/١ ، الروضة ١٢٠/١ ، كفاية الأخيار ص ١٩ ، فتح الوهاب ص ٤ ، الغرر البهية ٢٧/١ ، مغني المحتاج ١١٩/١ ، غاية البيان ص ٤٣ ، نهاية المحتاج ٦٩/١ .

(٣) في الأصل : ويكره .

(٤) في (ص) : والماء يكره إذا كان الظرف ...

(٥) المنطبع : هو المضروب المطروق أي من شأنه ذلك وإن لم يطرق بالفعل .

انظر المجموع ٨٨/١ ، القاموس ٦٠/٣ ، حاشية الجمل ٣٦/١ .

(٦) اختيار الشارح أن المنطبع جميع ما يطرق حتى الذهب والفضة هو أحد الأوجه وهو قول أبي محمد الجويني نقله عنه النووي ، والوجه الثاني أن المراد بالمنطبع جميع ما يطرق إلا الذهب والفضة اختاره امام الحرمين والغزالي وهو ماجرى عليه المتأخرون .

انظر الوسيط ٣٠٥/١ ، فتح العزيز ١٣٥/١ ، المجموع ٨٨/١ ، كفاية الاخيار ص ١٨ ، الارشاد مع شرحه إخلاص الناي ٣٢/١ ، فتح الوهاب ص ٤ ، الإقناع للشريني ٩٠/١ ، مغني المحتاج ١١٩/١ ، نهاية المحتاج ٧٠/١ .

(٧) القَطْر : بالضم الناحية جمعه أقطار .

انظر المصباح المنير ص ٥٠٨ ، القاموس ١٢٣/٢ .

(٨) وكذا شديد البرودة سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ١٣٥/١ ، المجموع ٨٨/١ ، التذكرة ص ٣٥ ، الارشاد مع شرحه

إخلاص الناي ٣٢/١ ، فتح الوهاب ص ٤ ، مغني المحتاج ١١٩/١ ، نهاية المحتاج ٦٧/١ ، وذكر النووي =

فصل

م وينجس الماء الذي لم يبلغ قلتين ، وهو القليل ، أو بلغ ولم يتصل ببعضه ببعض بوصول نجس إليه ، م وكذا ينجس غيره من الجامد ، والمائع القليل أو الكثير بوصول نجس إليه مع توسط رطوبة في الجامد ، ولا فرق في وصول النجس بين ما وصل إليه بالقصد [٢] وما وصل إليه دونه ، ولا في النجس بين المجاور وغيره ، والذي لا يدركه الطرف سواء أصاب الماء أو الثوب والذي يدركه^(١) ، م ويستثنى من وصول نجس إليه وصول ميتة حيوان لا يسيل دمه فإنه نجس ، ولا ينجس الماء وغيره سواء كان نشوه فيه أو لم يكن ، م وإنما لا ينجس الميت الموصوف الماء وغيره إذا لم يطرح فيه ، وينجسهما إذا طرح فيه^(٢) ، ويستثنى

= في المسألة سبعة أوجه ورجح من حيث الدليل عدم الكراهة مطلقا وقال إنه مذهب أكثر العلماء وليس للكراهة دليل يعتمد اهـ واختاره ابن رسلان في زبده انظر المجموع ٨٨/١ ، الروضة ١٢٠/١ ، زبد ابن رسلان مع شرحه غاية البيان ٤٢/١ .

(١) اختيار الشارح أن النجاسة التي لا يدركها الطرف تؤثر في الماء والثوب كسائر النجاسات هي طريقة ابن سريج كما قاله النووي ومال إليها الرافعي وقال : هي ظاهر المذهب عند معظم الأصحاب ، وقد ذكر النووي في المسألة تسع طرق ثم قال : "الصحيح المختار عند جماعة المحققين أنها لا تؤثر في الماء ولا الثوب" ، وهو ماعليه معظم المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٢١٠/١ ، المجموع ١٢٧/١ ، روضة الطالبين ٣٢/١ ، كفاية الأخيار ص ٢٢ ، إخلاص النواي ٣٢/١ ، فتح الوهاب ص ٥ ، الغرر البهية ٣٢/١ ، فتح الجواد ١٦/١ ، مغني المحتاج ١٢٧/١ .

(٢) الحيوان الميت الذي لادم فيه إذا وقع في الماء أو المائع فلا يضر سواء كان ناشئا فيه أو أجنبيا عنه ، وأما إذا طرح قصدا فإن كان ناشئا فيه فمفهوم الحاوي الصغير وكلام الشارح أنه لا يعفى عنه ، وهو ما جزم به الرافعي في الشرح الصغير واختاره الزركشي والأسنوي في المهمات كما نقله عنهم الأنصاري واعتمده في منهج الطلاب والشريبي في المغني والرملي في نهاية المحتاج ، ومقتضى ترجيح الرافعي في الشرح الكبير والنووي العفو عنه وأيده ابن المقرئ في الإرشاد وابن حجر في فتح الجواد ، وأما إن كان أجنبيا فإنه يضر ولا يعفى عنه .

انظر فتح العزيز ١٦٣/١ وما بعدها ، المجموع ١٣١/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٧٠/٢/٣ ، الحاوي لوح ٢ وجه أ ، الارشاد مع إخلاص النواي ٣٣/١ ، فتح الوهاب ص ٥ ، الغرر البهية ٣٠/١ ، فتح الجواد ١٦/١ ، مغني المحتاج ١٢٧/١ ، نهاية المحتاج ٨١/١ و ٨٢ ، إعانة الطالبين ٣٣/١ .

أيضا غير الآدمي من الحيوان النجس المنفذ إذا وقع في الماء أو غيره فإنه يعفى عنه في الأصح^(١).

م وطهر الماء المتنجس بأن كثر بلا تغير من محض الماء ، والكثرة هي بلوغه قلتين ، ولا فرق بين أن يكون الكثير بماء نجس متغير أو غير متغير ، أو ماء طاهر مستعمل أو غير مستعمل ، أقل منه أو لا ، وبين أن يكون تكثيره بنفسه أو بالقصد ، [م نعم يشترط أن يكون التكثير من محض الماء] ،^(٢) فلو كمل بماء ورد يستهلك فيه بقي نجسا ، ولو كمل الماء الطاهر بماء ورد ثم اتصل به نجس ينجس أيضا وإن لم يتغير ، م ويحصل الاتصال والكثرة وإن كان الماء النجس في ظرف ، م لكن يشترط كون الظرف واسع الرأس .

م ويشترط أيضا المكث في الماء الكثير به زمانا يزول فيه التغير إن تغير ، وقدره إن لم يتغير ، والمكث المعتبر^(٣) / بعد الاتصال بالماء الكثير ، والاتصال إنما يحصل بعد استواء الماء على الظرف .

م وإنما ينجس ماء متصل بعضه ببعض كثير* [بما]^(٤) يذكر ، ولا فرق بين المتصل الراكد والجاري [بخلاف المياه المتفرقة فإن البعض منها لا يتقوى بالبعض عند تفرق فلا يمنع حمل الخبث]^(٥) ، [م]^(٦) ومثال المتصل^(٧) الجرية فإن الجرية الواحدة في العرض والعمق متصل بعضها ببعض ، وهي منفصلة عما قبلها وبعدها من الجريات ، فإذا وقعت نجاسة في جرية من الماء فإن بلغ خمسمائة رطل من إحدى حافتي النهر إلى الحافة الأخرى مع العمق لم

(١) ووجهه أن الأولين لم يحتزوا عن مثل ذلك ، والوجه الآخر لا يعفى عنه طردا للقياس .

انظر المجموع ١٤٧/١ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٣) نهاية الوجه الرابع من (ظ)

(٤) في الأصل و(ص) : ما .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٦) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي لوحة ٢ أ [كجرية بلغ خمسمائة رطل تقريبا] .

(٧) في (ص) : والمنفصل

يحمل الخبث ما لم يتغير ، وإن لم يبلغها حملة سواء تغير أو لم يتغير ، ولا يؤثر تنجس تلك الجرية فيما يليها من الجريات ، وكذا لو وقعت نجاسة جامدة على طرف النهر وجرى عليها الماء فإن المنفصل عنها لا ينجس إن بلغ قلتين إن^(١) لم يتغير ، وإلا نجس ، وإن امتد النهر فراسخ حتى يجتمع في حوض بقدر القلتين ، م^(٢) وإذا بلغ ذلك الماء المتصل خمسمائة رطل بالبغدادي فهو كثير ، وهذا القدر هو الذي فسر به القلتان^(٣) ، م وهو تقريب ، فلو نقص عن القدر المذكور رطل أو رطلان لم يخرج عن كونه كثيرا ، م وإنما ينجس الكثير المذكور بتغير لونه ، م أو طعمه ، م أو ريحه بوصول نجس إليه ، ولا يضر التغير بجيفة ملقاة على شط النهر ، ولا فرق في التغير بين القليل والكثير ، ولا في النجس المغير للماء بين الحاصل فيه بنفسه والمطروح ، ولا بين المجاور والمخالط ، ولا ينجس بدون التغير ، وإذا لم ينجس يجوز استعمال الكل ، ولا يبقى قدر الخليط وإذا تغير بعضه فغير المتغير منه طاهر إذا بلغ قلتين ، م ويؤثر التغير ، ولو كان التغير بفرض مخالف للماء م أشد المخالفة في وصف من الأوصاف الثلاثة عند موافقة الماء فيها فيعتبر ها هنا^(٤) لون الزعفران وجدة الخل ، وذكاء المسك م وطهر ماء متصل بلغ خمسمائة رطل حيث تنجس^(٥) بزوال تغيره بنفسه لطول المكث ، م أو

(١) في (ص) : ولم يتغير

(٢) م سقط من (ظ) .

(٣) هذا التفسير هو تفسير الرافعي والنووي وغيرهما بالرطل البغدادي وقد اختلفا في تقدير الرطل البغدادي بالدراهم فالرافعي يصحح أن الرطل يساوي ١٣٠ درهما بينما يصحح النووي أنه ١٢٨ وأربعة أسباع الدرهم والدرهم يزن ٢,٩٥ من الغرام وقيل غير ذلك فتكون القلتان على تصحيح الرافعي ١٩١,٧٥ كيلو غرام ، وعلى تصحيح النووي ١٨٩,٦٤ كيلو غرام والكيلو يسع لثرا واحدا تقريبا ، وبالمساحة ما يقارب ٦٠ سم مكعب .

انظر فتح العزيز ١/ ٢٠٦ ، المجموع ١/ ١٢٠ ، الغرر البهية ١/ ٣٤ ، هامش اللباب ٥٦ ، الزكاة لعبد الله الطيار ٩٤ ، هامش خبايا الزوايا ٤٣ ، هامش المهذب بتحقيق الدكتور محمد الزحيلي ١/ ٤٥ ، الفقه الاسلامي ١/ ٧٥ .

(٤) في (ظ) : فيعتبر هنا

(٥) في (ص) : نجس .

بالماء ، ولا فرق في الماء الذي يزول به التغير بين أن يكون قليلا أو كثيرا ، نجسا أو طاهرا ، مستعملا أو غير مستعمل ، ولو طرح في الماء مسك أو زعفران ولم يوجد التغير لم يحكم بطهارته ، وكذا لو طرح فيه التراب أو الجص أو نحوهما^(١) .

فصل

م والنجاسات ما يذكر، فمنها المسكر ، ولا فرق بين المسكر المحترم^(٢) وما في باطن^(٣) حبات العنقود وغيرها وما اتخذ من العنب أو غيره ، بخلاف البنج^(٤) فإنه مجنن غير مسكر، م ومنها الكلب ، م ومنها الخنزير، م ومنها الميتة من كل الحيوان ، والمراد من الميتة الزائلة الحياة بنفسها أو^(٥) بذكاة غير شرعية ، حتى لو ذكي غير مأكول اللحم أو [٣] ذبح المأكول ذبحا غير شرعي كان نجسا ، م والشعر ، م والعظم من الكلب والخنزير، والميتة نجس أيضا كالصوف والوبر والريش والقرن والظفر والسن ، م وفرع الكلب والخنزير نجس أيضا^(٦) / ^(٧) كالتولد من أحدهما ومن نحو شاة ، م ويستثنى من الميتة البشر، م وكذا

(١) انظر مسائل الفصل في الغرر البهية ٣٠ و ٢٩ / ١ ، فتح الوهاب ص ٥ ، فتح الجواد ١٦ / ١ و ١٧ ، مغني المحتاج ١ / ١٢٥ .

(٢) المراد بالمسكر المحترم : هو ماعصر لا يقصد الخمرية كما قاله الشيخان في باب الغصب ، وقد عرف الشارح الخمر المحترمة في باب الغصب - تبعاً للشيخين في باب الرهن - بأنها المتخذة بقصد الخلية ، قال الشريبي : والأول أوجه وأعم اه واعتمده ابن حجر وصححه الرملي .

انظر فتح العزيز ٤ / ٤٨١ و ٤٥٢ / ٥ ، روضة الطالبين ٣ / ٣١٣ و ٤ / ١٣٣ ، فتح الجواد ١٩ / ١ و ٥٥٧ ، مغني المحتاج ١ / ٢٢٥ ، نهاية المحتاج ٥ / ١٦٨ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١ / ٢٦٨ .

(٣) نهاية اللوحة الثالثة من (ص) .

(٤) البنج: هو نبت له حب يخلط بالعقل ويورث الخبال وربما أسكر إذا شربه الإنسان بعد ذوبه ويورث السبات . انظر لسان العرب ٢ / ٢١٦ ، المصباح المنير ص ٦٢ المعجم الوجيز ص ٦٢ .

(٥) في (ص) : الزائلة الحياة بلا ذكاة شرعية .

(٦) نهاية الوجه ٥ من (ظ) .

(٧) في الأصل : م ، ولم أثبتها لعدم وجودها في الحاوي .

المأكولة فإنهما لا ينجسان بالموت ، وكذا شعورهما وعظامهما ، والمراد بالمأكولة السمك ، والجراد ، والجنين المذكي بأمه ، والميت من الصيد بضغطة الفهد أو الكلب كما سيأتي في باب الأطعمة^(١) .

م ومن النجاسات جميع الفضلات من الحيوان إلا ما يستثنى كالقيء الخارج من المعدة وإن لم يتغير فإنه نجس ، وكذا الماء الذي يخرج من الفم في النوم إن كان من المعدة وهو المنتن المائل إلى الصفرة لا من الفم ، وكذا البلل الخارج مع الولد ، وكذا المذي^(٢) ' والودي^(٣) ' وكذا البول ، والعدرة ، وإن كانا من السمك والجراد ، وكذا الدم ، حتى دم السمك ، والدم المتحلل من الكبد والطحال ، م وكذا المرة^(٤) ' م وكذا ماء القروح ، م والنفايات^(٥) سواء تكره رائحتها أو لا^(٦) ' م ويستثنى من الفضلات البلغم ، وهو النازل من الدماغ فإنه طاهر ، م وكذا النخامة ، وهي الخارجة من الصدر دون المعدة ، م وكذا يستثنى أيضا

(١) انظر أعيان النجاسات في الوسيط ٣٠٩/١ ، التعجيز ٧١/١ ، روضة الطالبين ١٢٢/١ ، اخلاص الناي ٣٥/١ ، فتح الجواد ١٩/١ ، مغني المحتاج ٢٢٥/١ .

(٢) المذي : هو ماء أبيض رقيق يخرج غالبا عند ثوران الشهوة بغير شهوة قوية انظر المصباح المنير ص ٥٦٧ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١٧٥/١ ، أنيس الفقهاء ص ٥١ .

(٣) الودي : ماء أبيض كدر ثخين يخرج إما عقب البول أو عند حمل شيء ثقيل . انظر المرجعين السابقين والنظم المستعذب ٤١/١ .

(٤) المرة : خلط من أخلاط البدن يكون في جلد المرارة . انظر المصباح المنير ص ٥٦٨ ، الإقناع للشريبي ١٠٥/١ ، إعانة الطالبين ٨٥/١ .

(٥) النفايات : جمع نفاطة وهي البثرة - الخراج الصغير - . انظر المصباح المنير ص ٦١٨ ، ٣٦٦ ، إعانة الطالبين ٨٥/١ .

(٦) في (ظ) : أم .

(٧) النفايات وماء القروح إن تغيرت رائحتها فهي نجسة ، وإن لم تتغير فالأظهر نجاستها عند الرافعي كما نقله عنه الأنصاري ، وصحح النووي أن المذهب طهارته وهو المختار عند المتأخرين .

انظر حلية العلماء ٣١٠/١ ، روضة الطالبين ١٢٨/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤١٠/١ ، اخلاص الناي ٣٦/١ ، الغرر البهية ٤١/١ ، فتح الجواد ٢٠/١ ، الشرقاوي على التحرير ١٢٠/١ .

الترشح [في الغالب وهو ما يغلب في هيئته الترشح إن كان] ^(١) من حيوان طاهر كالدمع والعرق واللعاب والمخاط ^(٢) ، [وكذا رطوبة فرج المرأة ^(٣) في أصح الوجهين] ^(٤) ^(٥) بخلاف هذه المذكورات من الكلب والخنزير وفروعهما [وبخلاف مالا يغلب في هيئة خروجه الترشح من جميع الحيوانات كما عددنا بعض ذلك فيما تقدم] ^(٦) ، م ويستثنى أيضا لبن (الحيوان المأكول) ^(٧) ، م ويستثنى أيضا إنفحة ^(٨) المأكول إذا لم يطعم غير اللبن وقد أخذ من مذبوحة، م ويستثنى بيض المأكول حتى المأخوذ من الميتة إن كان متصلبا، بخلاف اللبن والإنفحة والبيض من غير المأكول فإنها نجسة، سوى لبن الآدمي كما سيأتي، م ويستثنى

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٢) في (ص) : والمخاط من الحيوان الطاهر .

(٣) رطوبة فرج المرأة : هو ماء أبيض متردد بين المذي والعرق ، وهي ثلاثة أقسام : طاهرة قطعاً وهي ماتكون في المحل الذي يظهر عند جلوسها ، وهذا يجب غسله في الغسل والاستنجاء ، ونجسة قطعاً وهي ما وراء ذكر الجماع ، وطاهرة على الأصح وهي ما يصله ذكر الجماع ، وهي المقصودة هنا .
انظر المجموع ٥٧٠/٢ ، تحفة المحتاج ٤٩١/١ .

(٤) في رطوبة فرج المرأة وكذا غيرها من الحيوان الطاهر قولان منصوصان عن الشافعي : أحدهما الطهارة حكاه صاحب الحاوي نصاً عن الشافعي ، وهو الأصح اختاره البغوي والرافعي كما نقله عنهما النووي وصححه هو وغيره .
انظر الحاوي ٢١٢/١ ، المهذب مع المجموع ٥٧٠/٢ ، روضة الطالبين ١٢٨/١ التحقيق ص ١٤٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٣٥/١ ، تذكرة النبيه ٤٣٩/٢ إخلاص النواي ٣٦/١ .
والثاني النجاسة وهو ما نقله الشيرازي نصاً عن الشافعي واختاره وكذا اختاره القفال .
انظر المهذب ١٧١/١ ، التنبيه ص ٢٧ ، حلية العلماء ٣١٥/١ .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) كررت العبارة في الأصل .

(٨) الإنفحة : شيء يستخرج من بطن ذي الكرش أصفر يعصر في صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين ، ولا يسمى إنفحة إلا وهو رضيع فإذا رعى قيل استكرش أي صارت إنفحته كرشاً .
انظر المصباح المنير ص ٦١٦ ، المعجم الوجيز ص ٦٢٦ ، معجم لغة الفقهاء ص ٧٤ .

أيضا لبن الآدمي، م ويستثنى أيضا أصل الآدمي من منيه وعلقته ومضغته، بخلاف أصل غير الآدمي فإنه نجس^(١)، سواء كان نجسا أو طاهرا، مأكولا أو غير مأكول^(٢)، م وكل جزء بائن من الحيوان في حياته حكمه حكم ذلك الحيوان بعد موته، فإن كان الحيوان بعد موته نجسا كان هذا الجزء نجسا، وإن كان طاهرا فهو طاهر، فالشعر من الآدمي وعظمه وعظم السمك والجراد والجنين والصيد المضغوط يحكم فيها بالطهارة، ومن غيرها بالنجاسة، ولا فرق بين ما أبين عنه وبين ما انفصل عنه بنفسه، م ومثال الجزء البائن من الحي المشيمة^(٣) فهي طاهرة من الآدمي، ونجسة من غيره^(٤)، م ويستثنى من ذلك شعر الحيوان المأكول، م وريشه المنفصل في حياته فإنه طاهر، وإن كان ذلك الحيوان نجسا بعد الموت، ولا فرق في شعر المأكول بين المجزوز^(٥) والمتوف والمتناثر، م ويستثنى أيضا المسك، م وكذا فأرته^(٦) فإنهما طاهران وإن كان الظبي نجسا بعد الموت، وليس المسك وفأرته المأخوذان من^(٧) / الظبي الميت، كالبيض المتصلب فإنهما نجسان بخلافه^(٨).

(١) ما اختاره الشارح من نجاسة أصل غير الآدمي قد صححه الرافعي، والصحيح في المذهب أن أصل غير الآدمي طاهر باستثناء أصل الكلب والخنزير وما تولد منهما، قال النووي "هو الأصح عند المحققين والأكثرين".

انظر حلية العلماء ٣٠٧/١، فتح العزيز ١٩١/١، روضة الطالبين ١٢٨/١، المجموع ٥٥٥/٢، المنهاج

مع مغني المحتاج ٢٣٤/١، ٢٣٥.

(٢) انظر مسألة المنفصل عن باطن الحيوان في الوسيط ٣١٣/١، التعجيز ٧٣/١ و٧٤، روضة الطالبين

١٢٥/١، المجموع ٥٤٧/٢ وما بعدها، إخلاص النواي ٣٥/١، المنهاج القويم ص ٨٣، فتح

الجواد ٢٠/١، مغني المحتاج ٢٣٢/١، غاية البيان ص ٤٧.

(٣) المشيمة: غشاء الولد وما يكون فيه. انظر المصباح المنير ص ٣٢٩، القاموس ١٣٩/٤.

(٤) في (ظ): غيرها.

(٥) في الأصل: وغيره والمتوف.

(٦) الفأرة: هي النافجة، والنافجة وعاء المسك وأصله دم يجتمع في بجره أي كيس في سرة الظبية ثم يتقور

ويسقط، وقد ييس الدم فصار كالفتات. انظر النظم المستعذب ٦٨/١ و٢٣٨، فتح الجواد ٢١/١.

(٧) نهاية الوجه ٦ من (ظ).

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣١٣/١، روضة الطالبين ١٢٤/١، المنهاج القويم ص ٨٣، مغني =

فصل

م والذي يطهر من النجاسات المذكورة ما يذكر، فمنه الخمر^(١) إذا تخللت، م وإنما يطهر إذا كانت موصوفة بالخلو عن العين أي عين كانت من ملح ونحوه، فلا يطهر المتخلل مع وجود عين فيه، سواء أثرت في التخلل وحدها أو مع غيرها أو لم تؤثر فيه، وسواء طرحت هي^(٢) فيه أو لم تطرح، وسواء جعل فيها قبل التخمر أو بعده، م فإذا طهرت الخمر بالتخلل فيطهر الدن^(٣) ^(٤) أيضا، م وإن أصابت بعضه الخمر بالغليان وانكشفت عنه فإنه يطهر أيضا^(٥).

م ومنه النجس كالمضغة والدم حشو البيضة^(٦) إذا صار حيوانا ليس بنجس في الحياة، سواء الحيوان المأكول وغيره إذا لم يكن نجسا في الحياة، حتى الدود المتولد من عين النجاسة^(٧).

= المحتاج ٢٣٥/١ ، غاية البيان ص ٤٨ .

(١) الخمر : كل شراب مسكر سواء كان عصيرا أو نقيعا مطبوخا كان أو نيتا .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٩٩/٣ ، تحفة المحتاج ٤٩٥/١ .

(٢) هي سقط من (ظ) .

(٣) في غير الأصل : كل الدنّ

(٤) الدنّ : هو ماعظم من الرواقيد وهو كهيئة الحبّ إلا أنه أطول مستوي الصنعة في أسفله كهيئة قونس البيضة وقيل أصغر من الحبّ له عسعس فلا يقعد إلا أن يحفر له .

انظر لسان العرب ١٣/١٥٩ ، القاموس المحيط ٤/٢٢٥ ، المعجم الوجيز ص ٢٣٥ .

(٥) انظر مسألة طهارة الخمر إذا تخللت في المجموع ٥٧٤/٢ ، الغرر البهية ٤٧/١ ، مغني المحتاج ٢٣٦/١ ، غاية البيان ص ٤٩ .

(٦) كالمضغة والدم حشو البيضة سقط في (ص) .

(٧) هذه المسألة مفرعة على القول بنجاسة أصل غير الآدمي وقد تقدم تصحيح القول بالطهارة في ص ١٥ . فمن اختار القول بالنجاسة كالشارح عدّ هذا القسم منها ، ومن اختار الطهارة لم يذكر هذا القسم أو

قال الحاق مثل هذا فيه نظر .

م ومنه الجلد الذي نجس بالموت فإنه يطهر بالدباغ ، [٥] دون ما عليه من الشعر]
 فإن الشعر لا يطهر بالدباغ على الأصح^(١) [والمراد من الموت أن يموت بنفسه أو
 يذكي غير المأكول أو يذبح المأكول ذبحاً غير شرعي]^(٢) ، سواء فيه جلد المأكول وغيره
 إذا نجس بالموت [فإنه يطهر بالدباغ]^(٣) ، بخلاف جلد الكلب والخنزير وفروعهما فإنها لم
 تنجس بالموت بل كانت نجسة في الحياة ، م والدباغ نزع الفضلات ، والفضلات هي الدم
 واللحم ونحوهما ، فلا يطهر الجلد ما لم تنزع تلك منه بحيث يطيب ولا يعود التثنية إذا أصابه
 الماء ، ولا فرق فيما يدبغ به بين الشب^(٤) والقرض^(٥) ونحوهما ، ولا بين الطاهر

= انظر فتح العزيز ١/ ٢٣٥ ، المجموع ٢/ ٥٧٤ ، كفاية الأخيار ص ١١٥ ، الفرر البهية ١/ ٥٠ ، فتح
 الجواد ١/ ٢١ ، مغني المحتاج ١/ ٢٣٩ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/ ١٨١ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٢) في طهارة الشعر بعد الدبغ قولان وهما نصان للشافعي :
 الأول هو نصه في الأم وهو الأصح كما ذكره الشارح ومن صححه القفال والرافعي والنووي وجمهور
 المتأخرين .

انظر الأم ١/ ٩ ، الحاوي الكبير ١/ ٦٦ ، حلية العلماء ١/ ٩٦ ، فتح العزيز ١/ ٨٩ ، التحقيق ص ١٥٢ ،
 إخلاص النواي ١/ ٣٦ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ١/ ٥٠٣ ، بشرى الكريم ص ٨٩ .
 الثاني : نقله الربيع الجيزي عن الشافعي وصححه أبو اسحاق الاسفراييني والرويانى وغيرهما .
 انظر الحاوي الكبير ١/ ٦٧ ، المهذب ص ٦٠ ، المجموع ١/ ٢٣٨ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في الأصل مهملة بلا نقط وفي (ص) : الشث و في (ظ) : الشب : وكلاهما صحيحان فالشث : شجر
 مرّ الطعم يشبه التفاح الصغار وهو طيب الريح يدبغ به ، والشب من الجواهر التي أنبتتها الله في الأرض يدبغ
 به يشبه الزاج ، وقد زعم بعض اللغويين أن الشث تصحيف من الشب وإنما السماع بالشب دون الشث ،
 وقال آخرون بعكس هذا القول وأن الشب مصحفة ، قال الفيومي في المصباح " إنه يدبغ بكل واحد منهما
 لثبوت النقل به والإثبات مقدم على النفي وقد مثل بهما في نهاية المحتاج بما يدبغ به .

انظر الزاهر ص ٢٠٩ ، النظم المستعذب ١/ ١٧ ، المجموع ١/ ٢٢٣ ، المصباح المنير ص ٣٠٢ ، القاموس
 ١/ ١٧٤ ، ٨٨ ، نهاية المحتاج ١/ ٢٥١ .

(٦) " القرض " كذا في جميع النسخ ولعله تصحيف ، والصواب القرض : وقد نبه على هذا النووي في =

كالعفص^(١)، والنجس كذرق الطير، وكذا لا فرق بين أن يستعمل الماء في أثناء الدباغ، أو لا يستعمل فيه^(٢)، ثم وبعد الدباغ إنما يطهر ظاهر الجلد بالغسل، فالجلد بعد الدباغ طاهر عينه حتى يجوز بيعه، ومتنجس لا يصلى قبل الغسل عليه^(٣) (٤).

ثم ومنه جامد تنجس^(٥) بغير الكلب والخنزير وفرعهما يطهر بالغسل وهو إيراد الماء على المغسول [ولا يطهر بغير الماء كما ذكرنا]^(٦) ولا تشترط النية في الغسل، والمائع لا يطهر بالغسل، سواء كان ماء أو دهنا أو غيرهما^(٧).

ثم ومنه جامد تنجس^(٨) بكلب م أو خنزير^(٩) م أو فرعه يطهر بالغسل سبع مرات، ولا

= المجموع وهو ورق شجر السلم ينبت بنواحي تهامة، قال في النظم: الصحيح أنه شجر بعينه معروف وليس بالسلم ولا ورقه، قال في المصباح: "هو حب معروف يخرج في غلف كالعدس من شجر العضاة"، وفي المعجم الوجيز "هو شجر عظام من الفصيلة القرنية، لها سوق غلاظ أمثال شجر الجوز، وهي نوع من أنواع السنط العربي، يستخرج منه صيغ مشهور".

انظر الزاهر ص ٢٠٩، النهاية في غريب الحديث ٤/٤٣، النظم المستعذب ١/١٧، لسان العرب ٤٥٤/٧، المصباح المنير ص ٤٩٩، المعجم الوجيز ص ٤٩٨.

(١) العفص: هو حمل شجرة البلوط تحمل سنة بلوطا وسنة عفصا ليس من نبات أرض العرب يتخذ منه الحبر ويستخدم في الدباغ.

انظر لسان العرب ٥٤/٧، المصباح المنير ص ٤١٨، المعجم الوجيز ص ٤٢٥.

(٢) في (ص): وغير هذه المذكورات لا تطهر بالغسل.

(٣) في (ص): معه.

(٤) انظر المسائل السابقة في: روضة الطالبين ١/١٥٢، كفاية الأخيار ص ٢٧، الغرر البهية ١/٥١، مغني المحتاج ١/٢٣٨، الإقناع للشرييني ١/١٠١.

(٥) في (ص): نجس.

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٧) انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ١/٥٦، كفاية الأخيار ص ١٠٤، مغني المحتاج ١/٢٤٣.

(٨) في (ص): نجس.

(٩) قال النووي في شرح المذهب في ولوغ الخنزير "واعلم أن الراجع من حيث الدليل أنه يكفي غسلة =

فرق بين أن ينحس بلعاب الكلب أو بغير لعابه^(١) ^(٢)، ويكتفى بالسبع إن زال أثر النجاسة في المرة الأولى^(٣)، (وإن زال في غير الأولى ولو في السابعة فلا تحسب مع ما قبلها إلا واحدة في أصح الوجهين)^(٤) ^(٥)، م ويشترط^(٦) / كون غسله سبعا مع مزج التراب، ولا يكفي ذر التراب على المحل، ولا يقوم نحو الصابون^(٧)، والغسلة الثامنة مقام التراب، م ويشترط كون التراب طاهرا، فلا يكفي التعفير بالتراب النجس، م ويشترط كون المزج بالماء مرة، فلا يكفي المزج بغير الماء من ماء الورد وغيره، ولا فرق بين أن يكون المغسول ثوبا نفيسا^(٨) /

= واحدة بلا تراب، وبه قال أكثر العلماء الذين قالوا بنجاسة الخنزير وهذا هو المختار؛ لأن الأصل عدم الوجوب حتى يرد الشرع لاسيما في هذه المسألة المبنية على التعبد وكذا قواه في شرح مسلم، واختاره الاسنوي في تذكرة النبيه.

المجموع ٥٨٦/٢، وانظر شرح مسلم ١٨٥/٣، تذكرة النبيه ٤٣٩/٢.

(١) في (ص): أو بغيره.

(٢) قال النووي رحمه الله في شرح المذهب ٥٨٦/٢ "وقيل يكفي غسله في غير الولوغ مرة كسائر النجاسات حكاه الرافعي والمتولي وغيرهما وهذا الوجه متجه وقوي من حيث الدليل فإن الأمر بالغسل سبعا من الولوغ إنما كان لينفرهم عن مؤاكلة الكلب وهذا مفقود في غير الولوغ".

(٣) في الأصل بعد هذه العبارة "وإن كان في غير الأولى" و لم أثبتها لعدم وضوح معناها هنا.

(٤) في (ص): بدل ما بين القوسين « وفي السابعة ولا بد منها وإن زال في المرة الأولى ».

(٥) صححه النووي في زيادة الروضة والمجموع واختاره كثير من الشراح.

انظر روضة الطالبين ١٤٣/١، المجموع ٥٨٨/٢، كفاية الأخيار ص ١١٢، إخلاص الناي ٣٩/١، فتح

الجواد ٢٣/١، مغني المحتاج ٢٣٩/١، غاية البيان ص ٥١، حاشية الشريبي على الغرر البهية ٥٤/١.

وقيل: بل يحسب ما قبلها وصححه الرافعي في الشرح الصغير وقواه الإسنوي كما نقله عنهما الأنصاري، وقيل: بل لا يحسب شيئا.

انظر المجموع ٥٨٨/٢، الغرر البهية مع حواشيها ٥٤/١، فتح الوهاب ص ٢١.

(٦) نهاية اللوحة من (ص).

(٧) وقيل: بل يقوم الصابون مقام التراب نقله صاحب كفاية الأخيار عن النووي في كتابه رؤوس المسائل

انظر كفاية الأخيار ص ١١٢.

(٨) نهاية الوجه ٧ من (ظ).

يفسد بالتراب أو غيره ، ولا يتعين مرة من السبع للتغفير ، ولو كان الماء كدرا بحيث يظهر أثر التراب فيه لم يحتج إلى مزجه بالتراب ، ولو غمسه في ماء كثير (أجزأه عن السبع والتغفير في أحد الوجهين ورجحه الإمام^(١))^(٢) .

والثاني لابد من ست أخرى [مع التغفير]^(٣) بأن يخرج من الماء ويعاد إليه في الماء الراكد ، ويترك في الماء الجاري حتى يجري عليه ست جريات وإن لم يكن الماء كثيرا^(٤) ،^(٥) م وكذا موضع عض^(٦) الكلب من الصيد^(٧) فإنه يغسل كذلك ولا يعفى عنه ولا يكفي الغسل مرة ولا يحتاج إلى التقوير^(٨) ، م ولا حاجة في غسل الأرض إلى التراب بل يكفي

(١) هو إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله ضياء الدين أبو المعالي بن الشيخ أبي محمد صاحب التبصرة ولد سنة ٤١٩ تفقه على والده وأخذ عن أبي القاسم الإسفراييني من تصانيفه النهاية ، غنية المسترشدین ، البرهان في أصول الفقه ، الإرشاد وغيرها توفي سنة ٤٧٨ هـ .
انظر طبقات السبكي ١٦٥/٥ - ٢٢٢ ، طبقات الشافعية للأسنوي ١٩٧/١ و ١٩٨ ، طبقات ابن شعبة ٢٥٥/١ و ٢٥٦ .

(٢) انظر نهاية المطلب لوجه ١٠٧ ب

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٤) في (ص) : بدل ما بين القوسين " وحركه سبعا كان كغسله كذلك " .
ومعنى العبارة : أن المتنجس بنجاسة كلب أو خنزير لو غمسه في ماء كثير ، فإن كان راكدا فلا بد من ست أخرى مع الترتيب بأن يخرج من الماء ويعاد إليه ، وإن كان جاريا فيترك حتى يجري عليه ست جريات أخرى ، ولا يشترط في الجاري أن يكون كثيرا .

(٥) وهذا الوجه هو المعتمد لدى أكثر الشافعية .
انظر الحاوي الكبير ٣٠٨/١ ، إخلاص النواي ٣٩/١ ، شرح التنبية للسيوطي ٨٦/١ ، الغرر البهية ٥٣/١ ، فتح الجواد ٢٣/١ ، مغني المحتاج ٢٤٠/١ نهاية المحتاج ٢٥٤/١ .

(٦) في (ص) : وكذا معض .

(٧) خص الكلب ومعضه بالذكر لاعتیاد الاصطیاد به ، وللخلاف في حكم معضه هل هو كغيره أم يحتاج إلى التقوير . انظر الغرر البهية ٥٥/١ .

(٨) التقوير : هو من قور الشيء تقويرا إذا قطعه من وسطه خرقا مستديرا ، والقوارة : اسم لما قطعت من جوانب الشيء المقور .

الغسل سبع مرات دون التراب^(١).

فصل

م ويظهر ما ذكرنا بالغسل المذكور^(٢) ، ولو غسل بعض المحل النجس ثم البعض الآخر مع مجاور غير المغسول من المغسول فيجوز الغسل بدفعتين ولكن بشرط أن يأخذ شيئا من المغسول فيما يغسله ثانيا، فلو لم يفعل ذلك طهر الطرفان وبقي الوسط نجسا^(٣) ، م والغسل هو بإيراد الماء على المحل^(٤) أو بإيراده الماء الكثير لا بإيراده القليل ، فإن الماء ينحس ولا يظهر المحل، م وإنما يكفي الغسل إذا كانت حكمية^(٥) مثل الماء النجس إذا جف على المحل، فلو كانت عينية^(٦) فيشترط الغسل مع زوال عين النجاسة، م ويشترط زوال صفات النجاسة

= انظر لسان العرب ١٢٣/٥ ، المصباح المنير ص ٥١٩ .

(١) انظر مسائل الفصل في المجموع ٥٨٠/٢ وما بعدها ، روضة الطالبين ١٤١/١ وما بعدها ، إخلاص النواوي ٣٩/١ ، شرح التبيين ٨٦/١ ، الغرر البهية ٥٣/١ وما بعدها ، مغني المحتاج ٢٣٩/١ ، غاية البيان ص ٥٠ .

(٢) أي في الفصل السابق .

(٣) رجع النووي في المجموع : أنه لا بد أن يقيد بما إذا غسله بصب الماء عليه في غير جفنة ، فإن غسله به في جفنة لم يظهر إلا بغسله دفعة واحدة ؛ لأنه إذا وضع بعضه فيها وصب عليه الماء لاقى الماء جزءا مما لم يغسل وهو نجس وارد على ماء قليل فينجسه فيتنجس الموضع وخالفه زكريا الأنصاري .
انظر حلية العلماء ٢٥١/١ ، المجموع ٢٩٥/٢ ، الغرر مع حواشيه ٥٦٥/١ .

(٤) يشترط في تطهير الماء القليل إذا ورد على النجاسة وعدم تنجسه : أن لا تكون النجاسة مائعة مغمورة في الماء لتنجسه بتلك النجاسة الباقية ، وكذا إذا أزالها عقب وروده ، ويشترط أن يكون للماء عمل فإن لم يعمل في النجاسة كالجيفة والكلب والنجاسة الجامدة فهو نجس كالورود على نجاسة مائعة .
انظر حواشي الغرر البهية ٥٧/١ .

(٥) النجاسة الحكمية : مالا يدرك لها عين ولا وصف إما لحفاء أثرها كبول جف ولا صفات له ، أو لكون المحل صقيلا لا تثبت عليه النجاسة كمرآة ونحوها .

انظر الغرر البهية ٥٧ / ١ ، نهاية المحتاج ٢٥٧/١ و ٢٥٨ .

(٦) النجاسة العينية : هي ما نجس طعاما أولونا أو ربحا .

انظر المرجعين السابقين .

العينية من الطعام واللون والرائحة، حتى لو بقي شيء من جرم النجاسة أو شيء من صفاتها لم يطهر، م لكن يشترط زوال اللون العسر الإزالة^(١)، أو الرائحة العسرة الإزالة، فلو عسرت إزالة اللون أو الرائحة سومح ببقاء أحدهما [ولا يسامح ببقائهما، وإن عسرت إزالتهما] ^(٢)، ولا يسامح ببقاء الطعام، ويعرف ذلك فيما إذا دميت لثته أو تنجس فمه^(٣)، والأرض تطهر إذا صب عليها الماء وإن لم ينضب^(٤) الماء منها، والإناء يطهر وإن لم يقلب، والثوب يطهر وإن لم يعصر، والآجر^(٥) إذا غسل يطهر ظاهره دون باطنه إلا إذا كان رخوا يصل الماء إليه، م وندب تثليث الغسل، وإنما يحصل التثليث بأن يغسل المحل مرتين بعد طهارته^(٦)، م فإن نجس المحل بورود بول غلام لم يطعم سوى اللبن^(٧) (بحيث يغلب اللبن في غذائه)^(٨) يرش الماء عليه ولا يحتاج إلى الغسل، والرش هو أن يصب الماء جميع مورد البول مع الغلبة والمكاثرة دون السيلان، ويغسل بول [٦] الصبية كسائر النجاسات^(٩)، وكذا إذا

(١) ضابط العسر: أن لاتزول بعد الغسل ثلاث مرات مع الحت والقرص في كل، ومع نحو أشنان توقفت الإزالة عليه بقول خير أو نحو صابون. انظر بشرى الكريم ص ٩١.

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل.

(٣) قال في نهاية المحتاج ٢٥٨/١: «ويظهر تصويره فيما إذا دميت لثته أو تنجس فمه بنجاسة أخرى، وليس في هذه ذوق نجاسة محققة لأنه إنما حصل بعد الغسل وغلبة الظن بحصول الطهارة».

(٤) ينضب: أي سال وجرى وأصل النضوب من نضب إذا بعد الماء وغار.

انظر مختار الصحاح ص ٦٦٤، المصباح المنير ٦٠٩، القاموس المحيط ١٣٨/١.

(٥) الآجر: طيخ الطين واللبن إذا طبخ

انظر لسان العرب ١١/٤، المصباح المنير ص ٦.

(٦) وذلك بناء على أن ما قبل الغسلة الذي تزول بها النجاسة لا تحسب وانظر حاشية ٥ من ص ١٩.

(٧) على أن لا يتجاوز حولين. انظر فتح الجواد ٢٤/١، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٩٧/١.

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٩) ومثلها الخثى، وسبب الفرق بينهما ورود حديث (يغسل من بول الجارية ويرش من بول الغلام) رواه

أبو داود ٢٦٨/١، رقم ٣٧٦ كتاب الطهارة باب بول الصبي يصيب الثوب، والنسائي ١٥٨/١،

كتاب الطهارة باب بول الجارية، وابن ماجه ١٧٥/١، رقم ٥٢٦ كتاب الطهارة وسننها باب ما جاء =

طعم الغلام غير اللبن (بحيث لم يغلب اللبن في غذائه)^(١) ، ثم وقليل غسالة كل مرة من مرات الفرض إن لم يتغير ثم ولم تزد وزناً^(٢) كمغسول تلك الغسالة بعد تلك المرة، فإن^(٣) / كان المحل طاهراً بعد تلك المرة فالغسالة طاهرة، وإن كان نجساً فنجسة، وكذا حكمها في نجاسة الكلب، ولا يغسل المحل الذي أصابته غسالة المرة السابعة ويغسل ما أصابه من الأولى ستاً ومن الثانية خمساً وهكذا، ويعفر فيما أصابه منها قبل التعفير ولا يعفر فيما أصابه من المعفر أو بعد التعفير^(٤).

= في بول الصبي الذي لم يطعم ، وابن خزيمة ١٤٣/١ ، رقم ٢٨٣ كتاب الوضوء باب غسل بول الصبية من الثوب ، والحاكم ١٦٦/١ من حديث أبي السمح ، وصححه الألباني صحيح سنن النسائي ٩٩/١ رقم ٣٠٣ ، صحيح سنن أبي داود ١١١/١ ، وفي الباب أحاديث غيره انظرها في شرح السنة ٨٤/١ ، تلخيص الحبير ٣٧/١-٣٩ .

وانظر ما التمس العلماء من حكمة التفريق بينهما في فتح الباري ٣٢٧/١ ، الغرر البهية ٥٩/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٩٨/١ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) أما المتغيرة فنجسة اجماعاً ، وأما الزائدة الوزن فإنها تدل على بقاء النجاسة أكثر من مجرد التغير ، ولكن ينبغي اعتبار زيادة ثقله بعد اعتبار ما يأخذه المحل من الماء ويعطيه من الوسخ الطاهر . انظر الغرر البهية ٦١/١ ، فتح الجواد ٢٤/١ و ٢٥ .

(٣) نهاية الوجه ٨ من (ظ) .

(٤) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ٢٣٥ /١ وما بعدها ، التعجيز في اختصار الوجيز ٨٤/١ ، روضة الطالبين ١٤٤/١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٥٦/١ وما بعدها ، كفاية الأخيار ص ١٠٣ ، شرح التنبيه ٨٧/١ ، الغرر البهية ٥٥/١ ، غاية البيان ص ٥٢ .

فصل في الاجتهاد^(١)

م^(٢) لو اشتبه شاة غير زيد بشاة زيد أو شياه زيد فلزيد^(٣) أن يأخذ بالاجتهاد واحدا في شاتين وواحدا [وواحدا]^(٤) في شياهه حتى لا يبقى إلا واحدا ، م ولو اشتبه متنحس ثوب بطاهر م ومتنحس طعام م وماء بطاهرهما جاز أخذ واحد بالاجتهاد وإن لم يكن عدد الطاهر منها أكثر من عدد النجس أو قطرت قطرة من أحد المائتين في الآخر ، م ويكفي للحكم بالتنحس السماع من عدل ذكر أو أنثى حر أو عبد دون فاسق^(٥) ومجنون وصبي مميز أو غير مميز بشرط أن لا يجازف العدل بأن كان مثبتا بخبر عن اعتقاد المشتبه عليه^(٦) أو مبينا لسبب النجاسة ، فإن المخبر ربما يعتقد تنجيس ما ليس بنجس^(٧) عند المشتبه عليه كالخنفي يعتقد حرمة متزوك التسمية عمدا دون الشافعي^(٨) فلا يلزمه الاجتهاد إذا كان المخبر

(١) الاجتهاد في اللغة : بذل الوسع والطاقة في طلب الأمر .

انظر لسان العرب ١٣٥/٣ ، المصباح المنير ص ١١٢ ، القاموس ٢٩٦/١ .

وتعريفه اصطلاحا : بذل الوسع في طلب حكم شرعي .

انظر حاشية عبد الرحمن الشريبي على الدرر البهية ٦١/١ ، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٩٠/١ .

(٢) م سقط من (ظ) .

(٣) في (ص) : لو اشتبه شاة إنسان بشياه غيره أو شياهه فإن له ...

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) ولكن لو أخبر جماعة من الفساق لا يمكن تواطؤهم على الكذب فإنه يقبل خبرهم ، وكذا لو أخبر

الفاسق عن فعل نفسه .

انظر تحفة المحتاج ١٩٠/١ ، مغني المحتاج ١٣٤/١ .

(٦) كذا في جميع النسخ والذي يظهر لي أن التعبير بقوله يخبر بوفق اعتقاد المشتبه عليه أوضح ، لعدم اطلاع

المخبر عما في نفس المشتبه عليه . انظر المنهاج مع تحفة المحتاج ١٩١/١ ، الدرر البهية ٦٢/١ .

(٧) في (ظ) : م .

(٨) التسمية في الذبح عند أبي حنيفة واجبة فتسقط سهوا لا عمدا وعند الشافعية سنة .

انظر بدائع الصنائع ٤٦/٥ ، فتح القدير ٤٠٠/٧ ، التنبيه مع شرح السيوطي ٣٤٢/١ ، المنهاج مع =

بجازفا^(١) ، م ولو اشتبه ماء مستعمل بماء طهور^(٢) جاز له الاجتهاد وإن جوزنا له ألا يجتهد ويتوضأ بهذا مرة وبهذا مرة ، م ولو اشتبه أحد كمي ثوب بآخر منه إنما يمتنع الاجتهاد فيه إذا كانا متصلين ، فأما إن انفصلا أو انفصل أحدهما جاز الاجتهاد فيه ، م وإن اشتبه محرم له من نسب أو رضاع بأجنبية أو أجنبيات فإن كان الأجنبيات محصورات^(٣) لم يجز نكاح واحدة بالاجتهاد وإن كن غير محصورات جاز نكاح واحدة من غير اجتهاد^(٤) كما سيأتي في باب النكاح ، م ولو اشتبه لحم ميتة بلحم مذكاة^(٥) م أو اشتبه بول بماء لم يجتهد^(٦) ، م ولو اشتبه ماء ورد بماء فإنه يتعين عليه أن يتوضأ بكل واحد مرة ولا يتخير بينه وبين الاجتهاد^(٧) ، م ولو اشتبه لبن أتان بنحو لبن شاة^(٨) م أو اشتبه خمر بخل فإنه لا يجتهد أيضا ، م وإن تلف واحد من الشاتين أو الطعامين أو المائتين أو الثوين جاز له الاجتهاد بينه وبين

= مغني المحتاج ١٠٥/٦ ، كفاية الأخيار ص ٧٠١

(١) حصل مما سبق أنه يقبل خير العدل إذا بين السبب أو كان فقيها وافق المخبر أو يعلم أنه إنما يخبر بوفق اعتقاد من يخبره به ، أما غير العدل فلا يقبل خبره إلا إن تواتر أو أخبر عن فعل نفسه . وانظر فتح الجواد ٢٦/١ .

(٢) في (ص) : طاهر

(٣) المحصورات : كل عدد لو اجتمع في صعيد واحد لسهل على الناظر عده بمجرد النظر . انظر الغرر البهية ٦٤/١ .

(٤) إذ لا مجال للعلامة في مثل هذا بخلاف المحصورات .

(٥) في (ص) : لم يجتهد بينهما م ولو اشتبه

(٦) في (ص) : أيضا .

وفي هذه المسألة ينبغي عليه خلطهما أو إراقتهما ثم يتييم ليصح تيممه أولكي لا تجب عليه إعادة الصلاة انظر شرح التنبيه ٤٦/١ ، مغني المحتاج ١٣٢/١ .

(٧) امتنع الاجتهاد في هذه الصورة وما قبلها وجاز في النجس والمستعمل لأن ماء الورد والبول استحالا عن أصل خلقتهما إلى حقيقة أخرى بخلاف النجس والمستعمل . انظر فتح العزيز ١ / ٢٨١ و ٢٨٣ ، نهاية المحتاج ٩٣/١ .

(٨) في (ص) : لم يجتهد ، م وكذا لو اشتبه خمر .

الباقى^(١) م^(٢) والتحري لابد وأن يكون بدليل كابتلال طرف الإناء وانكشاف الغطاء ونقصان الماء ولا يجوز الاكتفاء بيسير الوهم وغلبة الظن من غير دليل م والأعمى يجوز له الاجتهاد فإن من الدلائل ما يشترك في إدراكها الأعمى والبصير م^(٣) والواحد للماء أو الثوب المتيقن الطهارة بأن كان على شط النهر أو كان معه ثوب طاهر أو معه قلتان مفردتان يتمكن من جمعهما أو ثوبان يتمكن من غسل أحدهما^(٤) يجوز له الاجتهاد^(٥) ^(٦).

(١) هذا ماصححه الرافعي وجرى عليه في الحاوي والصحيح كما عند النووي عدم التحري بل يتيمم .
انظر فتح العزيز ١ / ٢٧٥ ، الحاوي لوحة ص ١ وجه ب ، روضة الطالبين ١ / ١٤٦ ، الغرر البهية ١ / ٦٥ ، مغني المحتاج ١ / ١٣٣ ، غاية البيان ص ٥٦ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١ / ٤٨ .

(٢) معنى كلام الشارح أن من شروط الاجتهاد : أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير ، أي عدم استحالته عن خلقته الأصلية كالمتنجس بلا تغير والمستعمل ، أو في الحل فلو اشتبه بول بماء لم يجتهد فيهما إذ لأصل للبول في تطهير ولا حل ، بل يتلف أحدهما ويتيمم ولا يجوز الاجتهاد هنا عند النووي كما سبق خلافا للمصنف والرافعي ، أو ماء بنحو ماء ورد اجتهد لنحو شرب للظهر إذ لأصل لماء الورد فيه ، بل عليه أن يتطهر بكل من الماء وماء الورد مرة ، ويغتفر التردد في النية هنا للضرورة .
انظر فتح الجواد ١ / ٢٧ ، بشرى الكريم ص ٣٧ .

(٣) م سقط من الأصل ، وأثبتها لقوله في الحاوي [ووجد متيقنا] .
الحاوي لوحة ٢ وجه ب .

(٤) نهاية الوجه ٩ من (ظ) .

(٥) تلخص مما سبق أن شروط جواز الاجتهاد هي : أن يكون لكل من المشتبهين أصل في التطهير أو الحل .
الثاني : أن يكون للعلامة فيها مجال كاشتباه أجنبية في محرمات محصورة كما سبق .

الثالث : تعدد المشتبه ابتداء ودواما .

الرابع : العلم بنجاسة أحد المشتبهين ولو بخبر ثقة .

الخامس : الحصر أما غير المحصورات فلا اجتهاد فيها .

السادس : اتساع الوقت ، فلو لم يتسع الوقت فلا اجتهاد بل يتيمم .

انظر بشرى الكريم ص ٣٧ و ٣٨ .

(٦) وإن كان العدول إلى المتيقن أولى .

انظر المجموع ١ / ١٩٣ ، الغرر البهية ١ / ٦٦ ، فتح الجواد ١ / ٢٧ .

وانظر مسائل الفصل في الوسيط ١ / ٣٤٣ وما بعدها ، فتح العزيز ١ / ٢٧٣ ، المجموع ١ / ١٨٠ وما بعدها ، =

فصل

م ويعيد المتحري [التحري] ^(١) لأجل كل فرض مادام يبقى طاهرا من المشتبه عليه م
 ييقن ^(٢) م ^(٣) ويستحب أن يصب النجس في ظنه بعد التحري م وإن تحير المشتبه عليه في ^(٤) /
 تحريه لفقد العلامات أو تعارض الدلالات قلد الأعمى ^(٥) ممن اشتبه عليه بصيرا اجتهد [له] ^(٦)
 م فإن عجز عن بصير يجتهد [له] ^(٧) فإنه يتيمم م وكذا إذا اختلف اجتهد
 البصيرين [للأعمى] ^(٨) فإنه يتيمم أيضا م وإذا عجز البصير عن الدليل فإنه لا يقلد غيره بل
 يتيمم م ^(٩) ويلزم الأعمى والبصير أن يقضيا الصلاة المؤداة بالتيمم م وكذا لو تغير تحري من
 يجتهد لنفسه أو لغيره بعد الصلاة ^(١٠) فإنه يتيمم ويقضي ^(١١) م وإنما يجب القضاء لصلاة المؤداة

= إ خلاص الناي ٤٠/١ ، الغرر البهية ٦١/١ ، غاية البيان ص ٥٥ ، نهاية المحتاج ٨٨/١ وما بعدها .

- (١) في (ص) : ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) وأثبتته لظهور معناه
- (٢) إيجاب الإعادة لكل فرض مقيد فيما إذا أحدث ، وكذا فإن النفل مثل الفرض في وجوب الإعادة ولكن لا يجب النفل ابتداء ولهذا لم يذكره ، ولذا فإن التعبير بالوضوء أسلم من التعبير بالفرض كما في الإرشاد .
 الغرر البهية مع حواشي العبادي والشريبي عليها ٦٨/١ ، وانظر إ خلاص الناي ٤١/١ .
- (٣) ييقن م سقط من (ص) .
- (٤) نهاية اللوحة ٦ من (ص) .
- (٥) يفهم منه أن للأعمى الاجتهاد وهو الصحيح ، قال النووي في التحقيق : ويجتهد الأعمى في الأظهر فإن تحير قلد في الأصح .
 انظر تصحيح التنبيه ٧٢/١ ، التحقيق ص ٤٢ ، تذكرة النبيه ٤٠٤/٢ .

- (٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .
- (٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .
- (٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .
- (٩) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الحاوي [والبصير يتيمم بقضاء] .

الحاوي لوح ٢ وجه ب .

(١٠) في (ص) : بأحد الإنائين .

(١١) في (ص) : إن بقيا . والزياداتان في (ص) هنا مذكورتان في النسخ الأخرى بعد هذه العبارة .

بالتيمم في هذه الأمور^(١) إن بقي الإناءان فإن لم يبقيا بأن صب الإناء النجس في ظنه أو استعمل كل الطاهر في ظنه لا يقضي المؤداة بالتيمم^(٢).

فصل

م وما غلب فيه نجاسة مثله ولم يعلم نجاسته محكوم عليه بالطهارة^(٣) نحو ثياب القصاين والصبيان الذين لا يحترزون من النجاسة وأواني المدمنين للخمير وأواني الكفار المتدينين [٧] باستعمال النجاسة وطين الشوارع وتراب المقابر المنبوشة^(٤) [فإذا وجد فردا منها غير معلوم النجاسة ينظر فيها إلى الأصل ولا يلحق بالغالب] ^(٥) م وكذا سور^(٦) هر من مائع أو ماء قليل أمكن طهر فيه فإنه طاهر أيضا ، وإمكان طهر فم الهر بأن لم تعلم نجاسته أو علم أكله الفأرة وغاب غيبة يمكن ولوغه في ماء جار أو كثير ، م^(٧) والماء الكثير الذي بال فيه ظني بمشاهدته من بعيد ووجد متغيرا وشك في سبب تغيره أهو بالبول أو بنحو طول

(١) في غير الأصل : في هذه الصور

(٢) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١٤٦/١ و١٤٧/١ ، الغرر البهية ٦٨/١ .

(٣) وهي قاعدة كثيرة المنافع ؛ وذلك أن ما أصله الطهارة ولكن غلب على الظن نجاسته فيعمل بالأصل المتيقن حيث أنه أضبط من الغالب أو الظاهر المختلف بالأحوال والأزمان ، ولكن قالوا : يكره استعمال ماقوي احتمال تنجسه ، وعليه فكل ما احتل النجاسة على قرب فيكره استعماله قبل غسله .

انظر المجموع ٢٦٣/١ ، فتح الجواد ٢٨/١ ، بشرى الكريم ص ٣٩ .

(٤) النيش : هو إثارة التراب وإخراج الموتى ولا يستعمل في غيره .

انظر النظم المستعذب ٦٨/١ ، المصباح المنير ص ٥٩٠ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) السور : بقية الشيء وفضلته وجمعه أسار .

انظر لسان العرب ٣٣٩/٤ ، القاموس ٤٤/٢

(٧) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الحاوي [لا ماء بال فيه ظني] .

الحاوي لوحة ٢ وجه ب .

المكث فإنه ليس بطاهر (١) (٢)

فصل (٣)

م وحرمة استعمال الظرف الطاهر م (٤) والملقعة الطاهرة م والخلال (٥) الطاهر حيث كل كل (٦) واحد منها م أو بعض كل واحد منها م (٧) أوضبته (٨) مع كبر وزينة (٩) ذهب أو فضة م وحرمة اتخاذ كل واحد منها حيث كل كل واحد منها أو بعضه أو ضبته كذلك ذهب أو فضة م وحرمة تزيين الحوانيت (١٠) حيث كل كل واحد منها أو بعضه أو ضبته كذلك ذهب

(١) هذا المثال مبني على نجاسة بول مأكول اللحم وقد سبق في ص ١٣ ، وقد فارق هذا المثال ما قبله من عدم طهارته بأنه اعتضد الظاهر برؤية النجس فاكسب عدم الطهارة .
انظر بشرى الكريم ص ٣٩ ، فتح الجواد ٢٨/١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ١/ ٢٧٦ و ٢٧٧ ، فتح الجواد ٢٨/١ ، مغني المحتاج ١/ ١٣٩ .

(٣) شرع الشارح هنا في الآنية وأحكامها .

(٤) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الخاوي لوحة ٢ ب [وحرمة استعمال الظرف الطاهر والملقعة] .

(٥) الخلال : العود الذي يتخلل به وما أخرج به الطعام من بين الأسنان .

انظر لسان العرب ١١/ ٢١٤ و ٢١٩ ، القاموس ٣/ ٣٨٢ ، فتح الجواد ١/ ٢٩ .

(٦) في (ظ) : حيث كل واحد .

(٧) م سقط من الأصل و ص وأثبتها لقوله في الخاوي لوحة ٢ ب [حيث هو أو بعضه أو ضبته] .

(٨) الضبة : هي ما يشعب به الإناء والمضرب هو ما أصابه شق ونحوه فيوضع عليه صفيحة تضمه وتحفظه .

انظر المجموع ١/ ٢٥٥ ، المصباح المنير ص ٣٥٧ .

(٩) معنى العبارة أن الضبة إذا كانت كبيرة وللزينة فإنها تحرم ، وإن كانت كبيرة للحاجة أو صغيرة للزينة فإنها

لا تحرم بل تكره كما سيأتي ، وضبة الذهب كضبة الفضة وهو مارجحه الرافعي وتبعه ابن رسلان في زبده ،

ورجح النووي تحريم ضبة الذهب مطلقاً لأن الدليل المخصص لعموم التحريم إنما ورد في الفضة خاصة .

انظر فتح العزيز ١/ ٣٠٨ ، المهذب مع المجموع ١/ ٢٥٤ وما بعدها ، زيد ابن رسلان مع الغرر البهية

٧٥/١ ، غاية البيان ص ٥٤ ، حاشية البيهقي على ابن قاسم ١/ ٤٣ .

(١٠) الحوانيت : جمع حانوت قال في لسان العرب الحانوت معروف وقد غلب على حانوت الخمار وفي

المعجم الوجيز محل التجارة . انظر لسان العرب ٢/ ٢٦ ، المعجم الوجيز ص ١٧٤ .

أو فضة^(١) ، ولا يحرم المتخذ من الجواهر النفيسة كالفيروزج^(٢) والياقوت^(٣) وغيرهما ، وكذا المموة^(٤) الذي لا يحصل منه شيء بالعرض على النار ، وتحرم المكحلة الصغيرة بقدر الضبة الجائزة^(٥) ، ويحرم الاستعمال والاتخاذ والتزين على الرجال والنساء^(٦) ، ولا فرق في الاستعمال بين الطهارة والأكل والشرب وغيرها حتى يحرم التطيب بمجامر العود مع الاحتواء عليها ، ولا فرق في البعض الذي هو منها بين أن يكون بقدر الضبة الجائزة أو غيره ، م وكل واحد من الظرف والملقعة والخلال مع واحد من كبر وزينة مكروه استعماله واتخاذها والتزين به ، ولا فرق في جواز التضييب بالضبة المكروهة بين أن يكون في محل^(٧) الاستعمال وغيره والرجوع في الصغر والكبر إلى العادة فيجوز التضييب بالضبة الصغيرة وإن كانت للزينة وبالكبيرة إذا كانت بقدر ما يستدعيه الكسر^(٨) .

(١) في (ص) : م وكل واحد منها مع واحد من كبر أو زينة مكروه استعماله واتخاذها والتزين به ، فلا يحرم ، وستأتي هذه العبارة بعد أسطر قليلة .

(٢) الفيروزج : قال في النظم : " جنس مثنى من الجواهر سماوي اللون " . وفي المعجم الوجيز : " حجر كريم غير شفاف معروف بلونه الأزرق كلون السماء أو أميل إلى الخضرة يتحلى به " .
النظم المستعذب ١٩/١ و ٢٥٧ ، المعجم الوجيز ص ٤٨٦ .

(٣) الياقوت : من الجواهر أجوده الأحمر الرماني ، وفي المعجم الوجيز أنه أكثر المعادن صلابة بعد الماس ولونه في الغالب شفاف مشرب بالحمرة أو الزرقة أو الصفرة ، ويستعمل للزينة .
انظر القاموس ١٦٧/١ ، المعجم الوجيز ص ٦٨٦ .

(٤) المموة : من موه الشيء إذا طلاه بذهب أو فضة وتحتة نحاس أو حديد ، ومنه التمويه وهو التلييس ومنه قيل للمخادع مموه . انظر لسان العرب ١٣/٥٤٤ ، القاموس ٤/٢٩٥ .

(٥) لأنه يقع عليه اسم الآنية فيندرج تحت النهي .
انظر فتح العزيز ١/ ٣٠٩ ، اخلاص الناوي ١/ ٤٣ .

(٦) في (ص) : وفي الطهارة والأكل والشرب وغيرهما

(٧) نهاية الوجه ١٠ من (ظ)

(٨) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١/ ١٥٤ ، اخلاص الناوي ١/ ٤٣ ، مغني المحتاج ١/ ١٣٥ ، غاية البيان ص ٥٣ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ١/ ٤١ .

فصل في الوضوء^(١)

م فرض الوضوء ما يذكر ، فمنه غسل الوجه^(٢) وهو ما بين الرأس ومنتهى المقبل من الذقن واللحيتين في الطول ، وما بين الأذنين في العرض فيجب غسله من الأغم^(٣) وغيره سواء استوعب الغمم جميع الجبهة أو لم يستوعب ، م وكذا يجب غسل ظاهر اللحية الخارجة عن حد الوجه من العارضين ونحوهما ، ولا يجب غسل باطن الخارجة^(٤) وإن كانت خفيفة [حتى لا يغسل الوجه الآخر مما ظهر من شعورها] ^(٥) م وكذا يجب غسل منبت غير الكثيف من لحية الرجل ، فيغسل الشعور التي ليست من اللحية خفيفة كانت أو كثيفة كالأهداب والحاجبين والعذارين^(٦) والشاريين والعنفة^(٧) والشعور التي من لحية غير الرجل

(١) الوضوء : من الوضأة وهي الحسن والنظافة ، والأشهر أنه بضم الواو الفعل ، وبفتحها ماؤه .

انظر معجم مقاييس اللغة ١١٩/١ ، النظم المستعذب ٢٦/١ ، القاموس ٣٣/١ .

وفي اصطلاح الفقهاء : بضم الواو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتوحة بنية ، وهو المقصود هنا .

انظر فتح الوهاب ص ١١ ، فتح الجواد ٣١/١ ، غاية البيان ص ٦٢ .

(٢) ابتداءً بذكر فرض غسل الوجه قبل النية ليربط بأوله حكم مقارنتها روما للاختصار .

الغرر البهية ٧٩/١ ، وانظر إخلاص الناوي ٤٥/١ .

(٣) الأغم : من الغمم وهو سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة .

انظر المصباح المنير ص ٤٥٤ ، القاموس ١٥٩/٤ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١٠٩/١

(٤) في (ص) : بواطنها .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) العذارين : في لسان العرب جانباً اللحية . وفسره في المجموع بأنه الشعر النابت على العظم الناتئ بقرب

الأذن ، وفي النظم الشعر الخفيف المقابل للأذن .

انظر لسان العرب ٥٥٠/٤ ، المجموع ٣٧٧/١ ، النظم المستعذب ٢٨/١ .

(٧) العنفة : شعيرات بين الشفة السفلى والذقن .

انظر فقه اللغة ص ٩٣ ، لسان العرب ٢٧٧/١٠ ، القاموس ٢٧٨/٣

خفيفة كانت أو كثيفة وهي التي للمرأة أو المشكل^(١)، والشعور التي هي من لحية الرجل لكنها غير كثيفة، فيجب غسل منابت جميع ذلك، والمراد بالمنبت البشرة التي بين^(٢) الشعور، فإن المنابت لا يمكن غسلها، ولو خف بعض لحيته وكثف البعض وجب غسل منابت الخفيف دون الكثيف^(٣).

م ولو أغفل لمعة من الوجه في المرة الأولى فانغسلت في الثانية أو الثالثة على قصد التنفل ارتفع حدثه، م وكذا لو أغفل لمعة من الوجه أو غيره في الوضوء وتوضأ مرة أخرى من غير حدث لنسيان ذلك الوضوء فانغسلت فيه ارتفع حدثه، م ولو توضأ وأغفل لمعة وظن عدمها فجدد الوضوء وانغسلت تلك اللمعة لم يرتفع الحدث عنها^(٤)، م ولو أغفل لمعة في وضوءه ثم شك بعد وضوءه في إغفال اللمعة^(٥) فتوضأ للاحتياط فانغسلت هي لا يرتفع الحدث عنها حتى لو علم الحال بعد ذلك لزمته الإعادة، وكذا^(٦) لو توضأ ثم أحدث^(٧) وشك في الحدث فتوضأ للاحتياط (ثم علم الحال بعد ذلك)^(٨) لا يرتفع حدثه^(٩)، وصورة

(١) المُشكل : هو الذي يشبه هذا من وجه وهذا من وجه ، فيشكل أمره ويلتبس معناه ، والمراد به هنا ما يشكل أمره بين الرجل والمرأة . انظر النظم ٧/١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٠١ .

(٢) في (ص) : تحت .

(٣) ضابط الخفيف والكثيف أن الخفيف ما ترى البشرة تحته في مجلس التخاطب ، والكثيف ما يمنع الرؤية .

انظر روضة الطالبين ١٦٢/١ ، كفاية الأخيار ص ٣٨

(٤) في هذه الصورة لا يرتفع الحدث لأنه نوى طهرا مستقلا بنية لم تتوجه لرفع الحدث أصلا بخلاف الصور التي قبلها .

انظر المجموع ٣٣٢/١ و ٣٣٣ ، الإقناع للشريبي ١٢٥/١ .

(٥) في (ص) : شك في رفع الحدث .

(٦) في (ص) : ولو .

(٧) في (ص) : توضأ ثم شك في الحدث .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) لا يرتفع الحدث في المسألتين السابقتين لأن نية وضوء الاحتياط غير جازمة مع عدم الضرورة ، أما لو لم

يعلم الحال بعد ذلك فإنه يجزئه للضرورة .

الاحتياط ما إذا شك في الحدث بعد الطهارة ، فأما إذا تيقن الحدث وشك في الطهارة بعده فتوضأ ثم تيقن عدم الطهارة لم تجب الإعادة^(١).

م ولا يجب^(٢) غسل موضع التحذيف^(٣) ، م ولا غسل موضع الصلغ^(٤) ، م^(٥) ولا غسل جانبي موضع الصلغ وهما البياضان المكتنفان له (ويقال لهما النزعتان)^(٦)^(٧).

= انظر فتح الجواد ٣٢/١ ، مغني المحتاج ١٦٩/١ .

(١) جعل الشارح هذه المسائل في مباحث الوجه تبعاً للحاوي وكذلك في الإرشاد ، بينما جعلها غالب الشراح من مسائل النية .

انظر الوسيط ٣٦٥/١ ، روضة الطالبين ١٥٩/١ و ١٦٠ ، المجموع ٣٣١/١ و ٣٣٢ ، كفاية الأخيار ص ٣٧ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٣٢/١ ، الغرر البهية ٨٢/١ ، مغني المحتاج ١٦٩/١ و ١٧٠ .

(٢) صرح في البهجة بالسنية بدل عدم الوجوب وهو أولى ، وإنما يسن غسل موضع التحذيف والصلغ والنزعتين والصدغين مع الوجه للخلاف في وجوبها في غسله .

بهجة الحاوي مع الغرر البهية ٨٣/١ ، وانظر روضة الطالبين ١٦٣/١ ، مغني المحتاج ١٧٣/١ .

(٣) موضع التحذيف : هو الذي ينبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء العذار والنزعة ، تعتاد النساء تنحية الشعر عنه ليتسع الوجه .

انظر النظم المستعذب ٢٧/١ ، روضة الطالبين ١٦٢/١ ، المصباح المنير ص ١٢٦ .

(٤) الصلغ : ذهاب الشعر من مقدم الرأس إلى مؤخره لتقصان مادة الشعر في تلك البقعة وقصورها عنه .

انظر لسان العرب ٢٠٤/٨ ، القاموس ٥٢/٣ .

وإنما لا يجب غسل موضع التحذيف ولا الصلغ ؛ لأنهما من الرأس ولكن يجب غسل جزء من الرأس .

انظر روضة الطالبين ١٦٣/١ ، مغني المحتاج ١٧٣/١ .

(٥) م سقط من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) . والنزعتان : ما ينحسر عنه الشعر من أعلى الجبينين حتى يصعد في الرأس .

انظر مختار الصحاح ص ٦٥٤ ، لسان العرب ٣٥٢/٨ .

(٧) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١٦١/١ و ١٦٢ و ١٦٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٧ ، الغرر البهية

٧٩/١ وما بعدها ، فتح الجواد ٣١/١ و ٣٢ ، مغني المحتاج ١٧٢/١ وما بعدها .

فصل

م ومن فرض الوضوء النية ، ويشترط فيها أن تقترن بأول غسل الوجه حتى لا [٨]
يعتد بما سبق غسله على النية ، م وكيفيتها أن ينوي رفع الحدث ، م أو ينوي رفع بعض
أحداثه كأن بال ومس ولمس فنوى رفع حدث البول مثلا ، م أو ينوي رفع غير أحداثه بأن
أحدث من البول فنوى رفع حدث اللبس^(١) ، ولكن يشترط في صحة هذه النية أن يكون
غالطا فإن كان متعمدا لم يصح وضوءه بهذه النية^(٢) / م أو ينوي الطهارة عن الحدث ،
م وهذه الكيفيات الأربع^(٣) تختص بغير دائم الحدث^(٤) ، م أو ينوي أداء الوضوء ، م أو ينوي
استباحة مفتقر^(٥) / إليه من فرض الصلاة ونفلها ، وسجدة التلاوة والشكر ، وهاتان
الكيفيتان تعمان دائم الحدث وغيره ، ونية الاستباحة كافية لدائم الحدث وإن لم ينضم إليها
نية رفع الحدث^(٦) ، م وإذا عين بعض أحداثه أو عين مفتقر إليه ونفى غير المعين منهما لم

(١) يعني والحال أنه لم يلمس .

(٢) لا يرتفع حدثه في المتعمد لأنه متلاعب نوى ما ليس عليه وترك ما هو له مع علمه بخلاف الغلط فإنه يعتقد
أن نيته رافعة لحدثه .

انظر المجموع ١/ ٣٣٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/ ١٦٦ .

(٣) نهاية الوجه ١١ من (ظ) .

(٤) الكيفيات الأربع التي عدّها الشارح عدّها غيره كالرافعي والنووي كيفية واحدة وهي رفع الحدث أو
الطهارة عنه .

انظر فتح العزيز ١/ ٣١٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/ ١٦٧ ، كفاية الأخيار ص ٣٦ .

(٥) وهو ما يسمى وضوء الرفاهية ، أما وضوء دائم الحدث فيسمى وضوء الضرورة .

انظر روضة الطالبين ١/ ١٥٩

(٦) نهاية اللوحة ٤ من (ص) ، وماتقرر من الاكتفاء بالأمر السابقة محله في غير الوضوء المحدد ، أما المحدد
فالقياص عدم الاكتفاء فيه بنية الرفع أو الاستباحة .

انظر الإقناع للشريبي ١/ ١٢١ ، نهاية المحتاج ١/ ١٦٠ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/ ١٦٧ .

(٧) لكن يستحب له الجمع بين الاستباحة ونية رفع الحدث خروجا من خلاف من أوجبهما معا كأبي بكر

الفارسي وأبي عبد الله الخضرى كما نقله عنهما النووي .

يضر ، [وإذا صحت نية بعض أحداثه أو نية مفتقر إليه فلا بأس بنفي غير المعين منهما بأن^(١)] ينوي رفع حدث المس وينفي رفع حدث اللمس إذا كانا له ، أو نوى^(٢) استباحة نوع كالصلاة وينفي نوعا آخر كالطواف ، أو ينوى^(٣) فردا من نوع كالظهر وينفي آخر منه كالعصر^(٤) ، م وكذلك لو فرق^(٥) النية على أعضاء الوضوء بأن نوى^(٦) رفع الحدث عن الوجه عند غسله وعن اليد عند غسلها لم يضر^(٧) ، م وكذا لو نوى التبرد والتنظف مع النية المعتبرة لم يضر^(٨) ، فأما إذا لم تكن معها بأن عزبت ونوى التبرد لم يعتد بما يغسله من وقتها [كما لو غسل ابتداء بنية التبرد وحدها]^(٩) (١٠) .

فصل

م ومن فرض الوضوء غسل اليدين مع المرفقين ، م ويجب غسل ما على أية^(١١) واحدة منهما فيغسل اليد الزائدة [النابتة من الساعد أو المرفق وما عليهما من السلعة^(١٢)] والإصبع

= انظر المجموع ١/٣٢٢ ، فتح الجواد ١/٣٣ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/١٦٧ .

(١) في الأصل و (ظ) بدل ما بين القوسين [وذلك] .

(٢) في (ص) : ينوي .

(٣) في (ظ) : نوى .

(٤) في (ص) : أو ينوي فردا من نوع وينفي آخر منه كأن نوى استباحة الظهر ونفى استباحة العصر .

(٥) في (ص) : وكذلك لا بأس أن يفرق .

(٦) في (ص) : ينوي .

(٧) " لم يضر " سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : ولا بأس أيضا بأن ينوي التبرد والتنظيف مع النية المعتبرة .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٠) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١/١٥٧ وما بعدها ، فتح الجواد ١/٣٣ وما بعدها ، الإقناع للشرييني

١/١١٩ وما بعدها ، نهاية المحتاج ١/١٥٦ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/١٠٣ وما بعدها .

(١١) في (ظ) : يد

(١٢) السِّلْعَةُ : خراج كهية الغدة تتحرك بالتحريك .

الزائدة^(١) والشعور الخفيفة أو الكثيفة ، م ويجب أيضا غسل ما يحاذي أية^(٢) واحدة منهما من يد زائدة فيغسل ما يوازي اليد الأصلية من اليد الزائدة النابتة من العضد ولا يغسل المحاذي لليد الأصلية من الجلد المنكشطة وغيره^(٣) ، وتعرف الزيادة بالقصر الفاحش و^(٤) نقصان الإصبع وفقد البطش أو ضعفه ، م ويجب غسل كليهما إن اشتبهت الزائدة بالأصلية ، م ويجب غسل رأس العضد^(٥) [عند اتصال الساعد^(٦) به]^(٧) م و [كذا]^(٨) إن أبين الساعد من العضد فإنه من المرفق^(٩) .

م ومن فرض الوضوء مسح بعض بشرة الرأس ، م أو مسح بعض^(١٠) شعر من الرأس

= انظر مختار الصحاح ص ٩٠٣ ، المصباح المنير ص ٢٨٥ .

(١) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٢) في (ظ) : يدا

(٣) في (ظ) : وغيرها ، ومعنى العبارة أنّ مانبت فوق محل الفرض ثم نزل إلى محل الفرض فما نزل فهو محاذٍ يجب غسله ، أما مانبت على محل الفرض فيجب غسله على أية حال كاليد الزائدة والشعور وكذا الجلد المنكشطة .

وانظر المجموع ٣٨٨/١ ، روضة الطالبين ١٦٣/١ ، إخلاص النಾಯي ٤٨/١ .

(٤) «و» سقط في الأصل وفي (ظ) : «من» .

(٥) العضد : ما بين المرفق إلى الكف .

انظر لسان العرب ٢٩٢/٣ ، المصباح المنير ص ٤١٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٨٤ .

وإنما وجب غسل رأس العضد لأنه من المرفق بناء على أنّ المرفق بمجموع العظمين والإبرة الداخلة بينهما .

انظر مغني المحتاج ١٧٥/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١١٣/١ .

(٦) الساعد : ما بين المرفق والكف .

انظر لسان العرب ٢١٤/٣ ، المصباح المنير ص ٢٧٧ .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٨) «كذا» مثبت من (ص) .

(٩) انظر فرض غسل اليد في روضة الطالبين ١٦٣/١ و ١٦٤ ، إخلاص النಾಯي ٤٨/١ ، مغني المحتاج

١٧٤/١ وما بعدها ، غاية البيان ص ٦٦ .

(١٠) بعض سقط من (ص) .

لم يخرج ذلك الممسوح بالمد عن حد الرأس [جهة السفلى عن حده] ^(١) ، [قال الرافعي ^(٢) :
 كأن المراد المد في جهة الرقبة والمنكبين وهي ^(٣) جهة النزول] ^(٤) م أو بل المذكور ، م أو
 غسله بلا ندب ، ولا كره فيه ^(٥) ^(٦) .

م ومن فرض الوضوء غسل الرجلين م ^(٧) مع غسل الكعبين ، والكعبان هما العظمان
 الناتئان عند مفصل الساق والقدم ^(٨) ، م ويجب غسل شقوقهما و ^(٩) غسل ما عليهما وما
 يحاذيهما من الرجل الزائدة وغسل كليتهما عند الاشتباه كما ذكرنا في غسل اليدين ^(١٠) .

فصل

م والواجب في الرجل الغسل أو مسح بعض من أعلى الخف أي قدر كان ^(١١) ، [م

(١) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) سبقت ترجمته في القسم الدراسي ص 19 .

(٣) في (ظ) : وفي .

(٤) مابين المعقوفتين سقط من (ص) ، وانظر كلام الرافعي في فتح العزيز ١ / ٣٥٥ .

(٥) في (ص) : وكره فيه .

ومعنى العبارة أنّ غسل شعر الرأس لا يستحب ولا يكره على الصحيح .

انظر الروضة ١ / ١٦٤ ، مغني المحتاج ١ / ١٧٧ .

(٦) انظر مسألة فرض مسح الرأس في روضة الطالبين ١ / ١٦٤ ، إخلاص النواوي ١ / ٤٩ ، فتح

الرواهب ص ١٢ و ١٣ ، نهاية المحتاج ١ / ١٧٤ .

(٧) في (ص) : فيجب غسلهما

(٨) انظر الزاهر ص ٢٠٠ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ١١٥ ، القاموس المحيط ١ / ١٢٩ .

(٩) في (ص) : ويجب غسل شقوق أية واحدة كانت منهما ويجب .

(١٠) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١ / ١٦٥ ، الغرر البهية ١ / ٩٣ ، الإقناع للشرييني ١ / ١٣٥ ،

حاشية البيجوري على ابن قاسم ١ / ٥٤ .

(١١) في (ص) بدل ماسبق : [م والواجب في الرجل الغسل أو المسح على الخف م والواجب في المسح مسح =

ويشترط كون المسح من الأعلى^(١) فيكفي المسح من الخف على ما يحاذي الإصبع والقدم ، ولا يكفي المسح على الأسفل والجوانب منه (ولا على الخرقاة الملفوفة على الرجل)^(٢) ، م ويشترط كونه على^(٣) كل واحد من الخفين ولا^(٤) / يكفي مسح أحد الخفين وغسل الرجل الأخرى^(٥).

م ويشترط كون الخف طاهر العين فلا يمسح على جلد الميتة قبل الدباغ .
م ويشترط كونه قويا ، م وهو ما يمكن تتابع المشي عليه عند الخط^(٦) والترحال^(٧) ،
(ولا يمسح على ما لا يمكن متابعة المشي عليه عند الخط والترحال)^(٨) سواء كان لضعفه أو إفراط سعته أو ضيقه أو حدته أو ثقله .

= بعض من الخف أي قدر كان .

(١) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في الأصل و (ص) : أعلى .

(٤) نهاية الوجه ١٢ من (ظ) .

(٥) في (ص) زيادة هنا بدل السقط السابق : "ويشترط كون المسح خفيا فلا يكفي المسح على الخرقاة الملفوفة على الرجل" .

(٦) الخط : النزول والمحط المنزل .

انظر مختار الصحاح ص ١٤٢ ، لسان العرب ٢٧٣/٧ .

(٧) الترحال : الترحل والارتحال بمعنى الانتقال ، يقال ارتحل القوم عن المكان إذا انتقلوا

انظر لسان العرب ٢٧٩/١١ ، القاموس ٣٩٤/٣ .

ويقدر ذلك بما جرت به العادة في حق المقيم من تردده لحاجة إقامته المعتادة والمسافر بما جرت به عادة المسافرين مع اعتبار اعتدال الأرض سهولة وصعوبة ولا يعتبر المشي فيه بمداس .

انظر المجموع ٤٩٦/١ ، الفرر البهية مع حاشية ابن قاسم عليه ٩٥/١ ، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٢٠٤/١ .

(٨) "عند الخط والترحال" سقط من (ص) .

(٩) مابين القوسين سقط من (ظ) .

م ويشترط كونه ساتر محل الفرض فلا يمسح على المكعب^(١) وما لا يستر محل الفرض من الأسفل والجوانب ، م ولا يشترط كونه ساترا من الأعلى^(٢) ، م^(٣) ويشترط كونه يمنع نفوذ الماء من غير موضع الخرز^(٤) فلا يمسح على الخف الذي لا يمنع نفوذ الماء إلى الرجل من غير موضع الخرز^(٥) .

م ويشترط كونه لبس على الطهر بأن يدخل الرجلين في مقرهما من الخف على الطهر ، فلو أدخلهما [٩] في الساق من الخف متطهرا وأحدث ثم أوصلهما المقر منه لا يمسح عليه (لأن الأصل عدم المسح فلا يباح إلا باللبس التام)^(٦) ، بخلاف ما إذا أدخلهما فيهما غير متطهر وغسلهما ثم أوصلهما المقر منه فإنه يمسح عليه ، وكذا لو غسل إحدى الرجلين وأدخلهما الخف ثم فعل بالثانية كذلك فإنه لا يمسح عليه إذا أحدث حتى يستأنف لبس الملابس أولا ؛ بخلاف ما لو غسل احدهما وأدخلهما^(٨) في ساق الخف ثم غسل الثانية وأتم لبسها^(٩) فإنه يمسح ، م ثم الخف الموصوف يجوز المسح عليه سواء كان مغصوبا أو غير

(١) المكعب : المداس لا يبلغ الكعيعين وهو غير عربي . انظر المصباح المنير ص ٥٣٥ .

(٢) في (ص) : ويمسح على ما يسترها ولم يستر من الأعلى م

(٣) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الخاوي [يمنع نفوذ الماء] .

الخواوي لوح ٢ وجه ب .

(٤) الخرز : هو خياطة الأدم كالخياطة في الثوب يقال خرز الخارز خرزة وهي الغرزة الواحدة ويقال خرز

الخف يخرزه ويخرزه خرزا .

انظر لسان العرب ٣٤٤/٥ ، المصباح المنير ص ١٦٦ .

(٥) من غير موضع الخرز سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بعد هذه العبارة : "الذي انسد بالخيط أو انضم" .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) كذا رسمت بالثنى في الموضعين ولعلها وادخلها إلا إذا أراد المصنف أنه أخرج التي لم تغسل فغسلها ، ثم

أعادها فيكون قوله " وأدخلهما " متجها .

(٩) في (ص) : لبسهما

مغصوب ، م وسواء كان مشقوقا أو غير مشقوق ، م ويشترط أن يكون محل الشق مشدودا بشرح^(١) يمنع ظهور الرجل فإن لم يكن مشدودا لم يجز المسح عليه وإن لم يُظهر^(٢) الرجل .

م والخف المتخرق لا يمسح عليه وإن كان موضع التخرق قليلا ، م والجرموق^(٣) لا يمسح عليه م إذا كان فوق خف قوي ، فإنه إذا لم يكن كذلك كان الأسفل كاللفافة فلا يمتنع المسح عليه^(٤) (إذا كانت بصفات الخف المذكورة)^(٥) [ولو كانا ضعيفين لا يمسح على واحد منهما]^(٦) ، م والجرموق فوق القوي إنما لا يمسح عليه إذا لم يصل البلل إلى الأسفل^(٧) ، فإن وصل البلل إلى الأسفل مسح عليه م إذا لم يكن المسح بقصد الجرموق فقط وذلك بأن يقصد الأسفل أو يقصدهما أو لا يقصد واحدا منهما فأما إذا قصد الجرموق فقط لم يكف المسح عليه^(٨) .

(١) الشرح : عرى كالأزرار يشدّ بها ويدخل ، يقال شَرَحَها إذا أدخل بعض عراها في بعض وداخل بين أشراجها .

انظر النظم المستعذب ٣٢/١ ، لسان العرب ٣٠٥/٢ .

(٢) في (ص) : تظهر

(٣) الجرموق : فارسي معرب وهو الذي يلبس فوق الخف ، وذلك لشدة البرد غالبا .

انظر النظم المستعذب ٣٢/١ ، روضة الطالبين ٢٤٠/١ ، القاموس ٢٢٤/٣ .

(٤) في (ص) : « فلا يمنع المسح على الجرموق ، والجرموق إذا لم يكن بصفات الخف المذكور يكون المسح على الأسفل القوي » .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) في (ص) بعد هذه العبارة : « م وإنما يمسح على الجرموق إذا وصل البلل إلى الأسفل إذا لم يكن المسح بقصد الجرموق فقط » .

(٨) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ٢٣٧/١ وما بعدها ، اخلاص النائي ٥٠/١ وما بعدها ، الغرر البهية ٩٣/١ وما بعدها ، المنهاج القويم ص ٥٤ و ٥٥ ، نهاية المحتاج ٢٠٢/١ وما بعدها .

فصل

م ومدة المسح يوم وليلة في غير سفر القصر، وثلاثة أيام بلياليهن في سفر القصر، وغير سفر القصر الإقامة، والسفر الذي لا يقصر فيه إما لقصره أو لحرمته أو غير ذلك من موانع القصر، م وابتداء المدة لليوم واللييلة وثلاثة أيام^(١) بلياليها من وقت الحدث بعد اللبس^(٢)، ومدة جواز المسح للمقيم والمسافر هي مدة الصلاة به، فلا تصح الصلاة بعد انقضاء (المدة ولو بقيت الطهارة، وتبطل الصلاة إذا انقضت المدة في أثنائها، ولا يصح بعد انقضاء)^(٣) يوم وليلة أو يومين وليلتين للمسافر^(٤) / إذا^(٥) / أقام^(٦)، وأقصى ما يمكن للمقيم من الصلاة بالمسح عند الجمع سبعة ودونه ستة، وللمسافر عند الجمع سبعة عشرة ودونه ستة عشر^{(٧)(٨)}.

(١) في (ظ) : الأيام .

(٢) هذا هو المذهب واختاره النووي في المنهاج والتحقيق والروضة وهو المعتمد، بينما اختار في المجموع أن ابتداء المدة من المسح بعد الحدث وقال هو المختار الراجح دليلاً وكذا اختاره الأسنوي

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٠٢، التحقيق ص ٧١، روضة الطالبين ١/٢٤٤، المجموع ١/٤٨٧، تذكرة النيه ٢/٤١٦، وانظر التذكرة ص ٤٥، كفاية الأخيار ص ٨٢، الفرر البهية ١/٩٨، المنهاج القويم ص ٥٦ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) نهاية اللوحة ٥ من (ص) .

(٥) نهاية الوجه ١٣ من (ظ) .

(٦) تأخير هذه العبارة إلى موانع المسح أولى، ومعنى العبارة : أن المسافر إذا مسح ثم أقام فإن كان بعد تمام يوم وليلة فأكثر فقد انقضت مدته، وإن كان قبل يوم وليلة تمها وصح مسحه .

(٧) في (ص) : " وأقصى ما يمكن للمقيم والمسافر من الصلاة بالمسح عند الجمع سبعة وسبعة عشر ودونه ستة وستة عشر " .

وتصوير ذلك فيما لو أحدث بعد الزوال بقدر ما يسع الظهر والعصر، وقد بقي من الوقت ما يسعهما أيضاً، ففي حالة الجمع إذا صلاهما بالمسح وكذا ما بعدهما إلى دخول وقت الزوال في اليوم الثاني في حق المقيم والرابع في حق المسافر فصلّى الظهر والعصر قبل انتهاء المدة فيكون قد صلى المقيم سبع صلوات والمسافر سبعة عشر، أما بدون الجمع فيتصور عدم صلاته بالمسح العصر في اليوم الأخير فيكون المقيم صلى ستاً والمسافر ستة عشر .

انظر فتح العزيز ٢/٣٩٨، المجموع ١/٤٨٢ .

(٨) انظر مدة المسح وابتدائها في الوسيط ١/٤٦٨، فتح العزيز ٢/٣٩٧، المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٩٩ =

م ولو مسح الخفين في الحضر ثم سافر [فإنه لا يستوفي مدة المسافرين ، ولو توضأ في الحضر ولبس الخف في السفر]^(١) أو لبسه في الحضر وأحدث في السفر أو أحدث في الحضر فتوضأ في السفر أو ابتداء الوضوء في الحضر ومسح الخفين أو أحدهما في السفر كان له أن يستوفي مدة المسافرين^(٢) ، م ولو شك في انقضاء المدة بأن نسي المقيم أو المسافر ابتدائها أو نسي المسافر كون المسح في السفر أو الحضر فإنه لا يستوفي المقيم والمسافر مدتهما ، م وكذا لو بدا بعض رجل المقيم أو المسافر فإنه لا يستوفي المدة ويأخذ في الحال بالانقضاء ، وخروج الرجل إلى ساق الخف من غير ظهور ليس كالظهور ، (لأن الأصل استمرار الجواز فلا يبطل إلا بالنزع التام)^(٣) ، ونزع أحدهما^(٤) كنزعهما ، والتخرق من أحدهما كالتخرق منهما ، وظهور اللقافة كظهور الرجل ، م وكذا لو فتح شرج خف المقيم أو المسافر فإنه لا يستوفي المدة ، وانفتاحه وفتح غيره وفتحه سواء ، وانفتاح الشرج من أحدهما كانفتاح^(٥) منهما^(٦) ، م وحيث لا يستوفي المدة فيغسل الرجلين فقط إن كان على طهارة المسح ولا يستأنف الوضوء^(٧) ، م ولو وجب الغسل فإنه لا يستوفي المدة أيضا ،

= وما بعدها ، شرح التنبيه ١ / ٥٣ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) اختيار الشارح أنه لو مسح احد الخفين في الحضر والآخر في السفر فله أن يستوفي مدة المسافرين هو ما

جزم به الرافعي وصحح النووي أنه ليس له إلا مسح المقيم .

انظر فتح العزيز ٢ / ٤٠١ ، روضة الطالبين ١ / ٢٤٤ ، مغني المحتاج ١ / ٢٠٥ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في الأصل و (ص) : ونزع الخفين أو أحدهما كنزعهما .

(٥) في (ظ) و (ص) : كالانفتاح منهما .

(٦) ذكر هذه الصور مع أنها علمت مما مرّ لرفع توهم أن يراد بما مرّ الابتداء فقط ، وليرتب عليها غسل

الرجلين كما سيأتي .

انظر الغرر البهية ١ / ٩٩ .

(٧) ذكر في المجموع بأن الأصح المختار الاكتفاء بالقدمين واختار في موضع آخر من مجموعه بأن المختار

الأقوى صحة طهارته ولا شيء عليه وقواه الأذرعى ، ولعل مراده من تصحيحه الأول تصحيحه في =

(فلو غسلهما في الخف فلا يجوز المسح حتى ينزع الخف ثم)^(١) يستأنف اللبس بعد الغسل ؛ بخلاف ما لو دमित رجله فغسلها في الخف فإنه^(٢) لا يمنع ذلك من إتمام المدة .

فصل

م والمسافر إذا شك في اليوم الثاني أنه مسح في الحضر أو السفر وصلى فيه بالمسح ثم علم في اليوم الثالث أنه لم يمسح في الحضر فله أن يصلي اليوم الثالث بالمسح ، م ويعيد صلاة اليوم الثاني ، م ويعيد مسح اليوم الثاني في [١٠] اليوم الثالث إن لم يحدث إليه^(٣) .

م ودائم الحدث كما المستحاضة وسلس البول والمذي إذا توضأ ولبس الخف ثم أحدث وتوضأ ماسحاً على الخف فإنما يستفيد بهذه الطهارة ما كان يحل له لو بقيت طهارته الأولى ؛ وذلك إما^(٤) فرض واحد ونوافل إن لم يؤد^(٥) بالطهارة الأولى فرضاً ، وإما^(٦) نوافل دون الفرض إن أدى^(٧) بها فرضاً ، م والمتيمم لغير فقد الماء سواء كان لجرح أو كسر أو غيرهما كدائم الحدث ، وأما المتيمم لفقد الماء إذا لبس الخف ثم وجد الماء لم يمسح^(٨) .

= المذهب والثاني المختار من حيث الدليل .

انظر المجموع بحاشية الأذرعى ٥٢٧/١ و ٥٢٥ ، تذكرة النبيه ٤١٧/٢ ، كفاية الأخيار ص ٨٢ ، فتح الوهاب ص ١٨ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : لم .

(٣) انظر موانع المسح ومبطلاته وموانع تكميله في روضة الطالبين ٢٤٤/١ وما بعدها ، كفاية الأخيار ص ٨٣ ، إخلاص الناوي ٥٢/١ و ٥٣ ، شرح التنبيه ٥٣/١ و ٥٤ ، الغرر البهية ٩٩/١ و ١٠٠ .

(٤) إما سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : يأت .

(٦) إما سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : أتى .

(٨) انظر مسألة ما يستباحه دائم الحدث والمتيمم بالمسح في روضة الطالبين ٢٣٨/١ ، فتح الوهاب ص ١٦ ، الإقناع للشرييني ١٩٦/١ ، حاشية البيهقوري على ابن قاسم ٨٩/١ و ٩٠ .

م وسن مسح أسفل الخفين م^(١) وعقبهما ، م وسن أيضا عدم استيعاب المسح المفروض والمستحب^(٢) ، م وكره غسل الخف بدل المسح ، م وكره أيضا تكرار مسحه^(٣)

فصل

م^(٤) / ومن فرض الوضوء الترتيب في غسل الأعضاء الأربع كما هو مذكور ، فلو غسل أربعة الأعضاء^(٥) من المحدث دفعة واحدة لم يرتفع الحدث إلا عن وجهه ، م أو^(٦) إمكان الترتيب في غسل هو بدل الوضوء (بأن انغمس المحدث في الماء ومكث)^(٧) ، فلو اغتسل المحدث بدل الوضوء من غير إمكان الترتيب فيه بأن غسل الأسافل قبل الأعالي أو خرج المنغمس^(٨) في الماء منه من غير مكث لا يكفيه^(٩) [ولو غسل جميع بدنه مع إمكان

(١) م سقط من (ص) .

(٢) بمعنى أنه يمسحه خطوطا ولا يستوعبه بالمسح ، وكيفيته أن يضع كفه اليسرى تحت عقبه واليمنى على ظهر أصابعه ويمر اليسرى إلى أطراف أصابعه من أسفل واليمنى إلى الساق مفرجا بين أصابع يديه .
انظر المذهب ٩٣/١ ، المجموع ٥٢١/١ ، غاية البيان ص ٧٨ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٦٦/١ ، فتح العزيز ٣٩٣/١ ، التعجيز ١٩٣/١ و ١٩٤ ،
المجموع ٥١٧/١ ، غاية البيان ص ٧٨ .

(٤) نهاية الوجه ١٤ من (ظ) .

(٥) في (ص) : الأعضاء الأربعة .

(٦) في (ص) : ويكفي .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : منغمس .

(٩) ما ذكره الشارح قد اختاره الرافعي بينما صحح النووي أنّ الانغماس في الماء من غير مكث يكفي ويجزئ وقال هو أصحهما عند المحققين والأكثرين ، وعليه جرى أكثر المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٣٦١/١ ، روضة الطالبين ١٦٦/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٨١/١ ، المجموع ٤٤٨/١ ، فتح الوهاب ص ١٣ ، فتح الجواد ٣٩/١ ، إعانة الطالبين ٤٢/١ .

الترتيب بأن انغمس في الماء ومكث فيه كفاه ^(١) م ويحصل الغسل بنية رفع الحدث م أو رفع الجنابة ^(٢) ، م وسقط الترتيب أو إمكانه إن أحدث وأجنب واغتسل ، وسواء أجنب قبل الحدث أو بعده فإنه يكفيه الغسل عنهما من غير إمكان الترتيب فيه ، حتى لو غسل الجنب جميع بدنه إلا اليدين والرجلين والرأس ثم أحدث وغسل اليدين والرجلين والرأس عن ^(٣) الجنابة كفى غسل الوجه عن الحدث وهذا وضوء خال عن الترتيب ^(٤) وغسل اليدين والرجلين ومسح الرأس ، م ولو نسي الترتيب لا يكفيه الوضوء غير المرتب ^{(٥)(٦)} .

فصل

م وسن تسمية الله تعالى في ابتداء الوضوء ^(٧) ، م وإن نسيها ^(٨) ففي وسطه إذا

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) في (ص) : وسواء كان الغسل بنية رفع الحدث أو رفع الجنابة فإنه يكفيه ، وقد ذكر أغلب الشراح أن محل الاكتفاء بنية رفع الجنابة إن كان غالطا فإن كان متعمدا فإنه لا يصح وضوءه .
انظر إخلاص النواي ٥٤/١ ، الغرر البهية ١٠٢/١ ، فتح الجواد ٣٩/١ ، الإقناع للشريبي ١٣٦/١ ، نهاية المحتاج ١٧٦/١ .

(٣) في الأصل : عند والصواب ما في النسخ الأخرى .

(٤) قوله وهذا وضوء خال عن الترتيب ذكره ابن القاص نقله عنه النووي وغلطه الأصحاب بأنه غير خال منه ، بل هو وضوء لم يجب فيه غسل اليدين والرجلين ، وكذا الرأس في هذه الصورة ، قال النووي وانكار الأصحاب انكار صحيح .

المجموع ٤٥١/١ ، وانظر مغني المحتاج ١٨١/١ .

(٥) في (ظ) : الترتيب وفي الهامش عبارة العجّاب ولا يعتد بما غسل على غير الترتيب .

(٦) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١٦٥/١ و ١٦٦ ، الغرر البهية ١٠١/١ و ١٠٢ ، مغني المحتاج ١٨٠/١ و ١٨١ ، حاشية البيهقي على ابن قاسم ٥٤/١ و ٥٥ ، إعانة الطالبين ٤٢/١ .

(٧) وأكمل التسمية قول : بسم الله الرحمن الرحيم ، وإن قال : بسم الله حصل فضيلة التسمية .
انظر المجموع ٣٤٤/١ ، المنهاج القويم ص ٤٢ .

(٨) تكررت في الأصل ، وقوله إن نسيها موافق لنص الشافعي وهي توهم أنه لو تعمّد تركها لم يأت بها في =

تذكر،^(١) كما تسن التسمية للأكل في ابتدائه وإن نسيها ففي وسطه ، م وسن استصحاب^(٢) النية في أول سنن الوضوء إلى آخر الوضوء ، م وسن غسل الكفين قبل غسل الوجه وإن لم يقم من النوم أو تيقن طهارتهما^(٣) أو لم يدخلهما في الإناء ، م وكره أن يدخلهما في الظرف قبل الغسل إن شك في طهارتهما وذلك إذا كان الماء قليلا ، م وسن المضمضة ، م وسن الاستنشاق^(٤) ، م والفصل بين المضمضة والاستنشاق أولى من الوصل^(٥) ، م وكونهما بغرفتين غرفة يتمضمض منها ثلاثا وغرفة يستنشق منها ثلاثا أولى من ثلاث غرفات لكل واحد منهما، وهذه السنة تتأدى بإيصال الماء إلى الفم والأنف سواء كان بغرفة أو بغرفتين ، وسواء كان مع الفصل أو دونه ، م وسن المبالغة في المضمضة والاستنشاق بأن يبلغ الماء في المضمضة إلى أقصى الخنك ووجهي الأسنان والثلاث^(٦) مع

= أثناؤه وليس الحكم كذلك على الراجح إلا أن يكون معنى النسيان الترك فلا توهمه .

انظر المجموع ٣٤٥/١ ، كفاية الأخيار ص ٤١ ، إخلاص الناي ٥٥/١ ، الغرر البهية ١٠٥/١ .

(١) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الحاوي [وإن نسي ففي الوسط كالأكل] .

الحاوي لوح ٢ وجه ب .

(٢) المقصود استصحاب النية ذكرا بالقلب أما استصحاب حكمها بأن لا يأتي بما ينافيها فواجب كما مر .

انظر إخلاص الناي ٥٥/١ ، الغرر البهية ١٠٥/١ ، بشرى الكريم ص ٥١ .

(٣) ذكر النووي أنه إن تيقن طهارة يده فالصحيح أنه مخير بين الغسل وعدمه .

انظر التحقيق ص ٥٦ ، المجموع ٣٤٩/١ ، تصحيح التنبيه ٧٤/١ ، شرح مسلم ١٨١/٣ .

(٤) والمستحب أن يكون ذلك باليد اليمنى .

انظر المجموع مع حاشية الأذرعى ٣٥٧/١ ، مغني المحتاج ١٨٧/١ .

(٥) هذا ما اختاره الرافعي وكثيرون ، وقال النووي والصحيح بل الصواب تفضيل الجمع للأحاديث

الصحيحة المتظاهرة فيه ، وهو ما عليه معظم المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٣٩٧/١ ، المجموع ٣٥٨/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٨٨/١ ، تذكرة النبيه

٤١٢/٢ ، التذكرة ص ٤٤ ، الإرشاد مع إخلاص الناي ٥٦/١ ، المنهاج القويم ص ٤٣ ، غاية

البيان ص ٦٩ ، وانظر التعليق على تصحيح التنبيه ٧٥/١ .

(٦) اللثات : جمع لثة وهي : مركز ومغرز الأسنان أي اللحم الذي تنبت فيه الأسنان .

انظر النظم المستعذب ٢٤/١ ، لسان العرب ٢٤١/١٥ .

امرار الإصبع عليها ، وفي الاستنشاق بأن يصعد الماء بالتنفس إلى الخيشوم مع ادخال الإصبع وإزالة ما فيه من الأذى^(١) ^(٢) ، م وهذه السنة لغير الصائم ، م وسن تثليث كل من الفرض والنفل^(٣) غسلا كان أو مسحاً سوى مسح الخف م يقينا فلو شك أنه ثلث أو لم يثلث أخذ بالأقل ، م وسن ذلك المحل مع امرار الماء عليه ، م وسن الولا بين الأفعال ولا يضر التفريق^(٤) وإن كثر أو لم يكن بعذر أو لم يذكر النية أو لم يحدد النية^(٥) عند البناء^(٦) ، م وسن ترك التكلم في أثناء الوضوء ، م وسن ترك الاستعانة بغيره ، م وسن ترك تشييف الأعضاء^(٧) ، م^(٨) وكرهه نفض اليد^(٩) ، م وسن للغسل

(١) ادخال الإصبع وإزالة ما فيه من أذى مع الماء هو الاستنثار ، ويستحب أن يكون باليد اليسرى . انظر الغرر البهية ١٠٦/١ .

(٢) وانظر كيفية المضمضة والاستنشاق والمبالغة فيهما في الحاوي الكبير ١٠٦/١ و ١٠٧ ، فتح العزيز ١٠٣/١ و ١٠٤ ، المجموع ٣٥٥/١ ، الغرر البهية ١٠٦/١ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني والعبادي عليها ٣٧٤/١ .

(٣) والنفل سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : وإذا سن ذلك فلا يضر التفريق .

(٥) في (ص) : يحددها .

(٦) أي عند بنائه على ماسبق من وضوئه .

(٧) ترك التشييف سنة ولا يكره على الصحيح وقد ذكر النووي اختلاف الأصحاب في المسألة على خمسة أوجه ثم ذكرها وقال : هذا كله إذا لم تكن حاجة إلى التشييف لخوف برد أو التصاق بنجاسة فإن كان فلا كراهة قطعاً ولا يقال إنه خلاف المستحب اهـ بل قد يتأكد فعله وقد يجب كما إذا غلب على ظنه هبوب نجاسة ونحو ذلك ، واختار في شرح مسلم الإباحة مطلقاً . انظر فتح العزيز ١٣٣/١ ، التحقيق ٦٦ ، المجموع ٤٦٢/١ ، شرح صحيح مسلم ٢٣١/٣ و ٢٣٢ ، تحفة المحتاج ٣٨٨/١ .

(٨) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الحاوي [وكرهه النفض] .

الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٩) كذا جزم به الرافعي في الشرح الكبير وجزم النووي في المنهاج والتحقيق بأن الأولى تركه ، قال في المهمات وبه الفتوى كما نقله عنه الشريبي ، وقال النووي في شرحي مسلم والوسيط هو الأشهر ، وهو =

وكرهه^(١) / فيه كلما ذكرنا في هذا الفصل من سنن الوضوء ومكروهاته^(٢) .

فصل

م وسن السواك عرضا بخشن يزيل القلح^(٣) غير الإصبع للوضوء^(٤) ، م وللصلاة ، م
ولتغير النكهة بالنوم أو بطول السكوت أو بأكل متن ، م ولقراءة [١١] القرآن ، م^(٥) /^(٦) .
وسن مسح كل الرأس م من مقدمه ، والأحب أن يضع يديه^(٧) على مقدمه ويلصق

= المعتمد لدى المتأخرين ، بينما اختار من جهة الدليل في المجموع وزيادة الروضة وشرحي مسلم والوسيط
أن فعله وتركه مباح واختاره في الإرشاد .

انظر فتح العزيز ٤٤٩/١ ، التحقيق ص ٦٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٩٢/١ ، شرح صحيح مسلم
٢٣٢/٣ ، المجموع ٤٥٨/١ ، روضة الطالبين ١٧٣/١ ، التنقيح بحاشية الوسيط ٢٩١/١ ، تذكرة النبيه
٤١٣/٢ ، إخلاص النواي ٥٧/١ ، الغرر البهية ١٠٩/١ ، فتح الوهاب ص ١٥ ، المنهاج
القيوم ص ٤٧ ، الإقناع للشرييني ١٥٠/١ نهاية المحتاج ١٩٥/١ .

(١) نهاية الوجه ١٥ من (ظ) .

(٢) يلاحظ أن الشارح أفرد السنن المشتركة بين الوضوء والغسل عن السنن المختصة بالوضوء تبعا للحاوي
وكذا في الإرشاد .

وانظر مسائل الفصل في إخلاص النواي ٥٥/١ وما بعدها ، الغرر البهية ١٠٤/١ وما بعدها ، فتح
الجواد ٤٠/١ وما بعدها .

(٣) القلح : هو صفرة في الأسنان ووسخ يركبها .

انظر معجم مقاييس اللغة ١٩/٥ ، النهاية ٩٩/٤ ، لسان العرب ٥٦٥/٢ .

(٤) السواك مسنون في كل حال ولكنه يتأكد في هذه المواضع التي ذكرها وقد زاد بعضهم غيرها كاصفرار
الأسنان ودخول المنزل والتيقظ من النوم وللأكل ولإرادة النوم وبعد الوتر وفي السحر وعند الاحتضار .
انظر روضة الطالبين ١٦٧/١ ، المجموع ٢٧٣/١ ، تذكرة النبيه ٤٠٦/٢ ، الغرر البهية ١٠٩/١ ،
الإقناع للشرييني ١١٧/١ .

(٥) نهاية اللوحة ٦ من (ص) .

(٦) انظر سنة السواك في روضة الطالبين ١٦٧/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٨٢/١ وما بعدها ،
التذكرة ص ٣٩ ، المنهاج القويم ص ٣١ وما بعدها .

(٧) في الأصل و (ظ) : يده .

إحدى سبائتيه بالأخرى ويجعل إبهاميه على صدغيه^(١) ويردهما إلى قفاه [إن لم يكن عليه شعر يتقلب فإن كان فالذهاب مع الرد إلى المكان الذي بدأ منه]^(٢) مسحة واحدة^(٣)، م وإن عسر تنحية العمامة أو نحوها عن رأسه كمل عليها بعد الواجب^(٤)، م وسن تخليل اللحية الكثنة، م وسن تخليل أصابع اليدين والرجلين، م والأحب التخليل للرجلين بخنصر اليد اليسرى^(٥) من أسفل خنصر الرجل اليمنى إلى خنصر الرجل اليسرى، م وسن مسح وجهي الأذنين ظاهرهما وباطنهما، م وسن مسح الصماخين^(٦)، م وسن مسح كل واحد

(١) الصدغ : ما بين لخط العين الى أصل الأذن ، وعرفه في المجموع بأنه المحاذي لرأس الأذن نازلا إلى أول العذار .
انظر المجموع ٣٩٦/١ ، لسان العرب ٤٣٩/٨ ، المصباح المنير ص ٣٣٤ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) وفي غيرها : «وذلك» . والظاهر أن قوله إن لم يكن عليه شعر يتقلب خطأ من الناسخ وصحة العبارة إن كان عليه شعر يتقلب لأن استحباب الردّ خاص له أما من لم يكن له شعر يتقلب لقصره أو غير ذلك فلا يستحب له الردّ لعدم فائدته .
انظر روضة الطالبين ١٧١/١ ، المجموع ٤٠٢/١ ، الغرر البهية ١٠٩/١ .

(٣) معنى وذلك مسحة واحدة أن الذهاب مع الرد يعتبر مسحة واحدة لما سبق من استحباب التثليث مطلقا .
(٤) بمعنى بعد المسح الواجب وتقييد الاستحباب بعسر رفع العمامة شرطه الراجح والنوي في المنهاج ولكن حذفه من الروضة وصرح في المجموع عن الأصحاب أنه لا فرق ، وهو المعتمد لدى المتأخرين ، بل قال في نهاية المحتاج : إن التعبير بالعسر جرى على الغالب .

انظر فتح العزيز ٤٢٦/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٩٠/١ ، روضة الطالبين ١٧١/١ ، المجموع ٤٠٧/١ ، الارشاد مع إخلاص النواي ٥٨/١ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٤٤ ، فتح الوهاب ص ١٤ ، نهاية المحتاج ١٩١/١ .

(٥) استحباب التخليل بخنصر اليد اليسرى ذكره في الروضة وأصلها ونقله عن معظم الائمة وذكر في المجموع أنه الأشهر ولكن قال إن الراجح والمختار أنه لا يتعين في استحباب ذلك يد واختاره في التحقيق ، ولكن الأول هو المعتمد .

انظر فتح العزيز ٤٣٦/١ ، روضة الطالبين ١٧٢/١ ، المجموع ٤٢٥/١ ، التحقيق ص ٦٥ ، الإرشاد مع إخلاص النواي ٥٨/١ ، المقدمة الحضرية ص ٤٥ ، فتح الوهاب ص ١٤ ، غاية البيان ص ٧٠ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ٥٩/١ ، إعانة الطالبين ٥٠/١ .

(٦) الصّماخ : منفذ الأذن وهو الخرق فيها .

انظر معجم مقاييس اللغة ٣٠٩/٣ ، النظم المستعذب ٢٩/١ ، مختار الصحاح ص ٣٦٩ .

من وجهي الصماخين والأذنين م. بماء جديد [ليتأدى ذلك] ^(١) ، م وسن مسح الرقبة ^(٢) ببلل مسح الرأس أو ببلل مسح الأذنين ^(٣) ، م وسن تقديم اليمنى على اليسرى حيث يعسر ^(٤) امرار الماء عليهما دفعة واحدة كاليدين والرجلين ، واليدين ^(٥) والأذنين للأقطع ، م وسن تطويل الغرة ^(٦) وهي في الوجه ، والتحجيل ^(٧) وهو في اليدين والرجلين ، م وإن سقط الفرض لسقوط محله وهو سقوط اليد مما فوق المرفق ، والرجل مما فوق الكعب ، م وسن

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) عبر في البهجة بالعنق وهو أولى من الرقبة لأن العنق الوصلة بين الرأس والجسد والرقبة مؤخر أصل العنق وظاهره أنه يسن مسح جميعه .

انظر الغرر البهية ١١١/١ ، فتح الجواد ٤٤/١

(٣) استحباب مسح الرقبة اعتمده الغزالي والبغوي والرافعي ، وصوب النووي أنها لا تمسح بل اعتبره بدعة لأنه لم يثبت فيها شيء أصلاً قال : ولهذا لم يذكره الشافعي وجمهور الأصحاب ، ولكنه تعقبه ابن الرفعة - كما نقله عنه الكردي - وابن حجر الهيتمي بأن له أصلاً وإن كان ضعيفاً بل ذكر الكردي أنه يرتقي إلى الحسن . مجموع الطرق ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير أقوال بعض الأصحاب في عدم ثبوت السنة فيه كالقاضي حسين والقاضي أبو الطيب والفوراني ومستند من استحبابه كالبغوي ، والمعتمد عدم استحباب مسحها .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٣٣/١ ، الوسيط مع التنقيح ٢٨٨/١ و ٢٨٩ ، التهذيب ٢٥٦/١ ، روضة الطالبين ١٧٢/١ ، المجموع مع حاشية الأذرعى عليه ٤٦٣/١ و ٤٦٤ و ٤٦٥ ، التلخيص الحبير ٩٢/١ و ٩٣ ، فتح الجواد ٤٤/١ ، الحواشي المدنية ٨٤/١ ، بشرى الكريم ص ٥٦ .

(٤) التعبير بالعسر لو استبدله بقوله حيث لا يسن غسلهما معا لكان أحسن .

انظر الغرر البهية ١١١/١ ، مغني المحتاج ١٩١/١ .

(٥) في (ص) : وكاليدين

(٦) الغُرة : بياض في الجبهة ، والمراد بها في الوضوء غسل مقدم الرأس مع الوجه وغسل صفحة العنق .

انظر لسان العرب ١٥/٥ ، فتح العزيز ٤٢٣/١ ، المجموع ٤٢٩/١ .

(٧) التحجيل : أصله بياض يكون في قوائم الفرس كلها ، والمراد به في الوضوء غسل بعض العضد وغسل بعض الساق مع غسل الرجل .

انظر لسان العرب ١١١/١ ، فتح العزيز ٤٢٣/١ ، المجموع ٤٢٩/١ .

الوضوء بمد من الماء [والتقدير بالمدّ ليس بسنة وإنما السنة ألا ينقص عن مدّ] ^(١) ، م وسن الذكر المأثور في باب الوضوء وهو قوله عند غسل الوجه اللهم بيض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى ^(٢) اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبي حسابا يسيرا ، وعند غسل اليسرى اللهم لا تعطني كتابي بشمالي ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس اللهم حرم شعري وبشري على النار ، وعند مسح الأذنين اللهم اجعلي من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام ^(٣) ، وبعد الوضوء أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وهكذا عبر الرافعي والنووي وكثير من الشراح ، وصريح العبارة في متن الخاوي أنه يندب الاختصار على المدّ كصريح حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يتوضأ بالمد ويغتسل بالصاع إلى خمسة أمداد . كما رواه البخاري ٣٠٤/١ برقم ٢٠١ في كتاب الوضوء باب الوضوء بالمدّ ومسلم ٢٥٨/١ برقم ٣٢٥ في كتاب الحيض باب القدر المستحب في الماء في غسل الجنابة ، قال ابن حجر الهيتمي وهو الأوجه واعتمده ابن الرفعة واستظهره الشرييني واستحبه الرملي ومثله يقال في الاختصار على الصاع في الغسل .

انظر فتح العزيز ١٩٤/١ ، مغني المحتاج ٢٢١/١ ، عمدة السالك ص ٣٠ ، كفاية الأخيار ص ٦٩ ، المطلب العالي رسالة الطالب عبد الباسط ٧١٨/٢ و٧١٩ ، المقدمة الحضرمية ص ٤٩ ، فتح الجواد ٦١/١ ، الغرر البهية ١١١/١ ، غاية البيان ص ٧٢ .

(٢) اليمنى سقط من (ص) .

(٣) هذا الذكر يسمى دعاء الأعضاء قال فيه الرافعي ورد به الأثر عن السلف الصالحين ، وقال النووي دعاء الأعضاء لأصل له ولم يذكره الشافعي والجمهور ، وقال ابن الصلاح لم يصح فيه حديث ، وقال ابن القيم : وأما الأذكار التي يقولها العامة على الوضوء عند كل عضو فلا أصل لها عن رسول الله ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين ولا الائمة الأربعة ، وقال أيضا : وكلّ حديث في أذكار الوضوء الذي يقال عليه فكذب مختلق لم يقل رسول الله ﷺ شيئا منه ولا علمه لأتمه ولا ثبت عنه غير التسمية في أوله ، ثم ثنى بما يقال بعد الوضوء ، قلت : ولأجل هذا عد هذه الأذكار بعض أهل العلم من البدع كما في معجم البدع .

قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : روي فيه عن عليّ عليه السلام من طرق ضعيفة جدا ثم قال ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث أنس عليه السلام وفيه عباد بن صهيب وهو متروك ، وروي المستغفري من حديث البراء =

ورسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين واجعلني من عبادك الصالحين^(١)

ابن عازب رضي الله عنه واسناده واه . اه مختصراً ، وقال أيضا في نتائج الأفكار بعد أن ذكر طرق الحديث : فالخاصل أن طرقه كلها لا تخلو من متهم بوضع الحديث ، وقد اعتمد الشهاب الرملي وولده استحبابه بناء على العمل بالحديث الضعيف بشروطه ، وقال في المقدمة الحضرمية : ولا بأس بدعاء الأعضاء ، قال ابن حجر الهيتمي أي مباح وإن ورد في طرق ضعيفة لأنها كلها ساقطة وشرط العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال أن لا يشتد ضعفه كما صرح به السبكي اه بتصرف ، وقال في شرح البهجة ومثله يعمل به في فضائل الأعمال ، وكذا اعتمده الكردي .

انظر فتح العزيز ١/ ٤٤٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/ ١٩٤ ، المجموع ١/ ٤٦٥ ، الأذكار ص ٣٠ ، زاد المعاد ١/ ١٩٥ ، الوابل الصيب ص ٣١٦ ، التلخيص الحبير ١/ ١٠٠ ، نتائج الأفكار ١/ ٢٦٠-٢٦٨ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٥٠ ، الغرر البهية ١/ ١١٣ ، نهاية المحتاج ١/ ١٩٧ ، الحواشي المدنية ١/ ٨٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/ ١٣٥ ، إعانة الطالبين ١/ ٥٤ ، معجم البدع لرائد بن صبري ص ٢٣٨ و٢٣٩ .

(١) روى مسلم بعضها منه ١/ ٢١٠ برقم ٢٣٤ في كتاب الطهارة باب الذكر المستحب عقب الوضوء ، وأبو داود ١/ ١١٨ و ١١٩ برقم ١٦٩ في كتاب الطهارة باب ما يقول الرجل إذا توضأ ، والترمذي ١/ ٧٧ أبواب الطهارة باب مما يقال بعد الوضوء ، والنسائي ١/ ٩٢ في كتاب الطهارة باب القول بعد الفراغ من الوضوء ، وابن ماجه ١/ ١٥٩ برقم ٤٧٠ في كتاب الطهارة وسننها ، باب ما يقال بعد الوضوء من حديث عمر رضي الله عنه وهو قوله صلى الله عليه وسلم « (ممنكم من أحد يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله إلا فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء) » .

وأما قوله : واجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين فقد زادها الترمذي من وجه آخر عن عمر رضي الله عنه أيضا لكن حكم عليها بالاضطراب ، وأفاض العلامة أحمد شاكر في رد دعوى الاضطراب بأن لها شاهداً عند ابن السني والبخاري والطبراني من طريق ثوبان رضي الله عنه .

وأما قوله : " واجعلني من عبادك الصالحين " لم أجد هذه الزيادة في كتب السنة وإنما هي شيء زاده الغزالي في إحياء علوم الدين ٢/ ٤٦ ، ولم يتعرض له العراقي ولا غيره ممن أخرج أحاديثه فتبعه الشارح ، وهي موجودة أيضا في بعض نسخ المقدمة الحضرمية .

انظر الوسيط مع مشكل ابن الصلاح ١/ ٢٩١ و ٢٩٢ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٥٠ ، بشرى الكريم ص ١٧٥

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك (١) (٢) .

(١) قوله سبحانك اللهم وبحمدك ... الخ روى هذا الدعاء النسائي في عمل اليوم والليلة ص ١٧٣ و ١٧٤، في باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وصححه الحاكم في المستدرک ٥٦٤/١ ووافقه الذهبي ولكن اختلف في رفعه فقد صحح النسائي الموقوف وضعف الحازمي الرواية المرفوعة وقد ضعفه النووي مرفوعا وموقوفا قال ابن حجر فأما المرفوع فيمكن أن يضعف بالاختلاف والشنوذ وأما الموقوف فلا شك ولا ريب في صحته ورواته عن النسائي من رواة الصحيحين ، ورواه ابن أبي شيبة ٣/١ موقوفا عن أبي سعيد رضي الله عنه .

انظر الأذكار ص ٣٠ ، المجموع ٤٥٧/١ ، نتائج الأفكار ٢٤٧/١ - ٢٥٠ ، التلخيص الحبير ١٠١/١ ، وشرح الأذكار لابن علان ١٩/٢ ، إرواء الغليل ١٣٤/١ و ١٣٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١٦٨/١ - ١٧٤ ، كفاية الأخيار ص ٤١ - ٤٩ ، فتح الوهاب ص ١٣ - ١٥ ، المنهاج القويم ص ٤١ - ٥٠ ، مغني المحتاج ١٨٥/١ - ١٩٤ ، غاية البيان ص ٦٩ - ٧٥ .

فصل في الاستنجاء^(١)

م قاضي الحاجة نحى عن نفسه ما^(٢) عليه اسم الله تعالى م واسم رسوله محمد صلى الله عليه وسلم م^(٣) والقرآن في الصحراء والبيان ، م ويعد في المذهب ، م ويعد النُّبْل وهي أحجار الاستنجاء^(٤) قبل قضاء الحاجة إذا كان يستنجي بالأحجار^(٥) ، م^(٦) ويستعيذ عند دخول الخلاء بأن يقول أعوذ بالله من الخُبث والخبائث^(٧) ومن الشيطان

(١) الاستنجاء : من النجوة وهي ما ارتفع من الأرض كانوا يستترون بها عند قضاء الحاجة وقيل من نجوت الشجرة إذا قطعتها من أصلها كأنه يقطع الأذى عن نفسه بالماء أو بالحجارة ، والمعنى الثاني أصح .
انظر الزاهر ص ٢٠١ و ٢٠٢ ، النهاية في غريب الحديث ٢٦/٥ ، النظم المستعذب ٣٩/١ ، لسان العرب ٣٠٦/١٤ .

واصطلاحاً : إزالة الخارج من السيلين عن مخرجه بماء أو حجر .
انظر المجموع ٧٣/١ ، الغرر البهية ١١٤/١ .

(٢) في (ص) : شيئاً

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [نحى اسم الله ورسوله والقرآن] .
الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٤) النُّبْل : كذا على وزن غرفة وغرف والمحدثون يجعلونها بفتحيتين وهي من الأضداد تطلق على العظام والصغار من الحجارة ، وهي أيضاً حجارة الاستنجاء .
انظر مختار الصحاح ص ٦٤٤ ، لسان العرب ٦٤١/١١ ، المصباح المنير ص ٥٩١ .

(٥) في (ص) : بغير الماء .

(٦) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [ويستعيذ] .
الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٧) الخُبث : بضم الباء جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة وهما ذكور الشياطين وإنائهم .
انظر النهاية في غريب الحديث ٦/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٦٩ .

وهذه الاستعاذة رواها الشيخان عن أنس رضي الله عنه بلفظ كان النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال اللهم إني أعوذ بك من الخُبث والخبائث . رواه البخاري ٢٤٢/١ رقم ١٤٢ في كتاب الوضوء باب ما يقول عند الخلاء ، ومسلم ٢٨٣/١ برقم ٣٧٥ كتاب الحيض باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء .

الرجيم^(١) م وفي دخول^(٢) المسجد يقدم الرجل اليمنى دخولا واليسرى خروجاً ، م وفي دخول الخلاء وخروجه بعكس المسجد يقدم الرجل اليسرى دخولا واليمنى خروجاً ، م ويقول عند الخروج من الخلاء غفرانك^(٣) الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني^(٤) ، وموضع الجلوس في الصحراء كموضع الدخول في الخلاء^(٥) ، ووقت الفراغ في الصحراء كالخروج منه ، م^(٦) ويعتمد على الرجل اليسرى في الجلوس ، م ويرفع ثوبه شيئاً فشيئاً ، م ويستتر عن العيون ببقية جدار أو^(٧) شجر ونحوهما بحيث يكون بينهما ثلاثة أذرع فما

(١) هذه الزيادة ذكرها الغزالي ، وأصلها ورد من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بلفظ « لا يعجز أحدكم إذا دخل مرفقه أن يقول : اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم » . رواها ابن ماجه ١٠٩/١ رقم ٢٩٩ ، كتاب الطهارة باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء ولكن سندها ضعيف كما قال البوصيري في مصباح الزجاجاة ١٢٨/١ ، ورواها ابن أبي شيبة في المصنف ١/١ موقوفة على ابن مسعود وحذيفة رضي الله عنهما .

انظر الوسيط ٣٩٤/١ ، زاد المعاد ١٧٠/١ الوابل الصيب ص ٣١٢ .

(٢) نهاية الوجه ١٦ من (ظ) .

(٣) رواه أبو داود ٣٠/١ برقم ٣٠ كتاب الطهارة باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، والترمذي ١٢/١ رقم ٧ أبواب الطهارة باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، وابن ماجه ١١٠/١ رقم ٣٠٠ في الطهارة باب ما يقول إذا خرج من الخلاء وصححه ابن خزيمة ٤٨/١ رقم ٩٠ والنووي في المجموع ٧٥/٢ والألباني في إرواء الغليل ٩١/١ .

(٤) رواه ابن ماجه ١١٠/١ رقم ٣٠١ في الطهارة باب ما يقول إذا خرج من الخلاء ، وفيه إسماعيل بن مسلم قال في الزوائد ١٢٩/١ : متفق على تضعيفه ، وضعفه النووي في المجموع ٧٥/٢ والبوصيري والألباني أيضاً في إرواء الغليل ٩٢/١ ، وروي موقوفاً على أبي ذر وحذيفة عند ابن أبي شيبة ٢/١ ، وصحح ابن الصلاح وقفه على أبي ذر . مشكل الوسيط ٣٠٠/١ .

(٥) في الأصل زيادة : " ووقت الفراغ في الصحراء كموضع الدخول في الخلاء " .

(٦) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [واليسرى دخولا ويعتمدها] .

الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٧) في الأصل : وشجر .

دونها ، م ويسكت^(١) في أثناء قضاء الحاجة ، م ولا يحاذي بالفرج القبلة أدبا في غير الفضاء^(٢) ، م ولا يحاذيهما بالفرج في الفضاء حرمة^(٣) ، واستدبارها كاستقبالها ، م ولا يحاذي بالفرج القمرين في البنية^(٤) والفضاء^(٥) ، م ولا يقضي حاجته في الماء الراكد قليلا وكثيره ، م ولا يقضي في النادي (وهو متحدث الناس)^(٦) ، م ولا في الطرق^(٧) ، م ولا تحت الشجر المثمر ، م ولا يبول في الجحر (بضم الجيم وهو الثقب وهو ما استدار ويلتحق به ما

(١) في (ص) : ويسكت ولا يتكلم .

(٢) في المذهب الحاق البنيان الغير معد لقضاء الحاجة بالفضاء فإنه يحرم محاذاة الفرج للقبلة فيه .

انظر المجموع ٧٨/٢ ، فتح الوهاب ص ٩ ، مغني المحتاج ص ١٥٦ .

(٣) المراد بالفضاء أن لا يكون بين يديه ساتر على الوجه المتقدم في الستر سواء في بناء أو فضاء .

انظر روضة الطالبين ١٧٦/١ ، الغرر البهية ١١٨/١ ، مغني المحتاج ١٥٦/١ .

(٤) في (ظ) : الأبنية .

(٥) المقصود بالقمرين الشمس والقمر واختيار المصنف في الحاوي عدم محاذاة القمرين بالفرج حال قضاء الحاجة صرح به أبو شجاع في مختصره والغزالي والرافعي في التذنيب والنووي في مختصر التذنيب كما نقله عنهما الأنصاري واعتمده ابن المقرئ في الروض ، واختار الرافعي في الشرح الكبير أن الجمهور اقتصروا على النهي عن الاستقبال ، قال في المجموع وهو الصحيح المشهور وبه قطع الجمهور وعليه المعتمد كما ذكره ابن الحضرمي والشرييني والرملي وغيرهم ، وإن قال النووي لأصل للكرهية في التحقيق وذكره في المجموع اختيارا .

انظر التنبية ص ١٩ ، مختصر أبي شجاع مع شرحه الإقناع للشرييني ١٥٩/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٥٦/١ و ٤٦٢ ، روضة الطالبين ١٧٦/١ ، المجموع ٩٤/٢ ، كفاية الأخيار ص ٥٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٦/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٦٨ ، نهاية المحتاج ١٣٦/١ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ٦٨/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص)

(٧) كراهة البول في الظل والطرق هو المعتمد ، وقيل يحرم مال إليه البغوي والخطابي وقطع به الرافعي في كتاب الشهادة كما نقله عنهم النووي والأذري ، وقال النووي : وينبغي حرمة للأخبار الصحيحة ولا يذاء المسلمين وصوبه الأذري .

انظر المهذب مع المجموع ٨٧/٢ ، روضة الطالبين ١٧٧/١ ، التذكرة ص ٤٦ ، المنهاج القويم ص ٦٦ ، مغني المحتاج ١٥٨/١ ، غاية البيان ص ٨٢ ، إعانة الطالبين ١١٠/١ .

استطال وهو الشق والسرب^(١)، م ولا في مهب الريح ، م ولا في موضع صلب ، م ولا في المستحم^(٢) ، م ولا يبول قائما دون عذر ، م ويستبرئ من البول بالتحنج والنتر^(٣) ، م ولا يستنجي بالماء في موضع الفراغ^(٤) ، وكل ذلك آداب [١٢] قضاء الحاجة سوى استقبال القبلة واستدبارها في القضاء فإن ذلك حرام كما ذكرنا^(٥).

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) محله إذا لم يكن ثم منفذ ينفذ منه البول والماء .

انظر الغرر البهية ١٢١/١ ، مغني المحتاج ١٥٩/١

(٣) النتر : جذب في جفوة .

انظر مختار الصحاح ص ٦٤٥ ، المصباح المنير ص ٥٩٢ .

وطريقة الاستبراء نقل عن امام الحرمين أنه قال وكل أعرف بطبعه وقال النووي في المجموع: والمختار أن هذا يختلف باختلاف الناس ، والمقصود أن يظن أنه لم يسق في يجري البول شيء يخاف خروجه فمن الناس من يحصل له هذا بأدنى عصر ومنهم من يحتاج إلى تكراره ومنهم من يحتاج إلى تنحج ومنهم من يحتاج إلى مشي خطوات ومنهم من يحتاج إلى صبر لحظة ومنهم من لا يحتاج إلى شيء من هذا وينبغي لكل أحد أن لا ينتهي إلى حد الوسوسة .

قال ابن القيم : ولم يكن يصنع شيئا مما يصنعه المبتلون بالوسواس من نتر الذكر والنحنحة والقفز ومسك الحبل وطلوع الدرج وحشو القطن في الاحليل وصب الماء فيه وتفقده الفينة بعد الفينة ونحو ذلك من بدع أهل الوسواس . وأوجب النووي الاستبراء في شرح صحيح مسلم لصحة التحذير من عدم التنزه من البول ، وحمل الوجوب على ما إذا تحقق أو غلب على ظنه بمقتضى عادته أنه لو لم يستبرئ خرج منه بعد استنجائه .

انظر التبصرة ص ٤٠ ، المجموع ٩٠/٢ و ٩١ . شرح صحيح مسلم ٢٠٠/٣ و ٢٠١ ، زاد المعاد ١٧٣/١ ، الغرر البهية ١٢٢/١ ، الإقناع للشريبي ١٦٢/١ ، غاية البيان ص ٨٣ .

(٤) قال النووي في زيادة الروضة :- هذا في غير الأضحية المتخذة لذلك أما الأضحية فلا ينتقل منها للمشقة ولأنه لا يتأله رشاش ، ومثله في المجموع ، وصوبه الأسنوي وغيره .

روضة الطالبين ١٧٦/١ ، وانظر المجموع ٩٢/٢ ، تذكرة النبي ٤٢٠/٢ ، الارشاد مع إخلاص الناوي ٦١/١ ، شرح التنبيه ٥٩/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٠٤/١ وما بعدها ، الوسيط ٣٩١/١ وما بعدها ، روضة الطالبين

١٧٥/١ وما بعدها ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٥٤/١ وما بعدها ، التذكرة ص ٤٦ ، كفاية

الأخيار ص ٥١ - ٥٧ ، المنهاج القويم ص ٦٤ - ٧٠ .

فصل

م ويجب قلع النجس الملوث^(١) بالماء م أو بمسح جميع موضع الخارج النجس الملوث^(٢) ، (فلو كان الخارج دودة أو حصاة غير ملوثة لم يجب الاستنجاء)^(٣) ، ولا بد أن يمسح في كل^(٤) مسحة جميع الموضع^(٥) فلا يمسح بواحدة الصفحة اليمنى وبالأخرى اليسرى والوسط ،^(٦) ولا فرق في الخارج بين أن يكون معتادا أو غير معتاد كالدم والمذي ونحوهما^(٧) ، [م وإنما يكفي المسح إذا كان الخارج الملوث عن المخرج المعتاد فلا يكفي المسح في الفصد والثقب القائمة مقام المسلك المعتاد ونحوهما]^(٨) ، م ولا يكفي مسح الخارج من قبل المشكل إن بال من مسلكيه أو أحدهما ، م ويجب تثليث المسح وإن حصل النقا بمسحة أو مسحتين ، والمعتبر في العدد المسحات لا الحجر فإنه يجوز أن يمسح بحجر له ثلاثة أطراف ، م وتجب الزيادة إن لم يحصل النقاء بثلاث^(٩) .

(١) في (ص) : الملوث عن البدن وملاقاته للصلاة بالماء

(٢) في (ص) : الملوث المسلك المعتاد بما يذكر فالواجب أحد الأمرين في قلع الخارج عن المعتاد دون غيره ويجب أن يكون المستنحي به قالعا م

(٣) العبارة التي بين القوسين مؤخرة في (ص) كما سيأتي .

(٤) في (ص) : يستنحي بكل

(٥) انظر ترشيح المستفيدين ص ٤٦ .

(٦) في غير (ظ) : م وسقوطها هو الأولى لعدم ما يشير إلى معناها في الخاوي .

(٧) في (ص) : وإنما يجب الاستنجاء حيث كان الخارج ملوثا حتى لو خرجت دودة أو حصاة من غير تلوث لم يجب الاستنجاء .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) ، وفي (ص) : ولا يكفي المسح في الفصد والثقب القائمة مقام المسلك المعتاد ونحوهما ، وقد أثبت لقول الخاوي لوحة ٣ أ [أو مسح جميع موضع الخارج عن المعتاد] وقد أغفلت هذه العبارة من الأصل .
الخواوي لوحة ٣ وجه أ .

(٩) انظر مسائل الفصل في المهذب ١١٠/١ - ١١٣ ، روضة الطالبين ١٨٠/١ ، اخلاص النواي ٦٢/١ ، =

فصل

م ويجب كون المسح بجامد فلا يجوز المسح بالطين الرطب^(١) ، م ويجب كون الجامد طاهرا فلا يجوز المسح بالروث والحجر المنتحس ، م ويجوز المسح بالجلد المدبوغ مأكولا كان أو غير مأكول ، ولا يجوز بغير المدبوغ ، م ولا يجوز المسح بقصب لملاسته^(٢) والزجاج ونحوه في معناه ، م ولا يجوز المسح بالمحترم وإن كان جامدا قالعا طاهرا ، م والمطعوم محترم ، م^(٣) / والعظم مطعوم فإنه طعام الجن ، م وما كتب عليه علم محترم ، م وكذا الحيوان كالعصفور محترم ، م وكذا جزء الحيوان المتصل به^(٤) / كذنب البقرة محترم ، م والذهب ليس بمحترم [م]^(٥) وكذا الجوهر ليس بمحترم فيجوز المسح بهما ، م ولا يجزئ المسح^(٦) إذا جف الخارج عليه ، م ولا إذا انتقل الخارج عن الموضع المعتاد^(٧) ، ولا إذا أصابه نجس آخر [م]^(٨) كان استعمال نجسا ، م ولا إذا جاوز الصفحة في الدبر م أو^(٩) الحشفة في القبل ، م ولا إذا

= الغرر البهية ١٢٢/١-١٢٥ ، الإقناع للشرييني ١٥٢/١ .

(١) في (ص) : بعد الرطب ومائع غير الماء .

(٢) في الأصل : لملاسته .

(٣) نهاية الوجه ١٧ من (ظ) .

(٤) نهاية اللوحة ٧ من (ص) .

(٥) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [لاذهب وجوهر] .

الحاوي لوحة ٣ وجه أ .

(٦) في (ص) : ولا يجوز مسح الخارج عن المعتاد .

(٧) في (ص) : عن الموضع الذي أصابه وقت الخروج م .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [أو يصيبه نجس آخر كأن استعمال نجسا] .

الحاوي لوحة ٣ وجه أ .

(٩) في (ص) : و

أوجب الخارج الغسل كدم الحيض والنفاس^(١) فإنه لا يجوز المسح في جميع هذه الصور بل يتعين الماء ، م والأولى الجمع بين الماء والحجر بأن يستعمل الحجر أولاً وبعده الماء ، م فإن لم يجمع بينهما فالأولى استعمال الماء^(٢) ، م والأولى الوتر في المسح حيث احتاج إلى الزيادة على ثلاث مسحات وحصل النقاء بأربع أو ست مثلاً بأن يجعله خمسا أو سبعا ، م والأولى الاستنجاء باليد اليسرى^(٣) .

(١) كذا ذكره العراقيون والغزالي والرافعي وغيرهم، وذكر النووي أن الماوردي صرح بجواز الحجر في دم الحيض وجزم به في التحقيق واختاره في الارشاد واعتمده الشرييني وغيره .
انظر الوسيط ٣٩٧/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ١/١ ، ٤٧٥ و ٤٧٦ ، التعجيز ١/١٢٩ ، روضة الطالبين ١/١٧٨ ، التحقيق ص ٨٦ ، اخلاص النواي ١/٦٢ ، فتح الجواد ١/٤٨ ، مغني المحتاج ١/١٦٣ ، غاية البيان ص ٧٩ .

(٢) في (ص) : بدون المسح .

(٣) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١/١٧٩ و ١٨٠ ، كفاية الأخيار ص ٥١ و ٥٠ ، فتح الجواد ١/٤٩ و ٥٠ ، المنهاج القويم ص ٧٠-٧٢ ، مغني المحتاج ١/١٦١-١٦٣ .

فصل في الحدث^(١)

م والحدث الذي ينقض الوضوء ما يذكر ؛ فمنه خروج الخارج من المسلك المعتاد ،
 (٢) ولا فرق في الخارج بين أن يكون عينا طاهرا أو نجسا نادرا أو معتادا من الدبر أو قبل
 المرأة أو قبل الرجل لأدرة^(٣) أو غيرها ، [م]^(٤) ويشترط كون الخارج غير المني فإن خروج
 المني مجردا عن سبب الحدث كما إذا أتى بهيمة أو غلاما أو امرأة مع لف خرقة على الذكر
 أو أنزل بمجرد الفكر أو النظر أو أنزل نائما^(٥) قاعدا ممكنا مقعده من الأرض لا يوجب
 الحدث^(٦) ، [م]^(٧) ويشترط كون خروج غير المني من المسلك المعتاد أي مسلك كان ، م
 ومن الحدث أيضا خروجه من فرجي المشكل ، م أو خروجه من ثقبه تحت المعدة إن انسد
 المسلك المعتاد ، فالخروج من أحد فرجي المشكل لا يوجب الحدث ، وكذا الخروج من ثقبه
 تحت المعدة مع انفتاح المعتاد أو فوق المعدة أو على استوائها مع انسداد المعتاد ودونه لا
 يوجب الحدث^(٨) ، وكذا الخارج من غير ما ذكرناه كالخارج بالفصد والحجامة والقيء لا

(١) تقدم معنى الحدث في ص ٢ ، والمقصود به هنا الأسباب المترتب عليها المنع من الصلاة ونحوها ، وإذا أطلق الحدث فالمراد به الأصغر .

(٢) في (ص) : م .

(٣) الأدرة : على وزن غرفة وهي انتفاخ الخصية أو فتق فيها .

انظر لسان العرب ٤/١٥ ، المصباح المنير ص ٩ .

(٤) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي لوحة ٣ أ [خروج غير المني] .

(٥) نائما مثبت من (ظ) .

(٦) يعني الأصغر لأن خروج المني على هذا النحو يوجب الغسل بخصوصه فلا يوجب الأدنى بعمومه .

انظر فتح العزيز ٢/١٢ ، الغرر البهية مع حواشيه ١/١٣٢ .

(٧) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي لوحة ٣ أ [خروج غير المني من المسلك المعتاد] .

(٨) انظر ما ينقض الوضوء من الخارج من السبيلين وغيرهما في التنبيه وشرحه للسيوطي ١/٥٥٥ ، حلية

العلماء ١/١٨٠-١٨٢ ، روضة الطالبين ١/١٨٣-١٨٤ ، الغرر البهية ١/١٣٠-١٣٥ ، الإقناع

للشربيني ١/١٦٣-١٦٦ .

يوجب الحدث كما لا يوجهه القهقهة في الصلاة وأكل ما مسته النار^(١) ^(٢).

فصل

م ومن الحدث زوال العقل بالجنون أو^(٣) الإغماء أو^(٤) السكر أو^(٥) النوم (وإن كان في الصلاة على هيئة من هيئات المصلين)^(٦) ، فالنوم الذي لا يزيل العقل بأن لا يخفى عليه ما يجري بين يديه من كلام من يتكلم عنده ، والسكر الذي لا يزيل العقل لا يوجب الحدث^(٧) ، م ويستثنى زواله بنوم قاعد ممكن المقعدة^(٨) من الأرض فإن [١٣] نومه لا يوجب الحدث وإن كان مستندا بحيث لو سل سنده لسقط^(٩).

(١) في لحم الجزور قول قديم بالنقض قال النووي " ولكن هو القوي أو الصحيح من حيث الدليل وهو الذي أعتقد رجحانه ، واختاره من أصحابنا أبو بكر ابن خزيمة وابن المنذر والبيهقي " ، وقال : " فإن فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف واختاره جماعة من محققي أصحابنا المحدثين " ، ولكن المعتمد عند الشافعية عدم النقض به .

المجموع ٥٧/٢ و ٥٩ ، وانظر روضة الطالبين ١٨٣/١ ، شرح صحيح مسلم ٤/٤٩ ، التحقيق ص ٧٩ ، تصحيح التنبيه ٧٩/١ ، تذكرة النبيه ٤١٨/٢ ، الغرر البهية وحواشيه ١٣٠/١ ، الإقناع للشريبي ١٦٣/١ ، نهاية المحتاج ١٠٩/١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٠١/١ ، حلية العلماء ١٩٣/١ ، روضة الطالبين ١٨٣/١ ، التحقيق ص ٧٩ ، مغني المحتاج ١٤٠/١ .

(٣) في (ص) : و

(٤) في (ص) : و

(٥) في (ص) : و

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٧) في (ص) زيادة : وزوال العقل بالنوم يوجب الحدث وإن كان في الصلاة أو على هيئة من هيئات المصلين .

(٨) في (ص) : المقعد .

(٩) انظر مسائل الفصل في المذهب ٩٦/١ و ٩٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ١٨/١ - ٢٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٤٣/١ و ١٤٤ ، كفاية الأخيار ص ٦٠ ، إخلاص الناوي ٦٤/١ ، المنهاج القويم ص ٥٧ و ٥٨ .

فصل

م ومن الحدث التلاقي لبشرتي بشرين^(١) فاللموس كاللامس في الحدث^(٢) واللمس بسهو دون^(٣) /^(٤) ((الشهوة كاللمس مع العمد والشهوة ،^(٥) فلا أثر للمس الشعر والظفر والسنّ والبشرة من وراء حائل ، م ويشترط كون البشرين ذكرا وأنثى ، فلا^(٦) أثر لتلاقي بشرتي ذكرين أو أنثيين ، م ويشترط كونهما غير محرمين ، فلا أثر لتلاقي بشرتي محرمين سواء كانت المحرمية وهي القرابة المانعة من النكاح بينهما أبدا بنسب أو رضاع أو مصاهرة ، م ويشترط كونهما كبيرين (وهو أن يبلغا حدّ الشهوة)^(٧) ، فلا أثر للمس من لم يبلغ حدّ الشهوة من اللامس واللموس [بخلاف المجاوز حدّ الشهوة]^(٨) ، م ولا فرق بين [كون]^(٩) الذكر والأنثى حين أو حيا وميتا [فلمس الميت يوجب الحدث سواء كان هو الذكر أو الأنثى]^(١٠) ، م^(١١) ولا أثر للمس بشرة عضو منفصل [فلو لمس الذكر عضوا منفصلا من امرأة أو بالعكس لا يحصل الانتقاض]^(١٢) (١٣) .

(١) في (ص) : التلاقي لما يذكر .

(٢) في (ص) : إن أمكن حدثه .

(٣) نهاية الوجه ١٨ من (ظ) .

(٤) من هنا يبدأ سقط من (ظ) بمقدار لوحة تقريبا .

(٥) في (ص) : م ويشترط كون التلاقي لبشرتي بشرين .

(٦) في (ص) : ولا

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) كون مثبت من (ص) .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي لوحة ٣ أ [للعضو منفصل] .

(١٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٥٦/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٤٤/١-١٤٦ ، =

فصل

م ومن الحدث مسّ البشر^(١) فرج البشر الواضح سواء فيه قبل الرجل والمرأة وحلقة دبرهما ، وسواء^(٢) كان الفرج للصغير أو الكبير الحيّ أو الميت أو منه أو من غيره أو كان الذكر مبانا أو متصلا أو صحيحا أو أشل أو كان الماسّ واضحا أو مشكلا بخلاف مس فرج البهيمة ، والممسوس لا ينتقض وضوءه ، م ومسّ محل^(٣) الجبّ من البشر الواضح حدث أيضا [ومحلّ الجبّ كالشاحص]^(٤) ، م ويشترط كون المسّ يبطن الكف^(٥) سواء الصحيحة والشلاء من الراحة وبطن الأصابع بخلاف غيرها حتى ظهر الكفّ وما بين الأصابع ورؤوسها التي لا ينطبق عند وضع إحدى الكفين على الأخرى "مع تحامل يسير"^(٦) ، م والمعتبر المسّ يبطن العاملة من الكفين إن كان له كفان أحدهما عاملة دون الأخرى^(٧) ،

= الغرر البهيمة ١٣٧/١ و ١٣٨ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ٧٢/١ .

(١) في (ص) : "الواضح أو المشكل" . ولا حاجة لاثباتها لأنها ستأتي بعد أسطر .

(٢) في (ص) : سواء .

(٣) في غير (ص) : جميع ، ومحلّ أصح .

(٤) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) : الكفّ الواحدة .

(٦) في جميع النسخ : «من غير تحامل» والتصحيح من هامش (ص) حيث جاء فيه « صوابه مع تحامل يسير

كما في نسخة أخرى » ، وقد نص فقهاء الشافعية على التحامل اليسير .

انظر المجموع ٣٨/٢ ، روضة الطالبين ١٨٧/١ ، مغني المحتاج ١٤٨/١ ، غاية البيان ص ٦٥ .

(٧) كذا ذكر في الروضة وهو ماعليه المتأخرون ، وصحح النووي في التحقيق النقض بغير العامل أيضا وعزاه

في المجموع لإطلاق الجمهور ، وفي الغرر البهيمة : وجمع ابن العماد بينهما فقال : كلام الروضة فيما إذا

كان الكفان على معصمين ، وكلام التحقيق فيما إذا كانت على معصم واحد ، فتنقض الزائدة سواء

عملت أم لا كالأصبع الزائد لكن ينبغي تقييدها بما إذا كانت على سمت الأصلية كنظيره في الأصبع

الزائدة قال الرملي : قول الروضة محمول على غير المسامات وإن كانا على معصم واحد ، وقول

التحقيق محمول على المسامات وإن كان على معصم آخر .

م والمعتبر المسّ بيطن أصل^(١) أية كفّ كانت إن اتفق الكفان في العمل أو عدمه ، م وكذلك الحكم في الذكرين ينتقض الوضوء بمسّ العامل منهما^(٢) ومسّ أيّ ذكر كان إن اتفقا في العمل أو عدمه ، م و(المسّ)^(٣) بيطن الإصبع الزائدة كالمس^(٤) بيطن الأصلية إن كانت على استواء الأصابع الآخر ، م ومن الحدث مسّ الواضح ماله من العورة من المشكل ، ونعني بالواضح الرجل أو المرأة أو الخنثى الذي ظهر أنّه رجل أو امرأة ، فإذا مسّ الرجل دبر المشكل أو ذكره أو مست المرأة دبر المشكل أو ما للنساء منه بلا محرمية بينهما انتقضت طهارة الماسّ ، ولو مسّ الرجل من المشكل فرج المرأة أو مست المرأة من المشكل الذكر لم تنتقض طهارته ، م ومن الحدث مسّ المشكل كلا الفرجين وهما الذكر وفرج المرأة من نفسه ، [م وكذا مسه كليهما من مشكل آخر]^(٥) م وكذا مسه الذكر من مشكل وفرج المرأة من مشكل آخر ، فلو مسّ المشكل أحدهما من نفسه أو من مشكل آخر أو أحدهما من مشكلين لم تنتقض طهارته ، م^(٦) / وإن مسّ المشكل أحد الفرجين وصلى الصبح ثمّ مسّ الآخر وصلى الظهر فإن توضأ بين الصلاتين لا يعيد واحدة^(٧) منهما ، م وإن لم يتوضأ بينهما يعيد الظهر ، م وإذا مسّ أحد المشكلين فرج الآخر والآخر ذكر الأول م^(٨) أو ذكر

= انظر روضة الطالبين ١/١٨٦ ، التحقيق ص ٧٧ ، المجموع ٢/٤٠ ، الغرر البهية ١/١٤٠ ، مغني المحتاج ١/١٤٧ ، نهاية المحتاج ١/١٢١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٧١ .

(١) أصل سقط من (ص) .

(٢) قال الشريبي : ومحلّه كما قال الأسنوي نقلا عن الفوراني : إذا لم يكن مسامتا للعامل وإلا فهو كأصبع زائدة مسامطة للبقية فينقض ، واعتمده في شرح البهجة وفي فتح الجواد .

انظر الغرر البهية ١/١٤٠ ، فتح الجواد ١/٥٣ ، الإقناع للشريبي ١/١٧٢ .

(٣) تكرار في الأصل .

(٤) في غير (ص) : كاللمس .

(٥) ماين المعقوفتين مثبت من (ص) لقوله في الحاوي لوحة ٣ ب [ومس المشكل كليهما من نفسه أو مشكل] .

(٦) نهاية اللوحة ٨ من (ص) .

(٧) في (ص) : واحدا .

(٨) م سقط من (ص) .

نفسه تنتقض طهارة أحدهما لا بعينه ، م وتصح صلاة كل واحد منهما ^(١) .

فصل

م ولو تيقن الحدث وظن الطهارة بعد الحدث أخذ بالطهارة وارتفع يقين الحدث ^(٢) ، م
ولو شك في الطهارة بعد تيقن الحدث أخذ بالحدث ولغي الشك ، م ولو تيقن الطهر ^(٣)
وظن الحدث بعده أخذ بالطهر ولم يعبأ بظن الحدث ؛ كما ^(٤) لو تيقن الطهر وشك في
الحدث بعده أخذ بالطهر ولغي الشك ، م والشاك في سبق المتيقن من الطهارة والحدث أخذ
بضد ما قبل الطهر والحدث المتيقن م لا بضد الطهر من لا يعتاد تجديد الطهر ، فلو تيقن بعد
طلوع الشمس الطهارة والحدث ولم يدر أيهما سبق على الآخر أسند الوهم إلى ما قبل
الطلوع فإن انتهى إلى الحدث فهو الآن متطهر ، وإن انتهى إلى الطهر فهو الآن محدث إلا

(١) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤١٢/١-٤١٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٤٦/١-١٤٨ ، روضة
الطالبين ١٨٦/١ و ١٨٧ ، الغرر البهية ١٣٩/١-١٤٣ ، المنهاج القويم ص ٥٩ و ٦٠ ،

(٢) مذكره الشارح من أنّ يقين الحدث يرفع بظن الطهارة هو نص الحاروي والذي تبع فيه الرافعي ، ولكن
المذهب أنّ استصحاب اليقين في الطهر والحدث واحد ، وأنّ مراد الفقهاء بالشك في الماء والحدث
والنجاسة والصلاة والصوم وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء كان الطرفان في التردد
سواء أو أحدهما راجحا فهذا معناه في استعمال الفقهاء في كتب الفقه ، وما ذكره الرافعي اسقطه
النووي في الروضة وقال عنه الأذرعي غريب بعيد ، ولكن حمل كلام الرافعي على أنّ الماء المظنون
طهارته بالاجتهاد مثلا يرفع يقين الحدث ، قال الشريبي : وحمله على هذا وإن كان بعيدا أولى من حمله
على أنّ ظن الطهر يرفع يقين الحدث الذي حمله عليه ابن الرفعة وغيره ، قال الرملي : وأحسن منه أن
يقال كلامه محمول على ما إذا تطهر بعد يقين الحدث وشك بعد طهارته في ترك عضو من أعضاء
الطهارة فإنه لا يقدح فيها ، وقد رفعنا هنا يقين الحدث بظن الطهارة .

انظر فتح العزيز ١٧٠/١ ، المجموع ١٦٨/١ و ١٦٩ ، المجموع مع حاشية الأذرعي ٦٤/٢ ، روضة
الطالبين ١٨٨/١ ، اخلاص النواوي ٦٨/١ ، الغرر البهية ١٤٥/١ ، مغني المحتاج ١٥٣/١ ، نهاية المحتاج
١٢٨/١ .

(٣) الطهر سقط من الأصل .

(٤) في (ص) : ولو .

إذا كان لا يعتاد التجديد فإنه يكون متطهرا لا محدثا^(١) ، م هذا إذا [١٤] تذكر ما قبلهما^(٢) ، فإن لم يتذكر ما قبلهما توضأ^(٣) ^(٤) .

فصل

م ويمنع الحدثُ البالغ والصبيّ من^(٥) الصلاة ، م وكذا من^(٥) طواف بيت الله تعالى حتى لا يصحان مع الحدث ، م ويمنع البالغ دون الصبيّ من^(٥) حمل المصحف ، م ومن^(٥) حمل اللوح المكتوب عليه شيء من القرآن إلا في وسط أمتعة ، م ويمنع من^(٥) قلب ورق المصحف بعود ونحوه^(٦) ^(٧) ، م ويمنع أيضا البالغ من^(٥) مسّ كلّ واحد من المصحف

(١) وسبب ذلك أن الظاهر من حاله تأخر طهره الثاني عن حدثه فيعمل به وإن خالف الأصل .
انظر فتح العزيز ١/١٦٩ ، المجموع ٢/٦٥ ، فتح الجواد ١/٥٥ .

(٢) هذا الوجه هو المعتمد كما صححه الرافعي والنووي في المنهاج والروضة وقال في المجموع قطع به جمهور المصنفين واختار النووي في شرح المذهب وشرح الوسيط والتحقيق أنه يجب الوضوء بكل حال قال في الروضة: إنه الصحيح عند جماعات من محققي أصحابنا ، ووجهه أن الطهر والحدث تعارضا فليس أحدهما أولى من الآخر أما ما قبلهما فتحقق بطلانه ولا بد من طهارة معلومة أو مظنونة أو مستصحية فوجب الوضوء .

انظر فتح العزيز ٢/٨١ و ٨٢ ، المجموع مع حاشية الأذرعى عليه ٢/٦٥ ، التحقيق ص ٨٠ ، روضة الطالبين ١/١٨٨ ، شرح صحيح مسلم ٤/٥٠ ، شرح الوسيط ١/٢١١ ، تذكرة النبيه ٢/٤١٩ ، كفاية الأخيار ص ٦٣ ، الغرر البهية ١/١٤٦ ، فتح الجواد ١/٥٥ ، مغني المحتاج ١/١٥٤ .

(٣) هذا لمن اعتاد التجديد أما من لا يعتاد التجديد فلا أثر لتذكره بل يأخذ بالطهر دائما كما مر .

انظر المجموع ٢/٦٥ ، الغرر البهية ١/١٤٥ ، فتح الجواد ١/٥٥ ، مغني المحتاج ١/١٥٤ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/١٠٢ ، التنبيه مع شرح السيوطي ١/٥٧٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٧٨ - ٨٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/١٥٣ و ١٥٤ ،

(٥) "من" سقط من (ص) في هذه المواضع .

(٦) في (ص) : بنحو خشب .

(٧) هذا ما صححه الرافعي وصحح النووي حله وعدم منعه .

انظر المذهب مع المجموع ٢/٦٨ ، فتح العزيز ٢/١٠٤ ، زيادة الروضة ١/١٩٠ ، المنهاج مع نهاية =

واللوح ، م ويمنع من^(١) مسّ جلد المصحف ،^(٢) ومسّ العلاقة وبياض الحواشي وما بين السطور ، م^(٣) ويمنع من^(١) مسّ ظرف المصحف من الخريطة^(٤) والصندوق وفيهما المصحف ، م ولا يمنع البالغ من^(١) حمل الدرهم المكتوب عليه شيء من القرآن ، م (وكذا كلّ ما لم يكتب للدراسة كالعمائم المطرّزة بآيات القرآن)^(٥) ولا من^(١) كتب التفسير^(٦) ، م ولا من^(١) كتب الفقه التي فيها القرآن ، و (لا من)^(٧) مسّ كلّ واحد منهما^(٨) ، م ولا يمنع أيضا البالغ من^(١) كتبه القرآن على شيء موضوع بين يديه ، م وكذا لا يمنع من^(١) حمل ما نسخ قراءته من القرآن و (لا من)^(٩) مسّه ، ويجوزان في التوراة والإنجيل^(١٠) .

= المحتاج ١٢٧/١ .

(١) "من" سقط من (ص) في هذه المواضع .

(٢) في (ص) : م .

(٣) م سقط من الأصل وأثبتها لقوله في الحاوي لوحة ٣ ب [وجلده وظرفه] .

(٤) الخريطة : وعاء يشبه الكيس من آدم وغيره يشرح على مافيه .

انظر المصباح المنير ص ١٦٧ ، القاموس ٣٧٠/٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ينبغي تقييده بما إذا كانت حروف التفسير أكثر من حروف القرآن ، وأما إذا كان القرآن أكثر أو مساويا فهو في معنى المصحف .

انظر التحقيق ص ٨١ ، المجموع ٦٩/٢ ، الغرر البهية ١٤٨/١ ، المنهاج القويم ص ٦١ ، مغني المحتاج ١٥١/١ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) بعد هذه العبارة : " والمنوع من مسّه وحمله المكتوب للدراسة حتى يلحق الدرهم الأحدي والعمائم المطرّزة بآيات القرآن ، والحيطان المكتوب عليها شيء من القرآن " ، والأحدي المكتوب عليه قل هو الله أحد . انظر المجموع ٦٦/٢ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٦٥/٢ - ٧٠ ، التعجيز ١٤٢/١ و ١٤٣ ، المنهاج القويم ص ٦٠ و ٦١ ، غاية البيان ص ١٠٤ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ١٢١/١ و ١٢٢ .

فصل

م ويزيد الحيض والنفاس على الحدث بمنع قراءة القرآن من آية أو بعضها بقصد القراءة ، فالتسمية^(١) والتحميد^(٢) وآية التسخير^(٣) بقصد التبرك والخاتمة وإقامة سنة الركوب^(٤) ، وبغير قصده وقصد القراءة لا يمنع منه ، م ويزيد أيضا منع المكث في المسجد^(٥) فالعبور لا يمنع منه ولكن يشترط أن يؤمن تلويث المسجد بالدم^(٦) ، والحدث الأصغر لا يمنع القراءة والمكث في المسجد ، م والجنابة تمنع ما يمنع الحدث مع بعض ما يمنعه الحيض والنفاس ، وهو القراءة والمكث ، حتى لا يجوز))^(٧) لعدم الماء والتراب القراءة في الصلاة^(٨) ،

(١) أي قول بسم الله الرحمن الرحيم وهي جزء من آية رقم ٣٠ من سورة النمل .

(٢) أي قول الحمد لله وهي جزء من آيات كثيرة منها رقم ٢ في سورة الفاتحة .

(٣) هي قوله تعالى في سورة الزخرف آية رقم ١٣ و١٤ ﴿تَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِمْ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ

عَلَيْهِ وَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرْنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مَقْرِنِينَ﴾ وإنا إلى ربنا لمُنْقَلِبُونَ ﴿

(٤) حيث ثبت من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا استوى على

بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً ثم قال : ((سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وإنا إلى ربنا

لمنقلبون)) ... أخرجه مسلم ٩٧٨/٢ ، برقم ١٣٤٢ في كتاب الحج باب ما يقول إذا ركب إلى سفر

الحج وغيره من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ..

(٥) ومحل منع المكث لغیر العذر أما إن كان لعذر فلا يمنع منه للضرورة .

انظر التحقيق ص ٩١ ، كفاية الأخيار ص ١٢٥ ، المنهاج القويم ص ٧٦ ،

(٦) هذا الحكم لا خصوصية للحائض به ، بل كل من به نجاسة يخاف تلويث المسجد منها مثلها كمن به

سلس البول واستحاضة ونضح جرح وغيرها .

انظر روضة الطالبين ٢٤٨/١ ، الغرر البهية ١٥٠/١ ، مغني المحتاج ٢٧٩/١ .

(٧) ما بين الأقواس سقط من (ظ) وهو يقارب لوحة واحدة .

(٨) فاقد الطهورين وهو جنب أو حائض انقطع دمها لا يقرأ شيئاً من القرآن في الصلاة هو اختيار الرافعي ،

والصحيح قراءة الفاتحة وجوباً فقط للصلاة لأنه مضطر إليها كما اختاره النووي في التحقيق والروضة

والمجموع وهو المعتمد .

م^(١) وجنابة الكافر لا تمنع المكث فيه ^(٢) ، م ويزيد الحيض والنفاس شيئاً آخر غير ما يزيده جنابة المسلم وهو منع التمتع بما بين السرة والركبة من الحائض والنفساء^(٣) ، م ويمتد منع كل الممنوعات إلى الغسل منهما أو بدله^(٤) ، م ويزيدان أيضاً منع الصوم ، م ويمتد منع الصوم إلى الطهر منهما وإن لم تغتسل ، م وندب التصديق بمثقال من الذهب الخالص الإسلامي إن وطئ الحائض والنفساء في أول الدم ، م وندب تصديق نصف دينار إن وطئ في آخر الدم (والمراد من أول الدم شدته ومن أواخر^(٥) الدم ضعفه وقربه من الانقطاع)^(٦) ^(٧) .

= انظر التحقيق ص ٩٠ ، روضة الطالبين ١٩٧/١ ، المجموع ١٦٣/٢ و ٢٧٩ ، فتح الوهاب ص ١٨ ، المنهاج القويم ص ٧٦ ، مغني المحتاج ٢١٧/١ ، غاية البيان ص ١٠٥ ، إعانة الطالبين ٦٩/١ .

(١) م سقط من غير الأصل .

(٢) أفاد الشارح أن ماسبق ذكره في هذا الفصل مما يمنعه الحيض تمنعه الجنابة ، وانظر ما تمنعه الجنابة في المهذب ١٢٠/١ ، التحقيق ص ٩٠ و ٩١ ، روضة الطالبين ١٩٧/١ و ١٩٨ ، كفاية الأخيار ص ١٢٣ - ١٢٥ المنهاج القويم ص ٧٥ و ٧٦ ، غاية البيان ص ١٠٤ .

(٣) قال النووي : وهو المنصوص عليه في الأم والأحكام والبيوطي وهو الصحيح عند جمهور الأصحاب وسكت عليه في الروضة والمنهاج وصححه الرافعي وهو المعتمد ، وقيل لا يحرم غير الوطء اختاره النووي في التحقيق وقواه في المجموع وشرح صحيح مسلم وتصحيح التنبيه واختاره الأسنوي أيضاً لقوة دليله . انظر الأم ٥٩/١ ، أحكام القرآن للشافعي ص ٥٢ ، التبصرة ص ٥٤ ، روضة الطالبين ٢٤٩/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٠/١ ، التحقيق ص ١١٨ ، المجموع ٣٦٣/٢ ، شرح صحيح مسلم ٢٠٥/٣ ، تصحيح التنبيه ٩٨/١ ، تذكرة التنبيه ٤٣٨/٢ ، التذكرة ص ٥٢ ، فتح الوهاب ص ٢٦ ، المنهاج القويم ص ١٠٠ .

(٤) يشير إلى أنّ التيمم بدل عن الغسل بالماء ، وذلك بشروطه كما سيأتي .

(٥) في (ظ) : آخر .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ٨٨ ، الوسيط ٤٧٢/١ - ٤٧٤ ، روضة الطالبين ٢٤٨/١ - ٢٥٠ ، المجموع ٣٦٧/٢ ، فتح الجواد ٥٦/١ - ٥٨ ، مغني المحتاج ٢٧٩/١ - ٢٨١ ، غاية البيان ص ١٠٥ و ١٠٦ .

فصل في الغسل^(١)

م الغسل غسل جميع بشرة البدن م^(٢) والشعر الذي عليه ومنبته ، فيجب غسل ما يبدو من الصماخين والشقوق وأنف المجدوع ومن فرج الثيب بالافتضاض عند القعود لقضاء الحاجة وما تحت القلفة من الأكلف^(٣) ، ولا فرق بين الخفيف من الشعور والكثيف ، ولا يجب نقض الظفيرة إن وصل الماء إلى باطنها^(٤) دونه ، ولا تجب المضمضة والاستنشاق ، م ويشترط كون الغسل مقرونا بأول فرضه النية فما غسله قبل النية لا يعتد به ؛ وكيفيتها أن ينوي رفع الحدث ، م أو ينوي رفع الجنابة ، م أو الحيض ، م أو استباحة مفتقر إلى الغسل كوطء الحائض ، م أو ينوي أداء الغسل^(٥) ، والتفصيل الذي ذكرناه في الوضوء يعود هاهنا من نفى غير المعين من الحدث والمستباح وتفريق النية ونية التبريد معها^(٦) ، م وإنما يصح

(١) الغسل : من تطهير الشيء وتنقيته والغسل بالضم تمام الطهارة وهو اسم من الاغتسال يقال غُسل وغُسِّل ويراد به أيضا الماء وبالفتح مصدر من غسلت .

انظر معجم مقاييس اللغة ٤/٤٢٤ ، النظم المستعذب ١/٤٠ ، المصباح المنير ص ٤٤٧ .

واصطلاحا : سيلان الماء جميع البدن بنية .

انظر الغرر البهية ١/١٥٣ ، غاية البيان ص ٨٤ .

(٢) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي لوحة ٣ ب [غسل البشرة والشعر] .

(٣) القُلْفَة : الجلد التي تقطع في الختان ، والأكلف : من لم يختن .

انظر لسان العرب ٩/٢٩٠ ، المصباح المنير ص ٥١٤ ، القاموس المحيط ٣/١٩٣ .

(٤) في (ص) : باطنه .

(٥) وأما إذا نوى الغسل فقط فالصحيح أنه لا يكفي بخلاف الوضوء فإن الوضوء لا يطلق على غير العبادة بخلاف الغسل .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٦ ، الغرر البهية ١/١٥٥ ، فتح الجواد ١/٥٩ ، المنهاج القويم ص ٧٦ ، نهاية المحتاج ١/١٦١ و ٢٢٢ .

(٦) انظر التفصيل المشار إليه في ص ٣٤ و ٣٥ .

الغسل بشرط رفع الخبث^(١) ثم الغسل بعده ولا تكفي الغسلة الواحدة عنهما^(٢) ، م وإنما يصح بشرط الإسلام فيشترط تقدمه على الغسل ، م ويشترط رفع الخبث أولاً والإسلام لصحة الوضوء كما في الغسل ، م ويستثنى من اشتراط الإسلام لصحة الغسل غسل الزوجة أو الأمة الكافرة لحل وطء الزوج أو السيد المسلم فإن غسلها يصح بدون الإسلام حتى يفيد حل الوطء ، م وهذا الغسل لا يفيد إلا حل الوطء حتى لو أسلمت لزمتها الإعادة للصلاة^(٣) .

فصل

م وسن رفع الأذى قبل الغسل وهو المستقذر من غير الخبث^(٤) كالمني [١٥] وغيره ، م وسن الوضوء سواء كانت الجنابة مع الحدث أو دونه كما صورناه أولاً^(٥) ، (ولا يشترط فيه إفراده بالنية لكن الأولى إن تجردت الجنابة عن الحدث الأصغر نوى بوضوئه سنة الغسل وإن اجتمعا نوى به رفع الحدث الأصغر)^(٦) ويجوز تأخير غسل الرجل إلى آخر الغسل

(١) وذلك عن بدنه كالملذي والودي والبول .

انظر فتح الجواد ٦٠/١ ، مغني المحتاج ٢١٩/١ .

(٢) كذا ذكر في الحاوي وهو اختيار الرافعي والنووي في شرح مسلم بينما اختار في التحقيق وزيادة الروضة والمنهاج ارتفاع حدثه بالغسلة الواحدة وهو المعتمد .

انظر روضة الطالبين ٢٠٠/١ و ٢٠١ ، شرح مسلم ٢٢٩/٣ ، التحقيق ص ٩٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٢٢/١ ، المجموع ٣٣٤/١ و ١٨٣/٢ و ١٩٩ ، كفاية الأخيار ص ٦٦ ، إخلاص الناوي ٧٣/١ ، الغرر البهية ١٥/١ ، الإقناع للشريبي ١٨٢/١ و ١٨٣ ، غاية البيان ص ٦٨ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٢١/١ ، الوسيط ٤٢٨/١ ، كفاية الأخيار ص ٦٦-٦٨ ، نهاية المحتاج ٢٢٢/١-٢٢٥ .

(٤) أما الخبث فقد مرّ اشتراط رفعه أولاً ، وعلى القول بارتفاع حدثه بالغسلة الواحدة كما هو المعتمد فإن إزالة النجاسة من صفات الكمال .

انظر فتح العزيز ١٧١ / ٢ ، روضة الطالبين ٢٠١/١ .

(٥) انظر ص ٦١ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : "ولا يشترط فيه النية لأنه من إكمال الغسل" .

لكن الأحب خلافه^(١) ، م وسن تعهد المعطف من أذنيه وغضون بطنه ، م وسن^(٢) / الترتيب بأن يفيض الماء على رأسه ثم على^(٣) الشق الأيمن ثم على^(٤) الأيسر^(٤) ، م وسن تطيب الفرج في الحيض بأن تتبع أثر الدم بمسك فإن لم تجد فبطيب^(٥) آخر فإن لم تجد فبطين^(٦) ، م وسن الغسل بصاع [والمراد أنه لا ينقص عن صاع لا أنه يتقدر بها]^(٧) ، م وإن نوى الجنابة وحدها واليوم يوم جمعة أو عيد حصل فرض الجنابة وسنة الجمعة أو العيد^(٨) ، م وكذا لو^(٩) / نوى الجنابة مع سنة الجمعة م أو العيد في يومه فإنهما يحصلان ، م وكذا لو نوى النفلين

(١) إن أخر غسل رجله حصل له فعل الوضوء ولكن الأفضل اكمال الوضوء قال النووي : وقد ثبت الأمران في الصحيح من فعل رسول الله ، ثم قال : وعلى القول الصحيح المشهور يجمع بينهما بأن الغالب من أحواله والعادة المعروفة له اكمال الوضوء وبين الجواز في بعض الأوقات بتأخير القدمين . المجموع ١٨٢/٢ و ١٨٣ .

(٢) نهاية الوجه ١٩ من (ظ) .

(٣) على سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) : تأسيا وكتب بالهامش فوقها غ صح . والمقصود بتأسيا أي متابعة للسنة حيث ثبت ذلك من فعله صلى الله عليه وسلم من حديث عائشة رضي الله عنها في البخاري ١/٣٦٠ رقم ٢٤٨ كتاب الغسل باب الوضوء قبل الغسل ، ومسلم ١/٢٥٣ رقم ٣١٦ كتاب الحيض باب صفة غسل الجنابة .

(٥) في (ص) : بمسك ثم بطيب .

(٦) في (ص) : ثم بطين .

قلت : ولكن يستثنى من ذلك المحدة وكذا المحرمة فلا يتطيان لحزمة الطيب عليهما .

انظر فتح الوهاب ص ١٩ ، المنهاج القويم ص ٧٩ ، مغني المحتاج ١/٢٢٠ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

وقد مضت الإشارة إلى أفضلية الاقتصاد على الصاع كما هو المعتمد انظر ص ٥١ .

(٨) إذا نوى الجنابة وحدها فهل تحصل سنة الجمعة أو العيد هذا مارجحه الرافعي في الشرح الكبير ، بينما جزم النووي أنه لا تحصل إلا الجنابة ، وكذا لو نوى جمعة فالأصح حصولها دون الجنابة .

انظر الوسيط ١/٣٦٥ ، فتح العزيز ١/٣٢٨ ، روضة الطالبين ١/١٥٩ و ١٦٠ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٢٢٣ ، التحقيق ص ٩٣ ، الغرر البهية ١/١٥٩ ، فتح الوهاب ص ١٩ ، إعانة الطالبين ١/٧٩ .

(٩) نهاية اللوحة ٩ من (ص) .

وهما العيد والجمعة في يومهما يحصلان ، م وكذا لو نوى أحد النفلين وهما الجمعة أو العيد في يومهما^(١) يحصلان ،^(٢) ولو نوى الجنابة مع العيد والجمعة في يومهما حصل الكل ، م وإن نوى رفع الحدث الأصغر غلطا ارتفعت عن أعضاء الوضوء سوى الرأس^(٣) ، ولو نواه عمدا لم ترتفع الجنابة عن شيء من بدنه^(٤) .

فصل

م وموجب الغسل الموت ، م وخروج دم الحيض م والنفاس بشرط انقطاعهما^(٥) ، م

(١) في (ص) : ليومهما .

(٢) في الأصل و (ص) : م ، ولم أثبتها لعدم وجودها في الحاوي .

(٣) لأنّ غسله وقع بدلا عن مسحه إذ هو فرضه أصالة وقد نوى مالا يوجب إلا مسحه ، فلا يغني عن الغسل .

انظر فتح الجواد ٦٢/١ ، غاية البيان ص ٨٧ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٢١/١ و ١٢٢ ، الوسيط ٤٢٩/١ و ٤٣٠ ، التحقيق ص ٩٢ و ٩٣ ، اخلاص الناي ٧٤/١ ، غاية البيان ص ٨٧-٨٩ .

(٥) ماذكره الشارح من أنّ موجب الغسل في الحيض والنفاس شرطه الانقطاع هو المعتمد كما في شرح الرافعي وقال النووي في التحقيق : وفي موجب الوضوء أوجه : أحدها الحدث وجوبا موسعا ، والثاني : القيام إلى الصلاة ونحوه وأصحها هما ويجري في موجب الغسل اهـ ، لكن اختار في مجموعه في الحائض والنفاس أن الموجب الانقطاع وحده ، وقد ذكر الرافعي وتبعه كثير من المتأخرين أنه يعتبر مع الخروج والانقطاع القيام إلى الصلاة أو نحوها مما يتوقف على الغسل كالطواف وغيره لكن قال الرملي : وفي موجه أوجه أصحها بالخروج مع الانقطاع وجوبا موسعا ومع القيام إلى الصلاة ونحوها وجوبا مضيقا ، وما قيل في موجب الغسل في الحيض والنفاس يقال في موجب غيرهما كالمني وفي موجب الوضوء من نحو بول وغائط وغيرها مما فيه انقطاع .

وقد ذكر النووي أن من ثمة الخلاف ما إذا استشهدت الحائض قبل الانقطاع فلا تغسل وإلا فوجهان ، ومنها ما نقله عن صاحب العدة أنّ الحائض إذا أجنبت وقلنا لا يجب غسل الحيض إلا بانقطاع الدم وقلنا بالقول الضعيف أنّ الحائض لا تمنع قراءة القرآن فلها أن تغسل عن الجنابة لاستباحة قراءة القرآن .

انظر فتح العزيز ١٧٧/١ ، المجموع ٤٦٦/١ و ١٣٥/٢ و ١٤٨ ، التحقيق ص ٦٧ و ٦٨ ، اخلاص الناي =

وموجه أيضا غيبة الحشفة م أو غيبة قدرها من مقطوعها في فرج دبر أو قبل ، فيجب الغسل على الفاعل والمفعول وعلى من نزلت عليه المرأة ، ولا فرق بين الحشفة أو قدرها من الصغير والكبير ، وبين الملفوف عليه الخرقه وغير الملفوف عليه ، ولا بين فرج الصغير أو الصغيرة التي لا تشتهي وغيره ، ولا بين دبر الرجل أو المرأة ، م ولو أوج ذكره في فرج ميتة أو استدخلت حية ذكر ميت وجب الغسل ، م وكذا لو أوج رجل في فرج بهيمة أو استدخلت امرأة ذكره^(٢) وجب الغسل ، م ولا يعاد غسل الميت إذا استدخلت امرأة ذكره ولا غسل الميتة إذا أوج رجل في فرجها ، م وموجب الغسل أيضا خروج الولد ولا فرق بين ما إذا كانت المرأة ذات جفاف أو لم تكن ، م وموجه أيضا خروج أصل الولد من مني وعلقة ومضغة^(٣) ، ولا فرق في خروج المني بين أن يكون بعد الغسل والبول أو قبلهما ، ولا يجب الغسل من استدخال المني وغسل الميت وزوال الجنون والإغماء ، م ولو اغتسلت المرأة من الجماع ثم خرج منها مني الرجل بعد الغسل وجب عليها إعادة الغسل ، م وإنما يجب عليها إعادة الغسل إن قضت شهوتها بذلك الجماع فأما إذا لم تقض بأن كانت صغيرة أو مكروهة^(٤) أو نائمة لم تجب الإعادة عليها^(٥).

= ٧٢/١ ، الغرر البهية ٧٨/١ و ١٦١ ، فتح الجواد ٥٨/١ و ٥٩ ، ، غاية البيان ص ٦٢ ، نهاية المحتاج ٢١١/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٣٩/١ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ١٣٧/١ .

(١) في (ظ) : و

(٢) أي ذكر البهيمة ، وانظر المجموع ١٣٣/٢ ، الغرر البهية ١٦٢/١ .

(٣) مفهوم كلام الشارح وأصله أنه لا فرق بين المعتاد وغيره وهو ما حزم به الرافعي في الشرح الكبير والنووي في المنهاج وأصله وكذا اعتمده المقرئ في شرح الارشاد بينما حزم النووي في التحقيق بأن للخارج من غير المعتاد حكم المنفتح في باب الحدث وصوبه في المجموع وهو المعتمد ، وكلّ ماسبق في المني المستحكم ، فإن لم يستحكم بأن خرج لنحو مرض لم يجب الغسل بلا خلاف كما في المجموع .
انظر فتح العزيز ١٢٢/٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢١٤/١ ، التحقيق ص ٨٩ ، المجموع ١٤٠/٢ ، إخلاص النواي ٧٢/١ ، الغرر البهية ١٦٣/١ ، المنهاج القويم ص ٧٤ ، غاية البيان ص ٨٥ .

(٤) في الأصل : مكروهة .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٦٢/١ ، روضة الطالبين ١٩٣/١ - ١٩٥ ، فتح =

فصل

(م) وخواص المني التدفق في دفعات ، والتلذذ بخروجه مع فتور الشهوة عقيب خروجه ، م^(١) ورائحة الطلع والعجين رطبا ورائحة بياض البيض يابسا ، ولا يشترط اجتماع الخواص الثلاث بل تكفي واحدة منهن في كونه منيا ، ولا فرق في ذلك بين ^(٢) / مني الرجل والمرأة عند الرافعي^(٣) والمصنف^(٤) ، وقال الإمام والغزالي^(٥) أنه لا خاصية لمني المرأة إلا التلذذ فلا يعرف إلا بذلك^(٦) ، وقال الروياني في البحر إن رائحته أيضا مثل رائحة مني الرجل فعلى هذا له خاصيتان^(٧) ، [والأولى التسوية بين مني الرجل والمرأة في طرد الخواص الثلاث]^(٨) قال الرافعي : إن الأكثرين ذكره تصريحًا وتلويحًا^(٩) ،

= الوهاب ص ١٨ ، فتح الجواد ١/٥٨ و ٥٩ ، الإقناع للشريبي ١/١٧٤-١٨٠ .

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي ٣ ب [ورائحة الطلع والعجين] .

(٢) نهاية الوجه ٢٠ من (ظ) .

(٣) انظر فتح العزيز ٢/١٢٨ .

(٤) المصنف هو عبد الغفار القزويني وقد سبق التعريف به مستوفى في الدراسة وما نقله الشارح عنه هو مفهوم الحاوي لوحة ٣ ب حيث قال [وخواص المني التدفق والتلذذ ورائحة الطلع والعجين] .

(٥) هو محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة ٤٥٠ هـ أخذ عن امام الحرمين ولازمه تنقل إلى بغداد ودمشق وغيرهما ، أكثر من التصنيف ، من تصانيفه البسيط والوسيط والوجيز والخلاصة في الفقه ، ومن أشهر تصانيفه احياء علوم الدين والمستصفى في الأصول وغيرها توفي سنة خمس وخمسمائة .

انظر طبقات الشافعية لابن شعبة ١/٢٩٣ .

(٦) انظر نهاية المطلب لوحة ٦٠ ب ، الوسيط ١/٤٢٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢/١١٤ .

(٧) نقله عنه ابن الصلاح في مشكل الوسيط ١/٣٤٠ ، والنووي في المجموع ٢/١٤١ .

(٨) في الأصل بدل ما بين المعقوفتين : " والأول " .

(٩) انظر فتح العزيز ٢/١٢٨ ، لكن بلفظ وتعريضا بدل تلويحاً .

وأنكره بعضهم عليه^(١) ^(٢) ، (وللمني صفات أخر ليست من خواصه كالثخانة والبياض في الرجل ، والصفرة والرقة في مني المرأة ، فعدمها لا ينفيه ووجودها لا يقتضيه)^(٣) حتى لو خرج المني على لون الدم لاستكثار الجماع وجب الغسل إذا وجد بعض ما ذكرنا من الخواص .

م وأخذ من يحتمل كون حدثه الأصغر والأكبر ما شاء منهما / بأن^(٤) ينتبه الشخص ولا يرى إلا الثخانة والبياض واحتمل كون الخارج منيا أو مذيا^(٥) فإنه إن شاء أخذ بالمني

(١) الذي أنكره هو ابن الصلاح كما في مشكله ٣٤٠/١ ، وقد تحصل مما ذكره الشارح أن خواص مني المرأة قد اختلف فيه الأصحاب على ثلاثة أقوال : القول الأول : أن المرأة كالرجل في الخواص الثلاث وهو اختيار الرافعي والقزويني والنووي في المنهاج والروضة وهو قول الأكثر واعتمده ابن حجر والشريني والرملي وغيرهم .

القول الثاني : أنه لخاصية له إلا التلذذ وهو قول امام الحرمين والغزالي .

القول الثالث : أن له خاصيتان هما التلذذ والرائحة وهو قول الروياني وحزم به ابن الصلاح والنووي في شرح مسلم وهو مقتضى كلامه في المجموع واعتمده السبكي وقال الأذرعى انه الحق كما نقله عنهما الأنصاري . .

انظر الوسيط ٤٢٦/١ ، فتح العزيز ١٨١/١ ، روضة الطالبين ١٩٦/١ ، المجموع ١٤١/٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢١٥/١ ، شرح مسلم ٢٢٣/٣ ، شرح المحلي مع حاشية القليوبي ٩٥/١ ، الغرر البهية ١٦٤/١ ، فتح الجواد ٦٢/١ ، غاية البيان ص ٨٦ ، نهاية المحتاج ٢١٧/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٤٤/١ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " م وخواص مني الرجل والمرأة التدفق بدفعات مع التلذذ والرائحة المذكورة بعد ودونهما ، م والتلذذ بخروجه مع التدفق والرائحة المذكورة ودونهما ، م ورائحة الطلع والعجين رطبا مع التدفق والتلذذ ودونهما لمرض أو حمل شيء ثقيل " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا أثر للثخانة والبياض " .

(٤) في (ص) : بما شاء منهما وصورته أن

(٥) في (ص) : وديا .

وحكم الودي هو حكم المذي ، وقد اختلفت عبارات الشراح فمنهم من ذكر الودي مع المني كالوجيز وشرحه ومنهم من ذكر المذي كالمهذب وشرحه ، وبعضهم ذكر الأمرين كالشريني في المغني .

انظر المهذب مع المجموع ١٤٦/٢ ، فتح العزيز ١٧٨/١ ، مغني المحتاج ٢١٥/١ ، نهاية المحتاج ٢١٦/١ ، =

واغتسل ولم يغسل ما أصابه ، وإن شاء أخذ بالمذي^(١) وغسله وتوضأ ، أو بأن^(٢) يوج
مشكل في دبر رجل فإنهما يأخذان بما شاءا منهما ، م ولو أوج رجل في دبر مشكل أجنب
الرجل والمشكل ، م ولو أوج رجل في فرج مشكل وأوج المشكل في فرج امرأة أو دبرها
أجنب المشكل دون الرجل والمرأة ، م وندب للجنب كل واحد من غسل الفرج والوضوء
كما للصلاة وللطعم وهو الأكل والشرب ، م وكذا للجماع ، م وكذا للنوم^(٣) .

= حاشية القليوبي على المحلي ٩٤/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٢٤٥/١ .

(١) في (ص) : بالودي .

(٢) في غير الأصل : وإن أوج .

(٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٦٣/١ ، المجموع بحاشية الأذرعي ١٤٦/٢ و ١٥٦ :

التحقيق ص ٦٩ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٣ ، عمدة السالك ص ٤١ ، فتح الجواد ٦٢/١ و ٦٣ ، الإقناع للشربيني

١٧٦/١ و ١٧٩ و ١٨١ .

فصل في (١) التيمم (٢)

م يتيمم في جميع الأحداث (٣) ، فيجوز التيمم بدل الغسل والوضوء عن الموت والحيض والنفاس والولادة والجنابة .

م ويتيمم للمؤقتة في وقتها (٤) ، ولا يجوز التيمم لها (٥) قبل دخول وقتها (٦) ، حتى لو تيمم لفريضة الظهر قبل دخول وقتها (٦) لم يجز اداء الظهر به ولا عبرة به (٧) .

م أو يتيمم للمؤقتة في وقت متبوعها ، فيتيمم (٨) للعصر في وقت الظهر عند الجمع بالتقديم (٩) لكن بشرطين :

أحدهما: أن يتيمم للعصر بعد فعل الظهر، فلو تيمم قبله لم يصح.

(١) في (ظ) : باب .

(٢) التيمم : لغة من أمه وأمه وتأممه إذا قصده .

انظر لسان العرب ٢٢/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٣ .

واصطلاحاً : هو ايصال التراب إلى الوجه واليدين بشرائط مخصوصة .

انظر فتح الوهاب ص ٢١ ، نهاية المحتاج ٢٦٣/١ .

(٣) احترازاً من الخبث فلا يتيمم عنه لأنه رخصة فلا يجوز إلزاماً ورد به الشرع .

انظر المذهب ١٢٥/١ ، اخلاص الناوي ٧٥/١ .

(٤) في (ص) : " أو في وقت متبوعها فيتيمم لغير المؤقتة كالنوافل المطلقة متى أرادها " . ولم أثبتها لأنها ستأتي بعد أسطر .

(٥) في (ص) : للظهر

(٦) في (ص) : وقته .

(٧) في (ظ) : " ولا غيره به " ومعناها ولا غير الظهر بهذا التيمم وهو الصحيح المشهور ، وفيه وجه آخر

يجوز صلاة النفل بهذا التيمم ، وأما معنى " ولا عبرة به " يعني بالتيمم وهذا لاخلاف فيه .

انظر فتح العزيز ٣٤٩/٢ ، المجموع ٢٤٠/٢ .

(٨) في (ص) : ويجوز التيمم للعصر

(٩) بالتقديم سقط من (ص)

والثاني: أن لا يدخل وقت العصر، فلو تيمم له ودخل وقته قبل الشروع فيه لم يجز أدائه به.

(ويتيمم للسنة الرابعة مع الفريضة في وقت الفريضة ، فلو أفرد سنة الصبح بالتيمم في وقت الصبح جاز، وقبل وقت الصبح لم يجز) ^(١).

ويتيمم لغير المؤقتة كالنوافل المطلقة متى أرادها ^(٢)، م ووقت المؤقتة كذكر الفائتة فإنه وقت لصلاة الفائتة ^(٣)، م وكاجتماع الناس للاستسقاء فإنه وقت لصلاة الاستسقاء ^(٤)، م وكغسل الميت فإنه وقت لصلاة الميت ^(٥) ^(٦).

م والتيمم إنما يباح عند العجز عن استعمال الماء، وللعجز أسباب ^(٧) منها:

(١) ما بين القوسين سقط من (ص)، وقوله وقبل وقت الصبح لم يجز هو المشهور في المذهب وحكى امام الحرمين والغزالي وجه آخر وهو الجواز لأن أمر النوافل أوسع .

انظر الوسيط ٤٥٥/١ ، فتح العزيز ٣٥٠/٢ ، التحقيق ص ٩٩ ، المجموع ٢٤٢/٢

(٢) هذه العبارة في (ص) تقدم ذكرها كما سبقت الإشارة إليه ، ولكن يستثنى من ذلك أوقات الكراهة في أظهر الوجهين .

انظر فتح العزيز ٣٥١/٢ ، التحقيق ص ١٠٠ ، الإقناع للشريبي ٢٠٥/١ .

(٣) في (ص) : ووقت الصلاة كذكر الفائتة لصلاتها

(٤) في (ص) : وكاجتماع الناس للاستسقاء لصلاته .

(٥) في (ص) : وكغسل الميت لصلاته ، والمقصود هنا أن بداية دخول وقت صلاة الميت هو غسله ، وهو الصحيح المشهور . وقد خص هذه الصلوات دون غيرها بالذكر لخفاء وقتها منبها عليها .

انظر فتح العزيز ٣٥٠ / ٢ ، المجموع ٢٤٢/٢ ، الغرر البهية ١٧٠/١ ، اخلاص الناوي ٧٦/١ .

(٦) انظر المسألة السابقة في المذهب ١٢٤/١ و ١٢٩ و ١٣٦ ، الوسيط ٤٥٤/١ و ٤٥٥ ، التحقيق ص ٩٩ و ١٠٠ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٤٥/١ و ٢٧٢ و ٢٧٣ ، فتح الجواد ٦٣/١ و ٦٤ .

(٧) تنوعت عبارات المصنفين والشرح في تعدادها فمنهم من عدّها ثلاثة ، ومنهم من عدّها خمسة ، ومنهم من عدّها سبعة ، وعدّها الأنصاري في تحريره واحدا وعشرين وكلها ترجع إلى سبب واحد هو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا كما ذكر الغزالي والشارح والأنصاري وغيرهم .

انظر الوسيط ٤٣١/١ ، التحرير مع حاشية الشرقاوي ٩٧/١ ، مغني المحتاج ٢٤٥ / ١ ، حاشية =

فقد الماء الذي فضل عن عطش حاجة م^(١) محترم من التيمم ومن معه^(٢) ، م ولو كان العطش^(٣) / في المآل^(٤) وذلك بأن لا يجد الماء ، أو يجده ولكن لم يفضل عن عطش حاجة^(٥) محترم لا في الحال ولا في المآل [فأما إن وجده وقد فضل عن حاجة عطش محترم في الحال والمآل لم يجز التيمم]^(٦) ، والمراد من العطش العطش الذي يخاف من ترك الشرب معه ما يجوز العدول إلى التيمم عند المرض^(٧) ، والمحترم الآدمي المسلم والذمي دون المرتد والحربي والحيوان كالبيهمة وكلب الصيد والزرع والماشية دون الكلب العقور والخنزير والفواسق الخمس^(٨) .

= البيجوري على ابن قاسم ١٧٠/١ .

(١) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي [بفقد ماء فضل عن عطش محترم ولو مآلا] .

الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٢) في (ص) : ومن غيره معه . وعلى هذا فلو ظن أو توهم حاجة محترم ولو مآلا إليه في القافلة ولو كثرت وخرجت عن الضبط فلا يتطهر به بل يلزمه التيمم وصرف الماء إلى المحتاج إليه بعوض أو غيره ، ولا يكلف الطهر به وجمعه لشرب غير دابة لاستقذاره .

انظر تحفة المحتاج مع حاشية العبادي والشرواني ٥٥٧/١ ، بشرى الكريم ص ٩٩ .

(٣) نهاية الوجه ٢١ من (ظ)

(٤) المآل : أي المرجع والمستقبل .

انظر المصباح المنير ص ٢٤ .

(٥) في (ظ) : عن حاجة عطش .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) ضابط العطش الذي يميز التيمم هو ضابط المرض الذي يميزه وسيأتي في ص ٩٠ ، ٩١ .

وكالاحتياج إليه لعطش الاحتياج لبيعه لطعم محترم أو لنحو دين عليه ، أو لغسل نجاسة ، وقال الولي العراقي - فيما نقله عنه الشرييني واستحسنه - : قول الفقهاء إن حاجة العطش مقدمة على الوضوء ينبغي أن يكون مثالا ، ويلحق به حاجة البدن لغير الشرب كالاحتياج للماء لعجن دقيق ولتسويق وطبخ طعام بلحم وغيره . وقيده في التحفة فيما إذا لم يتيسر الاكتفاء بغيره ، وجوز الرمي الاحتياج إليه في الحال دون المآل .

انظر التحقيق ص ١٠٨ ، تحفة المحتاج ٥٥٩/١ و ٥٦٠ ، مغني المحتاج ٢٥٣/١ ، بشرى الكريم ص ٩٩ .

(٨) المحترم : هو ما حرم قتله .

انظر فتح الجواد ٦٤/١ ، الشرقاوي على التحرير ١٠٠/١ .

م^(١) وقبل التيمم يستعمل التيمم ما يصلح لغسل شيء من ماء فضل عن حاجة عطش محترم معه ولا يكفيه للطهارة ، فيلزمه استعمال ما يصلح للغسل أي قدر كان قبل التيمم ليصح تيممه بعده، ولا يلزمه استعمال ما يصلح للمسح دون الغسل ويكفيه التيمم^(٢) (٣) .

فصل

م وقبل التيمم يطلب هو بنفسه الماء م في الوقت ، م أو يطلب من أذن له في الطلب عنه^(٤) ، فلو تيمم قبل الطلب أو بعد الطلب في غير وقت التيمم لم يصح تيممه، وإن طلب بعد ذلك ولم يجده ، ولو تيمم بعد طلب الرفقة الماء وعدم وجدانهم الماء من غير طلب منه أو من أذن له في الطلب عنه^(٥) لم يصح أيضا.

م وإنما يجب الطلب إن أمن في الطلب على نفسه وماله وانقطاعه عن الرفقة ، فلو خاف في الطلب على نفسه أو ماله من سبع أو سارق أو عدو أو خاف من انقطاعه عن الرفقة^(٦) يجوز التيمم من غير طلب الماء.

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [وأولا يستعمل ما يصلح للغسل ولا يكفيه] .
الحاوي لوح ٣ وجه أ .

(٢) لا يلزمه استعمال ما يصلح للمسح دون الغسل لأنه لا يصلح للغسل الواجب ، وأما لمسح الرأس فلو جوب الترتيب وقيل بل يجب استعماله بأن يتيمم عن الوجه واليدين تيمما واحدا ثم يمسح بالماء رأسه ثم يتيمم عن الرجلين للترتيب ولا يؤثر هذا الماء في صحة التيمم الأول لعدم وجوب استعماله قال في المجموع : وهذا أقوى في الدليل لأنه واجد للماء .

انظر المجموع ٢/٢٦٩ ، الغرر البهية ١/١٧٢ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ١/٤٣٥ و ٤٣٧ ، حلية العلماء ١/٢٥٢ ، التحقيق ص ١٠٤ و ١٠٧ و ١٠٨ ، اخلاص الناوي ١/٧٦ و ٧٧ ، مغني المحتاج ١/٢٤٩ و ٢٥٣ .

(٤) في (ص) : [أو يطلب مأذونه] ، ولكن يشترط في المأذون له أن يكون ثقة مقبول الخير .

انظر كفاية الأخيار ص ٨٨ ، المنهاج القويم ص ٨٨ ، مغني المحتاج ١/٢٤٦ .

(٥) في (ص) : أو مأذونه في الطلب .

(٦) في (ص) : أو عدو ونحوه . ومثله مالو خشى فوات وقت على الصحيح .

م ويجب الطلب في حد الغوث إن توهم وجود الماء حواليه ، وحد الغوث هي المسافة التي لو استغاث بالرفقة لسبع أو عدو مع تشاغلهم بالأحوال وتفاوضهم في الأقوال لأغاثوه^(١).

ثم المتوهم لوجود الماء إنما يتردد إلى حد الغوث إذا لم يكن في مستو من الأرض، فإن كان فيه يكفيه النظر من الجوانب.

ولا بد من الطلب في رحله^(٢) ، والطلب من الرفقة إلى أن يستوعبهم^(٣)، أو لا يبقى من الوقت إلا مايسع فيه تلك الصلاة، (وعلى قياسه ينبغي لو توهم وجود الماء في حد [١٧] الغوث وضاق الوقت عن الانتهاء إليه أنه يجوز له التيمم في الوقت)^(٤).

ولو تيقن عدم الماء حواليه بأن كان في بعض رمال البوادي التي يقطع فيها من حيث مجاري العادات أن لاماء فيها لايجب عليه الطلب^(٥).

م ويجب^(٦) الطلب في حد القرب إن تيقن وجود الماء فيه، وحد القرب هو المسافة التي ينتشر إليها النازلون للاحتطاب والاحتشاش والبهائم للرعي، وهو فوق حد الغوث، وضبط

= انظر اخلاص الناي ٧٧/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٩٠ ، مغني المحتاج ٢٤٧/١

(١) حد الغوث الذي ذكره الشارح نقله الرافعي والنووي عن إمام الحرمين وذكره الغزالي في الوسيط ، ونقل ابن حجر عن الرافعي في الشرح الصغير أنه قدره بغلوة سهم أي غاية رميه ، وذكر النووي انه يتردد قدر نظره ، وهو مايقارب ثلاثمائة إلى أربعمئة ذراع أي مايعادل ١٢٠-١٦٠ مترا .

انظر فتح العزيز ١٩٧/٢ ، المجموع ٢/٢٥٠ ، الوسيط ١/٤٣٢ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٨٨ ، حواشي نهاية المحتاج ١/٢٦٨ ، تعليق صالح مؤذن على عمدة السالك ص ٤٥ .

(٢) في (ص) : وإنما ينظر من الجوانب ، ويتردد إلى الحد المذكور بعد الطلب في رحله

(٣) لايجب أن يطلب من كل واحد من الرفقة بعينه بل يكفي أن ينادي فيهم من معه ماء ؟ من يجود بالماء ؟ ونحوه . انظر روضة الطالبين ١/٢٠٦ ، كفاية الأخيار ص ٨٨ .

(٤) ماين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : ولو تيقن عدم الماء بأن كان في بعض رمال البادية لم يلزمه الطلب .

(٦) في (ص) هذه العبارة متقدمة على العبارة التي قبلها .

ذلك بنصف فرسخ^(١) .

م وجدد الطلب للتييم الثاني في ذلك المكان إذا احتاج إليه ، وتحديد الطلب حيث لم يفد الطلب الأول التيقن أو حدث ما يوجب ظن الماء كطلوع ركب واطباق غمامة ، ولكن هذا الطلب أخف من الأول^(٢) / .

م وتأخير الصلاة إلى آخر الوقت ليتوضأ لها أولى من التعجيل بالتييم إن تيقن^(٣) وجود الماء في الآخر ، ولو توهمه بظن غالب كان التعجيل أولى .

م^(٤) ولو تيقن العاري وجدان الثوب في آخر الوقت كان التأخير أولى ، ولو توهمه بظن غالب كان التعجيل أولى كما في المسألة السابقة^(٥) .

فصل

م ويجب شراء الماء للطهارة إن بيع ، م كما يجب شراء الثوب للتستر به^(٦) .

(١) الفرسخ : ستة آلاف خطوة أي ما يعادل ميل ونصف تقريبا لأن الفرسخ ثلاثة أميال وسيأتي تعريف ومقدار الفرسخ في مسافة القصر .

انظر روضة الطالبين ٢٠٧/١ ، المصباح المنير ص ٤٦٨ ، المقدمة الحضرمية ص ٨٩ .

(٢) نهاية الوجه ٢٢ من (ظ) .

(٣) المراد باليقين هنا : الوثوق بحصول الماء بحيث لا يتخلف عادة لا ما ينتفي معه عدم حصول الماء عقلا .

انظر حاشية الجمل على شرح المنهج ٣١٥/١ .

(٤) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [إن تيقنه آخرًا كالثوب] .

الحاوي لوجه ٣ وجه ب .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٣٢/١ و ٤٣٣ ، حلية العلماء ٢٤٤/١ و ٢٤٨ و ٢٤٩ ، روضة

الطالبين ٢٠٥-٢٠٨ ، التحقيق ص ١٠٠ و ١٠١ ، عمدة السالك ص ٤٥ و ٤٦ ، كفاية

الأخيار ص ٨٤ و ٨٥ و ٨٨ .

(٦) لو امتنع صاحب الماء والثوب من بيعه من غير حاجة له فلا يجبر على بيعه إلا الماء للعطشان إن لم يحتج =

م ويجب شراء الثوب دون الماء إن وجد ثمن واحد من الماء والثوب واحتاج إليهما^(١) ،
ويجب شراء الدلو للاستقاء، م ويجب استئجار كل واحد من الدلو^(٢) والثوب ، م^(٣) وشراء
ما ذكرنا واستئجاره إنما يجب إذا وجد بعوض المثل في مكان الشراء والاستئجار م وفي
زمانهما^(٤) ، فلو وجد بالزائد عن المثل ولو بحبة لم يجب^(٥) .
م^(٦) وإنما يجب الشراء والاستئجار نقدا بعوض المثل إن فضل العوض عن دينه ، م
ونفقته، ونفقة محترم معه، م ومثونات سفره^(٧) ذهابا وإيابا ، م ويجب الشراء والاستئجار
نسيئة ولو^(٨) بزيادة على عوض مثل النقد لائقة بها .

= إليه للشرب كما سيأتي ، أو لازالة نجاسة لعدم البديل حيثئذ بخلاف الطهارة فلها بديل في الجملة وهو
التيمم . انظر الغرر البهية ١٧٨/١ ، تحفة المحتاج ٥٤٩/١ .

(١) سبب الزامه بشراء الثوب دون الماء لدوام نفع الثوب ، ولوجوبه في الصلاة وغيرها ، ولعدم البديل عنه.
انظر الغرر البهية ١٧٨/١ ، فتح الجواد ٦٦/١ .

(٢) الدلو : إناء يستقى به من البئر .

انظر لسان العرب ٢٦٤/١٤ و ٢٦٥ ، المعجم الوجيز ص ٢٣٣ .

(٣) م سقط من (ظ) .

(٤) هذا في غير حالة العطش التي يشتري الماء فيها لحفظ الأرواح فلا ينضبط ثمنه ، إذ قد تساوي الشربة
حيثئذ دنائير ، فيبعد في الرخص إيجاب مثل ذلك في الطهارة ، ومع ذلك فيندب له أن يشتريه إذا زاد عن
ثمن مثله وهو قادر على ذلك .

انظر المجموع ٢٥٤/٢ ، مغني المحتاج ٢٥٠ /١ ، نهاية المحتاج ٢٧٣/١ .

(٥) نص عليه الشافعي في الأم ٤٦/١ ، وفي مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢٨٨/١ .

(٦) م سقط من (ظ) .

(٧) المقصود بمثونات السفر : طعامه وشرابه ومركوبه وملبوسه ومسكنه وخادم يليق به ان احتاج إليه ،
وأصل المثونة : الثقل ، وذكر صاحب المصباح فيها ثلاث لغات أحدها المذكورة هنا وهو بفتح الميم
وهزمة مضمومة وجمعها مثونات ، واللغة الثانية : بهزمة سكنة مؤنة وجمعها مؤن كغرفة وغرف ،
والثالثة بالواو مؤنة وجمعها مؤن كسورة وسور .

انظر المجموع ٢٥٥/٢ ، المصباح المنير ص ٥٨٦ ، حواشي الغرر البهية ١٨٠/١ .

(٨) " ولو " سقط من (ص) .

م وإنما يجب الشراء والاستئجار نسيئة للموسر دون المعسر ، (وصورة المسألة أن يكون الأجل ممتدا إلى أن يصل إلى بلد ماله) ^(١) .

م ويجب قبول قرض الماء إن أقرض، م وقبول هبته إن وهب منه ، م لاقبول قرض ثمن الماء ، ^(٢) ولا قبول هبة ثمنه فإنه لا يجب ، م ويجب قبول ائارة الدلو منه، م لاقبول هبته ^{(٣)(٤)} .

م وتبطل هبة الماء ، م وكذا بيعه من غيره [م] ^(٥) في وقت الصلاة، م دون حاجته إليه مما يمنع وجوب شرائه ^(٦) ، م ويطلق تيممه إذا وهبه أو باعه في الوقت ما دام الموهوب أو المبيع باقيا في يده أو يد المتهب أو المشتري ^(٧) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وتصويره للمسألة بأن يكون الأجل ممتدا إلى أن يصل إلى بلد ماله كي لا يطالبه قبل الوصول لأنه حينئذ ليس موسرا ، وعليه لو كان الأجل غير ممتد إلى بلد المال لا يلزمه الشراء كما لا يلزمه قبول قرض ثمن الماء كما سيأتي لأنه لا يؤمن أن يطالبه بالثمن قبل الوصول .

انظر الروضة ٢١٢/١ ، المجموع ٢٥٥/٢ .

(٢) في (ص) : " م " .

(٣) في (ص) : هبتها .

(٤) هذا إذا لم يحتج إليها الواهب وضاق الوقت ولم يمكنه تحصيلها بشراء أو نحوه ، حيث أن المساحة بذلك غالبية فلا تعظم فيه المنة بخلاف قبول قرض ثمن الماء أو هبة ثمنه أو قبول هبة الدلو لعظم المنة فيه .

انظر فتح العزيز ٢٠٩/١ ، مغني المحتاج ١/ ٢٥١ ، بشرى الكريم ص ٩٨ .

(٥) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي : [وتبطل هبته وبيعه في الوقت] .

الحاوي لوجه ٣ وجه ب .

(٦) يعني دون حاجته إلى ثمنه ، وهناك قيد آخر : وهو أن لا يبيعه لغير محتاج إليه لعطش ونحوه ، وسبب

بطلان الهبة والبيع عجزه عن تسليمه شرعا فهو كالعاجز حسا .

انظر فتح العزيز ٢٠٨/١ ، المجموع ٣٠٨/٢ .

(٧) وذلك إذا كان في حدّ القرب ، ويلزمه في هذه الحال استرداده إن كان له الخيار أو كان من هبة الأصل

لفرعه ، فإن لم يكن له استرداده أو عز عليه بأن تغلب عليه مثلا فعليه أن يتيمم ويصلي ثم يقضي الصلاة

التي وهب الماء أو باعه في وقتها دون غيرها على الصحيح .

م وإن لم^(١) تنته النوبة إليه في البئر التي يتنازع عليه الواردون إلا بعد الوقت^(٢) لا يصير بل يصلي بالتيمم ، (وألحق الإمام والغزالي بذلك ما إذا لاح للمسافر ماء في حد القرب وعلم أنه لو اشتغل به لفاتته الصلاة، بخلاف المقيم إذا ضاق عليه الوقت وعلم فواته لم يتيمم^(٣) ؛ لأن السفر يكثر فيه مثل ذلك فتثبت الرخصة فيه بخلاف الحضر)^(٤) ، م وكذا إن لم^(٥) تنته النوبة إلى العاري في الثوب الواحد الذي اجتمع عليه جمع من العراة إلا بعد الوقت^(٦) لا يصير بل يصلي دون الثوب ، م وكذا إن لم^(٧) تنته النوبة إلى المصلي للفرض في المقام الضيق من البيت أو السفينة الذي لا يمكن القيام فيه للصلاة إلا لواحد واحد بعد الوقت [في علمه]^(٨) لا يصير بل يصلي مع القعود^(٩) ، ولو توقع كل ذلك قبل خروج الوقت يصير إلى انتهاء النوبة إليه^(١٠) .

= انظر المجموع ٣٠٩/٢ ، اخلاص الناوي ٧٩/١ ، فتح الجواد ٦٧/١ ، نهاية المحتاج ٢٧٧/١ .

(١) لم سقط من (ص) .

(٢) إلا بعد الوقت سقط من (ص) .

(٣) انظر نهاية المطلب لوحة ٩٤ ب ، الوسيط ٤٣٥/١ ، المجموع ٢٤٧/٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لم سقط من (ص) .

(٦) إلا بعد الوقت سقط من (ص) .

(٧) لم سقط من (ص) .

(٨) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٩) في هذه المسائل يصلي في الوقت بالتيمم وعاريا وقاعدا لأنه عاجز في الحال ، والقدرة بعد الوقت لا تؤثر .

انظر المجموع ٢٤٦/٢ .

(١٠) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٨٨/١ وما بعدها ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٠٤/١ و ٢٠٨ ،

المنهاج مع شرح المحلى ١١٩/١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٩٦ و ٩٧ ، فتح الجواد ٦٦/١ .

فصل

م وإن عطش رفيق صاحب الماء الميت^(١) / شرب الرفيق ماءه ويمعه بدل غسله م وغرم [قيمة^(٢) مكان^(٣)] شربه للماء وزمانه لورثة الميت .

م^(٤) ولو أمر صاحب الماء غيره بوكالة أو وصاية أن يصرفه إلى الأولى به قدم العطشان^(٥) ، م فإن لم يكن أو فضل عنه شيء فالميت الأول إن وجد ميتان وأكثر^(٦) وأمر بالصرف قبل موتهما ، م وإن ماتا معاً م أو وجد الماء المأمور بصرفه بعد موتهما قدم الأفضل^(٧) منهما ، م [١٨] فإن تساوىا يقرع بينهما ، م فإن لم يكن ميت أو فضل عنه شيء فالمتنجس ، م^(٨) فإن لم يكن أو فضل عنه شيء فالخائض^(٩) ، م فإن لم تكن أو فضل عنها

(١) نهاية الوجه ٢٣ من (ظ) .

(٢) لا يغرم المثل لكون الماء في بعض الأماكن لاقية له فلا يغرم المثل لكونه اجحافاً به واسقاطاً للضمان ولكن لو فرض الغرم بمكان الشرب أو مكان آخر للماء فيه قيمة غرم مثله .
انظر المجموع ٢٧٧/٢ ، فتح الجواد ٦٨/١ ، نهاية المحتاج ٢٧٧/١ .

(٣) في الأصل : وغرم مكان قيمة .

(٤) م سقط من (ظ) .

(٥) في (ص) : «وقدم في ماء أمر صاحبه غيره بوكالة أو وصاية لأجل الأولى بذلك الماء العطشان» ، وقد علم مما سبق تقييد العطشان بالمحترم .

(٦) في (ص) : إن كان الميت اثنين .

(٧) في (ص) : الأمثل منهما ، والفضل يكون بغلبة الظن أنه أقرب إلى رحمة الله لا بالذكورية أو الحرية أو غيرهما .

انظر فتح الجواد ٦٩/١ ، نهاية المحتاج ٢٧٧/١ .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [ثم من تنجس ثم الخائض] .
الحاوي لوحة ٣ وجه ب .

(٩) ومثل الخائض النفساء فإن اجتمعتا قدم فضلاهما كالميتين .

انظر فتح الجواد ٧٠/١ ، نهاية المحتاج ٢٧٧/١ ، تحفة الحبيب ٤٥١/١ .

شيء فالجنب^(١) ، [م]^(٢) ولو كفى الماء للوضوء دون الغسل فإنه يقدم المحدث، ويقدم الجنب على المحدث إن لم يكف الماء لواحد منهما أو كفاهما وفضل من الغسل شيء، أو لم يفضل وكفى الجنب دون المحدث.

م وقدم في الملك من الماء المالك ، فالماء إذا كان مملوكا لشخص أو لجمع بأن انتهوا إلى ماء مباح واستووا في إثبات اليد وأخذ كل منهم قدرا فذلك الشخص وكل واحد من الجمع أحق بملك نفسه وإن كان حدث غيره أغلظ ، أو لم يكف له وكفى غيره^(٣).

م ولا يؤثر المالك على نفسه غير العطشان ، ويؤثر العطشان^(٤) على نفسه بملكه بعوض أو بغير عوض^(٥) ، فإن لم يؤثره فله أخذه منه قهرا^(٦) ، وإنما يؤثره إذا احتاج إليه لغير عطشه، فإن احتاج إليه لم يلزمه أن^(٧) يؤثره به^(٨).

(١) هذا هو طريق الأولى ، أما لو غلب أحد الحيين على الماء فاستعمله دون الميت أو الأولى كان مسيئا وطهارته مجزئة ، وعليه ضمانه لأنه غاصب .

انظر الحاوي الكبير ٢٩٢/١ ، المجموع ٢٧٦/٢ ، فتح الجواد ٧٠/١ .

(٢) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [إلا أن يكف للوضوء للغسل] .
الحاوي لوجه ٣ وجه ب .

(٣) في (ص) : لغيره .

(٤) ويؤثر العطشان سقط من (ص) .

(٥) يجوز للعطشان إظهار غيره بملكه دون المحتاج للطهر لأن الأول حق للنفس والثاني حق لله تعالى .

انظر المجموع ٢٧٣/٢ ، تحفة المحتاج ٥٥٨/١ ، بشرى الكريم ص ٩٩ .

(٦) بل له حيثئذ مقاتلته على الماء فإن قتله فهدر ، وإن قتل العطشان فيضمنه ، ويأخذ مايكفيه ويسد رمقه بضمن مثله زمانا ومكانا كما مر .

انظر المجموع ٢٥٦/٢ ، تحفة المحتاج ٥٤٩/١ ، بشرى الكريم ص ٩٧ ،

(٧) في (ص) : لم يؤثره .

(٨) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٩١/١ و ٢٩٢ ، المهذب مع المجموع ٢٧٢-٢٧٧ ، حلية

العلماء ١٩٩/١ ، فتح العزيز ٢١٢-٢١٥ ، التحقيق ص ١٠٥ و ١٠٦ ، اخلاص النواي ٨٠/١ و ٨١ ، مغني المحتاج ٢٥٢/١ و ٢٥٣ .

فصل

م ومن أسباب العجز المبيح للتميم البرد^(١)، م والمرض، م وإنما يكون البرد أو المرض سببا إذا كان يخاف من الغسل مع ذلك البرد أو المرض محذورا كخوف فوت الروح أو فوت عضو أو منفعة عضو^(٢) أو خوف شدة الضنا^(٣) أو خوف مرض مخوف، م وكذا خوف بطوء البرء، م وكذا خوف شين^(٤) فاحش ظاهر، فخوف الشين غير الفاحش وإن كان ظاهرا وخوف غير الظاهر وإن كان فاحشا لا يبيح العدول إلى التيمم، والعضو الظاهر ما يبدو حال المهنة غالبا^(٥)، م ويأخذ في كونه محذورا بقول طبيب مقبول رواية إن لم يعلم خوفه بنفسه بأن يكون عدلا مسلما بالغيا^(٦)، م ولو تألم الشخص بالبرد أو المرض من

(١) ينبغي تقييد البرد بما إذا لم تنفع تدفئة أعضائه ولم يقدر على تسخين الماء .

انظر الحاوي الكبير ٢٧١/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٩٣ ، مغني المحتاج ٢٥٥/١ .

(٢) وذلك كأن تذهب كالعمى والخرس أو تضعف كضعف البصر أو الشم .

انظر مغني المحتاج ٢٥٣/١ .

(٣) الضنا : هو شدة المرض ، أو هو الداء الذي يخامر صاحبه وكلما ظن أنه برئ نكس .

انظر مختار الصحاح ص ٣٨٥ ، لسان العرب ٤٨٦/١٤ ، المجموع ٢٨٥/٢ .

(٤) الشين : ضد الزين ويطلق على العيب ، ويراد به هنا : الأثر المستكره من تغير لون أو نحول أو

استحشاف وثغرة تبقى ولحمة تزيد .

انظر لسان العرب ٢٤٤/١٣ ، شرح المحلى على المنهاج ١٢٣/١ ، الإقناع للشرييني ٢٠٣/١ .

(٥) أو مالا يعد كشفه هتكا للمروءة .

انظر فتح العزيز ٢٢٠/١ ، فتح الجواد ٧٠/١ ، بشرى الكريم ص ١٠٠ .

(٦) في (ص) : فلا يكفي إلا بقول عدل مسلم بالغ ، قال القليوبي : وكالعدل الفاسق ولو كافرا اعتقد

صدقه اهـ ، وأقره الشيراملسي والشرقاوي ونقله عن شيخه الحفني ، قال البجيرمي : فالمدار على اعتقاد

صدقه لا عدالته .

انظر حاشية القليوبي على الجلال ١٢٤/١ ، حواشي نهاية المحتاج ٢٨٢/١ ، حاشية الشرقاوي على

التحرير ١٠٢/١ ، تحفة الحبيب على الخطيب ٤١١/١ ، حاشية ابن قاسم على الغرر البهية ١٨٨/١ .

الغسل في الحال ولا يخاف من الغسل محذورا فإنه لا يتيّم^(١) ^(٢).

فصل

م ومن أسباب العجز المبيح للتيّم^(٣) الجرح ، م والكسر ، والتيّم للحرج والكسر حيث يتضرر بغسل موضعهما^(٤)، أو نزع الساتر عنه عند كل طهارة، فإن لم [يتضرر به غسله]^(٥) ولم يتيّم.

(١) قال ابن حجر : فلا أثر لمجرد التألم لنحو جرح أو برد أو حر أو غيره كصداع ووجع ضررس وحمى لا يخاف معه من استعمال الماء محذورا في العاقبة إذ لا ضرورة للتيّم حيثذ بخلاف ما لو خاف زيادة التألم وهي كما في المجموع افراط الألم وإن قصر زمنه ، قال ابن قاسم : والمراد بالألم الناشئ من الاستعمال، وذكر العلائي في قواعده : أن المشقة في العبادة إما أن تكون ملازمة غالبا أولا ، فالأولى : كالطهر بالماء البارد في الشتاء والصوم في الصيف والسفر للحج فهي كالعدم لا أثر لها في إسقاط العبادات ولا تخفيفها وإلا لفاتت مصالح الطاعات ولم يستثن من ذلك إلا التيمم لشدة البرد لحديث عمرو بن العاص الخاص به .

والثانية : وهي التي تنفك غالبا فهي مراتب ثلاثة خفيفة جداً لا وقع لها كصداع خفيف وهذه لا أثر لها عند الجمهور لما ذكر ، والثانية : شديدة فادحة كمشقة الخوف على النفس والأطراف ومنافع الأعضاء فهذه هي محل الرخص والتخفيف ؛ لأن حفظ النفوس والأطراف لإقامة مصالح الدين والدنيا أولى من تعريضها لما يقوت بها أمثالها ، والثالثة : فوق الأولى ودون الثانية فهي متوسطة بينهما في الشدة والخفة وهذه ينظر لنسبتها لإحدى الحالتين فما دنا منها من المرتبة العليا أوجب تخفيفاً وما دنا منها من المرتبة الدنيا لم يوجب إلا عند أهل الظاهر ومثلوا لها بالحمى الخفيفة ووجع الضرس اليسير فعلم أن ما بين المرتبتين مختلف فيه فمنهم من ألحقه بالعليا ومنهم من ألحقه بالدنيا ولا ضبط لذلك إلا بالتقريب .

انظر المجموع ٢/٢٨٤ و ٢٨٥ ، القواعد للعلائي الجزء الأول رسالة دكتوراه لمحمد عبد الغفار ص ٣٥٣-٣٥٥ ، الاشباه والنظائر للسيوطي الحلبي ١/٨٠ ، فتح الجواد ١/٧٠ ، نهاية المحتاج ١/٢٨٠ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/١٣٤ و ١٣٥ ، الوسيط ١/٤٤٠ ، روضة الطالبين ١/٢١٧ و ٢١٨ ، كفاية الأختيار ص ٨٥ و ٨٦ ، الفرر البهية ١/١٨٧ و ١٨٨ ، فتح الجواد ١/٧٠ و ٧١ .

(٣) في الأصل : المبيح إلى التيمم ، وفي (ص) : ومن أسباب العجز عن استعمال الماء المبيح إلى التيمم .

(٤) ويعتبر في الضرر ما يعتبر من خوف المحاذير السابقة في سبب المرض والبرد .

انظر المجموع ٢/٢٨٧ ، فتح الجواد ١/٧١ .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

والتيمم يكون في الوجه واليدين / وإن كانت العلة في غيرهما^(١) .

والتيمم بدل عن غسل موضع العلة ، م ويلزمه التيمم مع غسل الصحيح من موضع الطهارة^(٢) ، م ومع مسح جميع^(٣) موضع العلة بالماء على الساتر إن^(٤) / ستر موضع العلة، وإن لم يستر فيكفيه^(٥) / التيمم مع غسل الصحيح^(٦) ، م ويشترط كون المسح مستوعبا لجميع الساتر من اللصوق^(٧) في الجراحة والجابر^(٨) في الكسر [^(٩) ولا يكفي مسح بعض

(١) يَن هذا لثلاثيهم أحد أن التيمم قد يكون بامرار التراب على العضو المعتل وقد نبه له غيره كالسيوطي والرملي. انظر التنبيه مع شرح السيوطي ٧٥/١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٠٠ ، تحفة المحتاج ٥٦٦/١ ، نهاية المحتاج ٢٨٣/١ .

(٢) كيفية ذلك أن يغسل الصحيح بقدر الامكان بأن يتلطف في غسل المجاور للعليل فيضع خرقة مبلولة بقربه ويتحامل عليها ليغسل بالمتقاطر منها ماحواليه من غير أن يسيل عليه ، فإن تعذر أمسه ماء بلا افاضة فإن لم يقدر على ذلك بنفسه استعان ولو بأجرة فإن تعذر فإنه يقضي . انظر المجموع ٢٨٨/٢ ، فتح الجواد ٧١/١ ، بشرى الكريم ص ١٠٠ .

(٣) في (ص) : ويلزم أيضا مع مسح .

(٤) نهاية اللوحة ١١ من (ص) .

(٥) نهاية الوجه ٢٤ من (ظ) .

(٦) والفرق بينهما أن الواجب في المكشوف الغسل فإذا تعذر فلا فائدة في المسح بخلاف المسح على الجبيرة فإنه مسح على حائل كالحف ، واستظهر استحباب المسح الشريبي والرملي وغيرهما . انظر المجموع ٢٨٨/٢ ، مغني المحتاج ٢٥٥/١ ، حواشي العبادي والشرواني على تحفة المحتاج ٥٦٧/١ ، نهاية المحتاج ٢٨٤/١ ، بشرى الكريم ص ١٠٠ .

(٧) اللصوق : دواء يلصق بالجرح ، ثم أطلق على الخرقة ونحوها إذا شدت على العضو للتداوي .

انظر لسان العرب ٣٢٩/١٠ ، المصباح المنير ص ٥٥٣ ، المعجم الوجيز ص ٥٥٧ .

(٨) الجابر : كذا أفردا من الجائر وفي لسان العرب أن مفردا جارة وجيرة . والجائر : خشبات تسوى وتوضع على موضع الكسر وتشد عليه حتى ينحجر على استوائها .

انظر الزاهر ص ٢٠٨ ، لسان العرب ١١٥/٤ ، المصباح المنير ص ٨٩ ، القاموس المحيط ٣٩٩/١ .

(٩) مابين المعقوفين مثبت من (ص) .

الساتر^(١)، ولو كانت الجراحة على عضو التيمم كاليد أو الوجه لم يجب مسح الساتر بالتراب^(٢)، (فإن لم يكن ساترا فيجب مسح الجراحة بالتراب دون الماء^(٣)، وإن كان لا يخاف من المسح [بالماء]^(٤))^(٥)، م ولا يجب^(٦) ستر موضع العلة ليمسح عليه، م كما لا يجب اللبس ليكفي الماء للوضوء إذا كان معه من الماء ما يكفي لوضوءه عند الحدث لو مسح على الخفين، ولا يكفي لو لم يمسح عليهما .

م ولا يتقدر زمان المسح على الساتر^(٧) بمدة مسح الخف^(٨)، [فلا يلزمه رفع اللصوق

(١) في (ص) : " م وإنما يجب مسح الساتر بالماء " .

(٢) ذكر النووي نقلا عن الدارمي وتبعه الأنصاري ومثله ابن حجر في تحفة المحتاج وكذا الرملي أنه يسن خروجاً من الخلاف ، حيث حكى فيه الغزالي وجهاً بالوجوب .

انظر الوسيط ٤٤٠/١ ، المجموع ٣٢٧/٢ ، الغرر البهية ١٨٩/١ ، تحفة المحتاج ٥٧٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٨٦/١ .

(٣) في المجموع : قال اصحابنا : حيث لا ضرر ولا خوف عليه في ذلك بخلاف غسله بالماء ، وعليه فلو خشي محذورا من التراب فلا يلزمه التيمم .
المجموع ٢٨٩/٢ ، وانظر نهاية المحتاج ٢٨٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٥) في (ص) بدل ما في القوسين : " م وإنما يجب المسح بالماء إذا ستر محل الغسل فإن لم يستر فيكفيه التيمم عن غسل الصحيح " .

(٦) صرح بعدم الوجوب ليشعر بالسنة والندب ، وقد صرح به في الارشاد ، لكن قال ابن حجر ومحل ندبه بل جوازه كما هو ظاهر إن كان في عضو التيمم ما إذا تعذر امرار التراب على موضع العلة وإلا لم يجز لأنه يفوت الواجب من مسحه بالتراب ويوجب الاعادة على نفسه من غير فائدة .

انظر الارشاد مع فتح الجواد ٧٢٧/١ ، تحفة المحتاج ٥٧٢/١ و نهاية المحتاج ٢٨٤/١ ، بشرى الكريم ص ١٠٠ .

(٧) على الساتر سقط من (ص) .

(٨) قال في روضة الطالبين ٢١٩/١ : ولا تتقدر مدة المسح على الصحيح ، وعلى الثاني تتقدر بمدة المسح ، والخلاف فيما إذا تأتى النزاع بعد المدة المقدرة بلا ضرر ، فإن حصل ضرر لم يجب قطعاً ، وإن تأتى في كل طهارة وجب قطعاً .

في الجراحة والجبيرة في الكسر بعد ثلاثة أيام في سفر القصر ويوم وليلة في غيره ، وإن لم يتضرر بالرفع ، فإن [^(١) له ^(٢) الاستدامة ^(٣) إلى الاندمال ^(٤) ^(٥)] .

م وإنما يتيمم للجرح والكسر في وقت غسل المعلوم ، فيجوز التيمم في الغسل قبل غسل الصحيح من البدن وبعده وبين غسل بعض وغسل البعض الآخر ، ويكفي تيمم واحد للجراحة في الغسل على عضوين فصاعداً ، ولا يجوز التيمم في الوضوء إلا وقت غسل المعلوم ، ولا يكفي تيمم واحد للجراحة على عضوين (يجب الترتيب بينهما) ^(٦) في الوضوء ^(٧) ، فلو كانت الجراحة على اليد وجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتأخيرها عن الوجه ، لكنه إن شاء تيمم ثم غسل الصحيح من اليدين ثم مسح على الساتر ، وإن شاء غسل الصحيح منهما ثم مسح على الساتر ثم تيمم ، وإن شاء تيمم بين الغسل والمسح وبين كل واحد منهما ^(٨) ، ولو كانت الجراحة على اليد والرجل يجب التيمم مرتين ، والتيمم الثاني بعد مسح الرأس والأول قبله ، (ولو كانت الجراحة على الوجه واليد يجب التيمم

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) في غير (ص) : وله .

(٣) في الأصل : وله استدامة .

(٤) الاندمال : التماسك من المرض والجرح ، واندمل الجرح إذا برئ والتحم وتمائل .

انظر مختار الصحاح ص ٢١١ ، لسان العرب ٢٥١/١١ .

(٥) في غير (ص) : وإن لم يتضرر بالرفع .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) وسبب عدم الاكتفاء بتيمم واحد في الوضوء بخلاف الغسل هو مراعاة ترتيب الوضوء كما تشعره

العبارة بخلاف الغسل فلا يشترط الترتيب وقد سبق في الغسل .

وانظر الوسيط ٤٤١/١ ، فتح العزيز ٢٢٤/١ ، تحفة المحتاج ٥٦٩/١ .

(٨) وهذا مبني على عدم اشتراط الترتيب بين اليمين واليسرى كما سبق في الوضوء ص ٥٠ ، ولكن يستحب

هنا جعل كل يد كعضو مستقل وكذا الرجلان وذلك لأن الترتيب بين اليمين واليسار سنة فإذا اقتصر

على تيمم فقد طهرهما في حالة واحدة .

انظر المجموع ٢٩٠/٢ ، التحقيق ص ١٠٩ ، تحفة المحتاج ٥٦٩/١ .

مرتين ؛ لوجوب الترتيب بين الوجه واليدين^(١) (٢) .

فصل

م والمتميم بسبب الجرح أو الكسر يعيد التيمم لكل فرض سواء تيمم بدل الغسل أو الوضوء ، وسواء كان على الطهارة أو لم يكن^(٣) ، م ويعيد التيمم مع [١٩] غسل مايترتب ومسحه من أعضاء الطهارة على موضع العذر في الوضوء بخلاف الغسل^(٤) (٥) ، ولا يجب إعادة غسل الوجه إذا كانت الجراحة على اليد^(٦) [بل]^(٧) يعيد مسح الرأس وغسل الرجلين ، [وتجب إعادة المسح قبل التيمم الثاني إذا كانت الجراحة على اليد والرجل]^(٨) ،

(١) مابن القوسين سقط من (ص) ، قال النووي في زيادته على الروضة ٢١٩/١ : ولو عمت الجراحات أعضاء الأربعة قال القاضي أبو الطيب والأصحاب يكفي تيمم واحد عن الجميع ؛ لأنه سقط الترتيب لسقوط الغسل ، قالوا : ولو عمت الرأس ولم تعم الأعضاء الثلاثة وجب غسل صحيح الأعضاء وأربع تيممات على ما ذكرنا .

قلت : لأن كل عضو يلزم له تيمم وغسل سوى مسح الرأس فيلزم له تيمم فتصبح أربع تيممات .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٤٠/١-٤٤٢ ، حلية العلماء ٢٠٢/١-٢٠٥ ، روضة الطالبين ٢١٨/١-٢٢١ ، عمدة السالك ص ٤٧ و ٤٨ ، كفاية الأخيار ص ٩٦ و ٩٧ ، الغرر البهية ١٨٨-١٩٠ ، الإقناع للشريبي ٢١٤/١ و ٢١٥ .

(٣) في (ص) : أو كان على الطهارة .

(٤) كذا اختاره الشارح وهو صريح الحاوي وقد تبع فيه الامام الرافعي ، واختار النووي أن الوضوء كالغسل لا يعيد إلا التيمم ونقله عن الجمهور وهو ماعليه معظم المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٢٨٨/١ ، روضة الطالبين ٢٢١/١ ، المجموع ٢٩١/٢ و ٢٩٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ١٢٧/١ و ١٢٨ ، عمدة السالك ص ٤٨ ، اخلاص النواي ٨٣/١ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ١٠٠ ، فتح الوهاب ص ٢٣ ، الإقناع للشريبي ٢١٥/١ .

(٥) في (ص) : فلا يجب إعادة غسل شيء من التيمم في الغسل وإنما يجب ذلك في الوضوء .

(٦) في (ص) زيادة : " والرجل " .

(٧) بل مثبت من غير الأصل .

(٨) مابن المعقوفتين مثبت من (ص) .

م ويجب غسل موضع العذر مع غسل ما يترتب على موضع العذر عند البرء ، م ولو رفع اللصوق لتوهم البرء [ولو يسيرا] ^(١) لم يجب غسل موضع العذر ، ولا غسل ما يترتب عليه ^(٢) .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في مراجع الفصل السابق والوجيز مع فتح العزيز ١/٢٢٧-٢٢٩ ، التحقيق ص ١٠٩ و ١١٠ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ١/٥٧٢-٥٧٥ ، اخلاص النಾಯي ١/٨٣ .

فصل في أركان التيمم

م وللتيمم أركان منها نقل التراب ، فلو أحدث بعد أخذ التراب وقبل مسح الوجه يطل مافعله وعليه الأخذ ثانياً^(١) ، وكذا لو كفر^(٢) أو ضرب يديه على بشرة امرأة كبيرة^(٣) أجنبية عليها تراب قليل^(٤) يطل مافعله ، م ويتخير بين أن ينقل هو أو من أذن له^(٥) في النقل ، فيجوز النقل من من أذن له^(٦) وإن كان التيمم قادراً على النقل بنفسه^(٧) ، ولا يكفي النقل من غير من أذن له^(٨) بخلاف صب الماء على

(١) هذا في حالة نقله التراب بنفسه ، وأما إذا أذن لغيره فلا يضر في صحة النقل حدث الأذن أو المأذون بين النقل والمسح ، لكن استشكل الرافعي ذلك وقال : وينبغي أن يطل بحدث الأمر وصوبه ابن حجر .
انظر فتح العزيز ١/٢٤٥ ، المجموع ٢/٢٣٧ ، الغرر البهية وحواشي العبادي عليها ١/١٩٣ ، فتح الجواد ١/٧٣ ، نهاية المحتاج ١/٢٩٦ ، مغني المحتاج ١/٢٦٢ ، الحواشي المدنية ١/١٩٠ .

(٢) سيأتي إن شاء الله تعالى أن الردة من مبطلات التيمم في ص ١٠٦ .

(٣) ضبط الشارح الكبيرة في نواقض الوضوء بالتي قد بلغت حد الشهوة انظر ص ٦٣ .

(٤) ضابطه هو ما لا يمنع التقاء البشريتين فإن منعها فهو كثير يصح معه التيمم .

انظر فتح العزيز ١/٢٤٥ ، المجموع ٢/٢٣٧ ، مغني المحتاج ١/٢٦٢ .

(٥) في (ص) : أو مأذونه .

والأذن يكون باللفظ أو مايقوم مقامه كالأشارة ، ولا يشترط في المأذون له أن يكون مميزاً خلافاً لابن

حجر كما اعتمده الرملي بل قال الشرواني هو ظاهر إطلاق شيخ الإسلام والمغني والنهاية .

انظر فتح الجواد ١/٧٣ ، نهاية المحتاج مع حواشيه ١/٢٩٤ و٢٩٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج

١/٣٣٩ ، حواشي الشرواني على التحفة ١/٥٨٢ .

(٦) في (ص) : من مأذونه .

(٧) ولكن يسن له أن لا يأذن لغيره في ذلك مع القدرة خروجاً من خلاف من منعه بل يكره له الإذن له ،

ويجب عليه عند العجز ولو بأجرة إن قدر عليها .

انظر حلية العلماء ١/١٨٧ ، الإقناع للشرييني ١/٢٠٧ ، نهاية المحتاج ١/٢٩٥ ، حاشية القليوبي على شرح

المحلي ١/١٣٠ .

(٨) في (ص) : مأذونه .

المتوضئ^(١) / والمغتسل بغير إذنه^(٢) .

م ويشترط كون المنقول ترابا فيجوز منه الأعفر^(٣) والأحمر والأصفر والأسود ، وهو طين الدواة^(٤) والسبخ^(٥) والبطحاء^(٦) ، والطين الأرمي^(٧) والأبيض المأكول سفها ، ولا يجوز الجص والكحل والملح والزرنيخ^(٨) والنورة^(٩) وما لا يسمى ترابا من المعادن ، م ويشترط كون التراب طاهرا فلا يجوز التراب النجس .

(١) نهاية الوجه ٢٥ من (ظ) .

(٢) لأن النقل في التيمم مقصود دون الوضوء والغسل .

انظر غاية البيان ص ٩٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٣٩ و ٣٤٠ .

(٣) الأعفر : مالا يخلص بياضه والعفرة : بياض ولكن ليس بالبياض الناصع الشديد ولكنه كلون عفر الأرض .

لسان العرب ٤/٥٨٥ ، القاموس المحيط ٢/٩٥ .

(٤) في فتح العزيز ١/٢٣٠ : والأسود ومنه طين الدواة . والدواة : ما يكتب منه وهو المعروف بالحيرة .

انظر لسان العرب ١٤/٢٧٩ ، المعجم الوجيز ص ٢٤٠ .

(٥) السبخ : بفتح الباء هي الأرض المالحة ذات التز .

انظر مختار الصحاح ص ٢٨٢ ، لسان العرب ٣/٢٤ .

(٦) البطحاء : بفتح الباء والمد التراب اللين في مسيل الماء والذي لاحصى فيه ولا حجارة .

انظر الزاهر ص ٢٠٦ ، لسان العرب ٤١٣ ، المجموع ٢/٢١٩ .

(٧) الطين الأرمي : الذي يؤكل تداويا نسبة إلى أرمينية ناحية بالروم .

انظر فتح العزيز ١/٢٣٠ ، المصباح المنير ص ٢٤٠ .

(٨) الزرنيخ : الحجر منه أبيض وأحمر وأصفر وهوفارسي معرب ، وفي المعجم الوجيز : عنصر شبيه

بالقلزات ، له بريق الصلب ولونه ومركباته سامة يستخدم في الطب وفي قتل الحشرات .

انظر المصباح المنير ص ٢٥٢ ، القاموس المحيط ١/٢٧٠ ، المعجم الوجيز ص ٢٨٨ .

(٩) النورة : حجر يحرق ويسوى منه الكلس ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنيخ وغيره

تستعمل لازالة الشعر .

انظر لسان العرب ٥/٢٤٤ ، المصباح المنير ص ٦٣٠ المعجم الوجيز ص ٦٣٩ .

م ويشترط كونه خالصاً^(١)، فلا يجوز المشوب بنحو الزعفران ولو قليلاً، [م]^(٢) ولو كان للرمل غبار يرتفع ويتعلق باليد جاز المسح به^(٣) [فإنه تراب]^(٤)، م وكذا لو شوى التراب فإنه يجوز المسح به، م ولو تمسك^(٥) المتيمم بالتراب كفاه، وإن لم يكن له عذر، [م]^(٦) وكذا لو نقل التراب من اليد إلى الوجه، أو من الوجه إليها إذا كان ما عليهما غير مستعمل فإنه يجوز، كما إذا نقل من غير أعضاء التيمم.

م ولا يجوز التيمم إن وقف في مهب الريح فسقت الريح التراب عليه فردده على الوجه واليدين، م ولا يجوز نقل التراب المستعمل إلى^(٧) العضو الممسوح [وإلى بعضه]^(٨)، م سواء كان ملتصقاً بمحل الفرض أو متناثراً عنه، حتى لو تناثر من المستعمل في الوجه شيء على مأخذه باليد لم يجوز مسح اليد به وإن كان قليلاً^(٩)،

(١) مما سبق يتبين أن للمتيمم به عدة شروط وهي أن يكون بتراب طاهر خالص وأن يكون مطلقاً فلو تغير اسمه إلى الرماد وإلى سحابة الخرف فلا يجوز، وأن يكون له غبار.

انظر الوسيط ١/٤٤٣، فتح العزيز ١/٢٣٠، عمدة السالك ص ٤٤، تحفة المحتاج ١/٥٧٨.

(٢) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي [ولو غبار رمل].

الحاوي لوجه ٣ وجه ب.

(٣) مفهومه أنه إذا لم يكن للرمل غبار فلا يجوز التيمم به وهو صحيح حيث قال الغزالي: واختلف نص

الشافعي في الرمل والأصح تنزيله على حالتيه، فإن كان له غبار جاز وإلا فلا.

انظر الأم ١/٥٠، الحاوي الكبير ١/٢٤٠، الوسيط ١/٤٤٤، التحقيق ص ٩٥.

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٥) التمسك: التمرغ في التراب والتقلب فيه والمعلك الدلك.

انظر لسان العرب ١٠/٤٩٠، القاموس المحيط ٣/٣٣٠.

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل.

(٧) في (ظ): من.

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٩) التراب المستعمل هنا: هو الذي استعمل في رفع الحدث وبقي بعضه ولم يكن محتاجاً إليه في تمام المسح.

أما المتناثر فقسمه النووي إلى قسمين أولهما مأصাব العضو ثم تناثر منه فلا يجوز به التيمم على الأصح، =

[م] ^(١) ولا يجوز المسح بالتراب الذي أثرت ^(٢) فيه النار حتى صار رمادا ، م ولا يجوز المسح بسحاقة الخزف ^(٣) ، م ^(٤) ولا بتراب الأرضة ^(٥) إن أخرجته من خشب ، بخلاف تراب الأرضة الذي أخرجته من التراب ^(٦) ^(٧) .

فصل

م ومن أركان التيمم ^(٨) أن يقرن بالنقل نية استباحة مفتقر إلى التيمم ^(٩) ، م وأن يديهما

= والثاني أن يتساقط عن العضو ولم يكن لصق به بل لاقى مالمصق بالعضو فالمشهور أنه ليس بمستعمل كالباقى على الأرض ، ولا يضر هنا رفع اليد بما فيها من التراب ثم عودها إليه لأنه لما احتاج لهذا هنا نزله منزلة الاتصال .

انظر المجموع ٢/٢١٨ ، تحفة المحتاج ١/٥٨٠ و٥٨١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٣٧ .

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [ولا ماصار رمادا] .

الحاوي لوحة ٣ وجه ب .

(٢) في غير (ظ) : أثر .

(٣) الخزف : ماعمل من طين وشوي بالنار حتى صار فخارا .

انظر لسان العرب ٩/٦٧ ، القاموس المحيط ٣/١٣٧ .

(٤) م سقط من (ظ) .

(٥) الأرضة : بفتح الهمزة والراء هي ضربان : ضرب صغار مثل كبار الذر وهي آفة الخشب خاصة ،

وضرب مثل كبار النمل ذوات أجنحة وهي آفة كل شيء من خشب ونبات وهي ذات قوائم .

انظر لسان العرب ٧/١١٣ ، وانظر المعجم الوجيز ص ١٣ .

(٦) في (ص) : ولا يجوز المسح بتراب الأرضة من خشب بخلاف تراب الأرضة من التراب م وكذا لا يجوز

بسحاقة الخزف .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١/٢٣٧-٢٤٢ ، الوسيط ١/٤٤٣-٤٤٥ ، فتح العزيز ١/٢٣٠-

٢٣٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١/٢٨٩-٢٩٦ ، كفاية الأخيار ص ٨٩-٩١ ، زيد ابن رسلان مع غاية

البيان ص ٩٤-٩٥ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٠٢ و١٠٣ .

(٨) في الأصل : " النية " .

(٩) المفتقر إلى التيمم هو المفتقر إلى الطهارة كنية استباحة الصلاة والطواف وحمل المصحف وسجود التلاوة =

إلى مسح شيء من الوجه^(١) فلو انتفى النقل أو نية استباحة مفتقر إليه^(٢) أو اقترانها بالنقل [أو بنية استباحة مفتقر إليه]^(٣) لم يصح تيممه ، وانتفاء نية استباحة مفتقر إليه يكون تارة بانتفاء النية ، وتارة بنية غير الاستباحة كنية رفع الحدث^(٤) ، أو أداء التيمم ، أو أداء فرض التيمم^(٥) ، أو رفع الجنابة ، وتارة بنية استباحة غير مفتقر إلى التيمم كقراءة القرآن ، ودخول المسجد ، والمفتقر إليه نحو الصلاة ، وحمل المصحف للمحدث ، والمكث في المسجد ، والقراءة للجنب ، وحل الوطء للواطئ^(٦) ، ثم ولو أطلق المفتقر إليه صح ، والمراد

= وغيرها .

انظر نهاية المحتاج ٢٩٦/١ ، الإقناع للشريبي مع تحفة الحبيب ٤٢٣/١ .

(١) استدامة النية إلى مسح شيء من الوجه اعتمده في المنهاج كالرافعي ورجحه الأنصاري وابن حجر ؛ بينما اعتمد الأسنوي والشريبي والرملي والزيادي وغيرهم الصحة فيما إذا عزبت النية بين النقل والمسح ، قال الرملي : والتعبير بالاستدامة جري على الغالب لأن الزمن يسير لاتعزب النية فيه غالبا . قلت : أما لو استحضر النية قبل وضع اليد على الوجه صح ويكون الاستحضار الثاني بمثابة النقل . انظر فتح العزيز ٢٤٠/١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٩٨/١ ، الغرر البهية ١٩٦/١ ، تحفة المحتاج ٥٨٩/١ ، الإقناع للشريبي مع تحفة الحبيب ٤٢٤/١ ، الحواشي المدنية ١٦٢/١ .

(٢) في (ص) : أو النية .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٤) وسبب عدم الاكتفاء بنية رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع الحدث رفعا عاما ولكن لو نوى رفعا خاصا بالنسبة لفرض ونوافل جاز .

انظر تحفة المحتاج ٥٨٧/١ ، الإقناع للشريبي مع تحفة الحبيب ٤٢٤/١ .

(٥) لا يكفي نية أداء التيمم أو فرض التيمم لأن التيمم ليس مقصودا في نفسه ، وإنما يؤتى به عن ضرورة فلا يجعل مقصودا ، لكن ذكر الرملي أن محل الاكتفاء بنية التيمم أو فرضه إذا لم يضيفها لنحو الصلاة ، فإن أضافها جاز لأن التيمم لم يبق مقصدا ، ومن ثم يستبيح النوافل فقط تنزيلا له على أقل الدرجات . انظر المجموع ٢٢٥/٢ ، تحفة المحتاج ٥٨٧/١ و ٥٨٨ ، نهاية المحتاج ٢٩٧/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٤١/١ .

(٦) المقصود به استباحة وطء نحو حائض انقطع دمها .

انظر المنهاج القويم ص ٩٧ .

من الإطلاق نية استباحة الصلاة ، أو الفرض والنفل ، أو الفرض [وحده] ^(١) ، أو النفل وحده ، ^(٢) وكذا لو فصل صح ، و التفصيل أن ينوي استباحة هذا الفرض ، و ^(٣) هذا ^(٤) النفل ، م وكذا لو أبهم صح أيضاً، و [المراد] ^(٥) من الإبهام أن ينوي إذا كان عليه فائتان ، أو مندورتان ، ^(٦) أو مكتوبة ومندورة ، أو أداء وقضاء استباحة أحد الفرضين لا على التعيين فإنه يصح تيممه ، م ولو عين المفتقر إليه فأخطأ في التعيين لم يصح ^(٧) [تيممه وهو] ^(٨) كما إذا نوى استباحة الظهر وقت العصر ، أو بالعكس ، أو ^(٩) / نوى استباحة فائنة [ظهر ظنها عليه فتيمم ثم بان أنها عصر كما أنه لو عين المأموم الإمام في الصلاة أو في صلاة الجنازة عين الميت وأخطأ فإنه لا تصح صلاته] ^(١٠) ^(١١) .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) في الأصل : م ولم أثبتها لعدم وجود معناها في الحاوي .

(٣) في غير الأصل : أو .

(٤) هذا سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) في (ص) : م .

(٧) وذلك أن نية الاستباحة واجبة في التيمم وإن لم يجب التعيين ، فإذا عين وأخطأ لم يصح لأن نيته صادفت استباحة مالا يستباح .

انظر المجموع ٢/٢٢٦ ، الفرع البهية ١/١٩٦ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) نهاية اللوحة ١٢ من (ص) .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١١) انظر مسائل الفصل في المهذب ١/١٢٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ١/٢٣٦-٢٤٠ ، التحقيق ص ٩٦ ،

المقدمة الحضرمية مع الحواشي المدنية ١/١٦٢ و ١٦٣ ، الإقناع للشريبي مع تحفة الحبيب ١/٤٢٣-٤٢٦ ،

غاية البيان ص ٩٥ .

فصل

م ومن أركان التيمم مسح الوجه^(١) وظاهر اللحية النازلة^(٢) ، م لا مسح منبت الشعر^(٣) وإن خف^(٤) / أو نذر^(٥) كلحية المرأة .

م ومن أركانه مسح اليدين مع المرفقين^(٦) .

م ومن أركانه الترتيب بين المسحين ؛ مسح الوجه ومسح اليدين كما في الوضوء ، لا

(١) قال النووي : صرح جماعة من أصحابنا باستحباب البداءة بأعلى الوجه منهم المحاملي والرافعي .
انظر الباب ص ٧٥ ، الحاوي الكبير ١/٢٤٧ ، فتح العزيز ١/٢٤٢ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ١/٥٩٦ ،
المجموع ٢/٢٣٠ ، عمدة السالك ص ٤٩ .

(٢) لا يشترط أن يكون مسح الوجه باليد فلو مسح بخرقه أو نحوها عليها تراب صح ، ويجب استيعاب الوجه
بالمسح ويكفي فيه غلبة الظن .
انظر الأم ١/٤٩ ، فتح العزيز ١/٢٤٣ ، فتح الجواد ١/٧٤ ، تحفة الحبيب ١/٤٢٦ ، حاشية الشرقاوي
على التحرير ص ١٠٤ .

(٣) وذلك لما في مسح منبت الشعر من العسر والمشقة .
انظر كفاية الأخيار ص ٩٣ ، الغرر البهية ١/١٩٦ ، نهاية المحتاج ١/٣٠١ ، الإقناع للشريبي ١/٢١٠ .
(٤) نهاية الوجه ٢٦ من (ظ) .

(٥) في الأصل : ندرت .

(٦) مسح اليدين إلى المرفقين هو المرجح في المذهب ، قال النووي في المجموع : وحكى أبو ثور وغيره قولاً
للشافعي في القديم أنه يكفي مسح الوجه والكفين ، وهذا القول وإن كان قديماً مرجوحاً عند
الأصحاب فهو القوي في الدليل وهو الأقرب إلى ظاهر السنة الصحيحة اهـ ، ورجحه الحصني في
كفاية الأخيار ، قال الخطابي - كما نقله عنه النووي - : لاقتصار على الكفين أصح في الرواية
ووجوب الذراعين أشبه بالأصول وأصح في القياس . بينما قال النووي في شرح صحيح مسلم :
والظاهر أن اليد المطلقة هنا هي المقيدة في الوضوء في أول الآية فلا يترك هذا الظاهر إلا بصريح اهـ ،
فتأمل .

انظر الحاوي الكبير ١/٢٣٤ ، المجموع ٢/٢١٠ ، شرح صحيح مسلم ٤/٦١ ، تذكرة النبيه ٢/٤٢٨ ،
كفاية الأخيار ص ٩٤ ، مغني المحتاج ١/٢٦٤ .

بين نقل التراب للوجه وبين نقل التراب لليد^(١) ، حتى لو ضرب يديه على التراب ومسح بأحدهما الوجه وبالأخرى إحدى اليدين جاز ، [٢٠] ولا يعذر في ترك الترتيب بالنسيان^(٢) .

فصل

م وسن المسح بضربتين^(٣) ؛ ضربة للوجه ، وضربة لليدين ، ويستحب أن لا يزيد ولا ينقص^(٤) ، وصورة الضرب^(٥) غير متعينة ، حتى لو كان التراب ناعما ووضع اليد عليه وعلق الغبار [بها]^(٦) كفى .

(١) يجب الترتيب بين المسحين ولا يجب بين النقلين لأن المسح أصل والنقل وسيلة ويغتفر في الوسائل ما لا يغتفر في المقاصد ولكن يسن ذلك للخلاف القوي في وجوبه .

انظر فتح العزيز ٢٤٤/١ ، المجموع ٢٣٣/٢ ، الإقناع للشريبي ٢١٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٠١/١ ، بشري الكريم ص ١٠٧ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٢٨/١ ، الوسيط ٤٤٧/١-٤٤٩ ، روضة الطالبين ٢٢٥/١-٢٢٧ ، غاية الاختصار مع كفاية الأخيار ص ٩٣ و ٩٤ ، إخلاص النواي ٨٦/١ ، حاشية الجمل على المنهج ٣٤٥/١ و ٣٤٦ .

(٣) هذا ما صححه الرافعي وقال النووي الأصح المنصوص وجوب ضربتين ، وأما حديث عمار رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب يديه الأرض ضربة واحدة الثابت في صحيح مسلم ٢٨٠/١ رقم ٣٦٨ في كتاب الحيض باب التيمم فهو لبيان صورة الضرب للتعليم وليس المراد بيان جميع ما يحصل به التيمم قاله النووي ، وهو ما عليه التأخرون .

انظر فتح العزيز ٢٤٢/١ ، شرح صحيح مسلم ٦١/٤ ، روضة الطالبين ٢٢٦/١ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٣٥/١ ، عمدة السالك ص ٤٩ ، إخلاص النواي ٨٦/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٩٥ ، الغرر البهية ١٩٧/١ ، تحفة الطلاب ١٠٥/١ ، النهاية شرح الغاية والتقريب ص ٣٧ .

(٤) بل ذكر المحاملي أن الزيادة في كل عضو على مسحة واحدة مكروه ، ونقله النووي عن الروياني أيضا . انظر اللباب ص ٧٥ ، المجموع ٢٣٤/٢ ، وانظر تحفة المحتاج ٥٩٦/١ ، غاية البيان ص ٩٧ .

(٥) قال الأنصاري في تحفة الطلاب : والمراد بالضرب النقل ، وغير بالضرب تبعا للحديث ولأنه خرج مخرج الغالب . تحفة الطلاب ١٠٥/١ ، وانظر الحواشي المدنية ١٩٠/١ .

(٦) في غير (ظ) : به

م وسن مع نزع الخاتم في الضربتين ، (هكذا المفهوم من كلام المصنف^(١)) و صرح به في العجاب ، أما الاستحباب في الضربة الأولى فظاهر^(٢) ، وقد صرح به الرافعي في [الشرح]^(٣) ، وأما استحبابه في الضربة الثانية فلا يساعده عليه نقل ، بل الصواب وجوبه ليصل الغبار إلى ما تحته^(٤) (٥) .

م وسن تفريج الأصابع في الضربتين ، ولو فرق الأصابع في الضربة الأولى ولم يفرق في الثانية كفى ذلك التراب لأصابعه لكن يجب التخليل^(٦) ، وإن فرق في الثانية أيضا وحصل فوق التراب الذي حصل في الضربة الأولى بين أصابعه تراب آخر غير مستعمل نفع المجموع عن الفرض^(٧) .

ويستحب التخليل^(٨) ، م وسن أيضا تجفيف السراب المأخوذ ، م

(١) حيث قال في الحاوي الصغير [وسن بضربتين بنزع الخاتم]

الحاوي لوحة ٣ وجه ب .

(٢) وجه ظهوره أن المقصود من الضربة الأولى مسح الوجه دون اليدين فيستحب النزع ليكون مسح جميع الوجه باليد اتباعا للسنة .

انظر فتح العزيز ١/٢٤٤ ، الفرر البهية ١/١٩٩ ، فتح الجواد ١/٧٥ .

(٣) في الأصل : شرح والمعنى لا يستقيم والمقصود به شرح الوجيز . انظر فتح العزيز ١/٢٤٤ .

(٤) قال الرملي : لأنه لا يتأتى غالبا إلا بالنزع ، حتى لو حصل الغرض بتحريكه أو لم يحتج إلى واحد منهما لسعته كفى . وما صوبه الشارح صوبه النووي وغيره

انظر المنهاج مع نهاية المحتاج ١/٣٠٤ ، بهجة الحاوي مع الفرر ١/١٩٩ ، عمدة السالك ص ٥٠ ، اخلاص الناوي ١/٨٦ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٩٦ ، الحواشي المدنية ١/١٩٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) علل الرافعي وجوب التخليل لأن ما وصل إليه قبل مسح الوجه غير معتد به .

انظر فتح العزيز ١/٢٤٣ ، وانظر نهاية المحتاج ١/٣٠٤ ، تحفة المحتاج ١/٥٩٨

(٧) العبارة بنصها في شرح الرافعي . انظر فتح العزيز ١/٢٤٣ .

(٨) التخليل سنة مع التفريق في الضربتين ، أو في الثانية وحدها وذلك احتياطاً ، أما لو فرق في الأولى ولم

يفرق في الثانية فيجب التخليل كما مر .

والتسمية ^(١)، [م] ^(٢) وتقديم ^(٣) اليمنى على اليسرى ، م والولاء ^(٤) بين الأفعال ^(٥) .

فصل

م ويبطل التيمم بالردة ، [حتى لو ارتد بعد التيمم وعاد إلى الإسلام ولم يحدث لم تجز له الصلاة بذلك التيمم] ^(٦) بخلاف الوضوء [فإنه لا يبطل بالردة] ^(٧) و [كذا] ^(٨) الغسل [فإنه لا يبطل بالردة أيضا فلو عاد إلى الإسلام في الوضوء والغسل قبل أن يحدث يجوز له الصلاة بذلك الوضوء والغسل] ^(٩) وكذلك لو ارتد لم يبطل ماضى من صومه وصلاته [^(١٠) ^(١١)] .

= انظر روضة الطالبين ٢٢٦/١ ، تحفة المحتاج ٥٩٨/١ ، مغني المحتاج ٢٦٦/١ .

(١) في (ص) : " وسن التسمية " .

(٢) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي [والتسمية وتقديم اليمنى] .

الحاوي لوحة ٣ وجه ب .

(٣) في (ص) : " وسن تقديم " .

(٤) في (ص) : " وسن الولاء " .

(٥) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٧٤ ، الوسيط ٤٤٨/١ و ٤٤٩ ، روضة الطالبين ٢٢٦/١ و ٢٢٧ ،

اخلاص النواوي ٨٦-٨٨ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٩٦ ، المنهاج القويم ص ٩٧ و ٩٨ ،

الإقناع للشرييني ٢١١/١ .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٨) وكذا مثبت من (ص) .

(٩) المقصود بهما وضوء وغسل السليم أما وضوء وغسل صاحب الضرورة فيبطلان بالردة على المعتمد .

انظر فتح الجواد ٣٣/٧٥ ، حواشي الفرر البهية ١/١٩٩ ، تحفة الحبيب ١/٤٣٨ .

(١٠) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(١١) فارق التيمم غيره مما سبق للشارح ذكره حيث أن التيمم للاستباحة وهي منتفية مع الردة ، بخلاف

الوضوء والغسل فهما يرفعان الحدث .

[م] ^(١) وكذلك يبطل التيمم قبل الشروع في الصلاة ^(٢) مطلقا بتوهم ^(٣) الماء بأن طلع ركب أو تخيل سرابا ^(٤) ، م ويشترط كون التوهم بلا مانع يقارنه من استعماله ، وذلك بأن لا يكون مانع، أو يكون ولكن لا يقارن وهم الماء ، كما إذا قال أودعني عمرو ماء ولم يعلم المتيمم حالة سماعه غيبة عمرو فإن التيمم يبطل ^(٥) ، فلو قارنه مانع من استعماله وذلك كما إذا وجدته وهو محتاج إلى شربه للعطش ، أو في قعر بئر وهو عالم بفقدان آلة الاستسقاء ، أو قال شخص أودعني فلان ماء وهو عند ذلك يعرف غيبته ^(٦) لم يبطل ، م ويبطل التيمم بتوهم وجود الماء وإن لم يكن ذلك الماء الموهوم كافيا له ^(٧) .

م ويبطل التيمم أيضا في الحال بقدره استعمال الماء ولو بعد الشروع في الصلاة ^(٨) ،

= انظر المذهب مع المجموع ٢/٣٠٠ ، كفاية الأخيار ص ٩٦ ، غاية البيان ص ٩٨ .

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي [وقبل الشروع بتوهم الماء] .
الخواوي لوحة ٣ وجه ب .

(٢) الشروع في الصلاة : هو الفراغ من تكبيرة الاحرام .

انظر الغرر البهية ١/٢٠٠ ، فتح الجواد ١/٧٥ ، مغني المحتاج ١/٢٦٧ .

(٣) محل بطلانه بالتوهم إن بقي من الوقت زمن لو سعى فيه إلى ذلك لأمكنه التطهر به والصلاة فيه ، وكذا إن توهمه في حد الغوث كما سبق بخلاف ماله توهمه في حد القرب فلا يبطل تيممه لعدم وجوب طلبه .
انظر نهاية المحتاج ١/٣٠٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٤٩ ، حواشي تحفة المحتاج ١/٦٠٠ .

(٤) أي تخيل السراب ماء والسراب هو : مائراه نصف النهار كأنه ماء .

انظر مختار الصحاح ص ٢٩٣ ، القاموس المحيط ١/٨٤ .

(٥) وسبب بطلانه وجوب البحث عنه وطلب الماء منه .

انظر المجموع ٢/٢٦٠ ، تحفة المحتاج ١/٦٠٠ .

(٦) قال في فتح الجواد : أي وعدم رضاه كما هو ظاهر اهـ . وسبب عدم بطلان تيممه أن وجود الماء حيثئذ كعدمه .

فتح الجواد ١/٧٦ ، وانظر الغرر البهية ١/٢٠٠ .

(٧) سبق أنه يجب استعمال الماء وإن لم يكف للطهارة وذلك ليصح التيمم بعده .

(٨) في (ص) : « قبل الشروع في الصلاة مطلقا » .

سواء كان^(١) العجز عن استعماله لفقده ، أو لمرض ، أو جراحة ، أو برد ، وذلك بأن وجد الماء^(٢) ؛ ولا مانع من استعماله ، أو ارتفع مرضه وعذره .

م وإنما يبطل التيمم بذلك بعد الشروع في الصلاة إن وجب قضاء فرض تلك الحالة التي هو فيها^(٣) ، سواء كانت الصلاة التي هو فيها فرضاً أو نافلة^(٤) [حتى يبطل التيمم في أثناء فرض المقيم وناقلته ولا يبطل للمسافر]^(٥) ، م كما^(٦) لو وجد المسافر الماء في أثناء الصلاة ثم أقام فيها يبطل^(٧) تيممه ، فإنه يجب قضاء فرضها^(٨) بسبب الإقامة ، [فإن لم يقم لم تبطل صلاته ولا تيممه]^(٩) ، ثم المعتبر ندره اعواز الماء وعدم^(١٠) / ندرته دون الإقامة

(١) "كان" : كررت في الأصل .

(٢) العبرة هنا باليقين دون الظن . انظر فتح الجواد ٧٦/١

(٣) وذلك بأن كانت في محل ينذر فيه فقد الماء كما سيأتي لأنه لا بد من إعادتها فلا فائدة لاستمراره فيها حيثئذ بل يشتغل بإعادتها، بخلاف مالا يجب قضاء فرضه فإن وجود الماء وحده ليس حدثاً وإنما هو مانع من ابتداء التيمم .

انظر فتح العزيز ٢٤٧/١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٠٦/١ ، الفرر البهية ٢٠٠/١ و ٢٠١ .

(٤) لأن النافلة لا تصح ولا تقع سنة بشروطها إلا بسقوط الفرض بالتيمم فلا فائدة من الاستمرار فيها . انظر إخلاص الناوي ٨٨/١ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) في (ص) : « فلو » .

(٧) في (ص) : بطل .

(٨) في (ص) : قضاؤها ، ومعنى ما في الأصل أصح لأنّ قوله : قضاء فرضها يشمل النافلة وبطلان التيمم بعد الشروع في الصلاة معتبر بوجوب قضاء فرضها فتشمل العبارة بطلان النافلة ؛ لأن للنفل حكم الفرض بخلاف ما إذا كانت العبارة قضاؤها فإن النافلة لا تلزم أصلاً فكيف يجب قضاؤها فلا تشملها العبارة حيثئذ .

انظر إخلاص الناوي ٨٨/١ .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(١٠) نهاية الوجه ٢٧ من (ظ) .

والسفر^(١) ، فهذا المسافر الذي وجد الماء ، إن كان في موضع ينذر^(٢) فيه اعواز الماء يجب القضاء ويطل التيمم ، وإن لم يكن مقيما ، وإن أقام في موضع لا ينذر فيه اعواز الماء فلا تؤثر الإقامة ، كما إذا كان من الأول مقيما فيه فلا يجب القضاء ولا يطل التيمم .

م وكذلك لو شرع المسافر في الصلاة بالتيمم ونوى القصر ثم وجد الماء ونوى الإتمام بعده^(٣) بطل^(٤) تيممه^(٥) .

م وإن لم يجب قضاء فرضها فإنما يطل تيممه إذا سلم وهو غير عالم بفوات الماء ، وذلك بأن لا يفوت ، أو يفوت وهو غير عالم بفواته ، فإن علم بفواته وهو بعد في الصلاة لم يطل تيممه^(٦) .

(١) أما ذكر الإقامة والسفر فهو جري على الغالب في أن السفر يغلب فيه عدم الماء بخلاف الحضر فيغلب فيه وجود الماء .

انظر فتح العزيز ٢٦٤/١ ، التحقيق ص ١١٥ ، كفاية الأختيار ص ٩٦ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١٨٨/١ .

(٢) في الأصل : لا ينذر .

(٣) يفهم من العبارة أنه لو تأخرت الرؤية عن نية الإتمام أنه لا يطل تيممه وكذلك لو قارنتها عند الأنصاري وابن حجر خلافا للرملبي .

انظر التحقيق ص ١١١ ، الغرر البهية ٢٠١/١ ، فتح الجواد ٧٦/١ ، نهاية المحتاج ٣٠٧/١ .

(٤) في الأصل : يطل .

(٥) وسبب بطلان التيمم لأن الإتمام زيادة باختياره فهو كافتتاح صلاة أخرى مع وجود الماء ، فهذا سبب البطلان وإن كان لا يجب قضاؤها أصلا ، ولذا خصها المصنف بالذكر .

انظر فتح العزيز ٢٤٨/١ ، الغرر البهية ٢٠١/١ ، فتح الجواد ٧٦/١ .

(٦) ما ذكره الشارح من عدم بطلان تيمم من علم بفوات الماء وهو في الصلاة هو ما قطع به المصنف حيث

قال في الحاوي الصغير لائحة ٣ ب : [كالمسافر وجد الماء ثم أقام أو نوى الإتمام أو إذا سلم غير عالم بفواته والخروج أولى] وهو أحد وجهين ذكرهما الرافعي والنووي عن أكثر الخراسانيين ، والوجه

الآخر : بطلان التيمم وهو ما صححه النووي وأكثر المتأخرين لأن التيمم ضعف برؤية الماء .

انظر فتح العزيز ٢٤٩/١ ، التحقيق ص ١١١ ، المجموع ٣١٣/٢ و ٣١٤ ، روضة الطالبين ٢٢٩/١ ، اخلاص =

م وحيث لا تبطل الصلاة إذا قدر على استعمال الماء ، فالخروج من الصلاة ليصليها بالوضوء أولى ، كما لو وجد الرقبة في أثناء الصيام ، فالأولى أن يعدل إلى التحرير ، (وفرق الإمام بين أن يضيق الوقت فلا يجوز الخروج ، لأنه إن لم يكن في الصلاة تعين عليه البدار حينئذ ، فإذا كان فيها يمتنع الخروج ، وبين أن لا يضيق الوقت فله الخروج^(١))^(٢) .

م وحيث وجد الماء في أثناء الصلاة ولم يبطل تيممه فلا^(٣) يزيد على ما انعقد من صلاته ، حتى لو عقد الفرض المقصور لا يجوز له الإتمام ، ولو عقد النفل ركعتين لا يجوز الزيادة عليهما ، ولو أطلق النفل انعقد ركعتين ولا يجوز الزيادة عليهما^(٤)^(٥) .

فصل

م ويجمع التيمم ولو كان صيباً^(٦) بين فرض ، سواء كان ذلك الفرض صلاة أو طوافاً

= النواوي ٨٩/١ ، الإقناع للشرييني ٢١٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٠٩/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٥٠/١ .

(١) انظر نهاية المطلب وجه ٧٤ ب ، ونقله عنه الرافعي أيضاً وجعله له قولاً ، وقد ذكر النووي في المجموع تقييد الإمام هذا ثم قال: وهذا الذي قاله الإمام متعين ولا أعلم أحداً يخالفه . وهو المعتمد كما قال في التحقيق : فإن ضاق الوقت حرم بالاتفاق . قلت : وإن أوهم خلافه في زيادة الروضة حيث ذكر أن كلام الإمام مخالف للمذهب ولنص الشافعي من عدم قطع الفريضة لغير عذر حتى في أول وقتها . انظر فتح العزيز ٢٤٩/١ ، المجموع ٣١٢/٢ ، الروضة ٢٢٩/١ ، التحقيق ١١١ ، الارشاد مع فتح الجواد ٧٦/١ ، الإقناع للشرييني ٢١٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٠٨/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في غير الأصل : « لا » .

(٤) وذلك لأن عرف الشارع في النافلة ركعتان وهما الأحب في النفل فالزيادة كنافلة مستقلة .

انظر المجموع ٣١٤/٢ ، الغرر البهية ٢٠٣/١ ، نهاية المحتاج ٣١٠/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٢٥٩/٢ و ٢٦٠ و ٣١٠ و ٣١٥ ، حلية العلماء ٢١٠/١ و ٢١١ ،

غاية الاختصار مع الإقناع للشرييني ٢١١/١ - ٢١٣ ، التحقيق ص ١١١ ، الغرر البهية ١٩٩/١ - ٢٢٠٣ ،

اخلاص النواوي ٨٨/١ و ٨٩ ، مغني المحتاج ٢٦٧/١ - ٢٦٩ .

(٦) في (ص) : « بالغاً كان أو صيباً » ، وما في الأصل أولى لموافقة الخاوي حيث قال [ويجمع ولو صيباً] =

أو منذورا ، وبين نوافل وصلاة جنازة (وإن تعينت) ^(١) بتيمم واحد ، ولا يجوز الجمع بين فرضين كظهر وعصر ، وجمعة [٢١] وخطبتها ^(٢) ، وصلاة وطواف ، ^(٣) م ولو تيمم لغير ذلك الفرض فإنه يجوز ، وذلك كما لو ^(٤) تذكر فائتة الصبح ^(٥) في وقت الظهر فتيمم لها وأدى به الظهر أو بالعكس ، أو تذكر فائتين فتيمم لأحدهما على التعيين ثم أدى به الأخرى ، أو تيمم من يجمع ^(٦) بالتأخير لإحدى الصلاتين على التعيين ثم أدى به الأخرى ، م ولو تيمم قبل وقت ذلك الفرض ^(٧) لفرض آخر في وقته فإنه يجوز ، وذلك كما إذا تيمم للظهر في وقته ثم تذكر فائتة فأداها به ، (أو خرج وقت الظهر قبل صلاته فأدى به العصر) ^(٨) ، أو تذكر قبل الزوال فائتة فتيمم لها ثم دخل وقت الظهر فأدى به الظهر فإنه يجوز ^(٩) ،

= وللإشارة إلى أن جمع الصبي بين فريضتين فيه وجهان : أحدهما ما ذكره المصنف لأنه وإن لم يكن مكلفا بالفرض فحكمه حكم الكبير من حيث أحكام الفرض والنفل .

انظر فتح العزيز ٢٥٢/١ ، الحاوي لوحة ٤ وجه أ ، .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وقد عبر بها في بهجة الحاوي والتحفة والنهاية وغيرها ومعناها ولو كانت فرض عين عليه كما لو حضرها وحده وإنما صار لها حكم النفل لشبهها بالنافلة في جواز الترك وتعيينها بانفراد المكلف عارض ونادر على خلاف العادة .

انظر بهجة الحاوي مع الغرر ٢٠٤/١ ، اخلاص النواي ٩٠/١ ، تحفة المحتاج ٥٩٠/١ و ٦١٢ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١٩٢/١ ، نهاية المحتاج ٣١٣/١ .

(٢) وهو مبني على اشتراط الطهارة في خطبة الجمعة قال النووي : وهو الأصح اهـ ، وإنما ثبت لها حكم الفرض العيني نظرا لمراعاة القول بأنها بدل عن ركعتين ، وبهذا يعلم أن الخطيب يحتاج إلى تيممين . انظر المجموع ٢٩٤/٢ ، فتح الجواد ٧٧/١ ، نهاية المحتاج ٣١١/١ ، تحفة الحبيب ٤٥٢/١ .

(٣) في (ص) زيادة وهي : [ويجوز بين فرض وصلاة جنازة وإن تعينت] وإنما لم أثبتها لدلالة عبارة الأصل عليها فلا فائدة من تكرار معناها .

(٤) « لو » سقط من (ص) .

(٥) « الصبح » سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : « جمع » .

(٧) في (ص) : [فإن تيمم] .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) يجوز في المسائل السابقة ولو لغير مانواه لما سيأتي من أن من نوى فرضا أو أكثر بتيمم واحد فإنه يستبيح =

م ولو تيمم لفرضين فإنه يصح تيممه ، وجاز له أن يأتي بفرض واحد ونوافل^(١) ، وصلاة جنازة .

وحكم دائم الحدث حكم التيمم ، حتى يجوز له أن يجمع بين فرض ونوافل وصلاة جنازة بتيمم .

م وإن تيمم التيمم ، م أو توضأ دائم الحدث للنفل^(٢) ، [م]^(٣) أو للصلاة مطلقاً^(٤) من غير^(٥) / تعرض لفرض أو نفل لا يأتي إلا بالنفل فقط^{(٦)(٧)} .

= به فرضاً واحداً ولو غير مانواه لعدم اعتبار التعيين في نية التيمم وقد صح تيممه لقصد الفرض فجاز العدول إلى غيره .

انظر المجموع ٢/٢٩٦ ، الغرر البهية ١/٢٠٤ ، مغني المحتاج ١/٢٦٢ .

(١) جاز الجمع بتيمم واحد بين نوافل متعددة دون الفرائض لأنها غير محصورة وتحديد التيمم لكل واحدة منها يؤدي إلى الترك أو إلى حرج ومشقة عظيمة فخفف أمرها كما خفف فيها ترك القيام مع القدرة وبترك القبلة في السفر ولأنها أتباع للفرائض .

انظر فتح العزيز ١/٢٥٣ ، المجموع ٢/٢٩٥ ، الإقناع للشريبي ١/٢١٩ .

(٢) لما سبق أن وضوء صاحب الضرورة كدائم الحدث مبيح لارافع فله حكم التيمم .

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [أو توضأ دائم الحدث للنفل أو للصلاة يأتي بالنفل فقط] .
الحاوي لائحة ٤ وجه أ .

(٤) مطلق الصلاة ينصرف للنفل أخذاً بالأحوط وتنزيلاً على أقل الدرجات وقياساً على مالو أحرم بالصلاة فإنها تنعقد نفلاً .

انظر إخلاص النواوي ١/٩٠ ، شرح المحلى على المنهاج ١/١٣٣ ، حاشية الشرواني على التحفة ١/٥٩٠ .

(٥) نهاية اللوحة ١٣ من (ص) .

(٦) مما سبق يتبين أن من نوى فرضاً مما ذكر وتيمم له استباح به واحداً منها ولو غير مانواه واستباح به غيره من النوافل وأن من نوى نفلاً أو أطلق الصلاة استباح به النوافل جميعها دون الفرائض .

انظر فتح الجواد ١/٧٧ ، حاشية القليوبي على الجلال ١/١٣٤ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ١/١٧٨ ، حاشية الشرواني على التحفة ١/٥٩١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحساوي الكبير ١/٢٥٧-٢٥٩ ، الوسيط ١/٤٥٢-٤٥٣ ، روضة

الطالبين ١/٢٢٩ و٢٣٠ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ١/٦٠٨-٦١٣ ، الغرر البهية ١/٢٠٣ و٢٠٤ .

فصل

م وإن نسي التيمم^(١) بعض الصلوات الخمس تيمم بعدد النسي^(٢) ، فلو نسي ثنتين فيحتاج إلى تيممين^(٣) ، / وإن نسي ثلاثا فيلزم ثلاث تيممات ، م ثم بعد التيمم إن لم [يعلم]^(٤) اختلاف النسي ، وذلك بأن يعلم اتفاق النسي كظهيرين و^(٥) عصرين أو لم يعلم اتفاقه ولا اختلافه^(٦) ، كما إذا ترك صلاتين في يومين ونسي عينهما فيصلي بكل تيمم الخمس^(٧) .

م وإن علم اختلاف النسي كما إذا ترك صلاتين في يوم ونسي عينهما فيصلي بكل تيمم بعدد غير النسي وزيادة واحد^(٨) ، ولا يأتي بالمبدوء به قبل كل مرة ، فلو كان النسي صلاتين مختلفتين فيأتي بكل تيمم أربع صلوات ، فيصلي بالتيمم الأول الصبح إلى المغرب ،

(١) في (ص) : « ومن نسي من التيمم أو دائم الحدث » .

(٢) كونه يتيمم بعدد النسي لا بعدد الصلوات لأنها وإن كانت واجبة الفعل فالمقصود منها واحدة وما عداها به فهو وسيلة إليها .

انظر فتح العزيز ٢٥٥/١ ، شرح المحلى على المنهاج ١٤٠/١ .

(٣) نهاية الوجه ٢٨ من (ظ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) في (ظ) : أو .

(٦) في هذه الحالة يعمل بما هو أغلظ وأحوط وهو أنهما متفقتان .

انظر المجموع ٢٩٨/٢ ، نهاية المحتاج ٣١٥/١ .

(٧) وتسمى طريقة ابن القاص كما سيأتي في التعليق القادم .

(٨) وتسمى طريقة ابن الحداد وهي المشهورة المستحسنة فيما إذا علم اختلاف النسي ولذا اقتصر عليها كالخاوي وإن شاء تيمم بعدد النسي وصلى بكل تيمم الخمس وهي طريقة ابن القاص والتي يجب التزامها فيما إذا لم يعلم اختلاف النسي كما سبق ، قال الرافعي : ولا شك أنَّ ما ذكره ابن القاص جائز عند ابن الحداد .

انظر فتح العزيز ٢٥٦/١ ، المجموع ٢٩٦/٢ ، الغرر البهية ٢٠٦/١ ، نهاية المحتاج ٣١٥/١ .

ثم بالثاني يصلي الظهر إلى العشاء ويخرج عن العهدة^(١) ، ولو صلى الظهر إلى العشاء بالتيمة الأول ، وبالثاني الصبح إلى المغرب لا يخرج عن العهدة^(٢) ، وعلى هذا فقس ثلاث صلوات وأكثر .

(وحكم دائم الحدث في الوضوء^(٣) إذا نسي بعض الخمس حكم التيمم في جميع ذلك)^{(٤)(٥)} .

فصل

م وقضى الصلاة المختلة^(٦) دون عذر عام^(٧) لذلك الاختلال ، م كالسفر فإن الصلاة

(١) بين الرافعي والنووي خروجه من العهدة بأنه صلى الظهر والعصر والمغرب مرتين بتيممين فإن كانت الفائتان من هذه الثلاث فقد تأدت كل واحدة تيمم ، وإن كانت الفائتان الفجر والعشاء فقد تأدت الفجر بالتيمة الأول ، والعشاء بالثاني ، وإن كانت الفائتان أحدهما من الثلاث والأخرى الفجر أو العشاء فكذلك .

انظر فتح العزيز ٢٥٦/١ ، المجموع ٢٩٦/٢ .

(٢) وذلك لعدم تركه في المرة الثانية ما ابتدأ به في المرة الأولى لجواز أن يكون ما عليه الظهر أو العصر أو المغرب مع العشاء فبالتيمة الأول صحت تلك الصلاة ولم تصح العشاء والتيمة الثاني لم يصل العشاء ، فلا يخرج من العهدة .

انظر فتح العزيز ٢٥٧/١ ، المجموع ٢٩٧/٢ .

(٣) سبق الكلام على أن وضوء دائم الحدث كتيمة غيره .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٢٩٥-٢٩٨/٢ ، حلية العلماء ٢٠٦/١ و٢٠٧ ، التعجيز ١٨٢/١ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٤٠/١ و١٤١ ، الارشاد مع فتح الجواد ٧٧/١ و٧٨ .

(٦) والاختلال إما بترك ركن أو شرط ، وسواء كان الاختلال للتيمة أم لغيره .

انظر الغرر البهية ٢٠٦/١ .

(٧) العذر العام : هو ما يغلب وقوعه ويكثر وإن لم يدم .

انظر الغرر البهية ٢٠٦/١ ، الشرقاوي على التحرير ص ٩٩ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٦٣/١ .

فيه بالتيمم لا يجب قضاها (في الغالب كما تقدم) ^(١) سواء كان السفر طويلا أو قصيرا (إذا لم يكن السفر معصية) ^(٢) ، وكالمرض فإن الصلاة معه قاعدا أو مضطجعا لا يجب قضاها ، م ^(٣) دون عذر دائم ^(٤) م كالجنون م والاستحاضة ونحوهما من الإغماء وسلس البول والمذي والجرح السائل واسترخاء المقعدة ودوام خروج الحدث منه م ^(٥) (وتمثيل المصنف العذر الدائم هنا بالجنون لا يستقيم ، فإن الكلام في سقوط قضاء الصلاة المختلة للعذر الدائم ، والمجنون لا يصح منه الصلاة ولا تجب عليه) ^(٦) ، م أو دون مباح قتال ^(٧) كالقتال مع الكفار

(١) مابين القوسين سقط من (ص) وقد تقدم في ص ١٠٨ و ١٠٩ .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) ، وسفر المعصية كإباق العبد وهرب الزوجة وتيممه هنا وإن كان واجبا فسقوط الفرض به رخصة فلا يناط بسفر المعصية ، وقد سبق في المسح على الخفين ص ٤١ أن سفر المعصية مانع من المسح .

انظر المذهب ص ١٣٨ ، اخلاص الناي ٩٢/١ ، تحفة المحتاج ٦٢٥/١ .

(٣) في (ظ) : أو .

(٤) هذا أحد ضربي النوع الثاني وهو الأعذار النادرة قال الرافعي وهي ضربان : نادر إذا وقع دام غالبا - وهو المراد هنا - ونادر إذا وقع لم يدم غالبا .
فتح العزيز ٢٦٢/١ .

(٥) في الأصل : م ولم أثبتها لعدم وجودها في الحاوي .

(٦) مابين القوسين سقط من (ص) ، وما اعترض به الشارح اعترضه ابن الوردي في البهجة أيضا ولعله من إفادات شيخه كما ذكره في مقدمة البهجة وكذا اعترضه القونوي فيما نقله عنه ابن المقري .
انظر البهجة مع الغرر ٢٠٧/١ ، اخلاص الناي ٩٣/١ .

(٧) جعله كالحاوي ليس عذرا عاما ولادائما وإنما استثناء من الذي لا يعم ولا يدوم ووجهه استثناءه أنه لا قضاء فيها رخصة بنص القرآن وهو قوله تعالى ﴿فإن خفتهم فرجالا أو ركبانا﴾ البقرة ٢٣٩ ، وأخذ به في الوسيط والبهجة والارشاد ، والذي في فتح العزيز نقلا عن امام الحرمين أن القتال عذر عام ومثله الفرار .
ومما سبق يتبين من كلام المؤلف أن العذر ضربان عام ونادر فالعام لا قضاء معه للمشقة وأما النادر فقسمان قسم يدوم غالبا ولا قضاء معه أيضا للمشقة وقسم لا يدوم وهو مايجب معه القضاء .
انظر الوسيط ٤٥٧/١ ، فتح العزيز ٢٦٦/١ ، المجموع ٣٣٤/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٠٧/١ ،
الارشاد مع اخلاص الناي ٩٣/١ .

وقاطع الطريق والبغاة ولو في الذب عن المال^(١) فإنه لا يجب قضاؤها ، فأما إذا لم يكن القتال مباحا كقتال أهل البغي [مع^(٢) أهل العدل]^(٣) وقاتل قطاع الطريق مع الرفقة^(٤) يجب عليهم القضاء حيث في الصلاة اختلال كالإيماء بالركوع والسجود وترك الاستقبال ، م^(٥) و دون مباح هرب كما إذا زاد الكفار على الضعف فإنه لا يجب قضاؤها ، فأما إذا لم يزيدوا على الضعف لا يباح الهرب فإذا هربوا وفي الهرب تحتل صلاتهم يجب قضاؤها .

فصل

م والمختلة التي يجب قضاؤها كإن بان أن لاخوف وذلك كما إذا رأى سوادا فظنه عدوا كثيرا وهرب وصلى صلاة شدة الخوف فبان^(٦) أن ذلك السواد لم يكن عدوا فإنه يجب قضاؤها^(٧) ، م وكدامي^(٨) الجرح فإنه لو صلى مع جرح دام يجب القضاء ، م وكسائر الجرح بلا طهر فإنه لو ستر جرحه أو عضوه المنكسر بلا طهر يجب عليه قضاء ماصلي معه^(٩) ،

(١) ومثله بل أولى دفع من قصد نفسا أو عرضا وكذا من خاف من سيل أو حريق أو سبع ونحوها إن لم يجد معدلا .

انظر الأم ٢٢٤/١ ، المجموع ٤٠٢/٤ و ٤٢٩ ، الغرر البهية ٢٠٧/١ ، فتح الجواد ٨٠/١ .

(٢) في (ص) : « من » .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٤) في (ص) : « رفقة » .

(٥) في (ظ) : أو .

(٦) ذكر في الأم ومثله في المجموع : أنه كيان ذلك الشك فيه .

انظر الأم ٢٢٥/١ ، المجموع ٤٣٢/٤ ، وانظر الغرر البهية ٢٠٨/١ .

(٧) لأنه عذر نادر ولا عيرة بالظن البين خطؤه .

انظر المجموع ٤٣٢/٤ ، الغرر البهية ٢٠٨/١ ، فتح الجواد ٧٩/١ .

(٨) في (ص) : « وكذا في » .

(٩) أما لو لم يستر الجرح أو العضو المنكسر فإنه لا يجب القضاء وهو ظاهر لوصل التيمم إليه .

انظر فتح العزيز ٢٦٤/١ و ٢٦٥ ، المجموع ٣٢٩/٢ .

فلو ستر على الطهارة^(١) لم يجب القضاء^(٢) إلا إذا كان الساتر على عضو^(٣) التيمم فإنه يجب القضاء (لنقصان البذل والمبدل^(٤) جميعاً)^(٥) (هكذا^(٦) / ذكره في شرح الوجيز^(٧) ، ونقله عن الشامل^(٨) والتممة^(٩) ، وذكره في البحر^(١٠) ، وعزاه إلى القاضي أبي الطيب^(١١)^(١٢) ، قال في البحر [٢٢] : وسائر أصحابنا لم يفصلوا قال : وهو على

(١) المراد بالطهارة هي الطهارة الكاملة خلافاً للشرييني .

انظر فتح الجواد ١/٧٩ ، مغني المحتاج ١/٢٧٦ ، نهاية المحتاج ١/٣٢١ ، حاشية القليوبي على المحلى ١/١٤٤ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٦٣ .

(٢) قياساً على المسح على الخفين بل أولى لمكان الضرورة .

انظر فتح العزيز ١/٢٦٥ ، فتح الوهاب ٢٦ .

(٣) في (ص) : « محل » .

(٤) والبذل هو التيمم والمبدل هو الوضوء أو الغسل أو البذل التراب والمبدل منه الماء أي فلم يصل لمحل العلة منهما شيء . انظر الحواشي المدنية ١/١٨٧ ، الشرقاوي على التحرير ١/٩٨ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « لمنع وصول غبار التراب إلى ماتحت الساتر » وهو تعليل لنقصان البذل ، وما أثبت هو تعليل الرافعي والنووي وغيرهما .

انظر فتح العزيز ١/٢٦٥ ، المجموع ٢/٣٣٠ ، خلاص النواي ١/٩٢ ، شرح المحلى على المنهاج ١/١٤٤ ، شرح التنبيه ١/٧٧ ، تحفة الطلاب ص ٩٨ ، غاية البيان ص ٩٩ .

(٦) نهاية الوجه ٢٩ من (ظ) .

(٧) انظر فتح العزيز شرح الوجيز ٢٦٥ .

(٨) انظر المرجع السابق .

(٩) انظر المرجع السابق .

(١٠) نقله عنه النووي في المجموع ٢/٣٢٩ .

(١١) هو طاهر بن عبد الله بن طاهر أبو الطيب الطبري ولد سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة ، من مصنفاته التعليقة والمجرد أخذ عن أبي الحسن الدارقطني ، وتفقه على أبي علي الزجاجي وأبي سعيد الإسماعيلي وهو شيخ الشيرازي صاحب المذهب ، توفي سنة خمسين وأربعمائة .

انظر تهذيب الأسماء ٢/٢٤٧ ، طبقات ابن قاضي شهبة ١/٢٢٦ .

(١٢) نقله عنه النووي في المجموع ٢/٣٢٩ .

ما ذكره^(١)، م وكالمربوط على الخشبة فإنه ومن شد وثاقه [على]^(٢) الأرض لو صليا بالإيماء لأعادا [م]^(٣) وكفاقد الطهورين فإن لم يجد ماء ولا ترابا بأن كان محبوسا في موضع لا يجدهما أو يجد ترابا نجسا أو فيما إذا كانت الأرض متوحلة^(٤) ولم يقدر على تخفيف الطين تجب عليه الصلاة مع القضاء إذا قدر على أحد الطهورين^(٥)، م وكالمتميم المقيم إذا تيمم لعدم الماء وصلى يجب عليه القضاء، (هذا إذا كان ينذر اعواز الماء كما تقدم)^(٦)، م وكالمتميم العاصي بالسفر فإنه يقضي^(٧)، م وكالمتميم للبرد في السفر أو الحضر فإنه يجب عليه القضاء^(٨) كما لو كان معه ثوب نجس يخاف الهلاك من الحر أو البرد لو نزعه فصلى فيه فإنه يعيد^(٩)،

(١) قال في المجموع بعد أن نقل اطلاق الجمهور وتفصيل الجماعة المذكورة : (ولم أر للجمهور تصريحاً بمخالفة هذه الجماعة ولا بموافقتها لكن اطلاقهم يقتضي ألا فرق) لكن حل المتأخرين على التفصيل المذكور .
المجموع ٢/٣٣٠ ، وانظر روضة الطالبين ١/٢٣٥ ، المنهاج مع تحفة المحتاج مع حواشيه ١/٦٢٨ ، عمدة السالك ص ٤٨ ، زبد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٩٩ ، تحفة الطلاب ص ٩٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) « على » مثبت من (ص) .

(٤) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [والمربوط وفاقد الطهورين] .

الحاوي لوحة ٤ وجه أ .

(٥) المتوحلة : أي فيها وحل والوحل : الطين الرقيق الذي ترتطم فيه الدواب .

انظر لسان العرب ١١/٧٢٣ .

(٦) أما وجوب الصلاة فلحرمة الوقت ولاستطاعته الأتيان بأفعالها ، ومعنى قدرته على أحد الطهورين أي

الماء مطلقا أو التراب في مكان يسقط به الفرض دون المكان الذي لا يسقط به إذ لافائدة في إعادتها .

انظر عمدة السالك ١/٤٨ ، فتح الوهاب ص ٢٥ ، الحواشي المدنية ١/١٩٤ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) وقد تقدم في ص ١٠٨ ، وانظر فتح الوهاب ص ٢٥ و ٢٦ .

(٨) في (ص) : « فإن من كان سفره سفر معصية وتيمم وصلى قضى » وقد تقدم تعليل ذلك في ص ١١٥ .

(٩) إنما يعيد هنا في البرد وإن لم يكن عذرا نادرا لأن فقد ما يسخن به الماء أو يدثر به أعضائه نادر ، وإن

اتفق فإنه لا يدوم غالبا .

انظر المذهب ص ١٣٩ ، فتح العزيز ١/٢٦٥ ، تحفة المحتاج ١/٦٢٦ ، بشرى الكريم ص ١٠١ .

(١٠) حيث صلى بنجس نادر فلا يسقط معه الفرض . انظر المذهب ١/٢١٠ .

م وكالتيمم لنسيان الماء في رحله^(١)، م وكالتيمم لنسيان ثمن الماء في رحله ، م وكالتيمم لإضلال الماء أو ثمنه في رحله ولم يجده وإن أمعن في الطلب فإنه يجب عليه القضاء^(٢).

فصل

م لا كان أضل الماء في رحال القوم ، أو أضل رحله المشتغل على الماء المنسي أو غير المنسي أو ثمن الماء المنسي أو غيره في رحالهم وصلى بالتيمم فإنه لا يجب عليه القضاء^(٣) ، م ولا كان أدرج الماء في رحله ولم يشعر به (وصلى به)^(٤) وصلى بالتيمم فإنه لا يجب عليه القضاء ، م ولا كان صب [التيمم]^(٥) الماء في الوقت أو قبله وصلى بالتيمم فإنه لا يجب عليه القضاء ، م ولا كان عري المصلي فإنه لا قضاء عليه^(٦) سواء كان في الحضر أو في السفر أو في قوم يعتادون العري أو لا يعتادون ، م ويتم العاري الركوع والسجود^{(٧)(٨)}.

(١) الرجل: مسكن الرجل وما يصحبه من أثاث وقال في المجموع: هو منزل الرجل من حجر أو مدر أو شعر أو وبر ، ويطلق على متاعه وأثاثه وكلام الفقهاء يتناول الرجل بالمعنيين .

انظر مختار الصحاح ص ٢٣٧ ، المجموع ٢/٢٦٤ ، لسان العرب ١١/٢٧٥ .

(٢) هذا إذا تذكره في النسيان ووجده في الاضلال لأنه في الحالة الأولى واحد للماء لكنه قصر في الوقوف عليه وفي الثانية عذر نادر لا يدوم .

انظر المجموع ٢/٢٦٤ و ٢٦٥ ، فتح الجواد ١/٧٩ ، الإقناع للشريبي ١/٢١٦ .

(٣) فارق اضلاله في رحله لأن من شأن مخيمه أن يسهل تفتيشه بخلاف مخيم الغير . انظر فتح الجواد ١/٧٩ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وفي هامش (ظ) كتب كلمة كذا في نسخة أخرى .

(٥) « التيمم » مثبت من (ص) .

(٦) ووجهه الأصحاب بأن وجوب الستر لا يختص بالصلاة فاختلاله لا يقتضي وجوب الإعادة .

انظر فتح العزيز ١/٢٦٨ ، اخلاص الناوي ١/٩٤ .

(٧) أي يصلي قائما متما الأركان وهو الأصح ، أما إذا لم يتم الركوع والسجود أو صلى قاعدا فإنه يعيد .

انظر الوسيط ١/٤٥٩ ، المجموع ٢/٣٣٥ و ٣٣٦ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ١/٤٥٦-٤٥٩ ، التعجيز ص ١٨٥-١٨٨ ، المجموع ٢/٣٣٤-٣٣٧ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ١/٢٧٣-٢٧٦ ، اخلاص الناوي ١/٩٢-٩٤ ، تحفة الطلاب ص ٩٧-١٠٠ ،

الغرر البهية ١/٢٠٦-٢١٢ .

باب الحيض^(١)

م دم ترى المرأة ، يخرج من مخرج الحيض بشروط تذكر حيض ، م فيشترط في كونه
حيضا أن يكون^(٢) بعد تسع سنين قمرية تقريبا^(٣) (والسنة القمرية ثلثمائة يوم وأربعة
وخمسون يوما وخمس يوم وسدس^(٤) ، ولا يعتبر بالسنة الشمسية^(٥) وهي ثلثمائة [يوم]^(٦)
وخمسة وستون يوما وربع يوم)^(٧) ، حتى لو رأت دما قبل تسع سنين بزمان لايسع حيضا
وطهرا يكون حيضا^(٨) ، وإن رأت قبله بزمان يسعهما لا يكون حيضا بل يكون دم فساد ،

(١) الحيض : لغة السيلان يقال حاض السيل إذا فاض ومنه قيل للحوض حوض لأن الماء يحيض إليه أي
يسيل .

انظر الزاهر ص ٢١٣ ، لسان العرب ١٤٢/٧ و ١٤٣ ، القاموس المحيط ٣٤١/٢ .

واصطلاحا : دم جيلة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة .

انظر المجموع ٣٤٢/٢ ، الفرر البهية ٢١٢/١ ، فتح الجواد ٨١/١ .

(٢) في (ص) : ويشترط كون الدم المرئي

(٣) تحديده بتسع سنين علم بالوجود والاستقراء حيث لاضابط له لغة ولا شرعا فيرجع إلى المتعارف

بالاستقراء قال الشافعي رحمه الله كما نقله عنه الماوردي : أعجل من سمعت من النساء تحيض نساء

تهامة فإنهن يحضن لتسع سنين .

انظر الباب ص ٨٧ ، الحاوي الكبير ٣٨٩/١ ، المذهب ١٤٤/١ ، كفاية الأخيار ص ١١٨ .

(٤) هذا مقدارها على الأصح ، وقيل غير ذلك .

انظر الفرر البهية ٢١٣/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٤٦/١ ، حواشي نهاية المحتاج ٣٢٤/١ ،

حواشي تحفة المحتاج ٦٣١/١ .

(٥) الشمسية كررت في الأصل .

(٦) يوم مثبت من (ظ) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) . وانظر حواشي نهاية المحتاج ٣٢٤/١ ، حواشي القليوبي ١٤٦/١ ، حواشي

تحفة المحتاج ٦٣١/١ .

(٨) وهو ستة عشر يوما لأن أقل الطهر خمسة عشر يوما وأقل الحيض يوما وليلة وسيأتي هذا التحديد بعد

أسطر .

م كما أن الرضاع محرم لكن إذا وجد بعد تسع سنين للرضعة ، (وينبغي أن تكون التسع السنين قمرية تقريبا كما في الحيض^(١))^(٢) ، م ويشترط أن يبلغ^(٣) يوما وليلة ، حتى لو لم يبلغ يوما وليلة فهو أيضا دم فساد ولا يثبت فيه أحكام الحيض^(٤) ، والنقاء المتخلل إنما يكون حيضا أن لو كان الدم يبلغ يوما وليلة سواء كان على الاتصال أو على التفريق ، أما لو كان مجموع الدماء ناقصة عن مقدار يوم وليلة لا يكون الدم حيضا ولا النقاء ، م ويشترط كونه لم يعبر خمسة^(٥) / عشر يوما^(٦) ، م ويشترط [كون الدم المرئي حيضا]^(٧) أن لا يتقدم عليه حيض أو نفاس دون طهر خمسة عشر يوما^(٨) ، وذلك بأن لا يتقدم عليه حيض أو نفاس ، أو يتقدم عليه أحدهما ولكن لا يكون دون طهر خمسة عشر يوما ، فأما إذا تقدم وكان التقدم بطهر أقل من خمسة عشر [يوما]^(٩) لم يكن الدم [المرئي]^(١٠)

= انظر المجموع ٣٧٣/٢ ، مغني المحتاج ٢٧٨/١ ، الحواشي المدنية ١٩٦/١ .

(١) نقل عن البارزي هنا أنه على التقريب الأنصاري في الغرر وابن حجر في الامداد كما في الحواشي المدنية .

انظر الغرر البهية ٢١٣/١ ، الحواشي المدنية ١٩٦/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : ويشترط كون الدم المرئي بلغ

(٤) وهذا أيضا علم بالاستقراء .

انظر الأم ٦٤/١ و ٦٧ ، مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٤٣٢/١ ، الباب ص ٨٩ .

(٥) نهاية الوجه ٣٠ من (ظ) .

(٦) انظر الأم ٦٤/١ و ٦٧ ، مختصر المزني ص ١١ ، الباب ص ٨٩ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) انظر الأم ٦٧/١ ، الباب ص ٨٩ ، المهذب ١٤٤/١ .

(٩) ذكر المصنف أقل الحيض وأكثره وأقل الطهر ولم يذكر غالب الحيض وهو ستة أيام أو سبعة ولا غالب

الطهر وهو باقي الشهر لعدم كونه مردا في شيء من صور المستحاضة .

انظر المجموع ٣٧٦/٢ ، التذكرة ص ٥١ ، الغرر البهية ٢١٤/١ ، فتح الجواد ٨٢/١ .

(١٠) مثبت من (ص) .

(١١) مثبت من (ص) .

حيضا بل يكون استحاضة^(١) إن تقدمه الحيض وذلك بأن ترى خمسة أيام دما وأربعة^(٢) / عشر يوما نقاء ثم عاد الدور فالعائد استحاضة^(٣) ، ويكون نفاسا إن تقدمه النفاس وذلك بأن ترى عشرة أيام نفاسا وأربعة عشر نقاء ثم عاد الدم كان العائد نفاسا^(٤) ، فأما إذا رأت خمسة أيام دما ثم خمسة عشر نقاء ، ثم عاد الدم [كان]^(٥) حيضا ، وإن رأت بعد الولادة خمسة أيام نفاسا ثم خمسة عشر نقاء ثم عاد الدم كان العائد حيضا ، م والدم [المرئي]^(٦) الموصوف حيض مع نقاء تخلل الدمين في خمسة عشر فما دونها ، فيسحب حكم الحيض على أيام النقاء ، مثاله رأت خمسة دما وخمسة نقاء ثم عاد الدم وانقطع على خمسة [عشر]^(٧) فيكون الكل حيضا ، م [والدم المرئي الموصوف حيض]^(٨) ولو كان أصفرا م أو كدرا^(٩) ، م أو^(١٠)

(١) الاستحاضة : دم علة يخرج من عرق فمه في أدنى الرحم يسمى العاذل سواء خرج أثر الحيض أم لا .

انظر المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١/١٩٩ ، مغني المحتاج ١/٢٧٧ ، غاية البيان ص ١٠١ .

(٢) نهاية اللوحة ١٤ من (ص) .

(٣) يكون العائد استحاضة حيث لا يمكن اعتباره حيضا جديدا لنقصان النقاء عن أقل الطهر ، ولا يمكن

اعتباره حيضا بحكم السحب على ما قبله لزيادة الجميع على أكثر الحيض .

انظر المجموع ٢/٥١٢ ، الغرر البهية ١/٢١٤ ، بشرى الكريم ص ١٠٩ .

(٤) يكون العائد نفاسا بحكم سحب حكم النفاس على الجميع لكن لو زاد على أكثر النفاس فلا يكون نفاسا بل يكون حيضا كما في المجموع .

انظر المجموع ٢/٥٢٨ و ٥٢٩ ، الغرر البهية ١/٢١٤ و ٢١٥ .

(٥) " كان " مثبت من غير الأصل .

(٦) مثبت من (ص) .

(٧) " عشر " مثبت من غير الأصل .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) في (ص) : " وكدرا " . والأصفر والكدر هما : شيء كالصديد تعلوه صفرة أو كدرة ليسا على لون الدماء .

انظر فتح العزيز ١/٣٢٢ ، فتح الجواد ١/٨١ ، مغني المحتاج ١/٢٨٥ .

(١٠) في (ص) : " وكذا لو " .

رأته في حال الحمل^(١) ، م أو^(٢) رأته بين التوأمين^(٣) ، لا إن رأته في حال الطلق فإنه ليس بحيض ولا نفاس^(٤) ، فإن النفاس الدم الذي يخرج [٢٣] عقيب تمام الولادة ، م ويثبت حكم الحيض بظهور الدم حتى يترتب عليه أحكام الحيض فلا تشتغل بالعبادات^(٥) ، م ويغير حكم الحيض إن نقص الدم عن أقل الحيض وهو يوم وليلة حتى تشتغل بالعبادات ، وتقضي متركته منها في وقت الدم^{(٦) (٧)} .

فصل

م وإن عبر الدم خمسة عشر يوما ، ولها دم قوي وضعيف بالشروط المذكورة^(٨) ؛ وهي كون الدم بعد تسع سنين ، وبلوغ القوي منه يوما وليلة ، واقتصاره على خمسة عشر

(١) قالوا وإنما لا تنقضي به العدة لأنها لطلب براءة الرحم ولا يحرم فيه الطلاق لانتفاء تطويل العدة به ولأن وضع الحمل فيهما مقدم عليه بدلالة القرآن .

انظر فتح العزيز ٣٥٧/١ ، التحقيق ص ١٣٧ ، نهاية المحتاج ٣٥٥/١ .

(٢) في (ص) : " وكذا لو " .

(٣) لا يكون نفاسا هنا حيث خرج قبل فراغ الرحم وإنما كان حيضا حيث تمت فيه شرائط الحيض .

انظر فتح العزيز ٣٦٠/١ ، اخلاص الناي ٩٨/١ ، مغني المحتاج ٢٩٤/١ .

(٤) لم يكن حيضا لأنه سبق الولادة ولأن انزعاج البدن بالطلق يدل على أن خروجه لهذه العلة للجلبة ، ولم يكن نفاسا لما ذكره الشارح .

انظر فتح العزيز ٣٥٨/١ ، اخلاص الناي ٩٨/١ ، الحواشي المدنية ٢٠٢/١ .

(٥) يترتب على خروج الدم أحكام الحيض لأنه المتبادر والظاهر .

انظر فتح العزيز ٣٠٩/١ ، المجموع ٣٩٠/٢ ، الفرر البهية ٢١٦/١ ، فتح الجواد ٨٢/١ .

(٦) وذلك كالصوم والطواف .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣٨٨/١ و ٣٨٩ ، حلية العلماء ٢١٨/١ - ٢٢٠ ،

التحقيق ص ١٣٦ و ١٣٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٧٧ و ٢٧٨ و ٢٨٤ و ٢٩٣ ، اخلاص الناي ٩٥/١ -

٩٨ ، المنهاج القويم ص ٩٨ و ٩٩ .

(٨) تعرف هذه المستحاضة بالميزة ، وسيأتي بيان الدم القوي والضعيف في الفصل الذي بعده .

يوماً ، وعدم نقصان الضعيف عن خمسة عشر يوماً على الاتصال ، وعدم تقدم حيض أو نفاس بطهر دون خمسة عشر يوماً^(١) ، فالحيض القوي ، والضعيف الاستحاضة ، سواء كانت المرأة مبتدأة أو معتادة ، ذاكرة للعادة أو ناسية ، وافقت أيام العادة أيام القوي أو خالفت^(٢) ، تمدى زمان الضعيف وإن جاوز مع القوي تسعين يوماً^(٣) أو قصر ، م والحيض القوي كما ذكرنا مع النقاء المتخلل ، م ومع الضعيف المتخلل بين القويين كما إذا رأت خمسة سوادا وثلاثة نقاء أو حمرة وثلاثة سوادا ثم أطبقت الشقرة فعبّر فيكون حيضها أحد عشر يوماً^(٤) ، [م]^(٥) والحيض القوي مع الضعيف اللاحق القوي بالنسبة إلى مابعده إن أمكن الجمع بين القوي والضعيف^(٦) اللاحق النسبي بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر يوماً؛ وذلك كما إذا رأت خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم خمسة شقرة ثم أطبقت الصفرة فالكل حيض^(٧) ، والصفرة استحاضة، وإن لم يمكن الجمع بينهما^(٨) / فالحيض القوي دون الضعيف ؛ وذلك كما إذا رأت عشرة سوادا ثم ستة حمرة ، أو رأت تسعة حمرة ثم سبعة شقرة أو صفرة ثم أطبقت الكدرة ، فالحيض عشرة السواد في الصورة الأولى والباقي

(١) انظر هذه الشروط في الوسيط ١/٤٧٧ ، المجموع ٢/٤٠٤ ، فتح الوهاب ص ٢٧ ، فتح الجواد ١/٨٣ .

(٢) يقدم التمييز على العادة لأنه صفة في الدم وناجزة أما العادة فصفة في صاحبه وماضية والأولى أقوى بلا ريب .

انظر الغرر البهية ١/٢١٧ ، تحفة المحتاج ١/٦٦٧ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ١/٢١٤ .

(٣) تخصيص التسعين يوماً بالذكر إشارة إلى الوجه الذي ذكره امام الحرمين كما نقله عنه الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ١/٣٠٦ ، المجموع ٢/٤٠٤ ، النواي ١/٩٨ .

(٤) وذلك عملاً بالسحب كما مر ذلك في غير المستحاضة .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل .

(٦) في (ص) : " الضعيف والقوي وفوق الضعيف خ والقوي م " .

(٧) وذلك لأنهما قويان بالنسبة إلى مابعدهما وفي زمن الامكان والحق الشيء بمتبوعه الأقوى أولى من الحاقه بتابعه الأضعف .

انظر المجموع ٢/٤٠٦ ، الغرر البهية ١/٢١٨ ، فتح الجواد ١/٨٣ .

(٨) نهاية الوجه ٣١ من (ظ) .

استحاضة، وفي الصورة الثانية الحيض تسعة الحمرة والباقي استحاضة، ولو رأت خمسة حمرة ثم عشرة سوادا ثم أطبقت الصفرة فحيضها عشرة السواد^(١)، ثم ولو رأت مبتدأة خمسة عشر يوما حمرة ثم خمسة عشر سوادا تدع الصوم والصلاة في الخمسة عشر الأولى والثانية^(٢)، [ولا يتصور المستحاضة تدع الصلاة شهرا كاملا إلا في هذه الصورة]^(٣) فإذا انقطع السواد على خمسة عشر، أو^(٤) انتقل^(٥) إلى الضعيف تبين أن الحيض السواد، وإن جاوز^(٦) الخمسة عشر فهذه مبتدأة غير مميزة، فتحيض يوما وليلة من أول الشهر الثاني فحينئذ تدع الصلاة والصوم احدا وثلاثين يوما، (ولا يتصور مستحاضة تدع الصلاة احدا وثلاثين يوما إلا هذه^(٧) .

قال الشيخ الإمام^(٨) فسح الله في مدته :

” هذا في المبتدأة ، أما في المعتادة^(٩) فيتصور أن تدع الصلاة خمسة وأربعين يوما؛

(١) حاصل هذه المسألة أنه إذا جاوز الدم أكثر الحيض ورأت منه قويا وضعيفا وأضعف منه فيكون القوي مع ما يناسبه في القوة حيضا بثلاثة شروط : أن يتقدم القوي ، وأن يتصل به اللاحق النسي ، وأن يصلحها معا للحيض .

انظر نهاية المحتاج ٣٤٢/١ ، حواشي الغرر البهية ٢١٨/١ .

(٢) أما تركها للصلاة والصوم في الأولى فهو لرجاء الانقطاع ، أما الثانية فحيث تبين لها أن ما قبله استحاضة فحينئذ يلزمها قضاء واجبات الخمسة عشر الأولى .
انظر فتح العزيز ٣٠٩/١ ، اخلاص النواي ١٠٠/١ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) وانظر الوسيط ٤٨٠/١ ، فتح العزيز ٣٠٩/١ ، المجموع ٤٠٩/٢ .

(٤) في الأصل : وانتقل .

(٥) في (ص) : إما بانقطاعه أو بانتقاله .

(٦) في (ص) : وإن جاوز عن .

(٧) كذا في الرافعي والنووي انظر فتح العزيز ٣٠٩/١ ، المجموع ٤٠٩/٢ .

(٨) المراد به الشارح رحمه الله .

(٩) في (ظ) : المعتاد .

وذلك بأن تكون عاداتها خمسة عشر يوما من أول كل شهر ، فرأت من أول شهر خمسة عشر حمرة ، ثم أطبق السواد^(١) واستمر ، فتؤمر بترك الصلاة في الخمسة عشر الأولى وهي أيام عاداتها ، وفي الخمسة عشر الثانية لقوتها رجاء استقرار التمييز ، وفي الخمسة عشر الثالثة وهي أيام عاداتها فإنه لما استمر السواد تبين أن مردها العادة^(٢) [ولو رأت مبتدأة خمسة عشر شقرة ثم خمسة عشر حمرة ثم أطبق السواد ، فالحيض الحمرة لا السواد حتى لو بلغ السواد خمسة عشر يوما فلا يكون حيضا]^(٣) ^(٤) ^(٥) .

فصل

م والدم الذي صفاته من الثخن والتنن والسواد^(٦) أكثر فهو أقوى^(٧) ، م وإن لم يوجد

(١) في الأصل : الدم .

(٢) نقله عن الشارح هنا الأنصاري في أسنى المطالب ١٠٤/١ ، والشريني في مغني المحتاج ٢٨٧/١ ، وذكره في النهاية ٣٤٤/١ بقوله وأورد على ذلك من غير ذكر المورد وقرره في التحفة من غير نسبته ٦٦٣/١ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٨٩ ، الحاوي الكبير ٣٩٠/١ وما بعدها ، المهذب ١٤٧/١ و ١٥١ ، روضة الطالبين ٢٥٣/١ و ٢٦٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٥-٢٨٦ و ٢٨٨ ، إخلاص الناوي ٩٨/١ و ٩٩ ، فتح الوهاب ٢٧ و ٢٨ ، حاشية البيجوري على ابن قاسم ٢١٤/١ .

(٦) كذا عبر بالسواد في الحاوي الصغير حيث قال [وما صفاته من ثخن وتنن وسواد ثم حمرة ثم شقرة ثم صفرة أكثر ثم ماسبق أقوى] وتبعه الشارح وعبر غيره بقوة اللون وهي أولى من التعبير بالسواد للاختصار .

انظر الحاوي الصغير للوحة ٤ وجه ب ، و انظر روضة الطالبين ٢٥٤/١ ، التحقيق ص ١٢٢ ، الارشاد مع إخلاص الناوي ١٠١/١

(٧) ما ذكره الشارح من اعتبار قوة اللون فهو مقطوع به ، وأما اعتبار التنن والثخانة فهو على الأصح كما ذكره الرافعي والنووي ؛ قال الرافعي : ألا ترى أن الشافعي رحمه الله ذكر في صفة الحيض أنه محتدم ثخين له رائحة ، والمحتدم : هو الذي اشتدت حمرة حتى اسود ، وهو اللذاع للبشرة بحدته .

السواد^(١) فوجدت الحمرة و^(٢) الشقرة^(٣) فما صفاته من الثخن والحمرة و^(٤) التّن أكثر فهو أقوى ، م وإن لم توجد الحمرة فوجدت الشقرة و^(٥) الصفرة فما صفاته من الثخن والتّن والشقرة أكثر فهو أقوى ، م وإن لم توجد الشقرة فوجدت الصفرة و^(٦) الكدرة^(٧) فما صفاته من الثخن والتّن والصفرة أكثر فهو أقوى^(٨) ، فلو رأت ستة سوادا ثخيناً منتناً ثم عشرة حمرة ثم أطبقت الشقرة فالحيض ستة السواد ، ولو رأت ستة سوادا منتناً أو ثخيناً ثم عشرة حمرة ثخيناً أو منتناً ثم أطبقت الشقرة فالحيض السواد ، ولو رأت ستة سوادا من غير ثخن وتّن ثم عشرة حمرة من غيرهما أيضا ثم أطبقت الشقرة أو الصفرة أو الكدرة [٢٤] فالحيض السواد ، ولو رأت ستة عشر سوادا مع بعضه [تّن]^(٩) دون البعض الآخر فالحيض

= انظر مختصر المزني ص ١١ ، الوسيط ٤٧٨/١ ، فتح العزيز ٣٠٥/١ و ٣٠٦ ، المجموع ٤٠٣/٢ و ٤٠٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣ ص ٦٣ ، لسان العرب ١١٧/١٢ و ١١٨ ، إخلاص النواي ١٠١/١ .

(١) المراد بالسواد هو : الأسود المحض أو مافيه خطوط سواد ، وكذا ما بعده من الأحمر والأشقر والأصفر .

انظر فتح العزيز ٣١٠/١ ، التحقيق ص ١٢٢ ، فتح الجواد ٨٥/١ ، مغني المحتاج ٢٨٥/١ .

(٢) في (ص) : ثم .

(٣) الشقرة: حمرة تعلو يابضا .

انظر مختار الصحاح ص ٣٤٣ ، لسان العرب ٤٢١/٤ ، المصباح المنير ص ٣١٩ .

(٤) في (ص) : ثم .

(٥) في (ص) : ثم .

(٦) في (ص) : ثم .

(٧) الكدرة : شيء كدر ليس على لون الدماء ، والكدر تقيض الصفا وهو من الألوان مانحاً نحو السواد والغيرة .

انظر النظم المستعذب ٤٦/١ ، لسان العرب ١٣٤/٥ ، المعجم الوجيز ص ٥٢٩ .

(٨) أي لا يشترط اجتماع الصفات الثلاث ، بل كل واحدة منها تقتضي القوة وحدها كما سيبين الشارح في الأمثلة .

وانظر فتح العزيز ٣٠٦/١ ، تحفة المحتاج ٦٦٢/١ .

(٩) تّن مثبت من غير الأصل .

البعض المتن^(١) ، م وإن لم يكن صفات أحد الدمين المذكورين أكثر من صفات الآخر فالسابق منهما أقوى ، وذلك كما إذا رأت أحدهما أسود من غير ثخن وثن والآخر ثخيناً أو منتناً ، أو أحدهما أسود ثخيناً أو منتناً والآخر أحمر ثخيناً منتناً فهما^(٢) متساويان ، فالسابق منهما الأقوى^(٣) ، فإذا عرفت هذا فقس الحمرة مع الشقرة ، والشقرة مع الصفرة ، والصفرة^(٤) / مع الكدرة عليه^(٥) .

فصل

م وإذا ضعف الدم للمبتدأة المميزة^(٦) أو المعتادة^(٧) المميزة يحكم بالطهر في الدور الثاني وبالحيض في الدور الأول ؛ وذلك كما إذا رأت المبتدأة خمسة دماً قوياً ، أو رأت المعتادة للعشرة خمسة دماً قوياً ثم ضعف دمهما يحكم بالحيض في الدور الأول^(٨) فيترك العادة في

(١) من الأمثلة السابقة يتبين أنه مع وجود دمين يحكم بالحيض لأقواهما إن لم يكونا صالحين بمجموعهما للحيض ، فإن كانا صالحين للحيض كما لو رأت ستة سواداً منتناً وخمسة سواداً من غير ثخن فإنهما حيض كما يقال في الضعيف اللاحق النسبي .

انظر ماسبق في الكلام على الضعيف النسبي ص ١٢٤ ، وإخلاص النواي ١/١٠١ ، فتح الجواد ١/٨٦ .

(٢) في الأصل : فهو .

(٣) انظر فتح العزيز ١/٣٠٦ ، المجموع ٢/٤٠٤ .

(٤) نهاية الوجه ٣٢ من (ظ) .

(٥) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ١/٣٠٥ و٣٠٦ ، المجموع ٢/٤٠٣ و٤٠٤ ، إخلاص النواي ١/١٠١ ، فتح الوهاب ص ٢٧ ، تحفة المحتاج ١/٦٦١ و٦٦٢ ، غاية البيان ص ١٠٢ .

(٦) المميّزة : هي التي تفرق بين الحيض والاستحاضة من ميزت بين الشيتين إذا فرقت بينهما .

انظر النظم المستعذب ١/٤٦ .

(٧) المعتادة : هي التي سبق لها حيض وطهر بانقطاع دمها دون الخمسة عشر أو سبق تمييز لها ثم زال .

انظر المنهاج مع شرح المحلى ١/١٥٥ ، فتح الجواد ١/٨٤ .

(٨) في الدور الأول سقط من (ص) .

أيام الضعيف فإنه يحتمل انقطاعه على خمسة عشر، [م] ^(١) فإذا لم ينقطع تبين أن الضعيف استحاضة ^(٢) ، ففي الدور الثاني كما ^(٣) ضعف الدم يحكم بالطهر فيشتغلان بالعبادة في ^(٤) / أيام الضعيف ^(٥) ، م وكما عبر دم المبتدأة غير المميزة ^(٦) مردها وهو يوم وليلة ، [م] ^(٧) وكما عبر دم المعتادة غير المميزة ^(٨) مردها وهو قدر عاداتها يحكم بالطهر أيضا في الدور الثاني ليرتب عليه أحكام الطهر ، [م] ^(٩) وبالحيض في الدور الأول ليرتب عليه أحكام الحيض ، فيشتغلان بالعبادة في الدور الثاني ويتركانها في الدور الأول ^(١٠) ، م وإن انقطع

(١) م مثبت من (ص) .

(٢) ١ نظرهذا التعليل في الأم ١/٦٧ ، المذهب ١/١٤٨ ، الوسيط ١/٤٧٩ .

(٣) كما بمعنى إذا كما استعمل ذلك الغزالي والرافعي لكن ذكر النووي في التنقيح أن الخراسانيين يستعملونها بمعنى عند قال وليست عرية ولا صحيحة .

انظر الوسيط ١/٤٧٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ١/٣٠٩ ، التنقيح مع الوسيط ١/٤٢٦ ، حواشي الغرر البهية ١/٢٢٢ .

(٤) نهاية اللوحة ١٥ من (ص) .

(٥) وذلك لأنه تبين في الدور الأول أن الضعيف استحاضة ، والاستحاضة علة مزمنة غالبا فالظاهر دوامها . انظر الوسيط ١/٤٧٩ ، فتح العزيز ١/٣٠٩ ، الغرر البهية ١/٢٢٢ ، تحفة المحتاج ١/٦٦٢ .

(٦) ستأتي أحكامها في الفصل القادم .

(٧) م مثبت من (ظ) .

(٨) ستأتي أحكامها في الفصل الذي يلي هذا الفصل ، وقد جمع المصنف في الحاوي هذه الفروع التي تتعلق بأنواع المستحاضات مع أن بعض أحكامها لم تأت بعد ، ولو فرق هذه الأحكام عند كل نوع من المستحاضات كما في المذهب والروضة والتحقيق أو أخرها بعد ذكر المبتدأة والمعتادة غير المميزة كما في الارشاد والمغني لكان أولى وسيأتي مزيد تنبيه للشارح على ماسبق عند كل نوع منها .

انظر المذهب ١/١٤٧ و١/١٤٨ و١/١٥٠ ، روضة الطالبين ١/٢٥٥ و٢/٢٥٧ و٢/٢٧٥ و٢/٢٨١ ، التحقيق ص ١٢٢ و١٢٤ و١٣٧ ، اخلاص النواي ١/١٠٠ ، مغني المحتاج ١/٢٨٩ .

(٩) م مثبت من (ص) .

(١٠) ما ذكره الشارح من وجوب تركها للعبادة في أيام الضعيف في حق المميزة وما زاد على مردها في غير المميزة ثم تحقق كون تركها في غير أيام الحيض يلزم منه تدارك ما فات من الفرائض في الدور الأول ولا =

الدم^(١) يحكم بعكس ماذكرنا من الضعيف والعبور^(٢) ، ففي الدور الثاني يحكم بالحيض ، وفي الدور الأول بالطهر ، فإذا انقطع دم المبتدأة المميزة بأن رأت^(٣) يوما وليلة دما قويا ولم تر في اليوم الثاني دما ورأته في الثالث وهكذا إلى خمسة عشر ثم رأت الضعيف إلى آخر الشهر ، ثم رأت الشهر الثاني على هذا النسق، أو بأن رأت المعتادة (لعشرة مثلا المميزة)^(٤) يوما وليلة دما قويا ، ولم تر في الثاني وهكذا إلى تمام عاداتها أو دونه^(٥) ، أو إلى تمام خمسة عشر أو دونه^(٦) ، ثم رأت الدم الضعيف إلى آخر الشهر ، ثم رأت الدم في الشهر الثاني على هذا النسق فيحكم بالطهر في الشهر الأول في زمان الانقطاعات^(٧) ، فيشتغلان بالعبادة زمان الانقطاع في الشهر الأول ، ويحكم بالحيض في الشهر الثاني في انقطاعه أيام العادة^{(٨)(٩)} ، فلا

= أتم عليها في الترك لأنها مأمورة به.

انظر المذهب ١/١٤٨ ، الوسيط ١/٤٧٩ ، روضة الطالبين ١/٢٥٦ و ٢٥٧ ، مغني المحتاج ١/٢٨٩ ، حواشي نهاية المحتاج ١/٣٤٦.

(١) وذلك كأن شُفِيْنَ في دور مثلا قبل مجاوزة أكثر الحيض .

وانظر الوسيط ١/٤٨٠ ، روضة الطالبين ١/٢٥٦ ، مغني المحتاج ١/٢٨٩.

(٢) وحيث يلزمها إعادة الغسل بعد انقطاع الدم لعدم صحته حيث وقع في زمن الحيض ، وأما ما فعلته من الصلاة والصوم فلا إثم عليها في فعله لجهلها ، لكن تقضي ما يجب قضاؤه كالصوم والطواف .

وانظر المجموع ٢/٤٠١ و ٤٠٥ و ٤١٧ و ٥٠٣ ، روضة الطالبين ١/٢٥٧ فتح الجواد ١/٨٥ ، مغني المحتاج ١/٢٨٩ ، حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ١/٦٦٢.

(٣) في (ص) : فإذا انقطع دم المميزة من المبتدأة أو المعتادة بأن رأت المبتدأة ...

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) أو دونه سقط من (ص) .

(٦) أو دونه سقط من (ص) .

(٧) يحكم بالطهر في زمن الانقطاع لأن الأصل عدم العود فإذا عاد تبين أنه تابع للحيض فتؤمر بقضاء الصوم ولا إثم عليها في فعل العبادات كما قلنا فيما قبلها .

انظر الفرر البهية ١/٢٢٢ ، فتح الجواد ١/٨٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٦٩

(٨) أيام العادة سقط من (ص) .

(٩) ماذكره الشارح من أنه يحكم بالحيض في الدور الثاني في زمن الانقطاعات لأنه عُرف اعتياد العود بعد =

يشتغلان بها في انقطاعه^(١) ، وكذلك المعتادة لأكثر من يوم وليلة كعشرة إذا كانت غير^(٢) مميزة فإنها تشتغل بالعبادة في انقطاعات الشهر الأول ، ولا تشتغل في انقطاعات العشرة في الشهر الثاني^(٣) .

فصل

م وإن عبر خمسة عشر^(٤) ولم يكن لها قوي وضعيف بالشروط المذكورة^١ بأن رأت الدم على لون واحد ، أو كان القوي أقل من يوم وليلة ، أو أكثر من خمسة عشر يوما ، أو كان الضعيف أنقص من خمسة عشر يوما^(٥) ، فللمبتدأة^(٦) يوم وليلة حيض من الشهر الأول^(٧)

= الانقطاع بالأول والظاهر أنها فيه كالأول والعادة تثبت بحمرة كما سيأتي وهو مارجحه في فتح العزيز واعتمده الأنصاري وابن حجر لكن صحح النووي في التحقيق وزيادة الروضة أنها في الدور الثاني كالأول وقال في المجموع هو ما يؤيده نص الشافعي في الأم على وجوب الغسل والصلاة كلما عاد النقاء .

انظر الأم ٦٧/١ ، الوسيط ٥٠١/١ ، فتح العزيز ٣٤٥/١ ، التحقيق ص ١٣٧ ، روضة الطالبين ٢٧٥/١ ، المجموع ٥٠٤/٢ و ٥١٠ ، الغرر البهية مع حواشيها ٢٢٢/١ ، تحفة المحتاج ٦٥٨/١ ، فتح الجواد ٨٥/١ .

(١) انظر الغرر البهية ٢٢٢/١ ، فتح الجواد ٨٥/١ .

(٢) غير سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٤٧/١ و ١٤٨ و ١٥٠ ، الوسيط ٤٧٩/١ و ٤٨٠ ، روضة الطالبين ٢٥٥/١ و ٢٥٧ و ٢٧٥ و ٢٨١ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٢٢/١ ، الارشاد مع فتح الجواد ٨٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٤٣/١ و ٣٤٤ و ٣٤٦ .

(٤) خمسة عشر سقط من (ص) .

(٥) قيده الشارح في الميزة أن يكون رؤية الدم الضعيف على الاتصال فكذلك هنا ، وقيد هذه أيضا ابن حجر في فتح الجواد ٨٣/١ .

(٦) مذكره الشارح من المبتدأة مخصص بالذي عرفت وقت ابتداء الدم وإلا فحكمها أنها متحيرة .

انظر فتح العزيز ٣١١/١ ، التحقيق ص ١٢٤ ، حاشية عميرة على شرح المحلى ١٥٤/١ .

(٧) في (ص) : [إذا جاوز الدم خمسة عشر] .

وتسعة وعشرون^(١) طهر^(٢) ففيها يحل القربان، وقراءة القرآن، والصوم، والصلاة، وفي اليوم والليلة لا يحل شيء من ذلك^(٣)، وتقضي أربعة عشر يوما من الشهر الأول، وفي الشهر الثاني والثالث إن لم تجد التمييز بشرائطه فيوم وليلة من كل واحد منهما حيض، والباقي استحاضة فتشتغل بالعبادات ولا تحتاج إلى الاحتياط^(٤).

فصل

م وإن كانت^(٥) معتادة فلها^(٦) عاداتها^(٧) مع نقاء^(٨) تخلل العادة في الحيض قدرا ووقتا،

(١) تعبيره بتسع وعشرين دون بقية الشهر لأن الشهر قد يكون ناقصا فنص على المراد.

انظر المجموع ٣٩٨/٢، نهاية المحتاج ٣٤٣/١.

(٢) كون المبتدأة غير المميزة حيضها يوم وليلة وطهرها تسعة وعشرون لأن سقوط القضاء عنها في هذا الوقت متيقن لكونه أقل الحيض وما عداه فهو مشكوك فيه فلا يترك اليقين ومنه فرض الصلاة إلا ييقين أو أمانة ظاهرة كالعادة أو التمييز.

انظر الحاوي الكبير ٤٠٨/١، المهذب ص ١٤٦، فتح العزيز ٣١١/١، حواشي عميرة على شرح المحلى ١٥٤/١.

(٣) في (ص): لا يحل لها شيء.

(٤) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤٠٧/١-٤٠٩، حلية العلماء ٢٢١/١، الوجيز مع فتح العزيز ٣١٠-٣١٥، التحقيق ص ١٢٤، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٦/١.

(٥) أي من عبر دمها خمسة عشر وسيأتي النص على مراده.

(٦) نهاية الوجه ٣٣ من (ظ).

(٧) محل كونها ترد إلى عاداتها إن كانت ذاكرة لعاداتها قدرا ووقتا وكانت غير مميزة كما مر وسيأتي بيانه ثانيا.

انظر فتح العزيز ٣١٥/١، المجموع ٤١٦/٢، فتح الوهاب ص ٢٧.

(٨) ذكر النووي أن الفرق بين الفترة والنقاء من المهمات التي يتأكد الاعتناء بها ويكثر الاحتياج إليها فالفترة هي الحالة التي ينقطع فيها جريان الدم ويبقى أثر بحيث لو أدخلت في فرجها قطنة لخرج عليها أثر الدم من حمرة أو صفرة أو كدرة فهذه حالة حيض قطعاً طال أم قصرت، والنقاء أن يصير فرجها بحيث لو أدخلت القطنة لخرجت بيضاء فهذا هو ضبط الفرق الذي ضبطه الامام الشافعي وأبو حامد وأبو الطيب =

وعادتها في الطهر قدرا ووقتا^(١) ، [فالمعتادة إذا جاوز دمها خمسة عشر يوما فترد إلى عادتها
حيضا وطهرا]^(٢) ، فإن كان حيضها عشرة من أول الشهر وما بعد العشرة طهرها كان
الآن كذلك^(٣) ، م وثبتت العادة بمرة واحدة ؛ مثاله لو رأت في شهر عشرة حيضا ثم
طهرت عشرين ثم في الشهر الثاني رأت الدم وجاوز خمسة عشر يحكم بأن حيضها عشرة
وطهرها عشرون ، ولو رأت مرارا سبعة دما ثم طهرت ثلاثة وعشرين يوما ، ثم رأت في
شهر تسعة دما وباقي الشهر طهرا ثم استحيضت رددناها إلى التسع ، م ويثبت أيضا [٢٥]
بالتمييز كما إذا رأت المبتدأة عشرة سوادا ثم عشرين حمرة ثم أطبق الأسود فجاوز خمسة
عشر يوما ففي الشهر الأول حكمنا بأن حيضها عشرة السواد بحكم التمييز فصارت عادة
لها ، وفي الشهر الثاني لما لم تجد التمييز يحكم بأن العشرة الأولى من الشهر حيض ، وباقي
الشهر استحاضة ، وكذلك المعتادة المميزة فإنها تأخذ بمقتضى التمييز دون العادة^(٤) ؛ كما إذا
كانت عادتها خمسة حيضا وخمسة وعشرين طهرا فجاءها دور فرأت أربعة أو عشرة سوادا ثم
أطبقت الحمرة كان حيضها أربعة أو عشرة السواد بحكم التمييز ، م ويثبت مختلف العادة^(٥)

= والشيوازي ، قال : فلا مزيد عليه ولا يحيد عنه .

انظر الأم ١/٦٦ ، المجموع ٢/٥٠٦ ، روضة الطالبين ١/٢٧٣ .

(١) قال الرافعي : ظاهر المذهب أنه لا فرق بين أن تكون عادتها أن تحيض أياما من كل شهر أو من كل
شهرين أو من كل سنة . قال النووي : قال أصحابنا وسواء كانت العادة أقل الحيض والطهر أو غالبهما
أو أقل الطهر وأكثر الحيض أو غير ذلك ، وسواء قصرت مدة الطهر أو طالت طولاً متباعدة .
فتح العزيز ١/٣١٦ ، المجموع ٢/٤١٦ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) في (ص) : فإن كان حيضها وطهرها عشرون فكذا الآن .

(٤) سبق بيان سبب تقديم التمييز على العادة في ص ١٢٤ .

(٥) العادة المختلفة لها حالتان أحدهما أن تكون متسقة منتظمة كما في مثال الشرح ، والثانية : أن تكون
غير متسقة ولا منتظمة فهذه ترد إلى القدر المتقدم على الاستحاضة لأن عدم الانتظام بمثابة نسيان النوبة
وذلك بناء على ثبوت العادة بمرة ويلزمها بعد الاحتياط إلى آخر أكثر عادتها .

انظر فتح العزيز ١/٣٤٠ ، المجموع ٢/٤٣٠ ، التحقيق ص ١٢٧ ، نهاية المحتاج ١/٣٤٥ ، حواشي تحفة
المحتاج ١/٦٦٦ و٦٦٧ .

بمرتين^(١) كما إذا رأت في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم في شهر تسعة ثم عاد الدور هكذا ، م^(٢) ثم استحيضت تثبت العادة هكذا خمسة ثم سبعة ثم تسعة ، أما إذا لم تعد هكذا واستحيضت بعد التسع الأول تكون عاداتها تسعة^(٣) ، م ولا حيض أصلا للتي مردها الأقل وهو يوم وليلة فرأت يوما وليلة نقاء وهكذا حتى عبر^(٤) خمسة عشر سواء كانت مبتدأة أو معتادة [إذا كانت عاداتها يوم أو ليلة]^(٥) ^(٦) ، فأما إن لم يعبر الدم مع النقاء خمسة عشر يكون الدم مع النقاء حيضا^(٧) .

(١) ثبوت مختلف العادة بمرتين صححه الرافعي والنووي لأن تعاقب الأدوار المختلفة قد صار عادة لها فصار كالوقت والقدر المعتادين ، وقد ذكر النووي أن العادة في باب الحيض أربعة أقسام : ما يثبت بمرة واحدة بلا خلاف والثاني ما يثبت فيه العادة بمرة على الأصح وهو قدر الحيض والطهر والثالث مالا يثبت بمرة ولا مرات على الأصح وهو التوقف بسبب تقطع الدم قلت : سبق ترجيح الشارح تبعا للرافعي على أنه يثبت بمرة والرابع لا يثبت فيها العادة بمرة ولا مرات متكررات بلا خلاف وهي المستحاضة إذا انقطع دمها فرأت يوما وليلة نقاء واستمر لها أدوار هكذا ثم أطبق الدم على لون واحد . اهـ مختصرا وقد نقله في المجموع عن امام الحرمين والغزالي قلت : مقتضى ما ذكره أن فيه قسما خامسا وهو ما يثبت فيه بمرتين وهي المستحاضة مختلفة العادة كما هنا .

انظر فتح العزيز ١/٣٣٨ ، المجموع ٢/٤٠١ و ٤٠٢ و ٤١٧ و ٤٢٨ ، وانظر الوسيط ١/٥٠٢ ، التحقيق ص ١٢٧ ، الغرر البهية ١/٢٢٦ ، نهاية المحتاج ١/٦٦٦ ، غاية البيان ص ١٠٢ .

(٢) م سقط من غير الأصل .

(٣) لما مر أن العادة تثبت بمرة .

(٤) في (ص) : حتى عبر عن ...

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) قالوا لأن زمن الدم وحده لا يمكن جعله حيضا لنقصه عن أقله ولا مع النقاء الذي بعده دون أخذ شيء من اليوم الثاني لكونه لم يحتوش بدمي حيض ولا مع أخذ شيء منه لزيادة ذلك على المرد فتعين أنه لا حيض لها .

انظر التحقيق ص ١٤٠ ، المجموع ٢/٥٠٥ ، الغرر البهية ١/٢٢٦ ، فتح الجواد ١/٨٥ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١/٤٠١ وما بعدها ، حلية العلماء ١/٢٢٤ و ٢٢٥ ، روضة الطالبين ١/٢٥٨ و ٢٧٣ ، اخلاص النواي ١/٩٩ و ١٠٠ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ١/٣٩٠-٣٩٣ ، =

فصل

وإن نسيت^(١) المعتادة^(٢) التي لم تكن مميزة^(٣) قدر العادة ووقتها فهي [كالحائض]^(٤) في القربان وقراءة القرآن في غير الصلاة^(٥) والمكث في المسجد^(٦) لكن في

= مغني المحتاج ١/٢٨٧ و ٢٨٨ ، غاية البيان ص ١٠٢

(١) المراد بالنسيان عدم العلم وهو الجهل لنحو اغماء أو غفلة أو جرت لها عادة وهي مجنونة ثم أفاق ذلك لعدم اشتراط سبق العلم كما قد توهمه العبارة .
انظر اخلاص الناي ١/١٠٢ ، نهاية المحتاج ١/٣٤٦ ،

(٢) وتسمى المتحيرة لتحيرها في أمرها ، والمحيرة لأنها حيرت الفقيه في أمرها ، وقد ذكر النووي في المجموع أن مسائل الناسية من عويص باب الحيض بل هي معظمه وقال : هي كثيرة الصور والفروع والقواعد والتمهيدات والمسائل المشكلات وقد صنف الدارمي فيها مجلدة ضخمة ، ثم قال ولا يطلق اسم المتحيرة إلا على من نسيت عاداتها قدرا ووقتا ولا تميز لها ، وأما من نسيت عددا لاوقتا وعكسها فلا يسميها الأصحاب متحيرة وسموها الغزالي متحيرة والأول هو المعروف .
انظر الحاوي الكبير ١/٤٠٩ ، الوسيط ١/٤٩٣ ، فتح العزيز ١/٣٢٤ ، المجموع ٢/٤٣٤ ، فتح الوهاب ص ٢٨ ، نهاية المحتاج ١/٣٤٦ .

(٣) قيد الناسية بغير الميزة لما سبق من اعتبار التمييز ولو كانت ذاكرة لعادتها ، فإذا كانت ناسية فمن باب أولى ، بل ذكر امام الحرمين اتفاق الأصحاب على أنها ترد هنا إلى التمييز للضرورة .
انظر المهذب مع المجموع ٢/٤٢٣ .

(٤) في الأصل : كالحيض .

(٥) قال الشيرازي : ظاهره أنه لا يجوز لها القراءة للتعلم وينبغي خلافه لأن تعلم القراءة من فروض الكفاية فهو من مهمات الدين ، فكما جاز لها التنفل بالصلاة فلا مانع من جواز قراءتها للتعلم ، بل وينبغي لها جواز مس المصحف وحمله إذا توقفت قراءته عليهما ، وحينئذ فيجوز لها قصد القراءة لأن حدثها غير محقق . اهـ باختصار وأقره الجمل والبحيرمي .

حواشي نهاية المحتاج ١/٣٤٨ ، و انظر حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٩٥ ، حاشية البحيرمي على الخطيب ١/٥١٢ ، حواشي تحفة المحتاج ١/٦٧١ .

(٦) كذا في الروضة كأصلها ، قلت وعلى ظاهره اعتمد الرملي عدم جواز دخولها المسجد والمكث فيه إلا لما يتوقف عليه كطواف واعتكاف بخلاف الصلاة لأنها تصح خارجه وأقره ابن قاسم . لكن قال الأسنوي =

[الصلاة^(١)] كالطهارة فتصلي كل فرض مع النفل^(٢) بغسل^(٣) ^(٤)، ثم لا ذات التقطع فإنها لا تحتاج إلى الغسل لكل فرض في النقاء وذلك كما إذا رأت يوما [وليلة]^(٥) دما ويوما وليلة نقاء وعبر خمسة عشر يوما هكذا ونسيت عاداتها بإغماء أو جنون فإنها لا يلزمها الغسل لكل فرض ، فإذا انقطع الدم تغتسل ثم تأتي بالفرائض بذلك الغسل ، وينبغي أن تراعي الترتيب أو امكانه^(٦) في أعضاء الوضوء في الغسل^(٧) ، فلو اغتسلت ولم تراعي الترتيب أو

= فيما نقله عنه الشريبي والرملي : وهو متجه إن كان لغرض ديني أي أو لا لغرض ، فإن كان للصلاة فكقراءة السورة فيها ، أو لاعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا ونفلا ثم قال : ولا يخفى أن محل ذلك إذا أمنت التلويت . اهـ قال ابن حجر : وهو متجه ونحوه قال القليوبي ، قال الشيراملسي : يفهم منه جواز المكث إن كان لغرض شرعي كسماع درس أو استفتاء أو نحوه وهو ظاهر .
انظر فتح العزيز ١/٣٢٦ ، روضة الطالبين ١/٢٦٥ ، فتح الجواد ١/٨٦ ، مغني المحتاج ١/٢٩٠ ، نهاية المحتاج مع حواشيه ١/٣٤٨ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١/١٥٧ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٩٥ ، حواشي تحفة المحتاج ١/٦٧٠ .

(١) في (ص) : " العبادات " .

(٢) وجواز النفل حيث أنه من مهمات الدين فلا وجه لحرامتها .

انظر الحاوي الكبير ١/٤١٠ ، فتح العزيز ١/٣٢٦ ، شرح المحلي على المنهاج ١/١٥٧ .

(٣) أي والغسل يكون وقت الصلاة وإنما ألزمت بالغسل لاحتمال انقطاع الدم حيثئذ ، وهي طهارة ضرورة فوجبت وقت الصلاة .

انظر فتح العزيز ١/٣٢٦ ، المجموع ٢/٤٤٣ ، شرح المحلي على المنهاج ١/١٥٧ .

(٤) وهذه الطريقة تسمى العمل بالاحتياط قال النووي : قال أصحابنا وإنما أمرت بالاحتياط لأنه اختلط حيضها بغيره ، وتعدر التمييز بصفة أو عادة أو مرد ، ولا يمكن جعلها طاهرا أبدا في كل شيء ولا حائضا أبدا في كل شيء فتعين الاحتياط ، قال امام الحرمين : وهذا الذي نأمرها به من الاحتياط ليس هو للتشديد والتغليظ فإنها غير منسوبة إلى ما يقتضي التغليظ وإنما نأمرها به للضرورة . اهـ
المجموع ٢/٤٣٦ ، وانظر تحفة المحتاج ١/٦٦٩ .

(٥) " ليلة " مثبت من غير الأصل .

(٦) " أو امكانه " سقط من (ص) .

(٧) قال ابن قاسم : محل ذلك في الغسل بغير انغماس أما به فلا حاجة لتلك المراعاة ، وقد نبه له ابن حجر والرملي في شرحهما للمنهاج .

امكانه^(١) في أعضاء الوضوء فلا تخرج عن العهدة^(٢)، [وإذا اغتسلت مع امكان حصول الترتيب تخرج عن العهدة]^(٣) م وتصلّي الناسية المذكورة أول الوقت^(٤) م وتقضي كل فرض^(٥) بالوضوء بعد فرض [أي فرض كان]^(٦) لم يجمع ذلك الفرض مع المقضي^(٧) فلا تقضي الظهر والمغرب في وقت العصر والعشاء بل تقضي الظهر بعد المغرب والمغرب بعد الفجر [م]^(٨) ويكون قضاء الفرض قبل انقضاء خمسة عشر فلا يتعين قضاء الظهر بعد

= انظر تحفة المحتاج ٦٧٢/١ ، حواشي ابن قاسم على الغرر البهية ٢٢٧/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٠/١ .

(١) أو امكانه سقط من (ص) .

(٢) وذلك لاحتمال أن فرضها الوضوء دون الغسل فلا يسقط الترتيب قطعاً .

انظر اخلاص الناوي ١٠٢/١ ، تحفة المحتاج ٦٧٢/١ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٤) تصلّي الناسية أول الوقت لالزومه بل لتكفيها الكيفية الآتية في القضاء ، وسيأتي بعدها الإشارة إلى جواز التأخير مع بيان طريقة القضاء .

انظر روضة الطالبين ٢٦٥/١ ، الغرر البهية ٢٢٧/١ ، فتح الجواد ٨٦/١ .

(٥) ما ذكره المصنف من وجوب القضاء هو ما عليه الشيخان والرملي خلافاً لما نقله عنه القليوبي ، لكن نص الشافعي والأصحاب على أنه لا قضاء على المتحيرة وإن صلت في أول الوقت وتعليقه أن في القضاء حرجاً فلا يشدد عليها واعتمده جمع متأخرون .

انظر الوسيط ٤٩١/١ ، فتح العزيز ٣٢٨/١ ، المجموع ٤٤٤/٢ ، التحقيق ص ١٣٠ ، الغرر البهية ٢٢٧/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١٥٨/١ ، تحفة المحتاج ٦٧٢/١ ، فتح الجواد ٨٧/١ ، مغني المحتاج ٢٩٠/١ ، نهاية المحتاج ١٧٥/٢ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٩٥/١ و ٣٩٧ .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) وسبب أمرها بتأخير الأعادة عما يجمع معها لأنها لو انقطع الدم آخر الوقت بتكبيره لزمّت مع ما قبلها من صلاة تجمع معها ، وأما إذا قضتها بعد خروج وقتها فتصح لأنها إن أدتها طاهراً فواضح وإن كانت حائضاً وانقطع آخر الوقت أجزأتها الاعادة ، وإلا لم يلزمها شيء .

انظر روضة الطالبين ٢٦٦/١ ، اخلاص الناوي ١٠٢/١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ٣٩٥/١ و ٣٩٦ .

(٨) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [مع المقضي قبل انقضاء خمسة عشر يوماً] .

الحاوي الصغير لائحة ٤ أ .

المغرب بل يجوز بعده في أي وقت اتفق إلى انقضاء خمسة عشر يوماً^(١) م ولها طريق آخر في القضاء إذا صلت كل فرض^(٢) / في أول الوقت وهو أن^(٣) / تقضي لكل ستة عشر يوماً الصلوات الخمس على ماسيأتي طريقه^(٤) م ولها طريق آخر في القضاء وهو أن تقضي لكل ستة عشر يوماً الصلوات العشر إن صلت متى اتفق في أول الوقت أو وسطه أو آخره^(٥) (٦) .

(١) وسبب عدم اشتراط المبادرة إلى الاعادة إلى خمسة عشر يوماً أن الحيض إذا انقطع في الوقت بقي الطهر

خمس عشر يوماً ، وإن لم ينقطع فلا شيء عليها .

انظر فتح العزيز ١/٣٢٨ ، اخلاص الناي ١/١٠٢ ، الغرر البهية ١/٢٢٨ .

(٢) نهاية اللوحة ١٦ من (ص) .

(٣) نهاية الوجه ٣٤ من (ظ) .

(٤) انظر ص ١٤٦ ، وسبب قضاءها الخمس صلوات أن وجوب القضاء هو لاحتمال الانقطاع ولا يمكن في ستة عشر يوماً إلا مرة فيجوز أن تجب به صلاة واحدة أو صلاتا جمع لوقوع الانقطاع في وقت الأخيرة منهما فتكون كمن نسي صلاة أو صلاتين مختلفتين ، أما لو فرض ابتداء الحيض في أثناء الصلاة فلا تجب لأنها لم تدرك من الوقت مايسع الغسل والصلاة إذ صلاتها أول الوقت ، وما فرضه في الحاوي هنا في ستة عشر يوماً معلل بأن أقل الحيض يوم وليلة وأقل الطهر خمسة عشر يوماً فلا يمكن أن تفوتها الصلاة التي تلزمها لأجلها الخمس إلا في ستة عشر يوماً ، وهو ما صوبه ابن المقري وغيرهما خلافا لمن فرضه في خمسة عشر كالشيخين .

انظر فتح العزيز ١/٣٣٠ ، المجموع ٢/٤٤٦ ، اخلاص الناي ١/١٠٣ ، الغرر البهية ١/٢٢٩ ، فتح الجواد ١/٨٧ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٣٩٧ .

(٥) وسبب قضاءها العشر صلوات أي صلوات يومين وليلة أن الحيض قد يطراً في وسط صلاة فتبطل وينقطع في وسط أخرى فتجب ، وقد يكونا مثلين فهي كمن فاته صلاتان متماثلتان ولم يعرف عينهما . انظر فتح العزيز ١/٣٣٠ ، المجموع ٢/٤٤٦ ، الغرر البهية ١/٢٢٩ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١/٤٠٩ وما بعدها ، المهذب ١/١٥٢ ، روضة الطالبين ١/٢٦٤ - ٢٦٧ ، اخلاص الناي ١/١٠١ - ١٠٣ ، الغرر البهية ١/٢٢٦ - ٢٢٩ ، مغني المحتاج ١/٢٨٩ و ٢٩٠ ، حاشية الجمل ١/٣٩٣ - ٣٩٩ .

فصل

م وتصوم الناسية المذكورة جميع شهر رمضان^(١) ويصح من ذلك أربعة عشر يوما إن كان الشهر تاما ، وإن كان ناقصا فثلاثة عشر يوما^(٢) ثم تصوم ثلاثين يوما فيصح لها أربعة عشر^(٣) من ذلك فيبقى يومان سواء كان الشهر ناقصا أو تاما^(٤) ^(٥) .

فصل

م ولبراءة ذمة الناسية عن الصوم الذي عليها^(٦) طريقان :

أحدهما^(٧) : أن تأتي بالصوم الفائت منها مرة مع زيادة واحد في خمسة عشر متفرقا

(١) قال النووي : اتفقت نصوص الشافعي والأصحاب على أنه يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال الطهر في كل يوم .

المجموع ٤٤٧/٢ ، وانظر الأم ٦٧/١ ، الحاوي الكبير ٤١٢/١ .

(٢) وذلك لاحتمال ظهور الدم أثناء يوم من الشهر والانقطاع أثناء السادس عشر منه فتفسد ستة عشر ، فيصح لها أربعة عشر إن كان تاما وثلاثة عشر إن كان ناقصا ، وقد نقل عن الشافعي كما ذكره الرافعي أنه يصح خمسة عشر يوما لكن حملوه على من تحفظ الانقطاع ليلا .

انظر الحاوي الكبير ٤١٣/١ ، حلية العلماء ٢٢٦/١ ، فتح العزيز ٣٢٧/١ ، الغرر البهية ٢٣٠/١ .

(٣) التعبير بثلاثين دون الشهر حيث لا يصح لها أربعة عشر يوما إلا بصيام ثلاثين .

انظر المذهب ص ١٥٣ ، الغرر البهية ٢٣٠/١ .

(٤) وجه بقاء يومين إن كان تاما ظاهر ، وأما إن كان ناقصا فإنه لا يلزمها إلا تسعة وعشرين يوما وقد صامت سبعة وعشرين فلا يبقى عليها إلا يومان .

انظر المجموع ٤٥٠/٢ ، مغني المحتاج ٢٩١/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٥٢/١ و ١٥٣ ، فتح العزيز ٣٢٧/١ و ٣٢٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٥١/١ و ٣٥٢ ، اخلاص الناوي ١٠٣/١ .

(٦) المقصود هنا بالصوم غير المتتابع ، أما المتتابع فسيذكره فيما بعد .

انظر حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١٥٩/١ ، فتح الجواد ٨٨/١ .

(٧) هذا الطريق يسمى طريقة الدارمي وقد استحسناها النووي في المجموع بل ذكر أنها بالغة في التحقيق =

أيّ تفريق شاءت^(١) كالأول والثالث والخامس أو الأول والعاشر والخامس عشر وتأتي مرة أخرى من غير زيادة كل واحد من الفائت من سابع عشر كل واحد من الصوم المأتي به في خمسة عشر فتأتي ليومين بيوم سابع عشر صوم يومها الأول وتأتي باليوم الثاني سابع عشر صوم يومها الثاني في الخمسة عشر^(٢) ، م^(٣) ولا يتعين سابع عشر كل واحد من الصوم الواقع في خمسة^(٤) عشر بل يجوز تأخيرها إلى الخامس عشر من الصوم الذي هو ثان لما قبله^(٥) [٢٦] والثاني للأول ظاهر ، والثاني للثاني هو الصوم الثالث ، وإنما يخالف سابع عشر كل صوم خامس عشر ثانيه إذا كان التفريق بأكثر من يوم واحد فأما إذا كان التفريق بيوم واحد فيتحد السابع عشر مع خامس عشر ثانيه^(٦) ، فإذا صامت لقضاء يومين اليوم الأول

= والتفريق والتدقيق منتهاه ، واختارها في التحقيق ، وذكرها الغزالي والرافعي في كيفية قضاء يوم واحد دون قضاء يومين وما بعده .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ١/٣٣٠ ، المجموع ٢/٢٥٩ ، التحقيق ص ١٣١ ، شرح التبيين ١/٨٠ ، مغني المحتاج ١/٢٩١ .

(١) تقييده بالتفريق مخرج للتتابع فلو أرادته متتابعاً فلا يتأتى هذا الطريق كما أشار إليه الدارمي فيما نقله عنه النووي .

انظر المجموع ٢/٤٥٩ .

(٢) أي التاسع عشر في الصورة الأولى ، والسادس والعشرين في الصورة الثانية .

(٣) م سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : الخمسة .

(٥) أي الذي يلي ما قبله في الخمسة عشر الأولى ، وانظر ضابط هذه الطريقة بما ذكره الشارح في مغني المحتاج ١/٢٩١ ، غاية البيان ص ١٠٢ .

(٦) معنى العبارة أنّ التفريق إذا كان بيوم واحد فإن السابع عشر من صومها الأول هو خامس عشر صومها الذي يليه كما لو صامت الأول والثالث والخامس ثم صامت سابع عشر صومها الأول فإنه موافق لخامس عشر ثانيه وهو اليوم الثالث ، وكذا سابع عشر صومها الثاني يوافق خامس عشر ثانيه وهو اليوم الخامس ، وقد وضع العبارة صاحب البهجة حيث قال :

قلت وذان واحد في الصوم إن فرقست صيامهما بيوم

من الشهر والخامس والعاشر فيخالف سابع عشر كل صوم خامس عشر [ثانيه ، فيجوز أن تصوم الرابع في السابع عشر من صومها الأول ، ويجوز أن تصوم الثامن عشر]^(١) أو التاسع عشر وهو الخامس عشر من الصوم الثاني الذي هو صوم اليوم الخامس من الشهر وتصوم اليوم الخامس في اليوم السابع عشر من صومها الثاني وهو اليوم^(٢) الحادي والعشرون ، ويجوز أن تصوم في اليوم الثاني والعشرين والثالث والعشرين والرابع والعشرين الذي هو الخامس عشر من ثاني الثاني وهو صوم العاشر^(٣) ، م وهذا الطريق إنما يتأتى فيما إذا كان عليها سبعة أيام فما دونها فأما في الزيادة عليها فلا يتأتى فيها هذا الطريق^(٤) ، م فلقضاء يومين^(٥) تصوم الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر^(٦) [ولقضاء ثلاثة

= انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٣٠/١ .

(١) مابين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) في (ظ) : وهذا اليوم هو .

(٣) وذلك أنك إذا قدرت ابتداء الدم في اليوم الأول انقطع في السادس عشر وصح السابع عشر وما بعده ، وإن قدرت انقطاعه في اليوم الأول صح الخامس والعاشر ، وإن قدرت ابتداءه في الخامس انقطع يوم العشرين وصح الأول والحادي والعشرون وما بعده ، فلو لم تفعل هكذا لم تخرج عن العهدة .
وانظر اخلاص الناي ١٠٤/١ ، الغرر البهية ٣٣١/١ .

(٤) وسبب انتهاء هذا الطريق إلى سبعة لأنها تستوعب الخمسة عشر مع التفريق وزيادة يوم فالمرتان يستوعبان الشهر كما سيأتي في مثال قضاء سبعة أيام .

انظر التحقيق ص ١٣٣ ، اخلاص الناي ١٠٤/١ ، فتح الجواد ٨٨/١ .

(٥) لم يذكر المصنف ولا الشارح كيفية قضاء اليوم على هذه الطريقة ، وقد ذكر الغزالي والرافعي والنووي أنه يحصل بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر فتأمل .

انظر الوسيط ٤٩٠/١ ، فتح العزيز ٣٣٢/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٩٢/١ ، التحقيق ص ١٣١ ، المجموع ٤٥١/٢ .

(٦) عشر مثبت من غير الأصل .

(٧) وفي هذه الحالة يصح لها يومان يقينا لأنها إن ابتداء الدم في الأول انقطع في السادس عشر وصح لها السابع عشر والتاسع عشر وإن بدأ في الثاني صح الأول والتاسع عشر وكذا إن بدأ في الثالث وإن بدأ في الرابع أو مابعده إلى الخامس عشر صحت الأول والثالث وإن بدأ في السادس عشر أو السابع عشر صح =

أيام تصوم الأول والثالث والخامس والسابع والسابع عشر والتاسع عشر^(١) والحادي والعشرين، [ولأربعة أيام الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والسابع عشر والتاسع عشر والحادي والعشرين]^(٢) والثالث والعشرين، والخمسة أيام تزيد الحادي عشر والخامس والعشرين وستة أيام (تزيد الثالث عشر والسابع والعشرين والسبعة أيام)^(٣) تزيد الخامس عشر والتاسع والعشرين فإذا صامت كما ذكرنا [تخرج عن^(٤) / العهدة بيقين، ولا يتعين سابع عشر كل بل يجوز تأخيره إلى خامس عشر ثانيه كما ذكرنا]^(٥)، وإن اختلف شرط مما ذكرنا لم تتيقن الخروج عن العهدة^(٦).

فصل

م والطريق الثاني^(٧) لبراءة ذمتها عن الصوم الذي عليها :

= الثالث والخامس وإن فرض ابتداءه في الثامن عشر وتاليه فيصحب الخامس والسابع عشر أو في العشرين صبح السابع عشر والتاسع عشر وعلى هذا فقس جميع باقي صور القضاء، وما ذكره الشارح في طريقة قضاء اليومين إلى الستة هو مجرد تمثيل ولكن يتصور قضاؤها بغير هذا التفريق، وقد بالغ النووي تبعاً للدارمي في تعداد الصور فأوصلها في قضاء اليومين إلى ألف صورة وصورة، وفي قضاء الثلاثة إلى ثلاثة آلاف وثلاثة صور، وفي قضاء الأربعة إلى ثلاثة آلاف وسبعة صور وفي الخمسة إلى تسع مائة وخمسة وثمانون وفي قضاء الستة إلى واحدة وتسعون صورة وإما قضاء السبعة فلا يتصور إلا بما ذكره الشارح .
انظر المجموع ٤٥٩/٢ - ٤٦٧ ، التحقيق ص ١٣٣ ، فتح الجواد ٨٨/١ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) وهامش (ظ) .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) نهاية الوجه ٣٥ من (ظ) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) انظر مسائل الفصل في المجموع ٤٥٩/٢ وما بعدها ، روضة الطالبين ٢٧٠/١ ، التحقيق ص ١٣١ - ١٣٣ ،

الغرر البهية ٢٣٠/١ ، فتح الجواد ٨٨/١ ، مغني المحتاج ٢٩١/١ ، غاية البيان ص ١٠٢ .

(٧) وهو طريق الجمهور من الشافعية ذكره معظم الفقهاء من المتقدمين والمتأخرين .

وهو أنها تصوم مثل الفائت ولأء^(١) في خمسة عشر ثم تصومه مرة أخرى من السابع عشر ولأء^(٢) وتصوم يومين آخرين بين الصومين الواقعين في النصفين مجتمعين أو غير مجتمعين متصلين بالصوم الأول أو بالثاني أو غير متصلين^(٣) فتصوم لقضاء يومين^(٤) اليوم الأول والثاني من الشهر ثم تصوم السابع عشر والثامن عشر وتصوم يومين آخرين بينهما كالיום الثالث والرابع أو الخامس عشر والسادس عشر أو التاسع والعاشر أو الثالث والسادس عشر أو الخامس والسابع فإذا صامت كذلك تخرج عن العهدة بيقين^(٥) ، ثم وهذا الطريق

= انظر الحاوي الكبير ١/٤١٤ ، المذهب ١/١٥٣ ، حلية العلماء ١/٢٢٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ١/٣٣٠ ، المجموع ٢/٤٥٥ ، فتح الوهاب ص ٢٨ .

(١) وإنما وجب الولاء في الطرف الأول لأنها لو فرقت فيه كأن صامت في المثال المذكور الأول وثالثه لاحتمل طرو الحيض في الثالث والانقطاع في الثامن عشر فلا يصح إلا الأول . انظر الغرر البهية ١/٢٣٣ .

(٢) التصريح بالولاء في السبعة عشر الأخيرة من زيادات البارزي وقد نقله عنه زكريا الأنصاري في الغرر وأقره ، وهذا الاشتراط هو مقتضى كلام الشيخين ، بينما تشعر عبارة الحاوي عدم اشتراطه حيث قال : [أو تصوم مثل الفائت ولأء ثم مرة من السابع عشر] ، وفهم بعض شراح الحاوي كالقونوي وصاحب المصباح فيما نقله عنهما ابن المقرئ عدم اشتراط الولاء في الطرف الثاني فصرحوا به ، وإنما وجب الولاء في الطرف الثاني لأنها لو فرقت فيه كأن صامت السابع عشر والتاسع عشر وقد صامت الأربعة الأول لاحتمل انقطاع الدم في الرابع وعوده في التاسع عشر فلا يصح إلا السابع عشر . انظر فتح العزيز ١/٣٣٢ ، المجموع ٢/٤٥٦ ، الحاوي الصغير لوجه ٤ وجه أ ، اخلاص الناي ١/١٠٣ و ١٠٤ ، الغرر البهية ١/٢٣١ ، فتح الجواد ١/٨٨ ، غاية البيان ص ١٠٢ ، نهاية المحتاج ١/٣٥٢ .

(٣) جاز وقوع صوم اليومين المتوسطين كيفما اتفق لأنه إذا صح أحد الطرفين فذاك وإلا فالمتوسط ظهر بيقين . انظر الغرر البهية ١/٢٣٢ .

(٤) لم يذكر طريقة صيام يوم على هذا الطريق كما لم يذكره في الطريق الأول وطريقة صيام اليوم أنها تصوم أربعة أيام من سبعة عشر يومين من أولها ويومين من آخرها . انظر الحاوي الكبير ١/٤١٤ ، المذهب ١/١٥٣ ، فتح العزيز ١/٣٣٢ ، المجموع ٢/٤٥١ .

(٥) لأنها إن كان حيضها نصف اليوم الأول سلم لها السابع عشر والثامن عشر وإن فرض حيضها اليوم الثاني سلم الطرفان الأول والأخير أو فرض في الثالث وما بعده حتى السادس عشر سلم الأولان الأول =

يختص بأربعة عشر فما دونها وقس على ما ذكرنا في ^(١) قضاء يومين قضاء ^(٢) ثلاثة أيام] وأربعة أيام [^(٣) إلى أربعة عشر يوما وقد بينا أن براءة ذمة الناسية عن صوم يومين يحصل بخمسة أيام ^(٤) ، فلا تتعين الستة لكن البراءة بالخمسة لا تحصل في أقل من تسعة عشر يوما كما إذا صامت الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتاسع عشر وتحصل البراءة بالطريق الثاني في ثمانية عشر فالستة تتعين لتعجيل البراءة بالنفس القضاء ^(٥) ^(٦) .

فصل

م وتصوم ^(٧) غير المتتابع كما ذكرناه ، والمتابع بنذر و ^(٨) غيره ^(٩) ثلاث مرات متفرقة

= والثاني أو فرض في السادس عشر سلم الثاني والذي بعده أو في السابع عشر سلم اليومين الآخرين التي بين صومها الأول والثاني ، فهي حيثئذ خرجت من العهدة بيقين .
انظر الحاوي الكبير ١/٤١٤ ، حاشية البحرمي على الخطيب ١/٥١٥ .

(١) في سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : وقضاء .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٤) انظر الفصل السابق .

(٥) أي هي مخيرة بين الطريق الأول والثاني إن كان قضاؤها على التراخي ، والطريق الأول أقل عملا وأخف ولذا سماه النووي استدراكا ولكن كما ذكر الشارح لا تحصل البراءة عن يومين بأقل من تسعة عشر يوما ، وتحصل بالطريق الثاني في ثمانية عشر فتظهر فائدتها ما لو كان القضاء على الفور فلا تتخير بل يتعين الثاني .

انظر فتح العزيز ١/٣٣٢ ، المجموع ٢/٤٥١ ، الغرر البهية ١/٢٣١ و٢٣٢ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/١٥٩ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١/٤١٤ ، حلية العلماء ١/٢٢٦ و٢٢٧ ، فتح العزيز ١/٣٣٢ ، المجموع ٢/٤٥٥-٤٥٧ ، غاية البيان ص ١٠٢ ، نهاية المحتاج ١/٣٥٢ .

(٧) في (ص) : وتصوم الصوم .

(٨) في (ظ) : أو .

(٩) ككفارة قتل أو جماع في نهار رمضان .

مرتين متفرقتين في خمسة عشر يوماً أو أكثر والمرة [الثالثة] ^(١) من السابع عشر من صومها الأول ، فإذا أرادت قضاء يومين متتابعين صامتهما متواليين من أول الشهر مثلاً ، ثم صامتهما مرة أخرى متواليين من السابع عشر ، وصامتهما متواليين مرة أخرى ^(٢) بين الصوم الأول والثاني (غير متصلين بالمرة الأولى ولا بالثالثة ^(٣)) ^(٤) وإنما يكون هذا الطريق في صوم يومين إلى صوم سبعة أيام ^(٥) .

م وتصوم الصوم المتتابع الزائد على سبعة ستة عشر يوماً مع قدر المتتابع ولأ ^(٦) فتصوم

= انظر المجموع ٤٦٨/٢ ، حواشي نهاية المحتاج ٣٥٣/١ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) وفي غيرها : الثانية .

(٢) لو أخلت بالولاء في مرة من المرات الثلاث لم تبرأ ، أما في الأولى والأخيرة فلما مر في الطريق الثاني في غير المتتابع وأما في المتوسطة فلأنها لو صامت الرابع والسادس مثلاً احتمل الانقطاع في الثالث والعود في الثامن عشر فيقع صومها متفرقا بغير حيض لأنها حيثئذ يصح لها الرابع والسادس والسابع عشر فلا يقع المتابع . انظر الغرر البهية ٢٣٢/١ .

(٣) اشتراط عدم اتصال الصوم الواقع بين الأول والأخير بهما لاحتمال وقوع التفريق وعدم المتابع بين صيامها من غير حيض ، كما لو صامت الأول والثاني والثالث والرابع والسابع عشر والثامن عشر واحتمل الانقطاع في الثالث فحيثئذ يصح لها الرابع والسابع عشر وقد تخلله الطهر . انظر الغرر البهية ٢٣٢/١ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " نعم في الصوم غير المتتابع لا تجب الموالاة في المرة الثانية والثالثة ، وتجب هاهنا " ، وإنما تبرأ هنا لأن الحيض إن فقد في الأولين صح صومها ، وإن وجد فيهما صح الأخير إن لم يعد فيهما فإن عاد صح المتوسطان وإن وجد في الأول دون الثاني صح أيضاً أو بالعكس ، فإن انقطع قبل السابع عشر صح مع مابعد ، وإن انقطع فيه صح الأول والثامن عشر ولم يكن بينهما طهر أما تخلل الحيض فلا يقطع المتابع لكونه عذراً لضرورة التحير ، ولابن المقرئ في الإرشاد تفصيلاً في ذلك أعرضت عنه لاعتماد الشيخين وغيرهما أن الحيض لا يقطع المتابع .

انظر فتح العزيز ٣٣٢/١ ، المجموع ٤٦٨/٢ ، إحصاء النواي ١٠٥/١ ، فتح الجواد ٨٩/١ و ٩٠ ، مغني المحتاج ٢٩٢/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٣/١ .

(٥) حيث لا يمكن تفريق سبعة أيام في خمسة عشر أكثر من مرتين فإن السبعة مكررة تستوعب الخمسة عشر . انظر الغرر البهية ٢٣٢/١ .

(٦) وإنما وجب الولاء في مجموع المدة لأنها لو صامت قدر المتتابع عليها كثمانية مثلاً فأفطرت التاسع ثم صامت ستة عشر يوماً احتمل الانقطاع في الأول والعود في السادس عشر فلا يصح لها من الثمانية الأول =

الثمانية أو التسعة أو العشرة أو الأحد عشر أو الاثني عشر أو الثلاثة عشر أو الأربعة عشر ستة عشر يوماً مع قدر المتتابع من هذه الأعداد فتتقن الخروج عن العهدة^(١) م وهذه الطريق إنما تجرى في صوم يومين إلى أربعة عشر وهذا أعم من الأول^(٢) م وتصوم لقضاء صوم شهرين متتابعين مائة وأربعين يوماً ولواء مائة وعشرين لسته^(٣) [٢٧] وخمسين يوماً وعشرين لأربعة أيام^(٤) /^(٥) .

فصل^(٦)

م وفي قضاء الصلوات الخمس تغتسل^(٧) للصلاة الأولى وتتوضأ لكل صلاة بعدها^(٨) مرتين^(٩)

= إلا سبعة ومن الستة عشر الأخيرة إلا ستة ، فتخلل افطار يوم في الطهر وذلك يقطع المتابع .
انظر الغرر البهية ٢٣٢/١ ، مغني المحتاج ٢٩٢/١ .

(١) إذ الغاية بطلان ستة عشر يوماً فيبقى قدر المتتابع من الأول أو الآخر أو منهما أو من الوسط .
انظر الغرر البهية ٢٣٢/١ ، مغني المحتاج ٢٩٢/١ .

(٢) إذ الأول ينتهي إلى سبعة ، والثاني إلى أربعة عشر في كل شهر ، قلت : ولكن الأول أقل عملاً وأيسر إذا كان الواجب سبعة وأقل ، والثاني فيه مشقة على من لم يلزمها من التابع إلا يومان مثلاً فالطريق الأول تصوم ستة أيام والطريق الثاني تصوم ثمانية عشر يوماً .

(٣) نهاية اللوحه ٢٧ من (ظ) .

(٤) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ٣٣٢/١ ، المجموع ٤٦٨/٢-٤٧٢ ، فتح الجواد ٨٩/١ و ٩٠ ، مغني المحتاج ٢٩٢/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١٥٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٢/١ و ٣٥٣ .

(٥) نهاية اللوحه ١٧ من (ص) .

(٦) هذا الفصل لبيان كيفية قضاء المستحاضة المتحيرة للصلاة .

(٧) تقدم أنه ينبغي مراعاة ترتيب الوضوء في الغسل للمتحيرة ص ١٣٦ .

(٨) أي تغتسل وتصلّي ثم تتوضأ وتصلّي الصلاة الثانية ثم تتوضأ وتصلّي الصلاة الثالثة وهكذا ، ولكن يشترط كما في الروضة وغيرها الموالاة بين صلوات كل مرة .

انظر روضة الطالبين ٢٦٩/١ ، التحقيق ص ١٣٣ ، حواشي الغرر البهية ٢٣٣/١ .

(٩) أي تفعل ماسبق من الغسل للصلاة الأولى والوضوء لكل واحدة من الأربع الباقية مع فعل الصلوات كل ذلك تفعله مرتين كما يتضح في المثال اللاحق .

في خمسة عشر يوماً^(١) مع تخلل زمان يسع^(٢) / المفعول^(٣) ، ومرة ثالثة من السادس عشر بعد زمان يسع المفعول ، مثاله : تغتسل وتصلّي الصبح مثلاً ثم تتوضأ وتصلّي الظهر ثم تتوضأ وتصلّي [العصر ثم تتوضأ وتصلّي المغرب ثم تتوضأ وتصلّي]^(٤) العشاء^(٥) ثم تمهل زمانا يسع مافعلت من الغسل والوضوء والصلوات^(٦) ثم تفعل مرة أخرى هكذا قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من افتتاح (الغسل للصلاة الأولى من)^(٧) المرة الأولى ، ثم تمهل^(٨) من أول^(٩) السادس عشر (زمانا يسع مافعلت من الغسل والوضوء والصلوات)^(١٠) ثم تفعل مرة ثالثة^(١١) هكذا ، [فإذا فعلت خرجت عن العهدة]^(١٢) ،

(١) يوماً سقط من (ص) .

(٢) نهاية الوجه ٣٦ من (ظ) .

(٣) المفعول هو الطهارات والصلوات في المرة الأولى ، وهذا الإمهال لا يشترط له قدر كما سبق في الطريق الأول في الصوم لكن لا ينقص عن أقل قدر للإمهال وهو ما يسع المفعول من الطهارات والصلوات ولها أن تزيد إلى أن لا يبقى على الخمسة عشر من صلاتها الأولى إلا ما يسع مافعلت مرة ثانية . انظر المجموع ٤٧٣/٢ ، الغرر البهية ٢٣٣/١ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) يشترط كون صلوات كل مرة متوالية .

انظر فتح العزيز ٣٣٣/١ ، المجموع ٤٧٤/٢ ، حواشي الغرر البهية ٢٣٣/١ .

(٦) في (ص) : الصلاة .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : " إلى أن يمضي " .

(٩) أوله هو ليلته .

انظر التحقيق ص ١٣٣ ، حواشي الغرر البهية ٢٣٣/١ .

(١٠) في (ص) بدل ما في القوسين : " مثل الإمهال للمرة الأولى " .

(١١) في (ص) : أخرى .

(١٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، ووجه خروجها من العهدة أنه إن طرأ الدم في أثناء صلاة من

الصلوات الأولى انقطع في مثل ذلك الوقت من السادس عشر وقد أمرت بالإمهال قدرها فما تأتي به بعد =

(ولها أن تؤخرها^(١) بقدر التفريق بين المرة الأولى والثانية)^(٢).

م (وفي قضاء الصلوات العشر^(٣) تصلي الصلوات الخمس خمس مرات ثلاث مرات في خمسة عشر يوماً فتغتسل للصلاة الأولى في كل مرة وتتوضأ لكل واحدة بعدها وتمهل بين كل مرة زماناً يسع مافعلت من الغسل والصلوات الخمس والوضوء أربع مرات ، ولها أن تؤخر المرة الثانية والثالثة بشرط أن لا يجاوز التخلل من الصلاة الأخيرة من المرة الثالثة خمسة عشر يوماً من افتتاح الغسل للصلاة الأولى من المرة الأولى ، وبشرط أن يتخلل بين المرة الثانية والثالثة زماناً يسع مافعلت من الغسل والصلوات الخمس والوضوء أربع مرات فأكثر ، ثم تمهل من أول السادس عشر زماناً يسع مافعلت من الغسل والصلوات الخمس والوضوء أربع مرات ثم تصلي الخمس مرة رابعة فتغتسل للأولى وتتوضأ لكل واحدة بعدها ،

= ذلك يجوزها ، وإن انقطع في أثناءها طراً في مثل ذلك الوقت من السادس عشر فيصح لها صلوات المرة الثانية .

انظر احلاص الناي ١/١٠٦ ، فتح الجواد ١/٩٠ .

(١) أي المرة الثالثة .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وما ذكره الشارح من جواز تأخير المرة الثالثة بقدر الإمهال بين المرة الأولى والثانية هو غاية جواز الإمهال ، وعليه فمقدار الإمهال بعد السادس عشر غير معين إلا أنه لا ينقص عن أقل قدر الإمهال ولا يزيد عن الإمهال الأول وهو الزمن المتخلل بين المرة الأولى والثانية ، والإمهال شرط لا بد منه فلو أخلت به في أحد الطرفين لم تجزها الصلاة لأنها إن تركت الإمهال الأول وصلت الصلوات الثانية متصلة بالأولى احتتم انقطاع الحيض في أثناء الثانية وابتدأه في المرة الثالثة ، وإن تركت الإمهال الثاني فصلت الثالثة متصلة بالخمسة عشر احتتم انقطاع الحيض في الأولى وابتدأه في الثالثة ! كذا في المجموع ولعل صوابها احتتم ابتداء الحيض في الأولى وانقطاعه في الثالثة .

انظر فتح العزيز ١/٣٣٢ ، المجموع ٢/٤٧٣ و ٤٧٤ ، الغرر البهية ١/٢٣٣ .

(٣) مختصر كيفية قضاء الصلاة يجري على قياس قضاء الصوم على الطريق الأول فالخمس بل والصلاة الواحدة كصوم يوم واحد والإمهال الأول كإفطار اليوم الثاني والإمهال الثاني كإفطار السادس عشر ولا تؤخر المرة الثالثة عن أول السادس عشر أكثر من الزمن المتخلل بين الأوليين كما في الصوم ، وأما قضاء العشر فكقضاء صوم يومين ، ولم يذكر الشارح كأصله الطريق الثاني كما في الصوم وقد ذكره في الروضة وفي المجموع .

انظر روضة الطالبين ١/٢٦٩ ، المجموع ٢/٤٧٣ ، التحقيق ص ١٣٣ ، الغرر البهية ١/٢٣٣

ولها أن تؤخرها عن أول السادس عشر بقدر التأخير بين المرة الأولى والثانية ثم تمهل زمانا يسع مافعلت من الغسل والصلوات الخمس والوضوء أربع مرات ثم تفعل مرة خامسة هكذا ولها أن تؤخرها عن الرابعة بقدر ماأخرت الثالثة عن الثانية^(١) (٢)(٣).

فصل

م ولو حفظت الناسية القدر دون الوقت^(٤) م أو الوقت دون القدر تحتاط حيث

(١) لم يتعرض المصنف ولا الشارح إلى كيفية فعلها الطواف ، وكيفية فعله ككيفية قضاء الصوم والصلاة ، فكل طواف مع ركعتيه وغسله كصلاة مع غسلها .

انظر المذهب ١/١٥٣ ، فتح العزيز ١/٣٣٣ ، المجموع ٢/٤٧٥ ، الغرر البهية ١/٢٣٥ .

(٢) في (ص) بدل مافي القوسين : [وفي قضاء الصلوات العشر تصلي الصلوات الخمس ثلاث مرات في الخمسة عشر وتغتسل للصلاة الأولى في كل مرة وتتوضأ لكل واحدة بعدها ومرتين من السادس عشر مع تخلل زمان يسع المفعول فتغتسل وتصلي الصبح مثلاً ثم تتوضأ وتصلي الظهر ثم تتوضأ وتصلي العصر ثم تتوضأ وتصلي المغرب ثم تتوضأ وتصلي العشاء وتمهل زمانا يسع ذلك الغسل وتلك الصلوات مع الطهارات ثم تفعل مرة أخرى هكذا ثم تمهل زمانا يسع كل المفعول ثم تفعل مرة أخرى هكذا قبل انقضاء خمسة عشر يوماً من افتتاح المرة الأولى ثم تمهل من السادس عشر مثل الأمهال في الأولى ثم تفعل مرة أخرى هكذا ثم تمهل زمانا يسع كل المفعول ثم تفعل مرة أخرى هكذا فإذا صلت خمسا وعشرين صلاة كما وصفنا خرجت عن العهدة بيقين] .

(٣) انظر مسائل الفصل في روضة الطالبين ١/٢٦٩ ، المجموع ٢/٤٧٥ ، التحقيق ص ١٣٣ ، الغرر البهية ١/٢٣٣ و٢٣٤ ، فتح الجواد ١/٩٠ و٩١ .

(٤) الحافظة للقدر دون الوقت لا تخرج من التحير المطلق السابق للذكر إلا إذا حفظت قدر الدور وابتدأه وقدر الحيض فأما لو لم تحفظ إلا القدر كأن قالت حيضي خمسة وأضللتها في دوري ولا أعرف غير ذلك فلا فائدة من حفظها لاحتمال الحيض والطمهر والانقطاع في كل زمن ، وكذا لو لم تحفظ ابتداء الدور أو قدره كأن قالت حيضي خمسة ودوري ثلاثون ولا أعرف ابتداءه ، أو قالت حيضي خمسة وابتدأه يوم كذا ولا أعرف قدر دوري فهي حيثئذ متحيرة لها أحكام المتحيرة فيما سبق سوى أنها لو صامت شهر رمضان فيصح لها ماسوى حيضها ولو لم تعرف وقته فيصح لها من الشهر في هذا المشال أربعة وعشرون إن كمل ولم تعلم أن ابتداء حيضها بالليل كما في المجموع .

انظر فتح العزيز ١/٣٣٥ و٣٣٦ ، المجموع ٢/٤٨٢ ، اخلاص الناي ١/١٠٧ ، مغني المحتاج ١/٢٩٣ .

شكت ، مثال نسيانها الوقت دون القدر كما إذا حفظت أن حيضها خمسة عشر يوما ونسيتها في العشرين من أول الشهر فالخمس الأولى تحتل الحيض ولا تحتل الانقطاع فلا يطأها الزوج^(١) وتصلي كل فرض بالوضوء^(٢) والخمسة الثانية والثالثة حيض بيقين فثبت فيها أحكام الحيض والخمسة الرابعة تحتل الحيض والانقطاع جميعا فتغتسل لكل فرض^(٣) ولا يطأها الزوج والعشر الثالث طهر بيقين فثبت فيه أحكام الطهر ، ويفرض الحيض منطبقا تارة أوله على أول المضل فيه^(٤) وتارة آخره على آخره فما يدخل فيه على التقديرين^(٥) فهو حيض بيقين وما يدخل في تقدير دون الآخر فهو مشكوك^(٦) ، وما يخرج عن^(٧) التقديرين فهو طهر بيقين^(٨) ، أو نقول إن زاد المضل على نصف المضل

(١) تخصيص ذكر الوطء هنا للتمثيل والمراد وجوب الاحتياط كما مر .

انظر الارشاد مع اخلاص الناي ١/١٠٧ ، الغرر البهية ١/٢٣٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٤٠٣ .

(٢) لم يلزم الغسل لأنه لا يحتل الانقطاع .

(٣) ما ذكره الشارح من الزامها هنا بالغسل لاحتمال انقطاع الدم قبله وهو الفرق بين ما يحتل الحيض والانقطاع وما لا يحتل إلا الحيض فلا يجب إلا الوضوء .

انظر الوسيط ١/٤٩٣ ، المجموع ٢/٤٨١ .

(٤) في (ص) : على أول المضل فيه أوله .

(٥) في الأصل : " التقدير " .

(٦) في الوسيط : وما يندرج تحت أحدهما دون الآخر فهو مشكوك فيه ، نعم لا يحتل الانقطاع في مدة التقديم ويحتل في مدة التأخير . الوسيط ١/٤٩٧ .

(٧) في (ص) : على .

(٨) ما ذكره الشارح هو ضابط معرفة الحيض من الطهر وهذا الضابط في الوسيط ، وهذا المشكوك منه ما لا يحتل إلا الحيض وهو أول المضل فيه ويسمى حيضا مشكوكا فيه ، ومنه ما يحتل الحيض والانقطاع وهو آخره ويسمى طهرا مشكوكا فيه ، فتحصل من هذا أن لها أربعة أحوال الأول : ما يحتل الحيض ، والثاني : ما هو حيض بيقين ، والثالث : ما يحتل الحيض والانقطاع ، والرابع : ما هو طهر بيقين .

فيه فضعف الزائد حيض بيقين من الوسط وإن لم يزد فلا ^(١) / حيض لها بيقين ، أو نقول إن زاد ضعف المضلّ على المضلّ فيه فقدر الزائد حيض بيقين من الوسط ^(٢) ، فلو قالت أضللت خمسة في خمسة عشر الأولى أو عشرة في العشرين الأولى فلا يكون لها حيض بيقين .

ومثال نسيانها القدر دون الوقت كما إذا قالت كان ابتداء حيضي ^(٣) أول الشهر ، أو قالت كان ينقطع حيضي مع انقضاء الشهر ، ففي الصورة الأولى يوم وليلة حيض بيقين ^(٤) من أول الشهر ، وبعده يحتمل الحيض والانقطاع إلى انقضاء خمسة عشر يوماً ^(٥) ، وبعده إلى آخر الشهر طهر بيقين ، وفي الصورة الثانية النصف الأول من الشهر طهر بيقين ، وبعده يحتمل الحيض دون الانقطاع إلى آخر التاسع والعشرين ^(٦) ، واليوم الثلاثون بليته حيض بيقين .

م ولو كانت العادة مختلفة غير متسقة ، م ^(٧) أو كانت مختلفة متسقة ونسيت اتساقها ^(٨)

= انظر الوسيط ٤٩٦/١ ، شرح المحلي على المنهاج ١٦٠/١ ، الغرر البهية ٢٣٥/١ .

(١) نهاية الوجه ٣٧ من (ظ) .

(٢) من الوسط سقط من (ص) ، انظر ما ذكره الشارح من الضابطين الآخرين في فتح العزيز ٣٣٧/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٥/١ .

(٣) في (ص) : كان حيضي عند

(٤) لأنه أقل الحيض .

(٥) فيجب عليها أن تصلي وتغتسل لكل صلاة لجواز انقطاع الدم حتى انقضاء خمسة عشر .

انظر المهذب ١٥٨/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣٣٤/١ .

(٦) فتصلي وتتوضأ لكل فريضة ولا يلزمها الغسل إلا في آخر الشهر حيث يعلم انقطاع الحيض فيه .

المهذب ١٥٨/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣٣٤/١ .

(٧) م سقط من (ص) .

(٨) ونسيت اتساقها سقط من (ص) .

كما إذا كانت تحيض في شهر خمسة ثم في شهر سبعة ثم في شهر تسعة ثم يعود الدم هكذا خمسة ثم سبعة ثم تسعة ثم استحيضت ونسيت اتساق العادات المختلفة فلا تدري أن شهر الاستحاضة شهر الخمسة أو شهر السبعة أو شهر التسعة أو كانت عاداتها لا تتجاوز المقادير المذكورة ولكنها ما كانت على الاتساق فمرة بعد شهر الخمسة كانت سبعة ومرة تسعة ومرة خمسة ففي كلتا صورتين يكون في كل شهر خمسة أيام حيضا بيقين^(١) وفي آخر الخمسة تغتسل وتصلّي ثم تتوضأ لكل فرض إلى آخر السبعة ثم تغتسل مرة أخرى ثم تتوضأ لكل فرض إلى آخر التسعة ثم تغتسل مرة أخرى وهي طاهر بيقين إلى آخر الشهر^(٢).

((ومتى أطلقنا الشهر في مسائل المستحاضات عينا به ثلاثين يوما سواء كان ابتداءه من أول الهلال أم^(٣) لا^(٤))^(٥) .

(١) لأنها أقل الأقدار التي عهدتها . انظر المجموع ٤٣٠/٢ .

(٢) قال بغوي : ((وإن كان لا يتفق أوائل حيضها بأن كانت تحيض في بعض الشهور في أوله ، وفي بعضه في وسطه ، وفي بعضها في آخره ترد إلى ما قبل الاستحاضة ، فإن أشكل عليها أمر الشهر الذي قبل الاستحاضة فهي كالناسية فمن أول الشهر إلى انقضاء عاداتها تتوضأ لكل فريضة ، وبعدها إلى آخر الشهر تغتسل لكل فريضة)) .

التهذيب ٤٥٥/١ ، وانظر المجموع ٤٣١/٢ .

(٣) في الأصل : " أو " ، وأثبت ما في (ظ) لموافقة ما في فتح العزيز .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) وهو بنصه في فتح العزيز ٣٢٥/١ ، وانظر مغني المحتاج ٢٨٩/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٥٣/١ وما بعدها ، الوسيط ٤٩٦-٤٩٩ ، المجموع ٤٣٠/٢ ،

روضة الطالبين ٢٧١/١ و ٢٧٢ ، الفرر البهية ٢٣٥/١ ، الارشاد مع فتح الجواد ٩١/١ ، مغني

المحتاج ٢٩٢/١ .

فصل

م وأقل النفاس^(١) لحظة^(٢) وغالبه^(٣) أربعون يوما ، م وأكثره ستون يوما^(٤) ، فلو^(٥) رأت بعد الولادة دما ولم يزد على ستين يوما فهو نفاس قويا كان أو ضعيفا أو بعضه قويا وبعضه ضعيفا وما تخلل من النقاء والضعيف يكون نفاسا أيضا ، فإن جاوز الدم^(٦) ستين نظر إن كانت مميزة ترى دما قويا وضعيفا ولم يزد القوي على ستين فالقوي النفاس مع الضعيف^(٧)

(١) النفاس : ولادة المرأة مأخوذ من النفس وهو الدم السائل ، يقال نفست المرأة بضم النون وفتحها والفاء مكسورة فيهما وضم النون أفصح ، أما نفست بفتح النون وكسر الفاء فهو للحيض .

انظر النظم المستعذب ٤٧/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٦ ، المصباح المنير ص ٦١٧ ، القاموس المحيط ٢/٢٦٥ .

وفي الاصطلاح : هو الدم الخارج بعد فراغ جميع الرحم وإن وضعت علقة أو مضغة فيها صورة خفية .

انظر تحفة المحتاج ١/٦٧٨ ، غاية البيان ص ١٠١ ، بشرى الكريم ص ١١٣ .

(٢) تعبير المصنف باللحظة كما في الوجيز والمنهاج أنسب لمراعاته لما بعده وهو الزمن ، وهو لا يفيد تحديد زمنه بل ما وجد منه وإن قل يكون نفاسا كما في المذهب والروضة أنه لا حد لأقله بينما عبر في التحقيق كالتنبيه بالجملة وهي الدفعة والمراد من العبارات واحد .

انظر المذهب مع المجموع ٢/٥٢٢ و ٥٢٣ ، التنبيه ص ٢٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ١/٣٥٥ و ٣٥٦ ،

التحقيق ص ١٤١ ، المنهاج مع شرح المحلى عليه ١/١٦١ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٤٠٥ .

(٣) في (ص) : وأغلبه .

(٤) التحديد لأقله وغالبه وأكثره علم بالوجود والاستقراء كما في الحيض .

انظر اللباب ص ٩١ ، الحاوي الكبير ١/٤٣٧ ، المذهب مع المجموع ٢/٥٢٢-٥٢٥ ، الوسيط ١/٥١١ ،

حلية العلماء ١/٢٣٢ ، كفاية الأخيار ص ١١٧ .

(٥) في (ص) : فحيث .

(٦) المراد به مجاوزة الدم ستين يوما من بداية الولادة أي العدد لا الحكم إذ الحكم من رؤية الدم على المعتمد كما في التحقيق واختاره ابن حجر في التحفة والرملي وغيرهما ، خلافا لما في الروضة كأصلها .

انظر فتح العزيز ١/٣٥٤ ، روضة الطالبين ١/٢٨٤ ، التحقيق ص ١٤٢ و ١٤٣ ، تحفة المحتاج ١/٦٧٩ ،

الإقناع للشريبي ١/٢٤٤ ، نهاية المحتاج ١/٣٥٦ و ٣٥٧ ، الحواشي المدنية ١/٢٠١ ، حاشية الجمل ١/٤٠٥ ،

بشرى الكريم ص ١١٣ .

(٧) الضعيف سقط من (ص) .

المتخلل والضعيف اللاحق إن كان بعده دم أضعف منه سواء كانت مبتدأة أو معتادة وإن لم تكن مميزة على هذا الوجه فإن كانت مبتدأة ترد إلى أقل النفاس وهو لحظة وتتدارك مافات من الصلاة والصوم وإن كانت معتادة ترد إلى عاداتها وذلك كما ذكر في الحيض ، فالمستحاضة في النفاس أو في الحيض إذا كانت مميزة فمردها التمييز وإلا فللمبتدأة الأقل وللمعتادة العادة ، م وإذا طهرت بعد الولادة خمسة عشر يوما ثم رأت الدم فهو حيض^(١) .

فصل

م والمستحاضة تغسل الفرج م وتعصبه^(٢) م وتتوضأ^(٣) م ويلزمها^(٤) / أن تفعل كلما ذكرناه لكل فرض في الوقت^(٥) م وحكم سلس^(٦) البول من الرجل والمرأة وسلس المذي

(١) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٨١/١ و ٨٢ ، الوسيط ١/٥١١ ، التحقيق ص ١٤١ و ١٤٢ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١/١٦١ ، فتح الجواد ١/٩١ ، الإقناع للشريبي ١/٢٤٣-٢٤٥ ، حاشية الجمل على شرح المنهج ١/٤٠٥ و ٤٠٦ .

(٢) معنى العصب : أن تشده بعد غسله بخزقة مشقوقة الطرفين تخرج أحدهما من أمامها والآخر من خلفها وتربطهما بخزقة تشده على وسطها كالتكة ، وقد يطلق العصب على مجرد حشو الفرج بنحو قطن وكل منهما واجب ، ولكن لو تأذت به كما لو كان يحرقها الدم فلا يلزمها ذلك أو كانت صائمة فترك الحشو نهارا . انظر روضة الطالبين ١/٢٥١ ، المجموع ٢/٥٣٤ ، فتح الجواد ١/٩٢ ، مغني المحتاج ١/٢٨٢ .

(٣) يجب عليها أن ترتب بينها على النحو الذي ذكره المصنف فتقدم غسل الفرج ثم تعصبه ثم تتوضأ موالية بينها ، فلو عبر بالفاء لكان أولى ليفيد الترتيب مع الموالاة . انظر التحقيق ص ١٤٤ ، الغرر البهية ١/٢٣٩ ، تحفة المحتاج ١/٦٤٩ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١/١٥٠ .

(٤) نهاية الوجه ٣٨ من (ظ) .

(٥) يجب أن تفعل ذلك في كل وقت وإن لم تزل العصابة ولم تحدث إذ مقتضى الدليل وجوب الوضوء من كل خارج من الفرج وإنما خالفناه في الفرض الواحد للضرورة فبقي ماعده على مقتضاه ، وأما غسل الفرج وتجديد العصابة فقياسا على الوضوء .

انظر المجموع ٢/٥٣٥ ، الغرر البهية ١/٢٣٨ ، الإقناع للشريبي ١/٢٤١ .

(٦) السلس : بكسر اللام وهو من به حدث دائم غير الدم كمذي لمرض لالنحو نظر وقبله وأصل السلس =

والودي ومسترخي المقعدة حكم المستحاضة فيما ذكر^(١) ، م فإن توضأت بادرت إلى الصلاة فإن اشتغلت بشيء لا يتعلق بالصلاة^(٢) / كالأكل وغيره جددت غسل الفرج وتعصبيه والوضوء^(٣) ، وإن اشتغلت بما يتعلق بالصلاة كستر العورة والاجتهاد في القبلة والأذان^(٤) والاقامة وانتظار الجماعة والجمعة ونحوها فلا يضر ولا يلزمها التجديد ، وتحدد أيضا ما ذكرنا إن انقطع الدم بعد ذلك (قبل اتمام الصلاة سواء كان)^(٥) قبل الشروع في الصلاة أو في أثنائها ولم تعلم عود الدم قريباً^(٦) وذلك إما بأن لم تعلم العود بأن علمت عدم العود وهو العلم بالشفاء أو لم تعلم العود ولا عدمه ، وإما بأن علمت العود ولكن لم تعلم

= من السهولة وسلس البول استرساله وعدم استمساكه لحدوث مرض بصاحبه ، وكل ما ذكر مع المستحاضة فهو سلس بكسر اللام وهو الشخص الذي به ذلك ، وما ذكر مع الاستحاضة فهو بفتح اللام وهو عبارة عن المصدر .

انظر النظم المستعذب ٤٨/١ ، تحرير ألقاظ التنبيه ص ٢٦ ، المصباح المنير ص ٢٨٥ ، فتح الجواد ٩٢/١ ، الحواشي المدنية ٢٠١/١ .

(١) قالوا ويلزم من به سلس مني أن يغتسل لكل صلاة لكن قال الشافعي فيما نقله عنه الماوردي (وقل من يستديم به المنى لأن معه تلف النفس) .

انظر الحاوي الكبير ٤٤٦/١ ، التحقيق ص ١٤٥ ، فتح الجواد ٩٣/١ ، الحواشي المدنية ٢٠١/١

(٢) نهاية اللوحة ١٨ من (ص) .

(٣) لأن حدثها يتحدد بعد الطهارة فلزمها التعجيل وقد قصرت في ذلك .

انظر المجموع ٢٤١/٢ ، خلاص النواي ١٠٩/١ .

(٤) التمثيل بالأذان يشكل عليه أذان المرأة لعدم مشروعيتها لها ، وقد مثل به الرافعي والنووي وغيرهما لكنه يحمل على إجابة المؤذن وتأخيرها لا يلزم أذانها أو يراد به في كلامهم الرجل السلس دون المرأة .

انظر فتح العزيز ٢٩٩/١ ، المجموع ٥٣٧/٢ ، الاعتناء في الفرق والاستثناء ١٤١/١ ، الغرر البهية ٢٣٩/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٥٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٣٦/١ ، بشرى الكريم ص ١١٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ضابط القرب هنا هو ما لا يسع الطهارة والصلاة .

انظر حلية العلماء ٢٣٦/١ ، التحقيق ص ١٤٥ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٦٥٣/١ ، حاشية الجمل ٣٨٤/١ .

العود على القرب بأن علمت العود لاعلى القرب أو لم تعلم العود على القرب ولا على البعد^(١) ، (وفيما إذا انقطع الدم في أثناء الصلاة وجه أنها لا تجدد^(٢) والأول أصح^(٣)) (٤) ، م فإن علمت عود الدم قريبا فتشتغل بالصلاة من غير تجديد [كما ذكرنا]^(٥) ولا فرق بين إن علمت قرب العود بنفسها أو باخبار مخبر من أهل البصر بقرب العود م فإن علمت العود قريبا فاشتغلت بالصلاة فدام الانقطاع إما مطلقا أو زمانا طويلا بحيث يسع غسل الفرج والتعصيب والوضوء والصلاة قضتها^{(٦) (٧)} .

(١) حاصل ما ذكره الشارح هنا أن المرأة إذا لم تعلم عود الدم قريبا فيلزمها التجديد ، وعدم العلم بالعود قريبا تحته أربع صور الأولى : أن تعلم عدم العود ، الثانية : أن لا تعلم واحدا من العود أو عدمه ، الثالثة : أن تعلم بعد العود ، الرابعة : أن تعلم العود ولكن لا تعلم واحدا من القرب أو البعد .

(٢) قياسا على المتيمم إذا رأى الماء في الصلاة .

انظر الحاوي الكبير ١/٤٤٥ ، المهذب ١/١٦٦ ، فتح العزيز ١/٣٠١ .

(٣) قال النووي : الصحيح منهما باتفاق الاصحاب بطلان صلاتها وطهارتها ، أما الفرق بينها وبين المتيمم أن حدث المستحاضة ازداد بعد الطهارة ، وأنها مستصحبة للنجاسة والمتيمم يخالفها في ذلك .
المجموع ٢/٥٣٩ ، و انظر فتح العزيز ١/٣٠١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) وذلك لتبين بطلان طهرها والمقصود بالعلم غلبة الظن ، وإنما يلزمها القضاء إذا خرج منها دم في الوضوء أو بعده قبل الصلاة أو فيها وإلا فلا تبطل صلاتها .

انظر الغرر البهية ١/٢٣٩ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١/١٥١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في المهذب ١/١٦٤-١٦٦ ، الوسيط ١/٤٧٥ و٤٧٦ ، حلية العلماء ١/٢٣٤-٢٣٦ ،

فتح العزيز ١/٢٩٨-٣٠٣ ، التحقيق ص ١٤٤ و١٤٥ ، اخلاص الناصي ١/١٠٨ و١٠٩ ، بشرى

الكريم ص ١١١ و١١٢ .

باب الصلاة^(١)

م وقت^(٢) صلاة الظهر [فيما]^(٣) بين زوال^(٤) الشمس عن وسط السماء وبين زيادة ظل الشيء في جانب المشرق بقدر مثل ذلك الشيء على ما بقي من الظل حال الاستواء في جانب الشمال وتحول بعد الزيادة إلى جانب المشرق، والزوال عبارة عن حدوث الظل بعد أن^(٥) لم يبق شيء منه بوصول الشمس إلى كبد السماء أو زيادة الظل على [٢٩] ما بقي بعد انتهاء نقصانه^(٦)، فلو بقي لشخص^(٧) عند ذلك ربع ذراع من الظل وطوله ذراع فإذا صار ظله ذراعاً وربع ذراع فهو آخر الظهر^(٨)، (ويتصور أن لا يبقى للشخص ظل عند الزوال في

(١) الصلاة : في اللغة الدعاء والاستغفار، وقيل : هي مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ، وإنما سميت الصلاة صلاة لما فيها من الدعاء ، وقيل لما فيها من اللين والخشوع ، وقيل غير ذلك .

انظر النظم المستعذب ٥١/١ ، مختار الصحاح ص ٣٤٦ ، لسان العرب ٤٦٤/١ .

وفي الاصطلاح : أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير مختمة بالتسليم بشرائط مخصوصة .

انظر كفاية الأخيار ص ١٢٧ ، نهاية المحتاج ٣٥٩/١ .

(٢) بدأ المصنف بالمواقيت لأنه بدخولها تجب الفرائض وتصح ، وقدم الظهر لأنها أول صلاة صلاحها جبريل عليه الصلاة والسلام بالنبي ﷺ ، وقد بدأ الله بها في قوله ﴿ أقم الصلاة للربك الشمس إلى غسق الليل ﴾ .
الاسراء آية ١٧٨ . انظر الوسيط ٥٤٤/٢ ، فتح الوهاب ص ٢٩ ، اعانة الطالبين ١١٥/١ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) الزوال : ميل الشمس عن وسط السماء المسمى بلوغها إليه بحالة الاستواء إلى جهة المغرب في الظاهر لنا لا الزوال في نفس الأمر فإن ذلك يتقدم على ما يظهر ولكن لا اعتبار بذلك .

انظر المجموع ٢١/٣ ، القاموس المحيط ٤٠٢/٣ ، فتح الوهاب ص ٢٩ ، المنهاج القويم ص ١٠٦ ، مغني المحتاج ٢٩٨/١ .

(٥) في (ص) : ما لم .

(٦) مذكره الشارح هنا هو لبيان علامة الزوال .

(٧) في الأصل : الشخص .

(٨) وإذا أردت معرفة ذلك المثل فاعتبره بقامتك أو شاخص تقيمه في أرض مستوية ، وعلم على رأس الظل، =

بعض البلاد كمكة^(١) وذلك قبل أن ينتهي طول النهار فيها بستة وعشرين يوماً وكذلك بعد أن ينتهي لسته وعشرين يوماً^(٢) واليوم الذي ينتهي فيه طول النهار هو اليوم السابع عشر من حزيران^(٣) م وبعد زيادة^(٤) ظل كل شيء مثله وقت العصر إلى غروب الشمس م والمختار^(٦) من أول وقت صلاة العصر إلى مصير ظل كل شيء مثليه (بعد ظل الاستواء)^{(٧)(٨)}

= فما زال الظل ينقص من الخط فهو قبل الزوال ، وإذا وقف لايزيد ولا ينقص فهو وقت الاستواء ، وإن أخذ الظل في الزيادة علم أن الشمس زالت .

انظر المجموع ٢٤/٣ ، مغني المحتاج ٢٩٩/١ ، اعانة الطالبين ١١٦/١ .

(١) وكذا ما كان على خط الاستواء قالوا وكذا صنعاء اليمن كما في الروضة وأصلها .

انظر شرح السنة ١٨٣/٢ ، فتح العزيز ٣٦٧/١ ، روضة الطالبين ٢٩٠/١ ، الغرر البهية ٢٤١/١ .

(٢) نقل في الروضة كأصلها أنه يوم واحد وهو أطول أيام السنة وتبعه عليه جل الشراح كالشريبي والرملی، وذكر في المجموع القولين جميعاً، وقيل غير ذلك لكن رجح ابن الصلاح وابن حجر ما ذكره الشارح وقال عنه وهو الذي بينه أئمة الفلك وصوبه البيجوري وغيره وقال الشرقاوي بل قبله بأربعة وعشرين يوماً وبعده كذلك .

انظر فتح العزيز ٣٦٧/١ ، شرح مشكل الوسيط ٩/٢ ، روضة الطالبين ٢٩٠/١ ، المجموع ٢٥/٣ ، شرح التنبيه ٩٢/١ ، حواشي الغرر البهية ٢٤٢/١ ، تحفة المحتاج ٧/٢ ، الإقناع مع تحفة الحبيب ١٦/٢ ، نهاية المحتاج مع حواشيها ٣٦٣/١ ، حاشية الشرقاوي ٢٣٥/١ .

(٣) والموافق من الأشهر الميلادية المعروفة يونيو .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) هذه الزيادة لا تشترط لدخول وقت العصر وإنما هي محمولة على أن وقتها لا يكاد يعرف إلا بهذه الزيادة، وقد عبر عنها في الباب والتنبيه بأدنى زيادة ، وعليه فليست الزيادة فاصلة بين الوقتين بل هي من وقت العصر ، وقيل بل هي من الظهر وليس بينهما وقتاً مشتركاً .

انظر الباب ص ١١٢ ، التنبيه مع شرح السيوطي ٩٣/١ ، المنهاج مع شرح المحلي وحاشية القليوبي وعميرة ١٦٦/١ ، المنهاج القويم ص ١٠٧ ، الإقناع للشريبي ٢٦١/١ ، حاشية الجمل ٤٢٠/١ .

(٦) وإنما سمي مختاراً لاختيار جبريل عليه الصلاة والسلام إياه ، ولأرجحيته على ما بعده، والمراد بوقت الاختيار ما فيه ثواب دون وقت الفضيلة من تلك الحثيئة ، ووقت الفضيلة هو أول الوقت كما سيأتي .

انظر تحفة المحتاج ٢٤/٢ ، نهاية المحتاج ٣٦٥/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١٦٧/١ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) إن كان وإنما اقتصر عليه جرياً على الغالب والأكثر . انظر الغرر البهية ٢٤٣/١ .

م وبعد الغروب وقت صلاة المغرب م وذلك الوقت قدر وضوء وستر^(١) وأذان وإقامة وقد خمس ركعات^(٢) على الاعتدال^(٣) (وهذا هو الجديد^(٤)) ، وفي القديم^(٥) أنه يمتد إلى غروب الشفق^(٦) وهو الصحيح واختاره جماعة منهم : البيهقي^(٧) (٨)

(١) وستر سقط من (ص) ومعناه ستر عورة

(٢) مراده بالخمس صلاة المغرب وستنها التي بعدها ، زاد بعضهم ركعتين قبلها ورجحه النووي وعلى هذا فيعتبر بسبع ركعات ، ويعتبر أيضا قدر استنحاء وازالة نجاسة وغسل وتيمم لمن احتاج إليهما وجميع ما يشترط لها أو يسن لها وقد عبر في الارشاد بما يشمل الكل فقال (فإلى قدر أدائها بشروط وسنن) ، وتعبير المصنف هو تعبیر المنهاج والروضة . انظر المنهاج مغني المحتاج ٣٠١/١ ، روضة الطالبين ١/٢٩٠ و ٤٣٠ ، اخلاص النواي ١/١١٠ ، شرح المحلي ١/١٦٧ .

(٣) المقصود من غالب الناس كما يظهر من اطلاق الرافي كالجهمور واعتمده الرملي ، ونقل النووي عن القفال أنه المعتدل من فعل كل انسان وصوبه ابن حجر . انظر فتح العزيز ١/٣٧١ ، المجموع ٣/٣٢ ، تحفة المحتاج ٢/١٤ ، فتح الجواد ١/٩٤ ، نهاية المحتاج ١/٣٦٦ ، النهاية شرح متن الغاية ص ٥١ .

(٤) وهو المعتمد عند جماهير أئمة المذهب السابقين كالحاملي والماوردي والشيرازي وأبي شجاع والقفال وغيرهم واختاره ابن النقيب وابن الملتن وابن المقرئ .

انظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢/١٩ ، اللباب ص ١١٢ ، المهذب ١/١٨٥ ، التبيين ص ٣٠ ، الغاية والتقريب ص ٥١ ، حلية العلماء ٢/١٦ ، فتح العزيز ١/٣٧١ ، شرح مشكل الوسيط ٢/١٣ ، روضة الطالبين ١/٢٩٢ ، عمدة السالك ص ٥٨ ، التذكرة ص ٥٤ ، اخلاص النواي ١/١١٠ .

(٥) بل قال النووي إنه جديد أيضا لأنه علق في الاملاء القول به على صحة الحديث وقد ثبت فيه أحاديث فيكون نصا له أيضا في الجديد . انظر المجموع ٣/٣٠ ، التنقيح ٢/١٤ .

(٦) المقصود بالشفق إذا أطلق : هو الأحمر دون الأبيض والأصفر ولهذا لم يقيد .

انظر فتح الوهاب ص ٣٠ ، تحفة المحتاج ٢/١٢ ، الإقناع للشرييني ١/٢٦٤ ، بشرى الكريم ص ١٢٠ .

(٧) البيهقي : هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحافظ ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة أخذ عن الحاكم وتفقه على ناصر العمري من تصانيفه نصوص الشافعي ومناقبه ومناقب أحمد والسنن الكبرى والصغرى ودلائل النبوة والأسماء والصفات وغيرها توفي بنيسابور سنة ثمان وخمسين وأربعمائة . انظر طبقات الشافعية الكبرى ٤/٨-١٦ ، طبقات الإسنوي ١/٩٨ ، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب ص ٩٣ .

(٨) انظر السنن الكبرى ١/٣٧٠ ، السنن الصغير ١/١١٧ .

والبغوي^(١) لصحة الأحاديث فيه^(٣) ^(٤) م ووقت [صلاة]^(٥) العشاء بغروب الشفق الأحمر^(٦) م ويبقى إلى^(٧) /الفجر الصادق م والمختار من أول وقت العشاء إلى ثلث

(١) البغوي : هو أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد العلامة محيي السنة البغوي ويعرف بابن الفراء أحد الأئمة تفقه على القاضي حسين من تصانيفه معالم التنزيل وشرح السنة والتهذيب والجمع بين الصحيحين وغيرها توفي بمرو الروذ سنة ست عشرة وخمسمائة .
انظر طبقات الشافعية الكبرى ٧/٧٥-٨٠ ، طبقات ابن شهبة ١/٢٨١ ، العقد المذهب ص ١١٨ .

(٢) قال النووي : ومن صححه من أصحابنا أبو بكر ابن خزيمة وأبو سليمان الخطابي والغزالي في إحياء علوم الدين وفي درسه ونقله الروياني في الحلية عن أبي ثور والمزني وابن المنذر وأبي عبد الله الزبيري قال : وهو المختار ، وصححه أيضاً العجلي والشيخ أبو عمرو ابن الصلاح اهـ ، وصححه النووي أيضاً في جلّ كتبه بل قال : يتعين القول به جزماً ، وقال الأحاديث الصحيحة مصرحة بما قال في القديم وتأويل بعضها متعذر فهو الصواب، وتبعه كثير من المتأخرين كالأنصاري وابن حجر والشريني والرملي .
انظر شرح مشكل الوسيط ١٣/٢ ، التهذيب ١٠/٢ ، شرح السنة ١٨٦/٢ ، التنقيح ١٤/٢ ، تصحيح التنبيه ١١٠/١ ، التحقيق ص ١٦١ ، المجموع ٣٠/٣ ، روضة الطالبين ٢٩٢/١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٠١/١ ، تذكرة النبيه ٤٤٧/٢ ، الأنوار ٧٢/١ ، الاعتناء ١٥٢/١ ، المقدمة الحضرمية ص ١٠٨ ، فتح الوهاب ص ٣٠ ، فتح الجواد ٩٤/١ ، غاية البيان ص ١١٠ ، مغني المحتاج ٣٠١/١ ، فتح المعين ص ٤٨ ، المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد ص ١١٩-١٢٠ .

(٣) من الأحاديث حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق) رواه مسلم ٤٢٧/١ برقم ٦١٢ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة في باب أوقات الصلوات الخمس ، ومنها حديث بريدة رضي الله عنه أن النبي ﷺ صلى المغرب قبل أن يغب الشفق في اليوم الثاني . رواه مسلم ٤٢٨/١ برقم ٦١٣ في نفس الكتاب والباب السابق ، ومنها حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه في بيان النبي ﷺ للسائل مواقيت الصلاة فقال (ثم أحر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق) رواه مسلم ٤٢٩/١ برقم ٦١٤ في نفس الكتاب والباب السابق .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) في (ص) : بغروب الحمرة .

(٧) نهاية الوجه ٣٩ من (ظ) .

الليل^(١) ثم بعد طلوع الفجر الصادق وقت الصبح إلى طلوع الشمس م والمختار من أول وقت الصبح إلى الإسفار، والفجر الصادق^(٢) هو الفجر الثاني المستطير الذي لا يزال ضوءه يزداد ويعترض في الأفق، (بخلاف الكاذب^(٣) وهو الفجر الأول المستطيل المستدق الصاعد في السماء غير معترض في الأفق ثم ينمحق وتصير الدنيا أظلم مما كانت)^(٤) [وأول وقت كل واحد من العصر والمغرب والصبح آخر وقت ما قبل كل واحد منهما وأول وقت العشاء ليس آخر وقت المغرب^(٥)] ^(٦)^(٧).

(١) وهذا القول هو الصحيح عند جمهور الشافعية، وفي القديم أنه إلى نصف الليل اختاره النووي في شرح مسلم قال الرملي وكلامه في المجموع يقتضي أن الأكثرين عليه بل قال ابن حجر عليه الأكترون .

انظر المجموع ٣/٣٩، شرح صحيح مسلم ٥/١١٦، عمدة السالك ص ٥٩، التذكرة ص ٥٤، اخلاص الناي ١/١١١، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٢٠، فتح الوهاب ص ٣١، تحفة المحتاج ٢/١٨، نهاية المحتاج ١/٣٧١، المعتمد من قديم قول الشافعي ص ١٢٢ و ١٢٣ .

(٢) وسمي صادقا لأنه يصدق عن الصبح ويبينه.

انظر الخاوي الكبير ٢/٢٩، المجموع ٣/٤٤، الغرر البهية ١/٢٤٥.

(٣) وتسميته كاذبا لأنه يضيء ثم يسود ويذهب، والعرب تشببه بذب السرحان وهو الذنب لاستطالته ولأن الضوء يكون في الأعلى دون الأسفل كما أن الشعر يكثر على أعلى ذنب الذنب دون أسفله .

انظر الخاوي الكبير ٢/٢٩، فتح العزيز ١/٣٧٣ و ٣٧٤، المجموع ٣/٤٤، لسان العرب ٢/٤٨١ و ٤٨٢، الغرر البهية ١/٢٤٥، حاشية الشرفاوي ١/٢٤٠.

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وذلك كما مر في الجديد لكن على القديم الصحيح أن أول وقت العشاء هو آخر وقت المغرب.

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١١٢ و ١١٣، التبيين ١/٣٠، حلية العلماء ٢/١٣-١٧، التعجيز ٢/١٧-

٢٠، التحقيق ص ١٦١ و ١٦٢، كفاية الأخيار ص ١٢٧-١٣٠، المنهاج القويم ص ١٠٦-١٠٨،

نهاية المحتاج ١/٣٦٣-٣٧١.

فصل

م وتجب الصلاة عند دخول هذه الأوقات وجوباً موسعاً^(١) فإن مات في أثناء الوقت لم يعصى^(٢)، هذا إذا بقي من الوقت ما يسع ذلك الفرض فأما إذا لم يبق ما يسع الفرض فإنه يعصى م وإن وقعت ركعة^(٣) في الوقت والباقي خارج الوقت فالكل أداء^(٤)، ولو وقع أقل من ركعة في الوقت لا يكون الكل أداء بل يكون الكل قضاء م ونسب التعجيل بالصلاة في أول الوقت^(٥) م ويحصل التعجيل بأن يشتغل بأسباب الصلاة كالوضوء والأذان وستر العورة إذا دخل الوقت م ونسب الإبراد بالظهر عند شدة الحر^(٦) م ويختص ذلك بالناحية الحارة م

(١) الواجب الموسع : هو ما كان وقته فاضلاً عن زمن الواجب.

انظر الأحكام للآمدى ٩٨/١، فواتح الرحموت ٦٩/١.

(٢) محل عدم العصيان وحل التأخير هو العزم على فعلها وإلا أثم لالكونه ترك الفعل بل لتركه العزم، وكذا

ما لم يظن موتاً أثناء الوقت كمن لزمه قود، أو نحوه بأي سبب كان مما يظن معه إخراجها عن وقتها .

انظر فتح الجواد ٩٥/١، نهاية المحتاج ٣٧٤/١، حاشية البيجوري ٢٣٤/١

(٣) بأن فرغ من السجدة الثانية ورفع رأسه قبل خروج الوقت.

انظر نهاية المحتاج ٣٧٨/١، تحفة الحبيب ٣٩/٢.

(٤) وهذا ما اعتمده الرافعي والنووي وابن النقيب وابن المقري وغيرهم، واختار المحلي والشربيني في المغني دون

الافتناع أن ما وقع في الوقت فهو أداء وما بعده فهو قضاء قالوا : وهو التحقيق ، وقال في التحفة وهو

التحقيق عند الأصوليين لكن ظاهر الحديث يردّه .

انظر فتح العزيز ٣٧٧/١، التحقيق ص ١٦٣، عمدة السالك ص ٥٩، إخلاص النواي ١١٢/١، شرح

المحلي ١٧٣/١، فتح الوهاب ص ٣١، تحفة المحتاج ٣٦/٢ و ٣٧، مغني المحتاج ٣٠٧/١، الإفتناع

للشربيني ٢٦٨/١، الحواشي المدنية ٢١١/١ و ٢١٢، حاشية البيجوري ٢٣٥/١، بشرى الكريم ص ١٢٣.

(٥) وذلك في جميع الصلاة إلا الإبراد في الظهر في شدة الحر كما سيذكره وهذا هو القديم وهو المفتى به،

وقيل بل يستحب تأخير العشاء اختاره النووي في المجموع وقال إنه أقوى دليلاً بعد أن ذكر كثيراً من

الأحاديث الصحيحة، وقال هو المنصوص عليه في أكثر كتبه الجديدة .

انظر المجموع ٦٦/١ و ٦٦/٣ و ٥٧ و ٥٧، الاعتناء ١٥٣/١، مغني المحتاج ٣٠٦/١.

(٦) الحكمة في عدم تعجيل الظهر في شدة الحر لأن تعجيلها فيه مشقة تسلب الخشوع أو كماله، وما ذكره =

ومن يطلب الجماعة مأموماً كان الطالب أو إماماً ويختص بالجماعة في المسجد الذي يأتيه الناس من بعد ، وإذا كان طالباً للجماعة في مسجد بعيد لكثرة الناس فيه أوفقه إمام ونحوه ندب له الإبراد أيضاً وإن أمكنته الجماعة في مسجد قريب، أما البلاد المعتدلة والمنفرد ومن مشى في ظل [أو كن^(١)] أو كانت منازل القوم قريبة من المسجد فلا إبراد^(٢) م ولا يندب الإبراد في الجمعة^(٣) .

= من الإبراد بالظهر هو مثال لاستحباب التأخير في بعض الحالات وحاصله أنه حيث اقترن بالتقديم فقط ماينافي الخشوع أو كان في التأخير تحصيل كمال خلا عنه التقديم فإن التأخير أفضل وقد ذكر في الإيعاب كما في الحواشي المدنية وغيرها نحو أربعين صورة لا يستحب فيها التعجيل ، وقد يلزم التأخير كمن رأى غريقاً لو أنقذه لتأخر أو كان محرماً لو تأخر لفاته الحج ونحو ذلك.

انظر الاعتناء ١٧١/١ و ١٧٢، تحفة المحتاج مع حواشيه ٣٠/٢ و ٣١، نهاية المحتاج ٣٧٦/١ و ٣٧٧، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢١٠/١ و ٢١١، حاشية الجمل ٤٣٤/١.

(١) الكنّ : وقاء كل شيء وسره ، وما يرد الحر والبرد من الأبنية والمساكن .

انظر لسان العرب ١٣/٣٦٠ ، القاموس المحيط ٤/٢٦٥ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٣) حاصل ما ذكره الشارح أنّ للإبراد في صلاة الظهر خمسة شروط :

الأول : أن يكون في قطر حار .

الثاني : أن يكون في شدة الحرّ .

الثالث : أن يكون لجماعة .

الرابع : أن تكون تلك الجماعة تقصد من بعد .

الخامس : السعي إلى محلها في الشمس لافي الظل .

انظر فتح الجواد ١/٩٦ ، تحفة الحبيب ٢/٣٩ .

(٤) وذلك لأن الناس مأمورون بالتبكير إليها فلا يتأذون بالحر ولأن تعجيلها فيه مراعاة للمبكرين وهم أولى بالمراعاة من المتأخرين .

انظر الحاوي الكبير ٢/٦٥ ، غاية البيان ص ١١٣ ، بشرى الكريم ص ١٢٢ ،

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٣٠ وما بعده و ٦٢ وما بعدها ، المذهب ١/١٨٨ - ١٩٠ ،

الوسيط ٢/٢١ - ٢٥ ، فتح العزيز ١/٣٧٦ - ٣٨٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٣٠٥ - ٣٠٧ ، عمدة

السالك ص ٥٩ ، فتح الجواد ١/٩٥ و ٩٦ .

فصل

م ومن اشتبه عليه الوقت لغيم أو حبس أو غيرهما تحرى في الوقت واستدل عليه بالدرس والأعمال والأوراد^(١) وصياح الديك المحرّب^(٢) وأذان المؤذنين^(٣) الكثيرين^(٤) م وإن تيقن الوقت إن صبر زماناً فإنه يتحرى أيضاً^(٥) م والأعمى يتحرى في الوقت كالبصير م أو قلد مجتهداً هذا ما لم يخبرهما عدل عن مشاهدته فلو قال عدل رأيت الفجر طالعاً أو الشفق

(١) الأوراد : جمع ورد وهو نحو قراءة أو ذكر أو صلاة على النبي ﷺ .

انظر حاشية القليوبي وعميرة ١/١٧٣، تحفة الحبيب ٢/٤٠ .

(٢) أي مجرب أصابة صياحه الوقت وقد تكرر منه ذلك .

انظر فتح العزيز ١/٣٨٢، حاشية الجمل ١/٤٤٠، بشرى الكريم ص ١٢٤.

(٣) ينبغي تقييد الاستدلال بأذان المؤذنين إذا كثروا يوم الغيم دون يوم الصحو كما في الروضة وأصلها لأن أذان الثقة العالم بالوقت إن كان في يوم صحو فإنه يعتمد عليه لكون أذانه عن مشاهدة وإن كان في يوم غيم فلا يعتمد عليه البصير لأنه يؤذن عن اجتهاد كذا اختاره الرافعي لكن صحح النووي في التحقيق وتصحيح التنبيه وزيادة الروضة أن له تقليده في يوم الغيم .

انظر الحاوي الكبير ٢/١٣، فتح العزيز ١/٣٨٢، روضة الطالبين ١/٢٩٦ و ٢٩٧، التحقيق ص ١٦٤، تصحيح التنبيه ١/١١٣، الغرر البهية مع حواشيها ١/٢٥١، فتح الجواد ١/٩٧، مغني المحتاج ١/٣٠٧، نهاية المحتاج ١/٣٨٠.

(٤) محل الاستدلال بكثرة المؤذنين ما إذا غلب على الظن أصابتهم الوقت وكانوا مستقلين ، أما لو تيقن أصابتهم عادة أو كانوا في حد التواتر فالوجه وجوب اعتمادهم ، وكذا لو كانوا تبعاً لواحد فالحكم يتعلق بمتبوعهم .

انظر حواشي الغرر البهية ١/٢٥٢، حواشي تحفة المحتاج ٢/٣٩.

(٥) كونه يتحرى أي جوازاً فلا يجب عليه الصبر حتى يتيقن لأن للظن المفاد بالتحري حكم اليقين كمسألة الاجتهاد في المياه ، وهذا إذا كان ثمت دلالة أو غلب على ظنه شيء وإلا آخر حتى يغلب على ظنه دخول الوقت والاحتياط أن يؤخر حتى يتيقن الوقت أو يغلب على ظنه خوف الفوات .

انظر فتح العزيز ١/٣٨٣، التحقيق ص ١٦٥، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١/١٧٣، فتح الجواد ١/٩٧، مغني المحتاج ١/٣٠٨، حواشي الغرر البهية ١/٢٥١ .

غارباً أو الشمس زائلة عن كبد السماء وجب قبول قوله ، ولا يجوز الاجتهاد ، ولو أخبر العدل عن الاجتهاد فليس للبصير القادر على الاجتهاد تقليده^(١) ، وإذا وجب الاجتهاد فلو صلى من غير اجتهاد لزمته الإعادة وإن وقعت صلاته في الوقت م ويعيد المتحري ما تبين وقوعه قبل الوقت ، فإذا اجتهد وصلى نظر إن لم يتبين الحال فذاك^(٢) ، وإن تبين أنه وقع في الوقت أو بعده فلا قضاء عليه وإن تبين أنه وقع قبل الوقت^(٣) يعيد أداء إن كان الوقت باقياً ويعيد قضاء إن لم يكن الوقت باقياً^(٤) م كما يعيد ما وقع قبل الوقت من الصوم ، والأسير أو المحبوس في المظمورة^(٥) إذا اشتبه عليه شهر رمضان تحرى^(٦) وصام^(٧) [٣٠] شهراً بالتحري فإن لم^(٨) / يتبين الحال أو تبين أنه وافق رمضان فذاك وإن تبين أنه وقع بعد الشهر فيقع قضاء حتى لو كان ذلك الشهر ناقصاً ورمضان تاماً يلزمه صوم يوم آخر وإن^(٩) كان

(١) لكن للأعمى تقليده على الأصح وله الاجتهاد أيضاً ، وكذا البصير العاجز عن الاجتهاد لعدم أهليته للاجتهاد.

انظر فتح العزيز ٣٨٢/١ ، المجموع ٧٢/٣ ، فتح الوهاب ص ٣١ ، تحفة المحتاج ٣٨/٢ ، نهاية المحتاج ٣٨٠/١ .

(٢) أي لاشيء عليه وتكفيه صلاته .

انظر روضة الطالبين ٢٩٧/١ ، المجموع ٧٣/٣ ، شرح المحلى ١٧٤/١ .

(٣) كما لو أخبره ثقة عن علم ومشاهدة أن صلاته وقعت قبل الوقت ، لكن لو أخبره عن اجتهاد فلا .

روضة الطالبين ٢٩٨/١ ، المجموع ٧٣/٣ ، كفاية الأخيار ص ١٤٥ .

(٤) فلو كان مسافراً وصلى قصرًا فإنه يعيدها تامة إذا قلنا لا يجوز قصر القضاء .

انظر فتح العزيز ٣٨٣/١ ، المجموع ٧٣/٣ .

(٥) المظمورة : هي الحفيرة أو البيت تحت الأرض .

انظر المصباح المنير ص ٣٧٨ ، القاموس المحيط ٨١/٢ .

(٦) في الأصل : وتحرى

(٧) في (ص) : وتصوم .

(٨) نهاية الوجه ٤٠ من (ظ) .

(٩) في (ص) : وإن كان الأمر بالعكس بأن

الشهر كاملاً ورمضان ناقصاً فله افطار اليوم الأخير [إذا عُرِفَ الحال] ^(١) ^(٢) [وإن وافق صومه شوالاً فالصحيح منه تسعة وعشرون إن كان كاملاً ، وثمانية وعشرون إن كان ناقصاً فإنه لا يصح صوم يوم العيد ، فإن كان رمضان ناقصاً فلا شيء عليه على التقدير الأول وهو إن كان الشهر كاملاً ، ويقضى يوماً على التقدير الثاني وهو أنه إن كان الشهر ناقصاً ، وإن كان رمضان كاملاً قضى يوماً على ^(٣) التقدير الأول وهو أنه إن كان الشهر كاملاً ، وقضى يومين على التقدير الثاني وهو أنه إن كان الشهر ناقصاً ، وإن وافق صومه ذا الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون إن كان كاملاً ، وخمسة وعشرون إن كان ناقصاً فإنه لا تصح منه أربعة أيام يوم العيد وأيام التشريق ، فإن كان رمضان ناقصاً قضى ثلاثة أيام على التقدير الأول وهو أنه إن كان الشهر كاملاً ، وقضى أربعة أيام على التقدير الثاني وهو أنه إن كان الشهر ناقصاً ، وإن كان رمضان كاملاً قضى أربعة أيام على التقدير الأول وهو أنه إن كان الشهر كاملاً ، وقضى خمسة أيام على التقدير الثاني وهو إن كان الشهر ناقصاً] ^(٤) وإن تبين أن صومه وقع قبل رمضان فإن أدرك رمضان يعيد أداءً وإلا يعيد قضاءً ^(٥) .

فصل ^(٦)

م وكل واحد من هذه الأعذار التي هي : الصبا والجنون والإغماء والكفر ^(٧) والحيض

(١) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٢) من هنا يبدأ سقط من الأصل و (ظ) بمقدار نصف صفحة ، وهو مثبت من (ص) .

(٣) نهاية اللوحة ١٩ من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرحه ٩٥/١ ، الوسيط ٢٦/٢ ، روضة الطالبين ٢٩٦/١ و ٢٩٧ ،

التحقيق ص ١٦٤ ، إخلاص الناوي ١١٣/١ و ١١٤ ، شرح المنهج مع حاشية الجمل ٤٣٩/١ - ٤٤٢ ،

المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ص ٢١٢ و ٢١٣ ، نهاية المحتاج ٣٧٩/١ - ٣٨١ .

(٦) هذا الفصل بيان لوقت الضرورة .

(٧) المقصود بالكفر هنا الكفر الأصلي ، أما المرتد فسيأتي حكمه ، والكافر تجب عليه الصلاة أصلاً إذ

هو مخاطب بها خطاب عقاب عليها بخصوصها لكن لا تطلب منه في الدنيا لكونها لا تصح منه ، وإنما =

وفي معناه النفاس إن زال في آخر وقت الفرض بقدر تكبيرة يجب ذلك الفرض^(١) م إن خلا بعد زمان التكبير من الموانع زمان يسع فيه ذلك الفرض والطهارة^(٢) يجب ذلك الفرض، فلو لم تمتد السلامة عن الموانع بعد زوال المانع بقدر امكان فعل الصلاة والطهارة لا يجب ذلك الفرض^(٣) وذلك بأن بلغ الصبي في آخر الوقت ثم جن أو أفاق مجنون ثم عاد جنونه أو طهرت حائض ثم جنت أو أفقت مجنونة ثم حاضت^(٤) أو أسلم الكافر ثم جن أو أغمي عليه أو أفاق المغمى عليه ثم عاد إغماؤه أو جن ، فإن في جميع هذه الصور لا يجب القضاء^(٥) م^(٦) ويجب ذلك الفرض كما ذكرنا مع ما قبله إن جمع ذلك الفرض معه كما لو

= سمي معذورا لأن المقصود بالعدر هنا ما يسقط القضاء وقد سقطت عنه فلا يطالب بالقضاء بعد الاسلام تخفيفا عنه فأشبهه غيره من أهل الأعذار في التخفيف عنهم.

انظر الحاوي الكبير ٣٤/٢، شرح مشكل الوسيط ٢٧/٢، فتح العزيز ٣٨٥/١، المجموع ٦٦/٣، كفاية الأخيار ص ١٣١.

(١) ذلك لأن ادراك الجزء من الوقت كادراك الجماعة؛ ولأن الإدراك الذي تعلق به الإيجاب تستوي فيه الركعة وما دونها ، فإن بقي من الوقت قدر ركعة وجب ذلك الفرض بلا خلاف.
انظر فتح العزيز ٣٨٥/١، المجموع ٦٥/٣، الاعتناء ١٥٥/١، شرح المحلي ١٨١/١.

(٢) وذلك بأخف ما يمكن كما سيأتي دون اعتبار السر والتحرى في القبلة ، والطهارة تشمل طهارة الخبث والحدث .

انظر مغني المحتاج ٣١٥/١ ، حواشي تحفة المحتاج ٦٨/٢ ، نهاية المحتاج ٣٩٦/١ ، الحواشي المدنية ٢٠٥/١ ، حاشية الشرقاوي ٢٤١/١.

(٣) يشترط امتداد زمن السلامة إلى فعل الصلاة والطهارة امتدادا متصلا كما يشير إليه لفظ الامتداد فلو خلا وقت الطهر وعاد المانع ثم خلا قدر الصلاة لم تلزمه.

انظر حاشية القليوبي على شرح المحلي ص ١٨٢ ، حاشية الجمل ٤٦٠/١.

(٤) انظر فتح العزيز ٣٨٤/١، المجموع ٦٥/٣، التنقيح ٢٨/٢.

(٥) لا يجب القضاء بالقيد الذي ذكره أولا وهو عدم امتداد السلامة زمانا يسع فعل الطهارة والصلاة حيث لا يمكنه وقت التكليف من فعل الفرض فسقط ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

انظر المهذب ١٩٣/١، اخلاص الناوي ١١٤/١.

(٦) م سقط من (ظ) .

زال آخر وقت العصر أو العشاء فإنه يجب الظهر أو المغرب^(١) فلو لم يجمع ذلك الفرض مع ما قبله كالصبح والظهر^(٢) يجب ذلك الفرض دون ما قبله .

م وكذا يجب الفريضان كما ذكرنا إن خلا من أول وقت^(٣) الصلاة الأخيرة من صلاتي الجمع وهي العصر والعشاء أو وسطه أو آخره بقدر زمان يسع الفريضين^(٤) وهما ثمان ركعات للمقيم وأربع للمسافر في إدراك وقت العصر وسبع للمقيم وخمس للمسافر في إدراك وقت العشاء ، ولو خلا من الموانع ما يسع أربع ركعات دون ثمان لا يجب إلا صلاة العصر^(٥) .

(قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : وينبغي أن يعتبر هاهنا أيضاً لوجوبهما قدر الطهارة إن لم يمكن تقديمهما^(٦) كما يعتبر فيما إذا خلا من وقت الأخيرة بقدر تكبيرة ، وينبغي أن يكفي هاهنا لوجوبهما قدر فرض واحد كما يكفي فيما إذا خلا من وقت الأخيرة بقدر تكبيرة ، ولا يكفي فيهما قدر فرض واحد بل لا بد من زمان يسع الفريضين ، والمفهوم من الحاوي^(٧) وشرح الوجيز^(٨) التفرقة ولا يظهر اتجاهه ، والأولى أن يعين فيهما

(١) لكون وقت العصر وقت للظهر والعشاء وقت للمغرب في حال العذر ففي حالة الضرورة أولى .

انظر الوسيط ٢/٢٨ ، فتح العزيز ١/٣٨٦ ، شرح التنبيه ١/٩٧ ، المنهاج القويم ص ١٠٥

(٢) يحسن عد المغرب مع الصبح والظهر لأنه لم يبق غيرها مما لا يجمع مع ما قبله وقد فعل ذلك الراعي والنووي .

انظر فتح العزيز ١/٣٨٥ ، المجموع ٣/٦٥

(٣) في الأصل : الوقت

(٤) أما لو خلا من وقت الأولى وحدها فسيأتي حكمها في آخر هذا الفصل .

(٥) لأنها المتبوعة ، ولا تجب الظهر لأنها تابعة .

انظر المجموع ٣/٦٥ ، التنقيح مع الوسيط ٢/٢٨ ، نهاية المحتاج ١/٣٩٦ ، حاشية الجمل على شرح

المنهاج ١/٤٦٠ ، تحفة الحبيب ٢/٥٠ .

(٦) كالاستحاضة والمتميم وسلس البول فلا يمكن لهم تقديم الطهارة قبل الوقت كما سبق .

(٧) قال في الحاوي [وإذا خلا من الموانع ما يسعه والطهارة تجب بما قبله إن جمعا كأن خلا من وقت الأخيرة

ما يسعهما] وقال بعدها [وإن خلا من غير وقت ما يسع أخف فرضه بالطهارة إن لم يمكن تقديمها تجب

فقط] فمفهومه كما قال الشارح التفرقة] . الحاوي الصغير لوجه ٤ وجه ب .

(٨) انظر فتح العزيز ١/٣٨٤ و ٣٩٠ .

قدر ما يسع الفرضين مع الطهارة^(١) ^(٢).

م ولو زال الصبا [من الصبي]^(٣) بعد عقد الوظيفة فإنه يكفي ما عقده ولا حاجة إلى

(١) وذلك قياسا على ما لو خلا العذر في آخر الوقت، وأصل الاشكال عند الشارح أن الرافيعي ذكر في فتح العزيز مسألتين وفرق بينهما إحداهما : أن الصبي لو بلغ آخر وقت العصر بقدر تكبيرة فإن مضى في حال السلامة قدر ما يسع أربع ركعات بعد الطهارة لزم العصر وإلا فلا ، فهذه المسألة الأولى .
والمسألة الثانية : عكس الأولى وهي ما لو خلا أول الوقت عن العذر ثم طرأ العذر كأن حاضت أثناء الوقت فينظر ماضى قبل وجود العذر فإن كان قدر الصلاة فقد استقرت في ذمتها وعليها القضاء إذا طهرت ، ولا يعتبر مع إمكان فعل الصلاة زمان إمكان الطهارة من الوقت لامكان تقديمها فلو لم يمكن تقديمها فإن زمن الطهارة معتبر . فالرافيعي اعتبر في المسألة الأولى زمن الطهارة ولم يعتبره في الثانية ، والشارح يميل إلى عدم التفرقة بين المسألتين ، وقد صرح بهذا الاشكال صاحب المصباح وهو الطوسي ونقله عنه القنوني كما في اخلاص الناي ، وصرح به أيضا ابن حجر في التحفة بل قال إنه مشكل جدا لأنهم في ادراك الآخر لم يعتبروا قدرته على الطهارة قبل البلوغ مع كونها في الوقت ، وفي ادراك الأول اعتبروا قدرته عليها قبل الوقت وكان العكس أولى بل متحتما؛ لأنه قبل الوقت لم توجه إليه خطاب بطهارة، أما في الوقت فقد توجه إليه خطاب بها ، وحينئذ فقد يؤخذ من هذا ترجيح ما أشارت إليه الروضة اعتراضا على أصلها أنه ينبغي استواء الآخر والأول في عدم اعتبار القدرة على التقديم لأنه لم يجب وإلى هذا مال جماعة ، لكن أكثر المتأخرين على اعتماد ما في أصل الروضة من التفرقة المذكورة . اهـ
بتصرف ثم ذكر أنه يمكن التمثل لما لمحوه من الفرق بينهما فراجع إن شئت ، واستشكله أيضا في حواشي نهاية المحتاج.

انظر فتح العزيز ١/٣٨٥ و ٣٩٠ ، روضة الطالبين ١/٣٠٠ ، اخلاص الناي ١/١١٥ ، تحفة المحتاج ٢/٧٦ ، نهاية المحتاج ١/٣٩٥ .

قلت : ولم يتضح لي معنى العبارة الأخيرة لكن في تيسير الحاوي للمؤلف لوحة ١٣ مانصه " وكذا يلزمه الفرضان اللذان يجمعان إن خلا من الموانع من وقت الصلاة الأخيرة قدر ما يسع الفرضين هذا هو المفهوم من النقل وينبغي أن يكفي ما يسع أحد الفرضين والطهارة"

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) لكن جاء فيها [ويشترط لوجوبها زمان يسع فيه الطهارة إن لم يمكن

تقديمها كطهارة التيمم والمستحاضة] .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

إعادة الفرض^(١) سواء (زال الصبا بعد أن)^(٢) أتمها أو كان في أثنائها فأتمها^(٣) كالأمة إذا صلت مكشوفة الرأس ثم عتقت في الوقت فإنها لا تعيد م وإن زال عذر الجمعة كالمرض بعد عقد [الوظيفة من المعذور في الجمعة]^(٤) فإنه يكفيه ما عقده وإن كان في أثنائها فأتمها ولا تلزمه الإعادة^(٥).

م وإن خلا من وقت غير الأخيرة من^(٦) / صلاتي الجمع بقدر ما يسع أنحف فرض ذلك الشخص في ذلك الوقت م مع الطهارة إن لم يمكن تقديمها على الوقت^(٧) كالتيتم

(١) لكن يستحب له الإعادة .

انظر روضة الطالبين ١/٢٩٩، الاعتناء ١/١٥٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) اتمام الصبي لصلاته إذا بلغ أثنائها واجب ولا يجوز له قطعها ثم استئنافها .

انظر روضة الطالبين ١/٢٩٩، الاعتناء ١/١٥٦، تحفة المحتاج ٢/٧٢ .

(٤) في الأصل و (ظ) : [بعد عقد وظيفة الجمعة] وفي الحاوي الصغير [وعذر الجمعة بعد عقد الوظيفة] ، وقد كتب في هامش (ظ) عبارة التيسير للمؤلف وهي " بعد عقد الظهر " ، وهي الموافقة للوجيز وفتح العزيز وغيرها من كتب الشافعية .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ١/٣٨٩، الحاوي لوحة ٤ وجه ب، التيسير لوحة ١٣، الاعتناء ١/٢٦١، شرح التنبيه ١/٩٠، الغرر البهية ١/٢٥٥، فتح الجواد ١/٩٨، نهاية المحتاج ١/٣٩٧ .

(٥) أي ولو تمكن من ادراكها في الوقت لأنه أداها صحيحة، لكن يستحب له اعادةها خروجاً من الخلاف وليؤديها حال الكمال .

انظر فتح الجواد ١/٩٨ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١/١٨٣، مغني المحتاج ١/٣١٥ و ٣١٦ .

(٦) نهاية الوجه ٤١ من (ظ) .

(٧) فإن أمكن تقديمها فلا يشترط اتساع ما أدركه من الوقت إلا للفرض فقط، لا مكان فعله قبله ، وما ذكره من عدم قدر الطهر لمن أمكن له تقديمه هو ماعليه الرافي وأكثر المتأخرين ، لكن النووي مسال في زيادة الروضة إلى عدم اعتبار التقديم وقال فإنه وإن أمكن التقديم فلا يجب .

انظر روضة الطالبين ١/٣٠٠، الغرر البهية وحواشيها ١/٢٥٣ و ٢٥٦، تحفة المحتاج ٢/٧٦، نهاية المحتاج ١/٣٩٨، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١١٧، حاشية الشرقاوي ١/٢٤٢ .

ونحوه [كطهارة المستحاضة]^(١) يجب ذلك الفرض دون الأخيرة من صلاتي الجمع^(٢) ، فإن طرأ في وقت فرض من الصلوات الخمس ما يمكن طرأته كالحيض والجنون والإغماء^(٣) وقد مضى ، من الوقت خاليا من الموانع سواء كان أول الوقت أو وسطه أو آخره ما يسع فيه أخف فرض يجب ذلك الفرض حتى لو طولت المرأة من صلاتها فحاضت في أثنائها وقد مضى من الوقت ما يسع تلك الصلاة لو خففت لزمها قضاء تلك الصلاة ، ولو كان الشخص مسافرا فطرأ عذر جنون أو إغماء أو حيض وقد مضى من الزمان ما يسع ركعتين من الرباعية لزمه قضاؤها^(٤) ، ولو بقي من الوقت دون ما يسع ذلك الفرض لم يلزمه قضاؤها ، [م وفي ذلك الطرآن إن أدرك وقت الظهر لايلزمه العصر وإن أدرك وقت المغرب لايلزمه العشاء]^{(٥)(٦)} .

(١) مابين المعقوفتين مثبت من (ظ).

(٢) وسبب عدم وجوب الثانية لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية لأنها لاتفعل معها إلا تبعا في وقت الجمع ، فلو قدمت أو فصلت عنها بزمان لم يصح .

انظر الوسيط ٣٠/١ ، اخلاص الناوي ١١٤/١ و ١١٥ ، الغرر البهية ٢٥٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٨/١ .

(٣) أما الصبا فلا يتصور عروضه ، وأما الكفر وإن تصور عروضه فهو ردة لاتسقط القضاء .
انظر فتح العزيز ٣٩٠/١ ، مغني المحتاج ٣١٦/١ ، تحفة الحبيب ٥٢/٢ ، حواشي الشيرواني تحفة المحتاج ٧٣/٢ .

(٤) لأنه لو قصر لأمكنه أداؤها .

انظر التبصرة ص ١٠٧ ، فتح العزيز ٣٩٠/١ ، المجموع ٦٧/٣ .

(٥) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب ص ١٩١-١٩٣ ، الوسيط ٢٧/٢-٣٠ ، روضة الطالبين ٢٩٨/١-٣٠١ ، التحقيق ص ١٦٥ و ١٦٦ ، فتح الوهاب ص ٣٣ ، مغني المحتاج ٣١٤-٣١٦ ، بشرى الكريم ص ١١٦ و ١١٧ .

فصل

م وقضى المرتد إذا أسلم ما فاته من [صوم أو صلاة]^(١) في زمان الردة مع ما فاته في زمان الجنون بعد الردة^(٢) م لا مع ما فات في زمان الحيض بعد الردة^(٣)، وإن استعجلت بدواء كما إذا استعجلت النفاس بدواء يلقي الولد، م وقضى السكران [٣١] م غير زمان الجنون الواقع^(٤) بعد السكر المتصل به^(٥)، ويقضى^(٦) زمان الجنون الواقع في السكر^(٧) [لا زمان الجنون الذي ينتهي إليه السكر، م]^(٨) وكذا السكرى فإنها تقضى غير زمان الحيض (الواقع في السكر المتصل به)^(٩).

(١) في الأصل : [من الصلاة] .

(٢) وذلك تغليظا عليه ولأنه التزم الصلاة بالإسلام فلا تسقط عنه بالردة كحقوق الآدميين.

انظر كفاية الأخيار ص ١٣١ ، اخلاص النواي ١١٥/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١٧٩/١ .

(٣) فارق الحيض الجنون لأن سقوط الصلاة عن الحائض عزيمة ، وعن نحو الجنون رخصة ، والرخصة لا تنافى بالمعصية .

انظر المذهب ١٨١/١ ، الوسيط مع مشكله لابن الصلاح ٣١/٢ ، اخلاص النواي ١١٦/١

(٤) الواقع سقط من (ض) .

(٥) المتصل به سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : حتى يقضى .

(٧) المقصود به المدة التي ينتهي إليها السكر غالبا ، وكونه لا يقضيها بعد هذه المدة لأنه ليس بسكران في دوام جنونه بخلاف المرتد لو جن في رده فإنه مرتد في جنونه حكما .

انظر فتح العزيز ٣٩٤/١ ، المجموع ٩/٣ ، أسنى المطالب ١٢٢/١

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م ويؤمر^(١) الطفل بالصلاة لسبع^(٢) سنين^(٣) ولا فرق بين الصبي والصبية ، م ويضرب على تركها لعشر^(٤) سنين^(٥) م كالصوم فإن الطفل يؤمر به لسبع^(٦) سنين ويضرب على تركه لعشر^(٧) سنين ، وإنما يؤمر بالصوم إذا كان يطيق^(٨) ، وأجرة تعليم الفرائض من مال الطفل ، فإن لم يكن له مال فعلى الأب ، فإن لم يكن أب فعلى الأم .

وهل يجوز إعطاء الأجرة من مال الطفل لتعليم ما سوى الفاتحة والفرائض من القرآن والأدب والعلم ؟^(٩)

(١) المقصود من الأمر صيغته مع التهديد إن توقف الحال عليه فلا يكفي مجرد الأمر فتح الجواد ٩٩/١ ، غاية البيان ص ١٠٨ ، حاشية الجمل ٤٥٣/١ .

(٢) في (ص) : لوقت سبع .

(٣) يشترط مع بلوغ السبع التمييز ، فإن لم يميز فعند التمييز وإنما خص السبع بالذكر لأنها سن التمييز غالبا وإنما لم يجب الأمر قبلها لندرة التمييز حينئذ ، والتمييز هو أن يأكل وحده ويشرب وحده ويستنجي وحده .

انظر الغرر البهية ٢٥٧/١ ، مغني المحتاج ٣١٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٠/١ ، حاشية الجمل ٤٥٣/١ ، بشرى الكريم ص ١١٦ .

(٤) في (ص) : [ويضرب بتركها لوقت عشر] .

(٥) حكمة ذلك تمرينه على العبادة ليتعودها فلا يتركها ، وإنما أخر الضرب للعشر لأنه عقوبة والعشر زمن احتمال البلوغ بالاحتلام مع كونه يقوى ويحتمل الضرب غالبا .

انظر شرح السنة ٤٠٦/٢ ، فتح العزيز ٣٩٣/١ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٦٣/٢ ، غاية البيان ص ١٠٨ .

(٦) في (ص) : لوقت سبع .

(٧) في (ص) : [ويضرب بتركه لوقت عشر] .

(٨) في (ص) : [وإنما يؤمر بالصوم إذا كانت الأيام قصارا أو الطفل يطيق الصوم] .

(٩) وكذا عبر بصيغة السؤال الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ٣٩٤/١ ، المجموع ١١/٣ .

فيه وجهان : (أصحهما الجواز) ^{(١)(٢)(٣)}.

فصل

م وتكره ^(٤) صلاة لاسبب لها متقدم (عليها ولا مقارن لها) ^(٥) في ^(٦) الأوقات المكروهة الذي يأتي ذكرها من بعد ^(٧) فتكره النوافل المطلقة في تلك الأوقات ولا تكره فائتة (سواء كانت فرضاً مكتوبة أو مندورة أو كانت سنة راتبة أو نفلاً اتخذها ورداً) ^(٨) ولا تكره ^(٩) صلاة

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) صححه النووي و ابن حجر والرملي والشريبي وغيرهم ، وذلك لكونه مصلحة له .

والوجه الثاني : عدم الجواز ، وتكون الأجرة من مال الولي لعدم الضرورة إليه .

انظر المجموع ٢٦/١ ، التحقيق ص ١٥٨ ، روضة الطالبين ٣٠١/١ ، الأنوار ٧٥/١ ، الغرر البهية ٢٥٩/١ ، تحفة المحتاج ٦٤/٢ ، مغني المحتاج ٣١٤/١ ، غاية البيان ص ١٠٨ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٨٠/١ و ١٨١ ، الوسيط ٣٠/٢ و ٣١ ، حلية العلماء ٧/٢ و ٨ ، التحقيق ص ١٥٨ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٧٩-١٨١ ، الأنوار ٧٥/١ ، أسنى المطالب ١٢١ و ١٢٢ ، فتح الجواد ٩٩/١

(٤) لم يبين الشارح هل الكراهة كراهة تحریم أم كراهة تنزيه وقد اختلف ترجيح النووي فيها فقد رجح الأول في الروضة والمجموع وشرح الوسيط وهو ماعليه المتأخرون ، ورجح الثاني في التحقيق وفي الكلام على الشمس في المجموع .

انظر روضة الطالبين ٣٠٥/١ ، المجموع ٨٩/١ و ١٨٠/٤ ، التنقيح ٣٣/٢ ، التحقيق ص ٢٥٥ ، الأنوار ٧٦/١ ، عمدة السالك ص ١٠٩ ، كفاية الأخيار ص ١٩١ ، الارشاد مع فتح الجواد ١٠٠/١ ، شرح المحلي ١٧٦/١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٢٦ ، مغني المحتاج ٣٠٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٨٤/١ ، ترشيح المستفيدين ص ٤٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) ، لكن سيأتي ذكرها بعد نصف سطر في (ص) .

(٦) في (ص) : على .

(٧) في (ص) : ولا مقارن لها .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : [فرضا وسنة ونفلاً اتخذها ورداً أو نذراً] .

(٩) لا تكره سقط من (ص) .

جنازة ولا تحية^(١) المسجد إذا دخل لغرض من درس أو^(٢) قراءة أو^(٣) اعتكاف، وكذا لا تكره صلاة الخسوف وركعتا الطواف^(٤) وسجود التلاوة والشكر (وكذا صلاة الاستسقاء على الأصح^(٥) وتكره صلاة الاستخارة^(٦)).

قال الرافعي ما معناه: "وقد تمتنع الكراهة في صلاة الاستخارة قياساً على الصحيح في صلاة الاستسقاء"^(٧) (٨).

ولو تطهر الشخص في تلك الأوقات جاز أن يصلي ركعتين ولو نذر أن^(٩) يأتي بالصلاة في تلك الأوقات أو يصوم يوم^(١٠) العيد^(١١) / يطل نذره م ويكره ركعتان للإحرام

(١) في (ص): وتحية .

(٢) في (ص): و .

(٣) في (ص): و .

(٤) في (ص): والاستسقاء وصلاة الاستخارة ، وقد أخرج في النسخ الأخرى لمزيد الكلام عليها .

(٥) كما صححه الرافعي و النووي وغيرهما

انظر فتح العزيز ١/٣٩٨، التحقيق ص ٢٥٥، التنقيح ٢/٣٧، الأنوار ١/٧٦، كفاية الأخيار ص ١٩٢، شرح المحلى ١/١٧٧، الاعتناء ١/١٩٥.

(٦) سبب كراهية صلاة الاستخارة لأن سببها متأخر عنها ، وما في الأصل و (ظ) من كراهية صلاة الاستخارة هو الأصح كما عند النووي والأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي وغيرهم .

انظر التحقيق ص ٢٥٥، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٢٧، فتح الوهاب ص ٣٢، فتح الجواد ١/١٠٠، مغني المحتاج ١/٣١١، حواشي الأنوار ١/٧٦، حاشية الشرقاوي ١/١٦٨، فتح المعين ص ٤٩.

(٧) في فتح العزيز " وأظهرهما لا تكره ، لأن الحاجة الداعية إليها موجودة في الوقت ، ومن قال بهذا قد تمتنع الكراهة في صلاة الاستخارة أيضا " . انظر فتح العزيز ١/٣٩٨،

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في الأصل : أنه .

(١٠) نهاية الوجه ٤٢ من (ظ) .

(١١) نهاية اللوحة ٢٠ من (ص) .

أيضاً في الأوقات المكروهة فإن سببها متأخر وهو كما لو دخل المسجد لتحيطه م ويستثنى حرم مكة فإنه لا تكره فيه صلاة في وقت ما أصلاً^(١) م وتبطل صلاة لا سبب لها إذا أتى بها في الأوقات المذكورة م بخلاف الصلاة في مكان النهي فإنه إذا أتى بها فيه لا تبطل^(٢).

م^(٣) ومكان النهي المزبلة^(٤) م والمجزرة^(٥) م والمقبرة^(٦) م والطرق^(٧) م والوادي^(٨) م

(١) وقد ذكر الأنصاري والشريبي والرملي وغيرهم أن الصلاة في وقت النهي في مكة خلاف الأولى وذلك خروجاً من خلاف من حرمه .

انظر أسنى المطالب ١/١٢٤، مغني المحتاج ١/٣١٢، غاية البيان ص ١١٤، الخواشي المدنية ١/٢١٥، حاشية الشرفاوي ١/١٦٨.

(٢) والفرق بينهما من ناحية البطلان لأن النهي في الأوقات عائد إلى الصلاة وهو يقتضي الفساد ، أما في الأمكنة فهو لأمر خارج عن الصلاة ، ولأن تعلق الصلاة بالوقت أشد من تعلقها بالمكان ؛ لتوقفها على أوقات مخصوصة دون أمكنة مخصوصة فكان اختل في الوقت أعظم .

انظر شرح التنبيه ١/١٤٧، الغرر البهية ١/٢٦١، حاشية عميرة على شرح المحلي ١/١٧٧، النهاية شرح الغاية ص ٨٠ .

(٣) م سقط من الأصل .

(٤) المَزْبَلَة : موضع الزبل وهو روث ذوات الحافر أو الحيوانات بعامة .

انظر لسان العرب ١١/٣٠٠ و ١٣/٢٠٨ معجم لغة الفقهاء ص ٢٠٤ و ٢٠٦ .

(٥) المجزرة : هي الموضع الذي تنحر فيه الإبل وتذبح الشاء والبقر .

انظر النظم المستعذب ١/٦٦، مختار الصحاح ص ١٠٢ .

(٦) في (ص) : وكذا المجزرة .

(٧) والمعنى في كراهية الصلاة في المزبلة والمجزرة وكذا المقبرة كما ذكره الأنصاري والرملي نجاستها أو محاذاتها للنجاسة ، وفي المقبرة نهى خاص عن الصلاة فيها من عدة أحاديث في الصحيحين ذكر بعضها منها النووي في المجموع .

انظر المهذب مع المجموع ٣/١٥٧ و ١٥٨، أسنى المطالب ١/١٧٤، نهاية المحتاج ٢/٦٤ .

(٨) وسبب المنع فيها لأنها تمنع من مرور الناس أو ينقطع خشوعه بممر الناس .

انظر المهذب ١/٢١٧، أسنى المطالب ١/١٧٤ .

(٩) كراهية الصلاة في الوادي تبع فيه الغزالي والرافعي حيث أطلقا الكراهية في بطون الأودية عموماً بسبب =

والحمام م مع مسلخه^(١) م وأعطان^(٢) الإبل .

م والأوقات المكروهة بعد فرض الصبح إلى طلوع الشمس م وبعد فرض العصر إلى غروبها م وعند الطلوع حتى ترتفع الشمس بقدر رمح^(٣) م وعند

= خوف السيل السالب للخشوع ، لكن قال ابن الصلاح : وهذا النهي لم أجد له ثبوتا ولا وجدت له ذكرا في كتب من يرجع إليهم في مثل ذلك ، كيف والمسجد الحرام إنما هو في بطن واد ، والذي ذكره الشافعي رحمه الله في ذلك إنما هو واد خاص وهو الذي نام فيه رسول الله ﷺ ومن معه عن الصلاة حتى فانت فكره أن يصلي فيه وقال ﴿أخرجوا بنا عن هذا الوادي فإن فيه شيطانا﴾ رواه أبو هريرة اهـ . والحديث المذكور رواه بمعناه مسلم ٤٧١/١ برقم ٦٨٠ في كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها .

وقال بمثله النووي وهو ماعليه أكثر الشروح المتأخرة ، أما لو توقع السيل فيكره في كل واد لخوف الضرر وانتفاء الخشوع كما في المقدمة الحضرمية وشرحها لابن حجر .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ١٧/٢ و ١٨ ، مشكل الوسيط ١٧١/٢ ، روضة الطالبين ٣٨٣/١ ، إخلاص النساوي ١١٧/١ ، أسنى المطالب ١٧٤/١ ، تحفة المحتاج ٤٢٧/٢ ، مغني المحتاج ٤٢٥/١ ، نهاية المحتاج ٦٥/١ ، حواشي الأنوار ٧٧/١ ، الحواشي المدنية ٢٩٩/١

(١) مسلخ الحمام : هو محل سلخ الثياب أي نزعها ، وإنما كرهت الصلاة في الحمام ومسلخه لكونها مأوى الشياطين .

انظر المجموع ١٥٩/٣ ، لسان العرب ٢٦/٣ ، القاموس المحيط ٢٧٠/١ ، الحواشي المدنية ٣٠٠/١ ، حواشي الأنوار ٧٧/١ .

(٢) الأعطان : جمع عطن وهو الموضع الذي تنحى إليه الإبل عن الماء إذا شربت الشربة الأولى فتترك فيه حول حوض الماء .

انظر الزاهر ص ٢٣١ ، لسان العرب ٢٨٦/١٣ ، المصباح المنير ص ٤١٦ ، وإنما كرهت الصلاة فيه لأنها تزدهم في منهل الماء فيخشى من نفارها .

انظر الوسيط ١٧٢/٢ ، المجموع ١٦١/٣ ،

(٣) وهو قدر سبعة أذرع في رأي العين وإلا فالمسافة بعيدة .

انظر مغني المحتاج ٣١٠/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٧٦/١ ، حاشية الجمل ٤٤٥/١ ، حاشية الشرقاوي ١٦٩/١ .

استوائها^(١) حتى تزول عن كبد السماء إلا يوم الجمعة فإن الصلاة لا تكره فيه في وقت الاستواء^{(٢)(٣)} م وعند اصفرار الشمس حتى تغرب (فإنه وقت الكراهة أيضاً)^{(٤)(٥)}.

(١) الاستواء : عبارة عن وقت وقوف الظل فيما يظهر لنا أو هو صيرورة الشمس في كبد السماء وهو وقت لطيف لا يتسع للصلاة ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس إلا أن التحريم يمكن إيقاعه فيه فلا تصح الصلاة .

انظر الوسيط ومشكله ٣٦/٢، فتح الجواد ١٠٠/١، مغني المحتاج ٣١٠/١ .

(٢) في (ص) : فإن فيها لا تكره الصلاة في وقت الاستواء .

(٣) وسبب عدم كراهية الصلاة عند الاستواء يوم الجمعة أن النبي ﷺ استحَبَّ التبكير إلى الجمعة ، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا استثناء ، وأما الأحاديث التي وردت في استثناء الجمعة فضعيفة كما ذكر ذلك ابن الصلاح والنووي والحافظ ابن حجر وغيرهم .

انظر مشكل الوسيط ٣٨/٢ ، المجموع ١٧٥/٤ ، أسنى المطالب ١٢٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٨٤/١ ، تلخيص الحبير ١٨٨/١ و ١٨٩ ، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣٠٩/٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٥٧ ، الحاوي الكبير ٢٦٩-٢٧٦ ، المهذب ٢١٣-٢١٧ و ٣٠٥-

٣٠٨ ، الوسيط ٣٣/٢-٤٠ و ١٧١ و ١٧٢ ، روضة الطالبيين ٣٠٢-٣٠٥ ،

التحقيق ص ١٨١ و ١٨٢ و ٢٥٥ ، الأنوار ٧٦ و ٧٧ ، الاعتناء ١٩٤-١٩٧ ، فتح الجواد ١٠٠/١ و ١٠١ ،

غاية البيان ص ١١٣-١١٥ .

فصل في الأذان^(١)

م يسن الأذان^(٢) وليس بفرض كفاية^(٣)، م وإنما يسن للصلاة الأداء م إذا كانت فرضاً مكتوباً^(٤) م لرجل فلا يسن للقضاء^(٥) والنذر والنفل^(٦) ولا للمرأة^(٧)، م فإن قدم فائتة على

(١) الأذان لغة : الإعلام وهو مشتق من الأذن لأن بها يسمع الأذان .

انظر الزاهر ص ٢١٩ ، النظم المستعذب ٥٦/١ ، لسان العرب ٩/١٣ .

واصطلاحاً : هو ذكر مخصوص شرع أصالة للإعلام بالصلاة المكتوبة .

كفاية الأختيار ص ١٦٦ ، تحفة المحتاج ٧٩/٢ ، بشرى الكريم ص ١٢٨ .

(٢) وذلك على الكفاية في حق الجماعة ، وسنة عين في حق المنفرد ، وتحصل السنة فيه بحيث يظهر في البلد فيسمعه جميع أهل البلد لو أصغوا فيكفي في القرية الصغيرة في موضع ، وفي الكبيرة في مواضع يظهر الشعار بها ، فلو أذن واحد في جانب فقط حصلت السنة فيه دون غيره .

انظر المجموع ٨١/٣ و ٨٢ ، الغرر البهية مع حواشيتها ٢٦٣/١ و ٢٦٤ ، مغني المحتاج ٣١٨/١ ، بشرى الكريم ص ١٢٩ .

(٣) وهذا هو الصحيح ، وفيه وجه أنه فرض كفاية نقل عن أبي سعيد الإصطخري .

انظر الحاوي الكبير ٤١/٢ ، المذهب ١٩٦/١ ، حلية العلماء ٣١/٢ ، فتح العزيز ٤٠٤/١ ، التحقيق ص ١٦٧ ، زبد ابن رسلان مع غاية البيان ص ١٣٥ .

(٤) مكتوباً سقط من (ص) .

(٥) الفرض إذا كان قضاء فلا يؤذن له على الجديد وهو الذي رجحه الرافعي ومال إليه صاحب الأنوار ، وفي القديم يؤذن له وهو ماصححه النووي وعليه الترجيح من المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٤٠٨/١ ، روضة الطالبين ٣٠٨/١ ، التحقيق ص ١٦٧ ، المجموع ٨٤/٣ ، الأنوار وحواشيتها ٧٨/١ ، عمدة السالك ص ٦١ ، الاعتناء ١٨٠/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ١١٨ ، الغرر البهية ٢٦٥/١ ، فتح الجواد ١٠٢/١ ، مغني المحتاج ٣١٩/١ و ٣٢٠ ، غاية البيان ص ١٣٥ ، تحفة الحبيب ١٩٧/٢ ، اعانة الطالبين ٢٢٩/١ .

(٦) لعدم نقل الأمر بالأذان في غير الفريضة عن الرسول ﷺ ولا عن خلفائه الراشدين ، وقد ذكر صاحب الأنوار كراهة الأذان لغير المكتوبة وأقره الأنصاري والشريبي والرملي وكذا أطلق الكراهة ابن حجر في فتح الجواد . انظر الأم ٨٢/١ ، فتح العزيز ٤٠٧/١ و ٤٠٨ ، الأنوار ٧٨/١ ، أسنى المطالب ١٢٥/١ ، فتح الجواد ١٠٢/١ ، مغني المحتاج ٣١٨/١ ، نهاية المحتاج ٤٠٣/١ .

(٧) ولو كانت جماعة كما في الأم ومختصر المزني لأن الأذان للإعلام ولا يحصل ذلك إلا برفع الصوت وفي رفع =

الحاضرة فإنه لا يسن له أن يؤذن لا للفائتة ولا للحاضرة^(١)، م ويسن له أن يؤذن للصلاة الأولى وهي الظهر والمغرب في جمع التقديم، م ويسن أن يؤذن للصلاة الثانية وهي العصر والعشاء في جمع التأخير إن قدمها على الأولى^(٢)، م ويشترط أن يؤذن^(٣) مثنى (إلا التكبير أولاً فإنه أربع وإلا التهليل آخرًا فإنه فرد)^(٤)، م مرتباً، م [ولاء]^(٥)، فيطّل^(٦) (بتغيير الترتيب^(٧)) و^(٨) بالسكوت الطويل والكلام الكثير، م ولا يجوز أن يبيّن على بعض الأذان غيره^(٩) م كما أن في الحج لا يجوز أن يبيّن عليه غير من أتى بأوله وإن مات الأول فإنه لا

= النساء الصوت خوف الافتتان ، فلو أذنت من غير رفع صوت لم يكره وكان ذكراً لله تعالى ولم يكن أذاناً .
انظر الأم ٨٤/١، مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٥١/٢، فتح العزيز ٤٠٧/١، المجموع ١٠٠/٣، التنقيح ٤٥/٢ .

(١) مسألة الأذان للفائتة إن جمعت مع الحاضرة وقدمت عليها يجري الخلاف فيها كما في الفائتة وحدها وقد سبق تصحيح النووي الأذان لها ، أما الحاضرة فلا يؤذن لها إلا إذا أخرها عن المقضية بحيث يطول الفصل بينهما فإنه يؤذن لها بلا خلاف ، ولو قدم الحاضرة على الفائتة فإنه يؤذن للحاضرة بلا خلاف .

انظر انظر روضة الطالبين ٣٠٨/١، المجموع ٨٤/٣، الغرر البهية وحواشيها ٢٦٦/١ .

(٢) أما لو أخرها عن الأولى كما هو المشروع فلا يؤذن لواحدة منهما على طريقة الرافعي والمصنف ومال إليه صاحب الأنوار ، والصحيح أنه يؤذن كما سبق .

انظر فتح العزيز ٤٠٩/١ و ٤١٠، المجموع ٨٦/٣، روضة الطالبين ٣٠٨/١، الأنوار ٧٨/١، الغرر البهية ٢٦٦/١ .

(٣) في (ص) : " أن يؤذن أذاناً م " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : [أعني الشهادتين والحيعةتين] .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) في (ظ) : ويطل .

(٧) لو أخل بالترتيب ولو ناسياً فإن له أن يبيّن على المنتظم من الأذان إن لم يطل الفصل، ولكن الاستئناف أفضل ، وكذا لو ترك بعض الكلمات في خلال الأذان أتى بالمترك وأعاد مابعده .

انظر المجموع ١١٣/٣، الغرر البهية ٢٦٧/١ ، نهاية المحتاج ٤١١/١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) قالوا : لأنه يورث اللبس غالباً . انظر اخلاص النواي ١١٩/١ ، نهاية المحتاج ٤١٢/١ .

يبني أيضاً^(١)، م ويشترط كون الأذان مع رفع الصوت فيه، (هذا إذا كان يؤذن للجماعة)^(٢)
(أما إذا كان يؤذن لنفسه فيكفي أن يسمع نفسه على المشهور، ولا يشترط رفع الصوت)^(٣)
بل يستحب .

وقال الإمام : الاقتصار على إسماع النفس يمنع كون المأثي به أذاناً وإقامة فليزد عليه
قدر ما يسمع من عنده لو حضر ثم نفر)^(٤).

م وإنما يشترط رفع الصوت حيث لم تقم تلك الصلاة بالجماعة، فلو صلى في
مسجد^(٥) جماعة بأذان ثم صلى فيه جماعة مرة أخرى فالأولى أن لا يرفع الصوت لاسيما في
يوم الغيم^(٦)، م ويشترط كون المؤذن ذكراً فلا يعتد بأذان المرأة والمشكل، م ويشترط [٣٢]
كونه مسلماً فلا يعتد بأذان الكافر (وإن حكم بإسلامه بالشهادتين لفساد ابتداء الأذان

(١) لأنه عبادة واحدة فلا تجوز أن تصدر من شخصين ولأنه لو أحصر فتحلل ثم زال الحصر فإنه لا يبني على
فعل نفسه فعدم بناء غيره على فعله أولى .

انظر الغرر البهية ٢٦٧/١، فتح الجواد ١٠٣/١، بشرى الكريم ص ١٣١.

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : [حتى لو صلى في مسجد واحد فرض ظهر مثلاً لم يؤذن للجماعة
يشترط أن يرفع الصوت] ومعنى العبارة هو معنى ما في الأصل و (ظ) وهو اشتراط رفع الصوت إن أذن
للجماعة و اسماع جميعهم هو الأكمل ويكفي في اشتراط ذلك اسماع واحد جميع كلماته لحصول الجماعة
بهما .

انظر انظر الغرر البهية ٢٦٧/١ و ٢٦٨، فتح الجواد ١٠٣/١، مغني المحتاج ٣١٩/١، بشرى
الكريم ص ١٣٢.

(٣) قالوا لأنه حيث للذكر وليس للاعلام حيث لا يدعو غيره فلا وجه لرفع الصوت .

انظر المذهب ٢٠٣/١، المنهاج القويم ص ١٢١، حواشي الأنوار ٧٩/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وقد نقل كلام الإمام الرافعي في فتح العزيز ٤١٥/١ .

(٥) ذكر المسجد جري على الغالب ومثله الرباط ونحوه من أمكنة الجماعة .

انظر شرح المحلى ١٨٦/١، أسنى المطالب ١٢٦/١.

(٦) قالوا لأن الأذان مرة أخرى يومهم دخول صلاة أخرى .

انظر فتح العزيز ٤٠٦/١، المجموع ٨٥/٣، أسنى المطالب ١٢٥/١.

أو^(١) لم يحكم بإسلامه بأن كان من العيسوية فرقة من اليهود يقولون : محمد رسول الله إلى العرب خاصة^(٢)،^(٣) م ويشترط كونه مميزاً فلا يعتد بأذان المجنون والسكران المخبط^(٤) والصبي غير المميز^(٥).

فصل

ويسن كون المؤذن صيتاً، م وكونه حسن الصوت، م وكونه عدلاً، [م]^(٦) وكونه^(٧) / متطهراً، [م]^(٨) وكونه متطوعاً، م وكونه مرتلاً؛ والترتيل : تبين

(١) في الأصل و (ظ) : [و] والتصحيح من هامش (ظ) حيث كتب لعله أو وكما تفيده نسخة (ص) كما سيأتي .

(٢) العيسوية : فرقة من اليهود نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني ابتداءً دعوته من زمن آخر ملوك بني أمية فاتبعه بشر كثير من اليهود وادعوا له آيات ومعجزات ، زعم أنه نبي وأنه رسول المسيح المنتظر خالف اليهود في كثير من الأحكام الشرعية المذكورة في التوراة ومن عقائدهم زعمهم أن محمداً إنما بعث إلى قومه خاصة ولم يبعث بنسخ شريعة موسى . انظر الملل والنحل ص ٢٤٩ .

(٣) في (ص) : بدل ما بين القوسين : [وإذا أتى الكافر في الأذان بالشهادتين يحكم بإسلامه كما لو تكلم بهما باستدعاء غيره، وهذا في حق الكافر الذي لا يستمر كفره مع الإتيان بهما، أما إذا كان من العيسوية فرقة من اليهود يقولون محمد رسول الله إلى العرب خاصة فلا يحكم بإسلامه] .

(٤) السكران المخبط : هو من غلب عليه السكر حتى صار كالنائم والمغشي عليه .

انظر مشكل الوسيط ٥٥/٢ ، التنقيح ٥٥/٢ .

(٥) هذا الفصل مسائله مفرقة في باب الأذان في أكثر كتب الشافعية وانظرها في الباب ص ١٠٨-١١٠ ، الوسيط ٤١/٢ وما بعدها ، روضة الطالبين ٣٠٥/١ وما بعدها ، الفرر البهية ٢٦٣/١-٢٦٩ ، الارشاد مع فتح الجواد ١٠١/١-١٠٣ ، غاية البيان ص ١٣٥-١٣٧ .

(٦) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير [حسن الصوت عدل متطهر متطوع] .

الخواوي الصغير لوحة ٤ ب .

(٧) نهاية الوجه ٤٣ من (ظ) .

(٨) م مثبت من غير الأصل لما سبق نقله من الخاوي الصغير .

كلمات الأذان^(١)، م وكونه مرجعاً؛ والترجيع : هو أن يأتي بالشهادتين^(٢) مرتين (بصوت مخفوض)^(٣) ثم يرفع الصوت بهما^(٤)، [م]^(٥) وكونه مثوباً في صلاة الصبح؛ والتثويب : هو أن يقول بعد الحيعلتين الصلاة خير من النوم مرتين^(٦)، ثم يأتي بباقي الأذان (وظاهر إطلاق الغزالي^(٧) وغيره^(٨) أن التثويب يشمل الأذان الذي قبل الفجر والذي بعده^(٩)، وصرح في

(١) وذلك بالتأني فيه لكن بدون تمطيط إذ التمطيط مكروه ، مع استحباب الوقف على كلماته إلا التكبير فعلى كل تكبيرتين لخفته.

انظر شرح صحيح مسلم ٧٩/٤، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٣٢، فتح الجواد ١٠٤/١، تحفة المحتاج ٩٩٠/٢، حواشي نهاية المحتاج ٤٠٩/١، تعليق محمد منير الدمشقي الأزهرى على شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد ١٨٦/١ .

(٢) في (ص) : بالتكبير بالشهادتين .

(٣) في (ص) : بدل ما بين القوسين : [مع نفسه] .

(٤) وحكمة الترجيع تدبر كلمتي الاخلاص لكونهما المنحيتين من الكفر والمدخلتين في الاسلام ، وتذكر خفائهما في أول الإسلام ثم ظهورهما ، وسمي بذلك لأنه رجع إلى الرفع بعد أن تركه، والمراد من خفض الصوت هو الاسرار بهما حيث لا يسمعه إلا من كان بقربه .

انظر أسنى المطالب ١٢٧/١، غاية البيان ص ١٣٩، نهاية المحتاج ٤٠٩/١، حواشي الأنوار ٧٩/١.

(٥) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [مرجعاً وفي الصبح مثوباً] .

الحاوي الصغير ل ٤ ب .

(٦) وإنما سمي تثويماً من ثاب إذا رجع والمؤذن يعود إلى الدعاء إلى الصلاة بعد مادعا إليها بالحيعلتين، وخص بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل بسبب النوم .

انظر الحاوي الكبير ٥٦٥/٢، فتح العزيز ٤١٣/١، نهاية المحتاج ٤٠٩/١، اعانة الطالبين ٢٣٦/١ .

(٧) انظر الوسيط ٥٠/٢، الوجيز مع فتح العزيز ٤١٣/١ و ٤١٤،

(٨) كالمزني والشيرازي والقفال ، قال في المجموع : ثم ظاهر اطلاق الأصحاب أنه يشرع في كل أذان للصبح .

انظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٥٥/٢، المهذب ١٩٩/١، حلية العلماء ٣٥/٢، المجموع ٩٢/٣ .

(٩) وهو الأصح عند النووي في التحقيق والمجموع وكذا اعتمده جل المتأخرين .

انظر التحقيق ص ١٦٩، المجموع ٩٢/٣، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٢٧/١، التحرير مع حواشي

الشرقاوي ٢٣٢/١، فتح الجواد ١٠٥/١، مغني المحتاج ٣٢٢/١، غاية البيان ص ١٣٨، فتح المعين ٢٣٦/١ .

التهديب بأنه إذا ثوب في الأذان الأول لا يثوب في الثاني على الأصح^(١) م والأذان الأول لسبع الليل في الشتاء م ولنصف^(٢) سبع الليل في الصيف ، (وهذا الضبط تقريب لا تحديد)^(٣) م ويسن أن يؤذن^(٤) آخر بعد الصبح^(٥) م ويسن أن يؤذن قائماً م^(٦) على موضع عال^(٧) م وأن يجعل أصبعيه في صماخيه أذنيه، م وأن يستقبل القبلة [م]^(٨) ملتفتاً إلى يمينه في قوله : حي على الصلاة مرتين م وإلى يساره في قوله : حي على الفلاح مرتين^(٩) م

(١) في (ص) : بدل ما بين القوسين : [وإنما يسن التثويب في الأذان الأول لا في الثاني في الأصح] وانظر كلام البغوي في التهديب للبغوي ٤٢/٢ وقد أقره في الروضة وأصلها .
انظر فتح العزيز ٤١٤/١، روضة الطالبين ٣١٠/١ .

(٢) في (ص) : ولوقت نصف .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وما ذكره المصنف هنا تبع فيه الراجعي ، واعترضه النووي بأنه اعتمد على حديث باطل وصوب أن الأذان يكون بعد نصف الليل ورجحه ابن النقيب وابن المقرئ وغيرهما .
انظر الوسيط مع مشكله والتنقيح ٢٠/٢ ، فتح العزيز ٣٧٥/١ ، روضة الطالبين ٣١٧/١ ، المجموع ٨٨/٣ ، عمدة السالك ص ٦٢ ، اخلاص الناوي ١٢٠/١ و ١٢١ ، شرح التنبيه ١٠٢/١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٣١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١٩٢/١ ، حواشي الأنوار ٧٩/١ .

(٤) في (ص) : " أن يؤذن ذكر " .

(٥) هذا إذا كان للمسجد مؤذنان فأكثر وهو الأفضل كما كان لمسجده ﷺ أكثر من مؤذن .
انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٨٢/٤ ، الوسيط مع التنقيح ٥٧٢/٢ ، روضة الطالبين ٣١٦/١ ، الفرر البهية ٢٧٢/١ .

(٦) في (ص) : ويسن على .

(٧) وأذانه قائماً على موضع عال أبلغ في الاعلام ورفع الصوت .
انظر المذهب ٢٠١/١ ، الفرر البهية ٢٧٢/١ .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [ملتفتاً يمينه في حي على الصلاة] .
الحاوي الصغير لوجه ٥ أ .

(٩) اختصت الحيعلتان بالالتفات لأن غيرهما ذكر لله وهما خطاب للآدمي فإذا التفت كان أبلغ في الاعلام كالسلام في الصلاة يلتفت فيه يميناً وشمالاً .

انظر الحاوي الكبير ٤٤/٢ ، فتح العزيز ٤١٥/١ ، المجموع ١٠٧/٣ .

وأن لا يحول صدره عن القبلة، م ويسن أن يجيب السامع المؤذن فيقول مثل ما يقول المؤذن، م ولو كان في أثناء القراءة، م وحول المجيب في الحيلتين فيقول لاحول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(١)، (وصدق في الثوب فيقول صدقت وبررت ويقول في كلمة الإقامة : أقامها الله وأدامها وجعلني من صالح أهلها)^{(٢)(٣)(٤)}.

فصل

م والإمامة أفضل من التأذين^(٥)، م ويسن أن يقيم مسلم، م مميز م للفرس سواء كان

(١) وذلك للأحاديث الصحيحة في ذلك منها حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال ﷺ إذا سمعتم النداء فقولوا مثل ما يقول المؤذن ﷺ عند البخاري ٩٠/٢ برقم ٦١١ كتاب الأذان باب ما يقول إذا سمع النداء، ومسلم ٢٨٨/١ برقم ٣٨٣ كتاب الصلاة باب استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه، ومنها ما جاء عن عمر رضي الله عنه عند مسلم ٢٨٩/١ برقم ٣٨٥ في نفس الكتاب والباب، ومعاوية رضي الله عنه عند البخاري ٩١/٢ برقم ٦١٣ نفس الكتاب والباب السابقين، وفيهما أن السامع يقول عند الحيلتين لاحول ولا قوة إلا بالله.

(٢) قوله في كلمتي الإقامة : أقامها الله وأدامها ورد من حديث أبي أمامة رضي الله عنه عند أبي داود ٢٠٠/١ رقم ٥٢٨ كتاب الصلاة باب ما يقول إذا سمع الإقامة، ورواه البيهقي في كتاب الصلاة باب ما يقول إذا سمع الإقامة ولكنه ضعيف ضعفه النووي والحافظ ابن حجر، قال النووي : لكن الضعيف يعمل به في فضائل الأعمال وهذا من ذاك اهـ بتصرف.

وأما الزيادة في قوله : وجعلني من صالح أهلها، وقوله في الثوب : صدقت وبررت فلا أصل لهما قاله الحافظ ابن حجر . انظر المجموع ١٢٢/٢، التلخيص الخبير ٢١٠/١ و ٢١١.

(٣) مابين القوسين سقط من (ص).

(٤) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٤٠/٢-٤٥ و ٥١ و ٥٢، الباب ص ١١٠، التحقيق ص ١٧١ و ١٧٢، الغرر البهية ٢٧٠/١-٢٧٤، المقدمة الحضرية مع بشرى الكريم ص ١٣٤-١٣٧، فتح الجواد ١٠٤ و ١٠٥، غاية البيان ص ١٣٧-١٤٠.

(٥) اختاره الغزالي والرافعي ورجحه السبكي والأذرع كما في حاشية شرح الروض وذكره الأردبيلي في الأنوار وصحح النووي أن الأذان أفضل ونقله عن الأكثرين وهو معتمد ابن النقيب والرملي والشريني ورجح ابن الرفعة كما في حاشية شرح الروض والأنصاري وابن حجر وبافضل والمليباري أن الإمامة وحدها أفضل فإن انضم إلى الأذان الإقامة فهما أفضل.

الفرض أداءاً أو قضاءً، ويستوي فيه الرجل والمرأة^(١)، وسواء كانت للجماعة أو لا، ولا يسن لغير الفرض، ([م]^(٢) وكون المقيم مسلماً مميزاً شرط)^(٣)، م ويسن أن يقيم^(٤) فرادى (إلا التكبير أولاً وآخرًا ولفظ الإقامة فإنها مثني)^(٥)، م و^(٦) كون المقيم مدرجاً في الإقامة^(٧)، م و^(٨) أن يترتب المؤذنون في [الأذان]^(٩) إن وسع الوقت، (وإن ضاق الوقت؛ فإن كان المسجد كبيراً أذنوا متفرقين في أقطاره؛ وإن كان صغيراً وقفوا معاً وأذنوا إن لم يؤد اختلاف الأصوات إلى تهويش)^(١٠)، م ثم يقيم صغيراً وقفوا معاً وأذنوا إن لم يؤد اختلاف الأصوات إلى تهويش)^(١١)، م ثم يقيم

= انظر الوسيط مع التنقيح ٥٦/٢، فتح العزيز ٤٢٢/١، روضة الطالبين ٣١٤/١، التحقيق ص ١٦٧، المنهاج مع شرح المحلى ١٩١/١، عمدة السالك ص ٦١، الأنوار ٨٠/١، الارشاد مع فتح الجواد ١٠٥/١، اخلاص الناوي ١٢١/١، المقدمة الحضرية مع الحواشي المدنية ٢٢٦/١، شرح المنهج مع حاشية الجمل ٤٨٢/١-٤٨٤، أسنى المطالب مع حواشيه ١٣١/١، الاقناع مع تحفة الحبيب ٢٠٤/٢، تحفة المحتاج ١٠٠/٢، نهاية المحتاج ٤١٧/١، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢٣٩/١، حواشي الغرر البهية ٢٧٥/١.

(١) لعدم رفع الصوت الذي يخاف فيه من الفتنة لكن المرأة إنما تقيم لنفسها أو للنساء.

انظر المهذب ١٩٩/١، تحفة المحتاج ٨٨/٢، بشرى الكريم ص ١٣٠.

(٢) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير [وأن يقيم مسلم مميز للفرض].

الحاوي الصغير لوحة ٥ أ.

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٤) في (ص): زيادة "إقامة".

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين: [أعني الشهادتين والحيعلتين].

(٦) في (ص): "يسن".

(٧) والادراج: هو أن يصل بعضها ببعض ولا يترسل ترسله في الأذان وأصل الادراج الطي وهو الاسراع

بها، وإنما استحب الادراج لكونها للحاضرين فادراجها أليق.

انظر النظم المستعذب ٦٢/١، المجموع ١٠٩/٣، تحفة المحتاج ٩٠/٢، غاية البيان ص ١٣٧.

(٨) في (ص): "يسن".

(٩) في الأصل: الإقامة.

(١٠) ما بين القوسين مؤخر في (ص): كما سيأتي التنبيه عليه.

(١١) في غير الأصل كما سيأتي: [تشويش] والتهويش: التخليط والتهافش الاختلاط أي يدخل بعضهم

ببعض، وأما التشويش: فقد نقل في اللسان عن أبي منصور أنه قال: لأصل له في العربية وإنما هو =

المؤذن الراتب م فإن لم يكن يقيم المؤذن الأول، م وإن تساوا في الأذان بأن^(١) (أذنوا وقتاً واحداً معاً أو متفرقين أقرع بينهم فمن خرجت له القرعة يقيم) ، م ووقت الإقامة منوط بنظر الإمام^(٢)؛ م لا وقت الأذان فإنه منوط بنظر المؤذن^(٣)، م ويسن لنفل شرع فيه الجماعة كالعيدين ونحوهما^(٤) أن ينادي : الصلاة جامعة، م والكراهة في المؤذن أو المقيم الجنب أشد من الكراهة في المحدث^(٥)، م والكراهة في الإقامة حال الحدث أو الجنابة أشد من الكراهة في الأذان^{(٦)(٧)}.

= التهويش وصوبه في القاموس والمصباح وتهذيب الأسماء واللغات والمنقول عن الجوهرى أنه هو التخليط لكن قال الفيروز أبادي هو لحن وقد وهم الجوهرى.
انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٦٨/٣ ، لسان العرب ٣١١/٦ و ٣٦٦ ، المصباح المنير ص ٣٢٧ و ٦٤٢ ، القاموس المحيط ٢/٢٨٧ و ٣٠٥ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : [ضاق الوقت وتفرقوا في أقطار المسجد الكبير وفي الصغير وقفوا معاً إن لم يؤد اختلاف الأصوات إلى تشويش وأذنوا أقرع بينهم في الإقامة فمن خرجت له القرعة يقيم]

(٢) لأنها للقيام إلى الصلاة فلا تقام إلا بإشارته ليكون عازماً على الشروع عند تمامها .

انظر فتح العزيز ٤٢٧/١ ، أسنى المطالب ١٣٣/١ ، نهاية المحتاج ٤١٩/١ .

(٣) لأن الأذان لبيان الوقت فيتعلق بنظر المؤذن لأنه الراصد للوقت .

انظر الغرر البهية ٢٧٦/١ ، نهاية المحتاج ٤١٩/١ .

(٤) كالكسوفين والاستسقاء وصلاة التراويح إن أقيمت جماعة لكن يقوم في أداء أصل السنة غير كلمة الصلاة جامعة كقول الصلاة الصلاة وهلموا إلى الصلاة وإن قال صلاة القيام أثابكم الله فلا بأس كما في حواشي التحفة لكن في حواشي الغرر إذا فعلت التراويح عقب العشاء فلا يطلب هذا القول .

انظر فتح العزيز ٤٠٨/١ ، التحقيق ص ١٦٧ ، حواشي الغرر البهية ٢٧٦/١ ، حواشي تحفة المحتاج ٨٢/٢ ، حاشية الجمل ٤٧٣/١ ، ترشيح المستفيدين ص ٨٧ ،

(٥) وجه الكراهة التي اشتركا فيها تركهما الطهارة واحتياجهما إلى الانصراف فيجىء مريد الصلاة فلا يجد أحداً فقد ينصرف .

انظر المهذب ٢٠١/١ ، الغرر البهية ٢٧٧/١ .

(٦) لأنه الإقامة تعقبها الصلاة وتكون بعد حضور القوم فإن انتظروه ليتطهر ويعود شق عليهم ، وإلا ساءت به الظنون واتهم بالكسل عن الصلاة .

انظر فتح العزيز ٤٢٠/١ ، أسنى المطالب ١٢٩/١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤٥/٢ و ٥٣ و ٥٧ و ٥٨ ، التعجيز ٣٢/٢ و ٣٧ و ٣٨ ، فتح =

فصل في الاستقبال

م يشترط للصلاة^(١) حالة الأمن فرضاً كانت أو نفلاً توجه الكعبة إن بقيت^(٢)، م والعروة^(٣) إن خربت والعياذ بالله للخارج عن الكعبة أو العروة، ولا يشترط التوجه في الصلاة التي صليت حالة الخوف كما إذا اشتد القتال المباح أو اشتد^(٤) الخوف أو انكسرت السفينة وبقي على لوح وخاف^(٥) الغرق لو توجه إلى القبلة^(٦) م ويشترط^(٧) توجه سمت^(٨)

= العزيز/١/٤٠٧ و٤٠٨ و٤٢٥ و٤٢٠-٤٢٧، التحقيق ص ١٦٧ و١٦٨ و١٧٠ و١٧٣ و١٧٤، اخلاص الناي/١/١٢١-١٢٣، الغرر البهية/١/٢٧٥-٢٧٧.

(١) في (ص) : شرط الصلاة .

(٢) مقتضى ما ذكره المصنف والشارح أنّ الاستقبال شرط للعاجز أيضاً كالمرضى والمربوط ونحوهما لأنه يصلي حسب حاله ويعيد ووجوب الاعادة دليل على الاشتراط ولذا لم يذكره هنا كالتنبيه ، واعترض على ذلك بأنه لو كان شرطاً لما صحت الصلاة بدونه وهو مفهوم ما في المنهاج وكذا الارشاد حيث خصا الاشتراط بالقادر وارتضاه في النهاية ، وقد جمع بينهما القليوبي فقال: إنه للقادر شرط للصحة وللعاجز شرط للإجزاء .

انظر التنبيه ص ٣٧، فتح العزيز/١/٤٢٩، اخلاص الناي/١/١٢٣، شرح المحلى مع حاشية القليوبي ١/١٩٥، مغني المحتاج/١/٣٣١، نهاية المحتاج/١/٤٢٦، حواشي الغرر البهية/١/٢٧٨، حواشي تحفة المحتاج/٢/١١٩.

(٣) العروة : ساحة الدار وهي البقعة التي ليس فيها بناء وقيل هي وسط الدار ، والمراد به هنا مكان بناء الكعبة .

انظر مختار الصحاح ص ٤٠٢ ، لسان العرب/٧/٥٢ .

(٤) نهاية اللوحة ٤٤ من (ظ) .

(٥) نهاية اللوحة ٢١ من (ص) .

(٦) في (ص) : لو ثبت المتوجه إلى القبلة ، وقد ذكر نحو هذا الرافعي/١/٤٢٨ .

(٧) في (ص) : وشرط .

(٨) السمت : القصد والسكينة ، وسامته مسامحة إذا قابله ووزاه ، والمراد به هنا الكعبة أو عرصتها .

انظر المصباح المنير ص ٢٨٧، الغرر البهية/١/٢٧٨ .

الكعبة أو سمت عرضتها بكل البدن^(١) إن قرب الخارج من الكعبة أو العرصة، فإن بعد عنها يكفيه مجرد التوجه وإن لم يكن بكل البدن^(٢)، م^(٣) ويشترط^(٤) توجه جزء الكعبة الشاخص بقدر ثلثي ذراع^(٥) لغير الخارج بأن يكون في جوف الكعبة أو العرصة أو على السطح منها، م ويشترط التوجه يقيناً^(٦)، م فإن عجز عن التوجه باليقين فيشترط توجه الكعبة بقول [٣٣] عدل يخبره عن يقين^(٧)، والمراد من العدل أن يكون مكلفاً مسلماً حراً كان أو عبداً، ذكراً كان أو أنثى، فلا يقبل قول الصبي المميز، م فإن عجز عن عدل يخبره عن يقين

(١) المراد عرض مقدم البدن وهو الصدر فلا يضر خروج اليد أو الرجل عن القبلة .

انظر فتح الجواد ١/١٠٧، تحفة المحتاج ٢/١١٨، الإقناع مع تحفة الحبيب ٢/١١٨، حواشي الغرر البهية ١/٢٧٨ .

(٢) هذه التفرقة بين القرب والبعد بناء على قول ضعيف والأصح اشتراط اصابة عينها في القرب وفي البعد فالتوجه بكل البدن شرط في الحالين لكنه في القرب يقينا وفي البعد ظنا كما صححه الرافعي والنووي، واستظهره الأنصاري والشرييني والرملي .

انظر التنبيه مع شرحه ١/١١٢، فتح العزيز ١/٤٥٥، المجموع ٣/٢٠٧، تصحيح التنبيه ١/١٢١، الغرر البهية ١/٢٧٩، الإقناع للشرييني ١/٢٨٧، نهاية المحتاج ١/٤٢٧ .

(٣) م سقط من الأصل .

(٤) في (ص) : وشرط .

(٥) تخصيصه بثلثي ذراع لأن ستره المصلي وهي مؤخرة الرجل قدرت بثلثي ذراع فاعتبر فيه قدرها .

انظر روضة الطالبين ١/٣٢٣ و ٣٢٤، أسنى المطالب ١/١٣٦، مغني المحتاج ١/٣٣٥ .

(٦) وذلك بمعينة أولمس أو اخبار عدد متواتر أو أمانة تفيده اليقين كمن نشأ بمكة وعرف القبلة بيقين .

ويستثنى من ذلك ما قال في الروضة: والعمل بالاجتهاد إن حال بينه وبين الكعبة حائل أصلي كالجبل وكذا إن كان الحائل طارئا كالبناء على الأصح للمشفقة في تكليف المعينة وقد استثناه في الارشاد .

انظر فتح العزيز ١/٤٤٦، روضة الطالبين ١/٣٢٥، التحقيق ص ١٩١، اخلاص النواي ١/١٢٣ و ١٢٤، الغرر البهية مع حواشيها ١/٢٨١، نهاية المحتاج ١/٤٣٩ .

(٧) سواء كان الخبر عن رؤية الكعبة أو دلالة كالحراب المعتمد أو قال رأيت القطب ونحو ذلك .

انظر الغرر البهية ١/٢٨٢، فتح الجواد ١/١٠٨، بشرى الكريم ص ٢٠٩ .

فيشترط التوجه للبصير بالاجتهاد^(١) م^(٢) لكل فرض م لا في محراب الرسول صلى الله عليه وسلم^(٣) م ولو في اليمنة واليسرة^(٤) ، م^(٥) ولا في محراب المسلمين في الجهة ، فإنه لا يجوز فيهما الاجتهاد لكن يجتهد في محراب المسلمين يمنا ويسرة^(٦) م فإن عجز عن الاجتهاد فيشترط^(٧) التوجه بتقليد مكلف مسلم م عدل م عارف بأدلة القبلة م^(٨) إن عجز عن تعلم الأدلة^(٩) كالأعمى والبصير الذي لا يعرف الأدلة وليس له أهلية معرفتها ، ولا فرق بين أن

(١) والاجتهاد يكون بالأدلة الكثيرة قال النووي : قال أصحابنا وهي كثيرة وفيها كتب مصنفة وأضعفها

الرياح وأقواها القطب وهو نجم صغير في بنات نعش الصغرى بين الفرقدن والجدى .

انظر الحاوي الكبير ٧١/٢ ، فتح العزيز ٤٤٧/١ ، المجموع ٢٠٥/٣ و ٢٠٦ ، بشرى الكريم ص ٢١٠ .

(٢) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير [ثم للبصير باجتهاد لكل فرض] .

الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٣) عبر باخواب جمع من الأصحاب منهم الرافعي والنووي والمقصود ماثبت صلاته فيه سواء في المدينة وغيرها ،

أما المحراب المخوف على الهيئة المعروفة فلم يكن في زمن النبي ﷺ وإنما أحدث في أول المائة الثانية .

انظر المجموع ٢٠٣/٣ ، حواشي تحفة المحتاج ١٤٠/٢ ، حاشية الجمل ٥٠٧/١ .

(٤) لا يجوز الاجتهاد فيها لأن النبي ﷺ لا يقر على خطأ فهو صواب قطعاً .

انظر فتح العزيز ٤٤٥/١ ، فتح الجواد ١٠٩/١

(٥) في (ص) : " يجتهد له " .

(٦) إذ الخطأ في الانحراف يمنا ويسرة لا يبعد ، وأما الخطأ في الجهة مع استمرار الخلق واتفقهم فممتنع .

انظر فتح العزيز ٤٤٥/١ ، اخلاص النواي ١٢٥/١ ، أسنى المطالب ١٣٧/١

(٧) في (ص) : " شرط " .

(٨) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير [ثم يتقليد مكلف عدل يعرف الدليل للعاجز عن التعلم] .

الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٩) مفهومه وجوب تعلم الأدلة وهو عند الرافعي فرض عين وعند النووي فرض عين في السفر لعموم حاجة

المسافر وكثرة الاشتباه عليه وفرض كفاية في الحضر لأن الوقوف على القبلة سهل غالباً وحاجته نادرة ،

قال في بشرى الكريم : وبالجمله فقد تحررت القبلة في غالب بلاد المسلمين وقراها في مساجدهم وغيرها

ولا يجب تعلم دلائل القبلة إلا فيما لم تتحرر فيه القبلة من نحو بدو وقرية من لايبالي بدينه والسفر الذي

يقل فيه العارفون بالقبلة فغير العالم بها يتعين عليه فيما ذكر تعلم أدلتها إن قدر على التعلم ولا عارف =

يكون المجتهد المقلد رجلاً أو امرأة حراً أو عبداً م ولغير العاجز عن تعلم الأدلة يتوجه^(١) كيف اتفق م^(٢) وقضى تلك الصلاة^(٣) ، وغير العاجز عن التعلم قد يكون للعلم بالأدلة مع التحير أو تعارض الدليلين من غير رجحان، وقد يكون لعدم العلم بها مع أهلية التعلم ، والأعمى الذي لا يجد من يقلد يصلي كيف اتفق ويقضي^(٤).

فصل

م وصوب السفر الطويل أو القصير^(٥) بدل في النفل عن القبلة م ويشترط كون السفر لمن له مقصد معين^(٦) فلا يجوز للهائم التنفل في سفره إلى غير القبلة (ومفهوم كلام الغزالي في الوسيط^(٧) والوجيز^(٨) أنه لا يصلي أيضاً إلى القبلة سائراً لأن التنفل على الراحلة رخصه من

= بها معه . قلت : وقد تيسر في زماننا من الأجهزة والحاسبات الآلية ما يغني عن وجوب تعلم الأدلة لدقتها وسهولة استخدامها .

انظر فتح العزيز ١/٤٤٩ ، روضة الطالبين ١/٣٢٧ ، المجموع ٣/٢٠٩ و ٢١٠ ، بشرى الكريم ص ٢١٠

(١) في (ص) : شرط توجه .

(٢) م مثبت من غير الأصل .

(٣) أي يصلي غير العاجز في الحالات المذكورة بعد ويقضيها ، وإنما يقضيها لندرة العذر حيثئذ .

انظر المجموع ٣/٢٢٩ ، المنهاج القويم ص ١٨٧ .

(٤) انظر مسائل الفصل في حلية العلماء ٢/٦٠-٦٥ ، التحقيق ص ١٨٦ و ١٨٩-١٩٣ ، كفاية

الأخيار ص ١٤٥ و ١٤٦ ، اخلاص الناوي ١/١٢٣-١٢٥ ، الفرر البهية ١/٢٧٧-٢٨٧ ، المنهاج

القويم ص ١٨٣ و ١٨٦ و ١٨٧ .

(٥) قالوا والسفر القصير مثل أن يخرج إلى ضيعة مسيرتها ميل ونحوه .

انظر الفرر البهية ١/٢٨٧ ، مغني المحتاج ١/٣٣١ و ٣٣٢ .

(٦) وينبغي اشتراط عدم كونه سفر معصية كما قيده في الارشاد والمنهج وغيرهما .

انظر المجموع ٣/٢٣٩ ، التحقيق ص ١٨٨ ، الارشاد مع اخلاص الناوي ١/١٢٥ ، المقدمة الحضرمية مع

المنهاج القويم ص ١٨٣ ، المنهج مع فتح الوهاب ص ٣٦ ، مغني المحتاج ١/٣٣١ .

(٧) قال في الوسيط : فلو كان راكب تعاسيف فلا يتنفل أصلاً . الوسيط ٢/٦٥ .

(٨) وفي الوجيز : ولا يصلي راكب التعاسيف إذ ليس له صوب معين . الوجيز مع فتح العزيز ١/٤٣٣

رخص السفر ، وراكب التعاسيف^(١) لا يترخص برخص السفر فهو إذاً كالمقيم ، وفي النهاية^(٢) وشرح الوجيز^(٣) جوازه^(٤) ، م وصوب سفره بدل سواء كان راكباً أو ماشياً م إلا أن يكون راكباً في سفينة^(٥) م^(٦) أو هودج^(٧) م^(٨) وهو بدل في النفل ولو عند الأمن ، وسواء فيه صلاة العيد والاستسقاء والخسوف والرواتب وغيرها، م وليس صوب سفره بدلاً [في النفل]^(٩) في التحرم^(١٠) إن سهل عليه الاستقبال بأن كان ماشياً أو راكباً وزمام الدابة

(١) التعاسيف : من العسف وهو ركوب الأمر بغير روية وركوب الفلاة وقطعها على غير صوب .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢٢/٣ ، المصباح المنير ص ٤٠٩ .

(٢) قال في النهاية : فلا يتنفل أصلاً إذا لم يكن مستقبلاً في جميع صلاته . نقله عنه ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط ٦٥/٢

(٣) انظر فتح العزيز ٤٣٦/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) وقد رجح النووي وقبله ابن الصلاح مفهوم كلام الغزالي .

انظر مشكل الوسيط ٦٥/٢ ، التنقيح ٦٥/٢ ، المجموع ٢٤٠/٣ .

(٥) يستثنى من ذلك ملاحها على الصحيح كما استثناه في الارشاد إذ هو محتاج إلى تسييرها وتكليفه بالاستقبال يقطعه عن النفل أو عن عمله فيلزمه التوجه في التحرم فقط إن سهل عليه .

انظر التحقيق ص ١٨٧ ، المجموع ٢٣٣/٣ ، كفاية الأخيار ص ١٥٢ ، الارشاد مع فتح الجواد ١١٠/١ ، نهاية المحتاج ٤٢٩/١ .

(٦) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير [لا في سفينة وهودج] .
الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٧) الهودج : مركب من مراكب النساء مقبب وغير مقبب .

انظر لسان العرب ٣٨٩/٢ ، القاموس المحيط ٢٢٠/١ .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [بدل في النفل] .
الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٠) في (ص) : التحريم .

بيده م ولا في ركوع الماشي ولا في سجوده^(١)، فإن صوب السفر لا يكون بدلاً عن شيء من ذلك م ويتم الماشي الركوع والسجود^(٢).

فصل

م وإن استدبر^(٣) المصلي القبلة أو صوب طريقه^(٤) ناسياً للصلاة، (م)^(٥) أو استدبر ظاناً كون القبلة والطريق غير ما يتوجه أو يسلكه^(٦) [سجد للسهو]^(٧) إن قصر زمان الخطأ،

- (١) إذ يسهل عليه ذلك لكن يستثنى من ذلك ما لو كان هناك نحو ثلج ووحل فيكفيه الإيماء .
انظر اخلاص الناي ١/١٢٦، تحفة المحتاج ٢/١٢٨، نهاية المحتاج ١/٤٣٢، حاشية الجمل ١/٥٠١ و ٥٠٢ .
- (٢) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢/٧٣-٧٨، المهذب ١/٢٣١-٢٣٣، روضة الطالبين ١/٣١٩-٣٢٢، عمدة السالك ص ٦٩، الإقناع للشرييني ١/٢٨٨ و ٢٨٩، نهاية المحتاج ١/٤٢٨-٤٣٦، الحواشي المدنية ١/٢٧٩-٢٨١ .
- (٣) عبر في البهجة بالانحراف كالغزالي والرافعي والنووي وغيرهم وهو أولى من التعبير بالاستدبار إذ الانحراف يشملهما أو يكون الاستدبار مفهوم بالأولى.
انظر الوجيز مع فتح العزيز ١/٤٣٣ وما بعدها، المجموع ٣/٢٣٥ وما بعدها، البهجة ١/٢٩١
- (٤) تعبيره بصوب طريقه يخرج ما لو سلك منعطف الطريق أو عدل لرحمة طريق أو غبار ونحو ذلك فلا يضر كما أفاده الرافعي .
- انظر فتح العزيز ١/٤٣٥، روض الطالب مع شرحه ١/١٣٥، تحفة المحتاج ٢/١٢٧، نهاية المحتاج ١/٤٣١ .
- (٥) م سقط من الأصل .
- (٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : [سجد للسهو إن قصر الزمان م وكذا إن استدبر ظاناً كون القبلة والطريق غير ما يتوجهه أو يسلكه] .

(٧) في الأصل : سجودا السهو ، وما ذكره الشارح من وجوب سجود السهو للنسيان والخطأ هو الصحيح المعتمد كما قال الأسنوي وعزاه إلى نص الشافعي نقل ذلك عنه ابن المقرئ والأنصاري واختاره جمع من المتأخرين كابن المقرئ وابن حجر في فتح الجواد وشرح المقدمة الحضرمية والشرييني والرملي وإن خالف ما ذكره الرافعي في الشرح الكبير كما نقله عنه الأنصاري والنووي في عامة كتبه ، مع أنَّ الرافعي صحح في الشرح الصغير سجود السهو للنسيان والجماع دون الخطأ .

وصورة الخطأ ما إذا صلى إلى جهة بالاجتهاد ثم استدبر تلك الجهة^(١) / بصلاته ثم علم عن قرب أنه أخطأ في الصلاة واستقبل الجهة التي توجهها أولاً، م وكذا إن استدبر الطريق للجماع^(٢) الدابة [سجد للسهو]^(٣) إن قصر زمان الجماع، م وإن طال زمان الاستدبار^(٤) للنسيان أو الخطأ أو الجماع بطلت صلاته، (هذا إذا كان الاستدبار إلى غير جهة القبلة فأما إذا كان الاستدبار إلى جهة القبلة لا يسجد للسهو ولا تبطل صلاته لأنها هي الأصل)^(٥)، م وكذا إن (أكره على الاستدبار^(٦) م أو)^(٧) عدى^(٨) في الصلاة م أو [أعدى]^(٩) الفرس فيها م

= انظر فتح العزيز ١/٤٣٧ و٤٣٨، المجموع ٣/٢٣٦، روضة الطالبين ١/٣٢١، التحقيق ص ١٨٨، التنقيح ٢/٦٦، اخلاص الناوي ١/١٢٦، أسنى المطالب ١/١٣٥، فتح الجواد ١/١١٠ و١١١، مغني المحتاج ١/٣٣٣، نهاية المحتاج ١/٤٣١، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١/١٩٨، الحواشي المدنية ١/٢٨١، حاشية الحمل ١/٥٠١

(١) نهاية الوجه ٤٥ من (ظ) .

(٢) جماع الدابة : أي عصيانها يقال جمع الفرس إذا ذهب يجري جرياً غالباً واعتز فارسه وغلبه .
لسان العرب ٢/٤٢٦، وانظر المصباح المنير ص ١٠٧ .

(٣) في الأصل : سجود للسهو ، ومسألة السجود للسهو هنا في جماع الدابة هو ما عليه الرافعي والنووي .
انظر فتح العزيز ١/٤٣٧، التحقيق ص ١٨٨، وانظر ماسبق من مراجع السجود في حالة النسيان والخطأ .

(٤) يرجع في طول الزمن والقصر إلى العرف .

انظر الغرر البهية ١/٢٩١، فتح الجواد ١/١١٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) أي تبطل صلاته لندرة العذر حينئذ ، بخلاف النسيان فإنه مما يكثر ويعم .

انظر فتح العزيز ١/٤٣٦، اخلاص الناوي ١/١٢٦

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) عدداً : يقال عدا الرجل والفرس وعدى أحضر وعدا في مشيه عدوا إذا قارب الهرولة وهو دون الجري ، ومعنى الحضر في الفرس ارتفاعه في عدوه .

انظر لسان العرب ٤/٢٠١، ١٥/٣١، المصباح المنير ص ٣٩٧، القاموس المحيط ٤/٣٦٢ .

(٩) في الأصل : عدى ، والصواب ما أثبتته لأن المقصود أن الراكب هو الذي جعل الفرس تعدو فهو متعد غير لازم .

بغير عذر في العدو والإعداء^(١)، م وكذا لو وطئ المصلي نجاسة في الطريق بطلت صلاته^(٢)؛ م لا إن كثرت النجاسة في الطريق ووطئها وكانت يابسة^(٣)؛ م ولا إن أوطأ الفرس على النجاسة فإن الصلاة لا تبطل في الصورتين.

م ولا يصلي فرضاً (م أو مندورة م أو صلاة الجنائزة^(٤))^(٥) على الدابة السائرة^(٦)، وأما إذا كانت الدابة واقفة وأمكن إتمام الأركان والشرائط عليها بأن كان في هودج أو على

(١) وذلك لوجوب الاحتراز عن الأفعال التي لا يحتاج إليها .

انظر المجموع ٢٤٠/٣، الأنوار ٨٢/١، فتح الجواد ١١٠/١٠ .

(٢) بطلان الصلاة فيما لو وطئ نجاسة مشتمل على فرعين أحدهما أن يطأ النجاسة عمدا فتبطل سواء كانت النجاسة رطبة أم يابسة وهو مفهوم تعبيره بالصورة الأولى ، والثاني : ماله ووطئها سهوا وكانت رطبة لملاقتها بدنه وهو مفهوم احترازه في الصورة الثانية بقوله وكانت يابسة ، وهو ما ذكره الرافعي وغيره .

انظر فتح العزيز ٤٤٠/١، المجموع ٢٤٠/٣، الأنوار ٨٢/١، اخلاص الناوي ١٢٧/١، الغرر البهية ٢٩٢/١، نهاية المحتاج ٤٣٤/١ .

(٣) مفهوم قوله لا إن كثرت النجاسة أنه ووطئها سهوا وخطأ وهو ماعبر عنه الرافعي وغيره . انظر المراجع السابقة .

(٤) ألحقت المندورة بالفريضة لسلوكها مسلك واجب الشرع ، وألحقت الجنائزة لأن الركن الأعظم فيها القيام وفعليها على الدابة السائرة يمحو صورتها .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٨/١ و ٤٢٩، الوسيط مع التنقيح ٦١/٢، أسنى المطالب ١٣٦/١، مغني المحتاج ٣٣٥/١ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : [على دابة سائرة م وكذا المنورة م وكذا صلاة الجنائزة لا تجوز]

(٦) يستثنى من ذلك ماله وخاف انقطاعا عن رفقة أو خاف على نفسه أو ماله فله صلاة الفريضة على الدابة لكنه يعيد إذا نزل ، وكذا يستثنى الصلاة على السفينة لمسيس الحاجة إلى ركوب البحر وتعذر العدول في أوقات الصلاة عنه .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٩/١ و ٤٣٠، الوسيط مع التنقيح ٦١/٢ و ٦٢ ، حاشية الجمل ٥٠٣/١، بشرى الكريم ص ٢٠٦ .

سرير ونحوهما جاز ذلك ، ولا يجوز على أرجوحة معلقة بالحبال^(١) .

م وسجد[التالي للقرآن]^(٢) سجدة التلاوة [على الدابة السائرة]^(٣) م وسجد الشاكر على هجوم نعمة أو اندفاع بلية^(٤) سجدة الشكر على الدابة السائرة^(٥)^(٦) .

(١) الأرجوحة : بضم الهمزة وهي المعروفة الآن مما يلعب به الصبيان .

انظر لسان العرب ٤٤٦/٢ ، المصباح المنير ص ٢١٩ .

وما ذكره الشارح من عدم صحة صلاة الفرض فيها هو ما صححه الغزالي ووجهه أنها لاتعد في العرف مكانا للتمكن لكن صحح الرافعي والنووي وغيرهما جواز الصلاة في الأرجوحة المعلقة بالحبال ووجهه قياسا على السفينة والنظر إلى استقراره فيها بنفسه .

انظر الوسيط مع مشكله والتنقيح ٦١/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٩/١ و ٤٣١ ، روضة الطالبين ٣١٩/١ ، التحقيق ص ١٨٩ ، المجموع ٢٤٢/٣ ، اخلاص النواي ١٢٧/١ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٣٦/١ ، الغرر البهية ٢٩٢/١ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢٨٠/١ ، مغني المحتاج ٣٣٤/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١٩٩/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) فارقت سجدة التلاوة والشكر صلاة الجنازة مع أنّ ذلك يطل ركنهما الأعظم وهو تمكين الجبهة في السجود بأنها تندر فلا يشق التكليف بالنزول فيها وهما يكثران فيشق وبأن احترام الميت يقتضي ذلك . انظر الغرر البهية ٢٩٣/١ ، تحفة المحتاج ١٢٩/٢ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٦١/٢ و ٦٢ و ٦٦ و ٦٧ و ٦٩ ، حلية العلماء ٦٥/٢ - ٦٨ ، فتح العزيز ٤٢٩/١ - ٤٣١ و ٤٣٦ و ٤٣٧ و ٤٤٠ و ٤٤١ ، التحقيق ص ١٨٨ و ١٨٩ ، الأنوار ٨١/١ و ٨٢ ، كفاية الأختار ص ١٤٥ و ١٥١ و ١٥٢ ، مغني المحتاج ٣٣٣/١ - ٣٣٥ .

فصل (١)

م وإن صلى [الشخص] ^(٢) بالاجتهاد ثم يتيقن ^(٣) الخطأ أعاد الصلاة ^(٤)، وإن تيقن في أثناء الصلاة يجب عليه الاستئناف ^(٥)، م وإنما يعيد إذا تيقن الخطأ معيناً، فإن تعين الخطأ غير معين بأن لم تكن الصلاة التي أخطأ فيها معينة كما إذا (صلى أربع صلوات إلى أربع جهات بأربع اجتهادات فإن الخطأ يتيقن في ثلاث صلوات، أو) ^(٦) صلى أربع ركعات إلى أربع جهات كل ركعة إلى [٣٤] جهة بالاجتهاد فإن الخطأ يتيقن في ثلاث ركعات لكن لم يتعين فلا تجب الإعادة، م ولو كان الخطأ معيناً في التيامن والتياسر دون الجهة فإنه يعيد أيضاً، م وكذلك يعيد ^(٧) إذا تيقن الخطأ معيناً

(١) هذا الفصل لبيان ما إذا صلى بالاجتهاد ثم ظهر له الخطأ في الاجتهاد ولم يذكر الشارح كأصله ما إذا ظهر الخطأ قبل الشروع في الصلاة وحكمه كما في الروضة والمجموع : أنه إن تيقن الخطأ في الاجتهاد أعرض عنه واعتمد الجهة التي يعلمها أو يظنها ، وإن لم يتيقن بل ظن أن الصواب جهة أخرى ؛ فإن كان دليل الاجتهاد الثاني عنده أوضح من الأول اعتمده، وإن كان الأول أوضح اعتمده ، وإن تساوى فله الخيار بينهما على الأصح .

انظر روضة الطالبين ١/٣٢٧ و ٣٢٨ ، المجموع ٣/٢٢٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) المراد بالتيقن : ما يمتنع معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عيان .

انظر الغرر البهية ١/٢٩٤ ، نهاية المحتاج ١/٤٤٦ .

(٤) وذلك لأنه تعين له الخطأ فيما يأمن مثله في القضاء ، فلا يعتد بما فعله كالحاكم إذا حكم ثم وجد النص بخلافه ، وهذا مبني على أنه مكلف بالتوجه إلى القبلة لأنه مكلف بالاجتهاد .

انظر فتح العزيز ١/٤٥١ ، مغني المحتاج ١/٣٣٨

(٥) معنى وجوب الاستئناف أي استقر في ذمته وجوب الإعادة والاستئناف ولكن لا يفعل ذلك إلا عند ظهور الصواب ، فإن لم يظهر له الصواب وضاق الوقت صلى لحزمة الوقت كالمتهير .

انظر حواشي تحفة المحتاج ٢/١٤٧ ، حواشي نهاية المحتاج ١/٤٤٧

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) يعيد سقط من غير الأصل .

بخبر^(١) المقلد بخطأ به فإن المقلد يعيد الصلاة^(٢)، ومثاله: قول العدل للأعمى الشمس وراءك^(٣)، ولو تيقن مخبر المقلد بالخطأ^(٤) في أثناء الصلاة وجب على المقلد^(٥) الاستئناف، (ولو أطلق المخبر ولم يبين أن أخباره عن محسوس؛ فقال: إنك على الخطأ يقينا فكذلك يجب قبوله، [ويعيد المقلد الصلاة وينزل قطعه منزلة الأخبار عن محسوس، ولو قال مع ذلك والقبلة وراءك مثلاً وجب قبوله]^(٦) سواء قاله عن قطع أو اجتهاد؛ لأنهما وإن تساويا في كونهما مخبرين عن الصلوات باجتهاد إلا أن قول الأول^(٧) بطل بقطع الثاني بخطأ به فلو كان الأول قد قطع بأن الصواب ما ذكره ثم قطع الثاني ولم يكن أعلم من الأول فلا يسأل بقول الثاني^(٨)، م وإن تغير اجتهاد المجتهد في أثناء صلاته تحول عن تلك الجهة التي أدى اجتهاده إليها^(٩)،

(١) في (ص) : من خبر .

(٢) المراد بذلك ما لو أخبره المقلد بالخطأ عن عيان كما مثله الشارح بما بعده فإنه يدخل ضمن تيقن الخطأ كما مر في المراد بالتيقن .

(٣) يعني والأعمى يعرف أن قبلته ليست صوب المشرق ولا المغرب .

(٤) بالخطأ سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : يجب عليه .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٧) الذي هو عن ظن واجتهاد .

(٨) قال الرافعي : إذ الأقوى لا يرفع بالأضعف . فتح العزيز ١/٥٨٨ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) أي وبني على صلاته، إذ الأمر بالاستئناف نقض لما أدى من الصلاة والاجتهاد لا ينقض بمثله -وهي قاعدة من القواعد الفقهية- ، ويكون معنى ما ذكره أول الفصل فيما إذا تيقن الخطأ وتكون مسألة ظهور الخطأ في أثناء الصلاة على ضربين : أحدهما أن لا يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فيلزمه الاستئناف ، وسواء كان متيقناً للخطأ أو كان ظاهراً بالاجتهاد ، والثاني : أن يظهر الصواب مع ظهور الخطأ فإن كان متيقناً للخطأ فيلزمه الاستئناف كما ذكر المصنف في أول الفصل ، وإن كان ظاهراً بالاجتهاد فهو الذي عبر عنه المصنف بتغير الاجتهاد وفي هذه الحالة ينحرف إلى الصواب ويبني على صلاته كما ذكرنا .

م^(١) وكذلك إذا كان المصلي مقلداً المجتهد وأخبره بالخطأ من هو أعلم من مقلده وجب التحول وتغير^(٢) الاجتهاد^(٣)، واختار الأعلام من مقلد المقلد لا يؤثر بعد الفراغ من^(٤) الصلاة^(٥) (٦).

= انظر فتح العزيز ١/٤٥٣ ، المجموع ٣/٢٢٠ و ٢٢٥ ، المنشور في القواعد ١/٩٣-٩٥ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٠١ ، الفرر البهية ١/٢٩٤ ، الوجيز في إيضاح القواعد الكلية ص ٣٣٢ .

(١) م سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : ولو تغير .

(٣) في هذه الحالة يبي على ماسبق من صلاته كتغير المجتهد بنفسه لكن يشترط مقارنة ظهور الصواب لظهور الخطأ وإلا بطلت لمضي جزء منها إلى غير قبله محسوبة .

انظر الحاوي الكبير ٢/٨٧ ، تحفة المحتاج ٢/٤٨ و ١٤٩ .

(٤) نهاية الوجه ٤٦ من (ظ) .

(٥) ملخص مذكره الشارح حول ما إذا ظهر الخطأ بعد الصلاة أنه على ضربين : الأول : أن يتيقن الخطأ فعليه إعادة الصلاة كما ذكره الشارح أول الفصل ، الثاني : أن يظهر الخطأ بالاجتهاد سواء كان الاجتهاد من الشخص أو من مقلده فلا يؤثر ظهور الخطأ إذ الاجتهاد لا ينقض بمثله .

انظر روضة الطالبين ١/٣٢٨ ، المجموع ٣/٢٢٥ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ١٨٧ .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢/٨٦-٨٨ ، المذهب ١/٢٢٩ ، التعجيز ٢/٤٨-٥٠ ،

روضة الطالبين ١/٣٢٧-٣٣١ ، اخلاص النواوي ١/١٢٧ و ١٢٨ ، نهاية المحتاج ١/٤٤٦-٤٤٨ ، بشرى

الكريم ص ٢١١ .

فصل في صفة الصلاة^(١)

م وللصلاة أركان^(٢) منها : نية فعلها^(٣) بالقلب في النفل المطلق^(٤) ، والنية معتبرة في العبادات بالقلب : وهي القصد فلا يكفي النطق مع غفلة القلب، ولا يضر عدم النطق ولا النطق بخلاف ما في القلب؛ كما إذا قصد الظهر وسبق لسانه إلى العصر، م ويشترط نية فعلها مع التعيين في المعين كالنوافل المتعلقة بوقت أو سبب^(٥)، م وكالصبح فإنه لا بد من التعيين ككونه فرض الصبح أو سنة الصبح، وكذا الظهر والعصر والمغرب والعشاء، م وكذا

(١) المقصود بصفة الصلاة أي كیفيتها وإنما فسرت بالكيفية لأن الصفة في الأصل هي الأمر القائم بالذات وهذا يخرج الأركان المقصودة بالذات بخلاف الكيفية التي هي الأركان والسنن والشروط لأنها من كیفیات الفعل فالكيفية أعم وهي الموافقة لما في الكتاب .

انظر فتح الجواد ١١٣/١، الفرر البهية وحواشيها ٢٩٥/١، حاشية القليوبى على شرح المحلى ٢٠٦/١، اعانة الطالبين ١٢٦/١ .

(٢) ظاهر عبارة الخاوي أنها أربعة عشر ركنا يجعل الطمأنينة في محالها الأربع الآتية ركنا واحدا وعدها في الروضة سبعة عشر ركنا يجعلها في كل من محالها ركنا مستقلا ، بينما عدها في المنهاج ثلاثة عشر ركنا يجعل الطمأنينة هيئة تابعة والخلاف فيها لفظي إذ كل منهم يوجب الإتيان بها .

انظر روضة الطالبين ٣٣١/١، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤٤٩/١ و ٤٥٠، الفرر البهية ٢٩٦/١، فتح الجواد ١١٣/١، حاشية الجمل ٦٥/٢ .

(٣) ابتداء بالنية لأن الصلاة لاتعقد إلا بها .

انظر مغني المحتاج ٣٤١/١ ، نهاية المحتاج ٤٥١/١ .

(٤) النفل المطلق : مالا وقت له ولا سبب كما وضحه الشارح فيما بعد ، وإنما اكتفي بنية الفعل في النفل المطلق لأنه أدنى درجات الصلاة .

انظر الفرر البهية ٢٩٨/١ ، فتح الجواد ١١٣/١ ، مغني المحتاج ٣٤٣/١

(٥) يستثنى من ذلك تحية المسجد وركعتا الوضوء والاستخارة فيكفي فيها نية فعلها .

انظر أسنى المطالب ١٤٢/١ ، مغني المحتاج ٣٤٣/١ ، غاية البيان ص ١٢٣ ، حاشية البيهقي ٢٨١/١ ، بشرى الكريم ص ١٤١ .

ينوي الجمعة أو نفلها فلا ينعقد بنية الظهر أو الظهر المقصورة^(١)، م وكذا ينوي الوتر وإن صلى مع الفصل [وكان غير^(٢)/الأخيرة شفعا]^(٣)، وكذا ينوي في عيد الأضحى سنة عيد الأضحى، وفي الفطر سنة عيد الفطر، ولا يكفي في التعيين كونه صلاة العيد بل لا بد من التعرض للأضحى والفطر، وكذا ينوي في الاستسقاء [سنة الاستسقاء]^(٤)، وفي الكسوف والخسوف سنتهما، وفي التراويح سنة التراويح، م وكذا ينوي سنة العصر فلا بد من إضافتها إلى العصر وإن لم يكن لها^(٥) رتبة، م ولا يشترط فيه نية فرض الوقت في الفرض^(٦)، ولو نوى فريضة الوقت وذهل^(٧) عن الظهر والعصر لا^(٨) يجزيه، م ويشترط مع نية فعل الصلاة والتعيين في المعين التعرض للفريضة في الفرض^(٩) كالصبح والظهر، م وإن خالف الأداء

(١) نقله عن الشارح هنا صاحب حاشية الأنوار ٨٥/١ المسماة بالكثرة حيث قال صرح به في حل الحاوي وهو من أسماء هذا الكتاب ولم أقف على اسم صاحب هذه الحاشية .

(٢) نهاية اللوحة ٢٢ من (ص) .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من "غير الأصل" .

(٥) في (ص) : له .

(٦) لم يشترط نية فرض الوقت لمشاركة الفائتة لها فيما لو تذكرها فهي فريضة الوقت .

انظر فتح العزيز ١/٤٦٧، كفاية الأخيار ص ١٥٣، إخلاص النواي ١/١٢٩

(٧) وذهل سقط من (ص) .

(٨) في (ظ) : فلا .

(٩) مفهوم ما ذكره المؤلف أنه يشترط نية الفريضة في الفرض سواء كان النواي بالغاً أو صبياً وهو ما صححه في أصل الروضة ولم يتعقبه، واعتمده الأنصاري وابن حجر، بينما صحح في التحقيق وشرح المذهب أن اشتراط التعرض للفريضة خاص بالبالغ دون الصبي، واعتمده ابن المقرئ والحضرمي والشريبي والرملي وغيرهم ، ووجه الأول: تميز صورة الفرض بدليل وجوب القيام في الفريضة دون النافلة له كغيره ، ووجه الثاني: أن الصبي لا تقع صلاته فرضاً أصلاً فكيف ينوي مالا يقع .

انظر فتح العزيز ١/٤٦٨، روضة الطالبين ١/٣٣٤، التحقيق ص ١٩٦، المجموع ٣/٢٧٩، إخلاص

النواي ١/١٢٩، كفاية الأخيار ص ١٥٢، المقدمة الحضرمية مع شرح ابن حجر والحواشي =

والقضاء بأن عقد الأداء بنية القضاء^(١) أو بالعكس^(٢) فإنه يصح^(٣)، م ولا يشترط فيه عدد الركعات ولا^(٤) الإضافة إلى الله تعالى^(٥) ولا التعرض للاستقبال^(٦)، م ويشترط كون النية مقرونة بكل التكبير فلا بد من استدامتها إلى الفراغ من التكبير^(٧)؛ فلو قرن النية بهمزة

= المدينة ٢٢٨/١، الغرر البهية وحواشيها ٣٠٠/١، فتح الوهاب ص ٣٨، الإقناع للشريبي ٢٩٢/١، نهاية المحتاج ٤٥٢/١ .

(١) كما لو جهل الوقت بغيره ونحوه فظن خروج الوقت فصلاها قضاء فبان بقاءه .

انظر نهاية المحتاج ٤٥٣/١، اعانة الطالبين ١٢٩/١ .

(٢) وذلك فيما لو ظن بقاء الوقت فصلاها أداء فبان خروجه .

انظر المرجعين السابقين .

(٣) وذلك لاستعمال كل بمعنى الآخر، واستثنى من ذلك ما إذا فعل ذلك عالما فلا تصح صلاته قطعاً لتلاعبه .

انظر المجموع ٢٨٠/٣، اخلاص النواي ١٣٠/١، نهاية المحتاج ٤٥٣/١ .

(٤) في (ص) : ولا يشترط فيه .

(٥) إذ العبادات لا تكون إلا له تعالى .

انظر فتح العزيز ٤٦٨/١، مشكلات الوسيط لابن أبي الدم ٨٨/٢، شرح المحلى على المنهاج ٢٠٨/١ .

(٦) ما ذكره المصنف من عدم اشتراط هذه الأمور الثلاثة هو الصحيح لكن تسن فيها النية خروجاً من خلاف من أوجبها .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ١٤٢/١، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٤٢، مغني

المحتاج ٣٤١/١، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ٥٣/١ .

(٧) اختار النووي في شرحي المذهب والوسيط تبعاً للإمام والغزالي في البسيط كما نقله النووي وغيره عنهما

الاكتفاء بالمقارنة العرفية عند العوام بحيث يعد مستحضراً للصلاة اقتداءً بالأولين في تسامحهم بذلك قال

في تحفة المحتاج: ولذلك صوب السبكي وغيره هذا الاختيار، وقال ابن الرفعة: إنه الحق، وغيره: أنه

قول الجمهور، والزرکشي: أنه حسن بالغ لا يتجه غيره، والأذرعي: أنه صحيح، والسبكي: من لم يقل به

وقع في الوسواس المذموم. اهـ وقد نقل في ترشيح المستفيدين عن العامري كلاماً طويلاً نفيساً حول أمر

الوسوسة في النية وغيرها وفيه: لم ينقل عن النبي ﷺ ولا أصحابه في النية لفظ بحال وأنها ليست من

الصلاة أصلاً، وإنما النية قصد فعل الشيء، وكل عازم على فعل شيء فهو ناو له فمن قصد الوضوء

فقد نواه ومن قصد الصلاة فقد نواها ولا يكاد عاقل يقصد شيئاً من عباداته ولا غيرها بغير نية فالتنية أمر

لازم لأفعال الإنسان المقصودة لا تحتاج إلى تعب، ولو أراد إخلاء أفعاله عنها لعجز عن ذلك، ولو كلفه =

التكبير ثم عزبت قبل الفراغ من التكبير لم يجز^{(١)(٢)}.

فصل

م ومن أركان الصلاة التكبير في أولها^(٣)، وهو الله أكبر^(٤)، م أو الله الأكبر للقادر عليه، م وإن تخلل بين كلمتي الله أكبر أو الله الأكبر ذكر^(٥) يسير كالجليل أو عز

= الله الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه مالا يطيق ولا يدخل تحت وسعه وما كان هكذا فما وجه التعب في تحصيله، وإن شك في حصولها منه فهذا نوع جنون. اهـ

انظر الوسيط ٩٣/٢، المجموع ٢٧٧/٣ و ٢٧٨، التنقيح ٩١/٢، اخلاص النواوي ١٣١/١، تحفة المحتاج ١٧٧/٢، الاقناع مع تحفة الحبيب ١٥٣/٢ و ١٥٤، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢١٢/١، الحواشي المدنية ٢٢٩ و ٢٣٠، بشرى الكريم ص ١٤٣، ترشيح المستفيدين ص ٥٤.

(١) بناء على ما اختاره المصنف إذ النية معتبرة في الانعقاد والانعقاد لا يحصل إلا بتمام التكبير، لكن على المختار لا يضر ذلك.

انظر فتح العزيز ٤٦٣/١، مغني المحتاج ٣٤٧/١، نهاية المحتاج ٤٦٤/١،

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٨٧/٢-٩٣، حلية العلماء ٧٠/٢-٧٧، التحقيق ص ١٩٦ و ١٩٧، الأنوار ٨٤/١-٨٦، مغني المحتاج ٣٤٠-٣٤٣ و ٣٤٧، غاية البيان ص ١٢٢ و ١٢٣، حاشية البيجوري ٢٧٩/١-٢٨١.

(٣) هذا الركن هو الثاني، وهذه التكبيرة تسمى تكبيرة الإحرام وإنما سمي هذا التكبير بالإحرام لأنه يمنع المصلي من الكلام والأكل وغيرهما.

انظر المجموع ٢٨٩/٣، تحفة المحتاج ١٦٧/٢، حاشية الشرقاوي ١٨٢/١.

(٤) معنى التكبير أي أن الله أكبر من أن يشرك به أو يذكر بغير المدح والتمجيد والثناء الحسن وهو أحسن الأقوال لما فيه من زيادة المعنى، والحكمة في ابتداء الصلاة بالتكبير استحضر المصلي عظمة من تهيأ للوقوف بين يديه وافتتاحها بالتنزيه والتعظيم لله تعالى ونعته بصفات الكمال..

انظر الزاهر ص ٢٢٢، النظم المستعذب ٥٧/١ و ٥٨، المجموع ٢٩٨/٣، شرح صحيح مسلم ٩٧/٤، تحفة الحبيب ١٤٨/٢، حاشية الجمل ٤٨٧/١.

(٥) اطلاق الذكر في كلام المصنف يقتضي عدم التفريق بين نعوت الله وغيره والصحيح اختصاص ذلك بها دون غيرها كالألفاظ الدعاء وغيرها كما نبه عليه في الارشاد وغيره.

= انظر اخلاص النواوي ١٣١/١، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٤٣، الغرر البنية ٣٠٢/١، مغني

وجل^(١) م أو وقفة يسيرة^(٢) لم يضر، أما لو تخلل ذكر كثير^(٣) أو وقفة كثيرة لم يجز^(٤)، م ويجب كون التكبير بالترتيب فلو قال الأكبر الله أو أكبر الله لا يجوز^(٥)، م كما يجب في الفاتحة، م وكما في بعض الفاتحة وبدل بعض منها^(٦)؛ فلو لم يعلم النصف الأخير من الفاتحة وأتى ببده يجب الترتيب، ولو علم بعض الفاتحة لا يكفيه أن يكررها^(٧) بل يجب أن يأتي بالبدل إلا إذا لم يعلم شيئا آخر فإنه يلزمه أن يكرره، م لا كالتشهد فإنه ليس الترتيب فيه واجبا، م ولا كالسلام^(٨) فإنه لا يجب فيه الترتيب فلو قال عليكم السلام يجوز^(٩).

= المحتاج ١/٣٤٤ .

(١) مذكروه المصنف من جواز الله الأكبر وما بعدها هو الصحيح من المذهب لأنه أتى بالتكبير وزاد مالا غيره ولا يطل لفظه التكبير، ومثلها بل أولى مالم قال الله أكبر وأجل أو الله أكبر كبيرا، فقد ذكر النووي جوازها بلا خلاف .

انظر الحاوي الكبير ٢/٩٤، فتح العزيز ١/٤٧٣، المذهب مع المجموع ٣/٢٩١ و٢٩٢ و٣٠٤ .

(٢) قالوا هي سكتة التنفس ولا يضر ما زاد عليها لعمى ونحوه، وذكر الشرقاوي بأنها تكون قدر ما يسمع التلطف بما لا يضر بينهما .

انظر الغرر البهية وحواشيها ١/٣٠٢، تحفة المحتاج ٢/١٦٩، تحفة الحبيب ٢/١٤٩، حاشية الشرقاوي ١/١٨٣ .

(٣) في بشرى الكريم ص ١٤٣ : أن وجود ثلاث كلمات فاصلة بين كلمتي التكبير يضر .

(٤) لأن هذه الزيادة تخرج المأني به عن أن يسمى تكبيرا في اللغة .

انظر فتح العزيز ١/٤٧٣، فتح الوهاب ص ٣٩ .

(٥) وتعليقه، بما سبق حيث خرج عن اسم التكبير .

انظر المراجع السابقة، والأم ١/١٠١، نهاية المحتاج ١/٤٦٠ .

(٦) بدل الفاتحة سيذكره المصنف مفصلا في ركن الفاتحة .

(٧) لم يكفيه ذلك لأنه لا يكون الشيء الواحد أصلا وبدلا بلا ضرورة .

انظر الغرر البهية ١/٣٠٣، نهاية المحتاج ١/٤٨٦ .

(٨) في (ص) : ولا السلام .

(٩) إذ يطلق عليه في اللغة السلام ومحل اجزاء غير المرتب افادته معنى التشهد وكان غير متعمدا عالما بتحريمه

أما السلام فلا يتصور في ترك الترتيب بين كلمتيه انحلال بالمعنى ومقتضى إطلاقه هنا يفيد عدم التفرقة =

م وترجمة التكبير في حق العاجز عنه ركن حتى لو لم يأت بها لا يجوز، م وكذا ترجمة التشهد، م وترجمة الصلاة على النبي ﷺ للعاجز عنهما^(١)، م ويجب تعلم التكبير على القادر، [م]^(٢)^(٣) / ويؤخر الجاهل بالتكبير القادر على تعلمه الصلاة إلى آخر الوقت ليتعلم التكبير هذا إذا كان الوقت واسعا^(٤) فإن ضاق الوقت عن التعلم يجوز أن يأتي بترجمته^(٥)^(٦) . [٣٥]

= بين الحالين وهو ليس بجيد .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ١/٤٧٢، روضة الطالبين ١/٣٤٩، إخلاص النواي ١/١٣١، الغرر البهية وحواشيها ١/٣٠٣، تحفة المحتاج ٢/٢٨٣ .

(١) إذ لا إعجاز في هذه الثلاثة بخلاف الفاتحة كما سيأتي وإنما تعينت ترجمتها لأنها أولى ما يجعل بدلا عنها وكذا الأذكار فإنها تجوز كما سيأتي .

انظر المجموع ٣/٢٩٩ و ٣٠٠، أسنى المطالب ١/١٤٤، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٢١١ .

(٢) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [ويجب التعلم ويؤخر له] .
الحاوي الصغير لوحة ٥ ب .

(٣) نهاية الوجه ٤٧ من (ظ) .

(٤) وتأخيره هنا ليتعلم واجب إذ لو جوز له الصلاة بالترجمة لم يلزمه التعلم أصلا لعدم لزومه له في الوقت بعد الصلاة وفي الوقت الثاني مثله وهكذا وإنما ألزم بالتعلم لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب - وهي قاعدة فقهية - قالوا ولو بالسير إلى بلدة أخرى لدوام نفعه .

انظر القواعد للحصني ٢/٤١، الغرر البهية ١/٣٠٤، فتح الجواد ١/١١٦، مغني المحتاج ١/٣٤٥ و ٣٤٦، بشرى الكريم ص ١٤٣، الوجيز في إيضاح القواعد الفقهية الكبرى ص ٣٤٢-٣٤٥ .

(٥) وعليه الإعادة إن أخر التعلم عن التمييز عند ابن حجر ومن البلوغ عند الرملي مع القدرة عليه وإلا فلا تلزمه الإعادة .

انظر المراجع السابقة ونهاية المحتاج ١/٤٦٢ و ٤٦٣، الحواشي المدنية ١/٢٣١ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٩٣-٩٧، المهذب ١/٢٣٧ و ٢٣٨، روضة الطالبين ١/٣٣٦ و ٣٣٧، إخلاص النواي ١/١٣٠-١٣٢، شرح المحلى مع حاشية القليوبي وعميرة ١/٢٠٩-٢١١، شرح التنبيه ١/١١٤ و ١١٥، المنهاج القويم ص ١٣٢-١٣٤ .

فصل

م ومن أركانها القيام^(١) وهو ركن في الفرض^(٢) لا في نفس الصلاة، م ويشترط في القيام كون المصلي منتصب الفقار^(٣) غير منح^(٤) ولا مائل إلى اليمين أو اليسار بحيث يبطل اسم القيام، ولا يضر إطراق الرأس، [م]^(٥) فإن عجز عن الانتصاب انحنى؛ م ولو كان الانحناء مثل انحناء الراكع^(٦)، م فإن عجز^(٧) عن القيام قعد كيف

(١) هذا هو الركن الثالث من أركان الصلاة، وإنما أخره المصنف كغيره عن ركني النية وتكبيرة الإحرام مع أنه متقدم عليهما لأنهما ركنان في الصلاة مطلقاً وهو ركن في الفريضة وحدها .
انظر إخلاص النواي ١/١٣٢، أسنى المطالب ١/١٤٥، نهاية المحتاج ١/٤٦٥ .

(٢) يفهم من العبارة صحة صلاة الصبي قاعداً مع القدرة على القيام وكذا الصلاة المعادة والصحيح فيهما وجوب القيام .

انظر الغرر البهية ١/٣٠٤، المنهاج القويم ص ١٣٤، مغني المحتاج ١/٣٤٨، غاية البيان ص ١٢٣، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١/٢١٣ .

(٣) الفقار : هي ما انتضد من عظام الصلب من لدن الكاهل إلى العجب مفرداً فقارة وفقرة وفقرة .
انظر لسان العرب ٥/٦١، القاموس المحيط ٢/١١٥ .

(٤) الانحناء السالب لاسم الانتصاب هو أن يصير إلى الركوع أقرب .
انظر المجموع ٣/٢٦١، كفاية الأخيار ص ١٥٤، مغني المحتاج ١/٣٤٩ .

(٥) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [والقيام منتصباً ثم انحنى] .
الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٦) لأن الانحناء أقرب إلى القيام، وفي هذه الحالة يزيد في انحناءه لركوعه إن قدر على الزيادة لتمييز الركنان .
انظر مشكل الوسيط ٢/١٠١، التنقيح ٢/١٠١، المجموع ٣/٢٦٢، غاية البيان ص ١٢٥ .

(٧) وذلك بأن تلحقه مشقة شديدة لا تحتمل في العادة كزيادة مرض وكدوران رأس راكب السفينة، وضبطه الإمام بأن تلحقه مشقة تذهب خشوعه كما نقله عنه النووي في زيادة الروضة لكن قال في المجموع : والمذهب الأول، وجمع بينهما الرملي بأن ذهاب الخشوع ينشأ عن مشقة شديدة، ولذا جرى الشراح المتأخرون على ضبطه بالمشقة الشديدة .

انظر فتح العزيز ١/٤٨١، المجموع ٤/٣١٠، التحقيق ص ٢٨٠، روضة الطالبين ١/٣٤١، كفاية =

اتفق^(١)، م وركع المصلي قاعداً بحيث تحاذي جبهته ما وراء^(٢) الركبتين^(٣)، م فإن خَفَّ المصلي قاعداً في الركوع قبل الطمأنينة يرتفع إلى حد الركوع ولا ينتصب^(٤)، م فإن عجز عن القعود صلى على الجنب أي جنب كان، لكن الأولى أن يصلي على الجنب الأيمن^(٥)، م فإن عجز عن الاضطجاع لمرض^(٦) استلقى^(٧)، م ولرمد لا يسيراً إلا بالاستلقاء وإن لم يعجز

= الأحيار ص ١٨٥، الفرر البهية ٣٠٤/١، المنهاج القويم ١٣٥، مغني المحتاج ٣٤٩/١، غاية البيان ص ١٢٥، نهاية المحتاج ٤٦٨/١ .

- (١) وأفضله الافتراض وسيأتي تعريفه في ص ٢٣٢ إذ هي هيئة مشروعة في الصلاة .
انظر فتح العزيز ٤٨٢/١، التنقيح ١٠٣/٢، المنهاج مع شرح المحلى ٢١٤/١، أسنى المطالب ١٤٧/١ .
- (٢) كذا عبر بالوراء في الوسيط والبهجة والأنوار ومعناه أي أمام أو قدام كما في قوله تعالى ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ﴾ الكهف آية رقم ٧٩ أي أمامهم ، وقد عبر كثير من المصنفين بكلمة قدام أو أمام .
انظر الوسيط ومشكلاته للحموي ١٠٣/٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢١٤/١، بهجة الحاوي مع الفرر البهية ٣٠٥/١، الأنوار ٨٨/١، الارشاد مع اخلاص النواي ١٣٢/١، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ١٣٥ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٥٦ .
- (٣) ما ذكره المصنف هو أقل الركوع ، وأكملة أن تحاذي جبهته موضع سجوده .
انظر المراجع السابقة .
- (٤) أي حال الركوع ، قال في التحقيق : فإن انتصب بطلت صلاته ، ووجهه بطلان صلاته لأنه زاد قياماً قاله في المجموع ، لكن يلزمه القيام للاعتدال كما يعلم مما يأتي .
التحقيق ص ٢٨٢ ، وانظر المجموع ٣٢٠/٤، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٤٨/١ .
- (٥) ويكون متوجهاً بمقدمه ووجهه إلى القبلة ، وأما الصلاة على الجنب الأيسر فتحزىء لكنها تكره بلا عذر كما في المجموع .
انظر المذهب مع المجموع ٣١٥/٤ و٣١٦، الوجيز مع فتح العزيز ٤٨٤/١، أسنى المطالب ١٤٧/١، مغني المحتاج ٣٥٠/١ .
- (٦) في (ص) : لمرض يعجزه عن الاضطجاع .
- (٧) ويرفع رأسه بشيء كوسادة ونحوها ليكون وجهه إلى القبلة وكذا تكون أخصاه إلى القبلة .
انظر شرح المحلى مع حاشية القليوبي وعميرة ٢١٤/١، أسنى المطالب ١٤٧/١ ، الإقناع للشريبي ٢٩٥/١ .

عن الاضطجاع والقعود والقيام ، (وتبع^(١)) المصنف الغزالي^(٢) في ذكر لفظ الرمد وكان ينبغي أن يقول : من نزل الماء في عينيه فإن العلاج المذكور علاجه ولا يسميه أهل الصناعة رمداً^(٣) (٤).

م ويومئ كل واحد من المضطجع والمستلقي بالرأس إلى الركوع [م]^(٥) وإلى السجود^(٦)، م ويجعل الإيماء بالسجود أنخفض مما للركوع مادام ممكناً م كما يومئ الراكب إلى الركوع والسجود كذلك م إلا أن يكون الراكب في مرقد فإنه يتم الركوع والسجود إن أمكنه ولا يجوز له الإيماء، م فإن عجز عن الإيماء بالرأس يومئ إليهما بالطرف، م فإن عجز عن الإيماء بالطرف يجري صورته الأركان على قلبه^(٧).

م وحيث قدر بعد العجز م أو عجز بعد القدرة يأتي بالمقدور من الصلاة، م فإن^(٨)

(١) في الأصل : تبع .

(٢) انظر الوسيط ١٠٨/٢، الوجيز مع فتح العزيز ٤٨٦/١ .

(٣) كذا اعترض على الغزالي ابن الصلاح في مشكله وقال النووي وأنكروا عليه تسميته رمداً لأن الأطباء لا يسمونه رمداً وهذا الإنكار ضعيف فإن المسألة غير منحصرة في غير الرمد بل لو احتيج إلى ذلك في الرمد جرى الوجهان . اهـ أي أن حكمه حكم من نزل في عينيه ماء من ناحية الخلاف والصحيح منهما ما ذكره المصنف وهو جواز صلاته مستلقياً وإن لم يعجز عن غيره .

انظر مشكل الوسيط ١٠٨/٢ ، التنقيح مع الوسيط ١٠٨/٢ ، روضة الطالبين ٣٤٤/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير [ويومئ بالرأس إلى الركوع وإلى السجود] .
الحاوي الصغير لوحة ٥ أ .

(٦) وذلك بأن يقرب جبهته من الأرض حسب الامكان .

انظر فتح العزيز ٤٨٥/١ ، المجموع ٣١٧/٤ .

(٧) قالوا ولا تسقط عنه الصلاة وعقله ثابت لوجود مناط التكليف .

انظر فتح العزيز ٤٨٥/١ ، المجموع ٣١٧/٤ ، مغني المحتاج ٣٥١/١

(٨) في (ص) : فإذا .

عجز عن القيام في وسطه قعد وقرأ في الهوي^(١)، م ولو قدر المصلي قاعداً على القيام قام ولا يقرأ^(٢) في النهوض^(٣)، م وإن قدر على القيام بعد قراءة الفاتحة قام ليركع من القيام، وإن قدر على القيام بعد الركوع والطمأنينة فيه قام للاعتدال، م وإن قدر على القيام بعد الاعتدال والطمأنينة فيه، فإن أراد القنوت قام ليقنت، م وإن أراد السجود لم يقم بل له أن يسجد عن القعود، م والقادر على القيام يجوز أن يتنفل قاعداً، م ومضطجعاً، ويستوي فيه العيد والخسوف والاستسقاء، م ولكن لا يجوز له الإيماء بالركوع والسجود^(٤).

فصل

م ومن أركانها الفاتحة^(٥) [م]^(٦) لا في ركعة المسبوق فإنها ليست بركن فيها^(٧)،

(١) في (ص) زيادة: "مقدور له"، وقراءته هنا واجبة حيث أنه حالة الهوي أكمل من حالة القعود.

انظر فتح العزيز ١/٤٨٨، فتح الجواد ١/١١٩.

(٢) في (ص) زيادة: "الفاتحة".

(٣) وفي هذه الحالة يبني على قراءته لكن يستحب له اعادة قنوتها لتقع حال الكمال، أما لو قرأ حال النهوض فلا تجزئه لقدرته على ما هو أكمل منها فلو قرأ شيئاً أعاده.

انظر فتح العزيز ١/٤٨٧، اخلاص الناوي ١/١٣٤، نهاية المحتاج ١/٤٧٠.

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٢٣٥ و٣٣٢-٣٣٤، الوجيز مع فتح العزيز ١/٤٧٩-٤٨٨، المنهاج مع

مغني المحتاج ١/٣٤٨-٣٥١، كفاية الأخيار ص ١٥٤ و١٥٥ و١٨٤ و١٨٥، الغرر البهية ١/٣٠٤-٣٠٨،

فتح الجواد ١/١١٧-١٢٠، غاية البيان ص ١٢٣-١٢٦.

(٥) هذا الركن الرابع من أركان الصلاة.

(٦) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [والفاتحة لا في ركعة المسبوق].

الحاوي الصغير لوحة ٥ ب.

(٧) لما يأتي أن ادراك الركعة بادراك الركوع وسقوطها هنا لتحمل الامام لها لالعدم وجوبها.

انظر روضة الطالبين ١/٣٤٧، الغرر البهية ١/٣٠٨، نهاية المحتاج ١/٤٧٧.

م وهي ركن مع التسمية^(١)، م والتشديدات، م والحروف^(٢)، [م]^(٣) فلا يبدل بالطاء الضاد^(٤) في المغضوب ولا الضالين^(٥)، م ويشترط فيها الولاء، م فيعيد المصلي الفاتحة بالسكوت في أثنائها بقصد قطع الولاء وإن قل السكوت^(٦)، م ويعيد الفاتحة أيضاً بطول السكوت وإن لم يقصد قطع الولاء^(٧)، م^(٨)/ويعيد أيضاً

(١) والتسمية آية من أول الفاتحة بلا خلاف عند الشافعية ، وكذا هي آية من كل سورة على الصحيح من المذهب .

انظر روضة الطالبين ١/٣٤٧، المجموع ٣/٣٣٣ و٣٣٤، مغني المحتاج ١/٣٥٥ .

(٢) وجملة تشديداتها أربع عشرة تشديدة مع البسمة، وحروفها مائة وواحد وأربعون حرفاً وقيل غير ذلك . انظر المجموع ٣/٣٩٢، حواشي الغرر ١/٣٠٩، حاشية الشرقاوي ١/١٨٧ و١٨٨، حاشية الجمل ٢/٣٥ و٣٦ .

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [فلا يبدل الضاد بالطاء] .

الحاوي الصغير لوحة ٥ ب .

(٤) اعترض بعضهم كالقنوني فيما نقله عنه ابن المقرئ على قول الفقهاء كما في الوجيز وشرحه وفي المجموع والمنهاج وكذا هنا في الحاوي فلا يبدل الضاد بالطاء وقالوا إن الباء تدخل على المتروك لكنه مردود بوروده في لغة العرب كما قاله غير واحد بل صوبه الأنصاري في المتقابلين . انظر فتح العزيز مع حواشيه ١/٤٩٦، المجموع ٣/٣٩٢، اخلاص الناوي ١/١٣٥، أسنى المطالب ١/١٥١، تحفة المحتاج ١/٧٤ و٢/٢٠٦، مغني المحتاج ١/٣٥٥ و٣٥٦، نهاية المحتاج ١/٤٤ و٤٥ .

(٥) أي لا يبدل حرفاً بحرف ، وهذا الحكم للقادر وإنما ذكر ابدال الضاد بالطاء لفسر التمييز بينهما ولأن فيها وجهين أحدهما ما ذكره المصنف ، ولذا جرى ذكرها عند كثير من المصنفين كالغزالي والرافعي والنووي . انظر الوجيز مع فتح العزيز ١/٤٩٦، الوسيط مع التنقيح ٢/١١٥، المجموع ٣/٣٩٢، المنهاج مع شرح المحلي ١/٢١٨ .

(٦) اعتبر المصنف لوجوب إعادة الفاتحة وجود شرطين أحدهما السكوت في أثنائها والثاني نية قطع الولاء ، وهو صحيح لاقتزان الفعل بنية القطع .

انظر اخلاص الناوي ١/١٣٥، الغرر البهية ١/٣١١، مغني المحتاج ١/٣٥٧ .

(٧) إذ طول السكوت يشعر بالاعراض . انظر المراجع السابقة .

(٨) نهاية الوجه ٤٨ من (نظ) .

الفاتحة^(١) بذكر لا يختص بالصلاة في أثناء القراءة كالتحميد للعاطس ، والإجابة للأذان، والفتح على غير الإمام وهو الرد^{(٢)(٣)} ، م لا كالتأمين، م وسجود التلاوة، م والسؤال^(٤)، م والاستعاذة^(٥) لقراءة الإمام، م والفتح^(٦) على الإمام لترك القراءة فإن كل ذلك لا يبطل الولاء فلا يعيدها، ولا لنسيان الصلاة أو الولاء فإنه لا يعيدها أيضاً.

م فإن عجز عن الفاتحة فالركن سبع آيات متوالية، م فإن عجز عن سبع آي متوالية فالركن سبع آي متفرقة^(٧)، م فإن عجز عن سبع آي متفرقة فالركن ذكر^(٨)، م ويشترط أن لا ينقص كل^(٩)/ واحد من البديل عن حروف الفاتحة سواء كان البديل آيات متفرقة،^(١٠) أو

(١) الفاتحة سقط من (ص) وفي (ظ) : ويعيد الفاتحة أيضاً .

(٢) في (ص) : والفتح لغير رد الامام .

(٣) إذ الاشتغال بالذكر الأجنبي يغير نظم الفاتحة ويوهم الاعراض عنها وعليه أن يستأنفها وهو مخصوص بالعمد دون السهو على الأصح كما سينبه عليه الشارح .

انظر اخلاص الناوي ١/١٣٦، أسنى المطالب ١/١٥٢، مغني المحتاج ١/٣٥٦ .

(٤) في هامش (ظ) عند قراءة الإمام آية الرحمة .

(٥) في هامش (ظ) أي عند قراءة الإمام آية العذاب .

(٦) في (ص) : وكالفتح .

(٧) عدم جواز الآيات المتفرقة مع حفظه المتوالية هو اختيار الرافعي وصحح النووي جواز المتفرقة مع حفظه المتوالية وتابعه جماعة من المتأخرين .

انظر فتح العزيز ١/٥٠٢، روضة الطالبين ١/٣٥١، المجموع ٣/٣٧٥، التنقيح مع الوسيط ٢/١١٨، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٣٥٨، عمدة السالك ص ٧٦، نهاية المحتاج ١/٤٨٦، بشرى الكريم ص ١٥٠ .

(٨) والأصح أن يأتي بسبعة أنواع من الذكر ليكون كل نوع مكان آية .

انظر روضة الطالبين ١/٣٥١، كفاية الأخيار ص ١٥٩، نهاية المحتاج ١/٤٨٨ .

(٩) نهاية اللوحة ٢٣ من (ص) .

(١٠) في (ص) : " م " .

متوالية،^(١) أو ذكراً^(٢)، م فإن عجز عن الذكر^(٣) فالركن وقفة بقدر قراءة الفاتحة، م فإن تعلم المصلي الفاتحة بأن لقنه غيره أو أحضر مصحف وتمكن من القراءة منه قرأها ما لم يفرغ من البديل سواء كان تعلمه أو تمكنه قبل الشروع في البديل أو في أثناءه، فأما إذا تعلم الفاتحة أو تمكن من قراءتها بعد الفراغ من البديل لم يقرأ الفاتحة في تلك الركعة^(٤).

فصل

م ومن أركانها الركوع^(٥)، م وهو نيل راحتيه ركبتيه مع الانحناء، فإن لم تنل راحته ركبتيه أو نالتاهما لا بالانحناء بل بالانحناس^(٦) وهو مائل [٣٦] منتصب أو بالانحناء والانحناس جميعاً لم يكن ذلك ركوعاً^(٧).

م ومن أركانها : الاعتدال^(٨)، م وهو العود إلى الحال التي كان قبل الركوع وهي القيام

(١) في (ص) : " م " .

(٢) ذكر في المجموع مالو كان يحسن دون سبع آيات كآية أو آيتين فإن الأصح أنه يقرأ ما يحسنه ثم يأتي بالذكر عن الباقي ويراعي الترتيب بينهما فإن كان يحسن أول الفاتحة أتى به ثم يأتي بالبديل وإن كان يحفظ آخرها أتى بالبديل ثم قرأ الذي يحفظه منها فلو عكس لم يجزيه .
انظر المجموع ٣/٣٧٥ و ٣٧٦، بشرى الكريم ص ١٥٠ .

(٣) يعني أو ترجمته لما سبق من جواز ترجمة الأذكار .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٢٤٢-٢٤٤، حلية العلماء ٢/٨٤-٨٩، التحقيق ص ٢٠٢-٢٠٥، عمدة السالك ص ٧٥-٧٧، اخلاص الناوي ١/١٣٥ و ١٣٦، الإقناع للشريبي ١/٣٠٠-٣٠٧ .

(٥) هذا الركن الخامس من أركان الصلاة وأصله في اللغة من الانحناء وخفض الرأس .
انظر الزاهر ص ٢٢٩ ، المصباح المنير ص ٢٣٧ ، القاموس المحيط ٣/٣٢ .

(٦) الانحناس : هو من انحنس أي انقبض وتأخر والمراد به هنا : أنه لو نصب ركبتيه وانحط بقامته إلى خلف كأنه يهوي إلى القعود، أو أخرج ركبتيه وهو مائل منتصب .
انظر مشكل الوسيط ٢/١٢٥، التنقيح ٢/١٢٥ ، لسان العرب ٦/٧١ .

(٧) هذا أدنى ركوع للقائم ، وأكمله سيأتي في السنن ، أما ركوع العاجز فقد سبق وصفه .

(٨) هذا الركن السادس من أركان الصلاة .

كيفما كان أو القعود^(١) م وإن سقط من الاعتدال^(٢) من غير قصد السجود على وجهه عاد إلى الاعتدال واطمأن فيه إن سقط قبل أن يطمئن منه ثم سجد منه، وإن سقط بعد أن اطمأن فيه فكما^(٤) عاد إليه سجد منه^(٥) .

فصل

م ومن أركانها السجود^(٦) مرتين في كل ركعة، م ويشترط كونه بوضع شيء مكشوف من الجبهة^(٧) ، ولا يجب وضع جميع الجبهة^(٨) ، ولا يجب وضع الأنف ولو اقتصر

(١) أي أو غيرهما كما سبق في حالة العاجز .

(٢) كذا عبر في الحاوي والبهجة بينما عبر في الروضة وأصلها وكثير من الشراح بالركوع .
انظر فتح العزيز ١/٥١٣ ، روضة الطالبين ١/٣٥٦ ، أسنى المطالب ١/١٥٧ و١٥٨ ، الفرر البهية ١/٣١٤ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١/٢٣٨ ، مغني المحتاج ١/٣٦٧ .

(٣) إلى سقط من (ظ) .

(٤) معنى فكما أي فإذا كما أوضحت ذلك في مسائل المستحاضة ص ١٢٩ .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/١١٩ و١٢٠ ، الوسيط ٢/١٢٥-١٢٩ ، المنهاج مع شرح المحلي ١/٢٢٦-٢٢٨ ، الأنوار ١/٩١ و٩٢ ، أسنى المطالب ١/١٥٧ و١٥٨ ، فتح الجواد ١/١٢٦ .

(٦) هذا الركن السابع من أركان الصلاة وهو السجود : ومعناه الانحناء والتطامن والميل ويطلق على الخضوع والتذلل .

انظر الزاهر ص ٢٢٩ ، النظم المستعذب ١/٨٠ ، المجموع ٣/٤٢٠ ، لسان العرب ٣/٢٠٦ .

(٧) يستثنى من كشف الجبهة مالم يسترها لعذر كجراحة وشق عليه إزالة الساتر كفى السجود على الساتر ، وإنما اعتبر كشف الجبهة دون غيرها لسهولة فيها دون بقية الأعضاء .

انظر المجموع ٣/٤٢٤ ، الفرر البهية ١/٣١٥ ، غاية البيان ص ١٣٠ .

(٨) لكنه يستحب كما يأتي بل يكره الاقتصار على بعضها وإنما يكتفى ببعض الجبهة لصدق مسمى السجود عليه .

انظر الأم ١/١١٤ ، المجموع ٣/٤٢٣ ، الفرر البهية ١/٣١٥ ، النهاية شرح متن الغاية ص ٦٢

على وضع الأنف لا يجزئه، ولا يكفي وضع الجبين^(١)، [م]^(٢) ويشترط فيه كون وضع شيء من الجبهة على ما لا يتحرك بحركته من محموله، وإنما يتحقق ذلك بأن لا يتحرك ما سجد عليه من محموله وغير محموله^(٣)، أو سجد على ما يتحرك بحركته ولكن من غير محموله فلو سجد على سرير مثلاً وهو يتحرك بحركته لم يضر، م ويشترط كون السجود أيضاً مع التنكس : وهو استعلاء أسافله^(٤) على أعاليه^(٥)، م وإن تعذر التنكس لزمن غيره فلا يجب وضع وسادة ونحوها لوضع الجبهة عليها^(٦) بل يكفي إنهاء الرأس إلى الحد الممكن من غير وضع الوسادة^(٧).

(١) في هامش (ظ) وهو جانب الجبهة .

(٢) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [لا على محموله الذي إن تحرك بحركته] .

الحاوي الصغير لوحة ٥ ب .

(٣) وإنما يجوز السجود في الصورتين لأن الأولى لها حكم المنفصل عنه وفي الصورة الثانية كان المتحرك منفصلاً عنه .

انظر فتح العزيز ١/٥٢١، الإقناع للشريبي ١/٣٠٩، نهاية المحتاج ١/٥١٠ .

(٤) في (ص) : الأسافل .

(٥) المراد بأسافله العجيزة وما حولها والمراد بأعاليه رأسه ومنكباه وفي التحفة ويده أي كفاه .

انظر تحفة المحتاج وحواشيه ٢/٢٦٩ و ٢٧٠، حواشي نهاية المحتاج ١/٥١٤، حاشية الجمل ٢/٧٨، بشرى الكريم ص ١٥٣ .

(٦) إذ لافائدة من وضع الوسادة لعدم حصول التنكس، ومفهومه أنه لو أمكنه السجود على وسادة بتنكس لزمه لحصول هيئة السجود بذلك .

انظر فتح العزيز ١/٥٢٢، المنهاج القويم ص ١٤٢، مغني المحتاج ١/٣٧٤ .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٢٥٤ و ٢٥٥، التعجيز ٢/٧٤ و ٧٥، الأنوار ١/٩٣ و ٩٤، النهاية شرح متن

الغاية ص ٦١ و ٦٢، غاية البيان ص ١٢٩ و ١٣٠، بشرى الكريم ص ١٥٢ و ١٥٣ .

فصل

م ومن أركانها القعود بين السجدين^(١) .

م ومن أركانها الطمأنينة^(٢) [م]^(٣) مع عدم الصارف في كل الأركان^(٤)، فلو انحنى لسجود التلاوة ثم بدا له وأراد أن يركع لم يعتد بانحنائه حتى ينتصب ثم يركع من القيام^(٥)، ولو رأى في ركوعه عقرباً فارتفع فزعاً لم يعتد بذلك حتى يعود إلى الركوع^(٦)/ ثم يرتفع منه إلى الاعتدال، وعلى هذا فقس سائر الأركان^(٧).

(١) هذا الركن الثامن من أركان الصلاة .

(٢) هذا الركن التاسع من أركان الصلاة .

والطمأنينة: هي السكون بعد الحركة وضابطها: أن تستقر أعضاؤه بحيث ينفصل ما انتقل إليه عما انتقل عنه .
انظر النظم المستعذب ٨٠/١، فتح الجنود ١٢٨/١، حاشية البيهقي ٢٩٣/١،
حاشية الشرقاوي ١٩١/١، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٦٨/١ .

(٣) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [والطمأنينة بعدم الصارف في الكل] .

الحاوي الصغير لوحة ٥ ب .

(٤) المقصود بهذه الأركان الأربعة الأخيرة وهي الركوع والاعتدال منه والسجود مرتين والقعود بينهما .

(٥) يستثنى من ذلك على مارجحه الزركشي ما لو ركع إمامه فظن أنه يسجد للتلاوة فهوى لذلك فراه أو علمه لم يسجد فوقف عن السجود ففي هذه الحالة يحسب له عن ركوعه، ويغفر له ذلك للمتابعة وهو ماعتمده والشريبي والعبادي الرملي والقلوبي وغيرهم كذا في الحواشي المدنية، ورجح الأنصاري أنه يعود للقيام ثم يركع واعتمده ابن حجر .

انظر أسنى المطالب ١٥٧/١، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢٣٨/١، مغني المحتاج ٣٦٥/١،
نهاية المحتاج ٤٩٨/١، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ٢٢٧/١ .

(٦) نهاية الوجه ٤٩ من (ظ) .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٥٢/١ و ٢٥٤ و ٢٥٧ و ٢٥٩، الوسيط ٢/٢٥ و ١٢٩ و ١٤٠ و ١٤١،

التذكرة ص ٥٨، اخلاص الناوي ١٣٨/١ و ١٣٩، الغرر البهية ٣١٦/١، غاية البيان ص ١٣١، فتح المعين

مع اعانة الطالبين ١٦٦-١٦٨ .

فصل

م ومن أركانها التشهد آخر الصلاة^(١) بقدر ما [تكرر]^(٢) في الأحاديث المروية^(٣) م
وهو : التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد
الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، فلو قال : وأن محمداً
رسوله بدل قوله : وأن محمداً رسول الله لم يعتد به^(٤)، وكذا لو ترك لفظة وبركاته

(١) هذا الركن العاشر من أركان الصلاة، وإنما سمي تشهدا لما فيهما من الشهادة لله بالتوحيد ولمحمد ﷺ
بالرسالة من باب تسمية الشيء بأشرف أجزائه .

انظر تحفة المحتاج ٢/٢٧٦، النهاية شرح الغاية ص ٦٣، حاشية الشرقاوي ١/١٩١

(٢) في الأصل : يكون ، والصواب ما تكرر إذ المتكرر عنده في جميع الروايات هو الأقل وهو الضابط وما لم يتكرر
في الروايات فيجوز إسقاطه ، وقد اكتفى بهذا الضابط النووي بينما أضاف الرافعي ضابطاً آخر فقال أو كان
تابعاً لغيره قال ولا بد منه إذ الصلوات والطيبات متكررة وجاز حذفها ، قال في المغني والنهاية وغيرهما الرافعي
ناف والمثبت مقدم على النافي، وقد ذكر الأنصاري والشريني حديثاً في ذلك فراجعه إن شئت .

انظر الوسيط ومشكله ٢/١٤٨ و ١٥٠، فتح العزيز ١/٥٣٦، المجموع ٣/٤٥٩، فتح الوهاب ص ٤٥، تحفة
المحتاج مع حواشيه ٢/٢٨٤، النهاية شرح متن الغاية ص ٦٢، الإقناع للشريني ١/٣١٢، مغني
المحتاج ١/٣٨١، نهاية المحتاج ١/٥٢٦، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٦٩ .

(٣) انظر بعض هذه الأحاديث في الأذكار ص ٦٠-٦٢، الوابل الصيب ص ٢٤٠-٢٤٢، التلخيص الحبير
١/٢٦٤-٢٦٨، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣/٥٤-٥٨ .

(٤) في (ص) : بطلت صلاته ، وما ذكره الشارح من عدم الاعتداد بالضمير بدل الاسم في قوله وأن محمداً
رسوله هو مفهوم كلام الرافعي في المحرر وهو ما صححه النووي في المنهاج والمجموع والتحقيق والتنقيح
واعتمده ابن حجر وابن النقيب والمليباري في فتح المعين، ووقع في أصل الروضة أنه يكفي وصوبه
الأذرعني والأسنوي والشريني والرملي والعبادي والزيادي وغيرهم .

انظر المنهاج مع شرح المحلي وحاشية القليوبي ١/٢٤٤ و ٢٤٥، المجموع ٣/٤٥٩، التنقيح مع
الوسيط ٢/١٥٠، التحقيق ص ٢١٥، روضة الطالبين ١/٣٦٩، تذكرة النبيه ٢/٤٧١، عمدة
السالك ص ٨١، أسنى المطالب ١/١٦٤، تحفة المحتاج مع حواشيه ٢/٢٨٧، فتح الجواد ١/١٢٩، الإقناع
للشريني ١/٣١٢، نهاية المحتاج ١/٥٢٨، حاشية البيجوري ١/٣٠١، ترشيح المستفيدين ص ٦٩،

تنبيه : وقع في النسخ المطبوعة لفتح العزيز أنه نقل عن العراقيين والرويان صيغة أقل التشهد بلفظ وأن =

ولفظ الصالحين^(١) .

م ومن أركانها القعود في التشهد الأخير^(٢) .

م ومن أركانها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير^(٣) .

م ومن أركانها السلام عليكم^(٤) [م]^(٥) [أو سلام عليكم]^(٦) خطاباً للجمع، ويجب على المصلي أن يوقع السلام في حالة القعود إذا قدر عليه حتى لو قام قبل السلام ساهياً ثم تذكر أنه ما سلم فلا يجوز له أن يسلم قائماً بل يجب عليه أن يقعد ثم يسلم عن القعود، ولا يقوم

= محمداً رسول الله وهو خطأ لما ذكره النووي في الروضة بلفظ الضمير وكذا نقله عن الرافعي في المجموع ونقله العلماء عن أصل الروضة بلفظ ورسوله وعليه فلتصحح المطبعة .

فتح العزيز ١/٥٣٥، فتح العزيز مع المجموع ٣/٥١٢، وانظر المراجع السابقة .

(١) خص هاتين اللفظتين لما وقع فيهما من خلاف في المذهب والصواب ما ذكره الشارح .

انظر فتح العزيز ١/٥٣٥ و٥٣٦، المجموع ٣/٤٥٩ .

(٢) هذا الركن الحادي عشر من أركان الصلاة وإنما كان ركناً لأنه محلاً للتشهد فتبعه في الوجوب .

انظر نهاية المحتاج ١/٥١٩، بشرى الكريم ص ١٥٤ .

(٣) هذا الركن الثاني عشر من أركان الصلاة . قالوا وأقل الصلاة على النبي ﷺ أن يقول اللهم صل على محمد أو صلى الله على محمد أو صلى الله على رسوله .

انظر روضة الطالبين ١/٣٧٠، المجموع ٣/٤٦٦، الأنوار ١/٩٥، المنهاج القويم ص ١٤٤ .

(٤) هذا الركن الثالث عشر من أركان الصلاة .

(٥) م مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير [والسلام عليكم أو سلام عليكم] .

الخواي الصغير لوحة ٥ ب .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل وهو في الخاوي كما سبق ، ووجه جواز تنكير السلام مع التنوين

أن تنوين سلام يقوم مقام الالف واللام وهو اختيار الرافعي وتبعه في الخاوي وفي الأنوار، وقال النووي

الأصح المنصوص لا يجزئه لعدم نقل ذلك ، أما سلام عليكم بدون تنوين فلا تجزيء بلا خلاف وقد

استدركها في بهجة الخاوي وكذا في الارشاد .

انظر فتح العزيز ١/٥٤٠، روضة الطالبين ١/٣٧٢، المجموع ٣/٤٧٦، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٣٨٥،

بهجة الخاوي مع الفرر البهية ١/٣١٨، الأنوار ١/٩٦، الارشاد مع اخلاص النواي ١/١٤٠، المنهاج

القويم ص ١٤٤ .

غير السلام مقامه من أضداد الصلاة^(١)).

فصل

م ومن أركانها الترتيب بين الأركان على الوجه المذكور^(٢)، فلو ترك الترتيب عمداً بطلت صلاته، م وإن سها بترك الترتيب طرح غير المنظوم؛ كما إذا سجد قبل أن يركع ناسياً فإنه يطرح السجود ولا يحسب ما أتى به بعده إلى أن يأتي بالركوع من الركعة الثانية، ولو تذكر في آخر الصلاة أو عقب السلام^(٣) أنه ترك سجدة وقد علم أنه تركها من الركعة الأخيرة فيسجد سجدة ويعيد التشهد والسلام، م وإن تذكر ترك ركن م أو شك في تركه قبل أن يأتي بمثل المتروك^(٤)

(١) في (ظ) : من أضداد الصلاة مقامه، والمقصود بأضداد الصلاة : ما ينافيها من سلام أو كلام أو حدث وغير ذلك ، وأضداد الصلاة لاتقوم مقام الصلاة بلا خلاف في المذهب ، وإنما ذكره الشارح تبعاً للوسيط والوجيز رداً على الأحناف القائلين بأنه لو تعدد الحدث أو تكلم أو عمل عملاً ينافي الصلاة تمت صلاته ولا إعادة عليه .

انظر الحاوي الكبير ٢/١٤٤، الوسيط ٢/١٥٢، الوجيز مع فتح العزيز ١/٥٣٩، المجموع ٣/٤٨١، وانظر فتح القدير ١/٢٢٦ و٢٧٣، الدر المختار ١/٤٤٨ و٤٦٦ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٤٣ و٤٤ و٤٥، التعجيز ٢/٧٨-٨٣، التحقيق ص ٢١٤-٢١٧، المنهاج مع شرح المحلى ١/٢٣٨ و٢٤٢ و٢٤٤ و٢٤٨، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٥٤-١٥٦ الغرر البهية ١/٣١٦-٣١٨، فتح الجواد ١/١٢٩ و١٣٠ .

(٣) هذا الركن الرابع عشر من أركان الصلاة وهو الترتيب بين الأركان ويستثنى منه كون النية مقرونة بالتكبير وكونهما مع القراءة في القيام ، وكذا التشهد مع الصلاة على النبي ﷺ والسلام في القعود فالمقصود بالترتيب ماسوى ذلك . انظر فتح الوهاب ص ٤٧، غاية البيان ص ١٣٣، شرح ابن قاسم على مختصر أبي شجاع ١/٣٠٦ و٣٠٧ .

(٤) إن كان التذكر بعد السلام فيشترط فيه شرطان : أحدهما : قرب الفصل ، قال في بشرى الكريم : وهو أن لا يسع ركعتين بأخف ممكن، والثاني عدم مسه نجاسة غير معفو عنها . انظر حلية العلماء ٢/١٣٧، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٥٨، فتح الجواد ١/١٣١، نهاية المحتاج ١/٥٤٣ .

(٥) أما مالا مثل له كما لو شك في ترك النية أو ترك تكبيرة الاحرام فحينئذ يلزمه الاستئناف لعدم انعقاد الصلاة .

أتى به^(١)، م وإن تذكر ترك الركن أو شك في تركه بعد أن أتى بمثل المتروك قام مثل المتروك مقامه، م ولو كان المثل المأتي به بقصد النفل فإنه يقوم مقامه؛ حتى لو ترك الجلوس بين السجدين وسجد ثم جلس للاستراحة قامت هذه الجلسة مقام الجلسة بين السجدين^(٢)، م ولا يقوم غير المثل مقام المتروك حتى لو قام عن السجدة الأولى ثم تذكر ترك السجدة الثانية ولم يجلس بعد السجدة المفعولة فيجلس مطمئناً ثم يسجد ولا يقوم القيام مقام الجلوس بين السجدين^(٣).

م ولترك^(٤) سجدة^(٥) من الصلاة الرباعية [أو]^(٦) الثنائية ولا يدري موضع المتروك يأتي بركعة^(٧)، م ولترك سجدين من أربع ركعات ولم يدر موضعهما [يأتي]^(٨) بركعتين لاحتمال

= انظر روضة الطالبين ٤٠٧/١، الاعتناء ١٨٧/١، الغرر البهية وحواشيها ٣١٩/١.

(١) الاتيان بالركن المتروك قبل وصول مثله محله في غير المأموم إذ المأموم لا يعود للمتروك بل يأتي بركعة بعد سلام إمامه.

انظر فتح الجواد ١٣٠/١، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٧٢، تحفة الحبيب ١٩٣/٢ و ١٩٤.

(٢) قام النفل هنا مقام الفرض لأن نيته السابقة أن لا تكون جلسة الاستراحة إلا بعد السجدين فنيته داخلية

في الصلاة، أما لو قصد نفلاً لم تشمله النية كسجدة التلاوة فلا تنوب عما تركه إذ نيته عارضة.

انظر فتح العزيز ٧٢/٢، الغرر البهية ٣١٩/١، مغني المحتاج ٣٨٨/١.

(٣) إذ الفصل بين السجدين واجب بهيئة الجلوس.

انظر فتح العزيز ٧٢/٢، المجموع ١١٨/٤ و ١١٩، أسنى المطالب ١٨٨/١.

(٤) في (ص): ولأجل ترك.

(٥) شرع هنا في بيان مالو جهل محل المتروك من الأركان كالسجود مثلاً، وأما ماسبق فمحله فيما لو علم عين المتروك وموضعه.

(٦) في الأصل: و.

(٧) وضابط الحكم هنا فيما لو يعلم موضع المتروك أنه يأخذ بالاحتياط وأسوأ الاحتمالات، ففي ترك السجدة يأتي بركعة لاحتمال كون المتروك من غير الأخيرة فتبطل الركعة.

انظر فتح العزيز ٧٠/٢ و ٧٤، المجموع ١٢١/٤، مغني المحتاج ٣٨٨/١، غاية البيان ص ١٣٣.

(٨) يأتي مثبت من غير الأصل.

أنه ترك واحدة من الأولى وواحدة من الثالثة^(١)، [٣٧] م ولترك ثلاث سجعات من أربع ركعات ولم يدر موضعها يأتي بركتين لأنه يحتمل أن تكون الثلاث من الثلاث الأولى ويحتمل أن تكون واحدة من الأولى وثلثين من الثالثة، م ويأتي لترك أربع سجعات من أربع ركعات^(٢) لا يدرى موضعها بركتين مع سجدة لأنه يحتمل أنه ترك واحدة من الأولى ومن الثانية ثنتين ومن الرابعة واحدة، ويحتمل أنه ترك ثنتين من الأولى وواحدة من الثانية وأخرى من الرابعة، ويحتمل أنه ترك واحدة من^(٣) الأولى وواحدة من الثالثة وثلثين من الرابعة، م ويأتي لخمس سجعات من أربع ركعات لم يدر موضعها بثلاث ركعات لاحتمال أنه ترك واحدة من الأولى وثلثين من الثانية وثلثين من الثالثة، م ولترك ست سجعات من أربع ركعات يأتي بثلاث ركعات^(٤)،

(١) هذا التقدير هو أسوأ الاحتمال فتبطل عليه ركعتان، إذ لو قدر أن المتروك من الأخيرة لأكتفى بسجدين ثم تشهد وسلم، ولو قدر أنهما من ركعة واحدة أو ركعتين متواليتين لكفاه ركعة واحدة فقدر بأسوأ الاحتمالات، وعليه فقس ما لو ترك ثلاث وأربع وخمس وست وسبع وثمان فإنه يقدر في الجميع بالأشد .
انظر الحاوي الكبير ٢/٢٢٢ و٢٢٣، فتح العزيز ١/٧٤، المجموع ٤/١١٩-١٢١، إخلاص الناوي ١/١٤١،
الحواشي المدنية ١/٢٤٣.

(٢) في (ص) : من صلاة ذات أربع .

(٣) نهاية الوجه ٥٠ من (ظ) .

(٤) ما ذكره الحاوي من هذا التقدير تبعاً للجمهور، وقد اعترض جمع من المتأخرين كالأسنوي فيما نقله عنه ابن المقرئ وأقره بأنه يلزم بترك ثلاث سجعات وسجدة وركعتان لأن أسوأ الأحوال ترك أولى الأولى وثانية الثانية وواحدة من الرابعة فيحصل من الثانية جبر الجلوس بين السجدين لاجبر السجود فتكمل الركعة الأولى بالسجدة الأولى من الثالثة وتفسد الثانية وتجعل السجدة الثانية متروكة من الرابعة فيلزم سجدة وركعتان، ويلزم بترك أربع سجعات ثلاث ركعات أولى الأولى وثانية الثانية وسجدين من الثالثة، ويلزم بترك ست سجدين وثلاث ركعات يجعل المتروك مذكراً مع سجدين من الرابعة، ورد هذا الاعتراض بأن الجمهور فرضوا المسألة فيما إذا ترك السجود فقط دون الجلوس وأجاب الأسنوي عنه بقوله : وهذا خيال فاسد لأن المأني به وهو باطل شرعاً كالمتروك حساً، وقد صحح الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملّي وغيرهم كلام الأسنوي ومن تبعه ولم يصححوا الاعتراض قال الرملّي :
فلا اعتراض وإن كان صحيحاً في ذاته غير متوجه على كلامهم، وقال ابن حجر : فلا اعتراض عليهم =

م ولترك^(١) سبع سجعات من أربع ركعات^(٢) يأتي بثلاث ركعات مع سجدة فيسجد سجدة ويأتي بثلاث ركعات، [م ولترك ثمان سجعات^(٣) يأتي بثلاث ركعات وسجدين]^(٤).

م ولترك أربع^(٥) / سجعات مع جميع الجلسات يأتي^(٦) بثلاث ركعات مع السجدة إذا كانت الصلاة رباعية ولم يدر موضع المتروك من السجعات فإنه يحتمل أن يكون قد ترك السجعات الأربع من الركعتين الأوليين فيحصل من الركعة الأولى والثالثة ركعة إلا^(٧) سجدة ولم تحسب له الركعة الرابعة ويقوم التشهد الأخير مقام الجلسة للركعة الأولى فيكفيه أن يسجد سجدة ويأتي بثلاث ركعات، وإن ترك السجعات الأربع من الركعتين الأخيرتين مع كل الجلسات فيحسب له من الركعة الأولى ركعة إلا^(٨) سجدة ولا تحسب له الركعة

= غفلة عن كلامهم المفروض في ترك السجود فقط وما ذكره المعترضون مفروض فيمن ترك معه الجلوس شرعا وإن أتى به حسا .

انظر فتح العزيز ٢/٧٤ و ٧٥، المجموع ٣/١٢١، الأنوار ١/٩٨ و ٩٩، خلاص النواي ١/١٤١ و ١٤٢، أسنى المطالب ١/١٨٩، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٢٥٢ و ٢٥٣، تحفة المحتاج وحواشيها ٢/٣٠٩-٣١١، مغني المحتاج ١/٣٨٩، نهاية المحتاج ١/٥٤٤-٥٤٦، الحواشي المدنية ١/٢٤٣، حاشية الجمل ٢/١١٣ و ١١٤.

(١) في (ص) : ولأجل ترك .

(٢) في (ص) : من صلاة ذات أربع .

(٣) قال النووي في المجموع : قال أصحابنا ويتصور ترك الخمس فما بعدها وقبلها فيمن سجد بلا طمأنينة أو على حائل متصل به يتحرك بحركته.

المجموع ٤/١٢١، وانظر حواشي الأنوار ١/٩٩. شرح المنهج مع حاشية الجمل ٢/١١٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٥) نهاية اللوحة ٢٤ من (ص) .

(٦) يأتي سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : من غير .

(٨) في (ص) : بلا .

الثانية ولا الركعة الثالثة والرابعة، م^(١) نعم يقوم التشهد الأول مقام الجلسة للركعة الأولى فيكفيه أن يسجد سجدة واحدة ويأتي بثلاث ركعات^(٢)، وأما لو علم أنه ترك واحدة من الأولى وواحدة من الثالثة وثنتين من الرابعة فيقوم التشهد الأول مقام الجلسة وتتم الركعة الأولى بسجدة الركعة الثالثة وتحسب الرابعة من غير سجدين فيكفيه سجدتان مع ركعتين^(٣).

فصل^(٤)

م وسن رفع اليدين^(٥) للصلاة محاذياً إبهامه شحمة الأذن^(٦) مع التحريم للتحريم م

(١) م سقط من غير الأصل .

(٢) مذكره الشارح من التقدير بالصورتين فيلزمه ثلاث ركعات وسجدة إذ في الصورة الأولى لم تحصل له جلسة إلا في التشهد الأخير فتحسب له ركعة ويبقى عليه بعدها سجدة وثلاث ركعات، وأما التشهد الأول فلا يحسب له لوقوعه قبل السجدة ، وأما الصورة الثانية فلأنه يحسب له التشهد الأول مقام الجلسة بين السجدين لكن ما بعده من السجرات كلها متروكة فيلزمه مذكر .
انظر إخلاص النواوي ١/١٤٢، حواشي الأنوار ١/٩٩ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٢١٨-٢٢٣، حلية العلماء ٢/١٣٨-١٤٠، فتح العزيز ٢/٧٠-٧٧، المجموع ٤/١١٨-١٢١، إخلاص النواوي ١/١٤٠-١٤٢، مغني المحتاج ١/٣٨٦-٣٨٩ .

(٤) هذا الفصل لبيان سنن الصلاة ، وأعلم أن أكثر المصنفات لم تفرد السنن عن الفروض بل أدخلتها ضمن الفروض فتجد سنن الركوع موجودة في فرض الركوع وهكذا .

(٥) قال النووي : اختلفت عبارات العلماء في الحكمة من رفع اليدين فقال الشافعي : فعلته إعظاماً لله تعالى واتباعاً لرسول الله ﷺ ، وقال غيره : استكانة واستسلاماً وانقياداً ، وقيل : إشارة إلى طرح أمور الدنيا والاقبال بكليته على الصلاة ، وقيل غير ذلك .
انظر شرح صحيح مسلم ٣/٩٦، المجموع ٣/٣١٠، الغرر البهية ١/٣٢٢ .

(٦) وتكون كفاه مكشوفة مفرقة الأصابع ، وقال الرافعي يفرق تفريقاً وسطاً ، ويتديء بالرفع مع ابتداء التكبير وينتهي مع انتهاء التكبير على المعتمد .

انظر فتح العزيز ١/٤٧٩، التحقيق ص ١٩٩ و ٢٠٠، المجموع ٣/٣٠٧ و ٣٠٩، التنقيح مع الوسيط ٢/٩٥ و ٩٨، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم والحواشي المدنية ١/٢٤٤، أسنى =

وللركوع م وللاعتدال^(١).

م وسن وضع بطن كف اليمنى على ظهر كوع اليسرى^(٢) م ووضعهما تحت الصدر
م وسن النظر إلى^(٣) موضع السجود^(٤).

(قال القاضي حسين^(٥) في تعليقه^(٦) : إن كان في حالة القيام ينظر إلى مسجده ، وإن
كان في حالة الركوع ينظر إلى ظهر قدميه ، وإن كان في السجود ينظر إلى أنفه ، وإن كان

= المطالب ١/١٤٥ ، غاية البيان ص ١٤١ .

(١) مذكروه المصنف من استحباب رفع اليدين في هذه المواضع الثلاث دون غيرها هو المشهور من المذهب ،
واختار النووي رفعها عند القيام من التشهد الأول وقال هو الصواب لصحة الأحاديث فيه وقال هو قول
للشافعي ، بل هو مذهبه لثبوت ذلك من السنة ومذهبه متابعة السنة .
انظر التحقيق ص ١٩٩ ، شرح صحيح مسلم ٤/٩٥ ، تصحيح التنبيه ١/١٢٨ ، المجموع ٣/٤٤٦-٤٤٨ ،
المقدمة الحضرية مع بشرى الكريم ص ١٦١ .

(٢) قال الرافعي : ثم المستحب أن يأخذ يمينه على شماله بأن يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى وبعض
الرسغ والساعد .

انظر فتح العزيز ١/٤٧٧ و ٤٧٨ ، المجموع ٣/٣١٠ ، الأنوار ١/٨٨ ، أسنى المطالب ١/١٤٥ .

(٣) في (ص) : " وسن النظر في جميع الصلاة وجعل النظر بجذء " .

(٤) ذكر البكري بعض مسائل لا يستحب النظر فيها إلى موضع السجود فراجعها إن شئت .

انظر الاعتناء ١/٢١١ و ٢١٢ .

(٥) القاضي حسين: أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد المروزي ويقال المروذي من أصحاب الوجوه كان
فقيه خراسان كبير القدر غواصاً في المعاني الدقيقة والفروع المستفادة من أجل أصحاب القفال المروزي،
تفقه عليه المتولي والبغوي ويقال إن أبا المعالي تفقه عليه، له التعليق الكبير و له أسرار الفقه وشرح قطعة
من التلخيص وله فتاوى مفيدة مشهورة، ومتى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين فالمراد به
القاضي المذكور، توفي في الثالث والعشرين من المحرم سنة اثنتين وستين وأربعمائة.

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/١٦٤ ، طبقات الشافعية لأبن شهبة ١/٢٤٤ .

(٦) قال النووي : وبه جزم البغوي والمتولي ، قلت : وهما ممن تفقه على القاضي حسين ، ووجهه أن امتداد
البصر يلهي فإذا قصره كان أولى .

انظر التهذيب ٢/١٣٧ ، والمجموع ٣/٣١٤ .

في التشهد ينظر إلى فخذه^{(١)(٢)} .

م وسن دعاء الاستفتاح بعد التكبير في الركعة الأولى^(٣) م و^(٤) التعوذ بعد الاستفتاح في كل ركعة، م وكل واحد من الاستفتاح والتعوذ سراً .

م وسن التأمين جهراً^(٥) للمنفرد وللإمام، م وللمأموم مع تأمين الإمام لا قبله ولا بعده (كما يؤمن لقراءة نفسه)^{(٦)(٧)(٨)} .

(١) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٢) تحصل مما ذكره المصنف والشارح في موضع النظر وجهان : الأول ما ذكره المصنف وهو النظر إلى موضع السجود وهو ماصححه النووي قال ودليله أن ترديد البصر من مكان إلى مكان يشغل القلب ويمنع كمال الخشوع ، والوجه الثاني ما ذكره الشارح عن القاضي حسين .

انظر المجموع ٣/٣١٤ ، روضة الطالبين ١/٣٧٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٣٩٠ ، الحواشي المدنية ١/٢٤٥ ، حواشي تحفة المحتاج ٢/٣١٢ و ٣١٣ .

(٣) والمختار من أدعية الاستفتاح عند الشافعية ما رواه مسلم ١/٥٣٤ و ٥٣٦ رقم ٧٧١ في كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل من حديث علي عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه كان إذا قام إلى الصلاة قال **﴿وجهت وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيئاً وما أنا من المشركين إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت أنت ربي وأنا عبدك ظلمت نفسي وأعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، وأهدني لأحسن الأخلاق لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لييك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك، أنا بك وإليك، تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك﴾** ، يقول الإمام إلى قوله وأنا من المسلمين ولا يزيد عليه إلا برضا المأمومين .

انظر الأم ١/١٠٦ ، روضة الطالبين ١/٣٤٥ ، التحقيق ص ٢٠١ ، الغرر البهية ١/٣٢٤ ، مغني المحتاج ١/٣٥٢ .

(٤) في (ص) : وسن .

(٥) جهراً سقط من (ص) ، لكن فيها ما يفيد الجهر بالتأمين كما يأتي التنبيه عليه في موضعه .

(٦) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٧) إذ الثابت اختلف على موافقة تأمين المأموم تأمين إمامه دفعة واحدة ، ولأن المأموم لا يؤمن لتأمين إمامه بل لقراءته وقد فرغت .

انظر شرح صحيح مسلم ٤/١٣٠ ، أسنى المطالب ١/١٥٤ ، نهاية المحتاج ١/٤٩٠ .

(٨) في (ص) : "والتأمين يجهر به الجاهر بالقراءة أو الجاهر بإمامه " ، ويصبح المقصود من الجهر بالتأمين للمنفرد

وللإمام حينما يجهران بالقراءة وللمأموم حين يجهر إمامه بالقراءة . وهو المتوجه كما في الروضة وغيرها . =

م ويسن قراءة سورة بتمامها بعد الفاتحة في ركعتي الصبح، وفي الركعتين الأوليين^(١) من غير الصبح للمنفرد والإمام والمأموم، [م]^(٢) لا إن سمع المأموم قراءة الإمام فإنه لا يسن له قراءة السورة، وسن أيضاً قراءة بعض سورة لكن الأولى السورة بتمامها^(٣) .

م وسن الجهر^(٤) بقراءة الفاتحة والسورة للمنفرد^(٥) والإمام في ركعتي الصبح، وأوليي المغرب والعشاء (سوى المرأة فإنها لا تجهر بالقراءة إذا كانت في موضع^(٦)) فيه رجال أجنب^{(٧)(٨)} .

م و[سن]^(٩) الإسرار في غير الصبح وفي غير أولي العشاءين م سواء كان ذلك قضاءً بالليل أو بالنهار م أو أداءً حتى لو فاتت صلاة بالليل وقضاها بالنهار يجهر بالقراءة

= انظر روضة الطالبين ١/٣٥٢، نهاية المحتاج ١/٤٩١

(١) لو أطلق الشارح قراءة السورة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين كما في الحاوي لكان أولى قال في الحاوي لوحة ٥ ب : [والسورة في الأوليين للمأموم إن سمع] .

(٢) م مثبت من غير الأصل لما سبق نقله عن الحاوي في الحاشية السابقة .

(٣) خلاصة كلام الشارح أن أصل السنة يحصل بقراءة جزء من سورة ولكن سورة كاملة أفضل لاشتغالها على مبدأ ومقطع تامين ويستثنى من ذلك ماورد فيه الأمر ببعض السورة ومن ذلك قراءة آيتي البقرة وآل عمران في راتبة الفجر ، قالوا ومنه صلاة التراويح إذ السنة فيها القيام بجميع القرآن .
انظر المجموع ٣/٣٨٥، فتح الجواد ١/١٣٥، نهاية المحتاج ١/٤٩٢ .

(٤) وحد الجهر أن يسمع من يليه ، وحد الإسرار أن يسمع نفسه .

انظر الحاوي الكبير ٢/١٥٠، التحقيق ص ٢٠٧، أسنى المطالب ١/١٥٦ .

(٥) مذكرو الشارح من استحباب الجهر للمنفرد لأنه كالإمام في الحاجة إلى الجهر للتدبير .

انظر الحاوي الكبير ٢/١٥٠، المجموع ٣/٣٩٠، أسنى المطالب ١/١٥٠ .

(٦) نهاية الوجه ٥١ من (ظ) .

(٧) هذه العبارة مؤخرة في (ص) : وسأشير إليها في موضعها .

(٨) الخنثى يسر بالقراءة بحضرة الرجال الأجانب كالأنثى .

انظر اخلاص النواي ١/١٤٥، المنهاج القويم ص ١٥٢، مغني المحتاج ١/٣٦٢ و ٣٦٣ .

(٩) سن مثبت من (ص) .

فيها^(١)،^(٢)، ولو فاتته صلاة بالنهار^(٣) وقضاها بالليل يسر بالقراءة فيها فالنظر في الجهر والإسرار إلى (وقت الأداء إلا إلى وقت القضاء في أحد الوجهين^(٤) وهذا الذي أورده المصنف^(٥) .

والثاني^(٦) : وهو الذي صححه الرافعي أن النظر في الجهر والإسرار إلى وقت القضاء لا إلى وقت الأداء^(٧) ^(٨) .

والضابط^(٩) [٣٨] أن صلاة الليل جهرية وصلاة النهار سرية إن كانت أربع ركعات

-
- (١) هنا في (ص) : إلا المرأة إذا كانت في موضع فيه رجال أجنب لا تجهر بالقراءة .
- (٢) في (ص) : وقعت هنا العبارة التالية [وكذلك المأموم لا يجهر بالقراءة وإن كان بعيداً أو به صمم بل يسر بها] ولم أثبتها لتوسطها بين معنى واحد ولأنه سبق أن الجهر خاص للمنفرد والإمام ، وقد ذكر بعض المصنفين هذه العبارة في قراءة السورة بعد الفاتحة وأن المأموم لا يقرأها مع الإمام في الجهرية إلا إذا كان بعيداً أو به صمم ، وقد سبق ما يفيد هذه العبارة من قوله لا إن سمع المأموم قراءة الإمام .
- انظر المذهب ١/٢٤٩ ، الوسيط ٢/١٢٤ ، فتح العزيز ١/٥٠٨ ، كفاية الأحيار ص ١٧٥ ، تحفة المحتاج ٢/٢٣٤ .
- (٣) في (ص) : من النهار .
- (٤) هذا أحد وجهين ذكرهما النووي وغيره ، وهذا الوجه قطع به صاحب الحاوي الكبير وكذا المصنف في الحاوي الصغير كما بينه الشارح .
- نظر الحاوي الكبير ٢/١٥٠ ، فتح العزيز ١/٥٤٣ ، المجموع ٣/٣٩٠ ، البهجة مع الغرر البهية ١/٣٢٧ و ٣٢٨ ، إخلاص النواي ١/١٤٥ .
- (٥) انظر الحاوي حيث قال [والإسرار في غير قضاء وأداء] لوحة ٥ ب ، وفي حاشية (ظ) وجرى عليه الشارح في التيسير ، وانظر تيسير الحاوي لوحة ١٦ أ ، وقد ذكر في التيسير ما ذكره هنا ولم يعتمد آياً منهما .
- (٦) وهو ما صححه الرافعي والنووي وصححه ابن الوردي في نظم الحاوي وابن المقرئ في مختصره .
- انظر مراجع الحاشيتين السابقتين .
- (٧) انظر فتح العزيز ١/٥٤٣ .
- (٨) في (ص) : بدل ما بين القوسين [نفس الصلاة لا إلى وقتها] ، فنسخة (ص) لم تذكر إلا الوجه الذي ذكره المصنف .
- (٩) في (ص) : فالحاصل .

وهي الظهر^(١) والعصر وإلا فجهرية إن شرع فيها الجماعة سوى الكسوف وهي الصبح^(٢) والجمعة والعيدين والإستسقاء أما سائر الأذكار لا^(٣) يجهر بها إلا الإمام فإنه يجهر بالتكبيرات م وسن التكبير (لانتقال إلى غير الاعتدال عن الركوع وأن يقول في [انتقال]^(٤) الاعتدال : سمع الله لمن حمده^(٥) م و^(٦) مد تكبير الانتقالات بخلاف^(٧) تكبيرة الإحرام^(٨)^(٩).

فصل

م وسن مد الظهر، م والعنق في الركوع^(١٠)، م و^(١١) وضع الكفين^(١٢) في الركوع على الركبتين؛ م وهما منصوبتان، م وسنت التخوية في الركوع : وهي إقلال البطن عن

(١) في (ص) : كالظهر .

(٢) في (ص) : كالصبح .

(٣) في (ظ) : فلا

(٤) في الأصل : الانتقال

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : [لانتقال غير اعتدال من الانتقالات] .

(٦) في غير الأصل : وسن

(٧) في (ص) : خلاف .

(٨) إنما استحب مدّ تكبيرات الانتقال لئلا يخلو جزء من صلاته بدون ذكر ، بخلاف تكبيرة الاحرام فالاسراع بها أولى لئلا تزول النية .

انظر المجموع ٣/٢٩٩، فتح الجواد ١/١٣٧، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٢١٠.

(٩) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٠١، المهذب ١/٢٧٥، غاية الاختصار مع الإقناع للشرييني ١/٣١٩-٣٢٢،

بهجة الخاوي مع الغرر البهية ١/٣٢٢-٣٢٩، الارشاد مع اخلاص الناوي ١/١٤٢-١٤٥، المقدمة الحضرمية

مع المنهاج القويم ص ١٤٧-١٥٥، غاية البيان ص ١٤١-١٤٥ .

(١٠) أي بحيث يستويان ويكونان كالصفحة الواحدة .

انظر الأم ١/١١١ و ١١٢، فتح العزيز ١/٥١٠، المجموع ٣/٣٠٧ و ٤٠٩ .

(١١) في (ص) : وسن

(١٢) وتكون أصابعهما مفرقة موجهة إلى القبلة . انظر المراجع السابقة .

الفخذين ومجافاة المرفقين عن الجنين^(١)، م وسنت التخوية في السجود كما في الركوع، م وإنما تسن التخوية في الركوع والسجود للرجل^(٢).

م وسن القنوت في اعتدال الركعة الثانية من صلاة الصبح^(٣)، م وفي اعتدال الركعة الأخيرة من وتر النصف الأخير من رمضان^(٤)،^(٥) (ولا يتعين فيه ذكر، والأفضل أن يقول: اللهم اهْدِنِي فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك وإنه لا يذل من واليت تباركت ربنا وتعاليت^(٦)، فإن كان إماماً لم يخص نفسه بل يذكر بلفظ الجمع^(٧)، وإن كان في وتر

(١) ماذكره الشارح هو معنى التخوية، وإنما سمي تخوية لأنه إذا أقل بطنه عن فخذه، وفتح عضديه بقي ماين ذلك خاويًا. انظر الأم ١/١١٥، الزاهر ص ٢٢٠، المهذب ١/٢٥٦، النظم المستعذب ١/٨٢، لسان العرب ١٤/٢٤٦.

(٢) فالمرأة وكذا الخنثى يضمن بعضهما لبعض ولو في الخلوة إذ هما مأموران بالستر. انظر الأم ١/١١٥، روضة الطالبين ١/٣٥٥ و٣٦٤، فتح الجواد ١/١٣٧.

(٣) انظر أدلة الشافعية لهذه المسألة المشهورة في مشكل الوسيط ٢/١٣١ و١٣٢، المجموع ٣/٥٠٤ و٥٠٥.

(٤) ويكون القنوت بعد أذكار الاعتدال على الصحيح.

انظر المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١/٢٥٢، مغني المحتاج ١/٣٦٨، نهاية المحتاج ١/٥٠٢، ترشيح المستفيدين ص ٦٥.

(٥) من هنا يبدأ سقط من (ص).

(٦) لفظ القنوت المذكور جاء بهذا اللفظ عند الترمذي ٢/٣٢٨ حديث ٤٦٤ في أبواب الصلاة باب ما جاء في قنوت الوتر من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر فذكره. ورواه أبو داود ٢/١٣٣ حديث ١٤٢٥ في كتاب الصلاة باب القنوت في الوتر، والنسائي ٣/٢٤٨ في كتاب قيام الليل باب الدعاء في الوتر، وابن ماجه ١/٣٧٢ حديث ١١٧٨ في كتاب إقامة الصلاة باب ما جاء في قنوت الوتر، وصححه النووي والألباني. انظر المجموع ٣/٤٩٥، الأذكار ص ٥٧، إرواء الغليل ٢/١٧٢.

(٧) وسبب قنوت الإمام بلفظ الجمع أنه مأمور بعدم تخصيص نفسه بالدعاء، والفرق بين القنوت وغيره: أن الإمام والمأموم مأموران بالدعاء في غير القنوت، بخلاف القنوت فإن المأموم يؤمن فقط. انظر أسنى المطالب ١/١٥٩، تحفة المحتاج ٢/٢٥٤، نهاية المحتاج ١/٥٠٤.

نصف الأخير من رمضان^(١) فيستحب أن يضم إليه^(٢) : اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونستهديك ونؤمن بك ونتوكل عليك ونثني عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد وإليك نسعى ونحفد نرجوا رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك [الجد]^(٣) بالكفار ملحق ، اللهم عذب كفرة أهل الكتاب الذين يصدون عن سبيلك ويكذبون رسلك ويقاتلون أولياءك ، اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وأصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجعل في قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهدك الذي عاهدتهم عليه وأنصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق واجعلنا منهم^(٤) ^(٥) .

م ويجهز الإمام دون المنفرد والمأموم فإن المنفرد يسر بالقنوت م^(٦) وأما المأموم إن سمع

(١) ظاهر كلام الشارح أنه لا يستحب الجمع بينهما إلا في وتر النصف الأخير من رمضان ، والصحيح أنه يستحب الجمع بينهما مطلقاً للمنفرد ولإمام قوم محصورين يرضون بالتطويل ؛ كذا ذكره فقهاء الشافعية من غير تفريق بين وتر رمضان وغيره .

انظر المجموع ٤٩٩/٣ و ١٦/٤ ، أسنى المطالب ١/١٥٩ ، فتح الجواد ١/١٣٨ .

(٢) وهل يكون قبل الدعاء الأول أم قبله ؟ اختار النووي أن يكون بعده إذ الأول وهو اللهم اهديني ... الخ ثابت عن النبي ﷺ فكان تقديمه أولى .

انظر المجموع ٤٩٩/٣ و ١٦/٤ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٢/٥٣٢ .

(٣) مثبت من هامش (ظ) وعليه علامة صح .

(٤) ما ذكره الشارح من لفظ القنوت الثاني وهو قوله اللهم إنا نستعينك ... ورد من حديث عمر رضي الله عنه عند البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢١٠ و ٢١١ لكن بتقديم قوله : اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات إلى آخره على قوله : اللهم إنا نستعينك ، وذكر قول بسم الله الرحمن الرحيم بعد قوله : ونترك من يفجرك وقبل قوله : إياك نعبد ، وقد صحح إسناده البيهقي والشيخ الألباني في إرواء الغليل ٢/١٧٠ .

(٥) هنا ينتهي السقط من (ص) وهو ما بين القوسين .

(٦) م سقط من (ظ) .

صوت^(١) الإمام^(٢) / فيؤمن بالدعاء وهو : اللهم اهدنا .. إلى قوله : [وقنا]^(٣) شر ما قضيت، ويوافق الإمام في الثناء سرّاً وهو : فإنك تقضي إلى آخره^(٤)، ثم وإن لم يسمع المأموم قنوت الإمام لبعد أو صمم قنت ويسر به.

ثم وجاز القنوت في غير الصبح والوتر من الفرائض المكتوبة^(٥) لنازلة^(٦) نزلت بالمسلمين^(٧)، ولا يستحب القنوت في النوافل لنازلة سوى^(٨) وتر^(٩) نصف الأخير من رمضان^(١٠)، فلو قنت فيها^(١١) وإن نزلت نازلة بطلت صلاته .

(١) في غير الأصل قنوت .

(٢) نهاية الوجه ٥٢ من (ظ) .

(٣) وقنا مثبت من غير الأصل .

(٤) إنما يوافقه في الثناء لأنه ذكر وثناء فكانت موافقته فيه ومشاركته فيه أولى وأليق ، وأما التأمين على الثناء فلا يصلح .

انظر المذهب مع المجموع ٤٩٣/٣ و ٥٠٢، مغني المحتاج ١/٣٧٠ ،

(٥) في (ص) : الموصوفة .

(٦) النازلة : هي العامة كخوف أو قحط أو وباء ، وكذا ما كان في معناها لكون ضررها متعددا .

انظر المنهاج القويم ص ١٥٩ ، مغني المحتاج ١/٣٧١ ، حواشي الأنوار ١/٩٣ .

(٧) مفهوم كلام المصنف يشعر بجواز القنوت في غير الصبح لنازلة دون الاستحباب وصحح النووي استحباب ذلك .

انظر روضة الطالبين ١/٣٦٠ ، التحقيق ص ٢٢٠ ، المجموع ٣/٤٩٤ .

(٨) في الأصل : سوى غير .

(٩) في (ص) : ولا في وتر غير

(١٠) واختار النووي في التحقيق أنّ المختار القنوت في جميع السنة ، وقال في المجموع : هو قول أربعة من

كبار أصحابنا وهو قوي في الدليل اهـ بتصرف ، واختاره الأسنوي في تذكرة النيه .

انظر التحقيق ص ٢٢٦ ، المجموع ٤/١٥ ، تذكرة النيه ٢/٤٧٧ ، ترشيح المستفيدين ص ٦٥ .

(١١) في (ص) : زيادة "أو فيه" .

م وسن في السجود وضع القدمين^(١) م والركبتين م ثم اليدين^(٢) م حذو المنكبين م منشورة أصابعها م مضموماً بعضها إلى بعض م مكشوفتين م ثم وضع الجبهة م والأنف م وسن وضع الأنف في السجود مكشوفاً .

م وسنت جلسة الاستراحة بعد السجدين إذا أراد القيام عنها .

م وسن وضع اليدين بعد الفراغ من السجود مثل وضع العاجن^(٣) ^(٤) لأجل القيام من السجود، (والعاجن بالنون وهو في اللغة الرجل المسن الذي إذا قام اعتمد على الأرض بيديه من الكبر ، وقيل : العاجن مأخوذ من عاجن العجين والمعنى التشبيه به في شدة الاعتماد عند وضع اليدين لا في كيفية ضم أصابعها)^(٥) ^(٦) ^(٧) .

(١) قال في زيادة الروضة ٣٦٥/١ : ويستحب أن يفرق بين القدمين قال القاضي أبو الطيب : قال أصحابنا: يكون بينهما شبر .

(٢) قال في الروضة: والاعتبار في اليد بباطن الكف وفي الرجلين ببطون الأصابع ، والمصنف هنا تبع الرافعي في عدم وجوب وضع القدمين والركبتين واليدين ، وقد صحح النووي في زيادات الروضة وغيرها وجوب وضع جزء من كل واحد منها بل قال في المجموع : وهو الأصح والراجح في الدليل .
انظر فتح العزيز ٥٢١/١ ، روضة الطالبين ٣٦١/١ و٣٦٢ ، المجموع ٤٢٧/٣ و٤٢٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٧٢/١ ، تصحيح التنبيه ١٢٦/١ ، تذكرة النيه ٤٦٩/٢ .

(٣) في حاشية (ظ) : لعل المؤلف تبع الوسيط ، وقد ذكر في الوسيط والوجيز أنه إذا قام في صلاته قام واضعاً يديه على الأرض كما يضع العاجن ، وأصل ذلك حديث باطل لأصل له كما ذكره ابن الصلاح والنووي .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٥٢٦/١ ، الوسيط مع مشكله والتنقيح ١٤٢/٢ و١٤٣ ، المجموع ٤٤٢/٣ ، التلخيص الحبير ٢٦٠/١ ، فتح الجواد ١٣٩/١ .

(٤) في (ص) : زيادة قوله "في العجين" .

(٥) انظر معناه فيما سبق من المراجع ولسان العرب ٢٧٧/١٣ ، المصباح المنير ص ٣٩٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ١٠٢ و١٠٣ ، المهذب ٢٧٥/١ ، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٣٢٩/١ -

٣٣٤ ، الارشاد مع فتح الجواد ١٣٧/١ - ١٣٩ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ١٦٩ - ١٧٨ ، غاية

البيان ص ١٤٥ - ١٤٦ .

فصل

م وسن التشهد الأول م و^(١) القعود فيه م وسنت الصلاة على النبي ﷺ في القعود فيه^(٢)
م وفي القنوت^(٣) م و^(٤) على الآل في التشهد الأخير .

م وسن أن يزيد في التشهدين (بعد التحيات)^(٥) المباركات الصلوات الطيبات (وأن
يزيد أشهد قبل أن محمداً رسول الله)^(٦) .

م و^(٧) الافتراش وهو أن يضجع الرجل اليسرى ويجلس عليها وينصب اليمنى ويضع
أطراف أصابعه على الأرض من جهته^(٨) إلى القبلة^(٩) في كل الجلسات من جلسة التشهد

(١) في (ص) : وسن

(٢) فيه سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : وسنت الصلاة في القنوت عليه ﷺ .

(٤) في (ص) : وسنت الصلاة .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) حيث خبر مسلم ٣٠٢/١ حديث ٤٠٣ في كتاب الصلاة باب التشهد في الصلاة عن ابن عباس رضي الله
عنهما أنه قال: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن فكان يقول ﴿التحيات
المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله﴾ ، فإذا نقصت منه قدر التشهد المجزي المذكور
في ص ٢١٦ بقي ما ذكره هنا سوى تعريف السلام بـ (ال) وهو الأفضل كما في زيادات النووي على
الروضة ، وقد اختاره الشافعي على غيره من صيغ التشهد لزيادة لفظة المباركات ولأنه علمه لابن عباس رضي
الله عنهما وأقرانه من أحداث الصحابة فيكون متأخراً عن تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وغيره .
انظر الأم ١١٧/١ ، مختصر المزني ص ١٧ ، المجموع ٤٥٧/٣ ، روضة الطالبين ٣٧٠/١ ، حاشية القليوبي
وعميرة على شرح المحلى ٢٤٣/١ .

(٧) في (ص) : وسن

(٨) في (ظ) : "موجهة" .

(٩) انظر الوسيط ١٤٥/٢ و ١٤٦ ، فتح العزيز ٥٢٩/١ ، المجموع ٤٥٠/٣ و ٤٥١ .

الأول والجلسة بين السجدين ، والجلسة بدلا عن القيام وجلسة الاستراحة^(١) .

م ويسن التورك [٣٩] في تشهد الأخير م إن لم يسجد للسهو فإن كان تشهده غير الأخير ولكن مع الإمام في تشهد الأخير^(٢) / (أو كان في تشهد الأخير ولكنه يريد سجود السهو فلا يتورك)^(٣) ، والتورك : أن يضع رجله على هيئة الافتراش^(٤) ويخرجهما من جهة اليمين ويمكن الورك من الأرض^(٥) .

م وكره الإقعاء^(٦) في الجلسات وهو أن يجلس على وركيه وينصب ركبتيه^(٧) .

م وسن وضع اليدين قرب الركبتين م منشورتين م مع تفريغ متوسط بين الأصابع في

(١) والحكمة في الافتراش والله أعلم أنّ المصلي في غير جلسته الأخيرة محتاج إلى القيام ومستوفز له وهيئة الافتراش أهون وأنسب .

انظر المراجع السابقة .

(٢) نهاية اللوحة ٢٥ من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : [فلا يتورك وإن كان في تشهد الأخير ولكنه يريد سجود السهو لا يتورك أيضا] .

وسبب عدم توركه لأن التورك هيئة السكون والاستقرار فناسب ذلك الجلسة الأخيرة دون غيرها .

انظر كفاية الأخيار ص ١٧٨ .

(٤) في (ظ) : كما في الافتراش وفي (ص) : رجله في الافتراش .

(٥) انظر الوسيط ١٤٦/٢ ، فتح العزيز ٥٢٩/١ ، المجموع ٤٥٠/٣ .

(٦) ذكر ابن الصلاح والنووي أنّ الإقعاء : نوعان أحدهما ماذكره الشارح وهو مكروه ، والثاني : ما ثبت

في مسلم ٣٨٠/١ حديث ٥٣٦ كتاب المساجد باب جواز الإقعاء على العقين عن ابن عباس رضي الله

عنهما أنّ الإقعاء سنة النبي ﷺ وصفته أن يجعل يتيه على عقبه قاعدا عليهما وعلى أطراف أصابعه .

وهو سنة في الجلسة بين السجدين ، قال النووي: ونص الشافعي في البويطي والإملاء على استحبابه في

الجلوس بين السجدين والمشهور استحباب الافتراش بينهما .

انظر مشكل الوسيط والتنقيح مع الوسيط ١٠٢/٢ ، شرح صحيح مسلم ١٩/٣ ، روضة الطالبين ٣٤١/١ ،

التلخيص الحبير ٢٥٧/١ و٢٥٨ .

(٧) في الروضة ٣٤١/١: وضم إليه أبو عبيد : أن يضع يديه على الأرض .

الجلوس بين السجدين وفي التشهدين^(١) .

م ويسن في التشهد وضع اليمنى قرب الركبة^(٢) وهو عاقد^(٣) ثلاثة وخمسين، وصورته أن يضع الإبهام أسفل من المسبحة على حرف راحته إلى جانب المسبحة .

م ويسن رفع المسبحة عند قوله إلا الله، م ولا [يسن]^(٤) تحريكها^(٥) .

م وسن السلام مرتين^(٦) مع قوله ورحمة الله، م والالتفات في التسليمة^(٧) الأولى من الجانب الأيمن بحيث يرى خده الأيمن، م^(٨) وفي التسليمة^(٩) الثانية من الجانب^(١٠) الأيسر بحيث يرى خده الأيسر^(١١) .

(١) مذكره الشارح من استحباب التفريخ بين الأصابع في الجلوس بين السجدين والتشهدين هو الصحيح عند الرافعي تبعاً للغزالي، وصحح ابن الصلاح والنووي استحباب ضم أصابع اليد اليسرى في التشهد كما في السجود وكذا صحح النووي أيضاً ضمها في الجلوس بين السجدين لأنَّ المعنى الذي ذكره في استحباب الضم في السجود وهو كونها إلى القبلة موجود هنا أي في الموضعين .

انظر الوسيط مع مشكله والتنقيح ٢/١٤٠ و١٤١، فتح العزيز ١/٥٢٥ و٥٣١، المجموع ٣/٣٠٧ و٤٣٧ و٤٥٣، مغني المحتاج ١/٣٧٨ .

(٢) بحيث تسامت رؤوسها الركبة ثم يقبض من اليمنى الخنصر والبنصر والوسطى وكذا الإبهام على ما وصفه الشارح .

انظر المذهب مع المجموع ٣/٤٥٢-٤٥٤، فتح العزيز ١/٥٣١ و٥٣٢، المنهاج مع حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٢٤٠-٢٤٢ .

(٣) في (ص) : في حال كونه عاقداً .

(٤) يسن مثبت من (ظ) .

(٥) في (ص) : من غير أن يسن تحريكها .

(٦) مرتين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : ومع الالتفات والتسليمة .

(٨) م سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : والتسليمة .

(١٠) نهاية الوجه ٥٣ من (ظ) .

(١١) ويكون ابتداء سلامه مستقبلاً القبلة ويتمه ملتفتاً بحيث يكون تمام سلامه مع آخر الالتفات .

انظر روضة الطالبين ١/٣٧٣، فتح الجواد ١/١٤٠ .

م و^(١) نية السلام على الحاضرين من الملائكة والجن والإنس (للمنفرد والإمام والمأموم)^(٢)، م ومع نية رد الجواب على الإمام للمأموم^(٣)، م ونية الخروج من الصلاة للمنفرد والإمام والمأموم وليست بواجبة^(٤).

م وتسن الأذكار فيقول : سبحان^(٥) ربي العظيم في الركوع ثلاثاً ، وسبحان^(٦) ربي الأعلى في السجود ثلاثاً^(٧)، ^(٨) (وفي الاعتدال عن الركوع: ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد^(٩) ، وفي الجلوس بين السجدين : اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني وعافني وارزقني واهدني^(١٠)).

(١) في (ص) : ومع

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : [لغير المأموم].

(٣) وكيفيتها أنه إن كان عن يمين الإمام نوى بالتسليم الثانية الرد على الإمام ، وإن كان عن يساره نواه في الأولى وإن كان محاذياً له نواه في أتيهما شاء والأولى أفضل .
انظر المجموع ٤٧٨/٣ ، مغني المحتاج ٣٨٦/١ .

(٤) انظر المسائل السابقة في الباب ص ١٠٣ و ١٠٤ ، المهذب ٢٧٥/١ ، بهجة الخاوي مع الفرر البهية ٣٣٤-٣٣٧ ، كفاية الأخيار ص ١٧٧ و ١٧٨ ، الارشاد مع اخلاص الناي ١٤٨/١ - ١٥٠ ، المقدمة الحضرمية المنهاج القويم ص ١٦٣-١٧١ ، غاية البيان ص ١٤٧ و ١٤٨ .

(٥) في (ص) : الأذكار كسبحان .

(٦) في (ص) : وكسبحان .

(٧) قول سبحان ربي العظيم ثلاثاً في الركوع ، وسبحان ربي الأعلى ثلاثاً في السجود جاء في حديث عقبة ابن عامر عند أبي داود ٥٤٢/١ حديث ٨٧٠ في كتاب الصلاة باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده ، وله عدة شواهد فالتلفظ بهذا الذكر ثلاثاً صحيح لشواهده كما قاله الألباني في إرواء الغليل ٤٠/٢ .

(٨) في (ص) بعد هذين الذكرين كلمة : [وغيرهما] ثم يبدأ سقط فيها من هنا .

(٩) هذا جزء من حديث علي عليه السلام الذي سبق تخريجه ص ٢٢٤ .

(١٠) الدعاء بين السجدين باللفظ المذكور رواه أبو داود ٢٢٢/١ رقم ٨٥٠ في كتاب الصلاة باب الدعاء بين السجدين ، والترمذي ٧٦/٢ رقم ٢٨٤ في الصلاة باب ما يقول بين السجدين ، وابن ماجه ٢٩٠/١ رقم ٨٩٨ في إقامة الصلاة باب ما يقول بين السجدين .

ولا يزيد الإمام على ذلك دون رضا المأمومين ويزيد غير الإمام ، والإمام برضا المأمومين على ذلك في الركوع : اللهم لك ركعت وبك آمنت ولك أسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخي وعظمي وعصبي وشعري وبشري وما أسقلت به قدمي لله رب العالمين^(١) ، وفي السجود : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته تبارك الله أحسن الخالقين^(٢) ، ويستحب أن يقول في التشهد الإمام وغيره بعد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد^(٣) ، اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت^(٤) ، اللهم إني أعوذ بك من عذاب النار وعذاب القبر وفتنة الحيا والممات وفتنة المسيح الدجال^(٥) (٦) (٧) م وسن ترجمة الأذكار للعاجز عنها بالعربية^(٨) .

(١) قوله : اللهم لك ركعت ... إلى قوله : ((وعصبي)) أخرجه مسلم من حديث علي عليه السلام الذي سبق تخريجه ص ٢٢٤ ، ورواه بتمامه الشافعي في الأم ١١١/١ عن أبي هريرة عليه السلام ، ولكن إسناده ضعيف كما قال ابن الصلاح والنووي ، كما رواه أيضا عن علي رضي الله عنه موقوفاً . وانظر مشكل الوسيط والتفقيح مع الوسيط ١٢٨/١ و ١٢٩ ، التلخيص الحبير ٢٤٣/١ .

(٢) هذا أيضاً في حديث علي عليه السلام عند مسلم أيضاً دون قوله : ((بحوله وقوته)) .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ٥٣٢/٨ رقم ٤٧٩٧ في كتاب التفسير باب إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً ، ومسلم ٣٠٥/١ رقم ٤٠٦ كتاب الصلاة باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، وانظر فتح الباري ١١/١٥٩ .

(٤) هذا الدعاء الوارد بعد التشهد رواه مسلم من حديث علي عليه السلام وقد سبق تخريجه ص ٢٢٤ .

(٥) هذا الدعاء رواه البخاري ٣١٧/٢ رقم ٨٣٢ في صفة الصلاة باب الدعاء قبل السلام ، ومسلم ٤١٢/١ رقم ٥٨٩ في كتاب المساجد باب ما يستعاذ منه في الصلاة .

(٦) نهاية السقط الموجود في (ص) : وهو ما بين القوسين .

(٧) أفرد للأذكار مصنفات منها الأذكار للنووي والوابل الصيب لابن قيم الجوزية والمتجر الرابع وغيرها فراجعها إن شئت .

(٨) انظر حاشية رقم ١ من ص ٢٠٥ .

فصل في شروط الصلاة^(١)

م تبطل الصلاة بالحدث^(٢) فيها سواء حدث عمداً أو سهواً، م وإن سبقه الحدث بغير اختياره فإنها تبطل أيضاً حتى يلزمه الإستئناف^(٣).

م وكذا تبطل الصلاة بالخبث^(٤) فيما يذكر، م وإن جهل المصلي ذلك الخبث^(٥) ؛ حتى يلزمه قضاء الصلاة إذا علم الخبث^(٦)، م ولا تبطل بالقليل من^(٧) دم البرغوث، م ولا بالقليل من^(٨) دم القمل، م ولا بالقليل من^(٩) دم البعوض.

(١) ترجم الشارح لهذا الفصل بشروط الصلاة تبعاً للغزالي وقد ذكر هنا معظم الشروط ؛ ، وسبق له ذكر شرطي الاستقبال ودخول الوقت ، ثم ذكر معظم الموانع وانتفاء المانع لا يسمى شرطاً إلا تجاوزاً وإلا ليس بشرط كما في المجموع ، ولو عقده الشارح لمبطلات الصلاة كما فعل في الإرشاد لكان أحسن إذ يبطل الصلاة إما فقد شرط أو وجود مانع وقد ذكرت جميعاً في هذا الفصل .

انظر التنقيح مع الوسيط ١٥٥/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٢ ، المجموع ٥١٨/٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١٤١/١ .

(٢) معنى بطلان الصلاة بالحدث أن الطهارة من الحدث شرط لصحة الصلاة وهو الشرط الأول من شروط الصلاة التي ذكرها المصنف هنا .

(٣) انظر فتح العزيز ٣/٢ .

(٤) مفاد هذا اشتراط الطهارة من الخبث وهو الشرط الثاني مما ذكره المصنف .

(٥) في (ص) : زيادة قوله " فإنها تبطل أيضاً " .

(٦) إذ التنزه عن النجاسة شرط فالجاهل به كالعالم ، وما ذكره المصنف هو المذهب وفي القديم لا تلزمه إعادة الصلاة واختاره النووي في شرح المذهب من جهة الدليل .

انظر المذهب ٢١٥/١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣١٩/٢ و ٣١٧/٣ ، المجموع ١٥٧/٣ ، اخلاص النواوي ١٥٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٤/٢ .

(٧) في (ص) : [ولا تبطل الصلاة بالخبث الذي هو القليل من] .

(٨) في (ص) : [ولا بالخبث الذي هو القليل من] .

(٩) في (ص) : [ولا بالخبث الذي هو القليل من] .

م [وأما الكثير^(١) من دم البراغيث والقمل والبعض فلا يعفى عنه في أحد الوجهين، وهو الأصح عند الإمام^(٢) والغزالي^(٣) ويعفى في الآخر وهو الأصح عند العراقيين^(٤) والرويانى^(٥) وغيرهم^(٦)] ^(٧).

ولا بالقليل^(٨) من دم القرع^(٩) والدمل والفصد والحجامة والقيح^(١٠) والصدید^(١١)

(١) ضابط القلة والكثرة على الحديد هو العرف وهو مايقع التلطيخ به غالبا ويعسر الاحتراز عنه فهو قليل، ومالا فكثير .

انظر فتح العزيز ٢/٢٦، المجموع ٣/١٣٤ و١٣٥، فتح الجواد ١/١٤٣.

(٢) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢/٢٥، ووجهه أن الأصل اجتناب النجاسات وإنما عفي عن اليسير لعموم البلوى به، انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر الوسيط ٢/١٦٢، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٤ .

(٤) كالمحامي في الباب ص ٨٣، والشرازي في المذهب ١/٢٠٩، والقفال في حلية العلماء ٢/٤٣، وانظر فتح العزيز ٢/٢٥، مشكل الوسيط مع الوسيط ٢/١٦٢ .

(٥) نقله عن الرويانى الرافعي في فتح العزيز ٢/٢٥ .

(٦) وصححه ابن الصلاح والنووي ؛ وذلك لأن الغالب في هذا الجنس عسر الاحتراز فيلحق غير الغالب منه بالغالب كما أن المسافر يترخص وإن لم يلحقه مشقة لهذا المعنى، ولأن التمييز فيه بين القليل والكثير مما يوجب المشقة لكثرة البلوى به .

انظر مشكل الوسيط والتنقيح مع الوسيط ٢/١٦٢، فتح العزيز ٢/٢٥، التحقيق ص ١٧٧، المجموع ٣/١٣٤، روضة الطالبين ١/٣٨٥، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٠٩ .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٨) في (ص) : [ولا بالخبث الذي هو القليل من] .

(٩) قال النووي : المقصود بدم القروح المتغير وأما ما لم يتغير فالمذهب القطع بالطهارة ، وقد سبق تصحيح النووي لهذا خلافا للرافعي في باب الطهارة ص ١٣ .

التنقيح مع الوسيط ٢/١٦٣، وانظر المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٣٣ .

(١٠) القيح : السائل الأبيض الخائر الذي لا يخالطه دم .

انظر لسان العرب ٢/٥٦٨، المصباح المنير ص ٥٢١ .

(١١) الصدید : هو الماء الرقيق المختلط بالدم .

والنقاطات والجدري^(١) من بدن المصلي (في أحد الوجهين؛ وهو قضية كلام الأكثرين^(٢)، والثاني وهو اختيار القاضي ابن كج^(٣) والشيخ أبي محمد^(٤) والإمام^(٥) والرافعي^(٦) أنه إن كان مثلها مما يدوم غالباً فهي كدم الاستحاضة^(٧)، وإن كان مما لا يدوم غالباً فيلحق^(٨) بدم

= انظر مختار الصحاح ص ٣٥٨، القاموس المحيط ١/٣١٧ .

(١) الجدري : قروح في البدن تنفط عن الجلد ممتلئة ماء وتقيح .

انظر لسان العرب ٤/١٢٠ ، وانظر المعجم الوجيز ص ٩٥ .

(٢) معنى قوله قضية كلام الأكثرين أنهم ذكروا في المسألة وجهين ولم يفرقوا بين البثرات وغيرها بل حكمها

جميعاً حكم دم البراغيث ، وقد حكاه الرافعي عن ابن سريج .

انظر فتح العزيز ٢/٢٨ ، المجموع ٣/١٣٥ .

(٣) ابن كج : هو يوسف بن أحمد بن كج أبو القاسم الدينوري أحد الأئمة المشهورين وحفاظ المذهب

المصنفين وأصحاب الوجوه المتقين تفقه بأبي الحسين ابن القطان وحضر مجلس الداركي ومجلس القاضي

أبي حامد المروزي انتهت إليه رئاسة المذهب ببلاده من تصانيفه التجريد قتل في سنة خمس وأربعمائة .

انظر طبقات السبكي ٥/٣٥٩ ، طبقات ابن شعبة ١/١٩٨ و ١٩٩ .

(٤) نقله عنه كذلك الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ٢/٢٨ ، المجموع ٣/١٣٥ .

(٥) أبو محمد : هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف أبو محمد الجويني والد إمام الحرمين سمع الحديث

من القفال وعدنان الضبي وتفقه على الأبيوردي وأبي الطيب الصعلوكي روى عنه ابنه وسهل المسجدي

وعلي بن أحمد المديني من تصانيفه الفروق والسلسلة والتذكرة والتبصرة والتفسير وغيرها توفي سنة ثمان

وثلاثين وأربعمائة .

انظر طبقات السبكي ٥/٧٣ وما بعدها ، العقد المذهب ص ٨٤ .

(٦) انظر التبصرة ص ١٣٤ و ١٣٥ .

(٧) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢/٢٨ .

(٨) انظر فتح العزيز ٢/٢٨ .

(٩) أي في الاحتياط بإزالة ما أصاب منه وشد العصاة في محل الجرح ، وقد مضى حكم دم الاستحاضة في

باب الحيض .

انظر التنقيح مع الوسيط ٢/١٦٣ ، شرح المحلى ١/٢٧٢ .

(١٠) نهاية الوجه ٥٤ من (ظ) .

الأجنبي من آدمي أو بهيمة وكان قليلاً^(١).

والأصح فيه^(٢) عند الإمام^(٣) وجماعة منهم الرافعي^(٤) عدم العفو وهو المفهوم من كلام المصنف^(٥) والأصح عند العراقيين^(٦) والبغوي^(٧) العفو^(٨) ^(٩).

(١) هذه المسألة صحح النووي في الروضة والمنهاج أنه كدم البثرات واعتمده ابن حجر والشريني والرملي وقال في نهاية المحتاج: وما وقع في التحقيق والمجموع في دم البثرات ونحوها من كونه كدم الأجنبي محمول على ما حصل بفعله أو انتقل عن محله.
انظر روضة الطالبين ١/٣٨٧، فتح الجواد ١/١٤٣، مغني المحتاج ١/٤١٠، نهاية المحتاج ٢/٣٢، وانظر التحقيق ص ١٧٧، المجموع ٣/١٣٥.

(٢) أي في دم الأجنبي القليل.

(٣) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢/٢٨.

(٤) انظر فتح العزيز ٢/٢٨، وقد ذكر النووي في الروضة مختصراً لشرح الوجيز أن أظهرهما العفو ولذا لم يتعقبه والذي في المطبوع من شرح الوجيز أنه قال والأصح منهما عند العراقيين هو العفو ثم قال وعند إمام الحرمين وجماعة عدم العفو وهو الأحسن، فما نقله الشارح من تصحيح الرافعي هو الصواب.
روضة الطالبين ١/٣٨٧.

(٥) إذ جاء في الخاوي الصغير لوحة ٦ أ [لأقليل دم البرغوث والقمل والبعوض والقرح والدمل والفصد والحجامة وبثرته وإن عصر وبول الخفاش وونيم الذباب] ولعل الشارح فهم من ذكر بثرته وعدم تعرضه لدم الأجنبي عدم العفو، وانظر الغرر البهية ١/٣٤٣.

(٦) كالشيرازي في المهذب ١/٢٠٩، والقفال في حلية العلماء ٢/٤٣، وانظر فتح العزيز ٢/٢٨، مشكل الوسيط ٢/١٦٤.

(٧) انظر التهذيب ٢/٢٠٠.

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين: [والحجامة من بدن المصلي وحكم القيح والصدید والنفاطات والجدری كحكم دم القرحة والدمل حتى يعفى عن قليلها].

(٩) هذه المسألة وهي مالو أصابه دم من بدن غيره من آدمي أو بهيمة فإن كان كثيراً فلا يعفى عنه وإن كان قليلاً ففيه الخلاف المذكور أصحهما عند الرافعي عدم العفو وصحح النووي العفو سوى دم الكلب والخنزير.

انظر فتح العزيز ٢/٢٨، المجموع ٣/١٣٥ و١٣٦، التحقيق ص ١٧٧، المقدمة الحضرمية مع بشرى =

م وكذا لا تبطل الصلاة بالقليل من ^(١) بثرة ^(٢) المصلي لا من بثرة غيره م وإن عصرها المصلي بنفسه ^(٣)، م ولا بالقليل من ^(٤) بول الخفاش ^(٥) م ومن ونيم ^(٦) الذباب ، وأما الكثير من دم القرح ونحوه والبثرة وبول الخفاش وونيم الذباب فالكثير من دم البراغيث ^(٧) .
م وكذلك لا تبطل بالقليل من ^(٨) طين الشوارع ^(٩) .

= الكريم ص ٢٠٠ ، الغرر البهية ٢٤٣/١ ، مغني المحتاج ٤١٠/١ .

فحاصل مسائل حكم الدماء أربعة ١/ دم البراغيث ونحوه وهو معفو عن قليله وكذا كثيره على الأصح عند النووي، ٢/ ماخرج من البدن على وجه يعم كالبثرات فهو كسابقه، ٣/ ماخرج من البدن على وجه لا يعم كالقروح فلا يعفى عن كثيره عند الرافعي كما سبق ويعفى عند النووي كالبثرات، ٤/ ماخرج من غير بدن الانسان فلا يعفى عن كثيره وفي قليله الخلاف الآنف الذكر .
انظر فتح العزيز ٢٨/٢ ، كفاية الأخيار ص ١٤٢ .

(١) في (ص) : [بالخبث الذي هو القليل من] .

(٢) البثرة : خراج صغير .

انظر لسان العرب ٣٩/٤ ، القاموس المحيط ٣٨٠/١

(٣) إذا عصر المصلي البثرة بنفسه فإن كان الدم قليلا فيعفى عنه ، وإن كان كثيرا فلا يعفى عنه حتى على تصحيح النووي العفو عن الكثير لأنه اشترط عدم قصد فعل ذلك .
انظر التحقيق ص ١٧٧ ، الارشاد مع اخلاص الناوي ١٥٢/١ ، فتح الوهاب ص ٥٠ ، مغني المحتاج ٤٠٩/١ .

(٤) في (ص) : [وكذلك لا تبطل بالخبث الذي هو القليل من] .

(٥) الخفاش : هو طير معروف يطير بالليل .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٩٥/٣ ، المعجم الوجيز ص ٢٠٤ .

(٦) الونيم : خرق الذباب وسلحه .

انظر لسان العرب ٦٤٣/١٢ ، القاموس المحيط ١٨٩/٤ .

(٧) أي أنّ حكمه حكم دم البراغيث فلا يعفى عنه في أحد الوجهين، ويعفى في الأصح .

انظر الوسيط مع التنقيح ١٦٢/٢ ، فتح العزيز ٢٧/٢ ، المجموع ١٣٥/٣ .

(٨) في (ص) : [وكذلك لا تبطل الصلاة بالخبث الذي هو القليل من] .

(٩) المقصود به هنا ماتيقن نجاسته وأما ماغلب على الظن نجاسته فقد سبق في آخر فصل الاجتهاد الحكم =

م (وتبطل الصلاة بالخبط كما ذكرنا إلا ما)^(١) يحاذي صدر المصلي في الركوع والسجود ما لم يلقه ولم يلق محموله^(٢).

م وإنما تبطل [٤٠] الصلاة بالخبط [المذكور]^(٣) إذا كان في بدن المصلي، م أو في محموله^(٤)، م أو في ملاقي البدن أو ملاقي محموله^(٥)، م كما لو^(٦) حمل مستجمرًا بطلت

= بطهارته انظر ص ٢٨ وإنما يعنى عن قليل طين الشوارع النجس لأن الناس لابد لهم من الانتشار في حوائجهم ، فلو أمروا بالغسل لعظم العناء والمشقة وقد لا يملك بعضهم إلا ثوبا واحدا ، والقليل ما يعتذر الاحتراز عنه والرجوع فيه إلى العادة ويختلف باختلاف الزمان والمكان وموضعه من الثوب .
انظر فتح العزيز ٢/٢٢ ، اخلاص الناوي ١/١٥٣ ، نهاية المحتاج ٢/٢٨ و ٢٩ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : [وكذلك بالخبط الذي هو]

(٢) معنى ما ذكره هنا أن المبطل هو الملاقي دون المجاور ، وتخصيصه بالمحاذي له في السجود والركوع لا يختص بهما بل يشمل غيرهما بدلالة الأولى فيشمل ما لو صلى ماشيا وبين خطواته نجاسة ، قال في مغني المحتاج : ولذلك قيل لو عبر بيمحاذي شيئا من بدنه لكان أشمل ، وقد عبر به في الروضة قلت وكذا في الارشاد وبنحو ما قال في مغني المحتاج قاله القليوبي ، ومع الحكم بصحة صلاته فإنه يكره صلاته بإزاء متنجس في أحد جهاته إن قرب منه بحيث ينسب إليه .

انظر روضة الطالبين ١/٣٨٢ ، الارشاد ١/١٥١ ، مغني المحتاج ١/٤٠٥ ، نهاية المحتاج ٢/٢٠ و ٢١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١/٢٦٨ ، حواشي تحفة المحتاج ٢/٣٥٣ ، بشرى الكريم ص ١٩٦ .

(٣) في الأصل بدل ما بين المعقوفتين : [كما ذكرنا في الركوع ما لم] وليس لها معنى

(٤) المراد بالمحمول : هو ما يتحرك بحركته وما لا يتحرك بحركته كطرف عمامته ، ويدخل في المحمول الثياب وغيرها .
انظر فتح العزيز ٢/٨ ، اخلاص الناوي ١/١٥١ ، تحفة المحتاج ٢/٣٥٢ .

(٥) معنى العبارة أن ملاقي الخبط إذا لاقى البدن أو محموله فإن وقع البدن أو المحمول على جزء نجس منه بطلت صلاته وإلا لم يضر ، وقد توهم العبارة غير ذلك إذ يظن أن النجاسة في الملاقي للبدن و للمحمول مثل النجاسة في البدن والمحمول وليس كذلك فالمبطل هو ملاقة الخبط لاملاقة ملاقيه ، ولذا عدل عن هذا التعبير في الإرشاد فقال [ملاق لا محاذ لبدنه أو محموله] .

انظر فتح العزيز ٢/٨ ، المجموع ٣/١٤٨ ، اخلاص الناوي ١/١٥١ ، الفرر البهية ١/٣٤٤ .

(٦) في (ص) : فلو .

صلاته^(١)، م وكذلك لو حمل [البیض الذي فيه دم^(٢)، م وكذلك لو حمل] الطیر^(٣) بطلت صلاته لنجاسة منفذه لالنجاسة ما في باطنه؛ حتى لو حمل طيراً طاهر المنفذ صححت صلاته^(٤)؛ فإن ما في باطن الحيوان لا يحكم بنجاسته قبل الخروج .

م وكذلك لو حمل الحبل الذي رأسه ملقى على النجاسة بطلت صلاته؛ م لا أن يلقي الحبل المحمول له ساجور^(٥) كلب فإنه لا تبطل الصلاة^(٦)؛ م ولا حيث يكون رأس الحبل الطاهر الملاقي للنجاسة تحت رجل المصلي فإنه لا تبطل الصلاة^(٧).

م وإن وصل عظمه المكسور بعظم نجس فإن لم يتعد بوصل عظمه به بأن لم يجد عظماً

(١) إذ العفو عن محل التجمر للحاجة ولا حاجة بالمصلي لحمل غيره .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٠، الفرر البهية ١/٣٤٤.

(٢) البيض الذي فيه دم نوعان أحدهما لم يفسد فله حكم العلقه والمضغة وقد سبق تصحيح الرافعي الحكم بنجاسة أصل غير الآدمي وتبعه الشارح بينما صحح النووي الطهارة، والثاني مافسد وهو المذر وهو الذي لا يعفى من حمله .

انظر اخلاص الناوي ١/١٥١، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١/٢٧٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٤) قيده فيما بعد بنجس المنفذ .

(٥) فارق حمل الحيوان الطاهر حمل البيض الذي فيه دم من صحة صلاة الأول دون الثاني أن نجاسة باطن الحيوان لا نظر إليه لأنها في معدنها الخلقي مع وجود الحياة المؤثرة في دفع النجاسة بخلاف البيض فإنه جماد فأشبهه النجاسات الظاهرة .

انظر فتح العزيز ٢/٢١، اخلاص الناوي ١/١٥١، أسنى المطالب ١/١٧٥، مغني المحتاج ١/٤٠٧ .

(٦) الساجور : هو القلادة أو الخشبة التي توضع في عنق الكلب .

انظر مختار الصحاح ص ٢٨٧، لسان العرب ٤/٣٤٧.

(٧) إذ فصل بين الحبل والنجاسة فاصل لم تبطل الصلاة وقد حصل عند المتأخرين اضطراب في تصوير وحكم المسألة والمعتمد في هذه الصورة ما ذكره المصنف على ما بينه الكردي .

انظر اخلاص الناوي ١/١٥٢، تحفة المحتاج مع حواشيه ٢/٣٥٢، الحواشي المدنية ١/٢٧١ .

(٨) لأنه ليس حاملاً للنجاسة ولا لمتصل بها . انظر أسنى المطالب ١/١٧٢، نهاية المحتاج ٢/٢٠ .

ظاهراً أو وجده ولكن لا يقوم مقام النجس لم ينزع العظم النجس منه، م وكذا لو تعدى بوصله به ولكن خاف من نزع ضرراً يجوز العدول إلى التيمم، م وكذا لو لم يخف من نزع ضرراً ظاهراً ولكن مات الشخص لم ينزع أيضاً^{(١)(٢)}.

فصل

م وتبطل الصلاة بعدم الست^(٣) للرجل والأمة بين السرة والركبة^(٤)، م وبعدم الست للحرّة لغير^(٥) الوجه والكفين^{(٦)(٧)}؛ م. يمنع إدراك لون البشرة^(٨) دون حجم الأعضاء،

(١) لأن في نزع هتكا حرمة أولسقوط الصلاة المأمور بالنزع لأجلها .

انظر فتح العزيز ١١/٢، الغرر البهية ١/٣٤٦، تحفة المحتاج ٢/٣٥٦ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٢٠٨-٢١٥، الوسيط ٢/١٥٥-١٧٤، روضة الطالبين ١/٣٧٧-٣٨٧،

المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٠٠-٤١١، كفاية الأخيار ص ١٣٩-١٤٣، الارشاد مع اخلاص

الناوي ١/١٥٠-١٥٣ .

(٣) هذا المانع الثالث وهو فقد شرط ستر العورة .

(٤) والسرة والركبة ليسا من العورة وإن وجب ستر جزء منهما ليحصل ستر العورة .

انظر المجموع ٣/١٦٨، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/١٧٦، بشرى الكريم ص ٢٠٣ .

(٥) في (ص) : غير

(٦) المقصود هنا تحديد عورة المرأة في الصلاة، أما خارج الصلاة بالنسبة لنظر الأجنبي إليها فهي جميع بدنّها حتى

الوجه والكفين وحتى عند أمن الفتنة على الصحيح كما في المنهاج إذ هي مظنة الفتنة، بل ذكر إمام الحرمين

فيما نقله عنه النووي في الروضة والشريبي اتفاق المسلمين على منع النساء من الخروج سافرات الوجوه ونقل

أيضاً عن السبكي أنه قال الأقرب إلى صنع الأصحاب أن وجهها وكفيها عورة في النظر لافي الصلاة .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٤/٢٠٩، وانظر روضة الطالبين مع تعليق عادل عبد الموجود وعلي معوض

عليه ٥/٣٦٦، فتح الجواد ١/٦٧ و٦٨ .

(٧) هذا حد عورة الرجل والأمة والحرّة في الصلاة، أما الخشّي فحكمه حكم المرأة فإن كان رقيقاً فكالأمة

وإن كان حراً فكالحرّة فلو اقتصر على ستر عورة الرجل لم تصح صلاته على الأصح في الروضة والأفقه

في المجموع وصحح في التحقيق صحتها .

انظر روضة الطالبين ١/٣٨٩، المجموع ٣/١٦٩، التحقيق ص ١٨٣، الغرر البهية ١/٣٤٧

(٨) المقصود بالمانع هنا في مجلس التخاطب لمعتدل البصر .

وذلك^(١) بأن لا يستر ما تحت عورته أصلاً؛ أو ستره ولكن لا يمنع الساتر إدراك لون البشرة كالثوب المهلهل^(٢) الذي لا يمنعه، م ومثال مانع إدراك لون البشرة الماء الكدر، فإن المصلي لو صلى صلاة الجنابة مثلاً في ماء كدر يمنع الإدراك صحت صلاته بخلاف الماء الصافي^(٣)، م وكذا المصلي لو ستر بيده بعض عورته صحت ما لم ينقض الستر بها الوضوء، م وإنما يجب الستر من الأعلى و^(٤) الجوانب لا من الأسفل؛ فإنه لو صلى في قميص متسع الذيل فلا بأس؛ وإن رؤيت عورته من الأسفل بأن كان على طرف السطح.

م ويجب الستر خارج الصلاة أيضاً^(٥)، م ولو كان الشخص في خلوة [فإنه يجب أيضاً^(٦)] ^(٧)، م ويجب تطيبن عورته لو فقد الثوب، ويجوز التطيبن مع وجود الثوب.

وإن وجد خرقه لا تكفي لستر جميع عورته ستر بها السوءتين دون الباقي^(٨)، م فإن لم يكف إلا لأحد سوءتيه قدم ستر القبل على ستر الدبر^(٩)، م فإن فضل شيء من ستر القبل

= انظر حواشي تحفة المحتاج ٢/٣٣٣ و٣٣٤، بشرى الكريم ص ٢٠٣.

(١) وذلك سقط من (ص).

(٢) الثوب المهلهل : هو الرقيق سخييف النسيج.

انظر لسان العرب ١١/٧٠٥، القاموس المحيط ٤/٧١.

(٣) يستثنى منه الماء الصافي الذي غلبت خضرته فيكفي في الستر.

انظر المجموع ٣/١٧١، الغرر البهية ١/٣٤٩.

(٤) في الأصل : من.

(٥) وحد العورة خارج الصلاة مذكور بالتفصيل في أحكام النظر في باب النكاح فراجع إن شئت.

(٦) والعورة التي يجب سترها في الخلوة السوأتان فقط من الرجل وما بين السرة والركبة من المرأة، لكن يجوز

كشفها للحاجة كالغسل ونحوه.

انظر فتح الجواد ١/١٤٥، نهاية المحتاج ٢/٦، الحواشي المدنية ١/٢٧٧.

(٧) مابين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٨) في (ص) : ستر بها العورتين دون العجز.

(٩) يقدم ستر القبل على ستر الدبر لأنه يتوجه في القبل إلى القبلة فستره أهم تعظيماً لها ولأن الدبر مستور

غالبا بالأليتين.

قدم به^(١) / الدبر على الباقي^(٢)، م وقدم في الساتر الذي أمر به الأولى بالستر؛ المرأة على الخنثى، م ثم قدم الخنثى على الرجل، م والساتر النجس كالعدم^(٣) حتى لو لم يجد المصلي إلا نجساً صلى عارياً^(٤)، م وليس الحرير كالمعدوم حتى لو لم يجد المصلي إلا حريراً لبسه وصلى معه^(٥).

فصل

م^(٦) / وتبطل الصلاة بكلام الآدميين [وبجنس كلامهم]^(٧) مثل قول المصلي للعاطس یرحمک الله؛ م إن تكلم بحرفين سواء كانا مفهمين أو لا، م أو بحرف^(٨) مفهم نحو ق^(٩)

= انظر المهذب ١/٢٢٤، فتح العزيز ٢/٤٠.

(١) نهاية الوجه ٥٥ من (ظ).

(٢) في (ص) : على الفخذ.

(٣) أي في الصلاة كما سيبيته أما خارج الصلاة فيستر به لأن القصد من الساتر ستر العورة لا العبادة.

انظر روضة الطالبين ١/٣٩٣، أسنى المطالب ١/١٧٨.

(٤) في (ص) : صلى عارياً وجعل النجس كالمعدوم.

(٥) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢/١٦٥-١٧٧، التنبيه مع شرحه للسيوطي ١/١٠٤-١٠٦، المنهاج

مع شرح المحلي ١/٢٥٩-٢٦٣، التحقيق ص ١٨٢-١٨٦، فتح الجواد ١/١٤٤-١٤٧، غاية

البيان ص ١٥٠ و١٥١.

(٦) نهاية اللوحة ٢٦ من (ص).

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من (ص)، والكلام يطلق على جنس ما يتكلم به ولو حرفاً وهذه الزيادة من

(ص) تفيد ما اصطلاح عليه النحاة من تخصيص الكلام بما هو مفهم، وما عداه فلا يسمى ولذا أطلق

عليه جنس كلامهم.

انظر فتح العزيز ٢/٤٣، لسان العرب ١٢/٥٢٣، شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ١/١٩، الغرر البهية

وحواشيها ١/٣٥٢.

(٨) في (ص) : وتبطل أيضاً بحرف.

(٩) أي من وقى، وأصلها فقه وحذف هاء السكت يعتبر لحنا ولو كان مفهوماً.

و د^(١) بخلاف ما لم يكن مفهماً، م أو بحرف^(٢) ممدود مفهماً كان أو لم يكن مثل آ و آو وآي^(٣)، م ولو كان ظهور حرفين أو الحرف المفهم أو الممدود بالإكراه^(٤)، م أو الضحك^(٥)، م أو البكاء، م أو الأنين،^(٦) أو النفخ، م أو بالتنحنح^(٧) إن تيسرت القراءة دون التنحنح؛ ولم يغلب^(٨) التنحنح سواء أمكن الجهر أو لم يمكن .

(قال الشيخ الإمام فسح الله تعالى في مدته : وينبغي أن يكون ذلك إذا كان في قراءة الفاتحة أو في بدل الفاتحة في حق العاجز، أما إذا لم يتيسر قراءة السورة بعد الفاتحة فتبطل بالتنحنح كما لو لم يتيسر الجهر بالفاتحة ، والجامع بينهما أن الجهر بالفاتحة في الجهرية وقراءة السورة سنتان^(٩))^(١٠) .

= انظر الوسيط ١٧٧/٢ ، شرح المنهج مع حاشية الجمل ١٥٥/٢ ، تحفة الحبيب ٢٤٣/٢ .

(١) بالدال المكسورة من الأمر بدفع الدية .

انظر لسان العرب ٣٨٣/١٥ ، المصباح المنير ص ٦٥٤ .

(٢) في (ص) : وكذا تبطل بحرف .

(٣) وآي سقط من (ص) ، والمقصود آ والمد بعده بالألف أو بالواو أو بالياء ، كما عبر بذلك في الغرر البهية إذ

الحرف الممدود ألفاً أو واواً أو ياء وهي حروف مخصوصة فضمها إلى الحرف كضم حرف آخر إليه .

انظر فتح العزيز ٤٤/٢ ، الغرر البهية ٣٥٣/١ ، مغني المحتاج ٤١٢/١ .

(٤) في (ص) : بسبب الإكراه ، وذلك لأن الإكراه عذر نادر .

انظر المجموع ٨١/٤ ، فتح الجواد ١٤٧/١ .

(٥) في (ص) : أو بسبب الضحك .

(٦) في (ظ) : م .

(٧) في (ص) : أو بسبب تنحنح .

(٨) المراد بالغلبة : عدم قدرته على دفعه .

انظر حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ٢٧٦/١ ، الحواشي المدنية ٢٨٨/١ .

(٩) ما بحثه الشارح نقله عنه ابن الوردي في بهجته إذ يقول وشيخنا بحثنا هذا على أم الكتاب والبدل، وقد

قيده النووي في المجموع والتحقيق لكن بأم الكتاب دون البدل ومعلوم أن البدل في معنى الفاتحة .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٥٣/١ ، المجموع ٨٠/٤ ، التحقيق ص ٢٣٩ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وذكر صاحب التهذيب^(١) : [أن غلبة الضحك والبكاء لا يبطلان الصلاة^(٢)] ^(٣).

ولو تنحنح الإمام وظهر منه حرفان يدوم المأموم على متابعتها ويحمل على كونه مغلوباً،
م ولا تبطل الصلاة في قليل الكلام إن سبق لسانه إليه، م أو سهى به، م أو جهل حرمة الكلام
في الصلاة قريب العهد بالإسلام^(٤) ولا تكون هذه الثلاثة عذراً في كثير الكلام^(٥)، م وتبطل

(١) هو البغوي وقد سبق التعريف به ص ١٦٠ .

(٢) انظر التهذيب ١٦٠/٢ وفيه أو غلب عليه الضحك أو غلب عليه السعال لا تبطل صلاته ؛ ولم يذكر
البكاء ، وقد يفهم من ذكر الشارح لكلام البغوي أمور : أحدها : عدم وجود المسألة في الحاوي الصغير
وهو محتمل إذ فيه [وضحك وبكاء وأنين وتنحنح تيسرت القراءة دونه ولم يغلبه] لوحة ٦ أ ، فقد فهم
ابن المقرئ في شرحه للإرشاد أن قوله ولم يغلبه راجع إلى الضحك وما قبله والشارح خصه بغلبة
التنحنح كما سبق ، الأمر الثاني : اطلاقه لذكر الغلبة دون تقييده بالقليل وليس كذلك بل الأعذار
كلها مقيدة بالقليل كما ذكره الرافعي، وهو المعتمد كما عند شيخ الإسلام في المنهج وابن حجر في
التحفة والمنهاج القويم وفتح الجواد والرملي، وصوب الأسنوي في التنحنح والسعال والعطاس للغلبة أنها
لا تبطل وإن كثرت إذ لا يمكن الاحتراز عنها كما نقله عنه الكردي ونقله أيضاً عن تصويب جمع منهم
الشهاب الرملي في شرح نظم الزبد وشيخ الإسلام في الأسنى وابن حجر في الامداد والشريني في شرح
التنبيه ، وذكر الرملي أنه يحمل كلام الأسنوي على ما إذا صار غالباً عليه بحيث لا يمكنه مضي قدر صلاة
تخلو عن ذلك غالباً .

انظر فتح العزيز ٤٥/٢ و٤٧، المجموع ٨٠/٤، اخلاص النواي ١٥٦/١، الغرر البهية مع حواشيه ٣٥٤/١،
أسنى المطالب مع حاشية الرملي ١٨٠/١ ، فتح الوهاب ص ٥٠، تحفة المحتاج مع حواشيه ٣٨٣/٢، فتح
الجواد ١٤٨/١، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢٨٨/١، غاية البيان ص ١٥٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وفي غيرها : [أن غلبة الضحك لا تبطل الصلاة] .

(٤) ومثله من جهل أن التنحنح مبطل للصلاة لأنه يخفى على العوام مع علمهم بتحريم الكلام، قال في
التحفة : ويؤخذ منه أن كل ماعذروا بجهله لحفائه على غالبهم لا يؤاخذون به .
انظر روضة الطالبين ٣٩٥/١، المجموع ٨٠/٤، تحفة المحتاج ٣٨٢/٢ .

(٥) وضابط كثير الكلام هو العرف والعادة وضبطه القليوبي بما زاد على الست كلمات .

انظر فتح العزيز ٤٨/٢، المجموع ٨٠/٤، الأنوار ١٠٧/١، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢٧٦/١ .

الصلاة بقراءة القرآن، م وبالذكر لمجرد التفهيم^(١)، فأما للقراءة أو للتفهم والقراءة أولا للتفهم ولا للقراءة فلا تبطل الصلاة^{(٢)(٣)}.

فصل^(٤)

م وتبطل الصلاة بفعل فاحش ولو واحدا لغير اللعب كالوثبة وإن سهى، م أو اللعب وإن لم يكن فاحشا كضرب الراحيتين^(٥)، [٤١] م وتبطل الصلاة بفعل كثير متوسط؛ م وإن سهى به^(٦)

(١) أي كقوله لجماعة استأذنوا (ادخلوها بسلام آمنين) وكقول العاطس الحمد لله .

انظر الغرر البهية ٣٥٥/١ .

(٢) هذا الحكم الأخير وهو إذا لم يقصد القراءة ولا التفهيم نقله عنه الأنصاري في الغرر البهية ثم قال (والذي في التحقيق والدقائق الجزم بالبطالان بالنسبة إليها لما مر أن ذلك إنما يكون قرآنا بالقصد وفي المجموع أن هذا ظاهر كلام المذهب وغيره ثم قال -أي النووي- وينبغي أن يفرق بين أن يكون قد انتهى في قراءته إليه فلا تبطل وإلا فتبطل. اهـ من الغرر، واعتمد ابن حجر والشريني والرملي ما ذكره النووي لكن مع عدم التفرقة فيما ذكره في المجموع قال الرملي كما هو مقتضى كلامه في التحقيق وغيره وهو الأوجه. اهـ

الغرر البهية ٣٥٦/١، وانظر التحقيق ص ٢٤٠، المجموع ٨٣/٤، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم والحواشي المدنية ٢٨٩/١، فتح الجواد ١٤٩/١، مغني المحتاج ٤١٤/١، نهاية المحتاج ٤٢/٢، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢٧٧/١ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٨٩/١-٢٩٢، حلية العلماء ١٢٨/٢-١٣١، الأنوار ١٠٦/١ و١٠٧، عمدة السالك ص ٨٥ و٨٦، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٧٩/١ و١٨٠، الإقناع للشريني ٣٢٧-٣٣٠، بشرى الكريم ص ٢١١-٢١٥ .

(٤) هذا الفصل لبيان حكم الأفعال التي من غير جنس الصلاة .

(٥) قد يفهم من العبارة أن ضرب الراحيتين لا يكون إلا للعب فهو مبطل للصلاة، وليس كذلك فلو صفقت المرأة بضرب راحتيها على وجه الإعلام لم تبطل وإنما اختار الأصحاب ضرب بطن الكف بظهر الأخرى كما سيذكره الشارح لأن ضرب الراحيتين شعار اللعب .

انظر اخلاص النواي ١٥٨/١، وانظر الغرر البهية ٣٥٦/١ .

(٦) هذا مختار الرافعي واختار النووي في التحقيق عدم بطلان الصلاة بكثير الفعل إن كان سهوا، وقد صححه في التمهة كما في المجموع ورجحه السبكي والأسنوي والأذرعي كما في حواشي أسنى المطالب وقواه عميرة في حاشيته على شرح المحلي.

كثلاث خطوات^(١) متوالية؛ م لا بكثير فعل خفيف كتحرّيك إصبع لسبحة، م أو حكة .

م وندب للمصلي دفع المارّ بين يديه^(٢) سواء وجد طريقاً آخر أو لم يجد؛ م إن نصب علامة م وكان بين العلامة والمصلي ثلاثة أذرع أو دونها^(٣) م وكان المنصوب شاخصاً كغرز خشبة إن أمكنه، م فإن عجز عن الشاخص فأن يكون بسط مصلي م أو خط خطأ^(٤)، ويجرم المرور حين نصب العلامة^(٥) (الشاخصة أو بسط المصلي أو خط الخط^(٦))^(٧)

= انظر فتح العزيز ٥٥/٢، التحقيق ص ٢٤٢، المجموع ٩٤/٤، حاشية عميرة على شرح المحلي ٢٨٠/١، حاشية أسنى المطالب ١٨٢/١ .

(١) الخطوات : جمع خطوه بفتح الخاء المرة الواحدة وهي المراد هنا وبضمها ما بين القدمين وهو المراد في صلاة المسافر، وقد اضطرب المتأخرون في تعريف الخطوة والمعتمد - عند ابن حجر في التحفة والشهاب الرملي وولده والشريبي - أنها عبارة عن نقل رجل واحدة إلى أي جهة كانت فإن نقل الأخرى عدت ثانية سواء أساوى بها الأولى أم قدمها عليها أم أخرها عنها إذ المعتبر تعدد الفعل .

انظر أسنى المطالب مع حاشيته ١٨٣/١، تحفة المحتاج ٤٠١/٢ و٤٠٢، مغني المحتاج ٤١٩/١، نهاية المحتاج ٥٠/٢، الحواشي المدنية ٢٩٤/١، اعانة الطالبين ٢١٥/١ .

(٢) في (ص) : وندب الفعل القليل من المتوسط كضربة أو ضربتين لدفع المارّ . قلت ذكر الرافعي أن سبب إيراد هذا الكلام هنا الاستدلال بالأمر بالدفع على أن الفعل القليل لا بأس به في الصلاة .

انظر فتح العزيز ٥٥/٢ .

(٣) أو دونها سقط من (ص) .

(٤) ظاهر العبارة تقتضي التخيير بين المصلي والخط والذي في التحقيق وشرح صحيح مسلم أن المصلي مقدم على الخط ويكون الخط طولاً من قدميه إلى القبلة .

انظر شرح صحيح مسلم ٢١٧/٤، التحقيق ص ١٩٣، أسنى المطالب ١٨٤/١، اعانة الطالبين ١٨٩/١ .

(٥) ومحل الحرمة إذا لم يقصر المصلي فإن قصر كأن وقف بقارعة الطريق أو نحو باب مسجد كالمحل الذي يغلب مرور الناس فيه وقت الصلاة ولو في المسجد كالمطاف فلا حرمة بل ولا كراهة كما ذكره الأنصاري والرملي . انظر الغرر البهية ٣٥٩/١، نهاية المحتاج ٥٦/٢ .

(٦) فإن لم ينصب العلامة بشروطها المذكورة فلا يجرم المرور بين يديه كما أفهمه تقييده ، لكنه مكروه كما ذكره النووي في شرحي صحيح مسلم والمهذب والتحقيق .

انظر شرح صحيح مسلم ٢١٧/٤، المجموع ٢٤٩/٣، التحقيق ص ١٩٤ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م لا إن وجد فرجة في الصف السابق وأراد المأموم الانتهاء إلى الفرجة فإن المرور حينئذ لا يحرم، م وندب أيضاً أن يسبح الرجل إن نابه شيء في الصلاة مثل أن يستأذن في الدخول مستأذن أو أن يقع أعمى في بئر^(١) أو يسهو الإمام بشيء، م وأن تصفق المرأة بأن تضرب بطن كفها اليمنى على ظهر كفها اليسرى^(٢)، م وتبطل الصلاة أيضاً بالمفطر^(٣) حتى لو وضع سكرة في فيه فذابت وساغت^(٤) بطلت صلاته وإن كان الفعل خفيفاً قليلاً^(٥).

(١) قال النووي في التحقيق : ولو رأى مشرفاً على هلاك كأعمى وصبي لا يعقل يخاف وقوعه في بئر أو نار أو غافل أو نائم قصده سبع أو حية أو ظالم لقتله ولم يمكنه إنذاره إلا بكلام وجب والأصح لا تبطل .

التحقيق ص ٢٤٠ .

(٢) مذكره المصنف من ندب التسييح للرجل والتصفيق للنساء هذا في الأمور المندوبة أما المباحة فهما مباحان كذا في التحقيق قال في الغرر : وقياسه أنهما واجبان لواجب قلت ويؤيده ماسبق في التحقيق ومثال المندوب تنبيه إمامه لمندوب والمباح كالإذن للداخل والواجب كانذاره أعمى .
انظر التحقيق ص ٢٤٠ ، الغرر البهية مع حواشيتها ٣٦٠/١ ، نهاية المحتاج ٤٨/٢ .

(٣) يستثنى منه على الصحيح الأكل الكثير إن أكله ناسياً فإنه لا يفطر ومع ذلك فهو مبطل للصلاة ، لأن الصلاة ذات أفعال منظومة والفعل الكثير يقطع نظمها بخلاف الصوم ولأن المصلي متلبس بهيئة يبعد معها النسيان بخلاف الصوم .

انظر فتح الجواد ١٥١/١ ، مغني المحتاج ٤١٩/١ ، غاية البيان ص ١٥٥ .

(٤) في (ص) : فذاب وساغ .

قلت ومعنى ساغ : أي سهل مدخله ونزل في الخلق والمراد ابتلاعها قصداً ولذا قال في تحفة المحتاج وكذا نهاية المحتاج : والتعبير ببلع المشعر بقصده وتعمده أولى من التعبير بيسوغ أي ينزل لجوفه بلا فعل لايهامه البطلان ولو مع النسيان .

انظر لسان العرب ٤٣٥/٨ ، المصباح المنير ص ٢٩٥ ، تحفة المحتاج ٤٠٦/٢ ، نهاية المحتاج ٥٢/٢ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١٦٣/٢ و ١٦٤-١٨٥ و ١٨٧ ، الوسيط ١٨٠-١٨٤ ،

التحقيق ص ١٩٣ و ١٩٤ و ٢٤٠-٢٤٢ ، كفاية الأخيار ص ١٤٨ و ١٤٩ ، اخلاص النواي ١٥٨-١٦٠ ، اعانة الطالبين ١٨٨/١-١٩٠ و ٢١٣-٢١٧ و ٢٢٤ .

فصل^(١)

م^(٢)/ وتبطل الصلاة أيضاً ب[تعمد]^(٣) زيادة ركن فعلي كركوع أو سجود^(٤)^(٥)، م لا بتعمد زيادة قعود قصير، ولا بتعمد زيادة ركن قولي كالفتاحة والتشهد^(٦).

م وتبطل الصلاة أيضاً بقطع ركن فعلي لأجل النفل [م]^(٧) كالعود من الانتصاب إلى التشهد^(٨) سواء كان الانتصاب سهواً أو عمداً [م]^(٩) لا أن يكون العود من الانتصاب إلى التشهد لمتابعة إمامه^(١٠)، م ولا أن يكون العود بسبب الجهل بعدم جواز العود، م مثل سهوه

(١) هذا الفصل لبيان حكم الأفعال التي من جنس الصلاة .

(٢) نهاية الوجه ٥٦ من (ظ) .

(٣) تعمد مثبت من (ظ) .

(٤) في (ص) : وسجود مثلاً .

(٥) سبب بطلانها بزيادة ركن هو تلاعبه وعليه فيستثنى من ذلك ما لو فعله لأجل المتابعة لإمامه كما لو ركع قبل إمامه فإن له العود ثانياً .

انظر فتح العزيز ٥٢/٢، الغرر البهية ٣٦١/١، فتح الجواد ١٥١/١ .

(٦) أي كقعدة الاستراحة المعهودة، وعللوه بأن زيادة القعود القصير معهود في الصلاة غير ركن فيها بخلاف نحو الركوع فإنه لم يعهد فيها إلا ركناً فكان تأثيره في تغيير نظمها أشد، أما عدم بطلانها بزيادة الركن القولي فلأنها لا تغير نظم الصلاة.

انظر أسنى المطالب ١٨٢/١، المنهاج القويم ص ١٩١، نهاية المحتاج ٤٨/٢ و ٤٩ .

(٧) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي [كالعود إلى التشهد لمتابعة] .

الحاوي الصغير لوجه ٦ أ .

(٨) المراد به التشهد الأول لأنه سنة والقيام ركن وفرض كما سبق.

(٩) م مثبت من (ص) لوجود المسألة في الحاوي كما سبق .

(١٠) إذ أنّ متابعة الإمام فرض وليس بنفل كما سيأتي، بل المتابعة فرض أكد من القيام .

انظر الغرر البهية ٣٦١/١، فتح الجواد ١٥٢/١ .

بالعود^(١) فإن الصلاة لا تبطل في هذه الصور.

م وكذا تبطل بالعود إلى التشهد الأول وقد صار أقرب إلى القيام^(٢) حيث كان القيام عمداً .

م وتبطل أيضاً بتطويل الركن القصير في غير موضعه فتبطل بتطويل^(٣) الاعتدال في غير موضع القنوت وفي غير صلاة التسبيح^(٤) م وتبطل القعود بين

(١) أي كما لا تبطل بقطع الركن الفعلي سهواً ، وتشبيهه الجهل بالسهو لأن في الجهل خلاف لتقصيره بترك التعلم فشبهه بالسهو المتفق عليه .

انظر الغرر البهية ٣٦٣/١ ، وانظر فتح العزيز ٧٨/٢ ، التحقيق ص ٢٤٧ .

(٢) بحيث تجزئ فيه القراءة بأن يكون القيام أقرب من الركوع أو يكون إليهما على حد سواء .

انظر حواشي ابن قاسم على الغرر البهية ٣٦٣/١ ، بشرى الكريم ص ٢٣٤

(٣) ومقدار التطويل المبطل هو : أن يزيد في الاعتدال على الذكر المطلوب فيه قدر الفائضة متعمداً ، وأن يزيد على المطلوب في الجلوس بين السجدين قدر أقل التشهد متعمداً .

الحواشي المدنية ٣٠٥/١ . وانظر نهاية المحتاج ٧١/٢ ، حاشية الجمل ١٩٣/٢ و ١٩٤ .

(٤) لم يذكر الشارح هنا حكم صلاة التساييح ومفهوم كلامه استحبابها وهو المذهب المعتمد كما في الروض ومقدمة الحضرمي وشرح الشرييني والرملي على المنهاج وغيرها ، بناء على الأحاديث التي وردت فيها وقد اختلف فيها علماء الحديث فقد حسن ابن الصلاح حديثها وذكر أنها سنة وكذا النووي في تهذيب الأسماء واللغات ، لكنه ذكر في المجموع أن في الاستحباب نظراً لأن حديثها ضعيف وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف فينبغي أن لا تفعل بغير حديث وليس حديثها بثابت ونقل عن العقيلي وابن العربي تضعيفهما للحديث وكذا قال في التحقيق حديثها ضعيف ، وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني الحق أن طرقه كلها ضعيفة . قلت بل أورده جمع من أهل العلم في الموضوعات كابن الجوزي في الموضوعات ٤٣/٢ وابن عراق في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة المرفوعة ١٠٧/٢ والسيوطي في اللآلئ المصنوعة في الأحاديث المرفوعة ٣٧/٢ والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٣٨ .

وانظر كيفية صلاة التسبيح أو التساييح وما ورد فيها والحكم على أحاديثها في المجموع ٥٤/٤ ، و ٥٥ ، التحقيق ص ٢٣١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٤٤/٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٠٥/١ .

فصل

م وتبطل الصلاة أيضاً بمضي ركن^(٣) سواء كان الركن قولياً أو فعلياً في شك نية التحرم^(٤)، م وبتطويل^(٥) الشك وإن لم يمض ركن فيه^(٦).

م وتبطل أيضاً بنية قطع الصلاة م وبالتردد^(٧) في أنه هل يقطعها أو لا .

(١) مذكره الشارح تبعاً للمصنف من بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والقعود بين السجدتين هو المذهب واستظهره الرافعي واختار النووي من جهة الدليل جواز إطالة الاعتدال بالذكر ، وذلك لورود أحاديث صحيحة في ذلك ، قال في نهاية المحتاج ولهذا جرى عليه الأكثرون ونقل الأنصاري والشريني عن الأذرع تصحيحه مذهبا ودليلا، وذكر في التحقيق أن القعود بين السجدتين ركن طويل أيضا ونقله في الروضة عن الجمهور وفي المجموع عن الأكثرين وصححه ابن المقري.

انظر فتح العزيز ٦٨/٢، روضة الطالبين ٤٠٦/١، التحقيق ص ٢٤٦، المجموع ١٢٧/٤، إخلاص الناوي ١٦١/١، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٨٨/١، مغني المحتاج ٤٣٠/١، نهاية المحتاج ٧٢/٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٩٣/١ و ٣٠٠ و ٣٠١، حلية العلماء ١٣٢/٢ و ١٤٠، التحقيق ص ٢٤١ و ٢٤٦-٢٤٨، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٨٢/١ و ١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٠، فتح الجواد ١٥١/١ و ١٥٢، مغني المحتاج ٤١٧/١ و ٤٣٠ و ٤٣١، بشرى الكريم ص ٢١٦ و ٢٣٢ و ٢٣٤ .

(٣) لأن المأتي به على التردد غير معتبر فلا اشتغال به تلاعب، وهو غير معذور لتقصيره بترك التوقف إلى التذكر .

انظر فتح العزيز ٤٦٦/١، المجموع ٢٨٢/٣، الفرر البهية مع حواشيه ٣٦٥/١ .

(٤) ومثل الشك في النية الشك في الشروط كالطهارة أو هل نوى ظهرا أم عصرا .

انظر فتح الجواد ١٥٢/١ و ١٥٣، حاشية الشرقاوي ٢٢١/١ .

(٥) وطوله بأن يسع ركنا وقصره بأن لا يسعه .

انظر حاشية الشرقاوي ٢٢١/١، بشرى الكريم ص ٢١٩ .

(٦) كون طويل الشك يبطل الصلاة لأنه يقطع نظمها ولندرة مثله بخلاف القصير .

انظر فتح العزيز ٤٦٧/١، المجموع ٢٨١/٣، أسنى المطالب ١٤١/١ .

(٧) والمراد بالتردد أن يطرأ له الشك المناقض للحزم واليقين، وأما ما يجري في الفكر أنه لو تردد في الصلاة

كيف يكون الحال فهذا مما يتلى به الموسوس فلا تبطل به الصلاة قطعا .

[م] ^(١) وتبطل أيضاً بتعليق القطع بشيء سواء كان شيئاً يعلم وجوده في الصلاة أو لا، م ولا يبطل الصوم م ولا الاعتكاف بنية القطع والتردد فيهما وتعليقهما بشيء ^(٢) .

م [ولا يبطل الصوم ولا الصلاة بمنافيهما] ^(٣) إذا لم يكن منه تقصير في ذلك المنافي ودفعه في الحال؛ م كما إذا اعتقت الأمة في أثناء الصلاة مكشوفة الرأس فتسترت في الحال فإن صلاتها لا تبطل، م ويصير الفرض بمنافيه دون منافي الصلاة نفلاً حيث له عذر كما إذا تحرم قبل الظهر بالفرض ^(٤) اجتهداً للغيم ونحوه ثم تبين ^(٥) عدم دخول وقته ^(٦) أو كان ^(٧) جاهلاً بوجوب القيام إذا خف أو كان ^(٨) جاهلاً بأنه لا تجوز قراءة بعض الفاتحة بعد الانحناء (أو أحرم بفريضة منفرداً ثم أقيمت جماعة فسلم من ركعتين ليدركها، أو وجد المسبوق الإمام راکعاً فأتى ببعض تكبيرة الإحرام بعد الانحناء جاهلاً بأنه لا يجوز فإن الفرض يصير

= انظر فتح العزيز ١/٤٦٤، المجموع ٣/٢٨٢ .

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [وتعليقه بشيء لا الصوم] .
الحاوي الصغير لوجه ٦ أ .

(٢) تبطل الصلاة في صور القطع والتردد والتعليق لأنها تنافي الجزم المشروط دوامه في النية ، وإنما تبطل هذه الصور الصلاة دون الصوم لأن الصلاة يتعلق تحرمها وتحليلها بالاختيار والصوم بخلافه ولأن الصلاة فعل والصوم ترك وإمساك والأفعال إلى النية أحوج ، فهي أضيق باباً من الصوم وألحق الاعتكاف بالصوم لأنه أشبه به من ناحية أنه مكث يستلزم ترك الخروج .

انظر الوسيط ٢/٨٨، فتح العزيز ١/٤٦٦، الفرر البهية مع حواشيها ١/٣٦٧، بشرى الكريم ص ٢١٩ و ٢٢٠ .

(٣) ماين المعقوفتين مثبت من (ص) وفي غيرها : [ولا تبطل الصلاة بمنافيهما] .

(٤) في (ص) : به .

(٥) في (ص) : علم .

(٦) في (ص) : [فإن فرضه يصير نفلاً بنفسه وإن لم يقلبه إلى النفل] ولم أثبتها لأنها ستأتي بعد أسطر .

(٧) في (ص) : وكما إذا كان .

(٨) في (ص) : وكما إذا كان .

نفلًا في جميع هذه الصور وإن لم يقلبه إلى النفل^(١)، أما لو صلى من غير اجتهاد ثم تبين أنه وقع قبل الوقت أو علم وجوب القيام إذا خف أو علم عدم جواز القراءة بعد الانحناء أو انفرد بركتين وسلم من غير طلب الجماعة أو علم المسبوق عدم جواز الإتيان ببعض تكبيرة الإحرام في الانحناء فإنه لا يصير الفرض نفلًا بل يبطل^(٢) (٣) (٤).

(١) انصرف الفرض هنا إلى النفل لأنه لما بطلت صفة الفرضية بقي قصد الصلاة فيصرف إلى النفل، ولذا اشترط أن يكون المنافي للفرض لا للصلاة.

انظر الوسيط ٢/٩٠، فتح العزيز ١/٤٧١، الغرر البهية ١/٣٦٧.

(٢) وسبب بطلان صلاته هو تلاعبه حيث لم يكن له عذر.

انظر المجموع ٣/٢٨٧، مغني المحتاج ١/٣٤٣.

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : [وكما إذا انفرد المنفرد بركتين إذا أدرك الجماعة وسلم ليصلي الفرض بالجماعة فتصح ويقع نفلاً وكما إذا بادر المسبوق الركوع فأتى ببعض تكبيرة الإحرام بعد الانحناء جاهلاً بأنه لا يجوز فإن الفرض يصير نفلًا، وإن علم في جميع هذه الصور أو صلى من غير اجتهاد ثم تبين أنه وقع قبل الوقت أو انفرد بركتين من غير طلب الجماعة لا يصير الفرض نفلاً بل تبطل].

(٤) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٠٧ و ١٠٨، الحاوي الكبير ٢/٩٣ و ٣١٠، المهذب مع

المجموع ٣/٢٨١-٢٨٩، اخلاص الناوي ١/١٦١ و ١٦٢، المقدمة الحضرمية مع بشرى

الكريم ص ٢١٩ و ٢٢٠، الغرر البهية ١/٣٦٥-٣٦٧، مغني المحتاج ١/٣٤٣ و ٣٤٧ و ٣٤٨.

فصل في السجادات^(١)

م سن سجدتان قبيل^(٢) السلام بترك الأشياء الخمسة التي تذكر سواء ترك هذه الأشياء عمداً^(٣) أو سهواً، فلو ترك سجود السهو وسلم عامداً فقد فوت السجود على نفسه، وإن ترك ساهياً وتذكر على القرب فإن لم يرد أن يسجد فقد جرى السلام محللاً، وإن أراد^(٤) أن يسجد عاد إلى الصلاة [م]^(٥) وسجد وسلم ثانياً وبأن أن السلام لم يكن محللاً^(٦) حتى لو تكلم عامداً أو أحدث في السجود [٤٢] بطلت صلاته، فلو كان في الجمعة وخرج^(٧) وقت الظهر في السجود فاتت الجمعة^(٨)، ولو نوى المسافر الإتمام في السجود لزمه الإتمام، وإن

(١) وهي ضربان : أحدهما سجديات من صلب الصلاة ولا يخفى أمرها والثاني غيرها وهي ثلاث أحدها سجدة السهو والثانية سجدة التلاوة والثالثة سجدة الشكر وهذا القسم هو المقصود هنا ، ثم شرع في سجدة السهو وسيعقبها الحديث عن الآخرين .
انظر الوجيز مع فتح العزيز ٦٢/٢ وما بعدها .

(٢) تصغير قبل يفيد أن محل السجدة بعد جميع مالا بد منه بحيث لا يتخلل بين السلام والسجدة شيء من الصلاة .

انظر الفرر البهية مع حواشيها ٣٦٨/١ ، فتح الجواد ١٥٦/١ ، مغني المحتاج ٤٣٩/١ ، نهاية المحتاج ٩٠/٢ .
(٣) وإنما سن في العمد مع تقصيره لأن خلله أكثر فجزه أهم .
انظر تحفة الطلاب ١٩٥/١ ، نهاية المحتاج ٦٩/٢ .

(٤) تعبيره بارادة السجود يقتضي أنه يعود إلى الصلاة بمجرد الإرادة وليس بالسجود وهو ما قطع به الأسنوي وأفتى به الشهاب الرملي كما نقله عنهما الشربيني .
انظر أسنى المطالب ١٩٥/١ ، تحفة المحتاج مع حاشية ابن قاسم ٤٨٣/٢ ، مغني المحتاج ٤٤٠/١ .

(٥) م مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي [وَأَرَادَ أَنْ يَسْجُدَ سَجْدًا وَسَلَّم] .
الخواوي الصغير لوحة ٦ أ .

(٦) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٩٧/٢ .

(٧) نهاية الوجه ٥٧ من (ظ) .

(٨) وذلك لأن من شروط الجمعة وقوع جميعها في الوقت كما سيأتي في أول باب الجمعة، وعلى هذا فلا يجوز له حيثئذ السجود لأنه يفوت على نفسه الجمعة مع إمكان فعلها .

تذكر بعد طول الفصل^(١) فقد فات سجود السهو.

م وتسن السجدة بترك التشهد الأول، م^(٢) / والقعود فيه، م والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه، م وعلى الآل في الثاني، م وترك^(٣) القنوت^(٤)، م وتسن السجدة أيضاً إذا شك في ترك واحد من الأشياء الخمسة^(٥) على التفصيل، وإن شك على الإجمال^(٦) فلا تسن السجدة^(٧).

= انظر الغرر البهية وحواشيها ١/٣٧٠، حواشي تحفة المحتاج ٢/٤٨١ .

(١) طول الفصل مرجعه إلى العرف على الأظهر كما في الروضة . قال وهو نصه في الأم .
روضة الطالبين ١/٤١٥ ، وانظر الأم ١/١٣٢ .

(٢) نهاية اللوحة ٢٧ من (ص) .

(٣) في (ص) : وترك .

(٤) أطلق الشارح هنا كالمصنف القنوت والمقصود به قنوت الصبح والوتر في رمضان دون قنوت النازلة على الأصح قاله في الروضة والمجموع والتحقيق ، وإنما لم يكن من الأبعاض لأنه سنة عارضة في الصلاة لامنها فيزول بزوال النازلة فلم يتأكد شأنه بالجبر .
انظر روضة الطالبين ١/٣٣٢ ، المجموع ٣/٥١٧ ، التحقيق ص ٢٥٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ١/١٦٣ ، فتح الوهاب ص ٥٣ ، ترشيح المستفيدين ص ٧٦ .

(٥) هذه الخمسة تسمى الأبعاض وإنما سميت أبعاضاً لتأكد شأنها بالجبر بالسجود تشبيهاً ببعض حقيقة وهو الركن وقد ذكر النووي في المنهاج سادساً وهو القيام للقنوت بينما ذكر جمع من المتأخرين غير هذه الخمسة فقد ذكر الأنصاري في التحرير وغيره أنها ثمانية بل ذكر الشرقاوي زيادة على هذه فأوصلها إلى عشرين فراجعها إن شئت .

انظر المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٦٩ و ٧٠ ، الأنوار ١/٨٤ ، التحرير مع حاشية الشرقاوي ١/١٩٥ ، تحفة المحتاج مع حواشيه ٢/٤٣٤ و ٤٣٥ ، ترشيح المستفيدين ص ٧٧ .

(٦) المقصود بالتفصيل أي المعين كما لو شك هل ترك التشهد الأول أم لا ، أما الإجمال فالمراد به الشك هل ترك مأموراً أم لا .

انظر روضة الطالبين ١/٤١٣ ، المجموع ٤/١٢٨ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/١٥٥ .

(٧) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرحه للسيوطي ١/١٤٤-١٤٦ ، الوسيط ٢/١٨٦ و ١٨٧ و ٢٠٠ و ٢٠١ ، التحقيق ص ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٢ ، اخلاص النواوي ١/١٦٢-١٦٤ ، غاية البيان ص ١٥٩ و ١٦٠ .

فصل

م وتسن السجدة بالسهو بشيء^(١) يبطل عمده الصلاة^(٢) كأن تكلم ناسياً بكلام قليل، أو زاد ركوعاً ناسياً، وكان نسي الفاتحة وتذكر [بعد]^(٣) ما ركع عاد إلى القيام وقرأ الفاتحة ثم ركع وسجد للسهو، م وهذا مادام سهوه لا يكون مبطلاً للصلاة فلو كان مبطلاً لها كأن تكلم بكلام كثير ناسياً فلا معنى لسجود السهو مع بطلانها .

م وتسن سجدة أيضاً بنقل ركن ذكرى^(٤) وإن لم يبطل عمده الصلاة كما لو قرأ الفاتحة في التشهد أو قرأ التشهد في القيام .

م وإن تكرر ما يقتضي السجود من ترك المأمور أو فعل المنهي كما إذا ترك التشهد الأول والعود فيه ، وكما إذا زاد ركوعاً وسجوداً ناسياً أو ظن ترك القنوت فسجد ثم بان أن سهوه غيره فتكفي سجدة سواء تكرر قبل سجود السهو أو فيه أو بينهما أو بعده قبل السلام كأن تكلم قليلاً ناسياً، أو سجد للسهو ثلاثاً ، أو شك هل سجد واحدة أو اثنتين^(٥) .

(١) في (ص) : بسهو شيء .

(٢) أما إذا لم يبطل عمده كخطوة وخطوتين فلا يسجد لسهوه ولا عمده ، لكن يستني من ذلك عدة مسائل لا يبطل عمدها ويسجد لسهوها وقد ذكرها البكري في كتابه الفرق والاستثناء فراجعها إن شئت .

انظر المجموع ١٢٦/٤ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٧٠/٢ ، الاعتناء ٢٠٦/١ و ٢٠٧ ، فتح الجواد ١٥٦/١ .

(٣) بعد مثبت من غير الأصل .

(٤) خص الركن الذكرى بالذكر لأن عمده لا يبطل الصلاة لعدم إخلاله بصورة الصلاة ، وأما سجوده للسهو فلتركه التحفظ المأمور به في الصلاة فرضها ونفلها والتحفظ يشابه التشهد وسائر الأبعاد في التأكيد .

انظر شرح المحلي على المنهاج ٢٩٢/١ ، الغرر البهية مع حواشيها ٣٧٣/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٢٤/٢ و ٢٢٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦٥/٢ - ٧٠ و ٩٠ و ٩١ ، =

فصل

م والمشكوك فيه من الأركان والأبعض والمنهيات في الصلاة كالمعدوم إلا المشكوك فيه من الأبعض على سبيل الإجمال فإنه ليس كالمعدوم حتى لا يسجد له^(١)، [فلو شك المصلي هل ترك شيئاً من الأبعض وهل ارتكب شيئاً من المنهيات فالمشكوك فيه كالمعدوم حتى ينظر]^(٢) إن كان عدمه يقتضي السجود سجد؛ كما إذا شك هل ترك التشهد الأول أو نحوه، وإن كان عدمه لا يقتضي السجود فلا يسجد^(٣) كما إذا شك هل ارتكب منهيّاً كزيادة ركوع أو سجود، م لا (الشك في ترك)^(٤) الركن بعد السلام^(٥) فإنه ليس كالمعدوم حتى تصح صلاته ولا يلزمه التدارك^(٦)، م والركن المشكوك قبل السلام يأتي به ويسجد للسهو^(٧)، م وتسن السجدة إن زال الشك إن

= المجموع ٤/١٢٦ و ١٤١ و ١٤٢، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/١٨٧ و ١٨٨ و ١٩٢، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٢٣٢ و ٢٣٣ و ٢٤١ .

(١) هذا الحكم سبق قريباً في الفصل الأول من السجدة .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وفي غيرها : [وحيث كان المشكوك فيه كالمعدوم فينظر] .

(٣) في الأصل : م .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) المراد بالسلام الذي لا يؤثر بعده الشك هو السلام الذي لا يحصل بعده عود إلى الصلاة بخلاف غيره كما لو سلم ناسياً لسجود السهو ثم عاد وشك في ترك ركن فإنه يلزمه تداركه .
أسنى المطالب ١/١٩٢، مغني المحتاج ١/٤٣٥ .

(٦) وذلك لأن الظاهر أنه أتى بها بكاملها وعروض الشك كثير فلو قلنا بتأثير الشك لأدى إلى حرج ومشقة، وإنما يستثنى من ذلك الشك في النية وكذا تكبيرة التحريم فإن الشك فيهما ولو بعد السلام مبطل للصلاة .

انظر المذهب ١/٢٩٨، الارشاد مع اخلاص النواي ١/١٦٤ و ١٦٥، المنهاج القويم ص ٢٠٥ .

(٧) وسجوده للسهو لأن المأتي به إن كان زائداً فذاك، وإلا فالتردد في أصالته يضعف النية ويخرج إلى الجبر .
انظر الوسيط مع مشكله ٢/١٩٥ و ١٩٦، مغني المحتاج ١/٤٣٤ .

فعل ما منه بد بتقدير دون تقدير^(١)؛ (كما لو شك في الركعة الثالثة أنها ثالثة أم رابعة فزال الشك في الركعة الرابعة سجد للسهو فأما لو زال الشك في الثالثة لم يسجد^(٢))^(٣) ^(٤).

فصل

م وتسن سجدتان لما ذكرناه للإمام والمنفرد وللمأموم لسهو الإمام، م ولسهو إمام إمامه كما لو اقتدى زيد بعمرو المسبوق أو المستخلف؛ وعمرو كان قد اقتدى بيكر؛ وسها بكر فإن سهوه يلحق زيدا، م ويسن للمأموم أن يسجد وإن كان سهو الإمام قبل اقتداء المقتدي أيضا^(٥)، م وكذا لو ترك الإمام السجود^(٦)، م ولا يسن للمأموم السجود لسهو نفسه حالة^(٧)/ القدوة، م ولو كان متخلفاً عن الإمام تخلفاً لا يبطل صلاته^(٨)، م ولو كان الإمام

(١) في (ص) : بتقدير من التقديرين .

(٢) الفرق بين الصورتين أنه في الصورة الأولى فعل زائدا حالة الشك وفي الصورة الثانية ما فعله زمن الشك فهو أصلي بكل تقدير فلا تردد في أصالته .

انظر فتح العزيز ٢/ ٨٩ ، المجموع ٤/ ١٢٨ ، الغرر البهية ١/ ٣٧٨ .

(٣) في (ص) يدل ما بين القوسين : [فأما لو شك في الثالثة أنها ثالثة أم رابعة ثم زال الشك في تلك الركعة وهي الثالثة لم يسجد] .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤/ ١١٥ و ١١٦ و ١٢٨ و ١٢٩ ، الوسيط ٢/ ١٩٣-١٩٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ١/ ٢٩٥-٢٩٨ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٢٠٤ و ٢٠٥ ، فتح الوهاب ص ٥٣ و ٥٤ .

(٥) وذلك لدخوله في صلاة ناقصة فيسجد مع الإمام متابعة ثم يسجد في آخر صلاته لأنها محل الجبر . انظر الغرر البهية ١/ ٣٧٩ ، مغني المحتاج ١/ ٤٣٨ .

(٦) ووجه استحباب السجود له أنَّ النقص الداخل في صلاة الإمام داخل في صلاة المأموم أيضا فيجبره بسجود السهو كما لو كان منفردا وفرض الاتباع سقط بسلام الإمام .

انظر الحاوي الكبير ٢/ ٢٢٩ ، فتح العزيز ٢/ ٩٥ .

(٧) نهاية الوجه ٥٨ من (ظ) .

(٨) لا يسن له السجود لأن المأموم مقتد بالإمام وهو يتحمل عنه هذا السهو كما يتحمل عنه سنتا أخرى =

محدثاً فلا يسجد المأموم لسهو الإمام ويسجد لسهو نفسه^(١)، ثم فلو ترك الإمام السجود ثم عاد إليه بعد السلام وسجد يجب على المأموم أن يسجد معه إن سلم (المأموم ناسياً لسجود السهو)^(٢)، ثم وإن سلم المأموم عامداً مع ذكر السهو أو لم يسلم [سواء]^(٣) سجد المأموم للسهو أو لم يسجد مع الإمام لأنه قطع صلاته عن صلاة الإمام بكونه لم يسلم معه^{(٤)(٥)}.

= كالقنوت والجهر وقراءة السورة وغيرها ، وتخلقه الذي لا يطل الصلاة لا يسلبه حكم القدوة وهو ما كان يعنر كزحام ونحوه .

انظر الخاوي الكبير ٢/٢٢٨، الوجيز مع فتح العزيز ٩١/٩٢، غاية البيان ص ١٦٢ و ١٦٣ .

(١) أي أن الإمام المحدث لا يلحق سهوه المأموم ولا يتحمل عنه بل يسجد لنفسه فلا قدوة بينهما .

انظر المجموع ٤/١٤٤، خلاص النواي ١/١٦٥، المنهاج القويم ص ٢٠٥ .

(٢) وذلك لأنه تابعه في السلام ناسياً فكذا يتبعه في السجود ، وأما إيجابه السجود معه فلما مر أن من سلم

ناسياً ثم عاد إلى السجود عاد إلى الصلاة . انظر الغرر البهية ١/٣٨٠ ، نهاية المحتاج ٢/٨٨ .

(٣) سواء مثبت من (ظ) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : [الإمام ناسياً] وإن سلم الإمام عامداً لم يسجد معه [، فجعل السلام

راجعاً إلى الإمام، والصواب رجوعه إلى المأموم كما في النسخ الأخرى وذكره الشارح في تيسير

الفتاوي ، وأصل اللبس أنه جاء في الخاوي (لوحه ٦أ) مبهماً حيث قال [فإن عاد وسجد يجب أن يسجد

إن سلم ناسياً] ففهمه بعض شراح الخاوي _ كما في الغرر _ أن السلام راجع إلى الإمام كما في نسخة

(ص) والمعتمد أنه راجع إلى المأموم كما ذكره ابن الوردي في بهجته وكذا فهمه الشارح في تيسيره وابن

المقري ، وذكر العبادي في حاشيته على الغرر أن الأولى ذلك وإلا فعوده للإمام صحيح لأنه لو كان

عامداً فاته سجود السهو وامتنع فعله ومتابعته فيه .

انظر تيسير الفتاوي لوحه ١٨ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ١/٣٨٠ و ٣٨١، خلاص

النواي ١/١٦٥ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢/٢٢٨-٢٣٠، المهذب ١/٣٠٣ و ٣٠٤، حلية

العلماء ٢/١٤٧ و ١٤٨، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٣٦-٤٣٨، خلاص النواي ١/١٦٥ و ١٦٦، المقدمة

الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٢٣٨-٢٤٠ .

فصل

م ويعيد سجود السهو المصلي القاصر^(١) م أو المصلي الجمعة^(٢) إذا سجد للسهو في آخر الركعتين إن تمهما^(٣)، م وكذا إن ظنّ المصلي سهواً ثم بان أن لاسهو فإنه يعيد سجود السهو، م وكذا يعيد سجود السهو خليفة الإمام الساهي السابق للخليفة^(٤)؛ وذلك كما إذا كان زيد إماماً فسها في صلاته واقتدى به عمرو في الركعة الثالثة مثلاً؛ ثم خرج زيد من الصلاة بعذر أو غير عذر وخلفه عمرو المسبوق فإنّ على عمرو أن يجري على ترتيب صلاة زيد فركعة عمرو الثانية رابعة زيد فيسجد في آخر ركعة^(٥) الثانية ويعيد السجود في آخر صلاة نفسه^(٦).

فصل

م [٤٣] وتسن سجدة واحدة للتلاوة، م خارج^(٧) الصلاة مع تكبيرة التحرم بالنية، م (ومع السلام^(٨))، م^(٩) ومع شروط الصلاة كستر العورة واستقبال القبلة والطهارة وغيرها، م

(١) في (ص) : بالقصر .

(٢) في (ص) : للجمعة .

(٣) وذلك بأن نوى القاصر الاتمام أو وبلغ مقصده بعد سجوده للسهو بنحو سفينة ، أما الجمعة فيتصور اتمامها ظهراً بخروج الوقت كما مر . روضة الطالبين ١/٤١٥ ، الغرر البهية ١/٣٨١ .

(٤) في (ص) : السابق على الخليفة .

(٥) في (ص) : ركعته .

(٦) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٥٣-١٥٥ ، روضة الطالبين ١/٤١٥ و ٤١٦ ، الاعتناء ١/٢١٤-٢١٦ ، التحرير مع حاشية الشرفاوي ١/٣١٩ و ٣٢٠ .

(٧) في (ص) : وتسن خارج .

(٨) يشترط السلام لسنة التلاوة لأنها لما افتقرت للإحرام افتقرت للتحلل كالصلاة ، لكن لا يشترط التشهد بل ولا يسن في الأصح قاله في زيادة الروضة .

انظر فتح العزيز ٢/١٠٩ ، روضة الطالبين ١/٤٢٤ و ٤٢٥ ، فتح الجواد ١/١٥٩ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإنما تسنّ حالاً^(١)، م وتسنّ للقارئ م والمستمع إلى قراءة القارئ^(٢)، م وتأكد استحباب السجود في حق المستمع إن سجد القارئ^(٣)، م وندب خارج الصلاة تكبيرة الهوي، م ورفع اليدين لتكبيرة التحرم لا للهوي، وندب أن يقوم ويكبر وينوي قائماً ثم يهوي عن قيام^(٤) (كذا قاله الشيخ أبو محمد والقاضي الحسين^(٥) والبغوي^(٦) والمتولي^(٧)^(٨)) ولم يذكر هذا القيام الجمهور^(٩) وأنكره الإمام وغيره^(١٠).

- (١) أي عقب قراءة الآية أو سماعها فلو كان محدثاً وتوضأ عن قرب سجد، فإن طال الفصل عرفاً فقد فاتت .
انظر التحقيق ص ٢٣٥، الغرر البهية ١/٣٨١، نهاية المحتاج ١٠٢/٢ .
- (٢) لم يذكر السامع وهو من لم يقصد السماع لكنه يسمع بلا إصغاء ولا قصد والأصح فيه استحباب السجود له لكنه لا يتأكد في حقه كتأكد في حق المستمع .
انظر المجموع ٤/٥٨، التحقيق ص ٢٣٣، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٤٣، البهجة الرردية مع الغرر البهية ١/٣٨٢ .
- (٣) إذا سجد المستمع مع القارئ فلا يرتبط به ولا ينوي الاقتداء به وله الرفع من السجود قبله .
انظر روضة الطالبين ١/٤٢٥، الغرر البهية ١/٣٨٢ .
- (٤) ما ذكره من استحباب الهوي عن قيام هو اختيار الرافعي وصاحب الأنوار .
انظر فتح العزيز ٢/١٠٩، الأنوار ١/١١٣ .
- (٥) نقله عنهما الرافعي في فتح العزيز ٢/١٠٩ .
- (٦) انظر التهذيب ٢/١٧٩ .
- (٧) المتولي : هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي أبو سعيد النيسابوري المتولي ولد سنة ٢٦٤هـ وقيل ٢٧٧هـ تفقه على الفوراني والقاضي حسين برع في الفقه والأصول والخلاف من تصانيفه التتمة ولم يكمله وكتاباً في أصول الدين اسمه الغنية وكتاباً في الخلاف ومختصراً في الفرائض توفي سنة ٤٧٨هـ .
انظر طبقات الأسنوي ١/١٤٦ و١٤٧، طبقات ابن شعبة ١/٢٤٧ .
- (٨) نقله عنه النووي في المجموع ٤/٦٥، والروضة ١/٤٢٤ .
- (٩) نقله عن جمهور الأصحاب النووي أيضاً .
انظر المجموع ٤/٦٥، روضة الطالبين ١/٤٢٤ .
- (١٠) ذكر النووي أن عدم القيام هو اختيار المحققين . انظر المجموع ٤/٦٥ .

قال الإمام ولم أر لهذا ذكرا ولا أصلا^(١) وهذا الذي قاله الإمام أصوب^(٢)، ويقول في السجود سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته^(٣)، وأيضا: اللهم اكتب لي بها عندك أجرا، واجعلها لي عندك^(٤) ذخرا، وضع بها عني وزرا، واقبلها مني كما قبلتها من عبدك داود على نبينا وعليه الصلاة والسلام^(٥)، م وتسن هذه السجدة في قراءة الأربع عشرة آية^(٦)، م إلا في سورة ص فإن السجدة في قوله ﴿وخر راكعا وأناب﴾^(٧) ليست (من عزائم السجود وإنما هي سجدة شكر تستحب خارج الصلاة و)^(٨) تبطل الصلاة

(١) نقله عن الإمام النووي في المجموع ٦٥/٤ والروضة ٤٢٤/١ .

(٢) كذا صوبه النووي بل قال فلاختيار تركه لأنه من جملة المحدثات وهو المعتمد عند المتأخرين .
انظر المجموع ٦٥/٤ ، روضة الطالبين ٤٢٤/١ ، الأنوار وحواشيه ١١٣/١ ، نهاية المحتاج ١٠٠/٢ ، الحواشي المدنية ٣١٥/١ و٣١٦ ، اعانة الطالبين ٢١١/١ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وهو منقول بنصه من مجموع كلام النووي في زيادة الروضة وشرح المذهب فلعله استفاد منه والله أعلم .
انظر المجموع وروضة الطالبين الصفحات السابقة .

(٤) هذا الذكر الوارد في سجود التلاوة روته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها كما أخرج ذلك أبو داود ١٢٦/٢ برقم ١٤١٤ في كتاب الصلاة باب ما يقول إذا سجد ، والترمذي ٤٧٤/٢ برقم ٥٨٠ في أبواب الصلاة باب ما يقول في سجود القرآن ، والنسائي ٢٢٢/٢ كتاب التطبيق باب الدعاء في السجود ، وضعف إسناده ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٢٠٥/٢ ، لكن صحح إسناده النووي في المجموع ٦٤/٤ .

(٥) عندك سقط من (ص) .

(٦) هذا اللفظ هو من رواية ابن عباس رضي الله عنهما التي أخرجها الترمذي ٤٧٢/١ و٤٧٣ برقم ٥٧٩ وابن ماجه ٣٣٤/١ برقم ١٠٥٣ وضعفه العقيلي وهو مختلف في وصله وإرساله كما قاله الحافظ .
انظر تلخيص الخبير ١٠/٢ ،

(٧) هي اثنتان في الحج كما ذكر المصنف وسجدة واحدة في كل من الأعراف والرعد والنحل والإسراء ومريم والفرقان والنمل وألم تنزيل وحم السجدة المعروفة بفصلت والنجم والانشقاق والعلق .
انظر المذهب ٢٨٥/١ .

(٨) سورة ص آية رقم ٢٤ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : [بسنة وإن حسنت خارج الصلاة حتى] .

إذا أتى بها فيها عمدا فإذا أتى بها ^(١) ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ^(٢)، (م ولو سجد الإمام فيها بكونه يعتقد أنها لم يتابعه بل يفارقه أو ينتظره قائما) ^(٣) (٤) م واثنان من الأربع عشرة في سورة الحج ^(٥).

فصل

م وأما سجدة التلاوة في الصلاة ^(٦) فهي بلا تحرم، م وبلا سلام، م وبلا استحباب رفع اليدين للهوي، ويكره للهوي ^(٧)، م وتسب هذه السجدة في الصلاة لغير المأموم من الإمام والمنفرد [م] ^(٨) لقراءة نفسه، وللمأموم لقراءة الإمام لا لقراءة نفسه، وتبطل صلاة المأموم لو لم يسجد وقد سجد الإمام (كما سيأتي في باب صلاة الجماعة إن شاء الله تعالى) ^(٩) (١٠)،

(١) في (ص): زيادة "فيها".

(٢) ويسجد للسهو.

انظر المجموع ٦١/٤، التحقيق ص ٢٣٤، بشرى الكريم ص ٢٤٩.

(٣) والانتظار أفضل. انظر نهاية المحتاج ٩٤/٢، بشرى الكريم ص ٢٤٩.

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٨٤/١-٢٨٧، التعجيز ١١٣/٢-١١٥، التحقيق ص ٢٣٣-٢٣٥، فتح الوهاب ص ٥٦ و ٥٥، مغني المحتاج ٤٤١/١-٤٤٦، ترشيح المستفيدين ص ٨٠ و ٨١.

(٦) هذه الصلاة مقيدة بالتي يشرع فيها قراءة غير الفاقحة فلا يسجد في صلاة الجنائز ولا بعد الفراغ منها على الأصح.

انظر روضة الطالبين ٤٢٦/١، الغرر البهية ٣٨٣/١، تحفة المحتاج ٤٩٣/٢ و ٤٩٤.

(٧) نهاية الوجه ٥٩ من (ض).

(٨) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي [ورفع لغير المأموم لقرآته].

الحاوي الصغير لوحة ٦ ب.

(٩) انظر ص ٢٨٦.

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص).

وكذا لو سجد هو ولم يسجد الإمام^(١)، م وتكرر هذه السجدة إن تكرر قراءة آية سجدة سواء كانت آية واحدة أو آيات مختلفة^(٢) وسواء تكرر في مجلس^(٣) / واحد أو في مجلسين أو في ركعة أو في ركعتين^(٤) .

فصل

م وتسن سجدة الشكر^(٥) عند هجوم نعمة^(٦) لا عند استمرارها، م وعند اندفاع نقمة^(٧)، م وعند رؤية فاسق^(٨)، م ويسجد ظاهراً^(٩)، م وعند رؤية مبتلى لنحو زمانة وغيرها، م ويسجد سراً^(١٠) .

(١) وذلك لمخالفته الفاحشة بتخلفه عن الإمام . انظر المجموع ٥٩/٤، نهاية المحتاج ٩٩/٢ .

(٢) وذلك لوجود مقتضيتها لكن إن لم يسجد حتى كرر الآية كفاه سجدة .

انظر روضة الطالبين ٤٢٣/١، فتح الوهاب ص ٥٦

(٣) نهاية اللوحة ٢٨ من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١٣٧/١، الوسيط ٢٠٤/٢، المنهاج مع نهاية المحتاج ٩٨/٢ و ٩٩ و ١٠١ و ١٠٢، عمدة السالك ص ٩٧ و ٩٨، الارشاد مع اخلاص النايي ١٦٨/١، الغرر البهية ٣٨٣-٣٨٦ .

(٥) ولا تكون إلا خارج الصلاة كما فهم ذلك مما مر في سجدة ص لأن سببها لا يتعلق بالصلاة .

انظر المهذب ٢٨٦/١، مغني المحتاج ٤٤٧/١ .

(٦) وذلك له أو لنحو ولده كحدوث ولد أو مال أو قدوم غائب أو عامة للمسلمين كالمنظر عند القحط أو

نصرة على عدو . انظر المجموع ٦٨/٤، فتح الجواد ١٦٠/١، بشرى الكريم ص ٢٤٧ .

(٧) كنجاة مما الغالب فيه الهلاك كهدم وغرق وحريق . انظر أسنى المطالب ١٩٩/١، تحفة المحتاج ٥٠٧/٢ .

(٨) أي المجاهر الذي يفسق بمعصيته . انظر المقدمة الخضرية مع بشرى الكريم ص ٢٤٨، حاشية ابن قاسم والشرواني على تحفة المحتاج ٥٠٨/٢ .

(٩) إلا إن خاف مفسدة أو ضرراً أخفاه . انظر المجموع ٦٨/٤، المنهاج القويم ص ٢١١ .

(١٠) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٦٧/٤ و ٦٨، الوجيز مع فتح العزيز ١١٤ و ١١٥، المنهاج مع

شرح المحلي ٣٠٧ و ٣٠٨، المقدمة الخضرية مع بشرى الكريم ص ٢٤٧-٢٤٩، فتح

الجواد ١٦٠ و ١٦١ .

فصل في النفل^(١)

م أفضل النوافل صلاة العيد^(٢)، م وبعده صلاة الخسوف^(٣)، م وبعده صلاة الاستسقاء^(٤)، م وبعده صلاة الوتر^(٥)، م وهو ركعة إلى إحدى عشرة ركعة حتى يبطل الوتر بالزيادة عليها^(٦)، م وينبغي أن تكون هذه الصلاة بالأوتار فلو اقتصر على ركعتين أو

(١) المراد نفل الصلاة وهو ماسوى الفرض ، وأفضل النفل نفل الصلاة .

انظر المذهب ١/٢٧٦، التحقيق ص ٢٢٤، الغرر البهية ١/٣٨٨ .

(٢) وإنما فضلت على غيرها لشبهها بالفرض في الجماعة وكذا الوقت وللخلاف في أنها فرض كفاية وعيد

الأضحى أفضل من عيد الفطر لأنه في شهر حرام وفيه نسكان الحج والأضحية.

انظر الخاوي الكبير ٢/٢٨٣، فتح العزيز ٢/١٢٩، أسنى المطالب ١/٢٠٠، فتح الجواد ١/١٦١،

نهاية المحتاج ٢/١٢٤ و ١٢٥، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١/٢٧٠ .

(٣) وقدمت على ما بعدها خوف فوتها بالانجلاء كالمؤقت بالزمان وهو شامل لصلاة كسوف الشمس

وكسوف القمر وصلاة كسوف الشمس أفضل وعللوه بتقدم الشمس على القمر في القرآن ولأن

الارتفاع بالشمس أكثر من الارتفاع بالقمر.

انظر التحقيق ص ٢٢٤، المجموع ٤/٦، أسنى المطالب ١/٢٠٠، تحفة المحتاج ٢/٥٤٧، اعانة الطالبين ١/٢٧٠ .

(٤) وقدمت على الوتر لطلب الجماعة فيها كالفريضة .

انظر الغرر البهية ١/٣٨٩، غاية البيان ص ١١٦ .

(٥) في (ص) : [وبعد صلاة الاستسقاء الوتر]، وقدم على ما بعده لثبوت عدة أحاديث صحيحة في طلبه

وللاختلاف في وجوبه .

انظر مثلاً صحيح البخاري كتاب الوتر ٢/٤٧٧ وما بعدها، صحيح مسلم باب صلاة الليل مثني مثني

والوتر ركعة من آخر الليل من كتاب صلاة المسافرين ١/٥١٦، المذهب مع المجموع ٤/١٧ و ١٨ و ٢٦ .

(٦) كون الوتر يبطل بالزيادة على إحدى عشرة هو المشهور في المذهب لأنه أكثر الوتر، فالزيادة فيه تشبه

الزيادة في سائر الرواتب ، وقيل بل أكثره ثلاث عشرة قال الشريبي في مغني المحتاج وكذا الرملي في

نهاية المحتاج : لأخبار صحيحة تأولها الأكثرون بأن من ذلك ركعتين سنة العشاء وقد ادعى المصنف -

يعني النووي- ضعف التأويل وأنه مباعد للأخبار ، وقال السبكي وأنا أقطع بحل الإتيان بذلك وصحته

ولكن أحب الاقتصار على إحدى عشرة فأقل لأنه غالب أحواله عليه الصلاة والسلام اهـ.

انظر المجموع ٤/١٢، الغرر البهية ١/٣٨٩، مغني المحتاج ١/٤٥٢، نهاية المحتاج ٢/١١٣ .

أربع مثلاً لم يكن ذلك وترا بل يقع نفلاً آخر، م ووقت الوتر ما بين فعل فرض العشاء وطلوع الفجر، م كما أن وقت التراويح كذلك، م والفصل في الوتر بتخلل السلام أولى من الوصل، م وبعد صلاة الليل إن كان له تهجد^(١) أولى، م وإن وصل الوتر تشهد في الركعتين الأخيرتين؛ أو تشهد تشهداً في الأخيرة^(٢)، فلو زاد على تشهدين بطل الوتر.

م وبعد الوتر ركعتان قبل الصبح^(٣)، م وبعدهما ركعتان قبل الظهر [م]^(٤) وركعتان بعده، م وركعتان بعد المغرب، م وركعتان بعد العشاء، وليس بين الركعتين قبل الظهر إلى الركعتين بعد العشاء ترتيب في الفضيلة، م وبعد ركعتي الصبح إلى ركعتي العشاء التراويح، م وهي عشرون ركعة بعشر تسليمات، م وبعد التراويح صلاة الضحى، م وهي ركعتان إلى ثنتي عشرة ركعة^(٥)، م ووقتها بين ارتفاع الشمس بقدر رمح والاستواء^(٦)، م وبعد صلاة

(١) معنى ذلك أن الوتر مغاير للتهجد لكن ذكر في أصل الروضة والمجموع: أنَّ الصحيح المنصوص في الأم والمختصر أن الوتر يسمى تهجداً ونحو ذلك في التحقيق .

انظر الأم ١/١٤٢، مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢/٢٨١ و٢٨٦، فتح العريز ٢/١٢٥ و١٢٦، المجموع ٤/٤٨، التحقيق ص ٢٢٩ .

(٢) والأفضل أن يتشهد تشهداً واحداً كما صححه في التحقيق .

انظر التحقيق ص ٢٢٥، تحفة المحتاج ٢/٥٢٥ .

(٣) ويسن تخفيفها وأن يضطجع على شقه الأيمن بينها وبين الفريضة فإن تعذر فصل بينهما بكلام ونحوه .

انظر المجموع ٤/٢٦-٢٨، الغرر البهية ١/٣٩١، نهاية المحتاج ٢/١٠٧ و١٠٨ .

(٤) م مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي [قبل الظهر وبعده] .

الحاوي الصغير لوحة ٦ ب .

(٥) مذكروه المصنف من أن أكثر صلاة الضحى اثنتا عشرة ركعة هو اختيار الرافعي في شرح الوجيز ووافقه

في الروضة وهو معتمد الأنصاري وابن حجر وقيل أكثرها ثمان صححه النووي في التحقيق ونقله عن الأكثرين في المجموع واختاره ابن المقرئ والشريني والرملي .

انظر فتح العريز ٢/١٣٠، روضة الطالبين ١/٤٣٤، التحقيق ص ٢٢٨، المجموع ٤/٣٦، إخلاص

النواوي ١/١٧١ و١٧٢، الغرر البهية ١/٣٩٣، المنهاج القويم ص ٢١٦، مغني المحتاج ١/٤٥٥،

نهاية المحتاج ٢/١١٧ .

(٦) بداية وقت صلاة الضحى من ارتفاع الشمس هو اختيار الرافعي والنووي في المجموع والتحقيق، واختار في =

الضحى ركعتا الطواف، م وركعتا الإحرام، م وركعتا التحية، ولا ترتب بينها في الفضيلة^(١)، م وتأدت بالفرض والنفل؛ م سواء نوى بالفرض أو النفل التحية أو لم ينوها^(٢)، وندب زيادة ركعتين قبل الظهر، م وندب أيضا أربع ركعات قبل العصر وإن لم يكن من الرواتب^(٣)، (وركعتان عقيب الوضوء ينوي بهما سنة الوضوء^(٤))^(٥) (٦).

= الروضة أن وقتها ما بين طلوع الشمس والاستواء، والاستواء هو الزوال، ويستحب تأخيرها إلى ارتفاعها .
انظر فتح العزيز ١٣٠/٢، المجموع ٣٦/٤، التحقيق ص ٢٢٨، روضة الطالبين ٤٣٤/١، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٣٩٣/١، الخواشي المدنية ٣٢٤/١ .

(١) أي الثلاثة الأخيرة وهو موافق للروضة وأصلها، وفي التحقيق : وبعد الرواتب ركعتا الطواف والضحى والتراويح والتحية وسنة الوضوء وسائر ما لها سبب ثم غيرها .
انظر فتح العزيز ١٣٢/٢، روضة الطالبين ٤٣٧/١، التحقيق ص ٢٢٧ .

(٢) لأن المقصود من التحية أن لا ينتهك المسجد بلا صلاة فإن لم ينوها حصل فضلها قاله ابن الوردي واعتمده الشريبي والرمل والأوجه عند الأنصاري وابن حجر عدم حصول فضلها إذ لا يلزم من تأديتها حصول فضلها .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٩٥/١، المنهاج القويم مع الخواشي المدنية ٣٢٤/١ و ٣٢٥، مغني المحتاج ٤٥٦/١، غاية البيان ص ١٢٠ .

(٣) وكذا يندب ركعتان خفيفتان قبل المغرب ذكره ابن الصلاح والنووي وغيرهما .
انظر مشكل الوسيط ٢٠٨/٢، روضة الطالبين ٤٣٠/١، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ١١٨ و ١٢٠، عمدة السالك ص ٩٠، المقدمة الخضرية مع بشرى الكريم ص ٢٥٧ .

(٤) بقي من صلاة النفل صلوات لم يذكرها منها سنة الجمعة قبلها أربع وبعدها أربع وركعتا الاستخارة وركعتا صلاة الحاجة وركعتا السفر وركعتان قبل القتل لمن قدر عليهما وغيرها، وأعلم أن كل ماسبق من صلاة النفل قد استدل له الشافعية من السنة بأحاديث صحيحة تركتها خشية الإزالة ولوجود كتب تعني بالأدلة كأدلة المنهاج والخواوي وهي كثيرة.

انظر روضة الطالبين ٤٣٥/١ و ٤٣٦، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٩٥/١ و ٣٩٦، مغني المحتاج ٤٥٨/١ و ٤٥٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٧٥-٢٨٣، الوسيط ٢٠٨-٢١٦، حلية العلماء ١١٤-١٢١، التحقيق ص ٢٢٤-٢٣١، المنهاج مع شرح المحلى ٣٠٩-٣٢٠، إخلاص النساوي ١٦٩-١٧٢، =

فصل

م والنوافل المؤقتة تقضى أبدا كالعيدين والرواتب [٤٤] والوتر والضحي، م^(١) لا النوافل المتعلقة بسبب كالخسوف والكسوف والاستسقاء فإنها لا تقضى^(٢).

م والترتيب بين الفوائت أولى، م وكذا تقديم الفوائت على الحاضرة إن أمن فوات الحاضرة^(٣)، م والراتبة المقدمة على الفرض كركعتي الصبح يجوز^(٤) تأخيرها إلى ما بعد الفرض، م وتكون أداءً فإن وقتها يدخل^(٥) بدخول وقت الفرض ويبقى إلى خروج وقت الفريضة، م^(٦) ولا يجوز أن تقدم الراتبة المؤخرة عن الفرض على الفرض^(٧)، م^(٨) ولا حصر للنوافل المطلقة^(٩)، فيجوز أن يتشهد في كل ركعتين أو في

= بشرى الكريم ص ٢٥٠-٢٥٨ .

(١) م سقط من (ص) .

(٢) لأن سببها عارض وقد زال .

انظر المذهب ١/٢٨١، غاية البيان ص ١٢٠، النهاية شرح متن الغاية ص ٥٦ .

(٣) لكلا تصير فائتة أيضا وذلك بأن يبقى بعد فعل المقضى ما يسهل الأداء ولو بايقاع ركعة في الوقت عند الأنصاري والشريني والرملي خلافا لابن حجر .

انظر فتح الوهاب مع حاشية الجمل ١/٤٤٣ و٤٤٤، فتح الجواد ١/١٦٥، مغني المحتاج ١/٣٠٩، نهاية المحتاج ١/٣٨٢ .

(٤) في (ص) : جاز .

(٥) نهاية الوجه ٦٠ من (ظ) .

(٦) م سقط من (ظ) .

(٧) لأن وقتها يدخل بفعل الفرض .

انظر أسنى المطالب ١/٢٠٢، غاية البيان ص ١٢١ .

(٨) م سقط من (ص) .

(٩) وهي ما ينشئها الإنسان باختياره ولا تتعلق بوقت ولا سبب .

انظر فتح العزيز ٢/١٣٦، المنهاج القويم ص ٢٢١ .

كل ركعة^(١)، م^(٢) والنفل اثنتين اثنتين أحب، م وإن نوى عدداً من النوافل المطلقة فله أن يغيرها من الزيادة إلى النقصان؛ ومن النقصان إلى الزيادة؛ لكن بعد نية الزيادة والنقصان؛ م كصلاة القصر فإن القاصر يتمها بعد نية الإتمام، [م]^(٣) وإن لم يكن التغيير -من الزيادة إلى النقصان أو بالعكس- بنية^(٤) الزيادة أو النقصان بطلت صلاته^(٥)، م وإن زاد على المنوي ناسياً كما إذا نوى ركعتين فقام إلى الثالثة ناسياً فعلياً أن يقعد ثم يزيد إن شاء (ويسجد للسهو)^(٦) وإن قام إليها عمداً بطلت صلاته^(٧).

(١) جاز التشهد في كل ركعة لأن له أن يصلي ركعة مفردة كذا ذكره الغزالي ونقله الرافعي عن امام الحرمين، قال ولم يرد له ذكر إلا في النهاية وفي كتب الغزالي، قال النووي وهو ضعيف أو باطل؛ وصحح عدم جواز التشهد في كل ركعة لأنه اختراع صورة في الصلاة لم تعهد.

انظر الوسيط مع مشكله لابن الصلاح ٢/٢١٧، المجموع ٤/٥١، روضة الطالبين ١/٤٣٨، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٦١، الارشاد مع فتح الجواد ١/١٦٥، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٢٥٩.

(٢) م سقط من (ص).

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي [غير بعد النية كالقصر وإلا بطلت].

الحاوي الصغير لوحة ٦ ب.

(٤) في (ص) : [بعد نية].

(٥) يعني إذا تعمد ذلك لمخالفته لما نواه.

انظر شرح المحلى ١/٣٢٣، فتح الجواد ١/١٦٥، اعانة الطالبين ١/٢٦٩.

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص)، وسجوده للسهو إن زاد أو لم يزد كما علم مما مر في سجود السهو.

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٢٧٧ و ٢٨١ و ٢٨٣، الوسيط ٢/٢١٧ و ٢١٨، عمدة

السالك ص ٩٠ و ٩٢ و ٩٣، زبد ابن رسلان مع غاية البيان ص ١٢٠-١٢٢، الغرر

البيهة ١/٣٩٦-٣٩٨.

فصل في الجماعة

م الجماعة سنة^(١) في كل صلاة هي أفضل من الرواتب^(٢)، وهي^(٣) الفرائض الخمس^(٤) والعيذان والخسوفان والاستسقاء، م وكذلك الجماعة سنة في التراويح، م وإن لم تكن أفضل من الرواتب^(٥).

م وكذلك الجماعة سنة في الوتر إذا كان قد صُلي مع التراويح، م كما أن إعادة الفرض الأول^(٦) بالجماعة سنة سواء كان الفرض^(٧) بالجماعة أو لم يكن، م ويعيد الفرض بنية الفرض^(٨)، م ويقع الفرض المعاد نفلاً.

(١) كون صلاة الجماعة سنة في الفرائض هو ما صححه الرافعي وتبعه المصنف وقال النووي الأصح المنصوص أنها فرض كفاية قال الرملي: للرجال البالغين العقلاء الأحرار المستورين المقيمين في المؤداة فقط.

انظر فتح العزيز ١٤١/٢، المجموع ١٨٤/٤ و١٨٥، التحقيق ص ٢٥٧، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٣٥/٢ و١٣٨، الإرشاد مع فتح الجواد ١٦٦/١، الإقناع للشريبي ٣٥١/١.

(٢) يستثنى من ذلك المنذورة فلا تشرع فيها الجماعة، أما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية قطعاً ولكنها سنة قطعاً قاله في الروضة.

انظر روضة الطالبين ١/٤٤٥، وانظر إخلاص النواي ١/١٧٤.

(٣) في (ص): وذلك.

(٤) يستثنى من ذلك الجمعة كما سيأتي في بابها.

(٥) وإنما فضلت الرواتب على التراويح وإن كانت الجماعة فيها سنة لأنه صلى الله عليه وسلم دوام عليها دون التراويح.

انظر فتح العزيز ١٢٩/٢، مشكل الوسيط ٢/٢١٥، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٢٥/٢.

(٦) الأول سقط من (ص).

(٧) في (ص): الفرض الأول.

(٨) نقل النووي عن إمام الحرمين أنه يقتصر على تعيين الصلاة ولا يتعرض للفرض، ورجحه النووي في المجموع وزيادة الروضة.

انظر روضة الطالبين ١/٤٤٩، المجموع ٤/٢٢٥، الغرر البهية ١/٤٠٢ و٤٠٣.

م والجماعة للرجال أفضل من الجماعة للنساء، م وكذلك الجماعة في المسجد أفضل من الجماعة في غير المسجد، م هذا للرجال، فأما النساء فجماعتهن في البيوت أفضل، م وكذا الجماعة في المسجد الكثير الجمع أفضل من الجماعة في المسجد القليل^(١)، م إلا أن يكون إمام المسجد الكثير الجمع مبتدعاً كالمعتزلي^(٢) والرافضي^(٣) والمشيبي^(٤)، م أو حنفياً^(٥)، ولا يكون إمام المسجد القليل الجمع مبتدعاً ولا حنفياً بل سنياً شافعيّاً؛ فإن

(١) في (ص) : زيادة "الجمع" .

(٢) نسبة للمعتزلة وهي : فرقة تفرعت عن الجهمية ويجمع هذه الفرقة اعتقادهم بالأصول الخمسة وهي التوحيد على طريقة الجهمية المعطلة والعدل على طريقة القدرية والوعد والوعيد والمنزلة بين المنزلتين والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وذلك على طريقة الخوارج .

انظر الملل والنحل ٣٨/١ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ٢٩٨ و ٢٩٩ ، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ٨٥١-٨٢١/٢ .

(٣) نسبة للرافضة وهم : فرقة من الشيعة الغلاة سمو بذلك لرفضهم إمامة الشيخين ، ويطلق عليهم أيضاً الإمامية لزعمهم أن النبي ﷺ نص على إمامة علي عليه السلام باسمه ، ولهم طوائف عديدة أبرزها الاثنا عشرية ، ولهم عقائد كثيرة منها : القول بتحريف القرآن ، وغلوهم في أئمتهم وتفضيلهم على سائر الأنبياء ، وغلوهم في بغض الصحابة وخاصة الشيخين وأم المؤمنين عائشة وحفصة رضي الله عنهم أجمعين ، ومن معتقداتهم التقية وهي زندقة ونفاق ، وغير ذلك .

انظر مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري ٨٩/١ ، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام ١٦٣/١-٢٦٨ .

(٤) نسبة للمشبهة وهم : الذين يشبهون الخالق بالمخلوق ويمثلون صفاته بصفات خلقه .

انظر الملل والنحل ٩٢/١-٩٩ ، المنتقى من ميزان الاعتدال ص ١٠٨ ، شرح العقيدة الطحاوية ص ١١٧ .

(٥) التعبير بالحنفي جاء في اخاوي تبعا لشرح الوجيز وغيره وكذا عبر في البهجة ، والتخصيص بالحنفي جرى مجرى الغالب لكونه يعتقد عدم وجوب بعض الأركان أو الشروط عند الشافعية كما سيذكره الشارح فيما بعد، ولذا قال في كفاية الأخيار : وكذا المالكي وغيره، والتعبير بما في المجموع وهو قوله : أو لا يعتقد وجوب بعض الأركان أولى من التعبير بكونه حنفياً وكذا عبر في روض الطالب وتحفة المحتاج وعبر في الإرشاد بقوله أو يميز مبطلا .

انظر فتح العزيز ١٤٣/٢ ، المجموع ١٩٨/٤ ، روضة الطالبين ٤٤٥/١ و ٤٤٦ ، تذكرة النبيه ٤٩١/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤٠٥/١ ، كفاية الأخيار ص ١٩٤ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢١٠/١ ، =

الجماعة في المسجد القليل الجمع أفضل، م وإلا أن يتعطل على^(١) الجماعة مسجد قريب
بذهاب المصلي إلى المسجد الكثير الجمع^(٢).

م وتحصل الجماعة بإدراك جزء من الصلاة مع الإمام^(٣)، م وتحصل الجمعة بإدراك ركعة
منها مع الإمام، م وتحصل فضيلة تكبيرة التحريم^(٤) بشهود المأموم لها واتباعه للإمام بحيث
يشغل بالتحرم عقيب تحرمه.

م ولا يكره من الإمام الانتظار للداخل في^(٥) الركوع ليدرك الركعة، م وفي التشهد
الأخير ليدرك فضيلة الجماعة، م وإنما لا يكره^(٦) الانتظار إذا لم يطوله، م ولم يميز بين داخل
وداخل^(٧)، م^(٨) ولم يكن المسبوق خارج المسجد^(٩).

واختار جماعة^(١٠) استحباب الانتظار في الركوع والتشهد الأخير بالشروط

= اخلاص النواي ١/١٧٥، تحفة المحتاج ٣/١٦، نهاية المحتاج ٢/١٤٢.

(١) في هامش (ظ): "كذا في نسخة أخرى، وفي التيسير "عن" وهو أوضح".

(٢) وذلك لكونه إماما أو يحضر الناس حضوره وحينئذ يكون القريب أفضل.

انظر المجموع ٤/١٩٨، مغني المحتاج ١/٤٦٨.

(٣) إذ لا خلاف أن صلاته تنعقد ولو لم تحصل الجماعة لكان ينبغي أن يمنع من الاقتداء.

انظر فتح العزيز ٢/١٤٤، مشكل الوسيط ٢/٢٢٢، المجموع ٤/٢١٩.

(٤) في (ص): التحرم.

(٥) في (ص): زيادة قوله "موضع الصلاة في".

(٦) في (ص): يكره.

(٧) معناه أن يقصد بالانتظار التقرب إلى الله تعالى لا التودد إلى الداخل وتمييزه.

انظر المجموع ٤/٢٣٠، الأنوار ١/١١٩.

(٨) في الأصل: م ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في اخاوي.

(٩) ذكر هذه الشروط الثلاثة النووي في شرح المذهب وغيره.

انظر المجموع ٤/٢٣٠، الأنوار ١/١١٩، اخلاص النواي ١/١٧٥ و١٧٦.

(١٠) منهم الشيرازي والقاضي أبو الطيب والأكثرون قاله النووي وصححه وكذا صححه القفال وابن

المقري وابن الحضرمي وغيرهم.

المذكورة^{(١)(٢)}.

فصل

م وعذر^(٣) ترك الجماعة م والجمعة م^(٤) المطر^(٥)، م والمرض^(٦)، م^(٧) والتمريض^(٨)؛ (أو استئناس المريض القريب أو الزوجة أو المملوك أو الصديق به)^(٩)، م واشراف القريب، م

= انظر التنبه ص ٥١، حلية العلماء ١٦٢/٢، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧١/١، المجموع ٢٣٠/٤، اخلاص الناي ١٧٥/١، المقدمة الخضرية مع المنهاج القيم ص ٢٢٨، الإقناع للشريبي ٣٥٢/١، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ١٠٥.

(١) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٢) انظر مسائل الفصل في اخاوي الكبير ٢٩٧/٢-٣٠٣، التنبه مع شرح السيوطي ١٤٨/١ و١٤٩ و١٥٢ و١٥٣، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٥/١-٤٧٣، الأنوار ١١٨/١ و١١٩، عمدة السالك ص ٩٩ و١٠٠، اخلاص الناي ١٧٤/١-١٧٦، المقدمة الخضرية مع المنهاج القيم ص ٢٢٤-٢٢٩.

(٣) ومعنى العذر هنا : هو سقوط الإثم على قول الفرض والكراهة على قول السنة .
انظر المجموع ٢٠٣/٤، الغرر البهية ٤١١/١، حواشي الأنوار ١٢٠/١، بشرى الكريم ص ٢٦٩.

(٤) م سقط من غير الأصل .

(٥) المطر مقيد بالذي يشق وهو مايل الثياب . انظر التنبه ص ٥١، فتح العزيز ١٥١/٢، مغني المحتاج ٤٧٣/١ و٤٧٤.

(٦) المراد بالمرض هو الذي يشق كما يشق المطر وإن لم يبلغ حدا يسقط القيام في الفريضة والذي سيق وصفه .

انظر فتح العزيز ١٥١/٢، مغني المحتاج ٤٧٤/١، نهاية المحتاج ١٥٦/٢.

(٧) م سقط من (ظ) .

(٨) المقصود بتمريض من لامتعه له ولو كان أجنبيا عنه بخلاف الاستئناس أو الاشراف فإنهم قيدوه بأن يكون قريبا له أو نحوه مما ذكره الشارح . انظر الأنوار ١٢٠/١، فتح الجواد ١٦٩/١.

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : أو الاستئناس به .

والزوجة، م والمملوك، والصدیق^(١) على الوفاة، م والخوف من الظالم^(٢)، م والخوف من الغريم للمعسر^(٣) لا للموسر، م ورجاء عفو العقوبة بالغيبة، وكون خبزه في التنور^(٤) أو قدره على النار وليس ثم من يتعهده^(٥)، م والحقن^(٦) مع سعة الوقت فإن لم يسع يأتي بالجماعة والجمعة، م والعري (سواء وجد ما يستر [به]^(٧) العورة أم لا)^(٨)، م وشدة الريح بالليل ولا يتصور هذا في الجمعة، م وشدة الجوع م و^(٩)العطش^(١٠) م و^(١١)الحر م و^(١٢)البرد

(١) والصدیق سقط من (ص) .

(٢) سواء على النفس أو المال أو البدن أو العرض وعلى من يلزمه الذب عنه .

انظر روضة الطالبين ١/٤٥٠، فتح الجواد ١/١٦٩، مغني المحتاج ١/٤٧٥ .

(٣) محله في المعسر الذي عسر عليه إثبات اعساره .

انظر أسنى المطالب ١/٢١٤، نهاية المحتاج ٢/١٥٩، بشرى الكريم ص ٢٧٠ .

(٤) التنور : الفرن الذي يخبز فيه .

انظر النهاية في غريب الحديث ١/١٩٩، لسان العرب ٤/٩٥، المعجم الوجيز ص ٧٨ .

(٥) نهاية الوجه ٦١ من (ظ) .

(٦) الحَقْن : هو الذي حبس بوله ، والحقن والحاقن سواء .

انظر النهاية في غريب الحديث ١/٤١٦، لسان العرب ١٣/١٢٦ .

ومثل الحقن الحقب لحبس الغائط والحزق لحبس الريح وتعبيره بالحقن أراد به ما يعم الثلاثة .

انظر الغرر البهية ١/٤٠٨، فتح الجواد ١/١٧٠ .

(٧) به مثبت من (ظ) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : وشدة

(١٠) أي بحضرة طعام أو شراب أو قرب حضوره .

انظر الأنوار مع حواشيه ١/١٢٠، فتح الجواد ١/١٧٠، بشرى الكريم ص ٢٧١ .

(١١) في (ص) : وشدة

(١٢) في (ص) : وشدة

م و^(١) الوحل، م وترحل الرفقة وتخلفه عنها إن اشتغل بالجماعة^(٢) / أو الجمعة ، م وأكل نيء كريبه الرائحة كالثوم والبصل والكراث [ونحوها]^(٣) (إن لم يمكن إزالة الرائحة بغسل ومعالجة)^{(٤)(٥)} .

فصل^(٦)

م ويقضي المصلي صلاته إن اقتدى فيها بمن يعتقد^(٧) بطلان صلاته من جهة اختلاف العلماء رحمهم الله تعالى؛ م^(٨) كما إذا اقتدى الشافعي بالحنفي الذي علم أنه ترك واجباً كالاعتدال والجلوس بين السجدين أو غيرهما من الأركان والواجبات، وعدم ترك مس الذكر أو اللمس^(٩)، م ويقضي أيضاً الصلاة التي [٤٥] تعين بطلانها عند المأموم من جهة الاجتهاد، م كما إذا اختلف اجتهاد جمع في خمسة أو أن مثلاً أحدها نجس، م أو سمع المصلي

(١) في (ص) : وشدة

(٢) نهاية اللوحة ٢٩ من (ص) .

(٣) ونحوها مثبت من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٥١، الوسيط ٢٢٣/٢-٢٢٥، التعجيز ١٢٣/٢، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٣/١-٤٧٧، التحقيق ص ٢٥٩، الأنوار ١١٩/١-١٢١، الغرر البهية ٤٠٨/١-٤١٢ .

(٦) جعل الرافي المسائل الواردة بهذا الفصل لبيان صفة الأئمة المشروطة وهو فصل من كتاب الصلاة بالجماعة.

انظر فتح العزيز ١٥٤/٢ .

(٧) المراد بالاعتقاد هنا أن يظنه ظناً غالباً لا الجزم المطابق للدليل .

انظر مغني المحتاج ٤٧٨/١، الخواشي المدنية ١٣/٢ .

(٨) م سقط من (ص) .

(٩) وذلك لعدم صحة الارتباط بالباطل مع التقصير إذ صلاة الإمام فاسدة في اعتقاد المأموم.

انظر فتح العزيز ١٥٥/٢، الغرر البهية ٤١٢/١ .

صوتاً من جمع واقتدى كل في الصورتين بكل واحد منهم في صلاة من الصلوات الخمس فيقضي كل واحد منهم ما كان مأموماً فيه آخراً فيعيد الكل صلاة العشاء إلا إمام العشاء فإنه يعيد المغرب^(١).

م وكذلك يقضي المأموم^(٢) إن اقتدى بمن عرف حدثه ونسي، م أو^(٣) اقتدى بمن يعتقد وجوب قضاء صلاته؛ وإن لم يعتقد بطلانها كما لو اقتدى بمقيم تيمم لفقد الماء أو بمن لا يجد ماءً ولا تراباً^(٤)، م أو^(٥) اقتدى بالمأموم وهو مأوم^(٦)، م أو بمن شك أنه مأوم أولاً، م أو^(٧) اقتدى بالأمي - وهو من^(٨) لا يحسن الفاتحة أو بعضها ولو حرفاً منها - غيره وهو من يحسن ما^(٩) لا يحسنه ذلك الأمي حتى لو كان الإمام لا يحسن حرفاً واحداً منها والمأموم

(١) إنما أعادوا العشاء لأنه يجوز عند هؤلاء المجتهدين أن يكون إمام الأوقات الثلاثة الأولى طاهراً وهو يعتقد طهارة نفسه فتصح صلاته خلف هؤلاء وتتعين النجاسة عندهم في حق إمام العشاء، وإنما يعيد إمام العشاء المغرب لأنه صحت له الصبح والظهر والعصر عند أئمتها وهو متطهر عنده فتتبع النجاسة عنده في حق إمام المغرب، وضابط هذه المسألة أنه يصح لكل واحد مأم فيه ومن اقتدى به الأول فالأول بعدد بقية الطاهر قاله في المجموع .

انظر المذهب مع المجموع ١/١٩٩، فتح العزيز ٢/١٥٧، تحفة المحتاج ٣/٥٨ و٥٩ .

(٢) يعني صلاته وهكذا ما بعدها فإن المعنى بطلان صلاته .

(٣) في (ص) : وكذلك يقضي إن اقتدى

(٤) سبق ذكر هذه المسائل في آخر باب التيمم وإنما وجب القضاء على المقتدي لأن تلك الصلاة إنما يؤتى بها لحق الوقت وليست معتداً بها فأشبهت الفاسدة .

انظر فتح العزيز ٢/١٥٧، فتح الجواد ١/١٧٢ .

(٥) في (ص) : وكذلك يقضي إن اقتدى

(٦) لأنه تابع لغيره ومنصب الإمام يقتضي الاستقلال ولا يجتمع وصفا التبعية والاستقلال .

انظر فتح العزيز ٢/١٥٨، أسنى المطالب ١/٢١٦ .

(٧) في (ص) : وكذلك يقضي إن اقتدى

(٨) في الأصل : ممن .

(٩) في (ص) : من .

يحسنه ولا يحسن حرفاً آخر قضى^(١)، م وغير المحسن كالأرت^(٢) وهو الذي يدغم حرفاً في حرف في غير موضع الإدغام^(٣)، م وكالألثغ^(٤) وهو الذي يبدل حرفاً بحرف^(٥)، م وكذلك يقضي إن اقتدى بالمرأة الرجل أو المشكل، [م]^(٦) أو بالمشكل الرجل والمشكل، م ويقضي المأموم في جميع هذه الصور وإن بان أن لا خلل في صلاة الإمام كما إذا بان أن الحنفي تواضع بعد مس الذكر، وكما إذا بان أن المقتدى به إمام لا مأموم، أو بان أنه رجل لا امرأة ولا مشكل^{(٧)(٨)}.

فصل

م وكذلك يقضي إن اقتدى بمن [بان]^(٩) كافراً م أو امرأة م أو مأموماً م أو خنثى م أو أمياً^(١٠) م^(١١) لا إن بان الإمام محدثاً م أو قائماً بزيادة ركعة م أو بان

(١) إنما لا يصح الاقتداء بمن لا يحسن القراءة لكونه غير صالح لتحمل القراءة عن المأموم كما لو أدركه راكمًا .

انظر فتح العزيز ١٥٨/٢، تحفة المحتاج ٦٨/٣ .

(٢) في (ص) : مثل الأرت .

(٣) انظر تعريف الأرت في النظم المستعذب ١٠١/١، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٥٣

(٤) في (ص) : ومثل الألثغ .

(٥) انظر تعريف الألثغ في المرجعين السابقين نفس الصفحة والمصباح المنير ص ٥٤٩ .

(٦) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي [وبالمرأة والمشكل الرجل والمشكل] .

الخواوي الصغير لوحة ٦ ب .

(٧) لوقوع صلاته على التردد . انظر الغرر البهية ٤١٧/١ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٣٢٦-٣٣٢، حلية العلماء ١٧٠/٢-١٧٥، روضة

الطالبين ٤٥٢/١-٤٥٦، اخلاص النواي ١٧٨/١ و ١٧٩، المقدمة الخضرية مع بشرى الكريم ص ٢٧٢-

٢٧٦، مغني المحتاج ٤٧٨/١-٤٨٢ و ٤٨٥ .

(٩) في الأصل : كان .

(١٠) لأن المقتدي في هذه الأحوال مقصر بترك البحث عنهم مع أن أمر هؤلاء في الغالب لا يخفى .

انظر الوسيط ٢٢٧/٢، أسنى المطالب ٢١٨/١ .

(١١) م سقط من (ظ) .

زنديقاً^(١) م أو بان أن معه نجاسة خفية^(٢) م ولو كانت الصلاة جمعة فإنه لا يقضيها [ولا غيرها]^(٣) في جميع هذه الصور^(٤)، م وكذلك يقضي المأموم إن تقدم عقبه عقب الإمام (لا إن ساواه)^(٥) م وكذلك يقضي إن جهل^(٦) أفعال الإمام من القيام والركوع وغيرهما^(٧).

(١) من اقتدى بمن بان زنديقاً أي لم يعلن الكفر فلا قضاء عليه كما ذكره المصنف تبعاً لتصحيح الرافعي وقواه النووي في زيادة الروضة من ناحية الدليل لكنه قال والذي صححه الجمهور وجوب القضاء، وصحح في المجموع والتحقيق والمنهاج قول الجمهور وقال هو الأصح المنصوص لعدم أهليته للصلاة وتبعه ابن المقرئ في الارشاد.

انظر فتح العزيز ١٦٤/٢، روضة الطالبين ٤٥٧/١، المجموع ٢٥١/٤، التحقيق ص ٢٦٩، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٨٤/١، اخلاص النواي ١٧٩/١.

(٢) ماذكره المصنف من التفريق بين النجاسة الظاهرة والخفية هو ما صححه في المجموع والمنهاج وتصحيح التنبيه واعتمده ابن حجر والرملي وغيرهما، بينما اعتمد في التحقيق عدم التفريق بينهما وصححه الأسنوي وكذا ابن المقرئ.

والظاهرة أن تكون بحيث لو تأمل المأموم أبصرها، والخفية: بخلافها، وقيل الظاهرة هي العينية، والباطنة الحكمية.

انظر فتح العزيز ١٦٤/٢، روضة الطالبين ٤٥٨/١، المجموع ٢٥٩/٤، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٧٧/٢، تصحيح التنبيه ١٤٩/١، التحقيق ص ٢٧٠، تذكرة النبيه مع تعليق المحقق ٥٠٣/٢، الأنوار ١٢٣/١، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢١٨/١، فتح الجواد ١٧٣/١، المنهاج القويم مع الخواشي المدنية ١٦/٢ و ١٧.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٤) في (ص): [من كونه محدثاً وما بعده].

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٦) لأنه حين يجهل تتعذر المتابعة حينئذ، فإن علمها برؤيته أو رؤية بعض الصفوف أو بسماع تكبيره أو تكبير مبلغ أو نحوه صح.

انظر الغرر البهية ٤١٩/١، فتح الجواد ١٧٤/١، غاية البيان ص ١٦٩.

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣٢١ و ٣٢٢، الوسيط ٢٢٧/٢، أسنى المطالب ٢١٨/١، فتح الجواد ١٧٣/١ و ١٧٤، الإقناع للشريبي ٣٥٧ و ٣٥٨.

فصل^(١)

م وكذلك يقضي المأموم إن لم يجمع الإمام والمأموم^(٢) مسجد^(٣)، م أو لم يجمع كل صفين ثلاثمائة ذراع تقريباً^(٤) (في منبسط غير مسجد)^(٥)؛ سواء كان أحد الصفين للإمام^(٦) أو لم يكن، م^(٧)، (ويشترط إذا جمعهما ثلاثمائة ذراع في المنبسط أن لا يتخلل [مشبك، م ولا باب مردود، م ولا يشترط أن لا يتخلل] ^(٨)شارع، م ولا نهر كبير فإنه إذا كان بينهما ثلاثمائة ذراع فما دونها بلا مشبك ولا باب مردود فلا يقضي؛ وإن تخلل بينهما شارع أو نهر كبير^(٩)، فإن كان بينهما أكثر من ثلاثمائة ذراع أو ثلاثمائة ذراع فما دونها وتخلل

(١) هذا الفصل لبيان اشتراط اجتماع الإمام والمأموم في موقف ليصح الاقتداء كما عهد عليه الجماعات في العصور الخالية فإن لم يحصل الاجتماع وجب على المأموم القضاء على ماسيذكره الشارح.

انظر الغرر البهية ١/٤٢٠، المنهاج القويم ص ٢٤٠ .

(٢) في (ص) : [المأموم والإمام] .

(٣) في (ص) : [أو لم يجمعهما فضاء أو بناء على الوصف المذكور بعد] .

(٤) في (ص) : [فيقضي المأموم إن لم] .

(٥) هذا التقدير مأخوذ من العرف على الصحيح ، وهو كما ذكر الشارح على التقريب فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع ونحوها.

انظر فتح العزيز ٢/١٧٨، المجموع ٤/٣٠٤، حواشي الأنوار ١/١٢٤ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : [إذا لم يكونا في مسجد وغير المسجد منبسط] .

(٧) في (ص) : الإمام .

(٨) نهاية الوجه ٦٢ من (ظ) .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) وإنما أثبتنا لقوله في الخاوي [بلا تخلل مشبك أو باب مردود لا شارع أو نهر كبير]

انظر الخاوي الصغير لوحة ٧ أ .

(١٠) وذلك لحصول المشاهدة والنهر والشارع لم يعدا للحيلولة .

انظر المجموع ٤/٣٠٥، مغني المحتاج ١/٤٩٦ .

مشبك أو باب مردود فإنه يقضي^(١) ^(٢).

م وكذا يقضي^(٣) المأموم في غير [المسجد و]^(٤) المنبسط؛ وذلك في^(٥) الأبنية غير المسجد إن لم يجمع كل صفين اتصال المناكب إذا كان الاختلاف في اليمين واليسار؛ م ولو كان الاتصال مع فرجة لا تسع واقفاً^(٦) ^(٧)، م ويقضي المأموم إن [لم]^(٨) يجمع كل صفين ثلاثة أذرع إذا كان بناءه خلف بناء الإمام، م ويقضي إذا لم يجمع كل صفين محاذة جزء ممن في الأسفل جزءاً ممن في الأعلى مع تقدير اعتدال قامة المستقل، [فنفس المحاذة غير معتبرة وإنما المعتبر المحاذة بتقدير اعتدال قامة المستقل]^(٩)؛ حتى لو كان المستقل قصيراً لكنه لو كان

(١) لأن الباب مردود يمنع المشاهدة والمشبك يمنع الاستطراق فيعدان حائلين والحيلولة بذلك تمنع الاجتماع .

انظر المجموع ٣٠٦/٤، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٢٤/١.

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين: [ويشترط لوجوب القضاء انتفاء جمع ثلاثمائة ذراع في المنبسط بلا تخلل مشبك وذلك يكون تارة بانتفاء ثلاثمائة ذراع وأخرى بانتفاء عدم المشبك وهو وجود المشبك م وبلا تخلل باب مردود فإن الباب مردود كالمشبك حتى يشترط عدمه لصحة الصلاة م ولا يشترط انتفاؤه بلا تخلل شارع م أو نهر كبير فإنه إذا كان بينهما ثلاثمائة ذراع بلا مشبك أو باب غير مردود فلا يقضي وإن تخلل بينهما شارع أو نهر كبير] .

(٣) في (ص) : ويقضي .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) في (ص) : هو .

(٦) في (ص) : م ويشترط أن لاتسع الفرجة واقفاً .

(٧) ومثلها عتبة بينهما تتعذر الصلاة عليها إذ الاتصال الحكمي وهو أنه معدود صفاً واحداً كالاتصال الحقيقي في الحكم .

انظر فتح العزيز ١٨٠/٢، الغرر البهية ٤٢١/١ .

(٨) لم مثبت من غير الأصل .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

معتدلاً لحصلت المحاذاة صح الإقتداء^(١).

م والمسجد ومن في غيره كالصفين حتى يعتبر في الفضاء الاجتماع على ثلاثمائة ذراع إلى المسجد لا إلى من في المسجد^(٢)، ويشترط أن لا يكون بين المسجد وبين من في خارج المسجد حائل من جدار ونحوه ، وإذا كان الحائل جدار المسجد فيمنع الإقتداء، ويعتبر في الأبنية التي على يمين المسجد أو يساره أو فوقه أو تحته الاتصال المذكور^(٣).

م والفُلُك^(٤) المكشوفان كالصفين في المنبسط^(٥) حتى يعتبر القرب بين من في الفلك إلى من في الفلك بقدر ثلاثمائة ذراع (فهما كدكتين^(٦) في الصحراء وإن كان الفلكان مسقفين فهما كالدارين^(٧))^(٨)^(٩).

(١) هذه المسألة وهي مالو جمع الإمام والمأموم ببناءان في غير مسجد ومنبسط فيها طريقان : أحدهما : مذكره المصنف من التفصيل المذكور وقد تبع فيه ترجيح الرافعي ، الطريق الثاني : أنه لا يشترط إلا القرب كالفضاء وصححه النووي واعتمده ابن المقرئ في الارشاد .

انظر فتح العزيز ٢/١٨٠ و ١٨١ ، روضة الطالبين ١/٤٦٦ و ٤٦٧ ، المجموع ٤/٣٠٥ و ٣٠٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٩٧ ، التحقيق ص ٢٧٨ ، اخلاص الناوي ١/١٨١ .

(٢) اعتبرت المسافة هنا من المسجد لا من آخر مصل فيه لأن المسجد مبني للصلاة فلا يدخل في الحد الفاصل، وهذا إن لم تخرج الصفوف من المسجد بأن زادت عليه وإلا أعتبرت المسافة من آخر صف . انظر المنهاج القويم مع الخواشي المدنية ٢/٢٧ ، نهاية المحتاج ٢/٢٠٥ .

(٣) أي مذكره قبل من التفصيل فيما لو كان عن يمين أو يسار الإمام أو خلفه أو أسفل منه أو أعلى .

(٤) الفلكان : مفردا فلك بالضم السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع ، أو الفلك التي هي جمع تكسير للفلك التي هي واحد .

انظر لسان العرب ١٠/٤٧٩ ، القاموس المحيط ٣/٣٢٦ .

(٥) في المنبسط سقط من (ص) .

(٦) الدكتين : مفردا دكة وهي المكان المرتفع يجلس عليه .

انظر لسان العرب ١٠/٤٢٥ ، المصباح المنير ص ١٩٨ .

(٧) في الأصل : كالداران .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٤/٣٠٢-٣٠٩ ، الوسيط ٢/٢٣١-٢٣٤ ، التحقيق ص ٢٧٧ -

فصل

م ويقضي المأموم إن تابع غيره في أفعال الصلاة بلا نية الإقتداء م أو الجماعة، م أو تابعه مع الشك في نية الإقتداء أو الجماعة^(١)، م ويقضي المأموم إذا تابع الإمام فيما سها به الإمام ركعة خامسة وعلم المأموم سهوه به^(٢)، م ويقضي أيضاً لو عين الإمام وأخطأ في تعيينه [كما لو عين الميت في صلاة الجنائز وأخطأ في تعيينه]^(٣)، م وإن كان^(٤) لا يجب تعيينه^(٥)؛ م بخلاف ما إذا عين الإمام المأموم وأخطأ في التعيين فإنه لا يقضي^(٦).

م ويقضي أيضاً إن اختلف نظم صلاة الإمام [م]^(٧) والمأموم^(٨) كما إذا [٤٦] اقتدى في

= ٢٧٩، المنهاج مع شرح المحلى ١/٣٥٥-٣٦٠، اخلاص النواوي ١/١٨٠-١٨٢، بشرى الكريم ص ٢٨٠-٢٨٣ .

(١) تبطل صلاة المأموم لأنّ التبعية عمل فافتقرت إلى نية ؛ وقد وقف صلاته على صلاة غيره من غير رابط بينهما .

انظر فتح العزيز ٢/١٨٥، مغني المحتاج ١/٥٠١ .

(٢) يشترط أن يكون عالماً بالسهو وأن يكون عمده مبطلا كما يعلم من التمثيل فلو تابعه في ترك بعض كالتشهد الأول عالماً لم تبطل صلاته إذ عمده ليس مبطلا .

انظر الغرر البهية ١/٤٢٧، اخلاص النواوي ١/١٨٣ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٤) في (ص) : مع أنه .

(٥) يعني الإمام بل الأولى عدم التعيين بأن يكفي بنية الإقتداء بالحاضر ، لأنه ربما عينه فبان خلافه فلا تصح صلاته، وكذا الحكم في تعيين الميت في الصورة الثانية .

انظر روضة الطالبين ١/٤٧٠، الغرر البهية ١/٤٢٨، غاية البيان ص ١٧٣ .

(٦) لأنه لا يشترط للإمام نية الإمامة لكنها تستحب فغلطه لا يزيد على ترك النية ولأنه لا يربط صلاته بصلاته .

انظر المجموع ٤/٢٠٣، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٢١٢ و ٢١٣ .

(٧) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [أو اختلف نظم صلاتيهما] .

الحاوي الصغير لوجه ٧ أ .

(٨) في (ص) : لأن اختلف عدد ركعاتهما . وهي مؤخرة بسطر تقريبا في غير (ص) كما سيأتي .

الظهر مثلاً بالكسوف أو الكسوف أو الجناسزة (لا إن اختلف عدد ركعاتهما)^(١)، م وفي اقتداء الصبح بالظهر مثلاً يفارقه^(٢) ويسلم عند قيام الإمام إلى الركعة الثالثة أو ينتظر في التشهد ليسلم معه^{(٣)(٤)}، وأما في اقتداء الظهر بالصبح مثلاً فهو كما في اقتداء المسبوق في الظهر، م وكذا إذا ترك الإمام فرضاً من فرائض الصلاة كركوع^(٥) أو سجود فإنه يفارقه ويصلي لنفسه أو ينتظره إلى أن تنتظم صلاته ولا يأتي بغير المنظوم مع الإمام.

م ويقضي المأموم إذا خالف الإمام في سنة فاحشة المخالفة^(٦)؛ م^(٧) كسجدة التلاوة والتشهد الأول فعلاً وتركاً؛ لا كالقنوت وتكبير الانتقال (وجلسة الاستراحة^(٨))^(٩) فإنه لا يقضي لمخالفة الإمام فعلاً وتركاً^(١٠)، م وإذا أمرنا المأموم بسجدة التلاوة مع الإمام مثلاً فسجد الإمام ورجع والمأموم بعدد في الهوي لضعف أو غيره من نسيان ونحوه رجع المأموم مع الإمام إلى القيام ولا يسجد للتلاوة^{(١١)(١٢)}.

(١) ما بين القوسين متقدم في (ص) كما مر .

(٢) في (ص) : يفارق المأموم الإمام إن شاء ويسلم ...

(٣) في (ص) : ليسلم معه إن شاء .

(٤) قال النووي : وانتظاره أفضل . انظر المنهاج مع شرح المحلي ١/٣٦٥، المجموع ٤/٢٧٠ .

(٥) نهاية اللوحة ٣٠ من (ص) .

(٦) بطلانها مقيد بمخالفته عامداً عالماً بالتحريم فإن كان ناسياً أو جاهلاً فلا تبطل ولا يلزمه القضاء لعذره .

انظر فتح الجواد ١/١٧٨، اعانة الطالبين ٢/٣٠ .

(٧) م سقط من (ص) .

(٨) نهاية الوجه ٦٣ من (ظ) .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : وغيرهما

(١٠) وذلك لعدوله عن فرض المتابعة إلى النفل .

انظر فتح العزيز ٢/١٩٠، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ١١١ .

(١١) لأنه فرض فلا يترك الفرض للنفل وهو سجود التلاوة .

انظر المهذب ١/٣١٩، اخلاص الناوي ١/١٨٥ .

(١٢) انظر مسائل الفصل في المهذب ص ٣١٠ و ٣١٩ و ٣٢٣ و ٣٢٤، حلية العلماء ٢/١٥٧ و ١٧٥ و ١٧٦،

روضة الطالبين ١/٤٦٩-٤٧٣، الغرر البهية ١/٤٢٦-٤٣١، الإرشاد مع فتح الجواد ١/١٧٦-١٧٩، =

فصل (١)

م ويقضي المأموم أيضاً إذا لم يتخلف^(٢) عن الإمام بتمام تكبيرة الإحرام، م أو شك في أنه هل تخلف عنه في تكبيرة الإحرام أم لا، [فأما إن تأخر عن تكبيرة الإحرام فلا يقضي]^(٣).
 م ويقضي أيضاً إن تقدم على الإمام بتمام [ركنين]^(٤) فعليين طويلاً كان الركن أو قصيراً^(٥)؛ كما إذا فرغ المأموم من الجلسة بين السجدين وهوى للسجود والإمام بعد في الاعتدال .

م وكذا يقضي لو تخلف عن الإمام من غير عذر^(٦) بتمام ركنين فعليين (طويلاً كان الركن أو قصيراً)^(٧)؛ كما إذا فرغ الإمام من السجود الأول والجلسة بعده والمأموم بعد في الاعتدال .
 ولو تقدم أو تخلف بتمام ركنين ذكرى وفعلي^(٨) فلا يقضي^(٩) .

= الإقناع للشريبي ١/٣٥٣ و٣٥٤ و٣٦٠ .

(١) هذا الفصل وما بعده لبيان وجوب متابعة الإمام وما يترتب على مخالفته من بطلان الصلاة على ما يذكره من التفصيل .

(٢) ويشمل التقدم عليه وكذا مقارنة تكبيره لتكبير الإمام فكلاهما مبطل لصلاته .

انظر المجموع ٤/٢٣٥، الغرر البهية ١/٤٣١ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) في الأصل : ركعتين .

(٥) علم مما تقدم أنه مقيد بكونه فعله عامدا عالما بالتحريم، ولو فعله جاهلا أو ناسيا لم يعتد بتلك الركعة ويأتي بعد سلام إمامه بركعة .

انظر التحقيق ص ٢٦٤، المجموع ٤/٢٣٧ و٢٣٨، اخلاص الناي ١/١٨٧، الإقناع للشريبي ١/٣٦١ .

(٦) بين المصنف العذر في الفصل القادم .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) التقدم على الإمام بركن فعلي وإن كان لا يبطل الصلاة فهو حرام ، أما تقدمه بالسلام فهو مبطل .

انظر المجموع ٣/٤٨٣ و٤/٢٣٤ و٢٣٥ وعمدة السالك ص ١٠٣، الخواشي المدنية ٢/٣٢٢ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٢٣٦ و٢٣٧، حلية العلماء ٢/١٦٢-١٦٥، التحقيق ص ٢٦٣-٢٦٥، =

فصل

م ويقضي المأموم (ما فاته بعد سلام الإمام ، أي بتداركه إن)^(١) تخلف بعذر عن الإمام بتمام أربعة أركان طويلة سواء كان الركن قولياً أو فعلياً بخلاف الاعتدال والقيود بين السجدين فإنهما ركنان قصيران^(٢)، فلو لحقه في الركن الرابع لم يلزمه القضاء .

م^(٣) والعذر كأن يكون المأموم^(٤) بطيء القراءة^(٥) والإمام سريعا، م أو كأن شك المأموم في قراءة الفاتحة بعدما ركع الإمام ولم يركع هو واشتغل بالقراءة، م وكأن زحم^(٦)

= عمدة السالك ص ١٠٣ ، الإقناع للشريبي ١/٣٦١ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : [أيضا لو] ، قلت : وهو خلاف ما في النسخة الأصل لأن المعنى أنه يلزمه قضاء صلاته بمعنى أنها تبطل صلاته لعطفه على ماسبق ، والمعنى هنا كما أفاده الأصل أنه يقضي ما فاته كالمسبوق ، وأصل الاختلاف أن عبارة المصنف في الحاوي لوحة ٧ مختصرة وهي [أو تقدم أو تخلف بتمام ركنين فعليين وبأربعة طويلة بعذر كبطء القراءة والشك فيها وزحام ونسيان ويصير كالمسبوق] ؛ وقد فهمت على وجهين : أحدهما ما في الأصل وهو ما فهمه ابن الورد في نظمه وهو الأقرب لمراد الشارح لأنه جاء في تيسير الحاوي وهو للشارح مانصه : فإن تخلف عن الإمام بعذر بأربعة أركان طويلة فعلياً كان الركن أو قولياً يصير كالمسبوق . اهـ ، الثاني : أن المعنى ما في نسخة ص وهو : أن المتخلف بتمام أربعة أركان طويلة تبطل صلاته ويقضي ، ويصير كالمسبوق إن لم يتخلف بها وهو ما فهمه الطاوسي في التعليقة ، ولعل الحامل للطاوسي على هذا الفهم أن الأصحاب عبروا بقولهم ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان طويلة ، فلو فهم على الوجه الأول لكان مخالفاً لتعبير الأصحاب .

انظر فتح العزيز ٢/١٩٤ ، التحقيق ص ٢٦٤ ، تيسير الحاوي لوحة ٢١ ، البهجة الوردية مع الفرر البهية وحواشيها ١/٤٣٣ ، إخلاص النواي ١/١٨٥-١٨٧ ، فتح الجواد ١/١٨٠ .

(٢) في (ص) : فلا يجب القضاء إلا إذا حصل التخلف بأربعة أركان طويلة تامة .

(٣) م سقط من (ظ) .

(٤) في (ص) : الإمام .

(٥) وذلك لعجزه عن التسوية فلا يعذر بها ، ففي هذه الحالة يلزمه اتمام القراءة الواجبة ثم يسعى خلف الإمام .

انظر فتح العزيز ٢/١٩٤ ، التحقيق ص ٢٦٤ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٢٩٠ ، حاشية الجمل ٢/٣٨٣ .

(٦) في الأصل : زحم عن ، وفي (ص) : زوحم ، قلت : مسألة الزحام من المسائل المشككة المتشعبة وهي =

المأموم عن السجود ولا^(١) يمكنه السجود على الأرض ولا على ظهر إنسان أو رجله فانظر
التمكن من السجود والهوي به^(٢)، م وكأن نسي أنه في الصلاة وتخلّف عن الإمام فإن هذه
الأشياء أعذار يجوز التخلّف بسببها إلى الركن الرابع^(٣).

م ويصير (التخلّف بتمام أربعة أركان طويلة بعذر كالمسبوق فيوافق الإمام فيما هو فيه، م
فإن ركع الإمام في الركعة الثانية ولم يتمكن المأموم من السجود في الركعة الأولى وافق الإمام في
الركوع وحصلت له ركعة ملفقة من الركوع الأول وما يأتي به مع الإمام من السجود بعد
ذلك ثم يتدارك ما فاتته بعد سلام الإمام، وإن كان التخلّف بأقل من أربعة أركان طويلة كأن
تمكن من السجود قبل ركوع الإمام [في الثانية]^(٤) فيراعي ترتيب صلاة نفسه ويسجد، ثم^(٥) إن
كان الإمام حال فراغه من السجود في ركوع الركعة الثانية قام المزموم وركع مع الإمام وسقط
عنه قراءة الفاتحة كالمسبوق إذا أدرك الإمام في الركوع [سقط]^(٦) عنه القراءة. ولو فرغ المزموم
من سجوده بعدما ابتدأ الإمام بالسجود للركعة الثانية وافقه في السجود ولم تحسب له الركعة
كالمسبوق إذا أدرك الإمام في السجود وافقه ولم تحسب له الركعة .

= طويلة الفروع ومعظم الأصحاب ذكروها في باب الجمعة لأن الزحمة فيها أكثر ولأنها يجتمع فيها وجوه
من الإشكال لا تجري في غيرها ، وأشار إليها المصنف هنا لعدم اختصاصها بالجمعة.

انظر فتح العزيز ٢/٢٧٣ و٢٨٢ ، الغرر البهية ١/٤٣٤ .

(١) في (ظ) : ولم .

(٢) ذكر في حواشي الغرر عبارة للطاوسي في التعليقة وفيها : ولا يؤمى به ، قلت : وهي تفيد معنى آخر
وهو عدم الإيماء بالسجود وهو الأصح كما في الروضة .

انظر روضة الطالبين ١/٥٢٤ ، حواشي الغرر البهية ١/٤٣٣ .

(٣) هذه أمثلة للعذر وقد أوصل بعضهم الأعذار إلى اثني عشر عذرا ذكرها في حاشية الجمل ٢/٣٨١ و٣٨٢
فراجعها إن شئت .

(٤) في الثانية مثبت من (ظ) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : [كالمسبوق إن لم يتخلّف فيها حتى لو امتنع المزموم مثلاً عن السجود
ثم تمكن منه قبل ركوع الإمام في الثانية وسجد فحيثئذ] .

(٦) سقط مثبت من غير الأصل .

م (ولو ركع المأموم مع الإمام ثم شك في قراءة الفاتحة م أو ركع مع الإمام ثم تذكر ترك الفاتحة يوافقه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلامه^(١)، م وإن خالف المأموم^(٢) / الإمام فيما أمرنا به من موافقة الإمام وجرى على ترتيب صلاته مع الجهل بوجوب الموافقة فكل ما جاء به لا على وجه المتابعة فكالسهو حتى يطرح ذلك ويحسب المأتي به مع الإمام بعد ذلك وإن خالف عالماً بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته^{(٣)(٤)(٥)} .

(١) لأنه فات غل القراءة بخلاف من لم يركع كما سبق فإنه يتخلف ويكون تخلفه بعذر .

انظر فتح العزيز ١٩٥/٢، مغني المحتاج ١/٥٠٩ .

(٢) نهاية الوجه ٦٤ من (ظ) .

(٣) في (ص) : حصل تدارك ماسبق من السقط وتقديم وتأخير ففيها بدل ما بين القوسين [فإن ركع الإمام في الركعة الثانية ولم يسجد المأموم في الركعة الأولى وافق الإمام فيما هو فيه ثم يتدارك ما فاتته بعد سلام الإمام م وكذا لو ركع المأموم مع الإمام ثم شك في قراءة الفاتحة لا يعود إلى القيام بل يوافق الإمام ثم يتدارك بعد سلامه م وكذا لو ركع مع الإمام ثم تذكر ترك الفاتحة يوافقه فيما هو فيه ثم يتدارك بعد سلامه، م وإن خالف المأموم الإمام فيما أمرنا به من موافقة الإمام وجرى على ترتيب صلاته مع الجهل بوجوب الموافقة فكل ما جاء به لا على وجه المتابعة فكالسهو حتى يطرح ذلك ويحسب المأتي به مع الإمام بعد ذلك فلو لم يسجد المأموم حتى ركع الإمام في الركعة الثانية فيلزمه إن ركع معه فإن جرى على ترتيب صلاة نفسه جاهلاً بوجوب المتابعة وسجد وقام وقرأ وركع واعتدل ثم سجد والإمام في سجود الركعة الثانية حسبت هاتان السجدة من الركعة الأولى ولغا السجود والقيام والقراءة والركوع والاعتدال وإن خالف عالماً بأن واجبه المتابعة بطلت صلاته .

(٤) حاصل المسألة أن المتخلف عن الإمام بعذر لا يخلو من حالين : أحدهما : أن يتخلف بأكثر من ثلاثة أركان فإنه يوافق الإمام فيما هو فيه ولا يعتد بتلك الركعة ويتدارك ما فاتته بعد السلام ، وإن لم يتابع الإمام واستمر على نظم صلاته عالماً بوجوب المتابعة بطلت صلاته إن لم ينو مفارقة الإمام ، الحالة الثانية : أن يتخلف بثلاثة أركان وحينئذ يكون كالمسبوق فتارة يقضي وتارة لا يقضي كما لو فرغ من السجود والإمام في الركوع فيسقط عنه قراءة الفاتحة ويتدارك الركعة .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣١٨/١، روضة الطالبين ٤٧٥/١، الأنوار ١٢٩/١، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤٣٢/١-٤٣٧، اخلاص الناوي ١٨٥/١-١٨٧، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٢٤٨ و ٢٤٩ .

فصل

م والمسبوق إذا أدرك [٤٧] الإمام في القيام ولم يشتغل بسنة^(١) وقرأ بعض الفاتحة فركع الإمام يقطع القراءة ويركع معه ويكون مدركاً للركعة ويسقط باقي القراءة عنه ، كما إذا أدركه في الركوع سقط جميعها ، م وإن أتم المسبوق الفاتحة وفاته الركوع مع الإمام لم يدرك الركعة^(٢) م وتخلف عنه بغير عذر حتى لو تخلف عنه بتمام ركنين^(٣) فعليين بطلت صلاته.

م وإن اشتغل [عنه]^(٤) بسنة كالاستفتاح والتعوذ قرأ من الفاتحة بقدر تلك السنة^(٥) ثم هو كالمتخلف عن الإمام بالعذر سواء كان عالماً بأن ليس له الاشتغال بتلك السنة أو جاهلاً ، (فإن المسبوق إذا خاف ركوع الإمام ينبغي أن لا يقرأ الاستفتاح والتعوذ بل يبادر إلى الفاتحة^(٦))^(٧).

م وإن أدرك المسبوق مع الإمام الركوع المحسوب يقيناً أدرك الركعة وسقط عنه القراءة وقيامها ، (والمراد بإدراك الركوع أن يلتقي هو وإمامه في حد أقل الركوع حتى لو كان هو في الهوي والإمام في الارتفاع وقد بلغ هويّه حد الأقل واطمأن قبل أن يرتفع الإمام عنه كان مدركاً وإلا فلا)^(٨)، أما إذا لم يدرك الركوع أو شك في إدراكه أو تيقن إدراكه ولكن لم

(١) أي كدعاء الاستفتاح والتعوذ كما سيأتي .

(٢) حيث لم يتابعه في معظمها . انظر المجموع ٢١٣/٤ ، اخلاص النಾಯي ١٨٧/١ ، مغني المحتاج ٥٠٨/١ .

(٣) في (ص) : حتى لو تخلف عنه بركنين .

(٤) عنه مثبت من غير الأصل .

(٥) لتقصيره بالعدول من الفريضة إلى غيرها ، وهذا القدر يكون بالحروف .

انظر فتح العزيز ١٩٤/٢ ، المجموع ٢١٣/٤ ، فتح الجواد ١٨٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٢٨/٢ .

(٦) لأن الاهتمام بشأن الفرض أولى . انظر المذهب ٣١٤/١ ، فتح العزيز ١٩٤/٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) . وهو نص عبارة الرافعي سوى الطمأنينة قبل ارتفاع الإمام حيث ذكر =

يكن الركوع محسوباً للإمام بأن ركع في غير موضعه سهواً أو كان قائماً سهواً إلى ركعة زائدة أو كان ركوع المحدث لم يدرك الركعة^(١)، ثم وكذا لو أدرك المسبوق الركوع الأول من الخسوف يقيناً أدرك [تلك]^(٢) الركعة، ولو أدرك^(٣) ثاني ركوع الخسوف أو الكسوف لم يدرك الركعة، [م]^(٤) وإن كان أدرك المسبوق الركوع بتكبير واحدة قبل الركوع فإنه يدرك الركعة أيضاً؛ ثم إن قصد بذلك التكبير الواحد التحريم^(٥) [فقط]^(٦)، فأما إن قصد التكبير للهوي أو لهما أو لأحدهما من غير تعيين (أو لم يقصد واحداً منهما لم يدرك الركعة بل لا تصح صلاته)^{(٧)(٨)}.

= أن الأوجه اشتراطها . انظر فتح العزيز ٢/٢٠٣ وانظر المجموع ٤/٢١٥ .

(١) إذا شك هل أدرك الركوع أم لا فلا يكون مدركا له لأن الأصل عدم الإدراك ولأن الحكم بالاعتداد بالركعة بادراك الركوع رخصة فلا يصر إليه إلا بيقين، وأما إذا كان الركوع غير محسوب للإمام فلا يعتد به لأن القيام والقراءة إنما يسقطان عن المسبوق لأن الإمام يحمله عنه وهذا الإمام غير حامل لهما لأن الركوع في الصور المذكورة غير محسوب له .

انظر المجموع ٤/٢١٥ و٢١٦، الغرر البهية ١/٤٣٩، بشرى الكريم ص ٢٩٤ .

(٢) تلك مثبت من (ض) .

(٣) في (ص) : حتى لو أدرك .

(٤) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي [ولو بتكبير إن قصد التحريم فقط] . الخاوي الصغير لوجه ١٧ أ .

(٥) ويشترط أن يتمها قبل أن يصير أقرب إلى أقل الركوع، وإنما لم تلزمه تكبيرة الركوع لأنها سنة .

انظر فتح العزيز ٢/١٩٧، فتح الجواد ١/١٨٣، ترشيح المستفيدين ص ١٠٥ .

(٦) فقط مثبت من (ظ) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : [أو لا يقصد لواحد منهما فإنه لم يدرك الركعة بل لا تصح صلاته] .

(٨) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٤/٢١٢-٢١٧، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٠٧-

٥٠٩ و٥١٣ و٥١٤، كفاية الأخيار ص ١٩٥، فتح الجواد ١/١٨٢ و١٨٣، بشرى الكريم ص ٢٩٢-٢٩٤ .

فصل

م^(١) وإن بطلت صلاة الإمام^(٢) فتقدم^(٣) واحد ممن اقتدى به أو غير من اقتدى به جاز؛
 م لا في الركعة الثانية^(٤) أو الركعة الرابعة^(٥) أو الثالثة من المغرب فإنه لا يجوز فيها تقديم غير
 المقتدي بالإمام^(٦) إلا مع تحديد نية القوم، ففي التقدم في الركعة الأولى أو الثالثة من ذوات
 الأربع يحصل الاقتداء بالمتقدم من غير اقتداء به من قبل^(٧) ومن غير تحديد نية القوم^(٨)، وفي
 التقديم^(٩) في الركعة الثانية أو الثالثة المغرب أو الرابعة لا يحصل الاقتداء بالمتقدم م إلا مع
 اقتداء به من قبل أو تحديد نية القوم.

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير [وإن بطلت للإمام وتقدم ..].

الخواوي الصغير لائحة ٧ أ .

(٢) سواء كان لحدث الإمام المسبق أو تعمده أو بخروجه من الصلاة عدوانا .

انظر اخلاص الناي ١/١٨٨، تحفة المحتاج ٣/٤٠٨ .

(٣) يشترط في المتقدم أن يكون على الفور فلو تخلف عن الإمام حتى أتوا بركن على الانفراد لم يجز
 الاستخلاف وهو مفهوم من العطف بالفاء لأنها للتعقيب .

انظر الوسيط ٢/٢٧١، اخلاص الناي ١/١٨٨، الغرر البهية ١/٤٤٠ .

(٤) في (ص) : لاني الركعة الثانية من الصبح أو الظهر أو العصر أو (نهاية اللوحة ٣١) / المغرب أو العشاء .

(٥) في (ص) : الرابعة من ذوات الأربع .

(٦) لأن الإمام يحتاج أن يقوم حيث يقعدون فلا يوافق ترتيب الأول فيهموش عليهم .

انظر المذهب ١/٣٢٠، شرح المحلي ١/٤٣٦ .

(٧) جاز تقديم من لم يقتد في الصور المذكورة لأنه لا يخالف ترتيبهم .

انظر المجموع ٤/٢٤٣، فتح الوهاب ص ٧٩ .

(٨) لا يشترط تحديد نية القوم للاقتداء لأن الغرض ادامة الجماعة وتنزيل اخليفة منزلة الأول ولهذا يراعي نظم
 صلاته ولو استمر الأول لما احتاجوا إلى تحديد نية .

انظر الوسيط ٢/٢٧٢، فتح العزيز ٢/٢٧٢، اخلاص الناي ١/١٨٨

(٩) في (ص) : التقدم

م والمتقدم المسبوق يراعي ترتيب صلاة إمامه للقوم^(١) حتى لو أدرك الإمام في الركعة الثانية أو الرابعة^(٢) / يجلس ويتشهد وإن لم يحسب له، ولو أدركه في الركعة الثانية من الصبح قنت في هذه الركعة^(٣) ويفارقه القوم أو ينتظرونه إذا قام إلى تنمة صلاة نفسه .

م وتقديم القوم من يقتدون به^(٤) أولى من تقدمه بنفسه ومن تقديم الإمام^(٥)، م وجاز للمنفرد الاقتداء في أثناء الصلاة^(٦)، م وجاز للمقتدي الانفراد سواء كان عذراً أو لم يكن^{(٧)(٨)} .

(١) وهل يشترط معرفة نظم صلاة الإمام فيه قولان أصحهما دليلاً في الروضة عدم الجواز وهو أقيسهما في المجموع واعتمده ابن المقرئ ، والثاني الجواز وهو ما نقله ابن المنذر عن الشافعي ولم يذكر غيره حكاة عنه النووي وهو الأظهر في التحقيق والمعتمد عند الرملي والشربيني وغيرهما وعلى هذا يراقب الخليفة المأمومين إذا أتم الركعة فإن هموا بالقيام قام وإلا قعد ولا يمنع قبول كلام غيره كما لو أخرجه الإمام الأصل .

انظر التحقيق ص ٢٦٦، المجموع ٤/٢٤٤، روضة الطالبين ١/٥١٩، أسنى المطالب ١/٢٥٢، تحفة المحتاج مع حواشيه ٣/٤٢٠، مغني المحتاج ١/٥٧٠، نهاية المحتاج ٢/٣٥٢ .

(٢) نهاية الوجه ٦٥ من (ظ) .

(٣) ثم يقنت لنفسه في آخر صلاته .

انظر المجموع ٤/٢٤٣، الأنوار ١/١٤٨، شرح المحلى ١/٤٣٦ .

(٤) في (ص) : وتقديم القوم ذلك الواحد .

(٥) لأن الحق في ذلك لهم .

انظر أسنى المطالب ١/٢٥٣، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٣/٤٠٩ .

(٦) في (ص) : صلاته .

(٧) لكن إن كان بغير عذر كره له ذلك مقصودة كالتشهد الأول والقنوت ونحوها .، والأعذار كل عارض يرخص في الابتداء ترك الجماعة ويلحق به ترك سنة .

انظر فتح العزيز ٢/١٩٩، الأنوار ١/١٣٠، مغني المحتاج ١/٥١١ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٣١٩ و ٣٢٠، الوسيط ٢/٢٣٩ و ٢٧١ و ٢٧٢، التحقيق ص ٢٦٥ -

٢٦٨، الأنوار ١/١٣٠ و ١٣١ و ١٤٧ - ١٤٩، عمدة السالك ص ١٠٥، اخلاص النواي ١/١٨٨ و ١٨٩ .

فصل^(١)

م وندب أن يتقدم الوالي الأعلى فالأعلى على غيره، م أو يقدم هو غيره^(٢)، (م وندب أن يتقدم الإمام الراتب على غيره أو يقدم هو غيره^(٣))^(٤) في المسجد إن لم يحضر الوالي، م وندب أن يتقدم الساكن بالحق في الملك على غير الساكن أو يقدم هو غيره فيقدم المستأجر على المؤجر؛ م إلا المعير فإنه يقدم على المستعير^(٥) وإن^(٦) كان المستعير ساكناً بالحق؛ م وإلا^(٧) السيد غير المكاتب فإنه يقدم على عبده الساكن بالحق؛ فيقدم السيد إذا كان غير مكاتب على عبده الساكن، ويقدم المكاتب الساكن على السيد المكاتب، فإن كانت الدار مشتركة بين رجلين فإن كان أحدهما حاضراً فهو أولى، وإن كانا حاضرين فلا يقدم غيرهما إلا بإذنه ولا يقدم^(٨) أحدهما إلا بإذن الآخر، وإن كان أحدهما حاضراً والمستعير من الآخر فهو كحضورهما .

م فإن لم يحضر الوالي ولا الإمام الراتب ولا الساكن في الملك إذا رضي بإقامة الجماعة

(١) هذا الفصل لبيان الأولى بالإمامة وهو يشمل الأولية باعتبار المكان والأولية بالصفة .

(٢) إذ تقدم غيره بحضرته لا يليق ببذل الطاعة ، ولعموم سلطانه فإذا أذن فالحق له ينيب من شاء .
انظر فتح العزيز ١٧٠/٢ ، الغرر البهية ٤٤٣/١ .

(٣) في الأصل : أو يقدم هو على غيره ، قلت : فعليه لو ولى الإمام أو نائبه شخصاً على مسجد مثلاً فهو أولى من والي البلد وقاضيهما .

انظر المنهاج القويم ص ٢٥٢ ، نهاية المحتاج ١٨٦/٢ ، بشرى الكريم ص ٢٩٦ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لكونه مالكا للمنفعة وله الرجوع فيها متى شاء .

انظر فتح العزيز ١٧١/٢ ، نهاية المحتاج ١٨٥/٢ .

(٦) في (ص) : ولو .

(٧) في (ص) : إلا أن يكون غير الساكن السيد .

(٨) في (ص) : يتقدم .

فيه ندب أن يقدم الأفقه على غيره^(١)، م فإن استويا في الفقه فيقدم الأقرأ [٤٨] لكتاب الله تعالى على غيره^(٢)، فإن استويا في القراءة فيقدم الأورع على غيره، والورع العدالة وزيادة العفة وحسن السيرة^(٣)، م فإن استويا في الورع فيقدم الأسن على غيره وهو الذي مضى من عمره في الإسلام أكثر من عمر غيره، ولا يقدم شيخ أسلم اليوم على شاب أسلم أمس، م فإن استويا فيقدم النسب ويرعى نسب يعتبر في الكفاءة في النكاح، فيقدم الهاشمي والمطلبي (على سائر قريش، وسائر قريش يقدمون على غيرهم، ثم يقدم العرب على العجم)^(٤)، م فإن استويا في النسب^(٥) فيقدم نظيف الثوب على غيره، م فإن استويا في نظافة الثوب فيقدم حسن الصوت، م فإن استويا في حسن الصوت فيقدم حسن الصورة^{(٦)(٧)}.

(١) لما انتهى من ذكر المقدم بالمكان انتقل إلى المقدم بالصفة فيقدم الأفقه بأحكام الصلاة إذ الحاجة إلى الفقه أهم لعدم انحصار حوادث الصلاة .

انظر الوسيط ٢/٢٢٨، فتح العزيز ٢/١٦٨، شرح صحيح مسلم ٥/١٧٢ و١٧٣، تحفة المحتاج ٣/٨٦، بشرى الكريم ص ٢٩٧ .

(٢) المقصود به الأصح قراءة كما في التحفة والنهاية وغيرهما . فإن استويا في ذلك فالأكثر قراءة .

انظر تحفة المحتاج ٣/٨٧، نهاية المحتاج ٢/١٨١، حاشية الشرقاوي ١/٢٤٩، الحواشي المدنية ٢/٣٧ .

(٣) هذا ما فسر به الرافعي وفسره النووي في التحقيق والمجموع بأنه اجتناب الشبهات والاشتغال بالعبادة .

انظر فتح العزيز ٢/١٦٦، التحقيق ص ٢٧٣، المجموع ٤/٢٨٠، مغني المحتاج ١/٤٨٦ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين: [ثم قريش ثم العرب] .

(٥) نقل الرافعي والنووي أن أكثر الأصحاب ذكروا أن الأسباب المرجحة للإمامة أو مراتب الإمامة ستة

الفقه والقراءة والورع والسن والنسب والهجرة، قلت: ولم يذكر الشارح تبعا للمصنف الهجرة وهي

مقدمة على السن على المختار، واقتصروا على الستة إذ هي الواردة في الشرع، وأما ما ذكره بعد من

الصفات فهي فضائل وصفات قدموا بعضها على بعض نظرا إلى أقربها استمالة للقلوب وكثرة للجمع .

انظر فتح العزيز ٢/١٦٦ و١٦٩، المجموع ٤/٢٨٠ و٢٨٣، التحقيق ص ٢٧٣، مغني المحتاج ١/٤٨٧،

حاشية الشرقاوي ١/٢٤٨، بشرى الكريم ص ٢٩٧ .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل وفي الحاوي [ثم حسن الصوت ثم الصورة] .

الحاوي الصغير لوحة ٧ أ .

(٧) فإن استويا وتشاحوا أقرع بينهم .

م وندب أن يقدم العدل على الفاسق في الإمامة، (م والحر على العبد، م والبالغ على الصبي، وإن اختص الفاسق والعبد والصبي بزيادة الفقه وسائر الفضائل)^(١)، م والأعمى والبصير سواء في الإمامة^{(٢)(٣)}.

فصل

م وندب أن يقف الإمام خلف مقام إبراهيم على نبينا وعليه [الصلاة]^(٤) السلام، م وأن يستدير المأمومون حول الكعبة، م ولو كان بعض المأمومين أقرب في غير جهة الإمام إلى جدار الكعبة من الإمام في جهته إلى الجدار (فإنه يصح الإقتداء^(٥))، وإن كانوا أقرب إلى جدار الكعبة من الإمام في الجهة التي توجه إليها الإمام فإنه لا يصح^(٦) هذا إذا كانوا في المسجد الحرام .

فأما إذا كانوا في جوف الكعبة فيحوز أن يستقبل الإمام جهة والمأمومون جهة فيكون^(٧) / القوم مستدبرين الإمام وغير مستدبرين^(٨).

= انظر التحقيق ص ٢٧٣، عمدة السالك ص ١٠٦ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين: [وإن اختص الفاسق بزيادة الفقه وسائر الفضائل م ويقدم أيضا الحر على العبد م وكذا يقدم البالغ على الصبي] .

(٢) إنما استويا في الإمامة لتعارض المعين فالبصير أحفظ عن النجاسة والأعمى أخشع .

انظر المذهب ١/٣٢٧، اخلاص الناوي ١/١٩١، تحفة الطلاب ١/٢٤٨ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١١٥ و ١١٦، التنبيه ص ٥٢ و ٥٣، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٤٨٥ -

٤٨٩، عمدة السالك ص ١٠٥ و ١٠٦، المقدمة الخضرية مع المنهاج القويم ص ٢٥٢ - ٢٥٥، غاية

البيان ص ١٧١ و ١٧٢ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) لأن رعاية القرب والبعد في غير جهته مما يشق بخلاف جهته .

انظر فتح العزيز ٢/١٧٣، أسنى المطالب ١/٢٢٢، مغني المحتاج ١/٤٩١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) نهاية الوجه ٦٦ من (ظ) .

(٨) فإن جعل وجهه إلى ظهره فلا يصح لتقدمه عليه في جهته .

م وندب أن تقف إمامة النساء وسطهن صفاً كانت النساء أو صفين، [والوسط باسكان السين لأنه ظرف بخلاف وسط الدار فإنه بالفتح لأنه اسم فحيث صلح مكانه بين ، وإن شئت قلت حيث كان يبين بعضه من بعض فهو بالاسكان وإلا فهو بالفتح^(١)] م وأن^(٢) يقف العراة صفاً واحداً وأن يقف إمامهم أيضاً وسطهم^(٣)، م وأن^(٤) يقف ذكر واحد رجلاً كان أو صبياً عن يمين الإمام م وهو متخلف عن الإمام تخلفاً قليلاً^(٥)، م وأن^(٦) يقف على يسار الإمام آخر إذا جاء؛ م ثم ندب أن يتأخرا في القيام دون الركوع وغيره^(٧) ويصطفاه خلفه^(٨)، م

= انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٢٢/١ ، فتح الجواد ١٨٨/١ .

(١) انظر الزاهر ص ٢٣٦ ، لسان العرب ٤٢٦/٧ و ٤٢٧ ، النظم المستعذب ١٠٣/١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٣) في (ص) وندب أن .

(٤) فإن كانوا في ظلمة فيتقدم إمامهم .

انظر المجموع ٢٩٣/٤ ، مغني المحتاج ٤٩٣/١ ، بشرى الكريم ص ٢٧٩ .

(٥) في (ص) وندب أن .

(٦) وذلك استعمالاً للأدب وللاتباع وإظهاراً لرتبة الإمام ، فإن ساواه أو وقف عن يساره أو خلفه كره ذلك .

انظر المجموع ٢٩٢/٤ و ٢٩٣ ، فتح الوهاب ص ٦٤ ، حاشية البيجوري ٣٨٣/١ .

(٧) في (ص) وندب أن .

(٨) وهو الذي اعتمده الأنصاري في الغرر وابن حجر في فتح الجواد والمنهاج القويم ، بينما اعتمد الأنصاري

في الأسنى وشرح المنهج وابن حجر في التحفة والشرعيني في المغني والرملي في النهاية الحاقه بالقيام ،

ومثل القيام الاعتدال إذ هو قيام في الصورة قاله الشيرازي .

انظر أسنى المطالب ٢٢٢/١ ، فتح الوهاب ص ٦٤ ، الغرر البهية ٤٤٨/١ ، تحفة المحتاج ١٠٤/٣ ، فتح

الجواد ١٨٧/١ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١٩٢/٢ ، مغني المحتاج ٤٩١/١ ، نهاية المحتاج ١٩٢/٢ .

(٩) في (ص) : [ثم ندب أن يتأخرا في القيام دون الركوع وغيره الواقف على يمين الإمام والواقف على

يساره ويصطفان خلفه] .

(١٠) إنما يتأخر المأموم لأنه تابع والإمام متبوع فإذا لم يكن بد من انتقال أحدهما فالتابع أولى، وحله إذا

كان أمام الإمام سعة ووراءهما سعة، وإلا فعل الممكن من التقدم أو التأخر.

وأن^(١) يقف ذكران رجلين كانا أو أحدهما رجلاً والآخر صبياً خلف الإمام، م وكذلك إن حضر الرجال والصبيان والخنثى والنساء ندب أن يقف الرجال خلف الإمام؛ م ثم الصبيان خلف الرجال^(٢)؛ م ثم الخنثى خلف الصبيان؛ م ثم النساء خلف الخنثى^(٣).

فصل

م وكره إمامة الفاسق، م وإمامة المبتدع^(٤) كالمعتزلي والمشيبي والرافضي^(٥)، م وإمامة التمام (- وهو من يكرر التاء-^(٦)، م وإمامة الفأفأ - بهمزة بين الفاءين وبالمدة في آخره وهو من يكرر الفاء-^(٧) وإمامة اللحان^(٨) في القراءة ما لم يكن اللحن مغيراً للمعنى، أما إذا كان مغيراً مثل: ﴿أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ﴾^(٩) بضم التاء؛ أو مبطلاً للمعنى كالمستقين فهو مبطل

= انظر الحاوي الكبير ٢/٣٤٠، المجموع ٤/٢٩٢، فتح الجواد ١/١٨٧.

(١) في (ص) وندب أن .

(٢) محل هذا إذا لم يسبقوا إلى الصف الأول فإن سبقوا فهم أحق به لأنهم من جنس الرجال .

انظر المقدمة الحضرية مع بشرى الكريم ص ٢٧٨، نهاية المحتاج ٢/١٩٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٣٣٧-٣٤٢، حلية العلماء ٢/١٨٠-١٨٢، المنهاج مع شرح

المحلي ١/٣٥١-٣٥٤، روضة الطالبين ١/٤٤٤ و٤٦٢ و٤٦٣، المقدمة الحضرية مع بشرى

الكريم ص ٢٧٦-٢٧٩، الإقناع للشريبي ١/٣٥٥ .

(٤) المراد به من لم يكفر ببدعته فإن كفر ببدعته لم تجز الصلاة خلفه كمنكر البعث وغيره .

انظر روضة الطالبين ١/٤٥٩، التحرير ١/٢٤٧، أعانة الطالبين ٢/٤٧ .

(٥) والرافضي سقط من (ص) .

(٦) انظر النظم المستعذب ١/١٠١، مختار الصحاح ص ٧٩، المجموع ٤/٢٧٩ .

(٧) انظر النظم المستعذب ١/١٠١، المجموع ٤/٢٧٩، المصباح المنير ص ٤٨٣

وإنما كرهت الصلاة خلف التمام والفأفأ لما يزيدان من الحروف ولم تبطل لأنها زيادة هو مغلوب عليها .

انظر المذهب ١/٣٢٥، تحفة المحتاج ٣/٧١ و٧٢ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين [م والفأفأ واللحان] .

(٩) سورة الفاتحة آية ٧ .

للمصلاة في حق من يطاوعه لسانه وأمكنه التعلم^(١) .

م وكره الانفراد (عن الصف إن وجد فرجة فيه م فإن لم يجد فرجة يحرم منفرداً)^(٢) ثم جر واحداً من الصف إلى نفسه^(٣) وليساعده المجرور في الانضمام إليه^(٤) .

م وندب للمأموم أن يلحق الإمام في أفعاله مسرعاً^(٥)، ويستحب أن لا يساوقه^(٦) في الأفعال فإن ساوقه [لاينال]^(٧) فضيلة الجماعة [بل]^(٨) كره^(٩)، م وندب أن ينوي الإمام

(١) قد فصل القول في اللحن وأنواعه والمبطل منها الشرقاوي في حاشيته على التحرير ٢٤٣/١ فمن أراد المزيد فليراجعه .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين [لمن حضر بالجماعة عن القوم إن وجد فرجة في الصف؛ م فإن لم يجد فرجة في الصف تحرم منفرداً] .

(٣) في الأصل : " م " ولم أثبتها لعدم ذكرها في الحاوي .

(٤) قالوا ليحصل له فضل المعاونة على البر والتقوى وهو يعادل فضيلة الصف المجرور منه .

انظر أسنى المطالب ٢٢٣/١، نهاية المحتاج ١٩٧/٢ ، بشرى الكريم ص ٢٧٩ و ٢٨٠ .

(٥) بحيث لا يقارنه ولا يتخلف عنه كثيراً بل يشرع في الركن وغيره متأخراً عن ابتداء الإمام ومتقدماً على فراغه، ويستثنى من ذلك التأمين فيستحب مقارنته كما سبق .

انظر المجموع ٢٣٥/٤، التحقيق ص ٢٦٣، الغرر البهية ٤٥١/١، نهاية المحتاج ٢٢٠/٢ .

(٦) كذا عبر في الوسيط والوجيز ، قال النووي : وهذا مما عُدَّ لحنا ، وقد أكثر الغزالي وغيره من استعماله ،

وصوابه : ولو قارنه ؛ لأن المساوقة في اللغة مجيء واحد بعد آخر اهـ ، ونقل نحوه الشرييني والرملي .

انظر الوسيط ٢٣٦/٢، الوجيز مع فتح العزيز ١٩٠/٢ و ١٩١، دقائق المنهاج ص ٤٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٠٦/١، نهاية المحتاج ٢٢٢/٢ .

(٧) في الأصل : " نال " ، وفي هامش (ظ) لاينال وفيها صح ، وهي الموافقة للحكم إذ فعله للمساوقة يمنعه

من نيل فضيلة الجماعة لارتكابه مكروها كما بينه الشارح وغيره ، وقد ذكر فقهاء الشافعية أن من فعل

مكروها مع الجماعة من مخالفة مأمور به من الموافقة والمتابعة كالانفراد عنهم فاته فضلها .

انظر فتح العزيز ١٩١/٢، التحقيق ص ٢٦٤، مغني المحتاج ٥٠٦/١، نهاية المحتاج ٢١٢/٢ .

(٨) في الأصل : " وإن " .

(٩) في (ص) : " يكره " .

الإمامة فإن لم ينو لا تحصل له فضيلة الجماعة وصح صلاة المأمومين رجالاً كانوا أو نساءً، م
ويجب أن ينوي الإمام الإمامة في الجمعة^{(١)(٢)}.

فصل

م وندب أن يكبر المسبوق للركوع المحسوب^(٣) إذا أدرك الإمام (فيه؛ أما لو أدركه في غير المحسوب كالركوع الثاني من الخسوف أو السجود فإنه لا يكبر للانتقال إليه)^(٤)، م
ونذب أن يكبر المسبوق للانتقال مع الإمام (فلو أدركه في السجود رفع معه مكبراً)^{(٥)(٦)}، م^(٧)/ونذب أيضاً أن يكبر المسبوق بعد سلام الإمام إن كان موضع جلوسه لو كان منفرداً
كما إذا أدركه في الثالثة من الصلاة الرباعية أو في الثانية من المغرب^(٨)، وإن لم يكن الموضع

(١) إنما وجب نية الإمامة في الجمعة دون غيرها لعدم استقلاله في الجمعة، وأما غيرها فلا يجب لكون أفعاله غير مربوطة بغيره.

انظر المجموع ٢٠٢/٤ و٢٠٣، الغرر البهية ١/٤٥٣، غاية البيان ص ١٧٤.

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٤ و٢٣٦، المنهاج مع شرح المحلى ١/٣٥٤ و٣٥٥ و٣٦٣ و٣٦٦ و٣٦٧، التحقيق ص ٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٩ و٢٧٢ و٢٧٥، الأنوار ١٢٢/١-١٢٤، الإرشاد مع اخلاص الناي ١/١٩٢ و١٩٣، الغرر البهية ١/٤٤٩-٤٥٢، ترشيح المستفيدين ص ١٠٦-١٠٩.

(٣) المحسوب سقط من (ص).

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : [في الركوع].

(٥) لأنه وإن لم يكن محسوباً فهو لمتابعة الإمام، ولذا يستحب له أيضاً موافقته في التشهد والتسبيحات أيضاً.

انظر روضة الطالبين ١/٤٨١، نهاية المحتاج ٢/٢٤٤.

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : [في غير الركوع حتى لو أدركه في إحدى السجدين لم يكبر للانتقال إليها؛ فإن رفع رأسه من السجود مع الإمام يكبر].

(٧) نهاية اللوحة ٣٢ من (ص).

(٨) لأنه لو كان وحده لفعل هكذا.

انظر فتح العزيز ٢/٢٠٤، فتح الجواد ١/١٨٩.

موضع جلوسه لو كان منفرداً يقوم ولا يكبر كما لو أدرك (ركعة أو ثلاثاً^(١))^(٢) ، م ويجوز للمسبوق المكث بعد سلام الإمام حيث كان الموضع موضع جلوسه^(٣) ولا يجوز له المكث حيث لم يكن الموضع [٤٩] موضع جلوسه ، ولو مكث بطلت صلاته.

م وما يدرك المسبوق مع الإمام فهو أول صلاته وإن كان آخر صلاة الإمام وما يأتي به^(٤) / بعد سلام الإمام آخر صلاته حتى لو أدرك ركعة من المغرب يجهر في الثانية وقعد فيها ؛ ويسر في الثالثة، ولو أدرك ركعة من الصبح وقت مع الإمام يعيده في الركعة الثانية م ويقرأ المسبوق السورة بعد الفاتحة في القيامين الأخيرين اللذين انفرد بهما إن أدرك ركعتي الرباعية^(٥)^(٦) .

(١) لأنه ليس موضع تكبيره وليس فيه موافقة الإمام .

انظر فتح العزيز ٢/٢٠٤ ، المجموع ٤/٢١٨ و ٢١٩ ، الغرر البهية ١/٤٥٢ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين: [ركعة من المغرب أو ركعة أو ثلاثاً في الرباعية] .

(٣) المقصود به بعد التسليمة الثانية ، أما بقاءه بعد التسليمة الأولى فمستحب ، وإنما لم يحرم لأنه تطويل التشهد الأول جائز .

انظر المجموع ٤/٢١٩ ، أسنى المطالب ١/٢٣٢ .

(٤) نهاية الوجه ٦٧ من (ظ) .

(٥) قد نص على هذا الشافعي رحمه الله وهو يخالف قياس الأصل المذكور كما ذكر الرافعي ، فقليل هو تفريع على قول للشافعي أنه يستحب قراءة السورة في جميع الركعات قال النووي والأصح أنه تفريع على القولين جميعاً لثلاثاً تخلو صلاته من السورة اهـ ، فلو قرأ السورتين في الأولين لسرعة قراءته وبطء قراءة الإمام لم يقرأها في الآخرين ذكره أبو محمد الجويني وأقره النووي وغيره .

انظر الأم ١/١٧٨ ، التبصرة ص ٨٦-٨٨ ، فتح العزيز ٢/٢٠٤ ، روضة الطالبين ١/٤٨١ ، المجموع ٣/٣٨٧ و ٣٨٨ و ٤/٢٢١ ، الغرر البهية ١/٤٥٢ ، فتح الجواد ١/١٨٩ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤/٢١٨-٢٢٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٠٣-٢٠٥ ، خلاص النواوي ١/١٩٣ ، غاية البيان ص ١٧٤ ، بشرى الكريم ص ٢٩٥ و ٣٠١ و ٣٠٢ .

باب صلاة المسافر

م القصر رخصة وليس بعزيمة^(١)، [م]^(٢) وهو في الفرض الرباعي دون السنة والمغرب^(٣) والصبح فلا يدخل القصر فيها^(٤)، والمعنى من القصر أن يأتي بركعتين من الرباعية، م لا قصر الرباعي الفائت في الحضر فإنه^(٥) لا يقصر في السفر^(٦)، والفائت في السفر يجوز قضاؤه فيه قصرا^(٧)، م ولا قصر المشكوك في فوته^(٨) في السفر أو في الحضر^(٩).

م ورخص أن يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر بالتقديم أو في وقت العصر

(١) بمعنى أنه لا يجب القصر بل يجوز الاتمام كما سيأتي إن شاء الله .

انظر انظر الأم ١/١٧٩، فتح العزيز ٢/٢٠٦ .

(٢) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [رخص قصر الفرض الرباعي لفائت الحضر] .

الحاوي الصغير لوحة ٧ ب .

(٣) في (ص) : " وغير الرباعي كصلاة المغرب " .

(٤) في (ص) : " فيهما " .

(٥) في (ص) : " فإن الفائت في الحضر " .

(٦) لأنه قد تعين فعلها أربعاً فلم يجز نقصها كما في الحضر .

انظر فتح العزيز ٢/٢٢٥، اخلاص النواي ١/١٩٤، مغني المحتاج ١/٥١٦ .

(٧) لأنه تخفيف تعلق بعذر ؛ والعذر باق فكان التخفيف باقياً ، أما الفائت في السفر فلا يجوز قضاؤه في

الحضر قصراً لانتفاء سبب الرخصة حالة الفعل فزال التخفيف .

انظر الأم ١/١٨٢، المهذب ١/٣٤١، فتح العزيز ٢/٢٢٥ و ٢٢٦، البهجة الوردية مع الغرر

البيهة ١/٤٥٣ .

(٨) في (ص) : " ولا يقصر المشكوك فوته " .

(٩) احتياطاً ؛ ولأن الأصل الاتمام .

انظر المجموع ٤/٣٦٧، أسنى المطالب ١/٢٤٠، مغني المحتاج ١/٥١٦ .

بالتأخير، ورخص أن يجمع بين المغرب والعشاء في وقت المغرب أو في وقت العشاء^(١).
م وإنما يترخص المنشئ للسفر في القصر والجمع إذا عبر السور إن كان في بلدة أو في قرية لها سور ولم يكن عمارة وراء السور^(٢)، م وعبر العمران إن لم يكن للقرية أو للبلدة سور^(٣)، [أو كان لها سور]^(٤) و^(٥) كان وراء السور عمارة فلا بد من مجاوزتها^(٦)، ولا

(١) والأفضل لمريد الجمع أنه إن كان سائرا وقت الأولى نازلا في وقت الثانية فتأخيرها إلى وقت الثانية أفضل، وإن كان العكس بأن كان نازلا وقت الأولى سائرا وقت الثانية فالتقديم أولى لكونه أرفع بالمسافر، وأما إن كان سائرا فيهما أو نازلا فيهما فالأفضل التأخير خروجاً من الخلاف ولأن وقت الثانية وقت للأولى في غير العذر بخلاف العكس قاله الشريبي والرملي.
انظر المذهب مع المجموع ٣٧٣/٤، فتح العزيز ٢٣٦/٢، مغني المحتاج ٥٣٠/١، نهاية المحتاج ٢٧٤/٢، الحواشي المدنية ٥١/٢.

(٢) لأن جميع ما في داخل السور معدود من نفس البلدة محسوب من موضع الإقامة، وبناء عليه فلو كان داخل السور مزارع أو مواضع خربة فإنه يشترط تجاوز السور، أما مسألة اشتراط عدم وجود عمارة وراء السور فسيأتي حكمها. انظر فتح العزيز ٢٠٨/٢، اعانة الطالبين ٩٩/٢.

(٣) لو تخلل هذا العمران خراب أو نهر ونحوه فهو معدود من البلد بخلاف نحو خراب بطرف البلد اندرس بأن ذهبت أصوله أو اتخذوه مزارع أو هُجر بالتحويط على العامر وإلا اشترط مجاوزته قاله في المجموع.
انظر المجموع ٣٤٧/٤، فتح الجواد ١٩١/١، مغني المحتاج ٥١٧/١ و٥١٨.

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من (ص).

(٥) في هامش (ط): لعله أو، ولا يصح المعنى إلا بها أو بالزيادة المثبتة من (ص).

(٦) لأن العمارة من مواضع الإقامة المعدودة من توابع البلد فلها حكمها وهو مختار الرافعي في المحرر كما في المنهاج، ورجح الرافعي في شرح الوجيز عدم اعتبار ما وراء السور من العمران وإن لاصقه وصححه النووي وغيره؛ لأن تلك الأبنية لاتعد من البلد عرفاً حيث يقال سكن فلان خارج البلد.
انظر فتح العزيز ٢٠٨/٢ و٢٠٩، روضة الطالبين ٤٨٣/١ و٤٨٤، المجموع ٣٤٧/٤، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٥٠/٢، اخلاص الناوي ١٩٤/١، الفرر البهية ٤٥٤/١، المنهاج القويم ص ٢٦٠.

يشترط مجاوزة البساتين والمزارع^(١).

م أو عبر الحِلَّة^(٢)؛ وأهل الحلة الواحدة هم الَّذِينَ يستعيرون بعض متاع البيت^(٣)، والحلة مجتمع الخيام ومن ما هو^(٤) حريمها كمطرح الرماد ومناخ^(٥) البعير وملعب الصبيان (فالحلة الواحدة بمنزلة أبنية البلد)^(٦)، [م]^(٧) أو غير النازل في الوادي عرضه إن كان مسافرا في عرض الوادي (بخلاف ما إذا كان مسافرا في طول الوادي فإنه لا يشترط مجاوزة الطول)^(٨)، م وإنما يترخص في القصر والجمع النازل على

(١) لا تشترط مجاوزة البساتين والمزارع وإن حوطت، أما لو سكنت بعض فصول السنة فالأظهر في المجموع واعتمده ابن حجر والرملي وغيرهما عدم اشتراط تجاوزها أيضا؛ خلافا لما في الروضة وأصلها. انظر فتح العزيز ٢/٢٠٩، روضة الطالبين ١/٤٨٤، المجموع ٤/٣٤٧، الغرر البهية ١/٤٥٥ و٤٥٦، المنهاج القويم ص ٢٦١، مغني المحتاج ١/٥١٨، نهاية المحتاج ٢/٢٥١، إعانة الطالبين ٢/١٠٠.

(٢) الحِلَّة: الموضع ينزله القوم فيحلون به وجماعة بيوت الناس أو مائة بيت.

انظر القاموس المحيط ٣/٣٧٠، النظم المستعذب ١/١٦٥، المصباح المنير ص ١٤٨.

(٣) المقصود يستعير بعضهم من بعض وهذا ضابط أهل الحلة الواحدة وزادوا في ضبطه بأن قالوا: ويجمعون للسمر في ناد واحد.

انظر فتح العزيز ٢/٢١١، المجموع ٤/٣٤٩، فتح الوهاب ص ٦٩.

(٤) في (ظ): "وهو مامن"، وفي (ص): "وما هو من".

(٥) المناخ: مبرك البعير وهو العطن.

انظر المصباح المنير ص ٤١٦، القاموس المحيط ١/٢٨١.

قلت: عبر كثير من الفقهاء بمعاطن بدل المناخ، انظر فتح العزيز ٢/٢١١، فتح الوهاب ص ٦٩، مغني المحتاج ١/٥١٨.

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٧) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [والعمران والحلة وعرض الوادي ..].

الحاوي الصغير لوحة ٧ ب.

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص).

رُبوَّة^(١) إذا نزل منها ، م والنازل / في وَهْدَة^(٢) إذا صعد منها ، (وهذا في عرض الوادي والربوة والوهدة على الغالب في الاتساع ، فإن أفرطت السعة لم يشترط إلا مجاوزة القدر الذي يعد موضع نزوله أو موضع الحلة التي هو منها^(٣))^(٤) .

م ويترخص المنشئ للسفر إذا فارق هذه المواضع ولو فارق آخر وقت الفرض^(٥) ، م ولكن يشترط^(٦) أن يبقى من الوقت مقدار ركعة^(٧) ، فأما إذا كان أقل من ركعة يلزمه إتمامه ولا يقصر^(٨) .

(١) الرُّبُوءَة : بضم الراء وفتحها وكسرهما والضم هو المختار لأنها أكثر اللغات وهي : ما ارتفع من الأرض . انظر النهاية في غريب الحديث ١٩٢/٢ ، مختار الصحاح ص ٢٣١ ، لسان العرب ٣٠٦/١٤ ، المصباح المنير ص ٢١٧ .

(٢) الوَهْدَة : المظمن من الأرض والمكان المنخفض كأنه حفرة .

انظر مختار الصحاح ص ٧٣٨ ، لسان العرب ٤٧٠/٣ و ٤٧١ .

(٣) هذا القيد المذكور نقله الرافعي والنسوي عن الأصحاب ، انظر فتح العزيز ٢/٢١٠ و ٢١١ ، المجموع ٤/٣٤٨ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : فرض . .

(٦) في (ص) : بشرط .

(٧) فإن فعل ركعة قبل خروج الوقت فتكون أداء على الصحيح وتأخيرها إلى هذا الوقت حرام ولكنه لا يمنع الترخص ، وإن فارق موضع إقامته وقد بقي مقدار ركعة فالمعتمد أنه تكون فائتة سفر فيترخص فيها بخلاف الشرييني وهو المفهوم من اشتراط الشارح بقاء مقدار الركعة .

انظر الدرر البهية ١/٤٥٧ و ٤٥٨ ، مغني المحتاج ١/٥١٧ ، فتح الجواد ١/١٩١ ، حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ٣/٢١٤ و ٢١٥ ، نهاية المحتاج مع حواشيه ٢/٢٤٨ و ٢٤٩ ، حاشية الجمل ٢/٤٠٥ .

(٨) لأنها تكون فائتة حضر فيمتنع قصرها . انظر فتح الجواد ١/١٩١ ، مغني المحتاج ١/٥١٧ .

م وإنما يترخص إذا فارق هذه المواضع بقصد^(١) السير ستة عشر فرسخا^(٢) (وهي مسيرة يومين معتدلين ، والفرسخ ثلاثة أميال بالهاشمي وهو منسوب إلى بني هاشم^(٣) ، والميل أربعة آلاف خطوة ، والخطوة ثلاثة أقدام معتدلة وهذا الضبط تحديد)^(٤) سواء سافر في البر أو في البحر ، (وإن قطع هذه المسافة في دون ذلك م ويعتبر ستة عشر فرسخا ذهابا لا إيابا)^(٥) (٦) .

(١) قصد السير إلى محل معلوم من شروط القصر إذ من ليس له قصد معين لا يدري أيطول سفره أم لا فإن طال سفره فهو فإنه عايت لا يليق به الترخص .

انظر اخلاص الناوي ١/١٩٦ ، نهاية المحتاج ٢/٢٥٩ و ٢٦٠ ، بشرى الكريم ص ٣٠٨ .

(٢) الفرسخ : لغة السكون ، وفراسخ الليل والنهار ساعتها وأوقاتها ، وهو فارسي معرب ، والفرسخ هو المسافة المعلومة في الأرض سمي بذلك لأنّ صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك .

انظر النهاية في غريب الحديث ٣/٤٢٩ ، النظم المستعذب ١/١٠٤ ، لسان العرب ٣/٤٤ .

ومقداره هو ما ذكره الشارح وقد أطلال الفقهاء في الحديث عن ضبطه حتى قدره بالشعيرات والشعرات ، ويعادل الفرسخ الواحد حوالي ٥٥٦٥ مترًا فتكون مسافة أقل القصر وهي ستة عشر فرسخا = ٨٩,٠٤٠ كيلو مترًا ، وقيل غير ذلك مما يعتبر فرقا يسيرا .

انظر الغرر البهية ١/١٥٩ ، الخواشي المدنية ٢/٤٤ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣١١ و ٤٢٠ ، تحقيق الدكتور عبد الكريم العمري لكتاب اللباب ص ١١٨ ، تعليق عادل عبد الموجود وعلي معوض لكتاب التهذيب للبخاري ١/٢٨٩-٢٩٦ .

(٣) المقصود بهم بنو العباس ، وقيده بالهاشمي احترازا من أميال بني أمية فهي أكبر فمسافة القصر بالأموية أربعون ميلا . انظر النظم المستعذب ١/١٠٤ ، مشكل الوسيط ٢/٢٤٩ ، الخواشي المدنية ٢/٤٣ و ٤٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : « بالهاشمي كل فرسخ اثنا عشر ألف خطوة » .

(٥) فلو قصد مكانا على مسافة يوم بنية أن لا يقيم فيه فلا قصر له ذهابا ولا إيابا ، وإن ناله مشقة يومين لأنه لا يسمى سفرا طويلا . انظر روضة الطالبين ١/٤٩٠ ، فتح الوهاب ص ٧٠ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وسير ستة عشر فرسخا ذهاب لا إياب " .

م فإن عدل من السفر القصير إلى السفر الطويل وهو ستة عشر فرسخا بلا غرض^(١) فإنه لا يترخص^(٢) / أما إذا عدل إليه لنحو أمن أو سهولة أو زيادة ماء أو تنزه فإنه يترخص^(٣) .

م (وإنما يرخص القصر والجمع مادام سفره حلالا^(٤)، فلو كان ابتداء سفره حلالا ثم غير النية إلى معصية كقطع الطريق والهرب من السيد أو الزوج انقطع الترخص ولم ييطل ترخصه قبل ذلك وإن كان ما مضى دون مسافة القصر .

ولو ابتداء سفره حراما ثم غير قصده إلى مباح جاز له القصر والجمع إن بلغ سيره ستة عشر فرسخا من وقت القصد الثاني ولا يصح منه الترخص قبل ذلك^(٥) (٦)(٧) .

(١) وكذا لو كان غرضه الترخص فليس له ذلك لأنه طول على نفسه لغير غرض .

انظر المهذب مع المجموع ٤/٣٣٠ و ٣٣١، تحفة المحتاج ٣/٢٣٧، حواشي الأنوار ١/١٣٢ .

(٢) نهاية الوجه ٦٨ من (ظ) .

(٣) إذ هي مقاصد مطلوبة وقد حصل شرط القصر وهو السفر الطويل المباح .

انظر تحفة المحتاج ٣/٢٣٧، الإقناع للشريبي ١/٣٦٧، نهاية المحتاج ٢/٢٦١ .

(٤) المقصود به الجائز فالخارج به الحرام لاغير فيشمل الواجب والمندوب والمباح والمكروه .

انظر مشكل الوسيط ٢/٢٥١، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٣٧٩، الحواشي المدنية ٢/٤٢ .

(٥) لأنه قصر بإنشائه السفر عاصيا فلا يناسبه التخفيف ، انظر نهاية المحتاج ٢/٢٦٥ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وإنما يرخص القصر والجمع من المواضع المذكورة إذا قصد إلى سفر

سنة عشر فرسخا مادام أن يكون ذلك القصد حلالا سواء وجد اخلّ في جميع المسافة أو بعضها ،

فيشترط أن يكون القصد إلى سير ستة عشر فرسخا من الأول حلالا فلو قصد إلى سير ستة عشر فرسخا

سيرا حلالا ثم غير النية في البعض الأخير جاز القصر والجمع في البعض الأول دون البعض الأخير ، ولو

قصد سير المسافة قصدا حراما ثم قصد سيرا حلالا جاز له القصر والجمع إن بلغ سيره ستة عشر فرسخا

من وقت القصد الثاني ما وجد الحلّ فيه » .

(٧) انظر مسائل الفصل في المهذب ١/٣٣٤-٣٣٧ و ٣٤٠-٣٤٣، الوسيط ٢/٢٤٣-٢٤٥ و ٢٤٩ و ٢٥٠-

٢٥٢ و ٢٥٦، روضة الطالبين ١/٤٨٤ و ٤٨٥ و ٤٨٩ و ٤٩٤ و ٤٩٨، الغرر البهية ١/٤٥٢-٤٦١، فتح

الجواد ١/١٩٠-١٩٢، الإقناع للشريبي ١/٣٦٢-٣٦٥ و ٣٦٧-٣٦٩ .

فصل

م وينتهي جواز القصر والجمع إذا انتهى سفره بأن رجع إلى وطنه^(١).

م وكذلك ينتهي سفره إذا ابتداء الرجوع إلى وطنه من مسافة قريبة^(٢) من وطنه لأخذ^(٣) شيء نسيه مثلاً، (والعود إلى تمام السفر، ولا يترخص بعد الشروع في الرجوع ما لم يفارق وطنه ثانياً)^(٤)، ولو رجع إلى غير وطنه يجوز له القصر والجمع وما يختص بالسفر من مسح ثلاثة أيام وغير ذلك في الطريق، وفي الموضع الذي عاد إليه سواء أكان أقام فيه أو لم يقم^(٥).

م وكذلك ينتهي سفره إذا بدا له [٥٠] (الرجوع عن قصده الأول)^(٦) حتى لا يجوز له القصر والجمع في الحال، ثم إذا عزم على المضي إلى المقصد أو على العود إلى الوطن أو على المضي إلى غيرهما كان ذلك ابتداء سفره حتى يشترط بلوغ مسافته بعد ذلك^(٧) ستة عشر فرسخاً ليحوز له القصر والجمع وما يختص بالسفر^(٨).

(١) أي المشروط عبوره في الابتداء.

انظر فتح العزيز ٢/٢١٢، المجموع ٤/٣٥٠، الغرر البهية ١/٤٦١.

(٢) أي دون مسافة القصر، فإن كان مسافة قصر فيترخص إلى انتهاء سفره بوصوله إلى وطنه بلا خلاف.

انظر المجموع ٤/٣٥٠، المنهاج القويم مع الحواشي المدينة ٢/٤٧.

(٣) في (ص) : لأجل.

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلا يترخص في القصر والجمع بعد الرجوع أو الشروع فيه " .

(٥) لأنه مسافر غير ناو للإقامة، فهو مشروط بعدم قصد إقامة مطلقة أو إقامة أربعة أيام كما سيأتي.

انظر فتح العزيز ٢/٢١٣، المجموع ٤/٣٤٩.

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وندم على السفر " .

(٧) في (ص) : بعد الندم.

(٨) هذه المسألة مقيدة بالقيد المذكور قبل وهو أن تكون المسافة دون مسافة القصر.

م وينتهي أيضا سفره إذا نوى الإقامة في مقصده أو غير مقصده مطلقا من غير تعيين وقت السفر^(١)، م (أما إذا لم ينو الإقامة بعد وصوله إلى مقصده فإنه لا ينقطع ترخصه في أصح القولين عند البغوي^(٢) وغيره^(٣) وهو الموافق لكلام المصنف^(٤)، وقطع الماوردي بانقطاع رخصه^(٥))^(٦)، وكذا لو نوى الإقامة أربعة أيام صحاح^(٧) فلا يُحسب يوما^(٨) الدخول والخروج^(٩).

(١) في الأصل كررت العبارة الآتية "أما إذا لم ينو الإقامة في مقصده أو غير مقصده مطلقا من غير تعيين وقت السفر".

(٢) انظر التهذيب ٢/٣٠١-٣٠٣ حيث ذكر الوجهين ورجح مانقله عنه الشارح.

(٣) وصححه الرافعي والنووي وقال: وبهذا قطع البندنجي وآخرون وهو مقتضى كلام الباقيين. انظر فتح العزيز ٢/٢١٣، المجموع ٤/٣٥٠.

(٤) حيث قال في الخاوي الصغير لوحة ٧ ب [أو بدا له أو نوى الإقامة ..] فمفهوم كلامه أن من لم ينو الإقامة يترخص مطلقا.

(٥) انظر الخاوي الكبير ٢/٣٧١.

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٧) لأنه في يوم الدخول في شغل الحط ويوم الخروج في شغل الارتحال وهما من أشغال السفر، قال النووي: هذا كله إذا نوى الإقامة وهو ماكث، أما إذا نواها وهو سائر فلا يصير مقيما بلا خلاف لأن سبب القصر السفر وهو موجود حقيقة.

انظر فتح العزيز ٢/٢١٤، المجموع ٤/٣٦١، فتح الجواد ١/١٩٤.

(٨) في (ص): "فينبغي أن يكون أربعة أيام غير يومي".

(٩) يستثنى من ذلك غير المستقل كالعبد والزوجة فنيته الإقامة غير معتبرة فله القصر على الأقوى في الروضة والأصح في المجموع لأنه لا يتصور منه الجزم بالإقامة.

انظر روضة الطالبين ١/٤٨٧، المجموع ٤/٣٦٣، أسنى المطالب ١/٢٣٧، اعانة الطالبين ٢/١٠٢.

م وينتهي سفره أيضا إذا نوى الإقامة لغرض [لا يتوقع تنجزه دون أربعة أيام صحاح، م أو نوى الإقامة لغرض ^(١)] يتوقع تنجزه دون أربعة أيام صحاح ولم ينجز حتى مضى ثمانية عشر يوما (غير يومي الدخول والخروج) ^(٢) فإنه لا يترخص بعد ذلك ^(٣)، ولا فرق في جواز القصر إلى ثمانية عشر بين أن يكون الغرض الحرب أو غير الحرب، (واختار بعض المحققين ^(٤) سبعة عشر يوما بنقصان ثلاثة من عشرين) ^(٥) ^(٦).

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انتهاء القصر إلى ثمانية عشر هو الأصح في المجموع والأظهر في الروضة واختاره في المنهاج أيضا وعليه حل المتأخرين .

انظر المجموع ٤/٣٦٠-٣٦٢، روضة الطالبين ١/٤٨٨، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٢٠، تصحيح التبيين ١/١٥٤، تذكرة النبيه ٢/٥١١، غاية البيان ص ١٧٦، فتح المعين مع إغاثة الطالبين ٢/١٠١ و ١٠٢ .

(٤) ذكر الشيرازي في المذهب قولين : أحدهما يقصر إلى سبعة عشر والثاني يقصر أبدا ولم يرجح أيهما، وقد ذكر الشافعي جواز القصر إلى ثمانية عشر أو سبعة عشر دون غيرها من الأقوال وكذا الماوردي والبخاري ولهذا ذكره الشارح دون غيره من الأقوال .

انظر الأم ١/١٨٦، الحاوي الكبير ٢/٣٧٤، المذهب ١/٣٤٠، التهذيب ٢/٣٠٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) كان الأولى بالشارح ذكر قول من قال بجواز القصر إلى تسعة عشر يوما لأنه موافق لرواية البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما في كتاب تقصير الصلاة باب ماجاء في التقصير ٢/٥٦١ و ٥٦٢ برقم ١٠٨٠، وقد وقع اختلاف بين فقهاء الشافعية في انتهاء مدة ترخصه نظرا للمدة التي قصر فيها رسول الله ﷺ وحاصل الروايات في ذلك خمس روايات الأولى : أنها ثمانية عشر يوما وهي الرواية المختارة عند جمهور الشافعية، الثاني: أنها سبعة عشر يوما، الثالث أنها تسعة عشر يوما ورجحها الحافظ ابن حجر ، الرابع أنها عشرين يوما، الخامس أنها خمسة عشر يوما ، وجمع بعض العلماء بين هذا الاختلاف بأن من قال تسع عشرة عد يومي الدخول والخروج ومن قال سبع عشرة =

م وإذا نوى مسافة القصر ثم نوى بعد الخروج أن ينصرف إذا وجد عبده الآبق، م أو غريمه انتهى سفره إذا وجدهما ، ويجوز له القصر والجمع وما يختص بالسفر قبل الوجدان إلى الوجدان .

م وإذا نوى سفر قصر ثم نوى بعد الخروج أن يقيم في بلد قريب من بلد الخروج انتهى سفره إذا أقام في ذلك البلد ، ويجوز له القصر والجمع وما يختص بالسفر^(١) / قبل الوصول إلى ذلك البلد^{(٢)(٣)}.

= حذفهما ومن قال ثماني عشرة عد أحدهما وهو جمع متين فتبقى رواية الخمسة عشر شاذة وكذا رواية العشرين كذا ذكر الحافظ ابن حجر العسقلاني، قال الأنصاري في شرح الروض: وهذا الجمع يشكل على قولهم يقصر ثمانية عشر غير يومي الدخول والخروج ، وقد يجمع بينهما ماعدا روايتي خمسة عشر وسبعة عشر بأن راوي عشرين عد اليومين وراوي ثمانية عشر لم يعدهما وراوي تسعة عشر عد أحدهما وبه يزول الإشكال، وكذا قال ابن حجر في تحفة المحتاج وكذا الشرييني والرملی .
انظر مشكل الوسيط مع الوسيط ٢/٢٤٩ و ٢٥٠، المجموع ٤/٣٦٠-٣٦٢، فتح الباري ٢/٥٦١ و ٥٦٢، التلخيص الخبير ٢/٤٥ و ٤٦، أسنى المطالب ١/٢٣٧، تحفة المحتاج ٣/٢٢٨، مغني المحتاج ١/٥٢٠، نهاية المحتاج ٢/٢٥٥ و ٢٥٦، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٣/٣٢٧-٣٣٢ رقم ٤٨٢-٤٨٤ و ٤٨٧ .

(١) نهاية اللوحة ٣٣ من (ص) .

(٢) جاز القصر في المسألتين السابقتين لأن سبب الرخصة قد انعقد فيستمر حكمه إلى أن يوجد ماغير النية إلى الوجدان في المسألة الأولى والإقامة في الثانية، وتقييد الشارح النية بعد الخروج احترازاً عما لو نواها قبل الخروج فيمتنع ترخصه .

انظر فتح العزيز ٢/٢٢١، الغرر البهية ١/٤٦٥، فتح الجواد ١/١٩٤ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٢٤٥-٢٤٩، حلية العلماء ٢/١٩٩-٢٠١، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥١٨-٥٢٠ و ٥٢٤، الأنوار ١/١٣٣ و ١٣٤، احلاص الناصي ١/١٩٧-١٩٩، أسنى المطالب ١/٢٣٦ و ٢٣٧، وانظر الحواشي المدنية ٢/٤٧ و ٤٨ ، فقد فصل وضبط أطراف مسائل انقطاع السفر بعد استحمام شروطه بما لم يسبق إلى مثله .

فصل

م^(١) / وشرط القصر العلم بجواز القصر فلو جهل جواز القصر وقصر لم يجز^(٢) .

م وشرط القصر دوام السفر في جميع الصلاة فلو انتهت السفينة في أثناء الصلاة إلى دار الإقامة ، أو نوى الإقامة في أثناء الصلاة لزمه الإتمام^(٣) .

م وكذلك شرط القصر دوام جزمه^(٤) نية القصر^(٥) من أول الصلاة إلى آخرها^(٦) ، فلو نوى الإتمام أو لم ينو القصر ولا الإتمام أو تردد في أنه يتم أو يقصر ولو في بعض الصلاة لزمه الإتمام^(٧) .

(١) نهاية الوجه ٦٩ من (ظ) .

(٢) هو نص للشافعي في الأم ، قالوا لأنه عابث في اعتقاده غير مصل .

انظر الأم ١/١٨١ و ١٨٢ ، فتح العزيز ٢/٢٣٥ ، المجموع ٤/٣٥٣ ، فتح الجواد ١/١٩٣ .

(٣) لأن سبب الرخصة قد زال فتزول الرخصة .

انظر المذهب مع المجموع ٤/٣٥١ ، فتح العزيز ٢/٢٣٥ ، بشرى الكريم ص ٣١١ .

(٤) في غير الأصل : " جزم " .

(٥) في (ص) : « نيته » .

(٦) اشتراط دوام الجزم بنية القصر هو مافهمه الشارح من لفظ الخاوي وكذا فهمه أيضا صاحب البهجة واعترضه ، ووجه الاعتراض أن دوام الجزم بالنية لا يجب استحضاره في جميع الصلاة بل المشروط الانفكاك عن الشك والتردد والجزم بالإتمام ، وهو مذكروه الرافعي وغيره ، علما بأنه يجب أن تكون نية القصر في ابتداء الصلاة كأصل النية .

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٣ ، المجموع ٤/٣٥٤ ، البهجة الوردية مع الفرر البهية ١/٤٦٥ ، انخلاص الناوي ١/١٩٧ .

(٧) لأن الأصل الإتمام فيتعقد مطلق التحرم عليه .

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٣ ، كفاية الأخيار ص ٢٠٥ .

م (ويشترط دوام جزم نية القصر كما ذكرنا أو تعليق المأموم القصر والإتمام) ^(١) بقصر الإمام وإتمامه بأنه يتم إن أتم الإمام ويقصر إن قصر فإنه لا يلزمه الإتمام بهذا التردد ^(٢) بل يجوز له القصر إن قصر الإمام ^{(٣)(٤)} .

فصل

م ولو اقتدى بمتهم - مسافرا كان المتم أو مقيما - يتم المأموم، م ولو اقتدى المسافر في الظهر بالصبح م أو الجمعة يلزمه الإتمام ^(٥) ، م وكذلك يتم المأموم إذا اقتدى بإمام قاصر واستخلف الإمام القاصر متما م كما يتم الأصل وهو المستخلف إذا اقتدى بخليفته المتم [فإن ذلك الأصل يتم أيضا ^(٦)] ^(٧) .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويستثنى من اشتراط دوام جزم نية القصر ما إذا كان مأموما وعلق القصر والإتمام " .

(٢) المقصود بالتردد هو التردد هل يتم أم يقصر بعد علمه بسفره كما سيبيته في الفصل القادم، أما لو شك في سفره فيلزمه الإتمام وإن بان الإمام مسافرا قاصرا قاله في الروضة .

انظر روضة الطالبين ١/٤٩٥، اخلاص النواي ١/١٩٧، أسنى المطالب ١/٢٤٠ .

(٣) لأن الظاهر من حال المسافر القصر ، ولا يضر هذا التعليق لأنه محل ضرورة فليس للنية شعار يعرف به . انظر فتح العزيز ٢/٢٢٩، كفاية الأخيار ص ٢٠٥، أسنى المطالب ١/٢٤٠، بشرى الكريم ص ٣١٠ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٣٣-٢٣٥، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٢٦٩ و ٢٧٠، كفاية الأخيار ص ٢٠٥، اخلاص النواي ١/١٩٧، الغرر البهية ١/٤٦٥ و ٤٦٦ .

(٥) لأن الصلاة قد تمت في نفسها فيتم لتمامها ولأنه اتم بتم .

انظر المهذب مع المجموع ٤/٣٥٥ و ٣٥٦، الغرر البهية ١/٤٦٦، فتح الخواص ١/١٩٤ .

(٦) محل ماذكر إذا استخلف الإمام متما فلو لم يستخلف ولا استخلف المأمومون بنوا على صلاتهم فرادى وحاز للمسافرين وللإمام الأصل القصر ، وكذا لو استخلف مسافرا فلهم القصر أيضا .

انظر روضة الطالبين ١/٤٩٦، مغني المحتاج ١/٥٢٦ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

م وكذلك يتم المأموم أيضا إذا اقتدى بمن شك أنه مقيم أو مسافر^(١)، (م لا إن اقتدى بمن علمه مسافرا وشك أنه هل نوى القصر أو الإتمام فإنه يقصر إذا قصر الإمام ويتم إذا أتم)^(٢)، م لا إن قام مشكوك النية أو معلوم نية القصر إلى قيام الركعة الثالثة فإن المأموم يتم [إن شك في نية الإتمام أو علم نية قصره]^(٣)، وإن^(٤) احتمال كون قيامه إلى الركعة الثالثة سهوا^(٥)، م وحيث يلزم المأموم الإتمام في هذه الصور لا يسقط عنه بفساد صلاته أو صلاة الإمام^(٦).

م وكذلك يلزم المأموم الإتمام إذا اقتدى بمسافر وفسدت صلاة الإمام ولم يظهر للمأموم أن الإمام نوى القصر أو الإتمام، م وكذلك يتم إذا اقتدى (بمن ظنه مسافرا متطهرا)^(٧) فتبين للمأموم إقامته قبل تبين حدثه أما لو تبين له أنه محدث قبل أن يتبين له إقامته أو تبينا

(١) لأنه شرع في صلاته على تردد فيما يسهل معرفته لظهور شعار المسافرين والمقيمين وسهولة البحث والأصل الإتمام.

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٠، أسنى المطالب ١/٢٤٠، بشرى الكريم ص ٣١٠.

(٢) ما بين القوسين كرر في الأصل و (ظ)، لكن جاء في حاشية (ظ) الإشارة إلى تكرارها.

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٤) "إن" سقط من (ص).

(٥) وسبب اتمامه أنه في أحد الاحتمالين وهو كونه نوى الإتمام في الصورة الأولى، وكونه عدل عن القصر إلى الإتمام يلزمه الإتمام فيلزم كما لو شك في نية نفسه والقيام فعل مشعر بالإتمام، وعليه إن علم أنه ساه بأن كان لا يرى الإتمام فلا يلزمه الإتمام.

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٤، المجموع ٤/٣٥٤.

(٦) لأنها صلاة تعين عليه اتمامها فلم يجزه بعد ذلك قصرها.

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٠، الاقناع مع تحفة الحبيب ٢/٣٦٩.

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين: "برجل مقيم محدث".

معا لم يلزمه الإتمام^(١) ، م وكذلك يتم المأموم إذا اقتدى بمسافر وشك في أثناء الصلاة في أنه هل نوى إمامه^(٢) الإقامة أو لا ، م وكذا لو شك المصلي في أن الموضع الذي دخله أو دخله إمامه هل [٥١] هو المقصد الذي عزم على الإقامة فيه الحد المعتر أم لا فإنه^(٣) يتم ، م ويتم في جميع هذه الصور وإن نوى القصر^(٤) .

ولا تبطل صلاة المأموم حيث يلزم الإتمام بنية القصر ، وتبطل للمقيم صلاته إذا نوى القصر^(٥) .

م لا إن اقتدى بمقيم عرف حدثه قبل اقتدائه [فإنه لا يلزمه الإتمام]^(٦) ، م أو^(٧) تذكر حدث نفسه [حالة القلوة]^(٨) فإنه لا يلزمه الإتمام في الإعادة^(٩) ، م ولا إن شرع في الصلاة وهو مقيم محدث فإنه إذا سافر لا يلزمه الإتمام سواء كان علم حدث نفسه وإقامته أو

(١) إذ لا قلوة في الحقيقة بينهما وفي الظاهر ظنه مسافرا .

انظر المجموع ٣٥٧/٤ ، أسنى المطالب ٢٤١/١ ، الإقناع للشريبي ٣٦٦/١ .

(٢) " إمامه " سقط من (ص) .

(٣) " فإنه " سقط من (ص) .

(٤) يتم في هذه الصور لأن من شك في سبب الرخصة فإن الأصل له الإتمام .

انظر المذهب ٣٣٨/١ ، فتح الجواد ١٩٤/١ .

(٥) والفرق بينهما أن المسافر من أهل القصر فتصح صلاته ولا تضره نيته وتلغو نية القصر ، أما المقيم فتبطل صلاته لأنه ليس من أهل القصر .

انظر المجموع ٣٥٦/٤ ، أسنى المطالب ٢٤١/١ ، مغني المحتاج ٥٢٥/١ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) في (ص) : " ولا إن " .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) " في الإعادة " سقط من (ص) .

جهلها أو علم الإقامة^(١) / قبل الحدث أو الحدث قبلها أو جهل أحدهما دون الآخر (٢) (٣) (٤).

فصل

م ورخص الجمع بالمطر^(٥) أيضا في الحضر بتقديم الصلاة الثانية على وقتها إلى وقت الصلاة الأولى دون تأخير الصلاة الأولى إلى وقت الصلاة الثانية^(٦).

م وإنما يرخص في الجمع بالمطر لمن يصلي بالجماعة في مسجد بعيد من موضعه ؛ م ويتأذى بالمطر في الطريق ، فأما إن كان لا يصلي بالجماعة أو يصلي بها لكن لا في المسجد أو يصلي فيه وهو غير بعيد عن موضعه أو بعيد ولكن لا يتأذى بالمطر بأن كان في الطريق كن^(٧) يمشي

(١) نهاية الوجه ٧٠ من (ظ) .

(٢) لأنه لم يصح شروعه في الصلاة أصلا في جميع هذه الصور، وقد ذكر الأذرعى ضابطا لذلك حيث قال - كما نقله الشريبي عنه - : والضابط أي في ذلك أن كل موضع يصح شروعه فيه ثم يعرض الفساد يلزمه الإتمام ، وحيث لا يصح الشروع لا يكون ملتزما للإتمام بذلك .

انظر فتح العزيز ٢/٢٣١، مغني المحتاج ١/٥٢٦، نهاية المحتاج ٢/٢٦٧ .

(٣) في (ص) زيادة قوله " فإنه لا يلزمه الإتمام بحال " . .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٣٣٨ و ٣٣٩، روضة الطالبين ١/٤٩٤-٤٩٦، المنهاج مع شرح المحلي ١/٣٨٩-٣٩١، الأنوار ١/١٣٤ و ١٣٥، فتح الجواد ١/١٩٤ و ١٩٥، الاقناع مع تحفة الحبيب ٢/٣٦٧-٣٧٠ .

(٥) قيده بالمطر الذي يبل الثياب .

انظر المذهب ١/٣٤٥، عمدة السالك ص ١١٥، كفاية الأخيار ص ٢٠٦، نهاية المحتاج ٢/٢٨٠ .

(٦) لأنه إذا أخر ربما انقطع المطر فجمع من غير عذر و استدانة المطر ليست إليه بخلاف السفر فاستدانة متصورة .

انظر المذهب ١/٣٤٤، فتح العزيز ٢/٢٤٥، شرح المحلي على المنهاج ١/٣٩٧ .

(٧) الكنّ : سبق التعريف به في ص ١٦٣ .

تحت فلا يترخص في الجمع^(١) .

(ولا يجوز الجمع بسبب النسك فلا يجمع العرفي ولا المزدلفي ولا المكّي بين الظهر والعصر^(٢) ولا بين المغرب والعشاء بمزدلفة^(٣)، وإنما يستحب الجمع للآفاقيّ .
وكذا لا يجوز الجمع بعذر المرض^(٤) وفيه وجه اختاره الخطابي^(٥) والقاضي حسين واستحسنه الروياني^(٦) (٧) (٨) (٩) .

(١) لأن الجمع جواز للمشقة في تحصيل الجماعة وهذا المعنى مفقود هنا لعدم تأذيه بالمطر في جميع الصور السابقة .
انظر المجموع ٣٨١/٤، فتح الجواد ١٩٥/١٥٠ .

(٢) يعني يعرفات .

(٣) لأن الصحيح أن سبب الجمع هو السفر . انظر فتح العزيز ٢٣٧/٢، المجموع ٣٧١/٤، نهاية المحتاج ٢٧٤/٢ .

(٤) قالوا : لعدم ثبوت الجمع بعذر المرض عن النبي ﷺ مع حدوثه في عصره .

انظر فتح العزيز ٢٤٧/٢، المجموع ٣٨٤/٤، نهاية المحتاج ٢٨٢/٢ .

(٥) الخطابي : حمّد بن محمد بن ابراهيم بن خطاب أبو سليمان البستي المعروف بالخطابي كان فقيها ورأسا في علم العربية والأدب وغيرها ، أخذ الفقه عن القفال الشاشي وأبي علي بن أبي هريرة روى عنه أبو حامد الاسفرايني وأبو عبد الله الحاكم من تصانيفه معالم السنن وأعلام البخاري وغريب الحديث وكتاب العزلة ، له شعر حسن توفي سنة ٣٨٨ هـ .

انظر طبقات السبكي ٢٨٢/٣، طبقات الاسنوي ٢٢٣/١ و٢٢٤، طبقات ابن شهبة ١٥٦/١ و١٥٧ .

(٦) انظر معالم السنن مع سنن أبي داود ١٥/٢ .

(٧) هذا الوجه هو جواز الجمع بسبب المرض وقد نقله عن هؤلاء الأئمة الرافعي وابن الصلاح أيضا ، واختاره النووي وجمع من المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٢٤٧/٢، مشكل الوسيط ٢٥٨/٢، المجموع ٣٨٣/٤، روضة الطالبين ٥٠٣/١، زبد ابن

رسلان مع غاية البيان ص ١٧٩، كفاية الأخيار ص ٢٠٧ و٢٠٨، روض الطالب مع أسنى

المطالب ٢٤٥/١، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢٠١/١، الإقناع للشريبي ٣٧١/١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل هذا الفصل في المهذب ٣٤٤/١ و٣٤٥، حلية العلماء ٢٠٦/٢، أسنى

المطالب ٢٤٤/١ و٢٤٥، فتح الجواد ١٩٥/١٥٠، بشرى الكريم ص ٣١٥ و٣١٦ .

فصل

م ويشترط للجمع إن قدم الصلاة الثانية على وقتها إلى وقت الأولى نية الجمع^(١) في أول^(٢) الصلاة الأولى أو وسطها أو آخرها^(٣).

م^(٤) ويشترط^(٥) الترتيب بتقديم الظهر على العصر والمغرب على العشاء^(٦)، م^(٧) والولاء بين الصلاتين، م وإن أقام للصلاة الثانية [م]^(٨) أو تيمم لها فإن الولاء لا يطل بهما^(٩).

م ويشترط دوام العذر إلى عقد الصلاة الثانية م لا أن يكون ذلك العذر مطرا^(١٠)

(١) وذلك تمييزاً للتقديم المشروع على التقديم سهواً وعبثاً .

انظر المجموع ٤/٣٧٤، فتح الجواد ١٩٥/١٠٥ .

(٢) " أول " سقط من (ص) .

(٣) لأن الجمع هو ضم الثانية إلى الأولى فإذا تقدمت النية على حالة الضم حصل الغرض .

انظر فتح العزيز ٢/٢٤١، الغرر البهية ١/٤٧٠ .

(٤) " م " سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " وكذلك يشترط " .

(٦) لأن الوقت للأولى والثانية تابعة لها فلا تتقدم على متبوعها .

انظر المذهب ١/٣٤٣، كفاية الأخيار ص ٢٠٦، المنهاج القويم ص ٢٦٦ .

(٧) في (ص) : " وكذلك يشترط " .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [والولاء وإن أقام وتيمم] .

الحاوي الصغير لوحة ٧ ب .

(٩) أي لا يضر الفصل والسير والرجوع في ضبطه إلى العادة على الصحيح .

انظر روضة الطالبين ١/٥٠٠، المجموع ٤/٣٧٥، المنهاج مع تحفة المحتاج ٣/٢٦٣ .

(١٠) في (ص) : زيادة قوله "لا سفراً" .

فإنه لا يشترط دوام المطر إلى عقد الثانية بل يكفي^(١) وجوده عند أول الصلاتين والتحلل من الأولى ، ولا يضر الانقطاع في أثناء الأولى^{(٢)(٣)} .

فصل

م فلو تذكر في الصلاة الثانية أو بعد الفراغ من الصلاتين ترك ركن من سجدة أو غيرها من الصلاة الأولى يعيدهما بالجمع إن شاء الجمع^(٤) ، م وإن تذكر ترك ركن من الصلاة الثانية [يعيدها]^(٥) في وقتها الأصلي إن طال الفصل من وقت سلام الصلاة الثانية إلى تذكر الركن^(٦) ، ولا يعيد الصلاة الأولى ، م وإن تذكر ترك ركن بعد الفراغ من الصلاتين ولم يدر موضع ترك الركن أهو من الصلاة الأولى أو الثانية يعيد كل واحدة من الصلاتين في وقتها^(٧) ، (وتعذر الجمع لاحتمال أن المتروك من الثانية فيطول الفصل

(١) في الأصل : " يكف " .

(٢) لا يضر انقطاع المطر أثناء الأولى لعسر انضباطه ، فاعتبر وجود العذر عند التحرم بالأولى والتحلل منها والتحرم بالثانية ليتحقق الجمع مع وجود العذر .

انظر الحاوي الكبير ٢/٣٩٨ ، أسنى المطالب ١/٢٤٥ ، فتح الجواد ١/١٩٦ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٢٥٦ و ٢٥٧ ، التعجيز ٢/١٤٧ - ١٤٩ ، روضة الطالبين ١/٤٩٩ و ٥٠٠ ، كفاية الأخيار ص ٢٠٦ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٢٦٦ و ٢٦٧ .

(٤) وإنما وجب إعادة الصلاة الأولى لترك الركن وتعذر التدارك لطول الفصل ، وإعادة الثانية لفقد الترتيب بينها وبين الأولى ، وجاز الجمع لوجود المرحص .

انظر فتح العزيز ٢/٢٤٢ ، الغرر البهية ١/٤٧١ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) ، وفي (ص) : « يعيد الصلاة الثانية » .

(٦) ويمتنع جمعها لوجود الفصل بينها وبين الأولى بتخلل الصلاة الباطلة ، أما لو قصر الفصل فيتدارك وتصح الصلاتان جميعا .

انظر المجموع ٤/٣٧٥ ، فتح الجواد ١/١٩٦ .

(٧) لتقدير أن المتروك من الصلاة الأولى فتبطل الثانية لفقد الترتيب .

بها ؛ وبالأولى المعادة بعدها^(١) (٢) (٣) .

فصل

م ولو أخر الصلاة الأولى إلى وقت الصلاة الثانية فيشترط نية الجمع في وقت الصلاة الأولى، م ما بقي قدر ركعة من وقت الأولى فإن بقي من وقتها أقل من قدر ركعة ونوى الجمع لم يحصل الجمع بل يكون قضاء^(٤)، م وكذلك يشترط نية الجمع في الصلاة

(١) يعني يتعذر الجمع بسبب احتمال بطلان الثانية فيطول الفصل بأمرين أولهما الصلاة الثانية والتي لغت، والثاني هو إعادة الصلاة الأولى، فيؤخذ بالأسوأ في هذا الطرف كما يأخذ بالأسوأ في الطرف الأول .
انظر فتح العزيز ٢/٢٤٣، المجموع ٤/٣٧٦، أسنى المطالب ١/٢٤٣ و٢٤٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٢/٣١٦، فتح العزيز ٢/٢٤٢ و٢٤٣، المجموع ٤/٣٧٥ و٣٧٦، اخلاص الناوي ١/٢٠٢، الغرر البهية ١/٤٧١ و٤٧٢ .

(٤) هذه المسألة التي ذكرها الشارح وهي عدم صحة الجمع إذا نوى الجمع بعد أن بقي من وقت الأولى أقل من ركعة نقلها عنه الأنصاري في الغرر وشرح الروض .

الغرر البهية ١/٤٧٣، أسنى المطالب ١/٢٤٤، وانظر حاشية الجمل ٢/٤٤٤ .

وهذه المسألة جرى فيها الشارح على ما في الروضة وأصلها، وهو معتمد الشارح والأنصاري وابن حجر، واشترط في المجموع نية الجمع إذا بقي من وقت الأولى ما يسعها أو أكثر فإن ضاق عن ذلك عصى وكانت قضاء، وهو معتمد الشريبي والرملي، وجمع بينهما بحمل كلام المجموع على ما يسعها أداء ويكون شرط الخروج عن الأثم أن تقع النية وقد بقي ما يسع جميعها وإلا أثم، وشرط الأداء وقوع النية وقد بقي ما يسع ركعة وإلا صارت مع إثم قضاء .

انظر فتح العزيز ٢/٢٤٣، روضة الطالبين ١/٥٠٠، المجموع ٤/٣٧٦، اخلاص الناوي ١/٢٠٣، الغرر البهية ١/٤٧٣، فتح الجواد ١/١٩٦، مغني المحتاج ١/٥٣٢، نهاية المحتاج ٢/٢٧٩، الحواشي المدنية ٢/٥٢، حواشي الشرواني على تحفة المحتاج ٣/٢٦٦-٢٦٨ .

الأولى^(١)، م وكذلك يشترط دوام العذر وهو السفر ههنا^(٢) إلى تمام الصلاتين فإنه لو أقام قبل تمام الصلاتين أو بلغ دار الإقامة كانت الصلاة الأولى قضاء^(٣).

م والقصر في ثلاث مراحل أولى من الإتمام^(٤)، وأما في مرحلتين فالإتمام أولى من القصر^(٥).

م ويقدم الجامع عند التقديم سنة الظهر والعصر عليهما استحبابا^(٦)، ويؤخر عنهما جوازا^(٧)، ولا يوسط السنة بينهما^(٨).

ويقدم أيضا سنتهما عند التأخير^(٩) / عليهما استحبابا ويجوز التأخير عنهما، ولا يستحب أن يأتي بسنة العصر بين الظهر والعصر فإن الولاء مستحب عند التأخير بين

(١) الجزم هنا بوجوب نية الجمع تبع فيه المصنف المحرر للرافعي قاله الشارح في تيسيره والشريني في مغني المحتاج، وصحح النووي أنها سنة، وصححه الشارح أيضا في تيسير الحاوي .
انظر المجموع ٣٧٦/٤، تيسير الحاوي لوحة ٢٤، الأنوار ١٣٧/١، اخلاص النساوي ٢٠٣/١، مغني المحتاج ٥٣٢/١ .

(٢) إذ الجمع بالمطر لا يجوز إلا جمع تقديم كما سبق .

(٣) وذلك لأن الأولى تابعة للثانية في الأداء للعذر وقد زال العذر قبل تمامها .
انظر فتح العزيز ٢٤٤/٢، مغني المحتاج ٥٣٣/١، حواشي الأنوار ١٣٦/١ و ١٣٧ .

(٤) وذلك خروجاً من الخلاف ، وكذا في حكم ذلك من يديم السفر بأهله في البحر فالأفضل الإتمام ولو بلغ سفره مراحل .

انظر الأم ١٨٨/١، روضة الطالبين ١/٤٨٩ و ٥٠٤، المجموع ٣٣٥/٤،

(٥) يستثنى من ذلك من يجد في نفسه كراهة القصر فالقصر له أفضل بل يكره له الإتمام .
انظر روضة الطالبين ١/٥٠٤، الغرر البهية ١/٤٧٤، نهاية المحتاج ٢/٢٧١ .

(٦) سيأتي من كلام الشارح الاعتراض عليه .

(٧) نهاية الوجه ٧١ من (ظ) .

(٨) بناء على أن الولاء شرط عند الجمع بالتقديم كما سبق .

(٩) نهاية اللوحة ٣٤ من (ص) .

الصلاتين^(١)، وهذا المذكور في تقديم سنة الظهر والعصر عليهما موافق لما في شرح الوجيز^(٢).

والذي قاله المحققون^(٣) أنه يستحب تقديم سنة الظهر المقدمة ولا يجوز تقديم سنة الظهر المؤخرة وسنة العصر عليهما؛ (لأن وقت سنة الظهر المؤخرة بعد فعل الظهر، ووقت سنة العصر بدخول وقت العصر، ولا يدخل وقت العصر المجموعة إلى الظهر إلا بفعل الظهر^(٤)).

قال الشيخ الإمام فسح الله في مدته :- وينبغي أن يكون ما قاله المحققون فيما إذا جمع/[٥٢] بالتقديم، أما إذا جمع بالتأخير فيجوز تقديم سنة العصر عليهما^(٥).

م ويؤخر الجامع سنة المغرب والعشاء وجوبا عند الجمع بالتقديم، ولا يجوز توسيط سنة المغرب بين الصلاتين^(٦)، ويؤخر الجامع بالتأخير مع تقديم الصلاة الأولى على الثانية سنة المغرب والعشاء [عليهما]^(٧) استحبابا في سنة المغرب^(٨) وجوبا في سنة العشاء، أما تقديم

(١) إذ الولاء لا يجب عند التأخير، لأن الأولى مع الثانية كصلاة فائقة مع حاضرة، وإن لم تكن فائقة، وإنما يستحب خروجها من خلاف من أوجبه.

انظر المذهب مع المجموع ٤/٣٧٤ و٣٧٦، الغرر البهية ١/٤٧٣، فتح الجواد ١/١٩٦، مغني المحتاج ١/٥٣٢.

(٢) انظر فتح العزيز ٢/٢٤٧.

(٣) في (ص) : « والتحقيق » ، وكذا قاله النووي وابن المقرئ غير معزو لأحد من العلماء، وقد صوب هذا القول الشارح في تيسيره واعتمده في حواشي الأنوار.

انظر روضة الطالبين ١/٥٠٣، تيسير الفتاوي لوحة ٢٤، اخلاص النواي ١/٢٠٢، حواشي الأنوار ١/١٣٨.

(٤) كذا ذكر معنى ما تقدم النووي من زيادته في الروضة، انظر روضة الطالبين ١/٥٠٣.

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٦) بناء على اشتراط الموالة في الجمع بالتقديم كما سبق.

(٧) "عليهما" مثبت من غير الأصل.

(٨) أي يستحب تأخيرها مراعاة للولاء كما سيذكره الشارح، ويجوز تقديمها على فعل العشاء لعدم تقدمها على وقتها، وليس المقصود جواز تقديمها على فعل المغرب لأن السنة البعدية يدخل وقتها بفعل فرضها.

سنة المغرب والعشاء عليهما فيمتنع^(١)، وتوسيط سنة العشاء يمنع^(٢) أيضا^(٣)، وأما توسيط سنة المغرب بينهما فيجوز لكن الأولى التأخير فإن المولاة بينهما مستحبة .

(والجامع بالتأخير مع تأخير الأولى عن الثانية^(٤) فهو كالجامع بالتأخير مع تقديم الأولى لكن لا يجوز توسيط سنة المغرب^(٥) ويجوز توسيط سنة العشاء^(٦) (٧) (٨) .

= انظر روضة الطالبين ١/٣٠٥، فتح الجواد ١/١٩٦ .

(١) لأن السنة البعدية لا يدخل وقتها إلا بفعل فرضها كما سبق .

(٢) في غير الأصل : " يمتنع " .

(٣) لعدم فعل العشاء وستنها تكون بعدها .

(٤) إذ الترتيب بينهما لا يجب لأن الوقت للثانية والأولى تبع ، ولأنه لو أخر الظهر لغير عذر حتى دخل وقت العصر جاز له تقديم العصر فإذا أخر لعذر كان أولى ، لكنه يستحب .

انظر المذهب مع المجموع ٤/٣٧٤ و ٣٧٦، فتح العزيز ٢/٢٤٣، نهاية المحتاج ٢/٢٧٨ .

(٥) لعدم فعل المغرب أصلا، وستنها تكون بعدها .

(٦) لفعله العشاء ، وقد لخص الشارح ماتقدم من فعل الرواتب في السفر مع ضابط لتعليل هذه الأحكام في تيسير الحاوي حيث قال [والتحقق أنه إذا جمع بين الظهر والعصر قدم سنة الظهر المقدمة وجاز تأخيرها سواء جمع بالتقديم أو التأخير وتوسيطها إن جمع بالتأخير و قدم الظهر أو العصر ، وأخر ستها المؤخرة و جاز توسيطها إن جمع بالتأخير و قدم الظهر ، وأخر سنة العصر و جاز توسيطها وتقديمها إن جمع بالتأخير سواء قدم الظهر أو العصر ، وإذا جمع بين المغرب والعشاء أخر ستها و جاز توسيط سنة المغرب إن جمع بالتأخير و قدم المغرب ، وتوسيط سنة العشاء إن جمع بالتأخير و قدم العشاء ، ومنع ماسوى ذلك ، كل ذلك بناء على ماتقدم من أن السنة المقدمة تؤخر والمؤخرة لاتقدم وأن الترتيب بالولاء شرط عند الجمع بالتقديم سنة عند الجمع بالتأخير ، والأولى تقديم سنة الظهر المقدمة وتأخير ماسواها على كل تقدير] .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٣٤٤، التهذيب ٢/٣١٥ و ٣١٧، روضة الطالبين ١/٥٠٠ و ٥٠١ و ٥٠٣، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٣٢ و ٥٣٣ و ٥٣٥، الأنوار ١/١٣٦-١٣٨، الارشاد مع فتح الجواد ١/١٩٦ و ١٩٧، الغرر البهية ١/٤٧٢-٤٧٥ .

باب الجمعة^(١)

م يشترط في صلاة الجمعة لتكون جمعة وقوع كل صلاة الجمعة مع الخطبة في وقت الظهر ، ولا يجوز تقديم الخطبة على وقت الظهر، ولو وقع بعض صلاة الجمعة في وقت العصر تتم ظهرا سواء في ذلك الإمام والمأموم الموافق والمسبوق^(٢).

م ويشترط في الجمعة إقامتها في خطة^(٣) بلدة، م أو قرية من فضاء أو بناء فلو أقيمت في الصحراء أو في موضع رخص للمسافر فيه سواء كان منفصلا عن خطة البلدة أو القرية أو متصلا بها لم يجز^(٤).

(١) أفرد للجمعة بابا مستقلا مع أن الجمعة كسائر الفرائض الخمس في الأركان والشرائط لاختصاصها بثلاثة أمور : أحدها اشتراط أمور زائدة في صحتها، والثانية: اشتراط أمور زائدة في لزومها، الثالثة : آداب ووظائف تشرع فيها ، وستكلم المصنف عنها جميعا ، وقد ابتدأ بشروط صحتها وهي ستة شروط كما ذكره الغزالي وتبعه في شرح العزيز .
انظر الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٤٨ ، النهاية شرح من الغاية ص ٨٧ .

(٢) لأنها فاتت إذ هي عبادة لا يجوز الاتيان بها بعد خروج وقتها ففاتت بفواته كالحج ، ولذا لا تقضى على صورتها بالاتفاق ، وأما كونها تتم ظهرا فلأنهما صلاتا وقت واحد فجاز بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر فيسر بالقراءة من حيثئذ ، ولا يلزمه استئناف الظهر بل ولا يحتاج إلى نية للظهر وإن نوى فهو أفضل .

انظر فتح الجواد ١/١٩٩ ، مغني المحتاج ١/٥٤٢ ، حاشية الشرقاوي ١/٢٦٣ .

(٣) الخِطَّة : هي الأرض يعلم عليها علامة بالخط ليعلم أنه قد احتازها ليينيها دارا ، والمراد بها هنا ما بين الأبنية من الفضاء المحدود من الأبنية المجتمعة بأن كان في محل لا تقصر فيه الصلاة وإن لم يتصل بالأبنية .
انظر مختار الصحاح ص ١٨١ ، لسان العرب ٧/٢٨٨ ، فتح الجواد ١/١٩٩ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١/٤٠٤ .

(٤) فأهل الخيام المضروبة في الصحراء لاجتماع عليهم وإن أقاموا بها لكن لو سمعوا النداء من محل الجمعة لزمهم تبعاً لأهلها ، وكذا لو كانت خيامهم في خلال الأبنية وهم مستوطنون وتعتقد بهم .

م ويشترط كون الجمعة غير مسبوق تحرمها بتحريم أخرى، م ولا مقارنة تحرمها بتحريم الجمعة أخرى، فلو سبقت أحدهما الأخرى ^(١) براء التكبير وسبقتها الأخرى ^(٢) بهمزته فالصحيحة السابقة براء التكبير ^(٣)، م وإنما يشترط عدم المسبوق والمقارنة إذا كان سهل اجتماع أهل البلدة أو القرية في موضع واحد، فأما إذا لم يسهل الاجتماع في موضع كما في بغداد فلا بأس بجمعتين فيها كيف اتفقتا ولا بأكثر من جمعتين إن احتيج إليه .

م وإن علم السابق من الجمعيتين على التعيين ثم التبس السابق صلى الكل الظهر ^(٤)، م وإن لم يعلم السابق على التعيين وذلك بأن علمت المعية أو لم تعلم المعية ولا السبق أو علم السبق من غير تعيينه ^(٥) / استؤنفت الجمعة ^(٦).

= انظر روضة الطالبين ١/٥٠٩، المنهاج مع تحفة المحتاج ٣/٣١٠ و٣١١، حاشية البيجوري ١/٤١٠ .

(١) في (ص) : " فلو سبقتة " .

(٢) في (ص) : " أخرى " .

(٣) اعتبر الانتهاء من راء التكبير وهي انتهاء التحريم لأن به يتبين الانعقاد .

انظر الغرر البهية ٣/١٢، فتح الجواد ١/١٩٨، نهاية المحتاج ٢/٣٠٢ .

(٤) لأنه قد صحت جمعة على التعيين فلا يزداد عليها وإنما وجب على الجميع لعدم خروج واحدة من

الطائفتين عن العهدة إذ ليس فيهما من تتيقن صحة جمعته والأصل بقاء الفرض .

انظر المجموع ٤/٥٨٩، اخلاص الناوي ١/٢٠٤، الغرر البهية ٣/١٥ .

(٥) نهاية الوجه ٧٢ من (ظ) .

(٦) ذكر الشارح هنا ثلاث صور تستأنف فيه الجمعة : الأولى : إذا وقعت الجمعتان معا وتستأنف لتوافقهما

في المعية في الأولى فليست احدهما بأولى من الأخرى فلم تصح أي واحدة منهما، الثانية : إذا أشكل

الحال فلا يدري أوقعتا معا أم لا وإنما تستأنف لأن الأصل عدم جمعة مجزئة ، الثالثة : إذا علم السبق من

غير تعيينه وفيها خلاف سيذكره بعد، ومحل جميع ما ذكر من استئناف الجمعة إن اتسع الوقت .

انظر فتح العزيز ٢/٢٥٤ و٢٥٥، المجموع ٤/٥٨٨ و٥٨٩، حواشي الأنوار ١/١٤٢، بشرى

الكريم ص ٣٢٨ .

وفيما إذا علم السبق ولم يتعين وجه أنهم يصلون الظهر^(١)، قال الأصحاب :- وهو القياس^(٢)، والأول هو الأظهر في الوسيط^(٣)، وأما إن علم السبق على التعيين ولم يلتبس فيصلي من لم تصح له الجمعة الظهر^(٤).

فصل^(٥)

م ويشترط وقوع كلها أو ركعة منها بالجماعة .

(١) لأنه يتقن إقامة جمعة صحيحة في نفس الأمر ولا يمكن إقامة جمعة بعدها ، والطائفة التي صحت بها الجمعة غير معلومة ، والأصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهما الظهر .

انظر فتح العزيز ٢/٢٥٥، الإقناع للشريبي ١/٣٧٩، نهاية المحتاج ٢/٣٠٣ .

(٢) وصححه الأكثرون منهم النووي وابن المقرئ وغيرهما .

انظر فتح العزيز ٢/٢٥٥، روضة الطالبين ١/٥١٢، المجموع ٤/٥٨٩، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/١٧، إخلاص النواي ١/٢٠٤، شرح التنبية للسيوطي ١/١٨٠، المنهاج القويم ص ٢٧٢، الإقناع للشريبي ١/٣٧٩، نهاية المحتاج ٢/٣٠٣ .

(٣) انظر الوسيط ٢/٢٦٥، وهو مقتضى كلام الخاوي حيث قال [وإن لم يعلم -أي السابق- استؤنفت بالجماعة] الخاوي الصغير لوجه ٧ ب .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبية مع شرح السيوطي ١/١٧٨-١٨٠، الوسيط ٢/٢٦٣-٢٦٥، روضة الطالبين ١/٥٠٧-٥١٢، إخلاص النواي ١/٢٠٤ و٢٠٥، الغرر البهية ٣/١٧-٣، مغني المحتاج ١/٥٤١-٥٤٥، بشرى الكريم ص ٣٢٥-٣٢٧ .

(٥) هذا الفصل مكمل لما قبله حيث ذكر في الفصل السابق ثلاثة شروط لصحة صلاة الجمعة واستأنف هنا الشرط الرابع وهو أن تكون بالجماعة والخامس وهو العدد أما السادس فسيذكره بعد فصل .

م ويشترط أن تكون الجماعة بأربعين^(١) [م]^(٢)، ذكرا، م مكلفا، م حرا، م مستوطنا، م لا يظعن كل واحد من الأربعين شتاء ولا صيفا إلا لحاجة كتجارة وزيارة وعبادة ونحوها، فلا جمعة على النساء، ولا على الصبيان والمجانين والعبيد ولا على الذين يشتون في موضع ويصتفون في موضع، والمسافر إذا نوى [إقامة]^(٣) أربعة أيام صحاح يصير مقيما ولا تنعقد به الجمعة^(٤)، م وإن نقص الأربعون في الصلاة بطلت^(٥)، فلو لم يتحرم الأربعون أو بعضهم حتى ركع الإمام، أو تحرموا قبل

(١) أصح ما يستدل به على اشتراط الأربعين أنّ الأمة أجمعت على اشتراط العدد والأصل الظاهر، فلا تصح الجمعة إلا بعدد ثبت فيه التوقيف، وقد ثبت جوازها بأربعين فلا يجوز بأقل منه إلا بدليل صريح ولم تثبت صلاته لها بأقل من أربعين قاله النووي، واشتراط العدد هنا لا يكفي عن اشتراط الجماعة ولا العكس لانفكاك كل منهما عن الآخر، أما العدد فلأنه قد يحضر أربعون من غير جماعة، وأما الجماعة فلأنها الارتباط الحاصل بين صلاتي الإمام والمأموم وذلك مما لا يستدعي العدد.

انظر فتح العزيز ٢/٢٦٢، المجموع ٤/٥٠٤، الغرر البهية ٣/١٨ و١٩، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١/٤٠٧.

(٢) م مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي الصغير [استؤنفت بالجماعة بأربعين ذكرا].
الخواوي الصغير لوحة ٧ ب.

(٣) " إقامة " مثبت من (ظ).

(٤) لأنه وإن كان مقيما فليس بمستوطن والاستيطان شرط كما سبق.

المجموع ٤/٥٠٢، حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ٣/٣٢٦، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١/٤٠٨.

(٥) لفوات العدد المشروط في دوامها فيتمها من بقي ظهرا.

انظر فتح العزيز ٢/٢٦٠، مغني المحتاج ١/٥٤٧، حاشية البيهقوري ١/٤٠٨ و٤٠٩.

ركوعه وركع^(١) قبل أن^(٢) يتمكنوا من قراءة الفاتحة لا تصح الجمعة، م لا إن انفضوا بين الخطبة والصلاة وعادوا قريبا^(٣)؛ أو انفضوا^(٤) في الخطبة وعادوا قريبا^(٥)؛ م ولم يفتهم ركن من أركانها بأن سكت الخطيب عن ذلك الركن إلى عودهم أو أعاد المأتي به في غيبتهم فإنها لا تبطل، م أما إن عاد بدل الأربعين أو بعضهم فإنها تبطل حتى لا يصلي بهذه الخطبة بل يستأنف، م ولا إن انفص الأربعون وقد تحرم بدلهم ممن سمع الخطبة قريبا من انفضاضهم، م أو تحرم قوم قبل انفضاضهم ممن سمع الخطبة أو من غيرهم فإنها لا تبطل^{(٦)(٧)}.

(١) في هامش (ظ) : خ "ورفع" .

(٢) في (ص) : " أو لم يركع لكنهم لم " .

(٣) القرب المقصود به أن لا يطول الفصل عرفا .

انظر شرح المحلي على المنهاج مع حاشية القليوبي ١/٤٠٩، تحفة المحتاج مع حواشيتها ٣/٣٣٥، حاشية البيجوري ١/٤٠٨ .

(٤) في الأصل : "وانفضوا" .

(٥) أما لو عادوا بعد طول الفصل في المسألتين فيجب استئناف الخطبة ولو كان الانفضاض لعذر لترك الولاء الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم والأئمة بعده .

انظر أسنى المطالب ١/٢٥٠، تحفة المحتاج ٣/٣٣٥، الإقناع للشرييني ١/٣٧٧ .

(٦) لم تبطل في الصورتين السابقتين لأنهم لما لحقوا والعدد تام صار حكمهم واحد فسقط عنهم سماع الخطبة .

انظر فتح العزيز ٢/٢٥٩، أسنى المطالب ١/٢٥١، مغني المحتاج ١/٥٤٨ .

(٧) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٢/٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٦ و٣٢٧، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٥٥-٢٦٢،

المنهاج مع شرح المحلي ص ٤٠٧-٤١٠، الأنوار ١/١٤٢ و١٤٣، الإقناع للشرييني ١/٣٧٦-٣٧٨، بشرى الكريم ص ٣٢٨-٣٣٠ .

فصل (١)

م وإن بطلت الجمعة للإمام بخروجه منها بسبب أو غيره فتقدم واحد جاز سواء كان تقدمه بنفسه أو بتقديمه^(٢) الإمام أو القوم ، ويشترط كون المتقدم صالحاً لإمامتهم، [فتقدم المرأة لغو ولا تبطل صلاتهم إلا أن يقتدوا بها^(٣)، م ويشترط كون المتقدم] ^(٤) ممن اقتدى بالإمام فلو تقدم من لم يقتد به لم يجز^(٥)، م ويجب التقدم أو التقديم في الركعة الأولى من الجمعة لتدرك به الجمعة، ولا يجب في الثانية^(٦)، م^(٧) ويتم القوم الجمعة^(٨)، م وأما الخليفة

(١) هذا الفصل لبيان حكم الاستخلاف في الجمعة ، وقد مضى حكم الاستخلاف عموماً وحكم الاستخلاف في الفرائض غير الجمعة في الجماعة، وقد جمعت مسائل الاستخلاف في موضع واحد في بعض كتب الشافعية كالوجيز والوسيط والمنهاج والتحقيق بينما فرقت في بعضها كالمذهب .
انظر المذهب ١/٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٨٣ و ٣٨٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٦٧-٢٧٣ ، الوسيط ٢/٢٧١-٢٧٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٦٨-٥٧٠ ، التحقيق ص ٢٦٥-٢٦٧ .

(٢) في (ظ) : "بتقديم" .

(٣) انظر فتح العزيز ٢/٢٦٨ ، المجموع ٤/٢٤٣ .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل ، وفي هامش الأصل كتب " من نسخة لاحاجة لها إذ قد علم ذلك من باب الجماعة " .

(٥) إذ فيه إنشاء جمعة بعد أخرى أو فعل الظهر قبل فوت الجمعة وذلك لا يجوز .

انظر فتح العزيز ٢/٢٧٠ ، فتح الوهاب ص ٧٩ ، مغني المحتاج ١/٥٦٨ .

(٦) لاداركهم الجمعة بادراك ركعة منها فيتمونها فرادى جمعة ، ولا يشكل هذا بالانفصاض في الثانية لأن البطلان به لنقص العدد الذي يشترط بقاؤه إلى السلام لالفقد الجماعة المشروط لها ادراك ركعة .

انظر الغرر البهية ٣/٣٢ ، مغني المحتاج ١/٥٦٨ ، الحواشي المدنية ٢/٦٢ .

(٧) م سقط من (ظ) .

(٨) لأنهم أدركوا ركعة كاملة مع الإمام .

انظر المجموع ٤/٥٨٢ ، الإقناع للشريبي ١/٣٨٦ .

فيصلي الظهر إن اقتدى بالإمام في الثانية^(١) [٥٣] م لا المقتدي بالخليفة^(٢) في الثانية فإنه يصلي الجمعة^(٣) ، م وإن أحدث الإمام في الخطبة م أو بين الخطبة والصلاة فاستخلف الإمام من حضر الخطبة جاز، أما لو استخلف من لم يحضرها لم يجز^(٤) .

م كما^(٥) يجوز أن يخطب واحد ويأم آخر ، م كما يجوز في العيد أن يخطب واحد ويأم آخر م وكذا يجوز أن يتبادر أربعون سامعون للخطبة (أي^(٦) حاضرون وإن لم يسمعوا^(٧))^(٨) إلى عقد

(١) وإن أدرك ركوعها وسجديتها كذا ذكره الشيخان الرافعي والنووي، وعللوه بأنه لم يدرك مع الإمام ركعة، واعتمده ابن حجر، وذكر الشريبي والرملي أنه إذا أدرك مع الإمام ركوع الثانية وسجديتها صحت جمعته قالا : وبه صرح البغوي .

انظر التهذيب للبغوي ٣٣٢/٢، فتح العزيز ٢٧١/٢، المجموع ٥٨١/٤، فتح الوهاب ص ٧٩، فتح الجواد ٢٠١/١، تحفة المحتاج وحواشيها ٤١٦/٣ و ٤١٧، مغني المحتاج ١/٥٦٩، نهاية المحتاج ٢/٣٥١ .

(٢) في غير الأصل : " لا مقتدي بالخليفة " .

(٣) لأنه أدرك ركعة خلف من يراعي نظم الجمعة بخلاف الخليفة فهو لم يصل ركعة خلف إمام الجمعة ولا خلف من يراعي نظم صلاته .

انظر التهذيب ٣٣٢/٢، الغرر البهية ٣/٣٥، المنهاج القويم ص ٢٨٧ .

(٤) لأن من لم يسمع ليس من أهل الجمعة ، وإنما يصير من أهلها إذا دخل في الصلاة .

انظر المجموع ٥٨٢/٤، مغني المحتاج ١/٥٦٩، الحواشي المدنية ٢/٧٥ .

(٥) في (ص) : " وكذا " .

(٦) في هامش (ظ) : " لعله أو " .

(٧) تفسير السامعين هنا بمعنى الحاضرين الذي ذكره الشارح نقله عنه ابن المقرئ والأنصاري ، وتعبير

الأصحاب كالشيخين في الروضة وأصلها وغيرهما بمحققة السماع ، لكن في المجموع هنا أن مراد

الأصحاب هنا بالسماع الحضور وإن لم يسمع ، وقد جرى عليه ابن الوردي تبعاً لشيخه البارزي .

انظر فتح العزيز ٢٧٣/٢، روضة الطالبين ١/٥٢٢، المجموع ٥٨٢/٤، احلاص النواي ١/٢٠٦، البهجة

الوردية مع الغرر البهية وحواشيها ٣/٣٧، أسنى المطالب ١/٢٥٤، تحفة المحتاج ٣/٤١٥، فتح

الجواد ٢٠١/١، مغني المحتاج ١/٥٧٠، نهاية المحتاج ٢/٣٥٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الجمعة قبل الإمام الخاطب، م فإن فارق الإمام في الثانية أتم القوم الجمعة، م وإن أتم الإمام الصلاة فقدم القوم من يتم بهم الصلاة لم يجز جمعة كانت أو غيرها^{(١)(٢)}.

فصل^(٣)

م ويشترط في الجمعة تقديم الخطبتين على الصلاة^(٤)، م ويشترط كونهما بالعربية^(٥)، م وكونهما بلفظ الله^(٦)، م ولفظ الحمد حتى لا يقوم غير الله^(٧) مقام الله ولا غير الحمد مقام

(١) أما عدم جوازها في الجمعة فظاهر حيث لا يجوز إنشاء جمعة بعد أخرى والإنشاء يعم الحقيقي وما يشبهه صورة كهذه المسألة، أما عدم جوازها في غير الجمعة فلأن الجماعة قد حصلت في كمال الصلاة وإذا أتموا فرادى نالوا فضلها، وهو ماصححه في الروضة وأصلها هنا، وصحح في المجموع والتحقيق الجواز في غير الجمعة قال في نهاية المحتاج ومغني المحتاج وغيرهما: وهو مقتضى كلام الشيخين في باب الجماعة.

انظر فتح العزيز ٢/٢٧٣، روضة الطالبين ١/٥٢٢ و ٥٢٣ و ٤٧٢، التحقيق ص ٢٦٧، المجموع ٤/٢٤٥، الغرر البهية ٣/٣٩، فتح الجواد ١/٢٠٢، مغني المحتاج ١/٥٧٠، نهاية المحتاج ٢/٣٥٣.

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤/٥٧٦-٥٨٣، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٢٦٧-٢٧٣، التحقيق ص ٢٦٥-٢٦٧، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٣٤٧-٣٥٤، فتح الجواد ١/٢٠٠-٢٠٢، بشرى الكريم ص ٣٤٦ و ٣٤٧.

(٣) هذا الفصل والذي بعده لبيان الشرط السادس من شروط صحة الجمعة وهو تقديم خطبتي الجمعة.

(٤) في (ص): "صلاتها".

(٥) لأن ذلك أمر جرى عليه السلف والخلف، ولأنه ذكر مفروض فاشترط فيه العربية كالتشهد وتكبيرة الاحرام، فإن لم يكن فيهم من يحسن العربية خطب أحدهم غيرها، ووجب على واحد منهم تعلم الخطبة بالعربية.

انظر روضة الطالبين ١/٥٣١، المجموع ٤/٥٢٢، الغرر البهية ٣/٤١، الإقناع للشريبي ١/٣٨٠.

(٦) أي أن يقول الحمد لله، فلا يجوز الحمد للرحمن أو الرحيم ونحوها، وإنما تعين لفظ الجلالة لمزيتة على سائر أسماء الله تعالى لاختصاصه به اختصاصا تاما.

انظر الأنوار ١/١٤٣، شرح التنبيه ١/١٨١، مغني المحتاج ١/٥٥٠، اعانة الطالبين ٢/٦٤.

(٧) لو عبر بقوله حتى لا يقوم لفظ غير الله مقام لفظ الله ليكون أسلم وأوضح للمعنى، وقد عبر باللفظ

صاحب البهجة وغيره.

الحمد ؛ ^(١) ولكن لا ^(٢) / يتعين صيغة الحمد بل كما يجوز الحمد لله يجوز أحمد الله ونحمد الله وحمدا لله ، م ويشترط بعد التحميد الصلاة على النبي ﷺ فيتعين لفظها لا صيغتها كما في الحمد؛ بل يجوز أن يقول أصلي على رسول الله ﷺ / أو نصلي، ولا يتعين لفظ النبي ﷺ [ولا الرسول] ^(٤) ولا محمد ولا غيرها مما يطلق عليه؛ بل يجوز أن يقول الصلاة على الحاشر أو على الماحي [أو على العاقب] ^(٥) أو على المبشر أو على النذير ^(٦)، م ويشترط بعد الصلاة على النبي ﷺ الوصية ^(٧)، م ولفظ الوصية لا يتعين في الخطبة ^(٨) فلو قال: أطيعوا الله كفى، وهذه الثلاثة شرط ^(٩) في الخطبة ^(١٠)، ويجب الترتيب بين الثلاثة المشتركة في

= انظر البهجة الرردية مع الغرر البهية ٢/٣؛ الارشاد مع اخلاص النايي ١/٢٠٧، غاية البيان ص ١٨٦، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١/١٢٤ .

(١) في غير (ظ) : م ، ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي الصغير .

(٢) نهاية الوجه ٧٣ من (ظ) .

(٣) نهاية اللوحة ٣٥ من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) قالوا لأن كل عبادة افتقرت إلى ذكر الله تعالى فهي مفتقرة إلى ذكر نبيه صلى الله عليه وسلم وذلك على الغالب كالأذان والتشهد ونحوها .

انظر المذهب ١/٣٦٧، شرح المحلي على المنهاج مع حاشية القليوبي ١/٤١٢، الغرر وحواشيها ٣/٤٢ .

(٧) لأن المقصود من الخطبة الوعظ والتذكير فلا يجوز الاخلال بها .

انظر المذهب ١/٣٦٧، فتح العزيز ٢/٢٨٤، تحفة المحتاج ٣/٣٤٧ .

(٨) لا يتعين لفظ الوصية لأن غرضها الوعظ والتحذير فبأي لفظ وعظ حصل التذكير ، لكن يشترط فيه الحمل على الطاعة المستلزم للحمل على المنع عن المعصية .

انظر الوسيط ٢/٢٧٨، أسنى المطالب ١/٢٥٦، مغني المحتاج ١/٥٥٠ .

(٩) في (ظ) : " شروط " .

(١٠) المقصود أن هذه الثلاثة شرط في كل من خطبتي الجمعة كما في الروضة والمنهاج وغيرهما ، وقد كتب في حاشية (ظ) : كذا في نسخة أخرى ، ومراده الخطبتين .

انظر التهذيب ٢/٣٤٣، روضة الطالبين ١/٥٣٠، المنهاج مع شرح المحلي ١/٤١٣، الأنوار ١/١٤٤ .

الخطبتين ، وهو أن يأتي بالتحميد ثم الصلاة على النبي ﷺ ثم بالوصية^(١) .

م ويشترط في الخطبة الدعاء للمؤمنين، ولا يتعين لفظ الدعاء ، م ويجوز تخصيصه بالسامعين بأن يقول رحمكم الله ، م والدعاء مختص بالثانية^(٢) ، م ويشترط قراءة آية^(٣) في إحدى الخطبتين لا في واحدة على التعيين^(٤)،^(٥) ولا ترتيب بين الدعاء والقراءة ولا بينهما والثلاثة المشتركة^(٦) .

فصل^(٧)

م ويشترط في الخطبتين القيام للقادر^(٨)، م والجلوس بينهما^(٩)، م مع الطمأنينة، م ويشترط

(١) اشتراط الترتيب صححه الرافعي، وصحح النووي عدم وجوبه لأن المقصود الوعظ وهو حاصل ولم يرد نص بوجوب الترتيب .

انظر فتح العزيز ٢/٢٩٣، روضة الطالبين ١/٥٣٥، المجموع ٤/٥٢٢، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٥٤ .

(٢) لأنه يليق بحالة الاحتتام . انظر أسنى المطالب ١/٢٥٦، تحفة المحتاج ٣/٣٥٠ .

(٣) لكن يشترط في الاكتفاء بالآية أن تكون مفهومة بل قال في المجموع لاختلاف فيه .

انظر المجموع ٤/٥٢٠، كفاية الأخيار ص ٢١٤، شرح المحلى على المنهاج ١/٤١٣ .

(٤) قال في المجموع : ويستحب جعلها في الأولى ، قلت : يعني إن اقتصر عليها .

المجموع ٤/٥٢٠، وانظر نهاية المحتاج ٢/٣١٥ .

(٥) في (ص) : م ، ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الخاوي الصغير .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٣٦٧ و ٣٦٨، الوسيط ٢/٢٧٨ و ٢٧٩، روضة الطالبين ١/٥٢٩-٥٣١ و ٥٣٥،

المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٤٩-٥٥٢ و ٥٥٤، الأنوار ١/١٤٣-١٤٥، غاية البيان ص ١٨٦ و ١٨٧ .

(٧) هذا الفصل لبيان شروط الخطبتين .

(٨) فإن عجز خطب قاعدا ، والانابة أولى كالصلاة .

انظر فتح العزيز ٢/٢٨٧، الفرر البهية ٣/٤٦، فتح الجواد ١/٢٠٣ .

(٩) وهذا الجلوس خفيف يقدر بسورة الإخلاص .

انظر المجموع ٤/٥١٤، اخلاص النواي ١/٢٠٩، بشرى الكريم ص ٣٣٣ .

إسماع الخطيب الخطبة أربعين م كاملين^(١)، فلو كانوا صما أو بعضهم لا تجزئ وإن رفع الصوت، م ويشترط الولاء بين الخطبتين^(٢)، م والولاء بين الخطبة والصلاة، م ويشترط فيهما طهارة الحدث م والخبث ولو أحدث وتطهر وعاد وجب الاستئناف طال الفصل أو لا^(٣)، ويجب على الخطيب نية الخطبة وفريضتها^{(٤)(٥)} حكى عن القاضي حسين^(٦) اشتراط ذلك كما في الصلاة .

م وتنعقد الجمعة ظهرا إن فات شرط مختص بها كما إذا خرج الوقت قبل السلام سواء فيه المسبوق وغيره^(٧) .

(١) إذ مقصود الخطبتين الوعظ وهو لا يحصل إلا بالابلاغ .

انظر فتح العزيز ٢/٢٨٩، شرح المحلى على المنهاج ١/٤١٦، أسنى المطالب ١/٢٥٨ .

(٢) لأنه جرى عليه السلف والخلف ولتأثيره الظاهر في استمالة القلوب .

انظر أسنى المطالب ١/٢٥٨، مغني المحتاج ١/٥٥٤، اعانة الطالبين ٢/٧٠ .

(٣) لأنه لو لم يكن متطهرا لاحتاج إلى الطهارة بعد الخطبة فتختل الموالاة المشروطة .

انظر فتح العزيز ٢/٢٨٨، اخلاص الناي ١/٢٠٩ .

(٤) في (ظ) : « وفريضتها » .

(٥) حكاه الرافعي عن القاضي حسين واعتمده في الأنوار والروض وفي كلام الروضة ما يشير إلى أن الصحيح

خلاف ذلك وهو عدم اشتراط النية وصححه في المجموع في باب الوضوء كما نقله الأنصاري والشريبي

قلت: لم أجد تصحيحه صريحا ، واعتمده ابن حجر والرملي وجل المتأخرين .

انظر المجموع ١/٣١٢، روضة الطالبين ١/٥٣٥، الأنوار وحواشيها ١/١٤٤، روض الطالب مع شرحه

أسنى المطالب ١/٢٥٩، الفرر البهية ٣/٥٠، فتح الجواد ١/٢٠٤، مغني المحتاج ١/٥٥٥،

نهاية المحتاج ٢/٣٢٤، الحواشي المدنية ٢/٦٤ .

(٦) نقله عنه الرافعي ، انظر فتح العزيز ٢/٢٩٣ .

(٧) انظر مسائل الفصل في حلية العلماء ٢/٢٣٤-٢٣٦، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٣١٨ و٣٢٣ و٣٢٤،

عمدة السالك ص ١٢٣، أسنى المطالب ١/٢٥٧-٢٥٩، فتح الجواد ١/٢٠٣ و٢٠٤، بشرى

الكريم ص ٣٣٢-٣٣٤ .

فصل (١)

م وتلزم الجمعة المكلف، م الحر، م الذكر، فلا تلزم الصبي والمجنون ولا العبد ولا المرأة^(٢)، م ويستثنى منه المعذور^(٣) بعذر الجماعة^(٤)، م لكن إذا لم يحضر للجامع في الوقت أو حضر فيه ولكن تلحقه مشقة شديدة بالانتظار فإنه لا تلزمه الجمعة^(٥)، م وإنما تلزم الجمعة غير المعذور أو الحاضر في الوقت إن أقام حيث تقام الجمعة من بلدة أو قرية، م أو أقام (في بلده)^(٦) في موضع لا تقام فيه الجمعة ولكن يبلغه نداء الموضع الذي تقام فيه الجمعة لو فرض ذلك النداء من صيِّت يقف على الطرف الأقرب من ذلك المقيم^(٧)، م مع سكون الريح المعينة على بلوغ الصوت أو المانعة من البلوغ، [م]^(٨) ومع سكوت الصوت المانع من البلوغ^(٩).

(١) هذا الفصل لبيان شروط لزوم الجمعة .

(٢) لكن لو أحرموا فيها لزمهم لأنها انعقدت عن فرضهم فلزمهم أتمامها .

انظر روضة الطالبين ١/٥٤٠، فتح الجواد ١/٢٠٥، غاية البيان ص ١٨٤ .

(٣) في (ص) : " المعذور منه " .

(٤) والتي سبقت في ص ٢٧٦ .

(٥) لأن المانع في حقه مشقة الحضور فإذا تحملها وحضر فقد ارتفع المانع وتعب الرجوع لا بد منه سواء

صلى الجمعة أم الظهر، فإن زاد ضرره بانتظاره جاز له الانصراف ما لم تقم الصلاة .

المهذب ١/٣٥٩، فتح العزيز ٢/٢٩٨، الغرر البهية ٣/٥٢ و ٥٣، غاية البيان ص ١٨٤ .

(٦) " في بلدة " سقط من (ص) .

(٧) اعتبر أقرب طرف إليه لأن البلد قد تكبر بحيث لا يبلغ النداء بوسطها فاحتيط للعبادة .

انظر المجموع ٤/٤٨٧، أسنى المطالب ١/٢٦٣، نهاية المحتاج ٢/٢٩٠ .

(٨) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [يسكون الريح والصوت] .

الحاوي الصغير لوجه ٨ أ .

(٩) ولا يعتبر كون المنادي على عال لأنه لا ضبط خذه والمعتبر بلوغ النداء بحالة استواء الموضع .

م ولا تصح ظهر من تلزمه الجمعة ما لم يعتدل الإمام عن الركوع في الثانية من الجمعة^(١)، م وغير من تلزمه من المكلفين كالمسافر والعبد مخير في الإتيان بالظهر أو الجمعة^(٢)، م وندب للمعذور تأخير الظهر إلى فوات الجمعة^(٣) [م]^(٤) إن رجا زوال^(٥) / عذره قبل فوات الجمعة كالمرضى يرجو الخفة والعبد يرجو العتق، وإن كان لا يرجو زوال عذره كالمرأة والمزمن فالندوب أن يصلي الظهر في أول الوقت ولا يؤخره إلى فوات الجمعة^(٦).

م وندب للمعذور في الجمعة إذا صلى الظهر بالجماعة أن يخفيها إن خفي عذره^(٧).

= انظر المجموع ٤/٤٨٧، مغني المحتاج ١/٥٣٩.

(١) لأن الجمعة فرضه الأصلي فلا ينتقل عنها إلا بفوتها وذلك باعتداله من الركوع الثاني إذ لا تدرك بأقل من ركعة، ونقل في المجموع عن الجديد في أن صلاته تبطل ما لم يسلم، وهو المعتمد عند ابن حجر والرملي وغيرهما من المتأخرين.

انظر فتح العزيز ٢/٣٠٨، المجموع ٤/٤٩٧، الفرر البهية ٣/٥٨٧، فتح الجواد ١/٢٠٥، مغني المحتاج ١/٥٤٠ و٥٤١، نهاية المحتاج ٢/٢٩٤، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ١١٩.

(٢) فإن أتى بالظهر فهو فرضه أو بالجمعة فقد أتى بالأكمل.

انظر المجموع ٤/٤٨٥ و٤٨٦، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٣٧ و٥٣٨.

(٣) وذلك بتأخيرها إلى رفع رأسه من ركوع الثانية والفرق بينها وبين المسألة الأولى بأن الجمعة لازمة في المسألة الأولى فلا ترتفع إلا بيقين بخلافها هنا.

انظر فتح العزيز ٢/٣٠٥، المجموع ٤/٤٩٣، فتح الجواد ١/٢٠٥، نهاية المحتاج ٢/٢٩٤.

(٤) م مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير [وندب تأخير الظهر إلى الفوات إن رجا زوال عذره]. الخاوي الصغير لوحة ٨ أ.

(٥) نهاية الوجه ٧٤ من (ظ).

(٦) هذا إذا جزم بعدم حضورها وإن تمكن.

انظر المجموع ٤/٤٩٣، روضة الصالين ١/٥٤٤، شرح المحلي على المنهاج ١/٤٠٣.

(٧) فإن ظهر عذره لم يندب الاخفاء وتستحب الجماعة لهم لعموم الأدلة الطالبة للجماعة.

انظر فتح العزيز ٢/٣٠٦، المجموع ٤/٤٩٤، نهاية المحتاج ٢/٢٩٣.

م وبعد الفجر يحرم [٥٤] السفر المباح كالتيجارة والزيارة دون السفر الواجب والطاعة^(١) كالجهاد والحج، م لكن إذا لم يمكن هذا المسافر إقامة الجمعة في الطريق في قرية أو بلدة، م أو يخرج رُفقاؤه ولم يلحقه ضرر بالتخلف عنهم، أمّا إذا أمكنه الجمعة في الطريق أو لم يمكنه إقامتها فيه ولكن يلحقه ضرر بالتخلف فلا يحرم السفر^(٢).

فصل

م وبعد الفجر ندب الغسل للمجمع وهو من أراد أن يصلي الجمعة^(٣)، م والغسل عند الرواح إلى الجامع أولى^(٤)، م وندب أن يتيمم المجمع إن عجز عن الماء بدل الغسل إن كان متوضئاً كما إذا كان به قروح على غير موضع الوضوء أو توضأ في البلد ثم فقد الماء^(٥)، م وندب البكور إلى الجامع^(٦)، م ولبس الثياب البيض، م والتطيب باستعمال

(١) أي السفر المندوب ولو عبر به لكان أولى إذ الطاعة تشمل الواجب والمندوب لكن تبع فيه الغزالي، وكون سفر الطاعة لا يحرم بعد الفجر هو طريقة العراقيين وصححها الرافعي في المحرر كما في المنهاج وغيره، وصحح النووي أنه لا فرق بين السفر المباح وسفر الطاعة في التحريم.

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣/٣٠٣، المنهاج مع شرح المحلى ١/٤٠٢، روضة الطالبين ١/٥٤٣ و٥٤٤.

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٢٨٦-٢٨٩، روضة الطالبين ١/٥٣٩-٥٤٥، خلاص

الناوي ١/٢١٠ و٢١١، الغرر البهية ٣/٥١-٦٢، غاية البيان ص ١٨٣ و١٨٤.

(٣) بل يكره له ترك الغسل للخلاف في وجوبه.

انظر كفاية الأخيار ص ٢١٥، أسنى المطالب ١/٢٦٥، فتح الجواد ١/٢٠٥، نهاية المحتاج ٢/٣٢٨ و٣٢٩.

(٤) لأنه أبلغ في المقصود من انتفاء الرائحة الكريهة.

انظر المهذب ١/٣٧٢، الوسيط ٢/٢٩١، فتح العزيز ٢/٣٠٩.

(٥) لأن الشرع أقام التيمم مقام الغسل عند العجز، ولأن القصد من الغسل النظافة والعبادة فإذا فاتت تلك

بقيت الأخرى. انظر المجموع ٤/٥٣٤، تحفة المحتاج ٣/٣٨٠، حاشية البيجوري ١/٤٢٣.

(٦) يستثنى من ذلك الإمام وأصحاب الأعذار الذين يشق عليهم البكور.

الطيب^(١) [٢]، وإزالة الأوساخ والفضلات كقلم الأظفار وأخذ الشارب وحلق شعر العانة،
م والترجل وهو المشي راجلاً م بالهيئة من غير إسراع^{(٣)(٤)}.

فصل

م وندب الإنصات في الخطبتين لمن يسمعهما^(٥) (وأما من لم يسمعهما) ^(٦) فيستحب
له ذكر الله والتلاوة^(٧).

= انظر اخلاص الناوي ٢١٢/١، مغني المحتاج ١/٥٦٠.

(١) ما ذكره من الغسل والطيب والتنظيف وإزالة الأوساخ ولبس أحسن الثياب وهي البيض واستعمال
الطيب ليس خاصاً بالجمعة بل هو مستحب لكل من أراد حضور مجامع الناس كالعيدين ونحوها إلا
النساء فيكرهن أن يأتوا بحضور الطيب والزينة وفاخر الثياب، ويستحب لها ما سوى ذلك .
انظر الأم ١/١٩٧، المجموع ٤/٥٣٨، مغني المحتاج ١/٥٦٣.

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) قيده في الروضة وأصلها بما إذا لم يضق بعض الوقت عن أدائها، فإن ضاق فالأسراع أولى .

انظر فتح العزيز ٢/٣١٥، روضة الطالبين ١/٥٥٠، اخلاص الناوي ١/٢١٢، بشرى الكريم ص ٣٤١ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٣٧١-٣٧٤، الوسيط ٢/٢٩٠-٢٩٣، الأنوار ١/١٤٦، كفاية
الأخيار ص ٢١٥ و٢١٦، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٢٦٤-٢٦٧ .

(٥) بل يكره الكلام، وهذا إن تعرض مهم ناجز كتعليم جاهل وأمر بمعروف وغيرها ويستحب الاقتصار
على الإشارة إن حصل المقصود .

انظر فتح العزيز ٢/٢٩٠، المجموع ٤/٥٢٣، الروض الطالب مع أسنى المطالب ١/٢٥٨، فتح
الجواد ١/٢٠٦، نهاية المحتاج ٢/٣٢٠.

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : "ومن لم يسمعهما" .

(٧) وذلك سرا لئلا يشوش على غيره، وكذا يشتغل بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فهي شعار
اليوم.

انظر تحفة المحتاج ٣/٣٦٠، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٢/٣٢٠، حاشية الجمل ٢/٤٩٩ .

م وندب للحاضر في الخطبة ترك غير التحية من الصلاة، فغير الداخل من الحاضرين يكره له^(١) افتتاح صلاة في الخطبة من السنة الراتبة وغيرها^(٢)، فأما لو كان في صلاة عند ابتداء الإمام بالخطبة فيعذر في إتمامها لكنه يخففها، وتستحب التحية للدخل في الخطبة ويجوز له الإتيان بالسنة الراتبة للجمعة لتتأدى التحية بها لكن لا يستحب له التحية في آخر الخطبة لثلاث يفوته أول صلاة الإمام، م وندب رد السلام^(٣) على المسلم ولا يجب^(٤)، م وندب التشميت للعاطس^(٥)، م وندب أن يسلم الخطيب على من عند المنبر إذا أراد صعوده^(٦)، م وندب إذا صعد أن يقبل على الناس ويسلم عليهم، م وكذا^(٧) يجلس بعد

(١) في (ص) : " لا يستحب له " .

(٢) نقل في المجموع عن الأصحاب تحريم ذلك وهو المشهور بل نقل الماوردي في الخاوي الإجماع عليه .
انظر الخاوي الكبير ٤٢٩/٢، المجموع ٥٥١/٤، الغرر البهية ٧٤/٣، فتح الجواد ٢٠٧/١، الإقناع للشريبي ٣٨٥/١، نهاية المحتاج ٣٢١/٢ .

(٣) لكن يكره للدخل حال الخطبة السلام على الحاضرين .

انظر المجموع ٥٢٣/٤، فتح الجواد ٢٠٧/١، نهاية المحتاج ٣٢١/٢ .

(٤) هذا ما صححه الرافعي في الشرح الصغير كما نقله عنه الأنصاري، واعتمده ابن الوردي وصاحب الأنوار، والذي في الروضة وأصلها عن البغوي وجوب الرد، وصححه النووي في المجموع وقال هو ظاهر نصه في مختصر المزني واعتمده ابن حجر والرملي .

انظر فتح العزيز ٢٩١/٢، روضة الطالبين ٥٣٤/١، المجموع ٥٢٤/٤، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٧٦/٣، الأنوار ١٤٥/١، فتح الجواد ٢٠٧/١، نهاية المحتاج ٣٢١/٢ .

(٥) لكون سببه قهري بخلاف غيره من الكلام فيندب ترك الرد عليه .

انظر تحفة المحتاج ٣٦٠/٣، بشرى الكريم ص ٣٤٣ .

(٦) محل هذا فيمن يفرج للخطبة من قريب المنبر أما من يخرج من أخريات المسجد فيسلم على كل من دنا من ممره .

انظر الغرر البهية ٧٧/٣، تحفة المحتاج ٣٦٩/٣، بشرى الكريم ص ٣٣٥ .

(٧) في غير الأصل : " وأن " .

التسليم إلى فراغ المؤذن من أذان الخطبة، م وأن يجلس بين الخطبتين بقدر سورة الإخلاص، م وندب كون الخطبة فصيحة [م] ^(١) قريبة من الفهم غير وحشية اللفظ ^(٢)، م متوسطة بين الطول والقصر، م وندب للخطيب أن يستدير القبلة فيهما، م وأن يشغل يدا ^(٣) بنحو سيف أو غيره [م] ^(٤) والأخرى بالمنبر، م وندب أن يتدر الخطيب بعد الفراغ من الخطبة إلى النزول من المنبر ليلغ المحراب مع فراغ المؤذن من الإقامة ^(٥)، م وندب قراءة سورة الجمعة في الركعة الأولى وقراءة سورة المنافقين في الركعة الثانية ^(٦)، م فإن نسي ^(٧) الجمعة في الركعة الأولى ندب أن يقرأها مع سورة المنافقين في الركعة الثانية / ^(٨).

(١) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير [وكون الخطبة بليغة قريبة من الفهم].

الخواي الصغير لوحة ٨ أ.

(٢) لتؤثر في القلوب ولينتفع بها أكثر الناس.

انظر فتح العزيز ٢/٢٩٥، شرح المحلى على المنهاج ١/٤٢٠.

(٣) هي اليسرى نقله النووي عن القاضي حسين والبعوي، واختاره جمع من المتأخرين.

انظر روضة الطالبين ١/٥٣٩، المجموع ٤/٥٢٨، الأنوار ١/١٤٦، إخلاص النواي ١/٢١٤، منهج الطلاب

مع فتح الوهاب ص ٧٦، تحفة المحتاج ٣/٣٧٤، مغني المحتاج ١/٥٥٧، نهاية المحتاج ٢/٣٢٦.

(٤) م مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير [وأخرى بالمنبر].

الخواي الصغير لوحة ٨ أ.

(٥) وذلك مبالغة في رعاية الولاء وتخفيفا على القوم.

انظر فتح العزيز ٢/٢٩٧، مغني المحتاج ١/٥٥٧.

(٦) أو سورة سبح في الأولى والغاشية في الثانية فكلا الأمرين سنة.

انظر روضة الطالبين ١/٥٥١، المجموع ٤/٥٣١.

(٧) وكذا لو تركها عامدا أو جاهلا.

انظر روضة الطالبين ١/٥٥١، الغرر البهية ٣/٨١.

(٨) نهاية اللوحة ٣٦ من (ص).

م ويجوز للعجائز حضور /^(١) الجمعة^(٢) ، م ويجوز للإمام تخطي رقاب الناس ، م وكذا
يجوز لمن بين يديه فرجة تخطي رقاب الناس ليقف بها^(٣)^(٤) .

(١) نهاية الوجه ٧٥ من (ظ) .

(٢) وحضورها مقيد بإذن زوجها إن لم تنطرب أو تنزين .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٨٢/٣، اخلاص الناوي ٢١٥/١ .

(٣) وذلك لتقصير القوم بإخلاء الفرجة .

انظر فتح الوهاب ص ٧٨، فتح الجواد ٢٠٨/١ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣٦٩-٣٧١ و ٣٧٧ و ٣٧٨، الوسيط ٢٨٣-٢٨٥ و ٢٩٣ و ٢٩٤،

روضة الطالبين ١/٥٣٣-٥٣٧، المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٥٣-٥٥٧، الأنوار ١/١٤٥-١٤٧، فتح

الجواد ١/٢٠٦-٢٠٩ .

باب صلاة الخوف

م إن أمكن ترك القتال لبعض المحاربين من المسلمين صلى بالجميع الإمام^(١)، م فإذا سجد في الركعة الأولى حرس فرقة، م فإذا فرغ من سجوده سجدت الفرقة الحارسة ولحقت بالإمام حيث أمكنها، وإذا سجد الإمام للركعة الثانية حرس الحارسون في الأولى أو غيرهم^(٢) من صف أو صفين، فإذا فرغ الإمام من السجود سجد الحارسون ولحقوا به في التشهد ليسلم بالجميع .

(والأولى أن يحرس الصف الثاني ويسجد معه الصف الأول وأن يتقدم الصف الثاني ويتأخر الأول في الركعة الثانية^(٣) إذا لم تكثر أفعالهم وهذه صلاة النبي ﷺ بعسفان^(٤)^(٥)،^(٦)

(١) هذا القيد وهو امكان ترك القتال لبعض المحاربين من المسلمين هو احتراز من صلاة شدة الخوف التي سيذكرها فيما بعد .

(٢) في الأصل : " وغيرهم " .

(٣) متابعة للثابت في مسلم ولتحصل فضيلة الصف الأول للطائفتين .
انظر زاد المعاد ١/٥٢٩، أسنى المطالب ١/٢٧١ .

(٤) عُسْفَان : قرية جامعة كثيرة الآبار والخياض ، وهي اليوم بلد على مسافة ثمانين كيلا من مكة شمالا على طريق المدينة .

انظر معجم ما استعجم ٣/٩٤٢ و ٩٤٣ ، معجم البلدان ٤/١٢١ و ١٢٢ ، المعالم الأثيرة في السنة والسيرَة ص ١٩١ و ١٩٢ .

(٥) صلاته صلى الله عليه وسلم بعسفان على الصفة المذكورة أخرجها مسلم ١/٥٧٥ برقم ٨٤٠ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الخوف من حديث جابر رضي الله عنه، وأخرجها أبو داود ٢/٢٨ برقم ١٢٣٦ كتاب الصلاة باب صلاة الخوف والنسائي ٣/١٧٧ كتاب صلاة الخوف باب صلاة الخوف من حديث أبي عياش الزُرقي رضي الله عنه .

(٦) مابين القوسين سقط من (ص) .

م هذا إذا كان العدو في جهة^(١) القبلة ، (ونقل الرافعي عن الأئمة اعتبار شرطين آخرين^(٢)) :
أحدهما: أن يكونوا على قلة^(٣) جبل^(٤) أو مستو من الأرض لا يمنعهم شيء من إبطار المسلمين .
الثاني : أن يكون في المسلمين كثرة^(٥) ليتمكن جعلهم فرقتين أحدهما تصلي معه ،
والأخرى تحرس^(٦)(^(٧)) .

م وإن لم يكن العدو في وجه القبلة يفرق الإمام الناس فرقتين ويصلي بكل فرقة
مرة وتكون الصلاة الثانية نافلة للإمام ، (وهذه صلاته ﷺ ببطن نخل^(٨)(^(٩)) (^(١٠)) ،

(١) في (ص) : " وجه " .

(٢) أي زيادة على الشرط المذكور وهو أن يكون العدو في جهة القبلة .

(٣) القُلة : المراد بقلة كل شيء أعلاه .

انظر المصباح المنير ص ٥١٥ ، القاموس المحيط ٤١/٤ .

(٤) في (ظ) : م ، ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الخاوي الصغير .

(٥) أقل درجات الكثرة أن يكون المسلمون مثل العدو في العدد كما سيشير إليه الشارح في نهاية الفصل .

انظر تحفة المحتاج ٤٣١/٣ ، حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢٧٠/١ .

(٦) انظر فتح العزيز ٣٢٢/٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) بطن نخل : هو الوادي الذي تقع فيه بلدة الخناكية شرق المدينة على مسافة مائة كيل .

المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٨٧ ، وانظر معجم ما استعجم ١٣٠٣/٤ ، تهذيب الأسماء
واللغات ٣٨/١/٣ .

(٩) صلاته صلى الله عليه وسلم ببطن نخل على الصفة المذكورة أخرجها مسلم ٥٧٦/١ برقم ٨٤٣ كتاب

صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة اخوف من حديث جابر رضي الله عنه ، ورواها البخاري تعليقا

٤٢٦/٧ برقم ٤١٣٦ كتاب المغازي باب غزوة ذات الرقاع ، وكذا أخرجها أبو داود ٤٠/٢ برقم

١٢٤٨ كتاب الصلاة باب يصلي بكل طائفة ركعتين والنسائي ١٧٨/٣ كتاب صلاة اخوف باب صلاة

اخوف من حديث أبي بكر رضي الله عنه .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م والأولى أن يصلي بكل فرقة ركعة^(١) إن كانت الصلاة ثنائية كالصبح أو مقصورة^(٢)،
(وهذه صلاته ﷺ بذات الرقاع^(٣)^(٤)، ولا يشترط التحام القتال^(٥)، م وكذا [٥٥] لو

(١) ذكر الشارح هذه الصفة بدون تفصيل وفصلها في الفصل القادم، وتفصيلها كما في رواية صالح بن خوات أن الإمام ينحاز باحدى الطائفتين والطائفة الثانية تجاه العدو فيصلّي بالذين معه ركعة ثم يثبت قائما ويتمون لأنفسهم ثم ينصرفون تجاه العدو وتأتي الطائفة الثانية فيصلّي بهم الركعة التي بقيت ثم يثبت جالسا ويتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

انظر رواية البخاري في فتح الباري ٤٢١/٧ وكذا رواية مسلم في صحيحه ٥٧٥/١ .

(٢) كانت هذه الصلاة أولى من صلاة بطن نخل لأنها أعدل بين الطائفتين ولأنها صلاة صحيحة بالإجماع وتلك صلاة مفترضة خلف متنفل وفيها خلاف بين العلماء .

انظر فتح العزيز ٣٢٠/٢، المجموع ٤١٩/٤، مغني المحتاج ٥٧٦/١ .

(٣) ذات الرقاع : هي اسم غزوة من غزوات النبي صلى الله عليه وسلم سميت بذات الرقاع لأن أصحاب الغزوة من الصحابة كانوا يلقون على أرجلهم الرقاع وهي الخرق ، وموقع ذات الرقاع قال البلادي محصور بين نخل - وادي الحناكية - وبين الشجرة في مسافة خمس وعشرين كيلا طولاً والنخيل يكون مع الموضعين رأس مثلث إلى الشمال . اهد بتصرف .

انظر البخاري مع فتح الباري ٤١٧/٧ و٤١٩ كتاب المغازي باب غزوة ذات الرقاع رقم ٤١٢٨ ، صحيح مسلم ١٤٤٩/٣ كتاب الجهاد والسير باب غزوة ذات الرقاع رقم ١٨١٦ ، معجم ما استعجم ٦٦٤/٢ و٦٦٥ ، معجم معالم الحجاز ٦٥/٤ .

(٤) صلاته صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع على الصفة المذكورة ، أخرجه البخاري ٤٢١/٧ برقم ٤١٢٩ كتاب المغازي باب غزوة ذات الرقاع ومسلم ٥٧٥/١ برقم ٨٤٢ كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب صلاة الخوف من حديث صالح بن خوات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ذات الرقاع صلاة الخوف، وانظر رواية سهل بن أبي حثمة عند البخاري ٤٢٢/٧ برقم ٤١٣١ في نفس الكتاب والباب ورواها مسلم أيضا برقم ٨٤١ نفس الكتاب والباب وانظر رواية ابن عمر رضي الله عنهما في صحيح مسلم برقم ٨٣٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

كانت جمعة، م لكن يشترط أن يخطب بأربعين من كل فرقة، م وكذا لو كانت رباعية^(١)؛ م ولكن إن احتاج الإمام إلى تفريقهم أربع فرق^(٢) بأن لا يكفي نصف المسلمين لعدوهم بأن كان المسلمون مائتين والعدو ثلثمائة، م وإن لم يحتج الإمام إلى تفريقهم أربع فرق بأن كان المسلمون مائتين والعدو مائتين فالأولى أن يفرقهم فرقتين ويصلي بكل فرقة ركعتين^(٣).

فصل^(٤)

م وأتم غير المقتدي في الركعة الأخيرة الصلاة لنفسه منفردا حتى لا يلحقه سهو الإمام، ولا يتحمل الإمام سهوه^(٥)، م وأما المقتدي في الركعة الأخيرة فيتم صلاته أيضا، ويلحق الإمام في التشهد فيكون مقتديا في جميع صلاته حتى يلحقه سهو الإمام ويتحمل الإمام عنه السهو ويكون متخلفا بعذر^(٦)، م وإذا صلى الإمام بفرقة ركعة فارقتة وقام الإمام إلى الثانية

(١) كما لو كان الخوف في الخضر .

(٢) تقييد التفريق إلى أربع فرق بالحاجة هو على الندب لا الوجوب فليست الحاجة شرطا وهو ما أفهمه تعبیر الشارح بقوله: وإن لم يحتج الإمام إلى تفريقهم ... فالأولى، وقد صححه النووي .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١/٥٧٧، المجموع ٤/٤١٦، إخلاص النواي ١/٢١٨، الغرر البهية ٣/٩٨ .

(٣) انظر مسائل الفصل في التلخيص لابن القاص الطبري ص ١٨٢، التنبيه ص ٥٦ و ٥٧، غاية الاختصار مع كفاية الأختصار ص ٢٣٠-٢٣٣، روضة الطالبين ١/٥٥٥-٥٥٩ و ٥٦١، الاعتناء ١/٢٦٤ و ٢٦٥، الغرر البهية ٣/٨٥-٩٨ .

(٤) هذا الفصل لبيان فروع متعلقة بصفة صلاة ذات الرقاع .

(٥) وذلك من حين انقطاع القدوة بين الإمام والمقتدي، ومبدؤها نية مفارقة الإمام سواء كان ذلك عند رفع الإمام رأسه من السجود أو عند الانتصاب للركعة الثانية، فكلاهما جائز لكن الثاني أفضل ليستمر هم حكم الجماعة حالة النهوض .

انظر فتح العزيز ٢/٣٣٧، المجموع ٤/٤١٠، حاشية الشرقاوي ١/٢٧١ و ٢٧٢ .

(٦) لأن حكم القدوة باق بينهما بدليل انتظار الإمام لهم في التشهد ولحاقهم به من غير نية قدوة جديدة .

انظر فتح العزيز ٢/٣٣٧، المجموع ٤/٤١١، نهاية المحتاج ٢/٣٦٦ .

وانتظر إتمام الفرقة الأولى صلاتهم وأخذهم مكان الفرقة الثانية، وانتظر لحوق الفرقة الثانية في قيامه الثاني ولا يسكت في الانتظار بل يقرأ^(١)، م وإذا صلى بالفرقة الثانية ركعة جلس (وقاموا قبل التشهد معه)^(٢) وانتظر قيامهم وركوعهم وسجودهم ولحوقهم به في الجلوس ويتشهد ولا يسكت .

م والأولى حمل السلاح في الصلاة^(٣) إن كان الظاهر السلامة وإلا فيجب^(٤) / الحمل .
م والأولى في المغرب أن يصلي ركعتين بالفرقة الأولى، م وركعة بالفرقة الثانية^(٥)، م والأولى أن ينتظر الإمام في القيام الثالث إذا فرقهم فرقتين سواء في [ذلك]^(٦) المغرب أو الرباعية لتلحق الفرقة الثانية م لا في التشهد^{(٧)(٨)}.

(١) لأنه لو لم يقرأ فلما أن يسكت أو يأتي بغير القراءة وكلاهما مخالف للسنة إذ السكوت مخالف لهيئة الصلاة والقيام لبس موضعاً للذكر، وكذا يقال في التشهد .

انظر فتح العزيز ٢/٣٢٨، فتح الجواد ١/٢١١، مغني المحتاج ١/٥٧٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) وفي حكم الحمل مالو وضعه بين يديه مع سهولة تناوله كما لو كان محمولا .

انظر روضة الطالبين ١/٥٦٥ و٥٦٦، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٢/٣٦٧ .

(٤) نهاية الوجه ٧٦ من (ط) .

(٥) لأن الفرقة الأولى وهي السابقة أولى بالتفضيل، ولأن في عكسه تكليف الثانية تشهداً زائداً واللائق بالحال التخفيف .

انظر فتح العزيز ٢/٣٣٠، الغرر البهية ٣/١٠٢ و١٠٣ .

(٦) "ذلك" مثبت من (ظ) .

(٧) انتظار الإمام في القيام إلى الركعة الثالثة أولى من الانتظار في التشهد لأن القيام محل التطويل بخلاف التشهد الأول، ولأنه ينتظر في الثانية قائماً فكذا هنا .

انظر الوسيط ٢/٣٠٤، فتح العزيز ٢/٣٣٠، التحرير ١/٢٧٣ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٢٤، المهذب ١/٣٤٧-٣٤٩ و٣٥١، الوسيط ٢/٣٠٢-٣٠٤ و٣٠٦،

الارشاد مع فتح الجواد ١/٢١٠ و٢١١، أسنى المطالب ١/٢٧١-٢٧٣، بشرى الكريم ص ٣٤٨ و٣٤٩ .

فصل

م وإن لم يمكن ترك القتال لبعض من المسلمين أي بعض كان فيعذر المصلي فيما يذكر،
(وهي صلاة شدة الخوف^(١))^(٢) .

م وكذا هرب الشخص من العدو هربا مباحا؛ وهو أن يزيد العدو على الضعف، م أو
هرب من حرق م أو غرق م فيعذر المصلي في الركوب في الصلاة، م وفي الإيماء بالركوع
والسجود وإن كان ماشيا، م وفي كثرة الأفعال من الضرب والطعن والعدو والإعداد وغير
ذلك^(٣)، م ويعذر أيضا في ترك الاستقبال، م وفي الاقتداء مع اختلاف جهة الإمام
والمأموم^(٤)، م ويعذر أيضا في إمساك السلاح الملتخ بالدم للحاجة [وهي عدم ظهور
السلامة]^(٥) م ولا يعذر في الصياح^(٦) .

(١) هذا النوع الرابع وهي صلاة شدة الخوف وقد وردت روايات متعددة في كيفية صلاة الخوف أوصلها
بعضهم إلى سبعة عشر، وذكر ابن القيم أن أصولها ست صفات ثم ذكر من زاد على ذلك وقال :
وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة جعلوا ذلك وجوها من فعل النبي صلى الله عليه وسلم وإنما
هو من اختلاف الرواة اهـ، واعتمد ذلك الحافظ ابن حجر .

انظر شرح صحيح مسلم للنووي ١٢٦/٦، زاد المعاد ٥٢٩/١-٥٣٢، فتح الباري ٤٣١/٢، الحواشي
المدنية ٧٧/٢، الهداية في تخريج أحاديث البداية ٢٩-١٠ .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) كثرة الأفعال في الصلاة مقيدة بالحاجة إليها .

انظر فتح العزيز ٣٣٩/٢، المجموع ٤٢٧/٤، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٦٩/٢ .

(٤) قال النووي في شرح المذهب وزياداته على الروضة : قال أصحابنا وصلاة الجماعة في هذه الحال أفضل
من الانفراد كحالة الأمن لعموم الأحاديث في فضيلة الجماعة .

انظر المجموع ٤٢٦/٤، روضة الطالبين ٥٦٦/١ .

(٥) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) إذ الصياح ليس له حاجة بل السكوت أهيب .

م ويتم الحاج [صلاته] ^(١) وإن خاف فوت الوقوف بعرفة لو أتمها، (وقيل يؤخر الصلاة لتحصيل الوقوف ^(٢))، وقيل يصلي صلاة شدة الخوف ^(٣)، قال الرافعي ^(٤) : ويشبه أن يكون الأول أوفق لكلام الأئمة، وضعفه غيره ^(٥) (٦) (٧) .

فصل ^(٨)

م وإنما يحل استعمال جلد الكلب والخنزير للضرورة ^(٩)، م ولتحليل ^(١٠) الكلب للضرورة

= انظر اخلاص الناي ٢١٩/١، أسنى المطالب ٢٧٣/١، الإقناع للشريبي ٤٠٦/١ .

(١) "صلاته" مثبت من غير الأصل .

(٢) وهذا الوجه صححه النووي وابن الوردى في بهجته وابن المقرئ وابن حجر والشريبي والرملي .

انظر المجموع ٤٢٩/٤ و ٤٣٠، روضة الطالبين ٥٦٩/١، البهجة الوردية مع الغرر البهية ١٠٧/٣، اخلاص

الناوي ٢١٩/١، المنهاج القويم ص ٢٨٩، الإقناع للشريبي ٤٠٦/١، غاية البيان ص ١٨٢ .

(٣) ووجه الأول أن الصلاة أكد من الخج لأنها على الفور، أما الثاني فوجهه أن تأخير الحج فيه ضرر ومشقة شديدة وتأخير الصلاة يجوز بالجمع بين الصلاتين ومشقته دون هذا، ووجه الثالث أن في صلاته صلاة شدة الخوف تحصيل للأمرين .

انظر فتح العزيز ٣٤١/٢ و ٣٤٢، المجموع ٤٣٠/٤، الغرر البهية ١٠٦/٣ و ١٠٧ .

(٤) انظر فتح العزيز ٣٤٢/٢ .

(٥) لعله يشير إلى تضعيف النووي لهذا فقد ضعفه في زيادة الروضة قال : لأننا جوزنا تأخير الصلاة لأمر

لاتقارب المشقة فيها هذه المشقة كالتأخير للجمع . روضة الطالبين ٥٦٩/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤٢٤/٤ - ٤٣٠، الوسيط ٣٠٧/٢ - ٣٠٩، روضة

الطالبين ٥٦٦/١ - ٥٦٩، الارشاد مع اخلاص الناي ٢١٩/١، الإقناع للشريبي ٤٠٥/١ و ٤٠٦، غاية

البيان ص ١٨١ و ١٨٢ .

(٨) هذا الفصل والذي بعده لبيان ما يحل لبسه وما لا يحل في الحرب وغيرها .

(٩) كدفع حر أو برد يخشى منهما ضرر، أو فجأة قتال مع فقد غيره .

انظر فتح العزيز ٣٤٥/٢، المجموع ٤٤٦/٤، الغرر البهية ١٠٨/٣ .

(١٠) التحليل : هو لباس الجَل وجمعه جِلال وهي : كساء يوضع على ظهر الدابة .

وغيرها^(١)، م وإنما يحل استعمال جلد الميتة قبل الدباغ لتجليل الدابة، ويجوز تجليل الكلب بجلد الميتة.

م وإنما يحل استعمال نجس العين كودك الميتة والخنزير^(٢) وغيرهما للاستصباح^(٣) (والزيت النجس في معنى نجس العين)^(٤)، م وكالزبل لتسميد الأرض به^(٥)، م و^(٦) يحل استعمال المنتجس بعارض من ثوب ونحوه للضرورة [وتجليل الكلب والدابة والاستصباح وتسميد الأرض]^(٧) وغيرها^(٨) من اللبس وسائر وجوه الاستعمال^(٩)

= انظر القاموس المحيط ٣/٣٦٠ و٣٦١، معجم لغة الفقهاء ص ١٤٣ .

(١) جاز تجليل الكلب بجلده أو جلد الخنزير ولو لغير الضرورة لاشتراكهما في النجاسة المغلظة ولأن هذا اللباس لائق بهذا اللابس .

انظر مشكل الوسيط ٢/٣١١، المجموع ٤/٤٤٨، فتح الجواد ١/٢١٢ .

(٢) في (ص) : "والخنزير والزيت النجس" .

(٣) وذلك مع الكراهة في غير المسجد أما في المسجد فلا يجوز لما فيه من تنجيسه .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٢٧٨، مغني المحتاج ١/٥٨٦، نهاية المحتاج ٢/٣٨٤، بشرى الكريم ص ٣٥٩ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) مع الكراهة أيضا .

انظر المجموع ٤/٤٤٨، أسنى المطالب ١/٢٧٧، فتح الجواد ١/٢١٣ .

(٦) في (ص) : "وإنما" .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) استعمال الآدمي للمنتجس العارض لغير ضرورة مقيد بعدم رطوبته الملاقية لبدنه أو ثوبه .

انظر الغرر البهية ٣/١١١، مغني المحتاج ١/٥٨٥، بشرى الكريم ص ٣٥٨ .

(٩) جاز استعمال المنتجس لأن نجاسته عارضة سهلة الإزالة .

انظر فتح العزيز ٢/٣٤٥، أسنى المطالب ١/٢٧٧ .

من افتراش وتدثر^(١) وغير ذلك^(٢) .

فصل

م وإنما يحل استعمال الحرير، م والقز^(٣)، م واستعمال ما أكثره إبريسم^(٤) من كل واحد من الحرير والقز للرجل للحاجة، م^(٥) كجرب م وحِكة م وقمل، م [فإذا جاز للرجل استعمال ذلك للحاجة فللضرورة أولى، م]^(٦) (ويحل ذلك أيضا)^(٧) لإلباس الطفل الذي لم يبلغ سبع سنين، وفي وجه يستمر الحل إلى البلوغ، (وهو الموافق لإطلاق المصنف^(٨)) ، قال

(١) التدثر من اللِّثَار : وهو مايلبس فوق الملابس الداخلية التي تلي الجلد .

انظر النهاية في غريب الحديث ٢/١٠٠، لسان العرب ٤/٢٧٦، معجم لغة الفقهاء ص ١٨٣ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤/٤٤٦-٤٤٨، الوسيط ٢/٣١١، فتح العزيز ٢/٣٤٤-٣٤٦، الغرر البهية ٣/١٠٧-١١١، فتح الجواد ١/٢١٢ و٢١٣ .

(٣) القز : معرب وهو الحرير على الحال التي يكون عليها عندما يستخرج من الشرنقة - وهي غشاء واق من خيوط دقيقة - .

انظر المصباح المنير ص ٥٠٢، المعجم الوجيز ص ٣٤٢ و٥٠٠، معجم لغة الفقهاء ص ٣٣٠ .

(٤) إبريسم : معرب وفيه لغات متعددة أفصحها كسر الهمزة والراء وفتح السين وهو أجود أنواع الحرير .

انظر النظم المستعذب ١/١٠٨، المصباح المنير ص ٤٢، القاموس المحيط ٤/٨٠، المعجم الوجيز ص ٣، معجم لغة الفقهاء ص ١٧ .

(٥) م سقط من (ظ) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويحل استعمال ذلك أيضا " .

(٨) حيث قال في الحاوي الصغير لوحة ٨ أ : [وإلباس طفل] ، ووجهه أن الصبي غير مكلف ولا شهامة له تنافي خنوثة ذلك ، وهو ماصححه النووي وقال : كذا صححه المحققون، واعتمده جمع متأخرون كابن حجر والرملي .

الرافعي رحمه الله^(١): الأول أظهر ولم يذكر في التهذيب سواء^(٢) (٣).

م وللباس الكعبة^(٤)، م وللتطريف^(٥) (بشرط الاقتصار على عادة التطريف^(٦))^(٧)، م وللتطريز (بشرط أن لا يجاوز الطراز قدر أربع أصابع^(٨))^(٩)، م وللترقيع^(١٠)، م ولحشو^(١١) الثوب .

= انظر روضة الطالبين ١/٥٧٤، فتح الجواد ١/٢١٣، الاقناع مع تحفة الخبيب ٢/٥٠٨، نهاية المحتاج ٢/٣٧٦ .

(١) انظر فتح العزيز ٢/٣٥٧ .

(٢) قال البغوي في التهذيب ٢/٣٦٩ : غير أن الصبي إذا بلغ سنا يؤمر فيها بالصلاة ينهى عن لبس الديباج لا يعتاد .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) وذلك لفعل السلف واختلف له .

انظر الغرر البهية ٣/١١٨، فتح الجواد ١/٢١٣، بشرى الكريم ص ٣٥٢ .

(٥) التطريف: هو التسجيف وهو ما يركب على حواشي الثوب وأطرافه.

انظر لسان العرب ٩/٢٢٠، الحواشي المدنية ٢/٨٠، معجم لغة الفقهاء ص ٢١٥ .

(٦) فإن جاوز عادة التطريف كان سرفاً محرماً، انظر فتح العزيز ٢/٣٥٦ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) قيد هنا بتقديره بأربع أصابع بخلاف التطريف فقيده بالعادة لأن الحاجة قد تمس للزيادة هنا على أربع

أصابع بخلاف التطريز فإنه مجرد زينة فتقيد بها .

انظر أسنى المطالب ١/٢٧٦، فتح الجواد ١/٢١٤، نهاية المحتاج ٢/٣٨٠ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " أو الترقيع " .

(١١) في (ص) : " أو حشو " .

م وإنما يحل استعمال الورق للرجل للتختم (قال في الكافي^(١)) : - الرجل إذا لبس زوجا من خاتم في يد أو فردا في [كل يد أو زوجا في]^(٢) يد وفردا في يد أخرى يجوز وإن لبس زوجين زوجا في كل يد، قال الصيدلاني^(٣) في الفتاوى : لا يجوز إلا للنساء^(٤)، وعلى قياس هذا لو لبس الرجل خاتما في غير خنصره، هل يجوز؟ وجهان^(٥) (٦) .

(١) الكافي : كتاب في فروع الفقه الشافعي لمحمود بن محمد الخوارزمي ت ٥٦٨ هـ قال ابن شهبة : وكتابه الكافي في أربعة أجزاء كبار عار غالبا عن الاستدلال والخلاف على طريقة التهذيب، وفيه زيادات عليه غريبة .
انظر طبقات السبكي ٢٨٩/٧ و ٢٩٠، طبقات ابن شهبة ١٩/٢ .

(٢) مابين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٣) الصيدلاني : هو محمد بن داود بن محمد أبو بكر المروزي المعروف بالصيدلاني نسبة إلى بيع العطر تلميذ أبي بكر القفال له شرح على مختصر المزني في جزئين ضخمين وله شرح على فروع ابن حداد توفي بعد سنة ٤٣٦ هـ .

انظر طبقات السبكي ١٤٨/٤ و ١٤٩ . طبقات الأسنوي ٣٨/٢، طبقات ابن شهبة ٢١٤/١ و ٢١٥ .

(٤) قضية لبس العديد من خواتم الفضة للرجل فيه خلاف منتشر صحح في المنهاج القويم وفتح الجواد ومغني المحتاج ونهاية المحتاج جوازه ما لم يعد سرفا ، وصحح في تحفة المحتاج وكذا في فتح المعين حرمة التعدد مطلقا ، وهو مقتضى ما في الروضة والمنهاج .

انظر روضة الطالبين ١٢٥/٢، المنهاج مع مغني المحتاج ٩٨/٢، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٣٢٩/٤ و ٣٣٠، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٨٣/٢، فتح الجواد ٢١٤/١، نهاية المحتاج ٩٣/٢، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٥٦/٢ و ١٥٧ .

(٥) نقله عن صاحب الكافي أيضا الأذرعي قاله زكريا الأنصاري في الغرر البهية ١٢٢/٣ و ١٢٣ وأسنى المطالب ٣٨٠/١، ثم قال: قال الأذرعي : قلت أصحابهما التحريم للنهي الصحيح عنه ولما فيه من التشبه بالنساء ، وكذا نقل بعض كلام صاحب الكافي ابن السبكي في طبقاته الوسطي كما قاله محققا الطبقات الكبرى ٢٩٠/٧ عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، ونقله عن الخوارزمي أيضا ابن حجر في تحفته ٣٢٧/٤ .

قلت رجح الأذرعي كما سبق في لبس الخاتم في غير الخنصر الوجه الأول وهو التحريم والوجه الثاني : جواز ذلك مع الكراهة كما في شرح صحيح مسلم للنووي ورجحه ابن حجر وغيره .
انظر شرح صحيح مسلم للنووي ٧١ / ١٤، تحفة المحتاج ٣٢٨/٤، مغني المحتاج ٩٨/٢ .

(٦) مابين القوسين سقط من (ص) .

م ولتحلية المصحف به^(١)، م ولتحلية آلة الحرب^(٢)؛ م كالسيف م والمنطقة [٥٦] م^(٣)
لا كالسرج^(٤) م واللجام^(٥)، م وإنما يحل استعمال الذهب للرجل، م كما يحل له
استعمال^(٦) الفضة للتمويه^(٧) / بحيث لا يحصل منه شيء، م ولا اتخاذ أنف، م وأثملة واحدة
(من كل أصبع)^(٨)، م^(٩)، م واتخاذ سن^(١٠) لآدمي، م لاستعمال سن لخاتم^(١١)، م وإنما يحل

(١) قالوا وذلك إكراما للمصحف .

انظر الوسيط ٤٧٩/٢، المجموع ٤٤٥/٤، الغرر البهية ١٢٣/٣، مغني المحتاج ٩٩/٢ .

(٢) لأن في تحليتها إرعاب للعدو .

انظر الخاوي الكبير ٢٧٤/٣، فتح العزيز ٩٩/٣ و ١٠٠، المجموع ٤٤٤/٤ .

(٣) م سقط من (ظ) .

(٤) السرج : هو رحل الدابة .

انظر لسان العرب ٢٩٧/٢، المعجم الوجيز ص ٣٠٨ .

(٥) اللجام : فارسي معرب وهو : أداة من حديد ونحوه توضع في فم الدابة ولها سيور تمكن الراكب من السيطرة عليها .

انظر المعجم الوجيز ص ٥٥٢، معجم لغة الفقهاء ص ٣٥٨، وانظر لسان العرب ١٢/٥٣٤ .

(٦) فارق السرج واللجام ما قبلهما لأنها ليست آلات حرب للرجل بل هي حلية للدابة بخلاف السيف والمنطقة فإنها حلية للرجل .

انظر الخاوي الكبير ٢٧٤/٣، التهذيب ٩٨/٣، فتح العزيز ١٠٠/٣، نهاية المحتاج ٩٣/٣ .

(٧) في (ص) : " كاستعمال " .

(٨) نهاية الوجه ٧٧ من (ظ) .

(٩) شرط جواز اتخاذ الأثملة أن لا يكون ماتحتها أشل لعدم الحاجة إليها لكونها لاتعمل .

انظر فتح الجواد ٢١٥/٢، مغني المحتاج ٩٦/٢، نهاية المحتاج ٩٢/٣ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١١) في (ص) : " ولا اتخاذ سن واحدة منه " .

(١٢) أي يجعل له شعبة من ذهب تمسك فسه فهذا لا يجوز وإن صغر لعموم أدلة المنع ولعدم الحاجة إليه . =

للمرأة استعمال الحرير أو القز أو ما أكثره منه لغير الإفتراش^(١) من وجوه الإستعمالات مطلقاً وإنما يحل لها استعمال الذهب والفضة لغير تحلية آلة الحرب من لبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة وغير ذلك من السوار والدُمْلُج^(٢) والقرط والخاتم والقلادة والخلخال من الذهب والفضة (ولا يجوز لآلة الحرب ، كذا قاله الجمهور^(٣) ، واعترض عليهم صاحب المعتمد^(٤) بأن المحاربة جائزة لمن في الحملة ، وفي تجويزها تجويز استعمال آلاتها وإذا جاز استعمالها وهو غير محلاة جاز استعمالها وهي محلاة لأن التحلي لمن أجوز منه للرجال . قال الرافعي^(٥) وهو الحق^(٦) ، م وإنما يحل

= انظر المجموع ٤/٤٤١ ، أسنى المطالب ١/٣٧٩ ، فتح الجواد ١/٢١٥ .

(١) تحريم إفتراش الحرير للمرأة كغيرها هو ماصححه الرافعي لوجود السرف والخيلاء ، وصحح النووي جواز الإفتراش لها ، قال وبه قطع العراقيون ، وقال أيضاً هو الأصح المختار .

انظر فتح العزيز ٢/٣٥٧ ، المجموع ٤/٤٤٢ ، روضة الطالبين ١/٥٧٣ و ٥٧٤ .

(٢) الدُمْلُج : بضم اللام أوفتحها كما في القاموس وهو المعصود من الخلي أو السوار الذي يلبس في العضد للزينة . انظر لسان العرب ٢/٢٧٦ ، القاموس المحيط ١/١٩٦ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٨٧ .

(٣) لأن في استعمالهن ذلك تشبها بالرجال وهو حرام .

انظر الوسيط ٢/٤٧٨ ، روضة الطالبين ٢/١٢٤ ، إخلاص النواي ١/٢٢٢ ، مغني المحتاج ٢/٩٨ .

(٤) لم يبين لي صاحب المعتمد فإنه يوجد للشافعية بهذا الاسم كتابان : أحدهما لمحمد بن هبة الله أبو نصر البندنجي من كبار أصحاب الشيرازي ت ٤٩٥ هـ وكتابه في جزأين ضخمين مشتمل على أحكام مجردة غالباً عن الخلاف قاله ابن شهبة ، والثاني : لأبي بكر الشاشي ت ٥٠٧ هـ صاحب الحلية وهو تلميذ لأبي اسحاق الشيرازي أيضاً وكتابه كالشرح للحلية قاله السبكي وقال ابن شهبة وهو قريب من حجم الوسيط . انظر طبقات السبكي ٤/٢٠٧ و ٦/٧٢ ، طبقات الأسنوي ١/١٠٠ و ٩/٢ ، طبقات ابن شهبة ٣/٢٧٢ و ٢٩٠ و ٢٩١ .

(٥) انظر فتح العزيز ٣/١٠٠ .

(٦) اعترض عليه النووي فقال بل الصواب أن تشبه الرجال بالنساء وعكسه حرام للحديث الصحيح لعن

الله المتشبهين من النساء بالرجال والمتشبهات من النساء بالرجال لعن . اهـ والحديث أخرجه البخاري =

لها استعمال الذهب والفضة^(١) ما لم تسرف كخلخال وزنه مائة دينار^(٢)، ولها تحلية المصحف بالذهب والفضة، ولا يجوز لها التحلي بالدرهم والدنانير المثقوبة^{(٣)(٤)(٥)}

= بلفظ لعن النبي صلى الله عليه وسلم ٣٣٢/١٠ رقم ٥٨٨٥ كتاب اللباس باب المتشبهون بالنساء والمتشبهات بالرجال .

انظر المجموع ٤/٤٤٤ و٤٤٥، روضة الطالبين ١/١٢٥ .

(١) انظر قول الجمهور واعتراض صاحب المعتمد في فتح العزيز ٣/١٠٠، المجموع ٤/٤٤٤، الغرر البهية ٣/١٢٧ و١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ووجه التحريم أن اباحة الخلي للنساء للزينة ومثل ذلك ليس بزينة وإنما هو قيد تنفر منه النفس لاستبشاعه .

انظر المجموع ٤/٤٤٣، نهاية المحتاج ٣/٩٤ .

(٤) تحريم التحلي للمرأة بالدرهم والدنانير المثقوبة تبع فيه المصنف الرافعي قال لأنها لم تخرج بالصوغ عن النقدية، واعتمده الخطيب الشربيني والرملي، وصحح النووي جواز ذلك لدخوله في اسم الخلي، ووافقه الأنصاري وابن حجر أما الدنانير المعراة وهي التي لها عرى تجعل في القلادة فجائزة قطعاً لخروجها عن النقدية .

انظر فتح العزيز ٣/١٠١، المجموع ٤/٤٤٣، أسنى المطالب ١/٣٨٠، الغرر البهية ٣/١٢٧، تحفة المحتاج وحاشية الشرواني والعبادي عليها ٤/٣٣٢، فتح الجواد ١/٢١٥، مغني المحتاج ٢/٩٨ و٩٩، نهاية المحتاج ٣/٩٤ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٤/٤٣٥-٤٤٥، التهذيب ٢/٣٦٧-٣٦٩ و٣/٩٨-١٠٠، فتح العزيز ٢/٣٥٥-٣٥٨ و٣/٩٨-١٠٢، كفاية الأعيان ص ٢٣٣-٢٣٥ و٢٦٧، خلاص النواوي ١/٢٢٠-٢٢٢ .

باب صلاة العيد^(١)

م صلى الشخص لكل عيد ركعتين، م وإن عدم شروط الجمعة فتصح^(٢) / وإن لم تكن صلاته بالجماعة، أو كانت بالجماعة من العبيد والنسوان والمسافرين^(٣)، م ووقت صلاة العيد بين طلوع الشمس والزوال؛ وإن كان الأولى التأخير إلى أن ترتفع بقدر رمح^(٤)، م والأولى إقامتها في المسجد إن وسع الناس^(٥)، م وإن خرج الإمام إلى الصحراء استخلف من يصلّيها في المسجد بالضعفاء والعاجزين عن الخروج، م والأولى إحياء ليلة كل عيد^(٦)، م والأولى

(١) تقدم في النفل ص ٢٦٨ أن صلاة العيد هي أفضل التوافل وإنما سمي عيداً لعوده كل عام وقيل لكثرة عوائد الله فيه .

كفاية الأخيار ص ٢٢٠، تحفة المحتاج ٣/٤٩١، الإقناع للشريبي ١/٣٨٦ .

(٢) نهاية اللوحة ٣٧ من (ص) .

(٣) معنى ذلك أنها لا تتوقف على شروط الجمعة المذكورة في بابها كالجماعة واشتراط الكمال وغيرها .

(٤) احتجوا على ذلك بأن مبنى المواقيت على أنه إذا خرج وقت صلاة دخل وقت غيرها ، وإذا دخل وقت صلاة خرج وقت التي قبلها . وإنما استحب تأخيرها للاتباع وليخرج وقت الكراهة .

انظر فتح العزيز ٢/٣٤٨، الغرر البهية ٣/١٣٠، بشرى الكريم ص ٣٦١ .

(٥) قالوا وإنما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى المصلى لصغر مسجده ، فإن لم يسعهم المسجد كره فعلها فيه نص عليه الشافعي، فإن ضاق المسجد وكان ثمة عذر كمطر ونحوه فيصلّي في المسجد ويستخلف من يصلّي بالبقية في مسجد آخر .

انظر الأم ١/٢٣٤، روضة الطالبين ١/٥٨٢، المجموع ٥/٥، فتح الوهاب ص ٨٣، تحفة المحتاج ٣/٥٠٥ و٥٠٦ .

(٦) لورود عدة أحاديث فيه قال ابن الصلاح: وإسناده موقوفاً ومرفوعاً ضعيف، لكن عند أهل العلم تساهل في أحاديث الفضائل اهـ ، وقال النووي في المجموع: وأسانيد الجميع ضعيفة وإنما استحب الشافعي والأصحاب الأحياء المذكور مع أنّ الحديث ضعيف لأن أحاديث الفضائل يتسامح بها ويعمل على وفق ضعفها والصحيح أنّ فضيلة هذا الأحياء لا تحصل إلا بمعظم الليل اهـ .

أيضا الغسل لكل عيد^(١)، م ووقته من نصف ليلة العيد^(٢) ولا يحسب قبل النصف ، م والأولى أيضا^(٣) التطيب، م والتزين بلبس أحسن الثياب ليوم العيد، وتستحب هذه الأشياء^(٤) للقاعد عن الصلاة^(٥) م والخارج إليها، م والأولى أيضا البكور إلى الصحراء أو المسجد للصلاة، م والمشي في حال الذهاب لا في حال الرجوع عنها فإن ترك الركوب ليس بأولى ، م والأولى أيضا رجوع الإمام (والمأموم)^(٦) في طريق غير طريق الذهاب إلى تلك الصلاة^(٧) ، م والأولى للإمام الخروج عند الصلاة ، ويسرع الإمام في عيد النحر إلى الخروج بخلاف عيد الفطر^(٨)، م (ولا يطعم قبل الخروج إلى الصلاة في عيد النحر حتى

= انظر مشكل الوسيط مع الوسيط ٣١٨/٢ و٣١٩، المجموع ٤٣/٥، الأذكار ص ١٥٥، التلخيص الخبير ٨٠/٢ .

(١) في (ص) زيادة قوله "للمعيد وغيره".

(٢) ولكن فعله بعد الفجر أفضل وإنما جاز بعد منتصف الليل ليتسع الوقت لأهل السواد الذين يأتون إليها قبل الفجر لبعد مكانهم .

انظر أسنى المطالب ٢٨٢/١، نهاية المحتاج ٣٩٣/٢، بشرى الكريم ص ٣٦١ .

(٣) " أيضا " سقط من (ص) .

(٤) التي هي احياء ليلة العيد والغسل والتطيب والتزين ، إلا للنساء كما سبق في باب الجمعة .

(٥) إنما تستحب هذه الأشياء للقاعد عن الصلاة لأن اليوم يوم سرور وزينة وليس كاجمعة فإنه غسل للتنظيف ودفع الأذى .

انظر المذهب ٣٨٩/١، الغرر البهية ٦٣/٣ و١٣٥، مغني المحتاج ٥٩٠/١ .

(٦) "والمأموم" سقط من (ص) .

(٧) وذلك للاتباع ، قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : وقد اختلف في معنى ذلك على أقوال كثيرة اجتمع لي منها أكثر من عشرين، ثم ذكر منها أنه فعل ذلك ليشهد له الطريقان وقيل سكانهما من الجن والانس وذكر غيرها ثم قال : وأشار صاحب الهدى - وهو ابن القيم - أنه فعل ذلك لجميع ما ذكر من الأشياء المحتملة القريبة ، انظر زاد المعاد ٤٤٨/١ و٤٤٩، فتح الباري ٤٧٢/٢ و٤٧٣ .

(٨) وذلك ليتسع وقت الأضحية بعد الصلاة ولتتسع الوقت قبل صلاة الفطر لتفريق الفطرة .

يرجع الإمام من الصلاة، ويطعم في عيد الفطر قبل الخروج إلى الصلاة ويستحب أن يكون المأكول تمرًا وأن يكون وتراً^{(١)(٢)}.

فصل

م ويكبر المصلي في الركعة الأولى سبع تكبيرات زائدة على تكبيرة التحريم والهوي للركوع، م مع رفع اليدين م بين دعاء الاستفتاح والتعوذ^(٣)، م ولو قرأ الفاتحة أو بعضها قبل التكبيرات ثم تذكر تركها لم يتداركها^(٤)، كما لو ترك دعاء الاستفتاح ثم تذكر بعدما اشتغل بالتكبيرات أو بالقراءة لم يتداركه، م وقرأ بعد الفاتحة سورة ق، [م]^(٥) وكبر في الركعة الثانية^(٦) / خمس تكبيرات زائدة على تكبيرة الارتفاع من السجود وعلى تكبيرة

= انظر الوسيط ٣٢٣/٢، فتح الجواد ٢١٦/١، نهاية المحتاج ٣٩٦/٢.

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين: " ويطعم المصلي قبل الخروج إلى الصلاة في عيد الفطر، ولا يطعم أحد في عيد النحر حتى يرجع الإمام من الصلاة ".

(٢) انظر مسائل الفصل في التهذيب للبغوي ٣٧٠-٣٧٤، الوسيط ٣١٥-٣١٩ و٣٢٣، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٨٧/١ و٥٨٨ و٥٩٠-٥٩٢، الارشاد مع احلاص الناي ٢٢٢/١ و٢٢٣، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٢٩٤-٢٩٧.

(٣) ومكان دعاء الاستفتاح بعد تكبيرة التحريم وقبل تكبيرات العيد، والتعوذ بعد التكبيرات السبع.

انظر الوسيط ٣٢٣/٢، المجموع ١٧/٥، الفرر البهية ١٣٧/٣.

(٤) أي التكبيرات لأنه ذكر مسنون محله قبل القراءة وقد فات.

انظر الحاوي الكبير ٤٩٢/٢، المهذب ٣٩٣/١، روضة الطالبين ٥٨٠/١، شرح المحلى على المنهاج ٤٥٤/١.

(٥) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [وفي الثانية كبر خمسًا].

الحاوي الصغير لوحة ٨ ب.

(٦) نهاية الوجه ٧٨ من (ظ).

الهاوي للركوع^(١) ، م وقرأ اقتربت فيها بعد الفاتحة^(٢) ،^(٣) والجهر بالقراءة مستحب في العيدين والإستسقاء، م ويستحب أن يقول المصلي بين كل تكبيرتين^(٤) : سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر^(٥) ، م في حال كونه واضعاً كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى، م ولو كبر الإمام ست تكبيرات (أو كبر ثلاثاً تابعه فيها)^(٦) سواء كان الإمام شافعياً أو حنفياً^(٧) ، ولو أدرك المسبوق الإمام في الركعة الثانية يكبر معه خمسا فإذا قام للركعة الثانية لا يكبر فيها إلا خمسا^(٨) ، م وإذا فرغ من صلاة العيد خطب خطبتين بعد

(١) مع رفع اليدين فيها .

انظر المجموع ١٨/٥ ، فتح الجواد ٢١٧/١ ، مغني المحتاج ٥٨٨/١ .

(٢) وإن شاء قرأ سبح والغاشية لثبوتهما في صحيح مسلم ٥٩٨/٢ برقم ٨٧٨ كتاب الجمعة باب ما يقرأ في

صلاة الجمعة من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما ، قال النووي فكلاهما سنة .

انظر المجموع ١٨/٥ ، روضة الطالبين ٥٧٩/١ ، الأذكار ص ١٥٧ ، وانظر اخلاص النواوي ٢٢٤/١ ، فتح

الوهاب ص ٨٣ .

(٣) في غير (ص) : م ، ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي الصغير .

(٤) أي من السبع والخمس دون ما قبلهما وما بعدهما .

انظر مشكل الوسيط ٣٢٣/٢ ، روضة الطالبين ٥٧٩/١ ، مغني المحتاج ٥٨٨/١ .

(٥) قالوا لأن سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعقبها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات .

انظر فتح العزيز ٣٦١/٢ ، نهاية المحتاج ٣٨٨/٢ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يتابعه المأموم فيها م وكذا لو كبر ثلاثاً تابعه فيها " .

(٧) يشير الشارح إلى مذهب الإمام أبي حنيفة وهو أن التكبيرات الزائدة ثلاثاً في الأولى وثلاثاً في الثانية .

انظر المبسوط ٣٨/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٧٢/٢ ، فتح القدير ٧٤/٢ .

(٨) لأن في قضاء ما فاتته ترك سنة أخرى وهي عدم الاختصار في الركعة الثانية على خمس تكبيرات .

انظر الغرر البهية مع حواشيها ١٤٢/٣ ، تحفة المحتاج ٤٩٩/٣ ، المنهاج القويم ص ٢٩٨ ، حواشي

نهاية المحتاج ٣٩٠/٢ .

الصلاة، م وافتتح استحباباً^(١) الخطبة الأولى بتسع تكبيرات تترى^(٢)، م (والثانية بسبع)^(٣)، م ولا يخطب المنفرد بالصلاة^{(٤)(٥)}.

فصل

م وكبر كل الناس [م]^(٦) سوى الحاج م^(٧) ثلاث تكبيرات^(٨) م مع رفع الصوت م ليلي العيد م في الطرق والمساجد والأسواق والمنازل وغيرها م إلى تحرم الإمام بصلاة العيد^(٩)، م

(١) "استحباباً" سقط من (ص).

(٢) وهذه التكبيرات ليست من الخطبة بل هي مقدمات لها، وقد استدلووا على ذلك بأثر عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة الذي رواه الشافعي في الأم ٢٣٨/١، قال النووي في المجموع ٢٢/٥: ومع ضعفه فلا دلالة فيه على الصحيح لأن عبيد الله تابعي ثم بين عدم دلالة مفصلاً، ولذا قال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد ٤٤٧/١ و٤٤٨: وكان يفتح خطبه كلها بالحمد لله، ولم يحفظ عنه في حديث واحد أنه كان يفتح خطبتي العيد بالتكبير ثم ذكر تصويب شيخ الإسلام لافتتاحهما بالحمد. وانظر مشكل الوسيط ٣٢٤/٢ و٣٢٥.

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين: "وافتح الخطبة الثانية بسبع على مثال تكبيرات الركعتين".

(٤) لأن الغرض من الخطبة تذكير الغير وهو متنف في المنفرد.

انظر اخلاص الناري ٢٢٤/١، الغرر البهية ١٤٦/٣.

(٥) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٣١ و١٣٢، حلية العلماء ٢/٢٥٥-٢٥٩، روضة الطالبين ١/٥٧٨-

٥٨٠، فتح الجواد ٢١٦/١ و٢١٧، الإقناع للشريبي ١/٣٨٧ و٣٨٨، غاية البيان ص ١٩٠.

(٦) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [وكبر غير الحاج].

الحاوي الصغير لوجه ٨ ب.

(٧) م سقط من (ص).

(٨) أي يقول الله أكبر ثلاثاً نسقاً قالوا اتباعاً للسلف والخلف.

انظر أسنى المطالب ١/٢٨٤، المنهاج القويم ص ٣٠٠، حاشية البيهقوري ١/٤٣٦، وانظر المهذب مع

المجموع ٥/٣١ و٤٢، تحفة المحتاج ٣/١٦ و٥١٧، بشرى الكريم ص ٣٦٦.

(٩) وهو ما يسمى بالتكبير المرسل وهو لا يشمل الحاج إذ هو مشغول بذكره وهو التلبية ولا يشرع إلا في

عيد الأضحى.

وكبر الحاج وغيره عقيب كل صلاة فرض [٥٧] أو نفل أداء أو قضاء من ظهر يوم النحر^(١) إلى مضي خمسة عشر فرضاً فيكون آخره عقيب صلاة الصبح يوم الثالث من أيام التشريق ، م ولو نسي المصلي التكبير خلف الصلاة كبر إذا تذكر طال الزمان أو لا^(٢) .

فصل

م وتقبل شهادة رؤية هلال العيد البارحة ما لم تغرب الشمس، فإن غربت لم تقبل الشهادة، (قال الأئمة : إذ لا فائدة في قبولها إلا ترك صلاة العيد ، قال الرافعي^(٣) رحمه الله : ولعل مرادهم فيما يرجع إلى الصلاة خاصة ، فأما الحقوق والأحكام المتعلقة بالهلال كأجل الدين والعين والمولى والعدة ووقوع الطلاق والعنق المعلقين [به]^(٤) فتثبت^(٥)) ، م والإعتبار في الغروب وعدمه بتعديل الشهود^(٦)

= انظر المجموع ٣٢/٥، الغرر البهية ١٤٧/٣ و ١٤٨

(١) وهذا هو التكبير المقيّد وابتدأه للحاج وغيره بما ذكره الشارح هو المشهور في المذهب، واختار النووي أن غير الحاج يكبر من فجر يوم عرفة، قال البكري وهو الذي عليه عمل المحققين .

انظر فتح العزيز ٣٦٦/٢، روضة الطالبين ٥٨٨/١، المجموع ٣٤/٥ و ٣٥، الاعتناء ٢٦٨/١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤٨٤-٤٨٦، الوسيط ٣٢٦-٣٢٩، روضة الطالبين ٥٨٧/١-

٥٨٩، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٩٧/٢-٤٠٠، التحرير مع حاشية الشرفاوي ٢٨٥ و ٢٨٦، شرح ابن

قاسم على متن أبي شجاع مع حاشية البيجوري ٤٣٤-٤٣٧ .

(٣) ما نقله من كلام الرافعي يوجد معناه في الشرح ، ولعل الشارح نقلها من عبارة النووي في زياداته في الروضة فهي أقرب للفظها .

انظر فتح العزيز ٣٦٩/٢، روضة الطالبين ٥٨٥/١ .

(٤) به مثبت من (ظ) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لأنه وقت جواز الحكم بها .

حتى لو شهدوا قبل الغروب وعدلوا بعده لم تقبل شهادتهم ، م وإذا شهدوا بعد الزوال تكون صلاة العيْد فائته فتقضى ، والقضاء في باقي اليوم أولى من القضاء في الغد ، م ولأهل السواد^(١) الذين يبلغهم نداء الجمعة من البلد إذا حضروا في يوم العيْد لصلاته الرجوع إلى السواد ولا تلزمهم الجمعة^(٢) .

= انظر فتح العزيز ٢/٣٧٠، فتح الوهاب ص ٨٤ .

(١) السواد : من البلدة قراها .

انظر القاموس المحيط ١/٣١٥، معجم لغة الفقهاء ص ٢٢٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٥/٢٦-٢٩، الوسيط ٢/٣٣١-٣٣٤، المنهاج مع مغني

المحتاج ١/٥٩٥ و ٥٩٦، أسنى المطالب ١/٢٨٣ و ٢٨٤، فتح الجواد ١/٢١٨ و ٢١٩ .

باب صلاة الخُسوف^(١)

م صلاة الخُسوف والكسوف ركعتان [م]^(٢) مع زيادة قيام في الركعة الأولى [م]^(٣) وقيام في الركعة الثانية، م وزيادة ركوع في الركعة الأولى [م]^(٣) وزيادة ركوع في الركعة الثانية^(٤) .

م والأولى^(٥) أن يقيمها الإمام في المسجد^(٦) ، م وأن يقرأ سورة البقرة في القيام الأول أو مقدارها ، م وسورة آل عمران في القيام الثاني أو مقدارها ، م وسورة النساء في القيام الثالث أو مقدارها ، م وسورة المائدة في القيام الرابع^(٧) أو مقدارها كل ذلك بعد الفاتحة .

(١) يراد به الكسوف والخسوف وقد يجعل أحدهما مكان الآخر ، قال النووي : وهو المشهور في كتب اللغة ، والأشهر في ألسنة الفقهاء تخصيص الكسوف بالشمس والخسوف بالقمر وادعى الجوهري أنه أفصح له ، وهو : ذهاب ضوءهما وما كان يعلوهما من السواد والحرمة .

النظم المستعذب ١/١١٨ ، المجموع ٥/٤٣ ، وانظر مختار الصحاح ص ١٧٥ ، لسان العرب ٩/٦٧ و٦٨ ، المصباح المنير ص ١٦٩ .

(٢) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [خسوف ركعتان بزيادة قيامين وركوعين] .

الحاوي الصغير لوحة ٨ ب .

(٣) م مثبت من (ظ) لوجود المسألة كما سبق .

(٤) هذا هو أدنى الكمال فيها أي بأن يقتصر على ما يجب في الركعتين مع الزيادة المذكورة وذلك بأن يقرأ في كل قيام من كل الركعتين على قراءة الفاتحة والطمأنينة في بقية الأركان شأن غيرها .

انظر الوسيط ٢/٣٤٠ ، فتح العزيز ٢/٣٧٣ ، المجموع ٥/٤٧ .

(٥) في الأصل : " فالأولى " .

(٦) لأنه يتفق في وقت لا يمكن قصد المصلى فيه وربما ينجلي قبل أن يبلغ إلى المصلى .

انظر المذهب ١/٤٠٠ ، فتح الجواد ١/٢١٩ .

(٧) ما ذكره من قراءة سورة البقرة في القيام الأول فهو بلا خلاف في المذهب ، وأما قراءة السور المذكورة في القيام الثاني والثالث والرابع فقد نقلوه عن نصه في البويطي ، والذي عليه الأكثر هو نصه في =

م والأولى أن يسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية من البقرة ، م وفي الركوع الثاني بقدر ثمانين منها ، م وفي الركوع الثالث بقدر سبعين^(١) / منها ، م وفي الركوع الرابع بقدر خمسين منها تقريبا ، م ولا يكرر الإمام الصلاة ولا^(٢) يطولها لبطوء الانجلاء، ولا يقصرها أيضا لسرعة الانجلاء^(٣)، م ولا يطول السجدة، (هذا هو المشهور في المذهب^(٤)) ، وفيه قول آخر : إنه يطول السجود وهو المختار^(٥) لصحة الأحاديث

= الأم ومختصر المزني ونقلوه كذلك عن نص له في البويطي أنه يقرأ في القيام الثاني قدر مائتي آية منها ، وفي القيام الثالث كقدر مائة وخمسين ، وفي الرابع قدر مائة على التقريب ، قال النووي : وقال المحققون : ليس هذا اختلافا محققا بل هو للتقريب وهما متقاربان .
انظر الأم ١/٢٤٥ ، مختصر المزني ص ٣٢ ، فتح العزيز ٢/٣٧٤ ، مشكل الوسيط ٢/٣٤١ و٣٤٢ ، المجموع ٥/٤٩ .

(١) نهاية الوجه ٧٩ من (ظ) .

(٢) في (ص) : " وكذا " .

(٣) وذلك كسائر الصلوات لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها .
انظر فتح العزيز ٢/٣٧٣ ، الغرر البهية ٣/١٦٠ ، مغني المحتاج ١/٥٩٨ .

(٤) قال النووي وهذا هو الراجح عند جماهير الأصحاب اهـ ، وحجة هذا القول : قياسا على التشهد والجلوس بين السجدين والاعتدال الثاني ، وذكر في المذهب أن الشافعي لم يذكر ذلك ولا نقل ذلك في خبر ولو كان قد أطل لنقل ، وهو مما أنكره عليه جمع منهم ابن الصلاح والنووي فقد نقل نص الشافعي على تطويله في عدة مواضع من البويطي ومن جمع الجوامع ومن نقل الترمذي عنه وأما ثبوت الأخبار فذكروا عدة أحاديث في الصحيحين وغيرها سنذكر شيئا منها .
انظر المذهب مع المجموع ٥/٤٩٥ و٤٩٦ و٥١٥ ، فتح العزيز ٢/٣٧٥ ، مشكل الوسيط ٢/٣٤٣ ، إخلاص النواي ١/٢٢٨ ، تحفة المحتاج ٣/٥٢٦ .

(٥) ما اختاره الشارح هو اختيار جمع من المحققين منهم ابن الصلاح والنووي ونقله عن جماعة من محققي الأصحاب كابن المنذر والخطابي وغيرهما واختاره أيضا صاحبا البهجة والارشاد ونقله الثاني عن الأذرع .
انظر مشكل الوسيط ٢/٣٤٣ ، روضة الطالبين ١/٥٩٤ ، المجموع ٥/٤٩٦ و٥٠٤ ، الأذكار ص ١٥٩ ، المنهاج مع شرح المحلي ١/٤٦٤ ، الارشاد مع إخلاص النواي ١/٢٢٧ و٢٢٨ .

فيه^(١) ، فعلى هذا السجود الأول من كل ركعة كالركوع [الأول منها والسجود الثاني من كل ركعة كالركوع] ^(٢) الثاني منها^(٣) ^(٤) ، م ولا القعدة بين السجدين على خلاف المعهود كما لا يزيد في التشهد ، (وقد جاء في تطويل القعدة بين السجدين حديث صحيح)^{(٥)(٦)} .

(١) فمن الأحاديث فيه ما أخرجه البخاري ٥٤٥/٢ برقم ١٠٥٩ في كتاب الكسوف باب الذكر في الكسوف ومسلم ٦٢٨/٢ برقم ٩١٢ كتاب الكسوف باب ذكر النداء بصلاة الكسوف من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه واللفظ للبخاري قال ﴿خسفت الشمس فقام النبي صلى الله عليه وسلم فزعا يخشى أن تكون الساعة فأتى المسجد فصلى بأطول قيام وركوع وسجود رأته قط يفعله﴾ ، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين - البخاري ٥٣٨/٢ برقم ١٠٥١ كتاب الكسوف باب طول السجود في الكسوف ومسلم ٦٢٧/٢ و٦٢٨ برقم ٩١٠ بنفس الكتاب والباب السابقين - عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ﴿قال وقالت عائشة رضي الله عنها ماركعت ركوعا ولا سجدت سجودا قط كان أطول منه﴾ وهذا لفظ مسلم ، ومن ذلك حديث عائشة رضي الله عنها في البخاري ٥٢٩/١ و٥٣٥ برقم ١٠٤٤ في باب الصدقة في الكسوف ، ومنها حديث جابر رضي الله عنه عند مسلم ٦٢٣/٢ برقم ٩١٤ - ١٠ كتاب الكسوف باب ماعرض على النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الكسوف من أمر الجنة والنار وفيه ذكر ازالة الركوع ثم قال ﴿وركوعه نحوا من سجوده﴾ .
وانظر مشكل الوسيط ٣٤٣/٢ ، المجموع ٥١٥٠/٥ ، فتح الباري ٥٣٩/١ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٣) كذا ذكره البغوي في التهذيب وأقره النووي وغيره .

انظر التهذيب للبغوي ٣٨٨/٢ ، مشكل الوسيط ٣٤٣/٢ ، المجموع ٥٢/٥ ، روضة الطالبين ٥٩٤/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ظ) : « حسن صحيح » وهو الحديث الذي أخرجه أبو داود ٧٠٤/١ برقم ١١٩٤ في كتاب الصلاة باب من قال يركع ركعتين من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما وفيه ﴿ثم سجد فلم يكد يرفع ثم رفع فلم يكد يسجد ثم سجد فلم يكد يرفع﴾ . وكذا أخرجه النسائي ١٣٧/٣ في كتاب الكسوف باب كيف صلاة الكسوف ، وابن خزيمة في صحيحه ٣٢٣/٢ - ٣٢٤ برقم ١٣٩٣ =

م ويجهر الإمام بالقراءة في صلاة الخُسُوف ، ويسر بالقراءة في صلاة الكسوف^{(١)(٢)} .

فصل

م وبعد الفراغ من الصلاة خطب خطبتين، م كما للجمعة بفروضها المذكورة في الجمعة، لا كالعيد (في التكبير)^(٣) ، م ولا يخطب المنفرد بصلاة الخُسُوفين بعدها .

م ويحث الإمام في الخطبة الناس على الخير، م والتوبة عن المعاصي، م وتفتت صلاة الخُسُوفين بانجلاء الشمس والقمر ، م وتفتت الكسوف بغروب الشمس كاسفة، وتفتت الخُسُوف بطلوع الشمس لا بطلوع الفجر^(٤) ولا بغروب القمر خاسفا^(٥) .

= في كتاب الصلاة باب طول الجلوس بين السجدين في صلاة الكسوف ، وقال الحافظ ابن حجر : وإسناده صحيح ، واختار النووي في الأذكار استحباب إطالته لهذا الحديث .

انظر مشكل الوسيط ٣٤٣/٢، المجموع ٥١/٥ و ٥٢، الأذكار ص ١٥٩، فتح الباري ٥٣٩/٢ .

(١) اختار جمع من محققي الشافعية الجهر بالكسوف منهم ابن المنذر والخطابي كما ذكره في المجموع وكذا ابن الصلاح حيث يقول : اختلفت الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجهر والاسرار في كسوف الشمس، ومن روى الجهر أكثر ولذلك رجحناه اهـ ، ونقله الأنصاري عن الأذرعي .

انظر مشكل الوسيط ٣٤٤/٢، فتح العزيز ٣٧٧/٢، المجموع ٥٢/٥، الغرر البهية ١٦٣/٣ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٤٠٠-٤٠٢، التهذيب للبغوي ٣٨٦/٢-٣٩٠، روضة الطالبين ٥٩١/١ و ٥٩٥، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٩٦/١-٥٩٩، فتح الجواد ٢١٩/١ و ٢٢٠، غاية البيان ص ١٩١ و ١٩٢، بشرى الكريم ص ٣٧٠ و ٣٧١ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حتى لا يكبر في صلاة الخُسوفين " .

(٤) لأن ظلمة الليل في هذا الوقت باقية فينتفع بضوء القمر، ولأنه لا وقت في الليل والنهار إلا وهو صالح لإحدى صلاتي الخُسوف .

انظر التهذيب للبغوي ٣٩٠/٢، أسنى المطالب ٢٨٧/١، بشرى الكريم ص ٣٧٢، وانظر حاشية البيجوري ٤٤٢/١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١٩٦/١، الوسيط ٣٤٣/٢ و ٣٤٥، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤٠٨/٢-٤١٠، الغرر البهية ١٦٤/٣-١٦٦، المنهاج القويم ص ٣٠٣ و ٣٠٤ .

فصل

م لو اجتمعت الفريضة من الجمعة وغيرها من المكتوبة والمنذورة وصلاة الجنازة وصلاة العيد وصلاة^(١) / الكسوف^(٢) وخاف من فوات الفريضة إن اشتغل بغيرها قدم الفريضة على صلاة الجنازة، م ثم قدم صلاة الجنازة على صلاة العيد والكسوف، م ثم قدم صلاة العيد إن خاف فوتها على الكسوف، م ثم يأتي بصلاة الكسوف^(٣)، م وإن أمن فوات الفريضة والعيد قدم الجنازة على الكسوف^(٤)، م ثم قدم الكسوف على

(١) نهاية اللوحة ٣٨ من (ص) .

(٢) ما فرضه الشارح من اجتماع صلاة العيد مع الكسوف فرضه الشافعي في الأم ، واعترض عليه بأن وقوع مثل ذلك محال لأن العيد إما في الأول وإما في العاشر والكسوف لا يكون إلا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين ، وقد ذكر الرافعي والنووي وغيرهما أن الأصحاب أجابوا عن ذلك بأجوبة الأول أن هذه دعوى لا نسلم حصرها ، والثاني : يتصور وقوع العيد في اليوم الثامن والعشرين بأن يشهد اثنان بنقصان رجب وآخران بنقصان شعبان ورمضان وكانت في الحقيقة كاملة فيقع العيد في الثامن والعشرين عملاً بالظاهر الذي كلفناه ، والثالث : لو لم يكن ذلك ممكناً لكان تصوير الفقهاء له حسناً للتدرب باستخراج الفروع الدقيقة وتنقيح الأنفهام ، قلت : ذكر الشرقاوي في حاشيته : أن المقرر في علم الهيئة أن الكسوف لا يكون إلا في أواخر الشهر ولا يكون الخسوف إلا في أنصاف الشهر، ثم قال : وقد يقع كل منهما في غير الزمن المذكور خرقاً للعادة .

انظر الأم ٢٤٣/١، الحاوي الكبير ٥٠٩/٢، فتح العزيز ٣٨١/٢ و ٣٨٢، المجموع ٥٨/٥ و ٥٩، الغرر البهية ١٧١/٣ و ١٧٢، مغني المحتاج ٦٠٢/١، حاشية الشرقاوي ٢٩٢/١ .

(٣) لأن كل واحدة من هذه أوكد مما قبلها كما سبق ذلك في باب النفل .

(٤) تقدم الجنازة لخوف تغيرها وانفجارها وحينئذ لا يشيعها الإمام بل يشيعها غيره ويشغل هو بالصلاة التي بعدها ، فإن لم يخش تغيرها وكان في التأخير مصلحة للميت ككثرة المصلين فلا بأس به إن كان يسيراً بل استحبه الشرقاوي .

انظر المذهب مع المجموع ٥٦٥/٥ و ٥٦٥، فتح العزيز ٣٨٠/٢، نهاية المحتاج ٤١١/٢ و ٤١٢، حاشية الشرقاوي ٢٩٥/١، بشرى الكريم ص ٣٧٢ .

الفريضة والعيد^(١) ثم يأتي بالفريضة ثم العيد ، فالجنازة مقدمة على العيد سواء خيف فوات العيد أو لا ، وإنما يكون اجتماع الفريضة مع العيد ادائين باجتماع النذر معه ، م ويكفي للعيد والكسوف والجمعة إن صلاها بعد الكسوف (والعيد)^(٢) الخطبة مرة واحدة ، ويقصد بخطبته الجمعة ، ويتعرض فيها للعيد والكسوف ، (ولا يجوز أن يقصد بخطبته الجمعة والعيد أو الكسوف^(٣))^(٤) ، وإن كان في غير يوم الجمعة عيد وكسوف فيقصد بخطبته كليهما ، [ولا بأس بأن تتخلل صلاة الكسوف بين صلاة العيد والخطبة ، وبأن تتخلل صلاة العيد بين صلاة الكسوف والخطبة فإنه لا تجب الموالاة بين صلاة العيد أو الكسوف وخطبتها]^(٥) .

م وصلى الناس للزلزلة والخسف والصاعقة والريح الشديدة وغيرها [م في حال كونهم]^(٦) منفردين^(٧) .^(٨)

(١) تقدم الكسوف لخوف فواتها بالانحلاء، لكن ينبغي تخفيف صلاة الكسوف فيقرأ في كل قيام الفاتحة ونحو سورة الإخلاص ليشغل بغيرها .

انظر الأم ٢٤٣/١، المهذب ٤٠٣/١، أسنى المطالب ٢٨٧/١، مغني المحتاج ٦٠١/١ .

(٢) " والعيد " سقط من (ص) .

(٣) لأنه تشريك بين فرض ونفل مقصود ولا يجوز قصدهما بنية واحدة .

انظر المجموع ٥٧/٥، فتح العزيز ٣٨١/٢، الغرر البهية ١٧٠/٣، حاشية الشرقاوي ٢٩٥/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) لأن هذه الآيات قد كانت في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل عنه أنه صلى لها جماعة ، أما

استحباب صلاتها منفردا فهو نص الشافعي وذلك لئلا يكون غافلا .

انظر الأم ٢٤٦/١، المهذب مع المجموع ٥٥/٥، فتح العزيز ٣٨٢/٢، أسنى المطالب ٢٨٨/١ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٥٠٨-٥١٠، المهذب ٤٠٣/١، التعجيز ١٩١/٢ و ١٩٢، روضة

الطالبين ٥٩١/١ و ٥٩٢، إخلاص الناوي ٢٢٩/١ و ٢٣٠، فتح الوهاب ص ٨٥ و ٨٦ .

باب صلاة الإستسقاء^(١)

م [٥٨] يسن للإستسقاء الدعاء في كل وقت، و^(٢) خلف الصلوات المفروضة وغيرها ،
 م و^(٣) في خطبة الجمعة^(٤)، م والأفضل من الدعاء أن يصلي المحتاج إلى السقي م وغيره^(٥)
 ركعتين للإستسقاء؛ م كما يصلي للعيد بأن يكبر في الركعة الأولى سبعا ويقرأ سورة ق ،
^(٦) وفي الركعة الثانية خمسا ويقرأ اقتربت^(٧)، م وكرر هذه الصلاة من الغد وبعد الغد المحتاج
 وغيره إن تأخر السقي، م وإن سقي الناس قبل الصلاة خرجوا إلى الصحراء للشكر والدعاء
 ولصلاة الشكر^(٨).

(١) الاستسقاء في اللغة : استفعال من طلب السقيا .

انظر النظم المستعذب ١/١١٩، لسان العرب ١٤/٣٩٣، المصباح المنير ص ٢٨١ .

وفي الاصطلاح: هو طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم إليها .

انظر المجموع ٥/٦٤، فتح الجواد ١/٢٢١، الإقناع للشريني ١/٣٩٥ .

(٢) في (ص) : " وكذا يسن الدعاء له " .

(٣) في (ص) : " وكذا يسن الدعاء له " .

(٤) في الأصل : " الكعبة " .

(٥) يستحب لغير المحتاج كمن سقي الخروج معهم لأن المؤمنين كالجسد الواحد إذا اشتكى بعضه اشتكى كله .

انظر الوسيط ٢/٣٥١، اخلاص الناي ١/٢٣٠، أسنى المطالب ١/٢٨٩ .

(٦) في (ظ) : م ، ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي الصغير .

(٧) تفارق صلاة الاستسقاء صلاة العيد في وقتها ، فوقتها جميع الليل والنهار إلا أوقات الكراهة كما هو

الصواب وقطع به الأكثرون قاله النووي .

المجموع ٥/٧٦ و ٧٧، روضة الطالبين ١/٦٠٤ و ٦٠٥، وانظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/١٧٩ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٥١٧-٥١٨، التهذيب للبغوي ٢/٣٩٤-٣٩٦، المنهاج مع مغني

المحتاج ١/٦٠٣ و ٦٠٤ و ٦٠٧، الاعتناء ١/٢٦٩ و ٢٧٠، الغرر البهية ٣/١٧٥-١٨٠ .

فصل

م ويأمر الإمام الناس قبل الخروج بالبر، م وبصوم ثلاثة أيام، م وبرد المظالم، م وخرج الإمام والناس في اليوم الرابع صائمين^(١)؛ م مع ثياب بذلة^(٢)؛ م ومع تخشع^(٣)؛ م ومع مشايخ م وصبية م وبهائم^(٤)، م ولا يمنع الإمام أهل الذمة من الخروج^(٥) ولا يأمرهم به، م وإذا خرجوا امتازوا عن المسلمين ولم يختلطوا بهم .

م وإذا خرجوا إلى الصحراء ذكر كل واحد في نفسه ما عمله من خير فجعله شافعا عند الله تعالى فيما يطلبه من السقي^(٦)، م والأفضل أن يستسقي كل واحد منهم من الإمام والقوم بأهل الصلاح م لا سيما أهل الصلاح من أقارب النبي صلى الله عليه وسلم^(٧) .

(١) لأن الأمور المذكورة لها أثر في إجابة الدعاء ونزول الغيث .

انظر المذهب ١/٤٠٥، فتح العزيز ٢/٣٨٦، الإقناع للشرييني ١/٣٩٦ .

(٢) ثياب البذلة : أي مائمتهم من الثياب ويستعمل . النظم المستعذب ١/١٢٠، المصباح المنير ص ٤١ .

(٣) وينبغي أن يتنظف بالماء ويستاك ويقطع تغير رائحة البدن بدون تطيب، وإنما يخرج بثياب بذلة مع التراضع لأنه لا معنى للتعظيم بل هو يوم اعتذار وسؤال وطلب رحمة .

انظر الحاوي الكبير ٢/٥١٥، التهذيب للبغوي ٢/٣٩٣، المجموع ٥/٧٢ .

(٤) إنما يخرج هؤلاء لأن المشايخ أقرب إلى الصلاح ورقة القلب والصبية أقرب إلى رحمة الله لعدم ذنوبهم ، والبهائم لا ذنب لها وتتأذى بالجذب .

انظر الحاوي الكبير ٢/٥١٥ و ٥١٦، فتح العزيز ٢/٣٨٦، الإقناع للشرييني ١/٣٩٧ و ٣٩٨ .

(٥) لأنهم يطلبون الرزق فلا يمنعون منه وقد يجيب الله دعاءهم استدراجا لهم .

انظر الحاوي الكبير ٢/٥١٦، فتح العزيز ٢/٣٨٦، الغرر البهية ٣/١٨٦ .

(٦) لأن ذكر ذلك في النفس لائق بالشدائد كما حصل في خير أهل الغار .

انظر أسنى المطالب ١/٢٩١، فتح الجواد ١/٢٢٣، مغني المحتاج ١/٦٠٧ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢/٥١٥-٥١٧، التبيه ص ٦٤ و ٦٥، التهذيب

للـبـغـوي ٢/٣٩٣ و ٣٩٤، المنهاج مع شرح المحلى ١/٤٦٩ و ٤٧٠، عمدة السالك ص ١٣١، فتح

الجواد ١/٢٢١-٢٢٣، الإقناع للشرييني ١/٣٩٦-٣٩٨ .

فصل

م وإذا فرغ من الصلاة يخطب خطبتين؛ م كما يخطب للعيد ويذكر فيهما ما يتعلق بالاستسقاء كما يذكر في خطبتي العيد ما يتعلق بالفطر والأضحية، م نعم يبدل التكبيرات التسع والسبع بالاستغفار^(١)، (ويستحب ان يدعو في الخطبة الأولى: اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا [مريعا]^(٢) غدقا مجللا سحا عاما طبقا دائما ، اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين، اللهم إنّ بالعباد والبلاد من اللأواء والجهد والظنك ما لا نشكوا إلا إليك، اللهم أنبت لنا الزرع وأدر لنا الضرع واسقنا من بركات السماء وأنبت لنا من بركات الأرض، اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك، اللهم إنا نستغفرك إنك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا^(٣)، اللهم انت أمرتنا بدعائك

(١) قالوا : لأن الاستغفار هو اللائق بالحال إذ الاستغفار من أسباب المطر ، قال ابن القيم في الهدى ١/ ١٨٦ : وقول كثير من الفقهاء إنه يفتتح خطبة الاستسقاء بالاستغفار وخطبة العيدين بالتكبير فليس معهم فيه سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم البتة وسنته تقتضي خلافه وهو افتتاح جميع الخطب بالحمد لله ثم قال وهو اختيار شيخنا قدس الله سره .
انظر كفاية الأخيار ص ٢٣٠، أسنى المطالب ١/ ٢٩١، تحفة المحتاج ٣/ ٥٥٧، غاية البيان ص ١٩٥،
وراجع زاد المعاد ١/ ٤٤٧ و ٤٤٨.

(٢) « مريعا » مثبت من (ظ) .

(٣) هو حديث أخرجه الشافعي في الأم ومختصر المزني معلقا من حديث سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه مرفوعا ، قال الحافظ في التلخيص: ولم نقف له على سند ولا وصله البيهقي في مصنفاته ، وقد ذكره جمع من اصحاب الشافعي المتقدمين والمتأخرين كالشيرازي والغزالي والبغوي وكذا الرافعي والنسوي في الأذكار والبكري بل ونقله ابن القيم في الهدى عن الشافعي .
انظر الأم ص ٢٥١، مختصر المزني ص ٣٤، المهذب ١/ ٤٠٧، التنبيه ص ٦٥ و ٦٦، الوسيط ٢/ ٣٥٧،
التهذيب للبغوي ٢/ ٣٩٧، فتح العزيز ٢/ ٣٨٩، الأذكار ص ١٥٩ و ١٦٠، الاعتناء ١/ ٢٧٠، تلخيص
الحبير ٢/ ٩٨-١٠٠، زاد المعاد ١/ ٤٦٠ .

ووعدتنا اجابتك وقد دعوناك كما أمرتنا فأجبنا كما وعدتنا، اللهم امنن علينا بمغفرة ما قارفنا وإجابتك في سقيانا وسعة رزقنا^(١) (٢) .

م وفي الخطبة الثانية بالغ الإمام في الدعاء، م واستقبل في اثناء الخطبة الثانية القبلة، م وجعل كل واحد من الإمام والقوم أعلى الرداء اسفله [م]^(٣) ويمينه يساره^(٤)، م ويتركه على حاله إلى أن ينزعه مع ثيابه^(٥).

= ومعنى غيثا أي مطرا ، ومُغيثا: ناصرا، وهنيئا : هو الطيب الذي لاتنغص فيه، وهريثا : الذي تصلح عليه الأجسام ولا وباء فيه مسما للمال ، ومُريعا : خصيبا ، وغدقا : الماء الكثير ، ومُجَلَّلا : السحاب الذي يجلل الأرض بالمطر، وسحا : صبا ، وطبقا : مالتا الأرض ، والأواء : الشدة والجهد ، وكذلك الضنك ، والجهد : النصب ، ومدارارا : أي كثيرة المطر .

انظر في تفسير هذه الكلمات ومعناها : الزاهر ص ٢٤٣ و٢٤٤ ، النظم المستعذب ١/١٢٠ و١٢١ ، المجموع ٨٠/٨٢ .

(١) ماذكره في نهاية الدعاء من قوله اللهم أنت أمرتنا ... الخ ذكره الشافعي في مختصر المزني ونقله جمع منهم البغوي والرافعي والنووي .

انظر مختصر المزني ص ٣٣ ، التهذيب للبغوي ٢/٣٩٦ ، فتح العزيز ٢/٣٨٩ ، الأذكار ص ١٦١ ، المجموع ٨٤/٨٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) م مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي الصغير [ويمينه يساره] .

الخواي الصغير لوحة ٨ ب .

(٤) وذلك تفاؤلا بانقلاب الحال من الجذب إلى الخصوبة، ومن الشدة إلى الرخاء .

انظر فتح العزيز ٢/٣٩٠ ، نهاية المحتاج ٢/٤٢٤ ، بشرى الكريم ص ٣٧٨ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ١/٤٠٧-٤٠٩ ، الوسيط ٢/٣٥٤-٣٥٧ ، روضة

الطالبين ١/٦٠٥ و٦٠٦ ، اخلاص النواي ١/٢٣١ و ٢٣٢ ، الغرر البهية ٣/١٨٨-١٩٢ ، المنهاج

القيوم مع الخواشي المدنية ٢/٩٥-٩٧ .

فصل في تارك الصلاة^(١)

[م] ^(٢) من أخرج صلاة وهي فرض عن وقتها بسبب عذر كنوم م أو نسيان قضاها موسعا أي وقت شاء، م ومن أخرج صلاة وهي فرض عمدا عن وقتها ^(٣) في غير الجمع، وعن وقت الجمع في الجمع (مسافرا كان أو مقيما) ^(٤) قتل م بالسيف [م] ^(٥)، وكذا لو ترك الوضوء وصلى ^(٦) م لا إن ترك الجمعة ^(٧)، م وإذا قتل صلي عليه، م ودفن في مقابر المسلمين، م ولا يطمس قبره، م كمن قتل حدا في الزنا وغيره فإنه يصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين ولا يطمس قبره ^(٨).

(١) تارك الصلاة ضربان : أحدهما : أن يتركها جاحدا لوجوبها فهذا مرتد تجري عليه أحكام المرتدين إلا أن يكون قريب عهد بالاسلام ويجوز أن يخفى عليه ذلك ، والثاني : أن يتركها غير جاحد ، قلت وهو ماتكلم عنه الشارح . انظر فتح العزيز ٢/٤٦١ و ٤٦٢ ، المجموع ٣/١٤ ، التحقيق ص ١٦٠ .

(٢) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٨ ب [من أخرج صلاة فرض عن الوقت بنوم ١٠٠] .
(٣) قال في الروضة ١/٦٦٨ : والاعتبار باخراج الصلاة عن وقت الضرورة ، وكذا نقله في المجموع عن الأصحاب ٣/١٥ .

(٤) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٥) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٨ ب [أو ترك الوضوء لالجمعة قتل بالسيف] .

(٦) لأن الممتنع عن الوضوء ممتنع عن الصلاة إذ لاصلاة إلا بوضوء .

انظر فتح العزيز ٢/٤٦٤ ، المجموع ٣/١٥ ، مغني المحتاج ١/٦١٢ .

(٧) تارك الجمعة لا يقتل لأنه لا يقتل بترك الصوم ، فالجمعة أولى ، لأن لها بدلا وتسقط بأعذار كثيرة ، وما اختاره المصنف هنا ذكره الرافعي نقلا عن الغزالي في فتاويه واقتصر عليه ، واختار النووي ونقله عن الشاشي في فتاويه أنه يقتل لأنه لا يتصور قضاؤها وليست الظهر بدلا عنها .

انظر فتح العزيز ٢/٤٦٤ ، روضة الطالبين ١/٦٦٨ و ٦٦٩ ، المجموع ٣/١٧ و ١٨ ، التحقيق ص ١٦٠ ، فتح الجواد ١/٢٢٤ ، مغني المحتاج ١/٦١٣ .

(٨) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٣٤ ، التنبيه ص ٢٩ ، الوسيط ٢/٣٩٥ و ٣٩٦ ، روضة الطالبين ١/٦٦٦ - ٦٦٩ ، التحقيق ص ١٦٠ ، مغني المحتاج ١/٦١٢ - ٦١٤ .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الشريعة - قسم الفقه

المشرف
لقد تم تصويب الملاحظات
مهاجهم كسر الخط
نائب مدير
١٤٤٩/٦/١٢

إظهار الفتاوي في أغوار الحاوي

تأليف : أبي القاسم شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ

دراسة وتحقيق

من أول الكتاب حتى نهاية باب الفرائض
رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

ابراهيم بن محمد بن عبد الله التويجري

بإشراف فضيلة الشيخ

أ. د. فيحان بن شالي بن عتيق المطيري

الأستاذ بقسم الفقه والدراسات العليا في كلية الشريعة

المجلد الثاني

العام الجامعي ١٤٣١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الجنائز^(١)

م يستحب لكل أحد أن يذكر الموت، م وأن يستعد له بالتوبة، م ويرد المظالم إلى أهلها^(٢)، م والمريض أولى بذلك .

م والمستحب أن يُضجع المحتضر مستقبل القبلة م على جنبه الأيمن كالموضوع في اللحد^(٣)، م فإن تعذر لضيق^(٤) / المكان ونحوه ألقى على قفاه، ووجهه وأخمصاه^(٥) إلى القبلة (ويرفع رأسه قليلا) ^(٦) .

م ويستحب أن يلحن المحتضر كلمة الشهادة، (ولا يُلح المُلحّن ولا يواجهه بقول : قل لا إله إلا الله، بل يذكر الشهادة بين يديه حتى يتذكرها فيذكرها، أو يقول ذكر الله مبارك فنذكر الله جميعا؛ سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، وصرح جماعات من أصحابنا^(٧) أنه يلحن محمد رسول الله ^(٨) .

(١) الجنائز : جمع جنازة والجنازة السرير إذا وضع عليه الميت وسوي للدفن ولا يسمى جنازة حتى يشد الميت مكفنا عليه ، والجنازة بالفتح الميت نفسه يقال ضرب فلان حتى ترك جنازة، وقيل بالعكس، وقيل هما لغتان .

انظر الزاهر ص ٢٤٤، النظم المستعذب ١/١٢٣، المصباح المنير ص ١١١ .

(٢) ذكر رد المظالم مع أنه داخل في التوبة لعظم أمره واهتماما بشأنه .

انظر أسنى المطالب ١/٢٩٤، فتح الجواد ١/٢٢٥، نهاية المحتاج ٢/٤١٨ .

(٣) لأنه أبلغ في الاستقبال من استلقائه . انظر فتح العزيز ٢/٣٩٢، مغني المحتاج ٢/٥ .

(٤) نهاية الوجه ٨١ من (ظ) .

(٥) الأخمص : باطن القدم وما رق من أسفلهما وتحافى عن الأرض، والمراد به هنا جميع أسفلهما .

انظر النهاية في غريب الحديث ٢/٨٠، لسان العرب ٧/٣٠، مغني المحتاج ٢/٥، بشرى الكريم ص ٣٨٧ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) قال النووي : ممن صرح به القاضي أبو الطيب والماوردي وسليم الرازي ونصر المقدسي وأبو العباس الجرجاني والشاشي في المعتمد والأول أصح .

روضة الطالبين ١/٦١٠ و٦١١، وانظر الحاوي الكبير ٣/٤، المجموع ٥/١١٥ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وليس المراد بالتلقين أن يقول قل لا إله إلا الله بل يذكر الشهادة بين =

م ويستحب أيضا أن يقرأ عنده سورة يس^(١)، م وينبغي أن يكون المحتضر حسن الظن بالله تعالى .

م وإذا مات غمضت عيناه، م وشد^(٢) لحياه بعصابة عريضة ويربطها ويرد رأسه^(٣)، م ويلين مفاصله فيرد ساعده إلى عضده، ويرد [٥٩] ساقه إلى فخذه، وفخذه إلى بطنه ويردان، ويلين أصابعه^(٤)، م ويستز جميع بدنه بثوب خفيف، ويجعل أطرافه تحت رأسه ورجليه لكلا ينكشف، م ويوضع على بطنه شيء ثقيل إما سيف أو مرآة، فإن لم يجد^(٥) فيكفيه طين رطب^(٦)، (ولا يوضع عليه مصحف)^(٧)، م ويوضع على شيء مرتفع كسرير ونحوه^(٨)، م وتنزع ثيابه التي مات فيها، م ويستقبل به القبلة

= يديه حتى يتذكرها فيذكرها .

(١) قراءة سورة يس ورد فيها أحاديث وآثار نقل الحافظ ابن حجر عن ابن العربي عن الدارقطني أنه قال : لا يصح في الباب حديث اهـ ، وقد ضعف الحديث الوارد فيها جمع من أهل العلم كابن القطان - نقله عنه الحافظ ابن حجر - والنووي والألباني وجمع من المحققين المعاصرين .
انظر الأذكار ص ١٣١ و ١٣٢ ، التلخيص الخبير ١٠٤/٢ ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ٤٢/٩ ، إرواء الغليل ١٥٠/٣-١٥٢ ، أحكام الجنائز وبدعها ص ٢٠ و ٣٠٧ ، موسوعة فضائل سور وآيات القرآن ٧١/٢-٧٢ ، تحقيق باسم عناية للمطالب العالية ٢١٥/٥-٢١٧ .

(٢) في (ص) : « تشد » .

(٣) لكلا يبقى فمه مفتوحا فتدخله الهوام .

فتح العزيز ٣٩٤/٢ ، وانظر الحاوي الكبير ٤/٣ ، بشرى الكريم ص ٣٨٨ .

(٤) ليكون الغسل أسهل، فإن في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة إن ألبنت المفاصل في تلك الحالة لانت وإلا لم يمكن تليينها بعد ذلك .

فتح العزيز ٣٩٤/٢ ، وانظر تحفة المحتاج ٤/١٤ ، بشرى الكريم ص ٣٨٨ .

(٥) في (ص) : « فإن لم يوجد الحديد » ، وفي فتح العزيز ٣٩٤/٢ : فإن لم يكن حديد .

(٦) وذلك لكلا ينتفخ . انظر الحاوي الكبير ٥/٣ ، اخلاص النواي ٢٣٥/١ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) لكلا تسرع إليه عفونة الأرض ويبعد عن الهوام، وعليه لو كانت الأرض صلبة لاندأوا فيها لم يكن =

كالمحتضر، [م] ^(١) ويتولى جميع ذلك بعد موته أرفق محارمه به (بأسهل ما) ^(٢) يقدر عليه .
 م وغسل الميت فرض كفاية، م ولو غرق إنسان ثم لفظه الماء فإنه يجب أيضا ^(٣)
 غسله ^(٤) ، م وكذا تكفين الميت، م والصلاة عليه، م ودفنه فرض كفاية، م وصح غسل
 الميت من الكافر سواء كان الميت مسلما أو كافرا ^(٥)، م وكذا يصح غسل الميت من غير
 اشتراط نية الغسل على الغاسل ^(٦) .

فصل

م ^(٧) وأكمل غسل الميت أن يغسل في قميص يُلبسه عند إرادة غسله ^(٨)، (م ثم إن كان
 القميص واسعا أدخل يده في كفه وغسله من تحته، وإن كان ضيقا فتق رأس الدخاريص ^(٩)

= وضعه عليها خلاف الأولى .

انظر الحاوي الكبير ٥/٣، الغرر البهية ٣/٢١٣ و ٢١٤، تحفة المحتاج ٤/١٥.

(١) م مثبت من (ص) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : « فإنه أيضا يجب » .

(٤) لأننا مأمورون بغسل الميت فلا يسقط الفرض عنا إلا بفعلنا .

فتح العزيز ٢/٣٩٦، شرح المحلى على المنهاج ١/٤٨٢، وانظر إخلاص النواي ١/٢٣٥.

(٥) وسبه كما ذكر المصنف عدم اشتراط نية الغسل على الغاسل .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣/٣-٧، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٣٩٢-٣٩٦، المنهاج مع شرح

المحلى على المنهاج ١/٤٧٨-٤٨٢، الارشاد مع إخلاص النواي ١/٢٣٤ و ٢٣٥، بشرى

الكريم ص ٣٨٤-٣٩٠ .

(٧) م سقط من (ظ) .

(٨) لأن ذلك أستر فكان أولى .

المهذب ١/٤١٩، وانظر فتح العزيز ٢/٣٩٧، شرح المحلى على المنهاج ١/٤٨٢ .

(٩) الدخاريص : معرب وقيل عربي مفردة دَخِرِص و دَخِرِصه وهو الثوب أو الشق في أسفل الثوب

انظر لسان العرب ٧/٣٥، المصباح المنير ص ١٩٠، معجم لغة الفقهاء ص ١٨٤ .

وادخل اليد منه (١) ، م وأن يكون ذلك في موضع خال مستور لا يدخله إلا الغاسل ومن لا بد من معونته عند الغسل (٢) .

م وأن يغسل على سرير أو لوح [هين له] (٣) ، م (٤) / ويغض الغاسل بصره عند غسل الميت، ويكره أن ينظر إلى شيء من بدنه م إلا أن يحتاج إلى ذلك بأن يريد معرفة المغسول فينظر (٥) ، م ثم إذا وضعه على المغتسل فليجلسه (٦) إجلالاً رفيقاً مائلاً إلى ورائه، ويضع يده اليمنى على كتفه، وإبهامه في نقرة قفاه، ويسند ظهره إلى ركبته اليمنى، م ويمر يده اليسرى على بطنه إمراً بليغا لتخرج الفضلات (٧) ، م ثم بعد ذلك يردده إلى هيئة الاستلقاء ويغسل يده (٨) - وهي ملفوفة بخرقه - سواتيه ، م والنجاسات التي عليه .

م فإذا فرغ من ذلك تعهد أسنانه (٩) بأن يلف خرقة أخرى على اليد ويدخل أصبعه في فمه ويمررها على أسنانه بشيء من الماء ولا يفتح أسنانه ، م وكذا يدخل أصبعه في منخره ويمررها عليه بشيء من الماء ليزيل ما به من أذى ، م ثم بعد ذلك يوضئه ثلاثاً كما يتوضأ

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) لأنه في حياته كان يستتر عند الاغتسال فكذلك يستر بعد موته ولأنه قد يكون ببعض بدنه ما يكره ظهوره .

فتح العزيز ٢/٣٩٦، وانظر إخلاص النواي ١/٢٣٥، تحفة المحتاج ٤/٢١ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) نهاية اللوحة ٣٤ من (ص) .

(٥) أي يريد معرفة المغسول من غير المغسول .

(٦) في (ص) : « فيجلسه » .

(٧) وينبغي أن تكون الجمرة والحالة هذه متقدة فائحة بالطيب ، والمعين يصب عليه ماء كثيراً لئلا تظهر رائحة ما يخرج .

فتح العزيز ٢/٣٩٨، وانظر المجموع ٥/١٦٠ و١٧١، تحفة المحتاج ٤/٢٣ و٢٤ .

(٨) أي اليسرى .

(٩) في (ص) : « تعهد سنه » .

الحَيَّ^(١)، م فإذا فرغ من وضوئه غسل شعر رأسه ولحيته^(٢) / [م]^(٣) بالسدر^(٤) أو الخطمي^{(٥)(٦)}، م ويسرحهما بمشط واسع الأسنان ويرد الشعر المنتف إلىه ، (وإن كانت امرأة فيستحب أن يجعل شعرها ثلاث ظفائر خلفها)^(٧)، م ثم بعد ذلك يصب الماء البارد^(٨) مخلوطا بكافور يسير^(٩) م على شقه الأيمن م ثم على شقه الأيسر، والأولى^(١٠) عند

(١) مراعي المضمضة والاستنشاق لأنهما من مواضع الوضوء .

انظر روضة الطالبين ١/٦١٥، غاية البيان ص ١٩٨، بشرى الكريم ص ٣٩٢ .

(٢) نهاية الوجه ٨٢ من (ظ) .

(٣) م مثبت من (ظ) و (ص) لقوله في الخاوي الصغير [وغسل شعره بالسدر والخطمي] .

الخواي الصغير لوحة ٩ أ .

(٤) السِدر: هو شجر النبق يخلط ورقه مع الماء ويستعمل في التنظيف، وإذا أطلق السدر في الغسل فالمراد الورق المطحون .

انظر المصباح المنير ص ٢٧١، معجم لغة الفقهاء ص ٢١٦ .

(٥) الخطمي: بكسر الخاء أو فتحها ضرب من النبات من الفصيلة الخبازية يغسل به وفي مختار الصحاح يغسل به الرأس، قال الكردي في الخواشي المدنية: رأيت نقلا عن كتاب الطب للأزرقي قيل باب البواسير أن الخطمي هو شجرة القرينا بلغة اليمن وهي تشبه الملوخيا اهـ والمعروف عند أهل المدينة أنه معروف بورد الحمار يزرعونه في نحو المراكن للتنزه برؤية زهره ويسمونه الخطمي اهـ كلام الكردي . انظر لسان العرب ١٢/١٨٨، مختار الصحاح ص ١٨١، الخواشي المدنية ٢/١٠٥، المعجم الوجيز ص ٢٠٤ .

(٦) ومثل السدر والخطمي الصابون والأشنان . انظر حاشية البيجوري ١/٤٧٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) والماء البارد أولى لأنه يشد الميت والمسخن يرخيه فكان البارد أولى، فإن احتاج إلى المسخن ليرد أو وسخ فيكون حينئذ أولى ولا يبالغ في تسخينه لئلا يسرع إليه الفساد .

انظر الخاوي الكبير ٣/٩، مشكل الوسيط ٢/٣٦٤، الغرر البهية ٣/٢٢٢، نهاية المحتاج ٢/٤٤٤ .

(٩) إنما يوضع الكافور للتابع ولدفع الهوام، ولأنه يقوي البدن ، فإن تركه كره له ذلك .

انظر الوسيط ٢/٣٦٥، الغرر البهية ٣/٢٢٢، مغني المحتاج ٢/١١٠ .

(١٠) في (ص): « فالأولى » .

الجمهور^(١) أن يصب الماء على شقه الأيمن المقبل من عنقه وصدره وفخذه وساقه وقدمه، ثم على شقه الأيسر كذلك ثم يحرفه إلى جنبه الأيسر فيغسل شقه الأيمن مما يلي القفا والظهر من الكتف إلى القدم، ثم يحرفه إلى جنبه الأيمن فيغسل شقه الأيسر كذلك وهذه غسلة واحدة .

م ويستحب أن يكون ذلك بعد غسل البدن بالسدر ، م ويشترط أن يكون صب الماء المذكور بعد إزالة الصدر فإن الغسلة المتغيرة به لا تحسب من الثلاث ولا يسقط بها الفرض، م ويستحب أن يغسله ثلاث مرات، [م]^(٢) فإن لم يحصل الإنقاء والتنظيف بالتثليث فيزيد إلى أن يحصل ، م^(٣) ويستحب أن يختم بالوتر إما بخمس أو بسبع أو بتسع، م ويستحب أن يبالغ في تنشيفه إذا فرغ من غسله^(٤) .

م وبقي أثر الإحرام وجوبا^(٥) فالمحرم إذا مات لا يقرب طيبا ، ولا يستعمل في غسله الكافور، ولا يستر رأسه إن كان رجلا ولا وجهه إن كانت امرأة ، ولا يلبسه المخيط (إن كان رجلا)^(٦) ، ولا يؤخذ شعره (ولا ظفره)^{(٧)(٨)} م بخلاف المعتدة فإنها لا تصان من الطيب^(٩) ، م ولا يكره ولا يستحب حلق عانة غير المحرم الميت ، م ولا قلم ظفره ، (قال

(١) وهو نص الشافعي في مختصر المزني ونسبه الرافعي إلى الأكثرين ، والنووي إلى جمهور الأصحاب .

انظر مختصر المزني ص ٣٥، فتح العزيز ٢/٤٠٠ ، المجموع ٥/١٧٣ .

(٢) م مثبت من (ظ) و (ص) لقوله في الحاوي الصغير [وإن لم ينق فخمس] .

الحاوي الصغير لوحة ٩ أ .

(٣) م سقط من (ص) .

(٤) كيلا تبطل أكفانه فيسرع إليه الفساد .

انظر الوسيط ٢/٣٦٥، فتح العزيز ٢/٤٠١ .

(٥) « وجوبا » سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) إبقاء لأثر الإحرام في جميع صور المحرم كما ذكر الشارح .

(٩) لأن منعها من الطيب كان احترازا من الرجال وتفجعا لفراق الزوج، وقد زال المعنيان بالموت بخلاف =

الرويانى والرافعى^(١) : ولا خلاف أن ذلك لا يستحب ، وصرح الأكثرون أو كثيرون باستحبابه^(٢) ،^(٣) (م ولا أخذ شاربته وشعر إبطه)^(٤) ، م ولو خرجت من الميت نجاسة في إحدى الغسلات أو بعدها يجب غسل النجاسة ، م ولا يجب إعادة الغسل ، م ولا إعادة الوضوء ، ولا فرق بين النجاسة الخارجة من السيلين أو غيرهما^{(٥)(٦)} .

= المحرم فإن التحريم في حقه كان لله تعالى وهو لا يزول بالموت .

انظر التهذيب للبغوي ٤١٣/٢ ، أسنى المطالب ٣٠٤/١ ، فتح الجواد ٢٢٨/١ .

(١) انظر قول الرافعى والرويانى في فتح العزيز ٤٠٨/٢ ، وقد رده النووي واستغربه من الرافعى مع وجود الخلاف فيه في الكتب المشهورة ، ومن ذكر الخلاف صاحب الحاوي والقاضي أبو الطيب وصاحب المهذب والغزالي في الوسيط كذا ذكر النووي .
انظر الحاوي الكبير ١٢/٣ ، المهذب ٤٢٢/١ و ٤٢٣ ، الوسيط ٣٦٩/٢ ، روضة الطالبين ٦٢١/١ ، المجموع ١٧٩/٥ .

(٢) كذا ذكر الشارح والذي في الروضة : ولكن صرح الأكثرون أو الكثيرون بخلافه . ثم ذكر النووي بعض من صرح بالاستحباب فذكر منهم : صاحب الحاوي والشيرازي في التنبيه والجرجاني في التحرير ، واختار النووي كراهة ذلك ونقل عن البندنجي أنه نص الشافعى في عامة كتبه منها الأم ومختصر الجنائز والقديم ، وهو نصه أيضا في المختصر ، واختاره أيضا ابن المقرئ في الارشاد وابن الحزمي وغيرهما .

انظر الأم ٢٦٥/١ ، مختصر المزني مع الحاوي الكبير ١٢/٣ ، التنبيه ص ٦٨ ، روضة الطالبين ٦٢١/١ ، المجموع ١٧٩/٥ و ١٨٠ ، تصحيح التنبيه ١٧٧/١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤٥٤/٢ ، الارشاد مع فتح الجواد ٢٢٨/١ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٣١٨ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ظ) .

(٥) لا يجب إعادة الغسل ولا الوضوء لسقوط الفرض . وما وجد وحصول غرض التنظيف بغسل النجاسة .

انظر فتح العزيز ٤٠٢/٢ ، الغرر البهية ٢٢٨/٣ ، نهاية المحتاج ٤٤٨/٢ .

(٦) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٦٨ و ٦٩ ، الوسيط ٣٦٣-٣٦٥ ، المجموع ١٥٩-١٨٤ ، اخلاص

الناوي ٢٣٥-٢٣٧ ، فتح الوهاب ص ٩٠-٩٢ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٣١٥-

٣١٩ ، غاية البيان ص ١٩٧ و ١٩٨ .

فصل

م وإذا ازدحم جمع على غسل امرأة كل واحد يصلح للغسل [٦٠] فالأولى أن يقدم في غسلها نساء القرابة، ومنهن ذوات المحارم^(١) واللواتي لا محرمية لهن^(٢)، وتقدم منهن القربى فالقربى^(٣)، م ثم تقدم النساء الأجنبية^(٤)، م ثم بعدهن يقدم الزوج على رجال المحارم؛ (لا إن كانت مطلقة رجعية^(٥))^(٦)، م وإن تزوج أختها أو تزوج بأربع سواها فإنه يقدم أيضا، م ومن بعد الزوج رجال المحارم، م وترتيب رجال المحارم كترتيبهم في الصلاة^(٧) كما سيأتي^(٨).

م وإذا ماتت امرأة ولم يحضر إلا رجل أجنبي فيممها ولا يغسلها، م وإذا مات رجل ولم يحضره إلا امرأة أجنبية فيممه ولا تغسله^(٩)، م ويجوز للسيد أن يغسل أمته م

(١) كالنبت والأم والعمة والخالة .

(٢) كنبت العم و بنت العمة و بنت الخال و بنت الخالة .

(٣) فإن استوت اثنتان في القرب فتقدم التي في محل العصبه لو كانت ذكرا كالعمة مقدمة على الخالة ، و بنت العم مقدمة على بنت الخالة فإن استوتا في جميع الصفات أقرع بينهما .
انظر التهذيب للبغوي ٤١٤/٢ ، المجموع ١٣٤/٥ ، تحفة المحتاج ٤٠/٤ .

(٤) إنما تقدم الأنثى على الذكر لأنها أليق بالأنثى .

انظر أسنى المطالب ٣٠٣/١ ، نهاية المحتاج ٤٥٢/٢ .

(٥) لتحريم النظر إليها ومسها .

انظر فتح العزيز ٤٠٤/٢ ، اخلاص الناي ٢٣٨/١ ، مغني المحتاج ١٢/٢ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) يشترط في ترتيب المذكورين كل من : الحرية والاتحاد في الدين وعدم القتل المانع من الإرث وعند العداوة والصبا والفسق .

انظر المجموع ١٣٩/٥ ، فتح الجواد ٢٢٩/١ ، نهاية المحتاج ٤٥٣/٢ ، اعانة الطالبين ١١٢/٢ .

(٨) هذا الترتيب المذكور فيما إذا تشاحوا في الغسل وإلا فللمقدم التفويض لمن بعده ، انظر ص ؟ .

انظر الرسيط ٣٦٨/٢ ، الغرر البهية ٢٣٢/٣ ، فتح الجواد ٢٢٩/١ .

(٩) هذا ما صححه الرافعي والنووي، نظرا لتعذر الغسل شرعا لتوقفه على النظر والمس المحرم ، واختار جماعة =

ومستولده م ومكاتبته^(١) ، م وذلك بشرط أن لا يكنّ مزوجات م أو معتدات، فإن كن كذلك لم يكن له غسلهن .

(قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : وكذا ينبغي أن لا يغسل كل أمة يحرم عليه الإستمتاع بها^(٢) ، وحكي في البحر في المستبرأة^(٣) / وجهين^(٤))^(٥) .

م ولا يجوز للأمة والمستولدة والمكاتبه غسل سيدهن^(٦) ، م^(٧) ويجوز أن تغسل الزوجة

= وجوب الغسل قال الأذري فيما نقله عنه الأنصاري : والحاصل أن الأول عليه أكثر العراقيين ، والثاني عليه المرازمة وجماعة من غيرهم وهو المختار مذهباً ودليلاً كالمداواة وأولى بالجواز لامن المخذور ودعوى المخذور ممنوعة اهـ .

انظر فتح العزيز ٢/٤٠٥ ، مشكل الوسيط ٢/٣٦٧ ، المجموع ٥/١٤١ ، الغرر البهية ٣/٢٣٦ ، تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني عليها ٤/٣٧ .

(١) جاز للسيد غسل المذكورات لبقاء حكم الملك بدليل أنه يلزمه تجهيزهن ، أما كتابته فقد زالت بالموت .
الحاوي الكبير ٣/١٨ ، مغني المحتاج ٢/١١ .

(٢) نقله عن البارزي هنا الأنصاري في الغرر البهية ٣/٢٣٧ ، وفي أسنى المطالب ١/٣٠٢ ، وأشار الشربيني إلى بحث البارزي واعتمده في مغني المحتاج ٢/١١ ، وكذا الرملي في نهاية المحتاج ٢/٤٤٩ ، وكذا ذكره العبادي في حواشي التحفة ٤/٣٤ .

(٣) نهاية الوجه ٨٣ من (ظ) .

(٤) الوجه الأول : أنها كالمعتدة اختاره النووي بجامع تحريم البضع في كل بل نقل الاتفاق عليه ، واختاره جمع من المتأخرين كالمحلي والأنصاري والشربيني والرملي .

الوجه الثاني : جواز تغسيلها لسيدها لأنها إن كانت مملوكة بالسبي فالأصح حل غير الوطاء من التمتع بالغسل أولى أو بغيره فلا تحرم عليه اختلوة بها ولا لمسها ولا النظر إليها بلا شهوة فلا يمتنع عليه غسلها، اختاره الأسنوي كما نقله عنه الأنصاري وغيره .

انظر المجموع ٥/١٣٧ ، شرح المحلي على المنهاج ١/٤٨٦ ، أسنى المطالب ١/٣٠٢ ، مغني المحتاج ٢/١١ و ١٢ ، نهاية المحتاج ٢/٤٤٩ .

(٥) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لزوال ملكه عنهن ، وانتقاله إلى الورثة في حق الأمة ، ولزوال الرق عن أم الولد، ولأن المكاتبه كانت محرمة عليه .

زوجها؛ (م لا إن كانت رجعية) ^(١) ، م ويجوز للزوجة غسل زوجها كما ذكرنا وإن تزوجت بآخر ^(٢) ، م وإذا غسل أحد الزوجين صاحبه لف على يده خرقة ، م ولا يمسه وكذا لو يممه أو يعم أجني أجنبية أو بالعكس.

م وإذا مات الخنثى المشكل ^(٣) يجوز أن يغسله الرجل م أو المرأة ^(٤)؛ م كما أن الطفل الصغير وإن ^(٥) كان واضح الحال غسله الرجال أو النساء ^(٦) .

فصل

م ^(٧) وإذا فرغ من غسله فيكفن ^(٨) ^(٩) من جنس ما يجوز له لبسه في الحياة

= انظر الوسيط ٢/٣٦٦، خلاص الناي ١/٢٣٨، شرح المحلى على المنهاج ١/٤٨٦ .

(٧) م سقط من (ظ) .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ولا يجوز لها ذلك إذا طلقها طلاق رجعية ومات ولو كانت في العدة ، وكذا إذا ماتت في العدة لا يجوز له غسلها » .

(٢) مثل في بهجة الحاي ذلك بما إذا وضعت حملها عقب موته ثم تزوجت فلها أن تغسله لبقاء حقوق الزوجية . بهجة الحاي مع الغرر البهية ٣/٢٣٨ ، وانظر حاشية البيجوري ١/٤٧١ ،

(٣) « المشكل » سقط من (ص) .

(٤) لأنه مست الحاجة إلى الغسل ، وكان يجوز في الصغر غسله للطائفتين فيستحب ذلك الأصل .

فتح العزيز ٢/٤٠٦ ، وانظر المجموع ٥/١٤٨ .

(٥) في (ص) : « إذا » .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٤١٦-٤١٨ ، حلية العلماء ٢/٢٨٠-٢٨٢ ، روضة الطالبين ١/٦١٧-

٦٢٠ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١١-١٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٢٢٨-٢٤٠ ، المنهاج

القيوم ص ٣١٩ و ٣٢٠ .

(٧) م سقط من (ظ) .

(٨) في (ظ) و (ص) : "كل" .

(٩) في (ص) : « كل ميت » .

فلا يجوز تكفين الرجل بالحرير ، م وأقل الكفن ثوب واحد ساتر لجميع البدن^(١) ، ^(٢) ويستثنى المحرم فلا يُستر رأس الرجل ووجه المرأة كما سبق ، م والزيادة على ثوب واحد حق للميت فلو أوصى بإسقاط الثاني والثالث يسقطان ، وأقل الكفن حق لله تعالى لا تنفذ وصيته بإسقاطه ، م وكذا للغريم المنع من الزيادة على ثوب واحد إذا كان دينه مستغرقا للتركة^(٣) ، م وليس للوارث المنع من الزيادة على ثوب ، وهذا عند مضايقة بعض الورثة ، فإن اتفقوا على تكفينه في ثوب واحد: فقل: لا يجوز بل يكفن بثلاثة وهو قضية إطلاق المصنف^(٤) (وهو الأقيس^(٥)) ^(٦) ، وقيل : يجوز وهو المذكور في التهذيب^(٧) .

م والأحب أن يكفن الرجل في ثلاث لفائف، وأن تكون متساوية في الطول والعرض،

(١) وذلك وفاء للميت ولأن ما دون الساتر للبدن لا يسمى كفنا ، وهذا ما ذكره المصنف تبعا للغزالي والبغوي وكثير من الأصحاب بل قال النووي قطع به جمهور الخرسانيين واختاره ابن المقرئ ونقله هو وغيره عن تصحيح النووي في المناسك الكبرى ، وقيل بل الواجب قدر مايستر العورة لأن الميت ليس أكد حالا من الحي ، والواجب في الحي قدر مايستر العورة فقط ، وصححه النووي في الروضة والمجموع ونقله عن تصحيح الجمهور ، وجمع بينهما ابن المقرئ في روضه وكذا ابن حجر والرملي بأن الأول محمول على وجوب ذلك لحق الميت والثاني محمول على وجوب حق الله تعالى .
انظر المذهب ١/٤٢٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢/٤٠٩ و ٤١٠ ، التهذيب للبغوي ٢/٤١٨ ، روضة الطالبين ٤/٦٢٤ ، المجموع ٥/١٩١-١٩٣ ، اخلاص النواي ١/٢٣٨ و ٢٣٩ ، أسنى المطالب ١/٣٠٦ ، الغرر البهية ٣/٢٤٠-٢٤٥ ، فتح الجواد ١/٢٣٠ ، مغني المحتاج ٢/١٥ ، نهاية المحتاج ٢/٤٥٧ .

(٢) في الأصل م ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الخاوي الصغير .

(٣) لحصول ستر الميت ، وهو إلى براءة ذمته أحوج إليه من إلى التجمل بخلاف الحي المفلس يترك له ثياب تجمله لأنه يحتاج إلى التجمل .

الغرر البهية ٣/٢٤٥ ، وانظر المجموع ٥/١٩٥ ، المنهاج القويم ص ٣٢٠ ، مغني المحتاج ٢/١٥ .

(٤) في (ص) : « الخاوي » ، وقد جاء في الخاوي الصغير لوحة ٩ أ [وللغريم منع الزيادة لالوارث] .

(٥) كذا ذكره النووي في زيادات الروضة ١/٦٢٤ ، وفي المجموع ٥/١٩٥ ، ولعل الشارح نقل منه .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر التهذيب ٢/٤١٩ .

وكذا إن كفنت المرأة في ثلاث فالأحب أن تكون لفائف ، م لا إن كفن من بيت المال فإنه ^(١) يقتصر على ثوب واحد ^(٢) ، وإنما يكفن من بيت المال إذا لم يترك مالا؛ ولا كان له من تجب نفقته عليه ، م ويجوز في كفن الرجل (غير المحرم) ^(٣) أن يزداد على ثلاث لفائف قميص وعمامة ويجعلان تحت اللفائف (بلا استحباب ولا كراهة) ^(٤) ، م ، والأحب أن تكفن المرأة في خمسة أثواب إزار وخمار [وقميص] ^(٥) ولفافتين ^(٦) ، (لكن لا يجبر الورثة على الزائد على الثلاث) ^(٧) ، م والمستحب في لون الكفن البياض ،

(١) في (ص) : زيادة قوله : "لا يكفن في ثلاث بل " .

(٢) لتأدي الواجب به ، ومثله مالو كفن مما وقف للتكفين ، وكذا لو كفنه من تلزمه مؤنته فله الاقتصار على واحد .

انظر فتح العزيز ٢/٤١٢ ، المجموع ٥/١٩٠ ، روضة الطالبين ١/٦٢٥ ، الغرر البهية ٣/٢٤٨ و ٢٤٩ ، نهاية المحتاج ٢/٤٥٨ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) مقصود الشارح أن زيادة القميص والعمامة جائزة بلا استحباب ولا كراهة وقد ذكر مثله النووي وزاد لكنه خلاف الأولى ، أما الرافعي فقد ذكر الجواز مع عدم الاستحباب ، قلت : أما الزيادة على خمسة فهي مكروهة غير محرمة إذا رضي الورثة ولم يكن فيهم محجور عليه قال النووي : ولو قال به - يعني التحريم - قائل لم يبعد اهـ أي لكونه اضاعة للمال .

انظر فتح العزيز ٢/٤١٢ ، المجموع ٥/١٩٤ ، تحفة المحتاج مع حواشيه ٤/٥١ و ٥٢ ، مغني المحتاج ٢/١٦ ، بشرى الكريم ص ٣٩٦ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) « وقميص » مثبت من غير الأصل .

(٧) ومثلها الخنثى وذلك مبالغة في زيادة سترها .

انظر شرح المحلى على المنهاج ١/٤٩٠ ، شرح التنبيه للسيوطي ١/٢٠٨ .

(٨) قال الأنصاري في الغرر ٣/٢٥١ : وبهذا علم أن الخمسة ليست متأكدة في حق المرأة كتأكد الثلاثة في حق الرجل حتى يجبر الوارث عليها كما يجبر على الثلاث وبه صرح في الروضة اهـ قلت : بل نقل عن الامام أن هذا متفق عليه . انظر المجموع ٥/٢٠٥ ، روضة الطالبين ١/٦٢٦ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م^(١) / وكره الحرير للمرأة^(٢)، وأما الرجل فقد ذكرنا أنه لا يجوز له .

م ويذر على كل لفافة حنوط^(٣)، م ثم يوضع الميت عليه^(٤)، م ويأخذ قدرا من القطن الخليج^(٥) ويجعل عليه حنوطا وكافورا [م]^(٦)، ويدسه في إتيته حتى يتصل بالحلقة، (ولا يدخله في باطنه ثم يشد إتيته ويستوثق بأن يأخذ خرقة ويشق رأسها ويجعل وسطها عند إتيته وعانته ويشدها عليه فوق السرة بأن يرد ما يلي ظهره إلى سترته ويعطف الشقين الآخرين عليه)^(٨)، م ثم يأخذ قدرا آخر من الخليج ويضع عليه قدرا من الكافور والحنوط ويجعل على منافذ البدن من المنخرين والفم^(٩) والأذنين والعينين والجراحات النافذة^(١٠)، (ويستحب أن يجعل الطيب على مساجده من الجبهة والأنف والكفين والركبتين والقدمين

(١) نهاية اللوحة ٤٠ من (ص) .

(٢) لأنه سرف غير لائق بالخال .

انظر الوسيط ٢/٣٧٠، فتح العزيز ٢/٤٠٩ .

(٣) الحنوط : ما ينلظ من الطيب لأكفان الموتى وأجسامهم خاصة ، قال الأزهرى : ويدخل فيه الكافور وذريعة القصب والصندل الأبيض والأحمر .

انظر الزاهر ص ٢٤٦ ، النهاية في غريب الحديث ١/٤٥٠ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٦٦ .

(٤) مستلقيا على قفاه .

(٥) الخليج : أي القطن المندوف الذي استخلص حبه .

انظر لسان العرب ٢/٢٣٩ ، المصباح المنير ص ١٤٦ .

(٦) في (ظ) : " م " ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الخاوي الصغير .

(٧) م مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير [ودس في إتيته] .

الخواوي الصغير لوحة ٩ أ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) « والفم » سقط من (ص) .

(١٠) ليخفي ما عساه أن يخرج منها وليدفع عنه الهوام .

انظر الخاوي الكبير ٣/٢٣ ، فتح العزيز ٢/٤١٤ ، مغني المحتاج ٢/١٨ .

وذلك بأن يجعل الطيب على قطع القطن ويوضع على هذه المواضع^(١) (٢) ، م ويستحب^(٣) / أن ينحر الكفن بعدد؛ هذا إذا لم يكن محرماً كما تقدم ، م ثم يلف الكفن عليه بأن يثني من الثوب الذي يلي الميت طرفه الذي يلي شقه الأيسر على شقه الأيمن والذي يلي الأيمن على الأيسر كما يفعل الحي بالقبا^(٤) ثم يلف الثاني والثالث كذلك ، م ويستحب أيضاً أن تشد الأكفان عليه بشداد^(٥) ، م فإذا وضع [٦١] في القبر نزع منه الشداد .

م وعلى الزوج تكفين الزوجة وكذا مؤنة تجهيزها^(٦) .

م ويستحب أن يحمل الجنازة رجل بين العمودين بأن يتقدم رجل فيضع الخشبين الشاخصتين وهما العمودان على عاتقيه ، والخشبة المعترضة بينهما على كتفه ، م فإن لم يستقل المتقدم بالحمل أعانه رجلان خارج العمودين يضع كل واحد منهما كلا منهما على عاتقه ، م ويحمل مؤخر النعش رجلان أحدهما من الجانب الأيمن والآخر من الجانب الأيسر ولا يتوسط المؤخرتين واحد^(٧) .

(١) تكرمها لها .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه ٨٤ من (ظ) .

(٤) القبا : المراد به الثوب الذي يلبس .

انظر لسان العرب ١٥/١٦٨، القاموس المحيط ٤/٣٧٨، معجم لغة الفقهاء ص ٣٢٣

(٥) لثلاث تنتشر اللفائف عند حمله ، فإذا وضع في القبر زال المقتضي للشداد فينزع منه كما ذكره الشارح .

انظر تحفة المحتاج ٤/٦٧، بشرى الكريم ص ٣٩٧ .

(٦) لوجوب نفقتها عليه في الحياة ، كالأب مع الابن وكالسيد مع العبد .

انظر فتح العزيز ٢/٤١١ و ٤١٢ ، اخلاص الناوي ١/٢٤٠ ، شرح المحلى على المنهاج ١/٤٩١ .

(٧) لأن الواحد لو توسطهما كان وجهه إلى الميت فلا ينظر إلى الطريق ، وإن وضع الميت على رأسه لم يكن

حاملاً بين العمودين ويؤدي إلى ارتفاع مؤخرة النعش وتنكس الميت على رأسه .

انظر فتح العزيز ٢/٤١٦ ، مغني المحتاج ٢/١٩ .

م والمشي قدام الجنازة أولى (من الركوب والمشي خلفها فإن ركب^(١) فالركوب قدامها أولى) م^(٢) ، م^(٣) و^(٤) الإسراع بها أولى (من التأني)^(٥) إلا أن يخاف من الإسراع تغير الميت فالتأني أولى ، والمراد من الإسراع فوق [المشي]^(٦) المعتاد ودون الخيب^(٧) ، م^(٨) والمكث للمشيع إلى أن يوارى الميت أولى ، والأفضل أن يقف إلى أن يتم القبر ويستغفر الله تعالى للميت^(٩) .

فصل

م فإذا فرغ مما تقدم من غسله وتكفينه يصلى [عليه]^(١٠) ، م وذلك بشرط أن يكون

(١) مع كراهية الركوب لغير عذر كمرض أو ضعف ونحوهما .

انظر المجموع ٢٧٩/٥ ، أسنى المطالب ٣١١/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٧/٢ .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير [والإسراع بها] .
الخواي الصغير لوحة ٩ أ .

(٤) في (ص) : « وكذا » .

(٥) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٦) « المشي » مثبت من (ص) .

(٧) لثلا تنقطع الضعفة عن متابعة الجنازة .

انظر فتح الوهاب ص ٩٤ ، نهاية المحتاج ٤٦٧/٢ .

والخيب : ضرب من العدو وهو خطر فسيح .

انظر مختار الصحاح ص ١٦٧ ، والمصباح المنير ص ١٦٢ .

(٨) في (ص) : « وكذا » .

(٩) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢٠/٣ و ٢٣-٢٨ و ٣٠-٣٩-٤٤ ، التهذيب للبيهقي ٤١٧/٢ -

٤٢٠ و ٤٢٥-٤٢٨ ، الوسيط ٣٧٠/٢-٣٧٤ ، روضة الطالبين ١-٦٢٣-٦٣٠ ، عمدة

السالك ص ١٣٥ و ١٣٩ ، خلاص النواي ١-٢٣٨-٢٤١ ، فتح الوهاب ص ٩٢-٩٤ .

(١٠) « عليه » مثبت من (ظ) .

الميت مسلماً ، فلا يصلى على الكافر حربياً كان أو ذمياً^(١) .

م ولا يجوز أن يصلي على من مات شهيداً^(٢) (في وقت قيام قتال الكفار م بسبب القتال)^(٣) سواء قتله كافر؛ أو أصابه سلاح مسلم خطأ؛ أو عاد إليه سلاحه؛ أو سقط على^(٤) فرسه؛ أو زحمته^(٥) دابته فمات أو وجد قتيلاً عند انكشاف الحرب؛ ولم يعلم سبب موته^(٦)؛ وسواء كان عليه أثر دم أو لا؛ ولا فرق بين أن يكون رجلاً أو امرأة؛ حراً^(٧) أو عبداً؛ بالغاً^(٨) أو صبياً ؛ (بخلاف ما لو مات بعد انقضاء القتال؛ وإن قطع بموته من تلك الجراحة إلا إذا لم تكن حياته مستقرة عند انقضاء الحرب؛ وبخلاف ما لو مات العادل أو الباغي في قتال أهل البغي أو قاطع الطريق أو مات فجأة أو بمرض في القتال فإنه يصلى عليه^(٩))^(١٠) ، وكذا لو قتله الحربي اغتيالاً ، م وكما لا يصلى على الشهيد المذكور لا

(١) لكن الذمي يكفن ويدفن وجوباً كما سيذكره الشارح وذلك وفاء بدمته ، ويجوز غسله .

انظر الوسيط ٣٧٦/٢ ، المجموع ١٤٢/٥ و ١٤٣ ، فتح الجواد ٢٣٥/١ .

(٢) قد يطلق الشهيد على كل من قتل مظلوماً ، وقد يراد به ما هو أعم من ذلك كالمبطون والغريق ونحوهما ، لكن المقصود بالشهيد الذي لا يصلى عليه ولا يغسل هو ماضيه الشارح بالأوصاف المذكورة .

انظر روضة الطالبين ١/٦٣٣ و ٦٣٤ ، الغرر البهية ٣/٢٦٣ و ٢٦٦ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) و (ص) : « عن » .

(٥) في (ظ) : « رحته » .

(٦) لأن الظاهر أن موته بسبب من أسباب القتال .

انظر فتح العزيز ٢/٤٢٣ ، الاقناع ١/٤١٥ ، نهاية المحتاج ٢/٤٩٩ .

(٧) في (ص) : « أو حراً » .

(٨) في (ص) : « أو بالغاً » .

(٩) إذ الأصل وجوب الصلاة عليه وكذا غسله ، وإنما يستثنى من مات بسبب من أسباب القتال تعظيماً لأمره وحثاً للناس عليه .

انظر فتح العزيز ٢/٤٢٤ ، اخلاص الناوي ١/٢٤٢ ، الغرر البهية ٣/٢٦٦ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : « م ويشترط لكونه شهيداً أن يكون الموت في وقت قيام القتال حتى =

يغسل ، م ولو كان جنبا فلا يغسل أيضا ، م ولو كان عليه نجاسة لا بسبب الشهادة فتغسل وإن أدى غسلها إلى إزالة أثر الشهادة .

م والأولى أن يكفن الشهيد في ثيابه المملوطة بالدم ، فإن لم يكن ما عليه سابغا أتم ، م وينزع عنه الدرع ، (م وسائر ثياب القتال كالقرو والخفاف) ^(١) والجلود ^(٢) ، وإن أراد الورثة نزع ما عليه من الثياب وتكفينه في غيرها جاز ، م وإذا وجد عضو آدمي وعلم موت صاحبه فيجب غسله إن علم ^(٣) / إسلامه أو جهل وكان في دار الإسلام ^(٤) ، م وكذلك يغسل السقط إن بلغ حدا يمكن نفخ الروح فيه وهو أربعة أشهر فصاعدا فإن لم يبلغ أربعة أشهر لم يجب غسله ، م ويجب مواراة العضو والسقط بخرقة ^(٥) ، م ودفنهما ، ويصلي على العضو وينوي الصلاة على جملة الميت ، م ويصلي على السقط إن [تحرك أو] ^(٦) اختلج ^(٧)

= لو جرح في القتال ومات بعد انقضاء القتال فإنه يصلي عليه وإن قطع بموته من تلك الجراحة إلا إذا لم تكن حياته مستقرة عند انقضاء الحرب فلا يصلي عليه م ويشترط أن يكون الموت في قتال الكفار فلو كان في قتال أهل البغي وقاطع الطريق فيصلى عليه م ويشترط أن يكون الموت بسبب القتال حتى لو مات فجأة أو بمرض في القتال يصلي عليه .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) أي كسائر الموتى .

انظر التهذيب للبغوي ٤٢٢/٢ ، الاقناع ٤١٥/١ .

(٣) نهاية الوجه ٨٥ من (ظ) .

(٤) لأن الغالب في ديار الإسلام المسلمون ، أما إذا لم يعلم موت صاحبه ، أو علمت حياته فلا يصلي عليه .

انظر فتح العزيز ٤١٨/٢ و ٤١٩ ، المجموع ٢٥٤/٥ ، نهاية المحتاج ٤٩٥/٢ .

(٥) قال الرافعي في فتح العزيز ٤٢١/٢ : والمواراة قد تكون على هيئة التكفين على ما سبق بيانها ، وقد

لا تكون على غير تلك الهيئة ، فما لم يظهر فيه خلقة الآدمي يكفي فيه المواراة كيف كانت وبعد ظهور خلقة الآدمي حكم التكفين حكم الغسل .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) الاختلاج: هو الحركة والاضطراب ، وإنما جمع بينهما تأكيدا .

انظر لسان العرب ٢٥٨ و ٢٥٩ ، أسنى المطالب ٣١٣/١ .

فإن لم يختلج [ولم يتحرك] ^(١) لم يصل عليه ^(٢) ، م وكذا يجب تكفين الذمي ، م ودفنه ولا يصل عليه .

م ولو اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار ولم يتميزوا وجب غسل جميعهم وتكفينهم والصلاة عليهم فإن صلى عليهم دفعة واحدة جاز ويقصد المسلمين منهم ^(٣) ، وإن صلى عليهم واحدا واحدا جاز وينوي الصلاة عليه إن كان مسلما ^(٤) ، ويقول في دعائه: اللهم اغفر له إن كان مسلما ^(٥) .

فصل

م ^(٦) ويقدم في الصلاة م وفي غسل الرجل الأب ^(٧) ، م ثم

(١) مابين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) فالضابط في الصلاة هو ظهور الأمانة الدالة على الحياة وهي الحركة، فإن لم تظهر الحركة فلا يصل عليه وإن بلغ أربعة أشهر فصاعدا لكنه يغسل كما سبق، والفرق بينهما أن باب الغسل أوسع من باب الصلاة كما أن الذمي يغسل ولا يصل عليه .

انظر المجموع ٢٥٦/٥، أسنى المطالب ٣١٣/١، مغني المحتاج ٣٣/٢ .

(٣) قال النووي في المجموع ٢٥٩/٥ : وهذه الكيفية أولى لأنه ليس فيها صلاة على كافر حقيقة، وانظر المنهاج مع مغني المحتاج ٤٩/٢ .

(٤) وإنما وجب غسل جميعهم وتكفينهم والصلاة عليهم لأن هذه الأمور واجبة على المسلمين بالنصوص ولا سبيل إلى إقامة الواجب هنا إلا بهذا الطريق ، وفي هذه الحالة يعذر في تردد النية للضرورة انظر المذهب مع المجموع ٢٥٨/٥ و ٢٥٩، فتح العزيز ٤٢٢/٢، مغني المحتاج ٤٩/٢ .

(٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٧٠ و ٧١، الوسيط ٣٧٥-٣٨٠ ، المنهاج مع شرح المحلى على المنهاج ٥٠٤-٥٠٨، أسنى المطالب ٣١٣-٣١٦ ، فتح الجواد ٢٣٣-٢٣٥ .

(٦) م سقط من (ظ) .

(٧) تقديم الولي على الوالي وعلى إمام المسجد هو الجديد من المنعوب وهو الصحيح لأن المقصود من الصلاة على الجنائز الدعاء للميت ودعاء هؤلاء أرجى للإجابة فإنهم أشفق بالميت، وهي من الأمور الخاصة بالقرب كولاية النكاح ، وهذا محله عند أمن الفتنة وإلا فيقدم الوالي ، أما لو أوصى الميت بأن يغسله =

[الجد] ^(١) أب الأب وإن علا ، م ثم الابن ثم ابنة وإن سفل ^(٢) ، م ثم سائر العصبات على ترتيبهم في ولاية النكاح ^(٣) والميراث ، حتى يقدم الأخ من الأب والأم على الأخ من الأب ، م فإن لم يكن أحد من العصبات بالنسب أو بالولاء ، فيقدم من له قرابة بالرحم فيقدم أب الأم ثم الأخ للأم ^(٤) ثم الخال ثم العم للأم ، م وإذا اجتمع اثنان في درجة وكان أحدهما أسن والآخر أفقه فيقدم الأسن على الأفقه ^(٥) ، م ^(٦) بشرط أن يكون الأسن عدلا ، م وإن كان أحدهما حرا والآخر رقيقا فيقدم الحر على الرقيق ^(٧) .

= أو يصلي عليه غير الولي فإنه يستحب إجازة الوصية وإن لم تجب لأن الصلاة عليه وكذا غسله حق للولي كالميراث .

انظر المهذب مع المجموع ٥/٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢٠ ، فتح العزيز ٢/٤٢٨ و ٤٢٩ ، فتح الجواد ١/٢٣٥ ، نهاية المحتاج مع حواشي الشيرازي ٢/٤٨٧ و ٤٨٨ .

(١) « الجد » مثبت من (ص) .

(٢) يقدم الأصول وإن كان ميراثهم متأخرا عن الفروع لأن المقصود الدعاء وشفقة الأب أكثر .

انظر التهذيب للبغوي ٢/٤٢٩ ، فتح العزيز ٢/٤٢٨ و ٤٢٩ ، إخلاص النواوي ١/٢٤٤ .

(٣) في (ص) : « الولاية » .

(٤) الأخ لأم في الميراث من أصحاب الفروض لكنه هنا من ذوي الأرحام ، وكون أب الأم يقدم عليه لأنه أقوى في الأدلاء بها من الأخ لأم ، ويفهم من الشرح تقديم الأخ لأم على بني البنات لكن اعتمد الرملي تقديم أبناء البنات ، وقال ابن حجر وله وجه لأن الإدلاء بالبنوة أقوى منه بالأخوة ، بينما قدم القليوبي أولاد البنات على أب الأم .

انظر تحفة المحتاج ٤/١١٤ ، نهاية المحتاج ٢/٤٨٩ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢/١١٦ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١/٥٠٣ ، بشرى الكريم ص ٤٠٧ .

(٥) يعني عكس سائر الصلوات وهذا لأن دعاء الأسن أقرب إلى الإجابة لأنه أخشع غالبا وأحضر قلبا ، وهذا الحكم فيما لو اشتركا في الفقه فإن لم يشتركا فيه قدم الفقيه على ما ذكره ابن حجر واستظهره الرملي .

انظر المهذب مع المجموع ٥/٢١٧ و ٢١٨ ، فتح الجواد ١/٢٣٦ ، نهاية المحتاج ٢/٤٩٠ .

(٦) م سقط من (ص) .

(٧) لأن الإمامة ولاية والحرّ أكمل فهو بها أليق .

م وإن استنوا في الخصال وتنازعوا فيرجع إلى القرعة ، م وإن تراضوا بتقدم واحد فذاك .

م والسنة إن كان الميت ذكرا أن يقف الإمام عند رأسه ، م وإن كانت امرأة أن يقف عند عجزتها^(١) ، م ولو تقدم المصلي على الجنائز لم يجز ، م وإذا حضرت جنائز فيجوز أن يصلي على الجميع صلاة واحدة ويجوز أن يصلي على كل واحدة صلاة والثاني أولى^(٢) ، م وإذا كان الجنائز بعضهم ذكورا وبعضهم إناثا وحضروا [٦٢] دفعة واحدة فليقرب من الإمام جنازة الرجل م ثم توضع جنازة الصبي ورائه ثم الخنثى المشكل^(٣) م ثم المرأة خلف الخنثى ، م وإذا كانت الجنائز كلهم ذكورا أو كلهم إناثا (وحضروا دفعة واحدة)^(٤) واستنوا في الخصال^(٥) / وتنازعوا في التقريب فيرجع إلى القرعة ، م وإن تراضوا بتقريب واحد فذاك ، م وإن تفاوتوا في الخصال فيقدم بالورع (والخصال التي يرغب في الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب من رحمة الله تعالى ولا يقدم بالحرية^(٦) بخلاف استحقاق الإمامة يقدم فيه الحر على العبد فيجعل بعضهم وراء بعض إلا الخنثى فإنهم يجعلون صفا)^(٧) ، م وإن حضروا^(٨) على الترتيب فلا يقدم اللاحقة على السابقة وإن كانت الأخرى

= انظر المجموع ٢١٩/٥ ، أسنى المطالب ٣١٦/١ ، فتح الجواد ٢٣٦/١٥ .

(١) وذلك للاتباع ، قالوا والمعنى فيه محاولة سترها عن أعين الناس .

الوجيز مع فتح العزيز ٤٣١/٢ ، الغرر البهية ٢٨٢/٣ ، مغني المحتاج ٣١/٢ .

(٢) لأنه أكثر عملا وأرجى قبولا ، والتأخير بذلك يسير .

انظر المجموع ٢٢٦/٥ ، نهاية المحتاج ٤٩٢/٢ .

(٣) « المشكل » سقط من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نهاية اللوحة ٤١ من (ص) .

(٦) لانقطاع الرق بالموت .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ونحوه » .

(٨) في (ص) : « وإن كان الكل ذكورا أو إناثا وحضروا » .

أفضل م إلا إذا حضرت أولا جنازة امرأة^(١) ثم [حضرت]^(٢) جنازة رجل أو صبي (أو خنثى مشكل)^(٣) فتنحى جنازتها وتوضع^(٤) اللاحقة (ثم إن تعدد الأولياء فمن لم يرض بصلاة غيره صلى على ميتته وإن رضوا كلهم بصلاة^(٥) / واحدة صلى ولي السابقة رجلا كان ميتة أو امرأة وإن حضرت معا أقرع بينهم)^(٦) (٧) .

فصل

م وأركان الصلاة على الجنازة النية^(٨) ، م والتكبيرات الأربع^(٩) ، م ولا تبطل بتكبير خامسة عمدا^(١٠) فلو زاد الإمام على الأربع فلا يتابعه المأموم وينتظر سلامه ولا يسلم في

(١) ومثلها الخنثى فإنها تنحى جنازته عن الرجل والصبي ، والمرأة تنحى جنازتها أيضا عن الخنثى كالصبي : بخلاف الصبي فلا تنحى جنازته عن الرجل إن كان سابقا على الصحيح .
انظر المجموع ٢٢٧/٥ ، روضة الطالبين ٦٣٨/١ ، إخلاص النواي ٢٤٥/١ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) و (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) : « وتقدم » .

(٥) نهاية الوجه ٨٦ من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٤٣٢/١-٤٣٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٨/٢-٤٣٤ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤٨٧/٢-٤٩٣ ، إخلاص النواي ٢٤٤/١ و ٢٤٥ ، الإقناع للشريبي ٤١٣/١ و ٤١٤ ، بشرى الكريم ص ٤٠٦-٤٠٨ .

(٨) ووقتها ماسبق في سائر الصلوات ، وصفتها كما قال النووي في المجموع ٢٢٩/٥ و ٢٣٠ : أن ينوي مع التكبير أداء الصلاة على هذا الميت ، أو هؤلاء الموتى إن كانوا جمعا سواء عرف عددهم أم لا . اهـ

(٩) مع رفع اليدين فيها إلى حذو المنكبين كما سيأتي في ص ٣٩٨ .

انظر الأم ٢٧١/١ ، التهذيب للبغوي ٤٣٥/٢ ، المجموع ٢٣١/٥ ، فتح الجواد ٢٣٨/١ .

(١٠) لثبوت الزيادة على الأربع كما في مسلم ٦٥٩/٢ برقم ٩٥٧ كتاب الجنائز باب الصلاة على القبر من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى أن زيد بن أرقم رضي الله عنه كبر على جنازة حمسا فسأله فقال كان =

الحال^(١) ، م ومن الأركان التسليم [بعد]^(٢) التكبيرات الأربع^(٣) ، م والفاحة بعد التكبيرة الأولى^(٤) ، م ومنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية ، م ومنها الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة ، (والمستحب أن يقول : اللهم هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوبها وأحبابه فيها إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمدا عبدك ورسولك وأنت أعلم به ، اللهم نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيرا إلى رحمتك وأنت غني عن عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له ، اللهم إن كان محسنا فزد في إحسانه وإن كان مسيئا فتجاوز عنه ولقه برحمتك رضاك وقه فتنة القبر وعذابه ، وافسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ، ولقه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين^(٥) ، وأن تقول أيضا : اللهم

= رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها .

(١) لتأكد متابعتها .

انظر المجموع ٢٣١/٥ ، تحفة المحتاج ٨٠/٤ .

(٢) في الأصل : « في » .

(٣) وهو أن يقول السلام عليكم ، كما مر في صفة الصلاة في كفيته وتعددته ، قال الشريبي والرملي : ولا يقتصر على تسليم واحدة يجعلها تلقاء وجهه ؛ وإن قال في المجموع : إنه الأشهر . اهـ .

انظر روضة الطالبين ٦٣٩/١ ، المجموع ٢٣٩/٥ و ٢٤٠ ، مغني المحتاج ٢٢/٢ ، نهاية المحتاج ٤٧٢/٢ .

(٤) قراءة الفاتحة ركن بلا خلاف ، أما كونها في الأولى فهو سنة كما قاله النووي في المجموع ٢٣٣/٥ ، وانظر روضة الطالبين ٦٣٩/١ ، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٢٩٠/٣ ، كفاية الأخيار ص ٢٤١ .

(٥) هذا الدعاء ذكره الشافعي في المختصر ص ٣٨ ، وقريب منه في الأم ٢٧١/١ ، وكذا ذكره في المهذب ٤٣٧/١ ، والتهذيب ٤٣٦/٢ ، قال النووي في المجموع ٢٣٨/٥ : قال البيهقي والمتولي وآخرون من الأصحاب التقط الشافعي من مجموع الأحاديث الواردة دعاء ورتبه واستحبه وهو الذي ذكره المزني في المختصر . اهـ وذكر مثله الحافظ في التلخيص الخبير ١٢٣/٢ .

قلت : ينبغي للشارح ذكر ما ذكره الرافعي في فتح العزيز ٤٣٨/٢ وكذا غيره من الدعاء بما ثبت في مسلم ٦٦٢/٢ برقم ٩٦٣ في كتاب الجنائز باب الدعاء للميت في الصلاة من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فحفظت من دعائه وهو يقول : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما نقيت

اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأئثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان^(١) .

فإن كان الميت امرأة قال : اللهم هذه أمتك وبنت عبدك . ويؤنث الكنايات كلها ولو ذكرها على إرادة الشخص لم يضر^(٢) .

وإن كان طفلا اقتصر على الدعاء الثاني ويضم إليه : اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظة واعتباراً وشفيعاً وثقل به موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعده ولا تحرمهما أجره^(٣) .

ويستحب أن يقول بعد التكبيرة الرابعة : اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتننا بعده^(٤) ^(٥) .

= الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله الجنة وأعدّه من عذاب القبر أو من عذاب النار قال حتى تمت أن أكون أنا ذلك الميت . ١٠٢٤ ٣٤٤/٣ .

(١) هذا حديث رواه أحمد ٣٦٨/٢ وأبو داود ٥٣٩/٣ برقم ٣٢٠١ في كتاب الجنائز باب ما يقول في الصلاة على الميت ، والترمذي ٣٤٤/٣ برقم ١٠٢٤ كتاب الجنائز باب ما يقول في الصلاة على الميت ، والنسائي ٧٤/٤ كتاب الجنائز باب الدعاء ، وابن ماجه ٤٨٠/١ برقم ١٤٩٨ كتاب الجنائز باب الدعاء في الصلاة على الجنائز من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وصححه الألباني . انظر التلخيص الخبير ١٢٣/٢ ، أحكام الجنائز وبدعها ص ١٥٨ .

(٢) قوله فإن كان الميت امرأة الخ نقله النووي بنصه في المجموع ٢٣٨/٥ من كلام أبي عبد الله الزبيري .

(٣) هذا الذكر نقله النووي عن الأصحاب في المجموع ٢٣٨/٥ ، والأذكار ص ١٤٤ ، وأخرج جزء منه البيهقي في السنن الكبرى ٩/٤ و ١٠ في كتاب الجنائز باب السقط يغسل ويكفن ويصلى عليه إن استهل أو عرفت له حياة بلفظ ((اللهم اجعله لنا سلفاً وفرطاً وذخراً)) ، وحسن إسناده الألباني في أحكام الجنائز وبدعها ص ١٦١ .

(٤) استحباب الذكر بالدعاء المذكور بعد التكبيرة الرابعة والتسليم هو نص الشافعي في البويطي قاله في المذهب ٤٣٧/١ ، وصححه الرافعي والنووي ، وقال النووي وإن قيل بالاستحباب فلا يتعين له دعاء ولكن يستحب هذا - يعني المذكور - اهـ .

انظر فتح العزيز ٤٣٩/٢ ، المجموع ٢٣٩/٥ ، روضة الطالبين ٦٤٢/١ ، التلخيص الخبير ١٢٤/٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م ومنها القيام للقادر ، م ويستحب رفع اليدين في التكبيرات الأربع ، م والتعوذ^(١) ، ولا يستحب دعاء الاستفتاح ، م والإسرار بالقراءة^(٢) ، م ولو كان يصلي عليه بالليل ، م والدعاء للمؤمنين والمؤمنات (في التكبيرة الثانية بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم^(٣))^(٤) .

م والمسبوق ينبغي أن يكبر ويشغل بقراءة الفاتحة ، فإن كبر والإمام قد فرغ من القراءة وكبر ثانياً فيوافقه وتسقط عنه القراءة ، م وإن كبر الإمام قبل أن يتم المأموم الفاتحة فيقطع الفاتحة (ويتابعه)^(٥) ، وإذا سلم الإمام يتدارك المسبوق ما بقي عليه من التكبيرات ولا يقتصر عليها بل يأتي بالدعاء والذكر بينها^(٦) ، م ولو تخلف المقتدي فلم يكبر مع الإمام التكبيرة الثانية حتى كبر الإمام التكبيرة المستقبلة من غير عذر^(٧) بطلت صلاته^(٨) ، م ويسقط فرض

(١) لأنه من سنن الفاتحة ولا تطويل فيه ، ومثله التأمين عند تمام الفاتحة فهو مستحب .

انظر فتح العزيز ٤٣٦/٢ و٤٣٧ ، الغرر البهية ٢٩٢/٣ ، نهاية المحتاج ٤٧٥/٢ .

(٢) يعني ويستحب الاسرار بالقراءة فهي معطوفة على التعوذ .

(٣) كون الدعاء للمؤمنين والمؤمنات يكون بعد الثانية كما ذكره الشارح ليعقب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكون أقرب إلى الإجابة ، وكذا يستحب حمد الله تعالى قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما رجحه في الروضة ، ويرتبها استحباباً .

انظر الخاوي الكبير ٥٦/٣ و٥٧ ، فتح العزيز ٤٣٧/٢ ، روضة الطالبين ٦٤٠/١ ، الأذكار ص ١٤٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) وعليه فيستحب الا ترفع الجنائز حتى يتم المسبوقون ما عليهم فلو رفعت لم يضر بل يتمونها وإن حولت عن القبلة لكونه يَحْتَمَلُ في الدوام مالا يَحْتَمَلُ في الابتداء .

انظر التهذيب للبغوي ٤٣٨/٢ ، فتح العزيز ٤٤١/٢ ، المجموع ٢٤٢/٥ ، مغني المحتاج ٢٦/٢ .

(٧) العذر هو ماسبق بيانه كبطء القراءة أو عدم سماع التكبير ونحوها .

(٨) لأن القدوة في هذه الصلاة لا تظهر إلا في التكبيرات ، وهذا التخلف متفاحش شبيه بالتخلف بركعة في سائر الصلوات .

فتح العزيز ٤٤١/٢ ، وانظر المجموع ٢٤٢/٥ ، تحفة المحتاج ٩٤/٤ .

صلاة الجنائز بواحد يصلي عليه ولو صييا مميزاً^(١) .

م وإذا حضر رجل^(٢) مع النساء فلا يجوز الاكتفاء بصلاة النساء عليه ، ولو انفردن سقط
الفرض بصلاتهن^(٣) ، م ويجوز أن يصلي على الغائب عن البلدة^(٤) / م و^(٥) على المدفون م
ولا تجوز الصلاة على الغائب إن كان في البلد وهو غائب عنه ، م ولا تجوز الصلاة على قبر
النبي صلى الله عليه وسلم ، م وإنما يصلي على الغائب والمدفون من كان مميزاً (أي)^(٦) أهلاً
لها يوم موته^(٧) ولو بعد انمحاق الأجزاء ولا يصلي غيره^(٨) [٦٣] .

(١) في (ص) : « والصي المميز كالبالغ » .

(٢) في (ص) : « رجال » .

(٣) لأن الرجل أكمل فكان في صلاتهن مع وجود الرجل استهانة بالميت ، فإن لم يوجد غيره فيكفى
بصلاتهن للضرورة .

انظر أسنى المطالب ١/٣٢١ ، نهاية المحتاج ٢/٤٨٤ .

(٤) نهاية الوجه ٨٧ من (ظ) .

(٥) في (ص) : « ويجوز الصلاة » .

(٦) « أي » سقط من (ص) .

(٧) ما ذكره المصنف هو الأصح عند الروياني كما في الروضة ونقله الأنصاري عن الرافعي في الشرح الصغير
ووجهه : أنه من أهل الصلاة عند الموت ، لكن احتار النووي بل ونقله هو وغيره عن الرافعي في
المحرر ، وهو الأشهر كما في الروضة : أنه لا يصلي عليه إلا من كان من أهل الفرض عند موته إذ هو
من أهل الخطاب بالصلاة عليه فهو يؤدي فرضاً خوطب به ، أما غيره فهو متنفل والجنائز لا يتنفل بها ،
وصححه ابن الوردي وابن المقرئ وغيرهم .

انظر روضة الطالبين ١/٦٤٥ و٦٤٦ ، المجموع ٥/٢٤٧ و٢٤٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٤٨٦ و٤٨٧ ،
البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٣٠٤ و٣٠٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٢٤٠ ، المقدمة الحضرمية مع
بشرى الكريم ص ٤٠٥ و ٤٠٦ ، اعانة الطالبين ٢/١٣٣ و ١٣٤ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٣٨٣-٣٨٧ ، حلية العلماء ٢/٢٩٣-٢٩٨ ، الأذكار ص ١٤١-١٤٥ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٠-٢٩ ، أسنى المطالب ١/٣١٨-٣٢١ ، المنهاج القريم ص ٣٢٤ و ٣٢٥ .

فصل

م ثم يدفن بعد الصلاة عليه^(١) ، م وأقل المدفون فيه ما يكتم الرائحة^(٢) ويحرسه عن السباع ، ومجرد المواراة غير كاف .

م وأكمل المدفون فيه أن يكون عمقه بقدر ما ييسط الرجل يده وهو قائم^(٣) ، (وهو أربع أذرع ونصف^(٤))^(٥) ، والإعتبار بالقامة المعتدلة .

م واللحد أولى من الشق إن كانت الأرض صلبة وإلا فالشق أولى .

واللحد: هو أن يحفر من الحائط مائلا على الاستواء^(٦) ، والشق : أن يحفر مثل النهر ويوضع فيه^(٧) ، م وتوضع الجنازة على شفير القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر القبر ، م ويسله^(٨) الواقف من جهة رأسه^(٩) ، م ولا يدخل الجنازة في القبر إلا رجل ، م (ولو كان

(١) وهذا الترتيب واجب وإن صحت الصلاة على قبره كما مر .
انظر إخلاص النواي ٢٤٨/١ ، الغرر البهية ٣٠٦/٣ .

(٢) في (ص) : « رائحته » .

(٣) لاستحباب تعميقه ثلاث فوائد : أن لا ينبشه سبع ، ولا تظهر رائحته ، وأن يتعذر أو يتعسر نبشه على من يريد سرقة كفنه . انظر الأم ٢٧٦/١ ، المجموع ٢٨٧/٥ .

(٤) هذا تقدير الجمهور وهو ماصوبه النووي ، أما تقدير الرافعي فقدرة بثلاثة أذرع ونصف .
انظر فتح العزيز ٤٤٧/٢ ، روضة الطالبين ٦٤٨/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٧١ ، المجموع ٢٨٧/٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر النظم المستعذب ١٣٣/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٧١ ، روضة الطالبين ٦٤٨/١ .

(٧) انظر فتح العزيز ٤٤٧/٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٣٦ .

(٨) السل : هو انتزاع الشيء وإخراجه في رفق ، والمراد هنا أي يدخل إدخالا رفيقا سهلا بغير عنف ولا شدة جذب .

انظر النظم المستعذب ١٣٤/١ ، لسان العرب ٣٣٨/١١ .

(٩) ويستحب أن يقول من يدخله القبر بسم الله وعلى ملة رسول الله للإتياع .

الميت امرأة^(١) (٢) ، م فإن كان الميت امرأة فالأولى بذلك الزوج ، م ثم المحرم^(٣) ، م ثم عبدها ، م ثم الخصى ، م ثم العصبه (الَّذِينَ لَا مَحْرِمَةَ لَهُمْ)^(٤) ، م ثم ذوو الرحم (الَّذِي لَا مَحْرِمَةَ لَهُ)^(٥) ، م ثم الرجال الأجانب ،^(٦) وهم أولى من نساء القرابة^(٧) ، م ويضع الميت على الجنب الأيمن مستقبل القبلة بحيث لا ينكب ولا يستلقي ، فإن دفن غير مستقبل نبش (ما لم يتغير ويستقبل به)^(٨) (٩) .

م وإن عجز واحد عن وضع الميت في القبر؛ فيستحب أن يكون عدد الواضعين وترا إما ثلاثة أو خمسة بحسب الحاجة ، م ويفضي الدافن بوجه الميت إلى تراب م أو لبنة ، (هكذا أطلقوه ، قال في البحر : ولعلهم أرادوا بخذه مع الكفن)^(١٠) ، ويكره أن يجعل تحته مضربة ،

= انظر التهذيب للبغوي ٤٤٣/٢ ، الأذكار ص ١٤٦ ، تلخيص الخبير ١٢٩/٢ و ١٣٠ .

(١) لأن دخول القبر يحتاج إلى قوة والنساء يضعفن عن مثل ذلك غالبا ، ولأنه يخشى من مباشرتهن لذلك انكشاف المرأة . انظر المذهب ٤٤٨/١ ، الوسيط ٣٨٨/٢ ، فتح العزيز ٤٤٨/٢ .

(٢) في (ظ) و (ص) بدل ما بين القوسين : « سواء كان الميت رجلا أو امرأة » .

(٣) على ماسبق في الصلاة عليها .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ظ) : " م " ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي الصغير .

(٧) في (ص) : « والرجال الأجانب أولى من نساء القرابة » .

(٨) لأن توجه الميت إلى القبلة واجب على مذهب إليه جمهور الشافعية تنزيلا له منزلة المصلي ، أما إن تغير فيسقط للعذر .

انظر التهذيب للبغوي ٤٤٧/٢ ، فتح العزيز ٤٥٠/٢ ، المجموع ٢٩٣/٥ ، كفاية الأخيار ص ٢٤٤ ، مغني المحتاج ٣٨/٢ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ويستقبل » .

(١٠) ذكر في المجموع ٢٩٣/٥ : أن معنى كلام الأصحاب أن ينحى الكفن عن خده ويوضع على

التراب ، ومثله ذكر ابن المقرئ في شرح الارشاد ٢٤٩/١ ، وكذا الأنصاري في الغرر ٣١٣/٣ ، وانظر

شرح التنبيه ٢١٧/١ ، تحفة المحتاج ١٤٣/٤ .

وتحت رأسه لبنة^(١) ، م وينضد^(٢) على فتح اللحد ، م وتسد الفرج ، م ويحشي من دنا ثلاث حثيات بيديه^(٣) ، م ثم يهال عليه التراب بالمساحي^(٤) ، م ويستحب أن يرفع القبر بقدر شبر^(٥) ، وإذا مات المسلم في بلاد الكفر ؛ قال في التتمة : لا يرفع قبره^(٦) .

[م]^(٧) ويكره تخصيص القبر، [م]^(٨) والتطين كالتجصيص؛ كذا ذكره الإمام^(٩) والغزالي^(١٠)، وروي عن الشافعي رضي الله عنه أنه لا بأس به^(١١)، م ولو رفع القبر ووضع عليه

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) النضد : هو جعل بعضه على بعض ، ونصب اللبن عليه .

انظر لسان العرب ٤٢٣/٣ ، القاموس المحيط ٣٥٤/١ ، فتح العزيز ٤٥١/٢ ، الغرر البهية ٣١٣/٣ .

(٣) وذلك للإتباع ولعل من حكمته المشاركة في هذا الفرض وإظهار الرضى بما صار إليه الميت .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣١٤/٣ ، نهاية المحتاج ٨/٣ .

(٤) ويستحب بعده رش القبر بالماء بعد الدفن تفاؤلاً بالرحمة وحفظاً للتراب .

انظر التهذيب للبغوي ٤٤٤/٢ و ٤٤٥ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ١٩٢/٤ ، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٣١٤/٣ .

(٥) إنما يرفع القبر ليعرف فيزار ويحترم .

انظر كفاية الأخيار ص ٢٤٤ و ٢٤٥ ، أسنى المطالب ٣٢٧/١ و ٣٢٨ ، فتح الجواد ٢٤٣/١ .

(٦) نقله عنه في الروضة وأصلها وكذا في المجموع ، وسبب ذلك اخفاء قبره صيانة عنهم ، ومثله مالو خشي نبشه لعداوة ونحوها .

انظر فتح العزيز ٤٥١/٢ و ٤٥٢ ، روضة الطالبين ٦٥٢/١ ، المجموع ٢٩٦/٥ ، مغني المحتاج ٤٠٣/٢ .

(٧) م مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي الصغير [بلا تجصيص وتطين] .

الخواوي الصغير لوجه ٩ ب .

(٨) م مثبت من (ظ) لذكر المسألة في الخاوي الصغير كما سبق .

(٩) نقله الرافعي والنووي عنه أيضاً .

انظر فتح العزيز ٤٥٢/٢ ، المجموع ٢٩٨/٥ .

(١٠) الوسيط ٣٨٩/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٥١/٢ .

(١١) كذا نقله عن الشافعي الترمذي في جامعه ٣٦٩/٣ ، وهو ما بحثه الرافعي نظراً إلى الفرق بين =

الحصى جاز بل يستحب بعد رش الماء على القبر، م وكذا يستحب وضع الحجر عند رأسه .

م والقبر يحترم كالميت في حال حياته فيكره الجلوس والالتكاء عليه ، م والتسطيح^(١) أولى من التسنيم^{(٢)(٣)} .

فصل

م^(٤) ويجوز أن يجمع بين ميتين في قبر عند الحاجة ، م ويجوز أن يجمع بين الرجل والمرأة إذا اشتدت الحاجة ، م ثم يجعل بين الميتين حاجز من تراب إن كانا رجلا وامرأة ، فإن كانا رجلين أو امرأتين فذكر العراقيون أنه كذلك^(٥) ، وأشار جماعة إلى أنه لا حاجة إليه^(٦) .

م ويقدم الأفضل إلى جدار اللحد مما يلي القبلة^(٧) ، م ولا يجوز نبش القبر إلا إذا انحس

= التخصيص فإنه زينة دون التطين ، وصححه النووي وابن المقري وغيرهما . وانظر فتح العزيز ٤٥٢/٢ ، المجموع ٢٩٨/٥ ، الغرر البهية ٣١٦/٣ ، فتح الجواد ٢٤٤/١ .

(١) التسطيح : هو البسط وتسطيع القبر أن يجعل منبسطة متساوي الأجزاء لارتفاع فيه ولا انخفاض كسطح البيت .

النظم المستعذب ١/١٣٥ ، وانظر الزاهر ص ٢٤٦ .

(٢) التسنيم: أن يجعل أعلاه مرتفعا ويجعل جانبيه ممسوحين مسندين كالسنام .

انظر النظم المستعذب ١/١٣٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ١١٠ .

(٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٧١ و ٧٢ ، الوسيط ٢/٣٨٨ و ٣٨٩ ، المنهاج مع شرح المحلي ١/٥٠٨ -

٥١١ و ٥٢٥ و ٥٢٦ ، الارشاد مع فتح الجواد ١/٢٤٠ - ٢٤٤ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى

الكريم ص ٤١١ - ٤١٣ .

(٤) م سقط من (ظ) .

(٥) كذا نقل الرافعي في فتح العزيز ٢/٤٥٥ ، ونقل النووي في روضة الطالبين ١/٦٥٦ ، والمجموع ٥/٢٨٥

قول جماهير العراقيين وصححه ونقله عن نص الشافعي في الأم ، انظر الأم ١/٢٧٦ .

(٦) كذا قال الرافعي من غير أن يعزوه إلى أحد من الأصحاب ، انظر فتح العزيز ٢/٤٥٥ .

(٧) يستثنى من ذلك الأب فإنه مقدم على ابنه وإن كان أفضل منه لحرمة الأبوة وكذا تقدم الأم على البنت .

انظر روضة الطالبين ١/٦٥٦ ، المجموع ٥/٢٨٥ ، الغرر البهية ٣/٣١٩ .

أثر المدفون^(١) فيجوز نبشه ، م وكذا إذا دفن بلا غسل فينبش ما لم يتغير ، [ولو دفن بلا كفن فلا ينبش^(٢) ، م ولو دفن في أرض مغسوبة فلصاحبها النباش^(٣) ، م [وكذا^(٤) / لو^(٥) دفن في ثوب مغسوب فينبش ولا يرجع إلى القيمة^(٦) .

م ويجوز البكاء على الميت ، م ولا يجوز الجزع والنياحة ، م ولا ضرب الخد ، م ولا شق الثوب ، م وتجوز التعزية^(٧) ؛ بل تسن م وهي : الحمل على الصبر بوعده الأجر والتحذير عن الوزر^(٨) بالجزع .

م والدعاء للميت [م]^(٩) وللمصاب (فيقول^(١٠) : أعظم الله أجرك ، وأحسن عزاك ،

(١) ويرجع إلى أهل الخيرة بتلك الأرض .

المهذب ١/٤٤٦ ، التهذيب للبغوي ٢/٤٤٧ ، وانظر غاية البيان ص ٢٠١ .

(٢) لأن المقصود من تكفينه ستره واحترامه ، وقد ستره التراب ، فالإكتفاء به أولى من هتك حرمة بالنبش .

فتح العزيز ٢/٤٥٧ ، وانظر شرح المحلى على المنهاج ١/٥٢٨ و ٥٢٩ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) و (ص) .

(٤) نهاية الوجه ٨٨ من (ظ) .

(٥) في الأصل : « ولو » .

(٦) لكن يستحب للمغسوب منه تركه في الخالتين .

انظر الغرر البهية ٣/٣٢٢ ، الإقناع للشريبي ١/٤٢٧ ، نهاية المحتاج ٣/٣٩ .

(٧) وتكون قبل الدفن وبعده ، لكن تأخيرها إلى ما بعد الدفن أفضل لاشتغال أهل الميت بتجهيزه ، إلا أن

يرى من أهل الميت جزعا شديدا فيختار تقديم التعزية ليصبرهم .

انظر الأم ١/٢٧٨ ، روضة الطالبين ١/٦٤٣ و ٦٤٤ ، المجموع ٥/٣٠٦ ، غاية البيان ص ٢٠١ .

(٨) في (ص) : "عذر" .

(٩) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [والدعاء للميت والمصاب] .

الحاوي الصغير لائحة ٩ ب .

(١٠) أدعية التعزية المذكورة استحباب الشافعي ومن ذكر هذه الأدعية الماوردي والشيрази

والبغوي والرافعي والنووي ، وذكر بعضها المزني في المختصر ، قال النووي : وأما لفظة التعزية فلا

حجر فيه فبأي لفظ عزاه حصلت .

وغفر لميتك وذلك في تعزية المسلم بالمسلم^(١) (٢) .

م ومدة التعزية ثلاثة أيام^(٣) ، م ويُعزى المسلم [م]^(٤) بقريه الكافر ، م ويعزى الكافر بقريه المسلم ، م والدعاء للمسلم في الصورتين فيقول : في الأولى : أعظم الله أجرك وصبرك ، وفي الثانية : غفر الله لميتك .

(ويجوز للمسلم أن يُعزى الذمي بقريه الذمي فيقول أنخلف الله عليك ولا نقص عددك^(٥)) (٦) .

م وندب تهيئة طعام لأهل الميت ، م ولا يعذب الميت بنياحة أهله م ما لم يوص بها^(٧) .

= انظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٣/٦٥ و٦٦ ، المهذب ١/٤٥٣ ، التهذيب للبخاري ٢/٤٥٢ ، فتح العزيز ٢/٤٥٩ ، الأذكار ص ١٣٦ .

(١) ومن أحسن ألفاظ التعزية كما في المجموع ٥/٣٠٥ والأذكار ص ١٣٧ ماثبت في الصحيحين ﴿إِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَحَدٌ فَلْيَقْرَأْ بِالنَّحْوِ﴾ مأخوذ له ما أعطى وكل شيء عنده لأجل مسمى ﴿انظر صحيح البخاري ٣/١٥١ رقم ٩٢٣ كتاب الجنائز باب قول النبي صلى الله عليه وسلم يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه إذا كان النوح من سبته رقم ١٢٨٤ وصحيح مسلم ٢/٦٣٥ كتاب الجنائز باب البكاء على الميت .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) من حين موته ، ومحل ذلك إذا كان المعزى والمُعزى حاضرين فإن كان أحدهما غائبا امتدت التعزية إلى حضوره ، وتحديد بثلاث لأن التعزية مشروعة لتسكين قلب المصاب والغالب أنه يسكن قلبه بعد ثلاث . انظر التهذيب للبخاري ٢/٤٥٢ ، كفاية الأخيار ص ٢٥٠ ، أسنى المطالب ١/٣٣٤ ، نهاية المحتاج ٣/١٤ ، شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع مع حاشية البيهقي ١/٤٩٤ .

(٤) م مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [ويعزى المسلم بقريه الكافر] .
الحاوي الصغير لوحة ٩ ب .

(٥) إذ في كثرة عددهم كثرة الجزية للمسلمين ، قال النووي : وهو مشكل لأنه دعاء ببقاء الكفار ودوام كفره فالمختار تركه .

انظر فتح العزيز ٢/٤٥٩ ، المجموع ٥/٣٠٦ ، مغني المحتاج ٢/٤٢ ، نهاية المحتاج ٣/١٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في التهذيب للبخاري ٢/٤٤٦-٤٤٨ و٤٥٢-٤٥٤ ، فتح العزيز ٢/٤٥٤-٤٦١ ، التعجيز ٢/٢٢٢-٢٢٥ ، الغرر البهية ٣/٣١٨-٣٣٠ ، الإقناع للشريبي ١/٤٢٤-٤٢٨ .

باب الزكاة^(١)

م^(٢)/يجب فيما دون خمس وعشرين من الإبل^(٣) إذا بلغت خمسا بعير^(٤)^(٥) م أو في كل خمس من الإبل شاة^(٦) من الضأن^(٧) م ذو سنة تامة ذكرا كان أو أنثى م (أو شاة من المعز)^(٨) م ذو سنتين تامتين ذكرا كان أو أنثى ، م كما يجب في الغنم ذو سنة من الضأن أو ذو سنتين من المعز ، م ويجب الصحيح من الضأن أو المعز ، م وإن كانت إبله مراضا م ويجب في خمس وعشرين من الإبل^(٩) إلى ست وثلاثين بنت مخاض وهي التي تمت لها سنة (وسميت بنت مخاض لأن أمها حامل بآخر قد لحقت بالمخاض وهي الحوامل^(١٠))^(١١) م فإن لم تكن

(١) الزكاة لغة : النماء والتطهير والمدح .

انظر مختار الصحاح/٢٧٣، المصباح المنير/٢٥٤ .

واصطلاحا : اسم لأخذ شيء مخصوص من مال مخصوص على أوصاف مخصوصة لطائفة مخصوصة .

وبدأ المصنف هنا بزكاة الأنعام لأنها أكثر أموال العرب ، وقدم الإبل لأنها أشرف .

انظر المجموع ٣٢٥/٥ ، نهاية المحتاج ٤٣/٣ و ٤٤ .

(٢) نهاية اللوحة ٤٢ من (ص) .

(٣) في (ص) : « إبل » .

(٤) يجزيء البعير هنا لكونه يجزيء عن خمسة وعشرين ؛ فعما دونها أولى لكنه لا يلزم لاجتماعه بالمالك .

انظر أسنى المطالب ٣٤١/١ ، فتح الجواد ٢٤٨/١ .

(٥) في (ص) : « إبل » .

(٦) إنما وجبت الشاة وإن كان وجوبها على خلاف الأصل وفقا بالفريقين لأن إيجاب البعير يضر بالمالك

وإيجاب جزء منه يضر به وبالفقراء أيضا .

انظر فتح العزيز ٤٧٧/٢ ، كفاية الأخيار ٢٥٨/١ ، مغني المحتاج ٦٣/٢ و ٦٤ .

(٧) في (ص) : « أو في كل خمس شاة » .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : « أو معز » .

(٩) في (ص) : « إبل » .

(١٠) انظر النظم المستعذب ١٤٣/١ ، المصباح المنير ص ٥٦٦ .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

لمن [٦٤] وجبت عليه بنت مخاض سليمة بأن لم تكن له بنت مخاض أو كانت لكن لم تكن سليمة فيؤخذ ولد لبون م أو حق من ذكر أو خنثى أو أنثى^(١) ولو كانت له بنت مخاض كريمة لم يؤخذ منه ولد لبون وإن كان لا يكلف إخراجها ، م ويجب في ست وثلاثين إلى ست وأربعين بنت لبون وهي التي تمت لها سستان ، (وسميت بنت اللبون لأن أمها ذات لبن)^(٢) ، م ويجب في ست وأربعين إلى إحدى وستين حقة وهي التي تمت لها ثلاث سنين (وسميت حقة لأنها استحققت أن تتركب ويحمل عليها وأن يطرقها الفحل)^(٣) ، م ويجب في إحدى وستين إلى ست وسبعين جذعة وهي التي تمت لها أربع سنين ، م ويجب في ست وسبعين إلى إحدى وتسعين بنتا لبون ، م ويجب في إحدى وتسعين إلى مائة وإحدى وعشرين حقتان ، م ويجب في مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون .

م وبعد زيادة تسع على مائة وإحدى وعشرين ، م ثم بعد زيادة كل عشر يتغير الواجب^(٤) فيجب في كل أربعين بنت لبون [م]^(٥) وفي كل خمسين حقة فإذا^(٦) زادت التسع على مائة وإحدى وعشرين ففيها بنتا لبون وحقة ، وإذا زادت عليها عشر ففيها بنت

(١) لا يجوز اخراج الذكر في زكاة الإبل إلا في هذا الموضع ، والمعنى أن تفاوت السن في بنت المخاض وابن اللبون يوجب اختصاص ابن اللبون بقوة ورود الماء والشجر والامتناع عن صغار السباع فيحير فضل الأنوثة في بنت المخاض .

انظر التهذيب للبغوي ١٣/٣ ، فتح العزيز ٤٨٠/٢ ، فتح الجواد ٢٤٨/١ و ٢٤٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) أي يتغير الواجب بعد زيادة التسع ، وكذا في كل عشر ، ولم يقتصر على أحدهما لأنه لو اقتصر على الأول أوهم أنه لا يتغير بزيادة العشر بعد زيادة التسع ، ولو اقتصر على الثاني أوهم أنه لا يتغير بزيادة التسع .

انظر حاشية العبادي على الدرر البهية ٣/٣٤٢ .

(٥) « م » مثبت من (ظ) ، لقوله في الخاوي الصغير [وفي كل خمسين حقة] .

الخواي الصغير لوحة ٩ ب .

(٦) في (ص) : « ففي الصورة إذا » .

لبون وحقتان ، فإذا بلغت مائة وخمسين ففيها ثلاث حقا ، وإذا بلغت مائة وستين ففيها أربع بنات لبون ، وفي مائة وسبعين ثلاث بنات لبون وحقة ، وفي مائة وثمانين^(١) بنتا لبون وحقتان ، وفي مائة وتسعين ثلاث حقا وبنت لبون^(٢) .

فصل

م^(٣) وفي مائتين من الإبل أخذ الساعي ما وجد للمزكي بأحد الحساين من حساب الأربعينات ومن حساب الخمسينات تاما^(٤) خمس بنات لبون أو أربع حقا ، م لا للنصفين فإنه لا يأخذ نصف المائتين من الحقا والنصف من بنات اللبون م للزوم التشقيص^(٥) فإنه إذا أخذ كذلك فيأخذ حقتين وبنتي لبون ونصف بنت لبون فلزم التشقيص ، م بخلاف أربع مائة فإنه يجوز أن يأخذ الساعي للنصفين منهما بالحساين لعدم التشقيص فيأخذ لنصف أربع مائة بحساب الأربعينات خمس بنات لبون ، ولنصفها الآخر بحساب الخمسينات أربع حقا^(٦) .

(١) نهاية الوجه ٨٩ من (ظ) .

(٢) انظر مسائل الفصل في التلخيص للطبري/٢٠٠ و٢٠١ ، التهذيب للبغوي ٣/٧-٩ و١٣ و١٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٦٦-٦٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٣٣١-٣٤٤ ، الارشاد مع اخلاص الناري ١/٢٥٣-٢٥٥ .

(٣) م سقط من (ظ) .

(٤) فإن عدم جميع الصنف الآخر أو بعضه أو وجده معينا فهو كالمعلوم ، وكذا النفيس كالحامل وذات اللبن إن لم يسمح به مالكة .

انظر الغرر البهية ٣/٣٤٤ ، نهاية المحتاج ٣/٥٠ .

(٥) التشقيص : هو تجزئة الشيء والتشريك فيه .

انظر النظم المستعذب ١/٢٥٢ ، القاموس المحيط ٢/٣١٨ ، معجم لغة الفقهاء ٢٣٦ .

(٦) إذ كلّ مائتين أصل فيأخذ لنصف الأربع مائة خمس بنات لبون ولنصفها الآخر أربع حقا وهو مشروط كما سيأتي في نهاية الفصل بأن يكون هو الأغبط للمستحقين ، فإن قيل : يتعين أن يكون الأغبط أحدهما دون الآخر ، فالجواب كما في الروضة : أنه قد يكون لهم حظ ومصلحة في اجتماع النوعين .

انظر روضة الطالبين ٢/١٧ ، المجموع ٥/٤١٤ و٤١٥ ، حاشية الغرر البهية ٣/٣٤٥ .

م وإن فقد المالك الواجب بكل واحد من حساب الأربعينات والخمسينات حصل [الواجب] ^(١) ما شاء من الحقاق وبنات اللبون ، م أو نزل عن بنات اللبون بعد أن جعلها أصلا إلى خمس بنات مخاض مع إعطاء خمس جبرانات ، م أو صعد عن الحقاق بعد أن جعلها أصلا إلى أربع جذاع مع أخذ أربع جبرانات ، م ولا يصعد عن بنات اللبون بعد أن جعلها أصلا إلى خمس جذاع مع أخذ عشر جبرانات ، [م] ^(٢) وكذا لا ينزل عن الحقاق بعد أن جعلها أصلا إلى أربع بنات مخاض مع إعطاء ثمان جبرانات ^(٣) .

م وإن وجد المالك بعض كل واحد من الحقاق وبنات اللبون دون البعض الآخر جعل أحد البعضين أصلا ، فإن وجد حقتين وثلاث بنات لبون ، فإن شاء جعل الحقاق أصلا فيخرج الحقتين مع جذعتين ويأخذ لهما جبرانين أو يخرجهما مع بنتي لبون ويعطى لهما جبرانين ، وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا فيخرج بنات اللبون الثلاثة مع بنتي مخاض ويعطى جبرانين أو يخرجهما مع حقتين ويأخذ لهما جبرانين .

م وإن وجد بعض صنف من الحقاق أو بنات اللبون جعل أحد الصنفين أصلا ، فإن وجد حقتين دون بنات اللبون فإن شاء جعل الحقتين أصلا وأخرج حقتين مع جذعتين وأخذ جبرانين ، وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا وهو فاقدها فيخرج خمس بنات مخاض بدلها مع خمس جبرانات ، وإن وجد ثلاث بنات لبون دون الحقاق فإن شاء جعل الحقاق أصلا وهو فاقدها فيخرج أربع جذعات مع أخذ أربع جبرانات ، وإن شاء جعل بنات اللبون أصلا ويخرج بنات اللبون الثلاثة وبنتي مخاض مع إعطاء جبرانين ^(٤) .

(١) « الواجب » مثبت من (ص) .

(٢) م مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي الصغير [أو صعد عن الحقاق بالجبر لا بالعكس] .
الخواوي الصغير لوحة ١٠ أ .

(٣) لا يجوز الصعود عن بنات اللبون إلى الجذاع مع أخذ جبرانين عن كل واحدة لإمكان تقليل الجبران الذي هو خلاف الأصل وإنما جاز للضرورة ، وكذا لا يجوز النزول عن الحقاق إلى بنات المخاض مع الجبران .
انظر التهذيب للبخاري ١٤/٣ ، فتح العزيز ٤٨٢/٢ ، المجموع ٤١٢/٥ ، فتح الجواد ٢٥٠/١٥ .

(٤) الأحوال الثلاثة السابقة وهي مالم يبق كلاً الصنفين ، أو فقد بعض كل الصنفين ، أو وجد بعض =

م وإن وجد المالك الواجب بحساب الأربعينات وبحساب الخمسينات تعين الأغبط للمستحقين^(١) ، م فإن أخطأ الساعي (في أخذ الأغبط جبر التفاوت بين الأغبط والمخرج [٦٥] م بالتقد أو بشقص^(٢) من الأغبط^(٣) ، فإن قصر الساعي^(٤) في أخذ الأغبط بترك النظر فيه أو لبس المالك عليه لم يقع الموقع^{(٥)(٦)} .

فصل

[م]^(٧) وإن فقد المالك واجب ماله (بخير^(٨) بين أن ينزل درجة ويعطي جبرانها ، م أو

= صنف وفقد الآخر فحكمها واحد كما سبق .

(١) لأن كل واحد من الصنفين فرض نصابه لو انفرد فإذا اجتمعا روعي الأصلح للمحتاجين .

فتح العزيز ٢/٤٨٢ ، وانظر المذهب ١/٤٨٢ ، تحفة المحتاج ٤/٢٢٨ .

(٢) الشقص : هو الطائفة من الشيء .

انظر لسان العرب ٧/٤٨ ، المصباح المنير ص ٣١٩ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٣٦ .

(٣) لكونه لم يدفع الفرض بكما له فوجب جبر نقصه .

انظر المذهب ١/٤٨٤ و ٤٨٥ ، مغني المحتاج ٢/٦٨ .

(٤) ما بين القوسين مكرر في الأصل .

(٥) وعلى هذا فيرد مأخذه إن كان باقيا و بدله إن كان تالفا .

انظر المذهب مع المجموع ٥/٤١٠ و ٤١٣ ، نهاية المحتاج ٣/٥١ .

قلت : تحصل مما سبق أن الإبل إذا بلغت حداً يخرج فرضه بحسابين فالواجب إما بنات اللبون أو الحقائق ولها خمسة أحوال ذكرها الشارح ، الأولى : أن يوجد أحدهما كاملا دون الآخر ، والثانية : أن لا يوجد في ماله شيء من الصنفين ، الثالثة : أن يوجد بعض كل صنف ، الرابعة : أن يوجد بعض أحد الصنفين دون الآخر ، الخامسة : أن يوجد الصنفان بصفة الكمال والاجزاء .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٤٨٣ - ٤٨٥ ، الوسيط ٢/٤٠٩ - ٤١١ ، روضة الطالبين ٢/١٣ - ١٧ ،

اخلاص الناي ١/٢٥٥ - ٢٥٧ ، غاية البيان ١/٢١٠ .

(٧) م مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير [وإن فقد الواجب بخيرته ونزل درجة وأعطى الجبران أو صعد وأخذ] .

الخواي الصغير لوحة ١٠ أ .

(٨) المالك هو المخير لكون الصعود والنزول إنما شرعا تخفيفا عليه فيفوض الأمر إلى خيرته .

=

يصعد/ ^(١) درجة ويأخذ جيرانها ^(٢) كما إذا بلغت إبله ستا وثلاثين ولم يكن في ماله بنت والذي يميل إليه كلام العراقيين أن له أخذه ^(٣) وهو ظاهر النص ^(٤) ، م ولا إذا صعد عن بنت مخاض إلى بنت لبون ^(٥) / وله ابن لبون ليس له أخذ الجيران أيضا ^(٦) .

م فإن فقد المالك الدرجة الواحدة التي ينزل أو يصعد إليها فينزل أو يصعد درجتين ، وكذا لو فقد درجتين فينزل أو يصعد ثلاث درجات مثل أن يعطي مكان الجذعة عند فقدها وفقد الحقبة وبنت اللبون بنت مخاض مع ثلاث جيرانات ، أو يعطي مكان بنت مخاض مع ^(٧) فقدها وفقد بنت اللبون والحقبة جذعة ويأخذ ثلاث جيرانات ، م وكذا لو وجدها وقنع لدرجتين بجيران واحد فيصعد درجتين مثاله : إذا وجب عليه بنت لبون ولم يجدها ووجد الحقبة و ^(٨) قنع بجيران واحد إذا صعد فيصعد درجتين ويخرج الجذعة . ^(٩)

= انظر الحاوي الكبير ٨٦/٣ ، أسنى المطالب ٢٤٤/١ ، الإقناع للشريبي ٤٤٠/١ .

(١) نهاية الوجه ٩٠ من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : « بخيرته نزل درجة وأعطى جيرانها م أو صعد درجة وأخذ جيرانها » .

(٣) كالشيرازي في المذهب ٤٨١/١ ، وانظر الحاوي الكبير ٨٦/٣ ، ووجه جواز أخذ الجيران أن الثنية أعلى من الجذعة بسنة فهي كالجذعة مع الحقبة .

انظر التهذيب للبغوي ١٥/٣ ، المجموع ٤٠٧/٥ ، أسنى المطالب ٣٤٥/١ .

(٤) نقله عن ظاهر النص الماوردي والشيرازي وغيرهما ، وهو الأصح عند جمهور الأصحاب قاله النووي في زيادات الروضة والمجموع والمنهاج .

انظر الحاوي الكبير ٨٦/٣ ، المذهب ٤٨١/١ ، فتح العزيز ٤٨٩/٢ ، مشكل الوسيط ٤١٤/٢ ، روضة الطالبين ١٨/٢ ، المجموع ٤٠٧/٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٧٠/٢ .

(٥) نهاية اللوحة ٤٣ من (ص) .

(٦) لجعل الشرع ابن اللبون بدلا عن بنت المخاض فهو مستغن عن الجيران وإنما يصار إلى الجيران عند الضرورة . انظر المجموع ٤٠٢/٥ ، الغرر البهية ٣٥٣/٣ .

(٧) في غير الأصل « عند » .

(٨) في (ص) : « أو وجدها لكن قنع » .

(٩) في (ص) : " أو وجبت عليه الحقبة ولم يجدها ولم يجد بنت لبون ينزل درجتين فيخرج بنت مخاض مع =

م وجبر درجة إنما يكون بشاتين^(١) أو عشرين درهما ، م بخيرة [معطي]^(٢) الجبران وهو المالك عند النزول ، والساعي عند الصعود ، م ولا يكون جبر درجة واحدة بالنوعين وهما شاة وعشرة دراهم^(٣) ، م بخلاف درجتين فإنه يجوز أن يكون الجبر بالنوعين بأن يجبر درجة بشاتين ودرجة بعشرين درهما ، م وبخلاف ما إذا كان آخذ الجبران المالك فإنه يجوز له الجبر بالنوعين ، وإن كان الجبران لدرجة واحدة ولكن بشرط أن يرضى فيها المالك^(٤) بالنوعين مثاله : وجب عليه بنت مخاض ولم يجدها ووجد بنت لبون فأخرجها بدلها ليأخذ الجبران فأعطى الساعي شاة وعشرة دراهم للجبران ورضي المالك به فإنه^(٥) يجوز^{(٦)(٧)} .

فصل

م ويجب في ثلاثين من البقر^(٨) إلى أربعين تبع^(٩) ، م وهو الذي تمت له سنة ، م ويجب

= اعطاء جبرانين . ولم أثبتها لاختلال تركيب العطف إذ هذا المثال هو للنزول درجتين .

(١) وصفة شاة الجبران هي صفة الشاة المخرجة عما دون خمس وعشرين من الإبل وهي أن تكون تامة ذو سنة ذكرا كانت أو أنثى .

انظر روضة الطالبين ١٧/٢ ، أسنى المطالب ١/٣٤٠ و ٣٤١ و ٣٤٤ ، المنهاج القويم ٣٣٢ .

(٢) في الأصل : « مع » .

(٣) لأن الجبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا تثبت خيرة ثالثة كما في الكفارة الواحدة لا يجوز أن يطعم خمسة ويكسو خمسة .

فتح العزيز ٢/٤٩٠ ، وانظر التهذيب للبخاري ١٢/٣ ، تحفة المحتاج ٤/٢٣٣ .

(٤) في (ص) : « المالك فيها » .

(٥) « فإنه » سقط من (ص) . .

(٦) لكونه رضي بالتفريق فهو حقه كما أن له اسقاطه أصلا .

انظر شرح المحلى على المنهاج ١٣/٢ ، الإقناع للشرييني ١/٤٤٠ .

(٧) انظر مسائل الفصل في حلية العلماء ٣/٣٧ و ٣٨ ، التهذيب للبخاري ١٢/٣-١٥ ، روضة الطالبين ١٧/٢-

١٩ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٥٢-٥٤ ، عمدة السالك ١٤٧/١٤٨ .

(٨) في (ص) : « بقرا » .

(٩) وإنما يسمى تبعا لأنه يتبع أمه .

في أربعين من البقر^(١) إلى ستين مسنة^(٢) ، م وهي التي تمت لها ستان ، م ومن ستين من البقر^(٣) يتغير الواجب من التبيع إلى المسنة ومن المسنة إلى التبيع بكل عشر يزيد ، فيجب في ستين^(٤) تبيعان ، [فإن زاد عليها عشر ففيها تبيع ومسنة ، فإن زاد عليها عشر ففيها مستان]^(٥) فإن زاد عليها عشر ففيها ثلاث تبعات ، فإن زاد عليها عشر ففيها تبيعان ومسنة ، فإن زاد عليها عشر ففيها تبيع ومستان ، م ومائة وعشرون من البقر حكمها كحكم مائتين من الإبل في إخراج فرضها بحسابين وهي أربع ثلاثينات وثلاث أربعينات .

م ويجب في أربعين شاة إلى مائة وإحدى وعشرين شاة^(٦) ، م ويجب في^(٧) مائة وإحدى وعشرين إلى مائتين وواحدة شاتان ، م ويجب في مائتين وواحدة إلى أربع مائة ثلاث شياه ، م وإذا جاوز عدد الشياه عن مائتين وواحدة يجب في كل مائة شاة (ففي أربع مائة أربع شياه)^{(٨) (٩)} .

= انظر النظم المستعذب ١/١٤٥ ، لسان العرب ٨/٢٩ .

(١) في (ص) : « بقرا » .

(٢) وسميت مسنة لاكتمال أسنانها بخروج ثنياتها .

انظر لسان العرب ١٣/٢٢٢ ، المصباح المنير/٢٩٢ ، فتح الوهاب/١٠٣ .

(٣) في (ص) : « بقرا » .

(٤) في (ص) : « ستين بقرا » .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) وصفة الشاة هي صفة الشاة المذكورة في صفة شاة الإبل وشاة الجيران .

انظر الوسيط ٢/٤٠٤ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/١٤٠ .

(٧) نهاية الوجه ٩١ من (ظ) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في تلخيص للطبري/١٩٩ و٢٠٠ ، الحاوي الكبير ٣/١٠٦-١١٢ ، الوجيز مع فتح

العريز ٢/٤٧١-٤٧٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٥٥٤ و٥٥٥ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى

الكريم/٤٢٣ و٤٢٤ .

فصل

م وأخذ الساعي المعيب إن لم يكن للمالك سليم ، (والمعيب : هو الذي به عيب يرد به المبيع^(١))^(٢) ، م وأخذ المريض إن لم يكن له صحيح ، م وأخذ الصغير إن لم يكن له كبير سواء كان الصغير من أسنان الزكاة كما إذا كانت له ست وأربعون بنت^(٣) لبون ؛ فأخذ بنت لبون^(٤) ، أو لم يكن من أسنانها ، كأن ملك أربعين ماعزة لكل واحد منها سنة ، وكأن ملك أربعين ضأنة فتتجت في أثناء الحول كل واحدة سخلة ثم ماتت الأمهات^(٥) ، م وأخذ الساعي الذكر إن لم يكن له أنثى فإن كانت^(٦) له أنثى لم يأخذ الذكر إلا التبيع من ثلاثين من البقر^(٧) والتبيعين من [ستين]^(٨) من البقر^(٩) وابن [٦٦] لبون بدل بنت مخاض^(١٠) .

(١) وذلك للاحتراز من عيب الأضحية فهو أغلظ ، وعيب المبيع : هو كل ما ينقص العين أو القيمة نقصا يفوت به غرض صحيح إذا غلب في جنس المبيع عدمه ، وعيب الأضحية : هو ما يؤثر في رداءة اللحم أو ينقصه كالحامل فهي لا تجزئ في الأضحية ويجوز أخذها في الزكاة .

انظر حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١٦/٢ و ١٧ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١٢٤/٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : « بنات » .

(٤) وفي هذه الحالة يجتهد الساعي ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير فيأخذ من ست وثلاثين فصيلا فوق الفصيل المأخوذ من خمس وعشرين ، ويأخذ من ست وأربعين فصيلا فوق المأخوذ من ست وثلاثين ومثل ذلك الفصيل المأخوذ عن إحدى وستين .

انظر فتح العزيز ٩٧/٢ و ٩٨ ، اخلاص الناي ١/٢٥٩ ، المنهاج القويم ٣٣٥ .

(٥) هذه المسألة مبنية على ظاهر المذهب في أن الحول لا ينقطع بموت الأمهات بل تجب الزكاة في النتاج إذا كان نصابا عند تمام حول الأصل .

انظر التهذيب للبغوي ٣/٣١ ، فتح العزيز ٩٦/٢ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٢١ .

(٦) في (ص) : « كان » .

(٧) في (ص) : « بقرا » .

(٨) في غير (ظ) « خمسين » .

(٩) في (ص) : « بقرا » .

(١٠) وكذا يجوز أخذ حق من ذكر الإبل عند فقد بنت المخاض كما سبق في بداية الباب .

م وإن اختلف ماله بأن كان بعضه معيبا وبعضه سليما أو بعضه صحيحا وبعضه مريضا أو بعضه صغيرا وبعضه كبيرا أو بعضه ذكرا وبعضه أنثى ؛ فيأخذ الساعي الكامل وهو السليم من المعيب ، والصحيح من المريض ، والكبير من الصغير ، والأنثى من الذكر ، ولكن إن لم يزد الواجب في ماله على الكامل ، م فإن زاد الواجب على الكامل (أخذ من المالك بقدر ما يجده من الكامل)^(١) كأن وجد عنده شاتان سليمتان فقط في مائتين وواحدة لم يكلف إخراج ثلاث سليمات بل يقنع منه بالسليمتين ومريضة^(٢) .

[فالحاصل أنه إذا وجد الكامل أخذ منه بقدر ما يجده منه ، ولا يكلف تحصيل الزيادة على الموجود^(٣) بل يقنع بما لم يجده بالناقص]^(٤) .

م ولا يكلف إخراج كامل بقيمة كامل يؤخذ إذا كان الكل كاملا ، بل يؤخذ منه كامل مع رعاية قيمة ماله من الكامل والناقص إذا وزعت القيمة على النوعين ، مثاله أربعون شاة نصفها صحاح ونصفها مراض بقيمة كل صحيحة ديناران وقيمة كل مريضة دينار يخرج صحيحة بقيمة نصف صحيحة ونصف مريضة وذلك دينار ونصف دينار ، م كما أن الساعي يأخذ في المخرج المعز من الضأن ، م (ويأخذ الضأن من المعز برعاية القيمة كما ذكرنا)^(٥) ، م ففي ثلاثين ماعزة وعشر ضوائن^(٦) يخرج المالك ضائنة أو ماعزة بقيمة ثلاثة

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) لأن المطلوب أن لا يخرج ناقصا ويستبقى كاملا لئلا يكون متيمما لخبيث ماله ، وقد أخرج طيب ماله والمريضة ونحوها إنما يمتنع إخراجها بتقدير وجود الكامل وهو لم يوجد .
انظر فتح العزيز ٢/٤٩٢ ، الغرر البهية ٣/٣٦٣ .

(٣) إذ في تكليفه الشراء حرجا وتشديدا وإضرارا برب المال وأمر الزكاة مبني على الرفق .
انظر المهذب ١/٤٨٧ ، فتح العزيز ٢/٤٩٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وكعكس المذكور وهو أن يأخذ الضأن من المعز ولكنه يأخذ برعاية القيمة كما ذكرنا » .

(٦) في (ظ) : « عشر من الضأن » .

أرباع ماعزة وربع قيمة ضائنة ، فلو كانت قيمة كل ضائنة دينارين ، وقيمة كل ماعزة دينار يخرج ماعزة أو ضائنة تساوي دينارا وربع دينار ، م وفي عكس المذكور يخرج عكس المذكور كما لو كانت له ثلاثون ضائنة وعشرة^(١) ماعزة يخرج ضائنة أو ماعزة^(٢) بقيمة ثلاثة أرباع ضائنة وربع قيمة ماعزة فلو كانت القيمة كما ذكرنا فيخرج ضائنة أو ماعزة تساوي دينارا ونصفا وربعا^(٣) .

فصل

م ويجب في عشرين مثقالا من ذهب ربع العشر ، م وفي مائتي درهم من نقرة^(٤) ربع العشر أيضا^(٥) ، م ولو حصل الذهب أو الفضة من معدن^(٦) ، م وكذا فيما زاد على عشرين مثقالا من^(٧) ذهب وعلى مائتي درهم من نقرة ولو حبة^(٨) ربع العشر وهو في

(١) في (ص) : « عشر » .

(٢) في (ظ) : « مواعر » .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٤٨٧-٤٩١ ، الوسيط ٢/٤١٦-٤١٩ ، روضة الطالبين ٢/٢٠-٢٦ ، اخلاص النواي ١/٢٥٩ و٢٦٠ ، الغرر البهية ٣/٣٥٧-٣٦٧ ، المنهاج القويم ٣٣٤-٣٣٥ .

(٤) النقرة : القطعة المذابة من الفضة .

انظر المصباح المنير/٦٢١ ، القاموس المحيط ٢/١٥٢ .

(٥) مقدار النصاب اليوم ما يقارب ٨٥ غراما من الذهب و٥٩٥ غراما من الفضة، وقدره بعضهم بأقل من ذلك.

انظر معجم لغة الفقهاء/٤١٨ ، الزكاة للطيار/٩١-٩٤ ، تحقيق د. ياسين الخطيب لكتاب التذكرة/٧١ ، تحقيق د. عبد الكريم العمري لكتاب اللباب/١٦٧ .

(٦) المعدن : هو مكان كل شيء يكون فيه أصله ومبدؤه ، ومنه منبت الجواهر من ذهب ونحوه .

انظر لسان العرب ١٣/٢٧٩ ، القاموس المحيط ٣/٢٤٨ .

(٧) نهاية اللوحة ٤٤ من (ص) .

(٨) يجب زكاة ما زاد على نصاب التقدين ولو زيادة يسيرة ولا وقص فيهما كالمعشرات أيضا لامكان

التجزئي من غير ضرر بخلاف المواشي .

انظر المذهب ١/٥١٩ ، أسنى المطالب ١/٣٧٦ ، نهاية المحتاج ٣/٨٥ .

عشرين مثقالا من ذهب نصف دينار ، ومن^(١) مائتي درهم من نقره خمسة دراهم وما زاد عليه^(٢) / فبحسابه ، م لا في حلي مباح فإنه لا يجب فيه شيء ، م ولو لم يقصد صاحب المال باتخاذ محرما ولا مباحا^(٣) ، م أو قصد باتخاذ إجارتة ممن له استعماله ، م أو انكسر الحلي المباح وقصد إصلاحه^(٤) فإن كل ذلك لا يجب فيه شيء .

م ولو اختلط ذهب بفضة (وأحدهما أكثر من الآخر)^(٥) وعلم قدرهما ثم اشتبه أن الأكثر هو الذهب أو الفضة فرض صاحب المال كل واحد الأكثر (وزكاة)^(٦) ، فإنه لا يجوز إخراج الذهب عن الفضة ولا الفضة عن الذهب ، م أو^(٧) ميز بينهما بالنار^(٨) ، [م]^(٩) أو امتحن بالماء - وذلك بأن يضع بقدر المخلوط من [الذهب]^(١٠) الخالص في الماء

(١) في غير الأصل « وفي » .

(٢) نهاية الوجه ٩٢ من (ظ) .

(٣) معنى العبارة أن صاحب المال لو اتخذ حليا مباحا لكن لم يقصد به استعمالا ولم يقصد أن يكتز به ؛ فلا زكاة فيه لأنه بالصياغة بطل تهيوه للنماء ، فإن قصد كتز أو كان حراما لعينه أو قصد حراما أو مكروها ففيه الزكاة .

انظر فتح العزيز ٩٦/٣ ، المجموع ٣٦/٦ و ٣٧ ، فتح الجواد ٢٥٤/١ .

(٤) الحلي المباح إذا انكسر وقصد إصلاحه يشترط في عدم زكاته أن يمكن إصلاحه من غير نسبك ولا صوغ حديد ، فإن احتاج إلى ذلك وجب زكاته لخروجه عن صلاحية الاستعمال .

انظر فتح العزيز ٩٧/٣ ، المجموع ٣٧/٦ ، الغرر البهية ٣٧٣/٣ و ٣٧٤ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « أكثر منه » .

(٦) « وزكاة » سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " وإن لم يرد إخراج الأكثر منهما " .

(٨) فإن تساوت أجزاءه حصل التمييز بسبك قدر يسير .

انظر الغرر البهية ٣٧٥/٣ ، تحفة المحتاج ٣١٥/٤ .

(٩) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [أو امتحن بالماء] .

الحاوي الصغير لوحة ١٠ أ .

(١٠) « الذهب » مثبت من غير الأصل .

ويعلم^(١) موضع ارتفاع الماء إليه ثم يخرج ويضع بقدر المخلوط من الفضة الخالصة في الماء ويعلم على موضع الإرتفاع إليه ثم يخرج ، ويضع المخلوط في الماء وينظر إلى ارتفاع الماء أهو إلى علامة الذهب أقرب أو إلى علامة الفضة فإن كان إلى علامة الذهب أقرب فالذهب أكثر وإن كان إلى علامة الفضة أقرب فالفضة أكثر-^(٢) .

فصل

م ويجب الخمس في ركاز^(٣) ذهب أو فضة وجده [الواحد]^(٤) بضرب الجاهلية^(٥) في موضع أحياء الواحد ، م أو في موات ، فأما إذا وجده على ضرب الإسلام فإن علم مالكه رد عليه وإلا فهو لقطة ، وكذا لو لم يعلم أنه من ضرب الجاهلية أو الإسلام فهو لقطة ، وكذا لو وجده في مسجد أو شارع فهو لقطة ، وإن وجده في ملك غيره فهو لصاحب الملك إن ادعاه ، وإلا فلن تلقى الملك عنه وهكذا إلى المحي^(٦) .

(١) في (ص) : « ويعلم على » .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني/٤٩ و٥٠ ، حلية العلماء/٣-٧٦-٨٥ ، غاية الاختصار مع كفاية الأختيار/٢٦٤-٢٦٧ ، روضة الطالبين/٢-١١٧-١٢٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج/٢-٩٢-٩٦ ، اخلاص الناوي/١-٢٦٠ و٢٦١ .

(٣) الركاز : المال المدفون في الأرض مما كتزه أهل الجاهلية .

انظر الزاهر/٢٦١ ، لسان العرب/٥-٣٥٦ ، المجموع/٦-٩١ ، معجم لغة الفقهاء/٢-٢٠٢ .

(٤) « الواحد » مثبت من (ص) .

(٥) كأن يكون عليه اسم ملك منهم أو صورة له .

انظر المجموع/٦-٩٧ ، الغرر البهية/٣-٣٧٨ ، فتح الجواد/١-٢٥٥ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير/٣-٣٤٠-٣٤٥ ، التنبيه مع شرح السيوطي/١-٢٤٣ ،

البهجة الرردية مع الغرر البهية/٣-٣٧٨-٣٨٢ ، عمدة السالك/١٥٧ ، بشرى

الكريم/٤٤١ و٤٤٢ .

فصل

م ويجب العشر في ثمانمائة من^(١) بالمن الصغير وهو رطلان كل رطل مائة وثلاثون درهما^(٢) ، والمن الكبير الذي وزنه ستمائة درهم يكون ثلاثمائة من ستة وأربعين منا وثلاثي من تحديدا من المقتات^(٣) ، م ويجب فيما زاد عليها أي قدر كان .

م وإنما يجب إذا بلغ هذا القدر من جنس [٦٧] واحد م من قوت حالة الاختيار^(٤) ، وهو من الثمار ثمر النخل والكرم ، ومن الحبوب الحنطة والشعير والأرز والعدس والحمص والبقلاء والذرة والماش^(٥) (والدخن واللوييا والهرطمان وهو الجلبان^(٦))^(٧) ، ولا يجب فيما عداها من الثمار والحبوب وسائر النبات .

(١) المن : من الأوزان الشرعية يزن مامقداره ٧٦٧ غراما على تقدير الراجعي و ٧٥٨ غراما تقريبا بناء على التقدير الذي صححه النووي وقد قدر الدرهم بأنه ٢,٩٥ غراما كما سبق في الطهارة وقيل غير ذلك . انظر ماسبق من تقدير القلتين في باب الطهارة ولسان العرب ٤١٩/١٣ ، معجم لغة الفقهاء/٤١٨ .

(٢) بناء على تصحيح الراجعي كما سبق في أول كتاب الطهارة .

(٣) النصاب المنصوص عليه هو خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعا فيكون النصاب ثلاثمائة صاع ، وكل صاع أربعة أمداد ، والمد ثلثا من فمحصل النصاب هو ما ذكره المصنف تبعا للراجعي . انظر التهذيب للبغوي ٧٨/٣ ، فتح العزيز ٥٦٥/٣ ، الغرر البهية ٣٨٤/٣-٣٨٦ ، معجم لغة الفقهاء/٤١٨ و٤١٩ .

(٤) لأنه قد يقتات الشيء للضرورة كحب الحنظل وسائر البذور البرية فلا زكاة فيها .

انظر فتح العزيز ٥٤/٣ ، بشرى الكريم/٤٣١ .

(٥) الماش : حب أخضر كالعدس إلا أنه أشد استدارة منه وهو فارسي تعريه (ميج) ويسمى بتهامة الأقطن . انظر النظم المستعذب مع تحقيق د مصطفى عبد الحفيظ سالم ١٥١/١ ، التداوي بالأعشاب والنباتات قديما وحديثا لأحمد شمس الدين/٣٢٦ .

(٦) الجلبان : حب متوسط بين الشعير والحنطة ويسمى أيضا الخلر .

انظر النظم المستعذب مع تحقيق د مصطفى عبد الحفيظ سالم ١٥١/١ ، المصباح المنير/١٠٤ .

(٧) مايين القوسين سقط من (ص) .

م (وإنما يجب في القوت إذا بلغ هذا القدر) ^(١) إذا كان منقى من غيره كالتبن وأمثاله ؛
م وكان جافا ، م أو يبلغ فيما لم يجف هذا القدر في حال كونه رطبا ^(٢) .

ويجب العشر إن سقي بماء السماء أو العين أو القناة أو بكل ما يجري بنفسه ، وكذا
البعل الذي يشرب بعرقه لقربه من الماء ^(٣) ، م فإن سقي بنضح م أو ناعور ^(٤) م أو دولاب
أو دالية أو بماء مشرى أو مغصوب فيجب فيه نصف العشر ، (والنضح : هو استقاء الماء
بالدولاب ^(٥) ، والدولاب : بفتح الدال ^(٦) ، والدالية هي المنجنون ^(٧) تديره البقرة ^(٨) ^(٩))
^(١٠) ، م وإن سقي القوت بالنوعين كماء السماء والنضح قسط الواجب عليهما باعتبار
النشوء والنماء فإن استويا يجب ثلاثة أرباع ^(١١) / العشر ^(١٢) فإن كان ثلثا النشوء بماء السماء

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وإنما يجب كون القوت يبلغ هذا القدر » .

(٢) كرطب لا يتخذ منه تمرا فالمعتبر بلوغه النصاب رطبا لأنه ليس له حالة جفاف بل رطوبته أكمل أحواله .
انظر الوسيط ٢/٤٦٠ ، التهذيب للبغوي ٣/٧٩ ، نهاية المحتاج ٣/٧٣ .

(٣) انظر فتح العزيز ٣/٧١ .

(٤) الناعور : هو آلة لرفع الماء من الآبار أو الأنهار لها صوت كالنعير .
انظر مختار الصحاح ٦٦٧ ، المصباح المنير ٦١٣ ، معجم لغة الفقهاء ٤٤٢ .

(٥) انظر الزاهر ٢٥٩ ، لسان العرب ٢/٦١٩ .

(٦) الدُولاب : وهو شكل كالناعورة يستقى به الماء ، أو هو المنجنون تديرها الدابة .
انظر المصباح المنير ١٩٨ ، القاموس المحيط ١/٦٩ .

(٧) المنجنون : أداة السانية التي تدور أو المحالة يسنى عليها .
انظر لسان العرب ١٣/٤٢٣ .

(٨) في (ظ) : « البقر » .

(٩) انظر مختار الصحاح ٦١٣ ، لسان العرب ١٤/٢٦٦ ، القاموس المحيط ٤/٣٣٠ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١١) نهاية الوجه ٩٣ من (ظ) .

(١٢) والمعنى الذي يقتضي التفاوت هو أنه إذا كثرت المؤنة خف الواجب ، وإذا خفت كثرت الواجب . =

والثالث بالنضح يجب خمسة أسداس العشر ، م وإن أشكل الحال ولم يعلم أن النشوء بأيهما أكثر فيجعل النشوء بينهما كالسواء حتى يجب ثلاثة أرباع العشر^(١).

فصل

م وندب خرص الثمار وتضمينها المالك^(٢) ، م ويشترط كون الخارص أهلاً للشهادات كلها ؛ فيكفي خارص واحد^(٣) ؛ ولا بد أن يكون مسلماً عدلاً حراً (ذكراً عارفاً بالخرص)^(٤) ، فلا يجوز خرص (الكافر والفاسق والعبد والمرأة)^(٥) ، م ويُدخل الخارص جميع الأشجار من النخل [والكرم]^(٦) (في الخرص^(٧))^(٨) ، فالخرص مخصوص بالثمار ، م فإن

= انظر فتح العزيز ٧١/٣ ، تحفة المحتاج ٢٨٥/٤ ، بشرى الكريم ٤٣٥/١ .

(١) انظر مسائل الفصل في الباب ١٧٠ و ١٧١ ، حلية العلماء ٦٢/٣-٧٣ ، روضة الطالبين ٩٠/٢-١٠٧ ، كفاية الأخيار ٢٦٨-٢٧٠ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ٣٣٨-٣٤٢ ، مغني المحتاج ٨١/٢-٨٧ .

(٢) لأن في الخرص احتياطاً لرب المال والمساكين فإن رب المال يملك التصرف بالخرص ويعرف المصدق حق المساكين فيطالب به .

المهذب ٥١١/١ ، وانظر الحاوي الكبير ٢٢٣/٣ و ٢٢٤ ، نهاية المحتاج ٨٠/٣ .

(٣) لأن الخارص مجتهد في تقدير الحقوق وتنفيذ الحكم موقوف عليه دون غيره فشابه الحاكم ، الذي يكفي فيه حاكم واحد .

انظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢٣٣/٣ و ٢٣٤ ، مغني المحتاج ٩٠/٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « العبد والمرأة والفاسق والكافر » .

(٦) « الكرم » مثبت من غير الأصل .

(٧) ووقت الخرص بدو الصلاح ، وصفته أن يطوف بالنخلة ويرى جميع عناقيدها ويقول : خرصها كذا رطباً ويحيى منه من التمر كذا ، ثم يفعل بالنخلة الأخرى كذلك وكذا باقي الحديقة ، ولا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لأنها تتفاوت .

روضة الطالبين ١١٠/٢ ، وانظر الأم ٣٢/٢ ، الحاوي الكبير ٢٢٦/٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

ضمّن (الخارص صريحا) ^(١) المالك الثمر الجاف إن كان يجف ؛ وقبل المالك التضمين صريحا نفذ تصرفه في كل الثمار بالبيع والأكل وغيره ، فالخرص تضمين لحق المستحقين ينقطع به حق المستحقين من عين الثمرة وينتقل إلى ذمة المالك ، م فإن أ تلف المالك الثمار بعد التضمين ضمن الجاف ^(٢) ، فأما إذا لم يخرص أو خرص ولكن لم يضمن أو ضمن ولكن لم يقبل المالك فيضمنه رطبا إذا أ تلفه ، [م] ^(٣) وإن تلف المخروص بأفة سماوية أو سرقة قبل الجفاف فلا ضمان على المالك إذا لم يكن منه تقصير ^(٤) ، فإن قصر بتأخير الدفع أو الوضع في غير الحرز ضمن (الجاف) ^(٥) ؛ هذا فيما يتتمر [ويتربب] ^(٦) ، أما إذا لم يتتمر ولم يتربب فالواجب ضمان الرطب ، م وإن ادعى المالك تلف المخروص بسبب خفي كالسرقة صدق المالك يمينه [ندبا] ^(٧) ^(٨) ، م وكذا لو ادعى المالك غلطا ممكنا في الخرص مثل: إن ادعى في مائة وسق خمسة أوسق صدق يمينه [ندبا] ^(٩) ، (وكذا لو ادعى بعد الكيل غلطا

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) لأنه ثبت في ذمته جافا بالخرص .

انظر المجموع ٤٨٤/٥ ، الغرر البهية ٣/٣٩٨ .

(٣) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [وإن تلف فلا ضمان] .
الحاوي الصغير لوجه ١٠ أ .

(٤) وذلك لفواته قبل امكان الأداء والتمكن شرط للضمان .

انظر الوسيط ٢/٤٦٧ ، فتح العزيز ٣/٨١ ، فتح الجواد ١/٢٥٨ .

(٥) « الجاف » سقط من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٧) أي لازكاة عليه سواء حلف أم لا .

المجموع ٤٨٥/٥ وانظر الحاوي الكبير ٣/٢٢٧ ، أسنى المطالب ١/٣٧٤ .

(٨) « ندبا » مثبت من (ظ) .

(٩) « ندبا » مثبت من (ظ) .

يسيرا قدر ما يقع بين الكيلين فيحط عنه على الأصح^(١) ^(٢)؛ لا إن ادعى المالك غلطا بعيدا فإنه لا يصدق فيما زاد على الممكن^(٣)، (وفيه وجه أنه لا يصدق في القدر الممكن أيضا^(٤))، والأول أصح^(٥) ^(٦)، م ولا إن ادعى المالك حيف الخارص قصدا فإنه لا يصدق .

م وإن تضرر الشجر بإبقاء كل الثمرة أو بعضها إلى وقت الجذاذ جاز (قطع ما يندفع به الضرر من كله أو بعضه^(٧)) ^(٨)، وإن كان يتتمر ويتزب سلم العشر^(٩) مشاعا أو غير

(١) لأن الكيل تعيين والحرص تخمين فالإحالة عليه أولى ، ومن صححه الرافعي وقواه النووي . والوجه الثاني أنه لا يقبل لأننا لم نتحقق النقص لاحتمال أنه وقع في الكيل ولو كيل ثانيا لوفى وصحه الامام كما في المجموع والروضة .

انظر التهذيب للبغوي ٨٦/٣ ، فتح العزيز ٨٥/٣ ، المجموع ٤٨٦/٥ ، روضة الطالبين ١١٥/٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) أي ويصدق فيما سواه من حط الممكن عنه .

انظر التهذيب للبغوي ٨٦/٣ ، الإقناع للشريبي ٤٥٠/١ ، غاية البيان ٢١٦/٢

(٤) ووجهه : أنه ادعى محالا في العادة فالظاهر كذبه .

انظر التهذيب للبغوي ٨٦/٣ ، فتح العزيز ٨٦/٣ .

(٥) ومن صححه شيخا المذهب الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ٨٦/٣ ، المجموع ٤٨٦/٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) يجوز قطع ما يندفع به الضرر بعد استئذان الإمام أو الساعي ؛ لأن بقاء الأصل أنفع له وللمستحقين من ثمرة عام ، لكن لا يجوز له الاستقلال بالقطع فلو استقل عزز كما صححه النووي في الروضة لأن الفقراء شركاؤه فلزم استئذان نائبهم ، وهذا في غير المخروص أو المخروص الذي لم يضمن أو يقبل مالكة ، أما ماعداه فهو ملك له .

انظر المهذب مع المجموع ٤٧٢/٥ ، روضة الطالبين ١١٦/٢ ، الارشاد مع فتح الجواد ٢٥٩/١ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : « القطع » .

(٩) لو عبر بالواجب بدل العشر لكان أولى ليعم نصف العشر وثلاثة أرباع العشر وغيرهما .

انظر الغرر البهية ٤٠٣/٣ .

مشاع^(١) ، م وكذا إن لم تحف الثمرة فإنه يجوز قطعها وتسليم العشر كما ذكرنا^(٢) .

فصل

م ولا تجب الزكاة في غير الأشياء المذكورة حتى لا تجب في الحيوان إلا في النعم دون الخيل والرقيق والمتولد من الظبا والغنم ، ولا في غير النقدين من المعادن وإن كان ركازا ، ولا في غير التمر والزبيب من الثمار ، والقوت من الزروع^(٣) م إلا (إذا)^(٤) كان غير الأشياء المذكورة مال تجارة فإنها تجب فيه لكن لا يتعلق بعينه بل بقيمته .

م ومال التجارة ما يملك بالمعاوضة المحضة^(٥) كالشراء ، و^(٦) غير المحضة كالإصداق والخلع والصلح عن الدم ؛ دون المملوك بغير المعاوضة كالإتهاب والاصطياد والاحتطاب والاحتشاش فإنه لا يصير مال تجارة^(٧) وإن نوى بالتملك التجارة^(٨) ، م وإنما يجب فيما

(١) أي بقسمته كيلا أو وزنا بناء على أن الأصح أن القسمة افراز لا بيع ليتعين حق المستحقين .

انظر المجموع ٤٧٣/٥ ، الغرر البهية ٤٠٢/٣ و ٤٠٣ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٥١٠-٥١٢ ، الوسيط ٤٦٧/٢-٤٧١ ، روضة الطالبين ١١٠/٢-

١١٧ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣٢/٢-٣٥ ، خلاص النواوي ٢٦٤/١-٢٦٦ ، غاية البيان ٢١٥ و ٢١٦ .

(٣) لأن الأصل عدم اللزوم إلا بما دل عليه الدليل .

انظر الغرر البهية ٤٠٣/٣ .

(٤) « إذا » سقط من (ص) .

(٥) المعاوضة المحضة : هي التي تفسد بفساد عوضها .

انظر فتح الجواد ٢٥٩/١ ، مغني المحتاج ١٠٦/٢ ، بشرى الكريم ٤٤٤ .

(٦) في (ظ) : « أو » .

(٧) نهاية اللوحة ٤٥ من (ص) .

(٨) لأن الملك بجانا لا يعد من أسباب التجارة ، وقصد التجارة لا يؤثر إذ النية المجردة لاغية .

انظر فتح العزيز ١٠٥/٣ ، مغني المحتاج ١٠٦/٢ .

ملك بالمعاوضة لأجل^(١) التجارة ؛ فيشترط اقتران قصد التجارة بالتملك فلو لم [٦٨] يقتزن القصد بالتملك وقصد بعد التملك التجارة لم يصير مال تجارة ، م ويجب في ريع المملوك بالمعاوضة للتجارة كالريح وثمره النخيل المشتراة للتجارة ونتاج النعم المشتراة لها ، م وإنما يجب في المملوك بالمعاوضة ما لم ينو اقتناؤه بعد قصد التجارة^(٢) ^(٣).

فصل

م^(٤) ففي المملوك بالمعاوضة بالتجارة^(٥) إذا لم ينو اقتناؤه ، وفي ريعه ربع عشر القيمة^(٦) ؛ م التي هي^(٧) من رأس المال إن كان نقدا^(٨) ، م ومن نقد الغالب إن كسب

(١) نهاية الوجه ٩٤ من (ظ) .

(٢) فإن نوى اقتناؤه ولو قبيل الحول لم تجب الزكاة لخروجه عن كونه مال تجارة ، ويخالف عرض التجارة تصير للفتنة بمجرد النية أن الأصل في العروض الاقتناء والتجارة عارضة فبمجرد النية يعود حكم الأصل ، وإذا ثبت حكم الأصل فلا يزول بمجرد النية ما لم يضم إليه فعل التجارة كما سبق من اشتراط اقتران قصد التجارة بالتملك .

انظر التهذيب للبغوي ١٠٢/٣ ، فتح العزيز ١٠٥/٣ ، الغرر البهية ٤٠٥/٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكسي ٢٩٦/٣-٢٩٩ ، التهذيب للبغوي ١٠١/٣-١٠٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٠٢/٣-١٠٤ ، الغرر البهية ٤٠٣/٣-٤٠٦ ، فتح الجواد ٢٥٩/١ و ٢٦٠ .

(٤) م مثبت من (ظ) ، لقوله في الحاوي الصغير [ما لم ينو للفتنة ففيه ربع عشر القيمة] .
الحاوي الصغير لوجه ١٠ أ .

(٥) في (ص) : « للتجارة » .

(٦) لأن القيمة هي متعلق زكاة التجارة دون العين .

انظر المهذب ٥٣٠/١ ، فتح العزيز ١١٥/٣ ، تحفة المحتاج ٣٦٨/٤ .

(٧) في (ص) : زيادة قوله : "نقد" .

(٨) لأن نقد رأس المال أصل ما يده فتقويمه به أولى وهو أقرب إليه من نقد البلد .

انظر المجموع ٦٤/٦ و ٦٥ ، أسنى المطالب ٣٨٣/١ ، المنهاج القويم ٣٤٩ .

كسب المملوك بعرض^(١) ، فلو ملك بعضا بالنقد وبعضا بالعرض قوم بنقد رأس المال والغالب جميعا ، ولا يضم أحدهما إلى الآخر عند الاختلاف ، م وإن غلب في البلد نقدان وليس أحدهما بأغلب من الآخر ففيه^(٢) ربع العشر من القيمة التي يبلغ بها المال نصابا^(٣) ، م فإن بلغ المال نصابا بكل واحد من النقيدين الغالبين ففيه ربع عشر القيمة من القيمة التي هي أنفع للمستحقين^(٤) ، م ويجب ربع عشر القيمة فيما ذكر وإن لم يجدد المالك قصد التجارة في كل معاوضة^(٥) .

فصل

م وفي عين زكوية كالغنم السائمة^(٦) إذا اشتراها للتجارة غلب جهة ما تم نصابه من العين أو القيمة^(٧) ، فلو اشترى بعشرين دينارا ثلاثين شاة للتجارة تجب زكاة التجارة ، وإن

(١) لأنه لا يمكن تقويمه بأصله فوجب تقويمه بنقد البلد .

المهذب ١/٥٢٨ ، وانظر نهاية المحتاج ٣/١٠٦ .

(٢) في (ص) : « ففي المملوك بالعوض » .

(٣) في (ص) : « النصاب » .

(٤) هذا ماصححه النووي في المنهاج قال الأنصاري : كأصله وعزاه الإمام للجمهور ، وصحح في الروضة

والمجموع التخيير للمالك لأنه لامزية لأحدهما على الآخر فيخير المالك وهو مرجح ابن المقري وابن

حجر والرمل وغيرهم ونقل ابن المقري وغيره عن الأسنوي قوله : وهو ماعليه الأكثر وبه الفتوى .

انظر المهذب مع المجموع ٦/٦٣ و٦٦ ، روضة الطالبين ٢/١٣٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٠٩ ،

الارشاد مع اخلاص النواي ١/٢٦٦ و٢٦٧ ، الغرر البهية ٣/٤٠٩ ، المنهاج القويم مع الخواشي

المدنية ٢/١٤٨ ، غاية البيان ٢٠٧ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٤٨٥ و٤٨٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/١١٥-١١٩ ، كفاية

الأخيار ٢٧٠ و٢٧١ ، الغرر البهية ٣/٤٠٦-٤١٠ ، غاية البيان ٢٠٧ .

(٦) في (ص) : « كالنعم » .

(٧) لأنه وجد سبب الزكاة ولم يوجد ما يعارضه فوجبت .

المهذب ١/٥٢٥ ، وانظر فتح العزيز ٣/١٢١ ، نهاية المحتاج ٣/١٠٧ .

اشترى أربعين سائمة^(١) للتجارة بمائة درهم تجب زكاة العين وهي شاة .

م وإن استويا في إتمام النصاب غلب الجهة التي تقدم حولها^(٢) ، (فإن اشترى بمتاع تجارته بعد ستة أشهر [نصابا من السائمة ، أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر]^(٣) فتجب فيها زكاة التجارة إذا تم الحول من وقت الشراء لتقدم حول زكاة التجارة ، أو اشترى نخيلا وكروما وأرضا للتجارة فزعت الثمار واشتدّ الحبّ بعد الشراء سواء كانت الثمار والزررع حاصلة عند الشراء أو لم تكن وجب العشر في الثمار والحبوب إذا بلغ نصابا لتقدم حول زكاة العين^(٤))^(٥) .

م وإن استويا في تمام النصاب وابتداء الحول غلب جهة العين^(٦) مثاله : اشترى بعبد

(١) في (ص) : « شاة » .

(٢) وهذا في الحول الأول فقط وبعد تمامه يستفتح حول زكاة العين ، وإنما وجب مراعاة ماتقدم حوله في العام الأول لئلا يبطل بعض حولها ولأن التي تم حولها خالية عن زحمة الغير بوجود سبب زكاتها فتجب كما في الصورة السابقة .

انظر المذهب ١/٥٢٥ ، فتح العزيز ٣/١٢٢ ، الغرر البهية ٣/٤١١ و٤١٢ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٤) أدخل الشارح هذه المسألة هنا مع أن المصنف سيذكرها في الفصل القادم ليبين أن المقصود أن العشر قد يتقدم وجوبه على زكاة التجارة لعدم اشتراط الحول في المعشرات ، وقوله لتقدم حول زكاة العين فيه تجوز إذ لا يشترط تمام الحول في المعشرات كما سبق ، ولذا عر ابن المقرئ في الارشاد بقوله [وغلبيت زكاة عين لم يسبق حول التجارة وجوبها] .

انظر التهذيب للبيهقي ٣/١١٠ ، الارشاد مع اخلاص النواي ١/٢٦٧ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « فإن اشترى أربعين شاة للتجارة بعشرين دينارا وهي تساوي عشرين دينارا فتجب زكاة ماتقدم حوله ، كما إذا اشترى بعشرين دينارا بعد مامضى عليه ستة أشهر أربعين شاة للتجارة فبعد ستة أشهر أخرى تجب زكاة التجارة » .

(٦) لأنها أقوى من جهة أنها متفق عليها وفي زكاة التجارة نزاع لبعض أهل الظاهر ، ولأن نصاب العين يعرف قطعاً ونصاب التجارة يعرف بالظن فكانت زكاة العين أولى .

انظر المذهب ١/٥٢٥ ، فتح العزيز ٣/١٢٠ ، شرح التنبية للسيوطي ١/٢٤١ ، فتح الوهاب ١/١١٣ .

للقنية^(١) أربعين سائمة^(٢) للتجارة وهي آخر الحول تساوي عشرين دينارا تجب زكاة العين وهي شاة^(٣) (٤).

فصل

م وإن اشترى نخيلا وكروما وأرضا للتجارة (فزهت الثمار واشتد الحب)^(٥) وجب العشر في الثمرة والحبوب^(٦) (كما تقدم^(٧))^(٨) ، ولا يمنع [ذلك]^(٩) العشر زكاة قيمة تجارة الشجر والأرض^(١٠) ، م وكذلك لا يمنع إخراج العشر من ثمرة الشجر وزرع الأرض التي للتجارة انعقاد الحول عليها حتى تجب زكاة قيمتها بعد مضي الحول ، م وابتداء حول المعشر

(١) القنية : هي ما اكتسب ، من اقتنى المال إذا اتخذ لنفسه لا للتجارة .

انظر مختار الصحاح ص ٥٥٣ ، لسان العرب ٢٠١/١٥ ، المصباح المنير ص ٥١٨ .

(٢) في (ص) : « شاة » .

(٣) في (ص) توجد هنا عبارة متقدمة في النسخ الأخرى وهي قوله « أو اشترى بمتاع تجارة بعد ستة أشهر

نصابا من السائمة أو اشترى معلوفة للتجارة ثم أسامها بعد ستة أشهر فتجب في السنة الأولى زكاة

التجارة ثم يستفتح حول زكاة العين من منقوص حولها وتجب في سائر الأحوال » .

(٤) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣/٣٠٣ و ٣٠٤ ، المهذب ١/٥٢٤ و ٥٢٥ ، روضة

الطالبين ٢/١٣٨ - ١٤٠ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤٩ و ٥٠ ، إخلاص الناوي ١/٢٦٧ ، حاشية

البيجوري ١/٥٢٩ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « فأثمرت النخيل والكروم وزرعت الأرض » .

(٦) في (ص) : « والزرع » .

(٧) تقدم ذلك في الفصل السابق .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) « ذلك » مثبت من (ص) .

(١٠) إذ ليس فيهما زكاة عين والعشر حق الثمار فلا تسقط عنهما زكاة التجارة ، وهذا إن بلغت قيمتها

نصابا فإن لم تبلغ نصابا لم يضم المعشر إليهما كما صححه النووي .

انظر التهذيب للبيجوري ٣/١١٠ و ١١١ ، المجموع ٦/٥٢ و ٥٣ ، الغرر البهية ٣/٤١٣ و ٤١٤ .

يكون من وقت الجذاذ لا قبله^(١) .

م وزكاة كل مال القراض من الأصل والربح على المالك^(٢) ، م وتحسب^(٣) الزكاة من الربح (كالمون التي تلزم المال^(٤))^(٥) ، ولا يجعل إخراج الزكاة كاسترداد المالك طائفة من المال (هذا إن أخرجها من نفس مال القراض بخلاف ما لو أخرجها من غيره)^(٦)^(٧) .

فصل

م وتجب الزكاة في المذكورات إذا كانت^(٨) ملك مسلم ، فالكافر الأصلي لا زكاة عليه أصلا ، وتجب في مال الصبي والمجنون^(٩) .

(١) ابتداء حول التجارة من وقت الجذاذ وإن وجبت زكاة الثمر من زهوها لأنه لا تنقطع علائق زكاة العين إلا بالجذاذ إذ على المالك بعد استقرار الزكاة تعهد الثمر والحب للمستحقين فلا يحسب عليه زمنهما .
انظر الوسيط ٤٨٧/٢ ، فتح العزيز ١٢٤/٣ ، المجموع ٥٣/٦ .

(٢) أي دون العامل ، لأن العامل إنما يملك نصيبه بالقسمة لا بالظهور .
انظر المجموع ٧١/٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١١٠/٢ ، اخلاص الناوي ٢٦٨/١ .

(٣) في (ص) : « وتجب » .

(٤) نحو أجرة دلال وكيال وأرض جنابة .
انظر فتح العزيز ١٢٥/٣ ، نهاية المحتاج ١٠٨/٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٨٧/٢-٤٨٩ ، التهذيب للبغوي ١١٠/٣-١١٣ ، روضة الطالبين ١٤٠/٢-١٤٣ ، اخلاص الناوي ٢٦٨/١ ، بشرى الكريم ٤٤٣/١ و٤٤٦ .

(٨) نهاية الوجه ٩٥ من (ظ) .

(٩) لأن المقصود من الزكاة سد خلة الفقير من مال الأغنياء وتطهيراً للمال ، وماهما قابل لأداء النفقات والغرامات .

انظر المجموع ٣٣٠/٥ ، نهاية المحتاج ١٢٨/٣ ، وانظر أدلة وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون في الحاوي الكبير ١٥٢/٣-١٥٤ ، المجموع ٣٢٩/٥ و٣٣٠ .

م ويشترط كونها ملك حر فلا تجب الزكاة على الرقيق وإن كان مكاتباً^(١) ، فإن عجز المكاتب صار ما في يده للسيد ، وابتداء الحول من حيثئذ ، وإن عتق ابتداء الحول من يوم العتق ، م ومن بعضه حر وبعضه رقيق لو ملك ببعضه الحر نصاباً تجب عليه الزكاة^(٢) .

م ويشترط كونها ملك معين فثمر البستان وغلة الضيعة الموقوفين على المساجد والفقراء وغيرهما لا تجب الزكاة فيهما ، أما إذا كانت وقفاً على جماعة معينين فتجب الزكاة .

م ولا تجب الزكاة في مال الجنين^(٣) ، م والزكاة في مال^(٤) المرتد توقف م كملكه ، فإن عاد إلى الإسلام تبين وجوب الزكاة في ملكه كما تبين بقاء ملكه ، وإن لم يعد إليه تبين عدم وجوب الزكاة^(٥) وزوال ملكه عن ماله من يوم الارتداد^(٦) .

(١) لأن من شروط الزكاة تمام الملك والمكاتب ناقص الملك فلا يرث ولا يورث ولا يعتق عليه قريه .
انظر الحاوي الكبير ١٥٤/٣ ، التهذيب للبغوي ٥٠/٣ ، شرح التبيين للسيوطي ٢٢١/١ ، اعانة الطالبين ١٤٩/٢ .

(٢) لأن ملكه تام على مملكه بالجزء الحر منه .

انظر التهذيب للبغوي ٥١/٣ ، فتح العزيز ٥٦٢/٢ ، غاية البيان ٢٠٤ .

(٣) لأن حياة الحمل غير موثوق بها وكذلك وجوده ، فلا يحصل تمام الملك واستقراره وعلى هذا فحكم الحول يتعلق به عند انفصاله .

انظر فتح العزيز ٥٦١/٢ ، المجموع ٣٣٠/٥ ، الغرر البهية ٤١٧/٣ .

(٤) في غير الأصل « ملك » .

(٥) في (ص) : زيادة قوله " في ملكه " .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ١٥٢/٣-١٥٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٦٠/٢-

٥٦٢ ، حلية العلماء ٩-٧/٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٢٥-١٢٩ ، عمدة السالك ١٤٣ ، فتح

المعين مع اعانة الطالبين ١٤٨/٢ و١٤٩ .

فصل

وتجب الزكاة في المذكورات بالزهر في الثمار ، [م] ^(١) وبالإشتداد في الحبوب ^(٢) ، م
وبحصول المعدن والركاز [٦٩] في النقد [الحاصل منهما] ^(٣) ^(٤) ، م وبانقضاء حول غير
الثمار والحبوب والنقد الحاصل من المعدن والركاز ، وهي ^(٥) : النعم ، والنقدان الحاصلان من
غير المعدن والركاز ، ومال التجارة ، فلا تجب الزكاة فيها إلا بحولان الحول عليها ، م فإن
باع المالك المال ^(٦) الحولي بعد انعقاد الحول وقبل تمامه ثم رد عليه بعيب ، م أو أقاله ^(٧) يستأنف
الحول ^(٨) ، نعم لو كان المردود مال تجارة وقد باعه بعوض للتجارة فإنه لا يستأنف الحول ^(٩) ،

(١) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [يزهر الثمار واشتداد الحب] .

الحاوي الصغير لوجه ١٠ ب .

(٢) المراد بوجوب الزكاة هنا هو انعقاد سببها ؛ لا وجوب اخراجها في الحال إذ الاخراج يتم بالجفاف في
الثمار وبالتصفية في الحبوب .

انظر المذهب ١/٥١٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٧٥ و٧٦ ، فتح الوهاب / ١٠٨ ، مغني المحتاج ٢/٨٨ .

(٣) لأن حصول النقد في المعدن والركاز نماء في نفسه فأشبه الزروع والثمار .

انظر الحاوي الكبير ٣/٣٣٩ ، فتح الجواد ١/٢٦١ ، مغني المحتاج ٢/١٠١ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) : « وغير هذه المذكورات النعم » .

(٦) « المال » سقط من (ص) .

(٧) من الإقالة وهي : الرفع من السقوط ، والإقالة في البيع هي رفع العقد وفسخ البيع .

انظر المصباح المنير ص ٥٢١ ، القاموس المحيط ٤/٤٣ .

(٨) لأن تجدد الملك يستلزم حولا ثانيا ، وهذا الحكم وإن اقترن به نية التجارة لانتفاء المعاوضة .

انظر أسنى المطالب ١/٣٥٤ و٣٨٢ ، فتح الجواد ١/٢٦٢ .

(٩) يستثنى من ذلك مالو رد على التاجر ماباعه من عرض التجارة بعرض للقنية فلا يعود إلى حكم التجارة
لانتقطاعها بقصد القنية .

انظر اخلاص النواي ١/٢٦٩ ، الغرر البهية ٣/٤٢٠ ، بشرى الكريم ٤/٤٤٤ .

م وإذا اشترى نخيلاً مثمرة لم يبد^(١) صلاحها^(٢) فبدأ الصلاح في يد المشتري وجبت الزكاة عليه ، وإذا وجبت عليه ووجد المشتري بالمشتري عيباً لم يكن له الرد قبل إخراج الزكاة من غير رضی البائع^(٣) ، فإذا أدى الزكاة فله الرد من غير رضی البائع ؛ ولم يسقط حق الرد بالتأخير إلى أن يؤدي الزكاة^(٤) ، ثم إذا أخرج الزكاة من موضع آخر فظاهر ، وإن أخرجها من عين المشتري رد الباقي بحصته من الثمن^{(٥)(٦)} .

فصل

م وتجب الزكاة للنتاج بحول الأصل^(٧) ، فلو ملك مائة وعشرين شاة فتتج منها شاة قبل تمام الحول ولو بلحظة وجب شاتان .

(١) في الأصل : « يبدوا » .

(٢) في (ص) : « صلاح ثمارها » .

(٣) لتعلق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده .

انظر التهذيب للبغوي ٣/ ٨٧ ، روضة الطالبين ٢/ ١٠٩ ، نهاية المحتاج ٣/ ٧٩ .

(٤) وذلك لتعذر ردها قبله .

انظر فتح العزيز ٢/ ٥٣١ ، أسنى المطالب ١/ ٣٥٤ ، إخلاص النواي ١/ ٢٦٩ .

(٥) وقيل : ليس له رد الباقي لما فيه من تفريق الصفقة بالرد بالعيب قال في الغرر : واقتضى تصحيحه كلام الروضة وأصلها ونقله عن النص . اهـ وعليه فله أرش العيب وهو معتمد ابن المقرئ والشريني والرملي .

انظر فتح العزيز ٢/ ٥٣٢ ، روضة الطالبين ٢/ ٤٥ ، المجموع ٦/ ٤٦٩ و ٤٧٠ ، أسنى المطالب ١/ ٣٥٤ ، الغرر البهية ٣/ ٤٢١ و ٤٢٢ ، مغني المحتاج ٢/ ٨٩ ، نهاية المحتاج ٣/ ٧٩ ، حواشي تحفة المحتاج ٤/ ٢٩٠ .

(٦) انظر مسائل الفصل في التهذيب للبغوي ٣/ ٧٨ و ٨٧ و ١١٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/ ٤١٨ - ٤٢٢ ، فتح الجواد ١/ ٢٦١ - ٢٦٣ ، مغني المحتاج ٢/ ٨٨ و ٨٩ و ١٠١ و ١٠٦ .

(٧) لأنه من نماء النصاب وفوائده فلم ينفرد عنه بالحول ، ولأن الحول إنما اعتبر لتكامل النماء الحاصل ، والنتاج نماء في نفسه .

انظر المهذب ١/ ٤٧٠ ، فتح الجواد ١/ ٢٦٣ ، نهاية المحتاج ٣/ ٦٤ .

م وتجب الزكاة لربح مال التجارة بحول الأصل^(١) [م]^(٢) ما لم يصير الربح المقوم به من نقد رأس المال أو الغالب (في أثناء الحول ، أما لو نض^(٣) بعد تمام الحول فإن ظهرت الزيادة قبل تمام الحول زكى الجميع بحول الأصل ، وإن ظهرت بعد تمامه استأنف للربح حولا)^(٤) ، فلو اشترى بمائتي درهم عرضا للتجارة فبلغت^(٥) / قيمته ثلثمائة في أثناء الحول وجبت زكاة ثلثمائة إذا تم الحول سواء أمسك ذلك العرض إلى آخر السنة أو بادل به بعرض آخر ، وهكذا الحكم لو باع بنقد غير ما يقوم به ، أما لو باع بنقد يقوم به فلا [يتبع]^(٦) الأصل^(٧) بل ابتداء حول الربح من يوم النضوض ، (وكذا لو اشترى عرضا للتجارة بعبد للقنية يساوي نصابا ثم باعه في أثناء الحول بما فوق النصاب من النقد الغالب واشترى به عرضا وتم^(٨) / الحول ، فابتداء حول الربح من يوم نضوضه بالنقد الغالب^(٩))^(١٠) ، م وإن هلك الأصل (من

(١) لعسر المحافظة على حول كل زيادة مع اضطراب القيم وتدرجها انخفاضاً وارتفاعاً .

انظر فتح العزيز ١١٠/٣ ، أسنى المطالب ٣٨٣/١ ، فتح الجواد ٢٦٣/١ .

(٢) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الخاوي الصغير [وللتاج والربح ما لم يصير ما يقوم به حول] .

(٣) النض : هو الاظهار والمراد به أنه صار عينا بعد أن كان متاعا .

انظر لسان العرب ٢٣٧/٧ ، معجم لغة الفقهاء ٤٥٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نهاية اللوحة ٤٦ من (ص) .

(٦) في الأصل و (ظ) : « يمتنع » والتصويب من (ص) ومن هامش (ظ) حيث جاء فيه « لعله يتبع » .

(٧) لأنها فائدة غير متولدة مما عنده فلا يزكى حوله كما لو استفاد الزيادة بإرث أو هبة .

انظر المذهب ٥٢٨/١ ، التهذيب للبخاري ١٠٤/٣ ، نهاية المحتاج ١٠٥/٣ .

(٨) نهاية الوجه ٩٦ من (ظ) .

(٩) لأن الزيادة به تستقر وقبله قد يتوهم زيادة فيتبين خلافه لاضطراب السوق .

فتح العزيز ١١٢/٣ ، وانظر المذهب ٥٢٨/١ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : « والتاج سواء كان نتاج مال التجارة أو غيرها فإن حوله حول

الأصل » .

السائمة أو من مال التجارة قبل تمام الحول^(١) ولو بلحظة (فإن حول النتاج والربح حول الأصل^(٢) ، فلو^(٣) ملك أربعين سائمة^(٤) للقنية^(٥) فتتجت كل واحدة^(٦) سحلة (قبل تمام الحول)^(٧) ثم ماتت الأمهات فإذا (تم الحول من حين ملك الأصل —)^(٨) على السخال وجبت سحلة ، (ولو اشترى للتجارة سائمة أو معلوفة فتتجت كل واحدة سحلة قبل تمام الحول ثم ماتت الأمهات فإذا تم الحول من حين الشراء وبلغت قيمة السخال وجب ربع عشر القيمة .

م مثال الربح إذا صار ما يقوم به وهو المنفرد بالحول ، ومثال الربح التابع للأصل^(٩) (ما^(١٠) إذا^(١١) اشترى بعشرين دينارا عرضا للتجارة ثم باعه بعد ستة أشهر من ابتداء الحول بأربعين دينارا ثم اشترى به عرضا للتجارة ثم باعه بعد تمام الحول بمائة أدى زكاة خمسين دينارا بعد الحول ثم بعد حول [م]^(١٢) العشرين الذي هو الربح الأول وهو بعد ستة أشهر

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) انظر فتح العزيز ٢/٢٨٥ و ٣/١١٠ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : « مثاله » .

(٤) في (ص) : « شاة » .

(٥) « للقنية » سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " بعد ستة أشهر " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ستة أشهر » .

(٩) أي سيجمع في الصورتين اللتين سيذكرهما مثالا للربح تابعا وغير تابع وهذا المثال ذكره ابن الخداد فرعا من توليداته توضيحا له قاله ابن المقري . انظر اخلاص الناي ١/٢٧٠ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١١) في (ص) : « م فإذا » .

(١٢) م مثبت من (ص) .

أخرى أدى زكاة عشرين دينارا [م] ^(١) ثم عند حول ربح الثاني وهو بعد ستة أشهر أخرى أدى زكاة ثلاثين دينارا ^(٢) ، ولو اشترى بمائتي درهم عرضا للتجارة فباعه بعد ستة أشهر بثلاثمائة واشترى بها عرضا وباعه بعد تمام الحول بستمائة أخرج زكاة أربع مائة فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج زكاة مائة فإذا مضت ستة أشهر أخرى أخرج زكاة المائة الباقية ^(٣) .

فصل

م ^(٤) وضم النقد المملوك إلى مال التجارة في النصاب (إذا كان رأس مال التجارة من جنس النقد المملوك ، أو اشترى مال التجارة بعرض للقيمة والنقد الغالب من جنس النقد المملوك ^(٥)) ؛ كأن ملك مائة درهم للقيمة ورأس ^(٦) مال التجارة مائة درهم ،

(١) م مثبت من (ص) ، في هذا الموضع والذي قبله لقوله في الخاوي الصغير [ثم عند حول الربح زكى عشرين ثم عند حول الربح الثاني ثلاثين] .

الخواوي الصغير لوحة ١٠ ب .

(٢) مع زكاة الخمسين الأولى إن كانت باقية لتمام حولها مرة أخرى ، وتفصيل ذلك أنه يزكي عشرين دينارا التي هي رأس المال والتي تم حولها ويزكي ثلاثين دينارا حصة العشرين الأولى من ربح الثانية تبعا ، ويبقى الربح الأول وهو عشرين دينارا مع حصتها من الربح الثاني فلا تركى لتمام الأصل لنضوضها ، وإنما تركى لتمام حولها وهو ما ذكره الشارح .

انظر التهذيب للبيهقي ١٠٤/٣ و ١٠٥ ، المجموع ٦٠/٦ ، الغرر البهية ٤٢٦/٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٣٧٠-٣٧٤ و ٥٧/٦ و ٦٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ١١٠-١١٥ ، التهذيب للبيهقي ٢٩-٣١ و ١٠٣-١٠٦ ، احلاص النواوي ٢٧٠/١ ، الغرر البهية ٤٢٣-٤٢٦ .

(٤) م سقط من (ظ) .

(٥) لكونهما متشابهين في قدر الواجب والموجب فيه وهو النصاب ومتعلق الوجوب الذي هو مالية النقد .

انظر الوسيط مع مشكله ٤٨٣/٢ و ٤٨٤ ، نهاية المحتاج ١٠٥/٣ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : « قيمة » .

(أو) [اشتري]^(١) مال التجارة بعرض ؛ والنقد الغالب الدراهم ، فيكمل كل واحد منهما بالآخر إن بلغا في آخر الحول نصابا ويخرج عن النقد زكاة العين ، وعن التجارة زكاة القيمة .

أما لو كان رأس المال التجارة من غير جنس النقد أو اشتراه بعرض [٧٠] والنقد الغالب غير جنس النقد فلا يضم^(٢) .

م وضم النقد المملوك إلى مال التجارة في الحول أيضا ؛ كأن ملك عشرين دينارا للقنية أو مائتي درهم واشتري بها بعد ستة أشهر عرضا للتجارة وجبت زكاة التجارة بحول العشرين أو المائتين بعد ستة أشهر من حين الشراء^(٣) ، وكذا لو باع مال تجارة بنقد بنية القنية يبني حول النقد على حول مال التجارة .

وهذا المذكور في صورة الشراء موافق لإطلاق المصنف^(٤) والوسيط^(٥) لكن في التهذيب أنه إذا اشتري بعين النصاب يضم ، وإن اشتري في الذمة ثم نقد النصاب فلا يضم^(٦) .

م ويشترط بقاء النصاب في ملكه بعينه كل الحول من أوله إلى آخره في غير مال

(١) « اشتري » مثبت من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : « في آخر الحول فيكمل كل واحد منهما بالآخر وتجب الزكاة فيهما » .

(٣) وذلك لنفس المعنى الذي من أجله ضم مال التجارة إلى النقد .

(٤) في (ص) : « الحاوي » . قلت قد أطلق المصنف في الحاوي جعل ضم النقد إلى مال التجارة من دون

استثناء حيث جاء فيه [وضم النقد إلى مال التجارة في النصاب والحول] .

الحاوي الصغير لوحة ١٠ ب .

(٥) انظر الوسيط ٢/٤٨٤ .

(٦) انظر التهذيب للبغوي ٣/١٠٦ ، ووجهه بقوله لأن هذه الدراهم والدينار لم يتعين الصرف فيها سواء

نواه أو لم ينوه . قلت : وهو مقتضى مافي الروضة وأصلها ورجحه ابن المقرئ والأنصاري وغيرهما بل ذكر النووي في المجموع أنه ينقطع حول النقد بلا خلاف .

انظر فتح العزيز ٣/١٠٨ ، روضة الطالبين ٢/١٣٠ ، المجموع ٦/٥٦ ، كفاية الأخيار ٢٧١/٢ ، اخلاص

الناوي ١/٢٦٩ ، الغرر البهية ٣/٤٢٨ ، مغني المحتاج ٢/١٠٧ ، غاية البيان ٢/٢٠٧ ، نهاية المحتاج ٣/١٠٥ .

التجارة ، فلو بادل أربعين [شاة بأربعين] ^(١) شاة ^(٢) في أثناء الحول أو بادل الإبل بالإبل أو البقر بالبقر أو الذهب بالذهب أو الفضة بالفضة (أو بادل ببعضه) ^(٣) والباقي دون النصاب انقطع الحول ^(٤) هذا في المبادلة الصحيحة ^(٥) أما الفاسدة فلا ينقطع بها الحول ^(٦) ، وإن اتصل قبض المشتري بها ، لكن لو كانت سائمة وعلفها المشتري لا تجب الزكاة ^(٧) .

م وكره بيع النصاب الذي يشترط (لوجوب الزكاة) ^(٨) بقاؤه بعينه في كل الحول لغرض دفع وجوب الزكاة ^(٩) .

م ويشترط النصاب في مال التجارة في آخر الحول ^(١٠) م ما لم [ينض] ^(١١) النقد المقوم

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) في غير (ص) : " سائمة " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : « أو زال ملكه عن بعض » .

(٤) لأن كلا منها أصل يجب في عينه الزكاة فلا يبنى حوله على غيره كالجنتين .

انظر فتح العزيز ٢/٥٣١ ، الغرر البهية ٣/٤٣٠ .

(٥) نهاية الوجه ٩٧ من (ظ) .

(٦) لكونها لاتزيل الملك .

انظر فتح العزيز ٢/٥٣١ ، نهاية المحتاج ٣/٦٥ .

(٧) لكونه مأذونا له في التصرف فأشبهه علفه علف الوكيل .

انظر روضة الطالبين ٢/٤٤ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) لأنه فرار من القرية ومواساة المساكين .

انظر المهذب ١/٥٠٩ ، الغرر البهية ٣/٤٣١ ، فتح الجواد ١/٢٦٢ .

(١٠) ولا يشترط النصاب في أوله ولا في أثناءه لعسر مراعاة قيمة النصاب كل الحول مع اضطراب السعر

ارتفاعا وانخفاضاً بخلاف سائر الزكوات لأن نصابها من عينها فلا يشق اعتباره .

انظر المجموع ٦/٥٥ ، كفاية الأخيار ٢٧٠ ، اخلاص الناوي ١/٢٦٨ .

(١١) في الأصل « يتضمن » .

به (في أثناء الحول) ^(١) وكان الناض ^(٢) ناقصا عن النصاب ؛ حتى لو اشترى عرضا للتجارة وباعه في أثناء الحول بالنقد المقوم به ونقص عن النصاب ثم اشترى به عرضا للتجارة فابتداء الحول من الشراء الثاني ويبطل الحول الأول .

م وابتداء حول التجارة من يوم الشراء ^(٣) للتجارة م إن اشتراه بغير نصاب من نقد ؛ وذلك بأن يشتريه بما دون النصاب من النقد أو يشتريه بغير النقد سواء كان المشتري به عرضا من غير جنس مال الزكاة ^(٤) أو عرضا من جنس مال الزكاة ؛ كما لو اشترى بنصاب من السائمة سلعة للتجارة ^(٥) ، (أما لو اشتراه بنصاب من نقد فابتداء الحول من يوم ملك النقد كما تقدم ^(٦)) ^(٧) ^(٨) .

فصل

م ويكمل المال الزكوي بنوعه لا بغير نوعه ، فلو ملك أربع مائة منّ من العنب الأسود

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) « الناض » سقط من (ص) .

(٣) قوله : من يوم الشراء مجرد تمثيل ، قال الرافعي : ليس لتخصيص الحكم بالشراء ، بل هو مذكور تمثيلا وسائر الاكتسابات الملحقه في معناه اهـ . فتح العزيز ١٠٩/٣ .

(٤) مثل الثياب والعبيد ونحوها .

(٥) وإنما كان حوله من شراء التجارة لعدم وجود حول بينى عليه فيما لو اشتراه بما دون النصاب ، ولعدم كونه مال زكاة إذا كان عرضا ليس من جنس الزكاة ، ولاختلاف الواجب قدرا ومتعلقا في صورة السائمة ونحوها .

انظر مشكل الوسيط ٤٨٤/٢ ، روضة الطالبين ١٣٠/٢ .

(٦) أي في أول هذا الفصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٨١/٢-٤٨٤ ، التهذيب للبيهقي ١٠٦/٣ و١٠٧ ، روضة الطالبين ٤٤/٢ و١٢٨-١٣٠ ، المجموع ٥٥/٦ و٥٦ ، الغرر البهية ٤٢٦/٣-٤٣٢ .

وأربع مائة منّ من الأبيض وجبت الزكاة فيهما^(١) ، ولو ملك أربع مائة منّ من الخنطة وأربع مائة منّ من الشعير لا يكمل أحدهما بالآخر حتى لا تجب الزكاة فيهما^(٢) ، وكذلك (يكمل)^(٣) الذهب الجديد بالذهب العتيق ، والنقرة الرديئة بالنقرة الجيدة ، ولا يكمل الذهب بالنقرة [ولا بالعكس]^(٤) .

م وإنما يكمل نوع من القوت بنوع منه إذا قطع النوعان في عام واحد^(٥) ؛ وذلك بأن قطع الأول والثاني في أقل من سنة ، فإن كان بينهما سنة لم يكمل أحدهما بالآخر ، ولا يشترط ابتداء وقوع الزرعين في سنة واحدة ، وكذلك لا يشترط وقوع الزرعين والقطعين في سنة واحدة (والمراد بالسنة اثني عشر شهرا ، فلو كان له نخيل أو أعناب يختلف إدراك ثمارها في العام الواحد لاختلاف أنواعها أو بلادها ، فإن أطلع المتأخر قبل بدوء صلاح الأول ضم إليه ، وكذا إن أطلع قبل جذاذ الأول أو بعده في الأصح^(٦) ، ولو اطلعت الأولى

(١) ويخرج الزكاة من كل بقسطه فإن عسر لكثرتها أخرج من الوسط بالنسبة للقيمة ، ولو تكلف وأخرج من كل نوع بقسطه فهو أفضل .

انظر المهذب مع المجموع ٤٨٨/٦ و٤٨٩ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ٤٣٣ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرفاوي ٣٦٧/١ .

(٢) لانفراد كل جنس باسم وطبع خاصين .

انظر فتح العزيز ٦١/٣ ، الغرر البهية ٤٣٣/٣ .

(٣) « يكمل » سقط من (ص) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) اعتبار القطع في الزرع عزاه الشيخان إلى الأكثرين وصحاه واعتمده ابن حجر والرملي .

انظر فتح العزيز ٦٨/٣ ، المجموع ٥١٩/٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٨٦/٢ ، فتح الوهاب ١٠٨/١ ، فتح الجواد ٢٦٤/١ ، نهاية المحتاج ٧٥/٣ .

(٦) أي إذا قطعاً في عام واحد وذلك لأنهما ثمرة عام واحد ، والوجه الثاني المقابل للأصح : أنه إن أطلع

الثاني بعد جذاذ الأول لم يضم لأن الثاني حدث بعد انصرام الأول فأشبه ثمرة عامين .

انظر الأم ٣٧/٢ ، فتح العزيز ٦٥/٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٧٥/٣ .

قلت : ما اختاره الشارح تبعاً للمصنف من أنّ الاعتبار في ضم النوعين في الثمر بقطعهما في عام هو =

مرة أخرى فلا يضم ؛ وإن أطلعت قبل بدو صلاحها ، ولو أثمرت نخله أو كرم في السنة مرتين فهما كثمره عامين^(١) .

وما زرع في السنة مرات كالذرة فيضم الزرع الثاني إلى الأول إن حصدا في سنة سواء زرعاً في سنة أو سنتين^(٢) .

م وشرط تكميل النوع بالنوع في الحاصل من المعدن أن لا يقطع العامل العمل بلا عذر ؛ وذلك بأن لا يقطع العمل أصلاً أو يقطعه لعذر كطلب الأجير وإصلاح الآلات ونحوها ، وإذا تابع العمل لم يشترط تتابع النيل ، وإن قطع العمل بلا عذر فلا يضم الأول إلى الثاني في النصاب ليخرج حقه في الحال ، وأما الثاني فيضم إلى الأول في النصاب ويخرج زكاته فقط في الحال إن بلغ مع الأول نصاباً^(٣) ، وكذا لو بلغ (مع)^(٤) ما في ملكه في النقد أو التجارة نصاباً .

= مفهوم البهجة ، قال ابن المقري : والأصح أن الاعتبار فيه باطلاعهما واعتمده الخطيب والرملي واضطرب كلام الأنصاري وابن حجر فيها .

انظر الارشاد مع اخلاص الناي ٢٧٠/١ و٢٧١ ، أسنى المطالب ١/٣٧٠ ، فتح الوهاب ١٠٧/١٠٨ ، فتح الجواد ١/٢٦٤ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ١٣٢/٢ و١٣٣ ، مغني المحتاج ٨٥/٢ و٨٦ ، نهاية المحتاج ٣/٧٥ ، بشرى الكريم ٤٣٤ .

(١) لكونهما يرادان للتأييد فجعل كل حمل كثره عام ، وهذا لا يكاد يقع وإنما ذكر الشافعي رحمه الله المسألة بيانا للحكم بتقدير الصور كذا نقله الشيخان عن الأصحاب .

انظر الأم ٢/٣١ ، المهذب ١/٥١٦ ، فتح العزيز ٣/٦٥ ، المجموع ٥/٤٦٠ ، اخلاص الناي ١/٢٧١ ، أسنى المطالب ١/٣٧٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ولو لم تلزمه زكاة الأول كما لو استخرج تسعة عشر دينارا ثم قطع العمل بلا عذر ثم استخرج دينارا لزمته زكاته دون التسعة عشر إن كانت باقية لأنها لم تكمل نصاباً إلا بعد انقطاع حكم المعدن عنها وتجري مجرى سائر النقود إن حال عليها الحول .

انظر الوسيط ٢/٤٩١ ، الغرر البهية ٣/٤٣٧ .

(٤) « مع » سقط من (ظ) .

م والعَلَس : حنطة وهو الَّذِي حَبْتَانِ مِنْهُ فِي كِمَامٍ وَاحِدٍ^(١) وَتَكْمِلُ^(٢) / الحنطة به [وبالعكس]^(٣) م والسُّلْتُ : جنس برأسه لا يكمل شيء من الأقوات به وهو حب يشبه الحنطة [٧١] في النعومة والشعير في الطبيعة^{(٤)(٥)} .

فصل

م وحصول الخلطة بالقصد أو غيره^(٦) في كل الحول يجعل ملك المخالطين كمال واحد لشخص واحد سواء كان الاختلاط اختلاط شيوع^(٧) أو اختلاط جوار^(٨) فلو لم تحصل

(١) انظر الزاهر/ ٢٥٧ ، التداوي بالأعشاب والنباتات/ ١٩٦ .

(٢) نهاية الوجه ٩٨ من (ظ) .

(٣) « وبالعكس » مثبت من (ص) .

(٤) انظر الزاهر/ ٢٥٨ ، لسان العرب/ ٦/ ١٤٦ .

وإنما لا يكمل به شيء من الأقوات لأن تركيب الشبهين يمنع إلحاقه بأحدهما ويقتضي كونه جنسا برأسه .

انظر شرح المحلي على المنهاج/ ٢/ ٢٨ ، الغرر البهية/ ٣/ ٤٣٣ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب/ ١/ ٥٠٧ و٥١٢ و٥١٥ و٥١٦ و٥٣٢ و٥٣٣ ، الوسيط/ ٢/ ٤٦٠ -

٤٦٤ و٤٩١ ، المنهاج مع شرح المحلي/ ٢/ ٢٨ و٢٩ و٤١ و٤٢ ، عمدة السالك/ ١٥٣ و١٥٧ ، إخلاص

الناوي/ ١/ ٢٧٠ و٢٧١ .

(٦) لأن سبب حصول الخلطة هو خفة المؤنة باتحاد المرافق ، وهو لا يختلف بالقصد وعدمه .

انظر التهذيب للبخاري/ ٣/ ٣٩ ، فتح العزيز/ ٢/ ٥٠٦ ، أسنى المطالب/ ١/ ٣٤٨ .

(٧) خلطة الشيوع : أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما ، أو مالا يتميز فيها نصيب أحد الرجلين أو

الرجال عن نصيب غيره ، وتسمى أيضا خلطة اشتراك وخلطة أعيان .

انظر التهذيب للبخاري/ ٣/ ٣٨ ، فتح العزيز/ ٢/ ٥٠٢ ، المجموع/ ٥/ ٤٣٢ .

(٨) خلطة الجوار : أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة ولا اشتراك بينهما بل هما متجاوران ، أو

ما يكون مال كل واحد معينا متميزا عن مال غيره ولكن تجاورا تجاور المال الواحد ، وتسمى خلطة

أوصاف .

الخلطة في كل الحول لم يكن للخلطة أثر .

م وكذا حصول الخلطة عند الزهو في الثمار^(١) يجعل المالكين كمال واحد سواء كانت الخلطة خلطة شيوخ كما إذا ورث اثنان أو اشتريا معا نخيلا أو كروما ولم يقتسماها^(٢) حتى زهت ثمرتها ، أو خلطة جوار كما إذا كان لكل واحد صنف واحد من نخيل أو كروم في قطعة من أرض في حائط واحد ، فأما إذا لم يكونا في حائط واحد لم تثبت الخلطة ، فلو لم تحصل الخلطة في الثمار عند الزهو بأن اقتسما الثمار مثلا قبل الزهو لم يكن للخلطة أثر .

م ويشترط كون الخلطة في نصاب من الحولي والثمار والحبوب م لأهل الزكاة ، فلو لم تكن الخلطة في نصاب أو كانت الخلطة في نصاب ولكن لم يكن أحد المخالطين^(٣) من أهل الزكاة كالذمي والمكاتب لم يكن للخلطة أثر^(٤) ، م وكذا تجعل الخلطة ملك لمخالطي المخالطين كمال واحد لشخص واحد كما إذا كان لكل واحد منهما أربعون شاة فخلطا عشرين بعشرين ثم خلط أحدهما العشرين الباقية بعشرين لآخر والآخر العشرين الباقية بعشرين لآخر فعلى كل واحد من صاحبي الأربعين ثلث شاة وعلى كل واحد من صاحبي العشرين سلس شاة .

= انظر المراجع السابقة .

(١) ومثله اشتداد الحب في الزروع ، وكذا يشترط حصول الخلطة قبل الزهو وبعده إن كانت الخلطة يحتاج المالكان فيها إلى ملقح وموضع للحب ، وإنما نص المصنف على اعتبار الزهو دونهما لأنه وقت الوجوب دونهما ولكونها مطردة في خلطة الشيوخ والجوار بخلاف غيرها فهي خاصة بخلطة الجوار . انظر الغرر البهية مع حواشيها ٤٤٠/٣ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٢٤٦/٤ .

(٢) نهاية اللوحة ٤٧ من (ص) .

(٣) في (ص) : « لم يكن المخالطان أو أحدهما » .

(٤) لأن من ليس أهلا لوجوبها عليه لا يمكن أن يصير ماله سببا لتغير زكاة غيره ، وما لهما لا زكاة فيه فلا يتم به النصاب .

انظر المذهب ٤٩٥/١ ، فتح العزيز ٥٠٣/٢ ، الغرر البهية ٤٤١/٣ .

م ويشترط كون المختلط من جنس واحد فلو لم يكن من جنس واحد^(١) لم يكن للخلطة أثر^(٢).

فصل

م ويشترط أن لا يختلف في خلطة الجوار مشرع الماشية وهو البئر أو الحوض الذي تشرب منه [الماء]^(٣) ، م وأن لا يختلف المسرح وهو الذي تجتمع الماشية فيه لتساق منه إلى المرعى^(٤) ، م وأن لا يختلف المرعى^(٥) م وأن لا يختلف المراح (بضم الميم)^(٦) وهو مأواها بالليل^(٧) ، م وأن لا يختلف (المحلّب بفتح الميم واللام وهو)^(٨) موضع الحلب^(٩) (لا المحلب بكسر الميم وهو الإناء^(١٠)) ولا الحالب ولا اختلاط اللبن^(١١).

(١) كبقر وغنم ، أو بر وشعير .

(٢) انظر مسائل الفصل في التهذيب للبغوي ٣/٣٧-٣٩ ، روضة الطالبين ٢/٢٧ و ٢٨ و ٣٠ و ٣٩ ، الارشاد مع فتح الجواد ١/٢٦٥ و ٢٦٦ ، الغرر البهية ٣/٤٣٨-٤٤٢ ، مغني المحتاج ٢/٧٤ .

(٣) انظر لسان العرب ٨/١٧٥ ، المصباح المنير ٣١٠ .

(٤) « الماء » مثبت من (ص) .

(٥) انظر النهاية في غريب الحديث ٢/٣٥٧ ، لسان العرب ٢/٤٧٨ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) انظر تحرير ألفاظ التنبيه ٧٩ ، معجم لغة الفقهاء ٣٨٩ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) انظر تحرير ألفاظ التنبيه ٨٠ ، المصباح المنير ١٤٦ .

(١١) انظر النظم المستعذب ١/١٤٨ ، القاموس المحيط ١/٥٩ .

(١٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م وأن لا يختلف الفحل^(١) م والراعي ، م وأن لا يختلف جرير الثمار والزروع (وهو البيدر^(٢))^(٣)

، م ولا^(٤) حافظهما وحافظ مال التجارة والنقدين ، م وأن لا يختلف دكان مال التجارة ، م ولا^(٥) مكان حفظه كما في النقدين فلو كانت الخلطة خلطة جوار واختلف ما ذكرنا من الأمور^(٦) فإنه لا يكون للخلطة أثر أيضا .

ولا يشترط في خلطة الجوار اختلاط المالكين اختلاطا لا يتميز أحد المالكين عن الآخر حتى لو اتحد مكان الحفظ في النقد ومال التجارة لكن كان مال أحدهما في زاوية منه ومال الآخر في زاوية أخرى ، أو اتحد جرير الثمار أو الزرع لكن اختلف وضع^(٧) كل واحد من المالكين حصلت الخلطة^(٨) .

(١) يستثنى من ذلك مالو اختلف نوع الماشية كضأن ومعز فلا يضر اختلاف الفحل للضرورة .

انظر المجموع ٤٣٥/٥ ، اخلاص الناي ٢٧٣/١ ، نهاية المحتاج ٦١/٣ .

(٢) البيدر : هو الموضع الذي يداس فيه الطعام ، وأصله الموضع الذي تداس فيه الحبوب ، والجريرين : أصله الموضع الذي يجفف فيه الثمار ثم أطلق كل واحد منهما على الآخر .

انظر الزاهر ٢٥٧ ، مختار الصحاح ٤٣/١ و ١٠١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٥٠/٣ ، لسان العرب ٤/٥٠ و ٨٧/١٣ ، المصباح المنير ٣٨/٩٧ ، الغرر ٤٤٣/٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) « لا » سقط من (ص) .

(٥) « لا » سقط من (ص) .

(٦) ويضاف إليها اتحاد الماء الذي يسقى منه والحراث والميزان والوزان والكيال والحمال والمتعهد والجذاذ والملقح واللقاط قاله في المجموع ، والمراد ألا يختص مال واحد منهما بشيء منها ولا يضر التعدد حينئذ .

انظر المجموع ٤٣٥/٥ و ٤٥٠ ، الغرر البهية ٤٤٣/٣ ، تحفة المحتاج ٢٤٩/٤ .

(٧) في (ظ) : « موضع » .

(٨) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٢٣٠/١ و ٢٣١ ، حلية العلماء ٥١/٣ و ٥٣ ، المنهاج مع =

فصل

م ورجع من أخذ منه الواجب من الخليطين على صاحبه م بقيمة حصه ^(١) صاحبه من المأخوذ منه ^(٢) ، ولا فرق بين ما إذا أخذ كل الواجب من أحدهما أو منهما ، ولا فرق فيما إذا أخذ منهما بين أن يؤخذ من كل واحد واجب ماله لو انفرد ^(٣) / أو غيره ، ولا فرق أيضا بينما إذا أمكن أخذ واجب كل واحد بتقدير الانفراد وبينما إذا لم يمكن ^(٤) .

فلو كان بين الخليطين سبعون من البقر لواحد ثلاثون وآخر أربعون فأخذت مسنة وتبيع من صاحب الثلاثين رجع على صاحب الأربعين بقيمة أربعة أسباع مسنة بقيمة أربعة أسباع تباع ، ولو أخذ من صاحب الأربعين رجع على صاحب الثلاثين بقيمة ثلاثة أسباع مسنة بقيمة ثلاثة أسباع تباع ، ولو أخذ واحد من أحدهما والآخر من صاحبه فإن أخذ التبيع من صاحب الثلاثين والمسنة من صاحب الأربعين رجع صاحب الثلاثين بقيمة أربعة أسباع تباع على صاحب الأربعين ويرجع صاحب الأربعين بقيمة ثلاثة أسباع مسنة على صاحب الثلاثين ^(٥) ، ولو أخذت المسنة من صاحب الثلاثين والتبيع من صاحب الأربعين

= شرح المحلي ٢/١٨-٢١ ، اخلاص النواوي ١/٢٧٢ و٢٧٣ ، الاقناع ١/٤٤٢-٤٤٤ ، بشرى الكريم ٤٢٦/٤٢٧ .

(١) في (ص) : « بحصة » .

(٢) وذلك مثلا في المثلي كالثمار والحبوب ونحوها ، بقيمة في المتقوم كالإبل والبقر والغنم كما سيبينه الشارح في نفس الفصل .

(٣) نهاية الوجه ٩٩ من (ظ) .

(٤) سيأتي بيان واستدراك لبعض هذه المسائل في أمثلتها التي سيذكرها الشارح .

(٥) هذه الصورة الأخيرة وهي ما لو أخذ الساعي تبعا من صاحب الثلاثين ومسنة من صاحب الأربعين فإنهما يتراجعان بينهما بما ذكره الشارح لكون المالكين عند الخلطة ينزلان منزلة المال الواحد هذا ما ذكره الرافعي تبعا للإمام والغزالي وغيرهما ، وأنكر عليهم ابن الصلاح والنووي بأن للشافعي نصا في جمع الجوامع للوزني فيما إذا استوت غنماهما وواجهتا شاتان وأخذ من غنم كل واحد شاة واختلفت قيمتها فلا تراجع إذ لم يؤخذ من كل واحد منهما إلا واجب ماله لو انفرد قال النووي : وهو الظاهر =

رجع صاحب الثلاثين بقيمة أربعة أسباع مسنة على صاحب الأربعين ، ورجع صاحب الأربعين بقيمة ثلاثة أسباع تباع على صاحب الثلاثين [٧٢] .

ولو كان بينهما أربعون شاة لكل واحد عشرون لم يمكن أخذ الواجب إلا من أحدهما فمن أيهما أخذ رجع على صاحبه بقيمة نصف شاة وجميع ما ذكرنا من الرجوع في خلطة الجوار .

أما في خلطة الشيوخ فلا تراجع إن كان المأخوذ من جنس المال^(١) وإلا ثبت التراجع كالشياه الواجبة فيما دون خمس وعشرين من الإبل ، وإذا رجع المأخوذ منه بحصة صاحبه عليه فحصته عند تعدد المأخوذ ما يخصه من كل واحد لاما يخصه من المجموع ، حتى لو كان لواحد مائة من الغنم وللآخر خمسون فإن أخذت الشاتان من صاحب المائة رجع على صاحب الخمسين بقيمة ثلث كل شاة لا بقيمة ثلثي شاة ، ولو أخذهما من صاحب الخمسين رجع على صاحب المائة بقيمة ثلثي كل شاة لا بقيمة شاة وثلث .

م والرجوع بقيمة المأخوذ بقدر حصة من لم يؤخذ منه كما تقدم هو في المتقوم كالمواشي ، أما في المثلي كالثمار والحبوب فيرجع بالمثل ، فلو تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول الغارم^(٢) .

= في الدليل فليعتمد وقال وهو مقتضى كلام أصحابنا العراقيين أيضا .

انظر الوسيط مع مشكله ٤٢٣/٢-٤٢٥ ، فتح العزيز ٥٠٩/٢ و ٥١٠ ، روضة الطالبين ٣٢٢/٢ و ٣٣ ، المجموع ٤٤٨/٥ و ٤٤٩ ، اخلاص الناي ٢٧٣/١ و ٢٧٤ ، مغني المحتاج ٧٦/٢ ، حواشي الغرر البهية ٤٤٦/٣ .

(١) كذا ذكره الشيخان ، ونقل الأنصاري عن ابن الرفعة قوله : وليس كذلك بل يتصور - يعني التراجع - فيما إذا كان بينهما أربعون شاة لأحدهما في عشرين منها نصفها ، وفي العشرين الأخرى نصفها وربعها .

انظر فتح العزيز ٥١١/٢ ، المجموع ٤٤٩/٥ ، الغرر البهية وحواشيها ٤٤٧/٣ .

(٢) أي إن لم يكن بينة وتعذر معرفتها .

انظر الحاوي الكبير ١٤٥/٣ ، المجموع ٤٤٩/٥ ، أسنى المطالب ٣٥٠/١ .

م وإذا ظلم الساعي في الأخذ قطعاً لا اجتهداً رجع المأخوذ منه على صاحبه بحصة قيمة الواجب ، م لا بحصة قيمة المأخوذ كما إذا أخذ شاتين من أربعين شاة فإنه يرجع بحصة قيمة شاة واحدة لا بحصة قيمة كل شاة ^(١) ، م فأما إذا أخذ غير الواجب بالاجتهاد يرجع المأخوذ منه على صاحبه بحصة قيمة المأخوذ لا بحصة قيمة الواجب ^(٢) كما إذا أخذ قيمة الشاة بلها كما هو مذهب أبي حنيفة ^(٣) رحمة الله عليه ، [م أو أخذ الكبيرة من السخال كما هو مذهب مالك ^(٤) رحمة الله عليه] ^(٥) ^(٦) .

فصل

م (وإذا اشترطنا في تأثير الخلطة حصولها في كل الحول) ^(٧) ، فإذا ^(٨) ملك أحد الخليطين أربعين شاة غرة المحرم وآخر أربعين غرة صفر وخطا فعلى المالك الأول وهو المالك في المحرم شاة عند حوله الأول ^(٩) ونصف شاة فيما بعد الحول الأول عند تمام كل حول

(١) إذ المظلوم يرجع على ظالمه فإن بقي المأخوذ بيده استردوه وإلا استرد الفضل والفرض ساقط .
انظر المهذب مع المجموع ٤٤٧/٥ و ٤٤٩ ، فتح العزيز ٥١١/٢ ، الغرر البهية ٤٤٩/٣ ، فتح الجواد ٢٦٧/١ .

(٢) لأنه سلطان فعل باجتهاده فلا ينقض عليه ما فعله باجتهاده .
المهذب ٥٠١/١ ، وانظر الحاوي الكبير ١٤٥/٣ ، فتح العزيز ٥١١/٢ .

(٣) انظر بدائع الصنائع ٢/٢٥ ، فتح القدير ١٩١/٢-١٩٣ .

(٤) انظر تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة ٣/٣٧٠ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٤٤٦/٥-٤٥٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٠٨/٢-٥١١ ، اخلاص الناوي ٢٧٣/١-٢٧٤ ، الغرر البهية ٤٤٥/٣-٤٤٩ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : « وإذا » .

(٩) لكون ماله انفراد في بعض الحول فيغلب جانب الحول المتعقد على الانفراد لكونه الأصل .

له^(١) أبدا^(٢) ، م وعلى الثاني نصف شاة عند تمام كل حول له^(٣) أبدا^(٤) وهو أول صفر .
 م وإذا خلط (واحد)^(٥) ثلاثين من البقر ملكها^(٦) / أول المحرم بعشر من البقر ملكها
 آخر^(٨) أول صفر فعلى الأول^(٩) / في حوله الأول تباع وفيما بعد الحول ثلاثة أرباع مسنة (في
 كل حول له)^(١٠) أبدا ، وعلى الثاني ربع مسنة عند (كل حول له أبدا)^(١١) .
 م ولو خلط واحد^(١٢) عشرين من الإبل ملكها^(١٣) أول المحرم بعشر ملكها آخر^(١٤) أول
 صفر فعلى الأول في حوله الأول أربع شياه وفيما بعد الحول الأول ثلثا بنت مخاض (عند كل

= انظر التهذيب للبغوي ٤١/٣ ، فتح العزيز ٥١٢/٢ ، فتح الجواد ٢٦٧/١ .

(١) في (ص) : « حوله » .

(٢) لوجود الخلطة له فيما بعد في جميع الحول ، وغنمه لم تنفك عما بعد الحول الأول .

انظر المجموع ٤٤١/٥ ، الغرر البهية ٤٥٠/٣ ، فتح الجواد ٢٦٧/١ .

(٣) في (ص) : « عند حوله » .

(٤) لكونه لم ينفرد أصلا ، وإنما بداية ملكة كان بالخلطة وقد مضى عليه حول من بداية ملكه ، وعلى هذا

فقس بقية ما ذكره المصنف والشارح من الأمثلة .

انظر فتح العزيز ٥١٤/٢ ، المجموع ٤٤١/٥ ، الغرر البهية ٤٥٠/٣ .

(٥) « واحد » سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : « ملكها صاحبها » .

(٧) نهاية الوجه ١٠٠ من (ظ) .

(٨) في (ص) : « ملكها صاحبها » .

(٩) نهاية اللوحة ٤٨ من (ص) .

(١٠) واحد سقط من (ص) .

(١١) في (ص) بدل ما بين القوسين : « حوله ولو في الحول الأول » .

(١٢) « واحد » سقط من (ص) .

(١٣) في (ص) : « ملكها صاحبها » .

(١٤) في (ص) : « صاحبها » .

حول له) ^(١) أبدا ، وعلى الثاني ثلث بنت مخاض (في كل حول له أبدا) ^(٢) .

[م] ^(٣) وكذلك الحكم لو ملك واحد أربعين شاة أول المحرم وأربعين أول صفر ، وملك ثلاثين من البقر أول المحرم وعشرا أول صفر ، وملك عشرين من الإبل أول المحرم وعشرا أول صفر فإنه يخرج عند الحول الأول شاة ويخرج نصف شاة أول صفر ، وفيما بعده يخرج نصف شاة أول المحرم ونصفها أول صفر ، ويخرج للبقر تبيعا عند تمام حول الأول ثم يخرج ربع مسنة أول صفر ، وفيما بعده يخرج أبدا ثلاثة أرباع مسنة أول المحرم وربيعها أول صفر ، ويخرج أربع شياه للإبل عند تمام الحول الأول ثم يخرج ثلث بنت مخاض أول صفر وفيما بعده يخرج ثلثي بنت مخاض أول المحرم وثلثها أول صفر ^(٤) .

فصل

م وتجب الزكاة في ثمر نخيل وقفت على [جمع] ^(٥) معين ، م فأما لو وقفت أربعون شاة على جمع معين لم تجب عليهم الزكاة فيها ^(٦) .

م ويشترط في وجوب الزكاة في الماشية أن يسيماها المالك ، فلو رتعت هي بنفسها من

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ولو في الحول الأول » .

(٣) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الخاوي الصغير [... كما ملك واحد ذلك] .
الخواوي الصغير لوحة ١٠ ب .

(٤) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ١٤٨/٣ - ١٥٠ ، التهذيب للبغوي ٤١/٣ ، روضة الطالبين ٣٤/٢ - ٣٦ ، الغرر البهية ٤٥٠/٣ - ٤٥٦ ، مغني المحتاج ٧٥/٢ .

(٥) « جمع » مثبت من (ظ) .

(٦) والفرق بين المسألتين أنهم في الأولى يملكون ريع الموقوف ملكا تاما فوجبت فيه الزكاة ؛ بخلاف المسألة الثانية وهي الشياه ومثلها ما تجب فيه الزكاة بعينه فإنه لا زكاة فيه لعدم ملكهم للموقوف بل رقة الموقوف لله تعالى على الأصح .

انظر المذهب مع المجموع ٣٣٩/٥ و ٣٤٠ ، أسنى المطالب ٣٤٩/١ .

غير قصد المالك أو أسامها الغاصب لم تجب فيها الزكاة^(١)، م فلا تجب الزكاة في سائمة ورثها إنسان وتم حولها في ملك الوارث على السوم ولم يعلم الوارث وجودها أو موت مورثه أو سومها في جميع السنة أو بعضها^(٢)، م وكذا لا تجب الزكاة في دين الحيوان^(٣)، م وكذا لا تجب الزكاة في الماشية المتعلقة^(٤) قدرا من العلف لولا ذلك القدر لتضررت الماشية ضررا بينا سواء اعتلفت بنفسها أو بقصد المالك، (قال الرافعي : ولعل ذلك مخصوص بما إذا لم يقصد بالعلف قطع السوم، أما [٧٣] إذا علف على قصد قطع السوم ينقطع الحول لا محالة قال: وكذا أورده صاحب العدة^(٥) وغيره^(٦))^(٧) م كما لا تجب الزكاة في الماشية العاملة^(٨) وإن كانت سائمة، م ويشترط اللزوم في وجوب الزكاة

(١) لأن قصد المالك سومها شرط، واعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لأن السوم يؤثر في وجوب الزكاة

فاعتبر قصده، والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده لأن الأصل عدم وجوبها.

انظر المذهب ٤٦٦/١، فتح الجواد ٢٦٨/١، مغني المحتاج ٧٩/٢.

(٢) لعدم إسامة المالك لاستحالة القصد إليها مع عدم العلم.

انظر الغرر البهية ٤٦١/٣، الإقناع للشرييني ٤٣٢/١، حواشي نهاية المحتاج ٦٨/٣.

(٣) لكونه لانماء له ولا معدا للاخراج، ولامتناع سوم مافي الذمة.

انظر التهذيب للبخاري ٧٣/٣، فتح العزيز ٥٤٢/٢، الغرر البهية وحواشيتها ٤٦١/٣، فتح الجواد ٢٦٨/١.

(٤) في (ظ) : «المتعلقة» وفي (ص) : «المعلوفة».

(٥) المقصود بالعدة هنا هو كتاب العدة الصغرى لأبي المكارم الروياني كما ذكره النووي في

المجموع ٣٥٨/٥.

وأبو المكارم الروياني الطبري هو ابن أخت الروياني تكرر ذكره عند الرافعي ولم أعثر له على خبر سوى هذا.

انظر طبقات الأسنوي ٢٧٨/١، العقد المذهب ١٩٨/١ رقم ١٩٤، طبقات ابن شعبة ٣١٥/١.

(٦) انظر فتح العزيز ٥٣٦/٢.

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٨) كالإبل التي يحمل عليها والبقرة التي يحرث عليها، وإنما لا تجب فيها الزكاة لأن العمل ينقص الدر

والنسل، ولكونها لا تقتنى للنماء بل للاستعمال.

في الدين^(١) على غيره فلا تجب الزكاة في دين النجوم^(٢) ولا دين الجعل قبل الفراغ من العمل وإن حال عليها الحول^(٣).

فصل

م وتجب الزكاة في الغنيمة إذا اختار أهلها التملك وتأخرت القسمة^(٤) إلى مضي حول من وقت الاختيار ، فلو لم يختار الغائمون التملك لم تثبت فيها الزكاة^(٥).

م ويشترط أن تكون الغنيمة كلها صنفا واحدا زكويا ، فلو كانت الغنيمة أصنافا مختلفة لم تجب فيها الزكاة سواء كان كل الأصناف مما تجب فيه الزكاة كالمواشي والنقدين أو مما تجب في بعضه كالمواشي والرقيق^(٦) (وكذا لو كانت الغنيمة صنفا واحدا ولكن لم تكن صنفا زكويا كالثياب والعبيد لم تجب فيها الزكاة)^(٧).

= انظر التهذيب للبغوي ٦٥/٣ ، المجموع ٣٥٨/٥ ، خلاص النواي ٢٧٦/١ ، مغني المحتاج ٧٩/٢ .

(١) يعني زكاة الدين في غير الحيوان لكونه استثناء أولا .

(٢) أي نجوم الكتابة وإنما لا يلزم الدين لكونه ضعيفا إذ للمكاتب اسقاطه متى شاء .

انظر التهذيب للبغوي ٧٣/٣ ، فتح العزيز ٥٤٢/٢ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١/٤٦٣ و ٤٦٥ و ٤٦٦ ، حلية العلماء ١٩/٣-٢١ و ٨١ و ٨٠ ،

التهذيب للبغوي ٦٥/٣-٦٧ و ٧٣ ، روضة الطالبين ٢/٣١ و ٤٧-٤٩ و ٥١ و ٥٢ ، فتح

الجواد ١/٢٦٧ و ٢٦٨ .

(٤) لكن يستحب للإمام تعجيل قسمتها ، ويكره له تأخيرها من غير عذر .

انظر فتح العزيز ٥٥٤/٢ ، المجموع ٣٥٣/٥ .

(٥) لعدم الملك أو لكون ملكهم في غاية من الضعف .

انظر المجموع ٣٥٣/٥ ، أسنى المطالب ١/٣٥٦ ، مغني المحتاج ١٢٧/٢ .

(٦) في (ص) : [كالمواشي والثياب] . وإنما لا تجب الزكاة فيها لأن كل واحد لا يدري ما يصيبه وما نصيبه .

انظر المراجع السابقة .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م ويشترط أن تبلغ الغنيمة النصاب دون الخمس^(١) فلو لم يبلغ المجموع نصاباً أو بلغ نصاباً مع الخمس لم تجب فيها الزكاة^(٢) ، (ولا فرق في وجوب الزكاة بين أن يفرز الخمس أو لم يفرز ، ولا بين أن يبلغ نصيب كل واحد نصاباً أو لم^(٣) يبلغ ، ولا بين إن كانت الغنيمة من المواشي أو غيرها)^(٤) ، وزكاة الغنيمة كما تجب في الحولي تجب في غيره ، فلو غنم الإمام نخيلاً واختار الغائمون تملكها وزهت ثمرتها بعد الاختيار وقبل القسمة تجب فيها الزكاة أيضاً إذا كانت الثمرة صنفاً واحداً بلغ نصاباً دون الخمس [وإن لم تتعلق الزكاة فيها بالحول]^{(٥) (٦)} .

فصل

م وجعل المالك [المال]^(٧) الزكوي قبل وجوب زكاته أضحية كله أو بعضه بحيث ينقص به المال عن النصاب مانع من وجوب الزكاة فيه^(٨) ، م وكذلك نذر المالك التصديق بماله

(١) وذلك كالمال بين الخلطاء .

انظر التهذيب للبغوي ٧٦/٣ ، فتح الجواد ٢٦٩/١ .

(٢) لا تجب الزكاة إذا لم تبلغ نصاباً إلا بالخمس لكون الخلطة مع أهل الخمس لا تثبت لكون مالكه غير معين فلا زكاة فيه .

انظر فتح العزيز ٥٥٤/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٦٥/٢ ، الغرر البهية ٤٦٥/٣ .

(٣) نهاية الوجه ١٠١ من (ظ) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وإن اختار الغائمون تملك الغنيمة وكان صنفاً واحداً زكواً يبلغ دون الخمس نصاباً فتجب فيها الزكاة سواء أفرز الخمس أو لم يفرز ، وسواء بلغ نصيب كل واحد نصاباً أو لم يبلغ ، وسواء كانت الغنيمة من المواشي أو غيرها من النقدين » .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٤١/٢ ، التهذيب للبغوي ٧٦ و ٧٥/٣ ، المجموع ٣٥٤ و ٣٥٣/٥ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ١٢٧/٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٥٦ و ٣٥٧/١ .

(٧) المال مثبت من غير الأصل .

(٨) لأن ما جعل صدقة لا يبقى فيه حقيقة ملك .

الزكوي أو ببعض ما ينقص به مانع أيضا من الزكاة^(١) ، م بخلاف الدين فإنه لا يمنع الزكاة سواء كان الدين لله تعالى كما إذا كان عليه حج وله مال ؛ وكما إذا نذر أن يتصدق بأربعين من الغنم^(٢) ، أو (كان الدين)^(٣) للآدميين^(٤) .

م ولو اجتمع في تركة الزكاة^(٥) والدين تقدم الزكاة على الدين^{(٦) (٧) (٨)} .

فصل

م وإمكان الأداء شرط لوجوب الأداء م ولوجوب الضمان لأجل المستحقين إن تلف المال أو بعضه ، م وإمكان الأداء يكون بحضور المال في الغائب عن موضع المال ، م وبحضور

= انظر فتح العزيز ٥٥٢/٢ ، المجموع ٣٤٥/٥ .

(١) لتعلق الحق بعين المال .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٥٥١/٢ ، المجموع ٣٤٥/٥ ، أسنى المطالب ٣٥٦/١ .

(٢) أي ولم يعينها بل أرسل النذر هكذا مطلقا ، فيكون دين نذر لله تعالى .

انظر فتح العزيز ٥٥٢/٢ ، الغرر البهية ٤٦٦/٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) لا يمنع الدين الزكاة لأن الزكاة إما أن تتعلق بالذمة أو بعين المال فإن كان الأول فالذمة لاتضييق عن

ثبوت الحقوق ، وإن كان الثاني فالدين المتعلق بالذمة لا يمنع الحق المتعلق بالعين .

انظر التهذيب للبغوي ٧٤/٣ ، فتح العزيز ٥٤٧/٢ .

(٥) في (ص) : [المتعلقة بالدين] ، ولم أثبتها لأنه توهم الفرق في حق الزكاة وكذا سائر حقوق الله تعالى

بين المتعلقة بعين التركة فتقدم على الدين وبين المتعلقة بالذمة فلا تقدم ، والصحيح عدم الفرق بينهما .

انظر الغرر البهية ٤٦٨/٣ .

(٦) تقديم الدين لله تعالى ولأن مصرفها إلى الآدميين فقد تمت لاجتماع الأمرين فيها .

انظر أسنى المطالب ٣٥٦/١ ، فتح الجواد ٢٦٩/١ ، نهاية المحتاج ١٣٣/٣ .

(٧) في (ص) : " فلو لم يف المال بالزكاة والدين يصرف إلى الزكاة دون الدين " .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٣٨/٢ و ٤٤٠ ، حلية العلماء ١٥/٣-١٩ ، روضة

الطالبين ٥٣/٢ و ٥٤ و ٥٦ ، اخلاص الناوي ٢٧٦/١ و ٢٧٧ ، الغرر البهية ٤٦٥/٣-٤٧٠ .

المصروف إليه من الساعي والمستحق ، م وبالجفاف في الثمار ، م وبالتقية من التبن والقشر في الحبوب ، م وبالحلول في الدين المؤجل ، م وبالعود إلى المالك في المغصوب ؛ م وفي الضال ، فإن الزكاة واجبة في الدين المؤجل ، وفي المغصوب والضال .

م وبالتقرر في الأجرة يكون إمكان الأداء ، فلو [أكرى]^(١) داراً أربع سنين بمائة (دينار)^(٢) معجلة وقبضها سواء كانت في الذمة ثم نقدها ، أو كانت معينة في العقد وكانت أجرة السنين متساوية^(٣) ، (فإذا مضت السنة الأولى فقد استقر ملكه على خمسة وعشرين^(٤) فعليه زكاتها ، وإذا مضت السنة الثانية فقد استقر ملكه على خمسة وعشرين أخرى ؛ فإن أخرج زكاة ربع المائة في السنة الأولى من غيره زكى جميعه للسنة الثانية ، وإن كان من عينه زكى ما بقي ، وأما الربع الثاني فيزكي جميعه لسنتين سوى القدر الواجب في السنة الأولى إن لم يملك شيئاً [آخر]^(٥) من جنسه مضى عليه حول من غير الأجرة ، [ثم]^(٦) إذا مضت السنة الثالثة فقد استقر ملكه على خمسة وعشرين أخرى فإن [كان]^(٧) أخرج زكاة النصف من غيره زكى جميعه للسنة الثالثة وإن أخرج منه زكى ما بقي ، وأما الربع الثالث فيخرج زكاة جميعه للسنة الأولى وزكاة جميعه للسنة الثانية سوى قدر الواجب في السنة الأولى إن لم يملك

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) وفي غيرها « أكرى » .

(٢) « دينار » سقط من (ص) .

(٣) وهذا الشرط لا بد منه لأنها لو تفاوتت ل زاد القدر المستقر في بعض السنين على ربع المائة ونقص في بعضها .

انظر فتح العزيز ٥٥٩/٢ ، نهاية المحتاج ١٣٤/٣ .

(٤) أي دون غيرها مما لم يستقر ؛ إذ الدار معرضة للسقوط ونحوه فضعف الملك .

انظر الوسيط مع مشكله ٤٤١/٢ ، فتح العزيز ٥٥٧/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٦٦/٢ ، الغرر البهية ٤٧١/٣ .

(٥) « آخر » مثبت من (ظ) .

(٦) « ثم » مثبت من (ظ) .

(٧) « كان » مثبت من (ظ) .

شيئا آخر من جنسه مضى عليه حول من غير الأجرة ، وزكاه جميعه للسنة الثالثة سوى قدر الواجب في السنتين الأوليين ثم إذا مضت السنة الرابعة فقد استقر ملكه على تمام المائة فإن كان أخرج زكاة الخمسة والسبعين من غيرها زكاهها للرابعة وإن أخرج منها زكى ما بقي ، وأما الربع الرابع فيخرج زكاة جميعه للسنة الأولى وزكاة جميعه للسنة الثانية سوى قدر الواجب في السنة الأولى إن لم يملك^(١) / شيئا آخر من جنسه مضى عليه حول من غير الأجرة وزكاه جميعه للسنة الثالثة [٧٤] سوى قدر الواجب في السنتين الأوليين وزكاه جميعه في السنة الرابعة سوى قدر الواجب في ثلاث السنين الأولى^(٢) .

م ولا يشترط لإمكان الأداء التقرر في الصداق^(٣) ، فإن الصداق المعجل المقبوض يجب

(١) نهاية الوجه ١٠٢ من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : « ولا يجب على المكري في السنة الأولى إلا زكاة خمس وعشرين ووجبت عليه في السنة الثانية زكاة خمس وعشرين لسنة واحدة إن أخرج زكاة السنة الأولى من موضع آخر ، وإن أخرج منها أو لم يخرج إلى آخر السنة الثانية وضع عنها زكاة خمسة أثمان دينار ووجب عليه في السنة الثانية أيضا زكاة خمس وعشرين دينارا أخرى لسنة واحدة وزكاة تلك الخمسة والعشرين دينارا إلا زكاة خمسة أثمان دينار في السنة الأولى للسنة الثانية ووجبت عليه في السنة الثالثة زكاة خمسين لسنة واحدة إن أخرج زكاتها من موضع آخر وإن أخرجهما منها أو لم يخرج إلى آخر (نهاية اللوحة ٤٩ من (ص)) / السنة الثالثة وضع زكاة الواجب لسنتين ووجب عليه أيضا في السنة الثالثة زكاة خمسة وعشرين دينارا للسنة الأولى وزكاة تلك الخمسة والعشرين إلا خمسة أثمان دينار في السنة الأولى للسنة الثانية ، وزكاة تلك الخمسة والعشرين دينارا إلا زكاة الواجب في السنتين الأوليين للسنة الثالثة ، ووجبت عليه في السنة الرابعة زكاة خمسة وسبعين دينارا لسنة واحدة إن أخرج زكاتها من موضع آخر وإن أخرج الزكاة منها أو لم يخرج إلى آخر السنة الرابعة وضع زكاة الواجب لثلاث السنين الأوليات ووجبت عليه أيضا في السنة الرابعة زكاة خمسة وعشرين لسنة واحدة وهي السنة الأولى ، وزكاة تلك الخمسة والعشرين إلا زكاة الواجب في السنة الأولى للسنة الثانية ، ووجبت زكاة تلك الخمسة والعشرين إلا زكاة الواجب في السنتين الأوليتين للسنة الثالثة ووجبت زكاة تلك الخمسة والعشرين إلا زكاة الواجب في ثلاث السنين الأوليات للسنة الرابعة » .

(٣) يعني بذلك ثبوت جميعه ويكون تقرر جميعه بالدخول أو بالموت .

إخراج زكاة جميعه كل سنة (من يوم الإصداق) ^(١) إن أخرجه المرأة من موضع آخر ، وإخراج زكاة الباقي إن أخرجتها منه أو لم تخرج أصلاً ، [فلو أصدق المرأة نصاباً من السائمة معيّناً فعليها زكاة جميعه إذا تمّ من يوم الإصداق] ^(٢) ولا تنتظر بشرطه بالطلاق ^(٣) .

م ولو انتظر المالك بعد الوجوب وإمكان الأداء القريب ، م أو الجار المستحق جاز ولم يعص بالانتظار ^(٤) ، م ولكنه لو تلف المال حينئذ ضمن الزكاة للمستحقين ^(٥) ^(٦) .

فصل

م وما تلف من مال الزكاة بعد الوجوب وقبل إمكان الأداء سقط قسط التالف وبقي قسط الباقي ؛ م إلا أن يكون التالف الوقص (بفتح القاف ويجوز إسكانها) ^(٧) ^(٨) وهو ما

(١) ماين القوسين سقط من (ص) .

(٢) ماين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) والفرق بين مسألة الأجرة والصدّاق كما قال الرافعي : أن الأجرة تستحق في مقابلة المنافع ، فإذا لم تسلم المنافع للمستأجر يفسخ العقد من أصله ، والصدّاق ليس في مقابلة المنافع ألا ترى أنها لو ماتت يستقر الصدّاق وإن لم تسلم المنافع للزوج ، والتشطر ثبت بتصرف من جهة الزوج يفيد ملك النصف عليها ولا ينقص ملكها عن الأصل .

فتح العزيز ٢/٥٥٧ ، وانظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٣/٣١٧-٣١٩ ، الوسيط مع مشكله ٢/٤٤١ ، مغني المحتاج ٢/١٢٨ .

(٤) محل الجواز إذا لم يشتد ضرر الحاضرين لكون دفع ضرر الحاضر فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة .

انظر المجموع ٥/٣٣٣ ، اخلاص الناي ١/٢٧٨ ، نهاية المحتاج ٢/١٣٦ .

(٥) وذلك لتقصيره لكون الوجوب بعد الامكان فوري فيعصى بتأخيره .

انظر المذهب ١/٤٥٩ ، الوسيط ٢/٤٤٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٢٩ .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٣/٣١٧-٣٢٠ ، الوسيط ٢/٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٧ ،

المنهاج مع شرح المحلى ٢/٦٥-٦٧ ، الارشاد مع فتح الجواد ١/٢٦٩ و٢٧٠ ، أسنى المطالب ١/٣٥٧ و٣٥٨ .

(٧) انظر النهاية في غريب الحديث ٥/٢١٤ ، النظم المستعذب ١/١٤٤ .

(٨) ماين القوسين سقط من (ص) .

بين النصابين فإنه لا يسقط بسببه شيء^(١) ، [فهو تبع للنصاب الذي بعده ، فلا يجب بسببه شيء كالوقس وهو مادون النصاب^(٢)] ^(٣) ، فلو كان له خمسون شاة وتلف عشر منها لم يسقط شيء من الزكاة فتجب شاة ، ولو تلف أحد عشر منها سقط قسط شاة واحدة ، ولو تلف عشرون منها سقط ربع شاة ووجبت ثلاثة أرباع شاة^(٤) [وعلى هذا فقس]^(٥) .

وكذلك لو ملك تسعة أبعة^(٦) وتلف أربع منها تجب شاة واحدة وإن تلف خمس منها سقط خمس شاة ووجبت أربعة أخماس شاة ، ولو تلف ست منها سقط خمسا شاة ووجبت ثلاثة أخماس شاة^(٧) .

م والمستحق للزكاة شريك للمالك بالواجب من جنس مال الزكاة كشاة من أربعين ، م أو شريك له بقدر قيمة الواجب من غير جنسه كشاة في خمس من الإبل^(٨) ،

(١) لأن الواجب لا يزيد بزيادته فلا ينقص بنقصه .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧ ، الغرر البهية ٣/٤٧٤ .

(٢) انظر المجموع ٥/٣٩٢ و ٣٩٣ فقد ذكر النووي أنه يقال له الوقس ونقله عن نصه في مختصر المزني ثم نقل النووي من رواه عن الشافعي كذلك فراجع ، وانظر مختصر المزني ص ٤١ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٤) لكون الناقص في المسألة الأولى عن النصاب شاة واحدة فيسقط قسط شاة ، وفي الثانية نقص عن النصاب عشر شياه فسقط ربع شاة .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٦) في (ص) : « أبعر » .

(٧) ماسبق من الكلام هو فيما لو تلف بأفة سماوية ونحوها ، أما لو أتلفه المالك أو قصر في وضعه في غير حرز مثله فالواجب يبقى بحاله ولو قبل التمكن من الأداء .

انظر المجموع ٥/٣٧٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٣٦ و ١٣٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٣٦٥ .

(٨) قالوا ودليل الشركة أن الواجب يتبع المال في الصفة ، ولأنه لو امتنع من الزكاة أخذها الإمام من العين كما يقسم المال المشترك قهرا إذا امتنع بعض الشركاء من القسمة ، وإنما جاز الأداء من مال آخر لبناء الزكاة على الرفق .

[م] ^(١) فلا يصح بيع قدر الزكاة من الواجب من جنس مال الزكاة ، (ولا يبيع قدر القيمة من غير جنسه إذا باع الجميع) ^(٢) .

م ولا يصح أيضا رهن قدر الزكاة (إذا رهن الجميع) ^(٣) ، [فلو ملك أربعين شاة فباعها أو رهنها لم ^(٤) يصح البيع ولا الرهن في] [قدر الزكاة ^(٥) ، ويصح في الباقي ، وكذا لو ملك خمسا من الإبل فباعها أو رهنها لم يصح البيع ولا الرهن في قدر] [قيمة الشاة الواجبة فيها ؛ كما إذا كانت قيمة الشاة خمسة دراهم وقيمة كل بعير عشرة دراهم لم يصح البيع والرهن في عشر الإبل] ^(٦) ؛ نعم يستثنى مال التجارة مما ذكرناه فإنه يصح بيعه ورهنه ^(٧) ، م ويخرج المالك قدر الزكاة من المال المرهون قبل الحول عند الحول إن لم يملك غير المرهون م من غير بدل برهن مكان المخرج للزكاة ^(٨) ويجعل المخرج عن الزكاة كالتالف بسبب آخر ^(٩) .

م ولو تكرر الحول في نصاب واحد فقط لم يتكرر الوجوب ؛ كما إذا ملك أربعين شاة

= انظر الغرر البهية ٤٧٥/٣ ، فتح الجواد ٢٧١/١ ، نهاية المحتاج ١٤٦/٣ .

(١) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [فلا يصح بيع قدر الزكاة] .
الحاوي الصغير لوحة ١٠ ب .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : «ومن تلك القيمة من غير جنسه» .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : «لا» .

(٥) لأنه تصرف في مال غيره بغير اذنه . انظر الغرر البهية ٤٧٨/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل سوى ما بين المعقوفتين المزدوجتين فمثبت من (ص) وحدها .

(٧) لأن متعلقها القيمة لالعين كما سبق فلا تفوت بالبيع .

انظر فتح الوهاب ١١٨/١ ، مغني المحتاج ١٣٨/٢ ، بشرى الكريم ٤٥٩/١ .

(٨) المقصود بذلك إن أيسر فيما بعد ، وإنما لا بدل للرهن لكون الزكاة متعلقة بالعين هنا من غير اختياره واستحقاق الزكاة طارئ على الرهن فصار كتلفه بعد القبض .

انظر التهذيب للبغوي ٧١/٣ ، أسنى المطالب ٣٦٧/١ .

(٩) في (ص) : " من غير اختياره " .

ولم يخرج زكاتها حتى مضى عليها حولان لم يجب إلا شاة واحدة^{(٢)(٣)}.

فصل

م (وينوي بالقلب^(٤)) هذا زكاة مالي ، ولا يحتاج إلى التعرض للفرض^(٥) ، م أو ينوي هذا فرض صدقة مالي ولا يكفيه هذا صدقة ولا هذا فرض مالي^{(٦)(٧)} .

م والذي ينوي هو^(٨) / المالك المكلف غير الممتنع ، م أو وكيله في صرف الزكاة إن فوض المالك النية إليه أيضا ، م وينوي أيضا الولي لزكاة غير المكلف^(٩) ، م وينوي السلطان

(١) لأن المستحق شريك في الأول بشاة فنقص النصاب ولا تجب زكاة الخلطة لأنها مع جهة الفقراء غير مؤثرة أولعدم تعين مستحقيها .

انظر الوسيط ٢/٤٥٥ ، فتح العزيز ٣/٤٧ ، المجموع ٥/٣٨٠ و ٣٨١ ، فتح الجواد ١/٢٧١ .

(٢) في (ص) : " ولا يتكرر الواجب " .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣/٩١-٩٣ و ١٩٩-٢٠١ ، التهذيب للبغوي ٣/٢٢-٢٥ و ٦٩-٧١ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٧٥-٧٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٣٦٥-٣٦٧ ، فتح الجواد ١/٢٧٠ و ٢٧١ .

(٤) تقييده بالقلب ليخرج اللسان فلا يكفي القول باللسان .

انظر فتح العزيز ٣/٦ ، احلاص الناي ١/٢٧٩ ، الغرر البهية ٣/٤٨٣ .

(٥) لكون الزكاة لا تكون إلا فرضا بخلاف الصلاة .

انظر فتح العزيز ٣/٧ ، نهاية المحتاج ٣/١٣٧ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢/١٨٠ .

(٦) لا يكفي هذا صدقة مالي لشمولها النفل ، ولا فرض مالي لشمولها الكفارة والنذر .

انظر فتح العزيز ٣/٦ ، المجموع ٦/١٨١ ، فتح الوهاب ١/١١٦ و ١١٧ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : « وينوي بالقلب الزكاة م أو صدقة الفرض فيكفيه أن ينوي هذا زكاة مالي ، ولا يحتاج إلى التعرض للفرض أو ينوي هذا فرض صدقة مالي ولا يكفيه هذا صدقة ولا أن ينوي هذا فرض مالي » .

(٨) نهاية الوجه ١٠٣ من (ظ) .

(٩) لكون النية واجبة والمؤدى عنه ليس أهلا للنية كما أنه ليس أهلا للقسم و التفريق فينوب عنه في النية =

لزكاة المكلف الممتنع ، م (وإن تقدمت النية على الأداء فتجزئ^(١))^(٢) .

م ويؤدي المالك زكاة الأموال الباطنة وهي الذهب والفضة وعروض التجارة^(٣) والركاز وزكاة الفطر ، والظاهرة وهي المواشي والمعشرات بنفسه م أو بوكيله م إلى المستحق م أو السلطان [م]^(٤) ، والسلطان أولى بالدفع إليه من المستحق^(٥) [م]^(٦) هذا إن كان عدلاً فإن لم يكن عدلاً فالصرف إلى المستحق بنفسه أو بوكيله أولى^(٧) .

م وإن كان للمالك مال غائب (كعشرين مثقالاً من ذهب ومال حاضر كعشرين مثقالاً أخرى)^(٨) ، وأخرج نصف مثقال مطلقاً من غير إضافة إلى الحاضر أو الغائب حسب المالك لما شاء منهما م لا إن عين الغائب أو الحاضر بالمخرج فإنه لا يحسب لما شاء بل يحسب لما أخرج عنه ، م ولا يسترد المالك المخرج عن المعين من الغائب أو الحاضر إن بان

= كما ينوب عنه في القسم .

انظر فتح العزيز ٩/٣ ، مغني المحتاج ١٣١/٢ .

(١) قياساً على الصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولأن القصد من الزكاة سد خلة الفقير .

انظر التهذيب للبيهقي ٦٣/٣ ، أسنى المطالب ٣٦٠/١ ، نهاية المحتاج ١٣٩/٣ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : «وتجزئ النية إن تقدمت على الأداء» .

(٣) وإنما كانت عروض التجارة من الأموال الباطنة وإن كانت ظاهرة لكونها لاتعرف أنها للتجارة .

انظر المجموع ١٦٤/٦ .

(٤) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [أو السلطان وهو أولى إن كان عدلاً] .

الحاوي الصغير لائحة ١١ أ .

(٥) لكون الإمام أعرف منه بالمستحقين وبالمصالح وبقدر الحاجات ومن أخذ قبل هذه المرة من غيره .

انظر المجموع ١٦٥/٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٦٨/٢ .

(٦) م مثبت من غير الأصل ، لما سبق نقله من الحاوي الصغير .

(٧) وذلك ليحصل مقصود الزكاة ، وصحح النووي أن دفعها إلى الإمام أفضل إن كانت ظاهرة وجهها

واحداً ليخرج من خلاف من أوجب تسليمها إلى الإمام .

انظر المجموع ١٦٦/٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٦٨/٢ ، أسنى المطالب ٣٥٨/١ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : «ومال حاضر كعشرين مثقالاً من ذهب وعشرين مثقالاً آخر» .

المخرج [منه]^(١) تالفا بل [يقع]^(٢) صدقة ؛ م لأن صرح المالك أن يسترد المخرج حين ظهور تلف المخرج عنه م أو صرح أن يقع عند تلف المخرج عنه عن الآخر فإنه يسترد في الصورة الأولى ويقع عن الآخر في الصورة الثانية^(٣) ، وذلك مثل أن ينوي هذا زكاة مالي الغائب إلا أن يكون تالفا فإنني^(٤) استرده أو أنه يقع عن زكاة مالي الحاضر والمعني بالغائب الغائب عن موضع المالك (وهو معه في البلد)^(٥) لا عن بلد المالك^{(٦)(٧)} .

فصل

م وندب للساعي إعلام شهر لأخذ الزكاة الحولي في ذلك الشهر ، م والأولى إعلام المحرم^(٨) .

(١) في غير (ص) : «عنه» .

(٢) « يقع » مثبت من غير الأصل .

(٣) إنما يقع عن الآخر لأنه لا يضر هذا التردد لأن التعيين ليس بشرط .

انظر المجموع ١٨٢/٦ ، روضة الطالبين ٦٥/٢ .

(٤) نهاية اللوحة ٥٠ من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) احتراز بهذا لكون مذهب الشافعي رحمه الله عدم جواز نقل الزكاة من بلد إلى آخر .

انظر المجموع ١٨٣/٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٥٩/١ ، تقارير على اعانة الطالبين ١٨٧/٢ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الأم ٢٢/٢ و ٢٣ ، المذهب ١/٥٥٢-٥٥٤ و ٥٦٠ و ٥٦١ ، روضة الطالبين ٦٠/٢-

٦٧ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/١١٦ و ١١٧ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ١٥١ و ١٥٢ .

(٨) قوله الحولي : هو احتراز من زكاة المعشرات فإن الساعي يأتي لأخذ زكاتها وقت وجوبها وهو الادراك

في الثمار والاشتداد في الحبوب ، والندب هو لاختلاف أحوال الناس ، وتعذر بعث ساع إلى كل واحد

عند تمام حوله ، وندب المحرم لأنه أول السنة الشرعية ، فمن تم حوله أعطى واجبه ومن لم يتم حوله

ندب له أن يعجل ، فإن لم يفعل خلف عليه من يأخذ زكاته أو فوض إليه .

انظر التهذيب للبخاري ٥٢/٣ ، روضة الطالبين ٦٧/٢ و ٦٨ ، الفرر البهية ٤٩١/٣ .

م [٧٥] وندب للساعي عد الماشية^(١) في مضيق تمرّ الماشية به ، م والأولى عد الماشية قرب المرعى إن لم يأخذها على باب أهلها ، م وندب دعا الآخذ للزكاة للمالك بأن يقول : آجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت^(٢) ، م وندب الدعاء للمالك^(٣) من غير صلاة فلا يقول صلى الله عليك ، م فإن الصلاة لا تحسن (بل تكره)^(٤) من غير النبي ﷺ على غيره^(٥) ؛ [م]^(٦) إلا تبعاً له فيقال^(٧) : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد (وأصحابه وأزواجه واتباعه)^(٨) ، وأما الصلاة من النبي ﷺ (على غيره فقد جاء)^(٩) كقوله ﷺ : اللهم صل على آل أبي أوفى^(١٠) (والصلاة مخصوصة بالأنبياء عليهم الصلاة .

(١) قال في الروض وشرحه : ويكفي في العد خير المالك أو نائبه الثقة . روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٣٦١ ، وانظر المذهب مع المجموع ٦/١٦٩ و١٧٠ ، حواشي الغرر البهية ٣/٤٩٣ .

(٢) قال الأصحاب : لا يتعين دعاء وإنما استحب الشافعي الدعاء بهذا ، قال الرافعي : وهو لائق بالحال . انظر الأم ٢/٦٠ ، المذهب ١/٥٥٧ ، التهذيب للبغوي ٣/٥٣ ، فتح العزيز ٣/١٣ ، مغني المحتاج ٢/١٣٨ .

(٣) في الأصل : « دعاء المالك » .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) القول بالكراهة هو ما في أصل الروضة وصححه في المجموع ، وقد ذكر الشيخان أنه إنما كره لأنه تشبه بالروافض وإظهار لشعارهم .

انظر الوسيط ٢/٤٤٦ ، فتح العزيز ٣/١٣ و١٤ ، المجموع ٦/١٧١ و١٧٢ .

(٦) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [... على غيره إلا تبعاً كآله ...] . الحاوي الصغير لوجه ١١ أ .

(٧) في (ص) : « إلا تبعاً كما تقول » .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : « فإنه يحسن منك الصلاة على آل تبعية النبي ﷺ » .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : « فقد جاء لغيره » .

(١٠) هذا الحديث مخرج في الصحيحين من رواية عبد الله بن أبي أوفى ﷺ فقد أخرجه البخاري ٣/٣٦١

رقم ١٤٩٧ في كتاب الزكاة باب صلاة الإمام ودعائه لصاحب الصدقة ، وأخرجه مسلم ٢/٧٥٦ رقم ١٠٧٨ في كتاب الزكاة باب الدعاء لمن أتى بصدقة .

قال الشيخ أبو محمد^(١) : والسلام -لاعلى سبيل المخاطبة- في معنى الصلاة^(٢) (٣) ،
وآل النبي ﷺ بنو هاشم وبنو المطلب^(٤) .

فصل

م والمعجل من الزكاة قبل وجوبها يجزيء عنها إن انعقد حول المال المعجل زكاته ، م
ولو كان التعجيل قبل نصاب المعجل^(٥) بخلاف غير الحولي كالثمار والزروع والمعدن
والركاز فإن الزكاة لا تعجل عن وقت الوجوب^(٦) وهو بدو الصلاح في الثمار واشتداد
الحب في الزروع والحصول في المعدن والركاز وإن جاز التعجيل^(٧) / عن وقت وجوب
الأداء ، م والمعجل من الزكاة بعد انعقاد حول المعجل وقبل تمام نصابه هو كتعجيل مال
التجارة^(٨) كما لو اشترى عرضا بعشرة للتجارة ثم عجل زكاة عشرين قبل الحول وبلغت
قيمة العرض عند الحول عشرين أجزأه ما عجله لانعقاد حول المعجل ؛ وإن لم يكن نصابا ،
وكذا لو اشترى عرضا بعشرين للتجارة وعجل زكاة أربعين قبل الحول ثم بلغت قيمة

(١) هو الجويني والد إمام الحرمين وقد تقدم التعريف به في ص ٢٣٩ .

(٢) وذلك لكون الله تعالى قرن بينهما ، وقد نقله عن أبي محمد أيضا الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ١٤ / ٣ ، المجموع ١٧٢ / ٦ ، مغني المحتاج ١٣٨ / ٢

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٤٥ / ٢ و ٤٤٦ ، التهذيب للبخاري ٥٢ / ٣ و ٥٣ ، فتح العزيز ١١ / ٣ - ١٤ ،
فتح الجواد ١ / ٢٧٣ و ٢٧٤ .

(٥) لكونه وجب بسببين هما النصاب والحول فجاز تقديمه على أحدهما كتقديم كفارة اليمين على الخنث .

انظر أسنى المطالب ١ / ٣٦١ ، نهاية المحتاج ١٤١ / ٣ ، بشرى الكريم ٤٥٧ .

(٦) لعدم ظهور ما يمكن معرفة مقداره تحقيقا ولا ظنا ، ولأن وجوبها بسبب واحد وهو ادراك الثمار
والحبوب فيمتنع التقديم عليه .

انظر فتح العزيز ١٨ / ٣ و ١٩ ، الغرر البهية ٣ / ٤٩٦ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٤ / ٦٢ و ٤٦٣ .

(٧) نهاية الوجه ١٠٤ من (ظ) .

(٨) وذلك بناء على أن زكاة مال التجارة يعتبر آخر الحول كما سبق .

انظر المهذب ١ / ٥٤٨ ، التهذيب للبخاري ٥٦ / ٣ ، أسنى المطالب ١ / ٣٦٢ .

العرض عند الحول أربعين أجزأه المخرج عن الزكاة ، م وكتعجيل شاتين في مائة من الغنم بتتاج المائة تم نصاب ما تجب فيه الشاتان^(١) ، فلو ملك مائة من الغنم فعجل شاتين قبل الحول ثم بلغ بالتوالد عند الحول مائة وعشرين وواحدة أجزأته^(٢) الشاتان^(٣) .

م والمعجل من الزكاة للفطر يجزئ من أول ليلة في رمضان (وإن لم)^(٤) يوجد الصوم بعد^(٥) ولا يجزئ قبله ، م والمعجل من الزكاة والصدقة إنما يجزئ إن وجد شروط الإجزاء في وقت وجوب المعجل ؛ وذلك بأن يبقى المال في الزكاة والشخص في صدقة^(٦) الفطر إلى وقت الوجوب وهو تمام الحول في الزكاة ودخول شوال في الفطر ، وأن يبقى المالك المزكي بصفة الوجوب عند الحول وعند دخول شوال ، فلو ارتد أو نقص المال أو مات قبل^(٧) الوجوب لم يجز المعجل ، وأن يبقى المستحق عند الحول وعند دخول شوال بصفة الاستحقاق ، فلو مات أو ارتد أو غني بغير مال الزكاة لم يجز المعجل^(٨) .

(١) في (ص) : « الشاتين » .

(٢) في (ص) : « أجزأه » .

(٣) إذ التتاج في أثناء الحول كالموجود أوله وهذا ماصرح به في الحاوي الصغير ، وقيل : لا يميزه ذلك قال في مغني المحتاج ونهاية المحتاج : ونقله في الشرح الصغير عن تصريح الأكثرين واقتضاه كلام الكبير . اهـ وهو ما اقتضاه كلام النووي في المجموع والروضة وصححه ابن المقري وغيره .
انظر التهذيب للبغوي ٥٦/٣ ، فتح العزيز ١٦/٣ ، روضة الطالبين ٧١/٢ ، المجموع ١٤٨/٦ ، اخلاص النواي ٢٨٢/١ ، مغني المحتاج ١٣٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٤٠/٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لكون وجوب الفطرة لسببين هما الصوم والفطر فجاز تقديمه على أحدهما ، ولأن التقديم يوم أو يومين جائز باتفاق المخالف فألحق الباقي به قياسا بجامع اخراجها في جزء منه .
انظر فتح العزيز ١٨/٣ ، اخلاص النواي ٢٨٢/١ ، مغني المحتاج ١٣٣/٢ .

(٦) في الأصل : « الصدقة » .

(٧) في (ص) : « عند » .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ١٤/٣-٢١ ، التهذيب للبغوي ٥٣/٣-٥٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٣٤/٢ ، اخلاص النواي ٢٨٢/١ ، بشرى الكريم ٤٥٣/٤ و٤٥٦ و٤٥٧ .

فصل

م والمعجل من الزكاة وصدقة الفطر كالباقى ؛ حتى لو عجل شاة من أربعين أو عجل صدقة الفطر فأكلها المستحق أو أتلّفها أو تلفت قبل الحول يكون كالباقى عند الحول .
 ليحسب عن الزكاة وصدقة الفطر^(١) ، م ولو تلف المعجل قبل الوجوب في يد الإمام وقبضه بلا سؤال المستحق البالغ م وبلا حاجة الطفل^(٢) المستحق فإن المعجل لا يجزئ عن الزكاة وصدقة الفطر سواء كان القبض بسؤال المالك وحده أو لم يكن بسؤال أحد ، فأما إذا كان القبض بسؤال المستحق أو حاجة الطفل فيجزئ سواء وجد معه سؤال المالك أو لم يوجد ، م وضمن الإمام من مال نفسه إن فرط في المعجل^(٣) حتى تلف ، م أو لم يفرط ولكنه أخذه بلا سؤال أحد (وبلا حاجة الطفل^(٤))^(٥) ، فأما إذا لم يفرط وأخذه بسؤال المالك أو بسؤال المستحق أو حاجة الطفل فلا يضمن^{(٦)(٧)(٨)} .

(١) لأن التعجيل إنما جاز رفقا بالمستحق فلا يكون مسقطا لحقه .

انظر فتح العزيز ٣/٣٣ ، الغرر البهية ٣/٥٠٢ .

(٢) المقصود به من لا ولي له إلا الإمام ، قال في شرح الروض : وكالطفل فيما ذكر المجنون والمجنون عليه لسهه .

انظر أسنى المطالب ١/٣٦٣ ، وانظر فتح العزيز ٣/٢٥ ، اخلاص الناي ١/٢٨٣ .

(٣) في (ص) : « التعجيل » .

(٤) لأخذه مالا يستحق أخذه ، فليس له أن يقبض استحقاق الرشاء بغير إذنه ، ولا الصبيان إلا بسؤال وليهم .

انظر شرح التنبيه ١/٢٥٠ ، الغرر البهية ٣/٥٠٦ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لأنه نائب عمن سألته فتلفه في يده كتلفه في يد منوبه ، لكن إن كان السائل هو المالك وحده فالضمان عليه ، وإلا فعلى المستحق لأن المنفعة تعود إليه فيكون هو الضامن .

انظر الحاوي الكبير ٣/١٦٥ ، المهذب ١/٥٥١ ، الغرر البهية ٣/٥٠٦ و٥٠٧ .

(٧) في (ص) : " كيفما كان " .

(٨) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٣/١٦٢-١٦٧ ، المهذب مع المجموع ٦/١٥٧-

١٦٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٢٠-٢٥ ، الارشاد مع اخلاص الناي ١/٢٨٢ و٢٨٣ .

فصل

م وإن لم [يجز] ^(١) المعجل عن الزكاة وصدقة الفطر لفقدان شروط الإجزاء فإنما يسترد المالك المؤدى المعجل إذا علم المستحق بالتعجيل بإعلام المالك في الزكاة ، والمؤدى في الفطر بالتعجيل كقوله هذه زكاتي المعجلة أو ^(٢) يعلم المستحق التعجيل بنفسه أو بغيره ، أما إذا لم يعلم المستحق بالتعجيل لم يسترده ويقع صدقة ^(٣) .

م وعدم [٧٦] اجزاء المعجل عن الزكاة كما إذا عجل المالك بنت مخاض عن نصابها وهو خمس وعشرون ثم بلغ النصاب بالتوالد ستا وثلاثين ^(٤) / عند الحول ووجبت فيها بنت لبون فإنه لا تجزئ بنت المخاض م وإن صارت بنت لبون بل يستردها ويخرجها ثانيا ؛ أو بنت لبون أخرى ، م وإن لم [يجز] ^(٥) المعجل وعلم المستحق بالتعجيل استرد المعجل كما ذكرنا ؛ [م] ^(٦) وإن كان قد أ تلف المعجل النصاب بنفسه قبل [الوجوب] ^(٧) ^(٨) ، م واسترد

(١) في الأصل : «يجز» .

(٢) في الأصل : لم يعلم ، ولم أثبتها لاختلال المعنى .

(٣) لأن الصدقة تنقسم إلى فرض وتطوع فإذا لم تقع عن الفرض تقع عن التطوع ، ولجريا ن العادة أن المدفوع للفقراء لا يسترد لكونه كالمالك له وقد فرط الدافع بترك الاعلام عند الأخذ .

انظر المهذب ١/٥٤٩ ، فتح العزيز ٣/٢٦ و ٢٧ ، اخلاص الناي ١/٢٨٤ ، مغني المحتاج ٢/١٣٥ .

(٤) نهاية الوجه ١٠٥ من (ظ) .

(٥) في الأصل : «يجز» .

(٦) م مثبت من (ص) ، لقوله في الخاوي الصغير [وإن أ تلف النصاب بلا زيادة منفصلة ...] .

الخواي الصغير ١١ أ .

(٧) لأنه قد زال شرط الوجوب قبل الحول ، والاتلاف قبله لا يعد تقصيرا .

انظر المهذب ١/٥٤٩ ، الوسيط ٢/٤٤٩ ، اخلاص الناي ١/٢٨٣ .

(٨) في الأصل : «الحول» .

المالك المعجل إن بقي بعينه بلا زيادة منفصلة^(١) إن حصلت زيادة ، م وبلا أرش نقص إن حدث نقص فيه^(٢) ، م^(٣) واسترد المالك قيمة المعجل إن تلف وكان متقوما ، والمعتبر في القيمة قيمته يوم قبض المستحق واسترد المثل في المثلي^(٤).

فصل

م^(٥) وجدد الدافع المعجل الزكاة ثانيا حيث استرد العين أو القيمة ، [م]^(٦) وإن كان الدافع الإمام فإنه يجدد الزكاة ثانيا أيضا [م]^(٧) ولا يحتاج إلى إذن جديد من المالك في التجديد^(٨) ، م وجدد الدافع الزكاة ثانيا كما ذكرنا وإن تم النصاب بالمعجل سواء بقي المعجل في يد المدفوع إليه أو تلف ، م إلا أن يكون المعجل ماشية وتلف قبل الحول فإنه لا يجدد الزكاة ثانيا إذا تم النصاب^(٩) /

(١) كالولد واللين .

انظر الحاوي الكبير ١٦٩/٣ ، المجموع ١٥٢/٦ و١٥٣ ، شرح المحلي على المنهاج ٧٤/٢ .

(٢) المقصود نقص الصفة كالمرض والهزال دون نقص الجزء كنقص شاة من شاتين فإنه يرجع عليه .
انظر المراجع السابقة .

(٣) م سقط من (ظ) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٤٩/٢ و٤٥٠ ، حلية العلماء ١١٥/٣ و١١٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ٧٤ و٧٣/٢ ، أسنى المطالب ٣٦٤/١ و٣٦٥ ، بشرى الكريم ٤٥٧ و٤٥٨ .

(٥) م سقط من (ظ) .

(٦) م مثبت من غير الأصل ، لقوله في الحاوي الصغير [وجدد وإن كان الدافع الإمام بلا تحديد إذن] .
الحاوي الصغير لوحة ١١ أ .

(٧) م مثبت من (ص) ، لما سبق نقله من الحاوي الصغير .

(٨) لكونه نائبهم في الدفع ، ونائب المستحقين في الأخذ .

انظر الحاوي الصغير لوحة ١١ أ ، أسنى المطالب ٣٦٥/١ .

(٩) نهاية اللوحة ٥١ من (ص) .

بالمعجل^(١) ، [ولو تلف المعجل من الماشية وتمّ النصاب دونه كما إذا ملك احدى وأربعين شاة فعجل شاة وتلفت قبل الحول واستغنى القابض قبل الحول يجب التجديد ثانياً]^(٢) ^(٣) .

(١) لأن الواجب على المستحق القيمة ، قال الشرقاوي وهو استدراك صوري لأنه لم يبق حينئذ نصاب سائمة لنقصه فلا حاجة لاستثناء ذلك والقيمة ليست من جنس الشياه اهـ ، وقد تحصل مما ذكره الشارح أنه يجدد الزكاة إلا ان اجتمع ثلاثة أمور : كون النصاب لا يتم إلا بالمعجل ، وكونه تلف قبل الحول ، وكون المال ماشية .

انظر فتح العزيز ٣/٣٤ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي ١/٣٨٦ ، الغرر البهية ٣/٥١٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٤٥١ ، التهذيب للبغوي ٣/٥٧ و٥٩ ، روضة الطالبين ٢/٨٠ و٨١ ، الارشاد مع فتح الجواد ١/٢٧٦ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي ١/٣٨٦ .

فصل في الفطرة^(١)

م تجب بغروب الشمس ليلة عيد الفطر^(٢) ؛ فلونكح امرأة أو ملك عبدا أو أسلم عبده الكافر أو ولد له ولد (بعد الغروب)^(٣) ليلة العيد لم تجب عليه فطرتهم .

م وتجب على كل حر مسلم أو كافر لمن يذكر ، فلا تجب على العبد ولا على المدبر ولا على المكاتب ولا على أم الولد ، م وإن كان الحر بعضا منه فإنها تجب عليه ، م ويجب أن تؤدى قبل غروب الشمس يوم العيد ؛ فلو أخر عنه عصى ولزمه القضاء^(٤) ، م والأداء قبل صلاة العيد أولى .

م وتجب الفطرة على الحر كما ذكرنا لكل مسلم (يلزمه مؤنته)^(٥) وقت الوجوب ، فتجب الفطرة على الحر المسلم لنفسه بخلاف الكافر في وقت غروب الشمس ليلة عيد الفطر فإنه لا تجب عليه فطرة نفسه .

م والمسلم الذي (يلزمه مؤنته)^(٦) كولد ولد له قبل الغروب وإن مات بعده ، م وكعبد

(١) الفطرة : مأخوذة من الفطرة التي هي الخلقة فهي زكاة البدن وهو اسم مولد .

انظر الخاوي الكبير ٣/٣٤٨ ، تحرير ألفاظ التنبيه ٨٦ ، المصباح المنير ٤٧٦ .

(٢) أي لابد من إدراك جزء من رمضان وجزء من ليلة العيد لأن الوجوب نشأ من الصوم والفطر فأسند إليهما .

انظر فتح الجواد ١/٢٧٧ ، الإقناع للشريبي ١/٤٥٥ ، نهاية المحتاج ٣/١١٠ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) يلزمه القضاء فوراً إن أخر بدون عذر لأن القصد اغتاء المستحق عن الطلب في يوم العيد لكونه يوم سرور ، لكن إن كان التأخير لعذر كغيبه ماله أو غيبه المستحقين فإنه لا يكون عاصياً ولا يلزمه القضاء على الفور .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٣٨٨ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ٤/٣٨٣ ، نهاية المحتاج ٣/١١٢ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : « يمونه » .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : « يمونه » .

أبق م أو فقد ، م وكزوجة بائة حامل م لا كزوجة الأب ، م ومستولده وإن كان يمونها الفرع^(١) .

م والواجب أن يؤدي خمسة أرتال وثلاث رطل (بالبغدادى ، والرطل مائة وثلاثون درهما ، وقيل : مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، والأول رجحه الرافعى^(٢) والثانى رجحه غيره^(٣) ، وقال جماعة من العلماء^(٤) : أن الصاع أربع حففات بكفى رجل معتدل الكفين^(٥) وما قالوه تقرب فإذا زاد ما يخرج على أربع حففات حفنة حصل اليقين .

وذكر الإمام أبو الفرج الدارمى^(٦) إلى أنه لا اعتماد فى ذلك إلا على الكيل دون الوزن ، وأن الواجب الإخراج بصاع معائرا بالصاع الذى كان يخرج به فى عهد رسول الله ﷺ وذلك

(١) لم تلزمه فطرة زوجة أبيه ولا مستولده وإن وجبت نفقتهما عليه لأن النفقة لازمة للأب مع اعساره فيحملها الولد بخلاف الفطرة .

انظر فتح العزيز ١٤٨/٣ ، الإقناع للشريبي ٤٥٧/١ ، نهاية المحتاج ١١٨/٣ .

(٢) انظر فتح العزيز ١٦٢/٣ .

(٣) هو النووي كما سبق ذكر ذلك فى باب الطهارة ، وانظر روضة الطالبين ١٦٢/٢ ، المجموع ١٢٩/٦ .

(٤) ذكر ابن الصلاح من هؤلاء العلماء : أبو محمد بن أبي يزيد من أئمة المالكية ، وكذا أبو حفص عمر بن ميمون المغربي .

انظر مشكل الوسيط ٥٠٨/٢ .

(٥) هذا منقول بنصه من زيادات الروضة والمجموع ، وهذا وما قبله يدلان على استفادة الشارح من زيادات الروضة ، انظر روضة الطالبين ١٦٣/٢ ، المجموع ١٢٩/٦ .

(٦) هو أبو الفرج محمد بن عبد الواحد بن محمد بن عمر بن ميمون الدارمى البغدادى ولد سنة ٣٥٨هـ وتفقه على أبي الحسين الأردبيلي وعلى الشيخ أبي حامد الاسفرايينى وروى عن الدارقطنى وأبي بكر الوراق ومحمد بن المظفر وآخرين ، وروى عنه أبو علي الأهوازي وعبد العزيز الكتانى والحافظ أبو بكر الخطيب وغيرهم ، له شعر حسن ، من تصانيفه الاستذكار وجامع الجوامع وكتاب فى الدور الحكيمى وله مصنف فى أحكام المتحيرة طبع مؤخرًا توفى سنة ٤٤٨هـ .

انظر طبقات السبكي ١٨٢/٤ ، طبقات ابن شهبة ٢٣٤/١ .

يوجد ومن لا يقدر عليه ، فالواجب عليه إخراج قدر يتقن أنه غير قاصر عنه^(١) ^(٢) ، م
أو ما يجد منها م فاضلا عن قوت^(٣) / المؤدي م وعن مسكنه م وعن خادمه م وعن دينه^(٤)
وعن قوت مؤنته^(٥) ^(٦) وقت الوجوب أن يؤدي قسط خمسة أرتال وثلاث رطل ؛ فلو
كان نصفه حرا ونصفه رقيقا فنصف فطرته عليه ونصفها على سيده ؛ ولو كان عبد بين
حرين فعلى كل واحد منهما نصف فطرته ، ولو كان الأب المحتاج في نفقة فرعين
فاعليهما فطرته مناصفة .

م ولو جرت المهايأة^(٧) بين [من بعضه حر وبعضه رقيق وبين سيده فإنه يؤدي كل
الفطرة من وقعت نوبته في وقت الوجوب ، فإن كل نفقته في ذلك اليوم عليه لاعليهما ،

(١) انظر كلام الدارمي في مشكل الوسيط ٥٠٧/٢ ، روضة الطالبين ١٦٣/٢ ، المجموع ١٢٩/٦ .

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه ١٠٦ من (ظ) .

(٤) كون الدين يمنع وجوب زكاة الفطر هو مارجحه المصنف قال الحصني في كفايته وبه جزم النووي في
نكت التنبيه ، قلت: وكذلك جزم به ابن الصلاح وابن النقيب والأنصاري وابن حجر ، ونقل الحصني
وغيره عن الرافعي في الشرح الصغير أن الدين لا يمنع وجوب زكاة الفطرة ، قال النووي في المجموع:
والمذهب في الجملة تقديم فطرة نفسه وفطرة العبد على جميع الديون وهو نصه في المختصر اهـ ، وهو
مقتضى ما في الشرح الكبير واعتمده ابن المقرئ والمحلي والخطيب والرملي والقلوبي وغيرهم.

انظر مختصر المزني/٥٤ ، فتح العزيز ١٧٠/٣ ، مشكل الوسيط ٥٠٤/٢ ، المجموع ١٣٧/٦ و١٣٨ ،
عمدة السالك/١٥٨ ، كفاية الأخيار/٢٧٤ ، روض الطالب مع أسنى المطالب/٣٩٠ ، شرح المحلي
على المنهاج مع حاشية القليوبي ٥٤/٢ ، فتح الوهاب/١١٤ ، المنهاج القويم مع الحواشي
المدنية ١٥٠/٢ ، مغني المحتاج ١١٣/٢ و١١٤ ، نهاية المحتاج ١١٥/٣ .

(٥) في (ص) : من يمونه .

(٦) في غير الأصل زيادة قوله " يوم العيد وليلته ، م والواجب على الحر لمن تلزمه بعض مؤنته " .

(٧) المهايأة : من الهيئة والمراد بالمهايأة أي جعلوا لكل واحد هيئة معلومة وهي النوبة أو المناوبة .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٩٤ ، المصباح المنير/٦٤٥ ، معجم لغة الفقهاء/٤٣٦ .

وكذلك لو جرت المهايأة بين [^(١) السيدين الشريكين في العبد المشترك ، وعلى هذا فقس
مسئلة الأب المحتاج ^(٢) .

فصل

م ويجب أن يؤدي الفطرة من غالب طعام بلد المؤدى عنه ^(٣) ؛ حتى لو كان عبده أو
ابنه في بلد آخر وإن كان بعيدا وقوت بلد الابن أو العبد يخالف قوت بلد الأب أو السيد
فالاعتبار بقوت بلد الابن أو العبد ^(٤) ^(٥) .

ويجب أيضا صرفها في ذلك البلد ^(٦) .

م ويجب أن يكون ذلك الطعام من المعشّر ^(٧) م أو الأقط م أو اللبن م أو الجبن ^(٨) م أو

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) انظر مسائل الفصل في الباب ١٧٢-١٧٤ ، متن أبي شجاع مع شرحه الاقناع ١/٤٥٤-٤٥٩ ،
المنهاج مع شرح المحلي ٢/٥١-٥٨ ، عمدة السالك ١٥٨/١٥٩ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج
القيوم ٣٤٩-٣٥٤ .

(٣) والمعتبر في غالب القوت غالب قوت السنة لا غالب قوت وقت الوجوب .

انظر المجموع ٦/١٣٤ ، فتح الجواد ١/٢٧٩ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢/٥٩ .

(٤) وذلك بناء على أنها وجبت على المتحمل عنه ابتداء .

انظر الغرر البهية ٣/٥٢٩ ، غاية البيان ٢١٨ ، حاشية البيجوري ١/٥٣٦ .

(٥) في (ص) : " فيجب عليه أن يخرج للابن أو العبد فطرته من غالب قوت بلد الابن أو العبد " .

(٦) لكونه لا يجوز نقل الزكاة كما سبق ذكره ص ٤٦١ .

انظر المجموع ٦/١٨٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٣٥٩ ، تقارير على اعانة الطالبين ٢/١٨٧ .

(٧) لكون النص ورد في بعض المعشرات فقيس الباقي عليها بجامع الاقتيات .

انظر أسنى المطالب ١/٣٩١ ، نهاية المحتاج ٣/١٢١ ، مغني المحتاج ٢/١١٩ .

(٨) وحاز في هذه الثلاثة لكون الأقط ورد به النص واللبن والجبن في معناه .

انظر المذهب مع المجموع ٦/١٣٠ و ١٣١ ، الوسيط مع مشكله ٢/٥٠٨ ، شرح التبيين ١/٢٤٧ .

من خير من الغالب ؛ م إذا كان [٧٧] خيرا في القوت وإن كان دونه في القيمة ، م لامن الغالب وخير منه في القوت فإنه لا يؤدي لشخص واحد^{(١)(٢)} ، أما لو أخرج لأحد عبديه أو قريبه من الغالب ولآخر من خير منه يجوز ، م والشعير خير من التمر^(٣) على ما رجحه في التهذيب^(٤) والمحرر^(٥) .

وقال الشيخ أبو محمد : التمر خير منه^(٦) وقطع به في البحر^(٧) .

والر خير من التمر والشعير والأرز ، م والتمر خير من الزبيب^(٨) .

(١) إنما لا يتبعض الصاع لكون الواجب واحد فلا يتجزأ ككفارة اليمين .

انظر المهذب ١/٥٤٦ ، فتح العزيز ٣/١٦٧ ، غاية البيان ٢١٨/٢ .

(٢) في (ص) : " فلو أخرج لشخص واحد بعض فطرته من الغالب وبعضها مما هو خير منه في القوت لا يجوز " .

(٣) لأنه أبلغ في الاقتيات .

انظر التهذيب للبغوي ٣/١٢٨ ، النهاية شرح الغاية ١٢٥/١٢٦ ، مغني المحتاج ٢/١١٨ .

(٤) انظر التهذيب ٣/١٢٨ .

(٥) المحرر هو للرافعي ، انظر المنهاج مختصر المحرر مع مغني المحتاج ٢/١١٨ ، وقد استظهره الرافعي أيضا في الشرح الكبير وصححه النووي وجمع من المتأخرين .

انظر فتح العزيز ٣/١٦٦ ، المجموع ٦/١٣٤ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٤/٤٠٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٥٣٤ ، غاية البيان ٢١٨/١ ، حاشية البيجوري ١/٥٣٦ ، بشرى الكريم ٤٥٢/٢ .

(٦) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٣/١٦٦ ، والنووي في المجموع ٦/١٣٤ ، وسبب الاختلاف هو : هل النظر في اعتبار الأعلى إلى الاقتيات أم إلى القيمة فمن نظر إلى الاقتيات رجح الأول ، ومن نظر إلى القيمة رجح ما رجحه أبو محمد .
انظر المراجع السابقة .

(٧) نقله عنه أيضا ابن الوردي في بهجته انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٥٣٥ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المهذب ١/٥٤٤-٥٤٦ ، التهذيب للبغوي ٣/١٢٧-١٢٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١١٧-١١٩ ، اخلاص النواي ١/٢٨٧ ، غاية البيان ٢١٧/٢١٨ ، حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم ١/٥٣٦ و٥٣٧ .

فصل

م وإذا لم يجد إلا صاعا واحدا قدم نفسه ، م وإن لم يجد إلا صاعين قدم بواحد نفسه ،
وبالثاني زوجته إن كان له زوجة وأقارب ، وإن لم يجد إلا ثلاثة أصع قدم بواحد نفسه ثم
بالثاني زوجته ثم بالثالث من الأقارب من هو مقدم في النفقة وسيأتي بيانه في النفقات إن
شاء الله تعالى ، فالزوجة مقدمة على الأقارب في النفقة^(١) ، ويقدم الولد الصغير على
الأقارب^(٢) في صدقة الفطر ، ثم الأب على الأم ، ثم الأم على الولد الكبير هكذا ذكره في
الشرح^(٣) والمحرم^(٤) في صدقة الفطر ، واختار الرافعي^(٥) في الشرح^(٦) والمصنف^(٧) في باب
النفقات تقديم الأم على الأب في أخذ النفقة^(٨) ، (وذكر في شرح الوجيز^(٩) ثم خلافا في
تقديم الابن الكبير على الأب والأم وسنذكر إن شاء الله تعالى المختار في تقديم الابن^(١٠) .

م وإذا لم يجد إلا صاعين وله زوجتان أو ابنان أو ابنتان مثلا قدم بواحد نفسه ثم بالثاني

(١) لأن نفقتها أكد فهي لا تسقط بمضي الزمن .

انظر فتح العزيز ٣/ ٨٢/ ١٠ ، شرح المحلى على المنهاج ٥٧/ ٢ .

(٢) في غير الأصل : الأب .

(٣) انظر فتح العزيز ٣/ ١٦١ .

(٤) انظر المنهاج مع مغني المحتاج ١١٦/ ٢ .

(٥) الرافعي سقط من (ص) .

(٦) انظر فتح العزيز ٨٣/ ١٠ .

(٧) في (ص) : والحاوي .

(٨) والفرق أن النفقة للحاجة والأم أحوج ، والفطرة طهارة وشرف والأب أولى بهما فإنه منسوب إليه

ويشرف بشرفه ، ولأن الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال أكد بخلاف النفقة .

انظر المجموع ٦/ ١٢٢ ، الغرر البهية وحواشيها ٣/ ٥٣٦ ، نهاية المحتاج ٣/ ١٢٠ .

(٩) انظر فتح العزيز ٨٣/ ١٠ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

يتخير في إخراجها عن أيهما شاء^(١) ، م ولا يوزع عليهما بأن يخرج بعض الصاع عن أحدهما والبعض الآخر عن الآخر^(٢) .

م وللزوجة الحرة^(٣) / إخراج فطرة نفسها دون إذن الزوج^(٤) وإن أيسر الزوج ، م ولا تستقر فطرة الزوجة في ذمة الزوج المعسر (وإن استقرت نفقتها)^(٥) كما لا تستقر فطرة نفسه وفطرة غيره من القريب والمملوك لفقدان شرط الوجوب في وقته وهو اليسار^(٦) ، م ولزمت الفطرة الزوجة إذا كانت حرة موسرة والزوج معسر ، م ولزمت فطرة الأمة المزوجة سيدها عند إعسار الزوج^(٧) ؛ م ولو لم يجد السيد شيئاً يخرجها عن فطرة عبده يلزمه أن يبيع جزءاً منه لفطرته إن لم يحتج السيد إلى خدمته ، ولا يتعين البيع على السيد ، بل لو كان السيد غير مكلف قام الولي والوصي والقيم مقامه في البيع والقاضي عند الامتناع إن كان السيد مكلفاً^(٨) .

- (١) قال الرافعي : ولم يتعرضوا للاقراع هاهنا وله مجال في نظائره ، واستظهر القليوبي استحباب القرعة .
فتح العزيز ١٦١/٣ ، وانظر روضة الطالبين ١٦٢/٢ ، المجموع ١٢١/٦ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٥٧/٢ .
- (٢) لنقصان المخرج عن قدر الواجب في حق الكل مع أنه لا ضرورة إليه .
انظر فتح العزيز ١٦٠/٣ ، فتح الجواد ٢٨٠/١ ، مغني المحتاج ١١٦/٢ .
- (٣) نهاية الوجه ١٠٧ من (ظ) .
- (٤) لكن الأذن أولى ، قلت لعله خروجاً من الخلاف فقد ذكر النووي في المسألة ثلاث طرق .
انظر المجموع ١٢٤/٦ ، الغرر البهية ٥٣٨/٣ .
- (٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .
- (٦) ووجود الشرط بعد فوات الوقت لا يغني . انظر فتح العزيز ١٥٩/٣ .
- (٧) كذا صححه الرافعي بناء على أن الوجوب يلاقي المؤدى عنه أولاً ، قال النووي : والأصح وجوب الفطرة على سيد الأمة دون أجرة كما نص عليه اهـ والفرق كمال تسليم أجرة نفسها بخلاف الأمة ، لكن يستحب للحر أن تخرج الفطرة عن نفسها للخروج من الخلاف ولتطهيرها .
انظر الأم ٦٦/٢ و ٦٧ المهذب مع المجموع ١٢٤/٦ و ١٢٥ ، الوسيط ٥٠٠/٢ ، فتح العزيز ١٤٩/٣ و ١٥٠ ، روضة الطالبين ١٥٦/٢ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٣٩٤-٣٩٦ ، الارشاد مع إخلاص النواي ٢٨٨/١ .
- (٨) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرحه ٢٤٤/١ و ٢٤٥ ، الوسيط ٥٠٠/٢ و ٥٠٤-٥٠٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ٥٤/٢ و ٥٧ ، روضة الطالبين ١٥٦/٢ و ١٦١ و ١٦٢ ، الغرر البهية ٥٣٥-٥٣٩ ، فتح الجواد ٢٨٠/١ و ٢٨١ .

باب الصوم^(١)

[م]^(٢) إنما يثبت شهر رمضان ويجب صومه باستكمال شهر شعبان ثلاثين يوما ، م أو برؤية عدل واحد^(٣) هلال شهر رمضان فلا يثبت^(٤) إلا بأحد هذين الأمرين ، وتشترط العدالة في ثبوته في حق عموم الناس^(٥) ، وأما ثبوته في حقه فلا يتوقف على عدالته ، وثبوته برؤية العدل سبيله سبيل الشهادات فلا بد من الشهادة عند القاضي وقبول القاضي شهادته ليثبت شهر رمضان^(٦) .

وإنما تثبت رؤية الهلال بقول عدل في الصوم^(٧) ، ولا يقع الطلاق والعلق المعلق بهلال

(١) الصوم : في اللغة الإمساك والسكون عن الكلام .

انظر مختار الصحاح/٣٧٤ ، لسان العرب ١٢/٣٥١ .

وفي الاصطلاح : إمساك مخصوص عن شيء مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص .
انظر المجموع ٦/٢٠٠ .

(٢) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير [إنما يثبت رمضان ...] .

الحاوي الصغير لوجه ١١١ .

(٣) والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم .

انظر المهذب ٢/٥٩٥ ، أسنى المطالب ١/٤٠ ، نهاية المحتاج ٣/١٥١ و ١٥٤ .

(٤) في (ص) : "فلا يثبت شهر رمضان" .

(٥) أي دون حق نفسه وحق من أخبره عدد متواتر فلا تشترط فيه العدالة ، وصحح في المجموع الاكتفاء

بظاهر العدالة التي لا تحتاج إلى مزكين ، وطريقه الشهادة لالرواية كما سيذكره الشارح ؛ فتحتاج إلى لفظ الشهادة ، ولكنها شهادة حسبة لا تتوقف على دعوى .

انظر المجموع ٦/٢٧٧ ، شرح التنبيه ١/٢٦٥ ، فتح الجواد ١/٢٨٢ .

(٦) نهاية اللوحة (٥٢) من (ص) .

(٧) ويلحق به توابعه كصلاة التراويح والاعتكاف واحرام بعمره علق بدخول رمضان .

رمضان ، ولا يحمل به الدين^(١) ، ولا يثبت رمضان بقول الصبي والفاسق ، ويعتبر في العدل صفة الشهود فلا يقبل قول المرأة والعبد .

م وإنما يثبت شهر رمضان برؤية عدل هلاله لمن^(٢) في موضع الرؤية ، ولمن^(٣) في موضع على ما دون مسافة القصر من موضع رؤية هلال رمضان ، أو باستكمال شهر شعبان ، فلا يثبت في حق من^(٤) موضعه على مسافة القصر من موضع الرؤية أو الاستكمال ، فالاعتبار بمسافة القصر هو الذي رجحه الغزالي^(٥) والإمام^(٦) والبعثي^(٧) .

= انظر فتح الجواد ٢٨١/١ ، النهاية شرح الغاية ٣٧٥ ، بشرى الكريم ٤٧٦ .

(١) أي إلا بشهادة عدلين ، ومثل ذلك بقية الشهور .

انظر المراجع السابقة .

(٢) في (ص) : " لمن هو " .

(٣) في (ص) : " ولمن هو " .

(٤) في (ص) : " من هو " .

(٥) انظر الوجيز مع فتح العزيز ١٧٩/٣ ، الوسيط ٥١٦/٢ .

(٦) نقله عن الامام غير واحد منهم الرافعي وابن الصلاح والنووي والخافظ ابن حجر .

انظر فتح العزيز ١٨٠/٣ ، مشكل الوسيط ٥١٦/٢ ، المجموع ٢٧٣/٦ ، فتح الباري ١٢٣/٤ .

(٧) انظر التهذيب للبعثي ١٤٧/٣ ، وقد صححه الرافعي في الشرح الصغير والمحرر - كما نقله عنه الرملي وغيره - ، وتبعه في الحاوي وكذا صححه النووي في شرح مسلم وابن رسلان في زبدته ، ووجهه بأن اعتبار المطالع يحتاج إلى حساب وتحكيم المنجمين وقواعد الشرع تأبى ذلك فوجب اعتبار مسافة القصر التي علق الشرع بها كثيرا من الأحكام .

انظر الوسيط ٥١٦/٢ ، الحاوي الصغير لوجه ١١ أ ، شرح صحيح مسلم ١٩٧/٧ ، المجموع ٢٧٣/٦ ، المنهاج مع شرح المحلي على المنهاج ٨١ و ٨٠/٢ ، فتح الباري ١٢٣/٤ ، الفرر البهية ٥٤٧/٣ ، زبد ابن رسلان مع شرحه غاية البيان ٢٢٨ و ٢٢٩ .

ورجح العراقيون والصيدلاني وغيرهم^(١) الاعتبار باختلاف المطالع^(٣×٢).

فصل

م ويفطر من^(٤) موضعه على ما دون مسافة القصر من موضع رؤية الهلال (إن قلنا الاعتبار بمسافة القصر ، ومن مطلع موضعه موافق لمطلع موضع رؤية الهلال إن قلنا الاعتبار باختلاف المطالع)^(٥) بعد مضي ثلاثين يوما من وقت رؤية الهلال سواء ثبت رمضان بقول عدل أو عدلين^(٦) ، م وإذا سافر [٧٨] إلى حيث رأوا فيه الهلال قبل الثلاثين من صومه

(١) نقله عنهم الرافعي وابن الصلاح والنووي والخافظ ابن حجر .

انظر فتح العزيز ٣/ ١٨٠ ، مشكل الوسيط ٢/ ٥١٦ ، المجموع ٦/ ٢٧٣ ، فتح الباري ٤/ ١٢٣ .

(٢) قالوا واختلاف المطالع كالعراق والحجاز وخراسان ، والتقارب بأن لا تختلف كبغداد والكوفة والري ، قالوا : لأن أمر الهلال لا تعلق له بمسافة القصر ؛ فوجب اعتبار المطالع التي تختلف الرؤية بها قياساً على الشمس في اعتبار أوقات الصلاة بها ، وهذا الوجه هو الأصح عند ابن الصلاح والنووي في عامة كتبه ، وصححه في الارشاد وعليه أكثر المتأخرين ، قال في زيادة الروضة : فإن شك في اتفاق المطالع لم يجب الصوم على الذين لم يروا ؛ لأن الأصل عدم الوجوب اهـ ، واختلاف المطالع هو أن يكون طلوع الشمس أو الفجر أو الكواكب أو غروب ذلك في محل متقدما على مثله في محل آخر أو متأخرا عنه قال القليوبي : وذلك مسبب عن اختلاف عروض البلاد عن خط الاستواء وأطولها أي بعدها عن ساحل البحر اهـ .

انظر مشكل الوسيط ٢/ ٥١٦ ، روضة الطالبين ٢/ ٢١٢ ، المجموع ٦/ ٢٧٣ ، المنهاج مع حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢/ ٨١٠ ، عمدة السالك ١٦٩ ، الارشاد مع فتح الجواد ١/ ٢٨٢ و ٢٨٣ ، فتح الوهاب ١/ ١١٨ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ٤٧٧ و ٤٧٨ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢/ ٢١٩ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢/ ٥٩٢-٥٩٧ ، الوسيط ٢/ ٥١٣-٥١٦ ، روضة الطالبين ٢/ ٢٠٧-٢١٢ ، الارشاد مع اخلاص النواي ١/ ٢٨٩ و ٢٩٠ ، غاية البيان ٢٢٨ و ٢٢٩ .

(٤) في (ص) : " من هو " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) المقصود بذلك إن لم ير هلال شوال وذلك لكمال العدة ، وقوله سواء ثبت بقول عدل لأن الشيء =

وعيدوا أفطر معهم يوم عيدهم^(١) ، م فإن كان يوم عيدهم يوم الثلاثين من صومه لم يقض شيئا ، وإن كان يوم عيدهم يوم التاسع والعشرين من صومه قضى يوما^(٢) ، م والمسافر إلى حيث لم ير فيه الهلال بعد الثلاثين من موضعه [فإنه]^(٣) لا يفطر بل يصوم معهم إن لم يعيد^(٤) المسافر ، م وإن عيّد^(٥) يمسك بقية اليوم .

م ورؤية الهلال^(٦) / بالنهار (ولو قبل الزوال)^(٧) لليلة المستقبلة ؛ فلو رأى الهلال يوم الثلاثين [من رمضان لم يفطر الناس ويكون دخول شوال من الغد ، فلو رأى^(٨) الهلال يوم الثلاثين]^(٩) من شعبان لم يجب الإمساك فيه ولا يجب قضاؤه^(١٠) .

= ثبت ضمنا بما لا يثبت به أصلا كثبوت النسب والميراث ضمنا للولادة بشهادة النساء .

انظر المهذب ٢/٥٩٦ ، التهذيب للبيهقي ٣/١٥٣ ، تحفة المحتاج ٤/٥٠٤ .

(١) لأنه بالانتقال إلى البلد أخذ حكم أهله .

انظر فتح العزيز ٣/١٨٠ ، المنهاج القويم ٣٦٨ .

(٢) لكون الشهر يكون تسعة وعشرين ولا يكون ثمانية وعشرين .

(٣) " فإنه " مثبت من (ص) .

(٤) في (ص) : " يعيد هذا " .

(٥) في (ص) : " عيده " .

(٦) نهاية الوجه (١٠٨) من (ظ) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وخص ما قبل الزوال بالذكر لكونه موضع الشبهة والخلاف ، أما

رؤيته بعد الزوال فإنه لليلة المستقبلة قال الرافعي وهو متفق عليه .

انظر فتح العزيز ٣/١٨٢ ، حواشي الغرر البهية ٣/٥٥٠ .

(٨) في (ظ) : " أدى " .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(١٠) انظر مسائل الفصل في التنبيه ٩٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/١٧٩-١٨٢ ، الغرر البهية ٣/٥٤٩-

٥٥١ ، المنهاج القويم ٣٦٨ .

فصل

م^(١) وإثما^(٢) يصح الصوم لغير الفرض بنية مطلقة قبل زوال الشمس ؛ (وإن لم ينو)^(٣) من الليل^(٤)، م وتشترط النية لكل يوم^(٥) ؛ ولو شك في النية فتذكر بعد مضي أكثر النهار أنه نوى صح صومه .

م وللفرض من الليل بنية معينة^(٦) م مبيته سواء فيه صوم رمضان والنذر والكفارة^(٧)، م والنية المعينة المبيته (في رمضان)^(٨) كنية صوم الغد عن فرض رمضان ، فالتعرض للفرضية احتراز عن نية النفل^(٩) ،

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) " وإثما " سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " أو بعده " .

(٥) لأن صوم كل يوم عبادة منفردة يدخل وقتها بطلوع الفجر ويخرج وقتها بغروب الشمس ولا يفسد بفساد ما قبله ولا بفساد ما بعده فلم تكفه نية واحدة كالصلاة .

المهذب ٥٩٨/٢ ، وانظر فتح العزيز ١٨٣/٣ ، الإقناع للشريبي ٤٧٠/١ .

(٦) وذلك لكل يوم كما في النفل بل أولى ، فلا تكفي نية واحدة من أول الشهر .

انظر المراجع السابقة والغرر البهية ٥٥٧/٣ .

(٧) في (ص) : " ويجب في الكل التعيين والتبیت " .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) اشتراط التعرض للفرضية هو مفهوم ما في الروضة وأصلها وكذا المنهاج ، وصرح به في الارشاد ؛ لكن صحح في المجموع تبعاً للأكثرين عدم اشتراطها هنا بخلافه في الصلاة ، واعتمده ابن حجر والخطيب والرملي ، والفرق بينهما أن صوم رمضان من البالغ لا يقع إلا فرضاً بخلاف الصلاة من البالغ فقد تكون نفلاً في حق من صلاها ثانياً في جماعة .

انظر فتح العزيز ١٨٣/٣ ، روضة الطالبين ٢/٢١٤ ، المجموع ٢٩٤/٦ و٢٩٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٦١/٣ ، شرح التنبيه ٢٦٧/١ ، فتح الجواد ٢٨٤/١ ، مغني المحتاج ١٥١/٢ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ١٦٠ .

(ولا [يشترط] ^(١)) ^(٢) التعرض للقضاء والأداء والإضافة إلى الله تعالى، [على ما ذكرنا في نية الصلاة] ^(٣) .

م وإنما ^(٤) يصح الصوم بالنية الموصوفة مع جزم بالنية ؛ فلو نوى ليلة الثلاثين من شعبان أن يصوم غدا عن رمضان ولم يعتقد أنه من رمضان لم يقع صومه عن رمضان إذا بان أنه منه سواء جزم بالصوم [عن رمضان] ^(٥) أو تردد في نيته فقال أصوم عن رمضان إن كان منه وإلا فأنا مفطر أو أنا متطوع ^(٦) ، وكذا لو قال أصوم غدا من رمضان أو تطوعا أو قال أصوم أو أفطر لم يصح صومه ، م (وإنما يصح الصوم مع جزم النية كما ذكرنا أو) ^(٧) مع ظن كون اليوم من رمضان وإن لم يحصل الجزم بالنية ، م والظن المعتبر هو الظن الحاصل بقول عبد واحد وأكثر ، م أو امرأة واحدة وأكثر ، م أو بقول جمع ^(٨) من صبية ذوي رشد ^(٩) ، م أو

(١) " يشترط " مثبت من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأما " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، انظر ص ٢٠٠-٢٠٢ .

(٤) " وإنما " سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) لكونه صام شاكاً ولم يكن على أصل يستصحبه ولا ظن يعتمد .

انظر المذهب مع المجموع ٢٨٤/٦ و ٢٩٦ ، أسنى المطالب ٤١٣/١ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وتصح النية أيضا " .

(٨) ظاهر العبارة اعتبار الجمع في الصبية لكن في المجموع عدم اعتبار الجمع وهو ما صححه ابن حجر والرملي وغيرهما .

انظر المجموع ٢٨١/٦ و ٢٩٦ ، الغرر البهية وحواشيها ٥٥٩/٣ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٥٢٧/٤ ، مغني المحتاج ١٥٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٦٢/٣ .

(٩) التصريح بالصبيّة ذوي الرشد من تعبیر الرفاعي في فتح العزيز ١٨٨/٣ ، والمقصود بهم المختصرون بالصدق ، وفي حواشي تحفة المحتاج لابن قاسم العبادي نقلا عن الأسنوي أن الرشد يمتثل أن يكون قيّدا في الجميع أي المرأة والعبد والصبيان ، ثم قال العبادي : فإن كان الرشد هنا بمعنى عدم تجربة الكذب كان رجوعه إلى الجميع في غاية الظهور

باجتهاد منه يكون اليوم من رمضان ، فلو كان محبوسا في مطمورة واشتبه عليه شهر رمضان يصوم شهرا بالاجتهاد فإن وافق رمضان فذاك وإن غلط بالتأخير أجزأه ما أتى به ويكون قضاء ؛ حتى لو كان ذلك الشهر ناقصا وكان رمضان تاما يلزمه صوم يوم آخر^(١) وإن غلط بالتقديم وأدرك رمضان فعليه أن يصوم ، وإن بان الحال بعد مضي رمضان فعليه القضاء^(٢) ، م أو باستصحاب رمضان بأن ينوي ليلة الثلاثين من رمضان أن يصوم غدا منه فيجزئه إن كان من رمضان ، م أو بتمام عاداتها في الحيض بالليل فإن في^(٣) هذه الصور جميعا لا يضر التردد ؛ فلو نوت الحائض صوم الغد قبل أن ينقطع دمها ثم انقطع بالليل وكانت عاداتها تتم بالليل سواء كانت عاداتها أكثر الحيض أو دونه صح صومها ، ولو نوت المبتدأة صوم الغد وتم لها أكثر الحيض بالليل صح صومها ، وإن لم يتم لها أكثر الحيض بالليل [أو]^(٤) كانت للمعتادة عادات مختلفة ولا يتم أكثر الحيض بالليل لم يصح صومها^(٥) .

فصل

م^(٦) وإنما يصح الصوم بترك الصائم الجماع (مع ذكر الصوم لا مع نسيانه)^(٧) ، م وبتركه الاستمناء م ولو كان الاستمناء بمجرد^(٨) لمس م أو قبلة ؛ م لا أن يكون الاستمناء

= انظر أسنى المطالب ١/٤١٣ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٤/٥٢٧ ، مغني المحتاج ٢/١٥٢ .

(١) في (ص) : " واحد " .

(٢) قد فصل الشارح أحكام هذه المسألة وتفرعاتها في أول باب الصلاة فراجعها هناك .

(٣) " في " سقط من غير الأصل .

(٤) أو مثبت من (ص) وفي غيرها : " ولو " .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢/٥٩٧-٦٠٢ ، التهذيب للبغوي ٣/١٣٨-١٤٣ و١٥٥-١٥٨ ، روضة الطالبين

٢/٢١٤-٢١٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٤٦-١٥٤ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ٢٣٠-٢٣٢ .

(٦) " م " سقط من غير الأصل .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " عمدا فلو جامع عمدا لا سهوا أو نسيانا بطل صومه " .

(٨) في (ص) : " بواسطة " .

بمجرد^(١) فكر م أو نظر أو ضم امرأة إلى نفسه مع حائل^(٢) .

م وإنما يصح أيضا بترك^(٣) / الاستقاء فإنها تبطل الصوم لعينها حتى لو تحفظ وتيقن أنه لم يرجع شيء إلى جوفه يبطل أيضا^(٤) ، م لا بترك قلع النخامة ولو من الصدر فإنه لو قلعها منه لم يضر^{(٥)(٦)} .

فصل

م وإنما يصح أيضا بترك دخول عين في جوف الصائم^(٧) ، م ولا فرق في الجوف بين أن يكون له قوة محيلة^(٨) كباطن الدماغ والبطن والأمعاء والمثانة أو لا يكون كباطن

(١) في (ص) : " بواسطة " .

(٢) لكون الاستمنااء في هذه الصور حصل بدون مباشرة فأشبه الاحتلام ، لكن يحرم في صوم الفرض تكرار النظر واللمس لمن لا يملك نفسه من الجماع أو الانزال لأن فيه تعريضا لإفساد العبادة .

انظر المنهاج مع نهاية المحتاج ١٧٣/٣ و ١٧٤ ، أسنى المطالب ١/٤١٤ ، المنهاج القويم/ ٣٧٠ .

(٣) نهاية الوجه (١٠٩) من (ظ) .

(٤) المقصود بالاستقاء المتعمدة كما يفهم من تعبيره بترك الاستقاء ، ففي تحرير ألفاظ التنبيه/ ٩٥ أن الاستقاء هو استدعاء القيء ومثله الاستمنااء ، فيخرج كلا من سهو القيء وغلبته ، ومحل البطلان في الجماع والاستمنااء والاستقاء هو إذا ما فعلها مختارا علما بالتحريم كما سيذكره في نظيره في الأكل . انظر المهذب ٢/٦٠٨ ، الغرر البهية ٣/٥٦٤ ، مغني المحتاج ٢/١٥٤ .

(٥) لأن الحاجة إلى التنخيم تكثر فيعفى عنه .

انظر فتح العزيز ٣/٢٠٢ ، اخلاص الناي ١/٢٩٢ ، تحفة المحتاج ٤/٥٣٧ .

(٦) انظر مسائل الفصل في التنبيه/ ٩٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/١٩١ و ١٩٢ و ١٩٧ و ٢٠١ و ٢٠٢ ، الغرر البهية ٣/٥٦٠-٥٦٤ ، المنهاج القويم/ ٣٧٠ .

(٧) قال الرافعي في فتح العزيز ٣/١٩٢ و ١٩٣ : وقد ضبطوا الداخل الذي يفطر بالعين الواصل من الظاهر إلى الباطن في منفذ مفتوح عن قصد مع ذكر الصوم اهـ . وانظر الوسيط ٢/٥٢٤ .

(٨) أي تحيل الغذاء والدواء .

انظر الوسيط ٢/٥٢٥ ، المجموع ٦/٣١٣ .

الأذن^(١) م والإحليل .

ولا يبطل الصوم بالفصد والحجامة^(٢) ، ولا إذا داوى جراحة على لحم الساق أو الفخذ فأوصل الدواء إلى اللحم أو غرز فيه حديدة ، وكذا لو انتهى طرف السكين إلى مكان المخ فإنه لا يعد عضواً بجوفاً^(٣) ، م وإنما يشترط ترك دخول عين جوفه في منفذ م لا ترك دخولها (إلى [٧٩] الجوف)^(٤) في مسام^(٥) ؛ فلا يبطل الصوم بوصول الدهن إلى الجوف بتشرب المسام وباكتحال وإن وجد منه طعم في الحلق^(٦) ، م وإنما يشترط ترك دخول عين جوفه في منفذ مع قصد منه ؛ فلو دخلت العين من غير قصد كغبار الطريق وغريلة^(٧) الدقيق ونحوه لم يبطل^(٨) صومه ، م وإنما يشترط أيضاً تركه مع ذكر الصوم ؛ فلو دخلت العين بقصده مع نسيان الصوم لم يبطل صومه إلا إذا أكل كثيراً ناسياً فإن الصوم يبطل كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) لكون الأذن لها منفذ إلى داخل قحف الرأس وهو كاف في البطلان .

انظر فتح العزيز ٣/١٩٤ ، الغرر البهية ٣/٥٦٦ .

(٢) لكن فعلها خلاف الأولى كما سيأتي .

(٣) انظر فتح العزيز ٣/١٩٥ ، المجموع ٦/٣١٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فيه " .

(٥) مسام الإنسان : تخلخل بشرته وجلده الذي يبرز عرقه وبخار باطنه منها وسميت مسام لأن فيها خروفاً خفية .

انظر لسان العرب ١٢/٣٠٣ ، وانظر مختار الصحاح ٣١٥ .

وإنما لا يبطل الصوم بدخول النافذ من المسام لكونه لم يصل من منفذ مفتوح انفتاحاً ظاهراً محسوساً .

انظر المنهاج مع شرح المحلى ٢/٩٠ ، أسنى المطالب ١/٤١٦ ، حاشية البيهقي ١/٥٥٨ .

(٦) لأن العين ليست من الأجواف ولا منفذ من العين إلى الحلق وما يصل إلى الحلق فإنما يصل من المسام .

انظر فتح العزيز ٣/١٩٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٩٠ ، مغني المحتاج ٢/١٥٦ .

(٧) الغريلة : هو إدارة الخب في الغربال ليستقي خبيثه ويبقى طيبه ، والغربال هو المنخل ، والمراد ما يطير إلى

الحلق من ذلك ويغلبه .

انظر النظم المستعذب ١/١٧٤ ، لسان العرب ١١/٤٩١ ، مغني المحتاج ٢/١٥٧ .

(٨) نهاية اللوحة (٥٣) من (ص) .

(٩) انظر آخر هذا الفصل .

م ولا يشترط تركه دخول ريق جوفه حتى لو جمعه وابتلعه فإن صومه لا يبطل ؛ وإن كان دخوله مع قصده وذكره للصوم^(١) ؛ م لكن بشرط كون الريق طاهرا فلو تناول بالليل شيئا نجسا ولم يغسل فمه حتى أصبح وابتلع الريق بطل صومه ، م ويشترط أيضا كون الريق صرفا أما لو كان مخلوطا بغيره متغيرا به فإنه يفطر بابتلاعه سواء كان ذلك الغير طاهرا ؛ كما لو كان يقتل خيطا مصبوغا بغير ريقه ؛ أو نجسا كما لو دميت لثته وتغير ريقه ، وكذا لو أبيض ولم يبق تغيره^(٢) ، م ويشترط أيضا كون الريق من فمه فلو خرج إلى ظاهر فمه ثم رده بلسانه أو بغير لسانه وابتلعه بطل صومه ، وكذا لو بل الخياط الخيط بالريق ثم رده إلى الفم على ما يعتاد عند القتل وعليه رطوبة تنفصل وابتلعها بطل صومه^(٣) ؛ بخلاف ما لو أخرج لسانه وعليه الريق ثم رده وابتلع ما عليه فإنه لا يبطل صومه^(٤) ، م فيبطل الصوم يجري الريق بما بين الأسنان من الطعام ، م و^(٥) يجري النخامة من ظاهر الفم إلى الجوف ، م^(٦) وجري الريق إلى الجوف بما بين الأسنان^(٧) وجري^(٨) النخامة إنما يبطل

(١) لكونه لا يمكن الاحتراز عنه وبه يحيا الإنسان .

انظر التهذيب للبغوي ١٦٢/٣ ، فتح الجواد ٢٨٧/١ ، الإقناع للشريبي ٤٧٣/١ .

(٢) لأنه نجس لا يجوز ابتلاعه فيكون بمنزلة العين .

انظر روضة الطالبين ٢٢٤/٢ ، بشرى الكريم ٤٨٦/١ .

(٣) لأنه لضرورة له وأمكن الاحتراز منه ، وقد ابتلعه بعد مفارقة معدنه وانفصاله .

انظر المجموع ٣١٨/٦ ، فتح الجواد ٢٨٧/١ ، الغرر البهية ٥٦٨/٣ .

(٤) لأن اللسان كيفما تقلب فهو معدود من داخل الفم فلم يفارق ما عليه معدنه .

انظر أسنى المطالب ٤١٧/١ ، المتهاج القويم ٣٧٣/١ ، نهاية المحتاج ١٧٠/٣ .

(٥) في (ص) : زيادة قوله " يبطل الصوم " .

(٦) " م " سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " إنما يبطل الصوم إذا قدر على تمييزه عن الريق وبجه م " وفي النسخ الأخرى ذكر حكم هذه

المسألة وما بعدها بعبارة واحدة .

(٨) في (ص) : " وكذلك جري " .

(الصوم بكل واحد منهما)^(١) إذا قدر على مجه ولم يمجه^(٢) حتى وصل^(٣) إلى الجوف .
 م ويطل^(٤) أيضا يجري الماء إلى الجوف مع المبالغة في المضمضة والاستنشاق
 (ولا يطل بدون المبالغة فيهما)^(٥)(٦) ، م ويطل أيضا بالأكل مكرها ، م وكذلك يطل
 بالأكل كثيرا ناسيا [كأكل ثلاث لقمات لا لقمة أو لقمتين]^(٧) ، (والرجوع في القلة
 والكثرة إلى العرف ، وقيل لا^(٨) / يطل بالكثير أيضا^(٩) ، واختاره الإمام والغزالي^(١٠)

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " مجها ولم يمجه " .

(٣) في (ص) : " وصلت " .

(٤) في (ص) : زيادة قوله " الصوم " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) وسبب الفرق أن أصل المضمضة والاستنشاق مأمور بهما ، والمبالغة فيهما منهي عنها فيؤخذ فيما
 حصل بغير اختياره في المنهي عنه دون المأمور به ، وذكر في الروضة أن المبالغة هنا للحاجة ينبغي أن
 تكون كالمضمضة بلا مبالغة ، واختار النووي في زياداته وفي المجموع : أنه لو تضمنض رابعة فسبق الماء
 إليه فإنه يفطر لأنها منهي عنها .

انظر المذهب مع المجموع ٣٢٦/٦ و ٣٢٧ ، فتح العزيز ٢٠٠/٣ ، روضة الطالبين ٢٢٥/٢ ،
 نهاية المحتاج ١٧٠/٣ و ١٧١ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وإنما قاسه في شرح الحاوي الموسوم بالتعليقه لوحة ٥٥ على بطلان
 الصلاة بثلاث خطرات .

(٨) نهاية الوجه (١١٠) من (ظ) .

(٩) ووجه الأول : أن النسيان مع الكثرة نادر كبطلان الصلاة بالكلام الكثير ، ووجه الثاني : عموم
 الحديث الوارد في إتمام الصوم حالة أكله وشربه ناسيا وفارق الصلاة بأن لها هيئة تذكر المصلي أنه فيها
 فينكر ذلك فيها بخلاف الصوم .

انظر الوسيط ٥٣٠/٢ ، التهذيب للبغوي ١٦٣/٣ و ١٦٤ ، المجموع ٣٢٤/٦ ، المنهاج مع مغني
 المحتاج ١٥٨/٢ و ١٥٩ .

(١٠) انظر الوسيط ٥٣٠/٢ .

وغيرهما^(١)، م ويطلق أيضا^(٢) بالأكل^(٣) بالاجتهاد إن تبين غلطه سواء كان الغلط في الأول أو الآخر^(٤)، أما إذا [ظهر أنه وافق أو]^(٥) لم يظهر الصواب ولا الخطأ لا يبطل صومه، م ويطلق^(٦) بالأكل إن هجم عليه^(٧) في آخر النهار وإن لم يتبين الغلط^(٨)؛ م لا إن هجم على الأكل في أول النهار فإن الصوم لا يبطل إذا لم يتبين الغلط^(٩).

(١) ومن صححه النووي في المنهاج خلافا لأصله، وكذا صححه في زيادات الروضة والمجموع .
انظر فتح العزيز ٢/٤٧ و ٣/٢٠٣، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/١٧٢، روضة الطالبين ٢/٢٢٧،
المجموع ٦/٣٢٤.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٣) في (ص): زيادة قوله "الصوم"

(٤) "بالأكل" سقط من (ص).

(٥) ووجهه بأنه تحقق خلاف ما ظنه واليقين مقدم على الظن.

انظر فتح العزيز ٣/٢٠٣، نهاية المحتاج ٣/١٧٤.

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص).

(٧) في (ص): زيادة قوله "الصوم"

(٨) يعني من غير يقين ولا اجتهاد.

(٩) لأن الأصل بقاء النهار ولم يبين الأكل على أمر يعارضه، بخلافه في أول النهار فإن الأصل بقاء الليل وجواز الأكل.

انظر فتح العزيز ٣/٢٠٥، تحفة المحتاج ٤/٥٥٨، الإقناع للشرييني ١/٤٧٢.

(١٠) انظر مسائل الفصل في الباب ص ١٩١-١٩٣، التبيين ص ٩٥، الوسيط ٢/٥٢٤-

٥٣١، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٥٥-١٦١، روضة الطالبين ٢/٢٢٠-٢٢٨، الاعتناء

١/٣٤٣ و ٣٤٤، اخلاص الناوي ١/٢٩٢-٢٩٤، المقدمة الحضرمية مع بشرى

الكريم ٤٨٣-٤٨٨.

[فصل^(١)]

م ويطل [الصوم]^(٢) أيضا باستمرار المجامع قبل طلوع الفجر على الجماع بعد طلوع الفجر (وإن لم يعلم بالطلوع)^(٣) ، أما إذا طلع الفجر وهو مجامع فتزعم صح صومه^(٤) ، م وكفر المستمر على الجماع بعد طلوع الفجر كالمجامع بعد الفجر^{(٥)(٦)} .

فصل^(٧)

م^(٨) وإنما يصح الصوم بالإسلام في كل اليوم ؛ فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا ؛ فلو أسلم كافر في أثناء النهار لا يصح صومه لا الفرض ولا النفل ؛ ولو ارتد في آخر النهار بطل صومه .

(١) " فصل " مثبت من (ص) .

(٢) " الصوم " مثبت من (ص) .

(٣) لكون بعض النهار قد مضى وهو مشغول بالجماع فأشبهه الغالط بالأكل .

انظر فتح العزيز ٢٠٦/٣ ، فتح الجواد ٢٨٩/١ ، نهاية المحتاج ١٧٦/٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) قال العبادي : قضية كلامه أن الاستمرار بعد العلم - أي بطلوع الفجر - موجب للكفارة ولو كان العلم متأخرا عن استدامته بعد الفجر ، وليس كذلك ؛ لأن المبتطل للصوم سبق الاستمرار الكائن مع العلم فلا كفارة له . اهـ .

حواشي الغرر البهية ٥٧١/٣ ، وانظر الحاوي الكبير ٤١٨/٣ ، المجموع ٣٠٩/٦ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٥٦١/٤ .

(٦) انظر مسألة هذا الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٤١٨/٣ ، فتح العزيز ٢٠٦/٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٧٥/٣ و١٧٦ ، الغرر البهية ٥٧١/٣ - ٥٧٣ .

(٧) " فصل " سقط من (ص) .

(٨) " م " سقط من (ظ) .

م وإنما يصح [الصوم]^(١) أيضا بالنقاء عن الحيض والنفاس في كل اليوم ، فإن طرأ الحيض أو النفاس في أثناء النهار (أو انقطع لم يصح الصوم فرضا كان أو نفلا)^(٢) .

م وإنما يصح أيضا بالعقل في كل اليوم ؛ فلو كان مجنونا في جزء من النهار ولو بشرب دواء لا يصح صومه لا فرضا ولا نفلا^(٣) ، م وإنما يصح أيضا بانتفاء الإغماء^(٤) في جزء أي جزء كان من اليوم بخلاف النوم فإنه لا يشترط انتفاؤه في شيء من اليوم^{(٥)(٦)} .

فصل

م وإنما يصح [الصوم]^(٧) أيضا بقابلية اليوم كغير يومي العيد وأيام التشريق^(٨) والشك ،

(١) " الصوم " مثبت من (ص) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بطل الصوم فرضا كان أو نفلا ، وإن طهرت الخائض أو النفساء في أثناء اليوم لا يصح صومها " .

(٣) لخروج كل منهم عن أهلية العبادة . انظر كفاية الأخيار/ ٢٨٨ .

(٤) وحكم السكر كحكم الاغماء كما في روض الطالب والارشاد والمقدمة الخضرية وغيرها .
انظر الارشاد مع فتح الجواد/ ٢٨٩ ، روض الطالب مع أسنى المطالب/ ١٨١ ، المقدمة الخضرية مع بشرى الكريم/ ٤٨٨ و٤٨٩ ، تحفة المحتاج/ ٤-٥٦٧-٥٦٧ ، نهاية المحتاج/ ٣-١٧٧ ، الحواشي المدنية/ ٢-١٧٩ ، اعانة الطالبين/ ٢-٢٢٠ .

(٥) والفرق بين الاغماء والنوم أن الاغماء يخرج عن أهلية الخطاب ويلحقه بالمجنون وإن كان دونه ، لأن النائم إذا نبه تنبه ولهذا لا يسقط قضاء الصلوات بالنوم ويسقط بالاغماء ، وإنما يكفي بالافاقة في جزء من النهار لكون الاغماء فوق النوم ودون الجنون فيتوسط بينهما في الحكم فلا يلحق بالنوم الذي لا يضر استغراقه لليوم ولا بالجنون الذي تضر لحظة منه .

انظر المهذب/ ٢-٦١٧ ، فتح العزيز/ ٣-٢٠٨ ، الغرر البهية/ ٣-٥٧٤ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز/ ٣-٢٠٧-٢١٠ ، المنهاج مع شرح المحلي/ ٢-٩٦ و٩٥ ، عمدة السالك/ ١٦٧ و١٧٣ ، كفاية الأخيار/ ٢٨٨ ، الارشاد مع فتح الجواد/ ١-٢٨٩ .

(٧) " الصوم " مثبت من غير الأصل .

(٨) وهي ثلاثة أيام بعد عيد الأضحى ، وسميت أيام التشريق لأن الناس يشرقون فيها لحوم الأضاحي والهدايا :

م لا كأيام العيد [والتشريق]^(١) مطلقا فإنها غير قابلة للصوم ، م ولو كانت الأيام في صوم المتمتع فإنه لو صام المتمتع بعض السبعة في أيام التشريق لم يصح^(٢) .

م ولا كيوم الشك فإنه غير قابل [للصوم]^(٣) بلا سبب لا مطلقا كما سنذكره ، م و[يوم]^(٤) الشك بأن شهد عدد من العييد أو الفساق أو عدد من النساء أو الصبيان وكان الغيم غير مطبق ، فإن لم يشهد أحد [و لم يقع في ألسنة الناس رؤية الهلال في ليلة الثلاثين من شعبان^(٥)]^(٦) ، أو شهد برؤيته غير عدد ممن لا تقبل شهادته ، [أو وقع في ألسنة الناس رؤية الهلال]^(٧) ؛ أو شهد عدد ممن لا تقبل شهادته ولكن كان الغيم مطبقا لم يكن اليوم يوم

= أي ينشرونها ويشمسونها ويقددونها ، وهي الأيام المحدودات .

انظر النظم المستعذب ١/١١٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ٩٨ .

(١) " والتشريق " مثبت من غير الأصل .

(٢) بناء على الجديد وهو الأصح عند الأصحاب لعموم النهي عن الصيام فيها ، وفي القديم يجوز صومها للمتمتع إذا عدم الهدي عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج وصرح الشافعي بالرجوع عنه ، وقد رجحه النووي في الروضة والمجموع من جهة الدليل قال في المجموع والأرجح في الدليل صحتها للمتمتع وجوازها له لأن الحديث في الترخيص له صحيح كما بيناه وهو صريح في ذلك فلا عدول عنه اهـ ، قلت : وأحدث الذي بينه النووي هو ما جاء في صحيح البخاري ٢٤٢/٤ كتاب الصوم باب صيام أيام التشريق برقم ١٩٩٧ و١٩٩٨ عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهم قالا : لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي .

انظر الأم ٢/١٨٩ ، فتح العزيز ٣/٢١١ ، روضة الطالبين ٢/٢٣٢ ، المجموع ٦/٤٤٤ و٤٤٥ ، شرح صحيح مسلم ٨/٢١٠ و٢١١ ، تصحيح التنبيه ١/٢٢٨ ، تذكرة التنبيه ٢/٣٤ ، الغرر البهية ٣/٥٧٥ ، نهاية المحتاج ٣/١٧٧ ، المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد لمحمد المسعودي ص ١٤٢-١٤٤ .

(٣) " للصوم " مثبت من غير الأصل .

(٤) " يوم " مثبت من (ص) .

(٥) انظر فتح العزيز ٣/٢١٢ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

الشك^(١) ، م وإنما يكون يوم الشك غير قابل للصوم إذا كان الصوم بلا ورد في هذا اليوم ، م وبلا نذر [منه]^(٢) ، م وبلا [٨٠] قضاء ، م وبلا كفارة .

م (وغير القابل)^(٣) كأيام رمضان لغير رمضان الأداء ولو في السفر والمرض فإن أيام رمضان متعينة لصوم رمضان الأداء ، فلو نوى عن نذر أو فرض آخر أو تطوع لا ينعقد وإن كان مسافرا أو مريضا^(٤) .

فصل

م وسن للصائم^(٥) تعجيل الإفطار إن تيقن^(٦) غروب الشمس ، م والأولى الإفطار بالتمر^(٧) فإن لم يجده فالأولى^(٨) بالماء ، وسن تأخير السحور^(٩) ما لم يقع في محل الشك .

(١) ما اختاره الشارح من كون الغيم إذا أطبق أنه ليس يوم شك وإن شهد عدد ممن لا تقبل شهادته تبع فيه الطاوسي وتبعه فيه صاحب البهجة . ونقله عن البارزي هنا زكريا الأنصاري في شرح الروض والرملي في النهاية ، ولكن الأوجه أنه يعتبر يوم شك كما ذكره الأنصاري وابن حجر والرملي .
انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٥٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٧٧/٣ ، أسنى المطالب ٤١٩/١ ، فتح الجواد ٢٩٠/١ ، مغني المحتاج ١٦٤/٢ ، نهاية المحتاج ١٨٠/٣ .

(٢) " منه " مثبت من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا " .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٢٩/٢-٦٣٢ ، الوسيط ٥٣٤/٢ و٥٣٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٧٧/٣-١٨٠ ، الارشاد مع فتح الجواد ٢٨٩/١ و٢٩٠ ، الغرر البهية ٥٧٥-٥٨٤ .

(٥) في (ص) : " للصوم " .

(٦) في (ص) : " تيقن المفطر " .

(٧) ويقدم الرطب على التمر ، والأكمل تنليل ما يفطر عليه .

انظر الغرر البهية وحواشيها ٥٨٥/٣ ، فتح الجواد ٢٩٠/١ ، نهاية المحتاج ١٨١/٣ .

(٨) في (ص) : " فالإفطار " .

(٩) في (ص) : " أكل السحور " .

(١٠) السحور : بفتح السين هو اسم الطعام الذي يتسحر به ، وبضم السين هو الفعل ، ويدخل وقته =

م وغسل^(١) الجنابة^(٢) قبل الصبح ، م وترك^(٣) الشهوات^(٤) بكف الجوارح عنها ، م وترك^(٥) الحجامه^(٦) ، وترك العلك^(٧) ، م وترك^(٨) ذوق الطعام ، م وترك^(٩) القبلة ، م وتكره للشاب الذي تحرك^(١٠) القبلة شهوته ، (وغير الشاب الذي تحرك القبلة^(١١)) / شهوته كالشاب .

وهل كراهية القبلة كراهة تنزيه أو تحريم فيه وجهان^(١٢) : والمذكور في التهذيب

= بنصف الليل .

انظر النظم المستعذب ١٧٦/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ٩٦ ، المجموع ٣٦٠/٦ ، فتح الجواد ٢٩٠/١ ، غاية البيان ٢٣٤ .

(١) في (ص) : " وسن أيضا غسل " .

(٢) ومثل غسل الجنابة الغسل من الحيض والنفاس لمن طهرت قبل الفجر .

انظر اخلاص النواوي ٢٩٦/١ ، مغني المحتاج ١٦٧/٢ .

(٣) في (ص) : " وسن أيضا ترك " .

(٤) أي المباحة كالتلذذ بنحو مسموع أو مبصر أو ملموس أو مشموم كشم الرياحين والنظر إليها ومسها .

انظر الغرر البهية ٥٨٨/٣ ، تحفة المحتاج ٥٨٠/٤ ، بشرى الكريم ٥٠٠ .

(٥) في (ص) : " وسن أيضا ترك " .

(٦) وفي الروضة وأصلها أنهما يكرهان لخوف ضعفه عن الصيام وخروجا من الخلاف في الفطر بذلك .

انظر فتح العزيز ١٩٥/٣ ، روضة الطالبين ٢٢٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٧٤/٣ .

(٧) في (ص) : " وسن ترك علك العلك " .

(٨) في (ص) : " وسن أيضا ترك " .

(٩) في (ص) : " وسن أيضا ترك " .

(١٠) في (ص) : " الذي لا يملك إربه وتحرك " .

(١١) نهاية الوجه (١١١) من (نظ) .

(١٢) أحدهما : أن الكراهة كراهة تحريم وهو مانقله الشارح عن البغوي في التهذيب وصححه الرافعي

والنوي وأكثر المتأخرين وذلك لأن فيها تعريضا لافساد العبادة ، والوجه الثاني أنها كراهة تنزيه .

انظر المهذب مع المجموع ٣٥٥ و ٣٥٤/٦ ، فتح العزيز ٢٠١/٣ ، تصحيح التنبيه ٢٢٥/١ ، المهاج مع =

أنها تحريم^(١) ^(٢).

م كما يكره السواك بعد الزوال^(٣) ، وجميع ما ذكرنا من سنة وكراهة للصوم مطلقا سواء كان الصوم فرضا أو نفلا وسواء كان الصوم صوم رمضان أو غير رمضان .

م وسن في رمضان^(٤) إكثار الصدقة ، م وإكثار تلاوة القرآن^(٥) ، م والاعتكاف^(٦) ؛ م ولا سيما في العُشر الآخر^(٧) ، م وليلة القدر في هذا العُشر ، (وأرجى ليالي العُشر أوتارها وأرجى أوتارها ليلة الحادي والعشرين ثم)^(٨) ليلة الثالث والعشرين^(٩) .

= نهاية المحتاج ١٧٤/٣ ، عمدة السالك ١٧٤ ، الارشاد مع فتح الجواد ٢٩٢/١ ، الفرر البهية ٥٨٩/٣ ، الإقناع للشريبي ٤٧٥/١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ٥٠١ .

(١) انظر التهذيب للبعوي ١٦٦/٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) قالوا : لما فيه من إزالة خلوف الصائم ، وإنما كانت الكراهية بعد الزوال لأن التغير قبل الزوال هو من أثر الطعام وبعده من أثر الصيام ، ونقل الترمذي عن الشافعي أنه لم ير بالسواك بأسا أول النهار وآخره قال النووي وهذا النقل غريب وإن كان قويا من حيث الدليل... وهو المختار .
انظر سنن الترمذي ٩٥/٣ ، المهذب مع المجموع ٢٧٥/١ و٢٧٦ ، التهذيب للبعوي ١٦٦/٣ ، فتح العزيز ١٢٠/١ ، تذكرة النبيه ٤٠٨/٢ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ٢٣٥ .

(٤) في (ص) : " وسن لصوم رمضان " .

(٥) في (ص) : تلاوة القرآن فيه أيضا .

(٦) في (ص) : " وسن الاعتكاف لصوم رمضان " .

(٧) في (ص) : " الأخير منه " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وميل الشافعي رحمه الله تعالى إلى أنها ليلة الحادي (نهاية اللوحة ٥٤ من ص) والعشرين وربما ميل إلى أنها " .

(٩) كون أرجى الليالي هي ليلة الحادي والعشرين ثم ليلة الثالث والعشرين هو نص الشافعي كما في نسخة (ص) ، وقد اختلف العلماء فيها على أقوال كثيرة اختار النووي منها أنها منتقلة في ليالي العُشر جمعا بين الأخبار حيث لا طريق إلى جمعها إلا بانتقالها ، ومن علامتها عدم الحر والبرد وطلوع الشمس في صبيحتها بدون شعاع كثير .

م وحرم الوصال في الصوم نفلا كان أو فرضا ، والوصال بأن يصوم يومين فصاعدا ولا يتناول بالليل شيئا ، وسن أيضا أن يقول الصائم عند الإفطار : اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت^(١) . و^(٢) أن يفطر^(٣) الصائمين معه ، فإن عجز أعطاهم ما يفطرون به ، (م) وأن يصوم لسانه عن الكذب والغيبة والمشاقة ونحوها فإن شوتم فليقل إنني صائم^(٤)(٥)(٦) .

= انظر مختصر المزني مع الحاروي الكبير ٣/٤٨٢-٤٨٤ ، المذهب مع المجموع ٦/٤٤٦-٤٥٠ و٤٥٩ و٤٦٠ ، فتح العزيز ٣/٢٥٠ و٢٥١ ، روضة الطالبين ٢/٢٥٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٢١٤ و٢١٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣/٥٩٤ و٥٩٥ .

(١) هذا الذكر روي من حديث معاذ بن زهرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أفطر قال " اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت " . وقد رواه أبو داود ٢/٧٦٥ رقم ٢٣٥٨ كتاب الصوم باب القول عند الإفطار ، والبيهقي ٤/٢٣٩ في كتاب الصيام باب ما يقول إذا أفطر ، والبغوي في شرح السنة ٣/٤٧٤ قال الحافظ ابن حجر في التلخيص ٢/٢٠٢ : وهو مرسل ثم ذكر شاهدا له عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وذكر شاهدا آخر عن أنس رضي الله عنه وضعف اسنادهما ، كما ضعفه الألباني في إرواء الغليل ٤/٣٦-٣٨ .

(٢) في (ص) : زيادة قوله " سنّ أيضا "

(٣) في (ص) : زيادة قوله " الصائم "

(٤) قوله لمن شتمه إنني صائم ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في البخاري ٤/١٠٣ كتاب الصوم باب فضل الصوم ١٨٩٤ ومسلم ٢/٨٠٦ كتاب الصيام باب فضل الصيام ١١٥١ ، وقوله إنني صائم هل يقولها بلسانه أم بقلبه ؟ ذكر النووي في المجموع : أن كلاهما حسن والأول أقوى ثم قال ولو جمعتهما لكان حسنا هـ ، وفرق بعضهم بين ما أمن فيه الرياء من فرض أو نفل فيقول ذلك باللسان وإلا قالها بقلبه .

انظر فتح العزيز ٣/٢١٥ ، المجموع ٦/٣٥٦ ، تحرير ألفاظ التنبيه ٩٦ ، فتح الباري ٤/١٠٥ ، فتح الجواد ١/٢٩١ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في التنبيه ٩٦ و٩٧ ، التهذيب للبغوي ٣/١٦٦ و١٨٢-١٨٧ ، روضة الطالبين ٢/٢٣٣ و٢٣٤ ، عمدة السالك ١٧٣ و١٧٤ ، اخلاص الناوي ١/٢٩٥-٢٩٧ .

فصل

م ويبيح الفطر عن الصوم الواجب عليه م خوف (هلاك نفسه كفرط جوع أو عطش أو حرق^(١))^(٢) ، (أو خوف هلاك غيره كأن رأى غريقاً ولا يتمكن من إنقاذه إلا بفطره)^(٣) .

م ويبيح الإفطار أيضاً^(٤) المرض الذي يبيح العدول إلى التيمم^(٥) ؛ م وإن طرأ المرض بعد انعقاد الصوم^(٦)^(٧) .

م ويبيحه أيضاً سفر القصر؛ م وإن نوى المسافر الصوم من الليل ؛ م لا إن طرأ بعد طلوع الصبح فإنه لا يبيح الإفطار في ذلك اليوم^(٨) ، م ولا إن زال المرض أو السفر قبل الإفطار فإنه لا يبيح ، فإن^(٩) أصبح المريض أو المسافر صائمين فبريء المريض وأقام المسافر قبل الإفطار فلا يجوز

(١) ونقل النووي عن الأصحاب أنه يلزمه الفطر وإن كان صحيحاً مقيماً لأن الاضرار بالنفس حرام .
المجموع ٢٥٨/٦ ، وانظر كفاية الأخيار/٢٩٦ ، أسنى المطالب ٤٢٢/١ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الهلاك من الصوم " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " عن الصوم الواجب عليه " .

(٥) وهو أن يجهد الصوم مع هذا المرض بحيث يلحقه ضرر يشق احتماله على ماسبق ذكره من كلام الشارح في تعداد وجوه المضار في التيمم ص ٩٠ و ٩١ .

(٦) لوجود المعنى المحجوج إلى الإفطار من غير اختياره .

فتح العزيز ٢١٧/٣ ، وانظر المهذب ٥٨٩/٢ ، الغرر البهية ٥٩٧/٣ .

(٧) في (ص) : زيادة قوله " وهو بعد طلوع الصبح " .

(٨) لأن الصوم عبادة تختلف بالسفر والحضر فإذا بدأ بها في الحضر ثم طرأ عليه السفر وجب عليه أن يغلب حكم الحضر كالصلاة والمسح على الخفين .

انظر الخاوي الكبير ٤٤٨/٣ ، المهذب ٥٩١/٢ ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية عميرة ١٠٣/٢ .

(٩) في (ص) : " فلو " .

لهما الإفطار^(١) م والصوم في السفر أحب من الإفطار فيه^(٢) م ما لم يتضرر بالصوم^(٣) فإن تضرر بالصوم^(٤) فالإفطار أحب^{(٥)(٦)} .

فصل

م ويجب قضاء الفائت من صوم رمضان ، فيجب القضاء (بالإفطار بسبب)^(٧) الأكل والشرب ، (وبسبب السفر والمرض وبسبب الردة ؛ ولو كان)^(٨) ما فات في أيام جنون المرتد^(٩) ، (وبسبب ترك)^(١٠) النية الواجبة من الليل عمدا أو سهوا ، (وبسبب الإغماء)^(١١) والحيض والنفاس^(١٢) .

(١) لأنه زال سبب الرخصة قبل الترخص فلم يميز الترخص .

انظر المهذب ٢/٥٩١ ، اخلاص الناي ١/٢٩٨ ، المنهاج القويم ٣٧٧/٣ .

(٢) لما فيه من تبرئة الذمة والمحافظة على فضيلة الوقت .

فتح العزيز ٢/٢٣٩ ، وانظر الوسيط ٢/٥٤٠ ، فتح الجواد ١/٢٩٣ .

(٣) في (ص) : زيادة قوله " ضرراً يبيح العدول إلى التيمم " .

(٤) في (ص) : " ضرراً يبيح العدول إلى التيمم " .

(٥) في (ص) : " أحب من الصوم " .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣/٤٤٥-٤٤٩ ، الوجز مع فتح العزيز ٣/٢١٦-٢١٩ ، كفاية

الأخبار ٢٩٦/٢ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ٣/٤٩٣-٤٩٥ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " على من أفطر بـ " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وعلى للمسافر والمريض إذا أفطرا وعلى المرتد وكذا يجب على المرتد قضاء " .

(٩) في (ص) : " جنونه " ، وقد سبق مثل هذا في حكم قضاء الصلاة انظر ص ١٧٢ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويجب القضاء على تارك " .

(١١) لكونه لا يزيل العقل بل يغشيه فهو نوع مرض .

انظر المهذب ٢/٥٨٧ ، التهذيب للبيهقي ٣/١٧٧ ، الغرر البهية ٣/٥٨٩ و ٥٩٠ ، نهاية المحتاج ٣/١٨٧ .

(١٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويجب على المغمى عليه قضاء ما فات من صوم =

م ولا بسبب^(١) الصبا ، م ولا بسبب جنون غير المرتد ، م ولا بسبب الكفر الأصلي^(٢)
 في يوم استمرارها^(٣) م وفي يوم زوالها ، م كما لا يجب الإمساك^(٤) في يوم زوالها^(٥) ^(٦) .
 م وقضاء^(٧) الفائت من صوم رمضان (لا يجب ولاؤه^(٨)) ^(٩) ^(١٠) .

= رمضان بالإغماء ويجب على الحائض وعلى النفساء قضاء ما فاتهما من صوم رمضان
 بالحيض والنفاس " .

(١) في (ص) : زيادة قوله "يجب قضاء الفوائت" .

(٢) لكونه لا يجب عليهم الأداء أصلا فلا يجب القضاء .

انظر المذهب ٥٨٧/٢ ، الغرر البهية ٥٩٩/٣ ، فتح الجواد ٢٩٤/١٠٠ .

(٣) في هامش (ظ) : أي استمرار هذه الأمور المذكورة من الصبي وغيره .

(٤) لكن يستحب لحزمة الوقت وخروجا من الخلاف .

انظر المذهب ٥٨٧/٢ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ٣٧٨/١ ، مغني المحتاج ١٧١/٢ .

(٥) أما إذا بلغ الصبي في أثناء النهار صائما وجب عليه اتمامه لأنه صار من أهل الوجوب في أثناء
 العبادة .

انظر التهذيب للبخاري ١٧٦/٣ ، الارشاد مع اخلاص النواوي ٢٩٩/١ ، المنهاج مع مغني
 المحتاج ١٧٠/٢ .

(٦) في (ص) : " فلا يجب القضاء على من فاته الصوم بهذه الأسباب ، ويجب على من فاته بغير هذه
 الأسباب من الحيض والنفاس والمرض والسفر وجنون المرتد وغير ذلك كما ذكرنا قبل " .

(٧) في (ص) : " فيجب قضاء " .

(٨) لكنه يسن تعجيلا لبراءة للذمة .

انظر المذهب ٦٢٤/٢ ، روضة الطالبين ٢٣٦/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦٠١/٣ ، فتح
 الجواد ٢٩٤/١٠٠ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بلا وجوب ولاء " .

(١٠) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٥٤٢/٢ ، التهذيب للبخاري ١٧٦/٣-١٨٠ ، روضة
 الطالبين ٢٣٦/٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ١٠٣/٢ و ١٠٤ ، الغرر البهية ٥٩٩/٣-٦٠١ .

فصل

م ويجب الإمساك في رمضان لمن لا يباح فطره حقيقة^(١) أي مع العلم بحال اليوم ؛ م
كيوم الشك إذا ثبت أنه من رمضان وجب على من أصبح فيه مفطرا قبل أن يأكل شيئا أو
بعده إمساكه ، فالإمساك من خواص رمضان فلا إمساك على من تعدى بالإفطار في نذر أو
قضاء ولا على من أباح له الفطر حقيقة^(٢) كالمسافر والمريض إذا أفطر ثم زال عذرهما^(٣) أو
لم يزل ، ولا على الحائض والنفساء إذا أفطرتا بالحيض والنفاس ثم زال الحيض والنفاس في
ذلك اليوم^(٤) .

فصل

م وتجب الكفارة^(٥) / للصوم بإفساد الصوم^(٦) بشروط تذكر ، فمن جامع ناسيا لا تجب

(١) في (ص) : " إباحة حقيقية " ، ومعنى العبارة أنه إنما أباح فطره بناء على ظاهر يتطرق إليه الخطأ كما مثله
الشارح يوم الشك ، وإنما وجب الإمساك عليه وإن كان مخطئا تشبيها بالصائمين ومراعاة لحزمة الوقت مع
وجود نوع تقصير منه فهو منسوب إلى ترك التحفظ كما يحكم بحرمان القاتل خطأ من الإرث .
انظر فتح العزيز ٢٢٢/٣ و ٢٢٣ ، مشكل الوسيط ٥٤٣/٢ ، الغرر البهية ٦٠٢/٣ .

(٢) في (ص) : " إباحة حقيقية " ، ومعنى إباحة الفطر له حقيقة أي بناء على أمر متحقق كالسفر والمرض
ونحوها .
انظر مشكل الوسيط ٥٤٣/٢ .

(٣) فإن زال العذر فيستحب الإمساك لهما لحزمة الوقت كما سبق ، قال الرافعي : فإن أكلا فليخفياه كيلا
يتعرضا للتهمة وعقوبة السلطان اهـ وقال ابن حجر في فتح الجواد : ويسن الإمساك بعد الفطر أيضا
لنحو حائض طهرت اهـ .
انظر فتح العزيز ٢٢٢/٣ ، فتح الجواد ٢٩٥/١ ، نهاية المحتاج ١٨٨/٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التهذيب للبعوي ١٧٩/٣ ، النهاج مع مغني المحتاج ١٧١/٢ ، روض الطالب مع
أسنى المطالب ٤٢٣/١ و ٤٢٤ ، الارشاد مع فتح الجواد ٢٩٤/١ و ٢٩٥ .

(٥) نهاية الوجه (١١٢) من (ظ) .

(٦) في (ص) : " بإفساد الصائم الصوم " .

عليه الكفارة فإنه لا يفسد صومه ولا إثم عليه ، ولا تجب الكفارة بإفساد غير الصوم كالصلاة^(١) .

م ويشترط لوجوب الكفارة كون الإفساد لصوم رمضان ؛ فلا تجب الكفارة بإفساد صوم غير رمضان كالنذر والكفارة والقضاء [وغير ذلك]^(٢) -^(٣) .

م ويشترط كون الإفساد بجماع^(٤) كالإتيان في غير المأثى وإتيان البهيمة والميتة وغيرهما ، فلا تجب بإفساد غير الجماع كالأكل والشرب والاستمناء والاستقاء^(٥) -^(٦) .

م ويشترط كون [٨١] الجماع تاما (وقصد بالتمام الاحتراز عن جماع)^(٧) المرأة فإن إفساد صومها ليس بجماع تام ، فإنها تفطر بوصول أول جزء من الحشفة إلى باطنها (وتبع في ذلك الغزالي^(٨) ، ولا يصح الاحتراز عن المرأة بذلك فإنه يتصور فساد صومها بالجماع بأن يولج وهي نائمة أو ناسية أو مكرهة ثم تستيقظ أو تذكر أو تطاوع بعد الإيلاج وتستدعيه^(٩) ، والحكم لا يختلف في عدم وجوب الكفارة وإن كانت موسرة .

(١) في (ص) : " كإفسادها لا يوجب الكفارة " .

(٢) لكون وجوب الكفارة وارداً في رمضان فلا يقاس عليه غيره لاختصاصه بفضائل لا يشاركه غيره فيها .

انظر الحاوي الكبير ٤٢٤/٣ ، فتح الوهاب ١٢٤/١ ، مغني المحتاج ١٧٨/٢ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٤) في (ص) : " بجماع والمراد كل جماع يجب فيه الغسل " .

(٥) في (ص) : " الاستقاء وغير ذلك " .

(٦) لكون النص في وجوب الكفارة ورداً في الجماع وما عداه ليس في معناه .

انظر المهذب ٦١٠/٢ ، فتح العزيز ٢٢٩/٣ ، الغرر البهية ٦٠٤/٣ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بخلاف جماعه " .

(٨) كما تبعه الشيخان في الروضة وأصلها ، انظر الوسيط ٥٤٤/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٢٦/٣ و ٢٣٠ ،

روضة الطالبين ٢٣٨/٢ ، تحفة المحتاج ٦٢١/٤ و ٦٢٢ ، مغني المحتاج ١٧٩/٢ .

(٩) كذا بنصه في فتح العزيز ٢٣٠/٣ ، وانظر مشكل الوسيط ٥٤٦/٢ ، اخلاص الناوي ٣٠٠/١ .

وفي قوله بعد ذلك : لا على المرأة ما يغني عن هذا القيد^(١)^(٢) .

م ويشترط كون الجماع يَأْتُم به بخلاف غير الآثم بالجماع كالمرضى والمسافر إذا أفسدا صومهما بالجماع فإن الكفارة لا تلزمهما^(٣) .

م ويشترط كون الإثم بالجماع لأجل الصوم بخلاف الإثم بالجماع لا لأجل الصوم كالسافر والمريض إذا أفطرا بالزنا مترخصين^(٤) [أو دون مترخصين^(٥)]^(٦) فإن الكفارة لا تلزمهما .

م وتجب الكفارة بما ذكرنا على الرجل لا على المرأة^(٧)^(٨) .

م ولا الظان بقاء الليل ، ولا على المكره على الجماع^(٩) ، م ويتكرر وجوب الكفارة

(١) معنى ذلك أنه لا حاجة إلى تقييد الجماع بالتام لكون المرأة لا تجب عليها الكفارة أصلاً كما سيأتي .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : " لا تلزمهما فإنهما لا يَأْتُم بالجماع " .

(٤) لأنه وإن أثم بهذا الجماع لكن لم يَأْتُم به بسبب الصوم لكون الإفطار جائز له .

انظر فتح العزيز ٢٣٢/٣ ، اخلاص النواي ١/٣٠٠ ، أعانة الطالبين ٢٣٩/٢ .

(٥) لأنه وإن أثم لكن لا بسبب الصوم وحده ، والإفطار مباح له أصلاً فيصير شبهة في درء الكفارة .

انظر التهذيب للبغوي ٣/١٧٠ ، الغرر البهية ٣/٦٠٦ ، المنهاج القويم ٣٨٧/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٧) لكونه لم يؤمر بالكفارة في الحديث إلا الرجل المواقع مع الحاجة إلى البيان ، ولأن الكفارة تشتمل على مال فاخص بها الزوج كالمهر .

انظر الخاوي الكبير ٣/٤٢٥ ، المهذب ٢/٦١٠ و ٦١١ ، مشكل الوسيط ٢/٥٤٥ ، أسنى المطالب ١/٤٢٥ .

(٨) في (ص) : " وإن أفسد صومهما بالجماع كما ذكرناه ويتصور فساد صومهما بالجماع بأن تولج وهي نائمة أو ناسية ثم تستيقظ أو تذكر بعد الإيلاج وتستدعيه فلا تجب عليها الكفارة وإن كانت موسرة " ، وقد سبق ذكرها في غير (ص) .

(٩) لكونه لم يَأْتُم بفعله ولا يفسد صومه فلا يستحق التغليظ .

انظر المهذب ٢/٦١٤ ، فتح العزيز ٣/٢٣١ ، نهاية المحتاج ٣/٢٠١ .

إن تكرر الإفساد^(١) ، فلو أفسد يوما من رمضان بالجماع ثم يوما آخر منه به^(٢) وجب عليه كفارتان ولا يتداخلان سواء تخلل التكفير أو لم يتخلل^(٣) .

م وتسقط الكفارة بطريان الجنون م أو الموت بعد إفساد ذلك اليوم بالجماع^(٤) ، [م ولا تسقط الكفارة بطريان المرض م أو بطريان السفر بعد إفساد الصوم بالجماع]^(٥) في ذلك اليوم^(٦) ، م وتستقر الكفارة في ذمة المجمع في رمضان إن عجز عن جميع خصال الكفارة وهي الإعتاق والصيام والإطعام والكسوة^(٧) ، وهذه الكفارة كفارة مرتبة ككفارة الظهار فعليه تحرير رقبة مؤمنة فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا كما سيأتي في باب إن شاء الله تعالى .

(١) أي في يومين كما بينه الشارح لكون الجماع الثاني لم يقع مفسدا .

انظر المذهب ٦١٤/٢ ، التهذيب للبغوي ١٦٩/٣ ، غاية البيان ٢٤٠/٢٤٠ .

(٢) في (ص) : " أو أفسد صوم يوم من رمضان بالجماع ويوم آخر من رمضان آخر به " .

(٣) لكون صوم كل يوم عبادة مستقلة فلا تتداخل .

انظر المذهب ٦١٢/٢ ، تحفة المحتاج ٦٢٦/٤ ، حاشية الشرفاوي ٤٣٩/١ .

(٤) لكون الجنون والموت ينافيان الصيام فيتين بعروضهما أنه لم يكن صائما في ذلك اليوم بخلاف السفر والمرض .

انظر الوسيط ٥٤٨/٢ ، التهذيب للبغوي ١٧٠/٣ ، فتح العزيز ٢٣٣/٣ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) لأنهما لا ينافيان الصوم ، والسفر المنشأ في أثناء النهار لا يبيح فطره ، وأما حدوث المرض بعده فلا يؤثر في إسقاط الكفارة لأنه هتك حرمة الصوم بفطره قبل حدوثه .

انظر فتح العزيز ٢٣٣/٣ ، مغني المحتاج ١٨٠/٢ ، غاية البيان ٢٤٠/٢٤٠ .

(٧) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الأعرابي بأن يكفر مما دفعه إليه مع اخباره بعجزه فدل على أنها ثابتة في الذمة ، ولأن حقوق الله المالية إذا عجز عنها العبد وقت وجوبها وكان وجوبها بسبب منه استقرت في ذمته .

انظر المذهب ٦١٦ و ٦١٧ ، فتح الباري ١٧٢/٤ ، أسنى المطالب ٤٢٦/١ ، مغني المحتاج ١٨١/٢ .

م^(١)/ ولا يجوز^(٢) له أن يصرف الطعام إلى أهله وأولاده وإن كانوا مستحقين^{(٣)(٤)} .

فصل

م ويجب على الوارث صرف مد من غالب قوت البلد لما يذكر ؛ م إلى^(٥) الفقير أو المسكين ، ويجوز صرف المد إلى واحد منهما وإلى جمع منهما^(٦) ، ويجوز صرف أمداد إلى

(١) نهاية اللوحة (٥٥) من (ص) .

(٢) في (ص) : " ومن وجبت عليه الكفارة وعجز عن الإعتاق والصيام وقدر على الإطعام لا يجوز " .

(٣) وذلك كالزكوات وسائر الكفارات ، وأجاب الشافعي والأصحاب عن الحديث الصحيح الوارد في كفارة الرقاع في رمضان وفيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له " أطعمه لأهلك " بعدة أجوبة صوب منها ابن الصلاح وكذا النووي ونقله عن المحققين : أن إطعامه لأهله ليس على سبيل الكفارة ، قال النووي : وإنما معناه أن هذا الطعام صار ملكا له وعليه كفارة فأمر بإخراجه عنها فلما ذكر حاجته أذن له في أكله لكونه في ملكه لا عن الكفارة وبقيت الكفارة في الذمة وتأخيرها لمثل هذا جائز بلا خلاف اهـ . قلت : وهذا التأويل هو الذي استجبه الشافعي وقال هو أقرب إلى الاحتياط .

والحديث المذكور رواه البخاري ١٦٣/٤ في كتاب الصوم باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر برقم ١٩٣٦ ومسلم ٧٨١/٢ و٧٨٢ في كتاب الصيام باب تغليظ الجماع في نهار رمضان على الصائم برقم ١١١١ .

انظر الأم ٩٨/٢ و ٩٩ ، فتح العزيز ٢٣٥/٣ ، مشكل الوسيط ٥٥٠/٢ ، المجموع ٣٤٤/٦ ، إحكام الأحكام ٢١٨/٢ ، فتح الجواد ٢٩٦/١ ، نهاية المحتاج ٢٠٥/٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٤٢٤-٤٣٦ ، الوسيط ٥٤٤-٥٥١ ، حلية العلماء ١٦٥-١٧١ ، روضة الطالبين ٢٣٨-٢٤٦ ، الارشاد مع اخلاص النواوي ٢٩٩-٣٠١ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ٣٨٦-٣٨٩ .

(٥) في (ص) : " وإنما يجب المد لأجل " .

(٦) اختيار الشارح أنه يجوز صرف المد إلى جماعة نقله عنه الأنصاري في الغرر البهية ٦١٥/٣ ، وسمى هذا الشرح بالميمي ، ونقله أيضا عن أصله التعليقة ، انظر التعليقة لوجه ٥٧ ، ولكن صوب ابن حجر والرملی وغيرهما أنه لا يجوز صرف المد الواحد إلى شخصين لأن كل مد فدية تامة وقد أوجب الله تعالى صرف الفدية إلى الواحد فلا ينقص عنها وكل مد بدل عن صوم يوم فلا يتجزأ .

فقير واحد أو مسكين واحد وليس مصرف المد مصرف الزكاة^(١) .

م ويجب المد لكل يوم فات صومه من (رمضان أو)^(٢) / نذر [أو قضاء]^(٤) أو كفارة
بغير عذر أو بعذر ووجب قضاؤه ، م وإنما يجب المد من تركه المتمكن من القضاء إذا مات
من غير قضاء^(٥) بخلاف من لم يتمكن من قضاائه حتى مات ؛ كما إذا دام مرضه أو سفره
إلى الموت^(٦) .

ولا يجوز الصوم عن الميت المتمكن من القضاء^(٧) ، (وقال في القديم : يجوز أن
يصوم عنه وليه وإن كان معذورا ولم يتمكن من القضاء حتى مات ، والمشهور في
المذهب تصحيح الأول وهو الجديد ، وذهبت جماعة من المحققين^(٨) إلى تصحيح القديم

= انظر شرح التنبيه ٢٧٧/١ ، الغرر البهية ٦١٥/٣ ، النهاية شرح الغاية ١٣٩ ، فتح الجواد ٢٩٦/١ ،
مغني المحتاج ١٧٧/٢ ، غاية البيان ٢٤١ .

(١) أي لاتصرف إلى الأصناف الثمانية بل تصرف للفقراء والمساكين كما ذكر الشارح .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١١٣) من (ظ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) : " سواء فيه النذر والكفارة وصوم رمضان والمتعدي بترك أداء الصوم وغير المتعدي " .

(٦) لأنه يجوز له تأخير أداء رمضان بهذا العذر فتأخير القضاء أولى بالجواز .

انظر المجموع ٣٦٤/٦ ، الغرر البهية ٦٢٣/٣ ، مغني المحتاج ١٧٦/٢ .

(٧) لأن الصوم عبادة لاتدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كالصلاة .

انظر المذهب ٦٢٥/٢ ، إحكام الأحكام ٢٢٨/٢ و ٢٢٩ ، شرح التنبيه ٢٧٧/١ ، غاية البيان ٢٤٠ و ٢٤١ .

(٨) كذا ذكر النووي في الروضة ووصفهم في المجموع وغيره بالجامعين بين الفقه والحديث وذكر منهم

البيهقي ، ونقله الحافظ ابن حجر عن أبي ثور ، ومن اختاره ابن الصلاح والنووي في عامة كتبه ،

واعتمده ابن حجر والرملي ، بل ذكر النووي في شرح مسلم أنه يستحب للولي الصيام عنه ، قال

البيجوري : فهذه المسألة من المسائل المعتمدة في القديم .

انظر مشكل الوسيط ٥٥١/٢ و ٥٥٢ ، روضة الطالبين ٢٤٧/٢ ، المجموع ٣٦٨/٦ - ٣٧١ ، المنهاج مع

مغني المحتاج ١٧٢/٢ ، تصحيح التنبيه ٢٢٦/١ ، شرح صحيح مسلم ٢٥/٨ و ٢٦ ، الارشاد مع فتح =

وهو الصواب لصحة الأحاديث فيه^(١).

وعلى القديم لو أمر الولي أجنبيا فصام عنه بأجرة أو غيرها جاز ، وكما يجوز له الصيام يجوز له الإطعام عنه .

والولي قيل الوارث ورجحه الرافعي^(٢) ، وقيل مطلق القرابة ورجحه غيره^(٣) .

قال الشيخ الإمام فسح الله تعالى في مدته : فلو تعدد الولي وصاموا عنه في يوم واحد ، أو أمر الولي جماعة من الأجانب فصاموا عنه كذلك ينبغي أن يجزيء عن أيام بعدد الصائمين كما لو استؤجر بعد موته من يحج عنه عن فرض إسلامه ، وآخر يحج عنه عن

= الجواد ١/٢٩٧ و ٢٩٨ ، الاعتناء ١/٣٤٦ ، فتح الباري ٤/١٩٣ ، نهاية المحتاج ٣/١٩٠ ، حاشية البيهقري ١/٥٧٣ ، المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد ص ١٣٧-١٤٢ .

(١) من الأحاديث الصحيحة الواردة في المسألة المشار إليها : حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : " من مات وعليه صيام صام عنه وليه " ، ومنها حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها ؟ قال نعم فدين الله أحق أن يقضى " رواهما البخاري ٤/١٩٢ في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم برقم ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ومسلم ٢/٨٠٢ و ٨٠٣ كتاب الصوم باب قضاء الصوم عن الميت برقم ١١٤٧ و ١١٤٨ ، ومنها حديث بريدة رضي الله عنه عند مسلم ٢/٨٠٥ برقم ١١٤٩ قال : بينا أنا جالس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ أتته امرأة فقالت : إني تصدقت على أمي بجمارية وإنها ماتت ، قال فقال : " وجب أحرك وردها عليك الميراث " ، قالت يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها ؟ قال " صومي عنها " .

ولزيد من الأحاديث يراجع سنن البيهقي ٤/٢٥٤-٢٥٧ كتاب الصوم باب من يقول يصوم عنه وليه ، المجموع ٦/٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٢) انظر فتح العزيز ٣/٢٣٧ ، وقال النووي في المجموع ٦/٣٦٨ : واحتمال الإرث ليس ببعيد .

(٣) كابن الصلاح والنووي وكذا رجحه جمع من المتأخرين .

انظر مشكل الوسيط ٢/٥٥٢ ، روضة الطالبين ٢/٢٤٦ ، المجموع ٦/٣٦٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٧٢ ، اخلاص الناوي ١/٣٠١ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ١٢/٥١٢ ، غاية البيان ٢٤١ ، حاشية البيهقري ١/٥٧٣ .

قضائه وآخر عن نذره في سنة واحدة فإنه يجوز^(١) ^(٢) .

م وكذلك يجب مد كما ذكرنا لفوات صوم كفارة القتل^(٣) وهو شهران كما يذكره في باب الظهار إن شاء الله تعالى ، م ويجب لكل يوم فات صومه مد كذلك على الهرم بلا قضاء ، م وكذلك يجب مد مع القضاء على الحامل م والمرضع للخوف على ولديهما^(٤) لا على نفسيهما ، م وكذلك يجب على المفطر المنقذ غيره من الهلاك مع القضاء إذا كان المنقذ محترماً سواء كان إنساناً أو غيره^(٥) ، م ويجب مد كما ذكرنا على مؤخر قضاء رمضان عن

(١) نقل عن الشارح هذه المسألة الرملي في نهاية المحتاج ١٩١/٣ ووالده في حاشية شرح الروض ٤٢٨/١ وأقره ونقله عن الأذرعى أيضاً ، وقد ذكر النووي في المجموع : أن مذهب الحسن البصري - قلت : كما ذكره البخاري عنه تعليقا بصيغة الجزم- أنه لو صام عنه ثلاثون بالإذن في يوم واحد أجزأه ثم قال وهو الظاهر الذي نعتقده قال الحافظ ابن حجر : لكن الجواز مقيد بصوم لم يجب فيه التابع لفقد التابع في الصورة المذكورة .

انظر صحيح البخاري مع فتح الباري ١٩٢/٤ ، المجموع ٣٧١/٦ ، نهاية المحتاج ١٩١/٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) "القتل" سقط من (ظ) ، وتقيد الكفارة بكفارة القتل هو من تقيد الحاوي لكونها لا يخلفها صوم ، ووافقه على القيد في البهجة وكذا عميرة ، لكن يرد عليه صوم الكفارة المخيرة إذا عجز عن الخصال التي قبله قال في الغرر : مع أن الأصحاب لم يقيدوا الكفارة بالقتل ، واستغرب هذا التقيد في نهاية المحتاج .

انظر الغرر البهية ٦١٦/٣ ، أسنى المطالب مع حواشيه ٤٢٧/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ١٠٦/٢ ، فتح الجواد ٢٩٨/١ ، مغني المحتاج ١٧٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٩٠/٣ ، حاشية الجمل ٤٤٨/٢ .

(٤) وضابط الخوف على الولد هو خوف سقوطه أو قلة اللبن في الموضع فيتضرر بمبيح تيمم .

انظر كفاية الأخيار ٢٩٥ ، تحفة المحتاج ٦٠٩/٤ ، شرح ابن قاسم على غاية الاختصار مع حاشية البيهقي ٥٧٦/١ و٥٧٧ ، بشرى الكريم ٥١٤ .

(٥) إنما لزم الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما وكذا منقذ غيره لأنه فطر ارتفق به شخصان فيتعلق به بدلان القضاء والكفارة .

انظر اخلاص النواي ٣٠١/١ ، الغرر البهية ٦٢١/٣ ، غاية البيان ٢٤٢ .

كل سنة إلى مضي رمضان السنة القابلة (فتكرر بتكرر السنين^(١))^(٢) ، ويشترط لوجوب الفدية للتأخير التمكن من القضاء^(٣) ، والمتعدي بالإفطار لا^(٤) تجب عليه الفدية للإفطار^(٥)،^(٦) ولو اجتمعت الموجبات للفدية تعدد الفدية ؛ فلو أفطرت الحامل خوفا على الولد وأخرت القضاء عن السنة وماتت من غير قضاء فيلزمها مد للإفطار ومد للتأخير ومد للفوات^(٧) .

وإذا فاته عشرة أيام ولم يقضها ومات [٨٢] وقد بقيت من شعبان خمسة أيام فليلزمه خمسة عشر مدا ، عشرة لفوات أصل الصوم ، وخمسة لتأخير ما يضيق قضاؤه^(٨) وهو خمسة أيام^(٩) .

(١) لأن الحقوق المالية لا تتداخل .

انظر التهذيب للبغوي ١٨٠/٣ ، فتح العزيز ٢٤٣/٣ ، فتح الجواد ٢٩٧/١٥٧ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) معنى ما ذكره الشارح أن المتعدي بفطره لا تلزمه الفدية للإفطار لكن قد تلزمه بسبب تأخيره القضاء بعد الامكان لحصول مانع من موت ونحوه ، أو لتأخيره القضاء بعد قنوم رمضان آخر ، وهل قضاء الصوم للمتعدي بفطره على الفور أو التراخي : صوب ابن الصلاح والنووي أنه على الفور ونقله عن الخراسانيين وبعض العراقيين ، بخلاف المعنور بفطره فقضاؤه على التراخي .
انظر مشكل الوسيط مع الوسيط ٥٥٣/٢-٥٥٥ ، فتح العزيز ٢٤٣/٣ ، المجموع ٦٩/٣ و ٣٦٥/٦ ، شرح صحيح مسلم ٢٣/٨ ، تذكرة النبيه ٣٢/٣ .

(٤) في (ص) : " ولا " .

(٥) في التعليقة لوجه ٥٧ : ويعلم أن المتعدي بالانفطار لا تجب عليه الفدية للانفطار لأن إثمه به أعظم من أن ترتفع بالفدية ، وانظر المذهب مع المجموع ٣٢٨/٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٩٥/٣ ، فتح الجواد ٢٩٦/١٥٧ .
(٦) في (ص) : زيادة قوله " نعم قد تجب عليه الفدية للفوات عند التمكن من القضاء ، أو لتأخير القضاء عن السنة " ، وهو بنصه منقول من التعليقة لوجه ٥٧ ، ومعناه قد مر قريبا .

(٧) لأن أسبابها مختلفة فلا تتداخل .

انظر التهذيب للبغوي ١٨٠/٣ ، المجموع ٣٦٤/٦ .

(٨) لأنه لو عاش لم يمكنه إلا قضاء خمسة .

انظر التهذيب للبغوي ١٨١/٣ ، فتح العزيز ٢٤٣/٣ ، المجموع ٣٦٥/٦ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢٣٦/٣-٢٤٤ ، التهذيب

فصل

ويجب إتمام قضاء الواجب من العبادات كما يجب إتمام الأداء سواء كان صوما أو غيره من النذر أو الكفارة أو غيرها ؛ كما يجب إتمام صلاة الجنازة إذا شرع فيها ، م ولا يجب إتمام العلم إذا اشتغل به ، م ولا إتمام فروض الكفايات إن شرع فيها وسيأتي بيانها في الجهاد إن شاء الله تعالى .

م ولا يجب إتمام التطوع من العبادات^(١) ، م ومن التطوع الذي لا يجب إتمامه الصوم الراتب وغيره ، والراتب صوم عرفة لغير الحجيج^(٢) م وصوم عاشوراء^(٣) / (وهو العاشر من المحرم)^(٤) م ، وتاسوعاء مع عاشوراء^(٥) ، م وستة أيام من شوال مع التتابع ودونه وإن كان

= للبغوي ٣/١٧٠ و ١٧١ و ١٨٠ و ١٨١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٧٢-١٧٧ ، الغرر البهية ٣/٦١١-٦٢٣ ، الإقناع للشرييني ١/٤٨٥-٤٨٩ .

(١) قال في الروضة : لكن يستحب فلو خرج منها فلا يجب القضاء لكن يستحب ، ثم إن خرج لعذر لم يكره وإلا كره على الأصح ، ومن العذر أن يعز على من ضيف امتناعه عن الأكل اه واطلاق الشارح العبادات يستثنى منه الحج والعمرة كما يأتي في بابه .

انظر مشكل الوسيط ٢/٥٥٥ ، روضة الطالبين ٢/٢٥١ ، المجموع ٦/٣٩٣ ، اخلاص النايي ١/٣٠٢ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢/١١٩ .

(٢) أما للحجيج فيستحب الفطر اتباعا ، فإن صامه كان خلاف الأولى .

انظر المجموع ٦/٣٨٠ ، عمدة السالك ١٧٦ ، تحفة المحتاج ٤/٦٣٤ ، غاية البيان ٦/٢٣٦ .

(٣) نهاية الوجه (١١٤) من (ظ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وفي صيام التاسع معنيان : أحدهما : الاحتياط فإنه ربما يقع في الهلال غلط فيظن العاشر التاسع ، والثاني : مخالفة اليهود فإنهم لا يصومون إلا يوما واحدا ، قال الرافعي فعلى هذا لو لم يصم التاسع معه استحب أن يصوم الحادي عشر .

انظر فتح العزيز ٣/٢٤٦ ، المجموع ٦/٣٨٣ ، مغني المحتاج ٢/١٨٣ .

صومها مع التابع والاتصال بيوم العيد أفضل^(١) ، وصوم هذه الأيام هو المتكرر في كل سنة ، م وصوم أيام البيض وهو صوم الثالث عشر والرابع [عشر] والخامس عشر وهو المتكرر في كل شهر ، م وصوم الاثنين والخميس وهو المتكرر في كل أسبوع ، م وصوم الدهر وإنما يسن ذلك لمن لا يتضرر به ولا يفوت به حقاً ويستثنى يوماً العيد وأيام التشريق^{(٢) (٣)} .

(١) لكون ذلك مبادرة إلى العبادة .

انظر التهذيب للبعوي ١٩٧/٣ ، أسنى المطالب ٤٣١/١ ، نهاية المحتاج ٢٠٨/٣ .

(٢) في (ص) زيادة قوله "ورمضان من الدهر فإنه يلزمه الإفطار في يومي العيد وأيام التشريق ويلزمه صوم رمضان فلا يكون تطوعاً" .

(٣) انظر مسائل الفصل في الباب ١٩٠ ، المذهب ٦٢٦-٦٢٩ ، الوسيط ٥٥٥/٢ ، روضة الطالبين ٢٥١-٢٥٤ ، المنهاج مع شرح المحلى وحاشية القليوبي ١١٦-١٢٠ ، عمدة السالك ١٧٥-١٧٧ ، اخلاص الناوي ٣٠٢-٣٠٤ .

باب الاعتكاف^(١)

م الاعتكاف سنة في جميع السنة ؛ غير أنه في (العشر الأخير من رمضان)^(٢) أفضل اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣) وطلباً لليلة القدر .

م وإنما يحصل الاعتكاف باللبث فلو دخل المسجد عابراً ولم يلبث فيه قدراً زائداً على الطمأنينة في أركان الصلاة فإن الاعتكاف لا يحصل وإن قصده^(٤) ، ولو لبث قائماً أو قاعداً أو متردداً في أرجاء المسجد حصل^(٥) .

م ويشترط كون المعتكف مسلماً سواء كان بالغاً أو صبيّاً مميّزاً ، فلا يصح من الكافر ، م ويشترط كونه عاقلاً فلا يصح اعتكاف المجنون والمغمى عليه ، والسكران والصبي الذي لا تمييز له .

م ويشترط كون اللبث مع حلّ ، فلا يصح اعتكاف الحائض والنفساء والجنب ، م

(١) الاعتكاف في اللغة : من عكف على الشيء إذا لزمه وأقام به وواظب عليه .

انظر النظم المستعذب ١/١٧٨ ، لسان العرب ٩/٢٥٥ .

وفي الاصطلاح : اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية .

انظر المجموع ٦/٤٧٤ ، أسنى المطالب ١/٤٣٣ ، مغني المحتاج ٢/١٨٨ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " رمضان في العشر الأخير " .

(٣) حيث ثبت من حديث ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ كان يعتكف العشر الأواخر من شهر رمضان . رواه البخاري ٤/٢٧١ في كتاب الاعتكاف باب الاعتكاف في العشر الأواخر ٢٠٢٥ و٢٠٢٦ ، ومسلم ٢/٨٣٠ و٨٣١ في كتاب الاعتكاف باب اعتكاف العشر الأواخر من رمضان ١١٧١ و١١٧٢ .

(٤) وذلك لأن لفظ العكوف مشعر باللبث فلا بد منه ، وقدّر الطمأنينة في الصلاة لا يسمى مكثاً .

انظر فتح العزيز ٣/٢٥٢ ، فتح الجواد ١/٣٠١ .

(٥) لكن استحباب الشافعي أن يكون قدر يوم خروجا من الخلاف .

انظر المذهب ٢/٦٣٩ ، التهذيب للبيهقي ٣/٢٢٥ ، روضة الطالبين ٢/٢٥٨ .

ويشترط كون الاعتكاف في المسجد^(١) فلا يصح في معتزل المرأة والرجل في يتتهما للصلاة وغير معتزلهما ، ويصح في جميع المساجد ، م والجامع أولى^(٢) .

م وإنما يحصل الاعتكاف بالنية^(٣) فلو لبث أياما في المسجد بلا نية لا يكون معتكفا ، م وجدد المعتكف النية إن خرج من المسجد لقضاء الحاجة وغيره إذا^(٤) لم يقدر زمانا لاعتكافه م (أو قدر زمانا لاعتكافه وخرج لما يقطع الولاء ، ولا يجددها لغير قاطع الولاء إذا قدر زمانا^(٥))^(٦) ، والخروج لقاطع الولاء يأتي من بعد إن شاء الله تعالى^(٧) .

م وإنما يحصل الاعتكاف أيضا مع ترك الجماع عامدا ذاكرا للاعتكاف عالما بالتحريم في المسجد أو في غيره إذا خرج لقضاء الحاجة ، م ومع ترك مقدمات الجماع كالمباشرة فيما دون الفرج كاللمس والقبلة مع الشهوة ، م ولكن إذا كانت المقدمات مع الإنزال^(٨) .

(١) قالوا ولا يفتقر شيء من العبادات إلى المسجد إلا التحية والاعتكاف وكذا الطواف فهو متوقف على مسجد مخصوص هو المسجد الحرام .

انظر التحرير مع حاشية الشرقاوي ٤٥٠/١ ، مغني المحتاج ١٩٠/٢ ، غاية البيان ٢٤٣ .

(٢) للخروج من خلاف من أوجه ولكونه أكثر جماعة ودوام الصلاة فيه ، وقد يجب الجامع كما لو نذر زمنا متتابعاً فيه يوم الجمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها .

انظر الحاوي الكبير ٤٩١/٣ ، الارشاد مع فتح الجواد ٣٠٢/١ ، نهاية المحتاج ٢١٧/٣ .

(٣) في (ص) : " باللبث الموصوف مع النية " ، والنية تكون في ابتداء الفعل فإن كان فرضاً وهو النذر لزمه تعيين النية للفرض لتمييزه عن التطوع .

انظر المهذب ٦٤٢/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٥٧/٣ ، روضة الطالبين ٢٦١/٢ .

(٤) في (ص) : " هذا إذا " .

(٥) لأنه لا بد منه فهو كالمستثنى عن النية .

انظر فتح العزيز ٢٥٨/٣ ، فتح الجواد ٣٠٢/١ ، الإقناع للشريبي ٤٩٣/١ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وجدد المعتكف النية بخروج قاطع الولاء إن قدر زمانا لاعتكافه ولا يجددها لغير قاطع الولاء " .

(٧) انظر ص ٥١٦-٥١٨ من هذا الباب .

(٨) انظر مسائل الفصل في المهذب ٦٣٥/٢-٦٣٧ و٦٣٩ و٦٤٢ و٦٤٣ ، الوسيط ٥٥٩/٢ و٥٦٢ و٥٦٥- =

فصل

م ويقطع الاعتكاف^(١) طريان الحيض^(٢) / خلال الاعتكاف في الحال وإن استمر المكث في المسجد ، ولا يبطل التابع إذا كانت المدة المنذورة طويلة لا تخلو عن الحيض غالباً كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٣) سواء خرجت بعذر الحيض أو لم تخرج ، وإن كانت بحيث تخلوا عن الحيض انقطع .

م وكذا طريان الجنون يقطع الاعتكاف والتابع إن أخرج وكان يمكن حفظه في المسجد من غير مشقة^(٤) ، وإن لم يخرج أو أخرج ولكن لم يمكن حفظه في المسجد أو أمكن ولكن شق لم ينقطع التابع لكن ينقطع الاعتكاف^{(٥)(٦)} / .

= ٥٦٨ ، روضة الطالبين ٢/٢٥٥-٢٦٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/١٨٨-١٩٥ ، التذكرة/٧٩ .

(١) القاطع للاعتكاف كما سيأتي في كلام الشارح قسماً الأول : قاطع للاعتكاف في الحال بمعنى أنه لا يحسب في زمنه الاعتكاف وهو مقصود هذا الفصل ، والثاني : قاطع للولاء وهو ما يبطل به الاعتكاف المتتابع بحيث لا يبنى عليه وسيأتي الكلام عنه في آخر الاعتكاف ، وانظر الغرر البهية ٤/١٥١٤ ، إغاثة الطالبين ٢/٢٦٣ .

(٢) نهاية اللوحة (٥٦) من (ص) .

(٣) انظر ما ذكره الشارح من التفصيل بعد فصلين .

(٤) هذا مقتضى ما في الروضة وأصلها لأنه لا عذر في إخراجها ، لكن صريح المجموع عدم الفرق بين إمكان حفظه وعدمه قال وهو الجاري على القاعدة فإنه لم يخرج باختياره اهـ ثم نقله عن كثير من الأصحاب قال ابن حجر وهو مقتضى كلام الجمهور .

انظر فتح العزيز ٣/٢٦١ ، روضة الطالبين ٢/٢٦٤ ، المجموع ٦/١٧٥ و٥١٨ ، أسنى المطالب ١/٤٣٧ ، تحفة المحتاج مع حواشيه ٤/٦٦٨ ، فتح الجواد ١/٣٠٣ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢/٢٠٨ .

(٥) لكونه معذور فيما عرض له في الصورة الأولى ، ولم يحصل الخروج باختياره في الصورة الثانية ، وإنما ينقطع الاعتكاف فلا يحسب زمان الجنون من الاعتكاف لكون العبادات البدنية لا تصح منه .

انظر التهذيب للبغوي ٣/٢٣٥ ، فتح العزيز ٣/٢٦١ ، مغني المحتاج ٢/١٩٦ و١٩٧ .

(٦) نهاية الوجه (١١٥) من (ظ) .

م وكذا السكر م والكفر كل واحد منهما يقطع الاعتكاف والتتابع^(١) ؛ م لا الإغماء فإنه لا يقطع الاعتكاف والتتابع ما دام في المسجد ، فإن أخرج منه فهو كالمجنون .

م ويقطع الاعتكاف الاحتلام في الحال وكذا الجماع ناسيا فلا يحسب زمانهما عن الاعتكاف وإن اغتسل في المسجد^{(٢)(٣)} لكن لا يبطل المتقدم عليه في المتتابع ، م ويلزم المحتلم المبادرة إلى الغسل رعاية للتتابع ، م لا الغسل في المسجد^(٤) وإن أمكنه ذلك فيه^(٥) .

فصل

م [٨٣] والتعين للمسجد الحرام كنذر الاعتكاف فيه هو بتعيينه المعتكف ؛ فغيره من المساجد لا يقوم مقامه^(٦) ، م وبتعيين المعتكف مسجد المدينة للاعتكاف فيه التعين لأحدهما وهو المسجد الحرام أو مسجد المدينة ، م وبتعيين المعتكف المسجد الأقصى للاعتكاف فيه التعين لأحد المساجد الثلاثة وهو المسجد الحرام أو مسجد المدينة أو المسجد الأقصى^(٧) .

(١) إذ كل واحد منهما أشد من الخروج من المسجد بلاعذر فإذا كان ذلك مبطلا للاعتكاف فهما أولى .

انظر فتح العزيز ٢٦١/٣ ، المجموع ٥١٨/٦ ، شرح المحلى على المنهاج ١٢٧/٢ .

(٢) الاغتسال في المسجد مقيد بما إذا لم يمكث كبركة يغطس فيها وهو عائم أو عجز عن الخروج ، وإلا فيحرم الاغتسال فيه إن لزم منه اللبث .

انظر المجموع ١٦٠/٢ ، الغرر البهية ١٦/٤ ، مغني المحتاج ١٩٧/٢ ، اعانة الطالبين ٢٦١/٢ .

(٣) في (ص) : " ولا يبقى الاعتكاف معه " .

(٤) صيانة حرمة وأقرب إلى المروءة .

انظر المجموع ٥٢٦/٦ ، فتح الجواد ٣٠٣/١ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ١٦٩ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٤٨-٦٥١ ، الوسيط ٥٦٦/٢ و٥٦٧ ، روضة

الطالبين ٢٦٣/٢ و٢٦٤ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ٥٢٨/٢ و٥٢٩ ، الغرر البهية ١٥/٤ و١٦ .

(٦) لمزيد فضله على سائر المساجد فلا يجوز إسقاط فرضه بما هو دونه .

انظر المذهب ٦٣٨/٢ ، فتح العزيز ٢٦٣/٣ ، نهاية المحتاج ٢١٨/٣ .

(٧) خصت هذه المساجد بلزوم تعيينها بالنذر لأن الشارع خصها بجواز شد الرحال إليها ولثبوت فضلها =

وتعيين غير المساجد الثلاثة من المساجد لا يوجب تعييناً بوجه أصلاً^(١) ، م وكذلك التعيين للمسجد الحرام لنذر الصلاة فيه هو بتعيينه كما في الاعتكاف وكذلك بتعيين مسجد المدينة لنذر الصلاة فيه التعيين لأحد المسجدين وكذلك بتعيين المسجد الأقصى لنذر الصلاة فيه التعيين لأحد المساجد الثلاثة .

م والتعيين للزمان في نذر الاعتكاف هو بتعيين المعتكف ذلك الزمان ، فإذا عين بالنذر للاعتكاف فيه كيوم الجمعة مثلاً تعين ذلك الزمان ، م والتعيين للزمان في نذر الصوم هو بتعيين الناذر ذلك الزمان للصوم فيه فإذا عين زماناً لنذر الصوم كيوم الاثنين أو الخميس مثلاً تعين ذلك الزمان ولا يقوم غيره مقامه^(٢) ، م وأما في الصلاة م والصدقة فإنه لا يتعين لهما زمان بتعيينه^(٣) ، فلو عين زماناً لنذر الصلاة فيه أو لنذر الصدقة فيه لا يتعين بل إذا صلى في غير ذلك الزمان أو تصدق في غير ذلك الزمان يخرج عن العهدة ، م وما تعين زمانه وفارق

= على ماساها ، وإنما يجزئ فيها الفاضل عن المفضول ولا عكس .

انظر التهذيب للبغوي ٢١٢/٣ ، اخلاص الناوي ٣٠٧/١ ، الغرر البهية ١٧/٤ ، بشرى الكريم ٥٢٨/١ .

(١) إذ لا مزية لبعضها على بعض على أن بعضهم أحق بالمساجد الثلاثة مسجد قباء لكون الصلاة فيه كعمرة لكن المعتمد خلافه ، وإذا لم يتعين سوى هذه الثلاثة فإنه يستحب الاعتكاف فيما عينه إن لم يحتاج للخروج للجمعة .

انظر التهذيب للبغوي ٢١١/٣ ، المجموع ٤٨١/٦ ، أسنى المطالب ٤٣٨/١ ، فتح الجواد ٣٠٣/١ ، نهاية المحتاج ٢١٨/٣ ، حواشي الغرر البهية ١٨/٤ ، حاشية الشرقاوي ٤٥١/١ .

(٢) وذلك وفاء بما التزمه .

انظر الغرر البهية ٢٠/٤ ، فتح الجواد ٣٠٣/١ .

(٣) كون تعيين زمان الصلاة لا يلزم هو ما جزم به في الحاوي تبعاً للروضة وأصلها هنا ، لكنهما رجحا في النذر التعيين في الصلاة ونقله في الروضة عن الجرجاني في صدقة التطوع وأقره ، وهو مارجحه في الارشاد وبشرى الكريم ، وأما تعيين زمان الصدقة فلا يلزم لحصول المقصود بها وهو ارفاق المحتاجين وهو لا يختلف بالأزمنة .

انظر فتح العزيز ٢٦٤/٣ و ٣٦٨/١٢ ، روضة الطالبين ٢٠٥ و ٢٦٥ و ٥٧٣ و ٥٧٤ ، المجموع ٤٧٩/٨ ، الارشاد مع اخلاص الناوي ٣٠٧/١ ، فتح الجواد ٣٠٣/١ ، حواشي الغرر البهية ٢١/٤ ، بشرى الكريم ٥٢٦/١ .

ذلك الزمان يقضيه الناذر في زمان آخر^(١) .

فصل

م ولو نذر أن يعتكف^(٢) يوما هو فيه صائم فاعتكف في رمضان أجزأه ذلك الاعتكاف المنذور ، م ولو قال لله علي أن أعتكف يوما أنا فيه صائم لم ينفرد الصوم عن الاعتكاف ولا الاعتكاف عن الصوم^(٣) ، م [أو]^(٤) بنذر الاعتكاف صائما ، م أو بنذر الصوم معتكفا لزمه كلاهما ، م وكذا يلزمه الجمع بين الصوم والاعتكاف ، م لا بنذر الاعتكاف مصليا م أو بنذر الصلاة معتكفا فإنه لا يلزمه الجمع بينهما وإن لزمه كلاهما^(٥) .

م ونذر الاعتكاف شهرا بالتكثير يقتضي شهرا تاما هلاليا ويقتضي الليالي مع أيام الشهر^(٦) ،

(١) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢٦٣/٣ و ٢٦٤ ، حلية العلماء ١٨١/٣ و ١٨٢ ، المجموع ٤٨٠-٤٨٢ ، اخلاص النواي ٣٠٧/١ ، غاية البيان ٢٤٣ و ٢٤٤ .

(٢) في (ص) : " أن يعتكف شخص " .

(٣) لأن الصوم صفة مقصودة في الاعتكاف فلزمه بالنذر كالتتابع .

انظر المذهب ٦٣٩/٢ ، التهذيب للبغوي ٢٢٢/٣ ، فتح العزيز ٢٥٦/٣ .

(٤) " أو " مثبت من (ص) .

(٥) إنما لا يلزم الجمع بين الصلاة والاعتكاف لأن الصلاة أفعال مباشرة لامناسبة بينها وبين الاعتكاف بخلاف الصوم كما مر فإنهما متقاربان فكل واحد منهما كف وإمساك فصار الجمع بينه وبين الاعتكاف قرينة .

انظر التهذيب للبغوي ٢٢٣/٣ ، فتح العزيز ٢٥٧/٣ ، اخلاص النواي ٣٠٨/١ .

(٦) لأن الشهر عبارة عما بين الهلالين بما فيها الليالي ، وقول الشارح تبعا للطاوسي شهرا تاما هلاليا مشكل إذ المعروف من كلام الأصحاب أن الشهر الهلالي يكفى به وإن كان ناقصا إذا دخل المسجد قبيل الاستهلال ، فإن تأخر لزمه الشهر بالعدد كما ذكره الشارح .

انظر المذهب مع المجموع ٤٩٢/٦ و ٤٩٣ ، الوسيط ٥٧٠/٢ ، التهذيب للبغوي ٢٢٧/٣ ، التعليق الحاوي لوحة ٥٩ ، روضة الطالبين ٢٦٧/٢ ، الارشاد مع فتح الجواد ٣٠٤/١ ، بهجة الحاوي مع الغرر البهية وحواشيه ٢٦/٤ ، أسنى المطالب ٤٣٩/١ .

م لا التابع فيه فإنه لا يقتضيه^(١) ، (فلو فرق لزمه ثلاثون يوماً بلياليها^(٢))^(٣) ، م وإن نوى التابع بالقلب فإنه لا يقتضيه أبداً ، م وكذا لا يقتضي التفريق ؛ م وإن شرط التفريق لفظاً فلو قال الله علي أن أعتكف شهراً متفرقاً^(٤) / لم يلزمه التفرق^(٥) ، م وكذا لا يقتضي نذر اعتكاف هذا الشهر التابع في قضاؤه (وإن لم يتأت اعتكاف الأداء إلا متتابعاً)^(٦) م هذا إذا لم يشترط التابع في اعتكاف الشهر^(٧) ، فإن شرطه كما لو قال الله^(٨) علي أن أعتكف هذا الشهر متتابعاً وفاته اعتكاف الشهر لزمه التابع في القضاء^(٩) ، م ولو نذر اعتكاف يوم فإنه يقتضي التابع حتى لا يجوز تفريق الساعات^(١٠) ، م ونذر اعتكاف عشرة أيام يتناول الأيام بلياليها إن شرط التابع فيه وإن لم يشترط التابع فيه لا يتناول الليالي ، م وإن نذر^(١١)

(١) لكن يسن له التابع .

انظر فتح العزيز ٢٦٥/٣ ، المجموع ٤٩٣/٦ و ٤٩٤ ، فتح الجواد ٣٠٤/١ ، نهاية المحتاج ٢٢٧/٣ .

(٢) لأن الشهر بالعدد ثلاثون يوماً .

انظر المذهب مع المجموع ٤٩٢/٦ و ٤٩٣ ، الارشاد مع اخلاص النواي ٣٠٨/١ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) نهاية الوجه (١١٦) من (ظ) .

(٥) لأن التابع أفضل والأدنى يسقط بالأفضل .

انظر التهذيب للبغوي ٢٢٦/٣ ، فتح العزيز ٢٦٥/٣ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو قال الله علي أن أعتكف هذا الشهر لم يتأت اعتكافه إلا متتابعاً وإن فاته اعتكاف الشهر لم يلزمه التابع في قضاؤه " .

(٧) في (ص) : " في اعتكاف الشهر كما ذكرنا " .

(٨) " الله " سقط من (ظ) .

(٩) لأن التابع ههنا بحكم النذر فلم يسقط بفوات الوقت .

انظر المذهب ٦٤٠/٢ .

(١٠) لكون المفهوم من لفظ اليوم هو المتصل دون الساعات .

انظر الوسيط ٥٦٩/٢ ، فتح العزيز ٢٦٥/٣ ، نهاية المحتاج ٢٢٧/٣ .

(١١) في (ص) : " شخص " .

اعتكاف العشر الأخير من رمضان مثلاً فنقص العشر الأخير عن عشرة أيام وكان تسعاً كفاه التسع ، أما لو قال الله علي أن أعتكف عشرة أيام من آخر الشهر وكان الشهر ناقصاً فيلزمه أن يعتكف بعد الشهر يوماً آخر بليته^{(١)(٢)} .

فصل

م^(٣) ولا يقطع الولاء حيث نذر اعتكافاً متتابعاً الخروج عن المسجد^(٤) لقضاء الحاجة^(٥) وإن كان فيه سقاية^(٦) ، م ولا الخروج للأكل وإن وجد الطعام فيه ولا للعطش إن لم يجد الماء فيه ، م وإن صلى الخارج لقضاء الحاجة أو الأكل في الطريق على الميت بلا عدول عن الطريق ، م أو وقف في الطريق بقدر صلاة الجنائزة إذا خرج لهما فإن ذلك لا يقطع التسابع ، م لا إن جامع في الطريق بلا عدول أو في البيت إذا خرج لقضاء الحاجة أو الأكل فإنه يقطع

(١) لأنه جرد قصده إلى العشرة .

انظر فتح العزيز ٢٦٧/٣ ، فتح الجواد ٣٠٥/١ ، مغني المحتاج ١٩٩/٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣/٥٠٠-٥٠٢ ، المهذب ٢/٦٣٩-٦٤٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٤٣٥ و ٤٣٨ و ٤٣٩ ، فتح الجواد ١/٣٠٣-٣٠٥ .

(٣) " م " سقط من (ظ) .

(٤) المقصود بالخروج هو الخروج بكل البدن .

انظر الوسيط ٢/٥٧٣ ، فتح العزيز ٣/٢٧١ ، المجموع ٦/٥٠٠ .

(٥) إذ الخروج لقضاء الحاجة لا بد منه فهو مستثنى لتكرره بحكم الجبلية ، ولو كثر خروجه لعله على الأصح نظراً لجنسه ، ولا يشترط أن يصل لحد الضرورة بل ولا يكلف الإسراع بل يمشي على سجيته .
انظر الوسيط مع مشكله ٢/٥٧٤ ، المجموع ٦/٥٠٢ ، نهاية المحتاج ٣/٢٢٩ .

(٦) السقاية : هي الموضع الذي يتخذ فيه الشراب في المواسم وغيرها لسقي الناس .

انظر لسان العرب ١٤/٣٩٢ ، المصباح المنير ٢٨١ .

وإنما لا يلزم قضاء الحاجة فيها لما فيها من الحرج وسقوط المروءة والاحتشام .

انظر فتح العزيز ٣/٢٧٣ ، الغرر البهية ٤/٣٦ .

الولاء^(١) ، م ولا يقطع الولاء الخروج من المسجد لأجل الحيض إن لم يسع الاعتكاف المنذور المتتابع وقت الطهر فيه ؛ بأن كان طهرها^(٢) / عشرين ونذرت اعتكاف شهر متتابعاً^(٣) ، أما إن وسع وقت الطهر للاعتكاف المنذور المتتابع فيه بأن كان طهرها عشرين ونذرت اعتكاف عشرة أيام مثلاً ثم أخرت حتى قرب [٨٤] زمان الحيض فإنه يقطع الولاء ، م ولا يقطع الولاء أيضاً الخروج عن المسجد لأذان الراتب^(٤) ^(٥) (بخلاف غير الراتب)^(٦) ، م ولا يقطع الولاء أيضاً الخروج من المسجد للمرض الذي يشق معه الصبر في المسجد^(٧) ، أما الخروج لمرض خفيف كالصداع والحمى الخفيفة فيقطع الولاء ، والخروج للحنون أو الإغماء لا يقطع الولاء إن كان يشق معه الصبر في المسجد وقد ذكرناه ، م ولا يقطع الولاء [الخروج]^(٨) لنسيان الاعتكاف ، م ولا الخروج من المسجد لإكراه غيره على الخروج^(٩) ،

(١) قال النووي : ويتصور ذلك بأن يذهب لقضاء الحاجة راكباً مع المرأة في هودج ونحوه ، وصوره أيضاً في وقفة لطيفة جداً . وإنما يقطع الجماع الاعتكاف والولاء لأنه أشد منافاة للاعتكاف ممن أطال الوقوف لعبادة مريض ، ومثل الجماع مقدماته مع الانزال كما سبق .
المجموع ٥٠٢/٦ و ٥٠٣ و ٥٠٤ ، وانظر الغرر البهية ٣٨/٤ .

(٢) نهاية اللوحة (٥٧) من (ص) .

(٣) في (ص) : " متتابعاً فإنه لا يقطع الولاء أيضاً " .

(٤) لأنه عذر في حقه فقد اعتاد صعودها وألف الناس صوته .

انظر الوسيط ٥٧٣/٢ ، فتح العزيز ٢٧١/٣ ، حاشية البيجوري ٥٨٧/١ .

(٥) في (ص) : " الراتب فلو نذر أياماً متتابعة فخرج عن المسجد للأذان لا يقطع الولاء ؛ إن كان المؤذن راتباً " .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإلا فيقطعها " .

(٧) وفي معنى المرض الخوف من نحو لص أو حريق أو غريم وهو معسر .

انظر فتح الوهاب ١٣٣/١ ، فتح الجواد ٣٠٦/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٠/٣ .

(٨) " الخروج " مثبت من غير الأصل .

(٩) في (ص) : " الخروج فإنه لا يقطع الولاء أيضاً " .

م لا الخروج منه للحد إن ثبت بالبينة ^{(١)(٢)} ، وإن ثبت بإقراره فإنه يقطعه ، م ولا الخروج منه للعدة سواء كانت العدة عدة الطلاق أو الوفاة ^(٣) ، ويقطع الولاء الخروج من المسجد لغير عذر ، والخروج لأجل ^(٤) الشهادة إلا إذا تعين عليه الأداء والتحمل ^(٥) ، والخروج لإقامة الجمعة ^(٦) ، وكذا يقطع الولاء السكر والكفر كما ذكرناه ، وحيث انقطع الولاء بطل الاعتكاف المتقدم في المتابع ^(٧) .

فصل

م وقضى الناذر اعتكافا متابعا زمان العذر الذي لا يقطع المتابع ، م لا زمان قضاء الحاجة فإن ذلك كالمستثنى عن النذر ^(٨) ، م ولا الزمان المصروف إلى المستثنى حيث كان

(١) في (ص) : " بالبينة فإنه لا يقطع الولاء أيضاً " .

(٢) محل ما ذكر الشارح إذا أتى بموجب الحد قبل الاعتكاف ، فإن أتى به حال الاعتكاف كما لو قذف مثلاً فإنه يقطع الولاء .

انظر نهاية المحتاج ٢٣١/٣ ، حواشي الغرر البهية ٤١/٤ .

(٣) في (ص) : " الوفاة فإنه لا يقطع الولاء أيضاً " .

(٤) في غير الأصل : " لأداء " .

(٥) لاضطراره إلى الخروج وإلى سببه .

انظر المجموع ٥١٥/٦ ، أسنى المطالب ٤٤٢/١ ، فتح الجواد ٣٠٥/١ .

(٦) أي ويبطل الخروج لصلاة الجمعة لأنها وإن كان الخروج لها لازماً فقد قصر بعدم اعتكافه في الجامع .

انظر المهذب مع المجموع ٥١٣/٦ ، فتح العزيز ٢٧٨/٣ .

(٧) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٢٨١/١-٢٨٣ ، الوسيط ٣٧٣/٢-٣٧٧ ، المنهاج

مع مغني المحتاج ٢٠٠-٢٠٣ ، كفاية الأخيار ٢٩٩ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ٤٠٠ و ٤٠١ .

(٨) وفي معنى قضاء الحاجة ما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كآكل وغسل جنباً وأذان مؤذن

راتب .

انظر فتح العزيز ٢٧٨/٣ ، فتح الوهاب ١٣٣/١ ، فتح الجواد ٣٠٧/١ .

استثناء ، م (إن عين الزمان)^(١) ، فلو قال الله علي^(٢) / أن أعتكف هذا الشهر ولا أخرج إلا لعيادة زيد مثلاً لم يقض الزمان المصروف إلى العيادة^(٣) ،^(٤) أما إذا لم يعين كما لو قال الله علي أن أعتكف شهراً ولا أخرج إلا لعيادة زيد قضى الزمان المصروف إلى عيادته^(٥) ، م والشغل يقال لغير النظارة^(٦) م والتزّه^(٧) فلو قال الله علي أن أعتكف شهراً متابعاً ولا أخرج إلا لشغل تعن لي أي يظهر لي فخرج (لكل شغل ديني أو دنيوي مباح غير النظارة والتزّه لم يقطع التابع ، ولو خرج لغير مباح أو للنظارة أو التزّه انقطع)^{(٨) (٩)} .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) نهاية الوجه (١١٧) من (ظ) .

(٣) لأن النذر في الحقيقة لما عدا المستثنى .

انظر فتح العزيز ٢٧٠/٣ ، شرح المحلي على المنهاج ١٣٠/٢ ، أسنى المطالب ٤٤٠/١ .

(٤) في (ص) : " هذا إذا عين الناذر زمان النذر كما ذكرنا " وقد سبق ذكرها في النسخ الأخرى .

(٥) ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزلة قضاء الحاجة في أن التابع لا ينقطع به .

انظر المجموع ٥٤٠/٦ ، اخلاص النواي ٣١٠/١ ، الغرر البهية ٤٤/٤ .

(٦) النظارة : تستعملها العجم ويعنون بها النظر إلى ما يقصد النظر إليه قال في القاموس : هو لحن يستعمله بعض الفقهاء وقال ابن الصلاح ولا أعرفها في اللغة ، أما النظارة بتشديد الظاء فهي القوم ينظرون إلى الشيء

انظر مشكل الوسيط مع الوسيط ٥٧١/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٦٨/٣ و١٦٩ ، لسان العرب ٢١٥/٥ ، القاموس المحيط ١٥٠/٢ .

(٧) التزّه : المراد به التفرج والخروج إلى مكان نزه ، واستعمال التزّه في الخروج إلى البساتين والخضر والرياض غلط يوضع في غير موضعه وإنما هو التباعد عن الأرياف والمياه حيث لا يكون ماء ولا ندى ولا جمع ناس . انظر مشكل الوسيط ٥٧١/٢ ، مختار الصحاح ٦٥٥ ، لسان العرب ٥٤٨/١٣ ، القاموس المحيط ٢٩٦/٤ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لغير النظارة والتزّه لم يقطع التابع ولو خرج لهما انقطع " .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٥٧١/٢ و٥٧٢ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٣٠/٢ ، الغرر البهية ٤٢/٤ - ٤٧ ، فتح الجواد ٣٠٥-٣٠٧ .

باب الحج^(١)

م فرض كل من الحج م والعمرة [م]^(٢) مرة واحدة في جميع العمر عند شرائطه م مع التراخي^(٣) حتى لا يأتى بالتأخير^(٤) عن أول سنة الإمكان إلا أن يموت بعد ذلك من غير حج أو عمرة فيأثم حينئذ^(٥) ، م وشرط صحة^(٦) كل واحد منهما الإسلام فقط ، فلا يصح حج الكافر ولا عمرته ، ولا الحج والعمرة عنه ، ويصحان عن صبي ابن يوم وعن مجنون ، م وإذا لم يشترط في صحتها إلا الإسلام فيجوز أن يحرم عن غير المكلف المتصرف في ماله من

(١) الحج لغة : القصد والقدوم وكثرة الاختلاف إلى شيء والتردد إليه .

انظر لسان العرب ٢/٢٢٦ ، القاموس المحيط ١/١٨٨ .

واصطلاحا : قصد الكعبة للنسك .

انظر المجموع ٢/٧ ، أسنى المطالب ١/٤٤٣ ، نهاية المحتاج ٣/٢٣٣ .

(٢) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير "فرض الحج والعمرة مرة " .

الحاوي الصغير لوحة ١٢ أ .

(٣) لكون الحج إنما فرض سنة خمس أو ست من الهجرة وأخره النبي ﷺ من غير عذر ، لكن صحح ابن

القيم والشتيطي أنه إنما فرض الحج سنة تسع من الهجرة .

انظر المذهب مع المجموع ٧/١٠٢-١٠٧ ، فتح العزيز ٣/٢٩٥ ، زاد المعاد ١/١٠١ و١٠٢ ، التلخيص

الحبير ٢/٢١٩ ، الغرر البهية ٣/٥١ ، خالص الجمان ص ٣٣ .

(٤) جواز التأخير مشروط بأمرين أحدهما العزم على الفعل في المستقبل ، والثاني أن لا يتضيق بنذر أو قضاء

أو خوف غضب أو خشية هلاك ماله .

انظر المجموع ٧/١٠٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٥٦ ، تحفة المحتاج ٥/٧ ، فتح المعين مع

ترشيح المستفيدين ص ١٧٥ .

(٥) ووجه تأثيمه كونه عصى بتفريطه بالتأخير إلى الموت ، وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة كذا نقله

النووي عن الأصحاب ، ونقل ابن الصلاح عن الغزالي في التدريس أن المختار في الأصول أنه لا يعصى

ثم قواه ابن الصلاح .

انظر مشكل الوسيط مع الوسيط ٢/٥٨٨ ، المجموع ٧/١٠٨ و١١٠ و١١١ ، أسنى المطالب ١/٥٦ .

(٦) " صحة " سقط من (ص) .

الولي والوصي والقيم^(١) ، م ويحضر غير المكلف المتصرف في ماله المواقف^(٢) ، م ويأمره أن يأتي بمقدوره كرمي الحجر والطواف .

م وشرطهما لصحة المباشرة الإسلام مع التمييز فلا تصح المباشرة من المجنون ومن الصبي الذي لا تمييز له ، وتصح من غيرهما ، م وإذا لم يشترط لصحة المباشرة إلا الإسلام والتمييز فيحرم المميز وهو العاقل غير البالغ بنفسه بإذن المتصرف في ماله^(٣) ويأتي بجميع الأعمال ، م وما زاد من نفقة (الصبي والمجنون)^(٤) بسبب السفر ، [م]^(٥) وما لزمهما^(٦) بسبب الإتيان بمحرم^(٧) في الحج والعمرة على الولي^(٨) وهو

(١) نقل النووي في المجموع عن الأصحاب أن كيفية احرامه أن ينوي جعله محرماً فيصير الصبي محرماً بمجرد ذلك . انظر المجموع ٢٨/٧ .

(٢) وجوباً في الواجبة وندباً في المندوبة كعرفة ومزدلفة والمشعر الحرام .
انظر الغرر البهية ٥٤/٤ ، نهاية المحتاج ٢٣٧/٣ .

(٣) لافتقار الحج والعمرة إلى المال وهو محجور عليه فيه .
انظر المهذب ٦٦١/٢ ، فتح العزيز ٤٥٠/٣ ، مشكل الوسيط ٦٧٤/٢ و٦٧٥ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المميز " .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير "ولازم الاحرام عليه " .
الخواوي الصغير لوحة ١٢ أ .

(٦) في (ص) : " لزمه " .

(٧) قول الشارح " وما لزمهما بسبب الإتيان بمحرم . . " تبع فيه بعض نسخ الخاوي وشرح الطائوسي للخواوي لوحة ٦١ أ ، لكن جاء في بعضها كنسخة المحمودية لوحة ١٢ أ [ولازم الإحرام عليه] ، وهي أعم من قول الشارح ، وقد سار عليها ابن المقرئ في مختصره للخواوي ، وتبع الشارح على هذا ابن الوردي في البهجة ولذا قال الأنصاري في الغرر البهية ٥٧/٤ : ولو غير كاخاوي في بعض نسخه بالاحرام بدل الاحرام شمل لازم غير الاحرام اهـ قلت كدم هدي التمتع أو القران وغيره ، وانظر الارشاد مع فتح الجواد ٣٠٩/١ ، نهاية المحتاج ٢٣٨/٣ .

(٨) إنما وجب على الولي دون الصبي والمجنون ما يترتب على الاحرام من نفقات السفر الزائدة على الحاضر ولوازم الاحرام لكونه هو الموقع لهما في النسك .

المتصرف في (مالهما ، ولا يجب في مالهما) (١)(٢).

فصل (٣)

م وشرطهما الإسلام والتميز مع الحرية م والتكليف ليقع (كل واحد من) (٤) الحج والعمرة فرضاً (٥) وإن كان غير مستطيع (٦) ، حتى لو استطاع بعد ذلك لم يلزمه إعادتهما ، م وإن تقدم إحرام الحج أو العمرة على الحرية أو التكليف فإن ذلك لا يمنع الوقوع عن الفرض (٧) ، م ولا يلزمه دم لتقدم الإحرام على الحرية والتكليف (٨) ، م ويعيد المتقدم إحرامه

= انظر المذهب ٢/٦٦٢ ، اخلاص الناي ١/٣١٢ ، شرح التنبيه ١/٢٨٦ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ماله ولا في مال المميز " .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٠١-١٠٣ ، عمدة السالك ص ١٨٠-١٨٢ ، الغرر البهية ٤/٤٩-٥٧ ، فتح الجواد ١/٣٠٧-٣٠٩ .

(٣) ذكر الشارح في الفصل السابق مرتبتين من مراتب الحج والعمرة من جهة شروط الصحة والوجوب ، وهما : الصحة المطلقة واشترط لها الإسلام فقط ، والثانية : هي المباشرة وشرطها مع الإسلام التميز ، وسيذكر في هذا الفصل المرتبة الثالثة : وهي الوقوع عن فرض الإسلام وشرطها مع ماسبق الحرية مع التكليف ، ثم يذكر فيما بعد المرتبة الرابعة وهي : مرتبة وجوب الحج على الشخص بنفسه بشروطها ، وبقي مرتبة خامسة ذكرها ابن حجر والرملي وغيرهما وهي : مرتبة النذر وشرطها الإسلام والتكليف .

انظر فتح العزيز ٣/٢٨١-٢٨٣ ، الإيضاح ص ٩٤ و٩٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٤٤٤ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢/٢١٣ و٢١٤ ، نهاية المحتاج ٣/٢٣٦ ، حاشية الشرقاوي ١/٤٦٠ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " فلا يقع الحج أو العمرة عن غير المكلف عن فرض الإسلام ، ويقع عن الحر المكلف عن فرضه " .

(٦) لكونه فعل الواجب عليه حال اجتماع الحرية والتكليف فهو كما لو تكلف مريض المشقة وحضر الجمعة .

انظر فتح العزيز ٣/٢٨٢ و٢٨٣ ، فتح الوهاب ١/١٣٤ ، نهاية المحتاج ٣/٢٣٩ .

(٧) لوقوع معظم العبادة حال الكمال .

انظر المذهب مع المجموع ٧/٥٦ و٥٨ ، نهاية المحتاج ٣/٢٣٩ .

(٨) لكونه أتى بما في وسعه ولا إساءة .

انظر الغرر البهية ٤/٦٠ ، فتح الجواد ١/٣١٠ ، مغني المحتاج ٢/٢١٠ .

على الحرية أو التكليف السعي إن طاف للقدوم م وسعى بعده قبل الحرية والتكليف^(١) .

م وخرج الذي لم يحج ولم يعتمر بأداء فرض حج الإسلام أو عمرته عن عهدة نذره الحج أو العمرة في السنة التي هو فيها^(٢) ويحصل ثواب الفرض والنذر^(٣) .

م وشرطهما الإسلام والحرية والتكليف ليقع فرضا كما ذكرنا ثم ليقع قضاء م ثم ليقع نذرا م ثم ليقع للتطوع م أو للمستأجر فهذه الأنواع إذا اجتمع كلها أو بعضها على شخص يقع على هذا الترتيب ، م وإن نوى بالمأتي به غير ما يقع عنه فإنه يقع أيضا على هذا الترتيب فلو لم يأت بفرض الإسلام من الحج أو العمرة لم يقع المأتي به [٨٦] عن قضاء عليه وإن نوى به القضاء ، ولو لم يأت بالقضاء الذي عليه من الحج أو العمرة لم يقع المأتي به عن نذر عليه وإن^(٤) نوى به النذر ، و[لو]^(٥) لم يأت بما عليه من النذر من الحج أو العمرة لم يقع المأتي به عن التطوع أو عن المستأجر وإن نواه عن التطوع أو عن المستأجر ، وإنما يجتمع فرض الإسلام والقضاء على شخص إذا وقع الفاسد من الحج أو العمرة قبل الحرية أو التكليف ووقع قضاؤه بعدهما^(٦) .

(أما الحر المكلف إذا أفسد فرض الإسلام فليس عليه بعد إتمام الفاسد إلا حجة واحدة وتجزئه عن فرض الإسلام والقضاء^(٧))^(٨) .

-
- (١) لأن السعي وقع في غير حالة الكمال وهو من الأركان الفعلية المحسوسة فلا بد من وقوعه في حالة الكمال ، ويفرق بينه وبين الإحرام أنّ الإحرام مستدام بعد الكمال ولذا لا تلزمه إعادته .
- انظر المجموع ٥٩/٧ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦١ أ ، مغني المحتاج ٢/٢٠٩ و ٢١٠ .
- (٢) في (ص) : "فلو نذر صرفه الحج في هذه السنة ففعله فيها وقع عن فرض الإسلام وخرج به عن نذره " .
- (٣) لأن هذا النذر ليس فيه إلا تعجيل ما كان له تأخير ، فيقع أصل الفعل عن فريضته وتعجيله عن نذره .
- انظر فتح العزيز ٢٩٨/٣ ، الغرر البهية ٤/٦٠ .
- (٤) نهاية الوجه (١١٨) من (ظ) .
- (٥) " لو " مثبت من غير الأصل .
- (٦) ولا يجزيء القضاء عن فريضة الإسلام لكونه تداركا لما فسد ، والقضاء إنما يتلو الأداء .
- انظر فتح العزيز ٢٩٧/٣ ، فتح الجواد ٣١٠/١ ، حواشي الغرر البهية ٤/٦١ .
- (٧) لكونه أفسده حال كماله . انظر المجموع ٦٠/٧ ، فتح الجواد ٣١٠/١ .
- (٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

ووقوع الأنواع المذكورة على الترتيب المذكور^(١) / حيث كان الآتي به شخصا واحدا ،
فأما إذا كان الآتي به شخصين (أو أكثر عن واحد)^(٢) جاز أن يحصل نوعان أو أنواع من
الحج أو العمرة معا ؛ وذلك إنما يتصور في المعضوب^(٣) أو الميت^(٤) ، فلو حج رجل عن
فرض المعضوب ، وآخر عن قضائه أو نذره في سنة واحدة جاز .

م ولو أحرم^(٥) بحج تطوعا أو بحج عن المستأجر ثم نذر حجاً قبل الوقوف بعرفات
انصرف الحج إلى النذر ، وإن نذر بعد الوقوف لم ينصرف الحج إلى النذر^(٦) ، م وإذا نوى
القارن أحد النسكين للمستأجر والآخر لنفسه وقع كلاهما للقارن^{(٧)(٨)} .

فصل^(٩)

م وشرطهما أيضا الإسلام مع الحرية والتكليف لتجب الإنابة في الفرض لمن سيذكر ؛ م

(١) نهاية اللوحة (٥٨) من (ص) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) سياأتي من كلام الشارح بعد فصلين بيان العضب والمعضوب .

(٤) في (ص) : " فيجوز أن يأتي بكل نوع شخص في سنة واحدة " .

(٥) في (ص) : " أحرم الشخص " .

(٦) قال الأنصاري في الغرر البهية ٦٤/٤ : نعم إن أمكنه العود إليه وعاد فالظاهر انصرافه إلى النذر كما
ينصرف إلى الفريضة فيما لو كمل المحرم بعد الوقوف والوقت باق فعاد إليه .

(٧) لأن نسكي القران لايفترقان لاتحاد الإحرام ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه فوقعا للفاعل .
انظر روضة الطالبين ٣٠٩/٢ ، اخلاص النواي ٣١٣/١ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٥٨١/٢ و٥٨٨ و٥٨٩ ، روضة الطالبين ٢٧٧/٢ و٣٠٨-٣١٠ ، الإيضاح
للنواي ص ٩٥ و١٠٥ و١٠٦ ، اخلاص النواي ٣١٢/١ و٣١٣ ، نهاية المحتاج ٢٣٩/٣-٢٤١ .

(٩) هذا الفصل وما بعده لبيان شرط الإستطاعة وهو شرط وجوب الحج بنفسه أو بغيره إضافة إلى ماسبق
من الشروط ، والإستطاعة نوعان : إستطاعة بنفسه ، وإستطاعة بغيره وبدأ المصنف هنا ببيان النوع
الثاني من نوعي الإستطاعة .

ولكن مع اشتراط وجدان أجرة أجير ، م أو وجدان متطوع بالطاعة سواء فيه القريب والأجنبي م دون المال^(١) م لا إن كان المتطوع الموجود ولدا ماشيا م أو معولا على الكسب م أو على السؤال فإن الوالد لا تلزمه الإنابة^(٢) ، والوالد في معنى الولد ، وأصول الأصول وفروع الفروع في معنى الأصول والفروع .

م وإنما تجب الإنابة في الفرض لكل من لا يثبت على الراحلة أو تلحقه مشقة شديدة في الركوب عليها كالزمن (والمعضوب)^(٣) ، أما إن أمكنه الثبوت على الراحلة من غير مشقة شديدة فلا تجب الإنابة بل لا تجوز^(٤) ، ثم لا فرق بين إن غضب ثم وجد أجرة من يستتبه أو وجدها ثم غضب بعده ، م وتجب أيضا الإنابة في الفرض للميت إذا لزمه الحج والعمرة أو أحدهما ، ولا تجب الإنابة لأجل تطوعه ، وإن جازت الإنابة فيه على تفصيل سيأتي إن شاء الله تعالى^(٥) ، وكما تجب الإنابة بفرض الإسلام للزمن والميت تجب الإنابة لهما في القضاء والنذر^(٦) .

(١) لأن المنة في قبول المال أعظم ، بخلاف خدمته بنفسه .

انظر الحاوي الكبير ١٢/٤ ، المجموع ٩٧/٧ ، شرح التنبيه ٢٨٨/١ ، مغني المحتاج ٢/٢٢٠ و ٢٢١ .

(٢) إنما لا تلزم الوالد الإنابة في هذه الصور لكونه يوليه مشي ابنه فتحصل له المشقة بخلاف الأجنبي ، والكسب قد ينقطع ، والسائل قد يرد .

انظر فتح العزيز ٣/٣٠٧ ، المجموع ٩٦/٧ و ٩٧ ، اخلاص الناي ٣١٤/١ ، نهاية المحتاج ٣/٢٥٤ .

(٣) نقل النووي عن المتولي وأقره وتبعه في الارشاد أنه لا يجوز للمكي ونحوه الاستنابة بالعضب لأنه لا يتعذر عليه الركوب في الحمل وإن تعذر على الراحلة فإذا كان كذلك فليس فيه إلا المشقة وهي محتملة في حد القرب ، قال ابن المقري وهو الظاهر من جهة الدليل ، قال ابن حجر : نعم الأوجه أن من لا يمكنه الثبوت على الراحلة بوجه فتصح إنابته وإن كان مكيا .

انظر المجموع ٩٩/٧ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٣١٣/١ و ٣١٤ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٥٤١ ، الفرر البهية ٧٦/٤ ، فتح الجواد ٣١١/١ ، مغني المحتاج ٢/٢٢٠ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر ص ٥٣١ و ٥٣٢ .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٦/٨ و ١٢ ، التنبيه مع شرحه ٢٨٨/١ ، المنهاج =

فصل^(١)

م وشرطهما أيضا الإسلام مع الحرية والتكليف لتجب المباشرة بنفسه ؛ لكن مع اشتراط وجدان نفقة نفسه م ونفقة من تلزمه^(٢) مؤنته^(٣) ، [م]^(٤) ووجدان الراحلة [م]^(٥) ، كل ذلك إلى عود المباشر إلى الوطن ، م لا أن يكون وجدان ذلك بدين مؤجل وقت الخروج له^(٦) على غيره^(٧) فإنه لا يلزمه الفرض^(٨) ، [م]^(٩) لا لكاسب يوم كفاية أيام فإنه لا يشترط في

= مع شرح المحلى ١٤٤/٢-١٤٦ ، الارشاد مع اخلاص النواي ٣١٣/١ و٣١٤ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٥٣٩-٥٤٢ .

(١) هذا الفصل لبيان أحد نوعي الاستطاعة وهو الاستطاعة بالنفس .

(٢) في (ص) : " في " .

(٣) لكون النفقة واجبة على الفور والحج إنما يجب على التراخي ، قال في مغني المحتاج : التعبير بالمؤنة أولى ليشمل النفقة والكسوة والخدمة والسكنى وإعفاف الأب وكذا أجرة الطبيب وثلث الأدوية إن احتاج إليها القريب والمملوك اهـ بتصرف .

انظر المذهب ٦٦٦/٢ ، أسنى المطالب ٤٤٤/١ ، مغني المحتاج ٢١٣/٢ .

(٤) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير " وتجب المباشرة بنفقه ومونه والراحلة إلى العود " .
الحاوي الصغير لوجه ١٢ أ .

(٥) " م " مثبت من (ظ) لقوله في الحاوي الصغير " والراحلة إلى العود " .
الحاوي الصغير لوجه ١٢ أ .

(٦) قال ابن المقرئ في اخلاص النواي ٣١٥/١ : وهو الوقت الذي يمكن السير فيه إلى مكة . . . وفي قوله -يعني الحاوي- وقت الخروج تصريح بالنص على شرط وجوب إمكان السير فإن الوقت الذي لا يتسع للسير ليس بوقت للخروج . اهـ بتصرف .

(٧) في (ص) : " على المباشر لغير " .

(٨) لكون الدين المؤجل محل عليه ، فإذا صرف مامعه من المال فقد محل الأجل ولا يجد ما يقضي به الدين ، وقد تخترمه النية فتبقى ذمته مرتبهة ، قال النووي : قال أصحابنا ولو رضي صاحب الدين بتأخيرته إلى مابعد الحج لم يلزمه الحج بلا خلاف .

انظر المذهب مع المجموع ٦٨/٧ و٦٩ ، فتح العزيز ٢٨٧/٣ ، المنهاج القويم ص ٤٠٥ .

= (٩) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير " لا لكاسب يوم كفاية أيام " .

حقه وجدان النفقة ، م ولا لقوي على المشي فإنه لا يشترط في حقه وجدان الراحلة أيضا ، م وهذان^(١) يتقيدان بالسفر القصير ، وأما في السفر الطويل وما فوقه فيشترط وجدان النفقة وإن قدر على كسب يوم كفاية أيام^{(٢)(٣)} / ، وجدان الراحلة وإن قدر على المشي^(٤) ، م ويشترط كون المشروط وجدانه من أجرة أجير ونفقته ونفقة من يمونه يوم الاستتجار^(٥) في حق المغضوب ، ومن وجدان الراحلة ونفقته ونفقة^(٦) من يمونه إلى الإياب في حق المباشر ؛ فاضلا عما ذكر في الفطرة وهو دينه (حالا كان أو مؤجلا)^(٧) ، ومسكنه ، ودست^(٨) ثوب يليق به ، وخادم يحتاج إليه لزماته أو لمنصبه ، م^(٩) وفاضلا عن مؤن النكاح إن خاف المباشر العنت وهو الزنا لو لم ينكح وصرف المال إلى الحج والعمرة أو أحدهما^(١٠) ، م ويشترط لوجوب المباشرة أيضا وجدان ما ذكرنا مع أجرة البذرة وهي الخفارة^(١١) إن

= الخاوي الصغير لوحة ١٢ أ .

(١) في (ص) : " ، وعدم وجدان الكاسب النفقة وعدم اشتراط وجدان القوي الراحلة يتقيدان " .

(٢) لأنه قد ينقطع عن السفر لعارض ، ولو قدر عدم انقطاعه فالجمع بين تعب الكسب والسفر تعظم فيه المشقة .
انظر فتح العزيز ٢٨٧/٣ ، نهاية المحتاج ٢٤٢/٣ ، بشرى الكريم ص ٥٣٤ .

(٣) نهاية الوجه (١١٩) من (ظ) .

(٤) لكن يستحب للقادر على المشي أن لا يترك الحج .

انظر روضة الطالبين ٢٧٨/٢ ، الغرر البهية ٨٠/٤ ، الإقناع للشريبي ٤٩٩/١ ، نهاية المحتاج ٢٤٣/٣ .

(٥) لكونه لم يفارق ولده فيمكنه تحصيل نفقتهم كما في الفطرة والكفارة .

انظر المجموع ٩٥/٧ ، شرح المحلى على المنهاج ١٤٥/٢ .

(٦) " ونفقة " سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) الدست : ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده في حوائجه . انظر المصباح المنير ص ١٩٤ .

(٩) في (ص) : " وبعد " .

(١٠) لكون الحاجة إلى النكاح ناجزة والحج على التراخي .

انظر المهذب ٦٦٦/٢ و ٦٦٧ ، روضة الطالبين ٢٨١/٢ ، اخلاص النواي ٣١٦/١ ، نهاية المحتاج ٢٤٦/٣ .

(١١) الخفارة : بثليث الخاء هي المال المأخوذ في الطريق للحفظ ، والخفير المحير يقال خفرت الرجل إذا =

احتاج إليها^(١)، م ومع وجدان شق محمل^(٢) م مع وجدان شريك يجلس في الشق الآخر للمحتاج إلى المحمل^(٣) وهو من لا يستمسك على الراحلة ، أو شق عليه الركوب عليها بدون المحمل ، م ومع أمن الطريق من الرصدي وهو الذي يأخذ مالا على المراصد^(٤) ، [٨٧] ومن غير الرصدي كقاطع الطريق ، م ومع غلبة السلامة في البحر إن كان طريقه فيه ، م ومع خروج الزوج [م]^(٥) أو المحرم مع المرأة^(٦) ، م ولو لم يخرج كل واحد إلا بأجرة يلزمها بذل الأجرة ، م أو مع خروج نسوة ثقات إلى الحج والعمرة أو أحدهما فتخرج المرأة معهن^(٧) ، م ومع خروج

= حميته وأجرته .

انظر النظم المستعذب ١/١٨٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٠٢ ، لسان العرب ٤/٢٥٣ .

(١) لكونها من أهبة الطريق .

انظر الوسيط مع مشكله لابن الصلاح ٢/٥٨٤ ، المجموع ٧/٨٢ ، تحفة المحتاج ٥/٣٩ .

(٢) المحمل : بكسر الميم ويجوز فتحها شقان على البعير يحمل فيهما العدylan .

انظر لسان العرب ١١/١٧٨ ، المصباح المنير ص ١٥٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٨٣

(٣) فإن لم يجد شريكا فلا يلزمه حتى وإن وجد مؤنة المحمل بكماله لأنه بذل الزيادة مؤنة بحففة يعسر

احتمالها . انظر الوسيط ٢/٥٨٣ ، فتح العزيز ٣/٢٨٤ ، نهاية المحتاج ٣/٢٤٤ .

(٤) وذلك ظلما وعدوانا ، والرصد : الطريق ، انظر مختار الصحاح ص ٢٤٤ ، المصباح المنير ص ٢٢٨ ،

قال الرافعي والنووي : ويكره بذل المال للرصدين لأنهم يحرصون بذلك على التعرض للناس ، انظر فتح

العزيز ٣/٢٩٢ ، المجموع ٧/٨٢ ، تحفة المحتاج ٥/٣٦ ، غاية البيان ص ٢٤٩ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير " وخروج الزوج أو محرم " .

الخواوي الصغير لوحة ١٢ أ .

(٦) أشار المصنف إلى اشتراط الأمن في الطريق في ثلاثة أشياء : أولها : الأمن على المال ، الثاني : الأمن على

النفس ، الثالث : الأمن على البضع وهو اشتراط خروج الزوج أو المحرم أو النساء الثقات مع المرأة .

انظر الوسيط ٢/٥٨٤ ، روضة الطالبين ٢/٢٨٢ ، الإيضاح ص ٩٧ .

(٧) ذكر النووي أن الحكم بوجوب خروج المرأة مع نسوة ثقات هو في الحج الواجب ، أما الحكم باجواز

فيجوز لها أن تخرج مع امرأة واحدة ثقة ، وأما حج التطوع أو السفر لزيارة أو تجارة فالصحيح باتفاقهم

وهو المنصوص في الأم أنه لا يجوز لأنه سفر ليس بواجب ولثبوت الأحاديث الصحيحة في النهي عن

سفرها بدون محرم .

القائد للأعمى ، (ولو لم يخرج القائد إلا بأجرة فيلزمه أجرته) ^{(١)(٢)} .

فصل

م ^(٣) ونصب المتصرف في مال السفية قواما عليه ^(٤) إذا خرج لفرض الإسلام ليحفظ ماله وينفق عليه ، م ومنع السفية المتصرف في ماله أن تزيد [نفقة] ^(٥) السفر على نفقة الحضر في حج التطوع لا الفرض ، م وإذا منعه تحلل السفية كما يتحلل المحصر ، ويان تحلل المحصر يأتي من بعد إن شاء الله تعالى ^(٦) ، (هذا إذا شرع في حج التطوع بعد الحجر وكان ما يحتاج للحج يزيد على نفقة الحضر ولم يكن له كسب ، أما لو شرع [ثم حجر عليه ، أو شرع] ^(٧) فيه بعد الحجر ولم يزد ما يحتاج للحج على نفقة الحضر أو زاد وكان له كسب يفي مع قدر نفقة الحضر وجب إتمامه ولم يكن للولي تحليله) ^(٨) .

م (فإن مات أو عضب من وجب عليه الحج ولم يحج) ^(٩) فينظر ؛ فإن مات أو عضب

= انظر الأم ١١٧/٢ ، فتح العزيز ٢٩١/٣ ، المجموع ٨٨٧/٧ و ٨٨٠/٨ و ٣٤٠-٣٤٢ ، الفرر البهية ٩٠/٤ و ٩١ ، المنهاج القويم ص ٤٠٧ ، مغني المحتاج ٢١٧/٢ ، نهاية المحتاج ٣/٢٥٠ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والقائد للأعمى كالزوج والمحرّم للمرأة حتى يلزمه أجرته " .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٦٤/٢-٦٧٠ ، التهذيب للبيهقي ٢٤٣/٣ و ٢٤٧ ، الايضاح ص ٩٦-

٩٩ ، عمدة السالك ص ١٨١ و ١٨٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٤٤٤-٤٤٩ ، غاية البيان

ص ٢٤٨-٢٥٠ .

(٣) " م " سقط من (ظ) .

(٤) يعني إن لم يتول المتصرف ذلك بنفسه .

(٥) " نفقة " مثبت من غير الأصل .

(٦) انظر ص ٦١٤ .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإذا حكم بوجوب الحج والعمرة أو أحدهما على شخص للتحقق =

بعد حج الناس^(١) عصى (ويلزم الإحجاج من تركه)^(٢) ، وإن مات أو غضب قبل حج الناس لم يعص (لتبين عدم الوجوب)^(٣) ، وكذا لو مات بعد انتصاف ليلة النحر وقبل مضي زمان يمكن فيه السير إلى منى والرمي بها والعود إلى مكة والطواف بها فإنه لا يعصي ، م ويستثنى مما إذا مات أو غضب بعد حج الناس ما إذا هلك ماله قبل الموت أو الغضب ولكن قبل إياب أهل بلده إلى بلده فإنه لا يعصي^(٤) ، (والغضب : بفتح العين المهملة وإسكان الضاد المعجمة الزمالة ، والمغضوب الزمن الذي لا حراك به)^(٥) ، وأصل الغضب القطع لأن الزمالة التي عرضت قطعت حركته^(٦) ^(٧) ^(٨) .

[وحج الناس هو : عودهم إلى مكة والطواف بها والسعي بعده إن لم يسع بعد طواف القدوم^(٩)]^(١٠) ^(١١) .

= شرائطهما أو شرائط أحدهما فلم يقرن أو لم يحج أو لم يعتزم ومات أو غضب " .

(١) يعني من سنة الوجوب .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر الحاوي الكبير ١٦/٤ ، روضة الطالبين ٣٠٧/٢ ، المجموع ١٠٩/٧ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) والفرق بين كونه في هذه الصورة لا يعصي وفي صورة الموت يعصي لأنه إذا مات استغنى عن المال

للرجوع ، وهاهنا نفقة الرجوع لا بد منها فهي شرط في استقرار الوجوب .

انظر الوسيط ٥٨٧/٢ ، فتح العزيز ٢٩٦/٣ ، المجموع ١١٠/٧ ، فتح الجواد ٣١٦/١ .

(٦) انظر مشكل الوسيط ٥٨٧/٢ .

(٧) فتح العزيز ٢٩٧/٣ وانظر الزاهر ص ٢٦٨ ، النظم المستعذب ١٨٤/١ ، المصباح المنير ص ٤١٤

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) التعليقة للطاوسي لوحة ٦٢ .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١١) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢٩٣/٣ و ٢٩٤-٢٩٦ ، المجموع ٦٢/٧ ، البهجة الوردية

مع الغرر البهية ٩٥-١٠٣ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٣١٧/١ .

فصل^(١)

م والاستنابة للزمن ليست إلا له فلا يجوز لغيره أن ينيب عنه^(٢) ، م والمريض كالزمن ،
 م ويشترط في^(٣) / جواز الاستنابة للزمن والمريض أن لا يرجى برؤهما ، م والشيخ الكبير
 كالزمن ، م فإن استناب الزمن أو المريض الذي لا يرجى برؤه ثم شفي بعد الاستنابة لم يقع
 ما أتى به الأجير عن المستأجر^(٤) ، م ولا أجرة للأجير حيث لم يقع عن المستأجر لبرئه^(٥) .
 م ويستنيب من شاء الاستنابة من الوارث والأجنبي للميت^(٦) هذا في الفرض^(٧) ، وأما
 في التطوع فأطلق العراقيون^(٨) أنه إن لم يوص به لم يحج عنه^(٩) .

(١) عاد المصنف في هذا الفصل لبعض أحكام الاستطاعة بالنيابة .

(٢) لكون الحج يفتقر إلى النية والزمن أهل للإذن والنية وإن لم يكن أهلاً للمباشرة .

انظر فتح العزيز ٣/٣٠٣ ، المجموع ٧/٩٨ ، الغرر البهية ٤/١٠٥ .

(٣) نهاية الوجه (١٢٠) من (ظ) .

(٤) وإنما يقع عن نفسه ، وذلك لفساد الأجرة لعدم جواز الاستنابة ، ولا يقع عن النيب لافتراضا لتبين عدم

عجزه ، ولا تطوعا لامتناع تقدم التطوع على الفرض .

انظر فتح العزيز ٣/٣٠٢ و ٣٠٣ ، المجموع ٧/١١٥ ، الغرر البهية ٤/١٠٤ و ١٠٥ ، تحفة المحتاج مع حاشية

الشرواني ٥/٥١ ، الحواشي المدنية ٢/٢٢٣ .

(٥) يعني فلم ينتفع به ، فإن كان قبض الأجرة ردها .

انظر المراجع السابقة .

(٦) في (ص) : " م " .

(٧) تشبيها له بقضاء الدين .

انظر الوسيط ٢/٥٩٢ ، روضة الطالبين ٥/١٨٣ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٢٦٥ ، فتح المعين مع

ترشيح المستفيدين ص ١٧٥ .

(٨) كذا نقله عن العراقيين الرافعي في فتح العزيز ٧/١٢٧ ، والنووي في الروضة ٥/١٨٣ ، وانظر الحاوي

الكبير ٤/١٧ .

(٩) نقل النووي في المجموع في كتاب الحج الاتفاق عليه ، وهو ما عليه ابن المقرئ وابن حجر والرملي =

ومقتضى إيراد السرخسي^{(١)(٢)} أنه يستقل به الوارث ، وأنه لو استقل به الأجنبي بغير إذن الوارث فوجهان : أصحهما المنع^(٣) .

= . وغيرهم ، ونقل النووي في الوصايا تبعاً للرافعي عن مقتضى إيراد السرخسي من جواز الاستنابة من الوارث وأن الأجنبي لا يستقل به على الأصح وإن لم يوص به الميت كما سيذكره الشارح .
انظر فتح العزيز ٣/٣٠١ و ٧/١٢١ ، المجموع ٧/١١٣ و ١١٤ ، روضة الطالبين ٥/١٨٣ و ١٨٤ ، إحصاء النواي ١/٣١٥ ، روض الطالب مع أسنى الطالب ٣/٦٠ ، الاعتناء ١/٣٦٢ ، الغرر البهية ٤/١٠٥ ، تحفة المحتاج ٨/٥٥٥ ، نهاية المحتاج ٦/٩١ ، مغني المحتاج ٤/١٠٩ ، الخواشي المدنية ٢/٢٢٣ ، إغاثة الطالبين ٢/٢٨٥ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١٠٣ .

(١) يوجد عدد من فقهاء الشافعية عرفوا بهذا اللقب والمراد بالسرخسي هنا هو صاحب كتاب الأمالي كما أفصح عنه الرافعي في فتح العزيز ٧/١٢٧ ، والنووي في روضة الطالبين ٥/١٨٤ وهو :
عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الفرج السرخسي فقيه مرو المعروف بالزاز ولد سنة ٤٣١ أو ٤٣٢ هـ تفقه على القاضي حسين وسمع أبا القاسم القشيري ، روى عنه أبو طاهر السنجي وعمر بن أبي مطيع وأحمد النيسابوري وغيرهم من تصانيفه الأمالي أكثر الرافعي النقل منه ، ومن كتبه التعليقة والاملاء كما ذكرهما السبكي توفي سنة ٤٩٤ هـ .
انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٦٣ ، طبقات السبكي ٥/١٠١-١٠٤ ، طبقات ابن شعبة ١/٢٦٦ .

(٢) نهاية اللوحة (٥٩) من (ص) .

(٣) ما ذكره الشارح من النقل عن السرخسي وقوله : لو استقل به الأجنبي بغير إذن الوارث فوجهان انظره في فتح العزيز ٧/١٢٧ ، وروضة الطالبين ٥/١٨٤ ، قلت : كان يحسن بالشارح ذكر مقتضى إيراد السرخسي هنا ليتضح المراد ، ولذا قال الرافعي : وفي هذا الإيراد تجويز الإنابة للوارث ، وتجويز فعله بنفسه وإن لم يوص الميت به ، وانظر أسنى الطالب ١/٤٥٠ .

قلت : تلخص مما سبق أنّ للأجنبي الاستقلال بالحج دون إذن الوارث وجهها واحداً في باب الفرض تشبيهاً له بقضاء الدين ، بخلاف استقلال الأجنبي بالصوم عن الميت دون إذن الولي ففيه وجهان أصحهما المنع ، والفرق بين الصوم والحج بأن الحج شبهه الشارع بالدين ؛ والصوم عبادة بدنية محضة والأصل امتناعه عن الغير كالصلاة لكن صحت السنة به في القريب فتوقف فعل غيره على إذنه ، أما حج التطوع فالأصح أنه لا يقع عن الميت إلا بوصية منه كما سبق .

انظر الوسيط ٢/٥٩٢ ، فتح العزيز ٣/٢٣٧ و ٣٠٤ ، المجموع ٦/٣٦٨ و ٧/٩٨ ، الإيضاح مع الإفصاح لعبد الفتاح المكي ص ١٠٠ و ١٠١ ، مغني المحتاج ٢/١٧٣ و ٢١٩ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٣/٢٦٥ .

ولو جُعِلَ^(١) قول الحاروي : "في الواجب"^(٢) متعلقا بقوله : "وإن لم يوص" لكان موافقا لقول العراقيين .

م ويستتنب في الواجب الحر ، م المكلف سواء فيه فرض الإسلام والنذر والقضاء (دون العبد والصبي)^(٣) ، م ويستتنب في تطوع المستتاب له (الحر المكلف والعبد م والصبي أيضا)^(٤) .

م وتتضيق الاستنابة إن وجب الحج و العمرة أو أحدهما ثم غضب بعد الوجوب ، أما إذا كان الغضب قبل الوجوب بأن بلغ معضوبا فلا تتضيق الاستنابة ، م ولا يجبر المعضوب على الاستئجار إذا امتنع عنه^(٥) ولا يستأجر الحاكم^(٦) .

(١) في (ص) : "حمل" .

(٢) انظر الحاروي الصغير لوحة ١٢ أ حيث جاء فيه "وإن لم يوص في الواجب الحر المكلف" .

(٣) لكونهما ليسا من أهل الوجوب ، وقد ذكر الرافعي والنووي أنّ عدم جواز استنابة العبد في النذر مبني على أن النذر يسلك به مسلك الواجب قال الزركشي : وهو الأرجح غالبا هـ ، والعبد ليس من أهل الوجوب كما سبق بخلافه في النفل فإنه يصح منه ، ونقل الكردي عن ابن علان في شرح الإيضاح : أنه يجزيء إنابة الرقيق في حج النذر وهذا على أن النذر يسلك به مسلك الجائر .

انظر فتح العزيز ٣/٣٠١ ، المجموع ٧/١١٤ ، المشور في القواعد للزركشي ٣/٢٧٠-٢٧٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٤٥٠ ، اخلاص النواوي ١/٣١٥ ، الأشباه والنظائر ص ١٦٤-١٦٦ ، المنهاج القويم مع الخواشي المدنية ٢/٢١٤ ، فتح الجواد ١/٣١٢ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٨ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١١٠ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : "العبد م والصبي م ولا يتعين استنابة العبد والصبي في التطوع بل يجوز استنابة الحر المكلف أيضا" .

(٦) لكون الحج يجب على التراخي فيصير كما لو امتنع القادر من تعجيل الحج ، لكن قد يلزمه من باب الأمر بالمعروف .

انظر المجموع ٧/٩٥ ، الغرر البهية ٤/١٠٧ ، فتح الجواد ١/٣١٧ ، اعانة الطالبين ٢/٢٨٧ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٥٨٨ و ٥٩٠-٥٩٢ و ٤٦٢/٤ و ٤٦٣ ، روضة الطالبين ٢/٢٨٨ و ٢٨٩ =

فصل

م وركن الحج والعمرة الإحرام وهو النية .

م ووقت الإحرام للحج من استهلال شوال إلى صبح يوم النحر^(١) ، م والإحرام للحج قبل دخول شوال يقع للعمرة^(٢) ، م ووقت الإحرام للعمرة جميع السنة م إلا زمان الحج عند حضوره بمنى فإنه لا يجوز إحرامه بالعمرة في ذلك الزمان^(٣) ، م ولا يكره الإحرام بالعمرة في وقت من الأوقات .

م ومكان الإحرام الشرعي بالحج مكة للمقيم بها ، م وإن قرن المقيم فإن مكان إحرامه مكة^(٤)^(٥) ، م ومكان الإحرام بالحج للمتمتع مكة أيضا ، [م]^(٦) ومكان الإحرام بالعمرة

= ٣٠٧ و ٣٠٨ و ١٨٣/٥ و ١٨٤ ، الفرر البهية ١٠٣/٤ - ١٠٧ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢٢١/٢ - ٢٢٣ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢٨٥/٢ - ٢٨٧ .

(١) إنما كانت ليلة النحر من أشهر الحج لأنها آخر زمن إدراك الحج وهو الوقوف بعرفة .
انظر الحاوي الكبير ٢٨/٤ ، الوسيط ٦٠٦/٢ ، فتح العزيز ٣٢٧/٣ .

(٢) لأن الإحرام شديد التشبث وال لزوم فإذا لم يقبل الوقت مأحرم به انصرف إلى ما قبله
انظر فتح العزيز ٣٢٩/٣ ، الفرر البهية ١٠٨/٤ ، مغني المحتاج ٢٢٣/٢ .

(٣) إنما يمتنع الإحرام بالعمرة وإن كان خاليا من علائق الإحرام إلا أنه مقيم على نسك مشغل بإتمامه وهو الرمي والمبيت وهما من تمام الحج ، ولأن بقاء أثر الإحرام كبقائه .
انظر الوسيط ٦٠٦/٢ ، المجموع ١٤٨/٧ ، نهاية المحتاج ٢٥٨/٣ .

(٤) تغليبا للحج لاندراج العمرة تحته فلا يحتاج فيها إلى الإحرام من الحل ، مع أنه يجمع بين الحل والخرم بوقوفه بعرفة .

انظر المجموع ١٧٦/٧ ، أسنى المطالب ٤٦٣/١ .

(٥) في (ص) : " بخلاف المفرد والمتمتع فإنه يلزمهما الخروج بالعمرة إلى الحل والإحرام بها " . وانظر التعليقة لوجه ٦٤ .

(٦) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير " وللمتمتع وبالعمرة الحل " .

الحاوي الصغير لوجه ١٢ أ .

للمقيم بمكة الحل ، م والجعرانة^(١) : بكسر الجيم وإسكان العين^(٢) وتخفيف الراء ، ويقال بكسر العين وتشديد الراء ، والأول أفصح^(٣) وهي من أراضي الحل أولى له من غيرها للإحرام بها ، م ثم التنعيم^(٤) وهو أقرب إلى مكة من الجعرانة ، م ثم الحديبية^(٥) بتخفيف الياء وهي أقرب إلى مكة من التنعيم^(٦) .

(١) الجِعْرَانَة : مكان شمال شرقي مكة في صدر وادي سرف ولا زال الاسم معروفاً يربطها بمكة طريق معبدة تمتد إلى وادي الزبارة ، تبعد عن مكة قريبا من تسعة وعشرين كيلا .
انظر معجم ما استعجم ٢/٣٨٤ و ٣٨٥ ، معجم البلدان ٢/١٤٢ و ١٤٣ ، معجم معالم الحجاز ٢/١٤٨-١٥١ .

(٢) في الأصل : " م " ولم أثبتها لعدم التعرض لضبطها في الحاوي .

(٣) في (ص) : " أصح " ، وانظر معجم ما استعجم ٢/٣٨٤ و ٣٨٥ ، النهاية في غريب الحديث ١/٢٧٦ ، القاموس المحيط ١/٤٠٦ ، لسان العرب ٤/١٤١ .

(٤) التنعيم : مكان بين سرف ومكة على بعد فرسخين ، وهي اليوم من نزل مكة من الشمال وفيه المدينة الصناعية ، وأصل التنعيم شجر معروف بالبادية أخضر كأنه مرشوش بالزيت ، وإنما سمي التنعيم لأن جبلا عن يمينه يقال له نعيم وآخر عن شماله يقال له ناعم والوادي نعان .
انظر معجم ما استعجم ١/٣٢١ ، معجم البلدان ٢/٤٩ و ٥٠ ، معجم معالم الحجاز ٢/٤٣-٤٥ .

(٥) الحديبية : قرية غرب المسجد الحرام بنحو من اثنين وعشرين كيلا على طريق جده وتعرف اليوم باسم الشميسي .

انظر معجم البلدان ٢/٢٢٩ و ٢٣٠ ، معجم معالم الحجاز ٢/٢٤٦ و ٢٤٧ ، المعالم الأثرية ص ٩٧ .

(٦) ما ذكره الشارح من أن الحديبية أقرب إلى مكة من التنعيم قلد فيه الطاوسي في التعليقة وهو خطأ بين ، وقد ذكر الرافعي أن التنعيم أقرب أطراف الحل إلى مكة كما ذكره النووي في حين أن الحديبية تبعد عن مكة قرابة اثنين وعشرين كيلا كما سبق .

وسبب هذا الترتيب في الأفضلية أن النبي صلى الله عليه وسلم أحرم من الجعرانة كما رواه البخاري ٣/٦٠٠ في كتاب العمرة باب كم اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم رقم ١٧٧٨ ومسلم ٢/٩١٦ في كتاب الحج باب بيان عدد عمر النبي صلى الله عليه وسلم وزمانهن رقم ١٢٥٣ ، وأمر عائشة رضي الله عنها أن تحرم من التنعيم رواه البخاري ٣/٦٠٦ في كتاب العمرة باب عمرة التنعيم رقم ١٧٨٤ و ١٧٨٥ ومسلم ٢/٨٧٠-٨٨٢ في كتاب الحج باب بيان وجوه الإحرام . . . رقم ١٢١١-١٢١٣ ، أما الحديبية فلأنها تميزت عن سائر البقاع لكون النبي صلى الله عليه وسلم أحرم من ذي =

م ومكان الإحرام بكل واحد من الحج والعمرة [٨٨] للآفاقي ذو الخليفة^(١) لأهله أو المار به وهو^(٢) المتوجه من المدينة إلى مكة وهو على عشر مراحل من مكة وعلى ميل^(٣) من المدينة^(٤) .

م والجحفة^(٥) لأهلها والمار بها وهو^(٦) المتوجه من الشام ومصر والمغرب وهي على خمسين فرسخا من مكة .

= الخليفة وهم بالدخول إلى مكة من الحديبية ، فيقدم فعله ثم ما أمر به ثم البقعة التي تميزت عن غيرها ، وإنما أعمر عائشة رضي الله عنها من التنعيم مع أن الإحرام من الجعرانة أفضل لضيق الوقت أو لبيان الجواز .

انظر مختصر المزني ص ٦٣ ، المذهب مع المجموع ٢٠٤/٧-٢٠٦ ، الوسيط مع مشكله ٦١٢/٢ ، فتح العزيز ٣٤١/٣ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦٣ ب ، تحفة المحتاج ٨٦/٥ و ٨٧ .

(١) ذو الخليفة : أصلها موضع ماء لبني جشم بظاهر المدينة على طريق مكة بينها وبين المدينة نحواً من تسعة أكيال تقع بوادي العقيق عند سفح جبل غير الغربي وهي اليوم قرية صغيرة تعرف بأبيار علي .

معجم البلدان ٢/٢٩٥ و ٢٩٦ ، معجم معالم الحجاز ٣/٤٨ و ٤٩ ، المعالم الأثرية ص ١٠٣ .

(٢) في (ص) : " وأهله هو " .

(٣) في (ص) : " مرحلتين " .

(٤) مذكره الشارح من بعد ذي الخليفة عن المدينة كذا في فتح العزيز ٣/٣٣٢ ، وفي المجموع ١٩٥/٧ أنها ستة أميال ، وذكر ابن حجر في فتح الجواد ١/٣١٩ والرملي في نهاية المحتاج ٣/٢٥٩ أنها ثلاثة أميال ، ثم قال الرملي : وتصحيح المجموع وغيره أنها على ستة أميال لعله باعتبار أقصى عمران المدينة وحدائقها من جهة خيبر أو تبوك ، والرافعي أنها على ميل لعله باعتبار عمرانها الذي كان من جهة الخليفة . قلت لعل الاختلاف في قدر ذرع الأميال ، لكن حسب المقاييس العصرية هي على نحو خمسة أميال من المسجد النبوي كما سبق إذ الميل نحواً من ١٨٥٥ متراً ، وهي تبعد نحواً من تسعة أكيال عن المسجد كما مضى ، وحسب ما اصطلاح عليه اليوم وتداوله الناس هو أن الميل ١٦٠٩ متراً كما في المعجم الوجيز ص ٥٩٧ فهي على نحو ستة أميال .

(٥) الجحفة : كانت قرية عامرة كبيرة بين مكة والمدينة تقع شرق رابغ مع ميل إلى الجنوب على مسافة اثنين وعشرين كيلاً من رابغ ، وقد خربت منذ زمن بعيد وصار الناس يحرمون من رابغ ، وسميت الجحفة لأن السيل اجتحفها وحمل أهلها في بعض الأعوام .

انظر معجم ما استعجم ٢/٣٦٧-٣٧٠ ، معجم البلدان ٢/١١١ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٨٨ .

(٦) في (ص) : " وأهلها هو " .

م ويللم^(١) لأهله والمار به وهو^(٢) المتوجه من تهامة اليمن^(٣) .

م وقرن^(٤) بإسكان الراء لأهله والمار به ، وهو^(٥) المتوجه من نجد اليمن^(٦) ونجد الحجاز^(٧) .

(١) يللم : أصله واد يمر جنوب مكة على مسافة مائة كيل ويعرف الميقات اليوم باسم السعدية .

انظر معجم البلدان ٤٤١/٥ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٣٠١ .

(٢) في (ص) : " وأهله هو " .

(٣) تهامة اليمن : تهامة هي اسم لكل منازل عن نجد من بلاد الحجاز وكل ما بين البحر والسرعة من قعر عدن جنوبا إلى العقبة شمالا يسمى تهامة لكنه في اليمن يسمى تهامة اليمن وفي الحجاز يسمى تهامة الحجاز .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٤٤/١/٣ ، معجم معالم الحجاز ٤٧/٢-٥١ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٧٣ .

(٤) قرن : هو واد من أودية الحجاز وهو قرن المنازل وفيه ما يسمى اليوم السيل الكبير يبعد عن مكة ثمانين كيلا شرقا ، وعن الطائف ثلاث وخمسين كيلا شمالا غربيا ، وأعلى قرن المنازل ما يسمى الآن وادي محرم الواقع في الهدا في الجهة الغربية من الطائف والذي يبعد عن مكة ثمان وسبعين كيلا ، قلت : وكون وادي محرم هو أعلى قرن المنازل هو ما صدر عن فتوى سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم رحمه الله رقم ١٢٣٨ بناء على تكوينه لجنة لبحث ذلك وبما ثبت عنده من الوثائق والصكوك .

انظر معجم البلدان ٣٣٢/٤ ، فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم ٢٠٨/٥-٢١٣ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١١٦ و ١١٧ ، خالص الجمان ص ٥٥ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٢٦ .

(٥) في (ص) : " وأهله هو " .

(٦) نجد اليمن : هو من أقسام اليمن الشمالية شرقي تهامة وجنوبي نجد الحجاز .

معجم ما استعجم ١٢٩٨/٣ ، معجم البلدان ٢٦٥/٥ .

(٧) نجد الحجاز : هو من أقسام الحجاز من بلاد مذحج تليث وما دونها إلى ناحية فيد وهو متصل بنجد اليمن ، وإذا أطلق نجد فالمراد به نجد الحجاز .

انظر معجم ما استعجم ٩/١ ، معجم البلدان ٢١٩/٢ و ٢٦٥/٥ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١١٧ .

م وذات عرق^(١) لأهلها والمار بها وهو^(٢) المتوجه من المشرق والعراق وخراسان^(٣) قبل
وكل واحد من هذه الثلاثة من مكة على مرحلتين ، والمستحب أن يحرم من العقيق^(٤) قبل
ذات عرق^(٥) .

م ومكان الإحرام بالحج والعمرة لغير أهل هذه المواضع والمار بها المكان الذي حاذاه^(٦)
من هذه الأمكنة المذكورة أولا ، فلو حاذى^(٧) / ميقاتين أحرم من محاذي^(٨) أبعدهما من

(١) ذات عرق : واد فحل من أودية الحجاز وهو الحدّ الفاصل بين نجد وتهامة ، وهو الآن موضع مشهور
يعرف باسم الضريبة في أعلى نخلة الشامية .

انظر صفة جزيرة العرب للهمداني ص ٨٩ مع تعليق المحقق الأكوخ ، معجم معالم
الحجاز ٥/١٩٩ و٦/٧٧ و٧٨ .

(٢) في (ص) : " وأهلها هو " .

(٣) خراسان : كلمة مركبة من خور أي شمس وأسان أي مشرق ، وكانت مقاطعة واسعة من الدولة
الإسلامية تتقاسمها اليوم إيران الشرقية "نيسابور" وأفغانستان الشمالية "هراة وبلخ" ومقاطعة
تركمانستان السوفيتية "مرو" .

انظر معجم البلدان ٢/٣٥٠-٣٥٤ ، المعالم الأثرية ص ١٠٨ .

(٤) في (ظ) : " م " .

(٥) العقيق : واد فحل من أودية الحجاز الشرقية قرب ذات عرق يدفع مسيله من غوري تهامة ويسمى
عقيق عشيرة ويبلغ طوله قرابة ١٤٠ كيلا وهو قليل المياه قليل الزراعة .

انظر المغام المطابة للفيروزابادي / ٢٦٧ ، معجم معالم الحجاز ٦/١٣٢ و١٣٣ .

(٦) قال النووي في المجموع ٧/١٩٨ : والاعتماد في ذلك على ما في العقيق من الاحتياط قيل وفيه سلامة من
التباس وقع في ذات عرق لأن ذات عرق قرية خربت وحول بناؤها إلى جهة مكة فالاختياط الاحرام
قبل موضع بنائها الآن اهـ ، وانظر الحاوي الكبير ٤/٦٩ ، المهذب ٢/٦٩٠ ، فتح العزيز ٣/٣٣٤ ، الغرر
البيهة ٤/١٢٠ .

(٧) في (ص) : " واحدا " .

(٨) نهاية الوجه (١٢١) من (ظ) .

(٩) في (ص) : " مكان " .

مكة ، م ومكان الإحرام بالحج والعمرة لغيرهم أيضا المكان الذي عنَّ له فيه^(١) النسك بعد مجاوزة الميقات^(٢) غير مريد للنسك^(٣) ، م ومكان إحرامهما لغيرهم أيضا مسكن الشخص الذي هو بين الميقات ومكة^(٤) .

م وأول المكان الشرعي للإحرام منه أولى من غير أوله^(٥) ، م ولكل أحد باب داره أولى من غيره للإحرام منه^(٦) ، م ومكان الإحرام بهما للأجير المكان الذي عينه المستأجر للإحرام إذا كان أبعد من الموضع الذي يجب الإحرام منه ، فإن كان المعين دون الميقات يحرم من الميقات ولا يجوز ما دونه ، م ولا يجب على المستأجر تعيين مكان الإحرام منه للأجير ، ويحمل المطلق على الميقات الشرعي .

م ومكان الإحرام في القضاء مكان الأداء إن كان مكان الإحرام بالأداء أبعد من الميقات الشرعي وإلا فميقاته الميقات الشرعي ، فميقات القضاء ما قبل ذات عرق إن كان قد أحرم

(١) " فيه " سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " فلو جاوز الميقات " .

(٣) في (ص) : " ثم بدا له أن يحرم بحج أو عمرة أحرم من الموضع الذي بدا له النسك فيه " .

(٤) في (ص) : " م ومكان الإحرام بالحج والعمرة هذه الأمكنة لمن هو أهلها ولمن هو مار بها كما ذكر " .

(٥) ليقطع الباقي محرما ، وذكر جمع من فقهاء الشافعية أنَّ الاعتبار في المواقيت الشرعية بتلك المواضع لا بالقرى والأبنية .

انظر الحاوي الكبير ٤/٦٩ ، فتح العزيز ٣/٣٣٥ ، المجموع ٧/١٩٨ ، تحفة المحتاج ٥/٧١ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٠ .

(٦) مذكره الشارح من أن الإحرام من باب داره أولى من غيره لأنه غالبا أكثر عملا وهذا في المكي ومن مسكنه دون الميقات ، وكذا الآفاقي على ما صححه الرافعي وتبعه المصنف ، واختار النووي فيه أن إحرامه من الميقات أولى للإتباع ولم يثبت له معارض ، قلت : والفرق بينهما كما ذكر الرملي أن الآفاقي يقصد مكانا أشرف مما هو به بخلاف المكي .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣/٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٨ ، روضة الطالبين ٢/٣١٢ و٣١٨ ، المجموع ٧/١٩٦ و٢٠٠ و٢٠١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٢٥٩ و٢٦٣ ، الغرر البهية ٤/١٢٨ و١٢٩ ، فتح الجواد ١/٣١٩ و٣٢١ .

للأداء منه وذات عرق إن أحرم منها في الأداء أو جاوزها مسيئاً ؛ وكذا إن جاوزها غير مسيء على ما هو المفهوم من الحاوي^(١) ، وهو الذي أورده البغوي^(٢) وصاحب الشامل^(٣) وغيرهما^(٤) ، لكن الأصح عند الشيخ أبي علي^(٥) أنه لا يلزم ذلك بل له أن يحرم من ذلك

(١) إذ جاء في الحاوي [وفي القضاء مكان الأداء إن كان أبعد] . الحاوي الصغير لوجه ١٢ أ .

(٢) وعزاه له أيضاً الرافعي في فتح العزيز ٣/٤٨٣ ، والنووي في روضة الطالبين ٢/٤١٥ ، والمجموع ٧/٣٩٠ ، والمطبوع من التهذيب قد سقط منه كتاب الحج ، وكتاب الحج الموجود في المطبوع هو من كتاب لباب التهذيب للحسين بن محمد الهروي كما نبه له المحققان في المقدمة ١/٧٨ ، ولم أحده في شرح السنة .

(٣) لم أجد من عزاه إلى صاحب الشامل غير الشارح .

(٤) لأنه الواجب في الأصل ، وهو الذي صححه النووي في الروضة والمجموع وجرى عليه الأنصاري في شرحه للمنهج والروض وابن حجر في التحفة والخطيب في المغني والرملي في النهاية .
انظر روضة الطالبين ٢/٤١٥ ، المجموع ٧/٣٩٠ ، شرح المحلي على المنهاج ٢/٢١٨ ، أسنى المطالب ١/٥١١ ، فتح الوهاب ١/١٥٣ ، تحفة المحتاج ٥/٣٠٩ ، مغني المحتاج ٢/٣٠٠ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤١ و٣٤٢ .

(٥) كذا ذكره عن أبي علي الرافعي مجرداً عن نسبته فتبعه الشارح ، وذكر النووي في الروضة والمجموع هذا الوجه من غير عزو لأحد ، وبعد الرجوع إلى تراجم فقهاء الشافعية لم يتبين لي من هو أبو علي هذا إلا أنه غلب على ظني أن المقصود به ابن خيران أو السنجي وهو أقرب ، فأما ابن خيران فهو الحسين بن صالح بن خيران أبو علي البغدادي أحد أئمة المذهب ولم أعثر على شيء من شيوخه وتلاميذه ولا مصنفاته ، قال ابن السبكي : لعله جالس في العلم ابن سريج وأدرك مشايخه ، أطلق ابن السبكي لفظ الشيخ أبي علي عليه ، وذكر ابن شعبة أن الرافعي كرر النقل عنه توفي سنة ٣٢٠ هـ .

انظر طبقات السبكي ٣/٢٧١-٢٧٤ ، طبقات الأسنوي ١/٢٢٢ ، طبقات ابن شعبة ١/٩٢ و٩٣ .
وأما السنجي فقد لقيه بالشيخ أبي علي كل من ابن السبكي والأسنوي بل ونقله ابن السبكي عن غيره ، ونقل الرافعي عن الشيخ أبي علي في موضع آخر وهو الإحرام بالعمرة قبل أشهر الحج ثم إدخال الحج عليه في أشهره انظر فتح العزيز ٣/٣٦٥ و٣٦٦ ، وأفصح عنه بأنه السنجي ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٢/٦٣٠ .

والسنجي : هو الحسين بن شعيب بن محمد بن الحسين السنجي المروزي عالم تلك البلاد في زمانه تفقه بأبي بكر القفال وبالشيخ أبي حامد الأسفراييني له تعليقة جمع فيها بين مذهبي العراقيين والخراسانيين =

الموضع (سلوكا بالقضاء مسلك الأداء ، ولهذا لو اعتمر المتمتع من الميقات ثم أحرم بالحج من مكة وأفسده فيكفي في القضاء أن يحرم من جوف مكة ، ولو أفرد الحج ثم أحرم بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها يكفيه أن يحرم في قضائها من أدنى الحل ، والوجهان فيما إذا لم يرجع إلى الميقات^(١) فما فوقه ، أما إذا رجع ثم عاد فلا بد من الإحرام من الميقات^(٢) ^(٣) .

م ومكان الإحرام بالحج والعمرة من مرحلتين إلى مكة^(٤) لغير أهل هذه المواضع والمار بها والمحاذي لها والبادئ له النسك دون الميقات والساكن بينه وبين مكة والأجير المعين له الميقات والقاضي للحج والعمرة^(٥) .

= وهو أول من فعل ذلك ، ومن تصانيفه شروح للمختصر والتلخيص وفروع ابن حداد توفي سنة ٤٣٠ هـ ، وذكر ابن شهبة : أن الرافعي كرر النقل عنه .
انظر طبقات السبكي ٤/٣٤٤-٣٤٨ ، طبقات الأسنوي ١/٣٢٠ ، طبقات ابن شهبة ١/٢٠٧ و٢٠٨ ، العقد المذهب ص ٨٢ .

(١) يعني في الأداء . انظر المجموع ٧/٣٩٠ ، الغرر البهية ٤/١٣٣ .

(٢) انظر فتح العزيز ٣/٤٨٣ ، المجموع ٧/٣٩٠ ، وقد صحح هذا الوجه الرافعي في الشرح الصغير كما في شرح البهجة ورجحه ابن حجر في الإمداد ومختصره كما نقله عنه الكردي في الحواشي المدنية ، قلت : وهو مفهوم كلام الأنصاري في الغرر البهية حيث قال : وبالجمل ما صححه في الشرح الصغير في تلك أقوى معنى .

انظر الغرر البهية ٤/١٣٣ و١٣٤ ، فتح الجواد ١/٣٢١ ، الحواشي المدنية ٢/٢٨٧ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : "ومكة إن أحرم بها المتمتع للأداء وأدنى الحل إن أحرم به المفرد للعمرة" .

(٤) لكونها أقل مسافة المواقيت .

انظر الوسيط ٢/٦٠٩ ، الغرر البهية ٤/١٣٥ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٢/٦٧٧-٦٧٩ و٦٨٨-٦٩٤ و٧٣٦ ، الوسيط ٢/٦٠٦ ، الإيضاح ص ١١٣-١٢١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٢٢-٢٢٩ و٣٠٠ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٣١٧-٣٢١ ، الغرر البهية ٤/١٠٧-١٣٤ .

فصل

م وينعقد الإحرام بالنية^(١) المطلقة^(٢) أو المفصلة^(٣) من غير تلبية وإن كانت التلبية معها أفضل ، م وإن أطلق^(٤) النية عين^(٥) الإحرام لما شاء من الحج أو العمرة أو القران^(٦) ؛ م كما لو قال أحرمت كإحرام زيد فإنه يعين لما شاء سواء فيه ما إذا لم يحرم زيد -جهله ذلك الشخص أو علمه^(٧)- ، وما إذا أحرم زيد مطلقا وبقي مطلقا إلى إحرامه ، وما إذا أحرم زيد مطلقا وفصله قبل ذلك الشخص^(٨) ، وهذا إذا لم يخطر له التشبيه بإحرام زيد في الحال وإلا فالاعتبار بالإحرام^(٩) ؛ م لا إن بدأ زيد بالإحرام مفصلا (فإنه ينعقد إحرام ذلك

(١) قال ابن الصلاح : والذي ينويه هو الدخول في الحج أو العمرة أو فيهما والتلبس به والحصول في محرماته ، قال الشيخ محمد العثيمين : لانية أنه يعتزم أو أنه يحج .

مشكل الوسيط ٢/٦٢٩ ، الشرح الممتع على زاد المستقنع للعثيمين ٦٧/٦٧ ، وانظر الإيضاح ص ١٣٢ .

(٢) بأن ينوي الإحرام من غير قصد نسك معين . الغرر البهية ٤/١٣٦ .

(٣) وهي أولى ليعرف ما يدخل عليه ولأنه أقرب إلى الإخلاص .

انظر المذهب مع المجموع ٧/٢٢٥-٢٢٧ ، فتح العزيز ٣/٣٦٦ ، فتح الوهاب ١/١٣٨ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٥ .

(٤) في (ص) : " أطلق شخص " .

(٥) في (ص) : " عين ذلك الشخص " .

(٦) ويكون التعيين بالنية ، ولا يجزيء العمل قبل هذا التعيين .

انظر روضة الطالبين ٢/٣٣٥ ، المجموع ٧/٢٢٦ ، الايضاح ص ١٣٥ و ١٣٦ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٥ .

(٧) لأنه حزم بالإحرام وجعل له كيفية خاصة فيبقى أصل الإحرام وإن بطلت تلك الكيفية .

الوسيط ٢/٦٣٠ ، فتح العزيز ٣/٣٦٨ ، فتح الخواص ١/٣٢٢ .

(٨) نظرا إلى أول إحرام زيد .

انظر مشكل الوسيط ٢/٦٣١ ، الغرر البهية ٤/١٣٩ .

(٩) في (ص) : " بالآخر " .

الشخص مفصلاً^(١) ، م ويعين^(٢) الإحرام المطلق بالنية لا باللفظ دونها ، م فإن كان زيد أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليها فيكون إحرام ذلك الشخص بالعمرة وحدها حيث قال : أحرمت كإحرام زيد^(٣) ، م وإذا قال^(٤) : أحرمت^(٥) / كإحرام زيد ولم يعلم بما أحرم^(٦) / به زيد وعسر مراجعته لغية بعيدة أو موت م أو أحرم إحراماً مفصلاً ونسي التفصيل قبل الطواف جعل إحرامه قرأنا بالنية في صورتين^(٧) ، م وبرئ من الحج ولا يبرأ من العمرة^(٨) م ولا يلزمه دم^(٩) ، ولو اقتصر على الإحرام بالحج وأتى بأعماله حصل أيضاً التحلل وبرئت ذمته عن الحج دون العمرة ، ولو اقتصر على الإحرام بالعمرة وأتى بأعمال القران لا يتحلل ولا تبرأ ذمته عن العمرة ولا عن الحج ، ولو لم يجدد إحراماً [٨٩] يحصل التحلل ولكن ذمته لا تبرأ عن واحد من النسكين ، ولو اقتصر على أعمال العمرة فلا يحصل التحلل .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في غير الأصل : " ويعين الشخص " .

(٣) وذلك اعتباراً بأول إحرامه كما سبق .

(٤) في (ص) : " قال شخص " .

(٥) نهاية اللوحة (٦٠) من (ص) .

(٦) نهاية الوجه (١٢٢) من (ظ) .

(٧) ليتحقق الخروج عن عهدة ما هو فيه فتبرأ ذمته .

انظر المذهب ٢/٧٠٠ ، فتح الوهاب ١/١٣٨ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٧ .

(٨) إنما يبرأ من الحج لأنه إن كان محرماً بالحج لم يضر تجديد الإحرام به وإدخال العمرة عليه لا يقدح فيه ،

وإن كان محرماً بالعمرة فإدخال الحج عليه جائز قبل الإشتغال بالأعمال ، ولا يبرأ من العمرة لأنه قد

يكون محرماً بالحج ولا يمكن إدخال العمرة عليه والعمرة واجبة عليه فلا تسقط بالشك .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧٠ ، التعليقة لوجه ٦٤ ب ، إ خلاص النواي ١/٣٢٢ .

(٩) للحكم بعدم إجزاء العمرة فلا يلزم الدم لأن القران مشكوك فيه لكن يسن له ذلك لاحتمال كونه

قارناً .

انظر الوسيط ٢/٦٣٢ ، المجموع ٧/٢٣٥ ، الغرر البهية ٤/١٤٣ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٧ .

م وإن طاف المحرم مفصلاً ثم شك في التفصيل سعى وحلق وأحرم بعد الإحرام الأول بالحج م وبرئ من الحج ، م ولزمه دم^(١) [م]^(٢) لا على المكي فإنه لا يلزمه دم^(٣) ، م وإن لم يجد الشاك بعد الطواف الدم صام صوم التمتع كما سيأتي^(٤) .

(ولو نوى الشاك بعد الطواف القران وأتى بأعمال القران لم يجزئه حجه لاحتمال أنه كان محرماً بالعمرة فيمتنع ادخال الحج عليها بعد الطواف ، ولا تجزئه عمرته أيضاً لجواز أنه كان محرماً بالحج)^(٥) .

[م]^(٦) وإن قال إن كان زيد محرماً فقد أحرمت كإحرامه يتبعه في الإحرام وعدمه ، والإطلاق وعدمه^{(٧)(٨)} ، م والإحرام بحجتين يوجب حجا واحداً ، م وكذا الإحرام

(١) لأنه إن كان محرماً بالحج فقد حلق في غير أوانه فلزمه دم لفعله محظوراً ، وإن كان محرماً بالعمرة فقد تمتع فيريق دماً عن الواجب عليه فلزمه الدم في الخالين لكن لا يعين الجهة إذ تعين جهة الكفارات ليس شرطاً فلا يضر التردد .

انظر الوسيط ٢/٦٣٢ ، فتح العزيز ٣/٣٧١ ، التعليقة ٦٤ ب .

(٢) "م" مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٢ ب "ولزمه دم لاعلى المكي" .

(٣) لأن شرط لزوم دم التمتع مفقود فيبقى دم الحلق في غير أوانه وهو مشكوك فيه ولا يلزم الدم مع الشك .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧٢ ، التعليقة ٦٤ ب ، إخلاص النواي ١/٣٢٢ .

(٤) وهي عشرة أيام فإن كان اللازم دم التمتع فذاك وإن كان دم الحلق أجزاءه ثلاثة أيام والباقي تطوع . وانظر ص ٦٢٠ و ٦٢١ .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧١ ، المجموع ٧/٢٣٧ ، فتح الجواد ١/٣٢٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وانظر فتح العزيز ٣/٣٧١ ، المجموع ٧/٢٣٦ .

(٦) "م" مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٢ ب "وإن قال إن كان محرماً فقد أحرمت يتبعه" .

(٧) والفرق بين هذه الصورة وبين ماسبق من أنه ينعقد إحرامه إن قال أحرمت كل إحرام زيد ولم يكن يعلم أن زيدا ليس بمحرم أنه في صورة المسألة علق أصل الإحرام بإحرام زيد فلا جرم أن يتبعه لأنه ليس جازماً به بخلافه في الصورة السابقة فإن أصل الإحرام مجزوم به .

انظر روضة الطالبين ٢/٣٢٧ ، المجموع ٧/٢٢٨ ، إخلاص النواي ١/٣٢٣ ، مغني المحتاج ٢/٢٣٢ .

(٨) في (ص) : "فإن تبعه وكان زيد محرماً فهو محرم ، ولو لم يكن زيد محرماً فهو أيضاً ليس بمحرم ، وإن =

بعمرتين يوجب عمرة واحدة^(١) .

م والإحرام عن المستأجرين بأن أحرم بالحج أو العمرة عنهما أو بالحج عن أحدهما وبالعمرة عن الآخر وقع ما أحرم به عن المحرم لا عن المستأجر ، م والإحرام عن نفسه ومستأجر بأن أحرم بالحج أو العمرة عنهما أو بالحج عن نفسه وبالعمرة عن المستأجر أو بالعكس وقع ما أحرم به عن المحرم لا عن المستأجر^(٢) .

فصل

م والركن للحج دون العمرة حضور جزء أي جزء كان من عرفات سواء فيه الوقوف فيها والسير والتردد لطلب غريم أو أبق أو ضال أو غير ذلك ؛ فإن كل ذلك حضور^(٣) ، وسواء حضور العالم بكون الموضع الذي حضره عرفات والجاهل به .

م ويكفي الحضور ساعة - والمراد زمان ينطبق عليه اسم الحضور فيه لا الساعة الحقيقية - ، م ويشترط كون حضور الساعة بين زوال يوم عرفة وطلوع صبح يوم النحر في أي وقت كان لغير الكثيرين من الغالطين ، فمن شهد برؤية هلال ذي الحجة وردت شهادتهم يلزمهم الوقوف يوم عرفة عندهم وإن كان الناس يقفون من الغد^(٤) ، م ويكفي

= كان محرماً مطلقاً أو مفصلاً فهو أيضاً محرم مطلقاً أو مفصلاً " ، وانظر التعليقة لوجه ٦٤ ب .

(١) إذ لا يمكنه المضي فيهما فلم يصح الدخول فيهما قياساً على صوم النذر وصوم رمضان .

انظر المجموع ١٤٣/٧ ، نهاية المحتاج ٢٦٤/٣ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٩٨/٢ - ٧٠٢ ، الوسيط ٦٢٩/٢ - ٦٣٣ ، روضة الطالبين ٢/٣٣٤ -

٣٤٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٥٣/٢ - ١٥٦ ، الارشاد مع اخلاص النواي ١/٣٢١ - ٣٢٣ ، غاية

البيان ص ٢٥٠ .

(٣) يشترط في الحضور كونه محرماً أهلاً للعبادة .

روضة الطالبين ٢/٣٧٥ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٨٣/٢ ، الإقناع للشربيني ١/٥٠٦ .

(٤) قياساً على الشهادة برؤية هلال رمضان .

حلية العلماء ٢/٢٩٢ ، الغرر البهية ٤/١٥٢ ، مغني المحتاج ٢/٢٦٤ .

الحضور لكثيرين غالطين بين زوال يوم النحر وطلوع الفجر من الغد^(١) ، فلو غلط الكثيرون بالتقديم كأن وقفوا اليوم الثامن من الشهر لم يجزهم الحضور^(٢) ، وكذا لو غلطوا بالتأخير الزائد على ما ذكرناه كأن وقفوا يوم الحادي عشر لم يجزهم الحضور أيضا .

م ولو كان الحضور مع النوم فإنه يجزئه ؛ م لا إن كان^(٣) الحضور مع الإغماء فإنه لا يجزئه ، وكذا مع الحيض^(٤) والجنون والسكر لا يجزئه^{(٥)(٦)} .

(١) قال في فتح العزيز ٤١٩/٣ : فإن قلوا على خلاف العادة أو لحقت شردمة يوم النحر فظنت أنه يوم عرفة وأن الناس قد أفاضوا فوجهان أصحهما : يجب -يعني القضاء- إذ ليس فيه مشقة عامة .

(٢) إنما لم يجزهم الحضور لأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليه ، ولأن الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه فإنه إنما يقع للغلط في الحساب أو الخلل في الشهود الذين شهدوا بتقديم الهلال ، والغلط بالتأخير قد يكون للغم المانع من الرؤية ومثله لا يمكن الاحتراز عنه .
انظر فتح العزيز ٤٢٠/٣ ، الغرر البهية ١٥٣/٤ ، فتح الجواد ١/١٠٤ و ٣٢٥ ، نهاية المحتاج ٣/٣٠٠ .

(٣) نهاية الوجه (١٢٣) من (ظ) .

(٤) ذكر الشارح للحيض لعله سبق قلم ، فالحائض تقف بعرفات وتفعل مايفعل الحاج غير الطواف بالبيت كما ثبت من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها "افعلي مايفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري" رواه البخاري ١/٤٠٧ في كتاب الحيض باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت برقم ٣٠٥ ومسلم ٨٧٤/٢ في كتاب الحج باب بيان وجوه الإحرام . . . برقم ١٢١١ ، قال جابر رضي الله عنه في قصة عائشة رضي الله عنها ففعلت ووقفت الواقف رواه مسلم ٨٨١/٢ في الباب المتقدم برقم ١٢١٣ .

وانظر المجموع ٨/١١٠ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٤٢٧ .

(٥) لفوات أهلية العبادة في هذه الصور بخلاف النوم لأنه بمنزلة اليقظان فإنه إذا نبه انتبه .
انظر المذهب مع المجموع ٨/٩٤ و ١٠٤ ، الوسيط مع مشكله ٢/٦٥٨ ، نهاية المحتاج ٣/٢٩٩ و ٢٩٨ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤/١٧٢ و ١٧٣ ، حلية العلماء ٣/٢٩٠-٢٩٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٤١٥-٤٢٠ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٦٢-٢٦٤ ، عمدة السالك ص ٢٠٤ ، الغرر البهية ٤/١٥١-١٥٦ .

فصل

م^(١) ثم الركن أيضا الطواف للحج والعمرة ، م ويشترط كونه سبع طوفات سواء فيه الطوفات المتوالية والمتفرقة تفرقا يسيرا أو كبيرا بعذر أو بغير عذر^(٢) .

م ويشترط كونه مبتدئا فيه من أول الحجر الأسود فلو ابتدأ من غيره لم يعتد^(٣) . (بما فعله قبل الانتهاء إلى الحجر الأسود)^(٤) بل لا بد من الطواف سبعا من الحجر الأسود^(٥) .

م ويشترط كونه محاذيا للحجر الأسود بجميع بدنه في مروره (بحيث لا يتقدم جزء من بدنه على جزء من الحجر)^(٦) .

م ويشترط كونه مع الطهرين من الحدث والخبث ، م ويشترط أيضا كونه مع الستر كما في الصلاة ، م وإن أحدث الطائف في خلال الطواف توضأ وبنى على ماضى^(٧) ولا يستأنف^(٨) سواء أحدث عمدا أو سهوا^(٩) .

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) لكون الموالاة في الطواف ليست بواجبة ، ولكن هي سنة ينبغي مراعاتها خروجاً من الخلاف واتباعاً للسنة .
انظر المجموع ٤٧/٨ ، الغرر البهية ١٦١/٤ ، نهاية المحتاج ٢٨٧/٣ .

(٣) في (ص) : " لم يعتد الطوفة " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) أي ابتداء من الحجر الأسود وذلك كالتكيس في الوضوء فإنه يجعل غسل الوجه أول وضوءه .
انظر فتح العزيز ٣٩٣/٣ ، مغني المحتاج ٢٤٥/٢ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) قال النووي في المجموع ٤٩/٨ : ظاهر عبارة جمهور الأصحاب أنه يسي من الموضع الذي كان وصل إليه . وانظر الحاوي الكبير ١٤٨/٤ .

(٨) قال النووي في المجموع ٤٩/٨ : قال الشافعي والأصحاب وحيث لانوجب الاستئناف في جميع هذه الصور فنستحبه ، وانظر فتح العزيز ٣٩١/٣ .

(٩) في (ص) : " أو سبقه الحدث فإن في كل ذلك لا يستأنف الطواف بل يتوضأ ويبنى " .

م ويشترط أيضا كون الطواف مع جعل الطائف البيت على يساره ، (فلو جعل البيت على يمينه أو استقبله وطاف معترضا لم يعتد بطوافه ، ويستثنى من ذلك استقبال الحجر الأسود بوجهه عند ابتداء الطواف ، فإن المستحب فيه أن يستقبل البيت ويقف إلى جانب الحجر من صوب الركن اليماني بحيث يصير كل الحجر عن يمين نفسه ثم ينوي الطواف لله تعالى ثم يمشي وهو مستقبل الحجر حتى يجاوزه ، فإذا جاوزه انقل وجعل يساره إلى البيت وإن فعل هذا من الأول وترك الاستقبال في مروره على الحجر جاز ، وهذا الاستقبال ذكره الشيخ أبو حامد^(١) والقاضي أبو الطيب^(٢) في طائفة من العراقيين^(٣) والرويان في البحر^(٤) وهو مخصوص بالطوفة الأولى دون ما بعدها^(٥) ، ولو تركه جاز ، ولم يذكر الإمام^(٦) في طائفة من الخراسانيين^(٧) هذا الاستقبال أصلا وهو غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر

(١) الشيخ أبو حامد : هو أحمد بن محمد بن أحمد الإسفراييني إمام طريقة العراقيين شيخ المذهب ولد سنة أربع وأربعين وثلاثمائة ٣٤٤ هـ حدث عن ابن عدي والاسماعيلي والدارقطني وتفقه على أبي الحسن بن المرزبان ثم الداركي ومن تفقه عليه أبو الحسن الماوردي والقاضي أبو الطيب وسليم الرازي وأبو الحسن الحاملي وأبو علي السنجي وغيرهم ، من تصانيفه التعليق الذي عليه مدار كتب العراقيين قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ، وله تصنيف في أصول الفقه ، وينسب له كتاب الرونق ، توفي سنة ست وأربعمائة ٤٠٦ هـ وكانت جنازته مشهودة .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٠٨-٢١٠ ، طبقات السبكي ٤/٦١-٧٤ .

(٢) عزاه إلى أبي الطيب كذلك ابن قاسم في حواشي التحفة ٥/١٣٤ والرمل في نهاية المحتاج ٣/٢٨١ .

(٣) انظر المذهب ٢/٧٦٠ .

(٤) عزاه إلى الرويان كذلك الرمل في نهاية المحتاج ٣/٢٨١ .

(٥) وقد ذكر استحباب هذا الاستقبال النووي وكثير من المتأخرين .

انظر الإيضاح ص ٢٠٨ و ٢٢٥ ، المجموع ٨/١٣ و ٣٢ ، الاعتناء ١/٣٨٧ ، الغرر البهية وحواشيه

٤/١٦٢ و ١٦٣ ، تحفة المحتاج مع حواشيه ٥/١٣٤-١٣٦ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٤ ،

نهاية المحتاج ٣/٢٨١ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢/٢٩٦ .

(٦) قال النووي : ولم يذكر جماعة من أصحابنا هذا الاستقبال اهـ . ولم يذكر أحدا منهم . الإيضاح ص ٢٢٥ .

(٧) انظر الوسيط ٢/٦٤٣ .

قبل ابتداء الطواف فذلك مستحب لا كلام فيه^(١) ، وإذا استقبل الطائف البيت [٩٠] لدعاء أو زحمة أو غيرهما فينبغي أن يحتز من المرور في الطواف ، ولو أدى جزءا قبل أن يعود إلى جعل البيت عن يساره^(٢) فلو قطع جزءا من طوافه وليس البيت على يساره فليرجع بمقدار ذلك الجزء ويجعل البيت على يساره ويبنى^(٣) .

م ويشترط أيضا كونه داخل المسجد سواء فيه جميع مواضعه من أخرياته وغيرها ومن أروقه وسطوحه من المواضع التي يحول بينها وبين البيت حائل وغيرها كسقاية العباس والسواري وغيرها .

م ويشترط أيضا كون الطواف خارج البيت م مع الشاذوران (وهو القدر الذي ترك من عرض الأساس خارجا عن عرض الجدار خاليا عن البناء^(٤))^(٥) ، م وكونه خارجا عن^(٦) ستة أذرع من الحجر (وقيل خارج سبعة أذرع منه ، وقيل خارج جميعه ، والأول ذكره الإمام^(٧) ووالده^(٨) وصححه الرافعي^(٩) والمصنف^(١٠) ، والثاني ذكره البغوي^(١١) ، والثالث

(١) انظر حلية العلماء ٢٨٢/٣ ، الايضاح ص ٢٢٥ ، نهاية المحتاج ٢٨١/٣ .

(٢) هذه العبارة وهي قوله : ((ولو أدى جزءاً . . . يساره)) معناه مكرر فيما بعد ، وقد كتب في نسخة (ظ) فوق هذه العبارة " كذا " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر النظم المستعذب ٢٠٤/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٧١/٣ و ١٧٢ ، المصباح المنير ص ٣٠٧ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في غير الأصل : " وكونه خارج " .

(٧) نسبه إليه النووي أيضا في الإيضاح ص ٢٢٧ ، والمجموع ٢٥/٨ .

(٨) نسبه إليه النووي في الإيضاح أيضا ٢٢٧/٢ .

(٩) انظر فتح العزيز ٣٩٤/٣ .

(١٠) قال المصنف في الحاوي الصغير لوحدة ١٢ ب [. . . داخل المسجد خارج البيت بالشاذوران وستة أذرع من الحجر] .

(١١) في التهذيب سقط في باب الحج ، وقد نسبه إليه النووي أيضا في المجموع ٢٥/٨ ، والطبري في القرى =

ظاهر نصه في المختصر ^(١) وبه قطع معظم ^(٢) / الأصحاب ^(٣) .

فلو زالت قدماه عن موضعهما قليلا ورأسه على الحجر يقبله ثم إذا فرغ من التقييل اعتدل قائما عليهما في المواضع الذي زالا إليه ومضى من هناك في طوافه لم تحسب تلك الطوفة ^(٤) ^(٥) ، م (ولو أدخل يده فيما هو من البيت) ^(٦) أو مس يده الجدار في موازاة الشاذروان [م وأدخل يده فيه] ^(٧) لم تحسب تلك الطوفة ^(٨) .

م ولو طاف حلال بمحرمين ^(٩) حملهما كطفلين (م أو طاف بهما محرم طاف لنفسه ، م أو طاف بهما محرم ولم يطف لنفسه وقصد بالطواف من حملهما) ^(١٠) كفاهما الطواف

= لقاصد أم القرى ص ٢٦٧ . ولم أجده في شرح السنة .

(١) انظر مختصر المزني ص ٦٧ ، فتح العزيز ٣/٣٩٤ ، مشكل الوسيط ٢/٦٤٥ .

(٢) نهاية الوجه (١٢٤) من (ظ) .

(٣) نقله النووي عن الشيخ أبي حامد والماوردي والدارمي والقاضي أبي الطيب والمحامي وابن الصباغ والشيرازي انظر الحاوي الكبير ٤/١٤٩ و ١٥٠ ، المهذب ٢/٧٥٨ ، مشكل الوسيط ٢/٦٤٤ ، روضة الطالبين ٢/٣٦١ ، المجموع ٨/٢٥٠ و ٢٦٠ .

(٤) لكونه قطع جزءا من مطافه ويده في هواء الشاذروان فهو ليس خارجا ب كله عن البيت .

انظر المجموع ٨/٢٤ ، عمدة السالك ص ١٩٩ ، كفاية الأخيار ص ٣٠٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو دخل من إحدى فتحتي الحجر " .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) لأنه طاف وبعضه في البيت ، والشرط أن يكون بجميع بدنه خارج البيت .

انظر فتح العزيز ٣/٣٩٤ ، مشكل الوسيط ٢/٦٤٤ ، المجموع ٨/٢٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/١٦٨ .

(٩) قال ابن حجر في فتح الجوااد ١/٣٢٧ : وعبر بمحرمين ليعلم حكم الواحد بالأولى ، وانظر الغرر البهية ٤/١٧١ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كفاهما الطواف بهما سواء كان الحلال لم يحرم أصلا أو أحرم وخرج من إحرامه ، م ولو طاف لنفسه وهو محرم بعد بمحرمين كطفلين حملهما كفاهما الطواف =

بهما^(١) ، م وإن أطلق المحرم الذي لم يطف لنفسه الطواف بأن لم يقصد الطواف لنفسه ولا لحمله م أو قصد الطواف لنفسه فقط م أو قصد الطواف لنفسه ولحمولة فالتطواف يقع للحامل^(٢) لا للمحمول^{(٣)(٤)}.

فصل

م ثم الركن لهما أيضا السعي (فيشترط أن يكون بعد طواف)^(٥) ، ويجوز أن يتراخى عن الطواف^(٦) بشرط^(٧) أن لا يتخللها^(٨) ركن كالوقوف والحلق^(٩) ، م ويشترط كون

= بهما ، م ولو طاف المحرم الذي لم يطف لنفسه بمحرمين كطفلين لطواف من حملة " .

(١) لكون الطواف غير محسوب للحامل فيكون المحمولان كراكي دابة فيجزئهما جميعا .

انظر المجموع ٢٩/٨ ، الغرر البهية ١٦٧/٤ ، مغني المحتاج ٢/٢٥٣ .

(٢) لأن الفعل للحامل والشرط عدم الصارف لانية الطواف فكان الطواف له .

انظر المذهب ٢/٧٦٠ ، فتح الوهاب ١/١٤٣ ، فتح الجواد ١/٣٢٧ .

(٣) في (ص) : " لا للمحمول ولا لهما " .

(٤) انظر مسائل الفصل في الحاي الكبير ٤/١٣٤-١٥٣ ، المذهب ٢/٧٥٦-٧٦٧ ، الوسيط ٢/٦٤٢-

٦٥٢ ، روضة الطالبين ٢/٣٥٧-٣٦٩ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/١٦٥-١٦٩ و١٧٦ ، المقدمة

الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٤١٨-٤٢٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " ولا تجب الموالاة بينهما ، وينبغي أن يكون بعد الطواف و " .

(٧) " بشرط " سقط من (ص) .

(٨) أي السعي و طواف القدوم - كما نقله المحلى ٢/١٧٧ و١٧٨ عن المحرر - وانظر تحفة المحتاج ٥/١٧٣ .

(٩) اشتراط الشارح عدم تخلل ركن وتمثيله بالوقوف والحلق تبع فيه الطاوسي في التعليقة وجرى عليه

العراقي في شرح البهجة كما نقله عنه العبادي في حواشي البهجة ، والذي يظهر لي أنّ مراد هؤلاء تخلل

الحلق بين طواف القدوم خاصه والسعي لكون الحلق لا يدخل وقته قبل الوقوف ولا طواف الحج ، وقد

ذكر النووي في الإيضاح اشتراط عدم تخلل ركن ولم يمثل ، وقد ذكر صاحب الإيضاح على مسائل

الإيضاح أنّ مراد النووي في الإيضاح بالركن أنّه الوقوف بعرفة كما في منهاجه وقرر أنّه لو طاف -

السعي سبع مرات بين الصفا والمروة سواء فيه السبع المتوالية والمتفرقة تفريقا يسيرا أو كثيرا بعذر أو بغير عذر ، م ويشترط كونه مبتدئا بالسعي من الصفا إلى المروة ، م الذهاب منه إلى المروة مرة^(١) / والعود منها إلى الصفا مرة أخرى^(٢) .

فصل

م^(٣) ثم الركن أيضا لهما إزالة ثلاث شعرات وأكثر سواء فيه التتف والإحراق والحلق (وثلاث شعرات أقل ما يجب في الإزالة)^(٤) ، م ويشترط كون إزالتها من شعر الرأس بخلاف شعر غير الرأس من اللحية وغيرها فإن إزالته لا تجزئ ، م والمشروع^(٥) إزالة ثلاث شعرات من الرأس للرجل^(٦) م أو تقصير ثلاث شعرات له وللمرأة^(٧) .

= قلت لعله طواف الإفاضة كما سيذكره الشارح في الفصل الذي يلي هذا - ثم حلق صح سعيه بعد ذلك ، وهو ما في شرح البهجة ، والذي في المنهاج والمجموع تخصيص اشتراط عدم تخلل الوقوف بينهما وعلله بأنه دخل وقت الطواف المفروض فلم يجز أن يسعى سعيا تابعا لطواف نفل مع إمكان طواف فرض .
انظر المجموع ٧٣/٨ و ٧٤ ، الإيضاح مع الإفصاح ص ٢٥٩ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢/٣٩٢ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦٥ ب ، الغرر البهية مع حواشيها ٤/١٨١ و ١٨٣ ، فتح الجواد ١/٣٢٨ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢/٢٤٩ ، حواشي تحفة المحتاج ٥/١٧٣ .

(١) نهاية اللوحة (٦١) من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١١٤ و ١١٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٤٠٧ - ٤١٠ ، حلية العلماء ٣/٢٨٨ و ٢٨٩ ، الإيضاح ص ٢٥٦ - ٢٥٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٥٥ و ٢٥٦ ، عمدة السالك ص ١٩٩ - ٢٠١ .

(٣) " م " سقط من (ظ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " والركن لهما " .

(٦) في (ص) : " للرجل كما ذكرنا " .

(٧) ويستحب أن يكون التقصير بالنسبة للمرأة بقدر أمثلة ، وتعميم الرأس حلقا بالنسبة للرجل أو تقصيرا أفضل .

انظر المهذب مع المجموع ٨/١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٩ و ٢٠٠ ، روضة الطالبيين ٢/٣٨٢ ، مغني المحتاج ٢/٢٦٨ و ٢٦٩ .

فتفتوت شيء من شعر الرأس ركن فيه^(١) سواء فيه الرجل والمرأة [والإزالة مخصوصة بالرجال دون النساء^(٢) ، والرجل يخير بين الإزالة والتقصير^(٣)] م لا إن نذر الرجل الحلق في وقته فإن الحلق يتعين^(٥) .

فصل

م وجاز في الحج الحلق قبل الطواف ؛ ولكن بعد رمي يوم النحر هكذا ذكر في الحاوي^(٦) ، ومفهومه : أنه لا يجوز تقديم الحلق على الرمي والطواف وهذا يصح تفرعاً على أن الحلق استباحة محظورة^(٧) ، لكن الأصح في الحاوي^(٨) وغيره^(٩) أنه

(١) " فيه " سقط من (ظ) .

(٢) والنساء يكره لهن الحلق لنهيهن عن التشبه بالرجال ولا يحرم لكون الحلق لغرض شرعي .

انظر المجموع ٢٠٤/٨ ، الغرر البهية مع حواشيها ١٧٤/٤ ، المنهاج القويم ص ٤٢٨ .

(٣) والحلق أفضل من التقصير للاتباع إلا في وقت لو حلق فيه للعمرة لجاء يوم النحر ولم يسود رأسه فالتقصير في العمرة أفضل ليقع الحلق في أكمل العبادتين .

انظر المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٠٤/٣ ، أسنى المطالب ٤٩١/١ ، الغرر البهية مع حواشيها ١٧٦/٤ ، تحفة المحتاج ٢٠٨/٥ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٦٦٤/٢ ، روضة الطالبين ٣٨١/٢ و ٣٨٢ ، المجموع ١٩٩/٨ و ٢٠٠ و ٢٠٢ - ٢٠٤ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٤٢٨ ، الغرر البهية ١٧٢/٤ - ١٧٩ .

(٦) إذ يقول [لا إن نذر الحلق ، وجاز للحج قبل الطواف بعد رمي النحر] . الحاوي الصغير لوحة ١٢ ب .

(٧) وهو أحد قولي الشافعي ، ووجهه أن الحلق محرم في الإحرام فلم يكن نسكاً كالطيب ، وعليه لو قدم الحلق لوجب عليه دم .

انظر اللباب ص ٢٠٣ ، الحاوي الكبير ١٨٧/٤ و ١٨٩ ، المهذب مع المجموع ١٩٤/٨ و ٢٠٧ و ٢٠٨ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٤/٣ و ٤٢٥ ، الإيضاح ص ٣٤٢ .

(٨) انظر لوحة ١٢ ب حيث يقول [وركنهما ... ثم إزالة ثلاث شعرات من الرأس ...] .

(٩) نقله النووي عن إمام الحرمين وصححه وكذا صححه الرافعي وغيره من المتأخرين .

ركن^(١) فيجوز تقديمه على الرمي والطواف صرح به الرافعي رحمه الله تعالى^(٢) وغيره^(٣) ، وحكى ابن كج وجها أنه لا يجوز وإن قلنا أنه ركن^(٤) ؛ فيكون مفهوم الحاوي موافقا لهذا الوجه وهو مخالف للأصح المشهور^(٥) .

ويجوز في الحج تقديم الحلق على السعي أيضا إذا كان يسعى بعد طواف الركن ، م
وجاز السعي في الحج بعد طواف القدوم ، وطواف القدوم يختص بالحج وبالحاج الذي
يدخل مكة قبل الوقوف بعرفات ، فأما المعتمر و^(٦) المقيم فلا يطوف للقدوم ، وكذلك
الذي وقف بعرفات ثم دخل مكة لا يطوف أيضا للقدوم^(٧) ، م ولا يعيد الساعي بعد
طواف القدوم السعي بعد طواف الركن^(٨) ، والترتيب المذكور بين الطواف والسعي والحلق

= انظر فتح العزيز ٤٢٥/٣ ، المجموع ٢٠٥/٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٣٠٥ و ٣٢١ ، عمدة السالك
ص ٢٠٨ ، التذكرة ص ٨٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٠٤ و ٣٠٧ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٤١٢ .

(١) لكونه لا يجبر بالدم ولا تقوم الفدية مقامه كالطواف .

انظر المراجع السابقة .

(٢) انظر فتح العزيز ٤٢٧/٣ .

(٣) كالشيرازي والنوي وابن الوردي وابن المقرئ .

انظر المذهب مع المجموع ٨/١٩٤ و ١٩٥ و ٢٠٧ و ٢٠٨ ، الإيضاح ص ٣١١ ، البهجة الوردية مع الغرر
البيهة ٤/١٧٩-١٨١ ، الارشاد مع اخلاص النواي ١/٣٢٦ .

(٤) حكاها ابن كج عن أبي اسحاق وابن القطان وأنها ألزما الفدية وإن كان الحلق نسكا ، كما نقله عنه
الرافعي في فتح العزيز ٤٢٧/٣ .

(٥) يعني أن تقديم الحلق لا بأس به إن قلنا أن الحلق نسك على الأصح المشهور خلافا لما نقله ابن كج بل
ذكر النووي أن هذا الوجه شاذ باطل .

انظر الحاوي الكبير ٤/١٨٧ ، الوسيط ٢/٦٦٤ ، حلية العلماء ٣/٢٩٥ ، المجموع ٨/٢٠٧ ، تحفة
المحتاج ٥/٢١٥ .

(٦) " المعتمر " سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " فإن في الصورتين يطوف للركن فيقوم مقامه " .

(٨) لأن السعي ليس من العبادات المستقلة التي يشرع تكريرها والإكثار منها .

انظر فتح العزيز ٣/٤٠٩ ، الإيضاح ص ٢٥٩ ، المجموع ٨/٧٦ و ٧٧ ، مغني المحتاج ٢/٢٥٦ .

إنما هو في العمرة ، وأما في الحج فيجب الترتيب بين طواف الركن والسعي إن لم يطف للقدوم أو لم يسع بعده ، وأما الترتيب بين الحلق والطواف والسعي بعده فكذلك إن لم يرم^(١) / ليوم النحر على ما هو المفهوم من لفظ الحاي كما مر ، والأصح عدم الوجوب^(٢) ، فإن رمى فالترتيب بينهما غير واجب قطعاً ، ويجوز تقديم الحلق على السعي أيضاً إذا كان يسعى بعد [٩١] طواف الركن^(٣) ، وأما الإحرام فيجب تقديمه على الكل ، وأما الوقوف فلا بد من تقديمه على طواف الركن^(٤) كما ذكرنا ومن تقديمه على السعي إن لم يسع بعد طواف القدوم^(٥) .

فصل

م والتمتع أفضل من القران^(٦) ، وإنما يحصل التمتع : بأن يحرم بالعمرة من ميقات بلده فلو أحرم بالحج من ميقات بلده ثم أحرم بالعمرة من أرض الحل فإنه لا يكون تمتعاً .
م وإنما يحصل التمتع أيضاً بأن يكون إحرامه بالعمرة في أشهر الحج ، فلو أحرم بالعمرة في غير أشهر الحج فإنه لا يكون تمتعاً وإن وقع أعمال العمرة أو بعضها في أشهر الحج^(٧) .

(١) نهاية الوجه (١٢٥) من (ظ) .

(٢) أي كما سبق ذلك مفصلاً من كلام الشارح في أول هذا الفصل .

(٣) هذه العبارة مكررة مع جملة سبقت قبل ستة أسطر تقريباً .

(٤) وكذا يشترط تقدم الوقوف على الحلق .

انظر فتح العزيز ٣/٤٣٣ ، الإيضاح ص ٣٧٦ ، الغرر البهية ٤/١٨٤ ، المنهاج القويم ص ٤١٢ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاي الكبير ٤/١٨٦ و ١٨٧ ، فتح العزيز ٣/٤٠٩ و ٤٢٤ و ٤٢٥ و ٤٢٦ و ٤٢٧

و ٤٣٣ و ٤٣٤ ، المجموع ٨/٧٦ و ٧٧ و ١٦٠ و ١٦١ و ٢٠٧ و ٢٠٨ و ٢٣١ و ٢٦٦ ، الإيضاح

ص ٣٧٦ و ٣٧٧ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤/١٧٩ - ١٨٤ ، بشرى الكريم ص ٥٥٠ .

(٦) إنما كان التمتع أفضل من القران لكونه أكثر عملاً من القران فهو يأتي بكل واحد من النسكين بكمال أفعاله .

انظر المذهب ٢/٦٨٠ ، فتح العزيز ٣/٣٤٣ ، تحفة المحتاج ٥/٢٦٢ .

(٧) لأنه لم يجمع بينهما في وقت الحج فأشبهه المفرد .

[م] ^(١) وإنما يحصل أيضا بأن يكون الحرم بالعمرة [من] ^(٢) على مسافة القصر من الحرم فلو أحرم بالعمرة من موضعه ولم يكن على مسافة القصر من الحرم ^(٣) (وإن كان على مسافة القصر من مكة) ^(٤) فإنه لا يكون متمتعاً ^(٥) .

م وإنما يحصل أيضا بأن يتحلل من العمرة ثم يحرم بالحج من جوف مكة في سنة العمرة فلو أحرم بالحج من جوف مكة في غير سنة العمرة فإنه لا يكون متمتعاً .

م وإنما يحصل أيضا بأن لا يعود إلى ميقات فلو عاد إلى ميقات من المواقيت فأحرم منه بالحج ^(٦) أو أحرم بالحج ^(٧) من جوف مكة وعاد إلى ميقات ^(٨) قبل التلبس بنسك فإنه لا يكون متمتعاً ^(٩) وإن لم

= انظر المذهب ٦٨٣/٢ ، الغرر البهية ١٨٥/٤ ، مغني المحتاج ٢٨٩/٢ .

(١) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير " . . . من على مسافة القصر من الحرم " .
الخواوي الصغير لوحة ١٢ ب .

(٢) " من " مثبت من غير الأصل .

(٣) إنما اعتبرت المسافة من الحرم لأن كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم إلا قوله تعالى ﴿ فول وجهك شطر المسجد الحرام ﴾ البقرة آية ١٤٤ و١٤٩ و١٥٠ فهو الكعبة .
انظر أسنى المطالب ٤٦٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٦/٣ ، بشرى الكريم ص ٥٩٣ و٥٩٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لكونه من حاضري المسجد الحرام ، والقريب من الشيء يسمى حاضراً به والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقاتاً .

انظر شرح التنبيه ٢٩٢/١ ، المنهاج القويم ص ٤٣٦ ، نهاية المحتاج ٣٢٦/٣ .

(٦) " بالحج " سقط من (ص) .

(٧) " بالحج " سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : " إليه " .

(٩) هذه القيود قيود لتسميته تمتعاً على ما ذكره الشارح من تسميته لفقد شيء منها مفرداً كما سيأتي وهو مفهوم الخاوي وبهجة الخاوي وهو وجه في المذهب ، والصحيح أنها قيود للتمتع الموجب للدم وليست قيوداً لتسميته تمتعاً كما صححه الرافعي والنووي وغيرهما .

= انظر فتح العزيز ٣/٣٥٣ و٣٥٤ ، المجموع ١٧٩/٧ ، الايضاح مع حاشية ابن حجر

يعد إلى ميقاته أو عاد إلى ميقات أقرب منه^(١) .

م والقران إنما يحصل بأن يحرم بالحج والعمرة معاً أو يحرم بالعمرة وحدها ويدخل الحج عليها قبل الطواف^(٢) م لا عكسه : وهو بأن يحرم بالحج ويدخل العمرة عليه فإن ذلك لا يجوز^(٣) .

م والإفراد هو غير القران وغير التمتع : وهو أن يحرم بالحج مفرداً ثم بالعمرة مفردة^(٤) ، أو يحرم بالعمرة في غير أشهر الحج أو يحرم بالعمرة في أشهر الحج ولكن لم يكن على مسافة القصر من الحرم أو كان على مسافة القصر من الحرم لكنه لم يحج في سنة العمرة أو حج في سنتها لكنه عاد إلى ميقات بخلاف التمتع .

= ص ١٥٨ و ١٦١ و ١٦٢ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦٦ ، خلاص النواوي ١/٣٢٧ ، الفرر البهية ٤/١٨٤ و ١٨٩ ، نهاية المحتاج ٣/٣٢٧ ، بشرى الكريم ص ٥٩٥ .

(١) لكون لزوم الدم منوط بربح الميقات وقد زال بعوده إليه .

انظر المنهاج القويم ص ٤٣٦ و ٤٣٧ ، مغني المحتاج ٢/٢٨٩ ، اعانة الطالبين ٢/١٩٣ .

(٢) أي قبل الشروع فيه ، وإنما لا يدخل الحج عليها لاتصال إحرامها بمقصوده وهو أعظم أفعالها فلا ينصرف بعد ذلك إلى غيرها ، ولأنه أخذ في أسباب التحلل .

انظر المذهب مع المجموع ٨/١٧٠ و ١٧٢ ، الوسيط ٢/٦١٤ ، فتح العزيز ٣/٣٤٥ ، كفاية الأخيار ص ٣٠٢ .

(٣) لكونه لا يستفيد به شيئاً بخلاف ادخال الحج على العمرة فيستفيد به الوقوف والرمي والمبيت .

انظر الوسيط ٢/٦١٤ ، فتح العزيز ٣/٣٤٥ و ٣٤٦ ، شرح التنبيه ١/٢٩١ ، نهاية المحتاج ٣/٣٢٣ .

(٤) هذه هي صورة الإفراد الأصلية ، وما ذكره الشارح بعدها من صور الإفراد هو وجه في المذهب والصحيح أنها تسمى تمتعاً ، ولكن لا يلزمه الدم كما سبق ، وذكر ابن حجر والرملي أن تسميته بالإفراد الذي هو قسم التمتع الموجب للدم لا مطلقاً فالصور المذكورة دون الإفراد في الفضل وأفضل من التمتع الموجب للدم .

انظر حاشية الإيضاح ص ١٥٨ ، فتح الجواد ١/٣٢٩ ، تحفة المحتاج وحواشيها ٥/٢٥٦ و ٢٥٧ ، نهاية المحتاج ٣/٣٢٢ و ٣٢٤ ، حواشي الفرر البهية ٤/١٨٤ ، الحواشي المدنية ٢/٢٦٧ .

م والإفراد أفضل من التمتع والقران^(١) ؛ م ولكن إن اعتمر المفرد في السنة التي حج فيها ، فأما إن اعتمر في غير سنة الحج لم يكن الأفراد أفضل منهما^(٢) .

قال الشيخ فسح الله تعالى في مدته : ينبغي أن يكون القران أفضل إن اعتمر قبل الحج أو أراد الإعتمار بعده لتحصل له عمرتان ، وإنما يكون الأفراد والتمتع أفضل من القران إن أراد الاقتصار على عمرة القران^(٣) وهذه دقيقة فليتفطن لها ليعمل بها إن شاء الله تعالى .

[ونظيره لو ظن المسافر وجود الماء آخر الوقت فتقديم الصلاة بالتييم أفضل في أظهر القولين ، ومحل القولين^(٤) إذا اقتصر على صلاة واحدة ، أما إذا صلى بالتييم أول الوقت وبالوضوء مرة أخرى آخره فهو النهاية في إحراز الفضيلة^(٥) / وكذا الخلاف في تعجيل

(١) انظر أدلة الشافعية لأفضلية الأفراد في الحاوي الكبير ٤/٤٥-٤٧ ، المجموع ٧/١٦٣-١٦٥ ، الفرر البهية ٤/١٩٣ و١٩٤ ، خالص الجمان ص ٣٥-٤٤ .

(٢) وإنما كان التمتع والقران أفضل من الأفراد في هذه الحالة لما يحوزه من فضل المبادرة والتعجيل ولأن تأخير العمرة عن سنة الحج مكروه .

انظر الحاوي الكبير ٤/٤٧ ، فتح العزيز ٣/٣٤٤ ، الإيضاح ص ١٣٧ ، المجموع ٧/١٥١ ، كفاية الأخيار ص ٣٠٢ .

(٣) ما بحثه الشارح هنا من فضل القران إن اعتمر قبل الحج أو أراد الاعتمار بعده نقله عنه بنصه الرملي في حواشي شرح الروض ، ومعناه ابن حجر في حاشية الإيضاح ، والرملي في نهاية المحتاج ، وذكر أنه تبعه على هذا الإسناد ، ونقله الشريبي في مغني المحتاج من غير أن ينسبه ولكن أجابوا عن كلام الشارح بأن التفضيل السابق والذي ذكره الأصحاب إنما هو عند إتيانه بنسكين فقط ، وفي الصورة التي ذكرها الشارح قد أتى بنسك ثالث فليست هي الصورة المتكلم عنها ، وأجيب عنه أيضا بأن الأفراد أفضل مما ذكره الشارح لأن في فضيلة الإتيان ما يربو على زيادة في العمل ألا ترى إلى قولهم إن فعل الضحى ثمان ركعات أفضل من فعلها اثنتي عشرة ركعة للإتيان .

انظر حاشية الإيضاح لابن حجر ص ١٥٩ ، مغني المحتاج ٢/٢٨٨ ، حواشي شرح الروض للرملي ١/٤٦٢ ، نهاية المحتاج ٣/٣٢٥ و٣٢٦ .

(٤) انظر باب التيمم .

(٥) نهاية الوجه (١٢٦) من (ظ) .

المتوضئ وغيره الصلاة أول الوقت منفرداً أو تأخيرها لانتظار الجماعة محله إذا أراد الاختصار على صلاة واحدة^(١) [٢] (٣) .

فصل

م والسنة للحج أو للعمرة^(٤) الغسل للإحرام^(٥)، م ولدخول^(٦) مكة [م]^(٧) بذى طوى^(٨)

(١) ذكر ابن حجر أنّ الفرق بين ما ذكره الشارح من تنظيره بمسألة التيمم ونحوها أنه في مسألة الأنسك لم يأت بالصفة الكاملة أصلاً مع تمكنه منها وإنما أتى بالناقصة مع زيادة عمل آخر ومعلوم أنه لا يجبر ما وقع من النقص لأنه أجنبي عن محله ، وأما مسألة التيمم فإن الصلاة المفعولة مع النقص هي الصلاة المفعولة مع الكمال فقد أتى بالكمال المقصود وزيادة مع عذره ، وبهذا يتبين لك الفرق بين الصورتين .

انظر حاشية الإيضاح لابن حجر ص ١٥٩ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٣) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٤/٤١-٥١ ، المذهب ٢/٦٨٠-٦٨٤ ، روضة الطالبين ٢/٣٢٠-٣٢٨ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٢٠٣-٢٠٧ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٤٣٥-٤٣٧ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٢/٢٩٣ و ٢٩٤ .

(٤) في (ص) : " أو للعمرة أو لهما " .

(٥) بمعنى إذا أراده ، فإن ترك الإغتسال كره له ذلك .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧٦ ، المجموع ٧/٢١٢ ، نهاية المحتاج ٣/٢٦٩ .

(٦) في (ص) : " والغسل لدخول " .

(٧) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير " ولدخول مكة بذى طوى " .

الحاوي الصغير لوحة ١٢ ب .

(٨) ذى طوى : بئر معروفة بجرول أمام مستشفى الولادة يشرف عليها من الشرق جبل قعيقعان وجهته

هذه تسمى اليوم جبل السودان .

انظر النهاية في غريب الحديث ٣/١٤٧ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١٢٥ ، المعالم الأثرية في

السنة والسيرة ص ١٧٦ .

(- بفتح الطاء ويجوز ضمها وكسرهما^(١)) -^(٢)) (وهي بأسفل مكة في صوب طريق العمرة^(٣))^(٤)، م ولوقوف^(٥) عرفة عشيتها^(٦)، م ولوقوف^(٧) مزدلفة^(٨)، م ولرمي كل يوم من أيام^(٩) التشريق، م (وتسن هذه الاغسال ولو كان في الحيض^(١٠))^(١١)، ولا يسن الغسل لطواف الركن والوداع ولا عند الحلق ولا لرمي يوم النحر^(١٢)، م وإن

(١) انظر القاموس المحيط ٤/٣٦٠، المجموع ٨/٣.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٣) محل ذلك إن كانت بطريقه بأن أتى من طريق المدينة وإلا اغتسل من نحو تلك المسافة، قالوا ويستثنى من ذلك من خرج من مكة فأحرم بالعمرة من مكان قريب كالتنعيم واغتسل للإحرام فلا يسن له الغسل لدخولها لحصول النظافة بالغسل السابق.

انظر الخاوي الكبير ٤/١٣٠، المجموع ٨/٤، الغرر البهية ٤/١٩٧.

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين: "وهو من سواد مكة قريبا منها".

(٥) في (ص): "والغسل لوقوف".

(٦) هذا بيان لوقت الغسل الأكمل، ويحصل أصل السنة قبل الزوال بعد الفجر.

انظر المنهاج القويم مع الخواشي المدنية ٢/٢٣٥، خواشي ابن قاسم على الغرر البهية ٤/١٩٨، نهاية المحتاج ٣/٢٧٠.

(٧) في (ص): "والغسل لوقوف".

(٨) للوقوف بها على المشعر الحرام ولذا فإن وقت الغسل لمزدلفة بعد نصف الليل، وإنما سنّ الغسل لهذه المواضع لاجتماع الناس لها فأشبهه غسل الجمعة.

انظر المهذب مع المجموع ٧/٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤، الوسيط ٢/٦٣٤، تحفة المحتاج ٥/١٠٠.

(٩) في (ص): "والغسل لرمي أيام".

(١٠) لأن غسل الإحرام يراد للنسك، والغسل لغيرها يقصد به تنظيف الجسد لرفع الحدث فاستوى فيه الخائض والطاهر.

انظر الخاوي الكبير ٤/١٣٠، المهذب ٢/٦٩٥، فتح العزيز ٣/٣٧٦.

(١١) في (ص) بدل ما بين القوسين: "ولو وقعت هذه الأغسال في الحيض فإنها تسن".

(١٢) لا يسن الغسل لما ذكره الشارح لاتساع أوقاتها، قالوا فتقل الزحمة.

عجز^(١) عن هذه الأغسال المذكورة بأن لم يجد الماء أو لم يقدر على استعماله (فيسن أن يتيمم بلها^(٢))^(٣).

م ويسن أن يطيب^(٤) البدن الرجل والمرأة للإحرام^(٥) ، ويطيب^(٦) الإزار والرداء لأجل الإحرام إذا لبسه قبل الإحرام^(٧) ^(٨) ، م وأن تحضب^(٩) المرأة الخلية وذات الزوج كلا اليدين

= انظر المهذب ٢/٦٩٦ ، الوسيط ٢/٦٣٤ ، خلاص النواي ١/٣٢٨ ، حاشية الإيضاح لابن حجر ص ١٤٦ .

(١) في (ص) : " وإن عجز الشخص الرجل أو المرأة " .

(٢) لأنه غسل مشروع فانتقل منه إلى التيمم عند عدم الماء كغسل الجنابة .

المهذب ٢/٦٩٥ ، وانظر فتح العزيز ٣/٣٧٦ ، مغني المحتاج ٢/٢٣٤ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يتيمم بلها سنة " .

(٤) في (ص) : " وكذا تطيب " .

(٥) قال النووي في المجموع ٧/٢١٨ : قالوا والفرق بينه وبين الجمعة فإنه يكره للنساء الخروج إليها متطيبات

لأن مكان الجمعة يضيق وكذلك وقتها فلا يمكنها اجتناب الرجال بخلاف النسك .

(٦) في (ص) : " وتطيب " .

(٧) مفهوم كلام الشارح استحباب تطيب ثوب الإحرام ، بل هو صريح في نسخة (ص) ، وقد تبع فيه

الشارح الطاوسي حيث صرح بالاستحباب بخلاف الخاوي فقد أطلق الخاوي استحباب التطيب قال ابن

المقري : فليحمل إطلاق الخاوي على أنه أراد في البدن دون الثوب اهـ ، قلت : لكن وقع في المنهاج

كأصله - كما في شروح المنهاج - أنه سنة وهو ماحكاه المتولي كما نقله عنه النووي ثم قال وهذا الذي

ذكره من الاستحباب غريب جدا اهـ قال الأنصاري : قال الزركشي ليس بغريب كما زعمه النووي

وذكر من قال باستحبابه ومن ذكر البارزي ، لكن المعتمد عند ابن حجر والرملي وغيرهما جواز ذلك

دون استحبابه ، بل ذكر ابن حجر كراهية ذلك .

انظر فتح العزيز ٣/٣٧٩ ، الخاوي الصغير لوحة ١٢ ب ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٣٥ ،

المجموع ٧/٢١٨ و ٢١٩ ، التعليقة لوحة ٦٦ ب ، خلاص النواي ١/٣٢٨ ، الغرر البهية ٤/٢٠٢ ، أسنى

المطالب ١/٤٧٢ ، تحفة المحتاج ٥/١٠٢ ، المنهاج القويم ص ٤١٦ ، نهاية المحتاج ٣/٢٧٠ .

(٨) في (ص) : " سنة " .

(٩) في (ص) : " وتحضب " .

بالحناء إلى الكوعين^(١)^(٢) ولا تنتفش ولا تُطَرَّف^(٣)^(٤) ولا تسود .

م وأن يلبس^(٥) الرجل إزارا ورداء أبيضين م ونعلين^(٦) ، م وأن يصلى^(٧) الرجل والمرأة ركعتين في غير وقت الكراهية قبل الإحرام للإحرام^(٨) ، م وتأدت ركعتا الإحرام بأداء فريضة عند الإحرام ، م وأن يلي^(٩) الرجل والمرأة عند نية الإحرام ، م وعند سير الدابة إن كان راكبا وعند سيره إن كان ماشيا^(١٠) ، م^(١١) وعند كل صعود م وهبوط م ومسجد م وحادث من ركوب ونزول واصطدام رفاق (واقبال ليل ونهار)^(١٢) وغيرها^(١٣) ، م ولا يلي^(١٤) في طواف القدوم ولا الركن ولا الوداع ، م ويرفع الصوت بالتلبية الرجل دون المرأة^(١٥) .

(١) وذلك ليستر بشرتها عن العيون لأنه قد ينكشف كفها .

انظر الوسيط ٢/٦٣٦ ، المجموع ٧/٢١٩ ، فتح الجواد ١/٣٣١ .

(٢) في (ص) : " سنة " .

(٣) أي لا تقتصر على خضاب أطراف أصابعها ، يقال طُرِّفَت الجارية بنانها إذا خضبت أطراف أصابعها بالحناء .

انظر مشكل الوسيط ٢/٦٣٥ ، لسان العرب ٩/٢١٧ .

(٤) نهاية اللوحة (٦٢) من (ص) .

(٥) في (ص) : " وكذا لبس " .

(٦) في (ص) : " ولبس نعلين سنة " .

(٧) في (ص) : " وكذا صلاة " .

(٨) في (ص) : " سنة " .

(٩) في (ص) : " ولي " .

(١٠) في (ص) : " سنة " .

(١١) في (ص) : " وكذا لي الرجل والمرأة " .

(١٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٣) في (ص) : " سنة " .

(١٤) في (ص) : " الرجل ولا المرأة " .

(١٥) انظر مسائل الفصل في التنبيه ١٠٥ و ١٠٦ ، الوسيط ٢/٦٣٤-٦٣٧ ، الإيضاح ص ١٢٤-١٣١ و ١٩٤ ، =

فصل

م ويسن أن يدخل^(١) مكة من ثنية كداء بفتح الكاف والمد وهي من أعلا مكة^(٢) ، م ويخرج^(٣) من ثنية كُداء بالضم والقصر والتنوين^(٤) وهي من أسفل مكة^(٥) ؛ وذلك في حق المتوجه من المدينة [والشام]^(٦) ،

= روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٤٧٠-٤٧٤، المقدمة الحضرية مع بشرى الكريم ص ٥٥٤-٥٥٦ .

(١) في (ص) : " ودخل الرجل والمرأة " .

(٢) ثنية كداء : الثنية هي الطريق الضيق بين جبلين وهي الثنية التي بأعلى مكة ، قال عاتق البلادي : هي الثنية التي تهبط على البطحاء من الشمال الغربي فوق المسجد الحرام مما يلي الشمال الشرقي وفيها مقبرة أهل مكة - المعلاة - وتعرف هذه الثنية اليوم بربع الحجون ويفضي مما يلي المدينة إلى المكان المعروف اليوم بمحيّ العتيبة اهـ بتصرف .

انظر مشكل الوسيط ٢/٦٣٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٢/١٢٣ ، لسان العرب ١٤/١٢٣ و ١٥/٢١٨ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١٩٤ و ١٩٥ ، معجم معالم الحجاز ٧/٢٠٢ ، المعالم الأثرية في السنة والسيره ص ٧٨ و ٢٣١ .

(٣) في (ص) : " سنة " .

(٤) في (ص) : " سنة " .

(٥) " والتنوين " سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " المدينة " .

(٧) ثنية كُدى : هي من أسفل مكة إلى صوب ذي طوى ، قال محمد شراب : ويعرف اليوم بربع الرسام بين حارة الباب وجرول .

انظر مشكل الوسيط ٢/٦٣٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٢/١٢٣ ، لسان العرب ١٥/٢١٨ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ١٩٤ و ١٩٥ ، المعالم الأثرية في السنة والسيره ص ٧٨ و ٢٣١ .

(٨) " والشام " مثبت من (ص) .

(٩) ماذكره الشارح من استحباب دخول مكة من ثنية كداء إنما هو لمن كانت في طريقه نقله الرافعي والنووي عن جمهور الأصحاب ، قالوا : وإنما دخل النبي صلى الله عليه وسلم اتفاقا لكونها في طريقه ، لكن صحح النووي أن الدخول من الثنية العليا مستحب لكل محرم دخل مكة سواء كانت في صوب =

م^(١) وأن يدعو (وقت لقاء)^(٢) البيت^(٣) ، ويقول^(٤) : اللهم زد هذا البيت تعظيماً وتشريفاً وتكريماً ومهابة وزد من شرفه وعظمه ممن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً^(٥) ، (ويضيف إليه : اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام^(٦) ، ويدعو بما أحب من مهمات الآخرة والدنيا وأهمها سؤال المغفرة^(٧))^(٨) . [٩٢]

= طريقه أم لم تكن ، ويعتدل إليها من لم تكن على طريقه ، وذكر أيضاً أنه المذهب الصحيح المختار الذي عليه المحققون من أصحاب الشافعي وأن النبي صلى الله عليه وسلم عدل إليها متعمداً ولم تكن على طريقه ثم قال هو الصواب الذي يقطع به الحس والعيان ، وهو معتمد ابن حجر والرملي ، وفرقوا بين ما مر في الغسل بندي طوى بأن حكمة دخول مكة من كداء - وهي قصد الداخل موضعاً عالي القدر وغيرها من الحكم - غير حاصلة بسلوك غيرها بخلاف حكمة الغسل وهي النظافة فهي حاصلة في كل موضع .
انظر الحاوي الكبير ١٣١/٤ ، فتح العزيز ٣٨٥/٣ و٣٨٦ ، روضة الطالبين ٣٥٣/٢ و٣٥٤ ، المجموع ٥/٨ ، الإيضاح مع حاشيته ص ٢١٧ و٢١٨ ، الغرر البهية مع حواشيتها ٢٠٨/٤ ، فتح الجواد ٣٣٢/١ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٠ ، نهاية المحتاج ٣/٢٧٥ .

(١) "م" سقط من (ظ) .

(٢) في (ظ) بدل ما بين القوسين : " عند رؤية " .

(٣) في (ص) : " ودعا سنة لوقت لقاء البيت " .

(٤) في (ص) : " بقوله " .

(٥) هذا الدعاء أخرجه الشافعي ١٦٩/٢ عن ابن جريج ومن طريقه البيهقي ٧٣/٥ في الحج باب القول عند عند رؤية البيت إلا أنهما قدما تشريفاً على تعظيماً ، وقال الشافعي وكرمه ولم يقل وعظمه وجمع بين اللفظتين البيهقي ، لكنه معضل منقطع كما قال البيهقي وابن الصلاح والحافظ ابن حجر ، وله شواهد مرسله .
انظر القرى لقاصد أم القرى ص ٢٥٥ ، مشكل الوسيط ٦٣٩/٢ ، زاد المعاد بتحقيق شعيب وعبد القادر الأرناؤوط ٢/٢٢٤ ، التلخيص الحبير ٢/٢٤١ و٢٤٢ .

(٦) هذه الزيادة أخرجها أيضاً البيهقي ٧٣/٥ لكنها مرسله من طريق مكحول ، ورويت عن عمر رضي الله عنه بإسناد حسن عند البيهقي ٧٣/٥ وكذا عن سعيد بن المسيب عند الشافعي ١٦٩/٢ والبيهقي ٧٣/٥ قال الحب الطبري في القرى ص ٢٥٥ وهو حديث صححه الحفاظ ، وانظر زاد المعاد ٢/٢٢٤ ، التلخيص الحبير ٢/٢٤٢ .

(٧) انظر فتح العزيز ٣/٣٨٦ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م وأن يحرم بنسك من حج أو عمرة غير مريد النسك لدخول مكة^(١) ، م والسنة في الطواف الترجل وهو المشي فيه^(٢) ، م وتقبيل الحجر الأسود ، م ومس الركن اليماني ، م والتقبيل والمس كل مرة^(٣) ، م وفي أوتار الطواف أكد من غيرها ، م ولمنع الزحمة من تقبيل الحجر الأسود بمسه م ثم يشير إليه بـ (يده)^(٤) ولا يشير بالفم إلى^(٥) التقبيل ، (وإذا مس الركن اليماني أو الحجر أو أشار إليه^(٦) قبل يده بعد ذلك)^(٧) ، وأن يدعو في الطواف

(١) وذكر النووي أنه يكره ترك الإحرام ، وأن دخول الحرم كدخول مكة ونقل اتفاق الأصحاب عليه .
روضة الطالبين ٣٥٧/٢ ، المجموع ١١/٧ و ١٤ و ١٥ ، الإيضاح ص ١٩٧ و ١٩٩ ، وانظر أسنى المطالب ٤٧٧/١ ، تحفة المحتاج ١٢٤/٥ .

(٢) قالوا : وإنما ركب النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع ليظهر فيستفتى فلمن احتجج إلى ظهوره للفتوى أن يتأسى به ، لكن لو ركب بدون عذر لم يكره .
انظر الأم ١٧٣/٢ و ١٧٤ ، الحاوي الكبير ٤/١٥١ و ١٥٢ ، المهذب ٢/٧٥٩ ، فتح العزيز ٣/٣٩٨ ، الإيضاح ص ٢٣١ .

(٣) يعني تقبيل الحجر ، ومس الركن اليماني .

(٤) يعني إن عجز عن مسه يده .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) كلام الشارح يحتمل استحباب الإشارة إلى الركن اليماني عند تعذر مسه ثم تقبيله ، وقد نقل ابن حجر في حاشية الإيضاح ص ٢٦٦ عن البارزي الإشارة إلى الركن اليماني وقال وهو الأوجه كما قاله العز بن عبد السلام ورجحه المحب الطبري قياساً على الأسود اهـ بتصريف ، وهو اختيار جل المتأخرين ، وأما تقبيل ما أشار به إلى الركن اليماني فهو المعتمد الذي رجحه ابن حجر في التحفة وفتح الجواد والخطيب ونقله عن افتاء الشهاب الرملي واعتمده الشمس الرملي ونقل الكردي عن ابن حجر في هامش الإيعاب قوله وهو ظاهر كلام النووي وغيره ، ورجح ابن حجر في حاشية الإيضاح وشرح المقدمة الحضرمية ومال إليه في الإمداد أنه لا يقبل ما أشار به إليه .

انظر المجموع ٣٥/٨ ، الغرر البهية ٤/٢١٤ ، أسنى المطالب مع حاشيته ١/٤٨٠ ، تحفة المحتاج ٥/١٤٩ ، فتح الجواد ١/٣٣٤ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢/٢٤٤ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٨ ، نهاية المحتاج ٣/٢٨٤ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢/١٧٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

بالدعوات الماثورة فيقول عند ابتداء الطواف : بسم الله والله أكبر اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم^(١) ، وبين الركنين اليمانيين : ربنا آتانا في^(٢) الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار^(٣) .

وعند انتهائه إلى محاذة الباب : اللهم إن هذا البيت بيتك والحرم حرمك والأمن أمنك وهذا مقام العائذ بك من النار (ويعني بالعائذ نفسه)^(٤)^(٥) .

(١) هذا الدعاء بكماله في ابتداء الطواف قال الحافظ في التلخيص ٢/٢٤٧ : لم أجده هكذا ، وقال ابن الملقن في الخلاصة ٨/٢ : يستحيل أن يكون مرفوعاً لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعد أن يقول واتباعاً لسنة نبيك إلا أن يكون على قصد التعليم اهـ ، وقد أخرج البيهقي ٧٩/٥ في كتاب الحج باب ما يقال عند استلام الركن موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا استلم الحجر قال بسم الله والله أكبر ، قال الحافظ في التلخيص : وسنده صحيح ، وقد رواه الشافعي في الأم ١٧٠/٢ عن سعيد بن سالم عن ابن جريج قال أخبرني أن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رسول الله كيف نقول إذا استلمنا قال : قولوا بسم الله والله أكبر إيماناً بالله وتصديقاً بما جاء به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، قال الحافظ : وروى العقيلي من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا أراد أن يستلم يقول اللهم إيماناً بك وتصديقاً بكتابك واتباعاً لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم ثم قال ورواه الواقدي في المغازي مرفوعاً اهـ ، وقد رواه البيهقي ٧٩/٥ موقوفاً على علي رضي الله عنه لكن بإسناد ضعيف من رواية الحارث الأعور وكان كذاباً قاله النووي في المجموع ٣١/٨ ، أما التكبير وحده عند كل مرة يحاذي فيها الحجر فقد ثبت ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري ٤٧٦/٣ في كتاب الحج باب التكبير عند الركن رقم ١٦١٣ . وانظر القرى ص ٣٠٧ و ٣٠٨ ، حاشية الإيضاح ص ٢٦٧ ، تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للزيدي ٦٥٧/٢ .

(٢) نهاية الوجه (١٢٧) من (ظ) .

(٣) ما يقال بين الركنين من الدعاء المذكور رواه الشافعي ١٧٢/٢ و ١٧٣ ، وأحمد ٤١١/٣ ، وأبو داود ٤٤٨/٢ في كتاب المناسك باب الدعاء في الطواف رقم ١٨٩٢ والخاكم ٤٥٥/١ من حديث عبد الله بن السائب رضي الله عنه وذكر ابن القيم في زاد المعاد ٢٢٥/٢ أنه محفوظ عن النبي صلى الله عليه وسلم وانظر أخبار مكة للفاكهي بتحقيق ابن دهميش ١٤٥/١ و ١٤٦ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) قول الشارح : ويعني بالعائذ نفسه استحسنة الأذرع بل قال ابن الصلاح : إن غيره غلط فاحش نقله =

وعند الانتهاء إلى الركن العراقي : اللهم إني أعوذ بك من الشك والشرك والنفاق والشقاق وسوء الأخلاق ، وسوء المنظر في (المال والأهل)^(١) والولد^(٢) .

وعند الانتهاء إلى ما تحت الميزاب من الحجر : اللهم أظلي في ظلك يوم لا ظل إلا ظلك ، واسقني بكأس محمد صلى الله عليه وسلم شراباً هنيئاً لا أظمأ بعده أبداً يا ذا الجلال والإكرام^(٣) .

= عنهما ابن حجر ، والذي نقله الرافعي عن أبي محمد وأقره ، واعتمده ابن حجر والرملّي أنه يشير إلى مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام لكون استحضار استعاذة الخليل أبلغ في الخوف والتذلل والخشوع فتكون الإشارة في قوله وهذا إلى مقام إبراهيم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام .
انظر فتح العزيز ٣/٤٠٠ ، اخلاص الناوي ١/٣٣٠ ، الغرر البهية ٤/٢١٤ ، حاشية الإيضاح ٢٦٩/٢ ، تحفة المحتاج ٥/١٥١ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٩ ، نهاية المحتاج ٣/٢٨٥ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والأهل والمال " .

(٢) هذا الاستعاذة المذكورة هنا عند الركن العراقي وردت لكن من غير تقييد بالطواف ولا بركن مخصوص ، وقد ذكر أصحاب المناسك بأنها تقال عند الركن الشامي كذا ذكر المحب الطبري في القرى ص ٣٠٦ ، والركن الشامي الذي ذكره المحب هو الركن الذي يلي ركن الحجر بعد الباب ، قال الرافعي في فتح العزيز ٣/٣٩٢ : وهو الذي يسمى عراقياً أيضاً وهو المراد هنا ، وانظر الإيضاح ص ٢٠٨ و ٢٠٩ ، التلخيص الخبير ٢/٢٤٧ ، تخرّيج الإحياء للزيدي ٢/٦٥٧ و ٦٥٨ .

(٣) هذه الأدعية الثلاثة عند محاذة الباب وعند الركن العراقي وتحت الميزاب ذكر الرافعي في فتح العزيز ٣/٤٠٠ : أنّ الذي أوردها هو الشيخ أبو محمد ، قال المحب الطبري في القرى ص ٣٠٧ و ٣٠٨ : وذكر الغزالي في الإحياء الدعاء عند كل ركن وعند الباب وتحت الميزاب أذكّاراً معينة لم أعرف لأكثرها أصلاً ، وقال ابن القيم في زاد المعاد ٢/٢٢٥ : ولم يدع عند الباب بدعاء ولا تحت الميزاب ولا عند ظهر الكعبة وأركانها ولا وقت للطواف ذكرنا معينا لأفعله ولا بتعليمه بل حفظ عنه بين الركنين ربنا آتينا في . . . وذكر الدعاء السابق ، ونقل ابن حجر الهيتمي في حاشية الإيضاح ص ٢٦٨ عن ابن المنذر وابن جماعة أنهم قالوا : لم يثبت في ذلك شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا ربنا آتينا في . . . ، وقال ابن حجر في فتح الجواد ١/٣٣٤ : ولم يصح منه عنه صلى الله عليه وسلم إلا ما بين اليمينين اهـ بتصرف ، وقد ارتضى بعض المتأخرين كابن المقرئ والأنصاري والشرييني والرملّي وغيرهم استحباب ذلك من غير حجة كما ذكرنا لكن تبعاً للرافعي الذي نقله عن أبي محمد وقد حذفها النووي في الروضة والمناسك ونقل ابن حجر في الحاشية ٢٦٩/٢ قول إمام الحرمين لم أر لها ذكراً قال ومن ثم صوب ابن جماعة عدم استحبابها اهـ .

وعند الانتهاء إلى ما بين الركن اليماني والشامي : اللهم اجعله حجا مبرورا وذنباً مغفورا وسعيًا مشكوراً وعملاً مقبولاً وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور^(١) .

م ويرمل الرجل في جميع الأشواط الثلاثة الأولى في طواف بعده سعي ، م من غير قضاء الرمل في الأربعة الأخيرة لو تركه ، والرمل هو : الإسراع في المشي في مقاربة الخطأ وهو حجب^(٢) .
م ويرمل الرجل كما ذكرنا مع الاضطباع في الطواف الذي يقع^(٣) بعده سعي^(٤)

= انظر روضة الطالبين ٣٦٧/٢ ، الإيضاح مع الإفصاح ص ٢٤٠ و ٢٠٨ و ٢٠٩ ، التعليقة لوجه ٦٧ أ ، عمدة السالك ص ١٩٦ ، إخلاص النواوي ٣٣٠/١ ، أسنى المطالب ٤٨١/١ ، الغرر البهية ٢١٤/٤ و ٢١٥ ، مغني المحتاج ٢/٢٤٩ ، نهاية المحتاج ٣/٢٨٥ .

قلت : ومن الأشياء المتكررة تلك الكتب التي عنت بتحديد دعاء لكل موطن من مواطن الحج والعمرة ومنها أدعية أشواط الطواف والسعي وغيرها ، وانتشار كثير ممن يرفعون أصواتهم بها فيهمشون على الناس عبادتهم مع أنه يسن الإسراع بالدعاء الوارد فضلاً عن غيره ، قال المحب الطبري في القري ص ٣١٢ : وقد ألف الإمام أبو بكر الآجري تأليفاً يتضمن الإنكار على الجاهر في الطواف بذكر أو تلاوة وغلظ في ذلك وشدد والله أعلم اهـ ، وانظر معجم البدع ص ٣٨١ .

(١) هذا الدعاء المذكور قال الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٢/٢٥٠ : لم أجده اهـ ، ونقل ابن حجر في حاشية الإيضاح ٢٦٨/ عن الأذرعى أنه قال تتبعته فلم أجده خبراً ولا أثراً اهـ ، وقد نقله البيهقي ٨٤/٥ بسنده إلى الشافعي لكنه لم يقيده فيما بين الركنين وإنما استحبه في الرمل - يعني في الثلاثة الأشواط الأولى - ، ولذا لم يقيده الغزالي في الوسيط والنووي في الروضة والمجموع والإيضاح والمنهاج بل جعل الدعاء عاماً في الرمل ، وأما تقيده فيما بين الركنين كما ذكره الشارح فهو صريح كلام الرافعي في فتح العزيز ، والأنصاري في الغرر ، وصريح ما في التنبيه أن هذا الدعاء مع التكبير أوله يختص بمحاذاة الحجر وأما فيما عداه فيدعو بما أحب ، وأقره النووي في التصحيح واعتمده الأسنوي قاله ابن حجر ، وكذا جزم به الأنصاري في الأسنى .

انظر التنبيه مع شرح السيوطي ١/٣١٤ ، الوسيط ٢/٦٥١ ، فتح العزيز ٣/٤٠٠ ، روضة الطالبين ٢/٣٦٨ ، المجموع ٨/٤٤ ، الإيضاح مع حاشيته ص ٢٦٨ ، الغرر البهية مع حواشيه ٤/٢١٥ و ٢١٦ ، أسنى المطالب ١/٤٨٢ ، حواشي تحفة المحتاج ٥/١٥٥ و ١٥٦ .

(٢) انظر النظم المستعذب ١/٢٠٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٢٧ و ١٢٨ .

(٣) " يقع " سقط من (ص) .

(٤) قال النووي في المجموع ٨/٢٠ : وهو إما القدوم وإما الإفاضة ولا يتصوران في طواف الوداع .

مستمرا إلى آخر السعي ، م إلا في ركعتي الطواف فإنه لا يضطبع فيهما^(١) .

والإضطباع هو : أن يجعل الطائف وسط رداءه تحت إبطه الإيمن ويجعل طرفيه فوق عاتقه الأيسر^(٢) .

م والسنة الهينة وهي السكينة في الطواف الذي بعده السعي في الأشواط الأربعة الأخيرة ، م وإن تعذر الرمل بقرب البيت يبعد ويرمل^(٣) م لا إن تعذر الرمل بالبعد لأجل النساء على الحاشية^(٤) فإنه يقرب من البيت ويترك الرمل^(٥) .

م والسنة في الطواف أيضا ركعتان بعد الفراغ منه م خلف مقام إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم ، م فإن لم يصل خلف المقام صلى في الحجر ، م فإن لم يصل في الحجر صلى في المسجد أي مسجد كان^(٦) م وأي موضع كان من الحرم أو غيره م وفي أي وقت شاء^(٧) .

(١) قال النووي في روضة الطالبين ٢/٣٦٩ : لكرهية الاضطباع في الصلاة ، فعلى هذا إذا فرغ من الطواف أزال الاضطباع ثم صلى الركعتين ثم أعاد الاضطباع وخرج للسعي . وانظر المجموع ٨/٢٠ ، الغرر البهية ٤/٢١٧ .

(٢) انظر الأم ٢/١٧٤ ، الزاهر ص ٢٧٠ ، المذهب ٢/٧٥٧ .

(٣) وذلك لأن الرمل متعلق بنفس العبادة والقرب متعلق بموضعها والمتعلق بنفس العبادة أولى بالمحافظة . انظر فتح العزيز ٣/٤٠٣ ، الإيضاح ص ٢٣٤ ، نهاية المحتاج ٣/٢٨٧ .

(٤) الحاشية : هي ناحيته وطرفه الأقصى .

انظر الزاهر ص ٢٧٠ ، النهاية في غريب الحديث ١/٣٩٢ ، لسان العرب ١٤/١٨١ .

(٥) تحرزا من مصادمتهم المؤدية إلى انتقاض الوضوء وخوفا من الفتنة بهن .

انظر الوسيط ٢/٦٥١ ، الإيضاح ص ٢٣٤ ، أسنى المطالب ١/٤٨٢ .

(٦) الذي عليه النووي في المجموع واعتمده ابن حجر والرملي وغيرهما أن الصلاة في المسجد أفضل ثم في الحرم ثم في أي موضع شاء .

انظر المجموع ٨/٥٣ ، روضة الطالبين ٢/٣٦٢ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ١/٣٣١ ، الغرر البهية ٤/٢٢٠ ، تحفة

المحتاج ٥/١٦١ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٢٥٨ ، مغني المحتاج ٢/٢٥٢ ، بشرى الكريم ص ٥٦٥ .

(٧) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٦٧ ، المذهب ٢/٧٥٧-٧٦٨ ، الوسيط ٢/٦٣٨-٦٤١ و٦٤٥ =

فصل

م ويسن أن يمس الحجر الأسود بعد الفراغ من الطواف وركعتيه ، م ويخرج من باب الصفا ليسعى [بين الميئين] ^(١) ، م ويرقى على الصفا قدر قامة رجل ، م ويدعوا بما أحب من أمر الدين والدنيا ^(٢) بعد الاستقبال (والتهليل والتكبير) ^(٣) بقوله : الله أكبر الله أكبر الله أكبر والله الحمد الله أكبر على ما هدانا ، والحمد لله على ما أولانا ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له صدق وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ، لا إله إلا الله ولا نعبد إلا إياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون ^(٤) ثم يعود إلى الذكر ^(٥) المذكور ثانيا ثم يدعوا ثم يعود إليه ثالثا ولا يدعو ^(٦) ، م ويمشي إلى المروة م ويسعى (سعيًا شديدًا فوق

= ٦٥٢ ، روضة الطالبين ٢/٣٥٢-٣٥٧ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٥-٣٦٩ ، إخلاص النواي ١/٣٢٩-٣٣١ ،
الغرر البهية ٤/٢٠٧-٢٢٠ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) انظر فتح العزيز ٣/٤٠٧ ، الإيضاح ص ٢٥٤ .

(٣) في (ظ) بدل ما بين القوسين : " والتكبير والتهليل " .

(٤) هذا الدعاء بلفظه استحبه الشافعي في الأم ٢/٢١٠ ، وكذلك أوردته الرافعي والنووي وغيرهما ، وأصل هذا الدعاء في مسلم ٢/٨٨٨ في كتاب الحج باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم رقم ١٢١٨ من حديث جابر رضي الله عنه ، ورواه أيضا أبو داود ٤٥٥/٢ كتاب المناسك باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم رقم ١٩٠٥ والنسائي ٥/٢٤٠ كتاب الحج باب التكبير على الصفا وابن ماجه ٢/١٠٢٣ كتاب المناسك باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم رقم ٣٠٧٤ ، والذي أوردته الشارح تبعا للشافعي فيه زيادات ونقص عما في هذا الحديث ، ولم أجده مرفوعا أو موقوفا بهذا اللفظ .

انظر سنن البيهقي ٥/٩٣-٩٥ ، الحاوي الكبير ٤/١٥٨ ، فتح العزيز ٣/٤٠٧ ، الإيضاح ص ٢٥٣ ،
المجموع ٨/٦٧ و٦٨ ، التلخيص الحبير ٢/٢٥١ ، الغرر البهية ٤/٢٢١ .

(٥) في (ص) : " الركن " .

(٦) مذكره الشارح من أنه يعود للذكر ثالثا ولا يعود للدعاء بعدها هو اختيار الرافعي وشرح الحاوي

للطاوسي ، وقال النووي : الأصح أنه يستحب إعادته فقد ثبت ذلك في صحيح مسلم من فعل النبي

الخبب^(١) إذا صار بينه وبين الميل الأخضر قدر ستة أذرع إلى محاذة الميلين الأخضرين المعلق بفناء المسجد عن^(٢)/ يسار الساعي والمتصل بدار العباس^(٣) رضي الله عنه^(٤) ثم لا يسعى بعد محاذاتهما حتى يلقي المروة ، ثم ويرقى المروة^(٥) ثم ويدعو بما أحب من أمر الدين والدنيا بعد التهليل والتكبير كما ذكرنا ويعود من المروة إلى الصفا على الصفة التي ذكرناه أولا ، (ويقول في أثناء السعي : رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم^(٦)^(٧)^(٨)).

= صلى الله عليه وسلم ، قلت : المراد بذلك حديث جابر رضي الله عنه المتقدم قريبا .

انظر فتح العزيز ٤٠٧/٣ ، روضة الطالبين ٣٧٠/٢ ، الإيضاح ص ٢٥٤ ، المجموع ٦٩/٨ ، النهاج مع نهاية المحتاج ٢٩٤/٣ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦٧ ب .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) نهاية الوجه (١٢٨) من (ظ) .

(٣) المقصود به العباس بن عبد المطلب رضي الله عنه .

(٤) قلت : مكان السعي اليوم معلّم بعمودين أخضرين بارزين مع ازديادها وضوحا بالألوان التي تحيط بها ، قال الرملي في نهاية المحتاج ٢٩٤/٣ : وينبغي أن يقصد بذلك السنة لا اللعب ومسابقة أصحابه فيخرج ذلك عن كونه سعيًا بقصد المسابقة . وانظر فتح الجواد ٣٣٦/١ .

(٥) في (ص) : " ويرقى المروي بقدر قامة الرجل " .

(٦) قال الحافظ في التلخيص ٢٥١/٢ : رواه الطبراني في الدعاء وفي الأوسط مرفوعا وفي أسناده ليث بن أبي سليم وهو ضعيف اهـ بتصريف ، ورواه البيهقي ٩٥/٥ موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه وأشار إلى تضعيف المرفوع ، وذكره المحب الطبري في القرى ص ٣٦٨ عن امرأة من بني نوفل أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول بين الصفا والمروة . . . فذكره ثم قال رواه الملا في سيرته .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) انظر مسائل الفصل في الأم ص ٢١٠ ، الحاوي الكبير ١٥٨/٤ و ١٥٩ ، التنبيه ص ١١٤ و ١١٥ ، فتح العزيز ٤٠٧/٣ و ٤٠٨ ، الإيضاح ص ٢٥١-٢٥٥ و ٢٦٠ ، النهاج مع نهاية المحتاج ٢٩١/٣-٢٩٤ ، فتح الجواد ٣٣٥/١ و ٣٣٦ .

فصل

م^(١) ويسن أن يخطب^(٢) الإمام أو منصوبه [٩٣] بعد صلاة الظهر من يوم السابع من ذي الحجة بمكة خطبة واحدة يخبر فيها الناس بالمناسك التي بين أيديهم ، فإن وافق يوم السابع يوم الجمعة خطب للجمعة وصلى ثم خطب بعد الصلاة^(٣) ، م^(٤) (بأمرهم)^(٥) بالغدو في اليوم الثامن من ذي الحجة إلى منى بعد صلاة الصبح فإن كان يوم الجمعة فقبل طلوع الفجر^(٦) .

[م^(٦)] ويغدو^(٧) في اليوم^(٨) الثامن منها إلى منى ، م^(٩) ويبست^(٩) ليلة عرفة بمنى .

ويسير^(١٠) من منى إلى عرفات بعد طلوع الشمس م^(١١) من يوم عرفة^(١٢) ،

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) في (ص) : " وخطب " .

(٣) قالوا : ولا يكفي عنها خطبة الجمعة لأن السنة في هذه الخطبة تأخيرها عن الصلاة ؛ وشرط خطبة

الجمعة تقدمها على الصلاة ، ولأن القصد بها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة .

انظر فتح العزيز ٤١١/٣ ، المجموع ٨٢/٨ ، مغني المحتاج ٢٥٨/٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وذلك لأن السفر يوم الجمعة بلا عذر إلى حيث لا يصلي الجمعة حرام ، لكن محل هذا لمن تلزمه الجمعة

ولم يمكنه إقامتها بمنى .

انظر المجموع ٨٤/٨ ، الغرر البهية ٢٢٣/٤ ، نهاية المحتاج ٢٩٥/٣ .

(٦) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير " يخبر بالمناسك بالغدو إلى منى " .

الحاوي الصغير لوحة ١٢ ب .

(٧) في (ص) : " وغدا " ، قال في فتح الجواد ٣٣٦/١ : أعاد الضمير هنا وفيما يأتي على الإمام مع أنه

لا يختص به إشاراً للاختصار وإشارة إلى أنه إذا ندب للإمام ندب لغيره لأنهم تبع له في جميع الأعمال .

(٨) نهاية اللوحة (٦٣) من (ص) .

(٩) في (ص) : " وبات الإمام أو منصوبه مع الناس " .

(١٠) في (ص) : " وسار الإمام أو منصوبه مع القوم " .

(١١) " م " سقط من (ص) .

(١٢) في (ص) : " وظلوا بها " .

والمستحب^(١) إذا بلغ عرفات أن لا يدخلها حتى ينزل بنمرة^(٢) قريبا من المسجد ، ولا يزال بنمرة حتى تزول الشمس فإذا زالت ذهب الإمام بهم إلى مسجد إبراهيم صلى الله على نبينا وعليه وسلم^(٣) ، ثم ويخطب فيه^(٤) الإمام أو منصوبه بعد الزوال من يوم عرفة خطبة خفيفة^(٥) ثم خطبة أخرى^(٦) ، ثم ومع الابتداء^(٧) بالخطبة الثانية أذن المؤذن للظهر ليفرغ^(٨) من الخطبة الثانية والمؤذن [من]^(٩) الأذان معا^(١٠) ، ثم ويصلي في المسجد^(١١)

(١) في (ص) : " لكن المستحب " .

(٢) نَمْرَة : - بفتح النون وكسر الميم - نقل النووي عن الأزرقى أنه الجبل الذي عليه أنصاب الحرم عن يمينك إذا خرجت من مأزمي عرفات تريد الموقف ، وقال ابن القيم : هي قرية شرقي عرفات وهي خراب اليوم .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٥٤/٣ و ١٧٧ ، زاد المعاد ٢٣٣/٢ ، المعالم الأثرية ص ٢٩٠ .

(٣) هو المسمى مسجد عرنة ، ويسمى مسجد نمره ، قال عبد الفتاح المكي في الإفصاح ص ٢٧٢ : بني هذا المسجد في أول دولة بني العباس رضي الله عنه وكانت له مئذنة واحدة والآن جدد وبنيت له ست مآذن اهـ وانظر الإيضاح ص ٢٧٨ .

(٤) في (ص) : " وخطب به " .

(٥) المراد بذلك أنه يخففها لكن لا يبلغ تخفيفها تخفيف الثانية ، ويبين لهم فيها الناسك ويحثهم على إكثار الذكر والدعاء والتلبية بالموقف .

انظر فتح العزيز ٤١٣/٣ ، الإيضاح ص ٢٧٢ ، فتح الجواد ١/٣٣٦ .

(٦) في (ص) : " كما ذكرنا في الجمعة " .

(٧) في (ص) : " ابتداء الإمام أو منصوبه " .

(٨) في (ص) : " الإمام أو منصوبه " .

(٩) " من " مثبت من (ظ) .

(١٠) قال في مغني المحتاج ٢/٢٦٠ : فإن قيل الأذان يمنع سماع الخطبة أو أكثرها فيفوت مقصودها ؟ أجيب

بأن المقصود بالخطبة من التعليم إنما هو في الأولى ، وأما الثانية فهي ذكر ودعاء وشرعت مع الأذان قصدا للمبادرة بالصلاة اهـ . وانظر فتح الجواد ١/٣٣٧ ، نهاية المحتاج ٣/٢٩٦ .

(١١) في (ص) : " وصلى في المسجد الإمام أو منصوبه " .

بالقوم جمعا بين الظهر والعصر في وقت الظهر^(١) ثم يتوجهوا إلى الموقف ، م ويدعو الله تعالى^(٢) إلى غروب الشمس من يوم عرفة ويكثروا من قول^(٣) : لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري^(٤) .

م ويفيض^(٥) بعد غروب الشمس من يوم عرفة إلى مزدلفة م ويصلي بالقوم^(٦) بمزدلفة جامعا بين المغرب والعشاء في وقت العشاء ، م ويبيت^(٧) بمزدلفة^(٨) ،

(١) ويقصرهما أيضا ، والجمع والقصر هنا وفي المزدلفة هو بسبب السفر لا النسك كما صححه الرافعي والنووي وغيرهما .

انظر فتح العزيز ٢/٢٣٧ ، المجموع ٤/٣٧١ ، الإيضاح مع حاشيته ص ٣٠٨ ، الغرر البهية ٤/٢٢٤ ، مغني المحتاج ٢/٢٦٠ ، غاية البيان ص ٢٥٨ .

(٢) في (ص) : " ودعا الله تعالى الإمام أو منصوبه مع القوم " .

(٣) في (ص) : " وذكروا الله تعالى وأكثروا التهليل وهو أن يقولوا " .

(٤) هذا الدعاء بكما رواه البيهقي ١١٧/٥ في باب أفضل الدعاء دعاء يوم عرفة قال ابن القيم : وسنده فيه لين ، وأما قول لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير فقد رواه أحمد ٢/٢١٠ والترمذي ٥/٥٣٤ برقم ٣٥٨٥ في كتاب الدعوات باب في دعاء يوم عرفة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وهو ضعيف لكن له شاهد مرسل عند مالك ١/٢١٤ و٢١٥ فالحديث حسن بشواهده قاله شعيب الأرناؤوط .

انظر مسند أحمد بتحقيق الأرناؤوط والعرقسوسي والزيق ١١/٥٤٨-٥٥٠ ، شرح السنة بتحقيق الأرناؤوط ٧/١٥٧ ، القرى ص ٣٩٦ وما بعدها ، زاد المعاد بتحقيق الأرناؤوط ٢/٢٣٦ ، التلخيص الخبير ٢/٢٥٣ و٢٥٤ .

(٥) في (ص) : " ويفيض الإمام أو منصوبه مع القوم " .

(٦) في (ص) : " وصلى بالقوم الإمام أو منصوبه " .

(٧) في (ص) : " وبات الإمام أو منصوبه " .

(٨) ظاهر كلام المصنف أن المبيت بمزدلفة سنة وهو ما صححه الرافعي ، وصحح النووي وجوبه على غير المعذور . انظر فتح العزيز ٣/٤١٨ و٤٢٢ ، المجموع ٨/١٣٤ ، روضة الطالبين ٢/٣٧٩ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٣٣٧ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم والخواشي المدينة ٢/٢٥٤ و٢٥٥ ، الغرر البهية ٤/٢٢٦ .

م ويرتحل^(١) عند فجر يوم النحر من مزدلفة فإذا وصلوا إلى المشعر الحرام^(٢) (وقفوا ودعوا الله تعالى)^(٣) ، م ومن وادي محسر^(٤) - إذا وصلوا من المشعر الحرام إليه - يسرع الإمام مع القوم قدر رمية حجر ووافوا منى مع طلوع الشمس من يوم النحر^(٥) .

فصل

م وللحج والعمرة أركان لا يحصل التحلل منهما إلا بتلك الأركان ، (وفيات كل واحد من الحج والعمرة بفوات ركن من أركانه)^(٦) ، وتلك الأركان : الإحرام ، والطواف ، والسعي ، والحلق للعمرة ، وهذه الأربعة مع الوقوف بعرفات للحج . ولهما واجب (غير ركن)^(٧) : وهو الإحرام من الميقات المذكور من قبل ، وللحج

(١) في (ص) : " وارتحل مع القوم " .

(٢) المشعر الحرام : قال النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١٥٤/٢/٣ : المعروف في كتب أصحابنا في المنهـب أنّ المشعر الحرام قـرح وهو جبل معروف بالمزدلفة ، والمعروف في كتب التفسير والحديث والأخبار والسير أنه المزدلفة كلها اهـ والذي يظهر أنّ المشعر الحرام في نفس مسجد مزدلفة الآن . انظر بشرى الكريم ص ٥٨٣ ، الإفصاح على مسائل الإيضاح ص ٣٠٥ و ٣٠٦ .

(٣) في (ص) يدل ما بين القوسين : " يقف مع القوم بالمشعر الحرام م ودعا الله تعالى مع القوم وذكره بالمشعر الحرام " .

(٤) وادي محسر : هو واد صغير يمر بين منى والمزدلفة وليس منهما ، والمعروف منه ما يمر فيه الحاج على الطريق بين منى والمزدلفة وله علامات هناك منصوبة . انظر المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٤٠ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤١٠-٤١٥ و ٤٢١-٤٢٣ ، حلية العلماء ٣/٢٨٩-٢٩٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٢٥٨-٢٦٢ و ٢٦٤-٢٦٧ ، عمدة السالك ص ٢٠٢-٢٠٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٣٣٦-٣٣٨ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

واجب آخر وهو الرمي لكن الواجب يجبر بالدم^(١) .

وأما طواف الوداع وإن كان من الواجبات فلا تعلق له بالحج والعمرة بل كل من يخرج من مكة^(٢) يجب عليه طواف الوداع كما سيأتي^(٣) .

وغير المذكور من الركن والواجب هيئات وسنن لا يتوقف التحلل عليه ولا يجبر بالدم ، فيرمي الحاج بعد طلوع الشمس يوم النحر بمنى ، ولا يكفي وضع الحجر أو الياقوت أو نحوه في^(٤) / المرمى^(٥) ، م ويشترط كون الرمي سبع رميات فيكفي رمي حجر واحد سبع مرات ، ولو رمى حجرتين دفعة واحدة كان رمية واحدة وإن وقع أحدهما بعد الآخر ، ولو رمى حجرتين دفعتين [كان الرمي رميتين وإن أصاب المرمى الثاني قبل الأول]^(٦) ، م ولو كانت الرميات السبع بحجر أو ياقوت أو عقيق^(٧) أو زمرد^(٨)

(١) ذكره المصنف فيما بعد مع السنن لكونه يجبر بالدم فجرى مجرى الأبعاض في الصلاة .

انظر التعليقة لوجه ٦٧ ب ، الغرر البهية ٤/٢٣٥ .

(٢) في (ص) : " كما نذكره بعد إن شاء الله " .

(٣) " كما سيأتي " سقط من (ص) .

(٤) نهاية الوجه (١٢٩) من (ظ) .

(٥) لكونه لا يسمى رميا بل طرحا والنبي صلى الله عليه وسلم لم يفعل إلا الرمي .

انظر المذهب ٢/٧٨٧ ، فتح العزيز ٣/٤٣٨ ، الإيضاح مع الإفصاح ص ٣١٤ ، نهاية المحتاج ٣/٣١٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) وفي غيرها : " وأصاب الرمي الرمي الثاني قبل الأول كان رميتين " ،

وإنما أثبت ما في (ص) لكون عبارة الأصل يفهم منها أن وقوع الرمي الثاني شرط ، والمراد أن من رمى

حجرتين دفعتين فإنه يحسب رميتين على كل حال (سواء وقعتا معا أو الثانية قبل الأولى أو عكسه) .

انظر الإيضاح ص ٣١٧ .

(٧) العقيق : خرز أحمر يكون باليمن وبسواحل بحر رومية .

انظر المصباح المنير ص ٤٢٢ ، القاموس المحيط ٣/٢٧٤ .

(٨) الزُّمْرَدُ : هو الزبرجد كما في مختار الصحاح واللسان والمصباح المنير والقاموس ، قال الفيومي : قال ابن

قتيبة : والذال المهملة تصحيف وحكى في البارع عن الأصمعي الصواب بزال معجمة اهـ ، وفي المعجم

الوجيز : حجر كريم أخضر اللون شديد الخضرة شفاف ، وأشدّه خضرة أجوده وأصفاه جوهرًا .

أو بلور^(١) أو زبرجد^{(٢)(٣)} [كفى]^(٤) ، (وحجر النورة قبل الطبخ ، وحجر الحديد كالحجر)^(٥) ، م لا يأمّد^{(٦)(٧)} (ومدر^(٨) وزرنيخ وجص وجواهر منطبعة)^(٩) .

م ويشترط كون الرمي يوم النحر إلى جمرة العقبة وهي الجمرة الأولى التي ينتهي إليها الذهاب من مكة إلى منى ، فلو رمى في الهواء فأصاب الرمي أو^(١٠) أصاب ظهرَ بعير الحجر فتحرك وارتمى إلى الرمي لا يعتد به^(١١) ، م وقطع الرامي التلبية ، وكبر مع

= انظر التعريفات ص ١١٤ ، مختار الصحاح ص ٢٧٤ ، لسان العرب ٣/١٩٤ و ٤٩٣ ، المصباح المنير ص ٢٥٥ ، القاموس المحيط ١/٣٦٧ ، المعجم الوجيز ص ٢٩١ .

(١) البلّور : فيه لغتان بكسر الباء مع فتح اللام وتشديدها مثل سنور ، وفتح الباء مع ضم اللام وتشديدها مثل تنور وهي الحجر الأبيض الذي يبرق ويصه لشدة بياضه قال في المصباح المنير : وأحسنه ما يجلب من جزائر الزنج .

انظر فقه اللغة وسرّ العربية ص ٣٠٨ ، لسان العرب ١٥/٢٩٩ ، المصباح المنير ص ٦٠ .

(٢) الزبرجد : انظر ماسبق في الزمرد ، وفي المعجم الوجيز ص ٢٨٥ : حجر كريم يشبه الزمرد وهو ذو ألوان كثيرة أشهرها الأخضر المصري والأصفر القيرصي .

(٣) في (ص) : " أو ياقوت أو نحو ياقوت كالعقيق والزمرد والبلور والزبرجد " .

(٤) " كفى " مثبت من غير الأصل .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) الإثمّد : حجر يتخذ منه الكحل .

انظر مختار الصحاح ص ٨٦ ، لسان العرب ٣/١٠٥ ، القاموس المحيط ١/٢٩٠ .

(٧) في (ص) : " لا بنحو إثمّد " .

(٨) المدر : هو الطين المتماسك لثلا يخرج منه الماء ، أو هو قطع الطين اليابس .

انظر النهاية في غريب الحديث ٤/٣٠٩ ، لسان العرب ٥/١٦٢ ، المصباح المنير ص ٥٦٦ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " فأصاب الرمي لا يعتد به وكذا لو " .

(١١) لأنه لم يقصد الرمي إلى الرمي في الصورة الأولى ، وفي الصورة الثانية لم يحصل في الرمي بمجرد فعله .

انظر الخاوي الكبير ٤/١٨٠ ، المهذب ٢/٧٨٧ ، فتح العزيز ٣/٤٣٩ ، الإيضاح ص ٣١٤ و ٣١٥ .

كل رمية مكانها ، وكذا يقطعها للطواف والحلق أيضا^(١) ، ويقطعها المعتمر عند الابتداء بالطواف ، م وإذا فرغ الرامي من رمي يوم النحر نحر هناك الهدي لمن معه هدي ، م وحلق الحاج بمنى م وتقصر المرأة بها .

م وعاد الحاج من منى إلى مكة لطواف الركن المتأخر عن الوقوف ، م ثم إذا طاف للإفاضة عاد من مكة إلى منى ليبيت بها ليالي التشريق ، م ورمى كل يوم بين الزوال وغروب الشمس بكل جمرة من الجمرات الثلاث م بالترتيب فيبتدئ برمي الجمرة الأولى ويختم بجمرة العقبة ، م والذي يُرمى بكل جمرة سبع رميات كما ذكرنا فيبلغ رمي كل يوم إحدى وعشرين رمية ، [٩٤] وتبلغ هذه الرميات مع الرميات السبع في يوم النحر سبعين رمية^(٢) .

فصل

م ويستنب عا جز لا يرجو قدرته على الرمي في أوقات الرمي [في الرمي]^(٣) لا في التكبير^(٤) ، بل يكبر بنفسه إن أمكنه^(٥) ، م ولا ينزل النائب في الرمي بإغماء المنيب^(٦) .

(١) يعني إن قدم الطواف أو الحلق على الرمي ، وإنما يقطعها لكونه بدأ بأسباب التحلل .

انظر الإيضاح ص ٣١٣ ، الغرر البهية ٤/٢٣٥ ، بشرى الكريم ص ٥٨٤ .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٦٨ ، الوسيط ٢/٦٦٧-٦٦٩ ، روضة الطالبين ٢/٣٨٣-٣٨٩ و ٣٩٢

و ٣٩٣ ، التعليق للطاوسي لوحة ٦٧ ب و ٦٨ ، الغرر البهية ٤/٢٣١-٢٣٨ ، بشرى الكريم ص ٥٨٤-٥٨٧ .

(٣) ما بين المعوقتين مثبت من غير الأصل .

(٤) لكن يشترط أن يكون قد رمى عن نفسه أولا أو يكون حلالا ، فإن لم يكن قد رمى عن نفسه وقع

الرمي عن نفسه دون المستنب كالحج .

انظر فتح العزيز ٣/٤٤٠ ، المجموع ٨/٢٤٥ ، نهاية المحتاج ٣/٣١٤ .

(٥) وكذا يسن له أن يتناول الحصى ، فإن عجز عن الحضور تناولها النائب وكبر .

انظر المذهب ٢/٧٩٩ ، الغرر البهية ٤/٢٤١ ، نهاية المحتاج ٣/٣١٤ .

(٦) قال في زيادة الروضة ٢/٣٩٣ : شرطه أن يكون أذن قبل الإغماء في حال تصحح الاستنابة فيه اهـ ، وإنما =

م والمتروك في يوم^(١) النحر أو اليومين الأولين من أيام التشريق يتداركه التارك في أيام التشريق وليألفها سابقاً^(٢) على وظيفة الوقت ، م ويقع أداء لا قضاء ، م وفي ترك كل الرميات م أو في ترك ثلاث رميات دم شاة^(٣) ، م وفي ترك رمية واحدة مد طعام ، م وفي ترك رميتين مدان^(٤) ، م كما في الحلق فإنه يجب في حلق جميع الشعر أو في حلق ثلاث شعرات في غير أو أن الحلق دم شاة إذا حلقها دفعة واحدة أما إذا حلقها دفعتين أو أكثر فسيأتي إن شاء الله تعالى^(٥) ، وفي حلق شعرة واحدة مد طعام ، وفي حلق شعرتين مدان .

م وإن نفر الحاج من منى اليوم الثاني من أيام التشريق قبل غروب الشمس سقط عنه المبيت الليلة الثالثة^(٦) بها م ورمي اليوم الثالث ، وإن لم ينفر حتى غربت الشمس فعليه أن يبيت الليلة الثالثة [ويرمي يومها^(٧)] ، وإذا سقط عنه رمي اليوم

= لا يتعزل النائب بالإغماء لكون الإغماء زيادة في العجز المبيح للإناة فلا يكون مفسدا لها .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣/٤٣٨ و ٤٤٠ ، فتح الجواد ١/٣٤٠ ، مغني المحتاج ٢/٢٧٨ .

(١) في غير الأصل : " رمي " .

(٢) في (ص) : " ويتدارك المتروك وهو سابق " .

(٣) يعني إن لم يتدارك .

(٤) انظر تفصيل هذه المسائل في فتح العزيز ٣/٤٤٣-٤٤٥ ، المجموع ٨/٢٤١ و ٢٤٢ .

(٥) انظر ص ٦١١ و ٦١٢ .

(٦) في (ص) : " آخر المبيت بها " .

(٧) قال في روضة الطالبين ٢/٣٨٧ : ولو غربت وهو في شغل الارتحال أو نفر قبل الغروب فعاد لشغل قبل الغروب أو بعده جاز النفر على الأصح ولو بات لم يلزمه الرمي في الغد ، قلت - يعني النووي - فلو تبرع في هذه الحالة بالمبيت لم يلزمه الرمي في الغد نص عليه الشافعي رحمه الله اهـ ، والقول بتصحيح جواز النفر في الصورة الأولى هو معتمد ابن المقرئ وابن حجر والخطيب خلافاً للأنصاري والرملي ، بناء على اضطراب نسخ الشرح الكبير والمناسك للنووي .

انظر فتح العزيز ٣/٤٣٦ ، فتح العزيز مع المجموع ٧/٣٩٦ ، المجموع ٨/٢٥٠ ، الايضاح مع حاشيته ص ٤١٣ ، اخلاص النواوي ١/٣٣٧ ، أسنى المطالب ١/٤٩٦ ، الغرر البهية ٤/٢٤٨ ، فتح الجواد ١/٣٤١ ، تحفة المحتاج ٥/٢٢٣ ، مغني المحتاج ٢/٢٧٥ ، نهاية المحتاج ٣/٣١٠ ، الحواشي المدنية ٢/٢٦٥ .

الثالث لم يستحب الغسل لليوم الثالث^(١) ^(٢).

فصل

م^(٣)/ وحل بإتيان الحاج اثنين من رمي يوم النحر والحلق والطواف أي اثنين كانا إما الرمي والحلق أو الرمي والطواف أو الحلق والطواف جميع محظورات الإحرام من الطيب والقلم ولبس المخيط^(٤)/ وقتل الصيد وعقد النكاح^(٥) ، م لا الجماع فإنه لا يحل إلى الإتيان بالأمر الثالث من هذه الثلاثة .

م ودخول وقت الرمي والحلق والطواف بانتصاف ليلة النحر ، م وحل محظورات الإحرام في العمرة بالفراغ من أركانها الأربعة^(٦) .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاي الكبير ٢٠١/٤-٢٠٦ ، المذهب ٧٩٧/٢-٧٩٩ و٨٠٢ ، روضة الطالبين ٣٨٧/٢-٣٩٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٧٨/٢-٢٨٠ ، الارشاد مع اخلاص الناي ٣٣٦/١ و٣٣٧ .

(٣) نهاية اللوحة (٦٤) من (ص) .

(٤) نهاية الوجه (١٣٠) من (ظ) .

(٥) إنما يحل عقد النكاح ومثله التمتع بشهوة بما دون الفرج بفعل اثنين من ثلاثة لكون هذه الأمور المحرمة لا يوجب تعاطيها افساداً فأشبهت الحلق ، وهذا ما صححه الرافعي في الشرح الصغير والمحرر في العقد وحده كما في شرح البهجة وغيره ، وصحح النووي أن الأظهر عدم حل عقد النكاح ومثله المباشرة فيما دون الفرج ونسبه في الشرح الكبير إلى تصحيح الأكثرين وقال قولهم أوفق لظاهر النص في المختصر .

انظر فتح العزيز ٤٣٠/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٧٣/٢ ، المجموع ٢٣٣/٨ ، روضة الطالبين ٣٨٥/٢ ، الإيضاح ص ٣٥٢ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٦٨ ب ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٥٠/٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٣٤٢/١ ، المقدمة الحضرمية مع المنهاج القويم ص ٤٣٥ .

(٦) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١١٨ ، حلية العلماء ٢٩٧/٣ و٢٩٨ ، لباب التهذيب ٢٦٨/٣ ، عمدة السالك ص ٢٠٨ و٢٠٩ ، فتح الجواد ٣٤١/١ و٣٤٢ .

فصل

م ويجب طواف وداع الكعبة على كل من قصد الخروج^(١) من مكة إلى مسافة القصر من الحاج والمعتمر وغيرهما ، م ولا يجب طواف الوداع على الحائض ، م ويجب على من خرج من مكة من غير وداع العود إليها لطواف الوداع ولكن قبل الإنتهاء إلى مسافة القصر من مكة^(٢) ، م ولا يجب على الحائض العود لطواف الوداع إن ظهرت^(٣) ، م فإن وقف من لزمه طواف الوداع بعده بطل طواف الوداع ولزمه ثانيا لا إن وقف لشغل السفر فإنه لا يبطل^(٤) .

(١) في الأصل : " الرجوع " .

(٢) فإن خرج ووصل إلى مسافة القصر لم يلزمه الرجوع وعليه دم ، وإن عاد لم يسقط عنه الدم لاستقراره بالسير الطويل .

انظر فتح العزيز ٣/٤٤٧ ، الغرر البهية ٤/٢٥٣ ، فتح الجواد ١/٣٤٢ .

(٣) ذكر الرافعي والنووي وغيرهما أن الحائض إن ظهرت قبل مفارقة خطة مكة لزمها العود والطواف ، وإن تجاوزت ذلك لم يلزمها بخلاف المقصر لكونه مأذون لها في الإنصراف دونه .

انظر فتح العزيز ٣/٤٤٨ ، الإيضاح ص ٤٠٧ ، الغرر البهية ٤/٢٥٤ ، غاية البيان ص ٢٥٦ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التلخيص للطبري ص ٢٦٢ و ٢٦٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٤٤٦-٤٤٨ ، الإيضاح ص ٤٠٥-٤٠٩ ، القرى لقاصد أم القرى ص ٥٥٢-٥٥٤ ، غاية البيان ص ٢٥٦ .

فصل في محظورات الإحرام

م يحرم على الرجل والمرأة^(١) بإحرام الحج أو العمرة لبس القفازين (وهما [شيء]^(٢) يعمل لليدين محشي بقطن ويكون له أضرار تزرر على الساعدين^(٣))^(٤) .

م ويحرم على المرأة بإحرامها ستر شيء من الوجه بساتر ملاق لوجهها لا متجاف عنه^(٥) .

م ويحرم على الرجل بإحرامه ستر الرأس بما يعد ساترا في العرف وإن لم يحط بالرأس م كستره بطين وعصابة م لا كستره بخيط^(٦) م أو حبل وضع على رأسه^(٧) م أو ماء انغمس فيه .

م وحرم على الرجل بإحرامه أيضا ستر ما سوى الرأس من البدن أو شيء منه لغير حاجة ، والخنثى المشكل لا يحرم عليه بالإحرام ستر (واحد من)^(٨) الوجه والرأس^(٩) بما يعد

(١) في (ص) : " على المحرم " .

(٢) " شيء " مثبت من (ظ) .

(٣) انظر مختار الصحاح ص ٥٤٦ ، لسان العرب ٣٩٥/٥ ، قلت : ذكر ابن حجر والخطيب أن مراد الفقهاء بالقفازين ما يشمل المحشو والمزورر وغيرهما . انظر فتح الجواد ٣٤٣/١ ، مغني المحتاج ٢٩٥/٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لكن تستر منه ما يتوقف على ستره الرأس لأن شعار الإحرام يحصل بكشف ماعده .

انظر الإيضاح ص ١٥١ و ١٥٢ ، اخلاص الناوي ٣٤٠/١ ، الفرر البهية ٢٦٢/٤ .

(٦) إذ ستره بالخيط لا يعد ساترا ولا يمنع من تسميته حاسر الرأس .

انظر فتح العزيز ٤٥٨/٣ ، المنهاج القويم ص ٤٣٩ ، نهاية المحتاج ٣٣٠/٣ .

(٧) اعتمد ابن حجر والشريبي والرملي وجوب الفدية فيما إذا قصد بحمل الزنيل ونحوه الستر ، واستظهروا حرمة ذلك حيثئذ .

انظر أسنى المطالب ٥٠٥/١ ، فتح الجواد ٣٤٤/١ ، مغني المحتاج ٢٩٣/٢ ، نهاية المحتاج ٣٣٠/٣ ، بشرى الكريم ص ٦٠١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : " ولا يحرم عليه بالإحرام ستر الرأس " .

ساترا ، نعم يحرم عليه سترهما جميعاً^(١) .

م وإنما يحرم على الرجل ستر شيء من البدن بما يحيط به سواء كان المحيط بخياطة كالقبا
م أو نسج كالدرع أو عقد كجبة من لبد^(٢) ، م^(٣) كستر اللحية بخريطة م وكستر الساق
بلف إزار عليها وعقده ؛ م لا كستره بإزار م وإن كان مع تكة^(٤) وحُجزة^(٥) م ولا كستره
بارتداء القميص م ولا كستره بمخيط كما ذكرنا للحاجة كالحر والبرد والمداواة ونحوها ، م
ولكن إنما يجوز اللبس للحاجة مع إراقة الدم م كحلق الرأس في غير أوانه للأذى فإنه يجوز
ولكن مع إراقة الدم ، م ودم المخلوق في غير أوانه على الخالق محرماً كان الخالق أو حلالاً م
لكن إن حلق بكره والنائم والمغمى عليه كالمكره^(٦) .

م ولو فقد إزاراً فلبس سراويل م أو فقد نعلاً فلبس خفا وقطع ما يجاذي أسفل الكعب
فإنه لا يجب إراقة الدم^(٧) .

(١) فإن سترهما جميعاً لزمته الفدية لتيقن ستر مائيس له ستره ، أو أحدهما فلا لأننا لانوجب شيئاً بالشك ،
وفي المجموع : يستحب ألا يستتر بالمخيط لجواز كونه رجلاً ويمكن ستر ذلك بغير المخيط اهـ بتصرف .
انظر المجموع ٢٦٤/٧ ، الفرر البهية وحواشيها ٢٦٣/٤ و ٢٦٤ .

(٢) اللبد : كل شعر أو صوف ملتبد بعضه على بعض

انظر لسان العرب ٣٨٦/٣ ، المصباح المنير ص ٥٤٨ .

(٣) في (ص) : " وستر البدن أو شيء منه " .

(٤) التكة : رباط السراويل . انظر لسان العرب ٤٠٦/١٠ ، القاموس المحيط ٣٠٧/٣ .

(٥) الحجزة : معقد الإزار . انظر لسان العرب ٣٣٢/٥ ، القاموس المحيط ١٧٨/٢ .

(٦) في (ص) : " إن حلق رأس المخلوق مع كره والمراد بالكراه ما إذا لم يكن الخلق بإذن المخلوق ولا سكوته
فيتناول النائم والمغمى عليه " .

(٧) انظر مسائل الفصل في المهذب مع المجموع ٢٤٩/٧-٢٦٥ ، الوسيط ٦٧٩/٢-٦٨٢ ، روضة

الطالبين ٤٠١/٢-٤٠٥ ، الفرر البهية ٢٦٠/٤-٢٧٢ ، المقدمة الحضرية مع بشرى الكريم

ص ٦٠١-٦٠٣ .

فصل

م ويحرم على المحرم رجلا كان أو امرأة بالإحرام تطيب الثوب أو البدن م قصدا بما يقصد به رائحته ، م والذي تقصد رائحته كالزعفران والورس^(١)^(٢) م والريحان (الفارسي)^(٣) ، والترجس^(٤) والمرزنجوش^(٥)^(٦) م ودهن البنفسج^(٧) (وهو ما طرح فيه البنفسج ، أما لو طرح على السمس م أو على اللوز فأخذ رائحته ثم استخرج منه الدهن فلا يحرم)^(٨) .

(١) الورس : نبت أصفر يكون باليمن يصيغ به الثياب والخز وغيرهما .

تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٩٠ ، وانظر لسان العرب ٦/٢٥٤ ، المعجم الوجيز ص ٦٦٥ .

(٢) " والورس " سقط من (ص) .

(٣) الريحان الفارسي : في النظم المستعذب : هو الذي يسميه بعض العامة باليمن الشقر ، ويسمى بتهامة الحباقي ، قال الكردي : ويسمى الضومران ، والريحان كل نبت طيب الريح ، فسائر الرياحين مثل الضومران فلو حذف قيد الفارسي لكان أولى ولكن عذره أن الشيخين عبرا بالفارسي فقيده بذلك تبعهما . اهـ بتصرف .

انظر النظم المستعذب ١/١٩٤ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢/٢١٣ ، الخواشي المدنية ٢/٢٧٦ .

(٤) التُّرْجِس : له زهر أصفر وظاهره أبيض في وسطه سواد تشبه به العيون ، وهو شجر ليس بالكبير ورقه كورق البصل ، وله عمود في وسطه أجوف مثل ساق البصل الذي يطلع في رأسها .

النظم المستعذب ١/١٩٤ ، وانظر المعجم الوجيز ص ٦٠٩ ، التدواي بالأعشاب والنباتات ص ٣٤٦ .

(٥) المرزنجوش : هو بقل عشبي عطري زراعي من الفصيلة الشفوية كثير الأغصان ورقه مستدير عليه زغب وزهره أبيض إلى حمرة ، وله أسماء متعددة منها المردقوش والبردقوش والسمسق والزعرير وغيرها .

التدواي بالأعشاب والنباتات ص ٧٤ ، وانظر النظم المستعذب ١/١٩٣ ، المعجم الوجيز ص ٥٧٧ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) البَنَفْسَج : نبات كالخشيش طيب الريح له زهر أحمر يضرب إلى السواد .

النظم المستعذب ١/١٩٤ ، وانظر المعجم الوجيز ص ٦٣ ، التدواي بالأعشاب والنباتات ص ٩٦ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م [٩٥] والتطيب بهذه الأشياء كأكل طعام فيه رائحة ما تقصد رائحته^(١) ، م وكلبس ثوب مطيب قبل الإحرام للإحرام بعد نزع ، م وكنقل^(٢) / طيب طيب به البدن قبل الإحرام من موضع إلى موضع لا انتقال الطيب بعرق ، م والتطيب أيضا كالنوم في فراش مطيب ، م وكالتواني في دفع الطيب عن نفسه إن ألقته الريح عليه^(٣) ، م لا كالفواكه كالنفاح^(٤) م ولا كالدواء كالقرنفل م ولا كزهر البادية كالقيصوم والشيخ ولا كاللبان^(٥) ، م ولا كدهن البان فإن هذه الأشياء لا تقصد رائحتها ، وهذا المذكور في البان ودهنه هو الذي نقله الإمام عن نص الشافعي رضي الله عنه^(٦) ، وأطلق الأكثرون القول بأن كل واحد منهما طيب^{(٧)(٨)}.

(١) مفهوم كلام المصنف تحريم المأكول الذي ظهرت رائحته دون طعمه ، والأصح أن للطعم حكم الرائحة كما صححه النووي ونقل عن القاضي أبي الطيب اتفاق الأصحاب عليه وصححه ابن الوردي في بهجته وابن المقرئ في إرشاده .

انظر المجموع ٢٧٣/٧ ، البهجة الوردية مع الفرر البهية ٢٧٤/٤ ، اخلاص النساوي ٣٤٢/١ ، نهاية المحتاج ٣٣٤/٣ .

(٢) نهاية الوجه (١٣١) من (ظ) .

(٣) وإزالته تكون بنفضه إن كان يابسا ، فإن كان رطبا فيغسله أو يعالجه بما يقطع ريحه ، والأولى أن يأمر غيره بإزالته . الإيضاح ص ١٦١ ، وانظر فتح العزيز ٤٧٠/٣ .

(٤) " كالنفاح " سقط من (ص) .

(٥) البان : شجر مشهور يطول كالأثل في استواء ومنه قصير دون شجر الرمان وورقه يقارب الصفصاف شديد الخضرة له زهر ناعم الملمس مفروش زغبه كالأذنان ، وثمرته تشبه قرون اللبياء وفيها حب كالفتق ينكسر عن حب عطري إلى صفرة .

التدواي بالأعشاب والنباتات ص ٦٩ و ٧٠ ، وانظر النظم المستعذب مع تحقيق الدكتور مصطفى عبد الحفيظ سالم ١٩٤/١ ، الخواشي المدنية ٢٧٦/٢ ، المعجم الوجيز ص ٦٨ .

(٦) نقله عن الإمام الرافعي . انظر فتح العزيز ٤٦٧/٣ ، المجموع ٢٨٠/٧ .

(٧) انظر فتح العزيز ٤٦٧/٣ .

(٨) في روضة الطالبين ٤٠٧/٢ : ويشبه أن لا يكون خلافا محققا بل هما محمولان على توسط حكماء صاحبا

المهذب والتهذيب وهو أن دهن البان المنشوش وهو المغلي في الطيب طيب ، وغير المنشوش ليس بطيب =

م ولا كعبق^(١) الريح بمس الطيب المحرم فإنه ليس كالتطيب قصدا^(٢) ، م لا كعبق عين الطيب بمسه المحرم فإنه كالتطيب قصدا ، م ولا كحمل الطيب في قارورة شد رأسها ، م ولا كحمل الطيب في فارة مسك ما شقت ، م ولا كجهل المحرم بطيب المسوس فإن كل ذلك ليس كالتطيب ، م لا كجهله بعقب المسوس مع العلم بطيبه فإنه كالتطيب^{(٣)(٤)} .

فصل

م^(٥) ويحرم على الرجل والمرأة بالإحرام دهن اللحية م والرأس بأي دهن كان من دهن

= اهـ ولم يرتض هذا التوسط جمع من المتأخرين كالأنصاري وحملوا قوله أنه ليس بطيب على يابس لا يظهر ريحه برش الماء عليه .

انظر المذهب ٧١٤/٢ ، الإيضاح مع حاشيته ص ١٨١ و ١٨٢ ، أسنى المطالب ٥٠٨/١ ، الغرر البهية مع حواشيتها ٢٧٩/٤ و ٢٨٠ ، فتح الجواد مع حاشيته ٣٤٦/١ - ٣٤٨ ، نهاية المحتاج ٣٣٥/٣ .

(١) العبق : لزوم الشيء يقال عبق به الطيب إذا لصق به وظهرت ريحه بثوبه أو بدنه .

انظر لسان العرب ٢٣٤/١٠ ، المصباح المنير ص ٣٩٠ ، القاموس المحيط ٢٦٩/٢ .

(٢) لأن الرائحة قد تحصل بالمجاورة بلا مماسة فلا اعتبار بها .

انظر فتح العزيز ٤٦٩/٣ ، المجموع ٢٧٢/٧ ، الغرر البهية ٢٨١/٤ .

(٣) في (ص) زيادة العبارة التالية : " [فلو مس طيبا مع العلم بأنه طيب لكن هو جاهل بأنه يعبق به فعبق به بمسه وجبت الفدية] . واختيار المصنف لزوم الفدية في هذه المسألة هو القول القديم الذي اختاره الإمام - كما نقله عنه الرافعي - والغزالي ووجه ذلك أنه مسه قاصدا فصار كمن علم أنه رطب ، والجديد الذي صححه النووي وابن المقري ونقله عن ابن النحوي والأذرعى عدم لزوم الفدية ، ووجه ذلك أنه علق به بغير اختياره فصار كمن رش عليه ماء ورد .

انظر الوسيط ٦٨٥/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٧٠/٣ ، المجموع ٢٧٢/٧ ، الإيضاح ص ١٦١ ، اخلاص النواي ٣٤٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٣٦/٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٢٩٨/١ و ٢٩٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٦٤/٣ - ٤٧١ ، الإيضاح ص ١٥٦ - ١٦١ ، شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع مع حاشية البيهقوري ٦٢٤/١ و ٦٢٥ .

(٥) " م " سقط من (ظ) .

الجوز واللوز وغيرهما^(١) ، م وإن حلق الرأس فإنه يحرم دهنه أيضا^(٢) ، م لا دهن^(٣) رأس الأصلع^(٤) ، ولا دهن باطن الرأس المشجوج ، ولا دهن سائر البدن وظاهر شعوره وباطنها ، م ولا خضاب اللحية والرأس للمحرم بالحناء وغيره فإنه لا يحرم^(٥) .

م ويحرم بالإحرام إبانة الظفر بالقلع والكسر والقلم لا إبانة القدر المكسور من الظفر .

م وكذا يحرم إبانة الشعر من سائر بدنه بأي طريق كان^(٦) ، فلو اقتصد أو احتجم فأبين بواسطتهما الشعر وجب الدم ، م لا إبانة الشعر^(٧) من داخل الجفن^(٨) ، م ولا إبانة الشعر بواسطة قطع العضو الذي عليه الشعر فإن ذلك^(٩) لا يحرم ولا يجب به دم^(١٠) ، م ولا دم

(١) إنما لا يجوز استعمال الدهن الغير مطيب ومثله السمن والزبدة في الرأس واللحية لما فيه من ترجيل الشعر وتزيينه والمحرم منعوت بالشعث الذي يضاد ذلك .

انظر فتح العزيز ٤٧١/٣ ، الغرر البهية ٢٨٤/٤ ، فتح الجواد ٣٥٠/١ .

(٢) لتأثيره في تحسين الذي ينبت بعده .

انظر المذهب ٧١٤/٢ ، الوسيط ٦٨٦/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٢١٤/٢ ، شرح التنبيه ٢٩٩/١ .

(٣) في (ص) : " كدهن " .

(٤) في (ص) : " فإنه لا يحرم دهنه " .

(٥) لكون الحناء ليس بطيب ولا في معنى الطيب .

انظر المجموع ٢٧٨/٧ ، فتح الجواد ٣٥٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٣٧/٣ .

(٦) ووجه تحريم إبانة شعر الرأس لكونه منصوصا عليه ، وأما شعر سائر الجسد فالتنظيف والتزفه في إزالته أكثر فهو ملحق به بجامع التزفه .

انظر المذهب ٧٠٥/٢ ، فتح العزيز ٤٧٣/٣ ، مغني المحتاج ٢٩٧/٢ .

(٧) في (ص) : " الشعرة المؤذية " .

(٨) لأن التأذي هاهنا من نفس الشعر فهي كالصيد الصائل على المحرم .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٧٦/٣ ، الغرر البهية ٢٨٧/٤ ، نهاية المحتاج ٣٣٩/٣ .

(٩) نهاية اللوحة (٦٥) من (ص) .

(١٠) لأن المقصود بالقطع غير الشعر فهو تابع .

انظر المذهب ٧٢٦/٢ ، روضة الطالبين ٤١١/٢ ، اخلاص النواي ٣٤٤/١ .

على الممتشط إن شك في نتف الشعر المبان بالمشط أو انسلاله بنفسه^(١) .

م ولا يكره للمحرم غسل الرأس والشعر ، م ولو غسلهما بالسدر م والخطمي م فإنه لا يكره أيضا ، ويجوز الفصد والحجامة من غير إبانة الشعر ، وكذا يجوز الإكتحال بما ليس فيه طيب^{(٢)(٣)} .

فصل

م ويحرم بالإحرام على الرجل والمرأة الجماع ، م ومقدمات الجماع الناقضة للطهارة^(٤) كالتيقيل بالشهوة والمباشرة فيما دون الفرج واللمس بالشهوة^(٥) .

(وتقييد المصنف^(٦) مقدمات الجماع بالناقضة تبع فيه الغزالي^(٧) ولا يصح^(٨) ، فإن

(١) إنما لا تلزمه القدية لأن النتف لم يتحقق والأصل براءة الذمة ، وفي المجموع : يكره حك الشعر بالأظفار لئلا ينتف شعرا ولا يكره بيطون الأنامل ويكره مشط رأسه ولحيته لأنه أقرب إلى نتف الشعر اهـ انظر الوسيط ٦٨٧/٢ ، المجموع ٣٥٢/٧ ، أسنى المطالب ٥١٠/١ .

(٢) لكنه يكره إن كان فيه زينة كالإئتمد إلا لحاجة كرمد ونحوه ، فإن لم يكن فيه زينة لم يكره . انظر المذهب مع المجموع ٣٥٠/٧ و ٣٥١ و ٣٥٣ ، روضة الطالبين ٤١٠/٢ ، نهاية المحتاج ٣٣٧/٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٧٠٥ و ٧٠٦ و ٧٢٥ و ٧٢٦ و ٧٣٠ و ٧٣١ ، حلية العلماء ٢٤١/٣ و ٢٤٩ و ٢٦٠ ، الإيضاح ص ١٦٣-١٦٧ ، النهاج مع شرح المحلى ٢/٢١٤ و ٢١٥ ، أسنى المطالب ٥٠٩/١ و ٥١٠ ، فتح الخواص ٣٥٠/١ .

(٤) " للطهارة " سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " واللمس بالشهوة لا غير الناقضة " .

(٦) انظر الحاوي الصغير لوحة ١٣ أ .

(٧) انظر الوسيط ٦٩١/٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٨٧/٣ .

(٨) وقال النووي عن هذا الذي ذكره الغزالي : وغلطوه فيه واتفقوا على أنه سهو وليس وجهها ، قلت : لاقتضائه ما ذكره الشارح من عدم تحريم المعانقة بشهوة وإن كانت لاتنقض الوضوء ، واعترضه ابن الوردي أيضا في البهجة .

انظر المجموع ٢٩٢/٧ ، روضة الطالبين ٤١٨/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٩٠/٤ ، الإرشاد مع =

المعانقة بشهوة بمائل تحرم وإن كانت غير ناقضة ، وأما اللمس بغير شهوة فلا يحرم فإنه ليس من مقدمات الجماع^(١) .

وحرم بالإحرام النكاح ولا فرق بين أن يكون المحرم الزوج أو المرأة أو الولي المباشر أو الوكيل لأحدهم ، ويطلق كما سيأتي في النكاح إن شاء الله تعالى^(٢) (٣) .

[م]^(٤) وعمد الجماع (ولو في دبر أو لبهيمه)^(٥) مع العلم بحرمته في أثناء الحج يوجب فساد الحج والعمرة^(٦) ؛ م ولو كان [الجماع]^(٧) في حالة الصبا^(٨) م والرق قبل حل شيء مما حرم بالإحرام وذلك في الحج قبل التحلل^(٩) / الأول (سواء كان الجماع قبل الوقوف أو بعده ، وفي العمرة قبل الفراغ منها)^(١٠) سواء كان الحج والعمرة قضاء أو أداء فرضاً أو تطوعاً أو

= فتح الجواد ١/٣٥٠ .

(١) معنى كلام الشارح هنا أنّ اللمس بغير شهوة لا يرد على المصنف لكونه ليس من مقدمات النكاح ، وما ذكره الشارح ذكره ابن المقرئ حيث قال : وقد اعتذر قوم للغزالي وقالوا ليس اللمس بغير شهوة من مقدمات الجماع وهو ظاهر .

انظر اخلاص الناري ١/٣٤٤ .

(٢) باب النكاح في القسم الثاني من هذا الكتاب والذي لا يزال مخطوطاً .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاروي الصغير " وعمده بعلم الحرمة يوجب الفساد " .
الحاروي الصغير لرحمة ١٣ أ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " وما يذكر " .

(٧) في الأصل : [الحاج] .

(٨) المراد بالصبا ما كان في سن التمييز دون غيره .

انظر الغرر البهية ٤/٢٩٢ ، مغني المحتاج ٢/٢٩٩ .

(٩) نهاية الوجه (١٣٢) من (ظ) .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وفي العمرة قبل الفراغ منها فإنه يوجب فساد الحج سواء كان الجماع قبل الوقوف أو بعده ويوجب فساد العمرة قبل الفراغ منها " .

تطوعا أو كان لنفسه أو للمستأجر .

وبعد مقدمات الجماع مع العلم بالحرمة ودونها لا يوجب فساد الحج ولا العمرة .

م وكذا الردة في خلال الحج ولو بعد التحلل الأول ، وفي خلال العمرة فإنه يوجب فسادهما سواء كان زمان الردة كثيرا أو يسيرا .

م وعمد الجماع المذكور يوجب أيضا إتمام ما بقي من أعمال الحج والعمرة ، م بخلاف الردة فإنها لا توجب الإتمام لا في حالة الردة ولا في حالة العود إلى الإسلام^(١) .

م وعمد الجماع يوجب أيضا انقلاب ما استؤجر له من الحج والعمرة إلى الأجير حتى يفسد من جهته ويلزمه الإتمام والقضاء لنفسه^(٢) .

ثم الإستئجار للحج أو للعمرة أو كليهما إن ورد على عين الأجير تنفسخ الإجارة وإن ورد على ذمته فلا تنفسخ ولكن يثبت خيار الفسخ للمستأجر إذا لم يمكن الأجير استئابة غيره بحجة المستأجر وعمرته أو لم يستتب وإذا [٩٦] بقيت الإجارة يقضي الأجير لنفسه في السنة الثانية ثم يأتي به للمستأجر في السنة الثالثة .

م وكذا فوات الحج فإنه يوجب الانقلاب إلى الأجير حتى يكون دم الفوات عليه ويلزمه القضاء لنفسه^(٣) ، م وكذا تحلل الأجير عن الحج أو العمرة بسبب الإحصار فإنه يوجب الانقلاب إلى الأجير حتى يكون ما يتحلل به المحصر على الأجير^(٤) ، [وما يتحلل به

(١) إنما توجب الردة الفساد لكونها منافية للحج والعمرة كسائر العبادات ، ولا توجب الإتمام لكونها محبطة للعمل بالكلية . انظر فتح العزيز ٣/٤٨٧ ، الفرر البهية ٤/٢٩٢ و ٢٩٣ ، فتح الجواد ١/٣٥١ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٠ و ٣٤١ .

(٢) لكون العقد إنما يقع على عقد صحيح ، وقد أتى بغير ما أمر به .

انظر الخاوي الكبير ٤/٢٧١ ، فتح الجواد ١/٣٥٢ .

(٣) لإشراكه مع الإفساد في القضاء ، ولأنه ينسب إلى التقصير في الجملة .

انظر الخاوي الكبير ٤/٢٧٠ ، فتح العزيز ٣/٣٢٦ ، إخلاص النواي ١/٣٤٥ .

(٤) ماصححه المصنف هو وجه في المذهب لأنه لم يحصل غرضه ، وصحح الرافعي والنووي وابن المقرئ أنه =

المحصر سيأتي من بعد إن شاء الله تعالى^(١) ولا يلزمه القضاء^(٢) ، م ولو صرف الأجير المأتي به إلى نفسه بالنية بعد النية للمستأجر فإنه لا ينقلب إلى الأجير^(٣) ، م وللأجير الأجر ولا يسقط بصرف ما نواه للمستأجر إلى نفسه^(٤) .

فصل

م وعمد [الجماع]^(٥) يوجب أيضا القضاء على المحرم الرجل والمرأة سواء كان الحج أو العمرة فرضا أو تطوعا^(٦) ، م والقضاء مضيق لا يجوز تأخيره عن السنة الثانية إن لم يمكن القضاء في سنة الإفساد ولا تأخيره عن سنة الإفساد إن أمكن القضاء فيها^(٧) ، ويتصور ذلك في الحج : بأن يحصر الحاج بعد فساد حجه ويتعذر عليه المضي في الفاسد فيتحلل بسبب الإحصار ثم يزول الإحصار والوقت باق^(٨) .

= لا ينقلب إلى الأجير بل يقع عن المستأجر إذ لا تقصير منه كما لو مات .

انظر الوسيط ٦٠٥/٢ ، فتح العزيز ٣٢٥/٣ ، المجموع ١٣٧/٧ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٤٥/١ .

(١) انظر ص ٦٤١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) قال النووي في المجموع ١٣٤/٧ : وعللوه بأن الإحرام من العقود اللازمة فإذا انعقد على وجه لا يجوز صرفه إلى غيره .

(٤) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١٢٣/٤ و ١٢٧ و ٢١٥ و ٢١٩ و ٢٧٠ و ٢٧٥ ، الوسيط ٥٩٧/٢

و ٦٠١ و ٦٠٢ و ٦٠٥ و ٦٨٨ و ٦٩١ ، روضة الطالبين ٣٠٣/٢ و ٣٠٦ و ٤١٣ و ٤١٤ و ٤١٧ و ٤١٨ ،

الإيضاح ص ١٦٩-١٧٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٨٩/٤-٢٩٥ .

(٥) في الأصل : [الحاج] .

(٦) لأن الحج والعمرة يصيران فرضا بالشروع فيهما .

انظر المجموع ٣٨٩/٧ ، الغرر البهية ٢٩٧/٤ .

(٧) أما في الحج فلا يتصور إلا في الصورة التي ذكرها الشارح ، وأما في العمرة فإمكان قضائها في نفس السنة ظاهر .

(٨) التعليقة للطاوسي لوحة ٧٠ أ ، وانظر فتح العزيز ٤٨٢/٣ ، المجموع ٣٨٩/٧ .

م وكذا الكفارة الواجبة بعدوان م وترك الصوم بعدوان م وترك الصلاة بعدوان فإن كل ذلك يوجب الإتيان به مضيقا ولا يجوز تأخيره عن وقت الإمكان^(١).

م ويحصل بالقضاء ما كان الأداء له فإن كان الأداء حج الإسلام أو عمرته كان القضاء حج الإسلام أو عمرته ، وإن كان الأداء حج التطوع أو عمرته كان القضاء كذلك ، م ويصح قضاء ما أفسده الصبي م^(٢) والريق من الحج والعمرة في حالة الصبا م والرق^{(٣)(٤)}.

فصل

م ويوجب عمد الجماع أيضا بدنة واحدة على الجماع في افساد الأداء أو القضاء لا مقدمات الجماع وإن أوجبت الفدية ، م وإن فسد الحج أو العمرة للزوجة أيضا بأن كانت ذاكرة للحج أو العمرة طائعة غير مكرهة ولا نائمة فإنه لا يوجب إلا بدنة واحدة عليه ، م وكذلك لو قارن فإن الجماع^(٥) لا يوجب إلا بدنة واحدة^(٦) مع دم القران^(٧) ، م وعمد

(١) وإنما وجب على الفور لأن جواز التأخير نوع ترفيه وتخفيف والمتعدي لا يستحق ذلك .

انظر فتح العزيز ٣/٤٨٢ و٤٨٣ ، الغرر البهية ٤/٢٩٨ ، فتح الجواد ١/٣٥٢ .

(٢) " م " سقط من (ص) .

(٣) وذلك اعتبارا بزمان الأداء ، فإن أحرمنا فكملا قبل الوقوف انصرف إلى فرض الإسلام وعليهما القضاء .

انظر حلية العلماء ٣/٢٧٠ ، فتح العزيز ٣/٤٥٣ و٤٥٤ ، المجموع ٧/٣٦ و٥٢ و٥٣ ، فتح الجواد ١/٣٥٢ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٧/٣٥ و٥١ و٣٨٤ و٣٨٩ و٣٩١ و٤٠٣ و٤٠٤ ، الوجيز مع

فتح العزيز ٣/٤٥٣ و٤٨١ و٤٨٥ و٥٣٠ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٣٥٢ ، الغرر البهية ٤/٢٩٧ و٢٩٨ ،

مغني المحتاج ٢/٣٠٠ .

(٥) نهاية الوجه (١٣٣) من (ظ) .

(٦) يعني وإن فسد نسكاه وذلك لانغمار العمرة في الحج .

انظر المجموع ٧/٣٩٢ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٢ .

(٧) أي لا يسقط دم القران لأنه دم وجب عليه فلا يسقط بالإنسداد كدم الطيب والفاقد في لوازمه كحكم

الصحيح .

[الجماع]^(١) يوجب بقرة إن عجز عن البدنة ، م ويوجب سبع شياه إن عجز عن البقرة ، م ويوجب طعاما إن عجز عن الشياه السبع .

(وشرط البدنة والبقرة والشاة أن يكون في سن الأضحية)^(٢) ، م والطعام بقدر قيمة البدنة من الدراهم^(٣) ، م ويوجب صياما إن عجز عن الطعام ، م وعدد الصيام بعدد الأمداد الحاصلة بالدراهم التي هي قيمة البدنة .

م والعمرة تبع للحج في القران فواتا بأن يفوته الوقوف بعرفات^(٤) ، م والعمرة تبع للحج في القران فسادا ؛ م كأن يطوف للقدم ثم يسعى بين الصفا والمروة ثم يحلق ثم يجمع^(٥) قبل حل شيء من المحظورات^(٦) ، م والعمرة تبع للحج في القران صحة م بأن يقف القارن بعرفات ثم يرمي يوم النحر ويطوف ويسعى^(٧) ثم يجمع^{(٨)(٩)} .

= انظر المذهب مع المجموع ٣٨٤/٧ و ٣٩١ و ٣٩٢ ، الوسيط ٦٩٠/٢ ، مغني المحتاج ٣٠١/٢ .

(١) في الأصل : [الحاج] .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) وذلك بسعر مكة في غالب الأحوال كما نقله في الكفاية عن نصه في المختصر قاله الرملي واعتمده ، واعتمد ابن حجر أنه يعتبر حالة الأداء ، وقيل بل يعتبر حال الوجوب اعتمده الأسنوي وابن النقيب كما ذكره الرملي .

انظر تحفة المحتاج ٣٠٦/٥ ، فتح الجواد ٣٥٢/١ ، نهاية المحتاج ٣٤١/٣ ، الحواشي المدنية ٢٨٨/٢ .

(٤) أي فتوت عليه العمرة لفوات الحج ، وإن كانت لو انفردت لم تفوت لعدم تأقيتها .

(٥) في (ص) : " فإن العمرة تفسد بفساد الحج بالجماع فيه " .

(٦) أي تفسد عمرته وإن كانت لو انفردت لم تفسد لوقوع الوطاء بعد تمامها .

(٧) في (ص) : " بين الجبلين " .

(٨) في (ص) : " فإن العمرة تتبع الحج في الصحة " ، ومعنى ذلك أن عمرته تصح تبعا للحج وإن كانت لو انفردت لفسدت لعدم تمام أركانها .

(٩) انظر مسائل الفصل في الأم ٢١٨/٢ ، التنبيه ص ١٠٩ ، حلية العلماء ٢٦٧/٣ و ٢٦٨ ، روضة

الطالبين ٤١٤-٤١٧ و ٤٥٥ ، اخلاص الناوي ٣٤٥/١ و ٣٤٦ ، نهاية المحتاج ٣٤١/٣ و ٣٤٢ .

فصل

م ويحرم بالإحرام وإن لم يكن في الحرم ، م وبالحرم وإن لم يكن محرماً التعرض لحيوان بشروط تذكر ، ولا فرق في التعرض بين القتل والأخذ والإزمان^(١) والإمساك وغير ذلك ، (ولو أدخل حلال الحرم صيداً مملوكاً كان له أن يمسه ويذبحه ويتصرف فيه كيف شاء لأنه صيد الحل دون الحرم^(٢))^(٣) .

م ويشترط كون الحيوان برياً ، ولا فرق في البري بين ما لا يعيش في الماء كالجراد ، وما يعيش في الماء وغيره كالطيور الغائصة في الماء والخارجة منه^(٤) ؛ بخلاف^(٥) البحري : وهو الذي لا يعيش إلا في الماء كالسمك^(٦) ، م ويشترط في البري الذي يحرم تعرضه كونه متوحشاً^(٧) (في جنسه)^(٨) وإن صار^(٩) مستأنساً^(١٠) بخلاف الأنسي (في جنسه)^(١١) وإن

(١) الإزمان : من الزمانة وهو العاهة ، والمعنى أنه حتى على صيد فأصابه بسبب الجناية عاهة وآفة ، وإنما يضمنه لأنه بالإزمان صار كالمثلف .

انظر لسان العرب ١٣/١٩٩ ، القاموس المحيط ٤/٢٣٤ ، الوسيط ٢/٦٩٩ ، فتح العزيز ٣/٥١٤ .

(٢) انظر الحاوي الكبير ٤/٣١٦ ، المذهب ٢/٧٤٦ ، فتح العزيز ٣/٥١٦ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) لأنها لو تركت في الماء هلكت .

انظر فتح العزيز ٣/٤٩٥ ، أسنى المطالب ١/٥١٤ .

(٥) نهاية اللوحة (٦٦) من (ص) .

(٦) " كالسمك " سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " سواء فيه كل متوحش " .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : " كان " .

(١٠) يعني كالظبي المستأنس كما سيأتي .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

صار^(١) متوحشا^(٢) ، م ويشترط فيه كونه مأكولا^(٣) بخلاف ما ليس بمأكول فإنه لا يحرم تعرضه بل منه : ما يستحب قتله^(٤) كالمؤذيات بطبعها نحو الحية (والعقرب والفأرة والكلب العقور والغراب والأسد والنمر)^(٥) والذئب والذئب والنسر (والعقاب)^(٦) والبرغوث والبق والزنبور^(٧) ولو ظهر القمل على بدن المحرم أو ثيابه لم يكره تنحيته ، ولو قتله لم [٩٧] يلزمه شيء ، ويكره أن يفلي رأسه ولحيته ، ولو فعل فأخرج منها قملة فقتلها تصدق ولو بلقمة استحبابا^(٨) ^(٩) ، وكلما فيه مضرة ولا منفعة فيه^(١٠) .

ومنه ما لا يكره قتله^(١١) ولا يستحب كالفهد (والصقر والبازي)^(١٢) ^(١٣) وكلما فيه

(١) في (ص) : " كان " .

(٢) كالبعير النادر كما سيأتي .

(٣) في (ص) : " سواء فيه كل ما هو مأكول من البري المتوحش " .

(٤) في (ص) : " لا يكره تعرضه " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (الأصل) " العقارب " .

(٧) الزنبور : ضرب من الذباب لساع .

لسان العرب ٣٣١/٤ ، وانظر المعجم الوجيز ص ٢٩٢ .

(٨) انظر الأم ٢٠١/٢ ، فتح العزيز ٤٩٤/٣ ، الإيضاح ص ١٩١ ، المجموع ٣١٧/٧ ، قال النووي في المجموع :

قال أصحابنا وحقيقة الفدية ليست للقمل بل للترفة بإزالة الأذى عن الرأس فأشبهه حلق شعر الرأس .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " ويستحب تعرضه " .

(١١) في (ص) : " تعرضه " .

(١٢) البازي : بتخفيف الياء ويقال باز وهو ضرب من الصقور .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/١/٣٤ ، المعجم الوجيز ص ٦٧ ، معجم لغة الفقهاء ص ٨٢ .

(١٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

منفعة ومضرة^(١) .

ومنه ما يكره قتله^(٢) ولا يحرم كالسرطان^(٣) (والخنافس والجعلان والرخمة^(٤)) .

قال الرافعي : والكلب الذي ليس بعقور^(٥) ، ومراده إذا لم يكن فيه منفعة مباحة ، وفي كلام غيره ما يقتضي التحريم سواء فيه الأسود وغيره^(٦) .

ويحرم قتل النحل والنمل^(٧) والخطاف^(٨) والضفدع والهدهد والصرد^(٩)^(١٠) على المحرم

(١) قال النووي في المجموع ٣١٦/٧ : قال القاضي : نفع هذا الضرب أنه يعلم للاصطياد وضرره أنه يعدو على الناس والبهائم .

(٢) وإنما يكره لأنه عبث بلا حاجة . انظر المجموع ٣١٦/٧ .

(٣) في (ص) : " تعرضه لكنه لا يحرم كالخطاف والسرطان " .

(٤) الرخمة : طائر أبقع على شكل النسر خلقة إلا أنه مبقع بسواد وبياض يأكل العذرة وهو من الخبائث وليس من الصيد . انظر لسان العرب ٢٣٥/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٢٤ ، المعجم الوجيز ص ٢٦٠ .

(٥) انظر فتح العزيز ٤٩٤/٣ .

(٦) كذا قال النووي في زيادة الروضة ٤٢٢/٢ ، ثم قال : فأما ما فيه منفعة مباحة فلا يجوز قتله بلا شك اهـ ، وقد رجح في المجموع ٣١٦/٧ و ٢٣٥/٩ تحريم قتله وإن لم يكن فيه منفعة مباحة ، واعتمده ابن حجر والرملي . انظر تحفة المحتاج ٥٥٢/١ ، المنهاج القويم ص ٩١ ، نهاية المحتاج ٢٧٤/١ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٣١٢/٥ .

(٧) قيد الأنصاري وابن حجر والرملي النمل بالنمل السليمانى وهو الكبير ، أما الصغير وهو المسمى بالذر فيجوز قتله ، قلت : الذي يظهر من كلامهم أن ضابط حرمة قتله هو عدم ائذائه ولذا قال الزركشي : - كما نقله عنه محققا الروضة ٤٢١/٢ - هو محمول على ما لم يؤذ فإن آذى جاز إلحاقها بالفواسق الخمس . انظر الفهر البهية ٣٠٥/٤ ، تحفة المحتاج ٣١١/٥ ، فتح الجواد ٣٥٣/١ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٣٤٤/٣ .

(٨) الخطاف : هو الخُفافش ، وهو مقلوب والخنشاف بتقديم الشين أفصح وهو الذي يطير بالليل .

انظر المصباح المنير ص ١٧٠ ، المعجم الوجيز ص ٢٠٣ ، القاموس المحيط ١٣٩/٣ ، لسان العرب ٧٧/٩٩ .

(٩) الصُرد : طائر أبقع أبيض البطن أخضر الظهر ضخم الرأس والمنقار له ريش عظيم ويصطاد العصفير وصغار الطير . انظر النهاية في غريب الحديث ٢١/٣ ، المصباح المنير ص ٣٣٧ .

(١٠) وإنما يحرم قتل ما ذكره الشارح لورود النهي عن قتلها .

وغيره لكن لا فدية فيه على المحرم^(١) ، وكلما لا يظهر فيه منفعة ولا مضرة^(٢) .

م وكذا يحرم بالإحرام وبالحرمة (التعرض لبري متوحش مأكول كما ذكرنا ، أو في أصله متوحش وهو بري مأكول غير متوحش ، أو في أصله مأكول وهو بري متوحش غير مأكول)^(٣) ، م (فألذي في أصله مأكول)^(٤) كالمثولد بين حمار الوحش والأهل ، م (والذي في أصله متوحش)^(٥) كالمثولد بين الظبي والغنم وبين اليعقوب^(٦) والدجاجة^(٧) ، [ولا يحرم تعرض البري ليس بواحد من أصله بمأكول ولا بمتوحش كالمثولد بين الفرس والحمار فإن واحداً من أصله ليس بمتوحش وكالمثولد بين الدب والخنزير فإن واحداً من أصله ليس بمأكول]^(٨) .

م ولا فرق^(٩) / فيما يحرم التعرض له^(١٠) بين أن يكون مملوكاً لإنسان أو غير مملوك ، م ولا أثر لطران التوحش على الأنسي حتى لا يحرم التعرض له كالبعير الناد^(١١) ، ولا لطران

= انظر سنن البيهقي ٥/٢١٣ و٢١٤ ، فتح العزيز ٣/٤٩٥ ، المجموع ٧/٣١٦ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) أي فيكره قتله ولا يحرم .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " تعرض بري في أصل البري إحداهما من متوحش مأكول " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والبري المتوحش الذي في أصله مأكول " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والبري المأكول الذي في أصله متوحش " .

(٦) اليعقوب : هو ذكر الحجل .

انظر النظم المستعذب ١/٢٠٠ ، القاموس المحيط ١/١١٠ .

(٧) إنما حرم التعرض لما أحد أصله مأكول أو متوحش لأنه اجتمع فيه جهة التحليل والتحريم فغلب

التحريم كما غلبت جهة التحريم في أكله .

انظر المهذب ٢/٧٢٣ ، اخلاص النواي ١/٣٤٦ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) نهاية الوجه (١٣٤) من (ظ) .

(١٠) في (ص) : " تغرضه " .

(١١) لكونه ليس بصيد إبقاء لحكمه الأصلي .

الإستئناس على المتوحش حتى يحرم التعرض له كالظهي المستأنس^(١) .

فصل

م وحرم أيضا بالإحرام وبالحرمة التعرض لجزء البري الموصوف^(٢) ، م والتعرض لبيضه ، م ويشترط كونه عامدا للتعرض بجميع ما ذكرنا علما بتحريم التعرض ، م ولا يصح تملك المحرم البري الموصوف باختياره سواء فيه الشراء وقبول الهبة والوصية^(٣) ، م ويرث المحرم البري الموصوف^(٤) م وملكه يزول عنه^(٥) (سواء كان في ملكه قبل الإحرام أو ورثه بعد الإحرام)^{(٦)(٧)} ،

= انظر فتح العزيز ٤٩٢/٣ ، المجموع ٢٩٧/٧ .

(١) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ٢٠٦ و ٢٠٧ ، الوسيط ٦٩٣/٢ و ٦٩٤ ، المجموع ٢٩٦/٧ و ٢٩٧ و ٣١٥-٣١٧ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢١٩-٢٢١ ، اخلاص النواوي ٣٤٦-٣٤٨ ، الغرر البهية ٣٠٢-٣٠٦ .

(٢) كريضه ولبنه وشعره لكون التعرض لها أبلغ من تفجيرها النهي عنه .

انظر فتح العزيز ٤٩٢/٣ ، الغرر البهية ٣٠٦/٤ .

(٣) حتى لو أحرم وفي ملكه صيد زال عنه ملكه إذ دخوله في الإحرام رضا بزوال الملك ، وإنما لا يصح التملك بالشراء ونحوه من الأسباب الاختيارية لأنها أسباب يملك بها الصيد فلم يملك به مع الاحرام كالاصطياد ، ولأن من منع من إدامة الملك فهو أولى بالمنع من ابتداءه .

انظر الحاوي الكبير ٣١٨/٤ ، المذهب ٧٢١/٢ و ٧٢٢ ، فتح العزيز ٥٠٢/٣ ، اخلاص النواوي ٣٤٨/١ ، مغني المحتاج ٣٠٢/٢ .

(٤) لأنه يدخل في ملكه بغير قصده ويملك به الصبي والمجنون فجواز أن يملك به المحرم الصيد .

المذهب ٧٢٢/٢ ، وانظر الحاوي الكبير ٣١٩/٤ ، شرح التنبيه ٣٠١/١ .

(٥) في (ص) : " لكن ملكه يزول من ذلك الموروث " .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) مذكره المصنف من زوال ملكه عنه تبع فيه الغزالي وكنا امام الحرمين كما نقله عنه الرافعي والنووي وتبعه عليه ابن الوردي ، والذي في الروضة وأصلها أنه لا يزول ملكه عنه حتى يرسله لكونه دخل ملكه قهرا فلا اختيار له قال النووي في المجموع هو الصحيح المشهور واعتمده ابن المقري وابن حجر والرملي .

= انظر الحاوي الكبير ٣١٧/٤ ، المذهب مع المجموع ٣٠٦/٧ و ٣١٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٠٠/٣ .

م ويلزمه إرساله^(١) وإن أمسكه إلى التحلل^(٢) ، م ولو كان البري المذكور جرادا عمت المسالك فنفرها المحرم بالتخطي فإن ذلك التعرض لا يحرم ، م وكذلك لو تعرض للبري المذكور لدفعه عن نفسه [م]^(٣) أو ماله فإن ذلك لا يحرم أيضا^(٤) .

فصل

م وضمن المتعرض للبري المذكور حالة الإحرام أو في الحرم بقتله م أو إزمانه مباشرة أو بسبب كنصب شبكة يتعقل بها^{(٥)(٦)} ، م ولو كان القتل لمخمصة^(٧) م أو كان القتل

= ٥٠٣ و ٥٠٢ ، روضة الطالبين ٤٢٦/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤/٣٠٩ و ٣١٢ ، الارشاد مع اخلاص الناي ١/٣٤٨ ، حاشية الإيضاح ص ٢٠٤ ، مغني المحتاج ٢/٣٠٣ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٦ .

(١) إنما يلزمه إرساله لأن الصيد لا يراد للدوام فتحرم استدامته كالطيب واللباس .

انظر فتح العزيز ٣/٥٠١ ، فتح الجواد ١/٣٥٤ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٥ .

(٢) لأنه لا يرتفع اللزوم بالتعدي .

انظر المهذب ٢/٧٢٢ ، الغرر البهية ٤/٣١٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٠٣ .

(٣) " م " مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير " أو دفع عن نفسه وماله " .

الخواوي الصغير لائحة ١٣ أ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المهذب ٢/٧١٩ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٧٢٤ و ٧٢٦ ، الوسيط ٢/٦٩٣ و ٦٩٥ و ٦٩٦ ،

الإيضاح ص ١٧٩-١٨٣ ، الغرر البهية ٤/٣٠٦-٣١٣ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٤-٣٤٦ و ٣٤٨ .

(٥) يتعقل : بمعنى اعتقل من العقل وهو الإمساك ، واعتقلت الرجل إذا حبسته واعتقل لسانه إذا حبس عن

الكلام .

انظر مختار الصحاح ص ٤٤٧ و ٤٤٨ ، ولسان العرب ١١/٤٦٢ ، والمصباح المنير ص ٤٢٣ .

(٦) لتعديه حال نصبها فهو بمثابة الأخذ باليد ، قال النووي : فأما إذا نصبها وهو حلال ثم أحرم فوقع بها

صيد فلا يضمنه بلا خلاف .

انظر الوسيط ٢/٦٩٤ ، فتح العزيز ٣/٤٩٦ ، المجموع ٧/٢٩٨ ، روضة الطالبين ٢/٤٢٢ و ٤٢٣ ،

نهاية المحتاج ٣/٣٤٧ .

(٧) لأنه قتله لمنفعته من غير إيذاء من الصيد .

انظر روضة الطالبين ٢/٤٢٨ ، الإيضاح ص ١٨٣ ، فتح الجواد ١/٣٥٥ .

والإزمان لجهله بالحرم م أو لنسيانه الإحرام^(١) ، م وضمن بإرساله في الحل سهمها ليصيب الصيد في الحل لكنه يمر بالحرم^(٢) ، كما يجب الضمان إذا كان [المتعرض و]^(٣) المتعرض له في الحرم أو كان أحدهما في الحرم والآخر خارجه ، م وضمن بإرسال كلب تعين طريقه في الحرم سواء أمسك الصيد في الحرم أو في الحل^(٤) ، م وضمن أيضا باخلال رباط الكلب مع تقصير صاحبه في ربطه إذا أمسك الكلب الصيد في الحرم أو في غيره ومر في الحرم ، م وضمن بإرسال السهم والكلب وباخلال الرباط وإصابة السهم أو الكلب الصيد كما ذكرنا وإن لم يكن عند الإرسال أو الاخلال صيد هناك ثم عرض الصيد^(٥) ، م وضمن^(٦) بحفر البئر في الحرم م ولو كان الحفر في ملكه إذا تردى فيها صيد^(٧) ، م وضمن بتلفه^(٨) في يد

(١) لأنه من باب الإلتاف والضمن وهو لا يختلف بذلك ، وقد صحح النووي في المجموع واستظهر في الروضة أنه لاضمان على المجنون ومثله النائم والمغمى عليه والصبي غير المميز لكنهم لا يعقلون أفعالهم والمنع من الصيد تعبد يتعلق بالمكلفين ، قال النووي وإن كان الأقيس وجوب الضمان لأنه من باب الغرامات قال ابن المقري ولعل الفرق أنه وإن كان اتلافا فهو حق لله تعالى ففرق فيه بين من هو من أهل التمييز وغيره .
انظر المهذب مع المجموع ٧/٧١٨ و ٣٠٠ و ٣٣٩ و ٣٤١ ، روضة الطالبين ٢/٤٢٨ ، خلاص
الناوي ١/٣٤٩ ، الغرر البهية ٤/٣١٤ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٦ .

(٢) لأنه أوصل السهم إليه في الحرم .

انظر فتح العزيز ٣/٥١٧ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من غير (الأصل) .

(٤) لأنه ألجأه إلى الدخول في الحرم .

انظر فتح الجواد ١/٣٥٧ ، نهاية المحتاج ٣/٣٤٩ .

(٥) لكون الصيد تلف بسبب فعله وجهله لا يقدح في ذلك .

انظر فتح العزيز ٣/٤٩٧ ، الغرر البهية ٤/٣١٨ ، فتح الجواد ١/٣٥٥ .

(٦) في (ص) : " وضمن الشخص " .

(٧) لأن حرمة الحرم لا تختلف وموت الصيد كان بسبب منه وإن لم يكن قاصدا .

انظر الحاوي الكبير ٤/٣١٠ ، فتح العزيز ٣/٤٩٧ ، فتح الجواد ١/٣٥٦ .

(٨) في (ص) : " بتلف البري المذكور " .

المحرم (وإن لم يكن في الحرم أو في يد من في الحرم وإن لم يكن محرماً)^(١) ، م لا إن كان في يده لمدواة أو تخليص من سبع^(٢) ، م ولا إن صال^(٣) عليه فقتله أو أزمته في الدفع فإنه لا يضمه^(٤) ، م وكذا يضمن فرخ الحمام المأخوذ في الحرم إذا تلف الفرخ في الحل^(٥) ، م و^(٦) فرخ الحمام المأخوذ في الحل إذا تلف الفرخ في الحرم^{(٧)(٨)} .

فصل

م وضمن مثل المتعرض له المثلي صورة وخلقة لتلفه من النعم م بحكم عدلين^(٩) أن ذلك

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو في يد من في الحرم وإن لم يكن في الحرم " .

(٢) في (ص) : " فإنه لا يضمن " ، وإنما لا يضمن لكونه قصد الصلاح .

انظر المذهب ٧١٨/٢ ، فتح العزيز ٥٠٤/٣ ، اخلاص الناي ٣٤٩/١ .

(٣) في (ص) : " البري المذكور على الشخص محرماً كان أو في الحرم فقتله " .

(٤) لأن الصيال ألحقه بالمؤذيات .

انظر فتح العزيز ٥٠٤/٣ ، الغرر البهية ٣٢٠/٤ ، نهاية المحتاج ٣٤٨/٣ .

(٥) وذلك لأنه تلف بسبب منه كما لو رمى سهماً من الحرم فقتل صيداً في الحل .

انظر الحاوي الكبير ٣٠٩/٤ ، فتح العزيز ٥١٧/٣ ، المجموع ٤٤٤/٧ .

(٦) في (ص) : " وكذا يضمن " .

(٧) في (ص) : " فلو أخذ حماماً في الحرم فتلف فرخه في الحل وأخذ حماماً في الحل فتلف فرخه في الحرم ضمن الفرخ " ، وإنما يضمن الفرخ لأن حبس أمه جناية عليه فيكون تلفه بسبب منه .

انظر الحاوي الكبير ٣٠٨/٤ ، المذهب ٧٤٧/٢ ، نهاية المحتاج ٣٤٩/٣ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ٧١٨/٢ و٧١٩ و٧٢٦ و٧٢٨ و٧٤٦ و٧٤٧ ، الوسيط ٦٩٤/٢ -

٦٩٦ و٧٠٠ ، روضة الطالبين ٤٢٢/٢ و٤٢٣ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٣٥ و٤٣٦ ، اخلاص الناي ٣٤٨/١ و٣٤٩ ،

نهاية المحتاج ٣٤٦/٣ - ٣٤٩ .

(٩) يشترط فيهما أن يكونا فقيهين فيما يحكم به هنا كما هو ظاهر كلام النووي في الروضة واعتمده ابن

حجر والرملي وغيرهما .

انظر روضة الطالبين ٤٣١/٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٢٠/٤ و٣٢١ ، فتح الجواد ٣٥٧/١ ، =

النعم مثل ذلك المتعرض له صورة وخلقة ، م وإن قتل العدلان المتعرض له خطأ وقد حكما بالمثل له فإنه يجوز^(١) ، م وضمن جزء المثل من النعم بجزء الصيد^(٢) المتعرض له ؛ فلو جرح صيدا واندمل الجرح من غير ازمان ونقص من قيمته عشرة^(٣) مثلاً [ضمن عشر مثله^(٤)]^(٥) ، [أو طعاما بقيمة عشر مثله أو صياما بعدد أمداده كما يذكر من بعد إن شاء الله تعالى]^(٦) ، م وضمن المريض للمريض^(٧) / ، م والمعيب للمعيب إذا تجانس العيبان كالعوراء بالعوراء وإن كان عور أحدهما باليمين وعور الآخر باليسار^(٨) ، (وضمن

= مغني المحتاج ٣/٣٠٤ ، نهاية المحتاج ٣/٣٥١ .

(١) أي يجوز أن يحكم على نفسه لأنه يجب عليه لحق الله تعالى فجاز أن يؤتمن عليه من لزمه كرب المال في الزكاة ، أما لو أتلّفه عمدا بلا اضطرار مع العلم بالحرمة فلا يكفي بحكمهما لفسقهما .
انظر المهذب ٢/٧٤٢ ، فتح العزيز ٣/٥٠٩ ، الإيضاح مع حاشية ابن حجر ص ٥٣٢ و ٥٣٣ ، اخلاص النواوي ١/٣٥٠ .

(٢) في (ص) : " وضمن جزء النعم " .

(٣) في (ظ) : " عشرها " .

(٤) الذي ذكره الشافعي في مختصر المزني ص ٧١ : أنه يضمن عشر ثمنه قال المزني تخريجا : عليه عشر الشاة أولى بأصله قال النووي في المجموع ٧/٤٣٢ : قال جمهور الأصحاب الحكم ماقاله المزني وإنما ذكر الشافعي القيمة لأنه قد لا يجد شريكا في ذبح شاة فأرشده إلى ما هو أسهل منه لأن جزاء الصيد على التخيير اهـ قلت : ولذا ذكر الشارح كما في نسخة (ص) هذا التخيير هنا بعد هذه العبارة مع أن المصنف ذكره في الفصل القادم .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير (الأصل) .

(٦) انظر الفصل القادم .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) نهاية الوجه (١٣٥) من (ظ) .

(٩) إذ المقصود فيهما واحد ولتقارب شأن النوع لكن لو أخرج عن المريض صحيحا وعن المعيب سليما لكان أفضل .

انظر المهذب مع المجموع ٧/٤٢٣ و ٤٣٢ ، فتح العزيز ٣/٥١١ ، تحفة المحتاج ٥/٣٢٧ .

الصغير [٩٨] للصغير ، والكبير للكبير^(١) ، م وضمن الذكر للذكر ، والأنثى للأنثى ،
والأنثى^(٢) للذكر^(٣) ، م لا الذكر للأنثى^(٤) ، م وضمن نقصان قيمة الأم لإسقاطها الجنين
الميت بجنايته على الأم ، (ولا يضمن الجنين^(٥) ، ولو خرج الجنين حيا ثم مات دون الأم
ضمنه مع أرش نقصان الأم ، ولو ماتت الأم دونها [ضمنها]^(٦)^(٧) ، ولو ماتا ضمنهما^(٨) .

فصل

م وضمن مثل الصيد من النعم (وجزاء المثل بجزء الصيد)^(٩) كما ذكرنا^(١٠) ، أو ضمن

-
- (١) ما بين القوسين سقط من (ص) .
(٢) " والأنثى " سقط من (ص) .
(٣) لكونها أفضل وأعلى ثمنا ولكن الذكر أفضل خروجا من الخلاف .
انظر المذهب ٧٤٢/٢ ، الوسيط ٦٩٨/٢ ، روضة الطالبين ٤٣٣/٢ ، تصحيح التنبيه ٢٤٦/١ ، الغرر
البيهة ٣٢٢/٤ .
(٤) لعدم المثلية ولكون الأنثى أعلى ، وصحح النووي في الروضة اجزاؤه عنها لكون لحمه أطيب وتبعه في
الإرشاد واعتمده ابن حجر والرملي .
انظر روضة الطالبين ٤٣٣/٢ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٥٠/١ ، الغرر البهية ٣٢٢/٤ و٣٢٣ ، تحفة
المحتاج ٣٢٤/٥ و٣٢٧ و٣٢٨ ، غاية البيان ص ٢٦٨ .
(٥) إنما لا يضمن الجنين لعدم تيقن حياته ، ولكون الحمل يزيد في قيمة البهائم فيمكن اعتبار التفاوت .
انظر فتح العزيز ٥١٣/٣ ، المجموع ٤٣٣/٧ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٧٢ ، الغرر البهية ٣٢٣/٤ .
(٦) " ضمنها " مثبت من (ظ) .
(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو جنى على بطن صيد حامل فأسقط جنينا ميتا لم يضمن الجنين
وضمن ما نقص من قيمة الأم بإسقاطها الجنين أو ماتت الأم وحدها ضمنها ولو خرج الجنين حيا ثم
مات ضمنه مع أرش نقصان الأم " .
(٨) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١١٠ و ١١١ ، حلية العلماء ٢٧١/٣ - ٢٧٤ ، الغرر البهية ٣٢٠/٤ -
٣٢٣ ، فتح الجواد ٣٥٧/١ و ٣٥٨ ، مغني المحتاج ٣٠٤/٢ و ٣٠٥ .
(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .
(١٠) أي في الفصل السابق .

طعاما بقدر قيمة المثل من النعم^(١) (أو بقدر قيمة جزء المثل إن أتلّف الجزء)^(٢) ، م ويعتبر^(٣) قيمة المثل بمكة^(٤) (ويُفرق على مساكين الحرم)^(٥) ، م وضمن طعاما بقيمة غير المثلي ، م ويعتبر قيمة غير المثلي حيث أتلّف في الحرم أو غيره^(٦)/^(٧) (ويُفرق على مساكين الحرم)^(٨) ؛ م كما يضمن طعاما^(٩) بقيمة المثل الحامل من النعم لتلف الصيد الحامل^(١٠) ، ولا يذبح الحامل^(١١)/^(١٢) ،

(١) ولا يجزيء التصدق بالقيمة ، ويشترط في الطعام أن يكون مجزيا في الفطرة .

انظر شرح التنبيه ٣٠٨/١ ، فتح الجواد ٣٥٧/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٧/٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : " وضمن " .

(٤) المراد بمكة جميع الحرم لأنها محل ذبحه ، وإنما يعتبر بقيمة مكة لكونها هي محل ذبح المثل لو كان سيدبّح فإذا عدل عنه عدل بقيمته في محل الذبح .

انظر فتح العزيز ٥٠٦/٣ ، المجموع ٤٢٨/٧ ، أسنى المطالب ٥١٧/١ ، فتح الجواد ٣٥٧/١ ، حواشي الغرر البهية ٣٢٤/٤ ، بشرى الكريم ص ٦٢٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) وذلك كما في كل متقوم أتلّف ويرجع في القيمة إلى عدلين كما في التنبيه واعتمده ابن حجر ، ويعتبر في العدول إلى الطعام سعر الطعام في مكة كما صححه الرافعي والنووي .

انظر التنبيه ص ١١١ ، فتح العزيز ٥٠٦/٣ و ٥٠٧ ، المجموع ٤٢٨/٧ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٥١/١ ، الغرر البهية ٣٢٤/٤ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣٤ .

(٧) نهاية اللوحة (٦٧) من (ص) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) " طعاما " سقط من (ص) .

(١٠) ويكون محل تقويمها بمكة لافي محل الإنلاف لكونها مثلية كما نبه عليه في الإرشاد .

انظر الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٥١/١ .

(١١) إنما لا يذبح الحامل لأن فضيلة الحامل بالقيمة لتوقع الولد وإلا فلحم الحائل خير من لحمه فإذا ذبح الحامل فانت فضيلته من غير فائدة تحصل للمساكين .

انظر الوسيط ٦٩٩/٢ ، فتح العزيز ٥١٢/٣ ، الغرر البهية ٣٢٤/٤ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣١ .

(١٢) في (ص) : " فلو أتلّف مثليا حاملا فلا يذبح مثله من النعم لكن يقوم مثله بالدراهم ثم إن شاء جعلها طعاما =

م وضمن مثل المثلي أو طعاما بقيمته أو طعاما^(١) بقيمة^(٢) غير المثلي كما ذكرنا أو صام لكل مد من الطعام يوما^(٣) ^(٤) ، فيتخير في المثلي (غير الحامل)^(٥) بين المثل والطعام بقيمة المثل والصيام بعدد الأمداد ، ويتخير في القيمي (والمثلي الحامل)^(٦) بين القيمة^(٧) والصيام^(٨) ، م وإن انكسر مد كامل المنكسر يوما^(٩) .

فصل

م ومثل النعامة بدنة ، م ومثل حمار الوحش بقرة ، م ومثل بقرة الوحش بقرة ، م ومثل الضبع كبش ، م ومثل الأرنب عناق وهي : الأنثى من أولاد المعز إذا قويت ما لم تستكمل سنة^(١٠) ، م ومثل اليربوع جفرة وهي : ما بلغت أربعة أشهر من أولاد المعز وفصلت عن أمها^(١١) ، م ومثل الطلي عنز ، ومثل الحمام شاة ، (والحمام : كل ما عب في الماء

= وتصدق به على مساكين الحرم وإن شاء صام عن كل مد يوما " ولم أثبتها لحصول معناها في الأصل .

(١) " أو طعاما " سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " وقيمة " .

(٣) في (ص) : " أو لكل مد من الطعام صوم يوم " .

(٤) في (ص) : " والصيام خصلة من خصال الفدية في المثلي وغيره " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) يعني وإخراج ذلك طعاما كما ذكره سابقا .

(٨) في (ص) : " فإن شاء اشترى بالقيمة طعاما وتصدق به وإن شاء صام عن كل مد يوما " .

(٩) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٢٠٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣/٥٥٠ و٥٠٦ و٥١٢ ، شرح

السنة ٧/٢٧٣ ، المجموع ٧/٤٢٧ و٤٢٨ و٤٣٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٣٥٧ و٣٥٨ ، المقدمة

الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٦٢٠ و٦٢١ .

(١٠) انظر الزاهر ص ٢٧٦ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١٠ .

(١١) انظر الزاهر ص ٢٧٦ ، النظم المستعذب ١/١٩٨ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١٠ ، قال الرافعي في فتح =

[وهدر] ^(١) وهو ^(٢) أن ^(٣) يشربه جرعا ^(٤) وإن تفرقت أسماؤه ، فهو الحمام واليمام والدباسي ^(٥) والقماري والفواخت ^(٦) والقطا والورشان ^(٧) ، وكل ذات طوق ^(٨) م فيما ^(٩) دون الحمام كالعصافير وغيرها ، م وفيما فوق الحمام كطير الماء القيمة .

= العزيز ٥٠٨/٣ : ويجب أن يكون المراد من الجفرة هاهنا مادون العناق فإن الأرنب خير من اليربوع .

(١) " وهدر " مثبت من (ظ) ، وهدر بمعنى صوّت وهديره أي تغريده وترجييعه وتصويته كأنه يسجع .

انظر الزاهر ص ٢٧٧ ، النظم المستعذب ١/١٩٩ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١٠ .

وقد ذكر الرافعي والنووي أنه لا حاجة في وصف الحمام إلى ذكر الهدير مع العب فإنهما متلازمان ، قالوا : ولهذا اقتصر الشافعي على ذكر العب ، لكن ذكر الأنصاري وابن حجر أن الشافعي جمع بينهما في مختصر المزني والبويطي ودعوى الشيخين بأنهما متلازمان ممنوع ثم ذكرا أن العب أعم مطلقا فبينهما لزوم لاتلازم إذ بعض العصافير لعب ولا يهدر كما نقله الزركشي عن بعض أئمة اللغة .

انظر الأم ١٩٧/٢ ، مختصر المزني ص ٧٢ ، فتح العزيز ٣/٥١١ ، المجموع ٧/٤٣١ ، أسنى المطالب ١/٥١٨ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣٣ .

(٢) يعني العب .

(٣) في (ظ) : " الذي " .

(٤) انظر الزاهر ص ٢٧٧ ، النظم المستعذب ١/١٩٩ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١٠ .

(٥) الدباسي : جمع دُبسيّ وهو ضرب من الحمام منسوب إلى طير دبس والأدبس من الطير الذي لونه بين السواد والحمرة ، وقيل بل ينسب إلى دبس التمر ، وقيل هو ذكر اليمام .

انظر النظم المستعذب ١/١٩٨ و ١٩٩ ، لسان العرب ٦/٧٦ ، المصباح المنير ص ١٨٩ .

(٦) الفواخت : ضرب من الحمام المطوق إذا مشى توسع في مشيه وباعد بين جناحيه وإبطيه وتمائل واحده فاختة .

انظر لسان العرب ٢/٦٥ ، المعجم الوجيز ص ٤٦٣ .

(٧) الورشان : هو ذكر القماري المسمى بساق حر .

انظر المصباح المنير ص ٦٥٥ ، القاموس المحيط ٢/٣٠٤ .

(٨) انظر المراد بالحمام هنا كلا من : الأم ٢/١٩٦ و ١٩٧ ، الزاهر ص ٢٧٦ و ٢٧٧ ، فقه اللغة وسرّ العربية

ص ٣٤٠ ، التنبيه مع تحرير ألفاظه للنووي ص ١١٠ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " وفيما " .

م وإن أبطل محرمان (م قارنان^(١) امتناعي^(٢) النعامة^(٣)) م ولو كان الإبطال في الحرم فإنه^(٤) يتحد الجزاء ولا يتعدد بتعدد الأسباب^(٥) .

م ومذبوح المحرم ميتة حتى لا يحل له ولا لغيره^(٦) ، م ومذبوح الصيد من غير المحرم حلال للمحرم م ما لم يصد ذلك الغير للمحرم م أو بدلالته ، م ويحرم على المحرم إعانة الحل م ودلالته على الصيد ، م ولا جزاء على المحرم بأكل لحم الصيد سواء (صاده بنفسه أو صيد له أو بدلالته ، وسواء ذبحه بنفسه أو ذبحه غيره)^{(٧)(٨)} .

فصل

م ويحرم على المحرم وغيره^(٩) قطع نبات بشروط تذكر سواء فيه الشجر وغيره ؛ وسواء

(١) قال النووي في المجموع ٤٣٧/٧ : القارن والمفرد والمتنع في جزاء الصيد وفي جميع كفارات الإحرام سواء أهد ، قلت : وإنما ذكر المصنف القارن لكونه يجمع نسكين في وقت واحد فإذا اتحد الجزاء في القارن كان في غيره أولى .

(٢) المراد بامتناعي النعامة امتناعها بشدة العدو وامتناعها بالجناح .
انظر فتح العزيز ٥١٤/٣ ، المجموع ٤٣٤/٧ ، حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج ٣٥٢/٣ .
(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صيدا اتحد الجزاء ، وكذا إن أبطل قارن أو قارنان وكذا إن أبطل محرم أو محرمان ، وكذا إن أبطل محرمان قارنان امتناعي النعامة " .
(٤) في (ص) : " فإن في جميع ذلك " .

(٥) إنما يتحد الجزاء فيما ذكره الشارح لأنه بدل متلف واحد يتجزأ فيقسم البدل بينهم كقيم المتلفات .
انظر المهذب ٧٤٤/٢ ، الوجيز ٥١٥/٣ ، الغرر البهية ٣٢٩/٤ .

(٦) لأنه ممنوع من الذبح لمعنى فيه فصار كذبيحة الجوسي .
انظر الوسيط ٦٩٦/٢ ، فتح العزيز ٥٠٠/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٢/٣ .
(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ذبحه هو بنفسه وإن كان ميتة أو صيد له أو بدلالته " .
(٨) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٧١ و ٧٢ ، الوسيط ٦٩٦/٢ - ٧٠٠ ، روضة الطالبين ٤٢٨/٢ و ٤٣٠ - ٤٣٢ و ٤٣٤ و ٤٣٥ ، القرى ص ٢١٩ - ٢٣٠ و ٢٣٥ ، فتح الجواد ٣٥٨/١ و ٣٥٩ .

(٩) في (ص) : " وغير المحرم " .

المستنيب والنائب بنفسه كالطرفاء والأراك ؛ وسواء الشجر المثمر كالنخيل والكرم ؛ وغير المثمر كالخلاف^(١) ، م ويشترط في تحريم قطع النبات كونه رطباً ، فلا يحرم قطع الشجرة اليابسة (ولا قطع الحشيش اليابس)^(٢) ، م ويشترط أيضاً^(٣) / كونه حرمياً سواء فيه النبات في الحرم وما نقل من الحرم إلى الحل أو إلى موضع آخر من الحرم لكن لا ضمان إن نبت^(٤) في الموضع المنقول إليه ، (وعليه رد المنقول من الحل إلى الحرم)^(٥) بخلاف ما لو نقل من الحرم إلى موضع آخر منه فإنه لا يؤمر بالرد^(٦) ، ولا يحرم قطع نبات الحل ، وإن نقل إلى الحرم ونبت فيه ، م ويحرم أيضاً قلع النبات الرطب الحرمي ؛ فلا يحرم قلع الشجر اليابس بخلاف الحشيش اليابس فإنه يحرم قلعه وعليه ضمانه^(٧) ، م لكن لا يحرم من الرطب الحرمي قطع نبات مؤذ [ولا قلعه]^(٨) كالعوسج^(٩) ،

(١) الخلاف : بتخفيف اللام شجر طيب يستخرج منه ماء طيب مثل ماء الورد وتؤخذ أغصانه فتجعل طيباً كذا في النظم المستعذب وفي المصباح المنير هو شجر الصفصاف والصفصاف كما في المعجم الوجيز شجر كثير التفرع أوراقه متبادلة غير مفصصة هرمية الشكل منشارية الحافة .
انظر النظم المستعذب ٢٦٥/١ ، المصباح المنير ص ١٧٩ ، المعجم الوجيز ص ٢٠٨ و ٣٦٦ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وغيرها " .

(٣) نهاية الوجه (١٣٦) من (ظ) .

(٤) في (ص) : " نبت " .

(٥) في الحواشي المدنية ٢/٢٩١ : محل وجوب ردها ما لم تبيس بحيث لا يرجى نباتها وإلا سقط عنه المخاطبة بالرد ولزمه ضمانها .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) والفرق بينهما في القلع أن الحشيش ينبت بنزول الماء عليه فلم يقلعه لنبت ثانياً ، لكن لو فسد منبته ومات جاز قلعه .

انظر المجموع ٧/٤٥٢ ، اخلاص النಾಯي ١/٣٥٣ ، مغني المحتاج ٢/٣٠٥ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) وإنما جاز قطعه الخاقا له بجواز قتل الفواسق الخمس والبهايم المؤذية وهو ما صححه الرافعي والنووي في الروضة ونقله عن الجمهور في المجموع والمنهاج ، ورجح في شرح مسلم وتصحيح التنبيه وتحريره تحريم =

[م] ^(١) ولا قطع الإذخر ^(٢) ، م ولا قطع النبات المذكور ^(٣) لحاجة الدواء ^(٤) ، (أو لعلف البهائم ؛ كما يجوز تسريحها فيه للرعي) ^(٥) ، م ويجب في قطع الشجرة الكبيرة التامة ^(٦) الموصوفة وقلعها بقرة ، (م والبدنة في معناها) ^(٧) ، م وفي الشجرة الصغيرة القريبة من سبع الكبيرة ^(٨) شاة ، وفي الشجرة الصغيرة جدا القيمة ^(٩) ، وفي الحشيش

= قطعه لصحة المنع عن عضد شوكتها أي مكة ، وفرق بينه وبين الصيد المؤذية أنها تقصد الأذى بخلاف الشجر وقال ابن حجر في حاشية الإيضاح : ولو قيل يجوز قطع ما يؤذي المارة دون غيره ويحمل الحديث على الثاني لكان أوجه من إطلاق الجواز وإطلاق المنع .
انظر الحاوي الكبير ٣١٢/٤ ، فتح العزيز ٥١٨/٣ ، روضة الطالبين ٤٣٧/٢ و ٤٣٨ ، المجموع ٤٤٨/٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٠٧/٢ ، شرح صحيح مسلم ١٢٦/٩ ، تصحيح التنبيه ٢٤٨/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١١١ ، تحفة المحتاج ٣٣٦/٥ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣٥ ، حاشية الرشيدي على نهاية المحتاج ٣٥٥/٣ و ٣٥٦ .

(١) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير " وقلعه لأموذ وإذخر " .

الحاوي الصغير لوجه ١٣ ب .

(٢) في (ص) : " ولا قلعه " .

(٣) أخذه لحاجة الدواء وعلف البهائم قيده ابن حجر والخطيب بما إذا وجد سببه وذلك لأن ما حاز للضرورة أو الحاجة يقيد بوجودها خلافا للرمل في النهاية فإنه يجوز أخذه ليستعمله متى وجد السبب .

انظر أسنى المطالب ٥٢٢/١ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣٨ ، تحفة المحتاج ٣٣٧/٥ ، المنهاج القويم مع الحواشي المدنية ٢٩١/٢ ، مغني المحتاج ٣٠٧/٢ ، نهاية المحتاج ٣٥٦/٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) كذا عبر الرافعي قال في المغني والنهاية لعله احتراز به عن قطع الغصن .

انظر فتح العزيز ٥١٩/٣ ، مغني المحتاج ٣٠٧/٢ ، نهاية المحتاج ٣٥٤/٣ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) إنما قيد الصغيرة المضمونة بالشاة بسبع الكبيرة كالرافعي لكون الشاة تعدل سبع بقرة ، وقيدها النووي

في نكته فاعتبر العرف قال الزركشي وهو أحسن نقله عنهما الأنصاري في شرح روض الطالب .

انظر فتح العزيز ٥١٩/٣ ، أسنى المطالب ٥٢٢/١ .

(٨) سكت الشارح هنا عن الشجرة التي تجاوزت سبع الكبيرة ولم تنته إلى حد الكبر كما سكت الرافعي قال =

الرطب^(١) القيمة إن لم يخلف ، (وإن أخلف فلا ، بخلاف الشجرة إذا أخلفت فإن الضمان لا يسقط^{(٢)(٣)} .

م وحرم المدينة م ووجّ الطائف وهو واد بصحرائه^(٤) كمكة في حرمه التعرض لصيدهما ونباتهما م لا في الجزاء^{(٥)(٦)} .

= الزركشي : ينبغي أن تجب فيها شاة أعظم من الواجة في سبع الكبيرة . نقله عنه الأنصاري والخطيب واستوجهه ابن حجر .

انظر أسنى المطالب ١/٥٢٢ ، فتح الجواد ١/٣٦٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٠٦ ، بشرى الكريم ص ٦٢١ .

(١) " الرطب " سقط من (ص) ، قلت : ذكر النووي في المجموع ٧/٤٥٣ : أن أهل اللغة ذكروا من لحن العوام إطلاقهم الحشيش على الرطب والصواب اختصاص الحشيش باليابس ثم قال وإطلاق الحشيش على الرطب يصح على المجاز باسم مايؤول إليه لكونه أقرب إلى افهام أهل العرف .
انظر مختار الصحاح ص ١٣٧ ، لسان العرب ٦/٢٨٢ ، المصباح المنير ص ١٣٧ ، حاشية الإيضاح ص ٥٣٧ .

(٢) والفرق بينهما أن الغالب في الحشيش الإخلاف كسب الصبي بخلاف الشجرة .

انظر المذهب ٢/٧٤٩ ، فتح العزيز ٣/٥١٩ ، شرح التنبيه ١/٣١٠ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٩٨ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٩٥ .

(٥) قوله لا في الجزاء أي ليس فيهما جزاء وهذا هو الجديد من المذهب لأنه ليس بمحل للنسك ، وفي القديم أنّ في التعرض لصيد المدينة ونباتها جزاءً وهو سلب الصائد وقاطع الشجر أو الكلاً واختاره النووي في تصحيح التنبيه والمجموع قال : لأن الأحاديث فيه صحيحة بلا معارض ، قلت الحديث الوارد فيه هو حديث سعد رضي الله عنه في سلب قاطع الشجر عند مسلم ٢/٩٩٣ كتاب الحج باب فضل المدينة ١٣٦٤ ، وعند أبي داود ٢/٥٣٣ في كتاب المناسك باب في تحريم المدينة ٢٠٣٧ وانظر سنن البيهقي ٥/١٩٩ .

والمراد بالسلب أي كسلب قتل الكفار فلا يترك له إلا مايستر به عورته .

انظر فتح العزيز ٣/٥٢٢ ، تصحيح التنبيه ١/٢٤٩ ، المجموع ٧/٤٨١-٤٨٤ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحياوي الكبير ٤/٣١٠-٣١٤ و٣٢٦-٣٢٨ ، التنبيه مع شرحه

للسيوطي ١/٣٠٩-٣١١ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٢٢٦-٢٣٠ ، روض الطالب مع أسنى

المطالب ١/٥٢٠-٥٢٣ ، المقدمة الحضرمية مع بشرى الكريم ص ٦١٧-٦١٩ و٦٢١ .

فصل

م وتداخل الجزاء في الاستمتاع المتعدد من الشخص (إن اتحد النوع كما لو لبس أنواعا من [٩٩] الثياب أو لبس ثوبا مرة بعد أخرى ، م واتحد الزمان على التوالي المعتاد^(١) ، ولم يتخلل تكفير^(٢) ، أما إذا اختلف النوع كاللبس والتطيب أو اتحد النوع ؛ [لكن اختلف الزمان بأن زاد التخلل بين اللبسين المعتاد ؛ أو اتحد النوع]^(٣) والزمان لكن تخلل التكفير ؛ أو كان الكل من قسم الاستهلاك كالحلق والقلم اتحد النوع والزمان أو تعدد تخلل التكفير أو لم يتخلل ؛ أو يكون البعض من قسم الاستمتاع والبعض من قسم الاستهلاك^(٤) سواء استند إلى سببين كاللبس والحلق أو استند إلى سبب كما إذا أصاب رأسه شجة فحلق جميع ما حوالها من الشعر وسرها بضماد فيه طيب (فيتعدد الواجب ولا يتداخل)^(٥) حتى لو حلق

(١) وكذا يشترط أيضا اتحاد المكان كما سيبينه الشارح بالمثال ولو نبه عليه هنا لكان أحسن كما فعل في

الإرشاد . انظر اخلاص النواوي ٣٥٥/١ .

(٢) يستثنى منه الجماع فإنه إذا تكرر قبل التكفير لزمه بالجماع الثاني شاة ولو جامع ثلاثة لزمه شاة أخرى وهكذا .

انظر المذهب مع المجموع ٤٠٥/٧ و٤٠٧ ، فتح العزيز ٤٨١/٣ و٤٩١ ، فتح الجواد ٣٦١/١ ، نهاية المحتاج ٣٤١/٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بالشرائط التي نذكرها بخلاف الاستهلاك وحده ، أو الاستهلاك والاستمتاع معا ؛ أما الاستهلاك وحده فإن كان استهلاكاً لما يقابل بالمثل كإتلاف الصيد يتعدد جزاؤه سواء تخلل التكفير أو لم يتخلل وسواء كان في مكانين أو في مكان واحد أو زمانين أو زمان واحد ، وإن كان استهلاكاً لما يقابل بغير المثل فإن اختلف النوع كالحلق والقلم لم يتداخل الجزاء وإن اتحد الزمان والمكان ، وإن لم يختلف النوع كالحلق وحده فإن كان الحلق في زمان واحد ومكان واحد كحلق جميع الرأس أو مع شعر البدن لم يلزمه إلا دم ولا يلزمه في كل ثلاث دم ، وإن كان الحلق في أزمنة أو أمكنة كحلق ثلاث شعرات في ثلاثة أزمنة أو في ثلاثة أمكنة يجب في كل شعرة مد ولا يجب دم ، وأما الاستهلاك والاستمتاع معا فلا يدخل جزاء أحدهما في الآخر " .

(٥) ويستثنى من ذلك ما لو كان أحد النوعين تابعا للآخر فالصحيح المنصوص عليه كما قال النووي =

ثلاث شعرات في ثلاثة أمكنة أو في ثلاثة أوقات متفرقة تتعدد فدية شعره فيجب ثلاثة أمداد ، ولو حلق جميع الرأس أو حلق شعر رأسه وبدنه على التواصل لم يلزمه إلا فدية واحدة^(١) ، ولو حلق كل ثلاث شعرات في زمان فعليه لكل ثلاث شعرات دم^{(٢)(٣)} .

فصل

م وللسيد منع الرقيق المحرم بغير إذنه^(٤) فيما أحرم به سواء كان تطوعا أو فرضا كالقضاء والنذر ، (قال البغوي : ولو)^(٥) أذن له في الإحرام بالعمرة^(٦) / فأحرم بالحج فله منعه منه دون عكسه ؛ وهو أن يأذن له في الإحرام بالحج فأحرم بالعمرة فإنه لا يمنع^(٧) منها^(٨) ، وإحرامه

= تداخلهما كمن لبس مطيبا أو طلى رأسه بطيب ستره ، وهذا مما استدركه ابن المقرئ على الحارثي .
انظر المجموع ٣٧٨/٧ ، روضة الطالبين ٤٤٣/٢ ، إخلاص النواي ٣٥٥/١ .

(١) لأن المتلف فعل واحد بخلاف الصورة التي قبلها لأن كل إتلاف وحده فيضمن كل واحد ببذله .
انظر فتح العزيز ٤٨٩/٣ ، الغرر البهية ٣٤٨/٤ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " م ويشترط للتداخل في الاستمتاع اتحاد النوع كما إذا لبس أنواعا من الثياب أو لبس ثوبا مرة بعد أخرى ، فأما إذا اختلف النوع اللبس والتطيب فيتعدد الجزاء وإن وجد في زمان واحد ومكان واحد وبفعل واحد كلبس ثوب مطيب ، م ويشترط أيضا اتحاد الزمان فلو اتحد النوع ولكن اختلف الزمان تعدد الجزاء كما إذا لبس ثوبا في زمان ثم نزع ولبسه في زمان آخر ، والمراد من اتحاد زمان الاستمتاع وقوعه فيه متواليا متواصلًا على المعتاد م ويشترط أيضا عدم تخلل التكفير ، ولو اتحد النوع والزمان وتخلل التكفير تعدد الجزاء أيضا " .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٣٧٦/٧-٣٨٣ ، الوسيط ٦٩١/٢ و٦٩٢ ، روضة الطالبين ٤٤٢/٢-٤٤٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٤٥/٤-٣٤٩ ، إخلاص النواي ٣٥٥/١ .

(٤) في (ص) : " إذن السيد " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو أحرم بغير إذنه أو " .

(٦) نهاية اللوحة (٦٨) من (ص) .

(٧) في (ص) : " السيد " .

(٨) عزاه للبغوي أيضا الرافعي في فتح العزيز ٥٣٠/٣ ، والنووي في المجموع ٤٥/٧ .

بالحج بعد رجوعه عن الإذن كإحرامه بغير إذن^(١) .

م وكذلك للزوج منع الزوجة المحرمة بغير إذنه^(٢) سواء كان ما أحرمت به قضاء^(٣) أو تطوعا^(٤) ، م (ولكل واحد)^(٥) من الأبوين منع [الولد]^(٦) المحرم بغير إذنه^(٧) من تطوع الحج أو العمرة لا من الفرض .

م وتحلل الممنوع من^(٨) الرقيق والزوجة والولد ، م وتحلل المحصر إما بخصوصه مع العذر (كالحبس بدين لا يتمكن من أدائه)^(٩) أو بعموم الحجيج عن الوقوف بعرفات ، م أو عن البيت لطواف الركن ؛ لكن إن احتاج المحصر في دفع الإحصار إلى قتال المحصرين (وإن كانوا كفارا^(١٠))^(١١) م أو بذل مال

(١) رجوع السيد عن الإذن قبل الإحرام جائز وإن لم يعلم الرقيق بناء على أن الأصح عدم نفوذ تصرفات الوكيل بعد العزل وقبل العلم ، فإن لم يرجع السيد حتى أحرم الرقيق فلا يصح رجوعه .
انظر فتح العزيز ٥٣٠/٣ ، المجموع ٤٤/٧ و ٤٥ ، نهاية المحتاج ٣٦٧/٣ .

(٢) في (ص) : " إذن الزوج " .

(٣) في (ص) : " فرضا " ، وقوله : قضاء يفهم منه أن الفرض أولى بالمنع إذ القضاء يجب على الفور فإذا جاز له منعها في القضاء وهو على الفور فمنعه في الفرض أولى . انظر الغرر البهية ٣٥٣/٤ .

(٤) والأولى أن يأذن لها في إتمام نسكها ، وإذا جاز له منعها من إتمام نسكها كان له منعها من إنشاءه من باب أولى ومثله يقال في السيد . انظر المجموع ٤٣/٧ ، الغرر البهية ٣٥٠/٤ و ٣٥٤ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وللوالد " .

(٦) " الولد " مثبت من (ظ) .

(٧) في (ص) : " بغير إذنهما أو إذن أحدهما " .

(٨) نهاية الوجه (١٣٧) من (ظ) .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) لكن يستحب قتال الكفار إن عرف من نفسه القوة نصره للإسلام وإتماما للنسك .

انظر المهذب ٨١٢/٢ ، إخلاص النواي ٣٥٦/١ ، مغني المحتاج ٣١٤/٢ .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

لهم^(١) ، م وتحلل الرقيق بنية التحلل وحدها^(٢) ، وتحلل (الزوجة والولد والمحصر)^(٣) بنية التحلل مع الخلق^(٤) ، وهو إزالة ثلاث شعرات أو تقصيرها ، ومع ذبح شاة حيث أحصر ليفرق اللحم على مساكين موضع الإحصار ،^(٥) وليس للعبد ذبح الشاة ولا الخلق هكذا ذكر في شرح الحاوي^(٦) أنه لا يخلق ، ربما^(٧) فهمه من قول الرافعي رحمه الله تعالى يكفيه نية التحلل^(٨) ، والظاهر أنه يشترط الخلق في حق العبد كالحرة إذ لا فرق في ذلك بينهما^(٩) ، ويلزمه الصوم ، ولكن لا يتوقف الخلق^(١٠) عليه كما سنذكر في الحر إن شاء الله تعالى^(١١) ، وللسيد منعه منه ، م وكذا ما لزم المحصر من دم الحرام الذي أتى به فإنه يذبحه حيث أحصر ، م وكذا دم هديه يذبحه حيث أحصر ، م فإن عجز الممنوع من الزوجة

(١) إذ لا يجب احتمال الظلم في أداء الحج بل يكره البذل لهم إن كان الطالبون كفارا لما فيه من الصغار .

فتح العزيز ٥٢٥/٣ ، وانظر المذهب ٨١٢/٢ ، الإيضاح ص ٤٩٩ و ٥٠٠ ، نهاية المحتاج ٣٦٢/٣ و ٣٦٣ .

(٢) في (ص) : " وتحلل بنية التحلل وحدها الرقيق " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " المذكور من قبل " .

(٥) في (ص) : " الزوجة والولد والمحصر ، فتحلل الزوجة والولد والمحصر يكون بالأمر الثلاثة وهي النية والذبح والخلق المذكور ، وتحلل العبد لا يكون إلا بالنية وحدها " .

(٦) انظر التعليقة لوجه ٧٣ ب ، حيث قال : إذ ليس للعبد ذبح شاة لعدم أهلية التملك ولا الخلق إذ هو متعلق حق السيد فليس له أن يتصرف فيه .

(٧) في (ص) : " وربما " .

(٨) فتح العزيز ٥٣١/٣ .

(٩) نقل هذه المسألة عن الشارح ابن الملقن في شرح الحاوي كما ذكره ابن قاسم العبادي في حواشي

الغرر ٣٥٧/٤ ، والذي استظهره الشارح هو الذي ذكره النووي وابن الوردي وابن حجر والرملي .

انظر الإيضاح مع حاشيته ص ٥٦١ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٥٧/٤ ، فتح الجواد ٢٦٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٦٧/٣ .

(١٠) في غير الأصل : " التحلل " .

(١١) انظر نهاية هذا الفصل بعد أسطر قليلة .

والولد والمحصر عن الذبح تحلل بالنية والحلق المذكور والطعام المساوي لقيمة الشاة وتفرق^(١) على مساكين ذلك الموضع الذي أحصر فيه ، م ويتحلل بالذبح ثم^(٢) الطعام حيث أحصر لا بالصوم بدل الطعام فإنه لا يلزم في موضع الإحصار ولا يتوقف التحلل عليه بل يلزمه إذا عجز عن الطعام أن يصوم متى شاء حيث شاء^(٣) .

فصل

م ولا يقضي المحصر ما تحلل عنه ، نعم لو كان فرضا مستقرا عليه بقي في ذمته^(٤) ، م ولا يقضي المحصر وإن سلك بسبب الإحصار طريقا أطول من الطريق المعهود ليتخلص من الإحصار بخلاف ما لو سلك طريقا مساويا من كل وجه للطريق الذي أحصر عنها فقاته فإنه يقضي^(٥) ، م ولو صبر على إحرامه لتوقع زوال الإحصار فقاته الوقوف فإنه لا يقضي ؛ وإن تركب السبب من الفوات والإحصار بل عليه أن يتحلل بأعمال العمرة^(٦) .

م والمريض تحلل أيضا بالنية وحدها إن شرط التحلل في الإحصار عند المرض ،

(١) في (ص) : " المفرق " .

(٢) في (ص) : " أو " .

(٣) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ٢٠٥ و ٢٠٦ ، التنبيه ص ١٢١ و ١٢٢ ، الوسيط ٢/٧٠٥-٧٠٧ ، الإيضاح ص ٤٩٨-٥٠٠ و ٥٠٢ و ٥٠٤ و ٥٠٩-٥١١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣١٣-٣١٩ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١/٥٢٤-٥٢٨ .

(٤) كحجة الإسلام فيما بعد السنة الأولى من سني الإمكان والنذر والقضاء .

انظر الإيضاح ص ٥٠٣ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٢٤٠ ، المنهاج القويم ص ٤٥١ .

(٥) والفرق بينهما أنه في الحالة الأولى -وهي سلوك الطريق الأبعد- لا يلزمه القضاء لكونه محصرا ولعدم تقصيره ، بخلاف الثانية -وهي سلوك الطريق المساوي- فيلزمه القضاء لكونه فواتا محضا فلا يخلو عن تقصير .

انظر الحاوي الكبير ٤/٣٤٧ و ٣٤٨ ، المجموع ٨/٢٩٦ و ٢٩٧ ، تحفة المحتاج ٥/٣٧٢ و ٣٧٣ .

(٦) لكونه محصرا ولعدم تقصيره كما لو سلك الطريق الأبعد .

انظر المراجع السابقة .

(وبالهدى إن شرط التحلل بالهدى^(١) ، وليس له التحلل بعذر الممرض إذا لم يشترط التحلل^(٢))^(٣) ، أما لو شرط في نية الإحرام أنه حلال عند المرض فيحصل التحلل من غير النية^(٤) ، م وتحلل من فاته الوقوف بإتيانه بأعمال العمرة وهو الطواف والسعي والحلق ، م ويقضي من فاته الحج وفواته بفوات الوقوف م [١٠٠] مع إراقة دم في القضاء^(٥))^(٦) .

فصل

م ويجب في التمتع شاة أضحية^(٧) ، م^(٨) ويجب بإحرام الحج ولا يجب قبله^(٩) ، م وتقرر

(١) أما لو أطلق الشرط فلا يلزمه الهدى لكون مقتضى الشرط انتهاء الإحرام بوجود الشرط دون فعل شيء من أفعال النسك .

انظر فتح العزيز ٥٢٧/٣ ، المجموع ٣١١/٨ ، مغني المحتاج ٣١٥/٢ .

(٢) إنما امتنع عليه التحلل بعذر المرض لكونه لا يستفيد بالتحلل زوال المرض الذي هو فيه فهو كمن ضل الطريق .

انظر الحاوي الكبير ٣٥٨/٤ ، المذهب ٨١٨/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٣٦/٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) قال النووي في المجموع ٣١١/٨ : قال أصحابنا : ولو شرط التحلل لغرض آخر كضلال الطريق وفراغ

النفقة والخطأ في العدد ونحو ذلك فله حكم اشتراط التحلل بالمرض فيصح على المذهب ، وانظر الحاوي

الكبير ٣٥٩/٤ و ٣٦٠ ، اخلاص الناي ٣٥٨/١ .

(٥) إنما لزم الدم لكون الفوات سبب يوجب القضاء فلزم فيه الدم كالإفساد .

انظر فتح العزيز ٥٣٦/٣ ، حاشية عميرة على شرح المنهاج ٢٤١/٢ و ٢٤٢ ، نهاية المحتاج ٣٧١/٣ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ٨١٠-٨١٣ و ٨١٦-٨١٨ و ٨٢١ و ٨٢٢ ، الوجيز مع فتح

العزيز ٥٢٤/٣ و ٥٢٦ و ٥٢٧ و ٥٣٤-٥٣٨ ، حلية العلماء ٣/٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٩ و ٣١١ و ٣١٢ ، المنهاج

مع شرح المحلى ٢/٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٤١ ، المقدمة الحضرية مع المنهاج القويم ص ٤٥١ و ٤٥٢ .

(٧) ويقوم مقامها السبع من البدنة أو البقرة .

انظر الحاوي الكبير ٣٧٤/٤ ، الإيضاح ص ١٣٧ ، نهاية المحتاج ٣٦٠/٣ .

(٨) " م " سقط من (ص) .

(٩) وليس لآخره حد كسائر دماء الجيرانات ولكن الأفضل إراقة يوم النحر .

دم التمتع في (ذمة التمتع الموسر حتى لو مات ولو قبل الفراغ من الحج لا يسقط عنه)^(١) ،
 م وقدم التمتع الدم جوازاً على الإحرام بالحج لكن بشرط أن يفرغ من العمرة^(٢) ، م وكذا
 يجب في القران شاة أضحية ، م وإن أفسد (القران أو الحج في التمتع)^(٣) ، م ولا يجب دم
 القران على المكّي ولا دم صورة التمتع^(٤) / عليه ، م وكذا يجب في فوات الحج شاة
 أضحية^(٥) ، م وكذا يجب في ترك الإحرام من الميقات شاة أضحية ؛ م لكن بشرط أن لا
 يعود إليه قبل التلبس بنسك وذلك بأن لا يعود إلى الميقات أو عاد إليه بعد أن تلبس بنسك
 (سواء كان النسك ركناً كالوقوف أو سنة كطواف القدوم)^(٦) ، م وكذا يجب في ترك
 [كل]^(٧) الرميات أو ثلاث منها شاة أضحية ، م وكذا يجب في ترك طواف الوداع شاة
 أضحية^(٨) .

م ودم التمتع أو القران على الأجير إن خالف المستأجر في المأمور بأن أمره بالافراد (أو

= انظر المجموع ١٨٣/٧ ، الغرر البهية ٣٧٠/٤ ، بشرى الكريم ص ٥٩٨ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ذمته إن عجز عنه ولا يسقط بالموت وفي الصوم يفدي عن كل يوم
 مد من طعام من تركته لمن مات بعد التمكن من الصوم " .

(٢) لأن دم التمتع حق مالي يجب بشيئين فجاز تقديمه على أحدهما كالزكاة والكفارة .

انظر الحاوي الكبير ٥٢/٤ ، المهذب ٦٨٥/٢ ، الوسيط ٦٢١/٢ ، بشرى الكريم ص ٥٩٧ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الحج " .

(٤) نهاية الوجه (١٣٨) من (ظ) .

(٥) أي كدم التمتع وذلك لكون النسك المتروك في صورة الفوات أعظم من النسك المتروك في صورة التمتع
 وهو ترك الإحرام من الميقات .

انظر فتح العزيز ٥٤١/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٨/٣ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كالطواف " .

(٧) " كل " مثبت من غير الأصل .

(٨) والدم المذكور في ترك هذه المأمورات دم ترتيب وتقدير كما سيذكره الشارح من بعد إلحاقاً له بدم
 التمتع لما في التمتع من ترك الإحرام من الميقات .

انظر فتح العزيز ٥٤٢/٣ ، الإيضاح مع حاشيته ص ٥٢١ و ٥٢٧ ، مغني المحتاج ٣١٢/٢ .

بالتمتع^(١) فقرن أو (بالإفراد أو بالقران)^(٢) فتمتع فإن لم يخالف فالدم على المستأجر^(٣) ؛ نعم لو كان المستأجر معسرا فالصوم على الأجير^(٤) ، م والدم على الأجير عند المخالفة كما ذكرنا مع حط التفاوت بين المأمور من الأفراد والقران والتمتع وغير المأمور^(٥) ؛ م كما لو لم يحرم الأجير من الميقات الشرعي للمستأجر فإنه يجب دم الاساءة على الأجير مع حط التفاوت سواء أحرم من الميقات لنفسه أو لم يحرم أصلا منه (ولم يعد إليه)^(٦) ؛ م لا إن أتى الأجير بحرام من الحلق ونحوه فإنه لا يحط بسببه شيء من أجرته^(٧) ، م وتحسب المسافة من موضع الإجارة إلى بلوغ المقصد .

(فلو أمره المستأجر بالقران أو بالتمتع فأفرد وقدم الإحرام بالحج فإن كانت الإجارة على العين فيحط من الأجرة ما يخص العمرة لأنه لا يجوز تأجيل العمل فيها عن الوقت المعين^(٨) ، وإن كانت في الذمة فإن عاد إلى الميقات للعمرة فلا يحط وإلا حط ، ولو أمره

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فقرن أو بأن أمره بالتمتع " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بأن أمره بالقران " .

(٣) لأنه مقتضى الإحرام الذي أمر به .

انظر فتح العزيز ٣/٣١٩ ، المجموع ٧/١٣٢ ، الغرر البهية ٤/٣٧٦ .

(٤) إنما كان الصوم على الأجير لأن بعض الصوم ينبغي أن يكون في الحج ، والذي في الحج منهما هو الأجير .

انظر روضة الطالبين ٢/٣٠١ ، المجموع ٧/١٣٢ ، التعليقة لوجه ١٧٥ ، مغني المحتاج ٢/٢٢٢ .

(٥) إنما يحط - في هذه الصورة وما بعدها - من الأجرة بقدر التفاوت بين المأمور به وبين ما عمله لكونه استأجره لعمل معلوم ، وقد نقص منه فصار كما لو استأجره لبناء فلم يكمله فيسقط من الأجرة ما قبله .

انظر الحاوي الكبير ٤/٢٦٢ ، فتح العزيز ٣/٣١٧ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) إنما لا يرد من الأجرة شيئا لكمال عمله ، وفعل هذه المخطورات نقص في الثواب دون العمل وقد لزمه الدم فكان جبرانا لهذا النقص .

انظر الحاوي الكبير ٤/٢٦٢ ، الوسيط ٢/٦٠٠ ، روضة الطالبين ٢/٣٠١ .

(٨) انظر فتح العزيز ٣/٣١٩ ، مشكل الوسيط ٢/٦٠١ ، المجموع ٧/١٣٢ .

بالقران فتمتع فقد أشار المتولي إلى أنه إن كانت الإجارة على العين لم يقع الحج عن المستأجر^(١) ، قال الرافعي : وهو قياس ما تقدم^(٢) ، وإن كانت في الذمة فيحط إن لم يعد إلى الميقات .

وإن أمره بالتمتع فقرن فإن عدد الأفعال فلا يحط ، والدم على المستأجر^(٣) وإلا فيحط والدم على الأجير^(٤) ، وعلم من ذلك أن قول المصنف : والدم على الأجير^(٥) مخصوص في هذه الصورة بما إذا لم يعدد الأفعال .

وإن أمره بالإفراد فقرن فإن كانت الإجارة على العين فالعمرة لا في وقتها فهو كما لو استأجره على الحج وحده فقرن^(٦) ، وإن كانت في الذمة فيحط ، وإن تمتع فإن كانت الإجارة على العين وقد أمره بتأخير العمرة فقد وقعت في غير وقتها فيحط ما يخصها من الأجرة ، وإن أمره بتقديمها أو كانت الإجارة على الذمة فيحط ويقعا عن المستأجر^(٧) . فلو أمره^(٨) بالإفراد فتمتع نظر إلى أجرة مثل حجه منشأة من بلد الإجارة إحرامها من

(١) وذلك لوقوعه في غير الوقت المعين ، وقد نقله عن المتولي الرافعي في فتح العزيز ٣/٣١٩ ، والنووي في المجموع ٧/١٣٢ .

(٢) فتح العزيز ٣/٣١٩ ، والذي تقدم هو عدم جواز تأجيل العمل عن الوقت المعين .

(٣) قال البكري في الإعتناء ١/٤٠٧ : مخالفة الأجير لمستأجره في الحج إذا أوجبت دما كان عليه لمخالفته إلا في مسألة ... وذكر هذه ، وانظر روضة الطالبين ٢/٣٠١ و٣٠٣ ، حاشية الغرر البهية ٤/٣٧٤ .

(٤) وذلك لاختصاره في الأفعال .

انظر الحاوي الكبير ٤/٢٦٨ ، روضة الطالبين ٢/٣٠٢ ، إخلاص النواي ١/٣٦٠ .

(٥) الحاوي الصغير لوحة ١٣ ب .

(٦) والأصح في المسألة وقوع النسكين عن الأجير لأن نسكي القران لا يفرقان لاتحاد الإحرام ولا يمكن صرف ما لم يأمر به المستأجر إليه فوقعا للفاعل .

انظر المجموع ٧/١٣٣ ، روضة الطالبين ٢/٣٠٩ ، إخلاص النواي ١/٣١٣ ، فتح الجواد ١/٣٦٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : " المستأجر " .

الميقات ، وحجة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من جوف مكة ، ويحط من الأجرة المسماة بنسبة التفاوت بينهما فلو كانت أجرة مثل الحجة المنشأة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات مائة وأجرة مثل الحجة المنشأة من بلد الإجارة إحرامها من جوف مكة تسعين حططنا من الأجرة المسماة العشر ، ولو استأجره للحج فلم يحرم من الميقات حططنا من الأجرة المسماة بنسبة التفاوت بين أجرة مثل^(١) حجة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من الميقات ، وأجرة مثل حجة منشأة من بلد الإجارة إحرامها من حيث أحرم كما ذكرنا^(٢) .

م فإن عجز عن الشاة^(٣) في موضع الذبح^(٤) في الأشياء الستة وهي التمتع والقران والفوات وترك الإحرام من الميقات ، والرمي ، وطواف الوداع يجب صوم ثلاثة أيام بين الإحرام بالحج والنحر^(٥) .

(١) نهاية الوجه (١٣٩) من (ظ) .

(٢) وذلك احتسابا للمسافة التي قطعها إلى الميقات لجواز أن يكون قصده تحصيل الحج إلا أنه أراد ربح عمرة في أثناء سفره .

انظر مشكل الوسيط ٥٩٩/٢ ، روضة الطالبين ٢٩٩/٢ ، الفروع البهية ٣٧٧/٤ .

(٣) نهاية اللوحة (٦٩) من (ص) .

(٤) العجز هنا مقيد في موضع الذبح أي وإن كان له مال غائب في بلده أو غيره بخلاف الكفارة فيعتبر فيها العدم مطلقا ، والفرق أن بدل الدم موقت بكونه في الحج ، ولا توقيت في الكفارة ، ولأن الهدى يختص ذبحه بالحرم بخلاف الكفارة .

انظر الحاوي الكبير ٥٢/٤ ، فتح العزيز ٣٥٦/٣ ، المجموع ١٨٦/٧ .

(٥) في (الأصل) و (ظ) : " والفوات " ، ولم أثبتها كما لم يثبتها الحاوي لوجه ١٣ ب وشرحه لوجه ١٧٥ : لأن الغالب عدم معرفة الفوات قبل أكثر من ثلاثة أيام ولأن الفوات لا يكون إلا فجر يوم النحر فتغني عنها كلمة النحر ، قال النووي في الإيضاح ص ٤٧١ : وإنما يمكنه هذا - أي صوم ثلاثة أيام - إذا قدم إحرامه بالحج على يوم السادس من ذي الحجة قال أصحابنا : ويستحب للمتمتع الذي هو من أهل الصوم أن يحرم بالحج قبل السادس وأما واحد الهدى فيستحب أن يحرم بالحج في اليوم الثامن ، قلت فالصوم لا يجوز قبل الإحرام بالحج لكونه عبادة بدنية كما ذكره النووي في الإيضاح بخلاف الدم فيجوز بعد الإنتهاء من العمرة كما سبق وانظر روضة الطالبين ٣٢٩/٢ ، فتح الجواد ٣٦٨/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٨/٣ .

(قال الشيخ الإمام فصح الله تعالى في عمره : لا يتصور ذلك في ترك الرمي فيصوم الثلاثة بعد أيام التشريق^(١) وهو وقت الإمكان بعد الوجوب [١٠١] وكذا لا يتصور في طواف الوداع^(٢)^(٣) .

م ويجب صوم^(٤) سبعة أيام أخرى في وطنه إذا رجع إليه [فيكون مجموع الصوم عشرة أيام]^(٥) (فإن مات بعد التمكن من الصوم يفدى عن كل يوم مد من طعام من تركته، وفيه القول [القديم]^(٦) المختار المذكور في ترك صوم رمضان إذا مات بعد التمكن من قضائه أنه يصوم عنه وليه^(٧)^(٨) .

م وإذا فاتته الثلاثة في الحج حتى رجع إلى الوطن فرق بين الثلاثة والسبعة في القضاء بقدر التفريق بين الأداءين والدم في هذه الستة ترتيب وتقدير^(٩) .

أما الترتيب فكونه لا يعدل إلى^(١٠) الصوم إلا إذا عجز عن الدم ، وأما التقدير فتعيين

(١) مفهوم كلامه عدم جواز صيام أيام التشريق حتى للمتمتع ومن في حكمه وقد صرح به في الصوم وهو الجديد من المذهب ، وفي القديم جواز صومها ورجحه النووي من جهة الدليل كما سبق بيانه في ص ٤٩٠ .

(٢) نقله عن البارزي بمعناه ابن حجر في حاشيته على الإيضاح ص ٥٢٤ ، والعبادي في حاشيته على الغرر ٣٨٠/٤ ، وكذا الرملي لكن من غير عزوه للشارح في نهاية المحتاج ٣/٣٢٨ ، وانظر ص ٥٢٦ من حاشية الإيضاح ، وبشرى الكريم ص ٥٩٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " الصوم " .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٦) " القديم " مثبت من (ظ) .

(٧) انظر ص ٥٠٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) معنى الترتيب : أنه يتعين عليه الذبح ، ولا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا عجز عنه ، ومعنى التقدير أن الشرع قدر البدل المعدول إليه ترتيباً أو تخيراً بقدر لا يزيد ولا ينقص .

فتح العزيز ٣/٥٤٠ ، وانظر حاشية الإيضاح ص ٥٢١ ، نهاية المحتاج ٣/٣٦١ .

(١٠) في (الأصل) : " لا يعدل إلا إلى " .

قدر الصوم وهو العشرة ولا يدخل الطعام في الستة المذكورة^(١).

فصل

م ويجب في ارتكاب الحرام (م سوى الجماع المفسد للنسك م وسوى الصيد)^(٢) شاة أضحية ، م أو إطعام ثلاثة أصع ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع ، م أو صوم ثلاثة أيام ، والدم هاهنا دم تخيير فإنه مخير بين الأمور الثلاثة^(٣) ، ودم تقدير فإن قدر الطعام وقدر الصوم معين ، م ويراق الدم المذكور في الحرم ويفرق اللحم على مساكين الحرم القاطنين والغرباء ، م وأفضل موضع من الحرم لإراقة هذا الدم فيه منى في الحج ، م والمروة في العمرة ، م والأيام^(٤) المعلومات في القرآن^(٥) (العشر الأول من ذي الحجة)^(٦) م والمعدودات فيه^(٧) أيام التشريق وهي ثلاثة أيام بعد يوم النحر^{(٨)(٩)}.

(١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤/٥١-٦١ و٢٦١-٢٦٨ ، الوسيط ٢/٥٩٨-٦٠١ و٦٢١-٦٢٦ و٧٠٩ و٧١٠ ، روضة الطالبين ٢/٢٩٨-٣٠٣ و٣٢٨-٣٣٢ و٤٥٣-٤٥٥ ، خلاص الناري ١/٣٥٨-٣٦٠ ، الغرر البهية ٤/٣٧٠-٣٨٦ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " شاة أو ما يذكر ، م ويستثنى من ارتكاب الحرام المفسد للنسك وهو الجماع فقد ذكرنا أنه يجب فيه بدنة ، م ويستثنى منه أيضا الصيد فقد ذكرنا أنه يجب فيه المثل أو القيمة ، م والواجب في الحرام سوى ما ذكرناه " .

(٣) تشبيها بفدية الحلق لاشتراكهما جميعا في الترفه . انظر فتح العزيز ٣/٥٤٣ ، فتح الجواد ١/٣٦٩ .

(٤) " والأيام " سقط من (ص) .

(٥) إشارة إلى قول الله تعالى في سورة الحج آية رقم ٢٨ : ﴿ واذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام ﴾ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " عشر ذي الحجة الأول " .

(٧) إشارة إلى قول الله تعالى في سورة البقرة آية رقم ٢٠٣ : ﴿ واذكروا الله في أيام معدودات ﴾ .

(٨) انظر أحكام القرآن للشافعي ١/١٣٤ ، مختصر المزني ص ٧٣ ، تفسير ابن جرير الطبري ٢/٣٠٢-٣٠٤ و١٠٤٧/١٤٨ ، تفسير ابن كثير ١/٢٤٤ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢/٦٠٩ و٦١٠ و٦١٢ ، فتح العزيز ٣/٥٤١ و٥٤٣ و٥٤٨-٥٥٠ ، الإيضاح ص ٣٥٧ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٩٠-٤٩٢ ، فتح الوهاب ١/١٥٥ و١٥٦ ، فتح الجواد ١/٣٦٩ و٣٧٠ .

باب البيع^(١)

م إنما ينعقد البيع بإيجاب من جهة البائع م بقوله : بعثك هذا بكذا ، م أو شريتك ، م أو ملكتك هذا بكذا ، م أو ما يقوم مقامه وهو قوله : اشتر مني هذا بكذا ، م ولو كان الإيجاب أو ما يقوم مقامه مع قوله : إن شئت فإنه ينعقد ولا يضر هذا التعليق^(٢) ، وكذا لو كان مع أمثلة القبول لم يضر ، [م]^(٣) وإنما ينعقد بقبول من جهة المشتري^(٤) هذا في البيع الذي ليس بضمي ، فإن الضمني^(٥) يكفي فيه الالتماس والجواب مثل أن يقول : اعتق عبدك عني بألف فقال : أعتقته عنك به ، ولا يحتاج إلى الإيجاب والقبول ، ولا يشترط تقديم الإيجاب على القبول بل يجوز^(٦) أن يتقدم قول البائع بعث على قول المشتري اشتريت وأن يتقدم قول المشتري : اشتريت^(٧) .

(١) البيع لغة : مبادلة مال بمال وهو من الأضداد كالشراء يطلق أحدهما على الآخر ، ولكن إذا أطلق البائع فالمتبادر إلى الذهن باذل السلعة . انظر مختار الصحاح ص ٧١ ، لسان العرب ٢٣/٨ ، المصباح المنير ص ٦٩ .
واصطلاحاً : عقد معاوضة مالية تفيد ملك عين أو منفعة على التأيد لاعلى وجه القرية .
انظر مغني المحتاج ٢/٣٢٣ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢/٢٤٣ ، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٣/٣٧٢ ، حاشية الشرفاوي ٢/٣ .

(٢) إنما لا يضر التعليق لأنه تصريح بمقتضى العقد فإنه لو لم يشأ لم يتيسر .
انظر فتح العزيز ٤/١٤ ، المجموع ٩/١٧٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٣٠ .

(٣) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٣ ب [ولو مع إن شئت وقبول] .

(٤) إنما احتاج البيع إلى الإيجاب والقبول أو ما يقوم مقامهما لأن البيع منوط بالرضى والرضى أمر خفي فاعتبر لفظ يدل عليه ، وعليه فلا ينعقد البيع بالمعاطاة وسيذكره الشارح في الفصل القادم .
انظر الوسيط ٣/٨ ، شرح التنبيه ١/٣٥٧ ، الإقناع للشرييني ١/١٢ و ١٢ .

(٥) قال ابن حجر في فتح الجواهر ١/٣٧٣ الضمني : هو ما تضمن التماس العتق وجوابه ثم مثل بالمشال المذكور .

(٦) في (ص) : " تقديم القبول على الإيجاب ، ولا فرق بين " .

(٧) وذلك لحصول المقصود بذلك . انظر المجموع ٩/١٦٦ ، شرح المحلي على المنهاج ٢/٢٤٥ .

م وإن باع الأب أو الجد (أبو الأب)^(١) من مال الطفل^(٢) من نفسه م أو مال نفسه من الطفل فإن البيع [ها هنا]^(٣) لا ينعقد إلا بالإيجاب والقبول منه أيضا^(٤) ؛ م^(٥) / لا أن يكون القبول من وارث المخاطب بالبيع إذا مات المخاطب بعد الإيجاب وقبل القبول وحضر وارثه فإن البيع لا ينعقد بقبوله^(٦).

م ويشترط كون القبول موافقا للإيجاب في المعنى دون اللفظ^(٧) ، فلو اختلفا بأن أوجب يباعا فقبل بتعيين أو بالعكس مثل إن قال : بعث هذا العبد بألف فقال : قبلت نصفه بخمس مائة ونصفه بخمس مائة أو قال : بعث نصف هذا العبد بخمس مائة ونصفه بخمس مائة فقال : اشتريت العبد بألف لم يصح هكذا ذكره في شرح الحاوي^(٨) ، والذي نقله الرافعي رحمه الله تعالى عن التتمة الصحة وشكل عليه لحصول المخالفة بتعدد العقد بتفصيل الثمن من أحد الطرفين دون الآخر^(٩) ، وكذا لو باع كل العبد فقبل نصفه أو بالعكس ، أو باع العبد بألف فقبل بأقل من الألف [أو بأكثر منه]^(١٠)^(١١) لم يصح البيع ، وكذا لو باع العبد

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) زيادة : " وهو الصبي والصبية من الابن والابنة والخافد والخافدة " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) إنما لا يكتفى بأحدهما لأن معنى التحصيل غير معنى الإزالة .

انظر أسنى المطالب ٣/٢ ، فتح الجواد ١/٣٧٥ ، مغني المحتاج ٢/٣٢٥ .

(٥) نهاية الوجه (١٤٠) من (ظ) .

(٦) إنما لا ينعقد لعدم صدور الإيجاب والقبول من المتعاقدين .

انظر المجموع ٩/١٦٩ ، فتح الجواد ١/٣٧٥ .

(٧) في (ص) : " من المشتري " .

(٨) انظر التعليقة لوجه ٧٦ ب .

(٩) فتح العزيز ٤/١٤ ، قال النووي في المجموع ٩/١٧٠ : وهو كما قال الرافعي - يعني من الإشكال - لكن

الظاهر الصحة ، وانظر الهامش السابق .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١١) انظر فتح العزيز ٤/١٤ ، قال لأن هذا تصريح بمقتضى الإطلاق ولا مخالفة له ، قلت وهو ما صححه =

بألف من دراهم صحيحة فقبل بألف من دراهم مكسرة أو بالعكس لم يصح ، [وفي فتاوى القفال^(١) أنه لو قال : بعثك بألف درهم وقال : اشتريت بألف وخمسمائة يصح البيع^(٢) ، قال الرافعي : وهو غريب^(٣)] ^(٤) .

^(٥) ولا يشترط الموافقة بين الإيجاب والقبول في اللفظ فلو قال : بعثك هذا العبد فقال : اشتريته مثلاً لم يضر^(٦) ، م ويشترط كون القبول من غير فصل يزيد على ما يقع عند التخاطب بينه وبين الإيجاب^(٧) ، م ويشترط أيضاً كونه من غير تخلل كلام أجنبي عن العقد

= النووي وحزم به ابن المقري واعتمده الخطيب ، وحمل ابن حجر والرمل على ما في التمه على ما إذا نوى تفصيل ما أجمله البائع وإشكال الرافعي على ما إذا نوى تعدد العقد .

انظر المجموع ١٧٠/٩ ، اخلاص النواي ٧/٢ ، فتح الجواد ٣٧٥/١ ، مغني المحتاج ٣٣١/٢ ، نهاية المحتاج ٣٨٤/٣ ، حواشي أسنى المطالب ٥/٢ ، حواشي الغرر البهية ٤٠٨/٤ .

(١) القفال المشهور في كتب متأخري الخراسانيين هو المروزي وإذا أطلق النووي القفال فهو المراد به كما قاله في المجموع ٧١/١ ، وهو : عبد الله بن أحمد بن عبد الله المروزي أبو بكر القفال الصغير شيخ طريقة خراسان ولد سنة ٣٢٧ هـ كان يعمل الأقفال في ابتداء أمره وبسرعة في صناعته ثم اشتغل على الشيخ أبي زيد المروزي وهو ابن ثلاثين سنة ومن أخذ عنه السنجي والفوراني والقاضي حسين وأبي محمد الجويني ، من تصانيفه شرح التلخيص وشرح الفروع والفتاوى وهي كثيرة الفوائد ، توفي سنة ٤١٧ هـ وعمره تسعون سنة .

انظر طبقات السبكي ٥٣-٦٢ ، طبقات ابن شعبة ١٨٢/١ و١٨٣ ، العقد المذهب ص ٧٦ و٧٧ .

(٢) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ١٤/٤ ، والنووي في المجموع ١٧٠/٩ .

(٣) فتح العزيز ١٤/٤ ، قال النووي في المجموع ١٧٠/٩ : وهو كما قال -يعني الرافعي- والظاهر هنا فساد العقد لعدم الموافقة اهـ ، واعتمده القليوبي في حاشيته على المنهاج ٢٤٨/٢ .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٥) في غير (ظ) : " م " ولم أثبت لها لعدم وجود المسألة في الخاوي الصغير .

(٦) إنما لا يضر اختلاف اللفظ لأن المعنى واحد . انظر فتح العزيز ١٠/٤ ، المجموع ١٦٦/٩ .

(٧) لأن طول الفصل يخرج الثاني عن أن يكون جواباً عن الأول ، والطويل هو ما يشعر بإعراضه عن القبول .

انظر الغرر البهية ٤٠٩/٤ ، مغني المحتاج ٣٣٠/٢ ، إغاثة الطالبين ٦/٣ .

بين الإيجاب والقبول^(١) ، م والقبول قوله : قبلت م أو ابتعت م أو اشتريت م أو تملكيت م أو ما يقوم مقامه كقوله : بعني^(٢) ، م ومن أمثلة الإيجاب والقبول نعم من البائع [١٠١] لجواب المشتري أو المتوسط حيث قال : بعث ، م ومن المشتري لجواب البائع أو المتوسط حيث قال له : اشتر ، فإن نعم إيجاب من البائع يفتقر إلى القبول من المشتري وقبول من المشتري يفتقر إلى الإيجاب من البائع^(٣) .

فصل

م وينعقد البيع بصريح الإيجاب والقبول^(٤) كما ذكرنا^(٥) وبكنايتهما أو كناية أحدهما (وصريح الآخر)^(٦) ، م (وكناية الإيجاب نحو)^(٧) خذ هذا الثوب مثلاً مني بكذا ، م أو تسلمه مني بكذا ، م أو أدخلته في ملكك بكذا ، م أو جعلته لك بكذا ، (وكناية القبول نحو)^(٨) أخذته

(١) لأن الكلام الأجنبي إعراض عن القبول ، والكلام الأجنبي هو أن لا يكون من مقتضى العقد ولا من مصالحه ولا من مستحباته .

انظر الغرر البهية ٤/٤١٠ و ٤١١ ، فتح الجواد ١/٣٧٥ ، نهاية المحتاج ٣/٣٨١ .

(٢) نقل هذه المسألة عن الشارح الأنصاري في الغرر البهية ٤/٤١٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٥/٣٩-٤٣ ، المهذب مع المجموع ٩/١٦٢-١٧٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣-١٤ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٢٤٣-٢٤٨ ، فتح الجواد ١/٣٧٣-٣٧٥ ، الإقناع للشريبي ٢/١١-١٣ ، غاية البيان ص ٢٧٠ و ٢٧١ .

(٤) صريح الإيجاب : هو ما دل على التملك دلالة ظاهرة مما اشتهر وتكرر على ألسنة حملة الشرع .

وصريح القبول : ما دل على التملك دلالة قوية مما اشتهر وتكرر كما سبق .

انظر تحفة المحتاج ٥/٣٧٦ و ٣٨١ ، غاية البيان ص ٢٧٠ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢١٣ .

(٥) أي في الفصل السابق .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والكناية للإيجاب " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو قال المشتري " .

بكذا^(١) أو تسلمته أو أدخلته في ملكي أو جعلته لي بكذا^(٢) .

م وينعقد البيع بلفظ الهبة مثل أن يقول : وهبتك هذا بكذا فيقول المشتري أتهبسه بكذا^(٣) ،

(و لو قال :)^(٤) أعمرتك وأرقتك بكذا^(٥) (قيل : يجوز^(٦) ، وقيل : لا يجوز^(٧))^(٨) .

م ولا ينعقد بلفظ السلم بأن يقول البائع : اسلمت إليك بكذا في هذا الثوب مثلاً^(٩)^(١٠) ،

(١) في (ص) : " أو اشتريته " .

(٢) في (ص) : " انعقد البيع " وانظر التعليقة لوجه ٧٦ .

(٣) قال الأنصاري في الغرر البهية ٤/١٧٤ : وظاهر كلامه أن هذا - يعني لفظ الهبة مع ذكر العوض - كناية وليس

كذلك بل هو صريح فلو قدمه مع الصرائح كان أولى اهـ . ذكر مثله البكري الدمياطي في اعانة الطالبين ٣/٣ .

إنما ينعقد البيع بلفظ الهبة لأنها تمليك مع قطع النظر عن كونه بعوض أو بغير عوض وقد اقترن بها لفظ

العوض فكان مقابلة مال بمال وهو البيع .

انظر التعليقة لوجه ٧٦ ب ، فتح الجواد ١/٣٧٦ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإنما ينعقد من ألفاظ الهبة بنفس لفظ الهبة دون سائر ألفاظها نحو " .

(٥) في (ص) : " فإن البيع لا ينعقد بهما " وانظر التعليقة لوجه ٧٧ .

(٦) نقله الرافعي في فتح العزيز ٦/٣١٥ ، وكذا الأنصاري في الغرر البهية ٤/٢٠٤ وابن حجر في فتح

الجواد ١/٣٧٦ عن ابن كج .

(٧) نقله الرافعي في فتح العزيز ٦/٣١٥ والأنصاري في الغرر البهية ٤/٢٠٤ عن أبي علي الطبري ، وحزم به

الطاوسي في التعليقة وابن المقرئ في روضه واخطيب في مغنيه والرملي في نهايته وذلك لأنهما يشتملان

على التعليق المنافي للبيع بخلاف الهبة .

انظر التعليقة لوجه ٧٧ أ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٨١ ، مغني المحتاج ٢/٣٣٢ ، نهاية المحتاج

مع حاشية الشيراملسي ٣/٣٨٤ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) إنما لا ينعقد البيع بلفظ السلم لكونه بيع موصوف في الذمة بإضافته إلى العين تنافي مقتضاه .

انظر اخلاص النواوي ٢/٧ ، الغرر البهية ٤/٢٠٤ ، حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج ٣/٣٨٤ .

(١٠) في (ص) : " ولا ينعقد البيع بغير هذه الأشياء " .

(ولا تكفي)^(١) المعاطة لا في المحقرات ولا في غيرها ولا غيرها مما يعده الناس بيعاً^(٢) ، ولا بيع المنابذة وهو جعل النبد يبع ، ولا بيع الملامسة وهو جعلها يبع ، ولا رمي الحصة^(٣) / وهو جعله يبع ، وكذلك لا يكفي الاستفهام مثل قوله : أتبيعي دارك مثلاً بكذا أو بعتها أو اشتراها مني بكذا أو اشتريتها^(٤) .

فصل^(٥)

(٦) ويشترط التكليف في التعاقد^(٧) / حتى لا يصح بيع المجنون ولا شراؤه ولا شراء الصبي

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلا تكفي " .

(٢) مذكره الشارح من عدم جواز بيع المعاطة هو الذي قطع به جمهور الشافعية ، ونقل الغزالي والبغوي وغيرهما عن ابن سريج جواز بيع المعاطة في المحقرات والرجوع فيه إلى العرف ، قال النووي في المجموع : واختار جماعات من أصحابنا جواز البيع بالمعاطة فيما يعد يبعاً ومن اختاره صاحب الشامل والمتولي والبغوي والرويانى وهذا هو المختار لأن الله تعالى أحل البيع ولم يثبت في الشرع لفظ له فوجب الرجوع إلى العرف فكلما عدّه الناس بيعاً كان يبعاً كما في القبض والحرز وأحياء الموات وغير ذلك من الألفاظ المطلقة فإنها كلها تحمل على العرف اهد بتصرف واختاره في زيادة الروضة وتصحيح التنبيه والأسنوي في تذكرة النبيه والبكري في الاعتناء ، قال الخصني في كفاية الأخيار : ومما عمت به البلوى بعثان الصغار لشراء الحوائج وأطردت فيه العادة في سائر البلاد وقد تدعو الضرورة إلى ذلك فينبغي إلحاق ذلك بالمعاطة إذا كان الحكم دائراً مع العرف .

انظر الوسيط مع مشكله ٨/٣ ، التهذيب ٥٣٤/٣ ، فتح العزيز ١٠/٤ ، روضة الطالبين ٥/٣ ، المجموع ١٦٣/٩ و ١٦٤ ، تصحيح التنبيه ٢٨٣/١ ، تذكرة النبيه ٨٥/٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٢٧ ، الاعتناء ٤٢٧/١ و ٤٢٨ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٨ و ٩٩ ، فتح الخواص ٣٧٤/١ .

(٣) نهاية اللوحة (٧٠) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٨/٣-١٠ ، روضة الطالبين ٥/٣ و ٤/٤ و ٤٣٤/٤ و ٤٤٧ ، اخلاص النواي ٦/٧ و ٩ و ١٠ ، الغرر البهية ٤/٤١٥-٤٢٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٢٥ و ٣٢٦ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٣٣٢ و ٣٧٣/٣ .

(٥) هذا الفصل لبيان شروط التعاقد .

(٦) في الأصل : " م " ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي الصغير .

(٧) نهاية الوجه (١٤١) من (ظ) .

ولا يبيعه ولو للاختبار^(١) كما نذكره في الحجر إن شاء الله تعالى^(٢).

م وإنما ينقذ البيع بإسلام من يشتري لأجله المصحف م أو الحديث^(٣) ^(٤) (م أو الرقيق المسلم ، م)^(٥) (فلو اشترى الكافر)^(٦) المصحف أو الحديث (أو الرقيق المسلم ولو بشرط العتق)^(٧) بنفسه أو وكل من يشتريها من مسلم وغيره لم يصح الشراء^(٨) ، ولو وكل مسلم كافرا بشرائها صح^(٩) ^(١٠) ، م وإنما يشترط إسلام المشتري (لرقيق المسلم)^(١١) إن كان

(١) بيع الاختبار : هو الذي يمتحنه الولي به ليستين رشده عند مناهزة الاحتلام .

انظر الوسيط ١٢/٣ ، فتح العزيز ١٥/٤ ، المجموع ١٥٦/٩ .

(٢) انظر باب الحجر في ص ٨٨٦ .

(٣) ومثل الحديث التفسير وكتب الفقه التي تضمنت الآيات والأحاديث .

انظر فتح العزيز ١٧/٤ ، المجموع ٣٥٥/٩ ، اخلاص النواي ١٠/٢ .

(٤) في (ص) : " سواء حصل له بنفسه أو بغيره " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإن الكافر لو اشترى " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) إنما يمتنع بيع المصحف والعبد المسلم على الكافر لأنه يعرض المصحف للابتذال والعبد للصغار ، فالرق

ذل فلا يصح اثباته للكافر على المسلم ، وصحح النووي في المجموع ٣٥٦/٩ عدم صحة بيع المرتد للكافر

لبقاء علقه الإسلام واعتمده ابن المقرئ والشريبي وغيرهما .

انظر المذهب ٤٩/٣ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ١٠/٢ ، الإقناع للشريبي ١٣/٢ و ١٤ ، فتح المعين مع

ترشيح المستفيدين ص ٢١٤ .

(٩) لأن الملك يقع للموكل على الأصح .

انظر المجموع ٣٥٦/٩ ، أسنى المطالب ٧/٢ .

(١٠) في (ص) : " م وإنما ينقذ بإسلام من يشتري له رقيق مسلم حتى لا يصح أن يشتري الكافر رقيقا

مسلمًا وإن اشتراه بشرط العتق " .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الرقيق لا يعتق بعد العقد ، فأما إذا عتق بعد العقد بأن كان المسلم المشتري أحد أصول الكافر أو فروعه ، أو كان قد شهد الكافر المشتري بعتقه^(١) فردت شهادته ، أو أقر بعتقه ثم اشتراه صح الشراء^(٢) ، والمراد من كونه لا يعتق بعده أن لا يحكم بعتقه بعده ، فإن في^(٣) صورة الإقرار لا يعتق الرقيق إذا كان المقر أو الشاهد كاذبا وإنما يحكم بعتقه في الظاهر على المشتري .

م وكذا يشترط إسلام المتهب (للمصحف)^(٤) والحديث والمسلم الذي لا يعتق بعد العقد ، م وكذا الموصى له بها ، فإن الهبة والوصية لهما إنما ينفذان لهما مع إسلامهما ، م لا كالوارث لهذه الثلاثة^(٥) م ولا كالمسترد لها^(٦) بعب م أو إقاله فإنه لا يشترط إسلامه^(٧) سواء كان الراد المشتري [المسلم]^(٨) على البائع الكافر^(٩) أو بالعكس^(١٠) ، [فإن

(١) أي المسلم المشتري .

(٢) لإنتفاء إذلاله بعدم استقرار ملكه ، ولأن الملك الذي تعقبه الحرية ضرورة ليس بإذلال .

انظر المذهب ٤٩/٣ ، الوسيط ١٤/٣ ، الغرر البهية ٤٢٢/٤ ، الإقناع للشريبي ١٤/٢ .

(٣) " في " سقط من (ظ) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " للمذكورات الثلاثة وهي المصحف " .

(٥) في (ص) : " المذكورات فإنه لا يشترط إسلامه " .

(٦) " لها " سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " في المذكورات الثلاثة " .

(٨) " المسلم " مثبت من (ظ) .

(٩) " الكافر " سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " بعبها أو إقالتها " .

(١١) إنما لا يشترط إسلامه في ملكه بالإرث والاسترداد بالعب والإقالة لأن الإرث سبب ملكه قهري ، وأما الاسترداد بالعب أو الإقالة فلأن الفسخ بهما يقطع العقد ويجعل الأمر كما كان وليس كإنشاء العقود .

انظر فتح العزيز ١٨/٤ و ١٩ ، الغرر البهية ٤٢٥/٤ ، فتح الجواد ٣٧٧/١ .

المشتري والمقيل إذا رد المذكورات على البائع الكافر كان المبيع الكافر مسترداً لها ، وإذا رد البائع الكافر عوض هذه المذكورات بالعيب أو الإقالة فترجع المذكورات إلى البائع الكافر وهو مسترد أيضاً^(١) ، م ولا كالمستأجر^(٢) ، م ولا كالمترهن^(٣) ^(٤) ، م (ولا كالمودع لهذه المذكورات فإنه لا يشترط إسلامهم^(٥))^(٦) .

م ويؤمر الكافر بإزالة ملكه عن كل واحد من المذكورات^(٧) بأن يبيعها من مسلم أو يهبها أو يعتقه ، ويتصور ملك الكافر المصحف والحديث بأن يكتبهما أو يرثهما وارث الكافر [من]^(٨) الكاتب [عنه قبل الإزالة ، وإلا فلا سبيل إلى تملكها من الكافر]^(٩) ، م^(١٠)

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) إذ لا يثبت له عليها - أي الأمور المذكورة - التسلط التام وإنما يستوفي منفعتها بعوض ، ونقل الأنصاري عن الزركشي قوله : وينبغي أن يكون محل ذلك - أي استئجار الكافر للمسلم - في غير الأعمال الممتنعة ، أما الممتنعة كإزالة قاذوراته فيمتنع قطعاً ، لكن يؤمر في إجارة العين بإجارته لمسلم على ما صححه النووي في المجموع ٣٥٩/٩ .

انظر الوسيط ١٤/٣ ، أسنى المطالب ٧/٢ ، مغني المحتاج ٣٣٥/٢ .

(٣) لأن الرهن مجرد استيثاق ولا يوضع تحت يده بل عند عدل .
انظر المجموع ٣٥٩/٩ ، الغرر البهية ٤٢٦/٤ ، فتح الجواد ٣٧٨/١ .

(٤) في (ص) : " لهذه المذكورات " .

(٥) لأنه ليس فيه ملك رقبة ولا منفعة ولا حق لازم .

انظر فتح العزيز ١٨/٤ ، الغرر البهية ٤٢٥/٤ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والمودع أيها فإن الإجارة والرهن والإيداع ينفذ لهم من غير إسلامهم " .

(٧) وذلك دفعا للإهانة والإذلال وقطعاً لسلطة الكافر على المسلم .

انظر المذهب ٩/٣ ، الغرر البهية ٤٢٦/٤ ، مغني المحتاج ٣٣٦/٢ .

(٨) " من " مثبت من (ص) .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٠) " م " سقط من (ظ) .

ويكتفى في الإزالة بكتابة الرقيق المسلم^(١) ، (م) وبتفريق المستولدة^(٢) م والمدبر^(٣) بأن ينتزعا من يده ، ويوضعا عند مسلم عدل ليكتسبا للسيد^(٤) ، م فإن امتنع الكافر من إزالة ملكه أو الكتابة حيث أمر بها باعه الحاكم عليه ، م ويقبض لأجل الكافر الحاكم العبد الكافر إن اشتراه الكافر فأسلم العبد بعد الشراء وقبل القبض ولا يقبض الكافر^(٥) .

فصل^(٦)

م^(٧) وإنما ينعقد البيع في منتفع به حساً وإن لم ينتفع به في الحال ، فيجوز بيع الصبي ابن اليوم والعبد الزمن ، ولا يجوز بيع الحمار الزمن^(٨) ، ولا بيع ما لا منفعة فيه^(٩) إما لحسته

(١) إنما يكتفى بالكتابة لأنها تفيد الاستقلال وتفضي إلى عتقه وزوال رقه .

انظر الحاوي الكبير ٣/٣٨٢ ، المذهب ٣/٤٩ ، فتح الجواد ١/٣٧٧ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين " م وإنما يؤمر الكافر بإزالة ملك غير المستولدة " .

(٣) في (ص) : " ويؤمر بتفريق المستولدة والمدبر عن سيدهما الكافر ، والتفريق ... " .

(٤) وعليه نفقتهما ، وإنما لا يزال ملكه عن المستولدة والمدبر بالبيع ونحوه لتعذر نقل الملك في أم الولد وإبطال حق العتق في المدبر .

انظر الوسيط ٣/١٦ ، المجموع ٩/٣٥٧ ، أسنى المطالب ٢/٨ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٠ و٤٩١٠ ، الوسيط ٣/١٢-١٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٣٨٥-

٣٩٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٦-٨ ، الإقناع للشريبي ٢/١٣ و١٤ ، اعانة

الطالبين ٣/٨٧ .

(٦) شرع الشارح في بيان شروط المعقود عليه غير الربوي وهي ستة وقد جعل الشارح لكل شرط فصلاً مستقلاً فهذا الفصل لبيان الشرط الأول من شروط المعقود عليه .

(٧) " م " سقط من (ظ) .

(٨) لا يجوز بيع الحمار الزمن لأنه لا منفعة فيه بخلاف العبد الزمن فإنه يتقرب إلى الله تعالى باعتاقه .

التهذيب ٣/٥٦٨ ، وانظر المجموع ٩/٢٤١ ، اخلاص النواي ٢/١٣ .

(٩) إنما لا ينعقد بيع مالا منفعة فيه ؛ لأنه لا قيمة له فأخذ العوض عليه من أكل المال بالباطل وبذل العوض

فيه من السفه وإضاعة المال . انظر المذهب ٣/٢٦ ، أسنى المطالب ٢/٩ ، تحفة المحتاج ٥/٤١٠ .

كالحشرات والخنافس والعقارب والحيات والفأر ، أو لقلته كالحبة والحبّتين من الخنطة أو الزبيب وغيرهما كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١) .

م ويشترط كونه منتفعا به شرعا فلا يجوز بيع آلات الملاهي كالزمامير والطناوير^(٢) وصور الحيوان وكذا الأواني المتخذة من الذهب والفضة وإن عُد رضاؤها مالا^(٣) ، ويجوز بيع [الغنم والبغال والحمير والظباء و^(٤)] ^(٥) الماء ولو على شطّ النهر، والتراب ولو في الصحراء ، والحجارة ولو^(٦) بين الشعاب الكثيرة الحجارة^(٧) والعلق^(٨) [١٠٢] وهو دودة سوداء تخرج من الماء تلقى على عضو ظهر فيه الدم فتمتص الدم^(٩) ، م ولو كان قد أُجّر (سواء بيع

(١) انظر نهاية هذا الفصل ص ٦٣٥ .

(٢) الطناوير : جمع طُنُور ، فارسي معرب ، آلة من آلات اللّهُو والطرب ذات أوتار .

انظر لسان العرب ٢٠٧/٨ ، ومعجم لغة الفقهاء ص / ٢٦٤ .

(٣) عدم جواز بيع الأواني المتخذة من الذهب والفضة تبع فيه الشارح صاحب التعليقة ، وقد جاء في هامش التعليقة : وليس الأمر كما قال بل يصح بيعها قطعا حزم به القاضي أبو الطيب في تعليقه ونقل أبو علي البندجي اتفاق الأصحاب على صحة بيع إناء الذهب والفضة اهـ ونقل مثله النووي في المجموع ، وذلك لأن المقصود عين الذهب والفضة ، والذي يظهر لي أنّ مراد الشارح عدم جواز بيع آلات اللّهُو وإن عد رضاؤها مالا كما استظهره الرافعي وصححه النووي فعبر بالأواني وهي غير مراده والرافعي لم يتعرض للمسألة المذكورة في هذا الباب . انظر فتح العزيز ٣٠/٤ ، روضة الطالبين ٢٠/٣ ، المجموع ١/٢٥٣ و ٩/٢٥٥ و ٢٥٦ ، حواشي التعليقة للطاوسي لوحة ٧٨ ، مغني المحتاج ٢/٣٤٣ .

(٤) انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٧٨ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) في (ص) : " ولو كان " .

(٧) إنما جاز البيع في الصور الثلاثة الأخيرة مع إمكان تحصيلها من غير مؤنة لأن المنفعة فيها ظاهرة وإن سهل تحصيلها . انظر فتح العزيز ٣١/٤ ، احلاص النواي ١٤/٢ ، تحفة المحتاج ٥/٤١٣ .

(٨) انظر لسان العرب ١٠/٢٦٧ ، المصباح المنير ص ٤٢٦ ، القاموس المحيط ٣/٢٧٥ ، وإنما جاز بيع العلق

لأن فيه غرضا مقصودا وهو امتصاصه الدم من العضو المتألم فهي من أدوية الأورام الدموية .

انظر النهاية في غريب الحديث ٣/٢٩٠ ، المجموع ٩/٢٤١ .

من المستأجر أو من^(١) / غيره^(٢) فإنه يصح بيعه وإن لم ينتفع بالمشتري في الحال ، م ويجوز بيع حق الممر على السقف ، م وبيع حق مجرى الماء على السقف ، م وبيع حق البناء على السقف ،^(٣) وبيع السقف للبناء عليه ، (كما يجوز بيع)^(٤) هذه الحقوق المذكورة على الأرض^(٥) وإن كانت منافع تقتضي أن لا تصح إلا بلفظ الإجارة وفيها شائبة البيع والإجارة^(٦) ^(٧) ، هذا إذا كانت الحقوق المذكورة مؤبدة فإن كانت مؤقتة لم تجز إلا الإجارة^(٨) بلفظ الإجارة .

م وبهلم (البائع أو الأجنبي)^(٩) السقف المبيع لهذه الحقوق^(١٠) يغرم^(١١) لصاحب الحق م ضمان الفرقة بين المشتري وحقه وهو قيمة هذه الحقوق إلى أن يعاد السقف وحينئذ يسترد الهادم ضمان الفرقة^(١٢) .

(١) نهاية الوجه (١٤٢) من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ذلك المنتفع به ممن يشتريه أو غيره " .

(٣) في (ظ) : " م " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولو باع " .

(٥) في (ص) : " كان كما لو باعها على السقف فهذه الحقوق يجوز تملكها من الغير بصيغة البيع " .

(٦) قال الطاوسي في التعليقة لوجه ٧٨ : ولهذا قال الأئمة رحمهم الله إن تملك هذه الحقوق إجارة نظرا

إلى ورودها على المنفعة ، وبيع لتأبدها بخلاف الإجارة اه فهذا هو المقصود بشائبة البيع والإجارة .

وانظر روضة الطالبين ٤٥٣/٣ ، الغرر البهية ٤٣١/٤ ، تحفة المحتاج ٤١٣/٥ و ٤١٤ .

(٧) في (ص) : " فيجوز بيع حق البناء على السقف وبيع السقف للبناء عليه وإجاره للبناء عليه " .

(٨) في (ص) : " ولا يصح إلا " .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " غير المشتري " .

(١١) في (ص) : " الهادم " وهذه المفارقات الموجودة في نسخة (ص) هي من التعليقة للطاوسي لوجه ٧٨ .

(١٢) لزوال الخيلولة بينه وبين حقه .

م ولو باع هواء بلا أصل يمكنه البناء عليه ^(١) كما لو باع صاحب عرصة هوائها من إنسان ليشرع جناحا ^(٢) له إليها لم يصح (م) ، أما لو باعه حق الهواء لإشراع الجناح ووضع جذوع الجناح على حائطه فإنه يصح ^(٣) (م) ^(٤) ، [م] ^(٥) وكذلك لا يصح بيع حبة أو حبتين من بر أو زبيب أو غيرهما ^(٦) ، م ولا ^(٧) بيع سبع لا يصيد كالذئب والأسد والنمر بخلاف الفهد والصقر والبازي والهرة ، [م] ^(٨) وكذلك لا يصح بيع بيت (إذا نفى حق الممر) ^(٩) [بأن كان محفوفا بملك المشتري أو غيره ولا ممر له ، أو كان له ممر ونفى حق الممر ^(١٠) / ^(١١)] (في أصح

= انظر روضة الطالبين ٤٥٤/٣ ، الغرر البهية ٤٣٢/٤ .

(١) في (ص) : " لم يصح " .

(٢) الجناح : بناء معلق بخشب خارج عن الدار مشبه بجناح الطائر .

انظر النظم المستعذب ٢٧٣/١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٦ .

(٣) وإنما صح هذا دون الأول ؛ لأن الانتفاع بهواء العرصة هنا كان تابعا لأصل وهو منفعة القرار ، فلا يضر ذكره في العقد بخلافه في الأول فإن الانتفاع بهواء منفردا ليس مقصودا بنفسه .

انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٧٨ ، اخلاص النواي ١٤/٢ ، الغرر البهية ٤٣٣/٤ ، فتح الجواد ٣٧٩/١ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ [وحبة بر وسبع لا يصيد] .

(٦) لأن هذا القدر لا يعد مالا ولا يبذل في مقابلته المال ، ومع هذا لا يجوز أخذه ويجب رده ، وقد ذكر ابن

حجر والرملي : أن الحبتين في ذلك ليستا بشرط إذ الضابط أخذنا من العلة مالا يقابل في العرف بمال في حالة الاختيار .

انظر فتح العزيز ٢٦/٤ ، فتح الجواد ٣٨٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٩٦/٣ .

(٧) في (ص) : " وكذلك لا يصح " .

(٨) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ [وبيت بلا ممر] .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بلا ممر " .

(١٠) نهاية اللوحة (٧١) من (ص) .

(١١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

الوجهين^(١) لتعذر الانتفاع به في الحال^(٢) ، والثاني يصح ، وصححه الغزالي إذ التوصل إلى الانتفاع بشراء الممر واستعارته وإجارته ممكن^(٣) ، وقال البغوي : إن أمكن إيجاد ممر من جانب صح وإلا فلا^(٤) (٥)(٦) .

فصل^(٧)

م^(٨) وإنما ينعقد البيع في طاهر فلا يصح بيع نجس العين كالكلب والخنزير - وما تولد منهما أو من أحدهما وحيوان طاهر - وجلد الميتة والخمر والسرقة^(٩) والبول والعذرة وغيرها ، م وإنما ينعقد إذا كان المبيع طاهرا مطلقا كما ذكرنا ، أو كان نجسا يطهر بالغسل ، فلا يصح بيع المتنجس الذي لا يطهر بالغسل كالمائعات من الدهن واللبن [والخل]^(١٠) وغيرها ، ويصح بيع

(١) وصححه أيضا الرافعي والنووي .

انظر فتح العزيز ٤/٤٥ ، المجموع ٩/٢٤١ و٢٤٢ .

(٢) انظر المذهب ٣/٢٦ ، فتح العزيز ٤/٤٥ ، المجموع ٩/٢٤٢ .

(٣) انظر الوسيط ٣/٣٢ ، الوجيز ٤/٤١ .

(٤) نقل الشارح كلام البغوي بحروفه من الرافعي في فتح العزيز ٤/٤٥ ، والذي في التهذيب ٣/٣٨١ : فإن شرط نفي الممر نظر إن أمكن فتح باب من جانب آخر صح البيع ، وإلا فلا يصح اهـ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٩/٢٣٩-٢٤٢ و٢٥٥ و٢٥٦ ، الوسيط ٣/١٩-٢١ و٣١ و٣٢ ، التهذيب ٣/٣٨٠ و٣٨١ و٥٦٥-٥٦٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٤٢ و٣٤٣ ، الغرر البهية ٤/٤٢٩-٤٣٥ .

(٧) هذا الفصل لبيان الشرط الثاني من شروط المعقود عليه .

(٨) " م " سقط من (ظ) .

(٩) السورقين : فارسي معرب أصلها سرقين فعربت إلى القاف واجيم فيقال السرقين والسرجين وهو ماتدمل به الأرض .

انظر النظم المستعذب ١/١٤ ، لسان العرب ١٣/٢٠٨ ، المصباح المنير ص ٢٧٣ .

(١٠) " والخل " مثبت من غير الأصل .

الثوب أو الخشب النجس^(١) ، ولا يصح بيع جلد الميتة وإن كان يطهر بالدباغ مع الغسل^(٢) .

فصل^(٣)

م^(٤) وإنما ينعقد البيع في مقدور التسليم حسا وشرعا^(٥) ، فلا يصح بيع الضال والطيور في الهواء وإن كان يعتاد العود ، والسماك في الماء وإن كان مملوكا له ؛ إلا أن يكون في بركة صغيرة (ولم يمنع الماء رؤية السمك)^(٦) فإنه يصح بيعه ، (أما الطيور المفلت في الدار الفيحاء الذي يقدر عليه ولكن بعد عسر وتعب ، والسماك في الحوض الكبير الواسع المنسد المنافذ فلا يصح في الأصح^(٧) ، وصحح الغزالي الصحة^(٨))^(٩) .

-
- (١) لأن البيع يتناول الثوب والخشب وهما طاهران وإنما جاورتهما النجاسة وإزالتها هينة .
انظر المهذب ٢٥/٣ ، فتح العزيز ٢٤/٤ .
- (٢) انظر مسائل الفصل في المهذب ٢٥/٣ و٢٣/٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٣/٤-٢٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٣٩٢-٣٩٤ ، فتح الجواد ١/٣٧٨ .
- (٣) هذا الفصل لبيان الشرط الثالث من شروط المعقود عليه .
- (٤) "م" سقط من (ظ) .
- (٥) إنما يشترط في المبيع القدرة على التسليم ليوثق بمحصول العوض وليخرج عن بيع الغرر المنهي عنه .
انظر فتح العزيز ٤/٣٤ ، الغرر البهية ٤/٤٣٦ ، مغني المحتاج ٢/٣٤٤ .
- (٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .
- (٧) صححه النووي في الروضة واعتمده ابن حجر والرملي ، ووجهه أن مثل هذا التعب لا يحتل في غرض البيع ، فلا نظر إلى القدرة بعد تحمله .
انظر الوسيط ٣/٢٣ ، روضة الطالبين ٣/٢٤ ، فتح الجواد ١/٣٨١ ، نهاية المحتاج ٣/٣٩٩ .
- (٨) انظر الوسيط ٣/٢٣ ، قال لأنه مقدور عليه ومستند هذا الشرط النهي عن بيع الغرر وهذا موثوق به لأنه لا غرر فيه .
- (٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

ولا يصح بيع الصوف على ظهر الغنم إلا بعد الذبح^(١) ، م ولا ينعقد بيع حمام البرج الخارج عنه وإن اعتاد العود^(٢) .

م ولا ينعقد البيع في بعض معين ينقص بالفصل^(٣) كبعض الإناء^(٤) والسيف والثوب الرفيع^(٥) ؛ بخلاف ما لو باع بعضا شائعا (أو باع بعضا معينا من كرباس^(٦))^(٧) فإنه يصح ، م وكذلك لا ينعقد البيع في جان تعلق الأرض برقبته كما إذا قتل أو قطع خطأ أو عمدا وعفي^(٨) / على مال^(٩) ؛ بخلاف ما إذا تعلق القصاص برقبته أو تعلق الدين بذمته فإنه يصح

(١) لأنه إن لم يشترط القطع فهو يزداد وما يزداد لا يكون داخلا في البيع ويتعذر امتياز المبيع عن غيره ، وإن شرط القطع فلا يمكن استيفاءه لتألم الحيوان به ولأنه تنقص ماله وقد نهينا عن إضاعة المال .

انظر المهذب ٤٣/٣ ، التهذيب ٥٣٢/٣ ، الغرر البهية ٤٣٧/٤ ، تحفة المحتاج ٤٢١/٥ .

(٢) إذ لا وثوق بعودها لعدم عقلها . انظر الوسيط ٢٤/٣ ، التهذيب ٥٢٧/٣ ، المجموع ٢٨٤/٩ .

(٣) هذه الصورة وما بعدها هي من صور العجز عن التسليم شرعا ، وما قبلها من صور العجز عن التسليم حسا .

(٤) في (ص) : " كالإناء " .

(٥) للعجز عن تسليم ذلك شرعا لأن التسليم فيه لا يمكن إلا بالكسر أو القطع وفيه نقص وتضييع للمال .

شرح المحلى على المنهاج ٢/٢٥٣ و ٢٥٤ وانظر روضة الطالبين ٢/٢٥ ، الغرر البهية ٤٤٠/٤ .

(٦) الكرباس : هو ثوب من القطن الأبيض الخشن وهي كلمة فارسية معربة .

انظر لسان العرب ٦/١٩٥ ، المصباح المنير ص ٥٢٩ ، القاموس المحيط ٢/٢٥٤ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) نهاية الوجه (١٤٣) من (ظ) .

(٩) لأن حق المحني عليه متعلق به فيمنع صحة بيعه كحق المرتهن في المرهون ، وقد أطلق الشارح هنا كالمصنف بطلان بيع العبد الجاني إذا تعلق الأرض برقبته ، والمعتمد أن بطلان البيع في غير ما إذا اختار السيد فداءه أو باعه بعد الفداء وهو موسر وكذا لو باعه لحق الجناية فإنه يصح البيع في هذه الحالات الثلاث كما في الروضة وأصلها في الأولى وفي الثانية والثالثة عند جمع من المتأخرين كالأنصاري وابن حجر والرملي .

بيعه^(١) ، [م]^(٢) وكذا إعتاق الرقيق الجاني الذي تعلق الأرض برقبته (من السيد)^(٣) المعسر [م]^(٤) وإيلاده^(٥) (من السيد)^(٦) المعسر فإنهما لا ينفذان منه بخلاف ما إذا كان موسرا^(٧) ، [م]^(٨) ولا ينعقد البيع في المغصوب م والآبق م إلا إذا قدر المشتري على قبض كل واحد منهما فإنه ينعقد بيعهما^(٩) ، (وهذا في الآبق على أحد الوجهين^(١٠)) وهو الذي استحسنته

= انظر فتح العزيز ٣٨/٤ ، روضة الطالبين ٢٦/٣ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٥٤/٢ ، الغرر البهية وحواشيها ٤٤١/٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٣٨١/١ ، نهاية المحتاج ٤٠١/٣ .

(١) ووجه صحة بيعه أنه في حالة تعلق القصاص برقبته يرجى له السلامة بالعفو ويخاف تلفه بالقصاص فكان حكم بيعه كبيع المريض ، وأما في حالة تعلق الدين بدمته فلأن البيع إنما ورد على العين ولا حجر للسيد على ذمة عبده .

انظر فتح العزيز ٣٩/٤ ، فتح الوهاب ١٥٩/١ ، فتح الجواد ٣٨١/١ .

(٢) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ [وجان تعلق الأرض برقبته كاعتاقه المعسر] .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ [وإيلاده] .

(٥) أي بأن كان جارية .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) إنما لا يصح إذا كان معسرا لتضمنه قوات حق الغير بلا بدل ، ويصح إذا كان موسرا لانتقال حق الغير إلى ذمة الموسر مع ما يؤدي منه .

انظر فتح العزيز ٤٠/٤ ، الغرر البهية ٤٤٣/٤ ، فتح الجواد ٣٨١/١ .

(٨) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ [والمغصوب والآبق] .

(٩) نظرا إلى وصوله إليه بلا غرر في بيعه منه ، قال الطاوسي في التعليقة لوحة ٧٩ : وآخر المصنف صورة المغصوب والآبق مع أنهما من الصور التي لا يقدر فيها على تسليمها حسا لأن هذه الصورة مفارقة لصورة التسليم الحسي والشرعي في أنه يمكن قبض المشتري فيها وإن لم يمكن البائع من التسليم . اهـ بتصرف .

انظر المهذب ٣٤/٣ ، الغرر البهية ٤٤٤/٤ .

(١٠) قول الشارح : وهذا في الآبق على أحد الوجهين ... إن كان يريد الحكم السابق وهو عدم انعقاد =

الرافعي^(١) ، والمشهور أنه لا يصح بيعه سواء عرف موضعه أو لم يعرف^(٢) (٣) ، م وخير المشتري بين إمضاء البيع وفسخه إن جهل كون المشتري مغضوبا أو آبقام أو إن قدر على القبض ثم عجز عنه^(٤) .

فصل^(٥)

م^(٦) وإنما ينعقد البيع فيما يلي المعقود عليه الموصوف العاقد بملك أو ولاية على المالك أو وصاية أو وكالة [له]^(٧) ، م وإن ظن العاقد عدم الولاية على المعقود عليه حالة العقد فإنه [١٠٣] يصح^(٨) بأن كان ملك أبيه وظن حياته حالة العقد فبان أنه كان ميتا (وكذا

= بيع الآبق إلا إذا قدر المشتري على قبضه فليس الأمر كما ذكر الشارح ، والذي ذكره الرافعي والنووي في هذه المسألة أن فيها وجهين ، الصحيح منهما : صحة بيعه لأن المقصود استطاعة وصول المشتري إلى المبيع وتسلمه ، والوجه الآخر : أنه لا يصح لأن البائع يجب عليه التسليم وهو عاجز ، وما ذكره الشارح من استحسان الرافعي له وذكر الوجه الآخر المشهور إنما هو في مسألة بيع الآبق إذا عرف مكانه وعلم قدرته على الوصول إليه كما سيأتي وهما مسألتان كما ذكرهما الشيخان .
انظر فتح العزيز ٣٥/٤ ، المجموع ٢٨٥/٩ .

(١) إذ يقول : وأحسن بعض الأصحاب فقال : إذا عرف مكانه وعلم أنه يصل إليه إذا رام الوصول فليس له حكم الآبق اهـ . انظر فتح العزيز ٣٥/٤ .

(٢) كذا قاله الرافعي في فتح العزيز ٣٥/٤ و٣٤/٤ ، وذكر النووي في المجموع ٢٨٤/٩ : أنه هو المذهب .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الحياوي الكبير ٣٢٥-٣٢٨ و٣٣٣ و٣٣٤ ، الوسيط ٢٣/٣-٢٦ ، التهذيب ٣/٢٦ و٢٧ و٣١ و٣٢ و٥٣٢ ، روضة الطالبين ٣/٢٣-٢٧ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٣٩٨-٤٠٢ ، عمدة السالك ص ٢٣٠ و٢٣١ ، الغرر البهية ٤/٤٣٦-٤٤٥ .

(٥) هذا الفصل لبيان الشرط الرابع من شروط المعقود عليه .

(٦) " م " سقط من (ظ) .

(٧) " له " مثبت من غير الأصل .

(٨) في (ص) : " ولا فرق فيما إذا ظن عدم الولاية بينما إذا ظن عدم ملكه فيه " ، انظر التعليقة لوجه ٧٩ .

لو^(١) ظن فقدان شرط صحة البيع بأن ظن إباق عبده وهو غير آبق ، أو ظن بقاء كتابته وهي غير باقية (فإنه يصح البيع^(٢))^(٣) م (وإذا كانت الولاية شرطاً)^(٤) فيبطل بيع الفضولي مال غيره مطلقاً وكذلك شراؤه لغيره بغير مال الغير^(٥) فإنه يبطل^(٦) ، (بخلاف ما)^(٧) لو اشتراه بعين مال نفسه فإنه لا يبطل الشراء ولا يقع عن المشتري له بل يقع

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وبينما إذا عرف ملكه و " .

(٢) لتبين ولايته على ذلك ، فالمعتبر في العقود وجود الشروط في نفس الأمر لا في ظن العاقد .

انظر أسنى المطالب ١١/٢ ، فتح الجواد ٣٨١/١ ، مغني المحتاج ٣٥٢/٢ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢١٥ و ٢١٧ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صح البيع " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " بغير ماله " .

(٦) لأنه ليس بمالك ولا ولي ولا وكيل فلا يقدر على التسليم شرعاً ، وما ذكره من بطلان بيع الفضولي هو المذهب ، وفي القديم عقد الفضولي موقوف على الإجازة ، قال النووي في زيادة الروضة : ونص عليه في البويطي وهو قوي يعني في الدليل ، وذكر في شرح المذهب أن نص الشافعي في البويطي - وهو من الجديد - تعليق القول بصحة البيع على صحة حديث عروة البارقي قال النووي : وقد صح يعني الحديث ، والحديث المذكور هو حديث عروة البارقي أن الرسول صلى الله عليه وسلم دفع إليه ديناراً ليشتري له شاة فاشترى له به شاتين فباع إحداهما بدينار وجاء بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر له ما كان من أمره فقال بارك الله لك في صفقة يمينك رواه البخاري بمعناه ٦٣٢/٦ في كتاب المناقب باب بدون ترجمة رقم ٣٦٤٢ وفي إسناده مبهم لكن مصرح فيه بالسماع ، وأبو داود ٦٧٧/٣ - ٦٧٩ في كتاب البيوع باب في المضارب يخالف رقم ٣٣٨٤ و ٣٣٨٥ ، والترمذي ٥٥٩/٣ في كتاب البيوع باب بدون ترجمة رقم ١٢٥٨ ، وابن ماجه ٨٠٣/٢ في كتاب الصلقات باب الأمين يتجر فيه فيربح رقم ٢٤٠٢ ، وانظر بقية أدلة المذهب الجديد والقديم في المجموع ٢٦١/٩ و ٢٦٢ .

انظر التهذيب ٥٣٠/٣ ، روضة الطالبين ٢٢/٣ ، المجموع ٢٥٩/٩ و ٢٦٢ ، فتح الباري ٦٣٤/٦ و ٦٣٥ ، تحفة المحتاج ٤٢٦/٥ ، مغني المحتاج ٣٥١/٢ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ف " .

عن المباشر سواء أضاف العقد إلى المشتري له أو لم يضاف أذن^(١) له المشتري له فيه أو لا ،
ويمنع صحة الشراء أيضا الإضافة إلى ذمة الغير بأن قال : اشترت لفلان بألف في ذمته^(٢) أما
إذا قال :^(٣) اشترت لفلان بألف ولم يقل في ذمته يقع عن المباشر^{(٤)(٥)} .

فصل^(٦)

م وإنما ينعقد^(٧) البيع في معلوم العين في المعين ثمنا كان أو مئنا ، فلو باع عبدا من
عبيده أو شاة من قطيعه أو صاعا من صيعانه (غير معين)^(٨) بطل البيع سواء قل القدر الذي
جعل المبيع من جملة أو كثر ، وسواء تقاربت قيم العبيد والصيعان والقطيع أو تباعدت ،
وسواء قال على أن تختار أيهم شئت أو لم يقل ، وسواء قدر مدة التحجير أو لم يقدر^(٩) .

م وإنما ينعقد في معلوم الممر^(١٠) ؛ فلو باع أرضا مخوفة بملك البائع من جميع الجوانب

(١) في (ص) : " أو أذن " .

(٢) لأنه لاسبيل له على ذمته بحال . انظر التعليقة للطاوسي لوجه ٧٩ ، فتح الجواد ٣٨٢/١ .

(٣) في (ص) : " اشترت بألف ولم يضاف الألف إلى ذمة المشتري له ولا إلى نفسه أو قال : " وانظر
التعليقة لوجه ٧٩ .

(٤) يعني ولغت التسمية وإنما يقع للمباشر تغليا للصحة ما أمكن . انظر الغرر البهية وحواشيها ٤٤٦/٤ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣١/٤-٣٤ ، التهذيب ٥٢٧/٣-٥٣١ ، المنهاج مع
شرح المحلى ٢٥٥/٢ و٢٥٦ ، فتح الجواد ٣٨١/١ و٣٨٢ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٨/٣ و٩ و١١ و١٢ .

(٦) هذا الفصل لبيان الشرط الخامس من شروط المعقود عليه .

(٧) في (ط) : " يقع " .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) إنما يبطل البيع في الصور المذكورة لكون المبيع غير معلوم فيقع الغرر من غير حاجة له .

انظر المهذب مع المجموع ٢٨٦/٩ ، الوسيط ٢٦/٣ .

(١٠) في (ص) : " إن كان شيئا له ممر " .

وشرط للمشتري حق الممر إليها من جانب ولم يعين ذلك الجانب لم يصح البيع^(١) ، ولو عين الممر من جانب معين (صح وتعين ، ولو)^(٢) أثبت له حق الممر من جميع الجوانب^(٣) أو^(٤) أطلق البيع صح أيضا ، (وله المرور من كل جانب^(٥))^(٦) ، ولو كانت الأرض ملاصقة للشارع أو للملك المشتري^(٧) صح البيع ولم يثبت له حق الممر في ملك البائع^(٨) ،^(٩) (هذا إذا أطلق البيع ؛ أما إذا قال بحقوقها فله المرور في ملك البائع)^(١٠) .

(١) لأن الأغراض متفاوت باختلاف الجوانب ، ولا يؤمن إفضاء الأمر إلى المنازعة فجعلت الجهالة في الحقوق كالجهالة في المعقود عليه .

فتح العزيز ٤/٤٤ ، وانظر المجموع ٩/٢٤١ ، غاية البيان ص ٢٧٢ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو " .

(٣) في (ص) : " صح البيع " .

(٤) في (ص) : " ولو " .

(٥) لأن مطلق البيع يقتضي حق الممر لتوقف حق الانتفاع عليه .

فتح العزيز ٤/٤٥ ، وانظر أسنى المطالب ٢/١٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " أيضا " .

(٨) لأن العادة في مثلها الدخول من الشارع أو من جهة ملكه فينزل الأمر عليه .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٠ ، حاشية الشريبي على الفرع البهية ٤/٤٤٨ .

(٩) في (ص) : " فالحاصل أن العلم بعين الممر إنما يشترط حيث تعين له الممر في ملك البائع وكان الممر

متعددا فحينئذ ينبغي أن يعين الممر من جانب أو يجعل جميع الجوانب ممراً له أو يطلق البيع أو يقول بعث

هذه الأرض بحقوقها ليثبت له الممر من جميع الجوانب أما إذا لم يتعين ملك البائع للممر بأن كانت

الأرض المبيعة ملاصقة للشارع أو ملك المشتري فلا يستحق الممر في ملك البائع فلا يكون الممر مجهولاً

" وهذه الزيادة بنصها في التعليقة للطاوسي لوحة ٧٩ و ٨٠ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن يكن الصاع معلوم العين فلو قال بعثك صاعاً من هذه الصيرة

صح البيع " ، قلت صواب العبارة كما جاء في التعليقة للطاوسي لوحة ٨٠ " وإن لم يكن الصاع "

م ويستثنى من اشتراط كونه معلوم العين بيع صاع من صبرة (معينة فإنه ينعقد وإن لم يكن الصاع معلوم العين)^(١) وللبائع أن يسلم الصاع من أسفل الصبرة^(٢) وأعلىها وأوسطها^{(٣)(٤)} /^(٥) ولا فرق بين أن تكون الصبرة معلومة الصيعان أو مجهولة ، فإن كانت معلومة الصيعان يكون البيع منزلا على الإشاعة حتى إذا كانت الصبرة مائة صاع وباع صاعا منها فالمبيع عشر العشر فلو تلف بعض الصبرة تلف بقدره من المبيع ، وإن كانت مجهولة فالمبيع صاع منها أي صاع كان حتى لو تلف جميعها سوى صاع واحد تعين العقد فيه ، [م]^(٦) ولا ينعقد بيع^(٧) صبرة مجهولة الصيعان إلا صاعا^(٨) ، وإن كانت معلومة الصيعان (صح البيع)^{(٩)(١٠)}.

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في هامش نسخة (ظ) وجه ١٤٤ : تقدم أول الفصل أنه لو باع صاعا من صيعانه بطل البيع ، ولعل المراد هناك مالو كانت الصيعان متفرقة فباعه واحدا منها يرشد إليه قوله بعده : سواء تقاربت قيمة الصيعان أم لا ، قلت : وهو تنبيه جيد .

(٣) في (ص) : " ومن أعلاها أو وسطها " ، وإنما كان للبائع الخيار في تسليم الصاع من وسط الصبر ومن أسفلها لأن رؤية ظاهر الصبرة كروية جميعها وأجزاء الصبرة الواحدة لا تختلف غالبا .
انظر الوسيط ٢٩/٣ ، فتح العزيز ٤٣/٤ و ٤٤ ، نهاية المحتاج ٤٠٨/٣ .

(٤) نهاية الوجه (١٤٤) من (ظ) .

(٥) في (ص) : " فلا يتعين عين المبيع " .

(٦) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ " لاصبرة مجهولة الصيعان إلا صاعا " .

(٧) في (ص) : " البيع في " .

(٨) في (ص) : " فإن قال بعث هذه الصبرة إلا صاعاً منها وهي مجهولة الصيعان لم يصح البيع " ، قلت : وإنما لا يصح البيع في هذه الصورة دون ما قبلها لكون المبيع ما وراء الصاع وليس معلوما ولا متميزا حتى تكفي فيه المشاهدة ، بخلاف ماسبق من صحة مالو باع صاعا من صبرة مجهولة فيصح البيع لكون المبيع معلوم المقدار والصفة .

انظر مشكل الوسيط ٢٩/٣ و ٣٠ ، المجموع ٣١١/٩ و ٣١٢ ، مغني المحتاج ٣٥٣/٢ .

(٩) في (ظ) : " يصح " .

(١٠) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣٤/٣ و ٤١ و ٤٠ ، الوسيط ٢٦/٣ - ٢٢ ، روضة الطالبين ٢٧/٣ - ٣٠ ، =

فصل (١)

م^(٢) وإنما ينعقد البيع في معلوم القدر في الذمة ثمتنا كان أو مثمتنا ؛ فلو قال بعثك ملء هذا البيت حنطة بكذا لم يصح في السلم ، أو اشترت منك هذه الدار بزنة هذه الصنجة^(٣) ، أو بعثك هذا العبد أو الفرس بما باع به زيد عبده أو فرسه وهما لا يعلمانه أو أحدهما ، أو قال بعثك هذه الدار بألف^(٤) / من الدراهم والدنانير ؛ أو بألف صحاح ومكسرة ؛ أو بألف مطلقاً وكان في البلد صحاح ومكسرة لم يغلب واحد منهما ، أو بعثكها بمائة دينار إلا خمسة دراهم ولم يعلم أحدهما قيمة الدينار بالدراهم لم ينعقد البيع^(٥) ، أما إذا كانا يعلمان قيمة الدينار بالدراهم انعقد البيع .

(ولو قال بعثك ملء هذا الكوز من هذه الصبرة ، فقد قالوا : الأصح الصحة ، وهو مشكل ؛ لأنهم قطعوا فيما إذا قال : بعثك بزنة هذه الصنجة بالبطلان كما تقدم ، ولا فرق بين جهالة الثمن والمثمن ، وأشكل منه أنهم قطعوا فيما إذا قال بعثك ملء هذا البيت من

= إخلاص النواي ٢/١٩ و ٢٠ ، غاية البيان ص ٢٧٢ .

(١) هذا الفصل تكملة للشروط الخامس من شروط المعقود عليه وهو العلم بالمبيع والثمن .

(٢) م " سقط من (ظ) .

(٣) الصنجة : الذي في كتب معاجم اللغة أنه كلمة معربة وذكروا بعض معانيها ثم قالوا : ويقال صنجة

الميزان ، وفي المعجم الوجيز : هو ما يوزن به ، قلت : لعل المراد به حجر الميزان كما عبر به النووي في

المنهاج وكذا ابن المقري في روض الطالب بدلا من تعبير النووي في الروضة بالصنجة .

انظر مختار الصحاح ص ٣٧٠ ، لسان العرب ٢/٣٠٢ و ٣١١ ، القاموس المحيط ١/٢٠٤ ، المعجم الوجيز

ص ٢٧١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٥٣ ، روض الطالب ٢/١٥ .

(٤) نهاية اللوحة (٧٢) من (ص) .

(٥) وذلك لاتقاء العلم بأصل المقدار في الثلاثة الأول ومقدار الذهب من الفضة والصحاح من المكسرة

والدراهم من الدنانير في البقية فيقع الغرر الذي يسهل اجتنابه .

انظر الوسيط ٣/٣٣ ، فتح العزيز ٤/٤٦ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٨٠ ، مغني المحتاج

٢/٣٥٣ .

هذه الصبرة بالبطلان^(١) والمثمن مجهول في الصورتين^(٢)، والمسألة الأولى مذكورة في شرح الرافعي في كتاب السلم^(٣) والآخرين في كتاب البيع^(٤) (٥).

م^(٦) والمعين تكفي فيه المشاهدة ، ولا يشترط فيه العلم بالقدر ، وما في الذمة يكفي فيه العلم بالقدر^(٧) ؛ فيصح بيع الصبرة بعشرة^(٨) فالمبيع هو الصبرة وهي معينة مجهولة القدر،

(١) ماجزم به الشارح من أنهم قطعوا فيما إذا قال بعثك ملء هذا البيت من هذه الصبرة بالبطلان ، قال عنه الأنصاري : خطأ منشؤه عدم التأمل اهـ ، قلت الذي ذكره الرافعي أنه لو قال بعثك ملء هذا البيت حنطة -بتكثير الحنطة- لم يصح لأنه جهل قدر العوض بخلاف مسألة الشارح فقد عين الصبرة بالإشارة إليها فيصح ، وسيأتي مزيد إيضاح للفرق بين المسألتين حالة الجواب عن استشكل الشارح .
انظر فتح العزيز ٤/٤٦ ، الغرر البهية ٤/٥١ .

(٢) مذكرو الشارح من الإشكال نقله عنه الأنصاري في أسنى المطالب ١٥/٢ ، وأجاب عن الاستشكل - على فرض قول الشارح بعثك ملء هذا البيت صبرة - هو وغيره كابن حجر والشريني والرملي بأن محل البطلان إذا كان المعقود عليه في الذمة -السلم- يعني بأن قال بعثك ملء هذا البيت حنطة بالتكثير وكذا لو قال بعثك زنة هذه الصنجة ذهباً بالتكثير أيضاً وملء البيت وزنة الصنجة مجهولان ، أما إذا كان حاضراً بأن قال بعثك ملء هذا البيت من هذه الحنطة أو الصبرة فإنه يصح لإحاطة التخمين برؤيته مع إمكان الأخذ قبل تلفه فلا لاغر ، وقد أشار النووي في المجموع إلى الفرق بين صورة البيع وصورة السلم .

انظر المجموع ٩/٣١٨ ، كفاية الأخيار ص ٣٣٤ ، الغرر البهية ٤/٥١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ٢/٢٥٨ ، تحفة المحتاج ٥/٤٤٠ ، الإقناع للشريني ٩/٢ ، نهاية المحتاج ٣/٤١٠ ، غاية البيان ص ٢٧٢ .

(٣) انظر فتح العزيز ٤/٤٠٧ .

(٤) انظر فتح العزيز ٤/٤٦ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) " م " سقط من (ظ) .

(٧) وهذا هو ملخص جواب ماسبق من استشكل الشارح له .

(٨) اكتفاء بالتخمين المصاحب للمعاينة ، ولكن يكره لأنه قد يقع في الندم .

والثمن هو العشرة وهي معلومة القدر في الذمة ، [م] ^(١) وإن كانت تحت هذه الصبرة [١٠٤] دكة وعلم المشتري ذلك بطل البيع ^(٢) ، م وإن جهل أن تحتها دكة صح البيع ، م فلو علم ذلك بعد العقد خير بين الفسخ والإمضاء ^(٣) ، ويصح بيع جميع صبرة كل صاع منها بدرهم ^(٤) ^(٥) ، م ولا يصح البيع من الصبرة كل صاع بدرهم ^(٦) ^(٧) ، م ويصح بيع الصبرة بعشرة دراهم كل صاع بدرهم إن وافق عدد الصيعان عدد الدراهم المذكورة ، وإن كان ناقصا أو زائدا عليها لم يصح البيع ^(٨) ، م ولا ينعقد بيع

= انظر المذهب مع المجموع ٣١٠/٩ و ٣١٢ ، روضة الطالبين ٣/٣٤ ، اخلاص النواوي ٢/٢٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٥٣ و ٣٥٦ .

(١) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٤ أ [وإن علم أن تحتها دكة بطل] .

(٢) أي علم ذلك بالإخبار وإنما يبطل البيع لمنع ذلك تخمين القدر فالتخمين يضعف عند العلم ولكن لو رأى الموضع قبل وضع الصبرة عليه صح البيع لحصول التخمين .

انظر الغرر البهية ٤/٤٥٢ ، فتح الجواد ١/٣٨٣ ، مغني المحتاج ٢/٣٥٦ ، نهاية المحتاج ٣/٤٠٩ .

(٣) وذلك تنزيلا لما ظهر منزلة العيب والتدليس .

انظر فتح العزيز ٤/٥٠ ، المجموع ٩/٣١٤ ، فتح الجواد ١/٣٨٣ ، مغني المحتاج ٢/٣٥٦ .

(٤) إنما يصح البيع لأن الثمن معلوم التفصيل والمبيع معلوم بالمشاهدة فانتفى الغرر .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٥ و ٤٨ ، المجموع ٩/٣١٣ ، نهاية المحتاج ٣/٤١٣ .

(٥) في (ص) : " فلو قال بعثك هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم صح البيع " .

(٦) إنما لا يصح البيع في هذه الصورة لأنه لم يبع الجملة بل بعضها المحتمل للقليل والكثير فلا يعلم قدر المبيع لاثمينا ولا تخمينا .

انظر التهذيب ٣/٣٩٠ ، فتح العزيز ٤/٤٩ ، تحفة المحتاج ٥/٤٤٨ .

(٧) في (ص) : " فلو قال بعثك من هذه الصبرة كل صاع منها بدرهم لم يصح البيع " ، وهذه الزيادة من (ص) وما قبلها من التعليقة للطاوسي لوحة ٨٠ .

(٨) وجه عدم صحة البيع تعذر الجمع بين جملة الثمن وبين تفصيله ، بخلاف ما إذا اتفقا فإنه يصح لتوافق جملة الثمن مع تفصيله .

انظر التهذيب ٣/٣٩١ ، المجموع ٩/٣١٤ ، الغرر البهية ٤/٤٥٦ .

عبيد لجمع لكل واحد منهم واحد فباعوه بثمن واحد^(١) ، أما لو باع جمع عبيدهم وعين كل واحد ثمن عبده وقبل المشتري ذلك صح البيع ، وكذا لو باع واحد عبيده بثمن واحد صح البيع ، م ولا ينعقد بيع عبد أو فرس أو ثوب بحصته من الألف الموزع^(٢) على قيمته وقيمة عبد آخر أو فرس آخر أو ثوب آخر^{(٣)(٤)} .

فصل^(٥)

م^(٦) وإنما ينعقد البيع في مرثي للعاقدين كله أو ما يذكر^(٧) ؛ وذلك كالدار فإنه ينظر

(١) إنما لا ينعقد لأن الثمن يتوزع عليهم حسب قيم العبيد ، وقيمة كل واحد تختلف عن الآخر فيكون مجهولا لأن كل واحد منهم لا يدري كم نصيبه من الثمن .
انظر التهذيب ٣/٤٩٩ ، اخلاص الناي ٢/٢١ ، الغرر البهية ٤/٤٥٧ .

(٢) في (ص) : " على المبيع وغيره ، فلو باع عبده أو فرسه أو ثوبه بما يخصه من الألف إذا وزع " .

(٣) في (ص) : " بطل البيع " .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٢-٣٦ ، التهذيب ٣/٣٩٠-٣٩٢ و٤٩٩ ، روضة الطالبين ٣/٣١-٣٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٥٢-٣٥٦ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٢٠ و٢١ ، غاية البيان ص ٢٧٢ و٢٧٣ .

(٥) هذا الفصل لبيان الشرط السادس من شروط المعقود عليه كما يفهم من تقسيمه السابق للفصول ، وقد ذكر الأنصاري في الغرر البهية عن الشارح أنه جعلها ستة ونقله عنه أيضا الشريبي في مغني المحتاج ، وقد جعلها النووي في الروضة والمنهاج خمسة قال العراقي كما نقله الأنصاري والشريبي : اشتراط الرؤية داخل في اشتراط العلم فإنه لا يحصل بدون رؤية وهو الذي جرى عليه الحصري وابن حجر .
انظر روضة الطالبين ٣/١٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٣٨ وما بعدها ، كفاية الأخيار ص ٣٢٩ ، الغرر البهية ٤/٤٦٢ ، فتح الجواد ١/٣٧٨ .

(٦) " م " سقط من (ظ) .

(٧) ذكر البغوي والرافعي والنووي وغيرهم أن الرؤية المعتبرة هي حسب ما يليق بحال المبيع كما سيأتي في الأمثلة قال الرملي : وضبطه في الكافي بأن يرى ما يختلف معظم المالية باختلافه .

انظر التهذيب ٣/٢٨٥ ، فتح العزيز ٤/٥٧ ، المجموع ٩/٢٩١ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٤٢١ ، الغرر =

منها إلى البيوت والسقوف والسطوح^(١) / والجدران داخلا وخارجا والمستحم والبالوعة ،
وكالبستان فإنه ينظر فيه إلى الأشجار دون عروقها وإلى الجدران دون أساسها وإلى مسابيل
مائه ، وكالريق فإنه ينظر فيه إلى غير الأسنان واللسان والعورة ، وكالدجاج المنقوش
والبسط والزلاى فإنه ينظر إلى وجهيها ، وكالكتب فإنه ينظر إلى ورقة ورقة ، وكالبطيخ
والسفرجل والرمان فإنه ينظر فيها إلى كلها ولا يكفي رؤية ظاهرها^(٢) ، وكالعنب والخوخ
ونحوهما فإنه ينظر فيها إلى جميعها ولا يكفي النظر فيها إلى أعلا السلة^(٣) .

ولا يجوز بيع اللب وحده في القشر^(٤) ، ولا بيع المسك في الفأرة معها ودونها ، ولا بيع
الشاة المذبوحة قبل السلخ ولا اللحم وحده ولا الجلد وحده^(٥) ، ويجوز بيع الرؤوس
والأكارع قبل سلخ جلدها لكن بعد الإبانة^(٦) ، ويجوز بيع الشاة المسمومة^(٧) وإن لم يسلم
جلدها ، ويمتنع بيع ماء الفحل في الصلب وهو العسب^(٨) ، وما في بطون الأمهات وهو

= البهية ٤/٤٦٠ ، فتح الجواد ١/٣٨٤ ، غاية البيان ص ٢٧٢ .

(١) نهاية الوجه (١٤٥) من (ظ) .

(٢) في (ص) : " ولا بد من رؤية واحد واحد " .

(٣) والمعنى في اشتراط رؤية جميعها عند فقهاء الشافعية أنها تختلف اختلافا ظاهرا بخلاف الحبوب والبطيخ
والرمان والسفرجل إضافة إلى اختلافها تباع عددا .

انظر فتح العزيز ٤/٥٦ ، المجموع ٩/٢٩٨ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٢٦٣ ، الغرر البهية ٤/٤٦٠ .

(٤) لأن تسليمه لا يمكن إلا بكسر القشر وفيه تغيير عين المبيع .

انظر المجموع ٩/٢٩١ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٩ .

(٥) لأن المقصود اللحم وهو مجهول لانتفاء الرؤية المعتبرة .

انظر فتح العزيز ٤/٦٠ ، الغرر البهية ٤/٤٦١ ، مغني المحتاج ٢/٣٦٠ .

(٦) في (ص) : " فأما قبلها فممتنع " .

(٧) المسمومة : هي التي تنف صوفها ونظف شعرها بالماء الحار ، قال في اللسان : وإنما يفعل بها ذلك في

الغالب لتشوى . انظر لسان العرب ٧/٣٢٢ ، المصباح المنير ص ٢٨٩ ، القاموس المحيط ٢/٣٧٩ .

(٨) انظر الزاهر ص ٢٨٧ ، النهاية في غريب الحديث ٣/٢٣٤ ،

الملاقح^(١) ، وما في أصلاب الفحول وهو المضامين^(٢) .

ونجاج النجاج وهو حبل الحبلية (بفتح الباء فيهما وهذا تفسير أبي عبيد^(٣)) ، وفسره الشافعي رضي الله عنه بأن يبيع السلعة بثمن إلى أن تلد الناقة ويلد حملها^(٤) ، وقال في التنبيه^(٥) : وتحمل ولدها^(٦) ، والحبلية مصدر حبلت المرأة حبلا يسمى به المحمول كما سمي

(١) انظر غريب الحديث ٢٠٨/١ ، الزاهر ص ٢٨٨ ، النهاية في غريب الحديث ١٠٢/٣ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) أبو عبيد : هو القاسم بن سلام البغدادي ولد سنة ١٥٧ هـ ، وقيل غير ذلك كان إماما بارعا في علوم كثيرة منها التفسير والقراءات والحديث والفقه واللغة والتاريخ سمع شريكا وهشيمًا وسفيان بن عيينة ويزيد بن هارون ويحيى القطان وأخذ عن الأصمعي وأبي عبيدة وابن الأعرابي والكسائي وغيرهم ، روى عنه محمد بن إسحاق الصاغانى وابن أبي الدنيا وعلي البغوي وآخرين من تصانيفه الأموال والطهور وغريب الحديث والناسخ والمنسوخ وغيرها ٢٢٤ هـ . انظر طبقات ابن سعد ٣٥٥/٧ ، إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ١٢/٣-٢٣ ، سير أعلام النبلاء ١٠٤٠/١٠ .

(٤) انظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢٠٨/١ ، وهذا التفسير هو قول أبي عبيدة وأحمد وإسحاق بن راهوية قاله النووي والحافظ ابن حجر ونقله الرافعي والحافظ عن أكثر أهل اللغة . انظر النهاية في غريب الحديث ٣٣٤/١ ، فتح العزيز ١٠٢/٤ ، المصباح المنير ص ١١٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٦٢/١/٣ ، فتح الباري ٣٥٨/٤ .

(٥) انظر مختصر المزني ص ٨٨ ، ونقله عنه الأزهرى في الزاهر ص ٢٨٧ والمساوردي في الحاوي الكبير ٣٣٦/٥ ، وما فسر به الشافعي فسر به قبله ابن عمر رضي الله عنهما كما في البخاري ٣٥٦/٤ كتاب البيوع باب بيع الغرر وحبل الحبلية برقم ٢١٤٣ ومسلم ١١٥٢/٣ في البيوع باب تحريم حبل الحبلية برقم ١٥١٤ وفسره أيضا مالك رحمه الله كما قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٦٢/١/٣ والحافظ في فتح الباري ٣٥٨/٤ .

(٦) التنبيه : هو كتاب مختصر في فروع الشافعية وهو أحد الكتب الخمسة المشهورة المتداولة بين الشافعية بل وأكثرها تداولاً أخذ مؤلفه أبو إسحاق الشيرازي عن تعليقه أبي حامد المروزي ذكر له حاجي خليفة ما يزيد على أربعين شرحا وستة مختصرات وست منظومات وعدد من التعليقات والنكات والتصحيحات . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/١ ، طبقات ابن شهبة ٢٤٠/١ ، كشف الظنون ٤٨٩/١-٤٩٣ .

(٧) التنبيه ص ١٣٤ إلا أنه جاء فيه وتحبل بدل وتحمل ، والمراد عدم اشتراط وضع حمل الولد .

(٨) ذكر الماوردي والنووي أن تفسير أبي عبيد أشبه بظاهر اللفظ وأقرب إلى اللغة وتأويل الشافعي أقوى =

بالحمل^(١) ، قال الأزهري^(٢) : إنما قال الحبله لأنها أنثى^(٣) ، وقال غيره الحبله جمع حابل كظالم وظلمة^(٤) ، قال الأخفش^(٥) : إمراة حابل ونساء حبله^(٦) ، وقيل^(٧) الهاء فيه

= لأنه تفسير الراوي وهو أعرف بالمراد ، قال النووي : وعلى التقديرين البيع باطل بالإجماع اهـ وذلك لأنه على تأويل أبي عبيد بيع معدوم ، وعلى تأويل الشافعي بيع إلى أجل مجهول .
انظر الحاوي الكبير ٣/٣٣٦ ، التهذيب ٣/٥٣٢ و ٥٣٣ ، المهذب مع المجموع ٩/٣٤٠ و ٣٤١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٦٢١ .

(١) انظر النهاية في غريب الحديث ١/٣٣٤ .

(٢) الأزهري : هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي ولد سنة ٢٨٢ هـ كان رأسا في العربية سمع من الحسين بن إدريس وأبي القاسم البغوي ونفطويه وأبي الفضل المنذري وغيرهم روى عنه أبو عبيد الهروي وأبو يعقوب القراب وسعيد القرشي وغيرهم من تصانيفه تهذيب اللغة ومختصر ألفاظ المختصر المسمى بالزاهر وكتاب غريب الحديث وكتاب التفسير وغيرها ٣٧٠ وقيل ٣٧١ هـ . انظر طبقات الشيرازي ص ٢١١ ، سير أعلام النبلاء ١٦/٣١٥ ، طبقات السبكي ٣/٦٣-٦٨ ، بغية الوعاة ١/١٩ .

(٣) انظر تهذيب اللغة ٥/٨١ ، وهو ماعليه ابن الأثير في النهاية في غريب الحديث ١/٣٣٤ .

(٤) نقله النووي عن أهل اللغة .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/٦١ ، المجموع ٩/٣٤١ .

(٥) الأخفش : اشتهر عدد من الأعلام بهذا الاسم ومنهم الأخفش الثلاثة ولكن إذا أطلق الأخفش فالمراد به الأوسط كما ذكره السيوطي في المزهري ، وهو سعيد بن مسعدة البلخي البصري مولى بني مجاشع كان اماما في العربية لازم سيويه حتى برع وكان أكبر سنا منه وروى عن الكلبي وهشام بن عروة وأخذ عنه المازني وأبو حاتم وسلمة ، رمي بالقدر والاعتزال ، ومن تصانيفه الأوسط والمقاييس في النحو وتفسير معاني القرآن وكتاب العروض ومعاني الشعر وغيرها توفي سنة ٢١٠ وقيل ٢١١ وقيل غير ذلك .
انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٣٦-٤٢ ، وفيات الأعيان ٢/٣٨٠ و ٣٨١ ، سير أعلام النبلاء ١٠/٢٠٦-٢٠٨ ، بغية الوعاة ١/٥٩٠ و ٥٩١ ، المزهري ٢/٥٣ و ٥٤ و ٥٦ .

(٦) ونقله عنه النووي أيضا .

انظر المجموع ٩/٣٤١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/٦١ .

(٧) نقله ابن بطال والنووي عن ابن الأنباري .

م وإنما ينعقد في مرئي حالة العقد لا قبله إن غلب تغير أمثال ذلك المرئي من وقت الرؤية إلى العقد ، (أما لو رآه)^(٣) قبل العقد بزمان لا يكون تغير أمثاله فيه غالباً^(٤) أو^(٥) بزمان يحتمل أن يتغير ويحتمل أن لا يتغير (فيكفي ذلك)^(٦) ^(٧) ، م ويكفي رؤية البعض الدال على الباقي كظاهر صيرة الحنطة والشعير والجوز واللوز والتمر إن لم تلتصق حباته والدقيق وأعلى السمن و[قوصرة^(٨)]^(٩) التمر^(١٠) والخل وسائر المائعات في

= انظر النظم المستعذب ١/٢٤٠ ، المجموع ٩/٣٤١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١١/٦١ .

(١) انظر في تفسير جبل الحبله ومعانيه كل من اللباب ص ٢٢٢ ، الحاوي الكبير ٥/٣٣٦ ، المهذب ٣/٤٧ ، النهاية في غريب الحديث ١/٣٣٤ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١١/٦٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٤ ، لسان العرب ١١/١٣٩ و ١٤٠ ، المصباح المنير ص ١١٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فالرؤية " .

(٤) في (ص) : " كافية " .

(٥) في (ص) : " ورؤيته " .

(٦) وإنما تكفى الرؤية فيما لا يتغير غالباً نظراً لغلبة بقائه على مارآه ، وأما ما يحتمل التغير وعدمه فلكون الأصل بقاء المرئي بحاله .

انظر المهذب ٣/٣٧ ، أسنى المطالب ٢/١٨ ، تحفة المحتاج ٥/٤٥٥ و ٤٥٧ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كافية " .

(٨) القوصرة : بتخفيف الراء وتثقيلها وهي مايكثر فيه التمر من البواري ، والبواري : الحصير المعمول من القصب ، قال الأنصاري : قال في المهمات ومراده الرعاء الذي يملأ تمراً لنا ويتحامل عليه لينكس بعضه على بعض .

انظر مختار الصحاح ص ٥٣٧ ، لسان العرب ٤/٨٧ و ٥/١٠٤ ، المصباح المنير ص ٥٠٥ ، القاموس المحيط ٢/١٢٢ ، أسنى المطالب ٢/١٩ .

(٩) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وهي من التعليقة لوجه ٨١ .

(١٠) إنما كرر ذكر التمر لأنه في الأول مثل لما لم تلتصق حباته ومثل في الثاني لما تلتصق حباته وهو ما كان =

الظروف^(١) ، وينظر في الكرباس إلى أحد وجهيه ، م وكذا يكفي رؤية البعض الذي هو صوان^(٢) الباقي كقشر البيض والرمان والقشرة السفلى من الجوز واللوز^(٣) ، وإنما يشترط كونه مرئياً إن لم يشتر نفسه م أو لم يؤجرها ، فإن اشترى (الريق الأعمى^(٤))^(٥) نفسه أو أجراها أو قبل الكتابة على نفسه لم تتعين الرؤية^(٦) ، م وإذا بان التغير في المبيع الذي لا يكون في مثله التغير غالباً ثبت للمشتري الخيار ، م فإن اختلفا فقال البائع هو بحاله ، وقال المشتري بل تغير فالقول قول المشتري في تغيره^{(٧)(٨)} .

= في قوصرته .

(١) لأن الغالب استواء ظاهر ذلك وباطنه .

انظر المذهب ٣/٣٧ ، فتح الجواد ١/٣٨٤ ، نهاية المحتاج ٣/٤١٩ .

(٢) صوان : الصون الحفظ والصيانة فالصوان مكان الحفظ والصون : بضم الصاد وكسرهما هو ما يصان فيه الشيء . انظر النظم المستعذب ١/١٢ ، لسان العرب ١٣/٢٥٠ ، المصباح المنير ص ٣٥٢ .

(٣) إنما يكفي برؤية قشر الرمان والبيض والقشرة السفلى من الجوز واللوز وما هو صوان للثمرة لكون صلاح باطنه في بقاء صوانه فيه دون القشرة العليا من الجوز واللوز وكذا المسك في فأرته كما سبق ومثله جوز القطن لأنه لا يتعلق ببقائه فيها كثير صلاح .

انظر الوسيط ٣/٣٩ ، فتح العزيز ٤/٥٧ ، مغني المحتاج ٢/٣٥٩ .

(٤) يشير الشارح إلى مسألة عدم جواز بيع وشراء الأعمى وهو المذهب كما قاله الرافعي والنووي وذكر أن طريقه أن يوكل وتحتل صحة وكالته للضرورة ، وإنما جاز له أن يشتري نفسه أو يؤجرها لعلمه بنفسه .

انظر فتح العزيز ٤/٥٢ و٥٣ ، المجموع ٩/٣٠٢ و٣٠٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " حتى لو اشترى الرقيق الأعمى نفسه أو أجراها أو قبل الكتابة فإن ذلك يجوز " .

(٧) قال في الروضة ٣/٣٧ : مع يمينه ؛ لأن البائع يدعي عليه علمه بهذه الصفة فلم يقبل كادعائه إطلاعه على العيب اهـ ، وانظر المذهب مع المجموع ٩/٢٨٩ و٢٩٧ ، التهذيب ٣/٢٨٩ ، كفاية الأخيار ص ٣٢٨ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٣٧-٣٩ و٤٦ و٤٧ ، التهذيب ٣/٢٨٥-٢٨٩ و٣٢٢-٥٣٦ ،

الوجيز مع فتح العزيز ٤/٥٢ و٥٤-٥٨ و٦٠ و١٠٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٥٧-٣٦٢ و٣٧٨-

٣٨٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٢٨ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٩ ، الغرر البهية ٤/٤٥٨-٤٦٢ .

فصل^(١)

م^(٢) وإنما ينعقد البيع في المطعومين م وجوهري الثمنية^(٣) بالشروط المذكورة مع الحلول والتقابض في المجلس م قبل التخيير^(٤) فيه ؛ سواء باع المطعوم بجنسه أو غير جنسه ؛ فلو باع الحنطة بالحنطة أو بالشعير ، أو الذهب بالذهب ، أو بالفضة نسيئة لم ينعقد البيع ولو لم يتخيرا ولم يتفرقا حتى انقضى الأجل^(٥) / وقبضا العوضين في المجلس قبل التخيير^(٦) ، وكذلك لو تبايعا ولم [يقبضا]^(٧) العوضين [أو]^(٨) أحدهما حتى تفرقا عن المجلس أو تخيرا فإن [١٠٥] البيع لا ينعقد .

(١) شرع الشارح في هذا الفصل تبعا للمصنف في الربا وهو لغة : الزيادة والنماء وهو مقصور على الأشهر .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٦ ، المصباح المنير ص ٢١٧ ، القاموس المحيط ٣٣٤/٤ .
واصطلاحا : هو عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البديلين أو أحدهما . انظر أسنى المطالب ٢/٢١ ، الإقناع للشرييني ٢/١٥ ، نهاية المحتاج ٣/٤٢٤ .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) تعبير الشارح هنا مشعر بعلية تحريم الربا وهو جوهرية الأثمان غالبا في الذهب والفضة والطعم في غيرها وهو الجديد من مذهب الشافعي ، والمراد بالمطعوم ما يراد لطعم الآدمي غالبا تقوتا وتادما أو تفكها أو تداويا .

انظر الوسيط ٣/٤٦ و ٤٧ ، التهذيب ٣/٣٣٦ و ٣٣٧ ، فتح العزيز ٤/٧٢ و ٧٤ ، المجموع ٩/٣٩٣ و ٣٩٥ و ٣٩٧ ، اخلاص النواي ٢/٢٤ و ٢٥ ، الإقناع للشرييني ٢/١٦ و ١٧ ، غاية البيان ص ٢٧٣ .

(٤) التخيير هو : اختيار العاقلين لزوم العقد قبل التقابض كما سيأتي تعريفه من كلام الشارح في ص ٦٩٨ .

(٥) نهاية الوجه (١٤٦) من (ظ) .

(٦) يعني فإنه لا ينعقد لوجود الأجل وإن قل زمنه .

انظر غاية البيان ص ٢٧٥ .

(٧) في الأصل و (ص) : " يقبض " .

(٨) أو مثبت من (ظ) .

والأصل في الثمنية هو الذهب والفضة سواء المضروب فيهما وغيره والحلي منهما وغيره بخلاف الفلوس وإن راجت رواج الذهب والفضة فإنها ليست بثمن غالباً^(١).

م وإنما ينعقد البيع في المطعومين وجوهري الثمنية بغير الجنس مع اشتراط الحلول والتقابض من غير اشتراط العلم بالمماثلة ، وبجنسه مع اشتراط العلم بالمماثلة ، فلو كان في الصيرتين أو أحدهما شيء من زوان^(٢) أو قصل^(٣) أو مدر (أو حبات شعير وكان قدراً لو ميز بان على المكيال)^(٤) لم يصح البيع^(٥) ، فأما ما لا يبين على المكيال إذا ميز فلا يضر ، ولو كان فيهما أو في أحدهما دقاق تب أو قليل تراب لم يضر ، بخلاف ما إذا باع موزوناً بجنسه وفيهما أو في أحدهما قليل تراب فإنه لا يجوز^(٦) ^(٧).

(١) انظر فتح العزيز ٧٤/٤ ، المجموع ٣٩٤/٩ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٨١ .

(٢) الزَّوَان : بضم الزاي وكسرهما من غير همز وكذا يقال زَوَان بالهمز هو نبات يخالط البر في نباته له حب دقاق فيها طول قال ابن بطال : ولعله الذي يسمى باليمن الخندرة والذرب ، وقال في المصباح المنير : وأهل الشام يسمونه الشيلم وفي اللسان : خص بعضهم به الدوسر ، قال وهو نبات كنبات الزرع غير أنه يجاوز الزرع في الطول وله سنبل وحب دقيق أسمر .

انظر النظم المستعذب ٢٤٤/١ ، لسان العرب ٢٨٥/٤ و ١٩٣/١٣ و ٢٠٠ ، المصباح المنير ص ٢٦٠ .

(٣) القَصَل : هو في كتب أهل اللغة ماعزل من البر إذا بقي فيرمي به ، وخصه جمع من فقهاء الشافعية بعقد التبن الذي يبقى في الطعام بعد تصفيته كما ذكره الرافعي ونقله السبكي عن أبي حامد وأبي الطيب والقاضي حسين .

انظر الزاهر ص ٢٨٢ ، فتح العزيز ٨٨/٤ ، لسان العرب ٥٥٨/١١ ، تكملة المجموع للسبكي ٤١٩/١٠ ، القاموس المحيط ٣٨/٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لأنه إن كان في أحدهما فليقين التفاضل ، وإن كان فيهما فللجهل بالتماثل .

التهذيب ٣٥٠/٣ ، وانظر المذهب ٧٣/٣ ، الوسيط ٥٩/٣ .

(٦) لأنه يؤثر في الوزن كيف ما كان بخلاف المكيل فإنه لا يظهر في الكيل .

انظر المذهب ٧٣/٣ ، التهذيب ٣٥٠/٣ ، فتح العزيز ٨٨/٤ ، فتح الجواهر ٣٨٦/١٥ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأما القليل من التراب فيمنع الصحة في الموزون دون المكيل " .

م ويعتبر العلم بمماثلة المكيال في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمكيال ،
 م والعلم بمماثلة الموزون في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالوزن ، فالذهب
 والفضة ^(١) يباع وزنا ، والحبوب كلها والتمر والملح مكيلة إلا ^(٢) إذا كان الملح قطعاً
 كباراً فحينئذ يباع وزناً ^(٣) ، والخل والعصير والدهن وذائب السمن
 والعسل [واللوز] ^(٤) مكيال ، وما لا يقدر بالمكيال والوزن كالبطيخ والرمان والسفرجل
 والقثاء والباذنجان لا يباع إلا بعد الجفاف ^(٥) .

(١) في (ص) : " موزونان ، والجوز واللوز موزونان وكلما يتجافى البعض عن البعض " انظر التعليقة
 للطاوسي لوحة ٨٢ .

(٢) نهاية اللوحة (٧٣) من (ص) .

(٣) نظراً لهيئته في الحال فلا يمكن كياله والزام الناس بسحقه فيه تضيق على الناس .
 انظر روضة الطالبين ٥٠/٣ ، المجموع ٢٢٩/١٠ ، أسنى المطالب ٢٤/٢ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وما ذكره من أن اللوز مكيال وقيل سطرين تقريباً ذكر أنه موزون
 تبع فيه الطاوسي في التعليقة للطاوسي لوحة ٨٢ وفي حواشي التعليقة هنا قوله واللوز بعد العسل " هذا
 فيه نظر " وسيأتي في الفصل القادم ذكر الوجهين فيه .

(٥) اعلم أن قول الشارح هنا وما لا يقدر بالمكيال والوزن كالبطيخ والرمان والسفرجل والقثاء والباذنجان لا
 يباع إلا بعد الجفاف فيه أمور :

الأول : أنه لم يبين هل تباع كيلاً أو وزناً والصحيح أنها تباع وزناً ولو أمكن كيلاً .

الثاني : ما ذكره الشارح في الأمثلة أنها تباع عدداً هو في العرف العام وإلا فالقثاء والباذنجان وكثير من
 الخضروات عن بعضهم تباع في بعض البلاد وزناً كذا قرره السبكي .

الثالث : أن ما ذكره الشارح من أن مالا يكال ولا يوزن أنه يباع في حالة الجفاف يعني متساوياً وزناً
 هو فيما يمكن تخفيفه ويدخر يابسه في العادة كالبطيخ الذي تفلق وحب الرمان الحامض ، أما
 ما غالب منافعه في حال رطوبته وكذا كل رطب إذا يبس لم يستفد منه للأكل أو لا يمكن تخفيفه
 كالأمثلة التي ذكرها الشارح ففيه قولان في المذهب : أحدهما : أنه يجوز بيع بعضه ببعض
 وزناً ، والقول الثاني وهو الأصح : عدم الجواز لتغيره عند اليبس وكثرة ما يحمل بعضها من الماء
 فيثقل به وقلة ما يحمل غيرها فيضمر به ، وقد أوضح المسألة وجمع أطرافها ومن صحح كل قول
 منها السبكي في المجموع ٢٩٨/١٠ و ٢٩٩ و ٤٤٠-٤٤٢ ، وانظر الوسيط ٥١/٣ ، الوجيز مع =

م ويعتبر العلم بمماثلة المكيال في عادة بلد العقد [بالمكيل وبمماثلة الموزون في عادة بلد العقد]^(١) (بالوزن حيث لا نقل في أن المعتاد فيه)^(٢) الكيل أو الوزن^(٣) وإنما تعتبر عادة بلد العقد ما لم يكن جرمه أكبر من جرم التمر فإن كان أكبر منه يباع وزنا ولا ينظر إلى عادة البلد^(٤) ، وما يباع في عهده صلى الله عليه وسلم مرة كيلا ومرة وزنا ولم يكن أحدهما أغلب فالحكم فيه كالحكم فيما لا نقل فيه .

م وإذا اشترطنا العلم بالمماثلة فيطل بيع صبرة من الخنطة مثلا بصبرة منها جزافا وإن خرجتا متماثلتين^(٥) ، م ولا يطل [بيع صبرة بصبرة مكايلة مثل أن يقول بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة مكايلة ، م ولا]^(٦) بيع صبرة بصبرة كيلا بكيل مثل أن تقول بعتك هذه الصبرة بتلك الصبرة كيلا بكيل ، م [وهكذا]^(٧) الحكم فيما إذا قال بعتك هذه الدراهم بتلك الدراهم موازنة م أو وزنا بوزن ، م وإنما يصح^(٨) البيع في هذه الصور الأربع إن خرجت الصبرتان أو الدرهمان متساويين ، م ولا يطل بيع صبرة صغيرة بكيلها من صبرة

= فتح العزيز ٤/٧٩ و ٨٢ ، نهاية المحتاج ٣/٤٣٦ .

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو الوزن فيها بالمعتاد في " .

(٣) لأن الشيء إذا لم يكن محدودا في الشرع كان الرجوع فيه إلى العادة كما في القبض والحرز .
انظر المذهب مع المجموع ١٠/٢٨٢ و ٢٨٨ و ٢٨٣ ، فتح العزيز ٤/٨١ ، كفاية الأخيار ص ٣٢٨ .

(٤) في (ص) : " حيث لا نقل في المطعوم الذي يبيعه إن المعتاد منه الكيل أو الوزن " .

(٥) لأنه لم يعتد الكيل بالحجاز فيما هو أكبر من التمر .

انظر المجموع ١٠/٢٨٥ ، أسنى المطالب ٢/٢٤ ، فتح الجواد ١/٣٨٦ .

(٦) قالوا لأن التساوي شرط وشرط العقد يعتبر العلم به والجهل بالمماثلة كحقيقة المفاضلة .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٢ ، المجموع ١٠/٢٣٢ و ٢٣٣ ، فتح الوهاب ١/١٦١ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٠ .

(٧) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٨) في الأصل : " وهنا " .

(٩) في (ص) : " لا يطل " .

كبيرة ، وإن تفرق المتبايعان في هذه الصور قبل الكيل في المكيل وقبل الوزن في الموزون ؛ ولكن إذا تفرقا بعد تقابض الحملتين فإن البيع لا يبطل^{(١)(٢)(٣)}.

فصل

م وتعتبر المماثلة في حال الكمال ، م فحال كمال (الشيء كاللبن ، م والسمن ، م والمخيض^(٤) م^(٥) الصافي من الماء ، م والزيب ، م والتمر مع النوى فيهما ، م^(٦) وكعصير^(٧) قصب السكر ، م وعصير الرمان ، م وعصير العنب ، م^(٨) وعصير الرطب ، م وخل العنب والرطب ، م^(٩) / وكذا جميع الثمار الجافة ، [م]^(١٠) وكذا اللحم الجاف بلا

(١) هذه العبارة تابعة لما قبلها أي لا يشترط الكيل أو الوزن قبل التفرق وإنما يشترط التقابض ، والمعنى في عدم بطلان البيع وجود التقابض في المجلس . انظر فتح العزيز ٨٣/٤ ، المجموع ٢٤٨/١٠ ، الغرر البهية ٤٧٤/٤ .

(٢) في (ص) : "ثم في هذه الصورة الأخيرة تكال الصيرتان فما فضل من الصيرة الكبيرة يكون لصاحبها" .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٥٩-٦٥ و ٦٨-٧٣ ، الوسيط ٤٤/٣-٥١ و ٦١ ، روضة الطالبين ٤٤/٣-٥٢ و ٥٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢٣/٢-٢٨ ، فتح الوهاب ١/١٦١ و ١٦٢ ، غاية البيان ص ٢٧٣-٢٧٥ .

(٤) المخيض : اللبن الذي استخرج زُبده بتحريكه .

انظر النظم المستعذب ١/١٤٣ ، مختار الصحاح ص ٦١٨ ، لسان العرب ٧/٢٢٩ و ٢٤٦ .

(٥) " م " سقط من (ظ) .

(٦) " م " سقط من (ظ) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " اللبن أن يكون لبناً م أو سمناً م أو مخيضاً م صافياً من الماء ، م وحال كمال العنب والزيب أن يكون زيباً م أو تمرأ م مع النوى فيهما ، م وماله حال كعصير" .

(٨) " م " سقط من (ظ) .

(٩) نهاية الوجه (١٤٧) من (ظ) .

(١٠) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ " واللحم الجاف بلا عظم" .

عظم ، م وكذا الحب الجاف ، م وكذا الجوز م واللوز الجافان ، (م) وإنما يباع الجوز بالجوز واللوز باللوز وزنا فيهما في أحد الوجهين^(١) ، والثاني يباعان كيلا^(٢) ، والثالث يباع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا^(٣) ، والوجهان الأولان ذكرهما في البحر دون الثالث^(٤) ، والأول منهما هو المذكور في الكتاب^(٥) ، والثالث ذكره الرافعي رحمه الله تعالى في شرح الوجيز وقطع به^(٦) ، م وكذا لهما ، م وكذا دهن كل^(٨) حب له دهن (كالشيرة)^(٩) ،

(١) وهو الذي اختاره المصنف كما سيأتي ، وهو مقتضى شرح المحلى للمنهاج ٢٧٠/٢ وكذا هو في مغني المحتاج للشرييني في آخر باب الربا ٣٧٧/٣ خلافا لما اختاره -أي الشرييني- أولا في ص ٣٦٨ .

(٢) وهو مافي المطبوع لكتاب نهاية المحتاج ٤٤٤/٣ ، لكن قال الشيراملسي : ثم رأيت في نسخة الجوز بالجوز وزنا وعليها فلا إشكال .. اهـ قلت : وما ذكره الشيراملسي في النسخة المذكورة هو ما نقله الجمل في حاشية المنهجي ٣٨٣/٤ عن نهاية المحتاج وقال في آخره اهـ بالحرف ونقله عنه الشرواني أيضا في حاشية تحفة المحتاج ٥٠٠/٥ ، وقطع به صاحب النهاية في غاية البيان ص ٢٧٤ ، وعليه فالأولى تصحيح النسخة للطبعة .

(٣) وهو ما قطع به الرافعي وغيره كما سيأتي .

(٤) وذكر الوجهين أيضا أبو حامد والجرجاني قاله السبكي في تكملة المجموع ٣٠٣/٩ .

(٥) إذ يقول المصنف في الحاوي الصغير لوحة ١٤ أ : [والجوز واللوز وزنا] ، وتبعه في بهجة الحاوي انظرها مع الغرر البهية ٤٨٠/٤ .

(٦) انظر فتح العزيز ٩٩/٤ ، وعلل كون الجوز موزونا بأنه أكبر من التمر ، وهو الذي ذكره البغوي في التهذيب ٣٤٤/٣ ، وحزم به النووي كذا ذكره الأنصاري ، قال السبكي في تكملة المجموع ٣٠٣/٩ : وهو أقرب اهـ . وهو ما عليه جمع المتأخرين كابن المقري والأنصاري وابن حجر وصححه الشرييني والرملي وإن اضطرب مافي شرحيهما للمنهاج .

انظر روضة الطالبين ٦١/٣ ، اخلاص النواي ٢٩/٢ ، الغرر البهية ٤٧٣/٤ و ٤٨٠ ، فتح الجواد ٣٨٧/١ ، تحفة المحتاج ٤٨٠/٥ و ٤٨١ ، مغني المحتاج ٣٦٨/٢ و ٣٧٧ ، نهاية المحتاج ٤٤٤/٣ ، غاية البيان ص ٢٧٤ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : " واحد من " .

(٩) الشيرة : معرب من شيرة وهو دهن السمسم .

انظر المصباح المنير ص ٣٠٨ ،

والزيت^(١) ، ودهن لب الجوز واللوز^(٢) ، لا كسائر أحوال المذكورات ككون الشيء^(٣) مصلا^(٤) أو زبدا أو أقطا أو جبنا أو^(٥) عنباً أو رطباً أو دبساً^(٦) أو خل زبيب أو تمر

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كالسمن " .

(٢) في (ص) : " فإن لهذه الأشياء حال كمال ، فحال كمال كل واحد من الحبوب واللبوب التي تتخذ منها الأدهان في حال كونه حباً ولباً ، أو مصيره دهناً " .

(٣) انما ذكره الشارح من الأمثلة هي حالة كمال كل واحد منها فاللين يشرب على هيئته في الأكثر ومعظم منافعه تفوت بفوات تلك الهيئة ، والتمر هو حالة كمال الرطب لبلوغه حالة الجفاف ، وفارق اللين أن ما يؤكل من الرطب في الحال يعد عجالة تفكه و المقصود الأعظم هو اقتناؤه قوتاً فحالة الكمال كونه تمراً ، ومثله الزبيب وكذا الحبوب والثمار ، وإنما اشترط في الزبيب والتمر عدم نزع نواه لأنه إن نزع منه بطل كماله لفوات ادخاره وتسارع الفساد إليه ، والسمن لكونه يدخر ولا يتأثر بالنار تأثر انعقاد ونقصان ، وكذا بقية الأمثلة فإنها على هيئة الإدخار أو منفعتها كاملة ، وقد يكون للشيء الواحد حالاً كمال أو أكثر كاللين وعصير الرطب وغيرها ، قال الرافعي : " النظر في حالة الكمال إلى أمرين في الأكثر : أحدهما : كون الشيء بحيث يتهيأ لأكثر الانتفاعات المطلوبة منه .

والثاني : كونه على هيئة الإدخار لكنهما لا يعتبران جميعاً فإن اللين ليس بمدخر والسمن ليس بمتهيئ الانتفاعات المطلوبة من اللين ، وكل واحد من المعنيين غير مكفى به أيضاً لأن الثمار التي لاتدخر تهيأ لأكثر الانتفاعات المطلوبة منها ، والدقيق مدخر وليس على حالة الكمال على ماسبق ، ولاتساعدني عبارة ضابطة كما أحب في تفسير الكمال " .

انظر فتح العزيز ٩٢/٤ و ٩٤ ، فتح الجواد ٣٨٦/١ و ٣٨٧ ، مغني المحتاج ٣٧٠/٢ - ٣٧٣ ، غاية البيان ص ٢٧٥ .

(٤) في غير الأصل : " اللبن " .

(٥) المصل : هو عصارة الأقط وهو ماؤه الذي يعصر منه حين يطبخ .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٧٠ ، المصباح المنير ص ٥٧٤ ، القاموس المحيط ٥١/٤ .

(٦) في (ص) : " غير ذلك ، ككون العنب والرطب " وكسبت هذه الزيادة في هامش (ظ) وفي آخرها نسخة معتمدة .

(٧) الدبس : في النظم المستعذب هو ما يذوب من الرطب والزبيب فينقعد ، وهو الذي يظهر لي أنه مراد الشارح لذكره أن الدبس مما يعرض على النار وكذا هو مراد الرافعي ، وقال في اللسان : غسل التمر وعصارته ، وقيل مايسيل من الرطب .

أو عصيرهما م^(١) أو دقيقا أو سويقا^(٢) أو نشأ أو خبزاً أو كُسْباً^(٣) مخلوطاً فإن حال الكمال فيهما مفقود^(٤) ، م وكذا معروض النار للعقد^(٥) والطبخ أو الشّي^(٦) (أو القلي)^(٧) كالديس والسكر والفانيز^(٨) والشواء والحنطة المقلية فإنه لا كمال في هذه الحال ، ^(٩) م

= انظر النظم المستعذب ٢٣٧/١ ، فتح العزيز ٩٣/٤ ، لسان العرب ٧٥/٦ ، المصباح المنير ص ١٨٩ .

(١) م " سقط من (ظ) .

(٢) في (ظ) : " أو الحب " ، وفي (ص) : " وككون الحب " .

(٣) السويق : هو ما يعمل من الحنطة أو الشعير .

انظر لسان العرب ١٠/١٧٠ ، المصباح المنير ص ٢٩٦ .

(٤) في (ص) : " ككون اللب " .

(٥) الكُسْب : هو حثالة الدهن وهو الثخين الذي يبقى أسفل الصافي .

انظر النظم المستعذب ٢٤٦/١ ، المصباح المنير ص ٨٢ و ٥٣٢ ، القاموس المحيط ١/١٢٨ .

(٦) هذه المذكورات في غير حالة الكمال لا يباع بعضها بجنس بعض لعدم العلم بالمماثلة بسبب عدم بلوغ وقت الجفاف كالعنب والرطب أو بسبب التفاوت بالمخالطة كالمصل في اختلاطه بالدقيق والزبد في اختلاطه بالمخيض والأقط في اختلاطه بالملح أو بسبب التفاوت في النعومة كالدقيق والسويق أو لتأثير النار كالخبز ونحوه كما سيأتي .

انظر المهذب ٣/٧٥ و ٨١ و ٨٣ ، الغرر البهية ٤/٤٨٠ و ٤٨١ ، نهاية المحتاج ٣/٤٣٦ و ٤٣٩ .

(٧) العقد : هو تصلب الشيء واستحكامه ومعناه أنه عرضه على النار ليغلظ ويتخثر .

انظر مختار الصحاح ص ٤٤٥ ، لسان العرب ٣/٢٩٨ و ٢٩٩ .

(٨) أي من الشواء وذلك كالبيض ، انظر المنهاج مع تحفة المحتاج ٥/٤٩٢ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) الفانيز : قال الفيومي : هو نوع من الحلوى يعمل من القند والنشأ ، وهي كلمة أعجمية لفقد فاعيل من الكلام العربي ولذا لم يذكرها أهل اللغة ، والقند هو غسل قصب السكر ، وقال الأنصاري والشريبي الفانيز : هو غسل قصب السكر المسمى بالمرسل ، قلت : الفانيز في كثير من كتب الشافعية التي طالعناها بالبدال المهملة ولعل ذلك خطأ مطبعياً .

انظر لسان العرب ٣/٥٠٣ ، المصباح المنير ص ٤٨١ و ٥١٧ ، القاموس المحيط ١/٣٤٢ و ٣٧٠ ، أسنى

المطالب ٢/٢٨ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٤ .

(١١) في (ص) : " سواء كان حباً أو لحماً أو عصيراً أو غير ذلك " .

(هذا إذا كان معروضا على النار لا للتمييز)^(١) ، فأما إذا كان عرض على^(٢) النار للتمييز كالعسل والسمن والذهب والفضة فلا يقدح ذلك في الكمال^(٣) ، م وكذا لا ينقدح السلم في معروض النار لغير التمييز^(٤) .

فصل

م^(٥) والعرايا في الرطب والعنب [١٠٦] رخصة^(٦) : وهي بيعهما على النخل والكرم بمثلهما كيلا من التمر والزبيب على وجه الأرض خرصا بتقدير الجفاف ، ويختص الرطب والعنب بجواز بيعهما على الوجه المذكور ، فلا يجوز بيع سائر الثمار على هذا الوجه^(٧) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) " على " سقط من (ص) .

(٣) وفرقوا بين الأمرين بأن نار التمييز لينة لا تؤثر في التعقيد ، أما تأثيرها لقصد العقد والطبخ وغيرها فلا غاية له فيؤدي إلى الجهل بالمماثلة .

انظر المذهب ٨٢/٣ ، فتح العزيز ٩٣/٩٤ ، الغرر البهية ٤/٤٨١ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٤ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣١٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٨٨-٩٥ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٢٧١-٢٧٥ ، الغرر البهية ٤/٤٧٥-٤٨٢ ، فتح الجواد ١/٣٨٦-٣٨٨ ، الإقناع للشرييني ٢/٢٣ و٢٤ .

(٥) " م " سقط من (ظ) .

(٦) " رخصة " سقط من (ص) ، ومعنى الرخصة أي رخص بها النبي صلى الله عليه وسلم فقد رخص في العرية بخرصها تمرا كما رواه البخاري من أحاديث زيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وسهل بن أبي حنيفة رضي الله عنهم ٤/٣٧٧ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٧ في كتاب البيوع في عدة أبواب برقم ٢١٨٤ و٢١٨٨ و٢١٩١ ورواها أيضا مسلم إلا حديث جابر رضي الله عنه ٣/١١٦٨-١١٧١ كتاب البيوع باب تحريم الرطب بالتمر إلا في العرايا ١٥٣٩ و١٥٤٠ و١٥٤١ .

(٧) اختص الرطب والعنب بالرخصة لورود النص السابق في الرطب ، وقيس عليه العنب بجامع أن كلا منهما زكوي يمكن خرصه ويدخر يابسه بخلاف سائر الثمار لأنها متفرقة مستورة بالأوراق فلا يمكن خرصها .

انظر المذهب ٨٠/٣ ، فتح العزيز ٤/٣٥٦ و٣٥٧ ، الغرر البهية ٤/٤٨٣ ، غاية البيان ص ٢٧٥ .

(والعرايا : جمع عرية سميت بذلك لأنها عريت من حكم باقي البستان^(١))^(٢).

م والعرايا رخصة للأغنياء والفقراء فيما دون نصاب الزكاة^(٣)، ويختص جواز البيع به،
م وكذا يختص بيع الرطب والعنب بالجاف منهما كما ذكرنا ، فلا يجوز بيع الرطب
بالرطب على رأس النخل ، ولا بيع العنب بالعنب على الكروم خرصا^(٤) ، م لا في الزائد
على ما دون النصاب في عقد واحد ، فإن باع الزائد على ما ذكرنا في صفقات أو باع
واحد من اثنين أو اثنان من واحد أو من اثنين ولم تزد حصة كل عقد على ما دون النصاب
جاز^(٥) ، وإنما يكتفى بالخرص في العرايا إذا خرج العوضان متماثلين وإلا بطل العقد^(٦).

م وما خالف غيره في اسم وإن لم يخالف في الأصل ككرش الغنم وكبده وقلبه ، وشحم
بطنه وإليته وكسنام الأبل والمخ غير جنسه^(٧) ، م وكذا ما خالف غيره في الأصل وإن لم
يخالفه في الاسم كدقيق الحنطة والشعير ، ولحم البقر والغنم ، ودهن الجوز واللوز غير جنسه

(١) انظر الزاهر ص ٢٨٤ ، النهاية في غريب الحديث ٢٢٥/٣ ، النظم المستعذب ١/٢٤٤ و ٢٤٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) وهو خمسة أوسق كما مر في الزكاة ص ٤١٩ .

(٤) لأن الرخصة إنما ثبتت للحاجة إلى تحصيل الرطب والعنب ومالكهما مستغن عنهما أو حاجته إليهما
أدنى فلا يلحق بصورة الرخصة فتبقى الرخصة مقيدة كما وردت .

انظر الوسيط ٣/١٨٩ ، فتح العزيز ٤/٣٥٧ و ٣٥٨ ، المجموع ١١/٣٧ و ٣٨ .

(٥) نقل السبكي عن النووي قوله : لأن الرخصة عامة في جميع العقود .

انظر المجموع ١١/٥٣ .

(٦) هذا في حالة تركه الرطب حتى صار ثمرا فإنه إن ظهر تفاوت بطل البيع ، ويعفى عن تفاوت يسير يقع
عادة بين الكيلين .

انظر التهذيب ٣/٤٠٢ ، روضة الطالبين ٣/٢١٧ و ٢١٨ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٣٧٩ .

(٧) إنما كان كل نوع منها جنسا مختلفا عن الآخر لاختلاف أسمائها وصفاتها كما ذكر الشارح ، وذكر

الأنصاري : أن محل ذلك إذا لم يكن أحدهما أصلا للآخر كالدقيق والخبز فهما جنس واحد .

انظر فتح العزيز ٤/٩٦ و ٩٧ ، الغرر البهية ٤/٤٨٥ ، نهاية المحتاج ٣/٤٣٢ .

حتى يجوز بيع بعضها ببعض متفاضلة^(١) ، م ولبن الضأن والمعز جنس ، كلبن البقر والجاموس ، م وكذلك السكر والنبات والطيرز^(٢) جنس واحد ، م وزيت الزيتون يخالف زيت الفجل ، م وكذا البطيخ المعروف يخالف البطيخ الهندي^(٣) ، كالتمر المعروف يخالف التمر الهندي^{(٤)(٥)} .

فصل

م وإن جمع عقد واحد جنسا واحدا^(٦) ربويا في طرفي العقد ، وخلاف ذلك الجنس الواحد الربوي^(٧) / في الطرفين أو في طرف واحد يبطل العقد ؛ كما لو باع مُدَّ عجوة ودرهما بمد عجوة ودرهم أو بمد عجوة أو بدرهمين ، أو باع صاع حنطة وصاع شعير بصاع حنطة وصاع شعير أو بصاعي حنطة أو بصاعي شعير .

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) الطَّبْرَزْد : معرب وفيه ثلاث لغات بالذال وبالنون وباللام وهو نوع من السكر .

انظر مختار الصحاح ص ٣٨٧ ، القاموس المحيط ١/٣٦٩ ، المصباح المنير ص ٣٦٨ .

(٣) لكونهما يختلفان في اللون والطعم والطبع وفرعين لجنسين مختلفين .

انظر الأم ٣/٢٢ ، المهذب مع المجموع ١١/١٨٩ و ١٩٠ ، الغرر البهية ٤/٤٨٧ ، فتح الجواد ١/٣٨٩ .

(٤) لكون التمر الهندي لا يفهم من اسم التمر عند الإطلاق وإنما يطلق عليه مقيدا فلم يكن اسم التمر مشتركا بينهما ومثله البطيخ .

انظر المجموع ١١/١٩١ ، مغني المحتاج ٢/٣٦٦ .

(٥) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٧٧ و ٧٨ و ٨١ ، اللباب ص ٢٣٠ و ٢٣٧ و ٢٣٨ ،

التهذيب ٣/٣٥١ و ٣٥٣ و ٣٦٢ و ٣٦٤ و ٤٠٠ و ٤٠٣ ، روضة الطالبين ٣/٥٩ و ٦١ و ٢١٧ و ٢١٨ ، المنهاج

مع مغني المحتاج ٢/٣٦٥ و ٣٦٨ و ٥٠٥ و ٥٠٧ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٢/٣٠ و ٣٢ .

(٦) في (ص) : " حقيقة " .

(٧) نهاية الوجه (١٤٨) من (ظ) .

م وكذا لو جمع العقد جنسا واحدا ربويا في طرفي العقد وخلاف ذلك النوع^(١) الربوي في الطرفين أو أحدهما فإنه يبطل أيضا ؛ كما إذا باع^(٢) / مد عجوة ومد صيحاني^(٣) بمد عجوة ومد صيحاني أو بمد صيحاني ، أو باع مائة دينار جيد ومائة دينار رديء بمائة دينار جيد ومائة دينار رديء أو بمائتي دينار جيد أو بمائتي دينار رديء أو مائتي دينار وسط فإنه يبطل البيع في هذه الصور^(٤) ، ولو^(٥) باع مد عجوة ودرهما بمد عجوة ودرهم وقابل المد بالمد والدرهم بالدرهم أو المد بالدرهم أو الدرهم بالمد لا يكون عقدا واحدا فيصح البيع^(٦).

(١) يريد بالنوع هنا ما يعم النوع الحقيقي كمثاله الأول وما يعم الصفة كالمثال الثاني .

انظر المجموع ١٠/٣٣٦ و ٣٨٨ ، الغرر البهية ٤/٤٩٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٥ و ٣٧٧ .

(٢) نهاية اللوحة (٧٤) من (ص) .

(٣) الصيحاني : هو ضرب من تمر المدينة أسود صلب المضغعة نسب إلى صيحان لكيش كان يربط إليها .

انظر الزاهر ص ٢٨٢ ، لسان العرب ٢/٥٢٢ ، القاموس المحيط ١/٢٤٤ .

(٤) هذه المسألة بفروعها هي المعروفة بقاعدة مد عجوة ، وضابطها أن تشتمل الصفقة على مال واحد من أموال الربا من الجانبين ويختلف مع ذلك أحد العوضين أو كلاهما جنسا أو نوعا أو صفة ، والأصل فيها الحديث الذي أخرجه مسلم ٣/١٢١٣ في كتاب المساقاة باب بيع القلادة فيها خرز وذهب برقم ١٥٩١ من حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه أنه قال : اشتريت يوم خير قلادة بائني عشر دينارا فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر دينارا فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع حتى تفصل ، وفي رواية : فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالذهب الذي في القلادة فزرع وحده وقال الذهب بالذهب وزنا بوزن .

ودليلها من جهة المعنى أن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على مالين مختلفين أن يوزع ما في الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة ، والتوزيع هنا يؤدي إلى المفاضلة أو الجهل بالمماثلة لأنه إذا باع مدا ودرهما بمدين إن كانت قيمة المد الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزمته المفاضلة أو مثله فالمماثلة بجهولة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين .

انظر الحاوي الكبير ٥/١١٤ ، المجموع ١٠/٣٢٧-٣٤٠ ، فتح الجواد ١/٣٨٩ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٥ .

(٥) في (ص) : " م وإنما يبطل إن جمع ما ذكرنا عقد واحد ، فلو " .

(٦) لأن التفصيل يجعلهما عقدين ، ويمنع من تقسيط الثمن على القيمتين .

الحاوي الكبير ٥/١١٥ ، وانظر التهذيب ٣/٣٤٩ ، فتح العزيز ٤/٨٧ .

م ولو كان الجنس الواحد الربوي ضمنا في طرف^(١) ؛ (كما لو)^(٢) باع [الشاة باللحم أو]^(٣) السمسم بدهنه أو كسبه بدهنه (أو اللبن بالسمن)^(٤) فإن البيع لا يصح ، م لا أن يكون الجنس الواحد الربوي ضمنا في الطرفين^(٥) (كما لو)^(٦) [باع الشاة بها أو]^(٧) السمسم بالسمسم^(٨) (أو اللبن باللبن)^(٩) صح البيع^(١٠) ، م وإنما يبطل العقد إذا جمع ما ذكرنا مع تمييز أحد النوعين عن الآخر ؛ فلو باع صاع حنطة بيضاء بصاع حنطة بيضاء و(فيهما أو)^(١١) في أحدهما حبات حنطة سمراء كثيرة^(١٢) (١٣) بحيث يقصد تمييزها عن

(١) في (ص) : " فإنه يبطل أيضا " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " فإنه يصح " .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو " .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) في (ص) : " به " .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) أي صح متماثلا كما سبق واكتفى بذكره سابقا عن ذكره هنا ، وإنما صح لأن الجنس الربوي وإن وجد فيهما ضمنا فإنه مستتر فيهما فلا معنى لتقدير بروزه والعوضان متجانسان في صفتها الناجزة فلا حاجة لتفريق الأجزاء ، بخلافه في المثال الأول فإن الجنس الربوي المشار إليه في طرف واحد فيبطل لبروز مثل الكامن فيه وهو الدهن فيقتضي اعتبار ذلك الكامن وإنما فرقت أجزاء أحد العوضين للحاجة إلى التفريق فإنه لا يمكن جعل الدهن سمسا ولا السمن لبنا وهكذا .

انظر الفرع البهية ٤/٤٩٠ ، تحفة المحتاج ٥/٤٩٤ ، فتح الجواد ١/٣٩٠ ، نهاية المحتاج ٣/٤٣٩ و ٤٤٠ .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٢) " كثيرة " سقط من (ص) .

(١٣) في (ص) : " فإنه يصح " .

البيضاء لتستعمل مفردة لم يصح ، وإن كانت الحبات يسيرة بحيث لا يقصد تمييزها لتستعمل صح^(١)، وكذا يعتبر في البطلان تميز أحد الجنسين عن الآخر ؛ فلو باع حنطة بشعير وفيهما أو في أحدهما حبات من الآخر بقصد تمييزها لتستعمل شعيرا أو بالعكس لم يصح ، وإن لم يقصد تمييزها صح^(٢) .

وفي التهذيب^(٣) وشرح الرافعي^(٤) أنه لو كان الجيد مخلوطا بالرديء فباع صاعا منه بمثله أو بجيد أو رديء جاز لأن التوزيع إنما يكون عند تميز أحد النوعين عن الآخر ، أما إذا لم يتميز فهو كما لو باع صاعا وسطا بجيد أو برديء^(٥) ، وما قالاه يشكل ببطلان بيع الهروي بالهروي أو بأحد التبرين على الخلو^(٦) ، والهروي نقد فيه ذهب وفضة^(٧) ^(٨)، م لا إن

(١) اشترط ابن حجر أن تقل حبات الآخر بحيث لو ميزت لم تظهر في الكيل ، وخالفه الشريبي والرملي فقالا : وظاهر كلامهم الصحة هنا وإن كثرت حبات الآخر وهو كذلك وإن خالف فيه بعض المتأخرين ، والفرق بين الجنس والنوع أن الحبات إذا كثرت في الجنس لم تتحقق المماثلة بخلاف النوع اهـ قلت : الذي يظهر لي من الضابط الذي ذكره في معنى تحريم بيع مد عجوة كما ذكرته سابقا أن هذه الصورة إن تميزت البيضاء عن السمراء بحيث تستعمل كل منها على حدة فإنها لا تجوز كما ذكر الشارح وإن اختلطت اختلاطا لا تستعمل إلا بمجموعة فإنها تجوز مادام النوع واحدا لكون طرفي العقد لا يشتملان على ما يمكن توزيع القيمة عليه في الطرف الآخر فهو كما لو باع حنطة جيدة بحنطة رديئة . انظر الغرر البهية مع حواشيها ٤/٩٢ ، تحفة المحتاج ٥/٩٦ ، فتح الجواد ١/٣٩٠ ، مغني المحتاج ٢/٣٧٦ ، نهاية المحتاج ٣/٤٤١ .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) انظر التهذيب ٣/٣٤٩ .

(٤) فتح العزيز ٤/٨٦ .

(٥) مانقله الشارح هو بحروفه في فتح العزيز ٤/٨٦ .

(٦) اشكال الشارح هنا يجاب عنه بأن مخالطة الفضة للذهب أو العكس وإن قل له تأثير في الوزن مطلقا ، قال ابن حجر والرملي : أنه لو فرض عدم تأثيره فيه ولم يظهر به تفاوت في القيمة صح .

انظر الغرر البهية ٤/٩٤ ، فتح الجواد ١/٣٩٠ ، نهاية المحتاج ٣/٤٤٣ .

(٧) انظر فتح العزيز ٤/٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٨١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

باع دارا بذهب فظهر فيها معدن الذهب فإنه لا يبطل البيع ، (بخلاف ما لو كانت مموهة بالذهب تمويهها يحصل منه شيء فباعها بالذهب فإنه يبطل^(١))^(٢) ، م ولا إن باع دارا فيها بئر ماء بدار فيها بئر ماء فإنه لا يبطل البيع أيضا ، [وإن نصا على بيع الماء مع الدار^(٣)] ^(٤)^(٥).

فصل

م ولو باع [١٠٧] اللحم^(٦) بالحيوان بطل البيع سواء كان من جنسه أو من غير جنسه ، وسواء كان الحيوان مأكولا أو غير مأكول ؛ حتى لو باع اللحم بعبد أو بحمار لم يصح البيع .

(١) إنما بطل البيع في هذه الصورة ومثلها مالو علما بالمعدن قبل البيع دون الصورة التي قبلها وهي ظهور المعدن بعد البيع من دون علم به أن الذهب إن علم به قبل البيع بطل بيعه بذهب لكونه مقصود بالمقابلة، بخلاف مالو جهل به فإنه تابع بالإضافة إلى مقصود الدار بالمقابلة بين الذهب من جانب والدار وحدها من جانب ، والتابع يتسامح بجهله .

انظر فتح العزيز ٨٨/٤ ، الغرر البهية ٤٩٥/٤ ، اخلاص الناوي ٣٥/٢ ، مغني المحتاج ٣٧٦/٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) يعني وإن كان ربويا ؛ لأن الماء وإن كان مقصودا في نفسه ، فهو مقصود بالبيع هنا تبعا فلم تجر فيه القاعدة السابقة .

انظر المجموع ٣٩٥/١٠ ، فتح الجواد ٣٩٠/١ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٠٤ و ٣٠٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٨٤/٤-٨٨ ، التهذيب ٣٤٧/٣-٣٥٠ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤٣٩/٣-٤٤٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٣٨٩/١ و ٣٩٠ ، الغرر البهية ٤٨٧/٤-٤٩٧ .

(٦) قالوا : وكاللحم في ذلك سائر أجزاء الحيوان المأكولة كالكبدة والطحال والكلية وغيرها .

انظر الحاوي الكبير ١٥٩/٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٩/٢ ، نهاية المحتاج ٤٤٤/٣ .

م وكذا لو باع ^(١) الولد دون الأم أو الأم دونه قبل سن التمييز وهي سبع أو ثمان في الغالب ^(٢) بطل البيع ^(٣) ؛ (وإن رضيت الأم) ^(٤) ، م فإن لم يكن للولد أم وكان له أم أم أو ^(٥) أب (ففرق بين الولد وأم أمه أو بينه وبين أبيه بطل ، وإن اجتمعوا في ملك فباعهما) ^(٦) / دون الولد ، أو باعه دونهما بطل أيضا ^(٧) ؛ بخلاف ما إذا باع الأب دون الولد وأم الأم ، أو باع أم الأم دون الولد والأب فإنه يصح ؛ كما لو باع الأب وأم الأم دون الولد والأم ، م ^(٨) والأجداد والجدات من قبل الأب كالأب .

م وكذا تبطل الهبة م والقسمة بالتفريق المذكور ، وتقاس الهبة والقسمة بالبيع ^(٩) ،

(١) في (ص) : " بتفريق الأم والولد إلى التمييز فإنه يبطل ، فلو باع " .

(٢) سبق ذكر الضابط للتمييز في باب الصلاة ص ١٧٣ .

(٣) أما إذا وقع البيع بعد سن التمييز فيجوز التفريق بالبيع نظرا إلى استقلال الفرع حيثئذ باستغنائه عن التعهد والحضانة وإن كان مكروها لما فيه من التشويش ، والمجنون كالصغير غير المميز وينتهي التحريم بإفاقته .

انظر المذهب مع المجموع ٣٦٠/٩ و ٣٦١ ، الغرر البهية ٤/٤٩٨ و ٤٩٩ ، مغني المحتاج ٣٩٣/٢ و ٣٩٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " و " .

(٦) نهاية الوجه (١٤٩) من (ظ) .

(٧) سبب بطلان البيع في هذه الصور وإن رضيت الأم أو الأب هو العجز عن تسليم المبيع شرعا محافظة على حق الولد . انظر الوسيط ٦٩/٣ ، فتح العزيز ٤/١٣٣ ، المجموع ٣٦٠/٩ و ٣٦١ ، الغرر البهية ٤/٤٩٨ .

(٨) " م " سقط من (ظ) .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فباع بتفريق الولد مع مسمى أحدهما لا مع معين منهما بطل ، فلو باع أم الأم والأب جميعا دون الولد أو الولد دونهما بطل البيع ، ولو باع أم الأم وحدها أو الأب وحده لم يبطل البيع ، م وكذا تبطل الهبة بالتفريق المذكور فلو وهب الأم دون الولد أو الولد دون الأم أو وهب أم الأم حيث لم يكن له أم دون الولد ، أو وهب الولد دونها لم تصح الهبة لما ذكرنا في البيع ؛ لكن لو وهب الولد مع أم الأم دون الأب أو مع الأب دونها صححت الهبة ، م وكذا تبطل القسمة بالتفريق المذكور وتقاس القسمة بالبيع والهبة " ، انظر التعليقة للطاوسي لوجه ٨٤ .

م ولا يطل العتق (ولا الوصية)^(١) بالتفريق المذكور^(٢) ^(٣) .

م وإن رهن واحد من الأم والولد مثلاً صح الرهن^(٤) ، وبيع المرهون من الولد أو الأم مع الآخر ، ووزع ثمن الأم والولد عليهما بحسب قيمتهما معا وقيمة الأم وحدها ، ويصرف إلى المرتهن ما يخص المرهون منهما ، فإذا كانت قيمة الأم مائة مثلاً وقيمة الأم مع الولد مائة وعشرون كان سلس الثمن في مقابلة الولد وخمسة أسداسه في مقابلة الأم ، ثم إذا قومت الأم دون الولد ؛ فقد قيل : تقوم حاضنة ونسبه الرافعي إلى الأكثرين^(٥) .

قلت : ينبغي أن يكون التوزيع بحسب قيمتهما معا وقيمة المرهون وحده سواء كان المرهون الأم أو الولد^(٦) ، م واعتبر في الحاوي تقويم الأم وحدها مطلقاً^(٧) ، وكذلك في

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) أما في العتق فلكون المعتق محسناً لأن من عتق فهو ملك نفسه فله ملازمة الآخر ، وأما في الوصية فلعدم الضرر في الحال فقد يكون موت الموصي بعد زمن التحريم .

انظر أسنى المطالب ٢/٤٠ و٤١ ، فتح الجواد ١/٣٩١ ، نهاية المحتاج ٣/٤٧٣ و٤٧٤ .

(٣) في (ص) : " فلو أعتق الولد دون الأم أو عكس ، أو عتق أم الأم والأب دون الولد أو عكس صح العتق ، م ولا تبطل الوصية بالتفريق المذكور ، وتقاس الوصية بالعتق " ، انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٨٤ .

(٤) لأن الرهن لا يوجب فرقة لبقاء الملك .

انظر مختصر المزني ص ٩٦ ، الوسيط ٣/٤٦٣ ، فتح العزيز ٤/٤٤٣ .

(٥) انظر فتح العزيز ٤/٤٤٤ و٤٤٥ .

(٦) يعني فتقوم الأم حاضنة كما سبق إن كانت هي المرهونة أو الولد محضوناً ، وما اختاره الشارح هنا نقله عنه ابن الوردي وصححه تبعاً له ، كما صححه الأسنوي كما في اخلاص النواي وأقره ابن المقرئ وابن حجر وصححه المحلي والأنصاري والشربيني والرملي .

انظر البهجة الرادية مع الغرر البهية ٤/٥٠١ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٣٦ و٣٧ ، فتح الجواد ١/٣٩١ ، شرح المحلي على المنهاج ٢/٤١٩ ، فتح الوهاب ١/١٩٣ ، مغني المحتاج ٣/٥٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤٠ .

(٧) إذ يقول في الحاوي الصغير لوحة ١١٤ : [وإن رهن واحد وزع بقيمتها وقيمتها] .

شرحه^(١) ، والظاهر أن الحكم كما ذكرناه^(٢) .

فصل^(٣)

م ولو باع بشرط فيه غرض لا يوجب البيع ذلك الشرط بطل البيع ؛ مثل أن يشترط البائع أن لا يقبض المشتري المبيع ، أو لا يتصرف فيه وطئا أو غيره ، وأن يضمن ما يخسر المشتري في بيع ما باعه منه^(٤) ، وأن يبيع منه داره مثلا ، وأن يشترط أن يصلي الرقيق المبيع النوافل ، أو يصوم شهرا غير رمضان ، أو يعجل الصلاة في وقتها ، أو يصلي بالجماعة وما أشبه ذلك^(٥) ، أو أن يشترط المشتري على البائع أن يحصد الزرع ، أو يخطط الثوب المبيع منه أو نحو ذلك^(٦) فإن هذه الشروط فيها غرض ولا يوجبها العقد بل ينافي

(١) انظر التعليقة للطاوسي لوجه ٨٤ ، قال : وإنما قوم الولد مع الأم ولم يقوم الولد وحده كالأم لأن قيمة الولد دون الأم تقل اهـ ، قلت وهذا مفهوم ما في فتح العزيز والروضة والمنهاج ، قال ابن حجر : إن المراد به التمثيل أو موافقة الغالب ، قلت : ونحوه قال الشريبي ، وفائدة طريقة التوزيع تظهر فيما إذا أفلس رهن وتعلق حق الغرماء بما يخص المرتهن أو أراد الراهن التصرف في الثمن قبل قضاء الدين .
انظر فتح العزيز ٤/٤٤٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٨٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥٠ ، فتح الجواد ١/٣٩١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٥٠ و ٨٩ و ٩٠ و ٢٠٩ ، الوسيط ٣/٦٨ و ٦٩ و ٦٣ و ٦٤ ، روضة الطالبين ٣/٦٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٢٨٥ و ٢٨٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤/٤٩٧ - ٥٠١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣٧٧ و ٣٧٨ و ٣٩٣ - ٣٩٥ و ٤٦/٣ - ٥٠ .

(٣) هذا الفصل لبيان أنواع الشروط في البيع .

(٤) هذه الشروط تنافي مقتضى العقد .

(٥) هذه الشروط الأربعة الأخيرة فيها اشتراط مالا يلزم المشتري ، قال الشارح وفيها غرض فيبطل البيع بها .

انظر فتح العزيز ٤/١١٥ ، المجموع ٩/٣٦٤ ، الغرر البهية ٤/٥٠٣ ، فتح الجواد ١/٣٩٢ .

(٦) هذان الشرطان يبطلان البيع ، لأنه المشتري شرط عملا فيما لم يملكه وأيضا فهو شرط ينافي مقتضى العقد لأن مقتضى العقد كون القطع على المشتري .

انظر الحاوي الكبير ٥/٣٢٠ ، التهذيب ٣/٥٢٠ ، فتح العزيز ٤/١٠٥ و ١٠٦ ، مغني المحتاج ٢/٣٨١ .

بعضه^(١) العقد فيبطل البيع .

فأما الشرط الذي لا غرض فيه فيلغو في نفسه ولا يفسد العقد ؛ كما إذا شرط^(٢) أن لا يأكل إلا الهريسة أو لا يلبس إلا الخنز^(٣) .

فأما الشرط الذي فيه غرض يوجب به العقد فهو غير فاسد ولا يفسد العقد ؛ وذلك كشرط الانتفاع به والقبض والتصرف فيه ونحوها^(٤) ، م ولو بطل العقد بالشرط الذي فيه غرض لا يوجب به العقد ؛ ثم قالوا : حذفنا الشرط لانتقلب العقد صحيحا سواء كان الحذف في المجلس أو بعده^(٥) ، م ويستثنى من بطلان البيع بشرط فيه غرض لا يوجب به العقد ما إذا باع بشرط الإشهاد عليه فإن العقد لا يبطل^(٦) ، م ولا يشترط العلم بالشهود^(٧) .

(١) أي بعض الشروط المذكورة تنافي العقد وهي ما أشرت إليه سابقا .

(٢) في غير الأصل زيادة : " العقد " .

(٣) هذان الشرطان وإن كان فيهما الزام ماليس يلزم فأصل نفقة الرقيق من أكل وكسوة لازمة على السيد المشتري بالكفاية وقد شرط عليه أداؤها من أحد الأنواع التي تنأدى هي بيعها فيصح ولا يلزم الوفاء به ؛ لأن الواجب أحدها فأشبهه خصال الكفارة لا يتعين أحدها بالتعين ، بخلاف ماسبق من اشتراط صلاة النوافل وصوم شهر غير رمضان وغيرها فلا تلزم السيد أصلا ولذا يبطل بها العقد ، كذا فرق الزركشي كما نقله عنه الأنصاري في شرح روض الطالب .
انظر الوسيط ٧٤/٣ ، أسنى المطالب ٣٢/٢ .

(٤) لأنه مؤكد لمقتضى العقد .

انظر الحاوي الكبير ٣١٢/٥ ، المجموع ٣٦٤/٩ ، أسنى المطالب ٣١/٢ .

(٥) لكون العقد الفاسد لا ينتقلب صحيحا بقولهما .

انظر فتح العزيز ١٢٤/٤ ، الغرر البهية ٥٠٣/٤ ، فتح الجواد ٣٩٢/١ .

(٦) لكون الشرط ولو لم يوجب به العقد فهو من مصالحه .

انظر الوسيط ٧٤/٣ ، اخلاص الناي ٣٩/٢ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥٠٢/٤ و ٥٠٣ .

(٧) إنما لا يشترط العلم بالشهود لأن الغرض ثبوت الحق وهو حاصل بأي عدول كانوا .

انظر فتح العزيز ١٠٨/٤ ، اخلاص الناي ٣٩/٢ ، نهاية المحتاج ٤٥٤/٣ .

م وكذا الرهن يبطل بشرط (فيه غرض)^(١) لا يوجب الرهن ؛ لا بشرط الإشهاد عليه فإنه لا يبطل الرهن ، فلو رهن بشرط أن ينتفع المرتهن بالمرهون ، أو لاياع عند الحاجة ، أو لا يتقدم المرتهن بثمنه على الغرماء ، أو بشرط أن يرهن غيره ، أو يبيع داره منه ، أو يقرضه شيئاً ففسد الشرط والعقد ، ولو رهن بشرط أن تباع عند^(٢) الحاجة ، أو بأن يتقدم المرتهن على الغرماء ، أو أن يشهد عليه صح الرهن^(٣) .

م ويستثنى أيضاً عن البيع بالشرط (شرط أجل معلوم)^(٤) (في الثمن والمثمن ؛ هذا إذا كان في الذمة ، فأما إذا كان الثمن أو المثلث معينا ؛ مثل أن يقول : اشترت هذا الثوب بهذه الدنانير على أن تسلم الثوب أو الدنانير في وقت كذا فإنه يفسد العقد^(٥))^(٦) ،^(٧) م ويستثنى أيضاً شرط (رهن معلوم إذا كان المشروط رهنه)^(٨) غير المبيع^(٩) ، فلو^(١٠) كان المشروط رهنه بالثمن المبيع لم يصح العقد^(١١) ، م ويستثنى أيضاً شرط كفيل معلوم فإنه

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) نهاية الوجه (١٥٠) من (ظ) .

(٣) إنما بطل الرهن في الصور الأولى وصح في الثانية ؛ لما سبق ذكره في صور البيع بأن ما ينافي مقتضى العقد أوليس من مصالحه يبطل به العقد ، وأن ما يؤكد مقتضى العقد أو كان من مصالحه فيصح .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " شرطه معلوم أجل " .

(٥) لأن الأجل رفع شرع لتحصيل الحق والمعين حاصل فشرطه واقع في غير ما شرع له .

انظر فتح العزيز ١٠٧/٤ ، نهاية المحتاج ٤٥٤/٣ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " فلو باع بشرط تأجيل الثمن إلى أجل معلوم صح العقد بهذا الشرط " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " معلوم رهن " .

(٩) في (ص) : " فلو باع بشرط أن يرهن معينا بالثمن صح العقد بهذا الشرط ، م نعم " .

(١٠) في (ص) : " لو " .

(١١) إنما اشترط كون المرهون غير المبيع لأنه لم يدخل في ملكه حتى يتمكن من رهنه لكن لو رهنه بعد

قبضه بلا شرط صح . انظر فتح العزيز ١٠٨/٤ ، فتح الجواد ٣٩٢/١ ، مغني المحتاج ٣٨٢/٢ .

يصح^(١) ، ولو شرط أجلا مجهولا أو رهنا مجهولا^(٢) أو كفيلا^(٣) / مجهولا بطل العقد^(٤) ، م وإنما [١٠٨] يصح شرط الرهن أو الكفيل بالثمن ، فلو شرط الرهن أو الكفيل بدين غير الثمن فإن العقد لا يصح بهذا الشرط^(٥) ، م وبتعذر الرهن المشروط رهنه بموت العبد المشروط رهنه أو بإعتاقه أو كتابته أو تدبيره ، أو بتعذر الكفيل المشروط كفاله بأن مات أو

(١) تبين مما سبق أن كل شرط في العقد يؤدي إلى بقاء علقه بعد العقد تقع بسببها منازعة أو يفضي إلى تفويت مقصود العقد فالشرط باطل ، وما عدا ذلك فهو صحيح ، وقد قسم فقهاء الشافعية الشروط إلى خمسة أقسام :

الأول : ما يقتضيه مطلق العقد كالانتفاع بالمبيع والقبض والتصرف فيه فهذا النوع صحيح واشترطه لا ينفع ولا يضر فإن اشترطه كان تأكيدا لمقتضى العقد .

الثاني : أن لا يقتضيه العقد لكنه من مصلحة العقد كالإشهاد والأجل ورهن غير المبيع والكفيل .

الثالث : أن يشترط مالا يتعلق به غرض يورث تنازعا كاشتراط أن لا يأكل إلا الهريسة ولا يلبس إلا الخنز فهذا لا يفسد العقد ويطل الشرط .

الرابع : وهو مستثنى من الثالث وهو اشتراط البائع على المشتري عتق العبد أو الأمة ، وهذا الشرط ذكره الشارح بعد فصل وصح وجوب الوفاء بهذا الشرط .

الخامس : ما ينافي بمقتضى العقد أو الزام المشتري بما لا يلزمه كالشروط الأولى التي ذكرها الشارح .

انظر المهذب مع المجموع ٣٦٣/٩ - ٣٦٨ ، التهذيب ٣/ ، ٥١٤ - ٥١٦ ، روضة الطالبين ٣/٧١ و ٧٢ ، اخلاص النواي ٣٨/٢ ، الغرر البهية ٤/٥٠٣ .

(٢) في (ص) : " فلو باع بشرط أن يضمن شخص معلوم الثمن صح العقد بهذا الشرط " .

(٣) " مجهولا " سقط من (ص) .

(٤) نهاية اللوحة (٧٥) من (ص) .

(٥) إنما استثنى المصنف الأجل والرهن والكفيل إذا كانت معلومة لكونها من مصالح العقد ولعموم الحاجة إليها ، وترتفع الجهالة بتعيين الأجل بشرط أن لا يكون الأجل بما يستبعد بقاء الشخص إليه كسألف سنة مثلا ، وبمشاهدة الرهن أو وصفه بما يكفي في السلم ، وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والنسب .

انظر الوسيط ٣/٧٤ ، روضة الطالبين ٣/٦٨ ، المجموع ٩/٣٧٥ .

(٦) لأنه شرط لا يوجب العقد وليس من مصالحه .

انظر الغرر البهية ٤/٥٠٦ ، مغني المحتاج ٢/٣٨٣ .

لم يتكفل خير البائع في البيع^(١) ، م وكذا لو تعيب المرهون خير البائع في البيع ، م لا إن تعيب م أو هلك المشروط رهنه بعد قبض المرتهن -وهو البائع- عين الرهن فإن البائع لا يتخير في فسخ البيع وامضائه ، ولو تعيب أو هلك بعد الرهن وقبل القبض يبقى الخيار للبائع^(٢) .

فصل

م ويستثنى أيضا شرط خيار ثلاثة أيام ودونها^(٣) ، ولا يجوز الزيادة فيه على ثلاثة أيام^(٤) ^(٥) ، م ومبدأ الخيار من العقد لا من التفرق^(٦) ، م ويشترط أن يكون شرط الخيار بلا إيهام ، فلو باع عبيدين وشرط الخيار في أحدهما لا على التعيين ، أو قال : بشرط الخيار^(٧) يوما أو يومين أو ثلاثة من غير تعيين فإنه لا يجوز ، م وإنما يصح شرط الخيار

(١) لفوات شرط البيع ، والخيار هنا على الفور لأنه خيار نقص .
انظر أسنى المطالب ٣٣/٢ ، تحفة المحتاج ٥١٨/٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٣٥ و ١٥٠ ، التهذيب ٣/٥١٤ و ٥١٥ و ٥١٧ و ٥٢٠ و ٤/٦٩-٧١ و ٧٩ ،
المنهاج مع نهاية المحتاج ٣/٤٥٠-٤٥٩ و ٤٥٩ ، عمدة السالك ص ٢٣٥ ، اخلاص النواي ٢/٣٨-
٤٠ ، أسنى المطالب ٢/٣١-٣٤ .

(٣) لكن إن كان المبيع مما يتسارع فساده في المدة المشروطة بطل البيع .
انظر المجموع ٩/١٩١ ، اخلاص النواي ٢/٦١ ، الغرر البهية ٤/٥١٠ ، غاية البيان ص ٢٧٨ .

(٤) والمعنى في عدم جواز الزيادة على ثلاثة أيام ما ذكره النووي من أن خيار الشرط جاز للحاجة والحاجة
لاتدعو إلى أكثر من ذلك غالبا .
انظر المجموع ٩/١٩٠ .

(٥) في (ص) : " ويجوز على ما دونها " .

(٦) لأن ثبوته بالشرط وقد وجد في العقد ، ولأن التفرق مجهول فاعتباره يؤدي إلى جهالة ابتداء المدة .
انظر الخاوي الكبير ٥/٧٠ ، المهذب ٣/١٥ ، الغرر البهية ٤/٥١١ .

(٧) في (ص) : " أو شرط " .

المذكور من التعاقد^(١) لنفسه أو لمن يذكر سواء كان التعاقد البائع أو المشتري أو وكيلهما ، وإن لم يأذن الموكل في شرط الخيار لنفس الوكيل ، م ويصح أيضا شرط الخيار من التعاقد^(٢) لموكله سواء كان الوكيل مأذونا له^(٣) في شرط الخيار لموكله أو لم يكن^(٤) ، م ويصح أيضا شرطه من التعاقد^(٥) لأجنبي منهما^(٦) سواء كان التعاقد أصيلا وشرط الخيار لأجنبي ، أو كان التعاقد وكيلًا وشرطه لأجنبي من غير إذن الموكل^(٧) ، (وسواء شرطًا أن يكون خيارهما لأجنبي واحد ، أو هذا لواحد وهذا لآخر ، وليس للوكيل بالبيع شرط الخيار للمشتري ، ولا للوكيل بالشراء شرط الخيار للبائع ، فإن خالف بطل البيع)^(٨) ، م ويقتصر الخيار على

(١) في (ص) : " للعاقد " .

(٢) في (ص) : " للعاقد " .

(٣) " له " سقط من (ص) .

(٤) إنما جاز اشتراط الوكيل الخيار لنفسه أو لموكله بلا إذن وكيله لأنه لا يضره وفيه زيادة نظر وطلب حظ ، قال الأنصاري في الغرر البهية ٥١٣/٤ و ٥١٤ : ولو أذن له موكله في شرط الخيار وأطلق فشرطه الوكيل مطلقا ولم يقل لي ولا لموكلي فالأصح ثبوته للوكيل وحده لأن معظم أحكام العقد متعلقة به وحده اهـ وانظر الحاوي الكبير ٧١/٥ ، روضة الطالبين ١١٢/٣ ، مغني المحتاج ٤١٥/٢ و ٤١٦ .

(٥) في (ص) : " للعاقد " .

(٦) إنما جاز جعل الخيار لأجنبي لأن الحاجة تدعو لذلك لكونه أعرف بالمبيع .

انظر المهذب ١٤/٣ ، فتح العزيز ١٩٤/٤ ، فتح الجواد ٤٠٢/١ .

(٧) اشتراط الوكيل الخيار لأجنبي من دون إذن الموكل تبع فيه الشارح صاحب التعليقة ، والذي ذكره جمع من المتأخرين كابن المقري والأنصاري وعميرة وابن حجر والشريبي والرملي أنه لا بد من إذن موكله . انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٨٥ ، اخلاص النواي ٦١/٢ ، فتح الوهاب ١٦٩/١ ، حاشية عميرة على شرح المنهاج ٣٠٨/٢ و ٣٠٩ ، فتح الجواد ٤٠٢/١ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ١٥٣/٤ و ١٥٤ ، مغني المحتاج ٤١٦/٢ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا يجوز شرط الخيار لغير المذكورين ، فالوكيل بالبيع لو فوض خيار نفسه إلى المشتري لم يميز وبطل البيع ، وكذلك الوكيل بالشراء لو فوض خياره إلى البائع لم يميز وبطل البيع " .

من شرط له الخيار ؛ فإن شرطه للعاقدة لم يثبت [لأجنبي ولا]^(١) للموكل إن كان العاقدة وكيلًا ، ولو شرطه للموكل لم يثبت للوكيل ، ولو شرطه لأجنبي لم يثبت للوكيل ، ولا للموكل ، م وإذا شرط الخيار للأجنبي ومات الأجنبي لم ينتقل حق الخيار إلى ورثته ، بل ينتقل إلى من له العقد ، فإن كان عاقدا لنفسه فينتقل الخيار من الأجنبي إليه ، وإن كان عاقدا لغيره فينتقل الخيار من الأجنبي إلى ذلك الغير وهو الموكل لا إلى العاقدة وهو الوكيل هكذا^(٢) في شرح الحاوي^(٣) وهو المفهوم من الحاوي^(٤) ، وقال في شرح الوجيز ينتقل إلى العاقدة (في أصح الوجهين)^(٥) [وإذا شرط الخيار للوكيل ومات الوكيل انتقل الخيار إلى ورثته لا إلى الموكل]^(٦) (٧) (٨) (٩).

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) نهاية الوجه (١٥١) من (ظ) .

(٣) انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٨٦ ، قال الأنصاري في الغرر البهية ٥١٥/٤ : كأكثر شراح الحاوي .

(٤) إذ يقول في الحاوي الصغير لوحة ١٤ ب : [وإن مات الأجنبي فلمن له العقد] .

(٥) فتح العزيز ١٩٤/٤ حيث نقله عن التهذيب ، وهو ماصححه النووي والشارح في تيسيره كما في حاشية

نسخة (ظ) ، وصححه أيضا ابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والشريني والرملي .

انظر التهذيب ٣٣١/٣ ، روضة الطالبين ١١١/٣ ، المجموع ١٩٧/٩ ، إخلاص الناوي ٦٢/٢ ، الغرر

البيهية ٥١٥/٤ ، تحفة المحتاج ٥٩٥/٥ ، مغني المحتاج ٤١٤/٢ ، نهاية المحتاج ١٤/٤ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) مذكوره هنا من انتقال الخيار إلى ورثة الوكيل عند موته قد تبع فيه الشارح صاحب التعليقة ، وهو

وجه في المذهب حكاه الفوراني قاله النووي ثم قال : وهذا ضعيف أو غلط ، والذي صححه النووي

والرملي وكذا ابن المقرئ ونقله عن الأذرعى والقمولى أنه ينتقل إلى الموكل .

انظر المجموع ٣١٠/٩ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٨٦ ، إخلاص الناوي ٦٢/٢ ، نهاية المحتاج ١٤/٤ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ١٨٨-١٩٨ ، الوسيط ١٠٨-١١٢ ، روضة

الطالبين ١١٠-١١٢ ، إخلاص الناوي ٦٠-٦٢ ، فتح الوهاب ١٦٩/١ و١٧٠ ، غاية البيان ص ٢٧٨ .

فصل

م ويستثنى عن البيع^(١) بالشرط شرط البراءة عن عيب^(٢) م لا يعلمه البائع ؛ م (إذا كان العيب في الحيوان فإنه يصح البيع والشرط^(٣) ؛ هذا إذا كان العيب باطنا^(٤) ، فأما إذا علمه أو لم يعلمه وكان ظاهرا أو كان في غير الحيوان لم يصح البيع في أحد الوجهين^(٥) وهو الموافق لكلام المصنف^(٦) ، ويصح في الثاني وهو الأصح^(٧) ، ويبتل هذا الشرط^(٨) ؛ ويثبت

(١) أي بطلان البيع .

(٢) في (ص) : " العيب ، فإن هذا الشرط يصح أيضاً ، م وإنما يصح شرط البراءة عن عيب " .

(٣) إنما يصح في الحيوان دون غيره لكون الحيوان يتغذى في الصحة والسقم فقلما ينفك عن عيب خفي أو ظاهر فيحتاج البائع فيه إلى شرط البراءة ليقبّل لزوم البيع فيما لا يعلمه من الخفي ولا سبيل إلى توقيف المشتري عليه وتعريفه به .

انظر الأم ٧٠/٣ ، المذهب ١٣٢/٣ ، فتح العزيز ٢٤٣/٤ .

(٤) المراد بالباطن : مالا يطلع عليه غالبا أو يعسر الإطلاع عليه .

انظر فتح الجواد ٣٩٣/١ ، مغني المحتاج ٤٣٢/٢ ، نهاية المحتاج ٣٨/٤ ، حواشي الغرر البهية ٥١٦/٤ .

(٥) ذكره الماوردي في الحاوي الكبير ٢٧٤/٥ ونسبه لجمهور الأصحاب وعلله بأنه شرط نافى موجب العقد، وذكره أيضا الشيرازي في المذهب ١٣٣/٣ والبغوي في التهذيب ٤٧٨/٣ ، والرافعي في فتح العزيز ٢٤٤/٤ ولم ينسبه لأحد .

(٦) إذ يقول في الحاوي الصغير لائحة ١٤ ب : [وبراءة عيب لا يعلم البائع في الحيوان] ، فالمصنف أطلق صحة استثناء البراءة عن العيب الذي لا يعلمه البائع في الحيوان ، ومفهومه أنه يبطل إذا تخلف أحد هذه الشروط .

(٧) لأنه شرط يؤكد العقد ويوافق ظاهر الحال وهو السلامة من العيوب ، وما صححه الشارح صححه غيره كالرافعي وابن المقرئ والأنصاري والرملي .

انظر التهذيب ٤٧٨/٣ ، فتح العزيز ٢٤٤/٤ ، روضة الطالين ١٣٣/٣ ، اخلاص النواي ٤٢١/٢ و ٤٢٠ ، الغرر البهية ٥١٧/٤ ، نهاية المحتاج ٣٦/٤ .

(٨) إنما يبطل الشرط المذكور فيما يعلمه البائع لتليسه فيه ، ويبطل في العيب الظاهر لسهولة الإطلاع عليه غالبا ولندرة خفائه عليه ، ويبطل في غير الحيوان كالثياب والعقار لأن الغالب عدم تغيره .

للمشتري الرد ، ولو شرط البراءة عن عيب يحدث بعد العقد لا يصح^(١) ، ولو حدث عيب بعد العقد و[قبل]^(٢) القبض ثبت له الرد به^(٣) ^(٤) .

م ويستثنى أيضا عن بيع وشرط شرط عتق المبيع فإنه يصح^(٥) ؛ [كما إذا قال بعثك هذا الرقيق بشرط أن تعتقه]^(٦) م لا بشرط عتق المبيع بعد شهر ، م ولا بشرط تدبير المبيع م . وكتابته م ولا^(٧) وقفه فإن كل ذلك لا يصح^(٨) ، وكذا يبطل^(٩) البيع بشرط ولاء المبيع

= انظر تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي ٥٥/٢ ، فتح الجواد ٣٩٣/١ ، مغني المحتاج ٤٣٢/٢ .

(١) لكونه إسقاط للشيء قبل ثبوته فلا يبرأ من ذلك .

انظر الحاوي الكبير ٢٧٤/٥ ، أسنى المطالب ٦٣/٢ ، نهاية المحتاج ٣٨/٤ .

(٢) " قبل " مثبت من (ظ) ، قلت : لا يتم المعنى المراد بدونها إذ بدون وجودها تضطرب عبارته وتكون مناقضة لما قبلها ويكون الشرط مما يتنافى مقتضى العقد ، وانظر روضة الطالبين ١٣٣/٣ ، النهاج مع مغني المحتاج ٤٣٢/٢ .

(٣) لأن الشرط ينصرف إلى الموجود عند العقد ، والعيب إنما حصل قبل القبض والمبيع من ضمان البائع . انظر الغرر البهية ٥١٧/٤ ، نهاية المحتاج ٣٨/٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو علمه لم يصح هذا الشرط ويثبت للمشتري الرد ، ولو شرط البراءة عن عيب يحدث بعد العقد لا يصح ، ولو حدث عيب بعد العقد والقبض ثبت له الرد به ، وإنما يصح شرط البراءة عن عيب موجود في الحيوان ، فلو شرط البراءة في غير الحيوان لم يصح ؛ سواء كان العيب معلوماً أو غير معلوم " ، قلت : قوله بعد العقد والقبض صوابها بعد العقد وقبل القبض انظر الهامش ما قبل السابق .

(٥) لتشوف الشارع إلى العتق ، وفيه منفعة للمشتري في الدنيا بالولاء وفي الآخرة بالثواب ، وللبائع بالتسبب فيه . انظر أسنى المطالب ٣٤/٢ ، فتح الجواد ٣٩٣/١ ، نهاية المحتاج ٤٥٦/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) في (ص) : " بشرط " .

(٨) قالوا لأنه لم يحصل في كل هذه الصور ما يتشوف إليه الشارع من العتق الناجز ، والعقد لا يقتضيها . انظر شرح المحلى على المنهاج ٢٨٦/٢ ، الاعتناء ٤٤٧/١ ، أسنى المطالب ٣٥/٢ .

(٩) في (ص) : " يمتنع " .

للبيع^(١) ، م ولباع الرقيق بشرط أن يعتقه المشتري مطالبته بالعتق إذا لم يعتق^(٢) ، م ويجبر الحاكم المشتري على العتق إذا امتنع منه ، م ولا يجزيء استيلاد المبيع بشرط العتق بدل العتق^(٣) ، م وللمشتري المملوك بشرط العتق قبل العتق استخدامه م ووطئه م وإكسابه م وقيمته إن قتل^(٤) م لا يبيعه^(٥) م ولا اعتاقه عن الكفارة فإنه ليس له ذلك^(٦) .

(١) وذلك لتعذر الوفاء بالشرط لمخالفته ماقرر في الشرع أن الولاء لمن أعتق ، وشرط الولاء تغيير ظاهر لمقتضى العقد لتضمنه نقل الملك إلى البائع وارتفاع العقد ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها في قصة بريرة ﴿واشترطي لهم الولاء﴾ فأجابوا عنه بعدة أحوبة منها : أن معنى لهم أي عليهم كما في قوله تعالى ﴿وإن أسأتم فلها﴾ الإسراء آية ٧ أي عليها قلت : لكنه يشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة في الرواية الأخرى ﴿لا يمنعك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق﴾ ، ويشكل عليه أيضا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أنكر الاشتراط ولو كان بمعنى عليهم لم ينكر ذلك ، ومن الأحوبة : أنه خاص بقصة عائشة رضي الله عنها لمصلحة قطع عادتهم وقد صوبه النووي ، والحديث المذكور رواه البخاري ٣٧٦/٤ في كتاب البيوع باب إذا اشترط شروطا في البيع لا تحل رقم ٢١٦٨ ومسلم ١١٤٣/٢ في كتاب العتق باب إنما الولاء لمن أعتق رقم ١٥٠٤ .
انظر فتح العزيز ١١٣/٤ ، شرح مشكلات الوسيط ٧٨/٣ ، شرح صحيح مسلم ١٤٠/١٠ ، الغرر البهية ٥١٨/٤ و٥١٩ ، مغني المحتاج ٣٨٥/٢ .

(٢) لأنه يثاب على شرطه وله غرض في تخليصه وقد ينقص ثمنه أو يتسامح فيه نظرا للشرط .
انظر الخاوي الكبير ٣١٥/٥ ، فتح العزيز ١١١/٤ ، إخلاص النواي ٤٤/٢ ، مغني المحتاج ٣٨٤/٢ .
(٣) إذ هو ليس عتقا إنما هو سبب لاستحقاق العتق بعد الموت فهو ليس بناجز ، ومعنى ذلك أنه لا يسقط عنه طلب العتق لأنها لا تعتق بموته . انظر الغرر البهية ٥٢١/٤ ، فتح الجواد ٣٩٤/١ ، نهاية المحتاج ٤٥٨/٣ .
(٤) لأنه ملك له ووجوب اعتاقه ليس على الفور وإنما يلزمه إن طلبه منه الحاكم أو البائع أو ظن فواته لو لم يعتقه . انظر المجموع ٣٦٥/٩ ، أسنى المطالب ٣٥/٢ ، تحفة المحتاج ٥٢٣/٥ .

(٥) في (ص) : " فإنه ليس له ذلك " .

(٦) في (ص) : " أيضا " ، قلت : إنما يمتنع عليه البيع واعتاقه عن الكفارة ، لتفويت العتق عليه في مسألة البيع حتى لو باعه بشرط العتق لم يصح لأن العتق متعين عليه دون غيره ، ولاستحقاقه العتق من جهة الشرط فلا يصرف إلى غيرها .

انظر الغرر البهية ٥٢١/٤ ، فتح الجواد ٣٩٣/١ ، مغني المحتاج ٣٨٤/٢ .

م ويستثنى أيضا عن بيع وشرط شرط وصف مقصود ككون العبد [خبازا أو كاتباً ؛
م وكما لو باع بشرط كون المبيع^(١) حاملاً م أو لبونا فإنه يصح الشرط^(٢) ، م لا^(٣) يبيع
الحامل بحر ، م ولا يبيع الحامل دون الحمل^(٤) ، م ولا يبيع الحامل مع حملها ، م أو مع ما في
ضرعها فإن البيع لا يصح^{(٥)(٦)} .

فصل

م وحيث فسد البيع لفقدان شرط ؛ كأن باع الدرهم بدرهمين ، أو شرط فاسد [١٠٩]
كأن باع ثوباً بشرط أن يخيطه البائع ؛ [لو قبضه المشتري^(٧) فهو كالمغصوب^(٨) ^(٩) حتى

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) ، وفي (ص) : " ككون العبد خبازاً أو كاتباً أو غير ذلك ، م ولو باع
بشرط كون المبيع ... " .

(٢) لما سبق ذكره من أنّ الشروط التي تتعلق بمصلحة العقد صحيحة ، وهذه شروط تتعلق بمصلحة الثمن
كالرهن والشهادة والكفيل تتعلق بمصلحة الثمن .
وانظر فتح العزيز ١١٥/٤ ، المجموع ٣٦٤/٩ .

(٣) في (ص) : " ولا يصح " .

(٤) في (ص) : " فإنه لا يصح أيضاً " .

(٥) لا يصح البيع مع هذه الشروط الأربعة لكون الحمل وهو الحر لا يباع فكأنه مستثنى وهو غير معلوم ،
وأما بطلان البيع مع الشرط الثاني فكما أنه لا يجوز بيع الحمل وحده فلا يجوز استثناءه ، وأما بطلانه
في الثالث والرابع فلعدم جواز جعل المجهول وهو الحمل أو ما في الضرع مبيعاً .

انظر فتح العزيز ١١٦/٤ و ١١٧ ، اخلاص النواي ٤٥/٢ ، الغرر البهية ٥٢٢/٤ و ٥٢٣ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٧١-٢٧٤ و ٣١٤ و ٣١٥ ، المهذب ٥١/٣ و ١٢٧ و ١٣١-

١٣٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ١١٠-١١٨ و ٢٣٩-٢٤٥ ، الاعتناء ٤٤٦/١ و ٤٤٧ ، الغرر

البيهية ٥١٦/٤ - ٥٢٣ ، فتح الجواد ٣٩٢-٣٩٤ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٨) وذلك لأنه مخاطب كل لحظة من جهة الشرع بالرد .

انظر روضة الطالبين ٧٦/٣ ، الغرر البهية ٥٢٤/٤ ، نهاية المحتاج ٤٥١/٣ .

(٩) في (ص) : " في التلف " .

يضمن (إذا تلف) ^(١) بأقصى القيم ^(٢) ، وفي التعيب بأرش ^(٣) النقصان، وفي الزوائد الحاصلة ^(٤) كالنتاج وغيره ^(٥) يلزمه الرد إلى البائع ، وفي المنفعة كمنفعة الدار ^(٦) يلزمه أجرة المثل .

م ووطء المشتري الجارية ^(٧) في الشراء الفاسد ووطء شبهة حتى لا يجب الحد ويثبت نسب الولد الذي أتت به منه ، ويجب مهر المثل ؛ وإنما يكون الوطء شبهة في الشراء الفاسد إذا [كان الفساد بشرط] ^(٨) أو الشراء بخمر ، فأما إذا كان الفساد للشراء بغير مقصود كمية أو دم لا يكون الوطء فيه ووطء شبهة ^(٩) .

م ويصح شرط أجل وزيادة أجل في الثمن حال الجواز وهو زمان خيار المجلس والشرط، م ويصح أيضا شرط أصل الخيار وشرط زيادة الخيار في المجلس أو في زمان الشرط ، م ويصح أيضا شرط زيادة الثمن م أو الثمن م أو كليهما في زمان الخيارين مثل أن

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) المراد به أعلى قيمة من يوم القبض إلى يوم التلف .

انظر التنبيه ص ١٣٥ ، روضة الطالبين ٧٦/٣ .

(٣) في (ص) : " حتى يضمن أرش " .

(٤) سواء كانت متصلة كأن كانت دابة فسمنت عنده ثم هزلت أو عبدا تعلم صنعة فنسيها أو منفصلة

كاللبن والثمرة والولد . انظر فتح العزيز ١٢٣/٤ ، المجموع ٣٧٠/٩ .

(٥) في (ص) : " حتى يلزمه " .

(٦) في (ص) : " حتى يلزمه " .

(٧) في (ص) : " المشتراة " .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٩) يعني بل يلزمهما الحد ، والفرق بين الخمر والميتة والدم أن الخمر ومثله الخنزير مما يملك به عند بعض

العلماء ؛ بخلاف الميتة والدم فلا يملك بهما أصلا بالإجماع كما حكاه النووي .

انظر فتح العزيز ١٢٢/٤ ، المجموع ٣٧٠/٩ ، فتح الجواد ٣٩٥/١ ، نهاية المحتاج ٤٥١/٣ .

باع نصف العبد بعشرة فجعل المبيع ثلثي العبد أو الثمن خمسة عشر^{(١)(٢)}.

فصل

م وحرم الاحتكار في القوت^(٣) إذا اشتراه في وقت^(٤) / الغلاء وحبس نفسه^(٥) [ليبيعه من الضعفاء]^(٦) بأكثر منه عند اشتداد الحاجة إليه ، فإن لم يشتريه وأمسك غلة ضيعته ليبيعه في وقت الغلاء ، أو^(٧) اشترى^(٨) / في زمان الرخص ليبيعه في زمان الغلاء ، أو^(٩) اشتراه في زمان الغلاء لنفسه وعياله ليبيع ما يفضل عنه لم يحرم^(١٠).

(١) وذلك لأن وقت خيار المجلس كنفس العقد ، ومجلس خيار الشرط في معنى المجلس بجامع عدم الاستقرار وقد يحتاج في تقرر العقد إلى هذه الأمور .
انظر أسنى المطالب ٣٧/٢ ، مغني المحتاج ٣٩٦/٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣١٦/٥ - ٣٢٠ ، المذهب مع المجموع ٣٦٧/٩ - ٣٧٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ١٢٢/٤ - ١٢٥ ، اخلاص النواي ٤٥/٢ و ٤٦ ، مغني المحتاج ٣٩٦/٢ .

(٣) وهو لغة جمع الطعام وحبسه والتربص به لزمن الغلاء ، واصطلاحا : هو ماعرفه الشارح ، والمعنى من تحريمه هو التضيق على الناس .
انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٤ ، المصباح المنير ص ١٤٥ ، نهاية المحتاج ٤٧٢/٣ .

(٤) نهاية اللوحة (٧٦) من (ص) .

(٥) " لنفسه " سقط من (ص) .

(٦) ما بين المعرفتين مثبت من (ص) ، وتخصيصه بالضعفاء قال الأنصاري في الغرر البهية ٥٢٩/٤ : جري على الغالب فإنه لا فرق بينهم وبين غيرهم .

(٧) في (ص) : " لم يحرم ، ولو " .

(٨) نهاية الوجه (١٥٢) من (ظ) .

(٩) في (ص) : " لم يحرم أيضا ، ولو " .

(١٠) في (ص) : " أيضا " .

م وحرم التسعير في الطعام أيضا ، وهو : أن يعين الإمام له قدرا من الثمن لا يبيع^(١) بأكثر أو أقل منه^(٢) .

م وحرم (بيع حاضر لباد)^(٣) وهو : أن يحمل البدوي أو القروي^(٤) إلى البلد ما^(٥) تعم حاجة الناس إليه كالقوت والأقط وسائر الأطعمة المحمولة منها لبيعه في الحال بسعر البلد ويرجع ؛ فيأتيه البلدي ويقول له : أتركه عندي (لأتربص به وأبيعه)^(٦) على التدرج بثمن أرفع ، (هذا إذا ظهر من ذلك المتاع سعة في البلد ، فإن لم يظهر ؛ إما لكبر البلد وقلة ذلك الطعام ؛ أو لعموم وجوده ورخص السعر ففيه وجهان : أوقفهما لمطلق الخبر^(٧) أنه يحرم^{(٨)(٩)} ، فأما إذا التمس من البلدي القروي أو البدوي أن يرجع ويتركه عنده لبيعه

(١) في (ص) : " يبعونه " .

(٢) انظر النظم المستعذب ١/٢٥٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٤ ، وقد ذكر الرافعي وغيره : أن الإمام لو سعر فلا ينبغي مخالفته ، فمن خالف استحق التعزير .

انظر فتح العزيز ٤/١٢٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٣٨ ، فتح الجواد ١/٣٩٧ ، نهاية المحتاج ٣/٤٧٣ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " التربص على ما يذكر أيضا " .

(٤) ذكر البدوي والقروي هنا جري على الغالب ويلتحق به كل من يشاركه في عدم معرفة السعر الحاضر .

انظر إحصاء النواي ٢/٤٧ ، فتح الباري ٤/٣٧١ ، حاشية الشرقاوي ٢/١٠ .

(٥) في (ص) : " متاعا " .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لأبيعه " .

(٧) يعني بذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحاضر للباد كما رواه عنه ابن عباس وأبو هريرة وأنس رضي الله عنهم : وهذه الأحاديث أخرجهما جميعا البخاري في صحيحه ٤/٣٧٠ و٣٧٢ و٣٧٣ كتاب البيوع في عدة أبواب برقم ٢١٥٨-٢١٦١ ، وأخرجها أيضا مسلم ٣/١١٥٦ و١١٥٧ كتاب البيوع باب تحريم بيع الحاضر للباد برقم ١٥٢٠-١٥٢٣ ، ورواه البخاري أيضا برقم ٢١٥٩ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، ومسلم برقم ١٥٢٢ من حديث جابر في نفس الكتاب والباب .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وهو محروفة في فتح العزيز ٤/١٢٨ .

(٩) مذكره الشارح هو الوجه الأول وهو مارجحه الرافعي وغيره والوجه الثاني : أنه لا يحرم ؛ ووجهه أن =

على التدريج ؛ أو^(١) أقام لبيعه على التدريج فالتمس منه البلدي أن يفوض الأمر إليه ، (أو كان مما لا يحتاج إليه إلا نادرا لم يحرم^(٢))^(٣) .

م و(يحرم تلقي الركبان^(٤) ، وهو^(٥)) : شراء متاع غريب لم يعرف (سعر البلد قبل قدومه ؛ سواء قصد التلقي أو لم يقصده^(٦))^(٧) ، م وخير البائع الغريب في فسخ البيع أو امضائه (على الفور)^(٨) إن غبن في البيع ؛ (هذا إذا ابتدأ المتلقي والتمس الشراء من الغريب ، أما إذا ابتدأ الغريب والتمس منه الشراء فلا خيار له على الأصح^(٩) ، وهل التلقي للبيع من

= المعنى من التحريم وهو تفويت الرفق والربح على الناس غير موجود هنا .

انظر المهذب ١٤٤/٣ ، الوسيط ٦٧/٣ ، التهذيب ٥٤١/٣ ، فتح العزيز ١٢٨/٤ ، فتح الباري ٣٧٢/٤ ، الغرر البهية ٥٣٠/٤ ، فتح الجواد ٣٩٥/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٤/٣ .

(١) في (ص) : " لم يحرم ، وكذا لو " .

(٢) لأن هذه الأحوال المذكورة ليس فيها ضررا على عموم الناس ، ولا سبيل إلى منع المالك إذا طلب من البلدي بيعه له لما فيه من الإضرار به .

انظر أسنى المطالب ٣٨/٢ ، فتح الجواد ٣٩٦/١ ، مغني المحتاج ٣٨٩/٢ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لم يحرم أيضا " .

(٤) التعبير بالركبان جري على الغالب أيضا والمراد القادم ولو كان واحدا أو ماشيا .

انظر فتح الباري ٣٧٤/٤ ، تحفة المحتاج ٥٣٨/٥ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حرم " .

(٦) انظر الحاوي الكبير ٣٤٩/٥ ، النظم المستعذب ٢٥٤/١ ، روضة الطالبين ٨٠/٣ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " السعر في البلد وهذا هو تلقي الركبان " .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) وذلك لعدم وجود التغرير والخيانة ، وما صححه الشارح هو مقتضى مافي الروضة وأصلها ، واعتمده ابن حجر والشريني والرملي .

انظر فتح العزيز ١٢٩/٤ ، روضة الطالبين ٨٠/٣ ، فتح الجواد ٣٩٦/١ ، مغني المحتاج ٣٩٠/٢ ، نهاية المحتاج ٤٦٧/٣ .

الغريب كالتلقي للمشتري منهم ، فيه وجهان^(١)^(٢) .

م وحرم رفع ثمن المعروض على البيع وهو غير راغب فيه ليخضع غيره ، وهو^(٣) النجش^(٤) ، م ولا خيار للمشتري المنخدع برفع الثمن غير الراغب فيه سواء^(٥) عن مواطأة البائع أو لا^(٦) .

م وحرم السوم على السوم وهو : أن يأخذ إنسان شيئاً ليشتريه فدعا إنسان آخر البائع إلى البيع منه أو المشتري إلى الشراء منه ، م وإنما يحرم السوم على السوم بعد قرار الثمن بينهما .

(١) هذان الوجهان أحدهما : أنه كالتلقي للشراء رجحه الزركشي كما نقله الأنصاري وغيره واعتمده المحلي والرملي والشريبي والقلوبي ، وذلك نظراً للمعنى الذي من أجله حرم التلقي للشراء وهو احتمال غبنهم واستبداده بالرفق الحاصل منهم .

والثاني : أنه لا يحرم ونسبه الأنصاري وغيره للأذرعى ورجحه ابن حجر ، قالوا وذلك لأن النهي إنما ورد عن الشراء .

انظر فتح العزيز ١٢٩/٤ ، شرح المحلي مع حاشية القليوبي ٢٩١/٢ ، أسنى المطالب مع حاشية الرملي ٣٩/٢ ، تحفة المحتاج ٥٤١/٥ و٥٤٢ ، مغني المحتاج ٣٩٠/٢ ، نهاية المحتاج ٤٦٦/٣ و٤٦٧ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) " وهذا هو " مثبت من (ص) .

(٤) وأصل النجش في اللغة : الاستشارة سمي الناجش به لأنه يثير الرغبة في السلعة ويرفع ثمنها ، وقيل بل أصله المدح والاطراء ، وقيل : غير ذلك .

انظر النهاية في غريب الحديث ٢١/٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٦٠/٢ و١٦١ ، لسان العرب ٣٥١/٦ ، المصباح المنير ص ٥٩٤ ، القاموس المحيط ٣٠٠/٢ .

(٥) في (ص) : " كان الرفع " .

(٦) وذكروا في تعليقه : أن التفريط كان من جهته حيث اغتر بقوله ولم يحتط بالبحث عن ثقات أهل الخبرة .

انظر المهذب ١٤١/٣ ، فتح العزيز ١٣١/٤ ، الغرر البهية ٥٣٣/٤ .

م وحرم البيع على البيع وهو : أن يشتري إنسان شيئاً من آخر فيجبيء ثالث ويقول للمشتري : رد سلعتك وعندي سلعة خير منها أبيعها منك بهذا الثمن وهي (خير منها)^(١) أو أبيعها منك بأقل من هذا (الثمن وهي مثلها)^(٢) .

م وحرم الشراء على الشراء أيضاً وهو : أن يبيع إنسان شيئاً من إنسان فدعا البائع ثالث إلى الفسخ ليشتريه منه ، وإنما يتصور البيع على البيع والشراء على الشراء في حال الجواز^(٣) ، ويصح البيع في جميع هذه الصور وإن حرم ذلك^{(٤)(٥)} .

فصل

م ولو جمع عقد واحد عقدين مختلفي الحكم^(٦) صح كل واحد منهما بقسطه من

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " مثلها " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حتى يفسخ العقد الأول ويشتري سلعته " .

(٣) في هامش (ط) : أي جواز العقد ، والمعنى عدم لزوم العقد وجواز الفسخ بأن يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط إذ بعد لزوم البيع لامتني للبيع على البيع والشراء على الشراء .
انظر فتح العزيز ١٣١/٤ ، اخلاص النواي ٥٠/٢ ، مغني المحتاج ٣٩٠/٢ .

(٤) إنما جاز البيع في جميع صور هذا الفصل لكون النهي عن هذه الأمور ليس لذاتها بل لأمر خارج عنه .
انظر الوسيط ٦٣/٣ ، النهاج مع نهاية المحتاج ٤٦٣/٣ ، المشور في القواعد ٣١٣/٣ و ٣١٤ ، فتح الباري ٣٧٤/٤ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الأم ٩١/٣-٩٣ ، الوسيط ٦٤-٦٨/٣ ، روضة الطالبين ٧٨-٨٢ ، الاعتناء ٤٥٦/١-٤٦٠ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي ١٠-١٢ .

(٦) تقييد العقدين بكونهما مختلفي الحكم لبيان محل الخلاف ، فلو جمع بين متفقين كشركة وقراض صح جزماً كما ذكره الأنصاري والرملي ، والمراد باختلاف حكمهما أي بالنسبة إلى أسباب الفسخ والانفساخ .

انظر أسنى المطالب ٤٥/٢ ، فتح الجواد ٣٩٧/١ ، نهاية المحتاج ٤٨٥/٣ .

المسمى إذا وزع (عليهما باعتبار القيمة^(١))^(٢)؛ فلو جمع في عقد واحد بين إجارة وسلم بأن قال : أجزتك هذه الدار سنة وبعتك كذا سلما بدينار مثلاً صح العقد إن وزع الدينار على أجرة مثل الدار ، وقيمة المسلم فيه ، فإن كانت أجرة الدار عشرة وقيمة المسلم فيه خمسة كان ثلثا الدينار في مقابلة الدار وثلثه في مقابلة المسلم فيه ، فلو [١١٠] انهدمت الدار في الحال مثلاً^(٣) / سقط ثلثا الدينار وبقي الثلث للمسلم فيه ، وإذا فسخ السلم بالانقطاع سقط ثلث الدينار وبقي ثلثاه لأجرة الدار^(٤)، وكذا لو جمع عقد واحد بين بيع وسلم بأن قال : بعتك هذا العبد وقفيز^(٥) حنطة سلما بعشرة صح كل واحد من البيع والسلم بحصة العشرة إذا وزعت على قيمة المبيع والمسلم فيه ؛ فإن كان قيمة العبد مائة وقيمة المسلم فيه خمسين كان ثلثا العشرة في مقابلة العبد وثلثها في مقابلة المسلم فيه ، فلو شرط الخيار في البيع وفسخه في زمان الخيار سقط ثلثا العشرة وبقي الثلث للمسلم فيه ؛ ولو فسخ السلم بالانقطاع وثبت البيع سقط ثلث العشرة وبقي ثلثاها للعبد المبيع^(٦)، وكذا لو جمع في عقد بين الصرف وغيره بأن قال : بعتك هذا الدينار والثوب بعشرة دراهم صح البيع في الثوب

(١) وذلك لصحة كل منهما منفردا فلا يضر الجمع بينهما ، ولا أثر للجهل بما يخص كلا عند العقد عند الحاجة إلى التوزيع لعدم إفضائه إلى التنازع .

انظر الوسيط ٩٥/٣ ، فتح العزيز ١٥٦/٤ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥٣٦/٤ ، نهاية المحتاج ٤٨٤/٣ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " على عوض مثله " .

(٣) نهاية الوجه (١٥٣) من (ط) .

(٤) وجه الاختلاف بين الإجارة والسلم أن التأقيت شرط في الإجارة مبطل للسلم ومثله البيع ، وانفساخها

بالتلف بعد القبض دونه فإن المثلن في السلم موصوف في الذمة ، ومن الاختلاف اشتراط قبض الثمن في

مجلس السلم بخلافه في الإجارة . انظر فتح العزيز ١٥٦/٤ ، فتح الجواد ٣٩٧/١ ، مغني المحتاج ٣٩٩/٢ .

(٥) القفيز : مكيال يسع اثني عشر صاعا .

انظر الزاهر ص ٢٨٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٠/٢/٣ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٣٦ و ٤١٩ .

(٦) وجه اختلاف الحكم بينهما أن السلم يشترط فيه قبض الثمن في المجلس فقد يتعذر في وقته كما عبر

عنه الشارح بالانقطاع فيفسخ بخلاف البيع . انظر التهذيب ٤٩٥/٣ ، فتح العزيز ١٥٦/٤ ،

المجموع ٣٨٩/٩ ، اخلاص النواي ٥٢/٢ ، نهاية المحتاج ٤٨٥/٣ .

والدينار بقسط كل واحد من الدراهم العشرة إذا وزعت على قيمة الثوب والدينار ؛ فلو
تفرقا قبل قبض الدراهم أو الدينار بطل البيع في الدينار وما يقابله من الدراهم ، [وبقي البيع
في الثوب وما يقابله منها ؛ ولو تلف الثوب قبل القبض انفسخ البيع فيه وما يقابله من
الدراهم]^(١) ، وكذا لو جمع بين النكاح والبيع كما إذا قال : زوجتك أمي هذه وبعتك
عبدي هذا بألف درهم وهو ممن يحل له نكاح الإماء صح كل واحد بقسطه من الألف إذا
وزع على قيمة العبد ومهر مثل الأمة ، أو قال : زوجتك ابنتي وبعتك عبدا بعشرة فإن
البيع والنكاح يصحان بالقسط كما ذكرنا^(٢) ؛ فلو لم يكن العبد لابنته كان الحكم كما لو
باع عبداً جماعة بثمن واحد (فإنه لا يصح)^(٣) (٤) (٥).

فصل

م وكذا لو جمع عقد واحد ما يحل بيعه وما يحرم صح البيع فيما يحل بيعه بقسطه من
المسمى إذا وزع على قيمة الحلال والحرام عند من يرى له قيمة^(٦) ، فلو باع عبدا مشتركا

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (غير الأصل) ، ووجه الاختلاف بين الصرف وغيره أنه يجب في الصرف
التقايض في المجلس دون البيع وغيره . انظر المراجع السابقة .

(٢) يعني أول الفصل ، وإنما صح النكاح لكون الصداق ليس شرطاً في صحته ، وأما البيع فلما ذكره
الشارح في بداية الفصل من امكان معرفة قسطه من الثمن ، وقد ذكر النووي في صحة التوزيع هنا أن
تكون حصة النكاح مهر المثل فأكثر فإن كانت أقل وجب مهر المثل .
انظر المهذب مع المجموع ٣٨٨/٩ و ٣٨٩ ، نهاية المحتاج ٣/٤٨٥ و ٤٨٦ .

(٣) قال في التعليقة للطاوسي لوحة ٨٩ : لأن عوض البضع تستحقه الابنة وعوض العبد يستحقه غيرها
فيجهل كل واحد منهما ما يستحقه .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٥٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/١٥٥-١٥٧ ، المنهاج مع مغني
المحتاج ٢/٣٩٩ و ٤٠٠ ، الفرر البهية ٤/٥٣٦ و ٥٣٧ ، فتح الجواد ١/٣٩٧ .

(٦) اعتبار توزيع قيمة الحرام لمن يرى له قيمة هو ما صححه الغزالي وهو ظاهر كلام الراعي وصحح النووي =

بينه وبين غيره ، أو عبدا له وعبدا لغيره بغير إذنه ، أو خلا وحمرا ، أو عبدا وحمرا بألف صح فيما له من العبد المشترك والعبد والخل والعبد بقسطه من الألف إذا وزع على قيمة ما له من العبد ولغيره وعلى قيمة الخل والخمر عند من يرى له قيمة^(١) ، وعلى قيمة العبد والحر بتقديره عبدا ، ويجب من العوض المذكور ما يقابل الحلال ويسقط ما يقابل الحرام^(٢) ، ومن أمثلة الحلال والحرام : الكتابة والبيع ؛ فإنه لو قال لعبد كاتبك على نجمين وبعثك هذا العبد بألف حلت الكتابة وصحت بقسطها من الألف إذا وزعت على قيمة المكاتب والعبد الآخر وحرم البيع فيه^(٣) .

م وكذا لو انفسخ في بعض المبيع استمرت صحة البيع (فيما لم ينفسخ)^(٤) بقسطه من المسمى إذا وزع على قيمة ما انفسخ فيه ؛ كما إذا تفرقا في السلم وبعض رأس المال غير مقبوض أو في الصرف وبعض العوض غير مقبوض ، فإنه ينفسخ العقد في غير المقبوض بقسطه^{(٥)/(٦)} .

= تقدير الحرام حلالا كاخمر يقدر خلا والميتة تقدر مذكاة ونحو ذلك ونقله عن البغوي والدارمي واختاره ابن حجر والشريبي .

انظر الوسيط ٩١/٣ ، التهذيب ٤٩٦/٣ ، فتح العزيز ١٤٧/٤ ، روضة الطالبين ٩٣/٣ ، المجموع ٣٨٣/٩ و٣٨٤ ، فتح الجواد ٣٩٨/١ ، مغني المحتاج ٣٩٨/٢ .

(١) يقدر الخمر هنا خلا على الصحيح الذي ذكره النووي وغيره كما سبق في الحاشية السابقة .

(٢) إنما يصح البيع فيما يحل بيعه لكونهما مبيعين معلومين مختلفين في الحكم فيأخذ كل واحد حكم نفسه ، وكما أنه يصح العقد عليه لو أفردته فكذا لا يتغير حكمه بضم غيره إليه .

انظر الخاوي الكبير ٢٩٣/٥ و٢٩٤ ، التهذيب ٤٩٥/٣ ، فتح العزيز ١٣٩/٤ ، المجموع ٣٨١/٩ .

(٣) إنما حرم البيع هنا لتقدم أحد شقي العقد على مصير العبد من أهل مبايعه السيد .

انظر المهذب ٥٨/٣ ، فتح العزيز ١٥٧/٤ ، شرح التنبيه ٣٦٧/١ ، الغرر البهية ٥٣٨/٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " في الباقي " .

(٥) نهاية الوجه (١٥٤) من (ظ) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وقيمة التالف فلو باع عبيدين بألف وتلف أحدهما قبل القبض انفسخ =

(١) م^(٢) ومما يفسخ العقد فيه بالتلف قبل القبض تلف ما يفرد بالعقد (كتلف أحد العبدین قبل القبض فإنه يوجب الانفساخ فيه^(٣))^(٤) بخلاف ما لا يفرد بالعقد (كما لو)^(٥) عمي^(٦) / العبد المبيع أو سقطت يده قبل القبض أو اضطرب سقف الدار (فإنه لا)^(٧) يفسخ العقد فيه^(٨)؛ فإن الابصار فيه^(٩) واليد واستقرار السقف لا يفرد بالعقد^(١٠) وفوات ذلك لا يوجب الانفساخ^(١١)، وإنما يوجب الخيار ليرضى به بكل الثمن أو يفسخ ويسترد الثمن على ما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١٢)، م ومما يفرد بالعقد سقف الدار المبيعة فإنه إذا احترق

= البيع واستمر في الباقي بقسطه من الألف إذا وزع على قيمتهما " وانظر التعليقة للطاوسي لروحة ٨٩ .

(١) في (ظ) : " فصل " ، وهو بداية لروحة وقد كتب أسفل اللوحة السابقة م كما هي عادة النساخ لاشعار القاريء بما قبلها مما يفيد عدم وجود الفصل .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) أي في العبد الذي تلف دون الآخر ، وإنما لا تضر هنا وكذا في المسألة التي قبلها جهالة الثمن لكونها طارئة كما أنه لا يضر سقوط بعضه لأجل العيب .

انظر الحاوي الكبير ٢٩٥/٥ ، الغرر البهية ٥٣٩/٤ ، نهاية المحتاج ٤٨٣/٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو " .

(٦) نهاية اللوحة (٧٧) من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لم " .

(٨) ومثله مالو كانت إحدى عيني المبيع متصلة بالأخرى كزوج خف ومصراعي باب ونحوها فإنهما كالعين الواحدة لأن في تجزئتهما ضرراً عليهما .

انظر التهذيب ٤٤١/٣ ، روضة الطالبين ٩٠/٣ .

(٩) " فيه " سقط من (ص) .

(١٠) وذلك لبقاء عين المبيع في هذه الصور والابصار واليد وثبات السقف لاتفرد بالعقد .

انظر الغرر البهية ٥٣٩/٤ ، تحفة المحتاج ٥٦٨/٥ .

(١١) يعني في جزء منه واستقراره في الجزء الآخر .

(١٢) انظر ص ٧١٢ و ٧١٣ باب الخيار ؟؟

كان كأحد العبدین لا کید العبد فینفسخ العقد فیہ ویبقى فی غیره ؛ فلو باع دارا بألف واحترق سقفها قومت بقية الدار وقوم السقف بتقدير بقائه سقفا ووزع الألف على القيمتين فيبقى قسط بقية الدار ويسقط قسط السقف المحترق^(١) .

فصل

و(ما يفرق فيه العقد بيع)^(٢) المريض في مرض الموت (أو شراؤه)^(٣) شيئا بمحابة تزيد على (ثلث التركة ولم يجز الورثة فيبطل البيع في بعض المبيع)^(٤) ويُرجع إلى المشتري ما يقابله من الثمن فتدور المسألة ؛ لأن ما ينفذ فيه البيع يخرج من التركة وما يقابله من الثمن يدخل فيها ؛ ومعلوم أن ما ينعقد فيه البيع يزيد بزيادة التركة ، وينقص بنقصانها فيزيد المبيع بحسب زيادة التركة وتزيد التركة بحسب زيادة المقابل الداخل [١١١] ويزيد المقابل الداخل بحسب زيادة المبيع^(٥) ، وطريق معرفة المقصود بأن يقول : يصح البيع والشراء في قدر نسبه ثلث التركة إلى قدر المحابة)^(٦) بقسطه من الثمن المذكور .

م وخير المشتري بين فسخ العقد وامضائه حيث (فاته بعض المعقود عليه ؛ كما لو)^(٧)

(١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٩٣/٥ - ٢٩٥ ، المذهب ٥٤/٣ - ٥٧ ، روضة الطالبين ٨٨/٣ - ٩٣ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢٩٦/٢ - ٢٩٨ ، اخلاص النواي ٥١/٢ - ٥٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لو باع " .

(٤) إنما لا يبطل بالكل لحصول شرائط الصحة ولا يصح في الكل للتبرع بأكثر من الثلث ولا يجوز أن يصح البيع في بعض بقدر الثلث لأن ذلك تخصيص لا يقتضيه العقد فيتعين التوزيع على الجائز بيعه وغيره كما هو مقتضى العقد . انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٨٩ .

(٥) فتح العزيز ١٤٩/٤

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الثلث صح البيع في البعض بقسطه من الثمن وطريق معرفة ذلك أن ننسب قدر الثلث إلى قدر المحابة فنصحح البيع فيه بتلك النسبة " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

اشترى جلا وجرماً وجهل الحال ، أو اشترى عبيدين وتلف أحدهما قبل القبض ، (أو باع المريض أو اشترى بمحاباة تزيد على الثلث^(١))^(٢) ، م فلو باع المريض عبداً يساوي ثلاثمائة بمائة ولا مال له سواء فثلث المال مائة والمحاباة بمائتين وإذا نسبت الثلث إلى المحاباة كان نصفها فيصح البيع بتلك النسبة فيصح البيع في نصف العبد بنصف الثمن ، م ولو كان العبد الذي [باعه]^(٣) بمائة يساوي مائتين كان الثلث ستة وستين وثلثين وقدر المحاباة مائة وإذا نسبت الثلث إلى المحاباة كان ثلثها فيصح البيع بتلك النسبة ، فيصح البيع في ثلثي العبد بثلثي الثمن .

م ويصح البيع في ثلث العبد المبيع (بثلث الثمن)^(٤) حيث أتلّف البائع كل العوض ، وصحة البيع في الثلث يعرف بالطريق الذي ذكرناه وهو نسبة الثلث إلى قدر المحاباة ؛ لكن ههنا إنما ننسب إلى قدر المحاباة ثلث المال بعد تلف العوض^(٥) ، ففي الصورة الأولى وهي أن العبد يساوي ثلاثمائة وقد اشتراه^(٦) بمائة إذا أتلّف البائع المائة التي هي الثمن رجع ماله إلى مائتين وثلثها ستة وستون وثلثان فإذا نسبتها إلى قدر المحاباة وهو مائتان كانت^(٧) ثلث

(١) إنما يخير المشتري بين فسخ العقد وإمضائه لضرر التبعض ، لكن يشترط جهل المشتري بذلك كما ذكر الشارح لأنه في حال العلم مقصر غير معذور فيلزمه إمضاء البيع بمحضته ، وهذا الخيار على الفور . انظر المهذب ٣/٥٥ و ٥٦ ، الغرر البهية ٤/٥٤٠ و ٥٤١ ، مغني المحتاج ٢/٣٩٥ و ٣٩٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) "باعه" مثبت من (ظ) ، وفي غيرها اشتراه وهو الذي في التعليقة للطاوسي ، وكلاهما صحيح فإن كانت باعه فالضمير عائد إلى المريض ، وإن كانت اشتراه فالضمير عائد للمعهود الذهني وهو المشتري ، ولكن الأقرب للفهم ما في (ظ) لكون المذكور في الشرح هو المريض .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وذلك لأن العوض إذا تلف أو تلف جزءاً منه نقص ماله بقدر المثلّف وانحصر ماله في الباقي وهو قدر المحاباة . انظر روضة الطالبين ٣/٩٥ و ٩٦ ، الغرر البهية ٤/٥٤٢ ، فتح الجواد ١/٣٩٩ .

(٦) في هامش (ظ) ما يشعر بأن الصحيح باعه ، وانظر التعليق الذي قبل السابق .

(٧) نهاية الوجه (١٥٥) من (ظ) .

الحبابة ؛ ويصح البيع في ثلث العبد وهو يساوي مائة بثلث الثمن وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ، وفي الصورة الثانية وهي أن يشتري العبد بمائة وهو يساوي مائتين وأتلف البائع المائة إذا نسبت ثلث ماله وهو ثلاثة وثلاثون وثلث بعد اتلاف الثمن وهو مائة إلى قدر الحبابة وهو مائة كان ثلث ماله ثلث الحبابة ؛ فيصح البيع في ثلث العبد وهو يساوي ستة وستين وثلثين بثلث الثمن وهو ثلاثة وثلاثون وثلث ، ويلزم الورثة رد ستة وستين وثلثين إلى المشتري مما بقي لهم في الصورتين ، ولو أتلف بعض الثمن كأن أتلف في الصورة الأولى ثلاثين من المائة فالحكم كما ذكرنا حتى يجعل كل ماله مائتين وسبعين يأخذ ثلثها وهو تسعون وينسبها إلى قدر الحبابة وهو مائتان فيكون تسعة أجزاء من عشرين جزءا فيصح البيع من العبد في تسعة أجزاء من عشرين جزءا بمثل ذلك من الثمن وذلك المثل خمسة وأربعون^(١) .

فصل

م ويتعدد العقد بتعدد العاقد^(٢) سواء كان العاقد^(٣) أصيلا أو وكيلًا هذا هو المختار في الشرح الكبير^(٤) (وتبعه المصنف^(٥))^(٦) واختار في المحرر^(٧) أن تعدد العقد واتحاده باعتبار

(١) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٢٥ و ٣٢٦ ، الحاوي الكبير ٥/٢٩٤ و ٢٩٥ و ٨/٢٩٢-٢٩٨ ، فتح العزيز ٤/١٤٦-١٥١ ، المجموع ٩/٣٨٣ و ٣٨٧ و ٣٨٩ و ٣٩٠ ، الغرر البهية ٤/٥٣٩-٥٤٣ ، فتح الجواد ١/٣٩٨ و ٣٩٩ .

(٢) أي عاقد البيع وعاقده الشراء .

(٣) " العاقد " سقط من (ص) .

(٤) فتح العزيز ٤/١٥٨ ، حيث قال : هو الأصح عند الشيخ أبي علي والأكثرين اهـ ، وتوجيهه أن الأحكام تتعلق به دون موكله كما أن المعتبر رؤيته وكون خيار المجلس يتعلق به وهو اختيار البغوي والنووي ، وانظر التهذيب ٣/٤٤٣ ، روضة الطالبين ٣/٩٨ ، المجموع ٩/٣٨٦ ، دقائق المنهاج ص ٦٠ .

(٥) قال المصنف في الحاوي الصغير لائحة ١٤ ب [ويتعدد العقد بتعدد العاقد وتفصيل الثمن] .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ذكر النووي أنه جاء في أكثر نسخ المحرر ، وأصلحه في المنهاج ، انظر دقائق المنهاج ص ٦٠ ، المنهاج =

الموكل لا الوكيل العاقد^(١) ، فلو باع واحد من اثنين أو بالعكس كان العقد اثنين ، ولو باع اثنين من اثنين كان العقد أربعة ، (ولو باع ثلاثة من ثلاثة كان العقد تسعة)^(٢) ، ولو وكل اثنان [واحد]^(٣) بالبيع والشراء كان العقد واحدا ، ولو وكل كل واحد من البائع والمشتري اثنين كان العقد أربعة ، ولو وكل اثنان واحدا بالبيع واثنان واحدا بالشراء كان العقد واحدا^(٤) ، وكذا يتعدد العقد بتفصيل الثمن [م]^(٥) كما لو قال : بعتك هذا بدرهم والآخر بدينار^(٦) .

= مع شرح المحلي ٣٠٠/٢ .

(١) نسبه الشيخان إلى أبي زيد والخضري وبه قال الغزالي في الوجيز ولم يرجح في الوسيط شيئا ، ووجهه : أن الملك يثبت له دون وكيله .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ١٥٨/٤ ، الوسيط ٩٥/٣ و٩٦ ، المجموع ٣٨٦/٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) " واحدا " مثبت من (ص) .

(٤) هذا الصور المذكورة مفرعة على الوجه الأول وهو أن الاعتبار بالعاقد سواء كان أصيلا أو وكيلًا .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاروي الصغير لوحة ١٤ ب " ويتعدد العقد بتعدد العاقد وتفصيل الثمن كأن قال بعت هذا بدرهم والآخر بدينار " .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٩٥/٣ و٩٦ ، التهذيب ٤٤٢/٣-٤٤٤ ، روضة الطالبين ٩٧/٣-٩٩ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ٤٠٠/٢ و٤٠١ ، فتح الوهاب ١٦٨/١ .

فصل في الخيار^(١)

م الخيار [الذي^(٢) لا يتعلق بفوات شيء بل يتعلق بتحدد الإرادة والتشهّي]^(٣) يثبت بسبب المجلس في المعاوضة للمتبايعين^(٤) في أنواع البيع من السلم وبيع الصرف وبيع الطعام بالطعام والصلح الذي هو بيع والتولية والإشراك^(٥) والقسمة التي فيها رد^(٦) ، ولا يثبت الخيار في غير المعاوضة كالهبة^(٧) والوقف والطلاق والعتاق^(٨) ، م وإنما يثبت في المعاوضة المحضة لا في المعاوضة غير المحضة كالنكاح والصدّاق والخلع وعوضه والصلح عن الدم وبدله،

(١) الخيار لغة : اسم من الاختيار .

انظر المصباح المنير ص ١٨٥ ، القاموس المحيط ٢/٢٦٦ .

واصطلاحاً : هو طلب خير الأمرين من إمضاء العقد أو فسخه .

انظر فتح الجواد ١/٤٠٠ ، مغني المحتاج ٢/٤٠٢ .

(٢) في (ص) : " التي " ، وتصويبها من التعليق للطاوسي لوحة ٩٠ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) في (ص) : " فيثبت " .

(٥) سيأتي بيان التولية إن شاء الله تعالى في ص ٧٤١ والإشراك في ص ٧٤٢ .

(٦) وذلك كأن يكون بين اثنين أرض وبأحد الجانين بئر أو بستان فيجعل للآخر في مقابلته دراهم فهي

معاوضة محضة بخلاف قسمة الإفراز والتعديل إن قلنا إنهما بيع لكون المنتع عن القسمة فيهما يجبر

عليها والإجبار ينافي الخيار .

انظر فتح العزيز ٤/٢٩٣ و ٢٩٤ ، أسنى المطالب ٢/٤٨ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٤/٥ ،

الإقناع للشريبي مع تعليق المحققين ٢/٢٦٦ و ٢٧٠ .

(٧) اعتمد ابن حجر والرملي وغيرهما أن الخيار لا يثبت في الهبة غير ذات الثواب لانتفاء المعاوضة ، ويثبت

في المقيدة بالثواب لكونها بيعاً .

انظر الغرر البهية ٤/٥٥٠ ، فتح الجواد ١/٤٠٠ ، مغني المحتاج ٢/٤٠٥ و ٤٠٦ ، نهاية المحتاج ٤/٧ ، فتح

المعين مع اعانة الطالبيين ٣/٢٦٠ .

(٨) لكون هذه المذكورات لا تسمى بيعاً وخير خيار المجلس إنما ورد في المتبايعين .

انظر المجموع ٩/١٧٧ ، الغرر البهية ٤/٥٤٧ ، مغني المحتاج ٢/٤٠٥ .

والمعاوضة المحضة هي التي تفسد بفساد أحد العوضين^(١) ، م ومن المعاوضة المحضة ما إذا باع مال الطفل من نفسه وما إذا باع مال نفسه من الطفل ، م وإن ألزم الأب أو الجد البيع لنفسه بقي خيار الفسخ لأجل الطفل وفي عكسه الحكم كذلك ، م ولا يثبت الخيار في الشفعة وإن كانت معاوضة محضة^(٢) ، وقد ذكر في الشرح الكبير في كتاب الشفعة أن الأظهر ثبوت الخيار للشفيع^(٣) ، م ولا يثبت الخيار في الحوالة وإن كانت أيضا [١١٢] محضة ، م ولا في الكتابة ، م ولا^(٤) في بيع مالك العبد العبد من نفسه ، م ولا^(٥) في العقد الوارد على المنفعة م كالنكاح م والخلع^(٦) ، م ولا في عوض النكاح والخلع ، ولا في الإجارة والمساقاة^(٧) / والمسابقة والمضاربة والشركة فإنها في معنى النكاح والخلع لأنها عقود واردة على المنفعة^(٨) .

(١) انظر التعليقة للطاوسي لوجه ٩٠ ، أسنى المطالب ٢/٤٦ و٤٧ ، تحفة المحتاج ٥/٥٧٦ .

(٢) وجه المنع من ثبوت الشفعة أن المشتري لا خيار له وتخصيص خيار المجلس بأحد الجانبين بعيد ، وهذا الوجه قال عنه النووي في المجموع ٩/١٧٧ وروضة الطالبين ٤/١٦٩ : هو الذي صححه الأكثرون ممن صححه صاحب التنبيه والفارقي والرافعي في المحرر وقطع به البغوي في كتابيه التهذيب وشرح مختصر المزني وهو الراجح في الدليل اهـ بتصرف

وانظر التنبيه ص ١٧٤ ، التهذيب ٣/٢٩٤ ، فتح العزيز ٤/١٧٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٠٦ .

(٣) فتح العزيز ٥/٥٠٦ ، ووجهه : أن سبل الأخذ بالشفعة سبل المعاوضات كالرد بالعيب . انظر فتح العزيز ٤/١٧٢ ، كفاية الأخيار ص ٣٤٠ ، شرح المحلي على المنهاج ٢/٣٠٣ .

(٤) في (ص) : " يثبت الخيار " .

(٥) في (ص) : " يثبت أيضا خيار المجلس " .

(٦) في (ص) : " فيمتنع ثبوت خيار فيهما " .

(٧) نهاية الوجه (١٥٦) من (ظ) .

(٨) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٥/٢٨-٣٠ ، التهذيب ٣/٢٩٢-٢٩٥ ، المجموع ٩/١٧٥-

١٧٩ ، كفاية الأخيار ص ٣٣٩ و٣٤٠ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٦-٤٨ ،

الاعتناء ١/٤٧٢-٤٧٥ .

فصل

م والخيار ثابت فيما ذكرناه إلى تخاير المتعاقدين^(١) ، والتخاير هو أن يقولوا : تخايرنا أو اخترنا إلزام العقد أو امضاءه أو أزمناه أو أمضيناه أو نفذناه أو أجزناه وما أشبه ذلك^(٢) ، والتخاير سبب لانقطاع خيار كل واحد منهما ؛ فأما انقطاع خيار أحدهما فيحصل باختياره وحده بالإمضاء بأن يقول : اخترت العقد أو أمضيته أو أنفذته أو نحو ذلك .

م والخيار ثابت أيضا إلى تفرق المتعاقدين ، وهو سبب لانقطاع خيار كل واحد منهما ، والتفرق يحصل بأن يخرج أحدهما من المسجد أو الدار الصغير^(٣) أو يصعد سطحهما ، وفي الكبير^(٤) بذلك وبالانتقال من الصفة إلى البيت وبالعكس ، وفي الفضاء أو السوق بأن يوليه ظهره ويمشي قليلا ، ولو أقاما في المجلس مدة طويلة أو قاما ومشيا معا لم ينقطع خيارهما^(٥) ، ولو هرب أحدهما ولم يتبعه الآخر ينقطع خيارهما^(٦) ، وإذا كان أحد المتبايعين في بيت والآخر في بيت آخر أو دار أخرى فنأدى أحدهما الآخر وتبايعا فالخيار ثابت لهما ماداما في موضعيهما فإذا فارق أحدهما موضعه وحصل في موضع لو كان صاحبه معه قاعدا لجعل تفرقا حصل التفرق وسقط الخيار .

(١) نهاية اللوحة (٧٨) من (ص) .

(٢) انظر التنبيه ص ١٣١ ، روضة الطالبين ١٠٤/٣ ، المجموع ١٧٩/٩ ، تحفة المحتاج ٤٧٠/٥ .

(٣) في (ص) : " الصغيرين " .

(٤) في (ص) : " الكبيرين " .

(٥) قال النووي في المجموع ١٨٠/٩ : قال أصحابنا : والرجوع في التفرق إلى العادة فما عده الناس تفرقا فهو تفرق ملزم للعقد وما لا فلا اهـ وانظر فتح العزيز ١٧٨/٤ .

(٦) المراد بالهارب هنا من هرب مختارا ، وإنما ينقطع خيارهما لمفارقة الهارب مجلس العقد باختياره وأما الآخر فلممكنه من الفسخ بالقول ، أما لو تبعه فإنه يلزم الخيار ماداما متقاربان فإن تباعدا بحيث يعد فرقة بطل اختيارهما ، كذا نقله النووي عن المتولي .

انظر المجموع ١٨٢/٩ و ١٨٣ ، روضة الطالبين ١٠٧/٣ و ١٠٨ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٥٨٦/٥ و ٥٨٧ .

م وإنما يسقط الخيار بالتخاير أو التفرق إذا كان طوعاً فلو أكرها أو أكره أحدهما على الاختيار لم ينقطع الخيار ، وكذا لو أكرها أو أكره أحدهما على التفرق بأبدانهما^(١) سواء منع المكره من التفوه بالفسخ أو لم يمنع^(٢) ، م والخيار ينتهي^(٣) إلى التخاير أو التفرق كما ذكرنا^(٤) [لا]^(٥) إلى الموت م ولا إلى الجنون فإن الخيار لا ينتهي بهما بل يقوم الوارث مقام الميت ، والولي مقام المجنون ، والسيد مقام المكاتب أو العبد المأذون الميت أو المجنون ، والإغماء كالجنون^(٦) .

فصل

م والخيار^(٧) يثبت أيضاً في المعاوضة المحضة للمتبايعين بشرط الخيار لمن شرط له ، م وإذا شرط الخيار لهما بطل بفسخ أحدهما خيار الآخر ولا يطل بإجازته خيار^(٨) الآخر^(٩) ، ولا يثبت في غير المعاوضة المحضة^(١٠) .

(١) في (ظ) : " بذاتهما " لكن جاء في حاشيتها : في نسخة معتمدة (بأبدانهما) .

(٢) لأن فعل المكره لا يعتبر شيئاً والسكرت عن الفسخ لا يقطع الخيار .

انظر فتح العزيز ٤/١٨١ ، الغرر البهية ٤/٥٥٣ ، مغني المحتاج ٢/٤٠٧ .

(٣) في (ص) : " يثبت " .

(٤) في (ص) : " فإن الخيار ينتهي بهما " .

(٥) " لا " مثبت من غير (الأصل) .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٩/١٧٤ و ١٧٩-١٨٣ و ٢٠٥-٢٠٩ ، الوجيز مع فتح

العزيز ٤/١٧٤-١٨١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٠٦-٤٠٩ ، الغرر البهية ٤/٥٥٠-٥٥٦ .

(٧) في (ص) : زيادة قوله "الذي لا يتعلق بقوات شيء بل يتعلق بمجرد التشهي " .

(٨) في (ص) : " شرط " .

(٩) لأن إثبات الخيار إنما قصد به التمكن من الفسخ دون الإجازة لأصالتها فالفسخ يقدم على الإجازة

لكون الإجازة لا تلزم إلا من جهة المحيز .

انظر التهذيب ٣/٣١٠ ، المجموع ٩/١٧٩ ، أسنى المطالب ٢/٤٨ ، تحفة المحتاج ٥/٦٠٥ .

(١٠) في (ص) : " خيار التزوي بالمجلس كما ذكرنا ، وبشرط الخيار لهما أو للبائع وحده وللمشتري =

م ولا يثبت^(١) في المعاوضة المحضة حيث^(٢) يعتق المبيع على المشتري بأن كان أحد أصوله أو فروعه ، أو أقر بعقده^(٣) (إذا شرط للمشتري وحده^(٤) ؛ بخلاف ما لو شرط للبائع وحده فإنه يثبت له أو شرط لهما فإنه يثبت لهما^(٥))^(٦) ، م ولا يثبت خيار الشرط لأحد^(٧) حيث شرط قبض عوض في المجلس ، فلا يجوز شرط الخيار في السلم فإنه يشترط قبض العوض [فيه وهو رأس المال ، ولا يجوز بشرط الخيار في الصرف ويبيع الطعام بالطعام فإنه يشترط^(٨) قبض العوضين]^(٩) فيهما^(١٠)(١١) .

= وحده " وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ٩١ .

(١) في (ص) : " ويثبت " .

(٢) في (ص) : " إلا حيث " .

(٣) في (ص) : " فإنه لا يثبت في المعاوضة المحضة الخيار " .

(٤) وذلك لأن الملك حينئذ للمشتري وإثبات الخيار يفضي إلى نفي ثبوته .

انظر الغرر البهية ٥٥٧/٤ ، فتح الجواد ٤٠٢/١ ، نهاية المحتاج ١٦/٤ .

(٥) إنما يثبت الخيار إذا كان للبائع أو لهما لأن الملك في الصورة الأولى للبائع ، وفي الثانية موقوف .

انظر المراجع السابقة .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بشرطه للمشتري وحده ولو شرط البائع الخيار لنفسه جاز وكذا لو شرطه يجوز " .

(٧) في (ص) : " لواحد " .

(٨) في (ص) : " فإن الشرط " .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(١٠) " فيهما " سقط من (ص) ، وإنما لا يثبت خيار الشرط فيما اشترط قبض عوضه لكونه لا يمتثل

الأجل فأولى أن لا يمتثل الخيار لأنه أعظم غررا من الأجل ويلزم منه جواز تأخير العوض وهو مناف لاشتراط القبض .

انظر المهذب ١٤١٣/٣ ، فتح العزيز ١٩٣/٤ .

(١١) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ١٩١ و ١٩٣ ، الحاوي الكبير ٢٨/٥ - ٣٠ ، التهذيب ٢٩٢/٣ و ٢٩٣

و ٣١٨ و ٣١٩ ، روضة الطالبين ٣/١٠٨ و ١١٠ و ١١١ ، الارشاد مع فتح الجواد ٤٠١/١ و ٤٠٢ .

فصل

م^(١) والملك في المبيع في زمان الخيار لمن له الخيار من البائع وحده أو المشتري وحده ، م وكذلك الربوع^(٢) الحاصلة من المبيع كاللبن ومهر الجارية الموطوءة بشبهة وكسب العبد والثمرة والبيض لمن له الخيار ، م^(٣) وكذلك نفاذ العتق ، م والإيلاد في الحال ، (م ونفاذ البيع ، م^(٤) / وحل الوطء لمن له الخيار من البائع أو المشتري ، وما ذكره المصنف في حل الوطء للمشتري إذا كان الخيار له تبع فيه الإمام^(٥) والغزالي^(٦) والرافعي^(٧) ، وهو مشكل ؛ لأنه يقع الوطء قبل الاستبراء ، والاستبراء لا يكون إلا بعد لزوم الملك^(٨) ، والصواب ما

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) الربوع : المراد بها الزيادات ، والربع هو النماء والزيادة .

انظر لسان العرب ١٣٧/٨ ، المصباح المنير ص ٢٤٨ ، القاموس المحيط ٣٤/٣ .

(٣) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ ب [ونفاذ العتق] .

(٤) نهاية الوجه (١٥٧) من (ظ) .

(٥) انظر النقل عنه في فتح العزيز ١٩٩/٤ .

(٦) انظر الوسيط ١١٦/٣ .

(٧) انظر فتح العزيز ١٩٩/٤ .

(٨) أي لكون الاستبراء يحتاج إلى زمن طويل والخيار لا يتجاوز ثلاثة أيام على المذهب ، وقد نقل استشكل الشارح هنا تلميذه ابن الوردي في بهجته واستحسنه ونقله من غير عزو للشارح وغيره جمع من المتأخرين كابن المقرئ والأنصاري والشربيني وأجابوا عنه بجواب حسن وهو : أن المراد بحل الوطء هنا حله المستند للملك لا للاستبراء أي ونحوه كحيض وإحرام على أنه قد لا يجب الاستبراء بأن يشتري زوجته فلا يحرم وطؤها في زمن الخيار من حيث الاستبراء قال الرملي : وهذا دفع للاشكال مقنع مستمد من قوله تعالى ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ﴾ فإن التحريم بعد النكاح دائم ولكن لمعنى آخر وهو النكاح وانقضاء العدة اهـ قلت : وبهذا الجواب يحصل الجمع بين ما ذكره المصنف تبعاً لغيره وبين ما نقله الشارح عن صاحب الشامل .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٥٨/٤ ، اخلاص النواوي ٦٣/٢ ، أسنى المطالب مع حاشية الرملي ٥٣/٢ ، فتح الجواد ٤٠٢/١ و ٤٠٣ ، مغني المحتاج ٤٢٢/٢ ، نهاية المحتاج ٢١٠ و ٢١١ .

صرح به صاحب الشامل^(١) وهو أن وطء المشتري في زمن الخيار حرام^(٢).

ويجب المهر بوطء غير من خير ، فلو وطئ الجارية المبيعة في زمان الخيار البائع إذا كان الخيار للمشتري ، أو وطئها المشتري إذا كان الخيار للبائع وجب عليه المهر ؛ م لكنه لا حد عليه^(٣).

م وإذا كان الخيار لهما وقف الملك وريعه إلى تبين الأمر ؛ فإن تم البيع تبين أن الملك وريعه من وقت العقد للمشتري ، وإن لم يتم تبين أن الملك لم يزل عن البائع وأن الريع له ، (والمفهوم من كلام المصنف أن حل الوطاء موقوف^(٤))^(٥) ، والمذكور في شرح الوجيز أن وطء المشتري حرام^(٦) ، وأما وطء البائع فسنذكر أنه فسخ^(٧) ، والأظهر أنه حلال^(٨).

(١) نقله عنه ابن الوردي . انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٥٨/٤ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : "لمن له الخيار م وكذلك حل الوطاء لمن له الخيار من البائع أو المشتري" .

(٣) إنما لا يجب عليه الحد لوجود الملك أو شبهة الملك لوقوع الاختلاف فيمن له الملك .

انظر الخاوي الكبير ٥٣/٥ ، الوسيط ١١٦/٣ ، فتح العزيز ١٩٨/٤ ، الغرر البهية ٥٥٩/٤ .

(٤) إنما فهم الشارح من كلام المصنف ما ذكره لكونه ذكر جواز الوطاء لمن له الخيار وصرح بوقف الملك إن كان الخيار لهما حيث يقول في الخاوي الصغير لوحة ١٤ب [وحل الوطاء لمن خير ويجب المهر بوطء غيره ولا حد ويوقف فيما لهما] .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وكذلك يوقف حل الوطاء كذا في شرح الخاوي " وانظر التعليقة للطاوسي لوحة ٩٢ .

(٦) انظر فتح العزيز ١٩٨/٤ ، قال : أما إن لم يثبت الملك له فظاهر ، وأما إن أثبتناه فهو ضعيف كملك المكاتب .

(٧) انظر أول الفصل القادم .

(٨) استظهره الرافعي أيضا وذكر النووي أنه الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور ، ووجهه : أنه يتضمن فسخ البيع لاشعاره باختيار الإمساك .

انظر المذهب مع المجموع ٢٠١/٩ و ٢٠٢ ، فتح العزيز ١٩٨/٤ .

م وكذلك العتق ، م والإيلاد إذا [١١٣] وجد من المشتري فإنهما يتوقف نفاذهما على اتمام البيع فإن تم تبين نفاذهما وإلا فلا ، م وكذلك وجوب المهر بوطء المشتري فإنه يتوقف فيه فإن تم البيع لم يجب المهر وإلا وجب ، وينفذ العتق والإيلاد من البائع إذا كان الخيار لهما ، ولا يجب المهر بوطئه ، وأما البيع فلا يصح من المشتري^(١) وسنذكر أنه يصح من البائع إن شاء الله تعالى^{(٢)(٣)} .

فصل

م ووطء البائع المبيع في زمان الخيار م وعتقه [م]^(٤) ويبيعه م وهبته مع القبض من الفروع وغيرهم^(٥) م ورهنه مع القبض^(٦) م وإجارته^(٧) [م]^(٨) وتزويجه^(٩) فسخ^(١٠) ،

(١) إنما ينفذ عتق البائع وإيلاده ويبيعه لتضمن ذلك الفسخ ولا يلزمه المهر لكون الوطء اشعاراً بالفسخ ، ولا ينفذ تصرف المشتري فيها لتضمنه الإجازة والفسخ كما تقدم مقدم على الإجازة . انظر المراجع السابقة .

(٢) انظر الفصل القادم .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٦/٣ و ١٨-٢٢ ، الوسيط ٣/١١٣-١١٨ ، روضة الطالبين ٣/١١٢-١١٥ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٣٠٩-٣١٢ ، المنشور ٢/١٥٣ و ١٥٤ ، الغرر البهية ٤/٥٥٧-٥٦٠ .

(٤) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ ب [ووطئه وعتقه ويبيعه] .

(٥) أي سواء كان متمكناً من الرجوع في هبته له كهبته لقرعه أو لم يتمكن لأن الملك في صورتين زائل فالرجوع إعادة لما زال ، أما إذا تجردت الهبة والرهن عن القبض فاخكم فيه كما في العرض على البيع من عدم اعتباره فسخاً من البائع ولا إجازة من المشتري .

انظر فتح العزيز ٤/٢٠٣ ، المجموع ٩/٢٠٢ .

(٦) تقييد الشارح للهبة والرهن بالقبض لكونهما لا يلزمان إلا به ، وإذا لم يلزمان فلا يعتبر فسخاً .

انظر الغرر البهية ٤/٥٦٤ ، فتح الجواد ١/٤٠٣ .

(٧) في (ص) " المبيع " .

(٨) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٤ ب [وإجارته وتزويجه فسخ] .

(٩) في (ص) : " المبيع " .

(١٠) وفي هذه الأحوال يقدر الفسخ قبيل العقد لتأخر الصحة عن الفسخ .

وصحيح إذا كان الخيار لهما أو للبائع وحده^(١) ، م والوطء من المشتري وعتقه وبيعه ورهنه وهبته مع القبض فيهما وإجارته وتزويجه إجاره إذا كان الخيار لهما أو للمشتري وحده ، م لا عرض المبيع على البيع ، م ولا الإذن في البيع ، م ولا انكار البيع في زمان الخيار فإنها ليست فسخا من البائع ولا إجازة من المشتري^(٢) ، م وإذن البائع بوطء المشتري الجارية المبيعة في زمان الخيار إجازة منه م تمنع وجوب المهر ، م وتمنع وجوب قيمة الولد على المشتري ؛ م لا سكوت البائع على وطء المشتري الجارية المبيعة فإنه ليس بإجازة ولا يمنع وجوب المهر وقيمة الولد^(٣) ، م ولو باع زيد أمته بعبد عمرو وأعتق زيد^(٤) الأمة والعبد تعين العبد للعتق إن (كان الخيار لزيد)^(٥) ، م^(٦) / أو لعمرو^(٧) ، وأجاز العقد^(٨) ، م (وإن كان الخيار لهما)^(٩) أو لعمرو^(١٠) وفسخ العقد تعينت الأمة للعتق^(١١) .

= انظر الغرر البهية ٥٦٤/٤ ، فتح الجواد ٤٠٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٤/٤ .

(١) في (ص) : " حتى إن هذه التصرفات كما يحصل بها الفسخ تصح وتنفذ " .

(٢) لأن هذه الأمور لا تقتضي إزالة ملك بل يحتمل معها التردد في الفسخ والإجازة .

انظر فتح العزيز ٢٠٤/٤ ، مغني المحتاج ٤٢٤/٢ ، اعانة الطالبين ٣٠/٣ .

(٣) أي للبائع لكونه فوت عليه رقه والولد ملحق بالمشتري وهو حر نسيب .

(٤) في (ص) : " باع الأمة الأمة " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " خير زيد " .

(٦) نهاية اللوحة (٧٩) من (ص) .

(٧) في (ص) : " أو خير عمرو تحقيق " .

(٨) وسبب عتق العبد هنا أن في اعتاق العبد إجازة للعقد ولأمة فسخ ، والإجازة إبقاء للعقد والأصل فيه

البقاء فهو أولى ولحصول حرية العبد بلا تقدير تقدم الفسخ .

انظر الوسيط ١١٥/٣ ، فتح العزيز ٢٠٥/٤ ، المجموع ٢١٧/٩ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن لم يخير زيد ولا خير عمرو وأجاز ؛ بل خيرا " .

(١٠) في (ص) : " خير عمرو " .

(١١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٤٨-٥٦ ، المهذب ١٦/٣ و٢٠ ، الوجيز مع فتح =

فصل

م والخيار [الذي يتعلق بفوات وصف يتعلق به غرض معقول أو زيادة مالية له سببان :

أحدهما : التغيرير القولي كشرط وصف مقصود أو التغيرير الفعلي كالتصيرية .

والثاني : العيب كما سيأتي^(١) ، فالخيار^(٢) يثبت^(٣) بفقد كل وصف مقصود في نفسه مشروط^(٤) ؛ كشرط كون الرقيق كاتباً أو خبازاً أو جعد الشعر أو مسوده ؛ بخلاف ما لو شرط فسق الرقيق أو خيانتة ، أو كونه أمياً فبان عدلاً أميناً كاتباً فإنه لا خيار ، م ويثبت الخيار بكفر المشروط إسلامه وإسلام المشروط كفره^(٥) ، م ويتمجس الجارية^(٦) / المشروطة تهودها أو تنصرها وسائر الجوارى الممتنع وطنهن في معنى المجوسية ، أما لو شرط كونها مجوسية فبانته يهودية أو نصرانية ، أو شرط تهودها فبانته نصرانية أو بالعكس لم يثبت الخيار ، م ويثبت الخيار أيضاً بثيابة المشروط بكارتها ، م وكذا ببيكاره المشروط ثيابتها

= العزيز ٢٠١/٤-٢٠٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٢/٤-٢٥ ، فتح الجواد ١/٤٠٣ و٤٠٤ .

(١) أطلق كثير من متأخري الشافعية على هذا النوع من الخيار خيار النقيصة قالوا : وهو المتعلق بفوات أمر مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطي أو تغيرير فعلي أو قضاء عرني .

انظر روضة الطالبين ٣/١٢٠ ، اخلاص النواي ٢/٦٦ ، الغرر البهية ٤/٥٧٠ ، فتح الجواد ١/٤٠٠ ، مغني المحتاج ٢/٤٢٥ ، غاية البيان ص ٢٧٨ و٢٧٩ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ٩٢ .

(٣) في (الأصل) و (ظ) : " أيضاً " .

(٤) المراد بفقد الوصف المذكور فقدانه بالكلية فلو وجد من الوصف المشروط ما يقع عليه الاسم لكفى .

انظر التهذيب ٣/٤٤٩ ، روضة الطالبين ٣/١٢٠ ، الغرر البهية ٤/٥٧١ ، غاية البيان ص ٢٧٩ .

(٥) إنما يثبت الخيار في كفر المشروط إسلامه لفوات فضيلة الإسلام ، وأما إسلام المشروط كفره فلكثرة الراغبين في الكافر إذ يشتريه المسلم والكافر .

انظر المهذب ٣/١٢٧ و١٢٨ ، التهذيب ٣/٤٤٨ ، فتح الجواد ١/٤٠٥ .

(٦) نهاية الوجه (١٥٨) من (ظ) .

في أحد الوجهين^(١) ^(٢) والأصح خلافه^(٣) ، م ويثبت الخيار أيضا بكون المشروط فحوليته خصيا م وعكسه ، م وبكون المشروط ختانه أقلف لا بالعكس^(٤) .

فصل

م ويثبت الخيار بتصرية الحيوان وهي : أن يربط أخلاف الناقة أو البقرة (أو غيره^(٥)) حتى يئيل للمشتري غزارة اللبن^(٦) ، ولا فرق بين تصرية الآدمي وغيره من المأكول وغيره^(٧) ، م وإذا أثبتنا خيار المشتري بتصرية الحيوان وأراد الرد على البائع فيرده مع صاع من تمر^(٨) وإن اشتراه بصاع من تمر ويسترد الثمن من البائع ، ولا فرق في ذلك بين قلة اللبن وكثرته ، ولا يقوم غير الصاع من التمر مقامه ، م ورد الصاع^(٩) يختص بمأكول م

(١) ووجهه أنه قد يضعف عن مباشرة البكر فريد الثيب . انظر المراجع السابقة .

(٢) في (ص) : " في ثبوت الخيار بىكاراة الجارية المشروط ثباتها " .

(٣) ووجهه : أن البكر أفضل وأكثر قيمة ، وقد صحح هذا الوجه كثير من الشافعية كالـبغوي والرافعي والنووي والطاوسي وابن الوردى وابن حجر والشريبي .

انظر التهذيب ٣/٤٤٨ ، روضة الطالبين ٣/١٢١ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٩٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤/٥٧٣ ، فتح الجواد ١/٤٠٥ ، مغني المحتاج ٢/٤٣٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٤١ ، التهذيب ٣/٤٤٥-٤٤٩ ، روضة الطالبين ٣/١٢٠ و١٢١ ، اخلاص الناوي ٢/٦٦ و٦٧ ، مغني المحتاج ٢/٤٣٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مختصر المزني ص ٨٢ ، الزاهر ص ٢٨٥ ، النهاية في غريب الحديث ٣/٢٧ ، النظم المستعذب ١/٢٤٩ و٢٥٠ .

(٧) إذ لبن غير المأكول مقصود براد للزبية والحضانة .

انظر فتح العزيز ٤/٢٣٢ ، اخلاص الناوي ٢/٦٨ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٣٣٤ .

(٨) العبرة في التمر هنا المتوسط من تمر البلد فإن فقد قيمته بالمدينة النبوية وقيل بل بأقرب بلاد التمر إليه .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٦٢ ، فتح الجواد ١/٤٠٥ ، مغني المحتاج ٢/٤٥٣ .

(٩) في (ص) : " مع الحيوان المردود بسبب التصرية " .

حلب لبنه (وتلف م أو لم يتلف ولكن لم يتراضيا على رده)^(١) ، فأما إذا لم يكن^(٢) مأكولا أو كان مأكولا ولكن لبنه لم يحلب^(٣) (أو حلب لكن لم يتلف)^(٤) اللبن المحلوب وتراضيا برده فلا يرد معه صاعا من تمر ،^(٥) (وحموضة اللبن في معنى تلفه)^(٦) (٧).

فصل

م ويثبت الخيار [أيضا]^(٨) بحبس ماء القناة (أو ماء الرحي)^(٩) وإرساله عند البيع أو الإجارة تخيلا إلى المشتري أو المستأجر كثرة الماء^(١٠) ، م وكذا يثبت الخيار بتحمير وجنة^(١١) الجارية ، م وبتسويد شعرها م وبتجعيده م وإرسال الزنبور في وجهها حتى يظنها المشتري سمينة فبان خلاف المظنون ، [ولا يثبت الخيار في العبد بشيء من ذلك]^(١٢) ، م ولا

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " الحيوان المردود بسبب التصرية " .

(٣) في (ص) : " فلا يرد معه صاعا من تمر " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وكذا لو حلب ولكن لم يتلف " .

(٥) في (ص) : " أما لو لم يرض المشتري برد اللبن على البائع ، أو لم يرض البائع برد المشتري اللبن عليه فيرد مع الحيوان المردود صاعا من تمر " .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ٨٢ ، المهذب ١٠٧/٣-١١١ ، عمدة السالك ص ٢٣٩ ، أسنى المطالب ٦١/٢ و ٦٢ ، الإقناع للشربيني ٣٤/٢ .

(٨) "أيضا" مثبت من غير الأصل .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) : " وحبس ماء الرحي وإرساله عند البيع والإجارة كما في القناة " .

(١١) الوجنة : من الانسان ما ارتفع من لحم الخد .

انظر المصباح المنير ص ٦٤٩ ، القاموس المحيط ٢٧٦/٤ .

(١٢) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وهو بنصه من التعليقة للطاوسي لوحة ٩٣ ، وتخصيص الخيار =

يثبت الخيار بتلطيح ثوب العبد^(١) بالمداد^(٢) تخيلاً للكتابة أو بإلباسه^(٣) ثوب الكتبة أو ثوب الخبازين^(٤)، م ولا يثبت الخيار أيضاً بتحفل^(٥) الحيوان بنفسه^(٦) هذا الذي رجحه الغزالي رحمه الله تعالى^(٧)، ورجح البغوي رحمه الله تعالى خلافه^(٨)، وفي معنى التحفل نسيان

= بالجارية هنا تبع فيه مطلق كلام الروضة وأصلها، قال الشرييني في مغني المحتاج ٤٥٥/٢: قضية إطلاقه - أي المنهاج - أنه لا فرق في ذلك بين العبد والأمة وهو الظاهر كما قاله الأذرعى، وإن كان في الروضة وأصلها إنما ذكره في الجارية اهـ وبنحو قول الشرييني قال ابن حجر والرملي .
انظر فتح العزيز ٢٣٢/٤، روضة الطالبين ١٣٢/٣، تحفة المحتاج ٦٨١/٥، نهاية المحتاج ٧٥/٤.

(١) في (ص): "والجارية".

(٢) المداد: الذي يكتب به.

انظر لسان العرب ٣٩٨/٣، المصباح المنير ص ٥٦٦، القاموس المحيط ٣٤٩/١.

(٣) في (ص): "وفي معنى التلطيح إلباس الرقيق".

(٤) إنما لا يثبت فيما ذكره الشارح الخيار لتقصير المشتري فليس فيه كبير تغرير إذ قد يستعير الشخص ثوب غيره .

انظر فتح العزيز ٢٣٢/٤، الغرر البهية ٥٧٧/٤، مغني المحتاج ٤٥٥/٢.

(٥) التحفل: مثل المصرة من حفل القوم واحتفلوا إذا اجتمعوا .

انظر الزاهر ص ٢٨٥، النظم المستعذب ٢٥٠/١.

(٦) في (ص): "اللبن".

(٧) انظر الوسيط ١٢٢/٣ و ١٢٣، الوجيز مع فتح العزيز ٢٢١/٤ وقد تبعه المصنف هنا في الخاوي الصغير لوحة إذ يقول [لاتلطخ الثوب بالمداد وتحفله]، وتبعه أيضاً ابن الوردي في بهجته، ووجهه: عدم وجود التدليس المنهي عنه .

انظر فتح العزيز ٢٣٢/٤، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٥٧٧/٤، فتح الوهاب ١٧٠/١.

(٨) انظر التهذيب ٤٢٩/٣، وما صححه البغوي هو الذي اعتمده جمع من المتأخرين كالدميري والأذرعى والسبكي كما نقله الرملي واعتمده هو والأنصاري وابن حجر والشرييني ووجهه: وجود الضرر أما عدم وجود التدليس فإنه يرتفع به الإثم لكن لا يسقط به الخيار .

انظر روضة الطالبين ١٣١/٣، فتح الوهاب ١٧٠/١، فتح الجواد ٤٠٥/١، مغني المحتاج ٤٥٣/٢، نهاية المحتاج ٧٢/٤.

البائع الحلب أو شغله عنه لغرض عرض له ، م ولا يثبت الخيار بالعين كسواء زجاجة ظنها جوهره بقيمة بالغه^{(١)(٢)} .

فصل

م والخيار يثبت أيضا بعيب يذكر ، م وهو كل شيء منقص القيمة وإن لم ينقص العين سواء كان نقصان القيمة بزيادة صفة ككون الجارية مستحاضة أو معتدة أو مزوجة أو كان العبد متزوجا^(٣) ، أو نقصان صفة ككون العبد مختثا^(٤) ، أو زيادة عين كإصبع زائدة أو سن زائدة^{(٥)(٦)} ، أو بنقصان عين كنقصان إصبع فإن كل ذلك يثبت الخيار ، م وكذا كل شيء منقص العين فإنه عيب يثبت الخيار سواء كان نقصان [١١٤] العين منقصا للقيمة أو لم يكن منقصا لها (كالعضو المباني من الخصي)^(٧) ، م وإنما يثبت الخيار بعيب مفوت غرضاً

(١) قال ابن حجر في فتح الجواد ٤٠٦/١ : ومحل ذلك إن لم يستند ظنه لفعل البائع كأن صبغ الزجاجة بصبغ صيرها به تحاكي بعض الجواهر فيتخير حينئذ لعذره .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ١٢٢/٣ و ١٢٣ ، روضة الطالبين ١٣١/٣ و ١٣٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٥٣/٢ - ٤٥٥ ، الغرر البهية ٥٧٦-٥٧٨ ، غاية البيان ص ٢٧٩ .

(٣) إنما تنقص القيمة فيما ذكر لكون كل منها يمنع منفعة بضع الجارية ، وأما العبد فزواجه ينقص قيمته لكون مكاسبه تصرف إلى نفقة زوجته .

انظر التهذيب ٤٤٦/٣ ، فتح الجواد ٤٠٧/١ .

(٤) المختث : بكسر النون وفتحها والكسر أفصح والفتح أشهر وهو الذي خلقه كخلق النساء في حركاته وهيئاته وكلامه ونحو ذلك ، وأصله من التكسر والتثني .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٠٠ و ٩٩/١/٣ ، لسان العرب ١٤٥/٢ ، المصباح المنير ص ١٨٣ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٨٦ .

(٥) في (ص) : " أو خنثة " .

(٦) هذه العيوب المذكورة سيعينها الشارح آخر الفصل وقد نبه على ذلك صاحب النسخة الظاهرية .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كالخصي فإنه لا ينقص القيمة لكنه يثبت الخيار " .

صحيحاً ، فلو قطعت فلقة^(١) يسيرة من فخذة أو ساقه ولم يورث شيئاً فإنه لا يثبت الخيار ،
م وإنما يثبت الخيار بالعيب إذا كان الغالب عدم ذلك العيب^{(٢)(٣)} / في أمثال ذلك المبيع ،
[فإن نقص القيمة و]^(٤) لم يغلب عدمه في أمثال ذلك المبيع فإنه لا يثبت الخيار^(٥) ، ومن
العيوب كون الرقيق زانياً أو سارقاً ولو مرة أو بائلاً في الفراش في غير أوانه^(٦) ؛ (بأن يكون
قد بلغ سبع سنين^(٧))^(٨) ، أو أصم أو أقرع أو أبله أو أخفش^(٩) أو أعشى^(١٠) أو أرت لا
يفهم أو نماماً أو ساحراً أو تارك الصلاة أو شارب الخمر أو (خنثى مشكل أو غير
مشكل)^(١١) ، وكون الجارية حاملاً أو غير حائض في أوانه ، وكذا كون الجارية^(١٢) مجوسية

(١) الفَلَقَةُ : القطعة .

انظر لسان العرب ٣٠٩/١٠ ، المصباح المنير ص ٤٨١ .

(٢) في (ص) : " النقص " .

(٣) نهاية الوجه (١٥٩) من (ظ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) تبين مما ذكره الشارح أنّ ضابط ما يثبت به خيار العيب هو ما ينقص العين أو القيمة تنقيصاً يفوت به
غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثاله عدمه ، وانظر روضة الطالبين ١٢٦/٣ ،
المجموع ٣٠٩/١٢ .

(٦) قال الرافعي في فتح العزيز ٢١٤/٤ : أظهر اعتبار الاعتقاد فيه ، وانظر الغرر البهية ٥٨١/٤ .

(٧) انظر التهذيب ٤٤٥/٣ ، روضة الطالبين ١٢٣/٣ ، مغني المحتاج ٤٢٦/٢ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) الأخفش : أصل الخفش ضعف في البصر وضيق في العين ، أو الذي يبصر بالليل ولا يبصر في النهار
وكلاهما عيب كما قاله النووي في الروضة ١٢٣/٣ ، والسبكي في المجموع ٣١٦/١٢ .
انظر مختار الصحاح ص ١٨٢ ، لسان العرب ٢٩٨/٦ و ٢٩٩ ، القاموس المحيط ٢٨٣/٢ .

(١٠) الأعشى : هو الذي يبصر بالنهار ولا يبصر بالليل .

انظر فقه اللغة ص ٩٦ ، مختار الصحاح ص ٤٣٥ ، لسان العرب ٥٦/١٥ .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٢) في (ص) : " أو " .

(في اختيار البغوي^(١)، واختار المتولي عدم الرد^(٢)، وهو المفهوم من كلام المصنف فيما إذا شرط تهود الجارية أو تنصرها فبانت مجوسية^(٣)، أما إذا بان العبد كافرا أي كفر كان أو بانت الجارية كتابية فلا رد إن كان قريبا من بلاد الكفر بحيث لا تقل الرغبة فيه وإلا فله الرد^(٤)، وكذا كون^(٥) الدابة جموحا^(٦) أو رموحا^(٧) أو عضوضا أو شارب لبنها، وكون الدار^(٨) منزل (الجند إذا اختصت من بين ما حواليتها بذلك^(٩) وكون الضيعة ثقيلة الخراج فوق المعتاد في أمثالها)^(١٠) فإن كل ذلك يثبت الخيار، م وإنما يثبت الخيار بعيب وجد قبل القبض سواء وجد عند البيع واستمر إلى القبض أو وجد بين البيع والقبض، وسواء كان العيب بآفة سماوية أو بفعل البائع أو الأجنبي؛ م لا إن وجد بفعل المشتري فإنه لا يثبت الخيار ويكون المشتري قابضا لبعض المبيع حتى لو تلف المبيع قبل القبض استقر ثمن ذلك

(١) انظر التهذيب ٤٤٧/٣، وهو الصحيح كما في الروضة وأصلها .

انظر فتح العزيز ٢١٥/٤، روضة الطالبين ١٢٤/٣، المجموع ٢٢١/١٢.

(٢) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢١٥/٤ .

(٣) انظر الحاوي الصغير لوحة ١٤ ب حيث جعل تمجس الجارية مع اشتراط تهودها أو تنصرها مما يثبت به الخيار، ففهم منه أنه بدون الاشتراط لا يعتبر عيبا يثبت به الخيار .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " وكون " .

(٦) سبق تعريف جماح الدابة في ص ١٩٤ والمراد هنا كون الدابة من عاداتها ركوب رأسها وعصيانها فهو العيب الذي يثبت به الخيار، وانظر فقه اللغة وسر العربية ص ١٥٦، لسان العرب ٤٢٦/٢ و ٤٢٧ .

(٧) الرُمُوح : هي التي تضرب برجلها أو برجليها .

انظر فقه اللغة وسر العربية ص ١٥٦، لسان العرب ٤٥٤/٢، المصباح المنير ص ٢٣٨ .

(٨) في (ص) : " الضيعة " .

(٩) وذلك لأنه يقلل الرغبة فيها، قال في فتح العزيز ٢١٣/٤ : وألحق في التهمة بهاتين الصورتين ما إذا اشترى دارا فوجد بقربها قصارين يؤذون بصوت الدق ويزعزون الأبنية أو أرضا فوجد بقربها خنازير تفسد الزرع اهـ وانظر نهاية المحتاج ٣٢/٤ .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الجنود أو ثقيلة الخراج " .

البعض على المشتري ، فلو قطع المشتري يد الرقيق ومات قبل القبض فإنه يلزمه جزء من الثمن بنسبة نقصان القيمة بسبب القطع إلى تمام قيمته لو كان سليماً ، فلو كانت قيمته ثلاثين ورجعت بالقطع إلى عشرين لزم المشتري ثلث الثمن ، م ولا إن زال العيب قبل^(١) / فسخ المشتري المبيع بالعيب فإنه لا يفسخ ، م ومن العيوب المثبتة للخيار الاستحاضة والعدة والإحرام في الجارية^(٢) م والتزويج في الجارية م وفي العبد (م) وكونه خصياً م أو مخنثاً م أو خنثى كما ذكرنا^{(٣)(٤)} .

فصل

م وإذا ثبت الخيار للمشتري فأجاز البيع ثبت له أرش العيب إن عيب المبيع الأجنبي (وإن فسخ فالأرش للبائع)^(٥) ، فلو تعيب بنفسه أو عيبه البائع لم يثبت له الأرش [عند الإجازة]^(٦) (بل

(١) نهاية اللوحة (٨٠) من (ص) .

(٢) ومثلها العبد لو وجده محرماً ولكن محل ذلك إذا أحرمنا بإذن السيد ، أما إذا أحرمنا بغير إذنه فلا خيار لأن له تحليهما كما سبق في الحج ص ٦١٣ ، وقد ذكر السبكي أنه ينبغي التفصيل في المعتدة والمحرمة فإن كان بقي من العدة والاحرام زمان يسير ليس لمثله أجرة لا يكون له الخيار ويكون بمنزلة العيب اليسير .

انظر التهذيب ٣/٤٤٨ ، روضة الطالبين ٣/١٢٤ ، المجموع ١٢/٣١٨ ، إخلاص النواي ٢/٧٢ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كما ذكرنا ، وبقي صفات زائدة تنقص القيمة ، ولا فرق في زيادة الوصف بين كونه حسياً أو شرعياً سريع الزوال أو بطيئاً ، م ومن العيوب الخصى وهو نقصان عين لا تنقص القيمة ، م ومن العيوب أيضاً التخنث وهو صفة ناقصة تنقص القيمة ، م ومن العيوب الخنثوة وهي زيادة عين تنقص القيمة " .

(٤) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٣/٣٩٤ و٣٩٥ و٤٤٤-٤٥٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٢٠٧-٢٢٠ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٢٥-٣٦ ، الارشاد مع إخلاص النواي ٢/٦٩-٧٤ ، الإقناع للشريبي ٢/٣١٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

يفسخ العقد^(١) ويسترد الثمن أو يجيزه ويرضى به معيبا ، ^(٢) ولو وجد العيب بعد القبض بسبب متأخر عنه يكون من ضمان المشتري ، م والعيب الحادث بعد القبض ولكن بسبب سابق على القبض من ضمان البائع^(٣) ؛ م حتى لو قتل الرقيق المبيع برودة سابقة على القبض م أو قطعت يده بسرقة كذلك م أو افتزعت^(٤) الجارية بنكاح سابق على القبض ولم يعلم المشتري الحال رجع في القتل على البائع بالثمن وكذلك في القطع والافتزاع إن فسخ العقد ؛ م هذا إذا لم يعلم المشتري الحال فأما إذا علم الحال لم يرجع بالثمن على البائع في^(٥) القتل ولا في القطع والافتزاع إذ لا فسخ له مع العلم ، م ولو مات بمرض سابق على القبض فإنه لا يكون من ضمان البائع بل يكون من ضمان المشتري^{(٦)(٧)} .

فصل

م وإذا ثبت للمشتري الخيار بالعيب وأراد الرد فيرد بالجرحصة عقد واحد حيث تعدد العقد ؛ فلو باع عبدا بثمان مفضل كان للمشتري أن يرد جميع العبد وأن يرد حصة أحد

(١) في (ص) يدل ما بين القوسين : " فإذا يفسخ العقد " .

(٢) في (ص) : " فلو لم يجز المشتري العقد لم يثبت له الأرض على الأجنبي بل يكون الأرض للبائع " .

(٣) لكون التلف حصل بسبب كان في يده .

انظر فتح العزيز ٢١٨/٤ ، الغرر البهية ٥٨٦/٤ ، نهاية المحتاج ٣٤/٤ .

(٤) الافتزاع : هو إزالة البكارة

انظر لسان العرب ٢٥٠/٨ ، المصباح المنير ص ٤٧٠ .

(٥) نهاية الوجه (١٦٠) من (ظ) .

(٦) لكون المرض يزيد شيئا فشيئا فقد يكون الموت بالمرض الحادث بعد القبض ، وفي هذه الحالة فللمشتري

أرض المرض وهو ما بين قيمة المبيع صحيحا ومريضا من الثمن .

انظر الوسيط ١٢١/٣ ، روضة الطالبين ١٢٩/٣ ، مغني المحتاج ٤٢٩/٢ .

(٧) انظر مسائل الفصل في المهذب ١١٤/٣ و ١١٥ و ١٥٨ و ١٥٩ ، الوسيط ١٢١/٣ ،

التهذيب ٣٩٤/٣ و ٣٩٥ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣١٦/٢ و ٣١٧ و ٣٣٥ و ٣٣٧ ، الغرر البهية ٥٨٥/٤ -

٥٨٧ ، فتح الجواد ٤٠٦/١ - ٤٠٨ .

التمنين من العبد ، وكذلك لو باع واحد من اثنين أو بالعكس ، وكذا لو أصدق رجل امرأة عبدا يساوي ألفين مثلاً على أن ترد المرأة إليه ألفاً فإن نصف العبد مبيع بألف ونصفه الآخر صداق فلها أن ترد^(١) المبيع وحده^(٢) أو الصداق وحده^(٣) ولها أن ترد النصفين جميعاً ، م فأما لو أراد المشتري أن يرد بعض حصة عقد لم يتمكن منه إلا أن يرضى البائع بقبوله ؛ (فلو اشترى عبيدين صفقة واحدة فخرجا معيين أو أحدهما فليس له إفراد أحدهما بالرد^(٤))^(٥) ، م وإنما تثبت خيارات النقيصة في حال العلم بالعيب (وهي : خيار خلف الشرط والتغير والعيب)^(٦) فلو قصر في الرد بعد العلم بالعيب سقط خياره^(٧) ، ولبس [١١٥] الثوب وإغلاق الباب ليسا من التقصير^(٨) ، وكذا كل ما لا يعد تقصيراً في أخذ الشفعة كالشروع في الصلاة إن علم دخول الوقت وغير ذلك على ما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى^(٩) .

(١) في (ص) : " تختص برد " .

(٢) " وحده " سقط من (ص) .

(٣) " وحده " سقط من (ص) .

(٤) لما فيه من الضرر على البائع بتشقيص ملكه عليه .

انظر المهذب ١١٧/٣ ، التهذيب ٤٤٠/٣ ، الغرر البهية ٥٨٨/٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) لأنه خيار ثبت بالشرع لدفع الضرر فكان على الفور ، ولأن الأصل في البيع اللزوم فإذا قصر في الرد لزمه حكمه ، وهذا محله في بيع الأعيان أما الموصوف في الذمة إذا وجد به عيباً فلا يلزمه الرد على الفور لأن الأصح أنه لا يملكه إلا بالرضا بعيبه ولأنه غير معقود عليه .

انظر فتح العزيز ٢٥١/٤ ، كفاية الأخيار ص ٣٤٣ ، اخلاص النواوي ٧٥/٢ و ٧٦ ، نهاية المحتاج ٤٧/٤ .

(٨) قال في روضة الطالبين ١٣٨/٣ : ولو أطلع ليلاً فله التأخير إلى الصباح وإن لم يكن عذر .

(٩) انظر الشفعة في آخر فصل فيها ص ١٠٤٢ .

م فريد المشتري أو وكيله المبيع على البائع أو وكيله مع زوائد متصلة^(١) لا منفصلة فإنها تسلم للمشتري والزوائد المتصلة كالسمن والكبر وتعلم القرآن والحرفة ، والزوائد المنفصلة ككسب العبد ومهر الجارية الموطوءة بالشبهة وأجرتهما إذا أجرهما وثمره الشجرة ونتاج البهيمة ولبنها فإن كل ذلك يسلم للمشتري سواء حدث قبل القبض أو بعده وجد الرد قبل القبض أو بعده^(٢) ، م ومن الزوائد المتصلة الصبغ وإن لم يكن متصلا حقيقة^(٣) فريد^(٤) الثوب مع الصبغ ، (ويصير الصبغ ملكا للبائع وليس له الامتناع عن القبول)^(٥) ، نعم لو لم يرض المشتري برد الثوب مع الصبغ وطلب قيمته من البائع وأراد البائع بذل الأرض ليبقى الثوب للمشتري ، أو أراد المشتري أخذ الأرض ليبقى الثوب له وأراد البائع بذل قيمة الصبغ ليكون الثوب له أجيب البائع على الأصح^(٦) ، م ومن الزوائد المتصلة أيضا الحمل وإن لم

(١) لكونها لاتنفرد عن الأصل في الملك فلا شيء على البائع بسببه .

انظر المهذب ١١٨/٣ ، التهذيب ٤٣٦/٣ ، فتح العزيز ٢٧٧/٤ و ٢٧٨ .

(٢) الزوائد المنفصلة إنما تسلم للمشتري لأن الفسخ لا يرفع العقد من أصله بل من حينه وهي غناء حصل في ملكه ولا تدخل نقصا في المبيع .

انظر الحاوي الكبير ٢٤٥/٥ ، التهذيب ٤٣٦/٣ ، أسنى المطالب ٧٣/٢ .

(٣) الصبغ للثوب كالزيادة المتصلة من حيث أنه لا شيء له في نظيرها إن لم يطلب المشتري شيئا ، ولا تعتبر متصلة حقيقة بل كالمنفصلة من حيث أنه لا يجبر على الرد بدون شيء إن طلبه كما بين ذلك الشارح .

انظر حاشية القليوبي على شرح المحلى على المنهاج ٣٣٠/٢ ، حاشية الغرر البهية ٥٩١/٤ .

(٤) في (ص) : " فيلزم رد " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ماصححه الشارح هنا في الصورة الأخيرة هو ظاهر تصحيح الرافعي والنووي في الروضة وأصلها وصححه الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملی ووجه ذلك : أن المشتري إذا أخذ الثمن وقيمة الصبغ لم يغرم شيئا وهذا هو طلب البائع .

انظر فتح العزيز ٢٥٩/٤ ، روضة الطالبين ١٤٤/٣ ، المجموع ٢٤٢/١٢ و ٢٤٣ ، الغرر البهية ٥٩١/٤ ، فتح الجواد ٤٠٩/١ ، مغني المحتاج ٤٤١/٢ ، نهاية المحتاج ٥٨/٤ .

يكن متصلاً حقيقة^(١)؛ م هذا في الحمل الموجود عند العقد فإن الحمل الحادث بعده يكون للمشتري سواء كان منفصلاً عند الرد أو غير منفصل^(٢)، [ولا فرق في الموجود عند العقد بين كونه منفصلاً عند الرد أو غير منفصل]^(٣) فإنه يكون للبائع^(٤)، م ويرد المشتري على البائع النعل الذي (لو نزع)^(٥) عيب نزع^(٦) مع الدابة إذا انعلها، م ولكن يكون الرد إلى سقوط النعل فإذا سقط رده البائع إلى^(٧) المشتري^(٨)، م ويرد المشتري المبيع على البائع بالعيب كما ذكرنا وإن نقص المبيع في يد المشتري بما يتوقف عليه الوقوف على العيب كتقوير البطيخ المدود وغرز مثل الإبرة في الحامض منه دون التقوير^(٩) فإن ذلك النقصان لا يمنع الرد ولا أرش له فإن زاد الكسر على ما يعرف به العيب كان كسائر العيوب الحادثة في يد المشتري، (أما إذا لم يبق له بعد الكسر قيمة كالبيضة المذرة فإنه يتبين فساد الثمن

(١) لكونه قد ينفصل عند الرد .

(٢) ذكر في الخاوي الكبير ٢٤٦/٥ : أن محل رد الأم إن كان الحمل غير موكس في ثمنها أو مخوف عليها في ولادتها وإلا فلا رد ورجع بالأرش اهـ قلت : ومثل ذلك أي نقص حصل بسبب زيادة فهو مانع من الرد وانظر فتح العزيز ٢٧٨/٤ ، المجموع ٣٠٩/١٢ ، نهاية المحتاج ٦٨/٤ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٤) لأنه حين العقد كان له قسطاً من الثمن فيرد مع أصله .

انظر المهذب ٢٤٥/٣ ، التهذيب ٤٣٦/٣ ، مغني المحتاج ٤٤٧/٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) كأن يخرم ثقب المسامير ويعيب الحافر .

انظر روضة الطالبين ١٤٣/٣ ، المجموع ٢٤١/١٢ .

(٧) نهاية الوجه (١٦١) من (ظ) .

(٨) وليس للمشتري هنا طلب قيمته لأنه حقير بالنسبة إلى رد الدابة فإذا سقط بنفسه رده البائع للمشتري لأن ترك المشتري له إعراض عنه لامتليكا للبائع .

انظر الوسيط ١٣٤/٣ ، الغرر البهية ٥٩٣/٤ و ٥٩٤ ، مغني المحتاج ٤٤٣/٢ .

(٩) في (ص) : " وككسر البيضة المذرة " .

ويرجع بجميع الثمن^(١) ، م وكذلك استخدام الرقيق المبيع م (ووطء المشتري الأمة الثيب)^(٢) لا يمنع الرد بالعيب^(٣) (وكذا وطء البائع أو الأجنبي وهي مكرهة^(٤))^(٥) فإن كانت بكرا فافتزعها بعد القبض كان الافتزاع كنقص عيب حادث في يد المشتري فيمتنع الرد القهري^(٦) ، وأما قبل القبض فالافتزاع جناية على المبيع قبل القبض حتى لو افتزعها المشتري كان قبضا منه لما نقص بالافتزاع كما مر^(٧) ، ولو افتزعها البائع لم يكن للمشتري إلا الفسخ أو الاجازة بكل الثمن^(٨) ، ولو افتزعها الأجنبي بإصبع كان عليه أرش البكارة وبآله الجماع عليه مهر مثلها بكرا ، ثم إن أجاز المشتري كان أرش البكارة ومهر المثل له ، وإن فسخ كان أرش البكارة عند الافتزاع بالإصبع وقدر أرشها من مهر المثل عند الافتزاع بآلة الجماع للبائع ، ويكون الباقي من المهر بعد الأرش للمشتري^(٩) ، م [ويرد المشتري المبيع

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ووطئه وهي ثيب من البائع والمشتري والأجنبي " .

(٣) لكون ووطئها انتفاعا لا يتضمن نقضا ولا يشعر برضا .

انظر الحاوي الكبير ٥/٢٤٧ ، المذهب مع المجموع ١٢/٢٢٢ و ٢٢٣ .

(٤) فإن كانت مطاوعة فإنه يمتنع الرد لأنه عيب حادث .

انظر التهذيب ٣/٤٣٨ ، فتح العزيز ٤/٢٧٦ ، فتح الجواد ١٠/٤١٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) وينتقل حقه إلى الأرش لأنه فات جزء من المبيع وتعذر الفسخ بالرد فوجب أن يرجع إلى بدل الجزء

الفاتت وهو الأرش .

المذهب ٣/١٢٠ وانظر مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٥/٢٤٧ ، الوسيط ٣/١٢٨ .

(٧) انظر ص ٧١١ .

(٨) أيضا هذا قد مر في ص ٧١٢ .

(٩) إنما يكون الأرش للمشتري دون الباقي من المهر لأن الأرش من مقتضيات البيع دون المهر فهو من

الزوائد المنفصلة

انظر التهذيب ٣/٤٣٩ ، المجموع ١٢/٢٣٢ ، أسنى المطالب ٢/٧٣ .

على البائع أيضاً^(١) وإن زال ملكه عنه يبيع أو هبة قبل العلم بالعيب وعاد إليه برد العيب أو إقالة أو إرث أو إيهاب أو شراء فإن له الرد على البائع أيضاً^(٢) (٣).

فصل

م والمشتري مخير عند حضور البائع أو وكيله بين الرد إلى أحدهما والرفع إلى الحاكم^(٤) ، م ويُشهد المشتري على الفسخ إن أمكنه الأشهاد إلى أن ينتهي إلى الخصم أو وكيله أو الحاكم ، م^(٥) / فإن عجز عن المالك أو وكيله أو الرفع إلى الحاكم لمرض أو غيره أشهد على الفسخ شاهدين^(٦) ولا يلزم التلفظ بكلمة الفسخ إن عجز عن جميع ذلك ، م ولزم المشتري أن يترك الانتفاع بالمبيع كما^(٧) علم العيب ، فلو ركب الدابة للانتفاع فاطلع على عيب قديم بها لم يجز استدامته وإن توجه للرد ، ولو كان المبيع ثوبا وقد لبسه فاطلع على عيبه في الطريق فتوجه للرد ولم ينزع فهو معذور^(٨) ، ولو علف الدابة في الطريق أو

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٢) " أيضاً " سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٢٤٤/٥ - ٢٥٢ ، المذهب ١١٥/٣ - ١٢٤ ، الوسيط ١٢٧/٣ - ١٣٩ ، التهذيب ٤٣٦/٣ - ٤٤٤ ، روضة الطالبين ١٣٨/٣ - ١٤٨ و ١٥١ - ١٥٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٤٠/٢ - ٤٤٨ ، فتح الجواد ٤٠٨/١ - ٤١٠ .

(٤) والرفع إلى الحاكم أكد في الرد لأن البائع ربما أحوجه في آخر الأمر إلى المرافعة إليه فيكون الاتيان إليه أولاً فاصلاً للأمر حزماً .

انظر المنهاج مع نهاية المحتاج ٥٠/٤ ، الغرر البهية ٥٩٦/٤ و ٥٩٧ .

(٥) نهاية اللوحة (٢٨١) من (ص) .

(٦) قال السبكي في تكملة المجموع ١٥٢/١٢ و ١٥٣ : قال ابن الرفعة : وذلك على سبيل الاحتياط لأن الواحد مع اليمين كاف ، والأمر كما قال اه وانظر فتح الجواد ٤١٠/١ ، نهاية المحتاج ٥٢/٤ .

(٧) سبق التنبيه في باب الحيض على أن المصنف والشارح قد يستعملان "كما" بمعنى إذا تبعاً للغزالي والرافعي .

(٨) لأن نزع الثوب في الطريق غير معتاد ، ولأنه يخل بهيئته .

سقاها لم يضر كما لا يضر حلب لبنها فيه ، م ولا يلزمه أن يترك ركوب الدابة المعيبة إن عسر قودها أو سوقها لكونها جموحا ، م ويلزمه أن يضع إكافه^(١) م وسرجه عنها^(٢) ، م ولا يلزمه أن يضع عذاره^(٣) عنها^(٤) ، م وإن رضي البائع [١١٦] والمشتري بترك رد المبيع على البائع بالعيب على عوض يبذله البائع من الثمن أو غيره لم يجوز ، م وبطل بهذا التراضي حق الرد إن علم المشتري فساد التراضي والصلح على عوض^{(٥)(٦)} .

= انظر الحاوي الكبير ٢٦١/٥ ، فتح العزيز ٢٥٤/٤ ، مغني المحتاج ٤٤٠/٢ .

(١) الإكاف : هو ما يوضع على الخمار والبغل ليركب عليه وهو يشبه الرحل .

انظر النظم المستعذب ٣٠٤/٢ ، المعجم الوجيز ص ٤٤ و ٢١ .

(٢) لكون تركه لهما يحتاج إلى حمل فيعتبر انتفاعا لأنه يوفر عليه كلفة الحمل والتحمل ، ومحل لزوم وضعهما عن الدابة إذا لم يحصل بنزعهما ضرر للدابة كما إذا عرقت وخشي من التزع تعييبها فحيث لا يسقط حقه .

انظر فتح العزيز ٢٥٤/٤ ، المجموع ١٥٦/١٢ ، فتح الجواد ٤١٠/١ ، نهاية المحتاج ٥٤/٤ .

(٣) عذار الدابة : هو السير الذي على خدها من اللحام ، ويطلق على الرسن .

انظر لسان العرب ٥٤٩/٤ ، المصباح المنير ص ٣٩٩ .

(٤) ومثله اللحام وذلك لأنهما خفيفان لا يعد تعليقهما على الدابة انتفاعا ولأنه يتوقف حفظها عليهما ، وقد ذكر السبكي تبعاً للغزالي أن المعول عليه في جميع الانتفاعات القاطعة للخيار هو العرف فما دل دلالة ظاهرة على الرضا اعتبر قاطعاً أما مالا يدل عليه أو يتردد فيه فينبغي أن يستلزم معه أصل الخيار ولا يحكم بالرضا بغير ما يدل عليه ، وقال الحصني : مثل هذا لا يعرفه إلا الخواص من الفقهاء فضلاً عن أجلاف القرى لاسيما إذا كان رحل الدابة مبيعاً معها فينبغي في مثل ذلك أنه لا يبطل به الرد .

انظر الوسيط ١٢٨/٣ ، المجموع ١٥٨/١٢ ، كفاية الأخيار ص ٣٤٤ ، الغرر البهية ٦٠٢/٤ .

(٥) إنما يبطل الرد لتقصيره ولا شعاره بالرضا ، ويبطل الصلح لأن حق الرد غير متقوم فلا يقابل بالمال .

انظر التهذيب ٤٥٠/٣ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٩٥ ، فتح الجواد ٤١١/١ ، مغني المحتاج ٤٣٦/٢ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢٥٠-٢٥٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٣٨-٤٤٠ ،

المجموع ١٤٣/١٢-١٦٠ ، عمدة السالك ص ٢٣٨ ، الغرر البهية ٥٩٦-٦٠٢ .

فصل

م لاستحقاق الأرض^(١) على البائع سبيان :

أحدهما : اليأس من الرد عليه فإذا أيس^(٢) / المشتري عن رد المبيع بالعيب فله أرض العيب على البائع ، م ولكن إذا لم يقصر في الرد ، فإن قصر بأن أخر الرد مع إمكانه بغير عذر لم يكن له طلب الأرض ،^(٣) واليأس قد يكون حسيا كموت المبيع وقتله وأكله وذلك ظاهر ، م وقد يكون شرعيا كما إذا أعتقه أو أولده أو وقفه .

م السبب الثاني : التعيب فإذا تعيب المبيع في يد المشتري بعيب حادث قبل معرفة العيب القديم فله الأرض أيضا^(٤) سواء كان التعيب بجناية المشتري أو البائع أو الأجنبي أو الآفة السماوية ، م فأما إذا باع المبيع أو وهبه من غيره لم يكن له الأرض فإنه يتوقع عوده إليه فيرده^(٥) .

م والأرض جزء من عين الثمن إن بقي ، ولا فرق في الثمن الباقي بين المعين في العقد والمعين بعده إذا كان في الذمة^(٦) فإن المشتري يستحق جزءا منه وليس للبائع إبداله بغيره ، م وإن عاد عين الثمن إلى البائع بعد زوال ملكه عنه فللمشتري جزء منه أيضا^(٧) ، م ولا يجب

(١) أي بطلب المشتري لأمجرد علمه بالعيب .

انظر روضة الطالبين ١٣٤/٣ ، المجموع ٢٥٥/١٢ ، الغرر البهية ٦٠٣/٤ .

(٢) نهاية الوجه (١٦٢) من (ظ) .

(٣) في (ظ) : " م " .

(٤) محل استحقاق الأرض في السبين المذكورين في غير الربوي المبيع بجنسه ، أما هو فسيأتي حكمه في الفصل القادم .

(٥) انظر المهذب ١٢٣/٣ ، التهذيب ٤٥٢/٣ ، فتح العزيز ٢٤٧/٤ .

(٦) كذلك ويردّ نقده .

انظر روضة الطالبين ١٣٥/٣ ، التعليقة للطاوسي لوجه ٩٧ .

(٧) قال النووي في روضة الطالبين ١٣٤/٣ : وإنما كان الرجوع بجزء من الثمن لأنه لو بقي كل المبيع عند =

مع الجزء من عين الثمن أرش - لنقصان الصفة في عين الثمن كالشلل - للمشتري على البائع^(١) كما لو زادت زيادة متصلة يأخذها [المشتري]^(٢) مجاناً .

م والأرش أيضا جزء من بدل الثمن من المثل أو القيمة إن تلف الثمن ، م والبذل المثلي ظاهر ، وأما القيمي فينظر في تقويمه إلى أقل ما كان من قيمته يوم العقد (إلى يوم القبض)^(٣) ، ولو تلف بعض الثمن رجع إلى الباقي وبذل التالف من المثل أو القيمة وجميع ما ذكرنا فيما إذا قبض البائع الثمن ، فأما إذا كان في ذمة المشتري وطلب الأرض برئت ذمته من قدر الأرض .

م والأرش هو جزء من الثمن عينا كان أو بدلا نسبته إلى كل الثمن بنسبة ما نقص من^(٤) أقل قيمتي المبيع من وقت العقد ووقت القبض سليما ومعيبا فيؤخذ ما نقص من^(٥) أقل قيمته معيبا عن^(٦) أقل قيمته سليما ، وينسب قدر النقصان إلى أقل قيمته سليما ، ويؤخذ بتلك النسبة من الثمن^(٧) .

= البائع كان مضمونا عليه بالثمن فإذا احتبس جزء منه كان مضمونا بجزء من الثمن اهـ وانظر شرح المحلى على المنهاج ٢/٣٢٠ .

(١) يستثنى من ذلك ما لو كان نقص الصفة بجناية أجنبي فإنه يستحق الأرض .

انظر أسنى المطالب ٢/٦٤ ، فتح الجواد ١/٤١١ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥ .

(٢) في جميع النسخ البائع ، وما أثبتته فهو من "هامش (ظ)" إذ كتب فيها (لعله المشتري) وهو الموافق للحكم ولما في التعليقة للطاوسي لوحة ٩٧ ، ولو قدرنا إضافة "من" قبل البائع ، أو حذف كلمة البائع لصح المعنى ، والمقصود أن الزيادة المتصلة إذا رد الثمن أو جزء منه تكون تابعة له .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : "والقبض فتلف الثمن لا يمنع الرد بالعيب بل يرده ويرجع إلى بدل الثمن" .

(٤) في (ص) : "نسبته إلى كل الثمن نسبة ما ينقص العيب من القيمة إلى تمامها لو بان سليما فلو اشترى عبدا بمائة وكانت قيمته سليما عشرة ومعيبا تسعة مثلاً فالتفاوت بالعشر فللمشتري عشر الثمن وهو عشرة م والقيمة المعتبرة" .

(٥) "من" سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : "من" .

(٧) إنما قوم الفقهاء كل من الأرض الذي هو جزء من بدل الثمن والمبيع بأقل قيمتهما من يوم العقد إلى يوم القبض لأنه إن كانت قيمتهما وقت العقد أقل فالزيادة في المبيع حدثت في ملك المشتري وفي الثمن =

ثم إذا اعتبرت القيم فلا يخلو إما أن تتحد قيمته سليما وقيمه معييا ، أو تتحدا سليما وتختلفا معييا ؛ وقيمه وقت العقد أقل أو أكثر ، أو تتحدا معييا وتختلفا سليما ؛ وقيمة وقت العقد أقل أو أكثر ، أو تختلفا سليما وتختلفا معييا وقيمة وقت العقد سليما ومعييا أقل أو أكثر ، أو سليما أقل ومعييا أكثر أو بالعكس فذلك تسعة أقسام ، [أمثلتها] ^(١) على الترتيب :

اشترى عبدا بألف أو بمائة أو بعشرة وقيمه وقت العقد والقبض سليما مائة ومعييا تسعون فالنقصان عشرة وهي عشر قيمته سليما فيرجع على البائع بعشر الثمن وهو مائة أو عشرة أو واحد ^(٢) .

ولو كانت قيمته سليما مائة وقيمه معييا وقت العقد ثمانين ووقت القبض تسعين ، أو وقت العقد تسعين ووقت القبض ثمانين فالتفاوت ^(٣) / بين قيمته سليما وأقل قيمته معييا عشرون وهي خمس قيمته سليما فيرجع بخمس الثمن ^(٤) .

ولو كانت قيمته معييا ثمانين وسليما وقت العقد تسعين ووقت القبض مائة ، أو وقت العقد مائة ووقت القبض تسعين فالتفاوت بين قيمته معييا وأقل قيمته سليما عشرة وهي تسع أقل قيمته سليما فيرجع بتسع الثمن ^(٥) .

= حدثت في ملك البائع فلا تدخل في التقويم أو كانت وقت القبض أو بين الوقتين أقل فالنقص في المبيع من ضمان البائع وفي الثمن من ضمان المشتري فلا تدخل في التقويم ، وقد ذكر الشيراملسي أنه ينبغي أن نعتبر أقل القيم من وقت لزوم العقد من جهة البائع إلى وقت القبض احترازا لما لو كان الخيار للبائع وحده فإن ملك المبيع له وحينئذ فالزيادة حدثت في ملكه وملك الثمن حينئذ للمشتري فالزيادة في ملكه .

انظر التهذيب ٣/٤٥١ ، فتح العزيز ٤/٢٤٦ ، المجموع ١٢/٢٥٧ ، التعليقة للطاوسي لوحة ٩٧ ، الغرر البهية مع حواشيها ٤/٦٠٥ و٦٠٦ ، نهاية المحتاج مع حواشي الشيراملسي ٤/٤٢ .

(١) " أمثلتها " مثبت من غير الأصل .

(٢) هذا المثال للقسم الأول .

(٣) نهاية الوجه (١٦٣) من (ظ) .

(٤) هذان المثالان للقسم الثاني والثالث .

(٥) هذان المثالان للقسم الرابع والخامس .

ولو كانت قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا ثمانين ، ووقت القبض سليما مائة وعشرين ، ومعيبا تسعين ، أو بالعكس ، أو قيمته وقت العقد سليما مائة ومعيبا تسعين ووقت القبض سليما مائة وعشرين ومعيبا ثمانين ، أو بالعكس ، فالتفاوت بين أقل قيمته سليما وأقل قيمته معيبا عشرون وهي خمس أقل قيمته سليما فيرجع بخمس الثمن^(١) .

وإذا اتحدا سليما واختلفا معيبا وقيمه وقت القبض أكثر فإن كان لكثرة الرغبات في المعيب لقلة ثمنه فالحكم كما ذكرنا^(٢) ، وإن كان لنقصان بعض العيب فقد ذكرنا فيما تقدم أن زوال العيب يسقط الرد^(٣) فلا نعتبر ههنا أقل القيمتين بل نعتبر أكثرهما [١١٧] فيخرج هذا عن الضبط المذكور^(٤) ، وفيه وجه : أنه لا يسقط الرد بزوال العيب^(٥) فيعتبر ههنا أقل القيمتين ولا يخرج عن الضبط المذكور^(٦) .

(١) هذه الأمثلة الأربعة للقسم السادس والسابع والثامن والتاسع .

(٢) أي في جميع الأقسام من اعتبار أقل القيمتين ، والذي ذكره الشارح هنا هو القسم الثاني .

(٣) انظر ص ٧١٢

(٤) نقله عن البارزي هنا بنصه الأنصاري في الغرر البهية ٤/٦١٠ ، ونقله عنه بمعناه ابن حجر في تحفة المحتاج ٥/٦٣٤ والرملي في نهاية المحتاج ٤/٤٤ ، قال الأنصاري في الموضع المذكور : وما قاله آخر - يعني إن اختلفت قيمته معيبا لنقصان بعض العيب - مردود لأن الزائل من العيب يسقط أثره مطلقا كما لو زال العيب كله فكما يقوم المبيع يوم القبض ناقص العيب فكذا يوم العقد فلم يخرج ذلك عن الضبط المذكور ولو سلم فلا يتقيد بما إذا اتحدت قيمته سليما كما زعمه اهـ وهذا الرد من الأنصاري ارتضاه كل من ابن حجر والرملي .

(٥) هذا الوجه ذكره الشيرازي والرافعي ، ووجهه أن الخيار ثبت بوجود العيب فلا يسقط من غير رضاه ، والوجه الأول هو الأصح .

انظر المذهب مع المجموع ١٢/١٦٤ و ١٦٥ ، التهذيب ٣/٤٥٠ ، فتح العزيز ٤/٢٣٣ و ٢٥٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٠٦ ، مغني المحتاج ٢/٤٤١ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٢٠ و ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٤ ، الوسيط ٣/١٢٨ - ١٣٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٣٩ - ٤٦ ، روضة الطالبين ٣/١٣٣ - ١٣٧ و ١٤١ ، احلاص النواي ٢/٧٩ - ٨٢ ، الغرر البهية ٤/٦٠٢ - ٦١٠ .

فصل

م وإذا ثبت للمشتري أرش^(١) / العيب القديم^(٢) بسبب امتناع الرد بالعيب الحادث فزال الحادث بعد أخذ أرش العيب القديم لا رد له على البائع ، م وإن زال العيب الحادث قبل أخذ أرش العيب القديم وبعد قضاء القاضي به جاز له الرد على البائع بالعيب القديم^(٣) كما يجوز الرد قبل القضاء به ، م وكذا يجوز بتراضيهما ولو بعد أخذ الأرش .

م وإنما يثبت للمشتري (أرش العيب القديم)^(٤) في غير ربوي بيع بجنسه ، وله الرد مع أرش العيب الحادث في ربوي بيع بجنسه^(٥) ؛ فلو باع سوارا وزنه مائتا^(٦) دينار بمائتي^(٧) دينار ثم وجد المشتري بالسوار عيبا وحدث في يد المشتري عيب آخر لم يتمكن من مطالبة أرش العيب القديم فيتعين الرد مع أرش العيب الحادث^(٨) ، م وللمشتري الرد بأرش العيب الحادث بالتراضي في غير

(١) نهاية اللوحة (٨٢) من (ص) .

(٢) " القديم " سقط من (ص) .

(٣) مذكره المصنف هو وجه في المذهب وتعليله أن المانع من الفسخ وهو العيب الحادث قد زال ، ولكن الأصح في الروضة امتناع الرد واختاره ابن المقري وابن حجر والشريني والرملي ، ووجهه : أن قبول الأرش قد تأكد بالحكم وانفصل به الأمر فسقط حق الفسخ .

انظر التهذيب ٤٥٧/٣ ، فتح العزيز ٢٥٦/٤ ، روضة الطالبين ١٤١/٣ و ١٤٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٤١٢/١ ، مغني المحتاج ٤٤١/٢ ، نهاية المحتاج ٥٨/٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الأرش " .

(٥) فإن تعذر الرد لتلف المبيع فلا أرش له بل يفسخ ويغرم البدل ويسترد الثمن .

انظر روضة الطالبين ١٤٣/٣ ، الغرر البهية ٦١٢/٤ .

(٦) في غير الأصل : " مائة " .

(٧) في (ص) : " بمائة " .

(٨) إنما امتنع أخذ الأرش القديم هنا لأنه يؤدي إلى الربا لكونه رجوع يجرى من الثمن فيصبح باع ربويا بجنسه

متفاضلا ، وطريق الحكم مذكره الشارح من فسخ البيع ورد الثمن ثم يغرم المشتري أرش الحادث .

انظر المهذب مع المجموع ٢٦٨/١٢ ، روضة الطالبين ١٤٣/٣ ، مغني المحتاج ٤٤١/٢ .

الرئوي وإذا لم يتراضيا في غير الرئوي على الرد بأرش العيب الحادث يتعين الإمساك بأرش العيب القديم سواء أراد البائع بدله وامتنع المشتري من أخذه أو أراد المشتري أخذه وامتنع البائع من بدله^(١) ، (وحيث نوجب أرش العيب الحادث لا ننسبه إلى الثمن بل نرد التفاوت بين قيمته صحيحا ومعينا بالعيب القديم ومعينا بهذا العيب الحادث بخلاف الأرش عن العيب القديم ، فإننا ننسبه إلى الثمن)^(٢) ، م وإذا تنازع البائع والمشتري في قدم العيب وحدثه في يد المشتري (والعيب مما يحتمل حدوثه وقدمه)^(٣) فالقول قول البائع ، م وحلف البائع كما أجاب^(٤) فإذا أراد المشتري رد المبيع بالعيب الذي وجد فيه وقال البائع بعته وأقبضته^(٥) وما به من عيب^(٦) حلف على وفق الجواب (فلو أراد أن يحلف على أن المشتري لا يستحق الرد عليه لم يتمكن منه)^(٧) ، ولو قال البائع في الجواب (لا يستحق الرد علي بالعيب الذي يذكره أو لا يلزمي قوله حلف على ذلك ولا يكلف التعرض لعدم العيب يوم البيع ولا يوم القبض)^(٨) وكذا

(١) لأن من يطالب بالإمساك مع الأرش القديم يقرر العقد ويستند إلى أصله لأن قضيته ألا يستقر الثمن بكامله إلا في مقابلة السليم وضم أرش العيب الحادث إدخال شيء جديد لم يكن في العقد فكان الأول أولى .

انظر الوسيط ١٣٢/٣ ، فتح العزيز ٢٥٥/٤ ، الغرر البهية ٦١٣/٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " كما أجاب هو " ، وإنما اعتبر قول البائع لموافقة الأصل مع عدم العيب واستمرار العقد ، وإنما يطلب منه الحلف لاحتمال صدق المشتري ، وأما العيب الذي لا يحتمل حدوثه بعد البيع كإصبع زائدة والبيع جرى بالأمس فالقول قول المشتري بغير يمين ، وكذا العيب الذي لا يحتمل تقدمه كشجة طرية وقد جرى البيع من شهر مثلا فالقول قول البائع من غير يمين .

انظر الخاوي الكبير ٢٥٩/٥ ، التهذيب ٤٦٢/٣ ، شرح التنبيه ٣٨٧/١ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣٦/٣ .

(٥) نهاية الوجه (١٦٤) من (ظ) .

(٦) في (ص) : " أو لا يستحق الرد علي " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) وذلك لجواز أنه أقبضه معينا وهو عالم به أو أنه قد رضي به ولو نطق به لصار مدعيا مطالبًا بالبينة .

انظر الخاوي الكبير ٢٦٠/٥ و ٢٦١ ، فتح العزيز ٢٧٤/٤ ، نهاية المحتاج ٦٦/٤ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بعته وأقبضته وما به عيب وأراد أن يحلف على أن المشتري لا يستحق =

بالعكس^(١).

فصل

م^(٢) والإقالة - بأن قال المتعاقدان تقايلنا أو تفاسخنا أو قال أحدهما : أقلت البيع ؛ وقال الآخر : قبلت^(٣) - فسُخِّ لا يبيع جديد^(٤) ، م فلا تتجدد الشفعة للشفيع إذا تركها في المبيع ولو تقايلًا في الصرف لم يجب التقابض في المجلس ، ولا يثبت فيها شيء من أحكام البيع من الخيار بالمجلس والشرط والرد بالعيب وقبض العوضين في ربوي يبيع بجنسه وغير ذلك من الأحكام^(٥) ، م وتجوز الإقالة بعد تلف كل المبيع وحينئذ يأخذ البائع المثل في المثلي وأقل قيمتي يوم العقد والقبض في المتقوم من المشتري^(٦) ، م فإن كان التالف بعض المبيع فالحكم فيه كما ذكرنا في كل المبيع ، م وتفسد الإقالة بزيادة الثمن م ونقصه^(٧)^(٨) .

= الرد عليه لم يتمكن منه " .

(١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٥/٢٤٨ و٢٥٧-٢٦١ ، المهذب ٣/١٢٠-١٢٢ و١٥٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٢٥٥-٢٥٨ و٢٧٤ و٢٧٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤١١ و٤١٢ ، مغني المحتاج ٢/٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٥ و٤٤٦ .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) انظر النهاية في غريب الحديث ٤/١٣٤ ، فتح العزيز ٤/٢٨٠ ، معجم لغة الفقهاء ص ٦٢ .

(٤) وإقالة أحدهما للآخر إذا ندم على البيع أو الشراء سنة .

انظر روضة الطالبين ٣/١٥٣ ، فتح الجواد ١/٤١٢ ، مغني المحتاج ٢/٤٥٥ .

(٥) يعني المتعلقة بالبيع .

(٦) قال الرملي في حاشية شرح الروض ٢/٧٥ : لأنه كان مضمونا على المشتري قبلها بهذا القدر ولم يرد على هذا الضمان ما يزيله ولا ما يغيره .

(٧) لأن الفسخ لا يقتضي عوضا حتى لو أقاله على أن ينظره بالثمن لفستد وبقي البيع بحاله .

انظر اخلاص الناوي ٢/٨٥ ، الغرر البهية ٤/٦١٦ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الأم ٣/٧٦ و٧٧ ، الوسيط ٣/١٤٠ ، روضة الطالبين ٣/١٥٣ و١٥٤ ، اخلاص

الناوي ٢/٨٤ و٨٥ .

فصل في القبض^(١)

م قبض العقار^(٢) بالتخلية^(٣) ، والعقار كالدار والبستان ، وفي معناهما الشجرة الثابتة الرطبة والتمر قبل أو ان الجذاذ^(٤) ، وفي كل ذلك تكفي التخلية من البائع أو وكيله إلى المشتري أو وكيله وتمكينه من التصرف فيه بتسليم المفتاح فيما له مفتاح ، ويشترط فراغه من أمتعة البائع^(٥) ؛ حتى لو كان متاعه في بيت من الدار المبيعة حصل القبض بالتخلية في

(١) ذكر الفقهاء أن الرجوع في حقيقة القبض الذي أطلقه الشارع ورتب عليه أحكاما ومثله الإحياء والحرز في السرقة إلى العرف فيه وذلك لعدم ما يضبطه شرعا أو لغة ، وقبض كل شيء على حسب ما يليق به ، قال الشيرازي : ومتى وقع الخلاف في شيء أهو قبض أو لا كان ناشئا عن الخلاف في العرف فيه فمن عده قبضا ينسب للعرف ومن نفى القبض فيه يقول العرف لا يعده قبضا ابن حجر بالمعنى اهـ ، وهو ثلاثة أقسام : أحدها : العقار ونحوه مما لا ينقل وقبضه بالتخلية بينه وبين مشتريه ، الثاني : ما ينقل في العادة فقبضه بنقله ، الثالث : ما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والمنديل والثوب والإناء الخفيف ونحوها فقبضه بتناوله ، وقد أهمل هذا القسم الشارح كالمصنف تبعاً للرافعي وأنكر النووي في المجموع على من أهمله مع شهرته .

انظر الحاوي الكبير ٢٢٦/٥ و ٢٢٧ ، التنبيه ص ١٣٢ ، المهذب مع المجموع ٢٧٥/٩ و ٢٧٦ ، التهذيب ٤٠٧/٣ ، روضة الطالبين ١٧٥/٣ و ١٧٦ و ١٨٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٣٨ ، إخلاص النواصي ٨٦/٢ و ٨٧ ، الأشباه والنظائر ص ٩٨ ، الغرر البهية ٣/٥ - ٧ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٩٣/٤ و ٩٥ .

(٢) العقار : كل ملك ثابت له أصل كالدار والنخل والأرض والشجر .

انظر مختار الصحاح ص ٤٤٥ ، المصباح المنير ص ٤٢١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٨٦ .

(٣) أي تركه بلفظ يدل عليها من البائع .

انظر أسنى المطالب ٨٥/٢ ، فتح الجواد ٤١٣/١ ، مغني المحتاج ٤٦٦/٢ .

(٤) أما إذا دخل وقت قطعه فيلحق بالمتنول على ما اختاره ابن حجر والشريبي خلافاً للرملّي فإنه جعله

كقبل الجذاذ قال : ومأقلا ه - يعني الشيخان - فهر مثال لا قيد واعتمده القليوبي .

انظر روضة الطالبين ١٧٥/٣ ، تحفة المحتاج ٣٢/٦ ، فتح الجواد ٤١٣/١ ، مغني المحتاج ٤٦٧/٢ ، حاشية

شرح الروض ٨٥/٢ ، نهاية المحتاج ٩٣/٤ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٣٤٣/٢ .

(٥) فلو باع دارا فيها أمتعة للبائع توقف التسليم على تفرغها ، وتقييد الشارح بأمتعة البائع كالروضة

والمنهاج يخرج المشتري فقط دون غيره من مستأجر ومستعير وموصى له .

غير ذلك البيت ، ولا يشترط دخول المشتري ولا تصرفه في المبيع للقبض ، وكذلك لا يشترط حضور المتعاقدين عند المبيع ولا حضور المشتري أو البائع ؛ لكن يشترط مع التحلية مضي زمان يمكن المسير فيه إلى [المبيع]^(١) .

م وقبض المبيع المنقول من غير تقدير بنقل المشتري أو وكيله من موضعه إلى موضع لا يختص بالبائع كالشارع والمسجد وملك المشتري ، م فإن اختص المنقول إليه بالبائع فيحصل القبض بنقل المشتري أو وكيله من بيت من دار البائع إلى بيت آخر منها بإذنه^(٢) ، م ويحصل قبض المنقول أيضا بوضع البائع المبيع بين يدي المشتري إذا امتنع من قبضه^(٣) ؛ لكن قبض المنقول بوضعه البائع بين يدي المشتري لنقل الضمان منه إليه وجواز تصرفه م لا لضمان المستحق إذا خرج المبيع مستحقا لغيره فإن ذلك الغير لا يتمكن من تضمين [١١٨] المشتري^(٤) ، ولو وضع الغاصب المغصوب بين يدي المغصوب منه فإن الغاصب يبرأ عن الضمان ، ولا يحصل قبض المنقول بغير النقل والوضع بين يدي المشتري ؛ فلو دفع طرفا إلى البائع ليجعل المبيع فيه فجعله فيه وأمسكه لا يحصل القبض والطرف غير مضمون^(٥) وفي مثله

= انظر روضة الطالبين ١٧٥/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٧/٢ ، الغرر البهية ٥/٥ ، فتح الجواد ٤١٣/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٣٤٢/٢ و ٣٤٣ .

(١) في الأصل : " البائع " وإنما أثبت خلاف ما في الأصل لموافقة الصواب إذ المقصود هو المبيع ، وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ٩٨ .

(٢) لكونه كالمستعير له ، لكن لو نقله بدون إذن البائع فإنه يكفي لدخوله في ضمانه وإن لم يحصل به القبض كما ذكره الشيخان .

انظر فتح العزيز ٣٠٦/٤ ، المجموع ٢٧٧/٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٩/٢ .

(٣) لوجوب التسليم على البائع ، فإذا وضعه بين يديه وقع عن الواجب .

انظر التهذيب ٤٠٨/٣ ، فتح العزيز ٣٠٧/٤ .

(٤) يعني إن لم يجر فيه غير وضعه ، وذلك لأن هذا القدر وهو وضعه بين يدي مالكه لا يكفي لضمان الغصب بل لا بد فيه من النقل ، أما لو تصرف فيه أو وضعه بين يديه بإمره ضمنه .

انظر التهذيب ٤٠٩/٣ ، روضة الطالبين ١٧٧/٣ ، فتح الجواد ٤١٥/١ ، نهاية المحتاج ٩٨/٤ .

(٥) يعني على البائع .

في السلم يكون الظرف مضمونا على المسلم إليه^(١) ، ولو باع دارا مع الأمتعة صفقة واحدة لا بد من التخلية في الدار ومن النقل في الأمتعة^(٢) .

فصل

م^(٣)/ ويستبد المشتري بقبض المبيع إذا لم يقبضه البائع إن وفر المشتري الثمن م أو كان موجلا ، وإن لم يتفق القبض إلى حلول الأجل فإنه يستبد المشتري^(٤) بالقبض من غير قبض الثمن^(٥) ، وإن كان الثمن أو بعضه باقيا على المشتري وكان^(٦) حالا لم يستبد المشتري بالقبض من غير رضا البائع ، ولو قبضه يلزمه الرد إلى البائع^(٧) ولا ينفذ تصرفه فيه ويضمن به .

م وقبض المنقول بالنقل مع التقدير إن بيع مقدرا بوزن كالإبريسم ، م أو كيل كالحنطة ، م أو ذرع كالثوب ، م أو عد كالماشية ، ومن صور البيع مكايلة : أن يبيع الصبرة كل صاع بدرهم ، وأن يبيعها على أنها عشرة أصع أو أمان ، وأن يبيع عشرة أصع منها معلومة الصيعان أو مجهولة .

(١) الظرف إنما لم يضمنه البائع لكونه استعمله في ملك المشتري بإذنه ، وضمنه المسلم إليه لكونه استعمله في ملك نفسه .

انظر التهذيب ٣/٤٠٩ ، فتح العزيز ٤/٣٠٧ ، الغرر البهية ٥/١١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/٣٦٠ ، الوسيط ٣/١٥٢ و ١٥٣ ، التهذيب ٣/٤٠٧ - ٤٠٩ ، المجموع ٩/٢٧٥ - ٢٧٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٦٦ - ٤٦٩ ، الغرر البهية ٥/٣ - ١١ .

(٣) نهاية الوجه (١٦٥) من (ظ) .

(٤) " المشتري " سقط من (ص) .

(٥) لكون البائع رضي بالتأخير فلا حق له في حبسه كما سيأتي في ص ٧٣٣ ، وانظر روضة الطالبين ٣/١٨٣ ، الغرر البهية ٥/١١ ، نهاية المحتاج ٤/٩٩ .

(٦) في الأصل : " وإن كان حالا " .

(٧) وذلك لأن البائع يستحق حبسه لاستيفاء الثمن .

انظر الخاوي الكبير ٥/٢٢٧ ، فتح العزيز ٤/٣٠٧ ، المجموع ٩/٢٧٠ ، تحفة المحتاج ٦/٤٤ .

م وجدد المشتري التقدير المذكور للبيع الثاني إذا اشترى مقدراً [أو باع مقدراً] ^(١) فلو كان لزيد على إنسان طعام سلماً ولعمرو على زيد مثله فقال زيد لعمرو اكل لنفسك ما لي على فلان فإكتاله لم يكفه لقبضه، وكذا لو قال : احضر معي لاكتال ما لي على فلان وتأخذه بمالك فحضر واكتاله لم يكفه لقبضه أيضاً ^(٢) ، (وتبرأ ذمة الدافع ^(٣)) ^(٤) ، م واستدامة المبيع كيلاً في مكيال كتجدد الكيل في البيع الثاني [فلو كان لزيد على إنسان صاع من طعام ولعمرو عليه مثله واكتال زيد الصاع وتركه في المكيال ودفعه للمشتري ^(٥) / كذلك كفاه ذلك] ^(٦) ولا يحتاج أن يخرج من المكيال ويرده إليه للبيع الثاني ^(٧) ، م و[قبض المنقول] ^(٨) بالنقل دون التقدير في المقدر يضمنه المشتري ^(٩) ، م ولا يتصرف المشتري في المقدر إذا نقله ولم يقدره بالبيع ونحوه م فلا بيع ما اشتراه ^(١٠) كيلاً بدون الكيل وإن وزن

(١) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٢) لأنه اتحد القابض والمقبض ولأن الإقباض هنا متعدد ومن شرط صحته الكيل فلزم تعدده لأن الكيلين قد يقع بينهما تفاوت .

انظر أسنى المطالب ٨٨/٢ ، فتح الجواد ٤١٤/١ ، مغني المحتاج ٤٧١/٢ .

(٣) لإذنه في القبض منه في الأولى ، وقبضه بنفسه في الثانية .

انظر المراجع السابقة والتهذيب ٤١٣/٣ و٤١٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نهاية اللوحة (٨٣) من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) لأن الاستدامة في المكيال في معنى ابتدائه .

انظر الوسيط ١٥٤/٣ ، فتح العزيز ٣٠٩/٤ ، نهاية المحتاج ١٠٢/٤ .

(٨) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٩) لاستيلائه عليه ، وهي ما تسمى باليد الحسية وهي كافية للضمان .

انظر التعليقة للطاوسي لوحة ٩٨ ، اخلاص الناوي ٨٨/٢ ، أسنى المطالب ٨٨/٢ .

(١٠) في (ص) : " المشتري " .

عليه م ولا ما اشتراه^(١) وزنا بدون الوزن وإن كال عليه^(٢) .

فصل

م وتولي طرفي القبض للوالد من الأب والجدة أبي الأب وإن علا لا لغيره ، م كما أن
تولى طرفي البيع للوالد لا لغيره^(٣) ، وصورة تولى طرفي البيع والقبض ما إذا باع مال ابنه من
نفسه أو بالعكس ، أو باع مال أحد ابنيه أو حافديه من الآخر أو باع مال ابنه من حافده أو
بالعكس فيتولى الوالد طرفي البيع والقبض ، م وكذا تولى طرفي النكاح للوالد إذا كان جدا
وصورته أن يزوج أب الأب بنت ابنه من ابن ابن آخر^(٤) .

[فصل]^(٥)

م وقبض الجزء الشائع بقبض الجميع فلو باع النصف شائعا من صرة مثلا لا يحصل
قبض ذلك النصف إلا بقبض جميع الصرة^{(٦)(٧)} .

(١) في (ص) : " المشتري " .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٢٧/٥ و ٢٢٨ ، الوسيط ١٥٣/٣ و ١٥٤ ، روضة
الطالبين ١٧٧/٣ - ١٧٩ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٩٩/٤ - ١٠٢ ، فتح الجواد ١٤/١ و ٤١٥ ، الإقناع
للشربيني ٢/٢١ و ٢٢ .

(٣) وقد مر في أول باب البيع .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣١٠/٤ و ٣١١ ، الاعتناء ٤٢٦/١ - ٤٢٨ ، البهجة الوردية
مع الغرر البهية ١٤/٥ ، اخلاص الناوي ٨٩/٢ .

(٥) " فصل " مثبت من (ظ) .

(٦) ويكون ماعدا المبيع أمانة في يده .

انظر فتح العزيز ٣١١/٤ ، المجموع ٢٨١/٩ ، الغرر البهية ١٥/٥ .

(٧) انظر هذه المسألة في روضة الطالبين ٣/١٨٠ ، فتح الجواد ١٦/٤ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي
٩٨/٤ و ٩٩ .

فصل

م وإذا حضر المبيع والتمن وأمن كل واحد من المتعاقدين من فوات عوضه وتنازعا في مجرد البداءة بدأ البائع بتسليم المبيع إلى المشتري وجوبا^(١) ، م فإذا سلّم يجبر المشتري على تسليم الثمن في الحال ؛ هذا إذا لم يكن العوضان عرضين فإن كانا عرضين أجبرهما الحاكم على احضارهما عنده أو عند عدل ليسلم إلى كل ذي حق حقه^(٢) ، م وإن أفلس المشتري بالثمن م أو غاب ماله إلى مسافة القصر فللبائع الفسخ^(٣) ، م وإن لم يفلس المشتري ولم يغيب ماله إلى مسافة القصر لكنه لم يحضر في المجلس حجر القاضي^(٤) على المشتري^(٥) / من التصرف في ماله من المبيع وغيره إلى أداء الثمن^(٦) ، م ولو خاف البائع من فوات الثمن لو

(١) هذا الحكم وهو إجبار البائع فيما لو كان الثمن حالا في الذمة أما لو كان الثمن معينا فإنهما يجبران كما في العرضين ، وإنما يبدأ البائع بالتسليم لأن حقه في الذمة وحق المشتري في العين فيقدم مايتعلق بالعين ، وعلة الماوردي بعلل أخرى .

انظر الخاوي الكبير ٣٠٨/٥ ، المهذب ١٥٦/٣ ، فتح العزيز ٣١٢/٤ ، روضة الطالبين ١٨١/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٢/٢ ، الغرر البهية ١٦/٥ و ١٧ ، فتح الجواد ٤١٥/١ ، نهاية المحتاج ١٠٣/٤ .

(٢) تقييد المصنف بأن البداءة بالبائع في غير عرضين تبع فيه الرافعي والذي اعتمده النووي وتبعه ابن حجر والرملي أنه لا فرق في ذلك بين التقدين والعرضين والنقد والعرض ، والكلام فيمن باع لنفسه أما لو كان نائبا عن غيره فإنه لا يجبر على التسليم بل لا يجوز له ذلك حتى يقبض الثمن .
انظر المراجع السابقة .

(٣) لتعذر تحصيل الثمن وهذا الفسخ لا يحتاج إلى حجر ولكن لو صير فالحجر يضرب على المشتري كما يأتي .
انظر المهذب ١٥٧/٣ ، روض الطالب مع شرحه وحاشيته ٩٠/٢ ، مغني المحتاج ٤٧٣/٢ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٥٥/٦ .

(٤) " القاضي " سقط من (ص) .

(٥) نهاية الوجه (١٦٦) من (ظ) .

(٦) ويسمون هذا الحجر الحجر الغريب قالوا : وهو يفارق حجر الفليس -الذي سيذكر فيما بعد- بأن حجر الغريب لا يرجع فيه لعين المبيع ولا يتوقف على سؤال الغريم ولا على فك القاضي بل ينفك بمجرد التسليم ولا على نقص ماله عن الوفاء وينفق على ممونه نفقة موسر ولا يباع فيه مسكن ولا خادم خلافا =

سلم المبيع أو خاف المشتري من فوات المبيع لو سلم الثمن فللخائف حبس عوضه إلى حصول الأمن ، م لا للبائع إن أجل الثمن فإنه لا يحبس المبيع إلى حلول الأجل وإن خاف فوات الثمن^{(١)(٢)} .

فصل

م وقبل قبض المشتري المبيع إن تلف بنفسه م أو أتلفه البائع انفسخ البيع وسقط الثمن^(٣) وكان تلفه على ملك البائع ويقدر الانتقال إليه قبيل التلف حتى لو كان المبيع رقيقا كانت مؤنة تجهيزه عليه ، ولو باع جارية من إنسان ثم باعها من آخر وسلمها إليه وعجز عن تسليمها إلى الأول كان ذلك كإتلاف البائع ، ولو زعم الأول قدرة البائع على التسليم وقال البائع [١١٩] أنا عاجز حلف عليه فإن نكل حلف المدعي على أنه قادر وحبس البائع على أن يسلم أو يقيم بينة على عجزه ، ولو ادعى المشتري الأول على الثاني العلم بتقديم العقد له حلفه^(٤) وإن نكل حلف هو وأخذه منه ، م وكذا لو أعتق قبل القبض البائع وهو موسر باقي عبد باع بعضه انفسخ البيع وسرى العتق إلى المبيع وسقط الثمن عن ذمة المشتري إن لم يقبضه البائع^(٥) ، وإن كان معينا وقبضه البائع استرده ، م وإن أبرأ البائع المشتري قبل القبض

= ل حجر الفلس في جميع ما ذكر .

انظر روضة الطالبين ١٨٢/٣ ، تحفة المحتاج ٥٥/٦ .

(١) لكونه قد رضي بالتأجيل كما سبق ، وقد كتب في هامش (ظ) " هذا مكرر مع قوله قبل هذه ويستبد المشتري بالقبض إن وفر الثمن أو كان مؤجلا " أي في ص ٧٢٩ .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٣٠٦/٥ - ٣٠٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣١١/٤ - ٣١٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٢/٢ - ٤٧٤ ، اخلاص النواي ٩١/٢ .

(٣) يعني من حينه ، وإنما ينفسخ البيع إذا أتلفه البائع لأن المبيع مضمون عليه بالثمن فإذا أتلفه سقط الثمن . انظر المهذب ١٥٩/٣ ، فتح العزيز ٢٨٩/٤ ، مغني المحتاج ٤٥٩/٢ .

(٤) " حلفه " سقط من (ظ) .

(٥) لتعذر القبض المستحق كالتفرق قبله في الصرف .

انظر الغرر البهية ٢٢/٥ ، تحفة المحتاج ٧/٦ .

عن ضمان المبيع لو تلف أو أتلّفه البائع لم يصح الإبراء^(١) ، فإذا تلف أو أتلّفه البائع انفسخ البيع أيضا وكان من ضمان البائع وسقط الثمن .

م وزوائد المبيع الحادثة في يد البائع كالولد واللبن والبيض والكسب للمشتري ، م وهي أمانة في يد البائع م كركاز يجده العبد المبيع قبل القبض فإنه يكون للمشتري أيضا وأمانة في يد البائع ، م وكذا ما قبله العبد المبيع من هبة م ووصية قبل القبض فإنه يكون للمشتري^(٢) وأمانة في يد البائع^(٣) .

م وإن استعمل البائع المبيع قبل القبض فلا أجر عليه للمشتري^(٤) (فإن إتلافه كالألفه السماوية)^(٥) ، م وإن أتلّف المبيع قبل القبض الأجنبي خير للمشتري فإن^(٦) أجاز العقد غرم^(٧) الأجنبي القيمة وإن^(٨) فسّخه استرد^(٩) الثمن وغرم البائع الأجنبي ولا ينفسخ العقد بنفسه^(١٠) ،

(١) لأنه إبراء عما لم يجب فهو باطل وإن جرى سبب وجوبه .

انظر أسنى المطالب ٧٩/٢ ، فتح الجواد ٤١٧/١ ، نهاية المحتاج ٨٠/٤ .

(٢) الزوائد المنفصلة إنما تكون للمشتري لما سبق ذكره من أن الفسخ لا يرفع العقد من أصله بل من حينه ، والأحكام المتعلقة بالزوائد الحاصلة قبل القبض كنظيرها في الحادثة في الرد بالعيب انظر ص ٧١٥ .

(٣) إنما كانت أمانة في يده لأن العقد لم يوجد في الزوائد ولم تحتو يده عليه لتملكه ولا للاتفّاع به ولا للتعدي فيه وهذه الأمور الثلاثة هي أسباب الضمان .
انظر أسنى المطالب ٧٩/٢ ، مغني المحتاج ٤٥٦/٢ و٤٥٧ .

(٤) قال في تحفة المحتاج ١٣/٦ : لضعف ملك المشتري وكونه من ضمان البائع وتنزيلا للمنافع منزلة العين التي لو أتلّفها لم تلزمه قيمتها اهـ ، وانظر نهاية المحتاج ٨١/٤ و٨٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " وتخييره هو إن شاء " .

(٧) في (ص) : " وغرم " .

(٨) في (ص) : " وإن شاء " .

(٩) في (ص) : " واسترد " .

(١٠) محل تخيير المشتري هنا في غير الربوي وفيما إذا كان الأجنبي أهلا للالتزام ولم يكن إتلافه بحق ، أما =

م وإتلاف المشتري المبيع أو بعضه قبض منه للمتلّف فلا يوجب الإنفساخ ولا الخيار^(١) ، م وإتلاف الأعجمي^(٢) أو غير المميز - من الصبي الذي لا تميز له والمجنون - المبيع بإذن واحد من البائع والأجنبي والمشتري إتلاف منه حتى لو أتلّف بإذن البائع ينفسخ البيع ، ولو أتلّف بإذن الأجنبي تخير المشتري ، ولو أتلّف بإذن المشتري كان قبضا منه ، ولو أتلّفه المميز بإذن واحد من البائع والمشتري والأجنبي كان كإتلاف الأجنبي فيتخير المشتري بين الإجازة وتغريم الأجنبي وبين الفسخ واسترداد الثمن وتغريم البائع الأجنبي^(٣) .

فصل

م ويصح العتق م والإيلاد م والتزويج من المالك فيما يكون في يد الغير ويضمنه الغير بسبب العقد ، م ولا يصح من المالك البيع فيما يكون في يد الغير ويكون مضمونا في يد ذلك الغير بسبب العقد^(٤) ، م ولو كان البيع من البائع فإنه لا يصح

= في هذه الثلاثة فإنه يكون اتلافه كالآفة السماوية .

انظر الغرر البهية ٢٨/٥ ، فتح الجواد ١/٧٩ ، مغني المحتاج ٢/٤٦٠ .

(١) لأنه أتلّف ملكه ، لكن يستثنى من ذلك ما لو أتلّف المشتري المبيع لصياله عليه أو لردة البائع والمشتري وأتلّفه الإمام .

انظر فتح العزيز ٤/٢٨٨ ، اخلاص النواي ٢/٩٢ ، اعانة الطالبين ٣/٣٨ .

(٢) الأعجمي : يراد به غير العربي ويطلق على غير الفصيح وإن كان عربيا ، والمراد به من يعتقد وجوب طاعة الأمر .

انظر المصباح المنير ص ٣٩٤ ، القاموس المحيط ٤/١٤٩ ، اخلاص النواي ٢/٩٣ ، حاشية ابن قاسم على الغرر البهية ٥/٣١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٥٧ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٥٨ و ١٥٩ ، الوسيط ٣/١٤٣-١٤٦ ، روضة الطالبين ٣/١٥٩-١٦٤ ، الغرر البهية ٥/٢٢-٣٥ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٣٧ و ٣٨ .

(٤) إنما صح في هذه المذكورات وإن كان للبائع حبسها دون البيع لأن العتق له غلبة وقوة ومثله بل أقوى منه الاستيلاد وأما التزويج فلأن التسليم فيه غير واجب بخلاف البيع فإن الملك فيه قبل القبض ضعيف بدليل انفساخ العقد بالتلف قبله ، قلت ذكر الأنصاري وابن حجر والرملي صورا زائدة على الثلاثة المذكورة وهي التدبير والوقف والقسمة وإباحة طعام للفقراء اشتراه جزافا وزاد الأنصاري في المنهج =

أيضاً^(١) ، وكذا لا يصح توليته وإشراكه وإقراضه ، م وكذا لا يصح من المالك في المضمون بالعقد الهبة^(٢) / والتصدق به ، م ولا الكتابة م ولا الرهن م ولا الإجارة^(٣) ، وتنفذ من المالك جميع التصرفات فيما يكون في يد غيره ولا يضمن بالعقد (سواء كان)^(٤) لا يضمن كالوديعة ومال الشركة والمضاربة في يد المودع والشريك والعامل ، والمال في يد الوكيل ويد المستأجر والمرتهن بعد انقضاء مدة الإجارة وانفكاك الرهن^(٥) ، والمفسوخ فيه العقد بعد الفسخ ، وكمال الطفل في يد القيم بعد بلوغه رشيداً^(٦) ، وكمحتطب العبد ومكتسبه وما قبله كالوصية قبل أن يأخذه السيد ، وكالموروث قبل قبضه^(٧) ، وكالزوائد

= الوصية فتكون الصور ثمانية .

انظر الحاوي الكبير ٢٢١/٥ ، التهذيب ٤٠٥/٣ و ٤٠٦ ، خلاص النواي ٩٤/٢ ، الغرر البهية ٣٥/٥ ، فتح الوهاب ١٧٦/١ ، تحفة المحتاج ٢٠/٦ ، نهاية المحتاج ٨٦/٤ .

(١) ومثل البيع بقية الصور التي لا يجوز تصرف المالك فيها ، ولكن يستثنى من ذلك ما لو باعه بمثل ما اشتراه به فإنه إقالة بلفظ البيع فتصح ، وكذا الإجارة من المؤجر قبل القبض لأن المعقود عليه المنافع وهي لا تصبح مقبوضة بقبض العين فلا يؤثر فيها عدم قبضها .

انظر فتح العزيز ٢٩٦/٤ و ٢٩٧ ، الغرر البهية ٣٧/٥ و ٣٨ ، فتح الجواد ١٨/١ ، مغني المحتاج ٤٦١/٢ .

- (٢) نهاية الوجه (١٦٧) من (ظ) .

(٣) إنما لاتصح هذه المذكورات بناء على أن العلة في النهي عن البيع قبل القبض ضعف الملك وكلا منها عقد يقصد به تمليك المال في الحال .

انظر فتح العزيز ٢٩٥/٤ و ٢٩٦ ، الإقناع للشريبي ١٨/٢ ، نهاية المحتاج ٨٦/٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " إما بأنه " .

(٥) وكذا قبل انفكاك الرهن إذا أذن له المرتهن .

انظر تحفة المحتاج ٢١/٦ ، حاشية أسنى المطالب ٨٣/٢ .

(٦) ومثله مال المجنون بعد فك الحجر عنه .

انظر المجموع ٢٦٥/٩ ، أسنى المطالب ٨٣/٢ ، مغني المحتاج ٤٦٣/٢ .

(٧) يعني حالة كون المورث يجوز له التصرف فيه ، وإنما جاز للوارث التصرف فيه للملكه التام عليه حيث صار في يده ولا متناع قبضه من نفسه لنفسه .

انظر التهذيب ٤١١/٣ ، مغني المحتاج ٤٦٢/٢ .

المتصلة^(١) بالمبيع أو المنفصلة عنه كالولد والثمره^(٢) / قبل القبض^(٣) .

(أو كان)^(٤) يضمن بسبب اليد^(٥) كالمستعار والمغصوب والمستام^(٦) والمشتري شراء فاسدا والموهوب هبة فاسدة ، والمضمون بالعقد : هو المضمون بما يقابله من العرض كالمبيع في يد البائع فإنه مضمون عليه بالثمن لو تلف ، والمضمون باليد : هو المضمون بالقيمة لدى التلف كالعارية فإنها مضمونة على المستعير بالقيمة لو تلفت في يده^(٧) .

(١) قوله والزوائد المتصلة تبع فيها صاحب التعليقة ، وقد ذكر ابن حجر والرملي الزوائد مطلقة قلت : لا يتصور بيع الزوائد المتصلة دون أصلها ولذا ذكر الرافعي والنووي أن التصرف في الزوائد ينبي على أنها تعود إلى البائع لو عرض انفساخ أو لا تعود فإن عادت لم يتصرف فيها كما في الأصل ، وقد سبق من كلام الشارح أن الزوائد المتصلة تعود إلى البائع انظر ص ٧١٥ وعلى ذلك فكلية المتصلة هنا سبق قلم والله أعلم .

وانظر فتح العزيز ٣٠٠/٤ ، المجموع ٢٦٩/٩ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٠٠ ، تحفة المحتاج ١٧/٦ ، مغني المحتاج ٤٦٢/٢ ، نهاية المحتاج ٨٥/٤ .

(٢) نهاية اللوحة (٨٤) من (ص) .

(٣) هذه كلها أمثلة لما لا يضمن بالعقد مما يكون أمانة في يد الغير وإنما يجوز للمالك بيعها لتمام الملك عليها .

انظر فتح العزيز ٢٩٧/٤ ، المجموع ٢٦٥/٩ ، تحفة المحتاج ٢٢/٦ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإما بأنه " .

(٥) في (ظ) : " العقد " لكن في هامشها " اليد " .

(٦) المستام : من أخذ سلعة قبل شرائها ليتأملها أتعجبه أم لا ، وأصله من السوم وهو : عرض السلعة على البيع .

انظر لسان العرب ٣١٠/١٢ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ٥٣٤/٤ ، نهاية المحتاج ٨٩/٤ .

(٧) انظر الفرق بين ضمان العقد و ضمان اليد في المنشور في القواعد ٣٣٢/٢ و ٣٣٣ ، اخلاص

الناوي ٩٥/٢ و ٩٦ ، الأشباه والنظائر ص ٣٦٢ ، حاشية الجمل ٥٣١/٤ ، وقد ذكر الزركشي في منشوره

٣٢٢/٢ وكذا السيوطي في الأشباه والنظائر في الموضع المذكور : أن أسباب الضمان أربعة : عقد ويد

واتلاف وحيلولة .

م ومن أمثلة ما يضمن بالعقد قبل القبض الثمن المعين فإنه لو تلف يرجع البائع إلى المبيع ، م وكذلك عوض البضع المعين في النكاح والخلع فإنه لو تلف يرجع الزوجة والزوج إلى قيمة البضع وهي مهر المثل ، م وكذلك العوض المعين في الصلح عن الدم فإنه لو تلف قبل القبض يرجع المستحق إلى بدل الدم وهو الدية في قتل الحر والقيمة في قتل العبد ، م وكذلك دين السلم وهو المسلم فيه فإنه لو فسخ أو انفسخ رجع إلى رأس المال ، ولو كانت هذه المذكورات مضمونة باليد لثبت الرجوع إلى بدلها من المثل أو القيمة .

وإذا كان أحد العوضين عرضا والآخر نقدا كان المبيع العرض والثمن النقد [١٢٠] وإن كان العوضان عرضين أو نقدين فالثمن ما التصق به الباء والمثمن ما يقابله^(١) .

م ولا يصح إبدال دين السلم بغير نوعه ممن هو عليه^(٢) كما لو أبدل الخنطة السمراء بالخنطة البيضاء^(٣) ؛ كما لو اختلف الجنس ، أما لو أبدل الخنطة السمراء [بالسمراء]^(٤) منها أو الزبيب الأبيض بالأبيض منه أو العنب الأبيض بالأبيض منه^(٥) واختلفا في الجودة والرداءة صح الإبدال عند التراضي^{(٦)(٧)} .

(١) انظر الوسيط ٣/١٥٠ ، روضة الطالبين ٣/١٧٢ ، شرح التنبيه ١/٣٦٠ .

(٢) لكون المبيع مع تعيينه لا يجوز بيعه قبل القبض فمع كونه في الذمة أولى وفرق بينه وبين الثمن أن الثمن معرض بانقطاعه للفسخ وعينه تقصد بخلاف الثمن .

انظر المهذب ٣/٣٢ ، فتح العزيز ٤/٣٠١ ، أسنى المطالب ٢/٨٤ ، فتح الجواد ١/٤١٩ .

(٣) في (ص) : " فإنه لا يصح " .

(٤) " بالسمراء " مثبت من غير الأصل .

(٥) " أو العنب الأبيض بالأبيض منه " مكررة في الأصل .

(٦) لكونه من جنس حقه فإذا تراضيا به كان مسامحة بصفة .

انظر المهذب ٣/١٧٦ ، فتح الجواد ١/٤٤٢ ، نهاية المحتاج ٤/٢١٥ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الأم ٣/٦٩-٧٢ ، التهذيب ٣/٤٠٥ و٤٠٦ و٤١٠-٤١٢ و٤١٦ ، المنهاج مع

مغني المحتاج ٢/٤٦١-٤٦٤ و٢٦/٣ ، المنشور في القواعد ٢/٣٢٣ و٣٣٢ و٣٣٣ ، اخلاص الناي ٢/٩٣-

٩٦ ، الاعتناء ١/٤٣٢-٤٣٤ .

فصل

م ودين الثمن^(١) يباع ممن هو^(٢) عليه^(٣) لا من غيره (سواء باعه بدين آخر أو بعين فإنه لا يجوز^(٤))^(٥) ، م وكذا دين غير المعاوضة م كالقرض وضمنان الغصب والإتلاف يباع ممن عليه لا من غيره ، فلو اشترى زيد عبدا من عمرو بالدرهم التي له على بكر أو باع زيد الدين له على بكر بالدين الذي لعمرو على زيد لا يصح ، م وإنما يصح بيع دين الثمن ودين غير المعاوضة ممن عليه مع قبض العوض في المجلس في مطعمومين م أو نقدين ، ولا يشترط قبض العوض في غير ذلك (لكن بشرط تعيين العوض في المجلس وإن لم يشترط عند العقد فكان ينبغي للمصنف أن يقول بالتعيين في المجلس مع القبض فيه في

(١) قال الأنصاري في الغرر البهية ٤٤/٥ : ولا يختص الحكم بدين الثمن بل سائر ديون المعاوضات غير دين السلم ونحوه كذلك اهـ وانظر فتح العزيز ٣٠٣/٤ ، اخلاص النواوي ٩٦/٢ .

(٢) " هو " سقط من (ص) .

(٣) محل جواز بيعه بعد لزوم العقد ، والفقهاء يعبرون عن البيع لمن هو عليه بالاستبدال أو الاعتياض . انظر روضة الطالبين ١٧٤/٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٩٠/٤ ، حاشية ابن قاسم على الغرر البهية ٤٤/٥ ، حاشية الجمل ٥٣٥/٤ .

(٤) إذا باعه بدين آخر لغيره فإنه لا يجوز كما ذكر الشارح لكونه بيع دين بدين ، وأما بيعه بعين فلا يجوز كذلك لعدم قدرته على تسليمه قال الشريبي والرملي : وهذا مافي المحرر والشرحين والمجموع هنا وحزم به الرافعي في الكتابة اهـ ، لكن صحح النووي من زيادته في الروضة الصحة لاستقراره كاستبداله ممن هو عليه وهو المعتمد عند الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي ، قال الجمل : وحاصل الصور في هذا المقام أربعة بيع الدين بغير دين لمن هو عليه ولغير من هو عليه وهاتان صحيحتان الأولى باتفاق والثانية على المعتمد وبيع الدين بالدين لمن هو عليه ولغير من هو عليه وهاتان باطلتان .

انظر فتح العزيز ٣٠٤/٤ ، روضة الطالبين ١٧٤/٣ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٩٢/٤ ، المجموع ٢٧٥/٩ ، الغرر البهية ٤٧/٥ ، المنهج مع شرحه فتح الوهاب ١٧٦/١ ، فتح الجواد ٤١٩/١ ، الإقناع للشريبي ١٩/٢ ، مغني المحتاج ٤٦٦/٢ ، حاشية الجمل ٥٣٥/٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

مطعومين ونقدين^(١) فلو كان لزيد على عمرو حنطة قرضا مثلاً فباعها منه بالشعير لم يصح حتى يقبض الشعير في المجلس ولو باعها منه بالدراهم لم يشترط قبض الدراهم في المجلس ، وكذا لو كان عليه^(٢) دراهم فباعها بالدنانير لزم قبض الدنانير في المجلس ولو باعها بثوب لم يلزم قبض الثوب في المجلس^(٣) .

(١) ما ذكره الشارح من اشتراط تعيين العوض في المجلس هو ما في الروضة وأصلها وذلك ليخرج عن بيع الدين بالدين ، وقد استدركه صاحب البهجة على الحاوي ولعله من تتمات الشارح البارزي شيخ صاحب البهجة .
انظر فتح العزيز ٣/٤ ، روضة الطالبين ٣/١٧٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٤٦ ، نهاية المحتاج ٤/٩١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١٦٨) من (ظ) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب مع المجموع ٩/٢٧٢-٢٧٥ ، الوسيط ٣/١٤٨-١٥١ ، روضة الطالبين ٣/١٧٢-١٧٤ ، فتح الخواص ١/٤١٨ و ٤١٩ ، الإقناع للشريبي ٢/١٩ و ٢٠ .

فصل في موجب الألفاظ المطلقة^(١) وفي تصرف العبد

م قول المشتري لغيره وليتك العقد^(٢) بيع جديد فتشترط شرائط البيع في التولية ، وتترتب الأحكام عليها حتى يعتبر القبول (بأن يقول قبلت أو توليت و)^(٣) رؤية المولى والمولى وقبض عوض المطعومين والنقدين في المجلس ويمتنع بيعه قبل القبض وتتجدد به الشفعة وتسلم الزوائد المنفصلة قبل التولية للمولى ، وبعدها وقبل القبض للمولى ، ويثبت فيها خيار المجلس ويجوز شرط الخيار فيها ، م والتولية بيع جديد بالثمن الأول جنسا وقدرًا وصفة فتمتنع التولية حيث لم يكن الثمن مثلياً^(٤) ؛ نعم لو (اشتراه بعرض و)^(٥) انتقل العرض المشتري به من البائع إلى المولى جاز ذلك ، ولا حاجة إلى ذكر الثمن في التولية (إذا علماه)^(٦) [ولا فرق بين التولية والبيع إلا في اشتراط ذكر الثمن وعدمه]^(٧) ، م ولحق المولى ما حط البائع الأول عن المولى (في زمان الخيار)^(٨) من كل الثمن بعد التولية ، ومن بعضه

(١) هذا الفصل وما بعده لموجب الألفاظ المطلقة ، ومعنى موجب : بفتح الجيم أي مقتضى ، والمراد بالألفاظ المطلقة هي غير المفصلة والتي قد تأثرت بقرائن عرفية أخرجتها عن مدلولها اللغوي ولكن لها مدلولات شرعية تحمل عليها أو لاستبعادها غير مسمياتها .
انظر فتح العزيز ٨/٤ ، الغرر البهية ٤٩/٥ ، فتح الجواد ٤١٩/١ .

(٢) هذا ما يطلق عليه الفقهاء اسم التولية : والمراد بها البيع برأس المال دون زيادة ربح .

انظر الزاهر ص ٢٩٢ ، النظم المستعذب ١/٢٥٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٣٢ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو التولي من المولى كالتولية من المولى وتعتر " وانظر التعليقة للطاوسي لوحة ١٠١ .

(٤) لأنه لا يمكن البيع بذلك الثمن الذي لا مثل له فلم تكن التولية يباع بالثمن الأول .

انظر التهذيب ٣/٤٨٩ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٠١ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٩١/٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وانظر التعليقة للطاوسي لوحة ١٠١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

ولو قبلها فحينئذ تكون التولية بالباقي ، م فأما لو حط البائع كل الثمن عن المولى قبل التولية لا ينحط عن المولى بل (تبطل التولية إن كان الحط في زمن الخيار [وتصح] ^(١) بكل الثمن إن كان الحط بعد زمان الخيار ^{(٢)(٣)}).

فصل

م وقول المشتري : أشركتك فيما اشتريته ^(٤) يبع جديد في نصف المبيع بنصف الثمن

(١) ماين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ماين القوسين : " يبطل حط كل الثمن قبل التولية بخلاف ما لو حط الكل بعد التولية فإنها تصح وينحط كل الثمن عن المولى " وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠١ .
قلت : حاصل ما ذكره الشارح هنا أنه لو حط عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى سواء كان قبل التولية أم بعدها ، أما لو حط عنه جميعه فإن كان بعد التولية ولحق المولى أما إن كان قبلها فإن كان في زمن الخيار بطلت التولية وأما إن كان بعد زمن الخيار صحت ، ولا يخفى أنه إذا كان الخيار لهما أو للبائع وحده كما سبق ، قال الأنصاري في الغرر البهية ٥/٥٣ : ووقع للبارزي ومن تبعه هنا ما يخالف ما تقرر فاحذره اهـ ، وهذه المخالفة لم يفصح عنها والذي أظنه يقصده هو تفريقه إذا حط كل الثمن قبل التولية بين ما كان في زمن الخيار وبعده ، فالاعتراض على الجملة الأخيرة لكونه تقرر أن يبع المبيع في زمن الخيار الأول باطل فلا وجه لتصحيحه التولية مع الحكم بطلان البيع الأول لكونه وقع زمن الخيار ولا يمكن حمل عبارته على زمن الخيار في التولية لكونه ذكر أنه قبل التولية ، وهذا التفریق لم يوجد في نسخة (ص) مما يؤكد تصرف ناسخها ، والصحيح الذي ذكره جمهور المتأخرين كالأنصاري وابن حجر والشريبي والرملی وهو مفهوم ما في الروضة وأصلها أنه لو حط عن المولى بعض الثمن انحط مطلقا سواء كان قبل التولية أم بعدها كما ذكر الشارح لأن خاصية التولية التنزيل على الثمن الأول ، وأنه لو حط جميعه بعد لزوم التولية انحط ، وإلا بأن كان قبلها أو بعدها وقبل لزومها بطلت لأنها حينئذ يبع من غير ثمن .

انظر فتح العزيز ٤/٣١٧ و ٣١٨ ، روضة الطالبين ٣/١٨٤ و ١٨٥ ، الغرر البهية ٥/٥٢ و ٥٣ ، أسنى المطالب ٢/٩١ ، تحفة المحتاج ٦/٦١ ، فتح الجواد ١٩/٤١٩ و ٤٢٠ ، مغني المحتاج ٢/٤٧٥ ، نهاية المحتاج ٤/١٠٩ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣١٧ و ٣١٨ ، التهذيب ٣/٤٨٨ و ٤٨٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٧٥ ، الغرر البهية ٥/٤٩-٥٥ .

(٤) هذا ما يسمى بالإشراك ، وهو إشراك البائع غيره في البيع .

الأول^(١) ويعود ما ذكرنا في التولية من الشرائط والأحكام هاهنا أيضا ، م وقول المشتري لغيره بعثك ما اشتريته بما قام علي (أو بما اشتريت به أو برأس المال)^(٢) بيع جديد بالثمن الأول م مع زيادة المون (في قوله : بما قام علي ؛ دون قوله : بما اشتريت به أو برأس المال)^(٣) ، والمون : مثل أجرة الكيال والدلال^(٤) والحمال والحارس والصباغ والقصار^(٥) والرفاء^(٦) وكري البيت الذي فيه المتاع وعلف الدابة للتسمين^(٧) وأجرة الطبيب إن اشتراه مريضا وكذا المكس^(٨) قاله في التهمة^(٩) ، م ويستثنى من المون المونات التي يقصد بها استبقاء

= انظر الوسيط ٩٩/٣ ، لسان العرب ٤٤٨/١٠ .

(١) ولو أشركه في جزء معين صح الإشارك كما لو قال أشركتك في النصف كان له الربع بربع الثمن ولو قال أشركتك بنصف الثمن فيتعين النصف .

انظر التهذيب ٤٨٨/٣ ، روضة الطالبين ١٨٥/٣ ، فتح الوهاب ١٧٨/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) المستقر عند الفقهاء أن أجرة الكيال والدلال في الثمن على البائع وليست على المشتري ولذا فإن صورة أجرة الكيال والدلال هنا أن يكون الثمن مكيلا أو عرضا فاستأجر من ينادي عليه ، أو بأن يلتزم المشتري بمونة أجرة الكيال والدلال ، ويحتمل تصويره أيضا بغير هذه الصور كما ذكر الرملي .

انظر فتح الجواد ٤٢٠/١ ، مغني المحتاج ٤٧٨/٢ ، حاشية أسنى المطالب ٩٢/٢ .

(٥) القصار : من حرفته القصارة وهي دق الثياب وتبييضها .

انظر لسان العرب ٢١٩/٤ و ٢٢٠ و ١٠٤/٥ ، المصباح المنير ص ٥٠٥ ، المعجم الوجيز ص ٥٠٤ .

(٦) الرفاء : هو من أصلح الثوب بأن لام خرقه وضم بعضه إلى بعض .

انظر مختار الصحاح ص ٢٤٩ ، المصباح المنير ص ٢٣٤ ، القاموس المحيط ١٧/١ .

(٧) إنما قيد العلف المقصود للتسمين ليخرج العلف الذي يراد لبقاء المبيع فلا يحسب كما سيذكره بعد .

(٨) المكس : الجباية والضريبة وقد غلب استعمال المكس على ما يأخذه أعوان السلطان أو العشائر على كل من باع سلعة .

انظر مختار الصحاح ص ٦٣٠ ، لسان العرب ٢٢٠/٦ و ٢٢١ ، المصباح المنير ص ٥٧٧ .

(٩) وقد نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٣٢٠/٤ ، وإنما تدخل جميع هذه المون لكونها من مون التجارة .

انظر الغرر البهية ٥٨/٥ ، مغني المحتاج ٤٧٨/٢ .

الملك كنفقة العبد وكسوته وأجرة الطبيب لمرض حادث في يد المولى وأصل علف الدابة ومؤنة السائس فإن كل ذلك لا يجب على المولى^(١) ، م ويستثنى أيضا أجر فعله ، فما^(٢) ذكرناه من أجرة ونحوها إنما يستحق المولى على المولى إذا بذل المولى أجرته ؛ فلو فعله بنفسه كما لو اكتال الحنطة [أو عمل المتاع]^(٣) أو طين الدار أو قصر الثوب أو صبغه بنفسه أو تطوع بها غيره [١٢١] لم يستحق شيئا من ذلك ، م ويستثنى أيضا أجر بيعة المملوك أو المستعار أو المستأجر لغير المبيع فإنه لا يستحق شيئا أيضا ، ويعود جميع ما ذكرناه في التولية والإشراك من الشرائط والأحكام هاهنا أيضا^(٤) .

فصل

م وقول المشتري لغيره وليتك العقد أو أشركتك فيه أو بعثك بما قام علي (أو بما اشتريت به أو برأس المال)^(٥) مع قوله وربح دة يا زدة^(٦) يبيع جديد في الكل بالثمن الأول في التولية ويبيع جديد في النصف بنصف الثمن الأول في الإشراك ويبيع جديد بالثمن الأول ومؤهلاته التي يقصد بها الاسترباح في^(٧) / القيام عليه مع زيادة واحد لكل

(١) فلا تزداد في الثمن بل تقع في مقابلة الزوائد المستفادة من المبيع .

انظر فتح العزيز ٣٢٠/٤ ، اخلاص النواي ٩٨/٢ ، نهاية المحتاج ١١٤/٤ .

(٢) في الأصل و (ظ) : " فيما " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٤٢ ، التهذيب ٤٨٢/٣ و ٤٨٣ و ٤٨٨ ، المنهاج مع شرح المحلى ٣٥١/٢ و ٣٥٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٩١/٢-٩٣ ، فتح الجواد ١٩/١ و ٤٢٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) دة يازدة : كلمة فارسية مركبة من دة أي عشرة ، و يازدة أي أحد عشر ، والمراد بالكلمة ماسيذكره الشارح ، قال ابن حجر : وآثروه بالذكر لوقوعه بين الصحابة واختلافهم في حكمه .

انظر الحاوي الكبير ٢٧٩/٥ ، النظم المستعذب ٢٥٢/١ ، تحفة المحتاج ٦/٦ و ٦٥ ، حاشية الجمل ٥٦٠/٢ و ٥٦١ .

(٧) نهاية الوجه (١٦٩) من (ظ) .

عشرة^(١) ، فلو اشترى بمائة يجب مائة وعشرة ، م ولو قال وليتك العقد أو اشركتك فيه أو بعت بما قام علي بحط دة يازدة فهو بيع جديد بالثمن^(٢) / الأول في الكل وبنصفه في النصف وبالثمن الأول ومؤن الملك مع حط واحد من كل أحد عشر^(٣) ؛ (كما لو قال بحط واحد لكل عشرة^(٤)) فإنه يحط واحد من كل أحد عشر^(٥) ؛ فلو اشترى بمائة فالثمن تسعون وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءا من درهم ؛ ولو اشترى بمائة وعشرة فالثمن مائة^(٦) ؛ بخلاف ما لو قال بحط واحد من كل عشرة فإنه يحط واحد عن^(٧) كل عشرة^(٨) ويعود جميع ما ذكرنا من الشرائط والأحكام في التولية والإشراك والبيع بما قام عليه عند المراجعة والمخاطة^(٩) .

(١) هذه الصور كلها تسمى بالمراجعة كما سيشير إليه الشارح آخر الفصل ويجمعها التعريف الذي ذكره الرافعي في فتح العزيز ٣١٩/٤ وهو قوله : عقد يبنى الثمن فيه على ثمن المبيع الأول مع زيادة اهـ وانظر التهذيب ٤٨٠/٣ ، حاشية عميرة على شرح المحلي ٣٤٩/٢ و ٣٥٠ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٨٩ .

(٢) نهاية اللوحة (٨٥) من (ص) .

(٣) هذه الصور يجمعها ما يسمى بالمواضعة أو المخاسرة أو المخاطة كما سيشير إليه الشارح أيضا ويمكن تعريفها بأنها بيع سلعة برأس مالها بعد وضع شيء للمشتري منه كما في معجم لغة الفقهاء ص ٤٣٧ ، وانظر حاشية عميرة على شرح المحلي ٣٤٩/٢ و ٣٥٠ ، نهاية المحتاج ١١٢/٤ .

(٤) ومثلها في الحكم ما لو قال بحط واحد في كل عشرة أو على كل عشرة كما سيأتي بيانه .

(٥) لأن الربح في المراجعة جزء من أحد عشر فليكن كذلك الحط في المخاطة .

انظر فتح العزيز ٣١٩/٤ ، الغرر البهية ٦٢/٥ ، مغني المحتاج ٤٧٧/٢ .

(٦) ما بين القوسين تأخر ذكره في (ص) كما سأذكرها حال ورودها .

(٧) في (ص) : " من " .

(٨) في (ص) : " بخلاف ما لو قال يحط واحد لكل عشرة فإنه يحط واحد عن كل أحد عشر " ، والفرق بينهما أن من تقتضي إخراج واحد من العشرة بخلاف اللام وعلى وفي فإنها لا تقتضي ذلك .

انظر فتح الجواد ٤٢١/١ ، نهاية المحتاج ١١٢/٤ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٢١٨ ، الحاوي الكبير ٢٧٩/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣١٩/٤ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١١١/٤ و ١١٢ ، الغرر البهية ٥٩-٦٢ .

فصل

م ويخبر المشتري قبل التولية والإشراك والبيع بما قام عليه مع قوله وربح ده يا زده أو (يحط ده يا زده)^(١) أو دونهما المشتري الثاني بالثمن والمؤنات التي قام بها عليه^(٢) صادقا في الاخبار بذلك ، م ويخبر صادقا بأجل الثمن إن اشتراه مؤجلا ، م ويخبر بالغبن فيما اشتراه إن غبن فيه (في أحد الوجهين وهو قضية كلام الأكثرين^(٣) ، والثاني : لا يجب وهو اختيار الإمام^(٤) والغزالي^(٥))^(٦) ، م ويخبر بحدوث عيب فيه بآفة سماوية ، م^(٧) أو بجنايته أو بجناية البائع أو الأجنبي إن حدث في يده ، [ويخبر بجناية المبيع في يده]^(٨) إن كان المبيع عبدا وجنى جناية توجب القصاص أو المال ، م ويخبر بالبائع إن كان البائع ولده الطفل بخلاف ما إذا كان البائع ولده الكبير أو أباه أو زوجته أو مكاتبه ، م وكذا يخبر بالبائع إن كان البائع مماطلا اشتراه [المولي]^(٩) منه بدينه الذي عليه^(١٠) ، م وإن لم يصدق

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يحطه " .

(٢) في (ص) : " حال كونه " .

(٣) كذا ذكر الرافعي وهو مقتضى ترجيح الشيخين ، وتوجيهه أن المشتري منه اعتمد على نظره ويعتقد أنه لا يَحْتَمِلُ الغبن فليخبره ليكون على بصيرة من أمره .

انظر الوسيط ٣/١٦٤ ، فتح العزيز ٤/٣٢٣ و٣٢٤ ، روضة الطالبين ٣/١٩٠ .

(٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤/٣٢٣ .

(٥) انظر الوسيط ٣/١٦٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣٢١ و٣٢٣ ، وتوجيهه كما قال الرافعي : لأنه باع ما اشترى كما اشترى .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) " م " سقط من غير الأصل .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٩) " المولي " مثبت من (ص) .

(١٠) إنما يلزمه الإخبار فيما سبق لأن المشتري يعتمد أمانته فيما يخبر به لاعتماد نظره وأما في صورتين

الأخيرتين فلأن الغالب في شرائه من طفله أن يزيد في الثمن نظرا لموليه ونحرزا عن التهمة فيه ، وكذا =

المشتري في الإخبار^(١) بما ذكرنا (سواء كان كاذباً أو غالطاً ، وسواء كان المبيع باقياً أو هالكا)^(٢) حط التفاوت بين ما ذكره و[ما]^(٣) هو ثابت في نفس الأمر ؛ فإذا كذب بزيادة القدر كما إذا اشتراه بتسعين وأخبره بمائة حط الزائد وهو عشرة عن المشتري^(٤) ، وإذا كذب بالحلل قوم المبيع حالاً [ومؤجلاً بذلك الأجل ويحط جزء من الثمن بنسبة التفاوت في القيمة]^(٥) فلو قوم المبيع^(٦) بمائة ومؤجلاً بمائة وعشرة فالتفاوت بينهما بالعشرة (وهو جزء من أحد عشر جزءاً من القيمة)^(٧) فيحط عنه (جزءاً من أحد عشر جزءاً من)^(٨) الثمن ، وإذا كذب بالسلامة فيقوم المبيع أيضاً سليماً ومعيباً بذلك العيب ويحط جزء من الثمن بنسبة التفاوت بينهما ، وإذا كذب بعدم جناية المبيع أو لم يخبر بها قوم العبد جانياً وغير جانح ويحط جزء من الثمن بنسبة التفاوت بينهما ، وأما إذا كذب بالغبن أو بكون البائع ولده الطفل أو بكون البائع بائعاً بدين ماطلة به لم تتأت النسبة إلى القيمة فيحط التفاوت بأن^(٩) يحط في الغبن مقداره ؛ وبأن^(١٠) يحط في المشتري

= الماطل للتخلص من التقاضي ، وحكم المعسر كحكم الماطل .

انظر التهذيب ٣/٤٨٥ ، فتح العزيز ٤/٣٢٣ و٣٢٤ ، الغرر البهية ٥/٦٤ ، فتح الجواد ١/٤٢١ ، نهاية المحتاج ٤/١١٦ .

(١) كما لو بان كذبه بإقرار أو بينة .

انظر التهذيب ٣/٤٨٦ ، روضة الطالبين ٣/١٩١ ، نهاية المحتاج ٤/١١٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) " ما " مثبت من غير الأصل .

(٤) في (ص) : " المولى " .

(٥) هذا الخط بسبب الكذب في الحلل وما بعده مبني على قول الخط الذي ارتضاه المصنف كما سيأتي بيانه والتعليق عليه من كلام الشارح .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " عشر " .

(٩) في (ص) : " مثل أن " .

(١٠) في (ص) : " ومثل أن " .

من الولد الطفل والمماطل ما زاد على ثمن المثل وإذا حط جزء من الثمن فيما ذكر فيحط معه ربح ذلك الجزء إن باعه مرا بحة ، وإذا ترك الإخبار بما ذكرنا أنه يجب^(١) / الإخبار به وجب الحط كما لو أخير بخلافه كاذبا ، م ويحط ما ذكرنا بلا ثبوت خيار أحد من المولى والمولى^(٢) ، والحط في هذه الصور هو المذكور في الحاوي^(٣) ، وذكر في الوجيز^(٤) والوسيط^(٥) فيها قولين^(٦) وذكرهما الرافعي رحمه الله تعالى في صورة الإخبار بالثمن زائدا ورجح قول الحط وعدم الخيار للمشتري وذكر في باقي الصور أنه لا يحط وللمشتري الخيار وأنه لم ير التعرض للخلاف في الحط في باقي الصور لغير الغزالي رحمه الله تعالى^(٧)^(٨) .

(١) نهاية الوجه (١٧٠) من (ظ) .

(٢) أما عدم ثبوته للمولى أو البائع فلتليسه ، وأما عدم ثبوته للمولى أو المشتري فلا أنه رضي بالأكثر فبالأقل أولى فهي زيادة ونفع .

انظر المهذب ٣/١٣٨ ، التهذيب ٣/٤٨٦ ، فتح الوهاب ١/١٧٩ .

(٣) حيث يقول : [ويخير بذلك صادقا وبالأجل والغبن وإلا حط التفاوت بلا خيار] انظر الحاوي الصغير لوحة ١٥ أ-ب ، وقد نقل أيضا الطاوسي في التعليقة لوحة ١٠٢ عن صاحب الحاوي وهو المصنف قوله : سمعت عن شيخي أنه قال حيث يتصور نسبة الثمن إلى القيمة فانسب إليها وحيث لا تتصور النسبة فانقص قدر مانقص من المبيع مثل أن يحط في الغبن مقداره... الخ كلامه .

(٤) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣٢٤ .

(٥) انظر الوسيط ٣/١٦٤ و١٦٥ .

(٦) أولهما ما ذكره المصنف أنه يحط عنه قدر الفرق وليس له الخيار ، والثاني : أنه لاحظ بذلك ويندفع الضرر عن المشتري بثبوت الخيار له ، والثاني هو الأصح في زيادات الروضة وهو مقتضى كلام الرافعي ورجحه ابن المقرئ في إرشاده .

انظر المرجعين السابقين وروضة الطالبين ٣/١٩٢ ، اخلاص الناوي ٢/٩٩ و١٠٠ .

(٧) رجع الرافعي قول الحط في الصورة المذكورة في ٤/٣٢٤ ورجح عدم الخيار للمشتري في ص ٣٢٥ وذكر عدم الحط في بقية الصور وعدم رؤيته من تعرض للخلاف في ص ٣٢٦ من الجزء المذكور .

(٨) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/١٣٦-١٣٩ ، الوسيط ٣/١٦٢-١٦٦ ، التهذيب ٣/٤٨٤-٤٨٦ ، روضة الطالبين ٣/١٨٨-١٩٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٢١ ، فتح الوهاب ١/١٧٩ .

فصل

م^(١) ويحط عن (المشتري بالتولية أو بالإشراك [١٢٢] أو بالقيام عليه)^(٢) قدر نقصان القيمة من الثمن إن أخذ (المشتري الأول)^(٣) أرض قطع اليد ، م لا قدر المأخوذ هذا^(٤) إن (نقص عن قدر المأخوذ ؛ كما إذا)^(٥) قطع أجنبي يد العبد [المشتري بمائة]^(٦) (في يد المشتري الأول)^(٧) وقيمته (مائة فنقص)^(٨) من قيمته ثلاثون فيأخذ^(٩) من القاطع نصف القيمة وهو خمسون ويحط عن (المشتري الثاني)^(١٠) من الثمن ثلاثة أعشاره وهي (نسبة ما نقص من القيمة)^(١١) ، فإن كان قدر النقصان (مساويا للمأخوذ أو أكثر من المأخوذ فيحط من الثمن نصفه وهو نسبة الأرض إلى القيمة ويخير عن قيامه عليه بالباقي وأنه نقص من قيمته كذا)^(١٢) ، فالحاصل أنه يحط من الثمن

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المولى " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المولى " .

(٤) " هذا " سقط من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " زاد على قدر النقصان من القيمة فإنه لا يحط عن المولى ؛ مثاله " .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٢ ، وإنما أثبتتها للفرق بين الثمن والقيمة فالنظر في تقدير الأرض إلى القيمة وحط النقص من الثمن كما أفاده الشارح .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " في يد المولى " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " مائة أيضا والنقص " .

(٩) في (ص) : " يأخذ المولى " .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المولى " .

(١١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ثلاثون " ، وإنما حط من الثمن ثلاثة أعشاره لانصف القيمة التي أخذها لأن المخطوط مانقص بسبب الجناية والناقص بها دون أرض المقدر ووجوب الزائد على قدر النقص لشرف الآدمي للالنقص .

انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٢ ، الغرر البهية ٧٠/٥ ، فتح الجواد ٤٢١/١ .

(١٢) كما لو نقصت قيمته ستون فيحط البائع وهو المشتري الأول عن المشتري الثاني خمسين وهي نسبة =

أقل الأمرين من نسبة النقصان إلى القيمة^(١) ونسبة الأرض المأخوذ إليها^(٢) ^(٣) .

م وإن (كذب بالنقصان بأن قال كان الثمن أو أرض المال أو بما قامت السلعة به عليّ مائة وبيع مرابحه ثم عاد وقال غلطت وأنه هو مائة وعشرة وصدقه المشتري)^(٤) بطل العقد^(٥) (في أصح الوجهين عند الإمام^(٦) والبعوي^(٧)) ، والثاني لا يبطل كما لو غلط بالزيادة وبه قطع الماوردي^(٨)

= الأرض إلى القيمة ويخبره أنه قام عليه بمائة وعشرة ونقص من قيمته ستون ، وعليه فلو اختلف ثمنه عن قيمته كما لو اشتراه بمائة وقيمته ثلاثمائة ونقص بالأرض ثلاثة أعشار القيمة في الصورة الأولى بأن كان قيمته بعد القطع مائتان وعشرة فيحط من الثمن عن المشتري الثاني ثلاثة أعشاره وهو ثلاثين ولو أخذ المشتري الأول مائة وخمسين من الأجنبي ، وفي الصورة الثانية لو نقص من قيمته ثلثان فأصبح بعد القطع قيمته مائة فإنه يحط من الثمن عن المشتري الثاني نسبة الأرض إلى القيمة وهو خمسين ، وعلى ذلك ففس اختلاف نسبة الأرض إلى القيمة .

(١) كما في الصورة الأولى .

(٢) كما في الصورة الثانية .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " خمسين أو كان أكثر من الأرض المقدر ؛ ففي صورتين حط المأخوذ من الثمن وهو خمسون هكذا في شرح الحاوي وهذا في الصورة الثانية فيما إذا أخبر بالجناية وأنه نقص من القيمة كذا وإلا فيحط قدر النقصان كله " ، قلت : وهذا الاستدراك في الصورة الثانية جيد لما سبق في الفصل السابق من حط جميع ما نقص فيما لو كذب أو لم يخبر وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٢ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " نقص المولى الثمن عند الإخبار وصدقه المولى فيه " .

(٥) في (ص) : " عقد التولية " .

(٦) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٣٢٦/٤ .

(٧) انظر التهذيب ٤٨٧/٣ ، وتوجيهه : أنه يتعذر إمضاؤه لأن العقد لا يَحتمل الزيادة بخلاف النقص فهو معهود بدليل الأرض ، وهذا الوجه هو ما صححه الرافعي في المحرر كما في المنهاج .

انظر المنهاج مع شرح المحلي ٣٥٥/٢ ، الغرر البهية ٧٢/٥ .

(٨) انظر الحاوي الكبير ٢٨٤/٥ ، والماوردي هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ولد

سنة ٣٦٤ هـ وهو من وجوه الفقهاء الشافعيين تفقه على أبي القاسم الصيمري وأبي حامد الإسفراييني روى عنه الخطيب وصنف في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب من تصانيفه الحاوي الكبير والأحكام

السلطانية والإقناع وأدب الدنيا والدين والتفسير توفي سنة ٤٥٠ هـ .

والمحاملي^(١) والجرجاني^(٢) والشيخ أبو إسحاق^(٣)

= انظر طبقات الأسنوي ٢/٢٠٦ و ٢٠٧، طبقات السبكي ٥/٢٦٧-٢٨٥، طبقات ابن شعبة ١/٢٣٠-٢٣٢ .

(١) انظر الباب ص ٢١٨ ، والمحاملي الذي اشتهر بالتصنيف هو أبو الحسن أحمد بن محمد بن أحمد بن القاسم الصّبي المحاملي أحد أئمة الشافعية ولد سنة ٣٦٨هـ تفقه على أبي حامد الإسفراييني ووالده أخذ عنه الخطيب والقاضي علي التنوخي ومحمود بن الحسن القزويني من تصانيفه التحرير والمجموع والمقنع واللباب وغيرها توفي سنة ٤١٥هـ .

انظر طبقات الأسنوي ٢/٢٠٢ ، طبقات ابن شعبة ١/١٧٤ و ١٧٥ ، مقدمة اللباب للمحاملي بتحقيق الدكتور عبدالكريم العمري ص ٩-٢٨ .

(٢) نقله عنه النووي في زيادات الروضة ٣/١٩٢ والجرجاني لم يفصح الشارح ولا النووي من المراد به وهو اسم مشترك لأكثر من عشرة أشخاص مذكورين في الطبقات والذي ذكره الأسنوي أن المنقول عنهم من هؤلاء في الشرح الكبير والروضة اثنان أحدهما أبو أحمد الجرجاني وقد ذكره النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٦٩ وهو محمد بن أحمد بن ابراهيم الصباغ الفقيه صاحب أبي اسحاق المروزي ت ٣٧٣ ببغداد عن نيف وسبعين سنة .

انظر طبقات الأسنوي ١/١٦٤ ، طبقات ابن شعبة ١/١٤٣ .

والثاني هو أبو العباس أحمد بن محمد الجرجاني قاضي البصرة أخذ الحديث عن أبي الحسن القزويني والخطيب أبي بكر وابن شاذان وغيرهم وتفقه على الشيرازي روى عنه أبو علي بن سكرة واسماعيل بن السمرقندي وأبو طاهر الكرجي وغيرهم وصنف في الفقه التحرير والمعاينة والبلغة والشافي مات راجعا من أصبهان سنة ٤٨٢هـ

انظر طبقات السبكي ٤/٧٤-٧٦ ، طبقات الأسنوي ١/١٦٧ ، طبقات ابن شعبة ١/٢٦٠ .

وقد ذكر النووي والأسنوي وابن شعبة أن الأول له ذكر في الروضة في باب اللعان ولم يذكروا غير هذا الموضع مما يبين أنه ليس هو المراد ، وأما الثاني فقد ذكر ابن شعبة أن الرافعي ذكره في عدة مواضع ، وهو الذي له مؤلفات عدة في الفقه فالذي يترجح لي أنه هو المراد ، ثم بعد هذا رأيت الشارح أطلق ذكر الجرجاني في باب الوقف وأفصح عنه النووي في الروضة ٤/٤٠٣ بأنه من كتاب التحرير ، وكذا الرملي أطلق الجرجاني في نهايته ٤/٢٤٧ فقال الشيرازي لعل المراد به أبو العباس .

(٣) انظر المذهب ٣/١٣٩ ، وأبو اسحق إذا أطلق في المذهب فالمراد به المروزي كما ذكر ذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٧٥ ، ولكن المراد به هنا هو الشيرازي كما صرح به النووي في زيادات الروضة ٣/١٩٢ ، وهو ابراهيم بن علي بن يوسف أبو اسحاق الشيرازي ولد بفيروزآباد من قرى شيراز سنة ٣٩٣هـ من أئمة الشافعية تفقه على عدد من الفقهاء منهم أبو الفرج بن البيضاوي وابن رامين ثم =

والشاشي^(١) وغيرهم^(٢) (٣) .

= أبو الطيب الطبري وسمع الحديث من الحافظ البرقاني وابن شاذان عرف بالرسوخ في العلم مع الزهد والتواضع والعبادة روى عنه الخطيب وأبو عبد الله الحميدي وابن السمرقندي وغيرهم صنف في الأصول والفروع والخلاف والجدل من تصانيفه المذهب والتنبيه والتبصرة واللمع والمعونة وطبقات الشافعية وغيرها توفي سنة ٤٧٦ هـ .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٧٢/٢-١٧٤ ، طبقات السبكي ٢١٥-٢٥٦ ، ديوان الإسلام ٦٨/١ و٦٩ .

(١) نقله عنه النووي في زيادات الروضة ١٩٢/٣ ، ولم يبين من المراد بالشاشي والذي يظهر لي أنّ المراد به هو : صاحب التقريب لأن الغزالي في الوسيط ١٦٧/٣ نقل عنه في هذا الموضع أنه حكى قولاً بطلان العقد في صورة الزيادة وقد ذكر النووي وابن شهاب أنه تكرر النقل عنه في الروضة كثيراً وهو : القاسم بن القفال الكبير الشاشي عماد بن علي برع في حياة والده له كتاب التقريب أثنى على كتابه البيهقي وغيره وقال الأسنوي : ولم أر في كتب الأصحاب أجل منه اهـ ولم أعثر له على تاريخ ولادة ولا وفاة . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢٧٨/٢ و٢٧٩ ، طبقات الأسنوي ١٤٥/١ و١٤٦ ، طبقات ابن شهاب ١٨٧-١٨٩ ، العقد المذهب ص ٦٨ و٦٩ ، وممن ورد ذكره في الروضة منسوباً إلى الشاشي والده ولكن ذكره في الروضة محصوراً كما قاله ابن شهاب انظر طبقات ابن شهاب ١٤٩/١ و١٥٠ ، وكذلك يطلق الشاشي على صاحب الحلية والحكم المذكور وهو صحة البيع المذكور في حليته ٣٠١/٤ ، وهو فخر الإسلام أبي بكر محمد بن أحمد القفال محمد بن أحمد بن الحسين ، ولد سنة ٤٢٩ هـ ، وتفقه على الشيرازي وابن الصباغ ، وكان ورعاً متواضعاً ، انتهت إليه رئاسة المذهب بعد شيخه ، ومن تصانيفه الشاشي في شرح الشامل ، والمعتمد ، والحلية وغيرها ، توفي سنة ٥٠٧ هـ . انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢٨٢/٢ و٢٨٣ ، طبقات الأسنوي ١٠٩/٢ ، طبقات ابن شهاب ٢٩٠/١ و٢٩١ .

(٢) قلت : ومن اختاره الغزالي في الوجيز ، وهو مفهوم كلام أبي محمد كما نقله عنه الغزالي في الوسيط ، وهو اختيار النووي في زيادات الروضة والمنهاج وجرى عليه ابن المقرئ في إرشاده ، وعليه فلا تثبت الزيادة وللبائع الخيار ، وقد ذكر ابن حجر والرملي أنّ تعليل الأول وهو البطلان يردّه عدم ثبوت الزيادة .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣٢٦/٤ ، الوسيط ١٦٧/٣ ، روضة الطالبين ١٩٢/٣ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣٥٥/٢ ، الإرشاد مع إخلاص النواوي ١٠١/٢ ، تحفة المحتاج ٧٨/٦ ، نهاية المحتاج ١١٧/٤ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كما إذا قال أنه اشتراه بمائة وكان قد اشتراه بمائة وعشرة وصدقه المولى بطل عقد التولية " .

م وإن كذبه^(١) في النقصان (فادعى البائع أنه يعرف صدقه في النقصان فله تحليف المشتري)^(٢) على نفي العلم ، فإن نكل ترد اليمين على البائع^(٣) فيحلف على البت فإذا حلف فللمشتري الخيار بين إمضاء العقد بما حلف عليه^(٤) والفسخ كذا أطلقوه^(٥) .

قال^(٦) الرافعي : قضية تنزيل اليمين المردودة منزلة إقرار المدعى عليه أن يعود فيه ما ذكرنا في حالة التصديق^(٧) ، م ولا تسمع بينة (البائع بالنقصان)^(٨) إلا أن يذكر وجهها مخيلا لصدقه^(٩) وكذا تسمع دعواه للتحليف وذلك كما إذا قال^(١٠) : نظرت في جريدتي

(١) في (ص) : " كذبه المولى " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حلف المولى أنه لا يعرف صدقه في النقصان ويحلف " .

(٣) في (ص) " المولى " .

(٤) يعني البائع .

(٥) قول الشارح : كذا أطلقوه تبعاً لتعبير الرافعي والنووي في الروضة وأصلها ومعناها أي أطلقوا الخيار للمشتري ، قال الأردبيلي في الأنوار كما نقله الأنصاري وغيره " وما ذكرناه من إطلاقهم غير مسلم فإن الإمام والمتولي والغزالي أوردوا أنه كالتصديق ولم يتعرض الكثير لحكم الرد " .

انظر الوسيط ٣/١٦٧ و ١٦٨ ، فتح العزيز ٤/٣٢٧ ، روضة الطالبين ٣/١٩٣ ، الغرر البهية ٥/٧٣ ، مغني المحتاج ٢/٤٨١ ، نهاية المحتاج ٤/١١٧ .

(٦) في الأصل : " وقال " .

(٧) انظر فتح العزيز ٤/٣٢٧ ، والمراد بالعبرة أنهم لو بنوا على تنزيل اليمين المردودة على البائع منزلة إقرار المدعى عليه وهو المشتري أن يكون الخيار للبائع ولا تثبت الزيادة كما لو صدقه المشتري ، وقيل بل الخيار للبائع اختاره صاحب الأنوار كما نقله عنه الأنصاري وغيره واعتمده جل المتأخرين .

انظر الغرر البهية ٥/٧٣ ، تحفة المحتاج ٦/٨٠ و ٨٠٩ ، مغني المحتاج ٢/٤٧١ ، نهاية المحتاج ٤/١١٧ ، حاشية الجمل ٤/٥٦٧ .

(٨) إنما لا تسمع بينته لتكذيبه لها بقوله الأول .

انظر فتح العزيز ٤/٣٢٧ ، فتح الجواد ١/٤٢١ ، مغني المحتاج ٢/٤٨١ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المولى أصلاً " .

(١٠) في (ص) : " فإنه تسمع بينته " .

(١١) في (ص) : " المولى " .

فاشتبه علي ثمن هذا المبيع بثمن غيره أو أخبرت عن الثمن بناء على كتاب وكيله فبان كتابه مزورا أو أخبرت أن الوكيل اشترى بكذا وتبينت بعد ذلك أنه اشترى بأكثر منه^(١).

فصل^(٢)

م ويتناول لفظ^(٣) الأرض م والعَرْصَة م والساحة م والبقعة^(٤) والباغ (بالغين المعجمة وهو بمعنى البستان)^(٥) م والبستان والقرية [م]^(٦) والدَّسْكِرَة (وهو بناء شبه القصر حواليه بيوت يكون للملوك)^(٨) عند الإطلاق الشجر والبناء ، م وأصل

(١) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٣٥ و١٣٩ و١٤٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣٢٣ و٣٢٦ و٣٢٧ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٧٩-٤٨١ ، انخلاص النواي ٢/١٠٠-١٠٢ .

(٢) هذا الفصل وما بعده لبيان الألفاظ المطلقة التي تستتبع غير مسمياتها .

(٣) في (ص) : " وتتناول لفظة " .

(٤) هذه الكلمات الثلاث وهي العَرْصَة والساحة والبقعة يراد بها قطعة الأرض بلا قيد وهو مدلولها العرفي الذي أنيط به الحكم الشرعي ، وإن افرق معناها لغة إذ العَرْصَة الفضاء بين الدور والساحة الفضاء بين أبنية الحيّ والبقعة هي التي خالفت غيرها انخفاضا وارتفاعا .

انظر القاموس المحيط ١/٢٣٨ و٢/٣١٩ و٦/٣ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٦/٨٢ ، حواشي الشيراملسي على نهاية المحتاج ٤/١١٩ .

(٥) التعبير بالباغ تبع فيه المصنف لفظ الغزالي في الوسيط ٣/١٧٣ والوجيز مع فتح العزيز ٤/٣٣٤ والباغ :

في المصباح المنير أنه الكرم وهي لفظة أعجمية استعملها الناس وقال الأنصاري واجمل : إنها بلغة فارس ، والكُرم : هي الأرض الطيبة المنقاة من الحجارة كما في القاموس المحيط ٤/١٧٢ .

انظر المصباح المنير ص ٦٦ ، الغرر البهية ٥/٧٥ ، حاشية الجمل ٤/٥٨٠ .

وتفسيرها بمعنى البستان من تفسير الغزالي نفسه وتبعه غيره على ذلك كالشارح هنا وابن الوردي في بهجته مع الغرر ٥/٧٥ ، والشريبي في مغني المحتاج ٢/٤٨٧ والرملي في نهاية المحتاج ٤/١٢٩ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٥ ب [والقرية والدسكرة] .

(٨) انظر لسان العرب ٤/٢٨٥ و٢٨٦ ، المصباح المنير ص ١٩٤ ، القاموس المحيط ٢/٣٠ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

البقل^(١) كأصل الكرّفس^(٢) والقضبة^(٣) والهندباء^(٤) وقصب السكر ، م وتتناول هذه الألفاظ أيضا بذراً دائم النبات كنوى التمر والجوز واللوز وبزر الكراث ، فإذا قال بعثك هذه^(٥) / الأرض وكانت فيها أبنية وأشجار (وأصول البقول وزروع)^(٦) وبذور دائمة النبات دخلت في بيعها لا في رهنها^(٧) ؛ كما لو قال بعثكها بما فيها أو بحقوقها ، ولو قال : بعثكها دون ما فيها لم يندرج في البيع ، (واعلم أن ما ذكره من اندراج الشجر والبناء وأصول البقول

(١) البقل : كل نبات اخضرت به الأرض .

انظر لسان العرب ٦١/١١ ، المصباح المنير ص ٥٨ .

وقول الشارح : الشجر وأصل البقل يخرج الثمرة والجزء الظاهرتين عند البيع فهما للبائع فيجب شرط قطعهما في الحال وإن لم يبلغا أوان الجز والقطع .

انظر الغرر البهية ٧٦/٥ و ٧٧ ، فتح الجواد ٤٢٢/١١ ، نهاية المحتاج ١٢٢/٤ .

(٢) الكرّفس : بفتح الكاف والراء وفي المعاجم الحديثة هو عشب ثنائي الحول يبلغ ارتفاعه نحو نصف متر إلى متر وهو من الفصيلة الخيمية يكون في الموسم الأول من نموه حزمة من أوراق جذرية ذات أعناق طويلة غليظة توكل وأزهارها صغيرة مشربة خضرة ، وقد ذكر في القاموس أنه عظيم المنافع وذكر شيئا من فوائده ثم ذكر أن الكرّفس بالضم هو القطن .

انظر القاموس المحيط ٢/٢٥٥ ، المعجم الوجيز ص ٥٣١ ، التدوي بالأعشاب والنباتات ص ٢٩٨ .

(٣) القَضْبَةُ : الرُّطْبَةُ التي هي الفت أو الرسم وهو علف البهائم ، وتطلق على كل نبت اقتضب فأكل طريا .

انظر المصباح المنير ص ٥٠٧ ، القاموس المحيط ١/١٢٢ ، حاشية الجمل ٤/٥٧١ ، المعجم الوجيز ص ٥٠٥ .

(٤) الهندباء : في النظم المستعذب ١/٢٤٨ : بكسر الدال يمد ويقصر بقل له ورق عرضه دون الإصبعين وطوله قدر فتر يكون في البر والبساتين فالبري له خضرة شديدة يانعة ملساء يسميه الأطباء الطرخشوق والغامة المرار ، والبستاني منه تعلق ورقه غيرة مزغبة اه وفي المعجم الوجيز ص ٦٥٣ هو : بقل زراعي حولي ومحول من الفصيلة المركبة يطبخ ورقه أو يجعل سلطة اه ، وانظر التدوي بالأعشاب والنباتات ص ٢٢٦ .

(٥) نهاية الوجه (١٧١) من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) والفرق بينهما قوة البيع إذ يراد لنقل الملك بخلاف الرهن ولأن المنافع الحادثة في البيع للمشتري بخلاف الرهن ، ومثل البيع الوقف والهبة والصدقة والوصية ، ومثل الرهن العارية .

انظر الحاوي الكبير ٥/١٧٧ ، المجموع ١١/٢٥٢-٢٥٥ ، أسنى المطالب ٢/٩٦ ، تحفة المحتاج ٦/٨٣ .

والبذور والزروع الدائمة النبات هو ما عليه عامة الأصحاب^(١) ، واختار الإمام^(٢) والغزالي^(٣) عدم الاندراج ، قال الرافعي : ولا شك أنه أوضح في المعنى^(٤) ^(٥) .

وإنما يتناول لفظة القرية والدسكرة ما يتناوله لفظة الأرض إذا كان داخل القرية والدسكرة كما يتناولان الساحة التي يحيط بها السور ولا يتناول المزارع [وما فيها من الأبنية^(٦)] / والأشجار وأصول البقل المذكورة^(٧) ، وإن قال : بعثك هذه القرية أو الدسكرة بحقوقها فإنها لا تدخل أيضا^(٨) ، م ولا تتناول الألفاظ المذكورة الزرع الذي يؤخذ فائدته دفعة واحدة كالخنطة والشعير ، م ولا البذر الذي هو كذلك كبذرهما ، م ولا نحو الجزر كالسلق^(٩) والثوم والفجل

(١) قال الماوردي : هي طريقة أبي اسحاق المروزي وأبي علي بن هريرة وجمهور أصحابنا اهـ ، وكذا نقله عن جمهور الأصحاب الرافعي وأقره السبكي .

الحاوي الكبير ٥/١٧٧ ، وانظر فتح العزيز ٤/٣٢٩ ، المجموع ١١/٢٥٣ .

(٢) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤/٣٢٩ .

(٣) انظر الوسيط ٣/١٦٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٣٢٨ .

(٤) فتح العزيز ٤/٣٢٩ ، ووجهه أن لفظ البيع لا يتناول في اللغة ولم يكن عرفاً منضبطاً لينزل منزلة التصريح .

انظر الوسيط ٣/١٦٩ ، المجموع ١١/٢٤٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) نهاية اللوحة (٨٦) من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) لأن العرف لا يقتضي تناولها إذ القرية اسم للأبنية .

انظر التهذيب ٣/٣٧٦ ، الغرر البهية ٥/٧٦ ، نهاية المحتاج ٤/١٣٠ .

(٩) السلق : نبت له ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض وورقه رخص - يعني طري - يطبخ .

لسان العرب ١٠/١٦٢ ، وانظر المعجم الوجيز ص ٣١٨ ، وانظر التداوي بالأعشاب والنباتات ص ١٩٦ .

وقد ذكر الأذري كما نقله عنه الأنصاري في أسنى المطالب ٢/٩٧ ، والشريبي في مغني المحتاج ٢/٤٨٤

أنه نوعان : نوع يؤخذ دفعة واحدة وهو مأراذه الشيخان ، ونوع مما يجز مرارا وهو المعروف بمصر

وأكثر بلاد الشام اهـ قلت والمراد هنا الأول ويعني بالشيخين الرافعي والنووي ، وانظر فتح

الجواد ١/٤٢٢ ، حاشية أسنى المطالب الصفحة المذكورة .

فإن تلك الألفاظ لا تتناوله^(١) ، م وإن جهل المشتري كون الأرض فيها بذر أو زرع أو نحو الجزر يخير في إمضاء البيع وفسخه ؛ وذلك حيث كانت رؤية الأرض سابقةً على الزرع والبذر ، وكونُ البذر أو الزرع في الأرض لا يمنع صحة البيع ، م ولو ترك البائع الزرع أو البذر أو نحو الجزر للمشتري (أو قال : أفرغها منه وقصر زمان التفريغ فإن المشتري لا يخير)^(٢) ، م وإن أجاز المشتري البيع حيث بقي الزرع أو البذر للبائع بقّاه المشتري إلى أوان الإدراك م بلا أجرة م وصح قبض المبيع الذي فيه زرع البائع أو بذره أو نحو جزره [١٢٣] بالتخلية من غير التفريغ عما فيه بخلاف الأمتعة التي في الدار فإن القبض لا يحصل قبل التفريغ عنها^(٣) .

فصل

م ويجب على البائع نقل الحجر المدفون في الأرض المبيعة عنها^(٤) لا نقل الحجر المخلوق أو المبني فيها فإن الحجر المخلوق أو المبني داخل في مطلق بيع الأرض ، ولا فرق في وجوب نقله على البائع بين ما إذا كان المشتري عالماً بالحال أو جاهلاً بها^(٥) ، م وعلى البائع (تسوية الحفر)^(٦)

(١) لكون هذه المذكورات ليست للدوام .

انظر الوسيط ٣/١٧٠ ، التهذيب ٣/٣٧٦ ، نهاية المحتاج ٤/١٢٢ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإن المشتري لا يخير ، م وكذا إن قال أفرغها منه وقصر زمان التفريغ فإن المشتري لا يخير أيضا " .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/١٦٩-١٧١ و١٧٣ و١٧٤ ، التهذيب ٣/٣٧٥-٣٧٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٨٢-٤٨٥ و٤٨٧ و٤٨٨ ، أسنى المطالب ٢/٩٥-٩٨ و٩٩ و١٠٠ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٤١ و٤٢ .

(٤) لأنها اودعت في الأرض للحرز وليست من أجزاء الأرض ولم توضع للاستدامة والتأييد .

انظر الحاوي الكبير ٥/١٨٦ ، المهذب ٣/٩٣ .

(٥) " بها " مثبت من غير الأصل .

(٦) أي بأن يعيد التراب المزال بالقلع مكانه ولا يلزمه أن يسويها بتراب منها لأن فيه تغيير المبيع ولا من

خارجها لأن فيه إيجاب عين لم تدخل في البيع .

لا أرش النقص بالحفر^(١) م وعليه^(٢) أجر مدة النقل إن كانت لمدة النقل أجرة م لكن بشرط أن يكون النقل بعد قبض المشتري الأرض المبيعة فإن كان النقل قبله فليس عليه أجرة^(٣) م وبشرط أن يجهل المشتري الحال فلو كان المشتري عالما بالحال لم يكن له أجرة النقل^(٤) ، م وخير المشتري بين الإجازة والفسخ (بشرط أن يتضرر المشتري بنقل الحجر المدفون منها^(٥) ويجهل المشتري أصل الحجر أو علم به وجهل تضرره بنقله)^(٦) ، م وبشرط أن لا يترك البائع النقل ، م وإنما يشترط أن لا يترك البائع النقل إذا لم يتضرر المشتري بترك

= انظر الغرر البهية ٨٤/٥ ، فتح الجواد ١/٢٣٣ ، مغني المحتاج ٢/٤٨٦ .

(١) هذه العبارة هنا موهمة إذ أنها تحتل معنيين أحدهما صحيح وهو أنه يلزم البائع تسوية الحفر مطلقا سواء كان المشتري جاهلا بالحال أو عالما بخلاف الأرض فلا يلزم في كلا الحالتين يعني بل في أحدهما ، والمعنى الثاني : أن الأرض لا يلزم مطلقا في كلتا الحالتين وهو غير صحيح ، إذ في الروضة أنه يجري فيه ما يذكر في أجرة مدة النقل وقد ذكر الشارح أن عليه أجر مدة النقل إن كان بعد القبض كما سيذكره بعد هذه العبارة ، فعليه إن كان النقص حصل من التسوية بعد القبض لزمه الأرض وإلا فلا ، وهو ما عليه الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي ، وقد أوضح الشرواني في حاشية تحفة المحتاج هذا اللبس فذكر أن من قال إنه لأرشد له كالشارح والأنصاري في أسنى المطالب فمراده في صورة العلم الذي لا خيار للمشتري فيه ومن قال بثبوت الأرض فمراده مع صورة الجهل ، قلت : وقد أوضحها ابن المقري والأنصاري في الروض وشرحه وخلاصة ما قال فيها : أنه إن كان عالما فلا خيار له وليس له أجرة مدة النقل ولا أرشد وإن كان جاهلا بالحال ثبت له الخيار والأجرة والأرض .

انظر روضة الطالبين ٣/١٩٨ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٩٨ و ٩٩ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٦/٩٧ ، مغني المحتاج ٢/٤٨٧ ، نهاية المحتاج ٤/١٢٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) لما سبق من أن جناية البائع قبل القبض كالآفة السماوية .

(٤) في (ص) : " على البائع سواء كان النقل قبل القبض أو بعده " .

(٥) قال البيهقي في التهذيب ٣/٣٧٧ : بأن كان لا تنتقص قيمة الأرض ولا يفوت في نقلها مدة لمثلها أجرة اهـ ، وانظر فتح الجواد ١/٢٣٣ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " في الأرض المبيعة المدفون فيها الحجر بشرط أن يتضرر المشتري بنقل الحجر المدفون عنها ويجهل المشتري أصل الحجر أو تضرره بالنقل " .

النقل ، وعدم ترك النقل بلا ضرر المشتري بتركه ؛ بأن لا يترك النقل أو يتركه ولكن المشتري يتضرر ببقاء الحجر فيها فإذا لم يتضرر المشتري بالنقل أو تضرر به ولم يجهل^(١) / الحال أو جهلها وترك البائع النقل بلا ضرر المشتري في الترك فلا خيار له .

فالحاصل أن الخيار إنما يثبت للمشتري عند اجتماع أمور ثلاثة وهي : تضرره بالنقل ، وجهله بالحال ، وعدم ترك البائع النقل بلا ضرر المشتري بتركه ، فإن انتفى واحد من هذه الأمور لم يخير المشتري ، أو نقول إنما يثبت الخيار للمشتري بشرط أن يتضرر بنقل الحجر وأن يجهل الحال وأن ينقل البائع الحجر أو يتركه مع ضرر المشتري بتركه فهذه أربعة أمور يشترط وجود الأولين منها وأحد الآخرين^(٢) .

فصل

م ويتناول العبد الثياب التي عليه عند البيع ، هذا أحد الوجوه^(٣) ، وقال في الوجيز : والصحيح تحكيم العرف^(٤) وحمله الرافعي على هذا الوجه^(٥) ، والثاني : يتناول ساتر العورة

(١) نهاية الوجه (١٧٥) من (ظ) .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ١٨٥/٥-١٨٩ ، الوسيط ١٧١/٣-١٧٣ ، روضة الطالبين ١٩٧/٣ و١٩٨ ، المجموع ٢٩٤/١١-٣٠٩ ، الإرشاد مع خلاص النواي ١٠٥/٢ و١٠٦ .

(٣) وهو اختيار المصنف حيث قال : "والعبد الثوب" تبعا لظاهر كلام الغزالي كما سيأتي وصححه الرافعي في المحرر وقال هو أشبه كما ذكره الأنصاري وهو اختيار ابن الوردي ووجهه : أن العرف يقتضي إدخاله إذ العادة لم تجر بنزع الثياب من العبد .

انظر الوسيط ١٧٦/٣ ، التهذيب ٤٦٨/٣ ، فتح العزيز ٣٣٨/٤ ، الخاوي الصغير لوحة ١٥ ب ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٩٠/٢ ، البهجة الوردية مع الفرر البهية ٨٩/٥ .

(٤) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣٣٧/٤ .

(٥) فتح العزيز ٣٣٨/٤ ، ومعنى العبارة أن الغزالي لم يصرح بترجيح وجه معين ولكن الرافعي حمل قوله بتحكيم العرف على هذا الوجه وأنه يرجحه ، قلت : وما يدل على ترجيح الغزالي لهذا الوجه تعليقه في الوسيط بقضاء العرف به . وانظر الوسيط ١٧٦/٣ .

دون غيره^(١) ، والثالث : أنه لا يتناول شيئاً منها وهو الذي رجحه صاحب التهذيب^(٢) وغيره^(٣) ، م ويتناول الدابة نعلها ، م ويتناول الدار الأرض م والأبنية التي فيها حتى الحمام الذي يعد من مرافقها ، م وكذلك يتناول الأشجار النابتة فيها م^(٤) و^(٥) المثبت فيها للبقاء كالسقوف والأبواب المنصوبة وما عليها من الخلق^(٦) والضبات^(٧) ؛ وكالمثبت من المغاليق والرفوف والدنان م والإحانات^(٨) والأوتاد في الأرض أو الجدار ؛ وكالسلاليم المسمرة ، م

(١) ووجهه : أن ترك ذلك للضرورة كنعل الدابة ، قال الماوردي : ولو وجب قدر ما يستر العورة للزم قدر ما يسد الجوعة .

انظر الخاوي الكبير ١٨١/٥ ، المجموع ٢٧٩/١١ .

(٢) التهذيب ٤٦٨/٣ .

(٣) نسبة الماوردي إلى جمهور الفقهاء ، ووجهه : أنه منفصل عن المبيع فيقتصر على مقتضى اللفظ ، قال الروياني : ولكن العادة جارية بالعرف عنها فيما بين التجار - نقله عنه السبكي - وهذا ظاهر اختيار الرافعي في الشرح الكبير ولذا صححه النووي من غير زيادته وصححه من زيادته على المحرر في المنهاج واعتمده ابن المقري في إرشاده ، وقد حكى هذه الأوجه الثلاثة كل من الماوردي والغزالي والرافعي والسبكي .

انظر الخاوي الكبير ١٨١/٥ ، الوسيط ١٧٦/٣ ، فتح العزيز ٣٣٨/٤ ، روضة الطالبين ٢٠٣/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٩٠/٢ ، المجموع ٢٧٩/١١ ، الإرشاد مع خلاص النواي ١٠٦/٢ .

(٤) " م " سقط من (ظ) .

(٥) في (ص) : " وكذلك يتناول " .

(٦) الخلق : جمع خَلْقَة وهو كل شيء استدار كحلقة الحديد والفضة والذهب .

انظر مختار الصحاح ص ١٤٩ ، لسان العرب ٦١/١٠ ، المصباح المنير ص ١٤٦ .

(٧) الضبّات : جمع ضَبَّة وقد سبق تعريفها في الآنية .

(٨) الإحانات : كذا جمعها الشارح في هذا الموضع تبعاً لجل كتب الفقه التي راجعتها وأصلها أحاجين كما

في كتب اللغة ولم أحد من نطق بها أؤنبه عليها من الفقهاء سوى الشيرازي في المهذب ٩٢/٣ فجمعها

على ما جاء في كتب اللغة، وقد جمعها الشارح على أحاجين في المساقاة ص ١٠٦٢ ، وهي مفرد إحانة

وهي : إناء يغسل فيه الثياب مثل المِرْكَن . انظر النظم المستعذب ٢٤٧/١ ، مختار الصحاح ص ٧ ، لسان

العرب ٨/١٣ ، المصباح المنير ص ٦ ، القاموس المحيط ١٩٦/٤ .

والتحتانية من حجر الرحي م مع فوقانيته تابعا^(١) ، م وكذلك يتناول الدار من المنقولات مفتاح المغاليق المثبتة ويتناول بيع الدكاكين الألواح التي يسد بها بابها^(٢) .

فصل

م^(٣) ويتناول الشجر الغصن الرطب (دون الغصن اليابس من الشجرة الرطبة)^(٤) ، م وكذلك يتناول الورق حتى الفِرْصاد^(٥) والنَّبَق^(٦) ، قال في البيان^(٧) : وشجرة الحناء ونحوه

(١) لأنه وإن كان منفصلا فإنه يتوقف نفع التحتاني عليه ، ومثله كل منفصل يتوقف عليه نفع متصل .

انظر التهذيب ٣/٣٨٠ ، الفرر البهية ٥/٩١ ، نهاية المحتاج ٤/١٣٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٥/١٧٨-١٨١ ، التهذيب ٣/٣٧٩ و٣٨٠ و٤٦٨ ، المنهاج مع

شرح المحلى ٢/٣٦٣ و٣٦٤ ، الفرر البهية ٥/٨٩-٩١ ، فتح الجواد ١/٤٢٣ و٤٢٤ .

(٣) " م " سقط من (ظ) .

(٤) والفرق بينهما أن الغصن الرطب يعد من أجزاء الشجر بخلاف اليابس فالعادة فيه القطع كالثمرة .

انظر فتح العزيز ٤/٣٣٨ ، اخلاص الناي ٢/١٠٧ ، فتح الوهاب ١/١٨١ .

(٥) الفِرْصاد : هو التوت أو الشجرة التي تحمل التوت ، قال الفيومي : والمرد بالفِرْصاد في كلام الفقهاء الشجر الذي يحمل التوت .

انظر المصباح المنير ص ٤٦٨ ، القاموس المحيط ١/٣٣٤ .

(٦) النَّبَق : هو ثمر السدر .

انظر مختار الصحاح ص ٦٤٣ ، لسان العرب ١٠/٣٥٠ .

وإنما خص الشارح ورق شجر الفرصاد والنبق لأن ورق الفرصاد كالثمار يستفاد منه ، وكذا ورق النبق فهو السدر الذي يغسل به ومع ذلك فإنهما يدخلان في الشجر ويكونان للمشترى لأنهما من مسمى الشجرة .

انظر المجموع ١١/٣٧٠ و٣٧١ ، مغني المحتاج ٢/٤٩٠ .

(٧) البيان : كتاب في فروع الفقه الشافعي لأبي الخير يحيى بن أبي الخير سالم بن أسعد العمراني اليميني

وهذا الكتاب شرح للمذهب في نحو عشر مجلدات صنفه في نحو خمس سنين واصطلاحه في الكتاب أنه

يعبر في المسألة عما في المذهب وبالفرع عما زاد عليه ، وقد نقل عنه الرافعي في مواضع متعددة .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٢/٢٧٨ ، طبقات ابن شهبة ١/٣٢٨ ، كشف الظنون ١/٢٦٤ .

يجوز أن تلحق بشجر الفرساد ، ويجوز أن يقال إذا ظهر ورقه فهو للبائع لأنه لا ثمرة له سوى الورق^(١) ، م^(٢) (وكذا يتناول العروق^(٣))^(٤) وإنما يتناول العروق إذا لم يشترط قطعه فإن شرط قطعه -رطباً كان الشجر أو يابساً- قطعه عن وجه الأرض ، م ولا يتناول الشجر المغرس -وإن استحق ابقاء الشجر الرطب المبيع- مطلقاً أو بشرط الإبقاء -كما سيأتي إن شاء الله [تعالى]^(٥) - ، حتى لو انقلعت الشجرة أو قلعها المالك ليس له أن يغرس فيه ، م ولا يتناول الشجر ثمرًا ظهر بأول الخروج كالتين والعنب أو بتناثر النور بعد الانعقاد كالخوخ والمشمش^(٦) ، (فإن كان بعد الانعقاد وقبل تناثر النور فوجهان : أحدهما [عدم]^(٨) التناول وهو

(١) كذا نقله عنه الرافعي انظر فتح العزيز ٤/٣٤٠ ، وهذا ن الاحتمالان نقلهما الرافعي والنووي في الروضة بلا ترجيح والذي نقله الأنصاري عن الزركشي وابن الرفعة أنه لا يتناوله للتعليل المذكور واستظهره ابن حجر وعميرة ، والذي رجحه ابن المقري والشريبي والرملي والقلوبي تناول البيع له .
انظر روضة الطالبين ٣/٢٠٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٠١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ٢/٣٦٤ و٣٦٥ ، فتح الجواد ١/٤٢٤ ، مغني المحتاج ٢/٤٩٠ ، نهاية المحتاج ٤/١٣٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) الذي صححه الشريبي والرملي والقلوبي والجمل تقييد تناول البيع للأوراق والعروق بالرطوبة دون اليابسة كالأغصان خلافاً للأنصاري واضطرب كلام ابن حجر في الورق في التحفة وشرح الإرشاد .
انظر فتح الوهاب مع حاشية الجمل ٤/٥٨٤ ، تحفة المحتاج ٦/١٠٤ ، فتح الجواد ١/٤٢٤ ، مغني المحتاج ٢/٤٩١ ، نهاية المحتاج ٤/١٣٤ و١٣٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢/٣٦٥ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والورق حتى الفرساد م والعروق " .

(٥) "تعالى" مثبت من (ص) .

(٦) مراده أن استحقاق المشتري لمنفعة الشجر سيأتي في حكم الاستبعا انظر ص ٧٦٥ .

(٧) وأما ثمرة النخل فما كان قبل التأخير تناوله البيع وإلا فلا ، وإنما سكت عنه الشارح لوضوح حكمه فسائر الثمار إنما قيس عليه .

انظر المهذب ٣/٩٣ و٩٨ ، الوسيط ٣/١٧٧ و١٧٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/١٣٩ و١٤٠ .

(٨) في المخطوط : التناول ، ولفظ "عدم" يقتضيه الحكم الذي يراه البغوي لأن معنى التناول أن الثمرة تتبع المشتري ، وعدم التناول تعني بقاء الثمرة للبائع كما يتضح ذلك من الصورة السابقة ، والبغوي يصحح بقاءها للبائع فلها نفس الحكم السابق ، وقد حصل في ذكر الشارح لهذين الوجهين قلب للحكم فجعل =

اختيار البغوي^(١) والثاني تناول^(٢) وهو اختيار ابن الصباغ^(٣) والرويان^(٤) ، بل تبقى^(٥) (٦)
للمشتري^(٧) ، م ويتبع الثمر الذي ظهر الثمر الذي لم يظهر في عدم تناول [١٢٤] الشجر له
وبقائه للبائع^(٨) ؛ م ولكن بشرط أن يتحد باغ الظاهر وغير الظاهر فلو باع باغين في

= اختيار البغوي تناول ، وجعل اختيار ابن الصباغ ومن معه عدم تناول وبقاء الثمرة للبائع مع أنه
خلاف مانقل عنهم ، وقد صوبت هذا المواضع الثلاثة في المتن نظرا لعدم التباس القاريء ولموافقة المنقول
عن هولاء الأئمة ، وانظر الهامش ٢ من ص ٧٦٢ والهامش ٧ من ص ٧٦٣.

(١) التهذيب ٣/٣٦٩ ، قال البغوي : لأن الثمرة هاهنا ظهرت بالخروج عن الشجرة فتسترها بالنور كستر
ثمر النخل بعد التأبير بما عليها من القشر الأبيض لا يمنع بقاءها على ملك البائع .

(٢) في المخطوط "عدم تناول" وصوابها : "التناول" ، انظر الهامش ٨ من ص ٧٦٢.

(٣) ابن الصباغ : هو عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن محمد أبو نصر ابن الصباغ البغدادي فقيه
بغداد ولد سنة ٤٠٠ هـ أخذ عن القاضي أبي الطيب الطبري والشيروازي وأخذ عنه الخطيب البغدادي
وهو أكبر سنا منه وأبو القاسم السمرقندي من تصانيفه الشامل والكمال والطريق السالم وكفاية السائل
توفي سنة ٤٧٧ هـ .

انظر طبقات السبكي ٥/١٢٢-١٣٤ ، طبقات ابن شهية ١/٢٥١ و٢٥٢ ، ديوان الإسلام ٣/٢١١ و٢١٢.

- (٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤/٣٤١ .

(٥) نقله عنه الرافعي أيضا في فتح العزيز ٤/٣٤١ وحكاها عن أبي اسحاق وعن نصه في البويطي ، وهو
الصحيح كما في المنهاج والروضة وهو مقتضى أصلها ، وذلك تنزيلا لاستارها بالنور منزلة استار ثمر
النخل بالأكمام .

انظر التهذيب ٣/٣٦٩ ، روضة الطالبين ٣/٢٠٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٣٦٧ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإن كل ذلك لا يتناوله الشجر عند بيعه ويبقى للبائع م " .

(٧) في المخطوط : " للبائع " وصوابها : المشتري انظر الهامش رقم ٨ من ص ٧٦٢ .

(٨) وذلك لأن في أفراد كل بحكم عسر وضرر مشاركة ، وإنما تبع الباطن الظاهر لأن الباطن صائر إلى الظهور ،
وهذا محله في النخل والمشمش ونحوهما أما ما تظهر ثمرته كالتين ونحوه فالذي صححه ابن المقرئ وابن حجر
والشربيني والرملّي تبعاً للمذهب والتهذيب أنّ ما يظهر للبائع وما لم يظهر للمشتري .

انظر الحاوي الكبير ٥/١٦٤ ، المهذب ٣/٩٥ و٩٨ ، التهذيب ٣/٣٦٨ و٣٦٩ ، الإرشاد مع فتح
الجواد ١/٤٢٥ ، نهاية المحتاج ٤/١٤٠ و١٤١ ، مغني المحتاج ٢/٤٩٣ .

أحدهما ثمر ظاهر وفي الآخر ثمر غير ظاهر من ذلك الجنس في صفقة واحدة لم يتبعه غير الظاهر بل يبقى الظاهر للبائع ويحصل غير الظاهر للمشتري ، م وبشرط أن يتحد جنس الظاهر^(١) / وغير الظاهر فلو باع باغا فيه عنب ونخيل في صفقة واحدة وظهر ثمر أحدهما دون الآخر لم يتبعه غير الظاهر ؛ (بخلاف النوع فإنه لا يشترط اتحاده بل يتبع غير الظاهر من أحد النوعين الظاهر من النوع الآخر)^(٢) ، م ويشترط أن يتحد عقد الظاهر وغير الظاهر فلو باع نصفاً معيناً من باغ في عقد والنصف الآخر في عقد آخر واتحد جنس ثمرتهما وظهر شيء من الثمرة في أحد النصفين دون الآخر لم يتبع الظاهر غيره^(٣) ، (وكذا لو اقتصر في البيع على ما لم يظهر طلعه لم يتبع الظاهر بل يكون للمشتري)^(٤) .

م وإذا باع الثمرة دون الشجر وقد بدأ الصلاح في بعضها^(٥) استغنى في بيعه عن شرط القطع [فالصلاح المعتبر كالظهور ، حتى أن الاستغناء عن شرط القطع]^(٦) (في البعض الذي لم يبدأ الصلاح فيه)^(٧) إنما يحصل إن اتحد الباغ والجنس والعقد ، فلو باع باغين متحدي الثمرة في عقد واحد وقد بدأ الصلاح في ثمرة^(٨) / أحد الباغين ، أو^(٩) باع باغا في عقد [واحد]^(١٠) مختلف الثمرة وقد بدأ الصلاح في أحد الجنسين دون الآخر ،

(١) نهاية الوجه (١٧٣) من (ظ) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) إنما لا يتبع الظاهر غير الظاهر في هذه الصور لانقطاعها واختلاف زمن التأخير وانتفاء عسر الأفراد وضرر المشاركة . انظر فتح العزيز ٣٤٣/٤ ، الغرر البهية ٩٤/٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " فيه " .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) نهاية اللوحة (٨٧) من (ص) .

(٩) في (ص) : " لم يستغن ما لم يبدأ الصلاح فيه عن شرط القطع ، وكذا لو " .

(١٠) " واحد " مثبت من (ظ) .

أو^(١) باع نصفاً معيناً من باغ ظهر الصلاح في ثمرته ثم باع النصف الآخر ولم يظهر الصلاح في ثمرته والثمرتان من جنس واحد لم (يستغن الذي لم يبدأ الصلاح فيه)^(٢) عن شرط القطع ، (والمراد يبدو الصلاح في الثمار : صيرورتها إلى الصفة التي تطلب غالباً لكونها على تلك الصفة)^(٣) ، م وبقي بائع الشجرة دون الأرض الشجرة الرطبة إلى أن تنقل أو يقلعها المشتري [وذلك إما لشرط عدم اندراج الأرض فيه أو للإطلاق]^(٤) ، وبقي مشتري الشجرة دون الثمرة [إما لشرط البائع]^(٥) الثمرة [لنفسه ظاهرة كانت أو غير ظاهرة وإما لإطلاق بيع الشجرة وظهور ثمرتها]^(٦) إلى أوان الجذاذ ، (وإذا جاء وقت الجذاذ لا يمكن من أن يأخذها على التدرج ولا يؤخرها إلى نهاية النضج ، ولو كانت من نوع يعتاد قطعها قبل النضج كلف القطع)^(٧) ، م ولكل واحد من مشتري الشجرة وبائعها إذا بقيت^(٨) الثمرة له سقي الشجرة إذا لم يتضرر به واحد ، (وسقي الثمار عند الحاجة على البائع ، وعلى المشتري تمكينه من دخول البستان للسقي فإن لم يأتمنه نصب الحاكم أميناً للسقي ومؤنته على البائع)^(٩) ، م وإن ضر السقي بأحدهما (دون الآخر)^(١٠) وتشاحا فيه فسخ

(١) في (ص) : " لم يستغن ما لم يبدأ الصلاح فيه عن شرط القطع ، وكذا لو " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " تستغن ثمرة هذا النصف " .

(٣) هذه العبارة ذكرها الرافعي في فتح العزيز ٣٥١/٤ ، وقال : هي عبارة شاملة ، قلت : لكونها تشمل جميع أقسام بدو الصلاح الثمانية التي ذكرها الماوردي في الحاوي الكبير ١٩٥/٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : " بقي " .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

البيع^(١) فأما إذا سامح من يضره السقي الآخر به أو سامح من يضره ترك السقي الآخر بتركه لم يفسخ^(٢) البيع ، م (ولو لم يسق البائع وتضرر المشتري ببقاء الثمار لامتناعها رطوبة الأشجار^(٣) أجبر البائع على السقي أو القطع ، وهذا إذا كانت الثمار لو سقيت لم تتضرر ، ولو تعذر السقي لانقطاع الماء أجبر البائع على القطع وإن كان له نفع في ترك الثمرة^(٤)) ، (ولو أصاب الثمار آفة ولم يكن في إبقائها فائدة هل له الإبقاء ؟ فيه : قولان^(٥))^(٦)^(٧) .

(١) لتعذر إرضائه إلا بإضرار أحدهما ، والفاسخ للعقد هو الحاكم عند الأنصاري وابن حجر والمتضرر عند الشربيني والرملي ونقله القليوبي عن الزبيدي .
انظر التهذيب ٣/٣٧١ ، فتح العزيز ٤/٣٤٥ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ٤/٥٩١ ، الغرر البهية ٥/٩٦ و ١٠٢ ، تحفة المحتاج ٦/١٢٠ ، مغني المحتاج ٢/٤٩٥ ، نهاية المحتاج ٤/١٤٤ و ١٤٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢/٣٧٠ .

(٢) في (ص) : " يفسخ " .

(٣) أو لكونها ينقص حملها في المستقبل نقضا كثيرا .
انظر المجموع ١١/٤٠٤ ، أسنى المطالب ٢/١٠٣ ، فتح الجواد ١/٤٢٦ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن ضر ترك السقي بالشجر سقاءه بئعه أو قطع ثمرته " .

(٥) أحدهما : الإبقاء ، والثاني : عدمه وقد حكاهما الغزالي والرافعي والنووي من غير ترجيح والذي صححه ابن الرفعة كما نقله عنه السبكي واعتمده ابن المقري وابن حجر والشربيني والرملي عدم إبقاؤها .

انظر الوسيط ٣/١٨٠ ، فتح العزيز ٤/٣٤٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٠٨ ، المجموع ١١/٤٠٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٠٢ و ١٠٣ ، فتح الجواد ١/٤٢٤ و ٤٢٦ ، مغني المحتاج ٢/٤٩٤ ، نهاية المحتاج ٤/١٤٣ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في الأم ٣/٤١-٤٤ و ٤٧ ، المهذب ٣/٩٣-١٠١ و ١٠٣ و ١٠٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٠٤-٢٠٩ و ٢١١-٢١٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٩٠-٤٩٥ و ٥٠٠ و ٥٠١ ، الغرر البهية ٥/٩١-٩٧ .

[فصل^(١)]

م وبيع البقل في الأرض دونها إنما يصح بشرط القطع ، وفي معناه بشرط القلع (هكذا نقله الرافعي عن البغوي^(٢) وغيره^(٣) ، ومقتضاه أنه يشترط القطع أو القلع سواء بيعت البقول^(٤) / مع الأصول أو دونها^(٥) ، وصرح في الوسيط بأنه لا يشترط القطع إذا بيعت مع الأصول فإنه لا يتعرض لعاهة^(٦) ، وهو قياس ما سيأتي في بيع البطيخ مع الأصول في أنه لا يشترط القطع ولا القلع^(٧))^(٨) ، ولا فرق بين أن يكون مما يجوز مرة كحب الرشاد وبقلة الحمقاء^(٩) أو يجوز مرارا كالكرفس والنعنع .

م وبيع زرع لم يشتد حبه في الأرض دونها إنما يجوز بشرط القطع أو القلع ، ولو باع^(١٠) الزرع الذي اشتد حبه في الأرض دونها جاز من غير شرط القطع (لكن بشرط

(١) "فصل" مثبت من غير الأصل .

(٢) انظر التهذيب ٣/٣٧٤ .

(٣) انظر فتح العزيز ٤/٣٥٢ حيث قال : أورده صاحب التهذيب وغيره .

(٤) نهاية الوجه (١٧٤) من (ظ) .

(٥) أي مقتضى كلام البغوي والمصنف .

(٦) انظر الوسيط ٣/١٨٤ ، وأورد نحوه في الوجيز إذ قال : وبيع البطيخ إن كان مع الأصول يتقيد بشرط القطع قبل الصلاح إلا إذا بيع مع الأرض وبيع أصول البقل لا يتقيد به إذ لا يتعرض للآفة اهـ .

(٧) سيأتي ذلك في ثانيا هذا الفصل ، وظاهر كلام الشارح اختيار ما في الوسيط وهو مقتضى كلام الروضة واعتمده الأنصاري وابن حجر .

انظر فتح العزيز ٤/٣٥٢ ، الغرر البهية ٥/٩٨ ، فتح الجواد ١/٤٢٤ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) البقلة الحمقاء : هي الرجلة وتسمى بالبقلة المباركة والبقلة اللينة ، وإنما سميت حمقاء لخروجها في الطرق بنفسها .

انظر لسان العرب ١١/٦١ ، القاموس المحيط ٣/٣٤٧ ، التدوي بالأعشاب والنباتات ص ٨٨ .

(١٠) في (ص) : "لو باع البقل أو " .

ظهور المقصود ، فلو باع الشعير أو السُّلت مع السنابل جاز بعد الحصاد وقبله ، وكذا لو كان للزروع كمام لا يزال إلا عند الأكل كالعلس ، م ولو باع ما لا ترى حباته في السنبلة كالحنطة والعدس والسَّمسم لا يجوز بيعه في السنبلة سواء باعها مع السنبلة أو دونها^(١)^(٢).

م وبيع البطيخ م [١٢٥] والثمار قبل (بدو صلاحها)^(٣) على الأصل^(٤) دونه إنما يصح بشرط القطع (سواء كان البطيخ والثمار لصاحب الأصل فباعهما دون الأصل أو لم يكونا له واشترأها صاحب الأصل لكن إذا لم يكونا له يجوز له الإبقاء ولا يلزمه الوفاء بالشرط^(٥) ، وصورة ما إذا لم يكونا له أن يبيع الأصل بعد ظهور الثمار وتبقى الثمرة له ثم يبيع الثمرة من مالك الأصل ، أو يوصي بالثمرة لإنسان ثم يبيع الموصى له الثمرة من الوارث .

أما لو باع الأشجار وبقيت الثمار على ملكه بأن كانت ظاهرة أو لم تكن ظاهرة لكنه استثنأها فلا يشترط القطع^(٦) ، ولو باعها مع أصلها أو بعد بدو صلاحها يجوز من غير

(١) لا يجوز بيع هذه الثلاثة في سنابلها لأنها إن بيعت بسنابلها فالمقصود مستتر بما ليس من صلاحه ، وإن بيعت بدونه فهي مستترة بها فلا يجوز لعدم رؤيتها .

انظر الحاوي الكبير ١٩٩/٥ و ٢٠٠ ، فتح العزيز ٤/٣٥٣ ، الإقناع للشريبي ٢/٣٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صلاحهما " .

(٤) يعني على مالك الأصل .

(٥) لأنه لا معنى لتكليفه قطع ثمره من شجره .

انظر روضة الطالبين ٣/٢١٠ ، الغرر البهية ٥/٩٩ ، الإقناع للشريبي ٢/٣٦ .

(٦) لأن المبيع هو الشجر وهو آمن من العاهة ، والثمر مملوك بحكم الدوام ولتبعية الثمر للشجر الذي لاتعرض له آفة وعليه فلو فصل الثمن وجب شرط القطع لزوال التبعية كما قاله ابن حجر والرملي ، وأما الثمار غير الظاهرة فهو مستديم للملكها .

الوسيط ٣/١٨٣ ، روضة الطالبين ٣/٢١٠ و ٢١١ ، تحفة المحتاج ٦/١٢٦ ، نهاية المحتاج ٤/١٤٨ .

شرط القطع^(١)؛ فلو باع ثمرة لا كمام لها كالتين والعنب والكمثرى جاز سواء باعها على الشجرة أو على وجه الأرض، وكذا لو كان للثمرة كمام لا يزال إلا عند الأكل كالرمان، وما له كمامان يزال أحدهما ويبقى الآخر إلى وقت الأكل كالجوز واللوز والرائج^(٢) يجوز بيعه في القشرة السفلى ولا يجوز في العليا لا على رأس الشجر ولا على وجه الأرض^(٣) إلا في اللوز فإنه يجوز بيعه في العليا قبل انعقاد السفلى^(٤) وإلا في الباقل^(٥) الرطب على أصح الوجهين^(٦) عند الإمام^(٧) والغزالي^(٨)

(١) لأنه تم التسليم بتسليم الأشجار وأمن من العاهة والثمرة هنا تبع للأصل وهو غير متعرض للآفة، أما بيعها بعد بدو صلاحها فقد أمنت من العاهة .

انظر الوسيط ١٨٣/٣ ، أسنى المطالب ١٠٤/٢ ، مغني المحتاج ٤٩٧/٢ .

(٢) الرائج : الجوز الهندي وهو التارجيل .

انظر الزاهر ص ٢٨٣ ، النظم المستعذب ١/٢٤٨ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٨

(٣) وذلك لاستار المقصود بما ليس من صلاحه .

انظر الأم ٥١/٣ ، التهذيب ٣/٣٨٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٣٧٣ .

(٤) لأنه كله مأكول كالتفاح .

انظر التهذيب ٣/٣٨٧ ، فتح العزيز ٤/٣٥٤ ، مغني المحتاج ٢/٥٠٠ .

(٥) الباقل والبقلاء : بتشديد اللام والقصر أو بتخفيف اللام مع المد هو الفول .

انظر لسان العرب ١١/٦٢ ، القاموس المحيط ٣/٣٤٦ .

(٦) وذلك لأنه يحفظ رطوبته فهو من مصلحته وهذا الوجه هو ظاهر اختيار الشارح وقد ذكر الأنصاري

وابن حجر أنه قال بالصحة كثيرون قال ابن حجر والرملي : نقله الروياني عن الأصحاب والأئمة الثلاثة والإجماع الفعلي عليه .

والوجه الثاني : عدم الجواز وصححه الشيرازي والبغوي وهو مافي المنهاج ومقتضى كلام النووي في زوائد الروضة فإنه نقله عن نصه في الجديد .

انظر التنبيه ص ١٣٩ ، التهذيب ٣/٣٨٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٤٩٩ ، روضة الطالبين ٣/٢١٥ .

أسنى المطالب ٢/١٠٦ ، تحفة المحتاج ٦/١٣١ ، نهاية المحتاج ٤/١٥١ .

(٧) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤/٣٥٣ .

(٨) انظر الوسيط ٣/١٨٥ .

رحمهما الله تعالى^{(١)(٢)} .

فصل

م^(٣) وبيع (الثمر الذي)^(٤) غلب فيه التلاحق والاختلاط بغير المبيع إنما يصح بيعه بشرط القطع (عند خوف الاختلاط)^(٥) وإن بدأ الصلاح فيه كالبطيخ والقثاء والتين والبادنجان فإن لم يشترط القطع بطل البيع فيه ، نعم لو أمكن التمييز بين اللاحق والسابق جاز البيع فيما بدأ

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولو باع البطيخ والثمار مع أصلهما جاز من غير شرط القطع والبطيخ والثمار بعد بدو صلاحهما يجوز بيعهما من غير شرط القطع ، لكن في بيع الزرع الذي اشتد حبه والبطيخ والثمار الذين بدأ صلاحهما تفصيل ؛ أما الزرع فإنه يصح بيعه إذا اشتد حبه في الأرض إذا ظهر مقصوده كالشعير والسلت أو ظهر كاماه الذي لا يزال إلا عند الأكل ككمام الأرز والعلس وإن لم يظهر المقصود ولا الكمام الذي يدخر فيه كالخنطة لم يصح بيعه كما لو بيع بعد الحصاد مع السنبلة ودونهما ، أما البطيخ الذي بدأ الصلاح فيه فسيأتي الكلام فيه عند ذكر حكم ما يغلب الاختلاط فيه ، وأما الثمار فإنما يجوز بيعها دون الشجر بعد بدو الصلاح من غير شرط القطع إذا ظهر مقصودها كالتين والعنب أو قشرها الذي لا يزال إلا عند الأكل كقشر الرمان والنانج* فإن لم يظهر المقصود ولا القشر الذي يبقى إلى الأكل كأن بقي القشر الأعلى من الجوز واللوز مع اشتداد القشر الأسفل لم يجز البيع بشرط القطع ودونه كما لو باع بعد الجذاذ ، ولا يخفى حكم الزروع ولا الثمار اللذين لم يظهر فيهما المقصود ولا القشر الذي يبقى إلى الأكل من اشتراط الرؤية " .

* والنانج : شجرة مثمرة من الفصيلة البرتقالية دائمة الخضرة تسمو بضعة أمتار أوراقها جلدية خضرة لامعة لها رائحة عطرية وأزهارها بيض عبقة الرائحة ويتخذ من أزهارها ماء الزهر ومن قشر ثمرتها يصنع المربي وقد تسمى أبو صفيير والنفاش ويطلق على زهره اسم القداح .
انظر المعجم الوجيز ص ٦١٠ ، التداوي بالأعشاب والنباتات ص ٣٤٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/١٨١-١٨٦ ، التهذيب ٣/٣٨٢ و٣٨٤ و٣٨٦ و٣٨٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٠٣-١٠٦ ، فتح الجواد ١/٤٢٤ و٤٢٥ ، الإقناع للشريبي ٢/٣٥ و٣٦ .

(٣) م " سقط من (ظ) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ما " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الصالح فيه منه بغير شرط القطع ، م فإن شرط القطع فيما يغلب فيه التلاحق ولم يتفق القطع حتى وقع التلاحق والاختلاط بغير المبيع بطل البيع هكذا (ذكره المصنف)^(١) واختاره^(٢) في الوجيز^(٣) ، وقد ذكر (الرافعي فيه)^(٤) أن الحكم فيه كالحكم فيما إذا وقع الاختلاط فيما يندر الاختلاط^(٥) فيه^(٦) ، م وفيما يندر الاختلاط فيه كالغلب ويُنْعى بلا شرط القطع أو شرطه ولم يتفق القطع حتى حصل الاختلاط فيه ثبت الخيار للمشتري بين الفسخ والإمضاء^(٧) ، كما لو انشأت^(٨) حنطة على الحنطة المبيعة قبل القبض [أما بعد القبض]^(٩) (فإن تصالحا وتوافقا على شيء فذاك وإلا فالقول قول صاحب اليد في قدر الحق

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ذكر في الحاوي " ، والمذكور في الحاوي الصغير هو قوله في لوحة ١٥ [فإن وقع بطل] .

(٢) أي الغزالي .

(٣) الوجيز مع فتح العزيز ٣٦١/٤ واختاره أيضا في الوسيط ١٩١/٣ ، ووجه بطلان البيع تعذر تسليم المبيع . انظر الحاوي الكبير ١٧٣/٥ ، المهذب ١٠٥/٣ ، التهذيب ٣٧٢/٣ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صاحب الشرحين فيهما " .

(٥) نهاية الوجه (١٧٥) من (ظ) .

(٦) انظر فتح العزيز ٣٦٢/٤ ، وهذا الحكم هو الخيار للمشتري كما ذكره المصنف بعد هذه المسألة ، وهذا الوجه هو ظاهر اختيار الشارح وهو ما قطع به في الروضة واعتمده ابن المقرئ وابن حجر والشريني ووجه تصحيح البيع بقاء عين المبيع وإمكان إمضاء العقد .

انظر التهذيب ٣٧٢/٣ ، روضة الطالين ٢٢١/٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٤٢٥/١ ، مغني المحتاج ٥٠٣/٢ .

(٧) في (ص) زيادة : " والقسمة مع البائع بالتراضي " .

(٨) انشأت : أي انصبت وانثال الزاب أي انصب .

انظر النظم المستعذب ٢٤٩/١ ، القاموس المحيط ٣٥٥/٣ .

(٩) ما بين المعقوفتين لا يتم معنى العبارة الصحيحة إلا به ، فإن الشارح ذكر أنه إن كان قبل القبض خير

المشتري بين الفسخ والإمضاء ثم ذكر هذه العبارة المانعة لثبوت الخيار والمناقضة لما قبلها فأضفت هذه

العبارة ليستقيم المعنى ، وانظر الحاوي الكبير ١٧٥/٥ و١٧٦ ، روضة الطالين ٢٢٢/٣ ، الغرر =

الآخر^(١) ^(٢) ، م (وإنما يثبت للمشتري الخيار)^(٣) إذا لم يهب البائع من المشتري ما تجدد من النادر فيه التلاحق أو الغالب إن (لم ييطل)^(٤) البيع^(٥) فإن وهبه منه سقط خياره^(٦) ، ثم ما ذكرنا من صحة البيع بشرط القطع (قبل بدو الصلاح)^(٧) حيث كان المقطوع منتفعا به كالخِصْرَم^(٨) واللوز فإن لم ينتفع به كالجوز لم يجز بيعه أصلا^(٩) ، (وإن باع شجرة تحمل حملين فلم يأخذ البائع ثمرته حتى جدت^(١٠) ثمرة المشتري واختلطت لم يفسخ البيع بل إن سمح البائع بترك الثمرة القديمة أجبر المشتري على القبول ؛ وإن سمح المشتري بترك الثمرة الحادثة أجبر البائع وأقر العقد ؛ وإن استمر على النزاع فسخ العقد)^(١١) ، م وبتخلية البائع

= البهية ١٠٢/٥ و ١٠٣ ، تحفة المحتاج ٦/١٣٨ و ١٣٩ ، نهاية المحتاج ٤/١٥٦ .

(١) وصاحب اليد في صورة الخنطة هو المشتري فالقول قوله في قدر حق البائع فإن كان المشتري قد أودعه الخنطة بعد القبض ثم حصل الاختلاط فالقول قول البائع في قدر حق المشتري .
انظر التهذيب ٣/٣٧٣ ، فتح العزيز ٤/٣٦٣ ، فتح الجواد ١/٤٢٥ ، نهاية المحتاج ٤/١٥٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " هذا " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صححنا " .

(٥) يعني على اختيار المصنف كالغزالي كما سبق .

(٦) عبر ابن المقرئ تبعا لغيره كالماوردي والشرنازي والبقوي والرافعي بالتسامح الذي يشمل الهبة والإعراض فهو أولى من تعبير الشارح هنا كالمصنف تبعا للغزالي بالهبة .

انظر الحاوي الكبير ٥/١٧٣ ، المهذب ٣/١٠٥ ، الوسيط ٣/١٩١ ، التهذيب ٣/٣٧٣ ، فتح العزيز ٤/٣٦٢ ، الإرشاد مع إخلاص النواي ٢/١٠٩ و ١١٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) الخِصْرَم : هو أول العنب مادام حامضا .

انظر لسان العرب ١٢/١٣٧ ، المصباح المنير ص ١٣٩ ، القاموس المحيط ٤/٩٨ .

(٩) هذا القيد معلوم من شروط البيع وإنما ذكره الشارح للتأكيد عليه .

(١٠) في (ظ) : " حدثت " .

(١١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

من المشتري الثمار^(١) المبيعة على رؤوس الأشجار يحصل^(٢) القبض ويضمنها المشتري إذا تلفت بأفة سماوية أو بغصب أو سرقة م ونفذ تصرفه فيها ، م وعلى بائع الثمر على الشجر دونه أن يسقيه قبل التخلية وبعدها^(٣) (إن لم يشترط القطع)^(٤) ولو شرط القطع ولم يقطع حتى تلف كان التلف من ضمان المشتري ، م وإن ترك البائع السقي وتلف الثمر بتركه السقي انفسخ البيع ، م وإن تعيب بتركه السقي خير المشتري بين الفسخ والإمضاء^{(٥)(٦)} .

فصل^(٧)

م^(٨) وللعبد^(٩) بإذن السيد له في التجارة م^(١٠) لا بسكوته عليها^(١١) التجارة بيعا وشراء

(١) في (ظ) : " وتخلية البائع بين المشتري والثمار " .

(٢) في (ص) : " حصل " .

(٣) وذلك لأن التسليم واجب عليه والسقي من تمة التسليم .

انظر المهذب ٣/١٠٥ ، التهذيب ٣/٣٨٦ ، فتح العزيز ٤/٣٥٩ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) إنما انفسخ العقد في الأولى وثبت الخيار في الثانية لأنه وإن كان الثمر من ضمان المشتري فالسقي مستحق بالعقد وما يستند إلى سبب سابق فإنه ينزل منزلة مالو سبق بنفسه .

انظر الوسيط ٣/١٩٣ ، فتح العزيز ٤/٣٦١ ، فتح الجواد ١/٤٢٦ .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٥/١٧٢-١٧٦ التنبيه ص ١٣٩ و ١٤٠ ، روضة الطالبين ٣/٢١٩-٢٢٢ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٣٧٥-٣٧٧ ، الغرر البهية ٥/١٠٠-١٠٦ .

(٧) هذا الفصل وفصلان بعده لبيان معاملة العبيد ومدايناتهم وقد نقل الأنصاري في الغرر البهية ٥/١٠٧ عن إمام الحرمين قوله : وتصرفات الرقيق ثلاثة أقسام : ما لا ينفذ وإن أذن فيه السيد كالولايات والشهادات ، وما ينفذ بغير إذنه كالعبادات والطلاق والخلع ، وما يتوقف على إذنه كالبيع والإجارة اهـ .

(٨) " م " سقط من (ظ) .

(٩) يشترط في العبد هنا صحة تصرفه لنفسه لو كان حراً بأن كان مكلفاً رشيداً .

انظر التنبيه ص ١٧٦ ، أسنى المطالب ٢/١٠٩ ، تحفة المحتاج ٦/١٧٠ .

(١٠) " م " سقط من (ظ) .

(١١) في (ظ) : " م " .

م^(١) ولازم التجارة من نشر المشتري وطيه وحمله إلى الدكان والرد بالعيب وغير ذلك ، م^(٢) (وإن أبق له) التجارة في موضع الأباق إليه أيضا^(٣) ، نعم لو خصص السيد تجارته بموضع معين لم ينفذ تصرف الآبق وغيره في غير ذلك الموضع ، وللعبد بالإذن التجارة في النوع الذي رسمه السيد م وفي المدة التي رسمها وهذا إن عين نوعا ومدة ولا يشترط التعيين ؛ فلو رسم التجارة في الثياب لم يجز له التجارة في غيرها ، وكذا لو عين مدة التجارة [١٢٦] كشهر لم يجز له التجارة فيما ورائها ، وللعبد بالإذن التجارة في المدفوع إليه عينا وقدر (في الذمة)^(٤) حيث قيد الإذن بالتجارة في المدفوع إليه ، وفيه^(٥) / وفي الزائد عليه حيث قال اجعله رأس مالك واتجر ، م لا التجارة في كسبه بالإحتطاب أو الاحتشاش أو الإتهاب أو الإخراج من المعدن أو غير ذلك^(٦) م ولا في رقبته يباع م ولا في منفعة الرقبة إجاره وجعالة ، ولا يجوز نكاحه ولا يتصدق ولا يتخذ الدعوة للمُجهَّزين^(٧) م وللعبد بالإذن التجارة مع كل أحد يباعا وشراء لا مع السيد^(٨) م وبإذن العبد المأذون فيها لعبده الذي اشتراه لها في

(١) " م " سقط من (ص) .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٥ ب [ولازمها وإن أبق] .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والعبد المأذون في التجارة له " .

(٤) لأن الإباق نوع عصيان فلا يوجب الحجر .

انظر التهذيب ٣/٥٥٦ ، فتح العزيز ٤/٣٦٧ ، فتح الوهاب ١/١٨٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) نهاية اللوحة (٨٨) من (ص) .

(٧) لأنه لم يحصل هذا الكسب بالتجارة ولا سلمه له السيد ليكون رأس مال .

انظر فتح العزيز ٤/٣٦٧ ، الفرر البهية ٥/١١٠ ، فتح الجواد ١/٤٢٧ .

(٨) المُجَهَّزِينَ : قال الفيومي في المصباح المنير ص ١١٣ : المراد رفقة الذين يعاونونه على الشد والترحال .

(٩) إنما لا تدخل هذه المذكورات في الإذن لكونه لا يدل عليها فهو لا يملك التصرف في رقبته ومنفعتها ،

ولا يتناول النكاح وشبهه وليس هو من أهل الترع ليصح تصدقه ودعوته .

انظر الوسيط ٣/١٩٦ ، فتح العزيز ٤/٣٦٦ ، نهاية المحتاج ٤/١٧٥ و ١٧٦ .

(١٠) ومثله من أذن له السيد من العبيد لأن تصرفه لسيدته ومن أذن له السيد منهم فكيد السيد .

تصرف معين ك شراء لحم وشراء ثوب لا في التجارة المطلقة دون^(١) / إذن السيد له في إذن عبده الذي يشتريه له فيها^{(٢)(٣)} .

فصل

م وكفى لمن يعامل العبد المأذون في التجارة سماعه الإذن من السيد ، م أو بينة تقوم على إذنه ، م أو شيوخ إذنه في الناس^(٤) ، وكفى في حجر السيد على العبد بعد الإذن قول العبد فيه م وإن جحد السيد حجره عليه ؛ فإن قول العبد يكفي في الحجر^(٥) ، م ويحصل الحجر على العبد المأذون له فيها بإعتاقه ، م وبيعه السيد بنفسه أو بوكيله^(٦) ، م ولمن عرف كون العبد مأذونا له فيها وعامله يباع وشراء أن لا يسلم إلى العبد العوض إلى أن تقوم البينة على إذن السيد له فيها كما في الوكالة^(٧) .

= انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ١١٠/٥ ، مغني المحتاج ٥١٧/٢ .

(١) نهاية الوجه (١٧٦) من (ظ) .

(٢) معنى العبارة أن العبد المأذون له في التجارة له أن يأذن لعبده اشتراؤه لغرض التجارة في شيء معين ولا يأذن له في التصرف مطلقا إلا بإذن السيد ، وإنما جاز له ذلك لكونه يصدر عن رأيه ولأنه لاغنى له عن ذلك وفي منعه منه تضيق عليه وأضاف العبد المشتري له لتصرفه فيه وإلا فهو عبد لسيد .

انظر فتح العزيز ٣٦٦/٤ ، اخلاص النواي ١١٥/٢ ، مغني المحتاج ٥١٧/٢ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣٦٥-٣٦٧ ، التهذيب ٥٥٥/٣ و٥٥٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥١٦/٢ و٥١٧ ، اخلاص النواي ١١٣/٢-١١٥ .

(٤) وذكر ابن حجر والرملي أن الأوجه الاكتفاء بغير عدل واحد لحصول الظن به فيلحق بهذه الثلاثة . انظر فتح الجواد ٤٢٨/١ ، نهاية المحتاج ١٧٨/٤ .

(٥) لأن العقد باطل بزعم العاقد فلا يعامل بقول غيره .

انظر اخلاص النواي ١١٥/٢ و١١٦ ، الغرر البهية ١١٤/٥ ، مغني المحتاج ٥١٧/٢ و٥١٨ .

(٦) إنما يحصل الحجر لكون إذنه له استخدام وقد خرج عن أهليته .

انظر المراجع السابقة .

(٧) سيأتي الكلام على هذه المسألة في الوكالة ص ٩٥٤ .

م وطولب العبد المأذون له في التجارة بديونها سواء كان ثمن ما اشتراه أو باعه وتلف الثمن في يده واستحق المبيع ، م وإن عتق فإنه يطالب بالديون أيضا^(١) م كما يطالب الوكيل بثلث ما اشتراه سواء دفع الموكل الثمن إلى الوكيل أو لم يدفعه ، م وكما يطالب عامل القراض بثلث ما اشتراه^(٢) ، م ويطالب هؤلاء وهم المأذون له والوكيل والعامل مع رب المال^(٣) وهو السيد والموكل والمالك ، م ورجع العامل على رب المال وهو المالك والوكيل على رب المال وهو الموكل إذا طولبا بالديون وغرماها ، م لا العبد فإنه لا يرجع على السيد إذا طولب بها بعد العتق وغرماها^(٤) ، [م]^(٥) وتؤدى ديون تجارة العبد المأذون فيها من كسبه الحاصل لا بطريق التجارة كالإحتطاب [والاحتشاش]^(٦) قبل الحجر لا بعده ، م ومن مال التجارة الذي في يده ربحا كان أو رأس مال^(٧) ، م لا من رقبته حتى لو قُتل هذا العبد لم تتعلق الديون ببذله ، وحتى لا يتعلق الزائد من الديون على كسبه ومال التجارة الذي في يده

(١) لكونه هو المباشر في الصورتين وإذا توجهت المطالبة عليه من مال تجارته أو كسبه قبل عتقه فإنها تتوجه بعد عتقه .

انظر فتح العزيز ٣٦٩/٤ و ٣٧٠ ، الفرر البهية ١١٥/٥ ، نهاية المحتاج ١٨٠/٤ .

(٢) سيأتي أيضا الكلام على القراض في ص ١٠٥٦ .

(٣) إنما طولب رب المال لكون العقد له وإن كان لا يتعلق بذمته كما سيأتي لأنه لا يلزم من المطالبة بشيء ثبوته في ذمته بدليل مطالبة القريب بنفقة قريبه والموسر بنفقة المضطر وفائدة مطالبة رب المال ليؤدى ما في يد العبد ولو من كسبه ويحتمل تأدية السيد عنه لوجود العلقه بينهما فترا ذمة العبد .

انظر الوسيط ١٩٩/٣ ، أسنى المطالب ١١٢/٢ ، تحفة المحتاج ١٧٩/٦ و ١٨٠ .

(٤) إنما لا يرجع على السيد لأن ما غرمه بعد العتق مستحق في الرق ، فكان كالأداء قبل العتق وأيضا فهو ليس ثابتا في ذمة سيده .

انظر الوسيط ٢٠٠/٣ و ٢٠٢ ، فتح العزيز ٣٧٠/٤ ، فتح الجواد ٤٢٨/١ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ١٥ ب [ويؤدى من كسبه] .

(٦) " والاحتشاش " مثبت من (ظ) .

(٧) أي قبل الحجر أيضا وذلك لكونه ليس مال تجارة ، وأما الكسب بعد الحجر فليس مأذونا له فيه .

انظر الفرر البهية ١١٦/٥ ، مغني المحتاج ٥٢٠/٢ .

بالرقبة أيضا ، وكما لا تتعلق الديون برقبة العبد لا تتعلق بذمة السيد ولا بماله من الأموال^(١) بل ينتظر عتقه حتى يؤدي بعده ويكون الدين في ذمته إلى العتق إذا لم يكن له كسب ولا في يده مال تجارة ، م وكذا يؤدي العبد ضمانه بالإذن من كسبه ومال تجارته (لا من رقبته)^(٢) ، م وكذا يؤدي بدل الوديعة بالإذن عند إتلافها منهما^(٣) ، م وكذا يؤدي مهر الزوجة م ونفقتها في النكاح بالإذن منهما لا من رقبته^(٤) ، م وإن استخدم السيد العبد غرم أقل الأمرين من أجر مثل العبد مدة الاستخدام ومن الواجب عليه في جميع الصور وهو دين التجارة الذي ركبه والدين الذي ضمنه وبذل الوديعة^(٥) التي أتلفها وحق الزوجة الذي لزمه من المهر والنفقة^(٦) ، م ولا يملك العبد شيئا م وإن ملكه السيد^(٧) .

(١) كون الديون لا تتعلق بذمة السيد لا يمنع من مطالبته كما أشار إليه المصنف قبل أسطر وانظر هامش ٣ من ص ٧٧٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما أتلفه العبد من مال الوديعة فالمعتمد أنه يتعلق برقبته فقط خلافا للحاوي لكون إذنه له في الوديعة ليس إذنا في الإتلاف والتلف بغير رضی مستحقه يتعلق بالرقبة ونقل الأنصاري عن النشائي قوله وهذا لم أراه بعد الفحص التام إلا في الحاوي وشروحه اهـ ونبه عليه ابن المقري وابن حجر وابن قاسم .
انظر اخلاص الناي ١١٨/٢ ، فتح الجواد ٤٢٩/١ ، الغرر البهية مع حواشي ابن قاسم ١١٨/٥ .

(٤) قال في مغني المحتاج ٥١٥/٢ : والضابط فيما يتلفه العبد أو يتلف تحت يده إن لزم بغير رضا مستحقه كإتلاف أو تلف بغصب تعلق الضمان برقبته ولا يتعلق بذمته في الأظهر وإن لزم برضا مستحقه كما في المعاملات فإن كان بغير إذن السيد تعلق بذمته يتبع به بعد عتقه سواء رآه السيد في يد العبد فتركه أم لا أو بإذنه تعلق بذمته وكسبه ومال تجارته اهـ
وانظر الحاوي الكبير ٣٧٠/٥ و ٣٧١ ، التهذيب ٥٥٤/٣ و ٥٥٧ ، نهاية المحتاج ١٧٤/٤ .

(٥) في (ص) : " المودع " .

(٦) لأنه لو استخدمه لصرف العبد زمان الاستخدام إلى ما يحصل منه الواجب فإذا فوته طوّل بها من سائر أمواله بقدر ما فوت عليه فإن كان الواجب أكثر من ذلك لم تلزم السيد بل تكون في ذمة المولى لأنه لم يفوت عليه إلا ذلك وإن كان أقل من ذلك فالزيادة للسيد .
انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٦ ، الغرر البهية ١١٩/٥ .

(٧) انظر مسائل الفصل في المهذب ٤٩٢-٤٩٥ ، الوسيط ١٩٧/٣ و ٢٠٠ و ٢٠٢ ، روضة =

فصل

م ودون إذن السيد صح خلع العبد زوجته ، م وكذلك ^(١) صح قبول هبته ووصيته ^(٢) لغير بعض ^(٣) السيد من الأصول والفروع الذي تجب نفقته حال القبول على السيد لزمانته أو لصغره أو لغير ذلك ، فأما البعض الذي تجب نفقته عليه حالا فلا يصح ^(٤) قبوله ^(٥) ، و غير البعض الذي تجب نفقته حالا هو الذي [لا يكون بعضا للسيد أو يكون بعضا له ولكن لا] ^(٦) تجب نفقته [أصلا أو تجب نفقته لكن لا] ^(٧) في الحال [فإنه يصح قبوله الهبة في جميع هذه الصور ، م وحكم قبول العبد الوصية حكم قبوله الهبة حتى يصح قبوله وصية غير بعض السيد الذي تجب نفقته في الحال] ^(٨) ، م وكذا يصح قبول الولي [والوصي] ^(٩) الهبة والوصية لغير بعض الطفل الذي [تجب] ^(١٠) نفقته حالا للطفل (فأما بعض الطفل الذي تجب نفقته في

= الطالبين ٣/٢٢٦-٢٢٨ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٣٨٥-٣٨٨ ، الغرر البهية ٥/١١١-١٢٠ .

(١) في (ص) : " وكذلك دون إذن السيد " .

(٢) " ووصيته " سقط من (ص) .

(٣) مراده بالبعض هنا أصله وفرعه كما سيذكره بعد ، وتسميته الأصل بالبعض تبع فيه الغزالي في الوسيط ٧/٤٧٠ ، وقد ذكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط ٧/٤٧٠ أنه يمكن تكلف وجه لتقرير كون الأصل بعضا منه بأن الأبوين هما السبب في وجوده فالأب بعض السبب والأم بعض السبب وكل واحد منهما بعض منه بهذا الاعتبار .

(٤) نهاية الوجه (١٧٧) من (ظ) .

(٥) وذلك لتضرر سيده بالإتفاق عليه بخلاف من لا تجب نفقته فيجب قبول ذلك لعدم الضرر عليه .

انظر الغرر البهية ٥/١٢٠ ، مغني المحتاج ٦/٤٥٩ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) " والوصي " مثبت من (ص) .

(١٠) " تجب " مثبت من غير الأصل .

الحال فلا تجب^(١) من الولي قبوله للطفل^(٢) .

م وكذا يصح من العبد (دون إذن السيد ومن الولي)^(٣) قبول الهبة والوصية^(٤) (لغير جزء)^(٥) بعض السيد وغير جزء بعض الطفل الذي تجب نفقة كل واحد منهما في الحال ، فأما جزء بعض [١٢٧] السيد و جزء بعض الطفل الذي تجب نفقة كل واحد منهما في الحال فلا يصح من العبد ولا من الولي قبوله ، [وأما جزء بعض السيد الذي لا تجب نفقته في الحال فيصح من العبد قبوله بغير إذن السيد^(٦) ، وهل يسري على السيد ؟ قطع الرافعي في الشرح والمحرر في باب العتق أنه يسري^(٧) ، وقال في الشرح في باب الكتابة أنه لا يسري^(٨) لحصول الملك قهرا^(٩) ، وحكى عن الوسيط وجها أنه يسري^(١٠) ، وأما جزء بعض الطفل

(١) في (ظ) : " يصح " .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) من بداية هذا القوس إلى القوس الثاني أي قرابة تسعة عشر سطرا يبدأ اختلاف بين نسخة (ص) والنسخ الأخرى وسأبين ذلك عند القوس الثاني في هامش ٢ من ص ٧٨١ وإنما نبهت هنا لبعدهما بينهما .

(٥) كيده أو قدمه أو نصفه أو ربه .

(٦) هذه العبارة ذكرها الشارح قبل سطرين ولعل ذكره لما هنا ليبي عليها مابعدهما من الحكم .

(٧) انظر فتح العزيز ٣٤٧/١٣ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٤٦١/٦ وذلك لأن الهبة أو الوصية هبة ووصية لسيد وقبوله كقبول سيده .

(٨) انظر فتح العزيز ٥٥٢/١٣ .

(٩) وهذا ما رجحه الشارح في تيسير الحاوي كما في هامش (ظ) ، وصححه المصنف في عجابه كما نقله عنه الأنصاري وصححه النووي أيضا في زوائد الروضة في باب العتق خلافا للرافعي وصححه ابن المقرئ في الإرشاد خلافا لظاهر الحاوي .

انظر روضة الطالبين ٤٠٥/٨ ، اخلاص النواي ١٢٠/٢ ، الفرر البهية ١٢١/٥ ، مغني المحتاج ٤٦١/٦ .

(١٠) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٥٥٣/١٣ ، وانظر الوسيط ٥٣٥/٧ .

الذي لا تجب نفقته حالا فلا يصح من الولي قبوله في أظهر القولين^(١) ، والثاني يقبل ويعتق ولا يسري^(٢) ، وإن كان معسرا قبله قطعاً^(٣) ، وقوله في الخاوي : ويسري الظاهر رجوعه إلى جزء بعض السيد على ما اختاره الرافعي في باب العتق^(٤) ، ويكون مراده بقوله : لا للطفل^(٥) أنه لا يصح القبول لجزء بعض الطفل الذي لا تجب نفقته في الحال حال يساره^(٦) ، ويحتمل أن يكون ويسري حالا من الطفل أي لا يصح قبول جزء بعض الطفل في حال كونه يسري لليسار^(٧) ؛ وحيث أن يكون حكم السراية في جزء بعض السيد معلوماً

(١) صححه الغزالي واستظهره في الروضة قال : لأنه لو قبل لعنق على الصبي وسرى ولزمه قيمة الشريك .

انظر الوسيط ٧/٤٧١ ، روضة الطالبين ٨/٤٠٤ .

(٢) ذكره الغزالي في الوسيط ٧/٤٧١ والنووي في الروضة في ٨/٤٠٤ .

(٣) لعدم سرايته .

انظر روضة الطالبين ٨/٤٠٤ ، مغني المحتاج ٢/٤٥٢ .

(٤) وقد ذكرت أن الصحيح ما ذكره في باب الكتابة كما سبق .

(٥) عبارة الخاوي بكاملها : [وقبول هبة ووصية غير بعض السيد الذي تجب نفقته حالا للطفل وجزءه للطفل ويسري وملكه السيد ..] انظر الخاوي الصغير لوحة ١٥٥ ب .

(٦) أي فتكون كلمة للطفل جملة معترضة ، وهذا مافهمه الطاوسي في التعليقة وابن المقرئ في شرحه للإرشاد حيث اعترض على الخاوي تصحيحه للسراية وفهمه الأنصاري في الغرر وابن حجر في فتح الجواد .

انظر التعليقة للطاوسي لوحة ١٠٦ ، اخلاص النواوي ٢/١٢٠ ، الغرر البهية ٥/١٢١ ، فتح الجواد ١/٤٣٠ .

(٧) هذا الاحتمال استظهره في نسخة (ص) كما سيأتي في هامش ٢ من ص ٧٨١ ، وجاء في هامش (ظ) : وعلى هذا الاحتمال جرى التيسير قلت : وكذا ابن الوردي في بهجته انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/١٢١ ، والذي يظهر لي صحة الاحتمال الأول إذ يبعد للمصنف ترك حكم السراية هنا مع علمه بالاختلاف الواقع فيها ، مع أن اعتبار الواو في كلمة ويسري عاطفة أقرب فهما وأكثر استخداماً .

من قاعدة السراية^(١) في باب العتق^(٢) [٣] .

م إلا أنه لا يصح من الولي قبول الهبة والوصية لغير^(٤) جزء بعض الطفل الذي تجب نفقته في الحال إذا كان يسري على الطفل بأن يقبل جزء بعض الطفل الذي لا تجب^(٥) نفقته حالا في حال يسار الطفل بخلاف ما إذا كان الطفل معسرا فإنه يصح ، وبخلاف قبول العبد لجزء بعض السيد الذي لا تجب نفقته في الحال فإنه يصح سواء كان السيد معسرا أو موسرا لأنه لا يسري على الموسر على أصح الوجهين وهو الذي اختاره الرافعي^(٦) واختار في الوسيط الثاني^(٧) ومسألة العبد مذكورة في شرح الرافعي في باب الكتابة^(٨) ومسألة [الطفل]^(٩) في باب

(١) مراده بقاعدة السراية هي أنّ من ملك جزءا ممن يعتق عليه بالقرابة باختياره عن طريق يقصد به التملك

كالشراء وقبول الهبة والوصية فإن العتق يسري على بقيته .

انظر الوسيط ٧/٤٧١ ، روضة الطالبين ٨/٣٩٠ .

(٢) وهو من أواخر الأبواب عند فقهاء الشافعية .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) ، وستعاد أكثر أحكامه مرة أخرى وإنما أثبت الموضعين لوجودهما جميعا

في هذه النسخة ، ولأن في هذا الموضع ما يوافق نسخة (ص) كما سأذكره فيما بعد .

(٤) الذي يظهر لي أنّ صوابها " جزء " بدون غير .

(٥) الذي يظهر لي أنّ صوابها " تجب " .

(٦) أي في باب الكتابة كما سبق .

(٧) ذكره الغزالي وجها ولم يفصح فيه عن اختياره انظر الوسيط ٧/٥٣٥ ، وكذلك نقله الرافعي

عن الوسيط وجها من دون ذكر أنه اختاره كما في فتح العزيز ١٣/٥٥٣ ، وقد ذكر محققا

الشرح الكبير في حاشية الصفحة المذكورة أن الغزالي حكى هذا الوجه في البسيط وقال هو

فاسد لا وجه له .

(٨) انظر فتح العزيز ١٣/٥٥٢ و٥٥٣ .

(٩) في الأصل و (ظ) : " اللقيط " ، ولا أدري ما وجهها ، وأثبت الصبي كما في نسخة (ص) التي

سأذكرها في الحاشية وبناء على الحكم الذي ذكره فقد ذكر حكم العبد و الصبي دون التعرض لحكم

اللقيط هنا .

العتق^(١) ^(٢) م وتملك السيد المذكور من بدل الخلع وما قبله العبد هبة ووصية ، م
ولا يرد السيد الملك في المذكور [م] كما لا يرد ما صاده العبد [م] ودون الإذن
لا يصح من العبد شراؤه [م]^(٣) ولا ضمانه م ولا نكاحه^(٤) .

(١) انظر فتح العزيز ١٣/٣٤٣-٣٤٦ وهذه الأحكام كلها من بداية هذه الفقرة قد تكررت في (ظ) ، وقد سبق التعليق عليها وإحالة كل مواضعها فلا داعي لإعادة ذكرها .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لجزء بعض السيد الذي لا تجب نفقته حالا ، م ولا يصح من الولي والوصي قبول الهبة والوصية لجزء بعض الطفل وإن لم تجب نفقته حالا ، م وسرى العتق من جزء بعض العبد الذي قبل هبته أو وصيته عبده إلى الباقي ، هكذا ذكر في شرح الحاوي أنه يصح قبول العبد جزء بعض السيد دون إذنه ويسري عليه وهو وجه ذكره في الوسيط ، واختار في شرح الوجيز أنه يقبل ولا يسري فالظاهر أن قوله في الحاوي ويسري متعلق بمسألة قبول الولي جزء بعض الطفل ويكون مراده أنه لا يصح قبول الولي جزء بعض الطفل في حال كونه يسري على الطفل وهو ما إذا كان الطفل موسرا أما إذا كان معسرا فإنه يصح من الولي قبوله إذا لم تجب نفقته في الحال وينبغي حمل كلامه على ذلك وجعل الواو في قوله ويسري للحال ليكون ما ذكره موافقا لاختيار الرافعي رحمه الله تعالى ولئلا يكون ما ذكره في مسألة جزء بعض الطفل مطلقا وهو على التفصيل الذي ذكرناه بين الموسر والمعسر ومسألة العبد المذكورة في شرح الوجيز في باب الكتابة ومسألة الطفل في باب العتق " .

(٣) " م " في المواضع الثلاثة الماضية مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٥ ب [ولا يرد كصيده لا شراؤه وضمانه] .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢٠٣ و ٧/٢٠٤ و ٤٧٠-٤٧٢ و ٥٣٤ و ٥٣٥ ، النهاج مع مغني المحتاج ٢/١٥ و ١٦ و ٥١٦ و ٤٥٩-٤٦١ ، روضة الطالبين ٣/٢٢٩ و ٤٠٣-٤٠٥ ، اخلاص النواي ٢/١١٩ و ١٢٠ ، الغرر البهية ٥/١٢٠-١٢٢ .

فصل في التحالف

م إن اختلف المتعاقدان فيما يذكر تحالفا سواء فيه البائع والمشتري والمسلم^(١) والمسلم إليه والمكاتب والمكاتب^(٢) والزوج والزوجة وغيرهم ؛ (كالولي مع غيره في الصداق والبيع وسائر العقود التي^(٣) تتعلق بإنشاء الولي وكالوكيل مع الموكل أو غيره)^(٤) ، م وكذا إن اختلف^(٥) / وارث المتعاقدين بعد موتهما أو وارث أحدهما مع الآخر ، م وإنما يتحالفان إن اختلفا في صفة عقد سواء كان الاختلاف في قدر المبيع كما إذا قال أحدهما : بعتك هذا العبد بألف وقال الآخر : بل بعني نصفه بخمسائة ، أو في قدر الثمن كما إذا قال أحدهما : بعتك هذا العبد بألف وقال الآخر : [بل بعني بخمسة ، أو فيهما كما إذا قال أحدهما^(٦) : بعتك هذا العبد بألف وقال الآخر:]^(٧) بل بعنييه وهذا الثوب بألفين ، أو في الأجل أو الخيار أو قدرهما أو في شرط كون العبد كاتباً أو غير ذلك من الصفات ، بخلاف ما إذا كان الاختلاف في نفس العقد كما إذا قال أحدهما : بعتك هذه الدار بكذا ، وقال الآخر : بل وهبتيها كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٨) .

(ولو اتفقا على قدر الثمن واختلفا في المبيع بأن قال : بعتك هذا الثوب بألف وقال الآخر : بل بعني العبد بألف ففي التحالف وجهان : أحدهما : أنهما يتحالفان^(٩) وبه

(١) " والمسلم " سقط من (ص) .

(٢) " والمكاتب " سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١٧٨) من (ظ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نهاية اللوحة (٨٩) من (ص) .

(٦) " أحدهما " سقط من (ص) .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٨) انظر ص ٧٩٠ .

(٩) لأن كل واحد منهما يدعي عقداً ينكره الآخر فأشبهه إذا اختلفا في قدر المبيع .

أجاب ابن الحداد^(١) واختاره القاضي أبو الطيب^(٢) وابن الصباغ^(٣) ، والثاني : أنه لا تخالف^(٤) ، ويحكى هذا عن الشيخ أبي حامد^(٥) واختاره الإمام^(٦) والبعوي^(٧) ، ونظير

= انظر المذهب ١٥٣/٣ ، التهذيب ٥٠٧/٣ .

(١) ابن الحداد : هو محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر أبو بكر ابن الحداد الكنانى المصرى ولد فى رمضان سنة ٢٦٤هـ أخذ الفقه عن أبى سعيد الفريابى ومنصور الفقيه وابن جرير الطبرى وجالس أبى اسحاق المروزى قال عنه النووى : من أئمة أصحابنا أصحاب الوجوه....وهو من نظار أصحابنا وكبارهم ومتقدميهم فى العصر والمرتبة اهـ من مصنفاته أدب القضاء والباهر فى الفقه وجامع الفقه وأشهر مصنفاته هو المولدات فى الفروع الذى اعتنى أئمة الشافعية به وشرحوه كالقاضى أبى الطيب والقفال المروزى وأبى على السنجى توفى سنة ٣٤٥هـ .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٩٣/٢ ، طبقات ابن شعبة ١٣٠/١ و١٣١ ، العقد المذهب ص ٤٨ .

(٢) نقله عنه الرافعى فى فتح العزيز ٣٧٦/٤ .

(٣) نقله عنه الرافعى فى فتح العزيز ٣٧٦/٤ .

(٤) نقله عنه الرافعى فى فتح العزيز ٣٧٦/٤ .

(٥) وذلك لأن المبيع مختلف فيه والتمن ليس بمعين حتى يرتبط به العقد .

انظر الحاوى الكبير ٣٠٦/٥ ، الوسيط ٢٠٧/٣ ، فتح العزيز ٣٧٦/٤ ، حواشى تحفة المحتاج ١٥٠/٦ .

(٦) نقله عنه الشيرازى فى المذهب جزماً فإنه قال وهو اختيار الشيخ أبى حامد . وماذكره الشارح هنا من قوله : ويحكى هذا عن الشيخ أبى حامد تبع فيه الرافعى .

انظر المذهب ١٥٣/٣ ، فتح العزيز ٣٧٦/٤ .

(٧) وقد نقله عن هؤلاء جميعاً الرافعى فى فتح العزيز ٣٧٦/٤ .

(٨) انظر التهذيب ٥٠٧/٣ . وعلى هذا الوجه يحلف كل واحد منهما على نفى مايدعيه صاحبه ولم يجمع

أحدهما بين النفي والإثبات ولا يتعلق بينهما فسخ ولا انفساخ ، والوجه الأول هو الذى اقتضاه كلام الرافعى فى الشرح الكبير وصححه فى الشرح الصغير كما نقله عنه الرملى واعتمده هو وابن حجر .

انظر المرجع المذكور وفتح العزيز ٣٧٦/٤ ، تحفة المحتاج ١٥٠/٦ ، حاشية أسنى المطالب ١١٥/٢ ، نهاية المحتاج ١٦١/٤ .

تنبيه : نقل هذا الوجه الرافعى عن صاحب التتمة أيضاً كما فى الشرح الكبير فى كلتا الطبعتين لكن الذى فى الروضة أنه صاحب التهذيب وليس صاحب التتمة وعليه فلترجع النسخ الخطية للشرح الكبير

مع أنّ الذى يظهر لي خطأ المطبوعتين لاستبعاد تغيير النووى لعبارة الرافعى .

=

المسألة من الصداق أن يقول الزوج : أصدقتك أباك ، فقالت بل أمي ، واختار الغزالي^(١) والمصنف^(٢) التحالف^(٣) ، ثم الوجهان في مسألة البيع إذا كان الثمن في الذمة أما إذا كان الثمن معيناً فإنهما يتحالفان قطعاً^(٤) .

م ويشترط لتحالفهما كون العقد المختلف في صفة معاوضة كعقد البيع والسلم والإجارة والمساقاة والقراض والجمالة والصداق والخلع [والصلح]^(٥) عن الدم وغير ذلك بخلاف ما إذا اختلفا في صفة عقد غير معاوضة فإنه لا تحالف كما سيأتي من بعد إن شاء الله تعالى كالوقف والهبة والوصية وغير ذلك^(٦) ، م ويشترط كون المتعاقدين اتفقا على صحة^(٧) العقد بخلاف ما إذا اختلفا في صحته^(٨) كما لو قال أحدهما : بعثك بألف وقال الآخر : بل بخمسائة وزق^(٩) خمر فإن القول قول النافي للفساد كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(١٠) ؛ نعم إذا حلف نافي الفساد على نفيه بقي التحالف في قدر الثمن .

= انظر فتح العزيز ٣٧٦/٤ ، فتح العزيز مع المجموع ١٥٦/٩ ، روضة الطالبين ٢٣١/٣ .

(١) الوجيز مع فتح العزيز ٣٤١/٨ ، الوسيط ٢٧٣/٥ .

(٢) كتاب الصداق من الحاوي الصغير .

(٣) وذلك لأنّ الصداق عوض وأصل العقد متفق عليه ، وهو الذي صححه في الروضة وأصلها ، والوجه

الثاني : عدم التحالف لأنّ الصداق عقد مستقل بنفسه ولم يتفقا على صداق واحد .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣٤١/٨ ، الوسيط ٢٧٣/٥ ، روضة الطالبين ٦٤٣/٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) " والصلح " مثبت من غير الأصل .

(٦) سيأتي لكل واحد من هذه العقود المذكورة باب مستقل .

(٧) في (ص) : " صحة ذلك العقد " .

(٨) في (ص) : " صحة ذلك العقد " .

(٩) الزُّق : هو الظرف وما ينقل فيه الخمر والزق من الأهب كل وعاء اتخذ لشراب ونحوه .

انظر لسان العرب ١٠/١٤٣ ، المصباح المنير ص ٢٥٤ ، القاموس المحيط ٢/٢٤٩ .

(١٠) انظر ص ٧٩٠ .

(١) م^(٢) وإنما يتحالف المتعاقدان أو الوارث إذا لم يكن لواحد منهما بينة على ما يقوله م أو لكل واحد منهما بينة^(٣) على ما يقوله فإنهما يتساقطان فأما إذا كان لأحدهما بينة دون الآخر قضى له بها^(٤).

فصل

م وصفة التحالف أن يحلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه صاحبه ثم على الإثبات على ما يدعي هو م في يمين واحدة بأن^(٥) يقول ما بعته بألف بل بعته بألفين^(٦) ، ويقول المشتري ما اشتريته بألفين وإنما اشتريته بألف ، وتقديم النفي على الإثبات مستحب^(٧) ، م وقضى الحاكم على من نكل عن واحد من النفي والإثبات سواء نكل عن الآخر أو لم ينكل لمن^(٨) حلف عليهما^(٩) ، (إلا إذا نكل الولي فيقضى يمين صاحبه أو

(١) في (ظ) : " فصل " .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) قال ابن المقري في اخلاص النواي ١٢٠/٢ و ١٢١ : وتعارضتا على الأظهر اهـ وانظر الغرر البهية ١٢٨/٥ ، نهاية المحتاج ١٦٠/٤ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٤٥/٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣٧٥-٣٨٠ ، التهذيب ٣/٣ و ٥٠٤ و ٥٠٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٥٠٨ و ٥٠٩ ، اخلاص النواي ١٢٠/٢ و ١٢١ ، الغرر البهية ١٢٣/٥-١٢٥ و ١٢٧ و ١٢٨ .

(٥) في (ص) : " مثاله أن " .

(٦) يعني يقول هذا الكلام مع الخلف .

(٧) إنما يحلف كل واحد منهما لكون كل واحد منهما مدعى عليه كما أنه مدع ، وإنما يقدم النفي على الإثبات لكونه أصل ولأنه يلزم من إثبات قوله نفي كلام صاحبه بخلاف العكس فلا فائدة للتعرض له بعد الإثبات .

انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٧ ، أسنى المطالب ١١٤/٢ و ١١٨ ، فتح الجواد ٤٣١/١ .

(٨) في (ص) : " لأجل " .

(٩) أما لو نكلا جميعا فيوقف الأمر وكأنهما تركا الخصومة .

يوقف إلى أن يبلغ الصبي ويفيق المجنون [١٢٨] فلعله يحلف ، فيه وجهان^(١) ^(٢) ، م بدأ البائع بالحلف^(٣) / ثم يحلف المشتري ، م والابتداء في الحلف بالبائع مندوب غير واجب^(٤) ، وبدأ المسلم إليه في السلم ، م وبدأ السيد في الكتابة ، وبدأ الزوج في الصداق ، والابتداء بالحلف (بهؤلاء)^(٥) مندوب أيضا^(٦) ^(٧) ، م وإذا تحالف المتعاقدان فسخ الحاكم العقد إن التمس منه الفسخ أو امتنع منه ومن التوافق^(٨) ، م أو فسخاهما أو من أراده منهما إن لم يتوافقا ولم يمتنعا من الفسخ ، والفسخ بعد التحالف يؤثر في كل واحد من العوضين فيرجع إلى مستحقه قبل العقد لا في الدم إذا صالح عنه ولا في البضع إذا نكح أو خالع ، م ولا في العتق إذا اعتق

= انظر روضة الطالبين ٣/٢٣٦ ، نهاية المحتاج ٤/١٦٣ ، اعانة الطالبين ٣/٤٥٠ .

(١) نقل محققا الروضة أنه قال في الخادم : ووقع في بعض النسخ - أي نسخ الروضة - قلت : صحح الإمام ثانيهما اهـ ، ونقله الأنصاري والشريبي عن ترجيح الإمام من غير عزو للروضة .
انظر روضة الطالبين ٥/٦٤١ ، الغرر البهية ٥/١٢٩ ، مغني المحتاج ٤/٤٠٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١٧٩) من (ظ) .

(٤) وذلك لأن جانب البائع أقوى لأن ملكه على الثمن يتم بالعقد وملك المشتري لا يتم بالعقد ولأن المبيع يعود إليه بعد الفسخ المرتب على التحالف ، ولذا فإن محل البداءة بالبائع إذا كان الثمن في الذمة فإن تبادل عرضا بعرض أو مافي الذمة بما في الذمة فلا يتجه إلا التسوية فيتخير الحاكم .
انظر المهذب ٣/١٤٨ ، فتح العزيز ٤/٣٨١ و ٣٨٢ ، فتح الجواد ١/٤٣١ ، نهاية المحتاج ٤/١٦٢ .

(٥) في (ظ) : " به " .

(٦) إنما كان الإبتداء بالمذكورين من المسلم إليه والسيد والزوج مندوب لأن كل واحد من هؤلاء جانبه أقوى فالمسلم إليه والسيد في رتبة البائع وأما الزوج فلأن المقصود الاستمتاع بالبيع وهو باق له وعلى ملكه فهو كالمبيع يصير بعد الفسخ للبائع .

انظر الحاوي الكبير ٥/٣٠١ ، التهذيب ٣/٥٠٥ ، اخلاص الناي ٢/١٢٢ ، مغني المحتاج ٢/٥١٠ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بهؤلاء ندب أيضا " .

(٨) مفهومه أن الحاكم لا يفسخ إلا بعد أن يدعوهما للتوافق وهو مافي الروضة وأصلها .

فتح العزيز ٤/٣٨٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٣٦ ، وانظر الحاوي الكبير ٥/٣٠٢ ، اخلاص الناي ٢/١٢٣ .

على عوض أو كاتب فإنه لا يفسخ العقد في هذه المذكورات ولا يرجع الدم إلى مستحقه ولا البضع إلى الزوجة في النكاح ولا إلى الزوج في الخلع ولا العتق إلى المعتق أو المكاتب ، بل إنما يؤثر التحالف في فسخ عوض هذه المذكورات ، م فإذا فسخ فيرد من عليه القصاص بدل الدم وهو الدية إلى مستحقه ويرد الزوج إلى الزوجة في النكاح بدل البضع والزوجة إلى الزوج في الخلع بدل البضع وهو مهر المثل ، ويرد المعتق على عوض أو المكاتب بدل الرقبة إلى السيد وهو القيمة^(١) .

فصل

م ويرد في غير الدم والبضع والعتق القائم من المعقود عليه م مع قيمة الناقص منه (سواء كان الناقص)^(٢) مما يفرد بالعقد كأحد العبدین إما حسا كالموت وإما حكما كالإعتاق والوقف والبيع والهبة مع القبض ، أو مما لا يفرد بالعقد^(٣) إما حسا (كسقوط يد العبد)^(٤) أو حكما كتزويج الجارية المبيعة ، فلو باع زيد عبدين من عمرو وتحالفا وقد تلف أحد العبدین رجع البائع إلى العبد القائم وقيمة العبد التالف ، ولو باع منه عبدا وتحالفا وقد سقطت إحدى يديه قوم العبد مع بقاء اليد ودونها ويرد العبد مع التفاوت بين القيمتين ، [فلو كان قيمة العبد سليما مائة وساقط اليد تسعين مثلاً رد العبد مع عشرة]^(٥) ، وإن كان^(٦) أكثر من الثمن الذي اشتراه [به]^(٧) ، ولو باع منه جارية وتحالفا وقد زوجت قومت الجارية

(١) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٣٠٠/٥ - ٣٠٣ ، المهذب ١٤٧/٣ - ١٥٠ ، روضة الطالبين ٢٣١/٣ و ٢٣٢ و ٢٣٤ - ٢٣٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣٨٠/٢ و ٣٨١ ، فتح الجواد ٤٣١/١ و ٤٣٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : " كيد العبد " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كسقوطها " .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) في (ص) : " كانت العشرة " .

(٧) " به " مثبت من غير الأصل .

مزوجه وخلية ويرد المشتري الجارية مع التفاوت من القيمة بين كونها مزوجة وخلية لبقاء النكاح ، م وتعتبر قيمة النالف يوم الخروج من ملكه كيوم الموت إن مات ويوم العتق والوقف إن اعتق أو وقف مثلاً ^(١) ، م وتسلم لمن عليه الرد الزوائد المنفصلة كالولد والكسب والثمرة والمهر ^{(٢)(٣)} .

فصل

م ويرد القائم مع قيمة الآبق ^(٤) م لكن للفرقة بينه وبين المردود عليه حتى إذا رجع العبد رده واسترد القيمة المدفوعة إليه ، م ويرد القائم مع قيمة المكاتب إن كاتبه كتابة صحيحة م ومع قيمة المرهون إن رهنه إذا لم يصير المردود عليه إلى زوال الكتابة ^(٥) وانفكاك الرهن ، م لكن لا للفرقة فإذا كاتب المشتري الرقيق أو رهنه وتحالفا ولم يصير البائع وأخذ القيمة لم

(١) وذلك لأن مورد الفسخ العين لو بقيت والقيمة بدلها فتعين النظر لوقت فوات البدل ، ومفهوم كلام الشارح كالمصنف أنها تعتبر القيمة مطلقا والمشهور اعتبار القيمة إن كان قيميا واعتبار المثل كالحبوب إن كان مثليا .

انظر فتح العزيز ٣٨٦/٤ ، الغرر البهية ١٣٤/٥ ، مغني المحتاج ٥١١/٢ ، فتح المعين مع اعانة الطالين ٤٦/٣ .

(٢) لما سبق من أن الفسخ يرفع العقد من حينه لامن أصله .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣٠٤ و ٣٠٥ ، المهذب ١٥١/٣ و ١٥٢ ، فتح العزيز ٣٨٥/٤ - ٣٨٧ ، اخلاص الناي ١٢٥/٢ ، اعانة الطالين ٤٦/٣ .

(٤) قال الأنصاري في الغرر البهية ١٣٥/٥ : والظاهر اعتبارها بيوم الهروب تنزيلا له منزلة الخروج عن الملك اه ، وانظر فتح الجواد ٤٣٢/١ .

(٥) ماذكره الشارح من انتظار زوال الكتابة تبع فيه الطاوسي وتبعهما الأنصاري في الغرر ، والذي ذكره الرافعي الصبر إلى انفكاك الرهن دون الصبر إلى زوال الكتابة ، قال ابن حجر : لأنه يمكن فك الرهن حالا بتوفية الدين بخلافها .

انظر فتح العزيز ٣٨٧/٤ ، التعليقة للطاوسي لوجه ١٠٨ ، اخلاص الناي ١٢٥/٢ و ١٢٦ ، الغرر البهية مع حواشيها ١٣٥/٥ ، فتح الجواد ٤٣٢/١ .

يكن^(١) له رد القيمة واسترداد الرقيق المكاتب والمرهون بعد زوال الكتابة والرهن^(٢) ، م
ويرد المؤجر إن أجره من المردود عليه أو غيره مع أجر المثل من يوم الفسخ إلى انقضاء مدة
الإجارة ويسلم المسمى للراد^(٣) .

فصل

م وإن اختلف المتعاقدان في عقدين بأن قال زيد لعمر : بعثك^(٤) / هذا العبد بألف ،
وقال عمرو : بل وهبتيه حلف كل واحد منهما على نفي ما يدعيه الآخر ، فيحلف زيد
على أنه ما وهبه منه ، ويحلف عمرو على أنه ما باعه منه ، وإذا حلفا رد مدعي الهبة المتنازع
فيه مع الزوائد^(٥) ، م وإن اختلف المتعاقدان في صحة العقد وفساده بأن قال أحدهما بعثك
بألف وقال الآخر بل بخمسائة وزق خمر حلف مدعي الصحة على الصحة^(٦) ، م وحلف
البائع في عدم كون المردود مقبوضا ؛ وصورته أن يبيع زيد عبدا من عمرو ثم عمرو يرد
العبد بالعيب فيقول زيد : ليس هذا ما ابتعته وقبضته مني فيحلف زيد أن المردود ليس هو

(١) نهاية الوجه (١٨٠) من (ظ) .

(٢) لأن الفسخ فيهما وارد على القيمة لا على المبيع لكونهما يمنعان تملكه لكونه ابطالا لهما وهما لازمان
من جهة الراهن والسيد وتوقع زوالهما كتوقع عود المبيع بخلاف الإباق .
انظر الوسيط ٢/٢١٧ ، فتح العزيز ٤/٣٨٧ ، الغرر البهية ٥/١٣٥ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢١٧ و٢١٨ ، روضة الطالبين ٣/٢٣٨ و٢٣٩ ، الغرر
البهية ٥/١٣٥ و١٣٦ ، فتح الجواد ١/٤٣٢ .

(٤) نهاية اللوحة (٩٠) من (ص) .

(٥) إنما يرد الزوائد لأنه ثبت يمين كل واحد منهما نفي دعوى الآخر فتساقطتا فبان أن لا عقد فعلم بأصل
بقاء الزوائد . ملك مالك العين على أن الهبة لا تقتضي ملكا إلا مع قبض بإذن .
انظر أسنى المطالب ٢/١١٦ ، فتح الجواد ١/٤٣٣ ، نهاية المحتاج ٤/١٦٧ .

(٦) إنما يحلف مدعي الصحة بناء على أن القول قوله وذلك لأن الظاهر من العقود الجارية بين المسلمين
الصحة وهو ما صححه في الروضة وأصلها .
انظر فتح العزيز ٤/٣٧٨ ، روضة الطالبين ٣/٢٣٢ .

الذي قبضه المشتري منه^(١) ، م وحلف المسلم في كون المردود مقبوضا ؛ وصورته أن يسلم عمرو إلى زيد دينارا في عبد صفته كذا وكذا فيدفع زيد عبدا إلى عمرو فيجيء عمرو ويرد العبد عليه ويقول : ليس هذا العبد على الصفة [١٢٩] التي أسلمت فيه ويقول زيد : ليس هذا العبد ما دفعته إليك فيحلف عمرو على أن هذا العبد هو المدفوع^{(٢)(٣)} .

(١) لأن الأصل مضي العقد على السلامة .

انظر الوسيط ٢٠٧/٣ ، فتح العزيز ٣٧٩/٤ ، تحفة المحتاج ١٦٤/٦ .

(٢) إنما كان القول قول المسلم لأن اشتغال ذمته بمال السلم معلوم والبراءة غير معلومة ، ويفارق صورة البيع أن المدعي في السلم لم يعترف بقبض ماورد إليه العقد والأصل بقاء شغل ذمة المنكر ، وأما في البيع فقد اتفقا على قبض ماورد إليه الشراء وتنازعا في سبب الفسخ والأصل استمرار العقد .

انظر فتح العزيز ٣٧٩/٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ١٤٠/٥ ، مغني المحتاج ٥١٤/٢ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢٠٦-٢٠٨ ، فتح العزيز ٣٧٨/٤ و٣٧٩ ، المنهاج مع مغني

المحتاج ٥١٣/٢ و٥١٤ ، عمدة السالك ص ٢٤١ ، اخلاص الناوي ١٢٦/٢ و١٢٧ .

باب السِّلْم^(١)

[م] ^(٢) للسِّلْم شروط تذكر^(٣) ليصح فيشترط فيه قبض المسلم إليه أو وكيله رأس المال في مجلس العقد (سواء كان)^(٤) معينا في العقد (أو عين)^(٥) بعده في المجلس ، ولو قبض المسلم إليه رأس المال في المجلس وأودعه المسلم لم يضر ، ولو أعتق المسلم إليه العبد الذي هو رأس المال قبل قبضه وقبضه في المجلس نفذ العتق ؛ بخلاف ما لو تفرقا قبل القبض فإن العتق لا ينفذ^(٦) ، ولو جعل رأس المال ما في ذمة المسلم إليه لا يجوز^(٧) ، ولو صالح المسلم إليه المسلم عن رأس المال الذي في ذمته على مال فقبض المسلم إليه ذلك المال لم يصح السِّلْم ولا الصلح ، م ويشترط قبض العين التي (جعل منفعتها رأس المال في المجلس)^(٨) ؛ م لا أن

-
- (١) السِّلْم : بالتحريك السلف ، وأسلم في الشيء وأسلم وأسلم بمعنى واحد .
انظر الزاهر ص ٢٩٠ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٥ ، لسان العرب ١٢/٢٩٥ .
واصطلاحا : عقد على موصوف في الذمة يبدل يعطى عاجلا ، وسمي سلما لتسليم رأس المال في المجلس ، وسلفا لتقديم رأس المال .
انظر التهذيب ٣/٥٦٩ ، فتح العزيز ٤/٣٩١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٥ .
- (٢) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ أ [شرط السلم قبض رأس المال] .
- (٣) وقد جعلها ستة : أولها : قبض المسلم إليه أو وكيله رأس المال في مجلس العقد كما ذكره في هذه الفصل وسيذكر بقية الشروط في الفصول القادمة .
- (٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " إن كان عينا ، ويجوز أن يكون رأس المال " .
- (٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأن يعين " .
- (٦) قلت : إنما لم ينفذ العتق لأنه تبيين عدم تملكه ؛ لبطلان عقد السلم .
- (٧) لأن ما في الذمة لا يتعين إلا بقبض صحيح ولأنه يتعذر قبضه من نفسه ؛ وشرط السلم وجود القبض الحقيقي . انظر أسنى المطالب ٢/١٢٢ ، حواشي الشيرازي على نهاية المحتاج ٤/١٨٤ .
- (٨) لأنه الممكن في قبض المنفعة ، فإذا قبض عينها كانت المنفعة تابعة لها .
انظر الغرر البهية ٥/١٤٣ ، فتح الجواد ١/٤٣٤ ، غاية البيان ص ٢٨١ .
- (٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لها المنفعة في المنفعة إن كانت رأس المال " .

يحيل المسلم برأس المال للمسلم إليه على غيره فإنه لا يصح السلم ، ولا فرق بين أن يقتصر المسلم على الحوالة وأن يقول للمحال عليه بعد الحوالة : ادفع رأس المال^(١) إلى المسلم إليه ، م وإن قبض المسلم إليه رأس المال من المحال عليه (في المجلس)^(٢) فإنه لا يصح أيضا^(٣) ، ولو أحال المسلم إليه برأس المال غيره على المسلم فأحضره وأمره المسلم إليه بدفعه إلى المحتال فدفعه في المجلس يصح^(٤) ؛ بخلاف ما لو تفرقا قبل أن يدفع المسلم المحال به للمحتال فإنه لا يصح ، م وإن فسخ السلم بسبب رد المسلم إليه عين رأس المال إلى المسلم إن بقيت ، م وإن عينها المسلم في المجلس بعد العقد لا في نفسه فإنه يردّها أيضا^(٥) .

فصل

م ويشترط^(٦) في السلم أيضا كون المسلم فيه ديناً^(٧) فلو قال : أسلمت إليك دينارا في هذا الثوب لم يصح^(٨) ، فأما لو قال : اشتريت منك عبدا صفتة كذا وكذا بألف لم يكن

(١) في الأصل : " من المحال " .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) لأن المحال عليه يؤدي ذلك عن جهة نفسه لاعتباره ككيلا لغيره في إزالة ملكه ولكن لو قبضه المسلم من المحال عليه أو من المسلم إليه بعد قبضه بإذنه وسلمه له في المجلس كفى .
انظر التهذيب ٥٧٣/٣ ، فتح العزيز ٣٩٢/٤ ، كفاية الأخيار ص ٣٥١ ، فتح الجواد ٤٣٥/١ .

(٤) لكون القبض هنا عن جهة السلم بخلافه في التي قبلها .

انظر المراجع السابقة .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣٩٠-٣٩٣ ، التهذيب ٥٧٣/٣-٥٧٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٨٤-١٨٧ ، كفاية الأخيار ص ٣٥١ و ٣٥٢ ، الاعتناء ٤٨٧/١ .

(٦) نهاية الوجه (١٨١) من (ظ) .

(٧) هذا الشرط الثاني من شروط السلم .

(٨) لأن الذي وضع له لفظ السلم يشترط فيه الدين ، ولا يصح بيعا لاختلال لفظه لأن لفظ السلم يقتضي الدينية .

انظر الوسيط ٤٢٤/٣ ، فتح العزيز ٣٩٥/٤ ، اخلاص النಾಯي ١٣٠/٢ .

سلما حتى لا يجب تسليم رأس المال في المجلس وثبت فيه خيار الشرط بل يكون بيعاً^(١) ، م وإن عين المسلم إليه للمسلم فيه قطراً كمعقلي^(٢) البصرة م أو عين قرية كبيرة (فإنه يصح)^(٣) ؛ م لا إن عين باغا لما يؤدي منه المسلم فيه فإنه (لا يصح)^(٤) م ويشترط في السلم أيضاً كون المسلم فيه مقدور التسليم^(٥) فلا يصح السلم في لحم الصيد حيث يعز وجوده وكذلك فيما يستقصى في وصفه حيث يفضي إلى عزة وجوده ، م ويشترط كونه مقدور التسليم لذي المحل في المؤجل والحال فلا يضر انقطاع المسلم فيه قبل المحل وبعده إذا عم وجوده لذي المحل ولا يصح في المنقطع لذي المحل كالرطب في الشتاء ، م ولو لم يوجد المسلم فيه في موضع السلم ووجد في قطر آخر إن كان (ينقل إلى موضع آخر)^(٦) للبيع^(٧) فإنه يكون مقدور التسليم لا للهدية فإنه لا يكون مقدور التسليم ؛ م لا إن أسلم في وقت الباكورة في قدر يعسر تحصيله فيه فإنه [يكون مقدور التسليم ولكن]^(٨) لا يصح السلم فيه^(٩) ، م وإن انقطع المسلم فيه خير المسلم في المحل بين الفسخ والصبر إلى وجوده سواء كان الانقطاع فيه أو قبله وسواء كان المحل المعين من المتعاقدين أو من الشرع بموت المسلم

(١) وذلك نظراً إلى لفظ العقد ، فإن ذكر لفظ السلم كأن قال اشترته منك سلما كان سلماً .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٤٨ ، الاعتناء ١/٤٨٦ ، غاية البيان ص ٢٨٢ .

(٢) المعقلي : نوع من التمر معروف بالبصرة قيل إنه منسوب إلى معقل بن يسار رضي الله عنه .

انظر النظم المستعذب ١/٢٤٣ ، مختار الصحاح ص ٤٤٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٣٦ ، المصباح المنير ص ٤٢٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يكون ديناً ويصح " ، .

(٥) هذا الشرط الثالث من شروط السلم .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ينقل إليه " .

(٧) سواء كان يعتاد نقله من مسافة قصر أو فوقها .

انظر روضة الطالبين ٣/٢٥١ ، فتح الجواد ١/٤٣٥ ، مغني المحتاج ٣/١٠ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٩) قال الرافعي في فتح العزيز ٤/٤٠١ : لأنه عقد غرر فلا يتحمل فيه معاناة المشاق العظيمة .

إليه ، وإنما يتحقق الانقطاع بالفوات الكلي بجائحة أو بحصوله لجمع محصورين غير الراغبين في بيعه أو بالفساد عند النقل من موضع آخر فإن باع ذلك القوم بثمن غال أو لم يفسد في النقل^(١) وجب تحصيله ، م وخير المسلم بين الفسخ والصير في المحل لو غاب المسلم إليه وكان لنقل المسلم فيه مؤنة كـ[صاع من]^(٢) الحنطة مثلاً ولا يتمكن من مطالبته هناك ، فأما إن لم يكن لنقله مؤنة كالدرهم والدنانير إذا أسلم فيها ثوباً مثلاً فإنه لا يخير بل له مطالبته به في الموضع الذي غاب إليه ، م فإن أجاز المسلم عقد السلم حيث خير ثم بدا له أن يفسخ يتمكن من الفسخ^(٣) .

فصل

م ويشترط كون المسلم فيه معلوم القدر^(٤) بالوزن في كبير الجرم م كالبيض وما فوقه من السفرجل والبطيخ والرمان والبادنجان ونحوها حتى لا يجوز السلم فيها بالكيل ، م وكذلك فيما لا يعتاد كيـله كفتات المسك والعنبر^(٥) وكالبقل^(٦)

(١) محل الحكم بانقطاعه إن لم يفسد بالنقل فيما إن أمكن نقله من دون مسافة القصر كما صححه الشيخان وذلك لأن مؤنة نقله لازمة له فاعتبر لتخفيفها مسافة القصر ، وإنما لاتعتبر هذه المسافة في اعتبار القدرة على التسليم كما سبق لأنه لا مؤنة على المسلم إليه فيه .

انظر فتح العزيز ٤/٤٠٣ ، روضة الطالبين ٣/٢٥٣ ، الغرر البهية ٥/١٤٩ ، نهاية المحتاج ٤/١٩٣ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٤٥ و ١٤٧ ، الوسيط ٣/٤٢٤ و ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٤ و ٤٣٥ ، روضة الطالبين ٣/٢٤٦ و ٢٥١ و ٢٥٣ و ٢٥٦ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٢٨٢ و ٢٨٣ ، فتح الجواد ١/٤٣٥ و ٤٣٦ .

(٤) هذا الشرط الرابع من شروط السلم وهو أن يكون المسلم فيه معلوم القدر بالوزن أو الكيل أو العدد أو الذرع ويلحق بهذا الشرط كونه معلوم الأجل كما سيذكره في الفصل القادم .

(٥) لأن للقدر اليسير منه مالية كثيرة والكيل لا يبعد ضابطاً فيه لكثرة التفاوت بالثقل على المحل وتراكمه .

انظر الوسيط ٣/٤٣٢ ، أسنى المطالب ٢/١٢٩ ، فتح الجواد ١/٤٣٧ .

(٦) وذلك لاختلاف البقول ونحافتها في المكيال .

ونحوها^(١) ، ويشترط [١٣٠] كونه معلوم القدر بالوزن مع العد في اللب^(٢) ، م وكونه معلوم القدر بالوزن أو الكيل في صغير الجرم كالجوز وما دونه كالبنديق والفسق واللوز .

(قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : ينبغي منع الكيل في الجوز لتجافيه في المكيال ، ولأن المختار في باب الربا : أنه إنما يباع بعضه ببعض وزنا لأنه أكبر جرما من التمر^(٣))^(٤) .

= انظر فتح العزيز ٤/٤٠٦ ، مغني المحتاج ٣/١٢ ، حاشية البيهقوري ١/٦٨٤ .

(١) في (ص) : " فإنه يسلم فيه بالوزن ولا يصح بالكيل " .

(٢) بأن يقول مثلا ألف لبنة وزن كل واحدة كذا لكون اللب يضرب بالاختيار فيمكن من رعاية الوزن والعد جميعا فلا يعز وجوده والأمر في وزنه على التقريب كما قاله في الروضة وقال في زوائدها : هكذا قال أصحابنا الخراسانيون يشترط في اللب الجمع بين العدد والوزن ، ولم يعتبر العراقيون أو معظمهم الوزن ونص الشافعي رضي الله عنه في آخر كتاب السلم من الأم على أن الوزن فيه مستحب لو تركه فلا بأس لكن يشترط أن يذكر طوله وعرضه وثخافته وأنه من طين معروف اهـ .
انظر الوسيط مع مشكلاته للحموي ٣/٤٣٢ و٤٣٣ ، روضة الطالبين ٣/٢٥٥ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٠٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) هذا الاعتراض من الشارح غاية في التحقيق وهو وارد على الحاوي لقوله [معلوم القدر بالوزن في كبير الجرم كالبيض لابهما في صغيره كالجوز إن استوت قشوره] اهـ ، فقد جعل الجوز صغيرا أي يمكن كياله ، وقد سبق اختياره في باب الربا أن الجوز يباع ببعضه وزنا قلت : لكونه أكبر من التمر فيتجافى عن المكيال ، وقد بين الشارح الاختلاف في هذه المسألة ص ٦٥٩ من باب البيع لكنه لم يفصح عن اختياره هناك ، ويرد هذا الاعتراض أيضا على غير الحاوي كالروضة والمنهاج وشروحه لابن حجر والرملي وهو وارد أيضا على الإرشاد وذلك لكونهم بينوا هناك كما سبق أن الجوز يتجافى في المكيال ثم أجازوا هنا السلم فيه كيلا ولكونهم مثلوا هنا لما لا يجوز السلم فيه كيلا بما يتجافى في المكيال كالبيض والرمان وهما أصغر من الجوز ، وقد فصل الشافعي تفصيلا حسنا في الأم حيث ذكر أنه "يسلف في الجوز وزنا وإن كان لا يتجافى في المكيال كما وصفت أسلم فيه كيلا والوزن أحب إليّ وأصح فيه" اهـ ، وذكر النووي في الروضة والمنهاج أن الأصح صحته كيلا لكن قال الشريبي : ومحل الخلاف في غير الجوز الهندي اهـ ، قلت : فيحمل كلام من ذكر صحة السلم في الجوز كيلا كالمصنف والنووي وغيرهما على الجوز الصغير الذي لا يتجافى في المكيال ، ويحمل كلام الشارح على الجوز الهندي والله أعلم .

م ولا يغير عما عُلم به القدر من الوزن أو الكيل في القبض حتى لا يقبض^(١) / المشروط وزنه كيلا وبالعكس ، م ولا يجوز السلم بالوزن والكيل جميعا في صغير الجرم وغيره^{(٢)(٣)} / م وإنما يصح السلم في صغير الجرم كالجوز إن علم منه نوع لا يتفاوت قشره غالبا فإن لم يعلم نوع كذلك فلا يجوز فيه السلم أصلا ، (هكذا قيده الإمام ، وأطلق الأصحاب صحة السلم في ذلك ، وحمل الإمام ما أطلقه الأصحاب على ما قيده)^{(٤)(٥)} .

م ويشترط كونه معلوم القدر بالعد مع الذرع في الثوب^(٦) ، وما لا ينضبط بالكيل

= انظر الأم ١٢٨/٣ ، الحاوي الصغير لوحة ١٤ و لوحة ١٦ أ ، روضة الطالبين ٢٥٥/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٣/٣ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٠٩ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ١٣١/٢ و ١٣٢ ، تحفة المحتاج ٢٠٩/٦ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ١٩٥/٤ ، حاشية الجمل ١٨/٥ و ١٩ ، لمعرفة بعض أنواع الجوز انظر التداوي بالأعشاب والنباتات ص ١١٩-١٢٣ .

(١) نهاية اللوحة (٩١) من (ص) .

(٢) لأن اشتراط الكيل مع الوزن في ذلك يورث عزة وجوده .

انظر التهذيب ٥٧٥/٣ ، فتح العزيز ٤٠٥/٤ ، فتح الوهاب ١٨٨/١ .

(٣) نهاية الوجه (١٨٢) من (ظ) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نقله عن الإمام والأصحاب الرافعي في فتح العزيز ٤٠٦/٤ ، وذلك لاختلاف الأغراض بذلك ، وقد تبع الإمام على هذا التقيد الغزالي والرافعي وأقره النووي في الروضة والمنهاج ، قال الأنصاري : لكنه قال - أي النووي - في شرح الوسيط بعد ذكره ذلك والمشهور في المذهب ما أطلقه الأصحاب ونص عليه الشافعي ، قال في المهمات والصواب التمسك بما في شرح الوسيط لأنه متبوع لا يختصراه وما صوبه الأسنوي في المهمات اعتمده ابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي ، وما يؤيده اطلاق الشيخين في باب الربا جواز بيع الجوز بالجوز وزنا واللوز باللوز كيلا مع قشرهما ولم يشترط هذا الشرط مع أن الربا أضيق من السلم .

انظر الوسيط ٤٣٣/٣ ، فتح العزيز ٤٠٦/٤ ، روضة الطالبين ٢٥٥/٣ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٢٠٩/٦ ، اخلاص النواوي ١٣٤/٢ ، فتح الوهاب ١٨٧/١ ، الفرر البهية ١٥٥/٥ ، فتح الجواد ٤٣٧/١ ، مغني المحتاج ١٣/٣ ، نهاية المحتاج ١٩٧/٤ .

(٦) ومثل الثوب البسط والأكسية والرخام . انظر فتح الوهاب ١٨٧/١ ، شرح التنبيه ٣٩٧/١ .

والوزن كالحيوان فإنه يكفي فيه العد ، م وفسد تعيين المكيال إن اعتيد المكيال المعين م لا العقد فإنه لا يفسد به ، ^(١) ولو عين مكيالا لا يعتاد كالكوز والقَصْعة ونحوهما ففسد العقد ^(٢) كما لو أسلم في ثوب على صفة ثوب آخر فإنه يفسد العقد ؛ بخلاف ما لو أسلم في ثوب على صفة ثم أسلم في ثوب على تلك الصفة فإنه يصح السلم فيه إذا كانا متذكرين لتلك الصفة ^(٣) .

فصل

م ويشترط لصحة السلم كون المسلم فيه معلوم الأجل فلو أسلم في شيء إلى الحصاد أو الدَّيَّاس أو قدوم الحاج أو إلى زمان ^(٤) فإنه لا يجوز ، م ولو أسلم إلى النيروز (م أو إلى المهرجان) ^(٥) صح ، (والنيروز هو الوقت الذي تنتهي) ^(٦) الشمس فيه إلى أول ^(٧) برج الحمل ^(٨) ، ^(٩) والمهرجان بالكسر الوقت الذي تنتهي الشمس فيه إلى أول

(١) في (ص) : "فلو عين للمسلم فيه مكيال معين من جنس ما اعتيد الكيل به فسد التعيين ولا يفسد العقد" .

(٢) إنما يفسد العقد لوجود الغرر إذ قد يتلف المحل فلا يعرف قدر المسلم فيه فيؤدي إلى التنازع .

انظر الأم ١٠٢/٣ ، المذهب ١٦٩/٣ ، فتح الوهاب ١٨٨/١ ، .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٦٩/٣ ، الوسيط ٤٣٢/٣-٤٣٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١١/٣-١٤ ،

أسنى المطالب ١٢٨/٢-١٣٠ ، حاشية البيجوري ١/٦٨٣ و٦٨٤ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٨/٣ .

(٤) لعل المراد به زمان مطلق من دون تحديد .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وهو أول اليوم من فرور دين " ، وفرور دين أول أشهر الفرس انظر

حاشية القليوبي ٣٩٣/٢ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن أطلق على اليوم الذي بلغت " .

(٧) " أول " سقط من (ص) .

(٨) وهو أول يوم من الصيف ، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر مارس من الأشهر الميلادية ، وهو

أكبر الأعياد القومية للفرس .

انظر النظم المستعذب ١/٢٥٨ ، المعجم الوجيز ص ٦٣٩ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٦١ .

(٩) في (ص) : " وعلى يوم من فرور دين ، وكذا لو أسلم في المهرجان " .

برج^(١) الميزان^(٢)، م وكذا لو أسلم إلى فصح النصارى^(٤) وهو عيد فطر صومهم الطويل، م ولكن بشرط أن يعلم ذلك لا بقولهم وهو يوم الأحد التاسع والأربعون من أول الصوم، وأول الصوم أقرب اثنين إلى اجتماع الشمس والقمر الكائن بين ثاني شباط وثامن آذار قبله أو بعده، وتقريبه أنه أول اثنين بعد السادس والعشرين من الشهر العربي الذي دخل فيه شباط^(٥).

(١) في الأصل: "بروج".

(٢) وهو أول يوم من الشتاء ويوافق اليوم الثالث والعشرين من سبتمبر.

انظر النظم المستعذب ٢٥٨/١، تحقيق الزحيلي للمهذب ١٧١/٣.

وقد ذكر في النظم سبب تسميتهما بالمهرجان والنيروز فراجع إن شئت.

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين: "وهو السادس من مهرماة، وإن أطلق على السادس عشر من مهرماة وعلى اليوم الأول من بلوغ الشمس برج الميزان هكذا في شرح الحاوي، والمشهور أن النيروز هو الوقت الذي تنتهي الشمس فيه إلى أول برج الحمل، والمهرجان بالكسر الوقت الذي تنتهي الشمس فيه إلى أول برج الميزان"، والموضع المشار إليه في شرح الحاوي هو في لوحة ١١٠، ومهر ماه من شهور الفرس ومفهوم كلام صاحب التعليقة أن المهرجان يطلق على أمرين: أحدهما أنه أول برج الحمل والثاني أول أيام الميزان وهو المشهور كما ذكره الشارح، قلت: وقد وقع لكثير من الشراح كالطاوسي والأنصاري وعميرة والشربيني والرملي والقليوبي والبيجوري أن النيروز هو أول برج الميزان والمهرجان هو أول برج الحمل، قال في المصباح المنير: وفي بعض التواريخ كان المهرجان يوافق أول أيام الشتاء ثم تقدم عند إهمال الكبس حتى بقي في الخريف وهو اليوم السادس عشر من مهر ماه وذلك عند نزول الشمس أول الميزان اهـ، والذي اعتبره الشارح هو المشهور أيضا عند ابن بطال والشيرازي والشرواني وذكره أصحاب المعجم الوجيز.

انظر النظم المستعذب ٢٥٨/١، المصباح المنير ص ٥٨٣، الفرر البهية ١٥٧/٥، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ٣٩٣/٢ و٣٩٤، مغني المحتاج ٩/٣، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ١٩١/٤، حاشية البيجوري على ابن قاسم مع تصحيح محمد شاهين ٦٨٥/١، التعليقة للطاوسي لوحة ١١٠، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ١٩٩/٦، المعجم الوجيز ص ٦٣٩.

(٤) فصيح النصارى: عيد للنصارى يأكلون فيه اللحم بعد الصيام.

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٧٢/٢/٣، لسان العرب ٥٤٥/٢، المصباح المنير ص ٤٧٣.

(٥) انظر لما ذكره الشارح من ضابطه في المصباح المنير ص ٤٧٣ و٤٧٤،

وفي معنى الفصح سائر أعياد الملل كفطير اليهود^(١) وغيرهم ، ويكفي في ذلك معرفة الناس دون المتعاقدين ، (ومعرفة المتعاقدين دون الناس)^(٢) ، م ولو أسلم إلى ربيع من غير تقييده بالأول أو الثاني ، م أو أسلم إلى أول ربيع يحل المسلم فيه في صورتين بأول جزء اليوم الأول من الشهر الأول من الربيعين^(٣) ، ونقل الرافعي رحمه الله تعالى في الصورة الثانية الصحة كما ذكرنا عن البغوي^(٤) والإمام^(٥) ، والبطلان عن عامة الأصحاب ؛ (لأن اسم الأول يقع على جميع النصف فلا بد من البيان وإلا فهو مجهول^(٦))^(٧) ، م ولو أسلم في شيء

(١) فطير اليهود : قال النووي : عيد اليهود ليس عربيا ، قال الفيومي : يكون في خامس عشر نيسان وليس المراد نيسان الرومي - أي الذي يوافق إبريل - بل شهر من شهورهم يقع في آذار الرومي وحسابه صعب فإن السنين عندهم شمسية والشهور قمرية وتقريب القول فيه أنه يقع بعد نزول الشمس الحمل بأيام تزيد وتنقص اهـ . انظر روضة الطالبين ٢٤٩/٣ ، المصباح المنير ص ٤٧٧ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ومثله مالو أسلم إلى شهر جمادى أو العيد أو النفر فإنه يحمل في هذه الصور على الأول منهما لتحقيق الاسم به على الأصح المنصوص كما في الروضة ٢٤٩/٣ .

(٤) انظر التهذيب ٥٧١/٣ .

(٥) انظر فتح العزيز ٤٠٠/٤ ، وقد نقله عن الإمام أيضا الغزالي في الوسيط ٤٢٧/٣ ووجه صحته أنه يحمل على الجزء الأول من كل نصف على قياس المسألة السابقة .

(٦) انظر فتح العزيز ٤٠٠/٤ ، قال ابن المقرئ : استغرب الإسني هذا النقل عن الأصحاب وقال المنصوص في البويطي وعن الشيخ أبي حامد والماوردي ما قاله البغوي والإمام وكذا الأذرعى نقل ما نقله الأسنوي وزاد فنقله عن نصه في الأم وعن القاضي حسين والقوراني اهـ والبطلان هو مفهوم كلام الشيخين واعتمده ابن المقرئ في روضه - خلافا لإرشاده - وابن حجر ، والوجه الذي اختاره المصنف وهو الصحة هو المنقول عن نص الشافعي واعتمده بعض الأصحاب كما سبق وجل المتأخرين ، وقد نقله الأنصاري والرملي عن الرافعي في الشرح الصغير وعن السبكي والإسنوي والأذرعى والزرکشي واختاره ابن المقرئ في إرشاده والأنصاري والشريني والرملي .

انظر فتح العزيز ٤٠٠/٤ ، روضة الطالبين ٢٥١/٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٢٦/٢ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ١٣٥/٢ و١٣٦ ، فتح الجواد ٤٣٨/١ ، تحفة المحتاج ١٩٧/٦ ، مغني المحتاج ١٠/٣ ، نهاية المحتاج ١٩٠/٤ و١٩١ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

يؤديه في ربيع لم يصح السلم^(١) ، و^(٢) الأشهر المطلقة (تحمل على الأشهر الهلالية ؛ فلو)^(٣) أسلم إلى ثلاثة أشهر مثلا تنقضي المدة بانقضاء الشهور الهلالية دون الرومية والفارسية ، ثم وتم العاقد الشهر المنكسر ثلاثين يوما^(٤) ، فلو أسلم بعد مضي خمسة عشر يوما من المحرم إلى ثلاثة أشهر ونقص المحرم وصفر وربيع الأول حل الأجل بعد انقضاء السادس عشر من ربيع الآخر^(٥) ؛ نعم (إنما يراعى العدد إذا عقدا في غير اليوم الأخير ف)^(٦) لو أسلم في أثناء اليوم الأخير من (ذي الحجة)^(٧) إلى ثلاثة أشهر وقد (نقص المحرم وصفر وربيع الأول)^(٨) انتهى الأجل (بانسلاخ ربيع الأول)^(٩) ولا يكمل (المحرم ببعض يوم من ربيع الآخر)^(١٠) ،^(١١) / والسلم المطلق (يحمل على الحال ، فإن صرح بالتأجيل حمل على التأجيل كما في البيع)^(١٢) (١٣) (١٤).

(١) لأنه يقع على جميع أجزاء الشهر ، وذكر الشيرازي والبغوي والرافعي والنووي : أنه لو قال محله في يوم كذا فالأصح المعتمد عدم صحته وإن قرب ما بين طرفيه .

انظر المذهب ١٧٢/٣ ، التهذيب ٥٧١/٣ ، فتح العزيز ٤٠٠/٤ ، روضة الطالبين ٢٥٠/٣ و٢٥١ .

(٢) في (ص) : " ويقال " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " للهلالي حتى لو " .

(٤) في (ص) : " من آخر الشهر " .

(٥) لأن المنكسر هو محرم فيكمل من ربيع الآخر ، وأما صفر وربيع الأول فإنهما شهران وإن نقصا لا كمالهما .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " صفر " .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " نقصت الشهور الثلاثة من صفر " .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " عند جمادى الآخر " .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يكمل صفر ثلاثين يوما " .

(١١) نهاية الوجه (١٨٣) من (ظ) .

(١٢) انظر المذهب ١٧٣/٣ ، التهذيب ٥٧١/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٨/٣ ، أسنى المطالب ١٢٤/٢ .

(١٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حال ، ويجوز السلم الحال ، فإن صرح بالتأجيل أو التعجيل حمل

عليه ، وإن أطلق يحمل على الحال كما في البيع ؛ فإنه لو قال بعتك هذا الثوب بعشرين وأطلق فينتزل

الضمن على الحال " .

(١٤) انظر مسائل الفصل في الأم ٩٦-٩٨ ، المذهب ١٧١-١٧٣ ، التهذيب ٥٧٠-٥٧٢ ، روضة =

فصل

م ويشترط كون المسلم فيه معلوم صفاتٍ فيها غرض ظاهر^(١) ، م بأن يذكر المتعاقدان جنس المسلم فيه [كالدجاج في الطير والإبل والبقر والغنم والخيل في الحيوان والرقيق في الإنسان والغنم في اللحم والثوب الإبريسي^(٢) في الثوب]^(٣) ، م ونوعه^(٤) [كالهندي في الدجاج والمهرية^(٥) في الإبل وكالجاموس^(٦) في البقر وكالعراق^(٧) في الخيل

= الطالبين ٣/٢٤٧-٢٥١ ، الغرر البهية ٥/١٥٦-١٦٠ ، الإقناع للشريبي ٢/٤٧٤ و٤٧٥ .

(١) هذا الشرط الخامس من شروط السلم وهو كون المسلم فيه معلوم الصفات ، والكلام في تفصيل شرط صفات كل مبيع مما لا ينحصر كما ذكره الرافعي قال : فاغتن بالمذكور عن المتروك اهـ ، وقد أطال في هذا الباب الشافعي في الأم ، والضابط فيه ما ذكره الشارح وهو أن تعلم صفاته التي يختلف فيها الغرض اختلافاً ظاهراً قال الإسنوي : وتصحيح الضابط أن يزداد فيه فيقال من الأوصاف التي لا يدل الأصل على عدمها اهـ كما نقله عنه الأنصاري واعتمده هو وابن حجر والشريبي والرملي وذلك احترازاً من كون العبد ضعيفاً في العمل أو قوياً أو كاتباً فلا يشترط ذكرها كما ذكر الرافعي لكون الأصل عدمها ، وإذا أتى المسلم إليه بما يقع عليه اسم الوصف كفى ووجب القبول .

انظر الأم ٣/١٠٢-١٣٢ ، فتح العزيز ٤/٤١٠ و٤١٤ و٤٢٣ ، الغرر البهية ٥/١٦١ ، فتح الجواد ١/٤٣٩ ، الإقناع للشريبي ٢/٤٥ ، نهاية المحتاج ٤/١٩٩ .

(٢) في (ص) : " وإنما تعلم الصفات التي فيها غرض ظاهر " .

(٣) نسبة إلى الإبريسم وهو أجود أنواع الحرير كما سبق بيانه .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) : " وبأن يذكر النوع " .

(٦) سيعرفها الشارح بعد أسطر .

(٧) الجاموس : فارسي معرب هي من أنبل البقر وأكرمها وأكثرها ألباناً وأعظمها أجساماً .

انظر الزاهر ص ٢٥٤ ، النظم المستعذب ١/١٤٦ .

(٨) العرّاب : من الخيل هي خلاف البراذين ، ومن الإبل خلاف الخرسانية ، والعرّاب البقر نوع حسان كرائم جرد ملس .

انظر الزاهر ص ٢٥٤ ، النظم المستعذب ١/١٤٧ ، مختار الصحاح ص ٤٢١ ، المصباح المنير ص ٤٠٠ و٤٠١ .

وكالضأن في الغنم وكالتركي في الرقيق وكالمعز في اللحم وكالخنز في الثوب^(١) ، (بأن يقول أسلمت إليك في جارية تركيه أو في ثني من نعم بني فلان و نتاجهم وهذا فيما إذا كثر عددهم^(٢) وعرف بهم نتاج كطيء وبني قيس [١٣١] ، وأما النسبة إلى الطائفة القليلة فهو كتعيين الباغ في الثمار فلا يصح^(٣) ، وقد يعلم الجنس من النوع فلا يحتاج إلى ذكر الجنس بأن^(٤) يسلم في الجواميس والمعز (فلا يحتاج إلى ذكر البقر والغنم بخلاف ما إذا لم يعلم الجنس من النوع فلا بد من ذكرهما كإبل مهيبة)^{(٥)(٦)} ، فإن المهرية منسوبة إلى مهرة^(٧) وهي قبيلة ولا يتعين ذلك المنسوب إبلًا ، وكذلك ما لا يذكر دون الموصوف كالخيل العرب لا يذكر بدون الخيل ، ولا بد من ذكر صنف النوع أيضا إذا كان مختلفا كالخطائي^(٨) ، ولا بد مع ذكر الجنس والنوع من ذكر الصغر والكبر (من حيث الجثة)^(٩) فقط في الطير ، م ومن

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) في (ظ) : " عدد بني فلان " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " مثل أن " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنه يكفي أن يقول أسلمت إليك دينارا في جاموس أو معز صفته كذا ، ولا يحتاج أن يقول أسلمت إليك كذا في بقر جاموس أو غنم معز وكذا في غيرهما ، فأما المهرية فلا تغني عن ذكر الإبل بل لا بد أن يقول أسلمت إليك كذا في إبل مهيبة صفتها كذا " .

(٦) الإبل المهيبة : هي نجائب تسبق الخيل ، ونقل الفيومي عن بعضهم قوله : ومن غريب ما ينسب إليها أنها تفهم ما يراد منها بأقل أدب تُعَلِّمُهُ ولها أسماء إذا دعيت أجابت سريعا .
انظر الزاهر ص ٢٥٤ ، لسان العرب ١٨٦/٥ ، المصباح المنير ص ٥٨٣ .

(٧) في غير الأصل : " مهيرة " .

(٨) الخطائي : بتخفيف الطاء والمد نوع من أنواع الرقيق ينسب إلى خطا بلدة بالعجم قال ياقوت : بين الكوفة والشام اه وهو الرومي صنفان من التركي .

انظر معجم البلدان ٣٧٨/٢ ، حاشية الشرقاوي ٢٦/٢ ، حاشية الجمل ٣٠/٥ ، حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢١٨/٦ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " جثة " .

ذكر اللون ، م والذكورة والأنوثة والسن في الحيوان غير الطير^(١) سواء كان رقيقا أو غيره ؛
(فيقول : محتلم أو ابن ست أو سبع ؛ ثم الأمر في السن على التقريب حتى لو شرط كونه ابن
سبع مثلا بلا زيادة ولا نقصان لم يجز لندرة الظفر به^(٢) ، والرجوع في الاحتلام إلى قول
العبد ، وفي السن يعتمد قوله إن كان بالغاً وقول سيده إن ولد في الإسلام ، وإلا فالرجوع إلى
النخاسين^(٣) فيعتبر قولهم^(٤) ، ولا بد مع ذكر هذه الأشياء من ذكر القَدِّ^(٥) في الرقيق^(٦) ،
(ومن ذكر البكارة والثيابة في الجارية)^(٧) ؛ م لا مع ذكر الكحل وهو سواد في الجفن يشبه
الكحل^(٨) ، م ولا مع ذكر الدَّعَج وهو شدة سواد العين مع سعتها^(٩) ، م ولا مع ذكر
تكلمم الوجه وهو استدارته وكثرة لحمه وقصر حنكه^(١٠) ، ولا مع ذكر السمن ، م ولا مع
ذكر المَلَاخَة^(١١)^(١٢) ، م ولا (بد في سلم اللحم مع ذكر الجنس والنوع والذكورة والأنوثة

(١) في الروضة وأصلها : لو أمكن تمييز السن والذكر والأنثى في الطير وتعلق به غرض اشترط ذكر ذلك .

انظر فتح العزيز ٤/٤١٦ و٤١٧ ، روضة الطالبين ٣/٢٦٢ و٢٦٣ .

(٢) انظر التهذيب ٣/٥٧٧ ، فتح العزيز ٤/٤١٣ ، فتح الوهاب ١/١٨٩ .

(٣) النخاسين : جمع نخاس وهو بائع الرقيق ودلال الدواب ، وأصل النخس الطعن يعود وغيره سمي به
لنخسه الدواب لتنشط . انظر لسان العرب ٦/٢٢٨ ، المصباح المنير ص ٥٩٦ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) القَدُّ : قامة الرجل وتقطيعه واعتداله .

انظر لسان العرب ٣/٣٤٥ ، القاموس المحيط ١/٣٣٧ .

(٦) قال في المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٨ : وكله على التقريب ، أي السن - كما ذكر الشارح - ومثله
الوصف والقَد .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) انظر مختار الصحاح ص ٥٦٤ ، المصباح المنير ص ٥٢٧ .

(٩) انظر مختار الصحاح ص ٢٠٥ ، القاموس المحيط ١/١٩٥ .

(١٠) انظر النهاية في غريب الحديث ١٤/١٩٦ ، لسان العرب ١٢/٥٢٥ ، القاموس المحيط ٤/١٧٤ .

(١١) المَلَاخَة : هو بهج وحسن النظر .

انظر لسان العرب ٢/٦٠١ ، المصباح المنير ص ٥٧٨ .

(١٢) إنما لا يشترط ذكر الكحل والدعج والسمن وتكلمم الوجه لتسامح الناس باهمالها غالبا ولأنهم يعدون =

والصغير والكبر من^(١) ذكر أن المسلّم^(٢) / فيه خصي أو رضيع (وهو الصغير أو جذع^(٣) وهو الكبير)^(٤) ، م أو معلوف ، م أو غير خصي [وهو الفحل]^(٥) ، أو غير رضيع وهو الفطيم (في الصغير والثني في الكبير)^(٦) ، أو غير معلوف وهو السائم^(٧) ، م وأنه من الفخذ ، م أو الجنب ، م أو الكتف وكل ذلك يعتبر ذكره في سلم اللحم ، م ويقبل المسلّم من المسلّم إليه اللحم المسلّم فيه من حيث شرطه مع العظم المعتاد فيه ، م ولا بد مع ذكر الجنس والنوع مع ذكر الطول م والعرض م والغلظ م والدقة م والنعومة م والخشونة م والرقعة م والصفافعة فيعتبر كل ذلك في الثوب ، م ويجوز السّلم في الثوب المقصور وغير المقصور وهو الخام ، م والسّلم في الثوب المطلق محمول على الخام^{(٨)(٩)} .

= ذلك من الاستقصاء والمبالغة .

انظر فتح العزيز ٤/٤١٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٤٠٢ ، فتح الجواد ١/٤٤٠ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " مع " .

(٢) نهاية اللوحة (٩٢) من (ص) .

(٣) كذا في المخطوط جذع ولعل المراد به أن الجذع ملحق بالكبير ، قلت : ولو ترك ذكر الجذع هنا لكان أولى لأن الجذع غير قسيم للرضيع ، ومثل ذلك قوله بعد سطر والثني في الكبير فالثني ليس قسيما للفطيم ، والذي في الروضة كأصلها : فيقول لحم صغير أو كبير ومن الصغير رضيع أو فطيم ، ومنه الكبير جذع أو ثني .

انظر فتح العزيز ٤/٤١٦ ، روضة الطالبين ٣/٢٦٢ ، ولمزيد من معرفة أسنان الدواب راجع فقه اللغة وأسرارها ص ٨٦-٨٩ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " الراعي " .

(٨) لكون القصر صفة زائدة فلا تلزمه .

انظر الغرر البهية ٥/١٦٨ ، فتح الجواد ١/٤٤١ ، كفاية الأختيار ص ٣٤٩ ، نهاية المحتاج ٤/٢٠٩ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٤٣٨-٤٤٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٤ و ١٧-٢٣ ، الإرشاد مع =

فصل

م ويشترط كون السلم بلغة يعرفها^(١) المتعاقدان ، م وعدلان غيرهما^(٢) .

م ويشترط في السلم كون المسلم فيه منضبط^(٣) / الصفات ، والمراد من انضباط الصفات انضباط صفات الأركان المقصودة في نفسها فيصح السلم في منضبطها^(٤) وإن كان مختلطاً م كالعتابي فإنه من القطن والإبريسم^(٥) ، م وكالخر فإنه من الإبريسم والصوف^(٦) ، م وكالشهد فإنه من العسل والشمع^(٧) ، وكالجبن فإنه من اللبن والإنفحة ، م وكالأقط فإنه من اللبن والدقيق ، وكخل التمر فإنه من التمر والماء ، م وكخل الزبيب فإنه من الزبيب والماء ، فمنها ما كل أركانه مقصودة منضبطة كالعتابي ، ومنها ما بعض أركانه مقصودة دون بعض كالجبن فلا يؤثر عدم انضباط غير المقصود ، أما غير منضبط الأركان المقصودة^(٨)

= اخلاص الناي ١٣٧/٢ - ١٤٠ ، أسنى المطالب ١٣١/٢ - ١٣٦ ، غاية البيان ص ٢٨٤ و ٢٨٥ .

(١) في (ظ) : " يعرفانها " .

(٢) أي ليرجع إليهما عند النزاع .

انظر التهذيب ٥٧٥/٣ ، فتح العزيز ٤٢٤/٤ ، تحفة المحتاج ٢٣٢/٦ .

(٣) نهاية الوجه (١٨٤) من (ظ) .

(٤) المراد بانضباط صفات الأركان معرفة وزنها .

انظر حاشية أسنى المطالب ١٣٠/٢ ، مغني المحتاج ١٥/٣ ، حاشية الشرقاوي على التحرير ٢٨/٢ .

(٥) كذا ذكره جمع من الفقهاء ولم أحده في كتب اللغة التي بين يدي انظر مثلاً الوسيط ٤٤٦/٣ ، التهذيب

٥٧٦/٣ ، اخلاص الناي ١٤١/٢ ، شرح التنبيه ٣٩٦/١ ، تحفة المحتاج ٢١٤/٦ .

(٦) انظر النهاية في غريب الحديث ٢٨/٢ ، النظم المستعذب ١٠٨/١ و ٢٢٦/٢ .

(٧) انظر مختار الصحاح ص ٣٤٩ ، المصباح المنير ص ٣٢٤ .

(٨) ذكر الشارح هنا ثلاثة أنواع للمختلطات وهي : أولاً : ما كل أركانه مقصودة منضبطة فهذا يجوز السلم

فيه لأن قدر كل واحد من أخلاطها مما يسهل ضبطه وأمثله مذكرها الشارح من الثياب العتائية والخرز

ونحوها ، الثاني : ما بعض أركانه مقصودة دون بعض فلا يؤثر عدم الانضباط في غير المقصود لكونه

لايراد به إلا إصلاح المقصود ومثاله الجبن والأقط وخل التمر والزبيب ، الثالث : أن تكون أركانه

مقصودة ولكنها غير منضبطة فلا يجوز السلم فيها للجهل بقدر ماتشتمل عليه من أركانها التي تتعلق بها =

فلا يجوز السلم فيه كالترياق^(١) والمعاجين المقصودة الأركان وأكثر المرق والحلاوي والخفاف والقسى^(٢) والغوالي المركبة من المسك والعنبر والكافور والعود والدهن^(٣) ، وكالسهم المخروطة مع الريش وغيره ، م ولا يصح السلم في مخيض فيه ماء لا ينضبط ، م ولا في رؤوس الحيوان ، م ولا في الأكارع مشوية كانت أو نية مع الشعور ودونها^(٤) ، م ولا فيما يعز وجوده كاللآلئ الكبار واليواقيت والزبرجد ، (ويجوز في اللآلئ الصغار إذا عم وجودها كيلا ووزنا ، وبم يضبط النوعان ؟ قال قائلون : ما يطلب للتداوي فهو صغير وما يطلب للتزين فهو كبير ، وعن الشيخ أبي محمد^(٥) : أن ما وزنه سدس دينار يجوز السلم فيه وإن كان للتزين لعموم وجوده ، والوجه أن يكون اعتبار السدس بالتقريب^(٦) ، م ولا في جارية مع ولدها أو أختها ولا في شاة مع سخلتها^(٧) .

= الأغراض وأمثلته مذكرها الشارح من الترياق وما بعده ، وذكر الرافعي نوعا رابعا للمختلطات وهو أن تكون أركانه مختلطة خلقة فهذا يجوز السلم فيه لأن اختلاطه خلقي فأشبه النوى في التمر ومثل له الشارح بالشهد ولكنه لم يذكر نوع اختلاطه ، وقد ذكر الغزالي الأنواع الثلاثة الأخيرة من غير ذكر الأول .

انظر الوسيط ٤٤٥/٣ و ٤٤٦ ، فتح العزيز ٤/٤٠٩ و ٤١٠ ، غاية البيان ص ٢٨٥ .

(١) الترياق : ما يستعمل لدفع السم من الأدوية والمعاجين وهو فارسي معرب .

انظر مختار الصحاح ص ٧٧ ، لسان العرب ١٠/٣٢ ، القاموس المحيط ٣/٢٢٣ .

(٢) القسى : جمع قوس .

انظر مختار الصحاح ص ٥٥٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٦ .

(٣) الغوالي جمع غالية : وهي طيب مجموع ومركب مما ذكره الشارح يخلط بماء الورد ثم يسك على حجر فيطيب به .

انظر النهاية في غريب الحديث ٣/٣٨٣ ، النظم المستعذب ١/٢٥٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٦ .

(٤) لا يجوز السلم في الرؤوس والأكارع لأنها تشتمل على أبعاض مختلفة كلها مقصودة ولا يمكن وصفها بخلاف الحيوان لأن المقصود جملة .

التهذيب ٣/٥٨٢ ، وانظر الغرر البهية ٥/١٧٢ ، نهاية المحتاج ٤/٢١٢ .

(٥) نقله عنه الغزالي في الوسيط ٣/٤٤٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وهو بنصه منقول من فتح العزيز ٤/٤١١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/٣٩٥ و ٣٩٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٠٨ - ٤١٢ ، =

فصل

م ويشترط في السلم [١٣٢] تعيين مكان أداء المؤجل^(١) ، ولا يشترط تعيين مكان الأداء في السلم الحال ؛ لكنه لو عين غير موضع العقد للأداء فيه جاز ؛ بخلاف البيع فإنه لا يجوز^(٢) ، والتمن المعين في هذا الحكم كالمبيع ، والتمن في الذمة كالمسلم فيه ، م وإنما يشترط تعيين مكان أداء المؤجل إن لم يصلح موضع العقد للأداء ، م أو كان المسلم فيه مما لنقله مؤنة كالحنطة والقطن الكثير ، فإن صلح موضع العقد لأداء المسلم فيه ولم يكن لنقله مؤنة كالدرهم والدنانير لم يشترط تعيين مكان أداءه ؛ لكن لو عين جاز ، وحيث لم يشترط تعيين مكان الأداء يحمل المطلق على موضع العقد كما في البيع^(٣) ، (قال في التهذيب : ولا نعي بمكان العقد ذلك الموضع بعينه بل تلك المحلة^(٤))^(٥) .

م وإن شرط المتعاقدان أن المسلم فيه الجيد م أو الأردى جاز^(٦) ؛ م بخلاف

= المنهاج مع شرح المحلي وحاشية عميرة ٣٩٨/٢-٤٠١ ، فتح الجواد ٤٤١/١ و ٤٤٢ ، الإقناع للشريبي ٤١/٢ و ٤٨ و ٤٩ .

(١) هذا الشرط الأخير من شروط السلم وإنما يشترط تعيين مكان التسليم للمؤجل لتفاوت الأغراض فيما يراد من الأمكنة في ذلك .

انظر فتح العزيز ٤/٤٠٤ ، الإقناع للشريبي ٢/٤٨ و ٤٩ ، نهاية المحتاج ٤/١٨٩ .

(٢) والفرق بينهما أن السلم يقبل التأجيل فكذلك يقبل شرطاً يتضمن تأخير الأداء بخلاف البيع .

انظر روضة الطالبين ٣/٢٥٤ ، إخلاص النواي ٢/١٤٣ ، مغني المحتاج ٣/٨ .

(٣) وذلك لأن العرف يقتضي تسليمه في مكان العقد .

انظر فتح العزيز ٤/٤٠٤ ، كفاية الأخيار ص ٣٥١ .

(٤) التهذيب ٣/٥٧٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لكون الجيد يحمل على أقل درجاته ، وأما طلب الأردى فإنما يصح لأنه لو أحضر له الأردى كان على

شرطه وإن كان أعلى منه فيجب قبوله لكونه أجود من المشروط وامتناعه من أخذه عناد ومكابرة ، وقد

ذكر في المنهاج أن المطلق - يعني من اشتراط الجودة والرداءة - يحمل على الجيد أي بناء على العرف .

انظر المذهب ٣/١٧٠ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٤٠٦ ، إخلاص النواي ٢/١٤٣ ، الغرر البهية ٥/١٧٦ .

ما لو شرطاً أنه رديء م أو أجود فإنه لا يجوز ، والمراد من شرط الرداءة^(١) رداءة الصفة أو العيب ، أما رداءة النوع فلا بأس ، م وإذا أتى المسلم إليه بالأجود من المشروط^(٢) وجب قبوله ، م لا قبول الأردى من المشروط .

م ولا يجب القبول في غير محل المسلم فيه حيث للمسلم غرض في الامتناع ، فلو أتى المسلم إليه بالمسلم فيه إلى المسلم قبل حلول أجله وامتنع المسلم من قبوله نظر ؛ إن كان له غرض في الامتناع بأن كان مثلاً زمان نهب ، أو كان المسلم فيه دابة يحذر من علفها ، أو كان متاعاً كثيراً يحتاج^(٣) مكانه إلى مؤنة ، أو كان لحماً ، أو ثمرة يريد أن يأكله طرياً عند المحل لم يجب عليه القبول ، وإن لم يكن فيه غرض وجب قبوله سواء كان للمؤدي غرض في التعجيل سوى البراءة ؛ كأن كان به رهن يريد فكه ، أو ضامن يريد براءته ، أو لم يكن غرض ، م وكذلك لا يجب القبول في غير مكان المسلم فيه الذي يجب [التسليم فيه حيث للمسلم غرض في الامتناع ، فلو أتى المسلم إليه بالمسلم فيه في غير المكان الذي يجب^(٤) فيه التسليم وامتنع المسلم من قبوله نظر ؛ فإن كان له في الامتناع غرض بأن كان الموضع مخوفاً ، أو كان لنقله مؤنة لم يجبر على القبول ، وإلا أجبر عليه .

م وكذلك [لا]^(٥) يجب أداء المسلم إليه المسلم فيه ولا تجب عليه القيمة في غير مكانه حيث للمسلم إليه غرض في الامتناع^(٦) بأن كان لنقله مؤنة ولم يقنع المسلم

(١) أي في الصورة الثانية وهي عدم الجواز وذلك لعدم انضباط رديئهما .

انظر فتح العزيز ٤/٤٢٣ ، فتح الجواد ١/٤٤٢ .

(٢) المراد بالأجود هنا جيد الصفة لاجيد النوع فإنه لا يجوز قبوله لأنه اعتياض ، قال ابن حجر : جعلوا اختلاف النوع هنا كاختلاف الجنس وفي الربا كاتفاقه ولعله للاحتياط فيهما إما ثم فواضح وأما هنا فلا بد فيه غرراً وهو يكثر مع اختلاف النوع دون الصفة اهـ .

انظر المذهب ٣/١٧٧ ، روضة الطالبين ٣/٢٧٠ ، تحفة المحتاج ٦/٢٣٣ و٢٣٤ .

(٣) نهاية الوجه (١٨٥) من (ظ) .

(٤) مابين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) " لا " مثبت من غير الأصل .

(٦) في (ص) : " فلو طالب المسلم إليه المسلم فيه أو قيمته في غير مكانه حيث للمسلم إليه غرض " .

به^(١) بل طلب مؤنة النقل [لم يجب عليه الأداء ولا القيمة]^(٢)؛ بل يفسخ المسلم العقد إن شاء ويسترد رأس المال ، فأما إن لم يكن لنقله مؤنة وجب عليه الأداء ، ولا يجب أداء المسلم إليه المسلم فيه في غير محله بحال فإن للمسلم إليه في الامتناع من الأداء قبل المحل غرضاً وهو الارتفاق بالتأجيل^(٣) .

فصل^(٤)

م وكلّ ماجاز السلم فيه جاز إقراضه ، م وما لا يجوز السلم فيه لا يجوز إقراضه^(٥) ،

(١) في (ص) : " فيه " بدل " به " ، قلت : مراد الشارح أنه إذا لم يوجد المسلم فيه في مكان التسليم وكان لنقله مؤنة ووجد في غير مكان التسليم فإنه لا يلزم المسلم إليه تسليمه إلا بأن قنع المسلم بتسلمه في غير موضع التسليم وإلا فله الفسخ كما لو انقطع المسلم فيه ، وانظر روضة الطالبين ٣/٢٧١ و٢٧٢ ، فتح الوهاب ١/١٩١ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٧٠ و١٧٤ و١٧٧ و١٧٨ ، الوسيط ٣/٤٣٢ و٤٣٥ و٤٤٧ و٤٥٠ ، روضة الطالبين ٣/٢٥٣ و٢٥٤ و٢٦٩ و٢٧٢ ، الغرر البهية ٥/١٧٤ - ١٨٠ ، غاية البيان ص ٢٨٦ .

(٤) هذا الفصل لبيان القرض وهو لغة : القطع بفتح القاف وكسرها والفتح أشهر .

انظر مختار الصحاح ص ٥٢٩ و ٥٣٠ ، القاموس المحيط ٢/٣٥٤ .

واصطلاحاً : تملك شيء على أن يرد بدله ، والقرض مندوب إليه لأن فيه إعانة على كشف كربة .

انظر المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤٠٩ ، أسنى المطالب ٢/١٤٠ ، فتح المعين مع إعانة الطالبين ٣/٤٨ .

(٥) لكون القرض كالسلم في جواز ثبوته في الذمة ومالا يجوز السلم فيه لعدم انضباطه يتعذر أو يتعسر رد مثله فيمتنع قرضه ، وهاتان القاعدتان ذكر المصنف أن الأولى يستثنى منها الجارية التي يحل وطؤها فيجوز فيها السلم ولا يجوز فيها القرض ، ولم يذكر للقاعدة الثانية مستثنيات وذكر البكري لها ثلاثة مستثنيات هي الخبز وجزء الدار والدنانير والدراهم فهذه لا يجوز السلم فيها ويجوز قرضها ، وذكره الدراهم والدنانير غير وارد على الشارح لأن المراد أن مالا يسلم في نوعه لا يقرض فيه والدراهم والدنانير معينة وكل معين لا يسلم فيه بخلاف القرض .

انظر الاعتناء ١/٤٩٣ ، فتح الوهاب ١/١٩١ ، فتح الجواد ١/٤٤٤ .

م ويستثنى قرض جارية يحل للمستقرض وطئها (لو ملكها) ^(١) فإنه لا يجوز ^(٢) ؛ مع أنه يجوز السلم فيها ، ويجوز إقراض الجارية المحوسية ، والمحرمة على المستقرض بالنسب أو الرضاع أو المصاهرة ، م وإنما يجوز القرض بإيجاب ، م وصيغه كأقرضتك ، م أو أسلفتك، م ^(٣) / أو خذ هذا بمثله ، م أو خذه وأصرفه في حوائجك ^(٤) ورد بدله ، م أو ملكته على أن ترد بدله ، م ويشترط فيه القبول ، [ولا بد من موافقته بالإيجاب في المعنى دون اللفظ] ^(٥) ؛ فلو قال أقرضت هذا منك فقال استقرضته أو أخذته ببدل لأصرفه في حوائجي جاز ، وكذلك باقي الصيغ ، ولو قال : أقرضتك هذه العشرة فقال استقرضتها وهذه الدراهم أو بالعكس لم يصح الإقراض ^{(٦)(٧)} .

فصل

م وملك المستقرض المقرض بقبضه ولا يتوقف على التصرف ، وملك التصرف فيه في جميع الوجوه ، م وجاز للمقرض الرجوع في عين المقرض إن (كانت العين باقية) ^(٨) ^(٩) ، م

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) لأن القرض عقد جائز يثبت فيه الرد والاسترداد وربما يطؤها المستقرض ثم يردّها فيشبه إعارة الجوّاري للوطء . انظر المذهب ١٨٦/٣ ، شرح التنبيه ٤٠٠/١ ، الغرر البهية ١٨٤/٥ و ١٨٥ .

(٣) نهاية اللوحة (٩٣) من (ص) .

(٤) قوله وأصرفه في حوائجك قيد لا مفهوم له فلو قال خذه ورد بدله صح ، وقد عبر به تبعاً للرافعي .

انظر فتح العزيز ٤٣٠/٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٤١٠/٢ ، أسنى المطالب ١٤٠/٢ ، فتح الجواد ٤٤٤/١ .

(٥) أي كما في البيع وسائر العقود .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ١٨٣/٣ و ١٨٥ و ١٨٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٢٩/٤ - ٤٣٢ ، التذكرة ص ٩٠ ، الإرشاد مع إخلاص النّاوي ١٤٦/٢ و ١٤٧ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " تعيب " .

(٩) ولو وجدته وقد نقص أو زاد رجعت فيه مع أرشه وزيادته المتصلة ويستثنى من جواز الرجوع بالعين ما لو =

وللمستقرض رد المقرض ، م ويجب على المستقرض رد مثل المقرض حقيقة إن كان مثليا ،
 وصورة إن كان متقوما كالحيوان ، م وحكم^(١) أداء المقرض في الصفة م والزمان والمكان
 (حكم المسلم)^(٢) فيه في السلم ، فلا يؤدي الرديء عن الجيد ، ولا يأتي به في زمان
 النهب ، ولا في غير مكان الإقراض إن كان لنقله مؤنة ، م نعم لو ظفر بالمستقرض في غير
 مكان الإقراض جاز مطالبته بقيمة بلد الإقراض يوم المطالبة بها إن كان لنقله مؤنة بخلاف
 السلم فإن فيه لا يطالب بقيمة المسلم فيه في غير مكانه^{(٣)(٤)} .

فصل

م وإن أقرض^(٥) شيئا^(٦) بشرطٍ يجر نفعاً إلى المقرض يفسد القرض^(٧) ؛ م كأن شرط المقرض
 في الإقراض رد الصحيح عن المكسر ، م أو شرط رد الجيد عن الرديء ، م أو شرط ردّ زيادة
 في القدر^(٨) ، م أو شرط رده بعد شهر وله فيه غرض ؛ [١٣٣] بأن كان زمان

= بطل به حق لازم كما لو وجده مرهونا أو مكاتبا أو متعلقا برقبة أرض جناية فإنه يرجع ببدله لابعينه .

انظر الغرر البهية ١٨٩/٥ و ١٩٠ ، مغني المحتاج ٣/٣٥ .

(١) " حكم " سقط من (ص) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كالمسلم " .

(٣) والفرق بينهما أن السلم لا يجوز الاعتياض عنه بخلاف القرض، وإنما لا يطالبه بالمثل لوجود الكلفة على المقرض
 بنقله . انظر فتح العزيز ٣/٤ و ٣٠٤ ، الغرر البهية ١٩٢/٥ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٥٢ و ٥٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٤٨ و ١٤٩ ، حلية العلماء ٤/٣٩٢-٣٩٦ ، المنهاج مع مغني
 المحتاج ٣/٣٣ و ٣٥ ، أسنى المطالب ٢/١٤٣ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٣٢ و ٢٣٣ .

(٥) في (ص) : " أقرض إنسان " .

(٦) في (ص) : " شيئا غيره " .

(٧) لأن القرض وضع للإرفاق فإذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فمنع صحته .

انظر المذهب ٣/١٨٨ ، أسنى المطالب ٢/١٤٢ ، مغني المحتاج ٣/٣٤ .

(٨) في الأصل " ده يازده " وأثبت ما في غير الأصل لكونه أزيد في المعنى ولموافقه كلام المصنف في الحاوي
 الصغير لوجه ١٦ أ ، وفي (ص) وحدها زيادة " كأحد عشر لعشرة " .

نهب^(١)، م أو شرط رده ببلد آخر، م أو شرط رهن المستقرض عنده شيئا بدين آخر له عليه .
 م ولو أقرض شيئا^(٢) من غير شرط يجر نفعاً إليه فنفع المستقرض المقرض به كأن رد المستقرض المقرض ببلد آخر ، م أو أجود منه ، م أو^(٣) أكثر منه جاز ، م ولو شرط المقرض في القرض ما لا يجر نفعاً إليه^(٤) كأن شرط أن يرد أردأ ، م أو أن يرد المكسر عن الصحيح ، م أو أن يرد بعد شهر من غير غرض^(٥) ، م أو شرط المقرض أن يُقرض المستقرض غير ما أقرضه في الحال فسد الشرط ، م^(٦) لا القرض في كل ذلك^(٧) ، م ولو شرط المقرض رهن المستقرض بالمقرض^(٨) ، م أو^(٩) شرط الكفيل به ، م أو شرط أن يشهد عليه أنه استقرضه ، م أو شرط أن يقر به عند الحاكم صح القرض والشرط^(١٠) في كل ذلك^(١١) .

(١) قيده في الروضة وأصلها بما إذا كان المقرض ملياً وقت النهب ، وقد زادها ابن الوردي في بهجته على الحاوي ، وابن المقري في مختصره عليه ، وإنما قيدوه بذلك لعدم انتفاع المقرض وهو المليء غالباً وإنما المنفعة للمقرض فلا يصح بخلاف ماله كان غير مليء فإنه يصح لتغليب منفعة المقرض .
 انظر فتح العزيز ٤/٤٣٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٧٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية وحواشيها ٥/١٩٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٤٥ و٤٤٦ ، نهاية المحتاج ٤/٢٣١ .

(٢) في (ص) : " شيئا غيره " .

(٣) نهاية الوجه (١٨٦) من (ظ) .

(٤) في (ص) : " فسد الشرط لا القرض " .

(٥) في الأصل : " عوض " .

(٦) " م " سقط من (ص) .

(٧) إنما يفسد الشرط دون القرض لأن ما جره من المنفعة ليس للمقرض بل للمقرض والعقد عقد إرتفاق فكأنه زاده في الإرتفاق ووعدده وهو وعد لا يلزم .

انظر الوسيط ٣/٤٥٤ ، فتح العزيز ٤/٤٣٣ ، إخلاص الناوي ٢/١٥٠ .

(٨) في (ص) : " صح القرض " .

(٩) في (ص) : " وكذا لو " .

(١٠) " والشرط " سقط من (ص) .

(١١) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/١٨٤ و١٨٧-١٨٩ ، الوسيط ٣/٤٥٣ و٤٥٤ ، روضة الطالبين ٣/٢٧٥

- ٢٧٧ ، عمدة السالك ص ٢٤٤ ، الغرر البهية ٥/١٩٢-١٩٥ .

باب الرهن^(١)

[م]^(٢) لصحة الرهن شروط ؛ فيشترط كونه بإيجاب كقول الراهن رهنْتُ هذا منك، م
وكون الإيجاب ممن يملك البيع ، فلا يصح بإيجاب الصبي والمجنون والمحجور عليه بالسفه
والعبد بغير إذن السيد^(٣) ، م ويشترط كونه بقبول كقول المرتهن ارتهنْتُه أو قبلته ، م أو
باستيجاب كقوله للراهن ارهن هذا عندي بكذا ، وجميع ما ذكرنا في إيجاب البيع وقبوله
عائد هاهنا حتى يشترط التوافق والتواصل في الإيجاب والقبول^(٤) ، ويجوز التعليق (عشيئة
المخاطب)^(٥) ، ويقوم طلب قبول الراهن من المرتهن مقام إيجابه كقول الراهن له ارتهن هذا
مني بكذا .

م ورهنَ الولي من الأب والجد والوصي والقاضي وقيم مال الطفل والمجنون والمحجور
عليه بالسفه ، م والمكاتبُ م والعبدُ المأذون ؛ إن اشترى الولي لأجل المولى عليهم ،
والمكاتب لأجل نفسه ، والمأذون لأجل سيده شيئا ، وسأوى المشتري الثمن والرهن كأن
اشترى ما يساوي مائتين بمائة ورهنَ له شيئا يساوي مائة فلو لم يساعده البائع إلا على

(١) الرهن في اللغة : الثبوت والدوام .

انظر الزاهر ص ٢٩٢ ، لسان العرب ١٣/١٩٠ ، المصباح المنير ص ٢٤٢ .

وشرعا : جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٤٩ ، تحفة المحتاج ٦/٢٧٠ ، الإقناع للشريبي ٢/٥١ .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ أ [صحة الرهن بإيجاب] .

(٣) لأن هؤلاء المذكورين لا يصح بيعهم فلا يصح رهنهم ، وقد اشترط المصنف كونه ممن يصح بيعه في

الإيجاب دون القبول فمفهوم كلامه عدم اشتراط ذلك في القبول والصحيح كما في الروضة والإرشاد

اشتراط ذلك في القبول أيضا .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٠٤ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٢/١٥١ .

(٤) انظر ص ٦٢٤ و ٦٢٥ من باب البيع .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بالمشيئة " .

مرهون يساوي أكثر من ذلك ترك الولي هذه المعاملة^(١) .

(قال الشيخ أبو محمد^(٢))^(٣) : إلا أن يكون المرهون عقارا يؤمن من تلفه^(٤) ، قال الرافعي : قال الإمام : وهو منقاس لكنه خلاف ظاهر المذهب^(٥) .

م ورهن الولي أو المكاتب أو المأذون أيضا إن خاف على المال^(٦) بسبب نهب أو حرق أو غرق فيشتري عقارا نسيئة ويرهن بالثمن مالا^(٧) ولكن إذا لم يمكن أداء الثمن في الحال ولم يرض البائع إلا بشرط الرهن ، (وذلك لأن الإيداع المجرد في مثل هذه الحالة جائز ممن لا يمتد النهب إلى يده فهو^(٨) أولى)^(٩) ، م ورهن الولي^(١٠) أو المكاتب أو المأذون أيضا إن استقرض النفقة^(١١) م أو لتوفير ما لزم^(١٢) من دين جنائية وغيرها أو لإصلاح

(١) لأنه يتصرف في مال غيره فوجب أن يكون على وجه المصلحة والاحتياط ، والغبطة ظاهرة في الصورة الأولى بتقدير سلامة المرهون وإن تلف كان فيما اشتراه جابرا للتلف ؛ بخلاف الصورة الثانية فلا غبطة فيه لأنه قد يتلف المرهون وهو أكثر مما بقي عليه فيتضرر مالك الرهن فتمتنع هذه المعاملة .
انظر الوسيط ٤٨٤/٣ ، فتح العزيز ٤/٤٦٩ ، الغرر البهية ٥/٢٠٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٣٦ و٢٣٧ .

(٢) هو الجويني والد إمام الحرمين وقد سبق التعريف به ص ٢٣٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " وهذا الاستثناء في شرح الحاوي هو قول الشيخ أبي محمد " ، وانظر التعليقة للطاوسي لوحة ١١٤ ، وقد نقله عن أبي محمد الغزالي في الوسيط ٤٨٤/٣ ، والرافعي في فتح العزيز ٤/٤٦٩ .

(٥) انظر فتح العزيز ٤/٤٦٩ .

(٦) في (ص) : " ما لهم " .

(٧) يعني عند من لا يمتد النهب ونحوه إليه ، وقد استدركها صاحب الإرشاد على الحاوي انظر الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/١٥١ و١٥٢ .

(٨) في فتح العزيز : فهذا .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وهو بنصه منقول من فتح العزيز ٤/٤٦٩ .

(١٠) " الولي " سقط من (ص) .

(١١) في (ص) : " لنفقتهم " .

(١٢) في (ص) : " لزمهم " .

عقار^(١) م وهو يرتقب ارتفاع غلاته ، أو يرتقب حلول دين^(٢) على غير ، أو يرتقب نفاق^(٣) المتاع ، فإن لم يخف النهب أو لم يحتاج إلى نفقة أو إلى توفير دين أو إلى إصلاح ضياع لم يرهن ، وكذا لو احتاج إلى شيء من ذلك ولم يرتقب ارتفاع غلات العقار ولا حلول الدين ولا نفاق المتاع لم يرهن المال بل يبيع ما تقدّر رهنه ، [وهذا المذكور في المأذون موافق للحاوي^(٤) ، وقال في شرحه : وليس للمأذون الرهن لنفقته فإنه لا يستقل به ولا يكون له عقار يرتقب غلاته ولا دين يرتقب حلوله ولا متاع ينتظر نفاقه فيختص ذلك بالولي والمكاتب^(٥)] ^(٦) ، (وحيث جاز الرهن فالشرط أن يرهن من أمين يجوز الإيداع منه^(٧)) ^(٨) .

م وارتهن الولي أو المكاتب أو المأذون إن أقرض^(٩) من غير تخوف نهب ، م [أو باع نسيئة لخوف نهب^(١٠)] ^(١١) ، أو لغبطة ، وللعبد المأذون البيع

(١) في (ص) : " عقار لهم " .

(٢) في (ص) : " دينهم " .

(٣) نفاق : أي رواج يقال نفقت السلعة إذا كثر طلبها .

انظر مختار الصحاح ص ٦٧٤ ، المصباح المنير ص ٦١٨ ، القاموس المحيط ٢/٢٩٦ ،

(٤) أي لكونه عمم ذلك في المأذون وغيره ، انظر الحاوي الصغير لوحة ١٦ أ و ١٦ ب .

(٥) انظر التعليقة للطاوسي لوحة ١١٤ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) لأن الرهن من غير الأمين لا يؤمن على المرهون من أن يتلف - يعني بتفريط منه - أو يجهده .

انظر أسنى المطالب ٢/١٥٤ ، فتح الجواد ١/٤٤٧ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) في (ص) : " إن أقرض ما لهم " .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(١١) في (ص) : " أو باعه نسيئة " .

نسيئة^(١) / بإذن السيد مطلقاً^(٢) / والارتهان عليه، م أو كان لهم دين إتلاف مثلاً على غير
وتعذر استيفاؤه، م أو ورث المولى عليهم ديناً مؤجلاً فإنه يرهن في جميع ذلك ، (قال
الصيدلاني : والأولى أن لا يرتهن إذا كان المرهون مما يخاف تلفه لأنه قد يتلف ويرفع الأمر
إلى حاكم يرى سقوط الدين بتلف الرهن)^{(٣)(٤)}.

فصل

م ويشترط لصحة الرهن كونه في عين سواء فيه المفرز والمشاع^(٥) والقابل للقسمة وغير
القابل لها ، ويحصل قبض المشاع بقبض الكل كما في البيع^(٦) ، م ويشترط أيضاً كون العين
المرهونة قابلة للبيع م في الحال إن كان الدين حالاً ، وعند المحل إن كان مؤجلاً ، فلا يصح
رهن الحر وأم الولد والمكاتب والوقف كسواد العراق وأبنيتها التي من تربتها والأعيان
[١٣٤] النجسة ، وكذلك لا يجوز رهن العبد الجاني الذي تعلق الأرض برقبتة ؛
بخلاف الجاني الذي تعلق به القصاص ، وبخلاف العبد المرتد فإنهما يقبلان البيع
كما ذكرنا^(٧) ؛ نعم لو كان (كل واحد منهما)^(٨) مشروطاً رهنه في بيع ولم يعلم البائع

(١) نهاية اللوحة (٩٤) من (ص) .

(٢) نهاية الوجه (١٨٧) من (ظ) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وكلام الصيدلاني موجود بنصه في فتح العزيز ٤/٤٧٠ ، وأقره هو
والنوي في الروضة واعتمده جمع من المتأخرين كابن حجر والشرييني والرملي .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٠٦ ، فتح الجواد ١/٤٤٧ ، مغني المحتاج ٣/٤٥ ، نهاية المحتاج ٤/٢٣٧ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٤٧٩ و٤٨٣ و٤٨٤ ، روضة الطالبين ٣/٣٠٠ و٣٠٤-٣٠٦ المنهاج مع

مغني المحتاج ٣/٣٩ و٤٤-٤٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٤٦-٤٤٨ ، غاية البيان ص ٢٨٨ و٢٨٩ .

(٥) فإن قسم هذا المشاع فكان من نصيب غير الراهن فإنه يغرم قيمته وتكون رهننا بدله .

انظر روضة الطالبين ٣/٢٨٢ ، اخلاص الناي ٢/١٥٤ ، غاية البيان ص ٢٨٧ .

(٦) انظر ص ٧٣١ من بداية القبض .

(٧) أي في البيع انظر ص ٦٣٨ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " العبد المرتد " .

به^(١) كان له فسخ البيع إذا علم به^(٢) ، م وكذلك لا يصح [رهن]^(٣) المملوك المعلق عتقه بصفة يحتمل تقدمها على وقت الحلول ؛ كما إذا علق عتقه بدخول الدار [كما لا يجوز رهن المملوك المعلق عتقه بصفة يتيقن تقدمها على الحلول^(٤)] ^(٥) ، ويجوز رهن المعلق عتقه بصفة يتيقن تأخرها عن الحلول^(٦) ، (كما يجوز)^(٧) رهنه بدين حال^(٨) ؛ ثم إن لم يتفق البيع حتى تنجزت الصفة كان كإعتاق المرهون وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى^(٩) ،

(١) في (ص) : " برده " .

(٢) في (ص) : " برده " ، ومعنى العبارة أن البائع علم بالرهن بموجب الشرط لكنه لم يعلم بمخالفا من تعلق القصاص بأحدهما وردة الآخر . وانظر فتح العزيز ٤/٤٤٦ ، روضة الطالبين ٣/٢٨٨ و ٢٩٠ .

(٣) " رهن " مثبت من غير الأصل .

(٤) وذلك لقوات غرض الرهن بعتقه المحتمل في الأولى والمتيقن في الثانية ؛ لكن لو اشترط بيع الرهن قبلها في الصورتين صح لزوال الضرر . انظر فتح العزيز ٤/٤٥٠ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥/٢٠٨ ، تحفة المحتاج ٦/٢٨١ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) وذلك بزم من يمكن فيه البيع قبل وجود الصفة .

انظر أسنى المطالب ٢/١٤٧ ، مغني المحتاج ٣/٥٠ ، حاشية الغرر البهية ٥/٢٠٨ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويجوز " .

(٨) سكت الشارح كالمصنف عن رهن المعلق عتقه بصفة يعلم مقارنتها للحلول أو تحتل المقارنة والتأخر

قال الأنصاري في الغرر البهية ٥/٢٠٩ : مقتضى كلام الروضة وأصلها البطلان وهو الذي يظهر كما

قال ابن النقيب اهـ وانظر فتح العزيز ٤/٤٥٠ ، روضة الطالبين ٣/٢٩١ .

(٩) انظر ص ٨٣٦ ، وإنما جعله كإعتاق المرهون بناء على أن العبرة في العتق المعلق بحال وجود الصفة وعليه

فينفذ قبل القبض مطلقا وبعده ينفذ من المؤسر دون المعسر كما سيأتي في كلام الشارح ، وقد ذكر

الشيخان قولاً آخر في هذه المسألة وهو أن العبرة في العتق المعلق هو بحالة التعليق لا وجود الصفة فينفذ العتق

مطلقاً وللمرتين فسخ البيع المشروط فيه الرهن إن كان جاهلاً ، وقد ذكرنا هذين القولين من غير ترجيح ،

واعتمد ابن المقري وابن حجر والشريبي والرملي القول الثاني .

انظر فتح العزيز ٤/٤٤٩ و ٤٥٠ ، روضة الطالبين ٣/٢٩١ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥/٢٠٨ ، روض

الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٤٧ ، فتح الجواد ١٨/٤٤٨ ، مغني المحتاج ٣/٥٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤١ .

[م ولا يصح رهن المدبر فإن التدبير تعليق العتق بصفة لا وصية بالعتق^(١)]^(٢) .

فصل

م ولا يشترط في الرهن كونه ملك الراهن بل يجوز أن يستعير ملك غيره للرهن^(٣) (م بشرط)^(٤) أن يذكر المستعير للمعير جنس الدين من كونه ذهباً أو فضة ، م وأن يذكر قدر الدين من كونه عشرة أو عشرين ، م وأن يذكر صفة الدين من كونه صحيحاً أو مكسراً حالاً أو مؤجلاً ، م وأن يذكر من يرهن عنده ، م وبطل رهن المستعار للرهن إن خالف الراهن وهو المستعير المشروط من الجنس والقدر والصفة والمرتهن ؛ م إلا أن ينقص القدر^(٥) عن المشروط كما إذا شرط الرهن بعشرة فرهن بخمسة فإنه لا يبطل الرهن ، م (ويصح أن

(١) لا يصح رهن المدبر ولو كان الدين حالاً لأنه قد يموت السيد المعلق بموته عتق المدبر فجأة قبل التمكن من بيعه ، وقوله لا وصية : يعني بذلك أنه لو كان وصية بالعتق لجاز الرجوع عنه ، قال الشريبي : ينبغي أن يصح بالدين الحال كالمعلق عتقه بصفة كما قاله البلقيني أو يمنع فيهما كما قاله السبكي اهـ ، وقد فرق ابن حجر والرملي بينه وبين المعلق بصفة حيث يصح رهنه بدين حال بأن العتق في المدبر أكد ولذا وقع الاختلاف في جواز بيعه ، وهذا المذكور من عدم صحة رهن المدبر مطلقاً قال النووي : على المذهب وهو نصه ورجحه الجمهور ، ثم قوى النووي من زوائده في الروضة جواز ذلك من ناحية الدليل واختاره الإسني في تصحيحه .

انظر روضة الطالبين ٣/٢٩٠ و ٢٩١ ، تذكرة النبيه ٣/١١٤ ، فتح الجواد ١٥/٤٤٨ ، مغني المحتاج ٣/٥٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤١ .

(٢) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٣٧-٤٤٢ و ٤٤٦-٤٥٠ ، التهذيب ٤/١٥ و ١٨ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٢ و ٣٣ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤١٧-٤٢٠ ، الغرر البهية ٥/٢٠٥-٢٠٩ .

(٤) لأن الرهن توثق وهو يحصل بما لا يملك بدليل الإشهاد والكفالة .

انظر التهذيب ٤/٦٧ ، أسنى المطالب ٢/١٤٨ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤٥ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لكن بشروط تذكر وهي " .

(٦) " القدر " سقط من (ص) .

يستعير ليرهن كما ذكرنا ؛ لا إن استعار^(١) ليرهن من واحد فرهن من اثنين ، م أو استعار^(٢) ليرهن من اثنين فرهن من واحد فإنه يبطل^(٣) ، م والإعارة للرهن ضمان المعير لدين المستعير في رقة المستعار للرهن لا في ذمة المعير^(٤) ، م ولارجوع للمعير عن العارية ولا للمستعير الراهن عن الرهن إلى المرهون إن قبضه المرتهن ، فأما إن لم يقبضه المرتهن فللمعير الرجوع في العارية وللمستعير الراهن الرجوع عن الرهن^(٥) ، م وإن تلف المستعار للرهن في يد المرتهن [بعد القبض وقبل أداء الدين]^(٦) فلا ضمان للمعير على (المرتهن ولا على)^(٧) المستعير الراهن^(٨) ، وإن تلف في يد الراهن (فقييل : يضمن واختاره الغزالي^(٩)) ، وقيل

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولو أخذ " .

(٢) في (ص) : " أخذ " .

(٣) لاختلاف الأغراض أيضا بذلك إذ في الصورة الأولى رهن من غير إذن المعير وقد يبيع أحد المرتهنيين المرهون دون الآخر فيتشقص الملك على المعير ، وفي الثانية لا ينفك منه شيء بأداء بعض الدين بخلاف ماله رهنه من اثنين فإنه ينفك بأداء نصيب أحدهما ما يخصه من المرهون .
انظر التهذيب ٦٨/٤ ، اخلاص النواوي ١٥٦/٢ ، مغني المحتاج ٥٣/٣ .

(٤) لأنه كما يملك أن يلزم ذمته دين غيره فينبغي أن يملك الزام ذلك عين ماله لأن كلا منهما محل حقه وتصرفه . انظر التهذيب ٦٧/٤ ، فتح العزيز ٤٥٣/٤ ، نهاية المحتاج ٢٤٥/٤ .

(٥) لعدم لزوم الرهن ولعدم تمام الضمان .

انظر الغرر البهية ٢١٢/٥ ، تحفة المحتاج ٢٨٩/٦ ، اعانة الطالبين ٥٧/٣ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) أما كونه لاضمان على المرتهن لأن يده يد أمانة ، ولا على المستعير لعدم سقوط الحق عن ذمته .

انظر فتح العزيز ٤٥٦/٤ ، فتح الوهاب ١٩٤/١ ، فتح الجواد ٤٤٩/١ .

(٩) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٥٣/٤ ، والوسيط ٤٧٣/٣ حيث ذكر أن الراهن مستعير محض فيضمن ، وعلمه غيره بأنه لم يتم على المستعار حكم الضمان بدليل جواز الرجوع عن الإذن في الرهن ، وهذا الذي اختاره النووي واقتصر عليه جمع من المتأخرين .

روضة الطالبين ٢٩٤/٣ ، وانظر الغرر البهية ٢١٣/٥ ، فتح الجواد ٤٤٩/١ ، مغني المحتاج ٥٣/٣ ، نهاية المحتاج ٢٤٦/٤ ، اعانة الطالبين ٥٧/٣ .

لا يضمن^(١) ^(٢) ، [م]^(٣) وإن جنى العبد^(٤) المستعار للرهن في يد المرتهن فيبيع في الجناية فلا ضمان للمعير لا على المرتهن ولا على المستعير ؛ ^(٥) / ويأمر المعير وهو الضامن المستعير وهو الراهن المضمون عنه بفك المستعار عن الرهن بالأداء ونحوه إن كان الدين حالا أو مؤجلا وحلّ ، م وكذا يأمر المعير للرهن المرتهن برد ماله عليه أو يطلب دينه من المستعير الراهن إن كان الدين حالا أو مؤجلا وحلّ وأمهله المرتهن^(٦) ، م ويراجع المرتهن^(٧) المعير وهو المالك الضامن ليأذن في بيع المستعار إن لم يؤد الراهن وهو المستعير المضمون عنه الدين^(٨) ، وياع بعد (مراجعة المرتهن)^(٩) وإن لم يأذن ، ورجع المالك المعير على الراهن بقدر ما يبيع به المرهون المستعار لا بقيمته^(١٠) ، وإن رهن عبده بدين غيره بغير إذنه ويبيع فيه لم يرجع

(١) نقل الرافعي في فتح العزيز ٤/٤٥٦ عن أبي حامد أنه مبني على القولين يعني على قول إنه عارية فعليه الضمان ، وعلى القول الثاني وهو إنه ضمان فلا شيء عليه .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فهو كما لو تلف في يد المرتهن " .

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ ب [وإن تلف أو جنى في يده فيبيع فيها فلا ضمان] .

(٤) " العبد " سقط من (ص) .

(٥) نهاية الوجه (١٨٨) من (ظ) .

(٦) وذلك لتخليص وفك الرهن عن ملكه في كلتا صورتين .

انظر فتح العزيز ٤/٤٥٤ و ٤٥٥ ، فتح الجواد ١/٤٤٩ .

(٧) " المرتهن " سقط من (ص) ، وتكون العبارة " ويراجع المعير " بالبناء للمفعول .

(٨) لأن المرتهن لا يتسلط على الرهن إلا بإذن جديد ولأنه قد يريد فداءه كما أن المالك لو رهن دين نفسه لوجبت مراجعته فهنا أولى .

انظر الوسيط ٣/٤٧٣ ، روضة الطالبين ٣/٢٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٥٤ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الرجوع إليه " .

(١٠) وسواء كانت أقل أو أكثر من قيمته لأن الضامن لا يرجع إلا بما أداه ولأن ذلك هو ثمن ملكه وقد صرف إلى دين الراهن .

انظر المهذب ٣/٤٠٧ ، أسنى المطالب ٢/١٤٩ .

الراهن على المديون بشيء ، م وإن قال المديون لغيره : ارهن عبدك بالدين الذي عليّ لفلان منه ؛ فرهن ذلك الغير عبده بدينه من فلان كان كما لو قبض العبد الراهن منه ورهنه عنده حتى يكون ضمانا في رقبة المرهون بالإذن فتعود جميع المسائل في هذه المسألة^(١) .

فصل

م وإنما يجوز رهن ما لا يمكن تخفيفه وعلم فسادَه قبل حلول الأجل إن شرط البيع عند فسادَه ، [وجعل ثمنه رهنا مكانه]^(٢) ؛ حتى لو شرط أن لا يباع عند فسادَه^(٣) أو لم يتعرض للبيع وعدمه لم يصح الرهن^(٤) ، ويجوز رهن ما لا يتسارع إليه الفساد مطلقاً بالدين الحال أو المؤجل ، وكذا ما يتسارع إليه الفساد ويمكن تخفيفه مطلقاً^(٥) ، وكذا رهن ما لا يمكن تخفيفه من المتسارع إليه الفساد كالمركة والريحان إذا رهن بالدين الحال أو المؤجل وعلم فسادَه بعد حلول الأجل أو لم يعلم فسادَه بعد الحلول أو قبله مطلقاً من غير شرط^(٦) ، ثم

(١) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٤٠٦ و٤٠٧ ، التهذيب ٤/٦٧-٦٩ ، روضة الطالبين ٣/٢٩٣-٢٩٥ و٣٤٧ ، فتح الوهاب ١/١٩٤ ، غاية البيان ص ٢٨٨ .

(٢) ويلزم المرتهن حينئذ الوفاء بالشرط بأن يرفعه المرتهن للحاكم عند امتناع الراهن لبيعه كيلا تفوت الوثيقة فإن أخره حتى عرضه للفساد ضمنه .

انظر فتح العزيز ٤/٤٤٥ و٤٤٦ ، فتح الجواد ١/٤٥٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤٢ .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٤) إنما لا يصح الرهن فيما يعلم فسادَه ولم يتعرض للبيع ولا عدمه لأنه لا يمكن الاستيفاء منه عند الحلول لفساده وأما البيع قبله فليس من مقتضيات الرهن .

انظر المذهب ٣/٢٠٣ ، التهذيب ٤/٤٨ ، فتح العزيز ٤/٤٤٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٤٢١ .

(٥) وذلك كرطب وعنب ، وفي هذه الحالة يجفف حفظا للرهن والمجفف هو المالك ومؤنته عليه .

انظر أسنى المطالب ٢/١٤٦ ، فتح الجواد ١/٤٥٠ ، مغني المحتاج ٣/٥١ .

(٦) وجه جوازه في الصورة الأخيرة من غير شرط بيعه أن الأصل عدم الفساد قبل الحلول .

انظر المراجع السابقة .

يباع المرهون الذي لا يمكن تخفيفه وعلم فساد قبل حلول الدين عند تعريضه^(١) للفساد ويجعل ثمنه رهناً مكانه ؛ [م]^(٢) كما يباع المرهون الذي هو غير ما يعلم فساد قبل حلول الدين لو طرأ فساد كالحنطة تبطل ويجعل ثمنه رهناً مكانه^(٣) ، وغير ما يعلم فساد قبل الحلول هو الذي يعلم عدم فساد أصلاً أو يعلم فساد [١٣٥] بعد الحلول أو لا يعلم هذا ولا ذاك ففي جميع هذه الصور يباع عند طريان تعرضه للفساد وإن لم يشرط بيعه^(٤) .

فصل

م ويشترط لصحة الرهن كونه بدين سواء فيه سائر الديون ، وكذا المنافع المستحقة في الإجارة الواردة على الذمة فإنه يصح الرهن بها لبيع المرهون عند الحاجة وتحصل المنافع من ثمنه ، فأما المنافع المستحقة في الإجارة الواردة على العين لا يجوز الرهن بها^(٥) ، ولا يجوز الرهن بالعين^(٦) التي في يده سواء كانت أمانة كالوديعة ، أو

(١) في غير الأصل : " تعرضه " .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ١٦ ب [كما يفعل لو طرأ فساد غيره] .

(٣) إنما يجعله رهناً في عدم المشروط بيعه بإنشاء العقد وذلك لعدم الشرط القائم مقام تصرفه يجعله رهناً ولأن بيعه يحتاج فيه إلى إذن الراهن أو مراجعة الحاكم .

انظر فتح الجواد ١/٤٥٠ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٤/٢٤٢ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢/٤٢١ ، حاشية عبد الرحمن الشريبي على الغرر البهية ٥/٢١٧ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٤٦٥ ، حلية العلماء ٤/٤١٧ و ٤١٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥١ و ٥٢ ، فتح الجواد مع حاشيته ١/٤٥٠ و ٤٥١ ، حاشية عبد الرحمن الشريبي على الغرر البهية ٥/٢١٤ .

(٥) لأن القصد بالرهن استيفاء الحق منه عند التعذر وعمله لا يمكن استيفاؤه من غيره ، فإن تلفت انفسخت الإجارة فلا فائدة في الرهن .

انظر المهذب ٣/١٩٥ ، نهاية المحتاج ٤/٢٤٨ ، حواشي الغرر البهية ٥/٢٢٠ .

(٦) إنما لا يجوز كون المرهون به عيناً لأنه لا يمكن استيفاء الأعيان من ثمن المرهون لأن العين مادامت باقية

وجب ردها ، وإن كان الرهن على بدلها لو تلفت فهو رهن لما لم يجب بعد ، وقد ذكر بعض المتأخرين

مسألة كثيرة الوقوع وهي ماجرت به عادة بعض الناس من كونه يوقف كتباً بمكان ويشترط أن لا يخرج =

مضمونة^(١) / بالعقد كالمبيع ، أو مضمونة باليد كالمغصوب والمستعار والمستام .

م و يشترط كون الدين المرهون به ثابتاً^(٢) فلا يجوز الرهن بالدين الذي سيقترضه منه وبشمن ما سيشتريه منه^(٣) .

م ويشترط أيضاً كون الدين الثابت لازماً سواء كان الدين اللازم مسبقاً بحالة الجواز كالثمن بعد انقضاء الخيار ، أو لم يكن مسبقاً به^(٤) / كدين الغصب والإتلافات^(٥) ، وسواء فيه الدين المستقر كدين القرض وثمن البيع المقبوض وأرش الجناية ، وغير المستقر كالثمن قبل قبض المبيع والصدّاق قبل المسيس والأجرة قبل استيفاء المنفعة [والجعل بعد تمام العمل]^(٦) ، م ويشترط كون الدين لازماً كما ذكرنا ، أو أصله اللزوم وإن لم يكن لازماً ، [ومعنى كون أصله على اللزوم أن يقتضي الدليل لزومه أو يغلب فيه اللزوم فيصح الرهن بالدين الجائز إذا كان أصله على اللزوم]^(٧) كالثمن في مدة الخيار (فإن موجه البيع وقد تم)^(٨) ، م

= منها كتاب إلا برهن قالوا فهذا الشرط وهو الرهن باطل ، قلت : محل بطلانه كما قرره الرملي والشريبي والشرقاوي إن أراد الرهن الشرعي ولكن لو أراد مجرد الاستيثاق بأن يكون ذلك باعثاً على رده صح وعمل به وجوباً .

انظر فتح العزيز ٤/٤٥٨ ، اخلاص النواوي ٢/١٥٩ ، مغني المحتاج ٣/٥٥ ، نهاية المحتاج ٤/٢٥٠ ، حاشية الشرقاوي ٢/١٢٨ ، حواشي الغرر البهية ٥/٢٢٠ .

(١) نهاية اللوحة (٩٥) من (ص) .

(٢) لأن الرهن وثيقة حق فلا تتقدم عليه كالشهادة .

انظر فتح العزيز ٤/٤٥٨ ، فتح الجواد ١/٤٥١ ، المجموع ١٣/١٨٢ .

(٣) في (ص) : " نحو أن يقول : رهنتك هذا العين بما تقرضه مني أو بشمن الجارية التي تبيعها مني " وانظر التعليق للطاوسي لائحة ١١٦ ، .

(٤) نهاية الوجه (١٨٩) من (ظ) .

(٥) في (ظ) : " الإتلاف " .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من "ظ" ، وفي هامشها : ندر في نسخة معتمدة .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) وانظر التعليق للطاوسي لائحة ١١٦ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بخلاف نجوم الكتابة فلا يصح الرهن بها " .

ولا يصح الرهن بالجعل قبل الفراغ من العمل وإن كان بعد الشروع فيه فإنه دين غير ثابت^(١)، م ولا^(٢) بنجوم الكتابة فإنه دين ليس بلازم ولا أصله للزوم^{(٣)(٤)}.

فصل

م ويزيد الراهن رهناً على رهن بدين واحد^(٥)، م ولا يزيد المستحق ديناً على دين برهن واحد^(٦)، [م]^(٧) ويجوز للشخص أن يمزج الرهن بالبيع م^(٨) أو القرض ولكن بشرط^(٩) أن يؤخر البائع أو المقرض الارتهان عن إيجاب البيع والقرض، ويؤخر المشتري أو المستقرض

(١) لأن للعاقدين فسخها فيسقط به الجعل، وإن لزم بفسخ الجاعل وحده أجره مثل العمل، وفارق الرهن بالثمن في مدة الخيار أن موجب الجعل وهو العمل لم يتم بخلاف موجب الأول وهو البيع فقد تم. انظر الوسيط ٤٧٧/٣، أسنى المطالب ١٥٠/٢ و ١٥١، مغني المحتاج ٥٦/٣.

(٢) في (ص): "ولا يصح".

(٣) لأن المعوض في الكتابة هو الرقبة وهي باقية في ملك السيد لا يزول ملكه عنها إلا بالأداء فلا معنى لتوثيقها، ولأن للمكاتب اسقاط نجوم المكاتب متى شاء فلا حاجة إلى الرهن. انظر المذهب ١٩٤/٣، اخلاص الناي ١٦٠/٢، فتح الوهاب ١٩٤/١.

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح التنبيه ٤٠٢/١، الوجيز مع فتح العزيز ٤٥٧/٤-٤٦٠، الإرشاد مع اخلاص الناي ١٥٩/٢ و ١٦٠، فتح الوهاب ١٩٤/١، الإقناع للشرييني ٥٤/٢ و ٥٥.

(٥) لأنه زيادة توثقة كما لو رهنهما به معا.

انظر أسنى المطالب ١٥١/٢، فتح الجواد ٤٥١/١، مغني المحتاج ٥٧/٣.

(٦) والفرق بين المنع في هذا وجوازه فيما قبله أن هذا الرهن مشغول بدين فلا يرهن به ديناً آخر بخلاف ما قبله فهو شغل فارغ إذ الدين الثاني غير مشغول برهن والرهن الثاني لم يكن مشغولاً بدين، ويستثنى من ذلك مالو فدى المرتهن مرهوناً جنى أو أنفق عليه بإذن الراهن أو الحاكم ليكون مرهوناً بالفداء والنفقة أيضاً صح.

انظر فتح العزيز ٤٦١/٤، اخلاص الناي ١٦٠/٢، الغرر البهية ٢٢٣/٥، نهاية المحتاج ٢٥/٤.

(٧) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ١٦ ب [و يمزج الرهن بالبيع أو القرض].

(٨) "م" سقط من (ص).

(٩) في (ص): "ينبغي له".

الرهن عن قبولهما^(١) ؛ مثل أن يقول البائع بعثك هذا العبد بكذا وارتهنت هذه الجارية [به]^(٢) ويقول المشتري اشتريته به ورهنتها بذلك ، أو يقول المقرض للمستقرض : أقرضتك هذه العشرة وارتهنت عبدك بها ويقول المقرض : استقرضتها ورهنته بها ، ولو بدأ المشتري أو المقرض (بقوله : اشتريت أو أقرضت)^(٣) ثم (بقوله : رهنت)^(٤) جاز أيضاً ، ولو قال المشتري : بعني هذا العبد بكذا ورهنت به جاريتي جاز ، وكذلك لو قال المقرض للمقرض : أقرض مني ورهنت عبدي به ؛ (بخلاف ما إذا قدم طرفي الرهن على طرفي البيع والقرض فقال : ارتهنت وبعث أو أقرضت ، وقال الآخر : رهنت واشتريت أو أقرضت ، أو قدم أحد طرفي [الرهن على أحد طرفي] البيع والقرض فقال : ارتهنت وبعث أو أقرضت فقال الآخر : اشتريت أو أقرضت ورهنت فإنه لا يصح^(٦))^(٧) .

م ولغا أداء الدين لظن ثبوته فلو ظن إنسان أن عليه ديناً فأداه ثم تبين خلافه لغا الأداء حتى يتمكن من استرداد ما دفعه إليه ولغا الرهن به حتى لا يصح ، م ولغا الرهن لظن صحة شرطه في (بيع فاسد)^(٨) ؛^(٩) كما إذا كان لإنسان دين على غيره فأقرضه أو باعه بشرط أن

(١) وإنما جاز مزج أحدهما بالرهن لأن شرط الرهن فيهما جائز فمزجه أولى لكون التوثق فيه أكد واغتفر هنا تقدم أحد طرفي الرهن على ثبوت الدين لحاجة التوثق .
انظر الوسيط ٤٧٦/٣ ، فتح الجواد ٤٥٢/١ ، نهاية المحتاج ٢٥١/٤ .

(٢) " به " مثبت من (ظ) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بقبول البيع أو القرض " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بإيجاب الرهن " .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٦) قال الأنصاري والرملي : وإنما اشترط تأخير طرفي الرهن عن طرفي البيع أو القرض ليتحقق سبب ثبوت الدين من كل من العاقلين . الغرر البهية ٢٢٥/٥ ، غاية البيان ص ٢٨٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بيع ، فلو شرط رهنا في بيع وظن صحته ولم يصح فرهن لم يصح الرهن وذلك " .

(٩) ما ذكره المصنف من إلغاء الرهن مع ظن صحة الشرط هو مانقله الرافعي عن القاضي وقاسه بأداء دين =

يرهن المديون عنده بالدين القديم أو به وبالدين الجديد فوفى به لم يصح الرهن فإنه يفسد البيع والقرض بهذا الشرط^(١) ، فأما إن علم الراهن فساد الشرط فرهن بالدين القديم صح الرهن ، وكذا لو رهن بالجديد والقديم صح رهن الكل بالدين القديم^{(٢) (٣)} .

فصل

[م]^(٤) وإذا رهن حاملا من الآدمي وغيره يدخل في رهنها الحمل^(٥) ، وإذا رهن شجرة الخلاف لم يدخل أغصانها في الرهن كما لا يدخل أوراق [شجر]^(٦) الفرصاد في رهنه^(٧) ،

= ظنه عليه فتبين خلافه كما سبق من كلام الشارح ، ثم نقل عن أبي محمد الجويني صحته وفرق بأن أداء الدين يستدعي سبق ثبوته بخلاف الرهن هنا فلا يستدعي الرهن سبق الشروط وقال النووي في الروضة من زيادته : قول الشيخ أبي محمد هو الأصح واختاره الإمام والغزالي في البسيط ، وهذا ما اعتمده ابن المقرئ وأقره الأنصاري وابن حجر . انظر فتح العزيز ٤/٤٦٦ ، روضة الطالبين ٣/٣٠٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٥٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٥٢ .

(١) لأن اشتراطه لرهن غير المبيع يفسد البيع لأن له جزءا من الثمن وهو مجهول كما سبق في بابه وعليه يفسد الرهن به ، ويفسد القرض لأنه جرّ منفعة له كما سبق في بابه أيضا ويطل الرهن به لبطلان ما شرط فيه ولعدم الدين ، وانظر أسنى المطالب ٢/١٥٣ .

(٢) قال في روضة الطالبين ٣/٣٠٣ : ولا يوزع بينهما لأن وضع الرهن على توثيق كل بعض من أبعاض الدين بجميع المرهون .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٤٧٥-٤٧٨ و٤٨٠ و٤٨١ ، روضة الطالبين ٣/٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠٢ و٣٠٣ ، الغرر البهية ٥/٢٢٢-٢٢٧ ، غاية البيان ص ٢٨٨ .

(٤) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لائحة ١٦ ب : [ويدخل في رهن الأم الحمل] .

(٥) إنما يدخل الحمل هنا وإن لم يتناوله اللفظ لأننا إن قلنا الحمل يعلم فكأنه رهنهما معا ، وإلا جرى مجرى الصفة فإذا وضعته كان الولد مرهونا أيضا ، ولكن لو حملت في يد المرتهن فالحمل غير مرهون كما قاله ابن المقرئ .

انظر اخلاص النواي ٢/١٦٢ ، مغني المحتاج ٣/٨٥ .

(٦) "شجر" مثبت من غير الأصل .

(٧) لأنه إذا كان الحادث بعد الرهن لا يدخل فيه كما سيأتي فالموجود عنده أولى .

م وإذا رهن غير المذكور لم تدخل في الرهن غير معنى اللفظ^(١) ؛ حتى لو رهن الأرض والعرصة وسائر الصور التي ذكرناها في البيع وفيها أبنية وأشجار لم تدخل الأبنية والأشجار في الرهن ، وكذا لو رهن العبد لم تدخل ثيابه فيه ، [كل ذلك بخلاف البيع]^(٢) [٣] .

م وكل تصرف يمنع وجوده ابتداء^(٤) / الرهن فطريانه بعد الرهن وقبل القبض فسخ للرهن ؛ فيكون بيع الراهن المرهون^(٥) ورهنه وهبته مع القبض^(٦) واستيلاده واعتاقه ووقفه وكتابته وتدييره واصداقه وجعله أجرة في الإجارة قبل قبضه المرتهن فسخاً ، ولا يفسخ [١٣٦] رهن الجارية بتزويجها ووطئها وإجارتها قبل القبض^(٧) ، م وليس موت العاقد (قبل

= انظر فتح العزيز ٤/٤٦٧ ، الفرر البهية ٥/٢٢٧ .

(١) وفارق البيع لضعف الرهن فهو لا يزال الملك فلا يستتبع غير اللفظ .

انظر الحاوي الكبير ٦/٢٣١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٦٦ ، اخلاص النواي ٢/١٦٢ .

(٢) انظر ص ٧٥٤ و ص ٧٥٩ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) نهاية الوجه (١٩٠) من (ظ) .

(٥) في (ص) : " قبل قبض المرتهن من غيره " .

(٦) في (ص) : " منه " ، قلت : تقييد الشارح للرهن والهبة بالقبض يقتضي أنه بدون القبض لا يكون رجوعاً وهو مفهوم كلام الشيخين وعليه المنهج كالمنهاج واعتمده ابن حجر في التحفة ، وذكر السبكي أنَّ الذي عليه الأصحاب ونقلوه عن النص اعتبارهما بدون القبض رجوعاً نقله عنه الأنصاري والرملي واعتمده كل من السبكي والأذرعي - كما نقله عنهما غير واحد - وكذا الشرييني والرملي وابن قاسم والقلوبوي والبيجوري ، وجعلوا تقييد الشيخين لهما بالقبض لكونهما مثالين لما يزيل الملك حقيقة أو حكماً .

انظر فتح العزيز ٤/٤٧٧ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٢٥٦ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/١٩٥ ، تحفة المحتاج مع حاشية ابن قاسم ٦/٣٠٣ و ٣٠٤ ، الإقناع للشرييني ٢/٥٧ ، حاشية القلوبوي على شرح المحلي ٢/٤٢٨ ، حاشية البيجوري ١/٦٩٤ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٣٤ .

(٧) وذلك لأن وطء الجارية استخدام لا يمنع منه وليس سبباً لزوال الملك ، وأما تزويجها فلا تعلق له بمورد

الرهن بل رهن المزوج ابتداء صحيح ، ولا الإجارة لجواز بيع المورر ورهنه .

انظر أسنى المطالب ٢/١٥٧ ، مغني المحتاج ٣/٦٠ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٥٨ .

القبض^(١) فسخا للرهن سواء فيه العاقد الراهن والمرتهن ووكيلاهما^(٢) ووكيل أحدهما^(٣) ، وكذلك جنون العاقد وإغمائه والحجر عليه بسفهه وفلسه ليس فسخا ، م وكذلك إباق العبد المرهون قبل القبض م وجنانيته^(٤) على غيره قبل القبض ليس فسخا ، م وكذا تخمر العصير المرهون قبل القبض^(٥) ؛ م لكنه لا يصح أن يقبضه المرتهن وهو تخمر حتى يتخلل^{(٦)(٧)} .

فصل

م وإنما يلزم الرهن بقبض المرهون ؛ حتى لو بدا للراهن الرجوع عن الرهن قبل القبض كان له ذلك ، ولو مات الراهن قبل الإقباض خیر الوارث فيه ، م والمعتبر في القبض قبض المكلف ؛ فلو قبض المرهون مجنون أو صبي لم يحصل القبض ؛ م كما أن تعيين الدين إنما

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " ووكيلهما " .

(٣) لأن مصير الرهن إلى اللزوم فلا يتأثر بموت العاقد أو وكيله ويقوم حينئذ وارث الراهن مقامه في الإقباض ووارث المرتهن مقامه في القبض .

انظر اخلاص الناي ١٦٣/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٢٩/٢ ، ترشيح المستفيدين ص ٢٣٤ .

(٤) في (ص) : " وكذا جنانيته " .

(٥) هذه المذكورات الثلاثة وهي إباق العبد المرهون وجنانيته وتخمر العصير وإن كانت تمنع الرهن ابتداء فإنه يغتفر في الدوام مالا يغتفر في الابتداء كما قاله ابن حجر والشريبي والرملي وذلك قياسا على مالهو كان ذلك بعد القبض .

انظر فتح الجواد ٤٥٣/١ ، مغني المحتاج ٦١/٣ ، نهاية المحتاج ٢٥٩/٤ .

(٦) وذلك لخروجه عن المالية فإذا تخلل عادت الرهنية ولو قبل القبض فإن قبضه حمرا استأنف القبض بعد التخلل لفساد القبض الأول .
انظر المراجع السابقة .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤٦٦/٤ و٤٦٧ و٤٧٧ و٤٨١ و٥١٥ ، التهذيب ١٣/٤ و١٤ و٤٦ و٤٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٦٠/٣ و٦١ و٨٥ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ١٦١/٢ - ١٦٣ .

يكون بقبض المكلف فلو كان لصبي أو مجنون دين على إنسان فدفعه إليه لم يتعين حقه حتى يثبت للولي رده ، وللمقبض استرداده ، ولو تلف في يد الصبي^(١) لم يضمه ويقتضى حقه على المديون كما كان^(٢) ، ولو وكل زيد صبياً أو مجنوناً بقبض دينه من عمرو فقبضه لم يتعين لحق زيد حتى لو تلف المقبوض بقي دين زيد بحاله على عمرو ، م ويوكل المرتهن في قبض المرهون من شاء م لا الراهن^(٣) ، م ولا رقيق الراهن من المدير وأم الولد (والعبد المأذون وإن ركبته ديون وانقطع سلطنة السيد عما في يده)^(٤) وغيرهم^(٥) فإنه لا يوكلهم^(٦) ، م سوى المكاتب من أرقائه فإنه يوكله^(٧) ، م ويلزم الرهن أيضاً بإمكان سير من في يده المرهون إلى موضع المرهون^(٨) ، فالمرهون إذا لم يكن في يد المرتهن لم يلزم إلا بحقيقة القبض ، وإن كان^(٩) في يد المرتهن لزم الرهن بإمكان سيره إلى موضع المرهون^(١٠) ؛ م كما في الهبة

(١) قلت : ومثله المجنون وإنما ذكرت هذا لثلاثتهم اختصاص ذلك بالصبي مع ذكره للمجنون قبل هذه المسألة وبعدهما .

(٢) وإنما لم يضمه الصبي لأن المالك فرط بتسليمه له ، ولا يبرأ المالك لأن الدين المطلق إنما يتعين بقبض صحيح فإذا لم يصح فالحق باق في الذمة .

انظر الغرر البهية ٢٣١/٥ .

(٣) في (ص) : " لا في الرهن " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " وغيرهما " .

(٦) في (ص) : " ويوكلهما " ، وإنما لا يوكل الراهن ولا رقيقه لثلاثي تحدد القابض والمقبض كما في البيع ورقيق الراهن كيد سيده .

انظر فتح العزيز ٤٧٢/٤ ، اخلاص النواي ١٦٤/٢ ، نهاية المحتاج ٢٥٤/٤ و٢٥٥ .

(٧) لأن المكاتب مستقل باليد والتصرف فحكمه حكم الأجنبي ، ومثل المكاتب أيضاً المبيع إذا كان بينه وبين سيده مهابة ووقع التوكيل والقبض في نوبته .
انظر المراجع السابقة .

(٨) في (ص) : " إلى موضعه " .

(٩) نهاية اللوحة (٩٦) من (ص) .

(١٠) أي كما سبق ذكره في قبض المبيع ص ٧٢٨ .

[م] ^(١) والبيع فإن المبيع والموهوب إذا كانا في يد المشتري والتمتّب يلزمان بإمكان مضيئهما إلى موضع المبيع والموهوب ، م ولا بد في القبض وإمكان السير إلى المرهون من إذن جديد من الراهن في قبضه ^(٢) ؛ م كما في الهبة فإنه لا بد فيها من إذن جديد من الواهب في قبض المتهب الموهوب ^(٣) ؛ بخلاف المبيع الذي أجل ثمنه أو وقّر فإنه يحصل فيه القبض من غير إذن جديد ، وإن كان الثمن حالا ولم يُوفّر فلا يحصل القبض إلا بإذن جديد في قبضه كما ذكرنا في فصل القبض ^(٤) ، وصورة القبض في المرهون والموهوب كما ذكرنا في البيع ^(٥) ، فإن كانا منقولين فيحتاج فيهما مع القبض إلى النقل وإلا كفت التخلية ^(٦) .

فصل

م وبريء الغاصب [م] ^(٧) والمستعير من ضمان الغصب والعارية بإيداع (المالك المغصوب من [الغاصب] ^(٨) منه والمستعار من ^(٩) / المستعير) ^(١٠) والسارق كالغاصب في

-
- (١) "م" مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ ب [وإمكان سير من في يده إليه كالهبة والبيع] .
- (٢) لأن المرهون وإن كان في يد المرتهن فإن يده الثابتة على المرهون كانت غير جهة الرهن فلزم القبض بحكم الرهن .
- انظر فتح العزيز ٤/٤٧٣ ، مغني المحتاج ٣/٥٩ ، غاية البيان ص ٢٨٩ .
- (٣) انظر باب الهبة الفصل الأول منه .
- (٤) انظر ص ٧٢٩ .
- (٥) انظر ص ٧٢٧ .
- (٦) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٤١ و٣٤٢ ، التهذيب ٤/١٣ و١٤ ، روضة الطالبين ٣/٣٠٧ - ٣٠٩ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٥٣ و٤٥٤ ، الفرر البهية ٥/٢٣٠ - ٢٣٣ .
- (٧) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ ب [وبريء الغاصب والمستعير] .
- (٨) في الأصل : " المغصوب " .
- (٩) نهاية الوجه (١٩١) من (ظ) .
- (١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المغصوب منه والمعير المغصوب والمستعار منهما " .

الحكم^(١)، م ولا يبرأ الغاصب والمستعير بأن يقارضهما المالك على المغصوب والمستعار^(٢)، م ولا بأن يزوج المالك الجارية المغصوبة والمستعارة من الغاصب والمستعير، م ولا بأن يرهنهما المالك منهما، م ولا بأن يؤجرهما منهما المالك، م ولا بأن يوكل المالك الغاصب والمستعير (بيع المغصوب والمستعار أو بهبتهما أو وصيتهما)^(٣)، م ولا بأن (يريء المالك الغاصب والمستعير من ضمان الغصب والعارية؛ م)^(٤) والمغصوب والمستعار باق في يد كل واحد (منهما ولا تصير يد كل واحد منهما يد أمانة في أصح الوجهين على ما ذكره الرافعي^(٥)، واختار الماوردي أن الغاصب يبرأ^(٦)، وقال صاحباً الشامل والمهذب: وهو

(١) لأن الإيداع ائتمان وهو ينافي الضمان بدليل أنه لو تعدى في الوديعة لم يبق أميناً وارتفعت الوديعة بخلاف الرهن. انظر الحاوي الكبير ٤١/٦، أسنى المطالب ١٥٦/٢، غاية البيان ص ٢٨٩.

(٢) ذكر ابن الوردي في بهجته أن صورة القراض وهو المضاربة - كما سيأتي - مع العارية متناقضة إذ من شرط المقارضة أن يكون بنقد والنقد لا يعار قال: واعتذروا عن هذه العبارة - أن المراد فاسد الإعارة، والعدر عندي أنه لو صرحا - بزيئة النقد المعار صححا اهـ وسيأتي أن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه، وإعارة زينة النقد جائزة كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٣٣/٥، تحفة المحتاج ٣٠٣/٦.

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين: "بيع أو هبة أو وصية المغصوب والمستعار".

(٤) إنما لا يبرأ في الصور المذكورة لأنه ليس الغرض في هذه العقود الائتمان فلا تنافي الضمان، كالقراض فإنه وإن كان عقد أمانة فالغرض منه الربح وهو لا ينافي الضمان وكالرهن فإن الغرض منه التوثيق وهو لا ينافي الضمان أيضاً بدليل أنه لو تعدى في القراض والرهن لم يبطالان وعلى هذا فقس بقية العقود المذكورة، وطريق براءة الغاصب والمستعير من الضمان في حالة الرهن أن يرد الرهن إلى الراهن ثم يسترده بحكم الرهن وله إجباره على ذلك لتحصل براءته من الضمان.

انظر فتح العزيز ٤٧٦/٤، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٣٣/٥، اخلاص النواي ١٦٦/٢، فتح الجواد ٤٥٤/١، مغني المحتاج ٥٩/٣، نهاية المحتاج ٢٥٥/٤ و ٢٥٦.

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين: "يرئهما".

(٦) فتح العزيز ٤٧٦/٤ حيث صرح بأن الظاهر عدم حصول البراءة، وتبعه ابن الوردي وابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والشريني والرملي ووجهه أن الأعيان لا يبرأ منها لأن الإبراء إسقاط مافي الذمة أو تملكه.

انظر المراجع السابقة.

(٧) الحاوي الكبير ٤٢/٦.

ظاهر النص^(١) ، فعلى هذا المستعير أولى بالبراءة لأن ضمان العارية أخف أمراً من ضمان الغصب لأن اليد فيها مستندة إلى رضا المالك ، والإبراء بعد تلف العين عن ضمان ما يثبت في الذمة يصح^{(٢)(٣)} .

فصل

م وإذا لزم الرهن فيمتنع بيع الراهن المرهون [لا لقضاء الدين]^(٤) م وهبته^(٥) م ورهنه م وتزويجه^(٦) م وكتابه^(٧) م وإيجاره^(٨) إجارة تنقضي بعد المحل كما تمتنع الإجارة إن كان حالاً^(٩) ، وأما الإجارة التي تنقضي عند المحل أو قبله فلا تمتنع ؛ نعم لو حل أجل الرهن قبل انقضاء مدة الإجارة بموت الراهن يصير المرتهن إلى انقضاء مدة الإجارة ويضارب الغرماء

(١) نقله عن صاحبي الشامل والمذهب النووي في زيادة الروضة ٣/٣١٠ وهذا مما يدل على استفادة الشارح منها ، وانظر المذهب ٣/٣٩٢ ، وقد ذكر الغزالي في الوسيط ٣/٤٨٩ في المسألة وجهين من دون ذكر ترجيح .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : "من الغاصب والمستعير ، وكذلك لا يصح الإبراء قبل تلف العين عن ضمان ما يثبت في الذمة بعد تلف العين ؛ بخلاف الإبراء بعد تلف العين عن ضمان ما ثبت في الذمة فإنه يصح" .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٦/٣٣-٣٥ و٣٩-٤٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٧٥-٤٧٧ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٢٥٥ و٢٥٦ ، الإرشاد مع خلاص النواي ٢/١٦٥ و١٦٦ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في (ص) : " وكذا يمتنع هبته " .

(٦) في (ص) : " وكذلك يمتنع تزويج الراهن المرهون " .

(٧) في (ص) : " وكذلك يمتنع كتابة الراهن المرهون " .

(٨) في (ص) : " وكذلك يمتنع إيجار الراهن المرهون " .

(٩) إنما تمتنع جميع التصرفات المذكورة في هذا الفصل لكونها تنقل الملك أو تزيله وتفوت المقصود من الرهن وهو التوثق كالبيع والهبة والكتابة ، وإما تنقص القيمة كالتزويج والإجارة وإما لمزاحمتها المرتهن في مقصوده كالرهن .

انظر الوسيط ٣/٤٩٦ ، روضة الطالبين ٣/٣١٥ و٣١٦ ، فتح الجواد ١/٤٥٥ .

[١٣٧] بدينه [في الحال]^(١) ، فإذا انقضت مدة الإجارة بيع المرهون وقضى منه ما بقي من دينه فإن فضل شيء فللغرماء^(٢) ، وإنما تمتنع الإجارة التي تنقضي بعد المحل إذا أجر من غير المرتهن فأما [منه]^(٣) فلا مانع [كما لو أجره أولا ثم رهن منه ثانيا]^(٤) ، م وكذلك يمتنع وطء الراهن الجارية المرهونة بكرا كانت أو ثيبا أو حاملا من الزنا أو لم تكن بلغت سن الحمل أو لم تبلغ^(٥) فإن وطء البكر لزمه أرش البكارة ليصرفه إلى الدين أو يجعله رهنا مكانه ، م وكذلك يمتنع سفر الراهن بالمرهون ، م كما يمتنع سفر الزوج بالزوجة الأمة بخلاف السيد فإنه يسافر بها وبخلاف الزوجة الحرة فإن الزوج يسافر بها^(٦) ، م وكذلك يمتنع من الراهن^(٧) الانتفاع بالمرهون الذي يضر بالرهن كزراعة الأرض المرهونة وغراسها ، فإن تعدى بالغرس لم يقلع حتى يحل الأجل فحينئذ يقلع إن لم يف ثمن الأرض وحدها بالدين وتزيد قيمتها بالقلع ، فأما الانتفاع الذي لا يضر بالمرتتهن كاستخدام العبد

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٢) ما ذكره الشارح هنا هو وجه ذكره الشيخان من غير ترجيح وقد رجحه الطاوسي في التعليقة وابن المقرئ في الروض ، وذكر الشهاب الرملي في حاشيته على الروض ترجيح هذا الوجه عن البارزي ، قال الأنصاري في الغرر البهية ٢٣٧/٥ : وينبغي أنه إذا طلب المرتتهن يعمه مسلوب المنفعة يجاب احتياطا لبراءة ذمة الميت .
انظر فتح العزيز ٤/٤٨٤ ، روضة الطالبين ٣/٣١٦ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١١٩ ، روض الطالب مع أسنى المطالب وحاشيته ٢/١٥٨ .

(٣) في الأصل : " فيه " .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) وعلة منعه من وطئها إزالة البكارة إن كانت بكرا وخوف الحمل المنقص للقيمة إن كان يحل مثلها ، وحسما للباب في غيرهما ولعدم إيجاب العدة كذا في أصل الروضة وغيرها .
انظر فتح العزيز ٤/٤٨٨ ، إخلاص النواي ٢/١٦٧ ، مغني المحتاج ٣/٦٣ ، غاية البيان ص ٢٨٩ .

(٦) إنما امتنع سفر الراهن بالمرهون لحفظ حق المرتتهن من الضياع ، كما امتنع سفر الزوج بزوجه الأمة لحفظ حق السيد ، خلافا للسيد فله أن يسافر بأتمته المزوجة وإن فوت حق الزوج لتعلق حق السيد بالرقبة ولثلا يتقاعد ويمتنع السيد عن تزويجها .

انظر الوسيط ٣/٥٠٠ ، فتح العزيز ٤/٤٩٣ ، إخلاص النواي ٢/١٦٧ .

(٧) في (ظ) : " الراهن من " .

واستكسابه وسكون الدار وركوب الدابة ولبس الثوب جائز إلا إذا كان مما ينقص باللبس،
(وكذلك يجوز إنزاع الفحل على الإناث إلا إذا أثر ذلك في القيمة والأنثى يجوز الإنزاع عليها
إن كان يحل الدين قبل ظهور الحمل أو تلد قبل حلول الدين وإن كان يحل بعد ظهور
الحمل وقبل الولادة لم يجوز^(١) م وكذلك يمتنع قطع الرهن سِلْعَةً (أو يدا متأكلة)^(٢) من
المرهون في قطعها خطر، (ولا خطر في تركها هذا إذا لم يكن الغالب في القطع السلامة^(٣) ،
فإن كان الغالب فيه^(٤) / السلامة فوجهان أحدهما : أنه يمنع أيضاً وهو الموافق لإطلاق
المصنف^(٥) ، والثاني : أنه لا يمنع وهو الأظهر^(٦) ، والوجهان جاريان في مداواة بما يرجى
نفعه ويخاف غائلته^(٧) ولكن الغالب فيه السلامة^(٨) ، فأما إذا لم يكن فيه خطر فلا يمتنع
القطع [قال في شرح الحاوي]^(٩) ولكن إذا كان في تركه خطر^(١٠) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) لأنه إن لم يكن الغالب فيه السلامة فهو جرح يخاف منه فكان كجرحه بلا سبب .

انظر أسنى المطالب ١٧٠/٢ ، فتح الجواد ٤٥٥/١ .

(٤) نهاية الوجه (١٩٢) من (ظ) .

(٥) لأن المصنف قال في الحاوي الصغير لوحة ١٦ب [وقطع فيه خطر] فقد أطلق امتناع القطع لوجود الخطر
وهو شامل لما لا يغلب فيه السلامة وما يغلب فيه .

(٦) ما استظهره الشارح من التفريق بينهما هو ما صححه النووي في زيادته على الروضة .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٣٣ .

(٧) في (ظ) : " غليلته " ، والغائلة : الفساد والشر والمهالك . انظر لسان العرب ٥٠٩/١١ ، والمصباح
المنير ص ٤٥٧ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) ، وانظر شرح الحاوي المسمى بالتعليقة لوحة ١١٩ .

(١٠) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٩٦/٣ - ٥٠٨ و ٥٠٠ ، التهذيب ٧٥/٤ و ٧٦ ، روضة الطالبين ٣/٣١٥
و ٣١٦ و ٣٢٠ - ٣٢٢ و ٣٣٣ ، الغرر البهية ٥/٢٣٤ - ٢٤٠ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٦٣ .

فصل

م ولا يمتنع من الرهن^(١) فصد المرهون م ولا حجامته^(٢) عند الحاجة م ولا ختانه (في وقت اعتدال الهواء)^(٣) إذا لم يكن به عارض يخاف من الختان معه ، وإذا كان يندمل موضعه قبل الحلول أو لا تنقص القيمة به مع عدم الاندمال ، م وكذلك لا يمتنع اعتاق الرهن الموسر^(٤) المرهون م وإيلاده^(٥) ، م وينفذ كل واحد بقيمة يوم الإعتاق ويوم الإيلاد^(٦) (في أحد الوجهين)^(٧) ليرهن القيمة مكانه^(٨) ، (والثاني : أن الاعتبار بقيمة يوم

(١) في (ظ) : " الرهن من " .

(٢) في (ص) : " وحجامته " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنه لا يمتنع أيضا " .

(٤) والمعتبر في اليسار أقل الأمرين من قيمة المرهون ومن قدر الدين .

انظر فتح الجواد ٤٥٦/١ ، نهاية المحتاج ٢٦٠/٤ .

(٥) محل نفوذ العتق إذا لم يعتقه عن كفارة غيره فإن أعتقه عنها لم يصح لكونها بيعا إن كان بعوض أو هبة

وهو ممنوع منهما ، وإن أيسر ببعض القيمة نفذ ذلك في القدر الذي أيسر بقيمته .

انظر روضة الطالبين ٣١٨/٣ ، الفرر البهية ٢٤٢/٥ ، مغني المحتاج ٦٢١/٣ و٦٢٠ .

(٦) في (ص) : " ويوم الإيلاد وهو يوم الإحبال " ، قلت : ما في نسخة (ص) من تفسيره يوم الإيلاد يوم

الإحبال هو ما فسر به صاحب التعليقة في لوحة ١١٩ ، وما فهمه الأنصاري في غرره ٢٤٣/٥ معللا

ذلك بأن يوم الحبل هو يوم الإلتلاف أو سببه ، وهذا التفسير قال عنه ابن المقري في اخلاص

الناوي ١٧٠/٢ : وليس بمتنع فلا اعتراض على المصنف اهـ خلافا للأصل و (ظ) فقد فهما أنّ المراد به

يوم الولادة كما سيأتي من ذكره للوجهين .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ما ذكره الشارح من اعتبار القيمة يوم الولادة وجهها ثم نقله ذلك عن مقتضى لفظ المصنف لم أجد من نقله

وجهها غير الشارح وتبعه ابن الوردي قال ابن المقري : ولم أر هذا الخلاف لغيرهما اهـ ، وإنما المنقول أنّ في

المسألة ثلاثة أوجه الأول اعتبار أقصى القيم من يوم الإحبال إلى الموت ، والثاني أنّ الاعتبار بيوم الموت -

قلت : ولعل هذا مراد الشارح وإن كان بينهما فرق فيوم الولادة قد يتأخر عنه الموت ليوم أو يومين

وتختلف القيمة - ، والثالث : ما ذكره الشارح وجهها ثانيا وهو أنّ الاعتبار بيوم الإحبال .

الإحبال وهو الأصح ، والأول هو مقتضى لفظ المصنف^(١) ^(٢) .

م^(٣) ولا يمتنع إعتاق المرهون من الراهن المعسر إن كان معلقاً بصفة ووجدت الصفة بعد فك الرهن ، (وكذا لا يمتنع نفوذ الإيلاد بعد الفك وإن كان الإحبال قبل الفك)^(٤) ، فأما إن كان العتق منجزاً أو معلقاً بصفة ووجدت قبل الفك لم يحصل العتق ، ولو وجد الوصف قبل الفك^(٥) ثم مرة أخرى بعد الفك لم يحصل العتق أيضاً وانحلت اليمين بوجودان الوصف الأول ، م^(٦) وغرم المعسر بدل الجارية المرهونة إن أولدها وماتت بسبب الإيلاد إذا قدر عليه ليُجعل رهنًا مكانها ؛ م كأن وطئ جارية غيره بالشبهة وأولدها وماتت بالإيلاد فإنه يغرم قيمتها للسيد ؛ م لا كأن وطئ امرأة بالزنا م (أو بنكاح)^(٧) وأولدها وماتت بالإيلاد فإنه لا يغرم قيمتها حرة كانت أو أمة مكرهة كانت أو مطاوعة^(٨) ، م وينفذ كل

= انظر المذهب ٢٢٢/٣ ، الوسيط ٤٩٩/٣ ، روضة الطالبين ٣٢٠/٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٤٣/٥ ، اخلاص الناي ١٧٠/٢ .

(١) قال المصنف في الحاوي الصغير لوجه ١٦ ب : [ولا إعتاق الموسر وإيلاده بقيمة يومه] ، ففهم منها الشارح أنه يقصد بيومه يوم الولادة وهذا ما فهمه أيضا ابن الوردي في بهجته ، لكن الأولى هو ما في نسخة (ص) تبعا لصاحب التعليقة وفهمه الأنصاري أيضا من أن المصنف قصد باليوم يوم الإحبال كما سبق ذلك قريبا ليتوافق مع الصحيح ولأن المذكور ليس وجهها منقولاً ، انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٤٣/٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وقد نقل هذا السقط والذي قبله عن الشارح ابن المقري في شرحه للإرشاد انظر اخلاص الناي ١٧٠/٢ ، وهذا مما يدل على التصرف في نسخة (ص) .

(٣) "م" سقط من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " الملك " .

(٦) في (ص) : " والإيلاد كالعتق المعلق بصفة يوجد بعد الفك فينفذ " .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو يحل من نكاح أو ملك " .

(٨) إنما لا يغرم في هاتين الصورتين لأن ولادتها في الأولى لاتضاف إلى وطنه لقطع الشرع نسب الولد عنه ولتولد موتها في الثانية من مستحق .

ما منعنا الرهن منه من التصرفات المذكورة بإذن المرتهن ؛ م لكن إنما ينفذ البيع^(١) بإذن المرتهن إذا لم يشترط رهن ثمن ما أذن في بيعه م وإذا لم يشترط تعجيل حقه المؤجل من الثمن ، فإن شرط فسد الإذن^(٢) ، م ويرجع المرتهن عن الإذن قبل تصرف الرهن في الذي أذن له فيه ، م ويرجع المرتهن عن الإذن في الهبة م والرهن قبل قبض المتهب والمرتهن^(٣)/^(٤).

فصل

م ويحلف من جحد رجوع المرتهن عن الإذن في البيع وهو الرهن ؛ وذلك إذا أذن المرتهن للرهن في بيع المرهون ثم ادعى المرتهن بعد البيع الرجوع عن الإذن قبل البيع (وأنكر الرهن أصل الرجوع)^(٥) حلف الرهن على عدم الرجوع^(٦) ، م ويحلف من جحد البيع قبل الرجوع عن الإذن وهو المرتهن ؛ [١٣٨] وذلك إذا اتفقا على البيع والرجوع عن الإذن وتنازعا في السبق^(٧) ، م ويحلف من جحد الرهن إذا قال المستحق للمديون : رهنّت عبدك

= انظر فتح العزيز ٤/٤٩١ ، الغرر البهية ٥/٢٤٤ ، نهاية المحتاج ٤/٢٦٥ .

(١) في (ص) : " وإنما ينفذ ذلك " .

(٢) وسبب فساده في الأولى جهالة الثمن وعدم وجوده أو لامتناع رهن المرهون ، وفي الثانية عدم لزوم تعجيل المؤجل بالشرط .

انظر المذهب ٣/٢٢٤ ، خلاص النساوي ٢/١٧١ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٤٣٣ ، أسنى المطالب ٢/١٦٣ .

(٣) نهاية اللوحة (٩٧) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٢٢٠-٢٢٤ ، الوسيط ٣/٤٩٦-٤٩٩ و٥٠١ و٥٠٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٦١-٦٤ و٦٦ و٦٧ و٧٢ ، أسنى المطالب ٢/١٥٩-١٦٣ و١٦٩ و١٧٠ ، فتح الجواد ١/٤٥٦ و٤٥٧ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) إنما يصدق من يدعي عدم الرجوع وهو الرهن لكون الأصل عدمه .

انظر فتح العزيز ٤/٥٤٠ ، فتح الجواد ١/٤٥٧ ، مغني المحتاج ٣/٩٣ .

(٧) لكون الأصل عدم الرجوع عن الإذن في الوقت الذي يدعيه كل منهما كما أنّ الأصل عدم البيع في =

عندي بالدين الذي لي عليك ، وقال الراهن : ما رهنته عندك ، فالقول قول الراهن ، م
ويحلف من جحد قبض الرهن إذا اتفقا على الرهن وقال المرتهن : أقبضتني المرهون ، وجحد
الراهن فإنه يصدق^(١) / الراهن ؛ وإن كان في يد المرتهن وقال [الراهن : غصبته مني^(٢) ،
]]ولو أقر الراهن بإقباضه وجحد بعد ذلك الإقباض فله تحليف المرتهن^(٣) سواء ذكر لإقراره
تأويلا ؛ كأن قال : أقبضته بالقول وظننت أنه يكفي قبضا ، أو عولت على كتاب وكيلى
فبان مزورا ، أو أشهدت على رسم القبالة^(٤) ، أو لم يذكر تأويلا^(٥)] ، م ويحلف من جحد
قبض المرهون عن جهة الرهن إذا كان في يد المرتهن وقال^(٦) قبضته عن جهة الرهن وقال
الراهن : عن جهة العارية مثلا صدق الراهن^(٧) ، م ويحلف من جحد رجوع الراهن عن إذن

= الوقت الذي يدعيه فيتعارضان ويبقى أن الأصل استمرار الرهن .
انظر المراجع السابقة .

(١) نهاية الوجه (١٩٣) من (ظ) .

(٢) صدق الراهن في صورتين لكون الأصل عدم مادعاه المرتهن من الرهن في الأولى والقبض في الثانية .
انظر المهذب ٣/٢٣٦ ، اخلاص النಾಯي ١٧٢/٢ ، تحفة المحتاج ٦/٣٦٤ و٣٦٧ .
(٣) وذلك لاحتمال صدقه .

(٤) رسم القبالة : هي كتابة الصحيفة أو الورقة والرسم هو الكتابة ، والقبالة قال في المصباح : اسم
المكتوب من ذلك لما يلتزمه الإنسان من عمل ودين وغير ذلك ، قال الزمخشري كل من تقبل بشيء
مقاطعة وكب عليه بذلك كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القبالة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لأنه
صناعة اهـ

انظر المصباح المنير ص ٢٢٧ و ٤٨٩ ، نهاية المحتاج ٤/٣٠٠ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٢٣ .

(٥) محل تحليف الراهن للمرتهن إن علم استناده لمجرد الإقرار ، وإن علم استناده إلى بينة كما لو شهد عليه
الشهود لم يكن له تحليفه .

انظر فتح العزيز ٤/٥٣٤ ، حواشي تحفة المحتاج ٦/٣٦٨ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل سوى ما بين المعقوفتين المزدوجتين فمثبت من (ص) وحدها .

(٧) لما سبق من أن الأصل عدم لزوم الرهن وعدم الإذن في قبضه ، وهذا يكفي عنه ما قبله من ذكره تحليف
جاحد القبض قبل ستة أسطر ، قال الأنصاري في الغرر البهية ٥/٢٥١ : وكأنه ذكر هذا للخلاف فيه
وإلا فهو معلوم من قبل اهـ بتصرف .

القبض وهو المرتهن إذا سلم الراهن أنه أذن له في قبضه عن جهة الرهن ولكن قال رجعت قبل أن قبضته^(١) وجحد المرتهن فإنه يصدق المرتهن ، ولو قال الراهن لم يقبضه بعد وقال المرتهن قبضته إن كان المرهون في يد الراهن فالقول قوله وإن كان في يد المرتهن فالقول قوله^(٢) ، م ويحلف من جحد قدر المرهون إذا قال الراهن رهنه نصف هذا العبد منك وقال المرتهن بل كله فالقول قول الراهن ، م وكذلك يحلف من جحد قدر المرهون به إذا كان لزيد على عمرو مائتان ورهن عمرو عبدا عنده وتنازعا فقال الراهن رهنه عندك بمائة وقال المرتهن رهنه رهنه بالمائتين فالقول قول الراهن^(٣) ، (ومسائل الفصل كلها ستأتي في الأقضية^(٤) إلا مسألة جحد أصل الرهن)^{(٥)(٦)} .

فصل

م وللمرتهن اليد على المرهون بالأمانة^(٧) وإن حصلت البراءة عن الدين بالإبراء أو

(١) كذا في المخطوط بصيغة الماضي تبعا للرافعي في فتح العزيز ٥٣٣/٤ ولو عبر بالمضارع لكان أولى .

(٢) إنما يصدق المرتهن وإن كان الأصل عدم القبض لأنه أذن له في قبضه والعين في يده فالظاهر أنه قبضه بحق فاليد قرينة دالة على صدقه .

انظر المذهب ٢٣٦/٣ ، فتح العزيز ٥٣٣/٤ ، الغرر البهية ٢٤٩/٥ .

(٣) لأن الأصل عدم ما يدعيه المرتهن وهو الزيادة في الصورتين وقد ذكر ابن حجر تبعا للرافعي أن جميع ما ذكر هنا محله في رهن التبرع وأما الرهن المشروط فإنهما يتحالفان كما سبق في فصل التحالف .

انظر فتح العزيز ٥٢٩/٤ ، الغرر البهية ٢٥١/٥ ، فتح الجواد ٤٥٨/١ .

(٤) وهو في الجزء الثاني الذي لا يزال مخطوطا ، وقد قال ابن السري في بهجته مع الغرر البهية ٢٥٢/٥ : قلت وهذا في القضاء ذكره فهو من المعلوم فيما ذكره .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ١٩٢/٦-١٩٦/١٩٦ ، حلية العلماء ٤٦٤/٤-٤٧٢ ، روضة الطالبين ٣٤٩/٣-٣٥٨/٣ ، المنهاج مع شرح المحلى ٤٤٦/٢-٤٥٠ ، الغرر البهية ٢٤٨/٥-٢٥٢ .

(٧) هذا في الغالب لأنها الركن الأعظم في الوثوق ، فإن لم تكن للمرتهن اليد كما لو رهن رقيقا مسلما =

الاستيفاء أو الاعتياض فلا^(١) يسقط بتلفه شيء من الدين ؛ نعم لو تعدى المرتهن في المرهون أو امتنع من رده بعد حصول البراءة ضمنه ، م والرهن بشرط أن المرهون عارية منه بعد شهر ، م أو مبيع منه بعد شهر مضمون بعد الشهر وأما قبل الشهر فهو أمانة^(٢) ، م وفاسد كل عقد كالصحيح في الضمان وعدمه^(٣) ، فصحيح الرهن لا يوجب الضمان فكذا فاسده ، وصحيح العارية والبيع يوجب الضمان فكذا فاسدهما ، [وهكذا]^(٤) حكم الفاسد من الوديعة والوكالة والإجارة والشراء .

م ونزع الراهن المرهون من يد المرتهن أو العدل الموضوع عنده^(٥) لينتفع به بنفسه أو بغيره إعارة أو إجارة من عدل ؛ لكن لو كان المرهون جارية فإنما ينزعها إذا أمن من غشيانه إياها بأن كانت محرما له أو كان^(٦) ثقة ذا أهل^(٧) ، ولو كان المرهون عينا لا ينتفع بها إلا

= أو مصحفا من كافر أو سلاحا من حربي ونحوها وضع عند من له تملكه .
انظر فتح الجواد ١/٤٥٨ و ٤٥٩ ، مغني المحتاج ٣/٦٧ .

(١) في (ص) : " حتى لا " .

(٢) لأن فاسد كل عقد كصحيحه في الضمان وعدمه كما ذكر المصنف وهو قبل الشهر رهنا وإن كان فاسدا لتأقيته ، وأما بعد الشهر فهو عارية وبيع وإن كانا فاسدين لتعليقهما .
المهذب ٣/٢٣٣ ، فتح العزيز ٤/٥٠٩ ، نهاية المحتاج ٤/٢٨٣ .

(٣) يستثنى من ذلك عدة مسائل ذكرها ابن المقري في اخلاص الناوي ٢/١٧٥ ، والبكري في الاعتناء ١/٥٠٩-٥١١ ، والأنصاري في الغرر البهية ٥/٢٥٤ و ٢٥٥ ، وقد ذكر الشرييني في مغني المحتاج ٣/٧٥-٨٢ شيئا من هذه المستثنيات ثم قال : ولو قيل في هذه القاعدة كل عين لاتعدي فيها وكانت مضمونة بعقد صحيح كانت مضمونة بفاسد ذلك العقد ومالا فلا فإنه لايرد كما قال شيخه وغيره شيء من هذه المستثنيات اهـ .

(٤) في الأصل : " وهذا " .

(٥) في (ص) : " الموضوع عنده للانتفاع لينتفع " .

(٦) في (ص) : " أو كان النازع " .

(٧) في (ص) زيادة هذه العبارة : " ولو كان الانتفاع بالمرهون مستمرا في جميع زمان الرهن يجوز للراهن نزعه فيه كالدار أراد سكونه فيها ، وإن لم يكن مستمرا كركوب الدابة فإنما ينزعها في وقت الركوب " ، وسيأتي ذكر معنى هذه العبارة في نسخة الأصل و (ظ) .

بتفويتها كالنقود والحبوب لم ينزعها أصلا ، [م]^(١) وإنما ينزع من يد المرتهن للانتفاع إذا لم يجامع ذلك الانتفاع يد المرتهن^(٢) ، فأما إذا جامع الانتفاع يد المرتهن ككون العبد محترفا يمكن استكسابه في يده فلا ينزع من يده^(٣) ، (م) وإنما ينزع للانتفاع في وقت الانتفاع ، فإن كان وقت الانتفاع مستمرا كسكنى الدار فذاك ، وإن لم يكن مستمرا كركوب الدابة واستخدام العبد فينزع في وقت الركوب والاستخدام^(٤) ، م ويشهد الراهن كل مرة على أنه نزع المرهون من يد المرتهن للانتفاع^(٥) ، م لا الراهن الظاهر في العدالة وهو الذي اشتهرت عدالته فإنه لا يحتاج إلى الإشهاد [عليه]^{(٦)(٧)} .

فصل

م وللمرتهن طلب بيع^(٨) المرهون عند الحاجة إليه إن كان الدين حالا أو مؤجلا وقد حل ، م وله التقدم بثمن المرهون على سائر الغرماء ؛ حتى لو حُجر على الراهن لم يضارب الغرماء المرتهن بل يختص هو به^(٩) ، م فإن أبى الراهن بيع المرهون عند طلب المرتهن البيع

(١) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ ب [ونزع لانتفاع لا يجامعها وقته] .

(٢) في (ص) : " المرتهن في وقت الانتفاع " .

(٣) لكن لو أراد نزع الخدمة فله ذلك .

انظر فتح العزيز ٤/٤٩٣ ، الغرر البهية ٥/٢٥٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) حفظا لحق المرتهن كي لا يجحد الرهن ، ويكتفى بشهادة رجل واحد أو امرأتين مع تحليف المرتهن .

انظر أسنى المطالب ٢/١٦٢ ، فتح الجواد ١/٤٥٩ ، نهاية المحتاج ٤/٢٦٧ و ٢٦٨ .

(٦) في الأصل " إليه " .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٢١١ و ٢١٦ و ٢٣٢ و ٢٣٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤/٤٩٢ و ٤٩٣

و ٤٩٨ و ٥٠٧ - ٥٠٩ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/١٧٤ - ١٧٦ ، فتح الوهاب ١/١٩٦ - ١٩٨ .

(٨) نهاية الوجه (١٩٤) من (ظ) .

(٩) لأن تقدمه بثمن المرهون من فوائد الرهن فحقه متعلق به وبالذمة وحقهم متعلق بالذمة فقط .

عند الحلول وأبى الأداء أيضا أجبره الحاكم على بيعه أو أدائه ؛ كما يجبر المرتهن على الرضا بالبيع أو الإبراء إذا أراد الراهن البيع ولم يرض المرتهن^(١) ، م فإن أصر الراهن على المنع من البيع والأداء بعد إجبار الحاكم باعه الحاكم عليه كما يبيعه عند غيبته ؛ فلو لم يكن حاكم باع المرتهن المرهون بنفسه ؛ كما لو لم يكن له بينة يقيمها عند الحاكم عليه^(٢) .

م وليس للمرتهن التصرف في المرهون (سواء كان)^(٣) قوليا كالبيع والهبة ، أو فعليا كالاستخدام والركوب ، م وإذا لم يكن له التصرف فوطئه الجارية المرهونة زنا يوجب الحد ويوجب عليه المهر إن كانت مكرهة ، وإن كانت مطاوعة فلا ، ولا يوجب قيمة الولد [١٣٩] وهو رقيق للراهن ، (وإن وطئها على ظن أنها زوجته أو أمته أو جهل التحريم لقرب عهده بالإسلام أو نشأته في بادية بعيدة عن أهل العلم فهو شبهة لا حد عليه وعليه المهر مكرهة كانت أو مطاوعة^(٤) والولد حر نسيب وعليه قيمته)^(٥) ، م ولو^(٦) كان الوطاء بإذن الراهن (مع علمه بالتحريم)^(٧) فهو زنا أيضا^(٨) ، ولو كان [وطؤه بالإذن]^(٩) مع ظنه

= انظر فتح الوهاب ١/١٩٧ ، تحفة المحتاج ٦/٣٢٦ .

(١) دفعا لضرر المرتهن في الأولى وضرر الراهن في الثانية .

انظر أسنى المطالب ٢/١٦٦ و ١٦٧ ، فتح الجواد ١/٤٦٠ ، مغني المحتاج ٣/٦٩ .

(٢) إنما جاز له بيعه بدون إذنه وإذن الحاكم لأنه كالظافر بغير جنس حقه من مال المديون ولا حجة له عليه .

انظر التهذيب ٤/٦٣ ، فتح العزيز ٤/٥٠٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٧٧ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) إنما وجب عليه المهر وإن كانت مطاوعة لوجود الشبهة وهي جهلها بتحريم الوطاء مع الإذن فإن كانت

عامة فلا مهر لها لأنه لامهر لبغي .

انظر الحاوي الكبير ٦/٦٥ ، أسنى المطالب ٢/١٧٢ ، تحفة المحتاج ٦/٣٤٢ ، اعانة الطالبين ٣/٦٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وسيأتي معناه فيها بعد عدة أسطر .

(٦) في (ص) : " وكذا لو " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) قال الماوردي في الحاوي الكبير ٦/٦٥ : وعلى الراهن الآذن التعزير لإقدامه على إباحة المحرمات .

(٩) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

حل الوطاء بالإذن وإن نشأ بين المسلمين فهو شبهة لا يوجب الحدم ويوجب المهر إن كانت مكرهة ، وإن كانت مطاوعة فلا (لانضمام إذن المستحق إلى طواعيتها)^(١) ، ^(٢) م ويوجب قيمة الولد للراهن إذا أولدها وهو حر نسيب^(٣) / ^(٤) / ^(٥) .

فصل

م والذي ائتمنه الراهن والمرتهن لوضع الرهن عنده إن رده إلى أحدهما دون إذن الآخر ضمن للذي لم يأذن له في الرد إن تلف ، فإن رده للراهن ضمن بدله للمرتهن ليكون مرهونا مكانه ثم له مطالبة الراهن بأداء الدين لينفك المدفوع إلى المرتهن عن الرهن ، وإن رده إلى المرتهن وتلف عنده ضمن المؤتمن للراهن ، [م]^(٦) ولكل واحد من المرتهن والراهن إذا ائتمنا أحدا طلب تحويل المرهون من المؤتمن إلى مؤتمن آخر إن كان عدلا ففسق ، م أو كان فاسقا فزاد فسقه^(٧) ، م ويبيع المؤتمن المرهون بالإذن الأول من الراهن حيث أذن له

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وهو بنصه في فتح العزيز ٥١٢/٤ .

(٢) في (ص) : " ولو ظن الحل بأن ظنها زوجته أو أمته أو جهل التحريم لقرب عهده بالإسلام أو نشأته في بادية بعيدة عن أهل العلم فإنه شبهة يجب به المهر مكرهة كانت أو مطاوعة " .

(٣) إنما كان الولد حراً نسبياً في هذه الصورة وفي صورة انتفاء الحد فيما لو ظنها زوجته لأن الشبهة كما تدرأ الحد تثبت النسب والحرية .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٣٨ ، مغني المحتاج ٣/٨٣ .

(٤) نهاية اللوحة (٩٨) من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٦/٦٢-٦٦ و ١٣٠-١٣٢ ، حلية العلماء ٤/٤٧٨ و ٤٧٩ ، التهذيب ٤/٢٨ و ٢٩ و ٦٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٦٩ و ٨٢ و ٨٣ ، أسنى المطالب ٢/١٦٦ و ١٦٧ و ١٧١ و ١٧٢ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٦) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١٦ ب و ١٧ أ [ولكل طلب التحويل منه إن فسق] .

(٧) ومثل ذلك مالهو ضعف عن الحفاظ أو حدث عداوة بينه وبين طالب التحويل فإنه يمكن من التحويل ، أما لو طلبه أحدهما لغير هذه الأمور لم يمكن منه إلا برضى الآخر .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٢٧ ، الغرر البهية ٥/٢٦٠ ، نهاية المحتاج ٤/٢٧٣ .

لدى الوضع عنده في البيع عند الحاجة (ولا يحتاج إلى تجديد إذن^(١)) ، فأما المرتهن فلا يبيع إلا بإذن جديد من الراهن ثانياً^(٢) (٣) ، م والمؤمن المأذون له في البيع وكيل الراهن فيه حتى لو عزل الراهن قبل البيع عنه انعزل ، ولا ينعزل بعزل المرتهن (لكن له منعه من بيعه ، فإذا المرتهن شرط وليس بتوكيل^(٤)) ، [وحتى لو]^(٥) باع المرهون وقبض الثمن وتلف في يده من غير تعد تلف من ضمان الراهن^(٦) ، أو خرج المبيع مستحقاً بعد أن قبض الثمن وتلف في يده رجع المشتري على من شاء من العدل والراهن^(٧) ، بخلاف ما لو باع العدل^(٨) المرهون بإذن الحاكم (لموت الراهن أو غيبته)^(٩) فإن المشتري لا يغرم العدل بحال ؛ كما لا يغرم الحاكم إذا باع بنفسه^(١٠) ، (وحتى لو)^(١١) ادعى العدل أن الثمن تلف في يده صدق مع يمينه ، أو

(١) لأن الأصل بقاء الإذن الأول من الراهن ، وأما المرتهن فيشترط مراجعته فإنه ربما أمهل أو أبرأ ولأن إذنه في البيع قبل القبض غير صحيح . انظر فتح العزيز ٥٠١/٤ ، فتح الجواد ٤٦١/١ ، مغني المحتاج ٧٠/٣ .

(٢) بل لا بد من حضور الراهن لأن المرتهن يبيعه لغرض نفسه فيتهم في الاستعجال وترك الاحتياط .

انظر التهذيب ٦٣/٤ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٣٢٩/٦ ، أسنى المطالب ١٦٧/٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) والأصل بدل ما بين المعقوفتين : " أو " .

(٦) لأنه ملكه والعدل نائبه وأمينه .

انظر فتح العزيز ٥٠٢/٤ ، اخلاص النواي ١٧٨/٢ ، الغرر البهية ٢٦٣/٥ .

(٧) أما رجوعه على العدل فلوضع يده عليه ، وأما رجوعه على الراهن فلاجلائه المشتري شرعاً إلى التسليم

للعدل بحكم توكيله ، قال الرملي في النهاية : وظاهر كلامه عدم الفرق بين تلفه بتفريط وغيره والأصح

خلافه فيضمن حينئذ العدل وحده اهـ .

انظر أسنى المطالب مع حاشية الرملي ١٦٨/٢ ، فتح الجواد ٤٦١/١ ، نهاية المحتاج ٢٧٧/٤ .

(٨) نهاية الوجه (١٩٥) من (ظ) .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) لأن الحاكم لا يطالب فكذا نائبه .

انظر التهذيب ٦٥/٤ ، فتح العزيز ٥٠٢/٤ ، الغرر البهية ٢٦٣/٥ .

(١١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو " .

ادعى تسليم الثمن إلى المرتهن ضمنه بترك الإشهاد^(١) كما سيأتي تفصيل ذلك في الوكالة إن شاء الله تعالى^(٢) ففي الحكم بكونه وكيلاً يوجب عود جميع أحكام الوكالة من وجوب البيع بثمن المثل أو بما يتغابن الناس بمثله من نقد البلد حالاً وغير ذلك^{(٣)(٤)}.

فصل

م ويجب على الراهن مؤن استبقاء المرهون ككراء الإصطبل^(٥) للدابة المرهونة وعلفها وسقيها ونفقة المملوك المرهون وكسوته وأجرة رده من الإباق وسقي الأشجار والكروم ومؤنة الجذاذ والحصاد وتخفيف الثمار وأجرة البيت الذي يحفظ المرهون فيه إذا لم يتبرع به المرتهن^(٦)، م وبدل المرهون إذا جُني عليه خطأ أو عمداً وعفا على مال رهن بالدين عند المرتهن^(٧) وإن نفى الراهن الجناية، م لا إن نفاها المرتهن فإنه لا يكون رهناً، م وكذلك الزوائد المتصلة كسمن الجارية وتعلم الحرفة رهن عند المرتهن؛^(٨) دون المنفصلة كمهر

(١) يستثنى من ذلك مالو قال أشهدت ومات شهودي أو غابوا وصدقه الراهن فلا ضمان .

انظر الوسيط ٥٠٧/٣ ، روضة الطالبين ٣٣٠/٣ ، مغني المحتاج ٧٠/٣ و ٧١ .

(٢) انظر الوكالة في ص ٩٥٣ و ٩٥٤ .

(٣) انظر ص ٩٤٣ و ٩٤٤ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٥٠٥-٥٠٧ ، التهذيب ٦٣-٦٦/٤ ، روضة الطالبين ٣٢٦/٣

و ٣٢٧ و ٣٢٩ و ٣٣٠ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٤٦-٤٦١ .

(٥) الإصطبل : خماسي يجعل الألف أصلية وقيل بل رباعي وهو موقف الدابة .

انظر لسان العرب ١١/١٨ ، القاموس المحيط ٣/٣٣٩ .

(٦) فإن لم يكن للراهن مال أو لم يكن حاضراً راجع المرتهن الحاكم لبيع جزءاً من المرهون لذلك ، وله

الإنفاق بإذنه ليكون رهناً بالنفقة أيضاً .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٣٢ ، فتح الجواد ١/٤٦١ .

(٧) لأن بدل الجناية يقوم مقام الأصل فيجعل بيد من كان الأصل بيده من المرتهن أو المؤتمن .

انظر فتح العزيز ٤/٥١٣ ، الفرر البهية ٥/٢٦٤ ، مغني المحتاج ٣/٨٣ .

(٨) في (ظ) : "م" .

الجارية الموطوءة بالشبهة وأكساب العبد ولبن الماشية ، فأما الحمل إن كان موجوداً عند الرهن وهو في البطن عند البيع يكون مرهوناً^(١) وكذلك إن كان منفصلاً عند البيع ، فأما إن لم يكن موجوداً عند الرهن لم يكن مرهوناً فيمتنع بيع الأم إن لم ينفصل الحمل^(٢) ، م وإن نفى الراهن الجناية على المرهون حيث أقر الجاني بالجناية عليه وقضى الدين من غير بدل الجناية رد ذلك البديل إلى المقر بالجناية^(٣) ، فأما إن صرف إلى الدين فلا شيء للمقر على الراهن^(٤) .

فصل

م وينفك الرهن بفسخ المرتهن فإنه جائز من جهته سواء فسخ الراهن معه أو لم يفسخ ، م وكذلك ينفك بتلف الرهن بآفة سماوية ، م وكذلك ينفك ببيعه ، م وبفراغ ذمة الراهن عن الدين المرهون به بإبراء أو استيفاء أو اعتياض أو حوالة أو إقالة للبيع المرهون هو بضمنه ، ولا ينفك بالبراءة عن بعض الدين بعض المرهون ، م وكذلك ينفك بقتل المرهون لتعمده الجناية على نفس السيد أو على من يرثه أو على الأجنبي ، م وللسيد القصاص على

(١) معنى العبارة أن الحمل إذا علم وجوده عند الرهن ولم ينفصل عند البيع بل بقي في البطن فإنه يكون مرهوناً .

(٢) محل امتناع بيعها يعني من حيث الرهنية كما قاله القليوبي ، وذكر ابن المقرئ والأنصاري أن محل امتناع بيعها إن تعلق بها حق ثالث بوصية أو حجر فلس أو موت ؛ وذلك لأن الحمل غير مرهون ويتعذر استثنائه أو توزيع الثمن عليه وعلى الأم للجهل بقيمته .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ١٧٣/٢ ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية القليوبي ٤٤٢/٢ ، نهاية المحتاج ٢٩٠/٤ .

(٣) لأن الراهن ينكره ولم يبق للمرتهن فيه حق .

انظر الغرر البهية ٢٦٧/٥ ، فتح الجواد ٤٦٢/١ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢١٢/٣-٢١٤ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٣١ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٠٤/٤ -

٥٠٦ و ٥١٢-٥١٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٧٩ و ٢٨٧ و ٢٨٩ و ٢٩٠ ، الإرشاد مع اخلاص

الناوي ١٧٨/٢ و ١٧٩ .

عبد المرهون حيث [١٤٠] قطع طرفه أو طرف عبده أو قتل مورثه أو عبدا آخر له ، م وكذلك للسيد العفو (عن القصاص^(١))^(٢) من غير مال^(٣) ، (ولو عفا على مال لم يثبت المال^(٤))^(٥) ، وكذلك لو كانت الجناية خطأ^(٦) ؛ فأما لو جنى على نفس^(٧) أجنبي (أو طرفه أو على طرف مورث السيد ثبت المال إن كانت الجناية)^(٨) خطأ أو عمدا وعفا [عنه]^(٩) على مال^(١٠) ، (م) وكذلك لو جنى عبده المرهون على عبد آخر مرهون لسيده فللسيد

(١) كتب هنا في الأصل : بعد كلمة القصاص " المرهون قطع " لكن يؤم ناسخها أنها مطموسة ولا أدري ما مناسبتها هنا .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) قضية كلام الشارح كأصله عدم ثبوت المال في مسألة عفو السيد عن قصاص مورثه وهو مبني على أنه يثبت للوارث ابتداء وهو وجه في الشرح الكبير والروضة ، والوجه الثاني ثبوت المال بناء على أنه يثبت للمورث ثم يتلقاه عنه الوارث وصححه ابن المقرئ في الروض من زيادته في هذا الموضع على الروضة وأصلها واعتمده ابن حجر وابن قاسم ، ومعنى ثبوت المال أي توصل الراهن به إلى فك الرهن أو خروج مقدار الأرض من الرهن .

انظر الحاوي الكبير ١٥٥/٦ ، فتح العزيز ٥١٨/٤ و ٥١٩ ، روضة الطالبين ٣/٣٤٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ١٧٥/٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٣٦٢/١ ، حاشية ابن قاسم على الفرر البهية ٢٦٩/٥ .

(٤) لأن السيد لا يثبت له على عبده مال فيبقى رهنا كما كان .

انظر التهذيب ٣٨/٤ و ٣٩ ، روضة الطالبين ٣/٣٤٣ ، مغني المحتاج ٣/٨٦ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولو جنى على طرف السيد عمدا وعفا عنه على مال لم يثبت المال " .

(٦) في (ص) : " وكذا لو جنى على مورثه ومات بها " ، وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٢١ ، ولم أثبتها لانفكاك الرهن بتلف المرهون فلا يتصور أصلا العفو عن تالف مملوك .

(٧) " نفس " سقط من (ص) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) " عنه " مثبت من (ص) .

(١٠) وإنما لم يمنع الرهن حق الجناية لأن حقه متعين في الرقبة وحق المرتهن متعلق بذمة الراهن بالرقبة وأيضا فحق المجني عليه مقدم على حق المالك فأولى أن يتقدم على حق المرتهن ، وقدم حق المجني عليه على حق المالك مصلحة في حسم الجنايات .

الأرض^(١) متعلقاً برقبة عبده المرهون ليرهن السيد^(٢) ذلك الأرض عند مرتهن القتييل المرهون^(٣) / حيث يكون غرض^(٤) ؛ م كأن يختلف المرتهنان ، م أو لم يختلفا ولكن يختلف الدينان في الحلول والتأجيل (سواء كان الحال دين المقتول أو دين القاتل^(٥) ، أو يختلفا في التأجيل^(٦) ، م أو في القدر والقتيل مرهون بأكثر الدينين ، فإن كان المرهون القاتل دون القتييل ، أو كانا مرهونين عند شخص واحد ولم يختلف الدينان في الحلول والتأجيل ولا في قدر التأجيل ولا في قدر الدين^(٧)^(٨) أو اختلفا في القدر وكان القتييل مرهوناً بأقل الدينين

= الوسيط ٥١٥/٣ ، أسنى المطالب ١٧٤/٢ ، نهاية المحتاج ٢٩٠/٤ و ٢٩١ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فله الأرض ، وكذا لو جنى على طرف مورث السيد فللمورث الأرض إن كانت الجناية خطأ وعفي على مال ، م وكذلك لو جنى على عبد آخر مرهوناً لسيدته فللسيد الأرض " .

(٢) " السيد " سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١٩٦) من (ظ) .

(٤) معنى العبارة أنّ العبد المرهون الذي للسيد إذا جنى على عبد آخر له وهو مرهون أيضاً فللسيد الأرض في ذمة رقبة عبده الجاني ليرهنه عند مرتهن عبده المجني عليه إن كان له غرض في ذلك كما بينه الشارح ، وإذا وجب المال فليس للسيد العفو عنه لحق المرتهن ، وطريقة أخذ الأرض أن يباع كل القاتل إن لم تكن قيمته أكثر من الأرض فإذا بيع بطل الرهن ويباع جزء منه بقدر الأرض إن كانت أكثر ويكون الثمن رهنا ، قال الأنصاري : وإنما لم يكن القاتل نفسه رهنا لأن حق المرتهن في ماله لا في عينه فإن تعذر بيع الجزء أو نقص بالتشقيص بيع الكل وصار الزائد رهنا عند مرتهن القاتل اهـ .

انظر الحاوي الكبير ٩٤/٦ و ٩٥ ، المهذب ٣/٢٢٧ ، الغرر البهية مع حواشيه ٥/٢٧٠ و ٢٧١ .

(٥) لأنه إن كان الحال دين القتييل فقد يريد استيفاءه من ثمنه في الحال ، أو دين القاتل فقد يريد التوثق بالمؤجل ويطالب بالحال ، ومثله الأجل .

انظر فتح العزيز ٤/٥٢٠ ، اخلاص النواي ٢/١٨٠ ، فتح الوهاب ١/١٩٩ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " القدر " .

(٨) يستثنى من ذلك كما ذكره المحلي والأنصاري وابن حجر والرملي والشرييني فإذا اتفق الدينان قدرا وكانت قيمة القاتل أكثر فإنه يباع منه قدر قيمة القتييل ، أما لو كانت قيمة المقتول أكثر أو مساوية فلا نقل كما ذكره الشارح ، واستشكل عميرة إطلائهم عدم النقل إذا اختلفا وكانت القيمة أكثر بقوله : =

لم يتعلق الأرض بالقاتل بحال .

[فالحاصل أن جناية العبد إن كانت عمدا استحق قصاصه للسيد أو الأجنبي ، وإن كانت خطأ أو عُفي على مال لم يثبت المال إن كان المستحق هو السيد إلا أن يكون القتل مرهونا دون القاتل أو كانا مرهونين وفي نقل الوثيقة غرض ، وإن لم يكن للمستحق السيد ثبت للمستحق الأرض]^{(١)(٢)}.

فصل

م وإنما ينفك بعض المرهون عن الرهن بتعدد العقد ؛ مثل أن يقول : رهنتك نصف هذا العبد بعشرة ونصفه الآخر بعشرة أخرى فإنه ينفك نصيب العقد الواحد بأداء حصته من الدين أو البراءة عنها ، م أو بتعدد المستحق ؛ كما إذا استقرض شخص عشرة من اثنين وقال : رهنت عبدي منكما بالعشرة فإنه ينفك نصيب أحد المستحقين بأداء حصته من الدين أو البراءة عنها ، م أو بتعدد المستحق عليه ؛ مثل إن^(٣) استقرض اثنان عشرة من زيد ، وقالوا له : رهنا عبدنا [هذا]^(٤) منك بالعشرة فإنه ينفك نصيب أحد المستحق عليهما بأداء حصته من الدين أو البراءة عنها^(٥) ، م أو بتعدد مالك العارية ، كما إذا استعار عبداً من

= وهذه المسائل التي قيل فيها بعدم النقل لو فرض فيها أن قيمة القاتل تزيد على الدين المرهون عليه بأضعاف قضية اطلاقهم الإعراض عن ذلك وعدم اعتباره غرضاً مجوزاً للنقل الزائد على مقدار الدين فما وجه ذلك ؟ وينبغي أن يحمل كلامهم على ماذا كانت القيمة لزيادة الدين كما هو الغالب اهـ ، وقد أطل ابن المقري في تقسيم هذه الصور وفصلها تفصيلاً دقيقاً فراجع إن شئت .

انظر إخلاص النواي ١٨٠/٢-١٨٢ ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية عميرة ٤٤٥/٢ ، فتح الوهاب مع حاشية الجمل ١١٨/٥ و ١١٩ ، مغني المحتاج ٨٨/٣ ، نهاية المحتاج ٢٩٤/٤ .

(١) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٥١٥-٥١٧ ، التهذيب ٤/٣٧-٤٢ ، روضة الطالبين ٣/٣٤٢-٣٤٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٨٦/٣-٨٩ ، الفرر البهية ٥/٢٦٧-٢٧٢ .

(٣) نهاية اللوحة (٩٩) من (ص) .

(٤) " هذا " مثبت من غير الأصل .

(٥) إنما ينفك نصيب أحدهما في الصورتين السابقتين لأنه إذا تعدد المستحق أو المستحق له تعدد الدين حتى =

اثنين ورهنه من واحد بدين واحد في عقد واحد فإنه ينفك نصيب أحد مالكي العارية بأداء حصته من الدين^(١) أو البراءة عنها ، (ولو كان الرهن مشروطاً في بيع فللمرتهن الخيار إذا كان جاهلاً بأنه للمالكين ؛ لأن مقتضى الرهن المطلق أن [لا]^(٢) ينفك شيء منه إلا بعد أداء جميع الدين^(٣))^(٤) ، م أو بتعدد مالك التركة ؛ كما إذا مات واحد وخلف اثنين وعليه دين يتعلق بتركته فإنه ينفك نصيب أحد الوارثين بأداء حصته من الدين أو البراءة عنها^(٥) ؛ م لا إن رهن المتوفى التركة بالدين فإنه لا ينفك بأداء أحد الوارثين حصته من الدين ولا بالبراءة عنها^(٦) (٧) .

= لو اتحد وكيلهما إذ المدار على اتحاد الدين وعدمه .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٤٦ و ٣٤٧ ، فتح الجواد ١/٤٦٣ ، مغني المحتاج ٣/٨٩ .

(١) محل انفكاك رهن أحد الصفقتين في الصورة الأولى ورهن أحد المعيرين في هذه الصورة إذا قصد بإداء حصته من الدين الأداء عن نصيب أحدهما بعينه أو أطلق ثم جعله عنه ، بخلاف ماله قصد الشروع أو أطلق ثم جعله عنهما أو لم يعرف حاله .

انظر اخلاص الناوي ٢/١٨٣ ، أسنى المطالب مع حاشيته ٢/١٧٦ ، نهاية المحتاج ٤/٢٩٥ و ٢٩٦ .

(٢) " لا " مثبت من (ط) .

(٣) انظر التهذيب ٤/٦٨ ، فتح العزيز ٤/٥٢٣ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وذلك بناء على أنه لو أقر بدين على مورثه وأنكره الباكون فإنه لا يلزمه إلا وفاء حصته ، ولأن تعلق الدين بالتركة إما كتعلق الرهن به فهو كما لو تعدد الراهن أو كتعلق الأرض بالجانبي فهو كما لو جنى العبد المشترك فأدى أحد الشريكين نصيبه ينقطع التعلق عنه .

انظر فتح العزيز ٤/٥٢٤ ، الغرر البهية ٥/٢٧٥ و ٢٧٦ ، مغني المحتاج ٣/٨٩ .

(٦) لأن الرهن صدر من واحد .

انظر المراجع السابقة .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٥١٧ و ٥١٨ ، التهذيب ٤/٦٨ و ٧٨ و ٧٩ ، فتح العزيز ٤/٥٢٢ - ٥٢٤ ،

المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/١٩٥ - ١٩٧ ، غاية البيان ص ٢٩١ .

فصل

م ولو قال : الراهن للمرتهن بع المرهون لنفسك ، م أو قال : بعه لي واستوف الثمن لنفسك ، م أو أطلق ولم يقل لي أو لنفسك واستوف الثمن لنفسك^(١) ، م أو قال^(٢) : بعه لي واستوف الثمن لي ثم لنفسك ، أو أطلق وقال^(٣) : استوفه لي ثم لنفسك فسد ما للمرتهن وهو البيع في الصورة الأولى والاستيفاء لنفسه في باقي الصور وصح البيع والاستيفاء للراهن في باقي الصور^(٤) .

م ولو ادعى [زيد]^(٥) على اثنين^(٦) أن له عليهما مائة وأنهما رهنا عبدهما منه بهذه المائة وأقبضاه منه وصدقه أحدهما^(٧) وكذبه الآخر^(٨) ثبت رهن نصيب المصدق^(٩) بخمسين عنده ، والقول قول المكذب^(١٠) في عدم الرهن^(١١) ، م فلو شهد

(١) يعني قال له بعه واستوف الثمن لنفسك .

(٢) " قال " سقط من (ص) .

(٣) " قال " سقط من (ص) .

(٤) إنما يفسد بيعه في الأولى لأنه لا يتصور بيع ملك غيره لنفسه ، ويظل الاستيفاء لنفسه في باقي الصور لاتحاد القابض والمقبض ، وصح بيعه واستيفاؤه للراهن لصحة إذنه له كالأجنبي ، فإن استوفاه المرتهن لنفسه كان في ضمانه لأن الفاسد كالصحيح في الضمان .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٢٨ و ٣٢٩ ، اخلاص النواي ٢/١٨٤ ، الغرر البهية ٥/٢٧٧ .

(٥) في (ص) : " زيد " .

(٦) في (ص) : " عمرو وبكر " .

(٧) في (ص) : " عمرو " .

(٨) في (ص) : " بكر " .

(٩) في (ص) : " عمرو " .

(١٠) في (ص) : " بكر " .

(١١) يعني في نصيبه الذي يخصه لكون الأصل عدم الرهن كما سبق .

المصدق^(١) على المكذب^(٢) بأنه رهن نصيبه منه أيضاً قبلت شهادته^(٣) ^(٤) ، م ولو زعم كل واحد منهما^(٥) أنه لم يرهن نصيبه وأن شريكه رهن نصيبه وشهد كل واحد منهما على الآخر قبلت شهادته^(٦) ^(٧) ، م ولو ادعى اثنان على واحد أن لنا عليك مائة وأنت^(٨) / رهنتنا عبدك هذا بها وأقبضتناه فصّدّق أحد المدعين دون الآخر فنصف العبد مرهون عند المصدّق ، م وللمصدّق أن يشهد للمكذب م إلا إذا اقتضى الحال شركة الشاهد للمشهود له فيما يدعيه كما إذا كان المال المدعى موروثاً لهما أو مشتركاً بينهما بشركة أو غيرها فإنه ليس له أن يشهد له ^(٩) ^(١٠) .

(١) في (ص) : " وهو عمرو " .

(٢) في (ص) : " وهو بكر " .

(٣) لكونها خالية من جلب نفع أو دفع ضرر عن نفسه .

انظر فتح العزيز ٥٢٩/٤ ، أسنى المطالب ١٧٨/٢ ، فتح الجواد ٤٦٤/١ ، مغني المحتاج ٩٠/٣ .

(٤) في (ص) : " فلو شهد آخر معه ، أو حلف زيد مع شهادته ثبت له رهن نصيبه أيضاً منه " .

(٥) في (ص) : " من عمرو وبكر " .

(٦) لأنه ربما نسيا فإن تعمدتا فالكذبة الواحدة لا توجب الفسق .

انظر روضة الطالبين ٣٥٠/٣ ، اخلاص النಾಯي ١٨٥/٢ ، نهاية المحتاج ٢٩٨/٤ .

(٧) في (ص) : " وثبت رهن من تمت بينته من الشريكين " .

(٨) نهاية الوجه (١٩٧) من (ظ) .

(٩) وذلك لأنه إذا لم يشهد له زاحمه الشريك فيما سلم له ، فإذا شهد له كان متهما في دفع هذه المزاحمة عن نفسه .

انظر التهذيب ٧٢/٤ ، فتح العزيز ٥٣٠/٤ ، فتح الجواد ٤٦٤/١ .

(١٠) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٧٢/٤ و٧٢ ، روضة الطالبين ٣٢٨/٣ و٣٢٩ و٣٥٠ و٣٥١ ، الإرشاد مع

فتح الجواد ٤٦٤/١ ، الفرر البهية ٢٧٧-٢٧٩ .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
كلية الشريعة - قسم الفقه

إظهار الفتاوي في أغوار الحاوي

تأليف : أبي القاسم شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي المتوفى سنة ٧٣٨ هـ

دراسة وتحقيق

من أول الكتاب حتى نهاية باب الفرائض

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

ابراهيم بن محمد بن عبد الله التويجري

بإشراف فضيلة الشيخ

أ. د. فيحان بن شالي بن عتيق المطيري

الأستاذ بقسم الفقه والدراسات العليا في كلية الشريعة

المجلد الثالث

العام الجامعي ١٤٢١ هـ

لقد تم تصويب الملاحظات
المرفقة
مخالص
نايبه
١٤٤١/١٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب التفليس^(١)

م القاضي لا يحجر على المفلس إلا بطلب المفلس^(٢) ، م أو بطلب غريم المفلس م أو يكون الدين لطفل م أو مجنون م أو محجور [عليه]^(٣) بالسفه^(٤) ، فلا يحجر القاضي عليه لدين الغائبين^(٥) ، م وإنما يحجر القاضي على المفلس [١٤١] بدين حال^(٦) - لا غير القاضي^(٧) - ، فلو كان جميع الدين مؤجلاً لم يحجر به ، وكذا لو كان بعضه مؤجلاً وبعضه حالاً ولم يزد الدين الحال على قدر ماله فإنه لا يحجر به عليه ، م وكذا يمنع الدائن المديون من السفر لدين حال^(٨) ،

(١) التفليس : مصدر فلسه أي نسبه للإفلاس وهو النداء على المفلس وشهره بصفة الإفلاس المأخوذ من الفلوس التي هي أحسن الأموال .

انظر الزاهر ص ٢٩٤ ، لسان العرب ٦/١٦٦ ، المصباح المنير ص ٤٨١ .

واصطلاحاً : جعل الحاكم المديون مفلساً بمنعه من التصرف في ماله .

أسنى المطالب ٢/١٨٣ ، فتح الجواد ١/٤٦٤ ، نهاية المحتاج ٤/٣١٠ .

(٢) في (ص) : " نفسه " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ط) .

(٤) ومثل ذلك مالو كان الدين لمسجد أو جهة عامة كالفقراء .

انظر اخلاص الناي ٢/١٨٦ ، الغرر البهية ٥/٢٨٢ ، نهاية المحتاج ٤/٣١٤ .

(٥) لأنه لا يستوفي ما لهم في الذمم إنما يحفظ أعيان أموالهم .

روضة الطالبين ٣/٣٦٣ ، وانظر مغني المحتاج ٣/٩٩ .

(٦) ينبغي تقييده باللازم أيضاً فلا حجر في الدين الجائز كنجوم الكتابة وإن كان حالاً لتمكن المكاتب من إسقاط هذا الدين .

انظر فتح الوهاب ١/٢٠١ ، الإقناع للشريبي ٢/٦١ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٦٥ .

(٧) في (ص) : " لا غيره " ، وإنما لا يحجر عليه إلا القاضي لأنه يحتاج إلى نظر واجتهاد ، ثم إنه يستحب

للقاضي أن يشهد على حجره ويشهر النداء عليه بين الناس ليحذر الناس من معاملته .

انظر المذهب ٣/٢٤٧ ، أسنى المطالب ٢/١٨٣ و ١٨٤ ، مغني المحتاج ٣/٩٨ و ١٠٠ .

(٨) في (ص) : " لا غيره " .

م وإنما يحجر بالدين الحال إذا زاد ذلك الدين على قدر مال المفلس ، فلو التمس بعض الغرماء الحجر ولم يزد حقهم على قدر ماله فإنه لا يحجر عليه ^(١)؛ ثم إذا حجر لالتماس بعض الغرماء يعم الحجر الجميع ، م وإنما يحجر على المفلس ^(٢) من تصرف بخلاف الاصطياد والاحتطاب فإنه لا يحجر منهما ^(٣) ، م وإنما يحجر من التصرف إذا كان مالياً بخلاف الاصطياد والنكاح والطلاق والاقتصاص والعفو واستلحاق الولد ونحو ذلك فإنه لا يحجر منها أيضاً ، م وإنما يحجر عن التصرف المالي إذا كان مفوتاً بخلاف الخلع وقبول الهبة والوصية وغيرها فإنه لا يحجر منها أيضاً ، م ولا يحجر عن تصرف في الذمة ^(٤) ، م ^(٥) بعوض حال م وهو مغبون فيه ^(٦) ، فلا يحجر من البيع سلماً ^(٧) والشراء في الذمة ولو كان المسلم فيه والتمن [حالين] ^(٨) أو كانا لغبن ^(٩) فإن المسلم والبائع لا يزاحمان

(١) مذكروه الشارح من أنه لا بد أن يكون دين الملتبس زائداً على قدر حقه هو الذي اختاره الرافعي وقال هو الأصح واعتمده الرملي ، وذكر النووي في الروضة أن بعض الأصحاب أطلقوا زيادة الدين من غير اعتبار قدر دين الطالب قال النووي وهذا قوي اهـ واختاره ابن المقري .

انظر فتح العزيز ٦/٥ ، روضة الطالبين ٣/٣٦٤ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/١٨٤ ، نهاية المحتاج ٤/٣١٤ .

(٢) في (ظ) : " م " .

(٣) في (ص) : " فإنه يحجر منهما " ، وإنما لا يحجر عليه فيهما لأن فيه نفعا للخصماء ولا ضرر عليهم .

انظر فتح العزيز ٩/٥ ، الغرر البهية ٥/٢٨٧ .

(٤) في (ص) : " فلو باع شيئاً أو اشتراه في الذمة فإنه لا يحجر منه أيضاً " .

(٥) في (ص) : " م ولو كان التصرف في الذمة " .

(٦) في (ص) : " فلا يحجر منه أيضاً " .

(٧) في (ص) : " والسلم " .

(٨) في الأصل : " حالا " .

(٩) في (ص) : " بالغبن " .

الغرماء^(١) ، ولا يختص حجره بالمال الحاصل عنده بل يتعدى إلى أمواله الحادثة بعده^(٢) .

فصل

م وكذا يحجر على المفلس من إقرار بدين بخلاف الإقرار بعين مال فإنه لا يحجر عنه ، والمراد الحجر عن الإقرار بالنسبة إلى الغرماء لا الحجر مطلقا ، م وإنما يحجر من الإقرار بالدين إذا كان دين معاملة بخلاف دين الإتلاف والجنابة ؛ وبخلاف الإقرار بالقتل والقذف والسرقه وغيرها فإنه لا يحجر عن ذلك أيضا ، م وإنما يحجر عن دين المعاملة إذا كانت المعاملة لاحقة للحجر بخلاف الإقرار بدين معاملة أسنده إلى ما قبل الحجر فإنه لا يحجر عنه أيضا^(٣) ، ولو أطلق الإقرار فحكم المطلق حكم المسند إلى ما [بعد]^(٤) الحجر ، م وكذا

(١) في (ص) : " والحكم في سلمه وشرائه كحكمهما قبل الحجر " .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/٥-١٠ ، التهذيب ٤/٨٤ و ٨٥ و ١٠٠-١٠٣ ، روضة الطالبين ٣/٣٦٢-٣٦٨ و ٣٧١ و ٣٧٢ ، الغرر البهية ٥/٢٨١-٢٨٨ ، الإقناع للشريبي ٢/٦١ و ٦٢ و ٦٤ .

(٣) إنما لا يحجر عليه في هذه الصور السابقة لانتهاء التهمة فيها لكون الضرر في حقه أكثر ، لكن نقل الشريبي عن الروياني أن الاختيار في زمانه الفتوى بالقول الآخر وهو عدم قبول إقراره في حق الغرماء لأنه ربما واطأ المقر له قال لأننا نرى مفلسين يقرون للظلمة حتى يمنعوا أصحاب الحقوق من مطالبهم وحبسهم قال الشريبي وهذا في زمانه فما بالك بزماننا اه ، وقال الخصني : وهذا قوي والأحسن أن يقال إن كان المحجور عليه موثقا بدينه قبل ، وإن كان غير موثق به وقد عرف منه الخديعة وأكل الأموال بها فالمتجه عدم قبوله وتبقى القرينة مرجحة اه .

انظر فتح العزيز ٥/١٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٥٧ ، تحفة المحتاج ٦/٤٠٤ ، مغني المحتاج ٣/١٠١ .

(٤) " بعد " مثبت من (ص) وفي غيرها " قبل " والصواب ما أثبتته لكونه هو الصحيح كما في أصل الروضة بحروفه لكن جاء في الروضة قوله : وإن أقر بدين ولم ينسبه فقياس المذهب التنزيل على الأول وجعل إسناؤه إلى ما قبل الحجر قلت - أي النووي - : هذا ظاهر إن تعذرت مراجعة المقر فإن أمكنت فينبغي أن يراجع لأنه يقبل إقراره اه ، قلت فقوله قبل لعلها سبق قلم إذ الإسناد إلى ما قبل الحجر يقتضي قبول قوله مطلقا وهو ما ينافي زيادته ثم لو كان تعبيره بقبل الحجر مقصودا لكان ذلك مخالفا للرافعي وعادته أنه يذكر كلام الرافعي ثم يعترض عليه وقد ذكر الأنصاري في شرح الروض أنها سبق قلم قال : وصوابه بعد الحجر كما تقرر اه وكذلك نقل محققا الروضة عن البكري نحوه .

يحجر على المفلس من رد ما اشتراه قبل الحجر بعيب بلا غبطة في الرد^(١) ، م ولا يحجر من رد ما اشتراه بخيار وإن لم يكن في الرد غبطة^(٢) ، م وإن منع المفلس من الرد بالعيب القديم العيب الحادث لزم البائع أرش العيب القديم ولا يملك المفلس إسقاطه ، م وإن نكل المفلس [م]^(٣) أو وارثه بعد موته عن^(٤) / اليمين التي ردها عليه المدعى عليه لم يحلف غريم المفلس تلك اليمين^(٥) ، م وكذلك لو نكل هو أو وارثه عن اليمين التي مع الشاهد الواحد لم يحلف غريم المفلس تلك اليمين^(٦)^(٧) ، م وكذا لا يدعي الغريم على من عليه دين أو في يده عين للمفلس ، م وكذا لا يقبل الغريم الوصية إذا أوصى للمفلس بشيء^(٨) .

= انظر فتح العزيز ١٠/٥ ، روضة الطالبين ٣/٣٦٨ ، أسنى المطالب ٢/١٨٥ .

(١) لأنه تفويت مال حاصل بلا غرض ، فإن كان لغبطة جاز لأنه من أحكام البيع الذي لم يشملته الحجر وليس تصرفا مبتدأ .

انظر فتح العزيز ١٤/٥ ، فتح الجواد ١/٤٦٦ ، نهاية المحتاج ٤/٣١٨ .

(٢) والفرق بينهما أنه في مدة الخيار لم يستقر ملكه وأصل العقد وقع قبل الحجر فلم يؤثر فيه .

انظر المهذب ٣/٢٤٨ ، اخلاص النಾಯي ٢/١٨٧ ، الغرر البهية ٥/٢٩٠ .

(٣) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لائحة ١١٧ [وإن نكل المفلس أو وارثه ..] .

(٤) نهاية الوجه (١٩٨) من (ظ) .

(٥) في (ص) : " فلو ادعى المفلس أو وارثه على زيد عشرة ولم يكن له * بينة حلف المدعي عليه فإن نكل

عن اليمين حلف المفلس اليمين المردودة فإن نكل هو أو وارثه عن اليمين المردودة لم يحلف الغريم " .

* نهاية اللوحة (١٠٠) من (ص) .

(٦) لا يحلف الغريم هنا لأنه ليس له إثبات حق المفلس لمصلحة نفسه بل إن ثبت تعلق حقه به .

انظر أسنى المطالب ٢/١٨٦ ، فتح الجواد ١/٤٦٦ .

(٧) في (ص) : " فلو أقام المفلس أو وارثه شاهدا واحدا على غير عشرة ونكل هو أو وارثه عن الخلف معه

لم يحلف الغريم أيضا " .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٨/١٠ و ١١ و ١٤ و ١٦ ، حلية العلماء ٤/٤٩١ -

٤٩٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٠١ و ١٠٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٦٥ و ٤٦٦ ، غاية

البيان ص ٢٩٣ .

فصل

م والقاضي يبيع مال المفلس ، م ومال المديون الممتنع من بيعه وأداء دينه (إن كان ماله ظاهرا ، وقال القاضي أبو الطيب^(١) وغيره^(٢) : الحاكم بالخيار إن شاء باع ماله عليه بغير إذنه وإن شاء أكرهه على بيعه وعززه بالحبس وغيره حتى يبيعه ، وقال في التتمة : الذي عليه عمل القضاة الحبس^(٣) ، وإن لم يكن له مال ظاهر فسيأتي حكمه^(٤))^(٥) ، م ويسرع في بيع مال كل واحد منهما ندباً (من غير إفراط [في]^(٦) الاستعجال^(٧)) ، ويبيع كل شيء في سوقه ، ويبدأ بما تعلق بعينه حق كالمرهون والجاني والقراض إلا أن يخاف تلف ما يسرع إليه الفساد فيقدم ، ويبيع بعدهما الحيوان ثم سائر المنقول قبل العقار^(٨) ، ويجب أن يبيع بثمن المثل من نقد البلد حالاً^(٩) ، م ويستحب أن يبيع مالهما بحضورهما^(١٠) ،^(١١)

(١) نقله عنه النووي في الروضة من زيادته انظر روضة الطالبين ٣/٣٧٢ .

(٢) نقله النووي في الموضع السابق عن الأصحاب أيضا ، وانظر حلية العلماء ٤/٤٨٤ ، التهذيب ٤/١٠٩ .

(٣) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٥/٢٦ .

(٤) انظر الفصل الآتي .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) " في " مثبت من (ظ) .

(٧) لئلا يطمع فيه بثمن بخس .

انظر روضة الطالبين ٣/٣٧٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٤٥٩ .

(٨) نقل الأنصاري في الغرر البهية ٥/٢٩٤ عن الأذرعى قوله : وقد تقتضي المصلحة تقديم العقار أو غيره إذا خيف عليه من ظالم ونحوه ، فالأحسن تفويض الأمر إلى اجتهاد الحاكم اهـ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) لكونه أعرف بماله وبثمنه فلا يلحقه غبن وليبين مافيه من عيب لئلا يرد ومن صفة مطلوبة فيرغب فيه ولأن ذلك أنفى للتهمة وأضيق لقلوب المفلس والمشتري .

انظر التهذيب ٤/١٠٥ ، فتح العزيز ٥/١٨ ، نهاية المحتاج ٤/٣٢١ .

(١١) في (ص) : " م " .

ويقسم^(١) القاضي الحاصل من أثمان المال المبيع على الغرماء إن كانت من جنس حقهم أو رضوا بغير الجنس إلا في السلم^(٢) ، م ويقسم بنسبة ديونهم الحالة ، ولا يدخر شيئاً لأرباب الديون المؤجلة ؛ فلو كان لزيد عشرون ولعمرو عشرة وكان قدر ماله خمسة عشر صرف إلى زيد عشرة وإلى عمرو خمسة ، م ويقسم القاضي الأثمان بينهم من غير أن يطلب منهم يينة بانحصار غرماء المفلس فيهم^(٣) ، م وإن ظهر دين على المفلس بعد القسمة رجع القاضي على المقسوم عليهم بما يخص الظاهر [دينه]^(٤) مما قسم قبل ظهوره^(٥) ، فلو ظهر في الصورة المذكورة من يستحق ثلاثين عليه استرد القاضي من زيد خمسة ومن عمرو درهمين ونصف ودفع إليه ، (فإن أتلف أحدهما ما أخذ وكان معسراً فإن كان المتلف عمرو أخذ مستحق الثلاثين من زيد ثلاثة أخماس العشرة ويجعل كأن العشرة كل مال المفلس ثم لو أيسر [١٤٢] عمرو أخذ منه نصف ما أخذه وقسماه بينهما)^(٦) ، م لا إن استحق مبيع القاضي^(٧) فإن المشتري^(٨) يرجع بكل الثمن إلى مال المفلس ولا يضارب به الغرماء ، (ولا يطالب به

(١) في (ص) : " وقسم " .

(٢) لما سبق في بابه أنه يمتنع الاعتياض عنه بغير جنسه .

(٣) لاشتهار الحجر فلو كان ثم غريم لظهر ويخالف نظيره في الميراث لأن الورثة أضبط من الغرماء وهذه شهادة على نفي يعسر مدركها فلا يلزم من اعتبارها في الأضبط اعتبارها في غيره قال النووي : ولأن الغريم الموجود تيقنا استحقاقه لما يخصه وشككنا في مزاحم ، ثم لو قدر مزاحم لم يخرج هذا عن كونه يستحق هذا القدر في الذمة وليست مزاحمة الغريم متحتمة فإنه لو أبرأ أو أعرض سلمنا الجميع إلى الآخر والوارث يخالفه في جميع ذلك اهـ .

انظر الحاوي الكبير ٣١٢/٦ ، روضة الطالبين ٣٧٨/٣ ، اخلاص النواوي ١٩٠/٢ ، تحفة المحتاج ٤١٩/٦ .

(٤) " دينه " مثبت من غير الأصل .

(٥) قال الماوردي في الحاوي الكبير ٣١٣/٦ : وإنما لم تبطل جميع القسمة لأن ماسوى الغائب موضوع في حقه فلم يكن لفسخ القسمة واستئنافها من بعد وجه اهـ ، وانظر فتح الوهاب ٢٠٢/١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " من زيد " .

(٨) في (ص) : " زيد " .

القاضي^(١) ^(٢) ، م وينفق القاضي على المفلس^(٣) م وعلى من عليه مؤنته من الزوجات^(٤) م والأقارب م إلى فراغ القاضي من بيع ماله وقسمته، م ويكسوهم بالمعروف^(٥) ، م وكل هذا إذا لم يكن له كسب يفي بذلك وينفق على الزوجة نفقة الموسرين^(٦) ، م ويترك القاضي للمفلس دست ثوب م يليق بحاله من قميص وسراويل ومنديل ومكعب ويزيد جبة في الشتاء ويترك عمامة وطيلسانا^(٧) وخفاً

(١) إنما لا يضارب الغرماء لئلا يرغب الناس عن شراء مال المفلس خوفاً من الاستحقاق فتقديمه من مصلحة الحجر ، ولا يضمنه القاضي لأنه نائب عن الشرع .

انظر المهذب ٣/٢٥٣ ، شرح المحلي على المنهاج ٢/٤٦٢ ، الغرر البهية ٥/٢٩٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) يعني من مال المفلس نفسه إذ هو محجور عليه .

(٤) محل هذا فيمن تزوجها قبل الحجر أما التي تزوجها بعد الحجر فلا ينفق عليها .

انظر اخلاص النواي ٢/١٩٢ ، مغني المحتاج ٣/١٠٩ ، غاية البيان ص ٢٩٣ .

(٥) قال البغوي في التهذيب ٤/١٠٦ : لأنه موسر ما لم يزل ملكه إلى الغرماء فيجب عليه نفقة القريب ، وانظر روضة الطالبين ٣/٣٨٠ .

(٦) في (ظ) : " المعسرين " ، قلت : وما ذكره في الأصل هو اختيار الشارح في تيسير الحواي لوحة ٦٤ ، والمذكوران قولان ذكرهما الرافعي ونسب القول بأنه ينفق عليه نفقة المعسرين للإمام والآخر وهو نفقة الموسرين للرويان في البحر قال الرافعي : وهذا قياس الباب ولو كان ينفق عليها نفقة المعسرين لما أنفق على الأقارب ، وذكر النووي أن قول إمام الحرمين يرجحه نص للشافعي في المختصر واعتمده الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي وأجابوا عن قياس الرافعي بأن اليسار المعتبر في نفقة الزوجة غير المعتبر في نفقة القريب لأن الموسر في نفقته من يفضل ماله عن قوته وقوت عياله وفي نفقة الزوجة من يكون دخله أكثر من خرجة ، وبأن نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بخلاف القريب فلا يلزم من انتفاء الأول انتفاء الثاني .

انظر فتح العزيز ٥/٢٢ ، روضة الطالبين ٣/٣٨٠ ، فتح الوهاب ١/٢٠٢ ، الغرر البهية مع حواشيه ٥/٣٠١ ، تحفة المحتاج ٦/٤٢٢ و ٢٣٣ ، مغني المحتاج ٣/١٠٩ و ١١٠ ، غاية البيان ص ٢٩٣ ، نهاية المحتاج ٤/٣٢٨ .

(٧) الطيلسان : بفتح اللام وفي القاموس : أنها مثلثة اللام ، وهي واحد الطيلاسة فارسي معرب وهو ثوب يغطي به الرأس والبدن يلبس فوق الثياب ، وفي معجم لغة الفقهاء أنه كساء مربع من الصوف ونحوه =

ودُّرَاعَة^(١) يلبسها فوق القميص إن كان اللائق بحاله لبسها م وكذلك يترك له سكنى دار يوم القسم للمفلس ولن في نفقته م وكذلك يترك نفقة المفلس ونفقة من في مؤنته يوم القسم م ولا يزيد على ما ذكرنا فلا يترك له (ولمن في مؤنته)^(٢) الفرش والبسط^(٣) / بل يقنع بقليل القيمة من لبد وحصير [وكذلك لا يترك له ولن في مؤنته المذكور لأكثر من يوم القسم سوى الكسوة]^(٤) ، م ويؤجر القاضي الموقوف على المفلس م ومستولدته ليصرف الأجرة على الغرماء^(٥) ، م ولا يؤجر نفس المفلس^(٦)^(٧) .

= خال من التفصيل يوضع على الأكتاف .

انظر النظم المستعذب ٢/٢٠٩ ، مختار الصحاح ص ٣٩٥ ، القاموس المحيط ٢/٢٣٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٦٥ .

(١) الدُّرَاعَة : في اللسان ضرب من الثياب التي تلبس وقيل : جبة مشقوقة المقدم ، وفي النظم أنها مثل القميص إلا أنها ضيقة الكمين .

انظر النظم المستعذب ١/١٩٢ ، لسان العرب ٨/٨٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (١٩٩) من (ظ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) لأن المنفعة فيهما مال كالعين فيصرف بلها للدين ويؤجران مرة بعد أخرى إلى البراءة .

انظر فتح العزيز ٥/٢٤ ، فتح الوهاب ١/٢٠٣ ، فتح الجواد ١/٤٦٨ .

(٦) لأنه لا يلزم المفلس تحصيل ماليس بحاصل وقد استثنى ابن المقرئ والأنصاري مالو لزمه الدين بما تعدى فيه كإتلافه عمدا فيلزمه أن يؤجر نفسه قال الأنصاري : نقله الأسنوي عن ابن الصلاح ثم قال وهو واضح لأن التوبة مما فعله واجبة وهي متوقفة في حقوق الآدميين على الرداء قال الرملي : ومن العلة يعرف أن وجوب ذلك ليس لإيفاء الدين ولكن للخروج من المعصية ، ويمثله قال ابن حجر والشريني . انظر الغرر البهية ٥/٣٠٤ و٣٠٥ ، فتح الجواد ١/٤٦٨ ، نهاية المحتاج ٤/٣٣٠ . مغني المحتاج ٣/١١١ و١١٢ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٦/٣١١-٣١٨ و٣٢٥-٣٢٨ و٣٣٠ و٣٣١ ، المهذب ٣/٢٥١-

٢٥٣ و٢٦٧ و٢٧٠ ، روضة الطالبين ٣/٣٧٢ و٣٧٦-٣٨٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤٥٩-٤٦٤ ،

الغرر البهية ٥/٢٩١-٣٠٥ .

فصل

م وينفك الحجر عن المفلس بفك القاضي ، م ويحبس^(١) القاضي المدين الممتنع من أداء الدين (إن لم يكن له مال ظاهر ، وإن كان له مال ظاهر فقد تقدم حكمه^(٢))^(٣) ، م ولو كان الدين لولده م إلى ثبوت إعساره إن (ادعى إعسارا)^(٤) ، (وما ذكره من حبس الوالد بدين الولد هو الأصح عند الغزالي^(٥) ، وإلا لأقر وامتنع عن الأداء فيعجز الابن عن الاستيفاء^(٦) ، [والأصح عند البغوي أنه لا يحبس^(٧) ، ولمن قال به أن يمنع عجز الابن عن الاستيفاء]^(٨) بل إذا ثبت له مال عند القاضي أخذه قهرا وصرفه إلى دينه ، وعلى الوجهين لا فرق بين دين النفقة وغيرها ، ولا بين أن يكون الولد صغيرا أو زمنا^(٩))^(١٠) ، م وثبوت

(١) في (ص) : " وحبس " .

(٢) انظر الفصل السابق .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كان معسرا " .

(٥) انظر الوسيط ١٩/٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٩/٥ .

(٦) هذا هو توجيه قوله كما ذكره في الوجيز وذكره الرافعي أيضا . انظر المرجع السابق .

(٧) انظر التهذيب ١١٧/٤ ، ووجهه أن الحبس نوع عقوبة ، ولا يُعاقب الوالد بالولد ، وهذا الوجه هو مقتضى تصحيح الروضة حيث قال وأصحهما في التهذيب وغيره ، واعتمده ابن المقري والأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي ، بل نقل محققا فتح العزيز عن الرافعي قوله في التهذيب إن تصحيح الغزالي للحبس مما خالف فيه الأكثرين .

انظر روضة الطالبين ٣٧٥/٣ ، الإرشاد مع إخلاص النواوي ١٩٣/٢ و ١٩٤ ، فتح الوهاب ٢٠٣/١ ، تحفة المحتاج ٤٣٥/٦ ، مغني المحتاج ١١٥/٣ ، نهاية المحتاج ٣٣٤/٤ ، تعليق علي معوض وعادل عبد الموجود على فتح العزيز ٢٩/٥ .

(٨) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٩) كذا بنصه في فتح العزيز ٢٩/٤ من قوله " ولمن قال... إلا أنه قال أو غيره بدل أو زمنا .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

إعساره بالبينة إن عهد (له مال^(١)) ؛ كما لو لزمه الدين في مقابلة مال كما لو ابتاع أو استقرض أو باع سلماً^(٢) ؛ م مع حلف المديون المعسر إن طلب الغرماء حلفه^(٣) ، م وثبوت إعساره بحلفه من غير بينة إن لم يعهد (له مال سواء لزمه الدين بغير اختياره كأروش الجنايات وغرامة المتلفات أو باختياره كالصداق والضمنان^(٤))^(٥) ، م ويوكل^(٦) القاضي بالمديون المعسر المحبوس الغريب من يبحث عن حاله فيظن إعساره بالقرائن فيشهد بإعساره^(٧) ، م ويضرب المديون غير المعسر بالعناد والامتناع عن أداء الدين (وذلك بأن لا ينزجر بالحبس)^(٨)^(٩) .

(١) ويشترط أن تكون البينة من أهل الخبرة الباطنة كطول الجوار أو المخالطة لأنه قد يكون له مال في الباطن ولا يعرف حاله إلا أهل الخبرة .

انظر المهذب ٢/٢٤٥ ، حلية العلماء ٤/٤٨٥ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤٦٥ ، اعانة الطالبين ٣/٦٧ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ما له " .

(٣) إنما يلزمه الخلف مع وجود البينة لجواز أن له مالا في الباطن والشهود اعتمدوا الظاهر وغالب الظن ، وإن كان الحق لمحجور عليه أو غائب أو جهة عامة لم يتوقف الخلف على الطلب .

انظر التهذيب ٤/١١٦ ، أسنى المطالب مع حاشية الرملي ٢/١٨٨ ، نهاية المحتاج ٤/٣٣٢ .

(٤) لكون الأصل فيه الفقر وعدم المال فقبل قوله يمينه من غير بينة .

انظر المهذب ٣/٢٤٥ ، الوسيط ٤/١٨ ، مغني المحتاج ٣/١١٣ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ما له " .

(٦) في (ص) : " ووكل " .

(٧) وذلك لأن الغريب لا يتأتى له إقامة البينة ، ثم من عجز عن البينة يتفقد القاضي أيضا حاله ويسأل عنه لئلا يتخلد في الحبس .

انظر فتح العزيز ٥/٢٨ ، القرار البهية ٥/٣٠٧ و ٣١٠ ، فتح الجواد ١/٤٧٠ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/١٧-١٩ ، التهذيب ٤/١٠٩ و ١١٥-١١٧ ، روضة الطالبين ٣/٣٧٢-

٣٧٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٦٨-٤٧٠ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٠٣ .

فصل

م ولصاحب المحجور بالفلس الرجوع إلى متاعه سواء فيه البائع والمسلم والمستأجر^(١) وغيرهم ، (فلو أفلس المستأجر] قبل تسليم الأجرة وقبل مضي شيء من المدة فللمؤجر فسخ الإجارة^(٢) ، فأما^(٣) بعد مضي بعض المدة فينفسخ للمستقبل ويضارب الغرماء للماضي^(٤) ، م وإنما يرجع إلى متاعه في المعاوضة بخلاف الإبراء والهبة ونحوهما ؛ فإن المبرئ والواهب لا يرجعان إلى المبرأ (منه والمتهب منه^(٥))^(٦) ، م وإنما يرجع في المعاوضة إذا كانت محضة بخلاف الخلع والصلح عن الدم والنكاح^(٧) فإن الزوج لا يرجع إلى الزوجة بإفلاسها ، ولا يرجع العافي عن الدم (إلى القصاص)^(٨) بإفلاس المعفو عنه ، ولا ترجع الزوجة إلى البضع بإفلاس الزوج ، نعم للزوجة فسخ النكاح قبل الدخول بإعسار الزوج عن المهر ، وكذا بإعساره عن النفقة ولو بعد الدخول كما سيأتي في باب النفقات إن شاء الله تعالى^(٩) ،

(١) كذا في المخطوط في جميع نسخه ، وأيضاً في التيسير لوحة ٦٥ ، وجاء في هامش (ظ) " لعله المؤجر ، وهي كذلك في التعليقة للطاوسي لوحة ١٢٤ وهي متوافق المعنى .

(٢) تنزيلاً للمنفعة منزلة العين في البيع .

انظر المذهب ٢٦٧/٣ ، التهذيب ٩٨/٤ ، روضة الطالبين ٣٨٧/٣ ، مغني المحتاج ١١٨/٣ .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٤) ما بين القوسين تأخر ذكره بحروفه إلى آخر الفصل في نسخة (ص) كما سيأتي تنبيه عليه .

(٥) في هامش (ظ) : ندر في نسخة أخرى وصوابه حذف منه لأن المتهب منه هو المخاطب بها .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والموهوب بإفلاس المبرأ منه والمتهب " .

(٧) لأن هذه المذكورات لا تفسد بفساد عوضها ولا فسخ بتعذر استيفاء الحق فيها لفوات المقابل ، وهو

ظاهر في الخلع لفوات البضع بالبينونة ، وفي الصلح عن الدم لفوات القصاص بالإسقاط ، وأما في

النكاح فلا أغلب وهو ما كان بعد الدخول وأما قبله فلا فوات - كما ذكره الشارح - .

انظر نهاية المحتاج ٣٣٧/٤ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٤٦٨/٢ ، حاشية الغرر البهية ٣١٢/٥ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) باب النفقات في الجزء الثاني من الكتاب والذي لا يزال مخطوطاً .

لكن ذلك لا يختص بالحجر فإنه يثبت لها الفسخ سواء كان المفلس محجوراً أو لم يكن ^(١) ، م
ولا يرجع في المعاوضة المحضة التي وقعت في حال الحجر م مع علم صاحبه بالحجر ، فلو باع
إنسان من محجور بالفلس شيئاً (في الذمة) ^(٢) وقد علم البائع حجره لم يرجع إلى متاعه
ولا يضارب بالثمن الغرماء ^(٣) ، أما لو جهل حجره فله الرجوع إليه ^(٤) .

فصل

م وإنما يثبت لصاحبه الرجوع إلى متاعه على الفور وهو عقيب العلم بالحجر فلو قصر
في الرجوع لم يرجع إليه بل يضارب الغرماء بالثمن ^(٥) ، [م] ^(٦) ^(٧) / وإنما يحصل الرجوع
بقوله فسخت البيع ^(٨) / م أو نقضته م أو رفعته أو رددت الثمن أو فسخت البيع فيه م ولا
يحصل الفسخ ببيع البائع المبيع من غيره م أو يعتقه أو بوطئه ^(٩) ، م والرجوع إلى المتاع إنما

(١) في (ص) : " ويثبت الرجوع في جميع المعاوضات المحضة من السلم والإجارة وغيرهما كما ذكرنا ؛ فلو
أفلس المسلم إليه قبل توفية المسلم فيه وقد بقيت عنده عين رأس المال ثبت للمسلم الرجوع إليها ، وكذا
لو أفلس المستأجر قبل تسليم الأجرة وقبل مضي شيء من المدة فللمؤجر فسخ الإجارة فأما بعد مضي
بعض المدة فإنما تنفسخ للمستقبل ويضارب الغرماء للماضي " .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) لتقصيره بمعاملته مع علمه بحجره .

انظر الغرر البهية ٣١٣/٥ ، فتح الجواد ٤٧١/١ ، نهاية المحتاج ٣١٩/٤ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣٠/٥ و ٣٢-٣٦ و ٣٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١١٧/٣
و ١١٨ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٤٧١/١ ، الغرر البهية ٣١١-٣١٣ .

(٥) لأنه خيار فسخ ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كخيار العيب .

انظر المهذب ٢٥٤/٣ ، فتح العزيز ٣٠/٥ ، مغني المحتاج ١١٧/٣ .

(٦) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لائحة ١١٧ [على الفور بفسخ البيع ونقضته] .

(٧) نهاية الوجه (٢٠٠) من (ظ) .

(٨) نهاية اللوحة (١٠١) من (ص) .

(٩) في (ص) : " وتلغوا هذه التصرفات " .

يكون إذا لم يقبض شيئاً من عوضه فإن قبض شيئاً منه فيثبت الرجوع بقدر غير المقبوض من عوضه ؛ فلو باعه عبداً و قبض نصف ثمنه ثم حجر عليه رجع إلى نصف العبد ، م وإنما [١٤٣] يرجع إليه إذا تعذر استيفاء العوض بالإفلاس ، فأما إن تعذر بسبب الامتناع أو الهرب أو الموت لم يرجع إليه^(١) ، م ثم الرجوع إنما يثبت إذا كان العوض على المفلس ديناً^(٢) سواء فيه الثمن والمسلم فيه والأجرة في البيع والسلم والإجارة ، فإن كانت عيناً كما إذا باع عبداً تجارية له ثم حجر عليه لم يرجع إلى العبد ويتقدم على الغرماء بعين الجارية ، وكذا لو استأجر^(٣) إنسان دابة من شخص وقبض الأجرة^(٤) فأفلس المؤجر لم يثبت للمستأجر الرجوع إلى الأجرة ويتقدم بالدابة على الغرماء ، م والرجوع إلى المتاع بتعذر العوض إنما يثبت حيث كان الدين حالاً عند الحجر ، م أو^(٥) حل العوض بعد الحجر وقبل الانفكاك^(٦) ، فأما لو لم يحل لم يثبت له الرجوع ، م^(٧) ولو قدمه الغرماء بالثمن فيثبت الرجوع أيضاً إلى متاعه^{(٨)(٩)} .

(١) لإمكان استيفاءه بالسلطان ، فإن فرض عجزه فهو نادر لاعتباره به .

انظر الوسيط ٢٤/٤ ، روضة الطالبين ٣/٣٨٤ ، تحفة المحتاج ٦/٤٤٤ .

(٢) لأنه إذا كان عوضه عيناً فإنه يتعلق حقه بها كما سيمثل له الشارح .

(٣) في غير الأصل : " أجر " .

(٤) " الأجرة " سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " عند الحجر ولو " .

(٦) في (ص) : " فيثبت أيضا الرجوع " .

(٧) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ١٧ أ [من عوض دين حال ولو بعده وقدمه الغرماء] .

(٨) إنما لا يلزمه إجابته لما فيه من المنة وخوف ظهور مزاحم لا يقدمه .

انظر الوسيط ٢١/٤ ، فتح العزيز ٥/٣١ ، نهاية المحتاج ٤/٣٤٠ .

(٩) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٢٥٤ و ٢٥٥ و ٢٥٧ ، التهذيب ٤/٨٥ و ٨٦ ، روضة الطالبين ٣/٣٨٣ -

٣٨٥ و ٣٩٢ و ٣٩٣ ، فتح الوهاب ١/٢٠٣ و ٢٠٤ ، اعانة الطالبين ٣/٦٨ .

فصل

م ولصاحب المفلس الرجوع إلى متاعه كما ذكرنا مع الزائد المتصل كالسمن وكبر الشجرة وتعلم الحرفة^(١) ، م والزائد المتصل أيضاً كالحمل فيرجع به مع الأم ، (م وكالثمرة فيرجع بها مع الشجرة إذا كانا غير موجودين عند العقد ؛ كما لو كانا موجودين عند العقد^(٢))^(٣) ، م ويستثنى من الثمرة المؤبرة عند الرجوع المعدومة عند العقد فإنه لا يرجع بها بل تسلم للمفلس ، أما لو كانت الثمرة موجودة عند العقد فإنها لا تكون زيادة فيرجع بها أصالة سواء كانت مؤبرة عند الرجوع أو غير مؤبرة ، م (ولصاحب المفلس الرجوع إلى متاعه مع الزائد المتصل كما ذكرنا ، ومع الولد)^(٤) المجتن عند العقد^(٥) سواء كان متصلاً عند الرجوع أو منفصلاً ، أما لو حدث بعد العقد وانفصل قبل الرجوع فهو للمفلس ، م وبذل البائع قيمة الولد المنفصل غير المجتن عند العقد للمفلس م في البشر^(٦) ، م

(١) محل هذا إن تعلم الحرفة بنفسه ، فإن تعلم بواسطة المفلس كان المفلس شريكاً بنسبة الزيادة كما ذكره الأنصاري ونقله ابن حجر وشمس الدين الرملي ووالده عن الزركشي واعتمده .

انظر فتح الوهاب ٢٠٤/١ ، حاشية أسنى المطالب ٢٠٠/٢ ، فتح الجواد ٤٧٢/١ ، نهاية المحتاج ٣٤٤/٤ .

(٢) إنما يعود الحمل الموجود عند العقد ولو لم يوجد قبله لكونه يتبعه في البيع فيتبعه في العود ، ويفرق بينه وبين عدم عوده في نظائره من الرد بالعيب والرهن ورجوع الوالد في الهبة لولده بأن المقتضي للفسخ هنا حصل من جهة المفلس فلم تراع جهته فيما هو تابع بخلافه في تلك النظائر .

انظر الوسيط ٢٨/٤ ، فتح العزيز ٤٨/٥ ، الفرر البهية ٣١٧/٥ ، فتح الجواد ٤٧٢/١ ، مغني المحتاج ١٢٤/٣ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " إذا كان غير موجود عند العقد ؛ كما لو كانا موجودا عند العقد أيضاً ، م وكالثمرة فيرجع بها مع الشجرة إذا كانت غير موجودة عند العقد " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وكالولد " .

(٥) في (ص) : " فهو كالزائد المتصل فيرجع به " .

(٦) إنما يبذل البائع للمفلس قيمة الولد ولا يبذل الولد نفسه في البشر دون غيرهم حذراً من التفريق بين الأم وولدها كما سبق ذكره في باب البيع في ص ٦٦٩ .

وإن لم يبذل البائع قيمة الولد بيع الأم والولد معاً ، م وخص البائع بحصة الأم والمفلس بحصة الولد فلو كانت الأم وحدها تساوي مائة ومع الولد مائة وعشرين كانت حصة الولد السدس وكان الباقي للأم فلو بيعا كذلك أو بأكثر أو بأقل صرف سدس الثمن إلى المفلس والباقي إلى البائع^(١) .

فصل

م وإنما ثبت لصاحب المفلس الرجوع إلى متاعه إن كان في ملك المفلس فلو تلف المبيع عند المفلس بآفة سماوية أو بجنابة جان^(٢) ، أو^(٣) خرج عن ملكه ببيع أو وقف أو إعتاق أو هبة لم يكن (له)^(٤) إلا المضاربة (بالعوض مع الغرماء)^(٥) ، م ولو خرج عن ملكه ثم عاد الملك إليه بأي طريق كان ثبت لصاحبه الرجوع أيضاً^(٦) ؛ م (لا إن تعلق)^(٧) به حق لازم

(١) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢٧/٤-٢٩ ، حلية العلماء ٤/٤٠٥ و٥٠٧ و٥٠٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٣٤٤-٣٤٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٠٠ و٢٠١ .

(٢) في (ص) : " لم يكن لصاحبه إلا المضاربة بالعوض مع الغرماء " .

(٣) في (ص) : " وكذا لو " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما ذكره الشارح من أنه لو خرج عن ملك المفلس ثم عاد إليه فلصاحبه الرجوع إليه هو وجه صححه الرافعي في الشرح الصغير كما قاله الأنصاري وهو مقتضى كلامه في الكبير حيث شبهه بنظيره من الرد بالعيب المصحح فيه العود واعتمده الأنصاري ونقله الرملي في حاشية شرح الروض عن الأذرعي والشربيني عن الأسنوي ، وصحح النووي في الروضة منع العود لتلقي الملك من غيره كما في نظيره من الهبة والرجوع فيهما خاص بالعين دون البدل وبالزوال زالت العين فاستصحب زواها وصححه أيضاً ابن المقري وابن حجر والشربيني والرملي .

انظر فتح العزيز ٥/٤١ ، روضة الطالبين ٣/٣٩١ ، الإرشاد مع فتح الخواص ١/٤٧١ و٤٧٢ ، فتوح الوهاب ١/٢٠٣ ، الغرر البهية ٥/٣١٩ و٣٢٠ ، حاشية أسنى المطالب ٢/١٩٨ ، تحفة المحتاج ٦/٤٤٦ و٤٤٧ ، مغني المحتاج ٣/١٢٠ ، نهاية المحتاج ٤/٣٤٢ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولو تعلق " .

كان كاتبُ المفلس الرقيق^(١) / أو رهنه أو استولده أو جنى هو على غيره فإنه لا يثبت^(٢) الرجوع إليه ولم يكن له إلا المضاربة ، فأما لو دبره أو علق عتقه بصفه جاز له الرجوع فيه ، وكذا لو أجره لكن لو أخذه لم يأخذه إلا مسلوب المنفعة ، م وكذا لو زوّجت الجارية فإن التزويج لا يمنع الرجوع إليها ، م وكذا لو تفرخ البيض فإن التفرخ لا يمنع الرجوع إلى الفرخ ، م وكذا لو خلط الزيت بالمثل أو الأردأ فإن الخلط بالمذكور لا يمنع الرجوع إليه ؛ (م لا إن)^(٣) خلط الزيت بأجود منه فإنه يمنع الرجوع إليه^(٤) ^(٥) .

فصل

م ولصاحب المفلس الرجوع إلى متاعه كما ذكرنا بلا أرش نقصان حسي كقطع اليد أو غير حسي كنسيان الحرفة والتزويج والإباق والزنا إذا كان النقصان بآفة سماوية أو بجناية المفلس ، فإنه إما أن يقنع به ناقصاً أو يضارب بالعوض الغرماء ؛ م لا أن يكون النقصان بجناية صاحب المفلس^(٦) م^(٧) أو بجناية أجنبي^(٨) فإنه لا يلزمه القناعة به ناقصاً بل له أن يرجع

(١) نهاية الوجه (٢٠١) من (ظ) .

(٢) في (ص) : " لم يثبت " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بخلاف ما لو " .

(٤) لتعذر العود إلى عينه فلا سبيل إلى إعطاءه قدر حقه منه لأن فيه ضرراً على المفلس ، ولا بإعطاءه ما يساوي حقه منه لكونه ربما فتعن المضاربة بالعوض ، ويستثنى من ذلك ما لو قلّ اخليط جداً بحيث يقع مثله بين الكيلين فإن له الرجوع .

انظر المذهب ٢/٢٦٦ ، الغرر البهية ٥/٣٢٢ ، مغني المحتاج ٣/١٢٦ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٢٥٧ و ٢٦٥ و ٢٦٦ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٤١٠ و ٥٦٠ و ٥٧٠ ، التهذيب ٤/٨٧ و ٩٧ و ٩٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٢٠ و ١٢١ و ١٢٦ ، اخلاص الناوي ٢/١٩٦ و ١٩٨ .

(٦) محل ذلك إن جنى بعد القبض فله حكم الأجنبي بأن له أرش النقص وعليه الأرش المقدر للمفلس ، فإن جنى قبله فهو من ضمانه فلا أرش له .

انظر اخلاص الناوي ٢/١٩٩ ، الغرر البهية ٥/٣٢٣ ، تحفة المحتاج ٦/٤٤٩ .

(٧) " م " سقط من (ظ) .

(٨) المراد به الأجنبي الذي يضمن بخلاف الحربي فجنايته كالألفة .

إليه ويضارب بجزء من الثمن بنسبة مانقص من قيمته^(١) ويكون الثابت على الجاني وهو الأرض^(٢) للمفلس ، فلو اشترى عبداً بمائتين من زيد وهو يساوي ثلاثمائة^(٣) ، وقد قطع إحدى يديه صاحب المفلس أو أجنبي ونقص عن قيمته ثلثها ، (فعلى صاحب المفلس أو الأجنبي)^(٤) نصف القيمة للمفلس (وهو مائة وخمسون)^(٥) ، ولصاحب المفلس ثلث الثمن (وهو ستة وستون وثلثان)^(٦) ، ولو باعه ثوباً بخمسين وقيمه مائة فعليه صاحب المفلس أو أجنبي ونقص عن قيمته خمسها ، فعلى صاحب المفلس أو الأجنبي للمفلس خمس القيمة وهو عشرون ولصاحب المفلس خمس الثمن وهو عشرة)^(٧) ، م ولا أن يكون [١٤٤] النقصان بشيء يفرد بالعقد فإنه لا يقنع به ناقصاً أيضاً بل يرجع إلى الباقي ويضارب [يعين^(٨) الناقص، فلو كان المبيع عبيدين ومات أحدهما يرجع إلى الباقي^(٩) ويضارب]^(١٠) من الثمن بما يخص التالف .

= انظر أسنى المطالب ١٩٩/٢ ، مغني المحتاج ١٢٢/٣ .

(١) إنما يضارب هنا بنسبة مانقص من قيمته لأن المشتري أخذ بدلا من النقصان وهو مستحق للبائع لو بقي فلا يحسن تضييعه عليه إذا حصل له بدله .

انظر المهذب ٢٥٨/٣ ، فتح العزيز ٤٢/٥ ، الاعتناء ٥٢٢/١ .

(٢) في (ص) : " وهو الأرض المقدر " .

(٣) في (ص) : " أو مائة " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فعليه " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " من ثلاثمائة أو مائة " .

(٦) قال الرافعي في فتح العزيز ٤٢/٥ و ٤٣ : وإنما اعتبرنا في حقه نقصان القيمة دون التقدير الشرعي ؛ لأن التقدير إنما أثبتته الشرع في الجنایات ، والأعواض تنقسط بعضها على بعض باعتبار القيمة . وانظر فتح الجواد ٤٧٣/١ .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كما بيناه " .

(٨) في (ص) : " بثمان " .

(٩) في (ص) : " القائم " .

(١٠) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

م ومن أمثلة ما يفرد بالعقد الزيت إذا غُلي فإنَّ نقصانه نقصانُ جزء لا نقصان صفة ، فلو اشترى أربعة أرتال زيت وأغلاه حتى عاد إلى ثلاثة أرتال ضارب برقع الثمن ، وإذا عاد إلى رطلين ضارب بنصف الثمن ، والعصير كالزيت فإنه إذا أغلي أربعة^(١) / أرتال عصير تساوي ثلاثة دراهم حتى عاد إلى ثلاثة أرتال أخذ الأرتال الثلاثة وضارب برقع الثمن ، فإن عاد الباقي إلى درهمن قنع به ، وإن ساوى الباقي ثلاثة شاركه المفلس بثلاثة أرباع درهم ، وإن بلغت قيمتها أربعة شاركه المفلس بالدرهم الزائد (كذا قاله الرافعي^(٢)).

والصواب أنه يشاركه بالزائد على ما يخص ثلاثة الأرتال من القيمة قبل الإغلاء وهو درهمان وربع فإن هذه الزيادة^(٣) بالإغلاء عين لا أثر وهو مقتضى ما أورده في النهاية^(٤) (٥) (٦).

(١) نهاية اللوحة (١٠٢) من (ص) .

(٢) انظر فتح العزيز ٤٥/٥ ، وتبعه النووي في روضة الطالبين ٣/٣٩٣ .

(٣) التي هي درهم وثلاثة أرباع .

(٤) هذا الإعتراض على الرافعي من الشارح نقله عنه الأنصاري في أسنى المطالب ٢/٢٠٠ ، والغرر البهية ٥/٣٢٥ ، وأقره عليه ، وقد أجاب عنه الشهاب الرملي في حاشية الروض بقوله : الصواب الأول - يعني ما في الروضة وأصلها - لأنه كما يعتبر في المغلي قدر عينه قبل الإغلاء تعتبر قيمته حينئذ عند الإمكان إذا لم يحبط عمل المفلس ، وفارقت ما قبلها بأن اعتبارها يؤدي إلى إحباط عمل المفلس اهـ بتصرف يسير ، قلت : لكن مقتضى كون الزيادة بالإغلاء عينا - كما ذكره في الروضة وأصلها - فالزيادة على ما يخص ثلاثة الأرتال من القيمة للمفلس وحده ولا يستحق البائع منها شيئا كما ذكره الشارح ، ثم إنه قد يعكر على رد الرملي أن الزيادة قد لا تكون مقابلة لعمل المفلس لفتتها في نظره فلا ينضبط تقدير حبوط عمل المفلس بخلاف ما ذكره الشارح فهو منضبط ، وعليه يترجح صحة اعتراض الشارح والله أعلم .

انظر أسنى المطالب مع حاشيته ٢/٢٠٠ ، الغرر البهية مع حاشية ابن قاسم ٥/٣٢٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٢٥٧ و ٢٥٨ ، الوسيط ٤/٢٦ و ٢٧ ، روضة الطالبين ٣/٣٩١-٣٩٣ ،

المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٣٤٣ و ٣٤٤ ، الغرر البهية ٥/٣٢٢-٣٢٥ .

فصل

م وإذا ضارب صاحب المفلس غرماءه بالناقص بسبب جنايته أو جناية الأجنبي ، وبالناقص مما يفرد بالعقد فيضارب بجزء من الثمن للناقص بنسبة ما نقص من قيمة المجموع باعتبار أقل القيمتين^(١) / من يومي العقد والقبض للتالف إن كان للتالف قيمة ، وأكثر القيمتين للباقي (تقليلاً للواجب على المشتري ؛ لأن المبيع من العقد إلى القبض من ضمان البائع [فنقصه]^(٢) عليه زيادته للمشتري^(٣))^(٤) ، فلو اشترى نخيلاً عليها ثمرة مؤبرة بخمسين^(٥) وهي دون الثمرة تساوي تسعين ومعها مائة ولم تختلف [قيمتها]^(٦) وقد تلفت الثمرة أخذ البائع النخيل وضارب بعشر الثمن للثمرة^(٧) ، وإن اختلفت القيمة ؛ فإما أن تختلف قيمة النخيل أو الثمرة أو كليهما ، (فإن زادت قيمة الثمرة وكانت عشرين يوم القبض فكما لو لم تزد^(٨) ، وإن نقصت وكانت خمسة ضارب بجزء من تسعة عشر^(٩) ، وإن زادت قيمة الشجرة فكانت مائة ضارب بجزء من أحد عشر ، وإن نقصت فكانت ثمانين فكما لو لم تنقص ، فإن زادت قيمتهما فكانت مائة للشجرة وعشرين للثمرة ضارب بجزء من أحد عشر^(١٠) ، وإن نقصت قيمتهما فكانت ثمانين للشجرة وخمسة للثمرة ضارب بجزء

(١) نهاية الوجه (٢٠٢) من (ظ) .

(٢) في الأصل : "فقبضه " .

(٣) هذا التعليل الذي ذكره الشارح هو أصل جميع مسائل هذا الفصل ، وانظر اخاوي الكبير ٢٨١/٦ ، المهذب ٢٥٨/٣ ، الوسيط ٣٠/٤ ، التهذيب ٨٩/٤ ، روضة الطالبين ٣٩٩/٣ ، الغرر البهية ٣٢٦/٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " بعشرة " .

(٦) " قيمتها " مثبت من غير الأصل .

(٧) لكون الثمرة التالفة عشر ثمن ما يباعه على المفلس .

(٨) لكون الزيادة للمفلس ولا تعلق للبائع بها .

(٩) لكون أقل قيمة للتالف هو هذه النسبة والنقص محسوب على البائع لكونه مضموناً عليه قبل قبضه .

(١٠) يعني بحساب زيادة قيمة الشجرة وإلغاء قيمة زيادة الثمرة التالفة .

من تسعة عشر^(١) ، وإن زادت قيمة الثمرة ونقصت قيمة الشجرة فكانت ثمانين للشجرة وعشرين للثمرة ضارب بعشر الثمن^(٢) ، وإن نقصت قيمة الثمرة وزادت قيمة الشجرة فكانت مائة للشجرة وخمسة للثمرة ضارب بجزء من أحد وعشرين^(٣) (٤).

(قال الإمام رحمه الله : ولو تساوت قيمتا الثمرة^(٥) ووقع بينهما نقص سوق أو عيب طراً وزال فلا عبرة به ، وإن لم يزل ولكن عادت قيمته إلى ما كان بارتفاع السوق فالذي أراه أن قيمته تعتبر يوم العيب ؛ لأن النقصان الحاصل من ضمان البائع والارتفاع بعده في ملك المشتري لا يصلح جابراً ، قال : وتعتبر قيمة الشجرة يوم الرجوع وإن نقصت القيمة عن قيمة يوم القبض^(٦) .

(١) يعني بحساب نقص قيمة الثمرة التالفة وإلغاء نقص قيمة الشجرة الباقية .

(٢) بإلغاء نقص قيمة الجميع كما لو لم تختلف قيمتهما .

(٣) بحساب نقص قيمة الثمرة وزيادة قيمة الشجرة .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وعلى التقديرات فإما أن تختلف بالزيادة أو النقصان ، فإن اختلفت قيمة النخيل في الصورة المذكورة بالنقصان بأن كانت قيمتها أحد يومي العقد والقبض ثمانين واليوم الآخر تسعين كانت كما لو لم تختلف ، وإن اختلفت بالزيادة كأن كانت قيمتها أحد يومي العقد والقبض مائة واليوم الآخر تسعين أخذها وضارب بجزء من أحد عشر جزءاً من الثمن ، وإن اختلفت قيمة الثمرة ؛ فإن اختلفت بالزيادة كما إذا كانت قيمتها أحد يومي العقد والقبض عشرين واليوم الآخر عشرة كانت كما لو لم تختلف ، وإن اختلفت بالنقصان كما إذا كانت قيمتها أحد يومي العقد والقبض ثمانين واليوم الآخر تسعين وقيمة الثمرة أحد يومي العقد والقبض خمسة واليوم الآخر عشرة ضارب بجزء من تسعة عشر جزءاً ، أو إن اختلفت بالزيادة كما إذا كانت قيمة النخيل أحد يومي العقد والقبض مائة واليوم الآخر تسعين وقيمة الثمرة أحد يومي العقد والقبض عشرين واليوم الآخر عشرة ضارب بجزء من أحد عشر جزءاً" .

(٥) في هامش (ظ) : أي قيمتها يوم العقد ويوم القبض .

(٦) نقله عن الإمام بمعناه الرافعي في فتح العزيز ٥/٥٣ ، والنووي في روضة الطالبين ٣/٣٩٩ و ٤٠٠ ، ووجهه في صورة اعتبار قيمة الشجرة يوم الرجوع مع نقص قيمتها عن يوم القبض : أن ماضراً من الزيادة وزال ليس ثابتاً يوم العقد حتى يقال إنه وقت المقابلة ولا يوم الرجوع حتى يحسب عليه ، وانظر الغرر البهية مع حاشية ابن قاسم ٥/٣٢٧ و ٣٢٨ .

قال الرافعي : هذا لا يستقيم في النقص لأنه كالتعيب في يد المشتري فإذا رجع البائع إلى العين لا يطالب للعيب بشيء^(١) ، وإنما تعتبر أقل القيمتين إن كان للتالف قيمة وذلك في صورة نقصان ما يفرد بالعقد كما ذكرنا ، وأما في صورة نقصان الصفة بجناية صاحب المفلس أو الأجنبي كالعمى فلا يكون للتالف اعتبار أقل القيمتين ، فيعتبر في الباقي أكثر القيمتين ، فلو كان العبد سليماً يساوي أحد اليومين مائة والآخر تسعين ونقص بالعمى عشرة فإنه تقدر القيمة مائة حتى يضارب بعشر الثمن ، ولو قدرت بتسعين ضارب بالتسع من الثمن ، ثم وإن بقي أحد العبدین متساويي القيمة وبقي [عليه]^(٢) نصف الثمن أخذ صاحب المفلس العبد الباقي بالنصف الباقي من الثمن^(٣) ، [فلو باع عبدین متساويي القيمة بمائة وقبض خمسين فتلف أحدهما في يد المشتري فالبائع يأخذ جميع العبد الباقي بما بقي من الثمن]^(٤) [ويجعل ما قبض من الثمن مقابلة للتالف]^(٥) .^(٦)

فصل

ثم وفي إفلاس المستأجر بالأجرة في إحارة الدابة لنقل المتاع إلى (موضع وحجر عليه فللمكري)^(٨) أن يفسخ الإحارة فإذا فسخها والمتاع في بادية مهلكة لم يتركه هناك بل ينقله

(١) نقله الشارح من الشرح الكبير للرافعي بمعناه ، انظر فتح العزيز ٥/٥٣ و ٥٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٤) لأن له التعلق بكل العين إذا بقي كل الحق فيثبت له التعلق بالباقي من العين للباقي من الحق .

انظر المذهب ٣/٢٥٥ ، فتح العزيز ٥/٤٤ ، نهاية المحتاج ٤/٣٤٤ .

(٥) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفين مثبت من (ظ) .

(٧) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٦/٢٨٠ و ٢٨١ ، المذهب ٣/٢٥٥ و ٢٥٨ ، التهذيب ٤/٨٩ ، أسنى

المطالب ٢/١٩٩ و ٢٠١ و ٢٠٢ ، فتح الجواد ١/٤٧٣ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " موضع نقل المكري المحمول إلى عند الحاكم حيث فسخ الإحارة في =

إلى مأمن ويضعه عند حاكمه^(١) ، م وفي إفلاس المستأجر بالأجرة في إجارة الأرض للزراعة يترك المكري زرع المكثري إلى أوان الحصاد حيث فسخ الإجارة^(٢) ؛ هذا إذا لم يتفق الغرماء والمفلس على القطع قبل أوانه فإن اتفقوا عليه قطع ، وإن اختلفوا فيه ، فإن كان للمقطوع قيمة أجيب من يدعو إلى القطع^(٣) وإلا [١٤٥] فمن يدعو إلى الإبقاء ، م ونقل المتاع وترك الزرع في^(٤) / الصورتين بأجرة المثل ، فإذا فسخ مكري الدابة الإجارة ونقل المتاع إلى مأمن استحق أجرة المثل من موضع الفسخ إلى المأمن ، وإذا فسخ مكري الأرض الإجارة وترك زرع المكثري إلى الحصاد استحق أجرة مثل الأرض من وقت الفسخ إلى أوان الحصاد ، م ويتقدم المكري بأجرة المثل في الصورتين المذكورتين على الغرماء ، [م]^(٥) كما تتقدم مصالح الحجر من أجرة الدلال والحمال والكيال وكذا البيت الذي يوضع فيه المتاع وغيرها على الغرماء^(٦) ، م وفي البيع يترك البائع زرع المشتري بلا أجرة عند الفسخ ، فلو باع أرضاً فزرعها المشتري وفسخ البائع بإفلاس المشتري فيرجع البائع إلى الأرض ويترك الزرع إلى الحصاد ولا

= أثناء الطريق المهلك ، فلو أكرى زيد دابة من عمرو لنقل متاعه إلى بلد مثلاً فأفلس عمرو وحجر عليه فلزيد .

(١) هذا إن لم يجد مالك المتاع أو وكيله فإن وجد أحدهما سلمه إليه .

انظر أسنى المطالب ١٩٧/٢ ، فتح الجواد ٤٧٤/١ .

(٢) في (ص) : " فلو أكرى زيد من عمرو أرضاً للزراعة فأفلس عمرو وحجر عليه فلزيد أن يفسخ الإجارة وإذا فسخها لم يكلف عمرو حصاد الزرع قبل أوانه بل يتركه إلى الأوان " .

(٣) لأنه ليس على المفلس تنمية مال الغرماء ولا عليهم الصبر إلى أن ينمي ماله .

انظر فتح العزيز ٣٦/٥ ، إخلاص النواي ٢٠١/٢ .

(٤) نهاية الوجه (٢٠٣) من (ظ) .

(٥) " م " مثبت من (ص) .

(٦) والجامع بينها أن هذه المذكورات من أجرة نقل المتاع إلى مأمن وإبقاء الزرع بأجرة ومثلها سائر مصالح

الحجر إنما هي لمصلحة مال المفلس وإيصاله للغرماء فوجب تقديمها على حقوق الغرماء .

انظر التهذيب ٩٩/٤ ، روضة الطالبين ٣٨٧/٣ و ٣٨٨ ، الغرر البهية ٣٣٠/٥ .

يستحق الأجرة (لأن المنفعة غير مقصودة في البيع بخلاف الإجارة^(١))^(٢) ^(٣).

فصل

م ولو بنى المكثري م أو غرس في الأرض المكثرة للبناء أو الغراس ثم أفلس وحجر عليه فلمكثري الأرض فسخ الإجارة والرجوع إلى الأرض^(٤) ، (فإن رجع فينظر)^(٥) إن اتفق الغرماء والمفلس^(٦) على قلع البناء أو الغراس قلع (البناء أو الغراس)^(٧) ووجب تسوية الحفر وأرش نقص الأرض من مال المفلس ، (ويضارب البائع به أو يقدم على سائر الغرماء ؟ فيه وجهان)^(٨)^(٩) ،

(١) الوسيط ٢٣/٤ ، وتوضيح ذلك أن المشتري دخل في العقد على أن تحصل له المنافع من غير عوض فلا يحسن إلزامه بدلها والمستأجر دخل في الإجارة على أن يضمن للمؤجر منافعتها فألزم بدلها ؛ وهذا التوجيه للفرق بينهما قال عنه الرافعي هو الأشهر ثم قال : وأفقههما أن مورد البيع الرقبة وأنها تحصل له بالفسخ وإن لم يأخذ الأجرة ، ومورد الإجارة المنافع فإذا لم يتمكن من استيفائها ولم يمكن من أخذ بدلها خلا الفسخ عن الفائدة ولم يعد إليه حقه اهـ.

انظر فتح العزيز ٥٢/٥ ، الغرر البهية ٣٣٠/٥ ، فتح الجواد ٤٧٤/١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٢٦٥ و ٢٦٧ و ٢٦٨ ، الوسيط ٢٣/٤ ، التهذيب ٩٩/٤ ، روضة الطالبين ٣/٣٨٧ و ٣٨٨ و ٣٩٨ ، اخلاص الناري ٢/٢٠١ و ٢٠٢ .

(٤) لكونه وجد عين ماله خاليا من حق غيره فجاز له الرجوع فيه .

انظر المذهب ٣/٢٦٣ ، نهاية المحتاج ٤/٣٤٧ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ثم ينظر إن " .

(٦) نهاية اللوحة (١٠٣) من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) أحدهما مضاربة البائع مع الغرماء وهو اختيار الشيخ أبي حامد كما نقله عنه في الروضة وأصلها ، والثاني هو تقديمه على سائر الغرماء لأنه نقص حصل لتحصيل مال المفلس فهو من مصالحه وهو الذي ذكره الشيرازي والبقوي ، قال الشريبي : وعليه الأكثرون وحزم به في الكفاية وأنكر على الرافعي =

م وإن امتنعوا من القلع ^(١) تملك البناء أو الغراس بالقيمة ، أو قلعه [م] ^(٢) وغرم أرش النقص وهو التفاوت في البناء بين كونه بناء وكونه آلة والتفاوت في الغراس بين كونه ثابتا وكونه مقلوعا ^(٣) ، م وإن اختلف الغرماء والمفلس فإن دعا المفلس إلى القلع والغرماء إلى الإبقاء أو بالعكس أو دعا بعض الغرماء إلى أحدهما واليعض الآخر إلى الآخر فعل ما فيه المصلحة للمفلس والغرماء ، (ولو أراد الرجوع في الأرض وحدها وإبقاء الغراس والبناء للمفلس والغرماء فلا يجاب لما فيه من الضرر فإن الغراس بلا أرض والبناء بلا مقر ولا يمر ناقص القيمة ^(٤) ^(٥) ^(٦)).

فصل

م وإن صبغ المفلس الثوب ^(٧) فسخ صاحب الثوب البيع فيه والمفلس شريك له بالزائد على قيمة الثوب إن زادت سواء كان الزائد مثل قيمة الصبغ أو أكثر أو أقل ، فلو كان الثوب يساوي أربعة دراهم والصبغ يساوي درهمين والثوب المصبوغ يساوي ستة فالمفلس

= حكاية خلاف فيه اهـ بتصرف ، وهو ما اعتمده الأنصاري وابن حجر والرملي .

انظر المهذب ٢٦٨/٣ ، التهذيب ٩٣/٤ ، فتح العزيز ٥٤/٥ ، روضة الطالبين ٤٠٠/٣ ، الغرر البهية ٣٣١/٥ ، فتح الجواهر ٤٧٣/١ ، مغني المحتاج ١٢٥/٣ ، نهاية المحتاج ٣٤٧/٤ .

(١) في (ص) : "...رجع المكري إلى الأرض ، م..." .

(٢) "م" مثبت من (ص) .

(٣) ويخير أيضا بالمضاربة مع الغرماء ، وإنما يخير البائع بين هذه الأمور الثلاثة لأن مال المفلس مبيع كله والضرر يندفع بكل منها فأجيب البائع لما طلبه منها .

انظر فتح العزيز ٥٤/٥ ، فتح الوهاب ٢٠٤/١ ، فتح الجواهر ٤٧٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٤٨/٤ .

(٤) انظر المهذب ٢٦٤/٣ ، التهذيب ٩٣/٤ ، فتح العزيز ٥٥/٥ ، مغني المحتاج ١٢٦/٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر مسائل الفصل في حلية العلماء ٥٠٩-٥١٣ ، التهذيب ٩٣/٤ ، المنهاج مع شرح المحلى ٤٧٢/٢ و ٤٧٣ ، الغرر البهية ٣٣٠-٣٣٢ ، فتح الجواهر ٤٧٣/١ و ٤٧٤ .

(٧) في (ص) : "المشترى من زيد" .

شريك بالثلث ، وإن ساوى ثمانية فشريك بالنصف ، وإن ساوى خمسة فشريك بالخمس^(١) ، وإن ساوى أربعة أو أقل رجع البائع إلى الثوب ولا شيء عليه للمفلس لأجل الصبغ ولا له لنقصان قيمة الثوب ، وكذا الحكم في كل عمل هو عين من وجه وصفة من وجه كَلَّت السويق^(٢) ونحوه ، (هذا إذا كانت الزيادة على قيمة الثوب والصبغ قيمة الصنعة فإن زادت فالزيادة بينهما على النسبة ولا يختص بها المفلس ، فلو كانت قيمة الثوب أربعة وقيمة الصبغ درهما وقيمة الصنعة درهما فهو شريك بالثلث ، فلو ارتفعت القيمة بعد ذلك أو وُجِدَ زبون فبيع بتسع فالثلاثة الزائدة^(٣) تكون بينهما أثلاثا ، وكيف تنزل الشركة في الثوب المصبوغ ؟ أنقول كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس كما لو غرس الأرض ، أو نقول يشتركان فيهما جميعا لتعذر التمييز كما في خلط الزيت ، حكى البغوي فيه وجهين^(٤) ، وهذا كله إذا صبغ المشتري الثوب بصبغ من عنده .

أما إذا اشترى ثوبا وصبغا وصبغه به ثم أقلس فللبائع فسخ البيع والرجوع إليهما إلا أن تكون القيمة بعد الصبغ كقيمة الثوب قبل الصبغ أو دونهما فيكون فاقدًا للصبغ ، وإن زادت القيمة فيكون المفلس شريكا بالزائد ، ولو اشترى الثوب من واحد بأربعة وهي قيمته والصبغ من آخر بدرهمين وهما قيمته وصبغه به فإن كان الثوب مصبوغا لا يساوي أكثر

(١) إنما كانت الزيادة لصاحب الصبغ لكون الزيادة عينا ، وكان النقصان محالا على الصبغ وحده لأنه هالك في الثوب ولم يظهر له أثر والثوب قائم بحاله .

انظر المذهب ٢/٢٦٢ ، روضة الطالبين ٣/٤٠٤ ، فتح الجواد ١/٤٧٤ و ٤٧٥ .

(٢) لَتَ السويق : هو بله بشيء من الماء .

انظر لسان العرب ٢/٨٣ ، المصباح المنير ص ٥٤٩ .

(٣) نهاية الوجه (٢٠٤) من (ظ) .

(٤) التهذيب ٤/٩٤ ، وهذا النص من قوله وكيف تنزل.. إلى هذا الموضع بنصه في فتح العزيز ٥/٦١ ، وهذان الوجهان ذكرهما في الروضة وأصلها من غير ترجيح والوجه الأول وهو أن كل الثوب للبائع وكل الصبغ للمفلس هو الذي رجحه ابن المقري والرملي والشربيني ونقله عن تصحيح السبكي .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٠٤ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٠٤ ، مغني المحتاج ٣/١٢٧ ، نهاية المحتاج ٤/٣٥٠ .

من أربعة فصاحب الصبغ فاقد ماله ، وإن ساوى ستة فكل واحد واجد ماله ، وإن ساوى ثمانية فالمفلس شريك بالربع ، وإن اشترى صبغا وصبغ به ثوبا كان له فللبائع الرجوع إن زادت قيمته مصبوغا وإلا فهو فاقد ، وإذا رجع فالقول في الشركة بينهما على ما مر ، وإن قال البائع ألق الصبغ عند الإمكان وأغرم نقصان الصبغ ، قال في التتمة^(١) : له ذلك كما في البناء والغراس [١٤٦] ، ولو قال المفلس والغرماء نقلعه ونغرم نقصان الثوب ، قال القاضي ابن كحج : له ذلك^(٢)^(٣) .

م ولو عمل المفلس أو غيره^(٤) عملا محترما فسخ البائع البيع والمفلس شريك له بالزائد على قيمة المبيع إن زادت فإنه عمل محترم بخلاف عمل الغاصب فإنه غير محترم ، والعمل المحترم (من المفلس الذي يثبت له به شركه بالزائد)^(٥) : ما يجوز الاستئجار عليه (ويظهر به أثر فيه)^(٦) كقصر الثوب وطحن الخنطة وخياطة الثوب بخيوط من الثوب (ورياضة الدابة)^(٧) وتعليم العبد القرآن والحرفة ونحوها مما هو صفة محضة^(٨) ؛ بخلاف سمن الدابة بالعلف وتكبير الودي^(٩) بالسقي فإنه لا يجوز

(١) ذكر الرافعي والنووي هذا الحكم من غير عزوه لأحد ، وعزاه إليه الأنصاري والشريني والرملي ولكن محله إذا أمكن قلعه بقول أهل الخبرة وإلا فيمنعون منه .

انظر فتح العزيز ٦٣/٥ ، روضة الطالبين ٤٠٥/٣ ، الغرر البهية ٣٣٤/٥ ، مغني المحتاج ١٢٩/٣ ، نهاية المحتاج ٣٥٢/٤ .

(٢) نقله عنه الرافعي والنووي في الروضة وأصلها في الموضعين السابقين .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " في المشتري " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) هذا الضابط المذكور في وصف العمل المحترم نقله الأنصاري في الغرر البهية ٣٣٤/٥ عن إمام الحرمين .

(٩) الوديّ : صغار فسيل النخل الواحدة ودية .

الاستئجار عليه^(١) ؛ (وبخلاف حفظ الدابة وسياستها فإنه وإن جاز الاستئجار عليه لكن لا يظهر به أثر على الدابة فإنه لا يثبت له بذلك شركة)^(٢) ، فلو اشترى ثوباً يساوي خمسة فقصره فبلغت بالقصارة ستة فالمفلس شريك بالسلس ويكون له عند بيع الثوب من الثمن بنسبة ما زاد في قيمته ، فإن ارتفعت القيمة على ستة أو انخفضت عنها فالزيادة والنقصان بينهما على هذه النسبة ، وإن ارتفعت قيمة الثوب وحده بأن صار يساوي مثله غير مقصور ستة ومع القصارة سبعة فالمفلس شريك بالسبع ، وإن ارتفعت قيمة القصارة وحدها بأن ساوى مثله غير مقصور خمسة ومعها سبعة فالمفلس شريك بسبعين .

قال الشيخ الإمام فسح الله تعالى في مدته : وعلى قياس ذلك لو انخفضت قيمة الثوب وحده بأن صار يساوي مثله غير مقصور أربعة ومع القصارة خمسة فالمفلس شريك بالخمسة ، وإن انخفضت قيمة القصارة وحدها بأن ساوى مثله غير مقصور خمسة ومعها خمسة ونصفاً فالمفلس^(٣) / شريك بجزء من أحد عشر جزءاً .

هذا كله إذا زادت قيمة الثوب بالقصارة فإن لم تزد قيمته على خمسة أو نقصت عنها رجع البائع إلى الثوب ولم يكن لواحد من البائع والمفلس على الآخر شيء .

(فالحاصل أن المفلس في مسألة الصبغ يختص بجميع الزائد على قيمة الثوب ويكون شريكاً به إن لم يزد على قيمة الصبغ وقيمة الصنعة^(٤) فإن زاد فالزائد يكون بين البائع والمفلس على نسبة الشركة ، وفي مسألة القصارة يختص بجميع الزائد على قيمة الثوب ويكون شريكاً به إن لم يزد على قيمة القصارة ، فإن زاد فالزائد بينهما على النسبة

= انظر النظم المستعذب ٢٦٨/١ ، المصباح المنير ص ٦٥٤ .

(١) لأن قد يوجد التعليف والسقي ولا يحصل السمن والكبر فلا ينسب إلى فعله بخلاف ما قبله فإنه ينسب إلى فعل الشخص كالقصارة والطحن والخياطة وغيرها .

انظر الخاوي الكبير ٣٠٣/٦ ، فتح الوهاب ٢٠٥/١ ، تحفة المحتاج ٤٦٢/٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (٢٠٥) من (ظ) .

(٤) في (ظ) : " الصنع " .

فالقصورة كالصنعة في الصبغ ، ويجوز للبائع أن يمسك المبيع ويمنعه من بيعه ويذلل للمفلس ما زاد بسبب العمل ؛ هكذا نقله البغوي^(١) وغيره^(٢) ، ومنع المتولي منه^(٣) (٤) (٥).

فصل

م وللقصار حبس المستأجر على قصارته لقبض الأجرة^(٦) ، (وهذا إذا زادت قيمة الثوب بالقصورة^(٧) ، أما إذا لم تزد فليس له حق الحبس)^(٨) ، م وسقط أجر القصار بتلف

(١) انظر التهذيب ٩٤/٤ .

(٢) قال النووي في الروضة من زيادته : الأصح نقل صاحب التهذيب ، وبه قطع صاحبها الشامل والبيان اهـ وهذا الوجه هو الذي صححه النووي وعزاه الشريبي والرملي إلى تصحيح الشيخين ، وذلك قياسا على بذل قيمة البناء والغراس .

انظر روضة الطالبين ٤٠٣/٣ ، مغني المحتاج ١٢٧/٣ ، نهاية المحتاج ٣٤٩/٤ .

(٣) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٦٠/٥ ، ووجهه أن الصفة لاتقابل بعوض .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والحكم في الصبغ والقصورة واحد ، ويجوز للبائع أن يمسك المبيع ويمنع من بيعه ، ويذلل للمفلس ما زاد بسبب العمل كذا نقل صاحب التهذيب وغيره ، ومنع في التثمة منه " .

(٥) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٣٠٢-٣٠٧ ، التنبيه مع شرح السيوطي ٤٠٩/١ و٤١٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٩-٦٣ ، المنهاج مع شرح المغلي ٤٧٤-٤٧٦ ، اخلاص النواوي ٢٠٢/٢ و٢٠٣ .

(٦) ليس المراد بحبسه حبسه عنده بل عند عدل كما صرح به النووي في الروضة وابن المقري والأنصاري والرملي والفرق بين جواز حبس المبيع عنده وعدم جواز حبس المستأجر إلا عند عدل أن حق البائع أقوى من حق الأجير وأن ملك المشتري لما لم يستقر كان ضعيفا فلم يقو على انتزاعه من يد البائع بخلاف ملك المستأجر . انظر روضة الطالبين ٤٠٣/٣ و٤٠٤ ، اخلاص النواوي ٢٠٤/٢ ، الغرر البهية ٣٣٥/٥ ، نهاية المحتاج ٣٥٢/٤ .

(٧) ماذكره الشارح من اشتراط زيادة قيمة الثوب بالقصورة لجواز الحبس هو من استنباطه وقد نقله عنه الأنصاري وابن حجر والرملي وأقره .

انظر أسنى المطالب ٢٠٤/٢ ، الغرر البهية ٣٣٥/٥ و٣٣٦ ، فتح الجواد ٤٧٥/١ ، نهاية المحتاج ٣٥٢/٤ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الثوب المقصور في يده ، م والقسارة مرهونة بالأجرة إن فسخ القصار عقد الإجارة بإفلاس المستأجر حتى يتقدم القصار بحقه مما زاد على قيمة الثوب بسبب القسارة ، ولا يزيد حقه على الأجرة المسماة بزيادة قيمة الثوب المقصور ، ولا ينقص عن الأجرة المسماة بنقصان قيمة الثوب كما هو شأن المرهون^(١) ، فلو اشترى ثوباً ودفعه إلى القصار ليقصره ثم أفلس المشتري قبل توفية الثمن والأجرة وحجر عليه وفسخ بائع الثوب البيع والقصار الإجارة ، فإن كان قيمة الثوب عشرة وأجرة القصار درهماً ويبيع الثوب بخمسة عشر فعشرة لصاحب الثوب وأربعة للغرماء وقدم القصار بدرهم ، وإن كانت أجرة القصار في الصورة المذكورة خمسة ويبيع الثوب بأحد عشر فعشرة لصاحب الثوب والدرهم الباقي للقصار ويضارب الغرماء بأربعة ، فإن لم يفسخ القصار عقد الإجارة لم يكن له إلا المضاربة بجميع حقه وهو درهم في الصورة الأولى وخمسة في الثانية^(٢) .

(١) وذلك لأن مورد الإجارة الصنعة ولا يتصور الرجوع إليها فجعل متعلق حقه في الخاصل بها كالمرهون في حق المرتهن فهي مملوكة للمفلس مرهونة بحق الأجير .
انظر فتح العزيز ٦٤/٥ ، الغرر البهية ٣٣٧/٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣٣/٤ و ٣٤ ، التهذيب ٩٧/٤ ، روضة الطالبين ٤٠٣/٣ - ٤٠٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٤٧٥/١ ، الغرر البهية ٣٣٥/٥ - ٣٣٧ .

باب الحجر^(١)

م المجنون محجور مما يذكر^(٢) إلى الإفاقة ، فإذا أفاق ارتفع الحجر وإن لم يرفعه القاضي ،
م وكذا الطفل محجور مما يذكر إلى البلوغ ، م ويحصل البلوغ باستكمال خمس عشرة سنة
قمرية ، م أو بالاحتلام ، وكلاهما في الغلام والجارية ، ومناطق الاحتلام خروج المني^(٣) ،
ويدخل وقته باستكمال تسع سنين ؛ بخلاف [١٤٧] نبات الإبط واللحية والشارب وثقل
الصوت وتو طرف الحلقوم وانفراق الأرنبة^(٤) ونهود الثدي فإنه لا يحصل البلوغ بواحد
منها ، (ولو كان خنثى مشكل وأمنى بفرج الرجال وحاض بفرج النساء حكم ببلوغه^(٥)) ،

(١) الحجر لغة : المنع .

انظر الزاهر ص ٢٩٦ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٣ ، لسان العرب ٤/١٦٧ .

واصطلاحاً : هو المنع من التصرفات المالية ، وهو نوعان نوع شرع لمصلحة الغير كالحجر على المفلس
للغرماء والراهن للمرتهن والمريض للورثة في ثلثي ماله والعبد لسيدته وغيرها وهذه لها محال تقدم
بعضها ، وبعضها سيأتي وقد ذكر البكري قرابة خمسين نوعاً لهذا الحجر ، والنوع الثاني حجر لمصلحة
المحجور عليه وهو المراد هنا والمحجور عليهم لمصلحتهم ثلاثة هم المجنون والصبي والسفيه .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٣٠ و١٣١ ، الاعتناء ١/٥٢٧-٥٣٥ ، أسنى المطالب ٢/٢٠٥ ، فتح
الجواد ١/٤٧٥ و٤٧٦ ، غاية البيان ص ٢٩١ .

(٢) في (ص) : " م " .

(٣) المراد خروج المني سواء كان بنوم أو يقظة بجماع أو غيره ، ولذا عبر الشيرازي والبغوي بإنزال المني وعبر
ابن المقري بالإمضاء .

انظر الحاوي الكبير ٦/٣٤٣ ، المهذب ٣/٢٧٩ ، التهذيب ٤/١٣١ و١٣٢ ، الإرشاد مع إخلاص
الناوي ٢/٢٠٥ ، شرح التنبيه ١/٤١٣ .

(٤) الأرنبة : طرف الأنف .

انظر المصباح المنير ص ٢٤١ ، القاموس المحيط ١/٧٩ .

(٥) ومثله مالو أمنى بفرج الرجال والنساء جميعاً لأنه إن كان رجلاً فقد أنزل من ذكره ، وإن كانت امرأة
فقد حاضت أو أمنت من فرجها .

الحاوي الكبير ٦/٣٤٧ و٣٤٨ ، التهذيب ٤/١٣٤ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٤/٣٦٠ ، الغرر =

وإن وجد أحد الأمرين دون الآخر ، أو أمنى وحاض من الفرج فجواب عامة الأصحاب : أنه لا يحكم ببلوغه ؛ لجواز أن يظهر من الفرج الآخر ما يعارضه^(١) ، وقال الإمام : ينبغي أن يحكم بالبلوغ بأحدهما كما يحكم بالذكورة والأنوثة ثم إن ظهر خلافه غير الحكم ، قال^(٢) / : وكيف ينتظم منا أن نحكم بأنه ذكر أو أنثى ولا نحكم بأنه قد بلغ^(٣) ، قال الرافعي : وهو الحق^(٤) ^(٥) ^(٦) / .

= البهية مع حاشية الشريبي ٣٤٢/٥ .

(١) كذا نقله الرافعي عن عامة الأصحاب ، ومن أجاب به الماوردي والبغوي في الصورتين ، وأجاب به الشيرازي في الصورة الأولى ، وقد عبر الشيرازي بتعليل أوضح وأحسن من تعبير الرافعي والشارح فقال : لجواز أن يكون ذلك من العضو الزائد اهـ ، وقول الجمهور هو معتمد ابن حجر والشريبي والرملي وابن قاسم العبادي .

انظر الحاوي الكبير ٣٤٧/٦ و ٣٤٨ ، المهذب ٢٨١/٣ ، التهذيب ١٣٤/٤ ، فتح العزيز ٧١/٥ ، فتح الجواد ٤٧٦/١ ، مغني المحتاج ١٣٥/٣ ، نهاية المحتاج ٣٦٠/٤ ، حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج ٤٧٨/٦ .

(٢) نهاية الوجه (٢٠٦) من (ظ) .

(٣) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٧١/٥ والنووي في الروضة ٤١٣/٣ ، ومن ارتضى هذا القول الغزالي في الوسيط ٤٢/٤ ، وأجاب ابن الرفعة عن قول الإمام هذا بقوله - كما نقله عنه الشهاب الرملي وغيره - : لانحكم بالبلوغ بذلك وإن حكمنا بالذكورة والأنوثة به لأن احتمال ذكوره مساو لاحتمال أنوثته ، فإذا ظهرت صورة مني به أو حيض في وقت إمكانه غلب على الظن الذكورة أو الأنوثة فتعين العمل به مع أنه لا غاية بعده محققة تنتظر ، ولا نحكم بالبلوغ لأن الأصل الصبا فلا نبطله بما يجوز أن يظهر بعده ما يقدح في ترتب الحكم عليه مع أن لنا غاية تنتظر وهي استكمال خمس عشرة سنة ، وقول الإمام ثم إن ظهر خلافه غير الحكم قال الأذري كما نقله عنه الشهاب الرملي أيضا : تغير الحكم فيما يمكن من الأقوال والأفعال التي تبقى معها الحياة ظاهر لكن إن حكمنا ببلوغه رتبنا عليه أثره من القتل بقود وردة وغيرهما مع بقاء الشك في البلوغ وفيه بعد اهـ

انظر حاشية أسنى المطالب ٢٠٧/٢ ، مغني المحتاج ١٣٥/٣ ، نهاية المحتاج ٣٦٠/٤ .

(٤) فتح العزيز ٧١/٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) نهاية اللوحة (١٠٤) من (ص) .

م ويحصل البلوغ أيضاً في النساء خاصة بالحيض^(١) ، م أو الحبل^(٢) لكن الحبل لما لم يتيقن حكم بعد الوضع بالبلوغ قبل الوضع بستة أشهر وشيء ، فإن كانت مطلقة فأتت بولد يلحق الزوج يحكم ببلوغها قبل الطلاق ، ويحصل البلوغ بأحد هذه الأمور لطفل المسلمين والكفار ، م ويحصل البلوغ أيضاً بإنبات شعر العانة الخشن الذي يحتاج في إزالته إلى الحلق لطفل الكفار لا لطفل المسلمين^(٣) (وهو دليل البلوغ وأمارته لا بلوغ حقيقة^(٤)) ، وفي إلحاق شعر الإبط بشعر العانة وجهان^{(٥)(٦)} ، م وحلف الإمام طفل الكفار إن قال

(١) وتقبل دعوى الصبية البلوغ بالحيض بلا يمين كما تقبل دعوى الصبي والصبية البلوغ بالإنزال لأنه لا يعرف ذلك إلا من جهتهما إلا من اتهم فيحلف .

انظر الوسيط ٤/٤٠ ، الغرر البهية ٥/٣٤١ ، فتح الجواد ١/٤٧٦ .

(٢) لأنه مسبوق بالإنزال .

انظر شرح التنبيه ١/٤١٤ ، اخلاص الناي ٢/٢٠٦ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٤٧٩ .

(٣) قال في الروضة ٣/٤١٣ : ويجوز النظر إلى منبت عانة من احتجنا إلى معرفة بلوغه بها للضرورة .

(٤) قالوا والفرق بين اعتباره في أطفال الكفار علامة على البلوغ دون المسلم لأن المسلم يسهل مراجعة آباءه وأقاربه المسلمين ، ولأنه متهم في الإنبات فرمما تعجله بدواء دفعاً للحجر وتشوقاً للولايات بخلاف الكافر فإنه يقضي به إلى القتل أو لزوم الجزية ، قال الأنصاري والرملي : وهذا جري على الأصل والغالب إذ الأثني واثنى ومن تعذرت مراجعة أقاربه المسلمين كذلك .

انظر الحاوي الكبير ٦/٣٤٤ ، المذهب ٣/٢٨٠ و٢٨١ ، أسنى المطالب ٢/٢٠٧ ، نهاية المحتاج ٤/٣٥٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) قال الرافعي : ونبات اللحية والشارب فيهما هذان الوجهان اهـ قلت : والوجهان أحدهما : أنه كنبات

شعر العانة نقله الرافعي عن القاضي حسين ، وهو اختيار الغزالي والبخاري وذلك لأن إنبات الإبط -

ومثله اللحية والشارب - يتراخى عن البلوغ في الغالب فكان أولى بالدلالة على حصول البلوغ ،

والثاني : أنه لا أثر له في البلوغ نقله الرافعي عن صاحب التتمة وذلك لندرة حصوله قبل خمس عشرة

سنة ولا عيرة بالنادر ولأن إنباتهما لو دلّ على البلوغ لما كشفوا العانة في وقعة بني قريظة لما فيه من

كشف العورة مع الاستغناء عنه كذا علّوه وذكر ابن قاسم والرشيدي أنّ التعليل الثاني الذي ذكره

صحيح لو كان لمن كشفوه شعر خية أو إبط ، وهذا الوجه - أعني الثاني - هو اختيار ابن المقرئ

والأنصاري والشريبي والرملي وتردد ابن حجر في هذا الأمر ، قال الشيرازي متأولاً هذا الوجه : أي =

استعجلت إنبات العانة بالدواء وإذا حلف كف عن قتله^{(١)(٢)}.

فصل

م والمجنون والطفل محجوران إلى الإفاقة والبلوغ من الإيمان فلا يصح منهما^(٣) ، م ومن غير الإيمان من الولايات ومن كل تصرف قولياً كان أو فعلياً ؛ نعم يصح من الطفل [المميز]^(٤) العبادات والإحرام ، ويعتبر قوله في إذن الدخول وإيصال الهدية كما هو مذكور في أماكنه ، م ولكن الطفل المميز إذا أعرب بالإيمان يبعد عن أهله من الأبوين وغيرهما^(٥) ؛

= فلا يتوقف الحكم بالبلوغ حيث لم يعلم استكمال الخمس عشرة سنة على نباتهما - يعني شعر الإبط واللحية - بل يكفي نبات العانة وليس معناه أنه إذا نبتت لحيته بالفعل لا يحكم ببلوغه بل ذلك علامة بالأولى من نبات العانة ويدل عليه قوله - أي الرملي - لندورهما دون خمسة عشر .

انظر الوسيط ٤/١١ ، التهذيب ٤/١٣٤ ، فتح العزيز ٥/٧٠ ، اخلاص الناي ٢/٢٠٧ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥/٣٤٦ ، تحفة المحتاج ٦/٧٦٤ ، مغني المحتاج ٣/١٣٤ ، نهاية المحتاج مع حواشيها ٤/٣٥٩ و ٣٦٠ ، غاية البيان ص ٢٩٢ .

(١) لكن لاتسقط الجزية عنه إن كان ولد ذمي احتياطاً لحق المسلمين .

انظر اخلاص الناي ٢/٢٠٧ و ٢٠٨ ، الغرر البهية ٥/٣٤٦ ، نهاية المحتاج ٤/٣٥٩ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٥٧ و ٣٥٨ ، الحاوي الكبير ٦/٣٤٢ - ٣٤٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/١٣٠ - ١٣٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٠٥ - ٢٠٧ ، غاية البيان ص ٢٩٢ .

(٣) لعدم التكليف ، ولكن لا يمنع المميز من الصلاة والصوم وغيرهما تدريجاً له على ألفة الخير ليدوم عليها بعد البلوغ ، وأجابوا عن قصة اسلام علي رضي الله عنه بأنه نقل عن الإمام أحمد أن علياً كان بالغاً قبل الإسلام ، وعلى تقدير أنه لم يكن بالغاً كما هو المشهور فإن الأحكام إنما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة ، ولا يصح قياس الإيمان على صحة صلاة المميز لكون الإيمان لا يتنفل به بخلاف الصلاة .

انظر فضائل الصحابة ٢/٥٨٩ ، فتح الجواد مع حاشيته ١/٨٠ ، مغني المحتاج ٣/١٣١ و ٦٠٩ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٤/٣٥٥ .

(٤) " المميز " مثبت من (ظ) .

(٥) وذلك خشية الفتنة وطمعاً في ثباته بعد بلوغه على ما أعرب به ، وإبعاده عن أهله مستحب على ما صححه في الروضة وأصلها في باب اللقيط واعتمده ابن المقرئ في إرشاده .

(وإن لم يصح منه)^(١) ، و[هدد]^(٢) بإعراجه بالكفر بعد البلوغ فإن أصر عليه رد عليهم^(٣) ،
 م والطفل محجور أيضاً بعد البلوغ من التصرف بخلاف الاحتطاب والاصطياد ، م وإنما يمنع
 من التصرف إذا كان مالياً بخلاف الطلاق والخلع والظهار والرجعة ونفي النسب باللعان
 واستلحاقه ، (وينفق على الطفل المستلحق من بيت المال)^(٤))^(٥) ، م لا من وصية م وتبدير
 فإنه غير محجور منهما^(٦) ، م وهو محجور أيضاً بعد البلوغ من الإقرار بتصرف مالي^(٧)
 بخلاف الإقرار بموجب القصاص والحد حتى لو أقر بالسرقة قطعت يده وإن لم يلزمه المال
 (ولو عفا مستحق الجناية على مال لزمه المال لأنه تعلق باختيار المستحق لا بإقراره)^(٨) ، م
 ويستمر الحجر من التصرف المالي والإقرار به بعد البلوغ إلى الصلاح في الدين وهو أن لا
 يرتكب من المحرمات ما تسقط به العدالة ، م وإلى الصلاح في الدنيا وهو أن لا يكون مبذرا
 وإلقاء المال في البحر واحتمال الغبن الفاحش في المعاملات تبذير^(٩) .

= انظر فتح العزيز ٣٩٦/٦ ، روضة الطالبين ٤٩٥/٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢٠٨/٢ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في الأصل : "وهذا " .

(٣) في (ص) : " وإن لم يصح منه " .

(٤) يعني إذا استلحقه الطفل بعد البلوغ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لصحة عبارته واحتياجه للشواب والأجر ولفقده المعنى الذي من أجله حجر عليه ، ومما لا يمنع منه البالغ
 قبل رشده الصلح عن القصاص ولو بأكثر من الدية صيانة لنفسه أو عضوه وكذا يجوز له العفو عن
 القصاص بجانا .

انظر الحاوي الكبير ٣٦٠/٦ ، اخلاص النواي ٢٠٨/٢ ، الغرر البهية ٣٤٨/٥ .

(٧) الحجر عليه من التصرف المالي هو في الظاهر ، أما في الباطن فيلزمه أدائه بعد فك الحجر عنه إن كان
 صادقا في إقراره .

انظر أسنى المطالب ٢١٠/٢ ، فتح الجواد ٤٧٩/١ ، مغني المحتاج ١٤٩/٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣٤٨/٦-٣٥٠-٣٥٧ و٣٦٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦٧/٥ =

فصل

م ويتصرف الولي في مال المجنون إلى الإفاقة وفي مال الطفل إلى البلوغ مع الرشد ديناً ودنياً بحسب الغبطة ؛ كما يتصرف عند الحاجة والمصلحة ، فيجوز أن يشتري لهما العقار إذا لم يكن ثقیل الخراج ولا مشرفاً على البوار ولا في زمان جور السلطان وهو حينئذ أولى من التجارة^(١) ، ويجوز أن يتخذ لهما الدور ولكن بالطين والآجر لا بالجص واللبن^(٢) ، ولا يجوز أن يبيع عقاره إلا الحاجة وهي أن يحتاج إلى النفقة والكسوة وتقصر غلته عنهما ولم يجد من يستقرض منه أو لم ير المصلحة في الإستقراض ، أو لمصلحة كأن كان العقار ثقیل الخراج أو مشرفاً على البوار [أو]^(٣) في زمان جور السلطان ، أو لغبطة في بيعه وهي أن يرغب فيه شريك أو جار بضمن يقدر الولي على تحصيل مثله ببعض^(٤) / ذلك الثمن ، ولا يجوز للولي غير الأب والجد أن يبيع ما لهما من نفسه ولا مال نفسه منهما ، م والولي هو الأب م ثم الجد^(٥) أب الأب وإن علا ، م ثم الوصي المنصوب من جهتهما ، م ثم القاضي^(٦) أو من

= ٧١ و ٧٢ و ٧٦ و ٧٩ و ٦/٣٩٤-٣٩٧ ، الغرر البهية ٥/٣٤٦-٣٥١ ، فتح الجواد ١/٤٧٨-٤٨٠ .

(١) قال الرافعي في فتح العزيز ٨٠/٥ : لما فيها من الأخطار واشطاط الأسعار .

(٢) لأن الطين قليل المؤنة وينتفع بنقضه والآجر وهو الطوب المحرق يبقى في العمارة بخلاف الجص واللبن فتكثر مؤنته ولا ينتفع بنقضه ، واختار بعض الشافعية اعتبار عادة البلد كيف كانت ، قال ابن حجر : وهو الأوجه مدركا اهـ ، وقال الشربيني : والقلب إليه أميل اهـ ، فإن كان الشراء أحظ من البناء وجب الشراء .

انظر المذهب ٣/٢٧٣ ، تحفة المحتاج ٦/٥٠٦ ، مغني المحتاج ٣/١٥٢ و ١٥٣ ، تحفة الخبيب ٣/٣٩٢ .

(٣) "أو" مثبت من (ظ) .

(٤) نهاية الوجه (٢٠٧) من (ظ) .

(٥) في (ص) : "وهو" .

(٦) أي قاضي البلد وهذا محله إذا كان ماله في بلده ، فإن كان المال في بلد آخر فوليّ ماله من ناحية حفظه وتعهده مع الغبطة اللائقة هو قاضي بلد المال لأن الولاية عليه ترتبط بماله كالعائنين ، أما التصرف في ماله بالتجارة والاستثناء فالولاية عليه لقاضي بلد المحجور عليه ، وعليه فلقاضي بلده أن يطلب من قاضي بلد ماله إحضار المال إليه عند أمن الطريق لظهور المصلحة له فيه ليتجر له فيه أو يشتري له به =

ينصبه وهو القيم أو الأمين^(١) ، ولا ولاية لغير المذكورين من الأم وغيرها^(٢) ، م ولم يُعد الوصي أو القاضي وليا بتوبته من الفسق م وإفاقته من الجنون بعد زوال ولايتهما بهما^(٣) ، والأب والجد إذا زالت ولايتهما بفسق أو جنون عادت بزوالهما ، م ويتصرف المذكورون للمجنون والطفل في غير الشفعة وفي الشفعة وتركها بالمصلحة ؛ حتى لو [١٤٨] ترك الشفعة لهما للمصلحة ثم بلغ الطفل أو أفاق المجنون وأرادا أن يطلبها لم يتمكن من ذلك ، م ولا يتصرفون لهما في القصاص عفوا أو استيفاء^(٤) ، ولا في العتق كتابة وغيرها بعوض وغير عوض ، م ولا في الطلاق خلعا وبجانا^(٥) .

فصل

م ويأكل (الولي الفقير من مال الطفل أو المجنون أو السفية إن انقطع بسببه عن

= عقارا ويلزم إجابته من قاضي بلد ماله .

انظر الغرر البهية ٣٥٢/٥ ، فتح الجواد ٤٨١/١ ، مغني المحتاج ١٥١/٣ ، نهاية المحتاج ٣٧٤/٤ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٧١/٣ .

(١) ويكتفى بالعدالة الظاهرة في الأب والجد لظهور شفقتهم وتشترط العدالة الباطنة في الوصي والقيم .

انظر روضة الطالبين ٤٢١/٣ ، كفاية الأختيار ص ٣٥٦ و ٣٥٧ ، مغني المحتاج ١٥١/٣ .

(٢) لكن للعصبة كالأخ والعم إن فقد الولي الإنفاق من مال الطفل في تأديبه وتعليمه وإن لم يكن لهم عليه ولاية لأنه قليل فسومح به .

انظر أسنى المطالب ٢١١/٢ ، تحفة المحتاج ٤٩٨/٦ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٣٨ .

(٣) أي بسبب الفسق والجنون ، وإنما لا تعود الولاية لهما لأنها مستفادة لهما بالتفويض فلا تعود إلا بتفويض جديد .

انظر الغرر البهية ٣٥٤/٥ و ٣٥٥ ، فتح الجواد ٤٨٤/١ .

(٤) يستثنى من ذلك في حق المجنون الفقير العفو عن الجراح بالأرض لأنه لا غاية للجنون .

انظر أسنى المطالب ٢١٣/٢ ، فتح الجواد ٤٨٣/١ ، نهاية المحتاج ٣٧٩/٤ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٢٧٢-٢٧٥ و ٢٧٧ و ٢٨٧ ، حلية العلماء ٥٢٥/٤-٥٣٠ ، روضة

الطالبين ٤٢١/٣-٤٢٤ ، الإرشاد مع اختلاص النواي ٢٠٩ و ٢١٠ ، غاية البيان ص ٢٩٢ .

أكسابه^(١) (٢) ، وإنما يأكل من مالهم^(٣) بالمعروف وهو قدر (كفايته وكفاية من تلزمه كفايته^(٤) ، وقيل : إنما يأخذ أقل الأمرين^(٥) من قدر النفقة وأجرة المثل واختاره أكثر العراقيين^(٦) ، [ويستبد^(٧) بالأخذ ولا يجب عليه ضمان ما أخذ^(٨) ، ولا يجوز للغني أن يأكل مطلقا .

ولو طلب الولي من القاضي أن يثبت له أجره على عمله فالذي يوافق كلام الجمهور أنه

(١) ومثل الأكل سائر المؤن وإنما خص الأكل بالذكر لكونه أعم وجوه الإنتفاعات .

انظر أسنى المطالب ٢/٢١٣ ، نهاية المحتاج ٤/٣٨٠ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " غير القاضي من المتصرف في مالهما من مالهما ؛ لكن إن كان فقيرا ينقطع بسببه عن اكسابه ، وليس له أن يطلب من القاضي أن يعين له أجره فقيرا كان أو غنيا م " .

(٣) في (ص) : " مالهما " .

(٤) في فتح العزيز : قدر نفقته ، وهو مافي (ص) كما سيأتي ، وهو ظاهر اختيار الرافعي ورجحه الطائوسي في التعليقة والشارح في تيسيره وكذا المليباري في فتح المعين .

انظر فتح العزيز ٥/٨٢ ، التعليقة للطائوسي لوحة ١٢٨ ، تيسير الخاوي لوحة ٦٧ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٧٣ ،

(٥) في الأصل : " الأمرين وله أن يستبد من قدر " ، ولا يظهر بهذه الزيادة تماسك العبارة .

(٦) نقله الرافعي عن تعليق أبي حامد ، ونقله النووي في الروضة عن أكثر العراقيين ثم قال : ونقله صاحب البيان عن أصحابنا مطلقا وحكاة هو وغيره عن نص الشافعي رضي الله عنه اه قلت : وهو ظاهر

كلام الماوردي واختاره النووي وكثير من المتأخرين .

انظر الخاوي الكبير ٦/٣٥٢ ، فتح العزيز ٥/٨٢ ، روضة الطالبين ٣/٤٢٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٣٥٧ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٨٤ ، فتح الباري ٥/٣٩٢ ، مغني المحتاج ٣/١٥٦ ، نهاية المحتاج ٤/٣٨٠ .

(٧) " ويستبد " مثبت من (ظ) ، ولعل الزيادة السابقة من الأصل هذا موضعها فسبق قلم الناسخ بكتبتها قبل موضعها .

(٨) لأنه أجزئ له الأكل بحق الولاية فلم يضمه وهو ظاهر القرآن مقابل عمله .

انظر المهذب ٣/٢٧٨ ، روضة الطالبين ٣/٤٢٥ .

لا يجيبه إليه غنيا كان أو فقيرا^(١) ، وذكر الإمام أن هذا هو الظاهر ، قال : ويجوز أن يقال يثبت له أجره لأن للولي أن يستأجر فكان له طلبها لنفسه^(٢) ؛ وهذا الاحتمال قطع به الغزالي^(٣) ؛ وعلى هذا لا بد من تقدير القاضي وليس له الاستقلال به ، ولا يتقدر ما يقدره القاضي بقدر الكفاية .

قال الشيخ الإمام فصح الله تعالى في مدته : وما قطع به الغزالي هو المختار وعليه العمل^(٤) .^(٥)

م ويجب على المتصرف للمجنون والطفل والسفيه حفظ ماله من أسباب التلف ، م ويجب عليه استئناء ماله قدر النفقة والزكاة ومؤون الملك إن أمكن ذلك دون المبالغة فيه وطلب الغاية ، م وكذلك يجب عليه بيع ماله المعد للتجارة بالمصلحة دون ما يحتاج إلى عينه ؛ ودون^(٦) العقار الذي يرتفع منه ما يكفيهم ، م وكذا يجب عليه الشراء لهم إذا بيع

(١) كذا قال في الروضة وأصلها ، وذكر الرملي في حاشية شرح الروض أن عدم اجابته إذا طلب الأجرة لا يخالف ما تقدم من أن له أن يستبد بأخذ أقل الأمرين بشرطه لأنه لو قدر له أجره لصارت لازمة بخلاف أخذه فإن كل مدة مضت ولم يأخذ فيها شيئا سقط حكمها ، قلت : وإنما لا يجاب إلى طلبه لأنه مادام أنه هو الذي يعمل فإن كان فقيرا فله أقل الأمرين ولو أوجب فقد تكون كفايته أقل من الأجرة أحيانا فلا مسوغ لتحديدتها .

انظر فتح العزيز ٥٧٣/٧ ، روضة الطالبين ٤٢٣/٣ ، اخلاص النواوي ٢/٢١٠ ، حاشية أسنى المطالب ٢/٢١٣ و ٢١٤ ، حاشية الغرر البهية ٥/٣٥٨ و ٣٥٩ .

(٢) نقله عن الإمام الرافعي والنووي ، انظر فتح العزيز ٥٧٣/٧ ، روضة الطالبين ٤٢٣/٥ .

(٣) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٥٧١/٧ ، والوسيط ٨٢/٥ لكن قيده بما إذا لم يجد متبرعا .

(٤) نقل اختيار الشارح هنا الأنصاري في الغرر البهية ٥/٣٥٩ ، وهو اختيار ابن حجر وظاهر كلام الشريبي والرملي حيث أجازوا لناظر الوقف رفع الأمر إلى الحاكم ليفرض له أجره قالوا : كولي اليتيم .

انظر تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٨/١٦٤ ، فتح الخواص ١/٤٨٤ ، مغني المحتاج ٣/٥٥٤ ، نهاية المحتاج مع حاشية الرشيدي ٥/٤٠١ .

(٥) في (ص) بدل جميع ما بين القوسين : " النفقة " .

(٦) " ودون " سقط من (ص) .

شيء بأقل من قيمته وكانت الغبطة في شراؤه ولهم مال يمكن صرفه إلى ثمنه ، م وإنما يجب الشراء لهم إذا لم يرد شراؤه لنفسه فإن أراد لم يجب الشراء لهم ، م وإن تبرم المتصرف في ما لهم بالحفظ أو التصرف فيه فله أن يستأجر من يقوم بذلك من ما لهم فإن طلب من القاضي أن ينصب قيما بأجرة جاز ، م وبعود التبذير بعد زواله يعيد القاضي الحجر ، م لا بالتبذير في الخيرات من الصدقات وفك الرقاب وبناء^(١) المساجد والمدارس ، م ولا بالتبذير في الأطعمة النفيسة والثياب الرفيعة غير اللاتقين بحاله فإنه لا يعيد القاضي الحجر^(٢) ، م وبعود الفسق دون التبذير لا يعيد القاضي الحجر^(٣) ، ولا يعود الحجر بنفسه لا بالتبذير ولا^(٤) بالفسق بحال ، م ويلي المبذر الذي طرأ تبذيره بعد الرشد القاضي لا الأب والجد^(٥) ، ولا يلي المجنون الذي طرأ جنونه القاضي بل يليه الأب والجد^(٦) .

(١) نهاية اللوحة (١٠٥) من (ص) .

(٢) إنما لا يكون الصرف في الأطعمة النفيسة والثياب الرفيعة من التبذير الذي يوجب الحجر لأن المال يطلب لينتفع به ويلتذ به ، قال في الروضة : وبالجملية فالتبذير على ما نقله معظم الأصحاب محصور في التضييعات والإنفاق في المحرمات .

انظر روضة الطالبين ٤١٤/٣ ، اخلاص النواي ٢١٢/٢ ، شرح المحلى على المنهاج ٤٨٠/٢ .

(٣) قالوا : لأن الأولين لم يحجروا على الفسقة ، ويخالف الاستدانة لأن الحجر كان ثابتا والأصل بقاؤه ، وأما هنا فقد ثبت إطلاقه والأصل بقاؤه .

انظر فتح العزيز ٧٥/٥ ، الغرر البهية ٣٦١/٥ ، تحفة المحتاج ٤٨٦/٦ .

(٤) نهاية الوجه (٢٠٨) من (ظ) .

(٥) إنما يحجر عليه القاضي لأن الحجر بطرأ على التبذير يحتاج إلى اجتهاد والقاضي هو محل الاجتهاد ويكون وليه القاضي لأن ولاية الأب ونحوه زالت فصار النظر لمن له الولاية العامة .
انظر المهذب ٢٨٤/٣ ، أسنى المطالب ٢٠٨/٢ ، نهاية المحتاج ٣٦٥/٤ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٣٤٠/٦ و٣٥٢ و٣٥٧ و٣٦١ و٣٦٣ ، فتح العزيز ٧٢/٥ و٧٤-٧٦ و٨٢ و٥٧٣ ، المنهاج مع معني المحتاج ٣/١٣٦ و١٤٠-١٤٣ و١٥٢ و١٥٦ ، فتح الجواد ٨٣/١ و٤٨٤ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٧١/٣-٧٣ .

باب الصلح^(١)

م الصلح عن المدعى على^(٢) غير المدعى بعد إقرار المدعى عليه به للمدعى بيع إن كان المصالح عليه عينا سواء كان المدعى عينا أو دينا ، وسواء كان المصالح عليه معينا أو في الذمة وسواء صالح بلفظ الصلح أو بلفظ البيع ، فلو ادعى زيد دارا على عمرو وأقر بها له وصالحه على ثوب أو على عبد أو على عشرة في الذمة كان يباع للدار من عمرو حتى يشترط فيه شرائط البيع من العلم بالعوضين وغيره ومن قبضهما في المجلس إن كانا مشتركين في علة الربا ومن رعاية المماثلة بمعيار الشرع إن كانا متماثلين ، وحتى يجري فيه أحكام البيع من ثبوت خيار المجلس وجواز اشتراط الخيار والرد بالعيب والتحالف عند النزاع في الكيفية^(٣) ، ولو ادعى زيد على عمرو دينا فصالحه بلفظ الصلح أو البيع كان يباع للدين وقد ذكرنا حكمه^(٤) ، م وإن كان المصالح عليه منفعة فالصلح إجارة فلو صالح من الدار المدعاة أو الدين المدعى على خدمة عبده إياه شهرا مثلا كان الصلح إجارة فيشترط فيه شرائط الإجارة من تعيين منفعة العبد وتقديرها وغير ذلك ويجري فيه أحكامها من الانفساخ عند تحقق سببه وغير ذلك^(٥) .

(١) الصلح : لغة السلم وقطع النزاع والتوفيق بين القوم .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٥ ، لسان العرب ٥١٧/٢ ، المصباح المنير ص ٣٤٥ .

واصطلاحا : عقد يحصل به قطع النزاع ، وهو أنواع ومقصود الباب هنا هو الصلح في المعاملة .

انظر فتح العزيز ٨٤/٥ ، كفاية الأخيار ص ٣٥٩ ، نهاية المحتاج ٣٨٢/٤ .

(٢) ألفاظ الصلح غالبا تتعدى إلى المتزكك بمن وعن ، وللمأخوذ بعلى والباء وقد استعملت كلها في كلام الشارح .

انظر الغرر البهية ٣٦٣/٥ ، الإقناع للشريبي ٦٧/٢ ، غاية البيان ص ٢٩٥ ، اعانة الطالبين ٨١/٣ و ٨٢ .

(٣) يعني بذلك أن الصلح هنا يعتبر بيعا بجميع شروطه ومقتضياته على ما جاء في باب البيع .

(٤) انظر باب البيع ص ٧٣٩ .

(٥) والنوعان المذكوران هنا يسميان صلح المعاوضة .

انظر الخاوي الكبير ٣٦٧/٦ ، روضة الطالبين ٤٢٨/٣ و ٤٣٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٥٩ ، حاشية عميرة

على شرح المحلى ٤٨٩/٢ .

[م] ^(١) والصلح على بعض المدعى هبة المدعى البعض من المدعى عليه إن كان المدعى عينا سواء كان بلفظ الصلح أو الهبة ، فلو صالح عن الدار المدعاة على نصفها مثلا كان الصلح هبة لنصف الدار من المدعى عليه حتى يشترط فيه شرائطها ويجري فيه أحكامها ، م والصلح على بعض المدعى إبراء المدعى للمدعى عليه عن بعض المدعى إن كان المدعى ديناً ^(٢) كأن صالح من ألف على خمسمائة فلو قال : أبرأتك عن خمسمائة وصالحتك على الباقي لم يشترط القبول ولو قال : صالحتك [١٤٩] عن ألف على خمسمائة فلا بد من القبول ^{(٣)(٤)} .

فصل

م ولغى الصلح دون سبق خصومة فلو قال ابتداءً لغيره من غير سبق خصومة : صالحني عن دارك هذه على مائة لغا الصلح ^(٥) ، ولو قال : بعني صح ، م ولغا الصلح من دين مؤجل على دين حال كأن قال : صالحتك عن الألف المؤجل على ألف حال فإنه لا يثبت الحلول ، م ولغا الصلح عن دين مكسر على دين صحيح كأن قال : صالحتك عن الألف المكسر على ألف صحيح ^(٦) فإنه لا يثبت وصف الصحة ^(٧) ، م ولغا الخط مع الصلح عن المؤجل على

(١) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لروحة ١٧ ب [وعلى بعضه هبة أو إبراء] .

(٢) وهذا النوع وما قبله يسميان صلح الخطيطة ، انظر الحاوي الكبير ٦/٣٦٧ ، كفاية الأخيار ص ٣٥٩ .

(٣) إنما يشترط القبول لأن لفظ الصلح يقتضي القبول دون لفظ الإبراء .

انظر فتح العزيز ٥/٨٩ ، النهاية شرح الغاية ص ١٧٦ ، غاية البيان ص ٢٩٦ .

(٤) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ٢٤٧ ، الحاوي الكبير ٦/٣٦٧ و ٣٦٨ ، المهذب ٣/٢٨٧-٢٨٩ ،

المنهاج مع شرح المحلى ٢/٤٨٨-٤٩٢ ، كفاية الأخيار ص ٣٥٩ و ٣٦٠ .

(٥) لأن لفظ الصلح يستدعي تقدم خصومة ، وهذا إذا لم ينو البيع وإلا فهو كناية عن البيع .

انظر الوسيط ٤/٩٠ ، روضة الطالبين ٣/٤٢٩ ، الإقناع للشربيني ٢/٧٢ .

(٦) في (ص) : " صحيحة " .

(٧) إنما لا يثبت وصف الحلول في الصورة السابقة ووصف الصحة هنا لأن الصلح من المدين وعد باسقاط =

الحال وعن المكسر على الصحاح بأن قال : صالحتك عن الألف المؤجل على خمسمائة حالة أو صالحتك عن الألف المكسر^(١) على خمسمائة صحاح^(٢) ، م ولغا عكس المذكور وهو الصلح من الحال على المؤجل كأن قال : صالحتك عن الألف الحال على ألف مؤجل^(٣) ومن الصحيح على المكسر كأن قال : صالحتك عن الألف الصحاح على ألف مكسر^(٤) حتى يبقى وصف الحلول والصحة ، م ولا يلغو الخط مع العكس وهو أن يصالح من الألف الحال على خمسمائة^(٥) / مؤجلة أو يصالح من الألف الصحاح على خمسمائة مكسرة فيصح الخط ويبقى الدين على الحلول ووصف الصحة^(٦) .

م ولغا الصلح مع إنكار المدعي عليه كون المدعى للمدعي بأن يدعي عليه داراً مثلاً فينكر فيصالح على عبد أو دين أو بعض المدعى^(٧) ، م لا الصلح مع الأجنبي عن المدعى عليه

= الأجل والتكسير وهما لا يسقطان .

انظر كفاية الأختار ص ٣٥٩ ، أسنى المطالب ٢/٢١٥ ، نهاية المحتاج ٤/٣٨٦ .

(١) في (ص) : " المكسرة " .

(٢) لأنه إنما تنازل عن قدر للحصول على وصف زائد فإذا فسد الوصف سقط مقابله وهو الخط ، ولكن لو

عجل المؤجل تبرعاً صح الأداء وسقط الأجل لصدور الإيفاء والإستيفاء من أهلها .

انظر الوسيط ٤/٥١ ، التهذيب ٤/١٤٤ ، فتح العزيز ٥/٨٩ ، مغني المحتاج ٣/١٦٥ .

(٣) في (ص) : " مؤجلة " .

(٤) في (ص) : " مكسرة " .

(٥) نهاية الوجه (٢٠٩) من (ظ) .

(٦) إنما يبقى الدين على الحلول ووصف الصحة لأنه وعد من الدائن بإخاق الأجل والتكسير وهما لا يلحقان

فيبقى على الأصل ، ويصح الخط لأنه ليس في مقابلة شيء فلا يفسد .

انظر التهذيب ٤/١٤٤ ، الغرر البهية ٥/٣٧٠ و٣٧١ ، فتح الجواد ١/٤٨٦ .

(٧) ومثل الإنكار السكوت فهو في حكم الإنكار ، وإنما يلغو الصلح مع الإنكار لأن المدعي إن كان كاذباً

فقد استحل مال المدعى عليه وهو حرام ، وإن كان صادقاً فقد حرم عليه ماله الحلال .

انظر الحاوي الكبير ٦/٣٧٠ ، شرح التنبيه ١/٤١٦ ، تحفة المحتاج ٦/٥٢٨ ، غاية البيان

ص ٢٩٥ و٢٩٦ .

بمال المدعي عليه في العين وبماله وبمال نفسه في الدين^(١) ، م إن قال الأجنبي : قد أقر المدعي عليه بالمدعى لك في السر ولكنه لم يظهره خوف انتزاعك منه ووكلني في مصالحتك له فإنه لا يلغو^(٢) ، م ولا الصلح مع الأجنبي لأجل نفسه^(٣) ، م وإنما يصح مصلحة الأجنبي مع المدعي لنفسه بشرط أن يكون المدعى عيناً فإن كان ديناً لم يصح^(٤) ، م وبشرط أن يقول الأجنبي للمدعي أن المدعى عليه مبطل في إنكاره ، م وبشرط أن يقدر الأجنبي على الانتزاع^{(٥)(٦)} .

(١) إنما يصح الصلح لأن قول الإنسان في دعوى الوكالة مقبول في المعاملات ، ولكن محله إذا لم يعد المدعى عليه الإنكار بعد دعوى الوكالة لكونه عزلاً له .

انظر فتح العزيز ٩٣/٥ ، مغني المحتاج ١٦٨/٣ ، غاية البيان ص ٢٩٦ .

(٢) مفهوم كلام الشارح كالمصنف بطلان الصلح من الأجنبي إذا لم يقر المدعى عليه مطلقاً والصحيح جوازه إن كان ديناً لأن للإنسان أن يقضي دين غيره بغير إذنه بخلاف العين فلا يصح أن يشتري له عيناً بغير إذنه .

انظر روضة الطالبين ٤٣٦/٣ ، اخلاص النواي ٢١٥/٢ ، نهاية المحتاج ٣٩٠/٤ .

(٣) معنى مصاحته لنفسه أي يبقى في ذمة المدعى عليه للأجنبي . وانظر المهذب ٢٨٩/٣ .

(٤) أي بناء على امتناع بيع الدين لغير من هو عليه كما هو معتمد المصنف ، والأصح التفصيل فإن بيع بعين صح إن تقابض أحد العوضين في المجلس وإن بيع بدين لم يصح كما سبق تفصيله في ص ٧٣٩ ، وانظر روضة الطالبين ٤٣٥/٣ ، الغرر البهية مع حواشيها ٣٧٦/٥ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيرازي ٣٩١/٤ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ٤٩٥/٢ .

(٥) قال الشيرازي في المهذب ٢٩٠/٣ : فإن أخذه استقر الصلح ، وإن لم يقدر على أخذه فهو بالخيار بين أن يفسخ ويرجع إلى مادفع وبين أن يصبر إلى أن يقدر اهـ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤٩-٥٣ ، التهذيب ١٤٤-١٤٧ ، روضة الطالبين ٤٢٩/٣ و ٤٣١-٤٣٦ ، الغرر البهية ٣٦٨-٣٧٦ ، اعانة الطالبين ٨١/٣-٨٣ .

فصل

م ولا يتصرف أحد بإذن الإمام أو دون إذنه في الشارع بغرس شجرة فيه ، م ولا ببناء دكة فيه وإن لم يُضَيَّق الطريق على المارة ، (وقيل : يجوز إن لم يضيق ، واختاره القاضي^(١) والغزالي [في الوجيز]^(٢))^(٣) وقطع به البغوي^(٤) ، وأجاب العراقيون^(٥) والشيخ أبو محمد^(٦) بالأول ، ومال إليه الإمام^(٧) وهو الأقوى في المعنى^(٨) (٩) ، م ولا بإشراع جناح أو وضع

(١) نقله عنه الغزالي في الوسيط ٥٥/٤ ، والرافعي في فتح العزيز ٩٧/٥ ، والمراد به القاضي حسين كما بين ذلك النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١٦٥/١ : حيث ذكر أنه متى أطلق القاضي في كتب متأخري الخراسانيين ككتب الغزالي فهو المراد .

(٢) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٩٦/٥ ، وأما في الوسيط ٥٥/٤ فقد ذكر وجهين ولم يرجح أيهما منهما .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٤) انظر التهذيب ١٤٩/٤ .

(٥) نقله عن العراقيين الرافعي في الشرح الكبير ، قلت : ومن أجاب به الماوردي .

انظر الحاوي الكبير ٣٧٦/٦ ، فتح العزيز ٩٦/٥ .

(٦) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٩٧/٥ .

(٧) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٩٧/٥ .

(٨) كذا قال الرافعي حيث وجهه أنه يمنع الطروق في ذلك المحل ويتعثر المار بهما عند الازدحام ولأنه إذا طالت مدة بقائهما أشبه موضعهما الأملاك وانقطع أثر استحقاق الطروق فيه ، وأما وجه الأول فهو القياس على جواز إشراع الجناح الذي لا يضر بهم ، وأجاب أصحاب هذا القول بالتفريق بين الجناح والدكة ونحوها أن الجناح ليس موضع مرور الناس بخلاف الدكة والشجرة ، وهذا الوجه صححه النووي في الروضة والمنهاج .

انظر الحاوي الكبير ٣٧٦/٦ ، فتح العزيز ٩٧/٥ ، روضة الطالبين ٤٣٩/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٧٢/٣ ، اخلاص النواي ٢١٦/٢ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

ساباط^(١) على جداره بحيث يضر بالمار فيه منتصباً فقط إن لم يسع الشارع^(٢) ، م وبحيث يضر بمرور الحمل ، م مع الكنيسة^(٣) فوقه على الجمل إن وسع الشارع (فإنه قد يتفق ممر القوافل والفرسان وإن كان نادراً)^(٤) ، ومن جملة ما يضر بالمار ما يدفع الضوء ويظلم الطريق^(٥) ، م وغير النافذ من الشارع وهو السكة^(٦) المنسدة الأسفل ملك كل واحد من أهل السكة من رأسها إلى باب داره ، وليس بملك لمن يلاصق جداره السكة ولا ينفذ له باب إليها ، م وإذا كانت السكة ملكاً لأهلها فإنما يشرع واحد منهم إليها جناحاً بإذن من موضع الجناح بين بابيه ورأس السكة ولا يشترط إذن من بابيه بين موضع الجناح ورأس السكة^(٧) ، م وكذلك^(٨) / إنما يشرع من ليس من أهل السكة جناحاً إليها أو يفتح باباً بإذن

(١) الساباط : هو سقيفة بين حائطين تحتها طريق نافذ .

انظر النظم المستعذب ١/٢٧٤ ، مختار الصحاح ص ٢٨٣ ، القاموس المحيط ٢/٣٧٦ .

(٢) ويشترط مع هذا أن يكون على رأسه الحمولة العالية ، ولو أحوج الإشراع إلى وضع الرمح على كتف الراكب بحيث لا يتأتى نصبه لم يضر لأن وضعه على الكتف لا يضر فيه .

انظر الحاوي الكبير ٦/٣٧٦ و ٣٧٧ ، أسنى المطالب ٢/٢١٩ ، مغني المحتاج ٣/١٧٠ .

(٣) الكنيسة : في المصباح المنير ص ٥٤٢ : شبه هودج يغرز في الحمل أو في الرحل قضباناً ويلقى عليه ثوب يستظل به الراكب ويستتر به والجمع فيه كنائس . وانظر لسان العرب ٦/١٩٨ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " مكان ممر القوافل والفرسان " .

(٥) في الروضة وأصلها المراد به ما يقطع الضوء كله وقيدته ابن المقرئ بما يشق ظلامه وأيده ابن حجر ، قال ابن حجر : ويتسامح بما يحتمل عادة كعجن طين إذا بقي مقدار المرور المعتاد ووضع آلة عمارة بقدر مدة نقلها وربط دابة بقدر حاجة نزول وركوب ورش خفيف اهـ وقد ذكر نحوه الأنصاري والرملي . انظر فتح العزيز ٥/٩٩ ، روضة الطالبين ٣/٤٤٠ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢١٩ ، فتح الجواد ١/٤٨٩ ، نهاية المحتاج ٤/٣٩٤ .

(٦) السكة : هي الزقاق وهي طريق ليس بنافذ سميت بذلك لاصطفاف الدور فيها كطرائق النخل .

انظر النظم المستعذب ١/٢٧٤ ، لسان العرب ١٠/٤٤١ .

(٧) لأنه لا ملك له في هذا الموضع كما سبق بخلاف ما قبله فهو شريك له فلزم استثنائه .

(٨) نهاية اللوحة (١٠٦) من (ص) .

أهلها ، [م]^(١) وكذلك إنما يفتح من هو من أهلها إليها باباً أقرب إلى رأسها من غير سد الأبعد ، أو أبعد منها ولو مع سد الأقرب بإذن من الباب المفتوح بين رأس السكة وداره لا بإذن من داره بين الباب المفتوح^(٢) ورأس السكة^(٣) ، م لا أن يفتحه في موضع أقرب من رأس السكة مع سد الآخر فإنه لا يحتاج إلى إذن ، م ولا أن يفتح باباً في داره التي بابها إلى هذه السكة من دار ليس بابها إلى هذه السكة ولو كانت السكتان منسدي الأسفل أو أحدهما دون الأخرى^(٤) ، م ولا أن يفتح الباب إلى السكة ملاصقها ويسمره (أو يفتحه)^(٥) للاستضاءة ، م ولا أن يفتح الملاصق كوة^(٦) في جداره إلى السكة^(٧) فإن في كل ذلك لا

(١) " م " مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٧ب [فإنما يُشرع جناحا ويفتح باباً لأقرب بسد الآخر ..] .

(٢) المراد بالباب المفتوح في الموضعين الباب القديم والمقصود تأخيرها كما بينه الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملّي إذ لو كان المراد به الجديد لكان المنع في الصورة الثانية ظاهراً ، انظر فتح الوهاب ٢١١/١ ، فتح الجواد ٤٨٩/١ ، الإقناع للشريبي ٧٧/٢ ، نهاية المحتاج ٤٠٢/٤ .

(٣) إنما يحتاج إلى إذن في فتح باب قريب من غير سد الأبعد لكونه زيادة انتفاع فقد يتضررون به فيشترط الإذن ، وأما في الثانية فلكون من وراءه إلى مكان الفتح واقع في ملك غيره . انظر فتح العزيز ١٠١/٥ ، اخلاص النواي ٢١٧/٢ ، الإقناع للشريبي ٧٧/٢ .

(٤) وذلك لأنه يستحق المرور في الدرب ورفع الحائل بين الدارين تصرف في ملكه وهذا الوجه هو ما في الشرح الكبير والمنهاج ، والوجه الثاني المنع قال النووي في الروضة من زيادته : نقل أصحابنا العراقيون عن الجمهور المنع بل نقل القاضي أبو الطيب اتفاق الأصحاب على المنع قال وعندني أنه يجوز اهـ ، والوجه الأول هو الأوجه عند ابن حجر والمعتمد عند الشريبي والرملّي والثاني هو معتمد ابن المقرئ . انظر المهذب ٢٩٧/٣ ، فتح العزيز ١٠١/٥ ، روضة الطالبين ٤٤٤/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ١٧٦/٣ ، اخلاص النواي ٢١٨/٢ ، تحفة المحتاج ٥٥٦/٦ ، نهاية المحتاج ٤٠٣/٤ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو يترك التسمير " .

(٦) الكوة : بفتح الكاف وضمها ثقب في البيت أو الخائط وجمعها كِواء وكَوَات .

انظر النظم المستعذب ٢٧٤/١ ، مختار الصحاح ص ٥٨٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٦ .

(٧) وذلك لأن له رفع جميع الجدار فبعضه أولى .

انظر المهذب ٢٩٧/٣ ، الغرر البهية ٣٨٦/٥ ، نهاية المحتاج ٤٠٢/٤ و ٤٠٤ .

يشترط إذن أهل السكة ، م وكذلك إنما ينتفع الشريك بجدار مشترك بينه وبين غيره بإذن الشريك الآخر فلا يفتح فيه كوة ولا يضرب^(١) فيه وتداً ولا يضع عليه جذعاً إلا بإذنه كما لا ينتفع بالجدار الذي هو ملك غيره على الخصوص إلا بإذنه ، م وإنما تثبت هذه الأشياء بإذن أهل السكة إلى رجوعهم عن الإذن فإن رجعوا عنه لم يكن له ذلك^(٢) .

فصل^(٣)

م ولا يُلزمُ الشريكُ الشريكَ عمارةَ الملك [١٥٠] المشترك من الدار والنهر والقناة والبئر وغيرها^(٤) ، (ولو هدم أحد الشريكين الجدار المشترك من غير إذن صاحبه لاستهدامه أو لغيره أجبر على إعادته^(٥))^(٦) ، م وكذلك لا يُلزمُ الشريكُ الشريكَ تركَ العمارة في الملك المشترك بينهما م لكن إن أراد العمارة بآلة نفسه ، أما لو أراد العمارة بالآلة المشتركة فللشريك منعه ، قال في شرح الخاوي : ويمكن أن تكون صورة المسألة فيما إذا كان الجدار مشتركاً ويختص الأس بمن يعيد الجدار ؛ (فإنه لو كان الأس مشتركاً أيضاً كان القياس عدم

(١) نهاية الوجه (٢١٠) من (ظ) .

(٢) انظر مسائل الفصل في المهدب ٢٩١/٣-٢٩٨ ، حلية العلماء ١١/٥-١٨ ، المنهاج مع شرح المحلي على المنهاج ٢/٤٩٦-٥٠٢ ، الغاية القصوى في دراسة الفتوى للبيضاوي ١/٥٢١ و٥٢٢ ، الاعتناء ١/٥٤٨ و٥٤٩ ، الإقناع للشريبي ٢/٧٣-٧٨ .

(٣) " فصل " سقط من (ص) .

(٤) لأنه وإن تضرر بامتناع الشريك فإن الشريك الممتنع يتضرر بتكليفه العمارة فالضرر لا يزال بضرر . انظر الوسيط ٤/٥٨ ، فتح العزيز ٥/١٠٩ ، فتح الجواد ١/٤٩١ .

(٥) معتمد ابن المقري وابن حجر والشريبي والرملي أنه لا يلزمه إعادة البناء بل يلزمه أرش نقص ما بين قيمته صحيحاً ومنقوضاً لكونه ليس مثلياً .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٤٩ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٢٤ ، فتح الجواد ١/٤٩١ ، مغني المحتاج ٣/١٨١ و١٨٣ ، نهاية المحتاج ٤/٤٠٩ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

استقلاله بإعادة الجدار^(١) (٢) .

م وكذلك لا يلزم الشريك الممتنع الشريك الباني ترك الانتفاع بالمعاد بآلته ؛ فإن المعاد خالص ملك الباني يضع عليه ما شاء وينقضه متى شاء ، (ولو كان للممتنع على الجدار المنهدم جذوع فأراد إعادتها بعد ما بناه الطالب بآلة نفسه فعلى الباني تمكينه أو نقض ما أعاده ليبني معه الممتنع ويعيد جذوعه)^(٣) ، م وكذا لا يلزم الشريك الشريك (أن يبذل بدل المعاد ، ولا أن يأخذه)^(٤) إن أعاد ، فلو أراد الباني الرجوع على الممتنع بما يخصه من القيمة لم يلزم الممتنع إجابته ، ولو أراد الممتنع بذل ما يخصه من القيمة ليمتنع الباني من النقض لم يلزم الباني إجابته^(٥) .

(١) التعليقة للطاوسي لوحة ١٣٠ ، وما قيده به صاحب التعليقة ونقله الشارح عنه هنا اعتمده نفس الشارح في التيسير وقد نقله عنهما ابن المقرئ والشريبي والرملی وهذا التقيد جواب إشكال حول المسألة وهو ما ذكره صاحب التعليقة من أن الأس لو كان مشتركا بينهما فالقياس عدم استقلاله وقد ذكر مثل هذا الإشكال القاضي أبو الطيب وابن الصباغ كما نقله عنهما الأنصاري لكنهما أجابا عنه بما يأتي ، وهذا التقيد انتصر له جمع وأطالوا في استشكله كما قاله ابن حجر ، وذكر ابن حجر والرملی وغيرهما : أن المنقول أنه ليس للشريك منعه ولو كان الأس مشتركا بينهما ، وهو المعتمد عند حل المتأخرين كابن المقرئ والمحلي والأنصاري وابن حجر والشريبي والرملی لأن له غرضا في وصوله إلى حقه ولتقصير الممتنع في الجملة ولأن للباني حقا في الحمل عليه فكان له الإعادة لأجل ذلك وكما يجوز لصاحب العلو أن يبني السفلى بآلته عند امتناع صاحبه وإن لم يكن له شريكا فالمشترك أولى بالجواز ، ونقل الشريبي عن السبكي أن الصحيح جواز المقاسمة في ذلك بالتراضي عرضا في كمال الطول .

انظر تيسير الخاوي لوحة ٦٨ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية وحواشيها ٣٨٩/٥-٣٩٣ ، اخلاص الناوي ٢١٩/٢ و ٢٢٠ ، شرح المحلي على المنهاج ٥٠٥/٢ ، فتح الوهاب ٢١٢/١ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ٥٦٩/٦-٥٧١ ، فتح الجواد ٤٩١/١ ، مغني المحتاج ١٨٣/٣ ، نهاية المحتاج مع حواشيها ٤١٢/٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بذل بدل المعاد ولا أخذه" .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ١٠٨/٥-١١١ ، التهذيب ١٥٦/٤-١٥٨ ، المنهاج مع =

فصل

م ولو ادعى^(١) على اثنين ملكاً كالدار مثلاً فصدقه أحدهما (وكذبه الآخر)^(٢) ،
وصالحه المصدق على غير المدعى يثبت للمكذب الشفعة في المصالح عنه إلا أن يعترف
المكذب بكون [الشريك]^(٣) المصدق مالكاً لنصيبه في الحال فإنه لا يأخذ بالشفعة^(٤) ، م
واليد في الجدار والسقف بين المالكين للمالكين إن لم يتصل ببناء واحد منهما اتصال
ترصيف ، أو اتصل بينهما جميعاً اتصال ترصيف ، م (وإن اختص اتصاله ببناء أحدهما
اتصال ترصيف فاليد له)^(٥) ، والمراد من اتصال الترصيف أن لا يمكن بناؤه بعد بناء المتصل
به^(٦) ، م ولا يحكم بكون الجدار بين المالكين في يد أحد المالكين بوضع جذعه عليه ،
م أو يكون وجه الجدار^(٧) أو معاقد قمطه^(٨) إليه أو تزويق الوجه الذي يليه ونحو

= مغني المحتاج ٣/١٨٣ و ١٨٤ ، الإرشاد مع خلاص الناي ٢/٢١٨-٢٢٠ .

(١) في (ص) : " ادعى زيد " .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في الأصل " المشتري " .

(٤) إنما امتنع عليه حق الشفعة لتضمنه الإعتراف ببطلان الصلح لأنه صلح على إنكار .

انظر خلاص الناي ٢/٢٢٠ ، الغرر البهية ٥/٣٩٤ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " واليد في الجدار والسقف بين المالكين لمن اختص بناؤه باتصاله بالجدار

والسقف بين المالكين اتصال ترصيف " .

(٦) انظر الخاوي الكبير ٦/٣٨٥ و ٣٨٦ ، فتح العزيز ٥/١٢٠ ، نهاية المحتاج ٤/٤١٦ ، فتح الجواد ١٤/٤٩٣ ،

وإنما يحكم لمن اتصل ببناءه بالجدار اتصال ترصيف دون شريكه لأن اتصاله به هنا أمانة ظاهرة على يده

وتصرفه ، قال الرافعي : وصورته أن يدخل نصف لبنات من الجدار المتنازع فيه في جداره الخاص ،

ونصف من جداره الخاص في المتنازع فيه ويتبين ذلك في الزوايا اهـ وذكر هو وغيره صوراً أخرى

فراجعها إن شئت ، انظر المراجع المذكورة في هذه الحاشية .

(٧) المراد بوجه الجدار هو ما يباينه من نحو طاقات ومحاريب .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٥٨ ، الغرر البهية ٥/٣٩٩ ، فتح الجواد ١٤/٤٩٣ .

(٨) القِمْط : هي حبال دقاق من ليف أو خوص تشد به الحصر التي تسقف بها الأخصاص وحواجزها ، =

ذلك^(١) ، م واليد في الدابة لراكبها ، م دون المتعلق بلجامها ، م واليد في الأس لصاحب الجدار المبني عليه ، م واليد في عرصة الخان^(٢) لصاحب السفلى ، م حيث كان في الدهليز^(٣) المرقى فإن كان المرقى في العرصة فهي في يدهما^(٤) .

= والأخصاص : جمع خُصّ وهو البيت الذي يعمل من القصب .

انظر الزاهر ص ٢٩٦ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٣/٢/٣ ، لسان العرب ٣٨٥/٧ و ٣٨٦ ، المصباح المنير ص ٥١٦ .

(١) كالذي يكون بظاهر البناء من الكتابات والصور ، وإنما لم ينظر لهذه الأشياء لأن كون الجدار بين

الملكين علامة قوية في الإشتراك ؛ فلا يغير بأسباب ضعيفة معظم القصد بها الزينة .

انظر الوسيط ٦٤/٤ ، أسنى المطالب ٢٢٩/٢ ، مغني المحتاج ١٨٧/٣ .

(٢) الخان : هو حانوت التجار .

انظر مختار الصحاح ص ١٩٤ ، لسان العرب ١٤٦/١٣ .

(٣) الدهليز : ما بين الباب والدار أو هو مدخل الدار فارسي معرب .

انظر لسان العرب ٣٤٩/٥ ، المصباح المنير ص ٢٠١ ، القاموس المحيط ١٨٢/٢ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٣٨٥-٣٩٠ و ٣٩٨ و ٣٩٩ و ٤٠٩ و ٤١٠ و ٤١٣-٤١٥ ،

الوسيط ٦٣-٦٥ ، روضة الطالبين ٤٥٦/٣-٤٦٠ ، الغرر البهية ٣٩٣/٥-٤٠١ ، الإرشاد مع فتح

الجواد ٤٩٢/١ و ٤٩٣ .

باب الحوالة^(١)

م^(٢) يشترط لصحة الحوالة رضا المحيل وهو من عليه الدين ، م ورضى المحتال وهو الذي له الدين عليه^(٣) ، وطريق معرفة رضا المحيل والمحتال : الإيجاب من جهة المحيل ، والقبول أو الاستيجاب من جهة المحتال ، بأن يقول المحيل : أحلتك بالدين الذي لك علي علي فلان^(٤) / ، فيقول المحتال : قبلت ، أو يقول المحتال للمحيل : أحلني بالدين الذي لي عليك علي فلان ، فيقول المحيل : أحلتك^(٥) ، ولا يشترط رضى المحال عليه^(٦) ، م ويشترط أيضاً ثبوت دين^(٧) ، فلا تجوز الحوالة بالجعل قبل الفراغ من العمل ولا عليه ، م ويشترط كون الدين لازماً^(٨) ، م أو أصله اللزوم على المحال عليه ، وإن لم يكن الدين الذي على المحيل

(١) الحوالة : لغة مشتقة من التحول وهو الانتقال .

انظر التعريفات ص ٩٣ ، لسان العرب ١١/١٨٧ و ١٨٩ ، المصباح المنير ص ١٥٧ .

واصطلاحاً : عقد يقتضي نقل دين من ذمة إلى ذمة أخرى .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٣٠ ، تحفة المحتاج ٦/٥٨٦ ، غاية البيان ص ٢٩٨ .

(٢) "م" سقط من (ظ) .

(٣) وجه اشتراط رضا المحيل أن الحق الذي عليه له قضاؤه من حيث شاء فلا يلزم بجهة ، وجه اشتراط رضا

المحتال أن حقه في ذمة المحيل فلا ينتقل إلا برضاه كما أن الأعيان لا تبدل إلا بالتراضي .

انظر الخاوي الكبير ٦/١٧٤ و ١٨٠ ، التهذيب ٤/١٦٢ ، كفاية الأخيار ص ٣٦٣ .

(٤) نهاية الوجه (٢١١) من (ظ) .

(٥) ولا يتعين لفظ الحوالة بل تصح بكل لفظ يؤدي معنى الحوالة كنقلت وجعلت وملكتك ونحوها .

انظر فتح الجواد ١/٤٩٣ ، نهاية المحتاج ٤/٤٢٢ ، حاشية الشرقاوي ٢/٦٩ .

(٦) لأنه محل التصرف ، ولأن الحق للمحيل فله أن يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء .

انظر فتح العزيز ٥/١٢٧ ، الغاية القصوى ١/٥٢٥ ، كفاية الأخيار ص ٣٦٣ .

(٧) إنما يشترط في الحوالة كونها ديناً لأنها بيع دين بدين استثنى جوازه للحاجة فلا تصح بعين ، ولا تصح

بدين قبل ثبوته لأنها اعتياض فلا بد من ثبوته لجعل عوضاً .

انظر الغرر البهية ٥/٤٠٦ و ٤٠٦ ، فتح الجواد ١/٤٩٤ ، مغني المحتاج ٣/١٨٩ و ١٩١ .

(٨) ويشترط في الدين أيضاً كونه يعتاض عنه ليخرج السلم ؛ فهو وإن كان لازماً فلا تصح الحوالة عليه ولا =

لازماً ، ولا أصله اللزوم ؛ فيجوز للمشتري أن يحيل البائع على غيره بالثمن في زمان الخيار ، ويجوز للبائع أن يحيل غيره بالثمن على المشتري في زمان الخيار ، م وتجوز الحوالة بنجوم الكتابة بأن يحيل المكاتب بالنجوم للسيد على غيره^(١) ، م ولا تجوز الحوالة عليها بأن يحيل السيد لغيره بالنجوم على المكاتب^{(٢)(٣)} .

فصل

م ويشترط في الحوالة أيضاً تساوي الدين الذي يحيل به المحيل على غيره والدين الذي يحتاله المحتال في القدر فلا يحيل بالعشرة للخمسة ، ولا بالخمسة للعشرة ، ولا نعني بالتساوي أن يكون الدين الذي للمحتال على المحيل مساوياً للدين الذي على المحال عليه ، وإنما نعني التساوي في قدر الدين المحال به وقدر الدين المحال عليه ، كما بينا ، [م]^(٤) ويشترط أيضاً تساوي الدينين في الصفة^(٥) ، فلا تجوز الحوالة بالأردأ على الأجود ، ولا بالعكس ، م وكذلك لا تجوز الحوالة بالحال على المؤجل ، ولا بالعكس ، ولا الحوالة بأقصر الأجلين على

== به لعدم جواز الاعتياض عنه .

انظر المهذب ٣/٣٠٤ ، كفاية الأخيار ص ٣٦٣ ، خلاص النواوي ٢/٢٢٣ و ٢٢٤ ، مغني المحتاج ٣/١٩٠ و ١٩١ .

(١) لوجود اللزوم من جهة السيد والمحال عليه فيتم الغرض منها .

انظر فتح العزيز ٥/١٣٠ ، الإقناع للشريبي ٢/٨٢ ، نهاية المحتاج ٤/٤٢٥ .

(٢) وذلك لأن للمكاتب إسقاط هذه النجوم فلا يمكن إلزامه الدفع للمحتال .
انظر المراجع السابقة .

(٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٥٧ ، التهذيب ٤/١٦١ و ١٦٢ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٥٠٨ - ٥١١ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي ٢/٦٨ - ٧٠ .

(٤) " م " مثبت من (ص) .

(٥) ويشترط أيضاً تساويهما في الجنس فلا تجوز احوالة بالدرهم على دنانير أو عكسه ، وقد اقتصر المصنف على ذكر الصفة لأنها تستلزم اتحاد الجنس .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٦٦ ، خلاص النواوي ٢/٢٣٦ ، مغني المحتاج ٣/١٩٢ .

أطولهما ، ولا بالعكس ، م وكذلك لا تجوز الحوالة بالصحيح على المكسر ، ولا بالعكس^(١) ، م ويشترط علم المحيل والمحتال بالتساوي^(٢) [١٥١] فلو قال : المحيل للمحتال : أحلتك على فلان بما لك عليّ ، ولم يعلم كلاهما أو أحدهما قدر الدينين أو صفتهم لم تصح الحوالة ، وإن كانا متساويين^(٣) / في نفس الأمر^(٤) .

فصل

م ويتحول حق المحتال من ذمة المحيل بالحوالة إلى ذمة المحال عليه ، وبرئ المحيل عن دين المحتال ، والمحال عليه عن دين المحيل ، م فإن أفلس المحال عليه قبل أداء ما عليه للمحتال ، م أو كان مفلساً عند الحوالة ؛ وإن جهل المحتال إفلاسه ، م أو جحد دين المحيل لم يرجع المحتال على المحيل^(٥) ، م وتنفسخ الحوالة إذا أحوال البائع غريمه على ثمن العبد

(١) إنما اشترط استواء الدينين فيما ذكر لأن الحوالة معاوضة قصد بها الإرفاق للحاجة فاعتبر فيها التساوي كالقرض .

انظر المذهب ٣/٣٠٥ ، فتح العزيز ٥/١٣١ ، فتح الوهاب ١/٢١٣ .

(٢) لكونها معاوضة فلا بد من علمهما بحال العوضين ومقدارهما كالبيع .

انظر المذهب ٣/٣٠٤ ، أسنى المطالب ٢/٢٣١ و٢٣٢ ، نهاية المحتاج ٤/٤٢٥ .

(٣) نهاية اللوحة (١٠٧) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٣٠٤ و٣٠٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/١٣١ و١٣٢ ، الغاية

القصوى ١/٥٢٥ و٥٢٦ ، عمدة السالك ص ٢٥٠ ، اخلاص النواي ٢/٢٣٦ .

(٥) لأنها عقد لازم لا ينفسخ بفسخها فامتنع الرجوع كما لو اشترى شيئاً فغبن فيه فهي بمنزلة القبض ؛

ولأنه لو كان له الرجوع لما كان لذكر الملاءة في الخير فائدة لأنه إن لم يصل إلى حقه رجع به فعلم

بذكرها أن الحق انتقل انتقالات الرجوع فيه فاشترط الملاءة لحراسة حقه ، قال في نهاية المحتاج : نعم له

تحليف المحيل أنه لا يعلم براءة المحال عليه في أوجه الوجهين وعليه فلو نكل حلف المحتال فيما يظهر وبيان

بطلان الحوالة اهـ .

انظر الخاوي الكبير ٦/٤٢١ و٤٢٢ ، أسنى المطالب ٢/٢٣٢ ، فتح الخواص ١/٤٩٥ ،

نهاية المحتاج ٤/٤٢٨ .

المبيع^(١) بثبوت حرите ، إما بتصادق المتبايعين والمحتال ابتداءً ؛ أو بعد دعوى العبد الحرية ، وإما بحلف المشتري بعد إنكار المحتال ونكوله ، وإما بقيام بينة الحسبة عليها قبل دعواها العبد أو بعد دعواها^(٢) ، ولا يتصور إقامة البينة عليها من المتبايعين للمناقضة^(٣) ، م ويحلف المحتال على نفي العلم بحرية العبد إن جحد المحتال الحرية ولم تقم بينة بها ؛ فإذا حلف تبقى الحوالة ويأخذ المحال به من المشتري المحال عليه ، ثم المشتري يرجع بالمأخوذ منه على البائع بعد الأخذ منه^(٤) ، فإن لم يحلف ونكل [حلف]^(٥) المشتري على الحرية وتنفسخ الحوالة ، م وتنفسخ الحوالة أيضاً ببرد المبيع المشتري على البائع بسبب الخيار ، م أو الإقالة ، م أو

(١) أي على المشتري .

(٢) لأنه إذا ثبت بطلان البيع لم يكن على المشتري ثمن محال به فتبطل الحوالة ويرد المحتال ماأخذه على المشتري ويبقى حقه كما كان .

انظر المذهب ٣/٣٠٨ ، فتح العزيز ٥/١٣٩ ، الإقناع للشريبي ٢/٨٣ .

(٣) وهذه المناقضة هي دخولهما في البيع فلا يتصور إثبات بينة من أحدهما مع إقدامه على البيع ، وما ذكره الشارح من عدم تصور إقامتها من المتبايعين مطلقاً هو ماأقره الشيخان هنا ، وقيل : بل تسمع ممن لم يصرح بالملك منهما وهو ماصرح به الشيخان في باب الدعاوى واعتمده الأنصاري وابن حجر والشريبي والقلوبيب والشيراملسي وقد حمل هؤلاء المتأخرين كلام الشيخين هنا على ما في باب الدعاوى ، وقد اضطرب النقل عن الرملي كما ذكره الشيراملسي والقلوبيب ، قال الأنصاري والرملي : وظاهر أن محل الخلاف إذا لم يذكر تأويلاً فإن ذكره كأن قال كنت أعتقته ونسيت أو اشتبه عليّ بغيره فينبغي سماعها قطعاً .

انظر المذهب ٣/٣٠٨ ، التهذيب ٤/١٦٧ ، فتح العزيز ٥/١٣٩ و ١٣/٢٨٨ ، روضة الطالبين ٣/٤٦٩ و ٨/٣٧٠ ، الغرر البهية ٥/٤١٥ و ٤/٤١٦ ، فتح الوهاب ١/٢١٣ ، فتح الجواد ١/٤٩٥ ، مغني المحتاج ٣/١٩٥ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ٤/٤٣٠ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ٢/٥١٤ .

(٤) لأنه قضى دينه بإذنه .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٦٩ ، تحفة المحتاج ٦/٦٠٧ ، غاية البيان ص ٤٣٠

(٥) " حلف " مثبت من غير الأصل .

التحالف ، م أو العيب ، إن أحال المشتري بالثمن البائع على غيره^(١) ، [فلو باع عبدا بعشرة وأحال المشتري البائع على غيره بها ثم رد المشتري المبيع على البائع بسبب مما ذكرناه انفسخت الحوالة]^(٢) ، فإن لم يكن البائع قد قبض الثمن لا يقبضه وإن كان قد قبضه رده على المشتري ولا يرده على المحال عليه وإن رده عليه لم تسقط مطالبة المشتري عنه^{(٣)(٤)} ، ويتعين حق المشتري فيما قبضه البائع من المحال عليه حتى لو بقيت عينه لم يجز إبداله وإن لم يبق فعليه بدله ، م ولا تنفسخ الحوالة برد المبيع بالخيار ، أو الإقالة ، أو التحالف ، أو العيب إن أحال البائع بالثمن غريمه على المشتري ، [فلو أحال البائع غريمه بالثمن على المشتري ثم رد المشتري المبيع على البائع بالعيب مثلاً لم تنفسخ الحوالة]^(٥) ، (والفرق بين المسألتين : أن الحوالة هاهنا تعلق بها حق غير المتعاقدين فيبعد ارتفاعها بفسخ يخص المتعاقدين^{(٦)(٧)}) ، ثم إذا أخذ الغريم المحتال حقه من المشتري المحال عليه رجع المشتري به على البائع المحيل ولا يرجع به قبل الأخذ منه^{(٨)(٩)} .

(١) وذلك لارتفاع الثمن بانفساخ البيع .

انظر شرح المحلى على المنهاج ٥١٣/٢ ، فتح الجواد ٤٩٥/١٥ ، الإقناع للشريبي ٨٣/٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٣) أي عن البائع لكون الحق له وقد قبض من المحال عليه بإذنه .

انظر الغرر البهية ٤١٧/٥ ، مغني المحتاج ١٩٤/٣ .

(٤) نهاية الوجه (٢١٢) من (ظ) .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) فتح العزيز ١٣٦/٥ وانظر المذهب ٣٠٨/٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٦٣ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) لأن الغرم إنما يكون بعد القبض حقيقة لاحكاما ، وعليه فللمشتري مطالبة المحتال الغريم بتحصيل القبض ليرجع على البائع .

انظر فتح العزيز ١٣٦/٥ ، الغرر البهية ٤١٨/٥ ، غاية البيان ص ٣٠٠ ، مغني المحتاج ١٩٥/٣ .

(٩) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني ص ١٠٧ ، المذهب ٣٠٦-٣٠٨ ، الوسيط ٢٢٣-٢٢٧ ،

روضة الطالبين ٤٦٦-٤٦٩ ، فتح الجواد ٤٩٥/١٥ ، غاية البيان ص ٣٠٠ .

باب الضمان^(١)

[م]^(٢) صح ضمان أهل التبرع ، ولا يصح من غير أهل التبرع وهو : الصبي ، والمجنون ، والمغمى عليه ، والمبرسم^(٣) الذي يهذي ، والأخرس الذي لا تفهم إشارته ، وكذا المحجور عليه بالسفه دون إذن الولي وبإذنه ، وكذا القن والمدبر والمكاتب والمستولدة دون إذن السيد ، وكذا من بعضه حر وبعضه رقيق في غير نوبته بغير الإذن ، فأما إذا أذن للعبد سيده في الضمان صح ضمانه ولو عن السيد لا له^(٤) ، وصح ضمان المحجور عليه

(١) الضمان : لغة الالتزام ، وضمن الشيء إذا كفله ، وضمنته تضمينا إذا غرمته .

انظر لسان العرب ١٣/٢٥٧ ، المصباح المنير ص ٣٦٤ ، القاموس المحيط ٤/٢٤٥ .

واصطلاحا : يطلق على التزام حق ثابت في ذمة الغير وعلى إحضار من هو عليه أو إحضار عين مضمونة ويطلق أيضا على العقد الذي يحصل به ذلك ، وهذا التعريف شامل لأنواع الضمان التي منها الكفالة ، فالمراد هنا بباب الضمان أي الشامل للكفالة ، ويسمى الملتزم لما ذكر ضامنا وضمينا وحميلا وزعيما وكفيلا وصيرا وقبيلا ، قال الماوردي : ومعنى جميعها واحد غير أن العرف جار بأن الضمين مستعمل في الأموال ، والحميل في الديات ، والكفيل في النفوس ، والزعيم في الأمور العظام ، والصبير في الجميع اهـ .

انظر الخاوي الكبير ٦/٤٣١ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرفاوي ٢/١١٧ و ١١٨ ، مغني المحتاج ٣/١٩٨ ، نهاية المحتاج ٤/٤٣٢ ، غاية البيان ص ٣٠١ .

(٢) " م " مثبت من (ص) .

(٣) المبرسم : في النظم المستعذب : الذي به البرسام وهي ورمة تصيب الدماغ نفسه وتتقدمها حمى مطبقة دائمة مع ثقل الرأس وحمرة شديدة وصداع وكراهية الضوء فيزول العقل كذا ذكر في كتب الطب وفقه اللغة .

النظم المستعذب ٢/٩٨ ، وانظر فقه اللغة ص ١٢٩ ، المصباح المنير ص ٤١ و ٤٢ .

(٤) إنما صح بإذنه عنه لأن المنع كان حقه وقد زال بالإذن ، ولا يصح ضمانه لسيده لأنه يؤدي من كسبه وهو لسيده فكما لو ضمن لنفسه ، قال الأنصاري : وقضية التعليل صحة ضمان المكاتب لسيده وهو الظاهر اهـ وذكر مثله ابن حجر والشريبي والرملي .

انظر الغرر البهية ٥/٤٢٣ و ٤٢٤ ، تحفة المحتاج ٦/٦١٥ ، مغني المحتاج ٣/٢٠٠ ، غاية البيان ص ٣٠١ .

بالمفلس^(١) ، م وصح الضمان عن الحي^(٢) وعن الميت المفلس وغير المفلس ، م وصح الضمان أيضاً عن الضامن ، م وكذا عن الدين الحال مؤجلاً ، م وعن المؤجل حالاً ، م ويثبت الأجل م دون الحلول^(٣) ، وإذا أطلق الضمان كان ضمان الحال حالاً والمؤجل مؤجلاً^(٤) .

فصل

م^(٥) ويشترط في صحة الضمان كونه بحق ثابت^(٦) ، فلو ضمن ثمن ما سيبيعه زيد من عمرو أو ما سيقرضه منه لم يصح .

م ويشترط أن يعرف الضامن من له الحق^(٧) ؛ فلا يصح ضمان لمن لم يعرفه ، ولا

(١) لأنه إثبات مال في الذمة كما لو اشترى في الذمة شيئاً ، ويطلب بما ضمنه بعد فك الحجر عنه .

انظر التهذيب ٤/١٨٥ ، أسنى المطالب ٢/٢٣٦ ، الإقناع للشريبي ٢/٨٥ .

(٢) في (ظ) : "م" ، ولم أثبتها للاكتفاء بالميت التي قبلها ولو أخرها الشارح إلى هذا الموضع لكان أولى لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٨ ب [باب صح ضمان أهل التبرع وعن الميت المفلس ١٠٠] .

(٣) أي يثبت الأجل في المسألة الأولى لأن الضمان تبرع فيحتمل فيه اختلاف الدينين في الكيفية للحاجة ، قال الرافعي : ولا يبعد الحلول في حق الأصيل دون الكفيل ، ولا يثبت الحلول في الثانية لأنه لو التزمه الأصيل لم يلتزم به وهو فرع له فينبغي أن يكون بالذمة مضاهياً لما على الأصيل .

انظر المهذب ٣/٣١٦ ، فتح العزيز ٥/١٦٩ ، الإقناع للشريبي ٢/٨٦ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥٧ و٤٥٨ .

(٤) انظر مسائل الفصل في حلية العلماء ٥/٤٨-٥٢ و٥٧ و٥٨ ، التهذيب ٤/١٨٥-١٨٧ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٤١٩-٤٢٦ ، غاية البيان ص ٣٠١ و٣٠٢ .

(٥) "م" سقط من (ظ) .

(٦) ويكفي ثبوته باعتراف الضامن وإن لم يثبت على المضمون عنه .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٣٨ ، فتح الجواد ١/٤٩٦ ، اعانة الطالبين ٣/٧٧ .

(٧) وهو المضمون له لتفاوت الناس في الإيفاء والاستيفاء تشديداً وتسهيلاً ؛ والضمان مع إهماله غرر وضرر من غير ضرورة ، ويكفي معرفة عينه وإن لم يعرف نسبه .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٦٥ ، مغني المحتاج ٣/٢٠١ ، غاية البيان ص ٣٠٢ .

يشترط رضى من له الحق ، ولا معرفة من عليه الحق^(١) ، م وضمان الحق الثابت كضمان الدرك^(٢) أو العهدة للثمن إذا خرج المبيع مستحقاً ، م ولكن بعد قبض البائع للثمن^(٣) ، م وكضمان رداءة الجنس في المبيع أو الثمن وذلك في المبيع بأن يبيع منه شيئاً ، ويشترط أنه من نوع كذا ، وخاف المشتري أن لا يكون من النوع المشروط [ولا يمكنه الرجوع على البائع بغيبته ونحوها]^(٤) ؛ فيضمن عنه ضامن بما يرجع به عليه ، وفي الثمن بأن يشك البائع في كون المؤدى ثمن النوع الذي يستحقه ، وضمن عنه ضامن ليرجع عليه بما يستحقه لو لم يكن المؤدى من ذلك النوع ، م وكضمان العيب وهو ضمان الثمن لو خرج المبيع [معيباً]^(٥) فرده عليه ، م وكضمان الفساد وهو ضمان الثمن عند تبين فساد العقد ، باقتران شرط مفسد به أو اختلال شرط معتبر لا بخروجه مستحقاً ، فإن ذلك قد ذكرناه^(٦) ، م وكضمان نقصان الصنعة ، وذلك بأن يأتي المشتري بصنعة يزن بها [١٥٢] الثمن فاتهمه البائع في نقصانه فضمن له ضامن النقصان ، أو يبيع شيئاً على أنه عشرة أصع فضمن ضامن للمشتري ما ينقص عن المشتري ، فإن كل ذلك يصح ، م ويشمل ضمان الرداءة والعيب

(١) لكون الضمان محض التزام فلا يشترط رضى المضمون له ، وكذا لا يشترط معرفة المضمون عنه ولا رضاه لجواز أداء دين الغير بغير إذنه فالتزامه في الذمة أولى بالجواز .

انظر فتح العزيز ١٤٤/٥ و ١٤٥ ، الاقناع للشريبي ٨٧/٢ ، نهاية المحتاج ٤٣٨/٤ .

(٢) الدرك : بفتح الدال والراء وإسكانها هو التبعة قال النووي : قال المتولي سمي دركاً لإلزامه الغرامة عند إدراك المستحق عين ماله .

انظر النظم المستعذب ١/١٣٦ و ٢٧٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٥٩ ، لسان العرب ١٠/٤١٩ .

(٣) قال الأنصاري في الغرر البهية ٥/٤٢٩ و ٤٣٠ : لو غير بالعوض بدل الثمن لشمّل كلامه ضمان الدرك للبائع بأن يضمن له المبيع إن خرج الثمن المعين مستحقاً إلا أنه تبع الجمهور في فرض ذلك في المشتري ، ولو أخر اشتراط قبض البائع للثمن عن بقية الصور الآتية كان أولى فإنه شرط فيها أيضاً اهـ بتصرف ، وانظر اخلاص النواي ٢/٢٣٣ ، غاية البيان ص ٣٠٤ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) في الأصل : " مستحقاً " .

(٦) في أول هذا الفصل قبل سبعة أسطر تقريباً .

والفساد ونقصان الصنعة ضمان الدرك أو العهدة فإنه إذا قال : ضمنت الدرك كان ضامنا لجميع هذه الصور^(١) ، فأما إذا عين نوعا كضمان الرداءة مثلا لم يكن ضامنا لنقصان الصنعة وغيره ، م لا كضمان نفقة الغد فإنه لا يصح^(٢) / بخلاف ضمان نفقة اليوم للزوجة والقريب والنفقة الماضية للزوجة فإنه يصح^(٣) .

فصل

م ويشترط كون الحق الثابت لازما^(٤) ، م أو أصله اللزوم فلا يصح ضمان نجوم الكتابة والجعل في الجعالة ، م ويشترط أيضا كونه معلوما ، م أو كونه إبل الدية ، فلا يصح ضمان المجهول إلا إبل الدية فإنه يصح ضمانها وإن لم تكن معلومة^(٥) بالوصف^(٦) ، م وحكم

(١) كون ضمان الدرك شاملا لجميع الصور المذكورة هو وجه ذكره في الشرح الكبير من غير ترجيح واعتمده صاحب البهجة وابن رسلان في زبده تبعاً للمصنف في الخاوي الصغير ، والصحيح في الروضة من زيادته ونقله ابن المقرئ والأنصاري عن الشرح الصغير واعتمده ابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي عدم شموله لها لأن المتبادر من ضمان الدرك إنما هو الرجوع بسبب الاستحقاق .
انظر فتح العزيز ١٥٣/٥ و ١٥٤ ، روضة الطالبين ٤٨١/٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤٣١/٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٣٨/٢ ، اخلاص الناوي ٢٣٢/٢ و ٢٣٣ ، فتح الجواد ٤٩٨/١ ، مغني المحتاج ٢٠٣/٣ و ٢٠٤ ، غاية البيان ص ٣٠٣ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٤ .

(٢) نهاية الوجه (٢١٣) من (ظ) .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ١٤٣/٥ و ١٤٤-١٤٩ و ١٥٤ ، التهذيب ١٧٤/٤-١٧٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٠١/٣-٢٠٧ ، عمدة السالك ص ٢٥١ و ٢٥٢ ، اعانة الطالبين ٧٧/٣ و ٧٨ .

(٤) المراد باللازم مالا تسلط على فسخه بلا سبب وإن لم يستقر .

انظر فتح الجواد ٩٧/٤ ، نهاية المحتاج ٤٤١/٤ .

(٥) في (ص) : " وإن لم يكن معلوما " .

(٦) أحقت إبل الدية بالمعلوم لأنها معلومة السنّ والعدد ويرجع في صفتها إلى غالب إبل البلد ، وهذا يقوم مقام الوصف .

انظر المهذب ٣/٣١٥ ، التهذيب ٤/١٧٨ ، اخلاص الناوي ٢/٢٣٠ ، غاية البيان ص ٣٠٢ .

الإبراء حكم الضمان حتى يشترط كون المبرأ عنه معلوماً أو إبل الدية^(١) ، م والضمان^(٢) / من واحد إلى عشرة ضمان تسعة ، م كما أن الإقرار بواحد إلى عشرة إقرار بتسعة^(٣) .

فصل^(٤)

م^(٥) وتصح الكفالة بالبدن ليحضر الكفيل المكفول ، (ويشترط العلم بقدره)^(٦) ، م وإنما تصح الكفالة ببدن من يستحق حضوره إما إلى مجلس الحكم سواء استحق حضوره لإثبات المال أو استيفائه ، أو لإثبات حق [غير الحدود أو استيفائه كالزوجة المدعاة زوجيتها أو لإثبات حق]^(٧) من حدود الآدميين أو استيفائه كحد القصاص والقذف والقطع ، وسواء كان مستحق الحضور غير المكلف لإثبات إتلاف عليه ؛ ولكن إذا كانت الكفالة بإذن الولي

(١) مذكوره المصنف من أن حكم الإبراء كالضمان في اشتراط كونه معلوماً هو مقتضى كلام الروضة وأصلها هنا ، وصحح في الروضة في الوكالة عدم اشتراط علم المبرأ وهو مافي الشرح الصغير كما قاله الأنصاري لأن الإبراء وإن كان تمليكا فالقصد منه الإسقاط ، واعتمده هو وابن حجر والشريني والرملي ، وقد ذكروا بأن طريق الإبراء من مجهول أن يذكر عدداً يعلم أنه لايزيد عليه .
انظر فتح العزيز ٥/١٥٦ و١٥٧ ، روضة الطالبين ٣/٤٨٤ و٥٢٩ ، أسنى المطالب ٢/٢٣٩ ، الغرر البهية ٥/٤٣٤ ، فتح الجوايد ١/٤٩٧ ، مغني المحتاج ٣/٢٠٦ ، غاية البيان ص ٣٠٢ .

(٢) نهاية اللوحة (١٠٨) من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٣١٤ و٣١٥ ، الوسيط ٣/٢٣٨ ، روضة الطالبين ٣/٤٨٢-٤٨٥ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٢٢٩ و٢٣٠ ، غاية البيان ص ٣٠٢ .

(٤) هذا الفصل لبيان الكفالة ، وقد ابتدأ بذكر كفالة البدن .

(٥) " م " سقط من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من غير الأصل ، قلت: لعل مراد الشارح كون الكفالة إن كانت على مال اشترط معرفة قدره وهو وجه في المذهب ذكره في الروضة وأصلها بناء على أنه لو مات غرم الكفيل ماعليه ، ولكن الأصح كما ذكره الشيخان عدم اشتراط العلم بقدره لأن الكفالة بالبدن لا بالمال .
انظر فتح العزيز ٥/١٥٩ و١٦٠ ، روضة الطالبين ٣/٤٨٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٤/٤٤٦ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

أو كان الميت لتقام البيئة على صورته حيث تحملت كذلك^(١) ولم يعرف اسمه ونسبه [أو غيرهما]^(٢) كالمحبوس والغائب^(٣) ، وإما إلى غير مجلس الحكم كالعبد الآبق ، م وتصح الكفالة أيضا بكل ما لا يبقى الإنسان دونه كالرأس والروح والقلب والكبد والدماغ ، والجزء الشائع كالثالث والربع^(٤) لا بالجزء الذي يبقى هو دونه ككفالة اليد والرجل ، م وإنما تصح الكفالة برضا المكفول ببدنه لا دون رضاه بخلاف ضمان المال فإنه لا يشترط فيه رضا المضمون عنه^(٥) ، م ولا تصح الكفالة بحق الله تعالى من الحدود كحد الزنا وشرب الخمر^(٦) ، م وكذا لا تصح الكفالة بيدن المكاتب لمال الكتابة ، م والمستحق حضوره كالكفيل فإنه تصح الكفالة ببدنه^(٧) .

(١) محل ذلك قبل دفنه وقبل تغيره ، ولا ينقل من بلد إلى بلد فإن حصل شيء من ذلك لم تصح الكفالة ، ويشترط فيه إذن الوارث .

انظر أسنى المطالب مع حاشية الرملي ٢/٢٤١ و ٢٤٢ ، تحفة المحتاج ٦/٦٤٧ ، نهاية المحتاج ٤/٤٤٨ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٣) لأن حصول المقصود من الكفالة متوقع وإن تعذر تحصيل الغرض في الحال كما يصح ضمان المعسر المال .

انظر الخاوي الكبير ٦/٤٦٥ ، فتح العزيز ٥/١٦١ ، مغني المحتاج ٣/٢٠٨ .

(٤) هذا إذا كان جزء حي كما ذكره ابن المقري وأقره ابن حجر والرملي لأنه لا يمكن تسليم ذلك إلا بتسليم كل البدن .

انظر المذهب ٣/٣٢٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٤٩٩ ، نهاية المحتاج ٤/٤٤٥ .

(٥) إنما اشترط إذن المكفول ورضاه دون الضمان لأنه ليس لأحد إلزام غيره بالحضور إلى أحاكم بغير رضاه ومعرفته بخلاف ضمان المال فيجوز التبرع بأداء دين غيره بغير إذنه ومعرفته كما سبق .

انظر الخاوي الكبير ٦/٤٦٤ ، الغرر البهية ٥/٤٣٦ و ٤٣٧ ، أعانة الطالبين ٣/٧٨ .

(٦) لأن حدود الله مبنية على المسامحة فيؤمر بسترها ويسعى في دفعها ما أمكن ؛ والقول بالصحة ينافي ذلك .

انظر المذهب ٣/٣٢٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٦٨ ، اخلاص النواي ٢/٢٣٣ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٦/٤٦٢-٤٦٥ ، التنبيه مع شرح السيوطي ١/٤٢٦ ، النهاج مع =

فصل

م وتصح الكفالة ببدن مستحق الحضور ولو كانت الكفالة قبل إقامة المدعي البينة على ما يدعيه على المكفول ببدنه إذا أنكر الحق ؛ كما لو أقر بالحق أو سكت بعد الدعوى عليه أو أقيمت البينة عليه بعد الإنكار، م وتصح الكفالة بعين تلزم مؤنة ردها على من في يده ليردها عليه ، (وإن لم يكن لردها مؤنة كالدراهم لم تصح الكفالة بها^(١))^(٢) ، وإنما تلزم مؤنة الرد (في عين لردها مؤنة)^(٣) على من كانت يده يد ضمان كالغاصب والمستعير والمستام والخائن في الوديعة دون (من كانت يده يد أمانة ك)^(٤) المودع عنده والمستأجر قبل مضي مدة الإجارة وبعدها والوكيل ببيع المسلم إليه^(٥) ، م وتورث الكفالة حتى لو مات المكفول له ثبت لمورثه مطالبة الكفيل بإحضار المكفول ببدنه^(٦) .

= شرح المحلي ٥٢٢/٢ و ٥٢٣ و ٥٢٥ ، الاقتناع للشريبي ٩٠/٢ .

(١) كذا ذكر الشارح تبعا للتعليلة ، والصحيح الذي ذكره ابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والرملي صحة الكفالة في العين التي لا مؤنة لردها كالدراهم قال الأنصاري : وعبرة الأصحاب : يصح ضمان العين المضمونة دون غيرها ومن هنا قال النشائي : لو ترك الخاوي مؤنة في قوله : وعين تلزم مؤنة ردها حصل الغرض فكل ما يجب رده تجب مؤنته قال : وقوله في التعليلة إنه احتز بها عما يلزمه رده ولا مؤنة لرده كالدراهم فإنه لا تصح الكفالة به لايساعده عليه المعنى وكلام أهل الفن يأباه اهـ
انظر الخاوي الصغير لوجه ١٨ ، التعليلة للطاوسي لوجه ١٣٣ ، الغرر البهية ٤٤١/٥ ، اخلاص النواي ٢٣٥/٢ ، تحفة المحتاج ٦٥٧/٦ ، فتح الجواد ٤٩٩/١ ، نهاية المحتاج ٤٥٣/٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) زيادة العبارة الآتية : " فحيث كانت اليد على العين يد أمانة لم تصح الكفالة بها وحيث كانت يد ضمان وكان لردها مؤنة صحت الكفالة بها وإن لم يكن لردها مؤنة كالدراهم لم تصح الكفالة بها " ، ومعناها مذكور في النسخ الأخرى كما سبق .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٥/١٥٩ و ١٦١-١٦٣ و ١٦٦ ، حلية العلماء ٧٦/٥ ، الغرر البهية ٤٤١-٤٤٣ ، فتح الجواد ٤٩٨/١ و ٤٩٩ ، نهاية المحتاج ٤٥٣/٤ .

فصل

م وبرئ الكفيل بتسليم المكفول بيدنه م بلا مانع ، كيد متغلب وسلطان وحبس بغير حق ، م وإنما يبرأ بتسليمه المكفول في المكان الذي شرط التسليم فيه^(١) ، م وكذلك بتسليمه إياه في مكان الكفالة إن أطلق الكفيل الكفالة^(٢) / ولم يعين للتسليم موضعاً^(٣) ، م وبرأ الكفيل أيضاً بحضور المكفول بيدنه في الموضع الذي يجب التسليم فيه ، م إن حضر لبراءة الكفيل بأن يقول سلمت نفسي إليك عن جهة الكفيل ؛ فلو لم يسلم عن جهته ، أو سلمه أجنبي عن الكفيل بغير إذنه^(٤) ، أو ظفر به المكفول له في مجلس الحكم وادعى عليه لم يبرأ الكفيل ، وتسليم (من أذن له)^(٥) الكفيل كتسليمه بنفسه ، وإذا تكفل اثنان بيدن واحد وبرئ أحدهما لم يبرأ الآخر ، ولو تكفل بيدن واحد لاثنتين فسلمه لأحدهما لم يبرأ للآخر ، م وإن مات المكفول بيدنه م أو اختفى م أو هرب لم يلزم الكفيل المال الذي تكفله

(١) تسليم المكفول في المكان المشروط فيه التسليم قيد لصحة التسليم فلو سلمه في غير المكان فامتنع وكان له غرض في الامتناع كفوت حاكم أو معين لم يبرأ بهذا التسليم ؛ وإن لم يكن له غرض تسلمه الحاكم أو نائبه عنه فإن لم يكن حاكم سلمه إليه وأشهد به شاهدين لأن التسلم حيثنذ لازم له .
انظر المهذب ٣/٣٢٥ ، التهذيب ٤/١٨٨ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٤٣ .

(٢) نهاية الوجه (٢١٤) من (ظ) .

(٣) فإن كان موضع الكفالة لا يصلح للتسليم كما لو كان في لجة أو كان له مؤنة فلا بد من بيانه فلو خرج عن الصلاحية بعده تعين أقرب محل إليه قياساً على السلم وهذا معتمد الرملي والبيجوري ، ومعتمد ابن حجر في فتح الجواد والشريبي أنه لا يشترط بيان محل التسليم مطلقاً ؛ فإن لم يكن الموضع صالحاً للتسليم فيحمل على أقرب مكان صالح .

انظر فتح الجواد ١/٥٠٠ ، تحفة المحتاج ٦/٦٤٩ ، مغني المحتاج ٣/٢٠٩ ، نهاية المحتاج ٤/٤٤٩ ، حاشية البيجوري ١/٧٣٣ .

(٤) إن لم يقبل ، فإن قبل برئ الكفيل .

انظر التهذيب ٤/١٨٨ ، روضة الطالبين ٣/٤٨٩ ، اخلاص النواي ٢/٢٣٥ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " مأذون " .

بسيبه^(١) ، ولو كان المكفول به عينا وتلفت لم يلزم الكفيل شيء ، م و شرط الكفيل لزوم المال [١٥٣] عليه لو مات المكفول ببدنه أو اختفى أو هرب تفسد الكفالة^(٢) ، م وإن عرف الكفيل موضع المكفول ببدنه الذي غاب إليه يمهل زمان الذهاب إلى ذلك الموضع والعود منه إلى الموضع الذي كفل فيه ، م وإذا لم يذهب إلى الموضع ولم يحضره بعد مضي مدة الإمكان حبسه القاضي إلى حضوره^(٣) ، وإذا لم يعرف موضعه لم يحبس أصلاً^(٤) ^(٥) .

فصل

م وإنما يصح الضمان والكفالة بلفظ الالتزام^(٦) ، م وصيغة الالتزام في المال كقوله :

- (١) إنما لا يلزمه المال لأنه لم يلتزم به وإنما ضمن النفس ولم يتمكن من إحضارها .
انظر المهذب ٣/٣٢٧ ، الغرر البهية ٥/٤٤٥ ، مغني المحتاج ٣/٢١١ ، اعانة الطالبين ٣/٧٩ .
- (٢) لأن هذا الشرط ينافي مقتضى الكفالة بناء على أنه لا يغرم عند الإطلاق .
انظر فتح الوهاب ١/٢١٥ و ٢١٦ ، فتح الجواد ١/٥٠٠ ، غاية البيان ص ٣٠٥ .
- (٣) لكن لو أدى الدين عنه لم يحبس ؛ فإن قدم المكفول فله استرداد المال لأنه ليس متبرعا وإنما غرمه للفرقة ، قال الأنصاري والرملي : وإذا حبس أديم حبسه إلى تعذر إحضار الغائب بموت أو جهل بموضعه أو إقامة عند من يمنعه .
انظر أسنى المطالب ٢/٢٤٤ ، الاقناع للشرييني ٢/٩٠ و ٩١ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥١ ، حاشية القليوبي على المحلي ٢/٥٢٤ .
- (٤) لا يحبس لعدم تمكنه من إحضاره ، قال ابن حجر والرملي : ويقبل قوله في جهله بيمينه .
انظر تحفة المحتاج ٦/٦٥٢ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥٠ ، اعانة الطالبين ٣/٧٩ .
- (٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٣٢٤-٣٢٧ ، التهذيب ٤/١٨٨ و ١٨٩ و ١٩١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٠٩-٢١١ ، غاية البيان ص ٣٠٤ و ٣٠٥ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٤٠ .
- (٦) هذا ما يعبر عنه بصيغة الضمان والكفالة ، قال ابن حجر : المراد بذلك ما يشعر بالالتزام فيشمل اللفظ الصريح والكناية ومنه الكتابة مع النية وإشارة الأخرس المفهمة اهـ بتصرف ، وإنما اشترط فيهما صيغة الالتزام للدلالة على الرضا ، قلت : عبر الشارح هنا بلفظ الالتزام تبعاً للحاوي ولو عبر بصيغة كما عبر فيما بعد أو عبر كالمحتاج بقوله : " بلفظ يشعر بالالتزام " لكان أولى ليشمل المذكورات هنا .

ضمنت مالك على فلان ، م أو تكفلته ، م أو تحمّلته ، م أو تقلدته ، م أو التزمته ، م وفي البدن كقوله : كفلت^(١) بيدن فلان ، وفي المال أو^(٢) البدن كقوله : أنا بهذا المال ، م أو بإحضار هذا الشخص كفيل ، م أو ضامن ، م أو زعيم ، م أو حميل ، م أو قبيل ، م ولا يصح الضمان والكفالة بغير صيغة الالتزام كقوله : أؤدي هذا المال الذي لك على فلان ، م أو أحضر هذا الشخص^(٣) ، (ولو قال : خل عن فلان ؛ والدين الذي لك عندي فهذا ليس بصريح في الضمان)^(٤) .

م وإنما يصح الضمان بلا شرط براءة الأصيل المضمون عنه فلو قال : ضمننت مالك على فلان بشرط براءة من عليه الحق لم يصح الضمان^(٥) ، م وكذا لا يصح الضمان والكفالة بشرط الخيار فيهما لنفسه^(٦) (أو لغيره)^(٧) ، م وكذلك لا يصحان بالتعليق كقوله : إذا جاء رأس الشهر فقد ضمننت أو تكفلت ، م وكذلك لا يصحان بالتأقيت مدة

= انظر الحاوي الصغير لوحة ١١٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢/٣١٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٤٤ ، فتح الجواد ١/٥٠٠ .

(١) في (ظ) : " تكفلت " .

(٢) في هامش (ظ) : ندر في نسخة معتمدة أعني " أو " ، فتصبح العبارة " وفي المال والبدن " .

(٣) لكن إن صحبتهما قرينة التزام صح على الأوجه كما قاله الأنصاري وابن حجر والشريبي ، وكذا لو نوى بهما الالتزام .

انظر الغرر البهية ٥/٤٤٩ ، فتح الجواد ١/٥٠٠ ، مغني المحتاج ٢/٣١٣ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥٥ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لكونه يخالف مقتضى الضمان .

انظر التهذيب ٤/١٨١ ، روضة الطالبين ٣/٤٩٦ ، الاقناع للشريبي ٢/٨٦ .

(٦) أي الضامن والكفيل وذلك لعدم الحصول على مقصود الضمان مع كون الخيار لدفع الغبن والضامن يدخل في العقد على بصيرة أنه مغبون ، وأما شرط الخيار للمستحق فليس بمبطل لأن الخيرة في الإبراء والطلب إليه دائما .

انظر المهذب ٣/٣١٦ ، التهذيب ٤/١٨١ و ١٩١ ، فتح العزيز ٥/١٦٧ ، فتح الجواد ١/٥٠٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

معلومة أو مجهولة كقوله : ضمنت [أو تكفلت]^(١) إلى شهر ، م وكذلك لا يصح الإبراء بشرط الخيار والتعليق والتأقيت كقوله : أبرأتك ولي الخيار فيه أو أبرأتك إلى شهر أو إذا جاء رأس الشهر فقد أبرأتك ، م وتصح الكفالة بشرط تأخير إحضار المكفول بيده بعد أن نجز الكفالة إن كان زمان التأخير معلوماً^(٢) كأن قال : كفلت بيدن فلان وأحضره بعد شهر ، أما لو قال : كفلت بيده^(٣) / وأحضره وقت الحصاد أو وقت قدوم زيد أو الحجيج أو السلطان لم تصح الكفالة^(٤) .

فصل

م ويطالب المستحق الضامن أو المضمون عنه أو كليهما ، م وإن أبرأ المستحق الأصيل من حقه برئ الضامن وضامنه من المال ، والكفيل وكفيله من تسليم بدنه في الكفالة^(٥) ، م لا إن أبرأ المستحق الكفيل من الضمان والكفالة^(٦) / فإن الأصيل لا يبرأ^(٧) ، وفي معنى

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) ذكر الغزالي في الوسيط ٢/٢٤٥ : أن هذا الحكم لا يجري في ضمان المال ولا في الإبراء لأن كفالة البدن تنبني على المصلحة فاتبعت فيه الحاجات اهـ ولأنه التزام عمل في الذمة كالعمل في الإجارة ، فلو أحضره قبله فهو كإحضاره في غير موضع التسليم كما سبق .
انظر الغرر البهية ٥/٤٥١ ، تحفة المحتاج ٦/٦٦٤ .

(٣) نهاية اللوحة (١٠٩) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢٤٤ و ٢٤٥ ، التهذيب ٤/١٨١ و ١٩٠-١٩٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ٢/٥٢٦ و ٥٢٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٤٤ و ٢٤٥ .

(٥) لسقوط الحق عن أصله كما لو أدى الأصيل الدين .

انظر المهذب ٣/٣١٩ ، فتح العزيز ٥/١٧٢ ، نهاية المحتاج ٤/٤٥٩ .

(٦) نهاية الوجه (٢١٥) من (ظ) .

(٧) إنما لا يبرأ الأصيل لأن إبراء الضامن إسقاط توثقة فلا يسقط به الحق .

انظر المراجع السابقة .

الإبراء أداء الدين والاعتياض عنه والحوالة به وعليه^(١) ، وإذا برئ الضامن أو الكفيل برئ من بعده دون من قبله ، [فلو برئ الأول برئ من بعده ، ولو برئ الأخير لم يبرأ من قبله]^(٢) ، ولو برئ المتوسط برئ من بعده دون من قبله ، م ويحل الدين المؤجل على من مات من الأصيل والضامن^(٣) ، م لا على الآخر وهو الذي لم يمت منهما ، [فلو كان على زيد دين مؤجل وضمن عنه عمرو ومات زيد حل الدين عليه ليطالب من تركته في الحال ، ولا يحل على عمرو حتى لا يطالب به إلا بعد الحل]^(٤) ، ولو مات الضامن (وأخذ من تركته)^(٥) لم يرجع ورثته على الأصيل إلا بعد الحل ، م ولا يحل الدين المؤجل على المدين المفلس بالحجر عليه بالإفلاس ، م وللضامن بإذن المضمون عنه إذا مات مطالبة المستحق بأخذ حقه من تركة الأصيل أو بإبرائه عنه بأن يرثه عن الضمان م أو يرئ الأصيل^(٦) ، م وللضامن بالإذن طلب المضمون عنه بتخليصه إذا طالبه المضمون له بالمال ؛ لا طلبه بتخليصه إذا لم يطالب به ، كما لا يغرمه قبل التغريم^(٧) ، لكن نقل في الشامل أن للضامن أن يقول :

(١) هذه المذكورات التي بمعنى الإبراء لو وجدت من الضامن أو الكفيل برئ الأصيل بخلاف الإبراء .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٤٧ ، فتح الجواد ١/٥٠١ .

(٢) في (ص) : " م " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) لفساد ذمته ووجود سبب الحل ، وعليه فلو أعار أو رهن ملكه بدين مؤجل لغيره لم يحل الدين بموته كما نقله الأنصاري وابن حجر والرملي عن ابن الصلاح وأقروه .

انظر الغرر البهية ٥/٤٥٢ ، تحفة المحتاج ٦/٦٧٠ ، نهاية المحتاج ٤/٤٦٠ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وانظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٣٤ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حل الدين عليه لكنه إذا أخذ من تركته " .

(٧) وذلك خشية أن تهلك التركة فلا يجد مرجعا إذا غرم .

انظر روضة الطالبين ٣/٤٩٧ ، فتح الجواد ١/٥٠١ ، غاية البيان ص ٣٠٣ .

(٨) هذا هو الوجه الصحيح في المنهاج والروضة وأصلها لكونه لم يغرم شيئا ولا توجهت عليه طلبية كما لا يمكنه تغريمه قبل أن يغرم الضامن .

انظر فتح العزيز ٥/١٧٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢١٧ ، روضة الطالبين ٣/٤٩٧ .

للمستحق أما أن تطالبني أو تبرئني^(١) ، م ولا طلبه بتسليم المال إليه ليدفعه إلى المستحق إذا طوّل ، م ولا حبسه الأصيل إذا حبسه المستحق^(٢) .

فصل

م ويرجع الضامن بإذن المضمون عنه عليه سواء أدى بالإذن أو بغير الإذن ، ولا يرجع الضامن بغير الإذن سواء أدى بالإذن أو دونه^(٣) ، م (ويرجع أيضا غير الضامن المؤدي)^(٤) لدين غيره بإذنه عليه سواء شرط الرجوع أو لم يشرط ، ولا يرجع المؤدي بغير إذنه [عليه]^(٥) ، م ويرجع الضامن بإذن المضمون عنه والمؤدي بإذن المؤدي عنه عليهما بالأقل من الدين المضمون به أو المؤدي بالإذن وقيمة المؤدي ، فلو صالح الضامن أو المؤدي بالإذن عن عشرة دراهم على ثوب قيمته خمسة ، أو عن خمسة دراهم على ثوب قيمته عشرة لم يرجع إلا بخمسة^(٦) ، ولو لم يصالح عن الدين على ذلك الثوب بل باعه الثوب الذي قيمته خمسة

(١) نقله عنه الأنصاري ، وقال ابن قاسم في حاشية المنهج كما في حواشي نهاية المحتاج : وهو الأوجه كما

في الشامل وحكاه البندنجي والرويانني عن ابن سريج وأقره ، ومال إليه ابن حجر في فتح الجواد .

انظر الغرر البهية ٥/٤٥٤ ، فتح الجواد ١/٥٠١ ، نهاية المحتاج مع حواشيه ٤/٤٦٠ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢٤٧-٢٥٠ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢١٥-٢١٧ ، روضة

الطالبين ٣/٤٩٦-٤٩٨ ، اخلاص النواي ٢/٢٣٧-٢٣٩ ، الغرر البهية ٥/٤٥١-٤٥٤ .

(٣) إنما يرجع الضامن إذا ضمن بالإذن لأن الضمان سبب الأداء والإذن فيه إذن فيما يترتب عليه ، ولا

يرجع إذا كان الضمان بغير الإذن ولو أذن له في الأداء لكون الغرم بالضمان ولم يأذن فيه وهو المقصر

بعدم اشتراطه الرجوع .

انظر المذهب ٣/٣١٩ ، فتح الوهاب ١/٢١٦ ، فتح الجواد ١/٥٠١ و٥٠٢ ، الاقناع للشريبي ٢/٨٧ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المؤدي " .

(٥) " عليه " مثبت من غير الأصل .

(٦) لأنها المغرومة في الأولى ولتبرعه بالزائد عليها في الثانية .

انظر الخاوي الكبير ٦/٤٣٩ ، شرح التنبيه ١/٤٢٥ ، الغرر البهية ٥/٤٥٨ .

ب عشرة وتقاصا [١٥٤] رجع بالعشرة^(١) ، فالمراد من الرجوع بالأقل من الدين وقيمة المؤدى إن كان بطريق الصلح ، فإن كان بطريق البيع والمقاصة رجع بالأكثر كما بينا^(٢) ، م وإنما يرجع الضامن بالإذن^(٣) أو المؤدى بالإذن إن أشهد على الأداء ، م ولو كان قد أشهد رجلا واحداً مستور الفسق فظهر فسقه فإنه يرجع^(٤) ، [كما لو أشهد رجلين أو رجلا وامرأتين فإنه يثبت الرجوع]^(٥) ، م وكذا يرجع إن أدى بحضور المضمون عنه أو المؤدى عنه ، أو صدق الضامن المضمون له أو المؤدى المؤدى إليه في الأداء فإنه يرجع^(٦) ، (أما لو كذبه المضمون له وصدقه المضمون عنه ولم يؤد بحضوره فإنه لا يرجع)^(٧) ، م وإذا تنازع المضمون عنه والضامن أو المؤدى عنه والمؤدى في الإشهاد على الأداء فالقول قول منكر الإشهاد مع يمينه ، [وإذا كلف منكر الإشهاد لم يرجع الضامن والمؤدى]^(٨) .

(١) لثبوتها في ذمته فهي العوض .

انظر فتح العزيز ١٧٧/٥ ، غاية البيان ص ٣٠٣ .

(٢) أي قريباً قبل سطين .

(٣) " بالإذن " سقط من (ص) .

(٤) وقد عللوه بكون اليمين مع الشاهد حجة كافية ، وقد ذكر ابن حجر والرملي أنه لو كان كل حكام

الإقليم مما لا يكتفي بالشاهد مع اليمين كالأحناف فالأوجه عدم الإكتفاء به .

التهذيب ١٨٥/٤ ، فتح العزيز ١٨١/٥ ، تحفة المحتاج ٦٨١/٦ ، نهاية المحتاج ٤٦٤/٤ .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٦) إنما يرجع في صورتين المذكورتين لتقصير الأصل بترك الإشهاد إذ هو الأولى بالاحتياط في الصورة

الأولى ، ولسقوط الطلب عن الأصل بتصدق الغريم والمؤدى إليه في الصورة الثانية .

انظر الوسيط ٢٥٢/٣ ، التهذيب ١٨٤/٤ و ١٨٥ ، أسنى المطالب ٢٥٠/٢ و ٢٥١ ، نهاية المحتاج ٤٦٥/٤ .

(٧) لعدم انتفاعه بأدائه إذ الطلب بحاله إلا إن أذن له في ترك الإشهاد وصدقه على الأداء فإنه يرجع .

انظر فتح العزيز ١٨١/٥ ، فتح الجواهر ٥٠٣/١ ، مغني المحتاج ٢٢٠/٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٠) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٣١٩ و ٣٢٠ و ٣٢٨ و ٣٢٩ ، التهذيب ١٧١/٤ =

فصل

م^(١) وإذا ضمن مريض في مرض الموت (تسعين درهما ومات الضامن المريض وله مثل المضمون به فقط ومات الأصيل وله نصف ما للضامن)^(٢) يأخذ المستحق ستين درهما من ورثة الضامن^(٣) وترجع ورثته على ورثة الأصيل بثلاثين درهما^(٤) ويبقى التبرع بثلاثين وهو ثلث مال الضامن^(٥) ، ويأخذ المستحق بعد ما أخذ من^(٦) ورثة الضامن خمسة عشر من ورثة الأصيل^(٧) ، م ولو كان في المسألة المصورة للأصيل ثلث ما للضامن وهو ثلاثون يأخذ المستحق خمسة وأربعين درهما من ورثة الضامن^(٨) ويأخذ تركة الأصيل وهي ثلاثون مع ورثة الضامن مناصفة ، م أو يأخذ المستحق في الصورتين المذكورتين تركة الأصيل بتمامها]

= ١٧٤ و ١٨٤ و ١٨٥ ، روضة الطالبين ٣/٤٩٨ - ٥٠٠ و ٥٠٤ ، فتح الوهاب ١/٢١٦ و ٢١٧ ، غاية البيان ص ٣٠٣ .

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لزيد عن عمرو تسعين درهما دينا له عليه ، وللضامن المريض وقد مات مثل المضمون به وهو تسعون درهما فقط ، وللأصيل وقد مات أيضا نصف ما للضامن وهو خمسة وأربعون درهما " .

(٣) إنما يأخذ ستين بطريق الجبر والمقابلة التي سيذكرها الشارح بعد قليل .

(٤) لأن المتبقي لصاحب الحق ثلاثون ، والمأخوذ من ورثة الضامن ستون فيضارب صاحب الحق بثلاث وورثة الضامن بثلاثين وتركته خمسة وأربعون فثلثها خمسة عشر لصاحب الحق وثلثاها وهي ثلاثون لورثة الضامن .

انظر فتح العزيز ٥/١٨٣ ، فتح الجواد ١/٥٠٣ .

(٥) لأن الضمان تبرع والمريض مرض الموت محجور عليه فيما زاد على الثلث فليس له إلا الضمان من ثلث ماله .

انظر الحاوي الكبير ٦/٤٦١ ، اخلاص النواي ٢/٢٤١ .

(٦) نهاية الوجه (٢١٦) من (ظ) .

(٧) وهي بقية مال الأصيل .

(٨) وذلك بطريق الجبر والمقابلة أيضا كما سيأتي .

وهي ^(١) خمسة وأربعون في الصورة الأولى وثلاثون في الصورة الثانية ويأخذ ثلاثين من ورثة الضامن ، فتدور المسألة في الصورتين بالطريق الأول دون الثاني (لأن ما يغرمه ورثة الضامن يرجع إليهم بعضه) (لأن المغروم صار ديناً لهم على الأصيل فيضاربون به مع رب المال ^(٢) في تركة الأصيل ويلزم من رجوع بعضه) ^(٣) زيادة التركة ومن زيادة التركة زيادة المغروم ومن زيادة المغروم زيادة الراجع ^(٤) ^(٥) ، فالطريق أن نجعل المأخوذ من ورثة الضامن شيئاً ويرجعون بنصف شيء على ورثة الأصيل فإن تركته نصف تركة الضامن فيبقى لورثة الضامن تسعون إلا نصف شيء وهو يعدل مثلي ما تلف بالضمان ، والتالف نصف شيء [فمثلاً شيء] ^(٦) فإذا تسعون إلا نصف شيء تعدل شيئاً فيجبر تسعين إلا نصف شيء ، فيصير تسعين وتقابل ما يعادله فتزيد عليه نصف شيء فيصير شيئاً ونصف [شيء] ^(٧) فتقابل فيكون الشيء ستين ^(٨) ، وكذلك تفعل في الصورة الثانية فتجعل المأخوذ من ورثة الضامن شيئاً ويرجعون بثلاث شيء على ورثة الأصيل فإن تركته ثلث تركة الضامن فيبقى

(١) في الأصل و (ص) : "وهو" .

(٢) الذي هو المضمون له .

(٣) ما بين القوسين المزدوجين مكرر في الأصل .

(٤) روضة الطالبين ٥٠٥/٣ وانظر إخلاص النواي ٢/٢٤٢ و ٢٤٢ ، الغرر البهية ٥/٤٦٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٧) "شيء" مثبت من غير الأصل .

(٨) هذه من صور الجبر والمقابلة والشيء الذي ذكره الشارح رمز له المعاصرون بحرف كالسين مثلاً فتكون

هذه الصورة كالتالي :

ما يؤخذ من تركة الضامن = ٩٠ - س + ٢/١ س = ٩٠ - ١/٢ س

وبما أن المتبقي لورثة الضامن = ضعف المأخوذ منهم وهو التالف فيعادل س

بمجموع التركة = مقدار المأخوذ منهم + المتبقي لهم

..... = ٢/١ س + س = س و ١/٢ س

مقدار س = ٩٠ ÷ س و ١/٢ س = ٦٠ ، وهكذا في الصورة الثانية التي ذكرها الشارح .

لورثة الضامن تسعون إلا ثلثي شيء فيعادل مثلي الفأث لورثة الضامن وهو ثلثا شيء فمثلاه شيء وثلث فإذا تسعون إلا ثلثي شيء يعدل شيئاً وثلثاً فإذا جبرت وقابلت صار^(١) / المجهور تسعين والمقابل شيئين فيكون الشيء خمسة وأربعين .

قال الشيخ المصنف فسمح الله تعالى في مدته : ويمكن معرفته بطريق آخر وهو أن تنسب تركة الأصيل إلى تركة الضامن وتزيد من ثلث تركة الضامن ما فوق الكسر الذي حصلت به النسبة بمرتبة على الثلث المذكور فالخاص هو المأخوذ من تركة الضامن ففي الصورة الأولى النسبة بين التركتين بالنصف فيزاد على الثلث مثله وفي الثانية النسبة بالثلث فيزاد على الثلث نصفه ، فإن كانت النسبة بكسر متعدد كأربعة أضعاف فيزاد ما فوق الكسر من المراتب بعدده من الثلث عليه وتكون الزيادة بعدد الكسر كما سيذكر في الطريقة الأولى من باب الإقرار إن شاء الله تعالى^(٢) .

هذا كله إذا ضمن المريض بالإذن ومات الأصيل وله مال لا يفي بثلثي الدين كما ذكر في المثالين ، وإلا فلا دور فإنه إذا ضمن بغير الإذن لم يطالب المستحق ورثة الضامن إلا بثلث تركته ويقع تبرعاً وإن لم يمت الأصيل فيأخذ المستحق من ورثة الضامن جميع دينه^(٣) ، وإن مات الأصيل ولا مال له لم يطالب المستحق ورثة الضامن إلا بثلث تركته ويقع تبرعاً ، وإن مات وله مال يفي بثلثي الدين فيأخذ المستحق جميع دينه من ورثة الضامن [١٥٥] ويرجع ورثة الضامن بما أخذ^(٤) / منهم على تركة الأصيل وإن بقي لهم شيء يقع تبرعاً^(٥) .

(١) نهاية اللوحة (١١٠) من (ص) .

(٢) ذكر هذا الطريق أيضاً الرملي في حاشية شرح الروض ٢/٢٥١ و٢٥٢ ، وانظر باب الإقرار ص ٩٦٥ .

(٣) أي ويقتى دينا في ذمة الأصيل لورثة الضامن لإمكان رجوعهم عليه كما لو كان الدين لم يحل على الأصيل ومات الضامن كما مضى في الفصل قبل السابق ، وانظر اخلاص الناي ٢/٢٤١ .

(٤) نهاية الوجه (٢١٧) من (ظ) .

(٥) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٦٦ ، فتح العزيز ٥/١٨٢ و١٨٣ ، اخلاص الناي ٢/٢٤١ - ٢٤٣ ، الغرر البهية ٥/٤٦١ - ٤٦٥ .

باب الشركة^(١)

م^(٢) إنما تصح شركة من له أهلية التوكيل م والتوكيل^(٣) ، فتجوز الشركة بين اثنين فصاعداً من مسلمين وذميين ومسلم وذمي وإن كرهت الشركة مع الذمي للمسلم^(٤) ، م ولا بد من إذن كل واحد منهما للآخر في التصرف ، فلو أذن أحدهما للآخر ولم يأذن الآخر له نفذ تصرف المأذون في جميع المال ، وتصرف غير المأذون في نصيب نفسه فقط ، م ولا يكفي مجرد قولهما : اشتركتنا^(٥) ، م ويشترط أن تكون الشركة في مال مشترك عند العقد ، فلو عقداً والمال متميز ثم خلطاً لم يصح العقد ، م ويشترط أن يكون مال الشركة مانعاً من التمييز بينهما للخلط أو الإشاعة ؛ بأن يخلط الشريكان^(٦) الصحيح بالصحيح

(١) الشركة : بفتح الشين وكسر الراء ، وبالتخفيف وهو كسر الشين وسكون الراء واستعمال المخفف أغلب وهي المخالطة .

انظر النظم المستعذب ٣/٢ ، لسان العرب ٤٤٨/١٠ ، المصباح المنير ص ٣١١ .
واصطلاحاً : ثبوت الحق في شيء لاثنتين فأكثر على جهة الشيوع أو عقد يقتضي ذلك ، ومقصود الباب هو الكلام عن الشركة التي تحدث باختيار وتعلق بالتجارات وتحصيل الفوائد والأرباح .
انظر أسنى المطالب ٢٥٢/٢ ، فتح الجواد ٥٠٣/١ ، مغني المحتاج ٢٢١/٣ و ٢٢٢ ، نهاية المحتاج ٣/٥ .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) لأن كلا منهما يتصرف في ماله بالملك وفي مال الآخر بالإذن فكل منهما موكل ووكيل .

انظر فتح العزيز ١٨٦/٥ ، اخلاص النواي ٢٤٤/٢ ، غاية البيان ص ٣٠٥ .

(٤) ومثله في الكراهة من لا يحتز عن الخرام كالربا ونحوه ، ومحل جواز ذلك لمن شارك لنفسه فإن شارك لمحجوره اعتبر كون الشريك ممن يجوز ايداع مال المحجور عنده وهو العدالة إلا إذا تصرف الولي وحده دون الشريك .

انظر روضة الطالبين ٥٠٨/٣ ، الغرر البهية ٤٦٩/٥ ، فتح الجواد ٥٠٤/١ ، نهاية المحتاج ٦/٥ .

(٥) أي لا يكفي في حصول الإذن لأنه لا يلزم من حصول الشركة جواز التصرف بدليل كون المال الموروث شركة .

انظر التهذيب ١٩٦/٤ ، فتح العزيز ١٨٧/٥ ، الاقناع للشريبي ٩٥/٢ .

(٦) في (ص) : " ... المال الذي لهما بحيث لا يمكن التمييز فيه كاختلاص ... " .

والقراضة بالقراضة^(١) والحنطة بالحنطة أو يبيع أحدهما عَرْضَه بنصف عَرْض الآخر سواء كان العرضان من جنس واحد أو لا ، وإذا حصل الخلط أو الإشاعة على الوجه المذكور لم يكن فرق بين ما إذا كان مضروباً من أحد التقدين أو غير مضروب مغشوشاً أو غير مغشوش أو عرضاً مثلياً أو غير مثلي حتى تجوز الشركة على الحلبي والتبر والسيكة ؛ كما تجوز على المضروب ، فإن لم يحصل الاختلاط المانع من التمييز لم يصح العقد كما إذا اختلط الدراهم بالدنانير أو الصحاح بالمكسر أو المثقوبة بغيرها أو السوداء بالبيضاء ، م وإن اختلف قدر مال الشريكين^(٢) بأن كان لواحد مائة وللآخر خمسون فإنه لا يمنع الصحة ، م وإن جهل قدر كل واحد منهما عند العقد فإنه لا يمنع الصحة ولكن إذا أمكن العلم به بعد ذلك بأن يكون بين اثنين مال ولم يعلم واحد منهما قدر حصته منه من النصف أو الثلث مثلاً ، ويأذن كل واحد لصاحبه في التصرف في جميع المال أو في نصيبه وعلم بعد ذلك بإخبار عدل ، وتنحصر صحة الشركة فيما ذكرناه ، وهي شركة العِنان^(٣) ، وغيرها باطل وهي شركة الأبدان وهي أن يشتركا على ما يكتسبان بأبدانهما كالدالين والحمالين^(٤) ، وشركة المفوضة وهي أن يشتركا فيما يكتسبان بأموالهما وأبدانهما وأن يضمن كل واحد منهما ما يلزم الآخر بغصب أو بيع فاسد أو ضمان المال^(٥) وهي أيضا باطلة ويأخذ كل واحد منهما ربح ماله وأجرة عمله ويضمن ما يختص به من الغصب والبيع الفاسد ، وشركة

(١) القراضة : ماسقط بالقرض وهو القطع ، ومنه قراضة الذهب .

انظر لسان العرب ٧/٢١٦ ، القاموس المحيط ٢/٣٥٤ ، المعجم الوجيز ص ٤٩٧ .

(٢) في (ص) : " أو الشركاء " .

(٣) قد أطل بعض فقهاء الشافعية كالرافعي في سبب تسميتها بهذا الاسم والمشهور أنها سميت شركة عِنان

لأنهما قد تساويا في موجب العقد من ولاية التصرف والفسخ والربح على قدر المال والسلامة من الغرر

كاستواء طرفي العنان . وانظر تعريفها وسبب تسميتها في الحاوي الكبير ٦/٤٧٣ ، التهذيب ٤/١٩٦ ،

النظم المستعذب ٢/٤ ، فتح العزيز ٥/١٨٦ ، فتح الجواب ٤/٥٠٤ ، مغني المحتاج ٣/٢٢٣ .

(٤) انظر الوسيط ٣/٢٦٢ ، روضة الطالبين ٣/٥١١ ، فتح الوهاب ١/٢١٧ .

(٥) انظر المهذب ٣/٣٣٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٢٢ ، أسنى المطالب ٢/٢٥٥ .

الوجوه وستذكر إن شاء الله تعالى^{(١)(٢)}.

فصل

م وكل واحد من الشريكين وكيل صاحبه حتى لا يتصرف بغير إذن شريكه بالبيع نسيئة أو غبنا أو غير نقد البلد^(٣) ولا يسافر (بشيء من مال الشركة)^{(٤)(٥)}؛ وحتى تكون يد كل واحد على مال الشركة أمانة ليصدق في التلف والرد على صاحبه وفيما يشتريه ويدعيه من هلاك وفيما يدعى عليه من خيانة، وتنفسخ بجنون أحدهما أو إغمائه أو موته^(٦).

م وربح مال الشركة وخسرانه موزع على قدر المالين باعتبار القيمة مع التساوي في المال أو العمل أو^(٧) دونهما^(٨)، فلو كان لأحدهما جريب^(٩) حنطة يساوي درهمين

(١) انظر مابعد الفصل القادم .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢٦١/٣-٢٦٥، حلية العلماء ٩٢/٥-١٠٠، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢٥٢/٢-٢٥٥، الاعتناء ٥٧٣/١-٥٨٠، الاقناع للشرييني ٩١/٢-٩٦.

(٣) يستثنى من ذلك مالو راج نقد غير البلد فيجوز ذلك كما اعتمده الأنصاري وابن حجر والرملي وابن قاسم في شرح المنهج كما في حاشية نهاية المحتاج .

انظر أسنى المطالب ٣٨٥/٢، فتح الجواد ٥٠٥/١، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ١٠٩/٥ .

(٤) لتعريضه المال للخطر، لكن لو اشتركا في مفازة سافر به لمقصده ولو بلا إذن لوجود القرينة وقد يلزمه السفر به كما لو وقع حريق أو نحو جلاء لقحط أو غيره من غير إمكان مراجعة الشريك .

انظر أسنى المطالب ٢٥٧/٢، فتح الجواد ٥٠٥/١، مغني المحتاج ٢٢٧/٣ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بمال الشركة ولا يبعثه " .

(٦) وعلى ولي الجنون والوارث غير الرشيد استئناف الشركة لهما عند الغبطة فيها وإن انتفت الغبطة فعليه

القسمة، أما المغمى عليه فلا ينتقل الحكم عنه لأنه لا يولى عليه فإن أفاق تخير بين القسمة واستئناف الشركة .

انظر التهذيب ٢٠٣/٤، روضة الطالبين ٥١٦/٣، نهاية المحتاج ١١/٥ .

(٧) نهاية الوجه (٢١٨) من (ظ) .

(٨) في (ص) : "... ومع اختصاص أحدهما بمزيد عمل أو دونه..." .

(٩) الجريب : هو مقدار معلوم من الطعام والأرض والمراد به هنا مكيال قدره أربعة أقداره وهو مايساوي

ثمانية وأربعون صاعا، أما مقداره من الأرض فقد قال الفيومي : يختلف بحسب اصطلاح أهل الأقاليم =

وللآخر جريب يساوي درهما كان الربح والخسران بالأثلاث^(١) ، وكذا الحكم لو كان لأحدهما دراهم كاملة العيار وللآخر مثلها ناقصة العيار يُقوّم كل واحد منهما ويكون الربح والخسران على قدر القيمة ، م وتفسد الشركة بشرط التفاوت في الربح مع التساوي في المال وبشرط التساوي في الربح مع التفاوت في المال ، م ولكل شريك أجر مثل عمله في مال صاحبه عليه ، فإن فساد العقد لا يوجب فساد التصرف مع وجود الإذن لكن يؤثر في الرجوع إلى الأجرة^(٢) / ؛ ثم إن تساوى الشريكان في المال والعمل يثبت لكل واحد منهما على الآخر ما يثبت له عليه فيقع في التقاص ، وإن تفاوتتا في العمل دون المال بأن كان أجرة عمل أحدهما مائة والآخر خمسين فإن شرطت الزيادة لمن يساوي عمله مائة فنصف أجر عمله خمسون ونصف أجرة عمل الآخر خمسة وعشرون فيرجع المشروط له الزيادة بخمسة وعشرين على الآخر بعد التقاص ، وإن شرطت الزيادة لمن يساوي عمله خمسين لم يثبت لمن يساوي عمله مائة الرجوع عليه بخمسة وعشرين^(٣) ، وإن [١٥٦] تفاوتتا في المال بأن كان لأحدهما ألف وللآخر ألفان فإن تفاوتتا في العمل كأن كان عمل صاحب الألفين يساوي مائتين وعمل صاحب الألف يساوي مائة وقع ثلث المائتين لصاحب الألف وثلثا المائة من صاحب الألف لصاحب الألفين وهما متساويان فيتقاصان ، وإن كان بالعكس وقع ثلثا عمل صاحب الألف لصاحب الألفين وأجرته مائة وثلاثة وثلاثون وثلث ووقع ثلث عمل صاحب الألفين لصاحب الألف [وأجرته]^(٤) ثلاثة وثلاثون وثلث فيبقى بعد التقاص مائة لصاحب الألف على صاحب الألفين ، وإن تساويا في العمل في هذه الصورة فلصاحب

= اهـ وقدره صاحب معجم لغة الفقهاء بأنه يساوي ١٤، ١٣٩٢ م٢ .

انظر النظم المستعذب ٢/٤١ و ٣١٢، المصباح المنير ص ٩٥، القاموس المحيط ١/٤٧، معجم لغة الفقهاء ص ١٤١ .

(١) في (ص) : "بالأثلاث دون المناصفة" .

(٢) نهاية اللوحة (١١١) من (ص) .

(٣) لكونه عمِل متبرعا غير طامع في شيء .

انظر التهذيب ٤/١٩٧ ، فتح الوهاب ١/٢١٨ ، اعانة الطالبين ٣/١٠٦ .

(٤) "وأجرته" مثبت من (ص) .

الأقل ثلث المائة ولصاحب الأكبر ثلثاها فيفضل الثلث بعد التقاص^(١) .

فصل

م وإذا تنازع الشريكان في متاع^(٢) فقال أحدهما : اشتريت بمال الشركة وقال الآخر: بل لنفسى وهذا عند ظهور الربح ، أو بالعكس وهو عند ظهور الخسران صدق المشتري مع يمينه ، م وكذلك لو تنازعا في الخسران فقال أحدهما : خسرت في التجارة وقال الآخر : ما خسرت؛ صدق المدعي للخسران مع يمينه ، م ولو وجد شيء من مال الشركة في يد أحدهما فقال صاحب اليد : قسم مال الشركة ووقع هذا في نصيبي ؛ وقال الآخر: بل هو من مال الشركة ولم يقسم صدق النافي للقسمة يمينه^(٣) ، م وبفسخ أحد الشريكين عقد الشركة انزل الشريكان ، وبعزل أحد الشريكين الآخر عن التصرف ينزل المعزول دون العازل إلى أن ينزل .

م ولو دفع حامل ماله إلى وجيه ليبيعه بزيادة [ويكون]^(٤) له بعض الربح لا يثبت له المشروط بل يثبت له عليه أجره مثل عمله وهذه الصورة هي شركة الوجوه^{(٥)(٦)} .

(١) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ١٩٤/٥-١٩٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٢٧/٣-٢٢٩ ، عمدة السالك ص ٢٥٣ و ٢٥٤ ، الغرر البهية ٤٧٤/٥-٤٧٧ ، غاية البيان ص ٣٠٦ و ٣٠٧ .

(٢) في (ظ) : " مال " .

(٣) إنما يصدق النافي هنا لأن الأصل عدم القسمة وعلى مدعيها البينة .

انظر فتح العزيز ١٩٨/٥ ، فتح الجواد ١/٥٠٦ ، نهاية المحتاج ١٣/٥ .

(٤) " ويكون " مثبت من (ص)، وفي الأصل و(ظ) : " ويكيف " ، لكن جاء في هامش (ظ) : " لعله يكون " .

(٥) هذا التفسير أحد صور شركة الوجوه على ما ذكره الغزالي وذكره الرافعي أن هذه الصورة ليست بشركة في الحقيقة بل قرأض فاسد ، والمشهور في تفسيرها أن يشترك وجهان لبتاع كل منهما بموئل لهما فإذا باعا كان الفاضل عن الأثمان بينهما ، وقيل في تفسيرها غير ذلك .

انظر الوسيط ٢٦٢/٣ ، فتح العزيز ١٩٢/٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٢٢/٣ و ٢٢٣ ، الغرر البهية ٤٧٨/٥ و ٤٧٩ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢٦٢/٣ و ٢٦٧ و ٢٦٩ ، التهذيب ١٩٩/٤ و ٢٠٢ و ٢٠٣ ، روضة الطالبين ١٣/٣ و ٥١٥ و ٥١٨ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٤٧ و ٢٤٨ .

باب الوكالة^(١)

[م]^(٢) يشترط لصحة الوكالة كون الموكل فيه قابلاً لنيابة غيره عنه ، م وما يقبل النيابة هو جميع العقود من المعاملات والمناكحات^(٣) ، م وجميع الفسوخ من الرد بالعيب والإقالة وغيرهما^(٤) ، م وكذا قبض الحقوق واقتضاها^(٥) / سواء كان الحق ديناً - جزية أو غيرها - (أو عينا مضمونة أو غير)^(٦) مضمونة في يد غيره^(٧) ، م وكذا عقوبات الآدميين كالقصاص وخذ القذف فإن كل ذلك قابل للنيابة فيصح التوكيل فيه ، م ويقبض الوكيل بقبض

(١) الوكالة : لغة بفتح الواو وكسرهما التفويض مشتقة من وكل الأمر إليه إذا اعتمد عليه ووثق به وتقع الوكالة على الحفظ .

انظر الزاهر ص ٢٩٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٩٥/٢/٣ ، المصباح المنير ص ٦٧٠ .

واصطلاحاً : تفويض شخص لغيره ما يفعله عنه حال حياته مما يقبل النيابة شرعاً .

انظر كفاية الأختار ص ٣٧٢ ، نهاية المحتاج ١٥/٥ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٤٢ .

(٢) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوجه ١٨ ب [صحة الوكالة في قابل النيابة] .

(٣) أما العبادات فلا تقبل النيابة إلا ما استثني كالخج والعمرة والصوم عن الميت على القديم المختار وذبح الأضحية والعقيقة والهدي وتفرقة الزكاة والكفارة والصدقة .

انظر المنهاج مع شرح المحلي ٥٤٠/٢ ، كفاية الأختار ص ٣٧٣ ، الاعتناء ٥٨٥/٢ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٤٦٣ ، حاشية عبد الرحمن الشربيني على الغرر البهية ٤٨٤/٥ و ٤٨٥ .

(٤) قال الأنصاري في الغرر البهية ٤٨٦/٥ : والمراد الفسخ الذي ليس على الفور أو على الفور وحصل عذر لا يعد به التأخير بالتوكيل فيه تقصيراً اهـ ، وانظر روضة الطالبين ٥٢٤/٣ ، اخلاص النواوي ٢٤٩/٢ .

(٥) نهاية الوجه (٢١٩) من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) يستثنى من ذلك إقباض الأعيان فلا يصح التوكيل فيما قدر على رده منها بنفسه مضمونة كانت أو لا كالوديعة لأنه ليس له دفعها لغير مالكةا .

انظر أسنى المطالب ٢٦١/٢ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٤٤٠/٧ و ٤٥٠ ، مغني المحتاج ٢٣٧/٣ و ٢٣٨ .

العقوبة^(١) من غيره في حضور المستحق ، م وكذا في غيبته وإن احتمل عفوّه وتعذر تداركه ، م وكذا تملك المباحات من الاصطياد والاحتشاش والاستقاء وغيرها فإنه مما يقبل النيابة^(٢) ، م وكذا الخصومة مما يجري فيه النيابة سواء كان^(٣) أناب فيها المدعي أو المدعى عليه ، وسواء رضي أحد الخصمين بإنابة الآخر أو لم يرض^(٤) ، م ويمتنع التوكيل في اثبات حدّ الله تعالى^(٥) ، م وفي المعاصي^(٦) ، م ويمتنع أيضاً في الإقرار وهو أن يقول لغيره أقر لفلان عني ، م ولا يصير الموكل بالتوكيل بالإقرار مقراً بالحق للمقر له^(٧) ، م ويمتنع التوكيل

(١) قبض العقوبة هو استيفاءها .

انظر المنهاج مع شرح المحلى ٥٤١/٢ ، الغرر البهية ٤٨٨/٥ .

(٢) لكونه أحد أسباب الملك كالشراء .

انظر المهذب ٣٤٤/٣ ، روضة الطالبين ٥٢٥/٣ ، فتح الوهاب ٢١٩/١ .

(٣) " كان " سقط من (ص) .

(٤) لأن ذلك توكيل في خالص حقه فيمكن منه كالتوكيل باستيفاء الدين بغير رضى من عليه .

انظر المهذب ٣٤٥/٣ ، التهذيب ٢١٢/٤ ، فتح العزيز ٢٠٩/٥ ، الغرر البهية ٤٨٩/٥ .

(٥) لأنها مبنية على الدراء ، فإن وقع ثبوتها تبعاً كما لو قذف رجل رجلاً فطالبه بعد القذف فله أن يدرأه عن نفسه بإثبات زناه .

انظر الحاوي الكبير ٥١٦/٦ ، الغاية القصوى ٥٤٣/١ ، فتح الجواد ٥٠٧/١ ، مغني المحتاج ٢٣٩/٣ .

(٦) لأن حكمها يختص بمرتكبها وكل شخص بعينه مقصود في الزجر والامتناع عنها .

انظر الوسيط ٢٧٦/٣ ، أسنى المطالب ٢٦١/٢ ، تحفة الخبيب ٤٥٩/٣ .

(٧) كون الموكل لا يصير بالتوكيل مقراً بالحق للمقر له هو الأصح عند البغوي وظاهر اختيار الرافعي قال كما أن التوكيل بالإبراء لا يجعل إبراء أه ، وصحح النووي من زيادته في الروضة كونه مقراً ونقله عن تصحيح الأكثرين ، وهو قول ابن القاص واختيار الإمام كما في الروضة وأصلها لأن توكيله دليل ثبوت الحق عليه واختاره ابن المقرئ خلافاً للحاوي قال الأنصاري والشريني : ومحل الخلاف إذا قال وكلتوك لتقر عني لفلان بكذا فلو قال أقر عني لفلان بألف له عليّ كان إقراراً قطعاً ، ولو قال أقر له عليّ بألف لم يكن إقراراً قطعاً صرح به صاحب التعجيز أه .

انظر التلخيص ص ٣٧٧ ، التهذيب ٢٠٩/٤ ، فتح العزيز ٢٠٨/٥ ، روضة الطالبين ٥٢٥/٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٠٧/١ ، أسنى المطالب ٢٦٢/٢ ، مغني المحتاج ٢٣٨/٣ .

في الشهادة وهو مجرد الإذن فيها من غير عذر وضرورة ويجوز التحمل والأداء عند شرائطه ،
 م ويمتنع التوكيل أيضاً في اليمين ؛ م ومن الأيمان اللعان ، م والإيلاء والقسامة وكذا
 الظهار ، م والنذر ، م وتعليق الطلاق والعنق^(١) كالتدبير فإنها ملحقة بالأيمان فيشترط
 صدورهما من المظاهر والناذر والمعلق^(٢) .

فصل

م ويشترط أيضاً كون الموكل فيه معلوماً به من وجه يُقَلّ ذلك العلم غرر الموكل لا من
 كل الوجوه^(٣) ، فلو وكله بشراء شيء أو حيوان أو مملوك لم يجز ، م والعلم الذي يكفي من
 بعض الوجوه كما لو وكله بشراء عبد أو أمة وبين نوعه من كونه تركياً مثلاً ، م ثم بين
 معه صنف النوع كالقفجاق^(٤) والخطائي ، م أو قدر الثمن ، فهو مخير بين ذكر الصنف

(١) ومثل ذلك تعليق الوصية ونحوها وإنما قيد ذلك بتعليق الطلاق والعنق كالرافعي جرياً على الغالب .

انظر فتح العزيز ٢٠٧/٥ ، أسنى المطالب ٢٦١/٢ ، فتح الجواد ٥٠٧/١ ، نهاية المحتاج ٢٣/٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٤٣٠/١ و ٤٣١ ، التهذيب ٢٠٨/٤ - ٢١٢ ، المنهاج مع
 تحفة المحتاج ٤١/٧ - ٤٧ ، غاية البيان ص ٣٠٨ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٤٢ و ٢٤٣ .

(٣) لأن تجويز الوكالة يقتضي المساحة فيما يقل غرره كما لو وكله بشراء عبد تركي دون ما يكثر الغرر فيه
 فلا ضرورة إلى احتماله كما لو وكله بشراء حيوان ونحوه .

انظر كفاية الأختار ص ٣٧٣ ، تحفة المحتاج ٤٨/٧ ، غاية البيان ص ٣٠٨ .

(٤) القفجاق : هو نوع من أنواع الرقيق التركي كما يظهر من تعبير الشارح تبعاً للتعليلة وقد ذكره
 الأنصاري والشربيني ولم يبينوا نسبته ، وفي دائرة المعارف الإسلامية : أن القفجاق شعب من شعوب
 الفريق الشمالي للترك ، ومساكنهم - كما في نخبة الدهر - في جبال وغياض من وراء دربند شروان مما
 يلي بحر الروس ولهم عليها مدينة اسمها سراق ، قال ياقوت : ودر بند شروان هي التي يسميها العرب
 باب الأبواب وهي أجل موانئ بحر قزوين اهـ ، ومملكة القفجاق ملكها التتار فترة من الزمن منهم
 الأمير بركة خان بن تولي بن جنكيز خان ، وضقطقاي وأزبك خان وغيرهم .

انظر معجم البلدان ٣٠٣/١ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٣٧ ، دول الإسلام للذهبي ١٨٧/٢ ، ذيل تاريخ
 الإسلام ص ١٢٠ و ١٢١ ، تاريخ ابن الوردي ٢٥٣/٢ ، البداية والنهاية ١٤/٦٩ و ٧٠ ، نخبة الدهر في
 عجائب البر والبحر لشيخ الربوة الدمشقي ص ٢٦٤ ، الغرر البهية ٤٩٢/٥ ، أسنى المطالب ٢٦٣/٢ ، =

وذكر الثمن هكذا في الحاوي^(١) [وشرحه^(٢)] وهو وجه حكاه في الوجيز^(٣) والبحر^(٤) ، لكن الأصح أنه لا يشترط ذكر الثمن ولا الصنف^(٥) ؛ (نعم قال الشيخ أبو محمد : إذا اختلفت الأصناف الداخلة تحت النوع الواحد اختلافاً ظاهراً فلا بد من التعرض له^(٦))^(٧) .

م وكذا العلم بقدر المبرأ منه للموكل فإنه يكفي ولا يشترط علم الوكيل به^(٨) ، م وكذا يكفي العلم في التوكيل ببيع عبده بما باع به زيد فرسه للوكيل به ولا يشترط علم الموكل به ، م وكذا التوكيل بخصومة خصمائه فإنه يصح ، م وإن لم يعين الموكل الخصوم ،

= مغني المحتاج ٢٤٠/٣ ، دائرة المعارف الإسلامية ٦٨/٢ ، بلدان الخلافة الشرقية ص ٢١٤ لكي لسترنج ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد .

(١) انظر الحاوي الصغير لوجه ١٨ ب .

(٢) انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٣٧

(٣) " وشرحه " مثبت من (ص) .

(٤) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٢١١/٥ حيث يقول " ولو ترك ذكر مبلغ الثمن أو ذكر الثمن ولم يذكر نوعه ففيه خلاف " .

(٥) لم أجد من نقله عن البحر سوى الشارح .

(٦) صححه الرافعي وابن المقري والأنصاري وابن حجر لأنه يختلف الغرض باختلاف الصنف مع التساوي في الثمن ، بل ذكر الرافعي أن إثبات الخلاف في هذه الصورة المذكورة - يعني من جواز ذكر الثمن دون النوع - لم يتعرض له الأئمة ولم يذكره الغزالي في الوسيط ثم تأول كلام الغزالي في الوجيز بأن إمام الحرمين يسمي الصنف بالنوع قال : فيجوز أن يريد صاحب الكتاب هاهنا بالنوع ذلك وهو مما شرط التعرض له على ماروينا عن الشيخ أبي محمد ويتنظم إثبات الخلاف فيه اهـ .

انظر فتح العزيز ٢١٣/٥ ، اخلاص النواي ٢٥٢/٢ ، الغرر البهية ٤٩٣/٥ ، فتح الجواد ٥٠٨/١ .

(٧) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢١٣/٥ ، لكن محل هذا إن اشتراه لغير التجارة فإن اشتراه للتجارة لم يشترط ذكر شيء من ذلك .

انظر روضة الطالبين ٥٢٩/٣ ، نهاية المحتاج ٢٦/٥ ، اعانة الطالبين ٨٨/٣ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) وكذا لو جهل المدين لأن الإبراء إسقاط وليس بتمليك فلا عهدة فيه .

انظر فتح العزيز ٢١٤/٥ ، فتح الجواد ٥٠٩/١ .

م وكذا [١٥٧] التوكيل بكل ما له من تطليق زوجاته وعتق عبيده وبيع أمواله فإنه يصح ،
(وكذا لو قال : بع ما شئت من مالي أو اقض ما شئت من ديوني فإنه يصح^(١))^(٢) ، م لا
كالتوكيل بما له من قليل وكثير ، (أو في كل أموره ، أو في التصرف في ماله كيف شاء
الوكيل)^(٣) فإن ذلك غير معلوم بوجه من الوجوه فلا يصح^(٤) .

فصل

م ويشترط في الموكل كونه متمكناً من مباشرة ما يوكل فيه ، م كالأخ^(٥) فإنه متمكن
من مباشرة تزويج الأخت بعد إذنها له في التزويج فيتمكن من التوكيل فيه وإن لم تأذن له في
التوكيل^(٦) ، م وكالوكيل لكن يتقيد بجواز توكيله بإذن^(٧) الموكل له في التوكيل ، م أو
بقرينة دالة على الإذن فيه ، م والقرينة كما إذا وكله في أمور كثيرة لم يمكنه الاتيان بها ؛
فإن ذلك يدل على جواز توكيله لكن إنما يوكل في القدر المعجوز عنه^(٨) دون غيره كما إذا

(١) لأنه وإن كانت المعرفة هنا عامة فإنها مخصوصة بمشيتته فلا إبهام فيها .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٦٢ ، فتح الجواد ١/٥٠٨ ، نهاية المحتاج ٥/٢٧ ، اعانة الطالبين ٣/٨٨ و ٨٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٣٤٩ و ٣٥٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٢١٠-٢١٥ ، الإرشاد مع

إخلاص النواي ٢/٢٥١-٢٥٣ ، الاقناع للشريبي ٢/٩٩ .

(٥) إنما ذكر المصنف الأخ لكونه غير مجبر لها ومع ذلك فله التوكيل إذا أذنت له في التزويج ولم تمنعه من

التوكيل أما المجبر كالأب فله تزويجها وتوكيل من يزوجه من غير إذنها ، وعبر في البهجة بغير المجبر ،

قال الأنصاري : وتعبيره بغير المجبر أعم من تعبير الخاوي بالأخ .

البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٤٩٩ ، وانظر فتح العزيز ٥/٢١٥ .

(٦) لكن لو نهته عن التوكيل فإنه لا يصح توكيله .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٦٤ ، فتح الجواد ١/٥٠٩ ، مغني المحتاج ٣/٢٣٣ .

(٧) نهاية اللوحة (١١٢) من (ص) .

(٨) نهاية الوجه (٢٢٠) من (ظ) .

(وكله فيما لا يتأتى)^(١) منه ذلك الموكل فيه بأن لا يحسنه أو لا يليق به (فإنه يجوز)^(٢) التوكيل فيه^(٣) .

م وكذا القاضي إنما ينبى بإذن الوالى أو قرينة دالة على الإنابة (فيستنبى فى القدر المعجوز عنه وفيما لا يتأتى منه)^(٤) ، م وإنما تصح الوكالة من متمكن كما ذكرنا ، ومن الأعمى فى البيع م والشراء^(٥) وإن لم يتمكن هو منهما^(٦) ، م لا من الموكل^(٧) بيع عبد سيملكه م أو بعث عبد سيملكه فإنه لا يتمكن منهما ولا من التوكيل فيهما^(٨) .

م ويشترط فى الوكيل كونه متمكناً لنفسه من مثل الموكل فيه ؛ م كتوكيل العبد م والفاسق م والسفيه فى قبول النكاح دون الإيجاب ، م وإنما تصح الوكالة لمتمكن كما ذكرنا ، وللطفل فى إذن الدخول^(٩) ، م وإيصال الهدية وإن لم يتمكن من مثلها لنفسه ،

(١) فى (ص) بدل ما بين القوسين : " لم يتأت " .

(٢) فى (ص) بدل ما بين القوسين : " جاز " .

(٣) لأن تفويض مثل ذلك إليه إنما يقصد منه الاستنابة .

انظر فتح العزيز ٢٣٦/٥ ، الغرر البهية ٥٠٠/٥ ، تحفة المحتاج ٧٧/٧ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ومثل البيع والشراء سائر العقود المتوقف صحتها على الرؤية ، ويستثنى من ذلك أيضاً مسائل أخرى ذكرها السيوطي فى الأشباه والنظائر ص ٤٦٣ و ٤٦٤ ، والأنصاري فى أسنى المطالب ٢٦٤/٢ ، والشربيني فى مغني المحتاج ٢٣٣/٣ .

(٦) انظر ماسبق فى باب البيع ص ٦٥٣ .

(٧) فى (ظ) : " الوكيل " لكن فى هامشها " فى نسخة معتمدة الموكل " .

(٨) هذا إذا وكل به استقلالاً أما لو جعل المعدوم تبعاً للحاضر كتوكيله فى بيع فرسه وماسيملكه صح كما لو وكله ببيعه وأن يبتاع بضمنه شيئاً .

انظر الاعتناء ٥٩٤/٢ ، فتح الوهاب ٢١٩/١ ، الاقناع للشربيني ٩٩/٢ ، نهاية المحتاج ٢٢/٥ .

(٩) يعنى دخول البيت .

ويجوز توكيل المرأة الأجنبية في طلاق الزوجة^(١) .

فصل

م ويشترط لصحة الوكالة كونها بإيجاب الموكل كقوله : وكلتك بكذا أو فوضت إليك أو أنبتك ، أو ما يقوم مقامه كقوله : بع أو اعتق ، ولا فرق بين كونه مشافهة أو كتابة أو رسالة فإن كل ذلك يكفي ، ولا يشترط قبول الوكيل بالنطق سواء كانت الصيغة من الموكل صيغة عقد أو صيغة أمر^(٢) ؛ نعم يشترط أن لا يرد الوكيل الوكالة ؛ فلو قال : لا أقبلها ، أو لا أقبل ذلك لم تصح إلا بإذن جديد ، م وإن علق الموكل الوكالة بشرط كما إذا قال : [إذا]^(٣) قدم زيد أو جاء رأس الشهر فقد وكلتك بكذا ووجد ذلك الشرط نفذ التصرف وإن فسدت الوكالة ؛ كما إذا شرط للوكيل جعلاً مجهولاً بأن قال : بع ثوبي هذا ولك العشر من ثمنه فإنه تفسد الوكالة لكن يصح البيع ، م وإذا سمى الموكل للوكيل جعلاً معلوماً^(٤) وعلق الوكالة فسد الجعل المسمى ووجب الرجوع إلى أجرة المثل ، وهذا فائدة

(١) ويستثنى أيضاً مسائل أخرى جمع كثيراً منها البكري والأنصاري والرملي .

انظر الاعتناء ٢/٥٨٨ و ٥٨٩ و ٦٠٠ و ٦٠١ ، الغرر البهية ٥/٥٠٥ و ٥٠٦ ، نهاية المحتاج ٥/٢٠ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٦/٥٠٤-٥٠٨ ، الوسيط ٣/٢٨١ و ٢٨٢ ، روضة

الطالبين ٣/٥٣٠-٥٣٣ ، فتح الوهاب ١/٢١٨ و ٢١٩ ، غاية البيان ص ٣٠٧ و ٣٠٨ .

(٣) لأن الوكالة إباحة ورفع حجر فلا يتعين فيها القبول فأشبهه إباحة الطعام ، وذكر ابن حجر والرملي والقلوبي أنه قد يشترط القبول من الوكيل لفظاً كما إذا كان له عين معارة أو مؤجرة أو مغصوبة فوهبها لآخر وأذن له في قبضها فوكل من هي بيده في قبضها له فلا بد من قبوله لفظاً لتزول يده عنها به ، وكذا لو كانت الوكالة يجعل فلا بد من قبوله لفظاً إذا كان عمل الوكيل فيها مضبوطاً لتكون الوكالة حينئذ إجارة .

انظر الوسيط ٣/٢٥٣ ، فتح العزيز ٥/٢١٩ ، تحفة المحتاج ٧/٥٤٣ و ٥٤٤ ، نهاية المحتاج ٥/٢٨ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلى ٢/٥٤٣ .

(٤) " إذا " مثبت من غير الأصل .

(٥) " معلوماً " سقط من (ص) .

فساد الوكالة المعلقة فإن التصرف نافذ ، م لا إن نجز الوكالة وعلق التصرف بشرط كأن قال : وكلتك الآن ببيع هذا الثوب لكن لا تبعه إلا بعد شهر فإن (الوكالة صحيحة و) (١) الجعل المسمى لا يفسد ولا يتصرف إلا بعد شهر .

م وإن [أدار] (٢) الموكل الوكالة بأن قال : وكلتك وإذا عزلتك أو متى أو مهما أو كلما فأنت وكيل فيصير وكيلاً في الحال وإذا عزله لم يعد وكيلاً (٣) لكن ينفذ تصرفه بعد العزل ، فإذا أراد أن لا ينفذ تصرفه فسيبيله أن يدير (٤) العزل بأن يقول متى أو إذا أو مهما أو كلما عدت وكيل (٥) فأنت معزول أو قد عزلتك ، م أو يكرر العزل بأن يقول عزلتك عزلتك ، م إلا إذا كانت إدارة الوكالة بكلما فإنه لا يكفي تكرار العزل بل لا بد من إدارته بكلما حتى لا ينفذ تصرفه (٦) ، وله طريق ثالث إلى عزله وهو أن يوكل غيره بعزله فإذا عزله الوكيل انعزل (٧) إلا إذا كان قد قال : إن عزلتك أو عزلك أحد من قبلي فإنه لا يكفي التوكيل بالعزل .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) في الأصل : " أراد " .

(٣) إنما لا يعود وكيلاً لتعليق الوكالة ثانياً على العزل ، والتعليق مفسد للوكالة لتأثير الجهالة في إبطالها .

انظر المهذب ٣/٣٥١ ، روضة الطالبين ٣/٥٣٥ و ٥٣٦ ، نهاية المحتاج ٥/٢٩ .

(٤) في الأصل : " لا يدير " ، وهي خطأ في المعنى وفي تركيب العبارة فإن النفي هنا يناقضه ما بعده من المثال .

(٥) قال ابن حجر في فتح الجواد ١/٥١٤ : المراد بالوكيل هنا المأذون له إذ العائد هو عموم الإذن لبطلان

خصوص الوكالة بالتعليق .

(٦) إنما يمتنع تصرفه في الصور السابقة لأنه بإدارة العزل يتعارض التوكيل والعزل ويعتضد العزل بالأصل

وهو الحجر في حق الغير فتعزل الوكالة الدائرة وهي التصرف ، وأما امتناع التصرف بتكرار العزل فلأن

الوكالة بالإدارة بغير كلما لا تعود إلا مرة واحدة فإذا كرر العزل لم تعد الوكالة التي هي التصرف ، أما

الإدارة بكلما فلا يمتنع التصرف فيها إلا بتكرار العزل وإدارته أيضاً بلفظة كلما لكونها تقتضي التكرار

فيقاوم العزل التوكيل . انظر فتح العزيز ٥/٢٢٢ و ٢٢٣ ، فتح الجواد ١/٥١٣ و ٥١٤ ، نهاية المحتاج ٥/٢٩ .

(٧) لأن المعلق عليه قد عزل نفسه .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٣٦ ، مغني المحتاج ٣/٢٤٢ .

قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : والعزل الدائر إنما يؤثر فيما يثبت فيه التصرف - بلفظ الوكالة الدائرة - السابق على لفظ العزل ولا يؤثر في لفظ الوكالة المتأخر عنه فإنه لا يصح إبطال العقود قبل عقدها^(١) (٢) (٣).

فصل

م ويبع الوكيل^(٤) / الموكل فيه إن أطلق الموكل الإذن بضمن المثل ، م وبما يسامح به كالواحد في العشرة غالباً^(٥) ، م من نقد البلد^(٦) ، م حالا ، ونعني بإطلاق الإذن أن لا يتعرض لقدر الثمن ولا للنقد الذي يبيع به ولا للحلول والتأجيل بأن يقول : بع هذا الثوب واقتصر عليه ، وإن عين شيئاً مما ذكرنا [١٥٨] تعين كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٧) ، ولو

(١) نقله عن الشارح هنا ابن الوردي في بهجته انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٥١٤ ، وهو جواب عن استشكل واعتراض يرد هنا وهو : أن العزل الدائر هو تعليق عزل على الوكالة فيكون تعليقاً قبل الملك ، وهذا الجواب قد ذكر مثله الأنصاري وابن حجر والشريني .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٦٧ ، الغرر البهية ٥/٥١٣ ، فتح الجواد ١/٥١٤ ، مغني المحتاج ٣/٢٤٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢٨٣ و ٢٨٤ ، التهذيب ٤/٢١٢-٢١٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٤١ و ٢٤٢ ، اخلاص النواي ٢/٢٥٦ و ٢٥٧ ، أسنى المطالب ٢/٢٦٦ و ٢٦٧ .

(٤) نهاية الوجه (٢٢١) من (ظ) .

(٥) الذي يسامح به كما قال الرافعي : هو اليسير الذي يتغابن الناس بمثله ويحتملونه غالباً ثم نقل عن الروياني قوله : ويختلف القدر المحتمل باختلاف أجناس الأموال من الثياب والعبيد والعقارات وغيرها ، قال ابن حجر والرملي : الأوجه اعتبار العرف المطرد في كل ناحية بما يتسامح به فيها .

انظر فتح العزيز ٥/٢٢٤ ، تحفة المحتاج ٧/٦٥ ، نهاية المحتاج ٥/٣٢ .

(٦) أي بلد البيع لا بلد التوكيل الذي يتعامل به أهلها غالباً لدلالة القرينة العرفية عليه .

انظر الغرر البهية ٥/٥١٥ ، فتح الجواد ١/٥١٤ ، نهاية المحتاج ٥/٣١ .

(٧) انظر الفصل بعد القادم .

قال : بع بكم شئت لم يتعين [ثمن المثل ، أو بما شئت لم يتعين] ^(١) نقد البلد ، أو كيف شئت لم يتعين الحلول ^(٢) ، وتعين نقد البلد حيث كان فيه نقد واحد أو غالب ، فإن استوى نقدان باع بالأنفع منهما للموكل ، وإن اشتركا في ذلك باع بما شاء منهما .

م ويبيع الوكيل إن أطلق الموكل الإذن من غير بعضه ^(٣) ومن بعضه أصلاً كان أو فرعاً قريباً كان أو بعيداً ، م لا من الطفل الذي في ولايته ، م ولا من نفسه فإنه لا يبيع منهما ؛ م وإن اذن له الموكل في البيع منهما ^(٤) ، م والوكيل بالبيع المطلق لا يشترط الخيار في البيع (للمشتري والوكيل بالشراء لا يشترط الخيار للبائع ^(٥)) ^(٦) ، م وإن زاد في مجلس العقد بعد

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) قال القليوبي في حواشي شرح المحلي على المنهاج ٥٤٦/٢ : وجه ذلك أن "كم" للأعداد و"ما" للأجناس و"كيف" للأحوال وسواء كان العاقد نحيواً أو لا خلافاً لابن حجر اهـ ، وانظر الاقتناع للشريبي ١٠٣/٢ ، نهاية المحتاج ٣٤/٥ .

(٣) أي بعض الوكيل .

(٤) إنما لا يجوز لأن الغالب أنه يستقصي لنفسه ولطفله في الاسترخاء ؛ وغرض البائع الاستقصاء في البيع فيتضاد غرضي الاسترخاء لهما والاستقصاء للموكل ، والاتحاد الموجب والقابل لغير جهة الأبوة . انظر المهذب ٣٥٧/٣ ، التهذيب ٢١٩/٤ ، فتح العزيز ٢٢٦/٥ ، غاية البيان ص ٣٠٨ .

(٥) لكن يجوز له اشتراط الخيار لنفسه أو لموكله ولو من غير إذنه كما سبق في باب البيع ص؟ سيدي البعلبعل .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " لصاحبه ولا لنفسه هكذا ذكر في شرح الحاوي هاهنا ، وذكر في البيع أن له شرط الخيار لموكله ونفسه وإن لم يأذن له الموكل وقد مر ، والذي ذكره الرافعي في شرح الوجيز في البيع أن له شرط الخيار للموكل في أظهر الوجهين ، وطردا في شرط الخيار لنفسه ، قال * : وليس للوكيل بالبيع شرط الخيار للمشتري ولا للوكيل بالشراء شرط الخيار للبائع ، م والوكيل بالبيع بشرط الخيار لا يبيع دون شرطه ، ولو باع لم يصح ، وحكم الشراء حكم البيع في جواز الشراء من غير نفسه وغير الطفل الذي في ولايته ، وفي عدم اشتراط الخيار عند الإطلاق ، وفي اشتراطه عند التقييد ، هكذا في شرح الحاوي وقد تقدم ما فيه من الأشكال ، ولو حمل قوله في الحاوي : " ولا يشترط الخيار وبالعكس " على أن الوكيل بالبيع لا يشترط الخيار للمشتري ، والوكيل بالشراء لا يشترطه للبائع كما ذكره الرافعي رحمه الله تعالى لزال الإشكال " ، قلت : ما في الأصل و (ظ) هو ما جاء عن الشارح في تيسيره .

* يعني الرافعي في الموضع المذكور .

بيع الوكيل بضمن المثل راغب عليه انفسخ^(١) / البيع إن لم يفسخه الوكيل ، (وإن بدا للراغب ترك الشراء^(٢))^(٣) ، م ويقبض الوكيل بالبيع المطلق الثمن أولاً^(٤) ثم يسلم المبيع إلى المشتري فإن سلم المبيع أولاً ضمن قيمة المبيع للموكل ، وإذا قبض الثمن دفعه إليه واسترد القيمة ؛ هذا إذا لم يكن البيع مؤجلاً فإن كان مؤجلاً فله تسليم المبيع قبل قبض الثمن ، م وإن أمر الموكل الوكيل بالبيع مؤجلاً^(٥) وأطلق الأجل يتبع الأجل المتعارف في مثله فإن لم يتعارف في مثله أجل معين يراعي الوكيل الأنفع للموكل^(٦) .

فصل

م وإن اشترى الوكيل - بشراء شيء موصوف أو معين - المبيع فيقع الشراء للموكل ، م إن جهل الوكيل العيب سواء ساوى المشتري مع العيب ما اشتراه به أو لم يساوه^(٧) ، ولو

= وانظر هذه الإحالات في فتح العزيز ٤/١٩٥ ، الخاوي الصغير لوحة ١٨ ب ، التعليقة للطاوسي لوحة ٨٥ و ١٣٨ ، تيسير الخاوي لوحة ٧٢ .

(١) نهاية اللوحة (١١٣) من (ص) .

(٢) لحصول الزيادة وهو مأمور بالمصلحة ، ومثله مالو زاد أثناء خيار الشرط ، وقد استدرك ابن الوردي وابن المقرئ على الخاوي تخصيصه ذلك بمجلس العقد فقال ابن الوردي في بهجته : قلت ولو أبدل هذا القولاً بحالة الجواز كان أولى ، وقال ابن المقرئ قبل اللزوم أنه وحالة الجواز وقبل اللزوم يشمل الأمرين .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٥١٨ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٢/٢٥٨ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) إذ في تسليمه قبل القبض خطر ظاهر .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٦٩ ، مغني المحتاج ٣/٢٤٦ .

(٥) في الأصل " ، م وإن " ، ولم أثبتها لأنها تحدث خلافاً في العبارة .

(٦) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٤/٢١٦-٢٢١ ، روضة الطالبين ٣/٥٣٧-٥٤١ ، المنهاج مع مغني

المحتاج ٣/٢٤٣-٢٤٦ ، الغاية القصوى ١/٥٤٥ ، غاية البيان ص ٣٠٨ و ٣٠٩ .

(٧) لأنه لا ضرر على المالك لتخيره ولا تقصير من جهة الوكيل لجهله ولا خلل من جهة اللفظ لاطلاقه .

انظر تحفة المحتاج ٧/٧٤ ، مغني المحتاج ٣/٢٤٦ .

علم العيب لم يقع عن الموكل^(١) سواء ساوى المشتري مع العيب ما اشتراه به أو لم يساوه ؛ (هذا إن لم يعينه)^(٢) ، ثم إنه يبطل أو يقع عن [الوكيل]^(٣) سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى^(٤) ، (وإن عينه وقع الشراء عن الموكل)^(٥) ، وإن جهل الوكيل العيب ووقع للموكل رده الوكيل بالعيب جوازاً^(٦) ، م لا إن رضي الموكل بالعيب فإنه لا يرده ، م ولا إن عين الموكل للوكيل المشتري واشتراه بعين مال الموكل فإنه لا يرده أيضاً^(٧) ، ولو اشترى المعين من الموكل لا بعين ماله جاز له الرد ، م^(٨) ورد الموكل المبيع حيث يقع عنه بالعيب ، م وإن رضي به الوكيل ، م والوكيل بإثبات الحق على إنسان يثبتة بإقامة البينة ونحوها ولا يستوفيه ، م والوكيل باستيفاء الحق لا يثبت عند إنكار من عليه الحق^(٩) .

(١) هذا إذا لم يكن الموكل يقصد الربح فإن قصده كان كالفراض فيجوز له شراء المبيع لأنه قد يكون الربح في المبيع .

انظر التهذيب ٢٢٣/٤ ، فتح الجواد ٥١٦/١ ، نهاية المحتاج ٣٧/٥ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٩١/٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في الأصل و (ص) " الموكل " ، والصواب ما أثبت له كونه نفى وقوعه عن الموكل في العبارة السابقة ، وهو بحروفه في التعليقة للطاوسي لوحة ١٣٨ .

(٤) انظر ص ٩٤٦ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) وجه جواز ذلك للموكل لكونه المالك فالضرر عليه لكن يشترط لرده على البائع أن يسميه الوكيل في العقد أو ينويه ويصدق البائع ، ووجه جوازه للوكيل مع كونه واقع للموكل لأنه نائبه في العقد وتوابعه ولأنه لو منع من الرد لربما لا يرضى به المالك فيتعذر الرد لكونه فورياً فيتضرر الوكيل بانقلاب العقد إليه ، ومحل هذا إذا لم يكن الشراء في عين مال الموكل كما سيذكره قريباً .

انظر التهذيب ٢٢٣/٤ ، فتح العزيز ٢٣٢/٥ ، الغرر البهية ٥٢١/٥ ، تحفة المحتاج ٧٥/٧ .

(٧) إنما لا يرده في صورتين لأنه لاحظ له في الفسخ ولا يمكن انقلاب العقد له بحال فلا يتضرر به .

انظر الخاوي الكبير ٥٥٧/٦ ، أسنى المطالب ٢٧٠/٢ ، نهاية المحتاج ٣٧/٥ .

(٨) م سقط من (ص)

(٩) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٥٠٠/٦ و ٥٥٦-٥٥٨ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٢٨/٥ و ٢٣٠- =

فصل

م وإن عين الموكل للوكيل بالبيع في الوكالة المشتري بأن قال بعه من زيد تعين ولم يبع من غيره^(١) ، م وإن عين القدر بأن قال: بعه بمائة تعين ذلك القدر فلا يبيع بما دونه كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٢) ، م وإن عين الزمان بأن قال: بع هذه القروة في الشتاء تعين ولم يبع في غير ذلك الزمان، [م]^(٣) وإن عين المكان بأن قال: (لا تبعه إلا)^(٤) في السوق الفلاني^(٥) / تعين ذلك السوق ولم يبعه في غيره سواء كان للموكل غرض في تعيين ذلك السوق بأن كان نقده أجود أو الراغبون فيه أكثر أو لم يكن غرض^(٦) ، م وإن عين جنس الثمن بأن قال: بعه بألف من الدراهم تعين ذلك الجنس ولو باعه بألف من الدنانير لم يصح .

م ويبدل الوكيل القدر المعين في البيع والشراء بحسب المصلحة فلو قال: بعه بمائة لم يبعه بما دونها بحال ويبيع بما فوقها ؛ نعم لو وكله في البيع من زيد بمائة لم يبع منه بما فوقها^(٧) ، ولو قال: اشتر بمائة لم يشتر بما فوقها ويشترى بما دونها ، م ويبدل الأجل

= ٢٣٤ ، خلاص النواوي ٢/٢٥٩ و ٢٦٠ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٢٠ و ٢٢١ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٤٥ .

(١) لأنه قد يقصد إرفاقه أو طيب ماله ، والأوجه عند الأنصاري وابن حجر والرملي أنه لو دلت قرينة على إرادة الربح من غير نظر إلى أحد بخصوصه جاز البيع من غيره .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٧١ ، فتح الجواد ١/٥١٧ ، نهاية المحتاج ٥/٤٢ .

(٢) سيذكر ذلك بعد خمسة أسطر تقريباً .

(٣) م مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٨ ب [وإن عين المشتري والقدر والزمان والسوق والجنس تعين] .

(٤) في (ظ) بدل ما بين القوسين : " بعه " .

(٥) نهاية الوجه (٢٢٢) من (ظ) .

(٦) محل منع البيع في سوق آخر إذا لم يقدر له الثمن فإن قدره جاز له البيع في آخر .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٤٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥١٧ ، غاية البيان ص ٣٠٩ .

(٧) لأنه ربما يقصد إرفاقه ومحاباته .

بالحلل أو بأجل أقل في البيع والشراء بالمصلحة فلو قال : بعه بمائة مؤجلة إلى سنة فباعه بمائة حالة أو مؤجلة إلى شهر جاز إن أمن من نحو نهب^(١) ، ولو قال : اشتر بمائة مؤجلة إلى شهر فاشتره بمائة حالة لم يجز ، وإن اشتره بمائة مؤجلة إلى شهرين جاز^(٢) ، م ويبدل الحلل بالأجل في البيع والشراء بالمصلحة فلو قال : بعه بمائة حالة لا يبيعه بمائة مؤجلة ولو قال : اشتر بمائة حالة فاشترى بمائة مؤجلة جاز ، م هذا كله إذا لم ينهه الموكل عما فيه المصلحة من إبدال القدر بما فوقه في البيع وبما دونه في الشراء ، ومن إبدال الأجل بالحلول أو بأجل أقصر منه في البيع وبأطول منه في الشراء ، ومن إبدال الحلل بالأجل في الشراء فإن نهاه تعين ما أمره به ، م ويبدل الوكيل بشراء شاة بدينار بشراء شاتين تساوي كل واحدة منهما ديناراً [١٥٩] فإن اشترى شاتين بدينار ولم تساو كل واحدة منهما ديناراً لم يصح الشراء ؛ وإن ساوت الشاتان أكثر من دينار ، أما إن ساوت شاة واحدة ديناراً ولم تساو الأخرى ديناراً فإن ذلك لا يصح للموكل هكذا [في شرح الحاوي^(٣)] و^(٤) هو المفهوم من الحاوي^(٥) لكن في الشامل^(٦)

= انظر الحاوي الكبير ٥٤٣/٦ ، فتح العزيز ٢٣٩/٥ ، تحفة المحتاج ٨٨/٧ .

(١) ولم يكن لحفظه مؤنة في الحال .

انظر روضة الطالبين ٥٤٨/٣ ، الغرر البهية ٥٢٩/٥ ، نهاية المحتاج ٣٤/٥ .

(٢) أي بالشرطين المذكورين وهو أمنه من النهب قبل الحلل ، وعدم المؤنة في حفظه ، قال الأنصاري : قال ابن النقيب ويظهر أن محله إذا لم يعين له المشتري وإلا فيمتنع كزيادة الثمن لظهور قصد الحباة اهـ وأقره ابن حجر والشريني والرملي .

انظر المرجعين السابقين وفتح الجواد ١٧/١٥١ ، مغني المحتاج ٢٤٤/٣ .

(٣) الذي في شرح الحاوي المسمى بالتعليقة لوحة ١٣٩ هو قوله " فإن اشترى شاتين بدينار لم تساو كل واحدة منهما ديناراً لم يصح لأن الصحة لحديث عروة البارقي على خلاف القياس فلا يتجاوز به موضع النص " ، وحديث عروة قد ورد في نفس هذا المعنى وقد سبق ذكره وتخرجه في ص ٦٤١ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) حيث ذكر جواز إبدال شراء شاة بدينار بشاتين تساوي كل واحدة منهما ديناراً ولم يجز غيرها ، انظر الحاوي الصغير لوحة ١٨ ب .

(٦) لم أجد من أحاله عليه غير الشارح .

والبحر^(١) أنه يصح للموكل في الشاة التي تساوي ديناراً وكذا في الأخرى على الأقيس واختاره القاضي أبو الطيب وقطع به المحاملي^{(٢)(٣)}.

فصل

م والوكيل بالخصومة من جهة المدعي يدعي ويقيم البينة على الحق ويسعى في تعديل شهود الحق ويُحْلَف المدعى عليه ويسأل الحكم من القاضي ويفعل كل ما هو وسيلة إلى إثبات الحق ، والوكيل من جهة المدعى عليه ينكر ويطعن في شهود المدعي ويسعى في كل ما هو وسيلة إلى الدفع ، ولا يقر وكيل المدعي [يقبض المدعي]^(٤) الحق وإبرائه وحوالته به على غيره ، فإن أقر بشيء من ذلك انعزل به^(٥) ، ولا يقر أيضا وكيل المدعى عليه بثبوت الحق ولا يثبت به الحق على الموكل وينعزل عن الوكالة به .

م وكذا لا يصلح الوكيل بالخصومة من الجانبين ، م ولا يبريء الوكيل من جهة المدعي المدعى عليه ، م ولا يشهد لموكله من المدعي والمدعى عليه فيما هو وكيل فيه ، م^(٦) إلا أن ينعزل قبل الشروع في الخصومة فله أن يشهد لموكله فيما هو وكيل فيه ، ولو عزل بعد

(١) لم أجد من أحاله عليه غير الشارح أيضاً .

(٢) نقل تصحيح القاضي أبي الطيب وقطع المحاملي النووي في الروضة من زيادته ، وهو معتمد ابن حجر والرمل .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٤٩ ، تحفة المحتاج ٧/٨٩ ، غاية البيان ص ٣٠٩ ، نهاية المحتاج ٥/٤٦ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٦/٥٤٢-٥٤٤ التهذيب ٤/٢١٨-٢٢٢ ، روضة الطالبين ٣/٥٤٦-٥٥٠ ، عمدة السالك ص ٢٥٦ ، غاية البيان ص ٣٠٩ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) إنما ينعزل وكيل المدعي بإقراره للمدعى عليه لأنه ظالم في الخصومة بزعمه وكذلك في كل ما يقتضي الاعتراف منه بأن موكله ظالم ، وما يقال في وكيل المدعي يقال في وكيل المدعى عليه .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٥١ ، الغرر البهية ٥/٥٣٢ ، فتح الجواد ١/٥١٨ .

(٦) "م" سقط من (ظ) .

الخوض في الخصومة لم يشهد^(١) ، ولا حاجة في إثبات الوكالة^(٢) / بالخصومة إلى حضور المقصود بها ، م والوكيل بالصلح عن الدم على خمر إن صالح عليها صح العفو عن الدم ، م لا إن وكله بالصلح على خمر فصالح على خنزير فإنه لا يصح العفو عنه^(٣) ، م كما يصح الصلح على الخنزير حيث^(٤) / أمره بالصلح عليه م^(٥) ولا يصح الصلح على الخمر حيث أمره بالصلح على الخنزير ، م ويفسد التوكيل بالتصرف الفاسد (حتى لا يفيد)^(٦) جواز التصرف الفاسد ولا الصحيح^(٧) وذلك بأن يقول : بع هذا الثوب بألف وزق خمر ، أو بعه إلى وقت العطاء ، أو قدوم زيد^(٨) .

فصل

م ولو قال : الموكل للوكيل بالشراء اشتر كذا بعين الثمن فاشتره في الذمة^(٩) ، م أو

(١) إنما لا يشهد في الصورتين السابقتين لأنه متهم في الصورة الأولى بإثبات ولاية التصرف لنفسه بخلاف مالمو عزل قبل الخوض فإنه ما انتصب خصما ولا يثبت لنفسه حقا ، أما في الثانية فمتهم بإظهار صدقه . انظر الوسيط ٢٩٧/٣ ، أسنى المطالب ٢٧٣/٢ ، فتح الجواد ١٩/١٥١٩ .

(٢) نهاية اللوحة (١١٤) من (ص) .

(٣) لأنه مستبد بما فعل غير موافق لأمر الموكل بخلاف ما قبلها فإنه وإن كان فاسدا فيما يتعلق بالعوض فهو صحيح فيما يتعلق بالقصاص .

انظر فتح العزيز ٢٤٦/٥ ، اخلاص النواي ٢٦٤/٢ ، الغرر البهية ٥٣٢/٥ .

(٤) نهاية الوجه (٢٢٣) من (ظ) .

(٥) "م" سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " حيث لا يفسد " .

(٧) إنما لا يفيد جواز التصرف الفاسد لعدم إذن الشارع فيه ، ولا الصحيح لعدم إذن الموكل فيه .

انظر فتح العزيز ٢٤٧/٥ ، فتح الجواد ١٩/١٥١٩ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣٥٤/٣ و ٣٥٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٤٣-٢٤٧ ،

التهذيب ٢١٤/٤ ، الغرر البهية ٥٣١-٥٣٣ ، فتح الجواد ١٨/١ و ١٩ ، نهاية المحتاج ٢٤/٥ و ٢٥ .

(٩) أي ذمة الوكيل ؛ لكون الشارح حكما في آخر هذه المسألة بتصحيحه ووقوعه عن الوكيل ، أما لو =

قال : اشتره في الذمة وأنقد هذا في ثمنه فاشترى بعينه لم يقع الشراء عن الموكل^(١) (لكن في الصورة الأولى يقع عن الوكيل وفي الثانية يبطل)^(٢) ، م ولو خالف الوكيل أمر الموكل في البيع بأن قال : بع هذا العبد فباع عبدا آخر له ، أو قال : بع بألف فباع بخمسمائة بطل البيع ، م وكذا لو خالفه في الشراء بعين مال الموكل بأن قال : اشتر هذا العبد (بهذه المائة فاشتره بغيرها من مال الموكل)^(٣) بطل الشراء ، م ولو سمي الوكيل والبائع الموكل بأن قال : البائع بعته من موكلك وقال الوكيل : اشترته له بطل أيضا ؛ سواء اشتره بعين مال الموكل أو في الذمة ؛ وسواء خالف الموكل أو لم يخالف بخلاف النكاح حيث تصح تسمية الزوج من المزوج والوكيل بل يشترط ذلك كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٤) ، م وإن خالف الوكيل الموكل في الشراء في الذمة بأن قال : اشتر بخمسة فاشتره في الذمة بعشرة فيقع الشراء للوكيل ، م وكذا لو قال : اشتر بعين مالي فاشتره في الذمة يقع أيضا للوكيل (كما تقدم^(٥))^(٦) ، م وإن سمي الوكيل

= اشتره في ذمة الموكل لم يصح العقد لكونه لاسييل إلى وقوعه للوكيل لتخصيصه على ذمة الموكل ولا للموكل لمخالفة الوكيل له .

انظر الغرر البهية ٥/٥٣٣ ، فتح الجواد ١٥/٥٢٠ ، حاشية نهاية المحتاج ٥/٤٧ .

(١) لا يقع الشراء عن الموكل في صورتين لأنه أمره في الصورة الأولى بعقد يفسخ بتلف المعين فأتى الوكيل بما لا يفسخ بتلفه ويطالب بغيره وهو لا يريد ، وأما في الصورة الثانية فلأن الموكل ربما أراد الموكل فيه وإن تلف المعين ، وأما إذا دفع إليه مالا وقال اشتر ثوبا ولم يقل بعينه ولا في الذمة فلو قيل أن يتخير بينهما .
انظر فتح العزيز ٥/٢٤٧ ، شرح المحلى على المنهاج ٢/٥٥٢ ، فتح الجواد ١٥/٥٢٠ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بمائة فاشتره بمائتين من عين مال الموكل أو اشترى عبدا آخر بمائة من عين ماله " .

(٤) أي في باب النكاح والذي لا يزال مخطوطا ، والفرق بين البيع والنكاح أن الوكالة في النكاح سفارة محضة لاعهدة على الوكيل فيها بخلاف البيع فله أحكام تتعلق بالمجلس فلا يمكن اعتبارها إلا بالمعاقدين فاعتبر جريان الخطاب بينهما قال الأنصاري : وبهذا علم أن المؤثر ترك الخطاب لاتسمية الموكل اهـ .
انظر روضة الطالبين ٣/٥٥٤ ، إخلاص النواي ٢/٢٦٥ ، الغرر البهية ٥/٥٣٥ .

(٥) تقدم في أول هذا الفصل .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الموكل بأن قال البائع : بعته منك ، وقال الوكيل : اشتريته لفلان يقع أيضا للوكيل حيث خالفه في الشراء في الذمة^(١) ، م وحكم العقد يتعلق بالوكيل ، فالمعتبر في مفارقة المجلس مفارقة الوكيل دون مفارقة الموكل ، وفي تسليم رأس المال في السلم والعوضين في الصرف والطعام مفارقة الوكيل المجلس ، والمعتبر أيضا فسخه بسبب خيار المجلس حتى يفسخ بفسخه وإن رضي الموكل به ، والرؤية منه دون الموكل ، وكذلك يطالب الوكيل بالشراء بالثمن المعين إن دفعه الموكل إليه ، وكذا يطالبه بغير المعين مع الموكل إن اعترف البائع بوكالته ودون الموكل إن أنكر وكالته ، أو قال : لا أدري هل هو وكيل أم لا وكذلك جميع الأحكام [فإنها تتعلق]^(٢) بالوكيل^(٣) .

فصل

م وينعزل الوكيل بعزل واحد من الموكل بأن قال : عزلتك أو فسخت الوكالة أو أبطلتها أو أخرجتك منها^(٤) ، ومن الوكيل بأن يقول : عزلت نفسي أو أخرجت نفسي منها أو رددت الوكالة ، ولا فرق في انعزاله بعزل الموكل بين أن وكله ابتداء أو باستدعاء [١٦٠] الخصم ورضي^(٥) الخصم به أو لم يرض ، وسواء عزله في حضور الخصم أو في غيبته ، ولا في انعزال الوكيل بعزله نفسه بين أن يكون في غيبته أو حضوره ، م وكذلك ينعزل

(١) إنما يقع للوكيل وإن سمي موكله لأن التسمية في الشراء غير معتبرة فإذا سماه المشتري وهو الوكيل ولم يمكن صرفها إليه صار كأنه لم يسمه .

انظر روضة الطالبين ٣/٥٥٤ ، الغرر البهية ٥/٥٣٧ ، مغني المحتاج ٣/٢٥٣ .

(٢) في الأصل و (ص) : "فإنه يتعلق" .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٢٩٨-٣٠٠ ، المنهاج مع شرح المحلي ٢/٥٥١-٥٥٤ ، روضة الطالبين ٣/٥٥٣-٥٥٦ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٢٦٤-٢٦٦ ، غاية البيان ص ٣٠٩ و ٣١٠ .

(٤) ذكر النووي في الروضة من زيادته ٣/٥٦٠ : أنه لو عزل أحد وكيليه مبهما فالأصح منع كل منهما من التصرف ، وانظر مغني المحتاج ٣/٢٥٨ .

(٥) في (ظ) : "رضي" بدون الواو .

الوكيل بمجده الوكالة [م] ^(١) مع علمه بالوكالة م بلا غرض في الجحود وذلك الغرض مثل أن يكون الموكل فيه بالبيع فيطلبه ظالم يشتريه بالغبن فيجحد الوكيل الوكالة لدفعه ، م وكذلك ينعزل ^(٢) / بزوال أهلية واحد من الوكيل والموكل بنحو الموت ، والجنون [المطبق] ^(٣) أو المتقطع ، م والإغماء ^(٤) ، والحجر بالسفه ، والرق إذا وكل حربي به فاسترق فيما لا ينفذ منهما ^(٥) ، م وكذلك ينعزل الوكيل بزوال ملك الموكل عن الموكل فيه بأن وكله ببيع عبده أو اعتاقه فمات العبد أو باعه الموكل أو أعتقه ، وكذلك ينعزل بزوال ملك منفعة الموكل فيه أيضا ، بأن آجر الموكل الموكل في بيعه أو زوجه من غيره انعزل الوكيل ^(٦) ، م وينعزل الوكيل أيضا برده الوكالة وإن لم يشترط قبول الوكالة ^(٧) ، [م] ولا ينعزل الوكيل بتعديه في الموكل فيه كأن لبس الثوب الذي وكل ببيعه ^(٨) ،

(١) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لائحة ١٩ أ [وجحد بالعلم مع الغرض] .

(٢) نهاية الوجه (٢٢٤) من (ظ) .

(٣) في الأصل : " المطلق " .

(٤) يستثنى منه الوكيل في رمي الجمار فلا ينعزل بإغماء الموكل كما سبق في باب الخج ص وكيل في الرمي

(٥) أي السفه والرقيق .

(٦) وجه انعزاله بالإجارة أنه وإن لم تمنع البيع فهي علامة للندم لأن من يريد البيع لا يؤاجر لقلّة الرغبات بسبب الإجارة قال الحصني : في هذا نظر ظاهر لأن كثيرا من الناس يوكّلون في بيع دورهم ودوابهم ويؤجرونها لئلا تتعطل عليهم منافع أموالهم والتعليل بمنع الرغبة وإن سلم إلا أنه ليس بمطرّد فالصواب الرجوع إلى عادة البيع اهـ ، وينعزل كذلك بتزويج الرقيق لما قيل في الإجارة ، ومثلها كذلك إذا كان الوكيل رقيقا له فزال الرق عنه لأن إذن السيد له من باب الاستخدام وعليه لو وكل عبد غيره فإنه لا ينعزل بزوال ملك سيده عنه لكن يلزمه استئذان مشترط في ذلك لأن منفعة صارت مستحقة له .
انظر روضة الطالبين ٥٥٩/٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٧٤ ، مغني المحتاج ٢٥٩/٣ ، غاية البيان ص ٣١٠ ، تحفة الحبيب ٤٦٣/٣ .

(٧) هذا داخل فيما سبق من عزل الوكيل نفسه بقوله رددت الوكالة قال الأنصاري في الغرر البهية ٥٤٢/٥ : وكأنه أفرد بالذكر لما فيه من الخلاف فيما إذا كانت الصيغة أمرا .

(٨) ومن التعدي كذلك أن يضيع منه المال ولا يدري كيف ضاع أو يضعه بمحل ثم ينساه .

[م] ^(١) وضمن الوكيل الموكل فيه عند التلف بالتعدي فيه ^(٢) ، م ولا يضمن ثمة إذا باعه بعد التعدي وقبض ثمة ، م ولا الموكل فيه إذا باعه بعد التعدي وسلمه إلى المشتري ، م ويعود ضمان المتعدي فيه إن رد المشتري على الوكيل البائع بعيب ^(٣) .

فصل ^(٤)

م وإذا تنازع شخصان فقال أحدهما للآخر : أذنت لي في بيع عبدك ، وقال الآخر : ما أذنت لك فيه حلف نافي الإذن ، م وإذا تنازع الوكيل والموكل في صفة الإذن بأن قال الوكيل : أذنت لي في البيع نسيئة ، وقال الموكل : لم آذن (في النسيئة) ^(٥) حلف نافي الصفة أيضا وهو الموكل ، م وكذلك إذا تنازع الوكيل والموكل في التصرف فقال الوكيل : تصرفت ، وقال الموكل : لم تتصرف بعد حلف نافي التصرف وهو الموكل ، م وكذلك إذا تنازع الوكيل والموكل في قبض الثمن وتلفه كأن قال الوكيل : قبضت الثمن وتلف ^(٦) / في

= انظر تحفة المحتاج ٧/٩٤ و٩٥ ، نهاية المحتاج ٥/٤٨ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/٩٥ .

(١) "م" مثبت في الموضعين السابقين من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لائحة ١٩ [ورد الوكيل لاتعديه ، وضمن لاثمه] .

(٢) إنما يضمن لارتفاع أمانته بالتعدي ، ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن .

انظر فتح العزيز ٥/٢٤٩ ، فتح الجواد ١/٥٢١ ، نهاية المحتاج ٥/٤٩ .

(٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/٤٣٧ و٤٣٨ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٢٤٩

و ٢٥٣-٢٥٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٥٤-٢٥٩ ، الغرر البهية ٥/٥٣٧-٥٤٣ .

(٤) مسائل هذا الفصل كلها لا يوجد شيء منها في نسخة الحاوي المصورة عندي من المحمودية وقد أسقط

ذكرها ابن الوردي في بهجته قال الأنصاري في شرحه للبهجة المسمى بالغرر البهية ٥/٥٤٤ : وفي بعض

نسخ الحاوي هنا مسائل تركها الناظم اكتفاء بذكرها في بحث الدعاوي اهـ وقد أشار الشارح في نهاية

هذا الفصل إلى أن مسائل هذا الفصل ستعاد في باب الأقضية كما يأتي ، وقد نقل الطاوسي وابن

المقري في شرح الإرشاد بعض كلام المصنف في الحاوي فيما يتعلق بهذا الفصل .

انظر التعليقة للطاوسي لائحة ١٤٠ ، اخلاص النواي ٢/٢٦٩ و٢٧٠ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) نهاية اللوحة (١١٥) من (ص) .

يدي ، وقال الموكل : لم تقبض بعد حلف نافي القبض أيضا وهو الموكل^(١) ، [م]^(٢) ولكن إذا كان النزاع قبل تسليم المبيع^(٣) فإن كان بعد تسليم المبيع حلف الوكيل^(٤) .

م فإذا اشترى الوكيل بالشراء جارية بعشرين درهما فقال الموكل : ما أذنت لك في الشراء إلا بعشرة وحلف أنه لم يأذن في الشراء بعشرين واعترف البائع بوكالته^(٥) اندفع الشراء^(٦) ، م وإن أنكر البائع وكالته^(٧) لم يندفع الشراء (عن الوكيل)^(٨) ، ولا يقع عن الموكل (في الظاهر)^(٩) ، ولا تحمل الجارية للوكيل فليتلطف الحاكم بالموكل ليقول للوكيل بعث الجارية منك

(١) لأن الأصل في جميع هذه الصور عدم ما يدعيه الوكيل .

انظر الحاوي الكبير ٥٢١/٦ ، فتح العزيز ٢٦١/٥ ، شرح المحلى على المنهاج ٥٥٦/٢ .

(٢) "م" مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير [وقبض الثمن قبل تسليم المبيع] كذا نقله عنه ابن المقري في شرحه اخلاص النواي ٢٦٩/٢ .

(٣) ومثل ذلك ما لو أذن له الموكل بالتسليم قبل القبض أو أذن له في البيع بموكل فإن الذي يحلف هو الموكل لكون التسليم قبل القبض هنا ليس بتقصير فالموكل لا يتهمه بالتقصير والأصل عدم القبض . انظر روضة الطالبين ٥٦٩/٣ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢٦٨/٢ ، مغني المحتاج ٢٦٣/٣ .

(٤) إنما يحلف الوكيل إن كان الاختلاف بعد التسليم لأنه أمين والموكل يدعي خيانه وتقصيره بالتسليم قبل القبض والأصل بقاء أمانته وعدم خيانه فيصدق بيمينه . انظر التهذيب ٢٣٣/٤ ، اخلاص النواي ٢٦٨/٢ ، نهاية المحتاج ٦٢/٥ .

(٥) وكذا إن لم يعترف بوكالته ولكن الوكيل قد اشتراها بعين مال الموكل وقد سماه في العقد فلا يلزم تصديقه له .

انظر فتح العزيز ٢٦١/٥ ، فتح الجواد ٥٢٢/١ ، مغني المحتاج ٢٦٠/٣ .

(٦) إنما يندفع الشراء لاتفاقهما ولو ضمنا على أن الشراء للموكل وقد ثبت بيمينه أنه لم يأذن فيها بالعشرين فتبقى بملك البائع ويرد الثمن إن أخذه . انظر المراجع السابقة .

(٧) مع حلفه على نفي العلم بالوكالة ، فإن نكل حلف الموكل وبطل البيع . انظر التهذيب ٢٣١/٤ ، روضة الطالبين ٥٦٥/٣ ، فتح الجواد ٥٢٣/١ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

بعشرين^(١)، م أو يقول إن كنت أذنت لك في الشراء بعشرين فقد بعته بعشرين (لتحل للوكيل ظاهرا وباطنا)^(٢)، وصح هذا البيع المعلق، (وسواء أطلق البيع أو علق^(٣)) فلا يجعل إقرارا بما قاله [الوكيل]^(٤)، م وإن لم يبيع الموكل من الوكيل^(٥) لم تحل الجارية للوكيل، [م]^(٦) وللوكيل بيع الجارية وأخذ العشرين من ثمنها (لأنه ظفر بغير جنس حقه^(٨))؛ هذا إذا كان الوكيل صادقا^(٩)، فإن كان كاذبا لم يحل له التصرف فيها ببيع أو وطء أو غيره إن كان الشراء بعين مال الموكل لأن الجارية للبائع، وإن كان في الذمة ثبت الحل لوقوع الشراء للوكيل^(١٠)،

(١) ذكر ابن حجر في فتح الجواهر ١/٥٢٢ و ٥٢٣: أن كلام الأصحاب صريح في عدم التلطف في الأولى وهي اندفاع الشراء مع احتمال كذب الموكل، وإنما لم يتلطف بالموكل ليملكها البائع يقينا نظرا لأن الأصل بقائها بملك البائع فلم تقو القرينة المخرجة له عن الأصل.

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٣) أي كما في الصورة الثانية وإنما يصح البيع مع التعليق لكون التعليق هنا من قضية العقد لأنه لا يصح أن يبيع منه إلا أن يكون قد أمره بعشرين.

انظر المهذب ٣/٣٧٦، الوسيط ٣/٣٠٨، أسنى المطالب ٢/٢٨٢، تحفة المحتاج ٧/١١٩.

(٤) في الأصل و (ظ) "الموكل" والتصحيح من هامش (ظ) إذ جاء فيها "لعله الوكيل"، وهو الصحيح لكون المعنى أن قول الموكل لا يجعل إقرارا بما قال الوكيل، وإنما لا يجعل إقرارا لأنه إنما أتى به امتثالا لأمر الحاكم للمصلحة، انظر المراجع السابقة.

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص).

(٦) في (ص): "والوكيل كاذب..".

(٧) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير كما نقله عنه ابن المقرئ في شرحه للإرشاد [وله بيعها]، انظر اخلاص النواي ٢/٢٧٠.

(٨) انظر التهذيب ٤/٢٣٢، الوسيط ٣/٣٠٩، روضة الطالبين ٣/٥٦٦.

(٩) أي إن كان صادقا وقعت له ظاهرا لابطانها لكن له بيعها استيفاء لحقه.

(١٠) لما سبق من التفصيل في الفصل قبل الماضي بين ما إذا خالف فاشتره بعين مال الموكل فإنه يبطل البيع أو اشتره في الذمة فيكون الشراء للوكيل.

ومسائل الفصل كلها ستأتي في الأقضية^(١) (٣)(٢).

فصل

م ولغير المصدق في أداء ما عنده أو^(٤) في ذمته لغيره من وصي وقيم وغاصب لا نحو مودع طلبُ الإشهاد^(٥) / من المستحق على قبضه منه وتأخير الأداء إليه ؛ نعم إذا لم تكن بينة للمستحق عليه بالأخذ لم يكن له تأخير الرد بعذر الإشهاد هذا الذي أورده العراقيون^(٦) ، وصحح في التهذيب أن له ذلك^(٧) ، (وهو الموافق لإطلاق المصنف^(٨))^(٩) ، م وضمن وكيل

(١) الأقضية في الجزء الثاني والذي لم يحقق بعد .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٣٧٧-٣٧٥ ، الوسيط ٣/٣٠٧-٣١٣ ، التهذيب ٤/٢٣١-٢٣٤ ، روضة الطالبين ٣/٥٦٥-٥٦٧ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/٥٦-٦٢ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٢٦٨-٢٧٠ .

(٤) في (ص) : " له " .

(٥) نهاية الوجه (٢٢٥) من (ط) .

(٦) نقله عن العراقيين الغزالي والرافعي والنووي ، وقد أورد الوجهين الشيرازي من غير نسبة لهذا الوجه ولا ترجيح ؛ ووجهه : تمكنه من أن يقول ليس عندي لك شيء ويحلف عليه .

انظر المذهب ٣/٣٧٨ ، الوسيط ٣/٣١١ ، فتح العزيز ٥/٢٦٩ ، روضة الطالبين ٣/٥٧٠ .

(٧) التهذيب ٤/٢٢٧ .

(٨) حيث قال في الحاوي الصغير لوحة ١٩ أ [ولغير المصدق في الأداء طلبُ الإشهاد] ، فشمل إطلاقه للحكم من لم يكن للمستحق عليه بينة بالأخذ ، وتوجيه هذا الوجه أن قوله في الرد غير مقبول فرمما رفعه إلى من يرى الاستفصال فتلزمه البينة ، وهذا الوجه هو ظاهر اختيار الماوردي مع أنه عراقي ، وهو ماجرى عليه النووي في المنهاج وابن المقري في الروض ونقله ابن حجر والرملي عن مقتضى كلام الرافعي في الشرح الصغير قالوا : وجزم به الأصفوني ورجحه الأسنوي اهـ ، وهو ما اعتمده ابن حجر في فتح الجواهر والشرييني والرملي في شرح الزيد والشيراملسي .

انظر احاوي الكبير ٦/٥٢٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٦٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٢٨٦ ، فتح الجواهر ١/٥٢٣ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني وابن قاسم العبادي ٧/١٢٧ ، غاية البيان ص ٣١٠ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ٥/٦٣ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

زيد بقضاء دين عمرو عليه بترك الإشهاد على دفعه إلى عمرو (إذا أنكر رب الدين القبض وحلف)^(١) ؛ هذا إذا دفعه إليه في غيبة الموكل فإن دفعه بحضرته لم يضمن كما في الضمان^(٢) ، وحيث يضمن الوكيل فيطالب^(٣) (رب الدين)^(٤) الموكل بالحق لا الوكيل ، وإذا أخذ من الموكل رجع هو على الوكيل^(٥) ، م ولا يضمن المودع بالدفع إلى وكيل المالك من غير إشهاد إذا صدقه المالك على الدفع (إلى وكيله)^(٦) ؛ وإن أنكر الوكيل القبض^(٧) ، أما إذا أنكر المالك الوكالة^(٨) أو اعترف بها وأنكر [١٦١] الدفع فيصدق المالك ويضمن المودع ؛ وإن اعترف الوكيل بالقبض وادعى التلف .

م ولغير المصدق في الأداء طلب إقامة البينة ممن يقول إنه وكيل المستحق بقبض الحق منه على وكالته ؛ م وإن صدق من عليه الحق وكالته^(٩) ، م لا طلبه من الوارث^(١٠) إقامة البينة

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) وقد سبق ذلك في ص ٩٢٢ .

(٣) في (ص) : " الوكيل إذا أنكر رب الدين القبض صدق يمينه ويطالب " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) حتى وإن صدقه في الأداء لتقصيره بترك الإشهاد .

انظر التهذيب ٢٢٨/٤ ، فتح العزيز ٢٦٨/٥ ، فتح الجواد ٥٢٤/١١٠ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) وذلك لأن حق الوديعة الإخفاء بخلاف أداء الحق ، ولأن المالك قد صدقه وأقر بأنه لاجق له عنده ،

بخلاف تصديقه فيما مضى لأن الحق باق عليه فلم ينتفع بأدائه .

انظر الوسيط ٣١١/٣ ، الغرر البهية ٥٤٥/٥ ، فتح الجواد ٥٢٤/١١٠ .

(٨) أي كون المدفوع إليه وكيلًا له في قبض هذه الوديعة .

(٩) لاحتمال إنكار الموكل لهذه الوكالة فحينئذ يصدق الموكل بيمينه كما سبق .

انظر التهذيب ٢٣٠/٤ ، فتح العزيز ٢٧٠/٥ ، فتح الوهاب ٢٢٣/١ .

(١٠) أي الوارث المستغرق لتركته كأن يقول ولا وارث له غيري ليفيد إحصار .

انظر أسنى المطالب ٢٨٦/٢ ، فتح الجواد ٥٢٤/١١٠ ، نهاية المحتاج ٦٤/٥ .

على إرثه إن صدق إرثه ، م ولا طلبه إقامة البينة على الحوالة إذا كان لزيد على عمرو دين وأتى عمراً إنسان وقال : أحالي زيد عليك وصدقه عمرو في الحوالة فإنه ليس له تأخير الأداء بعذر الإشهاد^(١) ، م (وإذا ادعى على وكيله أنه سلم إليه شيئاً لبيعه فأنكر قبضه منه ، أو ادعى أنه باعه وقبض ثمنه فأنكر قبض الثمن فثبت بالبينة قبض الوكيل)^(٢) لم تسمع من الوكيل البينة بأن المقبوض تلف (قبل جحوده)^(٣) ، م أو بأنه رده (قبل جحوده في أصح الوجهين عند الإمام^(٤) والغزالي^(٥) والمصنف^(٦) ، والثاني وهو الأصح على ما ذكره الرافعي أنه تسمع بينته^(٧) ، واختاره الرافعي^(٨) والمصنف في مثله في مسألة الوديعة أنه تسمع بينته كما سيأتي^(٩) ، فتناقض اختيار

(١) لكونه اعترف بانتقال الحق إلى وارثه في الأولى وإلى المحال في الثانية فلا يمنعهما من حقهما ، ومثلهما مالم اعترف أنه وصي له أو موصى له بما تحت يده وهو دون الثلث .
انظر المراجع السابقة والمهذب ٣/٣٧٢ ، الاقناع للشريبي ٢/١٠٤ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن ثبت بالبينة قبض الوكيل " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٥/٢٧٢ ، وذكر الرافعي أن وجهه أنه تناقض في ذلك وبأن جحوده الأول كذب هذه البينة .

(٥) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٥/٢٧١ ، الوسيط ٣/٣١٣ .

(٦) لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٩ أ [وإن ثبت قبض الوكيل لم تسمع بينة التلف والرد قبل الجحد] .

(٧) انظر فتح العزيز مع المجموع ١١/٨٨ ، فقد ذكر في باب الوكالة أن المسألة على وجهين أولاهما هذا الوجه ، أما في النسخة الأخرى المطبوعة بتحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود فقد تصحفت كلمة أولاهما إلى أولهما فلا يكون في المسألة ترجيح ولا اختيار انظر فتح العزيز ٥/٢٧٢ ، وقد صرح النووي في روضة الطالبين ٣/٥٧٢ بتصحيح هذا الوجه من غير تمييز له أنه من زيادته مما يفيد أن الرافعي اختار هذا الوجه ، قال الرافعي في الموضع المذكور : لأنه لو صدقه المدعي لسقط عنه الضمان فكذلك إذا قامت الحجة عليه اهـ .

(٨) انظر فتح العزيز ٧/٣١٥ .

(٩) الوديعة في الجزء الثاني من الكتاب والذي لا يزال مخطوطاً ، والشارح لم يصحح هنا شيئاً ولكنه صحح =

المصنف^(١) ؛ هذا إذا كان صيغة جحوده ما قبضت ، فإن كان صيغة جحوده أنه ليس لك عندي شيء سمعت بينة التلف أو الرد قبل الجحد قطعاً^(٢) ، م وإذا جحد الوكيل القبض فثبت قبضه فتسمع بينته بأنه رد بعد الجحود ، م ويصدق في أنه تلف بعد الجحود يمينه^(٣)^(٤) ، م لكن يضمنه كالغاصب^(٥) .

= هذا الوجه في تيسير الخاوي لوجه ٧٣ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " إلى الموكل قبل الجحود كما لا يقبل قوله ؛ وذلك إذا ادعى على وكيل أنه سلم إليه شيئاً ليبيعه فأنكر قبضه منه أو ادعى أنه باعه وقبض ثمنه فأنكر قبض الثمن " .

(٢) " قطعاً " سقط من (ص) ، وإنما تسمع بينته في هذه الصورة لانتفاء التناقض المذكور في الصورة السابقة .

(٣) يمينه " سقط من (ص) .

(٤) وإنما تسمع بينته ويصدق في التلف لأن غايته أن يكون كالغاصب والغاصب تسمع بينته ويصدق في التلف وفائدة التصديق مع الزامه بالضمان لتقطع عنه المطالبة بالعين .

انظر الوسيط ٣/٣١٣ ، روضة الطالبين ٣/٥٧٢ ، فتح الجواد ١/٥٢٥ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٥/٢٦٧-٢٧٢ ، التهذيب ٤/٢٢٧-٢٣٠ و٢٣٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٦٥-٢٦٧ ، الغرر البهية ٥/٥٤٤-٥٥١ ، فتح الجواد ١/٥٢٣-٥٢٥ .

باب الإقرار^(١)

[م] ^(٢) المكلف يؤخذ بإقراره ^(٣) بشيء سواء كان ذلك الشيء في تصرف المقر أو لم يكن كمسألة الإقرار بحرية عبد في يد غير المقر كما سيأتي إن شاء الله تعالى ^(٤) .

م وصيغة الإقرار ^(٥) كقوله : لفلان عليّ ، م أو في ذمتي كذا فإنه إقرار بالدين ، م وكقوله : لفلان عندي ، م أو معي كذا فإنه إقرار بالعين ، م وكقوله لشريكه الموسر ^(٦) في العبد : أعتقت نصيبك من هذا العبد فإنه إقرار بعق نصيب نفسه بالسراية ، م وكقوله : لا ؛ لمن قال له : ألك زوجة فإنه إقرار صريح بأن لا زوجة له وهذا اختيار القاضي حسين ^(٧) ، وقيل هو

(١) الإقرار لغة : الثبات والاستقرار من قر الشيء بقر قرارا .

انظر لسان العرب ٥/٨٤ و ٨٨ ، المصباح المنير ص ٤٩٦ و ٤٩٧ ، القاموس المحيط ٢/١١٩ و ١٢٠ .
واصطلاحا : إخبار خاص عن حق ثابت على المخبر .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٨٧ ، فتح الجواد ١/٥٢٥ ، مغني المحتاج ٣/٢٦٨ .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٩ أ [المكلف يؤخذ بإقراره] .

(٣) ويعتبر في الإقرار أيضا كون المقر مختارا وفي الإقرار بالمال كونه رشيدا فلا يصح إقرار المكره والمحجور عليه بسفه لأجل مال .

انظر مختصر أبي شجاع مع كفاية الأخيار ص ٣٧٧ ، مغني المحتاج ٣/٢٦٨ ، غاية البيان ص ٣١١ و ٣١٢ .

(٤) انظر الفصل الآتي ، وما ذكره الشارح هنا هو الركن الأول من أركان الإقرار وهو المقرّ .

(٥) هذا الركن الثاني من أركان الإقرار وهو صيغة الإقرار .

(٦) والعبرة ببسار الشريك وإعساره حالة الإعتاق المنسوب إليه لاحالة الإقرار ، فإن كان الشريك معسرا فلا سراية وإن أيسر ببعض نصيب المقر عتق عليه بقدر ما أيسر به .

انظر الغرر البهية ٥/٥٥٧ ، فتح الجواد ١/٥٢٥ .

(٧) نقله عنه الغزالي في الوسيط ، والرافعي في فتح العزيز ، واختاره المصنف كما هو ظاهر وكذا الغزالي في

الوجيز أما في الوسيط فقد قال : قال المحققون هذا كناية في الإقرار اهـ ثم نقل عن القاضي خلافة ولم يرجح أيا منها .

كناية في الإقرار وهو اختيار الرافعي^(١) وبه قطع البغوي^(٢) ، م وكقوله^(٣) / : نعم ؛ لمن قال : اشترى مني عبدي هذا فإنه إقرار بكون العبد للمتمس الشراء ، م وكقوله : بعني عبدك الذي تدعيه فإنه إقرار للمدعي بالعبد ، [م]^(٤) بخلاف قوله : صالحني عن هذا العبد عن دعواك فإنه لا يكون إقراراً بالعبد للمدعي ، م وكقوله : لجواب من قال : أليس لي عليك ألف ؟ نعم^(٥) ، م وبلى ، م وصدقت فيه ، م وأجل ، م وأبرئني عنه ، م وقضيته^(٦) ، م وأمهلني به ، م وأنا مقر به ، فإنه إقرار بالألف^(٧) ، م لا كقوله : أنا مقر بدون

= انظر الوجيز مع فتح العزيز ١٣١/٩ و ١٣٢ ، الوسيط ٤٥٠/٥ .

(١) انظر فتح العزيز ١٣٢/٩ .

(٢) انظر التهذيب ٣٣/٦ ، قال : وللمرأة تحليفه أنه لم يرد به أنه طلقها اهـ ، وهذا الوجه قطع به الشيرازي في المهذب واختاره النووي والشارح في تيسيره وابن النقيب وابن حجر ونقله القليوبي عن اختيار الرملي وذلك لجواز أنه يريد نفي فائدة الزوجات لما بينهما من سوء العشرة ، ونقل الرافعي عن نص الإملاء أنها لا تطلق وإن نوى لأنه كذب محض ، قال : وهذا مأورده كثير من الأصحاب اهـ قلت : حرم به الشيرازي في التنبيه واختاره ابن المقرئ والشربيني .

انظر التنبيه ص ٢٤٣ ، المهذب ٢٩٥/٤ ، فتح العزيز ١٣٢/٩ ، روضة الطالبين ١٥٨/٦ ، تصحيح التنبيه ٦٠/٢ ، تيسير الحاوي لوحة ٧٤ ، عمدة السالك ص ٣٣٤ ، اخلاص النواي ٢٧٤/٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٢٥/٣ ، فتح الجواد ١٥٢٧/٤ ، مغني المحتاج ٥٢٨/٤ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٥٤٧/٣ .

(٣) نهاية الوجه (٢٢٦) من (ظ) .

(٤) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ١١٩ [وبعني الذي تدعي لاصاحني] .

(٥) قول نعم هنا تعتبر إقرارا وإن كانت في اللغة تستعمل لتصديق النفي المستفهم عنه لكون الأقارير تحمل على معهود العرف وإن كانت على خلاف دقائق العربية .

انظر روضة الطالبين ٢٢/٤ ، اخلاص النواي ٢٧٤/٢ ، تحفة المحتاج ١٥٩/٧ .

(٦) في (ص) : " وبقضته " .

(٧) كون اللفظ الصريح إقرارا محله إذا لم يقتزن به ما يصرفه عن موضوعه إلى الاستهزاء والتكذيب ، ومن

جملتها الأداء والإبراء وتحريك الرأس الدال على شدة التعجب والإنكار فإذا اقتزن باللفظ شيء مما ذكر

= فلا يكون إقرارا لدلالة القرينة على قصد الإنكار ، وعليه أن يحلف أنه قصد الاستهزاء .

الصلة^(١) ، م ولا كقوله : أقر به^(٢) ، م ولا كقوله : زنه ، م ولا كقوله : خذه فإن كل ذلك ليس بإقرار بالألف^{(٣)(٤)} .

فصل^(٥)

م وإنما يؤخذ المقر بإقراره إذا كان الإقرار لأهلٍ لاستحقاق ذلك المقر به فلو قال : لهذا الحمار عليّ ألف لم يصح^(٦) ، م ويشترط كون المقر له لم يكذب ، فلو كذب المقر له المقر في إقراره فإن المقر به يترك في يد المقر ولا يصرف إلى المقر له ، وإن رجع عن التكذيب لا يصرف إليه إلا بإقرار جديد له من المقر ، ولو صدقه المقر له أو لم يصدقه ولم يكذبه صح الإقرار ، م ويشترط كون المقر له أيضا معينا نوعاً [تعيين]^(٧) يُتوقع^(٨) مع ذلك النوع من

= روضة الطالبين ٢٢/٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية وحواشيها ٥٦٢/٥ ، نهاية المحتاج ٧٨/٥ ، غاية البيان ص ٣١٣ .

(١) لجواز أن يريد إقرارا بغيره كبطلان الدعوى .

انظر المهذب ٦٨٣/٥ ، التهذيب ٢٥٧/٤ ، فتح العزيز ٢٩٧/٥ ، شرح المحلى على المنهاج ٩/٣ .

(٢) لجواز أن يريد به الوعد بالإقرار في تأتئ الحال .

انظر المراجع السابقة .

(٣) لأن هذه الصيغ لا تفيد الالتزام وقد يذكر مثل ذلك من يستهزئ .

انظر التهذيب ٢٥٨/٤ ، فتح العزيز ٢٩٧/٥ ، اخلاص النواي ٢٧٥/٢ ، مغني المحتاج ٢٧٧/٣ .

(٤) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ٢٤٣ و ٣٦٥ و ٣٦٦ ، الوسيط ٣١٧/٣ و ٣٢٨ و ٣٢٩ و ٤٥٠/٥ ، المنهاج

مع مغني المحتاج ٢٧٦/٣ - ٢٨٠ و ٤٢٨/٥ ، الاعتناء ٦٠٢/٢ و ٦٠٦ و ٦٠٧ ، أسنى

المطالب ٢٩٦/٢ و ٢٩٧ و ٣٢٥/٣ .

(٥) هذا الفصل تناول فيه الشارح الركن الثالث وهو المقر به وشروطه .

(٦) محل عدم صحته في المملوكة أما الدابة المسبلة فإنه يصح الإقرار لها ويحمل على أنه من غلة وقف عليها

أو وصية لها .

انظر الخاوي الكبير ٨/٧ ، الغرر البهية ٥٦٤/٥ ، مغني المحتاج ٢٧٣/٣ .

(٧) "تعيين" مثبت من غير الأصل .

(٨) نهاية اللوحة (١١٦) من (ص) .

التعيين طلب المقر له من المقر بما أقر به ، فلو قال : لإنسان أو لواحد من أهل هذه البلدة عليّ كذا لم يصح ، ولو قال : [غصبت]^(١) هذا الثوب من أحد هذين الشخصين أو أحد هؤلاء الثلاثة صح ، م والأهل الذي يصح الإقرار له كحمل ، م ومسجد ، م وعبد ، فلو قال : لهذا الحمل أو المسجد أو العبد عليّ ألف صح سواء أطلق الإقرار أو أسنده إلى جهة ممكنة كالإرث والوصية في الحمل ، (أما لو أسنده إلى جهة)^(٢) غير ممكنة كنحو : (له عليّ ألف)^(٣) [قرضا]^(٤) (أو باعني به شيئا فوجهان أحدهما : وهو الذي صححه الرافعي في الشرح^(٥) وهو الموافق لإطلاق المصنف^(٦) الصحة^(٧) ، والثاني البطلان وهو الذي قطع به الرافعي في المحرر^(٨))^(٩) ، م وكذا لو قال :^(١٠) بسبب هذه الدابة عليّ ألف فإنه يصح ،

(١) في الأصل : "غصب " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) "قرضا" مثبت من (ظ) ، وفي (ص) : " القرض " .

(٥) انظر فتح العزيز ٢٨٦/٥ .

(٦) حيث أطلق المصنف صحة الإقرار للحمل والمسجد والعبد والدابة من غير تفصيل ، انظر الخاوي الصغير لوجه ١٩ .

(٧) ذكر الرافعي في الموضع السابق أن وجه صحته أنه عقب كلامه بما هو غير مقبول ولا منتظم فأشبهه ما إذا قال : لفلان عليّ ألف لاتلزمي ، وهذا الوجه هو الأصح عند الأنصاري وابن حجر في التحفة والشرييني ونقله الأنصاري عن الأذرعوي والأردبيلي والزرکشي .

انظر أسنى المطالب ٢٩١/٢ و ٢٩٢ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ١٤٨/٧ و ١٤٩ ، مغني المحتاج ٢٧٤/٣ .

(٨) حيث قال "وإن أسنده إلى جهة لاتمكن فلغو" نقله عنه النووي في زيادة الروضة وصححه وكذا وافقه في المنهاج وصححه أيضا ابن المقري في إرشاده وابن حجر في فتح الجواد والرملي ، ووجهه أنه عرف كذبه في الإقرار بقرينة حال المقر له فيلغو الإقرار .

انظر المراجع السابقة وروضة الطالبين ١٢/٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٧٤/٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٢٧/١ ، نهاية المحتاج ٧٤/٥ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) في (ص) " لو قال لزيد " .

م ويكون الإقرار في العبد والدابة لمالكهما ؛ (هكذا صورته الغزالي في مسألة الدابة^(١)) ، قال الرافعي : والمراد [١٦٢] ما إذا قال : لمالكها بسببها عليّ ألف فأما إذا اقتصر على اللفظ المذكور لم يلزم أن يكون الألف لمالك الدابة في الحال ولكن يسأل ويحكم بموجب بيانه^(٢)^(٣) .

م ومثال مواخذة المقرّ بإقراره وإن لم يكن المقرّ به في تصرفه ما إذا قال إنسان لمالك عبد : أعتقته ثم اشتراه يكون الشراء فداء (من جهته^(٤))^(٥) ، م حتى لا يثبت له خيار المجلس (ولا خيار الشرط ولا الخيار بالعيب)^(٦) ، [م]^(٧) ويكون يباع من جهة البائع حتى تنعكس الأحكام ، [فلو وجد البائع بعوض هذا العبد عيبا فله رده واسترداد العبد ؛ بخلاف ما إذا أعتق المشتري العبد المشتري فإن البائع يرد العوض ويرجع إلى قيمة العبد^(٨)]^(٩) ، م ووقف ولأداء العبد المذكور^(١٠) ، م وأخذ المشتري قدر الثمن من تركة هذا العبد إن مات ولم

(١) انظر الوسيط ٣/٣٢٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٢٨٤ .

(٢) فتح العزيز ٥/٢٨٤ و٢٨٥ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) يعني إذا اشتراه لنفسه وإنما يكون فداء لايباعا لكونه اعترف بحريته .

انظر التهذيب ٤/٢٦٣ ، روضة الطالبين ٤/١٨ ، فتح الجواد ١/٥٢٨ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا شرط الخيار لنفسه ولا يرده بالعيب " .

(٧) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٩ أ [.. بيع من البائع ..] .

(٨) والفرق بينهما أنه في الصورة الأولى لم يتفقا على عتقه ، بخلاف الصورة الثانية فقد اتفقا على عتقه .

انظر الغرر البهية ٥/٥٧٠ ، تحفة المحتاج ٧/١٦٩ و١٧٠ .

(٩) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(١٠) لأن البائع لم يعترف بعتقه والمشتري لم يعتقه .

انظر الخاوي الكبير ٧/٥١ ، فتح العزيز ٥/٢٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٢٨٢ .

يكن له وارث^(١) ، والزائد على قدر الثمن مشكوك فيه في أنه هل هو^(٢) للمشتري أم لا فيوقف ؟ ، هذا إذا كان صيغته أنك أعتقته ، فإن كان صيغته أنه حر الأصل كان ماله لبيت المال ولم يأخذ المشتري من تركته شيئاً^{(٣)(٤)} .

فصل

م ومن أقر لإنسان ينفذ إقراره بالمقرّ به^(٥) / الذي يمكن للمقر إنشاء الملك فيه للمقر له ، فالحاصل أن المؤاخذه بالإقرار لا تختص بما إذا كان المقرّ به في تصرف المقرّ كما سبق^(٦) ، وأما (نفاذه فيختص به)^(٧) ، م ونفذ بما يمكنه إنشاءه من غير المريض كما ذكرنا ، ومن المريض أيضا وإن لم يمكنه إنشاءه ، م ولو كان إقراره للوارث^(٨) ، م نعم لو قال : في المرض وهبت هذا الثوب من الوارث في الصحة لم يقبل إقراره بالهبة فإنه غير قادر على إنشائها له^(٩) ،

(١) لأنه بزعم المشتري ملك للبائع وقد ظلمه البائع بأخذ الثمن منه وقد ظفر بماله .

انظر الوسيط ٣/٣٢٧ ، روضة الطالبين ٤/١٩ ، اخلاص الناي ٢/٢٧٧ .

(٢) "هو" سقط من (ص) .

(٣) لأن ماله ليس للبائع حسب إقرار المشتري بأنه حرّ الأصل .

انظر أسنى المطالب ٢/٢٩٥ ، فتح الجواد ١/٥٢٨ ، مغني المحتاج ٣/٢٨٢ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٢٣-٣٢٧ ، روضة الطالبين ٤/١١-١٥ و١٨ و١٩ ، اخلاص

الناوي ٢/٢٧٥-٢٧٧ ، الغرر البهية ٥/٥٦٤-٥٧٢ ، غاية البيان ص ٣١٢ و٣١٣ .

(٥) نهاية الوجه (٢٢٧) من (ظ) .

(٦) انظر أواخر الفصل السابق .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأما بقاؤه فيختص نقاذه به " .

(٨) وجه ذلك أنه لا يتهم لكونه في حالة يصدق فيها الكذب ويتوب فيها الفاجر فالظاهر صدقه .

انظر الوسيط ٣/٣٢٠ ، فتح العزيز ٥/٢٨٠ ، الاقناع للشربيني ٢/١١٢ ، غاية البيان ص ٣١١ .

(٩) ما ذكره المصنف من أنه لو أقر المريض بالهبة للوارث في الصحة فإنه لا ينفذ إقراره لعجزه عن إنشاء الهبة

تبع فيه الغزالي وارتضاه ابن الوردي ، ورجح النووي في الروضة من زيادته النفوذ لتحصيل البراءة

بتقدير صدقه ، وتبعه ابن المقرئ في الإرشاد .

م ونفذ من المرأة،^(١) العاقلة البالغة في النكاح^(٢) وإن لم يمكنها إنشاؤه^(٣)، م لا من الولي غير المحجر فإنه لا ينفذ إقراره بالنكاح كإقراره بنكاح الثيب وإن أمكنه إنشاؤه^(٤)، م ولا ينفذ من العبد المأذون له في التجارة الإقرار بالدين إذا أطلق الإقرار به ولم يبين جهته وإن كان يمكنه إنشاؤه بخلاف ما لو أقر بدين معاملة فإنه ينفذ إقراره على السيد ويؤدى من كسبه ومما في يده، أما لو أقر المأذون بعد الحجر بدين معاملة أسنده إلى حال الإذن أو أقر غير المأذون بدين معاملة أو أقر المأذون وغير المأذون بدين قرض أو بدين أسنده إلى ما يوجب التعلق برقبته كالإتلاف فإنه لا ينفذ إقراره بكل ذلك على السيد^(٥) فإنه غير قادر على إنشائه بل يتبع به بعد العتق، م ولا ينفذ من العبد بخيانة لوجوب^(٦) المال (ويقبل للعقوبة)^(٧) فلو أقر بسرقة

= انظر الوجيز مع فتح العزيز ٢٨٠/٥، روضة الطالبين ٨/٤، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٧٣/٥ و ٥٧٤، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢٧٧/٢ و ٢٧٩.

(١) في الأصل: "م" ولم أثبتها لعدم تعرض الحاوي للقيّد بكونها عاقلة.

(٢) في غير الأصل: "بالنكاح".

(٣) لأنه حق للزوجين ثبت بتصادقهما كغيره، ولا بد من تفصيل المرأة في الإقرار إن لم يقع عن جواب دعوى بأن تقول زوجي منه وليّ بحضور شاهدين عدلين ورضائي إن كانت ممن يعتبر رضاها، وقد نقل الأنصاري وابن حجر عن الزركشي وارتضياه أن محل ذلك في الحرة لما في صحة إقرار الأمة من تفويت حق السيد في الاستمتاع.

انظر الغرر البهية ٥٧٥/٥ و ٥٧٨، فتح الجواد ١/١٠٢٨ و ٥٢٩.

(٤) لأن الولي غير المحجر ومثله المحجر في الإقرار بنكاح الثيب لا استقلال بإنشاء النكاح.

انظر المرجعين السابقين.

(٥) هذا فيما إذا كذبه السيد أما لو صدقه فينفذ في الصورة الأولى دون الثانية والثالثة لتقصير الذي عامله، وأما الصورة الرابعة فإنه يتعلق برقبته كما لو قامت عليه بينة فيباع فيه إلا أن يفديه السيد.

انظر الغرر البهية ٥٨٠/٥، تحفة المحتاج ٧/١٣٨ و ١٣٩، غاية البيان ص ٣١٢.

(٦) في (ص): "ولكن لوجوب".

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين: "فإن إقراره بأجناية يقبل للعقوبة وإن لم يقبل للمال".

توجب القطع قبل إقراره للقطع^(١) دون المال^(٢) ، م وقدم الإقرار بالعين على الإقرار بالدين^(٣) ؛ فلو أقر بالعين لعمرو وبدين مستغرق أو غير مستغرق لغيره دفعت العين إلى عمرو ولم تصرف إلى الدين ، ولا فرق بين أن يقدم الإقرار بالدين على الإقرار بالعين أو يعكس ، ولا بين أن يكون الإقرار بالدين والعين من المورث أو الوارث أو أحدهما من المورث والآخر من الوارث ، م ولا يقدم إقرار الصحة على إقرار المرض فلو أقر في الصحة بدين لزيد وفي المرض بدين لعمرو سوي بينهما ، م وكذلك لا يقدم إقرار المورث على إقرار الوارث فلو أقر المورث بدين لزيد والوارث بدين على مورثه لعمرو سوي بينهما أيضا^(٤) .

فصل

م ولو أقرّ إنسان بشيء مبهم لغيره كأن قال : لزيد عليّ شيء أو كذا أمر بالبيان فإن امتنع عنه حبس^(٥) ، م ولو قال : لزيد عليّ ألف ونصف ما لعمرو ، ولعمرو عليّ ألف ونصف ما لزيد عليّ فلكل واحد منهما ألفان ، م ولو ذكر الثلث وقال : لزيد عليّ ألف

(١) إنما يقبل للعقوبة لبعده عن التهمة في ذلك لكون كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الآلام.
انظر المذهب ٦٧٦/٥ ، فتح العزيز ٢٧٧/٥ ، مغني المحتاج ٢٧٠/٣ .

(٢) ويتبع به إذا عتق كما سبق في الصورة التي قبلها .

(٣) إنما يقدم الإقرار بالعين لأنه لا يتضمن حجرا في العين بدليل نفوذ تصرفه فيها بغير تبرع .

انظر روضة الطالبين ٩/٤ ، الاقناع للشريبي ١١٢/٢ ، نهاية المحتاج ٧١/٥ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٧٥-٦٧٨ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٧٧/٥-٢٨٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٢٦٩/٣-٢٧٢ ، اخلاص النواي ٢٧٧/٢-٢٨٠ .

(٥) إنما يحبس لأن البيان واجب عليه فإذا امتنع منه حبس كالممتنع من أداء الدين وأولى لأنه لاوصول إلى معرفته إلا منه ، ولو مات قبل البيان وقف جميع التركة وطولب الوارث بالبيان إن علم مراد مورثه وإلا قضي للمقر له بما ادعاه بيمينه فإن لم يعلم اصطلاحا على شيء لينفك التعلق بالتركة .

انظر فتح العزيز ٣٠٣/٥ و٣٠٥ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ١٦/٣ و١٧ ، مغني المحتاج ٢٩٥/٣ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ٩٨/٥ .

وثالث ما لعمره عليّ ، ولعمره عليّ ألف وثالث ما لزيد عليّ كان لكل واحد منهما ألف ونصفه وهو خمسمائة ، م ولو قال : لكل واحد منهما عليّ ألف إلا نصف ما للآخر فلكل واحد منهما ألف إلا ثلثه ، والثالث^(١) ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثالث ، م ولو قال : لكل واحد منهما عليّ ألف إلا ثلث ما للآخر عليّ كان^(٢) لكل واحد منهما ألف إلا رבעه ، والرابع مائتان وخمسون ، فهذه المسائل ونحوها دائرة يمكن معرفتها بطريق الحساب فليست من الإقرار المبهم .

م وطريق استخراجها أن تزيد^(٣) ما فوق الكسر المذكور من المثل أو الكسر بمرتبة أو أكثر^(٤) بعدد الكسر المذكور^(٥) من المعين على المعين بعدد ذلك الكسر فيما عطف^(٦) ، ^(٧)/ والمراد من العدد الأول كون الرقي إلى ما فوق الكسر بعدد الكسر من مرتبة واحدة [١٦٣] أو أكثر ، والمراد من العدد الثاني كون الزيادة على المعين بعدد ذلك الكسر بعد الرقي المذكور حتى لا^(٨)/ يكفي في كسرين زيادة كسر أو مثل بعد الرقي إلى مرتبتين بل لا بد من

(١) في (ص) بدل والثالث : " وهو " .

(٢) " كان " سقط من (ص) .

(٣) رسمت في نسخة (ص) بالجمع أي نزيد ومثلها ما بعدها كتنقص ونضرب ونقسم وهكذا حتى نهاية الطريقة الثالثة ، وأما نسخة الأصل و (ظ) فالأغلب فيهما عدم النقط وما نقط فيهما فهو بالخطاب ، وقد ضبطت في نسخة الخاوي من المحمودية بالناء للخطاب في الجميع فتبعته في ذلك ، انظر الخاوي الصغير لوحة ١٩ أ .

(٤) المقصود بالمراتب هي أجزاء الكسور فكل ما قل مخرج الكسر أو ما يسمى مقامه زاد مرتبة وكل ما زاد مخرجه انحط مرتبة فالربع مرتبة وفوقه بمرتبة الثلث وفوق الثلث النصف وهو فوق الربع بمرتبتين وفوق النصف المثل وهكذا ، والنزول بمرتبة أو أكثر عكس ذلك .

(٥) المراد به ما يسمى الآن حسب اصطلاح أهل الرياضيات بالبسط ، فالثلث بسطه واحد فتزيد مرتبة واحدة والثلاثان بسطهما اثنان فتزيد مرتبتان وهكذا فزيادة المراتب بحسب بسط ذلك الكسر .

(٦) أي تزيد ذلك المعين بحسب عدد الكسر أو البسط أيضا فالثلث تكرر مرة واحدة والثلاثان تكرر مرتين .

(٧) نهاية الوجه (٢٢٨) من (ظ) .

(٨) نهاية اللوحة (١١٧) من (ص) .

زيادة كسرين أو مثليين^(١) ، فإذا كان المعطوف خُمسين وجب الرقي بمرتبتين وهو الرقي إلى الثلث ولا يكفي زيادة ثلث واحد بل لا بد من زيادة ثلثين فتكون زيادة الثلث مرتين بعدد الكسرين .

م وتنقص ما دون الكسر المذكور من المعين فيما استثنى كما ذكرنا في الزيادة ؛ فيكون المزيد في عطف النصف مثل الألف المعين ،^(٢) وفي عطف الثلث نصف الألف المعين ويكون الناقص^(٣) في استثناء النصف الثلث من الألف المعين ، وفي استثناء الثلث الربع من الألف المعين ، وفي استثناء المثل النصف من الألف المعين .

م وهذه الطريقة إنما تتأتى إذا كان الكسران والمقداران المعينان متفقين ، م فلو قال : لكل واحد منهما ألف وثلثا ما للآخر فيكون الرقي إلى ما فوق الثلث بمرتبتين وهو المثل وتكون الزيادة للمثل مرتين فيكون لكل واحد منهما ثلاثة آلاف^(٤) ، ولو قال : لكل واحد ألف إلا ثلثي ما للآخر فيكون النزول إلى ما دون الثلث بمرتبتين وهو الخمس ويكون النقصان للخمس مرتين فيكون لكل واحد منهما ستمائة .

ولو قال : لكل واحد منهما ألف ونصف وسبع ما للآخر فالنصف والسبع تسعة أجزاء^(٥) من أربعة عشر^(٦) فيرقى تسع مراتب من أربعة عشر فينتهي إلى الخمس ؛ وذلك بأن يرقى من جزء من أربعة عشر إلى جزء من ثلاثة عشر [ثم إلى جزء من اثني عشر]^(٧) ثم

(١) حاصل ما ذكره الشارح أن زيادة المراتب وتكرار المعين بحسب بسط ذلك الكسر المذكور كما وضحه الشارح بالمثال المذكور بعد .

(٢) في (ظ) : "م" .

(٣) " الناقص " سقط من (ص) .

(٤) هذا المثال كتمثيله السابق بالخُمسين .

(٥) وهي حاصل النصف والسبع إذ النصف سبعة والسبع اثنان .

(٦) الأربعة عشر هي أصل مخرج النصف والسبع أو هو المضاعف المشترك الأصغر لهما .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من "ظ" .

إلى جزء من أحد عشر [ثم إلى جزء من عشرة]^(١) ثم إلى جزء من تسعة ثم إلى جزء من ثمانية ثم إلى جزء من سبعة ثم إلى جزء من ستة ثم إلى جزء من خمسة فذلك تسع مراتب^(٢) ؛ فتزيد على الألف تسعة أخماسه فلكل ألفان وثمانمائة .

ولو قال : لكل ألف ومائة إلا عشر ما للآخر فتتقص من المعين جزءا من أحد عشر^(٣) فلكل ألف .

م وكذا تتأتى هذه الطريقة إذا ذكر ثلاثة (مقرا لهم)^(٤) أو أكثر كقوله : لزيد ألف ونصف ما لعمرو ، ولعمرو ألف ونصف ما لبكر ، ولبكر ألف ونصف ما لزيد أو لعمرو فلكل ألفان ، ولو قال : لزيد ألف إلا نصف ما لعمرو ، ولعمرو ألف إلا نصف ما لبكر ، ولبكر ألف إلا نصف ما لزيد أو لعمرو فلكل ستمائة وستة وستون وثلثان ، م وكذا تتأتى إذا قال : لزيد عليّ ألف ونصف ما له عليّ فلزيد ألفان ، [م]^(٥) أو قال : لزيد ألف إلا نصف ماله عليّ فلزيد ستمائة وستة وستون وثلثان^(٦) .

فصل

م ولهذه المسائل طريقة أخرى تعم متفق الكسرين ومختلفهما مع اتفاق المقدارين وهي أن تضرب مخرج أحد الكسرين^(٧) في مخرج الكسر الآخر وتسقط من الحاصل من ضرب مخرج

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) في الأصل : "مرات" ، وفي (ص) بدل ما بين القوسين : " سبع مرات " ، وأثبت ما في (ظ) لتوافق عبارته الأولى قبل ثلاثة أسطر تقريبا .

(٣) لكونه أحط من العشر بمرتبة .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحه ١٩ أ [أو إلا نصف ماله عليّ] .

(٦) انظر مسائل الفصل في المنهاج مع شرح المحلي وحاشية القليوبي وعميرة عليه ١٦/٢ و ١٧ ، التعليقة للطاوسي لوحه ١٤٢ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٨٢/٥ - ٥٨٦ ، اخلاص الناي ٢٨٠/٢ - ٢٨٢ .

(٧) في الأصل زيادة قوله : " في مخرج أحد الكسرين " ، وهو تكرار للعبارة .

أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر ما يحصل من ضرب عدد أحد الكسرين في عدد الكسر الآخر وتحفظ الحاصل الأول بعدما أسقط منه (وتسميه^(١)) المحفوظ^(٢)) وتزيد مثل كل كسر من الحاصل من ضرب المخرج في المخرج على الحاصل منه في العطف^(٤) وتنقص في الاستثناء ما زدناه في العطف (وتسميه الحاصل)^(٥) وتنسب الحاصل من ضرب المخرج في المخرج مع زيادة الكسر أو نقصه إلى المحفوظ وهو الحاصل من ضرب المخرج في المخرج بعد إسقاط المضروب من عدد أحد الكسرين في الآخر منه .

م أو تضرب الحاصل بعد الزيادة (في العطف أو النقصان في الاستثناء)^(٦) في المعين وتقسمه على المحفوظ^(٧) فلكل واحد من المقدار بتلك النسبة في النسبة ومن الخارج من القسمة في القسمة^(٨) .

م فلو قال : لزيد ألف إلا نصف ما لعمر ولعمر ألف إلا ثلث ما لزيد فتضرب أحد المخرجين في الآخر فتحصل ستة وتسقط منه الحاصل من ضرب عدد أحد [الكسرين]^(٩) في عدد^(١٠) الكسر الآخر منه وهو واحد يبقى خمسة ثم تنقص من الستة النصف يبقى ثلاثة

(١) نهاية الوجه (٢٢٩) من (ظ) .

(٢) في الروضة وأصلها : تحفظها وتسميها المقسوم عليه اهـ والضمير يعود على الخمسة المذكورة قلت : وهذا صادق على طريق القسمة لالنسبة وهما لم يذكر إلا طريق القسمة .
انظر فتح العزيز ٣٣٠/٥ ، روضة الطالبين ٤٥/٤ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) : " وتسميه الحاصل " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والنقصان " .

(٧) في (ص) : " م " .

(٨) يتضح تصوير ذلك وفهمه بالمثل كما سيأتي .

(٩) في الأصل : " الشريكين " .

(١٠) " عدد " سقط من (ص) .

تنسبها إلى الخمسة تكون ثلاثة أخماسها فلزيد ثلاثة أخماس ألف وهو ستمائة ثم تنقص ثلث الستة يبقى أربعة تنسبها إلى الخمسة تكون أربعة أخماسها فلعمرو أربعة أخماس ألف وهو ثمانمائة ، وأما طريق القسمة وهو أن تعمل [١٦٤] العمل الذي ذكرناه ثم تضرب الحاصل من ضرب أحد المخرجين في الآخر بعد إسقاط الكسر في المعين وتقسمه على المحفوظ فتضرب نصف الستة وهو ثلاثة في الألف يبلغ ثلاثة آلاف وتقسمها على خمسة يخرج ستمائة بالقسمة فلزيد ستمائة ، ثم تضرب الأربعة في الألف تبلغ أربعة آلاف تقسمها على خمسة تخرج ثمانمائة بالقسمة فلعمرو ثمانمائة .

م ولو قال : لزيد عليّ ألف ونصف ما لعمرو ولعمرو عليّ ألف وثلث ما لزيد فتضرب أحد المخرجين في الآخر فتحصل ستة وتضرب عدد أحد الكسرين في الآخر فيحصل واحد وتسقطه من الستة يبقى خمسة ثم تزيد نصف الستة عليها يبلغ تسعة وتنسبها إلى الخمسة المحفوظة وهي المثل وأربعة أخماسها فلزيد ألف وأربعة أخماسه وهو ألف وثمانمائة ثم تزيد ثلث الستة عليها فيبلغ ثمانية وتنسبها إلى خمسة وهي المثل وثلاثة أخماسه [فلعمرو ألف وثلاثة أخماسه] ^(١) وهو ألف وستمائة ، وأما طريق القسمة وهو أن تعمل العمل الذي ذكرناه ثم تضرب الحاصل من ضرب أحد المخرجين في الآخر مع الكسر الزائد في المعين وتقسمه على المحفوظ فتضرب التسعة في الألف يبلغ تسعة آلاف وتقسمها على الخمسة المحفوظة فلزيد ألف وثمانمائة ثم تضرب الثمانية في الألف تبلغ ثمانية آلاف تقسمها على الخمسة ^(٢) يكون لعمرو ألف وستمائة .

وتستمر هذه الطريقة في كسرين فأكثر فإذا قال : لزيد عليّ ألف وثلثا ما لعمرو ولعمرو عليّ ألف وثلثا ما لزيد تضرب مخرج أحد الكسرين في الآخر يبلغ تسعة وتسقط منها الحاصل من ضرب عدد أحد الكسرين في الآخر وهو أربعة يبقى خمسة ثم تزيد على التسعة ثلثيها تبلغ خمسة عشر ، وخمسة عشر ثلاثة أمثال خمسة فلكل واحد ثلاثة آلاف ،

(١) ما بين القوسين مثبت من (ظ) .

(٢) نهاية اللوحة (١١٨) من (ص) .

وبطريق^(١) / القسمة تضرب خمسة عشر في ألف تكون خمسة عشر ألفا نقسمها على خمسة يخرج ثلاثة آلاف .

ولو قال : لكل واحد منهما ألف إلا ثلثي ما للآخر فبعد ضرب أحد المخرجين في الآخر وإسقاط الحاصل من ضرب عدد أحد^(٢) الكسرين في الآخر يبقى خمسة فتسقط ثلثي التسعة يبقى ثلاثة تنسبها إلى الخمسة يكون ثلاثة أخماسها ، فلكل واحد ثلاثة أخماس الألف وهو ستمائة ، وبطريق القسمة تضرب ثلاثة في ألف تكون ثلاثة آلاف تقسمها على خمسة تخرج ستمائة ، وإنما تستمر هذه الطريقة والتي قبلها بشرط أن يكون الكسران في الجانبين عطفًا أو استثناء فإن كان أحدهما عطفًا والآخر استثناء لم تتأثرا^(٣) (٤).

فصل

م ولهذه المسألة طريقة أخرى بالجبر والمقابلة تعم متفق الكسرين ومختلفهما مع اتفاقهما في الاستثناء أو العطف أو اختلافهما ومع اتفاق المقدارين أو اختلافهما ، فلو قال : لزيد عليّ ألف إلا ثُمْن ما لعمرى ولعمرى عليّ ألفان إلا نصف ما لزيد فطريق معرفة ذلك : أن تجعل ما لزيد شيئاً فيكون لعمرى ألفان إلا نصف شيء ينقص ثُمْن الألفين إلا نصف شيء من الألف الذي هو لزيد وذلك مائتان وخمسون^(٥) إلا نصف [ثُمْن]^(٦) شيء فيكون لزيد

(١) نهاية الوجه (٢٣٠) من (ظ) .

(٢) " أحد " سقط من (ص) .

(٣) ذكر الأنصاري في الغرر البهية ٥/٥٩١ أنه إذا كان أحد الكسرين عطفًا والآخر استثناء فله طريقة حسابية لاستخراجه مبنية على هذه الطريقة فراجعها إن شئت .

(٤) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ٥/٣٣٠ ، تيسير الخاوي لوحة ٧٥ و٧٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٥٨٦-٥٩٠ ، اخلاص الناي ٢/٢٨٢-٢٨٤ ، أسنى المطالب ٢/٣١١ .

(٥) التي هي ثُمْن الألفين .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من "ص" وفي هامش (ظ) : معتمد وهو ما في التيسير ، وانظر تيسير الخاوي لوحة ٧٦ .

سبعمائة وخمسون ونصف ثُمْنُ شيء (تعديل سبعمائة وخمسون منها)^(١) سبعة أثمان شيء ونصف ثُمْنُ شيء ، فيعدل نصف ثُمْنُ شيء خمسين ، فثُمْنُ الشيء مائة فلزيد ثمانمائة ولعمرو ألفان إلا نصف ما لزيد وذلك ألف وستمائة .

ولو قال : لزيد عليّ ألف و ثُمْنُ ما لعمرو ولعمرو عليّ ألفان ونصف ما لزيد فتجعل ما لزيد شيئا فيكون لعمرو ألفان ونصف شيء يزيد ثُمْنُها وهو مائتان وخمسون ونصف ثُمْنُ شيء على الألف الذي هو لزيد فيكون له ألف ومائتان وخمسون ونصف ثُمْنُ شيء وذلك [يعدل]^(٢) الشيء المفروض فألف ومائتان وخمسون تعديل سبعة أثمان شيء ونصف ثُمْنُ شيء ، [ونصف ثُمْنُ شيء]^(٣) يعدل ثلاثة وثمانين وثلاثا ، فثُمْنُ الشيء مائة وستة وستون وثلثان ، والشيء ألف وثلثمائة وثلاثة وثلثون وثلث وهو ما لزيد ولعمرو ألفان ونصف ما لزيد وذلك ألفان وستمائة وستة وستون وثلثان .

ولو قال : لزيد عليّ ألف و ثُمْنُ ما لعمرو ولعمرو ألفان إلا نصف ما لزيد فتجعل ما لزيد شيئا فيكون لعمرو ألفان إلا نصف شيء يزيد ثُمْنُها^(٤) وهو مائتان [١٦٥] وخمسون إلا نصف ثُمْنُ شيء على الألف الذي هو لزيد فيكون ألف ومائتان وخمسون إلا نصف ثُمْنُ شيء وذلك يعدل الشيء ، فألف ومائتان وخمسون تعديل شيئا ونصف ثُمْنُ شيء ، فنصف ثُمْنُ الشيء ثلاثة وسبعون وتسعة أجزاء من سبعة عشر والشيء ألف ومائة وستة وسبعون وثمانية أجزاء من سبعة عشر وهو ما لزيد ، ولعمرو ألفان إلا نصف ما لزيد وذلك ألف وأربعمائة وأحد عشر وثلاثة عشر جزءاً من سبعة عشر^(٥) .

(١) في (ظ) بدل ما بين القوسين " يعدل شيئا ، فسبعمائة وخمسون منها تعديل " .

(٢) في الأصل : " يعرض " .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وفي هامش (ظ) : " في نسخة أخرى وصوابه ونصف ثُمْنُ شيء وكذا هو في التيسير ، وانظر تيسير الخاوي لوجه ٧٦ .

(٤) أي الألفان .

(٥) انظر مسائل الفصل في فتح العزيز ٣٢٩/٥ و ٣٣٠ ، اخلاص الناوي ٢/٢٨٤ و ٢٨٥ ، الغرر البهية ٥/٥٩٢-٥٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٢٩٥ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ٣/١٧ .

فصل

م وقبل تفسيره في الإقرار بشيء ، م أو بكذا كأن قال : له عليّ شيء أو كذا بحجة بُر
أو ثمر ، م وبنجس يجوز اقتناؤه كالخمر المحترمة^(١) والسرقة^(٢) ، م ويقبل بنجس يجوز^(٣)/
اقتناؤه أو لا يجوز في قوله غصبت منه شيئاً أو كذا^(٤) ، م ولا يقبل تفسيره بجواب السلام ،
م ولا بعيادته^(٥) ، م ويقبل^(٦) تفسيره في الإقرار بمال ؛ م أو مال عظيم ؛ م أو كثير ؛ م أو
أكثر من مال (فلان سواء علم مال فلان أو لم يعلم)^(٧) ؛ أو مما شهد به الشهود أو قضى
القاضي له به بأقل متمول^(٨) ، م ومستولده^(٩) (لأنه يحتمل أن يريد بعظيم عظيم خطره

(١) في (ص) : " كالخمر أو المحترمة " .

(٢) إنما جاز في النجس المذكور لوجوب تسليمه ولأن ذلك يحرم أخذه ويجب رده ، قال الأنصاري
والشريبي : وقضية التعليل كما قال الأسنوي وغيره قبول تفسيره باخمة غير المحترمة إذا كان المقرر له
ذمياً ؛ لأن على غاصبها منه ردها عليه إذا لم يتظاهر بها اهـ .

انظر المذهب ٦٨٧/٥ ، الوسيط ٣٣٠/٣ ، أسنى المطالب ٣٠٠/٢ ، مغني المحتاج ٢٨٤/٣ .

(٣) نهاية الوجه (٢٣١) من (ظ) .

(٤) لكون الغصب لا يقتضي إلا القهر والأخذ .

انظر روضة الطالبين ٢٦/٤ ، الغرر البهية ٥٩٥/٥ ، نهاية المحتاج ٨٧/٥ .

(٥) لبعد فهمهما في معرض الإقرار لأنه لامطالبة بهما ولو قال له عليّ حق قبل تفسيره بهما لأن الحق يطلق
عرفاً على ذلك بخلاف الشيء .

انظر التهذيب ٢٣٧/٤ ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية القليوبي ١٢/٣ ، فتح الجواد ٥٣٢/١ .

(٦) في (ص) : " وقبل " .

(٧) في (ص) يدل ما بين القوسين : " السلطان " .

(٨) المتمول : هو ما يسد مسدّاً أو يقع موقعاً من جلب نفع أو دفع ضرر ، قال ابن حجر : ولو قال بمال
لكان أولى إذ يقبل بمال غير متمول كتمر وحبة بر فالتمول أحص مطلقاً اهـ ، ولذا عبر في البهجة
بالبسير بدل المتمول المذكور في الحاوي .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٥/٣ ، البهجة مع الغرر البهية ٥٩٧/٥ ، فتح الجواد ٥٣٢/١ .

(٩) في الأصل : " بمستولدة " ، وإنما صح تفسيره بمستولدة وإن كان لا يجوز بيعها لأنها تزجر ويتنفع بها . =

بكفر مستحله وإثم غاصبه ؛ وبأكثر من مال فلان أنه أكثر لكونه حلالاً وذلك حراماً^(١) ، م ولا يقبل بنجس يقتنى أو لا يقتنى^(٢) ، م وقبل تفسيره في الإقرار بدرهم أو دريهم ، م أو درهم صغير^(٣) (بالدرهم الإسلامي ، م)^(٤) وهو خمسون شعيرة وخمساها^(٥) ، م وقبل تفسيره في الإقرار بالدينار^(٦) (الإسلامي وهو ثنتان وسبعون)^(٧) شعيرة ، والمعتبر حبة الشعيرة المتوسطة^(٨) غير المقشرة التي قطع من طرفيها ما دق وطال ، م والدرهم أو الدينار المصغر وغيره ، والموصوف بالصغر وغيره محمول على القدر المذكور إلا إذا فسره بالدرهم أو الدينار الناقص ، م أو المغشوش فإنه يقبل إن [وصل]^(٩) وصف النقصان أو الغش بالإقرار ، م أو يتعارف في موضع الإقرار الناقص أو المغشوش فإنه يقبل كطبرية الشام^(١٠) إذا أقر بذلك الموضع فإن درهما أربعة

= انظر فتح العزيز ٣٠٥/٥ ، الغرر البهية ٥٩٨/٥ ، غاية البيان ص ٣١٥ .

(١) انظر الأم ٢٣٧/٣ و ٢٣٨ ، المهذب ٦٨٨/٥ ، التهذيب ٢٣٨/٤ ، فتح العزيز ٣٠٦/٥ و ٣٠٧ ، روضة الطالبين ٢٩/٤ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) أي لا يقبل تفسيره المال بالنجس لكونه ليس بمال .

انظر التهذيب ٢٣٨/٤ ، اخلاص النواي ٢٨٥/٢ ، مغني المحتاج ٢٨٦/٣ .

(٤) في (ص) : " بما يذكر " .

(٥) "م" مثبت من (ظ) لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٠ [ودرهم صغير خمسين شعيرة وخمسيها] .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والدرهم الإسلامي يكون خمسين شعيرة وخمسيها " .

(٧) " بالدينار " مكررة في الأصل .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بما يذكر ، م والدينار الإسلامي يكون ثنتين وسبعين " .

(٩) في الأصل : "م" ولم أثبتها لعدم ذكر ذلك في الخاوي الصغير .

(١٠) في الأصل : " وصف " .

(١١) طبرية الشام تقع في الشمال الشرقي من فلسطين على شاطئ بحيرة طبرية الغربي على بعد عشرين

كيلا إلى الجنوب من مصب نهر الأردن في بحيرة طبرية قال النووي : وإنما قالوا طبرية الشام احترازا عن

طبرستان البلدة المعروفة بعراق العجم .

دوانيق^(١) ، م ولا يقبل تفسير الدرهم أو الدينار بالفلوس ، م وقبل تفسيره في الإقرار بألف في هذا العبد بأن قال : له في عيدي هذا ألف بألف هو أرش المقر له في رقة هذا العبد بجنايته على نفسه أو على ماله ، م أو بألف له عليه وقد رهن هذا العبد به ، م أو بألف قد وزنه المقر له في شراء عُشُر العبد بالألف ، م وقبل قوله هذا الشيء لك عارية ، (ويكون إقرارا له بالعارية لا بالملك)^{(٢)(٣)} .

فصل

م وقبل الاستثناء من المقرّم^(٤) بشرط أن يتصل الاستثناء بالإقرار ، ولا يتخلل^(٥) بينهما كلام أجنبي ولا سكوت طويل فإن لم يتصل به لم يصح الاستثناء ، م وبشرط أن يقصد الاستثناء من أول الإقرار فإن لم يقصده من الأول لم يصح^(٦) ، م وبشرط أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه فإن استغرق لم يصح الاستثناء حتى لو قال : له عليّ عشرة

= انظر تهذيب الأسماء واللغات ١/٣/١٩٢ ، معجم بلدان فلسطين لمحمد محمد شراب ص ٤٩٨ .

(١) الدوانيق : جمع دائق وهو معرب تفتح فيه النون وتكسر والكسر أفصح ويجمع أيضا على دوانق وهو ضرب من النقود الفضية وزنه ثماني حبات وخمسة حبة وقد ذكر محمد رواس قلعه جي في معجم لغة الفقهاء ص ٤١٨ أنّ الحبة تساوي = ٠.٥٨٦ غرام فيكون الدائق يساوي ٤٩٢. من الغرام .

انظر النظم المستعذب ١/٢٥٥ ، المصباح المنير ص ٢٠١ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٨٣ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا يكون قوله هو لك عارية إقرار بالملك للمقر له " .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٥/٦٨٧-٦٩٠ ، الوسيط ٣/٣٣٠-٣٣٣ و ٣٣٦ ، روضة الطالبين ٤/٢٥ و ٢٦ و ٢٨-٣٠ و ٣٢ و ٣٣ ، اخلاص النواي ٢/٢٨٥-٢٨٧ .

(٤) م مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لروحة ١١٩ [واستثناء متصل قصده أولا] .

(٥) نهاية اللوحة (١١٩) من (ص) .

(٦) الذي صححه النووي في باب الطلاق الاكتفاء بالقصد قبل الفراغ من الاستثناء وإن لم يقارن أولها قال الأنصاري ونص عليه في البويطي اهـ ، واختار ذلك هنا ابن المقري وابن حجر والشريبي والرملي .

انظر روضة الطالبين ٦/٨٤ ، اخلاص النواي ٢/٢٨٩ و ٢٩٢ ، الغرر البهية ٥/٦٠٥ ، فتح الجواد ١/٥٣٤ ، الإقناع ٢/١٠٩ ، نهاية المحتاج ٥/١٠٥ .

إلا عشرة يلزمه عشرة ، م وقبل الاستثناء المذكور من غير أن يُجمع المفرق من المستثنى منه أو المستثنى فلو قال : له عليّ درهم ودرهم ودرهم إلا درهما ، أو قال : له عليّ درهما ودرهم إلا درهما لزمه ثلاثة دراهم^(١) ، أما لو قال : له عليّ درهم ودرهما إلا درهما لزمه درهما^(٢) ، ولو قال : له عليّ ثلاثة دراهم إلا درهما ودرهما ودرهما ، أو قال : ثلاثة إلا درهمين ودرهما لزمه درهم ، أو قال : ثلاثة إلا درهما ودرهما لزمه درهم ، ولو قال : له عليّ درهم ودرهم ودرهم إلا درهما ودرهما يلزمه ثلاثة .

م وقبل استثناء لا يستغرق المستثنى منه كما ذكرنا أو أخرج المستثنى عن الاستغراق فلو قال : له عليّ عشرة إلا عشرة إلا خمسة كان مقرا بخمسة ويكون المقرّ به المستثنى الأخير المثبت حتى يكون الإقرار في قوله له عليّ عشرة إلا عشرة إلا درهمين بدرهمين ، وإلا ثلاثة فثلاثة ، وإلا أربعة فأربعة .

م وقبل^(٣) / الاستثناء المذكور ولو كان من نفي ؛ فلو قال : ليس لزيد عليّ شيء إلا درهما لزمه درهم ، وكذا لو قال : له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية يلزمه تسعة فإن الاستثناء من النفي إثبات كما أنه من الإثبات نفي ، ومعناه إلا تسعة لا تلزم إلا ثمانية تلزم فيلزمه الثمانية والواحد الباقي من العشرة ، وضابطه أن يجمع كل ما هو إثبات ثم كل [١٦٦] ما هو نفي ونسقط المنفي من المثبت فالباقي هو اللازم ، ولو قال : له عليّ عشرة إلا تسعة إلا ثمانية وهكذا إلى الواحد لزمه خمسة فإن الأعداد المثبتة ثلاثون والمنفية خمسة وعشرون ، وطريق تمييز المثبتات من المنفيات إذا كان يتلوا كل شفع منها وترا وكل وتر منها شفعا أن ينظر فإن كان المقرّ به أولا شفعا كانت الأوتار منفية والأشفاع مثبتة ، وإن كان المقرّ به أولا وتراً كان الأشفاع منفية والأوتار مثبتة ، فالأشفاع في قوله عليّ عشرة إلا

(١) لأن الدرهم المستثنى في صورتين مستثنى من درهم واحد فيستغرق فيلغو .

انظر المهذب ٥/٦٩٦ ، أسنى المطالب ٢/٣١٦ ، مغني المحتاج ٣/٣٠١ .

(٢) لصحة المستثنى لكونه درهم من درهمين .

(٣) نهاية الوجه (٢٣٢) من (ظ) .

تسعة إلى الواحد مثبتة والأوتار منفية ، والطريق العام لتمييز المثبتات من المنفيات أن المثبت هو المستثنى منه أولا وأشفاع مرات الاستثناءات ، والمنفي هو أوتار مرات الاستثناءات ، ولمعرفة اللازم في الإقرار إذا تعدد الاستثناء ضابط آخر وهو أن نضيف آخر المستثنيات إلى المستثنى منه أولا إن صار منه شفعا^(١) ونأخذ نصفهما فيكون اللازم ، وإلا فنضيف الذي قبل المستثنى آخر إلى المستثنى منه أولا ونأخذ نصفهما ونسقط منه المستثنى آخر فيكون الباقي هو اللازم^(٢) ، وهذا الضابط يختص بما إذا كانت الأعداد المذكورة على التوالي الطبيعي كالمثال المذكور والضابط الأول يعم .

م والطلاق كالإقرار عند الاستثناء في المسائل المذكورة^(٣) حتى يشترط اتصال المستثنى بالمستثنى منه والقصد إليه أولا وعدم الاستغراق أو الإخراج عنه وعدم جمع المفرق وحتى يجوز الاستثناء من النفي فلو قال : أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا وقعت ثلاث ، ولو قال : أنت طالق ثلاثا إلا ثلاثا إلا واحدة يقع واحدة ، ولو قال : أنت طالق طلقة وطلقة وطلقة إلا طلقة يقع ثلاث ، ولو قال : أنت طالق ثلاثا إلا طلقة وطلقة وطلقة يقع طلقة ، ولو قال : أنت^(٤) طالق خمسا إلا أربعا [إلا ثلاثا]^(٥) إلا اثنتين إلا واحدة يقع ثلاث طلاقات .

وقبل الاستثناء المذكور ولو كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه ، م لكن بشرط أن لا يفسر المستثنى بما يستغرق المستثنى منه ؛ فلو قال : له علي ألف إلا ثوبا صح استثناء الثوب إن لم نقومه بألف ، م وقبل قوله المستثنى هذا العبد ومات غيره ، فلو قال : هؤلاء العبيد العشرة لزيد إلا واحدا ومات أو قتل تسعة منهم وقال^(٦) : المستثنى هذا الباقي قبل

(١) أي صار عدد المستثنيات من المستثنى بدون عده شفعا كأن قال له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة .

(٢) وذلك كالمثال المذكور في الحاشية مع قوله إلا خمسة .

(٣) ومثل الطلاق العتق والنذر واليمين ونحوها .

انظر الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٣٣ ، الغرر البهية ٥/٦٠٨ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) في الأصل : "ولو قال " .

منه ، وكذا لو قال : هذه الدار لزيد إلا ذلك البيت فإن الاستثناء يصح من المعين كما يصح من غيره^(١) .

فصل

م وقيل تفسير قوله : عليّ ألف بالمؤجل إن اتصل ذكر الأجل بالإقرار بأن قال : له عليّ ألف مؤجل إلى وقت كذا سواء أطلق المقرّ به أو أسنده إلى سبب ؛ وذلك فيما يلزمه التأجيل كالدية بأن يقول : قتله ابن عمي فلان خطأ ولزمني من دية ذلك القتل كذا مؤجلا إلى وقت كذا ، أو يقول عليّ كذا بسبب ذلك ، أو يتعجل ويتأجل كثن المبيع ، فأما غيرهما فيلغوا ذكر الأجل فيه كأن [قال:]^(٢) ^(٣) / أقرضني كذا إلى وقت كذا^(٤) ، م وقيل تفسير قوله : عليّ ألف بأنه من ثمن هذا العبد أو عبد وما سلّم العبد فإذا سلّم سلّمت الثمن ، وإنما يقبل إذا ذكره متصلا ، ولا فرق في قوله : ما سلّم بين أن يكون متصلا بالإقرار أو لم يكن متصلا به ولكن بعد أن ذكر أنه من ثمن عبد متصلا بالإقرار ، أما لو قال : له عليّ ألف ثم قال بعد زمان : من ثمن عبد ما سلّمه لزمه الألف ولم يقبل قوله : إنه من ثمن عبد ، وقبل قوله مع يمينه في لقنت الإقرار بغير لغتي وما فهمته^(٥) ، م وقبل تفسير

(١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٧/١٩-٢٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٣٤٣-٣٤٧ ، الغرر البهية ٥/٦٠٣-٦٠٨ ، الإقناع ٢/١٠٩-١١١ ، غاية البيان ص ٣١٣ و٣١٤ .

(٢) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٣) نهاية الوجه (٢٣٣) من (ظ) .

(٤) معنى العبارة أي أقر بقوله : أقرضني كذا مؤجلا ، ولو عبر الشارح بها كما عبر الرافعي لكان أوضح للمراد . انظر فتح العزيز ٥/٣٣٦ .

(٥) ومثل ذلك ما لو ادعى أنه كان يوم الإقرار صبيا وأمكن ذلك ، أو ادعى الإكراه وثمّ أمارة عليه ، قال الأنصاري : وأفهم قوله في هذه الصورة "مع يمينه" قبول قوله في الصور الثلاث قبلها بغير يمين وليس كذلك ، بل إن صدقه المقرّ له في المسائل كلها فلا يمين وإلا فلا بد من اليمين اهـ بتصرف يسير وبنحوه قال ابن المقرئ .

انظر روضة الطالبين ٤/٢٥ ، ٥١ ، اخلاص النواوي ٢/٢٨٩ ، الغرر البهية ٥/٦١٠ .

قوله : له عليّ ألف بالوديعة إن اتصل ذكرها بالإقرار^(١) / ، وكذا لو جاء بألف وقال : المُقرّ به هذا وهو وديعة عندي وقال المقرّ له : هذا الألف لي عندك وديعة ولي عليك ألف أخرى دينا ؛ فإن المقرّ يصدق باليمين ، م وقبل قوله في تلف ما ثبت أنه وديعة ، م وفي رده بعد الإقرار لا قبله فيهما^(٢) ، م وقبل في قوله : له عليّ ألف في ذمتي م أو دينا قوله : أردت الوديعة لتحليفه المقرّ له أن المقرّ به ألف غير الوديعة^(٣) لا لحلف نفسه^(٤) .

فصل

م وإذا قال : هذه الدار لفلان وكان ملكي إلى الآن أو إلى وقت الإقرار لزم للمقرّ له ما

(١) ما ذكره الشارح من اشتراط اتصال ذكر الوديعة بالإقرار لقبول تفسير المقرّ تبع فيه صاحب التعليقة وتبعه على ذلك تلميذه ابن الوردي في بهجته ، وهو قول في المذهب ووجهه : أنّ كلمة عليّ تقتضي الثبوت في الذمة ، والوديعة لا تثبت في الذمة فلا يجوز التفسير بها ، والقول الثاني عدم اشتراط ذلك وهو مفهوم كلام الخاوي حيث لم يتعرض لهذا الشرط وهو الأظهر في الروضة وأصلها لأنّ الوديعة يجب حفظها فلعله أراد بكلمة عليّ الإخبار عن هذا الواجب ، ويحتمل أيضاً أنه تعدى فيها حتى صارت مضمونة عليه ، فلذلك قال : عليّ ، وأيضاً فقد تستعمل عليّ بمعنى عندي ، وقد ذكر الرافعي أنّ الشيخ أبا حامد نسب القولين إلى نصه في الأم .

انظر فتح العزيز ٣٣٧/٥ ، الخاوي الصغير لائحة ١٩ ب ، روضة الطالبين ٤/٤٩ ، التعليقة للطاوسي لائحة ١٤٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥/٦١٠ و٦١١ .

(٢) نهاية اللوحة (١٢٠) من (ص) .

(٣) لتناقضه في ذلك بتكذيب نفسه بالإقرار بالوديعة يقتضي وجوب ردها أو ضمانها والتالفة لا يجب ردها ولا ضمانها .

انظر المذهب ٥/٧٠٠ ، اخلاص النواي ٢/٢٨٨ .

(٤) أي يقبل تفسيره بالوديعة في أحد الألفين خلف المقرّ له وإنما لا يعتبر حلف نفسه لأن العين المودعة لا توصف بكونها دينا أو في الذمة .

انظر التهذيب ٤/٢٥٢ ، أسنى المطالب ٢/٣١٣ ، مغني المحتاج ٣/٢٩٩ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٤٩-٣٥١ ، التهذيب ٤/٢٤٧ و٢٤٨ و٢٥١ و٢٥٢ ، روضة

الطالبين ٤/٤٨-٥١ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٢٨٧-٢٨٩ .

أقره ويلغو آخر كلامه ، م بخلاف الشهادة فإن الشاهد لو قال : أشهد أن فلانا أقر لفلان بكذا وكان ملك المقر إلى الآن أو إلى وقت الإقرار [١٦٧] لم تقبل شهادته^(١) ، م وكذا لو قال : له علي ألف لا يلزم لزمه الألف ويلغو آخر كلامه ، وكذا لو قال : علي ألف قضيته لزمه الألف ، وكذا لو قال : له ألف من ثمن خمر ، م وكذا لو قال : لفلان علي ألف من ضمان ضمانته بشرط (الخيار أو بشرط براءة الأصيل)^(٢) ، م وكذا لو قال : له علي في ميراث أبي ألف ، م وكذا لو قال : له علي ألف في الكيس لزمه الألف سواء كان فيه شيء أم لا وسواء كان الذي فيه ناقصا أم لا ، م وكذلك لو قال : له علي الألف الذي في الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الألف^(٣) ، م (لا التمام في هذه الصورة إن كان فيه شيء ونقص عن الألف فإنه لا يلزمه التمام ولا يلزمه إلا ما في الكيس^(٤))^(٥) ، م ولا يلزمه ما جعل ظرف المقر به كقوله له عندي سيف في غمد ولا ما جعل مظروف المقر به كقوله له عندي غمد

(١) وفارقت الشهادة الإقرار بأن المقر يشهد على نفسه فيؤاخذ بما يصح من كلامه بخلاف الشاهد فإنه

يشهد على غيره فلا تقبل شهادته إلا إذا لم يتناقض .

انظر اخلاص الناي ٢/٢٩٣ ، الغرر البهية ٥/٦١٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) مذكره المصنف من لزوم الألف في هذه الصورة وهي قوله : له علي الألف الذي في الكيس إذا لم يكن

فيه شيء هو أحد وجهين ذكرهما الرافعي كالغزالي بلا ترجيح قال في الروضة : ينبغي أن يكون الراجح عدم اللزوم لأنه لم يعترف بشيء في ذمته اهـ وهو الذي اعتمده ابن المقري وابن حجر والشريبي والرملي .

انظر فتح العزيز ٥/٣١٨ ، روضة الطالبين ٤/٣٦ ، اخلاص الناي ٢/٢٩٣ و ٢٩٤ ، فتح الجواد ١/٥٣٥ ، مغني المحتاج ٣/٢٩٢ ، نهاية المحتاج ٥/٩٦ .

(٤) لجمعه بين التعريف والإضافة ، قال ابن حجر : وتعريف الموصول أقوى من تعريف آل لدلالته على العلم بالصلة واستقرارها في ذهن السامع فلا يكفي تعريف آل وحدها على الأوجه .

انظر فتح العزيز ٥/٣١٨ ، فتح الجواد ١/٥٣٥ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولزم المقر المقر به في الصور المذكورة لا التمام إن نقص في الصورة

الأخيرة وهي قوله : الذي في الكيس فإن هذه الصورة إن كان فيه ألف أو لم يكن فيه شيء لزمه الألف ، فأما إن كان فيه شيء ونقص عن الألف لم يلزمه التمام ولا يلزمه إلا ما في الكيس " .

فيه سيف ، م ولا حمل الجارية في الإقرار بها ، م بخلاف فص الخاتم فإنه لو قال: هذا الخاتم لفلان دخل الفص الذي عليه في الإقرار^(١) ، وكذلك لا يلزم المقر به في قوله مالي لفلان ، م ولا في قوله لفلان ألف في مالي ، م أو ألف في ميراثي من أبي^(٢) ، م ولا في الإقرار المعلق ؛ م سواء أحر التعليق كقوله له علي ألف إن شاء الله ، أو قدمه كقوله إن شاء الله له علي ألف^(٣) .

فصل

م وقوله : له علي ألف ألف ، م أو علي ألف فالف ، م أو علي ألف بل ألف ، م أو علي ألف معه ألف ، م أو علي ألف تحته ألف ، م أو علي ألف فوقه ألف فإن في جميع هذه الصور يلزمه ألف واحد^(٤) ، م وقوله : علي ألف وألف ، م أو علي ألف ثم ألف ، م أو علي ألف قبله ألف ، م أو علي ألف بعده ألف ، م أو علي ألف بل ألفان فإن في هذه الصور يلزمه ألفان^(٥) ، م وقوله : له علي دراهم إقرار بثلاثة دراهم ، وكذا قوله :

(١) لتناول اسم الخاتم له .

انظر المذهب ٥/٦٩٨ ، روضة الطالبين ٤/٣٥ ، تحفة المحتاج ٧/١٩٢ .

(٢) لأن الشرط في الإقرار ألا يكون المقر به ملكا للمقر حين الإقرار لكونه إخبارا لامتليكا .

انظر الغرر البهية ٥/٦١٩ و٦٢٠ ، الإقناع ٢/١٠٨ ، غاية البيان ص ٣١٢ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٥/٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٢٨٠ و٢٩١-

٢٩٣ و٢٩٦-٢٩٨ ، الغاية القصوى ١/٥٥٥ و٥٥٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٣٠٥-

٣٠٧ و٣١٢ ، فتح الجواد ١/٥٣٥ و٥٣٦ .

(٤) إنما يلزمه ألف واحد في هذه الصور لاحتمال التأكيد في الصورة الأولى وأما الثانية فلأن الفاء قد تأتي

لغير العطف فيؤخذ باليقين ، وأما في الثالثة فلأنه ربما قصد الاستدراك فتذكر أنه لاجابة إليه فأعاد

الأول وأما في بقية الصور فلأنه ربما أراد أن معه ألف لي أو فوقه جودة أو تحته رداءة .

انظر التهذيب ٤/٢٤٩ ، فتح الجواد ١/٥٣٦ ، مغني المحتاج ٣/٢٩٣-٢٩٥ .

(٥) إنما لزمه الألفان في هذه الصور لاقتضاء العطف التغير ، والفرق بين لزوم الألفين في قوله هنا قبله أو

بعده ألف ، وبين لزوم ألف واحد في قوله فوقه أو تحته ألف بأن التحتية والفوقية طرفان يصلحان بمكان =

له^(١) علي ألف وألف وإقرار بثلاثة آلاف ، م إن لم يؤكد الثاني بالثالث ، فإن أكد به لم يلزمه إلا ألفان ، وعدم تأكيده به بأن يريد التكرار بالكل أو لا يريد التكرار ولا التأكيد ، أو يريد بالثالث تأكيد الأول للفصل^(٢) ، أو بالثاني تأكيده^(٣) (للإختلاف كما سيأتي في الطلاق^(٤) إن شاء الله تعالى)^(٥) .

وقوله : علي درهم بل ديناران [إقرار]^(٦) بالكل وهو الدرهم والديناران^(٧) ، م وقوله : لفلان علي كذا درهم بالرفع أو النصب أو الجر أو الوقف ، وبإفراد كذا أو تكراره إقرار بدرهم^(٨) ، م لا إن كرر كذا بالواو ، م أو بثم ونصب درهما فيهما (فإنه يلزمه بعدد كذا)^(٩)^(١٠) ، م وقوله : علي واحد في ألف إقرار بدرهم واحد م إن لم يرد الحساب م

= الحفظ وليس كذلك القبلية والبعدية فإنهما للزمان فتعين أن يكون لما قبل الألف أو بعده من الزمان وحكمه في الوجوب حكمه . انظر المراجع السابقة .

(١) نهاية الوجه (٢٣٤) من (ظ) .

(٢) " للفصل " سقط من (ص) .

(٣) أي الأول .

(٤) هو في الجزء الثاني الذي لا يزال مخطوطا .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في الأصل : " اقر " .

(٧) في (ص) : " له علي ألف درهم بل ديناران إقرار بالكل وهو الدرهم والديناران " ، قلت : قوله ألف درهم هو سبق قلم من الناسخ لكونه في الحكم لم يتعرض للألف .

(٨) لأن الدرهم تفسير لما أبهمه بقوله كذا ، وإن اقتضى النصب لزوم عشرين لكونه أول عدد مفرد ينصب الدرهم عقبه إذ لا ينظر في تفسير المبهم إلى الإعراب .
انظر الغرر البهية ٦٢٦/٥ ، مغني المحتاج ٢٨٦/٣ و ٢٨٧ .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإن لم يكرر كذا ، أو كرهه ولكن لم يكرر بالواو أو بثم ، أو كرهه بهما ولم ينصب الدرهم لم يلزمه إلا درهم ، وإن كرر بالواو أو بثم ونصب الدرهم كقوله : له علي كذا وكذا درهما ، أو كذا ثم كذا درهما لزمه درهما " .

(١٠) ما اختاره المصنف هنا من لزوم الإقرار بعدد تكرار قوله كذا هو وجه في المذهب اختاره النووي في =

والمعينة بل أراد الظرف أو أطلق ، م أو أراد الحساب ولم يفهمه فيما إن أراد المعينة لزمه ألف ودرهم وإن أراد الحساب وفهمه لزمه ألف ، م وحكم الطلاق حكم الإقرار في هذه الصور المذكورة فلو قال : أنت طالق طلقه في طلقين فإن أطلق أو أراد الظرف وقعت واحدة وكذا إن أراد الحساب ولم يفهمه وإن أراد الحساب وفهمه وقعت طلقان وإن أراد المعينة وقعت ثلاث طلاقات ، م والألف في قوله عليّ ألف ودرهم مبهم حتى يكون له تفسير الألف بغير الدرهم ، م والألف في قوله : عليّ ألف وخمسة عشر درهماً ، م أو عليّ ألف وخمسة وعشرون درهماً ليس مبهماً فلا يكون له تفسيره بغير الدراهم وحيث كان الدرهم تمييزاً كان تمييزاً لجميع الأعداد المذكورة وحيث كان مستقلاً بنفسه لم يكن تفسيراً للأعداد المتقدمة ، م والنصف في قوله عليّ درهم ونصف ليس مبهماً بل النصف من الدرهم^(١) بخلاف قوله عليّ نصف ودرهم فإن النصف مبهم^(٢) .

فصل

م والدار مثلاً في قوله : هذه الدار لزيد بل لعمرى تسلم إلى زيد ، م ويغرم المقر قيمتها لعمرى^(٣) ، م ولو قال : غصبت هذا العبد من زيد وهو لعمرى فيسلم إلى زيد ولا يغرم

= المنهاج وابن المقرى ووجهه أن الدرهم تفسير لكل منهما بمقتضى العطف ، قال ابن السوردي في بهجته فيه نظر أي إنما يلزمه درهم واحد قال الأنصاري : واختاره السبكي ، ويؤيده ما مر من أنه لا ينظر في تفسير المبهم إلى الإعراب اهـ وقد ضعف ابن حجر والرملي ما اختاره السبكي .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٢٨٧/٣ ، بهجة الوردية مع الغرر البهية ٦٢٧/٥ ، خلاص النواي ٢٩٨/٢ ، تحفة المحتاج ١٧٧/٧ ، نهاية المحتاج ٨٩/٥ .

(١) إنما اعتبر الألف في الصورة السابقة والنصف في هذا الصورة مفسراً لاميها لسبق الفهم إليه وجريان العادة به .

انظر فتح العزيز ٣١١/٥ ، خلاص النواي ٢٩٨/٢ ، الغرر البهية ٦٢٨/٥ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢٦/٧-٢٨-٥٥-٥٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣١٠/٥-٣١١ و٣١٤ و٣١٥ و٣٢١-٣٢٥ ، التهذيب ٤/٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٨-٢٥٠ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٨٩/٥-٩١ و٩٣ و٩٤ و٩٧ و٩٨ ، الغرر البهية ٦٢٢/٥-٦٢٩ .

(٣) إنما يغرم لعمرى لأنه حال بينه وبين ملكه بإقراره الأول والحيلولة توجب الضمان كالإتلاف .

لعمرو^(١) ، م والإقرار بتاريخين ، (م أو بلغتین)^(٢) إقرار واحد ؛ فلو قال يوم السبت : لزيد عليّ ألف وقال يوم الأحد : لزيد عليّ ألف ، (م أو أقر مرة بالعريّة ومرة بالعجمية)^(٣) لم يلزمه إلا ألف سواء أقر في مجلس أو مجلسين ، وسواء كتب صكا أو صكين ،^(٤) م وكذا الإقرار بقدرين إقرار واحد ؛ فلو أقر لزيد مرة بألف ومرة بألفين لم يلزمه إلا واحد من المذكورين وهو الأكثر ، م وكذلك الإقرار بمطلق ومضاف إقرار واحد ؛ فلو أطلق الإقرار وقال : لزيد عليّ ألف ثم أضاف وقال : لزيد عليّ ألف من ثمن جارية ، أو أضاف ثم [١٦٨] أطلق لم يلزمه إلا ألف واحد^(٥) ، م لا الإقرار بسبيين (م أو بصفتين)^(٦) فإنه ليس بإقرار واحد ؛ فلو أقر لزيد مرة بألف من ثمن جارية ومرة بألف من ثمن عبد ، (أو أقر)^(٧) مرة بألف صحاح ومرة بألف مكسرة لزمه ألفان^(٨) ، م ولو كان بكل إقرار شاهد واحد فيما إذا أقر بتاريخين أو لغتين أو قدرين أو مطلق ومضاف فإنه إقرار واحد أيضا فيثبت

= انظر التهذيب ٤/٢٥٥ ، فتح العزيز ٥/٣٤١ و٣٤٢ ، نهاية المحتاج ٥/١٠٤ .

(١) لأنه لا منافاة بين إقراريه فقد يكون الملك للثاني ، واليد للأول بإجارة أو رهن أو نحوهما .
انظر المراجع السابقة .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " م وكذا الإقرار بلغتين ، فلو أقر لزيد بألف مرة بالعجمية ومرة بالعريّة / لا يلزمه إلا ألف واحد " .

* نهاية اللوحة (١٢١) من (ص) .

(٥) إنما يعتبر الإقرار في الصور الأربع السابقة إقرارا واحدا لأن تعدد الخبر لا يقتضي تعدد المخبر عنه ، فيجمع إلا إذا عرض ما يمنع الجمع والتنزيل على واحد فحينئذ يحكم بالمغايرة كما سيأتي .
انظر روضة الطالبين ٤/٤٠ ، الغرر البهية ٥/٦٣٢ و٦٣٣ ، تحفة المحتاج ٧/٢٠٠ و٢٠١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يلزمه ألفان ، م ولا الإقرار بصفتين فلو أقر لزيد " .

(٨) لأنه امتنع وتعذر الجمع بين الإقرارين في هاتين الصورتين فيحكم بالمغايرة ويؤخذ بهما كما سبق قريبا .

بشهادتهما^(١) ، م لا الإنشاء بتاريخين أو لغتين فإنه ليس بواحد ، ولا يثبت إذا كان بكل من الإنشائين شاهد واحد^(٢) ؛ فلو شهد واحد بأنه باع داره من زيد يوم السبت وآخر أنه باع منه^(٣) / [يوم الأحد ، أو شهد أحدهما أنه باع منه بالعريية وآخر أنه باع منه]^(٤) بالعجمية لم يثبت بشهادتهما شيء ، وكذا في سائر الإنشاءات وفي الأفعال كالقذف والقبض والزنا والقتل ؛ فلو شهد أحدهما أنه قذفه يوم السبت أو بالعريية وآخر أنه قذفه يوم الأحد أو بالعجمية لم يثبت القذف ، وكذا لو شهد أحدهما أنه قبض يوم السبت مائة وآخر أنه قبض يوم الأحد مائة لم يثبت القبض بشهادتهما ، وكذا لو شهد أربعة بزنا زيد بفلانة وعين كل واحد زاوية من البيت لم يثبت بشهادتهم الزنا^(٥) .

(١) إنما يثبت بشهادتهما وإن اختلفا لأن الشهادة على الإقرار لا توجب حقا بنفسه إنما هو إخبار عن ثابت فينظر إلى المخبر عنه وإلى اتفاقهما على الإخبار عنه .

انظر فتح العزيز ٥/٣٢٦ ، الغرر البهية ٥/٦٣٣ و٦٣٤ ، فتح الجواد ١/٥٣٨ .

(٢) والفرق بينهما أن كل إنشاء يوجب أمرا بنفسه ولم يتفقا على شيء واحد بخلاف الخبر فلإن تعدده لا يوجب تعدد المخبر عنه ، ومثل الإنشاء في الحكم سائر الأفعال .

انظر المراجع السابقة

(٣) نهاية الوجه (٢٣٥) من (ظ) .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٤٣ و٣٤٤ و٣٥٢ و٣٥٣ ، التهذيب ٤/٢٤٨ و٢٥٥ و٢٥٦ ، روضة

الطالبين ٤/٤٠-٤٢ و٥١ و٥٢ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٢٩٩ و٣٠٠ .

فصل في الإقرار بالنسب

[م] ^(١) يعتبر لثبوت النسب في المقرّ بالنسب أمور منها :

الذكورة ، فلا يصح استلحاق المرأة خلية كانت أو مزوجة ^(٢) .

م ومنها التكليف فلا يصح استلحاق الصبي والمجنون ويصح استلحاق الكافر والعبد والمحجور عليه .

م ويعتبر في المقرّ له بنسبه أمور منها :

كونه مجهول النسب فلو كان مشهور النسب (من غيره) ^(٣) لم يثبت نسبه بإقراره ^(٤) حتى لو كان عبده عتق عليه بإقراره ولم يثبت نسبه ، م ثم إذا كان مجهول النسب لم يفرق بين كونه حياً أو ميتاً ولا بين كونه ذا مال أو غير ذي مال .

م ومنها أن يكون نسبه منه ممكناً فلو أقر بنسب من هو أكبر منه سناً أو مثله أو دونه ولكن بزمان لا يمكن أن يلده لم يصح إقراره .

م ومنها أن لا ينكر المقرّ بنسبه من المقرّ إن كان بالغاً (هكذا ذكره الغزالي) ^(٥) والمصنف ^(٦) ؛ وقضيته أنه لو سكت المقرّ له ثبت النسب ، وقال الرافعي : المعتبر تصديقه

(١) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ١٩ب [يثبت بإقرار ذكر مكلف نسب مجهول] .

(٢) لأنه يسهل إقامة البينة على الولادة بالمشاهدة ؛ ولأن استلحاقها يتضمن اللحق بغيرها وهو باطل ، وإذا بطل في البعض بطل في الكل .

انظر فتح العزيز ٤١٣/٦ ، الغرر البهية ٦٣٥/٥ و ٦٣٦ ، تحفة المحتاج ٢٩٠/٨ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) لأن النسب الثابت من شخص لا ينتقل إلى غيره لكون الشرع يكذبه .

انظر الوسيط ٣٥٦/٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٠٤/٣ ، أسنى المطالب ٣١٩/٢ .

(٥) انظر الوسيط ٣٥٦/٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣٥٢/٥ .

(٦) حيث يقول في الخاوي الصغير لوحة ١٩ب [إن لم ينكر] ، وقد عير بذلك الرافعي في الشهادات انظر =

صرح به ابن الصباغ^(١) وغيره^(٢) ، وقال : وقضيته أنه لو سكت لم يثبت النسب^(٣) ، لا إن استلحق ميتاً فإنه يثبت نسبه ، م ولا إن^(٤) استلحق صغيراً فبلغ وأنكر نسبه من المقر فإنه لا عبرة بإنكاره ويثبت نسبه كما لو أنكر في حال الصغر^(٥) .

فصل

م يثبت بإقرار الذكر المكلف نسب المجهول الممكن منه كما ذكرنا^(٦) مع إيلاد أم المقر بنسبه إن كان الإقرار بالنسب لأحد ولدي أمتية اللتين ليستا بمزوجتين ولا مستفرشتين للسيد بإقرار الوطاء ، (فإن كانتا مزوجتين لم يعتد باستلحاقه للحوقه بالزوج ، وإن كانتا فراشاً له بأن أقر بوطنهما فالولد يلحقه بحكم الفراش لا بالإقرار)^(٧) ؛ م وكان الإقرار بالنسب مع الإقرار بالعلوق في ملكه أو الاستيلاد به أو التملك من زمان يتقدم على العلوق قطعاً^(٨) ، (أما إذا اقتصر على الإقرار بالنسب أو قال : ولدته في ملكي فلا يثبت الإيلاد في

= فتح العزيز ٣٠٠/١٣ .

(١) نقله عن ابن الصباغ الرافعي في فتح العزيز ٣٥٤/٥ .

(٢) نقله الأنصاري عن المصنف في العجائب ، وهو ما اعتمده ابن الوردي في بهجته وابن المقرئ في إرشاده .
انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦٣٧/٥ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٣٠١/٢ و ٣٠٢ .

(٣) فتح العزيز ٣٥٤/٥ ، قال الأنصاري في أسنى المطالب ٣١٩/٢ : وفرق بينه وبين الاكتفاء بالسكوت في الإقرار بالمال بأن أمر النسب خطر .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإن أنكر لم يثبت نسبه بل يعتبر تصديقه عند الإمكان ، فلو أقر بنسبه وسكت المقر بنسبه لم يثبت نسبه ، م لا إن " .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٧٠٤/٥ و ٧٠٥ ، الوسيط ٣٥٦/٣ و ٣٥٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣١٩/٢ و ٣٢٠ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٩٥/٣ و ١٩٦ .

(٦) ذكر ذلك قبل ستة أسطر تقريباً .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ملخص ماذكره الشارح أن الجارية ذات الولد إذا أقر بنسب ابنها فإنها تكون أم ولده بشرطين أحدهما : أن لا تكون الأمة مزوجة ولا فراشاً له ، والثاني : أن يكون الإقرار بالنسب مع الإقرار =

أحد الوجهين^(١) وهو الأقرب إلى القياس ، والأشبه بقاعدة الإقرار وهي البناء على اليقين ، ولقوته أعرض الأكثرون عن الترجيح^(٢) ، والثاني يثبت^(٣) وهو الأظهر عند الشيخ أبي حامد وجماعة^(٤) وهو ظاهر نصه في المختصر^(٥) ^(٦) .

م لكن إنما يثبت النسب والإيلاد إن عيّن المقر من أقرّ بنسبه من الولدين ، م أو عيّن وارثه إن مات الموروث المقر قبل التعيين ، م ثم عيّن القائف^(٧) إن لم يكن وارث ، أو قال^(٨) : لا أدري ، م ثم يقرع بين الولدين للعجز عن القائف ولا ينتظر بلوغهما للانتساب ، والعجز عن القائف بأن^(٩) / يلحقهما به أو ينفهما عنه أو يتحير ، م وإنما يقرع

= . بالعلوق في ملكه أو الاستيلاد به أو التملك من زمان يتقدم على العلوق .

(١) لاحتمال أنه استولدها بالنكاح ثم ملكها وحينئذ لاتكون أم ولد له ، وكذلك يحتمل أنه استولدها بشبهة ثم ملكها وحينئذ لاتكون أم ولد أيضا ، والأصل الرق فلا يزال بالاحتمال ، وهذا الوجه هو مقتضى كلام المصنف في الحاوي الصغير لوحة ١٩ ب حيث اشترط العلوق في ملكه ، وهو الأظهر في المنهاج وصححه ابن المقري وابن حجر .
انظر المهذب ٥/٧١٢ ، فتح العزيز ٥/٣٥٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/١١١ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٣٩ .

(٢) كذا ذكر الرافعي في فتح العزيز ٥/٣٥٥ .

(٣) لأن الظاهر أنه استولدها في الملك لأنه حاصل محقق والنكاح غير معلوم والأصل فيه العدم .
انظر المراجع الأربعة السابقة .

(٤) نقله عنهم هكذا الرافعي في فتح العزيز ٥/٣٥٥ ، ومن استظهره الشيرازي في التنبيه ص ٣٧١ ، والبغوي في التهذيب ٤/٢٧٥ .

(٥) انظر مختصر المزني ص ١١٥ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) القائف : هو الذي يتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأخيه وأبيه من قفت أثره إذا اتبعته .
انظر النهاية في غريب الحديث ٤/١٢١ ، النظم المستعذب ٢/٨٣ ، لسان العرب ٩/٢٩٣ .

(٨) أي الوارث .

(٩) نهاية الوجه (٢٣٦) من (ظ) .

لمجرد عتق الولد وعتق الأم إن أتى المقر بما يقتضي الإيلاد (إن قلنا باشتراكه)^(١) ، فإن القرعة لا تؤثر في نسب الولد وإرثه منه ؛ وإنما تؤثر في عتق من خرجت له القرعة^(٢) ، م وإذا أقرع لتعيين أحد أولاد أمة واحدة عتق من عينته القرعة ، م ومن هو أصغر منه أيضاً ؛ وذلك فيما إذا أقر لأحد أولاد أمة بالنسب مع إيلاد أم المقر بنسبه كما ذكرنا في إقراره لأحد ولدي أمتيه بالنسب ؛ كما^(٣) يعتق الأصغر من المعين إن عين الوارث أو القائف ، أما لو عين المقر فإنما يعتق الأصغر من المعين إن ثبت الاستيلاد بلا دعوى [١٦٩] للاستبراء بعد ذلك المعين ، فإن لم يثبت الاستيلاد رق من هو أصغر من المعين ، وإن ثبت الاستيلاد ولكن ادعى الاستبراء بعده رق من هو أصغر من المعين في حياة السيد وعتق بعتق الأم بعد موت السيد ، م ويدخل الأصغر من المعين في القرعة ، وفائدة إدخاله فيها اقتصار العتق عليه لو خرجت عليه لا رقه لو خرجت على غيره^(٤) ، ولا يوقف الإرث [للولد]^(٥) الذي تعين بالقرعة ومن هو أصغر منه كما لا يوقف نصيب ولد بينه وبين الآخر في الصورة السابقة^(٦) ، أما لو عين المقر أو الوارث أو القائف فإنه يثبت نسب المعين ويرث وكذا من

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) قالوا : لأنها على خلاف القياس ووردت في العتق فقصرت عليه .

انظر فتح العزيز ٣٥٦/٥ ، الغرر البهية ٦٤٤/٥ ، فتح الجواد ٥٤٠/١ .

(٣) في (ص) : " بخلاف ما إذا عينه المقر أو وارثه أو القائف فإنه يثبت النسب والإرث ، وأما الإيلاد فإنما يثبت للأم من عينه المقر أو الوارث أو القائف أو القرعة إن أقر المقر أو الوارث بما يقتضي الإيلاد " ، ولم أثبتها لأن الجملة الأولى سيأتي ذكرها بعد أسطر قليلة ، وأما الجملة الثانية فقد سبق ذكرها .

(٤) في غير الأصل : " وكذا " .

(٥) لأنه حر بكل حال لأنه إما المقر له أو ولد أم الولد فيكون حراً بموت سيد أمه .

انظر الوسيط ٣٥٨/٣ ، روضة الطالبين ٦٥/٤ ، الغرر البهية ٦٤٦/٥ و٦٤٥/٥ .

(٦) " للولد " مثبت من غير الأصل .

(٧) لأنه إشكال وقع اليأس من زواله فأشبهه غرق المتوارثين .

انظر الوسيط ٣٥٨/٣ ، روضة الطالبين ٦٥/٤ ، الغرر البهية ٦٤٦/٥ و٦٤٥/٥ .

هو أصغر منه إن ثبت الاستيلاء بلا دعوى للاستبراء كما مر^(١) (٢).

فصل

م ويثبت النسب من غير المقرّ (بأن يقول : هذا أخي أو عمي)^(٣) بإقرار الوارث بعد تحقق الشرائط المذكورة^(٤) / من قبل في المقرّ والمقرّ له سوى ذكورة المقرّ ، فيشترط في الإلحاق بغيره : كون الملحق به ميتا ، ولا فرق في الملحق به بين كونه مسلما أو كافرا ، ولا يثبت النسب من غيره بإقرار غير الوارث سواء كان أجنبيا أو ممنوعا من الإرث بعارض كالقتل واختلاف الدين^(٥) .

م ويشترط كون الوارث المقرّ حائزا ، فلو خلف الميت الملحق به زوجة مع ابن مثلا اعتبر إقرارها أيضا ، (ولا فرق بين أن يكون حيازه الملحق^(٦) تركة الملحق به بغير واسطة أو بواسطة ؛ كما إذا أقر بعمومة مجهول وهو حائز^(٧) لتركة أبيه الحائز^(٨) لتركة جده الملحق به ، فإن كان قد مات أبوه قبل جده والوارث ابن الابن فلا واسطة^(٩)) ، ولو أقر الإمام بالنسب من غيره حيث يرثه بيت المال يثبت نسبه ؛ فإن للإمام حكم الوارث ، ولو مات

(١) مر ذلك قبل سبعة أسطر تقريباً .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٧/١٠٤-١١١ ، المهذب ٥/٧١٢-٧١٤ ، الغاية القصوى ١/٥٦١ و٥٦٢ ، روضة الطالبين ٤/٦٣-٦٥ ، الغرر البهية ٥/٦٤١-٦٤٦ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) نهاية اللوحة (١٢٢) من (ص) .

(٥) وذلك لأنه لا يقبل إقراره عليه بالمال فلا يقبل عليه إقراره في النسب .

انظر المهذب ٥/٧٠٥ ، التهذيب ٤/٢٦٨ ، روضة الطالبين ٤/٦٦ .

(٦) في الأصل : " الملحق به " ، وأثبت ما في (ظ) لوضوح معناه .

(٧) أي المقر .

(٨) أي الأب .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

كافر وخلف ابنا كافرا وآخر مسلما فأقر الكافر بأخ كافر يثبت نسبه^(١) ، وكذا بالعكس ، ولو أقر بالنسب بعض الورثة وأنكر البعض الآخر لم يثبت نسبه .

م ويثبت النسب من غيره كما ذكرنا وإن سبق إنكار نسبه من الملحق به بأن نفاه باللعان ، أو من أحد الوارثين ومات ولم يخلف إلا المقرّ ، أو [من]^(٢) الوارث الحائز وأقر وارثه الحائز به^(٣) ، م وكذا يثبت النسب من غيره وإن أنكر المقرّ له نسب المقرّ منه ، م ولا يرث المقرّ بنسبه من الملحق به إن حجب إرث المقرّ^(٤) ؛ مثل : أن يقر أخ الميت بابن للميت فإن الابن يثبت نسبه منه ولا يرثه ، وإن أقر بعض الورثة بالنسب وأنكر بعضهم أخذ المقرّ بنسبه باطنا^(٥) من نصيب المقرّ إن كان صادقا بحصة المقرّ ؛ فلو خلف الميت أخوين وأقر أحدهما بأخ ثالث وأنكر الآخر لم يثبت للأخ الثالث إرث في الظاهر ؛ لكن المقرّ يجب عليه أن يشركه في الباطن بما يخصه من نصيبه وهو ثلث ما في^(٦) يده ، والطريق أن تعمل فريضة الإنكار وفريضة الإقرار ؛ ثم تنظر ما بينهما ؛ فإن كانا متماثلين اكتفيت بأحدهما ؛ وإن كانا متداخلين فتكتفي بأكبرهما ؛ وإن كانا متوافقين فتضرب وفق أحدهما في الأخرى ؛ وإن كانا متباينين فتضرب أحدهما في الأخرى ؛ ثم أقسم المبلغ على فريضة الإنكار فتدفع نصيب المنكر منه إليه ؛ ثم على فريضة الإقرار وتدفع نصيب المقرّ منه إليه ؛ وتدفع الباقي من نصيب المقرّ إلى المقرّ به .

(١) أي لكونه حائزا لركة أبيه .

(٢) " من " مثبت من غير الأصل .

(٣) في (ص) : " وأقرّ وارثه به " .

(٤) أي حجب حرمان - بخلاف حجب النقصان كما سيأتي - وذلك لأنه يلزم من إرث المقرّ له عدم إرثه

فإنه لو ورث حجب المقرّ فيخرج عن كونه وارثا فلم يصح إقراره وحينئذ لا يثبت نسبه ولا ميراثه .

انظر المذهب ٧٠٩/٥ ، الوسيط ٣٦٣/٣ و ٣٦٤ ، فتح العزيز ٣٦٢/٥ ، اخلاص النಾಯي ٣٠٦/٢ .

(٥) أي ديانة لعلمه باستحقاقه لظاهره وهو القضاء لأن الميراث فرع على النسب والنسب لم يثبت .

انظر روضة الطالبين ٦٨/٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٤١/١ و ٥٤٢ ، مغني المحتاج ٣١٠/٣ .

(٦) نهاية الوجه (٢٣٧) من (ظ) .

مثال التماثل : أم ، وأخت لأب ، وعم ثم أقرت الأخت بأخت لأبوين أو لأب^(١) .
 مثال التداخل : أختان لأبوين ، وعم أقرت احدهما بأخت لأبوين فيستغنى
 بالتسعة^(٢) .

مثال التوافق : ابن ، وابنتان أقر الابن بابن آخر ؛ فتضرب اثنين في ستة^(٣) .

مثال التباين : أختان لأبوين ، وعم أقرت احدهما بأخ لأبوين ؛ فتضرب ثلاثة في أربعة^(٤) ؛
 للمقرّ في الإنكار أربعة وفي الإقرار ثلاثة ؛ فالزائد سهم للمقرّ به ، وكذلك لو تعدد المقرّ أو
 المقرّ به أو كلاهما ؛ كابن وبنت أقر الابن ببنت وأقرت البنت بابن ؛ ففريضة الإنكار من
 ثلاثة ؛ وفريضة إقرار الابن من أربعة ؛ وفريضة إقرار البنت من خمسة وهي متباينة فتضرب
 أربعة في خمسة تبلغ عشرين ثم في ثلاثة تبلغ ستين فيرد الابن عشرة للمقر بها والبنت ثمانية
 للمقر به^{(٥)(٦)} .

(١) لأن أصل كل من فريضة الإنكار وفريضة الإقرار ستة ، وطريقة قسمتها للأُم اثنان منها وللعَم واحد
 وللمقر وهي الأخت اثنان في حالة إقرارها بأخت لأب وللمقر بها واحد ، وفي حالة الإقرار بأخت
 شقيقة لها واحد وللشقيقة اثنان .

(٢) إذ أصل مسألة الإنكار ثلاثة ، ومصح مسألة الإقرار تسعة فيكتفى بها ، وطريقة قسمتها للأخت
 المنكرة ثلاثة وللعَم ثلاثة وللأخت المقرّة اثنان وللأخت المقرّ بها واحد .

(٣) لأن أصل مسألة الإنكار أربعة ومسألة الإقرار ستة فتضرب وفق أحدهما في الآخر فيصبح اثنا عشر
 للبنتان ستة وللابن المقرّ أربعة وللابن المقرّ به اثنان .

(٤) الثلاثة هي أصل مسألة الإنكار وأربعة هي مسألة الإنكار ، وإذا ضربنا أحدهما في الآخر أصبح المجموع
 اثنا عشر للعَم أربعة وللأخت المنكرة أربعة ، وللمقرّ وهو أحد الأختين ثلاثة وللأخ لأبوين واحد وهو
 السهم الزائد من حصة المقرّ في مسألة الإنكار عن مسألة الإقرار كما ذكر الشارح .

(٥) فيصبح للإبن المقرّ ثلاثون وللبنت المقرّة اثنا عشر .

(٦) انظر مسائل الفصل في المذهب ٧٠٥-٧٠٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣٦١-٣٦٧ ،
 التهذيب ٢٦٧-٢٧٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٠٧-٣١٢ ، الغرر البهية ٦٤٦-٦٥١ .

باب العارية^(١)

يشترط لصحة العارية كون المعير أهلاً للترع ؛ فلا يصح إعاره الصبي والمجنون [والمحجور]^(٢) بالسفه والفلس والمكاتب بغير إذن السيد^(٣) ، م ويشترط كون المستعير أهلاً للترع عليه ، والمراد الترع عليه بعقد يشتمل على إيجاب وقبول إما بقول أو بفعل ، فلا يصح الإعاره من [١٧٠] الصبي والبهيمة ، م ويشترط كون المستعار عينا كالدُّور والدُّواب والثياب وغيرها ، م لأجل منفعة ، فلا تصح العارية لاستفادة عين ؛ كما لو أعار الشاة للبنها ونسلها والشجرة لثمرها ؛ فلو دفع إليه شاة وقال : ملكتك لبن هذه الشاة أونسلها فإن اللبن والنسل موهوبان هبة فاسدة والمقبوض منهما كالمقبوض في الهبة الفاسدة^(٤) ؛ لكن الشاة مضمونة بالعارية الفاسدة ، م ويشترط كون المنفعة لا يكون استيفاءها باستهلاكها فلا تصح إعاره الأطعمة ، م ويشترط كون المنفعة أيضاً مملوكة ؛ فلا يصح إعاره المستعار فإن منفعته غير مملوكة للمستعير ، م وكونها قوية فلا يصح إعاره النقد ؛ فإن منفعة النقد

(١) العارية لغة : بتشديد الياء على المشهور ، ويحكى تخفيفها جمعها عوارى مشتقة من الإعاره من عار

الرجل إذا جاء وذهب كما قرر ذلك الأزهري وصححه الفيومي ، وقيل غير ذلك .

انظر الزاهر ص ٣٠٠ ، النظم المستعذب ١٦/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٦٦ ، المصباح المنير ص ٤٣٧ .

واصطلاحاً : إباحة الانتفاع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٦٦ ، أسنى المطالب ٣٢٤/٢ ، مغني المحتاج ٣/٣١٣ .

(٢) " والمحجور " مثبت من غير الأصل .

(٣) إنما اشترط في المعير كونه أهلاً للترع لأن الإعاره تبرع بالمنفعة .

انظر الوسيط ٣/٣٦٧ ، فتح العزيز ٥/٣٧٠ ، اخلاص النواي ٢/٣٠٧ ، نهاية المحتاج ٥/١١٨ .

(٤) أما لو استعار منه الشاة لأخذ لبنها أونسلها أو أباحه له المعير صح ذلك ، وعلى هذا فقد تكون العارية

لاستفادة عين وليس من شرطها أن يكون المقصود بمجرد المنفعة بخلاف الإجارة كما ذكر ذلك في

الروضة ، قال الشربيني والرملي : فالشرط في العارية أن لا يكون فيها استهلاك للمعار لا أن يكون فيها

استيفاء عين اهـ

انظر روضة الطالبين ٤/٧٤ ، مغني المحتاج ٣/٣١٧ ، غاية البيان ص ٣١٦ ، تحفة الخبيب ٣/٤٩١ و٤٩٢ .

للتزوين ضعيفة قلما تقصد ؛ نعم لو صرح بالتزوين جازت إعارته ، م وكونها مباحة فلا تصح إعارة الصيد من المحرم ؛ ولا إعارة الجارية من غير^(١) المحرم (كما سيأتي^(٢))^(٣) ، م وكونها معلومة الجنس ؛ م والعلم بالجنس قد يكون لتعين المنفعة كالفرش فإن منفعتها في الجلوس ، وقد تكون بالتعيين كالزراعة^(٤) ويكفي ذكر الزراعة ولا يجب ذكر نوع ما يزرعه من الحنطة وغيرها ، ويشترط كون المنفعة معلومة الجنس كما ذكرنا ؛ أو يقول للمستعير انتفع به ما شئت^(٥) ، م ولا يصح إعارة المستعار^(٦) ، م ولا إعارة النقد ولا^(٧) إعارة الصيد من المحرم ، م ولا إعارة الأمة من غير المحرم كما ذكرنا^(٨) (إلا إذا كانت صغيرة أو قبيحة أو كبيرة لا تشتهى فإنه يجوز على الأصح^(٩))^(١٠) ، م وتكره إعارة الأبوين من الولد

(١) "غير" سقط من (ص) .

(٢) انظر نهاية هذا الفصل بعد أربعة أسطر تقريبا .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) أي كالأرض تصلح للزراعة وللغرس والبناء ونحوها فيعينها للزراعة .

(٥) في (ص) : "أو يقول له المستعار انتفع به ما شئت" .

(٦) لكن لو أذن له المالك صح وخرج عن عارته إن سمى له من يعيره ، وإلا فهو باق عليها وهو المعير للثاني والضمان باق عليه .

انظر الخاوي الكبير ١٣٢/٧ ، الغرر البهية ١٠/٦ ، نهاية المحتاج ١٢٠/٥ .

(٧) نهاية الوجه (٢٣٨) من (ظ) .

(٨) المسائل الأربعة الآتية سبق ذكرها قبيل أسطر وقد جاء في هامش (ظ) هنا قوله : هذا وما بعده ذكره الخاوي بيانا لما خرج بالشروط السابقة ، والمؤلف تعجلها عند شروطها للإيضاح فأوردها أولا لذلك وثانيا لكونها من المتن .

(٩) وذلك لانتفاء خوف الفتنة وهذا الوجه صححه النووي في زيادة الروضة ، والوجه الثاني عدم الجواز ونقله الأنصاري وابن حجر عن ترجيح الرافعي في الشرح الصغير ، قال ابن حجر : والأقوى مدركا ماصوبه الأسنوي من الجواز في الصغيرة لخل اختلوة بها دون الكبيرة اهـ ومال إلى ذلك الشريبي ، قال الرملي : والأوجه أنه يلحق بالمشتهاة الأمرد الجميل ولو لمن لا يعرف بالفجور .

انظر روضة الطالبين ٧٣/٤ ، أسنى المطالب ٣٢٦/٢ ، فتح الجواد ٥٤٤/١ ، مغني المحتاج ٣١٦/٣ ، نهاية المحتاج ١٢٣/٥ .

(١٠) ما بين القوسين سقط من (ص) .

للخدمة^(١) م وكذا تكره إعارة المسلم من الكافر ، م كما يكره رهن الجارية الحسناء من الفاسق نعم لو شرط أن تكون عند عدل أو امرأة لم يكره رهنها منه^(٢) .

فصل

م وإنما تصح الإعارة بإيجاب من المعير كقوله : أعرتك أو ما يقوم مقامه كقوله خذ لتتفع به ، م^(٣) / وقبول من المستعير كقوله : قبلت أو استعرت أو ما يقوم مقامه كأعرتني ، م وتصح الإعارة بلفظ من طرف وفعل من الطرف الآخر ؛ كما إذا قال المعير : أعرتك حماري فأخذه المستعير ، م أو قال المستعير : أعرتني فدفع إليه المعير ، م وقول المعير أعرتك حماري لتعيرني فرسك إجارة فاسدة^(٤) حتى يكون الحمار والفرس أمانة في يدهما ويلزم كل واحد أجر [مثل]^(٥) ما لصاحبه ، م وقول الشخص لغيره اغسل ثوبي استعارة بدنه للغسل كما إن قوله : اغسل بحائناً استعارة ، أما لو قال : اغسله لأرضيك أو أعطيك حقك استحق أجرة المثل^(٦) .

(١) لكن لو قصد باستعارته توفيره عن الخدمة فلا كراهة بل هي مستحبة .

انظر الاعتناء ٢/٦٢٣ ، شرح التنبيه ١/٤٤٣ ، أسنى المطالب ٢/٣٢٦ ، غاية البيان ص ٣١٧ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/٤٤٢ و ٤٤٣ ، الوسيط ٣/٣٦٧-٣٦٩ ،

روضة الطالبين ٤/٧٠-٧٥ و ٨١ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٢/٣٠٧-٣١٠ ، غاية البيان

ص ٣١٥-٣١٧ .

(٣) نهاية اللوحة (١٢٣) من (ص) .

(٤) إنما كانت إجارة فاسدة لتعليقها وجهالة مدة العمل .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٨٢ ، الفرر البهية ٦/١٦ ، نهاية المحتاج ٥/١٢٥ .

(٥) " مثل " مثبت من غير الأصل .

(٦) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٤/٢٨٠ و ٢٨٦ ، الغاية القصوى ١/٥٦٥ ، روض الطالب مع أسنى

المطالب ٢/٣٢٧ ، الإقناع ٢/١١٤ .

فصل

م ومؤنة رد المستعار على المستعير إن كان لرده مؤنة^(١) ، م وكذا عليه قيمته يوم التلف^(٢) كالمستام إن تلف في يده بتقصيره أو بغير تقصيره^(٣) ، م لا إن تلف المستعار بسبب الاستعمال فإن المستعير لا تلزمه القيمة بخلاف التلف في الاستعمال ، والتلف بالاستعمال هو الذي يضاف إلى الاستعمال مثل أن يقال : انسحق^(٤) أجزاء الثوب لأنه لبسه ، وانمحق^(٥) أجزاء الطاجن^(٦) لأنه وضعه على النار ، وتلفت الدابة لأنه حمل عليها والحمل معتاد^(٧) ، فأما لو تحرق الثوب بغير الاستعمال ، أو انكسر الطاجن ، أو تلفت الدابة لا بسبب الحمل فالتلف في الاستعمال لا بالاستعمال ، م وقيمه يوم التلف على المستعير كما ذكرنا ، وإن أركب مالك الدابة فقيراً دابته تصدقاً عليه فإن القيمة على المتصدق عليه بالركوب (فإنه مستعير)^(٨) ، م لا على من أركبه لشغله ، والشغل مثل : أن يركبه فوق متاعه للإحراز أو

(١) وذلك لأن الإعارة نوع بر ومعروف فلو لم تجعل مؤن الرد على المستعير لامتنع الناس منها .

انظر فتح العزيز ٣٧٦/٥ ، اخلاص الناي ٣١٢/٢ .

(٢) لم تعتبر قيمة يوم القبض ولا أقصى القيم لئلا يلزم تضمين الأجزاء المستحقة بالاستعمال المأذون فيه .

فتح الجواد ٥٤٦/١ ، وانظر الوسيط ٣٧٠/٣ ، المنثور في القواعد ٣٣٩/٢ ، اعانة الطالبين ١٣١/٣ .

(٣) لأنه مال لغيره أخذه لمنفعة نفسه لا على وجه الوثيقة فوجب رد قيمته عند تلفه لمالكه .

انظر المهذب ٣٩٨/٣ ، الغرر البهية ١٨/٦ ، مغني المحتاج ٣١٩/٣ .

(٤) في (ظ) : " انسحقت " .

(٥) في (ظ) : " انمحقت " .

(٦) الطَّاجِنُ : معرب هو الطابق يقلب عليه ، وفي المعجم الوجيز : صحيفة من صحاف الطعام مستديرة

عالية الجوانب تتخذ من الفخار وينضج فيها الطعام في الفرن .

انظر مختار الصحاح ص ٣٨٨ ، القاموس المحيط ٢٤٦/٤ ، المعجم الوجيز ص ٣٨٧ .

(٧) يستثنى من ذلك الحمل على أضحية أو هدي منذورين فيضمنان بقيمتها وإن كان الحمل معتاداً .

انظر فتح الجواد ٥٤٦/١ ، مغني المحتاج ٣٢١/٣ ، غاية البيان ص ٣١٧ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

يُرَكِّبُهُ لرياضتها أو للبحث في شغل له ، م ولا على المستعير من المستأجر ، م ولا على المستعير من الموصى له بمنفعة ما يعيره^{(١)(٢)} .

فصل

م وينتفع المستعير بالمستعار الانتفاع المأذون فيه ، م أو مثله في الضرر أو دونه في الضرر ؛ فلو أذن له في زراعة الحنطة جاز له زراعة الحنطة وما ضرره مثل ضرر الحنطة وزراعة الشعير فإن ضرره في الأرض دون ضرر زراعة الحنطة ، وليس له زراعة الذرة فإن ضررها في الأرض فوق ضرر زراعة الحنطة ، م هذا بشرط أن يكون مثل المأذون فيه أو دونه في الضرر من نوع المأذون فيه إن عين نوعه ؛ فالمستعير للبناء لا يغرس وللغراس لا يبني كما سيذكر^(٣) ، م ويشترط أن لا ينهيه عن غير المأذون فيه فإن نهاه عنه لم يكن له إلا ذلك ؛ كما لو نهاه عن زراعة غير الحنطة لم يزرع الشعير [١٧١] ، م وينتفع مثل الانتفاع المأذون فيه ودونه في الضرر من نوعه كما ذكرنا^(٤) وبالأزراعة في إعارة الأرض للغراس ، م أو البناء وإن لم^(٥) تكن الزراعة من نوع الغراس والبناء ، م ولا ينتفع بالغراس أو البناء في إعارة الأرض للزراعة^(٦) ، م ولا بالغراس في إعارتها للبناء ، م ولا بالبناء في إعارتها

(١) إنما لا يضمن المستعير من المستأجر ولا من الموصى إليه لانباء يد المستعير على يد غير ضامنة .

انظر الوسيط ٣/٣٧٠ ، الاعتناء ٢/٦٢٣ ، الغرر البهية ٦/١٩ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٦٩-٣٧٢ ، روضة الطالبين ٤/٧٦-٧٩ ، عمدة السالك ص ٢٦٠ ،

الغرر البهية ٦/١٦-١٩ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/١٣٠-١٣٢ .

(٣) سيذكره بعد خمسة أسطر من كلام المصنف .

(٤) أي في أول الفصل .

(٥) نهاية الوجه (٢٣٩) من (ظ) .

(٦) إنما ينتفع بالزراعة مكان الغرس والبناء ولا عكس لأن ضررهما أكثر من ضرر الزراعة والقصد منهما

الدوام فلا يكون الإذن بالزراعة إذنا في الغرس والبناء بخلاف الزرع فإنه أقل ضررا فإذا رضي بالغرس

والبناء فقد رضي بالزرع .

للغراس^(١) كما تقدم^(٢) .

م ورجع المعير عن العارية متى شاء كما يرجع المستعير عنها متى شاء ولا فرق في جواز الرجوع بين العارية المطلقة والمؤقتة^(٣) ، م والمستعار الذي يرجع فيه كالجدار إذا أعاره لوضع الجذع عليه فإنه يرجع المعير متى شاء ، ولكن فائدة الرجوع ههنا أن يبقى الجذوع عليه بأجرة أو يقلعه ويغرم أرش القلع^(٤) ، م ويرجع في المستعار لغير الدفن^(٥) متى شاء كما ذكرنا^(٦) ، وللدفن إن اندرس الميت إذا دفن فيه ؛ فإن لم يندرس لم يرجع ولم ينبش القبر^(٧) ؛ وإن لم يدفن فيه رجع فيه إن شاء ولو بعد الحفر ، قال في التتمة^(٨) : وكذا بعد

= انظر المهذب ٣/٤٠٠ و ٤٠١ ، التهذيب ٤/٢٨٢ ، فتح العزيز ٥/٣٨١ ، مغني المحتاج ٣/٣٢٣ .

(١) لاختلاف نوع الضرر فيهما فضرر الغراس بباطن الأرض أكثر لانتشار عروقه ، وضرر البناء بظاهر الأرض أكثر .

انظر المراجع السابقة .

(٢) أي قبل خمسة أسطر تقريباً .

(٣) وذلك لأنها ميرة من المعير وارتفاق من المستعير فلا يليق بها الإلزام فيما يتعلق بالمستقبل .

انظر فتح العزيز ٥/٣٨٢ ، فتح الجواد ١/٥٤٧ ، نهاية المحتاج ٥/١٣١ .

(٤) أي يغرم المعير أرش النقص بين كونه مقلوعاً وبين كونه قائماً .

(٥) استثنى الشارح من عدم جواز الرجوع عن العارية هذه المسألة ، وقد ذكر جمع من الشراح عدة مسائل

تلتزم فيها العارية من جهة المعير وأخرى من جهة المستعير وأخرى من جهتهما فراجعها إن شئت في

الاعتناء ٢/٦٢٥-٦٢٧ ، الأشباه والنظائر ص ٤٦٧ ، أسنى المطالب ٢/٣٣٢ ، تحفة المحتاج ٧/٢٦٦-

٢٦٩ ، فتح المعين مع إعانة الطالبين ٣/١٣٢-١٣٤ .

(٦) أي قبل أربعة أسطر .

(٧) لما في النبش من هتك حرمة الميت .

انظر الحاوي الكبير ٧/١٣٠ ، الغرر البهية ٦/٢٤ ، الإقناع ٢/١١٥ .

(٨) نقله عنه الرافعي في الشرح الكبير والنووي في الروضة وأقره واعتمله الأذرمي بل قال كما نقله عنه

الشربيني : وكلام النهاية - أي نهاية المطلب - والبسيط يوافق كلام المتولي ولم أر من صرح بخلافه اهـ وهو

اختيار الأنصاري وابن حجر ، ورجح الرافعي في الشرح الصغير المنع كما نقله الأنصاري وغيره وذلك لأن =

الوضع ما لم يواره التراب (وذكر أن مؤنة الحفر إذا رجع بعد الحفر وقبل الدفن على ولي الميت ولا يلزمه الطم^(١) كذا نقله الرافعي عن المتولي^(٢) ؛ وهو غلط عليه فإن المتولي قال : إذا رجع في العارية بعد الحفر وقبل الدفن غرم لولي الميت مؤنة الحفر ، لأن المعير يأذنه له أوقعه في التزام مقصوده لمصلحة نفسه^(٣) (٤) (٥).

فصل

م وفي إعارة الأرض للزرع إذا رجع فيها قبل الإدراك يُقَيُّمُ الزرع إلى الإدراك بأجرة المثل من [يوم]^(٦) الرجوع ؛ نعم لو كان نوعا يعتاد قطعه قبل الإدراك كُلفَ القطع كالشعير الذي يقصد للقَصِيل^(٧) ، م لا إن عين مدة للزراعة فأخرها المستعير وتأخر الإدراك فإنه

= في إرجاع الميت بعد إزالته إزاء به ورجحه الشهاب الرملي والشريني وشمس الدين الرملي والقلبي .

انظر فتح العزيز/٥/٣٨٢ ، روضة الطالبين/٤/٨٢ ، فتح الوهاب/١/٢٣٠ ، أسنى المطالب مع حاشية الرملي/٢/٣٣١ ، تحفة المحتاج/٧/٢٦٥ و٢٦٦ ، فتح الجواد/١/٥٤٧ ، الإقناع/٢/١١٥ ، مغني المحتاج/٣/٣٢٥ ، نهاية المحتاج/٥/١٣٣ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي/٣/٣٣ .

(١) الطمّ : من طمّ الشيء يطمه طما إذا غمره وملأه ودفنه وسواه ، يقال طممت البئر وغيرها بالتراب إذا ملأتها حتى استوت مع الأرض .

انظر لسان العرب/١٢/٣٧٠ ، المصباح المنير ص ٣٧٨ ، القاموس المحيط/٤/١٤٦ .

(٢) فتح العزيز/٥/٣٨٢ .

(٣) تغليب الرافعي في هذا والنقل عن المتولي موجود في زيادة الروضة لكن النووي نقله بنصه إذ نقل ما نقله الشارح بحروفه لكنه قال بعد كلمة الحفر الثانية : لأنه يأذنه في الحفر أوقعه في التزام ما التزم وفوت عليه مقصوده لمصلحة نفسه ، ثم قال فهذا لفظ المتولي بحروفه وهو الصواب ، روضة الطالبين/٤/٨٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير/٧/١٢٦ و١٢٧ و١٣٠ ، النهاج مع شرح المحلي ٣/٣٢ و٣٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد/١/٥٤٦ و٥٤٧ ، تحفة الطلاب مع حاشية الشرقاوي/٢/٩٤-٩٦ .

(٦) في الأصل : " نوع " .

= (٧) القَصِيل : هو الشعير يجز أخضر لعلف الدواب وسمي قصيلا لأنه يقصل وهو رطب والقصل هو القطع .

[يقبله] ^(١) بجائناً ^(٢) ، م وكذا لو حمل السيل البذر من ملك إنسان [إلى ملك آخر ونبت فيه فإن لمن نبت البذر في ملكه قلعه بجائناً ^(٣) ، م وكذا إذا أعار الأرض للغراس] ^(٤) م أو البناء وشرط قلعه عند الرجوع فإنه يقلع بجائناً ، م وإن لم يشرط القلع بجائناً ^(٥) عند الرجوع بقى المعير الغراس أو البناء بأجرة المثل إلى أن يختار المستعير القلع بجائناً ، أو نقضه المعير ولكن مع بدل أرش نقصانه إن حدث فيه نقصان بالنقض ، أو تملك عليه بقيمته ^(٦) ، وذلك الأرض هو ما بين المنقوض ^(٧) والقائم من التفاوت مثل أن يقال : أن الشجرة الثابتة قيمتها خمسة دنانير وإذا قلعت فأربعه فإنما يقلعها إذا رضي أن يبذل ديناراً وهو الأرض ؛ هذا إذا كان الإذن في

= انظر لسان العرب ١١/٥٥٨ ، المصباح المنير ص ٥٠٦ ، القاموس المحيط ٤/٣٨ .

(١) في الأصل : " يفعلهُ " .

(٢) قال في فتح الجواد ١/٥٤٨ : فإن انقضت ولم يقصر لكنه لم يدرك لنحو حرّ أو قلة الزمن المعين وجب تبقيته بالأجرة إلى الحصاد ، وانظر نهاية المحتاج ٥/١٤١ .

(٣) أي لا يلزمه تبقيته بأجر بل له قطعه حالا بدون مقابل ، لتقصير المستعير في الأولى ، ولعدم إذن من نبت البذر في أرضه ثانياً .

انظر التهذيب ٤/٢٨٤ ، أسنى المطالب ٢/٣٣٤ ، فتح الجواد ١/٥٤٨ .

(٤) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٥) في هامش (ظ) : كذا في نسخة معتمدة أعني قوله " بجائناً " وأسقطه من التيسير وهو الصواب ، ويرشد إليه قوله السابق " وشرط قلعه عند الرجوع " ولم يقل بجائناً اهـ وانظر تيسير الحاوي لوجه ٨٠ .

(٦) إنما وجب اختيار هذه الخصال الثلاث لحفظ مال المستعير على وجه لا يضره ؛ ونيط الاختيار إلى المعير لأنه محسن إلى المستعير ؛ ولأن الأرض أصل لما فيها ، وما ذكره المصنف من التخيير بين هذه الخصال الثلاث هو ما قطع به الإمام كما نقله عنه في الروضة وأصلها واختاره الغزالي واعتمده الأنصاري والشربيني والرملي ، بينما صحح في المنهاج كأصله التخيير بين الأوليين فقط ، وصحح في الروضة وأصلها التخيير بين الأخيرتين فقط .

انظر الوسيط ٣/٣٧٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٣٨٤ و ٣٨٦ ، التهذيب ٤/٢٨٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٢٧ ، روضة الطالبين ٤/٨٤ ، تيسير الحاوي لوجه ٨٠ و ٨١ ، فتح الوهاب ١/٢٣٠ ، الغرر البهية ٦/٢٨ ، غاية البيان ص ٣١٦ .

(٧) في (ص) : " المتبوض " .

الغراس أو البناء لغير الشريك في الأرض ، فإن كان للشريك تعيين [التبعية]^(١) بالأجرة ولا يقلع مع الأرض وكذا لا يملك عليه^(٢) ، م وإن أبى المستعير الخصلة التي اختارها المعير من الخصال الثلاث كلف المستعير تفريغ الأرض .

م وللمعير دخول الأرض بعد الرجوع وقبل التفريغ لأي غرض شاء ، م وللمستعير الدخول لسقي الأشجار [م]^(٣) ومهمة الجدار لالتفريج ونحوه^(٤) ، م وإن قلع المستعير الغراس والبناء حيث كلف القلع^(٥) / أو اختاره سوى الحفر في الأرض إلا أن يشترط القلع دون التسوية .

م ولكل من المعير والمستعير بيع ملكه ممن شاء ، فيبيع المعير أرضه من المستعير والمستعير غراسه أو بناؤه^(٦) / من المعير أو كلاهما من ثالث ولو بثمن واحد للحاجة ، وتقوم الأرض مشغولة بالغراس أو البناء وحده^(٧) ويوزع الثمن عليهما بتلك النسبة^(٨) .

(١) في المخطوط في جميع النسخ : "التقدير" ، لكن في هامش (ظ) : كذا في نسخة معتمدة ولعله التبعية اهـ، قلت : وهو الصواب لموافقة معناه للمراد ولذا أثبتته في الأصل .

(٢) إنما تعين الأول ولم يكن له القلع مع الأرض لأنه يتضمن قلع بناء المالك وغراسه من ملكه ، ولا أن يملك بالقيمة لأن له في الأرض حقا مثل حق شريكه .
انظر روضة الطالبين ٤/ ٨٦ ، أسنى المطالب ٢/ ٣٣٤ .

(٣) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لرحمة ٢٠ أ [وللمستعير للسقي والمهمة] .

(٤) إنما يمكن من الدخول لسقي الأشجار ومهمة الجدار لأن الإذن في الغراس والبناء إذن فيما يعود بصلاحه ولصيانة ماله عن الضياع ، ولا يجوز الدخول للتفريج لأنه لا حاجة له ولم يأذن له ماله .
انظر المهذب ٣/ ٤٠٤ ، فتح العزيز ٥/ ٣٨٧ ، تحفة المحتاج ٧/ ٢٧٦ .

(٥) نهاية اللوحة (١٢٤) من (ص) .

(٦) نهاية الوجه (٢٤٠) من (ظ) .

(٧) في (ظ) : وحدها

(٨) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/ ٤٠١-٤٠٥ ، التهذيب ٤/ ٢٨٢-٢٨٥ ، روضة الطالبين ٤/ ٨٣-٨٧ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/ ٢٣٠ و٢٣١ ، غاية البيان ص ٣١٥ و٣١٦ .

فصل

م إذا ادعى المالك على غيره غصب دابته أو أرضه ، وقال المدعى عليه : أعرتها^(١) ينظر إن كانت العين باقية ؛ فإن لم تمض مدة لمثلها أجرة فلا معنى لهذا النزاع^(٢) ، وإن مضت مدة لمثلها أجرة حلف المالك^(٣) وأخذ الأجرة^(٤) ، وإن كانت العين تالفة فإن لم تمض مدة لمثلها أجرة ؛ فإن لم تزد قيمتها^(٥) يوم التلف على الأقصى من الغصب إليه أخذها بلا يمين ، وإن زادت أخذ ما زاد بسبب الغصب باليمين دون الباقي^(٦) ، وإن مضت مدة لمثلها أجرة وحلف المالك أخذ أجرة المثل والقيمة كما ذكرنا^(٧) .

م وإن ادعى المالك إجارته منه وقال المتصرف : أعرتها^(٨) نظر ؛ إن بقيت العين فإن

(١) هذا الاختلاف يؤثر في الأجرة لثبوت أجرة المثل في الغصب ، وأما العين فإن كانت باقية فلا تأثير لوجوب إعادتها إلى صاحبها ، وإن كانت تالفة ففي الغصب تضمن بأعلى قيمة لها من يوم الغصب إلى حين التلف كما سيأتي في بابه ، وأما الإعارة فهي مضمونة بقيمة يوم التلف .

انظر الخاوي الكبير ١٢٣/٧ ، الأشباه والنظائر ص ٣٤٣ و ٣٤٤ و ٣٦٤ .

(٢) أي لأنه لا يترتب على ذلك في كلتا الحالتين إلا إرجاع العين إلى صاحبها .

(٣) في (ص) : " حلف المالك على الغصب مع نفي الإعارة " ، ولم أثبتها لأن حلفه على نفي الإعارة مع عدم ثبوت الإذن يكفي لثبوت الغصب كما سيأتي في تعليل الشارح للمسألة القادمة .

(٤) إنما يصدق المالك بيمينه لأن الأصل عدم الإذن .

انظر الوسيط ٣٧٨/٣ ، التهذيب ٢٩٠/٤ ، تحفة المحتاج ٢٨١/٧ .

(٥) في المخطوط : " قيمته " .

(٦) أي اليمين للزائد بسبب الغصب وأما الباقي فيأخذه بلا يمين لكونهما متفقين عليه .

(٧) الذي ذكره الشارح في صورة بقاء العين قبل ثلاثة أسطر هو أخذ الأجرة وإرجاع العين ، وذكر قبل هذه العبارة أخذ القيمة .

(٨) هذا الاختلاف يؤثر في ضمان الرقبة لكون العارية مضمونة كما سبق والإجارة غير مضمونة إلا ضمان عقد ، ويؤثر في بقاء الأجرة في الإجارة دون الإعارة .

انظر الخاوي الكبير ١٢٣/٧ ، المنشور في القواعد ٣٢٣/٢ ، الأشباه والنظائر ص ٣٦١ و ٣٦٢ .

مضت مدة مثلها أجرة حلف المالك على الإجارة مع نفي الإعارة وأخذ أجرة المثل^(١) ، (ولا يكفي الاقتصار على نفي الإجارة لأنه لم ينكر^(٢) أصل الإذن حتى يتوصل إلى إثبات المال بنفي الإذن ونسبته إلى الغصب ، فإذا اعترف بأصل الإذن فإنما يثبت المال بطريق الإجارة^(٣) ، وإذا نكل [١٧٢] المالك عن اليمين لم ترد اليمين على الراكب لأنه لا يدعي حقاً على المالك حتى يثبت به باليمين^(٤))^(٥) ؛ وإن لم تمض مدة مثلها أجرة فالقول قول المتصرف في نفي الإجارة^(٦) وإذا حلف سقطت الأجرة ، (وإن نكل حلف المالك اليمين المردودة واستحق الأجرة)^(٧) ، وإن تلفت العين فإن لم تمض مدة مثلها أجرة فالمتصرف يعترف بالقيمة والمالك ينكرها^(٨) ، وإن مضت مدة مثلها أجرة فالمالك يدعي الأجرة دون القيمة والمتصرف يعترف بالقيمة دون الأجرة فإن سارت الأجرة أو نقصت من القيمة

(١) إنما صدق المالك لأن الغالب أنه إنما يؤذن في الانتفاع بمقابل كالأعيان ، وإنما وجبت أجرة المثل لا المسمى لأنهما لو اتفقا على الإجارة واختلفا في الأجرة لكان الواجب أجرة المثل فأولى إذا اختلفا في أصل الإجارة .

انظر المهذب ٣/٤٠٨ ، التهذيب ٤/٢٨٨ و ٢٨٩ ، نهاية المحتاج ٥/١٤٢ .

(٢) في (ظ) : " لأنه لا ينكر " .

(٣) انظر الوسيط ٣/٣٧٨ ، فتح العزيز ٥/٣٩١ ، الغرر البهية ٦/٣٣ .

(٤) قال ابن المقري : أي لا يخلفه على دعوى العارية ، وأما على نفي استحقاق الأجرة فلا محيص عنه أنه بتصرف ، قلت : أما دعوى المالك فقد سقطت بالنكول .

انظر الخاوي الكبير ٧/١٢٢ ، الوسيط ٣/٣٧٨ ، خلاص النواي ٢/٣١٨ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لأن المالك يدعي عليه حقاً والأصل عدمه ولم يتلف شيئاً حتى يجعله مدعياً لسقوط بدله ، وفائدة اليمين مع أنه يدعي عارية غير لازمة لإسقاط دعوى المالك للإجارة ، ولذا لو نكل لثبتت دعوى المالك بيمينه كما سيبينه الشارح .

انظر فتح العزيز ٥/٣٩٢ ، خلاص النواي ٢/٣١٧ و ٣١٨ ، أسنى المطالب ٢/٣٣٥ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) أي فتسقط لرده .

أخذها المالك بلا يمين وإلا حلف للزيادة .

م وإن ادعى المالك الإعارة وقال : المتصرف أكريتها^(١) فإن بقيت العين حلف المالك واستردها سواء مضت مدة لمثلها أجرة أو لم تمض^(٢) ، (وإن نكل حلف الراكب واستحق الإمساك)^(٣) ، وإن تلفت العين فإن تلفت عقيب القبض حلف المالك وأخذ القيمة^(٤) ، وإن تلفت بعد زمان فالمالك يدعي القيمة دون الأجرة والمتصرف يدعي^(٥) الأجرة دون القيمة فإن تساويا أو كانت القيمة أقل من الأجرة أخذها المالك بلا يمين وإلا حلف للزيادة .

ولو ادعى المالك العارية والمتصرف الغصب فلا معنى لهذا النزاع فإن المالك يدعي مثل القيمة أو الأقل منه ، والمتصرف يدعي المثل أو الأكثر^(٦) .

(ولو ادعى المالك الغصب والمتصرف الإجارة فإن بقيت العين ولم تمض مدة لمثلها أجرة حلف المالك^(٧) واستردها ، وإن مضت مدة لمثلها أجرة فالمالك يدعي أجرة المثل والمتصرف يقر بالمسمى فإن تساويا أو كانت أجرة المثل أقل أخذها المالك بلا يمين ؛ وإلا حلف للزيادة ، ولو كان الاختلاف بعد بقاء العين مدة في يد المتصرف وأتلفها فالمالك يدعي أجرة

(١) هذا الاختلاف يؤثر في ضمان الرقبة فالعارية مضمونة والإجارة غير مضمونة كما سبق .

(٢) ويصدق المالك يمينه لكون المتصرف يدعي استحقاق المنفعة عليه والأصل عدمه ، ويكون فائدة اليمين عدم لزوم الإجارة كما سيأتي ، أما الأجرة فتسقط لعدم ادعاء المالك لها .
انظر فتح العزيز ٣٩٤/٥ ، فتح الجواد ٥٤٩/١ ، اعانة الطالبين ١٣٥/٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) إنما يصدق المالك يمينه لأن المتصرف أتلف عليه ماله والأصل أنه لم يبيع له فلا يسقط عنه .
انظر المراجع السابقة .

(٥) " يدعي " سقط من (ص) .

(٦) وذلك في جميع أحوال العين سواء كانت باقية أو تالفة مضت مدة لمثلها أجرة أم لا ، ولذا لم يفصل فيها الشارح .

(٧) وسبب حلف المالك هو سقوط لزوم عقد الإجارة في حق المتصرف حتى لو نكل استحق المتصرف إمساك العين بأجرة المسمى كما سبق في الصورة الماضية .

المثل والقيمة ، والمتصرف يقر بالمسمى وينكر القيمة فللمالك أخذ ما يقر منه بلا يمين وأخذ ما ينكر باليمين^(١) .

ولو قال المالك : غصبتني^(٢) / ، وقال صاحب اليد : بل أودعتني فيحلف المالك ويأخذ القيمة إن تلف المال وأجرة المثل إن مضت مدة لمثلها أجرة^(٣) ^(٤) .

(١) أما لو تلفت قبل مضي مدة لمثلها أجرة فالمالك مدع للقيمة والمتصرف ينكرها فيأخذها المالك بيمينه ، وقد أهمل الشارح عكس هذه الصورة وهي ما إذا ادعى المالك الإجارة والمتصرف الغصب وأحكامها بتقديراتها تعرف من تأثير الاختلاف في هذه الصورة فراجعها إن شئت في الغرر البهية ٣٥/٦ .

(٢) نهاية الوجه (٢٤١) من (ظ) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٧/١٢١-١٢٤ ، المهذب ٣/٤٠٧-٤١٠ ، التهذيب ٤/٢٨٨-٢٩١ ، روضة الطالبين ٤/٨٨-٩١ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٣١-٣٧ .

باب الغصب^(١)

م يضمن بالاستيلاء على مال غيره^(٢) ، م ولو كان مستولدة ، م أو مكاتباً ، م وإنما يضمن إذا كان الاستيلاء ظلماً بخلاف ما إذا أخذ قدر حقه من جنسه أو غير جنسه من غريمه حيث يجوز له أخذه ، م والاستيلاء كأن ركب على الدابة ، م وجلس على الفرش^(٣) ، م وكأن نقل المنقول ، م وأزعج^(٤) المالك من العقار بتسلطه وأخذ المفتاح ، م وكذا لو دخل العقار بقصد الاستيلاء ، فغصبُ العقار يحصل بطريقتين ؛ أحدهما : إزعاج المالك وإن لم يدخله ، والثاني : الدخول بقصد الاستيلاء وإن لم يزعج المالك بالإخراج ؛ لكن إذا لم يزعجه يكون غاصباً لنصف العقار^(٥) ، ولو دخل لا بقصد الاستيلاء ولكن لينظر إليه فيتخذ مثله أو يشتريه إن ارتضاه لم يحصل الاستيلاء ؛ حتى لو انهدم في وقت دخوله لم يضمنه بخلاف ما لو رفع المنقول من بين يدي صاحبه لينظر إليه فيتخذ مثله أو يشتريه إن

(١) الغصب لغة : أخذ الشيء ظلماً وقهراً .

انظر المصباح المنير ص ٤٤٨ ، القاموس المحيط ١/١١٥

واصطلاحاً : هو الاستيلاء على حق الغير عدواناً ، وهذا التعريف جامع لأفراد الغصب المحرم الواجب فيه الرد ، أما تعريفه حقيقة وحكما وضماناً فهو الاستيلاء على مال الغير عدواناً .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٦٨ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٣٢٠ ، غاية البيان ص ٣١٨ ، نهاية المحتاج ٥/١٤٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٣/٤٠ .

(٢) قال ابن حجر في فتح الجواد ١/٥٥٠ : تعبير الخاوي بالمال لبيان حد الغصب الحقيقي وهو المقتضي للضمان والإثم ، وقال ابن المقرئ في اخلاص الناي ٢/٣٢١ : إنما أراد تعريف ما يضمن لأن قوله بالاستيلاء متعلق بقوله : ويضمن اهـ .

(٣) هذا إن لم يظهر من صاحبه قرينة بمساحة من جلس على الفرش .

انظر فتح الجواد ١/٥٥٠ ، نهاية المحتاج ٥/١٤٧ ، تحفة الحبيب ٣/٥٠٣ .

(٤) الإزعاج : هو إزالته وقلعه من مكانه ، ويطلق على القلق ، والموافق للمراد هو الأول .

انظر مختار الصحاح ص ٢٧١ ، المصباح المنير ص ٢٥٣ ، القاموس المحيط ١/١٩٨ .

(٥) إنما يكون غاصباً لنصف العقار لاجتماع يد المالك والغاصب عليه واستيلائهما له .

انظر فتح العزيز ٥/٤٠٧ ، فتح الجواد ١/٥٥١ ، نهاية المحتاج ٥/١٥٠ .

رضيه وتلف في يده فإنه يضمنه^(١) ، م ولو دخل ضعيف عقارا بقصد الاستيلاء والقوي فيه فإنه لا يكون استيلاء على شيء من العقار^(٢) ، أما إذا لم يكن القوي فيه فإنه يكون استيلاء^(٣) .

فصل

م وبلاستيلاء كما ذكرنا ضمن المثلي بالمثلي^(٤) ، والمثلي هو ما يحصره القدر وهو الكيل أو الوزن وجاز السلم فيه^(٥) ، م وإنما يضمنه إن تلف ، م والتالف كعصير بخمر فإن التالف شرعاً كالتالف حساً ، م فإن فقد المثل في ذلك البلد وحواليه ضمنه بأقصى القيم من يوم الغصب إلى فقده^(٦) ، م ولا رد من الغاصب للمثل واسترداد القيمة إن وجدته ، ولا رد

(١) والفرق بينهما أن أثر اليد في المنقول حقيقية فلا يحتاج في إثبات حكمها إلى قرينة ، وعلى العقار حكمية فلا بد في تحقيقها من قرينة قصد الاستيلاء ، ويصدق يمينه في قصده . انظر المراجع السابقة .

(٢) لأنه لا عبرة بقصد لا يتمكن من تحقيقه وإنما هو حديث نفس ووسوسة .

انظر الوسيط ٣/٣٨٨ ، روضة الطالبين ٤/٩٨ ، الغرر البهية ٦/٤٣ ، مغني المحتاج ٣/٣٣٦ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٣٨٧ و٣٨٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤/٣٣٤-٣٣٦ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٣٢٠-٣٢٢ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ٣/١٣٦ و١٣٧ .

(٤) محل ضمان المثلي بمثله إذا كان له عند المطالبة به قيمة وإلا كان تلف الماء بمفازة وضولب به عند نهر ضمنه بقيمته في مثل تلك المفازة .

انظر التهذيب ٤/٢٩٤ ، روضة الطالبين ٤/١١٣ ، كفاية الأخيار ص ٣٨٦ و٣٨٧ .

(٥) انظر ضابط المثلي في فتح العزيز ٥/٤١٩-٤٢١ ، المنشور في القواعد ٢/٣٣٦ ، الأشباه والنظائر ص ٣٦١ ، وإنما اشترطوا جواز السلم فيه لأنه بعد تلفه يشبه المسلم فيه من جهة ثبوته في الذمة .

انظر التهذيب ٤/٢٩٤ ، اخلاص الناي ٢/٣٢٣ ، غاية البيان ص ٣١٩ .

(٦) محل ذلك إذا كان المثل موجوداً عند التلف فلم يسلمه حتى فقد فإن كان مفقوداً عنده فالأصح وجوب

الأقصى من الغصب إلى التلف وللمالك أن ينتظر وجود المثل ولا يأخذ القيمة .

انظر روضة الطالبين ٤/١١١ و١١٣ ، الغرر البهية ٦/٤٨ ، مغني المحتاج ٣/٣٤٨ .

من المالك للقيمة لأخذ^(١) المثل ، م كأن طالب بقيمة المثل في غير موضع التلف وقبضها فإنه لا رد منهما إذا اجتماعا في موضع التلف^(٢) ، والقيمة المطالب بها قيمة بلد الغصب إن تلف فيه ولو ظفر به في غيره ، وأكثر قيمتي بلد الغصب والتلف إن تلف في غير موضع الغصب ولو ظفر به في موضع ثالث^(٣) ، وله المطالبة بالقيمة في غير موضع التلف^(٤) ، وأما طلب المثل فهل له ذلك ؟ نظر إن لم يكن لنقله مؤنة كالداراهم والدنانير كان له ذلك ، وإن كان لنقله مؤنة فليس له ذلك ؛ كما أنه ليس للغاصب تكليفه الأخذ ؛ لكنهما إن تراضيا [١٧٣] عليه (جاز و)^(٥) لم يكلف الغاصب مؤنة النقل^(٦) ، م لا كالقيمة المأخوذة للإباق فإن لهما الرد والاسترداد^(٧) ، م ويجبس الغاصبُ الآبقُ العائد ليسترد قيمته المدفوعة إلى المالك للحيلولة^(٨) ، م وإن حصل من المثلي المغصوب مثل ؛ كأن غصب السمسم واتخذ منه

(١) في (ص) : " لأجل " .

(٢) وذلك لانفصال الأمر ببذل القيمة وإذا تم الحكم بالبدل فلا عود إلى المبدل كما لو صام المعسر في الكفارة المرتبة ثم أيسر .

انظر الوسيط ٣/٣٩٦ ، فتح العزيز ٥/٤٢٤ ، اخلاص النواي ٢/٣٢٤ .

(٣) ذكر الأنصاري وابن حجر والرملي أن له مطالبته بأكثر قيم البقاع التي وصل إليها المغصوب .

انظر أسنى المطالب ٢/٣٤٦ ، فتح الجواد ١/٥٥٢ ، نهاية المحتاج ٥/١٦٥ .

(٤) بل له المطالبة في أي موضع أراد من المواضع التي وصل إليها في طريقه بين البلدين .
انظر المراجع السابقة .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) هذه العبارة بحروفها في التعليقة للطاوسي لوحة ١٥٠ .

(٧) والفرق بينهما أن الآبق هو عين حقه أما المثل فهو بدل حقه ولا يلزم من تمكنه من الرجوع إلى حقه تمكنه من الرجوع إلى بدل حقه ، ولكن لو اتفقا على ترد التراد فلا بد من البيع بشرطه .
انظر فتح العزيز ٥/٤٢٤ و ٤٣١ ، الغرر البهية ٦/٤٩-٥١ ، مغني المحتاج ٣/٣٤٩ .

(٨) ما اختاره المصنف من جواز حبس الغاصب للمغصوب حتى يسترد القيمة المدفوعة للمالك هو ما حكاه القاضي حسين عن نص الشافعي كما نقله الغزالي وأقره ، والأصح المنع كما هو مفهوم كلام الشيخين ونقله عن الإمام واختاره ابن المقرئ والسيوطي وابن حجر والرملي .

الشيرج ضمن بما طولب به من أحد المثليين من السمسم أو الشيرج [والكُسْب] ^(١) ، وأما إن حصل منه متقوم كالتمر يحصل منه الخل بالماء غرم المثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فيضمن قيمته ^(٢) .

فصل

م وَيُضْمَنُ غَيْرَ الْمُثْلِيِّ بِأَقْصَى الْقِيمِ مِنْ يَوْمِ الْغَصْبِ إِلَى التَّلْفِ إِنْ تَلَفَ ^(٣) ، وَلَا يُنْظَرُ إِلَى زِيَادَةِ الْقِيَمَةِ بَعْدَ التَّلْفِ ، وَغَيْرُ ^(٤) / الْمُثْلِيِّ هُوَ الَّذِي لَا يَحْصِرُهُ الْقَدْرُ وَإِنْ جَازَ السَّلْمُ فِيهِ كَالْحَيَوَانِ ، أَوْ لَا يَجُوزُ السَّلْمُ فِيهِ ^(٥) / وَإِنْ كَانَ يَحْصِرُهُ الْقَدْرُ كَالدَّبْسِ وَالْخَلِّ مِنَ التَّمْرِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ تَلْفِ الْكُلِّ وَتَلْفِ الْبَعْضِ حَتَّى يَضْمَنَ الْبَعْضُ التَّالِفَ بِأَقْصَى الْقِيمِ ، فَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةٌ ثُمَّ عَادَ إِلَى دَرَاهِمٍ ثُمَّ لَبَسَهُ (وَنَقَصَ بِاللَّبْسِ) ^(٦) حَتَّى عَادَ إِلَى نِصْفِ دَرَاهِمٍ رَدَّ الثَّوْبَ مَعَ خَمْسَةٍ لِلنِّصْفِ التَّالِفِ مِنْهُ بِاللَّبْسِ ^(٧) فَإِنْ [أَقْصَى] ^(٨) قِيَمَتُهُ ذَلِكَ ^(٩) ، وَكَذَلِكَ لَوْ

= انظر الوسيط ٣/٣٩٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٤٣٠ و ٤٣١ ، روضة الطالبين ٤/١١٦ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٥٢ ، شرح التنبيه ١/٤٥٢ ، نهاية المحتاج ٥/١٦٥ .

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٥/٤١٩-٤٢٦ و ٤٢٨-٤٣١ ، التهذيب ٤/٢٩٣-٢٩٧ ، المنهاج مع شرح المحلي وحاشية القليوبي ٣/٤٧-٤٩ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٤٤-٥٢ .

(٣) لأنه في حال زيادة القيمة غاصب مطالب بالرد فلما لم يرد ضمن الزيادة لتعديه .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٨٧ ، شرح التنبيه ١/٤٥١ ، أسنى المطالب ٢/٣٤٧ .

(٤) نهاية اللوحة (١٢٥) من (ص) .

(٥) نهاية الوجه (٢٤٢) من (ظ) .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأبلاه " .

(٧) في (ص) : " بالإبلاء " .

(٨) في الأصل : " نقص " .

(٩) ويرد مع ذلك أجرة المثل كما صححه الشيخان وذلك مقابل الفوات .

انظر فتح العزيز ٥/٤٣٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٥٤ و ٣٥٦ .

غصب ثوبا قيمته عشرة وعاد إلى درهم ولبسه (ونقص باللبس) ^(١) حتى عاد إلى نصف درهم ثم بلغت قيمة الثوب عشرين ^(٢) رد (مع الثوب الخمسة) ^(٣) أيضا ، ولا عبرة بزيادة قيمة الباقي من الثوب كما لا عبرة بنقصانها .

م ويضمن بأقصى القيم من نقد بلد التلف ^(٤) ، [م] ^(٥) وضمن غير المثلي بالأقصى كما ذكرنا وإن كان وصفا فزال ثم عاد ؛ وذلك كما إذا كانت الجارية المغصوبة سميئة وكانت قيمتها مائة ثم هزلت وعادت قيمتها إلى خمسين ثم سمت بعد ذلك فإنه يرد الجارية مع خمسين ، ولا فرق بين ما إذا كان الزائل حادثا في يد الغاصب أو كان في يد المالك حتى لو غصب جارية مهزولة قيمتها مائة ثم سمت وتعلمت حرفة فبلغت قيمتها ألفين ثم هزلت ونسيت الحرفة وعادت قيمتها إلى مائة ثم سمت وتعلمت حرفة أخرى وارتفعت قيمتها يرد الجارية مع ألف وتسعمائة ، م لا إن كان يحسن صنعة فنسيها ثم تذكرها فإنه لا يضمن الزائل ^(٦) ، م وإن قطع قاطع من العبد عضوا يُقدَّرُ أرشُه ضمنه بالأكثر من أرش النقص والمقدَّر ؛ كما لو قطع يد عبد فإنه يضمن أرش النقص إن كان أكثر من نصف القيمة وهو المقدَّر والنصف إن كان أكثر مما نقص من قيمته بالقطع ، م وضمن الغاصب إن تلف المغصوب ضمانا ثانيا للمالك إن أخذ المجني عليه من المالك ^(٧) بجناية العبد المغصوب عليه

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأبلاه " .

(٢) أي بعد التلف .

(٣) في (ظ) بدل ما بين القوسين : " الثوب مع الخمسة " .

(٤) محل ذلك إن لم ينقله فإن نقله فالمعتبر نقد أكثر المحال التي وصل إليها المغصوب قيمة .

انظر الغرر البهية ٥٤/٦ ، فتح الجواد ٥٥٣/١ ، الإقناع ١٢١/٢ ، نهاية المحتاج ١٦٦/٥ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ٢٠٢ [وإن عاد لإذ تذكر] .

(٦) والفرق بين هذه الصورة والصورتين التي قبلها أن العائد هنا لا يعد في العرف شيئا جديدا بخلاف التي

قبلها فالسِّمَن العائد فيهما غير السِّمَن الزائل منهما .

انظر التهذيب ٢٩٩/٤ ، روضة الطالبين ١٣٢/٤ ، إخلاص النواي ٣٢٦/٢ .

(٧) إنما يأخذ المجني عليه من المالك لكون حقه من الأرض متعلق ببذل رقبة الجاني فيأخذ من بلها قدر =

القيمة التي أخذها المالك أو بعضها من الغاصب ؛ فلو كانت قيمة العبد مائة وأرش ما جنى على غيره مائة وأخذ المالك القيمة من الغاصب وأخذها المجني عليه من المالك رجع المالك بها على الغاصب ، وإن كان الأرش خمسين وأخذ المجني عليه منه خمسين لا يرجع على الغاصب إلا بخمسين ، م وضمن في فرد خف نصف قيمة الخفين ؛ فلو غصب فرد خف قيمته مع زوجه خمسة دراهم فتلف ضمن نصفها وإن نقصت قيمته بإفراد عن زوجه بأن كانت قيمة الفرد درهما^(١) ؛ وهذا كما إذا أتلّف رجل أحدهما وآخر الآخر فإنه يسوي بينهما في الضمان ويضمن كل واحد درهمين ونصف درهم^(٢) .

فصل

م ويضمن بالاستيلاء المذكور وهو الغصب كما ذكرنا^(٣) ؛ كما يضمن بالإتلاف إما بالمباشرة كالقتل والأكل والإحراق^(٤) ، أو بالتسبب كأن أكره غيره على إتلاف مال ؛

= حقه ، والمالك يرجع على من غصبه لكون الذي أخذه لم يسلم له .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٤٤١/٥ ، الغرر البهية ٥٧/٦ ، مغني المحتاج ٣٥٧/٣ .

(١) مذكره المصنف من لزوم نصف قيمتهما هو ماذهب إليه الإمام - كما نقله النووي - والبخاري ، والصحيح كما في المنهاج والإرشاد أنه يضمن نصفه بسبب التلف ويضمن أرش ما نقص بسبب التفريق ، قال النووي في زيادة الروضة : الأقوى ما صححه الإمام وإن كان الأكثرون على ترجيح الثاني وعليه العمل ويخالف المقيس عليه فإنه لا ضرر على المالك هناك اه بتصرف ، ومعنى قوة مذكره الإمام أي من جهة المدرك وإن كان ضعيفا من جهة النقل كما قاله ابن حجر .

انظر المهذب ٤١٩/٣ ، التهذيب ٣٠٤/٤ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ١٧٤/٥ و ١٧٥ ، روضة الطالبين ١٤٦/٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٥٣/١ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التلخيص ص ٣٩٥-٣٩٧ ، المهذب ٤١٣/٣ و ٤١٧-٤٢١ ، الوسيط ٣٩١/٣ و ٣٩٤ و ٤٠١ و ٤٠٣ و ٤٠٤ ، روضة الطالبين ١١٥/٤ و ١١٦ و ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٥ و ١٣٢ و ١٤٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٢/٦-٥٨ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٥٢/١ و ٥٥٣ .

(٣) انظر أول الباب .

(٤) قال المحلي : هذه المسألة والمسائل التي بعدها ذكروها استطرادا لما يضمن بغير الغصب بالمباشرة أو التسبب اه ، قال القليوبي : ومناسبتها للغصب من حيث الضمان اه ، شرح المحلي على المنهاج مع =

وكان فتح عن غير عاقل كفتح القفص عن الطائر والإصطبل^(١) عن البهيمة والسجن عن الجنون فخرج المفتوح عنه فإن الفاتح يضمنه ، م وإنما يضمن المفتوح عنه إن خرج في الحال ؛ أما لو وقف ثم خرج لم يضمنه^(٢) ، م وكان فتح رأس زق فتقاطرت منه قطرات وابتل أسفله وسقط^(٣) / بالابتلال^(٤) ، م أو فتح رأس زق وذاب ما فيه بالشمس وخرج منه فإنه يضمنه ، م وإن خرج ما في الزق بأن أوقد النار قريبا من الزق غير من فتحه فالضمان على الموقد لا على الفاتح^(٥) ، م لا كأن فتح رأسه وهبت الريح وأسقطته وخرج ما فيه^{(٦)(٧)} ، م أو فتح الحرز ولم يأخذ منه شيئا فسرق غيره ، م أو دل سارقا على حرز فسرق منه^(٨) ، م أو ضاع في داره شيء

= حاشية القليوبي ٤٣/٣ .

(١) الإصطبل : في كتب اللغة بالصاد لا بالسين وهو موقف الدابة أو موقف الفرس وهمزته أصلية .
انظر مختار الصحاح ص ١٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ٩/١/٣ ، لسان العرب ١٨/١١ ، المصباح المنير ص ١٦ ، القاموس المحيط ٣٣٩/٣ .

(٢) قالوا : لأن طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره والذي وجد من الفاتح سبب غير ملجئ ، لكن لو كان الطائر في وسط القفص فأخذ يمشي قليلا قليلا ثم طار فكطيرانه في الحال .
انظر التهذيب ٣٣١/٤ ، حاشية أسنى المطالب ٢/٣٣٨ ، تحفة المحتاج ٧/٣٠٢ و ٣٠٣ ، نهاية المحتاج ١٥٤/٥ .

(٣) نهاية الوجه (٢٤٣) من (ظ) .

(٤) في (ص) : " فإنه يضمن ما في الزق " .

(٥) لأنه المباشر .

(٦) لكون الهلاك لم يحصل بفعله ولم يقصد بفتحه هبوب الريح ، وأفهم كلامه أنه لو كانت الريح هابة عند الفتح ضمن وهو مقتضى كلام الشيخين كما قاله الأنصاري واستظهره هو والشريني ، واعتمده ابن المقرئ وابن حجر والرملي لتفرقتهم بين عدم ضمان ماتلف بالريح التي هبت بعد الفتح وبين ضمان من فتح الزق فذاب بالشمس لكون طلوع الشمس مما يعلم ويتحقق فلذلك قد يقصده الفاتح .
انظر الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٥٤ ، أسنى المطالب ٢/٣٣٧ ، مغني المحتاج ٣/٣٣٩ و ٣٤٠ ، نهاية المحتاج ١٥٣/٥ .

(٧) في (ص) : " فإنه لا يضمنه " .

(٨) إنما لا يضمن في صورتين لكون يده لم تثبت على المال وتسببه في الأولى قد انقطع بمباشرة غيره .

بأن طيرت الريح ثوبا في داره فضاع فإنه لا يضمه ، م وكذا لو حبس المالك عن ماشيته حتى هلكت جوعا وعطشا بسبب حبسه فإنه لا يضمه ، قال الرافعي : وكأن هذا فيما إذا لم يقصد حبسه عن الماشية^(١) . [١٧٤]

فصل

م ويضمن منفعة البضع بالتفويت لا بالفوات^(٢) ؛ فلو غصب جارية ووطئها ضمن المهر ، وإن لم يطأها لم يلزمه المهر ، م ويضمن منفعة الحر بالتفويت لا بالفوات ؛ فلو استولى على حر واستسخره في عمل ضمن أجرته^(٣) ، وإن حبسه وعطل منافعه لم يضمها^(٤) ، م ويضمن منفعة غير البضع والحر^(٥) بالفوات تحت يده ؛ فلو غصب عبدا أو بهيمة أو دارا أو غيرها ضمن منافعتها وإن لم ينتفع بها ؛ ولو كان العبد يحسن صناعات لزمه أجره أعلاها أجره ولا يلزمه أجره الكل ، م لا المنفعة من الكلب فإنه لا يضمها بالفوات ولا بالتفويت^(٦) ، م وصيد الكلب

= انظر فتح العزيز ٤٠٣/٥ و ٤٠٤ ، اخلاص الناي ٣٢٩/٢ ، مغني المحتاج ٣٤١/٣ .

(١) فتح العزيز ٤٠٤/٥ ، ثم قال : وإنما قصد حبسه فأفضى الأمر إلى هلاكها .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٢٠٨/٧ - ٢١٢ ، التهذيب ٣٣١/٤ و ٣٣٢ ،

روضة الطالبين ٩٤/٤ - ٩٧ ، الغاية القصوى ٥٧١/١ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٤٠/٣ .

(٣) المراد بالتفويت : هو الاستعمال ، والفوات : هو ضياع المنفعة من غير انتفاع .

انظر تحفة المحتاج ٣٣٤/٧ ، نهاية المحتاج ١٧٠/٥ .

(٤) محل ضمان كل من مهر الجارية المغصوبة الموطوءة وأجرة الحر المستسخر حيث لاردة متصلة بالموت بناء

على زوال ملكه بالردة أو وقفه .

انظر أسنى المطالب ٣٤٣/٢ ، فتح الجواد ٥٥٥/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٥١/٣ .

(٥) إنما لا يضم أجرته بحبسه لأن منفعة الحر ومثله عدم ضمان منفعة البضع بالغصب دون الوطء لكونهما

لا يدخلان تحت يد الغاصب فلا يضمنان إلا بالاستيفاء .

انظر فتح العزيز ٤١٦/٥ و ٤١٧ ، اخلاص الناي ٣٣٠/٢ ، الغرر البهية ٦٤/٦ .

(٦) أي مما له منفعة تؤجر .

(٧) لكونها غير متقومة .

المغصوب للغاصب كالصيد بالقوس المغصوبة (وبالجوارح المغصوبة)^(١) ، نعم تجب أجرة المثل في غير الكلب ، م ولا تسقط أجرة مثل العبد المغصوب بصيده ، وصيده للمالك^(٢) ، م وكذلك لا تسقط الأجرة بأرش النقص الذي دخل في المغصوب بالاستعمال وغيره ، فلو لبس الثوب حتى انمحقت أجزاءه لزمه الارش وأجرة مثل الثوب ، نعم يجب لما قبل النقصان أجرة مثل السليم ولما بعده أجرة مثل المعيب ، م وكذلك لا يسقط الأجر بأداء ضمان الفرقة حتى إنه يجب أجرة مثل الآبق من يوم الغصب إلى الرد إلى المالك سواء ضمنه للفرقة أو لم يضمه ، كما أن^(٣) / زوائده قبل الإباق وبعده تكون مضمونة عليه مع أداء الضمان^(٤) .

فصل

م وضمن الغاصب كل واحد من الزيت والعصير إن نقصت عينه بالإغلاء دون قيمته^(٥) ،

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والجوارح حكمها في الصيد كالكلب حتى يكون صيدها للغاصب " .

(٢) فارق صيد العبد صيد الكلب والقوس بأن صيده لمالكه دونهما لاستقلال العبد بالصيد ، أما الكلب

والقوس وسائر الجوارح فهما كالألة للغاصب .

انظر المهذب ٤٢٢/٣ ، أسنى المطالب ٣٤٣/٢ ، فتح الجواد ٥٥٥/١ .

(٣) نهاية اللوحة (١٢٦) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المهذب ٤١٩/٣ و ٤٢٢ و ٤٣٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤١٦/٥ - ٤١٩ ، المنهاج

مع مغني المحتاج ٣٥٣/٣ و ٣٥٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٣٠/٢ .

(٥) ما ذكره المصنف من ضمان نقصان عين العصير وإن لم تنقص القيمة هو مارجحه الغزالي وصححه

الرافعي في كتاب التفليس ونقله الأنصاري عن ترجيح ابن الرفعة لأنه مضمون بالمثل كالزيت ، وصح

الرافعي هنا وأقره النووي عدم ضمان نقص عينه لأن الذاهب منه مائة ورطوبة لقيمة لها وحلاوة

العصير فيه باقية بخلاف الزيت فالذاهب منه زيت متقوم ، واعتمده ابن المقري وابن حجر والشريبي

والرملي وقد فرق الأنصاري والشريبي بين الموضوعين بقولهما : وفارق نظيره في الفليس حيث يضمن

بدل الذاهب للبائع كالزيت ؛ بأن مازاد بالإغلاء ثم للمشتري فيه حصة ؛ فلو لم يضمن المشتري ذلك

لأحفظنا بالبائع ، والزائد بالإغلاء هنا للمالك فانجبر به الذاهب اهـ .

انظر الوسيط ٤٠٦/٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٥٥/٥ و ٤٤٩ و ٤٥٠ ، روضة الطالبين ٣٩٣/٣ و ١٣١/٤ ،

اخلاص النواي ٣٣٠/٢ و ٣٣١ ، أسنى المطالب ٣٥٤/٢ ، الغرر البهية ٦٧/٦ و ٦٨ ، تحفة =

(أو نقصت قيمته دون عينه)^(١) ؛ كما يضمن^(٢) لو نقصت عينه مع قيمته ،^(٣) فلو أغلاهما ولم تنقص عينهما ولا قيمتهما فلا شيء عليه ، وإن نقصتا فإن كان نقصان القيمة بنسبة نقصان العين أو أقل منه ضمن الزاهب بالمثل ، وإن كان أكثر ضمن الزاهب بالمثل مع أرش نقصان الباقي ، وإن نقصت العين دون القيمة ضمن الزاهب بالمثل أيضا ، وإن نقصت القيمة دون العين ضمن الارش ، فلو كان المغصوب صاعين من زيت يساوي درهمين ولم ينقص بالإغلاء من عينه وقيمته شيء كفاه رده ، وإن نقصت كلتاها ؛ فإن عاد إلى صاع وساوى درهما يرد الصاع مع صاع آخر ؛ وكذا إن عاد إلى درهم وثلاث ، وإن عاد إلى ثلاثي درهم لزمه رد الباقي مع الارش وهو ثلاث درهم مع الصاع الزاهب ، وإن عاد إلى^(٤) نصف صاع والقيمة درهما لزمه ضمان الزاهب ، وإن عادت قيمته إلى ما دون الدرهمين ولم ينقص عينه كفاه أرش النقصان .

م ولا يضمن السمن المفرط من الجارية والعبد إذا زال ولم تنقص القيمة بزواله^(٥) ، م وكذلك لا يضمن نقصان القيمة بكساد السوق ، فلو غصب ثوبا قيمته عشرة فعادت إلى خمسة بانخفاض السوق كفاه رد الثوب^(٦) ، م وكذلك لا يضمن الملاهي كالبربط^(٧) ، م

= المحتاج ٣٥٠/٧ ، مغني المحتاج ٣٦٠/٣ ، نهاية المحتاج ١٧٩/٥ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) " يضمن " سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : " فيجب ضمانه إن نقصت عينه وإن لم تنقص قيمته ؛ كما يجب الضمان لو نقصت قيمته ولم تنقص عينه " .

(٤) نهاية الوجه (٢٤٤) من (ظ) .

(٥) لكون السمن ليس له بدل مقدر فلا يضمن إلا بما نقصت به قيمته .

انظر المهذب ٤١٨/٣ ، روضة الطالبين ١٣١/٤ ، فتح الجواد ٥٥٦/١ .

(٦) وذلك لأنه مخاطب برد العين كما كانت وقد ردها كما أمر ؛ والفائت هو رغبات الناس لاشيء من المغصوب . انظر الوسيط ٤٠١/٣ ، التهذيب ٢٩٨/٤ ، الفرر البهية ٦٨/٦ ، مغني المحتاج ٣٥٥/٣ .

(٧) البربط : من ملاهي العجم معرب ، والعرب تسميه العود والمزهر وهو من آلات الموسيقى .

انظر المصباح المنير ص ٤١ ، القاموس المحيط ٣٦٢/٢ ، المعجم الوجيز ص ٤٢ .

ولا الصليب ، م والصنم بالكسر المشروع ، وهو تفصيل الأجزاء المبطل لمنافعها عند الإمكان إلى حد لو فرض اتخاذ آله محرمة من مُفَصِّلِهَا^(١) لنال (الصانع التعب)^(٢) الَّذِي يناله في ابتداء الاتخاذ ، والزيادة عليه عند منع من في يده عنه^(٣) ، م ولا يضمن المكسورات^(٤) بالكسر كما ذكرنا لا بالإحراق فإنه يضمن (قيمتها مكسرة الحد المشروع)^(٥) ، (وكذا لو جاوز في إبطالها بغير الإحراق الحد المشروع فعليه التفاوت بين قيمتها مكسرة الحد المشروع وبين قيمتها منتهية إلى الحد الَّذِي أتى به)^(٦) ، م وكذلك لا يضمن الخمر المحترمة بالتلف وهي المتخذة بقصد الخَلَّةِ^(٧) ، م وكذلك لا يضمن الخمر للذمي ؛ كما لا يضمن الخمر غير المحترمة والخمر للمسلم والحربي ، م ويرد الخمر المحترمة التي للمسلم والخمر التي للذمي وإن لم تكن محترمة على صاحبها إن بقيت عندها^(٨) .

فصل

م ويرد الغاصب المغصوب مع الزائد الَّذِي هو أثر^(٩) محض كضرب الطَّيْنِ لَبَنًا ونسج

(١) في (ص) : " مفصلها " .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " الصابغ الثوب " ، ولعل ذلك سبق قلم .

(٣) أي إذا كان صاحب المنكر يدفع عنه فإنه يجوز أن يزيد على هذا الحد ولو كسره فلا ضمان .

(٤) في غير الأصل : " المذكورات " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " قيمة رضاها بعد الكسر المشروع " .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) سبق في باب الطهارة فصل النجاسات أن الصحيح في تعريف الخمر المحترمة بأنها التي عصرت لا بقصد الخمرية ، وهو شامل لتعريف الشارح وغيره فراجع في ص ١٢ .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/١٣ و ٤١٧-٤١٩ و ٤٣٦ و ٤٣٧ ، الوسيط ٣/٣٩٢ و ٤٠١ و ٤٠٦ ، روضة الطالبين ٤/١٠٦ و ١٠٧ و ١٢١ و ١٣١ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٦٦-٧٢ ، فتح الرواب ١/٢٣٣-٢٣٥ .

(٩) قال الرملي في حاشية أسنى المطالب ٢/٣٥٦ : الأثر هو الذي لا يحتاج لظهوره إلى عين-أي أخرى- =

الغزل ثوبا حيث رضي المالك بذلك الزائد ، فإن ألزمه الرد إلى ما كان لزمه الرد إليه^(١) ويلزمه أرش النقصان إن نقص بذلك الأثر وبالرد إلى الحالة الأولى ، وإذا رضي به المالك فليس للغاصب الرد إلى الحالة الأولى إلا إذا كان له فيه غرض كأن غصب الورق وضرب منه دراهم بغير إذن السلطان أو بغير عياله فإن له الرد إلى الحالة الأولى^(٢) ، م وضمن الغاصب الزائد ؛ م ولو حصل ذلك الزائد بفعل الغاصب إذا زال أو أزاله بغير رضا المالك ، فلو اتخذ من [١٧٥] النقرة حليا أو من الزجاج أو النحاس إناء وردها إلى ما كان ضمن أرش الصنعة .

م ورد الغاصب التراب المأخوذ بكشط وجه الأرض أو حفر البئر إلى الموضع المأخوذ منه ، م ولكن يشترط كون الرد بإذن المالك حيث لا غرض للغاصب في الرد بأن كشط وجه الأرض ونقله إلى موات ، فإن نقله بغير إذن كان للمالك إجباره على نقله ثانيا^(٣) ، وإن كان له غرض في الرد بأن دخل على الأرض نقص وكان يرتفع النقص بالرد ويندفع الارش ؛ أو نقله إلى ملكه أو ملك غيره أو شارع يخاف من التعثر به ضمانا فله الاستقلال بالرد ؛ وذلك إذا لم يتيسر نقله إلى موات أو نحوه في طريق الرد ، فإن تيسر لم يرد إلا بإذن ، م ورد الغاصب التراب بإذن المالك كما ذكرنا وبغير إذنه إذا لم يرض المالك باستدامة الحفر في صورة طم البئر ليدفع عن نفسه ضمان التردى لو تردى فيها مترد ، أما إذا منعه المالك من الطم وقال^(٤) : رضيت باستدامة الحفر فليس له الطم ويندفع عنه ضمان

= تستعمل في المحل أو يحتاج ولا تبقى فيه بل تزول ويبقى الأثر .

(١) يعني إن أمكن كالأمثلة المذكورة ، فإن لم يمكن كقسارة الثوب فيأخذ بحاله وأرش النقص إن نقص .

انظر روضة الطالبين ٤/١٣٥ و١٣٦ ، فتح الجواد ١/٥٥٦ ، نهاية المحتاج ٥/١٨٢ .

(٢) لأن له غرضا في الرد وهو خوف تعزيز السلطان له .

انظر المراجع السابقة .

(٣) لكونه تصرف في ملكه بغير إذنه .

انظر الوسيط ٣/٤٠٤ ، أسنى المطالب ٢/٣٥٣ ، مغني المحتاج ٣/٣٥٨ .

(٤) في (ص) : " أما إذا لم يمنعه المالك ، وقال : " .

الزدي ، (وإن لم يقل رضيت باستدامتها^(١) / واقتصر على المنع من الطم)^(٢) ؛ ففي التهمة أنه كما لو رضي^(٣) ، ومنعه الإمام^(٤) ، أمّا إذا كان له غرض سوى ضمان الزدي فله الطم وإن منعه المالك ، وللمالك إجباره في صورتين على رد التراب إن كان باقيا ورد مثله إن لم يكن باقيا ، م ويجب عليه تسوية الحفر بإعادة الأرض كما^(٥) كانت من انبساط وارتفاع ، م ولا يعيد الغاصب الجدار دون إذن المالك إذا هدمه أو انهدم تحت يده^{(٦)(٧)} .

فصل

م ويرد^(٨) الغاصب الخرق م مع أرش النقص إذا غصب ثوبا وخرقه خرقا ، م وكذلك يرد^(٩)

(١) نهاية الوجه (٢٤٥) من (ظ) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وإن لم يمنعه ولم يقل رضيت " .

(٣) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤٤٧/٥ ، ووجهه أن منعه من الطم يتضمن الرضا ببقاء الحفر واستدامته .

انظر الغرر البهية ٧٤/٦ .

(٤) نقله عنه الرافعي أيضا في الموضع السابق ولم يرجح واحدا منهما وكذا النووي في الروضة ١٣٠/٤ ، والمرجح لدى الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملّي هو قول صاحب التهمة قال الأنصاري والشريبي : ونقله الروياني وابن الرفعة عن الأصحاب .

انظر أسنى المطالب ٣٥٤/٢ ، فتح الجواد ٥٥٧/١ ، مغني المحتاج ٣/٣٥٩ ، نهاية المحتاج ١٧٨/٥ .

(٥) في (ظ) " كما إذا " .

(٦) أي يلزمه الأرش ، والفرق بينه وبين طم البشر أن الطم لا يكاد يتفاوت فأشبهه ذوات الأمثال بخلاف الأبنية فإن لها هيئات تختلف فأشبهت ذوات القيم .

انظر الغرر البهية ٧٦/٦ و ٧٧ ، فتح الجواد ٥٥٧/١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤٤٥-٤٤٨ و ٤٥٤ و ٤٥٥ ، التهذيب ٣٢٤/٤ و ٣٢٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٥٨ و ٣٥٩ و ٣٦٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٥٥-٥٥٧ .

(٨) في (ص) : " ورد " بالبناء للماضي .

(٩) في (ص) : " ورد " .

السَّاجَّةُ^(١) المدرجة في البناء وإن احتاج إلى هدمه إلا أن تتعفن ؛ (بحيث لو أخرجت لم يكن لها قيمة فهي مستهلكة)^(٢) ، م وكذلك يرد^(٣) الساجة المدرجة في السفينة ؛ م لا إن خاف الراد من نزاعها هلاك (حيوان محترم سواء كان آدميا - إما الغاصب أو غيره - أو غير آدمي أو مال)^(٤) من السفينة وما فيها فإنها لا تنزع (حتى تصل إلى الشط)^(٥) ، م لا^(٦) أن يكون المحترم مال الغاصب أو من وضع ماله فيها عالما بغصب ساجتها فإنها تنزع (في أحد الوجهين وهو الأصح عند الإمام^(٧) والمصنف^(٨) ، والثاني : لا تنزع وهو الأصح عند ابن الصباغ^(٩) وغيره^(١٠) ، وحيث لا تنزع إلى الوصول إلى الشط فتؤخذ القيمة

(١) السَّاجَّةُ : مفرد ساج وهو نوع من الشجر له خشب حسن ، أو هو خشب رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه .

انظر النظم المستعذب ٢/٢٣ ، لسان العرب ٢/٣٠٣ ، المصباح المنير ص ٢٩٣ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنها تجعل كالهالك " .

(٣) في (ص) : " ورد " .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " نفس أو مال محترم " .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " إلا " .

(٧) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٥/٤٦٦ ووجهه أنه متعدد فلا يبالي به لذهاب حرمة .

انظر الحاوي الكبير ٧/٢٠٠ ، الوسيط ٣/٤١٥ .

(٨) حيث يقول في الحاوي الصغير لوحة ٢٠ ب [لا إن خاف محترما غير مال الغاصب] .

(٩) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٥/٤٦٦ .

(١٠) كذا حكاه الرافعي عن غير ابن الصباغ ولم يذكر أحدا منهم وقد نقله النووي من زيادته عن

الأكثرين وذلك لأن السفينة لا تندوم في البحر فيسهل الصير إلى بلوغ الشط ، وصححه في تصحيح التنبيه وهو مقتضى مافي المنهاج واعتمده ابن المقري ، وقد ذكر هذين الوجهين من غير ترجيح كل من الماوردي والشيرازي والغزالي والبغوي .

انظر الحاوي الكبير ٧/٢٠٠ ، المهذب ٣/٤٣١ ، الوسيط ٣/٤١٥ ، التهذيب ٤/٣٣٠ ، فتح

العزيز ٥/٤٦٦ ، روضة الطالبين ٤/١٤٣ ، تصحيح التنبيه ١/٣٥٣ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٧/٣٦٨ ، =

للحيلولة^(١)، م وكذا لا ينزع خَيْطٌ خَيْطٌ به جرح محترم من آدمي أو غيره وخيف من نزع هلاكه^(٢)، م وإن مات المجروح إن كان الآدمي دون غيره فإنه لا ينزع^(٣)، م لا إن ارتد المجروح فإنه ينزع في رده وإن خيف هلاكه^(٤)، [م]^(٥) وكسر الظرف لتخليص ما فيه كما إذا وقع^(٦) / درهم في محبرة ولم يمكن إخراجها إلا بكسر المحبرة فإنها تكسر للتخليص، وكذا لو حصل فصيل^(٧) في دار ولم يمكن إخراجها إلا بهدم الباب فإنه يهدم للتخليص، م وغرم صاحب المظروف أرش الكسر إن لم يفعل مالك الظرف المظروف في الظرف^(٨)؛

= الإرشاد مع اخلاص الناي ٣٣٧/٢ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) وكذا لو خاف مخدورا ببيع التيمم كما ذكره في الروضة وأصلها .

انظر فتح العزيز ٤٦٦/٥ ، روضة الطالبين ١٤٤/٤ .

(٣) أي وإن مات الآدمي فإنه لا ينزع منه حال موته لكونه محترما بعد الموت بخلاف غيره وهذا وجه في المذهب ذكره البغوي والرافعي من غير عزو ، والوجه الثاني هو النزاع وإن لم ينزع في الحياة لحرمة الروح وهو ما نقله الرافعي في أصل الروضة عن الإمام وصححه وأقره النووي واعتمده ابن المقرئ في إرشاده .

انظر التهذيب ٣٣٠/٤ ، فتح العزيز ٤٦٧/٥ ، روضة الطالبين ١٤٤/٤ ، اخلاص الناي ٣٣٦/٢ و ٣٣٧ .

(٤) محل نزاع الخيط فيما ذكر إن كان ينتفع به وإلا فهو مستهلك ونجس قيمته كما سبق في الساجدة .

انظر التهذيب ٣٣٠/٤ ، روضة الطالبين ١٤٤/٤ ، الغرر البهية ٨١/٦ .

(٥) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٠ ب [وكسر الظرف للتخليص] .

(٦) نهاية اللوحة (١٢٧) من (ص) .

(٧) القَصِيل : هو ولد الناقة إذا فصل عن أمه لثلا يرضعها وهو ما استكمل سنة .

انظر فقه اللغة وأسرارها ص ٨٦ ، القاموس المحيط ٣٠/٤ ، المصباح المنير ص ٤٧٤ .

(٨) فإن فعله للمالك ولو سهوا فلا أرش على كاسره لتقصير مالكه ، وكذا لو كان الظرف قدرا ففطر

صاحبها كأن وضعها بموضع لاحق له فيه فأدخلت بهيمة رأسها فيها ولم تخرج إلا بكسرها فإنها تكسر

ولا أرش له ، أما لو وقع التفريط منهما فيغرم كل واحد منهما النصف لاشتراكهما في التفريط .

انظر الخاوي الكبير ٢٠٤/٧ و ٢٠٥ ، أسنى المطالب ٣٥٩/٢ ، الإقناع ١٢١/٢ .

فيغرم صاحب الدرهم والفصيل أرش الكسر والهدم إن لم يحصل الدرهم في المحيرة والفصيل في الدار بفعل مالك المحيرة والدار ؛ وذلك يحصل بفعل صاحب الدرهم والفصيل أو بنفسه^(١) ، م ويرد^(٢) الغاصب عصيرا تخلل م مع أرش النقص إن نقص بالتخلل ، م وكذا لو غصب بذرا فزرعه فنبت ، م أو بيضا فتفرخ فإن الحاصل للمغصوب منه مع أرش النقص إن نقص ، م وكذا لو غصب خمرا فتخللت ، م أو جلد ميتة فدبغ فهو للمغصوب منه أيضا^(٣) ^(٤) .

فصل

م وإن صبغ الثوب بما يحصل منه عين سواء أمكن فصله أو لم يمكن ؛ م والصبغ مغصوب من صاحب الثوب أو من ثالث أو هو للغاصب فالناقص من قيمتهما محسوب من الصبغ ؛ حتى لو كانت قيمة الصبغ عشرة وقيمة الثوب عشرة وعادت قيمة المصبوغ إلى ثمانية فالصبغ ضائع ؛ وعلى الغاصب أن يغرم درهمين لصاحب الثوب وأن يغرم قيمة الصبغ إن كان الصبغ لصاحب الثوب أو لثالث ، وإن عادت إلى عشرة فالصبغ ضائع أيضا ؛ ويغرم الغاصب قيمة الصبغ إن كان الصبغ لصاحب الثوب أو لغيرهما ، وإن عادت إلى^(٥) خمسة عشر فالخمس عشرة^(٦) مشتركة بين مالك الثوب والغاصب أو الأجنبي إن لم يكن الصبغ لصاحب الثوب^(٧) ؛ ويغرم الغاصب خمسة للأجنبي أو لصاحب الثوب إن كان الصبغ

(١) أي بأن سقط الدرهم ودخل الفصيل في الدار .

(٢) في (ص) : " ورد " .

(٣) إنما يرد الحاصل في هذه الصور لأنه فرع ماهو ملكه وإنما يكتفى به إن لم تنقص قيمته لأنه عين ماله .

انظر المهذب ٤٢٢/٣ ، الغاية القصوى ٥٧٦/١ ، الغرر البهية ٨٤/٦ ، نهاية المحتاج ١٨١/٥ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الحياوي الكبير ١٩٧/٧-٢٠٥ ، المهذب ٤٢٢/٣ و٤٢٣ و٤٣٠-٤٣٢ ، روضة

الطالبين ١٢٣/٤ و١٣٣ و١٣٤ و١٤٢-١٤٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٧٧/٦-٨٤ .

(٥) نهاية الوجه (٢٤٦) من (ظ) .

(٦) في الأصل : " عشرة " .

(٧) معنى هذا الاشتراك هو على وجه الجوار لا على وجه الشيوع بل كل منهما يملك ما كان له هذا بثوبه =

لواحد منهما ، [١٧٦] م والزيادة بينهما إذا لم يمكن فصل الصبغ عن الثوب أو أمكن وتراضيا على إبقائه ، فلو كانت قيمة الصبغ عشرة وقيمة الثوب عشرة فالمال بينهما مناصفة وإذا وجد راغب بثلاثين فكذلك^(١) ، م^(٢) وألزم الغاصبُ بيع الصبغ إن باع صاحب الثوب الثوب ؛ م لا إن باع الغاصب الصبغ فإنه لا يلزم صاحب الثوب بيع الثوب ، وليس لأحدهما الانفراد ببيع ما يملكه منه^(٣) ، م وقلع كل واحد من صاحب الثوب والغاصب الصبغ عن الثوب إن حصل بالانصباع عين مال وأمكن فصله^(٤) .

م وقلع كل واحد من الغاصب وصاحب الأرض الزرع والغراس والبناء عن الأرض المغصوبة ؛ م وإن نقصت قيمة الثوب والأرض دون الصبغ والزرع والغراس والبناء ، أو

= وهذا بصبغه مع ما يخصه من الزائد ، والنقص محسوب من الصبغ لأن الثوب هو الأصل والصبغ وإن كان عينا فهو تابع ، وإنما لم يفز مالك الثوب بالصبغ وإن لم يمكن فصله لأنه عين مال غيره انضم إلى ماله بخلاف السمن فإنه أثر محض .

انظر فتح العزيز ٤٥٧/٥ ، الغرر البهية ٨٥/٦ ، حاشية أسنى المطالب ٣٥٧/٢ ، مغني المحتاج ٣٦٣/٣ .

(١) أما إذا كان الصبغ لمالك الثوب فالزيادة كلها له ولا أجرة للغاصب كما سبق والنقص على الغاصب ، ومحل ما ذكره الشارح في هذه المسائل إذا كان النقص والزيادة بسبب الصبغ ، أما لو كان بسبب انخفاض أو ارتفاع سعر الثوب أو الصبغ فالزيادة لصاحبه والنقص عليه .

انظر روضة الطالبين ١٣٧/٤ ، فتح الأرواد ٥٥٩/١ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٥٩/٣ .

(٢) "م" سقط من (ص) .

(٣) أي لا يبيع مالك الثوب دون الصبغ الثوب بمحضه من الثمن ، وكذا الغاصب لا يبيع حصته من الصبغ بدون الثوب ، ومراد الشارح في قوله : وألزم الغاصب بيع الصبغ... الخ واضح في استقلال مالك الثوب بالبيع لكن لا يبيعه مفردا بل يلزم الغاصب بيع حصته ولا العكس ، وإنما لم ينفرد أحدهما ببيع ملكه لكونه لا يمكن الانتفاع به وحده ، وألزم الغاصب بيع صبغه إذا باع مالك الثوب لكونه متعد فليس له أن يضر بالمالك ، ولا العكس لثلا يستحق المتعدي بتعديه إزالة ملك غيره .

انظر الوسيط ٤١١/٣ ، أسنى المطالب ٣٥٧/٢ ، نهاية المحتاج ١٨٥/٥ .

(٤) أي لكل منهما قلع الصبغ إن أراد بحيث لا يمكن للآخر منعه ، لكن لو تراضيا على إبقائه كما سبق كان لهما ذلك .

نقصت قيمة الصبغ والزرع والغراس والبناء دون الأرض [والثوب]^(١) ، أو نقصت قيمة كل واحد منها ، وعلى الغاصب ما نقص من قيمة الثوب لو لم يصبغ لا ما نقص عما زاد في قيمته بسبب الصبغ إن كان المالك أجبره على القلع ، وإن لم يجبره فعليه ما نقص من قيمة الثوب بلا صبغ وحصة المالك من الزائد في قيمته بسبب الصبغ ، أما لو كان تمويها محضا فليس للغاصب القلع إن رضي به المالك ، وليس للمالك إجباره على قلعه ، م وليس لصاحب الثوب والأرض أن يملك الصبغ والزرع والغراس والبناء على صاحبها بالقيمة سواء أمكن فصل الصبغ أو لم يمكن ، م وإن بذل الغاصب الصبغ والزرع والغراس والبناء من صاحب الثوب والأرض لا يجب القبول ، م والجناية السارية إلى التلف ؛ م كما إذا اتخذ من المغصوب هريسة كالهلاك^(٢) ، م وكذا لو خلط المعصوب بغيره إن لم يتميز كخلط البر بالبر لا كخلط البر بالشعير فإنه ليس كالهلاك بل عليه الإلتقاط منه وإن عسر^(٣) .

فصل

م وضمن آخذ المغصوب من الغاصب بالشراء أو الغصب أو غيرهما^(٤) إذا تلف سواء

(١) " والثوب " مثبت من (ظ) .

(٢) وحيث يملك الغاصب الهريسة على الصحيح عند ابن حجر والشريني والرملي إتماما للتشبيه بالتلف .
انظر فتح الجواد ١٥٠/٥٦٠ ، مغني المحتاج ٣/٣٥٦ ، نهاية المحتاج ٥/١٧٥ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٣/٤٠٩-٤١٤ ، التهذيب ٤/٣٢٣-٣٢٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/١٧٥ و١٨٣-١٨٥ ، أسنى المطالب ٢/٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٦-٣٥٩ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١٥٩/٥٦٠ .

(٤) أي سواء كان الآخذ يضمن ذلك المغصوب كالعارية والأخذ على جهة السوم أو لا يضمن كالوديعة والرهن وذلك لأنه أثبت يده على مال غيره بغير إذنه ، والمراد بالضمان هنا ما كان طريقا إليه ، وعليه فإن كان الآخذ لا يعلم الغصب ولم يكن مضمونا عليه رجوع به على الغاصب كما سيأتي ، ويستثنى مما ذكره الحاكم وأمينه فلو تلف في أيديهما فلا يضمنه بل يضمنه الغاصب إن انتزعاه منه وإن رده الغاصب لهما لم يضمنه أي منهما لكون الحاكم نائب عن المالك ، ومثله من انتزعه من الغاصب ليرده على صاحبه إن كان الغاصب حرييا أو كان عبدا للمغصوب منه .

علم الآخذ الغصبَ أو لم يعلم ، فالمالك يتخير في مطالبة الضمان بين الغاصب وبين من^(١) ترتبت^(٢) يده عليه^(٣) ، (نعم لو كانت القيمة في يد الغاصب زائدة على قيمته في يد الآخذ منه لم يطالب المالك بالزيادة إلا الغاصب^(٤) ، م وإذا غرّم^(٥) الآخذ من الغاصب لم يرجع على الغاصب إن علم غصبه ، (م أو أخذ منه على وجه لو أخذه من المالك ضمنه ؛ كما لو أخذ من الغاصب بالعارية أو السوم فإنه لا يرجع على الغاصب^(٦) ، وكذا لو أخذ منه بالشراء وتعيّب أو تلف كما سنذكره^(٧) ، أما لو أخذه من الغاصب وديعة أو رهنا يرجع به عليه^(٨) ، م ولا يرجع الآخذ من الغاصب عليه بما ضمنه إذا أخذ مقابل ما ضمنه ؛ كما إذا أخذ من المشتري - من الغاصب - بدل المنافع التي استوفاهما من سكن الدار وركوب الدابة وغيرهما^(٩) ، وكما إذا أخذ منه المهر على

= انظر الاعتناء ٢/٦٤٤ ، الغرر البهية وحواشيها ٦/٩٣ و ٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٣٤١ و ٣٤٢ .

(١) في (ص) : " بين الغاصب ومن " .

(٢) في غير الأصل : " ترتب " .

(٣) في (ص) : " يده على يده " .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) : " ضمن " .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " نعم لو كانت القيمة في يد الغاصب زائدة على قيمته في يد الآخذ منه لم

يطالب المالك بالزيادة إلا الغاصب ، م ولا يرجع الآخذ من الغاصب عليه أيضا لو أخذه منه على وجه لو

أخذه من المالك ضمنه ؛ كما لو أخذ من الغاصب بالعارية أو السوم فإنه لا يرجع على الغاصب " ، وقد

سبقت الجملة الأولى بنصها قريبا في الأصل ، أما الثانية فهي معنى المثبتة هنا في الأصل .

(٧) في حاشية (ظ) : أي قريبا .

(٨) إنما يرجع الآخذ من الغاصب في العارية والسوم دون الوديعة والرهن لكون المال مضمون على المستعير

والمستام دون المودع عنده والمرتهن كما سبق .

(٩) أي أخذ المالك من الذي اشتراه من الغاصب ما يقابل المنافع التي استوفاهما المشتري فلا رجوع على

الغاصب لأن نفع ذلك عاد إليه ولكونه أتلّف المنفعة وحالة الضمان على مباشر الإتلاف أولى .

انظر فتح العزيز ٥/٤٧٧ ، الغرر البهية ٦/٩٥ ، فتح الجواد ١/٥٦١ .

ما سنذكره^(١) ، م (والآخذ من الغاصب الذي لا^(٢) يرجع لأنه أخذه على وجه لو أخذه من المالك ضمنه كالمشتري من الغاصب فإنه لا يرجع على الغاصب بضمان جزء المبيع إذا تلف في يد المشتري أو تعيب أو أتلّفه المشتري أو عيبه وأخذه المالك منه ، م وكالمشتري من الغاصب فإنه لا يرجع بضمان كل المبيع إذا تلف أو أتلّفه المشتري ، م وكالمشتري من الغاصب فإنه لا يرجع بمهر الجارية إذا وطئها وأخذ المالك منه المهر ، وكذا لو تزوجها رجل من الغاصب جاهلا بالحال ووطئها وغرم الزوج المهر للمالك)^(٣) فإنه لا يرجع به على الغاصب ، م لا إن أخذ منه قيمة الولد في الصورة المذكورة فإنه يرجع بها على الغاصب^(٤) ، م والولد حر في هذه الصورة بكل حال ؛ م كأرش نقص بناء المشتري من الغاصب في الأرض المغصوبة لو بنى فيها فإنه يرجع به على الغاصب أيضا^(٥) ، (وإذا غرم المالك الغاصب فكلما يرجع به الآخذ من الغاصب عليه لا يرجع به الغاصب على الآخذ منه ، وما لا يرجع به على الغاصب يرجع به الغاصب عليه)^(٦) ، م وبرئ الغاصب^(٧) / بأكل المالك طعامه المغصوب ضيافة ، ولا فرق بين كونه عالما بأنه طعامه أو جاهلا به^(٨) ، م

(١) أي قريبا .

(٢) نهاية الوجه (٢٤٧) من (ظ) .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو تعيب مبيع الغاصب المغصوب من غيره بنحو عمي أو عيبه المشتري وأخذ منه ضمان الجزء فإنه لا يرجع به على الغاصب ، م وكذلك لو تلف كله أو أتلّفه المشتري وأخذ منه ضمان الكل لم يرجع به على الغاصب ، م وكذا لو اشترى جارية مغصوبة أو تزوجها من الغاصب جاهلا بالحال ووطئها وأخذ المالك منه المهر " .

(٤) وذلك لأنه شرع في العقد على أن يسلم له الولد بلا غرم .

انظر التهذيب ٤/٣١٥ ، فتح العزيز ٥/٤٧٨ ، نهاية المحتاج ٥/١٩٢ .

(٥) وذلك لشروعه في العقد على ظن السلامة والضرر من تغير الغاصب .

انظر الوسيط ٣/٤٢٠ ، شرح المحلى على المنهاج ٣/٦٣ ، فتح الجواد ١/٥٦١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) نهاية اللوحة (١٢٨) من (ص) .

(٨) وذلك لأنه المباشر باختياره ، وعمل ذلك ما لم يملكه الغاصب فإن ملكه كما لو عمل فيه ما يسري إلى =

وكذلك برئ الغاصب بقتل المالك المغمصوب قصاصا بعد آخر له مثلا وإن جهل أنه مالكة ، م وكذا برئ الغاصب بإيلاد المالك الجارية المغمصوبة بتزويج الغاصب منه وإن جهل الحال ، أما لو زوجها من المالك فماتت [١٧٧] عنده قبل الإيلاد لم يبرأ^(١) ، م وكذا برئ الغاصب باتهاب المالك المغمصوب إذا وهبه الغاصب منه وأقبضه وإن جهل الحال^(٢) ، م وكذا يبرأ باعتاق المالك المغمصوب نيابة عن الغاصب وإن جهل الحال بأن قال أعتقه أو قال أعتقه عني ففعل ، ونفذ الاعتاق من المالك بلا غرم له على الغاصب بسبب التغير ، م ولا يبرأ الغاصب بإيداع المغمصوب عند المالك م ولا برهنه منه ولا بإجارته منه هذا إن قبضه المالك في الوديعة والرهن والإجارة وهو جاهل بأنه له ، ولا بقتل المالك المغمصوب دفعا لصياله عليه سواء جهل أنه له أو علم^(٣) .

= التلّف ثم أضاف به المالك لم يبرأ عن الضمان لأنه أضاف بملك نفسه .

انظر فتح الجواد ٥٦١/١ ، نهاية المحتاج ١٥٧/٥ ، حواشي الغرر البهية ٩٩/٦ .

(١) والفرق بينهما أن في وطء الأمة واستيلاها ثبوت يده عليها واستيلاء عليها فيكون قد أتلّفها بسبب الولادة بخلاف ما إذا ماتت قبل الإيلاد فإن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت اليد فيكون كالإيداع وقد ماتت بغير سبب منه .

انظر فتح العزيز ٤٩٠/٤ و ٤٩١ ، الغرر البهية ٩٤/٦ و ٩٥ و ١٠٢ ، نهاية المحتاج ١٥٦/٥ .

(٢) لتتمام التسليط ، ويبرأ أيضا بالشراء والاقتراض والاستعارة أيضا كما جزم به في الروضة وأصلها .

انظر فتح العزيز ٤١٠/٥ ، روضة الطالبين ١٠١/٤ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤٠٨-٤١١ و ٤٤٤ و ٤٧٢ و ٤٨٠ ، التهذيب ٣١٥/٤ -

٣١٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٣٨/٣ و ٣٣٩ و ٣٤١ و ٣٤٣ و ٣٦٨ و ٣٦٩ ، الغرر البهية ٩٣/٦ - ١٠٤ .

باب الشُّفْعَة^(١)

[م]^(٢) إنما تثبت الشفعة في عقار وإن بيع مع منقول ؛ دون منقول وإن بيع مع عقار^(٣) ، م ويشترط أن يكون العقار ثابتا فلا تثبت الشفعة في حجرة عالية مشتركة مبنية على مُسَقَّف لأحد الشريكين أو لهما أو لغيرهما ، فلو باعها مع السفلى المشترك فإن الشفعة تثبت فيها بتبعية السفلى ، م ويشترط كون العقار منقسما ؛ (لأن الشفعة إنما تثبت لدفع ضرر^(٤) ينشأ من القسمة من بدل مؤنتها والحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة له بالمرافق الواقعة في حصة صاحبه كالمصعد والبالوعة ونحوهما^(٥) ، والمراد بالمنقسم ما إذا طلب أحد الشريكين قسمته أجبر الآخر عليها^(٦))^(٧) ، فلا تثبت الشفعة في الطاحونة والحمام والبئر التي لا يمكن جعلها طاحونين وحمامين وبئرين ، (فلو كان بين اثنين^(٨)) / دار صغيرة لأحدهما عشرها وللآخر باقيها ، فإن باع صاحب العُشْر نصيبه لم يثبت لصاحبه الشفعة لأنه متعنت

(١) الشُّفْعَة : مشتقة في اللغة من الضم والزيادة لأن صاحبها يضم ويزداد ماله الأول بها .

انظر الزاهر ص ٣٠٢ ، لسان العرب ٨/١٨٤ ، المصباح المنير ص ٣١٧ .

واصطلاحا : حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملكه بعوض .

انظر تحفة المحتاج ٧/٣٧٦ ، الإقناع ٢/١٢٢ ، غاية البيان ص ٣٢١ .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ٢٠ ب [الشفعة في عقار ثابت] .

(٣) لأنه لا يدوم فلا يدوم ضرر الشركة فيه بخلاف العقار .

انظر التهذيب ٤/٣٣٧ ، أسنى المطالب ٢/٣٦٣ ، غاية البيان ص ٣٢١ .

(٤) في الأصل : " الضرر " .

(٥) انظر المهذب ٣/٤٤٨ ، الوسيط ٤/٦٩ ، فتح العزيز ٥/٤٨٧ ، فتح الجواد ١/٥٦٢ .

(٦) والأصح في ضبطه كما ذكر في الروضة وأصلها أنه الذي ينتفع به بعدها على الوجه الذي كان ينتفع به

قبلها ، ولا عبرة بإمكان الانتفاع به من وجه آخر للتفاوت العظيم بين أجناس المنافع .

انظر فتح العزيز ٥/٤٨٨ ، روضة الطالبين ٤/١٥٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) نهاية الوجه (٢٤٨) من (ظ) .

مُضَيِّع ماله فلا يلحقه ضرر القسمة^(١) ، وإن باع صاحب النصيب الأوفر نصيبه فيجاء^(٢) .

م وتثبت الشفعة في العقار الثابت المنقسم مع تابعه وهو : المثلث الذي يدخل في بيع العقار من الأبنية والأشجار الثابتة فيه والأبواب المنصوبة والرفوف والسقوف وغيرها^(٣) .

م والعقار الثابت المنقسم كالممر فلو باع إنسان داراً لا شركة فيها لأحد ولها ممر مشترك منقسم بينه وبين غيره فلشركاء الممر أن يأخذوه بالشفعة وإن لم تثبت لهم الشفعة في الدار ، م ولكن إنما يأخذونه بالشفعة إذا وجد مشتري الدار ممراً آخر إلى داره ، م أو أمكنه فتح باب من داره إلى الشارع .

قال الشيخ الإمام فسح الله في مدته : وكذا لو أمكنه فتح باب إلى دار له أخرى^(٤)^(٥) .

فصل

م والشفعة إنما تثبت للشريك في الأصل والتابع ؛ فلو باع أحد الجارين داره لم تثبت للآخر الشفعة فيها ، ولو كانت حجرة غير^(٦) مشتركة مبنية على سقف مشترك فباع صاحب الحجرة الحجرة مع نصيبه من السفلى لم تثبت الشفعة إلا في الأسفل ، وكذلك لو

(١) انظر الوسيط ٧٠/٤ ، فتح العزيز ٤٨٨/٥ ، مغني المحتاج ٣٧٥/٣ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر ماسبق في باب بيع الأصول والثمار ص ٧٦٠ .

(٤) هذه الإضافة من الشارح على الحاوي قد وافقه عليها ابن الوردي والأنصاري وابن حجر والرملي .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ١١٠/٦ و ١١١ ، فتح الجواد ٥٦٢/١ ، نهاية المحتاج ١٩٩/٥ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٢٢٧/٧ - ٢٣٤ ، التهذيب ٣٣٦/٤ - ٣٤٢ ، روضة

الطالبين ١٥٥/٤ - ١٥٩ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٤٦/٢ و ٣٤٧ ، غاية البيان ص ٣٢١ و ٣٢٢ .

(٦) في الأصل و (ظ) " غيره " ، والمثبت من (ص) بمحذف الهاء ، وجاء في هامش (ظ) " لعله غير محذوف

الهاء " ، ولما كان في اثبات الهاء احتلال بالمعنى لم أثبتها .

كانت أرض مشتركة بين اثنين وفيها أشجار لأحدهما وباع الأشجار مع نصيبه من الأرض لم تثبت الشفعة^(١) إلا في الأرض^(٢) ، م والشريك الثابت له الشفعة كوارث مريض باع غبنا ؛ فلو كان شريك ما باعه المريض من الأجنبي بالغبن وارثه^(٣) تثبت له الشفعة ؛ وإن وصلت المحابة إليه^(٤) ، م وكالولي من الأب والجد فإنه يأخذ ما باعه من مال الطفل بالشفعة لنفسه وما اشتراه للطفل أيضا يأخذ بالشفعة لنفسه ؛ فلو كان الولي شريكا لطفله فباع نصيب الطفل من غيره فله الأخذ بالشفعة لنفسه ، وكذا لو كان للولي شريك فاشتري نصيبه للطفل كان له الأخذ بالشفعة لنفسه ، م لا كالوصي الشريك للطفل فإنه لا يأخذ ما باعه من^(٥) مال الطفل بالشفعة لنفسه ، أما لو كان للوصي شريك آخر واشتري نصيبه للطفل كان له الأخذ لنفسه^(٦) .

م وإنما تثبت الشفعة في العقار الموصوف للشريك ممن طرأ ملكه على ملك الشفيع ؛ فلو اشتري اثنان دارا معا فإنه لا تثبت الشفعة لأحدهما على الآخر ، م وإنما تثبت ممن طرأ ملكه بمعاوضة فيه فثبت فيما جعل أجرة في إجارة أو جعلاً في جعالة أو رأس مال في سلم أو عوضاً عن البضع في النكاح والخلع (أو عن الكتابة)^(٧) أو عن دم أو جراحة ونحوها ؛ بخلاف

(١) " الشفعة " سقط من (ظ) .

(٢) إذ لا شركة له في الحجرة في الصورة الأولى والأشجار في الصورة الثانية ؛ وأما مامضى في الفصل السابق فإنه شريك له في الحجرة فتبعت العقار .

(٣) أي الوارث هو شريك المريض البائع .

(٤) أي وإن كان في ذلك محابة للوارث ، ووجه جواز هذه المحابة أنها لم تكن من المريض للوارث ولكنها للأجنبي وحصلت للوارث بالتملك من المشتري .

انظر التهذيب ٤/٣٦٧ ، فتح العزيز ٥/٥٠٢ و٥٠٣ ، فتح الجواد ١/٥٦٣ .

(٥) " من " سقط من (ص) .

(٦) والفرق بين الولي من الأب والجد والوصي أنه لا يتهم الولي فيما باعه أو اشتراه للطفل لقوة ولايته ووفور شفقتة ؛ بخلاف الوصي فإنه يتهم بالمساحة في البيع ليعود النفع إليه دون الشراء .

انظر فتح العزيز ٥/٤٩٩ ، الاعتناء ٢/٦٥١ و٦٥٤ ، الفرر البهية ٦/١١٢ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) ، وقوله : أو عن الكتابة أي عوض صلح عن نجوم الكتابة كأن ملك =

ما إذا طرأ ملكه على ملكه بنحو إرث أو هبة أو وصية فإنه لا تثبت الشفعة فيه^(١) ، م ولا تثبت في عوض نجم مكاتب إذا رق وذلك إذا دفع المكاتب [١٧٨] شقصاً^(٢) إلى السيد عوضاً عن بعض نجومه ثم عجز ورق^(٣) ، م ولا في الشقص الموصى به للمستولدة إن خدمت أولاده شهراً مثلاً وذلك إذا قال للمستولدة : إذا خدمت أولادي بعدي شهراً ملكت هذا الشقص^{(٤)(٥)} .

= المكاتب شقصاً فصالح به سيده عن النجوم التي عليه لأن الشقص لا يكون نجوم كتابة لأنه لا يتصور ثبوته في الذمة والمعين لا يملكه العبد ، وهذا المذكور من ثبوت الشفعة في عوض نجوم الكتابة تبع فيه الشارح الروضة وأصلها والمنهاج هنا وهو مبني على صحة الاعتياض عنها وهو وجه منصوص عليه في الأم ونقله الشريبي عن تصحيح السبكي والأسنوي وصححه الأنصاري لكن المعتمد عند الشريبي والرملي والقلوبيب والشيراملسي هو المنع وصححه الشيخان في كتاب الكتابة لأنه غير مستقر كالمسلم فيه .

انظر الأم ٦٥/٨ ، فتح العزيز ٤٩٧/٥ و ٥٣٦/١٣ ، روضة الطالبين ٤/١٦٣ و ٥١٨/٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٧٨ و ٤٩٨/٦ ، شرح المحلى على المنهاج مع حاشية القليوبي ٣/٦٧ و ٥٦٥/٤ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ٧/٣٨٨ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ٥/٢٠٠ و ٤١٥/٨ ، فتح الوهاب ١/٢٤٦ .

(١) لأن ملكه بغير بدل ووضع الشفعة على أن يأخذ الشفيع بما أخذ به المملك وهو مفقود في ذلك لتعذر مثله .

انظر المهذب ٣/٤٤٩ ، اخلاص النواي ٢/٣٤٨ ، أسنى المطالب ٢/٣٦٦ .

(٢) الشَّقْصُ : هو الطائفة من الشيء والقطعة من الأرض ، وذكر في اللسان أن المراد بالشقص هنا في كلام الشافعي هو النصيب المعلوم غير المفروز .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٦٦ ، مختار الصحاح ص ٣٤٣ ، لسان العرب ٧/٤٨ .

(٣) لخروجه آخراً عن العوضية .

انظر الوسيط ٤/٧٦ ، روضة الطالبين ٤/١٦٤ ، فتح الجواد ١/٥٦٤ .

(٤) إنما لا تثبت فيها الشفعة لأن الوصية مع اشتراط الخدمة شرط لاعوض ، وعليه فتعتبر من الثلث .

انظر المهذب ٣/٤٥٠ ، التهذيب ٤/٣٤٤ ، أسنى المطالب ٢/٣٦٧ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٤٤٧ و ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥٤ و ٤٥٥ ، الوسيط ٤/٧٢ و ٧٤ و ٧٦ و ٧٩ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٧٤ - ٣٨٠ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/١١٢ - ١١٧ .

فصل

م وتثبت الشفعة للشركاء في^(١) / الشقص المبيع م ولو كان فيهم المشتري ؛ فلو كانت دار بين ثلاثة أثلاثا فاشترى أحدهم نصيب واحد ، فالمبيع بين المشتري والشريك الآخر إن أخذ بالشفعة^(٢) ، فلو قال المشتري للآخر : خذ الكل أو اتركه لم تلزمه الإجابة ؛ (لأن ملكه مستقر على النصف بالشراء^(٣))^(٤) .

م وتثبت للشركاء بقدر الملك لا بعدد الرؤوس^(٥) ؛ فلو كانت دار بين ثلاثة لواحد نصف وآخر ثلث وآخر سدس فباع صاحب النصف نصيبه من إنسان أخذ صاحب الثلث ثلثي المبيع وهما الثلث ، وصاحب السدس ثلثه وهو السدس ، وإن تعدد الشركاء في الدوام فكذلك الحكم ؛ (فلو ورث رجلان دارا عن أبيهما)^(٦) ثم مات ابن عن ابنين وباع أحدهما نصيبه أخذ أخوه وعمه المبيع^(٧) / أثلاثا على قدر ملكيهما^(٨) ، م وللشركاء الشفعة بقدر

(١) نهاية الوجه (٢٤٩) من (ظ) .

(٢) أي فيصبح لكل واحد منهم نصف المبيع الذي هو في الحقيقة سلس الدار فتكون الدار بينهما على النصف .

(٣) انظر الخاوي الكبير ٢٩٩/٧ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) وذلك لأنها حق مستحق بالملك فقسط على قدره ولأن الشفعة إنما تثبت لدفع مؤنة القسمة للدفع سوء المشاركة والمؤنة تختلف باختلاف الحصص فيأخذوا بقدرها لأن كلا منهم يدفع عن نفسه مايلزمه بالقسمة وهذا هو الصحيح عند الشيخين وهو المعتمد عند جمع من المتأخرين كالسيوطي وابن حجر والشريني والرملي .

انظر الخاوي الكبير ٢٥٦/٧ و ٢٥٧ ، فتح العزيز ٥/٢٢٧ ، روضة الطالبين ٤/١٨٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ٣/٧٣ ، فتح الجواد ١/٥٦٤ ، غاية البيان ص ٣٢٣ ، الإقناع ٢/١٢٨ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو كانت دار بين اثنين متانصة وباع أحدهما نصيبه من ثالث ومات شريكه عن ابنين " .

(٧) نهاية اللوحة (١٢٩) من (ص) .

(٨) للأخ ثلث مالأخيه وهو بنسبة ماله وهو الربع ، وللعلم ثلثاه بنسبة ماله وهو النصف .

الملك كما ذكرنا وإن تقرر الملك للشريك بعد ثبوت الشفعة ؛ (فلو كان بين اثنين دار فباع أحدهما نصيبه من شخصين في عقدين متعاقبين بشرط الخيار للمشتري الأول ثم باع الثاني نصيبه في زمان الخيار بيع بتات فتثبت الشفعة للمشتري الأول في المبيع الثاني [إن] ^(١) تقرر ملكه إلا إذا كان الخيار للبائع وحده فالشفعة له ؛ وإن تقرر ملك المشتري منه بعد ، ولا تثبت للبائع الثاني في المبيع أولا لزوال ملكه ولا للمشتري منه لأن سبب الشفعة البيع وهو سابق على ملكه ^(٢) ^(٣) ، (ولو باع أحد الشريكين) ^(٤) نصيبه من شخصين في عقدين متعاقبين وشرط الخيار للمشتري الأول وعفا عنه الشريك القديم (سأهم الشريك القديم المشتري الأول في أخذ الشفعة من المشتري الثاني) ^(٥) وإن بقي زمان الخيار و[تقرر] ^(٦) ملكه بعد ثبوت الشفعة ، وكذلك إذا لم يشترط الخيار ولم يعف شريكه عند ثبوت الشفعة وعفا بعد ذلك فإنه يسأهم القديم فيها] ^(٧) .

م ولا يفرق شقص مبيع في عقد واحد ؛ فلو كان الشريك واحدا أخذ الكل أو تركه ؛ بخلاف ما لو باع اثنان شقصين من دارين شريكهما واحد جاز له أن يأخذ أحد الشقصين دون الآخر ^(٨) ، أو باع اثنان شقص دار من اثنين كان للشفيع أن يأخذ بالشفعة حصة عقد من هذه العقود وهي أربعة ، م فلو عفا عن شفعة بعض المبيع سقط الكل ، م وكذا لو عفا

(١) " إن " مثبت من (ظ) .

(٢) انظر فتح العزيز ٥/٤٩٣ ، تحفة المحتاج ٧/٣٩١ ، غاية البيان ص ٣٢٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو كان بين اثنين دار فباع أحدهما " .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " سأهمه في أخذ الشفعة " .

(٦) في الأصل : " وبقي " .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٨) الضابط في جميع ماسبق في التفريق وعدمه هو جواز التفريق الذي لا يضر بالمشتري كشخصين أو كان صفتين ، وعدم تفريق الشيء الواحد أو الصفقة الواحدة التي قد تضر بالمشتري فيما أن يأخذ كله أو يدعه كله .

أحد الشريكين عن حقه أخذ الآخر الكل أو تركه ، م وكذا لو كان الشركاء أربعة بالسوية فباع أحدهم نصيبه من شخص ولم يحضر منهم إلا واحد أخذ الكل أو تركه^(١) ؛ م فإذا جاء الثاني^(٢) شاطر الشفيع الأول^(٣) ، أو أخذ الثلث الذي هو حقه ، م ولم يشاطر الثاني^(٤) فيما حصل للأول قبل المشاطرة في المبيع من فوائده كالثمار والحمل وأجرة المنافع ونحوها^(٥) ، م وعهدة الثاني على الشفيع الأول وعهدة الشفيع الأول على المشتري الأول^(٦) حتى لو خرج المبيع مستحقا يرجع الثاني على الأول والأول على المشتري^(٧) ، م وإذا جاء الثالث قاسم الأولين عند المشاطرة فيأخذ ثلث ما في يد كل واحد منهما من المبيع ، وله أن يأخذ ثلث ما في يد أحدهما فقط من المبيع ، وإن كان الثاني قد أخذ الثلث فللثالث أن يأخذ من الأول نصف ما في يده من المبيع فقط ؛ أو يأخذ من الثاني^(٨) ثلث ما في يده من المبيع ويضمه إلى ما في يد الأول من المبيع ويقتسمانه نصفين^(٩) فتصح على هذا قسمة

(١) معنى ذلك هو عدم تكليفه الصبر حتى حضورهما ولكن له تأخير الأخذ حتى حضور الشريكين ، وكذا الثاني له الصبر حتى حضور الثالث .

انظر روضة الطالبين ٤/١٨٥ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/٢١٤ ، شرح التنبيه ١/٤٦٤ ، حاشية الغرر البهية ٦/١٢٠ .

(٢) أي فإذا أخذ الشريك الحاضر الجميع بالشفعة وجاء الشريك الثاني .

(٣) وهذه المشاطرة على النصف .

(٤) أي لم يشاطر الثاني الأول .

(٥) لكونها حدثت في ملك الأول .

انظر المهذب ٣/٤٦٢ ، الوسيط ٤/٩٦ ، أسنى المطالب ٢/٣٧٦ ، فتح الجواد ١/٥٦٥ .

(٦) " الأول " سقط من (ص) .

(٧) لكون التمليك وتسليم الثمن جرى بينهم على هذا الحال .

انظر فتح العزيز ٥/٥٣٤ ، الغرر البهية ٦/١٢١ ، فتح الجواد ١/٥٦٥ .

(٨) نهاية الوجه (٢٥٠) من (ظ) .

(٩) قال : وإنما كان للثالث أخذ ثلث الثلث من الثاني لأنه يقول مامن جزء إلا ولي منه ثلثه لكونه

مشاركنا بيننا ، والثاني لما أخذ من الأول الثلث كان تاركا لثلث حقه إذ كان مستحقا للنصف =

الشفص من ثمانية عشر ، فإنه يأخذ ثلث الثلث وهو واحد من تسعة يضمه إلى ستة منها فلا ينقسم نصفين فنضرب اثنين في تسعة فثلثاني منها اثنان في المضروب فيها بأربعة يبقى أربعة عشر تقسم نصفين ولا يقاسم الثالث الأولين فيما حصل لهما قبل المقاسمة من الفوائد وعهدة الثالث على الثاني^(١) .

فصل

م ويملك الشفيع الشقص المشفوع م مع ما صار منقولا بعد الشراء (كالنقص الحاصل بانهدام)^(٢) الدار^(٣) ؛ م بلفظ نحو قوله : تملكته م أو أخذته بالشفعة أو اخترت الأخذ بها ، [م]^(٤) وبشرط أحد أمور ثلاثة :

أحدها : رضا المشتري المشفوع منه بكون الثمن في ذمة الشفيع (سواء سلم المشتري الشقص أو لم يسلم)^(٥) ؛ نعم لو باع شقصا من دار عليها صفائح ذهب بالفضة أو بالعكس وجب التقابض^(٦) .

= فاقصر على الثلث .

انظر الحاوي الكبير ٧/٢٦٢ ، التهذيب ٤/٣٦٤ ، روضة الطالبين ٤/١٨٦ ، اخلاص الناي ٢/٣٥٢ .

(١) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ١/٤٦٣-٤٦٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٤٩٢ و٤٩٣ و٥٢٦-٥٣٧ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/٢٠١ و٢١٣-٢١٥ ، الإقناع ٢/١٢٤ و١٢٨ و١٢٩ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كانهدام " .

(٣) لأنها كانت متصلة يوم البيع وصيرورة النقص منقولا أمر عرض بعد البيع وتعلق حق الشفيع به فلا اعتبار به .

انظر التهذيب ٤/٣٤٦ ، فتح العزيز ٥/٥١١ ، فتح الجواد ١/٥٦٥ .

(٤) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٠ ب [برضا المشتري بذمته أو ..] .

(٥) وذلك لأن الملك في المعاوضة يتوقف على الرضا لا على القبض .

انظر الوسيط ٤/٨٠ ، روضة الطالبين ٤/١٦٩ ، مغني المحتاج ٣/٣٨١ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

[م] ^(١) ثانيها : قضاء القاضي للشفيع بها بعد إثباته استحقاق الشفعة عنده واختياره الأخذ بها م لا بالإشهاد ، فلو أشهد عدلين على طلب الشفعة واختيارها [١٧٩] لم يملك الشقص به ^(٢) .

م ثالثها : تسليم الشفيع إلى المشتري ^(٣) المثل إن اشتراه بالمثل كالحبوب والنقدين ، م أو قيمة المتقوم م بقيمة يوم العقد إن اشتراه بمتقوم كالثوب والعبد ^(٤) م وكالبضع ^(٥) ؛ فلو أصدق الزوج زوجته شقصا من دار أو اختلعها بشقص من دار وجب على الشفيع بذل قيمة البضع للزوجة والزوج وهي مهر مثلها يوم النكاح والبنونة ، م وكالمتعة ؛ فلو أمتع الزوج زوجته شقصا من دار وجب على الشفيع بذل متعة مثلها ، م وكالنجم ؛ فلو دفع المكاتب شقصا إلى السيد بدلا عن نجمه يجب على الشفيع بذل قيمة النجم إن كان متقوما وإلا بذل مثله ^(٦) ، م وكالدم ؛ فلو صالح عن الدم على شقص دار وجب على الشفيع بذل

(١) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٠ ب [أو القضاء] .

(٢) فإن ملك الشفيع الشقص بأحد الأمرين المذكورين لم يلزم المشتري تسليم الشقص حتى يتم الأمر الثالث وهو تسليم العوض سواء تسلم المبيع قبل تسليم الثمن أم بعده ، فإن طالبه وعجز أمهل ثلاثة أيام فإذا لم يحضره فيها فسخ الحاكم تملكه كما ذكر ذلك الرافعي وأقره النووي وغيره .
انظر فتح العزيز ٥/٥٠٦ ، روضة الطالبين ٤/١٦٩ ، اخلاص النساوي ٢/٣٥٣ ، فتح الوهاب ١/٢٣٨ ، فتح الجواد ١/٥٦٥ ، غاية البيان ص ٣٢٢ .

(٣) في (ص) زيادة قوله : " ما يجب تسليمه ، م والذي يجب على الشفيع بذله من المشتري هو : إما " .

(٤) إنما اعتبر يوم العقد لأنه وقت إثبات العوض واستحقاق الشفعة .

انظر فتح العزيز ٥/٥٠٧ ، الغرر البهية ٦/١٢٦ ، فتح الجواد ١/٥٦٦ ، نهاية المحتاج ٥/٢٠٥ .

(٥) في (ص) : " والعبد فإنه يجب على الشفيع بذل قيمتها للمشتري ، م والمتقوم كالبضع " .

(٦) هذا مبني على صحة الاعتياض عن نجم الكتابة كما سبق في ص ١٠٢٨ ، وقد عرفت هناك أن المعتمد عدم صحة ذلك ولذا لو قال : فلو كاتبه السيد على نصف عقار ودينار مثلا وينجم كلاً بوقت ، ثم يدفع المكاتب الشقص الموصوف بعد ملكه له لسيدته فيثبت لشريك المكاتب الأخذ بالشفعة من السيد جرى على المعتمد كما قاله القليوبي والشراملسي .

انظر نهاية المحتاج وحاشية الشراملسي ٥/٢٠٠ و ٢٠٧ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٣/٦٧ ، =

الدية ، وكذا لو جعل الشقص أجرة بذل الشفيع قيمة المنفعة وهي أجرة المثل ، وكذا لو جعله رأس مال السلم بذل الشفيع مثل المسلم فيه أو قيمته ، م ويجب تسليم مثل الثمن أو قيمته كما ذكرنا ؛ (أو حصة ما بذله من المثل أو القيمة)^(١) إن باع الشريك الشقص مع منقول كشقص دار وسيف بتوزيع الثمن على قيمتهما^(٢) ، م وكذا لو تعيب الشقص بما يفرد بالعقد كذهاب العرصة بالسيل واحتراق السقف بملكه بما يخص الباقي من المثل أو القيمة ، فإن تعيب بما لا يفرد بالعقد كانكسار الجذوع وتشقق الجدران لم يكن له إلا الأخذ بكل العوض أو تركها ، [م]^(٣) ولا خيار للمشتري لأجل تفريق الشفيع الصفقة على المشتري في صورتى البيع مع المنقول والتعيب بما يفرد بالعقد^(٤) ^(٥) .

فصل

م وإن خرج ما بذله الشفيع مستحقا م أو زيفا^(٦) أبدله بما يجب بذله ولم تبطل شفيعته ؛

= حاشية الغرر البهية ١٢٦/٦ .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو حصة كل واحد بما بذله " .

(٢) أي يأخذ الشقص بحصته من الثمن دون المنقول حتى ولو كان من مصالح الشقص كآلات الحرث ونحوها ، قال ابن المقري : وقوله مع منقول قد يؤهم تخصيص الحكم ببيعه مع المنقول دون العقار وهما سواء فقد نصوا على أن من باع نصيبه من سفلى مشترك مع علوه الخالص أن الشفعة تختص بالمشارك على الأصح فيأخذ بالخصه اهـ بتصرف وقال بنحوه الأنصاري وقد سبق ذكر ما أشار إليه ابن المقري في ص ١٠٢٧ .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٨٣ ، اخلاص النواوي ٢/٣٥٥ ، الغرر البهية ٦/١٢٧ .

(٣) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوجه ٢٠ ب [ولا خيار للتفريق] .

(٤) لأن الغالب في المشتري علمه بالخال ، قال الأنصاري : والظاهر أنهم جروا في تعليل ذلك على الغالب .

انظر الخاوي الكبير ٧/٢٨٢ ، المهذب ٣/٥٢ ، الوسيط ٤/٨٣ ، التهذيب ٤/٣٤٤ ، روضة الطالبين ٤/١٧٢ ، الغرر البهية ٦/١٢٨ و ١٢٩ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٥٢ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٦ و ٦٧ ، الوسيط ٤/٨٠-٨٤ ، روضة

الطالبين ٤/٦٨ و ٦٩ و ١٧١-١٧٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٦٥ و ٥٦٦ ، فتح الوهاب ١/٢٣٨ و ٢٣٩ .

(٦) الزيف : هو من وصف الدراهم يقال زافت عليه دراهمه إذا ردوت وصارت مردودة عليه لغش فيها . =

سواء علم ذلك أو لم يعلمه^(١) ^(٢)؛ وسواء (كان ثمن الشفيع معينا)^(٣) كقوله : تملكك بهذه الدراهم ، (أو غير معين)^(٤) ، وثن المبيع^(٥) إن خرج كذلك يُبطل^(٦) / البيع والشفعة إن كان معينا في العقد ولا يُبطل إن لم يكن معينا .

م ولحق الشفيع ما حط البائع عن المشتري في زمن خيار المجلس أو الشرط لا في زمان اللزوم^(٧) ، م ولحق الشفيع أيضا ما حط^(٨) عن المشتري بسبب عيب الشقص حيث امتنع

= انظر لسان العرب ١٤٢/٩ ، المصباح المنير ص ٢٦١ ، القاموس المحيط ١٥٤/٣ و١٥٥ .

(١) لأن الشفعة لا تستحق بمال معين ، ولا يشكل على ذلك كون علمه بأن البدل مستحق أو مزيف يعد تقصيرا في الفورية لكون الفورية إنما هي في الأخذ باللفظ وأما التملك المتوقف على دفع الثمن أو غيره فهو على التراخي على المعتمد كما قاله القليوبي .

انظر الغرر البهية مع حاشية عبدالرحمن الشربيني ١٢٩/٦ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٧٥/٣ .

(٢) في (ص) : " أخذه بالمعين أو لا " .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أخذه بالمعين " .

(٤) قال الأنصاري : وإذا لم يبطل حقه تبينا أنه لم يملك فيتملك ثانيا كما أفهمه كلام الجمهور وقال الرافعي في التذنيب إنه الأظهر عند الأصحاب وصحح الغزالي أنه ملك والتمن دين عليه وهو ظاهر كلام الخاوي وتظهر فائدة الخلاف في الفوائد اه بتصرف ، قال الرملي : والأوجه أن الأخذ إن كان بالعين تعين الأول أو في الذمة تعين الثاني اه وهو المرجح لدى جل المتأخرين كالأنصاري وابن حجر والشربيني والقليوبي .

انظر الإرشاد مع فتح الجواد ٥٦٧/١ ، الغرر البهية ١٣٠/٦ و١٣١ ، أسنى المطالب ٣٧٢/٢ ، فتح الوهاب ٢٣٩/١ ، حاشية القليوبي وعميرة على شرح المحلي ٧٢/٣ ، الإقناع ١٢٦/٢ ، نهاية المحتاج ٢١٠/٥ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو لا وثن المشتري " .

(٦) نهاية الوجه (٢٥١) من (ظ) .

(٧) أما لو حط الجميع في زمن الخيار فلا شفعة لبطلان البيع لكونه بلا ثمن ، وأما بعد زمن الخيار فهو إبراء مستقل لا يلحق الشفيع .

انظر التهذيب ٣٤٢/٤ و٣٤٣ ، فتح العزيز ٥١٣/٥ ، الغرر البهية ١٣٢/٦ .

(٨) أي البائع .

الرد به لحدوث عيب في يده قبل أخذ الشفع ، فلو لم يحدث عيب في^(١) يد المشتري وصالح مع البائع على بعض الثمن لثلا يرده بالعيب القديم لم يصح الصلح ولم ينحط عنه شيء ليلحق الشفع ، ولو [وجد]^(٢) العيب بعد أخذ الشفع الشقص لم يكن للمشتري أرش ولا رد^(٣) ، فإن رد الشفع عليه رده على البائع ، م ولا يلحق الشفع التفاوت بين قيمة العبد وقيمة الشقص حيث باع البائع الشقص بعبد معيب وعلم بالعيب البائع بعد أخذ الشفع الشقص بالشفعة وأخذ البائع قيمة الشقص من المشتري وهي أقل من قيمة العبد^(٤) ، (فإن الشفع لا يرجع [على المشتري]^(٥) بما نقص من قيمة الشقص عن قيمة العبد)^(٦) ، وكذلك لو زادت قيمة الشقص المأخوذة من المشتري على قيمة العبد فإن المشتري لا يرجع على الشفع بتلك الزيادة^(٧) ، ولو علم البائع العيب بعوض المبيع قبل أخذ الشفع بالشفعة فيرده ويسترد الشقص كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٨) ، م ونقض^(٩) الشفع تصرف

(١) نهاية اللوحة (١٣٠) من (ص) .

(٢) في المخطوط : " حدث " وكذا في التعليقة للطاوسي لوحة ١٥٥ ، والتصويب من الوجيز مع فتح العزيز ٥١٣/٥ و ٥١٥ ومن الوسيط ٨٧/٤ ، وهو الصواب لأن العيب إذا حدث بعد أخذ الشفع فلا إمكان لرد الشفع له خلاف ما ذكره هنا وليس من ضمان البائع كما هو معلوم .

(٣) قال في الوسيط ٨٧/٤ : لأنه روج على غيره كما روج عليه .

(٤) أي الذي جعل ثلثا للشقص ، لأن البائع يرد العبد المعيب إلى المشتري ويأخذ بدل قيمة الشقص لتعذر رد الشقص ، وأما الشفع فإنه قد دفع قيمة العبد على أنه ليس بمعيب .

(٥) مابين المعقوفتين مثبت من (ظ) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) لأن الشفع ملك الشقص بما بذله فلا يتغير حكمه .

انظر فتح العزيز ٥١٤/٥ ، اخلاص الناي ٣٥٦/٢ ، الغرر البهية ١٣٥/٦ .

(٨) في هامش (ض) " أي قبيل الفصل " ، وراجع الهامش رقم ٣ من ص ١٠٣٩ .

(٩) المراد بالنقض هو الأخذ بالشفعة وإن لم يتقدمه فسخ ، قال الشريبي : لو عبر بالإبطال أو الفسخ كان أولى فإن النقض رفع الشيء من أصله .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٩١ ، أسنى المطالب ٣٧٣/٢ ، مغني المحتاج ٣٨٧/٣ .

المشتري في الشقص بغير البيع من وقف أو هبة أو نحوه وأخذه بالشفعة^(١) ، م وإذا تصرف المشتري في الشقص بالبيع^(٢) أخذه الشفيع بما شاء من البيع الأول فينقض تصرفه أو البيع الثاني^(٣) ، م ومنع الشفيع المشتري رد الشقص بسبب الخيار إن كان الخيار للمشتري وحده ، وإن كان للبائع أو لهما يمتنع الأخذ حتى ينقضي الخيار .

قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : أطلق في الحاوي أن الشفيع يمنع المشتري من الرد بالخيار^(٤) ، ومقتضاه المنع من الرد إذا كان الخيار لهما أيضا ، والذي يظهر أنه غير مُساعدٍ عليه^(٥) .

م ومنع الشفيع [المشتري أيضا رد الشقص بالعيب ليأخذه بالشفعة^(٦) ، م ومنع

(١) أي لسبق حقه فلا يطل بتصرف المشتري .

انظر المهذب ٣/٤٦٤ ، تحفة المحتاج ٧/٤١٠ ، الإقناع ٢/١٢٦ .

(٢) ومثله كل معاوضة كالإصداق والجعل وغيرها .

انظر المهذب ٣/٤٦٤ ، التهذيب ٤/٣٦٥ ، الغرر البهية ٦/١٣٧ .

(٣) لأن كلا من العقدين صحيح وافق ملكا للمتصرف ، وأما الشفيع فهو شفيع بالعقدين فجاز أن يأخذ بما شاء

منهما لأنه قد يكون له غرض في الأخذ من أحدهما دون الآخر كأن يكون الثمن في أحدهما أيسر أو أقل .

انظر المهذب ٣/٤٦٤ ، فتح الوهاب ١/٢٣٩ ، الإقناع مع تحفة الحبيب ٣/٥٢٨ .

(٤) حيث يقول في الحاوي الصغير لوحة ٢٠ ب [ومنع رده بالخيار] .

(٥) نقل كلام الشارح هنا تلميذه ابن الورد في بهجته حيث قال :

ومقتضى إطلاقه المنع هنا ولم يساعده عليه شيخنا ، وغيره .. قال الأنصاري : أي من

متقدمي أئمتنا ومتأخريهم بل صرحوا بخلافه اهـ قلت : ظاهر كلام المصنف منع الشفيع للمشتري دون

البائع فإذا ثبت الخيار للبائع أو لهما فإن المانع حيثئذ من الرد ثبوت الخيار للبائع وعليه فلا اعتراض على

المصنف ولذا لما عبر النووي في المنهاج بقوله : ولو شرط في البيع الخيار لهما أو للبائع لم يؤخذ

بالشفعة حتى ينقطع الخيار قال الشريبي قوله لهما : من زيادته ولا حاجة إليه فإن المانع ثبوته للبائع ،

انظر المنهاج مع المغني ٣/٣٧٨ و٣٧٩ .

(٦) لأن حق الشفيع سابق فقد ثبت بالبيع ، ولأن غرض المشتري استدراك الظلامة والرجوع إلى الثمن

وذلك حاصل بأخذ الشفيع .

الشفيع^(١) رجوع البائع إلى الشقص المبيع بإفلاس المشتري بالثمن قبل قبضه البائع^(٢)؛ م لا بوجدان عيب بعوضه ، فلو باع إنسان شقصا من شخص بثوب ووجد البائع عيبا بالثوب وأراد رده واسترداد الشقص لم يمنعه الشفيع من ذلك كما مر^(٣) ، م ومنع الشفيع الزوج من الرجوع إلى نصف الشقص المهور بالطلاق قبل الدخول أو رده ونحوهما^{(٤)(٥)} .

فصل

م والقول قول المشتري في أنه لا يعلم لطالب الشفعة شركة فيما اشتراه ، م و^(٦) في أنه

= انظر الحاوي الكبير ٢٨٠/٧ ، روضة الطالبين ١٦١/٤ ، إخلاص النواي ٣٥٧/٢ .

(١) ما بين المعقوفين مثبت من غير الأصل .

(٢) وذلك لسبق حق الشفيع كما تقدم .

(٣) أي في أثناء هذا الفصل ، وما ذكره هنا من عدم منع الشفيع من استرداد الشقص هي طريقة للإمام ذكرها الراعي واختارها الغزالي وقال : إنه أقيس القولين ، لكن مقتضى ترجيح الروضة وأصلها أن للشفيع المنع حيث ذكرنا فيها خلافا وأنزله منزلة المسألة قبلها ، وصرح بترجيح ذلك ابن المقرئ في روضه وإرشاده وهو المعتمد كما أفاده ابن قاسم العبادي ونقله عن عميرة وابن حجر لأن حق الشفيع ثابت بالبيع وحق المشتري ثابت بالإطلاع ، وهذا الاختلاف المذكور قد أشار إليه ناسخ الأصل في الهامش ولا يوجد في هذه النسخة غير هذا التعليق .

انظر الوسيط ٨٦/٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٤٩٤ و٥١٤ ، روضة الطالبين ١٦٢/٤ و١٧٣ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٦٦/٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٦٨/١ ، الغرر البهية مع حواشيها ١٣٨/٦ و١٣٩ ، حاشية العبادي على شفة المحتاج ٣٩٠/٧ ، مغني المحتاج ٣٧٩/٣ .

(٤) في (ص) : " فلو أصدق امرأته نصف [دار]* وطلقها قبل الدخول فللشفيع أخذ الشقص بالشفعة ومنعه الزوج من الرجوع إلى نصف المهور " .

* في (ص) كتبت دينا ، والتصويب من التعليق للطاوسي لوجه ١٥٥ .

(٥) انظر مسائل الفصل في التهذيب ٤/٣٤٢ و٣٤٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٦٥ ، روضة الطالبين ١٦١/٤ و١٦٢ و١٧٣-١٧٦ و١٧٨ و١٧٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٥-٣٨٧ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/١٢٩-١٣٩ .

(٦) في (ص) : " وكذا القول قوله " .

ما اشترى ما [١٨٠] يطلب منه الطالب شفعة ، م و^(١) في قدر الثمن حيث قال : اشترته بألفين ؛ وقال الشفيع : بل بألف ، م و^(٢) في جهله بقدر الثمن حيث اشتراه بكف من الدراهم لا يعلم وزنها ؛ م هذا إن عين الشفيع قدرا وادعى أنك^(٣) اشتريت بهذا القدر ، أما إذا لم يقدر لم يكن القول قوله ، وذلك بأن لا يلزمه^(٤) / الجواب كما سيأتي^(٥) لا أنه غير مصدق فيه .

م وتسقط الشفعة بالجهل حيث تعذر الوقوف على قدر الثمن للتلف أو غيره ، أو غاب الثمن^(٦) ولم يتبرع البائع بإحضاره ولا بالإخبار عنه أو لم يعتمد الشفيع على قوله^(٧) ، م ولا تسمع من الشفيع الدعوى على المشتري بعلمه بقدر الثمن فإن ادعى لم يلزمه الجواب بل لا بد من تقدير الثمن كما تقدم^(٨) ، م وما ذكرنا من أن القول قول المشتري في عدم الشراء ما إذا لم يقر البائع بالبيع منه فإن أقر بالبيع منه ولم يعترف بقبض الثمن وكان الشقص في

(١) في (ص) : " وكذا القول قوله " .

(٢) في (ص) : " وكذا القول قوله " .

(٣) يعني أيها المشتري .

(٤) نهاية الوجه (٢٥٢) من (ظ) .

(٥) أي في أثناء هذا الفصل بعد خمسة أسطر تقريبا .

(٦) " الثمن " سقط من (ص) .

(٧) في (ص) زيادة قوله : " فإن أمكن العلم به بأن حضر الثمن وأمكن وزنه أو تبرع البائع بإحضاره أو أخبر عنه وصدقه المشتري والشفيع لم تسقط الشفعة " .

(٨) أي قريبا ، وإذا صدق المشتري فلا يمكن للشفيع الأخذ بالشفعة قال ابن المقري قال الأصحاب : وأخيلة أن يعين الشفيع قدرا ثم يدعي ، فإن وافقه المشتري فذاك وإلا حلفه على نفيه فإن حلف أعاد ثانيا - قلت : أي بتعيين قدرا يختلف عن الأول - وهكذا يفعل إلى أن ينكر المشتري فيستدل الشفيع بنكوله فيحلف لأن اليمين قد تستند إلى الظن . اهـ بتصرف ، وقد ذكر مثل ذلك الغزالي والنووي وغيرهما .
انظر الوسيط ٤/٨٨ ، روضة الطالبين ٤/١٧٥ ، اخلاص النಾಯي ٢/٣٥٧ و٣٥٨ ، الغرر البهية ٦/١٤٠ ،
نهاية المحتاج ٥/٢٠٨ .

يده^(١) دفع الشفيع الثمن إليه وأخذ الشقص منه^(٢) ، م وإن اعترف مع البيع بقبض الثمن أخذه الشفيع وترك الثمن في يده^{(٣)(٤)} .

فصل

م وإن أخبر الشفيع عدلان أو عدل واحد ممن تقبل روايته من حر أو عبد رجل أو امرأة لا صبي ولا فاسق ولا كافر ببيع الشريك الشقص الذي هو شركة بادر بالطلب^(٥) ؛ م لا إن غاب أحد الشفعاء^(٦) فإن له أن يؤخره إلى حضوره ، م ولا إن أجل الثمن فإن له أن يؤخر الطلب إلى وقت الحلول وإن حل الثمن على المشتري بموته فله التأخير أيضا إلى مجيء ذلك المحل ، م ولا إن كذب المخبر في جنس الثمن بأن قال اشتراه بالدرهم فبان أنه اشتراه بالدنانير ، م أو زاد المخبر في الثمن بأن قال اشتراه بألف فبان أنه اشتراه بخمسة مائة ، م أو كذب في قدر المبيع بأن قال باع الشريك كل نصيبه فبان أنه باع بعضه أو بالعكس ، م أو كذب في المشتري بأن قال باعه من زيد فبان^(٧) أنه باعه من عمرو أو من زيد وعمرو فإن في

(١) ويلتحق بذلك مالو كان بيد المشتري وزعم أنه ودیعة أو عارية .

انظر فتح الوهاب ١/٢٣٩ ، فتح الجواد ١/٥٦٨ ، مغني المحتاج ٣/٣٨٨ .

(٢) لأن إقراره يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع فلا يبطل حق الشفيع بإنكار المشتري ، وتكون عهدة المبيع على البائع لتلقي الملك منه .

انظر المهذب ٣/٤٧١ ، فتح العزيز ٥/٥٢٥ ، الغرر البهية ٦/١٤١ .

(٣) أي يترك الثمن في يد الشفيع لأن البائع مقر به لمن ينكره ، ويصير الشفيع كأنه اشترى من البائع .

انظر أسنى المطالب مع حاشية الرملی ٢/٣٧٤ ، فتح الجواد ١/٥٦٨ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٤٦٨-٤٧٢ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥/٥١٦ و٥١٧ و٥٢٢-٥٢٦ ،

الإرشاد مع إخلاص النواوي ٢/٣٥٧ و٣٥٨ ، فتح الوهاب ١/٢٣٩ .

(٥) لكونها على الفور إذ هي حق ثبت لدفع الضرر فكان فوريا كالرد بالعيب .

انظر المهذب ٣/٤٥٦ و٤٥٧ ، التهذيب ٤/٣٥٠ ، كفاية الأخيار ص ٣٨٩ .

(٦) في (ص) : " شفيع من الشفعاء " .

(٧) في (ظ) : " فباع " .

جميع هذه الصور لا تبطل الشفعة بالتأخير^(١) ، م ويبادر الشفيع إلى الطلب كما علم بالبيع^(٢) ،^(٣) بالعادة في المبادرة^(٤) حتى لا يلزمه العدو بنفسه م أو بيعت نائبه ، م وإن أتم النفل^(٥) من الصلاة ، (م أو)^(٦) أتم الأكل ، م أو^(٧) اشتغل في وقت الأكل والصلاة بهما^(٨) ، م أو^(٩) سلم على المشتري ، م أو^(١٠) دعا بالبركة في صفقته^(١١) ، م (أو بحث عن

(١) لأن للشفيع غرضا في التأخير في الصور المذكورة ، فقد يكون غرضه في الأولى ألا يأخذ ما قد يؤخذ منه لأنه إذا أراد الأخذ يلزمه أخذ الكل كما سبق ، وفي الثانية كونه لا يلزمه الثمن إلا وقت حلول الأجل فلا يلزم الأخذ بالحال لأنه إجحاف به ، وليس له أن يأخذ بالموجمل لأن الذمم تختلف فقد يرضى البائع بذمة المشتري ولا يلزمه الرضا بذمة الشريك الشفيع كما سبق ، وفي الثالثة لأنه قد يجد الدنانير ولا يجد الدراهم ، وفي البقية لأن له غرضا في قيمته وقدره ومعرفة شريكه والرضا به .
انظر التهذيب ٤/٣٥٢ و ٣٥٣ ، اخلاص النواي ٢/٣٦٠ و ٣٦١ ، الغرر البهية ٦/١٤٣ و ١٤٤ .

(٢) انظر ص ٧١٤ .

(٣) في (ص) : " م " .

(٤) وضابط ذلك هو الرجوع إلى العرف فما عد تقصيرا وتوانيا في الطلب يسقط الشفعة ، وما لا يعد تقصيرا لعذر لا يسقطها والعذر ضربان : أحدهما : ما لا ينتظر زواله كالمريض والحبس والغيبة فعليه أن يوكل ، والثاني ما ينتظر زواله عن قرب كالذي ذكره الشارح .
انظر الوسيط ٤/٩٨ ، روضة الطالبين ٤/١٨٩ ، نهاية المحتاج ٥/٢١٦ .

(٥) إنما ذكر النفل للخلاف فيه أما الفرض فمفهوم بالأولى .

انظر روضة الطالبين ٤/١٨٩ ، الغرر البهية ٦/١٤٦ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنه لا يقدح في المبادرة م وكذا لو " .

(٧) في (ص) : " وكذا لو " .

(٨) في حاشية (ظ) : " يعني إذا دخل وقتها فله أن يشتغل بهما " .

(٩) في (ص) : " وكذا لو " .

(١٠) في (ص) : " وكذا لو " .

(١١) لأنه قد يدعو له ليأخذ صفقة مباركة ، أو هو دعاء للصفقة بالبركة لأنها أوصلته إلى الأخذ بالشفعة .

انظر المهذب ٣/٤٥٨ ، فتح الجواد ١/٥٦٩ ، الإقناع ٢/١٢٨ .

قدر الثمن بأن قال : بكم اشترت^(١) فإن كل هذه الأشياء لا تقدر في المبادرة ، م لا إن قال اشترت رخيصا فإنه يقدر فيها^(٢) ، م فإن عجز عن المبادرة بنفسه أو نائبه^(٣) أشهد على الطلب ، م^(٤) / وإن ترك الشفيع ما يقدر عليه من المبادرة بنفسه أو نائبه ومن الإشهاد عليه بطل حقه ، م لا إن قدر على التوكيل بالطلب وتركه لمنه م أو مؤنة ثقيلة له فإنه لا يبطل حقه من الشفعة^(٥) .

م وكذا لو باع الشفيع كل ملكه م أو وهبه م أو باع أو وهب بعضه بعد ثبوت الشفعة بطل حقه ؛ (لأنه إذا باع بعض ملكه بطل بقدره ، وإذا بطل البعض بطل الكل كما لو عفا عن بعض الشقص المشفوع^(٦))^(٧) ، م ولو كان جاهلا ببيع الشريك (فإنه يبطل حقه^(٨))^(٩) ،

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وكذا لو بحث منه عن قدر الثمن فيقول بكم اشترت " .

(٢) وذلك لأنه فضول كلام لامصلحة فيه ولا غرض .

انظر الوسيط ١٠٠/٤ ، فتح العزيز ٥٤٢/٥ ، اخلاص النواي ٣٦٠/٢ .

(٣) وله أيضا الرفع إلى الحاكم ، بل لو رفع الأمر إليه وترك مطالبة المشتري مع حضوره جاز .

انظر فتح العزيز ٥٤٠/٥ ، فتح الجواد ٥٦٩/١ ، نهاية المحتاج ٢١٦/٥ .

(٤) نهاية اللوحة (١٣١) من (ص) .

(٥) مذكره الشارح تبعا للمصنف من أن من ترك التوكيل لخوف مئة أو مؤنة ثقيلة فلا يبطل حقه هو وجه نقله الشيرازي عن أبي علي الطبري واقتصر عليه الغزالي في الوجيز وصحح في الروضة وأصلها والمنهاج وكذا ابن المقرئ في الإرشاد بطلان حقه بعدم التوكيل وإن لزمه مئة أو مؤنة .

انظر المهذب ٤٥٩/٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٣٩/٥ ، روضة الطالبين ١٨٩/٤ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٤٢٠/٧ ، الغرر البهية ١٤٨/٦ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٦٢/٢ ، غاية البيان ص ٣٢٣ .

(٦) انظر فتح العزيز ٥٤٣/٥ ، مغني المحتاج ٣٩٥/٣ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) مذكره المصنف هنا من أن من باع بعض حقه جاهلا فإنه يبطل حقه تبع فيه الرافعي قال لزوال سبب الشفعة ، وصحح النووي في زوائده أنه لا يبطل حقه لعذره مع بقاء الشركة وتبعه ابن المقرئ وغيره .

انظر فتح العزيز ٥٤٣/٥ ، روضة الطالبين ١٩١/٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٣٦٢/٢ ، الاعتناء ٦٥٩/٢ ، مغني المحتاج ٣٩٥/٣ ، غاية البيان ص ٣٢٣ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م لا إن صالح الشفيع المشتري عن الشفعة على مال أو على أخذ بعض الشقص جاهلاً ببطلان الصلح فإن الشفعة لا تبطل^(١) ، ولو كان عالماً بطلانه بطلت شفيعته ، م ولا إن قاسم وكيله فإن الشفعة لا تبطل بالمقاسمة^(٢) / ، وصورة المقاسمة : أن يوكل إنسان إنساناً بقسمة أملاكه مع شركائه وغاب^(٣) [فباع]^(٤) شريكه الشقص الذي هو شركته فقاسم وكيله المشتري وعاد الموكل وأراد أن يأخذ بالشفعة فله ذلك ، [ولا يبطل حقه بقسمة وكيله مع المشتري^(٥)] ^(٦) ، م ولو زرع المشتري نصيبه من الأرض المشتراة^(٧) بعد قسمته مع وكيل الغائب وعاد الغائب وأخذ بالشفعة بقي زرعه إلى الإدراك والحصاد م بلا أجر ، م وكذا لو بنى في نصيبه منها وأخذ الغائب بالشفعة يبقى بناؤه كما في العارية^(٨) ، ^(٩) وذلك بأن يقيه بأجر أو يملكه عليه بقيمته أو ينقصه بأرش وهذا بخلاف ما إذا زرع المشتري الأرض المشتراة من غير قسمة قبل أخذ الشفيع بالشفعة أو بنى فيها فإنه يقلع زرعاً وبناءه مجاناً لكن لا للشفعة بل لتعديده في ملك الشريك^(١٠) .

(١) في (ص) : " لا تبطل بالصلح " .

(٢) نهاية الوجه (٢٥٣) من (ظ) .

(٣) في (ص) : " وتغيب " .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) لكونه استحق الشفعة قبل القسمة المقرونة بالعدر والقاطعة للشركة .

انظر الوسيط ٩١/٤ ، اخلاص الناوي ٣٦٣/٢ ، الغرر البهية ١٥٠/٦ .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٧) في (ص) : " المشتركة " .

(٨) انظر باب العارية في ص ٩٩٩ .

(٩) في (ص) : " م " .

(١٠) انظر مسائل الفصل في المذهب ٤٥٦/٣-٤٦١ و٤٦٥ و٤٦٦ ، الوسيط ٩١/٤-٨٩ و٩١-٩٧ و١٠١ ،

التهذيب ٣٤٦/٤-٣٥٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣٨٧/٣ و٣٩٢-٣٩٦ ، الغرر البهية ١٤٢/٦-١٥١ ،

غاية البيان ص ٣٢٣ .

باب القراض^(١)

م القراض توكيل المالك العامل بالتجارة ، فيشترط في المالك أهلية التوكيل ، وفي العامل أهلية التوكيل ، وينعزل العامل بما ينعزل به سائر الوكلاء ، ويصح من المتصرف [١٨١] للطفل والمجنون في مالهما .

م ويشترط كون القراض بإيجاب من المالك م كفارضتك م وضاربتك م وعاملتك ، أو ما يقوم مقامه كقوله : خذ هذا واتجر فيه ، م وبقبول من العامل ، م ويشترط كونه في خالص نقد سواء فيه ^(٢) الدراهم والدنانير ؛ بخلاف العروض والمغشوش من الدراهم والدنانير ^(٣) ، م ويشترط كون النقد مضروباً بخلاف التبر والحلي ، م ويشترط كونه معيناً ^(٤) ؛ ^(٥) فلو قال ضاربتك على الدين الذي لي عليك أو على فلان لتقبضه وتتجر فيه ، أو قال قارضتك على أحد هذين الألفين لم يصح ، م ويشترط كونه معلوم القدر بخلاف

(١) القراض لغة : مشتق من قرض الشيء يقرضه إذا قطعه ، والقراض في كلام أهل الحجاز يعني المضاربة عند أهل العراق سمي بالقراض لأنه يقطع له قطعة من ماله أو قطعة من الربح ، وسمي بالمضاربة لأن العامل يضرب - أي يسافر - بالمال الذي أخذه من صاحبه في الأرض يتجر فيه .
انظر الزاهر ص ٣٠٤ و ٣٠٥ ، النظم المستعذب ٣٢/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧٤ ، لسان العرب ٢١٧/٧ و ٢١٨ .

واصطلاحاً : عقد يتضمن دفع مال لآخر يتجر فيه على أن يكون الربح مشتركاً بينهما .
انظر فتح العزيز ٣/٦ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٢٠/٥ ، فتح الجواد ٥٧٠/١ .

(٢) في (ص) : " سواء فيه جميع النقود من الدراهم والدنانير " .

(٣) وذلك لأن في القراض غرراً لأن العمل فيه غير مضبوط والربح غير موثوق به وإنما جوز للحاجة فاختص بما يروج بكل حال وتسهل التجارة به .

انظر فتح العزيز ٦/٦ ، تحفة المحتاج ٤٢٧/٧ ، الإقناع ١٣٠/٢ .

(٤) والتعيين في المجلس ملحق بالتعيين في العقد .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٨١/٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٥٧٣/١ ، نهاية المحتاج ٢٢٢/٥ .

(٥) في (ص) : " بخلاف الدين على العامل وغيره وأحد الألفين " .

الصبرة من الدنانير التي لا يعلم وزنها ، م ويشترط كونه في يد العامل (فلو شرط المالك كون المال في يده أو في يد ثالث فسد القراض ، وكذا لو شرط أن يراجعه العامل في التصرفات أو يراجع مشرفا نصبه)^(١) .

م ويشترط كون القراض للتجارة ؛ فلو وكله بالتجارة أو بالبيع والشراء صح ؛ بخلاف ما لو وكله بالشراء دون البيع ؛ وبخلاف ما إذا أمره بشراء الحنطة وطحنها ، والغزل ونسجه وسائر الحرف كما سيأتي^(٢) ، م ولا يصح القراض لتجارة مؤقتة مطلقا مثل أن يقول : قارضتك سنة ويقتصر عليه ، أو يقول : ولا تتصرف بعدها ؛ بخلاف ما لو قال : قارضتك من غير تعرض لوقت فإنه يصح ، م ولا يصح القراض لتجارة مؤقتة في البيع وإن كانت غير مؤقتة في الشراء مثل أن يقول : قارضتك سنة على أن لا تبيع بعد السنة ولك الشراء ؛ بخلاف ما لو قال : قارضتك سنة على أن لا تشتري بعد السنة ولك البيع^(٣) ، فالحاصل أنه يشترط كون التجارة غير مؤقتة البيع والشراء أو كونها غير مؤقتة البيع وإن كانت مؤقتة الشراء ، وكما يمتنع تأقيته يمتنع تعليقه كقوله : إذا جاء رأس الشهر فقد قارضتك ، وتعليق التصرف كقوله : قارضتك ولكن لا تتصرف إلا بعد شهر بخلاف الوكالة .

م ولا يصح القراض^(٤) / للتجارة في نادر كالخز الأدكن^(٥) والخيل البلق^(٦) ، م ولا مع

- (١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " بخلاف ما لو شرط المالك كون المال في يده أو في يد ثالث " .
 (٢) انظر آخر هذا الفصل ، وإنما لا يصح القراض على شراء الحنطة وطحنها ونحو ذلك لكون ذلك لا يسمى تجارة بل أعمال مضبوطة يستأجر عليها لكن لو فعلها العامل بلا شرط صح .
 انظر كفاية الأخيار ص ٣٩٣ ، اخلاص النواي ٣٦٥/٢ ، مغني المحتاج ٤٠١/٣ .
 (٣) إنما لا يصح القراض المؤقت مطلقا أو في تجارة مؤقتة في البيع لإخلال ذلك بمقصود القراض فقد لا يجد راغبا في الزمن المحدد وقد يحتاج العامل إلى تنضيض ما في يده آخره ليتميز رأس المال بخلاف تأقيت الشراء فيجوز لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعد المدة المؤقتة ولتمكن المالك من منعه من الشراء متى شاء .
 انظر الغاية القصوى ٦٠٨/٢ ، شرح التنبيه ٤٦٩/١ ، أسنى المطالب ٣٨٢/٢ و ٣٨٣ .
 (٤) نهاية الوجه (٢٥٤) من (ظ) .
 (٥) الأدكن : هو اللون الذي يضرب إلى الغيرة بين الحمرة والسواد أو يضرب إلى السواد .
 انظر لسان العرب ١٣/١٥٧ ، القاموس المحيط ٤/٢٢٤ ، المصباح المنير ص ١٩٨ .
 (٦) البلق : من البلق وهو ما فيه سواد وبياض .

شخص مثل أن يقول : لا تعامل إلا مع فلان ، م ولا بواسطة حرفة ؛ فلو قارضه على أن يشتري حنطة فيطحنها و يخبزها أو غزلا فينسجه ويبيعه لم يصح كما تقدم^(١) ، م ولا بواسطة عمل المالك معه م لا بواسطة عبد المالك فإنه يجوز^{(٢)(٣)} .

فصل

م وإنما يصح القراض بشرط الربح بينهما ؛ فلو شرط كل^(٤) الربح لنفسه أو للعامل ، أو الكل أو البعض لثالث فسد القراض^(٥) ، م ويشترط كون الربح المشروط لكل واحد معلوما ؛ فلو شرط له شيئا من الربح ؛ أو ما شرطه فلان لفلان ولم يعلم كلاهما أو أحدهما لم يجوز ، م ويشترط كون المشروط من الربح معلوما بالجزئية كالثالث والرابع ؛ فلو شرط عشرة لنفسه والباقي للعامل أو بالعكس ، أو شرط لأحدهما عشرة على أن يكون الباقي بينهما^(٦) نصفين لم يجوز .

= انظر مختار الصحاح ص ٦٤ ، لسان العرب ١٠/٢٥ ، القاموس المحيط ٣/٢٢٢ .

(١) انظر منتصف هذا الفصل قبل عشرة أسطر تقريبا .

(٢) ذكر الأنصاري أن التعبير بالملوك أولى من التعبير بعبد المالك قال : لشموله الأمة والبهيمة ؛ ولكراهة إضلاق لفظ العبد عليه اهـ ، وإنما يصح لكون المملوك يعتبر مالا فيجعل عمله تبعا للمال بخلاف المالك أو ابنه أو أمينه فلا يجوز شرط عملهم إلا أن يشترط لهم شيء من الربح فيكون قراضا مع أكثر من واحد .

انظر الغرر البهية ٦/١٦٢ و ١٦٣ ، فتح الجواد ١/٥٧٤ ، مغني المحتاج ٣/٤٠٠ ، غاية البيان ص ٣٢٥ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٤٧٣-٤٧٦ و ٤٧٨ و ٤٧٩ ، روضة الطالبين ٤/١٩٧-٢٠٢ ، الغاية القصرية ٢/٦٠٧ و ٦٠٨ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٢/٣٦٤-٣٦٨ ، الإقناع ٢/١٢٩-١٣٣ .

(٤) " كل " سقط من (ص) .

(٥) لكن لو لم يكن شرطا وكان وعدا بالهبة كأن قال : ومن نصبي لفلان كذا صح ولم يضر .

انظر التهذيب ٤/٣٨٢ ، روضة الطالبين ٤/٢٠٣ ، فتح الجواد ١/٥٧٤ .

(٦) " بينهما " سقط من (ص) .

م وكذا ثمن المساواة^(١) يشترط أن يكون بين المالك والعامل ، وأن يكون المشروط لكل واحد منهما من الثمر معلوما بالجزئية ؛ فلو قال ساقيتك على أن لي أو لك من الثمر كذا مئاً والباقي بيننا لم يجز .

م ومثال شرط الربح بينهما : أن يشترط النصف للعامل ويسكت عن نصيب نفسه فإنه يجوز ، (وما لم ينسب إلى العامل يكون للمالك ؛ لأن الربح فائدة رأس ماله)^(٢) ؛ لا عكسه بأن شرط النصف لنفسه وسكت عن نصيب العامل فإنه لا يجوز ؛ (لأن الربح فائدة رأس المال فيكون للمالك إلا إذا نسب شيء منه إلى العامل ؛ ولم ينسب إليه شيء)^(٣) ، ولو قال على أن لك النصف ولي السدس وسكت عن الباقي صح وكان الربح بينهما بالسوية كما لو سكت عن ذكر جميع النصف الآخر)^(٤) ، م وإن فسد القراض بفوات شرط مما ذكرناه^(٥) / أو باقتران شرط فاسد به يتصرف العامل للإذن م ولكن بأجرة المثل ، ويكون الربح كله للمالك ، م^(٦) إن لم يشترط العامل للمالك كل الربح فإن شرطه لم يستحق الأجرة أيضاً^{(٧)(٨)} .

(١) انظر المساواة ص ١٠٦١ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) أي هنا لم ينسب إليه شيء فلا يجوز وانظر المهذب ٣/٤٧٧ ، التهذيب ٤/٣٨٠ ، فتح العزيز ٦/١٨ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) نهاية اللوحة (١٣٢) من (ص) .

(٦) في (ص) : " وإنما تثبت أجرة المثل للعامل عند الفساد " .

(٧) والفرق بين هذه الصورة والصورة التي قبلها أنه في الصورة الأولى عمل طامع في المسمى ولم يتم فوجب له قيمة عمله المتعذر رده وهو أجرة المثل بخلاف هذه الصورة فقد عمل غير طامع في شيء .

انظر فتح العزيز ٦/٢٠ ، فتح الجواد ١/٥٧٥ ، نهاية المحتاج ٥/٢٢٦ و٢٣١ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٦/١٥-٢٠ ، التهذيب ٤/٣٧٩-٣٨٢ ، النهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٧ و٤٠٨ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/١٦٣-١٦٦ .

فصل

م والعامل كالوكيل في تقييد تصرفه بالغبطة فلا يبيع ولا يشتري بالغبن^(١) ولا بالنسيئة إلا بإذن المالك^(٢) ، م إلا أنه يجوز للعامل أن يبيع بالعرض بخلاف الوكيل ؛ (لأن المقصود من القراض الاسترباح ؛ والبيع بالعرض طريق فيه^(٣))^(٤) ، وأنه يجوز له أيضاً أن يشتري المعيب إذا رأى شراءه بخلاف الوكيل ، م وأنه لا يجوز للعامل أن يشتري ابن المالك أو أباه م أو زوج المالك أو زوج المالكة بخلاف الوكيل^(٥) ، م وكذا العبد إذا قال له السيد : اتجر فإنه لا يكون كالوكيل في البيع بالعرض امتناعاً^(٦) ، وشراء [١٨٢] ابن سيده [وزوجه]^(٧) جوازاً ، م لا إن قال اشتر فإنه يكون كالوكيل في البيع بالعرض امتناعاً ، وشراء ابنه وزوجه

(١) قيده جمع كالبغي والآنصاري وابن حجر والشريبي والرملي بالغبن الفاحش ، أما اليسير فلا يضر .
انظر التهذيب ٤/٣٨٨ ، الغرر البهية ٦/١٦٦ ، فتح الجواد ١/٥٧٥ ، الإقناع ٢/١٣٣ ،
نهاية المحتاج ٥/٢٣١ .

(٢) فإن أذن له في الشراء بالغبن فينبغي أن لا يبلغ في الغبن بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فإن بالغ لم يصح تصرفه أفاده الشيرازي في حاشيته على النهاية ، وإن أذن له في البيع نسيئة فيلزمه الاشهاد فإن فات الثمن بالإنكار وقد قصر بترك الاشهاد ضمن .
انظر الوسيط ٤/١١٦ ، التهذيب ٤/٣٨٨ ، روضة الطالبين ٤/٢٠٧ ، نهاية المحتاج ٥/٢٣١ و ٢٣٢ .

(٣) انظر فتح العزيز ٦/٢٢ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) إنما لا يجوز شراء كل من أصل المالك وفرعه وزوجه في القراض دون الوكالة لأن شراء أصل المالك أو فرعه في القراض تفويت لرأس المال ومقصود العقد تحصيل الربح ، وأما في شراء الزوج فلو قلنا بصحة الشراء وثبوت الملك لانفسخ النكاح وتضرر به المالك ومقصود المالك حصول مال فيه حظ ، وأما في الوكالة فلأن الموكل أمر وكيله بشراء عبد وقد فعل ولفظه شامل لذلك وقد حصل العتق على ملكه .

انظر التهذيب ٤/٣٨٩ و ٣٩١ ، فتح العزيز ٦/٢٤ ، اخلاص النواي ٢/٣٦٩ و ٣٧٠ .

(٦) أي لا يكون كالوكيل في امتناع البيع بالعرض لكونه يقصد بذلك الربح كما في القراض .

(٧) في الأصل : " ونخروجه " .

جوازاً^(١) ، م وإن قارض العامل مع آخر بإذن المالك وانسلخ من البين^(٢) جاز وكأنه انتهض وكيلاً للمالك في القراض معه ، م وإن قارض بالإذن مع آخر ليكون ذلك الآخر شريكاً للعامل الأول بمقدار مما شرط له فسد القراض^(٣) ، م وكذا لو قارض مع آخر بدون الإذن مع الانسلاخ وعدمه فسد م^(٤) / وكل الربح للعامل الأول ؛ م كما أن الغاصب إذا تصرف في الثمن المغصوب واشترى به شيئاً كان له الربح^(٥) ، م وللعامل الثاني أجر المثل على العامل الأول ؛ وهذا إذا جرى التصرف من العامل الثاني والغاصب في الذمة وصرف المغصوب إلى الأثمان^(٦) ، فإن جرى التصرف بينهما بعين مال المالك بطل التصرف^(٧) .

(١) معنى الكلام السابق : أن العبد المأذون له في التجارة من قبل سيده إن كان بلفظ اتجر فإنه كالوكيل إلا فيما استثناه وهو البيع بالعرض فلا يتمتع ، وشراء من يعتق عليه أو زوجه فلا يجوز وبعبارة أخرى هو كالعامل ، وأما إن كان بلفظ اشتر فهو كالوكيل مطلقاً وهي العبارة الثانية ، وهذا التفريق الذي ذكره المصنف تبع فيه الغزالي تبعاً للإمام كما نقله عنه الرافعي ، والذي عليه الجمهور من الشافعية كما قاله الشيخان أن المأذون له بالتجارة كالعامل سواء قال له اتجر أو اشتر وأنه لا فرق بينهما واعتمده في الإرشاد . انظر الوسيط ٤/١١٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢٣ و٢٥ ، روضة الطالبين ٤/٢٠٩ ، تيسير الحاوي لوحة ٨٨ ، الإرشاد مع إخلاص النواي ٢/٣٦٩ و٣٧٠ .

(٢) كذا في المخطوط ومثله في التعليقة لوحة ١٥٨ ، وتيسير الحاوي لوحة ٨٨ ، وفتح الجواهر ١/٥٧٦ ، ولعل المراد بالبين الوصل كما في لسان العرب ١٣/٦٢ ، المصباح المنير ص ٧٠ .

(٣) وذلك لأن موضوع القراض المخالف للقياس أن يعقده المالك والعامل فلا يعدل إلى أن يعقده عاملان ، والفساد هنا هو القراض الثاني قال ابن حجر : أما القراض الأول فيستمر على صحته اهـ . انظر الوسيط ٤/١١٩ ، الغرر البهية ٦/١٧٢ ، فتح الجواهر ١/٥٧٦ ، مغني المحتاج ٣/٤٠٦ ،

(٤) نهاية الوجه (٢٥٥) من (ظ) .

(٥) في (ص) : " واشترى به شيئاً في الذمة كان الربح له " .

(٦) أي يقيد بما إذا كان الشراء في الذمة ونقده من مال القراض أو من المغصوب لأنه يصح الشراء ويفسد التسليم ، أما لو جرى التصرف بعين المال فيبطل الشراء كما ذكر الشارح لما تقدم من بطلان بيع الفضولي ، وانظر تحفة المحتاج ٧/٤٤٢ و٤٤٣ ، وباب البيع ص ٦٤١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/١١٦-١٢٠ ، التهذيب ٤/٣٨٧-٣٩٣ ، روضة الطالبين ٤/٢٠٦ -

فصل

م^(١) وإذا اشترى العامل متاعا على ظن السلامة فظهر العيب وتنازعا في الرد بالعيب وتركه فعل ما فيه الحظ منهما ولا ينفرد أحدهما بواحد ، م وإن سافر العامل بمال القراض دون إذن المالك ضمن ما معه من مال القراض ، م وكذا يضمن ثمن ما باعه من مال القراض في السفر ؛ م وإن أعاد الثمن إلى بلد القراض^(٢) ، م وصح بيع ما باعه من مال القراض في السفر م إلا أن يبيعه فيه بدون ثمن البلد الأول فإنه لا يصح ، م واستحق العامل الربح في صورة السفر وإن تعدى به^(٣) ، م وأجرة النقل في السفر بمال القراض بالإذن أو في الحضر من مال القراض ، م وكذا أجرة الكيل م والوزن م وحمل الشيء الثقيل من المتاع إلى الخزانة والسوق من مال القراض أيضا ، م وإن فعل العامل ما ليس عليه فلا أجرة له ، م وعلى العامل نفقة نفسه في السفر والحضر ، م وكذا نشر الثياب م وطبها [م]^(٤) وحمل الشيء الخفيف كالمسك والعنبر ، م وعليه الأجر إن استأجر لما عليه أن يتولاه^(٥) .

= ٢١١ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٧٥ و٥٧٦ .

(١) "م" سقط من (ظ) .

(٢) وذلك لأن سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالإعادة ، وإنما كان السفر سببا للضمان لتعريض المال للتلف .

انظر أسنى المطالب ٢/٣٨٧ ، مغني المحتاج ٣/٤١١ .

(٣) لكونه مأذونا له في البيع والتصرف ، فإن أذن له في السفر سافر لكن إن أراد ركوب البحر فلا بد من التصريح به في الإذن لزيادة خطره إلا إن تعين البحر طريقا له .

انظر روضة الطالبين ٤/٢١٣ ، بهجة الخاوي مع الغرر البهية ٦/١٧٧ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٧٧ .

(٤) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢١ أ [وعليه نفقته والنشر والطهي وحمل الخفيف] .

(٥) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٧/٣١٧-٣١٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢١١ و٢٢٠-٣٢٢ ،

المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٠٩ و٤١١ و٤١٢ ، الغاية القصوى ١/٦٠٩ ، اعانة الطالبين ٣/١٠٢ .

فصل

م ويملك العامل الربح الذي هو نصيبه بقسمة مال القراض^(١) ، وإنما يحصل ذلك بعد رفع القراض^(٢) ، فلو اقتسما الربح قبل^(٣) الفسخ لم يملك ؛ حتى لو حدث نقصان بعد قسمته وجب جبره بالربح المقسوم ، م وكذا يملك بإتلاف المالك المال حتى يغرم به حصة العامل ، وإن أتلفه الأجنبي أخذ بدله وبقي القراض فيه ، وإن أتلفه العامل قال الإمام : يرتفع القراض^(٤) ، ومال الرافعي إلى أنه كإتلاف الأجنبي^(٥) ، وتقييده في الحاوي بإتلاف المالك^(٦) موافق لما مال إليه^(٧) .

(١) لأنه لو ملك بظهور الربح لكان شريكا في المال حتى لو هلك منه شيء هلك من المالكين وليس كذلك بل الربح وقاية لرأس المال ، ولأن القراض معاملة جائزة والعمل فيها غير مضبوط فوجب أن لا يستحق العوض إلا بإتمام العمل كالجعلالة .

انظر المهذب ٣/٤٨٤ ، الوسيط ٤/١٢٢ ، فتح العزيز ٦/٣٤ ، غاية البيان ص ٣٢٦ .

(٢) لأنه بارتفاع القراض يرتفع العقد ، ولا يستقر ملكه إلا بتنضيض المال - أي مصيره من جنس رأس المال - وفسخ العقد مع القسمة ، أو بهما بلا قسمة لارتفاع العقد والوثوق بحصول رأس المال ، أو بتنضيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال .

انظر روضة الطالبين ٤/٢١٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٧٨ ، مغني المحتاج ٣/٤١٣ .

(٣) في (ظ) : " قبل مضي الفسخ " .

(٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٦/٣٨ ، واختاره الغزالي وابن المقري في روضه والشريني وتعليقه أن البديل لا يدخل في ملك المالك إلا بقبض منه وحينئذ يحتاج إلى استئناف لكن هذا التعليل على تسليمه يجري في إتلاف الأجنبي أيضا ، وقد فرق بينهما الأنصاري والشريني بأن العامل له الفسخ فجعل إتلافه فسخا بخلاف الأجنبي .

انظر الوسيط ٤/١٢٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٣٨٨ ، مغني المحتاج ٣/٤١٤ .

(٥) انظر فتح العزيز ٦/٣٨ .

(٦) حيث قال في الحاوي الصغير لوجه ٢١ أ [ويملك الربح بالقسمة وإتلاف المالك] .

(٧) ومال إليه ابن حجر والرملي واعتمده القليوبي والشراملسي ، وقد رد ابن حجر على الفرق المذكور بين العامل والأجنبي بأن في إتلاف العامل بدلا قائما مقام البديل فلم يتضمن الفسخ .

[م] ^(١) ولا يملك العامل شيئا من الزوائد العينية كثمر الشجر المشتراة للقراض ونتاج دوابه وأجر منافعه إذا أجرها للمصلحة ، ومهر جواريه إذا وطئت بالشبهة ^(٢) ، ولدها إذا كان ملكا وبدله إن لم يكن ملكا بل يفوز بكل ذلك المالك ، م والربح قبل القسمة يرثه وارث العامل ^(٣) ، م ويجوز بالربح نقصان مال القراض مادامت المعاملة باقية سواء كان النقصان بانخفاض السوق أو بفوات صفة كمرض عبد مال القراض و عماه ، م أو بفوات عين كموته ، م ولكن إذا كان نقصان العين بعد الشراء ؛ فلو اشترى بمال القراض عبيدين بألفين ومات أحدهما يجبر نقصانه بالربح وإن كان قبل البيع ، وإن دفع إليه ألفين وسرق منه ألف قبل الشراء بهما كان رأس المال ألفا .

م فإن فسخ المالك والعامل القراض فعلى العامل رد رأس المال إن لم يكن ربح ، ورد قدره ^(٤) إن كان ربح إلى جنس رأس المال إن طلب المالك وليس له تأخير ^(٥) إلى موسم رواج المتاع ، وله رده إلى جنسه وإن أباه المالك إلا إذا رضي المالك بالقسمة بتقويم عدلين أو بإعطاء نصيب العامل ناضا فإنه لا يتمكن من الرد إلى جنسه ؛ فلو كان رأس المال دراهم صحاحا والحاصل مكسرة ولم يوجد من يدها بها من غير نقصان اشترى بها عرضا أو نقدا

= انظر تحفة المحتاج ٤٥٦/٧ ، فتح الجواد ٥٧٨/١ ، نهاية المحتاج مع حاشيته ٢٣٨/٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٨٨/٣ .

(١) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ٢١ أ [لا الزيادة العينية] .

(٢) تقييده بوطء الشبهة تبع فيه الروضة وأصلها دون المنهاج فقد أطلق المهر قال الشريبي : والتقييد ليس مرادا كما قاله الأذرعى بل يجري في الوطء بالزنا مكرهة أو مطاوعة وهي ممن لا يعتبر مطاوعتها أو بالنكاح اهـ وقد ذكر الأنصاري قبله قريبا منه .

انظر فتح العزيز ٣٦/٦ ، روضة الطالبين ٢١٦/٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤١٣/٣ ، أسنى المطالب ٣٨٨/٢ .

(٣) لأنه وإن لم يملكه فظهور الربح أوجب له فيه حقا مؤكدا .

انظر الوسيط ١٢٢/٤ ، الغرر البهية ١٨٥/٦ ، نهاية المحتاج ٢٣٦/٥ .

(٤) أي رأس المال دون الربح .

(٥) نهاية الوجه (٢٥٦) من (ظ) .

من غير جنسها وحصل بها جنس رأس المال ، (وأما ما زاد على قدر رأس المال فيكون مشتركا بينهما وليس على العامل رده إلى جنس رأس المال)^(١) ، م وإن رضي المالك بغير جنس رأس المال ولا ربح في المال فللعامل البيع إن وجد زبونا^(٢) يبيعه بزيادة منه ليستفيد به ربحا ولو لم يجد زبونا لم يكن له البيع^{(٣)(٤)} .

فصل

م وقرر وارث المالك القراض مع العامل أو مع وارثه [١٨٣] كما يقرره المالك مع وارث العامل ، م بلفظ التقرير بأن يقول : قررتك على ما كنت عليه^(٥) ، م وذلك في النقد سواء كان من جنس رأس المال أو غير جنسه ، لا في العرض^(٦) ، م (فلو كان)^(٧) مال القراض

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) الزبُون : المراد بذلك المشتري المعامل وإنما سمي به لأنه يدفع غيره عن أخذ المبيع من زين الشيء إذا دفعه وهي كلمة مولدة كما قاله أهل اللغة .

انظر مختار الصحاح ص ٢٦٨ ، لسان العرب ١٣/١٩٦ ، المصباح المنير ص ٢٥١ ، القاموس المحيط ٤/٢٣٣ .

(٣) في (ص) : " فلو لم يرض به لزمه البيع " ، أي إن لم يرض المالك بالزبون الذي يشتريه بزيادة فللعامل يبيعه ويلزم المالك ذلك .

(٤) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٤٨٤-٤٨٨ ، الوسيط ٤/١٢١-١٢٧ ، روضة الطالبين ٤/٢١٥-٢١٧ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٣٧٤-٣٧٧ ، غاية البيان ص ٣٢٦ .

(٥) ومثل هذا اللفظ سائر الألفاظ التي تفيد هذا المعنى كقوله : تركتك على ما كنت عليه ، أو أبقيتك على حالك ونحوها .

انظر اخلاص النواي ٢/٣٧٧ ، أسنى المطالب ٢/٣٩٠ ، فتح الجواد ١/٥٧٩ .

(٦) لأن ذلك ابتداء قراض فلا يجوز استئنافه والمال عرض ، فإن كان عرض فللعامل يبيعه بدون إذن وارث المالك اكتفاء بإذن المورث كالفسخ ولأن يبيعه من حقوق العقد السابق بخلاف وارث العامل فلا يبيع العرض إلا بإذن المالك لأنه لم يرض بتصرفه .

انظر الخاوي الكبير ٧/٣٣١ و٣٣٢ ، التهذيب ٤/٣٩٦ و٣٩٧ ، الغرر البهية ٦/١٩٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

مائة ربحها مائتان والربح بينهما نصفان وقرر الوارث^(١) / العقد فبلغ مال القراض ستمائة فقبل التقرير نصيب العامل من الربح مائة فإذا حصل بعد التقرير ثلثمائة أخرى كانت مائة ربحاً للمائة التي للعامل فتختص بها ويبقى مائتان بينهما نصفين^(٢) فيحصل لكل واحد من المقرّر والمقرّر ثلثمائة .

م ومتى استرد المالك من مال القراض شيئاً فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال^(٣) فيستقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط بما يحصل من النقصان بعد ذلك ، م وإن استرد شيئاً منه بعد ظهور الخسران فالخسران موزع على المسترد والباقي فلا يلزم العامل جبر حصة المسترد لو ربح بعد ذلك ، فأما إن كان استرداد شيء من المال قبل ظهور الربح أو الخسران فيرجع رأس المال إلى الباقي .

م مثال الاسترداد بعد الربح : أن يكون رأس المال مائة ربح عشرين واسترد المالك منها عشرين فالمسترد سدس جميع المال خمسة أسداسه من رأس المال وهي ستة عشر وثلثان ، وسدسه من الربح وهو ثلاثة وثلث فيستقر نصفه وهو درهم وثلثان للعامل^(٤) ، م فلو عاد المال [إلى]^(٥) ثمانين للعامل منه درهم وثلثاه وليس للمالك أن يفوز بالثمانين مع العشرين .

م ومثال الاسترداد بعد الخسران : أن يكون رأس المال مائة فخسر عشرين واسترد المالك بعد الخسران عشرين فعاد المال إلى ستين ثم ربح فبلغ المال ثمانين فرأس المال خمسة وسبعون ؛ (لأن الخمسة من الخسران حصة المسترد فلا يجبر بالربح وإنما يجبر به باقي الخسران وهو خمسة عشر)^(٦) ، والخمسة الزائدة على خمسة وسبعين من الربح

(١) نهاية اللوحة (١٣٣) من (ص) .

(٢) أما المائتان اللتان لم يذكرها الشارح فهي أصل المال بعد التقرير فيختص المالك بها .

(٣) محل ذلك إن استرده بغير رضا العامل وإلا فإن قصد الأخذ من رأس المال أو من الربح فيختص بهما .

انظر أسنى المطالب ٣٩١/٢ ، فتح الجواد ٥٧٩/١ ، مغني المحتاج ٤١٧/٣ ، نهاية المحتاج ٢٤١/٥ .

(٤) يعني إن شرطاً المناصفة .

(٥) " إلى " مثبت من غير الأصل .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

تقسم بينهما نصفين^(١) .

فصل

م والقول قول العامل في تلف رأس المال م وفي رده إلى المالك م وفي خسارته فيه م وفي قدر ربحه م وفي عدم الربح م (وفي عدم نهى)^(٢) المالك عن شراء ما اشتراه ، م وفي نية الشراء^(٣) / نفسه أو لمال القراض م وفي قدر أصل رأس المال^(٤) .

م ولو قارض رجل رجلين (وشرط لهما نصف الربح)^(٥) وكان الحاصل ألفين وقال الأصيل وهو المالك رأس المال ألفان وصدقه أحد العاملين وقال الآخر : بل هو ألف للمنكر ربع الألف والباقي للمالك ، م وإن كان الحاصل ثلاثة آلاف فيما إذا ادعى المالك أن رأس المال ألفان وصدقه أحدهما وقال الآخر : بل ألف فللمنكر خمسمائة ، وللمالك ألفان عن رأس المال يبقى خمس مائة للمصدق ثلثها وهو مائة وستة وستون وثلثان وللمالك ثلثاها فإن ما يأخذه المالك مثلاً ما يأخذه كل عامل ، وما يأخذه المنكر كالتالف ، م وتحالف المالك والعامل للنزاع في قدر المشروط من الربح وإذا تحالفا فسخ العقد واختص الربح والخسران بالمالك وللعامل أجرة المثل ، م ولو قال العامل : ربحت كذا ثم قال ثانياً : غلظت في الحساب ، م أو قال : كذبت لم يقبل قوله^(٦) ، م ولو قال بعد أن قال ربحت كذا :

(١) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٣٢٩/٧-٣٣١ و٣٣٥ ، التهذيب ٣٩٥/٤-٣٩٧ ، المنهاج مع مغني

المحتاج ٤١٥/٣-٤١٨ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٩٠/٢ و٣٩١ ، الغرر البهية ١٨٨/٦-١٩٥ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وفي نهيه " .

(٣) نهاية الوجه (٢٥٧) من (ظ) .

(٤) إنما يصدق العامل في الصور الثلاثة الأولى لكونه أميناً إذ المالك ائتمنه لمصلحته كالوديع ، وانتفاع

العامل إنما هو بالعمل دون العين ، وأما بقية الصور فلأن الأصل معه في ذلك .

انظر المهذب ٤٨٩/٣-٤٩١ ، الوسيط ١٣٠/٤ و١٣١ ، مغني المحتاج ٤١٨/٣ و٤١٩ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) لأنه رفع للإقرار الأول فلم يقبل رجوعه عنه لكن له تخليف المالك لإمكان قوله .

خسرت كذا يقبل قوله ، قَالَ في التتمة : وذلك عند الاحتمال بأن عرض للأسواق كساد^(١)
فإن لم يحتمل لم يقبل^{(٢)(٣)} .

= انظر الغرر البهية ٢٠٠/٦ ، فتح الجواد ٥٨٠/١ ، نهاية المحتاج ٢٤٢/٥ .

(١) الكَسَاد : ضد النفاق ، وكسد الشيء إذا لم ينفق لقلّة الرغبات ، وقيل أصله الفساد .

انظر لسان العرب ٣٨٠/٣ ، المصباح المنير ص ٥٣٣ .

(٢) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٤٦/٦ ، وذكر هذا النقل تبعاً للشارح ابن الوردي في بهجته انظر الغرر

البهية ٢٠٠/٦ .

(٣) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٣٤٩/٧ و ٣٥٠ و ٣٥٣ ، المهذب ٤٨٩/٣-٤٩٢ ،

الوجيز مع فتح العزيز ٤٦/٦-٤٨ ، الإرشاد مع اخلاص الناوي ٣٨٠-٣٨٢ ، غاية البيان ص ٣٢٦ .

باب المساقاة^(١)

[م]^(٢) لا تصح المساقاة إلا على النخل م والكرم^(٣) دون غيرهما من البقول والأشجار المثمرة كالخوخ^(٤) وغير المثمرة كالدُّلب^(٥) ، م ولا تصح إلا على المغروس فلا (يصح أن

(١) هذا الباب لبيان المساقاة والمزارعة والمخابرة وأحكامها ، والمساقاة : لغة من السقي وهو الحظ من الشرب وذلك لأن سقيها من أهم أمرها .

انظر الزاهر ص ٣٠٥ ، مختار الصحاح ص ٣٠٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧٧ .
واصطلاحاً : أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتزينة على أن الثمرة الحاصلة أو الموجودة بينهما .

انظر فتح العزيز ٥٠/٦ ، فتح الجواد ٥٨١/١ ، مغني المحتاج ٤٢١/٣ .
وأما المزارعة والمخابرة فسيأتي تعريفهما من كلام الشارح في هذا الفصل .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لائحة ٢١ [إنما يصح مساقاة النخل والكرم المغروس] .

(٣) عبر الشارح كالمصنف تبعاً لتعبير كثير من المصنفين كالمهذب والتنبيه والوجيز والوسيط بالكرم بدل العنب ، قال النووي : وقد ثبت عن النبي ﷺ النهي عن تسمية العنب كرماً وكان ينبغي للمصنف أن لا يذكر لفظ الكرم بل يقول العنب كما قاله الشافعي في المختصر اهـ وذكر مثله ابن بطال في النظم المستعذب ، والحديث المذكور رواه البخاري ٥٦٤/١ و ٥٦٦ في كتاب الأدب باب لا تسبوا الدهر وباب قول النبي ﷺ إنما الكرم قلب المؤمن رقم ٦١٨٢ و ٦١٨٣ ، ورواه مسلم في كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها باب كراهة تسمية العنب كرماً برقم ٢٢٤٧ من حيث أبي هريرة ؓ ورواه مسلم أيضاً من حديث وائل بن حجر في نفس الكتاب والباب برقم ٢٢٤٨ .

انظر مختصر المزني ص ١٢٣ ، المهذب ٤٩٧/٣ ، التنبيه مع تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٥٢/٦ ، الوسيط ١٣٥/٤ ، النظم المستعذب ٣٤/٢ .

(٤) وذلك لعدم وجوب الزكاة فيها مع عدم تأني الخرص في ثمرتها ، واختار النووي في تصحيحه والأسنوي في تذكرة النبيه صحة المساقاة على سائر الأشجار المثمرة وهو القول القديم ، وعلى الجديد محل المنع إن تفرد بالمساقاة فإن ساقى عليها تبعاً لنخل أو عنب فالأصح الصحة كما قاله النووي من زيادته في الروضة .

انظر المهذب ٤٩٨/٣ ، تصحيح التنبيه ٣٧٣/١ ، روضة الطالبين ٢٤٦/٤ ، تذكرة النبيه ١٧٢/٣ ، الغرر البهية ٢٠٦/٦ .

(٥) الدُّلب : واحدتها دلبة وهي شجر الصنار وهو شجر يعظم ويتسع ولا نور له ولا ثمر وهو مُفَرَّض

الورق واسع شبيه بورق العنب .

يساقيه على ودي^(١) (٢) غير مغروس ليغرسه ويكون الشجر بينهما أو يساقيه عليه مدة كذا ليكون الثمر بينهما^(٣) .

م ولا تصح إلا على المعين فلو ساقاه على إحدى الحديقتين لم يصح ، م ولا يصح إلا على (مرثي للمالك والعامل فلا يصح على غير مرثي لهما)^(٤) ، م وإنما تصح على الشجرتين الموصوفتين خرجت الثمار أو لا ولكن بشرط أن لا يكون الخارج مؤبراً^(٥) .

م^(٦) وإنما تصح مزارعة ما تخلل من البياض بين النخيل والكرم ، وهي : أن يدفع المالك البذر إلى العامل ليزرعه ويكون الزرع بينهما^(٧) ، م وإنما تصح مزارعة المتخلل إذا عسر إفراده بالعمل من غير أن ينتفع بسقيه النخل والكرم ، م واتحد عامل المساقاة والمزارعة ، م [١٨٤] واتحد العقد سواء كثر البياض المتخلل أو لا^(٨) ؛ فلو لم يعسر أفراد المتخلل بالعمل أو اختلف عامل المساقاة والمزارعة أو تعدد العقد لم تصح ، م وإنما تصح المساقاة والمزارعة في

= انظر مختار الصحاح ص ٢٠٨ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٠٦/١/٣ ، لسان العرب ٣٧٧/١ ، القاموس المحيط ٦٩/١ .

(١) أي صغار الفسيل كما سبق ذكره ص ٨٧٩ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " تصح على غير المغروس بأن يساقيه على ودي " .

(٣) لأن المساقاة رخصة فلا تتعدى موردها ولأن الغرس ليس من أعمال المساقاة فضمه إليها كضم غير التجارة إلى عمل القراض .

انظر فتح العزيز ٦/٦٠ ، إخلاص النواوي ٢/٣٨٣ ، مغني المحتاج ٣/٤٢٧ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " المرثي بأن يراه المالك والعامل ؛ فلا يصح على غير المرثي " .

(٥) قال الأنصاري في الغرر البهية ٦/٢٠٧ : صوابه لم يبد صلاحه فإن بدا صلاحه لم يصح لفوات معظم الأعمال .

(٦) " م " سقط من (ص) .

(٧) هذا تعريف المزارعة ، وانظر التهذيب ٤/٤٠٦ ، فتح العزيز ٦/٥٤ ، المنهاج مع شرح المحلى ٣/٩٣ ، غاية البيان ص ٣٢٩ .

(٨) إنما اشترطت هذه الشروط لصحة المزارعة لأنها إنما تصح تبعاً للمساقاة كما سيذكره الشارح فإذا فقد شرط منها دل على عدم التبعية فلم تصح .

حال كون المزارعة تبعا للمساقاة بأن يقول : ساقيتك وزارعتك ؛ فلو قال : زارعتك وساقيتك لم تصح ، ويجوز أن يقول عاملتك على هذه النخيل والبياض بينهما^(١) نصفين^(٢) فيهما أو بالنصف في أحدهما والثالث في الأخرى .

م ولا تصح المخابرة - وهي : أن يكون البذر والعمل من العامل والأرض من المالك^(٣) - لا تبعا ولا استقلالاً^(٤) ، م وإنما تصح المساقاة بشرط أن تكون مؤقتة بزمان طويل أو قصير^(٥) يحصل الربح في ذلك الزمان غالبا ؛ فلو تساوى^(٦) احتمال الحصول وعدمه

(١) كتب بهامش (ظ) " لعلها بيننا " .

(٢) في (ص) : " بالنصف " .

(٣) انظر فتح العزيز ٥٠/٦ ، فتح الجواد ٥٨١/١ ، مغني المحتاج ٤٢١/٣ .

والمخابرة : مشتقة من الخير وهو الأكّار يقال خيرت الأرض إذا شقيقتها للزراعة ، أو من الخبر وهي : الأرض الرخوة ، وقيل غير ذلك ، انظر النهاية في غريب الحديث ٧/٢ ، مختار الصحاح ص ١٦٨ ، لسان العرب ٢٢٨/٤ ، المصباح المنير ص ١٦٢ .

(٤) إنما لا تصح المخابرة مطلقا قال في الروضة : لأن الحديث ورد في المزارعة تبعا في قصة خير دون المخابرة ولأن المزارعة أشبه بالمساقاة لأنه لا يتوظف على العامل فيهما إلا العمل اهـ ، وعلى ذلك فمتى أفردت الأرض لمخابرة أو مزارعة فالعقد باطل فيهما فإن كان البذر للمالك فالربح له وللعامل أجرة مثل عمله وأجرة مثل الآلات والثيران إن كانت له ، وإن كان البذر للعامل فالربح له وللمالك الأرض أجرة مثل الأرض على العامل ، وإن كان البذر بينهما فالربح كذلك ولكل واحد منهما أجرة مثل ما انصرف من المنافع المستحقة له إلى جهة المزارعة ولجعل الربح بينهما من غير رجوع بشيء من الجانبين طرق ذكرها في الروضة فراجعها إن شئت ، هذا والقول بعدم صحة المزارعة إلا تبعا وعدم صحة المخابرة هو المذهب واختار النووي جوازهما وقال : قد قال يجوز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضا ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيها ابن خزيمة جزءاً .

انظر روضة الطالبين ٤/٢٤٣ و ٢٤٤ و ٢٤٥ و ٢٤٦ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٧/٧٣ و ٤٧٤ و ٤٧٧ .

(٥) في (ظ) : " م " .

(٦) نهاية الوجه (٢٥٨) من (ظ) .

أو ترجح عدم الحصول لم تصح^(١) ، م ولو كان يحصل الربيع آخر السنين المذكورة لا آخر كل سنة فإنها تصح أيضا^(٢) ، م ولو كانت المساقاة مع شريكه فإنها تصح أيضا ؛ وذلك بأن تكون الحديقة بين اثنين نصفين مثلاً و شرط مالك أحد النصفين لشريكه ثلثي الربيع ، ولو شرط له نصف الربيع أو ثلثه لم يصح^(٣) ، م ولو ساقاه مع شرط عمل غلام المالك معه فإنه يصح ، م وكذا لو ساقاه مع شرط نفقة الغلام المذكور على العامل فإنها تصح ، وإن لم يشترط نفقة الغلام على العامل بل شرط على المالك جاز ، وكذا لو أطلق وتكون نفقته على المالك ، م ولا تصح المساقاة مع شرط استئجار العامل أجيراً ليعمل بأجر على المالك^(٤) (٥) .

فصل

م^(٦) (٧) / وإنما تصح المساقاة بإيجاب من المالك نحو قوله : ساقيتك م أو عاملتك أو

(١) لأنه عقد على عوض غير موجود ، ولا غالب الوجود فأشبه السلم في معدوم إلى وقت يحتمل أن يوجد فيه ويحتمل خلافه . انظر المهذب ٣/٤٩٩ ، التهذيب ٤/٤٠٤ ، أسنى المطالب ٢/٣٩٦ .

(٢) مثل أن يساقيه خمس سنين أو عشرة والثمرة لا تتوقع إلا في هذه المدة .

انظر التهذيب ٤/٤٠٥ ، فتح العزيز ٦/٦١ ، الغرر البهية ٦/٢١٢ .

(٣) لأن المساقاة عقد معاوضة توجب استحقاق عوض في مقابلة عمل ، وقد ثبت له نصف الربيع بالملك فإذا شرط إسقاط العوض نافي موجبها فبطلت .

انظر مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٧/٣٧٩ و ٣٨٠ ، تحفة المحتاج ٧/٤٨٣ .

(٤) لأن الربيع مجهول وقضية المساقاة أن تكون الأعمال ومونها على العامل فإذا شرط استئجار أجير على المالك فقد أسقط عن نفسه بعض ما يلزمه من العمل ، وعليه فلو جعلت الأجرة من مال العامل صح .

انظر التهذيب ٤/٤١٢ ، فتح العزيز ٦/٦٥ ، فتح الجواد ١/٥٨٢ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/١٣٥-١٤٥ ، التهذيب ٤/٤٠٢-٤١٢ المنهاج مع مغني

المحتاج ٣/٤٢١-٤٣٠ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٣٩٣-٣٩٦ و ٤٠١-٤٠٣ ،

الإقناع ٢/١٣٦-١٣٨ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٨١ و ٥٨٢ .

(٦) " م " سقط من (ظ) .

(٧) نهاية اللوحة (١٣٤) من (ص) .

عقدت معك عقد المساقاة أو اعمل في هذه الحديقة ، م وإنما تصح مع القبول من العامل ، م ولا تصح بلفظ الإجارة ؛ فلو قال : استأجرتك سنة لتتعهد نخيلي بنصف ما يحصل من ثمرها لم يصح^(١) ، م وليعرف كل واحد من العامل والمالك أشجار نوعين^(٢) إن شرط المالك تفاوتاً فيما يأخذه من الثمر ؛ كأن شرط الثلث من العجوة والنصف من المعقلي ، وكذا لو كانت الحديقة بين اثنين وعاملاً مع واحد في صفقة أو صفقتين وشرط أحدهما النصف من ثمره والآخر الثلث فإنه لا بد من معرفة قدر ملك كل واحد منهما ، م وليعرف كل واحد من المالك والعامل العمل من حيث الجملة ، ومعرفة الأعمال جملة أن يعرف أن ما على العامل هو الذي يتعلق بزيادة الثمار وصلاحها ، فيكفي أن يقول المالك : ساقيتك على هذه الحديقة لتتعهدا أو تعمل فيها على أن يكون الثمر بيننا ، م وعرف كل ناحية يفصل العمل الذي يكون على العامل ؛ فلو لم يستقر العرف لزم تفصيل الأعمال .

م والمساقاة لازمة لا يمكن الفسخ^(٣) لا من المالك ولا من العامل ، م ويملك العامل حصته من الثمار بظهورها ولا يتوقف على القسمة .

م ويعمل العامل ما يتكرر في كل سنة ، م وتحتاج إليه الثمار لزيادتها أو صلاحها ولا يلزمه عمل غير ذلك وإن اقتضاه عرف الناحية ، م والذي يتكرر كل سنة وتحتاج إليه الثمار نحو حفظ الثمار [م]^(٤) والجذاذ ومؤنته وإدارة الدُولاب وإصلاح الأجاجين^(٥) التي يقف فيها

(١) لأن لفظ الإجارة صريح في عقد آخر فإن أمكن تنفيذه في محله نفذ فيه وإلا فالإجارة فاسدة .

انظر روضة الطالبين ٤/٢٣٤ ، فتح الجواد ١/٥٨٢ ، نهاية المحتاج ٥/٢٥٥ و٢٥٦ .

(٢) أي نوعين من الثمار فصاعداً ، قال النووي في روضة الطالبين ٤/٢٢٩ : ومعرفة كل نوع إنما تكون بالنظر والتخمين دون التحقيق .

(٣) في (ظ) : " فسخها " .

(٤) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢١ ب [كحفظها والجذاذ] .

(٥) الأجاجين : مر ذكرها قبل في باب بيع الأصول والثمار ص ٧٦٠ ، وهي مفرد إجانة ، والمراد بها هنا

ما يحوط على الأشجار شبه الأحواض مُشَبَّه بالمركن الذي يغسل به الثياب .

انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٧٧ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٠٥ ، المصباح المنير ص ٦ .

الماء وتنحية الحشيش المضر^(١) والقضبان^(٢) المضرة بالشجرة وتنقية الأنهار والآبار القديمة وسد رأس الساقية^(٣) وفتحها ، وليس حفر الأنهار والآبار الجديدة وبناء الحيطان من ذلك^(٤) ، م وأما الحكم في رد ثلثة يسيرة من الحديقة فيتبع فيه العرف^(٥) .

فصل^(٦)

م^(٧) وإن هرب العامل في أثناء المدة استقرض القاضي عليه من المالك أو الأجنبي أو بيت المال واستأجر من يعمل ما يجب على العامل^(٨) ، وإنما يستقرض إذا لم يكن له مال ولم

(١) قال في مغني المحتاج ٤٣٢/٣ : لو عبر بالكلأ لكان أولى ؛ لأن الكلأ يقع على الأخضر واليابس والحشيش لا يطلق إلا على اليابس على المشهور وانظر ص ٦١٠ .

(٢) القضبان : جمع قضيب من قضبه إذا قطعه ، والمراد به الغصن المقطوع .

انظر المصباح المنير ص ٥٠٦ ، القاموس المحيط ١٢٢/١ .

(٣) الساقية : هي القناة الصغيرة أو نهير صغير سميت بذلك لأنها تسقي الأرض .

انظر لسان العرب ٣٩١/١٤ ، القاموس المحيط ٣٤٥/٤ ، المصباح المنير ص ٢٨١ .

(٤) لأن مالا يتكرر كل سنة يبقى أثره بعد فراغ المساقاة وتكليفه العامل إجحاف به .

انظر فتح العزيز ٦٨/٦ ، روضة الطالبين ٢٣٤/٤ مغني المحتاج ٤٣٢/٣ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٥١/٦ و٦١ و٦٢ و٦٧-٧٠ ، الغاية القصوى ٦١٣/٢ و٦١٥

و٦١٧ ، المنهج مع فتح الوهاب ٢٤٤/١ و٢٤٥ ، غاية البيان ص ٣٢٧ و٣٢٨ ، فتح المعين مع اعانة

الطالبين ١٢٤/٣ و١٢٥ .

(٦) هذا الفصل تفرع لما ذكره في الفصل السابق من لزوم المساقاة .

(٧) " م " سقط من (ظ) .

(٨) أي بعد ثبوت المساقاة عنده والبحث عنه أو امتناعه ، ومثل الهروب العجز عن العمل كالمريض ونحوه ،

لكن محل ذلك إن كانت المساقاة واردة في الذمة فإن كانت على العين تخير المالك بين الفسخ والصبر .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٣٩٨/٢ ، تحفة المحتاج ٤٩١/٧-٤٩٣ ، الإقناع ١٣٩/٢ ،

نهاية المحتاج ٢٥٨/٥ ، حاشية البيجوري ٤٨/٢ .

تكن الثمار مؤبرة ، فإن كان له مال صرفه إلى الأجرة ، وإن أبرت الثمار^(١) يبيع على العامل كل حصته^(٢) / أو بعضها بقدر ما يفي بالأجرة ، م فإن لم يجد القاضي فينفق المالك على العمل أو يعمل بنفسه ليرجع ، م وإنما يرجع إذا أشهد على العمل أو الاستئجار للعمل وشرط الرجوع ، م وإن أنفق المالك ولم يراجع القاضي عند إمكانه أو لم يُشهد كما ذكرنا عند العجز عن القاضي فهو متبرع بالعمل على العامل لا رجوع له بما أنفق ، ويستحق العامل تمام نصيبه من الثمرة ؛ م كالأجنبي إذا عمل فإنه يكون متبرعا على العامل ولا يستحق شيئا ، م ومتى تعذر إتمام العمل بالاستقراض فللمالك أن يفسخ العقد ، فهو مخير عند تعذر القاضي والاستقراض بين الانفاق من ماله كما ذكرنا أو الفسخ ، وإنما يثبت الفسخ إذا [١٨٥] لم تخرج الثمرة فإن خرجت فإن بدا الصلاح فيها [بيع]^(٣) نصيب العامل كله أو بعضه قدر ما يستأجر به من يعمل ، وإن لم يبد الصلاح فيها تعذر بيع نصيبه وحده^(٤) ، فإما أن يبيع المالك نصيبه معه ليشترط القطع في الكل ، أو يشتري المالك نصيبه ، فإن لم يرغب في بيع ولا شراء وقف الأمر^(٥) ، م وحيث فسخ فعليه بذل أجر مثل ما عمله

(١) التقييد بتأثير الثمار تبع فيه صاحب التعليق هنا وتبعه أيضا في التيسير ، والصواب التقييد يبدو صلاح الثمار لا بتأثيرها كما سيذكره الشارح في نظير ذلك في الفسخ بعد عدة أسطر وكما ذكره في بيع الأصول والثمار ص ٧٦٤ وهو الذي ذكره جمع من المصنفين كالبعوي والرافعي والأنصاري وغيرهم ولم أجد من قيده بتأثير الثمار سوى الشارح والطاوسي .

انظر التهذيب ٤/٤١٣ ، فتح العزيز ٦/٧١ ، التعليق للطاوسي لوحة ١٥٩ ، تيسير الخاوي لوحة ٩٠ ، الغرر البهية ٦/٢٢٣ .

(٢) نهاية الوجه (٢٥٩) من (ظ) .

(٣) " بيع " مثبت من غير الأصل .

(٤) لأن ملكه حيثئذ شائع وشرط القطع في الشائع متعذر إلا بقطع الكل .
انظر التهذيب ٤/٤١٤ ، روضة الطالبين ٤/٢٣٨ ، مغني المحتاج ٣/٤٣٤ .

(٥) أي حتى يصطلحا أو يبدوا الصلاح في الثمرة لأنه لا طريق سواه .

انظر التنبيه مع شرح السيوطي ٢/٤٧٨ ، التهذيب ٤/٤١٤ .

العامل قبل الحرب م كأن استحق شجر المساقاة^(١) فإن المالك^(٢) يبذل للعامل أجر مثل ما عمله قبل الاستحقاق^(٣) ، م وللمالك الفسخ كما ذكرنا وإن تبرع أجنبي على العامل بالعمل^(٤) ، م وإن مات العامل تم وراثته العمل من تركته باستئجار وغيره^(٥) ؛ هذا إذا كانت المساقاة واردة على الذمة فإن وردت على العين انفسخت بموته ، م ولا يجبر الوارث على إتمام العمل إن لم يكن للعامل تركة .

م والعامل أمين كسائر الأمناء فيكون القول قوله في رد الثمار إلى المالك وتلفها وغير ذلك ، م وبخيانة العامل إذا أقيمت البينة عليها استأجر القاضي عليه مشرقاً م وإن لم يتحفظ البستان بالمشرف أزيلت يده واستؤجر عليه عامل يعمل عمله^(٦) ^(٧) .

-
- (١) أي بدون الثمر إن لم تثمر أو مع ثمره إن أثمرت .
 انظر الحاوي الكبير ٣٨٣/٧ ، الغرر البهية ٢٢٦/٦ ، فتح الجواد ٥٨٤/١ .
- (٢) الأولى أن يقول فإن الغاصب كما في الوسيط ، أو المساقى كما في المذهب والتهذيب إذ المالك الحقيقي هو صاحب الاستحقاق ، والمساقى هو في الحقيقة غاصب ولكنه في صورة المالك ، وانظر المذهب ٥٠٧/٣ ، الوسيط ١٤٨/٤ ، التهذيب ٤١٥/٤ .
- (٣) قيده في البهجة بجهل العامل استحقاق الشجر لغیر الذي ساقاه ، ومثله ابن حجر في فتح الجواد والرملي في نهاية المحتاج .
 انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٢٦/٦ ، فتح الجواد ٥٨٤/١ ، نهاية المحتاج ٢٦٠/٥ .
- (٤) لكن إن أتم العمل ولم يعلم به أو علم ورضي به فلا فسخ .
 انظر الوسيط ١٤٧/٤ ، الغرر البهية ٢٢٧/٦ ، فتح الجواد ٥٨٤/١ .
- (٥) وحينئذ يلزم المالك تمكينه من ذلك إن كان أميناً عارفاً أعمال المساقاة فإن امتنع فيستأجر الحاكم من التركة .
 انظر فتح العزيز ٧٣/٦ ، الغرر البهية ٢٢٨/٦ ، مغني المحتاج ٤٣٥/٣ .
- (٦) لكن إن كان العمل على عين العامل تخير المالك بين الفسخ أو الاستئجار .
 انظر فتح الجواد ٥٨٤/١ ، مغني المحتاج ٤٣٦/٣ .
- (٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٥٠٥-٥٠٧ ، التهذيب ٤١٣-٤١٦ ، روضة الطالبين ٢٣٧/٤-٢٤٠ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٢٢٢-٢٢٩ ، حاشية الشرقاوي ٨٣/٢ .

باب الإجارة^(١)

[م]^(٢) إنما يصح عقد الإجارة بإيجاب المؤجر ؛ كأكريتك هذه الدار م أو آجرتكها م أو ملكتك منفعتها م أو آجرتك منفعتها ، م لا بعثك منفعتها^(٣) ، م وإنما يصح بقبول المستأجر ؛ كاستأجرت واكترت أو استأجرت منفعتها ، لا اشترت منفعتها .

م وإنما يصح بأجر مشاهد^(٤) إن كان معيناً م ومعلوم قدر إن كان في الذمة ؛ فلو قال آجرتك هذه الدار بدراهم من هذه الدراهم أو بماء هذا الكف دراهم لم يصح ، م ولا يصح بعمارة المستأجر المستأجر ؛ فلو قال : آجرتك هذه الدار بعمارتها لم يصح ، م ولا بجزء محل العمل بعد العمل ؛ فلو قال : استأجرتك لطحن هذه الحنطة بصاع من دقيقها ، أو لذبح هذه الشاة وسلخ جلدها [بجلدها]^(٥) ، أو لإرضاع هذا الطفل بجزء منه بعد الإرضاع

(١) الإجارة : بكسر الهمزة وحكي ضمها وفي القاموس أنها مثلثة من الأجر وهو الجزاء على العمل أو الثواب الذي هو العوض .

انظر النظم المستعذب مع تحقيق الدكتور مصطفى سالم ٣٨/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٤/١/٣ ، لسان العرب ١١٠/٤ ، القاموس المحيط ٣٧٦/١ .

واصطلاحاً : عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم .

انظر كفاية الأخيار ص ٣٩٩ ، أسنى المطالب ٤٠٣/٢ ، فتح الجواد ٥٨٥/١ .

(٢) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوجه ٢١ ب [صحة الإجارة بإيجاب] .

(٣) لأن لفظ البيع موضوع للملك الأعيان فلا يستعمل في المنافع قال ابن حجر : والأوجه أنه كناية بل بحث الأسنوي أنه صريح وصححه الأذرعى وغيره اهـ وهذا ما جرى عليه الأنصاري خلافاً للشريني والرملي وابن قاسم .

انظر أسنى المطالب ٤٠٣/٢ ، الغرر البهية مع حواشيها ٢٣٦/٦ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ٥٠٢/٧ ، فتح الجواد ٥٨٥/١ ، مغني المحتاج ٤٤٢/٣ ، الإقناع ١٤٢/٢ ، نهاية المحتاج ٢٦٤/٥ .

(٤) في (ص) : " بأجر صفته أن يكون مشاهداً " .

(٥) " بجلدها " مثبت من غير الأصل .

لم يصح^(١) ، ولو شرط جزءا من محل العمل قبل العمل يجوز ؛ كما إذا قال : استأجرتك بصاع من هذه الحنطة لطحن الباقي .

م وإن أطلق المتعاقدان الأجر ولم يتعرضا لحلوله ولا تأجيله تعجل ، وإن أجله تأجل إذا كان في الذمة ، أما المعين فلا يحتمل^(٢) / التأجيل ، م وإنما يصح العقد في الإجارة^(٣) / الواردة على الذمة إذا كان الأجر حالا غير مؤجل [م]^(٤) مقبوضا في المجلس^(٥) م فيمتنع الاستبدال عنه م والحوالة به م والحوالة عليه^(٦) م والإبراء عنه فلا بد من اعتبار الحلول والتقابض فإنه قد يوجد الحلول دون التقابض وقد يوجد التقابض دون الحلول بأن أجل إلى لحظة معينة وحصل القبض في المجلس م وإنما يعتبر الحلول والتقابض وغيرهما من المذكورات في الإجارة في الذمة كما ذكرنا لا في الإجارة العينية فإنه لا يعتبر فيها ذلك^(٧) ، م والإجارة العينية

(١) إنما لاتصح الإجارة فيما ذكر لجهالة الأجرة في جميع الصور ، ولعدم القدرة على الأجرة حالا ، وقد جعل منها السبكي - كما نقله عنه الأنصاري وابن حجر - ما اعتيد من جعل أجرة الجاني عشر ما يستخرجه ، ولو قال لك نظير العشر مما تستخرجه لم تصح الإجارة أيضا ولا تصح جعالة كما استظهره الأنصاري والشربيني والرملي خلافا لابن حجر .
انظر الغرر البهية ٢٤٠-٢٤٢ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ٥١٠/٧ ، مغني المحتاج ٤٤٥/٣ ، نهاية المحتاج ٢٦٨/٥ .

(٢) نهاية الوجه (٢٦٠) من (ظ) .

(٣) نهاية اللوحة (١٣٥) من (ص) .

(٤) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢١ أ [وإن أطلق الأمر تعجل حال مقبوض] .

(٥) في (ص) : " لا فيما بعد " .

(٦) في (ص) : " عليه لغير " .

(٧) والفرق بينهما أن الإجارة في الذمة كرأس مال السلم إذ هو سلم في المنافع أو في معنى السلم والحكم يتبع المعنى ، أما إذا كانت الإجارة معينة فهي كالثمن في البيع .

انظر المذهب ٥٢٩/٣ و ٥٣٠ ، فتح العزيز ٨٥/٦ و ٨٦ ، كفاية الأختار ص ٤٠١ .

كاستأجرتك (لكذا وإن لم يقل استأجرت عينك أو نفسك)^{(١)(٢)}.

فصل

م وإنما تصح الإجارة في إرضاع المرأة أو في المنفعة كما سيذكر ؛ فيصح إستئجار المرأة للإرضاع وإن لم يكن اللبن منفعة^(٣) ؛ بخلاف استئجار الشاة لارضاع السخلة فإنه لا يصح ، م وتصح الإجارة أيضا في محض منفعة ؛ فلو استأجر ناقة ليركب عليها ويأكل^(٤) لبنها أو استأجر شاة للبنها أو صوفها أو نتاجها لم يصح .

م ويشترط كون المنفعة متقومة ، م مقدورة التسليم م شرعا^(٥) ، م معلومة^(٦) م تحصل

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنه لو قال : استأجرتك لخياطة هذا الثوب كانت الإجارة إجارة العين وإن لم يقل استأجرت عينك " .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/١٥٣-١٥٦ ، روضة الطالبين ٤/٢٤٧-٢٥١ ، عمدة السالك ص ٢٦٩ و ٢٧٠ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٨٥ و ٥٨٦ ، الإقناع ٢/١٤٠-١٤٤ .

(٣) قال في الروضة : ويستحق به منفعة وعين فالمنفعة أن تضع الصبي في حجرها وتلقمه الثدي وتعصره بقدر الحاجة ، والعين اللبن الذي يمصه الصبي وجوز لمسيس الحاجة أو الضرورة وفي الأصل الذي تناوله العقد وجهان أحدهما أنه فعلها واللبن مستحق تبعاً له ، والضرورة المذكورة هي أنه لو منعت لاحتيج إلى شراء اللبن كل دفعة ولا يخفى ما فيه من المشقة العظيمة كيف والشراء إنما يمكن بعد الحلب ولا تتم تربية الطفل باللبن المحلوب ، قال الطاوسي : هذه المسألة كالمستثناة عن المنافع ولذلك قدمها - أي المصنف - على ذكر المنفعة فقال في رضاع المرأة ومحض منفعة مشيراً إلى أن الإرضاع ليس بمحض منفعة اهـ ، ومما يستثنى أيضاً استئجار بئر وقناة للانتفاع بمائها لتعذر بيعه كما ذكره في الروضة .

انظر روضة الطالبين ٤/٢٥٣ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٦٠ ، الغرر البهية ٦/٢٤٥ .

(٤) كذا عبر الشارح بـ يأكل تبعاً للطاوسي ، وعبر في التيسير ويأكل من ، والصواب يشرب إذ اللبن مشروب غير مأكول .

انظر التعليقة للطاوسي لوحة ١٦٠ ، تيسير الحاوي لوحة ٩١ .

(٥) قال ابن حجر : ومن لازمه القدرة عليها حساً اهـ ، فلا يصح استئجار الأخرس للتعليم والأعمى لحفظ المتاع فيما يحتاج إلى نظر ، ومنها ما ذكره الشارح في استئجار الأرض للزراعة ولم يكن لها ماء .

انظر الوسيط ٤/١٥٨ و ١٥٩ ، فتح الجواد ١/٥٨٦ .

(٦) أي عينا وصفة وقدرًا كما في البيع ، والعلم بالقدر في المنافع يكون بالزمان وبالعامل كما سيأتي في =

للمستأجر ، م فلو استأجر البياع على كلمة يروج بها سلعته ولا تعب فيها لم يصح لأنها غير متقومة^(١) ، م وكذا لو استأجر الدراهم م والطعام لتزوين الحوانيت بهما لا يصح وإن نص على استئجارهما للتزوين فإن منفعته غير متقومة ، م وكذا لو استأجر الكلب للحراسة^(٢) والصيد لا يصح فإن منفعته غير متقومة شرعا ، م وكذا لو استأجر أرضا للزراعة م أو استأجرها مطلقا من غير تعرض للزراعة وتوقفت الزراعة في ذلك الموضع ولم يكن لها ماء م ومطر كاف لم يصح لأن منفعتها غير مقدورة التسليم^(٣) ، م وكذلك لو استأجر للزمان القابل في الإجارة العينية كأن قال : استأجرت منك هذه الدابة لأركبها من الغد وبعد شهر لم يصح ؛ فإن منفعة الغد غير مقدورة التسليم في الحال ، وأما في إجارة الذمة فيجوز ؛ وذلك بأن يقول ألزمت ذمتك أن تحملني من الغد أو بعد شهر إلى موضع كذا ، م ولا يحتمل في إجارة العين الإضافة إلى الزمان القابل كما ذكرنا إلا أن تكون الإجارة من المستأجر فإنها تصح ؛ وذلك بأن يؤجر دارا منه [١٨٦] سنة ثم قبل انقضاء مدة الإجارة يؤجرها منه [سنة أخرى]^(٤) ؛ بخلاف ما إذا أجر من غيره ، وبخلاف ما إذا قال : أجزتك

= الفصل القادم ، وهو واجب وإن شاهد المستأجر العين المستأجرة لتعلق المنافع بالمستقبل فالمشاهدة وحدها لاتفي بالغرض .

انظر التهذيب ٤/٢٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٥٣ و٤٥٤ ، الغرر البهية ٦/٢٤٧ و٢٤٨ .

(١) قال النووي في الروضة : ثم إذا لم يُجز الاستئجار ولم يتعب البياع فلا شيء له ، وإن تعب بكثرة التردد أو كثرة الكلام في أمر المعاملة فله أجره المثل لاماتواطأ عليه البياعون اهـ ، لكن محل عدم الجواز - كما هو مفهوم كلام الروضة وأصلها واعتمده ابن حجر والرملي - فيما لا تعب فيه كمستقر القيمة في البلد مثل الخبز أما ما فيه تعب كالمختلف الثمن باختلاف المتعاقدين فيجوز الاستئجار عليها .

انظر فتح العزيز ٦/٩٠ ، روضة الطالبين ٤/٢٥٢ و٢٥٣ ، تحفة المحتاج ٧/٥١٣ ، غاية البيان ص ٣٣١ .

(٢) في (ص) : " م " .

(٣) محل بطلان إيجارها عند الإطلاق إذا لم يصرح بأنه لاماء لها ، وإلا فتصح إذا قال لتنتفع به لأنه يعرف من نفي الماء أنها لغير الزرع وكذا الغراس والبناء لأنهما يرادان للتأييد فاشتراط التصريح بهما .

انظر الوسيط ٤/١٥٩ ، الغرر البهية ٦/٢٥١ ، فتح الجواد ١/٥٨٨ .

(٤) لاتصال المدتين مع اتحاد المكثري وعدم تعليق الإجارة .

انظر التهذيب ٤/٤٣٢ ، أسنى المطالب ٢/٤٠٨ ، مغني المحتاج ٣/٤٥١ .

سنة فإذا مضت فقد أجزتك سنة^(١) أخرى ، م وإلا أن تكون الإجارة للحج وبعد سفر الحج ؛ م ولكن بشرط أن يتهياً الأجير للخروج عقيب الإجارة^(٢) ، وإلا أن تكون الإجارة ليركب نصف الطريق هذا ونصف الطريق الآخر من المكري أو غيره^(٣) .

م ولو استأجر لقلع سن صحيحة لم يصح فإنها غير مقدورة التسليم شرعا ، م وكذا لو استأجر منكوحة الغير [بغير]^(٤) إذن الناكح^(٥) ، م ولكن يجوز أن يستأجرها الزوج م ولو لإرضاع ولدها منه ، م ولا تصح الإجارة للقرب^(٦) فإن فائدتها تحصل لغير المستأجر م كالإمامة^(٧) / م والقضاء م والتدريس^(٨) فإنها لا تصح الإجارة لها ، وتجوز لتفرقة الزكاة م

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٢) أي إذا كانت الإجارة للحج وبعدت المسافة جاز ذلك بشرط وقوعها أثناء زمن خروج أهل بلد الأجير أو قبله بزمن يتهياً فيها الأجير للخروج ، أما من كان قريبا ومن في حكمه في هذا الزمن فلا تجوز إلا في أشهر الحج .

انظر المذهب ٥٣١/٣ ، المجموع ١٢٣/٧-١٢٥ .

(٣) هذه بعض من المستثنيات وذكرت صور أخرى يمكن مراجعتها في الغرر البهية ٢٥٦/٦ و ٢٥٧ ، مغني المحتاج ٤٥٣/٣ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٠٨/٣ .

(٤) في الأصل : " بعد " .

(٥) محل ذلك إذا كانت حرة فإن كانت أمة جاز لسيدتها إيجارها بغير إذن زوجها .

انظر التهذيب ٤٤٦/٤ ، روضة الطالبين ٢٦١/٤ ، فتح الوهاب ٢٤٧/١ .

(٦) أي القرب التي تحتاج للنية ولا تقبل النيابة لأن القصد منها امتحان المكلف بكسر نفسه بفعلها ، وقد أطل في تقسيمه وتفريعه الرافعي وغيره فراجع إن شئت .

انظر فتح العزيز ١٠٢/٦-١٠٤ ، اخلاص الناوي ٤٠٣/٢ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٩٠/٥-٢٩٤ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١١١/٣-١١٣ .

(٧) نهاية الوجه (٢٦١) من (ظ) .

(٨) أي العام ، أما لو عين المكترى أشخاصا أو آيات ومسائل وأحاديث مضبوطة جاز ذلك ، ومثله القضاء .

انظر روضة الطالبين ٢٦٣/٤ ، الغرر البهية ٢٦٠/٦ ، فتح الجواد ٥٩٠/١ ، نهاية المحتاج ٢٩٣/٥ .

وتعليم القرآن م وتجهيز الموتى م والأذان للإمام وغيره م ويجوز للإمام دون غيره استئجار الذمي للجهاد ولا يجوز استئجار المسلم للجهاد^(١) .

فصل

م ويعين المؤجر قدر المنفعة إما بالزمان ؛ كما لو استأجر دارا ليسكنها سنة ، م وإن طال الزمان فإنه يصح أيضا بشرط أن تكون المدة بحيث يبقى إليها ذلك الشيء غالبا ، والتقدير بالزمان يختص بإجارة العين دون الذمة ؛ فلو قال استأجرت عينك لتعمل لي كذا شهرا جاز ، ولو قال : ألزمت ذمتك عمل كذا شهرا لم يجز^(٢) .

م وإما أن يعين بمحل العمل ؛ مثل أن يقول في إجارة العين : استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب قباء أو قميصا طوله وعرضه كذا خياطة فارسية أو رومية^(٣) إن لم تطرد العادة بواحدة منهما ، ومثل أن يقول في إجارة الذمة ألزمت ذمتك خياطة هذا الثوب ، والتقدير بمحل العمل في غير العقار والإرضاع ، وأما فيهما فيتعين التقدير بالزمان^(٤) .

م ولا يجوز التقدير بالزمان والعمل معا^(٥) ؛ مثل أن يقول : استأجرتك لتخيط لي هذا

(١) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٨٨/٦-١٠٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٤٥/٣-٤٤٤ و٤٦١ ، الغاية القصوى ١/٦٢٠ و٦٢١ ، الإرشاد مع إخلاص النواوي ٢/٣٩٧-٤٠٣ ، الغرر البهية ٦/٢٤٤-٢٦٤ .

(٢) لأنه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل فلا ترتفع الجهالة ؛ لكن لو بين صفة العمل ونوع محله صح .

انظر فتح العزيز ٦/١٠٦ ، الغرر البهية ٦/٢٦٦ ، فتح الجواد ١/٥٩٠ ، نهاية المحتاج ٥/٢٨١ .

(٣) الخياطة الفارسية هي ما كان بغرزة ، والرومية ما كان بغرزتين .

انظر حاشية أسنى المطالب ٢/٤١٢ ، مغني المحتاج ٣/٤٥٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٣/١١٠ .

(٤) لأن العقار لا تنضبط منفعته إلا بالزمان ومثله الإرضاع فإن تقدير اللبن لا يمكن ولا سبيل له إلا الضبط بالزمان ، ومثلها كل مالا ينضبط بالعمل كسقي الأرض والتطين والتجصيص وغيرها .

انظر المهذب ٣/٥١٨ ، روضة الطالبين ٤/٢٦٣ و٢٦٨ ، نهاية المحتاج ٥/٢٨٠ .

(٥) وذلك لوجود الغرر فقد يتقدم العمل أو يتأخر لكن لو ذكر الزمان على سبيل التعجيل لم يضر .

انظر إخلاص النواوي ٢/٤٠٤ ، أسنى المطالب ٢/٤١١ ، غاية البيان ص ٣٣١ .

الثوب في هذا اليوم ، وكذا الحكم في استئجار الدابة فلو قال : لأتردد عليها في حوائجي اليوم أو لأركبها إلى موضع كذا جاز ، ولو قال لأركبها إلى موضع كذا اليوم لم يجز .

م ويعين المؤجر الرضيع م وموضعه الذي يرضع فيه أهو بيته أو بيتها ؟ ^(١) ، م ويعين المؤجر للبناء طول البناء وهو الامتداد من إحدى الزاويتين إلى الأخرى ، م وعرضه وهو المسافة من أحد وجهي الجدار إلى الآخر ، م وموضع البناء م مع ارتفاعه عن وجه الأرض ، م وكيفية البناء من نحو كونها منضدة ^(٢) أو خالية الأجواف أو مُسنمة ^(٣) ، م حيث كان البناء على السقف واستأجر السقف للبناء عليه ، م وحيث استأجر الشخص لعمل البناء أو ألزم ذمته ذلك ، أما لو استأجر أرضا للبناء عليها أو استأجر شخصا للبناء وقدر بالزمان وجب بيان موضع البناء وطوله وعرضه دون ارتفاعه وكيفيته ^{(٤)(٥)} .

(١) إنما يلزمه تعيين الرضيع لاختلاف الغرض باختلاف حاله ، وكذلك الموضع فبيتها أسهل لها وبيته أشد وثوقا به .

انظر المهذب ٥٢٥/٣ ، فتح العزيز ١٠٨/٦ ، الغرر البهية ٢٦٨/٦ .

(٢) المنضدة : من التضد وهو جعل بعضه على بعض متسقا وهو من المبالغة في وضعه متراففا .

انظر مختار الصحاح ص ٦٦٤ ، لسان العرب ٤٢٣/٣ و ٤٢٤ ، المصباح المنير ص ٦١٠ .

(٣) المُسنمة : مأخوذ من سنام البعير وهو جعل أعلاه مرتفعا ضد التسطیح .

انظر لسان العرب ٣٠٧/١٢ ، المصباح المنير ص ٢٩١ ، المعجم الوجيز ص ٣٢٤ .

(٤) إنما لا يلزمه بيان الارتفاع والكيفية إذا كان البناء على الأرض لعدم تعلق الغرض به فالأرض تحمل كل شيء بخلاف السقف ، أما المستأجر للبناء بتقدير الزمان فما ذكره الشارح من لزوم بيان موضع البناء

وطوله وعرضه هو ماتوهمه عبارة الحاوي كما قاله ابن حجر ، قلت : ومثله الراقعي حيث ذكرنا اشتراط جميع ما ذكره من طول البناء وعرضه .. الخ فيما كان على السقف أو المستأجر للعمل وسكتا عن المقدّر بالزمان ولم أجد ما ذكره الشارح لغيره وقد ذكر مثله في التيسير ، والذي ذكره كونه يحتاج إلى تعيين الكيفية وما يبنى به بوصف أو رؤية دون موضع البناء وطوله وعرضه وارتفاعه .

انظر فتح العزيز ١٠٩/٦ ، الحاوي الصغير لوحة ٢١ب ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٦١ ، تيسير الحاوي

لوحة ٩٢ ، أسنى المطالب ٤١٣/٢ ، فتح الوهاب ٢٤٨/١ ، فتح الجواد ٥٩١/١ ، نهاية المحتاج ٢٨٥/٥ ،

حاشية القليوبي على شرح المحلي ١١١/٣ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المهذب ٥١٧/٣ و ٥١٨ و ٥٢٥ ، التهذيب ٤٢٨/٤ و ٤٣٣-٤٣٥ ، روضة =

فصل

م^(١) / ويعرف مؤجر الدابة المعينة وغيرها للركوب الراكب بالرؤية ، م أو يذكر ضخامته م أو نحافته^(٢) وهكذا ذكر الإمام^(٣) والغزالي^(٤) ، وقال الرافعي : أكثر الأصحاب على اعتبار المشاهدة لكن إلحاق الوصف التام بها أشبه في المعنى^(٥) ، م ويعرف المؤجر للركوب المحمل الذي للراكب سعة م وضيقا م وزنة إن لم يشاهده ، م ويعرف المؤجر للركوب قدر الطعام الذي يحمله لأكل الراكب ، م وتفصيل المعاليق^(٦) التي للراكب من السفرة^(٧) والمطهرة^(٨) والقدر والمعرفة والقصة والقائمة^(٩) ونحوها بالرؤية أو يذكر صفتها ووزنها^(١٠) .

= الطالين ٤/٢٦٣ و ٢٦٤ و ٢٦٦-٢٦٨ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٤٨-٢٥٠ ، غاية البيان ص ٣٣١ .

(١) نهاية اللوحة (١٣٦) من (ص) .

(٢) أي ليعرف وزنه تخميناً كما قاله الغزالي والرافعي انظر الوجيز مع فتح العزيز ٦/١١٦ .

(٣) نقله عنه الرافعي في الموضع السابق .

(٤) انظر الوسيط ٤/١٧٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/١١٦ .

(٥) فتح العزيز ٦/١١٦ ، ثم قال : لأنه يفيد التخمين كالمشاهدة .

(٦) المعاليق : هي من التعلق وهو النشوب والاستمسك والمراد ما يعلق على البعير بعروة أو غيرها من غير ربط ولا شد .

انظر الزاهر ص ٣٠٦ ، النظم المستعذب ٢/٤١ ، المصباح المنير ص ٤٢٥ .

(٧) السفرة : أصلها الطعام الذي يصنع للمسافر وتسمى به الجلدة التي يوعى فيها الطعام مجازاً .

انظر النهاية في غريب الحديث ٢/٣٧٣ ، لسان العرب ٤/٣٦٨ ، المصباح المنير ص ٢٧٩ .

(٨) المطهرة : بالكسر والفتح كل إناء يتطهر به مثل السطل والإبريق ونحوه وجمعها مطاهر .

انظر لسان العرب ٤/٥٠٦ ، القاموس المحيط ٢/٨٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٦ .

(٩) القميمة : وعاء من صُفر له عروتان يكون ضيق الرأس يستصحبه المسافر لتسخين الماء .

انظر النهاية في غريب الحديث ٤/١١٠ ، لسان العرب ١٢/٤٩٥ ، المصباح المنير ص ٥١٧ .

(١٠) محل ذلك إن شرط حملها وإلا لم يستحق حملها لأن الناس فيها مختلفون .

انظر فتح العزيز ٦/١١٨ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/٢٨٨ .

م ويعرف مستأجر الدابة للركوب الدابة بالرؤية إن كانت الإجارة على العين ، م أو يذكر جنسها من كونها فرسا أو بعلا ، ونوعها من كون الفرس عربيا أو تركيا ، وسيرها من^(١) / كونها قطوفا^(٢) أو هملاجا^(٣) إن كانت الإجارة على الذمة ، ويذكر السير وهو المسير بالنهار^(٤) م والسرى وهو المسير بالليل^(٥) ، م ويذكر المنزل الذي ينزل فيه من القرية والصحراء حيث لا عرف فيه^(٦) .

م ويعرف مؤجر الدابة للحمل المحمول بالرؤية ، م أو بتحقيق القدر^(٧) ، م أو الإمتحان باليد حيث كان في الظرف^(٨) ، م ويعرف المؤجر المحمول كما ذكر مع وصف الدابة في حمل الزجاج ونحوه^(٩) ، ولا يشترط وصفها في حمل

(١) نهاية الوجه (٢٦٢) من (ظ) .

(٢) القُطوف : من الدواب هي البطيء المتقارب الخطو .

انظر النظم المستعذب ٤٠/٢ ، لسان العرب ٢٨٦/٩ ، المصباح المنير ص ٥٠٩ .

(٣) الهملاج : فارسي معرب هو حسن سير الدابة في سرعة وبخزة .

انظر النظم المستعذب ٤٠/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٨٣/٢/٣ ، لسان العرب ٣٩٣/٢ و ٣٩٤ .

(٤) قال الأنصاري : المعروف في اللغة أن سير النهار تأويب ، وأما السير فهو مشترك بين الليل والنهار أه الغرر البهية ٢٧٢/٦ ، وانظر فقه اللغة ص ١٩١ ، لسان العرب ٣٨٩/٤ ، القاموس المحيط ٣٩/١ ، المصباح المنير ص ٢٩٩ و ٢٩٠ .

(٥) انظر مختار الصحاح ص ٢٩٧ ، لسان العرب ٣٨٩/٤ و ٣٨١/١٤ و ٣٨٢ ، المصباح المنير ص ٢٧٥ .

(٦) أي في السير والسرى والمنزل .

(٧) أي كيلا أو وزنا ، ويعتبر مع ذلك معرفة جنسه لأن تأثير الحديد والقطن في الدابة وإن استويا في القدر يختلف إذ القطن يتناقل بالريح ، لكن لو قال أجزتها لتحمل عليها مائة رطل مما شئت صح . انظر الحاوي الكبير ٤١٣/٧ ، إخلاص النواي ٤٠٧/٢ و ٤٠٨ ، مغني المحتاج ٤٦٠/٣ .

(٨) قال الأنصاري في الغرر البهية ٢٧٣/٦ : لو قرن هذا بالرؤية كان أولى لاعتبار حضور المحمول فيهما أه وهو مافعله في أصل الروضة والمنهاج .

انظر فتح العزيز ١١٩/٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٦٠/٣ .

(٩) أي مما يسرع انكساره كالخزف ، ومثل ذلك إذا كان بالطريق وحل أو طين .

غيرهما^(١) هذا في الإجارة على الذمة ، وأما في إجارة العين فتكفي الرؤية في حمل الزجاج وغيره ، م والاستئجار لحمل مائة من استئجار لحملها مع الظرف ، م والاستئجار لحمل مائة من^(٢) بر استئجار لحملها دون الظرف ، م فيعرف المؤجر للحمل الظرف بالرؤية أو الوزن إن لم ينضبط الظرف فإن كان هناك غرائر^(٣) متماثلة فلا يحتاج إلى معرفة [١٨٧] ذلك .

م ولاستئجار الشخص لحراثة الأرض يعرف ذلك الشخص صلابة الأرض م أو رخاوتها^(٤) ، م ولاستئجار الشخص للإستقاء يعرف^(٥) الدلو ، م وموضع البئر ، م وعمقها بالمشاهدة أو الوصف ، م وعدد الدلاء م أو زمان الإستقاء من يوم أو يومين مثلاً ؛ ولا يكفي تعيين الأرض لسقيها^{(٦)(٧)} .

= أسنى المطالب ٤١٦/٢ ، فتح الجواد ٥٩٢/١ ، مغني المحتاج ٤٦١/٣ .

(١) قال في الروضة وأصلها : لم ينظروا في سائر المحمولات إلى تعلق الغرض بكيفية سير الدابة بسرعة أو ببطء وقوة أو ضعف أو تخلفها عن القافلة على بعض التقديرات ، ولو نظروا إليها لم يكن بعيداً اهـ ، قال ابن حجر والرملي : وإنما لم يشترطوا ذلك لأن المنازل تجمعهم والعادة تبين والضعف في الدابة عيب اهـ بتصرف وذكر مثله الأنصاري عن ابن الرفعة ، أما الكلام في المعاليق والسير والسرى والمنزل فكما مر في الإجارة للركوب كما في الروضة وأصلها .

فتح العزيز ١٢٠/٦ ، روضة الطالبين ٢٧٨/٤ ، أسنى المطالب ٤١٦/٢ ، تحفة المحتاج ٥٥٥/٧ ، نهاية المحتاج ٢٩٠/٥ .

(٢) في (ص) : " مائة من من بر " .

(٣) الغرائر : جمع الغرارة وهو وعاء من الأوعية وفي المعاجم الحديثه : هو كيس كبير من الصوف أو الشعر توضع فيه الحبوب .

انظر لسان العرب ١٨/٥ و ٣٦/١٠ ، المعجم الوجيز ص ٤٤٨ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٩٨ .

(٤) ويجري مثل ذلك في حفر النهر أو البئر أو القناة .

انظر اخلاص الناي ٤٠٨/٢ ، الغرر البهية ٢٧٨/٦ .

(٥) في غير الأصل : " يعرف الشخص الدلو " .

(٦) لاختلاف ربيها بكيفية حال الأرض وبحرارة الهواء وبرودته .

انظر فتح العزيز ١٢١/٦ ، الغرر البهية ٢٧٨/٦ ، فتح الجواد ٥٩٣/١ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٤١٠-٤١٧ ، الوسيط ١٧٠-١٧٢ ، المنهاج مع نهاية

المحتاج ٢٨٧-٢٩٠ ، عمدة السالك ص ٢٧١ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤١٥-٤١٧ .

فصل

م ويجب على المكري تسليم الدار المكررة ، م وتسليم بئر الحش^(١) ، م والبالوعة من الدار خالية ، م لا إن امتلأت بعد تسليمها خالية فإنه لا يلزم المكري تفريغها ، م وعلى المكري تسليم مفتاح الدار ومفتاح مغاليقها المثبتة م من غير تجديده إن ضاع ، وعلى المكري عمارة الدار المكررة م بلا إكراه عليه^(٢) ؛ م كانتزاع المغصوب فإنه يجب على المكري ذلك من غير إكراه عليه^(٣) ، م وعلى المكري الإكاف م والحزام م والثفر (وهو بفتح الفاء يكون تحت ذنب الدابة يغطي حياءها^(٤))^(٥) م والثيرة (وهي حلقة من صفر تجعل في لحم أنف البعير من أحد الجانبين^(٦))^(٧) م والخطام (وهو الخيط الذي يشد في البرة^(٨))^(٩) سواء كانت الإجارة إجارة عين أو ذمة^(١٠) ، وعلى المكري في الذمة إعانة الراكب المحتاج للإعانة ، م

(١) الحش : المراد به الكنيف وأصله البستان أو بستان النخل وكان العرب يقضون حوائجهم في البساتين فلما اتخذوا الكنف وجعلوها خلفا عنها أطلقوا ذلك الاسم عليها .

انظر النظم المستعذب ١/٣٣ و ٤٣/٢ ، لسان العرب ٦/٢٨٦ ، مختار الصحاح ص ١٣٧ ، المصباح المنير ص ١٣٧ .

(٢) وحيث ثبت للمكثري الخيار ، إلا إذا قارن الخلل العقد وعلم به فلا خيار له .

انظر فتح العزيز ٦/١٢٦ ، فتح الجواد ١/٥٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٤٦٨ .

(٣) قال النووي في زيادة الروضة ٤/٢٨٣ : ينبغي أن يكون الصحيح هنا وجوب الانتزاع اهـ ، واعتمده ابن حجر والشريبي والرملي .

انظر فتح الجواد ١/٥٩٤ ، مغني المحتاج ٣/٤٦٨ و ٤٦٩ ، نهاية المحتاج ٥/٢٩٩ .

(٤) انظر لسان العرب ٤/١٠٥ ، القاموس المحيط ١/٣٩٧ ، المعجم الوجيز ص ٨٤ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) انظر النهاية في غريب الحديث ١/١٢٢ ، النظم المستعذب ٢/٤٣ ، المصباح المنير ص ٤٦ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) ويسمى أيضا الزمام ، انظر مختار الصحاح ص ١٨١ و ٢٧٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٨١ ، لسان العرب ١٢/١٨٦ و ١٨٧ و ٢٧٢ .

(٩) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(١٠) إنما وجبت هذه الأشياء على المكري لأنه لا يتمكن المكثري من الركوب التام بدونها والعادة مطردة =

ورفع الحمل ورفع الحمل ، م وحط كل واحد منهما م والظرف في الحمل م والدلوم والرشا في الاستقاء ، فأما في إجارة العين فلا يجب على المكري الإعانة ولا رفع الحمل ولا الحط ولا الظرف ولا الدلو ولا الرشا^(١) ، م وعلى المستأجر للركوب المحمل م وتابعه وهو المظلة والوكاء^(٢) والغطاء وما يشد به أحد الحملين إلى الآخر^(٣) .

م وعلى المستأجر للخياطة الخيط ، م وعلى المستأجر للكتابة الحبر ، م وعلى المستأجر للصبغ الصبغ ، م وعلى المستأجر للكحل الدرور^{(٤)(٥)(٦)} .

= بها ، ومحل هذا عند الإطلاق فإن نفاها لم تلزمه .

انظر التهذيب ٤/٤٥٩ ، فتح العزيز ٦/١٣٨ و١٣٩ ، الغرر البهية ٦/٢٨٤ .

(١) والفرق بينهما أن الإجارة في الذمة قد التزم له المكري الفعل فعليه تهيئة أسبابه ولاقتضاء العرف لذلك ويلزمه كذلك مؤنة السائق والدليل وحفظ المتاع كما ذكره في الروضة وأصلها ؛ بخلاف إجاره العين فلا يلتزم له إلا بتسليم الدابة مع الإكاف وما في معناه مما سبق .

انظر المهذب ٣/٥٣٥ ، فتح العزيز ٦/١٣٩ ، روضة الطالبين ٤/٢٩١ ، اخلاص النساوي ٢/٤١١ ، مغني المحتاج ٣/٤٧٠ و٤٧١ .

(٢) الوكاء : حبل دقيق من آدم وغيره يشد به رأس القرية أو غيرها كالكيس والصرة .

انظر النهاية في غريب الحديث ٥/٢٢٢ ، النظم المستعذب ١/٢١ ، لسان العرب ١٥/٤٠٥ و٤٠٦ .

(٣) لأن هذه الأمور يحتاج إليها لكمال الانتفاع وللتسهيل للراكب للأصل الانتفاع ؛ وللعرف في ذلك .

انظر المهذب ٣/٥٣٤ ، أسنى المطالب ٢/٤٢٢ ، تحفة المحتاج ٧/٥٧٧ .

(٤) الدرور : ما يذر في العين للاكتحال .

انظر لسان العرب ٤/٣٠٤ ، القاموس المحيط ٢/٣٥ .

(٥) ما ذكره المصنف من لزوم الخيط على المستأجر وكذا ما بعده هو ماصححه الرافعي في المحرر كما في المنهاج ،

وعبر عنه في الشرح الكبير بالمشهور ، وقال : أشبههما أن الرجوع فيه إلى العادة فإن اضطربت وجب البيان

وإلا فيبطل العقد اهـ ، وتبعه في الروضة إلا أنه عبر عنه بالصحيح ، وقد استدرك النووي ما في المحرر بما في

الشرح الكبير ، والذي في الشرح الكبير هو معتمد ابن المقري وابن حجر والشريبي والرملي .

انظر فتح العزيز ٦/١٢٤ ، روضة الطالبين ٤/٢٨٢ و٢٨٣ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٦٦ و٤٦٧ ،

الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٩٥ ، الإقناع ٢/١٤٥ ، نهاية المحتاج ٥/٢٩٦ .

(٦) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٦/١٢٣-١٢٨ و١٣٧-١٤١ ، التهذيب ٤/٤٤٦ و٤٤٧ =

فصل

م ولا يتبع الرضاع الحضانة^(١) إذا استأجر لها ، م ولا الحضانة الرضاع إذا استأجر له ،
 م وإن أجر للإرضاع والحضانة وانقطع اللبن انفسخ العقد في الإرضاع ووزع الأجر على
 أجرة مثلها وسقطت أجرة ما بقي من مدة الإرضاع ؛ فلو استؤجرت لهما وأجرة كل
 واحد منهما مثل أجرة الآخر كان النصف المسمى في مقابلة كل واحد منهما ؛ ثم إن^(٢)/
 بقي نصف مدة الإرضاع نظر إلى أجرة مثل الباقي والماضي ووزع نصف المسمى عليهما ؛
 فلو كان المسمى عشرة فأجرة الإرضاع خمسة وكان^(٣) أجرة مثل ما بقي من مدة الإرضاع
 ضعف أجرة مثل المدة الماضية ثبت من الخمسة ثلثها وسقط ثلثاها .

م وبُذِلَ الطعامُ المحمول للأكل^(٤) وإن لم تختلف قيمته في المنازل إذا أكل كله أو بعضه
 أو تلف إلا إذا شُرط أن لا يبدل ، م وبُذِلَ المستوفي بغيره وهو المستحق لاستيفاء المنفعة ؛
 مثل : أن يستأجر الدابة للركوب فيركب مثل نفسه في الضخامة والنحافة والطول والقصر ،
 ومثل : أن يستأجرها لحمل القطن فيحمل عليها الصوف والوبر ، أو لحمل الحديد فيحمل
 عليها الرصاص ، ومثل : أن يستأجر الثوب للبس فيلبس من مثله حاله ، م وبُذِلَ المستوفي
 به المنفعة بغيره ؛ مثل : أن يستأجر الخياط لخياطة ثوب معين ، والمرضعة لإرضاع صبي

= ٤٥٦ و ٤٥٧ و ٤٥٩ و ٤٦٠ و ٤٦١ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣/ ١١٧-١٢١ ، الإرشاد مع إحصاء
 النواي ٢/ ٤٠٩-٤١٣ .

(١) المقصود بالحضانة هنا حفظ الطفل وتعهده بغسل رأسه وبدنه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد
 وتحريكه لينام ونحوها مما يحتاج إليه وتسمى بالحضانة الكبرى ، أما الحضانة الصغرى وهي وضعه في
 الحجر والقمامة الثدي وعصره له بقدر الحاجة فهي تابعة للإرضاع كما سبق .
 انظر التهذيب ٤/ ٤٤٤ ، روضة الطالبين ٤/ ٢٨١ ، المنهاج مع تحفة المحتاج ٧/ ٥٦٧ ، الغرر
 البهية ٦/ ٢٤٥ .

(٢) نهاية الوجه (٢٦٣) من (ظ) .

(٣) " وكان " سقط من (ص) .

(٤) أي للمكثري دابة أو نحوها للحمل إبدال الطعام المحمول بغيره إذا أكله أو تلف .

معين ، والمعلم لتعليمه فيبدل بغيره^(١) ، م وبُدِّل المستوفى منه المنفعة بغيره ، م ولكن إذا كانت الإجارة في الذمة ؛ مثل : أن يستأجر دابة صفتها كذا للركوب أو الحمل ، أو يُلزم أجيرا عملا في ذمته فيبذلها بغيرهما إذا تلقا أو تعيبا (بعد القبض)^(٢) ، وليس للمكري الإبدال إذا لم يكن تلف ولا تعيب سواء اعتمد اللفظ الدابة بأن يقول : أجزتك دابة صفتها كذا وكذا ؛ أو لا يعتمد بأن يقول : التزمت اركابك على دابة صفتها كذا وكذا ، فأما في إجارة العين فيفسخ عند التلف ويثبت الخيار عند التعيب كما سيأتي^(٣) ، م وينزع مستأجر الثوب للبس الملبوس التحتاني والفوقاني^(٤) / إن نام (بالليل ، ولا يلزمه نزع التحتاني إن نام بالنهار)^(٥) ، [م]^(٦) و(كذا

(١) ما اختاره المصنف هنا من جواز استبدال المستوفى به المنفعة بغيره هو ما في المنهاج كأصله واعتمده ابن المقرئ في إرشاده والشريبي - ونقله عن تصحيح الرافعي في الشرح الصغير - واعتمده الرملي أيضا ؛ وذلك لأنه ليس معقودا عليه وإنما هو طريق للاستيفاء فأشبه الراكب والمتاع المعين للحمل ، وقد ذكر الشيخان هنا في الروضة وأصلها وجهان من غير ترجيح لكنهما رجحا في باب الخلع منع الاستبدال واعتمده ابن المقرئ في روضه واستظهره ابن حجر في فتح الجواد ونقله عن البلقيني وذلك لأنه كالمستوفى منه بجماع وجوب تعيين كل وما وجب تعيينه لا يجوز إبداله .
انظر فتح العزيز ٦/١٤٤ و ٨/٤٢٩ ، روضة الطالبين ٤/٢٩٦ و ١/٧٠١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٧٥ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٢٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٥٩٦ ، الغرر البهية ٦/٢٩٢ ، تحفة المحتاج ٧/٥٩١ ، نهاية المحتاج ٥/٣٠٧ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر ص ١٠٨٥ و ١٠٨٧ .

(٤) تبين مما سبق أن المنفعة المستحقة بالعقد لها مستوفى ومستوفى به ومستوفى منه وبقي قسم رابع لم يتعرض له الشارح كالمصنف وهو المستوفى فيه ، وحكمه جواز إبداله بغيره كأن اكترى دابة ليخرج بها إلى قرية معينة فله أن يخرج بها إلى قرية أخرى مساوية لها في الطريق قدرا وخشونة وخوفا وغيرها مما تختلف فيه الأغراض .

انظر تحفة المحتاج ٧/٥٩٢ و ٥٩٤ ، الإقناع ٢/١٤٧ ، اعانة الطالبين ٣/١٢١ .

(٥) نهاية اللوحة (١٣٧) من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوجه ٢٢ [والفوقاني للقلولة] .

ينزع^(١) الفوقاني للقيولة م والخلوة^(٢) ، م ويرتدي المستأجر للبس م ولا يتزر به^{(٣)(٤)} .

فصل

م ويد المستأجر على المستأجر كالدابة والدار يد أمانة ؛ حتى لو تلف المستأجر من غير تعد منه لم يضمن ؛ [م]^(٥) كما أن يد الأجير يد أمانة سواء كان منفردا باليد أو لا ، وسواء كان المنفرد^(٦) أجيرا مشتركا - وهو الملتزم العمل في ذمته - ، أو غير مشترك - وهو المؤجر نفسه مُدَّةً مقدَّرةً لعمل^(٧) - كالأجير على [١٨٨] الدابة لرياضتها ، والعبد لتعليمه ، والثوب لحياطته ، م وكما أن يد الحَمَّامي على ثياب من دخل الحمام يد أمانة ؛ م وإن انقضت مدة الإجارة فيما إذا قَدَّرَ المنفعة بالزمان فإن يده يد أمانة أيضا إذ ليس عليه^(٨) الرد بل عليه

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) عملا بالعادة والعرف في كل ذلك ، قال ابن حجر : ويؤخذ منه أنه لو كان بمحل لا يعتاد أهله ذلك لم يلزمه نزع مطلقا نفيسا كان أو غيره .

انظر فتح الجواد ١/٥٩٦ ، حاشية تحفة المحتاج ٧/٥٩٤ .

(٣) لأن الاتزار أضرب بالثوب من اللبس دون الارتداء فهو أخف من اللبس .

انظر التهذيب ٤/٤٥١ ، فتح العزيز ٦/١٤٤ ، اخلاص النಾಯي ٢/٤١٥ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/١٧٣ و ١٧٤ و ١٨٤ و ١٨٦ ، روضة الطالبين ٤/٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٩٢ و ٢٩٥ و ٢٩٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٦٣ - ٤٦٥ و ٤٧٢ - ٤٧٦ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٢٩٠ - ٢٩٣ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لائحة ٢٢ أ [والمستأجر أمين كالأجير] .

(٦) أي المنفرد باليد .

(٧) وقد يسمى الأجير المشترك أجيرا عاما والآخر أجيرا منفردا أو خاصا ، وإنما سمي الأول مشتركا لأنه إذا التزم لواحد أمكنه أن يلتزم لغيره مثل ذلك العمل فكأنه مشترك بين الناس ، وأما المنفرد فلأنه لا يمكنه أن يلتزم لأحد مثل ذلك العمل في هذه المدة ، وانظر فتح العزيز ٦/١٤٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٨٣ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٣ .

(٨) في (ظ) : " إذ ليس له عليه " .

التخلية^(١) ، م وكذا إن انقضت مدة إمكان استيفاء المستأجر المنفعة فيما إذا قدرها بمحل العمل ؛ كما إذا استأجر دابة ليركبها إلى موضع كذا فربطها حتى مضت مدة إمكان المضي إلى ذلك الموضع .

م وتقرر الأجر على المستأجر إذا مضت مدة إمكان الاستيفاء م وإن لم ينتفع به ، م سواء عُيِّن المستأجرُ في العقد أو لم يعين فيه وعُيِّن بعده^(٢) ، م وكذا لو كان المستأجر حرا وسلم^(٣) نفسه إليه ولم يستعمله حتى مضت المدة تقرر أجرته ، م وضمن المستأجر الدابة المستأجرة^(٤) / لو انهدم سقف الإصطبل عليها في وقت لو ركبها لم تكن في الإصطبل وأمن الانهدام عليها^(٥) ؛ هذا إذا كان المعهود في ذلك الوقت لو خرج بها أن يكون في الطريق ، وإن كان المعهود في مثل ذلك الوقت أن تكون الدابة تحت السقف كجنح الليل في الشتاء لم يضمنها ، م وكذا يضمن المستأجر المستأجر إن تعدى في المستأجر كأن ضرب الدابة أو كبج لجامها فوق العادة أو أركبها من هو أثقل منه ، وكذا الأجير إن تعدى كأن ترك الخبز في التور حتى احترق ، م والتعدي أيضا^(٦) كإبدال مائة من من الشعير المستحق حملة بمائة من من البر ، م وكإبدال مائة من من البر المستحق حملة بمائة [من]^(٧)

(١) انظر المذهب ٣/٥٣٧ ، روضة الطالبين ٤/٢٩٧ ، الغرر البهية ٦/٢٩٥ .

(٢) أي إذا سلمها المالك لتعين حق المستأجر بالتسلم والتمكين ، فإن لم يسلمها فلا أجر له لكن يستثنى من ذلك مالو تلف المستوفى به كصبي عين للارضاع ولم يأت المكثري ببدل لعجز أو امتنع مع القدرة ومضت المدة فالأصح في زيادة الروضة عدم تقرر الأجرة ، وهذا بناء على جواز استبدال المستوفى به كما سبق .

انظر روضة الطالبين ٤/٣١٤ ، الغرر البهية ٦/٢٩٦ ، تحفة المحتاج ٧/٦٣١ .

(٣) في (ص) : " وكذا لو كان المستأجر حرا فلو استأجر حرا ليعمل وسلم هو " .

(٤) نهاية الوجه (٢٦٤) من (ظ) .

(٥) لأن التلف لتقصيره في ترك الانتفاع بها وجبها في الإصطبل والضمان حينئذ ضمان جنابة لاضمان يد .

انظر فتح العزيز ٦/١٤٧ ، فتح الجواد ١/٥٩٧ ، نهاية المحتاج ٥/٣١٠ .

(٦) " أيضا " سقط من (ص) .

(٧) " من " مثبت من غير الأصل .

من الشعير^(١) ، م وكإبدال مائة قفيز من الشعير المستحق حمله بمائة قفيز من البر فإنه يضمن ، م لا كإبدال مائة قفيز من البر المستحق حمله بمائة قفيز من الشعير فإنه لا يضمن^(٢) ، م وضمن^(٣) المستأجر أيضا أجر مثل ما زاد^(٤) ؛ فلو استأجر لمائة من البر وحمل مائة وعشرة أو إلى موضع فجاوزه وجب المسمى وأجر المثل لما زاد ، م وضمن أجر مثل الغرس إن استأجر الأرض للزرع وأبدل الزرع بالغرس ، م وخير مُكْرِي الأرض لزراعة البر بين أجر مثل زراعة الذرة ؛ وبين المسمى وأرش ما نقص من الأرض بسبب زراعة الذرة إن أبدل البر بالذرة^(٥) ؛ وبين القلع في الحال^(٦) ، فلو أراد المكثري لزراعة البر أن يزرع

(١) إنما يضمن في صورتين لأن البر في الصورة الأولى أثقل فيجتمع ثقله في محل واحد ، وأما في الصورة الثانية فلكون الشعير أخف فمأخذه من ظهر الدابة أكثر فالضرر مختلف ، ويضمن وإن تلف بغير السبب لأن يده صارت يد عدوان .

انظر روضة الطالبين ٣٠٤/٤ ، اخلاص الناي ٤١٨/٢ ، مغني المحتاج ٤٨٠/٣ .

(٢) إنما لا يضمن لكون الشعير أخف ومقدارهما في الحجم سواء .

انظر المراجع السابقة .

(٣) في (ص) : " ويضمن " .

(٤) هذا إذا كانت الزيادة مما لا يتسامح به ، أما إذا كانت بقدر ما يقع التفاوت به بين الكيلين أو الوزنين فلا أجر له ولا ضمان بسببه .

انظر روضة الطالبين ٣٠٤/٤ ، الغرر البهية ٣٠٠/٦ ، مغني المحتاج ٤٨١/٣ .

(٥) لأن الذرة أضرم بالأرض من البر لأن لها عروقا غليظة تنتشر في الأرض وتستوفي قوتها ، ومثلها الأرز لأنه يحتاج إلى السقي الدائم وهو يذهب قوة الأرض .

انظر فتح العزيز ١٣٤/٦ ، الغرر البهية ٣٠٢/٦ ، فتح الجواد ٥٩٨/١ .

(٦) نقل هذه العبارة عن الشارح ابن المقري في شرحه للإرشاد واعترض عليها بأنه لا خيار في القلع بل يقلع حالا ويغير بين الأمرين الآخرين وهذا إن كانت الخصومة قبل الحصد وذكر أنه هو الموافق لكلام الروضة وأصلها ، وأما إن كانت قبله فلا يتأتى القلع كما هو ظاهر ، كما نقلها عن صاحب التعليقة وابن النحوي والعبارة المذكورة موجودة عند الشارح في التيسير أيضا ، لكن أقر ما ذكره الشارح كل من الأنصاري وابن حجر .

انظر فتح العزيز ١٣٦/٦ ، روضة الطالبين ٢٨٩/٤ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٦٣ ، تيسير الخاوي لوحة =

الذرة فللمكري منعه ، فإن لم يمنعه حتى زرع الذرة وحصدها تخير المكري بين أجرة مثل منفعة الذرة ؛ وبين^(١) المسمى مع أرش التفاوت بين (أجرتي مثل)^(٢) المنفعة المستحقة والمستوفاة وهو عشرون فيما إذا كان المسمى أربعين وأجرة مثل البر خمسين وأجرة مثل الذرة سبعين ، وإن لم يحصد الذرة وخاصمه تخير بين الأمرين المذكورين بعد مضي المدة والقلع في الحال ، (وإذا قلع فإن لم تمض مدة تتأثر بها الأرض فذاك وزرع الحنطة ، وإن مضت مدة وتمكن من زراعة الحنطة زرعها وإلا لم يزرع وعليه الأجرة لجميع المدة تمكن من زرع الحنطة أو لم يتمكن ، ويتخير بين المسمى وأرش النقص وبين أجرة المثل لمدتي الذرة والحنطة ، وإذا أبدل الزرع بالغراس فللمؤجر قلع الغراس وإذا قلع فحكمه حكم ما لو قلع الذرة إلا أنه ليس له المسمى ويتعين أجرة المثل لمدة الغراس والقسط من المسمى لما بقي من المدة بعد القلع)^{(٣)(٤)} .

فصل

م وإذا حمل المكري زائدا على المحمول المستحق جاهلا بالحال وقد كاله المكثري أو وزنه زائدا ودفعه إليه وقال : هو القدر المستحق وتلفت الدابة^(٥) ضمن المكثري قسط الزائد على المستحق من الدابة^(٦) ؛ فإن كان المستحق مائة ودفع إليه مائة وعشرة ضمن جزءا من

= ٩٣ ، اخلاص النايي ٢/٤١٩ و ٤٢٠ ، الغرر البهية ٦/٣٠١ ، فتح الجواد ١/٥٩٨ .

(١) " بين " سقط من (ص) .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أجرة " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٥٣٧ و ٥٣٨ و ٥٤٣ و ٥٤٤ و ٥٥٤ و ٥٦٠ و ٥٦٣ ، الوسيط ٤/١٨٠ و

١٨١ و ١٨٧ و ١٩٠ و ٢٠٢ ، روضة الطالبين ٤/٢٨١ و ٢٨٢ و ٢٨٨ و ٢٨٩ و ٢٩٨ و ٣٠٥ و ٣١٠ و ٣١١

و ٣١٤ و ٣٢٩ ، الإرشاد مع اخلاص النايي ٢/٤١٦ - ٤٢٠ .

(٥) في (ص) : " وتلفت الدابة به " .

(٦) إنما يضمن المكثري قسط الزائد دون غيره لأن إعداد المحمول وتسليمه إلى المكري كالإلجاء إلى الحمل .

انظر فتح العزيز ٦/١٥٦ ، الغرر البهية ٦/٣٠٥ ، مغني المحتاج ٣/٤٨١ .

أحد عشر جزءاً من الدابة ، فإن حمل المكري علماً فإن المكثري لا يضمن شيئاً ؛ وإن وضعه المكثري على ظهر الدابة وسيّرها المكري ، ولو كاله المكري وحمله هو^(١) غالباً كان أو عامداً فإن المكثري لا يضمنها ، م ولو لم يحمله المكري ولكن حمله المكثري وكان المكري معه وتلفت الدابة^(٢) ضمن قسط الزائد من الدابة وهو جزء من أحد عشر جزءاً فيما إذا كان المستحق عشرة وحمل أحد عشر^(٣) ، فلو حمل المكثري ولم يكن المكري معه فإنه يضمن جميع قيمتها ، ولو تلفت بغير الحمل فإن المكثري يضمنها عند الانفراد ،^(٤) ولا يضمنها دونه ، وللمكري أجر مثل الزائد في جميع الصور إلا حيث كال المكثري وحملها المكري علماً بالحال أو كال المكري وحمله عامداً أو غالباً .

[١٨٩] م وكذا الجلاّد إذا زاد على الحد وتلف المحدود به فإنه يضمن قسط الزائد على الحد من الدية ؛ فلو زاد واحداً على ثمانين في القذف أو على مائة في الزنا وتلف به ضمن جزءاً من أحد وثمانين جزءاً أو من^(٥) مائة وواحد ، (م ولا أجر لعمل أجبر دون شرطه الأجر سواء كان يعتاد العمل بالأجر أو دونه^(٦) وقد تقدم تمثيله في الغسل في العارية^(٧))^(٨) ،

(١) في الأصل و (ظ) : " وهو " ، والتصويب من (ص) وهامش (ظ) .

(٢) في (ص) : " وتلفت الدابة به " .

(٣) إنما لا يضمن المكثري إلا قسط الزائد لأن الدابة في يد مالكيها ، أما المكثري فضمنه ضمان الجناية .

انظر التهذيب ٤/٥٣ ، اخلاص النواي ٢/٤٢١ ، تحفة المحتاج ٧/٦٠٧ .

(٤) نهاية الوجه (٢٦٥) من (ظ) .

(٥) " من " سقط من (ص) .

(٦) استحسّن النووي في المنهاج أنه إن كان معروفاً بذلك العمل فله أجره المثل وإلا فلا وذلك لدلالة

العرف عليه ونُقِلَ عن الأكثرين وأُفتي به كثيرون كما في التحفة ، قال الشريبي وعليه عمل الناس اهـ ،

لكن المعتمد عند الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي هو ما ذكره الشارح .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٧٨ ، أسنى المطالب ٢/٤٢٥ ، تحفة المحتاج ٧/٦٠٢ ، فتح

الجواد ١/٥٩٩ ، الإقناع ٢/١٤٨ ، نهاية المحتاج ٥/٣١٢ .

(٧) انظر ص ٩٩٤ .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

م لا أن يدخل الحمام ولم يشرط للحمامي شيئا فإنه يستحق الأجر^(١) ، م وإن خاط الخياط قباء لغيره وتنازعا في جهة الإذن وقال الخياط : أذنت لي في قطع الثوب قباء ، وقال صاحب الثوب : ما أذنت لك في قطعه قباء بل في قطعه قميصا حلف المالك على أنه لم يأذن له في قطعه قباء^(٢) م وأخذ الأرض وهو التفاوت بين كونه قباء وكونه قميصا^(٣) ، م ولا أجر للخياط^(٤) .

فصل

م وبتلف الدابة المعينة^(٥) في العقد يفسخ عقد الإجارة بقسط الأجر الموزع على قيمة المنفعة للماضي والباقي دون المدة إن مضت مدة لمثلها أجرة ، م وكذلك يفسخ بتلف الأجير المعين بالقسط في غير الحج ، م وفي الحج إن أحرم^(٦) ، فإن تلف قبل^(٧) / الإحرام

(١) لأنه استوفى منفعة الحمام بسكونه ، وهذا محمول على الداخل بغير إذن فإن أذن له فقد أباحه من غير أجرة .
انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٢٦/٢ ، الإقناع ١٤٨/٢ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٥٤ .

(٢) لأن القول قوله في أصل الإذن فكذا في صفته .

انظر المهذب ٥٦٦/٣ ، التهذيب ٤٧١/٤ ، شرح المحلى على المنهاج ١٢٦/٣ .

(٣) لأن هذا القدر وهو كونه مقطوع قميصا مأذون فيه .

انظر الوسيط ١٩٤/٤ ، التهذيب ٤٧٢/٤ ، فتح الجواد ٥٩٩/١ .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ١٥٠/٦ - ١٦٠ ، التهذيب ٤٥٣/٤ و ٤٦٩ - ٤٧٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤٧٨/٣ - ٤٨٣ ، البهجة الرودية مع الغرر البهية ٣٠٤/٦ - ٣١١ .

(٥) في (ص) : " وبتلف معين الدابة " .

(٦) ويوزع الأجر المعين على السير والأركان إذ يعد أن لا يقابل السير الذي هو أكثر تعباً بشيء والأجرة موزعة عليهما إذ لا يتأتى الحج إلا بهما ؛ أما قبل الإحرام فلا يحتسب لأن السبب لم يتصل بالمقصود ولم ينتفع المستأجر بما فعله إذ لا يجوز البناء عليه .

انظر المهذب ٥٥٥/٣ و ٥٥٦ ، فتح العزيز ٣٢٤/٣ ، الغرر البهية ٣١٣/٦ .

(٧) نهاية اللوحة (١٣٨) من (ص) .

انفسخت ولا أجر له ، م وكذلك تنفسخ الإجارة بالقسط عند انهدام السدار المستأجرة ، م وكذا تنفسخ إجارة الأرض بفسادها مثل أن يعلوها الماء أو تغشاها السيول الجارفة ، م وتنفسخ الإجارة أيضا بأن يحبس العين المكترأة غير المكثري من المكثري والغاصب بالقسط^(١) إن حبسه بعض المدة وقد قدرت المدة في الإجارة ، ولا تنفسخ بحبس المكثري ؛ وهذا إذا كانت الإجارة واردة على العين ، فأما إذا لم ترد على العين لم يحجز تقديرها بالمدة كما سبق^(٢) ، وإذا لم تقدر المدة كما لو أجر دابة للركوب إلى موضع كذا ولم يسلمها حتى مضت مدة إمكان السير إلى ذلك الموضع لم تنفسخ الإجارة^(٣) ، م ولا تنفسخ الإجارة بموت العاقد من المستأجر والمستأجر منه أو الأجير (غير المعين)^{(٤)(٥)} ، م لا بموت البطن الأول من الموقوف عليه فإنها تنفسخ بموته فإن البطن الثاني يتلقى الوقف من الواقف لا من البطن الأول^(٦) ، م ولا تنفسخ أيضا ببلوغ الأجير بالاحتلام فإن الولي لو أجر طفلا مدة وبلغ بالاحتلام^(٧) قبل بلوغ خمسة عشر سنة ولم تنقض مدة الإجارة لم تنفسخ في الباقي^(٨) ،

(١) في (ص) : " والغاصب العين المكترأة بالقسط " .

(٢) أي في الكلام على تعيين قدر المنفعة ص ١٠٧١ .

(٣) سيأتي التعرض لهذه المسألة من كلام المصنف في الفصل الآتي .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) لأن موت المستأجر يخلفه وارثه في استيفاء المنفعة ، وإن مات المستأجر منه تبقى العين عند المستأجر ، وموت الأجير غير المعين دين عليه فإن وفيت التركة اكثري منها وإلا فإن وفاه الوارث تقرر الأجر أو لم يوفه فسوخ المكثري .

انظر روضة الطالبين ٤/٣١٤ و ٣١٥ ، اخلاص النواي ٢/٤٢٥ ، نهاية المحتاج ٥/٣١٧ .

(٦) انظر المهذب ٣/٥٥٨ ، التهذيب ٤/٤٥٠ ، فتح العزيز ٦/١٧٨ .

(٧) ومثله الحيض والخبل للنساء ، فالتعبير بغير السن أولى ليشمل علامات البلوغ الأخرى كما سبقت في باب الحجر .

انظر الغرر البهية ٦/٣١٩ ، فتح الجواد ١/٦٠١ ، نهاية المحتاج ٥/٣٢٠ .

(٨) لأن الولي أجر حين كان وليا وقد بنى تصرفه على المصلحة فيلزم .

انظر فتح العزيز ٦/١٧٩ ، تحفة المحتاج ٧/٦١٨ ، الإقناع ٢/١٤٦ .

أما إذا كان بلغ^(١) بالسن في أثناء مدة الإجارة (بطلت في القدر الزائد^(٢))^(٣) ، م وكذلك لا تنفسخ بعق العبد المستأجر في أثناء مدة الإجارة^(٤) ، م وليس للعبد فسخ الإجارة بسبب العتق^(٥) ، م ولا رجوع للعبد على السيد بأجرة المدة الباقية عند العتق ، م ونفقة هذا العبد بعد العتق وقبل انقضاء مدة الإجارة في بيت المال^(٦) .

فصل

م^(٧) وخير المكترى إن نقص المعين في العقد^(٨) بالعيب وغيره نقصانا تنفوت به

(١) في (ص) : " أما إذا بلغ " .

(٢) لكن لو بلغ سفيها لم تبطل لبقاء الولاية عليه ، وإجارة ماله كإجارة نفسه .

انظر أسنى المطالب ٤٣٣/٢ ، تحفة المحتاج ٦١٩/٧ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ١٢٨/٣ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " انفسخت في الباقي " .

(٤) لأنه أزال ملكه عن المنافع مدة الإجارة فتحريه يتناول ما كان ملكا له وهو الرقبة مسلوقة المنفعة ، ولأنه أجز ملكه فلا يزول بما طرأ كما لو أجزه ثم مات .

انظر الغرر البهية ٣١٩/٦ ، فتح الجواد ٦٠١/١ ، مغني المحتاج ٤٩٠/٣ .

(٥) قال المصنف في الخاوي الصغير لوحة ٢٢٢ [وبلوغ الاحتلام وعتق العبد بلا خيار] ، وقد خصص الشارح عدم الخيار - أي عدم إمكان فسخ الإجارة - بالعبد دون الصبي وقد تبع فيه صاحب التعليقة وتبعهما ابن الوردي ونقل ذلك عن الشارح الأنصاري في الغرر ، بينما شرحه آخرون كما في الغرر بشمول العبد والصبي ، قال الأنصاري : وقول الخاوي يشمله اهـ قلت : وهو ما اختاره الشيخان وابن المقرئ في شرح الإرشاد .

انظر فتح العزيز ١٧٩/٦ و ١٨٠ ، روضة الطالبين ٣٢٠/٤ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٦٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣١٩/٦ ، اخلاص الناوي ٤٢٦/٢ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب ٣/٥٥٠ و ٥٥١ و ٥٥٢ و ٥٥٤ و ٥٥٦ و ٥٥٨ ، روضة الطالبين ٤/٣١٠ - ٣١٢ و ٣١٤ و ٣١٥ و ٣١٧ - ٣٢٠ ، الغاية القصوى ٢/٦٢٧ - ٦٢٩ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٦٠٠ و ٦٠١ ، الإقناع ٢/١٤٥ و ١٤٦ .

(٧) " م " سقط من (ظ) .

(٨) أما المعقود في الذمة فله الإبدال كما سبق .

الأجرة،^(١) م أو غُصِبَ المستأجر المعين ، م أو أبق العبد المعين ، م أو انقطع شرب الأرض المكرة ، م لا إن بادر المالك إلى التدارك بأن أصلح ما فسد من الأرض المكرة مثلاً وانتزع المغصوب من الغاصب واسترد الآبق وهياً للأرض ماء فإن المكثري لا يتخير ، م وكذا لا يتخير المكثري إن فسد زرعه بجائحة من غير خلل في الأرض ، م أو^(٢) حبس المكثري المكثري ولم تقدر المدة مثل أن يؤجره دابة ليركبها إلى موضع كذا وحبسها المكثري مدة يمكن فيها المسير إليه^(٣) ، م أو^(٤) ظهر للعائد عذر كأن استأجر دابة للذهاب إلى موضع فمرض المكثري ، م و^(٥) لا يخاصم المستأجر م والمرتهن الغاصب إذا غصب المستأجر والمرهون ، م كما لا يخاصم المودع م والمستعير الغاصب إذا غصب الوديعة والعارية^(٦) ، والأقيس^(٧) (أنه يخاصم)^(٨) المستأجر والمرتهن كذا عند الإمام^(٩) والغزالي^(١٠) وطائفة^(١١) إلحاقاً للحق في المنفعة بالحق في الملك^{(١٢)(١٣)} .

(١) نهاية الوجه (٢٦٦) من (ظ) .

(٢) في (ص) : " وكذا لا يتخير المكثري إن " .

(٣) في حاشية (ظ) " فإن قدرها مدة فقد تقدم في أثناء الفصل قبله " .

(٤) في (ص) : " وكذا لا يتخير المكثري إن " .

(٥) في (ص) : " وكذا " .

(٦) وهذا الوجه هو الأصح المنصوص كما في الروضة ، لأن كلا من هؤلاء ليس مالكا ولا نائباً عنه بحيث يثبت ملك غيره بغير إذنه .

انظر الأم ٢٤٤/٣ ، التهذيب ٤/٤٥٤ ، فتح العزيز ٦/١٧٢ ، روضة الطالبين ٤/٣١٣ ، اخلاص الناي ٢/٤٢٨ ، الغرر البهية ٦/٣٢٧ .

(٧) هو من كلام المصنف انظر الحاوي الصغير لوجه ٢٢ أ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " خلاف ما ذكرنا في " .

(٩) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٦/١٧٢ .

(١٠) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٦/١٦٤ ، الوسيط ٤/٢٠١ .

(١١) نقله الغزالي في الوسيط في الموضع السابق عن المرازمة .

(١٢) انظر فتح العزيز ٦/١٦٤ ، الوسيط ٤/٢٠١ ، الغرر البهية ٦/٣٢٧ .

(١٣) انظر مسائل الفصل في التنبيه ص ١٨٢ ، الوسيط ٤/١٩٦-١٩٨ و ٢٠١ ، النهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٨٣ و ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٩٠ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٤٢٦-٤٢٨ ، غاية البيان ص ٣٣٣ .

باب الجعالة^(١)

[م]^(٢) إنما تصح الجعالة بالتزام ؛ فلو رد إنسان عبداً بقاءاً لشخص أو دابة ضالة من غير التزام أخذ جعلاً عليه لم تصح ، م وإنما تصح من أهل الإجارة^(٣) ؛ فلو لم يكن الملتزم مطلق التصرف لم تصح^(٤) ، م ويشترط كون الملتزم جعلاً ؛ فلو قال : ردوا عبدي ولم يلتزم جعلاً لم يصح ، م ويشترط كون الجعل معلوماً^(٥) ؛ فلو قال : من رد عبدي الآبق فإنني أرضيه أو أعطيه شيئاً لم يصح ، م (ولا فرق بين أن يكون^(٦) الجعل مقبوضاً أو غير مقبوض ، م ويستحق الجعل المشروط السامع لنداء الملتزم ؛ فلو لم يسمع نداءه أحد ورده ، أو كان المشروط له معيناً ولم يسمع نداءه ، أو سمع نداءه بعض ورده غير السامع [١٩٠] لم يستحق ، م وإنما يستحقه السامع بالفراغ من العمل المشروط له الجعل ؛ فلو لم يرد إلى

(١) الجعالة : بتثليث الجيم وأفصحها الكسر وهي ما يجعل للإنسان على شيء يفعله من الجعل وهو الأجر .

انظر مختار الصحاح ص ١٠٥ ، لسان العرب ١١/١١١ ، المصباح المنير ص ١٠٢ .

واصطلاحاً : التزام عوض معلوم على عمل معين أو مجهول . بمعين أو مجهول .

انظر أسنى المطالب ٢/٤٣٩ ، نهاية المحتاج ٥/٤٦٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٤٣ .

(٢) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لائحة ٢٢٢ [صحة الجعالة بالتزام أهل الإجارة] .

(٣) أحال المصنف هنا على الإجارة مع عدم ذكره لشروط العاقد في الإجارة وإنما هي مذكورة في البيع لأن

الجعالة تشبه الإجارة في أن كلا منهما مقابلة منفعة بعوض لكنها تخالف الإجارة في أنها غير لازمة وجعلها إنما يستحق بعد الفراغ ولا يعتبر فيها تعيين العامل ولا العلم بمقدار العمل .

انظر الخاوي الكبير ٨/٣١ ، فتح العزيز ٦/١٩٧ ، المنشور في القواعد ٢/١٠ ، الأشباه والنظائر ص ٥٢٤ و ٥٢٥ ، الغرر البهية ٦/٣٣٠ ، اعانة الطالبين ٣/١٢٣ .

(٤) أما العامل فإن كان معيناً فيشترط فيه أهلية العمل وهي القدرة عليه وإلا لم يشترط فيه شيء .

انظر روضة الطالبين ٤/٣٣٧ ، فتح الجواد ١/٦٠٣ ، النهاية شرح الغاية ص ٢٠٣ .

(٥) لأنها عقد معاوضة ولا حاجة لاحتمال الجهل في جعلها كالإجارة بخلاف العمل والعامل فالحاجة قائمة

باحتمال الجهالة فيهما ، ولأنه لا يكاد أحد يرغب في العمل مع جهله بالجعل فلا يحصل مقصود العقد .

انظر المهذب ٣/٥٧١ ، أسنى المطالب ٢/٤٤١ ، الإقناع ٢/١٥١ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ويصح كون " .

المالك فإنه لا يستحق الجُعْل ؛ حتى لو مات على باب دار المالك أو غُصِب أو هرب لم يستحق العامل شيئاً^(١) ، م ويُغَيَّر الملتزم الجُعْل بالزيادة أو النقصان أو بغير الجنس قبل فراغ العامل من العمل بأن شرط الجُعْل خمسة فجعله بعد ذلك أربعة أو ستة ، أو شرط الدراهم فجعلها دنائير ، وإذا غير استحق العامل المذكور الأخير إن غيره قبل الشروع في العمل ، وإن غيره في أثناء العمل استحق أجره المثل^(٢) ، ولا يؤثر التغير في المشروط بعد الفراغ ، م ويُنَقِّص الملتزم الجُعْل المشروط إن نقص العمل ؛ م كأن رد من مكان أقرب^(٣) ، م وكان عاون المعين غيره ، فلو قال لزيد : إن رددت عبدي الآبق فلك درهم وعاونه غيره استحق من الجُعْل المشروط ما يخصه لو وزع على عدد الرؤوس وهو النصف إن عاونه واحد والثلث إن عاونه اثنان ؛ هذا إن تبرع الغير بالمعاونة أو عاون للمالك ، م لا إن عاون للمعين فإنه يستحق المشروط له الجُعْل بتمامه ، فأما إن عاون للمالك وللمعين [قال في شرح الحاوي : إنه يستحق المعين نصف الجعل^(٤) .

(١) لأنه لم يحصل شيئاً من المقصود لكن إن وقع العمل مسلماً -أي بحضرة المالك أو في ملكه أو سلمه له- أو ظهر أثره على المحل استحق القسط من الجعالة كالإجارة .

انظر التهذيب ٥٦٦/٤ ، اخلاص النواي ٤٣٢/٢ ، الغرر البهية ٣٣٥/٦-٣٤٠ ، تحفة المحتاج مع حاشية الشرواني ٣٢١/٨ و ٣٢٢ ، غاية البيان ص ٣٣٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢٠٣/٣ .

(٢) وذلك لأن النداء الثاني فسخ للأول والفسخ في أثناء العمل يقتضي أجره المثل كما سيأتي .

انظر روضة الطالبين ٣٤١/٤ ، الغرر البهية ٣٤٠/٦ ، مغني المحتاج ٦٢٥/٣ .

(٣) في (ص) زيادة قوله : " فلو قال الملتزم : من رد عبدي الآبق من ههنا فله درهم فرداه العامل من نصف الطريق فإنه يستحق نصف درهم " ، وسيأتي التعريف بههنا بعد أسطر .

(٤) انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٦٥ و ١٦٦ ، حيث ذكر أن له النصف فيما إذا عاونه غيره إلا إذا عاونه لأجله فله جميع الجُعْل فشمّل كلامه الأول مالو عاونه لأجلهما فإن له النصف ، وهو ظاهر كلام صاحب الأنوار كما في حاشية أسنى المطالب واختاره الشهاب الرملي تغليبا لجانب المالك .

انظر حاشية أسنى المطالب ٤٤١/٢ ، حاشية ابن قاسم على الغرر البهية ٣٤٣/٦ .

قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته : والصواب ثلاثة أرباعه^(١) [٢].

وإنما تتصور المعاونة فيما إذا كان المشروط له الجُعْلُ معينا ، م ولا^(٣) / يزيد الجُعْلُ إن زاد العمل^(٤) ؛ م كأن شرط الجُعْلُ المسمى لمن رد من همدان^(٥) فردّه من مكان أبعد منها^(٦).

فَصْلٌ

م وصحت الجعالة بالتزام جعل معلوم كما ذكرنا لعمل معلوم كأن قال : من خاط ثوبي هذا فله درهم ، م أو مجهول كأن قال : من رد عبدي الآبق من أي موضع وجده فله

(١) ماصوبه الشارح هو اختيار الأنصاري وابن حجر والشريني والرملي ، ومثل ذلك مالمو عاونه قاصدا نفسه والعامل .

انظر الغرر البهية ٣٤٣/٦ ، تحفة المحتاج ٣١٤/٨ ، فتح الجواد ٦٠٥/١ ، مغني المحتاج ٦٢٢/٣ ، نهاية المحتاج ٤٧٦/٥ .

(٢) في الأصل و (ظ) بدل ما بين المعقوفتين : " يستحق المعين ثلاثة أرباع الجُعْلُ ، قال الشيخ الإمام فسخ الله تعالى في مدته " ، وإنما أثبت ما في (ص) لأن استدراك الشارح في نسخة الأصل هو موجود في التعليقة ، بخلاف الاستدراك في (ص) فليس موجودا بل هو مخالف لما في التعليقة كما هو واضح في نسخة (ص) ، وإنما يعتبر استدراكا إذا كان مخالفا .

(٣) نهاية الوجه (٢٦٧) من (ظ) .

(٤) لكونه لم يلتزم الزيادة .

انظر المهذب ٥٧٢/٣ ، الوسيط ٢١٢/٤ ، شرح المحلى على المنهاج ٢٠١/٣ .

(٥) همدان : وقد تكتب همدان تقع في إقليم الجبال الذي يمتد شرقا حتى يبلغ حدود المفازة الكبرى في أواسط إيران وهي من أعيان مدنه وقاعدة إقليم ماذي والذي يقع جنوب شرقي إذربيجان وقد خربها المغول وأفسدوها .

انظر معجم البلدان ٤١٠/٥ ، بلدان الخلافة الشرقية ص ١٨ و ٢٢١ و ٢٢٩ لكي لسترنج ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد .

(٦) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٢٩-٣٣ ، الوسيط ٢١٠-٢١٣ ، التهذيب ٥٦٤-٥٦٧ ، المنهاج مع شرح المحلى ١٩٨-٢٠٣ ، الاعتناء ٦٩٦-٦٩٨ ، غاية البيان ص ٣٣٤ و ٣٣٥ .

درهم ، م وصحت الجعالة بما ذكرنا وإن حصل العمل لغير الملتزم فإنه يجوز أن يلتزم الفضولي جعلاً لإنسان^(١) / يرد عبد غيره .

م والجعالة جائزة من الجانبين لكل واحد منهما الفسخ ، وتنفسخ بموت واحد وجنونه وإغمائه كما في الوكالة^(٢) ، م وإن فسخ الملتزم الجعالة فللعامل أجر مثل ما عمل حيث أتى ببعضه (قبل الفسخ)^(٣)^(٤) ، ولو فسخ العامل قبل الفراغ لم يستحق لما عمله شيئاً^(٥) ، م ولو جعل الملتزم الجُعْل خيراً م أو مجهولاً م أو مغصوباً فله أجر مثل ما عمل من بعض العمل أو كله (لفساد الجعالة)^(٦) .

م وإذا تنازع راد العبد ومن له التزام الجُعْل في شرط الجُعْل حلف منكر شرطه ، م وكذلك حلف^(٧) منكر شرط الجُعْل في معين رده إذا قال الشارط شرطت الجُعْل في غير ما رددته ، م وكذلك حلف منكر سعي العامل في رده العبد حيث قال المنكر : عاد العبد بنفسه ، والمنكر لهذه الأشياء المالك لا العامل^(٨) ، ولو قال المالك : شرطت الجُعْل درهماً أو

(١) نهاية اللوحة (١٣٩) من (ص) .

(٢) انظر ص ٩٤٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) لأن جواز العقد يقتضي التسليط على رفعه وإذا ارتفع لم يجب المسمى لعدم استحقاقه إلا بعد الفراغ من العمل ، وعمل العامل وقع محترماً فلا يفوت عليه فيرجع إلى بدله وهو أجره المثل .
انظر أسنى المطالب ٤٤٢/٢ ، الإقناع ١٥٠/٢ ، نهاية المحتاج ٤٧٧/٥ .

(٥) يستثنى من ذلك ما لو فسخ العامل بسبب زيادة الملتزم في العمل أو نقص في الجعل فيستحق القسط من أجره المثل .

انظر تحفة المحتاج ٣١٦/٨ ، غاية البيان ص ٣٣٥ ، النهاية شرح الغاية ص ٢٠٤ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولا تصح الجعالة في هذه المسائل الثلاث وإنما توجب أجره المثل كما ذكرنا " .

(٧) في (ص) : " وكذلك لو حلف " .

(٨) إنما يحلف المنكر وهو المالك في هذه الصور لأن الأصل معه في الصورة الأولى والثالثة ، ولكونه أعرف =

في رد هذا العبد مع الآخر ، وقال العامل : بل شرطت درهمين وفي العبد الذي رددته تحالفا ورجع العامل إلى أجرة المثل كما ذكرنا في فصل التحالف^{(١)(٢)} .

= بما يقوله في الصورة الثانية .

انظر الحاوي الكبير ٨/٣١٣٠ ، المهذب ٣/٥٧٤ ، الغرر البهية ٦/٣٥٠ .

(١) انظر فصل التحالف ص ٧٨٧ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/٣٠-٣٣ ، المهذب ٣/٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٣ و٥٧٤ ، روضة

الطالين ٤/٣٣٦ و٣٣٧ و٣٤٠ و٣٤٢ ، عمدة السالك ص ٢٧٣ ، البهجة الوردية مع الغرر

البيهة ٦/٣٤٣-٣٥٠ .

باب إحياء المَوَات

م^(١) موات الإسلام يملك بالإحياء ، وهو^(٢) الذي لا يكون معمورا في الحال م وإن عمر من قبل في الجاهلية لا في الإسلام^(٣) ، ومنه موات البلد الذي فتحناه بالصلح على أن يكون لنا وهم يسكنونه بجزية ، والأولى أن يحياه الإمام لأهل الفياء ، م ويملك بالإحياء كما ذكرنا وإن أعلمه غيره بنحو التحجر ، م أو أقطعه الإمام من غيره^(٤) ، م وإنما يملك موات دار الإسلام المسلم دون الكافر بخلاف الحشيش والصيد^(٥) ؛ فلا يختص المسلم بقطعه وصيد^(٦) ، م وإذا ملك المَحْيَا ملك ما فيه من المعدن م إن كان يظهر جوهره بالمعالجة كالذهب^(٧) ، فإن كان يظهر بنفسه كالنقط^(٨) فلا يملكه بإحياء موضعه

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) في (ص) : " وموات الإسلام هو " .

(٣) هذا تعريف المَوَات ، انظر الخاوي الكبير ٧/٤٧٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣/١٣٣ و١٣٤ ، المصباح المنير ص ٥٨٤ ، غاية البيان ص ٣٣٦ .

(٤) أي أقطعه للإحياء ، أما لو أقطعه لتمليك رقبته فإنه يملكه المقطع له بمجرد الإقطاع كما قاله النووي ، وإنما يملكه المحي وإن أعلمه غيره أو أذن لغيره الإمام لإذن الشارع له ، لكن يستحب له استئذان الإمام ، ولا يمنع من ثبوت ملكه أحقية المعلم والمقطع له للإحياء لتحقيقه سبب الملك وإن كان آثما . انظر المجموع ٦/٩٥ ، الغرر البهية مع حواشيها ٦/٣٥٢ و٣٥٣ ، فتح الجواد ١/٦٠٦ و٦٠٨ .

(٥) في (ظ) : " بخلاف الصيد والحشيش م " .

(٦) لأنه يخلف فلا يتضرر المسلمون بتملك الكافر لها فيتسامح في ذلك .

انظر الخاوي الكبير ٧/٤٧٧ ، فتح العزيز ٦/٢٠٨ ، تحفة المحتاج ٨/٥٠ .

(٧) محل هذا إذا لم يعلم بوجود المعدن فإن علم فلا يملكه سواء كان ظاهرا أو باطنا كما اعتمده ابن المقري والشربيني والرملي وأما ابن حجر فاعتمد عدم ملكه في الظاهر دون الباطن ، أما البقعة فلا تملك مع العلم بوجود المعدن بلا خلاف .

انظر فتح العزيز ٦/٢٢٩ و٢٣١ ، روضة الطالبين ٤/٣٦٥ و٣٦٧ ، أسنى المطالب مع حاشية الشهاب الرملي ٢/٤٥٣ ، اخلاص النواي ٢/٤٣٤ ، فتح الجواد ١/٦٠٦ ، مغني المحتاج ٣/٥١٥ ، نهاية المحتاج ٥/٣٥١ .

(٨) النَّقْطُ : بفتح النون وكسرها والكسر هو الدهن ، وفي النظم المستعذب : دهن كربه الرائحة شديد =

بل هو^(١) على الإباحة ، م وموات الكفر يملكه بالإحياء الكافر م و^(٢) المسلم إن لم يرعه^(٣) الكافر ولم يذب عنه فإن رعاه وذب عنه لم يملكه المسلم إلا بالإحياء بعد الاستيلاء عليه ، ثم إن الغائين أولى بإحياء أربعة أخماسه والإمام بخمسه لأهل الخمس ، ولا فرق فيما يذب عنه الكافر بين أن نفتحه بالصلح على أن يكون المفتوح لهم أو لم نفتحه .

م وإنما (يُحصل الإحياء)^(٤) بالتحويط^(٥) وتعليق^(٦) الباب في الزرية^(٧) ، م وبالتحويط وتعليق الباب مع الغرس في الباغ^(٨) ، م وبالتحويط وتعليق الباب مع تسقيف البعض في

= الحرارة تستخرج منه النار اهـ، وفي المعجم الوجيز : مزيج من الهيدروكربونات يُحصل عليها بتقطير زيت البترول الخام ، أو قطران الفحم الحجري وهو سريع الاشتعال .
انظر النظم المستعذب ١/٢٤٧ و ٢/٦٦ ، مختار الصحاح ص ٦٧٣ ، لسان العرب ٧/٤١٦ ، المعجم الوجيز ص ٦٢٨ .

(١) " هو " سقط من (ص) .

(٢) في (ص) : " وكذا " .

(٣) في حاشية (ص) " قوله إن لم يرعه أي إن لم يحفظه " ، وانظر لسان العرب ١٤/٣٢٥ ، القاموس المحيط ٤/٣٣٧ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يملك الموات بالإحياء ويحصل " .

(٥) الإحياء ورد في الأخبار مطلقاً فينزل على ما بعد إحياء عرفاً كالقبض والحرز في السرقة والتفرق في البيع وغيرها ، فالإحياء هنا يختلف بحسب اختلاف الغرض منه .

الحاوي الكبير ٧/٤٨٦ ، المهذب ٣/٦١٤ ، الوسيط ٤/٢٢٥ ، التهذيب ٤/٤٩٣ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٩٨ .

(٦) في (ص) : " م " .

(٧) التعليق : معناه هنا نصب الباب وتركيبه .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/٣٧ ، لسان العرب ١٠/٢٦٥ .

(٨) الزرية : حظيرة الغنم أو الماشية وجمعها : زرائب .

انظر المصباح المنير ص ٢٥٢ ، القاموس المحيط ١/٨١ ، المعجم الوجيز ص ٢٨٧ .

(٩) ويكفي غرس بعضه بما يسمى به بستاناً فلا يكفي غرس الشجرة والشجرتين في الفضاء الواسع .

انظر أسنى المطالب ٢/٤٤٨ ، حاشية القليوبي وعميرة على المحلى ٣/١٣٨ و ١٣٩ ، الإقناع ٢/١٥٨ .

المسكن ، م ويجمع نحو التراب كقصب وحجر وشوك في إحياء المزرعة حولها ، م وترتيب ماء بنحو [١٩١] حفر بئر وشق ساقية في المزرعة^(١) / والبستان إن احتيج إليه^(٢) ، م لا عرفات فإنها لا يملكها المحيي (لتعلق حق الوقوف سواء ضاق به الموقف أم لا)^(٣) .

قال الشيخ الإمام فسمح الله تعالى في مدته : ينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المعنى^(٤) ^(٥) .

[م]^(٦) ولا المعمور (م ولا حريم المعمور فإنه لا يملكها المحيي سواء كان في دار الإسلام أو الكفر ، م وحريم المعمور^(٧) هو كالنادي)^(٨) م ومرتكض الخيل م ومناخ الإبل فإنها حريم للقرية ، م وكموضع الدولاب م ومتردد البهيمة فإنهما حريم للبئر ، م وكموضع اللّذي ينقص ماء القناة لو حفر فإنه حريم للقناة ، م وكمطرح تراب الدار [م]^(٩) والثلج م

(١) نهاية الوجه (٢٦٨) من (ظ) .

(٢) أي مع جمع التراب ، ويعتبر أيضا تسوية الأرض وحرثها وتلين ترابها .
انظر الوسيط ٤/٢٢٥ ، التهذيب ٤/٤٩٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٤٣٥ و ٤٣٦ ، غاية البيان ص ٣٣٧ .

(٣) انظر الوسيط ٤/٢٢١ ، فتح العزيز ٦/٢١٦ ، نهاية المحتاج ٥/٣٣٨ .

(٤) في حاشية (ظ) : "وبه حزم النووي " ، وقد نقل هذا الحكم عن الشارح ابن الوردي في بهجته حيث يقول : قلت والمزدلفة في رأي شيخني ومنى كعرفة اهـ .

انظر روضة الطالبين ٤/٣٥٢ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣/١٣٧ ، تصحيح التنبيه ١/٣٩٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٣٦٢ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٢ب [ومطرح التراب والثلج] .

(٧) حريم المعمور : مائس حاجة أهله إليه لتمام الانتفاع وإن حصل أصله بدونه .

انظر فتح العزيز ٦/٢١٢ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤٩٨ ، فتح الجواد ١/٦٠٧ .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فإنه لا يملكها المحيي سواء كان في دار الإسلام أو الكفر ، م ولا حريم المعمور فإنه لا يملكها المحيي أيضا بالإحياء م والحريم المعمور هو كالنادي " .

(٩) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٢أ [والمعمور وحريمه] .

ومصب الميزاب م والممر على استواء الباب فإنها حريم للدار^(١) ^(٢).

فصل

م ويتصرف كل أحد في ملكه بالعادة م وبخلاف العادة (بأن يجعل)^(٣) الملك مدبغا م وحماما [م]^(٤) وحانوت حداد^(٥) [م]^(٦) إن أحكم الجدار بحيث يليق بما يقصده فإن فعل ما الغالب منه الخلل في حيطان جاره كأن يدق دقا عنيفا يضطرب منه أو يُجري الماء إلى ملكه بحيث تنتشر النداة إلى حائط الجار منع منه ، م وإن استولى المسلم على ما يرعى الكافر صار أحق بإحيائه ، م وكذا لو^(٧) أعلم مواتا بالحجر ونحوه ، م أو^(٨) أقطعه الإمام ، م وإنما يصير أحق

(١) محل ما عُد حريما للموات إذا انتهى الموات إليه فإن كان ثم ملك قبل تمام الحريم فالحریم إلى انتهاء الموات ، بل إن احتفت الدار بالأمالك فلا حريم لها إذ لأولية لبعضها على بعض .
انظر الوسيط ٢٢٠/٤ ، اخلاص النواوي ٤٣٨/٢ ، الغرر البهية ٣٦٦/٦ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٢١٧-٢٢٢ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٣٠ ، التهذيب ٤٨٨/٤-٤٩١ و٤٩٣-٤٩٧ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٤٣٣/٢-٤٣٨ ، المنهج مع فتح الوهاب ٢٥٣/١-٢٥٥ ، الإقناع ١٥٥/٢-١٥٧ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يجعل " .

(٤) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٢ب [يجعل مدبغا وحماما وحانوت حداد] .

(٥) وإن تضرر الجار بانزعاج أو برائحة الدخان والمدبغة ، قال ابن المقري : هكذا نصوا عليه فمنعوه مما يضر بالملك لا بما يضر بالمالك اهـ وذلك لأنه متصرف في خالص ملكه وفي منعه إضرار به ، قال ابن حجر والرملي : واختار جمع المنع من كل مؤذ لم يعتد والرويانى أنه لا يمنع إلا إن ظهر منه قصد التعنت والفساد اهـ .

انظر المذهب ٦١٧/٣ ، الوسيط ٢٢٠/٤ ، اخلاص النواوي ٤٣٨/٢ ، الغرر البهية ٣٦٧/٦ ، تحفة المحتاج ١٦/٨ ، نهاية المحتاج ٣٣٧/٥ .

(٦) "م" مثبت من غير الأصل لما سبق نقله من الخاوي في الحاشية قبل السابقة .

(٧) في (ص) : " وكذا الحكم لو " .

(٨) في (ص) : " وكذا لو " .

إذا كان المستولى عليه والمعلم والمقطع قدرا يقدر المستولي والمعلم والمقطع منه^(١) على إحيائه ، م وإذا لم يطل الزمان م واشتغل بأسباب الإحياء^(٢) ، م ولا يبيع من صار أحق بإحيائه حق الإحياء من غيره ، م و(يجوز أن)^(٣) يحمي الإمام أرضا لنعم الصدقة لترعى فيها وكذا لما في معناها من نعم^(٤) الجزية والضعفاء العاجزين عن الإبعاد في طلب النجعة^(٥) والضوال ، م و(يجوز أن)^(٦) ينقض الإمام حمى نفسه وغيره ، م^(٧) لا النقيع^(٨) بالنون حمى رسول الله ﷺ^(٩)

(١) في حاشية (ظ) : " كذا في نسخة أخرى معتمدة " ، قلت : لعل صوابها المقطع له .

(٢) فإن لم يشتغل بأسباب الإحياء قال له الإمام أو نائبه : إما أن تحيي وإما أن ترفع يدك عنه فإن ذكر عذرا واستمهله أمهله مدة قريبة يقدرها الإمام فإذا مضت ولم يشتغل بالعمارة بطل حقه .

انظر مختصر المزني ص ١٣١ ، التنبيه ص ١٩٠ ، التهذيب ٤/٤٩٥ ، روضة الطالبين ٤/٣٥٢ و٣٥٣ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) : " نحو " .

(٥) النُّجعة : طلب الكلاً في مواضعه .

انظر مختار الصحاح ص ٦٤٧ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٩٢ ، المصباح المنير ص ٥٩٤ .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) "م" سقط من (ظ) .

(٨) النقيع : واد يقع جنوب المدينة في صدر وادي العقيق إلى أن يقبل على آبار الماشي على مسافة ٣٨ كيلا جنوب المدينة على طريق الهجرة .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٧٧ ، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٨٩ .

(٩) كون النبي ﷺ حمى النقيع ورد ذلك من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند

أحمد ١/٩١ و١٥٥ و١٥٧ ، والبيهقي ٦/١٤٦ ، وابن حبان برقم ٤٦٨٣ ، وقد ذكر محققو مسند

الإمام أحمد أن الحديث حسن لغيره ، وقد ذكره البخاري ٥/٤٤ بسنده من بلاغات الزهري في

كتاب المساقاة باب لاحمى إلا لله ولرسوله ﷺ برقم ٢٣٧٠ ، وقد حماه لخیل المسلمين كما ورد

عند أحمد - من طريق حماد بن خالد- والبيهقي ، انظر مسند أحمد بإشراف شعيب الأرنؤوط رقم

١٦٦٥٩ و٦٤٦٤ و٦٤٣٨ و٥٦٥٥ .

فإنه لا يجوز نقضه^{(١)(٢)}.

فصل^(٣)

م وأما منافع المواضع المشتركة فالشارع لمنفعة الطرود م ومنفعة الجلوس للاستراحة م ومنفعة الجلوس للمعاملة [إن لم يضيّقه على المارة به ، م والأحق^(٤) بالمعاملة فيه من سبق إليه للمعاملة]^(٥) ؛ م وإن طال عكوفه فيه ، م والأحق في المسجد من سبق إليه لتعليم القرآن م والعلم ، م (ومن سبق إلى الشارع للمعاملة وإلى المسجد للتعليم أحق من غيره كما ذكرنا)^(٦) حتى يترك كل واحد منهما حرفته من المعاملة والتعليم ، م أو ينتقل إلى موضع آخر للمعاملة والتعليم ، م أو يفارق الموضع لمرض^(٧) ونحوه بحيث انقطع من يألفه إلى غيره^(٨) ، م والأحق في المسجد من سبق إليه للصلاة في تلك الصلاة حتى لو خرج لعذر حادث كحدث أو رعاف أو غيرهما وعاد إليه لتلك الصلاة كان هو أحق من غيره سواء

(١) لأن حكم النبي ﷺ نص ، فلا يجوز نقضه بالاجتهاد .

انظر المذهب ٦٢٧/٣ ، الوسيط ٢٢٤/٤ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠٥ ، الوجيز في إيضاح القواعد الكلية ص ٣٢٨ .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦١٧/٣-٦١٩-٦٢٢-٦٢٧ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢١٢/٦ و٢١٥-٢٢١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٠٠/٣ و٥٠٤-٥٠٨ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٦٦/٦-٣٧٣ .

(٣) هذا الفصل لبيان منافع الحقوق المشتركة .

(٤) في (ص) : " وأحق " في هذا الموضع ، وفي جميع المواضع الآتية حتى نهاية الفصل .

(٥) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وأحق من سبق إلى الشارع للمعاملة ومن سبق إلى المسجد للتعليم " .

(٧) في (ظ) : " م " .

(٨) لأن الغرض من الموضع المعين أن يعرف فيعامل أو يتعلم ، وقد انقطع ذلك ، لكن لا ينقطع حقه برجوعه إلى بيته ليلا أو بتخلفه بعذر يوما أو يومين ، ومثل ذلك الأسواق التي تقام كل أسبوع إذا اتخذ فيها مقعدا فهو أحق به في جميع نوبه لكن لو أراد غيره الجلوس به في غير نوبته مكن من ذلك .

انظر الوسيط ٢٢٧/٤ ، التهذيب ٥٠٠/٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥١٠/٣ ، الغرر البهية ٣٧٥/٦ .

ترك هناك إزارا أو لم يترك أو خرج قبل الشروع في الصلاة أو بعدها^(١) ، م والأحق في الرِّباط^(٢) من سبق إلى موضع منه م وإن غاب لحاجة ك شراء طعام^(٣) / ونحوه^(٤) سواء خلف فيه غيره أو متاعه أو لم يخلف ، م والأحق في معدن يظهر جوهره لا^(٥) / بالمعالجة كالنفط والملح والمومياء^(٦) وأحجار الرحي والبرمة^(٧) من سبق إليه إلى قضاء وطره^(٨) .

م وإذا تبين أن السابق أحق فالأعلى وهو السابق إلى الإحياء يسقي أرضه من ماء جرى بنفسه من غير عمل لأحد من الآدميين فيه إلى الكعب^(٩) ، م ثم يُسرح^(١٠) إلى أرض من هو

(١) لكن لو أقيمت الصلاة واتصلت الصفوف فالوجه سد الصف مكانه .

انظر أسنى المطالب ٤٥١/٢ ، فتح الجواد ٦٠٩/١ ، نهاية المحتاج ٣٤٧/٥ .

(٢) الرِّباط : ما ينسب للفقراء أو العباد والنسك جمعها الرباطات ، قال الفيومي : مولد .

انظر النظم المستعذب ٣٢٥/٢ ، المصباح المنير ص ٢١٥ و ٢١٦ .

(٣) نهاية اللوحة (١٤٠) من (ص) .

(٤) في (ص) : " وإن غاب لشراء طعام أو نحوه " .

(٥) نهاية الوجه (٢٦٩) من (ظ) .

(٦) المومياء : في النظم المستعذب : هو دواء يستعمل للجراحات وتجبير المفاصل يخرج من الحجارة ، قال

الفيومي : لفظة يونانية وهو دواء يستعمل شربا ومروحا وضمادا ، قال ابن حجر والرملي : شيء يلقيه

الماء في بعض السواحل فيجمد ويصير كالقار ، وقيل حجارة سود باليمن اهـ .

انظر النظم المستعذب ٦٦/٢ ، المصباح المنير ص ٥٨٦ ، تحفة المحتاج ٤٣/٨ ، نهاية المحتاج ٣٤٩/٥ .

(٧) البرمة : هي القدر من الحجر ثم استخدمت في القدر مطلقا ، وجمعها برم وبرام وبرم .

انظر مختار الصحاح ص ٥٠ ، لسان العرب ٤٥/١٢ ، المصباح المنير ص ٤٥ .

(٨) فإن طلب زيادة على حاجته أزعج لأن عكوفه عليه كالتهجر المانع من الأخذ .

انظر المهذب ٦١٩/٣ ، التهذيب ٤٩٦/٤ ، الغرر البهية ٣٧٩/٦ .

(٩) كذا عبر الجمهور على ابلاغ الماء قدر الكعب ، لكن ذكر ابن المقرئ أن الأولى التقدير بالحاجة في العادة لأن

الحاجة تختلف باختلاف الأرض والزرع والشجر ووقت الزراعة والسقي ، ووافق ابن حجر .

انظر الحاوي الكبير ٥١٠/٧ ، المهذب ٦٢٩/٣ ، الوسيط ٢٣٤/٤ ، التهذيب ٥٠٧/٤ ، المنهاج مع تحفة

المحتاج ٥٣/٨ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٥٤/٢ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٦١٠/١ .

(١٠) يُسرح : أي يطلق ويرسل .

أسفل منه ولو كان أرض الأعلى بعضها مرتفعا وبعضها منخفضا أفرد كل واحد بالسقي بما هو طريقه^(١) ، وإذا احتاج الأعلى إلى السقي مرة أخرى مكن ، وهذا إذا لم يف الماء بالكل فإن وفى لكل أحد أن يأخذ ساقية ويجري الماء إلى أرضه من غير فرق بين الأعلى والأسفل^(٢) ، م ويمنع من قطع من هذا الماء ليسقي أرضا استجد إحيائها فوق الأعلى إن كان فيه تضيق ، م والمحرز من الماء المباح في ظرف إنسان ملك له يجوز له بيعه ولا يلزمه البذل لغيره ، وإن دخل من الماء المباح شيء^(٣) ملك إنسان بسيل فليس لغيره أخذه ما دام فيه ، لكن لو دخل غيره وأخذ منه ملكه^(٤) ، وإذا خرج منه أخذه من شاء ، م وإن تساوق^(٥) اثنان إلى ماء مباح وضاق المشرع أو قل الماء أقرع بينهما ؛ كما لو تساوقا إلى معدن ظاهر ، وإن لم يتساوقا قدم السابق ، ومن يحتاج إليه للشرب أولى من غيره^(٦) ، م والأحق في البئر المحفورة في الموات للرفق^(٧) بمائها من حفرها إلى الارتحال ، وإذا ارتحل

= انظر مختار الصحاح ص ٢٩٣ ، لسان العرب ٤٧٩/٢ ، القاموس المحيط ٢٣٥/١ .

(١) قال النووي في الروضة من زيادته ٣٦٩/٤ : طريقه أن يسقي المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسده ثم يسقي المرتفع .

(٢) المراد بالأعلى الذي أحيا أولا والأسفل الذي أحيا ثانيا ، وهكذا ، وإنما عبر بالأعلى والأسفل تبعاً لغيره وذلك جريا على الغالب على أن من أحيا بقعة فإنه يحصر على قريها من الماء ما أمكن .

انظر أسنى المطالب ٤٥٤ / ٢ ، مغني المحتاج ٥١٧/٣ .

(٣) في (ص) : " وإن دخل منه شيء " .

(٤) يعني وإن لم يكن له الدخول بغير إذنه .

انظر التهذيب ٥٠٣/٤ ، اخلاص النواي ٤٤٣/٢ .

(٥) تساوق : أصل التَّساوَّقُ التتابع ، والمراد به هنا المقارنة والمعية ، قال الفيومي : ولم أحده في كتب اللغة بهذا المعنى ، وانظر ص ٣٠٠ .

انظر لسان العرب ١٦٦/١٠ ، المصباح المنير ص ٢٩٦ ، القاموس المحيط ٢٥٦/٣ .

(٦) أي الذي يحتاج إلى الشرب يقدم وإن تساوقا .

(٧) الرفق : المراد به هنا الانتفاع ، والمرتفق المنتفع .

انظر النظم المستعذب ١٤٨/١ ، المصباح المنير ص ٢٣٤ ، القاموس المحيط ٢٤٤/٣ .

المرتفق صارت للمارة فإن عاد بعد الارتحال فهو كغيره ، م وفي البئر المملوكة بأن حفرها في [١٩٢] ملكه أو موات للتملك يجب على المالك أن يبذل الفاضل عن حاجته وهي سقيه وسقي مواشيه ومزارعه لسقي ماشية غيره بشرط أن لا يجد صاحب المواشي ماء مباحا ، وأن يكون هناك كلاً يرعى ، وأن يكون الماء في مستقره لا في إناء ، ولا يجوز أن يأخذ عليه عوضا ، م ولا يجب بذل الفاضل لسقي زرع غيره ، والبئر المحفورة للمارة ماؤها مشترك بينهم ، والحافر كأحدهم ، وكذا إذا حفرها ولم يقصد التملك ولا غيره ، وحكم القنوات حكم الآبار وشركة الممتلكين في القناة بحسب عملهم أو اتفاقهم على العمل^(١) .

(١) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٧/٤٩٢-٤٩٦ و٤٩٩-٥٠١ و٥٠٦-٥١٠ ، التنبيه ص ١٩٠-١٩٣ ، روضة الطالبين ٤/٣٥٩-٣٦٥ و٣٦٨-٣٧٥ ، الغاية القصوى ٢/٦٣٩-٦٤١ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٦٠٩-٦١٢ .

باب الوقف^(١)

م وإنما يصح الوقف من أهل التبرع ؛ فلا يصح الوقف من غير المكلف والمحجور بالسفه والفلس ووقف المتصرف في مال الطفل والمجنون لماهما ، م وإنما يصح بصريح قوله : وقفته ، م أو حبسته^(٢) ، م أو سبّلته^(٣) ، م أو تصدقت به صدقة محرمة^(٤) م أو موقوفة ، م أو صدقة لا تباع ولا توهب^(٥) ، م أو جعلت هذه البقعة مسجدا ، م وبكناية حرمة ، م أو أبدته ، م أو تصدقت به في الجهة العامة كالفقراء .

م وقوله : تصدقت به في المعين من واحد أو جماعة تمليك وإن نوى الوقف ، م وإنما يصح الوقف في مملوك الرقبة فيصح في الشائع والمفرز والعقار والمنقول من الثياب والعبيد (والسلاح والدواب^(٦)/^(٧)) والمصاحف والكتب وغيرها ، ولا يصح في مملوك المنفعة دون

(١) الوقف : لغة المنع والحبس مأخوذة من الرجل الواقف الذي امتنع من الذهاب والمجيء .

انظر النظم المستعذب ٢/٨٥ و ٨٨ ، لسان العرب ٩/٣٥٩ .

واصطلاحا : تحبّس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يقطع تصرف الواقف وغيره يصرف في جهة خير تقربا إلى الله تعالى . انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص ١٩٨ ، الغرر البهية ٦/٣٨٦ ، تحفة المحتاج ٨/٦٣ .

(٢) الحبس : ضد الإطلاق والتخلية أي أجعله محبوسا لا يباع ولا يوهب .

انظر النظم المستعذب ٢/٨٥ و ٨٨ ، مختار الصحاح ص ١٢٠ ، المصباح المنير ص ١١٨ .

(٣) سبّلته : أي جعلت له سبيلا وطريقا إلى من يملك منفعته من السبيل وهو الطريق .

انظر النظم المستعذب ٢/٨٩ ، لسان العرب ١١/٣٢٠ ، المصباح المنير ص ٢٦٥ .

(٤) قال ابن بطال في النظم المستعذب ٢/٨٩ : أي حرمت بيعها وهبتها وإرثها .

(٥) العطف في قوله : لا تباع ولا توهب محمول على التأكيد أو تكون الواو بمعنى أو ، وإلا فأحد الوصفين كاف ؛ ولذا عبر ابن المقرئ في الإرشاد والأنصاري في المنهج بأو المفيد للإكتفاء بأحدهما ، ومثل ذلك ما لو قال : صدقة لا تورث ، وإنما صارت هذه الألفاظ صريحة لأن لفظ التصديق مع هذه القرائن لا يمتثل غير الوقف .

انظر المهذب ٣/٦٨٠ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٥٧ ، فتح الجواد ١٤/٦١٣ ، نهاية المحتاج ٥/٣٧١ .

(٦) نهاية الوجه (٢٧٠) من (ظ) .

(٧) في (ص) بدل ما بين القوسين : " والزروع " .

الرقبة كالموصى بمنفعته مؤقتا ومؤبدا ، وكالحر إذا وقف نفسه والمستأجر كما سيأتي^(١) ، م
ويشترط كون الموقوف معينا ؛ فلو وقف أحد العبدین أو وقف عبدا في ذمة غيره لم يصح ،
م ويشترط كونه يقبل النقل من شخص إلى شخص فيصح وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة لا
وقف المستولدة والمكاتب كما سيأتي^(٢) ، م ويشترط كونه يفيد فائدة من منفعة كسكنى
الدار ، ومن عين كثمرة الشجرة ولبن الشاة ، ولا يصح وقف الدراهم والدنانير^(٣) ، م^(٤)
ويشترط كون الفائدة لا بفوات رقبته ؛ فلا يصح وقف الأطعمة والمياه والرياحين المشمومة^(٥) ،
م ويصح وقف المدبر م والمعلق عتقه بصفة كما مر^(٦) ، م لكنهما يعتقان عند وجود الصفة ، م
ويطل وقفهما^(٧) ، م ولا يصح وقف المستولدة م ولا المكاتب كما مر^(٨) ، م ولا المستأجر فلو

(١) انظر آخر الفصل ، وقد أحال هناك على هذا الموضع .

(٢) انظر بعد أربعة أسطر ، وقد أحال هناك على هذا الموضع أيضا .

(٣) لكون منفعتها باستهلاكها وفواتها ، ولذا لو أخر الشارح هذه التمثيل وجعله تابعا لتمثيله بالأطعمة
والمياه وغيرها مما منفعتها بفواتها لكان أولى .

(٤) "م" سقط من (ص) .

(٥) علل الرافعي بطلان وقف الرياحين المشمومة بسرعة فسادها ، قال الأنصاري : وقضيته أن محله في
الرياحين المحصودة ، وأنه يصح في الرياحين المزروعة للشم لأنها تبقى مدة ونبه عليه النووي في شرح
الوسيط فقال : الظاهر الصحة في المزروعة ، وقال الخوارزمي وابن الصلاح : يصح وقف المشموم
الدائم نفعه كالعنبر والمسك اهـ ونقل مثله الشريبي واعتمد ذلك ابن حجر والرملي .

انظر فتح العزيز ٢٥٣/٦ ، أسنى المطالب ٤٥٨/٢ ، الغرر البهية ٣٩٤/٦ ، تحفة المحتاج ٦٩/٨ ، مغني
المحتاج ٥٢٤/٣ و٥٢٥ ، نهاية المحتاج ٣٦٢/٥ .

(٦) أي قبل أربعة أسطر تقريبا .

(٧) لتقدم سبب العتق على الوقف وهما حقان لله فيقدم أقواهما مع سبق مقتضيه وهو العتق ، وإنما صح
الوقف لأن فيهما دوام نسي .

انظر أسنى المطالب مع حاشيته ٤٥٨/٢ ، تحفة المحتاج ٦٨/٨ ، نهاية المحتاج ٣٦١/٥ و٣٦٢ ، حاشية عبد
الرحمن الشريبي على الغرر البهية ٣٩٥/٦ .

(٨) وذلك لأنهما لا يقبلان النقل من ملك شخص إلى غيره كما سبق قبل ستة أسطر تقريبا .

استأجر داراً ثم وقفها لم يصح كما مر^(١) ، ولو أجز داره من غيره ثم وقفها جواب الشيخ أبي علي^(٢) أنه يصح^(٣) ، وفي فتاوى القفال : إنه كالمنقطع الأول^(٤) ، (م) ولا يصح وقفه نفسه كما مر^(٥) (٦) (٧) .

فصل

[م]^(٨) وإنما يصح الوقف على أهل (التملك للموقوف)^(٩) ، م فلا يجوز الوقف على

(١) لكون مالك منفعة هنا لا يملك رقبته كما سبق قبل ثمانية أسطر .

(٢) هو السنجي كما صرح الرافعي في فتح العزيز ٢٥٤/٦ بأنه نقله من كتابه الشرح والسنجي هو الذي شرح المختصر وقد سبق التعريف به في باب الحج ص ٥٤٠ .

(٣) نقله عنه الرافعي ، انظر فتح العزيز الموضع السابق ، وعلمه بأنه مملوك بالشرائط المذكورة وليس فيه إلا العجز عن صرف المنفعة إلى جهة الوقف في الحال وهو لا يمنع الصحة كما لو وقف ماله في يد الغاصب ، وهذا الوجه هو الأصح في الروض والإرشاد واعتمده ابن حجر والرملي .
انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٥٨/٢ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٤٤٨/٢ و ٤٤٩ ، فتح الجواد ٦١٤/١ ، نهاية المحتاج ٣٦١/٥ .

(٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٢٥٤/٦ ، ومنقطع الأول هو ما لم يعرف مصرفه الأول كما لو وقفه على مجهول ثم أولاده وهكذا وسيأتي بيانه في الفصل بعد القادم ، وقد استظهر الرافعي فيه البطان ، وقطع بذلك المصنف كما سيأتي في الموضع المذكور ، فيكون الأظهر في هذه المسألة البطان أيضا انظر فتح العزيز ٢٦٩/٦ و ٢٧٠ .

(٥) انظر منتصف هذا الفصل قبل عشرة أسطر تقريبا .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٧١/٣ - ٦٧٤ و ٦٧٩ و ٦٨٠ ، الوسيط ٢٣٧/٤ - ٢٤١ و ٢٤٤ و ٢٤٥ ،
المنهاج مع مغني المحتاج ٥٢٢/٣ - ٥٢٧ و ٥٣٢ - ٥٣٤ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٣٨٧/٦ - ٣٩٥ ،
الإرشاد مع اخلاص الناي ٤٤٦/٢ - ٤٤٩ .

(٨) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٢ [على أهل تملكه] .

(٩) في (ص) بدل ما بين القوسين : " تملك الواقف إياه ملكه " .

البهيمة ، م ولا على الجنين ، م ولا على المرتد ، [م] ^(١) ولا على الحربي ^(٢) ، [م] ^(٣) ولا على نفس الواقف ؛ م كشرط الواقف أن يقضي من ريع الوقف دينه ، م أو شرطه أن يأكل من ثماره ، م أو ينتفع به فإن ذلك لا يصح ^(٤) ، م ولو وقف إنسان ملكه على الفقراء ثم صار فقيراً جاز له أن يأخذ من ريع الوقف ، [م] ^(٥) ولا يصح الوقف على نفس العبد ، م والوقف على العبد مطلقاً من غير تعرض لنفسه بأن قال : وقفت على هذا العبد وقف على مالكة .

م وإنما يصح الوقف بإيجاب كما ذكرنا ؛ وقبول المعين من واحد أو جماعة على الفور ، فلو وقف على جهة عامة كالفقراء لم يشترط القبول ، م وإنما يصح بقبول المعين من البطن الأول كما ذكرنا ؛ وعدم الرد من البطن الثاني ؛ (لكن لا يملك الغلة إلا بالاختيار ، ويكفي الأخذ دليلاً على الاختيار ^(٦)) ^(٧) ، فلو وقف على ولده ثم على ولد ولده اعتبر القبول من الولد وعدم الرد من ولد الولد ، (ونقل الإمام ^(٨) والغزالي ^(٩) أنه لا يشترط قبول

(١) "م" مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير لوجه ٢٢ ب [لابهيمة وجنين ومرتد وحربي ونفسه] .

(٢) لأن الوقف قرينة وصدقة جارية ولا بقاء للمرتد وللحربي لأنه مأمور بقتلهما ولكون الوقف عليهما منابذة لعز الإسلام لتمام معاندتهما له من كل وجه ، وعلله السبكي - كما نقله عنه الأنصاري - وتبعه ابن حجر في فتح الجواد بانتفاء القرينة فيمن هو مقتول لكفره .

انظر المذهب ٣/٦٧٥ ، أسنى المطالب ٢/٤٥٩ ، تحفة المحتاج ٨/٧٩ و ٨٠ ، فتح الجواد ١/٦١٥ .

(٣) "م" مثبت من غير الأصل لما سبق نقله من الخاوي في الحاشية السابقة .

(٤) لتعذر عليك الإنسان ملكه لنفسه لأنه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل ، وقد ذكر الشريبي جملة من المستثنيات من عدم صحة وقف الإنسان على نفسه فليراجعها من شاء .

انظر التهذيب ٤/٥١٢ ، الغرر البهية ٦/٣٩٨ و ٣٩٩ ، مغني المحتاج ٣/٥٢٩ ، إعانة الطالبين ٣/١٦٣ .

(٥) "م" مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوجه ٢٢ ب [ونفس العبد ومطلقاً] .

(٦) انظر فتح العزيز ٦/٢٦٥ ، قال الشريبي في مغني المحتاج ٣/٥٣٥ : ولا يشترط على القول بالقبول القبض على المذهب .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) نقله عنه الشيخان في فتح العزيز ٦/٢٦٦ ، وروضة الطالبين ٤/٣٨٩ .

(٩) انظر الوسيط ٤/٢٤٥ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢٦٥ .

البطن الثاني والثالث^(١) ، وذكرنا أن في ارتداد الوقف بردهم وجهين^(٢) .

وقال المتولي : إن قلنا يتلقون الحق من الواقف فيشترط قبولهم ويرتد بردهم^(٣) وإن قلنا من البطن الأول فلا^(٤) ، قال الرافعي : وهذا أحسن^(٥) ، فمقتضى ما مال إليه الرافعي ترجيح اشتراط قبولهم^(٦) لأن الأصح أنهم يتلقون من الواقف كما ذكرنا في باب الإجارة^(٧) .

قال الشيخ الإمام فسح الله في مدته : فإن قلنا يشترط قبولهم فلم [يقبلوا]^(٨) ، أو بشرط عدم ردهم فردوا لم يبطل الوقف من أصله ، وإنما يبطل بالنسبة إليهم ويكون حكمه

(١) وجه عدم اشتراط قبول البطن الثاني بأن استحقاقهم لا يتصل بالإيجاب بل هم كالفروع .

انظر الوسيط ٤/٢٤٥ ، روضة الطالبين ٤/٣٩٠ ، فتح الجواد ١/٦١٦ .

(٢) كذا نقل الرافعي والنووي ثم قالوا : لأن الوقف قد ثبت ولزم فيبعد انقطاعه اهـ ، والوجهان هما الارتداد وعدمه والذي صححه المصنف هو الارتداد كما سبق قريبا .

انظر فتح العزيز ٦/٢٦٦ ، روضة الطالبين ٤/٣٩٠ .

(٣) في الأصل : " وترديدهم " .

(٤) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٦/٢٦٦ ، والنووي في روضة الطالبين ٤/٣٨٩ .

(٥) فتح العزيز ٦/٢٦٦ .

(٦) وذكر مثل ذلك ابن حجر ، وهو مقتضى كلام النووي أيضا في المنهاج كما ذكره الشريبي ، وذكر السبكي - كما نقله عنه الأنصاري والشريبي - أن الذي يتحصل من كلام الشافعي والأصحاب أنه لا يشترط قبولهم وإن شرطنا قبول البطن الأول وأنه يرتد بردهم كما يرتد برد الأول على الصحيح فيهما وهذا أولى مما استحسسه الرافعي اهـ ، قال ابن حجر : ورجحه جمع متأخرون اهـ وجرى على ذلك ابن المقرئ والرملي .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب وحاشيته ٢/٤٦٣ ، الغرر البهية ٦/٤٠٦ ، تحفة المحتاج ٨/٩٢ و٩٣ ، مغني المحتاج ٣/٥٣٥ ، نهاية المحتاج ٥/٣٧٢ .

(٧) انظر ص ١٠٨٦ .

(٨) " يقبلوا " مثبت من (ظ) .

حكم المنقطع الأوسط والمنقطع الآخر وسيأتي إن شاء الله تعالى^(١) ^(٢).

م وإنما يصح بعدم معصية الجهة العامة التي^(٣) / [١٩٣] وقف عليها ؛ فلو وقف لعمارة البيع^(٤) وكتابة التوراة والإنجيل وآلات المعاصي وسلاح لقطع الطريق لم يصح ، وإذا لم يقف على جهة المعصية صح الوقف سواء ظهرت فيه القرية كالوقف على الفقراء والمساكين وأبناء السبيل والمساجد والرباطات والقناطر^(٥) والمدارس والخانقاهات^(٦) ^(٧) / أو لم يظهر فيه قصد القرية ولم يكن الموقوف عليه موصوفا بالمعصية كالوقف على الأغنياء أو كان موصوفا بها كالوقف على الفساق واليهود والنصارى وقطاع الطريق^(٨).

(١) انظر الفصل القادم ، وقد ذكر نفس الحكم الذي ذكره الشارح كل من ابن المقرئ والأنصاري وابن حجر والشريني والرملي ، وعلى ذلك فلو رد البطن الأول فإنه يكون منقطع الأول فيبطل الوقف كله كما ذكروا ذلك .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٦٣/٢ ، الغرر البهية ٤٠٦/٦ و ٤٠٧ ، فتح الجواد ٦١٦/١ ، مغني المحتاج ٥٣٥/٣ ، نهاية المحتاج ٣٧٢/٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) نهاية الوجه (٢٧٢) من (ظ) .

(٤) البيع : متعبد اليهود وقيل للنصارى ، ومثلها الكنيسة وهي متعبد النصارى وقيل لليهود . انظر لسان العرب ١٩٨/٦ و ٢٦/٨ ، المصباح المنير ص ٦٩ و ٥٤٢ ، القاموس المحيط ٢٥٦/٢ و ٨/٣ .

(٥) القناطر : جمع قنطرة وهي الجسر الذي يبنى بالحجارة أو غيرها على الماء ليعبر عليه .

انظر النظم المستعذب ٨٨/٢ ، لسان العرب ١١٨/٥ ، القاموس المحيط ١٢٦/٢ .

(٦) الخانقاهات : جمع خانقاه وهو رباط الصوفية خاصة ، قال الأنصاري : مبدلة من الكاف لقول جماعة منهم الشيخ كمال الدين الدميري الخانكاه بالكاف وهي بالعجمية .

انظر أسنى المطالب ٤٥٢/٢ ، تحفة المحتاج ٤٠/٨ ، المعجم الوجيز ص ٢١٣ .

(٧) نهاية اللوحة (١٤١) من (ص) .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٢٥٤-٢٦٢ و ٢٦٥ و ٢٦٦ ، التهذيب ٥١١/٤ و ٥١٢

و ٥١٧ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٢٧/٣ و ٥٣١-٥٣٤ و ٥٣٥ ، كفاية الأخيار ص ٤١٣-٤١٥ ، اعانة

الطالبين ١٦٣/٣-١٦٦ .

فصل

م^(١) وإنما يصح الوقف منجزاً فلا يصح المعلق^(٢) صريحاً ؛ كقوله : إذا جاء رأس الشهر أو قدم فلان فقد وقفت ، أو ضمناً ؛ كقوله : وقفت على من سيولد فإنه لا يصح كما سيأتي^(٣) ويسمى المنقطع الأول ، م ولا يصح الوقف مؤقتاً بصريح التأقيت ؛ مثل قوله : وقفت إلى سنة ، فإن كان التأقيت ضمناً ؛ كما إذا وقف على أولاده وأولاد أولاده ولم يذكر من يصرف إليه بعدهم فإنه لا يضر كما سيأتي^(٤) ويسمى المنقطع الآخر ، وكما إذا وقف على أولاده ثم على رجل ثم على الفقراء ، أو وقف على أولاده ثم أولاد أولاده ثم أولاد [أولاد]^(٥) أولاده ورد الوقف أولاد الأولاد فإنه لا يضر كما سيأتي^(٦) ويسمى المنقطع الوسط ، م ولا يصح بشرط الواقف الخيار في الوقف ، أو في تفصيل الشرط مع بقاء أصل الوقف ، م ولا بشرط أن يبيعه هو ، م ولا بشرط رجوعه عن الوقف متى شاء ، ولا بالوقف على من يوجد من أولاده كما مر^(٧) ، م وإن انقطع الوسط أو الآخر فالوقف لأقرب الناس من الواقف (يوم الانقطاع)^(٨) ، والنظر إلى قرب الرحم لا إلى استحقاق

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) يستثنى من ذلك المعلق بالموت فإنه ينزل منزلة الوصية في اعتباره من الثلث وفي جواز الرجوع عنه وفي عدم صرفه للوارث ، وله حكم الوقف في تأييده وعدم بيعه وهبته وإرثه .

انظر نهاية المحتاج مع حواشيه ٣٧٥/٥ و ٣٧٦ ، الغرر البهية مع حاشية الشريبي ٤١٠ و ٤٠٩/٦ .

(٣) قريباً في هذا الفصل بعد سبعة أسطر تقريباً .

(٤) قريباً في هذا الفصل بعد ثمانية أسطر تقريباً .

(٥) " أولاد " مثبت من غير الأصل .

(٦) قريباً في هذا الفصل بعد ستة أسطر تقريباً .

(٧) سبق قريباً في هذا الفصل قبل سبعة أسطر تقريباً .

(٨) أي يصح الوقف في منقطع الوسط أو الآخر ويصرف يوم الانقطاع لأقرب الأرحام ، لكن محل صرفه للأقارب في منقطع الوسط إن أمكن معرفة الانقطاع وإلا فلا أثر له وينتقل لما بعده ، وإنما صح الوقف في منقطع الوسط والآخر لأن وضع الوقف للقربة ودوام الثواب وقد صادف مصرفاً صحيحاً يبنى عليه =

الإرث ، فيقدم ابن البنت على ابن العم ، ويختص به الفقراء منهم^(١) ، وهل الاختصاص على سبيل الوجوب أو الاستحباب ؟ فيه : وجهان^(٢) (٣) .

فيجوز التأقيت الضمني كما مر^(٤) ، م^(٥) كأن لم يعرف أرباب الوقف وهم المستحقون له فإنه يصرف إلى الأقرب إلى الواقف ، م وفي الوقف على اثنين وبعدهما على الفقراء نصيب من مات منهما للآخر لا للفقراء^(٦) (٧) .

= فيدام سبيل الخير ، ويصرف لأقرب الناس للواقف لأن الصدقة على الأقارب أفضل لما فيها من صلة الرحم وأفضل منه الصدقة على أقربهم فأقربهم .

انظر فتح العزيز ٢٦٧/٦ و٢٦٨ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٦١٨ ، مغني المحتاج ٣/٥٣٦ و٥٣٧ ، غاية البيان ص ٣٣٩ .

(١) فإن عدت أقاربه أو كانوا كلهم أغنياء فالإمام يصرف ريعه إلى مصالح المسلمين .
انظر الغرر البهية مع حاشية عبد الرحمن الشريبي ٦/٤١٣ ، حاشية الرملي على أسنى المطالب ٢/٤٦٤ ، نهاية المحتاج ٥/٣٧٤ .

(٢) كذا ذكره الشيخان من غير ترجيح ، قال الأنصاري : وقضية كلام الجمهور كما قال الأذري : الأول اهـ ، واعتمده هو وابن حجر والرملي والشريبي .
انظر فتح العزيز ٦/٢٦٩ ، روضة الطالبين ٤/٣٩٢ ، الغرر البهية ٦/٤١٣ ، أسنى المطالب ٢/٤٦٤ ، فتح الجواد ١/٦١٨ ، الإقناع ٢/١٦٦ ، غاية البيان ص ٣٣٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) سبق قريبا في هذا الفصل قبل تسعة أسطر تقريبا .

(٥) في الأصل تكررت العبارة التالية : " وإن انقطع الوسط أو الآخر فالوقف لأقرب الناس من الواقف ابن البنت على ابن العم ، ويختص به الفقراء منهم " .

(٦) وذلك لأن شرط انتقال الوقف للفقراء انقراضهما جميعا ، ومثله مالو سكت عمن يصرف بعدهما ، قال الأنصاري : وعمل ذلك إذا لم يفصل فإن فصل فقال : وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي اهـ وذكر مثله ابن حجر والشريبي .

انظر روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٦٥ ، فتح الجواد ١/٦١٨ ، مغني المحتاج ٣/٥٣٩ .

(٧) انظر مسائل الفصل في الخاوي الكبير ٧/٥١١ و٥٢١-٥٢٣ ، التنبيه مع شرح السيوطي ١/٥٢٨ و٥٢٩

= و٥٣١ ، روضة الطالبين ٤/٣٩١-٣٩٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٢/٤٥١-٤٥٣ ،

فصل

م^(١) ويتبع شرط الواقف أن لا يؤجر الموقوف أصلا^(٢) ، ولا يؤجر لازمانا قصيرا ولا زمانا طويلا ، م ويتبع شرط الواقف أيضا أن يُفَضَّلَ الذكر من الموقوف عليهم على الأنثى ، م أو يسوى بينهما ، م وتولية أمر الوقف لعدل م كاف في التصرف^(٣) ؛ م وقد نصبه الواقف لها ، فلو اختلت^(٤) إحدى الصفتين انتزع الحاكم منه ، م ووظيفة المتولي أن يعمر الموقوف م ويؤجره إن لم يمنع الواقف من الإجارة ، م ويُحَصَّلَ الربح م ويصرفه إلى مصرفه ، م ويأخذ المتولي من ربح الوقف ما شرط الواقف له إن شاء^(٥) ، م وإن رسم الواقف بعضا من العمارة والإجارة وتحصيل الربح وصرفه إلى المصارف فيفعل ذلك^(٦) المرسوم دون غيره ، م ويعزل الواقف منصوبه إن شاء وينصب غيره مقامه [م]^(٧) إلا أن

= الاعتناء ٧٠٨-٧١٠ و ٧١٥ و ٧١٦ ، الإقناع ١٦٥/٢-١٦٧ .

(١) " م " سقط من (ظ) .

(٢) إنما يتبع شرطه إن أمكن الانتفاع به بلا إجارة وإلا فسد الشرط وهل يلغو فقط أو يفسد معه الوقف الأقرب فساد الوقف عند الأذرعي - كما نقله عنه الشهاب الرملي - ونقله القليوبي عن شيخه ، واختار الأنصاري والشهاب الرملي وابن حجر ونقلوه عن صاحب المطلب أن للموقوف عليه أن يعيره . انظر أسنى المطالب مع حاشيته ٤٦٥/٢ ، تحفة المحتاج ١٠١/٨ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١٥٦/٣ ، حاشية عبدالرحمن الشربيني على الغرر البهية ٤١٧/٦ .

(٣) أي إنما تصح ولاية الوقف لمن توفرت فيه صفتا العدالة والكفاية في التصرف ، والكفاية في التصرف كما في مغني المحتاج ٥٥٣/٣ هي قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر فيه .

(٤) في الأصل و (ص) : " اختل " .

(٥) أي وإن زاد على أجرة المثل إلا لو جعل النظر إلى نفسه فلا يأخذ أكثر من أجرة المثل بناء على عدم جواز الوقف على نفسه .

انظر الغرر البهية ٤٠١/٦ و ٤١٩ و ٤٢٠ ، مغني المحتاج ٥٢٩/٣ و ٥٥٤ ،

(٦) أي الناظر .

(٧) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٢ ب [ويعزله وينصب غيره لأن جعل توليته شرطا] .

جعل الواقف توليته شرطاً^(١) / في متن الوقف فإنه ليس له عزله ونصب غيره مكانه^(٢) ، م وإن سكت الواقف عن ذكر التولية فهي للحاكم^(٣) .

فصل

م والواو لشركة المعطوف والمعطوف عليه في الاستحقاق ؛ كقوله : وقفت على أولادي وأولاد أولادي فإن أولاد الأولاد يشاركون الأولاد في ريع الوقف ، م وإن زاد ما تناسلوا وتوالدوا ، م أو بطننا بعد بطن فإنه يكون للشركة أيضاً ؛ وذلك مثل أن يقول : وقفت على أولادي وأولاد أولادي ما تناسلوا ؛ [أو وقفت عليهم]^(٤) بطننا بعد بطن^(٥) .

م وثم للترتيب ، م وكذلك الأعلى فالأعلى ، م والأول فالأول ، [م]^(٦) والأقرب فالأقرب ؛ فلو قال : وقفت على أولادي ثم^(٧) أولاد أولادي ، أو وقفت على أولادي

(١) نهاية الوجه (٢٧٢) من (ظ) .

(٢) فإن عزل الناظر نفسه وقد شرطه الواقف في متن الوقف فنصب غيره إلى الحاكم لا إلى الواقف .

انظر روضة الطالبين ٤/٤١٣ ، فتح الجواد ١/٦١٩ ، نهاية المحتاج ٥/٤٠٣ .

(٣) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٦٨٣ و٦٩٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢٧١ و٢٧٣ و٢٨٩ و٢٩٢ ،

المنهاج مع نهاية المحتاج ٥/٣٧٦ و٣٩٧-٤٠٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٤١٧-٤٢٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٥) مذكرو المصنف من أن قوله بطن بعد بطن يفيد التشريك هو ما اختاره الشيخان ووجهه أن بعد قد تأتي

بمعنى مع ، ورجح ابن المقرئ تبعا لجمع متأخرين كابن يونس والسبكي والأسنوي ونقلوه عن

الأكثرين أن ذلك يفيد الترتيب وهو مقتضى كلام ابن الرودي في نظمه ، ولكن المعتمد عند ابن حجر

والشربيني والرملي ما صححه الشيخان .

انظر فتح العزيز ٦/٢٧٦ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥٤١ ، البهجة الوردية مع الغرر

البهية ٦/٤٢٤ و٤٢٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١/٦٢٠ ، نهاية المحتاج ٥/٣٧٨ .

(٦) " م " مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٢ ب [وُثِمَّ والأعلى فالأعلى والأول فالأول

والأقرب فالأقرب للترتيب] .

(٧) في غير الأصل : " ثم على " .

وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى ، أو الأول فالأول ، أو الأقرب فالأقرب لم يصرف إلى البطن الثاني شيء ما وجد من الأول أحد .

م ويتناول لفظ الذرية ، م والعقب ، م والنسل الحافد (وهو ولد الولد^(١)) ويسمى النافلة^(٢) ، م ويتناول الولد البنت م والابن م والختى ، م ولا يتناول الجنين م ولا المنفي باللعان م ولا الحافد ، م ويتناول البنات والبنون الخنثى ، م ولا يتناول أحد الصنفين من البنات أو البنين الخنثى^(٣) ، م والوقف على موالى زيد وله معتق وعتيق فاسد ؛ أو صحيح وهو لهما بالسوية ، فيه : [وجهان]^(٤) ، رجح كلا منهما مرجحون ، والأول رُجح في الوجيز^(٥) ، والثاني رُجح في التنبيه^(٦) والبحر^(٧) ، ورجحه الجرجاني^(٨) أيضا^(٩) .

(١) انظر لسان العرب ١٥٣/٣ ، المصباح المنير ص ١٤١ ، القاموس المحيط ٢٩٩/١ .

(٢) انظر مختار الصحاح ص ٦٧٤ ، لسان العرب ٦٧٢/١١ ، المصباح المنير ص ٦١٩ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) ولكن يوقف نصيب الخنثى حتى بيان الأمر كالميراث .

انظر الغرر البهية ٤٣٠/٦ ، مغني المحتاج ٥٤٣/٣ .

(٥) " وجهان " مثبت من (ص) ، وهذان الوجهان اللذان ذكرهما المصنف هما المذكوران في المنهاج وذلك

لقوة الخلاف فيهما ووجه الأول وهو فساد الوقف أنه لا يمكن الحمل عليهما لأن المولى في أحدهما بمعنى

وفي الآخر بمعنى فلا تصح إرادتهما بلفظ واحد وليس حملا على أحدهما بأولى من الآخر ، ووجه الثاني

وهو القسمة بينهما لأن الاسم يتناولهما ، وذكر الماوردي والشيرازي والغزالي والبغوي وجه ثالث وهو

أنه صحيح ويصرف إلى الموالى من أعلى أي المعتق ووجهه : أن له مزية بالعنق والتعصيب ، وحكى

الرافعي عن المتولي ذكر وجه رابع وهو أنه للعتيق لاطراد العادة باحسان السادة إلى العتقاء .

انظر الحاوي الكبير ٥٣٠/٧ ، التنبيه ص ٢٠١ ، المهذب ٦٨٨/٣ ، الوجيز مع فتح العزيز ٢٧٦/٦ ،

الوسيط ٢٥٤/٤ ، التهذيب ٥٢٣/٤ .

(٦) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٢٧٦/٦ ، ورجحه أيضا في الوسيط ٢٥٤/٤ .

(٧) انظر التنبيه ص ٢٠١ .

(٨) لم أقف على من نقله عنه غير الشارح .

(٩) نقله عن الجرجاني في التحرير النووي في زيادة الروضة ٤٠٣/٤ .

(١٠) قال الشارح في تيسير الحاوي لوحة ٩٨ : والأكثر على ترجيح الثاني اهـ ، قلت : وقد نقل ابن =

م والوقف على الموالى مع وجود واحد دون الآخر صحيح وهو لذلك الموجود ،
 [١٩٤] م ولو قال : وقفت على بني الفقراء أو بناتي الأرامل فبفوت الوصف وهو انتفاء
 الفقر في البنين والأرملية في البنات انتفى الاستحقاق ، م وبعود الوصف يعود الاستحقاق ،
 م والصفة المتقدمة على الجمل المعطوف بعضها على بعض يرجع إلى كل الجمل ؛ كقولك :
 وقفت على محاييج أولادي وأحفادي وأختي تعتبر الحاجة في كل واحد من الأولاد
 والأحفاد والأخوة حتى يثبت استحقاقهم ، م وكذا الصفة المتأخرة^(١) عن الجمل المعطوف
 بعضها على بعض يرجع إلى كل الجمل ؛ كقولك وقفت على أولادي وأحفادي وأختي
 المحاييج منهم ، فإن الحاجة تعتبر في الأولاد والأحفاد والأخوة ليثبت لهم الاستحقاق ، م
 وكذلك الاستثناء يرجع إلى كل الجمل ؛ كقولك وقفت على أولادي وأحفادي وأختي إلا
 أن يفسق أحدهم ، فإن الفسق في كل واحد من الأولاد والأحفاد والأخوة يمنع
 الاستحقاق .

ورأي الإمام أن الصفة المتأخرة والاستثناء إنما يرجعان إلى الكل بشرطين :

أحدهما : أن يكون العطف بالواو فإن كان بكلمة ثم لم ترجع الصفة والاستثناء إلا إلى
 الجملة الأخيرة .

= المقرئ عن الأسنوي أن ممن صححه القفال الكبير وابن القطان والفوراني والقاضي أبو الطيب ، وهو
 الذي رجحه النووي في المنهاج وفي زيادة الروضة ورجحه ابن المقرئ في الإرشاد ، والمراد بقسمته
 نصفين على عدد الرؤوس على مارجحه الشهاب الرملي وابن حجر وشمس الدين الرملي خلافا
 للشرييني .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٥٤٤/٣ ، روضة الطالبين ٤٠٣/٤ ، الإرشاد مع اخلاص
 النواوي ٤٥٦/٢ و٤٥٧ ، حاشية أسنى المطالب ٤٦٨/٢ ، تحفة المحتاج ١٢٣/٨ ، نهاية
 المحتاج ٣٨٤/٥ .

(١) والصفة المتوسطة تأخذ حكم المتقدمة والتأخرة على ما ذكره الأنصاري وابن حجر والرملي وقالوا هو
 المعتمد المنقول ، واختاره الشرييني أيضا .

انظر فتح الوهاب ٢٥٨/١ ، تحفة المحتاج ١٢٦/٨ ، فتح الجواد ٦٢١/١ ، نهاية المحتاج ٣٨٥/٥ ، مغني
 المحتاج ٥٤٥/٣ .

والثاني : أن لا يتخلل بين الجملتين كلام طويل ^(١) ^(٢) .

فصل

م والوقف لازم في الحال لا يتمكن الواقف من إبطاله وإن لم يقض به قاض ، م
ويُمنع ^(٣) / الوقف الواقف وغيره من تصرف قاذح في غرض الوقف ، ولا يتمكن
الواقف وغيره من بيع الموقوف وهبته ونحوهما ، م وكذلك يُمنع من تصرف يقدر
في شرط الواقف مثل أن لا يؤجر أكثر من سنة أو سنتين أو ثلاث فلا يتمكن من
إيجاره ^(٤) / أكثر مما شرط ^(٥) ، م والمسجد حر لا اختصاص لأحد من المسلمين به ^(٦) ؛

(١) نقله عن الإمام الرافعي في فتح العزيز ٢٨٢/٦ ، وأقره الشيخان على كلا الشرطين وهو معتمد ابن حجر ، ورجح أكثر المتأخرين - كما في فتح الجواد ونهاية المحتاج - أن المذهب أن الفاء وثم كالواو يجامع أن كلا جامع وضعاً فيرجع للجميع بخلاف بل ولكن ، وهو معتمد الأنصاري والشريبي والرملي والقلبي .

انظر فتح العزيز ٢٨٢/٦ ، روضة الطالبين ٤/٤٠٥ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٥٨ ، فتح الجواد ١/٦٢١ ، تحفة المحتاج ٨/١٢٦ ، مغني المحتاج ٣/٥٤٥ ، نهاية المحتاج ٥/٣٨٦ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٣/١٥٩ .

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٧/٥٢٨-٥٣١ ، التهذيب ٤/٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٣ ، روضة الطالبين ٤/٣٩٩-٤٠٥ ، الغاية القصوى ٢/٦٤٧ ، المنهج مع فتح الوهاب ١/٢٥٨ .

(٣) نهاية الوجه (٢٧٣) من (ظ) .

(٤) نهاية اللوحة (١٤٢) من (ص) .

(٥) يستثنى من اطلاق عدم التمكن من إيجاره أكثر مما شرط حالة الضرورة كما لو شرط أن لا تؤجر أكثر من سنة ثم انهدمت وليس لها جهة عمارة إلا بإجارة سنين فإن ابن الصلاح أفتى - كما نقله عنه الأنصاري والشريبي - بالجواز في عقود مستأنفة وإن شرط الواقف أن لا يستأنف لأن المنع في هذه الحالة يفضي إلى تعطيله وتبعه على ذلك جمهور المتأخرين كالأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي . انظر أسنى المطالب ٢/٤٦٥ ، فتح الجواد ١/٦١٨ ، مغني المحتاج ٣/٥٣٨ ، غاية البيان ص ٣٣٩ .

(٦) أي منافع المسجد حرة لا يملك أحد منها عين ولا منفعة بخلاف غيره فإن منافعها مملوكة للموقوف عليه كما سيأتي في الفصل القادم ، وعلى ذلك لو شغله شخص بمتاعه لزمته أجرته لمصلحة الوقف .

حتى لو خصه الواقف بأصحاب الحديث أو غيرهم لا يختص بهم^(١) ؛ بخلاف المدارس والخانقاهات ونحوهما فإن ذلك يختص بمن يخصصه الواقف به ، م والوقف ملك لله تعالى (سواء وقف على معين أو على جهة عامة)^(٢) فهو خارج عن ملك الواقف غير داخل في ملك الموقوف عليه ، م وينفق الموقوف عليه على العبد الموقوف مثلاً م إن لم يشترط الواقف نفقته من موضع ، ولو شرط نفقته من موضع تكون نفقته على ذلك الموضع ، م وإذا لم يشترط فإنما تكون النفقة على الموقوف عليه إن^(٣) لم يكن للعبد كسب يفي بنفقته ، وجوب النفقة على الموقوف عليه كما ذكرنا هو اختيار الحاوي^(٤) ، وبني الأصحاب وجوب النفقة على أقوال الملك^(٥) ؛ فإن قلنا لله تعالى وهو الأصح^(٦) فهي

= انظر اخلاص الناي ٢/٤٥٩ ، نهاية المحتاج ٥/٣٧٧ و٣٨٩ .

(١) ما اختاره المصنف من أنه لو خصص مسجدا لطائفة لا يختص بهم هو وجه اقتصر عليه الغزالي في الوجيز واختاره في الوسيط ووجهه أن جعل البقعة مسجدا كالتحرير فلا معنى لاختصاصه بجماعة معينة ، قال الرافعي : وعلى هذا قال في التتمة يفسد الوقف لفساد الشرط اهـ ولكن نقل المحلي عن الإمام أنه يلغوا الشرط أي ولا يفسد الوقف وتبعه الغزالي في الوسيط ، قلت : وهو ظاهر اختيار المصنف ، والوجه الثاني : هو اتباع الشرط واختصاصه بالطائفة المعينة رعاية لشرط الواقف وقطعا للنزاع في إقامة الشعائر وهو الذي يقتضيه كلام الرافعي في الشرح الكبير وصححه في المحرر - كما قاله النووي والشارح في تيسيره - وصححه النووي في زيادة الروضة .

انظر الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢٧١ و٢٧٣ ، الوسيط ٤/٢٤٩ و٢٥٠ ، روضة الطالبين ٤/٣٩٥ ، المنهاج مع شرح المحلي ٣/١٥٦ و١٥٧ ، تيسير الحاوي لوحة ٩٨ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في (ص) : " عليه بعد إن " مثبت من (ص) .

(٤) حيث يقول في الحاوي الصغير لوحة ٢٣ أ [وينفق الموقوف عليه إن لم يشترط ثم لا كسب] .

(٥) نقله عن الأصحاب الرافعي وهو ما ذكره الشيرازي والغزالي والبغوي ، كما ذكره ابن الوردي في بهجته ولعله أخذاً من زيادات شيخه .

انظر المهذب ٣/٦٩٠ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٢٩٢ و٢٩٣ ، التهذيب ٤/٥١٧ ، البهجة مع الغرر البهية ٦/٤٣٦ .

(٦) وقد اقتصر عليه المصنف قبل أسطر يسيرة .

على بيت المال^(١) ^(٢) .

فصل

ويعلمك الموقوف عليه ريع الوقف حتى يتصرف فيه تصرف الملاك في الأملاك من البيع وغيره ، م فيملك الموقوف عليه نتاج الشاة الموقوفة ، م وكذا بدل البضع إذا وطئت الجارية الموقوفة^(٣) أو زوجت ، م ولا يملك وطء الجارية الموقوفة^(٤) ، م ويشاور الموقوف عليه

(١) وعلى ذلك يكون كلام المصنف مخالف لما بنى عليه الأصحاب حيث صحح بأن الموقوف ملك لله ومع ذلك أوجب نفقة الوقف على الموقوف عليه ، قال الأنصاري في شرح البهجة : (قال الشارح - قلت : لعله العراقي - تبعاً للقنوي : ولعل الخاوي أراد - أي بقوله : وينفق الموقوف عليه .. الخ - عند تعذر بيت المال ، وما قاله يوافق ما صرح به في العجائب لكنه قد يرد بأن نفقة محاييج المسلمين عند تعذر بيت المال لا تختص بمعين بل تكون كسائر فروض الكفايات كما قرره في بابه فلا يتمشى كلامه إلا إذا قلنا : الملك للموقوف عليه وإن ناقض ما جزم به من قبل من أنه لله تعالى ، وقد يجاب بأن للموقوف تعلقاً خاصاً بالموقوف عليه فلزمه نفقته عند تعذر بيت المال بخلاف المحاييج) اهـ ، قلت : وهو ما فسره به الطاوسي في التعليقة على الخاوي حيث يقول : لكن لما لم يكن في بيت المال مالاً ماله صاحب الكتاب إلى وجوبه على الموقوف عليه ليغرم من يغرم اهـ ، وقد نقل العبادي في حواشي الغرر عن الرملي قوله : الأرجح وجوبها على الموقوف عليه وإن قلنا الملك لله لأن له تعلقاً خاصاً بالموقوف عليه فإن تعذر فعلى الأغنياء اهـ ، ولم أعتز على كلام الرملي في نهاية المحتاج ، قلت : فيكون المقدم في النفقة بيت المال ثم الموقوف عليه ثم أغنياء المسلمين على ما اختاره الرملي ولعله هو مراد الخاوي كما قاله الطاوسي والقنوي خلافاً لابن حجر فإنه صحح عدم لزومها على الموقوف وحده إن تعذرت النفقة من بيت المال ولو لجور ، والمسألة المذكورة هي نفقة الموقوف ومونة تجهيزه أما عمارة الوقف فلا تجب على أحد كالمالك الخالص لعدم كونها ضرورية . انظر التعليقة للطاوسي لوجه ١٦٩ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية وحواشيها ٤٣٩/٦ و ٤٤٠ ، فتح الجواد ١/٦٢٢ .

(٢) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٢/٥٣١ و ٥٣٤ ، الوسيط ٤/٢٤٩ و ٢٥٠ و ٢٥٥ و ٢٥٦ و ٢٥٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥٣٩ و ٥٤٦ و ٥٥٦ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٤٥٩ و ٤٦٠ .

(٣) أي بشبهة أو كانت مكرهة أو مطاوعة لا يعتد بفعلها لصغر أو اعتقاد حل وعذرت .

انظر روضة الطالبين ٤/٤٠٨ ، تحفة المحتاج ٨/١٤٢ ، اعانة الطالبين ٣/١٧٦ .

(٤) في (ص) : " الموقوفة الموقوف عليه " .

القاضي ليزوج القاضي الجارية الموقوفة^(١) .

م وإن اندرس شرط الواقف (وجُهِل تفضيل)^(٢) الذكر^(٣) على الأنثى أو عكسه أو التسوية بينهما^(٤) سُوِّي بين الذكر والأنثى^(٥) ، وكذلك لو وقف على الفقراء والمساكين ولم يعلم أنه وقف عليهما على التسوية أو فضل أحد الصنفين على الآخر سُوِّي بينهما .

م ولو قُتِل العبد الموقوف خطأ أو عمدا وعفي على مال^(٦) يشتري القاضي أو المتولي ببذله عبدا ، م أو شقص عبد إن لم يف البذل بعبد ووقف ليكون مكان الأصل^(٧) ، م وإن

(١) إنما يزوجه القاضي بناء على أن الملك فيها لله عز وجل فتكون كمن لا ولي لها ، ويشاور القاضي الموقوف عليه ويستأذنه لأن له حقا في منافعها .

انظر المذهب ٦٨١/٣ ، شرح التنبيه ٥٣٢/٢ ، مغني المحتاج ٥٤٨/٣ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " كأن شرط الواقف تفضيل " .

(٣) في الأصل : " الذكور " .

(٤) في (ص) : " واندرس الشرط ولم يعلم " .

(٥) ذكر ابن الوردي في بهجته تبعا للرافعي أن الأقيس هو التوقف في القسمة حتى الصلح فيما بينهم ، لكن المعتمد عند جمهور المتأخرين ما ذكره المصنف ، لكن استثنى السيوطي - ونقله أيضا عن العز بن عبد السلام - وكذا ابن حجر من اطردت العادة بتفضيله فإنه يفضل كالمدرس مع الطالب .

انظر فتح العزيز ٢٩٣/٦ ، البهجة الرردية مع الغرر البهية ٤٤٤/٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٧٣/٢ ، شرح التنبيه ٥٣٥/٢ ، تحفة المحتاج مع حواشيها ١٠٧/٨ - ١٠٩ ، فتح الجواد ٦٢٣/١ ، مغني المحتاج ٥٥٦/٣ ، غاية البيان ص ٣٤٠ .

(٦) والقصاص والعفو في ذلك للحاكم كعبيد بيت المال .

انظر أسنى المطالب ٤٧٣/٢ ، فتح الجواد ٦٢٣/١ .

(٧) كما أنه لو اشترى عبدا وفضل شيء من القيمة فإنه يشتري به شقص عبد لأنه بدل جزء من الوقف ،

ولم يذكر الشارح الحكم فيما إذا كان العبد هو الجاني ، وحكمه أنه إن كانت الجنابة موجبة للقصاص فإن استُوفي منه فات الوقف كموته وإن عُفي على مال أو كانت موجبة للمال لم تتعلق برقبته لتعذر بيع

الوقف وبفديه الواقف من ماله على الصحيح بأقل الأمرين من قيمته والأرض لأنه بالوقف منع من بيعه .

انظر المذهب ٦٨٢/٣ ، روضة الطالبين ٤١٦/٤ و ٤١٧ ، اخلاص النواي ٤٦٢/٢ ، مغني المحتاج ٥٤٩/٣ .

جف الشجر الرطب الموقوف ينتفع الموقوف عليه بإجارته إن أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وإلا فيصير ملكا للموقوف عليه^(١) ، ثم ونحاة^(٢) حصير المسجد وجذعه المنكسر م وداره^(٣) المنهدمة تباع لمصالح المسجد .

وحكى الرافعي^(٤) في^(٥) نحاة حصيره ونحاة خشبه في النحر^(٦) وجهان ، وقال :

(١) لكن يمتنع بيعه وهبته لنافتهما للوقف ، وهذا التفصيل الذي ذكره الشارح نقله في الروضة وأصلها عن المتولي وصححه الطاوسي ونقله الأنصاري عن تصحيح ابن الرفعة والقمولي ، وارتضاه ابن الوردى في نظمه وابن المقرئ في روضه ، والذي صرح به الحاوي الصغير والمنهاج والشارح في تيسيره أنه إن جف الشجر ينتفع به ، وفهم منه الأنصاري عدم تملكه بحال ، ثم قال : وهو المعتمد الموافق للدليل ، وكلام الجمهور على أن عوده ملكا مع القول بأنه لا يبطل الوقف مشكلا له ، قال البكري الديماطي تبعا للرملي : والذي يظهر من كلامهم أن الخلاف لفظي فمن غير بطلان الوقف وعوده ملكا مراده به جواز الانتفاع به بأي شيء ولو باستهلاك عينه إلا بالبيع والهبة فلا يجوز ، ومن غير بعدم بطلانه مراده به أنه لا يتصرف فيه تصرف الأملاك مطلقا حتى بالبيع والهبة بل يتصرف فيه بغير ذلك من إحراق ونحوه اهـ .

انظر فتح العزيز ٢٩٨/٦ ، روضة الطالبين ٤١٨/٤ ، المنهاج مع نهاية المحتاج ٣٩٤/٥ ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٧٠ ، تيسير الحاوي لوحة ٩٩ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤٤٦/٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٧٤/٢ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٨٠/٣ .

(٢) النحاة : ما نحت من الخشب من النحت وهو النشر والقشر يقال : نحت النجار الخشب ، ونحت الجبل ينحته إذا قطعه ، والنحت الرديء من كل شيء ، والمراد به هنا الباقي كما قاله الأنصاري ؛ ولذا عبر في الإرشاد بحصير بلي .

انظر لسان العرب ٩٨٩/٢ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٤٦١/٢ ، الغرر البهية ٤٤٦/٦ ، المعجم الوجيز ص ٦٠٥ .

(٣) أي المسجد .

(٤) انظر فتح العزيز ٢٩٨/٦ .

(٥) في (ظ) : " أن في " .

(٦) النحر : من نحر الشيء إذا بلي وتفتت ، ونحرت الخشبة إذا بليت وانفتت أو استرخت إذا مست تفتت .

انظر مختار الصحاح ص ٦٥٠ ، لسان العرب ١٩٨/٥ ، المصباح المنير ص ٥٩٦ .

أصحهما أنها تباع^(١) ، وأجراها في جذعه المنكسر إذا لم يصلح إلا للإحراق ، وإن أمكن أن يتخذ منه ألواح وأبواب قال في التتمة : يجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب إلى مقصود الواقف^(٢) ، قال : ويجري الخلاف في الدار المنهدمة^(٣) ، وفي تحرير الجرجاني^(٤) والبحر^(٥) وتجريد المحامي والشامل والتتمة أن الدار المنهدمة لا تباع ، ونقله الإمام عن الأكثرين^(٦) هذا كله فيما هو موقوف على المسجد ، أما ما اشتراه المتولي للمسجد أو قبله له هبة فيجوز بيعه للحاجة ،^(٧) م لا المسجد فإنه لا يباع ولا يعود ملكا بحال ، وإن انهدم وخربت المحلة وتفرق الناس عن المسجد وتعطل^(٨) .

(١) لثلا تضع ويضيق المكان بها من غير فائدة وهو ماصححه الشيخان واعتمده ابن حجر والرملي والشريني والقلوبي ، والوجه الثاني أنها لا تباع لأنها عين الوقف بل تترك بحالها كأرض المسجد ، قال الأنصاري : وهو ما اقتضاه كلام الجمهور وصرح به الجرجاني والبغوي وغيرهما كما لا يجوز بيع أرض المسجد ولأنه يمكن الانتفاع بها في سقيفة أو طبخ حص أو آجر للمسجد اهـ واعتمده في المنهج .
انظر الوسيط/٤/٢٦٠ ، التهذيب/٤/٥٢٤ ، فتح العزيز/٦/٢٩٨ ، المنهاج مع مغني المحتاج/٣/٥٥١ و٥٥٠ ، الغرر البهية/٦/٤٤٧ و٤٤٨ ، المنهج مع فتح الوهاب وحاشية الجمل/٥/٦٠٢ ، أسنى المطالب مع حاشيته/٢/٤٧٥ ، فتح الجواد/١/٦٢٤ ، نهاية المحتاج/٥/٣٩٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى/٣/١٦٣ .

(٢) نقله عن التتمة الرافعي في فتح العزيز/٦/٢٩٨ ، وأقره .

(٣) أي مقتضى ترجيح الرافعي جواز بيعها لكونه صحيح بيع نخاعة الحصر والخشب .

(٤) نقله عن الجرجاني الأنصاري أيضا في الغرر البهية وأسنى المطالب وشرح المنهج كما سبق ذكره .

(٥) نقله عنه الأنصاري أيضا في شرح المنهج/١/٢٥٩ وأسنى المطالب/٢/٤٧٥ ، لكن الأنصاري لم يخص النقل عنه وعن الجرجاني بال منع في الدار المنهدمة فقط بل عممه بالثلاثة المذكورة .

(٦) ذكر نقل الإمام عن الأكثرين الأنصاري أيضا في أسنى المطالب/٢/٤٧٥ ، ونقله في نهاية المحتاج/٥/٣٩٥ عن السبكي والأذري والشهاب الرملي ، ثم قال : ويمكن حمل القائل بالجواز على البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اهـ ، وانظر روض الطالب مع أسنى المطالب في الموضع المذكور .

(٧) نهاية الوجه (٢٧٤) من (ظ) .

(٨) انظر مسائل الفصل في المذهب/٣/٦٨١-٦٨٣ و٦٨٩ و٦٩٠ ، الوسيط/٤/٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٩-٢٦٢ ، التهذيب/٤/٥١٧-٥١٩ و٥٢٤ و٥٢٥ ، روضة الطالبين/٤/٤٠٦-٤١٠ و٤١٥-٤٢٠ ، الغرر البهية/٦/٤٤٠-٤٥١ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين/٣/١٧٥ و١٧٦ و١٧٩-١٨٢ .

[١٩٥] باب الهبة^(١)

[م]^(٢) الهبة تمليك م بلا عوض [م]^(٣) ولو كانت الهبة هبة الأدنى من الأعلى فإنه لا عوض على المتهب سواء كانت مطلقة أو مقيدة بنفي الثواب فإن كانت مقيدة بالثواب^(٤) فهي بيع كما ذكرنا في أول البيع حتى يعتبر فيها شرائطه^(٥) ، م وإنما تصح الهبة بإيجاب الواهب كقوله : أعمرتك ومعناه جعلتها لك مدة عمرك^(٦) ، م وكذلك قوله : جعلتها لك عمرك م أو حياتك م أو ما عشت ، م وإن زاد : وإن مت عاد إليّ م أو إلى وارثي إن مت م أو وهبت منك عمرك على أنك إن مت قبلي عاد إليّ وإن مت قبلك استقر عليك^(٧) ،

(١) الهبة : لغة التبرع والعطية الخالية عن الأعيان والأغراض .

انظر التعريفات ص ٢٥٦ ، النهاية في غريب الحديث ٢٣١/٥ ، المصباح المنير ص ٦٧٣ .

واصطلاحاً : تمليك بغير عوض في حال الحياة ، وهذا التعريف هو المراد عند الإطلاق وهو شامل لسائر أنواع الهبة وهي الهدية والصدقة والهبة فكل من الهدية والصدقة هبة ولا عكس ، وأما تعريفها بالمعنى الخاص بها المميز لها عن الهدية والصدقة فهي تمليك في الحياة بصيغة بلا عوض ولا نقل لإكرام ولا لإجل ثواب ، وتتميز كل من الهدية والصدقة عن الهبة سيأتي في كلام المصنف .

انظر تهذيب الأسماء واللغات ١٩٧/٢/٣ ، روضة الطالبين ٤٢٦/٤ و ٤٢٧ ، فتح الجواد ٦٢٤/١ ، مغني المحتاج ٥٥٩/٣ ، اعانة الطالبين ١٤١/٣ .

(٢) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوجه ٢٣ أ [الهبة تمليك بلا عوض من الأعلى] .

(٣) " م " مثبت من غير الأصل لما سبق نقله من الخاوي في الحاشية السابقة .

(٤) أي الثواب الدنيوي .

(٥) انظر ص ٦٢٧ .

(٦) وتسمى العُمري من العمر لأنه يهبها له مدة عمره .

انظر الخاوي الكبير ٥٣٩/٧ ، النهاية في غريب الحديث ٢٩٨/٣ ، النظم المستعذب ٩٥/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ٤٢/٢/٣ .

(٧) ويلغو الشرط في ذلك ، قال في اعانة الطالبين تبعاً للرملي والقلبيوي : وليس لنا موضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط الفاسد المتأني لمقتضاه إلا هذا .

انظر نهاية المحتاج ٤١٠/٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ١٦٩/٣ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٤٦/٣ .

م وكذلك قوله : جعلتها لك رُقْبِي م أو أرقبتها لك ، وهو^(١) من المراقبة فإن كل واحد منهما يرتقب موت صاحبه^(٢) ، م ولا تنعقد الهبة بقوله : وهبت منك عمر زيد أو عمري أو جعلتها لك عمر زيد أو عمري^(٣) ، م ولا بقوله : بعثت بلا ثمن ، م ولا بتعليق الإيجاب كقوله : إذا جاء رأس الشهر أو قدم فلان أو مات فقد وهبته منك ، م ولا بتأقيت كقوله : وهبت منك سنة ، م ولا بتأخير القبول عن الإيجاب بل لو وهب من الطفل لزم الولي قبولها في الحال فالقبول شرط ، م وإنما تصح الهبة فيما يباع فكلما يجوز بيعه تجوز هبته من المدير ومعلق العتق بصفة وغيرهما^(٤) ، وكلما لا يجوز بيعه لا تجوز هبته من المستولدة ونحوها^(٥) ، م وهبة الدين ممن عليه إبراء يستغني عن القبول ، وهبته من غير من عليه الدين^(٦) لا يجوز^(٧) ، م والهبة لثواب الآخرة صدقة^(٨) ، م وبالنقل

(١) " وهو " سقط من (ص) .

(٢) انظر النهاية في غريب الحديث ٢/٢٤٩ ، النظم المستعذب ٢/٩٥ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣/١٢٤

(٣) قالوا : لأن هذا غير اللفظ المعهود في العمري ، ولما فيه من التأقيت لجواز موته أو موت زيد قبل موت الموهوب له .

انظر الحاوي الكبير ٧/٥٤٢ ، الغرر البهية ٦/٤٥٦ ، الإقناع ٢/١٧٥ .

(٤) ذكر السيوطي والشريبي بعض ما يستثنى من هذا الضابط ، فراجع ذلك إن شئت في الأشباه والنظائر ص ٤٦٩ ، مغني المحتاج ٣/٥٦٣ .

(٥) استثنى من ذلك عدة مسائل منها صحة هبة نحو حبتين من القمح مع أنه لا يجوز بيعها ، كما ذكر ذلك النووي في المنهاج وزادها ابن الوردي في بهجته ، وقد فصل في المستثنيات من هذا الضابط البكري والسيوطي والشريبي فراجع ذلك إن شئت .

انظر المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥٦٣ و٥٦٤ ، الاعتناء ٢/٧٢٦ و٦٢٧ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٤٥٧ ، الأشباه والنظائر ص ٤٦٩ و٤٧٠ .

(٦) " الدين " سقط من (ص) .

(٧) لأنه غير قادر على تسليمه كحكم بيع الدين لغير من هو عليه .

انظر الوسيط ٤/٢٦٨ ، أسنى المطالب ٢/٤٨٢ ، مغني المحتاج ٣/٥٦٥ .

(٨) انظر فتح العزيز ٦/٣٠٥ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢٠١ ، غاية البيان ص ٣٤٠ .

إكراما هدية^(١) ، م ويكفي فيها^(٢) بعث المهدي م وقبض المهدي إليه ولا يحتاج إلى الإيجاب والقبول اللفظي^(٣) ، م والموهوب يملكه المتهب بالقبض لا بالعقد ، ولا بد للقبض من إذن جديد في القبض ، وإمكان المسير إلى موضعه إن كان في يد المتهب وقد ذكرناه في الرهن^(٤) فإن مات أحدهما بعد الإذن وقبل القبض بطل الإذن ، م وإن مات الواهب قبل القبض خير وارث الواهب في الاقباض ، وإن مات المتهب قبل القبض خير وارث المتهب في القبض ؛ وخير الواهب في الاقباض من وارث المتهب^(٥) ، م ولا عوض على المتهب للواهب لأجل الهبة كما ذكرنا^(٦) (وكرر المصنف المسألة في هذا الباب^(٧))^(٨) ^(٩).

فصل

م ويرجع الأصل من الأب والجد والأم والجددة في الموهوب من الفرع ؛ م مع الزائد المتصل به كالسَّمْن وتعلم الحرفة وكبر الشجرة ؛ دون المنفصل كحمل الحامل عند

(١) انظر المراجع السابقة .

(٢) أي الهدية ومثلها الصدقة ، ولذا لو قال فيهما لكان أولى ليشملهما .

انظر روضة الطالبين ٤/٤٢٨ ، الغرر البهية ٦/٤٦٠ .

(٣) لأنه جرى عليه الناس في سائر الأعصار ، ولذا كانوا يبعثونهما مع الصبيان الذين لاتصح عقودهم .

انظر فتح العزيز ٦/٣٠٨ ، اخلاص النواي ٢/٤٦٦ ، شرح المحلي على المنهاج ٣/١٦٩ .

(٤) انظر باب الرهن في ص ٨٣١ .

(٥) إنما يصح العقد ولا ينفسخ لأنه عقد يؤول إلى اللزوم فلم يبطله الموت كالبيع المشروط فيه الخيار .

انظر المهذب ٣/٦٩٥ ، التهذيب ٤/٥٢٨ ، كفاية الأخيار ص ٤١٧ ، شرح التنبيه ٢/٥٣٨ .

(٦) أي في أول هذا الفصل .

(٧) في الخاوي نسخة المحمودية والتي توجد مصورتها عندي ليس فيها تكرار المصنف للمسألة انظر لوحة

٢٣ أ ، ولعل التكرار المذكور في نسخة الشارح .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٩) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٢/٥٣٦-٥٣٨ ، التهذيب ٤/٥٢٧-٥٣٥ ، المنهاج

مع مغني المحتاج ٣/٥٥٨-٥٦٦ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٧٧-٤٨٢ ، الإرشاد مع فتح

الجواد ١/٦٢٤-٦٢٨ .

الهبة^(١) (إذا كان منفصلاً)^(٢) عند الرجوع^(٣) ، م وإنما يرجع الأصل فيما وهب من الفرع مادام الموهوب في ولايته^(٤) ، م ولو أسقط الأصل حق الرجوع^(٥) ، م أو^(٦) كان الموهوب^(٧) عصيراً فتخلل بعد التخمير^(٨) ، م أو^(٩) عبداً فدبره الفرع ، م أو أرضاً فزرعها ، م أو أمة فزوجها ، م أو (عينا فأجرها)^(١٠) فإن الرجوع لا يسقط بشيء من ذلك^(١١) ، م وكما يرجع الأصل وإن وجد هذه الأشياء من الفرع^(١٢) فكذا البائع يرجع

(١) كلام الشارح هنا يوهم خلاف المراد لأن الحمل المقارن للهبة له حكم المتصل وإن انفصل عند الرجوع ، إلا أن يكون مراده بعد الهبة ، وانظر الحاشية رقم ٣ من هذه الصفحة .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ولدها المنفصل " .

(٣) ذكر الشارح هنا صورة من صور الحكم على الحمل بالانفصال وحكمه بالتفصيل سبق في فصل الخيار من البيع ص ٧١٥ وملخصه : بأنه إن وهبه حاملاً فرجع في هبته رجع فيها حاملاً إن كان الرجوع قبل الوضع أو فيها مع ولدها إن كان بعد الوضع ، وإن وهبه حائلاً ورجع وهي حامل فلا يرجع إلا في الأم سواء رجع وهي لازالت حاملاً أو كان بعد الانفصال ، والصورة المذكورة هي الأخيرة ، وانظر التهذيب ٤/٥٤٢ ، روضة الطالبين ٤/٤٤٣ ، مغني المحتاج ٣/٥٧٠ .

(٤) أي في ولاية الفرع .

(٥) لتعلق حق الأصل بالعين فيدوم بدوام بقائها في ولاية الفرع .

انظر الغرر البهية ٦/٤٦٥ ، فتح الجواد ١/٦٢٩ .

(٦) في (ص) : " فإنه لا يسقط ، م وكذا لو " .

(٧) نهاية اللوحة (١٤٣) من (ص) .

(٨) في (ص) : تكررت عبارة " وكذا لو كان الموهوب عصيراً فتخلل بعد التخمير " ، وفيها زيادة قوله " فإن الرجوع لا يسقط " في كلتا العبارتين ، قال النووي في روضة الطالبين ٤/٤٤٤ : ولو كان الموهوب ثوباً فصبغه الابن رجع في الثوب والابن شريك بالصبغ ولو قصره أو كانت حنطة فطحنها أو غزلاً فنسجه فإن لم تزد قيمته رجع ولا شيء للابن وإن زادت فالابن شريك اهـ بتصرف .

(٩) في (ص) : " وكذا لو كان الموهوب " .

(١٠) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ممكن الإجارة فأجره " .

(١١) لبقاء ولاية الفرع عليه لكن يبقى الزواج ولا يفسخ ومثله الإجارة .

انظر التهذيب ٤/٥٤١ ، روضة الطالبين ٤/٤٤٢ ، فتح الجواد ١/٦٢٩ .

(١٢) نهاية الوجه (٢٧٥) من (ط) .

إلى المبيع بعيب الثمن وإن وجد من المشتري هذه الأشياء ^(١) .

م ولو انفك الرهن عن الموهوب فإن الأصل يرجع فيه ولا يرجع قبله ؛ هذا إذا كان المرهون مقبوضا فإن لم يقبض لم يتوقف الرجوع على الانفكاك ، م وكذا إن انفكت الكتابة ، م لا إن زال ملكه ^(٢) ولو إلى ابنه وعاد إليه ^(٣) ، م أو كان ^(٤) الموهوب بذرا فزرعه الفرع فنبت ^(٥) م أو كان ^(٦) ييضا فتفرخ في يد الفرع لم يرجع الأصل ^(٧) فيه ^(٨) ، م وإنما يرجع الأصل بقوله : رجعت فيه ، م أو رددته إلى ملكي ، م أو نقضت الهبة ، م لا يبيع الأصل الموهوب ^(٩) م ولا باعتاقه م ولا بوطئه فإن الرجوع لا يحصل بشيء من ذلك ^(١٠) ^(١١) .

(١) في (ص) زيادة قوله : " فلو باع عصيرا بثوب فتخلل بيد المشتري بعد التخمير ، أو جارية فدبرها أو زوجها أو أجرها ، أو أرضا فزرعها ووجد البائع بالثوب عيبا فرده إلى المشتري استرد المبيع ولم يتمتع الرجوع إلى المبيع بحدوث هذه الأشياء فيه " ، وإعادة التمثيل هنا يُقصد به استثناء اسقاط الرجوع بعد ثبوته في البيع فإنه ليس له الرد بخلاف الهبة ، وانظر اختلاص النواوي ٤٦٧/٢ و٤٦٨ ، الغرر البهية ٤٦٦/٦ .

(٢) أي الفرع .

(٣) في (ص) زيادة قوله : " فإنه لا يرجع إليه " ، وإنما لا يرجع الأصل فيه لأن هذا الملك غير مستفاد منه حتى يزيله ويرجع فيه . انظر التهذيب ٥٤١/٤ ، الإقناع ١٧٤/٢ ، نهاية المحتاج ٤٢١/٥ .

(٤) في (ص) : " وكذا لو كان " .

(٥) في (ص) زيادة قوله : " لم يرجع الأصل فيه " .

(٦) في (ص) : " وكذا لو كان الموهوب " .

(٧) " الأصل " سقط من (ص) .

(٨) إنما لا يرجع في الصورتين لاستهلاك الموهوب وتغيره بعد تملكه تملكنا صحيحا .

انظر فتح العزيز ٣٢٧/٦ ، مغني المحتاج ٥٧٠/٣ ، فتح المعين مع ترشيح المستفيدين ص ٢٦١ .

(٩) في (ص) زيادة قوله : " من غيره " .

(١٠) لكمال ملك الفرع فلم يقو الفعل على إزالته به .

انظر تحفة المحتاج ٢٠٤/٨ ، فتح المعين مع اعانة الطالبين ١٥٠/٣ .

(١١) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٣٢١-٣٢٨ ، التهذيب ٥٣٧/٤ و٥٤٠-٥٤٣ ،

المنهاج مع شرح المحلي ١٧١/٣-١٧٣ ، البجة الوردية مع الغرر البهية ٤٦٣-٤٦٨ ، فتح المعين مع

اعانة الطالبين ١٤٩/٣-١٥١ .

باب اللَّقْطَةِ^(١) وَاللَّقِيطِ^(٢)

م (اللَّقْطَةُ بفتح القاف ، وقيل بإسكانها^(٣) : الشيء الملقوط)^(٤) ، لحر الكل م وحر البعض م والمكاتب اللَّقْط لا لغيرهم^(٥) ؛ سواء كان مسلما أو ذميا ، عدلا أو فاسقا ، بالغيا أو صبيا ، م وإنما يجوز لقط ما ضاع عن مالكة بسقوط [م]^(٦) أو بغفلة سواء كان الضائع جمادا أو حيوانا آدميا أو غير آدمي ، وسواء وجد في شارع أو مسجد أو موات في دار الإسلام أو دار الحرب إن كان فيها مسلمون ، وإن لم يكن فيها مسلمون (فهو في^(٧)) فأربعة أحماسه للواجد والخمس لأهل الخمس ، وإن لم يَضِيع عن مالكة بسقوط أو غفلة كأن أُلقت الريح ثوبا في داره أو أُلقي رجل [١٩٦] دراهم إلى إنسان في هربه أو مات مورثه عن ودائع ولم يعرف الوارث أربابها فهو مال ضائع يحفظه أبدا ولا يملك ، م ومثال اللقطة :

(١) اللَّقْطَةُ : الشيء الذي تجده ملقى على الأرض فتأخذه من اللقط وهو : الأخذ .

انظر الزاهر ص ٣١٢ و ٣١٣ ، النظم المستعذب ٧٤/٢ ، المصباح المنير ص ٥٥٧ .

واصطلاحا : هو ما وجد من حق - لغير حربي - ضائع محترم وليس بمحرز ولا ممتنع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه .

انظر فتح الجواد ٦٣٠/١ ، الإقناع ١٧٦/٢ ، نهاية المحتاج ٤٢٦/٥ .

(٢) اللقِيط : هو الصبي المنبوذ الملقوط .

انظر الزاهر ص ٣١٣ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٩/٢/٣ ، المصباح المنير ص ٥٥٧ .

واصطلاحا : طفل ينبذ بنحو شارع لا يعرف له مدع ولا كافل .

انظر الغرر البهية ٥٠٨/٦ ، تحفة المحتاج ٢٥٥/٨ ، الإقناع ١٨٦/٢ ، معجم لغة الفقهاء ص ٣٦٢ .

(٣) والمشهور واللغة الفصيحة هي فتحها قال الفيومي : ومنهم من يعد السكون من لحن العوام .

انظر النظم المستعذب ٧٤/٢ ، تهذيب الأسماء واللغات ١٢٨/٢/٣ و ١٢٩ ، المصباح المنير ص ٥٥٧ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) يخرج بذلك الرقيق غير المكاتب كتابة صحيحة .

(٦) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٢٣ أ [.. ما ضاع بسقوط أو غفلة ..] .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الدين م إذا لم يكن بضرب الجاهلية بأن كان بضرب الإسلام أو لم يكن بضرب الإسلام ولا بضرب الجاهلية فإن كان بضرب الجاهلية فهو ركاز^(١) ، م ويستثنى من لقط ما ضاع لقط [المميز]^(٢) من العبد والأمة إذا كان الزمان زمان أمن ، فإن كان غير مميز أو كان مميزا والزمان زمان نهب جاز أخذه .

م وندب للواجد اللقط إن أمن الخيانة فيه^(٣) ، م وكذا ندب الإشهاد على اللقط م مع تعريف شيء من أوصافه للشاهد ولا يذكر جميع الأوصاف^(٤) ، م ويجوز اللقط للحفظ ، [م]^(٥) ولا تعريف على الملقط بالنداء إذا أخذه للحفظ (في أحد الوجهين ، وبه قطع الأكثرون^(٦) ، والثاني : يجب ، وهو اختيار الإمام^(٧))

(١) سبق الكلام عن الركاز في باب الزكاة ص ٤١٨ .

(٢) في الأصل : " المهر " .

(٣) قال ابن حجر والرملي : بل قال جمع : يكره تركه لثلاث تقع في يد خائن اهـ ، قال ابن حجر : وقال جمع : بل نقل عن الجمهور الوجوب إن غلب على ظنه ضياعها لو تركها وجب وإلا فلا واختاره السبكي نعم خص الغزالي بما إذا لم يكن عليه تعب في حفظها اهـ واعتمد ذلك جمع من المتأخرين أيضا كالشربيني والرملي والشيراملسي .

انظر تحفة المحتاج ٢١٣/٨ ، مغني المحتاج ٥٧٨/٣ ، غاية البيان ص ٣٤٢ و ٣٤٣ ، نهاية المحتاج مع حاشية الشيراملسي ٤٢٧/٥ .

(٤) إنما يندب الإشهاد على اللقط وذكر بعض الأوصاف ليأمن تملكه له في غير وقته أو تملك وارثه له بعد موته ، ولا يذكر جميع الأوصاف لثلاث يتوصل كاذب إليها .
انظر الغرر البهية ٤٧٧/٦ و ٤٧٨ ، مغني المحتاج ٥٧٨/٣ و ٥٧٩ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لراحة ٢٣ [للحفظ ولا تعريف عليه إذا] .

(٦) كذا ذكر الرافعي والنووي في المنهاج ، قلت : ممن قطع بهذا الشيرازي في المذهب ووجهه أن التعريف إنما يلزم لتحقيق شرط التملك .

انظر المذهب ٦٣٦/٣ ، فتح العزيز ٣٦٢/٦ و ٣٦٣ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٨٢/٣ .

(٧) نقله عنه الرافعي انظر فتح العزيز ٣٦٢/٦ .

والغزالي^(١) ^(٢).

م ويجوز اللقط أيضا للتملك ، م ولا يجوز للتملك لقط الممتنع من صغار السباع بقوته كالخيل ، أو عدوه كالظبي ، أو طيرانه كالحمام م في المفازة ، فلو [وُجِدَ هذا الممتنع]^(٣) في العمران يجوز أخذه للتملك^(٤) ، م ولا يجوز للتملك أيضا لقط أمة تحل للملتقط ، م ولا لقط الموجود بحرم مكة^(٥) ، م ولا إن أخذ الملتقط الملقوط للخيانة^(٦) ، م ويجوز تملك الملقوط حالا إن لم يتمول كحبة أو حبتين من الزبيب ، م ويجوز تملك ما يقل من الملقوط يتمول إن عرفه الملتقط بقدر ما يليق به^(٧) م مع ذكر بعض الصفات ، م وعلى الملتقط^(٨)

(١) انظر الوجيز مع فتح العزيز ٣٦١/٦ ، ووجهه أن عدم التعريف كتمان يفوت الحق على صاحبه ، وهذا الوجه صححه البغوي وقواه النووي واختاره في زوائد الروضة ، وحزم به ابن المقرئ في الإرشاد وشرحه ونقله عن تصحيح الأذرع ، واعتمده الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي .
انظر التهذيب ٥٤٧/٤ ، روضة الطالبين ٤٧٣/٤ ، الإرشاد مع خلاص النواوي ٤٧١/٢ و٤٧٣ و٤٧٥ ، المنهج مع فتح الوهاب ٢٦٣/١ ، فتح الجواد ٦٣٢/١ ، مغني المحتاج ٥٨٦/٣ ، نهاية المحتاج ٤٣٨/٥ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في الأصل و (ظ) : " أخذه للحفظ أو وجده " . وإنما أثبت ما في (ص) لأن عبارة الأصل و (ظ) توهم أن من قصد أخذه للحفظ جاز أخذه للتملك وذلك غير مراد للتناقض ، والمراد بجواز أخذه للتملك ما لو وجده في العمران فتكون العبارة الأولى لا محل لها والله أعلم .

(٤) لأن هذا الممتنع يضيع بامتداد الخونة إليه بخلاف المفازة فإن طروق الناس بها لاتعم ، ولأنه لايجد في العمران مايكفيه غالبا .

انظر الحاوي الكبير ٢٦/٨ ، فتح العزيز ٣٥٤/٦ ، خلاص النواوي ٤٧٢/٢ .

(٥) في (ص) : " فإنه لايجوز أخذه أيضا " ، أي للتملك أما أخذها للحفظ فجائز .

(٦) في (ص) : " فإنه لايجوز أيضا للتملك " .

(٧) وذلك بأن يعرفه إلى زمن يظن في مثله أن فاقده يعرض عنه غالبا ويختلف ذلك باختلاف المال .

انظر فتح العزيز ٣٦٥/٦ ، المنهاج مع شرح المحلي ١٨٥/٣ ، الإقناع ١٨٠/٢ .

(٨) في (ص) : " للتملك " .

مؤن التعريف من وقت قصد التملك (سواء التقطه^(١) أولاً يقصد التملك أو يقصد الحفظ ثم^(٢)/ بدا له التملك ، أو لم يقصد شيئاً ثم بدا له التملك)^(٣) ، م ويجوز تملك غير ما يقل - وهو الذي يعظم أسف صاحبه عليه^(٤) - إن عرف سنة (من وقت قصد التملك ، ولا يعتد بما عرف من قبل ، م ولتكن السنة)^(٥) متصلة (بقصد التملك في أحد الوجهين وهو اختيار المصنف^(٦) ، والثاني : أنه لا تجب المبادرة في التعريف بل المعتبر تعريف سنة متى كان وهو أشبه بما أورده المعظم^(٧) .

ولا يكفي تعريف سنة متفرقة في أحد الوجهين وبه قطع الإمام^(٨) ، والثاني : يكفي بأن

(١) في (ظ) : " التقطه له " .

(٢) نهاية الوجه (٢٧٦) من (ظ) .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) : " صاحبه إليه " ، وانظر فتح العزيز ٣٦٥/٦ ، روضة الطالبين ٤٧٤/٤ ، نهاية المحتاج ٤٤١/٥ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) أي في الخاوي الصغير حيث يقول في لوحة ٢٢٣ أ : [ولغيره سنة متصلة] ، وهو ظاهر اختيار الغزالي في الوجيز دون الوسيط فقد ذكر الوجهين دون ترجيح ، واقتصر عليه الشارح في تيسيره وابن الوردي في بهجته ووجهه : أن في التأخير إضرار ونوع كتمان والعثور على المالك في ابتداء الضياع أقرب .

انظر الوسيط ٢٩٦/٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٣٦١/٦ ، تيسير الخاوي لوحة ١٠٠ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٤٨٧/٦ .

(٧) كذا قال الرافعي في فتح العزيز ٣٦١/٦ ، وهو ظاهر اختيار الرافعي في الموضع المذكور وصححه النووي وابن المقرئ والأنصاري ، وكل من صحح أنه يكفي بسنة متفرقة يلزمه تصحيح هذا كما سيأتي في المسألة الآتية .

انظر روضة الطالبين ٤٧١/٤ ، اخلاص النواي ٤٧٦/٢ ، الغرر البهية ٤٨٨/٦ .

(٨) نقله عنه الرافعي في فتح العزيز ٣٦٢/٦ ، ووجهه : أن المفهوم من السنة التوالي كما لو حلف لا يكلم زيدا سنة ولأنه إذا فرق لم تظهر فائدة التعريف ، انظر المصدر السابق وتحفة المحتاج ٢٤٢/٨ .

يعرف شهرين مثلاً ويترك شهرين وهكذا وهو الذي أورده العراقيون والرويانى^(١) .

م والتعريف^(٢) في كل يوم مرتين طرفي النهار ، [م]^(٣) ثم في كل يوم مرة ، م ثم في كل أسبوع مرة أو مرتين^(٤) ، [م]^(٥) ثم في كل شهر بحيث لا ينسى أنه تكرر لما مضى ، م ويكون التعريف في بلد اللقط م وفي أي بلد كان إن وجدته في صحراء قُرب منها أو بُعد إذا كان ذلك البلد مقصده^(٦) .

فصل

م والملقوط أمانة في يد الملتقط إذا أمسكه ما لم يملكه سواء أخذه للحفظ ابتداء ثم بدا

(١) نقله عنهم الرافعي في فتح العزيز ٣٦٢/٦ ، ومن اختاره الماوردي والشيرازي في التنبيه والبغوي وصححه النووي في المنهاج وقطع به ابن المقري في الإرشاد قالوا : كما لو نذر صوم سنة فإنه يجوز تفريقها . انظر الخاوي الكبير ١٣/٨ ، التنبيه ص ١٩٣ ، التهذيب ٥٤٩/٤ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٥٩٠/٣ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٤٧١/٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) " م " مثبت من (ص) لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٣ أ [كل يوم مرتين ثم مرة] .

(٤) لم يبين الشارح كالروضة وأصلها المدة في تعريفها كل أسبوع مرة أو مرتين كما لم يبين المدة قبل ذلك وقد أطل في ذكر اختلاف فقهاء الشافعية في ذلك الشهاب الرملي في حاشية الروض والذي اعتمده ابن حجر والرملي أنه يعرفها في الأسبوع الأول كل يوم مرتين طرفي النهار كما قال البغوي ثم في كل يوم مرة أسبوعاً آخر ثم في كل أسبوع مرة أو مرتين إلى مضي سبعة أسابيع ثم في كل شهر بقية المدة ، وهذه المدد المذكورة تقريبية ومستحبة لا واجبة ، والضابط هو ما ذكره الشارح بحيث لا ينسى أن الأخير تكرير للأول .

انظر التهذيب ٥٤٩/٤ ، حاشية أسنى المطالب ٤٩٢/٢ ، فتح الجواد ٦٣٣/١ ، نهاية المحتاج ٤٤٠/٥ .

(٥) " م " مثبت من غير الأصل لقوله في الخاوي الصغير لوحة ٢٣ أ [ثم في كل شهر] .

(٦) انظر مسائل الفصل في التنبيه مع شرح السيوطي ٥١١/٢-٥١٥ ، روضة الطالبين ٤٥٢/٤-٤٥٥ و٤٥٩ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٥ و٤٦٧-٤٧٣ و٤٧٦ ، الغاية القصوى ٦٥٩/٢-٦٦٥ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٦٣٠/١-٦٣٣ ، المنهج مع فتح الوهاب ٢٦١/١-٢٦٣ .

له التملك ، أو أخذه للتملك ثم بدا له الحفظ ، أو استمر قصد التملك وعرفها سنة من وقت قصد التملك ولم يملك بعد السنة ^(١) ، م وإن قصد الخيانة بعد الأخذ للحفظ أو التملك فإنه يكون أمانة أيضا ما لم يملكه ، وإن قصد الخيانة عند الأخذ فهو مضمون عليه ، م وثمن الملقوط أيضا أمانة إذا باعه الملتقط ، وإنما يجوز له بيعه إذا كان حيوانا سواء كان مما يمتنع من صغار السباع ^(٢) ، أو لا يمتنع منها كالكسير والغنم والجدحش ^(٣) ، أو كان مما يفسد ولا يمكن إبقاؤه كالهريسة والرطب الذي لا يتتمر ، أو يمكن ^(٤) إبقاؤه بالمعالجة والتجفيف وكان الحظ للمالكه في بيعه رطبا ، أو لم يكن ولكن احتاج إلى بيع بعضه لصرف ثمنه في مؤنة التجفيف ولم يتبرع بالإفناق أحد ، م وإنما يبيع بإذن الحاكم [م] ^(٥) إن كان هناك حاكم أما إذا لم يكن حاكم فيستقل ببيعه ^(٦) ، م وله أن يأكل الملقوط إن كان مما يفسد ولم يمكن تجفيفه كالهريسة والرطب الذي لا يتتمر والبقول ، م كالشاة ونحوها مما لا يمتنع من صغار السباع كالكسير فإن له أن يأكلها إذا وجدها في الصحراء ، وليس له أكلها إن وجدها في العمران عند الأكثرين ^(٧) .

(١) في (ص) : " فإنه يكون أمانة في يده حتى يملكه " .

(٢) أي وجاز له التقاطه كزمن نهب أو كان وجدته في العمران كما بين ذلك الشارح في الفصل السابق .

(٣) الجدحش : هو ولد الحمار الأهلي والوحشي حين تضعه أمه إلى أن يفطم من الرضاع .

انظر فقه اللغة ص ٨٥ ، مختار الصحاح ص ٩٣ ، لسان العرب ٦/٢٧٠ .

(٤) في الأصل : " أو لا يمكن " .

(٥) "م" مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لوحة ٢٣ أ [إن باع بالحاكم إن كان] .

(٦) لأنه نائب عن المالك في الحفظ فكذا في البيع .

انظر فتح العزيز ٦/٣٥٦ ، اخلاص الناوي ٢/٤٧٨ .

(٧) نقله عن تصحيح الأكثرين الرافي كذلك ، ومن صرح بعدم الأكل في العمران الشيرازي وهو مفهوم

كلام الماوردي وذلك لسهولة البيع فيه بخلاف الصحراء فقد لا يجد من يشتريها ويشق النقل إلى

العمران ، والوجه الثاني في المسألة جواز أكلها كما في الصحراء ذكر هذا الوجه البغوي مع ما يقابله

دون عزو أو ترجيح وعزاه الرافي لأبي حامد .

انظر الحاوي الكبير ٨/٢٦ ، المهذب ٣/٦٤٣ و ٦٤٤ ، التهذيب ٤/٥٥٧ ، فتح العزيز ٦/٣٥٥ .

وقوله في الخاوي : ويأكله إن فسد كالشاة^(١) / أو في الصحراء^(٢) معناه ظاهر لو حذفت أو ، وأما مع إثباتها فيحتمل أن يكون معناه كالشاة فإن له أن يأكلها في الصحراء والعمران إذا كانت مما تفسد لمرض ونحوه وفي الصحراء إذا لم تفسد^(٣) .

فالحاصل أنه إن وجد الحيوان في العمران^(٤) فهو مخير بين أمرين : بين الإمساك والتعريف والتملك ، وبين البيع وحفظ الثمن والتعريف [١٩٧] لتملك الثمن^(٥) ، وليس له الأكل ، وإن وجد في الصحراء وكان مما لا يمتنع من صغار السباع فهو مخير بين الأمرين المذكورين وبين الأكل إن كانت مأكولة ويغرم قيمتها إن ظهر مالكتها^(٦) ، وإن كان الملقوط مأكولاً يفسد ولم يمكن تخفيفه فهو مخير بين بيعه^(٧) / وحفظ ثمنه ، وبين تملكه في

(١) نهاية اللوحة (١٤٤) من (ص) .

(٢) انظر الخاوي الصغير لوحة ٢٣ أ .

(٣) هذا الاحتمال الذي ذكره الشارح جرى عليه في التيسير ، وقد نقل هذا الاحتمال الأنصاري وابن حجر ولم ينسباه للشارح ولا لغيره وسكتا عليه ، قال ابن المقري : ولعلّ لفظة "أو" غلط من الناسخ ومع حذفها يزول الإشكال .. ثم نقل كلام الشارح في التيسير وقال : وهذا الذي قاله صحيح في نفسه ، قلت : وحمل كلام الخاوي على الصحيح من المذهب أولى من تخطئته . انظر تيسير الخاوي لوحة ١٠٠ ، اخلاص الناوي ٤٧٨/٢ ، الغرر البهية ٤٩٣/٦ و ٤٩٤ ، فتح الجواد ٦٣٤/١ .

(٤) المراد بالعمران الشوارع والمساجد ونحوها لأنها مع الموات هي محال اللقطة .

انظر روضة الطالبين ٤/٤٦٩ ، فتح الوهاب ١/٢٦٢ و ٢٦٣ .

(٥) هذا التخيير ليس للتشهي بل عليه فعل الأحظ فإن استويا في الأحظية فالخصللة الأولى أولى من الثانية لأنه يحفظ العين على صاحبها .

انظر المذهب ٣/٦٤٢ ، أسنى المطالب ٢/٤٩٠ ، فتح الجواد ١/٦٣٤ ، نهاية المحتاج ٥/٤٣٥ .

(٦) واخصلتان الأوليان أولى من الثالثة لأنه بالأكل يستبيحها قبل الحول بخلاف البيع فإنه لا يملك الثمن إلا بعد الحول فالبيع أشبه بأحكام اللقطة .

انظر المذهب ٣/٦٤٢ ، التهذيب ٤/٥٥٧ ، روضة الطالبين ٤/٤٦٥ ، الغرر البهية ٦/٤٩١ .

(٧) نهاية الوجه (٢٧٧) من (ظ) .

الحال وأكله ويغرم قيمته إن ظهر مالكة سواء وجدته في العمران أو في الصحراء ، (م وإن كان مأكولا يمكن^(١) تخفيفه فهو مخير بين أن يبيعه حيث جوزنا البيع ويحفظ ثمنه ، أو تخفيفه^(٢))^(٣) .

م ويلتقط للاختصاص بالكلب^(٤) إن عُرِف أيضا سنة ، م وينقل القاضي الملقوط من الفاسق الملتقط إلى عدل ليحفظه ، م ويشرف العدل على الفاسق الملتقط في التعريف ، م وينقل الولي الملقوط من الصبي الملتقط إلى نفسه ، م ويعرفه الولي لئتملكه للصبي م حيث يجوز له الاستقراض له ، م وإن قصر الولي في النقل منه وتلف في يد الصبي أو أتلفه ضمنه الولي ، م وضمن الصبي إن أتلفه من غير تقصير الولي ، م لا إن تلف في يده من غير تقصير الولي فإنه لا ضمان على أحد^(٥) .

فصل

م والعبد ليس له الالتقاط إلا أن يقول له السيد : إذا وجدت ضالة ائتني بها^(٦) ، وإذا لم يكن له الالتقاط وأخذ شيئا ولم يعلم السيد به حتى أتلفه أو تلف مفرطاً أو غير مفرط يكون الضمان في رقبته ، م وأخذ السيد وغيره الملقوط من العبد

(١) في الأصل : " لا يمكن " .

(٢) أي إن كان أحظ للمالك كما سبق قريبا في أول هذا الفصل .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ظ) : " الكلب " ، والمراد بالكلب المنتفع به مما يعد محترما كما سبق ذلك في باب التيمم ومثله مالا يعد مالا كجلد ميتة أو خمر محترمة فالانتفاع بها كالمملك في غيرها .

انظر الوسيط ٤/٢٩٠ ، أسنى المطالب ٢/٤٨٩ و ٤٩٥ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٣/١٨١ .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/٢٨٤ و ٢٨٨-٢٩٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٥٧٩ و ٥٨٠ و ٥٨٤-

٥٨٧ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٨٨-٤٩١ و ٤٩٣ ، الإقناع ٢/١٧٧ و ١٧٨ و ١٨٢-١٨٤ .

(٦) نقل استثناء الشارح هذه المسألة من اطلاق الحاي - عدم التقاط العبد - ابن المقرئ في اخلاص

الناوي ٢/٤٨٠ ، وأقره .

التقاط الآخذ^(١) م^(٢) مسقط للضمان عن رقبة العبد ، م كتقرير السيد الملقوط في يد العبد إن كان أميناً^(٣) ؛ فإن التقرير مسقط للضمان عن رقبته أيضاً ، م وإن لم يكن أميناً فالتقرير في يده تعد موجب لتعلق الضمان برقبته وسائر أموال السيد ، م كما أن إهمال السيد وهو ترك التقرير والأخذ منه^(٤) موجب لتعلق الضمان برقبة العبد وسائر أموال السيد حتى لو هلك العبد لا يسقط الضمان ، ولو أفلس السيد يقدم صاحب اللقطة في العبد على سائر الغرماء .

م وتعين على الملتقط رد الملقوط حيث بقي إلى مالكة إن لم يملكه م مع الزوائد^(٥) المتصلة والمنفصلة (دون أرش العيب^(٦))^(٧) ، م وتعين رده إن [تملك]^(٨) مع أرش العيب بعد^(٩) التملك ، م ومع الزوائد المتصلة دون المنفصلة^(١٠) ، م وإنما يتعين الرد [ببينة]^(١١) يقيمها المالك على أنها ملكه ، م وجاز الرد بظن الملتقط صدق الطالب بالوصف ويجب الرد

(١) أي كالتقاط الآخذ ابتداء وذلك لأن يده إذا لم تكن يد التقاط كان الحاصل فيها ضائعاً .

انظر فتح العزيز ٣٤٤/٦ ، الغرر البهية ٥٠١/٦ ، فتح الجواد ٦٣٥/١ .

(٢) " م " سقط من (ظ) .

(٣) في (ص) : " أميناً غير خائن " .

(٤) أي وترك الأخذ منه .

(٥) في (ص) : " بالزوائد " .

(٦) أي الحادث دون تقصير منه ؛ لأن يد الملتقط إن لم يملك يد أمانة كما سبق في الفصل الماضي وحكم

الزوائد في يد الأمين سبق الكلام عليها في ص ٧٣٤ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في الأصل : " إن لم يملك " .

(٩) في هامش (ظ) : أي الحادث بعد التملك .

(١٠) لأنها حدثت في ملكه ، وقد سبق بيان ذلك مفصلاً في الرد بالعيب ص ٧١٥ .

(١١) " ببينة " مثبت من غير الأصل .

إذا علم صدقه ، م وتعين رد قيمة يوم التملك في القيمي^(١) ، ورد المثل في المثلي إن تلف الملقوط^(٢) .

فصل^(٣)

م ولقط طفل فرض كفاية سواء فيه المميز وغير المميز بخلاف البالغ^(٤) ، م هذا إن نبذ^(٥) ؛ بأن وضع الطفل في الطريق ؛ بخلاف من لم ينبذ فإنه في حضانة الأب أو الجد أو الوصي أو القاضي فلا يلتقط^(٦) ، م والإشهاد على اللقط فرض^(٧) ، م وكذا حضانته فرض كفاية ، م وإنما تثبت أهلية^(٨) لقط الطفل المنبوذ وحضانته لحرم مسلم م عدل م رشيد ؛ سواء فيه الذكر والأنثى الغني والفقير ؛ بخلاف العبد والمكاتب والكافر والفاسق والسفيه ، م

(١) اعتبرت قيمة يوم التملك لأنه يوم دخوله في ضمانه .

انظر أسنى المطالب ٢/٤٩٤ ، فتح الجواد ١/٦٣٥ ، غاية البيان ص ٣٤٤ .

(٢) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٨/١٧-٢٠ و ٢٣ و ٢٤ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٣٤٣-٣٤٦ و ٣٧١-٣٧٤ ، كفاية الأخيار ص ٤٢٦ و ٤٢٨ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٥٠١-٥٠٨ .

(٣) هذا الفصل وما بعده في أحكام اللقيط .

(٤) ذكر الطفل هنا للغالب وإلا فالمميز والبالغ المجنون يلتقطان لاحتياجهما إلى التعهد .
انظر أسنى المطالب وحاشيته ٢/٤٩٦ ، تحفة المحتاج ٨/٢٥٥ ، حاشية البيجوري ٢/١١١ .

(٥) نبذه في الغالب إما لكونه من فاحشة خوفا من العار ، أو للعجز عن مؤنته .
انظر الحاوي الكبير ٨/٣٤ ، مغني المحتاج ٣/٥٩٨ .

(٦) لكن لو وجد في مغارة أو مضیعة وجب أخذه ليرده إلى حاضنه .
انظر روضة الطالبين ٤/٤٨٤ ، الغرر البهية ٦/٥٠٩ .

(٧) لئلا يسترق ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له أكثر من المال ، ومتى ترك الإشهاد لم يثبت له عليه ولاية الحضانة وجاز نزعه منه .

انظر الوسيط ٤/٣٠٣ ، فتح العزيز ٦/٣٧٨ و ٣٧٩ ، نهاية المحتاج ٥/٤٤٧ .

(٨) " أهلية " سقط من (ص) .

واللقط من القن م والمكاتب بإذن السيد لقط السيد^(١) ، م وللکافر لقط المحکوم بکفره دون المحکوم بإسلامه وسيأتي بيانهما إن شاء الله تعالى^(٢) .

م وقدم من المتنازعين في حضانة الطفل من سبق إلى أخذه ، م فإن تساويا في عدم السبق يقدم منهما الغني على الفقير^(٣) ، م وظاهر العدالة على مستورها ، م فإن تساويا في^(٤) / ذلك^(٥) قدم منهما من خرجت قرعته^(٦) ، ولا يجوز لمن خرجت قرعته ترك الطفل إلى الآخر ؛ كما لا يكون للمنفرد بأخذه (ذلك ، أما لو ترك حقه قبل القرعة فينفرد به الآخر)^(٧) ؛ هذا إذا تنازعا بعد الأخذ ، فإن تنازعا قبله جعله الحاكم عند من يراه منهما أو من غيرهما ، م ويجوز أن ينقل اللقيط الذي وجد في بادية منها إلى قرية ، م وأن ينقل من وجد في بادية أو قرية منهما إلى بلد ، م لا أن ينقل من القرية والبلد إلى البادية ، ومن البلد إلى القرية^(٨) ، م ويجوز أن ينقل من كل واحدة من البادية والقرية والبلدة إلى مثله .

(١) أي كاللقط الصادر من السيد ، والصحيح عدم صحة التقاط المكاتب ولو بإذن السيد لاستقلاله ولا يكون الالتقاط له لنقصه ؛ لكن لو قال له السيد : التقط لي فالتقطه بالنيابة عنه صح كوكيله في الاحتطاب وغيره . انظر روضة الطالبين ٤/٤٨٥ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٢/٤٨٢ و٤٨٣ ، فتح الوهاب ١/٢٦٤ ، الإقناع ٢/١٨٦ .

(٢) انظر أول الفصل القادم .

(٣) قال الرملي في نهاية المحتاج ٥/٤٤٩ : ولا عبرة بتفاوتهما في الغنى إلا أن يتميز أحدهما بنحو سخاء وحسن خلق كما بحثه بعضهم .

(٤) نهاية الوجه (٢٧٨) من (ظ) .

(٥) في (ص) : " في كل ذلك " .

(٦) إنما يقرع بينهما لاستواء حقهما ولا يهايا بينهما لما فيه من الإضرار باللقيط ولا يترك في يدهما لتعسر الاجتماع على الحضانة .

انظر المهذب ٣/٦٥٨ ، التهذيب ٤/٥٧٢ ، مغني المحتاج ٣/٦٠٠ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) إنما لا ينقل من البلد إلى القرية والبادية ولا من القرية للبادية لخشونة عيشهما وفوات العلم بالدين =

م ويحفظ الملتقط مال اللقيط م استقلالاً من غير مراجعة فيه إلى القاضي ، م وإذا وُجد اللقيط في دار فالدار له ، م وكذا الموضوع له^(١) مما غطي به وغيره ، م وكذا الموضوع تحته من الفرش وغيره ، وكذا الدابة التي عنانها بيده أو مشدودا به ، وما شد عليه من المال وما في جيبه وما وقف أو أوصى به له يكون ملكه^(٢) ، م لا الموضوع بقربه ، م ولا المدفون [١٩٨] تحته فإنه ليس ملكه ؛ وإن وُجد رقعة مكتوب فيها [أن]^(٣) تحته دفينا وأنه له^(٤) ، م وينفق الملتقط على اللقيط من ماله م بإذن القاضي إن كان هناك قاض وأمكن مراجعته فإن أنفق عليه منه بغير إذنه ضمنه ، م وينفق عليه منه بالإشهاد إن لم يمكن مراجعة القاضي فإن أنفق من غير إشهاد ضمنه ، م ثم إن لم يكن له مال فينفق القاضي عليه من بيت المال (من سهم المصالح م)^(٥) إن كان فيه مال ، م فإن لم يكن فيه مال (أو كان هناك ما هو أهم)^(٦) فيستقرض القاضي من أغنياء البقعة^(٧) عليه ، وما يستقرض عليه يقضى من مال سيده إن ظهر رقيقا ، ومن ماله إن كان حرا أو ظهر له مال أو اكتسبه ، ومن مال من تجب عليه

= والصنعة غالبا ؛ لكن لو قربتا بحيث يسهل المراد منهما جاز النقل إليهما لانتفاء العلة .

انظر فتح العزيز/٦/٣٨٦ ، تحفة المحتاج/٨/٢٦٢ ، الإقناع/٢/١٨٧ .

(١) في (ص) : " عليه " .

(٢) وذلك لأن له يدا واختصاصا كالبالغ والأصل فيه الحرية ما لم يعرف غيرها كما سيأتي في الفصل القادم .

انظر روضة الطالبين/٤/٤٩٠ ، كفاية الأخيار ص ٤٣١ ، شرح المحلى على المنهاج/٣/١٩٠ .

(٣) في الأصل : " أو " .

(٤) محل الحكم بأن الموضوع بقربه أو المدفون تحته ليس له إذا لم يحكم بأن المكان الذي وجدت فيه ملكا له وإلا كان له تبعا للمكان .

انظر الغرر البهية/٦/٥١٨ ، فتح الجواد/٦/٦٣٧ ، مغني المحتاج/٣/٦٠٣ .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) التخصيص هنا بأغنياء البقعة ليس قيدا بل لأنه الأيسر ، ولذا تركه ابن الوردي في منظومته .

انظر البهجة الوردية مع الغرر البهية/٦/٥١٩ ، فتح الجواد/١/٦٣٧ .

نفقته إن لم يظهر له مال ، وإلا فيقضيه الحاكم^(١) / من سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين كما يراه^(٢) .

فصل

م واللقيط محكوم بإسلامه إن وجد حيث سكن مسلم ولو كانت الدار دار حرب^(٣) ، ولا فرق في الساكن بين الأسير والتاجر وغيرهما ، وإن لم يسكن بها مسلم حكم بكفره وإن كان يجتاز بها المسلمون ، م وإن استلحقه ذمي بلا بينة على النسب بعد الحكم بإسلامه^(٤) فإنه يحكم بإسلامه أيضا وإن لحقه^(٥) ، فإن أقام الذمي بينة على نسبه حكم بكفره^(٦) ، م كما إن كل طفل (أو مجنون - سواء بلغ مجنوننا أو بلغ عاقلا ثم

(١) نهاية اللوحة (١٤٥) من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٦٥١-٦٥٨ ، التهذيب ٤/٥٦٧-٥٧٢ ، المنهاج مع شرح المحلى ٣/١٨٨-١٩٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٢/٤٩٥-٤٩٩ ، غاية البيان ص ٣٤٥ و ٣٤٦ .

(٣) وذلك تغليبا لحكم الإسلام ، ويراد بالسكنى هنا : أي وجد فيها مدة يمكن فيها الوقاع إمكانا قريبا عادة كما استظهره ابن حجر والرملي .

انظر الخاوي الكبير ٨/٤٣ ، تحفة المحتاج ٨/٢٧٣ ، نهاية المحتاج ٥/٤٥٥ ، حواشي الغرر البهية ٦/٥٢٥ .

(٤) قول الشارح : بعد الحكم بإسلامه تفسير لقول المصنف في الخاوي الصغير لوحة ٢٣ ب [وإن استلحقه ذمي بلا بينة بعده] ، وهذا التفسير منقول أيضا عن بعض شراح الخاوي كالقنوني وابن الملتن كما نقله عنهما ابن المقرئ وقال : هو غير مطابق لكلامه ولا هو مراده لأنه من مجرد وجوده في دار الإسلام قد حكمنا بكونه مسلما فلا يتصور أن يستلحقه قبل الحكم بإسلامه وقد وجد في دار الإسلام فلا حاجة إلى قوله : بعده ، لكن قال الأنصاري : ويحتمل عود الضمير للاستلحاق كما جرى على كل منهما جماعة من شراحه اهـ قلت : فتكون العبارة وإن استلحقه ذمي بلا بينة بعد الاستلحاق .

انظر اخلاص النಾಯي ٢/٤٨٧ ، الغرر البهية ٦/٥٢٦ .

(٥) لأنه حكم بإسلامه بظاهر الدار فلا يغير بمجرد الدعوى ؛ ولا احتمال أن تكون أمه مسلمة .

انظر المذهب ٣/٦٦٠ ، التهذيب ٤/٥٧٦ ، روضة الطالبين ٤/٥٠٢ .

(٦) إذ تبعية الدار ضعيفة والبيئة أقوى ، ولأن الغالب كفر ولد الكافر .

انظر فتح العزيز ٦/٤٠٦ ، الغرر البهية ٦/٥٢٦ ، تحفة المحتاج ٨/٢٧٤ .

جن-) (١) أحد أصوله مسلم فإنه محكوم بإسلامه بتبعية الأصل ، ولا فرق في إسلام الأصل بين أن يكون قبل علوق الطفل أو بعد علوقه (قبل انفصاله) (٢) أو بعد انفصاله ، وكذا لا فرق بين أن يكون بين الأصل المسلم والطفل متوسط (٣) أم لا ، ولا فرق في المتوسط بين أن يكون حيا أو ميتا كافرا أو مسلما ، م وكما أن كل طفل (أو مجنون) (٤) سباه مسلم فإنه محكوم عليه بالإسلام إذا كان السابي قد سباه منفردا عن أبويه ، فإن كان معه أحد أبويه كان محكوما بكفره (٥) ، ولو كان السابي ذميا لا يحكم بإسلامه ، م وإن كفر تابع الدار بعد البلوغ فكافر أصلي ، م لا تابع الأصل م أو السابي فهو مرتد (٦) .

م واللقيط محكوم بحريته م إن لم يدع أحد رقه (٧) ، م (٨) / ويقتل به المسلم الحر قبل البلوغ كما يقتل به المسلم العبد والحر الكافر ، م لا إن بلغ ولم يعرب بالإسلام فإنه لا يقتل

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) أي كاجلد أو الجدة المسلمان يتوسط بينهما أبوه أو أمه ، لأنه جزء من الأصل ولو بوسط ، والمراد بالأصل هنا جد يعرف النسب إليه بحيث يحصل بينهما التوارث ولو بالرحم ، وإلا لزم إسلام جميع الأطفال لأن أصلهم آدم عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام .

انظر أسنى المطالب ٢/٥٠٠ ، فتح الجواد ١/٢٣٨ ، مغني المحتاج ٣/٦٠٦ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) إنما يحكم بإسلامه إن سبي بدون أحد أصوله لأن للسابي ولاية عليه كأصله ، ولا يحكم بإسلامه إن كان معه أحد أصوله لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية السابي .

انظر اخاوي الكبير ٨/٤٥ ، الوسيط ٤/٣١٢ ، نهاية المحتاج ٥/٤٥٨ .

(٦) والفرق بينهما أن الحكم بإسلام تابع الأصل وتابع السبي مجزوم به لكونه على علم منا بحقيقة احوال بخلاف تابع الدار لبنائه على ظاهر الأمر .

انظر فتح العزيز ٦/٤٠٥ ، شرح التنبيه ٢/٥٢٣ ، فتح الجواد ١/٢٣٨ .

(٧) عملا بالغالب ولأن الأصل في الناس الحرية .

انظر المذهب ٣/٦٥٢ ، شرح التنبيه ٢/٥١٧ ، فتح الوهاب ١/٢٦٦ .

(٨) نهاية الرجه (٢٧٩) من (ظ) .

به المسلم الحر^(١) ، م فيجب في الصورة المذكورة دية المسلم الحر إن لم يعرب بالكفر^(٢) ، م
ويحد قاذف اللقيط إن كان بالغاً بقذفه ، م ويقطع قاطع طرف اللقيط بقطعه ، م وأرث ما
جنى اللقيط به في بيت المال^(٣) ، م وتركه اللقيط لبيت المال على سبيل الإرث^{(٤)(٥)} .

فصل

م وإن استلحق اللقيط اثنان^(٦) حكم به لأحدهما بالبينة ، ولا يحكم به لأحدهما بمجرد
الاستلحاق ، فلا يقدم الحر على العبد ، ولا المسلم على الكافر ، ولا صاحب اليد على غيره
إن كانت يده عن التقاط ، وكذا إن كانت عن غير التقاط ولم يستلحق أولاً ، وإلا فيقدم ، م
ثم يحكم بقول القائف إن لم يكن لواحد منهما بينة أو كان لكل واحد منهما بينة ، م
ويشترط في القائف كونه أهلاً لجميع الشهادات بأن يكون : بالغاً عاقلاً حراً ذكراً عدلاً ، م
ويشترط فيه كونه مجرباً بعرض ولد مشهور النسب في أصناف أربعة من الرجال أو النساء

(١) لأنه محكوم بإسلامه ، وإنما لا يقتل به صيانة للدم مع احتمال الكفر ؛ ولأن حكم التبعية يبطل بالبلوغ
ولم يثبت الإسلام بالاستقلال فكان شبهة في درء القود ، وعليه فالفرق بين إيجاب دية المسلم الحر
كاملة وعدم إيجاب القود أن حقن الدم يحتاط له مالا يحتاط للمال .

انظر الوسيط ٤/٣١١ ، روضة الطالبين ٤/٤٩٧ ، الغرر البهية ٦/٥٣١ ، فتح الجواد ١٠/٦٣٩ .

(٢) في (ص) : " بخلاف القصاص " .

(٣) أي إن كان خطأ أو شبه عمد لأنه ليس له عاقلة ، أما لو جنى عمداً فيقتص منه بشرطه ، وإلا فدية
مغلظة في ماله فإن لم يكن ففي ذمته .

انظر الخاوي الكبير ٨/٤٧٨ ، التهذيب ٤/٥٧٣ ، روضة الطالبين ٤/٥٠٢ .

(٤) أي إرثاً ، ولعل وجه ذكر تركه اللقيط هنا أن غرم بيت المال في هذه المسائل مقابل الغنم بميراثه .

انظر التهذيب ٤/٥٧٣ ، فتح العزيز ٦/٤٠٧ ، الغرر البهية ٦/٥٣٢ ، فتح الجواد ١٠/٦٣٩ .

(٥) انظر مسائل الفصل في المذهب ٣/٦٥١-٦٥٣ و٦٦٠ و٦٦٧-٦٦٧ ، الوسيط ٤/٣٠٩-٣١٦ ، روضة

الطالبين ٤/٤٩٥-٥٠٣ ، الإرشاد مع فتح الجواد ١٠/٦٣٨ و٦٣٩ ، فتح الوهاب ١/٢٦٥ و٢٦٦ .

(٦) أي وتحقق في كل واحد منهما شروط الاستلحاق كما مضى ذلك في باب الإقرار بالنسب فراجعه إن
شئت .

ليس في ثلاث منها أبواه وفي الرابع فيه أحد أبويه وأصاب في الثلاثة الأول في نفي الولد وأصاب في الرابع في إلحاق الولد بمن فيه من أحد أبويه^(١)، وعرض الولد في النساء أولى^(٢).

قال الشيخ الإمام فسمح الله تعالى في مدته : قولهم : لا يكون في الثلاثة الأول أحد أبويه مشكل ، فإن المحرّب قد يعلم ذلك فلا تبقى فائدة في الثلاثة الأول وقد يصيب في الرابعة اتفاقاً فلا يوثق بالتجربة ، فالأولى أن يُعرض مع كل صنف ولدٌ لواحد منهم أو في بعض (الأصناف ، ولا تختص به الرابعة)^(٣) فإذا أصاب في الكل قبل قوله بعد ذلك^(٤) ، وينبغي أن يكتفى بثلاث مرات^(٥) ، والله أعلم .

(١) هذا ما ذكره المصنف كالغزالي والشيخين ، قال ابن حجر : وهو لبيان أقل مجزئ في معرفة تجربته اهـ ، وقد استشكله الشارح كما سيأتي .

انظر فتح العزيز ٢٩٦/١٣ ، روضة الطالبين ٣٧٥/٨ ، فتح الجواد ٦٤٠/١ .

(٢) وذلك لتيقن الولد منهم .

انظر التهذيب ٣٤٨/٨ ، فتح الجواد ٦٤٠/١ .

(٣) في (ص) بدل ما بين القوسين : " يعين وقت التجربة " .

(٤) نقل استشكال البارزي هنا الأنصاري وابن حجر والشريبي والرملي ، ووافقه على ما ذكره من كيفية التجربة ابن الوردي وابن المقرئ من غير نقل عنه ، قال ابن حجر والرملي : وكون ذلك أولى ظاهر وحينئذ فلا ينافي كلامهم اهـ .

انظر البهجة الرودية مع الغرر البهية ٥٣٦/٦ ، الإرشاد مع اخلاص الناي ٤٨٩/٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب ٤٣١/٤ ، فتح الجواد ٦٤٠/١ ، تحفة المحتاج ٤٥٥/١٣ ، مغني المحتاج ٤٤٠/٦ ، نهاية المحتاج ٣٧٥/٨ .

(٥) لأن مفهوم كلام الروضة وأصلها في الموضع المذكور أن يعرض أربع مرات ، لكن نقلاً عن الإمام أن العبرة بغلبة الظن وأنها قد تحصل بدون الثلاث ، واعتمده الشريبي والشيرازي وأشار في حاشية الروض إلى تصحيحه ، وما ذكره الشارح من الإكتفاء بثلاث اعتمده ابن المقرئ وأشار في حاشية الروض إلى تصحيحه أيضاً .

انظر اخلاص الناي ٤٨٩/٢ ، روض الطالب مع أسنى المطالب وحاشيته ٤٣١/٤ ، مغني المحتاج ٤٤٠/٦ ، حاشية الشيرازي على نهاية المحتاج ٣٧٥/٨ .

ولا يشترط العدد في القائف ولا كونه من بني مدلج^(١) ، م وكذا يحكم بقول القائف إن وطئ اثنان في طهر وأت بولد واستلحقاه أو أحدهما أو أنكره ، وصورة ذلك : أن يطأ أمة مالكاها في طهر ، أو وطئ اثنان امرأة بالشبهة في طهر ، أو وطئ بائع الأمة ومشتريها في طهر ، أو وطئ الزوج زوجته [١٩٩] وطلقها ثم وطئها واطئ بالشبهة^(٢) ، أو زوج في نكاح فاسد في الطهر الذي وطئ الزوج فيه ، أو وطئ أحدهما في نكاح والآخر بشبهة وأت بولد لزمان الامكان منهما فإن في جميع هذه الصور يرجع إلى قول القائف ، م وكذلك يحكم بقول القائف إذا وطئ اثنان وتخلل بين الوطئين حيض والوطء الأول في نكاح صحيح [والثاني بشبهة أو في نكاح فاسد^(٣) ؛ فلو كان الأول بشبهة أو في نكاح فاسد والثاني في نكاح صحيح^(٤) أو كانا في نكاح صحيح أو كانا بشبهة أو في نكاح فاسد لم يعرض على القائف ويلحق بالثاني^(٥) ، م ولو ألحق القائف اللقيط بأحد المستلحقين أو الولد بأحد الواطئين ثم ألحقه بالثاني لم ينتقل^(٦) إليه ، م وإذا لم يوجد القائف أو ألحقه

(١) بنو مدلج : هم بنو مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ، وهم بطن فيهم القيافة والعيافة ومنهم سراقه بن مالك ومنهم مجزز بن الأعور بن جعدة المدلجي .

انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٨٧ ، نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب للقلقشندي ص ٤١٦ .

(٢) محل ذلك إذا وطئها قبل انقضاء عدتها .

انظر فتح العزيز ٢٩٨/١٣ ، فتح الجواد ٦٤٠/١ ، نهاية المحتاج ٣٧٦/٨ .

(٣) لأنه وإن تخلل الحيض فإمكان الوطء مع الفراش قائم مقام الوطء لكون النكاح الصحيح قوي فلا ينقطع أثره بذلك .

انظر فتح العزيز ٢٩٩/١٣ ، الغرر البهية ٥٣٧/٦ ، تحفة المحتاج ٥٥٨/١٣ .

(٤) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٥) إنما ألحق في هذه الصور بالثاني دون عرضه على القائف لأن الوطء الأول انقطع حكمه بتخلل الحيض الدال على براءة الرحم من الأول غالبا . انظر المراجع السابقة .

(٦) في (ص) : " ينتقل " .

بهما أو نفاه عنهما أو تحير فيه ينتسب اللقيط أو الولد بميل الطبع الذي يكون للولد إلى الوالد لا^(١) / بالتشهي والإرادة^(٢) ، م وفي نزاع اثنين في الالتقاط وولاية الحضانة على المنبوذ يحكم لصاحب اليد باليد مع اليمين إن لم تكن بينة ، ودون اليمين إن كان لكل واحد بينة ، فأما إن كان لأحدهما بينة دون الآخر حكم بالبينة^(٣) .

فصل

م والمدعى رقه رقيق بدعوى صاحب يد عليه ؛ م لا بدعوى صاحب يد بلقط يقينا ، فلو يُتَقَنَّ أن [يد]^(٤) المدعي للرق يد التقاط [لم]^(٥) يثبت [بدعواه الرق الرق]^(٦) ، وإذا لم يُتَقَنَّ أن يد المدعي للرق يد التقاط يثبت^(٧) الرق بدعواه ؛ سواء تيقن أن اليد ليست بيد التقاط أو لم يتيقن هذا ولا ذاك^(٨) ، م ولا يجحد المدعى رقه رقه وهو بالغ فإنه لا يثبت

(١) نهاية الوجه (٢٨٠) من (ظ) .

(٢) وذلك بعد البلوغ وتكون نفقته مدة الانتظار عليهما فإذا انتسب إلى أحدهما رجع الآخر عليه بما أنفق إن أنفق بإذن الحاكم .

انظر روضة الطالبين ٥٠٦/٤ ، الإرشاد مع اخلاص النواوي ٤٩١/٢ ، مغني المحتاج ٤٤٣/٦ .

(٣) انظر مسائل الفصل في الوجيز مع فتح العزيز ٤١٤-٤١٩ و ١٣/٢٩٥-٢٩٩ و ٣٠١-٣٠٣ ، التهذيب ٥٧٤/٤-٥٧٧ و ٨/٣٤٧-٣٤٩ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٦١٥/٣ و ٦١٦ و ٦/٤٣٩-٤٤٣ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٥٣٣/٦-٥٤٠ .

(٤) " يد " مثبت من غير الأصل .

(٥) " لم " مثبت من غير الأصل .

(٦) لأن الأصل الحرية كما سبق فلا يترك هذا الأصل بمجرد دعوى لا تستند إلا على سبب لا يفيد الملك بخلاف دعوى النسب ففي قبولها مصلحة للطفل وإثبات حق له وليس في قبول نسبه ترك أمر ظاهر والحرية محكوم بها ظاهرا . انظر فتح العزيز ٤٢٢/٦ ، الغرر البهية ٥٤٠/٦ ، نهاية المحتاج ٤٦١/٥ .

(٧) ما بين المعقوفتين مثبت من غير الأصل .

(٨) وذلك عملا بالظاهر من حال المدعي لكونه لامعارض له ولا يعرف استناد يده لسبب لا يقتضي الملك . انظر المراجع السابقة .

رقه ، والمدعى رقه إنما يكون رقيقا بدعوى صاحب اليد إذا كان صغيرا ، أو بالغاً ولم يجحده ، ^(١) م لا إن ادعى رقه في الصغر فبلغ ووجد فإنه لا يبطل رقه بخلاف ما لو كان بالغاً ووجد فإنه لا يثبت رقه كما ذكرنا ^(٢) .

م والمدعى رقه رقيق أيضا بيينة حيث لا يثبت ^(٣) رقه بالدعوى ؛ وذلك إذا لم يكن المدعى صاحب يد ، أو كانت اليد التقاط ، أو أنكر المدعى رقه الرق وهو بالغ ، م ولا بد من أن يتعرض الشاهد لسبب الملك ؛ م كأن يقول : ولدته أمته أو ورثه أو اشتراه ، ولا يكفي أن يقول : هو ملكه ^(٤) ، ^(٥) ولا يشترط أن يقول : ولدته أمته مملوكا له أو في ملكه ^(٦) .

م والمدعى رقه رقيق أيضا بإقرار المدعى رقه بالرق للمدعي ^(٧) ، م بشرط ^(٨) أن لا يسبق منه ^(٩) إقرار آخر بالرق لغيره ، فإنه لو سبق منه الإقرار لغيره لم يثبت رقه للثاني ، م وإن أنكر ذلك الغير رقه لنفسه ، م ويشترط ^(١٠) أن لا يسبق منه الإقرار بالحرية ؛ فلو أقر بالحرية قبل إقراره بالرق لا يثبت رقه للمقر له ، م وهو محكوم برقه في كل شيء بإقراره ؛ لا برقه فيما يضر بغيره في تصرف سابق فإنه لا يحكم برقه فيه ، م فإذا نكح رجل امرأة قبل الإقرار بالرق ثم

(١) في (ص) : " فإن لم يكن صغيرا لم يثبت رقه بدعوى صاحب اليد بل بالدعوى وعدم إنكار المدعى عليه " .

(٢) ذكر ذلك قبل ثلاثة أسطر .

(٣) نهاية اللوحة (١٤٦) من (ص) .

(٤) إنما لا يكفي لأنه ربما اعتمد للشهادة اليد وتكون اليد يد التقاط .

انظر مختصر المزني ١٣٧ ، التهذيب ٥٧٨/٤ ، اخلاص النواوي ٤٩٢/٢ .

(٥) في الأصل "م" ولم أثبتها لعدم وجود المسألة في الحاوي .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) أي إن صح إقراره بأن كان بالغاً عاقلا كما سبق في أول باب الإقرار ص .

(٨) في (ص) : " ويشترط لثبوت الرق للمدعي بإقرار المدعى رقه " .

(٩) من هنا إلى نهاية التحقيق يبدأ سقط من الأصل ، وما أثبتته أصلا فهو من (ظ) من الوجه [٢٨١] السطر

الثاني عشر .

(١٠) في (ص) : " ويشترط أيضا لثبوت رقه للمدعي بإقراره " .

أقرت به^(١) [استمر]^(٢) نكاحها ، م وتُسَلَّم الجارية المُقَرَّة بالرق إلى من تزوجها قبل الإقرار بالرق تسليم الحرية حتى تكون عند زوجها ليلاً ونهاراً^(٣) ، م وللسيد المقر له بالرق الأقل من المسمى ومهر مثل الجارية المقرَّة بالرق^(٤) ، م^(٥) والولد الحاصل من الجارية المقرَّة بالرق قبل الإقرار حر^(٦) ، م وتعتد الجارية المقرَّة ثلاثة قروء للطلاق ، م وتعتد للموت شهرين وخمس ليال^(٧) ، م وإن كان المقر بالرق العبد وقد تزوج قبل إقراره بالرق يفسخ نكاحه ، م وعلى العبد المقر بالرق للمنفسخ نكاحها نصف المسمى إن لم يدخل بها ، م وجميعه إن دخل بها ، م ويؤدي العبد المقر بالرق مهر المنفسخ نكاحها مما في يده م ومن كسبه ، م كديونه اللازمة عليه قبل الرق بالشراء وغيره فإنه يؤدي منهما ، م والفاضل عن المهر وغيره من الديون مما في يده وكسبه للمقر له بالرق ، م والفاضل من الديون عليه بعد صرف ما في يده وكسبه إلى الدين في ذمته حتى يُعتَق ، م ويُقْتَص من المقر بالرق إذا قتل إنساناً عمداً قبل الإقرار ولو كان المقتول عبداً^(٨) ^(٩) .

(١) أي بالرق .

(٢) في نسخة الأصل وهي (ظ) : " استقر " ، وما أثبتته هو الأقرب والموافق للفظ الخاوي لوجه ٢٣ ب .

(٣) وحينئذ يكون للزوج خيار فسخ النكاح إن شرط حريتها .

انظر روضة الطالبين ٥١٤/٤ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٦٤٢/١ ، نهاية المحتاج ٤٦٠/٥ .

(٤) أي يأخذه من الزوج وهذا إن لم تكن قد قبضت ذلك قبل الإقرار وإلا حكم ببراءة الزوج .

انظر التهذيب ٥٨٢/٤ ، روضة الطالبين ٥١٥/٤ ، الغرر البهية مع حواشيها ٥٤٧/٦ .

(٥) " م " سقط من (ص) .

(٦) أما بعده فهو رقيق لأنه وظئ حالة كونه عالماً برقها .

انظر الخاوي الكبير ٦٥/٨ ، المهذب ٦٦٨/٣ ، مغني المحتاج ٦١١/٣ .

(٧) إنما تعتد بالطلاق عدة الحرية لأن الطلاق حق الزوج ، وتعتد عدة الوفاة عدة الأمة لأن عدة الوفاة حق لله تعالى لا يضر نقصه الزوج .

انظر الخاوي الكبير ٦٥/٨ و٦٦ ، التهذيب ٥٨٢/٤ ، فتح العزيز ٤٣٢/٦ و٤٣٣ .

(٨) لأن إقراره بالرق يوجب قتله فلا يضر غيره وإن ضر نفسه .

انظر المهذب ٦٦٩/٣ ، التهذيب ٥٨٢/٤ ، أسنى المطالب ٥٠٦/٢ .

(٩) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الخاوي الكبير ٦٠/٨ - ٦٧ ، المهذب ٦٦٤/٣ و٦٦٧ - ٦٧٠ ، روضة

الطالبين ٥٠٨ - ٥١٨ ، الغاية القصوى ٦٧٠/٢ و٦٧١ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٤٩٢ - ٤٩٤ .

باب الفرائض^(١)

م يُخْرَج من تركة الميت كل حق لغيره [٢٨١] تعلق بعين ، م^(٢) كحق تعلق بالمرهون ،
م وكحق تعلق بالعبد الجاني ، م وكحق تعلق بالمبيع إذا مات المشتري مفلسا فإنها تُخْرَج
أولا ؛ -والحق المتعلق بالمبيع : حق الرجوع- ، م ثم يُخْرَج بعد ما ذكرنا مؤن تجهيزه ، م
على وجه الشرع^(٣) بلا إسراف ولا تقتير ، م ثم بعد المُخْرَجِينَ^(٤) تقضى منها ديونه .

م والتركة كالمرهون بدين على الميت ؛ حتى لا ينفذ تصرف الورثة فيها وإن كثرت
التركة وقل الدين ، م وإن تصرف الوارث في التركة فظهر^(٥) دين برّد المبيع -على بائع^(٦)
أُتلف ثمنه- بعيب أو بخيار ، م أو يتزدي مترد في بئر حفرها الميت في محل عدوان ؛ م^(٧)
ومنع الأداء وارث البائع في الثمن ؛ ووارث من يلزمه الضمان في التزدي (وهو وارث الحافر

(١) الفرائض لغة : جمع فريضة من الفرض ، والفرض له عدة معان منها الحز والقطع ومنها الإيجاب والإلزام
ومنها التقدير ومنها الإنزال .

انظر لسان العرب ٧/٢٠٢-٢٠٦ ، المصباح المنير ص ٤٦٩ ، القاموس المحيط ٢/٣٥٢ .
واصطلاحا : نصيب مقدر شرعا للوارث ثم غلبت الفرائض في الترجمة على مسائل قسمة الموارث
فسميت بها ، وأما تعريف الفرائض باعتباره علم فهو الفقه المتعلق بالإرث والعلم الموصل لمعرفة قدر
مايجب لكل ذي حق من التركة .

انظر فتح الجواد ٥/٢ ، نهاية المحتاج ٣/٦ ، اعانة الطالبين ٣/٢٢٣ و٢٢٤ .

(٢) "م" سقط من (ص) .

(٣) انظر ماسبق في باب الجنائز في تكفين الميت ص ٣٨٤-٣٨٨ .

(٤) أي مخرج الحقوق المتعلقة بعين التركة ومخرج مؤن التجهيز .

(٥) أي حدث لأن ماوجد سببه عند التصرف لكن خفي فإن التصرف حينئذ باطل لوجود المانع كذا أفاده

ابن حجر في فتح الجواد ٦/٢ ، وانظر الفصول المهمة في علم موارث الأمة لابن الهائم ص ٥٦ .

(٦) والبائع هو الميت في حال حياته .

(٧) "م" سقط من (ص) .

عند عدم العاقلة وبيت المال ، أو عند جحد العاقلة وإقرار وارث الحافر^(١) فسيخ التصرف ،
م ثم تقضى وصاياه بعد قضاء الدين من ثلث الباقي ، م والباقي من التركة بعد اخراج جميع
ما ذكرناه لوارث الميت من أصحاب الفروض والعصبات .

والفروض الثمن وضعفه وضعف ضعفه^(٢) ، والسلس وضعفه وضعف ضعفه^(٣) .

فصل

م والباقي لوارثه من ذي كل فرض^(٤) من الفروض المذكورة كما ذكرنا^(٥) .

فمن ذي النصف الزوج وهو إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن^(٦) ، م ومن ذي
النصف بنت فردة ، م ومنه بنت ابن فردة ، م ومنه أخت فردة لأبوين ، م (أو)^(٧) لأب إذا
لم يكن معها أخت لأبوين فهؤلاء الخمسة هم أصحاب النصف .

م وعصّب كلّ واحدة من البنت وبنت الابن والأخت من الأبوين والأخت من الأب

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) "ضعفه" سقط من (ص) .

(٣) أي الثمن وضعفه الربع وضعف ضعفه النصف ، والسلس وضعفه الثلث وضعف ضعفه الثلثان ، وقد
يقال النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما ، أو الربع والثلث ونصف كل وضعفه وهي
أخصرها .

انظر أسنى المطالب مع حاشيته ٤/٣ ، حاشية القليوبي على شرح المحلي ٢١١/٣ ، التحفة الخيرية على
الفوائد الشنشورية للباجوري ص ٧٤ .

(٤) انظر مسائل الفصل في المذهب ٧٥-٧٧ و٨٣ ، التهذيب ٣/٥-٣ و٢١٥ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٣/٤-
٨ ، الفصول المهمة ص ٥٥ و٦٣ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٤٩٥-٤٩٧ .

(٥) في هامش ظ : " ومن العصبية بنفسه وسنذكره .. " .

(٦) أي في آخر الفصل السابق .

(٧) والولد هنا يشمل الابن والبنت .

(٨) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ومنه أخت فردة " .

أخ يساويها في الدرجة وفي كيفية الإدلاء^(١) (أي يجعلها معه عصبة ، فيكون المال أو الباقي من المال بعد الفرض بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين)^(٢) فيعصب الابنُ البنت ، وابنُ الابن بنت الابن ، والأخ لأبوين الأخت لأبوين ، والأخ لأب الأخت لأب ، ولا يعصب الأخ لأب الأخت لأبوين بل يُفرض لها معه ، ولا الأخ لأبوين الأخت لأب بل يسقطها كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٣) .

م وعصب الأخرين - وهما الأخت لأبوين أو لأب - الأوليان - وهما البنت وبنت الابن - (أي البنت وبنت الابن يجعلان الأخت لأبوين أو لأب عصبة)^(٤) فيكون للأخت من الأبوين أو الأخت من الأب مع البنت أو بنت الابن ما يبقى من الفروض ، وتسقط إن لم يبق شيء من المال بعد الفروض ، وليس المعصب - بالكسر - هاهنا كالمعصب فيما تقدم ، فإن المعصب هاهنا ليس بعصبة^(٥) ، وفيما تقدم عصبة مع المعصب - بالفتح -^(٦) ، وتُسقط^(٧) الأخت لأبوين مع البنت الأخت لأب ؛ كما يسقط الأخ لأبوين الأخ لأب .

م وعصب الأخرين - وهما الأخت لأبوين أو لأب - الجد أيضا^(٨) (أي الجد يجعل

(١) ما ذكره الشارح من اشتراط المساواة في الدرجة لا يحتاج إليه لاستحالة وجود أخ غير مساو فيها كما أفاده ابن حجر ، ومعنى الإدلاء أي قوة القرابة فالإخوة في درجة واحدة ولكن يقدم الأخ لأبوين لأنه يدلي بجهتين .

انظر المهذب ٩٦/٤ و ٩٧ ، فتح الخواص ٧/٢ ، فتح القريب المحجب ٢٩/١ ، أحكام التركات والموارث لبدران أبو العينين ص ١٩٩ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) انظر ص ١١٧٥ .

(٤) وتسمى العصبة مع الغير عند أكثر الفرضيين كما قاله الأنصاري .

انظر روضة الطالبين ١١/٥ ، الغرر البهية ٥٥٨/٦ ، كشف الغوامض لسبط المارديني ص ٩٥ ، فتح القريب المحجب للشنشوري ٢٨/١ .

(٥) أي إنما يرث بالفرض وليس بالتعصيب مع المعصب .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " فتسقط " .

(٨) قالوا : لأنه بمنزلة الأخوين لأن الإخوة والجد كلاهما يدلان بالأب وذكروا أدلة وتعليلات أخرى .

الأخت لأبوين أو لأب معه عصة فيكون كالأخ مع الأخت حتى يكون المال بين الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين^(١) ، م لا واحدة منهما فلها النصف العائل مع زوج وأم في حساب الزوج والأم ؛ لا في حساب الجد فلها في حسابها ما [٢٨٢] تقتضيه العصبة فيكون سدسه مع نصفها بينهما أثلاثا^(٢) وهذه المسألة تعرف بالأكدرية^(٣) ؛ وهي : زوج وأم وجد وأخت لأبوين أو لأب ؛ فللزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس فلم يبق للأخت شيء فيفرض لها نصف عائل وتعال المسألة من ستة إلى تسعة ثم يجمع بين نصفها وسدسه ويجعل بينهما أثلاثا ؛ ثلثان للجد وثلث للأخت (لكن نصيبهما أربعة من تسعة فلا تنقسم على رؤوسهما فإنهما يفرضان ثلاثة ؛ فتضرب ثلاثة في المسألة بعولها وهو تسعة فيكون^(٤) سبعة وعشرين ؛ (للزوج تسعة وللأم ستة وللجد ثمانية وللأخت أربعة)^(٥) ، ولو

= انظر الخاوي الكبير ١٢٣/٨ ، المهذب ١٠٤/٤ ، مغني المحتاج ٣٧/٤ .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) إنما ورثت هكذا لأن الجد لا بد أن يعطى أقل حقه وهو السدس ، ولا يمكن إسقاط الأخت لعدم وجود من يسقطها ، ثم لا يمكن إعطاؤها النصف كاملا لأنه لا يمكن تفضيلها على الذكر وهو الجد فوجب أن يقسم ما حصل لهما للذكر مثل حظ الأنثيين .

انظر المهذب ١٠٨/٤ ، فتح العزيز ٤٨٩/٦ ، إخلاص النواي ٤٩٩/٢ .

(٣) وسميت بالأكدرية لأنها كدرت على زيد عليه السلام مذهبه في الجسد لكونه لا يفرض للأخوات معه شيء ، وقيل لتكدر أقوال الصحابة فيها وقيل غير ذلك ، وقد يسميها بعضهم بالغراء لظهورها فليس في مسائل الجد والإخوة مسألة يفرض لها فيها سواها .

انظر التلخيص في الفرائض للخيري ٢٠٥/١ ، غاية البيان ص ٣٥٧ ، فتح القريب المجيب ٥٢/١ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فتصح من " .

(٥) وصورتها :

٢٧	٣×٩			
٩	٣	زوج	٢/١	
٦	٢	أم	٣/١	
٨	٤=٣+١	١	جد	٦/١
٤	بينهما	٣	أخت لأبوين	٢/١

كان مكان الأخت أخ سقط^(١)، ولو ترك أختين في الصورة المذكورة لم يكن الحكم كذلك ؛ بل يكون النصف للزوج والسدس للأم يبقى الثلث بين الجد والأختين فيقسم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا فرض ولا عول^(٢) (٣).

م وعصب بنت الابن ابن الابن (أي يجعلها معه عصبه حتى يكون المال بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين)^(٤) سواء كان أخاها أو ابن عمها ، م وإن سفل ابن الابن فإنه يعصب بنت ابن فوقه سواء كان ابن أخيها أو ابن ابن عمها ، م ولكن حيث لا فرض لها ؛ فإن كان لها فرض لم يعصبها الذكر السافل ، فلو خلف الميت بنت ابن^(٥) وابن ابن ابن لم يعصبها فإن فرضها النصف، وكذلك لو خلف بنتا وبنت ابن وابن ابن لم يعصبها فإن لها تكملة الثلثين ، وإن لم يكن لها فرض كما إذا خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن فإنه^(٦) يعصبها .

م ومن ذي الثلثين الكثير من البنات وبنات الابن^(٨) المستويات في الدرجة والأخوات للأبوين والأخوات للأب^(٩) .

(١) لكونه لا يرث إلا بالتعصيب ولم يبق له بعد الفروض شيء .

انظر المهذب ١٠٩/٤ ، الوسيط ٣٥١/٤ ، فتح الجواد ٧/٢ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) لكون الجد ورث السدس أو قدره ولم يفرض للأخوات لأنه بقي هن شيء .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) نهاية اللوحة (١٤٧) من (ص) .

(٧) " فإنه " سقط من (ص) .

(٨) مراد المصنف هنا بالكثير من البنات مازاد على واحدة ولو عبر بذلك لكان أولى لأن اسم الكثرة لا يقع على الثنتين .

انظر الباب ص ٢٧١ ، التلخيص في علم الفرائض للخيري ٦٢/١ ، البهجة الوردية مع الفرر البهية ٥٦٥/٦ و ٥٦٦ .

(٩) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٢٧٠-٢٧٢ و ٢٧٧ ، التنبيه مع شرح السيوطي ٥٨٠/٢ =

فصل

م ومن ذي الربع الزوج مع فرع وهو ولد الميتة وابن ابنها وبنت ابنها سواء كان الفرع من هذا الزوج أو من غيره ، م ومن ذي الربع أيضا زوجة ، م وأكثر من زوجة دون الفرع للزوج .

م ومن ذي الثمن الزوجة والزوجات مع فرع للزوج منها أو من غيرها .

م ومن ذي الثلث الأم إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا اثنان من الإخوة والأخوات ، م ومن ذي الثلث أيضا ولدي الأم ، م وأكثرُ منهما بالتسوية بين ذكورهم وإناثهم ، م مع شركة عصبة لأبوين مع زوج وأم أو جدة وهذه المسألة تسمى المُشركة بفتح الراء^(١) ، وهي زوج وأم وأخوان لأم وأخ أو أكثر لأبوين ؛ فللزوجة النصف وللأم السدس ولولدي الأم الثلث ولم يبق لولدي الأبوين شيء فيشارك ولد الأبوين ولدي الأم في الثلث^(٢)

= ٥٨٥ و ٥٨٨ و ٥٨٩ ، مختصر أبي شجاع مع الإقناع ٢/٢٠٧-٢٠٩ و ٢١٤ و ٢١٥ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٥٥٨-٥٦٦ .

(١) انظر مشكل الوسيط ٤/٣٤١ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢١٩ ، فتح القريب المجيب ١/٦٠ ، وسميت بذلك لما فيها من التشريك بين أولاد الأبوين وأولاد الأم ، وقد تسمى بالحمارية وبالجزرية وباليمية لأنها لما وقعت قال زيد بن ثابت رضي الله عنه : هبوا أن أباهم كان حمارا ، أو حجرا في اليم فسميت بهذه الأسماء ، وقيل بل القائل أحد ولد الأبوين . وانظر المهذب ٤/٩٩ ، نهاية المحتاج ٦/٢١ ، شرح الشنشوري على الرحيبة ص ١٢٦ و ١٢٧ .

(٢) وصورتها :

١٨	٣×٦		
٩	٣	زوج	٢/١
٣	١	أم	٦/١
٦ لكل واحد منهم اثنان	٢	أخوين لأم	٣/١ بينهما وبين الأخ لأبوين لأنه لا يبقى له بعد الفروض شيء وهو أقرب منهم
		أخ لأبوين	

ويستوي فيه ذكورهم وإناثهم^(١) ، ومسألة التشريك لا بد أن يكون فيها زوج وصاحب سدس من أم أو جدة وولدان أو أكثر لأم وعصبة لأبوين بأن يكون من ولد الأبوين ذكراً ما وحده أو مع ذكور أو إناث ؛ فلو كان ولد الأم واحداً أخذ السدس فيبقى السدس لولد الأبوين فلا يشارك ولدي الأم^(٢) ؛ ولو كان بدل الذكر لأبوين في المسألة أخت فرض لها النصف وتعال المسألة من ستة إلى تسعة^(٣) ، ولو كان أختان فأكثر فرض لهما الثلثان وتعال إلى عشرة^(٤) ، ولو كان بدل الأخ من الأبوين أخ من الأب لم يشاركهم في الثلث بل يسقط .

م ومن ذي ثلث الباقي بعد الفرض الأم مع زوج أو زوجة وأب [٢٨٣ظ] ؛ للزوج

(١) لأنهم يأخذون بقرابة الأم وولد الأم لا يفضل ذكورهم على أنثاهم .

انظر الخاوي الكبير ٨/١٥٨ ، فتح العزيز ٦/٤٦٩ .

(٢) وصورتها :

٦		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
١	أخ لأم	٦/١
١	أخ لأبوين	ب

(٣) وصورتها :

٩		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٦/١
٢	أخوين لأم	٦/١
٣	أخت لأبوين	٢/١

(٤) وتسمى أم الفروخ لكثرة عولها ، وقد تسمى بالشرعية نسبة للقاضي شريح رحمه الله ، وسيأتي بيانها

وصورتها أثناء كلام الشارح عن العول في ص ١١٨٦ .

النصف فيفضل النصف وللزوجة الربع فيفضل ثلاثة أرباع فيكون للأم الثلث منهما والباقي للأب^(١) ، (وما تأخذه الأم مع زوج السدس ومع زوجة الربع إلا أن الله تعالى جعل لها الثلث عند عدم الولد والإخوة فأحبوا استبقاء لفظ الثلث موافقة للقرآن^(٢))^(٣) ^(٤).

فصل

م ومن ذي السدس قري بنات الابن المدلية بالذكر مع بنت واحدة ، م أو مع (واحدة من بنات أقرب منها)^(٥) فلبنت الابن أو بناته السدس مع واحدة من بنات الصلب ولبنت ابن الابن أو بنات ابن الابن مع واحدة من بنات الابن السدس ،^(٦) ولا فرض لبنت ابن ابن (مع اجتماع بنت وبنت ابن)^(٧) ^(٨) ، ولو كانت القري مع بنتين لم يكن لها فرض ، م ومن

(١) وتسميان بالعمريتين لقضاء عمر ﷺ فيهما وقد تسميان بالغراوين لاشتجارهما .

انظر الفصول ص ٣٢٢ ، غاية البيان ص ٣٥٣ ، التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية ص ٢٣١ ،

وصورتها :

٤		
١	زوجة	٤/١
١	أم	٣/١ ب
٢	أب	ب

٦		
٣	زوج	٢/١
١	أم	٣/١ ب
٢	أب	ب

(٢) انظر التهذيب ٢٦/٥ ، فتح العزيز ٤٥٨/٦ ، شرح التنبيه ٥٧٩/٢ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في مختصر المزني مع الحاوي الكبير ٩٦/٨-٩٩-١٠٥ و ١٠٧ ،

الوسيط ٤/٣٣٥ و ٣٣٦ و ٣٤١-٣٤٤ ، روضة الطالبين ٥/١١ و ١٦ و ١٧ ، كشف الغوامض ص ٨٤-

٨٦ و ٩٦ ، التحقيقات المرضية ص ٧٧ و ٧٨ و ٨٥ و ٨٨ و ٩٠ و ١٢٧-١٢٩ .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " قري من بنات الابن " .

(٦) في (ص) : " وكذا لبنت ابن مع بنت وبنت ابن ابن السدس " .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) الزيادة الآتية : " وكذا لبنت ابن ابن مع بنت الابن وبنت ابن ابن السدس ولا فرض =

ذي السدس أيضا الأخت وأكثر لأب^(١) مع الأخت لأبوين^(٢) .

م ومن ذي السدس أيضا جدة واحدة ، م وأكثر منها كأم أم الأم وإن علت وأم أب الأب وأم أم أب الأب ، وكذا كل جدة يكون بينها وبين الميت محض الإناث أو محض الذكور أو محض إناث إلى محض الذكور^(٣) ، م ولا ترث جدة مدلية بذكر بين أنثيين كأم أب الأم ، وطريق معرفة عدد من الجدات الوارثات على أقرب ما يمكن : أن تجعل دَرَجَهُنَّ بعددهن وتمحض نسبة الأولى إلى الميت أمهات ثم لا تزال تُبدل من آخر النسبة أمأ بأب حتى تتمحض نسبة الأخيرة آباء .

مثاله : أربع جدات هن أم أم أم ، وأم أم أم ، وأم أم أب ، وأم أب أب أب الأب فالوارثات في كل درجة من الأصول بعددها^(٤) ، وطريق معرفة من يحاذي الوارثات من^(٥) الساقطات أن تلقي من عدد الوارثات اثنين وتضعف الاثنين بعدد الباقي منهن وتسقط الوارثات مما بلغ فالباقيات الساقطات ، مثاله : أن تأخذ من الأربع اثنين وتضعفهما بعدد الباقي وهو اثنان فتبلغ ثمانية^(٦) فتلقي عدد الوارثات وهو أربعة يبقى أربعة عدد الساقطات ،

= لبنت ابن ابن الابن ، فقربى بنات الابن مع بنت هي التي تكون بين البنت وبنت ابن أسفل منها ، وقربى بنات الابن مع قربى منهن هي المتوسطة بين بنت الابن ومن هي أسفل من هذه المتوسطة ويقاس بما ذكرنا جميع النازل .

(١) في (ص) : "لأم" ، وهو سبق قلم من الناسخ .

(٢) فإن كانت الأخت لأب مع أختين لأب لم يكن لها فرض كبنت الابن مع بنتين ؛ وذلك لأن هذا السدس هو تكملة الثلثين الذي هو غاية فرض البنات والأخوات .
انظر المهذب ٨٨/٤ ، الغرر البهية ٥٧٢/٦ و٥٧٣ ، الفوائد الشنشورية على الرحبية مع التحفة الخيرية ص ٩٦ و٩٧ .

(٣) أو يقال كل جدة لاتدلي بمحض الوارثين فهي غير وارثة ؛ والباقيات وارثات .

انظر الوسيط ٣٣٧/٤ ، روضة الطالبين ١١/٥ ، الفصول ص ١٢١ .

(٤) أي الدرجات هنا أربع فالوارثات أربع هن المحصورات بالطريقة المذكورة .

(٥) في روضة الطالبين ١٣/٥ : "مع" ، ومعناه أوضح .

(٦) أي مجموع تضعيف الاثنين مرتين لأن العدد الباقي وهو ٢ إذ ضعف مرة أصبح أربعة فإذا ضعف أخرى =

وفي ثلاث تضعف الاثنين مرة^(١) ، وفي ثنتين لا يبقى بعد الاثنين شيء فليس معهما ساقطة ، م ويسوى بين جدتين أحدهما ذات جهتين والأخرى ذات جهة في السدس ، فلو كان لزينب بنتان فتزوج ابن أحدهما بنت الأخرى فولد لهما ولد فزینب أم أم أم الولد وأم أم أبيه فهي جدة من جهتين ؛ فلو كان لأب أب هذا الولد أم ؛ كانت جدة للولد من جهة واحدة فالسدس يكون بينهما نصفين^(٢) ، وكذا لو كان لزینب ابن ابن وبنت بنت فتزوج ابن الابن بنت البنت فولد لهما ولد فزینب أم أم أم الولد وأم أب أب [الولد]^(٣) وهي ذات جهتين فإن اجتمعت معها أم أبيه يسوى بينهما في السدس .

م ومن ذي السدس أيضا ولد واحد - ذكرا كان أو أنثى - لأم ، م ومن ذي السدس أيضا مع الفرع الأب ، م وجد لا يدلي بأنثى (كأب الأب ؛ بخلاف من يدلي بأنثى)^(٤) كأب الأم وأب أم الأب ، م ومن ذي السدس أيضا مع الفرع الأم ، م كما أن للأم السدس مع من له إخوة مع كثرة^(٥) ؛ فلو كان للميمت أخوان فأكثر فلها السدس سواء كانوا [٢٨٤ظ] ذكورا أو إناثا أو منهما وسواء كانوا من الأب أو الأم أو منهما أو مختلفين^(٦) .

= أصبح ثمانية .

(١) أي لأن الباقي واحد بعد إلقاء الاثنين من الثلاثة فلا تضعف إلا مرة فيصبح المجموع أربعة والوارثات ثلاث فالساقطات واحدة هي أم أب الأم .

(٢) لأن الجدودة قرابة واحدة .

انظر فتح العزيز ٦/٤٦١ ، فتح الجواد ٩/٢ ، غاية البيان ص ٣٥٣ .

(٣) " الولد " مثبت من (ص) .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) المراد بالكثرة هنا أيضا أخوان كما مثل به الشارح ، وانظر اخلاص الناي ٢/٥٠٣ ، فتح القريب المجيب ١/١٨ و ٢٠ .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب ٤/٨٤-٩١ ، التهذيب ٥/٢٢-٢٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٦/٤٥٦-

٤٧٠ ، الفصول ص ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٠ و ١٢١-١٢٦ ، الإرشاد مع فتح

الجواد ٨/٢ و ٩ .

فصل

م والباقي (بعد الوصايا)^(١) لوارثه من^(٢) / ذي الفروض كما ذكرنا^(٣) ؛ ومن العصبه بنفسه ، وهي : اسم لمن يأخذ جميع المال لو انفرد والفاضل عن الفروض إن لم ينفرد^(٤) ، وهو^(٥) : كل ذكر نسيب يدلي إلى الميت بغير واسطة أو بتوسط محض الذكور والمعتق والمعتقة^(٦) .

م فأقوى العصبات الابن ، م ثم ابن الابن ، م وإن سفل ، م ثم الأب ، (م ثم أب الأب)^(٧) ، م وإن علا ، م وولد الأب وهو الأخ من الأبوين أو الأب والأخت من الأبوين

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) نهاية اللوحة (١٤٨) من (ص) .

(٣) أي في الفصول السابقة .

(٤) هذا تعريف العصبه بالنفس انظر التلخيص في الفرائض ص ٦٠ ، المنظومة الرحبية مع الفوائد الشنشورية ص ١٠٤ ، كفاية الأخيار ص ٤٤٣ .

(٥) أي الآخذ فيرجع إلى العاصب فيكون الشارح عرف العصبه بالنفس ثم عرف العاصب فيتحصل من هذا تعريفان لشئ واحد ، وقد عرف الغزالي في الوسيط ٣٦٤/٤ العصبه بهذين التعريفين فتبعه الشارح وانظر الحاشية الآتية .

(٦) انظر المرجع السابق وفتح العزيز ٤٥٥/٦ ، فتح القريب المجيب ٢٨/١ ، شرح الرحبية للسبكي بهامش فتح القريب المجيب ٥٨/١ .

قلت : وما ذكره الشارح - كالغزالي - من التعريفين لا يخلو عن اعتراض وكذا كل تعريف لها مهما حرر ، ولذا نقل الشنشوري عن ابن الهائم قوله :
وليس يخلو حده عن نقد فينبغي تعريفه بالعد

ومع ذلك صحح - أي الشنشوري - التعريف الثاني وإن كان لا يخلو من اعتراض لأن التعريف الأول تعريف بالحكم قال : والتعريف بالحكم دوري - أي موجب للدور - اهـ .

انظر فتح القريب المجيب ٢٨/١ ، الفوائد الشنشورية مع التحفة الأخيرة ص ١٠٥ و ١٠٦ ، التحقيقات المرضية ص ١٠٧ و ١٠٨ .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

أو الأب فأكثر ولا ترتيب بين الجد والإخوة .

م ويُعَادُ الوارثُ وهم الإخوة والأخوات لأبوين غير الوارث من الإخوة والأخوات لأب أي يدخلونهم في العدد مع أنفسهم ويعدونهم في القسمة على الجد ، (ويعاد : أصله يعاد بكسر الدال الأولى إن بني للفاعل وبفتحها إن بني للمفعول^(١))^(٢) ، فلو خلف جدا وأخا من الأبوين وأخا من الأب قسم المال بينهم على ثلاثة أسهم سهم للجد وسهم للأخ من الأبوين وسهم للأخ من الأب مصروف إلى الأخ من الأبوين ، وكذلك لو خلف جدا وأختين لأبوين وأختين لأب يجعل المال بينهم على ستة أسهم للجد سهمان وللأختين من الأبوين سهمان وللأختين من الأب سهمان مصروفان إلى الأختين من الأبوين .

م وإن زاد الثلث على القسمة بدون صاحب فرض فللجد ما هو خير منهما لكن المفروض زيادة الثلث على القسمة فيكون له الثلث ، وإن فرض زيادة القسمة على الثلث كان له القسمة ، وقد يستوي الأمران ، فللجد مع ثلاثة^(٣) إخوة الثلث خير له^(٤) ، ومع أخ القسمة خير له^(٥) ، ومع أخوين يستوي الثلث والقسمة ، م وإن زاد مع ذي فرض السدس أو ثلث الباقي على القسمة فللجد ما هو خير من سدس جميع المال أو ثلث الباقي أو القسمة لكن المفروض زيادة السدس أو ثلث الباقي على القسمة فيكون له خير من السدس أو ثلث الباقي ، فإن فرض زيادة القسمة عليهما فله القسمة ، وقد يستوي أمران منها في الخيرية دون الثالث وقد يستوي الثلاثة .

م أمثلتها : م بنتان وجد وثلاثة إخوة السدس خير ، م أم وجد وثلاثة^(٦) إخوة ثلث

(١) انظر النظم المستعذب ١٢٥/٢ ، لسان العرب ٢٨٢/٣ ، الغرر البهية ٥٧٨/٦ .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) في المخطوط : ثلاث ، وصوابها : ثلاثة .

(٤) " له " سقط من (ص) .

(٥) " له " سقط من (ص) .

(٦) في المخطوط : ثلاث ، وصوابها : ثلاثة .

الباقى خير ، م زوجة وجد وأخ القسمة خير ، م بنت وجد وثلاثة^(١) إخوة السدس وثلث الباقى سيان^(٢) وهما خير من القسمة ، م بنتان وجد وأخ السدس والقسمة سيان وهما خير من ثلث الباقى ، م زوجة وجد وأخوان^(٣) ثلث الباقى والقسمة سيان وهما خير من السدس ، م بنت وجد وأخوان السدس وثلث الباقى والقسمة سواء .

م فالحاصل أنه إذا لم يكن فى المسألة ذو فرض فللجد خير الأمرين من المقاسمة وثلث جميع المال ، وإن كان فيها ذو فرض فللجد خير الأمور الثلاثة من المقاسمة وسدس جميع المال وثلث الباقى بعد الفرض ، والعبارة الضابطة : أنه إذا لم يكن معهم ذو فرض فالإخوة والأخوات إن كانوا مثليه فالقسمة والثلث سيان وإن كانوا دون مثليه فالقسمة خير ، وإن كانوا فوق الثلثين^(٤) فالثلث خير ، وإن كان معهم ذو فرض فإن كان الفرض قدر النصف أو دونه فالقسمة خير إن كانوا دون مثليه فإن زادوا فثلث الباقى خير ، وإن كان الفرض فوق النصف [٢٨٥ظ] ودون الثلثين فالقسمة خير إن لم يزيدوا على مثله فإن زادوا فالسدس خير ، وإن (كان الفرض)^(٥) قدر الثلثين فالقسمة خير إذا لم يكن إلا أخت واحدة وإلا فالسدس خير ، وحيث يأخذ الثلث أو ثلث الباقى أو السدس إنما يأخذه بالفرض^(٦) .

(١) فى المخطوط : ثلاث ، وصوابها : ثلاثة .

(٢) سيان : أى سواء أو مثلاً مثنى لسي .

انظر مختار الصحاح ص ٣٢٦ مادة سيا ، لسان العرب ١٤/٤١١ مادة سوا ، المصباح المنير ص ٣٠٠ مادة

سية ، القاموس المحيط ٤/٣٤٧ مادة سوا .

(٣) فى (ص) : " وأخ " ، وهو سبق قلم .

(٤) فى (ص) : " الثلثين " .

(٥) فى (ص) بدل ما بين القوسين : " كانوا " .

(٦) فيبقى المقاسمة فإن أخذ بها فإنما يأخذ بالتعصيب ، وما اختاره الشارح من أن الجد إذا أخذ الثلث فإنما

يأخذه بالفرض تبع فيه ابن الهائم - كما نقله عنه الأنصارى - ورجحه سبط الماردينى والشنشورى

وقال : هو ظاهر عبارت أكثر الفرضيين اهـ ووجهه : أنه إذا أمكن الأخذ بالفرض كان أولى لقوته

وتقديم صاحبه ، وقيل : بل يأخذه بالتعصيب ، قال ابن الرفعة - كما نقله الأنصارى عنه - إنه ظاهر =

م ثم بعد أن أخذ الجد نصيبه في المعادة يكون لأخت واحدة من الأبوين إلى نصف المال ولا تنقص عن النصف^(١) إلا مع صاحب فرض ، والباقي بعد النصف إن كان فولد الأب من الذكر أو الأنثى أو كليهما ؛ مثاله : أخت لأبوين وأختان أو أخ لأب وجدّ المال على خمسة سهمان للجد وسهمان ونصف للأخت من الأبوين وهو قدر فرضها بقي نصف^(٢) سهم لولد الأب^(٣) ، م أخت من الأبوين وأخت لأب وجدّ المال على أربعة سهمان للجد والسهمان الباقيان للأخت من الأبوين وهو قدر فرضها^(٤) ، م أخت من الأبوين وأخ لأب

= نص الأم اهـ ، وهو مقتضى اختيار كل من الأنصاري والرملي وقالا : هو ظاهر كلام الغزالي والرافعي وقال السبكي وعندى أنه أقرب اهـ ، واختاره الشريبي ووجهه : أنه لو أخذه بالفرض لأخذت الأخوات بالفرض الثلثين أيضا وهما إنما يقتصران على ما يحصل وإن كان أقل من ذلك كما سيذكره الشارح بعد عدة أسطر فدل ذلك على أنه يأخذ هو والأخوات بالتعصيب .

انظر كشف الغوامض ١/١٤٣ ، الغرر البهية ٦/٥٨٠ ، تحفة المحتاج ٨/٣٨٤ ، مغني المحتاج ٤/٣٩ ، غاية البيان ص ٣٥٥ ، فتح القريب المجيب ١/٤٨ .

(١) في هامش ظ : " أي كمل لها إلى النصف " .

(٢) " نصف " سقط من (ص) .

(٣) وتكون صورتها :

طريقة قسمتها	مسألة المعادة ٥	
٢	٢	جد
٢ و ١/٢ قدر فرضها وهو النصف	١	أخت من الأبوين
٢/١ وهو الباقي	٢	أختين لأب أو أخ واحد لأب

(٤) وصورتها :

طريق قسمتها	مسألة المعادة ٤	
٢	٢	جد
٢ قدر فرضها وهو النصف	١	أخت لأبوين
لا يبقى لها شيء فتسقط	١	أخت لأب

وزوجة وجد للزوجة الربع والباقي على خمسة للجد سهمان والباقي للأخت من الأبوين وهو دون فرضها^(١).

م وبعد أن أخذ الجد نصيبه في المعادة يكون لأختين من الأبوين إلى الثلثين ولا يفضل شيء عنهما فيسقط أولاد الأب ولو لم يتم لهما الثلثان يقتصران على ما يحصل ؛ ولا تعال المسألة ، مثاله : جد وأختان لأبوين وأخ أو أختان لأب للجد الثلث^(٢) والباقي للأختين من الأبوين وهو تمام فرضهما^(٣) ، م جد وأختان لأبوين وأخت لأب المال على خمسة للجد سهمان^(٤) والباقي للأختين من الأبوين وهو دون فرضهما^(٥).

(١) في هامش ظ : " وتصح من عشرين للزوجة خمسة وللجد ستة وللشقيقة تسعة وهو دون النصف " ، قلت صورتها :

طريق قسمتها	٤	
١	١	زوجة
١ وهو دون فرضها	٣ بينهم لمعادة الجد لهم	أخت لأبوين
×		أخ لأب
٢		جد

(٢) ويستوي في هذه المسألة الثلث والقسمة كما سبق لكن الفرضيون يعبرون بالثلث لأنه أسهل عملاً من المقاسمة .

انظر فتح العزيز ٤٨٤/٦ ، فتح القريب المحي ٤٨/١ ، الغرر البهية ٥٨٠/٦ .

(٣) وصورتها :

طريقة قسمتها	مسألة المعادة ٦	
٢	٢	جد
٤ وهو تمام فرضهما	٢	أختان من الأبوين
×	٢	أختين لأب أو أخ واحد لأب

(٤) أي بالقسمة لكون الأحظ له هنا المقاسمة لأن أولاد الأب أقل من مثليه .

(٥) وصورتها :

فالحاصل أن أولاد الأب لا يأخذون شيئاً في المعادة إلا أن يكون ولد الأبوين أنثى واحدة ويبقى بعد فرضها شيء .

م وبعد الجد والإخوة والأخوات معه أقوى العصبات الأخ لأبوين ، م ثم الأخ لأب ، م ثم ابن الأخ لأبوين ، م ثم ابن الأخ لأب ، م ثم العم لأبوين ، م ثم العم لأب ، م ثم ابن العم لأب ، م ثم ابن العم لأبوين ، م ثم عم الأب لأبوين ، م ثم عم الأب لأب ، م ثم ابن عم الأب لأب ، م ثم ابن عم الجد لأبوين ، م ثم عم الجد لأب ، م ثم ابن عم الجد لأبوين ، م ثم ابن عم الجد لأب .

فالبعيد من الجهة المقدمة يقدم على القريب من الجهة المؤخرة^(١) حتى يقدم ابن الابن وإن سفل على الأب في العصبية ، وإن اتحدت الجهة قدم الأقرب فيقدم الأخ على ابن الأخ ويقدم ابن الأخ لأب على ابن الأخ لأبوين ، وإن استويا في القرب قدم من يدلي بأبوين فيقدم الأخ من الأبوين على الأخ من^(٢) / الأب وكذلك بنوهما والعم وابنه^(٣) .^(٤)

طريقة قسمتها	مسألة المعادة =	
٢	٢	جد
٣ وهو دون فرضهما	٢	أختان من الأبوين
x	١	أخت لأب

(١) وجهات العصبية في الصحيح من المذهب سبع هي البنوة ثم الأبوة ثم الجدودة مع الأخوة ثم بنو الأخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال ، وسيأتي ذكر الجهتين السادسة والسابعة في الفصول القادمة .
انظر كشف الغوامض ص ١٦٧ ، الفوائد الشنشورية ص ١٠٩ ، اعانة الطالبين ٣/٢٣٦ .

(٢) نهاية اللوحة (١٤٩) من (ص) .

(٣) وهذه القاعدة ذكرها الجعيري رحمه الله في بيت له إذ يقول- كما نقله عنه الشنشوري في فتح القريب المجيب ١/٢٩ :-

فبالجهة التقديم ثم بقربه وبعدهما التقديم بالقوة اجعلا .

(٤) انظر مسائل الفصل في اللباب ص ٢٧٠ و ٢٧٣ و ٢٧٨ ، الوسيط ٤/٣٦٤-٣٥٣ ، روض الطالب مع أسنى =

فصل

م والأقوى في العصبوبة بعد عصبات النسب المعتق سواء كان اعتاقه بالتنجيز أو التعليق أو التدبير أو الإيلاد أو شراء القريب أو إرثه أو السراية أو التماس عتقه من مالكة عن الملتمس بعوض أو غيره ، م وكذا لو كان اعتاقه بعوض في الكتابة أو بيع العبد من نفسه .

م ثم بعد المعتق عصبه المعتق ، م ويشترط كونه عصبه بنفسه بخلاف الأخوات والبنات وبنات الابن حتى لو خلف المعتق ابنا وبتنا أو أخوا وأختا كان الولاء للابن والأخ دون أختيهما ، م والذي يثبت له الولاء من عصبه المعتق العصبه الذي لو مات المعتق يوم موت العتيق في دين العتيق كان عصبه له ، مثاله : (لو أعتق [٢٨٦ظ] عبدا ومات عن ابنين فولاء العتيق لهما فإن مات أحدهما وخلف ابنا فولاء العتيق لأخيه وإن كان ميراثه لابنه ؛ لأنه لو مات المعتق يوم موت العتيق كان عصبته الابن دون ابن الابن^(١) ، ولو مات المعتق عن ثلاثة بنين ومات أحد البنين عن ابن والآخ عن أربعة والآخ عن خمسة فالولاء بينهم بالسوية حتى لو مات العتيق ورثوه أعشارا ؛ لأنه لو مات المعتق يومئذ ورثوه كذلك^(٢) ، ولو ظهر للمعتق مال كان ثلثه للابن وثلثه للأربعة وثلثه للخمسة ؛ لأن المال انتقل إلى آبائهم ثم من الأب إليهم^(٣) ، فالولاء يورث به ولا يورث في نفسه ، و^(٤) لو أعتق كافر عبدا مسلماً وله ابنان مسلم وكافر (فالولاء على العتيق للابن الكافر)^(٥) ، [وكذا لو أعتق مسلم عبدا كافرا وله ابنان مسلم وكافر فالولاء على العتيق للابن الكافر]^(٦) .

= المطالب ٣/١٠-١٤ ، زيد ابن رسلان مع غاية البيان ص ٣٥٤-٣٥٦ ، اعانة الطالبين ٣/٢٣٤-٢٣٦ .

(١) انظر الوسيط ٧/٤٨٨ ، نهاية المحتاج ٨/٣٩٦ ، التحفة الخيرية ص ٢٢٧ .

(٢) انظر الحاوي الكبير ٨/١١٩ ، روضة الطالبين ٨/٤٣٦ ، اخلاص النواوي ٢/٥٠٩ .

(٣) انظر المهذب ٤/٧١ ، فتح العزيز ١٣/٣٩٤ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فالولاء على العتيق للابن المسلم " .

(٦) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

م ويتأخر في عصبه المعتق الجذ عن الأخ ، م وابن الأخ^(١) ؛ حتى لو مات العتيق بعد موت المعتق وللمعتق جد وأخ أو ابن أخ كان الولاء للأخ أو ابنه ، م ثم إن لم يكن للميت معتق ولا عصبه معتق^(٢) فعصبه الميت معتق المعتق ، م ثم عصبه معتق المعتق .

م والعصبه بعد عصبات النسب أيضا معتق أصل الميت من آبائه وأمهاته ، م هذا إن مسَّ أحد آباء الميت الرق فإن لم يمس أحد آبائه الرق لم يكن معتق أحد أمهاته^(٣) عصبه له^(٤) ، م وإنما يثبت الولاء لمعتق أصل الميت الذي مس الرق أحد آبائه دون الميت فإن الميت^(٥) لو مسه الرق تكون عصبته المعتق ثم عصبته ثم معتق معتقه ثم عصبته كما ذكرنا^(٦) دون معتق أصله^(٧) ، م ويقدم معتق جهة الأب فإذا كان الميت الذي لم يمسه الرق قد مس الرق أحد آبائه وكان له معتق أحد آبائه ومعتق إحدى أمهاته [تقدم جهة الأب حتى]^(٨) تكون عصبته معتق أحد الآباء دون الأمهات ، م ويَجْرُ معتق جهة الأب الولاء ؛ فلو كان له

(١) قالوا : جريا على القياس في تقديم البنوة على الأبوة ؛ وإنما خولف في النسب للإجماع على عدم سقوط الجذ بالأخ ، ومثل ذلك العم فيقدم على أبي الجد .
انظر المهذب ٧٠/٤ ، التهذيب ٤١/٥ ، مغني المحتاج ٣١/٤ و ٣٢ .

(٢) " معتق " سقط من (ص) .

(٣) في هامش ظ : " كذا في نسخة معتمدة ولعله أحد أصوله " قلت : أي أمهات أحد أصوله .

(٤) لأن الانتساب إلى الأب والأب لا ولاء عليه فكذا فرعه ، ولأن ابتداء حرية الأب يبطل دوام ولاء مولى الأم ؛ فدوام حرته أولى بمنع ثبوته لمولى الأم .
انظر المهذب ٧٣/٤ ، فتح العزيز ٣٨٧/١٣ ، فتح الجواد ١١/٢ .

(٥) يعني الذي هو الفرع .

(٦) أي قريبا في هذا الفصل .

(٧) لأن نعمة اعتاقه أعظم من نعمة اعتاق أحد أصوله ولأنه أعتق مباشرة وولاء المباشرة أقوى من ولاء السراية .

انظر روضة الطالبين ٤٣٢/٨ ، الفرر البهية ٥٩٠/٦ ، التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية ص ٢٢٤ و ٢٢٥ .

(٨) ما بين المعقوفين مثبت من (ص) .

معتق أم وأبوه رقيق تكون عصبته معتق الأم ، فإن عتق الأب انجر الولاء إلى معتق الأب^(١) ،
 م وإنما تجر جهة الأب ولواء غير نفسه^(٢) ؛ فلو ثبت الولاء على شخص لموالي الأم ثم اشترى
 ذلك الشخص أباه وعتق عليه ثبت ولاؤه على أبيه ولا ينجر الولاء إلى نفسه من موالي الأم
 ، م وإذا انجر الولاء من موالي الأم إلى موالي الأب تقرر عليهم ولا ينجر بموتهم إلى موالي
 الأم^(٣) (بل يكون الميراث لبيت المال ؛ وكذلك لو ثبت الولاء لموالي الأب ففنوا لم يصير
 الولاء لموالي الجد ؛ حتى لو مات الذي انجر ولاؤه من موالي جده إلى موالي أبيه حينئذ
 فميراثه لبيت المال)^(٤) ، م ويقدم معتق أقرب كل واحد من الأصل فيقدم معتق الأب على
 معتق الجد ، (ولو أعتق الجد والأب رقيقا انجر من موالي الأم إلى موالي الجد ، ولو أعتق
 الأب انجر من موالي الجد إلى موالي الأب)^(٥) ، م ويقدم معتق ذكر كل واحد من الأصل إذا
 استويا في القرب فيقدم معتق أب الأب على معتق أم [الأب]^(٦) ، (ولو أن مولودا ما مسه
 الرق وهو من أبوين ما مسهما رق ولكن لكل واحد من أبويه أبوان رقيقان إلا أم أمه فإنها
 معتقة فالولاء فيه تبع لولاء أمه وولاء أمه تبع لولاء أمها ، فإن أعتق أبو أمه انجر الولاء إلى
 موالي أب الأم ، فإن أعتقت^(٧) أم أبيه انجر الولاء [٢٨٧ظ] إلى موالي أم أبيه ، فإن أعتق أبو
 أبيه انجر إلى موالي أبي أبيه واستقر فيه ، فإن فرضنا الأب رقيقا تصور أن ينجر إلى معتق

(١) وذلك لأن ثبوت الولاء لموالي الأم كان لضرورة أنه لاولاء على الأب فلما زالت هذه الضرورة وعتق
 الأب رد الولاء لموالي الأب .

انظر المهذب ٧٢/٤ ، فتح العزيز ٣٩٠/١٣ ، الغرر البهية ٥٩١/٦ .

(٢) لأنه لايمكن أن يكون له ولواء على نفسه .

انظر الحاوي الكبير ٩٨/١٨ ، الوسيط ٤٨٥/٧ ، روضة الطالبين ٤٣٣/٨ .

(٣) أي لانقطاع ولاية مواليتها .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في الأصل : " الأم " والصواب ما أثبتته لأن معتق الأب والجد يقدمان على جهة الأم كما سبق فالكلام
 موصل لجهة الأب دون الأم .

(٧) في المخطوط : " أعتق " .

الأب من معتق الجدة أيضاً^(١) (٢) .

فصل

م فإذا كانت العصبَةُ معتقَ الأصل ؛ فلبنت فردة اشترت هي وابن^(٣) أباهما ومات الابن ثم مات الأب عن هذه البنت وحدها فلها من تركة الأب غير الثمن^(٤) ؛ النصف بالبنتية والربع بثبوت الولاء على نصف أبيها والثلث بثبوت نصف ولأخ لها بإعتاقها نصف أبيه^(٥) .

م ولبنت فردة (اشترت هي)^(٦) وابن أباهما ثم اشترى الأب عبدا فأعتقه ومات هذا العبد المعتق بعد موت الأب والابن وبقيت هذه البنت وحدها فلها النصف والربع من تركة العتيق النصف بأنها معتقة نصف المعتق^(٧) والربع بأنها معتقة أصل أخيها في النصف^(٨) .

م ولبنت فردة اشترت مع ابن الأب من تركة ذلك الابن وهو أخوها النصف والربع النصف بالأختية والربع بأنها معتقة أصله في النصف^(٩) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) انظر مسائل الفصل في المذهب ٦٩/٤ و٧٣ و١٠٣ ، التهذيب ٤١/٥-٤٤ ، روضة الطالبين ٢٠/٥ و٢٢-٢٤ و٨/٤٣٦-٤٣١ ، البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٥٨٥-٥٩٣ ، الفوائد الشنشورية مع التحفة الخيرية ص ٢٢٣-٢٢٨ .

(٣) في (ص) : " الأب غير ثمن من تركة الأب ؛ فلو اشترت بنت وابن " .

(٤) في (ص) : " ثمن " .

(٥) ويبقى الثمن لموالي الأم إن كان لأن نصف ولأب الميت باق لهم فإن لم يكن فليبت المال .

انظر فتح العزيز ١٣/٣٩٨ ، فتح الجواد ٢/١٢ .

(٦) في (ص) بدل ما بين القوسين : " من عتيق الأب نصف وربع ؛ فلو اشترت بنت " .

(٧) أي أبوها .

(٨) ويبقى الربع لموالي الأم أو لبنت المال على التفصيل السابق .

(٩) والباقي على ما سبق بيانه .

م ولبت فردة اشترت مع أخت أمهما^(١) ثم اشترت الأم مع أجنبي^(٢) أباهما ومات الأب والأم ثم ماتت إحدى الأختين عن الأخرى فلها (الثلاثان من تركة الأخت والأجنبي الثلث ف)^(٣) النصف لها^(٤) بالأختية ويبقى النصف فيكون لمعتق الأصل وهو الأب ومعتق الأصل هو الأم والأجنبي فيكون النصف بين الأم والأجنبي ، وما للأم وهو الربع يكون بين الأختين فإنهما معتقتا الأم فيكون لكل واحدة منهما^(٥) الثمن ، فالثمن الذي للميتة يرجع إلى معتق أصلها وهو الأم والأجنبي فيكون للأم طسوج وشعيرتان^(٦) ، والطسوج : جزء من أربعة وعشرين جزءا ؛ كل طسوج أربعة شعيرات^(٧) فيرجع إلى الأختين فيكون للميتة ثلاث شعيرات تكون بين الأم والأجنبي فتدور المسألة ، فطريق معرفتها أن ننظر فيما يحصل كل مرة للأجنبي والأخت فنجعل النصف بينهما بتلك النسبة وما يحصل للأجنبي كل مرة ضعف ما يحصل للأخت فيجعل من النصف الثلث للأجنبي والسدس للأخت وقد ورثت النصف بالأختية فيكون لها ثلثا مال الأخت^(٨) .

(١) في (ص) : " واشترت الأم مع الأجنبي أباهما ثلثا المال من تركة الأخت والثلث للأجنبي ، فلو اشترت أختان أمهما " .

(٢) في (ص) : " الأجنبي " .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) " لها " سقط من (ص) .

(٥) " منهما " سقط من (ص) .

(٦) أي نصف ثمن الأربعة والعشرين وهو واحد ونصف .

(٧) الطسوج : معرب وهو مقدار من الوزن ، والمعروف أنه حبتان أي ربع دانق ، وأخبة جزء من ثمانية وأربعين جزءا من الدرهم ، فيكون الطسوج جزء من أربعة وعشرين جزءا من الدرهم كما ذكر الشارح ولكنه حبتان لأربع ولكن الشارح تبع فيه الطاوسي في التعليقة لوجه ١٧٧ .

انظر النظم المستعذب ١/٢٥٥ و ٢٥٦ ، لسان العرب ٢/٣١٧ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢٦١ و ٤١٨ .

(٨) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٧/٤٨٨ - ٤٩٠ ، روضة الطالبين ٨/٤٣٧ - ٤٤١ ، الإرشاد مع اخلاص النواي ٢/٥١٣ و ٥١٤ ، الفصول المهمة ص ٢٦٧ - ٢٧٠ .

فصل

م والعصبة بعد المعتق وعصبته ومعتق الأصل بيت المال ، م فإن لم يكن بيت مال أو لم ينتظم أمره^(١) يرد الإرث على ذوي الفروض ؛ م غير الزوج والزوجة ؛ م بنسبة الفروض ، فلو خلف بنتا وأما فالسدس للأم والنصف للبنت ؛ فيقسم الباقي عليهما بنسبة فرضيهما فيكون ثلاثة أرباع الثلث للبنت وربعه للأم^(٢) .

م ولو مات عن زوجة وأم وبنت فليس للزوجة إلا الثمن وللبنات النصف وللأم السدس ؛ ويبقى سدس وربع سدس ينقسم على البنت والأم بنسبة فرضيهما فيجعل ثلاثة أرباع السدس وثلاث شعيرات للبنت والباقي للأم^(٣) .

(١) معنى انتظام أمر بيت المال أن يليه إمام عادل يصرف مافيه في مصارفه .

انظر الحاوي الكبير ٧٧/٨ و٧٨ ، المهذب ١٠٣/٤ ، الغرر البهية ٥٩٨/٦ .

(٢) وصورتها مفصلة :

٢×٦ مسألة الجامعة ١٢ تختصر لـ ٤

الرد ٤

٢/١	بنت	٣	٣	٣+٦	٣
٦/١	أم	١	١	١+٢	١
ب وهو ٣/١ بينهما بنسبة فرضيهما					
		٢			

أما صورتها مختصرة فأصل المسألة من ستة ترجع إلى أربعة للبنت ثلاثة وللأم واحد .

(٣) وصورتها مفصلة كما ذكر الشارح :

أصل المسألة مسألة الرد الجامعة الجامعة مختصرة

٤×٢٤ ٥=٤ ٩٦ ٣٢

٨/١	زوجة	٣	==	١٢	٤
٦/١	أم	٤	١	٥+١٦	٧
٢/١	بنت	١٢	٣	١٥+٤٨	٢١
ب بين الأم والبنت		٥			

أما صورتها مختصرة كما سيذكره الشارح آخر الفصل فهي :

م ولو ماتت عن أم وبنت وزوج فللبنات النصف وللأم السلس وليس للزوج إلا^(١)/
الربع يبقى نصف سلس فيقسم على البنت والأم بنسبة فرضيهما فيجعل ثلاثة أرباعه وهو
طسوج وشعيرتان للبنات والباقي للأم^(٢).

م فإن لم يكن للميت من يرثه (بالعصوبة ولا)^(٣) [٢٨٨ظ] بالفرضية (ممن يرد عليه)^(٤)
فذو الرحم : وهو كل قريب ليس بذي فرض ولا عصة ، أو تقول : هو كل قريب^(٥) يدلي
بأنثى وكل أنثى من طرف إلا الأخ من الأم وأم الأم والأخت^(٦) ، وهم إما من فروع الميت

مسألة الزوجية		مسألة الرد	الجامعة		
٤×٨		٧-٤ جزء السهم	٣٢		
٨/١	زوجة	١	٤		
ب	أم	٦/١	٧		
	بنت	٢/١	٢١		

(١) نهاية اللوحة (١٥٠) من (ص) .

(٢) وصورتها على الاختصار :

مسألة الزوجية		مسألة الرد		
٤×٤		٦-٣ جزء السهم	١٦	
٤/١	زوج	١	٤	
ب	أم	٦/١	٣	
	بنت	٢/١	٩	

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو لا يرد إليه " .

(٥) في (ص) : " من " .

(٦) انظر الحاوي الكبير ٧٣/٨ ، التلخيص في الفرائض ٣٣١/١ ، فتح العزيز ٤٥١/٦ و ٤٥٢ ، قال ابن
الصلاح - في مشكل الوسيط ٣٣٣/٤ - : وتخصيص هؤلاء باسم ذوي الأرحام اصطلاح عن الفقهاء
والفرضيين ، واسم ذوي الأرحام في الأصل شامل للوارثين اهـ .

أو فروع أبويه أو من أصوله أو فروعهم فذلك أربعة أصناف .

م وذو الرحم كمن يدلي هو به إلى الميت فينزل منزلته ويعرف : بمذهب أهل التنزيل^(١) ، فأولاد البنات كالبنيات ، وبنات بنات الابن كبنات الابن ، وأولاد الأخ من الأم وبنات الإخوة من الأبوين أو من الأب كأبيهم ، وأولاد الأخوات كأمههم ، والساقط من الأجداد والجدات كولده ، م والخزولة كالأمومة ، م والعمومة كالأبوة وهما مستثنيان من أن ذا الرحم كمن يدلي به ، فالخال والخالة للميت بمنزلة أم الميت ، والخال والخالة للأب والجد والجدة بمنزلة الجدة التي هي (أخت الخال أو الخالة)^(٢) ، والعم من الأم والعمة للميت بمنزلة أب الميت ، والعم من الأم^(٣) والعمة للأب أو الجد ، والعم مطلقا^(٤) والعمة للأم أو الجدة بمنزلة الجد الذي هو أخوهما ، وأولاد الأخوال والخالات والأعمام للأم والعمات كآبائهم وأمهاتهم عند الاجتماع والانفراد .

ومن تسفل من ذوي الأرحام رُفِعَ بطننا بطننا ومن علا منهم نُزِّلَ بطننا بطننا ، م ثم قدم الأسبق من كل جهة إلى الوارث (وإن كان أبعد إلى الميت)^(٥) ولا يقدم الأسبق إلى الميت ، م فإن استويا في السبق من كل جهة إلى الوارث قُدِّرَ المشبه به وهو من يُدلي به ذو الرحم إلى الميت والأمومة في الخزولة والأبوة في العمومة وارثا للميت ، م وقسم نصيب كل من قُدِّرَ وارثا وهو المشبه به على مشبهه ، م كإرث المشبه من المشبه به لو كان هو الميت ؛ ثم المشبه بهم لو قدر اجتماعهم فإن كانوا يرثون ورث المشبهون ، وإن كان يحجب بعضهم بعضا جرى الحكم كذلك في المشبهين .

(١) إنما سموا بذلك لأنهم نزلوا كل من لا يرث منزلة من يرث ممن يدلي به .

انظر التلخيص في الفرائض ١/٣٣٤ ، فتح العزيز ٦/٥٤٠ ، النظم المستعذب ٢/١٢٥ .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أختها " .

(٣) أي وعم الأب أو الجد من الأم .

(٤) أي عم الأم مطلقا .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " إن اختلفا في القرب " .

مثال الصنف الأول ^(١) -فروع الميت- ، م بنت بنت وبنت بنت ابن ؛ لبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس ويرد الباقي عليهما بنسبة الفرضين ^(٢) ، م بنت بنت وابن بنت أخرى ؛ المال بين بنت البنت وابن البنت بالنصف ^(٣) ، م بنت لها بنت وبنت أخرى لها بنتان وبنت ثالثة لها ثلاث بنات ؛ للبنت الواحدة الثلث وللبنتين أيضا الثلث وللثلاث أيضا ^(٤) كذلك الثلث ^(٥) ، م بنت ابن بنت وبنت بنت ابن ؛ المال للثانية فإنها أسبق إلى الوارث ، (م بنت بنت ابن ابن وبنت ابن بنت ؛ المال للأولى) ^(٦) .

م الصنف الثاني ^(٧) : بنات الإخوة وأولاد الأخ من الأم وأولاد الأخوات ، م بنت أخت وابنا أخت أخرى وهما من الأبوين أو من الأب ؛ نصف المال للبنت والنصف الآخر للابنين ^(٨) ، م ثلاث بنات إخوة متفرقين ؛ لبنت الأخ من الأم السدس ولبنت الأخ من الأبوين الباقي وتسقط بنت الأخ من الأب ، م ثلاثة بني أخوات متفرقات ؛ خمس المال لابن الأخت من الأم وخمسه لابن الأخت من الأب وثلاثة أخماسه لابن الأخت من الأبوين ^(٩) ، وحكم بنات الأخوات المتفرقات كذلك ، ولو اجتمع بنو الأخوات المتفرقات

(١) في (ص) : " من ذوي الأرحام " .

(٢) أي فترجع المسألة من ستة إلى أربعة لبنت البنت ثلاثة ولبنت بنت الابن واحد ، وصورتها كصورة اجتماع البنت والأم .

(٣) وتكون المسألة من اثنين لكل منهما واحد .

(٤) " أيضا " سقط من (ص) .

(٥) وذلك تنزيلا لهم منزلة أمهاتهم وعليه تصح مسألتهم من ثمانية عشر ؛ لبنت البنت الأولى ستة ، ولكل واحدة من بنات البنت الأخرى ثلاثة ، ولبنات البنت الثالثة ستة لكل واحدة اثنان .

(٦) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٧) في (ص) : " منهم " .

(٨) وتصح المسألة من أربعة لبنت الأخت اثنان ولكل واحد من الابنين واحد .

(٩) وذلك لأن أصل المسألة من ستة فرجعت بالرد إلى خمسة لكون أمهاتهم من الأصناف الذين يرد عليهم .

وبناتهن ؛ فالمال لأمهاتهن على خمسة أسهم بالفرض والرد كما ذكرنا^(١) ؛ فحُمس لأولاد الأخت [٢٨٩] من الأب للذكر مثل حظ الأنثيين ، و حُمس لأولاد الأخت من الأم بالسوية (هكذا ذكره الرافعي رحمه الله تعالى في الشرح^(٢) ، وقال في مسألة أخرى : ثم أولاد الإخوة والأخوات من الأم يسوى بينهم في القسمة عند الجمهور من المنزلين وأهل القرابة^(٣) ، قال : وقال الإمام : وقياس قول المنزلين تفضيل الذكر على الأنثى لأنهم يقدر أولاد الوارث كأنهم يرثون منه^(٤))^(٥) ، وثلاثة أخماس لأولاد الأخت من الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين ، م ابن أخت لأبوين وبنت أخ كذلك ؛ ثلثا المال لبنت الأخ وثلثه لابن الأخت .

م الصنف الثالث^(٦) : الأجداد الساقطون والجدات الساقطات ، م أم أب الأم وأب أم الأم ؛ المال كله للثاني فإنه أسبق إلى الوارث ، م أب أم أم وأب أب أم ؛ المال كله للأول ، م أب أم الأم وأب أم الأب ؛ المال بينهما نصفان ، م أب أب الأم وأم أب الأم وأب أم الأم ؛ المال للثالث^(٧) ، م أب أب أم الأب وأم أب أم الأب وأب أب أم الأم وأم أب الأم ؛ المال للأولين (دون الآخرين)^(٨) .

(١) أي في المسألة السابقة .

(٢) انظر فتح العزيز ٦/٣٤٤ .

(٣) انظر مثلا الماوردي في الحاوي الكبير ٨/١٧٥ و ١٧٦ ، والخيري في التلخيص في الفرائض ١/٣٣٣ .

(٤) انظر فتح العزيز ٦/٥٤٣ ، قلت قد ذكر الخيري قبل الإمام - في التلخيص في الفرائض ١/٣٣٣ - أن تفضيل الذكر على الأنثى منقول عن الثوري وأبي يوسف ثم قال : وهو أقيس ثم ذكر نحوه من تعليل الإمام .

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٦) في (ص) : " منهم " .

(٧) في الأصل : " للثاني " ، لكن في هامشها : " كذا في نسخة معتمدة ، وصوابه للثالث لأنه مدلي بوارث " .

(٨) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الصف الرابع^(١) : الخالات والأخوال والعمات والأعمام للأم وأولادهم ، ثلاث خالات متفرقات للميت ؛ المال على خمسة خُمس للخالة من الأب ، وخُمس للخالة من الأم ، وثلاثة أخماس للخالة من الأبوين ، ثلاثة أخوال متفرقين للميت ؛ سدس المال للخال من الأم والباقي للخال من الأبوين ، ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث خالات متفرقات ؛ ثلث المال للخال والخالة من الأم بالسوية ، والباقي للخال والخالة من الأبوين للذكر مثل حظ الأنثيين ، ثلاثة أخوال متفرقين وثلاث عمات متفرقات ؛ ثلث المال على ستة سدس للخال من الأم والباقي للخال من الأبوين ، وثلاثة بين العمات على خمسة أسهم سهم للعممة من الأم وسهم للعممة من الأب وثلاثة أسهم للعممة^(٢) من الأبوين^(٣) .

(١) في (ص) : " منهم " .

(٢) في هامش ظ : " وكأن الميت مات عن أم وأب ؛ فنصيب الأم وهو الثلث لمن ذكرهم المؤلف وكان الأم ماتت عن ثلاثة إخوة متفرقين ، ونصيب الأب وهو الثلث لمن ذكرهم المؤلف وكان الأب مات عن ثلاث أخوات متفرقات " .

(٣) وصورتها :

أصل المسألة	مسألة الأخوال		الجامعة
٣ × ٣	٥ = ٦ جزء السهم		٩٠
١	ب	٥	٢٥
	٦/١	١	٥
	×	×	×
مسألة العمات			=====
٥ = ١٢ جزء السهم			=====
٢	٢/١	٣	٣٦
	٦/١	١	١٢
	٦/١	١	١٢

ومتى اجتمع مع ذوي الأرحام أحد الزوجين فيخرج نصيبه بتمامه ويقسم الباقي على ذوي الأرحام كما يقسم الجميع لو انفردوا^(١)؛ مثاله : زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم ؛ للزوج النصف والباقي لبنت البنت نصفه وللخالة سدسه والباقي لبنت^(٢) العم^(٣) ، زوجة وبنت بنت وبنت أخت من الأبوين للزوجة الربع والباقي بين بنت البنت وبنت الأخت بالسوية^(٤) ^(٥).

(١) مذكره الشارح هنا هو طريقة قسمة المسائل على صورة الاختصار .

(٢) في هامش ظ : " وكان الميت بالنسبة إلى النصف الباقي مات عن بنت وأم وأب " .

(٣) وصورتها :

الجامعة	مسألة الأرحام		مسألة الزوجية		
١٢	٦ = ١ جزء السهم		٦ × ٢		
٦	---	---	١	زوج	٢/١
٣	٣	٢/١	١	بنت بنت	ب
١	١	٦/١		خالة	
٢	٢	ب		بنت عم	

(٤) وصورتها :

الجامعة	مسألة الأرحام		مسألة الزوجية		
٨	٢ = ٣ جزء السهم		٢ × ٤		
٢	---	---	١	زوجة	٤/١
٣	١	٢/١	٣	بنت بنت	ب
٣	١	ب		بنت أخت	

(٥) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/٧٣-٧٨ و١٧٤-١٨٤ ، التلخيص في الفرائض ١/١٧٤-

١٨٣ و٣٣١-٣٧٧ ، فتح العزيز ٦/٤٥١--٤٥٤ و٥٣٦-٥٥١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤/١٢-١٥ ،

البهجة الوردية مع الفرر البهية ٦/٥٩٧-٦٠٧ ، الفصول المهمة ص ٥٧ و٢٩٤-٣١٨ .

فصل (١)

م والمدي إلى الميت بغيره لا بنفسه يُحجب به^(٢) من الإرث ، فالابن والبنت والأب والأم لا يحجبون^(٣) ، وكذلك الزوج والزوجة .

ويُحجب الجد -أب الأب- بالأب ، وكل جد فوقه بمن دونه ، وتُحجب الجدة -أم الأم- بالأم ، وكل جدة فوقها بمن دونها ، وتُحجب أم الأب بالأب ؛ وكذلك جداته ، وكل جدة^(٤) / قريبة من جهته تُحجب البعيدة من تلك الجهة ، نعم لو كان لزینب بنتان ؛ حفصة وعمرة ، فتزوج ابن حفصة بنت [بنت]^(٥) عمرة فولدت منه ولدا ، فزینب لا تُحجب بعمرة وإن كانت عمرة أقرب منها من جهتها فإنها تساويها من جهة الأب^(٦) .

(١) هذا الفصل وما بعده لبيان الحجب وهو قسمان حجب بالأشخاص وحجب بالأوصاف ، وقد ابتدأ بالقسم الأول .

(٢) أي بغيره يعني بالواسطة التي أدلى بها المستحق للإرث إلى الميت ، والمراد هنا حجب الحرمان بالأشخاص .

(٣) أي لكونهم مدلين إلى الميت بأنفسهم .

(٤) نهاية اللوحة (١٥١) من (ص) .

(٥) هذه الزيادة أثبتها من فتح العزيز ٦/٤٩٦ ، روضة الطالبين ٥/٢٨ وهي لازمة لئتم للشارح مراده كما سألنا ذلك في الحاشية الآتية .

(٦) تمثيل الشارح تبعا للطاوسي بهذا المثال لا يستقيم لأمرين أحدهما : أن الشارح علل عدم حجب زينب ببنتها عمرة أنها تساويها من جهة الأب وهو غير صحيح بل هي أبعد منها إذ هي أم أم أب ، وعمرة أم أم ، ثانيهما : أن القربى من جهة الأم تسقط البعدى من جهة الأب بلا خلاف عند الشافعية كما سيذكره الشارح في هذا الفصل بعد عدة أسطر ، والمثال الصحيح -هو ما أثبتته من إضافة كلمة بنت - وهو أن ابن حفصة تزوج بنت بنت عمرة وذلك ليصح تعليل الشارح ففي هذه الحالة تكون زينب أم أم أب وعمرة أم أم أم فتساوي زينب أمها من جهة الأب .
انظر المرجعين السابقين ، التعليقة للطاوسي لوحة ١٧٨ .

م والمذلي بغيره يُحجب به كما ذكرنا^(١) ؛ لا ولد الأم بالأم فإنه لا يحجب بها وإن كان مدلياً بها .

م وتُحجب الجدات وإن كن من الأب بالأم^(٢) ، م [٢٩٠ظ] وتُحجب الجدة البُعدى من جهة الأب كأم أب الأب بالجدة القربى من جهة الأم كأم الأم لا بالعكس ، وهو أن أم أم الأم لا تُحجب بأم الأب^(٣) .

م وتُحجب بنت الابن بالابن وإن لم يكن أباه ، م وبينتين فصاعداً ، إلا أن تُعَصَّب بنت الابن بذكر ولو كان أسفل منها ، فإن المعصَّب والمعصَّب به يأخذان الفاضل عن الثلثين للذكر مثل حظ الأنثيين .

م ويُحجب ولد الأصل من الأخ والأخت للأبوين أو للأب أو للأم بالأب م وبالأب م وبابن الابن ، م ويُحجب ولد الأب بمن ذكرنا - وهو^(٤) الأب والابن وابنه وبعبصة لأبوين وهو الذكر أو الذكر مع الأنثى أو الأنثى وحدها ؛ ولكن مع البنت ، فلو خلف بنتاً وأختاً لأبوين وأختاً لأب أو أختاً لأب سقط ولد الأب بالأخت لأبوين^(٥) ، م وتُحجب الأخت لأب بالأب والابن وابنه وبعبصة لأبوين كما ذكرنا وبأختين لأبوين وإن لم يكونا عصبتين ، م إلا إن تُعَصَّب الأخت بأخيها فلهما ما يفضل بعد الثلثين ، م ويُحجب ولد الأم بالأب والابن وابنه كما ذكرنا وبالجد ، م وبالفرع من البنت وبنت الابن وإن سفل^(٦) .

(١) أي في هذا الفصل .

(٢) قال الرافعي في فتح العزيز ٤٩٥/٦ : قال العلماء : وكأن الجدات يرثن السدس الذي تستحقه الأم فإذا أخذته فلا شيء لهن .

(٣) لأن أم أم الأم لا تُحجب بالأب فلأن لا تُحجب بأمه المدلية به أولى فتشتركان في السدس .

انظر المهذب ٨٦/٤ ، روضة الطالبين ٢٨/٥ ، إخلاص النواوي ٥١٨/٢ .

(٤) لو قال : وهم لكان أولى .

(٥) لكونها وارثة بالعصبة مع الغير كما سبق بيانه .

(٦) انظر مسائل الفصل في المهذب ٨٦/٤ و ٩١-٩٣ ، الوسيط ٣٥٤/٤ و ٣٥٥ ، الرحبية مع شرح سبط المارديني

٧٤-٧٥ و ٨٧-٩٣ ، روضة الطالبين ٢٦-٢٩ ، الإرشاد مع إخلاص النواوي ٥١٧-٥١٩ .

فصل

م وشرط الحجب الإرث فمن لا يرث لا يحجب غيره ، م إلا في أبوين وأخوين أو أختين أو أخ وأخت فإنهم يُحجبون بالأب ومع ذلك يردون الأم من الثلث إلى السدس ، م وإلا في صورة جد وأم وولديها فإن ولدي الأم يُحجبان بالجد ومع ذلك يردان الأم من الثلث إلى السدس ، م وإلا في صورة جد وأم وولد للأم وولد لأبوين أو لأب فإن ولد الأم يُحجب بالجد ، ومع ذلك يرد مع الأخ الآخر الأم من الثلث إلى السدس ، م وإلا في صورة المعادة كما ذكرنا^(١) ؛ فلو خلف جدًا وأخا لأبوين وأخا لأب فإن الأخ لأب يُحجب بالأخ لأبوين ومع ذلك يرد الجد من النصف إلى الثلث ههنا^(٢) .

م وإذا كان شرط الحجب الإرث في غير المستثنى فلاُم الأم مع الأب وأم الأب السدس ولا ترد أم الأب أم الأم إلى نصف السدس فإنها محجوبة بالأب ، م وكذلك الأخ لأب والجد يستويان مع الأخ لأم فلكل منهما نصف المال ، ولا يعد الجد^(٣) الأخ للأم على الأخ للأب حتى يزيد حق الجد على النصف وإن سقط الأخ به^(٤) .

فصل

[م]^(٥) ويرث الشخص بفرض وعصوبة كزوج هو ابن عم أو معتق ، م وكابن عم هو أخ لأم ؛ فلو كان معه ابن عم آخر ليس بأخ لأم فإنهما يستويان في الإرث بعد اخراج

(١) انظر ص ١١٥٧ .

(٢) استدرك ابن الوردي في بهجته خمس صور مزيدة على الحاوي فراجعها إن شئت في البهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٦١٢-٦١٤ .

(٣) " الجد " سقط من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في الوسيط مع مشكله لابن الصلاح ٤/٣٥٦ و٣٥٧ ، روضة الطالبين ٥/٢٩ ، الفصول المهمة ص ٩٧-١٠١ ، الإرشاد مع فتح الجواد ٢/١٤ ، فتح القريب المحيَّب ١/٦٥ و٦٦ .

(٥) " م " مثبت من (ص) لقوله في الحاوي الصغير لائحة ٢٤ أ [ويرث الشخص بفرض وعصوبة] .

السدس لمن هو أخ لأم ، م ولا يُقدّم ابن عم هو أخ لأم على ابن عم ليس كذلك إن مُنع فرضه بإخوة الأم ؛ بأن يكون معهما بنت أو بنت ابن فيكون للبنت النصف ويكون الباقي بين ابني العم بالسوية ، م ويُقدّم في الولاء ابن عم المعتق الذي هو أخ لأم على ابن عمه الذي ليس كذلك^(١) .

م ويرث الشخص من فرضين بالفرض الذي يحجب الآخر^(٢) ؛ مثاله : وطئ المجوسي أمّه فولدت بنتا ؛ فالبنت بنت المجوسي وأخته للأم فترثه بالبنتية لا بأختية الأم فإن البنت تحجب الأخت للأم ، والأم بالأمومة^(٣) ، ولو ماتت هذه البنت ورث منها أبوها بالأبوة لا بالأخوة للأم ، والأم بالأمومة لا بالجدودة^(٤) ، ولو ماتت الأم ورثت منها هذه البنت [٢٩١ظ] بالبنتية وأبوها بالبنة ؛ للذكر مثل حظ الأنثيين .

م (وإن لم يحجب أحد الفرضين الآخر فيرث بالفرض الذي لا يحجب)^(٥) ، مثاله : وطئ مجوسي ابنته فولدت بنتا فهذه البنت بنت البنت الأولى وأختها من الأب ؛ فلو ماتت البنت الأولى ورثت منها البنت الثانية بالبنتية لا بأختية الأب وإن لم تحجب بها ، فإن البنت لا تحجب أصلا والأخت للأب قد تحجب ، ويرث الأب منها بالأبوة ، فلو ماتت البنت الثانية ورثت منها البنت الأولى بالأمومة لا بأختية الأب ، والأب بالأبوة ، ولو مات

(١) عللوا ذلك أنه لما كانت قرابة الأم معطلة عن الميراث استعملت مقوية للعصوبة فترجحت بها .

انظر التهذيب ٤٢/٥ ، الغرر البهية ٦١٦/٦ ، نهاية المحتاج ٢٤/٦ .

(٢) أي ولا يرث بكلا الفرضين لأنهما قرابتان يُورث بكل واحد منهما فرض عند الانفراد فإذا اجتمعا لم يورث بهما الفرضان كالأخت من الأب والأم لاترث بالقرابتين معا .

انظر المهذب ٩٥/٤ ، فتح العزيز ٥٠٠/٦ ، تحفة المحتاج ٤٠٩/٨ .

(٣) أي ترثه أيضا أمّه بالأمومة أي لبالزوجية ، وإنما لا يورثون بالزوجية لبطلانها كما ذكره الغزالي والنووي .

انظر الوسيط ٣٥٨/٤ ، روضة الطالبين ٤٥/٥ .

(٤) أي أنها أمها وجدتها لايبها ، لكنها إنما ترث بالفرض الذي يحجب الآخر .

(٥) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو يرث من فرضين بالفرض الذي لا يُحجب وإن لم يحجب هو الآخر " .

المجوسي ورثنا منه الثلثين بالبنية .

م (وإن لم يحجب أحد الفرضين الآخر وكل واحد من الفرضين يُحجب فيرث بالفرض الذي حجه أقل من حجب الآخر)^(١) ؛ مثاله : وطئ مجوسي بنته فولدت بنتا ووطئ البنت الثانية فولدت بنتا أخرى ؛ فلو ماتت الصغرى بعد موت الأب والوسطى فقد خلفت أم أم هي أختها لأب فترث بالجدودة وتسقط الأختية ، فإن الجدة لا تسقط إلا بالأم والأخت تسقط بجماعة ، م وإن حُجب الفرض الأقل حجبا بغيره ورث بالفرض الأكثر حجبا ؛ كما لو ماتت الصغرى في المثال المذكور بعد موت الأب فقد خلفت أم وأم أم هما أختها للأب فترث الأم الثلث بالأمومة لا بالأختية ، وأم الأم النصف بالأختية لا بالجدودة فإن الجدودة تسقط بالأمومة ، أما لو مات المجوسي أولا فقد خلف ثلاث بنات فلهن الثلثان ، ولو ماتت البنت العليا بعد الأب أولا فقد خلفت بنتا وبنت بنت هما أختها للأب فترث البنت النصف منها بالبنية وبنت البنت الباقي بالأختية فإن بنت البنت ساقطة^(٢) ، ولو ماتت الوسطى بعد الأب أولا فقد خلف أم وأبنتا هما أختها للأب فتسقط الأختية وترث الأم السدس بالأمومة والبنت النصف بالبنية ، ومثل هذه الصور إنما تقع بين المسلمين بالشبهة ، وأما بين المجوس فتقع^(٣) / بالشبهة أو بالنكاح وربما أسلموا وترافعوا إلينا^(٤) .

فصل^(٥)

م ولا يرث القاتل من قتيله سواء كان القتل عمدا أو خطأ حقا أو باطلا^(٦) .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " أو يرث من فرضين بالفرض الذي حجه أقل من حجب الآخر " .

(٢) يريد بذلك أنها محجوبة عن فرضها الأكثر وهو المعروف بحجب النقصان .

(٣) نهاية اللوحة (١٥٢) من (ص) .

(٤) انظر مسائل الفصل في المهذب ٩٥/٤ و ٩٩ ، الوجيز مع فتح العزيز ٤٩٩/٦ - ٥٠٤ ، المنهاج مع مغني

المحتاج ٥٢/٤ و ٥٣ ، الفصول المهمة ص ٧٤ - ٧٨ ، الفوائد الشنشورية مع التحفة الخيرية ص ١١٥ - ١١٧ .

(٥) هذا الفصل لبيان الحجب بالأوصاف .

(٦) وذلك لتهمة الاستعجال في قتله في بعض صور القتل ، ولسد باب الذريعة في الباقي .

م وكذلك لا يرث المخالف في الإسلام فيمتنع التوارث بين الكافر والمسلم ، ويتوارث الكفار بعضهم من بعض وإن اختلفت مللهم ، م وكذلك لا يرث المخالف في العهد فيمتنع التوارث بين المعاهد^(١) وغير المعاهد^(٢) ؛ كما يمتنع بين الذمي والحربي ، فلو مات يهودي ذمي عن ابن مثله وآخر نصراني ذمي وآخر يهودي معاهد وآخر يهودي حربي فالمال بينهم سوى الأخير .

م وكذلك لا يرث حر البعض من غيره ، م ولكن يرث عنه غيره جميع ما ملكه ببعض الحر^(٣) ، م وكذلك لا يرث المرتد ، م ولا يورث عنه ، م كالزندق فإنه لا يرث ولا يورث عنه ، م والرقيق فإنه لا يرث ولا يورث عنه ، م ولو كان الرقيق مكاتباً فإنه لا يرث ولا يورث عنه ، م وكالمثني باللعان ، م وكولد الزنا فإنهما لا يرثان ، م إلا من الأم ، م (ومن له)^(٤) أخوة الأم^(٥) ، ولا يرث منهما إلا الأم وولد الأم .

م ومن جهل تأخر موته عن غيره ؛ كأن ماتا تحت هدم أو بغرق أو ببلاد غربة لا يرث أحدهما من الآخر ، ويجعل مال كل واحد [٢٩٢ظ] لسائر ورثته ، وجهل التأخر يكون تارة

= انظر المذهب ٨١/٤ ، اخلاص الناي ٥٢٣/٢ ، فتح القريب المجيب ١٢/١ .

(١) المعاهد : بفتح الهاء وكسرهما ، والمراد به الكافر الذي عاهدنا وعاهدناه على ترك القتال مدة معلومة .
انظر النهاية في غريب الحديث ٣٢٥/٣ ، التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية ص ٦٠ ، معجم لغة الفقهاء ص ٤٠٨ .

(٢) لانقطاع المولاة بينهما ، ومحل منع ميراث أحدهما من الآخر إن كان غير المعاهد بدارنا وإلا توارثوا مع الحربي كما قيده بذلك الأنصاري وابن حجر والقلوبي تبعاً للصيمري خلافاً للشهاب الرملي وابنه .
انظر أسنى المطالب مع حاشية الرملي ١٦/٣ ، تحفة المحتاج ٣٩٢/٨ ، نهاية المحتاج ٢٨/٦ ، حاشية القليوبي على شرح المحلى ٢٢٦/٣ .

(٣) والفرق بينهما أنه لو ورث لأخذ بعض المال مالك الباقي وهو أجنبي عن الميت ، بخلاف ملكه ببعضه الحر فإنه قد تم ملكه عليه .

انظر فتح العزيز ٥٠٩/٦ و ٥١٠ ، الفرر البهية ٦٢٠/٦ ، مغني المحتاج ٤٥/٤ .

(٤) في (ص) بدل ما بين القوسين : " ومن " .

(٥) أي لانقطاع نسبهما عن الأب وأصوله وفروعه وخواشيه .

بالعلم بموتهما معا ، وتارة بعدم العلم بالسبق والتلاحق ، وتارة بالعلم بالتلاحق مع الجهل بعين اللاحق ، فأما إن علم سبق أحدهما على (التعيين ثم) ^(١) أشكل وقف إرثهما إلى التبين أو الصلح ^(٢) .

م وقسم مال المفقود الذي انقطع خبره في سفر أو حضر في قتال أو انكسار سفينة وغيرهما بين ورثته إذا حكم الحاكم بموته بعد أن يغلب على الظن أن مثله لا يعيش أكثر من هذا وليست هذه المدة مقدرة ^(٣) ، فإذا حكم بموته قسم ماله بين ورثته الموجودين عند الحكم ، ولا يقسم ماله قبل الحكم ^(٤) ، م وقبل الحكم بموته وقف نصيبه مما يرث من غيره بأسوأ الأحوال ^(٥) ، وبعد الحكم بموته لا يوقف نصيبه بل يُقسم مال [مورثه] ^(٦) على غيره من الورثة ، فإذا مات للمفقود قريب حاضر قبل الحكم بموته وانحصرت ورثته في المفقود وقف ماله إلى تبين الحال ، وإن ورثه غيره توقفنا في نصيبه وأخذنا في حق الحاضرين بأسوأ الأحوال ، فمن يسقط بالمفقود لا نعطيهِ شيئاً إلى تبين حاله ، ومن ينتقص حقه بحياته يقدر في حقه حياته ، ومن ينتقص حقه بموته يقدر في حقه موته ، ومن لا يختلف حقه بحال دفعنا حقه إليه ، مثاله : زوج مفقود وأختان لأب وعم يقدر حياته في حقهم ليحرم العم ، ويكون للأختين أربعة من سبعة لا اثنان من

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " التعيين ولم يشكل الحال فالأمر بين ، وإن " .

(٢) لأن تذكر عين السابق يرجى فيوقف ذلك .

انظر المذهب ٨٣/٤ ، فتح العزيز ٥٢٣/٦ ، شرح الرجعية لسبط المارديني ص ١٥٨ .

(٣) أي بسن معينة .

(٤) قال الأنصاري في الغرر البهية ٦٢٥/٦ : قال السبكي : هذا كله إذا أطلق الحكم ، فإن أسنده إلى ما قبله لكون المدة زادت على ما يغلب على الظن أنه لا يعيش فوقه فينبغي أن يصح ويعطى لمن كان وارثاً له ذلك الوقت وإن كان سابقاً على الحكم .

(٥) أي بالنسبة إلى الورثة من تقدير حياته أو موته كما سيأتي .

(٦) في المخطوط : " ورثته " ، لكن في هامش الأصل : " كذا في نسخة معتمدة ، ولعله مورثه " ، قلت : وهو الصواب لظهور معناه .

ثلاثة^(١) ، مثال آخر : (أخ لأب مفقود)^(٢) وأخ لأبوين وجد تقدر حياته في حق الجد ليقصر على الثلث^(٣) وموته في حق الأخ لأبوين حتى يعطى النصف^(٤) ويوقف السدس فإن تبين موته دُفع إلى الجد وإلا دُفع إلى الأخ للأبوين .

م وكذلك يوقف نصيب الأسير المنقطع الخبر ؛ وحكمه حكم المفقود في جميع ما ذكرنا^(٥).

فصل

م وكذلك المحتاج إلى القائف حيث تداعى اثنان مجهولا ، أو وطئا امرأة بشبهة وأنت بولد يحتمل منهما فإنه إذا مات وقف ماله بين المتداعيين أو الواطئين بالشبهة إلى حكم القائف ، وإذا مات أحد المتداعيين أو الواطئين وقف نصيب هذا المولود منه وأُخذ في حق باقي الورثة بأسوأ الأحوال من ثبوت النسب وعدمه من الميت .

م وكذا يوقف نصيب الحمل إلى أن ينفصل حيا إن كان يرث مطلقا ؛ كما إذا كان الحمل من الميت^(٦) ، أو على بعض التقادير ؛ كما إذا كان الحمل من غير الميت فإنه قد لا يرث إلا على تقدير الذكورة ؛ كحمل امرأة الأخ وامرأة^(٧) الجد^(٨) ، وقد لا يرث إلا على

(١) أي بتقدير حياته لأنه لو قدر حيا لورث النصف ثلاثة ، ولكان للأختين الثلثان أربعة فتعول المسألة إلى سبعة فيكون للأختين أربعة من سبعة ، ويسقط العم .

(٢) كتبت في الأصل : " أخ لأب مفقود أخ لأب وأخ لأبوين " ، وفي (ص) بدل ما بين القوسين : " أخ مفقود لأب " .

(٣) لاستواء المقاسمة والثلث في حق الجد على تقدير حياة الأخ لأب .

(٤) لأنه على تقدير موته يقتسم الجد والأخ لأبوين المال بالسوية لكون المقاسمة هي الأحظ للجد .

(٥) انظر مسائل الفصل في الوسيط ٤/٣٦٠-٣٦٨ ، التهذيب ٥/٧-١٧ ، المنهاج مع شرح المحلى ٣/٢٢٥-٢٢٧ ، بهجة الوردية مع الغرر البهية ٦/٦١٨-٦٢٥ ، فتح القريب المجيب ١/١١-١٥ .

(٦) أي لأنه إما ابن أو بنت وكلاهما لا يحجبان .

(٧) " امرأة " سقط من (ص) .

(٨) لأن الحمل إن كان أنثى كانت بنت أخ أو عمة وهما من ذوي الأرحام .

تقدير الأنوثة ؛ كما إذا ماتت عن زوج وأخت من الأبوين وحمل من الأب^(١) ، ويؤخذ في حق الظاهرين من الورثة بأسوأ الأحوال ، فإن حجبهم الحمل مطلقاً كأولاد الأم والحمل من الميت^(٢) ، أو على بعض التقادير كأولاد الأبوين والحمل من الميت لم يدفع إليهم شيء^(٣) ، وإن لم يحجبهم ولهم مقدر ولا ينتقص دفع إليهم^(٤) ، وإن انتقص دفع إليهم المتيقن ؛ كما إذا مات عن زوجة حامل وأبوين لها ثمن عائل وللأبوين سدسان [٢٩٣ظ] عائلان لاحتمال كون الحمل بنتين^(٥) ، م ولا ضبط لعدد الحمل ، فإن لم يكن للظاهرين إرث^(٦) مقدر (على تقدير)^(٧) ؛ كما إذا مات عن زوجة حامل وولد^(٨) لم يدفع إلى الولد^(٩) شيء^(١٠) وأما الزوجة فيدفع إليها الثمن^(١١) .

(١) لأن الحمل إن كان أنثى كان لها السدس تكملة الثلثين ؛ للزوج النصف ثلاثة وللأخت من الأبوين النصف ثلاثة وللأخت من الأب -والذي كان حملاً- السدس واحد فتعول المسألة إلى سبعة ، أما لو كان الحمل ذكراً فإنما يرث بالتعصيب وقد استغرقت الفروض الزكاة فلا ميراث له .

(٢) لأن ولد الأم محجوب بالولد سواء كان ابناً أو بنتاً .

(٣) لأنه قد يكون الحمل ابناً فلا يرث الأخوة شيئاً .

(٤) كما لو ماتت عن أخت لأب وحمل من الأم ، فإن الأخت لأب لا ينتقص حقها عن النصف .

(٥) لأن هذا التقدير هو أسوأ الأحوال .

(٦) " إرث " سقط من (ص) .

(٧) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٨) في (ص) : " وابن " .

(٩) في (ص) : " الابن " .

(١٠) وذلك لأن الحمل سيشارك الموجود للذكر مثل حظ الأنثيين ، ولا ضبط لعدد الحمل كما سبق .

(١١) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/١٧٠ و ١٧١ ، التلخيص في الفرائض ١/٤٣٨-٤٤٣ ، روضة

الطالبين ٥/٣٧ و ٣٩ و ٤٠ ، اخلاص الناي ٢/٥٢٦ ، فتح الوهاب ٢/٩ .

فصل

م وكذلك إذا مات مورث الخنثى في مدة الإشكال واختلف ميراثه بأنوثته وذكرته ، لا كولد الأم أُخِذَ في حقه وحق من معه من الورثة باليقين ويوقف المشكوك فيه بأسوأ الأحوال ، فإن كان يرث على أحد تقديري الذكورة والأنوثة دون الآخر لم يدفع إليه شيء ووقف نصيب ما يرثه على ذلك التقدير ؛ كما إذا مات عن ولدي الأخ لأبوين أو لأب أحدهما ذكر والآخر خنثى لم يدفع إلى الخنثى شيء لاحتمال أنوثته ولا يدفع إلى الذكر إلا النصف لاحتمال ذكوره ، وكذلك الحكم فيمن يرث معه على أحد التقديرين ؛ فلو مات عن ولد خنثى وولد لأب وأم لم يدفع إلى ولد الأب والأم شيء لاحتمال ذكوره ويوقف نصيبه لاحتمال أنوثته ولا يدفع إلى الخنثى إلا النصف^(١) ، وإن كان يرث الخنثى ومن معه على التقديرين ؛ فإن لم يختلف قدر حقه وقدر حق من معه بالذكورة والأنوثة دفع إليهما الحق ؛ كما إذا مات عن ولد أم خنثى وأخ لأبوين ، وإن اختلف أُخِذَ باليقين ووقف المشكوك ؛ كما إذا مات عن ولد خنثى وأب ، فإن بتقدير الذكورة حق الأب السدس والباقي للخنثى وبتقدير الأنوثة حقه النصف والباقي للأب فيدفع^(٢) النصف إلى الخنثى والسدس إلى الأب ويوقف الباقي بينهما ، فإن تبين ذكوره دفع الموقوف إليه وإن تبين أنوثته فإلى الأب^(٣) .

فصل

م وأصل المسألة وهو العدد الذي يُخرج منه سهامها عدد رؤوس الورثة إن لم يكن في المسألة فرض بأن كانت عصة وتمحضت ذكورا ، (أو تمحضت إناثا ، وصورته في الإناث

(١) وهو نصيب أنثى لكونه أسوأ الأحوال .

(٢) نهاية اللوحة (١٥٣) من (ص) .

(٣) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/١٦٨-١٧٠ ، المهذب ٤/١٠٠ و١٠١ ، المنهاج مع مغني المحتاج ٤/٥١ و٥٢ ، كشف الغوامض ص ٣٤١-٣٥١ .

المتحضات أن يعتق نسوة رقيقا يملكه على التساوي^(١) ؛ فلو مات عن ابنين (أو معتقين)^(٢) فأصل المسألة من اثنين ، م وفرض كل ذكر أنثيين إن اجتمع الذكور والإناث من العصبية فيكون أصل المسألة ذلك العدد ؛ فلو مات عن ابنين وبنيتين كان أصل المسألة من ستة .

[م وأصل المسألة مخرج الفرض إن كان في المسألة فرض واحد مع العصبية أو دونها]^(٣) ، م ومخرج الفرض عدد واحد ذلك الفرض ، فمخرج النصف اثنان ، والربع أربعة ، والثلث ثمانية والثلثين والثلث ثلاثة ، والسدس ستة ، ألا ترى أنك لو أخذت واحدا من اثنين لكان نصفها ، وكذلك الواحد من الأربعة ربعها وعلى هذا القياس ، م وإن كان في المسألة أكثر من فرض فإن فني مخرج أحد الفرضين بمخرج الآخر مرة كاثنتين واثنين في زوج وأخت لأبوين أو لأب - ويسميان متماثلين - فأصل المسألة مخرج أحدهما ، وإن فني مخرج أحدهما بمخرج الآخر أكثر من مرة كسنة وثلاثة في أم وولدي أم وعم - ويسميان متداخلين - فأصل المسألة المخرج الأكثر [٢٩٤ظ] ، م وكذلك أصل المسألة المخرج الأكثر إن لم يُفن الأكل بالأكمل ولكن يُفنى الباقي بعد الفرض في مسألة ثلث الباقي بإسقاط المخرج الأقل منه ؛ وذلك في زوجة وأبوين وفي زوجة وجد وإخوة فإن فيهما الربع وثلث الباقي ومخرجهما الأربعة والثلاثة ، والأربعة إذا أخرج الربع منها يبقى ثلاثة والثلاثة الباقي تفنى بإسقاط الثلاثة التي هي الأقل من الأربعة مرة وهي مخرج ثلث الباقي فيكون أصل المسألة المخرج الأكثر وهو الأربعة ؛ بخلاف أم وجد وإخوة فإن فيها سدسا وثلث الباقي ومخرجهما ستة وثلاثة ، والستة إذا أخرج السدس منها يبقى خمسة لا تفنى بالثلاثة التي هي المخرج الأقل ، فلا يُكتفى بالمخرج الأكثر وهو ستة بل يُضرب أحد المخرجين في الآخر تبلغ ثمانية عشر ، م وإن لم يُفنى الأكثر بإسقاط الأقل منه ولا الباقي في ثلث الباقي فأصل المسألة الحاصل من ضرب أحد المخرجين في وفق المخرج الآخر^(٤) كأربعة وستة في زوجة وجد وعم -

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٤) يعني إن توافق .

ويسميان متوافقين-^(١) ، م ووفق أحد المخرجين للمخرج الآخر : هو الجزء الذي تساوى المخرجان بمخرج ذلك الجزء فإذا كان العددين يفنيهما عدد ثالث فقد وافق أحدهما الآخر بالجزء الذي يكون ذلك العدد الثالث مخرجا له فالأربعة والستة متوافقان بالنصف فإن المُفني لهما الاثنان ، وإذا أفنى عددين أكثر من عدد واحد فهما متوافقان بأجزاء ما في تلك الأعداد من الآحاد ، والاعتبار في ذلك الجزء الأقل ، مثاله اثني عشر وثمانية عشر يفنيهما الستة والثلاثة والاثنان فهما متوافقان بالأسداس والأثلث والأنصاف فيعتبر في ذلك بالسدس ، وكل متداخلين متوافقان ولا ينعكس ، م وإن لم يتوافق المخرجان فأصل المسألة الحاصل من ضرب أحدهما في كل الآخر ، م وذلك إذا لم يتساوى المخرجان بعدد بل تساويا بواحد كثلاثة وأربعة في أم وزوجة وعم -ويسميان متباينين- ، والطريق في معرفة المتوافقين والمتباينين أن تسقط أقل العددين من الأكثر ما أمكن فما بقي فتسقطه من الأقل فإن بقي شيء فتسقطه مما بقي من الأكثر وهكذا حتى يفنى العدد المنقوص منه آخرًا فإن فني بواحد فهما متباينان وإن فني بعدد فهما متوافقان بالجزء المأخوذ من ذلك العدد فإن فني بعشرة فهما متوافقان بالعشر وإن فني بأحد عشر فأجزاء أحد عشر .

فأصول المسائل التي ورثتها أصحاب فروض أو بعضهم صاحب فرض تسعة : اثنان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنان عشر وثمانية عشر وأربعة وعشرون وستة وثلاثون^(٢) .

م وإن زادت أجزاء الفروض على أجزاء مخرجها أعيلت أجزاء المخرج إلى أجزاء الفروض كما في الثلثين والنصف فإن مخرجهما ستة وأجزاء الفروض زائدة عليها فرفعت أجزاء المخرج بنسبة أجزاء الفروض ، والعول عبارة عن رفع الحساب ، ومعناه : أنا نرفع الحساب حتى يدخل النقصان على كل الورثة على نسبة واحدة لما ضاق المال عن الوفاء بأنصابتهم المقدرة^(٣) [٢٩٥ظ]

(١) فيكون أصل المسألة اثنا عشر .

(٢) هذه التسعة سبعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما وهما ثمانية عشر وستة وثلاثين وهما أصلان على قول المحققين . انظر الوسيط مع مشكله ٣٧٥/٤ و٣٧٦ ، روضة الطالبين ٦٠/٥ ، الفصول المهمة ص ١٦٧ و١٦٨ ، كشف الغوامض ص ١٠٦ ، الترتيب مع فتح القريب المجيب ٣٥/١ و٣٦ .

(٣) انظر الوسيط ٣٧٧/٤ ، فتح العزيز ٥٥٨/٦ و٥٥٩ ، تهذيب الأسماء واللغات ٥٢/٣ ، وقول الشارح =

م والذي يعول من الأصول التسعة : الستة والاثنا عشر والأربعة والعشرون ، أما الستة فلها أربع عولات على التوالي : فتعول إلى سبعة كزوج وأختين لأب^(١) ، م وإلى ثمانية كهؤلاء وأم^(٢) ، وإلى تسعة كزوج وأختين لأب وأختين لأم^(٣) ، م وإلى عشرة كهؤلاء

= العول هو عبارة عن رفع الحساب تبع فيه الغزالي ، وقد ذكر النووي أنه مما أنكر عليه قال لأن العول مصدر عال يعول عولا فهو لازم فصوابه أن يقول هو الارتفاع وهكذا فسرهُ الأزهرى وغيره بالارتفاع والزيادة اهـ ، لكن ذكر الرافعي والفيومي أنه يمكن أن يتعدى إلى غيره بدون الألف في لغة ، فيكون كلام الغزالي صحيحا ، وقد عرفه كثير من الفرضيين بأنه زيادة في سهام المسألة ونقص من مقادير أنصباء الورثة .

انظر المراجع السابقة والزاهر ص ٣١٥ ، النظم المستعذب ١٢٢/٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص ٢١٨ ، المصباح المنير ص ٤٣٨ ، شرح الرحبية لسبط المارديني ص ١١٦ ، كشف الغوامض ص ١٢٦ ، الفرائض للدكتور عبد الكريم اللاحم ص ٢٦ .

(١) وصورتها :

٧/٦		
٣	زوج	٢/١
٤	أختين لأب	٣/٢

(٢) وصورتها :

٨/٦		
٣	زوج	٢/١
٤	أختين لأب	٣/٢
١	أم	٦/١

(٣) وصورتها :

٩/٦		
٣	زوج	٢/١
٤	أختين لأب	٣/٢
٢	أختين لأم	٣/١

وأم وتسمى هذه المسألة أم الفروع بالخاء [المعجمة]^(١) والشريحية^(٢) ، م وأما الاثنا عشر فلها ثلاث عولات على التوالي أوتارها فتعول إلى ثلاثة عشر كزوجة وأم وأختين لأب^(٣) ، م وإلى خمسة عشر كزوجة وأختين لأب وأختين لأم^(٤) ، م وإلى سبعة عشر كهؤلاء وأم^(٥)

(١) " المعجمة " مثبت من (ص) .

(٢) وإنما سميت بأم الفروع لكثرة السهام العائلة فيها تشبيها لها بالطائر الذي له فروخ كثيرة ، وسميت بالشريحية لأنها حدثت في أيام القاضي شريح فقضى فيها .
انظر المذهب ٩٤/٤ ، التلخيص في الفرائض ٧٠/١ و٧١ ، النظم المستعذب ١٢٢/٢ . الفصول ص ٣٢٨ .
وصورتها :

١٠/٦		
٣	زوج	٢/١
٤	أختين لأب	٣/٢
٢	أختين لأم	٣/١
١	أم	٦/١

(٣) وصورتها :

١٣/١٢		
٣	زوجة	٤/١
٢	أم	٦/١
٨	أختين لأب	٣/٢

(٤) وصورتها :

١٥/١٢		
٣	زوجة	٤/١
٨	أختين لأب	٣/٢
٤	أختين لأم	٣/١

(٥) وصورتها :

، ومن صور هذا العول مسألة الأرامل وهي ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم ،
وثمانى أخوات لأب وهن سبعة عشرة امرأة أنصباثن متساوية^(١) ، م وأما الأربعة والعشرون
فلها عول واحد إلى سبعة وعشرين كزوجة وبنتين وأبوين وتسمى المنبرية^(٢) ^(٣) .

١٧/١٢			=
٣	زوجة	٤/١	
٨	أختين لأب	٣/٢	
٤	أختين لأم	٣/١	
٢	أم	٦/١	

(١) لأن أهل الفرض فيها كلهم نساء ، وانظر المذهب ٩٤/٤ ، التلخيص في الفرائض ٧٤/١ ، النظم
المستعذب ١٢٣/٢ .

وصورتها :

١٧/١٢		
٣	ثلاث زوجات	٤/١
٢	جدتان	٦/١
٤	أربع أخوات لأم	٣/١
٨	ثمان أخوات لأب	٣/٢

(٢) لأن علي عليه السلام سئل عن ذلك فأجاب وهو على المنبر صار ثمنها تسعا ، انظر الحاوي الكبير ١٠٩/٨ و١٣٦
، التلخيص في الفرائض ٧٥/١ ، التهذيب ٤٦/٥ .

وصورتها :

٢٧/٢٤		
٣	زوجة	٨/١
١٦	بنتين	٣/٢
٤	أب	٦/١
٤	أم	٦/١

(٣) انظر مسائل الفصل في الباب ص ٢٧٤ و٢٧٥ ، التلخيص في الفرائض ٦٥/١ - ٧٦ ، الوسيط ٤/٤ - ٣٧٤ =

فصل

م ورد الشخص عدد كل صنف انكسر على ذلك الصنف سهاؤه من أصل^(١) المسألة إلى وفق سهاؤه إن وافق ، م وإن لم يوافقها ترك عدد الصنف بحاله ثم قابل بين عدد صنفين ، وأخذ أحد الصنفين إن تماثل العددين وأكبرهما إن تداخلا والحاصل من ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقا والحاصل من ضرب أحدهما في كل الآخر إن تباينا ، ثم قابل بين الحاصل من عدد الصنفين وعدد الصنف الثالث وعمل العمل الذي ذكرنا بين الصنفين ، ثم قابل بين الحاصل من عدد الأصناف الثلاثة وعدد الصنف الرابع ويعمل العمل الذي ذكرناه قبل ، ثم ضرب الحاصل من عدد الرؤوس في أصل المسألة مع عولها إن كانت عائلة .

ثم إذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الصنف مما حصل من الضرب فطريقه : أن تضرب نصيب كل صنف من أصل المسألة في العدد المضروب في المسألة^(٢) فما بلغ فهو نصيب ذلك الصنف ، وإذا قسمت المبلغ على عدد رؤوسهم فالخارج من القسمة نصيب كل واحد من الصنف ؛ هذا طريق تصحيح فريضة الميت الواحد .

وأما معرفة أقسامه وأمثله فنقول : إن انقسمت السهام على أصحابها فقد صحت المسألة من أصلها ، مثاله : زوجة وبنت وثلاثة بني ابن ؛ أصل المسألة من ثمانية ؛ سهم للزوجة وأربعة أسهم للبنت وثلاثة أسهم لبني الابن الثلاثة^(٣) ، وإن لم تنقسم السهام فإما أن

= ٣٨٠ ، روضة الطالبين ٥/٥٧-٦١ ، الفصول المهمة ص ١٤٤-١٦٨ .

(١) نهاية اللوحة (١٥٤) من (ص) .

(٢) ويسمى جزء السهم .

انظر الفصول المهمة ص ١٧١ ، كشف الغوامض ص ٢٣١ .

(٣) وصورتها :

١٢	٨	
١	زوجة	٨/١
٤	بنت	٢/١
١/٣	٣ بني ابن	ب

يقع الكسر على صنف واحد أو صنفين أو ثلاثة أو أربعة ولا مزيد .

القسم الأول : أن يقع الكسر على صنف واحد ، وله حالتان : أحدهما : أن يقع بين سهامهم وعدد رؤوسهم موافقة ، مثاله : أم وأربعة أعمام ، المسألة من ثلاثة أسهم [سهم]^(١) للأم وسهمان للأعمام ولا ينقسمان عليهم ، وبين السهام والرؤوس موافقة بالنصف فتزد الرؤوس إلى النصف فتكون اثنين فتضربهما في أصل المسألة يبلغ ستة سهمان للأم وأربعة للأعمام^(٢) [٢٩٦ظ] .

الحالة الثانية : أن يكون بين السهام والرؤوس مباينة ، مثاله : زوج وأخوان لأب ، المسألة من اثنين واحد للزوج وواحد للأخوين ، وبين الواحد ورؤوسهما مباينة فتضربهما في أصل المسألة يبلغ أربعة اثنان للزوج واثنان للأخوين^(٣) .

القسم الثاني : أن يقع الكسر على صنفين ، وله ثلاثة أحوال : الأولى : أن يكون بين سهامهما ورؤوسهما مباينة مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتهما . مثال مماثلة الرؤوس : ثلاث جدات وثلاث أخوات لأب وأم أو لأب وعم ، المسألة من ستة واحد للجدات ولا ينقسم عليهن وأربعة للأخوات ولا ينقسم عليهن وواحد للعم ،

(١) " سهم " مثبت من (ص) .

(٢) صورتها :

الثبت من الرؤوس		٢×٣ جزء السهم	٦
٢	٣/١	أم	١
	ب	٤ أعمام	٢
			١/٤

(٣) صورتها :

الثبت من الرؤوس		٢×٢ جزء السهم	٤
٢	٢/١	زوج	١
	ب	أخوان لأب	١
			١/٢

وبين سهم الجدات ورؤوسهن مباينة وكذلك الأخوات وعدد رؤوس الصنفين متماثل فتضرب أحدهما وهو ثلاثة في أصل المسألة وهو ستة يبلغ ثمانية عشر ثلاثة للجدات ينقسم عليهن اثنا عشر للأخوات وثلاثة للعم^(١).

مثال مداخلة الرؤوس : ست جدات وثلاث أخوات لأب وعم ، المسألة من ستة للجدات واحد وهو مباين لعدد رؤوسهن وللأخوات أربعة وهو مباين لرؤوسهن والثلاثة داخلة في الستة فتضرب الستة في أصل المسألة وهو ستة يبلغ ستة وثلاثين فمنه تصح^(٢).

مثال موافقة الرؤوس : أربع جدات وستة أعمام ، المسألة من ستة واحد للجدات مباين لعدد رؤوسهن وخمسة للأعمام مباين لعدد رؤوسهم وبين عدد الصنفين موافقة بالنصف فتضرب نصف الستة وهو ثلاثة في أربعة يبلغ اثني عشر وتضرب الاثني عشر في أصل المسألة يبلغ اثنين وسبعين فمنه تصح^(٣).

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٣×٦ جزء السهم	١٨
٣	٦/١	ثلاث جدات	١
٣	٣/٢	٣ أخوات لأب	٤
	ب	عم	١
			٣

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٦×٦ جزء السهم	٣٦
٦	٦/١	٦ جدات	١
٣	٣/٢	٣ أخوات لأب	٤
	ب	عم	١
			٦

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢×٦ جزء السهم	٧٢
٤	٦/١	٤ جدات	١
٦	ب	٦ أعمام	٥
			١٢/٦٠

مثال مباينة الرؤوس : ثلاث جدات وسبعة أعمام وهي من ستة واحد للجدات مباين لعدد رؤوسهن وخمسة للأعمام مباين لعددهم ، وبين الرؤوس وهي ثلاثة وسبعة مباينة تضرب الثلاثة في السبعة يبلغ أحدا وعشرين وتضرب في أصل المسألة يبلغ مائة وستة وعشرين فمنه تصح ، كان للجدات من أصل المسألة واحد تضربه في العدد المضروب فيها وهو واحد وعشرون يكون واحدا وعشرين فهو نصيبهن وإذا قسم ذلك على عدد رؤوسهن خرج لكل واحدة سبعة ، وكان للأعمام خمسة يضرب في واحد وعشرين يبلغ مائة وخمسة وإذا قسم عليهم خرج لكل واحد خمسة عشر^(١) .

الحالة الثانية : أن يكون بين سهامهما وعدد رؤوسهما موافقة مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها (بعد ردّ الرؤوس إلى وفق السهام)^(٢) .

مثال مماثلة الرؤوس : ثماني أخوات لأم وثلاث زوجات وعشرة أعمام هي من اثني عشر أربعة للأخوات من الأم موافق لعدد رؤوسهن بالربع فيردون إلى اثنين وثلاثة للزوجات منقسم عليهن وخمسة للأعمام موافق لعدد رؤوسهم بالخمس فيردون إلى اثنين فيتمثل عدد رؤوس الصنفين فيؤخذ أحدهما فيضرب في أصل المسألة يبلغ أربعة وعشرين فمنه تصح^(٣) .

(١) صورتها :

المثبت من الرؤوس		٢١×٦ جزء السهم	١٢٦
٣	٦/١	٣ جدات	٧/٢١
٧	ب	٧ أعمام	١٥/١٠٥

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) صورتها :

المثبت من الرؤوس		٢×١٢ جزء السهم	٢٤
٢	٣/١	٨ أخوات لأم	١/٨
	٤/١	٣ زوجات	٢/٦
٢	ب	١٠ أعمام	١/١٠

مثال مداخلة الرؤوس : ثلاث زوجات وثمانى أخوات [٢٩٧ظ] لأم وعشرون عمّا هي من اثني عشر للزوجات ثلاثة تنقسم عليهن وللأخوات من الأم أربعة توافق عددهن بالربع فتزد رؤوسهن إلى الربع وهو اثنان وللأعمام خمسة توافق عدد رؤوسهم بالخمس فتزد رؤوسهم إلى أربعة وبين الاثنين والأربعة مداخلة فتضرب الأربعة في أصل المسألة فيبلغ ثمانية وأربعين فمنه تصح^(١) .

مثال موافقة الرؤوس : ثلاث زوجات و[ست عشرة]^(٢) أختا لأم وثلاثون عمّا هي من اثني عشر ثلاثة للزوجات تنقسم عليهن وأربعة^(٣) / للأخوات توافق عددهن بالربع فتزد إلى أربعة وخمسة للأعمام توافق عددهم بالخمس فتزد إلى ستة وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب اثنين في ستة يبلغ اثني عشر ثم تضرب في أصل المسألة يبلغ مائة وأربعة وأربعين فمنه تصح^(٤) .

مثال مباينة الرؤوس : ثلاث زوجات وثمانى أخوات لأم وخمسة عشر عمّا هي من اثني

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٤×١٢ جزء السهم	٤٨
٤/١	٣ زوجات	٣	٤/١٢
٣/١	٨ أخوات لأم	٤	٢/١٦
ب	٢٠ أعمام	٥	١/٢٠
٢			
٤			

(٢) في المخطوط : " ستة عشر " .

(٣) نهاية اللوحة (١٥٥) من (ص) .

(٤) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢×١٢ جزء السهم	١٤٤
٤/١	٣ زوجات	٣	١٢/٣٦
٣/١	١٦ أخت لأم	٤	٣/٤٨
ب	٣٠ عم	٥	٢/٦٠
٤			
٦			

عشر ثلاثة للزوجات وأربعة للأخوات فيرد عددهن إلى اثنين وخمسة للأعمام فيرد عددهم إلى ثلاثة وبين الاثنين والثلاثة مباينة فتضرب أحدهما في الآخر يبلغ ستة ثم تضرب في أصل المسألة يبلغ اثنين وسبعين^(١).

الحالة الثالثة : أن يكون بين السهام وعدد الرؤوس موافقة في أحد الصنفين ومباينة في الآخر مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها .

مثال مماثلة الرؤوس : ثلاث زوجات وثمانى أخوات لأم وعمّان فيرد عدد الأخوات إلى اثنين ويبقى عدد رؤوس العمّين بحاله والعددان متماثلان فتضرب أحدهما في أصل المسألة^(٢).

مثال مداخله الرؤوس : أن يكون في الصورة المذكورة الأعمام أربعة فيترك عددهم بحاله والأربعة مع الاثنين متداخلان فتضرب الأربعة في أصل المسألة^(٣).

(١) صورتها :

المثبت من الرؤوس		٦×١٢ جزء السهم	٧٢
٤/١	٣ زوجات	٣	٦/١٨
٣/١	٨ أخوات لأم	٤	٣/٢٤
ب	١٥ عم	٥	٢/٣٠

(٢) صورتها :

المثبت من الرؤوس		٢×١٢ جزء السهم	٢٤
٤/١	٣ زوجات	٣	٢/٦
٣/١	٨ أخوات لأم	٤	١/٨
ب	عمّان	٥	٥/١٠

(٣) صورتها :

المثبت من الرؤوس		٤×١٢ جزء السهم	٤٨
٤/١	٣ زوجات	٣	٤/١٢
٣/١	٨ أخوات لأم	٤	٢/١٦
ب	٤ أعمام	٥	٥/٢٠

مثال موافقة الرؤوس : أن يكون في الصورة المذكورة عدد الأخوات [ست عشرة]^(١) وعدد الأعمام ستة يرد عدد الأخوات إلى أربعة ويترك عدد رؤوس الأعمام بحاله والأربعة مع الستة متوافقان بالنصف فتضرب الاثنين في ستة ثم تضرب الحاصل في أصل المسألة^(٢) .

مثال مباينة الرؤوس : أن يكون في الصورة المذكورة عدد الأخوات ثمانية وعدد الأعمام ثلاثة يرد عدد الأخوات إلى اثنين ويترك عدد الأعمام بحاله والاثنان مع الثلاثة متباينان فتضرب أحدهما في الآخر ثم تضرب الحاصل في أصل المسألة^(٣) .

القسم الثالث : أن يقع الكسر على ثلاثة أصناف ، وله أربعة أحوال : الأولى : أن يكون بين سهامهم وعدد رؤوسهم مباينة مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها .

مثال مماثلة الرؤوس : ثلاث جدات وثلاث أخوات لأب وثلاثة أعمام هي من ستة ، وسهم كل صنف مباين عدد رؤوسه وعدد الرؤوس متماثل فتضرب الثلاثة في الستة^(٤) .

(١) في المخطوط : " ستة عشر " .

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢×١٢ جزء السهم	١٤٤
٤/١	٣ زوجات	٣	١٢/٣٦
٣/١	١٦ أخت لأم	٤	٣/٤٨
ب	٦ أعمام	٥	١٠/٦٠

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٦×١٢ جزء السهم	٧٢
٤/١	٣ زوجات	٣	٦/١٨
٣/١	٨ أخوات لأم	٤	٣/٢٤
ب	٣ أعمام	٥	١٠/٣٠

(٤) وصورتها :

مثال مداخله الرؤوس : ثلاث جدات وست أخوات [٢٩٨ظ] لأب واثنا^(١) عشر عمّاً هي من ستة السهام متباينة والرؤوس متداخلة فتضرب الاثني عشر في أصل المسألة^(٢) .

مثال موافقة الرؤوس : ست جدات وأربعة أعمام وتسع أخوات لأب هي من ستة السهام كلها مباينة للرؤوس وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فترد الستة إلى ثلاثة وتضربها في الأربعة يبلغ اثني عشر وبين اثني عشر والتسعة موافقة بالثلث فترد إلى الأربعة وتضرب في التسعة يبلغ ستة وثلاثين ثم تضرب في أصل المسألة يبلغ مائتين وستة عشر فمنه تصح^(٣) .

مثال مباينة الرؤوس : ثلاث جدات وعمّان وخمسة أخوات لأب هي من ستة السهام

المثبت من الرؤوس			٣×٦ جزء السهم	١٨
٣	٦/١	٣ جدات	١	١/٣
٣	٣/٢	٣ أخوات لأب	٤	٤/١٢
٣	ب	٣ أعمام	١	١/٣

(١) في الأصل : " اثني عشر " .

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			١٢×٦ جزء السهم	٧٢
٣	٦/١	٣ جدات	١	٤/١٢
٣	٣/٢	٦ أخوات لأب	٤	٨/٤٨
١٢	ب	١٢ عم	١	١/١٢

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			٣٦×٦ جزء السهم	٢١٦
٦	٦/١	٦ جدات	١	٦/٣٦
٤	ب	٤ أعمام	١	٩/٣٦
٩	٣/٢	٩ أخوات لأب	٤	١٦/١٤٤

مباينة للرؤوس والرؤوس متباينة فتضرب الثلاثة في الاثنين يبلغ ستة وتضربها في الخمسة يبلغ ثلاثين وتضرب الثلاثين في أصل المسألة يبلغ مائة وثمانين^(١).

والحالة الثانية : أن يكون بين السهام وعدد الرؤوس موافقة مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها .

مثال مماثلة الرؤوس : ثلاث زوجات وست أخوات لأب وست لأم وست جدات هي من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر وسهام غير الزوجات توافق رؤوسه بالنصف والرؤوس متماثلة فتضرب الثلاثة في أصل المسألة بعولها وهو سبعة عشر يبلغ أحدا وخمسين فمنه تصح^(٢).

مثال مداخلة الرؤوس : ثلاث زوجات واثنان^(٣) وثلاثون أختا لأب واثنان وثلاثون أختا لأم واثنان وثلاثون جدة ، المسألة من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر ثمانية للأخوات من الأب موافق لعدد رؤوسهن بالثمن فتردّ إلى أربعة وأربعة للأخوات من الأم موافق لعدد

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			٣٠×٦ جزء السهم	١٨٠
٣	٦/١	٣ جدات	١	١٠/٣٠
٢	ب	٢ عم	١	١٥/٣٠
٥	٣/٢	٥ أخوات لأب	٤	٢٤/١٢٠

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			٣×١٧/١٢ جزء السهم	٥١
٣	٤/١	٣ زوجات	٣	٣/٩
٣	٣/٢	٦ أخوات لأب	٨	٤/٢٤
٣	٣/١	٦ أخوات لأم	٤	٢/١٢
٣	٦/١	٦ جدات	٢	١/٦

(٣) في المخطوط : " اثنان " ، وكذا في الموضعين بعده في هذا المثال .

رؤوسهن بالربع فترّد إلى ثمانية واثنان للجدات موافق لعدد رؤوسهن بالنصف فترّد إلى ستة عشر وبين الأربعة والثمانية والستة عشر مداخلة فتضرب الستة عشر في أصل المسألة يبلغ مائتين واثنين وسبعين فمنه تصح^(١).

مثال موافقة الرؤوس : ثلاث زوجات واثنان^(٢) وثلاثون أختاً لأب وأربع وعشرون أختاً لأم وثمانية عشرة جدة ، أصل المسألة من اثني عشر وتعمل إلى سبعة عشر ثمانية للأخوات من الأب موافق لعدد رؤوسهن بالثمن فترّد إلى أربعة وأربعة للأخوات من الأم موافق لعدد رؤوسهن بالربع فترّد إلى ستة واثنان للجدات موافق لعدد رؤوسهن بالنصف فترّد إلى تسعة وبين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب اثنين في ستة يبلغ اثني عشر وبين الاثني عشر والتسعة موافقة بالثلث فتضرب الأربعة في التسعة يبلغ ستة وثلاثين فتضربه في أصل المسألة بعولها يبلغ ستمائة واثنان عشر فمنه تصح^(٣).

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢/١٧×١٦ جزء السهم	٢٧٢
٤/١	٣ زوجات	٣	١٦/٤٨
٣/٢	٣٢ أخت لأب	٨	٤/١٢٨
٣/١	٣٢ أخت لأم	٤	٢/٦٤
٦/١	٣٢ جدات	٢	١/٣٢

(٢) في المخطوط : " اثنان " .

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢/١٧×٣٦ جزء السهم	٦١٢
٤/١	٣ زوجات	٣	٣٦/١٠٨
٣/٢	٣٢ أخت لأب	٨	٩/٢٨٨
٣/١	٢٤ أخت لأم	٤	٦/١٤٤
٦/١	١٨ جدة	٢	٤/٧٢

مثال مباينة الرؤوس : زوجة وعشر أخوات لأب وست أخوات لأم وأربع جدات ، فالسهم توافق عدد الرؤوس بالنصف والرؤوس متباينة فإننا نرد الأخوات للأب إلى خمسة والأخوات للأم إلى ثلاثة [٢٩٩ظ^(١)] والجدات إلى اثنتين ونضرب الخمسة في الثلاثة يبلغ خمسة عشر ونضرب خمسة عشر في اثنتين يبلغ ثلاثين فنضربها في أصل المسألة بعولها يبلغ خمسمائة وعشرة فمنه تصح^(٢) .

الحالة الثالثة : أن تكون بين السهام وعدد الرؤوس مباينة في أحد الأصناف الثلاثة وموافقة في الصنفين الآخرين مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها .

مثال مماثلة الرؤوس : زوجتان و[ست عشرة]^(٣) أختا لأب وثمانية أخوات لأم هي من اثني عشر وتعول إلى خمسة عشر ثلاثة للزوجتين مباينة لهما وثمانية لأخوات الأب موافق لهن بالثمن فترد رؤوسهن إلى اثنتين وأربعة لأخوات الأم يوافقهن بالربع فيرددن إلى اثنتين فإذا الرؤوس كلها متمثلة فتأخذ اثنتين وتضربها في أصل المسألة بعولها يبلغ ثلاثين فمنه تصح^(٤) .

(١) نهاية اللوحة (١٥٦) من (ص) .

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٣٠ × ١٧ / ١٢ جزء السهم	٥١٠
٤ / ١	زوجة	٣	٩٠
٣ / ٢	١٠ أخوات لأب	٨	٢٤ / ٢٤٠
٣ / ١	٦ أخوات لأم	٤	٢٠ / ١٢٠
٦ / ١	٤ جدات	٢	١٥ / ٦٠

(٣) في المخطوط : " ستة عشر " .

(٤) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٢ × ١٥ / ١٢ جزء السهم	٣٠
٤ / ١	زوجتان	٣	٣ / ٦
٣ / ٢	١٦ أخت لأب	٨	١ / ١٦
٣ / ١	٨ أخوات لأم	٤	١ / ٨

مثال مداخلة الرؤوس : أن تكون في الصورة المذكورة زوجتان واثنان وثلاثون أختاً لأب واثنان وثلاثون أختاً لأم فبعد رد أخوات الأب إلى أربعة وأخوات الأم إلى ثمانية تداخلت الرؤوس فتؤخذ الثمانية وتضرب في الخمسة عشر يبلغ مائة وعشرين فمنه تصح^(١) .

مثال موافقة الرؤوس : أن تكون في الصورة المذكورة أربع زوجات وثمان وأربعون أختاً لأب وست وثلاثون أختاً لأم فبعد رد الأخوات للأب إلى ستة والأخوات لأم إلى تسعة تتوافق رؤوس الزوجات والأخوات للأب والأخوات لأم فتضرب الأربعة في وفقها من الستة يبلغ اثني عشر وتضرب اثني عشر في وفقها من التسعة يبلغ ستة وثلاثين فتضربها في أصل المسألة بعولها يبلغ خمسمائة وأربعين^(٢) .

مثال مباينة الرؤوس : أن تكون في الصورة المذكورة زوجة وعشر أخوات لأب وست أخوات لأم فبعد رد عدد الأخوات للأب إلى خمسة والأخوات لأم إلى ثلاثة تتباين الرؤوس فتضرب واحداً في خمسة يكون خمسة فتضرب خمسة في ثلاثة يبلغ خمسة عشر تضربه في أصل المسألة بعولها يبلغ مائتين وخمسة وعشرين^(٣) .

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢/١٥×٨ جزء السهم	١٢٠
٢	٤/١ زوجتان	٣	١٢/٢٤
٤	٣/٢ ٣٢ أخت لأب	٨	٢/٦٤
٨	٣/١ ٣٢ أخت لأم	٤	١/٣٢

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢/١٥×٣٦ جزء السهم	٥٤٠
٤	٤/١ ٤ زوجات	٣	٢٧/١٠٨
٦	٣/٢ ٤٨ أخت لأب	٨	٦/٢٨٨
٩	٣/١ ٣٦ أخت لأم	٤	٤/١٤٤

(٣) وصورتها :

الحالة الرابعة : أن تكون بين السهام وعدد الرؤوس مباينة في صنفين وموافقة في الصنف الثالث مع مماثلة الرؤوس أو مع مداخلتها أو مع موافقتها أو مع مباينتها .

مثال مماثلة الرؤوس : ثلاث جدات وثلاث أخوات لأم وتسعة أعمام هي من ستة واحد للجدات^(١) واثنان^(٢) للأخوات مباينان^(٣) هن وثلاثة للأعمام موافق بالثلث فيردون إلى ثلاثة وتضرب الثلاثة في الستة التي هي أصل المسألة يبلغ ثمانية عشر فمنه تصح^(٤) .

المثبت من الرؤوس		١٢/١٥×١٥ جزء السهم	٢٢٥
٤/١	زوجة	٣	٤٥
٣/٢	١٠ أخوات لأب	٨	١٢/١٢٠
٣/١	٦ أخوات لأم	٤	١٠/٦٠

=

لكن جاء في حاشية الأصل وهي (ظ) : " في التمثيل بها مناقضة فإن هذه الحالة وهي مباينة سهام أحد الأصناف لرؤوسه ، والزوجة سهامها منقسمة عليها اهـ ، قلت : كما أن الانكسار هنا على فريقين والكلام على الانكسار على ثلاث فرق ، وعليه فالتمثيل الصحيح لها أن تكون أربع زوجات وعشر أخوات لأب وست أخوات لأم فتباين سهام الزوجات عدد رؤوسهن وهي أربعة فنأخذ الأربعة ونضربها في المثبت فيما نظرناه بين سهام الصنفين الآخرين ورؤوسهم وهي الموافقة فيرد عدد الأخوات لأب إلى خمس والأخوات لأم إلى ثلاث وبين المثبت من الرؤوس مباينة فنضرب الأربعة في الخمسة في الثلاثة تصبح ستين فنضربها في أصل المسألة تصبح تسعمائة وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢/١٥×٦٠ جزء السهم	٩٠٠
٤/١	٤ زوجات	٣	٤٥/١٨٠
٣/٢	١٠ أخوات لأب	٨	٤٨/٤٨٠
٣/١	٦ أخوات لأم	٤	٦٠/٢٤٠

(١) في (ص) : " للزوجات " ، وهو سبق قلم إذ صدره بالتمثيل بالجدات ، كما أنه لا يمكن أن تترث الزوجات السدس بحال .

(٢) في (ص) : " وثلاثة " ، وهو سبق قلم أيضا لأن الأخوات لأم هن الثلث وهو اثنان كما أنه لو كان هن ثلاثة لكانت منقسمة عليهن .

(٣) في (ص) : " مباين " .

(٤) وصورتها :

مثال مداخلة الرؤوس : أربع زوجات وثمانية أعمام وأربع وستون أختاً لأم المسألة من اثني عشر وبعد رد عدد أخوات الأم إلى وفق السهام ستة عشر فإذا الرؤوس كلها متداخلة فتضرب الستة عشر في أصل المسألة يبلغ مائة واثنين وتسعين فمنه تصح^(١) .

مثال موافقة الرؤوس : أربع زوجات وأربعة عشر عمّاً وأربع وعشرون أختاً لأم فالرؤوس بعد رد [٣٠٠ظ] الأخوات للأم إلى ستة متوافقة فتضرب الأربعة في وفقها من الستة يبلغ اثني عشر وتضرب الاثني عشر في وفقها من الأربعة عشر وهو سبعة يبلغ أربعة وثمانين تُضرب في أصل المسألة يبلغ ألفاً وثمانية فمنه تصح^(٢) .

مثال مباينة الرؤوس : أربع زوجات وسبعة أعمام وست أخوات لأم والرؤوس بعد رد عدد الأخوات إلى ثلاثة متباينة فتضرب الأربعة في السبعة يبلغ ثمانية وعشرين وتضرب ثمانية

المثبت من الرؤوس			٣×٦ جزء السهم	١٨
٣	٦/١	٣ جدات	١	١/٣
٣	٣/١	٣ أخوات لأم	٢	٢/٦
٣	ب	٩ أعمام	٣	١/٩

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			١٦×١٢ جزء السهم	١٩٢
٤	٤/١	٤ زوجات	٣	١٢/٤٨
٨	ب	٨ أعمام	٥	١٠/٨٠
١٦	٣/١	٦٤ أخت لأم	٤	١/٦٤

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			٨٤×١٢ جزء السهم	١٠٠٨
٤	٤/١	٤ زوجات	٣	٦٣/٢٥٢
١٤	ب	١٤ عم	٥	٣٠/٤٢٠
٦	٣/١	٢٤ أخت لأم	٤	١٤/٣٣٦

وعشرين في ثلاثة يبلغ أربعة وثمانين وضرب أربعة وثمانين في أصل المسألة يبلغ ألفا وثمانية فمنه تصح^(١).

واعلم أن التماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين قد يتفق في أحوال هذا القسم بين صنفين دون الآخر ويطول الاشتغال بتمثيله وينصح بما ذكرناه .

القسم الرابع : أن يقع الكسر على أربعة أصناف ولا يتصور فيه كون جميع سهامهم مباينة لرؤوسهم مع كون جميع الرؤوس متماثلة أو متداخلة أو متوافقة ، وأما مباينة السهام مع مباينة الرؤوس فتتصور كأربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع أخوات^(٢) فإن المسألة من أربعة وعشرين وسهام الجميع مباين عدد رؤوسهن فتبقى الرؤوس بحالها وأعداد الرؤوس أيضا متباينة فنضرب بعضها في البعض فيبلغ ألفا ومائتين وستين تضرب في أصل المسألة يبلغ ثلاثين ألفا ومائتين وأربعين^(٣).

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢×٨٤ جزء السهم	١٠٠٨
٤	٤/١	٤ زوجات	٣
٧	ب	٧ أعمام	٥
٣	٣/١	٦ أخوات لأم	٤

(٢) هذه المسألة تعرف بمسألة الامتحان لأن أهل العصر الأول يمتحنون بها الطلبة كثيرا .
انظر روضة الطالبين ٨٦/٥ ، الفصول المهمة ص ٣٣٠ ، فتح القريب المجيب ١١٩/١ .

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٢٤×١٢٦٠ جزء السهم	٣٠٢٤٠
٤	٨/١	٤ زوجات	٣
٥	٦/١	٥ جدات	٤
٧	٣/٢	٧ بنات	١٦
٩	ب	٩ أخوات	١

وكذلك لا يتصور في الانكسار على أربع فرق موافقة سهام جميع الرؤوس مع مماثلة الرؤوس أو مداخلتها أو موافقتها أو مباينتها ، وأما مباينة سهام بعض الأصناف وموافقتها مع مماثلة الرؤوس أو مداخلتها أو موافقتها أو مباينة البعض وموافقة البعض فمتصور ، ونوضح أمثلة ذلك :

مثال مماثلة الرؤوس مع مباينة سهام البعض وموافقة سهام البعض : زوجتان وأربع جدات وست عشرة^(١) أخت لأب وثمان أخوات لأم هي من اثني عشر وتعول إلى سبعة عشر فنصيب الزوجتين مباين عدد رؤوسهما ونصيب الجدات يوافق عدد رؤوسهن بالنصف فتجعل عددهن اثنين ونصيب الأخوات للأب يوافق عددهن^(٢) / بالثمن فترد إلى الثمن وهو اثنان ونصيب الأخوات للأم يوافق عدد رؤوسهن بالربع فترد إلى الربع وهو اثنان فالرؤوس كلها متماثلة فتضرب أحدهما في أصل المسألة بعولها يبلغ أربعة وثلاثين فمنه تصح^(٣) .

مثال مداخلعة الرؤوس مع مباينة سهام البعض وموافقة سهام البعض : زوجتان وست جدات وأربعة وعشرون أختاً لأم وستة وثلاثون ابن عم هي من اثني عشر فنصيب الزوجتين يباين عدد رؤوسهما ونصيب الجدات يوافق عدد رؤوسهن بالنصف فترد إلى ثلاثة ونصيب الإخوة للأم أربعة يوافق عدد رؤوسهم بالربع فترد إلى ستة ونصيب بني العم يوافق عدد رؤوسهم بالثلث فترد إلى اثني عشر فالاثنتان والثلاثة داخلان في الستة والستة داخلية في اثني

(١) في المخطوط : " عشر " .

(٢) نهاية اللوحة (١٥٧) من (ص) .

(٣) وصورتها :

المثبت من الرؤوس			١٢/١٧×٢ جزء السهم	٣٤
٢	٤/١	زوجتان	٣	٣/٦
٢	٦/١	٤ جدات	٢	١/٤
٢	٣/٢	١٦ أخت لأب	٨	١/١٦
٢	٣/١	٨ أخوات لأم	٤	١/٨

عشر تضرب اثني عشر في أصل المسألة يبلغ مائة وأربعة وأربعين فمنه تصح^(١).

مثال موافقة الرؤوس مع مباينة [٣٠١ظ] سهام البعض وموافقة سهام البعض : أربع زوجات واثنتا عشرة جدة وأربعون أخاً لأم واثنتان وأربعون ابن عم ؛ أصل المسألة من اثني عشر نصيب الزوجات يباين عددهن ونصيب الجدات يوافق رؤوسهن بالنصف فترد إلى ستة ونصيب الإخوة من الأم يوافق عددهم بالربع فترد إلى عشرة ونصيب بني الأعمام يوافق عددهم بالثلث فترد إلى أربعة عشر فتضرب الأربعة في وفقها من الستة يبلغ اثني عشر فتضرب اثنا عشر في وفقها من العشرة وهو الخمسة يبلغ ستين ثم تضرب ستين في وفقها من أربعة عشر وهو سبعة يبلغ أربعمائة وعشرين تضربها في أصل المسألة يبلغ خمسة آلاف وأربعين فمنه تصح^(٢).

مثال موافقة بعض الرؤوس لمباينته لبعض مع مباينة سهام البعض وموافقة سهام البعض الآخر : أربع زوجات واثنتا عشرة جدة وسبع أخوات لأم وعشرة بني أعمام هي من اثني عشر نصيب الزوجات والأخوات وبني الأعمام يباين عدد رؤوسهم فيبقى بحاله ونصيب

(١) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		١٢ × ١٢ جزء السهم	١٤٤
٢	٤/١	زوجتان	٣
٢	٦/١	٤ جدات	٢
٦	٣/١	٢٤ أخ لأم	٤
١٢	ب	٣٦ ابن عم	٣

(٢) وصورتها :

المثبت من الرؤوس		٤٢ × ١٢ جزء السهم	٥٠٤٠
٤	٤/١	٤ زوجات	٣
٦	٦/١	١٢ جدة	٢
١٠	٣/١	٤٠ أخ لأم	٤
١٤	ب	٤٢ ابن عم	٣

الجدات يوافق عددهن بالنصف فتردّ إلى ستة فتضرب الأربعة في السبعة يبلغ ثمانية وعشرين ثم تضرب الثمانية والعشرين في وفقها من العشرة وهو خمسة يبلغ مائة وأربعين ثم تضربها في وفق الستة وهو ثلاثة يبلغ أربعمائة وعشرين ثم تضربها في أصل المسألة يبلغ خمسة آلاف وأربعين فمنه تصح^{(١)(٢)}.

فصل

م وطريق معرفة أصل المسألة في مسائل الرد أن يُنظر في المردود عليهم فإن كان منهم من لا يُردّ عليه وهو الزوج أو الزوجة دُفع إلى من لا يُردّ عليه فرضه من مخرج فرضه^(٣)، م ومخرج فرضه أصل المسألة إن انقسم الباقي من مخرج فرض من لا يُردّ عليه بعد إخراج فرضه على سهام من لا يرد عليه من مخرج سهامه سواء كان صنفا واحدا أو أكثر، والمراد من سهام من يرد عليه إن كانوا صنفا واحدا عدد رؤوسهم ذكورا^(٤) كانوا أو إناثا فإنهم بمنزلة العصبية في حيازة المال فسهامهم عدد رؤوسهم كالعصبية^(٥)، وإن كانوا صنفين أو

(١) وصورتها :

المتب من الرؤوس		٤٢٠×١٢ جزء السهم	٥٠٤٠
٤	٤/١	٤ زوجات	٣١٥/١٢٦٠
٦	٦/١	١٢ جدة	٧٠/٨٤٠
٧	٣/١	٧ أخوات لأم	٢٤٠/١٦٨٠
١٠	ب	١٠ بني عم	١٢٦/١٢٦٠

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/١٣٦-١٤١، التهذيب ٥/٤٦ و٤٧، فتح العزيز ٦/٥٦٠-٥٧٠، الفصول المهمة ص ١٦٩-١٩٠، كشف الغوامض ص ٢٢٧-٢٨٢، فتح القريب المجيب ١/١٠٤-١١٩، الفرائض للدكتور عبد الكريم اللاحم ص ٥٠-٦٥.

(٣) وهو النصف أو الربع أو الثمن.

(٤) كأولاد الأم لأنهم يرثون بالفرض وحده.

(٥) نقله عن الشارح هنا الأنصاري في الغرر البهية ٦/٦٤٣.

ثلاثة ولا مزيد فسهامهم ما يحصل لهم من أصل مسائلهم لولا الرد سواء كانت سهامهم مساوية لعدد رؤوسهم أم لا .

مثال انقسام الباقي على سهام المردود عليه من صنف واحد : زوج وبنت أو ثلاث بنات^(١) ، ومثاله من صنفين : زوجة وأم وأختان لأم هي من أربعة واحد للزوجة يبقى ثلاثة للأم واحد وللأختين اثنان فإن الثلاثة سهم الصنفين من مخرج فرضيهما وهو الستة^(٢) ، زوجة وأم وأخ لأم هي من أربعة للزوجة واحد يبقى ثلاثة وهي منقسمة على ثلاثة التي هي سهام الأم والأخ من مخرج فرضيهما وهو الستة^(٣) .

(١) صورتها :

٤		
١	زوج	٤/١
١/٣	بنت أو ثلاث بنات	ب فرضا وردا

(٢) صورتها :

٤	١/٣ جزء السهم		١×٤		
١	---	---	١	زوجة	٤/١
١	١	٦/١	٣	أم	ب فرضا
١/٢	٢	٣/١	بينهما	أختان لأم	وردا
الجامعة	مسألة الرد		مسألة الزوجية		

(٣) صورتها :

٤	١/٣ جزء السهم		١×٤		
١	---	---	١	زوجة	٤/١
٢	٢	٣/١	٣	أم	ب فرضا
١	١	٦/١	بينهما	أخ لأم	وردا
الجامعة	مسألة الرد		مسألة الزوجية		

م وإن لم ينقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على سهام من يرد عليه من مخرج فرضه ، فأصل المسألة الحاصل من ضرب سهامهم في مخرج فرض من لا يرد عليه إن باينت السهام الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه [٣٠٢ظ] ، م والحاصل من ضرب وفق سهام من يرد عليه في مخرج فرض من لا يرد عليه إن وافقت السهام الباقي .

وطريق القسمة : أن تضرب سهام من لا يرد عليه في المضروب ، وسهام من يرد عليه (أو وفقها) ^(١) في الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه ^(٢) .

م وإن لم يكن في المردود عليهم من لا يرد عليه فأصل المسألة عدد سهامهم بالتفسير الذي ذكرناه ^(٣) ، وبعد معرفة أصل مسألة الرد إن انكسر سهام صنف أو أكثر على رؤوسهم صُحح بطريقه .

مثال عدم الانقسام على صنف مع مباينة السهام الباقي : زوج وخمس بنات له الربع والباقي ثلاثة أسهم لا ينقسم عليهن ويتباينان فتضرب عددهم ^(٤) وهو خمسة في أربعة يبلغ عشرين ^(٥) ، م ومثاله مع موافقة السهام الباقي : زوج وست بنات له الربع والباقي لا ينقسم عليهن لكن يتوافقان بالثلث فتضرب وفق عددهن وهو اثنان في أربعة يبلغ ثمانية فهو أصل المسألة ومنه تصح ^(٦) .

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) انظر التلخيص في الفرائض ١/١٧٥ .

(٣) أي في أول هذا الفصل .

(٤) أي الصنف .

(٥) وصورتها :

٢٠	٣/٥ جزء السهم	٥×٤		
٥	---	١	زوج	٤/١
٣/١٥	٥ عدد الرؤوس	٣	٥ بنات	ب فرضا ورذا
الجامعة	مسألة الرد	مسألة الزوجية		

(٦) وصورتها :

م مثال عدم الانقسام على صنفين مع مباينة السهام الباقي ولا يتصور الموافقة : زوجة وأم وبتان لها الثمن والباقي سبعة وسهام الأم والبتين خمسة من مخرج فرضهن^(١) / وهو ستة ولا ينقسم الباقي وهو سبعة على الخمسة ويتباينان فتضرب الخمسة في الثمانية يبلغ أربعين فهو أصل المسألة ومنه تصح^(٢) ، فإن كان فيه ثلاث بنات كان نصيبهن من الأربعين ثمانية وعشرين ولا ينقسم عليهن وهي مباينة لعدد رؤوسهن فتضرب عدد رؤوسهن في الأربعين يبلغ مائة وعشرين فمنه تصح (فكل من له شيء من أربعين يأخذه مضروباً في ثلاثة)^(٣) ، وإن كان البنات ستا كان نصيبهن من الأربعين غير منقسم عليهن وهو موافق لعدد رؤوسهن

٨	٦ = ١/٢ جزء السهم	٢ × ٤			=
٢	==	١	زوج	٤/١	
١/٦	٦ عدد الرؤوس	٣	٦ بنات	ب فرضا وردا	
الجامعة	مسألة الرد	مسألة الزوجية			

(١) نهاية اللوحة (١٥٨) من (ص) .

(٢) وصورتها :

٤٠	٦ = ٧/٥ جزء السهم		٥ × ٨		
٥	==	==	١	زوجة	٤/١
٧	١	٦/١	٧	أم	ب فرضا
١٤/٢٨	٤	٣/٢	بينهما	بتان	وردا
الجامعة	مسألة الرد	مسألة الزوجية			

(٣) وصورتها :

١٢٠	٣ × ٤٠	٦ = ٧/٥ جزء السهم		٥ × ٨		
١٥	٥	==	==	١	زوجة	٤/١
٢١	٧	١	٦/١	٧	أم	ب فرضا
٢٨/٨٤	٢٨	٤	٣/٢	بينهما	ثلاث بنات	وردا
الجامعة قبل التصحيح وبعده		مسألة الرد	مسألة الزوجية			

بالنصف فتضرب نصف عدد رؤوسهن وهو ثلاثة في الأربعين يبلغ مائة وعشرين فمنه تصح، فكل من له شيء من أربعين يأخذه مضروباً في ثلاثة^(١) ^(٢).

م مثال عدم من لا يرد عليه من المردود عليهم : أم وبنت هي [من]^(٣) ستة واحد للأم وثلاثة للبنات فيرجع أصل المسألة إلى أربعة فيقسم المال بينهما أربعاً^(٤) ، م أم وبنت وبنت ابن مجموع سهامهن خمسة تجعلها أصل المسألة ومنها تصح^(٥) ، فإن كان مع الأم والبنات ثلاثة بنات ابن فالمسألة أيضاً من خمسة وتصحيحها بأن تضرب عدد بنات الابن في خمسة يبلغ خمسة عشر للأم ثلاثة وللبنات تسعة ولبنات الابن ثلاثة^(٦) ^(٧).

(١) وصورتها كسابقتها إلا أن نصيب كل بنت أصبح ١٤ بدلا من ٢٨ في المسألة السابقة .

(٢) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٣) "من" مثبت من (ص) .

(٤) وصورتها :

٤ ÷		
١	أم	٦/١
٣	بنت	٢/١

(٥) وصورتها :

٥ ÷		
١	أم	٦/١
٣	بنت	٢/١
١	بنت ابن	٦/١

(٦) وصورتها :

١٥	٣×٥ ÷		
٣	١	أم	٦/١
٩	٣	بنت	٢/١
١/٣	١	٣ بنات ابن	٦/١

(٧) انظر مسائل الفصل في التلخيص في الفرائض ١٧٤/١-١٨٣ ، روضة الطالبين ٨٢/٥ و٨٣ ، كشف =

فصل

م قد تقدم حكم ميراث المفقود والخشى ولم يذكر في الحاروي طريق تصحيح مسائلهما، والطريق في تصحيح مسائل^(١) المفقود أن تُصَحَّح المسألة على تقدير حياته ثم على تقدير موته وتُضرب أحدهما في الأخرى إن تباينت ، وفي وفقها إن توافقتا ، ثم كل من يرث على التقديرين يضرب ما يرثه من كل مسألة في الأخرى أو وفقها ويصرف إليه الأقل مما حصل من الضربين .

مثاله : أختان لأب وعم وزوج مفقود إن كان حيًّا فهي من سبعة وإلا فمن ثلاثة ولا موافقة بينهما [٣٠٣ظ] فتضرب أحدهما في الأخرى يبلغ أحدا وعشرين للأختين من مسألة الحياة أربعة مضروبة في ثلاثة يكون اثني عشر ومن مسألة الموت سهمان مضروبان في سبعة يكون أربعة عشر^(٢) فيصرف إليهما الأقل وهو اثنا عشر ويوقف الباقي وهو تسعة ، فإن علّمت حياة الزوج دفعت إليه ، وإن علم موته فسهمان للأختين والباقي وهو سبعة للعم^(٣).

أم زوج وأختان من أبوين وابن مفقود إن كان حيًّا فالمسألة من اثني عشر وإن كان ميتا فمن ستة وتعول إلى ثمانية وهما متوافقان بالربع فيضرب ربع أحدهما في الآخر يبلغ

= الغوامض ص ٣٥٢-٣٧٠ ، الفوائد الشنشورية مع التحفة الخيرية ص ٢١٧-٢١٩ ، التحقيقات المرضية ص ٢٥٩-٢٥٤ .

(١) " مسائل " تكررت في (ص) .

(٢) في (ص) : " أربعة وعشرين " ، وهو سبق قلم .

(٣) صورتها :

٢١	٧/٣			٣/٣×٧ ÷			
١٢	١٤	٢	٣/٢	١٢	٤	٣/٢	أختان لأب
×	٧	١	ب		×	×	عم
	×			٩	٣	٢/١	زوج مفقود
٩موقوف	تقدير موته			تقدير حياته			

أربعة وعشرين ، للأم من مسألة الحياة سهمان مضروبان في وفق مسألة الموت يكون أربعة ، ومن مسألة الموت سهم مضروب في وفق مسألة الحياة يكون ثلاثة فيصرف إليها الأقل [وهو ثلاثة]^(١) ، وللزوج من مسألة الحياة ثلاثة مضروبة في وفق مسألة الموت تكون ستة ، ومن مسألة الموت ثلاثة مضروبة في وفق مسألة الحياة يكون تسعة فتصرف إليه ستة ، ويوقف الباقي وهو خمسة عشر ، فإن علّمت حياة الابن دُفع إلى الأم من الموقوف سهم والباقي للابن ، وإن علّم موته دُفع إلى الزوج ثلاثة والباقي للأختين^(٢) .

والطريق في تصحيح مسائل الخنثى : أن تُعتبر الحالات ، فإن كان الخنثى واحداً فله حالتان ، وإن كان خنثيتين فلهما ثلاث حالات أن يكونا ذكراً أو أنثيين أو ذكراً وأنثى ، وإن كانوا ثلاثة فأربع حالات ، والضابط : أن عدد الحالات زائد على عددهم بواحد ، فتصحّح المسألة على جميع الحالات مع الفرض إن كان ، ثم انظر في اثنين منهما أهما متماثلان أو متداخلان أو متوافقان أو متباينان ؟ ، واعمل عملك فيهما عند الانكسار على فريقين^(٣) ، ثم قابل الحاصل بأصل ثالث ، وهكذا فافعل إلى أن تأتي على آخرها فما بلغ صحت المسألة منه ، ولكل واحد الحاصل من ضرب سهمه من أضّر مسألته في غير الأضر أو وفقه .

المثال : ولدان خنثيان إن كانا ذكراً فالمسألة من اثنين ، وإن كانا أنثيين أو أحدهما

(١) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) .

(٢) وصورتها :

٢٤	$\frac{3}{8} =$			$\frac{2}{2} \times 12$			
٣	٣	١	$\frac{6}{1}$	٤	٢	$\frac{6}{1}$	أم
٦	٩	٣	$\frac{2}{1}$	٦	٣	$\frac{4}{1}$	زوج
×	١٢	٤	$\frac{3}{2}$	×	×	×	أختان شقيقتان
	×			١٤	٧	ب	ابن مفقود
١٥ موقوف	تقدير موته			تقدير حياته			

(٣) أي في التصحيح انظر ص ١٩٠ وما بعدها .

ذكرا والآخر أنثى فمن ثلاثة ، فتسقط إحدى الثلاثين للتمائل وتضرب الأخرى في اثنين يبلغ ستة يصرف إلى كل واحد سهمين أخذاً بالأضر ويوقف سهمين ، فإن كانا ذكرين فلكل واحد منهما واحد ، وإن بانا أنثيين فهما للعصبة ، وإن بان أحدهما ذكرا والآخر أنثى فهما للذكر ، وإن بان أحدهما ذكرا ولم يبين الآخر فله منهما واحد ، وإن بان أحدهما أنثى ولم يبين الآخر فالوقف على حاله^(١) .

زوج وولدان خنثيان إن كانا ذكرين صحت المسألة من ثمانية ، وإن كانا أنثيين فمن اثني عشر ، وإن كان أحدهما ذكرا فمن أربعة ، والأربعة داخلة في كل واحد من العديدين الآخرين فيكتفى بهما ، وبينهما موافقة بالربع فيضرب ربع أحدهما في الآخر فيبلغ أربعة وعشرين ، فللزوجة الربع على كل حال وهو ستة ، ولكل خنثى الحاصل من ضرب سهمه من أضر مسألته وهو واحد من أربعة في وفق غير الأضر وهو ستة من أربعة وعشرين الحاصلة من ضرب وفق [٣٠٤] الثمانية في الاثني عشر وتوقف ستة^(٢) .

(١) صورتها :

٦	٢/٣		٢/٣			٣/٣×٢		
٢	٤	٢	٢	١	٣/٢ بينهما	٣	١	ابن خنثى
٢	٢	١	٢	١		٣	١	ابن خنثى
			٢	١	ب للعصبة			
٢ موقوف		ذكر وأنثى		أنثيين		ذكرين		

(٢) صورتها :

٢٤	٦/٤			٢/١٢			٣/٣×٨ ٤				
٦	٦	١	٤/١	٦	٣	٤/١	٦	٢	١	٤/١	زوج
٦ لاحتفال أنه أنثى	١٢	٢ للذكر	ب	٨	٤	٣/٢	٩	٣	٣	ب	ابن خنثى
٦	٦	١		٨	٤		بينهما	٩	٣		بينهما
×				٢	١	ب للعصبة					
٦ موقوف	ذكر وأنثى			أنثيين			ذكرين				

ابن وبنت وولدان خنثيان ، المسألة بتقدير الذكورة سبعة ، وبتقدير الأنوثة خمسة ،
وبتقدير الاختلاف ستة ، وبعد الضرب مائتان وعشرة ، فأضرّ مسائل الواضحين سبعة فلهما
منها ثلاثة مضروبة في غير الأضرّ وهو الحاصل من ضرب الستة في الخمسة يبلغ تسعين ،
وأضرّ مسائل الخنثيين اثنان من ستة مضروبان في غير الأضرّ وهو الحاصل من ضرب سبعة في
خمسة يبلغ سبعين فتوقف خمسون ، فلو بانا ذكرين فالموقوف لهما ، وإن بانا أنثيين فلهما
تمام أربعة وثمانين ، والباقي للواضحين أثلاثا ، وإن بانا مختلفين فللذكر تمام سبعين يبقى
خمسة [عشر]^(١) للواضحين ، وإن بان أحدهما ذكرا ولم يتضح الآخر أعطي تمام ستين
ووقف الباقي^(٢) .

ثلاثة أولاد خنثائي ، المسألة^(٣) / بتقدير الذكورة أو الأنوثة من ثلاثة ، وبتقدير ذكورة
الاثنين من خمسة ، وبتقدير أنوثة الاثنين من أربعة ، وبعد الضرب ستون ، لكل خنثى واحد
من خمسة مضروب في حاصل ضرب ثلاثة في أربعة فالمجموع ستة وثلاثون ، والموقوف أربعة
وعشرون ، فإن بانوا ذكورا فهو لهم ، وإن بانوا إناثا فلهم تمام أربعين^(٤) ، وإن بانوا^(٥)
ذكورة اثنين وأنوثة الآخر فهو للذكرين ، وإن بان ذكورة واحد وأنوثة الآخرين فللذكر تمام

(١) في الأصل : " وعشرون " .

(٢) صورتها :

	٣٠/٧		٤٢/٥		٣٥/٦		٢١٠
ابن	٢	٦٠	٢	٨٤	٢	٧٠	٦٠
بنت	١	٣٠	١	٤٢	١	٣٥	٣٠
خنثى	٢	٦٠	١	٤٢	٢	٧٠	٣٥
خنثى	٢	٦٠	١	٤٢	١	٣٥	٣٥
ذكرين			أنثيين			ذكر وأنثى	٥٠ موقوف

(٣) نهاية اللوحة (١٥٩) من (ص) .

(٤) لأنه تمام الثلثين ، والباقي للعصبة .

(٥) في (ص) : " بان " .

الثلاثين وباقي الموقوف للأثنين ، وإن بان ذكورة اثنين ولم يتضح الآخر فلهما تمام الأربعين ، وإن بان^(١) أنوثة اثنين ولم يتضح الآخر فلهما تمام [الثلاثين]^(٢) ، وإن بان ذكورة واحد ولم يتضح الآخران فله تمام العشرين ، وإن بان^(٣) أنوثة واحد ولم يتضح الآخران بقي موقوفا على حاله ، وإن بان^(٤) ذكورة واحد وأنوثة آخر ولم يتضح الآخر فللذكر تمام أربعة وعشرين والباقي موقوف على حاله^(٥)^(٦) .

فصل

م ولكل وارث من التركة بنسبة حظه من أصل المسألة بعولها ، أو من العدد الذي صحت منه المسألة .

مثاله : زوج وأم وأختان لأب وأختان لأم هي من ستة وتعول إلى عشرة نصيب الزوج منها ثلاثة ونصيب الأم واحد ونصيب الأختين من الأب أربعة ونصيب الأختين من الأم

(١) في (ص) : " بان " .

(٢) في الأصل : " الأربعين " .

(٣) في (ص) : " بان " .

(٤) في (ص) : " بان " .

(٥) وصورتها :

٦٠		٤		١٢/٥		٢٠/٣	
١٢ احتمال كونه أنثى	٣٠	٢	٢٤	٢	٢٠	١	خشي
١٢ احتمال كونه أنثى	١٥	١	٢٤	٢	٢٠	١	خشي
١٢ احتمال كونه أنثى	١٥	١	١٢	١	٢٠	١	خشي
٢٤ موقوف	أثنين وذكر		ذكرين وأنثى		ذكور أو إناث		

لكن إن كنّ إناثا فإنما يأخذن أربعين فرضا والباقي ردا إن لم يكن عاصب وإلا أخذها العاصب .

(٦) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/١٦٨-١٧٠ ، الوسيط ٤/٣٦٧ و٣٦٨ و٣٨٦-٣٨٨ ، الفصول

المهمة ص ٢٧٩-٢٩٤ ، الغرر البهية ٦/٦٤٤-٦٤٦ ، الفرائض للدكتور اللاحم ص ١٥١-١٨٢ .

اثنان ، ونسبة الثلاثة من العشرة ثلاثة أعشارها ، ونسبة الواحد إليها عشرها ، ونسبة الأربعة إليها أربعة أعشارها ، ونسبة الاثنين إليها عشرها ، فإن كانت التركة ستين مثلاً ، فلزوج ثلاثة أعشار الستين وهو ثمانية عشر وللأم عشرة وهو ستة وللأختين من الأب أربعة أعشارها وهو أربعة وعشرون وللأختين من الأم عشرين وهو اثنا عشر^(١) .

م أو لكل وارث من التركة الحاصل من ضرب سهمه من أصل المسألة بعولها أو مما صحت منه المسألة في عدد التركة وقسمة الحاصل على أصل المسألة بعولها أو على ما صحت منه المسألة سواء باينت التركة المسألة أو وافقت^(٢) ؛ هذا إذا لم يكن في التركة كسر .

والتركة التي تقسم إن كانت مما ينقسم بالأجزاء كالمكيلات والموزونات والمذروعات قسمت عينها بين الورثة ، وإن كانت [٣٠٥ظ] مما لا ينقسم بالأجزاء كالعييد والدواب والعقار فتقدر قسمتها إما بأن تقوم ثم تقسم بينهم بالقيمة ، فما أصاب كل واحد من القيمة فله بقدرها من المقوم ، وإما أن تجزأ التركة على أربعة وعشرين قيراطاً ثم تقسم ، وإما أن تجعل التركة بين الورثة على عدد سهام الفريضة فيستغني على هذا الوجه عن ضرب وقسمة ، وهو أولى إن قلت سهام الفريضة .

مثاله^(٣) : زوج وأم وأخت لأب ، المسألة من ستة وتعمل إلى ثمانية ، والتركة أربعة ،

(١) وصورتها :

التركة ٦٠	١٠ ÷	نصيب كل صنف من التركة
٢/١ زوج	٣	نصيبه ١٠/٣ = ١٨
٦/١ أم	١	نصيبها ١٠/١ = ٦
٣/٢ أختان لأب	٤	نصيبهما ١٠/٤ = ٢٤
٣/١ أختان لأم	٢	نصيبهما ١٠/٢ = ١٢

(٢) وسيأتي تمثيل الشارح لها بعد عدة أسطر .

(٣) أي مثال للطريق الثاني وهي أن تضرب سهام كل وارث في التركة ثم تقسمه على أصل المسألة ، قلت

: يحسن بالشارح أن لا يفصل بين الطريق والمثال ويقدم الكلام على تفصيل التركة إن كانت تنقسم

بالأجزاء أو لا تنقسم أو يؤخره لئلا يقع الالتباس .

للزوج من المسألة ثلاثة تضربه في الأربعة التي هي التركة يبلغ اثني عشر تقسمه على الثمانية يخرج درهم ونصف ، وللأم اثنان تضربهما في التركة يبلغ ثمانية تقسمه على الثمانية يخرج لها درهم ، وللأخت من الأب ثلاثة مضروبة في أربعة يبلغ اثني عشر تقسمه على الثمانية يخرج لها واحد ونصف^(١) .

م أو لكل وارث من التركة الحاصل من ضرب سهمه من أصل المسألة بعولها أو مما صحت منه المسألة في وفق التركة وقسمة الحاصل على وفق المسألة بعولها أو مما صحت منه المسألة ، والعمل بهذا الطريق في المتوافقين أخصر من العمل بالطريق التي قبلها ، واعتبار أصل المسألة في هذه الطرق أخصر من اعتبار ما صحت منه المسألة .

مثاله : ثلاث زوجات وأربعة إخوة لأم وخمس أخوات لأب هي من اثني عشر وتعمل إلى خمسة عشر ، والتركة ثمانون توافق أصل المسألة بالخمس فتدّ التركة إلى خمسها وهو ستة عشر والمسألة إلى خمسها وهو ثلاثة ، وتضرب نصيب الزوجات وهو ثلاثة في وفق التركة للمسألة وهو ستة عشر يبلغ ثمانية وأربعين تقسمه على وفق المسألة للتركة وهو ثلاثة تخرج ستة عشر وهو نصيب الزوجات ، وتضرب نصيب الإخوة لأم وهو أربعة في ستة عشر يبلغ أربعة وستين تقسمه على ثلاثة يخرج أحد وعشرون وثلاث هو نصيب الإخوة ، وتضرب نصيب الأخوات للأب وهو ثمانية في ستة عشر يبلغ مائة وثمانية وعشرين تقسمه على ثلاثة يخرج اثنان وأربعون وثلاثان^(٢) هو نصيب الأخوات^(٣) .

(١) وصورتها :

التركة ٤	٨ ÷	نصيب كل فرد من التركة
٢/١ زوج	٣	$١,٥ = ٨ ÷ ١٢ = ٤ \times ٣$
٦/١ أم	٢	$١ = ٨ ÷ ٨ = ٤ \times ٢$
٣/٢ أخت لأب	٣	$١,٥ = ٨ ÷ ١٢ = ٤ \times ٣$

(٢) " وثلاثان " سقط من (ص) .

(٣) وصورتها :

ولو كانت المسألة بحالها والتركة خمسة وسبعون توافق أصل المسألة بجزء من خمسة عشر فتردّ التركة إلى خمسة والسهم إلى واحد ثم تضرب سهام الزوجات وهي ثلاثة في خمسة يبلغ خمسة عشر تقسمه على وفق المسألة للتركة وهو واحد يكون خمسة عشر للزوجات ، وتضرب سهام الإخوة وهو أربعة في الخمسة يبلغ عشرين تقسمه على وفق المسألة وهو واحد يكون عشرين للإخوة من الأم ، وتضرب سهام الأخوات للأب وهو ثمانية في الخمسة يبلغ أربعين تقسمه على وفق المسألة يكون أربعين للأخوات من الأب^(١) .

م أو لكل وارث من التركة الحاصل من ضرب سهمه في التركة أو في وفقها بعد بسط التركة لو كان فيها كسر وقسمة الحاصل على العدد الذي هو أصل المسألة أو ما صحت منه المسألة أو على وفقه .

مثاله [٣٠٦ظ] : زوج وأم وأختان لأم وأختان لأب هي من ستة وتعمل إلى عشرة ، والتركة أربعة وربيع فتبسط التركة وهو أن تضرب العدد الصحيح في مخرج الكسر يبلغ ستة عشر تزيد الكسر عليه يبلغ سبعة عشر^(٢) / تضرب الثلاثة التي للزوج في سبعة عشر يبلغ أحدا وخمسين تقسمه على المسألة تخرج خمسة وعشر ، فتضرب الواحد الذي للأم في

التركة ١٦/٨٠		٣/١٥ + ٤	نصيب كل صنف من التركة
٤/١	٣ زوجات	٣	$١٦ = ٣ \div ٤٨ = ١٦ \times ٣$
٣/١	٤ أخوة لأم	٤	$٣/١ و ٢١ = ٣ \div ٦٤ = ١٦ \times ٤$
٣/٢	٥ أخوات لأب	٨	$٣/٢ و ٤٢ = ٣ \div ١٢٨ = ١٦ \times ٨$

(١) في (ص) : " الأم " ، وهو سهو ، وصورتها :

التركة ٥/٧٥		١/١٥ + ٤	نصيب كل صنف من التركة
٤/١	٣ زوجات	٣	$١٥ = ١ \div ١٥ = ٥ \times ٣$
٣/١	٤ أخوة لأم	٤	$٢٠ = ١ \div ٢٠ = ٥ \times ٤$
٣/٢	٥ أخوات لأب	٨	$٤٠ = ١ \div ٤٠ = ٥ \times ٨$

(٢) نهاية اللوحة (١٦٠) من (ص) .

السبعة عشر يكون سبعة عشر تقسمه على المسألة يخرج واحد وسبعة أعشار ، وتضرب سهمي الأختين للأم في السبعة عشر يبلغ أربعة وثلاثين تقسمه على المسألة يخرج ثلاثة وخمسان^(١) ، وتضرب الأربعة التي للأختين من الأب في السبعة عشر يبلغ ثمانية وستين تقسمه على المسألة يخرج ستة وأربعة أخماس^(٢) .

وعند توافق التركة^(٣) ؛ كما لو كانت ثلاثة دراهم وثلاثة أرباع درهم التي هي خمسة عشر عند البسط في الصورة المذكورة نقول : خمسة عشر توافق المسألة بالخمس فترد التركة إلى الخمس وهو ثلاثة والمسألة إلى الخمس وهو اثنان ؛ تضرب الثلاثة التي للزوج في وفق التركة يبلغ تسعة يقسم على وفق العشرة وهو اثنان يخرج أربعة ونصف للزوج ، وتضرب سهم الأم وهو واحد في وفق التركة يبلغ ثلاثة يقسم على وفق العشرة يخرج واحد ونصف للأم ، وتضرب سهمي الأختين للأم في الثلاثة يبلغ ستة تقسم على الاثنتين يخرج ثلاثة لهما ، وتضرب الأربعة التي للأختين من الأب في الثلاثة تبلغ اثني عشر تقسم على الاثنتين يخرج ستة لهما^(٤) .

(١) في (ص) : " وخمسين " .

(٢) وطريقة العمل أولا : أن تبسط التركة بضرب العدد الصحيح وهو 4×4 وهو مخرج الكسر وهو الربع $= 16$ ويزاد الكسر وهو ١ يصبح ١٧ فتكون التركة كأنها ١٧ ، ثم يعمل العمل السابق وتكون صورتها :

بسط التركة إلى ١٧	$\frac{10}{7}$	نصيب كل صنف من التركة
$\frac{2}{1}$ زوج	٣	$17 \times 3 = 51 = 10 \div 51 = 10/105$
أم $\frac{6}{1}$	١	$17 \times 1 = 17 = 10 \div 17 = 10/170$
أختان لأم $\frac{3}{1}$	٢	$17 \times 2 = 34 = 10 \div 34 = 10/203$
أختان لأب $\frac{3}{2}$	٤	$17 \times 4 = 68 = 10 \div 68 = 10/405$

(٣) أي لأصل المسألة .

(٤) وطريقة بسط التركة $4 \times 3 = 12 + 3 = 15$ وصورتها :

م أو لكل وارث الحاصل من قسمة التركة على العدد الذي هو أصل المسألة أو ما صحت منه المسألة وضرب الخارج من القسمة في سهم كل وارث ؛ وذلك كما إذا كانت التركة في الصورة المذكورة أحد عشر دينارا وثلاثي دينار فإننا إذا قسمنا ذلك على العشرة يخرج لكل سهم واحد وسدس ، فإذا ضربنا ذلك في نصيب كل واحد حصل له نصيبه من العشرة مع سدس لكل سهم ، فللزوج ثلاثة أسهم وثلاثة أسداس سهم ، وللأم سهم وسدس ، وللأختين من الأم سهمان وسدسان ، وللأختين من الأب أربعة أسهم وأربعة أسداس سهم^(١) .

م أو لكل وارث الحاصل من قسمة وفق التركة على وفق العدد الذي هو أصل المسألة أو ما صحت منه المسألة وضرب الخارج من القسمة في سهم كل وارث ، وذلك كما إذا كانت التركة في الصورة المذكورة ثلاثين فينبه وبين المسألة وهي عشرة موافقة بالعشر فترد التركة إلى ثلاثة والمسألة إلى واحد ، وتقسم وفق التركة وهو ثلاثة على وفق المسألة وهو واحد فتكون ثلاثة فتضرب الثلاثة في نصيب كل واحد فيحصل من ضرب الثلاثة في نصيب الزوج تسعة ، ومن ضربه في نصيب الأم ثلاثة ، ومن ضربه في نصيب الأختين لأم ستة ،

=			
بسط التركة إلى ٣/١٥	٢/١٠ ÷	نصيب كل صنف من التركة	
٢/١ زوج	٣	$٢/١٥ = ٢ ÷ ٩ = ٣ \times ٣$	
٦/١ أم	١	$٢/١٥ = ٢ ÷ ٣ = ٣ \times ١$	
٣/١ أختان لأم	٢	$٣ = ٢ ÷ ٦ = ٣ \times ٢$	
٣/٢ أختان لأب	٤	$٦ = ٢ ÷ ١٢ = ٣ \times ٤$	

(١) وصورتها :

التركة ٣/٢ و ١١			
١٠ ÷	نصيب كل صنف من التركة		
٢/١ زوج	٣	$٦/٣ = ٣ \times ٦/١٥ = ١٠ ÷ ٣/٢ و ١١$	
٦/١ أم	١	$٦/١٥ = ١ \times ٦/١٥ = ١٠ ÷ ٣/٢ و ١١$	
٣/١ أختان لأم	٢	$٦/٢ = ٢ \times ٦/١٥ = ١٠ ÷ ٣/٢ و ١١$	
٣/٢ أختان لأب	٤	$٦/٤ = ٤ \times ٦/١٥ = ١٠ ÷ ٣/٢ و ١١$	

ومن ضربه في نصيب الأختين للأب اثنا عشر فيكون المجموع ثلاثين^(١) ^(٢).

فصل

م وإن مات بعض الورثة قبل قسمة تركة مورثهم^(٣) ، وورثة الميت الثاني الباقيون [٣٠٧ظ] من ورثة الميت الأول ، والباقيون عصبة في المسألتين فرض أن الميت الثاني لم يكن ، وقسم مال الميت الأول عليهم ؛ كأن مات عن بنين وبنات أو إخوة وأخوات ومات بعضهم عن الباقيين^(٤) ، م وكذا إن مات بعض الورثة قبل القسمة وورثته بعض الباقيين من ورثة الميت الأول وهم عصبة في المسألتين وبعضهم الذي هو غير وارث من الميت الثاني ذو فرض في المسألة الأولى فرض أن الميت الثاني لم يكن ؛ م كما لو ماتت امرأة وخلفت زوجها وابنين من غيره ثم مات أحد الابنين قبل القسمة ، فوارث الميت الثاني أخوه ، وغير الوارث منه زوج أمه ، فيفرض أن الميت الثاني لم يكن فيخرج الربع للزوج من تركة الميتة ، والباقي من مال الميتة بعد اخراج الربع لابنها الباقي^(٥) ، م وكما لو مات رجل وخلف زوجة وثلاثة

(١) وصورتها :

التركة ٣/٣٠	١/١٠	نصيب كل صنف من التركة
٢/١ زوج	٣	$٩ = ٣ \times ٣ = ١ \div ٣$
٦/١ أم	١	$٣ = ١ \times ٣ = ١ \div ٣$
٣/١ أختان لأم	٢	$٦ = ٢ \times ٣ = ١ \div ٣$
٣/٢ أختان لأب	٤	$١٢ = ٤ \times ٣ = ١ \div ٣$

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ٨/١٤٣ و ١٤٤ ، التلخيص في الفرائض ١/٢٨٢-٢٩٧ ، فتح العزيز ٦/٥٧٤-٥٧٦ ، كشف الغوامض ص ٢٨٣-٣٠١ ، الفرائض للدكتور اللاحم ص ٢٢٣-٢٦٣ .

(٣) هذه الحالة تسمى عند الفرضيين بالمناسخات ، لأن الميت الثاني لما مات قبل القسمة كان موته ناسخا لما صحت منه مسألة الميت الأول .

انظر الحاوي الكبير ٨/١٤١ ، التلخيص في الفرائض ١/٢٣٠ ، فتح القريب المجيب ١/١٢٥ .

(٤) وطريقة قسمتها أن تقسم المسألة من عدد رؤوس الباقيين .

(٥) وصورتها :

بين من غيرها ثم مات ابن منهم فيفرض أن الابن الميت لم يكن حتى تجعل تركة الميت الأول بعد اخراج الثمن بين الاثنين^(١) ، م وكذا لو مات بعض الورثة قبل القسمة وهو ذو فرض في المسألة الأولى وفرضه قدر عول المسألة الأولى فرض أن الميت الثاني لم يكن ، م كما لو ماتت امرأة وخلفت زوجا وأختا لأبوين وأختا لأب ثم نكح الزوج الأخت من الأب ثم ماتت هذه الأخت عن الزوج والأخت فإن المال بين الزوج والأخت نصفين وفرض أن الأخت للأب لم تكن^(٢) ، م وكما لو ماتت امرأة وخلفت زوجا وأختا لأبوين وأما وولدي أم ثم نكح الزوج الأخت لأبوين ثم ماتت هذه الأخت عن الزوج والأم وولدي أم ، فرض أن الأخت لم تكن وجعل النصف من المال للزوج والسدس للأم والثالث

٤			=
١	زوج	٤/١	
٣	ابن	ب	
ت قبل قسمة التركة	ابن		

(١) وصورتها :

١٦	٢×٨		
٢	١	زوجة	٨/١
٧	٧	ابن من غيرها	ب
٧	بينهم	ابن من غيرها	بينهم
ت قبل قسمة التركة		ابن من غيرها	

(٢) وصورتها :

٢			
١	زوج	٢/١	
١	أخت ش	ب	
ت قبل القسمة بعد أن تزوجها الزوج	أخت لأب		

لَوْلَدَيِ الْأُمِّ^(١) ، فالميتة الثانية وهي الأخت من الأب نصيبها واحد من سبعة في الصورة الأولى ، وثلاثة للأخت من الأبوين في الصورة الثانية وهما قدر العول ، (هكذا أطلق في الحاوي هذا الضابط ، ولا بد من زيادة شرط وهو أن يكون الباقيون كلّ ورثة الميت الثاني ، أما لو كانوا بعضهم فإنه لا يفرض الميت الثاني كالعدم ؛ كما لو ماتت عن زوج وأخت لأبوين وولد أم^(٢) فنكح الزوج الأخت للأم ثم ماتت عن الباقيين وعصبة^(٣) ؛ كما لو ماتت عن أختها لأبوين وولدي أم وأم ثم ماتت الأم عن الباقيين وعصبة فإنه لا بد من التصحيح^(٤) ، وينحصر فرض الميت الثاني كالعدم فيما ذكره^(٥) .

(١) وصورتها :

٦		
٣	زوج	٢/١
ت قبل القسمة بعد أن تزوجها الزوج	أخت ش	
١	أم	٦/١
٢	أخوين لأم	٣/١

(٢) لو غير بأخت لأم لكان أولى لأنه ذكر أن الزوج نكحها بعد .

(٣) فهنا لا بد أن يفرض للميت الأول مسألة وللميت الثاني مسألة أخرى لأن مال الميت الثاني يشاركهم

فيه غير ورثة الأول وهذا تصوير للمسألة المذكورة :

٤٢	٦			٦×٧=٤٢		
٢١=٣+١٨	٣	زوج	٢/١	٣	زوج	٢/١
١٩=١+١٨	١	أخت لأم	٦/١	٣	شقيقة	٢/١
ت قبل القسمة بعد أن تزوجها الزوج				١	أخت لأم	٦/١
٢	٢	عاصب	ب			

(٤) لأن ورثة الميت الثاني مسألتهم من عدد رؤوسهم وفيهم من لا يرث في مسألة الميت الأول ، وصورتها

كسابقته من ناحية العمل ، ولم أضع لها جدولا لعدم توضيح الشارح للورثة .

(٥) ماذكره الشارح من أنه ينحصر فرض الميت الثاني كالعدم فيما ذكر غير مسلم كما سيأتي أثناء تفصيله =

أما^(١) إذا مات بعض الورثة وورثه الباقيون وهم ذو فرض^(٢) في المسألتين ؛ كما لو مات عن أم وأخوات لأبوين وأخوات لأم ثم ماتت إحدى الأخوات لأبوين ، أو الباقيون بعضهم ذو فرض وبعضهم عصبه ؛ كما لو ماتت عن أم وإخوة لأبوين ثم مات أحد الإخوة ، أو ورثته بعض الباقيين وهم ذو فرض^(٣) في المسألتين ؛ كما لو ماتت^(٤) عن زوج وأم وأخوات لأبوين وولد أم ثم ماتت إحدى الأخوات لأبوين ، أو ورثته بعض الباقيين وبعضهم ذو فرض وبعضهم عصبه ؛ كما [٣٠٨ظ] لو ماتت عن زوج وأم وأخوين لأبوين ثم مات أحد الأخوين ، أو مات بعض الورثة وهو ذو فرض في المسألة الأولى وفرضه أكبر من عولها ؛ كما لو ماتت عن زوج وثلاث أخوات لأبوين ثم نكح الزوج إحدى الأخوات ، أو فرضه دون عولها ؛ كما لو كان الأخوات في الصورة المذكورة خمساً^(٥) فإن في هذه الصور كلها

= للصور الخارجة عن هذا الحصر بعد عدة أسطر .

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " فلو لم يكن الإرث بقدر العول لم يفرض الميت الثاني كالعدم ، هكذا ذكر في الحاوي أنه يفرض الميت الثاني كالعدم إذا مات بعض الورثة قبل القسمة وورثته الباقيون من ورثة الأول أو بعضهم وهم عصبه في المسألتين أو مات بعضهم وهو ذو فرض في المسألة الأولى بقدر عولها ولا ينحصر ذلك فيما ذكر ، فإنه لا يفرض الميت الثاني كالعدم أيضاً " .

(٢) في (ص) : " فروض " .

(٣) في (ص) : " فروض " .

(٤) نهاية اللوحة (١٦١) من (ص) .

(٥) هذه الصورة الأخيرة ومثلها الصورة الأولى قد يتصور فيهما تقدير الميت الثاني كأنه لم يكن ، فقد تعول مسألة الميت الأول بأكثر من نصيب الميت الثاني ، أو لاتعول مسألة الميت الأول أصلاً وقد ورثنا بالفرض في المسألتين ومع ذلك تقسم التركة من أصل مسألة الميت الأول مع فرض عدم وجود الميت الثاني أصلاً ، وقد مثل الدكتور عبد الكريم اللاحم للصورة الأخيرة فيما إذا خلفت زوجاً وشقيقة وجدة - هي أم لأب - وأختاً لأب فلم تقسم التركة حتى ماتت الأخت لأب بعد أن تزوجها الزوج عمن في المسألة ، ومثل للأخري فيما لو هلك هالك عن جدة - من جهة الأم - وأخوين لأم كل واحد منهما من أب غير أب الآخر ثم لم تقسم التركة حتى مات أحد الأخوين عمن في المسألة وصورتها :

لا^(١) يفرض الميت الثاني كالعدم ، [وليست داخلة في ضابط الكتاب ، فالضابط الحاصر أن يقال : إذا كان ورثة الميت الثاني هم الباقيون من ورثة الميت الأول ، أو بعض الباقيين وكان إرثهم من [الثاني]^(٢) كإرثهم من الأول فرض أن الميت الثاني لم يكن سواء كان كلهم عصة أو ذوي فروض أو بعضهم عصة وبعضهم ذوي فروض]^(٣) .

فلو فرضنا أن الزوج في الصورة الأولى (من الصورتين المذكورتين في الحاوي)^(٤) فيما إذا كان الفرض قدر العول نكح الأخت لأبوين وماتت هي والركة سبعة دراهم مثلاً فللأخت من الأب من المسألة الأولى درهم ، ومن الثانية درهم ونصف وللزوج أربعة دراهم ونصف^(٥) فلا يمكن فرضها كالعدم^(٦) ، وكذلك في الصورة الثانية لو لم يتزوج الأخت

١	جدة
١	أخ لأم
ت قبل القسمة	أخ لأم

٧ ٦		
٣	زوج	٢/١
٣	شقيقة	٢/١
١	أم أب	٦/١
ت قبل قسمة الركة بعد أن تزوجها الزوج	أخت لأب	

=

انظر الفرائض للدكتور اللاحم ص ٧٣ و ٧٧ و ٧٨ .

(١) " ل " سقط من (ص) .

(٢) كتبت في (ص) : " الأول " ، وصوابها الثاني .

(٣) ما بين المعقوفتين مثبت من (ص) ، وهذا الضابط المذكور في (ص) هو الذي ذكره الفرضيون وبه تنضبط صور هذه الحالة .

انظر روضة الطالبين ٦٩/٥ ، الفصول المهمة ص ٢١٦ ، كشف الغوامض ص ٣٢٣ و ٣٢٤ ، التحقيقات المرضية ص ١٧٨ و ١٧٩ .

(٤) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٥) من الأولى ثلاثة ومن الثانية درهم ونصف .

(٦) هذا توضيحاً بالمثال لكلام الحاوي وليس استدراكاً عليه لأن الميت الثاني فرضه من المسألة الأولى أكثر

= من مقدار عولها بجزئين وصورتها كما ذكر الشارح :

للأبوين التي فرضها من المسألة الأولى قدر العول ، وقد تزوج بلها إحدى ولدي الأم لم يمكن فرض عدمها ، فإن الأخت للأبوين نصيبها ثلاثة من تسعة ومن المسألة الثانية واحد من ستة (فإنها فيها أخت لأم)^(١) فلا يكون إرثها من المسألة الأولى كإرثها من المسألة الثانية فلا بد من التصحيح^(٢) .

م وإن مات بعض الورثة قبل القسمة ولم يكن ورثة الميت الثاني الباقيين أو بعضهم الموصوفين بما ذكرنا من الصفة (صُحِّحَ كُلُّ)^(٣) واحدة من المسألتين وضرب مسألة من انكسر سهامه من المسألة الأولى على مسأله عند المباينة بين المسألة والسهام في المسألة السابقة .

مثاله : مات رجل عن زوجة وبنت منها وثلاثة بنين ، المسألة من ثمانية ونصيب البنت واحد ، ثم ماتت البنت عن أم وثلاثة إخوة وهم الباقيون من ورثة الميت الأول ومسألتها من

التركة ٧	$2 \times 7 =$	٢	١٤ ج	قسمة التركة
٢/١ زوج	٣	١	$4,5 = 14 \div 63 = 7 \times 9 = 3 + 6$	
٢/١ أخت شقيقة	٣	ت قبل القسمة بعد أن تزوجها الزوج		
٦/١ أخت لأب	١	١	$2,5 = 14 \div 35 = 7 \times 5 = 3 + 2$	

(١) ما بين القوسين سقط من (ص) .

(٢) وصورتها :

	$6 \times 9 =$	٦	٥٤
٢/١ زوج	٣	٣	$21 = 3 + 18$
٢/١ أخت شقيقة	٣	١	$19 = 1 + 18$
٦/١ أم	١	١	$7 = 1 + 6$
٦/١ أخ لأم	١	١	$7 = 1 + 6$
٦/١ أخت لأم	١	ت قبل القسمة بعد أن تزوجها الزوج	

(٣) في (ص) : " صحح المصحح كل " .

سنة وتصح من ثمانية عشر وهي لا توافق سهمها من المسألة الأولى وهو واحد فتضرب الثمانية عشر التي هي مسألة الميت الثاني في الثمانية التي هي مسألة الميت الأول فتبلغ مائة وأربعة وأربعين فمنها تصح المسألتان^(١).

(ولو كانت البنت من غير الزوجة ثم ماتت البنت عن الإخوة الثلاثة فمسألتها من ثلاثة فتضرب ثلاثة في ثمانية فما بلغ فمنه تصح المسألتان^(٢)، ولو ماتت البنت عن زوج وابن فمسألتها من أربعة فتضرب أربعة في ثمانية فما بلغ فمنه تصح المسألتان^(٣).

م أو ضربت وفق مسألة من انكسر سهامه من المسألة الأولى على مسألتها عند الموافقة بين المسألة والسهام في المسألة السابقة، مثاله: جدتان وأختان لأبوين وأختان لأم، المسألة تعول إلى سبعة وتصح من أربعة عشر، ثم ماتت أخت من الأبوين عن الباقيين، فمسألتها من ستة وتصح من اثني عشر، وسهام الميتة الثانية من الأولى أربعة ولا ينقسم على الثاني

(١) وسيأتي بيان صورتها أثناء تعرض الشارح لمعرفة نصيب كل واحد من التركة بعد عدة أسطر.

(٢) وصورتها:

٢٤	٣		٣×٨	
٣	xxx	١	زوجة	٨/١
ت قبل قسمة التركة			١	ب بنت ليست منها
٧/٢١=٣+١٨	١/٣	٣ أخوة	٢/٦	٣ أبناء بينهم

(٣) وصورتها:

٣٢	٤		٤×٨	
٤	xxx	١	زوجة	٨/١
ت قبل قسمة التركة			١	ب بنت منها
٨/٢٤	xxx	٢/٦	٣ أبناء	بينهم
١	١	زوج	٤/١	
٣	٣	ابن	ب	

عشر ولكن يوافق بالربع فتضرب ثلاثة في المسألة الأولى وهي أربعة عشر تبلغ اثنين وأربعين فمنه تصح المسألتان^(١) .

مثال آخر^(٢) جدتان [٣٠٩ظ] وثلاث أخوات متفرقات هي من ستة وتصح من اثني عشر ، ثم ماتت الأخت للأم عن الأخت للأم التي هي أخت لأبوين في المسألة الأولى وعن اختين لأب وعن أم أم التي هي إحدى الجدتين في المسألة الأولى ، هي من ستة ، وسهام الميتة الثانية من الأولى سهمان ، وهما لا ينقسمان على مسألتها وهي ستة ولكن توافقها بالنصف فتضرب نصف مسألتها وهو ثلاثة في المسألة الأولى وهو اثنا عشر تبلغ ستة وثلاثين فمنه تصح المسألتان^(٣) .

(ولو كانت المسألة بحالها وماتت الأخت للأم عن زوج وابن فمسألتها من أربعة وسهامها من الأولى توافق مسألتها بالنصف فتضرب اثنين في اثني عشر فما بلغ فمنه تصح المسألتان^(٤))^(٥) .

(١) سيأتي بيان صورتها بعد أسطر .

(٢) في (ص) بدل ما بين القوسين : " م أو ضربت وفق المسألة الثانية للسهم عند الموافقة في المسألة السابقة، مثاله : " .

(٣) وسيأتي ذكر صورتها أيضا .

(٤) وصورتها :

٢٤	٤		٢×١٢	٦		
٢	xxx		١	١	أم أب	٦/١
٢	xxx		١	بينهما	أم أم	بينهما
١٢	xxx		٦	٣	أخت شقيقة	٢/١
٤	xxx		٢	١	أخت لأب	٦/١
ت قبل قسمة التركة			١/٢	١	أخت للأم	٦/١
١	١	زوج	٤/١			
٣	٣	ابن	ب			

(٥) ما بين القوسين سقط من (ص) .

وإذا أردت أن تعرف نصيب كل واحد من الورثة مما حصل من الضرب فمن له شيء من المسألة الأولى أخذه مضروباً فيما ضرب في المسألة الأولى ومن له شيء من المسألة الثانية أخذه مضروباً في نصيب الميت الثاني من المسألة الأولى إن باين نصيبه مسألته وإلا ففي وفق النصيب إن وافق نصيبه مسألته .

فأما في الصورة الأولى (من صور)^(١) المبينة ؛ فللزوجة واحد من المسألة الأولى تأخذه مضروباً في ثمانية عشر ومن المسألة الثانية ثلاثة تأخذه مضروباً في نصيب الميت من المسألة الأولى وهو واحد يبلغ نصيبها من المسألتين أحداً وعشرين ، ونصيب البنين الثلاثة من المسألة الأولى ستة مضروبة في ثمانية عشر تكون مائة وثمانية ، ونصيبهم من المسألة الثانية خمسة عشر مضروبة في واحد يكون خمسة عشر يبلغ نصيبهم^(٢) من المسألتين مائة وثلاثة وعشرين فإذا أضيف إلى نصيب الأم التي هي زوجة في المسألة الأولى وهو واحد^(٣) وعشرون في المسألتين يكون المجموع مائة وأربعة وأربعين^(٤) ، وأما في الصورة (الأولى من صور)^(٥) الموافقة فللجدتين من المسألة الأولى سهمان مضروبان في وفق المسألة الثانية لنصيب الميتة الثانية^(٦) وهو ثلاثة يكون ستة ، وللأخت من الأبوين أربعة أسهم مضروبة في ثلاثة يبلغ اثني عشر ، وللأختين من الأم كذلك ، وللجدتين من المسألة الثانية سهمان مضروبان في

(١) في (ص) بدل ما بين القوسين : " وهي الصورة " .

(٢) في المخطوط في النسختين : " نصيبهن " ، وهو سهو .

(٣) في (ص) : " أحد " .

(٤) وهذه صورتها :

١٤٤	١٨=٣×٦			١٨×٨			
٢١=٣+١٨	٣	١	أم	٦/١	١	زوجة	٨/١
ت قبل قسمة التركة					١	بنت منها	ب
٤١/١٢٣=١٥+١٠.٨	٥/١٥	٥	٣ أخوة	ب بينهم	٢/٦	٣ أبناء	بينهم

(٥) في (ص) : " الثانية ، وهي صورة " .

(٦) فمسألتها من اثني عشر ، ونصيبها أربعة فوقها ثلاثة .

وفق نصيب الميثة الثانية لمسألتها وهو واحد وللأخت من الأبوين منها ستة في واحد وللأختين من الأم منها أربعة في واحد فالمجموع اثنان وأربعون ، يحصل للجدتين من المسألتين ثمانية وللأخت من الأبوين ثمانية عشر وللأختين من الأم ستة عشر^(١) .

وفي الصورة الثانية من صور الموافقة للجدتين من المسألة الأولى سهمان مضروبان في وفق المسألة الثانية لنصيب الميثة الثانية وهو ثلاثة يكون ستة^(٢) وكذلك للأخت من الأب من الأولى سهمان في ثلاثة يكون ستة ، وللأخت من الأبوين منها ستة في ثلاثة يكون ثمانية عشر ، ولأم الأم من المسألة الثانية واحد مضروب في وفق نصيب الميثة الثانية لمسألتها وهو واحد ، وللأخت من الأم منها واحد في واحد وللأختين من الأب منها أربعة في واحد فالمجموع ستة وثلاثون فيحصل للأخت الوارثة في المسألتين تسعة عشر وللجدة [٣١٠] الوارثة فيهما أربعة^(٣) .

(١) وصورتها :

٤٢	١٢=٢×٦		٣×١٤	٢×٧=		
٤/٨=٢+٦	١/٢	١	جدتان	١/٢	١	جدتان
ت قبل قسمة التركة			١/٤	٢	أخت لأبوين	٣/٢
١٨=٦+١٢	٦	٣	أخت لأبوين	٤	٢	أخت لأبوين
٨/١٦=٤+١٢	٢/٤	٢	أختان لأم	٢/٤	٢	أختان لأم

(٢) مابين القوسين سقط من (ص) .

(٣) وصورتها :

٣٦	٦		٣×١٢	٦		
٣	xxx			١	١	أم أب
٤=١+٣	١	أم أم	٦/١	١	بينهما	أم أم
١٩=١+١٨	١	أخت لأم	٦/١	٦	٣	أخت شقيقة
٦	xxx			٢	١	أخت لأب
ت قبل قسمة التركة			١/٢	١	أخت لأم	٦/١
٢/٤	٢/٤	أختين لأب	٣/٢			

ولو لم تنكسر سهام الميت الثاني من المسألة الأولى على مسألتها صحت المسألتان من المسألة الأولى ولم نحتاج إلى العمل الذي ذكرناه ، مثاله : زوج وأختان لأب ، المسألة من سبعة ، للزوج ثلاثة ، ولكل واحدة من الأختين اثنان ، فإذا ماتت إحدى الأختين عن الأخرى وعن بنت كانت المسألة من اثنين ونصيب الميتة الثانية من المسألة الأولى سهمان منقسمان على مسألتها وهي اثنان للأخت واحد وللبنت واحد^(١) .

وقد يمكن اختصار الحساب بعد الفراغ من عمل التصحيح ، وذلك إذا كانت أنصباء الورثة كلها متماثلة فتردّ القسمة إلى عدد رؤوسهم ، وكذلك إذا كانت متوافقة بجزء صحيح فيؤخذ ذلك وفق من نصيب كل واحد منهم ويقسم المال بينهم على ذلك العدد كزوجة وبنت وثلاثة بنين منها ، ثم مات أحد البنين عن الباقي ، فالأولى من ثمانية والثانية من ستة ، ونصيب الميت^(٢) الثاني سهمان يوافقان مسألتها بالنصف فتضرب نصف مسألتها في الأولى يكون أربعة وعشرين ، للزوجة منها ثلاثة ، وللبنت ثلاثة ، ولكل ابن ستة ، وللأم^(٣) من نصيب الميت الثاني سهم ، وللأخت سهم ، ولكل أخ سهمان ، فمجموع ما للأم أربعة ، وللأخت كذلك ، ولكل أخ ثمانية ، والأنصباء متوافقة بالربع فتأخذ ربع كل

(١) وصورتها :

٧	٢		٧	
٣	xxx		٣	زوج
		ت قبل قسمة التركة	٢	أخت لأب
٣=١+٢	١	أخت لأب	ب	٢
١	١	بنت	٢/١	

(٢) نهاية اللوحة (١٦٢) من (ص) .

(٣) " للأم " سقط من (ص) .

نصيب يبلغ ستة فيُقَسَّم المال عليها اختصاراً^(١) .

أما إذا لم يكن بين الأنصباء موافقة أو لم يكن إلا في بعضها لم يمكن الاختصار^(٢) .

(تم النصف الأول من إظهار الفتاوى من أسرار الحاوي بحمد الله تعالى ومنه في يوم الجمعة المبارك الثالث من شهر الله المحرم عام أربع وتسعين وسبع مائة أحسن الله تقضيه في خير وعافية وسلام ، والحمد لله رب العالمين)^(٣) .

(١) وصورتها :

٦	ج ٢٤	٦		٣×٨		
١	٤=١+٣	١	أم	٦/١	١	زوجة
١	٤=١+٣	١	أخت ش	ب	١	بنت منها
ت قبل قسمة التركة				١/٢	١	ابن منها
٢	٨=٢+٦	٢	أخ ش	ب	٢	ابن منها
٢	٨=٢+٦	٢	أخ ش	ب	٢	ابن منها
						للذكر
						مثل حظ
						الأنثيين

(٢) انظر مسائل الفصل في الحاوي الكبير ١٤١/٨-١٤٣ ، التلخيص في الفرائض ١/٢٣٠-٢٧٧ ،

الوسيط ٤/٣٨٩-٣٩٥ ، روضة الطالبين ٥/٦٩-٧٢ ، الفصول المهمة ص ٢٠٤-٢٢٢ ، التحقيقات

المرضية في المباحث الفرضية ص ١٧٧-١٩٠ .

(٣) ما بين القوسين سقط من (ص) .

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية التي ذكرها إليها المؤلف أو أشار إليها :

الآية	رقم الآية	الصفحة
-------	-----------	--------

سورة الفاتحة

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾	٢	٦٩
﴿ صراط الذين أنعمت عليهم ﴾	٧	٢٩٩

سورة النمل

﴿ ... بسم الله الرحمن الرحيم ﴾	٣٠	٦٩
--------------------------------	----	----

سورة (ص)

﴿ ... وخرّ راکعاً وأنا ب ﴾	٢٤	٢٦٥
----------------------------	----	-----

سورة الزخرف

﴿ ... سبحانه الذي سخر لنا هذا وما كنّا له مقرّنين وإنا إلى ربنا لمنقلبون ﴾	١٣ ، ١٤	٦٩
--	---------	----

فهرس الأحاديث التي ذكرها الشارح أو أشار إليها

الصفحة	الراوي	طرق الحديث
١٠٩٨	ابن عمر	• أن النبي ﷺ حمى النقيع لخيئه
١٦٠	بريدة	• أن النبي ﷺ صلى المغرب قبل أن يغيب الشفق
٥٠٤	بريدة	• بينا أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة
١٦٠	أبو موسى الأشعري	• ثم آخر المغرب حتى كان عند سقوط الشفق
٣٦٦	عبد الله بن عمرو	• ... ثم سجد فلم يكد يرفع ثم رفع فلم يكد يسجد
٥٠٤	ابن عباس	• جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم
٣٦٦	أبو موسى	• خسفت الشمس فقام النبي ﷺ
٣٤٤	جابر بن عبد الله	• صلاته ﷺ يبطن نخل
٣٤٥	صالح بن خوات	• صلاته ﷺ بذات الرقاع
٣٤٣	سهل بن أبي حنمة	• صلاته ﷺ بعسفان
٤٦٢	عبد الله بن أبي أوفى	• اللهم صل على آل أبي أوفى
٥٠٤	عائشة	• من مات وعليه صيام صام عنه وليه
٦٨٤	ابن عباس ، وأبو هريرة ، وأنس	• نهى النبي ﷺ عن بيع الحاضر للباد
٣٦٦	جابر	• وركوعه نحواً من سجوده
٣٦٦	عبد الله بن عمرو	• وقالت عائشة رضي الله عنها ما ركعت ركوعاً
١٦٠	عبد الله بن عمرو	• ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق

فهرس الأعلام المترجم لهم

العلم	الصفحة
• الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة	٦٥١
• الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد	٦٥١
• إمام الحرمين أبو المعالى عبد الملك الجوينى	٢٠
• البغوى أبو محمد ابن الفراء الملقب بمحي السنة	١٦٠
• البندنيحي أبو نصر محمد بن هبة الله	٣٥٥
• البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين	١٥٩
• الجرجاني أبو أحمد محمد بن أحمد	٧٥١
• الجرجاني أبو العباس أحمد بن محمد	٧٥١
• الجوينى أبو محمد عبد الله بن يوسف	٢٣٩
• أبو حامد أحمد بن محمد الإسفرايينى	٥٤٨
• ابن الحداد محمد بن أحمد	٧٨٤
• الخطابي حمد بن محمد البستي	٣١٨
• ابن خيران أبو علي الحسين بن صالح البغدادى	٥٤٠
• الدارمى أبو الفرج محمد بن عبد الواحد	٤٧٠
• الرافعى أبو القاسم عبد الكريم القزوينى	٣٧
• الرويانى أبو المكارم الطبرى	٤٥٠

العلم	الصفحة
• الروياني أبو المحاسن عبد الواحد	٤
• السرخسي أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد المعروف بالزاز	٥٣٢
• السنجي أبو علي الحسين بن شعيب المزوزي	٥٤٠
• الشاشي القاسم بن القفال الكبير صاحب التقريب والتلخيص	٧٥٢
• الشيرازي أبو إسحاق إبراهيم بن علي	٧٥١
• ابن الصباغ عبد السيد بن محمد	٧٦٣
• الصيدلاني أبو بكر محمد بن داود المروزي	٣٥٣
• أبو الطيب الطبري طاهر بن عبد الله	١١٧
• أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي	٦٥٠
• الغزالي أبو حامد محمد بن محمد	٧٦
• القاضي حسين أبو علي الحسين المروزي	٢٢٣
• القفال الشاشي أبو بكر محمد بن أحمد	٧٥٢
• القفال المروزي أبو بكر عبد الله بن أحمد القفال الصغير	٦٢٥
• ابن كج يوسف بن أحمد	٢٣٩
• الماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب	٧٥٠
• المتولي أبو سعد عبد الرحمن بن مأمون	٢٦٤
• المحاملي أبو الحسن أحمد بن محمد الضبي	٧٥١

فهرس المصطلحات الفقهية والكلمات الغربية

الصفحة	الكلمة الغربية
١٧٨	الاستواء
٧	الأشنان
١٢٢	الأصفر
٥٦٩	الاضطباع
٥٠٩	الاعتكاف
٧٣٥	الأعجمي
٧١٠	الأعشى
١٧٧	الأعطان
٩٨	الأعقر
٣١	الأغم
٢٨٠	الألثغ
٦٠٧	امتناعي النعامة
٢٧٩	الأمي
٧٧١	انثالت
٢١٣	الانحناس
٩٤	الاندمال
١٦٤	الأوراد
٣٥١	إنبريسم
٨٠٣	الإبل المهرية
٥٧٧	الإثم
١٠٦٦	الإجارة
٧٦٠	الإجانات

الصفحة	الكلمة الغربية
٢٢	الآجر
١٠١٥	الأثر
١٠٦٢	الأجاجين
٢٤	الاجتهاد
١٠٨٠	أجيراً مشتركاً
٦٨٣	الاحتكار
٣٩١	الاختلاج
٩٠٣	الأخصاص
٧١٠	الأخفش
٣٧٥	الأخمص
١٨٦	الادراج
٦١	الأدرة
١٠٤٦	الأدكن
١٧٩	الأذان
٢٨٠	الأرت
١٩٦	الأرجوحة
١٠٠	الأرضة
٨٨٣	الأرنية
١٢٢	الاستحاضة
٣٧٠	الاستسقاء
٤٧	الاستنثار
٥٤	الاستنجا

١١٠٠	البُرْمَة	٧٦٠	إِجَانَة
٩٨	البطحاء	١٠٠٥	الإزعاج
٤٢٠	البعل	٥٩٤	الإزمان
٧٥٤	البقعة	٧٤٢	الإشراك
٧٥٥	البقل	٨٤٦	الإصطبل
٧٦٧	بقلة الحمقاء	٧١٣	الافتراء
١٠٤٦	البلق	٤٣١	الإقالة
٥٧٧	البُور	٩٥٧	الإقرار
٤٠٧	بنت لبون	٢٣٣	الإقعاء
٤٠٦	بنت مخاض	٧١٩	الإكاف
١٢	البنج	١٤	الإنفحة
٥٨٤	الْبَنَفْسَج	٢	الباب
٦٥٢	البواري	٥٩٥	البازي
٤٤٣	البيدر	٧٥٤	الباغ
٦٢٣	البيع	٧٦٩	الباقلاء
١١٠٨	الْبَيْع	٧٦٩	الباقلَى
٦٢٩	بيع الاختبار	٥٨٥	البان
٦٢٣	البيع الضمني	٢٤١	البشرة
٤١٢	تبيع	٣٧١	بذلة
٣٤٩	التجليل	١٠١٤	البربط
٥٠	التحجيل	١٠٧٦	البُرة
٧٠٨	التحفل	٧٩٨	برج الحمل
٦٥٤	التخاير	٧٩٩	برج الميزان

٥١٩	التزهر	٦٩٨	التخاير
٢١٤	التكس	٢٢٧	التخوية
٢٧٧	التور	٩٩	التراب المستعمل
١٨٦	التهويز	٣٨	الترحال
٧٤١	التولية	٨٠٧	الترياق
٧٩	التميم	١١٠١	تساوق
١٠٧٦	الثفر	٤٠٣	التسطيح
٢٤٥	الثوب المهلهل	٦٨٤	التسعر
٨٠١	الجاموس	٤٠٣	التسليم
٩٢	الجبائر	٤٠٨	التشقيص
١١٣١	الجحش	١٨٦	التشويش
٢٣٩	الجدري	٦٠٧	التصرية
٤٠٧	جذعة	٣٥٢	التطريف
٤٠	الجرموق	١٩٢	التعاسيف
٩٢٨	الجريب	١٠٩٥	التعليق
١٠٨٩	الجعالة	٨٥٤	التفليس
٦٠٥	جفرة	١٠١٢	التفويت
٣٤٩	جلال	٢٠	التقوير
٤١٩	الجلبان	٥٨٣	التكة
١٩٤	جراح الدابة	٨٠٤	تكلم الوجه
٣٧٥	الجنائر	٦٨٥	تلقي الركبان
٦٣٥	الجناح	٢٩٩	التمتام
٣٧٣	الجهد	٩٩	التمعك

٩٠٤	الحَوَالَة	٣٧٣	الجَهْد
٢٩	الحَوَانِيت	٥٦٩	الحَاشِيَة
١٢٠	الحِيض	١١١٣	الحَافِد
٩٠٣	الحَنَان	١١٠٣	الحَبْس
١١٠٨	الحَانَقَاهَات	٦٥٠	حَبْل الحَبْلَة
٢	الحَبْث	٥٢٠	الحَج
٥٤	الحَبْث	٨٨٣	الحَجَر
٣٩	الحَزْز	٥٨٣	الحُجْزَة
٦٨	الحَرِيطَة	٨٣	حَد الغَوْث
٨٠٦	الحَزْز	٢	الحَدَث
١٠٠	الحَزْف	١٠٩٦	حَرِيم المَعْمُور
٨٠٣	الحِطَائِي	١٠٧٦	الحُش
٣٠٧	الحِطَابِي	٧٧٢	الحِضْرَم
٥٩٦	الحِطَاف	١٩٤	الحُضْر
١٠٧٦	الحِطَام	٣٨	الحِطَّ
٣٢٥	الحِطَّة	٤٠٧	حِقَّة
٣٧٩	الحِطْمِي	٢٧٧	الحِقْن
٢٥٠	الحِطَوَات	٣٠٥	الحِلَّة
٥٢٧	الحِفَارَة	٧٦٠	الحِلْق
٢٤١	الحِفَاش	٣٨٧	الحَلِيج
٦٠٨	الحِخْلَاف	٧	الحِمَاة
٢٩	الحِلَال	٦٠٥	الحِمَام
٤٤١	خِلْطَة الجَوَار	٣٨٧	الحِنُوط

٩٨	الدواة	١٦	الخمر
٩٧٤	الدوانيق	٦٩٦	الخيار
٤٢٠	الدولاب	٧٠٥	خيار النقيصة
١٠٧٧	الدُّرُور	٤٢٠	الدالية
٧٦٩	الرانج	٦٠٦	الدُّبَاسِيّ
٦٥٤	الربا	٣	الدباغ
١١٠٠	الرِّبَاط	٦٦٠	الدُّبَس
٣٠٦	الرُّبُوءَة	٣٥١	الدِّثَار
١١٩	الرَّحْل	٣٧٧	الدخاريص
٥٩٦	الرَّخْمَة	٨٦١	الدَّراعة
٨٣٩	رسم	٩١١	الدَّرَك
٥٢٨	الرصدي	٥٢٧	الدست
١٤	رطوبة فرج المرأة	٧٥٤	الدُّسْكُرة
٧٤٣	الرِّقَاء	٨٠٤	الدَّعَج
١١٠١	الرفق	٢٨٤	الدكتين
٤١٨	الركاز	١٠٥٨	الدُّلْب
٥٦٨	الرمل	٨٥	الدلو
٧١١	الرَّمُوح	٦٢١	دم الترتيب
٨١٤	الرهن	٦٢١	دم التقدير
٥٨٤	الريحان الفارسي	٣٥٥	الدُّمْلُج
٧٠١	الرُّيُوع	١٦	الدَّن
٥٧٧	الزبرجد	٧٤٤	دَة
٣	الزبل	٩٠٣	الدَّهْلِيز

الزُّبُون	١٠٥٤	السِّدْر	٣٧٩
الزُّزْنِيخ	٩٨	السَّرَاب	١٠٧
الزُّرِّيَّة	١٠٩٥	السَّرَج	٣٥٤
الزُّق	٧٨٥	السَّرْقِين	٦٣٦
الزَّكَاة	٤٠٦	السُّرِّي	١٠٧٤
الزُّمُرْد	٥٧٦	السُّفْرَة	١٠٧٣
الزُّنْبُور	٥٩٥	السَّقَايَة	٥١٦
الزُّوَال	١٥٧	السِّكَّة	٨٩٨
الزُّوَان	٦٥٥	السَّكَرَانِ الْمَخْبُط	١٨٢
الزُّيْف	١٠٣٥	السِّل	٤٠٠
السُّور	٢٨	السِّلَت	٤٤١
السَّابَاط	٨٩٨	السِّلِس	١٥٤
السَّاجَة	١٠١٨	السِّلْعَة	٣٥
السَّاجُور	٢٤٣	السِّلْق	٧٥٦
السَّاحَة	٧٥٤	السِّلْم	٧٩٢
السَّاعِد	٣٦	السَّمَت	١٨٨
سَاغ	٢٥١	السَّوَاد	١٢٧
السَّاقِيَة	١٠٦٣	السَّوَاد	٣٦٣
السَّبِيخ	٩٨	السُّوم عَلَى السُّوم	٦٨٦
سَبَّلَتَه	١١٠٣	السُّوَيْق	٦٦١
السَّجُود	٢١٣	سَيَّان	١١٥٨
سَحَا	٣٧٣	الشَّاذِرَوَان	٥٤٩
السَّحُور	٤٩١	الشَّب	١٧

٦٤٥	الصَّنْجَة	١٧	الشث
٦٥٣	صوان	٤٠	الشرح
٤٧٦	الصوم	٩٢٦	الشركة
٦٦٥	الصيحاني	١٠٧	الشروع في الصلاة
٧٦٠	الضَبَّات	١٠٢٦	الشفقة
٢٩	الضبة	١٥٩	الشفق
٩٠٩	الضمان	٤٠٠	الشق
٩٠	الضنا	١٢٧	الشقرة
٣٧٣	الضنك	٤١٠	الشقص
٩٩٥	الطَّاجَن	١٠٢٩	الشقص
٦٦٤	الطَّبْرَزْد	٨٠٦	الشهد
٣٧٣	طبقا	٦٥٩	الشيرج
٧	الطحلب	٩٠	الشين
٥٢٦	طرقت	٤٩	الصدغ
١١٦٦	الطُّسُوج	٢٣٨	الصيد
٩٩٨	الطَم	٥٩٦	الصرد
٢١٥	الطمأنينة	٦٢٦	صريح الإيجاب
٦٣٣	الطَّنابير	٦٢٦	صريح القبول
٢	الطهارة	٦٠٨	الصفصاف
٨٦٠	الطيلسان	١٥٧	الصلاة
٩٨	الطين الأرمني	٨٩٣	الصُّلح
٩٩٢	العارية	٣٣	الصُّلح
٦٠٦	عب	٤٩	الصُّمَّاح

العق	٥٨٦	العول	١١٨٥
العتابي	٨٠٦	العيسوية	١٨٢
عدا	١٩٤	الغائلة	٨٣٥
عدى	١٩٤	غالية	٨٠٧
عذار الدابة	٧١٩	غدقا	٣٧٣
العذارين	٣١	الغرائر	١٠٧٥
العذر العام	١١٤	الغريبة	٤٨٤
العرب	٨٠١	الغرّة	٥٠
العرايا	٦٦٢	الغسل	٧١
العُرصة	١٨٨	الغصب	١٠٠٥
العُرصة	٧٥٤	غيثا	٣٧٣
العسب	٦٤٩	غير مشترك	١٠٨٠
العصب	١٥٤	القارة	١٥
العضب	٥٣٠	القافاء	٢٩٩
العَضْد	٣٦	القانيذ	٦٦١
العقص	١٨	الفرائض	١١٤٦
العقار	٧٢٧	الفرسخ	٨٤
العقد	٦٦١	الفرسخ	٣٠٧
العقيق	٥٧٦	الفرصاد	٧٦١
العلق	٦٣٣	فِصْح النصارى	٧٩٩
عناق	٦٠٥	الفَصِيل	١٠١٩
العنفقة	٣١	الفطرة	٤٦٩
العوز	٣	فطير اليهود	٨٠٠

٨	القَطَر	٢٠٦	الفَقَار
١٠٧٤	القَطُوف	٤٤١	الفَلَس
٥٨٢	القَفازين	٧١٠	الفِلَقَة
٩٣٣	القَفْجَاقِي	٢٨٤	الفَلْكَان
٦٨٨	القَفِيز	١٠١٢	الفَوَات
٣٤٤	القُلَّة	٦٠٦	الفَوَاخِت
٤	القَلَتِين	٣٠	الفَيروُزِج
٤٨	القَلَح	٩٨٧	القَائِف
٧١	القُلْفَة	٣٨٨	القَبَا
٩٠٢	القِمِط	٨٣٩	القَبَالَة
١٠٧٣	القُمُومَة	٨٠٤	القَدُّ
٣	القَنَاة	١٠٤٥	القِرَاض
١١٠٨	القَنَاطِر	٩٢٧	القُرَاضَة
٤٢٨	القِنِيَة	١٧	القِرْض
٦٥٢	القَوَصَرَة	٨١٠	القِرْض
٢٣٨	القِيح	١٧	القِرْظ
٨٠٤	الكَحْل	٣٥١	القِرْز
١٢٢	الكَدَر	٨٠٧	القِسِي
١٢٧	الكَدَرَة	٧٤٣	القَصَار
٦٣٨	الكِرْبَاس	٦٥٥	القَصَل
٧٥٥	الكِرْفَس	٩٩٨	القَصِيل
٧٥٤	الكَرَم	١٠٦٣	القَضْبَان
١٠٥٧	الكَسَاد	٧٥٥	القَضْبَة

٧٤٥	المحاطة	٦٦١	الكُسْب
١٢٦	المحتدم	٣٧	الكعبان
٨١	المحترم	١٦٣	الكنّ
٤٤٣	المحلب	٨٩٨	الكنيسة
٤٤٣	المَحَلَب	٨٩٩	الكَوّة
٥٢٨	المحمل	٣٧٣	اللاؤاء
٢٤٢	المحمول	٥٨٣	اللبد
١٠٦٠	المخابرة	٨٧٨	لت السوق
٧٠٩	المخنث	٤٦	اللاثات
٦٥٨	المخيض	٣٥٤	اللجام
٧٠٨	المِداد	٤٠٠	اللحد
٥٧٧	المدر	٩٢	اللّصوق
٣٧٣	مدرارا	١١٢٦	اللُقطة
١٣	المذي	٨١	المال
٧٤٥	المراجعة	٨٥	المتونة
٤٤٣	المُراح	٤١٩	الماش
١٣	المرّة	٩٠٩	المبرسم
٥٨٤	المرزنجوش	١٣٥	المتحيرة
٣٧٣	مريثا	٩٧٢	التمول
٣٧٣	مَرِيعا	١١٨	المتوحلة
١٠٥٩	مزارعة	١٧٦	المنجرة
١٧٦	المَرْبلة	٣٧٣	مُجَلَّل
١٠٥٨	المساقاة	٧٧٤	المُجَهِّزِين

٤١٦	المَعْدِن	٤٨٤	مسام
٧٩٤	المعقلي	٧٣٧	المستام
٤١٤	المعيب	٣	المستهلك
٣٧٣	مُعَيْثًا	٤٤٣	المسرح
٧٤٣	المَكْس	١٢	المسكر المحترم
٣٩	المِكَعَب	١٧٧	مسلخ الحمام
٨٠٤	المَلَاخَة	٦٤٩	المسموطة
٦٥٠	الملاقح	٤١٣	مسنة
٣٠	المموه	١٠٧٢	المُسْنَمَة
١٢٨	المميزة	٤٤٣	مشرع الماشية
٤١٩	المن	٣٢	المُشْكَل
٣٠٥	المناخ	١٥	المشيمة
٤٢٠	المنجنون	٦٦٠	المَصْل
١٠٧٢	الْمُنْضَدَة	٦٥٠	المضامين
٨	المنطبع	٧٣٧	المضمون بالعقد
٤٧١	المهاياة	٧٣٧	المضمون باليد
٧٩٨	المهرجان	١٦٥	المطمورة
٧٩٩	مهرمان	١٠٧٣	المِطْهَرَة
١٠٩٤	الموات	١٠٧٣	المعالق
٣٣	موضع التحذيف	١١٧٩	المعاهد
١١٠٠	المومياء	٤٢٤	المعاوضة المحضة
٧٧٠	النارنج	٦٩٧	المعاوضة المحضة
٢٣٠	النازلة	١٢٨	المعتادة

١٥٣	النِّفاس	٤٢٠	النَّاعُور
١٣	النِّفَاطَات	١١١٣	النَّافِلَة
٨١٦	نَفَاق	٢٨	النَّبَش
١٠٩٤	النَّفْط	٧٦١	النَّبَق
٢٧١	النفل المطلق	٥٤	النُّبَل
٤١٦	النُّقْرَة	٥٧	النَّزْر
٩٨	النورة	٢١	النَّجَاسَة الحَكْمِيَة
٧٩٨	النيروز	٣٨١	النَّجَاسَة الخَفِيَة
١١٢١	الهِبَة	٢٨١	النَّجَاسَة الظَّاهِرَة
٦٠٦	هَدَر	٢١	النَّجَاسَة العِيْنِيَة
٤١٩	الهرطمان	٦٨٦	النَّجَش
٦٦٧	الهروي	١٠٩٨	النُّجْعَة
١٠٧٤	الهِمْلَاج	١١١٩	النُّحَاتَة
٧٥٥	الهِندِباء	٨٠٤	النَّخَاسِين
٣٧٣	هَنِيْثَا	١١١٩	النَّخْر
١٩٢	الهودج	٥٨٤	النُّرْجَس
١٦٢	الواجب الموسع	٣٣	النزعتان
٧٠٧	الوَجْنَة	٤٣٣	النض
١١٨	الوَحْل	٤٢٠	النضج
١٣	الودي	٤٠٢	النضد
٨٧٩	الودي	٥١٩	النظارة
٣١	الوضوء	٥٨٤	الوَرَس
٣٤	وضوء الرفاهية	٦٠٦	الوَرَشَان

إظهار الفتاوى فهرس المصطلحات الفقهية والكلمات الغريبة

۳۴	وضوء الضرورة
۴۵۶	الوقص
۱۱۰۳	الوقف
۱۰۷۷	الوكاء
۹۳۱	الوكالة
۲۴۱	الونيم
۳۰۶	الوهدة
۷۴۴	يازدة
۳۰	الياقوت
۵۹۹	يتعقل
۱۰۹۵	يرعه
۱۱۰۰	يُسرّح
۵۹۷	اليعقوب
۸۴	اليقين
۲۲	ينضب

فهرس الأماكن والبلدان

الصفحة	البلد
٣٤٣	عسفان
٥٣٨	العقيق
٥٣٧	قرن
٥٧٣	مسجد إبراهيم <small>عليه السلام</small>
٥٧٥	المشعر الحرام
٥٣٧	نجد الحجاز
٥٣٧	نجد اليمن
١٠٩٨	النقيع
٥٧٣	نمرة
١٠٩١	همدان
٥٧٥	وادي محسر
٦١٠	وج الطائف
٥٣٧	يلملم

الصفحة	البلد
٣٤٤	بطن نخل
٥٣٥	التعيم
٥٣٧	تهامة اليمن
٥٦٣	ثنية كداء
٥٦٣	ثنية كدى
٥٣٦	الجحفة
٥٣٥	الجعرانة
٥٣٥	الحديبية
٥٣٨	خراسان
٣٤٥	ذات الرقاع
٥٣٨	ذات عرق
٥٣٦	ذو الحليفة
٥٥٩	ذي طوى
٩٧٣	طبرية الشام

فهرس المصادر والمراجع

- ١ - إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، أبو الفتح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ—)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢ - أحكام التركات والموارث في الشريعة الإسلامية والقانون، بدران أبو العينين بدران، ١٩٨١م، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- ٣ - أحكام الجنائز وبدعها ، تأليف محمد ناصر الدين الألباني ت ١٤٢٠ هـ . مكتبة المعارف — الرياض ، طبعة جديدة ، ط ١ ١٤١٢ هـ .
- ٤ - أحكام القرآن للشافعي، جمع: أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، ١٤٠٠هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٥ - أخبار مكة في قدس الدهر وحديثه للإمام أبي عبد الله محمد بن اسحاق الفاكهي ت ٢٧٢ دراسة وتحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش ط ١ ١٤٠٧ هـ مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة مكة المكرمة .
- ٦ - إخلاص النائي، إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٣٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز عطية، ١٤٠٩ هـ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، مصر.
- ٧ - الأذكار، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، ط: ٤، ١٣٧٥ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ٨ - الإرشاد، إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٣٧هـ)، مطبوع مع شرحه إخلاص النائي، انظر رقم (٦).
- ٩ - إرواء الغليل، محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ١٠ - أسنى المطالب شرح روض الطالب: زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: محمد الشويري، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر.

- ١١ - الأشباه والنظائر، عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، ١٣٧٨ هـ، مطبعة الحلبي، مصر.
- ١٢ - إغاثة الطالبين في حل ألفاظ فتح المبين، أبو بكر بن محمد شطا الدمياطي البكري، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١٣ - الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- ١٤ - أعيان العصر وأعيان النصر، صلاح الدين الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد وغيره، ط: ١، ١٤١٨ هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
- ١٥ - الإفصاح على مسائل الإيضاح، عبد الفتاح حسين راوه المكسي، مطبوع مع الإيضاح، انظر رقم (٢١).
- ١٦ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، ط: ١، ١٤١٤ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٧ - الأم: محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.
- ١٨ - إنباء الغمر بأبناء العمر للحافظ ابن حجر العسقلاني ت ٨٥٢، طبع مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند ط ١٣٨٧ هـ.
- ١٩ - إنباه الرواة في أنباه النحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطسي ت ٦٢٤ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت ط ١ ١٤٠٦ هـ.
- ٢٠ - الأنوار لعمل الأبرار، يوسف بن إبراهيم الأردبيلي الشافعي (ت ٧٩٩هـ)، ط: ١.
- ٢١ - الإيضاح في مناسك الحج والعمرة، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، ط: ٣، ١٤١٧ هـ، بيروت، لبنان.
- ٢٢ - الاعتناء في الفرق والاستثناء، محمد بن أبي بكر بن سليمان البكري الشافعي (ت ٨٧١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، ط: ١، ١٤١١ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ٢٣ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، ط: ٢، ١٤٠٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٤ - البداية والنهاية، أبو الفداء ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، تحقيق: فؤاد سيد وغيره، ط: ١، ١٤٠٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٥ - البدر الطالع، محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.
- ٢٦ - بشرى الكريم بشرح مسائل التعليم على المقدمة الحضرمية، سعيد بن محمد باعشن، ١٤١٢ هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٢٧ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين السيوطي ٩١١ هـ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ط ١ مكتبة عيسى البابي الحلبي ١٣٨٤هـ .
- ٢٨ - بلدان الخلافة الشرقية لكي لسترنج ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد ط ٢ ١٤٠٥ مؤسسة الرسالة بيروت .
- ٢٩ - بهجة الخاوي، عمر بن مظفر بن الوردی (ت ٧٤٩هـ)، مطبوع مع شرحه الغير البهية، انظر رقم (١٤٠).
- ٣٠ - تاريخ ابن الوردی، عمر بن مظفر بن الوردی (ت ٧٤٩هـ)، ط: ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣١ - تاريخ ابن قاضي شهبة ٨٥١هـ تحقيق عدنان درويش المعهد الفرنسي للدراسات العربية دمشق، الجفان والجابي للطباعة والنشر قبرص ط ١٩٩٤ م .
- ٣٢ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلام لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ — تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري نشر دار الكتاب العربي ببيروت لبنان ١٤١٩هـ .
- ٣٣ - التبصرة، عبد الله بن يوسف الجويني والد إمام الحرمين (ت ٤٣٨هـ)، تحقيق: محمد بن الحسن بن إسماعيل، ط: ١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ٣٤ - تحرير ألفاظ التنبيه، يحيى بن شرف التتوي (ت٦٧٦هـ)، مطبوع مع التنبيه، انظر رقم (٥٥).
- ٣٥ - التحرير لتنقيح اللباب، زكريا الأنصاري (ت٩١٨هـ)، مطبوع مع حاشية الشرقاوي، انظر رقم (٧١).
- ٣٦ - تحفة الحبيب على شرح الخطيب، سليمان بن محمد البجيرمي (ت١٢٢١هـ)، ط: ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣٧ - التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية، إبراهيم اليبحوري، ط: ٢، ١٤١٧هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ٣٨ - تحفة الطلاب، زكريا الأنصاري (ت٩١٨هـ)، مطبوع مع حاشية الشرقاوي، انظر رقم (٧١).
- ٣٩ - تحفة المحتاج، أحمد بن حجر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)، ط: ١، ١٤١٦هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٤٠ - التحقيق، يحيى بن شرف النوي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ٤١ - تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي ٨٠٦هـ وابن السبكي ٧٧١هـ والزبيدي ١٢٠٥هـ استخراج محمود الحداد دار العاصمة للنشر الرياض ط ١ ١٤٠٨هـ .
- ٤٢ - التداوي بالأعشاب والنباتات قديما وحديثاً، أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٤٣ - تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد الذهبي ، نشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان .
- ٤٤ - تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه، عبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (ت٧٧١هـ)، مطبوع مع تصحيح التنبيه، انظر رقم (٤٧).

- ٤٥ - التذكرة في الفقه الشافعي، عمر بن علي السراج الأنصاري المصري، تحقيق: ياسين الخطيب، ط: ١، ١٤١٠هـ، دار المنارة، جدة، السعودية.
- ٤٦ - ترشيح المستفيدين شرح فتح المعين، علوي بن أحمد السّفاف، دار الفكر.
- ٤٧ - تصحيح التنبيه، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمد علقمة الإبراهيم، ط: ١، ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ٤٨ - التعجيز في اختصار الوجيز، عبد الرحيم بن محمد الموصلي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: عبد الله الشريف، ط: ٢، ١٤١٢هـ، دار المنار، القاهرة، مصر.
- ٤٩ - التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، ١٤١٦هـ، درا الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٥٠ - تعلية موجزة على الوسيط، إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم (ت ٦٤٢هـ)، مطبوع مع الوسيط في المذهب، انظر رقم (٢٣٠).
- ٥١ - التعليقة، علاء الدين الطاوسي، مخطوط.
- ٥٢ - تفسير ابن جرير، محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، ١٤٠٨هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٥٣ - تفسير ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.
- ٥٤ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، ١٣٨٤هـ، المدينة النبوية، السعودية.
- ٥٥ - التنبيه، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط: ١، ١٤١٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٥٦ - التنقيح في شرح مشكل الوسيط، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبوع مع الوسيط في المذهب، انظر رقم (٢٣٠).

- ٥٧ - تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة ، ابن خليل التتائي ت ٩٤٢ هـ ، تحقيق محمد شبير ط ١٤٠٩ .
- ٥٨ - تهذيب الأسماء واللغات، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٥٩ - التهذيب في فقه الإمام الشافعي، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، ط: ١، ١٤١٨ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٦٠ - تيسير الحاوي، البارزي، مخطوط.
- ٦١ - جمهرة أنساب العرب لابن حزم تحقيق عبد السلام هارون الطبعة الخامسة دار المعارف القاهرة .
- ٦٢ - حاشية ابن قاسم على تحفة المحتاج، أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤ هـ)، مطبوع مع تحفة المحتاج، انظر رقم (٣٩).
- ٦٣ - حاشية الأذرعى على المجموع، علي بن سليم الأذرعى (ت ٧٣١ هـ)، مطبوع بهوامش المجموع للنووي، انظر رقم (١٧٤).
- ٦٤ - حاشية الإيضاح، أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٣ هـ)، تحقيق: محمد غيث، ط: ٤، ١٤٠٥ هـ، المكتبة السلفية، مكة المكرمة، السعودية.
- ٦٥ - حاشية البيجوري على ابن قاسم، إبراهيم البيجوري (ت)، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط: ١، ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٦٦ - حاشية الجمل على شرح المنهج، سليمان بن منصور العجيلي المصري الشافعي (ت ١٢٠٤ هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط: ١، ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٦٧ - حاشية الرشيدى على نهاية المحتاج، أحمد بن عبد الرزاق المغربي (ت ١٠٩٦ هـ)، مطبوع مع نهاية المحتاج، انظر رقم (٢٢٢).

- ٦٨ - حاشية الرملي على أسنى المطالب، أبو العباس بن أحمد الرملي (ت ٩٢٦هـ)، مطبوع مع أسنى المطالب، انظر رقم (١٠).
- ٦٩ - حاشية الشيراملسي على نهاية المحتاج، نور الدين علي الشيراملسي (ت ١٠٨٧هـ)، مطبوع مع نهاية المحتاج، انظر رقم (٢٢٢).
- ٧٠ - حاشية الشريبي على الغرر البهية، عبد الرحمن الشريبي (ت ١٣٢٦هـ)، مطبوع مع الغرر البهية، انظر رقم (١٤٠).
- ٧١ - حاشية الشرقاوي على شرح التحرير، الشرقاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
- ٧٢ - حاشية الشرواني على تحفة المحتاج، عبد الحميد الشرواني، مطبوع مع تحفة المحتاج، انظر رقم (٣٩).
- ٧٣ - حاشية العبادي على الغرر البهية، أحمد بن قاسم العبادي (ت ٩٩٤هـ)، مطبوع مع الغرر البهية، انظر رقم (١٤٠).
- ٧٤ - حاشية القليوبي على شرح المحلي، أحمد بن سلامة القليوبي (ت ١٠٦٩هـ)، مطبوع مع كتر الراغبين، انظر رقم (١٦٧).
- ٧٥ - حاشية الكمثري على الأنوار، الكمثري، مطبوع مع الأنوار لعمل الأبرار، انظر رقم (٢٠).
- ٧٦ - حاشية عميرة على شرح المحلي، أحمد البرلسي عميرة (ت ٩٥٧هـ)، مطبوع مع كتر الراغبين، انظر رقم (١٦٧).
- ٧٧ - الحاوي الصغير، القزويني، مخطوط، نسخة مصورة من المكتبة المحمودية.
- ٧٨ - الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي، علي بن محمد الماوردي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، ط: ١، ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٧٩ - حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، محمد بن أحمد الشاشي القفال (ت ٥٠٧هـ)، تحقيق: ياسين درادكه، ط: ١، ١٤٠٠هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

- ٨٠ - الحواشي المدنية لمحمد بن سليمان الكردي المدني ١١٩٤ هـ شركة مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي ط ٢ ١٣٩٧ هـ
- ٨١ - خالص الجمان في تهذيب مناسك الحج من أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي، سعود بن إبراهيم الشريم، ط: ١، ١٤١٦ هـ، دار الوطن، الرياض، السعودية.
- ٨٢ - خبايا الزوايا للزر كشي ت ٦٩٢ هـ
- ٨٣ - خلاصة البدر المنير، ابن الملحق، دائرة المعارف الإسلامية، جماعة من المستشرقين، دار الشعب، القاهرة، مصر.
- ٨٤ - الدارس في تاريخ المدارس عبد القادر النعيمي إعداد إبراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ١٤١٠ هـ .
- ٨٥ - دراسة الفريدة البارزية في حل القصيدة الشاطبية، عبد الله بن حامد بن أحمد السليماني، رسالة ماجستير، مقدمة بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، عام ١٤١٧ هـ.
- ٨٦ - دراسة وثيقة للتاريخ الإسلامي ومصادره ، للدكتور محمد ماهر حماده . مؤسسة الرسالة — بيروت ، ط ١ ١٤٠٨ هـ .
- ٨٧ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ٨٥١ هـ . دار إحياء التراث بيروت — لبنان .
- ٨٨ - دقائق المنهاج ، لمحي الدين النووي ت ٦٧٦ هـ . تحقيق إياد أحمد ، المكتبة المكية بمكة المكرمة ، ط ١ .
- ٨٩ - الدليل الشافي على المنهل الصافي ليوسف بن تغري بردي الأتابكي ت ٨٧٤ هـ — تحقيق فهم محمد شلتوت من إصدارات مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى .
- ٩٠ - دول الإسلام لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ . تحقيق حسن إسماعيل مروة ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م دار صادر بيروت .

- ٩١ - ديوان الإسلام، محمد بن عبد الرحمن ابن الغزي، تحقيق: سيد كسروي، ط: ١، ١٤١١هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٩٢ - الذيل التام في دول الإسلام شمس الدين السخاوي تحقيق حسن مروة ومحمود الأرناؤوط مكتبة العروبة الكويت ، دار ابن العماد بيروت ط ١ ١٤١٣هـ .
- ٩٣ - ذيل تاريخ الإسلام، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: مازن باوزير، ط: ١، ١٤١٩هـ، دار المغني، الرياض، السعودية.
- ٩٤ - ذيل طبقات الفقهاء الشافعيين للعبادي تحقيق الدكتور أحمد عمر هاشم والدكتور محمد زنيهم عزب ، مكتبة الثقافة الدينية .
- ٩٥ - الذيل على العبر في خبر من عبر ، أبو زرعة ابن العراقي ٨٢٦هـ . تحقيق صالح مهدي عباس مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ ١٤٠٩هـ .
- ٩٦ - ذيل مرآة الزمان لقطب الدين موسى بن محمد اليونيني ت ٧٢٦ هـ الطبعة الثانية ١٤١٣هـ نشر دار الكتاب الإسلامي القاهرة .
- ٩٧ - ذيل العبر لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- ٩٨ - الرحبية في علم الفرائض، عبد الله بن محمد بن الحسين الرحي، مطبوع مع شرح المارديني، انظر رقم (١٢٠).
- ٩٩ - روض الطالب، إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٧٣٨هـ)، مطبوع مع أسنى المطالب، انظر رقم (١٠).
- ١٠٠ - روضة الطالبين، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٠١ - زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وغيره، ط: ١٥، ١٤٠٧هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ١٠٢ - الزاهر أبو منصور الأزهرى ، مطبوع مع الحاوي الكبير مستقلا عنه في مجلد ، انظر الحاوي الكبير رقم (٧٨)

- ١٠٣ - زيد ابن رسلان، مطبوع مع غاية البيان، انظر رقم (١٣٦).
- ١٠٤ - الزكاة وتطبيقها المعاصرة، عبد الله الطيار، ط: ٣، ١٤١٥هـ، دار الوطن، الرياض السعودية.
- ١٠٥ - سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: عزت الدعاس، ط: ١، ١٣٨٩هـ، دار الحديث، دمشق، سورية.
- ١٠٦ - سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد ابن ماجه (ت ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٠٧ - سنن الترمذي، محمد بن عسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد شاکر وغيره، ط: ١، ١٣٥٦، مطبعة الحلبي، القاهرة، مصر.
- ١٠٨ - السنن الصغير، لأبي بكر البيهقي . تخریج وتعليق الدكتور عبد المعطي أمين قلعهجي ، من منشورات جامعة الدراسات الإسلامية — كراتشي باكستان، ط ١، ١٤١٠هـ .
- ١٠٩ - السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١١٠ - سنن النسائي لأحمد بن شعيب النسائي ، مع حاشيتها ، للسندی ، نشر : دار الكتاب العربي ، بيروت .
- ١١١ - السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات، محمد بن عبد السلام الشقيري، ١٣٩٥هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١١٢ - سير أعلام النبلاء ، لمحمد بن أحمد الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ، نشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثامنة ، ١٤١٢هـ
- ١١٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لعبد الحي بن العماد الحنبلي ، نشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ودار الفكر ، ١٤٠٩هـ
- ١١٤ - شرح ابن قاسم على متن الغاية، أحمد بن قاسم الغزي، مطبوع مع حاشية البيجوري على شرح ابن قاسم، انظر رقم (٦٥).

- ١١٥ - شرح التنبيه، عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١١٦ - شرح الرحبية، أبو بكر بن أحمد بن عبد الرحمن السبتي، مطبوع مع فتح القريب، انظر رقم (١٤٧).
- ١١٧ - شرح السنة، الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، ط: ١، ١٤٠٠هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ١١٨ - شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ١١٩ - الشرح الممتع على زاد المستقنع لفضيلة الشيخ محمد العثيمين، مؤسسة آسام، ط ٤ ١٤١٦هـ.
- ١٢٠ - شرح سبط المارديني على الرحبية، محمد بن محمد بن أحمد الفرضي سبط المارديني (ت ٩٠٧هـ)، تحقيق: مصطفى البغا، ط: ٤، ١٤٠٨هـ، دار القلم، دمشق، سورية.
- ١٢١ - شرح صحيح مسلم، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، السعودية.
- ١٢٢ - صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١هـ)، تحقيق: محمد الأعظمي، ط: ٢، ١٤٠١هـ، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ١٢٣ - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٦٥هـ)، مطبوع مع فتح الباري، انظر رقم (١٤٤).
- ١٢٤ - صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوي (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٢٥ - صفة جزيرة العرب للحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني تحقيق محمد بن علي الأكوع ط ٣ ١٤٠٣ مركز الدراسات والبحوث اليمني صنعاء ودار الآداب بيروت لبنان

- ١٢٦ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
ت ٩٠٢ هـ دار الجيل ١٤١٢ هـ .
- ١٢٧ - طبقات ابن سعد دار صادر
- ١٢٨ - طبقات الشافعية الكبرى، عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق:
محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- ١٢٩ - طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد ابن قاضي شهبة (ت ٨٥١ هـ)، تحقيق: عبد
العليم خان، ط: ١، ١٤٠٧ هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ١٣٠ - طبقات الشافعية، عبد الرحيم الأسنوي (ت ٧٧٣ هـ)، تحقيق: كمال يوسف
الحوت، ط: ١، ١٤٠٧ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٣١ - طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٧٦ هـ دار القلم
- ١٣٢ - طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي (ت ٩٤٥ هـ)، تحقيق: علي محمد عمر،
مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.
- ١٣٣ - العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، عمر بن علي بن أحمد ابن الملتن
(ت ٨٠٤ هـ)، تحقيق: سيد مهني وغيره، ط: ١، ١٤١٧ هـ، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان.
- ١٣٤ - عمدة السالك وعدة الناسك، أحمد بن النقيب المصري (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق:
صالح مؤذن وغيره، ط: ٣، ١٤١٠ هـ، مكتبة الغزالي، دمشق، سورية.
- ١٣٥ - عمل اليوم والليلة للإمام أحمد بن شعيب النسائي ت ٣٠٣ دراسة وتحقيق فاروق
حمادة ط ١٤٠١ نشر وتوزيع الرئاسة العامة للإفتاء والبحوث العلمية والدعوة
طباعة مكتبة المعارف الرباط المغرب بإشراف المكتب التعليمي السعودي بالمغرب .
- ١٣٦ - غاية البيان شرح زبد ابن رسلان، محمد بن أحمد الرملي الشافعي الصغير
(ت ١٠٠٤ هـ)، تحقيق: أحمد عبد السلام شاهين، ط: ١، ١٤١٤ هـ، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان.

- ١٣٧ - الغاية القصوى في دراية الفتوى، عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥هـ)، تحقيق: علي داغي، طبع بالعراق.
- ١٣٨ - غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، نشره: ج برجستراسر، ١٣٥٢هـ، مكتبة الخانجي، مصر.
- ١٣٩ - الغاية والتقريب، أبو شجاع الشافعي، مطبوع مع الإقناع للشرييني، انظر رقم (١٦).
- ١٤٠ - الغرر البهية، زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط: ١، ١٤١٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٤١ - غريب الحديث أبي عبيد القاسم بن سلام ٢٢٤ هـ دار الكتاب العربي ١٣٩٦ مصورة عن مكتبة حيدر أباد في الهند ١٣٨٤ .
- ١٤٢ - فتاوى النووي، علاء الدين ابن العطار، ط: ١، ١٤٠٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٤٣ - فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن ابراهيم جمع وترتيب محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ط ١ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٩ هـ .
- ١٤٤ - فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي وغيره، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ١٤٥ - فتح الجواد ، لأبي العباس أحمد بن حجر الهيتمي ط ٢ ١٣٩١ هـ ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي مصر .
- ١٤٦ - فتح العزيز شرح الوجيز، عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت ٦٢٣هـ). وقد رجعت إلى طبعتين ، الأولى مطبوعة مع المجموع للنووي، انظر رقم (١٧٤) ، والثانية بتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وغيره، ط: ١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٤٧ - فتح القريب المجيب بشرح كتاب الترتيب، عبد الله بن محمد الشنشوري، مكتبة جدة، جدة، السعودية.

- ١٤٨ - فتح المعين بشرح قرّة العين، زين الدين بن عيد العزيز المليباري، مطبوع مع ترشيح المستفيدين، انظر رقم (٤٦).
- ١٤٩ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، زكريا بن محمد الأنصاري (ت ٩٢٦هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ١٥٠ - الفرائض، عبد الكريم بن محمد اللاحم، ط: ١، ١٤٠٦هـ، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.
- ١٥١ - فرق معاصرة تنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، إعداد غالب بن علي عواجي. مكتبة لينة — دمنهور، ط ١، ١٤١٤ هـ.
- ١٥٢ - الفصول في الفرائض، أحمد بن محمد بن علي ابن الهائم الشافعي الفرضي، تحقيق: عبد المحسن بن محمد المنيف، ط: ١، ١٤١٤هـ، المطابع الأهلية، الرياض، السعودية.
- ١٥٣ - الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ١٥٤ - فقه اللغة وسر العربية، إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٥٥ - فهرس الفقه الشافعي، إعداد: قسم الفهرسة، ط: ١، ١٤١٨هـ، معهد البحوث العلمية، وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
- ١٥٦ - فهرس كتب الفقه الشافعي والحنبلي في قسم المخطوطات في عمادة شؤون المكتبات في الجامعة الإسلامية، إعداد: عمادة شؤون المكتبات، ط: ١، ١٤١٧هـ، مطابع الجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، السعودية.
- ١٥٧ - الفوائد الشنشورية في شرح المنظومة الرحبية، عبد الله بن محمد الشنشوري، مطبوع مع التحفة الخيرية، انظر رقم (٣٧).
- ١٥٨ - الفوائد المدنية، محمد بن سليمان الكردي.
- ١٥٩ - فوات الوفيات والذيل عليها لمحمد بن شاكر الكتيبي ت ٧٦٤هـ تحقيق احسان عبلس دار صادر.

- ١٦٠ - فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ، محب الله بن عبد الشكور ت ١١٩ ، مطبوع بحاشية المستصفى ، المطبعة الأميرية ط ١ ١٣٢٤ هـ .
- ١٦١ - القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت)، دار الجليل، بيروت، لبنان.
- ١٦٢ - القرى لقاصد أم القرى لمحب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري ثم المكي ت ٦٩٤ بعناية مصطفى السقا ط ٢ ١٣٩٠ مطبعة مصطفى بابي الحلبي مصر .
- ١٦٣ - فلائد الجمان في التعريف بقبائل الرجال عرب الزمان القلقشندي ت ٨٢١ هـ — تحقيق إبراهيم الإياري دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني ط ٢ ١٤٠٢ هـ .
- ١٦٤ - كشف الظنون، مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١٦٥ - كشف الغوامض في علم الفرائض، محمد بن محمد بن أحمد الفرضي سبط الماديني (ت ٩٠٧ هـ)، تحقيق، عوض العوفي، ط: ١، ١٤١٧ هـ، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، السعودية.
- ١٦٦ - كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار، أبو بكر بن محمد الحسيني الحصري الشافعي، تحقيق: كامل عويضة، ط: ١، ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ١٦٧ - كثر الراغبين، محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ)، ط ١ ١٤١٧ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ١٦٨ - الكواكب السائرة ، تأليف نجم الدين الغزي ١٠٦١ هـ بتحقيق خليل المنصور . دار الكتب العلمية بيروت ط ١ ١٤١٨ هـ .
- ١٦٩ - لب الباب في تحرير الأنساب للسيوطي . تحقيق محمد أحمد عبد العزيز ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- ١٧٠ - لباب التهذيب للحسين بن محمد الهروي ت في المائة السادسة كما في طبقات ابن شعبة ٣١٦/١ ، طبع منه كتاب الحج في التهذيب .
- ١٧١ - اللباب في الفقه الشافعي، أحمد بن محمد المحاملي (ت ٤١٥ هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بن صنيان العمري، ط: ١، ١٤١٦ هـ، دار البخاري، المدينة النبوية، السعودية.

- ١٧٢ - لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان.
- ١٧٣ - لطائف المعارف، زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٤هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- ١٧٤ - المجموع شرح المذهب، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، دار الفكر.
- ١٧٥ - مجموع فتاوى شيخ الاسلام ابن تيمية ت ٧٢٨هـ — جمع وترتيب الشيخ عبدالرحمن بن قاسم، دار عالم الكتب الرياض ط ١٤١٢.
- ١٧٦ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ)، دار الكتب العربية بيروت، لبنان.
- ١٧٧ - مختصر أبي شجاع المسمى الغاية والتقريب، مطبوع مع الاقناع الذي تقدم برقم (١٦).
- ١٧٨ - مختصر المزني، مطبوع في آخر كتاب الأم، الذي سبق برقم (١٧).
- ١٧٩ - مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عبد الله بن السيد اليافعي المكي (ت ٧٦٨هـ)، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، بيروت، لبنان.
- ١٨٠ - المزهر، عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ).
- ١٨١ - مستدرك الحاكم: محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، ط: ١، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ١٨٢ - مسند أحمد للإمام أحمد بن حنبل، نشر: دار الفكر.
- ١٨٣ - مسند الإمام أحمد، أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
- ١٨٤ - مشكل الوسيط، حمزة بن يوسف الحموي، مطبوع مع الوسيط في المذهب، انظر رقم (٢٣٠).
- ١٨٥ - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي (ت ٧٧٠هـ)، ط: ١، ١٤١٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ١٨٦ - المصنف في الأحاديث والآثار أبو بكر بن أبي شيبة ٢٣٥هـ تحقيق عامر الأعظمي
الدار السلفية بومباي الهند .
- ١٨٧ - المعالم الأثيرة في السنة والسيره ، إعداد وتصنيف : محمد محمد حسن شراب ، نشر
: دار القلم ، دمشق ، والدار الشاميه ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .
- ١٨٨ - معالم السنن ، للإمام حمد الخطابي ت ٣٨٨هـ مطبوع مع سنن أبي داود، انظر
رقم (١٠٥) ..
- ١٨٩ - المعتمد من قديم قول الشافعي على الجديد، محمد بن رديد المسعودي، ط: ١،
١٤١٧هـ، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.
- ١٩٠ - معجم البدع لرائد بن صبري بن أبي علفة نشر دار العاصمة ط ١ ١٤١٧هـ
- ١٩١ - معجم البلدان لياقوت الحموي دار بيروت ١٤٠٨
- ١٩٢ - معجم الشيوخ الكبير لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ تحقيق د محمد الحبيب
الهيلة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ نشر مكتبة الصديق الطائف السعودية .
- ١٩٣ - معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ١٩٤ - المعجم المختص بالمحدثين لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ تحقيق د محمد الحبيب
الهيلة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ نشر مكتبة الصديق الطائف السعودية .
- ١٩٥ - المعجم الوجيز
- ١٩٦ - معجم بلدان فلسطين لمحمد محمد شراب ط ١ ١٤٠٧ دار المأمون للتراث دمشق.
- ١٩٧ - معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعه جي وغيره، ط: ١، ١٤١٦هـ، دار النفائس،
بيروت، لبنان.
- ١٩٨ - معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لعبد الله بن عبد العزيز البكري ت
٤٨٧هـ حققه وضبطه مصطفى السقا عالم الكتب ط ٣ ١٤٠٣
- ١٩٩ - معجم معالم الحجاز لعاتق بن غيث البلادي دار مكة ط ١ ١٤٠١هـ

- ٢٠٠ - معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس زكريا (ابن فارس) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، نشر : دار الفكر .
- ٢٠١ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار ، لشمس الدين الذهبي ت ٧٤٨ هـ . تحقيق الدكتور طيار التي قولاج ، ط ١٤١٦ هـ ، نشر مركز البحوث الإسلامية باستنبول .
- ٢٠٢ - المغنم المطابة لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي تحقيق حمد الجاسر ط ١٣٨٩ هـ دار اليمامة الرياض .
- ٢٠٣ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، محمد بن محمد الخطيب الشربيني، ط: ١، ١٤١٥ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٠٤ - مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، لأبي الحسن الأشعري ت ٣٣٠ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية — صيدا بيروت ، ط ١٤١١ هـ .
- ٢٠٥ - المقدمة الحضرية في الفقه الشافعي، عبد الله بن عبد الرحمن بافضل الحضرمي، مطبوع مع المنهاج القويم، انظر رقم (٢١١).
- ٢٠٦ - المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام ، لابن مفلح ٨٨٤ هـ . تحقيق محمد اليعلاوي دار الغرب الإسلامي — بيروت — لبنان ط ١٤٠٧ هـ .
- ٢٠٧ - الملل والنحل، محمد عبد الكريم الشهرستاني ت ٥٤٨ هـ ، تصحيح وتعليق فهمي محمد دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١٤١٣ هـ .
- ٢٠٨ - المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: محمود مهدي استانبولي.
- ٢٠٩ - المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال ، اختصار الحافظ أبو عبد الله الذهبي ت ٧٤٨ هـ . تحقيق محب الدين الخطيب ، من مطبوعات الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد .

- ٢١٠ - المنشور في القواعد لبدر الدين محمد بن بهادر الشافعي = الزركشي ٧٩٤ بتحقيق الدكتور تيسير فائق أحمد محمود نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في الكويت طباعة شركة الكويت للصحافة " المطابع التجارية " ط الثانية ١٤٠٥ هـ .
- ٢١١ - المنهاج القويم شرح على المقدمة الحضرية، أحمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤هـ)، تحقيق: د. مصطفى الخن وغيره، ط: ٣، ١٩٧٨م، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، لبنان.
- ٢١٢ - المنهاج، يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، مطبوع مع مغني المحتاج، انظر رقم (٢٠٣).
- ٢١٣ - المنهج الأحمد في تراجم أصحاب أحمد، لعبد الرحمن بن محمد العليمي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
- ٢١٤ - المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ليوسف بن تغري بردي الأتابكي ت ٨٧٤هـ تحقيق محمد أمين ط ١٩٩٣ هـ .
- ٢١٥ - المذهب، إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، مطبوع مع المجموع، انظر رقم (١٧٤).
- ٢١٦ - موسوعة التاريخ الإسلامي أحمد شلي مكتبة النهضة المصرية ط ٨ ١٩٨٧ م .
- ٢١٧ - موسوعة فضائل سور وآيات القسم الصحيح الشيخ محمد بن رزق بن طرهوني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع - الدمام - ط ١ ١٤٠٩ هـ .
- ٢١٨ - نخبة الدهر في عجائب البر والبحر لشيخ الربوة شمس الدين الدمشقي ط ١٩٢٣ طبعة الشعب القاهرة .
- ٢١٩ - النظم المستعذب في تفسير غريب ألفاظ المذهب، بطال بن أحمد الركي (ت ٦٣٣هـ)، تحقيق: مصطفى سالم، ١٤٠٨هـ، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، السعودية.

- ٢٢٠ - نكت الهميان في أخبار العميان للصفدي طبع سنة ١٣٢٩ هـ المطبعة الجمالية بمصر
- ٢٢١ - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب لأبي العباس أحمد القلقشندي ت ٨٢١ هـ — تحقيق ابراهيم الأبياري الطبعة الثانية ١٤٠٠ هـ — دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني .
- ٢٢٢ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، أحمد بن حمزة الرملي الشافعي (ت ١٠٠٤ هـ)، ١٤٠٤ هـ، دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ٢٢٣ - النهاية شرح متن الغاية والتقريب، ولي الدين البصير الشافعي، تحقيق: زكريا عميرات، ط: ١، ١٤١٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٢٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي وغيره، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.
- ٢٢٥ - الهداية في تخريج أحاديث البداية، أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، ط: ١، ١٤٠٧ هـ، عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ٢٢٦ - الوابل الصيب ورافع الكلم الطيب، ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف، السعودية.
- ٢٢٧ - الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي
- ٢٢٨ - الوجيز في ايضاح القواعد الكلية ، للدكتور محمد بن صدقي البورنو ط ٢ ١٤١٠ هـ نشر مكتبة المعارف ، السعودية الرياض .
- ٢٢٩ - الوجيز ، الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، مطبوع مع فتح العزيز، انظر رقم (١٤٦).
- ٢٣٠ - الوسيط في المذهب، محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)، تحقيق: محمد محمد تامر وغيره، ط: ١، ١٤١٧ هـ، دار السلام، القاهرة، مصر.
- ٢٣١ - وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلكان ، تحقيق : د. احسان عباس ، نشر : دار الثقافة ، بيروت ، لبنان .
- ٢٣٢ - الوفيات، محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وغيره، ط: ١، ١٤٠٢ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
□ مقدمة الرسالة	٤
□ الافتتاحية	٤
□ أسباب اختيار الموضوع	٥
□ خطة البحث	٦
□ المنهج الذي سرت عليه في التحقيق	٩
□ شكر وتقدير	١٢
□ الباب الأول : القزويني وكتابه الحاوي الصغير	١٤
● الفصل الأول : التعريف بالقزويني	١٥
□ المبحث الأول : اسمه ونسبه وولادته وأسرته	١٦
□ المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه	١٨
□ المطلب الأول : شيوخه	١٨
□ المطلب الثاني : تلاميذه	١٩
□ المبحث الثالث : مؤلفاته	٢٣
□ المبحث الرابع : وفاته وثناء العلماء عليه	٢٥
□ المطلب الأول : وفاته	٢٥
□ المطلب الثاني : ثناء العلماء عليه	٢٥

الصفحة	الموضوع
٢٧	● الفصل الثاني : كتاب الحاوي الصغير
٢٨	□ المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب وتوثيق نسبته إلى القزويني
٢٨	□ المطلب الأول : تحقيق اسم الكتاب
٢٩	□ المطلب الثاني : توثيق نسبته إلى القزويني
٣٠	□ المبحث الثاني : قيمة الكتاب العلمية
٣٥	□ المبحث الثالث : المؤلفات حول هذا الكتاب
٥٠	■ الباب الثاني : البارزي وكتابه إظهار الفتاوى
٥١	● الفصل الأول : التعريف بالبارزي
٥٢	□ المبحث الأول : عصره من الناحية السياسية والعلمية
٥٢	□ المطلب الأول : الناحية السياسية
٥٤	□ المطلب الثاني : الناحية العلمية
٥٧	□ المبحث الثاني : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه
٦٠	□ المبحث الثالث : ولادته وأسرته
٦٠	□ المطلب الأول : ولادته
٦٠	□ المطلب الثاني : أسرته
٦٥	□ المبحث الرابع : شيوخه
٧١	□ المبحث الخامس : مناصبه ومنزلته العلمية
٧١	□ المطلب الأول : مناصبه

الموضوع	الصفحة
□ المطلب الثاني : منزلته العلمية	٧١
□ المبحث السادس : تلاميذه	٧٨
□ المبحث السابع : مؤلفاته	٨٩
□ المبحث الثامن : عقيدته وصفاته	٩٩
□ المطلب الأول : عقيدته	٩٩
□ المطلب الثاني : صفاته الخلقية	٩٩
□ المطلب الثالث : صفاته الخلقية	١٠٠
□ المبحث التاسع : أشعاره ووفاته وما قيل في رثائه	١٠٢
□ المطلب الأول : أشعاره	١٠٢
□ المطلب الثاني : وفاته وما قيل في رثائه	١٠٢
● الفصل الثاني : كتاب إظهار الفتاوي	١٠٤
□ المبحث الأول : تحقيق اسم الكتاب	١٠٥
□ المبحث الثاني : توثيق نسبة الكتاب إلى البارزي	١٠٨
□ المبحث الثالث : منهج المؤلف في تأليف الكتاب	١٠٩
□ المبحث الرابع : مصادر هذا الكتاب	١١٥
□ المبحث الخامس : قيمة الكتاب العلمية	١١٩
□ المبحث السادس : نسخ الكتاب الخطية	١٢٤
□ نماذج من المخطوط	١٢٧

القسم التحقيقي

١	□ مقدمة الشارح
٢	□ باب الطهارة
٤	□ شروط الماء الذي يرفع الحدث ويزيل الخبث
٩	□ ما ينجس الماء
١٢	□ أعيان النجاسات
١٨	□ نجاسة الكلب والخنزير
٢٤	● فصل في الاجتهاد
٢٩	□ أحكام الآنية
٣١	● فصل في الوضوء
٣٦	□ أحكام المسح على الخفين
٤٥	□ سنن الوضوء والغسل
٤٨	□ سنن الوضوء
٥٤	● فصل في الاستنجاء
٦٢	□ نواقض الوضوء
٦٧	□ ما يمنعه الحدث
٦٩	□ ما يمنعه الحيض والنفاس
٧١	● فصل في الغسل
٧٩	● فصل في التيمم
٨٠	□ من أسباب التيمم فقد الماء
٩٠	□ من أسباب التيمم البرد والمرض
٩٥	□ ما يجب فيه إعادة التيمم

الصفحة	الموضوع
٧٩	● فصل في أركان التيمم
١٠٤	□ سنن التيمم
١٠٦	□ مبطلات التيمم
١١٤	□ من تيمم لغير عذر عام وصلى وجب قضاء تلك الصلاة
١٢٠	▢ باب الحيض
١٢٠ ذ	□ شروط كون الدم الخارج حيضاً
١٢٣	□ المستحاضة المميزة
١٣٢	□ المستحاضة المعتادة
١٣٩	□ كيفية صيامها وقضائها للصوم
١٤٦	□ كيفية قضائها للصلاة
١٤٩	□ المستحاضة الناسية للقدر دون الوقت
١٥٣	□ النفاس
١٥٧	▢ باب الصلاة
١٥٧	□ أوقات الصلوات
١٧٤	□ الأوقات المنهي عن الصلاة فيها
١٧٩	● فصل في الأذان
١٨٢	□ السنن المطلوبة في المؤذن
١٨٨	● فصل في الاستقبال
١٩٧	□ إذا أخطأ في الاستقبال

الصفحة	الموضوع
٢٠٠	● فصل في صفة الصلاة
٢٠٠	□ أركان الصلاة
٢٢٢	□ سنن الصلاة
٢٣٧	● فصل في شروط الصلاة
٢٥٧	● فصل في السجادات
٢٥٧	□ سجود السهو
٢٦٣	□ سجود التلاوة
٢٦٧	□ سجود الشكر
٢٦٨	● فصل في النفل
٢٧١	□ قضاء النوافل
٢٧٣	● فصل في الجماعة
٢٧٦	□ أعذار ترك الجمعة والجماعة
٢٧٨	□ صفة الأئمة المشروطة
٢٨٧	□ متابعة الإمام
٢٩٥	□ الأولى بالإمامة
٣٠٣	□ باب صلاة المسافر
٣١٣	□ شروط القصر
٣١٤	□ اقتداء المسافر بالمتم والمتم بالمسافر
٣١٧	□ الأعذار التي يجوز فيها الجمع
٣١٩	□ شروط الجمع

الصفحة	الموضوع
٣٢٥	باب الجمعة
٣٢٧	□ شروط إقامة الجمعة
٣٣٤	□ شروط الخطبتين
٣٣٦	□ شروط لزوم الجمعة
٣٤٣	باب صلاة الخوف
٣٤٨	□ صلاة شدة الخوف
٢٤٩	□ ما يحل لبسه وما يحرم
٣٥٧	باب صلاة العيد
٣٦٤	باب صلاة الخسوف
٣٧٠	باب صلاة الاستسقاء
٣٧٤	● فصل في تارك الصلاة
٣٧٥	باب الجنائز
٣٧٧	□ تغسيل الميت
٣٨٤	□ تكفين الميت
٣٨٩	□ الصلاة على الميت
٣٩٥	□ أركان الصلاة على الميت
٤٠٠	□ دفن الميت
٤٠٦	باب الزكاة
٤٠٦	□ زكاة الإبل

الموضوع	الصفحة
□ فدية من ارتكب شيئاً من محظورات الإحرام	٦٢٢
■ باب البيع	٦٢٣
□ ركن الإيجاب والقبول وصيغهما	٦٢٣
□ شروط العاقد	٦٢٨
□ شروط المعقود عليه	٦٣٢
□ الربا	٦٥٤
□ العرايا	٦٦٢
□ ما لا يجوز بيعه	٦٦٨
□ أنواع الشروط في البيع	٦٧١
□ البيوع المنهي عنها	٦٨٣
□ أحكام تفريق الصفقة	٦٨٧
● فصل في الخيار	٦٩٦
□ ملك المبيع زمن الخيار	٧٠١
□ تصرف البائع زمن الخيار	٧٠٣
□ خيار النقيصة	٧٠٥
□ خيار العيب	٧٠٩
□ أسباب استحقاق الأرش	٧٢٠
□ الإقالة	٧٢٦
● فصل في القبض	٧٢٧
● فصل في موجب الألفاظ المطلقة وفي تصرف العييد	٧٤١

الموضوع	الصفحة
□ الألفاظ التي تستتبع غير مسمياتها	٧٥٤
□ معاملة العبيد ومدائنتهم	٧٧٣
● فصل في التحالف	٧٨٣
□ صفة التحالف	٧٨٦
▢ باب السلم	٧٩٢
□ شروط السلم	٧٩٢
□ القرض وأحكامه	٨١٠ —
▢ باب الرهن	٨١٤
□ شروط الرهن	٨١٤
□ مزج الرهن بغيره من العقود	٨٢٥
□ ما يسقط الرهن	٨٢٦
□ ما يدخل في الرهن وما لا يدخل	٨٢٧
□ لزوم الرهن	٨٢٩
□ امتناع تصرف الراهن بالمرهون	٨٣٣
□ ما لا يمتنع فعله من الراهن	٨٣٦
□ الاختلاف في الرهن	٨٣٨
□ نفقه المرهون	٨٤٦
□ انفكاك المرهون	٨٤٧
▢ باب التفليس	٨٥٤

الصفحة	الموضوع
٨٥٨	□ الممتنع من أداء الدين إن كان له مال ظاهر
٨٦٢	□ الممتنع من أداء الدين إن لم يكن له مال ظاهر
٨٦٤	□ لصاحب المحجور بالفلس الرجوع إلى عين متاعه بشروطه
٨٧٤	□ افلاس المستأجر بالأجرة وأحكام ذلك
٨٧٧	□ عمل المفلس بالعين عملاً محترماً كالصبيغ وغيره فأفلس بها
٨٨٣	▣ باب الحجر
٨٨٣	□ علامات البلوغ للذكر والأنثى
٨٨٨	□ تصرف الولي في مال الطفل والمجنون
٨٩٣	▣ باب الصلح
٨٩٧	□ تصرف الإنسان في الشارع والتزاحم على حقوقه
٩٠٠	□ تصرف الشريك في الملك المشترك
٩٠٢	□ التنازع
٩٠٤	▣ باب الحوالة
٩٠٩	▣ باب الضمان
٩١٠	□ شروط الضمان
٩١٣	□ الكفالة
٩١٧	□ صيغة الضمان والكفالة
٩١٩	□ أحكام الضمان
٩٢٣	□ الضمان في مرض الموت

الصفحة	الموضوع
٩٢٦	▣ باب الشركة
٩٣١	▣ باب الوكالة
٩٣١	□ شروط الموكل فيه
٩٣٥	□ شروط الموكل
٩٣٧	□ الصيغة في الوكالة
٩٣٩	□ أحكام الوكالة
٩٥٠	□ التنازع في الوكالة
٩٥٧	▣ باب الإقرار
٩٦٤	□ الإقرار بمحمل وطريقة استخراجهِ حساباً
٩٦٧	□ طريقة أخرى لاستخراجهِ أيضاً
٩٧٠	□ طريقة ثالثة بالجبر والمقابلة
٩٧٢	□ تفسير المقر بالمقر به المجهول
٩٧٤	□ الاستثناء من المقر وشروط قبوله
٩٨٠	□ تأكيد المقر به بالتأكيد والعطف
٩٨٥	● فصل في الإقرار بالنسب
٩٩٢	▣ باب العارية
١٠٠١	□ الاختلاف في دعوى العارية وغيرها
١٠٠٥	▣ باب الغصب
١٠٠٦	□ ضمان المغصوب المثلي

الصفحة	الموضوع
١٠٠٨	□ ضمان المغصوب غير المثلي
١٠١٠	□ الضمان بالإتلاف أو التسبب
١٠١٢	□ ضمان المنفعة
١٠١٣	□ الطوارئ على المغصوب بالزيادة أو النقص
١٠٢٢	□ الأحكام المترتبة على الآخذ من الغاصب
١٠٢٦	▣ باب الشفعة
١٠٣٠	□ كيفية الشفعة بين الشركاء
١٠٣٣	□ شروط حصول الملك للشفيع
١٠٤٠	□ ما يسقط الشفعة وما لا يسقطها
١٠٤٥	▣ باب القراض
١٠٤٩	□ الفرق بين العامل في القراض والوكيل
١٠٥٥	□ استرداد المالك لمال القراض
١٠٥٨	▣ باب المساقاة
١٠٦٦	▣ باب الإجارة
١٠٦٨	□ إجارة المنفعة وشروطها
١٠٨٠	□ حكم الإجارة في الأمانة والضمان
١٠٨٩	▣ باب الجعالة
١٠٩٤	▣ باب إحياء الموات
١٠٩٩	□ منافع الحقوق المشتركة

الموضوع	الصفحة
❏ باب الوقف	١١٠٣
❏ أركان الوقف	١١٠٣
❏ شروط الوقف	١١٠٩
❏ أحكام الوقف اللفظية	١١١١
❏ أحكام الوقف المعنوية كمنافعه ونفقته وتعطل الانتفاع به	١١١٥
❏ باب الهبة	١١٢١
❏ باب اللقطة واللقيط	١١٢٦
❏ أحكام اللقطة	١١٣٠
❏ أحكام اللقيط	١١٣٥
❏ التنازع في الالتقاط	١١٤٠
❏ باب الفرائض	١١٤٦
❏ الحقوق المتعلقة بالتركة	١١٤٦
❏ ما يستحقه كل وارث من أهل الفروض بشروطه	١١٤٧
❏ العصبه بالنفس	١١٥٦
❏ كيفية ميراث الجد مع الإخوة مع أمثلتها	١١٥٧
❏ ترتيب العصبات	١١٦١
❏ العصبه بالولاء وبيان عصبات المعتق	١١٦٢
❏ الرد على أصحاب الفروض إلا الزوجين بنسبة فروضهم	١١٦٧
❏ ميراث ذوي الأرحام وتفصيل ميراثهم	١١٦٨

الموضوع	الصفحة
□ بيان الحجب بنوعيه	١١٧٤
□ الأسباب التي تمنع صرف المال إلى الوارث في الحال للشك في استحقاقه	١١٨٠
□ كيفية تأصيل المسألة	١١٨٣
□ العول	١١٨٥
□ استطراد الشارح في ذكر حالات التصحيح وأمثلتها	١١٨٩
□ كيفية تأصيل المسألة وقسمتها في الرد	١٢٠٦
□ طريقة تصحيح مسائل المفقود والخثائي	١٢١١
□ بسط الشارح لطرق قسمة التركات	١٢١٥
□ أحوال المناسخات	١٢٢١
فهارس الكتاب	١٢٣٣
أولا : فهرس الآيات القرآنية	١٢٣٤
ثانيا : فهرس الأحاديث النبوية	١٢٣٥
ثالثا : فهرس الأعلام	١٢٣٦
خامسا : فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات الفقهية	١٢٣٨
رابعا : فهرس الأماكن والبلدان	١٢٥١
سادسا : فهرس المصادر والمراجع	١٢٥٢
سابعا : الفهرس العام لموضوعات الكتاب	١٢٧٢